

المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين



المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

د. محمد بن فريد زريوح

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



— TAKWEEN —
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com

info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث الصحيحين

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

دراسة نقدية

د. محمد بن فريد زريوح

دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان



مَقَلَمَاتُ

أَحْمَدُهُ -جَلَّ ذِكْرُهُ- بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ، وَأُنْتِنِي عَلَيْهِ بِتَوَاتُرِ قَوَاضِيهِ وَنِعَمِهِ،
وَأَسْتَهْدِيهِ سَبِيلَ الصَّوَابِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَنْتِهِ، وَأُصَلِّي عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَأَكْرَمِ
رُسُلِهِ ﷺ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَسِيمِ لُطْفِهِ وَرَحْمَتِهِ بِعِبَادِهِ، أَنْ ابْتَعَثَ إِلَيْهِمْ خَيْرَ
خَلْقِهِ، وَخَاتَمَ رُسُلِهِ، مُحَمَّدًا -صَلَوَاتُ رَبِّي وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ-، وَجَعَلَهُ مَخْفُوفًا بِبِرْهَانِ
الْوَحْيِ، الْمُشْتَمِلِ عَلَى هِدَايَةِ الْبَشَرِيَّةِ مِنْ لُجَجِ الظُّنُونِ، وَنُورًا لِلْبَرِيَّةِ مِنْ مُذْهَبَاتِ
الشُّبُهَاتِ وَعَسَقِ الْفِتْنِ، وَافْتَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ اتِّبَاعَ وَخِيهِ كِتَابًا وَحِكْمَةً، تَذَفَّقَتْ
بِهَا كَلِمَاتُهُ ﷺ، وَاصْطَبَغَتْ بِهَا أَفْعَالُهُ، فَأَنَاظَ الْفُوزَ وَالسَّعَادَةَ الْآبِدِيَّةَ لِلْمُتَمَسِّكِينَ
بِهَا، الصَّادِرِينَ عَنْهَا، الْمُدِيرِينَ عَلَيْهَا أَقْوَالَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ.
فَكَانَ أَسْعَدَ الْخَلْقِ بِهَذَا الثَّوْرِ، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهِ، وَأَعْلَاهُمْ بِهِ عَيْنًا، وَأَشَدَّهُمْ
تَعْظِيمًا وَاتِّبَاعًا لَهُ: هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لَانْطَوَاءَ صَمَائِرِهِمْ عَلَى يَقِينِ كُلِّي
بِصْدْقِي ثَلَاثِ ضَرُورَاتٍ شَرْعِيَّةٍ:

الضَّرُورَةُ الْأُولَى: قِيَامُ التَّلَازُمِ بَيْنَ نُورِ الْوَحْيِ وَبَصَرِ الْعَقْلِ، وَتَعَدُّرُ الْإِنْتِفَاعِ
بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؛ فَنُورُ الْوَحْيِ بِلَا بَصَرِ الْعَقْلِ لَا تَتَحَصَّلُ الْإِسْتِفَادَةُ مِنْهُ،
إِذْ بِالْعَقْلِ عُلِيمٌ صِدْقُ الْوَحْيِ، وَأَنَّهُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ؛ وَبَصَرُ الْعَقْلِ بِلَا نُورِ
الْوَحْيِ قَضَاءٌ عَلَى الْعَقْلِ بِالضَّلَالِ فِي مَنَادِحِ الْأَهْوَاءِ، وَمَسَارِبِ الْعِمَايَةِ.

والضرورة الثانية: امتناع جريان التناقض بين وحيه تعالى المسمول بالإرادة الأمرية الشرعية، وبين العقل الذي تنتظمه إرادة الرب الخلقية التكوينية؛ ومجلى هذا الامتناع: أن كلا الوحي والعقل من عند الله، فالأول: أمره، والثاني: خلقه؛ ولا تعارض بين خلقه وأمره، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْمَلَكِينَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

والضرورة الثالثة: أن هذا الوحي بهذه الصفة الهادية، محفوظ من الرب تبارك وتعالى إلى قيام الساعة، حفظاً لأحكامه ومعانيه، كما هو حفظ لحروفه ومبانيه؛ وقد أوكل الله مهمة تبين القرآن وتفصيله لنبيه ﷺ فقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِتْيَانًا لِّلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]؛ فإذا صح المنقول من سنته ﷺ عند حمله شرعيه، انتظمه الوعد بحفظ الذكر لزماً؛ لسبب القضاء الكوني بحفظ الأمة من تفوق الخطأ عليها.

فهذه ثلاث ضروريات برهانيات، ينقشع بهنَّ عثيرُ مناقضة البراهين، ومُدافعة الدلائل بافتراء خصومة ملدَّة بين الدلائل الشرعية نقليةا وعقليةا؛ يتولَّى كِبَر هذه الخصومة، ويتفحَّم جرائيم هذه المُشاقَّة: طوائف في القديم والحديث، اجتَوَت المنهل الرسالي الصافي بادعاء التعارض بينها، وسوق أوقار الشُّبهات في سوق النكاية بالتخصُّص الشرعيَّة.

نَظَرْتُ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنْهَا إِلَى تِلْكَ الدَّلَائِلِ نَفْرَةً مُبْتَسِرَةً، تَخْتَزِلُهَا فِي رُؤْيَةٍ وَاحِدَةٍ تَسْئُقُ مَعَ أَضْلِيلِهَا الْبِدْعِي الَّذِي نَصَبَتْهُ مَرْكَزًا تَقْضِي بِهِ عَلَى مَا عَدَاهُ، كَحَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَدَارِسِ الْكَلَامِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ الَّتِي اسْتَوْلَدَتْ هَذَا التَّنَازُعَ، حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ بِهَا إِلَى نَصْبِ نَزْعَاتِهَا الْمُتَمَعِّقِلَةَ أَصُولًا يُقْضَى بِهَا عَلَى الثَّقَلِ، طَلَبًا لِتَنْزِيهِ الثَّقَلِ عَنْ مُنَاقِضَةِ الْعَقْلِ -زَعَمَتْ-، فَكَانُوا كَمَنْ يَنْقُضُ رُكْنًَا فِي بَيْتِهِ، لَيَرَمَّ صَدْعًا فِي رُكْنٍ آخَرَ!

• وَلَيْتَ كَانَتْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ قَدْ قَنِعَتْ بِأَوَّلِيَّةِ الْعَقْلِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَإِنَّ طَوَائِفَ أُخْرَى مِنْ أَبْنَاءِ عَصْرِنَا قَدْ أَلْقَتْ هَذَا الْقَيْدَ عَلَى عَوَاهِنِهِ، لَتَبْلُغَ بِهِمُ الْخُصُومَةُ

أَقْصَى دَرَجَاتِهَا؛ فَقَدْ أَظْلَقُوا الْعَقْلَ فِي مَسَارَحِ تَبْوٍ عَنْ مَذَرِكِهِ، وَتَمِيلُ عَنْ مَعْيِهِ، لِيَعُودَ حَسِيرًا مَسْلُوبًا.

ثُمَّ جَرَوْا بِالْأَدْلَةِ الثَّقَلِيَّةِ وَدَلَالَتِهَا فِي مَهَامِهِ التَّنْكِيرِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَالتَّفْرِيعِ مِنْ مَضَامِينِهَا الْحَقِّقَةِ الَّتِي رَامَهَا الْمُتَكَلِّمُ أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ مُسَلِّطَةً عَلَيْهَا مَنَاهِجَ اسْتِشْرَاقِيَّةٍ كَافِرَةٍ بِالْوَحْيِ، تَعَامَلَتْ مَعَ نَصُوصِهِ بِحُسْبَانِهَا ظَاهِرَةً تَارِيخِيَّةً مَادِيَّةً خَالِصَةً؛ مُتَعَامِيَةً عَنْ حَقِيقَةِ مَصْدَرِهَا الْإِلَهِيِّ الَّذِي لَا يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ بَاطِلٌ.

هَذَا التَّعَامِيّ عَنْ دَلَائِلِ الشَّرْعِ وَالْإِذْعَانِ لِمَخَابِرِهَا الْحَقِّقَةِ، مَرْدُهُ -فِي الْغَالِبِ- إِلَى عَمَى قَلْبِ النَّاطِرِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الثُّفُوسَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ عَلَى حُكْمٍ تَهَوَّاهُ، تَكَلَّفَتْ لَهُ دَلِيلًا مِنَ الْعَقْلِ أَوْ الثَّقَلِ لِدَفْعِ مَا يُنَاقِضُهُ مِنْ أَخْبَارٍ، وَتَأْوِيلِ مَا يُضَادُّهُ مِنْ مُحْكَمَاتٍ، وَتَعَلَّقَ بِمَا يَسْتَدُّهُ مِنْ مُثَابِهَاتٍ.

فَالَّتِ بِذَا الْحَالِ إِلَى عَبْتِيَّةٍ فِكْرِيَّةٍ مُمَرَّقَةٍ، لَا خَلَاصَ مِنْهَا إِلَّا بِمَنْهَجِ بَابِي الْخُصُومَةِ، وَيَكْشِفُ عَنِ الْأَسَاقِ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الثَّقَلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، وَلَا يَنْحَقِّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِزُرُومِ سَابِلَةِ الْمَنْهَجِ الشَّنِيِّ الْمَعْصُومِ.

فَأَيْنَ هَذَا الْمَنْهَجُ؟ .. وَمَنْ يَدْعُنَا لِحَالِنَا نَسْلُكُهُ؟ ..

لَقَدْ تَعَرَّضَ أَبْنَاءُ هَذَا الْجِيلِ -وَلَا يَزَالُونَ- لَسَيْلِ طَاغٍ وَمَوَاجِدِ مُتَلَحِّقَةٍ مِنَ الشُّشْكِيكِ فِي دِينِهِمْ وَثَرَاتِهِمْ وَأَيَّامِهِمْ؛ «فَالشُّعْرُ الْجَاهِلِيُّ عِنْدَهُمْ: غُمُوضٌ وَانْتِحَالٌ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ: مَسْحُونٌ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ: مَلْيَةٌ بِالْوَضْعِ وَالضَّعْفِ، وَالتَّحْوِ: تَعْقِيدٌ وَتَأْوِيلَاتٌ، وَالتَّارِيخُ: صُنْعٌ لِلْحُكَامِ وَالْمُلُوكِ، وَلَمْ يَرُصَّدْ نَبْضُ الشُّعُوبِ وَأَشْوَاقِهَا»^(١).

يَسْمَعُ شَبَابُنَا هَذَا كُلَّهُ عَالِيًا مُدَوِّيًا، تَتَجَاوَبُ أَصْدَاؤُهُ الْمُتَرَنِّحَةُ مِنْ أَخْلَاصِ الْمُقَاهِي، وَصَفْحَاتِ التَّوَاصِلِ الْاجْتِمَاعِيِّ، إِلَى أَرْوَقَةِ الثَّقَافَةِ، وَقَاعَاتِ الدَّرْسِ الْجَامِعِيِّ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لِلذَّكَ دَفْعًا وَلَا رَدًّا؛ لَغَرَاظَتِهِمْ، وَجَهْلِهِمْ، وَقِلَّةِ حِيلَتِهِمْ.

(١) «الموجز» لمحمود الكناحي (ص/٨).

ولأنَّ كلَّ هذه السُّموم إنَّما تُساق في ثيابِ مُزركشَةٍ، مِن مصطلحاتِ
(المنهجية)، و(الموضوعية)، و(التنوير)، و(التفكير العقلي)، و(البحث العلمي)،
مُصوغ ذلك بخطابٍ أُخاذ؛ فلا يَعْرِفُ أثرُ هذه الرِّخارِفِ الخُداعةِ إلَّا مَنْ ابْتُلِيَ
بشَرِّها، وصَلَّى جُمُرَتَها؛ والنَّاسُ إذا كانوا في طَراوَةِ الصُّبا وأوائِلِ الشُّباب،
تَسْتَهْوِيهِمْ مِثْلُ هَذِهِ الْأَصَالِيلِ، وتَتَلَاعَبُ بِهِمْ تَلَاعِبٌ جاريةٌ حَسَاءَ بِلَبي صَبُوءَ.

وأحسبُ أنَّ كثيرًا مِن أبنائِ جيلي، قد وَقَعُوا في هذا المَهْوَى السَّحيقِ.
وكنْتُ أجدُ -ولالزُّلْتُ- أَكْثَرَ تِلْكَ الْأَصْوَاطِ دَوِيًّا، وأشدَّها فَتْكَاً وأذْيَةً، تِلْكَ
الصَّارِخَةُ في وجهِ السَّنَةِ الشَّرِيفَةِ، مُشْجَّكَةٌ في ما توارثته الأُمَّةُ مِن أخبارِها، مُزْرِيةٌ
بجهودِ المُحدِّثين فيما أودِعَتْهُ مِن أَشْفارِها.

وهذا أمرٌ لا شَكَّ جَلَلٌ؛ فَإِنَّ تِلْكَ السَّنَةَ وما تفتَقِرُ إليه مِن معرفةِ أحوالِ
رُواتِها، ومعرفةِ العَرَبِيَّةِ، وآثَارِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ في التَّفْسِيرِ وغيرِهِ، وبيانَ معاني
السُّنَنِ والأحكامِ وغيرِها، والفَقْهَ نَفْسَهُ، إنَّما مَدَارُ هذا كُلُّهُ عَلَى الثَّقَلِ، وَمَدَارُ
الثَّقَلِ عَلَى ما ارتضاه أولئك المُحدِّثون وأضرابُهم مِن مناهِجٍ في الرِّوَايَةِ والنَّقْدِ
والتَّوْبِيحِ.

فكان الطَّعْنُ فِيهِمْ طَعْنًا في المَنْقُولِ كُلِّهِ، بل في الدِّينِ مِن أَصْلِهِ^(١)! «حَتَّى
تَصِيرَ دِيانَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى ما صَارَتْ إِلَيْهِ دِيانَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الْمَطْعُونِ فِي
كُتُبِهِمْ، وَيَصِيرُوا يَطْعَمُونَ بِأَيْدِيهِمْ! وليسَ لَذلكِ مِن فائِدةِ سِوَى شِفَاءِ صُدُورِ
أَعْدَائِهِمْ، حَتَّى صَارُوا يَقُولُونَ لَنَا: نَحْنُ وَإِيَّاكُمْ فِي الْمَهْوَى سَوَاءٌ»^(٢).

هذه -والله- الحَقِيقَةُ المُرَّةُ الَّتِي يَتَكَشَّفُ عَنْهَا الرُّمَانُ بَيْنَ الفَيْئَةِ وَالْأُخْرَى،
يَشْهَدُ عَلَيْهَا مَنْ ذاقَ مَرَارَتَها، وَعَلِمَ دَوَائِلَ أَصْحَابِها.

(١) انظر «التكثير» للعلَّامِ (١/١٨١).

(٢) «الدِّفاعُ عَنِ الصَّحِيحِينَ دِفَاعٌ عَنِ الْإِسْلَامِ» لِلْحَوْيِ الْقَاسِي (ص/١١٦) تَصَرَّفَ بِسِرِّ

يقول (توبلد فايس)^(١) إذ يوضح بنوايا قومه من دندنتهم حول سُنَّة الإسلام:

«لقد كان من أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي ﷺ، وجعلت جميع نظام السُنَّة معها لا تجد قبولاً في يومنا هذا: أن السُنَّة تُعارض الآراء الأساسية التي تقوم عليها المَدَنِيَّة الغربيَّة مُعارضَةً صريحة، حتَّى إن أولئك الذين حَبَلَتْهُمْ لا يجدون مخرجاً من مآزقهم هذا إلا برفض السُنَّة، على أنها غيرُ واجبة الاتِّباع على المسلمين، ذلك لكونها قائمة على أحاديث لا يُوثق بها أصالة..»

إنَّ العَمَلَ بِسُنَّةِ الرُّسُول ﷺ هو عَمَلٌ على جِفظ كيانِ المسلمين، وعلى تَقْدِيمِهِمْ، وإنَّ تركَ السُنَّة هو انحلالٌ عن الإسلام؛ لقد كانت السُنَّة الهيكلُ الحديديُّ الَّذي قام عليه صَرْحُ الإسلام، وإنَّك إذا أزلتَ هيكلَ بناءِ ما، أُفْهِشَتْكَ أن يَنْقُوضَ ذلك البناءُ كأنه بيتٌ من وَرَقٍ؟^(٢)

فكلُّ ما تسمعه الآن من جَلْبَةٍ ووضوءٍ حول توثيق الأحاديثِ وَغَرَبِلَةٍ مُتَوَنِّها، إنَّما غَرَضُ أهلها ما ذَكَرْتُهُ مِنْ أساسِ القَضِيَّة: انتقاضُ جِدَارِ السُنَّة، لِيَصِيرَ حَتَّى الْأُمَّةُ مُسْتَبَاحاً لِكُلِّ طامِعٍ في تَذْيِيلِها أو إِذْلَالِها؛ وذلك أَنَّ أَهْلَ السُنَّةِ هم الْأُمَّةُ، وهم نَفَاوَتْها على وجهِ الحقيقة، والسُنَّةُ الَّتِي يَنْتَسِبُونَ إليها هي الاستحكاماتُ الخارجِيَّةُ حول أسوارِ القرآن، فإذا تَمَّ تدميرُها، فدَوَّرَ القرآنُ آتٍ بَعْدَها لا مَحَالَةَ! وذلك أَمَلُ المُسْتَشْرِقِينَ والمُسْتَغْرِبِينَ، وسائرِ أعداءِ الدِّينِ.

من شواهد هذه الحقيقة:

ما صدر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، من مجموع دراساتٍ أمريكيَّةٍ أَعَدَّتْها مُؤَسَّسَةٌ رائدةٌ للأبحاثِ والتَّطْوِيرِ -«العقلُ الاستراتيجيُّ الأمريكي»، و«الدُّرَاعُ البَحْثِيُّ للبانِتاغون»^١- من ضمنها تقريرٌ بعنوان: «الإسلام الدِّيمقراطيُّ

(١) مستشرق نمساوي أشهر إسلامه، وتسمَّى بـ (محمد أسد وإيس)، وأنشأ بمعاونة (ويليام بكتول) الإنجليزي -الذي أسلم هو الآخر- مجلة الثقافة الإسلامية في حيدر آباد سنة ١٩٢٧م، وكتب فيها كثيراً عن أعطاء المُسْتَشْرِقِينَ، من مؤلفاته: «أصول الفقه الإسلامي»، و«ترجمة صحيح البخاري»، انظر «المستشرقون» (٢/ ٢٩١).

(٢) «الإسلام على مفترق الطرق» لمحمد أسد (ص/ ٧٤-٧٥، ٨١).

المَدَنِيَّة»، تضمَّن الحُطَّة الاستراتيجية العامَّة الَّتِي يَتَعَيَّن على الإرادة الأمريكيَّة تَبَيُّها لأجل إعادة بناء الدِّين الإسلامي بما يَتوافق مع المنظومة الفكرية الغربيَّة؛ حُطَّة مَبْنِيَّة أساساً على «قطع موارد الأصوليين» -كما تُسمِّيهم- وإضعاف تأثيرهم الدِّيني في المُجتمعات الإسلاميَّة، ثُمَّ «دعم الحداثيين والعلمانيين» مُقابل أولئك. حوى هذا التَّقْدير فصلاً كاملاً عن ضرورة هدم (المنظومة الحديثة!) لدى المُسلمين، أو تطويرها -على الأقل- لِنَتَمَها مع الفكر الغربي، ضماناً لنجاح الحُطَّة المُقترحة لتحديث الإسلام وعَلَمَتَه؛ عَنَوَتْ هذا الفصل كاتبته^(١) بقولها المُستَفَرَّ: «حروب الحديث»!

فيمَّا أَتَاَنِي فيه قولُها: «تتركَز كثير من جهود إصلاح الإسلام حاليًا في الجدل الدَّائر حول أحكام وممارسات معيَّنة من صحيح الإسلام، والَّتِي ينتقدها غير المُسلمين، لكونها لم تُعد ملائمةً للعصر الحاضر؛ فالقرآن بوصفه الكتاب المُقدَّس -هو بوجه عام- .. فوق الانتقاد، لكنَّه مع ذلك قد ترك موضوعات كثيرة لم يتناولها البتَّة، أو أشار إليها بشكلٍ مُجمل...». فلذا دأب أصحاب الآراء المتعارضة -منذ الأيّام الأولى لامتداد الإسلام- على صياغة أقوالهم وتفسيراتهم استنادًا للحديث النَّبوي في المقام الأوَّل .. وعَوَضًا عن آراء العلماء، ينبغي لجمهور النَّاس تمحيص أقوال العلماء وإدعاءاتهم! ومعرفة مدى صِحَّة استدلالهم بحديث من الأحاديث؛ .. إنَّه ينبغي تشكيك لجنة «نقض الحديث»[١]، لأجل مَنْ يطمحون لمُجتمعات أكثر تسامحًا، تقوم على المساواة والديمقراطية»^(٢).

وقبل هذا التَّقْدير بعقودٍ مَضَتْ وصاءٌ مُفَكِّري فرنسا مِنْ بعض يَساريِّها لحكوماتِهِم بضرورة نقلِ حربهم للمُسلمين إلى إشعال فتيل حرب فكريَّة بينهم!

(١) أعني بها شيريل بينارد، وهي كاتبة وباحثة نمساوية متخصصة في العلوم السياسية، مهتمة بالمشرق الإسلامي، كانت من أهم مُحَلِّلي مؤسسة راند حتَّى عام ٢٠٠٧م، ترجمتها في آخر كتابها «الإسلام الديمقراطي المدني».

(٢) «الإسلام الديمقراطي المدني» سلسلة تقارير مؤسسة راند لشيريل بينارد (ص/٩٧، ١٠٥-١٠٦).

بتحويل المعركة إلى داخلِ الثَّرابِ الإسلاميِّ ذاته^(١)، على أيدي مَنْ يَنْتَسِبُ إلى الإسلامِ نَفْسِهِ! فَإِنَّ شَهَابَ ذَوِي الْجِلْدَةِ الْوَاحِدَةِ أَوْقَعَ فِي آذَانِ الْمُخَاطَبِينَ مِنْ كَلَامِ عَدُوِّهِمْ، وَأَقْرَبَ إِلَى تَقْبُلِ أَفْكَارِهِمْ.

اقرأ شاهدَ هذا المَكْرِ الكُبَّارِ كيفِ اصْبَغْتَ بِهِ كَلِمَاتُ لـ (عابِدِ الْجَابِرِيِّ)، يوصي فيها أبوابَ الحُدَاثَةِ بـ «إِنَّ التَّجْدِيدَ لَا يُمكنُ أَنْ يَتمَّ إِلَّا مِنْ دَاخِلِ ثُرَاتِنَا، بِاسْتِدْعَائِهِ وَاسْتِرْجَاعِهِ اسْتِرْجَاعًا مُعَاَصِرًا لَنَا؛ وَفِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ، بِالْحِفَاظِ لَهُ عَلَى مُعَاَصَرَتِهِ لِنَفْسِهِ وَلِتَارِيخِيَّتِهِ، حَتَّى نَتَمَكَّنَ مِنْ تَجَاوِزِهِ مَعَ الْاِحْتِفَاطِ بِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّجَاوُزُ الْعِلْمِيُّ الْجَدَلِيُّ!»^(٢).

فعلى وفقِ هذا الأسلوبِ صَارَ الْاِتِّجَاهُ السَّائِدُ فِي الدِّرَاسَاتِ الْمُصَادِمَةِ لِلنَّصِ الشَّرْعِيِّ، يَعْتَمِدُ عَلَى ذَاتِ النَّصِّ لِلتَّخْلُصِ مِنْهُ، يَتَظَاهَرُ تَارَةً بِالشَّفَقَةِ مِنْ نَسْبَتِهِ إِلَى الشَّارِعِ لَشِنَاعَتِهِ، وَتَارَةً بِلَيٍّْ مَعْنَاهُ لَعَضْرَتُهُ؛ فَأَمَّا الْمُجَاهِرَةُ بِرَفْضِ التَّحَاكُمِ إِلَى النُّصُوصِ صِرَاحَةً، وَإِعْلَانِ الْمُحَادَاةِ الثَّامَةِ لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْمُسْتَخْلَصَةِ مِنْهَا: فَهَنَحْ قَدْ ضَعُفَ حُضُورُهُ كَثِيرًا فِي الْآوَنَةِ الْآخِرَةِ، لِاسْتِقْبَاحِ الْعَامَّةِ لَهُ، وَمُضَادَمَتِهِ الْمُبَاشِرَةِ لِفِطْرِهِمْ.

هِيَ إِذَنْ حَرْبٌ بِالْوَكَاةِ!

قَدْ نَصِبَتْ فِيهَا مَنَابِرُ مِنْ حُشُونِنَا، يَعْتَلِيهَا رِجَالٌ مِنْ جِلْدَتِنَا، يَخْطُبُونَ بِأَلْسِنَتِنَا، وَيَهْرَفُونَ فِي ثُرَاتِنَا بِلُغَةِ فُقَهَائِنَا، هَدْمًا لِدِينِنَا بِاسْمِ دِينِنَا؛ وَصَدَقَ قَالَ عَنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «قَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَحْوَالِ، أَنَّ أَعْظَمَ الشُّيُوفِ الَّتِي سُلِّتْ عَلَى أَهْلِ الْقَبْلَةِ: وَمَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهَا، وَأَعْظَمَ الْفَسَادِ الَّذِي جَرَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَهْلِ الْقَبْلَةِ: إِنَّمَا هُوَ مِنَ الطَّوَائِفِ الْمُتَنَسِّبَةِ إِلَيْهِمْ! فَهَمُّ أَشَدُّ ضَرَرًا عَلَى الدِّينِ وَأَهْلِهِ»^(٣).

(١) انظر تفصيل الخبر في «تجديد الفكر الإسلامي» لجمال سلطان (ص/٣٢).

(٢) «مجلة المستقبل العربي»، العدد ٢٧٨، لسنة ٢٠٠٢م، حاوَرَهُ عَبْدِ الْإِلَهِ بَلْقَازِيز.

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٧٩/٢٨).

وَطَعَنُ دَوِي الْقُرَيْشِ أَسَدُ مَضْرَّةٍ عَلَى الدِّينِ مِنْ حَرْبِ الْعُدَاةِ الْأَبَاحِدِ
 هذا هو حال الأنفس البشرية في كلِّ زمانٍ، كَامِنٌ فِيهَا الشَّرُّ لَا مُحَالَةَ،
 سَابِحٌ بَيْنَ جَنَابَاتِهَا هَوَاهَا كُلُّ مِنْهَا بِحَسَبِهِ، يَحِسُّهَا عَنْ إِظْهَارِهِ: الْفِطْرَةُ، وَالذِّينُ،
 وَخَشْيَةُ النَّاسِ؛ فَإِذَا مَا غَلَبَهَا هَوَاهَا، وَأَمِنَتْ مَعَهُ عَقُوبَةُ السُّلْطَانِ: تَشَجَّعَتْ بِالْبُوجِ
 بِشَرِّهَا الْكَامِنِ، وَجَهَرَتْ بِالذُّعْوَةِ إِلَيْهِ.

فلننظر في هذه الحال النفسية العجيبة الممزوجة بتخاليف الجهل ومغالطات
 التفكير، يلتحق فثامٌ من شبابنا بنايذي السنن، مُنَافِقِينَ لِنَقْلِهَا مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ
 وَالْيَمِينِ؛ «قَدْ تَعَالَوْا عَلَيْنَا بِضَخَامَةِ الْأَلْقَابِ، مَعَ قَرَاغِ الْوُطَابِ، يُوسِعُونَ الدَّعَاوِيَّ
 الْعَرِيضَةَ، وَيُجْهَلُونَ الْعُلَمَاءَ الْأَصْلَاءَ، بِآرَائِهِمُ الْهَشِيَّةَ الْبَرَاءَ، وَيَنْصُرُونَ الْأَقْوَالَ
 الشَّاذَّةَ، لَتَجَانُسُهَا مَعَ عِلْمِهِمْ وَفَهْمِهِمْ، وَيُنَاضُونَ الْقَوَاعِدَ الْمُسْتَقَرَّةَ، وَالْأَصُولَ
 الرَّاسِخَةَ الْمُتَوَارِثَةَ.

لم يبقَ عُدَاةُ مَقَاعِدِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَتَذَوَّقُوا بَصَارَةَ التَّحْصِيلِ عِنْدَ
 الْقُدَمَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ أَعْلَمُ مِنَ السَّابِقِينَ»^(١)، لَظَنُّهُمْ أَنَّهُمْ مِنْ جُمْلَةِ
 الْمُفَكِّرِينَ!

فلقد جهَلَ الْمَسَاكِينُ أَنَّ الثَّقَافَةَ وَالْفِكْرَ الْمُجَرَّدَ لَا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْأَمِيَّةِ
 الشَّرْعِيَّةِ أَبَدًا؛ فَإِنَّمَا الْفِكْرُ تَحْلِيلُ الْمَعْلُومَاتِ وَتَقْلِيلُهَا، فَقَلِيلُ الْعِلْمِ بِمِ يُفَكِّرُ
 أَصْلًا؟ وهل رَزَقْنَا الْيَوْمَ إِلَّا مِنْ مُفَكِّرٍ بِلَا عِلْمٍ؟!

إِنَّ مَنْ يَقْرَأَ تَارِيخَ الْمَذَاهِبِ وَالتَّحْلِيلَ قِرَاءَةً مُقَارِنَ، يُدْرِكُ أَنَّ كُلَّ ضَلَالَةٍ
 هُوَتْ بِهَا هَوْلَاءُ (الْمُفَكِّرُونَ) الْمُتَأَخَّرُونَ، أَصْلُهَا أَوْ مِثْلُهَا كَانَتْ فِي السَّابِقِينَ؛
 تَعَلَّقَتْ بِالْإِسْلَامِ كَمَا يَتَعَلَّقُ قَدْأَى الْأَرْضِ بِالْعَجَلَةِ، ثُمَّ تَطْوِيهِ بِسَرِّهَا.

لَقَدْ قَيَّدَ الشُّهُرْسَانِيُّ (ت ٥٨٤هـ)^(٢) لِحَقْلِهِ لِهَذِهِ الْعُلُقَةِ الْفِكْرِيَّةِ قَدِيمًا بَيْنَ مَا
 أَحْدَثَ مِنْ مُعَارَضَاتٍ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ فِي زَمَانِهِ، وَأَصُولِ الْمَقَالَاتِ الْمُبَكَّرَةِ فِي

(١) «صفحات من صبر العلماء» لعبد الفتاح أبو غدة (ص/١٠٩).

(٢) محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني: إمام في علم الكلام وأدبان الأسم ومذاهب
 الفلاسفة، من أشهر كتبه «الملل والنحل»، انظر «تاريخ الإسلام» (١١/٩٤١).

الإسلام، مِنْهَا عَلَى أَنَّ هَذَا الثَّوَارِثَ لَتَحْرِيفَاتِ الضَّلَالِ عَادَةً قَدِيمَةً قَدَّمَ الْأَدِيَانِ، فَقَالَ: «إِنَّ الشُّبُهَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، هِيَ بَعْضُهَا تِلْكَ الشُّبُهَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ الزَّمَانِ، كَذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ تُقَرَّرَ فِي زَمَانٍ كُلِّ نَبِيٍّ، وَدَوْرٍ صَاحِبٍ كُلِّ مِلَّةٍ وَشَرِيعَةٍ: أَنَّ شُّبُهَاتِ أُمَّتِهِ فِي آخِرِ زَمَانِهِ نَاشِئَةٌ مِنْ شُّبُهَاتِ خُصْمَاءِ أَوَّلِ زَمَانِهِ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُلْجِدِينَ، وَأَكْثَرُهَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ.

وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْنَا ذَلِكَ فِي الْأَمَمِ السَّالِفَةِ لِتَمَادِي الزَّمَانِ، فَلَمْ يَخَفْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنَّ شُّبُهَاتِهَا نَشَأَتْ كُلُّهَا مِنْ شُّبُهَاتِ مُنَافِقِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ لَمْ يَرْضُوا بِحُكْمِهِ فِيمَا كَانَ يَأْمُرُ وَيَنْهَى، وَشَرَعُوا فِيمَا لَا مَسْرَحَ لِلْفِكْرِ فِيهِ وَلَا مَسْرَى، وَسَأَلُوا عَمَّا مُبْعَاوٍ مِنَ الْخَوْصِ فِيهِ، وَالسُّؤَالِ عَنْهُ، وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ فِيمَا لَا يَجُوزُ الْجِدَالُ فِيهِ»^(١).

يُصَدِّقُ هَذَا نَصُّ نَفِيسٍ لِلشَّاطِطِيِّ (ت ٧٩٠هـ)^(٢)، يَنْتَعِ فِيهِ الرَّائِغِينَ الْقُدَامَى فِي «رَدِّهِمْ لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ غَيْرَ مُوَافِقَةٍ لِأَغْرَاضِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، فَيَدَّعُونَ أَنَّهَا مَخَالِفَةٌ لِلْمَعْقُولِ، وَغَيْرُ جَارِيَةٍ عَلَى مُقْتَضَى الدَّلِيلِ، فَيَجِبُ رَدُّهَا؛ كَالْمُنْكَرِينَ لِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَالصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ، وَرُؤْيَا اللَّهِ ﷻ فِي الْآخِرَةِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثِ الذُّبَابِ وَمَقِيلِهِ، وَأَنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَوَاءٌ، . . وَحَدِيثِ الَّذِي أَخَذَ أَخَاهُ بَطْنَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَقْيِهِ الْعَسَلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَنْقُولَةِ نَقْلَ الْعُدُولِ.

فَرُبَّمَا قَدَّحُوا فِي الرُّوَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ، وَحَاشَاهُمْ، وَمَنْ اتَّفَقَ الْأُيُمَّةُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَإِمَامَتِهِمْ، كُلُّ ذَلِكَ لِيَرُدُّوْا بِهِ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ فِي الْمَذْهَبِ، وَرُبَّمَا رَدُّوْا فَتَايَهُمْ وَقَبَّحُوْهَا فِي أَسْمَاعِ الْعَامَّةِ؛ لِيَنْفَرُوا الْأُمَّةَ عَنْ اتِّبَاعِ الشُّنَّةِ وَأَهْلِهَا»^(٣).

(١) «الملك والتخل» (١/١٩).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق: اللُّخْمِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ الْمَالِكِيُّ، أَصُولِي حَافِظٌ مُحَدِّثٌ، لَفُوي مَفْسَرٌ مَعَ الْعِلَاحِ وَالْعِلْفَةِ، وَالْوَرَعِ وَاتِّبَاعِ الشُّنَّةِ، مِنْ أَشْهُرِ مُؤَلِّفَاتِهِ «الاعتصام»، وَ«الْمُوَافَقَاتِ»، انْظُرْ شَجَرَةُ النُّورِ الزَّيْتُونِيَّةِ (١/٣٣٢).

(٣) «الاعتصام» لِلشَّاطِطِيِّ (٢/٣٢).

أَفَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمُنَاكَفَاتِ الْعِلْمِيَّةَ لِلْأَخْبَارِ - مِمَّا سَاقَ بَعْضُهَا الشَّاطِطِي -
تَتَكَرَّرُ فِي زَمَانِنَا هَذَا وَزِيَادَةً، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَهَا يَخْدَعُونَ النَّاسَ بِتَجْدِيدِ صِيَاغِهَا
وَتَجْمِيلِ صُورَتِهَا فِي قَوْلَائِبِ عَصْرِيَّةٍ؟ وَنَفْسُ تِلْكَ الْأَسَالِيبِ مِنَ الطَّعْنِ فِي نَقَلَتِهَا
وَدَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْعَقْلِيَّةِ؟ وَلِنَفْسٍ غَرَضِ النُّصْرَةِ لِلْمَذْهَبِ أَوْ الطَّائِفَةِ
أَوِ الْثِّيَارِ الْفِكْرِيَّةِ؟

إِنَّ مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ الْمُعَاَصِرُونَ فِي الدِّينِ يَكَادُ يَرْجِعُ فِي أَصُولِهِ وَمَعْنَاهُ إِلَى
مَا قَالَ أُولَئِكَ الْأَقْدَمُونَ، «بِفَرْقٍ وَاحِدٍ فَقَطْ: أَنَّ أُولَئِكَ الْأَقْدَمِينَ - زَائِفِينَ كَانُوا
أَمْ مُلْحِدِينَ - كَانُوا عُلَمَاءَ مُظْلِمِينَ، أَكْثَرُهُمْ مِمَّنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ؛ أَمَّا هَؤُلَاءِ
الْمُعَاَصِرُونَ: فَلَيْسَ إِلَّا الْجَهْلُ وَالْجُرْأَةُ! وَامْتِزَاعُ الْأَفَاطِ يُحَسِّنُونَهَا، يُقْلِدُونَ فِي
الْكُفْرِ، ثُمَّ يَتَعَلَّوْنَ عَلَى كُلِّ مَنْ حَاوَلَ وَضَعَهُمْ عَلَى الطَّرِيقِ الْقَوِيمِ»^(١).

وَهَذِهِ حَالٌ مَنْ لَا يَفْهَمُ شَأْنَ السُّنَّةِ وَتَصَارِيفِ أَخْبَارِهَا، مِمَّنْ لَمْ يُوتُوا بِالْآلَةِ
الَّتِي بِهَا يَفْهَمُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا يَكُونُ الْبَلَاءُ إِذَا ظَنَّ الْعَادِمُ لَهَا أَنَّهُ أَوْيَّيْهَا، وَأَنَّهُ مِمَّنْ
يَكْمُلُ لِلْحُكْمِ عَلَى أَسَانِيدِهَا، وَيَصِغُ مِنْه الْقَضَاءُ عَلَى مُتُونِهَا، فَجَعَلَ يَقُولُ الْقَوْلَ
لَوْ عَلِمَ غَيْبَهُ لَأَسْتَحَى مِنْهُ! فَأَمَّا الَّذِي يُحْسِنُ بِالنَّقْصِ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ عُذِمَ
عِلْمًا بِالْأَخْبَارِ وَحَلًّا لِعَوِيصِهَا قَدْ أَوْيَّيْتُهُمَا مَنْ سِوَاهُ، فَهَذَا «نَحْنُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ،
وَهُوَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، قَدْ حَمَاهُ عَقْلُهُ أَنْ يَعْدُوَ ظَوْرَهُ، وَأَنْ يَتَكَلَّفَ مَا لَيْسَ
بِأَهْلٍ لَهُ»^(٢).

فَالَّذَاءُ كُلُّ الذَّاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمِينَ الْمُخْدَثِينَ، الَّذِينَ أَغْدَوْا بِأَمْرَاضِ
عَقُولِهِمْ مَا يُلَامَسُونَ مِنْ آرَاءٍ؛ بِهَوًى مُعْدٍ يَتَمَدَّدُ فِي الْأَفْكَارِ كَتَمَتُّدِ الْعِلَلِ فِي
الْأَبْدَانِ، يَصِيرُ بِهِ صَاحِبُهُ مُضْطَرِبَ الْمَنْهَجِ، مُخْتَلِطَ الطَّرِيقَةِ، كَثِيرَ التَّنَاقُضِ فِيمَا
يُفَرِّقُ؛ حَتَّى يُؤَيِّقَهُ اضْطِرَابُهُ هَذَا فِي مَهَاوِي الرَّدَى، وَتَرْمِي بِهِ جَهَالَاتِهِ فِي أوديةِ
الْبَاطِلِ.

(١) حاشية حمد شاكر على «مسند أحمد» (٥٢٣/٦).

(٢) «دلائل الإعجاز» للرجزاني (٥٤٩/١).

ومع ما تخبَّط به القوم في نقداتهم للتراث الشرعي، فلقد مضت تلك الأزمان التي كان فيها كلامهم في السنة سهلاً لا يرمون الأخبار على اختلاف مصاديرها ودرجاتها كيفما اتفق؛ فإنهم صاروا إلى قناعة متجذرة بأن أصل السنة ورؤوسها، وأصح ما جُمع من حديثها مرقوم بين جنات «الصحيحين»، بما تنأى إلى سمعهم من كونهما الدرجة الثانية صحةً وتشريعاً بعد كتاب الله تعالى، وأنَّ عموم الأمة قد تلقَّتهما بكمال الثقة، واعتبرتَهما مدار العقائد لديها، فلا يتمَّ تشريعٌ لفقيرٍ دونهما، لعلَّ شروط الصحة في انتقاء أخبارهما، ولثقة العامة المحاصلة لمصنفيهما.

هذان المنبسطان اللذان بدلا حياتهما لخدمة سنة نبيهما ﷺ، واللذان تمتلئ ملوك الأرض وأشار الناس التجلُّل بصفاتهما، والتحلُّل بسماتهما، وثني الركب في مجالسهما.

فأما أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)^(١):

فالشَّمْسُ تَلَأُلُوْ في سماءِ المجد والشرف، العِبقريُّ الآخِذُ من كلِّ فضلٍ بطرفٍ، قد وَهَبَ اللهُ تعالى بصيرةً نافذةً تكاد تخترقُ حُجُبَ الغيبِ، ونفساً سَمَوِيَّةً مَحْصَنَتَهَا الْفَضِيلَةُ، فلم تعلق بها الرذائلُ، ولا طارت حولها المَفسَدُ والأطماعُ، وذكراً بعيداً تُرَدُّهُ الأقطارُ، وتُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ الأبصارُ، وجلاًلاً تُطَاطِئُ له الهاماتُ، وَحُبّاً مُبْرِحاً تنعقدُ عليه قلوبُ المَلايين من المسلمين في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها.

تَوَجَّهَ الْبُخَارِيُّ إلى طلب العلوم في بُكُورِهِ، فَبَدَّتْ عَلَيْهِ عَلَائِمُ الذِّكَاةِ والبراعةِ في حَذْقِ مَا يَتَلَقَّاهُ؛ حَتَّى إِذَا أَكْمَلَ حِفْظَ الْقُرْآنِ تَوَجَّهَ إِلَى السُّنَنِ وَرَوَايَاتِهَا، فَاسْتَوْفَى حِفْظَ حَدِيثِ شَيْخِيهِ الْبُخَارِيِّينَ، وَنَظَرَ فِي الرَّأْيِ، وَقَرَأَ كُتُبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (ت ١١٨هـ)؛ كُلُّ هَذَا وَلَمْ يُجَاوِزْ عُمْرَهُ الْمُبَارَكَ

(١) انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢/ ٣٣٢)، و«تاريخ دمشق» لابن عساکر (٥٢/ ٥٠)، و«إعلام النبلاء» للذهبي (٣٩١/ ١٢).

سِتْ عشرة سنة! لَيَرْحَلْ بعدُ إلى مُحَدَّثِي الأمصار، تَقْيِيدًا لِلْعِلْمِ عَنْهُمْ بِخُرَاسَانَ
وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَالْحِجَازِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا، فَانْكَبَّ النَّاسُ يَسْمَعُونَ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي
وَجْهِهِ شَعْرَةٌ!

بَدَأَ لَهُ بَعْدَ سَنَيْنِ التَّحْصِيلِ وَالتَّحْدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ الصَّحِيحَ مِنَ الْأَخْبَارِ
النَّبَوِيَّةِ، لِكَلِمَاتٍ مُقْلِقَاتٍ تَدْفُقْنَ مِنْ صَدْرِ شَيْخِهِ ابْنِ رَاهُوَيْهِ (ت ٢٣٧هـ)، يَقُولُ
فِيهِمْ لِتَلَامِيذِهِ: «لَوْ جَمَعْتُمْ كِتَابًا مُخْتَصَرًا لِصَحِيحِ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ...»^(١).

هَذِهِ الْحُرُوفُ الْيَسِيرَاتُ أَوْقَعْنَ فِي قَلْبِ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْهِمَّةِ مَا لَأَجْلِهِنَّ
صَنَّفَ كِتَابَهُ الْأَعْجُوبَةَ «الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَسُنَنِه وَأَيَّامِهِ»، مُزَيَّنًا لَهُ بِأَحْسَنِ الْمَتُونِ، مُتَخَيِّرًا لَهُ أَضْيَقَ الرِّجَالِ الْعُدُولِ، مَرْفُوعًا
بِذَلِكَ فِي مِعْرَاجٍ لَا يُلْحَقُ؛ كَيْفَ لَا، وَقَدْ وَصَلَهُ بِالصَّلَاةِ الَّتِي لَا تُبْلَى: وَهِيَ
الصَّلَاةُ!؟ فَكَانَ لَا يَقْضِي فِيهِ حَدِيثًا حَتَّى يُصَلِّيَ لَهُ رَكْعَتَيْنِ.

هَذَا؛ وَالْعَادَةُ الْغَالِبَةُ جَارِيَةٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُصَنِّفٍ إِذَا كَانَ الْأَوَّلَ فِي بَابِهِ، جَاءَ
مَنْ بَعْدَهُ لِيُصَنِّفُوا فِي ذَلِكَ الْفَرْقِ، فَيَسْتَدْرِكُوا مَا أَغْفَلَهُ الْأَوَّلُ، وَيَحْسِنُوهُ، وَيَزِيدُوا
عَلَيْهِ مَا يُكْمِلُ فَائِدَتَهُ، حَتَّى يَكُونَ أَنْتُمْ مِمَّا خَطَّه وَأَنْفَعُ؛ لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ -وَلِنْ كَانَ
أَوَّلَ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ مُسْتَقْلَلًا- لَمْ يَأْتِ بَعْدَهُ مَنْ يُضَاهِيهِ، مَعَ وَفَرَةٍ مَنْ تَصَدَّقُوا
لِجَمْعِ الصَّحِيحِ بَعْدَهُ.

يَقُولُ أَبُو الْحَسَنِ النَّدَوِيُّ (ت ١٤٢٠هـ): «لَوْ زَعَمَ زَاعِمٌ، أَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ، أَنَّهُ
لَمْ يُعْتَنَ بِكِتَابٍ بَشَرِيٍّ فِي أَيِّ مِلَّةٍ وَدِيَانَةٍ، وَفِي أَيِّ لُغَةٍ وَأَدَبٍ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ
وَمَقْصِدٍ، وَفِي أَيِّ عَصْرِ مِنَ الْعَصُورِ، مِثْلَ مَا اعْتَنَى بِالْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ
الْبُخَارِيِّ، لَمَا كَانَ مُجَازَفَةً مِنَ الْقَوْلِ، وَلَا مُبَالِغَةً فِي الدَّعْوَى، وَلَا إِسْرَافًا فِي
الْحُكْمِ، وَلَكِنْ لِهَذَا الْقَوْلِ وَجَاهَةٌ عِلْمِيَّةٌ، وَدَلَالٌ تَارِيخِيَّةٌ، قَائِمَةٌ عَلَى اسْتِعْرَاضِ
طَوِيلٍ دَقِيقٍ مُحَايِدٍ أَمِينٍ لِلْمَكْتَبَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ، وَنَتَاجِ الْعُقُولِ وَالْأَقْلَامِ،
وَمَحْصُولِ الْقَرَائِحِ وَالْهَمَمِ، مِنْ فَجْرِ التَّارِيخِ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا»^(٢).

(١) «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٢/٣٢٢)، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (٢٤/٤٤٢).

(٢) «نَظَرَاتٌ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِأَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيِّ (ص/٧).

وأما تلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)^(١):

فردف شيخه إماماً في الحديث بلا مدافعة، بالغاً فيه الذروة؛ قد كان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان - على جلاله قدرهما في الحديث وإمامتهما في العلل - يُقدّمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما^(٢)؛ يكفيك شاهداً على هذه الجلالة كتابه «المُسند الصحيح»^(٣)، حيث انتخب أحاديثه من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة لديه مدة خمس عشرة سنة^(٤).

ومسلم - مع جلالة في هذا العلم - تلميذ البخاري وخريجه، قد كان يرفع شيخه في هذا العلم على نفسه؛ يري الناس جلسته «بين يديه كالصبي بين يدي معلمه»^(٥)؛ فلا غرو أن يكون صحيح البخاري مُقدّماً على كتابه، فإنما بنى مسلم صحيحه عليه، فعمل عليه شبه مُستخرج، وزاد فيه زيادات^(٦).

ولقد سبق في الثناء على مسلم وكتابه جملة صالحة من مدائح أهل العلم، «بحيث إذا قولت بما قيل في البخاري وفي كتابه، كانت مكافئة لها، أو راجحة عليها»^(٧)؛ فلقد حصل له «في كتابه حظٌ عظيمٌ مُفرطٌ لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يُفضله على صحيح محمد بن إسماعيل . . وقد نسج على منواله خلقٌ من النيسابوريين، فلم يبلغوا شأوه؛ فسبحان المعطي الوهاب»^(٨).

(١) انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٥/١٢١)، و«تاريخ دمشق» (٥٨/٨٥)، و«أعلام النبلاء» (١٢/٥٧٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/٤٣٠)، و«تاريخ دمشق» (٥٨/٩٠).

(٣) بهذا ساء به صاحبه مسلم، كما نقله الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/١٢١)، وصرح به الغساني في كتابه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (١/٥٣)، وكذا ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص/٦٧)؛ وبه ساء الحاكم في عدة مواضع من «مُستدركه»، انظر مثلاً (١/٦٦٢) منه.

(٤) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/١٢٦).

(٥) «الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين» لابن المفضل المقدسي (ص/٢٩٠).

(٦) نقله ابن حجر عن الدارقطني في «النتك على ابن الصلاح» (١/٢٨٦).

(٧) «المفهم لها أشكال من تلخيص كتاب مسلم» لأبي المباسم القرطبي (١/٢٠).

(٨) «تهذيب التهذيب» (١٠/١٢٧).

والَّذِي تُحْصَلُهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا تَطَالَعَهُ مِنْ تَرْجُمَةٍ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ: أَنَّهُمَا بَحَثٌ فِي الْحَدِيثِ قَرَأَ رِهَانٌ، وَأَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ بِمُسَابِقَتِهِمَا وَلَا مُسَاوَفَتِهِمَا يَدَانِ! قَدْ تَمَّ لِهَُمَا فِي كِتَابَيْهِمَا أَوْفَرُ النَّصِيبَيْنِ، وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَلْقِيهِمَا بِ«الصَّحِيحَيْنِ»؛ فَجَزَاهُمَا اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ أَفْضَلَ الْجِزَاءِ، وَوَقَّاهُمَا مِنْ أَجْرِ مَنْ انْتَفَعَ بِكِتَابَيْهِمَا أَفْضَلَ الْجِزَاءِ.

فَلَمَّا كَانَ لِلشَّيْخَيْنِ هَذِهِ الْقَدَمُ الرَّاسِخَةُ فِي التَّحْدِيثِ، وَكَانَ لِكِتَابَيْهِمَا الْحِظُّوَةُ الْمُظْمَى فَوْقَ كُلِّ مُصَنَّفٍ فِي الْحَدِيثِ، تَوَجَّهَ إِلَيْهِمَا بِالْعِدَاوَةِ مَنْ فِي صَدْرِهِ حَرَجٌ مِنَ السُّنَّةِ، لَعَلَّيْهِمْ بَأَنَ نَقْضِهِمَا نَقْضَ لِسَائِرِ دَوَائِرِ الْحَدِيثِ تَبَعًا، وَأَنَّ إِسْقَاطَ الْمَنْهَجِ النَّقْدِيِّ الَّذِي ابْتِنَاهُ عَلَيْهِ إِسْقَاطٌ لِمَنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ رَأْسًا.

فَاسْمِعْ أَحَدَ أَعْدَائِهِمَا يُحَرِّضُ عَلَيْهِمَا الدَّهْمَاءَ فَيَقُولُ: «إِنَّ اسْتِبْعَادَ أَيِّ حَدِيثٍ فِي الْبُخَارِيِّ، يَعْنِي اسْتِبْعَادَ عَشْرَةِ أَحَادِيثٍ مَوْضُوعَةٍ مَوْجُودَةٍ وَمُثَبَّتَةٍ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ الْآخَرَى! وَبَعْضُهَا أَسْوَأُ بِكَثِيرٍ مِمَّا جَاءَ فِي الْبُخَارِيِّ وَأَكْثَرُ انْتِشَارًا، إِنَّ اسْتِبْعَادَنَا لِأَحَادِيثٍ أَقْوَى مِنْهَا، يَسْتَتِيعُ بِالتَّبَعِيَّةِ اسْتِبْعَادَهَا، وَسَيُمْهَدُ عَمَلُنَا هَذَا الطَّرِيقَ لِأَنَّا يَأْتِي بَعْدُنَا مَنْ يَتَقَضَّى كِتَابَ السُّنَّةِ الْآخَرَى، وَيُجَهِّزُ عَلَى الْبَقِيَّةِ الْبَاقِيَةِ»^(١).

وَأَشَاحَ آخَرُ عَنْ وَجْهِ تَقْضِيهِ لِنَقْضِ صَرَحِ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، بَأَنَ قَالَ: «أَصْبَحَ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ مَدَارَ الْعَقَائِدِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ هِيَ الَّتِي دَعَّيْنَا إِلَى الْبَحْثِ وَالتَّحْقِيقِ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَكَشَفَ حَقِيقَتَهُمَا وَمَاهِيَّتَهُمَا»^(٢).
بَلْ صَرَّحَ رَافِضِي آخَرُ بِنَتِيجَةِ أَخْطَرِ تَعَقُّبِ اسْتِهْدَافِ «الصَّحِيحَيْنِ»، حَيْثُ بَشَّرَ أَهْلَ مِلَّتِهِ «بَأَنَ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ إِذَا سَقَطَا، لَمْ يَبْقَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ إِلَّا اتِّبَاعُ مَذْهَبِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ»^(٣).

(١) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» لجمال البنا (ص/١٣).

(٢) «أعواء على الصحيحين» لصادق النجفي (ص/٦٠-٦١).

(٣) وهذه النتيجة التي عَنَمَ بِهَا مُحَدِّثُ نَقْلِ الصَّادِقِ الْقَسَمِ الْعَاشِرُ مِنْ كِتَابِهِ «الشيعة في ميزان صحيحي أهل السنة»، طبع دار الصادقين للنشر - بيروت.

وأما علمانيو العرب: فلاأنهم جهلة بدقائق علم الحديث، وقواعد الجرح والتعديل، عجزة عن فقه أسباب صحة الحديث أو ضعفه، وسلوك مضايقي علوم الإسناد، لم يعد لهم من خيار للخروج من هذه التراتيب المعقدة إلا الولوغ في جياض متون «الصحيحين»؛ وذلك -حسب ما يقول (عبد الجواد ياسين)- «لأن البخاري ومسلمًا يجبان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة، سوف نحاول التركيز على مروياتهما في هذا الصدد»^(١).

والذي يظهر لكل من تتبعت إنتاجات هؤلاء في غارتهم على السنة، أن اشتداد محاولات التطوير واستهداف «الصحيحين» في ظروفنا الراهنة «يُمثل عملاً منظمًا تكمن خلفه قوى معينة»؛ فقد تتابعت المؤلفات في هذا الموضوع^(٢)، وتواترت المراثيات فيه على وسائل التواصل الاجتماعي.

فمن قريب فوجئنا بمؤسسة أمريكية رسمية كبيرة بحجم (الكونغرس) نهاجم «صحيح البخاري» عبر عملاتها العرب، في مقطع مرئي صفيق أسمته «حقائق صادمة عن البخاري»! متنين بالأغاليط الكاذبة عبر منبرها الإلكتروني (أصوات مغاربية)^(٣).

وهي أيضًا من يدعم برنامجين تلفزيين على قناتها (الحرة)، أولهما باسم «إسلام حر» لإسلام بحيري المصري! الواله بغمز البخاري والظلمن بأهل الحديث؛ وثانيهما «مختلف عليه»، يقدمه الإعلامي إبراهيم عيسى! ليس له هم فيه إلا إسقاط الرموز وتوهين الثواب الإسلامية؛ قد خصص منه حلقة كاملة للشكك في مصداقية البخاري وجدوى «صحيحه».

(١) «السلطة في الإسلام» (ص/٢٩٢)، وانظر «دين السلطان» لنيازي (ص/١٠٣-١١٣).

(٢) «مرويات السيرة» لأكرم العمري (ص/٤١).

(٣) وهو موقع يُشرف عليه مجلس أمناء البث الإذاعي والتلفزيوني BBC، وهي وكالة فيديالية أمريكية مستقلة، يتمول من الكونغرس الأمريكي، كما أنه تابع لشبكة الشرق الأوسط للإرسال MBN التي تُدير قناة (الحرة) والمقطع المرئي عن البخاري نشرته على جميع منصاتها الإلكترونية، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٨م.

وتلك محكمةٌ رُويَتْ تَثَرَّتْ، أصدرت قبل بضع سنواتٍ حُكْمًا يُصَنَّفُ «صحيح البخاري» ضمنَ الكُتُبِ المُتَطَرِّفةِ المُحْظَرَةِ! بدعوى «أنَّ أحاديثه مُثيرةٌ للكرَاهِيَةِ العِرْقِيَّةِ وَالذِّنِّيَّةِ، وَمَنَعَتْ تَدَاوُلَهُ»^(١).

بل والمَلَا جِدَةُ الصُّرَحَاءِ! لم يتركوا «الصَّحِيحِينَ» لِحالِهما شَأْنًا خَاصًّا بالمُسلمين، حتَّى زاحموا مَنْ مَضَى ذِكْرُهُمْ عَلَى رَمِي سِهَامِ التَّشْكِيكِ صَوْبَهُمَا؛ كَحَالِ (إِسْمَاعِيلِ أَدَهَم)^(٢) المُجَاهِرِ بِالْحَادِثِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، حَيْثُ أَطْلَقَ دَعْوَى عَرِيضَةً فِي حَقِّ الصَّحِيحِينَ، يَتَّهَمُ مَرْوِيَّاتِهِمَا بِأَنَّهَا «ليست ثابتةٌ الْأَصُولِ وَالذَّعَائِمِ، بل هي مَشْكُوكٌ فِيهَا، وَيَغْلُبُ عَلَيْهَا صِفَةُ الْوَضْعِ»^(٣).

الْأَعْجَبُ مِنْهُ: غِلَامٌ مُلْحَدٌ^(٤) يَخْرُجُ مِنْ بَلَدِ الْأَزْهَرِ فِي تَسْجِيلِ مَرْتَبِيٍّ، انْتَشَرَ عَلَى وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ انْتِشَارَ النَّارِ فِي الْهَشِيمِ؛ يُبَشِّرُ الْغُرَّ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ بِانْقِضَاءِ عَهْدِ الْبَخَارِيِّ؛ فَلَقَدْ حَشَرَ أَنْفَهُ فِيْمَا لَا يَفْهَمُ، فَاتَى بِطَوَامٍ عَنِ الْبَخَارِيِّ وَسِيرَتِهِ بِمَا لَمْ يُحْسِنَ فِيهِ نُطْقَ اسْمِهِ كَامِلًا نُطْقًا سَلِيمًا!

فَوَا أَسْفَى عَلَى كَثْرَةِ مَنْ يَغْتَرُّ بِمِثْلِ هَذَا الْكُذُوبِ مِنْ مُرَاهِقِي الْفِكْرِ فِي أَيْمَانَا التَّحْسَنَاتِ؛ تَرَى أَحَدَهُمْ مُتَذَبِذِبًا بَيْنَ مَوَاقِعِ الشُّبُكَاتِ، فَارَغَ الْقَلْبِ، مَهْزُوزِ النَّفْسِ، قَابِلًا لِلتَّشْكِيكِ فِي ثَوَابِتِ أُمَّتِهِ، فِي عِلْمِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَثْمَةِ الْعِلْمِ، فِي نَسْفِ جُهْدِ الْأُمَّةِ عِبْرَ تَارِيخِهَا الْمَدِيدِ، لِمُجَرَّدِ دَقَائِقٍ مَعْدُودَةٍ قَضَاهَا فِي اسْتِمَاعِ مِثْلِ هَذَا السُّفْهِ!

(١) انظر الخبر على جريدة «سَبَق» الإلكترونية السعودية، بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٤٣٥هـ.

(٢) إسماعيل بن أحمد باشا أدهم؛ شعوبيٌّ، عارف بالرياضيات، له اشتغال بالتاريخ، تركي الأصل، وأمه ألمانية، وُلِدَ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَتَعَلَّمَ بِهَا وَبِالْأَسْتَانَ، ثُمَّ أَحْرَزَ (الدكتوراه) فِي الْعُلُومِ مِنْ جَامِعَةِ مَسْكُو سَنَةِ ١٩٣١، وَعَادَ إِلَى مِصْرَ سَنَةِ ١٩٣٦ فَنَشَرَ رِسَالَةً بِالْعَرَبِيَّةِ «مِنْ مَصَادِرِ الشَّارِخِ الْإِسْلَامِيِّ» صَادَرَتْهَا الْحُكُومَةُ، وَكُتَابَهَا وَضَعَهُ فِي (الْإِلْحَادِ)، وَقَدْ وُجِدَ مُنْتَحَرًا بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ سَنَةِ ١٩٤٠م؛ انظر «الأعلام» للزركلي (١/٣١٠).

(٣) نقله عنه د. محمود الشُّبَّالَاوِي فِي بَحْثِهِ الْمُسَمَّيِّ «الدِّفَاعُ عَنِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ وَطَرُقِ اسْتِدْلَالِهَا» ضَمِنَ «مَجَلَّةُ الْحَوَثِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (٢٨/٣٠٢)، وَانْظُرِ «السَّنَةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ» لِمَصْلُوفِي السَّبَاعِي (ص/٢٣٧).

(٤) يُدْعَى (جَابِرُ شَرِيف)، لَهُ قَانَةُ مَعْرُوفَةٌ عَلَى مَوْقِعِ «الْبُوتِيْب» بِاسْمِهِ.

أهذا إنسان يحترم عقله؟! أما كان الأجدر بمثله أن يخلع لبوس الغرور والاعتداد بعقله قبل أن يتعلم - هذا إن تواضع وقبل التعلم -؟ فإن هذا الغرور الذي فشا في شبابنا اليوم، فأباح لهم الكلام في كل شيء، هو حقاً كالخمر! قد غيّبت عقولهم عن رؤية الحقائق والثريث في استصدار الأحكام.

لكن لا والله ما رأيت هؤلاء الملاجدة يتجرؤون على أن يسخروا جهازاً بالصحيحين، أو يستقروا المسلمون بشتم الشيخين كما رأيت من بعض من ينسب نفسه إلى الإسلام، بل إلى العلم الشرعي! خطيب معمم يلزق نفسه الأمانة بالأزهر، يجهر بكل قحة على فنون الإفك بقوله: «إن البخاري مشخرة لا مفخرة»^(١) لكن الأزهرة الشرفاء من مثل هذا الدعوي براء، بل والمضربون الأفاضل كلهم، فقد نبذوه ببخزي في آخره نبذ الحيض^(٢).

الأدوى عندي مما مضى؛ أن أرى عذوى الاستطالة على «الصحيحين» تفشو بين المنتسبين للسنة أنفسهم، تحت وظاة الضغوط النفسية، والإرجاف الأليم الذي يجابه أهل السنة، بوصفهم بشنع التغيير، وسين الألقاب؛ من مثل رميهم بالخلف، والرجعية، وعبادة البخاري، والبداءة الفكرية، والتوصيفية، والظلامية، والسلفية، والأصولية... إلخ تلك الشنع الفجة، والأوصاف الأليمة، التي أجلب بها أهل الأهواء على السائرين على السنن الأبين في الاعتقاد والسلوك، وزادوا بها أهل الحق عن اعتقادهم المنبثق عن يقين بصحة أصولهم.

فكان من جراء هذه الوطأة الأليمة، أن وقّع في شرك إجلابهم فنام، وصرع في زوبعة خوضهم أقوام؛ اقتضى بيان أن ذلك الإجلاب إنما هو جولة باطل، متى لقي في طريقه الحقائق تكتنفها البراهين زال واضمحل.

(١) أعني به محمد عبد الله نصر، المعروف بالشيخ ميزوا انظر جريدة «اليوم السابع» المصرية، عدد: الأحد، ١٠ أغسطس ٢٠١٤م، وجريدة «الوفد» المصرية، عدد: الجمعة، ٨ أغسطس ٢٠١٤م.

(٢) حث أعلى قريباً في منشور له على «الفيسبوك» عن توبته من السير على نهج الحدائثين في تفريغ الدين من لبابه، وأن منظمات غربية كبرى سفت في رشوته ليكمل هدمه للدين كما كان، لكنه رفض!

ولولا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا عَدَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَمَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِ وَمَتْرُوكٍ، وَعُرْضَةُ لِلْوَهْمِ وَالخَطَا، لَمَا اعْتَرَضْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ عَلَى مَنْ لَا الْحَقَّ حُبَّارَهُمْ، وَلَا أَجْرِي مِنْهُمْ فِي مِضْمَارِهِمْ مِنْ بَعْضِ عُلَمَاءِ عَصْرِنَا وَدُعَاةِ الْفُضْلَاءِ مِمَّنْ تَقَدَّزْتُهُمْ فِي هَذَا الْبَحْثِ، فَبَيَّنْتُ بَعْضَ خَطِيئِهِمْ فِي تَعْلِيلِ مَا هُوَ أَصِيلٌ فِي الصَّحَّةِ.

فوالله إِنِّي لَا تَعْقِبُهُمْ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْهَنَاتِ، وَإِنِّي لِأَرَاهِمُ نَوْفِي فِي أَعْلَى الْمَقَامَاتِ، وَمَنَازِلِ السَّائِرِينَ كَالنُّجُومِ اللَّامِعَاتِ؛ فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَسْوِيَهُمْ بِالْمُبْتَدَعَةِ الضَّلَالِ الْمُتَاوِينَ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ! غَيْرَ أَنِّي رَأَيْتُ الْقَدَحَ فِي الصَّحَاحِ لَيْسَ أَمْرًا هَيِّئًا، وَالذَّبَّ عَنْهَا لَا زِمًا مُتَعَيَّنًا؛ عَلَى سَنَنِ الْحُكَمَاءِ فِي أَنَّ «جِرَاسَةَ الْعِلْمِ، أَوْلَى مِنْ جِرَاسَةِ الْعَالِمِ»^(١).

فإِنَّ فِي السُّكُوتِ عَنْ مِثْلِ أَوْلَتِكَ الْأَفَاضِلِ إِجْلَالٌ، نَعَمْ؛ لَكِنْ خِيَانَةٌ لِلْعِلْمِ! فَلَمْ يَكُنْ بَدْءٌ «مِنْ وَجُودِ نَبِيَّةٍ تَنْتَبِذُ السَّقَطَاتِ وَالْأَخْطَاءَ فِي هَذَا الْمَجَالِ، بَلْ لَعَلَّهُ مُثَابٌّ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُنَاقِحَةٌ عَنِ الْحَقِّ»^(٢).

أهمية الموضوع، ودوافع اختياره:

فَلْأَجْلَ مَا تَقَدَّمَ سَوِّفُهُ مِنْ مَخَاطِرُ تُحْدَقُ بِالسُّنَنِ عِبَرِ اسْتِهْدَافِ «الصَّحَّاحِينَ»، رَأَيْتُ مِنْ وَاجِبِ الْوَقْتِ، وَحَقِّ الدِّيَانَةِ: التَّهَوُّدَ إِلَى مُرَاغَمَةِ تِلْكَ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ، وَالْفِتَنِ الْمُتَمَاحِلَةِ؛ بِنُصْرَةِ السُّنَنِ الْهَادِيَاتِ، وَدَفْعِ مَا يُعَارِضُهَا مِنْ شَبِّهِ الْمَعْقُولَاتِ، وَإِزْهَاقِ مَا يُنَاقِضُهَا مِنْ أَغَالِيطِ السُّفْسَطَاتِ، وَتَقْوِيمِ مَنْ زَلَّ فِيهَا مِنْ دَوَى الْهَيْثَاتِ.

فإِنِّي لِأَزَلْتُ -بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى- مُدَّ قَرَّتْ عَيْنِي بِسُلُوكِ طَرِيقِ الْعِلْمِ وَدُرُوبِ الْإِصْلَاحِ عَلَى تَلَجٍّ مِنْ أَنَّ الْفَاشِلَ فِي تَأْمِينِ حُدُودِهِ الْفِكْرِيَّةِ، هُوَ لِتَأْمِينِ حُدُودِهِ الْجُغْرَافِيَّةِ أَفْشَلُ! وَأَنَّ حِمَايَةَ الثُّغُورِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ الَّتِي يُحَاصِرُهَا الْأَعْدَاءُ، خَيْرٌ

(١) «البصائر والذخائر» لأبي حيان التُّرَحِيدِي (٢٠/٩).

(٢) «نَقْلُ التَّدْبِيرِ» لِمُحَمَّدِ الْأَمِينِ بُوخَيْرَةَ (ص/٦ مخطوط).

وأوجب من تحقيق كثير من المسائل الخلافية التي يسوغ فيها الاجتهاد، وأهم من استغراق الأوقات في دراسة جزئيات ضعيفة الثمرة في وإقناع المرير، لا يكاد يُخرج منها بجديدي مُبتكر، أو مفيد مُعتبر، مما يدخل أكثره في باب الترفيع العلمي.

واختيار المرء دليل على عقله، وأمانة على صائب نظره.

لكن الحال أن الحروب الفكرية التي يُراد للشباب العيور خوضها في هذا الزمان أكثرها على من لا يختلفون معهم في أصول مُعتقد، ولا كليات منهج، بل كثيراً ما ترى رايات الجهاد بينهم تُقام على تفاريع لن يزول الخلاف عنها إلا بنزول المسيح عليه السلام! قد وسع الله في أخذ ما اطمأنت إليه النفس من غير عصبية تُفضي إلى ظلم أو خصومة.

أو نراهم يطبلون في بحث موضوعات مطروقة حد الإملال، لا تُعاش موم زماننا، فيعبدون مسائلها جذعة، وهم يتغاضون عن عشرات التوازل المؤلدة المهمة، يتركونها تندب حظها الدليل، غفلاً عن التحقيق والتعليل.

ثم بلغ الانحراف بسبيل الفكر والعلم مداه حين صار التدابر بين المُشرعة والتراشي بينهم بالرؤود لأجل وفاق شيخ أو خلافه! .. وهكذا فلتسنزف طاقات شبابنا وأعمارهم في المعركة الخطأ! مع العدو الخطأ! في الوقت الذي نرى فيه عدونا الحقيقي الأكبر ينهش جسد أمتنا من جميع أطرافها وأطرافها.

فلأجل ما أكنني من هذا المصاب كله: أتيت بهذا المرقوم تأخياً لتلك المقاصد الكبرى، أتمياً به لبنة متواضعة من لبنات النزال مع الباطل، وحلقه تتصل أسبابها بأسباب تلك الصحائف المباركة التي خطها أئمة أهل السنة، باستحياء مناهجهم، وتوظيف كليات طرائقهم، قد وسمته بـ:

«المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين - دراسة نقدية».

رأيت أن أنقد في طياته ما يزعمه بعض أهل عصرنا من توغلي الكذب في هذين الثقلين، عصبية لهما لا تُخل بدين ولا مروءة، وحمية لصاحبيهما لا تُعد - بحمد الله - من حمية الجاهلية.

فما عَلَيَّ مِنْ حَرْجٍ فِي هَذَا الْمَبْدَأِ أَنْ اسْتَصَحَبَهُ فِي ثَايَا الْبَحْثِ، فَإِنَّ «الْخُلُوفَ مِنْ الْمُسْلِمَاتِ فِي أَيِّ مَجَالٍ أَمْرٌ مُتَعَذِّرٌ»^(١)، وَ«كُلُّ الْعُلُومِ لَا بُدَّ لِلسَّالِكِ فِيهَا ابْتِدَاءً مِنْ مُصَادِرَاتٍ يَأْخُذُهَا مُسْلِمَةٌ، إِلَى أَنْ تَبْزُحْنَ فِيهَا بَعْدُ»^(٢).

وَبِهَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ جَمِيعُهُ، اسْتَطِيعَ أَنْ أُجَلِّبَ أَهَمِّيَّةَ الْمَوْضُوعِ الْمَطْرُوقِ فِي هَذَا الْبَحْثِ فِي الْأُمُورِ الثَّالِثَةِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ فِي دِرَاسَةِ هَذَا الْمَوْضُوعِ إِعْلَاءَ لِلسُّنَّةِ، وَإِخْلَافًا لِلتَّعْزِيرِ لَهَا وَالتَّعْظِيمِ مَكَانَ الرَّدِّ لَهَا وَالتَّحْطِيطِ، وَدَفْعًا فِي صُدُورِ الَّذِينَ يَتَنَاوَلُونَ سُنَّةَ الْمُصْطَفَى ﷺ وَمُصَنَّفَاتِهَا بِنَفْسٍ مَشُوبٍ بِمَرَضِ التَّجْهِيلِ وَالتَّطْطِيلِ.

فَكَانَ هَذَا الْبَحْثُ تَحْقِيقًا لِهَذِهِ الثُّمُورَةِ، وَجِبَاطَةً لِمَعَايِلِ الْإِعْتِقَادِ وَدَلَائِلِ الشَّرِيعَةِ مِنْ أَنْ تُكْثَرَ بِمَا هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ أَجْنَبِيٌّ عَنْهَا، مُحَبَّةٌ مِنِّي فِي مُعَايِشَةِ السُّنَّةِ وَالتَّمَيُّزِ بِظُلُمَاتِ الْوَارِفِ، وَالتَّشْرِيفِ بِالذُّودِ عَنْهَا، وَسَوْءٌ مَنْ أَرَادَ حِدِيثَهَا بِسَوْءٍ، عَلَى قَوْلِ الْحَمِيدِيِّ - شَيْخِ الْبَخَارِيِّ -: «وَاللَّهِ لَأَنْ أَغْزَوْهُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَرُدُّونَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْزَوْهُ عَدُوَّتُهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ!»^(٣).

وَفِي هَذَا الْبَحْثِ مِنَ السَّابِقَاتِ الرَّادِعَاتِ عَنْ جَمْلِ السُّنَّةِ، مَا أَرْجُو أَنْ أُبْلُغَ بِهِ نِزْرًا يَسِيرًا مِنْ هِمَّةِ الْحَمِيدِيِّ (ت ٢١٩هـ)، يَقِينًا مِنِّي بِ«أَنَّ بَيَانَ الْعِلْمِ وَالَّذِينَ عِنْدَ الْإِسْتِبْهَاءِ وَالْإِلْتِبَاسِ عَلَى النَّاسِ، أَفْضَلُ مَا عُبِدَ اللَّهُ ﷻ بِهِ»^(٤).

الثَّانِي: دَفْعُ عَجَلَةِ الرُّفْقِ الْحَضَارِيِّ لِلأُمَّةِ عَامَّةٍ؛ فَإِنَّهُ مَتَى اطْمَأَنَّتِ الْقُلُوبُ بِسَلَامَةٍ مَا انْعَقَدَتْ عَلَيْهِ، انْبَعَثَتْ الْجَوَارِحُ إِلَى إِصْغَارِ الْأَرْضِ عَلَى وَفْقِ مَا يُرْضِي اللَّهَ تَعَالَى؛ ذَلِكَ أَنَّهُ «مَتَى زَاغَتِ الْعَقَائِدُ، كَانَتْ أَعْمَالُ صَاحِبِهَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَزْمِي عَنْ قَوْسٍ مُعَوَّجَةٍ، أَوْ يَرْمِي بِرُمْحٍ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ»^(٥).

(١) «بُؤْسُ الدُّعْرَانِيَّةِ» لَعَلَّه عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ص/٣٢).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢/٦٩).

(٣) «ذِمُّ الْكَلَامِ وَأَمْلُهُ» لِلْهَرَوِيِّ (٢/٧١) بِتَصْرِفٍ.

(٤) «الرَّدُّ عَلَى الشُّكْبِي فِي مَسْأَلَةِ تَعْلِيلِ الْفُلَاقِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢/٦٧٨).

(٥) «الدُّعْوَةُ إِلَى الْإِصْلَاحِ» لِمُحَمَّدِ الْخَضِرِ حَسِينٍ (ص/١٢١).

وإذا كان في الأنابيب خُلف وَقَعَ الطَّيْشُ في صُدُور الصُّعَادِ
 الثالث: أنَّ فيه تجلِّيةً للحقِّ، وإمعاناً في تحقُّقِ إحدى كُليَّاتِ الاعتقادِ الَّتِي
 لَهَجَ أهلُ السُّنَّةِ بتقريبِها: مِنْ أَنَّ الرُّسُلَ قد تأتي بِمحارباتِ العقولِ لا بِمحالانِها،
 وتوطيئاً للأصولِ الرَّاسِخَةِ الْمُحَكَّمَةِ الَّتِي قَرَّرَها أئمَّةُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ -رحمهم
 الله-، وذلك بِتخريجِ أَحَادٍ وَأعيانِ النُّصوصِ المُدْعَى مُعارضُتها لِلضَّرورةِ العَقْلِيَّةِ
 أو العِلْمِيَّةِ أو التَّارِيخِيَّةِ، على تلكِ القواعدِ والأصولِ، وذلك مِنْ الأهميةِ بِمَكَانِ!
 إذُ القواعدُ لا تُتَصَوَّرُ إِلَّا في الأذهانِ، وإعمالُها على أَحَادِ النُّصوصِ هو
 المقصودُ.

الرابع: بيانُ أَنَّ حَظَّ أهلِ السُّنَّةِ مِنْ مَوَارِدِ العقولِ أُنْثَمَ الحِظُّ وأَعْلَاهُ، وَأَنَّ
 مَنْ خَالَفَهُمْ إِنَّمَا يَرْتَكِزُ على جِهالاتٍ يَظُنُّها مَعْقولاتٍ، وشبهاتٍ يَحْيِيها حقائقُ
 جَلِيَّاتٍ، فدعوى مُعارضَةِ الضَّرورةِ العَقْلِيَّةِ لِلدَّلَائِلِ الثَّقَلِيَّةِ أَشْبَهَ بِالطَّرْفِ الخالِي،
 كَوَمِضٍ بَرَقَ يَخْطِفُ أَبْصارَ مَنْ أَرَادَ اللُّهُ فِتْنَتَهُ؛ حَتَّى إِذَا قَرَّتْ الأُمُورُ قَرَارَها،
 وَعَظَمَتِ الفِرْعُوعُ على أَصولِها؛ أَلْفَيْتُها مُطَرَّحَةً مع نظائِرِها مِنْ أَصنافِ الباطلِ؛
 لَتَيَقُنَنَّ أَنَّ كُلَّ دَعْيٍ في هَذَا الدِّينِ مُفْتَضَحٌ، واللهُ لا يَأْتِمِنُ الْمُفْلِسِينَ على وَحْيِهِ.

الخامس: المُساهمةُ في حلِّ مشاكلنا الفِكرِيَّةِ الواقِعِيَّةِ، لا مشاكلِ افتِراضِيَّةٍ
 بعيدِ زَمَانِها أو حَصولِها؛ فَوَإِ قَرَحِي حينَ أَرَى «حُجَّةً تَبْتَخَتِرُ انْتِصاحاً، وشُبْهَةً
 تَنْتَضِئُ انْتِصاحاً»^(١)؛ على أَنِّي لا أَدْعِي تَقْصُدي فيهِ لِرُؤُوسِ أَهلِ الانحِرافِ
 المعاصِرِينَ أصالَةً، بِقَدْرِ ما أَحْنُو إلى تحصيلِ أَهلِ السُّنَّةِ أَنفُسِهِمْ، واستِتابَةِ ذِيولِ
 الباطلِ الوالِغَةِ في الوَحْيِ بِجَهالَةٍ وتَقْلِيدٍ، ونَفْضِ غُبَارِ الثُّلُكِ وَالتَّرَدُّدِ عن بَصائِرِ
 الحَيَاةِ مِنْ شِبابِ المُسْلِمِينَ.

السادس: أَنَّ تَعَلُّمَ الأفكارِ الدَّخِيلَةِ في الدِّينِ، والأصولِ الهَدَامَةِ لهُ، مع
 عِلْمٍ يُحَصِّنُ مِنْ عَدَواها: واجبٌ لِحِمَايَةِ العامَّةِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ حِصَانَةً في دِينِهِ

(١) «الكُتُافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/٣٧).

وفكره، مَنْ عَرَفَ فِكْرَ الْمُخَالَفِينَ كما يَعْرِفُ فِكْرَ الْمُؤَلِّفِينَ، كَي لَا تَشْتَبِهَ عَلَيْهِ السَّبِيلُ.

فَكَذَا كَانَ الْأَمْرُ مَعِيَ! فَإِنَّ هَذَا الْبَحْثَ -بِفَضْلِ اللَّهِ- مِمَّا قَدْ زَادَنِي اللَّهُ بِهِ هُدًى وَإِيمَانًا بِصِحَّةِ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِذْ «أَنَّ فُسَادَ الْمُعَارِضِي وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ وَيَقْوِيهِ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِفُسَادِ الْبَاطِلِ، كَانَ أَعْرَفَ بِصِحَّةِ الْحَقِّ»^(١).

السَّامِعُ: التَّحْذِيرُ مِنْ أَنَّ وَقَعَ الظَّنُّ فِيهِمَا هُوَ فِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الصَّحَةِ مِنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ، مُثَمَّلًا ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، مُؤَيِّدًا بِخَطَرٍ عَظِيمٍ عَلَى مَعَايِدِ الدِّينِ وَأَصُولِهِ، وَدَلِيلًا عَلَى شِدَّةِ انْحِرَافِ الْخَائِضِينَ فِيهِمَا، وَعَدَمِ مُبَالَاتِهِمْ بِمَا هُوَ فِي مَنَائِ عَنْ الطُّغُوعِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ.

الثَّامِنُ: وَجُودُ مَنْ يَبْعَثُ الْحَيَاةَ فِي رُفَاتِ هَذِهِ الْوَسَاوِسِ عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ» فِي عَقْدِنَا هَذَا؛ بِاتِّخَاذِ قَنَوَاتٍ شَتَّى، وَوَسَائِلَ عَدِيدَةٍ؛ وَمِمَّنْ يَتَرَبَّعُونَ عَلَى كِرَاسِي التَّدْرِيسِ فِي الْجَامِعَاتِ، أَوْ يَتَصَدَّرُونَ بِرَامَجِ الْإِرْشَادِ فِي الْقَنَوَاتِ بِخَاصَّةٍ، وَمِنْ أَشَدِّ ذَلِكَ كَيْدًا: تَوَافُرُ نَقَرٍ مِنَ الطَّاعِنِينَ عَلَى مَسَارِيحَ تُبْذَلُ فِيهَا أَعْمَارُهُمْ، وَتُقَضَّى فِيهَا أَنْفُسُهُمْ، وَتُحْفَرُ فِيهَا مَلَذَّاتُ الدُّنْيَا فِي سَبِيلِ تَفْكِيكِ الدِّينِ وَهَدْمِهِ.

الْآلَمُ مِنْ ذَلِكَ: اتِّخَاذُ الْجَامِعَاتِ مَسَاجِدَ ضَرَارٍ لِتَفْرِيعِ هَذَا الْفِكْرِ الْمَادِيِّ، مُتَمَثِّلًا ذَلِكَ بِسِلْسَلَةٍ مِنَ الْأَطَارِيحِ الْجَامِعِيَّةِ الَّتِي يُشْرَفُ عَلَيْهَا أَوْلَئِكَ الْمُسْتَغْرِبُونَ، مُتَنَاوِلَةً السُّنَّةَ وَعُلُومَهَا بِأَفْلَامٍ جِدَادٍ، حَتَّى أَضْحَتْ نَهَبًا لِهَذَا الْفَرِيقِ الْمَسْلُوبِ، الْخَائِضِ بِهَوًى جَامِحٍ، وَشَلَكٍ مُغْرِقٍ.

وَمَعَ أَنِّي قَدْ ذَكَرْتُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُعَارِضَاتِ الْمُعَاصِرِينَ مَسْوُوحٌ عَنْ شِبْهَاتِ الْأَقْدَمِينَ، لَكِنَّهَا تَتَجَدَّدُ فِي هَذِهِ السَّنَوَاتِ الْخَدَّاعَاتِ بِتَنْوُوعِ مَوَارِدِهَا فِي شَتَّى الصُّوَرِ؛ حَيْثُ اسْتَدْعَى أَصْحَابُ الْغَاوَةِ عَلَى السُّنَّةِ عُلُومًا أُخْرَى، كَعِلُومِ التَّارِيخِ وَالطَّبِيعَةِ وَالطَّبِّ وَالْفَلَكِ، وَسَائِرِ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ؛ فَكَانَ وَاجِبًا عَلَى الْمُتَمَنِّعِ الْمُنَافِعِ عَنْ دِينِهِ تَجْدِيدَ النَّظَرِ فِي شِبْهَاتِهِمْ، لِتَجْدِيدِ الرَّدِّ عَلَيْهَا وَبَيَانِ زُيْفِهَا.

(١) «درة تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٢٥٨/٥).

التاسع: أنَّ استعانة المُعترضين على السُّنن بهذه العلوم الحديثة، استدعى مِنِّي نظرًا آخرَ يَنضافُ إلى ما سَبَقَ مِن أنظارِ العلماءِ السَّالِفِينَ، وتسلُّحًا بمُعْطياتِ العلومِ الإنسانيَّةِ والتَّجريبِيَّةِ المختلفةِ، وفي هذا توسيعٌ لِمَدارِكِي المَعْرِفَةِ الحديثةِ، بما يجعلُنِي مُواكبًا لمَصرِي، فاهمًّا لِتَحْدِيثَاتِهِ، حَلَالًا لِشُكْلَاتِهِ.

فصلاً عن كونِ هذه المُعارَضاتِ لِأَحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» لا تَتعلَّقُ بِمَوْضوعٍ محدودٍ بَعِيْنِهِ، فَرِمَاحُ شُبْهَاتِهَا مُسلِطةٌ على أَحاديثِ التَّفْسِيرِ، والعَقِيْدَةِ، والفِقهِ، وغيرها مِن علومِ الشَّريعَةِ، ومِمَّا تَطْلُبُ مِنِّي فِهْمًا جَيِّدًا لِهَذِهِ العلومِ، وإِلْمامًا مَقْبُولًا بِمُصَنَّفَاتِهَا، مَطْبُوعِهَا وَمَخْطُوطِهَا.

فكانَ هذا التَّجْزِيزُ -وإنْ بَدَأَ لِلوَهْلَةِ الأُولَى مُتَخَصِّصًا فِي الحَدِيثِ وعلومِهِ- قَدْ عَالَجَتْ فِيهِ لَزَامًا مِن علومِ الشَّريعَةِ الأُخْرَى وَأَصُولِ فِقْهِهَا وَلُغَتِهَا، وَالعلومِ المنطِقِيَّةِ والتَّجْرِبِيَّةِ، مَا أَمَكَّنَنِي بِهِ رَدَّ الإشْكَالاتِ عَن دَلَالِهَا.

وهذا مَكْسَبٌ لِي أَيْ مَكْسَب! فَلَقَدْ حَمَلَنِي مِن مَضَائِقِ التَّخْصُّصَاتِ الجُزْئِيَّةِ إِلَى فَسِيحِ المَعَارِفِ الشُّمُولِيَّةِ؛ وَلَا رَيْبَ «أَنَّ الانتقالَ مِن فَرْقٍ إِلَى فَرْقٍ أَقْدَرُ عَلَى البَحْثِ وَأَسْلَطُ، وَالانتقالَ مِن نَوْعٍ إِلَى نَوْعٍ أَشْطُ لِلْمُطَالَعَةِ وَأَبْسَطُ، وَلَا يُصْلِحُ النَّفْسَ إِذَا كَانَتْ مُدْبِرَةً إِلَّا التَّنْقُلُ مِن حَالٍ إِلَى حَالٍ»^(١).

العاشر: لَيْسَ هُنَاكَ -بِحَسَبِ اِطِّلاَعِي- مَن قَامَ بِمُعَالَجَةِ المُعارَضاتِ الفِكرِيَّةِ المُدَّعَاةِ عَلَى أَحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» عَلَى جِهَةِ الخُصُوصِ، فِي دِرَاسَةٍ جَامِعَةٍ مُتَقْنَةٍ، تُسَمِّى بِالإِيعَابِ إِلَى حَدِّ مَا؛ فَكَلَامُ أَهْلِ العِلْمِ فِي هَذَا البَابِ الخَاصِّ بِالِكُتَاتِيَيْنِ نَتَفَتْ مُتَفَرِّقَةً فِي مَنَاجِمِ رُؤْيِهِم، وَأَمَاتِ أَسْفَارِهِم.

ومَعَ تَحْقِيقِي بِمَا قَرَّرَهُ الجُوزِيُّ (ت٤٧٨هـ) مَن أَنَّ «عَلَى كُلِّ مَن بَتَّقَاضَاهُ قَرِيبَتَهُ تَالِيْقًا، وَجَمْعًا، وَتَرْصِيْقًا، أَنْ يَجْعَلَ مَتَضَمِّنَ كِتَابِهِ أَمْرًا لَا يُلْفِي فِي مَجْمُوعٍ، وَغَرَضًا لَا يُصَادَفُ فِي تَصْنِيفٍ»^(٢).

(١) «الضياء المعنوي على مقدمة الفزوي» لابن ضياء الصاغاني (مخطوط ق ٢-أ/ب).

(٢) «غياث الأمم» للجوزي (ص/١٦٤).

إلا أنني بعد أن سَجَلْتُ عنوانَ بحثي أطروحةً للدكتوراه، وشرَعْتُ في تَلْمِيسِ مراجعِهِ وتَبَيُّعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ، عَلِمْتُ بِبَحْثِ للدُّكتوراهِ نَوْقِشٍ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ سَنَةِ ١٤٣٣هـ ٢٠١٣م بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودِ بِالرِّيَاضِ، بِعَنْوَانِ: «الْمَطَاغِنُ الْمُعَاَصِرَةُ فِي مَتُونِ الصَّحِيحِينَ»؛ وَهَذَا عَنَوَانُ كَانَ كَفِيلًا أَنْ يُسِيلَ لُعَابِي حِينَ قَرَأْتُهُ! إِذْ لَهُ حُلُقَةٌ شَدِيدَةٌ بِبَحْثِي بَلْ يَكَادُ يُمَاتِلُهُ.

فَكَانَ أَنْ تَجَسَّمْتُ وَسَائِلَ الْحَصُولِ عَلَيْهِ، مُتَلَهِّفًا إِلَى النَّظَرِ فِي مَكُونَاتِهِ، حَتَّى تَكْرَمَ عَلَيَّ أَحَدُ مُدْرَسِي هَذِهِ الْجَامِعَةِ الْمُوقَّرةِ بِإِرْسَالِهِ إِلَيَّ مَشْكُورًا؛ فَمَا أَنْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ وَتَأَمَّلْتُ أَوْرَاقَهُ، تَحَقَّقْتُ قَوْلَ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»! ذَلِكَ أَنَّ الضَّعْفَ فِي الْكِتَابِ ظَاهِرٌ لِلنَّازِلِ مِنْ حَيْثُ مَتَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ، وَتِمَاسِكُهُ الْمَنْهَجِيُّ، وَصِيَاغَتُهُ اللَّفْظِيَّةُ.

فَضْلًا عَنْ ضَعْفِهِ فِي دَفْعِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعَارَضَاتِ نَفْسِهَا الَّتِي تَخَيَّرَهَا لِلرَّدِّ؛ يُقَسِّمُ فِيهَا جَوَابَهَا عَلَى فُقَرَاتٍ قَصِيرَةٍ، لَا تَجِدُ أَحْيَانًا بَيْنَهَا ذَاكَ التَّرَابُطَ الْمَنْطِقِيَّ الْكَافِيَ لِإِظْهَارِهَا كُتْلَةً مُتِمَّاسِكَةً وَاحِدَةً.

لَكِنِ الْبَحْثُ حَقًّا مَا قَامَ بِهِ بَلَدِيهِ (عَيْسَى التَّعِيمِي) فِي رِسَالَتِهِ الْمَاجِسْتِيرِ، الْمُنَاقَشَةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ سَنَةِ ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، بِعَنْوَانِ: «دَفْعُ دَعْوَى الْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، دَرَاةً لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ»، فَلَقَدْ رَاقَنِي جَهْدُهُ جَدًّا، حَيْثُ جَمَّلَهُ بِجُودَةِ السَّبْكِ، وَحُسْنِ الْعَرْضِ، وَمَادَّةٍ عِلْمِيَّةٍ دَسِيمَةٍ، اسْتَفَدْتُ مِنْهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ قَبْلَ أَنْ يَطْبِعَ مِنْ قَرِيبِ سَنَةِ ٢٠١٣م.

إِلَّا أَنَّ رَاقِمَهُ قَدْ حَصَرَ فِي أَحَادِيثٍ خَاصَّةٍ بَعْضَ أَصُولِ الْإِيمَانِ وَأَرْكَانِهِ، وَاسْتَنْثَى أَحَادِيثَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ وَكَذَا لَمْ يُعَرِّجْ عَلَى الْمَسَائِلِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي تَبْنِي عَلَيْهَا أَصُولُ تِلْكَ الْمُعَارَضَاتِ.

لَمْ وَقَفْتُ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ رِسَائِلِ جَامِعِيَّةٍ قُدِّمَتْ فِي الْجَامِعَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ بَعْمَانٍ، نَوْقِشَتْ فِي هَذِهِ السَّنَوَاتِ الْقَرِيبَةِ فِي شَكْلِ رِسَائِلِ مَاجِسْتِيرٍ، قُسِّمَتْ عَلَيْهَا

مَوَاضِعِ الطُّعُونِ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»؛ مِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ -مِثْلًا- الْأَحَادِيثَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْجُنِّ، وَمَنْ أَخَذَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْمَرَأَةِ، وَمَنْ أَخَذَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِأَسْبَابِ التَّزْوُلِ^(١)، وَمَنْ أَخَذَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْعُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَهَكَذَا.

فَكَانَتْ -فِي مُجْمَلِهَا- جَيِّدَةً مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ الْعِلْمِيَّةُ، مُتَوَسِّطَةُ الْمُسْتَوَى مِنْ حَيْثُ التَّحْقِيقُ وَالتَّحْرِيرُ تَكْتَنُّهَا بَعْضُ الْعُيُوبِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا عَلَى الْبَحْثِ الْأَوَّلِ أَتَمًّا. ثُمَّ صَدَرَ جَمْعٌ مَطْبُوعٌ لِبَحْثِ «مَوْثَرِ الْإِنْتِصَارِ لِلصَّحَّاحِينَ» الَّذِي أَقِيمَ بِعَاصِمَةِ الْأُرْدُنِ سَنَةَ ٢٠١٠مَ جَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا، خَلِيطٌ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالْمُتَوَسِّطِ، لَمْ يَسْتَوْعِبْ كَثِيرًا مِنْ مَفَاصِلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ، بِحَكْمِ طَبِيعَةِ الْمَوْثَرَاتِ وَضِيقِ وَقْتِ عُرُوضِهَا.

فَكَانَتْ الْحَاجَةُ بَاقِيَةً إِلَى دَرَسَةٍ جَامِعَةٍ تُحَقِّقُ قَدْرًا مِنْ دَرَسَةِ أَهَمِّ مَا يَكْتَنِفُ مَوْضُوعَ مَتُونِ «الصَّحَّاحِينَ» مِنْ مُشْكَلَاتٍ مُتَنَوِّعَاتٍ مُعَاصِرَاتٍ، حَتَّى تُدَحِّضَ أَتَمَّ دَحْضٍ وَأَنْسِبَهُ وَأَشْمَلَهُ، لِنَكُونَ مَرَجَعًا يَسْتَجِيرُ بِهِ الْقَارِئُ مِنْ رَمَضَاءِ الشُّبُهَاتِ عَلَى السَّنَةِ.

وَيَعُدُّ:

فَلَمْ أَزَلْ عَلَى بَالٍ مُنْذُ خَمَرْتُ فِكْرَةَ الْبَحْثِ فِي ذَهْنِي قَبْلَ أَنْ أُقَدِّمَهُ مَشْرُوعًا وَاضِحَ الْمَعَالِمِ لِعَاجِمَتِي «ابْنِ طُفَيْلٍ» بِالْقَنِيطَرَةِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهَا-: أَنَّ الزَّلْزَلَةَ إِذَا وَقَعَ فِي مَا تَقْصِدُهُ مِنْ دَفْعِ هَذِهِ الْمُعَارَضَاتِ الْمُنَافِكَةِ لِ«الصَّحَّاحِينَ»، تَكُونُ فَتْنَةً عَلَى النَّفْسِ الرَّيْضَةِ أَوْ الْجَاهِلَةِ، أَشَدُّ مِمَّا لَوْ تَرَكْتُ تَجَشُّبَ ذَلِكَ بِالْمَرَأَةِ، فَرَكَنْتُ إِلَى السَّلَامَةِ.

ذَلِكَ أَنَّ الْإِضْرَارَ بِالْحَقِّ لَا يَنْحَصِرُ فِي نَشْرِ الْبَاطِلِ فَحَسْبَ، وَلَكِنْ بَعَرَضِ الْحَقِّ فِي صَوْرَةٍ ضَعِيفَةٍ نَاقِصَةٍ فِي أدْلَتِهَا، هَزِيلَةٍ فِي أَسْلُوبِهَا، وَمَا أَكْثَرَ أَنْ تَكُونَ

(١) وَهَذَا الْبَحْثُ طُبِعَ قَرِيبًا -بَعْدَ تَقْدِيمِي لِرِسَالَتِي هَذِهِ- بِدَارِ الْمُقْتَبِسِ اللَّبْنَانِيَّةِ، أَوَّلَ عَاصِرِ سَنَةِ ٢٠١٨مَ، بِعَنَاوُنِ: «طُعُونُ الْمُعَاصِرِينَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ الْخَاصَّةُ بِأَسْبَابِ التَّزْوُلِ وَالتَّفْسِيرِ بِدَعْوَى مُخَالَفَةِ الْقُرْآنِ لِلْبَاحِثِ: عَلِيِّ صَالِحِ مَصْطَفَى».

هذه الرزية أشد فتنة وأكثر ضرراً على أهل الحق، وأعوذ للمبطلين على التمسك
بباطلهم!

فلطالما رأيت من أهل السنة من يتعنّى هذا النوع من الجهاد العلمي، ثم
تراه يُمكّن لأهل الباطل ويحرّض على التنفير من أهل الحق، من حيث أراد الحق
ونصرة أهله! وهذا حال كل من يدخل غمار معركة لا يحسن نزالها. يصير فيها
سيفه نكالا على المسلمين! وهذه من البصائر التي ألهمها الغزالي (ت ٥٠٥هـ) في
قوله: «ضرر الشرع بمن ينصره لا بطريقه، أكثر من ضرره بمن يطعن فيه
بطريقه»^(١).

فكان لا بُد للمُحامي عن السنن، الذاب عن جماها، أن يستحضر كونه
كالمجاهد في سبيل الله تعالى؛ فيُعَدّ للجهاد ما استطاع من الآلات، والقوة،
والخُطط المُحكّمة كي ينتصر، امتثالاً لأمر ربه: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ
قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

فاللة أسأل أن يوفّقني في بحثي هذا لحسن النزال، ويعقّب لي فيه حسن
المال، إنّه جواد كريم متعالٍ.

(١) فتاها الفلاسفة (ص/٤٥).

خُطَّةُ الْبَحْثِ

قد انطَوَّت هذه الرِّسَالَةُ عَلَى تَمْهِيدٍ، فِي تَضَاعِيفِهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ، يَتْلُوهُ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ، مَدَارُ الْأَوَّلَيْنِ حَوْلَ الْجَانِبِ النَّاصِلِيِّ لِلْبَحْثِ، حَيْثُ تَطَرَّقْتُ إِلَى دِرَاسَةِ أَصُولِ الْفِرْقِ الْمُعَاَصِرَةِ فِي اعْتِرَاضِهِمْ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ».

فَكَانَ بَدْءُهُ تَوَجُّهِي إِلَى نَقْدِ كُلِّيَّاتِهِمْ وَبَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ فُسَادٍ، لِيَبْطُلَ مَعَهَا تَبَعًا لَهَا مَا ابْتَنَى عَلَيْهَا مِنْ جُزْئِيَّاتٍ تَتَعَلَّقُ بِأَفْرَادِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْدُودَةِ.

وَأَمَّا الْبَابُ الثَّلَاثُ: فَمَخْصُوصٌ لِلْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ، دَرَسْتُ فِيهِ اعْتِرَاضَاتِهِمْ الْجُزْئِيَّةَ عَلَى أَحَادِ الْأَخْبَارِ فِي «الصَّحَّاحِينَ»، تَكْمَلَةُ لِلْجَانِبِ النَّاصِلِيِّ، وَبِرَهْنَةٍ عَلَى صِحَّةِ مَا كُنْتُ ضَمَنْتُهُ مِنْ أَحْكَامٍ.

وَفِيمَا يَلِي بَيَانِ خُطَّةِ الْبَحْثِ - عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ -:

• التَّمْهِيدُ:

وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مَا يَلِي:

- * الْمَبْثَحُ الْأَوَّلُ: مَفْهُومُ مُفْرَدَاتِ الْعُنْوَانِ الْمُحَدَّدَةِ لِنِطَاقَاتِ الْبَحْثِ.
- * الْمَبْثَحُ الثَّانِي: إِشْكَالِيَّةُ الاسْتِشْكَالِ الْمُعَاَصِرِ لِلْأَحَادِيثِ الثَّبَوِيَّةِ.
- * الْمَبْثَحُ الثَّلَاثُ: الْأَصْلُ الْعَقْلِيُّ الْجَامِعُ لِمُخَالَفَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي رَدِّهِمْ لِلدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ.

* الْبَابُ الْأَوَّلُ: الْفِرْقِ الْمُعَاَصِرَةِ الطَّاعِنَةِ فِي أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، وَنَقْدُ أَصُولِهَا وَأَبْرَزِ كِتَابَاتِهَا فِي ذَلِكَ.

- * الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ، وَمَوْقِفُهُمْ مِنْ «الصَّحَّاحِينَ».
- * الْفَصْلُ الثَّانِي: الْقَرَأَتِيُّونَ مُنْكَرُو السُّنَّةِ، وَمَوْقِفُهُمْ مِنْ «الصَّحَّاحِينَ».

• الفصل الثالث: العَلَمَانِيُّونَ، ومَوقِفُهُم من «الصَّحِيحِينَ».

• الفصل الرَّابِع: العَقْلَانِيُّونَ الإِسْلَامِيُّونَ، ومَوقِفُهُم مِن «الصَّحِيحِينَ».

• الباب الثَّانِي: المُسَوِّغَاتُ العِلْمِيَّةُ المُتَوَقَّعةُ عِنْدَ المُعَاَصِرِينَ لِلطَّعْنِ فِي أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ».

• الفصل الأوَّل: دَعَاؤُهُمُ الْخَلَلَ التَّوَثُّيقِي فِي تَصْنِيفِ «الصَّحِيحِينَ» وَتَنَاقُلِهِمَا.

• الفصل الثَّانِي: اِعْتِقَادُهُمُ بِطَنِيَّةِ أَحَادِ «الصَّحِيحِينَ» مُطْلَقًا.

• الفصل الثَّالِث: تَوَهُُّمُهُمُ إِغْفَالَ الشَّيْخِينَ لِنَقْدِ مَعَانِي الْمَتُونِ.

• الفصل الرَّابِع: الْاِحْتِجَاجُ بِسَبْقِ نَقْدِ الْعُلَمَاءِ «لِلصَّحِيحِينَ» قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

• الباب الثَّالِث: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ».

وفيه ثمانية فصول:

• الفصل الأوَّل: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِلَهِيَّاتِ.

• الفصل الثَّانِي: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّفْسِيرِ.

• الفصل الثَّالِث: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْقِيَّيَّاتِ.

• الفصل الرَّابِع: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

• الفصل الْخَامِس: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ.

• الفصل السَّادِس: نَقْدُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالطَّبِيعِيَّاتِ.

* الفصل السابع: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالمرأة.

* الفصل الثامن: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المدعاة أنها من الإسرائيليات.

ثم الخاتمة بنتائجها وتوصياتها.

ويعد:

فلأني -أنا العبد الضعيف- لأرجو في قرارة نفسي أنني قد قصدت وجه الله تعالى في هذا البحث بالذب عن السنن النبوية وثبيت الأصول الحديثة.

وليس يضُرُّني بعدُ وقوفُ أهْلِ البَعرِفةِ على ما لي فيه مِنَ التَّقْصِيرِ، ومَعْرِفَتِهِمْ أَنَّ بَاعِيَّ فِي هَذَا الْمِيدَانِ قَصِيرٌ، لاعتراضي أنني لستُ مِنْ نَقَادِ هَذَا الشَّانِ، وَلَا مِنْ قُرَّانِ هَذَا الْمِيدَانِ؛ غير أنني لم أجد في الأسفار ما يجمعُ شتات الردِّ على كثيرٍ ممَّا أحدثه أهل زماننا مِنْ مُعَارَضَاتٍ لِأَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، فَصَدَيْتُ لذلِكَ مِنْ غَيْرِ إِحْسَانٍ وَلَا إِعْجَابٍ، وَمَنْ عُدَّ الْمَاءَ تَيْمَمَ الثَّرَابُ!

عالمًا بأنِّي لو كُنْتُ بَارِي قَوْسِهَا وَنِبَالِهَا، وَعَتَرَةُ فَوَارِسِهَا وَنِزَالِهَا، فَلَنْ يَخْلَوْ كَلَامِي مِنَ الْخَطَا عِنْدَ الْإِتْقَادِ، وَلَنْ يَصْفَوْ جَوَابِي مِنَ الْغَلْطِ عِنْدَ التَّنَادِ؛ «فَالْكَلامُ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، هُوَ كَلَامُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ الْكَرِيمِ، وَكَلَامُ مَنْ شَهِدَ بِعَصَمَتِهِ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَكُلُّ كَلَامٍ بَعْدَ ذلِكَ، فَلَهُ خَطَأٌ وَضَوَابٌ، وَقُسْرٌ وَلُبَابٌ»^(١).

ولو أَنَّ طَلِبَةَ التَّلْمِيمِ الْعَالِي مِنْ أَمْنَالِي تَرَكَوا الذَّبَّ عَنِ الْحَقِّ اسْتِعْجَالًا فِي طَلِبِ الرُّتَبِ الْجَامِعِيَّةِ وَشَوَاهِدِهَا، وَاسْتِثْقَالَ الذَّبِّ عَنِ أَصُولِ الْمِلَّةِ وَقَوَاعِدِهَا، لَكَانُوا قَدْ أَضَاعُوا كَثِيرًا، وَطَلَّبُوا -والله- حَقِيرًا! لَكِنْ حَسْبِيَ اللَّهُ، وَأَنِّي مَحْفُوفٌ بِثُلَّةٍ عَالِمَةٍ مُبَارَكَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ -حَرَسَهُمُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ سَوْءٍ-

(١) «المواصم والقواصم» لابن الوزير اليماني (٢٢٣/١).

يُصَوِّبُونَ فِيهِ خَطْلِي، وَيُقَوِّمُونَ فِيهِ زَلَلِي، فلا عِدِمَانَهُمْ -حفظهم المولى، وبارك فيهم-.

وكنْتُ مُتَرَدِّدًا أَوَّلَ أَمْرِي فِي كَيْفِيَّةِ نَقْدِ تِلْكَ الْمُعَارَضَاتِ الْمُتْرَامِيَّةِ عَلَى «الصَّحِيحِينَ» بَيْنَ الْإِيجَازِ فِيهَا وَالْإِطْنَابِ، إِذْ كَانَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَحَايِدٌ، وَلِكُلِّ فِيهَا مَقَاصِدٌ؛ فَفِي الْإِيجَازِ تَالِيفُ النَّفُوسِ، وَفِي الْإِطْنَابِ تَوْسِيعٌ دَائِرَةِ الْفَوَائِدِ! لَكِنْ صَدَّنِي عَنِ التَّوْسِيعِ وَالتَّكْثِيرِ، خَشْيَةُ التَّنْفِيرِ وَالتَّأْخِيرِ.

فَأَمَّا التَّنْفِيرُ: فَلِأَنَّهُ يُبْلُ الْكَاتِبَ وَالْمَكْتُوبَ لَهُ، وَالْمُتَطَلِّعُ إِلَى رُؤْيَا الْبَحْثِ، وَالْوَقُوفُ عَلَيْهِ، «مَعَ أَنَّ الْقَلِيلَ يَكْفِي الْمُنْصِفَ، وَالكَثِيرُ لَا يَكْفِي الْمُتَعَسِّفَ»^(١).

وَأَمَّا التَّأْخِيرُ: فَلِأَنَّ التَّوْسِيعَ يَحْتَاجُ إِلَى تَمْهِيلِ عَرَائِصِ الْأَفْكَارِ، حَتَّى يَسْتَكْمَلَ الْبَحْثُ الزَّيْنَةَ، وَمُطَالَعَةُ نَفَائِصِ الْأَسْفَارِ الْحَافِلَةِ بِالْأَنْظَارِ الرَّصِينَةِ وَالنُّقُولِ الْمَتِينَةِ؛ وَقَدْ شَارَفْتُ مُدَّةَ تَحْضِيرِي لِهَذَا الْبَحْثِ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ! فَمِنْ أَيْنَ يَتَأَتَّى جَمْعُ كُلِّ ذَلِكَ أَوْ يَتَيْتَا لِي، وَأَنَا بَرِيفُ الْمَغْرَبِ؟!

فَتَمَصَّصْتُ مِنْ بَلَلِ أَفْكَارِي بِرَمَقٍ، وَتَوَجَّهْتُ إِلَى مَعَارِضِ الْكُتُبِ أَقْنَنِي مَا لَزَمَنِي مِنْ مَرَاجِعٍ تَعَزُّ فِي بَلَدِي مِمَّا لَمْ أَجِدْهُ مُصَوَّرًا عَلَى الشَّبَكَةِ، إِذْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْ مَطْبُوعَاتِ الطُّعْمُونَ فِي الصَّحِيحِينَ نَادِرَ الْوُجُودِ عِنْدَنَا فِي الْمَغْرَبِ -ولله الحمد-! حَتَّى اسْتَفْرَأْتُ مِنْهَا الشَّيْءَ الْكَثِيرَ عَلَى مَكْرَهَةٍ!

وَلِأَنِّي لِأَحِبُّ أَنْ أَعْلِمَ الْقَارِئَ الْكَرِيمَ: إِنْ كَانَ قَدْ اسْتَكْشَرَ صَفْحَاتِ هَذَا الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ بَحْثٌ أَكَادِيمِيٌّ مُتَخَصِّصٌ، «أَرَدْتُ جَهْدَ طَاقَتِي أَنْ يَكُونَ تَفْصِيلِيًّا؛ قَدْ يَعْيبُ هَذَا عَلَيَّ مَنْ يُخَالِفُنِي فِي ذَلِكَ، وَيُؤَافِقُنِي عَلَيْهِ آخَرُونَ، وَعُذْرِي فِي هَذَا التَّفْصِيلِ: أَنَّنِي أَكْتُبُ لِلْمُتَّبِعِينَ وَالْمُتَخَصِّصِينَ، وَأَنْتَنِي أَرِيدُ تَمْهِيدَ الْجَادَّةِ لِمَنْ يَأْتِي بَعْدِي، فَيَرْغَبُ فِي التَّالِيفِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ»^(٢)، حَتَّى يَكُونَ كِتَابِي لَهُ شَيْبَةٌ

(١) «الرُّؤُوسُ الْبَاسِمُ» لِابْنِ الْوُزَيْرِ (١٥/١).

(٢) مِنْ مُقَدِّمَةِ (جَوَادِ عَلِيٍّ) لِكِتَابِهِ «الْمَعْقِلُ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ» (٦/١) نَتَصَرَّفُ.

موسوعة! يفرغ إليها كلُّ من أزعجته ضوضاء الشبهات على حديث آمن به في «الصَّحِيحِ»، ليرى فيه تشبُّرها لَبَنَةً لَبَنَةً.

فلا ينبغي لطالب التَّحْقِيق والتَّحْقِيق، ومُبْتَنِي الإِتْقَان والتَّدْقِيق، أن يلتفت إلى سامة دَوِي البطالة، وأصحاب الكسل والمَلالة، بل يفرح بما يجده في هذا الكتاب من العلم مَبْسُوطًا، وما يصادفه من حلِّ المُشكلات واضحًا مضبوطًا، ويدعو لكاثره بالخير.

فلقد عشتُ معه في جَنَّة مشاعر لا أحسبُ غيري عاشها من أترابي، أعدّها من أفضل سنين عمري؛ مع ما كنت أعانيه وقتها من قَلَّة ذات اليد، وصعوبة في رقمه على حاسبي التَّيِّبِ الْمُتَعَطِّل مرارًا! فتور كان ينتابني قليلًا أثناء ذلك، لا يلبث أن يتقشع عن نفسي بمجرد نظرة مُنِّي إلى ورقة ألصقتها قصداً على باب مكتبتني! عليها كلمة حبيبي البخاري لتلميذه محمَّد بن أبي حاتم الوراق حين أُملى عليه يوماً حديثاً كثيراً، فخاف مَلالَه، فقال له: «طَب نفساً، فإنَّ أهل الملاهي في مَلاهيهم، وأهل الصَّناعات في صناعاتهم، والتَّجار في تجاراتهم، وأنْتَ مع النَّبي ﷺ وأصحابه!»^(١).

فأرجو أنِّي قد سلكْتُ في هذا البحث من مسالك الجَدَلِيِّين فيما يُلْزَمُ الخصم على أصوله؛ فَكُتِبَ فيه معارضاته للأحاديث وقسمتها في أفكار مُنفردة مُستقلة، تستبطن كلُّ فكرة منها أصلاً عقدياً أو فكرياً تستمدُّ منه قُوَّتها، ثُمَّ أَجِبْتُ على كلِّ منها على سبيل السَّبر والتَّقْصِيم، لم أكد أدعُ شُبُهَةً تُثار على الحديث أراها مُؤرَّرة، إلَّا أوردتها معها ما يَكْشِفُهَا.

وكانتُ بهذه الطَّرِيقَةِ أَعْرِضُ من خلالها على القارئ خارطة ذهنيَّة لتفريعات المُعارضة، وطُرقِ الجوابِ عليها، حتَّى تكون الصُّورة في ذهنه واضحة مُتكاملة، فيسهل عليه الاستيعاب لأصول الشُّبُهَةِ وظرائق كَشْفِهَا.

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٤٥).

وكذا اعتمدتُ فيه على المنهج الاستقرائي التحليلي، محاولة للكشف عن أهم أسباب انحراف الفرق الفكرية المعاصرة عن السنة، وذلك بتتبع إنتاجاتهم العلمية، واستخلاص أصولهم التي توسلوا بها إلى الطعن في صحاح الأخبار النبوية، وحصر أمات شبهاتهم المثارة على «الصحيحين» بخاصة، مُعزِّزاً كل هذا بنماذج وتطبيقات واقعية متعددة من كتابات المعاصرين أنفسهم، فضلاً عن نتائجهم الإعلامي، بعضها جديد لم يلتفت إليه الدارسون بعد؛ والفضل لله وحده.

وبعد تجاوزي لجلسة مناقشة هذا البحث، حاولت أثناء مراجعتي له الانفكاك عن الأسلوب الرياضي المباشر في صياغته قدر الإمكان، وإطلاق عنان قلبي للتعبير عن مكنونات صدري من عواطف استنقل كتبتها بدعوى (الأكاديمية)! فلا يقع القارئ في الملل من جفاء قلبي وصرامته؛ فكما عرضتُ على القراء عقلي في ثنياه لينقدوه، فهذه روعي معه قد بثتها في طياته ليحيا طويلاً حساً ووجداناً.

والله الموفق للقبول لا إله إلا هو.

نَفَحَاتُ شُكْرِ

فَإِنَّ هَذَا التَّجِيزَ الَّذِي تَرَاهُ بَيْنَ يَدَيْكَ، مَا كَانَتْ قُطُوفُهُ لَتَدْنُو لَوْلَا تَوَاتُرَ رَحِمَاتِهِ ﷺ، وَتَوَالِي سَوَابِغِ مَنِّهِ وَأَفْضَالِهِ؛ فَاللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ رَبِّي أَوَّلًا وَآخِرًا، وَلَكَ الْحَمْدُ رَبِّي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَلَكَ الْحَمْدُ حَتَّى تَرْضَى، وَلَكَ الْحَمْدُ إِذَا رَضِيتَ، وَلَكَ الْحَمْدُ بَعْدَ الرِّضَى.

وَإِنَّ مِنْ أَحَقِّ الْخَلْقِ بِالشُّكْرِ بَعْدَ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مَنْ قَرَنَ حَقَّهُ بِحَقِّهِمَا: وَالَّذِي الْكَرِيمِينَ، وَبِخَاصَّةِ وَالدَّيِّ الْكَرِيمَةِ جَزَاها اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ.

كَمَا أَهْدِي أَعْبَقَ بَاقَاتِ الْوَرْدِ الْعُطُوفِ لَزُوجَتِي (سَمِيرَةَ)؛ فَلَكُمْ صَبَرْتُ عَلَى تَقْصِيرِي فِي حَقِّهَا، وَآتَرْتُ إِمْتَامَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ عَلَى نَفْسِهَا، فَاسْأَلِ الْبَرَّ الرَّحِيمَ أَنْ يَجْزِيَهُمَا خَيْرَ مَا جَزَى مُخْسِنًا عَلَى إِحْسَانِهِ، وَأَنْ تَرَى رِذَاها لِي بَرَكَةً لَهَا فِي نَفْسِهَا وَدِينِهَا وَأَوْلَادِهَا؛ اللَّهُمَّ آمِينَ.

ثُمَّ أَنْظِلْ قَلَانِدَ مِنَ الشُّكْرِ وَالِامْتِنَانِ، لِفَضِيلَةِ أَسْتَاذِي الدُّكْتُورِ (حَسَنِ الْعَلَمِيِّ) الْمُشْرِفِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ؛ فَلَقَدْ عَبَّيْتُ مِنْ بِحَارِ فَضْلِهِ، وَاسْتَرْشَدْتُ بِذَقِيقِ رَأْيِهِ، وَاسْتَهْطَلْتُ سَحَابَ عِلْمِهِ، وَ«مَنْ يُرِدْ مَوَاطِرَ مِنْ غَيْرِ السَّحَابِ يَظْلِمُ»^(١)!

فَإِنِّي أَشْكُرُهُ أَوَّلًا: عَلَى مَا نَهَجَ لِي بِعِلْمِهِ السَّبِيلَ، وَمَهَّدَ بِحُكْمِهِ الْحَزْنَ.

وَأَشْكُرُهُ ثَانِيًا: عَلَى تَفَضُّلِهِ بِالْإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَرِعَايَتِهِ لَهَا، لِأَقْبَضَ يَدِ الشُّكْرِ تَفَادِيًا مِنْ تَرَاحِمِ الْعَجْزِ، وَأَلْوِي لِسَانَ الثَّنَاءِ، تَحَامِيًا لِخَطِئَةِ الْعِيِّ

(١) طرف بيت من شعر المُنَبِّي، انظر «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (ص/٣٢٤).

والإعياء؛ وأطوي ذلك، لأترجم ما أضمُرُّه له إلى دعوات في ظهِرِ الغَيْبِ، بأن يُضَاعِفَ الله له الأجرَ والمثوبة على ما يَبْذُلُهُ لظُلَّائِهِ، وأن يُبارِك في عَمَلِهِ وعَمَلِهِ وإيمانه، وأن يَقْمُرَ وقته بالطاعة والعافية.

كما أشكر كلَّ مَنْ أعانَ برأيٍ أو نظَرِ صوابٍ، أو إعارَةِ لكتابٍ، جعله الله له دُخْرًا يومَ الحساب.

ورِجْئًا:

فقد بَدَلْتُ في هذه الرِّسالة وَقَيتي، واستخلصتها مِن وَجْدي، فليست هي مُبرَّاةً مِنَ الزَّلَلِ والقصور، فما عَمَلٌ بِخَالٍ مِنْ وَهْنٍ، ولا جَهْدٌ خالِصٌ مِنْ وَهْيٍ، ولكن «أرجو أن لا يَطْلُعَ دَوُو النُّهْيِ مِنِّي على تَعَمُّدٍ لَتَمْوِيهِ، ولا إِشَارٍ لِهَوْيٍ، ولا ظُلْمٍ لِحَصْمٍ»^(١).

والمَسْئُولُ مِنَ النَّاطِرِ في بحثي هذا إسبَالُ ذيلِ السَّترِ على ما خُطَّ فيه من مَقْصُورَاتٍ في الخِيَامِ، وصون مَقاصِدها الحسنة عن مَلَامِ بعض مفاهيم الكلام؛ ضارِعًا إلى مَولاي أن يجعلَ هذا العَمَلُ مُخْلَصًا مِن كَدَرِ التَّخْلِيصِ، مُرَادًا به وَجْهَهُ، مُزِلِّقًا إلى أعالي جَنَانِهِ، وأن يَغْفِرَ لي فيه الخطأَ والزَّلَلَ، إِنَّهُ خَيْرُ مَأْمُولٍ، وأكرمَ مَسْئُولٍ.

﴿رَبَّنَا قَبِّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، ﴿وَبِعَيْنِكَ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

[البقرة: ١٢٧-١٢٨].

وصلَّى الله وسلم على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ أَجْمَعِينَ.

وكتبه

محمد بن زريوح

يوم السبت ٢٩ من ذي الحجة ١٤٤٠

بمدينة الناظور شمال المغرب الأقصى

dr.mohamed.zerouh@gmail.com

(١) «تاويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٦٠).

تمهید

المبحث الأول

مفهوم مُفْرَدَات العنْوَان المُحَدَّدة لنِطَاقَاتِ البَحْث

أما المعارضُ الفكريُّ: فمُرْكَبٌ تقييديٌّ، يَتَحَصَّلُ إدْرَاكُهُ بإدْرَاكِ مُفْرَدَيْهِ:
فالمُعَارِضُ: مُفَاعِلٌ، أَصْلُ مَاذِيهِ يَمِنْ (عَرَضَ)، وهذه المادَّةُ تدورُ في
اللِّسَانِ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ؛ ترجع -مع كثرتها- إلى أَصْلٍ وَاحِدٍ؛ وهو: «العَرَضُ
الَّذِي يُخَالِفُ الطَّوْلَ»^(١)؛ وَمِنْ مَعَانِيهَا الَّتِي لَهَا عُلُقَةٌ بِهذه المُقَدِّمة: مَعْنِيَانِ، هما:
الْمَنْعُ، وَالْمُقَابَلَةُ.

فالأوَّلُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْنِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا﴾
[البقرة: ٢٢٤]، أي: لا تجعلوا الحَلْفَ بالله مُعْتَرِضًا مَانِعًا لَكُمْ أَنْ تَبَرُّوا، فالعُرْضَةُ
هنا بمعنى: المُعْتَرِضُ^(٢).

والمعنى الآخر، فمن قولهم: عَارَضَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ مُعَارِضَةً، أي: قَابَلَهُ،
وعَارَضْتُ كِتَابِي بِكِتَابِهِ؛ أي: قَابَلْتُهُ^(٣).

وَمِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ يَسْتَمِدُّ «المُعَارِضُ» معناه الاصطلاحيَّ، وَالَّذِي يُقْصَدُ
به: تَقَابُلُ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْمُمَانَعَةِ وَالْمُدَافَعَةِ^(٤).

(١) انظر «مقاييس اللغة» لابن فارس (٣٦٩/٤).

(٢) انظر «تهذيب اللغة» للأزهري (٤٥٤/١).

(٣) انظر «لسان العرب» (٣٠٢/٤) مادة: (عرض).

(٤) انظر «أصول الفقه» لابن مفلح (١٥٨١/٤)، و«البحر المحيط» للزركشي (١٢٠/٨).

وأما الفكر: فأصل مادته يُفِيد تَرَدُّدَ القلبِ في الشيء، فيقال: تَفَكَّرَ، إذا زَدَّ قلبه مُتَعَبَرًا^(١)، أو: هو إعمالُ الخاطرِ في الشيء^(٢).

وأما في الاصطلاح: فعرّفه الجرجاني بأنه: «ترتيب أمورٍ معلومةٍ لتؤدي إلى مجهول»^(٣).

وقال الأصفهاني: «قُوَّةٌ مُطَرِّقَةٌ للعلمِ إلى المعلوم، والتَّفَكُّرُ: جَوْلَانُ تلك القُوَّةِ بحسبِ نَظَرِ العقل»^(٤).

وإن حاول بعض المعاصرين تجديدَ التعريفِ له بما يُواثِمُ حداثاتِ العصر، فلم يَعدْ جُهْدُهُ أَنْ مَطَّطَ تعريفَ المُتَقَدِّمين^(٥)؛ ولا شكَّ أَنَّ في ذلك التعريفِ القديم نوعَ تَعَمِيمٍ لموضوعِ الفكرِ وكَيْفِيَّتِهِ، لا يُناسِبُ استعمالَنا المُعاصرة لهذا المُصطلح، وفي بحثنا هذا بِخَاصَّةٍ.

فكان الأقربُ عندي في تعريفِ الفكرِ هنا أن يُقال: هو إعمالُ الذَّهنِ في مَعلوماتٍ مَخْصوصةٍ، للوصولِ بها إلى نَظَرِيَّاتٍ أو أَحكامٍ كُلِّيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِمُخْتَلِفِ مَنَاحِي الحياةِ الإنسانيةِ.

فظاهرٌ من هذا التعريفِ للفكر: أَنَّهُ مُسْتَلزِمٌ لِلتَّرابُطِيَّةِ في مَنهجِيَّتِهِ لا عِبَثًا، وشُمُولِيًّا في رُؤْيِيَّتِهِ، لا مَحْصُورًا في جُزْئِيَّاتٍ دَقِيقَةٍ؛ ويتركزُ استعمالُنا للتعريفِ في شَطْرِهِ الثَّانِي علَى وجوهِ الخُصوص، أعني نَفْسَ النَظَرِيَّاتِ، والأفكارِ الكُلِّيَّةِ، والتَّصَوُّراتِ القِيَمِيَّةِ الَّتِي تَصْدُرُ مِنْ فِتْنَةٍ ما، نحو أَيِّ مَلَمَحٍ رَئِيسٍ مِنْ مَلَامِحِ الحياةِ الإنسانيةِ.

(١) «مقاييس اللغة» (٤/٤٤٦).

(٢) «لسان العرب» (٥/٦٥) مادة: (فكر).

(٣) «التعريفات» للجرجاني (ص/١٦٨).

(٤) «المفردات» للأصفهاني (ص/٦٤٣).

(٥) كما تراه عند طه جابر العلواني في كتابه «الأزمة الفكرية المعاصرة» (ص/٢٧) حيث قال: «الفكر اسم لعملية تردد القوى العاقلة المُفَكِّرة في الإنسان، سواء أكان قلباً أو روحاً أو ذهنًا بالنظر والتدبر، لطلب المعاني المجهولة من الأمور المَعْلُومة، أو الوصول إلى الأحكام أو التَّنَبُّه بين الأشياء».

وبهذا يُمكنني هذا المُصطلح بهذا الاعتبار أن أُدخِل في أصحاب الفكر من كان مُنتسباً منهم لطائفة عقديّة، أو مذهب فقهيّ، أو تيّار فلسفيّ ونحوه.

فعلى هذا يتبيّن مُرادِي بـ «المُعارضات الفكرية»: أنّها المُقابلة بين دليلين على وجه المُمانعة، حاصلٌ بإعمالِ الذّهنِ فيهما، وارِدٌ من فئةٍ تجمعها منظومةُ أفكارٍ مُشتركة، سواء ابتنت أفكارها هذه على أصولٍ دينٍ أو لا؛ وذلك لتشملّ المُعارضات الصّادرة عن التّيارات التي تنتسب في أصلٍ وجودها إلى الإسلام: كالعقلانيّة الإصلاحية، والشّيعة الإماميّة، والقرآنيّة مُنكري السّنة، والإباضيّة، ونحوها؛ أو عمّن كان أصلُ نشأتها من خارجه: كالعلمانيّة، والحدّاثيّة التّنويريّة، ونحوها.

وأما تقييدي لهذه «المُعارضات الفكرية» بوصفٍ «المُعاصرة»: فأصلُ هذه الكلمة مُشتقٌّ من (المَضَر)، ولها عدّة معاني، ومُرادنا من ذلك ما كان بمعنى: الذّهر^(١)، ومجيئها هنا على وزنٍ مُفاعلة، أخذًا من (التّعاضُر): وهو التّشارك بالعيش في عصرٍ واحدٍ^(٢).

والذي أعنيه بالمَضَر في بحثي هذا: الحقبة الزّمنية الحديثة التي تمتدُّ لقرابة قرنٍ أو يزيد بقليل، تبدأ عندي من عهدِ انبعاثِ محمّد عبده (ت ١٣٢٣هـ) - إذ كان أوّلُ مُفكّرٍ شرعيٍّ وازنٍ بدّأت موجةُ الاستنكارِ لصحاحِ السّنة تتعالى بعده تبعاً - إلى زمنٍ زعمي لهذا البحث.

فوعناتي إذن ستنصبُّ على نقدِ المُعارضاتِ الفكريةِ الصّادرة من كُتّاب هذه الحقبة الزّمنيّة أصالة؛ فإن رأيتني نقدتُ ما صدرَ عمّن قبلهم، فإنّما ذلك تبعاً وتكميلاً لما هو أصلُ البحث.

أما علّةُ اختياري لمُعارضاتِ المُعاصرين دون من سبق: فلأنّ مُعارضاتِ المُعاصرين قد احتوت ضمنّاً شُبّهات الأوّلين، ثمّ زادوا عليها من شُبّهاتهم

(١) «تهذيب اللّغة» للأزهري (١٠/٢)، و«مقاييس اللّغة» (٤/٣٤٠).

(٢) «معجم اللّغة العربيّة المُعاصرة» (٢/١٥٠٧).

المُسْتَحَذَّةُ ما لم يخطر على بال الأقدمين، وعَرَضُوهَا عَلَى النَّاسِ بِأَسْلُوبٍ غَضَرِيٍّ حَدِيثٍ، بِلُغَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ أَفْهَامِهِمْ، «فَرُبَّمَا كَانَ الْمُتَأَخَّرُ بِهَذَا أَضْرَى بِالشَّرِّ مِنَ الْمُتَقَدِّمِ! لَتَمَكَّنْ دَاعِيَةَ الشَّرِّ مِنْ نَفْسِهِ بِالْوَرَاةِ وَالْقُدُوةِ جَمِيعًا»^(١).

ولَاجِلِ أَنْ كُلَّ عَصْرٍِ لَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِهِ يُنَافِحُونَ فِيهِ عَنِ الْحَقِّ، وَيَذُودُونَ عَنْهُ مَا اسْتَحَذَتْهُ أَقْوَامُهُمْ مِنْ أَبَاطِيلٍ، وَمُصَافِقِ قَوْلِ مَوْلَايَ ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولَهُ، يَنْفَوْنَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ، وَاتِّحَالَ الْمُجْطَلِيْنَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ»^(٢): أَحَبُّبْتُ أَنْ أَحْشَرَ فِي زُمْرَةِ عُدُولِ هَذَا الْخَلْفِ الَّذِي أَنَا فِيهِ.

هَذَا؛ وَلَمْ يَكُنْ لِي أَنْ أَسْوَقَ تِلْكَ الْمُعَارَضَاتِ لِلْمُعَاصِرِينَ عَلَى «الصَّحِيحِينَ» عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعَابِ، فَهَذَا أَمْرٌ شَاقٌّ جَدًّا بَعِيدَ الْمَنَالِ لِكَثْرَتِهَا، وَكَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْكَثْرَةِ يَسْتَكْبِرُ الْعَاقِلُ مُجَرَّدَ النَّظَرِ إِلَى آحَادِهَا، لِسَخَافَةٍ مِنْ انْطَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ جِهَالَاتٍ.

وَفِي الْإِشَارَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ النَّافِعَةِ فِي الْجَدَلِيَّاتِ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «... لَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَذِهِ الْأُمُورُ الْمَعْلُومَةُ لَا تُثَبَّتُ إِلَّا بِالْجَوَابِ عَمَّا يُعَارِضُهَا مِنَ الْحُجَجِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ»^(٣)، لَمْ يُثَبِّتْ لِأَحَدٍ عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ! إِذْ لَا نِهَآيَةَ لِمَا يَقُومُ بِنَفُوسِ بَعْضِ النَّاسِ مِنَ الْحُجَجِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ»^(٤).

فَلَيْسَ -إِذَنْ- مِنْ وَكَيْدِي تَتَّبِعُ جَمِيعَ مَا فَرَّقَتْهُ عَقُولُ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِضِينَ عَلَى السُّنَنِ، بَلْ يَكْفِينَا بَيَانُ تَسَاقُطِ أَصُولِهِمُ الْكَلِّيَّةِ الَّتِي تَفَرَّغَتْ عَنْهَا تِلْكَ الْمُعَارَضَاتِ، ثُمَّ التَّوَجُّعُ إِلَى دَفْعِ أَصُولِ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْجَزْئِيَّةِ وَأَشْهَرُهَا وَكَثَرُهَا حُضُورًا فِي

(١) رشيد رضا في «تفسير المنارة» (٢١٦/٤) يتصرف يسير.

(٢) أخرجه ابن رُشَاحٍ فِي «الْبَيْع» (ص/٢٦)، وَابْنُ رُزَّازٍ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢٧٤/١٦)، رَقْمٌ: (٩٤٢٣)، وَطَلْحَاوِي فِي «مَشْرِحِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (١٧/١٠) وَغَيْرُهُمْ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ فِيمَا نَقَلَ عَنْهُ الْخَطِيبُ فِي «شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص/٢٩)، وَقَوَّاهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ» (١/١٦٣)، وَحَسَنَةُ الْغُلَايِي فِي «نِزَارَةِ الْفُرَايِدِ» (١/٧٢).

(٣) السُّوفِسْطَائِيَّةُ: يُطْلَقُ عَلَى فِرْقَةٍ يَتَكْرَمُونَ الْحَسِّيَّاتِ وَالْبَدِيهِيَّاتِ وَنَحْوَهَا مِنْ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ، وَذَلِكَ بِالْقِيَاسِ الْمَرْغَبِ مِنَ الْوَهْمِيَّاتِ، انْظُرْ «كَشَافَاصْطِلَاحَاتِ الْفَنُونِ» لِلتَّهَانَوِيِّ (١/٩٥٧).

(٤) «دَرَمُ نَمَازِضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٥/٢٥٤).

السَّاحَةِ الْفِكْرِيَّةِ، فَإِنَّهَا إِنْ أَسْقَطَتْ فِي أَيْدِيهِمْ، عَلِمُوا أَنَّ مَا دَوَّنَهَا فِي الشَّهْرَةِ
وَالثَّائِرِ أَوَّلَى بِالسُّقُوطِ.

فَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ تَمَّ اخْتِيَارُ الْأَحَادِيثِ الْمُعَارِضَةِ مِنْ قِبَلِ الْمُعَاَصِرِينَ فِي
هَذَا الْبَحْثِ، وَمُهِدَ لَهَا بِنَقْدِ أَصُولِ الْمُعْتَرِضِينَ عَلَيْهَا.
وَأَمَّا قَوْلِي: «لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ»:

فَالْأَحَادِيثُ: جَمْعُ حَدِيثٍ، وَهُوَ اسْمٌ مِنَ التَّحْدِيثِ، بِمَعْنَى: الْإِخْبَارِ،
وَجَمْعُهُ ذَاكَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ^(١).

وَأَمَّا فِي الْإِصْطِلَاحِ: «فَهُوَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الثَّبُوتِ، مِنْ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَإِقْرَارِهِ؛ فَإِنَّ سُنَّتَهُ ثَبَّتَتْ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ
الثَّلَاثَةِ»^(٢).

وَبِذَا يَظْهَرُ مَقْصُودِي بِالْأَحَادِيثِ: أَنَّهَا الْمَتُونُ نَفْسُهَا الَّتِي وَرَدَتْ عِبْرَ سَلَابِلِ
الْإِسْنَادِ، فَإِنَّهُ غَالِبًا إِذَا قِيلَ: الْمُعَارِضَاتُ أَوْ الْإِشْكَالَاتُ عَلَى الْحَدِيثِ، فَالْمَقْصُودُ
بِهَذَا التَّرْكِيبِ: مَتْنُهُ؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِ أَصَانِيدِ «الصَّحِيحِينَ» وَرَجَالِهِمَا، قَدْ كَفَانَا
أَسْلَافُنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ تَمْحِيطًا وَتَنْقِيدًا، كَمَا تَرَى تَجَلِيَّاتِ ذَلِكَ فِي مَا كَتَبَهُ ابْنُ
الصَّلَاحِ فِي كِتَابِهِ «صَيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَابْنُ حَجَرٍ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِهِ لِلْبُخَارِيِّ
«هُدًى السَّارِي»، وَكِتَابِهِ «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ»^(٣).

وَالَّذِي أَعْنِيهِ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحِينَ تَحْدِيدًا: مَا كَانَ مِنْهَا
مَرْفُوعًا مُسْنَدًا عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ؛ فَأَمَّا الْمَعْلَقَاتُ أَوْ الْمُرْسَلَاتُ أَوْ الْبَلَاغَاتُ
أَوْ الْمَوْقُوفَاتُ وَنَحْوَهَا مِمَّا هُوَ خَارِجٌ عَنْ مَوْضُوعِ الْكِتَابِينَ وَلَيْسَ عَلَى شَرْطِ
الشَّيْخِينَ فِي الصَّحَّةِ، فَلَسْتُ أَعْنِي بِدِرَاسَتِهَا.

(١) «الْكَلِمَاتُ لِلْكَفَوِيِّ (ص/ ٣٧٠).

(٢) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٨/ ٦-٧).

(٣) وَمِنْ الْمُعَاَصِرِينَ مَنْ أَذْلَى بِذَلِكَ مَشْكَوْرٍ فِي ذَلِكَ، كَمَا تَرَاهُ فِي الْجُهْدِ الْكَلْبِيِّ الَّذِي بَذَلَهُ مُصْطَفَى بَاخُو فِي
كِتَابِهِ «لِلْأَحَادِيثِ الْمُتَنَقِّدَةِ فِي الصَّحِيحِينَ».

فلذا رأيتني أنكَلُم في علمِ الإسنادِ أحيانًا، واقتَحَمْتُ مَهايمَ هذه الصَّنعةِ في بحثي هذا: فلأجلِ ما يُحقِّقه من غَرَضِنَا في تثبيتِ المتونِ، وبيانِ زَيْفِ تعذُّرِ المُعترضِ عليها بَوَهاءِ إسنَادِها، فإنَّهم ينصبون هذه الدَّعوى لثَلَا يستوحش الناظر من طعنهم في الحديث، وتكذيبهم له.

وأما «الصَّحيحان»: فقد أشرْتُ في المُقدِّمة إلى أنَّ المَعْنَى بهما كتابُ مُحَمَّد بنِ إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦هـ): «الجامعُ المُسنَدُ الصَّحيحُ المُختصرُ من أُمُورِ رسولِ الله ﷺ وسُنَّته وأَيَّامه»، المُسمَّى اختصارًا بـ «صحيح البخاري»، وكذا كتابُ مُسلم بنِ الحُجَّاج (ت ٢٦١هـ) «المُسنَدُ الصَّحيحُ» المُشهورُ بـ «صحيح مسلم».

وكنْتُ بَيِّنْتُ هناك سَبَبَ اقتصاري عليهما دون غيرهما من دواوين الحديث، بما أغنى عن إعادته.

وأما توصيفي لهذا البحثِ بأنَّه «دراسة نقدية»:

فأما التَّنْقِدُ في اللُّغة: فيُقال: نَقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وَاتَّقَدْتُهَا، إذا مَيَّزْتُ جَيِّدَهَا مِنْ رَدِيئِهَا^(١)؛ وعلى هذا المَعْنَى جَرَى عَمَلِي في هذا البحثِ، بحيثِ أنِّي أدرسُ الأصولَ والأقوالَ المُعاصرةَ القاضِيَةَ على متونِ أحاديثِ «الصَّحيحين» بالإبطالِ، فأبينُّ عن البَعيدِ المَقْبُولِ منها على أصولِ أهلِ العلمِ ومناهجهم القويمَةِ، وأفرِزُ الزَّائِفَ الواهِمَ منها بِذَليله.

فليس البحثُ قائمًا على مُجرَّدِ دفعِ المُعارضاتِ عن المَروياتِ مطلقًا، بل إنِّي أفرِّقُ بعضها إذا بَانَت لي وجاهتها، وإن كان ذا قَليلًا في هذا البحثِ.

وبالله التَّوفيقُ.

(١) انظر «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤٦٧/٥)، و«تاج العروس» للزبيدي (٢٣٠/٩).

المبحث الثاني إشكالية الاستشكال المعاصر للأحاديث النبوية

معلوم أنَّ مهمَّة الرسول ﷺ بيان ما نُزل إليه من الوحي قولاً وعملاً وتقريراً، ومن أشدَّ الآفات التي تتعرَّض لها سُنَّته في كلِّ زمانٍ، وفي وقتنا الراهن على وجه الخصوص: أنَّ يقرأ بعض النَّاس المتعجِّلين حديثاً؛ يتوهَّم له معنى في نفسه يُفسِّره به، يُعارض عنده أصولاً قطعيةً مُقرَّرة، فيبادر إلى ردِّ متنه وتكذيب نسبته إلى المُصطفى ﷺ، لاشتماله على هذا المعنى المرفوض.

وما كان للبيان أن يُناقض المُبين، ولا للفرع أن يُعارض الأصل، ولكنَّ كثيراً من عوامِل الثقافة المُعاصرة، تستحوذ على نظر المُسلم إلى نصوص السُّنة بخاصَّة، فتدفعه إلى إرجاء كثير منها أو تأويله؛ ظلماً منه أنَّ إثباتها قد يُفضي بأقوام من المُسلمين إلى التَّشكُّك في دينهم، ويأزُّ آخرين من غيرهم إلى الطَّعن بصدق الرِّسالة، أو الثُّمور من الدَّعوة.

أو لكونه يرى أنَّ التَّمسُّك ببعض تلك النُّصوص الحديثية قد يؤدي بصاحبها إلى الانحراف السُّلوكي أو العقدي.

فانظر -مثلاً- إلى رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، كيف أعذَّر أحدَ الأطبَّاء حديثي الإسلام في طعنه بحديث راسخ في الثُّبوت كحديث الذُّباب^(١)! فتراه يقول: «إنَّ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ك: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذُّباب في شراب أحدكم فليغمسه، رقم: ٣٣٢٠).

ذلك المُسلمَ المَيُوزَ لم يَطْعَنَ في صِحَّةِ هذا الحديثِ كِتَابَةً، إلَّا لعلِّيه بأنَّ تصحيحَه من المُطاعينَ التي تُنفَرُ النَّاسَ عن الإسلام، وتكون سَبَبًا لِرُدَّةِ بعضِ ضعفاءِ الإيمان، وقليلي العلم^(١).

فهذا قد رأى نفسه مُضْطَرَّةً لدفعِ هذا الحديثِ في نحره، لمعنى مُنكرِ انقذح في ذهنه، من غير أن يدري أنَّ ما تَعَجَّلَ إليه من إنكارٍ آخرَ مَرَحَلَةٍ يبلُغها النَّاقِدُ الحَصيفُ في مُعالِجَةِ مُشْكَلاتِ النُّصُوصِ! «ولعلَّه لو أنصَفَ وتأمَّلَ، وبَحَثَ، لَعَلِمَ أنَّ مَعْنَى الحديثِ ليس كما فَهَمَ، وأنَّ فَرَضَ عليه مَعْنَى مِنْ عنده، لم يَجِئْ به قرآنٌ ولا سُنَّةٌ، ولا أَلْزَمَتْ به لُغَةُ الْعَرَبِ، ولا قال به عالمٌ مُعْتَبَرٌ مِنْ قَبْلِهِ»^(٢)، أو يكون الأصلُ الَّذِي عارض به الحديثَ مَدْخُولٌ غيرُ مُسَلَّمٍ.

ولكنَّه لَعَجَزَ عن تَوْفِيَةِ هذا المَسْلُوكِ النُّقْدِيِّ حَقَّهُ مِنَ النُّظَرِ المُنْتَدِجِ، مع سابقِ هِمَمَةٍ لِلتَّحْقِيقِ الغَرِيبَةِ على نمطِ تفكيره! أَثَرُ رَدِّ الثَّابِتِ عند أهل العلم، مستعملًا شَتَّى الدَّعَاوي العَقْلِيَّةِ لتسويغِ ذلك.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا التَّوصِيفِ: أنَّ هَذَا الطَّاعِنَ في الحديثِ الصَّحِيحِ، إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مَادَّةٌ اشْتَبَاهُ فِي مَتْنِهِ، تَرَامَى إِلَى ذَهَبِهِ مِنْهُ مَعْنَى بَاطِلٌ، فَأَدَّاهُ هَذَا الْاِشْتِبَاهُ إِلَى الْاِشْكَالِ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدَّاهُ الْاِسْتِشْكَالُ إِلَى الْاِسْتِنْكَارِ!

وبهذا تَبَيَّنَ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْاِشْتِبَاهِ وَالْاِسْتِشْكَالِ، كما يَظْهَرُ فِي التَّالِي:

(١) «مجلة المنارة» (٣٧/٢٩).

(٢) «كيف نتعامل مع الشُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» لِيُوسُفِ الْقُرْشَاوِي (ص/٥٣).

المطلب الأول

مفهوم الاستشكال والاشتباه لمعاني النصوص الشرعية

المشكل من جهة اللغة: المُخْتَلِط والمُلْتَبِس^(١).

وأما في رسم المُحَدِّثين: فالحديث المَقْبُول إسناده، خَفِيَ المُرَاد مِنْ مَتْنِهِ، لمعارضته دليلاً آخرَ ثابتاً^(٢)، فهو بهذا أَعْمُ مِنْ مُخْتَلِفِ الحديث، فإنَّ هذا يَخْتَصُّ بمُعارضة حديث لآخر مثله^(٣).

فبهذا الاعتبار المَعْنَوِي يكون المُشْكَل مُرَادِفًا لِلْمُتَشَابِه^(٤)، وهو ما لم يَتَضَحْ معناه، لِدَقَّتِهِ وَغُمُوضِهِ، بحيث يُحْتَاج فِي فَهْمِهِ وَتَحْدِيدِ المُرَادِ مِنْهُ، إِلَى تَفَكُّرٍ وَتَأَمُّلٍ فِي مَعْنَاهُ، وَفِي التَّوْفِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُعَارِضُهُ.

وفي تقرير هذه العلاقة فِي الْمَعْنَى بَيْنِ الْمُصْطَلَحِينَ، يَقُولُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «مِثْلُ الْمُتَشَابِهِ: الْمُشْكَلُ، وَسُمِّيَ مُشْكَلاً: لِأَنَّهُ أَشْكَلَ، أَي: دَخَلَ فِي شَكْلِ غَيْرِهِ،

(١) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص/١٠١٩).

(٢) انظر «مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه» لـد. أسامة الخياط (ص/٣٦)، و«مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين» لناقد حسين (ص/١٣)، وقد استند كثير ممن عرّفه من المعاصرين على ما كلام الشّحّاوي في مقدمة «شرح مشكل الآثار» (٦/١).

ولهذا المصطلح مدلول آخر عند الأصوليين من الحنفية، حيث يجعلونه قسماً ثانياً من أقسام الإبهام: أي ما خفي المُرَاد مِنْهُ لِسَبَبٍ فِي نَفْسِ اللَّفْظِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْرَكَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَمِيزُهُ عَنْ غَيْرِهِ، انظر «أصول السرخسي» (ص/١٦٨)، وتعريف المحدثين الصقّ بالتعريف اللغوي له.

(٣) انظر الفروق بينهما في «أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها» لـد. الدليخي (ص/٢٨).

(٤) انظر «لسان العرب» لابن منظور (٥٠٣/١٣) مادة: ش ب هـ.

فَأَشْبَهَهُ وَشَاكَلَهُ، ثُمَّ قَدْ يُقَالُ لِمَا عَمُضَ -وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة-: مُشْكِلٌ^(١).

وقال أيضًا: «وأصل التشابه: أن يُشَبَّه اللَّفْظُ اللَّفْظُ فِي الظَّاهِرِ، وَالْمَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ . . ثُمَّ قَدْ يُقَالُ لِكُلِّ مَا عَمُضَ وَدَقَّ: مُتَشَابِهٌ، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ الْحَيْرَةُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الشَّبَّهِ بغيره»^(١).

(١) «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة الدينوري (ص/٦٨).

المطلب الثاني مكانة علم مُشكل النصوص في الشريعة

بهذا يتبيّن بأنّ علم «كشف مُشكل الحديث» من أجل العلوم الإسلامية وأخطرها، وذلك لِمَيسِس حاجة المسلمين إليه، لكثرة بواعثه عندهم، وقلة من يُتقنه، ف«تضطرُّ إليه جميع الطوائف من العلماء».

وإنّما يكمل للقيام به، من كان إماماً جامعاً لصِنَاعَتِي الحديث والفقه، غائِضاً على المَعَانِي الدَّقِيقَةِ^(١)، قد اصطفى ربُّنا -تبارك وتعالى- لأُمّة نبيّه ﷺ في كلّ عصرٍ من كانت هذه صِفَتُهُ، لِيَذُبُّوا إشكالات العقول عن الشريعة بأحسن بيان، ويُزيلوا عوائق الفهم عنها بإتقان.

فكان منهم علماء فُهِمَاءٌ ملء السَّمْع والبَصَر، لم يزل الخياري يستنجدون بفقهِهم في هذا الباب، وإن مرَّ عليهم طول زمانٍ، ليدفعوا به إشكالات الأذهان، ويُخْرِسُوا به لجاج أهل الكُفْران، كالشافعي في كتابه «مُختلف الحديث»^(٢)، وابن قتيبة في «تأويل مُختلف الحديث»^(٣)، والطحاوي في «شرح مُشكل الآثار»، وغيرهم.

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٦٦/٤).

(٢) هو من جملة كتاب «الأم» للشافعي، وهو أوّل من صَنَّف فيه، ولم يقصد الاستيعاب، كما قال ابن الصّلاح والعراقي، انظر «شرح التبصرة والذكرة» (٣٠٢/٢).

(٣) أمّن فيه بأشياء حسنة، وقصّر باعاً في أشياء لم يؤلّفها حقّ الجواب، كذا قال ابن الصّلاح والبُلُقيني والعراقي، انظر «فتح المغيث» للسخاوي (٦٧/٤).

فهذا الاستكناه من الأئمة للمتشابه من النصوص الشرعية، إنما هو سعي منهم لفهم مراد الشارع ابتداءً، ودفعاً لأي شبهة تنطرق إلى الدين من خلالها، لا ابتغاء ذلك ما لا يعلم تأويله بتكلف؛ فإن من سأل عما استعجمه فهمه من معنى آية أو حديث التيسر عليه، بغية رفع الجهل عنه، غير قاصد للتشكيك في شيء من ذلك: لم يكن ذلك منه ولو جاً في من ذمهم الله في كتابه باتباع المتشابه.

إنما ذاك عند ابن جرير شأن من «ابتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلًا منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاج وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آية المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وظلماً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك»^(١).

فهذا عينه المذموم المراد بقول النبي ﷺ: «... فإذا رايت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمي الله، فاحذروهم»^(٢)، يعني ﷺ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ آيَاتَهُ فَاتَّبَعُوا تَأْوِيلَهُ﴾ [التوبة: ١٧].

(١) «جامع البيان» (٢١٤/٥).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ آيَاتَهُ﴾، رقم: ٤٥٤٧)، ومسلم في (ك: العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، رقم: ٢٦٦٥).

المطلب الثالث حال السَّلف مع مُشكلات النُّصوص الشرعيَّة

فعلى ذاك الحال من السؤال المَشروع كان أصحاب النَّبي ﷺ، فإنهم مع ما أوتوه من عقل رجيح، ولسان فصيح، كانوا يَسْتشكِّلون على النَّبي ﷺ ما التَّبَسَّ عليهم فهمه ممَّا أوجي إليه.

من مُثُل ذلك:

ما ذَكَرَ عنهم ابنُ مسعود رضي الله عنه مرَّةً، لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، أَنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: أَئِنَّا لَمْ يَلَيْسَ إِيمَانُهُ بِظُلْمٍ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، أَلَا تَسْمَعُ إِلَى قَوْلِ لَقْمَانَ لَابِنِهِ: ﴿إِنَّكَ أَكْثَرُكَ لَظْلُمٌ عَظِيمٌ﴾ [القصص: ٢٨]»^(١).

وليس يخفى حرصُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عائِشَةَ عَلَى سُؤَالِ زَوْجِهَا ﷺ عَمَّا أَشْكَلَ عَنْهَا مِنْ نصوصِ الشَّرْع، حتَّى أَنَّهَا حِينَ سَمِعَتْهُ يَقُولُ: «مَنْ نُوقِشَ الْحَسَابَ عُذْبٌ»، لَمْ تَهَبْ سُؤَالَهُ وَالْمَقَامَ مَقَامَ خُشُوعٍ وَتَذَكُّيرٍ بِالْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَدْبَرَ كِبَاهَهُ يَجْبِهِ﴾ [الأنعام: ٧-١٨]! فَأَجَابَ عَنْ اسْتِشْكَالِهَا بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ ذَاكَ الْحَسَابَ، إِنَّمَا ذَاكَ الْعَرَضُ، مَنْ نُوقِشَ الْحَسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُذْبٌ»^(٢).

(١) أخرج البخاري في (ك: التفسير، باب ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّكَ أَكْثَرُ لَهُ لَظْلُمٌ عَظِيمٌ﴾، رقم: ٤٧٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب، رقم: ٦٥٣٦)، ومسلم في (ك: صفة يوم القيامة، باب: إثبات الحساب، رقم: ٢٨٧٦).

فَلْيَعْلَمِ أَصْحَابِهِ ﷺ بِمَوْفُورِ أَجْرِ مَنْ طَلَبَ مَا غَابَ عَنْ عِلْمِهِ مِنْ مَعَانِي
الْوَحْيِ، أَقْدَمُوا عَلَى السُّؤَالِ عَنِ الْمَشْكَلَاتِ سُؤَالَ الْمُتَعَلِّمِ لَا الْمُتَعَتِّ، فَإِنَّ أَحَدًا
مِنْ أَصْحَابِهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ «إِنَّ عَقْلَهُ مُقَدَّمٌ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَإِنَّمَا كَانَ
يُشْكِلُ عَلَى أَحَدِهِمْ قَوْلُهُ، فَيَسْأَلُ عَمَّا يَزِيلُ شُبْهَتَهُ، فَيَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّ النَّصَّ لَا شُبْهَةَ
فِيهِ»^(١)، وَإِنْ كَانَ يَمِثُلُ هَذَا «لَمْ يَقَعْ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا قَلِيلًا، مَعَ تَوَجُّهِ السُّؤَالِ
وظهوره»^(٢).

أَمَّا إِنْ كَانَ النَّصُّ مُتَوَقِّفًا فِي ثُبُوتِهِ، مُحْتَمِلًا لِلخَطَأِ فِي نَقْلِهِ، فَإِنَّ السَّلَفَ
«الَّذِينَ يَرَوُونَ الْخَبَرَ عَلَى اشْتِمَالِ أَمْرِ بَاطِلٍ، تَارَةً يَرُدُّونَهُ، وَلَا يَقْبَلُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ، وَتَارَةً يُفَسِّرُونَهُ، وَيَتَوَلَّوْنَهُ بِأَمُورٍ أُخْرَى، وَإِنْ خَالَفَ الظَّاهِرَ؛ فَهَذَا الْقَدْرُ قَدْ
وَقَعَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي مَوَاضِعَ، وَمِنْ التَّابِعِينَ أَكْثَرُ، وَكُلَّمَا تَأَخَّرَ الزَّمَانُ كَانَ
وُقُوعُهُ أَكْثَرَ.

لَكِنْ إِذَا تَأَمَّلَ الْعَالِمُ مَا وَقَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَجَدَ الصُّوَابَ وَالْحَقَّ
كَانَ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ، وَأَنَّ الَّذِي غَلَطَ رَاوِيهِ بَرَأِيهِ، كَانَ هُوَ الْغَالِطُ، وَإِنْ كَانَ
عَظِيمَ الْقَدْرِ، مَخْفُورًا غَلَطُهُ، مَثَابًا عَلَى اجْتِهَادِهِ»^(٣).

وَالْحَقُّ؛ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ، مَنْ يَرُدُّ حَدِيثًا بَلَغَهُ مِنْ وَجْهِ
صَحِيحٍ، إِلَّا لِقَدْرِ يَحْتَمِلُهُ لَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْأَقْلِ»^(٤)، وَهَذِهِ الْأَعْدَادُ
الْأَصُولِيَّةُ نَفْسُهَا. يَكُونُ الْعَالِمُ فِي بَعْضِهَا مُصِيبًا، وَفِي بَعْضِهَا الْآخَرُ مُخْطِئًا»^(٥).

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «لَمْ يَكُنْ فِي أُمَّةٍ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ وَاحِدٌ فِي
الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، فَلَا يُقْبَلُ، أَوْ هَذَا خَيْرٌ وَاحِدٌ مُخَالَفٌ لِلْعَقْلِ، فَلَا يُقْبَلُ، وَمَنْ

(١) «دوره نماز المقل والمقل لا بن تيمية (٢٢٩/٥).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني (١٩٧/١).

(٣) «جواب الاعترافات المصرية على الفتيا الحموية» (ص/٥٧).

(٤) انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١١).

(٥) انظر «الرسالة» للشافعي (ص/٤٥٨-٤٦٠).

قال شيئاً من هذا، عدّوه من أهل البدع، لكونه يُعارض السنة الصحيحة، بما لم يَجِئ عن الرسول، وكلام الرسول لا يُعارضه إلا كلام الرسول^(١).

لكن معارضة الخبر المنفرد إما بظاهر من القرآن، وإما بما يعتقده من الإجماع، ونحو ذلك من الأدلة الشرعية، قد كان يقع هذا من بعض السلف، كقول عمر رضي الله عنه مثلاً: «لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبيّنا، لقول امرأة، لا ندري هل حفظت أو نسيت»^(٢).

وكذا ما ذكر عن عائشة رضي الله عنها في مواضع، من ردّ بعض الحديث بظاهر من القرآن^(٣)؛ وكذلك ما يوجد في مذهب أهل المدينة من تقديم العمل، الذي يجعلونه إجماعاً على الخبر، ويستدلون بذلك على نسخّه؛ فهذا ونحوه قد كان يقع من بعضهم.

(١) «جواب الاعتراضات المصرية على الفتا الحنوية» (ص/٨٦).

(٢) أخرجهما مسلم في (ك: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم: ١٤٨٠).

(٣) أمثلها عديدة في كتاب «الإجابة لما استدركه عائشة على الصحابة للرؤكشي».

المطلب الرابع نسبية الاستشكال للنصوص الشرعية

قد اقتضت حكمة الشارع ونصحه، ألا يوجد في نصوصه ما لا يمكن لأحد من الأمة معرفة معناه، فالدلائل الكثيرة توجب القطع بطلان خلاف هذا، حتى ما تعلق منها بالعبيات، كنصوص الصفات، وحقيقة البرزخ وما بعده، مما يعجز العقل عن إدراكه، إنما يُجهل منها الكيفية والحقيقة لا المعنى، «إذ يبعد أن يخاطب الله تعالى عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته، .. بل يستحيل أن يتكلم بما لا يفيد»^(١).

فإذا تقرر هذا؛ علمنا أن استشكال الناس للنصوص النبوية - كما هو أي القرآن - أمر نسبي إضافي، قد تشبه أفرادُه على بعض الناس دون بعض، يُشكل على هذا ما يعرفه هذا، بحسب اختلاف مداركهم وأفهامهم وآرائهم^(٢)، لا سيما ما يتعلق منها بالأمور الغيبية، لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته^(٣).

فمن خفي عليه المعنى المراد، فهو مُتشابه ومُشكلٌ عنده، ومن علم المراد منه، زال عنه الإشكال، وانتفى التشابه، وصار مُحكمًا عنده.

(١) «المناهج شرح صحيح مسلم» للنوري (٢١٨/١٦).

(٢) انظر «جامع أحكام القرآن» للقرطبي (١٠/٤-١١)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢١٠-٢١١).

(٣) انظر «درء التعارض» لابن تيمية (١٥١/١)، و«الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٢٣).

المطلب الخامس

أسباب استشكال الأحاديث النبوية

لا شك أن استشكال النص الشرعي بعامة راجع إلى أسباب موضوعية كثيرة، مردُّهما إلى أضلِّين رئيسين، هما: الغلط في الفهم، والغلط في ثبوت النص.

واللهما أشار ابن تيمية في قوله: «... إما فساد دلالة ما احتج به من النص، بأن لا يكون ثابتاً عن المعصوم، أو لا يكون دالاً على ما ظنَّه، أو فساد دلالة ما احتج به من الميزان بفساد بعض مُقَدِّماته أو كُلِّها»^(١).

الفرع الأول: السبب الأول لاستشكال النصوص: الغلط في الفهم.

حسن الفهم عن الله ورسوله أصل كل استقامة وهداية في الدين والدنيا، وسوء الفهم عن الله ورسوله، سبب كل انحراف وضلالة نشأت عبر عصور الإسلام؛ ومُعظم الفرق المُضالَّة، والجماعات البدعية، إنما أهلكها سوء الفهم عن الله، فإذا انضمَّ إليه سوء القصد، صار حائلةً للدين بالتحريف والتبديل.

ولابن القيم كلمة مضيئة في ضرورة حسن الفهم لسنة رسول الله ﷺ، يحضُّ فيها على أن يفهم عن الرسول مراده، من غير غلو ولا تقصير، فلا يُحمَل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصَّر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان.

(١) «الرد على المنطقيين» لابن تيمية (ص/٣٧٣).

يقول: «... وقد حَصَلَ بإهمالِ ذلك، والعدول عنه مِنَ الضَّلَالِ والعدول عن الصَّواب، ما لا يعلمه إلَّا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصلُ كلِّ بدعةٍ وضلالةٍ نَشَأَتْ في الإسلام، بل هو أصلُ كلِّ خطأٍ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد! فيتَّفَقُ سوءُ الفهم في بعض الأشياءِ مِنَ المتَّبوعِ مع حُسْنِ قصده، وسوءِ القصدِ مِنَ التَّابعِ، فبِأَمْنِ حُبِّهِ الدِّينِ وأهله! والله المستعان»^(١).

وسوء الفهم الَّذي نَعْنِيه هنا يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ، أو يشمل نطاقَيْنِ:

الأوَّل: غَلَطٌ في فهمِ الحديثِ المُعارضِ.

والثَّاني: غَلَطٌ في فهمِ الأصلِ المُعارضِ به.

القِسْمُ الأوَّل: الغلط في فهم الحديثِ المُعارضِ:

وذلك أنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يُشْكِلُونَ على أَحاديث لا يَفْهَمُونَهَا على وَجْهِهَا، فيَحْمِلُونَهَا على غيرِ مُرادِ المُتكلِّمِ بها، ومن ثَمَّ يُعارضونها بِدليلٍ آخَرَ مُخالفٍ في حَقِيقَتِهِ لفَهمِهم ذاكَ للحديث؛ فتارةً يكون سوء الفهمِ هذا لغِرابَةِ اللَّفْظِ في المَتنِ، وتارةً لاشتِباهِ المعنى بِغيرِهِ، وتارةً لعدَمِ التَّدبُّرِ التَّامِ، وتارةً لِشَبْهِهِ في نَفْسِ الإنسانِ تَمَنُّعَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ^(٢).

وعليه، كان من أعظمِ أسبابِ انْحِسَارِ هَيِّبَةِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْقُلُوبِ، وتوليدِ المُعارضاتِ عليها إِحدى فَاوَرَتَيْنِ:

الأولى: إِمَّا سَقَمٌ في فقه دَلالاتِ الحديثِ، فينشأ لَدَيْ الغَالِطِ مَعْنَى شاذَّةٌ، يكون لازِمُهُ مُعارضةِ البراهينِ القطعيَّةِ، ويكون سببُ ذلك:

أن يَقعَ النَّاظِرُ في الحديثِ في مَزَلَّةٍ التَّجْزِئِ في القِراءةِ والتَّعْصِيَةِ لِلنَّصِّ، وذلك -مِثْلًا- بأن يَقرأَ حَدِيثًا وَيُغْفِلُ آخَرَ، أو يَقرأَ شَطْرًا مِنَ الحديثِ وَيَتْرَكَ بَعْضَهُ.

(١) «الروح» (ص/٦٢-٦٣).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/٤٠٠).

أو: بأن يُهمل سياق الحديث ومُراعاة سبب ورودِهِ.

أو: بأن يُفَرِّط في الأخذ بالظاهر، والذي يُفْضي إلى الفصل بين النُصوص الجزئية، والمقاصد الكلية للأحاديث، ومما يُفسد تناسق الشريعة وترباطها^(١).

والفاقرة الثانية: استبطانِ دَعْوَةٍ تكون هي الأصل، والأحاديث تبعًا لها؛ فيحصل من ذلك التجاسر عليها بالتأويل المتعسف، أو الثأبي عن قبولها.

وهذا مَرَلُوقٌ خَفِيٌّ مِنْ مَرَالِقِ الْفَهْمِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، تَنَبَّهَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ بِشَفَوفٍ نَظَرٍ آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ فِي النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ، قَدْ صَاغَهُ فِي جَمِيلِ قَوْلِهِ: «إِذَا امْتَلَأَ الْقَلْبُ بِشَيْءٍ، وَارْتَفَعَتِ الْمُبَايَنَةُ الشَّدِيدَةُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ: أَذَتْ الْأُذُنَ إِلَى الْقَلْبِ مِنَ الْمَسْمُوعِ مَا يُنَاسِبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَسْمُوعُ، وَلَا قَصْدُهُ الْمُتَكَلِّمُ! وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْكَلَامِ الذَّالِ عَلَى مَعْنَى، بَلْ قَدْ يَقَعُ فِي الْأَصْوَاتِ الْمُجَرَّدَةِ»^(٢)

فكان على هذا أخطر ما يَقتَرِفُهُ مَنْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَانِعِ، أَنْ يَسَارِعَ إِلَى إِنكَارِ نِسْبَةِ النَّصِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لوقوفه على تأويلٍ ضَعِيفٍ مُتَعَسِّفٍ لَهُ، بِحِسْبِهِ الظَّاهِرَ مِنَ الْحَدِيثِ! فَيَسْتَدِلُّ عَلَى بُطْلَانِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ الْمُتَوَهَّمِ؛ فَإِنَّهُ لَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ إِمْكَانُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَدِيثِ مَعْنَى صَحِيحٌ لَمْ يُدْرِكْهُ، فَإِنَّ مُنْتَهَى الْأَمْرِ أَنَّهُ طَلَبٌ فَلَمْ يَجِدْ، وَعَدَمُ الْوُجُودِ، لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُودِ.

هذا إِنْ تَجَسَّنَّمِ الطَّلَبَ أَصْلًا! وَمَا أَقْلُ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا.

يقول ابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ) في تعقيبِ بَهِيٍّ لهذا الباب: «إِذَا وَجِدَ بَعْضُ شُرَاحِ الْحَدِيثِ .. قَدْ يُؤَوِّلُ الْحَدِيثَ بِتَأْوِيلٍ فِيهِ تَعَسُّفٌ، لَمْ يُقْطَعْ بَرْدُ

(١) انظر هذه الأسباب مُفَصَّلَةً فِي بَحْثٍ لِد. تَوْفِيقِ الْغُلِيْزَوْرِيِّ بِعَنْوَانِ «أَسْبَابُ الْإِنْحِرَافِ الْمَعَاصِرِ فِي فَهْمِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ وَمَظَاهِرِهَا»، الْمُقَدِّمُ لِنَدْوَةِ «السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ بَيْنَ ضَوَائِقِ الْفَهْمِ السَّعِيدِ وَمُتَطَلِّبَاتِ التَّجَكُّدِ» بِكَلِيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ بِبَغْدَادِ سَنَةِ ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، (٢١١/٢) مِنْ النُّشْرِ الطَّبْعُوَّةِ لِلنَّدْوَةِ.

(٢) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (٣٨٦/٢).

الحديث، لأنه يجوز أنَّ القولَ بأنَّ ذلك تأويلُه قولٌ باطلٌ، وأنَّ ذلك المتأوَّل إنَّما صارَ إليه لقصوره في العلم.

ولأنَّما يُحكَّم برَدِّ الحديث، متى علمنا أنَّه لا تأويلَ له صحيحٌ، وأنَّه لا يدخل في مقدورِ أحدٍ من الراسخين أن يَهْتَدِيَ إلى معنى لطيفٍ في تأويله، ولكنَّ العلمَ بهذا صعبٌ عَزِيزٌ، والدليل على صعوبته:

أنَّ النَّاظِرَ في الحديث لا يخلو: إمَّا أن يكون من الراسخين في العلم، الذين قيل: إنَّهم يعلمون التَّأويلَ، أم لا.

إن لم يكن منهم: فليس له أن يحكَّم بقصورهم وعجزهم عن تأويله، لأنَّه لم يرتَ إلى معرفةِ التَّأويلِ الصَّحيح، ومَن لم يعرفِ الشَّيْءَ، كيف يحكَّم بنفيه أو ثبوته؟! وما أمَّنه أنَّه موجودٌ؟ لكن لعدم معرفته له جَهِلَهُ.

وأما إنَّ كان النَّاظِرَ في الحديث من الراسخين: فإنَّه أيضًا يجوز عليه أن يجهل التَّأويلَ^(١).

فلذا كان من هؤلاء الراسخين في علومِ الشريعةِ، الغائضين في بحارِ التَّأويلِ -كما يقول- مَن قد يتبادر إلى ذهنِ أحدهم معنى باطل من الحديث، فيعجزُ عن فهمه على وجهِ الذي أرادَه منه قائله ﷺ، ويعجزُ عن إيجاده ما يؤاتم الحديث من معنى مقبول، فلا يُعْفيه علمُه الراسخ أن يُبادِرَ إلى ردِّ الحديث؛ فكيف بـمَن كانت سِلْعَتُهُ في علومِ الوحي باثرة؟! لا يفتأ يُنكر الصَّحاح بنفسِ جائِزِهِ، وفهمِ سَمِجِ جعلَه هو ظاهرِ الحديث؟!.

وما أكثرُ ما يكون هذا الخطلُ في أحاديثِ المَقَانِدِ، والمُتعلِّقة بِصِفَاتِ اللهِ تعالى وأفعاله بِخاصَّةٍ.

(١) «العواصم والقواصم» ٢٦٢/٨-٢٦٣.

يقول ابن فورك (ت ٤٠٦هـ)^(١):

«ما أَتَفَقَ أَهْلُ الثَّقَلِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَانْتَشَرَ فِيهِمْ، وَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مُنْكَرٌ وَلَا مُفْسِدٌ، وَذَلِكَ نَحْوَ حَدِيثِ الرَّؤْيَةِ، وَوَصَفِ اللَّهِ بِالْيَدِ وَالْزُّوْلِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ: فَهَذَا الْبَابُ مُنْتَشَرٌ مُشْتَهَرٌ لَا دَافِعَ لَهُ، بَلِ الْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الثَّقَلِ مُجْتَمِعُونَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَا يَطْعُنُ عَلَيْهِ إِلَّا مُبْتَدِعٌ يَرَى رَأْيًا فَايِسًا، يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ ذَلِكَ أَدَّى إِلَى تَشْبِيهِ اللَّهِ بِخَلْقِهِ!»

وقد قلنا: إنه لا طريق لأحدٍ إلى إنكارِ الخبرِ لأجلِ ما يتوهمه من الفسادِ في معنَى متنيه، وإنَّما يَتَطَرَّقُ إِلَى إِبْطَالِهِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى سَنَدِهِ: بِكَوْنِهِ مُنْقَطِعًا، أَوْ بِأَن يَرَوِيهِ مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ، أَوْ مَجْرُوحُ ظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي الْكُذْبِ.

فإنَّما ما يَتَوَهَّمُهُ مُبْتَدِعٌ -بفسادِ رأيه، ونقصِ معرفته- أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى الْكُذْبِ، مِمَّا يُنْزِعُ بِاللَّهِ سِيحَانَهُ عَنْهُ، فَلَا يَبْطُلُ الْخَبَرُ بِمِثْلِهِ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا الْكَشْفُ عَنْ فَسَادِ مَا يَتَوَهَّمُهُ، وَإِبَانَةُ وَجْهِهِ عَلَى الصَّحَّةِ، مِنْ حَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى تَشْبِيهِ وَلَا إِلَى تَعْطِيلٍ^(٢).

فكانت على ذلك الإبانة عن النظرة المتهرئة إلى ظواهر الأحاديث في علاقتها بالبراهين العقلية والعلمية عند المخالفين، تُحْتَمُّ الْكَشْفُ عَنْ حَقِيقَةِ الْعِلَاقَةِ الْأَتَسَاقِيَّةِ بَيْنَ دَلَالَةِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَبَيْنَ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ، فنقول:

أَوَّلًا: الْعِلَاقَةُ التَّوَافِقِيَّةُ بَيْنَ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَبَرَاهِينِ الْعَقْلِ الْقَطْعِيَّةِ:

العلاقة بين العقل وبراهين العلم، وبين ظواهر النصوص عند المخالفين لأهل السنة والجماعة، علاقةٌ تتوَلَّدُ -فِي الْحَقِيقَةِ- فِي كَثِيرٍ مِنْ حَالَاتِهَا إِلَى غَايَةِ

(١) محمد بن الحسن أبو بكر ابن فورك الأصبهاني: شيخ المتكلمين، الأصولي، الأديب، النحوي، الرواعظ، يحتذي معتقد الأشعري، أخذ عن أبي الحسن الباهلي تلميذ أبي الحسن الأشعري، بلغت تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريباً من المئة، منها: «شرح مشكل الحديث»، و«التفسير»، انظر «الأعلام» (٨٢/٦).

(٢) «مشكل الحديث» لابن فورك (ص/١٦-١٨).

واحدة، تنصبُ (العقلَ المَدْخولَ) حَكَمًا في فهمِها؛ ذلك أنَّهم كثيرًا ما يجعلون المعنى الفاسدَ هو الظاهرَ من الدليل السَّمعي، فيسلطون بذًا عليه إمَّا:

بالتأويل، طلبًا لأن تكون معاني ما دَلَّت عليه البراهين الشرعية موافقةً لمُرَادهم وأصولهم، لا لمُرَاد المُتَكَلِّمِ بها أصالة^(١).

ورمًا برَدّه جُمْلَةً إن لم يُسَعِفْهُم تأويله، بدعوى أنَّ ظاهره مُناقضٌ لمُقَرَّرات العقلِ ومُسَلَّمات الواقع.

وعلى مثل هذا البهيع جرى الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)^(٢) في مقامات التعارض بين ظواهر النصوص والعقليات، بحيث «يقطع» -بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة- بأن هذه الدلائل الثقلية إمَّا أن يُقال: إنَّها غير صحيحة، أو يُقال: إنَّها صحيحة، إلَّا أنَّ المُرَاد منها غير ظواهرها^(٣).

وجاء بعده السنوسي (ت ٩٨٥هـ)^(٤) وتبعه الصاوي (ت ١٢٤١هـ)^(٥) ليعدَّا التمسك بظواهر الأدلة الثقلية من أصول الكفر كما تراه في قول الأخير: «أصول الكفر والبدعة سبعة .. منها: التمسك في عقائد الإيمان بمجرّد ظواهر الكتاب والسنة، من غير عرضها على البراهين العقلية، والقواطع الشرعية»^(٦).

(١) «التدبرية» لابن تيمية (ص/٦٩).

(٢) محمد بن عمر التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: مُتَكَلِّمٌ مُفَسِّرٌ، أوحد زمانه في المعقولات وعلوم الأوائل، قرشي النسب، ومولده في الرِّيِّ وإليها نسبته، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، وكان يحسن الفارسية، من تصانيفه: «مفاتيح الغيب» في التفسير، وأساس التقديس في العقائد، انظر «تاريخ الإسلام» (١٣/١٣٧).

(٣) «أساس التقديس» للرازي (ص/٢٢٠-٢٢١).

(٤) محمد بن يوسف السنوسي: فقيه مالكي من فقهاء تلمسان في عصره، من تصانيفه: «عقيدة أهل التوحيد»، ويسمى «العقيدة الكبرى» و«أم البراهين»، انظر «شجرة النور الزكية» (١/٢٦٦).

(٥) أحمد بن محمد الصاوي الخلوئي أبو العباس: فقيه مالكي متصوف، تلقى العلم في الأزهر، من تصانيفه «الفرائد السنية على متن الهمزية»، و«حاشية على تفسير الجلالين»، انظر «شجرة النور الزكية» (١/٣٦٤).

(٦) قاله في «شرح على جوهره التوحيد» (ص/٢٤٩)، و«حاشيته على تفسير الجلالين» (٣/٩)؛ وانظر ردّ محمد الأمين الشنقيطي على الصاوي عبارته هذه في «أضواء البيان» (٧/٢٦٦).

وهذا المُستَبَح من الكلام مهما قلنا في توجيه عبارته بما يَلِيق بِمَقَام هذين العَلَمَين، فَإِنَّ عِلَّةَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِ هَذَا الْغَلْطِ: اعتقادهم أَنَّ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ قَدْ تَدُلُّ عَلَى مَا لَا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ إِلَى الشَّرْعِ لَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ! وَهَذَا مَعْلُومٌ فَسَادُهُ مِنْ شَرِيعَتِنَا؛ يَتَبَيَّنُ بِتَحْدِيدِ مَعْنَى الظَّاهِرِ مِنَ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ، فنقول:

الظَّاهِرُ إِذَا أُطْلِقَ قُصِدَ بِهِ: مَا يَسْقِي إِلَى الْعَقْلِ الْفِطْرِيِّ لِمَنْ يَفْهَمُ بِنَتِكَ اللُّغَةِ الْمُخَاطَبِ بِهَا؛ وَهَذَا الظُّهُورُ قَدْ يَكُونُ بِمُجَرَّدِ الْوَضْعِ، وَقَدْ يَكُونُ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ وَالْقِرَائِنِ الْمُحْتَمَّةِ بِهِ^(١).

وَلَا رَيْبَ عِنْدَ الْمُتَحَقِّقِينَ بِالْوَحْيِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ: أَنَّ النَّصَّ الشَّرْعِيَّ لَا يُمَكِّنُ بِحَالٍ أَنْ يَكُونَ غُفْلًا عَمَّا يُبَيِّنُ عَنْ مُرَادِ الشَّارِعِ، فَإِنَّ هَذَا مُتَنَعٌّ عَلَى مَنْ قُصِدَ بِشَرْعِهِ أَنْ يَكُونَ هِدَايَةً لِلْخَلْقِ، وَعِصْمَةً لَهُمْ مِنَ الضَّلَالِ.

وإِحْرَازُ هَذَا الظَّاهِرِ الْحَقِيقِيِّ لِلنَّصِّ، يَسْتَلْزِمُ لِحَظَ مَعْنَى الْعَرَبِ فِي أَسْلُوبِ تَخَاطُبِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ قَوَالِبَ الْمَعَانِي، فَالْلَفْظُ -مِثْلًا- قَدْ يَكُونُ لَهُ مَعْنَى مُعْجَمِيَّةٌ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ التَّرْكِيبِ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُ مَعَانٍ أُخْرَى تَظْهَرُ حِينَ الِاسْتِعْمَالِ، فَلَا يَسْتَبِينُ مَدْلُولُهُ إِلَّا مِنْ خِلَالِ تَرْكِيبِهِ.

وَمَعْرِفَةُ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ عِلْمٌ بِرَأْيِهِ، يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْرِفَةٍ وَاسِعَةٍ بِاللُّغَةِ، وَأَسَالِيبِ الْعَرَبِ فِي الْخُطَابِ^(٢).

ثُمَّ إِنَّ الظَّاهِرَ الْحَقِيقِيَّ فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ لَا يُقْتَصَرُ فِي تَحْصِيلِهِ عَلَى نَصٍّ وَاحِدٍ، بَلِ النَّظَرُ مُتَّجِعٌ إِلَى جُمْلَةِ الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْوَحْيَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، يَصْدُقُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْأَصْلِ فِي ثَلَاثِي مَعَانِي الْوَحْيِ، يَقُولُ الشَّاطِبِيُّ (ت ٧٩٠هـ): «مَأْخُذُ الْأَدَلَّةِ عِنْدَ الْأَثَمَةِ الرَّاسِخِينَ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ الشَّرِيعَةُ كَالصُّورَةِ

(١) انظر «إحكام الفصول» للباحث (٤٨/١)، و«الرسالة السَّنَدِيَّة» لابن تيمية (ص/٣١).

(٢) وعليه اشترط الأصوليون التَّمَكُّنَ فِيهَا لِمَنْ قَصِدَ الْاجْتِهَادَ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ النُّصُوصِ، انظر «المواقفات» (١٦٢/٤).

الواحدة، بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها؛ ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بمبيئها، إلى ما سيؤى ذلك من مناحيها؛ فإذا حصل للنظر من مجملتها حكم من الأحكام، فذلك هو الذي نطقت به حين استنطقت^(١).

فلذا كان من الغلط المحقق حين تناول النص تجريد اللفظ من تركيبه وسياقه ومذهب المتكلم به، ثم قضر الظاهر على ما يتبادر من اللفظ مجردا عن هذا كله؛ هذا - بلا ريب - قصور في تحصيل الظاهر.

والأنكى من ذلك: أن تجد المخالفة بيني على مثل هذا القصور في نظره إلى النص معاندة ما يراه قطعيا للظاهر الشرعي! وكثيرا ما يجري هذا الخطل المنهجي على فهم الأحاديث النبوية؛ والحقيقة: أن المناقضة إنما هي واقعة بين العقلي، وما توهمه أنه ظاهر النص، لا ظاهر النص في نفس الأمر.

والذي نعتقه الحق في ذلك: أن البراهين إذا كانت قائمة على صديق الرسول ﷺ، وصحة ما تقبلته العلماء عنه من أخبار، لزم الإيمان بها على مراده هو ﷺ، ولا تتكلف فهم ما لا نقدر على فهمه، ولا نرد ما لم نحيط به خبرا، فرب حقيقة واقعة لا نفهمها.

ولعل ما عجزنا عن إدراكه اليوم، ندركه غدا على وجهه، أو يدركه غيرنا؛ فلا أضل ممن ذهب يرد ما لم يقدر على فهمه، ولا أجهل ممن كذب بالشئ، لأن الله لم يشأ أن يفهمه إياه.

ثانياً: نماذج من غلط المعاصرين في فهم الحديث المعارض.

قد كثر من منكري السنن المعاصرين الغلط في فهم الأخبار النبوية على وجهها الصحيح، وذلك منهم لضعف عربيتهم تارة، وعدم إدراكهم لسياقات النص، أو لمجرد هوى تارة، يحمل به الحديث على تأويل متعسف، أقرب ما

(١) «الاعتصام للشاطبي» (٢/٦٢).

يكون إلى العباوة، فضلاً عما إذا حُمل لفظه على معنى يُخالف أصلاً من الأصول المقطوع بها، ومن ثم يُردُّ من أجله.

فلذا كان مما يَجْتَنُّ دعوى التعارض بين الدلالة العقلية القاطعة وظواهر الصحاح من جذرها: ما تراه من انعدام المثال الصادق عليها، والصورة الصحيحة لذلك، فإن كثيراً مما يُمثَّل به الطاعنون على ذلك مما هو في «الصحيحين»، يكشف عن خلل كبير في التنظير، جرَّهم إلى أخطاء في التخريج والتطبيق.

وليس من حظ هذه المباحث استيفاء أمثلة ما غلطوا في فهمه من الحديث فأهوى بهم إلى إنكاره؛ ولكن الكفاية حاصلة للمُنصف الفهيم بيثالين لكل قسم من أسباب استشكال النصوص، فأقول:

المثال الأول: حديث النبل والفرائ من الجنة:

وهو ما جاء في مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه: «سَيِّحَان، وَجَيِّحَان، والفرائ، والنبل، كلٌّ من أنهار الجنة»^(١).

وكذا قول النبي ﷺ بعد عودِهِ مِنْ مِعْرَاجِهِ، فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ صَفْصَعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «... وَرُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى، فَإِذَا نَبَقَهَا كَأَنَّهُ قِلَافٌ مَجْرٍ، وَوَرَقُهَا كَأَنَّهُ أَذَانُ الْفَيْوَلِ، فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَسَأَلْتُ جَبْرِيلَ، فَقَالَ: أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَفِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النَّبْلُ وَالْفَرَاتُ»^(٢).

فِيَحْكِي مُصْطَفَى الزُّرْقَا (ت ١٤٢٠هـ)^(٣)، أَنَّ أَسْتَادًا كَبِيرًا مِنْ أَعْلَامِ الْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ فِي مِصْرَ وَالْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ، قَالَ لَهُ: «إِنَّهُ اشْتَرَى كِتَابَ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»،

(١) أخرجه مسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: ما في الدنيا من أنهار الجنة، رقم: ٢٨٣٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، رقم: ٣٢٠٧)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: باب الإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، رقم: ٢٦٤).

(٣) مصطفى أحمد الزُّرْقَا: من علماء الفقه الشُّرُوعِيِّينَ، وُلِدَ بِتَحْلَبَ سَنَةِ ١٣٢٢هـ، تَرَبَّى فِي بَيْتِ عِلْمٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، دَرَسَ فِي عِدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ كَلِّاتِ الشَّرِيعَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ هَوْلَافَةِ: «الفقه الإسلامي في توبه الجديد»، ونظام التأمين، توفي (١٩٩٩م ١٤٢٠هـ).

ثُمَّ قَتَحَهُ مَرَّةً، فَوَقَعَ نَظَرُهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ . . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْأَسَازِ يَرَاهُ مُخَالَفًا لِلوَاقِعِ -إِذْ أَنَّ مَنَابِغَ هَذِهِ الْأَنْهَارِ مَعْرُوفَةٌ لِكُلِّ دَارِسٍ، فَهِيَ نَابِعَةٌ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْجَنَّةِ- أَعْرَضَ عَنْ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ كُلِّهِ، وَلَمْ يُفَكِّرْ فِي مُجَرِّدِ تَصْفِيحِهِ بَعْدًا^(١)

فَلَوْ حَمَلْنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ هَذَا الْقَانُونِيُّ مِنْ كَوْنِ الْأَنْهَارِ الْمَذْكُورَةِ تَخْرُجُ الْآنَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَتَنْصَبُّ مِنْهَا، وَلَمْ نَعْبَأْ أَنْ تُنَازَعَ الْمُشَاهِدُ فِي ذَلِكَ: حَيْثُ نِزَاجٌ لَنَا أَنْ نَسْتَرِيبَ فِي الْحَدِيثِ حَقًّا! لِأَنَّ هَذِهِ الْأَنْهَارَ الْأَرْبَعَةَ مَوْجُودَةٌ فِي الْأَرْضِ، مَعْرُوفَةٌ لِلنَّاسِ مِنْ مَبْدِئِهَا إِلَى مُنْتَهَاهَا، مَشْهُودَةٌ لَهُمْ مَنَابِغُهَا الْأَسَاسِيَّةُ، وَمَصَادِرُهَا الْأَوَّلِيَّةُ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- عَلَى غَيْرِ الْوَهْمِ الَّذِي اسْتَقَرَّ فِي رَأْيِهِ، جَرَاءَ حُسْرِ فَهْمِهِ لِلْحَدِيثِ.

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: حَدِيثُ الْأَنْهَارِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ:

فَالْأَمْرُ فِيهِ بَيِّنٌ يَسِيرٌ، وَلَيْسَ يُغَايِرُ الْمُشَاهِدَ كَمَا ادَّعَى، بَلِ «الْمُرَادُ بِهِ: أَنَّ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ أَصْلُهَا مِنَ الْجَنَّةِ»^(٢).
أَوْ يُقَالُ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ لَهُنَّ مِنَ الْجَنَّةِ قَدِيمًا بَعْدَ أَنْ كُنَّ فِيهَا، لِمَنْفَعَةِ النَّاسِ، وَجَعَلَهُنَّ فِي أَمَاكِنَ الْآنَ مِنَ الْأَرْضِ»^(٣).

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى: رِوَايَةُ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ جَاءَتْ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «فُجِّرَتْ أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ مِنَ الْجَنَّةِ: الْفَرَاتُ، وَالنَّيْلُ، وَسِيحَانُ، وَجِيحَانُ»^(٤).

(١) «كيف تتعامل مع السنة النبوية» للغزاري (ص/١٨٦).

(٢) «كوثر المعاني الذَّارِي» للخضير الشَّقِيطِي (٣٢٢/٦).

(٣) «مشكلات الأحاديث النبوية» لعبد الله القصيمي (ص/٧٥).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (رقم: ٧٥٤٣)، والبيهقي في «مسنده» (رقم: ٧٩٥٦)، وقال أحمد شاكر في تخريج «مسند أحمد» (٣١٥/٧): «إسناده صحيح»، ولكن في إسناده محمد بن عمرو بن حلقمة اللبني، روى له البخاري ومسلم هقرونا، وهو حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، وإنما الحديث صحيح لغيره.

ثُمَّ لَتَلَحَظْ أَنَّ الرَّوَايَةَ الْمُسْتَشْكَلَةَ لَمْ تَقُلْ: إِنَّ الْأَنْهَارَ فِي الْجَنَّةِ، بَلْ فِيهَا: «.. مِنَ الْجَنَّةِ»، وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْعِبَارَتَيْنِ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْآخَرُ: «فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ، .. أَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ»:

فَالجَاذَةُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَعْنَى لَا يُخَالِفُ الْوَاقِعَ، فَيُقَالُ مَثَلًا: إِنَّ نَهْرًا النَّيْلَ وَالْفُرَاتِ الْمُسَمَّيَانِ فِي الْحَدِيثِ، هُمَا عَلَى مَا عُرِفَا بِأَعْيَانِهِمَا فِي الدُّنْيَا، وَتَكُونُ مَادَّتُهُمَا مِمَّا يَتَنَزَّلُ مِنَ السُّدْرَةِ، بِطَرِيقَةٍ يَعْلَمُهَا اللَّهُ وَتَخْفَى عَلَيْنَا^(١).

وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ النَّوَوِيُّ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ فَقَالَ: «.. إِنَّ الْأَنْهَارَ تَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا، ثُمَّ تَسِيرُ حَيْثُ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى، حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْأَرْضِ وَتَسِيرَ فِيهَا، وَهَذَا لَا يَمْنَعُهُ عَقْلٌ وَلَا شَرْعٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ»^(٢).

وَجَائِزٌ أَيْضًا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى مَا حَمَلْنَا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ، بَأَن يَكُونُ مَبْدَأُ هَذَيْنِ التَّهْرَيْنِ وَمَصْدَرُهُمَا الْأَوَّلُ كَانَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَتَكُونُ الْعِبَارَةُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ اسْمِ الشَّيْءِ عَلَى مَبَادِيئِهِ، فَإِنَّ لِلنَّيْلِ وَالْفُرَاتِ مَبْدَأً فِي عَالَمِ الْغَيْبِ، فَاطْلُقَ الْوَحْيُ أَسَامِي الظَّاهِرِ مِنْهُمَا فِي الدُّنْيَا، عَلَى مَبَادِيئِهِمَا الْمُعَيَّنة عَنَّا^(٣).

فَهَذِهِ أَوَجُّهُ الْمَعَانِي الَّتِي يُفْهَمُ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ، لَا تَرَى فِيهَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَخَذَ الْحَدِيثَ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ الْمُبَاشِرَةِ لَتلك الْأَنْهَارِ؛ وَلِذَا نَرَى الْعُلَمَاءَ قَدْ تَعَقَّبُوا الْقَاضِي عِيَّازًا (ت ٥٤٤هـ) ظَنَّهُ أَنَّ النَّيْلَ وَالْفُرَاتِ مَا دَامَا مِنْ بِيذَرَةِ الْمُتَهَيِّ، فَاصْلُ السُّدْرَةِ فِي الْأَرْضِ^(٤)! وَلَيْسَ هَذَا بِإِلَازِمٍ، فَإِنَّ كَوْنَهُمَا يَخْرُجَانِ مِنْ أَصْلِهَا شَيْءً، وَخُرُوجُهُمَا بِالنَّبْعِ مِنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ آخَرٌ - كَمَا قَدْ مَرَّ قَرِيبًا -؛ وَإِلَّا لَرُتِبَتِ السُّدْرَةُ عِنْدَ مَحَلِّ خُرُوجِهِمَا^(٥).

(١) «المبسر في شرح مصابيح السنة» للثوريثي (٤/١٢٧٣).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٢/٢٢٤).

(٣) «فيض الباري» للكشميري (٤/٣١٢، ٥٣٢).

(٤) «إكمال المعلم» (١/٥٠٣).

(٥) انظر «شرح النووي على مسلم» (٢/٢٢٤)، و«عمدة القاري» للعيني (٤/٥٤)، و«كوثر المعاني الدراري» للخضر الشقيطي (٦/٣٢٦).

فالحاصل: أَنَّ البراهين قد قامت على صِحَّة هذين الخبرين عن النَّبي ﷺ،
فلزم أن نُؤمن بذلك على مُرادِهِ ﷺ، ولا يُحتمل حديثه على معنى يُخالف الواقع
والمُشاهد مخالفةً تامَّة، مع أَنَّ له معنى آخر يُوافقه، أو لا يخالفه على أقلِّ تقدير.
فإن قِيلنا هذا المتعجُّب في اعتبار ظواهر الأخبار، وإلَّا فلا نُكَلِّف أنفسنا فهمَ
ما لا نقدِّرُ على فهمِهِ! ولا تُرَدُّ ما لم نُحِط به خُبْرًا، ولنُحترم عقولَ الصَّحابةِ
وتابعيهِم، فإنَّهُم مهملوا أخطؤوا في الروايةِ، فلن تَبْلُغَ بِهِم السَّفاهةُ والحُماقُ
-وحاشاهم مِن ذلك- أن يَزُورُوا للنَّاس شيئًا يخالف ما يُشاهدونه ضرورةً ورُبَّ
حقيقةٍ واقعةٍ لا نفهمُها.

والمثال الثَّاني: حديث «... إن يُمُت هذا الغلام، قامت ساعتكم».

وأعني به ما اتَّفَق عليه مِن حديث عائشة رضي الله عنها وغيرِها: أَنَّ رجلاً مِنَ
الأعرابِ جُفَاء كانوا يأتون النَّبيَّ ﷺ فيسألونه: متى السَّاعة؟ فكان ينظر إلى
أصغَرِهِم فيقول: «إِن يَمُتَ هذا، لا يَدْرِكُكَ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكَ سَاعَتُكَ»^(١).

فقد ادَّعى جَمْعٌ مِنَ المعاصرين ظُلماً افتراءَ الخبرِ على النَّبي ﷺ، لدعوى
مُخالفتِهِ ما هو معلوم بالضرورة والحسَّ عَدَمُ تحقُّقِهِ، ذلك أَنَّهُم فهموا ربطَ الخبرِ
لقيامِ السَّاعةِ بوفاءِ الغلام! ما يستلزم قيامَها من أَمَدٍ بعيد!

تَرى هذا الفَهمَ العَوجَ بارزاً لك في مثلي قولِ (سامير إسلامبولي): «المُلاحظ
مِن الحديث، أَنَّ الجوابَ قد حَدَّدَ قيامَ السَّاعةِ خلالَ فترةٍ زمنيَّةٍ لا تتجاوز أن يَبْلُغَ
الغلامُ سِنَّ الهَرَمِ، أي ما يُقارب السَّتين عاماً، وقد قَضَى على قولِ الحديث ألفُ
وأربعمائة عامٍ، ولم تُقَمَّ السَّاعةُ! فهناك احتمالان: إمَّا أَنَّ الغلامَ لم يَبْلُغَ إلى الآن
سِنَّ الهَرَمِ، أو أَنَّ السَّاعةَ قد قامت ولم تَبَرِّ نحن! ونكون قد نَفَدْنَا مِن
الحساب!»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (ك: إبراهيم، باب: سكرات الموت، رقم: ٦٥١١) واللفظ له، ومسلم (ك: الفتن،
باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٢).

(٢) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٣)، وانظر «دين السلطان» لنبازي (ص/٤١١).

ونحن -بدؤونا- نسأل هذا الفهيم قائلين: متى كان سيظهر تكذيب الواقع لمثل هذا الخبر الذي تحيله على فهيك هذا؟

فلا بد أن يقول: مثل هذا الأمر الجلي الواضح في المخالفة للواقع، لابد أن يكون قد ظهر لمن قبلنا بداهة، وتحديدًا بعد هرم الغلام وموته، يعني بعد مائة سنة على موت النبي ﷺ، وذلك على أقصى تقدير.

فنقول له: قد وجدنا المحدثين مع ذلك يُصَحِّحون هذا الحديث، ولو بعد مرور هذه المدة التي ذكرت! فقد رواه التابعون وأتباعهم في كتبهم، ولا يزال علماء الإسلام يتناقلونه من ذاك الوقت إلى يومنا هذا، مع ظهور كذبه للأعمى كما تدعي!

فلا يبقى لنا في الحكم على هؤلاء المحدثين حسب فهيك إلا أخذ احتمالين:

أولهما: إما أنهم مجانين كلهم! يُصَحِّحون ما يظهر كذبه لأغبي الخليفة، ويلحقهم في هذا الجنون عوام المسلمين، حين أقرؤا علماءهم على تلك القباوة المفرطة، وصدّقوهم في مثل هذه الأخبار.

وثانيهما: أنهم لم يجدوا في هذه الأخبار ما يخالف الواقع بحال! فلذلك قبلوها.

ففظني بهذا المُعترض -إن كان مُنصفًا- أنه مهما خالفت البخاري ومسلمًا وسائر أهل الحديث في منهج النقد، فإنه لن يبلغ به الشطط في الخصومة أن يعتقد فيهم الجنون والتغابي إلى هذه الدرجة من البله.

فعليه أن يقرّر لزائمًا: أن هؤلاء تفسيرًا للحديث يدفع ما فهمه من معارضته للشرح والواقع؛ فلينظر إذن في تفسيرهم للحديث، ثم لينقده بعد إذا شاء أن ينقد، لكن لا يحق له بحال أن يتوهم في من صحح الحديث من سادات الأمو، أنهم كانوا في غفلة عما ينقّمه هو وأمثاله من متعجلة من مشكل الحديث.

وسياتي بيانُ المعنى السليم للحديث، والموافق للعقل والواقع، ويلحقه الجوابُ على جملة المعارضات الموجَّهة له، وذلك في الباب الثالث من هذا البحث.

وأما القسم الثاني من قسَمي سوء الفهم الحاصل من المُعْتَرِضِ على صِحاح الأخبار: الغلط في فهم الأصل المُعَارَضَ به:

وذلك بأن يجعلَ المعنى الذي قرَّره الحديث، هو الظاهر الذي لا يمكن أن يكون مُرادًا، لمناقضته أصولًا قطعيَّةً عنده^(١).

فيكون فهمُ المُعْتَرِضِ للحديث صحيحًا في ذاته، لكن جارِضه في ذهنه فهم آخرٌ لِمَا تَوهمه أصلًا من الأصول القطعيَّة، ويكون ما اعتقده أصلًا هو - في حقيقته - ناشئًا عن فهم مغلوط، أو مُخَلًّا ببعض مُقدِّماته ونتائجِه؛ فتراه يُقدِّم هذا الفهم الخاطيء لِمَا يراه كُثيَّةً في الدِّين، أو يظنُّه أمرًا مَقْطوعًا به في علمٍ ما، يُقدِّم هذا على فهمه الصَّحيح لإحدى أفرادِ النصوص الحديثيَّة.

وهذه مَزَلَّةٌ غير سهلة، قد أوقعت أكثر أهلِ المَقالاتِ البِدعيَّة في مُستنفع الاستشكالات، ورَدَّ المُحكَّاتِ بالُمُتشابهات، وإليها إشارة المُعلِّمي (ت ١٣٨٦هـ) في قوله: «... للاستشكالِ أسبابٌ، أشدُّها استعصاء: أن يَدُلَّ النصُّ على معنى هو حقٌّ في نفس الأمر، لكن سَبَقَ لك أن اعتقدتَ اعتقادًا جازِمًا أنَّه باطل»^(٢).

والقرآن أكثرُ الأصولِ الثَّقَلِيَّةِ التي يُساء مُعارضة الصَّحاح من الأحاديث بها: وأظهر ما يَقَع به المُعارضةُ للأحاديث من الأصول، ومِمَّا يُسيء المُعْتَرِضُ فهمها على وجهها: القرآن الكريم؛ فإنَّ اتِّفاق الطوائف الإسلاميَّة كُلِّها حاصلٌ على قُدسيَّته، وقطعيَّةِ نقله، وعُلُوِّه على كلِّ مقالٍ.

(١) انظر «التدمرية» لا بن تيمية (ص/٦٩).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٥٩).

فكثيراً ما نسمع من المُعترضين المُعاصرين مَنْ يحتجُّ على أَنَّ الحديثَ يُعارض ظاهرَ القرآنِ معارضةً لا مندوحةَ معها مِنْ رَدِّهِ، وعند التَّفَتُّيشِ في معاني الآيةِ المُعارضِ بها، نجدُها تخلو مِنْ مُوجبٍ لردِّ الحديثِ.

يحكي لنا ابنُ القيمِ (ت ٧٥١هـ) حجَمَ القصورِ الَّذِي وقعت فيه هذه الطَّائفةُ في نظرها للقرآنِ، فقال: «.. رَدُّوا الحديثَ إذا خالَفَ ظاهرَ القرآنِ بزعمِهِمْ، وجَعَلُوا هذا مِعارِزاً لكلِّ حديثٍ خالَفَ آراءَهُمْ، فأخذوا عموماً بعيداً مِنَ الحديثِ لم يَقْصِدْ به، فجعلوه مُخالِفاً للحديثِ، ورَدُّوه به»^(١).

أمَّا عندنا أهلُ السُّنة، فإنَّ الحديثَ إذا صَحَّ وتَلَقَّته الأئمةُ بالقبول، كجمهورِ أحاديثِ «الصَّحَّاحِينَ»، كان مِنْ أَشدِّ الأمورِ إحالةً أَنْ يُعارضَ القرآنَ، بل هو شاهدٌ له ومُبينٌ؛ على ما قرَّره ابنُ عبد البرِّ (ت ٤٦٣هـ) ونَقَلَ عليه اتِّفاقُ العلماءِ، فقال: «ليس يَسُوعُ عند جماعةِ أهلِ العلمِ، الاعتراضُ على السُّنَنِ بظاهرِ القرآنِ، إذا كان لها مخرجٌ وَوجهٌ صحيحٌ، لأنَّ السُّنةَ مُبينَةٌ للقرآنِ، قاضيةٌ عليه، غيرُ مُدافعةٍ له»^(٢).

هذا الخطلُ في دركِ آياتِ القرآنِ، كان واقعاً قديماً منذ عهدِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، يتأولُها كثيرٌ مِنَ النَّاسِ على غيرِ ما أُريدَ بها، فيأني أهلُ العلمِ بالقرآنِ والسُّنةِ، لِيُبينوا مُرادَ الله منها، مُسترشدين في ذلك بسُنَّةِ نبيهِمْ صلى الله عليه وسلم وسيرتِهِ؛ كان أولُهم أبو بكرٍ رضي الله عنه في خطبةٍ له يُرشد النَّاسَ بقوله: «يا أَيُّها النَّاسُ، إنَّكم تَقْرَءُونَ هذه الآيةَ، وتَضَعُونَهَا على غيرِ مَوَاضِعِها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَسْرِقُوا مِنْ أَنْفُسِكُمْ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أُولَئِكَ أَنْ يَعْتَمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ﴾»^(٣).

(١) مُختصر الصَّواعقِ المرسلة (ص/٦٠٨).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (١٧/٢٧٦).

(٣) أخرجه أبو دارد في (ك: الملاحم، باب: الأمر والنهي، رقم: ٤٣٣٨)، والترمذي في (ك: الفتن، باب: ما جاء في نزولِ العذابِ إذا لم يغيَرِ المنكر، رقم: ٢١٦٨)، وابن ماجه في (ك: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم: ٤٠٠٥).

ولأنَّ السُّنَنَ الصَّحاحَ عَلَى حَالٍ مِنَ التَّوَافُقِ مَعَ الْقُرْآنِ عِنْدَ مَنْ أَعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَقَّهُ مِنَ النَّظَرِ الْمُنْهَجِيِّ السَّلِيمِ، نَجِدُ اللَّاهِجِينَ بِدَعْوَى الْمُعَارَضَةِ يَتَخَيَّلُونَ فِي اخْتِذِ الْآيَاتِ عَلَى مَحَاطِلِ عِدَّةٍ لَا تَسْتَقِيمُ عَلَى وَزَانٍ مُنْتَظَمٍ، فَلَا نَرَاهُمْ يُبْرِزُونَ ضابطًا مَوْضُوعِيًّا دَقِيقًا لِلْمُخَالَفَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، حَتَّى صَارَ هَذَا الْبَابُ خَاضِعًا فِي مُجْمَلِهِ لِلِاسْتِشْكَالِ الشَّخْصِيِّ الْقَائِمِ فِي ذَهَنِ أَحَدِهِمْ، أَذَى بِهِمْ -فِي وَاقِعِ الْحَالِ- إِلَى اضْطِرَابٍ وَتَبَايُنٍ، مِنْ مُوجِبَاتِهِ التَّرَاوُعُ وَالْخِلَافُ النَّاتِجِينَ عَنْ نِسْبَةِ التَّطْبِيقِ. وَعَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَرِّينَ بِفُهْمِهِمُ النَّاتِيَةِ عَنْ مُرَادِ الْوَحْيِ، تَصَدَّقُ كَلِمَاتُ ابْنِ الْقَيْمِ:

«لَوْ سَاعَ رَدُّ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا فَهَمَهُ الرَّجُلُ مِنْ ظَاهِرِ الْكِتَابِ، لَرُدَّتْ بِذَلِكَ أَكْثَرُ السُّنَنِ، وَتَبَلَّتْ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَمَا مِنْ أَحَدٍ يُحْتَجُّ عَلَيْهِ بِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ تَخَالَفُ مَذْهَبَهُ وَنَحْلَتَهُ، إِلَّا وَبِمَكْنِهِ أَنْ يَنْشَبِثَ بِعُمُومِ آيَةٍ أَوْ إِطْلَاقِهَا، وَيَقُولُ: هَذِهِ السُّنَّةُ مُخَالَفَةٌ لِهَذَا الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ، فَلَا تُقْبَلُ!

حَتَّى أَنَّ الرَّافِضَةَ -قَبَّحَهُمُ اللَّهُ- سَلَكَوا هَذَا الْمَسْلَكَ بِعَيْنِهِ فِي رَدِّ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَرَدُّوا قَوْلَهُ ﷺ: «لَا نَوْرُثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»، وَقَالُوا: هَذَا حَدِيثٌ يُخَالَفُ كِتَابَ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُؤْيِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ لِذِكْرٍ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾ [النِّسَاءُ: ١١]!

وَرَدَّتِ الْجَهْمِيَّةُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [التَّوْبَةِ: ١١].

وَرَدَّتِ الْخَوَارِجُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الشُّفَاعَةِ، وَخَرُوجِ أَهْلِ الْكِبَايَرِ مِنَ الْمُؤَحَّدِينَ مِنَ النَّارِ، بِمَا فَهَمُوهُ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ. وَرَدَّتِ الْجَهْمِيَّةُ أَحَادِيثَ الرُّوْيَةِ -مَعَ كَثَرَتِهَا وَصِحَّتِهَا- بِمَا فَهَمُوهُ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُذَرِّكُمُ الْأَبْصَارُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٣]»^(١).

(١) «الطَّرِيقُ الْحَكِيمِيَّةُ لِابْنِ الْقَيْمِ (ص/٦٦).

نعم؛ إِنَّ مَسْلَكَ رَدِّ الْحَدِيثِ لِمُخَالَفَةِ الْقُرْآنِ لَيْسَ مَتَّعِجًا بِذَعْبٍ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، بَلْ مَتَّعِجٌ أَصِيلٌ مُعْتَبَرٌ إِذَا تَحَقَّقَ مُوجِبُهُ، لَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْطِئِ مَنْ سَلَكَهُ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي التَّقْدِ، أَنَّ «الْأَصْلَ الْمَعْلُومَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ، لَا يُعَارِضُهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ رَوَاهُ الثَّقَاتُ، بَلْ يُنْسَبُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْغَلْطِ»^(١).

لَكِنِ الشَّانُ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ أَصَالَةً، وَذَلِكَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا :
بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الَّذِي نَسَبَهُ الْمُعْتَرِضُ لظَاهِرِ الْآيَةِ -وَمَا يَزْعُمُ مُنَاقَضَتَهُ
لِلْحَدِيثِ- تَحْتِمِلُهُ الْآيَةُ حَقًّا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ.

وَكَانَ مَسْبُوقًا فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ.

مَعَ انْعِدَامِ أَوْجِهِ التَّأْوِيلِ لِلدَّرِ مَا يَظْهَرُ مِنْ تَعَارُضِهِ.

أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلآيَةِ وَجْهٌ مُعْتَبَرٌ آخَرٌ يُوَافِقُ الْحَدِيثَ عِنْدَ ثَلَاثٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.
فَأَمَّا أَنْ تُحْمَلَ الْآيَاتُ عَلَى مَعْنَى لَا يُوَافِقُ لُغَةَ الْعَرَبِ، أَوْ كَانَ خِلَافَ
الظَّاهِرِ مِنْهَا، مُخَالَفًا لِتَفْسِيرِ السَّلَفِ لَهَا : فَهَذَا أَصْلُ الْخَلَلِ فِي هَذَا الْبَابِ.

يَقُولُ الْحَجَوِيُّ الْفَاسِيُّ (ت ١٣٧٦هـ)^(٢) : «قَوْلُ الثَّاقِلِ عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِهِ، أَنَّ
الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا خَالَفَ الْقُرْآنَ يُنْبَذُ، فَهَذَا الْكَلَامُ اتَّفَقَ كُلُّ مَنْ
نَقَلَهُ عَلَى أَنَّهُ مُقَيَّدٌ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَقَدْ زَادُوا شَرْطَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ صَرِيحَةً قَطْعِيَّةً الدَّلَالَةِ، وَالْحَدِيثُ لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ،

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٢/ ١٠٤).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَجَوِيُّ الثَّعَالِبِيُّ الْجَمْفَرِيُّ الْفِلَالِيُّ : فَاسِيٌّ مِنْ فَهْمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ السُّلَفِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ، دَرَسَ وَدُرِّسَ فِي الْقُرُوبَيْنِ، وَأَسْنَدَتْ إِلَيْهِ سَفَارَةُ الْمَغْرِبِ فِي الْجَزَائِرِ، وَوَلِيَ وَزَارَةَ الْعَدْلِ فَوْزَارَةَ الْمَعَارِفِ فِي عَهْدِ الْإِحْتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ، وَبِسَبَبِ تَمَاهِيهِ مَعَ تَنْصِيبِ ابْنِ عَرَفَةَ مَلِكًا لِلْمَغْرِبِ بَدَّلَ مُحَمَّدُ الْخَامِسُ، نَقَرَهُ مِنْ كِبَارِ مُوَاطِنِيهِ وَهَجَرُوهُ، ثُمَّ عُزِلَ بَعْدَ رَجُوعِ مُحَمَّدٍ الْخَامِسِ، وَتَوَفَّى بِالرِّبَاطِ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ! حَتَّى نَقَلَتْ الْحُكُومَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ فِي عَهْدِ الْإِسْتِقْلَالِ تُرْبَتَهُ إِلَى مَكَانٍ مَجْهُولٍ، لَهُ كُتُبٌ مَطْبُوعَةٌ مُفِيدَةٌ، أَجْلَبُهَا «الْفِكْرُ الشَّامِيُّ فِي تَارِيخِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ»، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «إِنْحِافِ الْمَطَالَعِ» لَابْنِ سُوْدَةَ (٢/ ٥٦٠)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (١/ ٩٦).

بل خبر آحاد مَظَنُونٌ، فتَقَدَّمَ الآية عليها لأنها قطعِيَّةٌ من جهة تواترها، وجِهَةٌ دلالتها القطعيَّةُ.

الثَّاني: أن لا يُمكن الجمع بين القرآن والسُّنة، أمَّا إذا أمكَنَ الجمع بينهما، فإنَّه لا يحلُّ لأحدٍ أن يدَّعي التَّعارض، ويعرض عن سُنَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ^(١).

والحاصل: أنَّ هذا المَسْلَك في مُقابَلَةِ الأحاديث بالقرآن - لا شك - مَسْلَكٌ وَغَيْرٌ، يُحذِّرُ العلماء من الولوج فيه من غير سَنَدٍ علميٍّ متين، إذ ليس «كُلُّ النَّاسِ يَقْدِرُ أَنْ يَعْضِهَا عَلَى الْقُرْآنِ، فَيَعْرِفَ مَا وَاقَفَهُ مِنْهَا مِمَّا خَالَفَهُ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى الْفُقَهَاءِ، الْعُلَمَاءِ، الْجِهَالَةِ، الثَّقَاةِ لَهَا، الْعَارِفِينَ بِطُرُقِهَا وَمَخَارِجِهَا»^(٢).

وبهذا تَعَلَّمَ غَلَطُ مَنْ تَوَسَّعَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ بَعْضِ فَضْلَاءِ عَصْرِنَا، فَاسْتَعَجَلَ رَدُّ بَعْضِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِّيةِ الصَّحِيحَةِ لِمَا انْتَقَدَحَ فِي ذَهْنِهِ مِنْ ظَاهِرِ الْمُعَارِضَةِ لِلْقُرْآنِ، دُونَ اسْتِقْرَاءِ لَتَوَجِيهَاتِ الْعُلَمَاءِ الْمَاضِينَ لِهَذَا، وَهَذَا السُّلُوكُ الْمُنْهَجِيُّ الْخَاطِئُ، قَدْ فَتَحَ الْبَابَ وَاسِعًا أَمَامَ الْمُتَطَفِّلِينَ لِيَعْبَثُوا فِي أدَلَّةِ الشَّرْعِ، فَيَنْكَبُوا عَلَى جَلْدِ كُلِّ حَدِيثٍ لَا يَرُوقُ لَهُمْ بَسِيَاطُ الْقُرْآنِ.

والقرآن من هذه الجهالات براء؛ حَتَّى بَلَغَ السُّفَهَاءُ بِأَحَدِ أَوْلَاءِ الرُّؤْيُوسَةِ أَنْ يُطَالِبَ «بِاسْتِعَادِ قُرَابَةِ الْفَتَنِ إِلَى ثَلَاثَةِ آلَافِ حَدِيثٍ، نَصْفُهَا عَلَى الْأَقْلَ مِمَّا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ، لِأَنَّهَا تَتَّعَارِضُ مَعَ الْقُرْآنِ»^(٣)!

وهذه بعضُ أمثلةٍ لأحاديثٍ في «الصَّحِيحِينَ»، رَدَّهَا الْمُعَاَصِرُونَ لِفَهْمِهِمُ الْخَاطِئُ لِآيِ الْقُرْآنِ، فنقول:

المِثَالُ الْأَوَّلُ: أَحَادِيثُ الْآيَاتِ الْحِسِّيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ:

حَيْثُ ادَّعَى قَوْمٌ بُطْلَانَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي إِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ الْآيَاتِ الْحِسِّيَّةِ، كَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَخُرُوبِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ الشَّرِيفَةِ، بِدَعْوَى أَنَّ

(١) «الدِّفَاعُ عَنِ الصَّحِيحِينَ دِفَاعٌ عَنِ الْإِسْلَامِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْحُجْوِيِّ (ص/١٠٩).

(٢) «نَقَضُ الثَّأْمِيِّ عَلَى الْمُرَيْسِيِّ» (٢/٦٠٢).

(٣) وَهُوَ جَمَالُ الْبَنَّا فِي كِتَابِهِ «السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ وَدَوْرُهَا فِي الْفَقْهِ الْجَدِيدِ» (ص/٢٦٥).

القرآن دَلٌّ عَلَى قَضَرِ مَا اخْتَصَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَأَنْ لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانُ بِآيَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ.

ترى هذا الاعتراضَ ماثلاً في دعوى (عابد الجابري): «نَحْنُ نُوَكِّدُ -فِعْلاً- أَنَّ الشَّيْءَ الْوَحِيدَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ بِأَكْمَلِهِ، أَنَّهُ مُعْجَزَةٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: هُوَ الْقُرْآنُ لَا غَيْرُ، فَالْقُرْآنُ يَكْفِي ذَاتَهُ بِذَاتِهِ فِي هَذَا الشَّأْنِ..»^(١).

واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْكَ آيَاتٌ مِّن رَّبِّكَ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٠١﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرٌ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [التكوير: ١٠١-١٠٠].

وكان (رشيد رضا) من السَّابِقِينَ قَبْلَهُ لِلإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى نَفْيِ الْآيَاتِ الْحِسْبَةِ^(٢).

وليس فيما استدلَّ به ولا الجابري مُسْتَمْسَكٌ، ولا في الآية ما يدلُّ على دعواهما، فَإِنَّ الإِغْلَاقَ وَاقِعٌ فِي الْآيَةِ لِإِجَابَةِ أَهْلِ مَكَّةَ فِيمَا اقْتَرَحُوهُ مِنْ آيَاتٍ بَعِيْنِهَا، لَا فِي مُطْلَقِ الْآيَاتِ، وَذَلِكَ لَكُونِ التَّكَذِيبِ بَعْدَ وَقْعِ الْخَارِقِ الْمَطْلُوبِ يَوْجِبُ هَلَاكَ الْمُكَذِّبِينَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الزَّلْزَلَة: ٥٩]، فَلِذَا لَمْ يُجِبْهُمُ اللَّهُ إِلَى طَلِبِهِمْ تِلْكَ الْآيَاتِ بِأَعْيَانِهَا، رَحْمَةً مِنْهُ بِقَوْمٍ نَبِيَّهُ ﷺ.

فَعَلَى هَذَا، تَكُونُ (ال) التَّعْرِيفُ فِي ﴿الْآيَاتِ﴾: عَهْدِيَّةٌ؛ وَإِلَّا فَحَصُولُ الْكَفَايَةِ بِالْقُرْآنِ هُوَ حَقٌّ لَا تُمَارِ فِيهِ، فَهِيَ الْآيَةُ الْكُبْرَى لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ هَذَا لَا يَقْتَضِي نَفْيَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْآيَاتِ الْحِسْبَةِ، وَالَّتِي تَوَاتَرَتْ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ^(٣).

(١) «مدخل إلى القرآن الكريم» لمحمد الجابري (ص/١٨٧).

(٢) «مجلة المنارة» (٣٠/٣٦٢).

(٣) وسيأتي مزيد تفصيل في دفع المعارضات عن هذه الأحاديث في تبويبها المناسب.

المثال الثاني: حديث سحر النبي ﷺ.

فقد سُنَّعَ (محمَّد الغزالي) على أهل الحديث روايتهم لحديث سحر لبيد اليهودي للنبي ﷺ، مع كونه مُتَّفَقًا على صِحَّتِهِ^(١)، حيث قال: «إِذَا صَحَّ هَذَا، فَلِمَ لَا يَصِحُّ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿وَكَاكَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الزُّمَر: ٢٨]؟»^(٢).

ومعلوم أنَّ المتنَّع القرآني لهذه الشبهة اعتزالي قديم، لا يكاد يخلو منه كلامٌ من رَدِّ الحديث من الأقدمين، وتوازئه المنكرون. المتأخرون، كـ (محمَّد عبده) الذي احتجَّ بالآية، ليردَّ على بعض الأذهاره الذين أنكروا عليه نكرانه للحديث^(٣).

والآية على غير ما أَرَادَا، فإنَّ المشركين إنما ابتغوا بقولهم: «إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا»: أنَّ أمر النبوة كُلُّه سحرٌ، وأنَّ ذلك ناشئٌ عن أنَّ الشياطين استولوا عليه -بزعمهم- يلقون إليه القرآن، ويأمرونه، ويفهمونه، فيصدِّقهم في ذلك كُلِّه، ظانًّا أنَّه إنما يتلقَّى من الله وملائكته.

ولا ريب أنَّ الحال التي ذُكر في الحديث عُروضها له ﷺ لفترة خاصَّة، ليست هي هذه التي زعمها المشركون، ولا هي من قبيلها في شيء من الأوصاف المذكورة^(٤).

الفرع الثاني: من أسباب استشكال الأحاديث النبويَّة ضعف النسبة.

كثيرًا ما يُستشكَل حديثٌ تُلوح منه معالم المخالفة الصريحة لصحيح المنقول، أو صريح المعقول، فيُتخذ وسيلةً في تشكيك جهلة المسلمين في سُنَّة نبيهم، ثمَّ يتبيَّن بعد التفتيش عدم ثبوته عن النبي ﷺ.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: السحر، رقم: ٥٧٦٦) ومسلم في (ك: السلام، باب: السحر، رقم: ٢١٨٩).

(٢) «الإسلام والطاغات المعطلة» (ص/٥٤).

(٣) «مجلة المنارة» (١/٣٣-٤٣).

(٤) انظر «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٥٢)؛ وسياقي مزيد تفصيل في دفع المعارضات عن هذه الأحاديث في تبجيها المناسب.

أو يكون ما يُدْعَى أَصْلًا يُدْفَعُ بِهِ فِي نَحْرِ الْحَدِيثِ هُوَ الضَّعِيفُ مِنْ حَيْثُ الثُّبُوتُ، كَأَنْ يَأْتِيَ الْمُعْتَرِضُ إِلَى وَاقِعَةٍ تَارِيخِيَّةٍ مَا، فَيُرَدُّ بِهَا حَدِيثًا ثَابِتَ الْإِسْنَادِ، بِدَعْوَى أَنَّهُ يَخَالِفُ مَا أَثْبَتَتْهُ تِلْكَ الْوَاقِعَةُ، مَعَ أَنَّ الْوَاقِعَةَ ظَنِّيَّةُ الثُّبُوتِ! لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ بِهَا حَدِيثٌ قَدْ صُحِّحَ لَوْ فَرَضْنَا كَوْنَهُ ظَنِّيًّا أَيْضًا، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ فِي «الصَّحِيحِينَ»؟ وَالطَّامَةُ إِذَا كَانَتْ الْوَاقِعَةُ التَّارِيخِيَّةُ الْمُعَارِضُ بِهَا مَكْذُوبَةً مِنَ الْأَسَاسِ!

وهذا السَّبَبُ فِي الِاسْتِنْكَالِ كَسَابِقُهُ مُتَفَرِّعٌ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القسم الأول: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الْمُعَارِضُ غَيْرَ ثَابِتِ الثَّقَلِ أَصْلًا.

وذلك بَأَن يُسْتَشْكَلُ خَيْرٌ مَرُويٍّ فِي بَعْضِ مُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ بَاطِلًا مُعَارِضًا لِأَصْلِ قَطْعِيٍّ مِنَ الْأَصُولِ، فِيمَا:

أَنْ يَتَكَلَّفَ نَاسٌ مِمَّنْ لَا خَبَرَ لَهُمْ فِي الْحَدِيثِ تَأْوِيلَهُ عَلَى أَوْجِهِ مُتَعَسِّفَةً^(١).
أَوْ يَرْمِي بِهِ آخَرُونَ أَهْلَ الْحَدِيثِ بِتَقْبِيلِ الْأَبَاطِيلِ، وَيَتَنَقَّصُونَ بِهِ السُّنَّةَ وَأَهْلَهَا؛ مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْأَصْلِ لَوْ قُنْتُشُوا إِسْنَادَهُ، لَوَجَدُوهُ سَاقِطَ الْإِعْتِبَارِ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «لَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ يَخَالِفُ الْعَقْلَ أَوْ السَّمْعَ الصَّحِيحَ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ضَعِيفٌ، بَلْ مَوْضُوعٌ.. فَأَخْرَجُوا مِنَ الزُّنَادِقَةِ وَالْمَلَايِدَةِ كَذَبُوا أَحَادِيثَ مُخَالَفَةً لَصَرِيحِ الْعَقْلِ، لِيُهْجَنُوا بِهَا الْإِسْلَامَ، وَيَجْعَلُوهَا قَادِحَةً فِيهِ»^(٢).

(١) تَرَى أَمْثَلَهُ هَذَا تَرَى فِي كِتَابِ «مُسْجَلِ الْحَدِيثِ وَبَيَانِهِ» لِابْنِ فُورْكَ، مِنْ ذَلِكَ حَدِيثٌ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَضَى خَلْقَهُ، اسْتَلْفَى وَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا»، فَقَدْ بَالَعَ ابْنُ فُورْكَ فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى أَوْجِهِ مُسْتَهْجِنٌ فِي كِتَابِهِ هَذَا (ص/ ١٢٠)، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ مُنْكَرٌ مَوْضُوعٌ! انْظُرْ «سِلْسِلَةَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ» (١٧٧/٢).

(٢) «دره تعارض العقل والنقل» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (١/ ١٥٠) (٧/ ٩٢)، وَانْظُرِ «الصَّوَاغِقَ الْمُرْسَلَةَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (٣/ ٨٣٠).

فهذا النوع من الواهيات لا وجود له في «الصّحاحين» -ولله الحمد- فتمثل بشيءٍ منهما.

القسم الثاني: أن يكون الأصلُ المعارضُ به غير ثابت.

وذلك بأن يأتي إلى حديث صحيح، فيُستنكر منه، لأنه في رَغمِ المُعارضِ يُخالف ما يعتقد حقيقَةً، سواء كانت تاريخيةً أو علميةً تجريبيةً أو نحو ذلك؛ وعند عَرَضٍ ما ادّعاء تحت عَدسة التّحقيق، نجده مُجرد ظنٍّ لم تثبت أصلاً، ولم ترق إلى القطعيّات.

وأضربُ مثلاً لهذا القسم يكثر الزلل فيه في زماننا المتأخّر على وجه الخصوص، فأقول:

الفرع الأوّل: مثال هذا القسم: الأحاديث المُدعاة مُخالفتها لمقرّرات العلوم الحديثية.

المُتقرّر من منهج أهل السُنّة في هذا الباب من التّعارض بين الأحاديث الصّحيحة ومكتشفات البَشَر في شتّى العلوم العصريّة: أن الكَلِمَة العُلَيّا فيه للنصوص الشرعيّة التي تَلَقَّتْها العلماء بالقبول، من غير إنكارٍ للعلم الحديث بوسائله المُبتكرة النّافعة، بل واستخدام نتائجها القطعية في تعزيز مكانة النصوص نفسها.

والفتنة الكبرى الواقع فيها كثيرٌ من المُتشرّعة في هذا الباب: سعيهم إلى التوفيق بين الأخبار النبويّة وبين العلوم الحديثية في النتائج، لكن بمبدلٍ سيّادة الثّانية على الأولى! وقد يُعاد تفسير الآيات القرآنيّة، وتأويل الأحاديث بما يُوافق تلك النتائج العلميّة، ولو ضُرب بقواعد التفسير عرض الحائط، ولأفما أسهل إبطال الأحاديث إذا خالفت عندهم تلك المُكتشفات، ولو رَوّاهما الثّقات المُتنبّهون.

وهذا الاتجاه في النقد غير مقبول شرعاً ولا عقلاً، فإنَّ جوهرَ الدِّين يقوم على كونه متبوعاً لا تابعاً، ولا يمكن أن يُعْطَلَ حديثُ نَبِيِّ قد أَخَذَتْ به الأُمَّة قروناً مُتطاولةً، بدعوى مُعارضته لنظرياتٍ أو مُكتشفاتٍ عِلْمِيَّة، تُقدِّم هي نفسها للتَّجَرِبَةِ لِمُتَحَن، بل قد تُعَدَّل إلى فروضٍ أُخْرَى، لتُقدِّم للتَّجَرِبَةِ مرَّةً أُخْرَى! ^(١)

فإنَّه كني «يُقال»: إنَّ هذه حَقِيقَةٌ عِلْمِيَّةٌ، لا بُدَّ من أمرين: إقامة دليلٍ دامغٍ على صِحَّتِها، ثمَّ إقامة دليلٍ آخَرَ على استحالةِ غيرها» ^(٢)؛ فُربَّ حديثٍ صَحِيحٍ، ظُنَّ ردحاً من الدَّهرِ أَنَّهُ مُخالِفٌ لمُقرَّراتِ العِلْم، وبالبَحْثِ تَبَيَّنَ أَنَّ ما ظُنَّ من مُقرَّراتِ العِلْم، ما هو إلَّا نظريَّاتٌ ظَنِّيَّة، أو آراءُ افتراسِيَّة، بل أوهام باطلة! ولعلَّ أَجْلَى مِثَالٍ على ذلك: نظريَّةُ «دارون» في النُّشوء والارتقاء ^(٣).

وها هم علماء الغربِ أَنفُسهم، نراهم يعجزون عن إدراكِ حقائقِ الغيبيَّات التي يحزم الإنسان بوجودِها، وعن تفسيرِ كثيرٍ من الظواهرِ المُحَسَّنة ^(٤)، وعن الوصولِ إلى اليقينِ في كثيرٍ من القضايا المبحوثة، بل عَجَزَ كثيرٌ منهم عن تَفَادِي جُمْلَةٍ من الأخطاءِ البَشَرِيَّةِ في استنتاجاته المخبريَّة، بل منهم من يَتَعَمَّد الكذب فيها!

وَمِمَّنْ شَهِدَ على شيءٍ من هذه البَوائِقِ في تقريرِ مُخرَجاتِ العِلْم عند الغُربِيِّينَ:

(١) انظر «توقف الاتجاه العقلائي الإسلامي من النص الشرعي» د. د. سعد العتيبي (ص/١٤٦).

(٢) «دستور الوحدة الإسلامية»، محمد الغزالي (ص/١٦٠-١٦١).

(٣) «فتاوى معاصرة» ليوسف القرضاوي (٢/٤٢).

أمَّا تشارلز دارون (ت ١٨٨٢م): فهو عالم أحياء وبيولوجي بريطاني، اكتسب شهرته لتأسيسه لنظريَّة التطور في كتابه «أصل الأنواع»، ونظريَّته مَفادُها أَنَّ الكائنات الحيَّة لها أسلافٌ مشتركة، كما أَنَّ الإنسان سُلُفُهُ قرد، وأنها مع مرور الزَّمنِ نَسَبَتْ التَّغْيِيراتُ الطَّوَرِيَّة في أنواع جديدة، انظر «أيقونات التطور» لجوناثان ويلز (ص/٢٤).

(٤) فحين نعلم ما ألَّدي تعمله الكهرباء، لكن لا نعلم لماذا تعمل الكهرباء ما تعمله!

د. جيمس كونانت (ت ١٩٧٨م)^(١)، حيث قال: «... إني أستطيع أن أكتب مجلداً كبيراً عن الأخطاء التي وقعت في تجارب علم الطبيعة، والكيمياء، وعلم الحيوان، ومن تلك التي وجدت سبيلها إلى النشر في المائة عام الماضية! واستطيع أن أكتب مجلداً آخر كبيراً كهذا، أسجل فيه ما تجمع في المائة عام الماضية من آراء لم تُثير أبداً، ومن أحكام مُطلقة، ونظريات ناقض بعضها بعضاً»^(٢).

الفرع الثاني: القاعدة في باب التعارض بين الأخبار النبوية وبين مكتشفات العلوم الحديثة.

إن تحرير مقاصد بعض أهل الحديث فيما قعدوه من كون كل خبر كذب الجس أو التاريخ فهو باطل^(٣): هو أمر متحتم حق في ذاته، فإن ما قطع العقل بواسطة الحس باستحالته، يستحيل بمقتضاه اعتقاد صدق خبره؛ إذ معنى ذلك الجمع بين التقيضين^(٤).

لكن لا يستزوخ إلى طعن النصوص بمجرد ما ينشأ في وهم الناظر أنه مخالفة للحس أو التاريخ أو العلوم الحديثة، فإن البلية ممن يسارع إلى تقديم ما يراه الدليل العلمي الحسي على الحديث عند بدو أي تعارض بينهما، فيجعل جهة الترجيح كون الدليل عقلياً أو علمياً تجريبياً بإطلاق.

وهذا لا شك غلط من جهة النظر القويم إلى مراتب الأدلة، بل الصحيح في مثل هذا المقام، أن نسلك ما سلكه بعض المحققين في مقام تعارض العقليات مع العقليات، فنقول:

هل هذا الحديث النبوي، وهذه النتيجة العلمية التجريبية، هما دليان قطعان أم ظنيان؟ أو أن أحدهما قطعي والآخر ظني؟!

(١) جيمس كونانت: أستاذ في الكيمياء، ورئيس جامعة (هارفرد) من سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٥٣، انظر مقدمة د. أحمد زكي في ترجمته لكتاب «مواقف حاسمة في تاريخ العلم» لـ د. كونانت.

(٢) «مواقف حاسمة في تاريخ العلم» (ص/٣٣).

(٣) انظر «الموضوعات» لابن الجوزي (١/١٥٠)، و«المنار المنيف» لابن القيم (ص/٤٤).

(٤) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٥٩-٧٦٠).

- ١- فإن قيل أنهما قَطْعِيَان: فَإِنَّ الْقَطْعِيَّ لَا يَمَارِضُهُ قَطْعِيٌّ آخَرُ، كَمَا تَقَدَّمَ.
- ٢- وَإِنْ كَانَا ظَنِّيَيْنِ: فَالْمُقَدَّمُ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ، سَوَاءً كَانَ نَقْلِيًّا أَوْ عِلْمِيًّا تَجْرِييًّا؛ فَمَدْخَلُ التَّقْدِيمِ هُنَا هُوَ الرَّجْحَانُ، لَا كَوْنُهُ نَقْلِيًّا أَوْ عِلْمِيًّا.
- ٣- وَأَمَّا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَطْعِيًّا وَالْآخَرُ ظَنِّيًّا: فَالْقَطْعِيُّ هُوَ الْمُقَدَّمُ مُطْلَقًا^(١).

فَأَحْسَبُ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ وَاضِحٌ مُتَّفَقٌ عَلَى مَضْمُونِهِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ.

وَشَرْطُ هَذَا الْقَطْعِ: التَّحَقُّقُ مِنْ حَصُولِ مُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ لِلْحِسِّ أَوِ الْوَاقِعِ الْمُشَاهَدِ أَوْ مُقَرَّرَاتِ الْعِلْمِ الْقَطْعِيَّةِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ قَدْ يَعْتَرِيهَا الْعَلَطُ وَالْوَهْمُ أَوِ الْكَذِبُ، وَمَا يُقَدَّرُ وَرُودُهُ عَلَى النَّقْلِ، يُقَدَّرُ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ عَلَى الْحِسِّ وَالتَّجْرِبَةِ.

(١) سيأتي تفصيل هذه القاعدة في المبحث التالي.

المطلب السادس

منهج أهل السنة في التعامل مع الأحاديث المشككة

من كمال منهج أهل السنة في التعامل مع هذه الإشكالات المَعنويّة على نصوص الحديث النبوي الشريف، أنهم أصّلوا أصولاً ارتكزوا عليها لدفع هذه المُتَشابهات عنها، وقعدوا قواعدً لذَرْءِ التَّخالفِ بينها، فأبقوا على مَنابعِ الأدلّةِ السُّنِّيّةِ صافيةً غيرَ آسنة، لا تُكْذِّرها دلاء شُبْهةٍ أو اضطراب.

والجبالُ إذا تَعَقَّدت، فَطَلَعها الجاهلُ، وَخَلَّها العاقلُ!

لأجل هذا اجتهدتُ في جمع أهمِّ المَعالمِ السُّنِّيّةِ الَّتِي يَنْبَغِي لِلسَّالِكِ أَنْ يَهْتَدِيَ بِهَا فِي طَرِيقِهِ إِلَى حَلِّ مَا أَشْكَلَ عَلَى فَهْمِهِ مِنَ النُّصوصِ الشَّرْعِيّةِ، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الثَّلَاثِي:

المَعْلَمُ الأوَّلُ: الاعتقادُ المَبْدئيُّ بعدمِ الاختلافِ بين الأدلّةِ الشَّرْعِيّةِ نَقْلِيّها وَعَقْلِيّها.

إنَّ اسْتِصْحَابَ النَّاقِدِ لأَصْلِ التَّوافُقِ بَيْنِ الثَّابِتِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ: أَمَارَةٌ عَلَى حُسْنِ تَسْلِيمِهِ لِلنُّصوصِ الشَّرْعِيّةِ، وَنَجَاتِهِ مِنْ إِثْمِ ضَرْبِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ؛ وَلِذَا يَجْدُ مَنْ تَتَّبَعَ أَحْوَالَ هَؤُلَاءِ الْوَالِغِينَ فِي الصُّحاحِ بِاللُّمَزِّ وَالطَّلْعِ، أَنَّ «مِنْهُمْ خَلَقًا كَثِيرًا فِي قُلُوبِهِمْ رَيْبٌ فِي نَفْسِ الْإِيمَانِ بِالرَّسَالَةِ وَفِيهِمْ مَنْ فِي قَلْبِهِ رَيْبٌ فِي كَوْنِ الرَّسُولِ أَخْبَرَ بِهَذَا»^(١).

(١) «دره تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٥/٦).

وفي تقرير ركنية هذا المَعْلَم في النَّظَر إلى نصوص الوحي، يقول الشَّاطِئِي: «لا تَضَادُّ بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النَّبَوِّية، ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جارٍ على مَهَيِّع واحدٍ، ومُنْتَظَم إلى معنًى واحدٍ، فإذا أَدَّاهُ بَادِئُ الرَّأْيِ إلى ظاهِرِ اختلافٍ، فَوَاجِبٌ عليه أن يَمْتَقِدَ انتفاء الاختلاف، لأنَّ الله قد شَهِدَ له أن لا اختلاف فيه، فليَقِفْ وقوفَ الْمُضْطَرِّ السَّائِلِ عن وجهِ الجمع، أو المُسَلِّم من غير اعتراض»^(١).

المَعْلَم الثَّانِي: الاستِشْكَال لا يَسْتَلْزِمُ البُطْلان.

ترتيب التَّسَارُع في الإبطالِ للدَّلَالِ الثَّقَلِيَّةِ على انقِذاج الاستِشْكَال من أوسع أبواب الباطل الَّتِي اقْتَحَمَهَا الْمُتَذَمَّرُونَ من السُّنَنِ، فقد تَبَيَّنَ في ما تقدَّمَ كون مُجَرَّد استِشْكَالِ الحديث لا يعني بُطْلانَه بالضَّرورة، تمامًا كما يحصلُ أنَّ يستشكل كثير من العقلاء آيات من القرآن الكريم، من غير أن يدعواهم ذلك لأنَّ يُبْطِلوها. والحقُّ أنَّ الحَلْلَ في ظَنِّ البُطْلان، أَكْثَرُ جدًّا من الحَلْلِ في الأحاديث الَّتِي تَقْبَلُهَا الْأُمَّةُ^(٢)، والمرءُ كثيرًا ما يُؤْتَى من قِبَلِ رأيه واجتهاده، فكان اتِّهَامُهُ لفهمه الواحدِ أَوْلَى من اتِّهَامِ الفهمِ الجَمْعِيِّ للأُمَّة.

وفي نفي هذا التَّلَازِمِ بين استِشْكَالِ النَّصِّ وِطْلانِه، يقول ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «إنَّ الأحاديث النَّبَوِّيةَ مِنَ الصَّحاحِ، مَن رَدُّ منها شيئًا، وفهم من ظاهريه معنًى يَمْتَقِدُ أَنَّهُ مخالفٌ للقرآن أو للعقل، فَمِنْ نَفْسِهِ أَوْتِي؛ فَإِنَّ الْمُقَرَّرِينَ لِلشُّصُصِ هم أرفعُ الخلقِ وأعلامهم طبقة، إِذْ جَمَعُوا المعرفةَ والفهمَ، فَإِنَّ الصَّدِيقَ ﷺ كان أَعْلَمَهُمْ بما قال النَّبِيُّ ﷺ وأفهمهم لمعانٍ زائدةٍ مِنَ التَّخْطِابِ، لا تُسْتَفادُ بِمُجَرَّدِ اللَّغَةِ والعِلْمِ بِاللُّسَانِ، بل هي مِنَ الفهمِ الَّذِي يُؤْتِيهِ اللهُ عَبْدَهُ»^(٣).

(١) «إاعتصام» للشاطي (ص/ ٨٢٢).

(٢) «أنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/ ٢٩٣).

(٣) «جواب الاعتراضات المصرية على الفيا الحموية» (ص/ ٨٠).

ويقول المعلمي: «لا نزاع أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لا يُخبر عن ربِّه وَغَيْبِهِ بِباطِلٍ، فإنَّ رُوي عنه خَبَرٌ تقوم الحُجَّةُ على بطلانه، فالخَلَلُ مِنَ الرِّوَايَةِ، لَكِنَّ الشَّانَ كُلَّ الشَّانِ فِي الْحُكْمِ بِالْبُطْلَانِ! فقد كَثُرَ اختلافُ الآراءِ، والأهواءِ، والنَّظَرِيَّاتِ، وكَثُرَ غلطُها، وَمَنْ تَدَبَّرَها وتَدَبَّرَ الرِّوَايَةَ وأَمَعَنَ فيها، وهو مِمَّنْ رَزَقَهُ اللهُ تعالى الإخلاصَ للحَقِّ والتَّيَبُّتِ: عَليمٌ أنَّ احتمالَ خَطَأِ الرِّوَايَةِ الَّتِي يُشَبِّها المُحَقِّقُونَ مِنَ أئمَّةِ الحديثِ، أَقلُّ جُداً مِنْ احتمالِ الخَطَأِ فِي الرَّأْيِ والنَّظَرِ»^(١).

وَحُذِّ عَلَى هَذَا المَعْلَمِ مثلاً عملياً، تجد الجميلَ فيه أَنَّهُ آتٍ مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُوُوسِ المُعْتَزِلَةِ! أعني به إبراهيم بن سيار النُّظَّام (ت ٢٣١هـ):

وذلك أَنَّهُ حينَ بَلَغَهُ -وهو حَدَّثَ صَغِيرَ- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقَرْيَةِ أَوْ السَّقَاءِ»^(٢)، قال النُّظَّامُ: إِنَّ لِهَذَا الْحَدِيثِ لَشَأْنًا؟! وما فِي الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقَرْيَةِ حَتَّى يَجِيءَ فِيهِ هَذَا النَّهْيُ؟! فلما قِيلَ لِي: إِنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فَمِ قَرْيَةٍ، فَوَكَعَتْهُ حَيَّةٌ فَمَاتَ! وَإِنَّ الْحَيَّاتِ وَالْأَفَاعِي تَدْخُلُ فِي أَفْوَاهِ الْقَرْبِ؛ عَلِمْتُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا أَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْحَدِيثِ، أَنَّ لَهُ مَذْهَبًا وَإِنْ جَهِلْتُهُ»^(٣).

المَعْلَمُ الثَّالِثُ: الْعَمَلُ بِمُحْكَمَاتِ النُّصُوصِ، وَالْإِيمَانُ بِمُتَشَابِهَاتِهَا.

وذلك أَنَّهُ يُلْزَمُ كُلَّ مُسْلِمٍ نُجَاهَ نصوصِ الكتابِ والسُّنةِ الإِيمَانُ بِهَا مُحْكَمَاتِهَا وَمُتَشَابِهَاتِهَا، وَالْعَمَلُ بِمَا اسْتَبَانَ لَهُ مِنْهَا، وما اسْتَبَهَّ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَكُلَّ عِلْمٍ حَقِيقَتُهُ إِلَى اللهِ تعالى، وهذا مِنْ نصوصِ أئمَّةِ السُّلَفِ بِعَامةٍ^(٤)، مُسْتَرَشِدِينَ بِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤَلِّمُونَ بَوَاطِنَ إِيمَانِهِمْ يَتَزَكَّوْنَ أُولَئِكَ فِي سُنَنِ الرَّحْمَنِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٧].

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٣٦-٢٣٧).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأضرحة، باب: الشرب من فم السقاء، رقم: ٥٦٢٧).

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/١١٩٥).

(٤) انظر «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٧/٣).

فما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه مما ثبت به الثقل عنه، وتلقي بالقبول عند أئمة هذا الشأن، فإن الإيمان به واجب، سواء أدرنا معناه واستوعبنا فهمه أو لم نفعل، لأنه الصادق المصوم ﷺ، وأئمة لا تجتمع على تصديق كذب عنه^(١).

المعلم الرابع: تحكيم أصول المحكمات في فقه الأحاديث المشتبهات.
الواجب أن يُجمل ما أنزله الله تعالى من الكتاب والحكمة أصلاً في جميع الأمور^(٢)، فحق المحكم أن يُرد إليه المشتبه في بابه، كما يلزم رد المحتمل إلى غير المحتمل، والعام إلى الخاص، والشك إلى اليقين، لقوتها من جهة الدلالة، استنباطاً من قول الله تعالى: ﴿يَنْتَهِ أَتَيْتُ تُحْكِمُكَ مَنْ أَمُ الْكِتَابِ﴾ [التوبة: ٧].
قال ابن كثير: «أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه»^(٣).

ومنشأ القول بذلك: أن الأقوى مُقَدَّم عند التعارض شرعاً وعقلاً، فكان بهذا «المحكم أبداً أصلاً تُردُّ إليه الفروع، والمُتَشَابِه هو الفروع»^(٤)؛ وعلى هذا الأساس ابتنى السلف نظرهم في نصوص الوحي عند الاشتباه في معانيها، بأن ردوها إلى محكمات النصوص الأخرى في بابه، توخياً لتفسير تلك المشكلات.
ينقل ذلك عنهم ابن القيم فيقول: «طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي، والإمام أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، والبخاري، وإسحاق- هي: أنهم يردون المُتَشَابِه إلى المُحْكَم، ويأخذون من المُحْكَم ما يُفسِّر لهم المُتَشَابِه ويُبَيِّنُه لهم، فتتفق دلالاته مع دلالة المُحْكَم، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، ويصلق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه، ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره»^(٥).

(١) انظر هذا المعنى في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤١/٣).

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٠٦/١٧).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧-٦/٢).

(٤) «جامع أحكام القرآن» للقرطبي (١٠/٤).

(٥) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢١٠/٢).

إِنَّ الْمُوَازَنَةَ الصَّحِيحَةَ فِي الْإشْكَالَاتِ، تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْإشْكَالِ
 أَوَّلًا، «فَإِنْ وَرَدَ عَلَيْهِ إِشْكَالٌ جَزْئِيٌّ عَلَى أَصْلٍ كَلْبِيٍّ مُتَقَرَّرٌ لَدَيْهِ، فَمِنْ الْعَقْلِ أَنْ
 لَا يَهْدِمَ الْأَصْلَ لَوْجُودِ إِشْكَالٍ عَارِضٍ عَلَيْهِ . . بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ الْأَصْلَ كَمَا
 هُوَ، وَيُبْقِيَ هَذَا الْإِشْكَالَ شُبْهَةً يَبْجُثُ عَنْ حَلِّهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ نَظَرَ إِلَى بِنَاءِ شَاهِقِ
 مُتَمَاسِكٍ، فَوَجَدَ فِيهِ خُدُوشًا مَا، أَوْ رُسُومَاتٍ لَمْ يَفْهَمْ الْحَاجَةَ مِنْهَا، فَلَيْسَ مِنَ
 الْعَقْلِ أَنْ يُبْلِغِي الْبِنَاءَ كُلَّهُ، نَظْرًا لَوْجُودِ هَذِهِ الْمَلْحُوظَاتِ الْجَزْئِيَّةِ!»^(١) بَلْ يَجْعَلُ
 هَذِهِ ضَمَنَ حِكْمِهِ وَمَعَارِئِهِ جَمَالِيَّةً مَا، وَإِنْ كَانَ هُوَ يَجْهَلُهَا.

فَمِنْ أَمْثَلِهِ مَا ادَّعَى فِيهِ الْفَسَادُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ، بِدَعْوَى الْإِبْقَاءِ عَلَى شَمُولِ
 مَعْنَى الْمُشْتَبِه:

مَا تَرَاهُ -مَثَلًا- مِنْ رَدِّ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ (ت ٤١٥هـ) لِمَعْنَى «الرِّيَادَةِ» فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَّعًا وَلِزِيَادَةٍ﴾ [زُحُرُف: ٢٦]، بِقَوْلِهِ: «رُبَّمَا تَعَلَّقَ بِهِ مَنْ
 يَقُولُ بِجَوَازِ الرُّؤْيَةِ عَلَى اللَّهِ، وَيُرْوِي فِيهِ مَا يَقْوِي تَأْوِيلَهُ، وَلَيْسَ لِلْآيَةِ ظَاهَرٌ، لِأَنَّهُ
 لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الرِّيَادَةَ! فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا قَالُوهُ؟! . .»^(٢).

فَالسَّبَبُ الْأَبْرَزُ الَّذِي دَعَا الْقَاضِي قَوْلَ هَذِهِ الْبَاطِلَةِ: اعْتِبَارُهُ الْعَقْلَ الْمُجَرَّدَ
 مَعْيَارًا أَوَّلِيًّا لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا هُوَ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، لَا الشَّرْعَ نَفْسَهُ؛ وَهَذَا مَكْمَنُ
 الْخَلَلِ، وَلِذَا تَرَاهُ يَقُولُ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ: «يَجِبُ أَنْ يُرْتَّبَ الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابِهُ جَمِيعًا
 عَلَى أَدَلَّةِ الْعُقُولِ»^(٣).

الْمَعْلَمُ الْخَامِسُ: التَّفْتِيشُ فِي الْإِسْنَادِ عَنْ مُوجِبِ الْخَلَلِ عِنْدَ الرُّكُونِ
 إِلَى فَسَادِ الْمَتْنِ:

مَا اسْتَشْكَلَ الْمُسْلِمُ مَعْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ ظَنَّهُ مُعَارَضًا لِأَصْلِهِ
 آخِرَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ رَدُّهُ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ فَسَادَهُ، وَكَمَا لَمْ يَجِدْ فِي نَقْلِهِ مَنْ

(١) مقال ببنوان: «سيد الضمانات الفكرية» لـ د. فهد المجلان، مجلة البيان العدد ٣١٣ رمضان ١٤٣٤هـ.

يتصرف يسير.

(٢) «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص/ ٣٦١).

(٣) «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص/ ٧-٨).

يُحْمَلُهُ تَبِعَتَهُ، كما كان يصنع نقاد الحديث، فإنَّهم ردُّوا أحاديثَ مُخَالَفَةِ
الْأَصُولِ، وَيَبْنُوا أَنَّ الْغَلَطَ وَقَعَ فِيهَا مِنْ بَعْضِ نَقَلَيْتِهَا، وَيَبْنُوا وَجْهَ ذَلِكَ.

يقول ابن عبد البر: «ليس أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ يُثْبِتُ حَدِيثًا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَرُدُّهُ دُونَ ادِّعَاءِ نَسْخِ ذَلِكَ بِأَثَرٍ مِثْلِهِ، أَوْ بِإِجْمَاعٍ، أَوْ بِعَمَلٍ
يَجِبُ عَلَى أَصْلِهِ الْإِنْقِيَادُ إِلَيْهِ، أَوْ طَعْنٍ فِي سَنَدِهِ؛ وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ سَقَطَتْ
عِدَالَتُهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُتَّخَذَ إِمَامًا، وَلِزِمَهُ اسْمُ الْفَسَقِ»^(١)

وَيَقُولُ الْمُعَلِّمِي: «إِذَا اسْتَنْكَرَ الْأَثَمَةُ الْمُحَقِّقُونَ الْمُنْتَنَ، وَكَانَ ظَاهِرَ السَّنَدِ
الصُّحَّةَ: فَإِنَّهُمْ يَطْلُبُونَ لَهُ عِلَّةً، فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا عِلَّةً قَادِحَةً مُطْلَقًا حَيْثُ وَقَعَتْ،
أَعْلَوْهُ بَعْلَقًا لَيْسَتْ بِقَادِحَةٍ مُطْلَقًا، وَلَكِنَّهُمْ يَرَوْنَهَا كَافِيَةً لِلْقَدَحِ فِي ذَاكَ الْمُنْكَرِ»^(٢).

وبتقرير هذا المَعْلَمِ يَنْجَلِي فَرْقٌ آخَرُ فَاصِلٌ بَيْنَ مَنْهَجِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ فِي تَقْدِيمِهِمْ لِلْأَحَادِيثِ:

وهو أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا رَأَوْا حَدِيثًا بَيَّنَّ الْفَسَادَ مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ، لَمْ يُبَادِرُوا إِلَى
رَدِّهِ دُونَ بَيَانِ خَلَلٍ فِي إِسْنَادِهِ، لِيَكُونَ مَرَدُّ الْإِنْتِقَادِ عَنْهُمْ -فِي الْغَالِبِ الْأَعْمُ-
إِلَى خَلَلٍ فِي طَرِيقَةِ تَحْمِيلِهِ أَوْ رِوَايَتِهِ؛ بَيْنَمَا لَا يَرْقَى هَذَا الْإِسْنَادُ عِنْدَ الْمُعَاصِرِينَ
إِلَى تِلْكَ الْأَهْمِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ سَهَّلَ عَلَيْهِمُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الطَّعْنِ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ
جِهَةٍ مَتَوْنِهَا فَقَطْ.

الْمَعْلَمُ السَّادِسُ: التَّمَهُّلُ فِي رَدِّ الْحَدِيثِ، وَلَوْ بَعْدَ الْعَجَزِ عَنْ
اسْتِضَاحِهِ.

قد تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الِاسْتِعْجَالَ فِي رَدِّ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الصَّيِّحَةِ مِنْ
جِهَةِ أَسَانِيدِهَا، لَمْ يَجْرِدْ الِاسْتِشْكَالَ الْعَارِضَ لِلذَّهْنِ: مِنْ أَعْظَمِ آفَاتِ الْمَنْهَجِ
التَّقْدِيدِيِّ عِنْدَ الْمُعَاصِرِينَ، وَخِفَّةِ عُقُولِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١٠٨٠).

(٢) مقدمة تحقيق المعلمي لـ «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص/ ٨).

والمُشاهد من جهة الواقع لمن سَبَر أغوارَ النَّفسِ البشريَّة، وتكشَّفت له آفاتها عند الفِتَنِ بِخاصَّة: أَنَّ المُحرِّكَ الحقيقيَّ لهذا التَّحوُّلِ الخطيرِ مِنْ مُجرَّد الاستشكالِ إلى رَدِّ الأخبار: ليس الاستشكالُ في حدِّ ذاته، ولكن الحالة المزاجيَّة التي تلبَّست بالمُستشكل عند استشكله، وما انطوت عليه من نوعِ تريبٍ ونُفَرَةٍ سابقَةٍ من أحكام بعض النصوص الشرعيَّة.

فلذلك حَقُّ لُحُلُقِ (الأناء) أن يكون سيِّدَ الضَّماناتِ الفكريَّة^(١)، قد تجلَّت أنواره في بديع نُصح ابنِ مسعود رضي الله عنه في قوله: «إنَّها ستكون هنأتٌ، وأمور مُسَبَّهاتٌ، فعليك بالثَّوْدَةِ، فتكون تابعًا في الخير، خيرٌ مِنْ أن تكون رأسًا في الشر»^(٢).

وأهل السُّنة إذ يدعون إلى ضرورة التروِّي عند استشكال نصوص الشُّرع، فإنَّهم لا ينفون جواز المَحَارَبة في الأفهام لما دلَّت عليه بعض الأخبار النَّبويَّة، وإنَّما الَّذي يَأْبُونُه: ترتيب التَّسارع في الإبطالِ لتلك الدَّلالاتِ الثَّقَلِيَّة على مُجرَّد انقذاح الاستشكال - كما تقدَّم تقريره آنفًا -.

والعاقِل إذا تكلَّست قريحته عن دركِ حقيقة النصِّ، واستصعَبَ عليه التَّقْيِب عن جوابِ إشكاليه، لاذَّ بمن فوقه علمًا وفهمًا، فردَّ المُشكِيل منه إلى أهله، حتَّى يتَّضح له المنهج، ويتَّسع له المَخْرَج، مُتَأَوِّلًا في ذلك قولَ رَبِّهِ ﷻ: ﴿فَتَلَوْنَا هَٰذَا أَلْفَ لَآلِكٍ إِنَّ كُثْرَ لَآ قَلَمُونَ﴾ [الزلزال: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَزِمُوا الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ بِهِ سُلْطَانٌ مِنْهُمْ﴾ [التكوير: ٨٣]، فَرَقًا من أن يدخل في قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِبُّوا يُعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٩].

يقول المعلِّمي: «على المؤمن إذا أشكلَ عليه حديثٌ قد صَحَّحه الأئمَّة، ولم تُطارعه نفسه على حملِ الخطأ على رأيه ونظيره: أن يعلمَ أَنَّهُ إن لم يكن

(١) مقال بعنوان: «سيد الضمانات الفكرية» لفهد العجلان، مجلة البيان العدد ٣١٣ رمضان ١٤٣٤هـ يتصرف.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٥٦/٧).

الخلل في رأيه ونظيره وفهمه، فهو في الرواية! وليفرغ إلى من يثق بدينه وعلمه وتقواه، مع الابتغال إلى الله ﷻ فإنه وليّ التوفيق»^(١).

وصدق -نور الله مرقده-، فإن الواحد مِنَّا «قد يكون من أذكيا الناس، وأحدهم نظرًا، ويُعجبه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس، وأضعفهم نظرًا، ويهديه لِمَا اختلف فيه من الحقِّ بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به.

فَمَنْ أَتَكَلَّ عَلَى نَظَرِهِ وَاسْتِدْلَالِهِ، أَوْ عَقْلِهِ وَمَعْرِفَتِهِ: خُذِلَ»^(٢)، وَمَنْ تَبَرَّأَ مِنَ الْإِتِّكَالِ عَلَى حَوْلِهِ وَفَهْمِهِ، إِلَى حَوْلِ اللَّهِ وَهُدَايَتِهِ: هُدِيَ؛ فَهُوَ الرُّكْنُ الشَّدِيدُ، وَمَفْزَعُ الْأَثَمَةِ فِي الْمُلَمَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ.

ولله در ابن تيمية إذ يترجم هذا المعنى في سيرته، فيقول: «إِنَّهُ لَيَقِفُ خَاطِرِي فِي الْمَسْأَلَةِ وَالشَّيْءِ، أَوِ الْحَالَةِ الَّتِي تُشْكَلُ عَلَيَّ، فَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى أَلْفَ مَرَّةً، أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ، حَتَّى يَنْشَرِحَ الصَّدْرُ، وَيَنْحَلَّ إِشْكَالُ مَا أَشْكَلُ، وَأَكُونُ إِذْ ذَلِكَ فِي السُّوقِ، أَوِ الْمَسْجِدِ، أَوِ الدَّرْبِ، أَوِ الْمَدْرَسَةِ، لَا يَمْنَعُنِي ذَلِكَ مِنَ الذِّكْرِ وَالِاسْتِغْفَارِ، إِلَى أَنْ أَنْالَ مَطْلُوبِي...»^(٣).

فعلى مثل هذا الحال من الافتقار المَعْرِفِيِّ إلى تعليم الله وهدايته، ينبغي أن يكون المؤمن المُسْتَشْكَل، ولو استطاعَ به الزَّمن، واستكثرَ ما بذَّله من جهدٍ ووقتٍ في تفهُمِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ، فَإِنَّهُ «لَا يَسْتَعْمِلُ فِي ذَلِكَ الظُّنُونِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ اسْتِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ، وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ حَرَامًا، كَانَ اسْتِعْمَالَهَا فِيهِ أَحْرَمَ»^(٤)؛ فَإِذَا «كَانَ الْمَوْضِعُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ عَمَلِيٌّ: فَلْيَلْتَمِسِ الْمَخْرَجَ، حَتَّى يَقِفَ عَلَى الْحَقِّ الْبَقِيْنِ، أَوْ لِيَبَيِّنْ بَاحْتًا إِلَى الْمَوْتِ، وَلَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ!»^(٥)،

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٣٧).

(٢) «دره تعارض العقل والنقل» (٩/٣٤).

(٣) «الانتصار» لابن عبد الهادي المقدسي (ص/٦٨).

(٤) «شرح مشكل الآثار» لأبي جعفر الطحاوي (٦/٣٣٨).

(٥) «الاعتصام» للشاطبي (ص/٨٢٢).

وتلَمَسْ تَجَلِيَّاتِ هَذَا السَّلَكِ الْعَزِيزِ فِي مِثْلِ مَوْقِفِ السُّدِّيِّ مِنْ حَدِيثِ لَطَمِ مُوسَى لِمَلِكِ الْمَوْتِ، -

«ولكن يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ طَلَبُ الرِّيَاسَةِ، وَحُبُّ الْأَتْبَاعِ، وَاعْتِقَادُ الْإِخْوَانِ بِالْمَقَالَاتِ»^(١).

« حيث قال في حاشيته على «سنن النسائي» (٤/١٢٠): «... والأقربُ أنَّ الحديثَ من المشتبهات، التي يُعْوَضُ أمرها إلى الله تعالى»، وهذا المخرج وإن لم يكن هو التأويل الصحيح للحديث، ولكنه خيرٌ من عَجَلَةِ الْمُتَكْرِينِ.

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة الدينوري (ص/٦١).

المطلب السابع الحكمة من وجود المُشكَلِ في النُّصوصِ الشَّرعيةِ

لم يخلُ كلام الله ﷻ وهو أحكمُ الحاكمين، وكلامه أحسن الكلام وأصدقُه، ولا كلامَ رسولِه ﷺ، وهو أفصحُ النَّاسِ وأنصَحُهم، مِن بعضِ مُتَشَابِهٍ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي دَرْكِه، فَتَنَّةٌ تَصِفُ إِلَىهَا أَفْنَدَةُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ، وَفُسْحَةٌ مِنَ الْجَاهِدِ وَالْتِحْرِي يَنْعُمُ بِأَجْرِهَا عِبَادُهُ الْمُخْلِصُونَ؛ لِتَفَاوَتْ دَرَجَاتُهُمْ فِي شَرَفِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَلِيَخْتَلِفَ النَّاسُ جِيَالَهَا بَيْنَ مُصِيبٍ وَمَخْطِئٍ، وَمُجْتَهِدٍ وَمُقَلِّدٍ، وَمُتَأَنٍّ وَمُتَهَوِّزٍ، وَمَأْجُورٍ وَمَوْزُورٍ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسَاحَةَ الْوَاسِعَةَ مِنَ تَحْرِيزِ مَعَانِي الْوَحْيِ لَمْ تُوضَعْ لِمَنْ يَسْأَلُ هِمَّتُهُمْ، مِنَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ كُلَّ شَيْءٍ مُحْكَمًا فِي مَنَظَرِهِ .

وفي تقريرِ شيءٍ مِمَّا لِأَجْلِهِ كَانَتِ الْبَلَوُ بِالْمُشْكَلاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي نصوص الكتاب والسنة، يقول ابن القصار المالكي (ت ٣٩٨هـ) ^(١):

«إِعلم أَنَّ لِلْعُلُومِ طُرُقًا، مِنْهَا جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ وَأَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَرَّقَ بَيْنَ طُرُقِ الْعِلْمِ، وَجَعَلَ مِنْهَا ظَاهِرًا

(١) قاضي بغداد أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي: المعروف بابن القصار الأبهري الشيرازي، الإمام، الفقيه، الأصولي، الحافظ، النظار، تَفَقَّهَ بِأَبِي بَكْرٍ الْأَبْهَرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَبِهِ تَفَقَّهَ أَبُو ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، وَأَنقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍوس وَجَمَاعَةٌ؛ لَهُ كِتَابٌ «عَيُونُ الْأَدْلَةِ» فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، لَا يُعْرَفُ لِلْمَالِكِيَّةِ كِتَابٌ فِي الْخِلَافِ أَكْبَرُ مِنْهُ، انظر «شجرة النور الزكية» (١/١٣٨).

جَلِيلًا، وَبَاطِنًا خَفِيًّا، لِيَرْفَعَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ، كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [الجن: ١١] (١).

وحيث أنَّ النَّاسَ مُتَفَاوِتُونَ فِي عُلُومِهِمْ وَإِدْرَاكَاتِهِمْ وَغَايَاتِهِمْ، مُتَبَايِنُونَ فِي امْتِنَالِهِمْ لِنُصُوصِ الرُّوحَانِيَّةِ، فَكَانَ مِنْهُمْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، الَّذِينَ يُؤْنَسُ عَنْ حَيَاضِ الشَّرِيعَةِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ رَيْغٍ صَبَغُوا دِينَهُمْ بِلَوْنِ أَهْوَائِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ خِلَالِ التَّبَصُّرِ بِهَذَا الْإِفْتِرَاقِ، تُدْرِكُ الْحِكْمَةُ الْكَبِيرَى مِنْ وَجُودِ هَذِهِ الْمُشْكَلَاتِ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهَا: تَمَحِصُ مَا فِي الْقُلُوبِ مِنَ الْيَقِينِ وَالتَّسْلِيمِ لَهُ وَرَسُولِهِ، وَابْتِلَاءُ الْعُقُولِ لِنَسْجَةِ الْوَسْوَخِ فِي الْقُوسِ إِلَى مُرَادَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَقْصِدِ الْجَلِيلِ لِهَذَا النَّوعِ مِنَ النُّصُوصِ، يَقُولُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ: «مَسْأَلَةُ الْمُتَشَبِّهَاتِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُدْعَى فِيهَا أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، قَصْدُ الْاِخْتِلَافِ شَرْعًا... بَلْ وَضَعَهَا لِلْإِبْتِلَاءِ؛ فَيَعْمَلُ الرَّاسِخُونَ عَلَى وَفْقِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَيَقَعُ الزَّائِفُونَ فِي اتِّبَاعِ أَهْوَائِهِمْ» (٢).

وَيُعْبَرُ الْمُعَلِّمِيُّ أَيْضًا عَنْ حِكْمَةِ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: «فِي بَقَاءِ الْمَنْسُوخِ بَعِيدًا عَنْ نَاسِخِهِ، وَالْإِتْيَانِ بِالْمُجْمَلِ بِنَوْعِيهِ: ابْتِلَاءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمْ مَشَقَّةٌ وَعَنَاءٌ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، لَاحْتِيَاجِ ذَلِكَ إِلَى الْإِحَاطَةِ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاسْتِحْضَارِهَا، وَفِي ذِكْرِ مَا لَا سَبِيلَ لِلْعِبَادِ إِلَى مَعْرِفَةِ كُنْهِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ، مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ، ابْتِلَاءٌ لَهُمْ، لِيَمْتَازَ الزَّائِفُ عَنِ الرَّاسِخِ» (٣).

وَلُبُّ الْكَلِمِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ عُبُودِيَّةَ الْإِنْسَانِ الْحَقَّةَ لِرَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، إِنَّمَا تَتَجَلَّى فِي أَنْصَحِ صُورِهَا: عِنْدَ مُجَاهَدَةِ الْإِنْسَانِ لِهَوَاهُ وَشَيْطَانِهِ؛ هَذَا الصَّرَاعُ دَاخِلُ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ، بِمَا فِيهَا

(١) «مقدمة في أصول الفقه» لابن القصار (ص/٥).

(٢) «المواظقات» للشَّاطِبِيُّ (٦٩-٧١).

(٣) «القائد إلى تصحيح العقائد» للمعلمي (ص/١٨٩).

من لحظات نصر وهزيمة، وإقبال وفرار: هو المؤثر الصادق لمدى خضوع الإنسان لربه، وتذللته على عتبات عبوديته؛ «فإنما حُفَّت الجنة بالمكاره»!

فربُّنا هذا العليم سبحانه، لو أرادَ لجعلَ دينه مُحْكَمًا كُلُّهُ، بما لا يُحوِجُنا معه إلى مشقةٍ نظريٍّ أو عناءٍ تبصُّرٍ؛ لولا أَنَّهُ قَضَى بحكمته في الأزل: أَنَّ مُعَانَاةَ عِبَادِهِ لَوَحْيِهِ وَأَنْوَارِ رِسَالَتِهِ، وَاشْتِجَارَ الْمَحَابِرِ عَلَى الْأَوْرَاقِ فِي بَيَانِ مُرَادِهِ، وَمُجَاهَدَةِ أَنْفُسِهِمْ لِقَبُولِ قَضَائِهِ فِي أَحْكَامِهِ وَإِنْ خَالَفَ مُشْتَهَاتِهَا، وَجَرَّصَهُمْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الثَّوْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كَلِمَاتِهِ لَتَمَثَّلَهُ؛ هذه المُكَابِدَاتُ كُلُّهَا: هي في ذاتها من أعظمِ ضروب العبودية، وأجلِّ مظاهرها على العبد.

ومع استصحاب هذه المعاني الجليلة كُلُّهَا لِلنَّظَرِ فِي أَحْرَفِ الْوَحْيِ، يحذرُ السَّالِكُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ مِنَ الْمُجَاهَدَاتِ أَنْ يَغْفَلَ عَنِ الْاهْتِدَاءِ بِتِلْكَ السَّمَالِمِ السَّالِفِ سَرْدُهَا، وَمَا سَبَقَهَا مِنْ قَوَاعِدٍ مِنْهَجِيَّةٍ، كَيْ لَا يُسَيِّءَ التَّعَامُلُ مَعَ الْإِشْكَالَاتِ الْعَارِضَةِ لَهُ، فَتُكَاثِرَ عَلَيْهِ، حَتَّى تَصِيرَ أَشْبَهُ بِمِطْرَقَةٍ مَا تَلْبَثُ أَنْ تُهْشِمَ الْمَنَاعَةَ فِي قَلْبِهِ! يَكُونُ بِهَا قَابِلًا لِأَيِّ انْحِرَافٍ وَانْتِكَاسٍ فِكْرِيٍّ؛ لَا بِسَبَبِ قُوَّةٍ فِي ذَاتِ الشُّبُهَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهِ - وَلَوْ تَرَاءَى لِلنَّاسِ أَنَّهَا مِّنْ أَهْلِكَتِهِ - بَلْ لِهَشَاشَةِ حِصَانَتِهِ الْقَلْبِيَّةِ، وَضَعْفِ مَنَاعَتِهِ الْفِكْرِيَّةِ، جَرَاءَ تَخْبِطِهِ الْمُنَهْجِيِّ فِي التَّعَامُلِ مَعَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ.

ولو كَانَ تَمَّ تَعَقُّلٌ فِي مُعَامَلَةِ الْأَسْئَلَةِ الْعَارِضَةِ لَهُ عَلَى نِصْوَصِ الْوَحْيِ، فَتَقَاعَطَى مَعَ السُّؤَالِ بِطَرِيقَةٍ وَاعِيَةٍ مَنْطِقِيَّةٍ، لَعَادَتْ النَّفْسُ لَوْضِعِهَا الطَّبِيعِيِّ مُطْمَئِنَّةً وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ.

نعم، قد تَسْتَوِرُ الْإِشْكَالِيَّةُ فِي ذَهْنِهِ طَوِيلًا مَعَ تَأْنِيهِ وَتَعَقُّلِهِ، لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَكُونُ مُتَأَثِّرًا بِالسُّؤَالِ حَقِيقَةً، لَا بِالْحَالَةِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي هَشِمَتْهَا الْمِطْرَقَةُ! ^(١)

(١) مقال بعنوان: «سُيُدُ الضَّمَانَاتِ الْفِكْرِيَّةِ» لـ د. فهد العجلان، «مجلة البيان» (العدد ٣١٣،

رمضان ١٤٣٤هـ) بتصرف.

إِنَّ كَثْرَةَ تِلْكَ الْعَوَارِضِ وَالْإِشْكَالَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الَّتِي تَأْتِي عَلَى قَلْبِ الْمُسْلِمِ، عَادَةً مَا تُضْعِفُ مِنْ وَهَجِ تَسْلِيمِهِ لِنُصُوصِ الْوَحْيَيْنِ مَعَ الْوَقْتِ، فَتَوَثِّرُ فِي إِدْرَاكِهِ لِحَقِيقَةِ مَعَانِيهَا، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِي اتِّبَاعِ الشَّرْعِ! فَلَيْسَ الزَّلْزَلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْخَطِيرُ مُقْتَصِرًا عَلَى مَرَضَى الْقُلُوبِ، بَلْ حَرُّهَا يَمَسُّ أَيْضًا مَنْ تَكَاثَرَتْ عَلَيْهِ الشُّبُهَاتُ مِنْ غَيْرِ مَنَعَةٍ عِلْمِيَّةٍ، حَتَّى تَصِيرَ تِلْكَ الشُّبُهَاتُ نَفْسُهَا الْمَعْيَارَ الَّذِي يُقِيمُ النُّصُوصَ مِنْ خِلَالِهَا؛ فَلَقَدْ أَضْرَبَتْ الْمَسْكِينَ بِتَسْلِيمِ قَلْبِهِ وَلَوْ لِمَامًا^(١).

وَحَاصِلُ الْقَوْلِي فِي هَذَا الْبَابِ: مَا أَحْكَمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ سَبْكُهُ فِي كَلِمَاتِ بَلِيغَاتٍ، جَمَعَتْ بَيْنَ مَتَانَةِ التَّقْيِيدِ الْعِلْمِيِّ، وَرُوحِ التَّوْجِيهِ الثَّرْبَوِيِّ، يَقُولُ فِيهِنَّ: «التَّكْذِيبُ بِمَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ، مِثْلُ التَّصْدِيقِ بِمَا لَا يُعْلَمْ أَنَّهُ صَدَقَ! وَالتَّنْفِي بِمَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ، مِثْلُ الْإِثْبَاتِ بِمَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ! وَكُلُّ مَنْ هَذِينَ قَوْلٌ بِمَا لَمْ يُعْلَمْ».

وَمَنْ نَفَى مَضْمُونَ خَيْرٍ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ مِثْلُ مَنْ أَثَبَتْ مَضْمُونَ خَيْرٍ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ صَدَقَ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِيمَا لَمْ يَقُمْ فِيهِ دَلِيلُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، أَنْ يُسَرِّحَهُ إِلَى بَقْعَةِ الْإِمْكَانِ الدَّهْنِيِّ، إِلَى أَنْ يَحْصَلَ فِيهِ مُرْجَحٌ أَوْ مُوجِبٌ، وَإِلَّا يَكُونُ قَدْ سَكَتَ عَمَّا لَمْ يَعْلَمْ، فَهُوَ نَصَفُ الْعِلْمِ.

فَرَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا تَكَلَّمَ فَنَعَمَ، أَوْ سَكَتَ فَسَلِمَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَإِذَا أَخْطَأَ الْعَالَمُ لَا أَدْرِي، أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ: ﴿٢﴾.

أَعَادَ اللَّهُ مَقَاتِلَنَا أَنْ تُصَابَ، وَأَفْهَمَنَا أَنْ تَزِيغَ عَنِ الصَّوَابِ؛ آمِينَ.

(١) انظر «التسليم للنص الشرعي» ج ١ د. فهد المجلان (ص/ ١٠).

(٢) «جواب الاعراضات المصرية» (ص/ ٥٢).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ
الأصلُ العقليُّ الجامع
لِمُخَالَفِي أَهْلِ السُّنَّةِ فِي رَدِّهِمُ لِلدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ

هذا الأصل وإن كان مُضْمَنًا في البحث الأول، في كلامنا عن أثر الخطأ في فهم الأصل المُعَارَض به الحديث، لكنَّا لأهميَّته ومركزيته في ردِّ المُخَالَفِينَ لصِحاح السُّنَّة، خَصَّصْنَا لَهُ هذا المَبْحَث مُسْتَقْلًا، لِيَمَّ لَنَا تَصَوُّر مَاخِذِ المُخَالَفِينَ فِي اسْتِعْمَالِهِ، وَكُشِفَ مَا يَكْتَنِفُهُ مِنْ مُغَالَطَاتٍ فِي تَقْرِيرَاتِ دُعَايِهِ، وَمِنْ ثَمَّ نَقُول:

المطلب الأول

بدايات الرّحف المُتمعّل على ساحة المعارف الشرعيّة

النّاسُ في ردِّ الأخبارِ الشرعيّةِ درجاتٌ، تتفاوت رُتبهم في مُفارقتها، كلُّ درجةٍ يُضيقُ أهلُها من دائرة الاحتجاج بالوحي بقدرٍ ما نُقص فيها من التّسليم لنصوصها، ويقدر ما داخل نفوسها من العوارض والعوائق الفكرية الفاسدة.

وكثيراً ما تكون الدّعوي العقلية هي المُنتلق لأيّ انحرافٍ عن السّنة، ذلك أنّ «كلّ مَنْ أَصَلَ أصلاً لم يُوصِله الله ورسوله، فاذَه قسراً إلى ردِّ السّنة وتحريفها عن مواضعها»^(١)؛ ونتيجة لذلك، يجدُ أحدنا بتأمله في مقالاتِ الحَلَفِ المُناوئين لموقفِ الأسلافِ من النّصوص الشرعيّة، بدءاً بالمدارس الكلاميّة والفلسفيّة القديمة، وانتهاءً بتفرعاتهم الفكرية المُعاصرة بشتّى أطرافها: يجدُ ارتكازهم في تأسيس مذاهبهم هذه قائماً على أصل جامعٍ ينظم نظرتهم إلى الشّئ المُنقولة، مصوغاً في تعميدهم لـ: «أولوية العقل على النّقل».

فهذه أمُّ شُبهاتهم في هذا الباب من تعارضِ الأدلّة، تجري على لسانِ كلِّ مَنْ نافر نصّاً شرعيّاً يُخالف مُقرّراته الفكرية أو العقديّة، وكلّما عظّمت هذه القاعدة في نفسه، ضُعبُ التّسليم لنصوصِ الشريعة في قلبه.

(١) «شفاء العليل» لابن القيم (ص/١٤).

يقول أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ): «فصل ما بيننا وبين المُتَدَعَة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المَعْقُول، وجعلوا الاتِّبَاعَ والمَانُورَ تَبَعًا للمَعْقُول»^(١).

والمُتَقَرَّر لَمَنْ قَلَّبَ صَفَحَاتِ التَّارِيخِ وَعَايَنَ مَنَاهِجَ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الِاسْتِدْلَالِ الشَّرْعِيِّ: أَنَّ عَصَرَ الصُّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَنْ يُعَارِضُ النُّصُوصَ بِمَنَاهِجٍ عَقْلِيَّةٍ مُحَضَّةٍ كَالْمُسْتَحْدَثَةِ بَعْدَهُمْ؛ بَلْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ اشْتِغَالٌ بِغَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لِتَحْصِيلِ الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ، «فَالْخَوَارِجُ وَالشُّبُعَةُ إِنَّمَا حَدَّثُوا فِي آخِرِ خِلَافَةِ عَلِيٍّ عليه السلام، وَالْمُرْجَنَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ حَدَّثُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصُّحَابَةِ عليه السلام، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا يَتَحَلَّلُونَ النُّصُوصَ، وَيَسْتَدْلُونَ بِهَا عَلَى قَوْلِهِمْ، لَا يَدَّعُونَ أَنَّ عِنْدَهُمْ عَقْلِيَّاتٍ تُعَارِضُ النُّصُوصَ»^(٢).

وفي تقرير هذه الحقيقة التاريخية المنهجية عند الصُّحَابَةِ عليهم السلام، يقول المقرئ (ت ٨٤٥هـ):

«مَنْ أَمْعَنَ النَّظَرَ فِي دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَوَقَّفَ عَلَى الْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ قَطُّ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ وَلَا سَقِيمٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصُّحَابَةِ عليهم السلام، عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ وَكَثْرَةِ عَدِيدِهِمْ .. أَنَّهُ عَرَفَ شَيْئًا مِنَ الطَّرِيقِ الْكَلَامِيَّةِ، وَلَا مَسَائِلِ الْفَلَسَفَةِ، حَتَّى مَضَى عَصْرُ الصُّحَابَةِ عليهم السلام عَلَى هَذَا»^(٣).

حَتَّى إِذَا تَطَاوَلَ بِالنَّاسِ الْأَمَدُ، وَابْتَعَدُوا عَنْ أَنْوَارِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى، وَدَخَلَ فِي الدِّينِ مَنْ لَمْ يَنْفَكْ عَنْ زَوَاسِبِ الْجَاهِلِيَّةِ، دَبَّ الْإِفْتِرَاقُ الشَّدِيدُ فِي مَنَاهِجِ اعْتِقَادِ الْأُمَّةِ، وَانْشَطَرَتْ إِلَى فِرَقٍ جَانِبَتْ هَدْيَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَفُتِّتَ فِيهِمْ مَنَاهِجُ مُسْتَحْدَثَةٍ فِي التَّلَقِّيِّ وَالِاسْتِدْلَالِ.

وفي تقرير هذا الانحراف المعرفي، يقول الشيوطي (ت ٩١١هـ): «إِنَّ عُلُومَ الْأَوَائِلِ دَخَلَتْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ لَمَّا فَتَحُوا بِإِلَادِ الْأَعَاجِمِ، لَكُنْهَا لَمْ

(١) «الحجة في بيان المحجة» للسمعاني (٣٤٧/١).

(٢) «دره المعارض» لابن تيمية (٢٤٤/٥).

(٣) «المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار» للمقرئ (١٨٨/٤).

تكثر فيهم، ولم تشتهر بينهم، لما كان السلف يمتنعون من الخوض فيها، ثم اشتهرت في زمن البرمكي^(١)، ثم قوي انتشارها زمن المأمون^(٢) لما أثاره من البدع، وحث عليه من الاشتغال بعلوم الأوائل، وإخماد السنة^(٣).

ولما كانت أغلب قلوب المستقلين لهذه المعارف الفلسفية الدخيلة خالية من نور القرآن والسنة، تمكنت فيها تلك الأفكار الوافدة، وافتتنوا بهرجها، فسلموا لكثير من أصولها في التفكير وقواعدها في الاستدلال وأساليبها في الحجاج، ثم استؤلدوا منها أصولاً مفارقة لما دلت عليه القواطع الشرعية. وفي وصف حال هؤلاء مع الدلائل الثقلية، يقول ابن تيمية:

«من المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام، المعتقدين لمضمونهما، هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه. . . بل إذا كشفت أحوالهم، وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه! وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعاً أو غير موضوع. . . وهم لا يعلمون مراده ﷺ، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن، فضلاً عن الحديث! بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلاً^(٤)».

فكان أخطر ما بدأ به هذا السيل المتمعقل في انحرافه: أن كثر على الناس صفاء المنبع الإسلامي، ولطخ سواقبه بذخن الأديان الأخرى، صار معه المتكلمون - بتعبير أحمد أمين - «صلة لأشياء مختلفة: كانوا صلة بين الأديان

(١) هو أبو الفضل جعفر بن يحيى البرمكي، وزير الرشيد العباسي، قتل في مقدمة من نقل من البرامكة لما نقم منهم من الإفساد والظلم، توفي سنة ١٨٧هـ، انظر «تاريخ بغداد» (١٥٢/٧).

(٢) عبد الله بن هارون الرشيد: هو الخليفة العباسي، قرأ العلم والأدب والعقليات، ودعا إلى القول بخلق القرآن، وبالغ، ولم يزل مقصوده، توفي سنة ٢١٨هـ، انظر سير أعلام النبلاء (١٠/٢٧٢).

(٣) «صون المنطق والكلام» للسيوطي (ص/١٢).

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/٩٥).

بعضها وبعض، وصلة بين الفلسفة والدين، وصلة بين الفلسفة والأدب، فلو قلنا: إنَّ المتكلمين كانوا من أظهر القائمين بعملية المزج، لم نبتعد عن الصواب»^(١).

هذه العملية في المزج بلغت مداها حين أصبح غالب مادة الكلام من الفلسفة، مما أضعف الانتهاض بنصوص الوحي عند أربابه، واشتد الغلو في العقل بسقطاته، «ولولا استشهاد المتكلمين أحياناً بالأدلة السمعية، لما تميزت مادة الكلام عن الفلسفة»^(٢).

فكان لهذا التحول المنهجي في تلقى المعارف عند فئام من المسلمين، الأثر البالغ في تشكيل تصورات خاطئة عن دلالات النصوص الشرعية، وعن أخبار الأحاد النبوية، إذ لم تبرز معولهم في تأسيس العقائد وأصول الأحكام، وقد عاد عليهم كل هذا بالنقص في عباداتهم، بل وجدة أخلاقهم.

وفي وصف هذه الحالة الانتقالية من الارتياض في علوم الوحي، إلى ارتشاف المشتريين للعقلانيات، ونابهم بالتدرج عن النقليات، يقول ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ):

«... ثم نظر إبليس، فرأى في المسلمين قوماً فيهم فطنة، فأراهم أن الوقوف على ظواهر الشريعة حالة يشاركون فيها العوام، فحسن لهم علوم الكلام، وصاروا يحتجون بقول بقراط وجالينوس وفيثاغورس! وهؤلاء ليسوا بمتشرعين، ولا تبعوا نبياً ﷺ؛ وإنما قالوا بمقتضى ما سئلت لهم أنفسهم.

وقد كان السلف إذا نشأ لأحدهم ولد؛ شغلوه بحفظ القرآن وسماع الحديث، فثبت الإيمان في قلبه؛ فقد توانى الناس عن هذا، فصار الولد الفطن يتشغل بعلوم الأوائل، وينبذ أحاديث الرسول ﷺ، ويقول: أختيار أحاد! وأصحاب الحديث عندهم يُسمون: حشوية! ويعتقد هؤلاء أن العلم الدقيق علم

(١) «دعوى الإسلام» لأحمد أمين (١/٤٠٤).

(٢) «المدخل إلى دراسة علم الكلام» لد. حسن الشافعي (ص/١١٦).

الظفرة والهَيُولَى، والجزء الذي لا يتجزأ، ثم يتصاعدون إلى الكلام في صفات الخالق، فيدفعون ما صحَّح عن رسول الله ﷺ بواقعاتهم . .

وقد عُزل هؤلاء الأغبياء عن التَّشَاغُل بالقرآن، وقالوا: مخلوق! فزالت حُرْمَتُهُ من القلوب؛ وعن السنة، وقالوا: أخبارُه آحاد! وإنما مذهبُهم السَّرقة من بُقراط وجالينوس! وقد استفاد مَنْ تَبِع الفلاسفة أَنَّهُ يُرْفَعُ نفسُه عن تعبِ الصَّلَاة والصُّوم^(١).

(١) «صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص/ ٤٩٠).

المطلب الثاني

إمامة المعتزلة في تبني النظرية التصادمية

بين نصوص الوحي والعقل

تلك جملة من العوامل التي أبرزت النزعة العقلية في كثير من حملة الشريعة، وإن لم تستقر قواعدها في تناظراتهم، ولا مصطلحاتها في مقالاتهم، إلا على أيدي شيوخ المعتزلة، بعد «أن طالعوا كتب الفلاسفة حين انتشرت أيام المأمون، فخلطت مناهجها بمنهج الكلام، وأفرقتها فنا من فنون العلم، وسمتها باسم الكلام»^(١).

وهذا الأمر ما دعا المستشرق البريطاني (هاملتون جوب) إلى التأكيد على «أن المعتزلة قد صبوا عقائدهم في قوالب الأفكار اليونانية، واستوحوا تأملاتهم الدينية من الميتافيزيقا اليونانية، بدلاً من القرآن»^(٢). وقد عرفت هذا المذهب أوج تأثيره زمن المأمون والمعتصم (ت ٢٢٧هـ)^(٣).

(١) الملل والنحل للشهرستاني (٢٩/١).

(٢) «موقف المعتزلة من السنة النبوية» لأبو لبابة حسين (ص/٤٥).

(٣) محمد بن هارون الرشيد بن المهدي ابن المنصور العبّاسي: خليفة من أعظم خلفاء هذه الدولة، بويع بالخلافة سنة (٢١٨هـ) يوم وفاة أخيه المأمون، وبعد منه، فاتح عهده من بلاد الروم الشرقية في خبر مشهور، انظر «تاريخ الإسلام» (٦٩٢/٥).

وَزَمَنًا مِنْ خِلَافَةِ الْوَائِقِ (ت ٢٣٢هـ)^(١) بِقُوَّةِ السُّلْطَانِ، وَقَمِعَ أَهْلُ الْإِيمَانِ، ثُمَّ سُرْعَانَا مَا انْحَسَرَ آخِرَ زَمَنِ الْوَائِقِ، لِيَشْتَدَّ ضَعْفُهُمْ زَمَنَ الْخِلَافَةِ الْمُتَوَكِّلِ^(٢)، وَيَتَشَتَّتْ شَمْلُهُمْ إِلَى فِرْقٍ فِرْقَةٍ مُتَنَافِرَةٍ، لَا يَكَادُونَ يَتَّفِقُونَ إِلَّا عَلَى أَصُولِهِمُ الْخَمْسَةِ^(٣)، قَدْ كَثُرَ التَّبْدِيعُ فِيمَا بَيْنَهُمْ، بَلْ يَرْتَفِقُونَ إِلَى التَّكْفِيرِ^(٤)!

(١) هَارُونُ الْوَائِقِ بِاللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الرَّشِيدِ الْعَبَّاسِيِّ، الْوَائِقِ بِاللَّهِ أَبُو جَعْفَرٍ: مِنْ خُلَفَاءِ الدَّوْلَةِ بِالْعِرَاقِ، وَبُئِيَ الْخِلَافَةُ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِيهِ الْمُعْتَصِمِ، فَاسْتَحْرَجَ النَّاسُ فِي خُلُقِ الْقُرْآنِ، وَسَجَنَ جَمَاعَةً، وَقَتَلَ فِي ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الْخَزَاعِي بِيَدِهِ (سنة ٢٣١هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» (٥/٥٩٠).

(٢) بدأت مرحلة انحسار المذهب المعتزلي تحديدًا قبل ربع مئة خلق القرآن بعامين، حيث قلت حماسة الوائقي في نصرة هذه الطائفة الكلامية، فلما جاءت سنة ٢٣٢هـ تولَّى المتوكل رفع المحنة عن أهل السنة والتضييق على المعتزلة، ثم جاء بعده الخليفة المعتمد العباسي سنة ٢٧٩هـ ليمنع بيع كتب الفلسفة والاعتزال بالمرءة، انظر «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/٦٤) و«الحemie والمعتزلة» لـ د. ناصر العقل (ص/١٣٧).

(٣) أصول المعتزلة التي تأسس عليها مذهبهم هي:
أولًا: المنزلة بين المنزلتين -وبها بدأ تشكل مذهبهم-: يعني اعتقادهم أن صاحب الكبيرة لا يُسَمَّى مؤمنًا ولا كافرًا في الدنيا، بل فاسقًا، أمَّا يوم القيامة فله حكم الكفرة في التخليد لعد استيفائه لشروط الإيمان المُدخل للجنة.

الأصل الثاني: التوحيد: ويتحقق عندهم بنفي الصفات الأزلية عن الله ﷻ.
الأصل الثالث: العدل: ينسبهم القضاء والقدر، وأن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم.
الأصل الرابع: الوحد والوحد: وهو إيجابهم على الله تنفيذ وعده ووعيده، وأنه لا يجوز عليه الخلف في أيٍّ منهما.

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ويتمثل عندهم بالخروج عن السلطان المسلم الجائر، وحمل السلاح على المخالفين.

انظر «شرح الأصول الخمسة» للفااضي عبد الجبار الهمداني، و«الفصل» لابن حزم (٤/١٤٦-١٥٣) و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/٤٩)، وفي نقض هذه الأصول يُنظر «الانتصار في الرد على المعتزلة» القدري الأشرار لأبي الحسين يحيى العمراني (٥٥٨هـ).

(٤) ذكره عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص/١١٤-١١٥).

المطلب الثالث

موقف المعتزلة من الأحاديث النبوية بخاصة

المعتزلة من أوائل الفرق الإسلامية المقروء اسمها مع العقل عُلوها في توظيفه، حيث قدّمته أولاً على باقي مراتب الأدلة^(١)، ثم تَقَعَد هذا المنحى فيها وتمكّن على يد أبي الهذيل العلاف (ت ٢٢٦هـ)^(٢)، إذ كان أوّل نزاع إلى العقيدة اليونانية من طائفته، استأق من الكتب المترجمة لأفكار الفلاسفة ما أفرّعه في كلام أهل الاعتزال^(٣) - بشهادة تلميذه النظام^(٤) (ت ٢٣١هـ)^(٥) - فتولدت عن ذلك أصول مشينة، خطّ بها من قدر الأخبار النبوية بخاصة.

ترى شاهد هذا الانحراف منه عن الأخبار في مثل قوله: «الرواية ربة»، والحجة في المقاييس^(٦)، وقوله: «إنّ الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن

(١) كما أُرِف به القاضي عبد الجبار في «فصل الاعتزال» (ص/١٣٩).

(٢) محمد بن الهذيل العبدي: شيخ المعتزلة، ورأس الطائفة الهذيلية، ولد في البصرة واشتهر بعلم الكلام، حتّى قال المأمون: «أطلّ أبو الهذيل على الكلام كإطلال الفم على الأنام»، انظر «تاريخ بغداد» (٣/٣٩٦).

(٣) انظر «الحلل والنحل» للشهرستاني (٢٩/١) و«طبقات المعتزلة» لابن المرتضى (ص/٤٤).

(٤) إبراهيم بن سيار بن هاني النظام: رأس الفرقة النظامية المعتزلة، تبحر في علوم الفلسفة، وأطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبعين وإلهيين، وانفرد بأراء خاصة شنيعة، فكان تُهما بالزندقة، وكان شاعراً أدبياً بليغاً، انظر «طبقات المعتزلة» (ص/٤٤)، و«سير النبلاء» (١٠/٥٤١).

(٥) «فصل الاعتزال» للقاضي عبد الجبار (ص/٢٦١).

(٦) «فصل الاعتزال» للقاضي عبد الجبار (ص/٢٥٩).

الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفساً، فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر»^(١)

ومن شواهد هذا الانحراف الاعتزلي عن الأحاديث:

ما قرره عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ)^(٢) في قوله: «ما سبيله من الأخبار، فإنه يجب أن يُنظر فيه: فإن كان ممّا طريقه العمل، عُمل به إذا أُريدَ بشرائطه، وإن كان ممّا طريقه الاعتقادات، يُنظر: فإن كان موافقاً لحجج العقول، قُبِلَ واعتُقد مُوجبُه، لا لمكانه، بل للمُحجة العقلية، وإن لم يكن موافقاً لها، فإنّ الواجب أن يُرَدَّ، ويُحكّم بأنّ النبي ﷺ لم يَقُلْ، وإنّ قاله، فإنّما قاله على طريق الحكاية عن غيره! هذا إن لم يحتجّل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله، فالواجب أن يُتَأَوَّلَ»^(٣).

أما إبراهيم النّظام؛ فقد بَلَغَ به الغلو مداه حين بَوّأ العقل رتبة الدليل الثّقلي، فكان يقول: «إنّ جهة حُجّة العقل، قد تنسخ الأخبار!» وهذا نسب له ابن قُتيبة^(٤).

فهذا التّقديم للعقل على دلائل الثّقل - وإن لم تدّع المعتزلة بأنّه تقديم رتبة وتفضيل - إلا أنّ تصرّفاتهم في باب العقائد والأحكام برهان عملي على جعلهم العقل حاكمًا على النّصوص، يظهر ذلك فيما يتناولونه من الدلائل السّمعية.

فأما الدلائل القرآنية: فليكونها قطعة الثبوت، لم يستطيعوا ردّها، بل اكتفوا بتطريق الاحتمالات على دلائلها، ليُنقِ عنها إفادة اليقين.

(١) «الفرق بين الموقر» للبغدادي (ص/١٠٩)

(٢) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي، أبو الحسين: شيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، ولي القضاء بالرّي، ومات فيها، من تصانيفه: «شرح الأصول الخمسة»، و«المفني في التوحيد والعدل»، انظر «الأعلام» (٣/٢٧٣).

(٣) «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص/٧٧٠).

(٤) في «تأويل مختلف الحديث» لابن قُتيبة (ص/٩٤).

وَأَمَّا أَخْبَارُ الْأَحَادِ: فِيهِ الْمَرْتَعُ الْخَصْبُ لظُهُورِ الطُّغْيَانِ الْإِعْتَزَالِيِّ، فَيَرُدُّونَ السُّنَنَ بِحُجَّةٍ ظَنِيَّةٍ ثُبُوتِهَا، فَضْلًا عَنْ دَلِيلِهَا، وَهَذِهِ كُتُبُهُمْ تَرشُحُ بِنَفْسِ التَّعْطِيلِ لِمَدْلُولَاتِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ، وَالتَّائِبِي عَنْ قَبُولِهَا^(١)؛ نَاطِقَةٌ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ الْحَدِيثِ حِينَ يَخَالِفُ مَعْقُولَاتِهِمْ، وَهَذَا بَرَهَانٌ آخَرٌ عَلَى أَوَّلِيَّةِ الْعَقْلِ عِنْدَ قِيَامِ التَّعَارُضِ.

بَيِّنَدُ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَبَاعُدِهِمْ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْأَحَادِ، لَا يَعْنِي لِيْزَامًا أَنَّهُمْ لَا يَرَفَعُونَ رَأْسًا بِالْحَدِيثِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُمْ -مَهْمَا قُلْنَا عَنْ غُلُوبِهِمْ فِي الْعَقْلِيَّاتِ- مُعْظَمُونَ لِكَلَامِ نَبِيِّهِمْ ﷺ إِذَا اطْمَأَنَّنُوا لِمَصْدُورِهِ.

فَهَذَا أَبُو سَعْدٍ السَّمَانِ (ت ٤٤٧هـ)^(٢) -أَخَذَ مُشْتَغَلِيهِمْ بِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ- كَانَ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَكْتُبِ الْحَدِيثَ، لَمْ يَتَقَرَّرْ بِخِلَافِ الْإِسْلَامِ»^(٣).

وَانْظُرْ قَبْلَهُ إِلَى أَدْبِيهِمُ الْجَاحِظِ (ت ٢٥٥هـ)، وَهُوَ يَدْعُو بِكُلِّ ثَقَّةٍ خُصَمَاءَهُ مِنْ مُتَشَبِّعَةِ زَمَانِهِ إِلَى التَّحَاكُمِ فِي حُجَّةِ الْأَخْبَارِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَيَقُولُ فِي مُنَازَعَتِهِمْ: «... مَتَى ادَّعَيْنَا ضَعْفَ حَدِيثِ وَفْسَادِهِ، فَأَنْتَهُمُ رَأَيْنَا، وَخِفْتُمْ مِثْلَنَا أَوْ غَلَطْنَا، فَاعْتَرَضُوا حُجَمَاءَ الْحَدِيثِ وَأَصْحَابَ الْأَثَرِ، فَإِنَّ عِنْدَهُمُ الشُّفَاءَ فِيمَا تَنَازَعْنَا فِيهِ، وَالْعِلْمَ بِمَا التَّبَسَّ عَلَيْنَا مِنْهُ؛ وَلَقَدْ أَنْصَفَ كُلُّ الْإِنصَافِ مَنْ دَعَاكُمْ إِلَى الْمَقْتَنِعِ، مَعَ قُرْبِ دَارِهِ، وَقَلَّةِ جَوْرِهِ، وَأَصْحَابِ الْأَثَرِ مِنْ شَانِهِمْ رَوَايَةً كُلِّ مَا صَحَّ عِنْدَهُمْ، عَلَيْهِمْ كَانَ أَوْ لَهُمْ»^(٤).

إِنَّمَا أَهْوَى بِكَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي مَهَاوِي الرَّدْيِ، اشْتِرَاطُهُمْ لِلْإِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ شَرْوَةً لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ عَمَلٍ سَالِفٍ، كَاشْتِرَاطِهِمُ التَّوَاتُرَ فِي بَابِ الْعَقَائِدِ، وَرَدَّ الْأَحَادَ مِنْهَا^(٥)، وَاشْتِرَاطَ مُتَأَخِّرِيهِمُ لِلْعَدِيدِ فِي الرُّوَايَةِ

(١) «دَفْعُ دَعْوَى الْمَارِضِ الْعَقْلِيِّ» (ص/٣٠).

(٢) إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَنْجَوِيهِ الرَّوَازِي، أَبُو سَعْدِ السَّمَانِ: حَافِظٌ مُتَقِنٌ مُعْتَزَلِيٌّ، كَانَ شَيْخَ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَالِمُهُمْ وَمُحَدِّثُهُمْ فِي عَصْرِهِ، قِيلَ: بَلَغَتْ شَيْوَعُهُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَسِتِّمِائَةٍ، مِنْ كُتُبِهِ «الْمُوَافَقَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالصُّحَابَةِ» فِي الْحَدِيثِ، وَ«سِفِينَةُ النِّجَاجَةِ» فِي الْإِمَامَةِ، انْظُرْ «أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ» (١٨/٥٥).

(٣) «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (١٨/٥٧).

(٤) «الْمُتَمَيِّزَةُ» لِلْجَاحِظِ (ص/١٥١-١٥٢).

(٥) انْظُرْ «الْمُعْتَمَدُ» لِأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ (٢/١٠٢).

كما في الشهادة^(١)، كلُّ هذا يَسْلَمُ لهم أصلهم العقليّ الأوّل من أيّ مُعارضةٍ مُؤثّرة.

والمُحصّلة: أنّ المنهج الاعتزاليّ قائمٌ على التّضييق في باب الاحتجاجِ بالسّنة في مسائل الاعتقاد، بدءاً: بمنع الرّسول أن يكون قد أخبر في الإلهيّات بشيء، خاصّة في صفاته وأفعاله، فيزعمون أنّه لم يُخبر في ذلك بخبرٍ يُبَيّن فيه الحقّ بيقين، بخلاف غيرها من مسائل العمليّات^(٢)، ولذلك طُوّيت صفحات أعمارهم على بحثِ هذه المسائل العقديّة بمجرّد عقولهم.

ثمّ انتهاء بطعنهم في نسبة هذه الأحاديث إلى النّبي ﷺ، إذ ردّوا «الأحاديث المُخالفة لأقوالهم وقواعدهم، ونسبوا رُواتها إلى الكذب والغلط والخطأ في السّمع، واعتقاد أنّ كثيراً منها من كلام الكُفّار والمُشركين! كان النّبي ﷺ يحكيه عنهم، فربّما أدركه الواحد في أثناء كلامه بعد تصديره بالحكاية، فيسمع المُحكي، فيعتقده قائلاً له لا حاكياً»^(٣).

فهذه الدّعوى الواهنة قد حكاها عنهم ابن القيم، قد وجدتها -حقيقة- في صنيع بعض كُبرائهم، كالقاضي عبد الجبار؛ حيث كان يتعلّل أحياناً بهذا الاحتمال السّاقط لرّد ما تدفعه نفسه من أحاديث الصّفات!

تريّ هذا الصّنيع له في مثل قوله: «... ومِمّا يتعلّقون به، أخبارٌ عن النّبي ﷺ، وأكثرها يتضمّن الجبر والتّشبيه، فيجب القطع بأنّه لم يَقُلْه، وإن قال، فإنّه ﷺ قاله حكايةً عن قوم، والرّأوي حذف الحكاية ونَقَلَ الخير»^(٤)؛ ثمّ طَبّق هذا الاحتمال على أحاديث الرّؤية، مع أنّها منقولة بالتواتر!

(١) انظر «قبول الأخبار» لأبي القاسم البلخي المُعتزلي (١٧/١)، و«المُعتمد» لأبي الحسين البصري (١٣٨/٢).

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٥/١٣).

(٣) «الصّواعق المرسلة» لابن القيم (١٥٢٧/٤).

(٤) «شرح الأصول الخمسة» (ص/٢٦٨).

ولسنا ننفي أنَّ الحاجة قد تستدعي المعتزلة لقبول بعض الأحاديث وسوقها في مقامات الاحتجاج، لكن اعتضادًا لا تأسيسًا، «فإنَّهم لا يعْتَبِرون الأحادَ مِنَ الشَّيْءِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّعَارُفِ، وذلك بعد مُوافَقَتِهِ للعقل»^(١).

وهم قد يفعلون ذلك أيضًا ليدفعوا تشنيع أهل الشَّيْءِ عليهم بمُجافاةِ شُئْنِ النَّبِيِّ ﷺ، «فإنَّهم لا يكادون يَلْتَفِتُونَ إليه، وخصومهم يَتَسَلَّقُونَ عليهم مِنْ جِهَتِهِ، وَيَسِيبُونَهم إِلَى قِلَّةِ الْعِلْمِ بِهِ، وَرُبَّمَا حَاجُّوهم فِي النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونهم عَنْهُ»^(٢).

والقصدُ من مُجمل هذا: أنَّ المعتزلة شكَّكت موقفها من أخبارِ الأحادِ، بحسبِ اتِّساقِها أو فراقِها لأصولهم الخمسة، فما كان على نقيضِ مُقتضاها «من آياتٍ يُؤَوَّلونها، وما يُعارضها من أحاديث يُنكرونها .. ولذلك، فإنَّ مَوْقِفَهُم مِنَ الْحَدِيثِ كَثِيرًا ما يكون مَوْقِفَ الْمُتَشَكِّكِ فِي صِحَّتِهِ، وأحيانًا مَوْقِفَ الْمُنْكَرِ لَهُ، لِأَنَّهُمْ يُحْكَمُونَ الْعَقْلَ فِي الْحَدِيثِ، لَا الْحَدِيثَ فِي الْعَقْلِ»^(٣).

(١) «فصل الاعتزال» للقاضي عبد الجبار (ص/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) «قول الأخبار» لأبي القاسم البلخي المعتزلي (١/ ١٨).

(٣) «ضمن الإسلام» لأحمد أمين (٣/ ٨٥).

المطلب الرابع تأثير الفكر الاعتزالي في الفرق الكلامية

قريباً من هذا المسلك الغالي في العقليات، مَشَى كثيرٌ من الأشاعرة المتأخرين، وإن كانوا هم الصقُّ بالخصوص الشرعية من أولئك، وأشدَّ تعظيماً لها، وأتبع لمنهج السلف الصالحين؛ أذكرُ منهم أبا حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)^(١)، هذا العَلمُ الكبير - وإن كان مُناوئاً لأهل الاعتزال في جملة تَقَريرَاتِهِم - إلَّا أنَّ له من التَّأصيلات في باب العقائد ما يُوافق نظرتهم إلى الدلائل الثقلية، فيردُّ أكثر أحاديث الصِّفَات لإيهامها التَّشبيه في حقِّ الله تعالى.

نرى ذلك - مثلاً - في قوله: «... ما قَضَى الْعَقْلُ بِاسْتِحَالَتِهِ، فَيَجِبُ فِيهِ تَأْوِيلٌ مَا وَرَدَ السَّمْعُ بِهِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَحِيلَ السَّمْعُ عَلَى قَاطِعٍ مُخَالَفٍ لِلْعَقْلِ، وَظَوَاهِرُ أَحَادِيثِ التَّشْبِيهِ أَكْثَرُهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَالصَّحِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، بَلْ هُوَ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ»^(٢).

(١) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي: المُلَقَّبُ بِحُجَّةِ الْإِسْلَام، فيلسوف متصوف، ومن كبار فقهاء الشافعية، وأذكىء العالم، له نحو مئتين مُصَنَّف، من أشهرها «إحياء علوم الدين»، انظر «أعلام النبلاء» (٣٣٢/١٩).

(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» لأبي حامد الغزالي (ص/١١٦).

وقبله شيخه أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)^(١) وهو عمود الأشعرية الكَلَابِيَّة، كان «مع فرط ذكائه، وإماميته في الفروع وأصول المذهب، وقوة مناظرته، لا يدري الحديث كما يليق به، لا مَنْتًا ولا إسنادًا»^(٢)، وقد ورث مسألة عبد الجبار في كلامه على بعض الصفات الإلهية، فبدفَع بها في نحر الصَّاحِج من الأخبار، ويتكَلَّف في إيجاد مَنْعٍ في طرائق تَقْلِيها لِيَصِل من خلالها إلى تضعيفها، فإذا أصابه الذُّهول من متانة دعائم تلك الثُّقُول، تكَلَّف بكلام في علم الحديث لو أَحَبَّ منه بادی الأمر كان خيرًا له.

من ذلك -مثلًا- قوله في حديث الثُّزُول المشهور^(٣): «إِنَّ الحديثَ وإن رَوَاهُ الأَثْبَات، ونَقَلَهُ الثَّقَات، فلم يُجْمَع أهل الصَّنْعَةِ على صِحَّتِهِ، على معنى أَنَّهُ منقول عن الرُّسُول ﷺ قطعًا، وإِنَّمَا انكَفَّ أهل التَّعْدِيل عن التَّعَرُّض للحديث الَّذِي نَقَلُوهُ، مِن حَيْثُ لم يَظْهَر ما يَتَضَمَّن مَطْعَنًا وقدَحًا في الثَّقَلَة، وهم مع ذلك يُجَوِّزُونَ على رُؤَاةِ الخَبَر أن يَزِلُّوا ويغلطُوا...»^(٤).

وهكذا ترى الجويني يَسْتَمِيتُ في منَحِ كَوْنِ الرُّسُولِ ﷺ أَخْبَرَ بِمَثَلِ هَذَا الحديث وهو مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ عند أهل الثَّقَد، ولو بأضعف الأدلَّة، بل أجاز الإضراب عن الصَّاحِجِ مِنَ الأحاديثِ في باب العقائد، لكونها من قَبِيلِ الآحاد، كما تَفْعَلُ المُعْتَزَلَة تمامًا، ترى شيئًا من ذلك في مَعْرُضِ رَدِّهِ على مَنْ سَمَّاهُم

(١) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي: الملقَّب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، ينسب له أوزير (نظام الملك) المنزلة النظامية، فدرَّس فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، له مصنفات كثيرة، منها «غياب الأمم والنبات الظلم» و«المعقبة النظامية» و«نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، انظر «أعلام النبلاء» (٤٦٨/١٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤٧١/١٨).

(٣) وهو ما أتمَّف عليه البخاري (رقم: ١١٤٥) ومسلم (رقم: ٧٥٨) واللفظ له، من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ ومن يسألني فأعطيه؟ ومن يستغفرني فأغفر له؟».

(٤) «الشَّامِل» للحومِي (ص/ ٥٥٧-٥٥٨).

بـ «الحشوية»، حيث قال: «أما الصفات التي يتمسكون بها، فأحاد لا تُفضي إلى العلم، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغاً»^(١)!

أما الفخر الرّازي (ت ٦٠٦هـ)، فغاية لا تُسامى في ردّ الصّحاح بقانونه العقليّ الكلّي، وسيأتي الكلام عليه قريباً في موضعه من هذا المبحث. ثمّ الأمدّي (ت ٦٣١هـ)^(٢) قريباً منه، نراه يسوق في إحدى كتبه أدلته على رؤية الله في الجنة، ثمّ يختمها بقوله: «... وعلى الجملة، فلنستعتمد في هذه المسألة على غير المسلك العقليّ الذي أوضحناه، إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السّمعية، والاستبصارات العقليّة، وهي ممّا يتقاصر عن إفادة القطع واليقين، فلا يُذكر إلّا على سبيل التّقرّب واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقي»^(٣).

وبهذا تعلم أنّ انكماش المذهب الاعتزاليّ، وتقلّص دعوته، لم يقتض انحسار كثير من عقائده ومبادئه، حيث تبنّى بعضها الأشاعرة المتأخرون كما علمت، وأظهر منهم في هذا التّبنيّ الاثنا عشرية والزيدية^(٤)، حتّى قال (جولدزهر): «قد استقرّ الاعتزال في مؤلفات الشيعة حتّى يومنا هذا، فلذا كان من الخطأ الجسيم -سواء من ناحية التّاريخ الدينيّ أو الأدبيّ- أن يُزعم بأنّه لم يبقَ للاعتزال أثر قائم محسوس»^(٥).

(١) «الإرشاد» للجويني (ص/١٣٩).

(٢) علي بن محمد بن سالم التّغلي، أبو الحسن، سيف الدين الأمدّي: أصولي مُتكلّم، أصله من آمد من (ديار بكر)، وتعلم في بغداد والشّام، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس فيها واشتهر، له نحو عشرين مصنفاً، منها «الإحكام في أصول الأحكام»، ومُختصره «منتهى السّول»، و«إبكار الأفكار»، انظر «الأعلام» (٣٢٨/٤).

(٣) «غاية المرام في علم الكلام» للأمدّي (ص/١٧٤).

(٤) انظر «تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة» لـد. عبد اللطيف الحفظي (ص/٤١٧)، و«أصول مذهب الشيعة» لـد. الفقاري (٦٤٩/٢).

(٥) «العقيدة والشرعة» (ص/٢٢٣).

فمثلُ هذا التّقديمِ للعقليّاتِ عند تَوْهُمِ التّعارضِ، تجده عند الطّوائفِ الكلاميّةِ الّتي جاءت بعد المعتزلة، إلى يوم النّاس هذا، يَرومون تنزيه الشّارع عن مُناقضة الضّروراتِ العقليّةِ فيما يَرون، أو مُحاولَةً لالتقاء بركبِ الحضارةِ الغربيّةِ عبر قنطريّها، كما سيأتي عليه البيان في الآتي:

المَطْلَبُ الخَامِسُ

أثر الفكر الاعتزاليّ في المدارس العقلانيّة المعاصرة

على وَفَى ذاك الثَّقَنِيْنَ لأوْلِيَّةِ العقل، دَرَجَ كُلُّ مَنْ جاءَ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ
الطَّاعِنِينَ فِي صِحاحِ السُّنَنِ وَفَقَ نَظَرَهُمُ الْعَقْلِيّ، عَلَى اخْتِلَافِ مَشَارِبِهِمْ وَتَفَاوُتِ
مَنَازِلِهِمْ فِي ذَلِكَ.

أَمَّا نَشَأُ الْفِكْرِ الْعَقْلَانِيّ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ :

فلقد كانَ لَهُمْ نَصِيبٌ وَافِرٌ مِنَ وِراثَةِ أَصُولِ الاعتزالِ فِي نَظَرَتِهِمْ إِلَى
النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْ وَجَدَ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى (جَمالِ الأفغانِيّ) وَتَلْمِيزِهِ (مُحَمَّدُ
عَبْدِهِ) فِي وَفَيْهِمَا لِقَبِّ «مُعْتَزَلَةِ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ»^(١)؛ وَذَلِكَ أَنَّ الثَّانِيَّ مِنْهُمَا يَوْصَلُ
لِلْإِسْلَامِ أَصُولًا، فَبَعْدُ فِيهَا الْأَصْلَ الثَّانِي مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي قامَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ، ما
ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: «.. الْأَصْلُ الثَّانِي لِلْإِسْلَامِ: تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ عِنْدَ
التَّعَارُضِ؛ .. فَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْجَمَلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ»^(٢) -إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ-
عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالشُّقْلُ، أُخِذَ بِما دَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، وَبَقِيَ فِي النُّقْلِ
طَرِيقَانِ :

(١) ذَكَرَهُ الْأَسَازُ أَنْوَرُ الْجَنْدِي كَما فِي «تَجْدِيدُ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِي» لِد. جَمالِ سُلْطان (ص/٣٥).

(٢) فِي حِكَايَةِ هَذَا الْأَثْفَاقِي نَظَرًا؛ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِثْمًا عَنَّا حِكَايَةُ أَثْفَاقِي جَمَلَةِ طَوَائِفِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهَؤُلَاءِ
لَيْسُوا جَمِيعُ أَهْلِ الْجَمَلَةِ، ثُمَّ إِنَّ أَثْفَاقِي الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى خُصُوصِ هَذِهِ مَسْأَلَةٍ، لَا يَبْتَغَى بِهِ، ما دامَ غَارِقًا
لِأَثْفَاقِي أَثْمَةِ السُّلْفِ.

طريقُ التَّسليمِ بصحَّةِ المنقول، مع الاعترافِ بالعجزِ عن فهمِهِ، وتفويضِ الأمرِ إلى الله في علمِهِ.

والطَّرِيقُ الثَّانِيَّةُ: تأويلُ النُّقلِ، مع المُحافظةِ على قَوانينِ اللَّغَةِ، حتَّى يَتَّقَى مَعْنَاهُ مع ما أثْبَتَهُ الْعَقْلُ.

وبهذا الأصلِ الَّذِي قامَ على الكتابِ وصحيحِ الشُّيْخِ، وَعَمَلِ الشَّيْخِ ۞، مُهَذَّبَتِ بَيْنَ يَدَيْ الْعَقْلِ كُلِّ سَبِيلٍ، وَأُزِيلَتْ مِنْ سَبِيلِهِ جَمِيعُ الْعَقَبَاتِ^(١).

وفي تقريرِ هذه النُّزعةِ الْعَقْلَانِيَّةِ لِعُمومِ رُؤَاةِ هذه الْمَدْرسةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ، يَقُولُ مُحَمَّدٌ حَمْزَةُ^(٢): «إِنَّ النُّزعةَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي تَحْمُسُ لَهَا مُفَكَّرُونَ عَدِيدُونَ، كَمُحَمَّدٍ عَبْدِهِ، وَعَلِيِّ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَأَحْمَدَ أَمِينٍ، وَمَحْمُودَ أَبُو رِيَّةَ، وَجَدَّتْ فِي مَبَادِي الْمُعْتَزَلَةِ وَنَزْعَتِهَا الْعَقْلِيَّةِ تَعْبِيرًا صَادِقًا عَنْ طُمُوحَاتِهَا، فَكَانَ الْإِحْتِفَاءُ بِمَبَادِيهَا -وخاصَّةً في فترةٍ ما بَيْنَ الْحَرَبَيْنِ- اسْتِعَادَةً جَدِيدَةً وَمُحَاطَةً لِحَيَاءِ الْعَقْلَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ..

ومثلما وَجَدَ هَؤُلَاءِ الْمُفَكَّرُونَ فِي مَبَادِي الْمُعْتَزَلَةِ مَا يَتَنَاغَمُ مَعَ دَعْوَتِهِمُ التَّحْدِيثِيَّةِ، فَإِنَّ مَوْقِفَ الْمُعْتَزَلَةِ مِنَ الْأَدَلَّةِ النَّقْلِيَّةِ عُمُومًا، وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بِصِفَةِ أَخْصَصٍ، كَانَ يَمَّا يَلَامُ أَفْكَارَهُمْ^(٣).

ثُمَّ جَاءَ مِنْ بَعْدِ هَؤُلَاءِ مَنْ أَشَادَ بِمَنَاجِحِ الْمُعْتَزَلَةِ صَرَاحَةً، وَأَثْنَى عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ هَرَطَقَاتِهِمْ، كَمَا تَرَاهُ عِنْدَ (جَمَالِ الْبَنَّا) مَنْ جَعَلَهُ الْعَقْلَ هُوَ الْأَصْلَ لِلْأَوَّلِ لِلشَّرِيعَةِ^(٤)! وَعَلَى هَذَا الْمَبْدَأِ نَفْسِهِ سَمَّى (سَامِرَ إِسْلَامْبُولِي) نَقْدَهُ لِلْمُصَحِّحِينَ بِ«تَحْرِيرِ الْعَقْلِ مِنَ النَّقْلِ».

(١) «الأغصان الكاملة للشيخ محمد عبده» لمحمد عمارة (٣/٣٠١).

(٢) محمد حمزة: باحث تونسي حداثي، أستاذ محاضر في الجامعة التونسية، مختص في قضايا الفكر الإسلامي، له عدة مؤلفات، من أشهرها: «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث».

(٣) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ص/٣٣٤).

(٤) «السنّة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/١٥٥، ١٧٤).

وكان (إسماعيل الكردي) شديد الحفاوة بجُهد المُعتزلة في نقد متون الصُّحاح، وبهذا الأصل العقلي الذي أصلوه^(١).

بل إنَّ من شاكلة هؤلاء مَنْ تحسَّر على اندثار مذهبهم، وتمنَّى لو بسط الاعتزال سلطته على النَّاس مرَّة أخرى كما كان ردًا من زمين العباسيين! كما تلمسه من تحسَّر (محمَّد شحرور) في قوله: «تیار العقل قد تمثَّل في المُعتزلة، حيث أنَّ الإسلام عندهم تفاعل مع مُعطيات العصر وتحدياته، وأنتج فكرًا نيرًا حُرًا نقديًا، وقد انتهت المعركة مع الأسف بانتصار التيار الأول -يعني أهل السنة-، وما زلنا نعيش مآسيها حتَّى يومنا هذا»^(٢).

فمثل هذه الأقلام المُتعاطفة مع المُعتزلة ما أكثرها في أهل زماننا، تجدها ظاهرة في كتابات (أحمد أمين)^(٣)، و(أمين الخولي)^(٤)، و(أحمد محمَّد صبحي)، و(زكي نجيب محمود)^(٥)، و(جعفر الشُّبَّاني)^(٦)، و(محمَّد شحرور)^(٨)، وغيرهم كثير.

(١) انظر تفصيل قواعد نقد متن الحديث (ص/٤٤، ١٧١).

(٢) «الكتاب والقرآن» لشحرور (ص/٥٦٩، ٥٨٦).

(٣) أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ: عالم بالأدب، غزير الاطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب المصريين، قرأ مدة قصيرة في الأزهر، وتخرج بمدرسة القضاء الشرعي، ودُرِّس بها، ثمَّ تولَّى القضاء ببعض المحاكم الشرعيَّة، ثم عيِّن مُدرِّسًا بكلية الآداب بالجامعة المصريَّة، من مؤلفاته: سلسلة في تاريخ الأفكار في الإسلام «فجر الإسلام»، و«ضحى الإسلام»، و«ظهر الإسلام»، توفي (١٣٧٣هـ)، انظر «الأعلام» (١/١٠١).

(٤) أمين الخولي: من أعضاء المجمع اللُّغوي بمصر، تعلم بالأزهر، وتخرج بمدرسة القضاء الشرعي، وحين استأذ في الجامعة المصريَّة، ثم مديرًا للثقافة العامة بوزارة التربية والتعليم، من مؤلفاته: «المجد دُون في الإسلام»، و«مشكلات حياتنا اللُّغويَّة»، توفي (١٣٨٥هـ)، انظر «الأعلام» (٢/١٥).

(٥) زكي نجيب محمود: مفكر وفيلسوف مصري، عمل أستاذًا للفلسفة أكثر من نصف قرن في الجامعات المصريَّة، وعمل أستاذًا بالجامعات الأمريكيَّة، وتولَّى رئاسة تحرير مجلة «الفكر المعاصر»، ألف وترجم كتبًا عديدة في الفلسفة والثقافة والأدب، منها: «قصة الفلسفة الحديثة»، انظر «تكملة معجم المؤلفين» (ص/١٩٥).

(٦) انظر مقولات من مضى ذكرهم في «الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبويَّة في مصر الشام» ل.د. محمد عبد الرزاق أسود (ص/٤٦٩).

(٧) انظر «بحوث في الملل والنحل» لجعفر الشُّبَّاني (٣/١٧٠). مؤسسة النشر الإسلامي.

(٨) انظر كتابه «الكتاب والقرآن» (ص/٥٦٩، ٥٨٦).

يقول عادل العوا^(١): «لقد اضمحل الاعتزال مذهباً إن صحَّ القول، ولكنه بقي روحاً وموقفاً! وقد جاءت النهضة الحديثة وفيها ألوان من الاعتزال، ففيها الشك والتجربة، وهما منهجان من مناهج الاعتزال، وفيها الإيمان بسلطة العقل، وحرية الإرادة»^(٢).

وأما علماء العقلانيين -مُمَثِّلِينَ بالتيار العلماني الحاد-:

فهؤلاء لا يعتبرون بمعرفه سيئ ما كان مُحَصِّلاً من طريق العقل^(٣)، شعارهم «العقل أولاً، والنص ثانياً»^(٤)، بعد أن اِلْتَحَفَ رُؤَاد هذا التيار العرب بديثار الاعتزال، مُنْبهِرِينَ بما عند مشايخه القدامى من دُرْبَةٍ قديمَةٍ على كبح جماح المدِّ السُّنيِّ، وخَدَشِ للأصول السُّنيَّة بِمَخَالِبِ التَّمَعُّلِ؛ على ما في كلا الطائفتين -الاعتزاليَّة والعلمانيَّة- من رموز تنصهر في قدرٍ مُشْتَرَكٍ خَطِيرٍ، مُمَثِّلٍ في إحلال الشرائع العقلية، مكان الشريعة النبوية^(٥).

فلأجل ما عند المُعتزلة من تقدسٍ مُفْرَطٍ للعقل، قد أشادَ مثلُ (حمَّادي دُويب)^(٦) بِشِجَاعَةِ رُؤُوسِهِمُ الْقَدَامَى فِي تَقْدِيمِ الْعَقْلِيَّاتِ عَلَى النَّصِّ عِنْدَ التَّعَارُضِ رَغْمَ أَنْوَافِ أَهْلِ الْحَدِيثِ! ودعا إلى اقتفاء أثرهم في استخدامٍ منهجِ الملاحظة والشك في كلِّ شيءٍ، حتَّى في الأمور الدِّينيَّة!

(١) عادل العوا: فيلسوف سُوري، درس في جامعة السوربون بفرنسا، وترأس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بجامعة دمشق، له عدة مؤلفات، منها: «المذاهب الأخلاقية»، و«الفكر الانتقادي لجماعة الإخوان الصفا»، توفي (١٤٢٢هـ).

(٢) «المعتزلة والفكر الحر» لعادل العوا (ص/٣٧٨).

(٣) انظر «الأسس الفلسفية للعلمانية» لعادل شاهر (ص/٣٦٣)، وكتابه الآخر «أولية العقل» (ص/١٥٦).

(٤) «الحديث الثوري ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» لمحمد حمزة (ص/٣٣٥).

(٥) نَسَبَ الشَّهْرِسْتَانِي هذا في «الملل والنحل» (١/٨١) إلى رَأْسِ الاعتزال: الجُبَّائِي، وابنه أَبِي هِشَام.

(٦) باحث تونسي حَدَّثَنِي، يعمل أستاذًا محاضرًا بقسم العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس بتونس، حاصل على الدكتوراه عن رسالته «جدل أصول الفقه والواقع»، من مؤلفاته: «مراجعة نقدية للإجماع بين النظرية والتطبيق»، و«السنن بين الأصول والتاريخ».

فكان يقول: «ينبغي أن ننظر إلى موقف النِّظام، باعتباره تواصلاً لانتِجاء سَبَقه داخلَ المدرسة الاعتزاليَّة، .. إنَّ هذه الجُراة التي تحتكِم إلى العقلِ سُلطة مَعرفيَّة، ومَحكاً لِلضادِّ والزَّائفِ مِنَ الأخبارِ، سَتَجِدُ مَنْ يَطَبِّقُها في الواقعِ»^(١).
والَّذي يَغْلِبُ على ظَنِّي بعد مُطالعتي لكثيرٍ من كتاباتِ العَلَمائِيِّين في هذا الباب، وتأمَّل خطاباتِهم في الإعلام:

أَنَّ الخِراطِمْ في هذا السُّلكِ العَقَدِيَّ المُحتَدِي لمَذهبِ الاعتزال، لم يَكُنْ أبداً عن قناعتٍ تامَّةٍ بأصولِ هذا المذهبِ الكَلاميِّ في الاستدلال؛ وألَّا لكانوا أَخَذوا أيضاً بأصولِهم الخامس في «الأمْرِ بالمَعروفِ والنَّهي عن المُنكر»! ومَعْلومٌ لِلكُلِّ من حاليهم أَنَّهُم أَكثَرُ النَّاسِ اسْتِزَاراً ونُفُوراً مِن هذه السُّغيرة!
ولكنَّ انتِهاجَ هؤلاءِ العَلَمائِيِّين المُعاصرين لِمَقالاتِ المُعتزلة، إِنَّمَا هو انتِهاجٌ نَفَعِيٌّ مُؤَدِّجٌ، يُمارِسُونَهُ -على وَجهِ الاضطرارِ المُؤَقَّتِ- على التُّراثِ الإسلاميِّ بِمُخْتَلَفِ مَكُونَاتِهِ.

فالمُستغربون الَّذين يرفعون رايةَ الدَّعوة إلى التَّمُرُّدِ على السُّنةِ وتَجَاوُزِ نصوصِها، وإن أَظهروا الإشادةَ بِالتَّيارِ الاعتزاليِّ في عقلائيَّته، «إلَّا أَنَّهُمْ -في حَقِيقَةِ الأمرِ- أَظهروا هذه الإشادةَ لِيَسْتَبْرُوا خَلْفَ هذا الأَنموذجِ، وَيُظْهِروا لِمَن لا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ مَقاصِدِهِم، أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْتَلْهِمونَ مِن ذَاتِ التَّارِيخِ الإسلاميِّ وما نَشَأَ فِيهِ مِن حَرَكَاتٍ وفِرَقٍ ما زَعَمُوا أَنَّهُ نِوَاةٌ لِلإِدِّاعِ والتَّحْدِيثِ، فيُخَفِّفُوا بِهِذا الاحتِفاءُ الأَنموذجَ الحَقِيقِيَّ الَّذِي وَقَعُوا في تَبِيعِيَّتِهِ واجتِراءِ رِجْسِهِ وآفَاتِهِ»^(٢)، وهذا الكامُنُ في أُنموذجِ الفِكرِ الغَرِبيِّ الوُثنِيِّ بِتَمَامِهِ.

هذه حَقِيقَةُ لِمَ يَسْتَطِيعُ حَتَّى كِبَارُهُم التَّنَسُّرُ عَلَيْها؛ فهذا (نَصْر أبو زَيد)^(٣) يُفْشِيها بِقَوْلِهِ: «لا يَعْنِي إحيائُنَا للاعتزالِ أَنَّنَا نَقْبَلُ مَواقِفَ المُعتزلة كُلِّها ..

(١) «السنة بين الأصول والتاريخ» (ص/٢١١).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٠).

(٣) نصر حامد أبو زيد: باحث أكاديمي مصري، متخصص في نقد التراث الإسلامي واللغة العربية، وعندما قدم أبحاثه للحصول على درجة أستاذ، انتهته لجنة التَّحْكِيمِ بالكُفر، فخرج بعدها من مصر، ثم رجع إليها بعد ستين، ومات سنة (٢٠١٠م)، انظر ترجمته في «أعلام الفكر العربي» للسيد ولد أباه (ص/٢٠٠).

فتأييدنا للمعتزلة للتيار العام وللمحركة التاريخية، وليس للتفصيلات الجزئية في هذه النظرة أو تلك»^(١).

وذاك (أدونيس)^(٢)، مع إعلائه هو أيضًا من شأن الانحراف الاعتزالي -لما يراه من انتعاقهم نسبيًا من سلطة الوحي- يؤكد على أن هؤلاء لا يمثلون النموذج المرتضى الذي يُنسج على منواله، إذ يبقى أنه عقل وليد التدين لا التساؤل، فهو -بحسب كلامه- ابن الله والوحي^(٣)

فلذلك أستطيع القول:

أنني مع كل هذا الذي سردت من تمثيلات هذا الاتجاه في المعاصرين -ومن تركت ذكرهم أكثر- لا أعلم جماعة معاصرة التزمت مذهب المعتزلة طول الخط، كأن توافقهم في أصولهم الخمسة بتمامها، أو تتبنى آرائهم التفصيلية في سائر القضايا^(٤).

إنما تنصب الموافقة للمعتزلة -غالبًا- على بعض من أصولهم المنهجية لا كلها، مثل: وظيفة العقل، وتقديمه على النقل، وتأويل النصوص الشرعية على خلاف ما عليه السلف، واعتقاد ظنية الآحاد مطلقًا، وعدم الاعتداد بها في العقائد، وفكرة الحرية الإنسانية، وما أشبه ذلك من المسائل التي اشتهروا بها.

هذا؛ والمعتزلة لأذنين هندي وأفق وأعلم بكثير ممن يزعم الانتماء إليهم من عقلائي هذا العصر

(١) «فقد الخطاب الذيني» لنصر أبو زيد (ص/١٨١).

(٢) علي أحمد سعيد إسبر، المعروف باسمه الشعاع: أدونيس، شاعر وكاتب سوري، تخرج من جامعة دمشق في الفلسفة، ودُرس في الجامعة اللبنانية، وأثارت أطروحته «الثابت والمتحول» سخطًا كبيرًا عليه، وتلقى على إثرها عديدًا من الجوائز العالمية، انظر ترجمته في «أدونيس كما يراه مفكرون وشعراء عالميون» دار الطليعة - بيروت، ٢٠١١م.

(٣) «الثابت والمتحول» لأدونيس (١٢٦-١٢٧).

(٤) انظر «مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث» لأحمد قوشتي (ص/٧٩-٨١).

فإنَّ الْمُعْتَزِّلَةَ يَحْتَجُّونَ بِالسُّنَّةِ فِي الْفَقْهِيَّاتِ^(١)، وكثيرٍ من فروعِ الْعَقَائِدِ وَمَا لَا يَتَطَلَّبُ الْقَطْعُ^(٢)؛ وَأَمَّا غُلَاةُ الْعَقَلَانِيِّينَ الْيَوْمَ، فَلَا يُبَالُونَ بِهَا إِلَّا قَلِيلًا.

وَعَامَّةُ الْمُعْتَزِّلَةِ لَمْ يُنْكِرُوا حَدَّ الرَّجْمِ^(٣)، وَلَا النَّسَخَ فِي الْقُرْآنِ^(٤)، وَلَا أَنْكَرُوا فِرَاضَ الْحِجَابِ، وَلَا كَثِيرًا مِمَّا خَرَجَ بِهِ عَلَيْنَا الْمُتَمَعِّقَةُ مُؤَخَّرًا، وَلَا ارْتَمَوْا فِي أَحْضَانِ الْإِفْرَنْجِ كَمَا يَفْعَلُ هَؤُلَاءِ.

وَالْمُعْتَزِّلَةُ يَقُولُونَ بِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ^(٥)، اسْتِنَادًا إِلَى عَصْمَةِ الْأُمَّةِ وَالسَّلَفِ بِخَاصَّةٍ، خِلَافَ كَثِيرٍ مِنْ أَدْعِيَاءِ الْعَقَلَانِيَّةِ الْيَوْمَ، فَلَا يَكَادُونَ يَرْفَعُونَ بِذَلِكَ رَأْسًا فِي شَيْءٍ^(٦).

فَأَيُّ ظَلَمٍ لِلْمُعْتَزِّلَةِ أَكْبَرَ مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِمْ مِثْلُ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الْمُخْلِثِينَ مِنْ مُرَاهِقِي الْفِكْرِ وَشُلَّاذِ الرِّأْيِ؟!

وبهذا وغيره، يتبيَّنُ الْفَارَقُ بَيْنَ الطَّوَائِفِ الْكَلَامِيَّةِ - وَمِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ بَعْضِ مَوَاقِفِهِمْ مِنْ آحَادِ السُّنَّةِ - وَطَوَائِفِ الْعُلَمَائِيِّينَ:

أَنَّ الْمُعْتَزِّلَةَ وَمَنْ نَحَا مِنْهُمْ: إِرَادَةُ تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ عَنْ مُنَاقَضَةِ الصَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَاقَعَ لَهُمْ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ، وَالْإِلْحَادُ فِي التَّصَوُّصِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهَا لَيْسَ مُرَادًا لَهُمْ، بَلْ وَقَعَ لَهُمْ نَتِيجَةً لَانْحِرَافِهِمْ فِي التَّنْظِيرِ.

وَأَمَّا الْحَدَّثِيُّونَ مِنَ الْعُلَمَائِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ: فَالْإِلْحَادُ فِي التَّصَوُّصِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهَا، وَالْكُفْرُ بِمَصْدَرِهَا، وَاقَعَ لَهُمْ بِالْقَصْدِ الْأَوَّلِ.

(١) انظر «قبول الأخبار» للبلخي (١٧/١)، و«المُعْتَمَد» لأبي الحسين (٩٨/٢).

(٢) انظر «اليقيني والظني من الأخبار» لجاثم المعوني (ص/٣١ حاشية).

(٣) كما ذهب إليه رشيد رضا في «مجلة المنار» (٦١١/٧)، ود. مصطفى محمود في كتابه «لا رجم للزانية»، وأبو القاسم حاج حمد في «إيستولوجيا المعرفة الكونية» (ص/٩٤-٩٥).

(٤) كما فعل أحمد حجازي الشُّقَّا في كتابه «لا نسخ في القرآن».

(٥) انظر «قبول الأخبار» للبلخي (١٧-١٨)، و«المُعْتَمَد» لأبي الحسين (٣/٢).

(٦) كحمادي ذويب في كتابه «مراجعة نقدية للإجماع».

المطلب السادس

الأصل العقلي الناظم لمخالف أهل السنة في ردّ الأحاديث النبويّة

يعتقد عامة من يخالف منهج أهل السنة في اعتبار مراتب الأدلة، بوجود خصومة بين الثقل والعقل، وبوقوع التعارض بين كثير من أفراد دلائلهم، أو إمكان ذلك وجوّزه؛ ومادام أنّ تقديم الثقل على العقل مستلزم عندهم للدور المحال، إذ أنّ حجية الخبر الشرعي لا يمكن بحال أن تُعلم إلاّ بإثبات الدلالة العقلية وتصحيحها لها: فإنّ تقديم الثقل في هذه الحالة مستلزم للقَدْح في أصله!

وهذا عين ما ادّعاء المخالفون - كما قدّمنا - لرّدّهم كثيرًا من المرويات الصّاح، بدءًا من المعتزلة^(١)، ومرورًا بكثير من متأخري الأشاعرة^(٢)، ثمّ انتهاء بالعلمانيين؛ مع أنّ الدور في حقيقة الأمر مُنتفٍ؛ وهو توهم ناشئ عن افتعال الخصومة بين العقل والثقل، ولا خصومة بينهما عند التحقيق - كما سيأتي عليه البيان-، وما تقدّم من لهج بعض أرباب المقالات بمركزيّة العقل، مُجرّد دعوى لا تحقّق لها في سوق الدلائل الشرعيّة ولا حتّى العقلية.

(١) انظر «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص/ ٨٨-٨٩).

(٢) انظر «البرهان» للجويني (١/ ١١١)، و«المواصم من القواصم» لابن العربي (ص/ ٢٣١).

وإنّا إذ نرفض تلك الخصومة المُدعاة بين صريح العقل وصحاح النّقل، لا نُنكر في المُقابل وجود مبادئ فطريّة مَرَكُوزَة في العقل الإنسانيّ، بل إنّ وجود هذه المبادئ والإقرار بها إمّا يُوطّد وَهَنَ هذه الدّعوى؛ ذلك لأنّ هذه المبادئ مع كونها من مُكوّنات العقل البشريّ، إلّا أنّها غير كافية في تحصيل الحقائق، إمّا مُطلقاً، وإمّا على وجه التّفصيل، فهي مُفتّرة إلى نُور الوحي^(١).

وهذا ما سيّبين بعدُ بتحديد معنى العقل، فإنّ الاختلاف في مفهومه من أصول النزاع في ما نحن بصّده، فلقد داخل هذا اللفظ مادّةً من الاشتباه والإجمال^(٢)، وعندي أنّه من أكثر المُصطلّحات المَظْلُومة من أهل هذا العصر، فلنكم حُمل ما لا يحتلّ، ألّيس أوسع من مقاييه!

إنّ العقل «جنسٌ تحته أنواعٌ، منها ما هو حقٌّ، ومنها ما هو باطلٌ باتّفاق العقلاء، فإنّ الناس مُتّفقون على أنّ كثيراً من الناس يُدخلون في مُسمّى هذا الاسم ما هو حقٌّ وباطلٌ»^(٣)، ولأجل ترسيّته مواضعه المناسبة نقول:

الفرع الأوّل: مفهوم العقل الذي تمتنعُ مُعارضتهُ للدلائل الثّقليّة.

تدور مادّة العقل في اللّسان: على المنع، والجبر، والإمساك، ومِنه: عَقْلُ الدّواء بطنه، يعقله عقلاً: أمسكه، ويُسمّى عقل الإنسان عقلاً، لأنّه يمنع صاحبه من التّورط في المَهَالِك^(٤).

وأما مفهومه في المُواضع والاصطلاح: فيدور على معانٍ كثيرة، قد قيل في عبارته ألف قول^(٥)! والذي يُراد من ذلك في هذا المقام، ويمتنعُ مُعارضته للدلائل الثّقليّة: هو العقلُ الفطريُّ بمبادئه الأولى التي قُيّرَ عليها العقل

(١) «دفع دعوى المُعارض العقليّ» (ص/٣٩).

(٢) كما قال ابن تيميّة في «مجموع الفتاوى» (١٦/٤٦٩-٤٧٠).

(٣) «دره المعارض» (١/١٩١).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (١٣٣٦).

(٥) «البحر المحيط» للزركشي (١/١١٥).

الإنساني، والذي يَحُدُّ النَّظَارُ والمُتَكَلِّمُونَ بأنه :

«عِبَارَةٌ عن جُمْلَةٍ من العلوم مَخْصُوصَةٌ، مَتَى حَصَلَتْ فِي المُكَلَّفِ صَحَّ مِنْه النَّظَرُ، وَالاستِدْلَالُ، وَالقيامُ بِأَدَاءِ مَا كُتِّفَ مِنْه»^(١).

هذه المبادئ والعلوم يمكن رَدُّها إلى مَبْدَأَيْنِ:

الأول: مَبْدَأُ عَدَمِ التَّنَاقُضِ، والذي يُرَادُ بِهِ امْتِنَاعُ أَنْ يَوْجِدَ الشَّيْءُ وَأَنْ لَا يَوْجِدَ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، وَمِنْ ذَاتِ الْإِجْهَةِ.

والمَبْدَأُ الْآخَرُ: مَبْدَأُ السَّبَبِيَّةِ، وَيُقْصَدُ بِهِ: أَنَّ كُلَّ مَا يَوْجَدُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَوْجُودِهِ سَبَبٌ^(٢).

فهذان المَبْدَأَانِ يَتَّسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ وَالْكُلِّيَّةِ.

فَأَمَّا الضَّرُورَةُ لِمَعْنَاهَا: امْتِنَاعُ تَصَوُّرِ نَقِيضِهَا، وَامْتِنَاعُ الْبَرْهَنَةِ عَلَيْهَا؛ لَكُونِهَا بَيِّنَةً لَا تَنْفَقِرُ إِلَى بُرْهَانٍ، فَهِيَ أَصْلُ كُلِّ بُرْهَانٍ.

وَأَمَّا الْكُلِّيَّةُ فَالْمُرَادُ بِهَا: انطباقُهَا عَلَى كُلِّ وَجُودٍ ذَاتِيٍّ، أَوْ مَوْضُوعِيٍّ^(٣).

ثُمَّ يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَفْهُومِ الْعَقْلِ أَيْضًا: الْعَقْلُ الْحَسِّيُّ، وَأَسَاسُ اسْتِنَادِهِ عَلَى نَقْلِ الْجِسِّ وَمُعْطِيَاتِهِ.

الْفَرْعُ الثَّانِي: الدَّلِيلُ الْإِجْمَالِيُّ عَلَى انْتِفَاءِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالتَّقْلِ.

مِمَّا مَضَى نَقْضُهُ مِنْ مَعْنَى الْعَقْلِ، يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الدَّلِيلُ التَّقْلِي - كِتَابًا وَشُئًا - مُنَاقِضًا لِلْعَقْلِ بِمَفْهُومَيْهِ الْفَطْرِيِّ وَالْحَسِّيِّ، وَوَجْهُ ذَلِكَ:

أَنَّ التَّقْلَ الثَّابِتَ عِنْدَ الْعُقُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ لَا يَكُونُ مُنَاقِضًا لِلْعَقْلِ الْفَطْرِيِّ؛

(١) انظر «الشفا» في أبواب العدل والتوحيد، للمقاضي عبد الجبار (٣٧٥/ جزء التكاليف)، و«البرهان» للجويني (١٩/١)، و«الواضح» لابن عقيل (٢٣/١-٢٤)، و«المسودة» في أصول الفقه، لآل نعيمية (ص/ ٥٥٧).

(٢) انظر «العقل والوجود» ليوسف كرم (ص/ ١٣٨) و«المعرفة في الإسلام» لعبد الله القرني (ص/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٣) «العقل والوجود» ليوسف كرم (ص/ ١٤٠).

بحيث تكون دلالته مُنافيةً لمبدأ عدم التناقض، أو منطويةً على ما فيه خرقٌ لقانون السببية؛ وكذا يمتنع وزوده برُفع ما يَقْطَع الإدراك الحسي بشيئه.

وفي تقرير هذه المسألة، يقول أبو الوفاء ابن عقيل (ت ٥١٣هـ): «أجمع العقلاء على أنه ما ورد الشرع بما يخالف العقل»^(١).

وأما أن يَرِدَ البرهانُ الثَّقَلِيُّ بما لم يَدُلَّ عليه العقلُ: فهذا مُتَحَقِّقٌ، ولا مُعارضة حثيثٌ؛ لأنَّ الكلامَ إنما هو في دليلٍ ثَقَلِيٍّ يُوَدِّي مفهوماً على خلافِ الضرورةِ العقليَّةِ، لا فيما يختصُّ به الدَّلِيلُ الثَّقَلِيُّ دونِ العقليِّ، ممَّا يَعْزُبُ عن العقلِ الدَّلالةُ عليه؛ لخروجه عن مَجَالِهِ^(٢)، فعندئذٍ لا يَدُلُّ عليه ولا يَنْفِيهِ على السَّواء.

ذلك أنَّ العقلَ عندنا معاشِر المسلمين «مَحْكُومٌ أَوَّلًا بطبيعته، طبعه أنه مخلوقٌ حادثٌ، ليس كُلياً ومطلقاً، ليس أَوَّلِيّاً ولا أَبَدِيّاً، ومن ثَمَّ فإنَّ إدراكه لا بدَّ أن يكون محدوداً بما تحدّه به طبيعته.

ثمَّ هو محدودٌ بوظيفته، وظيفته الخلافةُ في الأرض، لتحقيقِ معنى العبادة فيها، ومن ثَمَّ فقد وَهَبَ مِنَ الإدراكِ ما يُناسب هذه الخلافةَ بلا نقصٍ ولا زيادة، وهناك أمورٌ لا يحتاج إليها في وظيفته هذه، ومن ثَمَّ لم يُوَهَّبِ القدرةَ على إدراكِ ماهيةٍ أو إدراكِ كَيْفِيَّةٍ، وإنَّ كان مَوْهوباً أن يُدْرِكَ إمكانها»^(٣)، فتكون الدَّلالةُ على ذلك في مثل هذا المَقَامِ مُقتَصرةً على الدَّلِيلِ الثَّقَلِيِّ.

وإنَّما تَتَحَقَّقُ المنافاةُ بين ثَقَلِيٍّ مَنْحُولٍ وعَقَلِيٍّ صَرِيحٍ، أو بين عَقَلِيٍّ مَنْحُولٍ وبين ثَقَلِيٍّ صَرِيحٍ - وهذا الصَّنْفُ مِنَ التَّعَارُضِ هو المُرادُ تناوُلُهُ في هذه الدِّرَاسةِ لما اسْتَشْكَلَ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» -.

(١) «كتاب الفنون» لابن عقيل (١/٤٠١).

(٢) «دفع دعوى المُعارضِ العقلي» (ص/٢٧).

(٣) «خصائص الثَّوَرِ الإسلامي» لسيد قطب (ص/٥٤).

يقول ابن تيمية في حق كثير من أهل الكلام والفلسفة: «هؤلاء مضطربون في معقولاتهم أكثر من اضطراب أولئك في المنقولات، تجد هؤلاء يقولون أننا نعلم بالضرورة أمراً، والآخر يقولون نعلم بالنظر أو بالضرورة ما يناقضه! وهؤلاء يقولون العقل الصريح لا يدل إلا على ما قلناه، والآخر يقولون يناقضهم في ذلك!»

ثم من جمع منهم بين هذه الحجة، أذاه الأمر إلى تكافؤ الأدلة، فبقي في الحيرة والوقف أو إلى التناقض، وهو أن يقول هنا قولاً، ويقول هنا قولاً يناقضه، كما تجد من حال كثير من هؤلاء المتكلمين والفلاسفة، بل تجد أحدهم يجمع بين التقيضين، أو بين رفع التقيضين - والتقيضان اللذان هما الإثبات والتنفي لا يجتمعان ولا يرتفعان -، بل هذا يُفيد صاحبه الشك والوقف، فيتردد بين الاعتقادين المتناقضين: الإثبات والتنفي، كما يتردد بين الإرادتين المتناقضتين.

وهذا هو حال خذاق هؤلاء، كآبي المعالي، وأبي حامد، والشهرستاني، والراززي، والآمدّي، وأما ابن سينا وأمثاله: فأعظم تناقضاً واضطراباً، والمعتزلة بين هؤلاء وهؤلاء في التناقض والاضطراب، وسبب ذلك: جعل ما ليس بمعقول معقولاً، لاشتباهاً الأمر ودقة المسائل، وإلا فالمعقولات الصريحة لا تتناقض، والمنقولات الصحيحة من المعصوم لا تتناقض^(١).

فبان أن نفس العقل المقول بأوليئيه غير مُنضبط المعالِم لدى أصحابه، إذ كل طائفة قد أصلت لها أصولاً بدعية، جعلتها عقلاً تتممقل به على الأحاديث النبوية، فما وافقها قبل، وما خالفها رد.

وهذه الأصول قد كرج عليها المتأخرون ممن انتحل طريقتهم، إلا أن وإنما منهم - كمحمد عبده - لم تكن المركزة لديهم لعقلي واحد، وهو العقل المُسبِطن أصول الطائفة، بل أصبح العقل لديهم مُركَّباً من ذلك مع ما استولده الفكر البشري من نظريات علمية، ثبت بعضها، ولم يرق كثير منها إلى رتبة الحقائق

(١) «الصفدية» لابن تيمية (١/٢٩٤-٢٩٥).

المقطوع بها؛ مما آل إلى توسيع دائرة المناقضة للدلائل الشرعية عند المعاصرين^(١).

ولهذا كان فتح الباب لنقد متون الأحاديث بمجرّد النظر العقلي الذي لا نعرف له ضابطاً، والسَّير في ذلك بخطى واسعة حسب ذوق الناقد ومواء، أو حسب استيراه الناشئ - في الغالب - عن قلّة اطلاع وقصر نظر؛ إن فتح هذا الباب لمثل هؤلاء «يؤدّي إلى فوضى لا يعلم إلّا الله مُنتهاها، وإلى أن تكون السُّنة الصحيحة غير مُستقرّة البُنيان، ولا ثابتة الدّعائم؛ ففُلانٌ ينفي هذا الحديث، وفُلانٌ يُثبت، وفُلانٌ يتوقّف فيه، كلّ ذلك لأنّ عقولهم كانت مُختلفة في الحكم والرأي والثّقافة والمُعمق، فكيف يجوز هذا؟»^(٢).

والواقع يشهد: أنّ اتّفاق أهل الحديث على صحّة خبر مُحكّم لم ينكسر، إذ لم ترَ لهم نزاعاً فيه بعد اتّفاق؛ على ضدّ حال المُعترضين على الأخبار المُتلقاة بالقبول، فإنّ النزاع فيما يدّعون أنّه من بدائه العقول قائم، واتّفاقهم هذا مُتّكِّم لم تتحقّق له صورة تُصدّقه؛ فليس من (بديهية العقل) نَبذُ عصمة الاتّفاق، والتعلّق بأذيال الافتراق!

نعم؛ قد يقع التّصريح من بعض المُعَبِّرين من أهل العلم بأنّ ماخذ رَدّه للحديث الصحيح على رسم أهل الحديث مُخالفته لدلالة عقلية عنده، لكن رَدّ الأحاديث بهذا المآخذ وحده - لنُدُور وقوعه من المُنتسبين للسُّنة والجماعة - لا يُمكن أن يُعدّ قانوناً منظوماً من كُليات منهج أهل السُّنة.

ولا يُعرَف الرَّدُّ بهذا المسلك عن أئمة أهل السُّنة المتقدّمين كما هتد المُتأخّرين، والارتكاز على هذا المسلك أصالة لا يكون إلّا غلطاً محضاً، وغدولاً عن السّنن الأبين الذي سار عليه جهابذة الإسلام.

(١) انظر «دعوى المُعارض العقلي» (ص/ ٤٠).

(٢) «السُّنة ومكانتها في الشّريع الإسلامي» لمصطفى الشّباعي (ص/ ٢٧٩).

وعليه، فإنَّ هذه المَنقولات عن بعضِ أعيانِ أهل العلمِ المُنتسبين للشَّنة،
التي تَرُدُّ مُشاغِبَةً لِمَا اسْتَقَرَّ عليه الإجماع، أو دَلَّتْ عليه النُّصوص، والتي يَتقاطع
فيها قولٌ مَنْ عِلِمَ فضلهُ في العِلْمِ بقولِ أصنافِ المُبتدعةِ والمُسْتَغربين، فيقعُ
الاتِّفاقُ في النَّتيجةِ أو لوازمِها، ويقعُ الافتراقُ في الأصلِ المعرفيِّ المُنتَظليِّ منه:
تستلزمُ مِنَ النَّظائرِ تحقيقَ نسبةِ القولِ إلى قائلِها أوَّلًا.
ثُمَّ بيانَ مآخذِ المُخالفةِ ثانيًا.

ثُمَّ بيانَ الاختلافِ في المَقاصِدِ عند التَّوافقيِّ الجُزئيِّ، لدفعِ مَعَرَّةِ التَّوافقِ
الكُلِّيِّ، ثالثًا^(١).

الفرع الثالث: نقدُ أساسِ القانونِ العقليِّ الكُلِّيِّ المُجافِي للدَّلَّائِلِ النَّقْلِيَّةِ.

أَسَّسَ الفَخْرُ الرَّازِي قانونَه الكُلِّيَّ على فكرةِ إمكانِ التَّعارضِ بين الدَّلَّالَةِ
العقلِيَّةِ والظَّاهِرِ الشَّرعيِّ، ثُمَّ جَعَلَ الغَلَبَةَ والتَّقْدِيمَ عند حصولِ ذلكِ للدَّلَّالَةِ
العقلِيَّةِ، وأَفْصَى به الظَّاهِرَ الشَّرعيِّ بنفيِ كونه مُرادًا للشَّارعِ، أو بِالطَّعنِ في صدقِ
نِسْبَتِهِ إِنْ تَعَدَّرَ عليه تَأويلُهُ.

وفي بيانِ هذا القانونِ الكُلِّيِّ، يقول:

«إِعلمُ أَنَّ الدَّلَّالَةَ القطعيَّةَ العقلِيَّةَ إِذا قَامَتْ على ثبوتِ شيءٍ، ثُمَّ وَجَدْنَا أدْلَةً
نَقْلِيَّةً يُشِيرُ ظاهِرُها بِخلافِ ذلكِ، فهناك لا يخلو الحالُّ مِنْ أَحَدِ أمورٍ أربَعَةٍ:

١- إمَّا أَنْ يُصَدِّقَ مُقتَضَى العقلِ والنَّقلِ، فيلزمُ تصديقُ التَّقْضيينِ، وهو
مُحال.

٢- وإمَّا أَنْ يُبْطَلَ، فيلزمُ تكذيبُ التَّقْضيينِ، وهو مُحال.

٣- وإمَّا أَنْ تُصَدِّقَ الظَّواهرُ النَّقْلِيَّةُ، وتُكَذَّبَ الظَّواهرُ العقلِيَّةُ، وذلك باطلٌ؛
لأنَّه لا يمكنُ أَنْ نعرفَ صِحَّةَ الظَّواهرِ النَّقْلِيَّةِ إِلا إِذا عَرَفْنَا بالدَّلَّالَةِ العقلِيَّةِ إثباتَ

(١) «دفعُ دعوىِ المُعارضِ العقليِّ» (ص/٨١٥).

الصَّانِع وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات عليه.

٤- ولو جَوَّزْنَا القَدْحَ فِي الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ؛ صَارَ الْعَقْلُ مُتَّهَمًا غَيْرَ مَقْبُولِ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْأَصُولِ؛ وَإِذَا لَمْ تُثَبِّتْ هَذِهِ الْأَصُولُ، خَرَجَتْ الدَّلَائِلُ النَّقْلِيَّةُ عَنْ كَوْنِهَا مُقَيَّدَةً.

فثَبَّتْ أَنَّ الْقَدْحَ لِنَصْحِيحِ النَّقْلِ، يُفْضِي إِلَى الْقَدْحِ فِي الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَعًا، وَأَنَّهُ بَاطِلٌ.

وَلَمَّا بَطَلَتْ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقْطَعَ بِمُقْتَضَى الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ، الْقَاطِعَةِ بِأَنَّ هَذِهِ الدَّلَائِلَ النَّقْلِيَّةَ إِنَّمَا أَنْ يُقَالَ: غَيْرُ صَحِيحَةٍ، أَوْ يُقَالَ: إِنَّهَا صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا غَيْرُ ظَوَاهِرِهَا»^(١).

ثُمَّ جَاءَ الْمُعَاصِرُونَ بَعْدَهُ بِقُرُونٍ عَلَى غَرَارٍ وَاحِدٍ، يَطَّوُّونَ مَوَاقِعَ قَدَمِ الرَّازِي فِي هَذَا الْقَانُونِ، وَيَتَحَيَّجُونَ بِهِ فِي غَارَاتِهِمْ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ».

فَهَذَا (حَسَنُ غَفَانَةِ) يَقُولُ فِي تَقْدِيمَةِ كِتَابِهِ الْعَابِثِ بِهِمَا: «... لَقَدْ التَزَمْتُ بِهَذَا الْقَانُونِ، أَيْ جَعَلْتُ الْعَقْلَ لِلرَّبِّطِ، لَا لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ، وَقَدْ رَدَدْتُ بَعْضَ الْأَخْبَارِ مَتْنًا بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ»^(٢).

وَذَاكَ (سَامِرُ إِسْلَامْبُولِي)، يُقَرِّرُ فِي تَوْطئةِ تَسْوِيدٍ لَهُ سَبَقَ الْعَقْلُ عَلَى «النَّقْلِ، فَالْنَّقْلُ نِتَاجُ تِلْفَاعِلِ الْعَقْلِ مَعَ الْوَاقِعِ، مِمَّا يُوَكِّدُ هَيْمَنَةَ الْعَقْلِ، وَسِيَادَتِهِ عَلَى النَّقْلِ»^(٣).

وَقَبْلَهُمَا (حَسَنُ الثَّرَايِي)، الَّذِي حِينَ أَنْكَرَ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَقْدُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ نَزُولِ الْمَسِيحِ ﷺ آخِرَ الزَّمَانِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ضِحْكَةِ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ، أَجَابَ

(١) «أَسَاسُ التَّقْدِيسِ» لِلرَّازِي (ص/ ١٣٠).

(٢) «صَحِيحُ الْبِخَارِيِّ مَخْرُجُ الْأَحَادِيثِ مُحَقَّقُ الْمَعَانِي» لِحَسَنِ غَفَانَةِ (٤/ ١).

(٣) «تَحْرِيرُ الْعَقْلِ مِنَ النَّقْلِ» (ص/ ٧).

قائلاً: «أنا لا أناقش الحديث من حيث سنده، وإنما أراه يتعارض مع العقل، ويُقدّم على الثقل عند التعارض...»^(١).

فالمثالم في قانون الرّازي ومن اقتصر أثره فيه، سيحرّر لديه ما كُنّا نُبهِنا عليه سابقاً، من أن منشأ الغلط ثبات من جهة اعتقادهم إمكان حصول التعارض بين الدلائل؛ وهذا الاعتقاد باطل، تمحّص للتأظر بطلانه من طريقين:

الطريق الأول: نفى التسليم بأصل إمكان التعارض:

وهذا المسلك تقدّم تقريره إجمالاً^(٢)؛ ذلك أن الدليل العقلي ما هو إلا جزء من مفهوم الدليل الشرعي، شاهد على صدق البراهين الثقلية، فيمتنع وقوع التناقض بينهما؛ لأن بطلان الدليل مستلزم بطلان المدلول.

والطريق الثاني - على تقدير صحة الأصل السابق - منع الحصر في التقسيم الذي رسّمه الرّازي في قانونه:

فيقال: إن التقديم للدلالة العقلية عند التعارض لا يجوز أن يكون بالنظر لجهة ورودها؛ بل لجهة اتصافها بالقطع؛ فإن الدليل السمعي يكون قطعياً أيضاً في موارد عدّة، كما أن الدليل العقلي يكون ظنياً في موارد عدّة، ومن نفى ذلك فإنما يُخبر عن جهله، لا بما هو ثابت في نفس الأمر.

فإنّ ما زعمه الرّازي من حصر الدليل الثقلية في الظنية؛ فإن اتفاق علماء الأئمة على تصحيح الخبر دافع للاستدراك على صحته؛ لأن البصمة المحصّلة من الاتفاق أقوى مما يُظنّ أنّه يقين عقلي؛ وذلك أن إجماع أهل الحديث واقع على أمر شرعي، فيمتنع أن يكون إجماعاً على خطأ؛ فكان الصدور عن أحكامهم ونظريهم للأخبار، هو القدر المتحمّس لزومه على من ليس من أهل هذه الصناعة الشريفة.

(١) دراسات في السيرة لمحمّد سرور زين العابدين (ص/٣٨).

(٢) (ص/٢).

وسياتي تفصيل لهذا الأصل المكين في موضعه من هذا البحث.

وأما ما قاله بخصوص الدليل العقلي: فليس النظر العقلي ميزانا دقيقا رياضيا لا يختلف الناس في أحكامه حتى يكون قطعيا بالاطراد، «لاحتمال عدم انقضاء القوادح على الواسطة بين المقدمات ونتائجها، فيكون منبع الزلل من جهة تحقيق مناط المقدمة المثبتة على نتيجتها وفرعها»^(١).

وفي نفي هذا الاطراد يقول ابن تيمية: «ما يُسميه الناس دليلا من العقليات والسمعيات، ليس كثير منه دليلا، وإنما يظنه الظان دليلا، وهذا متفق عليه بين العقلاء»^(٢).

ثم إن الناس ليسوا يتأثرون بالمنطق العلمي الصارم فقط حتى نقول بقطعية كل أحكامه! فعقل الإنسان لا يعمل بهذه الطريقة الآلية البحتة، فإن «العقل المبرأ من النقص والهوى لا وجود له في دُنيا الواقع، وإنما هو مثال»^(٣).

بل أكثر العقول إنما تتأثر بخبرة الإنسان، وعاطفته، وهواه، وبيئته، وتعضيه لطائفته، ويعتري نفس العقل الذهول والغفلة، وتؤثر فيه الضغوط والمُتغَيِّرات، وعوامل كثيرة تتدخل في طريقة تفكيره، شعر صاحبه بذلك أم لم يشعر؛ ما يجعل الإنسان يُغيّر رأيه في كثير من القضايا، بعد أن كان يرى رأيه الأول فيها عين العقل! و«إذا أراد الله أن يُزِيلَ عن عبدِ نعمة، كان أوَّل ما يُغيّرُ منه عقله»^(٤).

وعلى مثل عقولنا الناقصة هذه يصدق بليغ قول أبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)^(٥): «أين يُدَقَّب بهؤلاء القوم؟ أما يعلمون أنه كما يردُّ على

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦١).

(٢) «دره الثمار» (١/١٩٢).

(٣) «خصائص التصور الإسلامي» لسيّد قطب (ص/٢٠).

(٤) نقله الجاحظ في «البيان والتبيين» (٢/١٩٩) من قول فيروز بن حصين.

(٥) علي بن محمد بن العباس التوحيدي: فيلسوف، ومتصوف معتزلي، نمته ياقوت شيخ الصوفية وفيلسوف الأدباء، وقال ابن الجوزي: كان زنديقا! ولد في شيراز (أو نيسابور) وأقام مدة ببغداد، وانتقل إلى الري، من مؤلفاته: «البصائر والذخائر»، «المتاع والمؤانسة»، انظر «الأعلام» للزركلي (٣٢٦/٣).

العَيْنِ مَا يَغْشَى بَصَرَهَا مِنْ نُورِ الشَّمْسِ، كَذَلِكَ يَرِدُ عَلَى الْعَقْلِ مَا يَغْشَى بَصِيرَتَهُ مِنْ نُورِ الْقُدُسِ؟! مَا أَحْرَجَ هَؤُلَاءِ الْمُدْلِلِينَ بِعُقُولِهِمْ، الرُّاضِينَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، الْعَاشِقِينَ لَأَرَائِهِمْ، أَنْ يُنْجِمُوا النَّظَرَ، وَيُطِيلُوا الْفِكْرَ، وَلَا يَسْتَرْسِلُوا مَعَ السَّانِحِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَسْكُنُوا إِلَى اللَّفْظِ الْمُتَأَوَّلِ، وَلَا يَعُولُوا عَلَى غَيْرِ مُعُولٍ^(١).

نعم؛ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَإِنْ جَعَلَ لِلْعُقُولِ مَوَازِينَ فِطْرِيَّةً دَقِيقَةً، لَكِنَّ النُّفُوسَ تَعَبَتْ بِهَا بِأَهْوَائِهَا، فَتَنْسِبُ رَغْبَاتِهَا وَمَالُوفَاتِهَا إِلَى الْعَقْلِ؛ فَتَرَاهَا بِهَذَا تَقْفِزُ عَلَى الْحَقَائِقِ، وَتَنْجَاهِلُ مُقَدَّمَاتِهَا، وَتَتَعَسَّفُ فِي تَأْوِيلِ مَا لَا يَرُوقُهَا تَصَدِيقُهُ، لِتَصِلَ إِلَى النُّتِيجَةِ الَّتِي تَشْتَهِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِاطَّلَةٍ، ثُمَّ تُسَمِّيَ هَذَا عَقْلاً!

فانظر إِنْ شِئْتَ حَالَ يَهُودٍ فِي الْقُرْآنِ، كَيْفَ تَوَاصَوْا عَلَى كُتْمِ مَا عَلِمُوهُ مِنْ نُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذْ قَالُوا: ﴿أَحْذَرُواهُمْ يَمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُخَاجِرَكُمْ بِهِ عَنْ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧٦]! فَجَعَلُوا طَمَسَ مَا عَلِمُوا مِنَ الْحَقِّ عَيْنَ التَّعَقُّلِ - وَهُوَ عَيْنُ الْحَقِّقِ وَالسَّفْهِ! - وَالْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ أَفْشَى الْحَقَائِقَ بِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ.

وبه تَعْلَمُ الْعِلْمَةُ مِنْ تَسْمِيَةِ السَّلَفِ لَضُلَالِ الْمُتَبَدِّعِ بِ (أَهْلِ الْأَهْوَاءِ)، لِأَجْلِ «غَلْبَةِ الْهَوَى عَلَى عُقُولِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِهِ»^(٢).

من هَذَا يَتَحَصَّلُ: أَنَّ الْمُطَالِبَةَ بِتَهْذِيبِ النُّفُوسِ أَوَّلَى وَأكْثَرُ مِنْ تَصْحِيحِ الْعُقُولِ، ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْلَ الْمُجَرَّدَ مُنْصِفٌ لَكِنْ إِنْ تَرَكَتِ النُّفْسُ! وَلَمْ تُدَسَّرْ فِيهِ هَوَاهَا، وَبِذَا تُدْرِكُ سِرَّ كَثْرَةِ مَدْحِ اللَّهِ لِلْعَقْلِ وَذَمِّهِ لِلنُّفُسِ^(٣)!

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا: فَإِنَّهُ لَا مَحِيدَ عَنِ الْقَوْلِ بِأَنَّ كِلَا الدَّلِيلَيْنِ - الْعَقْلِيَّ وَالنَّفْثِيَّ - تَنْتَوِرُهُمَا الْقَطْعِيَّةُ وَالظَّنِّيَّةُ، فَلَا تُحْصَرُ الْقَطْعِيَّةُ فِي الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، وَلَا الظَّنِّيَّةُ فِي الدَّلِيلِ النَّفْثِيِّ؛ بَلْ لَا يَخْلُو الْحَالُ مِنْ أَنَّ يَكُونُ الدَّلِيلَانِ: إِثْمًا قَطْعِيَّانِ، أَوْ ظَنِّيَّانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا قَطْعِيٌّ، وَالْآخَرُ ظَنِّيٌّ.

(١) «البصائر والذخائر» لأبي حنبل (٥٩/٧).

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (١٩٢/ص).

(٣) انظر هذا المعنى في «سطوره» لعبد العزيز الطريفي (ص/٢٠٨).

فإن كانا قَطْعِيَّين: فإنه يمتنع حصولُ التعارض بينهما، لاستلزام ذلك الجمع بين التَّقْضِيَّين، وهو غير جائز^(١).

وإن كانا قَطْعِيَّين: فَيُلْتَمَسُ ترجيحُ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ بِمُخْتَلَفِ أدواتِ التَّرْجِيحِ المُمكنة، فأيهما تَرَجَّحَ بها، كان هو المُقَدَّم.

وَأَمَّا في حالةِ كَوْنِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ قَطْعِيًّا وَالْآخَرَ ظَنِّيًّا: فَإِنَّ التَّقْدِيمَ حَاصِلٌ لِلْقَطْعِيِّ مِنْهُمَا، سواءً كان سَمْعِيًّا أَوْ عَقْلِيًّا^(٢).

وبهذا التَّحْقِيرَ، يَتَبَيَّنُ ما تَأَسَّسَ عَلَيْهِ تَقْسِيمُ الرَّازِي مِنْ مُغالطة، ناشئة عن نظره إلى نوعِ الدَّلِيلِ، لا إلى مَرْتَبَتِهِ في درجاتِ العلم؛ وكان الصَّوابُ أَنْ يَتَّجِهَ هذا النَّظَرُ إلى درجةِ الدَّلِيلِ مِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهُ لِلْقَطْعِ أَوْ الظَّنِّ^(٣).

وبنفسِ هذا البَيانِ المُفَصَّلِ يَتَبَيَّنُ - في المُقابِلِ - غَلَطُ مَنْ جَعَلَ مَذْهَبَ السَّلَفِ عندَ التَّعَارُضِ: تَقْدِيمَ النَّقْلِ عَلَى العَقْلِ؛ وهذا التَّحْقِيرُ فاسِدٌ أَيْضًا! وهو وَهْمٌ تَسَرَّبَ في كُتُوبِ بَعْضِ المُعاصِرِينَ^(٤)، ناتج عن فهمِ خاطئٍ لكلامِ ابنِ تيمية مُنتزِعٍ مِنْ سِيَاقَاتِهِ؛ إذ لم يَكُنْ مُرادُ ابنِ تيميةَ تَقْرِيرَ أَصْلِي حِينَ عَبَّرَ أحيانًا بِتَقْدِيمِ النَّقْلِ عَلَى العَقْلِ، بل كان مِنْهُ مُجاراةٌ لِلخَضَمِ في مَقامِ جَدَلٍ، وَتَنَزُّلاً لِلرَّازِي بِصَحَّةِ التَّعَارُضِ، لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إلى نَقْضِهِ بِكَوْنِ خَيْرِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ ﷺ أَوَّلِيَّ بِالْتَّقْدِيمِ.

فإنَّه بعدَ كلامٍ طَوِيلٍ في مُناقشتِهِ قال: «.. فَإِنَّا في هذا المَقامِ نَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ بِطَرِيقِ التَّنْزِيلِ إِلَيْهِمْ، كما نَتَنَزَّلُ إلى اليَهُودِيِّ والنَّصْرَانِيِّ في مُناظَرَتِهِ، وَإِنْ كُنَّا عَالَمِينَ بِطُلانِ ما يَقُولُهُ ..»^(٥).

(١) «البحر المحيط» للزركشي (١٢٤/٨).

(٢) انظر «دره التعارض» لابن تيمية (٧٩/١-٨٠).

(٣) انظر «دره التعارض» (١٢٥/١-١٢٦).

(٤) كما تراه - مثلاً - في كتاب «الصفات الإلهية» لمحمد أمان الجامي (ص/٥٨).

(٥) «دره التعارض» (١٨٨/١).

وحاصل القول في هذا المبحث أن يقال :

إنَّ غَلَطَ عَامَّةِ الْقَائِلِينَ بِهَذِهِ الْقِسْمَةِ الْخَاطِئَةِ لَمَّا هُوَ قِطْعِيٌّ وَظَنِّيٌّ مِنْ دَلَائِلِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ : نَاجِمٌ عَنْ نَقْصِ تَشْرُوبِ الدَّلَائِلِ الشَّرِيعَةِ ، فَمَا عَادَتْ تُفِيدُ فِي قُلُوبِهِمْ ذَاكَ الْيَقِينَ الَّذِي تُفِيدُهُ الدَّلَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ الَّتِي أَقْبَلُوا عَلَيْهَا ؛ وَمِمَّا أَدَّى بِهِمْ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَسْهَلُوا رَدَّهَا لِأَدْنَى شُبْهَةٍ مُخَالَفَةٍ لِتَصَوُّرَاتِهِمْ .

فَالْخَطَرُ كُلُّ الْخَطَرِ ، أَنْ تَكُونَ سُنَنُ النَّبِيِّ ﷺ فِي نَظَرِ الْمُسْلِمِينَ تَابِعَةً لِعَقُولِهِمُ الْمُتَنَافِرَةِ ، وَالْخَيْرُ كُلُّ الْخَيْرِ فِي أَنْ يَكُونَ الدِّينُ بِسُنَنِ رَسُولِهِ ﷺ حَاكِمًا ، وَالْعَقْلُ مُفَسِّرًا وَمُبَيِّنًا ، مَخْلُوقًا لِيَسِيرَ خَلْفَهُ ، لَا لِيُوَاجِهَهُ ؛ فَإِنَّ مَثَلَ الْعَقْلِ كَالْبَصَرِ ، وَمَثَلَ السُّنَّةِ كَالضِّيَاءِ ، فَلِذَا وَاجَهَ الْبَصَرُ الضِّيَاءَ احْتَرَقَ وَغَمِيَ ، وَإِذَا اسْتَضَاءَ بِهِ انْتَفَعَ .

وَإِنِّي لِأُضْمِنُ لِإِخْوَانِي مِنْ أَحْبَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُمْ إِنْ سَارُوا وَرَاءَ سُنَّتِهِ تَفَقَّهُوا عَلَى أَصُولِ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ ، ثُمَّ أَحْسَنُوا تَنْزِيلَهَا عَلَى وَاقِعِهِمْ بِالْحِكْمَةِ وَحُسْنِ السِّيَاسَةِ : أَنَّهُ يَتِمُّ لَهُمْ كُلُّ شَيْءٍ ، وَيَبْلُغُوا مَا يُرِيدُونَهُ مِنَ الْجَامِعَتَيْنِ الدِّينِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ ، كَمَا تَمَّ لِأَسْلَافِهِمْ فِي الْعَهْدِ الْأَوَّلِ ؛ وَاللَّهُ الْهَادِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ .

البَابُ الْأَوَّلُ

أشهرُ الفِرَقِ المُعاصِرَةِ الطَّاعِنَةِ
في أحاديثِ «الصَّحَّاحِينَ» ونقدُ أصولِها
وأبرزُ كتاباتها في ذلك

- * الفصل الأول: الشيعة الإمامية، وموقفهم من «الصَّحَّاحِينَ».
- * الفصل الثاني: القرآنيون مُنكرو السُّنة، وموقفهم من «الصَّحَّاحِينَ».
- * الفصل الثالث: العلمائيون، وموقفهم من «الصَّحَّاحِينَ».
- * الفصل الرابع: العقلانيون الإسلاميون، وموقفهم من «الصَّحَّاحِينَ».

الفصل الأول

الشَّيعة الإمامية وموقفهم من «الصَّحَّاحين»

تمهيد:

الشَّيعة الإمامية علِّمَ على مَنْ دَانَ بِوُجوبِ الإمامة بعد النَّبي ﷺ، وُوجوبُ وجودها في كُلِّ زَمَانٍ، وأوجبَ النَّصَّ الجَلِّيَّ والعِصمةَ والكمالَ لكلِّ إمامٍ، ثُمَّ حَصَرَ الإمامةَ في وَلَدِ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ ﷺ، وساقَها إلى حفيده علي بن موسى^(١).

ومسألة الإمامة، وإن كانت مُشتركةً بين فِرَقِ الشَّيعة في الجُملة، حتَّى أُطلقَ قديمًا لقبُ «الإمامية» عليهم جميعًا^(٢)؛ إلَّا أنَّه اشتهرَ عند المتأخِّرين علَمًا على الشَّيعة الإثني عشرية خاصة^(٣).

(١) «أراقل المقالات في المذاهب المختارات» للمُفيد العكبري (ص/٣٨).

(٢) كآبي الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (٣٣/١)، وعبد القاهر البغدادى في «الفرق بين الفرق» (ص/١٧)، وأبو الحسين الملقبي في «التبيين والرد» (ص/١٨).

(٣) انظر «أصول مذهب الشيعة للقفاري (١/١٠٠).

المبحث الأول
المسار التاريخي
لنقد الإمامية لمُدَوَّنَات الحديث عند أهل السنة

الْمُتَّبِعُ لِلخَطِّ التَّارِيخِيِّ لِرَدِّ الإِمَامِيَّةِ عَلَى «الصَّحَّاحِينَ»، يَجِدُ أَنَّ مَسْلَكَهُمْ
فِي إِثَارَةِ الشُّبُهَاتِ حَوْلَهُمَا قَدْ مَرَّ بِثَلَاثِ مَرَاحِلٍ، تَبَيَّنَ فِي الْآتِي:

المَطْلَب الأوَّل

مراحل الإمامية في ردّها لصحاح أهل السنة

المرحلة الأولى: اتَّسَمَتْ بطابع الرَّدِّ العامِّ لمنهج أهلِ السُّنَّةِ في تلقِّي المَرْوِيَّاتِ الحديثية:

وهذا المَسْلُوكُ مَيَسَّمٌ فِي النِّقْدِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ بِخَاصَّةٍ، حَتَّى صَارَ كَالْتَّمْهِيدِ لِمَا أَتَى بَعْدَهُ مِنْ مَرَاكِحِ النَّقْدِ التَّفْصِيلِيَّةِ^(١)؛ مُتَفَرِّعٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ عَنْ أَصْلٍ اعْتَقَادِهِمْ بِرَدِّ رَوَاتِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ، لَا يَسْتَنُونَ مِنْهُمْ إِلَّا التَّرَزُّ الْقَلِيلَ^(٢).

المرحلة الثانية: الطَّعْنُ فِي دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ، وَطَرِيقَةِ تَصْنِيفِهَا، وَإِبْدَاءُ مَا يَزْعُمُونَهُ مِنْ عِيُوبٍ فِيهَا، وَمِنْ جَمَلَتِهَا «الصَّحِيحَان»:

وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ إِشَارَاتٍ وَمَبَاحِثٍ مُسْتَقْلَةٍ ضَمَنَ مُصَنِّفَاتٍ لَهُمْ عَامَّةٌ؛ فَكَانَ مِنْ مُقَدِّمِهِمْ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الرُّدُودِ: عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ الْبِيَاضِيُّ^(٣) (ت ٨٧٧هـ)،

(١) وَهُمْ يَنْسُبُونَ مِثْلَ هَذِهِ الطَّعْمُونِ الْعَامَّةِ بِمَرْوِيَّاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ لِبَعْضِ الْأَثْنَةِ، كَجَعْفَرِ الصَّادِقِ، كَمَا تَرَاهُ فِي «مَسَائِلِ الشَّيْخَةِ» (٨٨/١٨).

(٢) فِي مَعْظَمِ رَوَايَاتِهِمْ أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنْظَرَ «مَوْقِفَ الشَّيْخَةِ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةٍ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» لِد. عَبْدِ الْقَادِرِ صُوفِي (١٦٩/١).

(٣) عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبِيَاضِيُّ: فَقِيهٌ إِمَامِيٌّ، مِنْ أَهْلِ النَّبْطِيَّةِ فِي جَبَلِ عَامِلِ بَلْبَنَانَ، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: «عَصْرَةُ الْمَنْجُودَةِ» فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَ«مَنْتَهَى السُّؤَالِ» فِي شَرْحِ الْقُصُولِ، فِي التَّوْحِيدِ، كِلَاهُمَا مَسْخُوطَانِ فِي التَّحْجِيفِ، أَنْظَرَ «الْأَعْلَامَ» لِلزُّرْكَانِيِّ (٣٤/٥).

وهو أقدم من علمته تَوَبَّ عَلَى «صحيح البخاري» بالتعليل بشيء من التفصيل، وذلك في بعض فصول كتابه «الضراط المستقيم لمُستحقِّي التَّقديم».

فكان يَمَّا قاله في حقِّ البخاري: «ما رأينا عند العامة أكثر صيًّا، ولا أكثر درجةً منه، فكأنه جيفةٌ علَّتْ! أو كلفة غشت بدرًا! كَتَمَ الحقُّ فأقصاه، وأظهرَ الباطلَ وأدناه .. وإنما شاعَ كتابُه لتظاهره بعداوةُ أهلِ البيتِ، فلم يَرَوْ حديثَ (التَّقدير) مع بُلُوغِهِ حَدَّ الاشتهار»^(١).

ومن بواصِثِ مُحاولَةِ الإماميَّةِ الطَّعنَ في دواوينِ الحديثِ في هذه المَرحلة:

ما كان انبرئَ له تقيُّ الدِّينِ ابنُ تيمِّية (ت ٧٢٦هـ) من جوسِ ديارهم بثقيلِ وظايتِه على أصولِ مذهبهم، وإثخاينِه في الطَّعنِ على مُصنِّفاتِهِم، وفضحِ الخَلَلِ المَهورِ في ثَقَلِ مَروياتِهِم، فنقموا بذلك عليه نَقْمَةً خاصَّةً مع كثرةٍ من رَدِّ عليهم مِن أهلِ السُّنَّةِ، بل في علماء السُّنَّةِ مَنْ بَلَغَ أن كَفَرَهُم واستحلَّ دماءَهُم بما لا يُجِيزُهُ ابنُ تيمِّيةَ فيهم! ومع ذلك كانت أغلبُ سهامِهِم مَوجَّهةً إليه هو بخاصَّةٍ، لِعَظَمِ نِكايتِهِ في مذهبِهِم، وكشفِ معايِبِهِ وتناقُضاتِهِ للعامةِ^(٢).

فدُبَّ عن دِمار طائفتِهِم، لم يَكُنْ لَمَلالِي الرِّافِضةِ مِنْ بُدِّ إِلَّا الهُجُومُ على مَروياتِ أهلِ السُّنَّةِ، مع اعترافِهِم المَريرِ بأنَّ (علمَ الحديثِ) باصطلاحاتِهِ وتَقعيداتِهِ، لم يَكُنْ معروفًا عند مُتَقَدِّمي عُلمائِهِم، بل مُستعارًا مِنْ عُلُومِ أهلِ السُّنَّةِ^(٣)، مُستَحْدَثًا في زَمَنِ ابنِ المُطَهَّرِ الحَلِّي (ت ٧٢٦هـ)^(٤)، بعد أن اضطرَّه

(١) «الضراط المستقيم لليباضي (٢٢٦/٣)، وانظر كذلك كتاب «التَّقدير» لعبد الحسين الأميني (١٢١/٦، ١٤٥) نقلًا عن «موقف الإماميَّة من أحاديث العقيدة» لفيحان الحربي (ص/٩٧).

(٢) انظر «أصول مذهب الشيعة الاثنا عشرية» لناصر القفاري (١/٣٤٨).

(٣) يقول الحر العاملي في «وسائل الشيعة» (٢٥٩/٣٠): «طريقة المتقدمين مبيانية لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلامهم الشيخ حسن وغيره».

(٤) الحسن بن يوسف ابن علي بن المُطَهَّر الحَلِّي: عالم الشيعة وإمامهم ومُصنِّفهم، وكان آية في الذكاء.

نقض ابن تيمية لمصرى كتابه «منهاج الكرامة»^(١)، لتسويد كتابين في الحديث: «استقصاء الاعتبار»، و«مصابيح الأنوار»^(٢).

فلا غرو إن وجدنا بعد من كبار شيوخهم من يجعل غرض التأليف في هذا الفن مجرد التوقي من اتخاذ مذهبهم مسخرة بين الخصوم، ودفعاً لتعيير أهل السنة لعلمائهم، لا رغبة أصيلة في نقد مرويات أثبتهم! ترى هذا الإقرار في مثل قول الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)^(٣) في سياق كلامه عن أسانيد الإمامية: «إنه طريق إلى رواية أصل الثقة، الذي نقل الحديث منه، والفائدة في ذكره: مجرد التبرك بأصالة سلسلة المخاطبة اللسانية، ودفع تعيير العامة للشيعة! بأن أحاديثهم غير معننة، بل منقولة من أصول قدمائهم»^(٤).

فكان من نتائج هذه المقاصد المذهبية: أن اهتمت الإمامية بعلوم الرواية والرجال وتقسيما الحديث، من بعد القرن الثامن بخاصة، بدءاً من محاولة ابن المطهر في كتابه «خلاصة الأفعال في معرفة الرجال»، إذ كان أمثله من يُظن فيه

= سبته إلى الحلة في العراق، وكان من سكانه، اشتهرت تصانيفه في حياته، كـ «منهاج الكرامة»، و«بصرة المتعلمين في أحكام الدين»، وانظر «لسان الميزان» للذهبي (٣/٢١٥).

(١) أرجع د. ناصر القفاري في «أصول مذهب الشيعة» (١/٢٨٤) جدور هذا التحول المنهجي في مواقف الشيعة الإمامية إلى ردود ابن تيمية على تحريم ابن المطهر - كما يظهر ذلك من التوافق الزمني، حيث انبرى في كتابه العجاب «منهاج السنة النبوية» إلى كشف زيف استدلالات شيعته من مصنفات السنة وغيرها، مبيناً جهلهم وكذبهم في تملقهم بالواحيات والموضوعات، ودلل على افتقارهم - كما في «منهاج السنة» لابن تيمية (١٨/٤) - إلى «أسانيد متصلة برجال معروفين، مثل أسانيد أهل السنة، حتى يُنظر في الإسناد وعبدالة الرجال، بل إنما هي منقولات منقطعة عن طائفة عُرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في الثقل، فهل يثق عاقل بذلك؟».

(٢) انظر «الأعلام» للزركلي (٢/٢٢٧).

(٣) محمد بن الحسن بن علي العاملي، الملقب بالبحر: فقيه إمامي، مؤرخ، وُلد في قرية مشعر من جبل عامل بلبان، وانتقل إلى العراق، ثم طوس (بخراسان) فتوفي فيها؛ له تصانيف، منها: «الجواهر السنية في الأحاديث القدسية»، و«تفصيل وسائل الشيعة»، انظر «الأعلام» للزركلي (٦/٩٠).

(٤) «تفصيل وسائل الشيعة» للعاملي (٣٠/٢٥٨).

المقدرة على الكلام في هذه العلوم الدقيقة؛ مع أنَّ بضاعته في الحديث ورجاله مُزجاة! وبعيدة عن ما اختصَّ به من العلوم العقلية والكلامية.

ومع كلِّ هذه الجهود في ترميم صدوع المرويات الإمامية، وتحسينها من ردود أهل السنة، إلَّا أنَّ فريقاً من الطائفة المتأخِّرين -خاصَّة الإخباريين- أبوا إلَّا الثُّغور عن هذا العلم الثَّوْقِيّ، لأجل ما يسبِّه من حرج شديد للأصول الثَّقَلِيَّة الَّتِي ابْتُنِي عليها المذهب بعامة؛ فهو مؤذِنٌ بخراب مراجعهم الأثرية، ومُستلزمٌ عند الغامليِّ لـ «ضعف كلِّ الأحاديث عند التحقيق»^(١)، وردُّ أكثر ما ينسبونه إلى أئمة أهل البيت زوراً وبُهتاناً.

وشَهِدَ شامدٌ من علماء الثَّقَلِ عندهم على ذلك! محمَّد باقر البهبودي^(٢) (ت ١٤٣٦هـ) يذكر في مُقدِّمة كتابه «صحيح الكافي» -المُسمَّاة «زُبْدَةُ الكافي»- من حصيلته نقدية هادمة لكثير من مُرتكزات المذهب الثَّقَلِيَّة؛ حيث نَقَّح أحاديث هذا الأصل العظيم من أصول الإمامية، قد تعدَّت ستة عشر ألف حديث، فأقرَّ بأنَّه حين طَبَّق عليها قواعد علم الرواية والرجال، فأسقَطَ بها أحاديث الزنادقة والوَضَّاعين وأشباههم، لم يبقَ معه من الكتاب إلَّا رُبُعُهُ بالكثير! هذا و«الكافي» أصحُّ كتابٍ حَدِيثِيٍّ عند الإمامية؛ على ما في هذا الرُّبُعِ نفسه من انقطاع، وجهالة رِوَاة، ونحو ذلك من علل الأسانيد والمتون^(٣).

ولإزاء هذه المُعضلات في الكتاب، لم يجد أبو الحسن الشَّعْرَانِيّ (ت ١٣٩٣هـ)^(٤) ما يعتذر به له إلَّا أن يُراهن على سُدَّاجَةِ قُرْأه بادِّعاء

(١) «تفصيل وسائل الشريعة» (ص/٢٥٩).

(٢) محمد باقر البهبودي: غلام دين إمامي، وأستاذ جامعي مُعاصر في طهران، مُتخصِّص في علم الحديث، وُلِدَ سنة (١٣٠٨هـ)، اهتم بمشروع تنقية التراث الإمامي، فقام عليه اللَّغَطُ وردد أفعال كبيرة من قِبَل كثير من مشايخ الحوزات، من مؤلفاته: «صحيح الكافي»، و«معرفة الحديث».

(٣) انظر مقدمته لـ «صحيح الكافي» (ص/ي-ج).

(٤) أبو الحسن بن محمد بن غلام الشَّعْرَانِيّ الطَّهْرَانِيّ: رجل دين، ومُترجم شيعي إيراني، وُلِدَ (١٣٢٠هـ)، ثُمَّ هاجر إلى النُّجَف الأشرف، وأخذ يحفر دروس أبي تراب الخونساوي، ثم عاد إلى طهران لِيَلْظُلَّ مشغولاً بالتدريس والتأليف إلَّا أن هلك، من كتبه: «المدخل إلى عذب السهل» في أصول الفقه.

«أَنَّ أَكْثَرَ أَحَادِيثِ الْأَصُولِ فِيهِ لَوْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ الْإِسْنَادَ، لَكُنْهَا مُعْتَمَدَةً، لاعتبارِ مُتُونِهَا، ومُوافقتها للعقائِدِ الْحَقَّةَ، فلا يُنْظَرُ فِي مِثْلِهَا إِلَى الْإِسْنَادِ»^(١)

لكن غيره كان أَفْطَرْنَ فِي الْجَوَابِ حِينَ رَأَى التَّمَلُّصَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ بِالْمَرْءِ، أعني به ابْنُ عَصْفُورِ الْبَحْرَانِيِّ (ت ١١٨٦هـ)^(٢)، حَيْثُ تَوَعَّدَ مَنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ مِنَ الشَّيْعَةِ الِاعْتِبَارَ بِهَذَا الْعِلْمِ أَنْ يَسْلَخَ عَنْهُ دِينَ طَائِفَتِهِ فَقَالَ: «مَنْهَجُ التَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ الَّذِي وَضَعَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ، إِنَّ طَبَقَهُ، لَمْ يَبْقَ مِنْ حَدِيثِهِمْ إِلَّا الْقَلِيلُ .. وَالْوَاجِبُ إِمَّا الْأَخْذَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمُو عِلْمَاتِنَا الْأَبْرَارِ، أَوْ تَحْصِيلَ دِينٍ غَيْرِ هَذَا الدِّينِ! وَشَرِيعَةٍ أُخْرَى غَيْرِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ»^(٣).

وَأَمَّا الْمَرْحَلَةُ الثَّلَاثَةُ مِنْ مَرَاكِلِ نَقْدِ الْإِمَامِيَّةِ لِدَوَاوِينِ السُّنَّةِ:

فَفيهَا تَزِيلَتْ كُتُبٌ مُسْتَقْلِلَةٌ فِي نَقْضِ «الصَّحَّاحِينَ» وَالطَّلْعَيْنِ فِي الشَّيْخَيْنِ، وَكَانَ لِلْبُخَارِيِّ وَكِتَابُهُ التَّصْبِيبُ الْأَوْفَرُ مِنْ ذَلِكَ، لَا تَكَادُ تَطَّلِعُ عَلَى وَرَقَةٍ مِنْ رَدُودِ مُتَأَخِّرِيهِمْ عَلَى الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، إِلَّا وَجَدْتَهَا مُغْبِرَةً بِخَوْضِ كَاتِبِهَا فِي عِزْضِ الْبُخَارِيِّ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِ«صَحِيحِهِ».

وَعَامَّةُ طَرِيقَتِهِمْ فِي الرَّدِّ عَلَى الْكِتَابَيْنِ قَائِمَةٌ عَلَى اسْتِعَارَةِ شُبُهَاتِ سَوَالِفِ لِمُتَقَدِّمِيهِمْ حَوْلَ بَعْضِ الصَّحَّاحِ، وَخَلِطَ ذَلِكَ بِشُبُهَةِ مُعَاَصِرَةٍ مِنْ مُسْتَحْدِنَاتِ عَقُولِهِمْ.

وَأَرَى أَنَّ أَوَّلَ ظُهُورِ لِهَذِهِ الْمَرْحَلَةِ فِي نَقْدِ «الصَّحَّاحِينَ» فِي أَوْرَاقِ مُسْتَقْلِلَةٍ، قَدْ ظَهَرَتْ فِي الْإِمَامِيَّةِ أَوَّخَرِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ (١١٣هـ)، بِمَا سَوَّدَهُ مُحَمَّدٌ عَلِيُّ

(١) مُقَدِّمَةُ الشُّرْمَانِيِّ لِكِتَابِ «شَرْحِ أَصُولِ الْكَفَايَةِ» لِلْمَازَنْدَرَانِيِّ (١٠/١) بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(٢) يَوْسُفُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّرَازِيِّ الْبَحْرَانِيِّ، مِنْ آلِ عَصْفُورٍ؛ فَفِيهِ إِمَامِيٌّ، مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، تَوَفَّى بِكَرْبَلَاءَ، مِنْ كُتُبِهِ «أَنْبَسُ الْمَسَافِرِ وَجَلِيسُ الْخَوَاطِرِ» وَ«سُلَّاسِلُ الْحَدِيدِ فِي تَقْيِيدِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ»، أَلْفُهُ رَدًّا عَلَى ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ فِي شَرْحِ التَّهْجِ، لِإِبْنَانِهِ خِلَافَةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، انْظُرْ «الْأَعْلَامَ» لِلزُّرْكَانِيِّ (٢١٥/٨).

(٣) «وَلَوْلَا الْبَحْرَيْنِ» لِيَوْسُفَ الْبَحْرَانِيِّ (ص/٤٧).

عز الدين (ت ١٣٠١هـ)^(١) في كتابه «تحية القاري لصحيح البخاري»^(٢)، ثم تبعه على رصف المؤلفات ورقم المقالات في ذلك كثير من كتّاب الحَوَازِ بِ بعده إلى يومنا هذا.

(١) محمد علي آل عز الدين العاملي: وُلِدَ في كُفْرَة من جبل عامل، وفيها توفي في قرية حنويه، كان مؤلفاً مصنفاً أديباً شاعراً، لم يوجد له نظير من الشيعة في عصره في جبل عامل في المواظبة على المطالعة والتدريس والتأليف والتصنيف، له «تحية القاري لصحيح البخاري»، و«سوق المعادن» بمنزلة الكشكول، انظر «أعيان الشيعة» لمحسن أمين (٤٤٧/٩).

(٢) تحدّث فيه عن مائة وواحد وأربعين حديثاً من أحاديث البخاري، وحديث عنها مجرد إشارات عابرة، انظر «موقف الإمامية من أحاديث المقيدة في البخاري» لفيحان الحريمي (ص/٩٩).

المطلب الثاني

تباين أغراض الإمامية من دراسة «الصحيحين»

هذا؛ وما تزال خصائص هذه المراحل الثلاثة مستمرة من جهة التطبيق لطرائقها، بحيث لا نعدم لكل مرحلة من يمثلها من كتابات مُتَشِيعَة العصر، على ما فيها من تداخل وترباط، بحيث تدعّم الحديث منها أصول القديمة، مع اختصاص هذه المرحلة الأخيرة بعزارة مُصَنَّفَاتِها، والانهماك في تتبع تفاصيل «الصحيحين» كما تقدّم.

والذي يتّبع مواقف الإمامية المعاصرين من «الصحيحين»، سيستشر نبأنا بينهم في غرض تناولهما بالدراسة:

ففرّق منهم: قد غني بالتنقيب عما يصلح عاضداً لأصل من أصول اعتقادهم الباطل، ولو على وجوه من التّعسف^(١).

وفريق آخر - وهو المعني بهذه الدراسة - : يحاول إسقاط الكتابين عنوة، والتفتيش عن متناقضاتهما مما يصلح شبهة تُريب أهل السنة فيهما.

وكان أولى بالقوم أن ينشغلوا بستر متناقضات أخبارهم ممّا أَوْهَاهُ رُؤَاهُم الكَذْبَةَ فأعياهم رَقْمُهُ، ممّا اضطرَّ شيخ طائفتهم الطوسي (ت ٤٦٠هـ)^(٢) للقيام

(١) ويحلّ هذا القسم مجموعة من الكُتُب الإمامية المعاصرين، منهم: محمد علي الحلّو في كتابه «عقائد الشيعة برواية الصحاح الستة»، ومحمد تقي الصادقي في «الشيعة في ميزان صحيحي أهل السنة».

(٢) «تهذيب الأحكام للطوسي (٢/١-٣)».

برأب شيء من صدعها في كتاب ضخم، أقرّ فيه بركام المُتشاكسات المُنتقل بها
تُراثهم ممّا عالجه منها، قائلاً في تَقْدِيمَتِهِ: «لا يكاد يتفق خبرٌ إلّا وبإزائه ما
يُضاده! ولا يسلم حديثٌ إلّا وفي مُقابلته ما يُنافيه!»^(١).

فلم يجد هذا الطوسي ما يُسوّي به رَيعَها، إلّا بحمل خمسمائة رواية منها
على أنّها ما خرجت إلّا مخرج التّقيّة!^(٢)

(١) محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر الطوسي: مفسر وفقه شيعي، المُلقب بشيخ الطائفة الإمامية، انتقل
من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨هـ وأقام أربعين سنة، أحرقت كتبه عدة مرات بمحضر من الناس، كان
من تصانيفه «الفقيه» و«الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار»، انظر «الأعلام» للزركلي (٦/٨٤).

(٢) ومن طريف ما يذكر في هذا المقام، أن الأحاديث التي يوردها الإمامية لندء التعارض الحاصل في
مرويات أئمتهم متعارضة هي نفسها فيما بينها! وفي ذلك قول محمد باقر الصدر (ت ١٤٠٠هـ) في جزء
«تعارض الأدلة الشرعية» من كتاب «بحوث من علم الأصول» لمحمود الهاشمي، تحت عنوان (أخبار
المُلاج) (ص/٣٣٧)، قال: «... وهي الأحاديث الواردة عن المعصومين ﷺ لمُلاج حالات التّعارض
والاختلاف الواقع بين الروايات... والتّظريف أن هذه الأخبار قد ابتلت بنفسها بالتّعارض فيما بينها!».

المبحث الثاني موقف الإمامية من الشيخين

الأصل في المسلم السلامة من كل بدعٍ تعيب دينه، ما لم يَقم دليلٌ صريح على صحة ذلك فيه؛ وحين انحاز الناس عن هذا الأصل لضعف التورع وتفشي الجهل، ابتلي كثير من العلماء بثهم شعاء هم منها براء.

قد جرى مثل هذا على الشافعي حين أخرج من اليمن بثمة التشيع للظالبيين^(١).

وكُيس بعده بيت أحمد بدعوى أن علويًا آوى إلى منزله، فهو يُبايع الناس له في الباطن^(٢)!

وتحامل على ابن جرير جهلة من الحنابلة بدعوى تنقص إمامهم وتشيعه، وكانت تمنع من الدخول عليه^(٣)، «فكثروا، وشغبوا عليه، وناله أذى، ولزم بيته، نعوذ بالله من الهوى»^(٤).

ولا ريب أن البعد عن منهج الثبوت، والتباعد عن اعتماد البراءة أصلاً في الحكم على العامة فضلاً عن خاصتهم من حملة الشريعة، أحدث ذلك شروخاً

(١) «حلية الأولياء» (٧١/٩)، و«تاريخ دمشق» (٢٩٠/٥١).

(٢) «البداية والنهاية» (٤١٣/١٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٧٤/١٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢٧٧/١٤).

جسيمة في جسد الأمة؛ يحكي ابن بطّة (ت ٣٨٧هـ)^(١) شيئاً مما لاقاه ممن يرمون الرجل بنقيض قصده، ويلوون عليه كلامه، لغاية الخط منه بمحض الافتراء والإيغال في العداوة، فكان يقول: «.. إن ذكرت في واحد منها أن الكتاب والسنة بخلاف ذلك وارد، سئاني خارجياً، وإن قرأت عليه حديثاً في التوحيد، سئاني مُشَبِّهاً، وإن كان في الرؤية، سئاني ساليئاً، وإن كان في الإيمان سئاني مُرجئاً، وإن كان في الأعمال، سئاني قدرئاً، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر، سئاني ناصئاً، وإن كان في فضائل أهل البيت سئاني رافئياً..»^(٢).

فنسال الله السلامة من شينيه سبحانه، ولأفما أبعد السلامة من شين الناس!

وقد كان من جملة ما يرمى به علماء السنة جزافاً: تهمة الانحراف عن آل بيت نبينا ﷺ، وبغضهم، وهذه كسائر البوائق المناقضة لأصل السلامة في المؤمنين، لا يحلُّ الشهادة بها على أحد إلا ببرهان كالشمس، كما قرّر ذلك ابن الوزير اليماني - وهو زيدي - في جميل قوله: «الرمي ببغض عليٍّ عليه السلام شديد، فلا تحلُّ نسبته إلى من ظاهره الإسلام، إلا بعد صحّة لا تحتمل التأويل»^(٣).

فلكم تراشق بهذه الخصماء لمجرد التعبير والتنفير، فضيّعت لشؤمها أوقاراً من علوم الرجال! ترى شاهد ذلك في مثل قول قيس بن الربيع^(٤): «قديم

(١) حيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، أبو عبد الله العكبري، المعروف بابن بطّة: عالم بالحديث، فقيه من كبار الحنابلة، من أهل عكبرا مولداً ووفاء، رحل إلى مكة والثغور والبصرة وغيرها في طلب الحديث، ثم لزم بيته أربعين سنة، فصنف كتبه وهي تزيد على مئة، منها «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة»، انظر «أعلام النبلاء» (٥٢٩/١٦).

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (ص/٣٧).

(٣) «العواصم والقواصم» (٢٧/٧).

(٤) هب بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي: من كبار أتباع التابعين، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنته ما ليس من حديثه فحدث به، مات سنة مائة وبضع وستين للهجرة، انظر «التلهيب» لابن حجر (٣٩١/٨).

قتادة (ت ١١٧هـ) ^(١) الكوفة، فأرذنا أن تأتيه، فقبل لنا: إنه يُبغض علياً عليه السلام! فلم تأتيه، ثم قيل لنا بعد: إنه أبعد الناس من هذا! .. فأخذنا عن رجلٍ عنه! ^(٢).

ويغلب على مَنْ تهور في نبر العلماء بهذه التهمة أن يكون باعته على ذلك: حسد أقران ^(٣)، أو خصومات عقديّة - وهذا الأكثر -؛ يعتقد المخاصم فيها ضلال خصمه، ووجوب بغضه، فيُغريه ذلك بتصديق ما يُقال فيه من شنيع الأوصاف من غير تثبّت، ولا مراعاة لحقوقي الأخوة، وقد يفترى هو عليه ذلك ابتداءً ^(٤)؛ كما قد فعلته الرافضة قديماً في حق علماء السنة، حتّى قتلوا منهم فريقاً ^(٥)، ونجّى الله آخرين ^(٦).

-
- (١) قتادة بن دعامة بن قتيبة السدوسي: من ثقات التابعين، قال أحمد ابن حنبل: «قتادة أحفظ أهل البصرة»، وكان مع علمه بالحديث، وأما في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وكان يرى القدر، انظر «سير النبلاء» (٥/٢٦٩).
- (٢) «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٧٢).
- (٣) كما جرى لأبي حنيفة الاسترأباضي من أقرانه، انظر «الجواهر المحببة» لابن نصر الله الحنفي (١/١٧٨).
- (٤) «النسب والنواصب» لبدر المؤاد (ص/٣٨٢-٣٨٣).
- (٥) كما جرى لأبي العباس المأموني الشاعر (ت ٣٨٣هـ)، حين مدح الصاحب بن عباد وأجزل له المَثَوبة، حسده بعض جلساء ابن عباد، فَوُشُوا إليه بأنّه ناصبي، انظر «سير النبلاء» (١٦/٥٠١).
- (٦) مثل أبي بكر ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ)، كما في «تاريخ دمشق» (٥/١٠٥)، وأبي العباس التَّسَوِي (ت ٣٩٦هـ)، كما في «تاريخ دمشق» (٥/٣٥٢).

المبحث الثالث زَمِي الشَّيْخَيْنِ بِالنَّصَبِ^(١)، ونقض حُجَجِهِمْ فِي ذَلِكَ

سَعَتْ كَثِيرٌ مِنَ الشَّيْبَةِ الْإِمَامِيَّةِ لِلطَّعْنِ فِي دِيَانَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنْ خِلَالِ تَهْمَةِ نَصْبِهِمَا لِعَدَاوَةِ آلِ الْبَيْتِ، تَنْفِيرًا لِشَيْعَتِهِمْ مِنْ تَصْفُحِ كِتَابَيْهَا، وَحَقًّا عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ تَرَاهُ بَادِيًا فِي قَبِيحٍ مَا قَالَهُ نُورُ الثُّسْتَرِيِّ (ت ١٠١٩هـ)^(٢) فِي حَقِّهِمَا: «إِنَّمَا اعْتَبَرَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ هَذَيْنِ الْأَحْمَقَيْنِ، الْمُقْتَصِرَيْنِ عَلَى حِفْظِ الْفَاطِ الْحَدِيثِ، وَفَضَّلُوا كِتَابَيْهِمَا عَلَى سَائِرِ جَوَامِعِ الْحَدِيثِ، كَالنَّسَائِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ حِبَّانَ وَغَيْرِهِمْ: لِمَا عَلِمُوا فِيهِمُ الْعُلُوفُ فِي النَّصَبِ، وَالْانْحِرَافُ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَالتَّقْلِيلُ مِنْ نَقْلِ مَنَاقِبِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ»^(٣).

وَلَقَدْ تَحَجَّجَ الْإِمَامِيَّةُ فِي الْإِزَاقِ بِدَعَا النَّصَبِ بِالشَّيْخَيْنِ بِتَهْمٍ عَدِيدَةٍ، يَرْجِعُ مَجْمَلُهَا إِلَى ثَلَاثٍ:

الثَّهْمَةُ الْأُولَى: كِتْمَانُ الشَّيْخَيْنِ لِفَضَائِلِ آلِ الْبَيْتِ.

(١) النَّصَبُ: بَغْضُ عَلِيٍّ وَتَقْدِيمُ غَيْرِهِ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ، فَهُوَ الْانْحِرَافُ عَنْ عَلِيٍّ وَآلِ بَيْتِهِ، كَمَا عَرَّفَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٢٠/١٠).

(٢) نُورُ اللَّهِ بْنِ شَرِيفِ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْعَشِيِّ الثُّسْتَرِيِّ: مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، رَحَلَ إِلَى الْهِنْدِ، فَوَلَّاهُ السُّلْطَانُ (أَكْبَرُ شَاهٍ) قَضَاءَ الْقَضَاءِ بِلَاهُورَ، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ فِي أَحْكَامِهِ عَنِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، فَاسْتَمَرَّ إِلَى أَنْ أَظْهَرَ مَذْهَبَ الرُّفُضِ، فَقُتِلَ تَحْتَ الشُّبُهَاتِ فِي مَدِينَةِ أَكْبَرِ أَبَادٍ، لَهُ مَصَنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ، أَشْهَرُهَا «إِحْقَاقُ الْحَقِّ»، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ قَتْلَهُ، انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٥٢/٨).

(٣) «إِحْقَاقُ الْحَقِّ» لِلثُّسْتَرِيِّ (ص/ ١٩٥ مَخْطُوط).

الثَّهْمَةُ الثَّانِيَّةُ: تَرَكُ الْبُخَارِيُّ الرَّوَابِيَّةَ عَنْ بَعْضِ كِبَارِ آلِ الْبَيْتِ، أَشْهَرُهُمْ فِي ذَلِكَ جَعْفَرُ الصَّادِقِ، مِمَّا يَنْبَغُ عَنْ عِدَاوَتِهِ لَهُ، وَغَطَّوْهُ لِعَلِّهِ.

الثَّهْمَةُ الثَّلَاثَةُ: رَوَايَتُهُمَا عَنِ النَّوَاصِبِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الدَّعَاوِي عَلَى الشَّيْخَيْنِ، يَقُولُ (صَادِقُ النَّجْمِيِّ):

«إِنَّكَ تَرَى فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَصَحِيحَتَيْهِمَا هَذِهِ الْعَصَبِيَّةُ الْمُفْرَطَةُ، عِنْدَمَا تَقْرَأُ كِتَابَيْهِمَا، وَتُلَاحِظُ أَنَّهُمَا لَمَّا يُوَاجِهَانِ فَضِيلَةَ مَشْهُورَةٍ، وَمَنْقِبَةَ مِهْمَةٍ مِنْ مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهَا دَلَالَةٌ صَرِيحَةٌ عَلَى أَفْضَالِيَّتِهِ لِأَمْرِ الْخِلَافَةِ، وَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْآخَرِينَ، فَإِنَّهُمَا يُبَاوِرَانِ إِلَى تَعْتِيَجِهَا.

وَهَذِهِ الْمَنَاقِبُ وَالْفَضَائِلُ قَدْ وَرَدَ ذِكْرُهَا فِي سَائِرِ الصَّحَاحِ السَّنَةِ، وَالْمَدَارِكِ الْمُعْتَبَرَةِ لَدَى أَهْلِ السَّنَةِ، وَهِيَ مِنْ يَقِينَاتِ الْحَوَادِثِ الثَّارِيخِيَّةِ وَمُسْلِمَاتِهَا، وَهِيَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ السَّنَةِ وَالشَّيْعَةِ، مِثْلُ: حَدِيثِ الْغَدِيرِ، آيَةِ التَّطْهِيرِ، حَدِيثِ الطَّائِفَةِ الْمَشْهُورِ، حَدِيثِ سَدِّ الْأَبْوَابِ، وَحَدِيثِ أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلَيَّ بَابُهَا، وَقَدْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ عَشْرَاتُ الصَّحَابَةِ، وَأَثْبَتَهَا عُلَمَاءُ أَهْلِ السَّنَةِ فِي كُتُبِهِمُ الْمُعْتَبَرَةِ، إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ الَّذِي لَمْ يَرْضَ أَنْ يَنْقُلَ هَذِهِ الْمَنَاقِبِ الْمُسْلَمَةَ وَالْيَقِينِيَّةَ، وَيَخْصُصَ لَهَا بَابًا خَاصًّا فِي صَحِيحِهِ فَحَسْبُ، بَلْ أَفْرَدَ بَابًا خَاصًّا فِي فَضَائِلِ مَعَاوِيَةَ!.

وَقَالَ أَيْضًا: «الْفَرِيدَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي صَدَرَتْ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي نَقْلِهِمَا الْحَدِيثَ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هِيَ: أَنَّهُمَا نَقَلَا رَوَايَةً مُخْتَلَفَةً وَمُزَيَّفَةً، نَسَبَاهَا إِلَى الْإِمَامِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَمْ يَكُونَا يَسْتَقِيمُ ظَنُّهُمَا لِلصَّلَاةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَوْقُظُهُمَا! فَقِيلَ لِعَلِيِّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ بِآيَةٍ ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ تَوَنُّوًّا جَدَلًا﴾ [الْكَافُرَةُ: ٥٤]، تَقْرِيقًا لِعَلِيِّ!.

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمَا نَقَلَا أَحَادِيثَ عَنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ هُمْ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالنَّوَاصِبِ، وَخَاصَّةً الَّذِينَ ثَبَّتَ عِدَاوَتَهُمْ وَمُنَابَذَتَهُمْ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

ينحو القطع، واختصَّ البخاري في الثقل عن عمران بن حطان، وهو من زعماء الخوارج، ومن فقهاءهم ومُتَكَلِّمِيهم وخطبائهم.

ونرى أنَّ إيمان البخاري وتقواه: قد أجازا له أن يروي عن هؤلاء المَعْلُومِي الحال، ولم يسمح له مِن أن يَنْقُل ولو حديثًا واحدًا عن الإمام الصادق (عليه السلام)!!^(١).

ومِمَّا نَدَّعِيهِ الإماميَّةُ في هذا على البخاري بخاصَّة: تَعَمُّدُهُ لاختصار ما فيه مَنَقِبَةً لِعَلِيٍّ (عليه السلام): فنراه يَتَّبِعُونَ على سرِّ بعضِ أمثلة على ذلك، أشهرها: ما عُلِّقَهُ البخاري في باب (لا يُرْجَمُ المَجْنُونُ ولا المَجْنُونَةُ) حيث قال: «وقال عليٌّ لعمر: أما علمت أنَّ القَلَمَ رُفِعَ عن المَجْنُونِ حتَّى يَفِيقَ، وعن الصَّبي حتَّى يُدْرِكَ، وعن النَّائمِ حتَّى يَسْتَيْقِظَ؟»^(٢).

وأصل هذه الرِّوَايَةِ المُعلَّقة عند البخاري، ما رواه أبو داود عن ابن عباس (عليه السلام) قال: «أتني عمر (عليه السلام) بمجنونة قد زنت، فاستشار فيها أناسًا، فأمر بها عمر أن تُرْجَمَ، فمَرَّ بها عليٌّ بن أبي طالب (عليه السلام)، فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: مَجْنُونَةٌ بَنِي فَلَانٍ زَنَّتْ، فأمر بها عمر أن تُرْجَمَ، فقال: إرجعوا بها! ثمَّ أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين، أما علمت أنَّ القَلَمَ قد رُفِعَ عن ثلاثة: عن المَجْنُونِ حتَّى يَبْرَأَ، وعن النَّائمِ حتَّى يَسْتَيْقِظَ، وعن الصَّبي حتَّى يَمُتَلَ؟ قال: بلى، قال: فما بالُ هذه تُرْجَمُ؟ قال: لا شيء، قال: فأرسلها، قال: فأرسلها، قال: فَجَعَلَ يَكْبُرُ»^(٣).

ويقول (صادق النجفي): «إنَّ البخاريَّ أخرجَ هذا الحديثَ في مَوْضِعَيْنِ مِن «صحيحه»، ولكِنَّهُ جَفَلَ على مَقَامِ الخليفة، وسَتَرَ على جَهْلِ الخليفة وعِلْمِ فهمه، وإزهاقًا للحقِّ، وتحريفًا للحقيقة التي تقول بأنَّ عليًّا (عليه السلام) حَكَمَ بما يُخَالِفُ

(١) «أضواء على الصحيحين» (ص/١٠٨-١١٣).

(٢) أخرجه البخاري (ك: المحاربين من أهل الكفر والردة، باب: يُرْجَمُ المَجْنُونُ ولا المَجْنُونَةُ).

(٣) أخرجه أبو داود (ك: الحدود، باب: في المَجْنُونِ يسرق أو يصيب حدًا، برقم: ٤٣٩٩).

رَأَى عَمْرٍ وَبَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَلَمَّا كَانَ حَكْمُهُ ﷺ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، وَمَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَرَى الْبُخَارِيَّ يَكْتَفِي بِذِكْرِ ذَيْلِ الْحَدِيثِ، فَيَذْكُرُ الْحَدِيثَ فِي كِلَا الْمَوْرِدَيْنِ نَاقِصًا، وَيُسْقِطُ مِنْهُ السَّنَدَ وَالصَّدْرَ!..»^(١).

وَأَمَّا دَعْوَى الْإِمَامِيَّةِ تَعَمُّدَ اخْتِصَارِ الْبُخَارِيِّ لِمَا فِيهِ مُثَلَّبَةٌ لِلْفَارُوقِ ﷺ:

فَمِمَّا ذَكَرَهُ (النَّجْمِيُّ) فِي ذَلِكَ لِلتَّشْغِيبِ عَلَى أَمَانَةِ الْبُخَارِيِّ فِي سَوَاقِ الْأَحَادِيثِ، بَعْضُ أَمْثَلَةٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ فِي كِتَابِهِ، يَزْعُمُ فِيهَا حَذْفَهُ لِمَا فِيهِ مُثَلَّبَةٌ لِأَحَدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ غَيْرِ عَلِيٍّ، أَشْهَرُهَا ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ مَشْهُورَاتٍ مِنْ «صَحِيحِهِ»:

فَالْمَثَالُ الْأَوَّلُ:

مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ، فَلَمْ أُصِبْ الْمَاءَ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَّا تَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَ فَصَلَّيْتُ؟ فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا»، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»^(٢).

أورد (النَّجْمِيُّ) بعدها روايةً مسلم المتَّفَصَّةَ لهذه القِصَّةِ، وفيها: «.. فقال -أي عَمْرُو السَّائِلِ- لَا تُصَلِّ»^(٣)، فَعَقَّبَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «فَكَمَا تَرَى أَيُّهَا الْقَارِئُ الْعَزِيزُ، أَنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ وَالْمَتْنُ سَوَاءٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي جُمْلَةٍ «لَا تُصَلِّ»، حَيْثُ اسْقَطَهَا الْبُخَارِيُّ، وَأَثْبَتَهَا مُسْلِمٌ»، «وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِتْوَى الْخَلِيفَةِ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ حِينَ الْجَنَابَةِ مُخَالَفَةٌ صَرِيحَةٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ الْخَلِيفَةِ بِحُكْمِ التَّيْمُمِ! وَعَدَمُ إِحَاطَتِهِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَغَفْلَتُهُ عَمَّا هُوَ عَامَّةُ الْإِبْتِلَاءِ؛ وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ قَامَ بِتَهْطِيعِ

(١) «أضواء على الصحيحين» (ص/١١٨-١١٩).

(٢) أخرجه البخاري (ك: التيمم، باب: التيمم هل ينفع فيهما، برقم: ٣٣١، وفي باب: التيمم للوجه والكفين، برقم: ٣٣٦ بإسناد السابق مختصرًا).

(٣) أخرجه مسلم (ك: الحيض، باب: التيمم، برقم: ٣٦٨).

الحديث، فحدّث منه إجابة الخليفة «لا تُصلِّ»، وذلك جِفظاً لكرامة الخليفة من أن تُنال»^(١).

والمثال الثاني:

ما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ «صَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّمَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ»^(٢).

أورد (النَّجْمِي) ما يُدلِّل به على اختصار البخاري لهذا الحديث، فيما أخرجه مسلم من حديث أنس نفسه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عَمْرُ اسْتِشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفْتُ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ، فَأَمَرَ بِهِ عَمْرُ»^(٣).

فَرَعَم (النَّجْمِي) بهذا، أَنَّ «عُمَرَ لَمَّا تَقَلَّدَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، تَرَكَ الْحُكْمَ النَّبَوِيَّ، وَلَجَأَ فِي حُدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ إِلَى رَأْيِ الْآخَرِينَ، وَأَفْتَى بِرَأْيِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَجَلَدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.. فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ حُكْمُ مَسْأَلَةٍ قَدْ عُمِلَ بِهِ مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ، فِيلَجَأَ إِلَى رَأْيِ الْآخَرِينَ، وَيَتْرَكُ الْعَمَلَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا تَقَيَّدَ بِهِ مَنْ سَبَقَهُ بِالْخِلَافَةِ؟! أَوْ أَنَّ الصُّفْقَ بِالْأَسْوَاقِ وَالْعَمَلَ بِالتَّجَارَةِ أَلْهَاهُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ وَتَعَلُّمِهِ؟!

فلَمَّا كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى خِلَافِ مَذَاهِبِ الْبُخَارِيِّ وَمَذْهَبِهِ، بَادَرَ رِعَايَةَ لِمَقَامِ الْخِلَافَةِ إِلَى تَقْطِيعِهِ، بِنَقْلِ أَوَّلِهِ الَّذِي بَيَّنَّ فِيهِ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّعْزِيرِ، وَمُتَابَعَةَ أَبِي بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَأَسْقَطَ ذِيْلَهُ الَّذِي فِيهِ اسْتِشَارَةُ عَمْرٍ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ»^(٤).

(١) «أضواء على الصحيحين» (ص/١١٧-١١٨).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الحدود، باب: ما جاء في ضرب شارِب الخمر، برقم: ٦٧٧٣).

(٣) أخرجه مسلم (ك: الحدود، باب: حد الخمر، برقم: ١٧٠٦).

(٤) «أضواء على الصحيحين» (ص/١١٩-١٢٠).

والمثال الثالث:

ما أخرجه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: كنا عند عمر رضي الله عنه فقال: «نُهينا عن التَّكْلُفِ»^(١).

قال اللّٰجمي: «هذا الحديث الذي نقله البخاري بهذه الكيفية، أوضح دليل وشاهد على التدليس والتقطيع، وذلك لأنَّ كلَّ مَنْ كان لديه أقلُّ معرفة بالحديث ونصوصه، يعلمُ بمجرد رؤيته لهذا الحديث، عدمُ تمامية الحديث، وعدمُ استقامته ..

فهذا ابنُ حجرٍ بعد أن ذكرَ نصَّ الحديث من رواية أخرى في شرحه لـ «صحيح البخاري»، قال: إنَّ رجلاً سألَ عمرَ عن قوله: «وَلِكَيْفَ وَآبَاءُ» [عَبْرَةً: ٣١]، ما الأب؟ فقال عمر: نُهينا عن التَّعَمُّقِ والتَّكْلُفِ! ..

فلو كان التَّعَرُّفُ واستنباطُ معنى كلمةٍ من كلمات القرآن، يُعتبرُ تعمُّقًا وتكلُّفًا، فعلى هذا لا يجوزُ الاستفسارُ عن أيَّة مسألةٍ دينيَّةٍ أخرى، ولا يحقُّ التَّفَكُّرُ فيها!»^(٢).

ثمَّ تمادى به الغيُّ، حتَّى نَسَبَ الفاروق رضي الله عنه إلى الجهل بالقرآن، لعدمِ تعمُّله معنى كلمةٍ من آياته، فما كان للبخاري في نظري الرِّافضي إلا أن يسارعَ إلى حذفِ صدرِ الحديث، لمسايه بعلم الخليفة^(٣).
وبعد:

فإنَّ من جسيم خطرِ هذه الشُّبهاتِ المَسْرُودةِ آنفاً، أن أخذت بلَبِّ بعض مَنْ يُحسب على الحديث والاشتغال به! منهم مَنْ نَزَعَ بها إلى التَّشْيِيعِ في بعض مواقفه وأعلنَ بذلك، وسار في ركبِ الوالغين في دين البخاري، كحال أحمد العُمَاريِّ

(١) أخرجه البخاري (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، برقم: ٧٢٩٣).

(٢) «أضواء على الصحيحين» (ص/١٢١).

(٣) «أضواء على الصحيحين» (ص/١٢٢).

في ما ادّعاه عليه بقوله: «البخاريُّ كان فيه نوع انحرافٍ عن أهل البيت، وميلٍ لأعدائهم، وقد كان بعض الأشراف العلويّين الحضرميّين من أصحابنا بالقاهرة، وهو من العلماء الأجلاء، يقول لي: إنّ البخاريُّ نُويصبيّ -بالثّصغير-...»^(١).
فهذا أوّان الشّروع في دحض تلك الفريء كلّها عن البخاريّ، فنقول:

(١) «جؤنة المطّار» (٢/٢١٨).

قلت: ظنّني بأنّ هذا الشّريف المُشار إليه في كلامه هو ابن عقيل الحضرمي، فقد كان النّماريّ مُتأثّرًا بكتابه «الجبب الجميل»، وفي هذا الكتاب مَقَمَرُ البخاريّ بهذا النّصب.

المبحث الرابع

كشف دعاوي الإمامية في تهمتهم للشيخين بالنصب

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

مَوْقِفُ الشَّيْخِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَذِكْرُ مَنَاقِبِهِمْ

الشَّيْخَانِ -كسائر علماء أهل السنة- على درايةٍ بفضلِ أهل بيتِ نبيِّهم ﷺ ووصايته بهم، مُلتزمان بحُبِّهم والتَّزَلُّفِ إلى الله بمدحهم والإحسانِ إليهم؛ على المذهبِ المَرْضَعيِّ شرعاً في تَوَلِّي جميعهم أقاربِ وزوجات، بلا غُلُوٍّ في أحدٍ منهم، ولا تقصيرٍ في حقِّه، فاختاروا بذلك طريقَ العدلِ والإنصافِ، وسَطاً بين غُلَاةِ الشَّيْعَةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ لَهُمُ الْعَصْمَةَ مِنَ الذَّنْبِ، وَالْعِلْمَ الْغَيْبِيِّ، وَالتَّصَرُّفَ الرَّبُوبِيَّ، وَبَيْنَ الْجُفَاةِ الْقَسَاقِ مِمَّنْ يُوْذِيهِمْ بِبَسْطِ يَدٍ أَوْ قَوْلٍ خَضِيضٍ، فَهَمَّ وَسَطٌ بَيْنَ طَرَفَيْ نَقِيضٍ.

ولقد تَجَلَّتْ خَاصَّةُ مَحَبَّةِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِأَهْلِ الْبَيْتِ فِي كُتُبِهِمْ عَامَّةً، وَفِي «صَحِيحَيْهِمَا» بِشَكْلِ أَحْصَى، فَلَقَدْ أَفْرَدَا أَبْوَابًا بِحَالِهَا فِي فَضْلِهِمْ وَالتَّغْنِي بِمَنَاقِبِهِمْ.

فَمِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ مَا يَتَنَاوَلُهُمْ بِعَمُومِهِمْ:

مثل ما تَضَمَّنَ أَحَادِيثُ التَّشْهِيدِ فِي الصَّلَاةِ، فِيهَا ذِكْرُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ^(١).

(١) كَأَثَرِي عِنْدَ الْبَخَارِيِّ فِي (ك: الدُّعَوَات، بَاب: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فِي (ك: الصَّلَاة، بَاب الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهِيدِ).

ومثل ما جاء في تنزيههم عن أخذِ صدقاتِ الناس، كالحَبْرِ الَّذِي أوردَه البخاريُّ في ذلك تحت باب «ما يُذكر في الصَّدقة للنَّبِيِّ ﷺ وآلِه»، والأحاديثُ الَّتِي ساقَها مسلمٌ تحت باب «تحريمِ الزُّكَاةِ على رسولِ الله ﷺ، وعلى آلِه، وهم: بنو هاشم، وبنو المُطَّلَب، دون غيرهم»، كلاهما من كتابِ الزُّكَاةِ. وأخرجَ البخاريُّ في فضلهم وصِيَّةَ أَبِي بكرٍ للمُسلمين بقوله: «ارْقُبُوا مُحَمَّدًا ﷺ في أَهْلِ بَيْتِهِ»^(١).

ومن هذه الأبوابِ ما تَنَاولَ جِلَّةُ أَفرادِهِم بذكرِ مناقِبِ أَحَدِهِم على وجوهِ التَّعْيِينِ، كان أَظهرُها في ذلك:

ما جاء في باب «مناقبِ عليِّ بنِ أبي طالبِ القُرشيِّ الهاشميِّ أبي الحسنِ ؑ»:

أخرجَ الشَّيْخَانِ تحتها أحاديثَ باذخةً في فضائلِ هذا الصَّحابيِّ الجليلِ: كالَّذِي أوردَه البخاريُّ من قولِ النَّبِيِّ ﷺ له: «أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ»^(٢). وأخرجًا تحت بابِ مناقِبِهِ حديثٌ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ على يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ ورسولُهُ»^(٣).

وكذا حديثٌ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟»^(٤). وقصَّتْهُ حينَ سَقَطَ رِداؤُهُ عن شِقِّهِ، فَأَصَابَتْهُ تَرَابٌ في ظَهْرِهِ، فَجَعَلَ رسولُ الله ﷺ يمسحُه عنه، وهو يقول: «اجْلِسْ يا أبا ترابٍ»^(٥). وحديثُهُ حينَ دَخَلَ عليه وعلى فاطمة، قال عليٌّ: «... فذهبتُ لأقوم،

(١) أخرجه البخاريُّ في (ك: المناقب، باب: مناقب الحسن والحسين، رقم: ٣٧٥١).

(٢) علَّقَه في كتابِ المناقبِ باختصارٍ من حديثِ أطول.

(٣) أخرجه البخاريُّ بـ (رقم: ٣٧٠٢)، ومسلمٌ بـ (رقم: ٢٤٠٥).

(٤) أخرجه البخاريُّ بـ (رقم: ٣٧٠٦)، ومسلمٌ بـ (رقم: ٢٤٠٤).

(٥) أخرجه البخاريُّ بـ (رقم: ٣٧٠٣)، ومسلمٌ بـ (رقم: ٢٤٠٤).

فقال: **عَلَى مَكَانِكُمَا! فَقَعْدَ بَيْنِنَا، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، وَقَالَ: أَلَعَلَّمَكُمَا خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَانِي ...** الحديث^(١).

وانفرد البخاري عن مسلم بحديث ابن عمر، حين سُئِلَ عن عليٍّ عليه السلام فقال: «هو ذاك بيته، أوسط بيوت النبي صلى الله عليه وآله...»^(٢)، وأثر عليٍّ عليه السلام حيث قال: «أَفْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي أَكْرَهُ الْاِخْتِلَافَ...»^(٣)، وبه ختم الباب.

وانفرد مسلم عن البخاري بحديث: «... وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: **أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ ...** ثُمَّ قَالَ: **وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرُكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي ...**» الحديث^(٤)؛ وَخَصَّصَ هُوَ بَابًا مُسْتَقِلًّا فِي فَضْلِ آلِ الْبَيْتِ، جَعَلَ تَحْتَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها الْمَشْهُورَ بِحَدِيثِ الرِّدَاءِ، قَالَتْ فِيهِ: خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله غَدَاةً، وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرْحَلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدٍ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**» [الْاِنْشَاء: ٣٣].

ومع ذكرهما لهذه الفضائل كلها، فلم يكتفيا بذكر فضائل عليٍّ عليه السلام بهذا الباب فقط، حَتَّى ذَكَرَا مَا يُفِيدُ فَضِيلَتَهُ عليه السلام فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «قَدْ أَخْرَجَ الْمُصَنِّفُ مِنْ مَنَاقِبِ عَلِيٍّ عليه السلام أَشْيَاءَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ...»^(٥).

ومنشأ ذلك أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الْفَضَائِلِ بِالْأَسَانِيدِ الْجَيَادِ أَكْثَرَ مِمَّا جَاءَ فِي عَلِيٍّ عليه السلام^(٦)، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «غَيْرَ أَنَّ الرَّافِضَةَ لَمْ تَنْقُصْ، فَوَضَعَتْ لَهُ مَا يَضَعُ وَلَا يَرْفَعُ»^(٧).

(١) أخرجه البخاري بـ (رقم: ٣٧٠٥)، ومسلم في (ك: الذكر والدعاء، باب التسييح أول النهار وعند النوم، رقم: ٢٧٢٧).

(٢) أخرجه البخاري بـ (رقم: ٣٧٠٤).

(٣) أخرجه البخاري بـ (رقم: ٣٧٠٧).

(٤) أخرجه مسلم بـ (رقم: ٢٤٠٨).

(٥) «فتح الباري» (٧٤/٧).

(٦) قاله أحمد والثالثي وإسماعيل القاضي المالكي، نقله عنهم ابن حجر في «الفتح» (٧١/٧)، وكذا قاله ابن تيمية في «مناهج السنة» (٨/٢٤١)، والذهبي في «تلخيص الموضوعات» (ص/١٤١).

(٧) «الموضوعات» (١/٣٣٨).

وَأَمَّا فِي مَا يَخْصُ مَنَاقِبَ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ عليها السلام:

فأوردَ البخاريُّ فيها مُعَلَّفًا حَدِيثَ: «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، ثُمَّ وَصَّلَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ^(١)، كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِأَكْثَرِ مِنْ لَفْظٍ فِي قِصَّةِ مُسَارَرَّتِهِ عليها السلام لَهَا عِنْدَ مَوْتِهِ^(٢).

وَحَدِيثَ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، يُؤْذِنُنِي مَا آذَاهَا...»^(٣)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِالْفَاطِ أَيْ أُخْرَى أَكْثَرَ^(٤).

كَمَا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ حَدِيثَ نُصَرَّتْهَا لِأَبِيهَا عليها السلام، حِينَ طَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهَا مَا وَضَعَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ سَلَى الْجَزْوِرِ وَهُوَ سَاجِدٌ^(٥).

وَأَمَّا مَنَاقِبُ ابْنَيْهِمَا الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام:

فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ فَضْلِهِمَا تِسْعَةَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا:

حَدِيثُ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ...» يَعْنِي الْحَسَنَ^(٦)، وَحَدِيثُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُمَا فَاجِبُهُمَا»^(٧)، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: «أَهْلُ الْعِرَاقِ يَسْأَلُونَ عَنِ الذُّبَابِ، وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُمَا رِيحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا»^(٨)، إِلَى غَيْرِهَا مِمَّا أَخْرَجَهُ مِنْ أَحَادِيثِ فَضَائِلِهِمَا.

وَكَذَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي بَابِ فَضْلِ الْحَسَنِ خَمْسَةَ أَحَادِيثَ^(٩).

(١) فِي بَابِ «مَنْ نَاجَى بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ»، وَمَنْ لَمْ يَخِرْ بِسُرِّ صَاحِبِهِ، مِنْ كِتَابِ الْإِسْتِثْنَانِ، بِرَقْمِ ٦٢٨٥، وَفِي بَابِ «عَلَامَاتُ النَّبُوَّةِ» مِنْ الْمَنَاقِبِ، بِرَقْمِ: ٣٦٢٣.

(٢) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ بِ (رَقْمِ: ٢٤٥٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِ (رَقْمِ: ٣٧٦٧).

(٤) أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ بِ (رَقْمِ: ٢٤٤٩).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْوُسْرَةِ، بَاب: إِذَا لَقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذْرٌ أَوْ جَفِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، رَقْم: ٢٤٠).

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِ (رَقْمِ: ٣٧٤٦).

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِ (رَقْمِ: ٣٧٤٧).

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِ (رَقْمِ: ٣٧٥٣).

(٩) فِي (ك: الْفَضَائِلِ، بَابِ فَضَائِلِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام).

كما أَنَّ الشَّيْخِينَ قَدْ ذَكَرَا مَنَاقِبَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَيْضًا ^(١).
أُفْعِدْ كُلَّ هَذِهِ الْمَآثِرِ الْمُتَوَاتِرَاتِ لآلِ الْبَيْتِ فِي «الصَّحِيحِينَ»: هَلْ كَانَ فِي
احْتِجَاجِ الشَّيْخِينَ بِهَا مَقْنَعٌ لِلْإِمَامِيَّةِ بِالْإِرْتِدَاعِ عَنِ الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِمَا بِدَعْوَى
النَّصَبِ؟

كَلَّا! لَقَدْ تَهَرَّبُوا مِنَ الْإِقْرَارِ بِمَا تَزَيَّا بِهِ كِتَابَاهُمَا مِنْ مَنَاقِبِ الْآلِ، فَادَّعُوا
أَنَّهُمَا أُغْمِضَا عَنْ مَنَاقِبِ أُخْرَى جَلِيلَةٍ -خَاصَّةِ الْبَخَارِيِّ- دَالَّةٌ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ عَلِيٍّ
عَلَى الصَّحَابَةِ مُطْلَقًا، أُبْرِزُهَا:

حديث القدير.

وحديث الطائر المشوي.

وحديث سدِّ الأبواب.

وحديث أنا مدينة العلم وعليٌّ بابُها.

(١) أخرجها البخاري ثلاثة منها في (ك: المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي عليه السلام)،
وواحدًا في (ك: الجنائز، باب: الرجل ينمي إلى أهل الميت بنفسه، رقم: ١٢٤٦)، (ك: الجهاد
والسير، باب: تمنى الشهادة، رقم: ٢٧٩٨)، ومسلم في (ك: الفضائل، مات: من فضائل جعفر بن
أبي طالب، وأسماء بنت عميس وأهل سفيتهم عليهم السلام).

المطلب الثاني

دحض دعوى نبد الشَّيْخين لذكر فضائل الآلِ غمطًا لحقهم

عند التأمل في ما ادَّعته الإمامية على الشَّيْخين، نجد شواهد ذلك من الأحاديث التي مثلوا بها لا تلزمهما في شيء، وذلك إجمالاً:

أولاً: لأنَّ الشَّيْخين لم يدَّعيا إخراج كلِّ الصَّحيح في الأبواب حتَّى يلتزما إخراج كلِّ ما ورد في باب مناقب أهل البيت، حتَّى مناقب الصِّديق والفاروق وعثمان، وعائشة وحفصة رضي الله عنهن، لم يرووا كلِّ ما ورد فيهم من مناقب، بل ولا أخرجوا في فضل سعيد بن زيد ولا عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما شيئاً! والشَّيْخان يعتقداً فيهما مُبْتَدِئِينَ بِالْجَنَّةِ!

فهل هذا يعني غمراً منهما في هذين الصَّحابين؟! فإنَّ هؤلاء مَنْ يُتَّهم أهلُ السُّنة بِمُحَابَبَتِهِمْ عَلَى حَسَابِ أَهْلِ الْبَيْتِ، انظروا: كيف ترك الشَّيْخان من مناقبهم ما تركوا، لا لشيء، إلَّا تحاشياً للإطالة، أو لعدم وقوع بعض ذلك عندهما وفق شرطهما في الكتابين.

ثانياً: ما ادَّعاه المُعْتَرِض من ترك الشَّيْخين لِمَا «أُجْمِعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ وَالشُّبَّاعَةِ فِي مَنَاقِبِ أَهْلِ الْبَيْتِ، مِثْلَ: حَدِيثِ الْغَدِيرِ، وَحَدِيثِ الطَّائِفَةِ الْمَشْهُورِ، وَحَدِيثِ سَدِّ الْأَبْوَابِ، وَحَدِيثِ أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»، وَأَنَّهُ قَدْ رَوَى كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ عَشْرَاتِ الصَّحَابَةِ:

فجوابه الإجمالي - وإن كان هو مُندرجاً في ما تقدّم من الجواب الأول - أن ما مثّل به من الأحاديث لم يتفق أهل الحديث على صحتها كلها كما يدّعيه الغامط لحقهما، ولا رواها عشرات الصحابة كما افتراه؛ بل أكثرها واهي الإسناد لا ترقى إلى مرتبة القبول، فضلاً عن شرط الشيخين في الصحة، بل بعضها موضوع!

ولئنا يرمي هؤلاء الرافضة جزأنا بمثل هذه الشبهات الكاذبة، تحقيقاً لقرضين:

الأول: لخداع المشكّكين والحائرين من أتباعهم، بأن هذه العقائد المُضنّنة في هذه الأخبار مُتفق عليها بين أهل السنة والشيعة، وأن الشيخين إنما يكابران.

الثاني: لإشغال أهل السنة بهذه المسائل والدفاع عنها، إلهاء لهم عن تفتيش كتب الإمامية في الحديث والرجال والتفسير، واستخراج ما فيها من بواطن، فينكشف أمرها أمام الرّاع الجّهلة من أتباعهم^(١).

وفي نقض أمثلة ما ادّعوه تحايّداً للبخاري عن فضائل عليّ عليه السلام من جهة التفصيل، يُقال:

أولاً: حديث الغدير:

وَيَعْنُونَ بِالْحَدِيثِ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ غَدِيرِ (حُم) (٢) فِي جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِهِ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَقُلِي مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِي مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»^(٣).

(١) انظر «أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية» لـ د. ناصر الفقاري (٢/٦٩٦).

(٢) حُم: وإد بين مكة والمدينة، عند الجحفة به غدير يجتمع فيه ماء، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة، انظر «معجم البلدان» (٢/٣٨٩).

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (ك: الخصائص، باب: باب قول النبي ﷺ: «من كنت وليه فعلي وليه»، رقم: ٨٤١٩)، وأحمد في «المستد» (رقم: ٩٥٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/٣٧٥، رقم: ٦٩٣١) وغيرهم.

فهذا حديثٌ لم يُجمع أهل الحديث على صحّته، لا كما ادّعاء (التّجمي) وصحّبه، بل معلومٌ أنّ طائفةً من النّقاد ردّوه^(١)، ومنهم من قسّر ردّه على الشّطريّ الثّاني الَّذي في الدّعاء دون أوّله^(٢).

والَّذي أراه صوابًا في الحديث -والله أعلم-: أنّه صحيحٌ بشّطريّته، بل مُتواترٌ الجملة الأولى، تبعًا لجلّة من أهل الحديث^(٣)، وهو اختيار الذّهبي (ت ٧٤٨هـ) كما في قوله: «صدّر الحديث مُتواتر، أتيسّر أنّ رسول الله ﷺ قاله، وأمّا: «اللّهم والي من والاه...» فزيادةٌ قويّةٌ الإسناد»^(٤).

ولقد قضى ربّنا لحكمته أن يكون هذا الحديث مُبتلى لكثيرٍ من المُسلمين، فمنهم وصّاعون زادوا فيه زيادات منكرة تعصّبًا للطائفة، كالَّذي يذكّره الرّافضةُ فيه أنّ النبي ﷺ قال: «إنّه خليفتي من بعدي»^(٥).

وهذه لا تصحّ بوجوهٍ من الوجوه، بل هو من أباطيلهم الّتي شهد التّاريخ بكذبها^(٦)، وكذا زيادة: «انصر من نصره، واخذل من خذله»^(٧)، وغيرها من الرّيادات الباطلة.

والَّذي يبدو: أنّ الإماميّة ما أعملوا يد التّحريف في هذا الحديث إلّا بعد أن رأوه لا يخدم أغراضهم بتمامها، فلذا زادوا فيه زياداتٍ فاحشة^(٨)؛ أمّا الظّنُّ

(١) كابن حزم في «الفيض» (١١٦/٤)، ونقله ابن تيمية عن إبراهيم الحربي في «مناهج السنة» (٨٦/٤).

(٢) كُتِبَ من حكيم (ت ١٤٨هـ)، أورده عنه أحمد في «مُسند» (٤٣٤/٢)، رقم: ١٣١١، وكلنا ابن تيمية في «مناهج السنة» (١١٦/٤) ضَعَفَ الشّطريّ الأول، وكذّب الثّاني منه!

(٣) كمحمد بن جعفر الكتّاني في «نظر المتناثر في الحديث المتواتر» (ص/ ١٩٤)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣٤٣/٤).

(٤) نقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦٨١/٧)، وانظر قريبًا منه في «أعلام النبلاء» (٣٣٥/٨) و(٢٧٧/١٤).

(٥) كما فعل عبد المحسن الموسوي في كتابه «المراجعات»، وزعم تصحيح بعض المُحدثين له، فهتك الألباني أستاذ كذبه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦١٧/١٠).

(٦) بين الألباني زيّفه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (برقم: ٤٩٢٣ و ٤٩٣٢).

(٧) كذبها ابن تيمية في «مناهج السنة» (١٦/٤).

(٨) «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية» (٦٩٣/٢).

بأنَّ في الحديث بمتيه الثَّابِتِ الأوَّلِ دلالةٌ على أَنَّ عليًّا عليه السلام هو الخليفةُ بعد النَّبيِّ ﷺ: فذاك من الجهلِ المَقْطُوعِ بخطِّ صاحبه؛ وذلك:

أَنَّ الوَلَايَةَ -بالفتح-: ضِدُّ العَدَاوةِ، والاسْمُ منها: مَوْلَى وَمَوْلَى.
والوَلَايَةُ -بكرس الواو- هي الإِمَارَةُ، والاسْمُ منها: والي ومُؤَلِّي.
والمُؤَالَاةُ ضِدُّ المُعَادَاةِ^(١)، وهذا حَكْمٌ ثابِتٌ لِكُلِّ مؤمنٍ^(٢).

فالنَّبِيُّ ﷺ على هذا لم يُرَدْ بالحديثِ الخلافةُ بعده قطعًا، فليس في اللَّفْظِ ما يَدُلُّ على ذلك، ولا شَكٌّ أَنَّ أَمْرَ الاستِخْلَافِ والقيامِ على النَّاسِ بعده عَظِيمٌ، فلو كان يريد ذلك المعنى المُدْعَى «لأفصحَ لهم بذلك»، كما أفصحَ لهم بالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ ونحوها، .. فَإِنَّ أنصَحَ النَّاسِ كانَ للمُسلمين رسولُ الله ﷺ^(٣).

وهذا إلزامٌ أَقرَّ بصَحَّتِهِ الثُّورِيُّ الطَّبْرَسِيُّ^(٤) -أَحَدِ أساطينِ الإِمَامِيَّةِ المُتَأَخِّرِينَ- كما تراه في قوله: «لم يُصَرِّحِ النَّبِيُّ ﷺ لعليٍّ عليه السلام بالخلافةِ بعده بلا فصلٍ في يومِ الغدير، وأشارَ إليها بكلامٍ مُجَمَّلٍ مُشْتَرِكٍ، في معانٍ يَحْتَاجُ تَعْيِينَ ما المقصود منها إلى قرائن»^(٥).

ثُمَّ إِنَّ الحديثَ بهذا اللَّفْظِ -وإن كان متضمَّنًا لإبطال قول أعداءِ عليٍّ عليه السلام فيه من الخوارجِ والنَّوَاصِبِ- لا يستلزم أن لا يكون للمؤمنين مَوْلَى غَيْرُهُ^(٦)! كُلُّ ما في الأمرِ، أَنَّهُ ﷺ «لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى اليَمَنِ، كَثُرَتِ الشُّكَاةُ عَنْهُ ﷺ، وأظهروا

(١) انظر «الثَّقَفِيَّة» للبُنْدُجِي (ص/٧٠٨)، و«الإِبَانَةُ فِي اللُّغَةِ» لِسُلَيْمَةَ بْنِ مُسْلِمٍ (٤/٥٤٧).

(٢) انظر تقرير هذا المعنى من الحديث «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٥/٢٥).

(٣) كان هذا جوابَ الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام لمن سألَه عن دلالة هذا الحديث، كما في «الاعتقاد» للبيهقي (ص/٣٥٥)، و«تاريخ دمشق» لابن عساکر (١٣/٧٠).

(٤) حسين بن محمد تقي الثوري المازندراني الطَّبْرَسِيُّ: فقيه إمامي، ولد في إحدى قرى طبرستان، وتوفي بالكوفة، من كتبه: «دار السلام» في تفسير الأحلام، و«مستدرک الوسائل» في الفقه، وله كتب أخرى ورسائل بالفارسيَّة، طُبِعَ أكثرها، انظر «الأعلام» للزركلي (٢/٢٥٧).

(٥) في كتابه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» (ص/٢٠٥-٢٠٦)، نَقَلَ عن كتاب «وقفات مع كتاب المراجعات» لـ د. عثمان الخُمَيْس (ص/٦٩).

(٦) «منهاج السنة» (٤/٨٦).

بُغْضَهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَذْكَرَ اخْتِصَاصَهُ بِهِ، وَمَحَبَّتَهُ إِيَّاهُ، وَوُحُشَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى مَحَبَّتِهِ، وَمُؤَالَاتِهِ، وَتَرْكِ مُعَادَاتِهِ^(١).

وبهذا البيانِ لمعنى الحديث، تنتفضُ دعوى الإمامية على الشيخينِ تَكْتُمُهُمَا عن ذكرِ هذا الحديث، زعمًا أنَّ فيه أحقيَّةَ عليٍّ بالخلافةِ دون إخوانه الثلاثة الأول ﷺ.

ثانيًا: وَأَمَّا زَعْمُ الإِمَامِيَّةِ إِخْفَالَ الشَّيْخَيْنِ لِحَدِيثِ الطَّائِرِ الْمَشْهُورِ: يَخْنُونُ بِهِ مَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ فَرَسًا مَشْرُوعًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اكْنِزْ بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيَّ، يَا كُلُّ مَعِيَ هَذَا الطَّيْرُ» فَجَاءَ عَلِيٌّ ﷺ، فَأَكَلَ مَعَهُ^(٢).

وهذا لا شكٍّ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ عِنْدَ أَهْلِ التَّقْدِ وَالْمَعْرِفَةِ بِحَقَائِقِ النَّقْلِ^(٣)، قَدْ أَعْلَهُ كَثِيرٌ مِنَ حُذَّاقِ الْعِلَلِ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِمَا يَبْدُو مِنْ كَثَرَةِ طُرُقِهِ، مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ^(٤) وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥)، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي^(٦)، وَالْبِرَّارُ^(٧)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ^(٨)، وَالْعَقِيلِيُّ^(٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ^(١٠)، وَالْخَلِيلِيُّ^(١١)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص/٣٥٤).

(٢) أخرجه الترمذي في (ك: مناقب علي، رقم: ٣٧٢١) وقال: «حديث غريب»، وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/٥٦٠، رقم: ٩٤٥)، والنسائي في «الكبرى» (برقم: ٨٣٤١)، والحاكم في «المستدرک» (برقم: ٤٦٥٠)، وغيرهم.

(٣) «فتهاج السنة» (٤/٩٩).

(٤) «العلل الكبرى» للترمذي (ص/٣٧٤).

(٥) «جامع الترمذي» (٥/٦٣٦).

(٦) «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي، أجوبته على أسئلة البرذهي (٢/٦٩٢).

(٧) «مسند البرزاة» (١٤/٨٠).

(٨) «تذكرة الحفاظ» لابن طاهر المقدسي (ص/١٤٦).

(٩) «الضعفاء» للعقيلي (١/٤٦).

(١٠) «الكامل في الضعفاء» (٣/٣٤٥).

(١١) «الإرشاد» للخليلي (١/٤٢٠).

ثُمَّ صَرَّحَ بِوَضْعِهِ: الْبَاقِلَانِي^(١)، وَابْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٢)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٣)، وَابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ^(٤).

فَإِذَا مَا احْتِجَّ الْإِمَامِيَّةُ بِقَوْلِ الْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ (ت ٤٠٥ هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ، وَلَمْ يُخْرَجْ»^(٥).

فَالْجَوَابُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُقَالَ:

قَدْ تَعَقَّبَ الذَّهَبِيُّ الْحَاكِمَ فِي إِسْنَادِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، حَيْثُ قَالَ فِي «تَلْخِيصِهِ لِمُسْتَدْرَكِهِ»: «ابْنُ عِيَّاضٍ لَا أَعْرِفُهُ؛ وَلَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ زَمَانًا طَوِيلًا، أَنَّ حَدِيثَ الطَّيْرِ لَمْ يَجْسُرِ الْحَاكِمُ أَنْ يُودِعَهُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، فَلَمَّا عَلِقْتُ هَذَا الْكِتَابَ، رَأَيْتُ الْهَوْلَ مِنْ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي فِيهِ، فَإِذَا حَدِيثُ الطَّيْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَمَاءً!».

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَاكِمِ فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: «قَدْ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ زِيَادَةٌ عَلَى ثَلَاثِينَ نَفْسًا»:

قَدْ تَعَقَّبَهُ فِيهِ الذَّهَبِيُّ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: «صَلُّهُمْ بِثَقَّةٍ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ!»^(٦)؛ وَهُوَ يَعْنِي: أَنَّ الطَّرْقَ إِلَى هَذِهِ الْأَنْفُسِ الثَّلَاثِينَ لَا تَصِحُّ إِلَيْهِمْ أَصْلًا، وَقَدْ أَبَانَ عَنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الْخَلِيلِيُّ (ت ٤٤٦ هـ) مِنْ قَبْلُ، حِينَ قَالَ: «مَا رَوَى حَدِيثَ الطَّيْرِ ثَقَّةً، رَوَاهُ الضَّعَفَاءُ... وَبَرَّدَهُ جَمِيعُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ»^(٧).

وَهَذَا الْكَلَامُ مِنَ الْخَلِيلِيِّ يُصَدِّقُهُ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الذَّهَبِيُّ فِي جُزْءٍ لَهُ جَمَعَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَبَعْدَ مَا أَوْرَدَ طَرَقًا لَهُ مُتَعَدِّدَةً قَالَ: «يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجُوهِ بَاطِلَةٍ أَوْ مُظْلَمَةٍ: عَنْ حُجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ، وَأَبِي عَصَامٍ خَالِدِ بْنِ عُبَيْدٍ، وَدِينَارِ أَبِي مَكَيْسٍ...».

(١) كما في «البدایة والنہایة» لابن کثیر (٨٣/١١).

(٢) «العلل المتناهیة» لابن الجوزي (٢٣٤/١).

(٣) «منهاج السنة» (٩٩/٤).

(٤) «لسان المیزان» (١٣٦/٤) في ترجمة سليمان بن حجاج.

(٥) «المستدرک علی الصحیحین» (١٤١/٣).

(٦) نقله عنه ابن کثیر في «البدایة والنہایة» (٧٦/١١).

(٧) «الإرشاد» (٤٢٠/١).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ: «..الْجَمِيعُ بَضْعَةٌ وَتَسْعُونَ نَفْسًا، أَقْرَبُهَا غَرَائِبُ ضَعِيفَةٍ، وَأَرْدَوْهَا طَرُقٌ مُخْتَلَفَةٌ مُفْتَعَلَةٌ! وَغَالِبُهَا طَرُقٌ وَاهِيَةٌ»^(١).

فَلَعَلَّ هَذَا مَنشَأَ الْبَلَدِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ: مِنْ انْقِطَاعِهِ، وَ «لَا يُدْرَى الرَّوَايَ لَهْ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ سَرَقَهُ بَعْضُ الْوَضَّاعِينَ، مِنْ الشَّيْعَةِ وَالضُّعْفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ مِنْهُمْ، أَوْ الْمُتَعَاظِفِينَ مَعَهُمْ، فَرَكَّبُوا عَلَيْهِ أَسَانِيدَ كَثِيرَةً»^(٢)، وَهَذَا مَا كَانَ انْتَهَى إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ فِي دِرَاسَتِهِ لِلْحَدِيثِ، حَيْثُ قَالَ: «حَدِيثُ الطَّائِرِ مَوْضُوعٌ، إِنَّمَا يَجِيءُ مِنْ سُقَاطِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، عَنْ الْمَشَاهِيرِ وَالْمَجَاهِلِ، عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ»^(٣).

فَكَيْفَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ كُلِّ هَذَا أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ؟
ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ هُوَ بِرُكُونِهِ إِلَى كَثْرَةِ طُرُقِ الْوَاهِيَةِ وَتَصَحِيحِهِ لِأَحْيَاهَا، بَلْ قَالَ عَقِبَ ذَلِكَ: «..ثُمَّ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ وَسَفِينَةٍ. لِيَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ قَائِلًا: «لَا وَاللَّهِ مَا صَحَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ!»^(٤).

وَمَا حَنْتَ الذَّهَبِيَّ، فَإِنَّ الطَّرُقَ إِلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ سَاقِطَةٌ الْأَسَانِيدُ، قَدْ بَيَّنَّ ابْنُ كَثِيرٍ عَلَلَّهَا، كَمَا بَيَّنَّ عِلَّلَ كَثِيرٍ مِنَ الطَّرُقِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا آتِفًا^(٥).

الْمَعْجِيبُ بَعْدُ مِنَ الْحَاكِمِ: أَنَّهُ مِنْ زِمْرَةِ مَنْ ضَعَّفَ حَدِيثَ الطَّيْرِ بِالنَّظَرِ إِلَى نَكَارَةِ مَتْنِهِ! وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى طُرُقِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا سَاقَاهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ: «أَنَّهُمْ كَانُوا فِي مَجْلِسٍ، فَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ عَنْ حَدِيثِ الطَّيْرِ؟ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ، وَلَوْ صَحَّ، لَمَّا كَانَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ».

قَالَ الذَّهَبِيُّ عَقِبَهُ: «فَهَذِهِ حِكَايَةٌ قَوِيَّةٌ؟ فَمَا بِأَلْهِ أَخْرَجَ حَدِيثَ الطَّيْرِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»؟! فَكَأَنَّهُ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ»^(٦).

(١) نقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧٦/١١).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٧٧/١٤).

(٣) «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢٣٤/١).

(٤) نقله عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧٦/١١).

(٥) انظر «البداية والنهاية» (٧٧-٧٦/١١).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٦٨/١٧).

قلت: استبعد هذا التوجيه من الذهبي، فإن القصة ظاهرٌ منها استنكارُ الحاكم للمتن نفسيه، وحقُّ له ذلك، فهو مُناقضٌ لما استقرَّ عليه عمومُ المسلمين من أفضليَّة أبي بكر وعمر على سائر الصحابة رضي الله عنهم، ومثلُ هذا الاستنكار لا يندفع عادةً بمجرّد اجتهادٍ نظريٍّ في طرق الحديث.

والَّذي أُميلُ إليه في اختلاف موقف الحاكم من هذا الحديث: أنَّ الحاكم كان أدخله بادئ الأمر في كتابه مسودةً، من غير تحقيق كافٍ في طَرَفِهِ، ولا تأمُّلٍ شافٍ في مَنَتِهِ، فلَمَّا تَبَيَّنَ له عِلَّتُهُ بعدُ، عَزَمَ على إخراجِهِ من كتابِهِ حينَ تمام تبييضِهِ، لكنَّ المَنِيَّةَ أَعَجَلَتْه قبل أن يبلُغَ به.

يقول ابن حجر: «إنمَّا وَقَعَ للحاكم التَّساهلُ لأنَّهُ سَوَّدَ الكتابَ لِيَنْقُضَهُ، فأعجلته المَنِيَّةُ، قال: وقد وجدتُ في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة سِتَّة من المستدرَك: إلى هنا انتهى إِملاءُ الحاكم، قال: والتَّساهلُ في القدر المُملَى قليلٌ جدًّا بالنِّسبة إلى ما بعده»^(١)، والله أعلم.

فبهذا يتبيَّن سقوط الحديث متناً وإسناداً، ولأجلِها أعرَضَ الشَّيْخَانِ عن إخراجِهِ في «صحيحِهِما».

ثالثاً: وأما حديثُ أمرِهِ ﷺ بَسَدِ الأبوابِ إلى المَسْجِدِ إلَّا بابَ عليٍّ رضي الله عنه:

فهذا الحديث قد اختلف العلماء في حقيقته:

فذهب إلى تضعيفه: أحمد^(٢)، والترمذي^(٣).

وكَذَّبَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ فقال: «هذه الأحاديث كلها من وَضْعِ الرَّافِضَةِ، قَابَلُوا بِهَا الحديثَ الْمُتَّفَقَ على صِحَّتِهِ في «سُدُّوا الأبوابَ إلَّا بابَ أبي بكرٍ»^(٤).

(١) من كلام ابن حجر، نقله عنه السيوطي في «تدريب الراوي» (١١٣/١)، بتصريف يسير.

(٢) «مُرح علل الترمذي» لابن رجب (ص/٣٦٤)، و«بحر الدُّم» لابن المبرد (ص/١٧٢).

(٣) حيث قال في «جامعه» (٦٤١/٥): «هذا حديث غريب، لا نعرفه من شعبة بهذا الإسناد إلَّا من هذا الوجه».

(٤) «الموضوعات» لابن الجوزي (٣٦٦/١).

وَتَبِعَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلِيَّ وَضِعَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١).

وابن الجوزي يعني بحديث باب أبي بكر: ما ورد في «الصحيحين» وغيرهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَطَبَ فِي مَرْضَى مَوْتِهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ»^(٢)، وفي رواية: «لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ»^(٣)، «وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَدِلُّونَ بِهَذَا عَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَعَارَضَهُمْ شَيْعَةُ الْكُوفَةِ، وَذَكَرُوا رَوَايَاتٍ فِيهَا الْأَمْرُ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ»^(٤).

فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ ارْتَابَ بِرَوَايَاتِ أَهْلِ الْكُوفَةِ هَذِهِ، حَتَّى جَزَمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِطُلَاظِهَا كَمَا بَقَدَّمَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَرِ مَانِعًا مِنْ تَصْحِيحِهَا، وَتَصَدَّقُوا مِنْهُمْ ابْنُ حَجَرٍ لِلدَّفْعِ عَنْ بَعْضِ رَوَايَاتِ الْكُوفِيِّينَ^(٥)، وَهُمْ يُوقِفُونَ فِي ذَلِكَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا وَرَدَ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ: بِكَوْنِ الْحَدِيثَيْنِ حَادِثَيْنِ مُسْتَقْلِلَيْنِ، وَذَلِكَ:

أَنَّهُ كَانَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ مَنَازِلٌ لَهَا أَبْوَابٌ إِلَى خَارِجِ الْمَسْجِدِ، وَأَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، كَانَ بَيْتُ عَلِيٍّ ﷺ كَمَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ بَعْضِهَا أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَاتِ النَّبِيِّ ﷺ^(٦)، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ غَيْرَ الْمَسْجِدِ^(٧)، فَلِذَلِكَ لَمْ يُؤْمَرْ بِسَدِّهِ^(٨).

(١) «منهاج السنة النبوية» (٣٥/٥).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الصلاة، باب: الخوخة والممر في المسجد، رقم: ٣٩٠٤)، ومسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، رقم: ٢٣٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب قول النبي ﷺ: «سدوا الأبواب، إلا باب أبي بكر»، رقم: ٣٦٥٤).

(٤) المملئي في تعليقه على «القوائد المجموعة» للشوكاني (ص/٣٦٣).

(٥) خاشع في كتابه «القول السُّدَّ» (ص/١٦)، وأورد لها السيوطي في «اللائح المصنوعة» (٣٢١/١) طرقاً أخرى لم يوردها ابن حجر.

(٦) كما في «صحيح البخاري» (ك: المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب ﷺ، رقم: ٣٧٠٤).

(٧) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٨/٥)، رقم: ٣٠٦٠، والنسائي في «الكبرى» (رقم: ٨٥٧٣).

(٨) «فتح الباري» (١٥/٧).

ويشهد لهذا التأويل للحديث: ما رواه القاضي إسماعيل بن إسحاق، عن الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّابِغِيِّ^(١) قال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ أَذِنَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا يَجْلِسَ فِيهِ وَهُوَ جُنُبٌ، إِلَّا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، لِأَنَّ بَيْتَهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ^(٢).

فإِلَى نَحْوِ هَذَا الْجَمْعِ بَيْنَ أَحَادِيثِ الْبَابِ ذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، كَالْطَّحَاوِيِّ^(٣)، وَأَبِي بَكْرِ الْكَلَابَاذِيِّ^(٤).

أَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ، فَارْتَأَى أَنَّ ذَلِكَ النَّهْيَ فِي حَقِّ عَلِيٍّ ﷺ كَانَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، لاحتِجَاجِ زَوْجِهِ فَاطِمَةَ إِلَى الْمَرُورِ مِنْ بَيْتِهَا إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا، فَكَأَنَّهُ جَعَلَهُ رَفَقًا بِهَا ﷺ^(٥).

وعَلَى كُلِّ؛ فَبَعْدَ امْتِثَالِ الصَّحَابَةِ ﷺ لِذَلِكَ النَّهْيِ النَّبَوِيِّ، كَأَنَّهُمْ اسْتَبَقُوا خَوَاجِزَ يَسْتَقْرِبُونَ مِنْهَا الدُّخُولَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِلصَّلَاةِ فَقَطْ، لَكُنْهُمْ أَمَرُوا بِسَدِّهَا أَيْضًا إِلَّا خَوْصَةً أَبِي بَكْرٍ، كَوْنَهُ أَفْضَلَ النَّاسِ يَدًا عِنْدَهُ^(٦)، وَإِشَارَةً إِلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ، كَوْنَهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسْجِدِ كَثِيرًا دُونَ غَيْرِهِ^(٧).

وَبَصَرَفِ النَّظَرِ عَنِ التَّحْقِيقِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَالبَحْثِ فِيمَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ مَنْ صَحَّحَ الْحَدِيثَ أَوْ مَنْ أَبْطَلَهُ، فَقَدْ أَبَيْنَا عَنْ أَنَّهُ خَالَيَ مِمَّا يَرْمِي إِلَيْهِ الرَّاغِضَةُ مِنْ دَعْوَى كِتْمَانِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لَهُ، لِمَا يَزْعُمُونَهُ فِيهِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ عَلِيٍّ لِلْخِلَافَةِ دُونَ غَيْرِهِ،

(١) الْمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ، ثِقَةٌ كَثِيرُ التَّدْوِيلِ وَالْإِرْسَالِ، مِنَ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِيَ الْوُسْطَى مِنَ النَّابِغِينَ، كَانَ حَيًّا سَنَةَ ١٢٠ هـ، انظر «تهذيب التهذيب» (١/١٧٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ فِي كِتَابِهِ «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» (ص/١٢٦، رَقْم: ١٣٨)، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (١٥/٧): «وَهَذَا مَرْسَلٌ قَوِيٌّ، يَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْرُقَ هَذَا الْمَسْجِدَ جُنْبًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ».

(٣) فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ» (٩/١٩٠).

(٤) فِي كِتَابِهِ «مَعَانِي الْأَخْيَارِ» (ص/١٤-١٦).

(٥) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١١/٥٧).

(٦) «الْحَاوِي لِلْفَتَاوِي» لِلْسَّيُوطِيِّ (٢/٢٠).

(٧) انظر «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١١/٥٧)، وَفَتْحُ الْبَارِي (٧/١٥).

فإن غايته مُراعاة النَّبي ﷺ لِمَحَلِّ بَيْتِهِ ﷺ، أو زوجِه فاطمة، مع ما في أسانيده من نَظَرٍ وكَلَامٍ كَثِيرٍ؛ وَالشَّيْخَانِ قَدْ أَخْرَجَا مِنْ مَنَاقِبِ عَلِيٍّ ﷺ مَا هُوَ أَجَلُّ وَأَجَلُّ وَأَصَحُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَابِعًا: وَأَمَّا حَدِيثُ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا»:

فكُلُّ أُسَانِيْدِهِ إِمَّا وَاهِيَةٌ أَوْ مَسْرُوقَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، لَا يَصْلُحُ شَيْءٌ مِنْهَا لِلْإِجْتِجَاعِ أَوْ الْإِعْتِضَادِ؛ وَعَلَيْهَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْحَضْرَمِيُّ (ت ٢٩٧هـ)^(١): «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ مِنَ الثَّقَاتِ أَحَدٌ، رَوَاهُ أَبُو الصَّلْتِ فَكُذِّبُوهُ»^(٢).

فَهَذَا الْحَدِيثُ -كَمَا قَالَ- مِمَّا ابْتَكَرَهُ أَبُو الصَّلْتِ الْهَرَوِيُّ، وَالْكَذْبَةُ عَلَى مِثَالِهِ تَسْجُؤًا، حَتَّى شُئِعَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بِهِ، فَكَانَ يَقُولُ: «قُبِّحَ اللَّهُ أَبَا الصَّلْتِ!»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «هَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ، يُعْرَفُ بِأَبِي الصَّلْتِ، وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ سَرَقُوهُ مِنْهُ»^(٤).

وَقَالَ ابْنُ جَبَّانٍ: «هَذَا شَيْءٌ لَا أَصْلَ لَهُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا مِنْ جَمَاهِدٍ، وَلَا الْأَعْمَشِ، وَلَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَ بِهِ، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهَذَا الْمَتْنِ، فَإِنَّمَا سَرَقَهُ مِنْ أَبِي الصَّلْتِ هَذَا، وَإِنْ أَقْلَبَ إِسْنَادَهُ»^(٥).

وَالْتِّرَمِذِيُّ قَدْ اسْتَنْكَرَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ^(٦)، ثُمَّ نَقَلَ اسْتِنْكَارَ الْبُخَارِيِّ لَهُ^(٧).

(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ، الْمَلَقَبُ: بِمُقَلِّينَ، الشَّيْخُ، الْحَافِظُ، مَحَدَّثُ الْكَوْفَةِ، مَاتَ عَنْهُ الدَّارَقُطَنِيُّ فَقَالَ: «ثَقَّةٌ جَلِيلٌ»، صَفَّ (المُسْنَدُ) وَ(التَّأْرِيخُ)، انْظُرْ «سِيرَ الثُّلَاةِ» (١٤/٤١).

(٢) «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٨/٥٥).

(٣) «الْمَوْضُوعَاتُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (١/٣٤٥).

(٤) «الْكَامِلُ» لِابْنِ عَدِيٍّ (١/٤٣٤).

(٥) «الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (٢/١٥٢).

(٦) «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» (٥/٦٣٧).

(٧) «الْعِلَلُ الْكُبْرَى» (ص/٣٧٤).

وقال فيه ابن معين: «هذا حديث كذب، ليس له أصل»^(١).
وقال الدارقطني: «إنه حديث مضطرب غير ثابت»^(٢)، وقد عدَّ جماعة ممن
سرقه^(٣).

ورده من الثقاد غير هؤلاء كثير^(٤).
فلا عبرة بعدُ بقول الحاكم إنَّه: «صحيح الإسناد، ولم يُخرِجْ، وأبو
الصِّلْت ثقةٌ مأمون»^(٥)، وقد تعقَّبَه الذَّهَبِيُّ فقال: «بل هو حديث موضوع،
أبو الصِّلْت ليس بثقة ولا مأمون».
وكان صرَّحَ بوضيعة قبله ابنُ الجوزي حين أوردَه في «الموضوعات»^(٦)،
وابن القيسراني كذلك^(٧).

ثمَّ جاء المُعلِّمي^(٨) والألباني^(٩) بأخرة، فأجادا في نقدِ طَرَفِهِ تفصيلاً، وبيان
ما فيها من عِلَلٍ قاذِحةٍ، لا يشكُّ النَّاطِرُ فيها إلى صوابِ ما حَكَمَ به الثَّقَادُ الأوائل
ممن مضى قولهم في الحديث آفًا، وإلى خطأ ما جنحَ إليه بعضُ المتأخِّرين من
تحسينهم له بالنظر إلى كثرة طَرَفِهِ، كالعلاني^(١٠)، وابن حجر^(١١)، وتَّبِعَهُ
السَّخَاوِيُّ^(١٢).

(١) «سؤالات ابن الجنيذ لابن معين» (ص/٢٨٥)، و«العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (٩/٣).

(٢) «العلل» (٣/٢٤٧).

(٣) «تذكرة الحفاظ» لابن القيسراني (ص/١٣٧).

(٤) انظر «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٤٩)، و«تذكرة الحفاظ» لابن القيسراني (ص/١٣٧).

(٥) «المستدرک علی الصحیحین» (٣/١٣٧).

(٦) (١/٣٤٩).

(٧) «تذكرة الحفاظ» له (ص/١٣٧).

(٨) في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص/٣٤٩).

(٩) «مسئلة الأحاديث الضعيفة» (٦/٥٢٠).

(١٠) «التلذذ الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح» للعلائي (ص/٥٢).

(١١) كما في «الدرر المنتثرة للسيوطي» (ص/٥٧)، و«فيض القدير» للمناوي (٣/٤٦).

(١٢) «الأجوبة المرضية» للسخاوي (٢/٨٧٧-٨٨٠).

وقد كان في المتأخرين أيضًا مَنْ طعنَ في أسانيد هذا الحديث؛ من أمثال ابن الجوزي، والذهبي، والنَّووي^(١)، وابن تيمية -وسياتي كلامه-، بل أشار ابن دقيق العيد إلى أنَّ عدم إثباته هو مذهب أهل الحديث^(٢).

لكنَّ الثَّماريَّ مع إقراره بما أشار إليه ابن دقيق العيد، واعتراؤه بأنَّ إنكار الحديث مذهبُ عامةِ المُتقدِّمين^(٣)، إلَّا أنَّه -كعادته- لم يُبالِ باتِّفاقهم، فحكم بصحَّة الحديث في جزءٍ مُفردٍ مشهور له، سمَّاه «فتح الملك العليّ»، بصحَّة حديث: «بابُ مدينةِ العلمِ عليّ».

فإن قيل: مُجرَّد وهاءِ الطَّرِيقِ أو تُهمةِ السَّرقةِ للحديث، لا يكفي للحكمِ على الحديثِ بالوضعِ رأسًا، بل كثرتها تدلُّ على أنَّ له أصلًا.

قلت: قد كان قولُ هذا جديرًا بالنَّظر، لولا أنَّ في متِّنه ما يدلُّ على وَضعه، ذلك أنَّ «الشَّيعةَ» إنَّما أرادوا به التَّمثيلَ أنَّ أخذَ العلمِ والحكمةَ منه ﷺ مُختصٌّ بعليٍّ، لا يتجاوزُه إلى غيره إلَّا بواسطته ﷺ، لأنَّ الدَّارَ إنَّما يُدخلُ فيها من بابها^(٤).

وهذا ما بيَّن ابن تيمية بطلانه فقال:

«حديث: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» أضعفُ وأوهى؛ ولهذا إنَّما يُعدُّ في الموضوعاتِ، وإنَّ رواه الترمذي، ودَّكره ابن الجوزي، ويبيِّن أن سائرَ طَرِيقه موضوعة.

وهذا الكذبُ يُعرَفُ من نفسِ متِّنه، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ إذا كان مدينةَ العلمِ، ولم يكن لها إلَّا بابٌ واحدٌ، ولم يُبلِّغِ العلمَ عنه إلَّا واحدٌ: فسَدَ أمرُ الإسلامِ، ولهذا اتَّفَقَ المسلمونَ على أنَّه لا يجوز أن يكون المُبلِّغُ عنه العلمَ واحدٌ، بل يجبُ أن

(١) قال عنه: باطل، في «تهذيب الأسماء واللُّغات» (١/٣٤٨).

(٢) «شرح الإلهام» لابن دقيق العيد (٣/٥٢٤).

(٣) كما في كتابه «المُداوي» (٥/٣٦٣).

(٤) «مِرْقاة المفاتيح» (٩/٣٩٤٠) نقلًا عن الشَّيبي.

يكون المُبلِّغون أهلُ النَّواتِرِ الَّذِينَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِم لِلْغَائِبِ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الْمُتَوَاتِرَةِ . . .

ثُمَّ عِلْمُ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ قَدْ طَبَّقَ الْأَرْضَ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ عَلِيٌّ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَسِيرٌ قَلِيلٌ، وَأَجَلُ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ هُمُ الَّذِينَ تَعَلَّمُوا فِي زَمَنِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَتَعَلَّمُوا مَعَاذَ التَّابِعِينَ وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ، أَكْثَرُ مِنْ تَعَلِيمِ عَلِيٍّ ﷺ، وَقَدَّمَ عَلِيٌّ عَلَى الْكُوفَةِ، وَبِهَا مِنْ أُمَّةٍ التَّابِعِينَ عَدَدٌ. .^(١)

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: « . . . وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا افْتَرَاهُ زَنْدِيقٌ أَوْ جَاهِلٌ، ظَنَّهُ مَدْحًا، وَهُوَ مُطَرِّقُ الزَّنَادِقَةِ إِلَى الْقَدَحِ فِي عِلْمِ الَّذِينَ! إِذْ لَمْ يُبْلَغْهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ ثُمَّ إِنَّ هَذَا خِلَافُ الْمَعْلُومِ بِالتَّوَاتُرِ . . . »^(٢).

وَبِهَذَا يَبِينُ لِلْمُنْصَفِ بَأَنَّ الْبَخَارِيَّ وَمُسْلِمًا إِنَّمَا تَحَاشَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عِلْمٍ وَدَرَايَةٍ بِمُشْكَلاتِهِ سَنَدًا وَمَتْنًا، فَتَرَّهَا «صَحِيحُهُمَا» أَنْ يَتَلَطَّخَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْوَاهِيَّاتِ الْمُشِينَاتِ، وَإِنْ حَسِبَهَا الْوَضَّاعُونَ لِعَلِيٍّ ﷺ مِنَ الْمُنْقَبَاتِ.

(١) «مَنْهَاجُ السُّنَةِ» (٥١٥/٧).

(٢) «مَجْمُوعُ الصَّنَائِعِ» (٤١٠/٤).

المَطْلَب الثالث

دفع دعوى الإمامية كتم البخاري لمناقب علي عليه السلام بالاختصار

فأما دعوى المُعترض تحايل البخاري في كتم منقبة علي عليه السلام في صرفه لعمر عليه السلام عن جلد المَجَنونة، وذلك بتقطيع الحديث وفصله عنه: فلو كان البخاري مُتَقَصِّداً إخفاء ذلك تنقُّصاً من قدره، فما كان شيء ليضطره إلى أن يُفرد له في «صحيحه» باباً مُستقِلاً كاملاً في مناقبه^(١)!

وما هذا التَّوجيه المُستقبح من (النَّجْمي) لهذا العمل من البخاري، إلّا نتاج سوء ظنه به، وغباوته عن تفهّم منهجه في التّصنيف؛ ذلك أنّ الشَّطْر الأوّل من الممتن المحذوف، والمُتضمّن لقصة عمر مع علي، هو مَوْقُوفٌ في أصله كما لا يخفى، بخلاف الشَّطْر الذي اقتصر عليه البخاري، فإنّه مُفيدٌ للرّفع إلى النَّبي صلى الله عليه وآله، وهو مُتَقَصِّدُ البخاري أصالةً لاندراجِه في موضوع كتابه، وتدليله به على ما ترجم به الباب.

(١) في صحيح البخاري (ك: فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب)، ذكر البخاري فيه سبعة أحاديث في مناقبه عليه السلام، وعلّق حديثين أسندهما في موضع آخر من «صحيحه».

وأما أنه اختصر إسناد القصة بأن علّقه: فلأجل الخلاف الحاصل على أبي ظبيان في ذكره لابن عباس من عديّه، وكذا للاختلاف عليه في رفعه ووقفه، قد بيّن هذا الخلف غير واحد من النقاد^(١).

(١) انظر «الملل الكبير» للترمذي (ص/ ٢٢٥)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٦/ ٤٨٨)، و«الملل» للدارقطني (٣/ ٧٢)، وقد رجحوا الحديث الموقوف الذي فيه ابن عباس على المرفوع.

المَطْلَب الرَّابِع
دفع دعوى حذف البخاري
لما فيه مثلية للفاروق رحمه الله بالاختصار

وأما دعوَاهم على البخاريّ تعمّد الاختصارِ لما فيه مثليةٌ للفاروق رحمه الله :
فأما مقالهم الأولُ : فيظهر زيفُ دعوى ذلك المُعترضِ أنَّ البخاريّ حذف ما
يُنْبِي عن غفلةِ الفاروق رحمه الله وجهله بالحكم من جهتين :

الأولى : من جهة تلييسه ، حيث إنَّ المُعترضِ قد أسقطَ في كتابه شيخَ مسلم
في سندِ هذه القصة ، واقتصرَ على ذكرِ شعبةٍ فَمَنْ فوقه ، ليوهِم القارئُ بأنَّ
البخاريّ ومسلمًا قد اتَّفقا في السَّنَدِ المُتلقًى منه هذه الحكاية ، بل زعمه تصريحًا !
وأنهما إنما اختلفا في المتنِ لأجلِ هذا التصرُّفِ من البخاريّ .

بينما الحقيقة خلاف ما أراد أن يُوجهه ، وذَلَّ أنَّ مسلمًا إنما رواه عن (يحيى
بن سعيد القطان) عن شعبة ، بينما رواه البخاريُّ عن (آدم بن أبي إياس) عن
شعبة ، فالطريقان إذن مُختلفان ! هذا أوَّلًا .

وأما ثانيًا : فإنَّ آدمَ ابنَ أبي إياسٍ هذا هو المُختَصِرُ للحكاية حقيقةً
لا البخاري ، وشاهدُ ذلك : أنَّها مرويةٌ عند البيهقيِّ من طريقِ (إبراهيم بن الحسين)
عن آدمَ بنِ أبي إياسٍ بنفسِ الإسنادِ الَّذِي في البخاريّ ، مِن دون قولِ عمر :
« لا تُضِلَّ » ! فذلَّ على أنَّ البخاريّ لم يتصرَّف في القصة ، بل نقلها كما سَمِعها مِن

شيخه وسَمِعَهَا مِنْهُ غَيْرُهُ، كَمَا قَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ عِنْدَ شَرْحِهِ لِهَذِهِ الْحِكَايَةِ^(١).

وَأَمَّا الْجَهْمَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ جِهَتِي تَرْجِيفُ دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ حَذْفِ الْبَخَارِيِّ مَا يُنْبِئُ عَنْ خُفْلَةِ الْفَارُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَهْلِهِ بِالْحُكْمِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: فَإِنَّ عَمَرَ إِنَّمَا تَأَوَّلَ آيَةَ التِّيْمِ لَا أَنَّهُ كَانَ يَجْهَلُهَا! بَحِثْ فَمَنْ أَنَّ الْجُنْبَ لَا يَسْمَلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تَرَاهُمْ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَتْكُمْ أَحَدٌ مِنْ الْفَالِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ الْإِنْسَانَ فَلَمْ يَحْذَرُوا مَاءَ قَيْمَمًا صَوِيدًا حَبِيبًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٤٣]، ظَنَّا مِنْهُ أَنَّ الْمَلَامَةَ فِي ظَاهِرِ الْآيَةِ مَا دُونَ الْجَمَاعِ^(٢)؛ وَحِينَ لَمْ تَبْلُغْهُ الْأَحَادِيثُ الْخَاصَّةُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْأَصْلِ عِنْدَهُ، رَأَى الْبَقَاءَ عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْلُوا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٦].

وَأَمَّا مَا حَدَّثَنِي بِهِ عَمَّارٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنَّمَا اسْتَذَكَّرَهُ عَمَّارٌ مَا جَرَى مِنْهُمَا فِي السَّفَرِ لَا سُؤَالَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ غِيَابَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ شَهِدَ هُوَ هَذَا الْاسْتِفْئَاءَ مِنْ عَمَّارٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَمَا أَبْقَى مَذْهَبَهُ عَلَى أَنَّ الْجُنْبَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الْغُسْلُ بِالْمَاءِ؛ لَكِنْ حِينَ «أَخْبَرَهُ عَمَّارٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّ التِّيْمَ يَكْفِيهِ: سَكَتَ عَنْهُ، وَلَنْ يَنْهَهُ»^(٣)، بَلْ قَالَ: «أَتَى اللَّهَ تَعَالَى يَا عَمَّارُ، «وَمَعْنَاهُ: أَتَى اللَّهَ تَعَالَى فِيمَا تَرَوِيهِ وَتَثَبَّتْ، فَلَعَلَّكَ نَسِيتَ، أَوْ اسْتَبَهَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ»^(٤).

فَبَانَ أَنَّ لَيْسَ فِيمَا اجْتَهَدَ فِيهِ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطٌّ مِنْ قَدْرِهِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى سِتْرِ الْبَخَارِيِّ عَلَيْهِ، بَلْ هَذَا مِنْ مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلِ كَثِيرَةٍ، «تَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ الْعُدُولِ مِنْ عِلْمِ الْخَاصَّةِ؛ قَدْ يَخْفَى عَلَى الْجَلِيلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهَا الشَّيْءُ»^(٥).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١/٤٤٣).

(٢) وهو قول ابن مسعود أيضًا، ورُوي عن ابن عمر، وعبيدة السلماني، وأبي عثمان النهدي، والشَّعْبِي، وثابت بن الحجاج، وإبراهيم الشَّعْبِي، وزيد بن أسلم، وغيرهم، انظر «تفسير ابن أبي حاتم» (٩٦١/٣).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١٩/٢٧٣).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (٤/٦٢).

(٥) «التمهيد» لابن عبد البر (١٩/٢٧١).

وأما عن المثال الثاني الذي يُورده (النَّجْمِي) لتعمُّد البخاريّ حذف ما يُشعر
بذمِّ عمر رضي الله عنه:

فإنَّ الَّذِي دَعَا الْبُخَارِيَّ إِلَى اخْتِصَارِ حَدِيثِ: «صَرَبَ رضي الله عنه فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ
وَالنُّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ»^(١)، هُوَ عَيْنٌ مَا قَدَّمْنَا بِهِ جَوَابَ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ:
أَي رَغْبَتِهِ فِي الْاِخْتِصَارِ عَلَى الْمَرْفُوعِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعُ كِتَابِهِ، دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى مَا
هُوَ مُوقُوفٌ مِنْ اجْتِهَادِ عُمَرَ.

وعمر رضي الله عنه لَمْ يَكْ جَاهِلًا بِسُنَّةِ رَسُولِهِ صلَّى الله عليه وآله فِي حَذِّ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ قَدْ جَلَدَ
أَيْضًا صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً، كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ فِي صَحِيحِهِ^(٢)!

غَيْرَ أَنَّ النَّاسَ لَمَّا كَثَرُوا فِي دَوْلَتِهِ، وَقَرَّبُوا مِنَ الْقُرَى، كَثُرَ فِيهِمْ شَرْبُ
الْخَمْرِ، فَلَمَّا «جَاءَتِ الْآثَارُ مُتَوَاتِرَةً أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله لَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ فِي حَذِّ
الشَّارِبِ إِلَى عَدَدٍ مِنَ الضَّرَبِ مَعْلُومٍ، حَتَّى لَقَدْ بَيَّنَّ فِي بَعْضِ مَا رَوِيَ عَنْهُ نَفْيُ
ذَلِكَ، مِثْلَ مَا رَوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله مَاتَ، وَلَمْ يَسُنَّ فِيهِ
حَذًّا»^(٣): عَلِمَ أَنَّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى تَقْدِيرِ الْإِمَامِ، فَلِذَا ارْتَأَى الْفَارُوقُ مَشُورَةَ
أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم فِي الزِّيَادَةِ فِيهَا عَقُوبَةً وَزَجْرًا لَشَارِبِهَا.

وأما مثال (النَّجْمِي) الثَّالِثَ عَلَى تَعَمُّدِ الْبُخَارِيِّ حَذْفَ مَا يُشْعُرُ بِذَمِّ
عمر رضي الله عنه:

فدَحْضُ حُجَّةِ اتِّهَامِهِ لِلْبُخَارِيِّ بِالْاِخْتِصَارِ عَلَى لَفْظِ: «نُهِينَا عَنْ التَّكْلِيفِ»^(٤)
دُونَ تَمَامِهِ الَّذِي فِيهِ جَهْلُ عُمَرَ رضي الله عنه بِمَعْنَى الْأَبِّ: يَظْهَرُ فِي نَفْسِ مَا قَدَّمْنَا بِهِ

(١) أخرجه البخاري (ك: الحدود، باب: ما جاء في ضرب شارب الخمر، برقم: ٦٧٧٣).

(٢) كما جاء في حديث السائب بن يزيد في البخاري (ك: الحدود، باب: الضرب بالجريد والنعال،
برقم: ٦٣٩٧).

(٣) فشرح معاني الآثار للطحاوي (١٥٥/٣).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه،
برقم: ٧٢٩٣).

جواب سابقه: أي أن البخاري قد اقتصر كعادته على ما هو مرفوع من الحديث؛ وابن حجر سبق أن بين هذا في شرحه^(١)، ولكنَّ المُعْتَرِضَ يتعمَّاه.

ثمَّ إنَّ البخاري قد حَذَفَ من هذا الحديث ما لا تَعْلُقُ له بترجمة بابه، فإنَّ الباب لما يُفِيدُ النَّهْيَ عن التَّكْلُفِ، وفي قولِ عمر رضي الله عنه ما يُفِيدُ النَّهْيَ عن تَكْلُفِ جوابٍ ما لا يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ ولا يَلْزُمُهُ، وهذا حقُّه بحسبِ منهجه في تصنيف كتابه.

أما دعوى بعض الإمامية منَعُ الْفَارُوقِ لِلإِسْتِفْهَارِ عن غريب القرآن: فما أبعدَه أن يكون قَصْدُهُ هو تحديداً رضي الله عنه، فهو الَّذي كان يُسأل عن الآية فيُجيب^(٢)، بل يُبادر إلى سؤال جلسائه عن آياتٍ من كتاب الله تعالى من بابِ المدارسِ والاختبار^(٣).

وليس في مقولِ عمر رضي الله عنه ما يُشَبِّه النَّهْيَ عن تَنْبِيعِ معاني القرآن أو البحثِ عن مُشْكَلاتِهِ، ولكنَّ عمر وسائر الصَّحابة معه -كما قال الرُّمَّحْشَرِيُّ- «كانت أكبرُ هِمَّتِهِمْ عاكفةً على العمل، وكان التَّشَاغُلُ بشيءٍ من العلم لا يُعْمَلُ به تَكْلُفاً عندهم؛ فأراد رضي الله عنه أَنَّ الآيةَ مَسْوَقةٌ في الامْتِنَانِ على الْإِنْسَانِ بِمَطْعَمِهِ واستدعاءِ شُكْرِهِ، وقد عَلِمَ من فحوى الآية أَنَّ الْأَبَّ بعضُ ما أَنْبَتْهُ الله لِلْإِنْسَانِ، مَتاعاً له أو لإِنْعَامِهِ.

فعلَيْكَ بما هو أَهمُّ من التَّهَوُّصِ بِالشُّكْرِ لله -على ما تَبَيَّنَ لك ولم يُشْكَلْ- ممَّا عَدَّدَ مِنْ نِعَمِهِ، ولا تَتَشَاغَلْ عنه بِطَلَبِ معْنَى الْأَبِّ، ومَعْرِفَةِ النَّبَاتِ الْخَاصِّ الَّذِي هو اسْمٌ له، واكْتَفِ بِالْمَعْرِفَةِ الْجُمْلِيَّةِ، إلى أن يَتَبَيَّنَ لك في غَيْرِ هذا

(١) «فتح الباري» (٢٧٢/١٣).

(٢) من ذلك سؤاله عن قوله تعالى: ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤]، كما في البخاري (ك: النكاح، باب: موعظة الرجل ابنته لحال زوجها، برقم: ٥١٩١)، ومسلم (ك: الطلاق، باب: باب في الإيلاء، واعتزال النساء، وتخييرهن وقوله تعالى: ﴿رَبِّان تَكْلَهُنَّ عَلَيْنَّ﴾، برقم: ١٤٧٩).

(٣) كما في قصة سؤاله لهم عن قولهم في آيات سورة النصر، عند البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: فسح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً، برقم: ٤٩٧٠).

الوقت؛ ثُمَّ وَصَّى النَّاسَ أَنْ يُجْرُوا عَلَى هَذَا السَّنَنِ، فيما أشبه ذلك من مشكلات القرآن^(١).

والَّذِي يظهر من سَبَبِ جهلِ الفاروق رضي الله عنه بحقيقة ما يَقَعُ عليه اسمُ الأبِّ من أنواعِ العُشْبِ، مع كونه مِنْ خُلُصِ القَرَبِ، أَحَدُ سَبَبَيْنِ كما يقول الطاهر بن عاشور: «إِنَّمَا لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ كَانَ قَدْ تُنَوَّسِيَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمْ، فَأَحْيَاهُ الْقُرْآنُ لِرِعَايَةِ الْفَاصِلَةِ، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تَشْتَهَرُ فِي بَعْضِ الْقِبَالِ، أَوْ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ، وَتُنَسَّى فِي بَعْضِهَا، مِثْلَ اسْمِ السَّكِينِ عِنْدَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ، فَقَدْ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «مَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدَيَّةَ، حَتَّى سَمِعْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ أَنَّ سَلِيمَانَ رضي الله عنه قَالَ: (إِبْتَوْنِي بِالسَّكِينِ، أَقْسِمُ بِالطُّفْلِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ)!

وإِنَّمَا لِأَنَّ كَلِمَةَ (الْأَبِّ) تُطْلَقُ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا النَّبْتُ الَّذِي تَرْعَاهُ الْأَنْعَامُ، وَمِنْهَا الثَّنِي، وَمِنْهَا يَابِسُ الْفَاكِهِةِ، فَكَانَ إِمْسَاكُ عَمَرٍ عَنْ بَيَانِ مَعْنَاهُ، لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِمَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْهُ عَلَى التَّعْيِينِ، وَهَلِ الْأَبُّ مِمَّا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَتَّكَا لَكُمْ﴾، أَوْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنْكُحُوا﴾ فِي جَمْعٍ مَا قُسِمَ قَبْلَهُ...»^(٢).

وبِهَذِهِ الْأَجُوبَةُ الْمُتَظَاهِرَةُ عَلَى مَا أوردته (صَادِقُ النُّجْمِيِّ) مِنْ أَمْثَلَةٍ، ظَهَرَ لِكُلِّ مُنْصَفٍ أَنَّ الْبَخَارِيَّ بَرِيءٌ مِنْ تَهْمَةِ التَّحْبِيزِ الطَّائِفِي فِي تَقْطِيعِهِ لِمَتُونِ الْأَحَادِيثِ وَاخْتِصَارِهَا، بَلْ هُوَ فِي ذَلِكَ مُتَجَرِّدٌ لِمَوْضُوعِ كِتَابِهِ، وَالِاسْتِدْلَالُ لِكُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ بِمَا يُنَاسِبُهُ مِنَ الْمَتُونِ.

الْأَمْرُ الَّذِي أَقْرَبُهُ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ أَنْفُسِهِمْ، نَاقِمًا عَلَى (النُّجْمِيِّ) وَصْفَهُ لَصَنِيعِ الْبَخَارِيِّ فِي تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ بِعَدَمِ الْمَوْضُوعِيَّةِ، وَاسْتَضْعَافِهَا مِنْهُ فِي مَقَامِ الْمُحَاجَجَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، قَائِلًا بِعَدِّ نَقْلِهِ إِحْدَى مَا سَلَفَ مِنْ أَمْثَلَةِ (النُّجْمِيِّ):

«هَذَا الشَّاهِدُ جَيِّدٌ لَوْ أَنَّنا دَرَسْنَا تَجَرِبَةَ الْبَخَارِيِّ، وَلَمْ نَجِدْ سِوَى هَذِهِ الشُّوَاهِدِ وَأَمْثَالِهَا هُنَا، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ نَعْرِفُ التَّحْبِيزَ وَالْعَصْبِيَّةَ؛ لَكِنَّ ظَاهِرَةَ

(١) «الكشاف» للزمخشري (٧٠٥/٤).

(٢) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٣٣/٣٠).

التَّقْطِيعُ عند البخاري ظاهرة عامة في مُجْمَلِ رواياته، لا تختصُّ بهذه الموضوعات والجلقات، تمامًا مثل ظاهرة التَّقْطِيع التي غَلَبَتْ على كتاب «تفصيل وسائل الشيعة» للحرّ العاملي!

يُضاف إلى هذا كله، أنَّ مُجرَّد العثور على بضعة موارد قليلة.. لا يُثبتُ تهمّة بهذا الحجم! لا سيّما وأنّنا نعرفُ أنَّ هناك الكثيرَ من الروايات -حتى في المَصادرِ الشيعيّة!- يأتي مَقْطَعٌ منها في كتاب، وأكثر من ذلك في كتابٍ آخر، كلٌّ حسبَ ما وَصَلَهُ، أو حسبَ طريقته^(١).

(١) «موقف الإماميّة من الضّحجين» لحيدر حبّ الله (ص/ ٥٤).

المطلب الخامس

دفع دعوى تحايد البخاري عن الرواية عن أهل البيت

ليس مسلم بن الحجاج عند الإمامية ممن يُقرن بالبخاري في هذه الدعوى، فإنهم يجدونه يروي في «صحيحه المُسند» عن جعفر الصادق سبعة عشر حديثاً^(١)، ولا يجدون عن جعفر ولا رواية واحدة عند البخاري في «صحيحه».

واعتماد الإمامية لوجود عداوة بين البخاري ورواة أهل البيت: أمرٌ مُتخيل في أذهانهم، ليس له في الخارج حقيقة، وقد قدّمنا قبلُ اعتزاز البخاري بأصول أهل البيت العتق، ورواية مناقبهم في أكثر من باب، ولذا روى من أحاديثهم الكثير في «جامعه الصحيح».

ولقد بلغ مجموع من روى عنهم البخاري وحده من أهل البيت أو مواليتهم في «صحيحه» وباقي كتبه: اثنين وخمسين رواية^(٢)، يكفي أن نعلم أن مرويات عليّ عليه السلام وحده في «صحيحه» أكثر من مرويات باقي الخلفاء الراشدين مُجتمعة! حيث أورد له البخاري ثمانية وتسعين حديثاً بالمرّور، وأصلها أربعة وثلاثين حديثاً بلا مرّور؛ كما أن مسلماً أخرج له في «صحيحه» ثمانية وثلاثين حديثاً.

(١) انظر مرويات الإمام جعفر الصادق في الكتب التسعة: لياسر بطيخ (ص/٥٩).

(٢) انظر في ذلك مؤتمر اعلام الإسلام - البخاري نموذجاً (ص/٥٧-٧٢).

كما روى البخاريُّ للحسين بن عليٍّ عليه السلام حديثين عن أبيه^(١)، ومُسلم روى من هذا أربعة أحاديث^(٢).

ومن عظيم إجلال أئمة الحديث لهؤلاء الرواة من أهل البيت بهذا الإسناد، أن جعل بعضهم سند: الزهري، عن علي بن الحسين، عن الحسين عليه السلام، عن علي عليه السلام: «صَحَّ الْأَسَانِيدُ الذَّهَبِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ»^(٣).

فكيف يُقال بعد هذا أَنَّ البخاريَّ مُعَادٍ لِرُوَاةِ أَهْلِ الْبَيْتِ؟!

وَاتِّهَامُ الْإِمَامِيَّةِ الْبُخَارِيَّ بِالظَّنِّ فِي جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام لِتَرْكِهِ حَدِيثَهُ:

فَمَحْضُ افْتِرَاءٍ عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ الْبُخَارِيُّ أَتَقَى لِلَّهِ وَأَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَتَّخِذَ مِثْلَ هَذَا الْإِمَامِ الشَّرِيفِ خَصَمًا لَهُ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ تَعَالَى، وَتَتَبَّعَ بَرَاءَتَهُ مِنَ الظَّنِّ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ مُجَرَّدَ خَلْوِ أَسَانِيدِ الْبُخَارِيَّ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ أَحَدِ الرُّوَاةِ لَا يَعْني طَعْنًا مِنْهُ فِيهِ الْبُتَّةُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْطَرِطْ أَصْلًا اسْتِيعَابَ جَمِيعِ الثَّقَاتِ فِي كِتَابِهِ، وَقَدْ تَرَكَ الْبُخَارِيُّ الرُّوَاةَ عَنْ عِدَدٍ مِمَّنْ يُحَسَّبُ مِنْ أَكْبَارِ الثَّقَاتِ.

فإِنَّكَ لَنْ تَرَى فِي كِتَابِهِ رِوَايَةً مُسْنَدَةً عَنْ سُهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ (ت ١٤٠هـ)^(٤)، وَلَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ (ت ١٦٧هـ)^(٥)، وَلَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رُمَحٍ (ت ٢٤٢هـ)^(٦)، وَلَا عَنْ أَبِي دَاوُدَ الظَّيَالِسِيِّ (ت ٢٠٤هـ)، بَلْ وَلَا عَنْ الشَّافِعِيِّ مَعَ جَلَالَتِهِ!

وهذا أحمد بن حنبل وهو إمام الحديث وشيخه، لم يذكره البخاري في كتابه إِلَّا مَرَّتَيْنِ، لَمْ يُسْنِدْ عَنْهُ فِيهِمَا إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا^(٧).

(١) في (ك): الجمعة، رقم: ١١٢٧، وفي (ك): فرض الخمس، رقم: ٣٠٩١.

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٣٦١/٧).

(٣) انظر «معركة علوم الحديث» للحاكم (ص/٥٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص/١٦).

(٤) «سؤالات السلمي للزقاقني» (ص/١٨٣).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١٣/٣).

(٦) «سير السلافة» (٤٩٩/١١).

(٧) في (ك): المغازي، باب: كم غزا النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: ٤٤٧٣، وفي (ك): النكاح، باب ما يجعل من النساء

وما يحرم، رقم: ٥١٠٥.

وفي تقرير هذا الوجه من الرد، يقول أبو عبد الله الحاكم: «إِنَّ كِتَابَيْهِمَا - يعني الصَّحِيحَيْنِ - لَا يَشْتَمِلَانِ عَلَى كُلِّ مَا يَصِحُّ مِنَ الْحَدِيثِ، وَإِنَّهُمَا لَمْ يَحْكُمَا أَنَّ مَنْ لَمْ يُخْرِجَاهُ فِي كِتَابَيْهِمَا مَجْرُوحٌ أَوْ غَيْرُ صِدْقٍ»^(١).

وانظر بعدُ إلى عَقْلِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ، وَلِيقْتَدَى بِإِنْصَافِهِ - مع ما اشتهر عنه من الْقُوَّةِ فِي الرَّدِّ - لَمْ يَسْتَفْزِهِ تَرْكُ الْبَخَارِيِّ رَوَايَةَ إِمَامِهِ الشَّافِعِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، فَلَمْ يَبَيِّنْ قِبَابًا مِنَ الْأَوْهَامِ - كما تفعل الإمامية - فَيَصِيحُ مِنْ أَعْلَاهَا مُشْتَعًا: وَيُنْكَرُ يَا بُخَارِي، قَدْ أَزْرَيْتَ بِنَفْسِكَ!

بل بَيَّنَّ الْخَطِيبُ بِكُلِّ مَوْضُوعِيَّةٍ وَهْدُوءٍ، أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمْ يَخْتَرْ تَرْكُ الرُّوَايَةِ عَنْ إِمَامِهِ الشَّافِعِيِّ وَأَضْرَايِهِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ لِمَعْنَى يُوجِبُ ضَعْفَهُمْ عِنْدَهُ؛ وَلَكِنْ - كما قال الْخَطِيبُ - قَدْ يَفْعَلُهُ الْبَخَارِيُّ اسْتِغْنَاءً بِمَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُمْ، فَيُرْوِي عَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ سِنًا وَأَقْدَمُ سَمَاعًا؛ ثُمَّ ضَرَبَ أَمْثَلَةً مِنْ أَقْرَانِ الشَّافِعِيِّ وَشُيُوخِ لَهُ أَدْرَكَهُمْ، رَوَى عَنْهُمْ الْبَخَارِيُّ دُونَهُ^(٢)؛ وَالشَّافِعِيُّ مَاتَ مُكْتَهَلًا، فَلَا يَرْوِيهِ الْبَخَارِيُّ نَازِلًا؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ رَوَى هُوَ عَنِ الْحُسَيْنِ وَأَبِي ثَوْرٍ مَسَائِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ^(٣).

الثَّانِي: أَنَّ جَعْفَرًا عَلَى فَرَضِ أَنَّ الْبَخَارِيَّ يَرَاهُ نَاقِصًا عَنْ مَرْتَبَةِ الصَّابِطِ فِي الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَذَكَّرْ بِذَلِكَ عَنْ اتِّفَاقِ أَهْلِ هَذَا الْفَرَنِّ حَتَّى يُشْنَعَ عَلَيْهِ! فَإِنَّ مِنْ بَعْضِ النُّقَادِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِهِ أَيْضًا، كَشَيْخِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَيْثُ قَالَ: «جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مُضْطَرَبٌ»^(٤).

وَحِينَ سُئِلَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْهُ قَالَ: «فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، قَبِيلٌ: فَمُجَالِدٌ؟ قَالَ: مُجَالِدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ»^(٥).

(١) «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (ص/١١٢).

(٢) «الاحتجاج بالشَّافِعِيِّ» للخطيب (ص/٣٨-٣٩).

(٣) «طبقات الشَّافعية الكبرى» للشَّيْبَانِي (٢/٢١٥).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروزي (ص/٢٠١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٧٦/٥).

نعم؛ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مُتَّقِبٌ فِي هَذَا الرَّأْيِ، فَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «أَعْلَامِ النَّوَلَاءِ» (٦/٢٥٦): «هَذِهِ مِنْ -

وإن كان أكثر النقاد على توثيق جعفر^(١).

فلعل من أعدل الأقوال فيه ما حرره الذهبي بقوله: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبوت كشعبة، وهو أوثق من سهيل وابن إسحاق، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوه، وغالب رواياته عن أبيه مراسيل، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من ثقات الناس كما قال ابن معين^(٢)».

أقول: بصرف النظر عن أي الأقوال أصدق حُكمًا على حديث جعفر بن محمد عليه السلام، فإن البخاري قد اجتهد اجتهدًا صريحًا من حيث الصنعة النقدية لمرويات الرجل، فكان ماذا؟!!

والبخاري لا تشوبه في اجتهاده شائبة هوَى طائفي البتة، فإنه وإن ترك الرواية عنه في «صحيحه الجامع»، فليمعنى في حديثه نفسه لا غير، وهذا لا يستلزم بحال نقضًا من قدر جعفر، ولا من دينه وعليه؛ حاشاه!

فإن البخاري لو كان طاعنًا في هذا الإمام الشريف تعصبًا كما تبهته به الإمامية، لما روى عنه في كتابه الآخر «الأدب المفرد» حديثين عن المصطفى صلى الله عليه وآله^(٣)!

بل لما جعله حجة له في موضوع كتابه «خلق أفعال العباد»، حيث استدلل بقوله عليه السلام أن «القرآن كلام الله، وليس بمخلوق»^(٤)!

ثم إن البخاري وإن لم يخرج هو عن جعفر الصادق، فقد خرج لعلي زين العابدين (ت ٩٣هـ)^(٥)، وللباقر محمد بن علي (ت ١١٤هـ)^(٦)، وأخرج لمحمد بن

= زلفات يحيى القطان، بل أجمع أثمة هذا الشأن على أن جعفرًا أوثق من مجالي، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى.

(١) انظر بعض أقوالهم في «تهذيب الكمال» (٧٦/٥) فما بعد.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٥٧/٦).

(٣) في (باب: إذا ضرب الرجل فيخذل أبيه ولم يرد به سوء، رقم: ٩٥٩، ٩٦٢).

(٤) «خلق أفعال العباد» (١٦/٢)، رقم: (١٧).

(٥) «الهداية والإرشاد» (٥٢٧/٢).

(٦) «تهذيب الكمال» (١٩٢/٣٣).

عمرو بن الحسن بن علي (ت ٩١-١٠٠هـ)^(١)، في آخرين مِمَّنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُمْ مِنْ
أَثَمَةِ آلِ الْبَيْتِ عليه السلام.

إِنَّمَا آفَةُ الْإِمَامِيَّةِ وَسُرُّ شَخْبِهِمْ بِجَعْفَرٍ عَلَى الْبَخَارِيِّ، أَنَّهُمْ يَرَوْنَ جَعْفَرًا إِمَامًا
مَعصُومًا! بَوْصَلَةُ مَذْهَبِهِمْ فِي الْفَقْهِ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ،
أَشْبَهَ مَا يَكُونُ بِالنَّبِيِّ! وَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُلْزِمُوا سَائِرَ عُقَلَاءِ الْأُمَّةِ بِهَذَا التَّخْرِيفِ
وَالْجُنُونِ!

وغيرُ البَخَارِيِّ مِنْ أَثَمَةِ لِلْحَدِيثِ قَدْ خَرَّجُوا حَدِيثَ جَعْفَرٍ وَاحْتَجُّوا بِهِ،
كَمُسْلِمٍ وَأَصْحَابِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ؛ فَهَلْ نَفَعَهُمْ هَذَا لِلسَّلَامَةِ مِنْ رَمِيِ الْإِمَامِيَّةِ لَهُمْ
بِالنَّصَبِ؟! عليه السلام

كَلَّا؛ لَنَعْلَمَنَّ أَنَّ عَيْبَهُمْ عَلَى الْبَخَارِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُجَرَّدُ هَوَىٰ أَرْزَنِهِ
الْخُصُومَةِ لَا غَيْرَ.

(١) «الهداية والإرشاد» (٢/ ٦٧٠).

المَطْلَب السَّادِسُ دَفْعُ تَهْمَةِ النَّصَبِ عَنِ الْبَخَارِيِّ لِإِخْرَاجِهِ عَنْ رُؤَاةِ النَّوَاصِبِ

قبل الخوض في نقد دعاوي الإمامية على البخاري إخراجَه عن بعض النواصب، لا بدَّ من معرفة أنَّ هذه المسألة فرَعٌ عن حكمِ روايةِ المُبتدِع، ومذهبُ البخاريِّ فيها:

أَنَّ الرَّأْيَ الْمُتَأَوَّلَ فِي بَدْعِهِ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا صَادِقَ اللَّهْجَةِ، مُتَجَافِيًا عَنِ الْكَذِبِ، ضَابِطًا لِلرَّوَايَةِ: فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي مِثْلِ خَبَرِهِ أَنْ يُقْبَلَ^(١)، سِوَاءَ أَكَانَ قَدْرِيًّا، أَوْ خَارِجِيًّا، أَوْ نَاصِبِيًّا، أَوْ شَيْعِيًّا. إلخ، فَإِنَّ لَنَا صِدْقَهُ، وَعَلَيْهِمْ بِدْعُهُ؛ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَدْعٌ مُغْلَظَةٌ، كَبَدْعَةِ التَّجْهِمِ مَثَلًا، أَوْ يَعْلَمُ صَاحِبُهَا مُغَالِيًّا فِي هَوَاهُ، مُفْرِطًا فِيهِ، فَحَدِيثُهُ بِذَا مَظَنَّةٍ لَوْ قُوعِ الْخَلَلِ؛ وَمِثْلُهُ قَدْ يَتَجَافَاهُ الْبَخَارِيُّ، وَهُوَ مَا عَنَاهُ ابْنُ الْأَعْرَمِ (ت ٣٠١هـ)^(٢) حِينَ سُئِلَ: «لَمْ تَرَ الْبَخَارِيَّ حَدِيثَ أَبِي الطُّفَيْلِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّهُ كَانَ يُفْرِطُ فِي التَّشْيِيعِ»^(٣).

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٩٠/١٠).

(٢) محمد بن يعقوب بن يوسف الشَّيْبَانِي النِّسَابُورِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَعْرَمِ: حَافِظٌ، كَانَ صَدْرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بَنِيْسَابُورَ فِي عَصْرِهِ، وَلَمْ يَرْحَلْ مِنْهَا، لَهُ «مُسْتَدْرَجٌ عَلَى الصَّحَّاحِينَ»، وَ«مُسْنَدٌ» كَبِيرٌ، انظر «سير النبلاء» (٤٦٦/١٥).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٣٥٨/١).

أما متى جمع الراوي الغلط والدعوة إلى بدعيته، «تُجَنَّبُ الأخذ عنه؛ ومتى جمع الخفَّة والكُفَّ، أخذوا عنه وقبلوه، فالغلط ك: غُلاة الخوارج، والجهميَّة، والزَّافضة، والخفَّة ك: التَّشيع، والإرجاء؛ وأما مَنْ استحلَّ الكذب نصراً لرأيه، كالخطيئة، فبالأولى ردُّ حديثه»^(١)، كما قرَّره الذهبي.

على هذا نهج كثير من نُقاد الحديث في روايتهم عن أهل البدع، يرون المَدَار في قبول رواية المُبتدع على ضبطه وصدقهِ، كما ذهب إليه أبو حنيفة، والثَّافعي، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وهو المشهور بقوله: «لو تركتُ أهل البصرة للقدَر، وتركْتُ أهل الكوفة للتَّشيع، لخربتِ الكُتُب»^(٢).

وقال الجوزجاني: «كان قومٌ يتكلَّمون في القَدَر، منهم مَنْ يَزِنُ ويُتَوَهَّم عليه، احتملَ النَّاسُ حديثهم، لما عرفوا مِنْ اجتهادهم في الدِّين، وصدقِ السُّنَنِهم، وأمانتهم في الحديث، لم يُتَوَهَّم عليهم الكذب، وإنَّ بُلُوا بسوء رأيهم»^(٣).

وهذا عينُ ما توصَّل إليه الخطيب البغدادي بعد استقراء مُصنِّفات الأئمة ونقداتهم للرِّوَاة، حيث أفاد كلاماً فصللاً مفيداً في هذا الباب، يقول فيه:

«الَّذي نَعْتَمِدُ عليه في تجويزِ الاحتجاجِ بأخبارهم -يعني أهل البدع- ما اشتهرَ مِنْ قَبُولِ الصحابةِ أخبارِ الخوارجِ وشهاداتهم، وَمَنْ جرى مَجَرَاهُمْ مِنْ الفُسَاقِ بالتَّأويلِ، ثُمَّ استمرارِ عملِ التَّابعينِ والخالفينَ بعدهم على ذلك، لما رأوا مِنْ تحرِّيهِم الصِّدْقَ، وتعظيمِهِم الكذبَ، وحفظِهِم أَنفُسَهُمْ عن المحظوراتِ مِنَ الأفعالِ، وإنكارِهِم على أَهْلِ الرِّيبِ والطرائقِ المذمومة، ورواياتِهِم الأحاديثِ الَّتِي تخالفُ آراءَهُمْ، ويتعلَّقُ بها مُخالفوهم في الاحتجاجِ عليهم.

(١) «المِرْقَظَةُ لِلذهبي (ص/٨٥).

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/٣٥٦).

(٣) «أَسْوَالُ الرِّجَالِ» (ص/٣١٠).

فاحتجوا برواية عمران بن حطان، وهو من الخوارج، وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع، وكان عكرمة إياضياً، وابن أبي نجیح، وكان معتزلياً، وعبد الوارث بن سعيد، وشبل بن عباد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسر بن كدام، وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن مخلد، وعبد الرزاق بن همام، وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير يتسع ذكرهم، دون أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب»^(١).

فعلى تمام هذا النهج في تقييم روايات المبتدعة جرى عمل البخاري ومسلم في كتابيهما، أي أن المعتبر في عدالة الراوي هو كونه بحيث لا يُظنُّ به الاجترار على الافتراء على النبي ﷺ^(٢).

وقد أبان الحاكم عن هذا الموقف من الشيخين من تصرفهما في كتابيهما بقوله: «روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة، إذا كانوا فيها صادقين، فقد حدّث محمد بن إسماعيل البخاري في «الجامع الصحيح» عن عباد بن يعقوب الرواجني، . . واحتج أيضاً بمحمد بن زياد الألهاني، وحريز بن عثمان الرحبي، وهما ممّا اشتهر عنهما النصب، واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازم، وعبيد الله بن موسى، وقد اشتهر عنهما الغلو»^(٣).

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص/١٣٥).

(٢) فتوحيه النظر لطاهر الجزائري (١/٩٥).

(٣) «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم (ص/٤٩).

فاتماً الألهاني وخريز يشن ذكرهم الحاكم: فسيأتي بيان سلامتهما من النصب؛ وأما أبو معاوية وعبيد الله بن موسى، فالأول وإن كان مرجئاً، والثاني منشئاً، فلم يكونا على هوى ذلك في الأخبار، بل كانا يفتين.

نقول هذا تأصيلًا لمنهج الشَّيْخَيْنِ في هذه المسألة على وجه العموم.
أما عن الرواة الذين أخرج لهم الشَّيْخَانِ مِنْ رُمَيَّ بالنَّصَبِ على وجه التفصيل:

فقد بلغوا في مجموعهم ثمانية عشر راويًا، اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ على سبعة منهم، وانفرد البخاريُّ بسبعة، وانفرد مسلم بأربعة.

وها هنا أمرٌ ينبغي التَّفَتُّنَ له: وهو أنَّ علماء الجرح والتَّعْدِيلِ عَدُّوا في مُصَنَّفَاتِهِمْ كَثِيرًا مِنْ رُمَيَّ بِدَعَا، وسَنَدَهُمْ في ذلك ما كان يُقال عن أحدٍ من أولئك أنَّه شيعيٌّ، أو خارجيٌّ، أو ناصبيٌّ، أو غير ذلك، مع أنَّ القول عنهم بما ذُكِرَ قد يكون مُجَرَّدَ تَقْوِيلٍ وافتراء^(١).

فلأجل ذلك، إِرْتَأَيْنَا سَرْدَ أَسْمَاءِ كُلِّ مَنْ رُمِيَ بالنَّصَبِ من رُؤَاةِ «الصَّحَّاحِينَ» مع استيضاح حالهم، كي تَتَبَيَّنَ صِدْقُ هذه التُّهْمِ أَوَّلًا، ونَعْلَمَ وَجْهَ إِخْرَاجِ الشَّيْخَانِ لِمَنْ ثَبِتَ فِيهِ شَيْءٌ من ذلك، فنقول:

ينقسم الرواة المُتَّهَمُونَ بالنَّصَبِ في «الصَّحَّاحِينَ» أو أحدهما إلى ثلاثة أقسام:

قسمٌ لم تُثَبِتْ عليه هذه التُّهْمَةُ.

وقسمٌ ثابتةٌ عنه لكن تابوا منها.

وقسمٌ لم يُثَبِتْ رجوعهم عنها؛ وإليك تفصيل كل قسم في الآتي:

القسم الأول: مَنْ لَمْ تُثَبِتْ عَلَيْهِ تُّهْمَةُ النَّصَبِ مِنْ رُؤَاةِ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»:

١- قيس بن أبي حازم (ت ٩٧هـ): روى له الشَّيْخَانِ، وقد رُمِيَ قَيْسٌ بأنَّه «كَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام»^(٢)، وهذا غير صحيح عنه، فهو من أفاضل التَّابِعِينَ، بل عَدُّ التَّابِعِيِّ الْوَحِيدِ الَّذِي رَوَى عَنْ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ!^(٣)

(١) «قواعد التحديث» للقياسي (ص/١٩٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٤٧٦/٥).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/٣٠٣).

ومرّد هذه التّهمة إلى مُتَشَبِّه الكوفة، حين خالفهم في تقديم عثمان على عليّ عليه السلام - وهو بلديهم - عُدّوه لذلك مُنحرفاً على عليّ عليه السلام! قاله يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢هـ) ^(١).

٢- أبو قلابة الجرمي (ت ١٠٤هـ): من كبار ثقات التابعين، روى له الشَّيْخَان، ولم يثبت عنه نصب؛ أمّا قول العجليّ فيه: «كان يحول على عليّ عليه السلام، ولم يرو عنه شيئاً» ^(٢) مردود، فإنَّ أحدًا لم يذكره بنصب، بل روى أبو قلابة عن عليّ عليه السلام مُرسلاً ^(٣)، وهذا يُبين مزيد حرصه على الرواية عنه ولو بواسطة، بل حدّث بَحْرٍ فيه منقبةً لعليّ عليه السلام في سنن ابن ماجه ^(٤).

٣- ميمون بن مهران (ت ١١٧هـ): لم يرمه بالثّاحمل على عليّ إلاّ العجليّ، حيث قال: «كان يحملُ على عليّ عليه السلام» ^(٥)، وهذا لا يصحّ، وقد نفى عنه اللّهي هذه التّهمة من العجليّ بقوله: «لم يثبت عنه حملٌ، إنّما كان يُفضّل عثمانَ عليه، وهذا حقٌّ» ^(٦).

وقد روى له مسلم في «صحيحه».

٤- يزيد بن هارون (ت ١١٨هـ): أحد أئمة السّنة المشهورين، روى له الشَّيْخَان، لم يتّهمه بالنّصب إلاّ أحمد بن الصّديق الغماريّ فيما أعلم، لما ورد عن يزيد أنّه قيل له: «لِمَ تُحدّث بفضائل عثمان، ولا تُحدّث بفضائل عليّ؟ فقال: إنّ أصحاب عثمان بأمّونون على عليّ، وأصحاب عليّ ليسوا بأمّومنين على عثمان» ^(٧).

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/١٩٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٣٤٧).

(٢) «معرفة الثقات» للعجلي (٢/٣٠).

(٣) «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص/١١٠).

(٤) في (ك: فضائل الصحابة، باب: فضائل زيد بن ثابت، رقم: ١٥٤).

(٥) «الثقات» للعجلي (٢/٣٠٧).

(٦) «سير النبلاء» (٥/٧٦).

(٧) «تاريخ دمشق» (٣٩/٥٠٣)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/٢٩٢).

فقال الغُمَارِيُّ: «هذا عَرٌّ»^(١) التَّوَّاصِبُ! والواقع أَنَّهُ بصريٌّ^(٢) ناصبيٌّ، لا تُوافقه زحلته، ولا يُساعده طبعه على إِمْلَاءِ فضائل عليٍّ عليه السلام^(٣).

وهذا من تحامُّلات الغُمَارِيِّ على بعض أئمة السُّنَّة لتزغة الشَّيْعِ التي ابتلي بها، وقد أوَّل كلامه -إن كان مُجَمَّلًا- على عجلوهُ مِن غير بَيِّنَةٍ، وهو بهذه التُّهْمَةِ موغِلٌ في الشُّذُوذِ عن جماعة العلماء، فإنَّ أَحَدًا مِن نَقَّادِهِمْ لم يَرِهِ بمثل هذا المنكر، وليس مثلُ يَزِيدٍ في إمامتِهِ مِمَّنْ يخفى أمرُهُ أو يلتبس؛ وقد صَحَّ عنه تحريضُهُ السَّمَاعَ عَمَّنْ يَنْتَقِصُ مِن عَلِيٍّ عليه السلام^(٤).

وأما الجواب عَمَّا ورد في كلام يَزِيدِ بن هارون نفسه:

فمرَّاده منه: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَشَيِّعَةِ لم يكونوا يَتَوَرَّعونَ عن اختلاقي رواياتٍ في ذَمِّ عثمان وقلْبِهِ، فكان يَزِيدُ بن هارون بحاجةٍ في مقابل ذلك إلى إظهار فضائله، ردًّا على أكاذيبهم؛ وهذا بخلاف شيعة عثمان، فقد كانوا -في الجملة- أشدَّ وَرَعًا مِن أن يكذبوا على عليٍّ عليه السلام بافتراء خبرٍ يقدح فيه، ومن ثَمَّ لم يَكُنْ يَزِيدُ بحاجةٍ إلى الاستكثار من رواية فضائل عليٍّ، بل كان واجب وقته إبراز فضائل عثمان عليه السلام^(٥).

٥- محمد بن زياد الألهاني (ت ١٣١ هـ) وقيل (١٤٠ هـ): مِن أفاضل التَّابعين، لم يَرِهِ بالنَّصِبِ إلَّا أبو عبد الله الحاكم، والظاهر سلامته من هذا، فإنَّ كافَّةً مِن تَكَلَّمَ عنه مِن الأئمة لم يُشيروا إلى ذلك باستثناء الحاكم^(٦)، وكان فيه شيءٌ من شَّيْعٍ، فلهذا عَقَّبَ عليه الذَّهبي بقوله: «ما علمتُ هذا من محمدٍ»^(٧).

(١) مرَّاده: من تغريهم وخداعهم.

(٢) لم أجد من نسبته إلى البصرة إلَّا الغُمَارِيُّ هنا!

(٣) دجونة العقَّار (١٢/٣).

(٤) انظر مثلاً له في «تاريخ بغداد» (٢٦٧/٨)، و«تهذيب الكمال» (٥٧٥/٥).

(٥) «النَّصِبُ والتَّوَّاصِبُ» (ص/٣٩٧).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢١٩/٢٥).

(٧) «ميزان الاعتدال» (١٥٣/٦).

وقد روى له البخاري في كتاب المزارعة^(١).

٦- زياد بن علاقة التُّعَلْبِي (ت ١٣٥هـ): روى عنه الشَّيْخَان، وهو من ثقات المُعَمَّرِينَ عند الثُّقَات، لم يثبت عنه نَصَبٌ، وقد شَذَّ الْأَزْدِيُّ بِأَتَاهِمِهِ بِهِ^(٢)، وكلامه مُرَدُّودٌ عند العلماء.

٧- المغيرة بن مقسم (ت ١٣٦هـ): ثقة مُدْلَسٌ، روى له الشَّيْخَان، وَصَفَهُ المَجْلِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام بعض الحمل^(٣)، وعامةُ العلماء لم يذكروا فيه ذلك، كما أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ فِيهِ وهو كُوفِيٌّ^(٤).

٨- ثور بن يزيد الحمصي (ت ١٥٠هـ): من ثقاتِ أَتْبَاعِ الثَّائِبِينَ، لَا تَثْبُتُ عَنْهُ تَهْمَةٌ النَّصَبِ، وابن سعد نقل عنه ما قد يُفْهَمُ مِنْهُ ذَلِكَ لَكِنْ بِلَا إِسْنَادٍ^(٥)؛ وقد كَانَ ثَوْرٌ يَمْتَنِعُ عَنِ الْوَقِيعَةِ فِي عَلِيٍّ عليه السلام، مع أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ قَتَلَ جَدَّهُ فِي صِفِّينَ^(٦).

وقد روى البخاري عنه ثلاثة أحاديث، ولم يرو له مسلم شيئاً.

٩- عبد الرَّحْمَنِ بن إبراهيم، المعروف بـ «دُحَيْمٍ» (ت ٢٤٥هـ): ثقة مُتَقَنٌّ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَمَاهُ بِالنَّصَبِ صِرَاحَةً إِلَّا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا عِبَارَةً لَهُ مُحْتَمِلَةً^(٧)، وكذا مَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ تَرَاجُمِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَهُ لَمْ أَجِدْ فِيهَا بِذَلِكَ^(٨)، فالأظهر سلامته من النَّصَبِ.

وله في البخاري ثلاثة أحاديث فقط، ولم يُخْرَجْ لَهُ مُسْلِمٌ شَيْئًا.

(١) «الهداية والإرشاد» (٦٤٨/٢).

(٢) «المُخْرُونَ» لأبي الفتح الأزدي (ص/١٣١).

(٣) «الفتاوى للمجلى» (٢٩٣/٢).

(٤) لذا لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّذْهَبِيُّ وَلَا ابن حجر بالنَّصَبِ، وانظر «سير النبلاء» (١٠/٦)، و«تهذيب التهذيب» (٢٧٠/١٠).

(٥) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤٦٧/٧).

(٦) «تهذيب الكمال» (٤٢٧/٤).

(٧) انظر «تاريخ بغداد» (٢٦٥/١٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٥١٦/١١).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٤٩٥/١٦).

القسم الثاني: مَنْ ثَبِتَ عَلَيْهِ النَّصْبُ مِنْ رُؤَاةِ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»:

١- مُرَّةُ بْنُ شَرَاهِيلَ الْهَمْدَانِي (ت ٧٦هـ): وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ^(١)، جَاءَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ^(٢): «سَمِعْتُ مُرَّةً يَنْتَقِصُ عَلَيَّ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: نَقُولُ هَذَا لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ سَبَقَ لَهُ خَيْرٌ؟!» فَقَالَ: مَا ذَنْبِي إِنْ كَانَ خَيْرُهُ سَبَقَنِي، وَأَدْرَكَنِي شَرُّهُ!»^(٣).

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَحَدٍ رَمَاهُ بِالنَّصْبِ أَوْ أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ وَمِنْ تَرْجَمَ لَهُ، فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ ﷺ، فَذَلِكَ مُسْتَعْرَبٌ مِنْهُ عَلَى كَوُفِّيَّتِهِ! فَلَعَلَّهُ أَمْرٌ كَانَ تَلَبَّسَ بِهِ مُرَّةٌ أَوَّلَ أَمْرِهِ، ثُمَّ لَمْ يُظَلِّ عَلَيْهِ حَتَّى تَرَكَهُ، فَلِذَا لَمْ يُعْرِفْ عَنْهُ.

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقِ الْعَقِيلِيِّ (ت ١٠٨هـ): مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، قَالَ أَحْمَدُ: «كَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ ﷺ»^(٤)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «فِيهِ نَصْبٌ»^(٥)، وَهَكَذَا عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَوْثِيقِهِ، عَلَى مَا فِيهِ مِنْ نَصْبٍ، أَذَاهُ إِلَيْهِ تَعَصُّبُ لِعِثْمَانَ ﷺ^(٦).

وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ أَحَادِيثَ، لَكِنْ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِرَأْيِهِ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ شَيْئًا.

٣- نَعِيمُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ (ت ١١٠هـ): مِنْ ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، يَقُولُ الذَّهَبِيُّ: «نَعِيمٌ لَوْ أَنَّ غَرِيبَ، كُوفِيٌّ نَاصِبِيٌّ!»^(٧).

انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِأَنْ أَخْرَجَ عَنْهُ أَخْبَارًا لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِرَأْيِهِ، أَمَّا الْبَخَارِيُّ فَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا مُعْلَقًا.

(١) انظر «الهداية والإرشاد» للكلاّبادي (٢/٧٣٢)، و«رجال مسلم» لابن منجويه (٢/٢٧٨).

(٢) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق بن الحارث الجملي المراءئ الكوفي: ثقة عابد، كان لا يدلس، ورؤي بالإرجاء، انظر «تهذيب» لابن حجر (٨/١٠٣).

(٣) «المعرفة والتاريخ» للقسوي (٣/١٨٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٩١/١٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٤/١٢٠).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٩١/١٥).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٧/٤٥).

٤- إسحاق بن سويد البصري (ت ١٣١هـ): قال العجلي والصقلي: «كان يحمل عليّ عليه السلام»^(١)، ويذكرون أبياتاً تُنسب إليه، فيها مديح للخلفاء الثلاثة^(٢)؛ وكذا تُنسب إليه أبيات مُكَمَّلة لها للأولى تمتدح عليّ عليه السلام^(٣)، وكلُّها لا تَتَقَنَّ نِسْبَهَا إليه؛ وإن ثبتت هذه الأخيرة أَبْطَلَتْ كُلَّ ما وَصِمَ به من النَّسب. ومع ذلك، لم يرو عنه البخاريُّ إلَّا حديثاً واحداً مقروناً بخالد الحذاء^(٤). وروى عنه مسلم حديثين^(٥)، أحدهما مقروناً بخالد أيضاً، والثاني في المُتابعات، ولا يضرُّهما الإخراج عن مثله على هذين السَّيلين.

٥- خالد بن سلمة المَخْزُومِي (ت ١٣٢هـ): ثقة من صغار الثَّابِعِينَ، نصَّ على انحرافه عن عليّ عليه السلام جريز بن عبد الحميد، وابن معين^(٦)، وفيه قال الذهبي: «هو من عجائب الزَّمان، كوفي ناصبي! ويندر أن تجدَ كوفياً إلَّا وهو يَشْتَعِ»^(٧).

روى عنه مسلم حديثاً واحداً^(٨) لا علاقة له برأيه.

٦- عبد الله بن سالم الوُحَاظِي (ت ١٧٩هـ): ثقة صدوق في روايته^(٩)، يروي أبو داود عنه أَنَّهُ قال: «عليّ أعان عليّ قتل أبي بكر وعمر!»^(١٠).

(١) تهذيب التهذيب (٢٠٦/١).

(٢) تاريخ دمشق (٥٠٤/٣٩).

(٣) ذكرها مُغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٩٤/٢).

(٤) في (ك: الصيام، باب: شهرا عيد لا ينقصان، رقم: ١٩١٢).

(٥) في (ك: الصيام، باب بيان معنى قوله ﷺ «شهرا عيد لا ينقصان»، رقم: ١٠٨٩)، وفي (ك: الأشربة، باب كراهة انتباز التمر والزبيب مخلوطين، رقم: ١٩٩٥).

(٦) انظر الكامل لابن عدي (٤٤٢/٣).

(٧) سير أعلام النبلاء (٣٧٤/٥).

(٨) في (ك: الحوض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم: ٣٧٣).

(٩) انظر تهذيب الكمال (٥٤٩/١٤).

(١٠) تهذيب الكمال (٥٥٠/١٤)، وميزان الاعتدال (٤٢٦/٢).

وهذه لا شك من المقالات الفاحشة المُزرية بالوفاظي، لولا أن سَنَدَ أبي داود فيه جهالة في الوساطة! حيث قال: «حُدِّثُ...».

ثم إنَّ أبا بكرٍ عليه السلام معلوم بالتواتر أنَّه مات ميتةً عاديةً ولم يُقتل! وعمر عليه السلام إنما قتله أبو لؤلؤة المجوسي، ولم يُعن على ذلك أحدٌ من الصَّحابة؛ هذا من القطعيَّات التَّاريخيَّة، فكيف لهذا الرَّاوي أن يكذب هذه الكذبة السَّاذجة المفضوحة؟!^(١)

ولذلك استبعد صدورهما منه، وهو الَّذي أثبت الأئمة على تحفُّظه للحديث، وعلى رجاحة عقله ونبله؛ وأبو داود نفسه -الَّذي نقل تلك العبارة عنه- قد رَوَى عنه في «سُنَّته» ثلاثة أحاديث^(٢)!

نعم؛ لا يعني هذا أن تُنفى التُّهمة عنه بالمرَّة، وإن كان مقبول الثَّقَلِ باتِّفاق، يستحقُّ قول الدَّارقطني فيه: «هو من الأثبات في الحديث، وهو سيء المذهب، له قول في عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام، قيل: يَسُبُّ؟ قال: نعم»^(٣). فأما مسلمٌ فلم يرو عنه شيئاً.

وأما البخاري، فلم يرو عنه إلَّا حديثاً مُسنَّداً واحداً^(٤): حديث أبي أمامة الباهلي عليه السلام، أنَّه حين رأى سِكَّةً وشيئاً من آلة الحرث، فقال: سمعتُ النَّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لا يدخلُ هذا بيتُ قومٍ، إلَّا أدخله الله الذَّلَّ»؛ وهذا خبرٌ -كما ترى- لا علاقة له ببدعة النَّصب.

٧- حصين بن نمير (ت ١٧١-١٨٠هـ): ليس فيه إلَّا قول ابن أبي خيثمة: «أُتيته، فإذا هو يحملُ على عليٍّ عليه السلام، فلم أَعُدْ إليه»^(٥)، ولستُ أعلمُ أحداً يَمُنُّ ترجم له رَمَاه به إلَّا ابن أبي خيثمة! والكلُّ على تعديله.

(١) في (ك: الصلاة، جامع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها، رقم: ١١٦٢)، وفي (ك: الزكاة، باب: زكاة السائمة، رقم: ١٥٨٢)، وفي (ك: الفن والملاحم، باب ذكر الفن ودلائلها، رقم: ٤٢٤٢).

(٢) «الملل» للدارقطني (٢٨٩/١٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (٥٥٠/١٤)، وفتح الباري لابن حجر (٤/٥).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣٩٢/٢).

روى له البخاري دون مسلم حديثين^(١).

القسم الثالث: مَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ النَّصْبُ أَوَّلًا، ثُمَّ تَرَكَهُ بَعْدُ:

١- حَرِيزُ بْنُ عِثْمَانَ الرَّحْبِيُّ (ت ٨٠هـ): وهو أشهر مَنْ رُمِيَ بالنَّصْبِ مِنْ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ، وَكَانَ صَدَّرَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ بِسَبَبِ حَقِّهِ عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام قَتْلَ آبَائِهِ فِي صِفِّينَ، لَكِنَّهُ تَابَ مِنْهُ بِأَخْرَاجِهِ كَمَا حَكَاهُ تَلْمِيزُهُ أَبُو الْيَمَانِ^(٢)، فَلِذَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ^(٣)، وَهُمَا حَدِيثَانِ عَنْهُ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(٤).

وَحَرِيزٌ هَذَا فِيهِ قَالَ حَمْدُونُ بْنُ الْحَاجِّ الْفَاسِيُّ (ت ١٢٣٢هـ)^(٥) فِي نَظْمِهِ لـ «مُذْنِي السَّارِي» تَحْتَ بَابِ مَنْ رُمِيَ بِالنَّصْبِ مِنَ الرِّوَاةِ:

وَمِنْهُمْ حَرِيرُ بْنُ عِثْمَانَ كَانَ لَا مُحَالَةً، ثُمَّ تَابَ وَاللَّهِ أَرْحَمُ^(٦)
٢- عِمْرَانُ بْنُ حَقَّانَ (ت ٨٤هـ): وَهَذَا أَكْثَرُ مَا يُؤَاخِذُ الْبُخَارِيُّ عَلَى تَخْرِيجِهِ عَنْهُ، إِذْ كَانَ رَأْسًا فِي الصُّفْرَةِ الْقَعْدِيَّةِ^(٧) وَخَطِيبَ الْخَوَارِجِ، قَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، حَتَّى قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصَحُّ حَدِيثًا مِنَ الْخَوَارِجِ...»، وَذَكَرَ مِنْهُمْ عِمْرَانَ بْنَ حَقَّانَ^(٨).

فَأَمَّا مُسْلِمٌ: فَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ عِمْرَانَ شَيْئًا.

(١) «الهداية والإرشاد» للكلاباذي (٢٠٦/١).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠٣/٣)، و«الكامل» لابن عدي (٢١٢/٤).

(٣) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢٠٩/٢).

(٤) «جامع الأصول» (٣٠٦/١٢).

(٥) حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون السلمي المرداسي، أبو الفيض، المعروف بابن الحاج: أديب فقيه مالكي، من أهل فاس، عُرف بين العلماء بالأديب البليغ، صاحب التأليف الحسنة والخطب النافعة. له كتب منها: «حاشية على تفسير أبي السعود» و«تفسير سورة الفرقان»، و«منظومة في السيرة»، و«لابنه محمد الطالب كتاب في ترجمته، سَمَاءَ (رياض الورد)، انظر «الأعلام» (٢٧٥/٢).

(٦) «نقطة المسك الدَّارِي» لحمدون الفاسي (ص/١٥١).

(٧) «الْقَعْدِي مِنَ الْخَوَارِجِ: الَّذِي يَرَى التَّحْكِيمَ حَقًّا، غَيْرَ أَنَّهُ قَعَدَ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى النَّاسِ وَقَتَالِهِمْ، انظر «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣٩/١).

(٨) «سؤالات الأجرى لأبي داود» (ص/٣٥).

والبخاري إنما رَوَى عنه روايتين لا أكثر^(١)، إحداهما مُتَابَعَةٌ بغيرها^(٢)، ولا يضرُّ التَّخْرِيجُ عَنْ هَذَا سَبِيلُهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ؛ وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى خَرَجَهَا أَصَالَةً^(٣)، لَكِنَّهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِبَدْعِهِ الْبَيْتَةِ.

هَذَا؛ وَقَدْ نُقِلَ عَنْ عِمْرَانَ تَوْبَتُهُ مِنْ رَأْيِهِ الشَّنِيعِ^(٤)، وَالتَّائِبُ مَقْبُولُ رَوَايَتِهِ حَالِ تَحْمُلِهَا وَلَوْ فِي كَفَرِهِ بِلَا خِلَافٍ^(٥)؛ فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَتَحْمَلُ رَوَايَتُهُ الْمُفْرَدَةُ هَذِهِ الَّتِي فِي الْبَخَارِيِّ عَلَى أَنَّ الرَّأْيَ عَنْ عِمْرَانَ -وَهُوَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ- أَخَذَهَا عَنْهُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ؛ أَمَّا إِنْ كَانَ لَمْ يَتُبْ، فَعَلَى «قَاعِدَةِ الْبَخَارِيِّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُبْتَدِعِ»، إِذَا كَانَ صَادِقَ اللَّهْجَةِ مُتَدَيِّتًا^(٦).

وَيَعْدُ؟

فَعَقِبَ النَّظْرُ فِي جُمْلَةٍ مَن ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِمَّنْ رُمِيَ بِالنَّصَبِ مِنْ رُوَاةِ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، وَجَدْنَا أَنَّ أَغْلَبَ هَؤُلَاءِ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفُوا بِالنَّصَبِ أَصْلًا، أَعْنِي بِهِمْ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ بِأَكْمَلِهِ، لَعَدِمَ ثَبُوتُهُ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ تِسْعَةُ رُوَاةٍ.

وَمَعَهُمُ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: وَهُمْ رَاوِيَانِ، لِتَرْكِهَمَا لَهُ.

وِثْلَاثَةٌ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: لَعَدِمَ رُجْحَانِ ثَبُوتِ النَّصَبِ عَلَيْهِمْ، هُمْ أَقْرَبُ إِلَى الشَّكِّ، فَالْأَصْلُ فِيهِمُ السَّلَامَةُ أَوْ التَّوَقُّفُ عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرٍ، وَهُمْ الْمُرَقَّمُونَ فِي هَذَا الْقِسْمِ ب: (١، ٤، ٧)، أَوْسَطُهُمْ قَدْ رَوَى لَهُ مَقْرُونًا أَوْ مُتَابَعًا بغيره مِنَ الثَّقَاتِ.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢٩٠/١٠).

(٢) فِي (كَ: اللَّبَاسُ، بَابُ: لِبَسَ الْحَبِيرَ وَانْتَرَاهُ لِلرَّجَالِ وَقَدَرُ مَا يَجُوزُ مِنْهُ، رَقْمٌ: ٥٨٣٥)، وَانْظُرْ هَهُنَا السَّارِي (ص/٤٣٣).

(٣) فِي (كَ: اللَّبَاسُ، بَابُ: نَقَضَ الصُّورَ، رَقْمٌ: ٥٩٥٢).

(٤) ذَكَرَهُ أَبُو زَكْرِيَا الْمَوْصِلِيُّ فِي «تَارِيخِ الْمَوْصِلِ»، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٤٣٣/١).

(٥) انْظُرْ «مَقْدَمَةَ ابْنِ الصَّلَاحِ» (ص/١٢٨) فِي النَّوْعِ (٢٤): مَعْرِفَةُ كَيْفِيَةِ سَمَاعِ الْحَدِيثِ، وَتَحْمِلُهُ، وَصِفَةُ ضَبْطِهِ.

(٦) «فتح الباري» لابن حجر (٢٩٠/١٠).

فمجموع هؤلاء: أربعة عشر راويًا، مِن لا يجوز أن يُقال: «إنهم نواصبٌ أخرجَ لهم الشَّيْخَانِ فِي كِتَابَيْهِمَا»، فهم بما ذكرنا خارجُ الحِسْبَةِ الجَدَلِيَّةِ مع الإماميَّةِ.

لَيَبْقَى معنا مِنَ الرِّوَاةِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَلَبُّسُهُم بِالنَّصَبِ أَوْ يَقْطَعُ بِهِ: أَرْبَعَةٌ فَقَطْ.

هؤلاء الأربعة إِنَّمَا رَوَى لَهُمُ الشَّيْخَانِ أَحَادِيثَ قَلِيلَةً جَدًّا، بَلْ وَعَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَشْتَرِطُ لِلرِّوَايَةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَنْ لَا يَرَوِيَ مَا يُقَوِّي بَدْعَهُ^(١): فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ، قَدْ خُرِّجَ لَهُمْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مَا لَا يُقَوِّيُ بَدْعَهُمْ، إِنَّمَا هِيَ نُتْفَةٌ فِي بَعْضِ (الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ) أَوْ (الْأَذْكَارِ)، فَهَمْ يَعِيدُونَ فِي هَذَا عَنِ التَّهْمَةِ جَزْمًا. وَالشَّيْخَانِ لَا يَخْرُجَانِ لِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَا تَبَيَّنَ لِهَمَا قُوَّتُهُ.

وبهذا تنفكُ سُمعةُ الشَّيْخَيْنِ عَنْ مَذْمَةِ الرِّوَايَةِ عَنِ النَّوَاصِبِ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَأَنْ مَا حَصَلَ فِيهِمَا مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْ نَفَرٍ مِنْهُمْ قَلِيلٌ، فَإِنَّمَا كَانَ بَعْدَ الثَّقَةِ مِنْهُمَا بِحِفْظِهِمْ وَصِدْقِهِمْ، فَيَجُوزُ -وَالْحَالُ كَذَلِكَ- أَنْ يُرَوَّى عَنْهُمْ مَا دَامُوا دَاخِلَ حِمَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَبْلُغُوا أَنْ يُكْفَرُوا عَلِيًّا عليه السلام، وَلَا عَادُوا جَمِيعَ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَإِنَّمَا حَالُهُمْ كَمَا أَوْضَحَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَقْسِيمِ لَهُ بَدِيعٍ، يَقُولُ فِيهِ: «كَانَ النَّاسُ فِي الصُّدْرِ الْأَوَّلِ بَعْدَ وَقْعَةِ صَفِّينَ عَلَى أَقْسَامٍ:

أَهْلُ سُنَّةٍ: وَهُمْ أَوَّلُو الْعِلْمِ، وَهُمْ مُحِبُّونَ لِلصَّحَابَةِ، كَانُوا عَنِ الْخَوْضِ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ؛ كَسَعِيدٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ سَلَمَةَ، وَأَتَمَّ. ثُمَّ شِيعَةٌ: يَتَوَلَّوْنَ، وَيَنَالُونَ مِمَّنْ حَارَبُوا عَلِيًّا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ بَغَاةً ظَلَمَةٌ.

ثُمَّ نَوَاصِبٌ: وَهُمْ الَّذِينَ حَارَبُوا عَلِيًّا يَوْمَ صَفِّينَ، وَيُفَرِّقُونَ بِإِسْلَامِ عَلِيٍّ عليه السلام وَسَابِقِيهِ، وَيَقُولُونَ: حَدَّثَ الْخَلِيفَةُ عُمَانُ عليه السلام.

(١) انظر «فتح المغني» للسخاوي (٦٦/٢).

فما عِلِمْتُ في ذلك الزَّمانَ شيعيًا كَفَرَّ معاوية رضي الله عنه وحزبه، ولا ناصبيًا كَفَرَّ
 عليًّا وحزبه، بل دخلوا في سبِّ وُبُغْضٍ؛ ثُمَّ صارَ اليومَ شيعَةُ زماننا يُكْفَرُونَ
 الصُّحابةَ، وَيَبْرِؤُونَ منهم جهلاً وعدوانًا، وَيَتَعَذُّونَ إلى الصِّديقِ -قاتلهم الله- .
 وأما نواصبُ وقَتِنَا: فقليلٌ، وما عِلِمْتُ فيهم مَنْ يُكْفَرُ عليًّا
 ولا صحابيًا رضي الله عنهم ^(١) .
 والحمد لله .

(١) «سير أعلام النبلاء» (٥/٣٧٤).

المبعض الخامس

أبرز نماذج إمامية مُعاصرة تصدّت لنقدِ «الصّحّاحين»

المَطْلَب الأول

شيخ الشريعة الأصهباني (ت ١٣٣٩هـ)

وكتابه «القول الصّراح في البخاريّ وصحيحه الجامع»^(١)

يُعتبر كتاب (شيخ الشريعة)^(٢) هذا بمثابة القاعدة التّأصيليّة النّموجيّة لمن جاء بعده من الإماميّة المُعاصرين في مُعارضة السّنة، ونقد مُصنّفات أهل الحديث، وهو أعظمُ شبهةٍ من سَلَفه «تحية القاري» لعليّ عزّ الدّين - وقد تقدّم ذكره^(٣) - وأوسعُ منه في إيراد الإشكالات بدرجات، غير أنه مات قبل إتمامه^(٤). وأغلبُ مَنْ أتى بعده من أهل مِلّته إنّما يُحيلون إلى كتابه هذا دون كتاب عليّ عزّ الدّين استغناءً عنه به^(٥).

(١) ذكر جعفر السّبحاني مقدّم الكتاب (ص/ ١٠) أنّ المؤلّف لم يصح لكتابه عنواناً، فسّمّاه تلميذه: آقا برك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ): «القول الصّراح في نقد الصّحاح»، لكنّه طُبِع بعد ذلك باسم «القول الصّراح في البخاريّ وصحيحه الجامع».

(٢) فتح الله بن محمد جواد الأصهباني: فقيه إمامي، من كبار المشاركين في ثورة العراق الأولى على الإنكليز، أصله من شيراز، ومنشأ بأصبهان، تفقه وقرأ فيها العربية، وانتقل إلى النجف فانتهت إليه رياسة علمائها، انظر «الأعلام» للزركلي (١٣٥/٥).

(٣) في (١/ ١٤٨).

(٤) انظر «الحديث الثبوي بين الرواية والدرابة» للسّبحاني (ص/ ٧٢).

(٥) انظر «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة» لفرحان الحربي (ص/ ١٠٠).

وقد تَنَوَّعت مَطَاعُنُ (شيخ الشريعة) في البخاري و«جامعه الصحيح» وتباينت شُبهاته حوله حسب ترتيب أبواب كتابه، حيث قَسَمَ مَوَضيعاته إلى ثلاثة فصول:

خَصَصَ الفصل الأول: لإلزام البخاري بأحاديث أغفلها في فضائل علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهذه أغلبها لا ترتقي أصلاً إلى شرط البخاري في الصحة، مثل حديث: «إني نارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر...»^(١).

أو يلزمه بما هو ساقط الإسناد من الأساس! كحديث: «علي باب حطة، من دخل منه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً»^(٢).

أو يلزمه برأي من أهل البيت أهمل ذكره، أشهرهم جعفر الصادق، وذلك لئيب ما يدعيه من إضمار البخاري لعداوة آل البيت، فيسهل عليه إسقاط اعتبار «صحيحه» من قلب المُشَيِّع.

ولقد حَسَا المؤلف فصله الأول هذا بتهويلات كثيرة، ودعاوي هائلة، يستدعي بها قلق القارئ، منها -مثلاً-: دعواه أن شرط حب آل البيت الامتناع عن نقد أفرادهم بالمرّة!^(٣) وتحذيره من خطأ فاطمة عليها السلام في طلبها الميراث بالكُفَر^(٤).

لكن ليته بقي على هذا النفس التكفيري فلم يزد عليه قُبْح التَّدليس والغري! كنسبته صحيح بعض الأخبار الباطلة إلى أئمة السنة وهم من ذلك براء^(٥)،

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٣/٥)، برقم: (٣٧٨٨)، وقال: حسن غريب.

(٢) أورده الثعلبي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٦٤/٣)، وقال اللّهمي: «هذا باطل، حسين الأشقر -راوي الحديث- واه، قال البخاري: فيه نظر»، انظر «لسان الميزان» (٥٣١/١).

(٣) انظر «القول الصّراح» (ص/٥٢).

(٤) انظر «القول الصّراح» (ص/٥٧).

(٥) كقوله (ص/٢٦): «... وما تواتر في كتب الفريقين، من قول النبي ﷺ: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»، وهذا الحديث لا يُعرف له إسناده صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها، كما بيّنه اللّهمي في «المتفق» (ص/٤٧٦).

وتعريجه على سيرة البخاري بما لا يخلو من لَمَزٍ في شخصه، وطعنٍ في عقيدته، والكذب عليه بنسبة القول بخلق القرآن إليه^(١).

وأما الفصل الثاني: فاتفق في ثلاث عشرة رواية من «الجامع الصحيح»، ادَّعى أنها كذب، أكثرها مُتعلِّق بمقام الثبوة، لم يُخلِها من ثلِبِ بعض الصحابة، حتَّى فَاَرَّ فَاثِرُهُ فيها على ابن تيمية لئلاَّ تُسرته السنة ونقلتها.

وقد أكثر المؤلف في هذا الفصل النُّقلَ عن كُتُبِ أهل السنة وشروحيهم للأحاديث، إيفالاً منه في تثبيت شُبُهه في قلب المُغفَّل، بعضها مُحضٌ تلبسٍ وقلبٌ للحقائقي، ما يلبثُ القارئ اللبيب أن تنكشِفَ له عند استبراء مَراجِعِه التي يُحيل إليها، لتُظهر كذبه في الإحالات.

وبعضها الآخر: الإشكالُ واقعٌ منه -بادئ الأمر- حقيقةً، لكن لا يُحتاج في كشفه إلَّا إلى سبعة أطلاعٍ من القارئ على الروايات، مع حُسن استعمالٍ لعلوم الآلة حتَّى تنفكَّ الشبهة وتندجسَ تباغاً، وأهل الحديث قد أدَّوا ما عليهم في هذا الباب على أكمل وجه.

مثال ذلك في هذا الفصل: ما أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»^(٢).

فقال (شيخ الشريعة) مُتَعَبِّباً إِياه: «هذا الخبر مَرُويٌّ عن عائشة -أيضاً- عن رسول الله ﷺ، وقد عَدَّه ابنُ الجوزي في «الموضوعات»، وأدرجها في الأحاديث الموضوعية والروايات المكذوبة!

قال: روى عمرو بن المخرم البصري، عن ثابت الحفَّار، عن ابن مليكة^(٣)، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن كسبِ المُعلِّمين، فقال: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أُخِذَ عَلَيْهِ الْأَجْرُ كِتَابُ اللَّهِ». قال ابن عدي: ليعمرَ أحاديث

(١) انظر «القول المُبرَّح» (ص/٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الطب، باب: الشرط في الرقية يقطع من الغنم، رقم: ٥٧٣٧).

(٣) كذا في كتاب الأصهباني، والضَّوَاب: ابن أبي مليكة.

مَنَّاكِر، وثابِت لا يُعرَف، والحديث منكر، وفي الميزان: ثابت الحفَّار عن أبي مليكة بخبر مُنكر^(١).

كذا قال؛ وعند الرجوع بالحديث إلى مَظَانِّهِ الْأَصْلِيَّةِ، نجدُ أنَّ البخاريَّ أوردَه ضمنَ «كتاب الطب»، في باب «الشَّرْطُ فِي الرُّقْبَةِ بِقَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ»، من حديث ابنِ عَبَّاسٍ في سياقٍ آخَرَ يقول فيه: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بِمَاءٍ، فِيهِمْ لَدَيْغٌ أَوْ سَلِيمٌ، فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنَّ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدَيْغًا أَوْ سَلِيمًا، فَاَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَيْءٍ، فَتَبَرَّأَ فَجَاءَ بِالشَّيْءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا! حَتَّى قَدَمُوا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ... الحديث.

بينما الَّذِي أوردَه ابنِ عَدِي^(٢) -وعنه ابنُ الجوزي^(٣)- هو حديثٌ آخر لعائشة، لا علاقة له بحديث ابنِ عَبَّاسٍ في البخاري! ففيه سؤالها إِيَّاهُ ﷺ عن كَسْبِ الْمُعَلِّمِينَ.

ورجالٌ سَنَدِ الْبُخَارِيِّ غير رجالِ ابنِ عَدِي^(٤)، وليس في رجالِ الْبُخَارِيِّ مَنْ يُتَّهَمُ، وَلِذَلِكَ عَمَّى (شَيْخُ الشَّرِيعَةِ) عَلَى قُرَّانِهِ إِسْنَادَ الْبُخَارِيِّ وَمَتَّنَ حَدِيثَهُ كَامِلًا، كَيْ لَا يُلْحَظَ هَذَا التَّبَايُنُ! وَقَدْ جَنَى بِسَوْءِ قَصْدِهِ هَذَا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يَضُرَّ الْبُخَارِيُّ بِشَيْءٍ.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فَلَيْسَ فِيهِ مِمَّا يَسْتَدْعِي النَّظَرَ، غَيْرُ قَدْرِهِ فِي دِينِ خَمْسَةٍ مِنَ الصَّحْبِ الْكِرَامِ وَالتَّنْقِيسِ مِنْ حِفْظِهِمْ، وَهُمْ: أَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَبُو مُوسَى

(١) انظر «القول الصَّراح» (ص/ ١٥٤).

(٢) أخرجه ابنِ عَدِي في «الكامل في ضمَّانِ الرِّجَالِ» (٦/ ٢٦٢).

(٣) «الموضوعات» لابنِ الجوزي (١/ ٢٢٩).

(٤) لا يشترك السُّنَدَانِ إِلَّا فِي ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ.

الأشعري، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزُّبير، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم،
مُجَاهِرًا بِسَبِّهِمْ وإِعْلَانِ رِدَّتِهِمْ، وَالتَّشْنِيعِ عَلَى الْبَخَارِيِّ حَيْثُ أَخْرَجَ عَنْهُمْ^(١)، بِمَا
لَا جَدِيدَ فِيهِ غَيْرَ تَرْدِيدِ شُبُهَاتِ أَسْلَافِهِ الْمُنْحَرِفَةِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ.

(١) انظر «القول الصَّراح» (ص/ ٣٥-٤٦).

المَطْلَب الثَّانِي
مَحَمَّدُ جَوَادُ خَلِيل
وكتابه «كشف المُتواري في صحيح البخاري»
و«صحيح مسلم تحت المجهر»

أَلَفَ هَذَا الْبَاحِثُ اللَّبَنَانِيُّ مَوْسُوعَتَيْنِ جَمَعَتَا مِنَ الشُّبُهَةِ عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ» مَا لَمْ يَجْمَعَهُ رَافِضِيٌّ غَيْرُهُ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ تَضَمَّنَتَا طَعُونَ مَنْ سَبَقَهُ وَزِيَادَةٌ، وَلَعَلَّهُمَا آخَرُ مَا أَلَفَ فِي بَابِ الظُّعْنِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ كُتَابِ الْإِمَامِيَّةِ إِلَى سَاعَةِ كِتَابَتِي لِهَذَا الْبَحْثِ.

فَأَمَّا كِتَابُهُ «كَشَفُ الْمُتَوَارِي»: فَوَاقِعٌ فِي ثَلَاثِ مَجْلَدَاتٍ، اسْتَوْعَبَ فِيهَا الْكَلَامَ عَلَى (تِسْعِمَائَةٍ وَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ) حَدِيثًا مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^١ يَسْتَدِلُّ بِبَعْضِهَا لِإثْبَاتِ مَذْهَبِهِ، وَأَكْثَرُهَا لِلظُّعْنِ فِي صَحَّتِهَا مَتْنًا، وَيَتَطَرَّقُ أحيانًا إِلَى آسَانِيدِهَا إِنْ رَمَقَ فِيهَا أَيُّ رَاٍ تَكَلَّمَ فِيهِ وَلَوْ كَلَامًا خَفِيفًا مُتَجَاوِزًا.

وَأَمَّا كِتَابُهُ الْآخَرُ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ تَحْتَ الْمَجْهَرِ»: فَهُوَ اخْتِصَارٌ لِكِتَابِهِ الْأَصْلِ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ بَيْنَ الْقُدَّاسَةِ وَالْمَوْضُوعِيَّةِ»، نَقَذَ فِيهِ قِرَابَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ فِي «مُسْلِمٍ» فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، ارْتَأَى اخْتِصَارَهُ فِي هَذَا، قَدْ ضَمَّنَتْهُ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعِينَ بَابًا، فِي كُلِّ بَابٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ - عَلَى الْأَقْلَى - مَطْعُونٌ فِيهِ.

ولقد صرَّحَ الكاتبُ بِالْعَرَضِ مِنْ وَضْعِ كِتَابِهِ «الْمُتَوَارِي» -وِيلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ كِتَابُهُ عَنْ مُسْلِمٍ- بِأَنَّهُ: أَلَفَّهُ فَهْرَسًا لِأَجْلِ تَسْهِيلِ رَجُوعِ طَائِفَتِهِ إِلَى أَحَادِيثِهِمَا عِنْدَ مَنَاقِشَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، حِسْبَةَ مَنْهَاجِهِ لِنَصْرَةِ بَاطِلِهِ، بَعْدَ قَلْبِهِ مِنْ تَسَاهُلِ طَائِفَتِهِ فِي عَزْوِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى مِطَاقِهَا الصَّحِيحَةِ، وَضَعْفِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ مَصَادِرِهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَسْرُعِهِمْ إِلَى تَكْذِيبِ وَجُودِ أَحَادِيثِ بَادِعَائِهِمْ فَقَدْهَا فِي بَعْضِ الطَّبَعَاتِ الْحَدِيثَةِ، مَعَ أَنَّهَا فِي طَبَعَاتٍ أَصَحَّ وَأَتَقَنَ مَوْجُودَةٌ!

يقول: «... لَذَا قَمْتُ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي طَالَمَا يَحْتَاجُهَا إِخْوَانِي، وَوَضَعْتُهَا مَا بَيْنَ دَفْتَيْ هَذَا الْكِتَابِ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَا فِيهِ نَظَرٌ، وَعَلَيْهِ عِلَامَاتُ اسْتِفْهَامٍ، وَمِنْهَا مَا يُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ، وَيَتَعَارَضُ مَعَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَمِنْهَا مَا يَحِطُّ مِنْ مَنَزَلَةٍ وَشَأْنِ الرَّسُولِ ﷺ، مُضَافًا إِلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَسْخَرُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ»^(١).

ولقد رَتَّبَ الْمُؤَلِّفُ كِتَابِيَهُ مِنْ حَيْثُ الْكُتُبُ وَالْأَبْوَابُ وَالْأَحَادِيثُ حَسَبَ تَرْتِيبِهَا الْمَوْجُودِ فِي «الصَّحَّاحِينَ»، مُقْتَصِرًا فِيهِمَا عَلَى «الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْمُسْلِمُ الْمُؤَخِّدُ عِنْدَهَا»^(٢).

و(جواد خليل) فِي مُقَدِّمَاتِ كِتَابِهِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا غَيْرَ مَكْتَرِثٍ مِنْ أَنْ يَقْدَعَ الْقَوْلَ فِي شَخْصِ الْبُخَارِيِّ بِخَاصَّةٍ، وَأَنْ يُجْهَدَ قَلَمُهُ لَتَسْفِيهِ «صَحِيحِهِ»، فَهُوَ الَّذِي يَرَى الْبُخَارِيَّ رَجُلًا سَيِّئَ الْحِفْظِ!^(٣) يَرْوِي عَنِ الْمَجْرُوحِينَ الْبَيِّنَ جَرَحَهُمْ، وَأَنَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ نَاصِيئِي، «يَطْمَسُ فُضَائِلَ أَهْلِ الْبَيْتِ، فِي حِينَ أَنَّهُ قَامَ بِوَضْعِ وَاخْتِلَاقِ رَوَايَاتٍ فِي صَحَابَةٍ، وَهُمْ يَمُنُّونَ أَنَّ الْقَلَمَ فِيهِمْ أَوْلَى»^(٤).

(١) «كشف المتواري» (١/١٠).

(٢) «كشف المتواري» (١/١١).

(٣) «كشف المتواري» (١/٤٨).

(٤) «كشف المتواري» (١/٢٣).

فلقد وقع المؤلف بهذه التفسيرية المضطربة بالغيب على البخاري في كثير من الخطايا المنهجية، منها:

انتزاعه للنتائج الحكمية من مسلميات أولية: كأن يهرّف في بعض تعليقاته بالطعن على أيّ حديث فيه فضيلة لصحابي، لمجرد أنّه صحابي، فالحقّ عنده أن يكون من أهل التفاق!

بل كان من فطيع استنتاجاته: استدلاله على تنسّب التفاق في الصحابة، بقول ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، كلهم يخاف التفاق على نفسه!» وحكاية مثل هذا الهراء تُغني عن إبطائه، مع قوله بعدها: «الشاهد على ذلك: ما تقوله العامة بتعريف الصحابي: أنّه من لقي النبي ﷺ في حياته مُسلمًا، ومات على إسلامه . . إذن، فعبد الله بن أبي بن سلول -هذا المنافق- يدرج مع الصحابة!»^(١).

ومعلوم عند ولدان الكتائب، أنّ الرجل إذا كان على عهد النبي ﷺ معلوم التفاق، فإنّ ذلك من موانع اتصافه بالصّحبة أصلًا.

فهكذا أغلب حاله في تَعَقُّباته لأحاديث «الصّحيحين»، كثير الإلزام لأهل السّنة بما لا يلزم، تراه -مثلًا- يردّ حديث رؤيا النبي ﷺ نفسه يُعطي فضل لَبَن شَرِبَه لعمر ﷺ، وتأويله إياه بالعلم، فيعارضه (جواز) بالحديث المشهور في إنكار امرأة على عمر نهيه عن المغالاة في المهور^(٢)! بدعوى: أن كيف يجتمع علمه هذا، مع استدراك هذه العايية عليه؟! حيث اختلط في عقله بين العلوية والعصمة.

ليختَم بعد نقده لهذا الحديث بظريف قوله: «.. ثمّ ألا يعلم أهل العائمة بأنّ الفضائل لا تُكتسب بالرؤيا والأحلام»^(٣).

(١) «كشف المتواري» (٦٧/١-٦٨).

(٢) وقد عزا المؤلف هذا الأثر إلى تفسير الزمخشري (٤٩١/١)، مع كونه بأسانيد في غير ما مُصنّف من مُصنّفات الحديث، وهذا من غوار التخرّيج!

(٣) هذا التّمسّ والذي قبله في «كشف المتواري» (٧٤/١).

نعم، هذا إذا كانت واردة في أضغاث أحلامك المزعجة! أمّا رؤيا الأنبياء
فحقٌّ ووَحي، كما اعترفت به أنت نفسك بعد هذا الموضع بصفحات! ^(١)
لكنَّ الثَّحْمَلَ يودي بصاحبه إلى الثَّغَابِي والتَّغافل!

فرع: نموذجٌ من طَعْنٍ (جواد خليل) بأخبارِ «الصَّحَّاحِينَ»: أحاديث سهوِ
النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلَاة:

العجيب ممَّا تقدَّم من عَثِّ الكاتب، أن يُعلِنَ توصُّله إلى مَرَمَى أهلي
الحديث من اختلاقي ما اختلقوه من أخبارِ «الصَّحَّاحِينَ»، واكتشافه للمؤامرة التي
باعوا لأجلها الدِّينَ.

وذلك في سياقٍ طعنه في أخبارِ سهوِ النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلَاة، حيث قال:
«حاشا رسولَ الله ﷺ أن ينسى كَمْ صَلَّى! وكلُّ ما يُقال في ذلك، فهو لتبرير ما
صدَّر من الحُكَّام، الَّذِينَ كانوا يصلُّون وهم سُكَّارٌ، ولا يدرون كم صَلُّوا! ..
وهذا هو دأبُ أهلِ العَامَّة: الطَّعنُ في النَّبِيِّ الأكرم، وذلك لإخراج أمثالِ الوليد
من وَحْلِ التَّاريخ» ^(٢).

وهذا كلامٌ من جانبِ الحقِّ والفضيلة، ونقضه مُجَلَّى في عِدَّة وجوه:
الوجه الأول: أنَّ السَّهْوَ أو النِّسيانَ في المَرَّة -أحياناً قليلة- ليس سُبَّةً
ولا وصمةً عارٍ حتَّى نُنزَّه عنه مَنْ هو بَشَرٌ مثلنا، ولو كان هو نبياً رفيحاً؛ فهذا
نبيُّ الله آدم ﷺ يقول عنه ربُّه: ﴿فَلَنِي وَلَمْ يَحْدَ لَهُ عَزَمًا﴾ [طه: ١١٥]، وقال
موسى ﷺ مُعتزلاً للخضر: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣].
بل قال ربُّنا في حقِّ نبيِّه محمَّدٍ ﷺ نفسه: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾
[الكهف: ٢٤].

(١) انظر «كشف المتواري» (٦٤٣/٢).

(٢) «كشف المتواري» (١٥٤/١).

الوجه الثاني: القولُ ببعضَ الأنبياءِ مِنَ السَّهْوِ والنَّسيانِ، فضلاً عن مُخالفتِهِ لصريحِ آيِ الكتابِ، هو مُخالَفٌ للفتوةِ البَشَرِيَّةِ الَّتِي أجازها اللهُ تعالى على البَشَرِ دلالةً على نَقصِهِم، والأنبياءُ لا شَكَّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَإِنْ كَانُوا أَكْمَلَهُمْ؛ فذَانِكَ أَصْلٌ فِي بَنِي آدَمَ كُلِّهِمْ، وَمَنْ أَخْرَجَ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ مُلْزَمٌ هُوَ بِالذَّلِيلِ؛ وَأَنَا لِلْإِمَامِيَّةِ بِهِ؟ وَقَدْ نُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِيهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(١).

الوجه الثالث: أَنَّ السَّهْوَ قد يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ بِخَاشِعٍ فِي صَلَاتِهِ، خَاضِعٌ فِيهَا لِرَبِّهِ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا وَقَعَ بِالتَّجَرِبَةِ، مَعْلُومٌ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ.

الوجه الرابع: إِنَّ وَقُوعَ السَّهْوِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ فِي بَضْعِ مَرَّاتٍ قَلِيلَةٍ طِيلَتْ حَيَاتِهِ الْمُبَارَكَةُ، لَا يَجْعَلُهُ بِحَالٍ فِي عِدَادِ السَّاهِينَ أَوِ الْلَاهِمِينَ، كَمَا وَدَّ الْكَاتِبُ أَنْ يُصَوِّرَهُ تَهْوِيلاً وَتَشْبِيحاً، فَمَثَلُ هَذِهِ الثَّغُوبِ الْمُشِينَةِ، لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُهَا إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ ذَلِكَ دَيْدَنَهُ - كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ أَنْفَا -، وَلَيْسَ فِي أَخْبَارِ سَهْوِهِ ﷺ مَا يُشِيرُ إِلَى تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ.

هذا على ما أجراه اللهُ تعالى على نبيِّهِ مِنْ ذَلِكَ السَّهْوِ مِنْ جَلِيلِ الْحَكَمِ التَّشْرِيعِيِّ، حَتَّى عَدَّ ابْنَ الْقَيْمِ «سَهْوَهُ ﷺ فِي الصَّلَاةِ مِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللهِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَإِكْمَالِ دِينِهِ، لِيَقْتَدُوا بِهِ فِيمَا يُشْرَعُ لَهُمْ عِنْدَ السَّهْوِ»^(٢).

الوجه الخامس: ما ادَّعاهُ مِنْ وَضْعِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَسْوِيقاً لِمَا صَدَرَ مِنْ بَعْضِ الْأَمْرَاءِ مِنْ تَخْلِيلٍ فِي رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ جَرَاءَ سُكْرِهِمْ، فَهُوَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ مُغَالِطَةٌ وَمُكَابَرَةٌ، تَقْتَضِي عَدَمَ تَفْرِيقِهِ بَيْنَ السَّهْوِ وَالسُّكْرِ! فَلَا صِلَةَ بَيْنَ سَهْوِ الْعَاقِلِ الصَّاحِي فِي صَلَاتِهِ، وَبَيْنَ صَلَاتِهِ وَهُوَ سُكَرَانٌ.

ثُمَّ إِنَّ اسْتِشْهَادَ الْبَوْلِيدِ بْنِ عَقِبَةَ زِيَادَةً مِنْهُ فِي الْقِيِّ، فَإِنَّ الْوَلِيدَ حِينَ صَلَّيَ الْفَجَرَ أَرْبَعًا لِسُكْرِهِ، لَمْ يَتَذَكَّرْ لِمَنْ خَلَفَهُ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَلَا الْخَلِيفَةُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سَوَّغَ فِعْلَهُ كَمَا يُسَوِّغُ لِلْسَّهْوَةِ، بَلْ عَاقَبَهُ!

(١) نقله الشُّوكَانِيُّ فِي «إِشْرَادِ الْفُحُولِ» (١/١٠١).

(٢) «زَادُ الْمَعَادِ» (١/٢٨٢).

وختلاصة القول في مثل أحاديث هذا الباب:

أَنَا لَا نُثَبِّتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِعْلاً تَضَمَّنَ صِفَةً، أَوْ نَنْفِي عَنْهُ ذَلِكَ، إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ أَثَرٍ صَحِيحٍ؛ وَإِلَّا فَتَخَيَّرْنَا الْكَمَالَاتِ لَهُ عَلَى مَزَاجِنَا مُطْلَقًا أَمْرًا لَا يَنْضَبِطُ، وَالْآخِذُونَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ، وَاقِعُونَ - لَا مَحَالَةَ - فِي وَرْطَةٍ مَعَ آيِ الْكِتَابِ، مَعَ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا مَالَهُمْ لَكُمْ تَبْتَلِي مَرْضَاتِ اللَّهِ أَزْوَاجَكُمْ﴾ [التَّحْوِيلُ: ١٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَحْنِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الْحُجُرَاتِ: ٣٧]!

فَالْأَعْلَى قَدَرًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَنْ نَضَعَهُ فِي الْمَنْزِلَةِ الَّتِي وَضَعَهُ فِيهَا رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ يَرْفَعُهُ عَنْ بَشَرِيَّتِهِ، وَلَا تَفْرِيطٍ يُخْرِجُهُ عَنْ نُبُوَّتِهِ.

وَمَعَ مَا وَقَعَ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ خَطَايَا مَنْهَجِيَّةٍ وَمِغَالَطَاتٍ عِلْمِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، إِلَّا أَنَّ كِتَابَهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى جُمْلَةٍ لَا يُسْتَهَانَ بِهَا مِنْ شُبُهَاتٍ مُغْلَقَةٍ بِغِشَاءِ الْإِسْتِشْكَالِ الْعِلْمِيِّ الْبَرِيِّ، تَقْتَضِي الْوُقُوفَ عِنْدَهَا بِحُزْمٍ وَقُوَّةٍ، لِبَيَانِ زَيْفِ دَعَاوِهَا لِمَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا، كَيْ لَا تَلْبَسَ عَلَى طُلَّابِ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ، نَاهِيكَ عَنْ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ.

المَطْلَب الثالث
محمّد صادق النّجّمي
وكتابه «أضواء على الصّحّاحين»

حَقَّقَ (النّجّمي) هذا الكتاب باللسانِ الفارسيّ، ثُمَّ نُقِلَ بعد موته إلى العربيّة^(١)، لم يقصُرْ على تعقُّبِ «البخاريّ» حتّى ألحق به صيْوه مسلم، فعُدَّ سيفرُه هذا من أهمّ ما كتَبَتْهُ الشّيعة الإماميّة وأكثرها مَطاعِنَ في «الصّحّاحين»، فلذا حرصوا على نشره بكتلي لَعَنَتْهُ على أوسع نطاقٍ.

ولقد أبانَ الكاتبُ في مقدّمته له عن غرضٍ وَضِعَهُ إِيَّاه، فقال:

«هكذا أصبحَ الكتابان «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» مدارَ العقائد عند أهلِ السُّنة، وهذه الأمور هي التي دَعَّنا إلى البحثِ والتَّنْقِيحِ في «الصّحّاحين»، وكشفِ حقيقتَهما وماهيتَهما، كي تتجلّى الحقائقُ التي استترتْ خلفَ الأستارِ السَّميكةِ مِنَ التَّقَالِيدِ، والعَصَبِيَّاتِ، والظُّلُماتِ، والأوهامِ، التي ظَلَّتْ مَسدولةً لفترةٍ تزيد على ألفِ سنةٍ»^(٢).

(١) ألفه سنة ١٣٨٨هـ، ونقله يحيى البحراني إلى العربيّة، وقد شجعه عبد الحسين الأميني صاحب كتاب «الغدير» على إكماله، وقدم له مرتضى العسكري صاحب كتاب «أحاديث أم المؤمنين عائشة»، وهناك ترجمة أخرى للكتاب باسم «تأملات في الصّحّاحين» بتعريب مرتضى القزويني، ولا تخلو الترجمتين من زيادة ونقص واختلاف يسير، انظر «موقف الإمامية من أحاديث المفيدة» لفيحان العربي (ص/١٠٤).

(٢) «أضواء على الصّحّاحين» (ص/٦٠-٦١).

وترتيب الكتاب على الموضوعات بحسب اختيار المؤلف، لا على أبواب «الصحيحين»، حيث جمّله على ثمانية فصول:

الفصل الأول: تكلّم فيه عن سيرة الحديث وأهميته، مُقتفياً أثر (جعفر السبحاني) في أغلظه نفيها في هذا الباب^(١)؛ وزاد هو ما ادّعاء تأخراً لتدوين الحديث عند أهل السنة، زاعماً أنّ الشيعة كانوا أسبق إلى التدوين منهم!

ولست أدري: أيّ رافضيّ سبّاب للصحابة سبق إلى تصنيف كتاب حديثي بأسانيده هو يعنيه! فإنّ أول كتاب حديثي ينسبونه لطائفتهم هو كتاب سليم بن قيس الهلالي (ت ٨٥هـ)^(٢)، يعدّه بعضُهم -حسب شيخهم النعماني^(٣)- «أصلاً من أكبر كتب الأصول التي روّوها من حملة حديث أهل البيت، بل هو أقدمها»^(٤).

لكن الحق أنّ الكتاب موضوع عليه، غير موثوق بما فيه عند أكابر الإمامية^(٥)؛ ولم يكن له (تجمي) غرض من هذه الدعوى، إلّا إسقاط اعتبار «الصحيحين» بحجة تأخّر تصنيفهما عن زمن النبوة.

وأما الفصل الثاني: فترجم في المؤلف للشيخين ترجمة موجزة، شأنها بقدر أمانتهما، والظنّ في عقديهما، وازدراء أفهامهما، ينقل في ذلك نصوصاً افتراءات «القول الصراح» لشيخ الشريعة لأصبهاني^(٦).

(١) انظر كتاب «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني (١٢-٣٣).

(٢) سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي: كان من أصحاب علي عليه السلام، وعاش في الكوفة إلى أن هرب من الحجاج الثقفي إلى النوبندگان من بلاد فارس، ولجأ إلى دار أبان بن أبي عياش فيروز، فأواه ومات عنده، يُنسب له «كتاب السقيفة» المطبوع باسم «كتاب سليم بن قيس الكوفي»، انظر «الأعلام» للزركلي (١١٩/٣).

(٣) محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني: البغدادي الرافضي، مفسر ومتكلم، قدم بغداد وأخذ عن الكليني، وسافر إلى الشام، من آثاره: «تفسير القرآن»، و«جامع الاختيار»، و«الرد على الاسماعيلية»، و«نثر الكافي في الحديث»، و«كتاب الغيبة»، انظر «معجم المؤلفين» (٨/١٩٥).

(٤) قاله النعماني في كتابه «الغيبة» (ص/١٠١).

(٥) بعض الإمامية ينسبون وضعه على سليم إلى أبان بن أبي عياش، كما ذكره الجلي، وابن القضايري، والثفيد، انظر نصوصهم في «مصادر الثلثي وأصول الاستدلال العقدي عند الإمامية» لـ د. إسمان العلواني (١/٤٢٩).

(٦) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٦٧).

ولا غرابة أن تصدُر هذه الجهالة من مثله بمرتبة إمامين جليلين من أئمة الحديث كالبخاري ومسلم، فهو الذي صَيَّرَ مالِكَ بنَ أنسٍ ووهبَ بنَ مُنبهٍ من مشايخ البخاري في الحديث! ^(١) وقد وُلِدَ البخاري بعد موتيهما بسنوات.

وأما الفصل الثالث: فنقل فيه (التَّجْمِي) كلامَ بعض العلماء في الثناء على «الصَّحِيحِينَ»، مُتَنَدِّراً في ذلك ببعض الرؤى التي نُقِلَتْ في فضائل البخاري، وهذا ممَّا يراه المؤلف غلوًّا وتَنَطُّلاً، مع علمه أنَّ المُتَرَجِّمِينَ للبخاري إنما حكوا مثلَ هذه الرؤى استئناسًا واستبشارًا، لا احتجاجًا.

وكان من قبيح جهالات المؤلف المنبئة عن ضحالة عليه وسوء طويته:

نسبته لأهل السنة تسميتهم للكتب السنة بـ (الصحاح)، لكون «جميع ما ورد فيها من الأحاديث والروايات - سواء من وجهة نظر مؤلفيها، أو من وجهة نظر علماء أهل السنة - صحيحة ومطابقة للواقع، وأنهم يعتقدون بأنَّ كلَّ ما جاء في هذه الصحاح السنة، ونُسِبَ إلى الرسول ﷺ، فإنه قد خرج من بين شفّتي رسول الله ﷺ» ^(٢).

فليته قدير أن ينقل هذا الهراء عن أحد من علماء السنة، حتَّى ننظر في وجه كلامه؛ وكلُّ حديثي عندنا مُبتدئ يعلم أنَّ أربابَ السُّنَنِ الأربعة لم يشترطوا الصَّحَّة في ما ساقوه من أخبارٍ في مُصَنَّفَاتِهِمْ، وإنما أطلق عليها بعض العلماء تلك التسمية لأنَّ أغلب ما فيها صحيح أو مقبول، ومن ركائز الفقهاء في الاحتجاج.

وأما الفصل الرابع من كتابه: فساق فيه ما رآه أدلة على ضعف «الصَّحِيحِينَ» وسقميها، منها دعواه ضعف أسانيدِها، فينقل فيه عن ابن حجر «أنَّ الحفاظَ وعلماءَ فنِّ الرجالِ، ذكروا أنَّ ضعفاءَ روايتيهما يبلغُ الثلاثمائة شخصٍ» ^(٣).

(١) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/١١١).

(٢) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٧٣-٧٤).

(٣) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٩١).

فَأَمَّا مَا أَحَالَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ فِي «هُدَى السَّارِي» لابن حجر، فعند الرجوع إليه نجده خَالِيًا مِمَّا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُ! فَإِنَّمَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كِتَابِهِ الرِّوَاةَ الْمُتَكَلِّمَ فِيهِمْ بِأَدْنَى كَلَامٍ وَفِيهِمُ الثَّقَاتُ، لَا الْمَفْرُوعُ مِنْ ضَعْفِهِمْ^(١)! وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَرَّدِ كَلَامٍ أَحَدٍ فِي رَأْيٍ، تَحَقُّقُ كَلَامِهِ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْوَاقِعُ، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الشَّيْخِينَ قَدْ يُخْرَجَانِ لِمَنْ فِيهِ كَلَامٌ فِي مَوَاضِعٍ مَعْرُوفَةٍ، تَبَيَّنَ لِهَمَا صِدْقُهُ فِي مَا رَوَاهُ؛ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الرَّأْيُ فِي رَأْيِهِمَا ثَابِتَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ^(٢).

ثُمَّ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ فَصْلِهِ هَذَا: «إِنَّ الْأَحَادِيثَ غَيْرَ الصَّحِيحَةِ وَالضَّعِيفَةِ، يَبْلُغُ عَدْدُهَا فَوْقَ مَا عَدَّهُ ابْنُ حَجَرٍ كَمَا نَقَلَ عَنْهُ الْحَقَّاطُ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّهَا لَا تَتَجَاوَزُ الْمِائَةَ وَعَشْرَةَ أَحَادِيثٍ، ضَعِيفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمُتَرِّ»^(٣):

هُوَ نَقْلٌ مَشْحُونٌ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ عِدَّةُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَعْلَاهَا الدَّارِقُطْنِي وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ جِهَةِ أَسَانِيدِهَا، مَعَ الْإِجَابَةِ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ^(٤)؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي انْتَقَدَتْ عَلَى الشَّيْخِينَ، فَقَسَمَهَا أَقْسَامًا، جَلَّهَا مُتَعَلِّقٌ بِصَنَاعَةِ الْإِسْنَادِ، وَلَا تَمَسُّ الْمُتَوَنِّسِينَ، لَا كَمَا يَقُولُهُ الْمُؤَلِّفُ، وَغَزَاهُ مَنِينًا لِلْحَافِظِ^(٥).

وَأَمَّا الْفَصْلُ الْخَامِسُ: فَخَصَّصَهُ (النَّجْمِيُّ) لِلطَّلْعِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي أَخْرَجَاهَا، فَجَرَى فِي مِضْمَارِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إنْكَارِهَا لِرُؤْيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنْكَرَ مَعَهَا كَثِيرًا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ الْخَبَرِيَّةِ، ثُمَّ عَرَّضَ لِمُعْتَقِدِ الْإِمَامِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ؛ لَكِنَّا نَقْرَأُ فِيهِ عَقْدَ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِي!

(١) انظر «هدى الساري» (ص/٣٨٤)، ونكت ابن حجر على «مقدمة ابن الصلاح» (١/٢٨٧).

(٢) انظر تفصيلها في «التنكيل» للمعلمي (١/٤٥٨)، وللزيلعي في «نصب الرتبة» (١/٣٤١-٣٤٢) تحقيق جيد في إخراج البخاري ومسلم للرؤايات المتكلم فيها.

(٣) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٩٠).

(٤) انظر مقدمة «فتح الباري» (١/٣٤٦).

(٥) انظر «هدى الساري» (ص/٣٤٧).

وأما الفصل السادس: فخاص في الكاتب في الثبوت، وقارن بين أهل السنة والشيعية الإمامية في هذا الباب، وردّ جملة من أحاديث «الصحيحين» في ذلك، كحديث كذبات إبراهيم عليه السلام، وطعن موسى عليه السلام لعين الملك.

وأما الفصل السابع: فحشد فيه ما يزعمه من أحاديث في «الصحيحين» تنتقص قدر الرسول صلى الله عليه وآله، منها ما كان تقدّم من أحاديث السهو في الصلاة والنسيان.

وحين عرّج على حديث شقّ صدر النبي صلى الله عليه وآله صغيراً، نفى القصة جملة وتفصيلاً، وعلة ذلك عنده: أن «لو كان لهذه القصة حقيقة كسائر القضايا، لذكرها أئمة أهل البيت، الذين هم أدري بما في البيت، بينما تراهم لم يدعوا صغيرة ولا كبيرة ممّا تمثّل بحياة الرسول صلى الله عليه وآله وتاريخه، إلّا وذكروها»^(١).

لكن واقع مصنفات طائفته تكذب ادّعاءه هذا وتوهن حجّته؛ وإلّا: فأين نقل الإمامية لسيرة النبي صلى الله عليه وآله بالسند المتصل الصحيح أصلاً؟! بل أين اعتناؤهم بأحاديثه صلى الله عليه وآله في شتى الأبواب الشرعية الأخرى؟! المعتني بذلك أعزّ فيهم - والله - من الغراب الأعصم، فإنهم لا يتناقلون من الرواية إلّا ما كان عن أئمتهم في الأعمّ الأغلب^(٢).

وفي هذا الفصل أيضاً: ما يدلّ على جهل الكاتب بأدلة مذهبه الذي ينتصر له: فتراه يستنكر متوناً في «الصحيحين»، هي في أمات كتب الإمامية لو كان يعلم!

تراه - مثلاً - في استبحاره حديث بول النبي صلى الله عليه وآله قائماً، بداعي أنّه «ليس فقط لا يتلام ومقام النبوة فحسب، بل إنّه يُشين بأيّ فرد من الأفراد! ممّن له معرفة سطحية بالمعارف الدينية! أو يكون مُحترماً عند نفسه!»^(٣).

(١) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٤١).

(٢) بل أشار شيخهم الحرّ العاملي، إلى أنّهم يتجنّبون رواية ما يُرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله، خشية أن يكون من روايات أهل السنة! انظر «وسائل الشيعة» (٣٩١/٢٠).

(٣) «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٧٠).

مع أَنَّ جعفرًا الصادق -مَنْ يَعْتَبِرْهُ هُوَ وَأَرْبابُ فِرْقَتِهِ مَتَّبِعًا لِلتَّشْرِيعِ- يُجِيبُ مَنْ اسْتَفْتَاهُ عَنِ الثُّبُولِ قَائِمًا، قَائِلًا: «لَا بِأَسْرَ بِهِ»^(١)

أَمَّا الْفَصْلُ الْآخِرُ مِنْ كِتَابِهِ: فَقَدْ خَصَّصَهُ التَّجْمِي لِلْقَدَحِ فِي خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ عليه السلام، مُدْعِيًا أَحَقِّيَّةَ عَلِيٍّ عليه السلام بِهَا دُونَهُمْ، لِفَضَائِلَ سَائِقِهَا لَهُ حَشَاهَا بِالْفَتْ وَالسَّمِينِ.

وَحَاصِلُ الْقَوْلِ: أَنَّ الْكَاتِبَ فِي مَا مَضَى مِنَ الْفُصُولِ كُلِّهَا: مُكَثِّرٌ مِنَ التَّنَاقُضِ، يُثَبِّتُ الْقَوْلَ ثُمَّ يَنْقُضُهُ بَعْدَ بَصَفَحَاتٍ! مَعَ جُرْأَةٍ عَجِيبَةٍ عَلَى الْكَذْبِ وَالتَّلْبِيسِ.

فَكَانَ -مِثْلًا- يَدَّعِي عَلَى عُلَمَاءِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِعَصْمَةِ «الصَّحَّاحِينَ»، وَأَنَّهُمَا مُتَرَاهِمِينَ «مِنْ أَنْ تَنَالَهُمَا الْآرَاءُ وَالْأَفْكَارُ وَإِبْدَاءُ الرَّأْيِ فِيهِمَا، وَأَنَّ الْبَحْثَ وَالتَّحْقِيقَ فِيهِمَا، يَكَادُ يَكُونُ تَوْهِينًا لِهَمَا، وَهَذَا بِمِثَابَةِ التَّوْهِينِ لِلْقُرْآنِ، وَلَا تَوْبَةَ وَلَا غَفْرَانٍ لِمَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ»^(٢).

ثُمَّ هُوَ بَعْدَ هَذَا التَّعْمِيمِ الْعَقِيمِ، يَأْتِي بَعْدَ صَفْحَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، لِيُلْغِي تَهْمَتَهُ تِلْكَ مِنْ غَيْرِ شَعُورٍ، مُقْرَأًا بِأَنَّ «هَنَّاكَ عُلَمَاءَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْفُسِهِمْ قَدْ نَظَرُوا إِلَى «الصَّحَّاحِينَ» نَظْرَةَ الْمُحَقِّقِ الْبَحَّاثَةِ، فَوَضَعُوا مَا احْتَوَاهُ الصَّحَّاحَانِ عَلَى طَاوِلَةِ التَّشْرِيعِ، وَوَازَنُوهُمَا بِالْمِيعَارِ الْوَاقِعِيِّ»^(٣)!

وَأَفَةُ الْكَذَّابِ النِّسْيَانُ! وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) «الكافي» للكليني (٥٠٠/٦)، و«وسائل الشيعة» للعاملي (٣٥٢/١).

(٢) «أضواء على الصحيحين» (ص/٨٠).

(٣) «أضواء على الصحيحين» (ص/٨١).

الفصل الثاني

القرآنيُّون منكَرو السُّنة
وموقفهم من «الصَّحيحين»

المبحث الأول تاريخ إنكار السنة

كان لظاهرة إنكار السنة النبوية بوادر آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم في حالات نادرة لا اعتبارَ بها نتيجةً شبهاتٍ عارضةٍ، شرعان ما تنكشف ببيانٍ وجيزٍ من أحدِ الصحابة أو التابعين.

كما جرى في مجلسٍ تحديثٍ لعمران بن حصين رضي الله عنه، قيل له فيه: «يا أبا نجيد، لا تحدّثنا إلّا بالقرآن؛ فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤون القرآن، أكنّت محدّثي عن الصلّاة وما فيها، وحدودها؟! أكنّت محدّثي عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟! ولكن قد شهدتُ وغبتُ أنت.

ثم قال: فرَضَ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة كذا وكذا... فقال الرجل: أحييتني أحياءك الله»^(١).

ولقد كانت عامّة بلاد المسلمين في منأى عن هذا الانحرافِ أوّل أمرها، حتّى بدأت شرارتها في الاشتعال في بلاد العراق من قِبَل أفرادٍ لا يُمثّلون فرقةً مُستقلّةً بذاتها، أو اتّجاهاً جماعياً مؤثّراً^(٢)؛ ثمّ ما فتى الأمر يتطوّر رويداً بعد

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/١٩٢، برقم: ٣٧٢) والطبراني في «معجمه الكبير» (١٨/١٦٥، برقم: ٣٦٩) والخطيب في «الكفاية» (ص/١٥).

(٢) انظر «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للسباعي (ص/١٤٨) و«زواجع في وجه السنة» لصلاح الدين مقبول (ص/٣٧).

ذلك قُبِلَ نهاية القرن الثاني، فبرزت شراذم أنكرت حُجَّةَ السُّنة في الشَّريع،
وطائفة أخرى أنكرت حُجَّةَ الآحاد منها بالخصوص^(١)، قد أقبرهما الشَّافعي
بكتاب سَمَّاه «جِماع العلم»، ردَّ فيه على كِلتا الطَّائفتين.

**فأما إنكارُ السُّنة على هيئة مؤثِّرة، انتهجتها تياراتٌ عقديَّة لها ذكرٌ في
التَّاريخ:**

فكان لِبَنته مِن جهة التَّأصيل على أيدي الخوارج الأول، ثمَّ غلاة الشُّيعَة،
لا نفياً منهم أن تكون مصدرٌ تشريع في نفسها، ولكن مِن جهة الظُّمن على التَّقلَّة
بداعي مُعارضة مروياتهم بالقرآن، أو تكفيرهم بالمرَّة.

يقول عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) عن الخوارج:

«أنكروا حجة الإجماع والسُّنن الشَّرعِيَّة، وأَنَّهُ لا حُجَّة في شيءٍ مِن أحكام
الشَّريعة إلَّا مِن القرآن، ولذلك أنكروا الرِّجَمَ والمسحَ على الخُفَّين، لأنَّهما ليسا
في القرآن، وقطعوا يَدَ السَّارق في القليل والكثير، لأنَّ الأمرَ بالقطع في القرآن
مطلق، ولم يقبلوا الرُّواية في نصاب القطع، ولا الرُّواية في اعتبار الحرز
فيه...»^(٢).

ولقد ضربَ عموم الأُمَّة صفحاً عن هذا القولِ دهرًا مِن الزَّمن، فلم تُقم
لهذه البدعة النُّكراء قائمةٌ بعد ذلك لقرون مُتطاولة، قد صارت أكثرُ أقوالها في
ذمِّه التَّاريخ تُدرِّس لأجلِ الاعتبار، بفضلٍ ما سجَّره الله تعالى من جهودِ المُحدِّثين
في نقضِ أصولها، وفضحِ جهلِ أصحابها، والتَّشديدِ على كلِّ مَنْ تفوَّه بهذه
الشُّبهة منذ زَمَنِ مُبَكِّرٍ.

(١) «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» لمحمد مصطفى الأعظمي (ص/٢٢). ط ٣، الرياض.

(٢) «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص/٦٤)، ويُستثنى من كلام البغدادي بعض طوائفهم التي لم
تغلَّوْا غُلُوَّ مُقدِّمِيهم، كالإباضية التي تروي الحديث النبوي في مصنفاتها عن مثل عليٍّ وعائشة وأبي
هريرة رضي الله عنهم كما تراه في «مسند الرُّبيع بن حبيب الفراهيدي».

وقد ذكر عبد القاهر (ص/١٠٩-١١٣) بعد ذلك انقسام بعد الطوائف من المتكلمين إلى القول بهذا
الأصلِ الشُّنعيِّ، كالنَّظامية والهُدَيْليَّة من المعتزلة، وإن كان بشكلٍ أخفٍ من مُقدِّمِيهم.

من ذلك قول أيوب السَّخْتْيَانِي: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالسُّنَّةِ، فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا، وَحَدَّثْنَا مِنَ الْقُرْآنِ، فاعلم أَنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ!»^(١).

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص/١٦).

المبحث الثاني

عَوْدُ مذهب إنكارِ الشُّنة مِنَ الهند

بيدَ أنَّ شرارةَ هذا القول الأثيم عادت لتشتعل مِن جديد في أزماننا المتأخرة، بفعلِ أباءِ إمبرياليَّةٍ خبيثة، ألقت بِقَتيلِ نارٍ استشراقِيٍّ على ربوعِ البلادِ الإسلاميَّةِ نهايةَ القرنِ الثَّاسِعِ عشر، بدءً بشبهِ الجزيرةِ الهنديَّةِ، الَّتِي أُنعت أرضها برؤوسِ بليدةٍ تَقَحَّمت في شُعارِ نارٍ هذِ الفتنة، فبرزَ منهم مَنْ كان يسعى في التَّنْظيرِ لها والدَّعوةِ إليها، كحالِ (السَّير أحمد خان)^(١)، و(عبد الله جكرالوي)^(٢)، مُحْتذِينَ في ذلكِ تعاليمِ شيوخهم المُستشرقين بأنَّ القسَمَ الأكبرَ مِنَ الحديثِ ليس إلَّا نَتِجَةُ للتَّطوُّرِ الدِّينِيِّ والسِّيَاسِيِّ والاجتماعِيِّ للإسلامِ في قرونِهِ الأولى^(٣)، و«أَنَّ الأحاديثَ إِنَّمَا اختلَقَها الفقهاء وأصحابُ الفِرَقِ، وأنَّ الشَّافعي

(١) ولد في مدينة (دهلي) ودرس فيها العلوم الدينية، ثم التحق للعمل بشركة الهند الشرقية، وكان ذلك بداية اتصاله بالإنجليز الذين رأوا فيه ضالهم لإضلال الهنود المسلمين، وفي سبيل ذلك أنشأ جامعة «علي كره»، توفي (١٨٩٧م)، انظر «زعماء الإصلاح في العصر الحديث» لأحمد أمين (ص/١٢١ طبعة ١٩٤٨م).

(٢) وُلِدَ ببلدة (جكرال) إحدى قرى إقليم البنجاب بباكستان، يقول عنه ذ. محمد قصوري: «إن الحكومة البريطانية تمكنت من اصطِداد بعض الشخصيات الإسلامية، وإيقاعها في شِكةِ التحريف ضد الإسلام، فحرضتهم على القيام بأعمال تفقد الثقة في السنة النبوية الشريفة، وكان على رأس هؤلاء جميعًا: الجكرالوي»، توفي سنة (١٩١٤م). انظر «شبهات القرآنين» (ص/٣٦).

(٣) انظر «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للباغي (ص/١٩٥).

هو الذي استحدثت مبدأ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ، وكان العمل قبله على السُّنَّةِ المذهبيَّةِ ..
وَأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ لم يتركْ أوامراً ولا أحكاماً سيوى القرآن»^(١)!

ثمَّ انتقلت هذه الفتنة بعد تقسيم الهند إلى بلادِ السُّنْدِ بِأَكْستَان، تحت مسمًى فرقة (البرويزين)^(٢)، فلم يلبثوا أن شنُّوا الغارةَ بدورهم على السُّنَّةِ ودواوينها على حين غرءٍ من المسلمين المُتهكِّين من بطشِ المُحتلِّ البريطاني، مُتذرِّعين في ذلك بشعارات التَّجَرُّدِ وغرْبلةِ الثَّراث، مُنادين بالتَّحرُّرِ من أغلالِ الأسلافِ باسم «الإصلاح».

يشهد المباركفوري^(٣) على هذه الحقبة العصبة من تاريخ المسلمين في تلك الأصقاع الثَّانية فيقول:

«إِنَّ رَجُلًا قد خرجَ في (الغُنجاب) من إقليمِ الهند، وسَمَّى نفسه بأهلِ القرآن، وشَتَّانَ بينه وبين أهل القرآن! بل هو من أهل الإلحاد! وكان قبلَ ذلك من الصَّالحين؛ فأضله الشَّيطان، وأغواه، وأبعده عن الصُّراطِ المستقيم، فَتَفَوَّه بما لا يَتَكَلَّمُ به أهل الإسلام!

فأطالَ لسانَه في ردِّ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ بأسرها ردًّا بليغًا، وقال: هذه كُلُّها مَكْذوبة، ومُفتريات على الله تعالى، وإنَّما يجب العمل بالقرآن العظيم فقط، دونَ أحاديثِ النَّبي ﷺ، وإن كانت صحيحةً متواترةً! .. وغير ذلك من أقواله الكفريَّة؛ وتَّبِعَهُ على ذلك كثيرٌ من الجُهَّال، وجعلوه إمامًا؛ وقد أَفْتَى علماء العصرِ بِكُفْرِهِ وإلحادِهِ، وخرَّجوه عن دائرة الإسلام، والأمر كما قالوا»^(٤).

(١) «موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية» لأكرم العمري (ص/٧٢-٧٤).

(٢) نسبة إلى (عَلَام أحمد برويز)، رئيس جمعية «أهل القرآن» في الهند، وصاحب مجلة «طلوع الإسلام» التي نشر فيها أفكاره، هاجر من الهند إلى مدينة كراتشي بباكستان التي ما تزال حتى اليوم حاضرة (البرويزين)، توفي سنة (١٩٨٥م)، انظر «شبهات القرآنيين حول السُّنَّة» لمحمود مزروعة (ص/٢٧)، و«زواج في وجه السنة» (ص/٧٥-٧٦).

(٣) محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، صاحب الشرح المشهور على الترمذي المبعسل بـ «تحفة الأحوذى»، وهو من أجلة أهل الحديث في الهند، الذين واكبوا بروز هذه الثقافة الباغية في الهند، توفي (١٣٥٣هـ)، انظر «الإعلام بما في الهند من أعلام» للطالبي (٨/١٢٧٢).

(٤) «تحفة الأحرذى» (٧/٣٥٤).

لكن من حفظ الله تعالى لهذا الدين الخاتم، أن باءت جهود التابع والمتبوع بالفشل! ولَوْلَ المَكْرَةُ حَسْرَةً عَلَى نفور المسلمين عن إحداثِ إسلامِ يوافق الهوى الصليبي؛ حَسْرَةً لَمْ يَسْتَطِعْ المستشرق (جُب) كظَمَها وهو يلوم الهنود على مُقاومتهم للحركة التَّخريبِيَّةَ الَّتِي كان عَرَّابُها (أحمد خان)، قائلاً: «... لسوء الحظ؛ ظَلَّ قَسَمٌ كَبِيرٌ من المسلمين المُحافظين -ولاسيما في الهند- لا يخضعون لهذه الحركات الإصلاحية المُهذَّنة! وينظرون إلى الحركة الَّتِي تَزَعَّمَتِها مدرسة (علي كره) بالهند، ومدرسة (محمد عبده) بمصر، نظرة كلِّها رِيْبٌ وسوء ظنٍّ! لا تَقِلُّ عن رِيبتهم في الثَّقافة الأوربيَّة نفسها»^(١).

(١) انظر «زوابع في وجه السنة» لصالح الدين مقبول (ص/ ٧٤)، و«السنة المفترى عليها» لسالم البهناوي (ص/ ٢١٣).

المبحث الثالث تجدّد دعوى إنكار الشّنة في مصر

وفي الوقت الذي كان يحاول فيه علماء الهند إطفاء لهيب هذه البدعة المتطايّرة في ربوع بلادهم، تطايرت شراراتها جهة الغرب، مُصِيبًا فَيْحُهَا بلاد الغرب، ثمّ توسّعت رقعة الحريق تراءاً للناظرين في كتاباتٍ ومصريّة مُتناثرة، بين مؤلّف مُستقلٍّ ومقالٍ في صحيفة^(١).

وإِذَا أسفي على (رشيد رضا) كيف طوّعت له نفسه فَسَحَ المجال لبعض هذه الأقلام أن تبرّز في مجلّته «المنار»^(٢).

لكن لم تدم جدوة هذه الدّعوة إلى ترك الشّنة طويلاً، حتّى خبا سعارها شيئاً فشيئاً في مجتمعاتٍ سنّية مذهبية محافظة، لم تزل على فطرتها الدّينية الرّافضة لكلّ فكرٍ هدامٍ دخيلٍ؛ الأمر الذي استفزّ أربابها لِلْمَلَمَةِ شتاتها بعدُ بعقود، في شبه كيانٍ فكريٍّ مُتكاتفٍ، يسعى لنشرِ أفكاره في المجتمعات الإسلاميّة بشكلٍ مُنظّمٍ، مدعوماً من جهات غربيّة لم تزل مُصرّةً على تطويع الإسلام، وعلى يد بعضِ أساتذة الجامعات المصريّة بخاصّة.

(١) انظر «الفرّانيون، نشأهم، عقائدهم، أدلّتهم» لعلي زينو (ص/٤٥).

(٢) كما كان الحال مع الطّبيب (توفيق صدقي)، في مقاله «الإسلام هو القرآن وحده» المنشور في «مجلة المنار» (٩٠٦/٩).

شاهد ذلك: ما سمعته من حكاية عرابهم (أحمد صبحي منصور) لقصة هذا المذهب، في حوار له مع إحدى القنوات الإخبارية السعودية، حيث قال فيه: «لقد بدأنا كحركة إصلاحية عام ١٩٧٧م، عندما كنت أقوم بالتدريس في جامعة الأزهر، وبعد أن قُبِض علينا، وتركنا الأزهر عام ١٩٨٧م، أصبحنا مجموعة كبيرة من أساتذة جامعات ومُحامين وغير ذلك، وازدادَّ التعاطف معنا». وكان ممَّا زعمه في تصريحه أيضًا، أنَّ بدءَ الوجود التاريخي لهذه الفرقة المعاصرة عائدٌ إلى تقارير لـ (محمد عبده) في هذا الباب من الاحتجاج بالسُّنة، فزعم أنَّ (عبده) كان خارجًا «عن السُّنة وعن التَّصوُّف، فقد انتقد البخاري، وأنكر الشُّفاعة؛ لكنَّ تلميذه الشَّيخ (رشيد رضا) خانَ مبادئه، وتعاونَ مع السُّلفية»!

ثمَّ أبانَ (صبحي منصور) عن أصول طائفته: أنَّها قائمة على الاكتفاء بالقرآن وحده في التشريع، وعلى ردِّ ما سواه من النصوص المنسوبة إلى النبي ﷺ، وأنَّ من أغراضِ دعوتهم: بيان تعارض كثير من هذه السُّنن مع القرآن، وشدُّد في ذلك على «صحيح البخاري» بخاصَّة، وتَبَرُّه بأوصاف جُزأف، فادَّعى أنَّ الأحاديث لا تعدو أن تكون «كلامًا أو سُنَّة البخاري»، وأنَّها نصوص بشرية!

فما دام أنَّ الله ﷻ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [التوبة: ٣]، فليس هنالك بعد ذلك أيُّ إكمال، كان يأتي البخاري بعد مائتي سنة ليكمل نقصًا؛ فنرى في هذا اتِّهامًا مُبطلًا منهم للرَّسول، بأنَّه لم يبلغ جزءًا من الدِّين، وتركه لأبي هريرة وللبخاري ولغيرهم^(١)!

(١) من لقائه الحواري بموقع «فتاة العربية»: الثلاثاء ٠٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ - ١١ مارس ٢٠٠٨م.

المبحث الرابع الأصول التي قام عليها مذهب إنكار السنة

ارتكز هؤلاء المنكرون لحجية السنة في تأسيس دعوتهم على شبهات عديدة، ترجع في مجملها إلى أصليين جامعين:

الأصل الأول: كفاية القرآن وحده في التشريع:

يقول (عبد الله جكرالوي)^(١) في تقرير هذا الأصل: «إنَّ الكتابَ المَجِيد ذَكَرَ كُلَّ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ مُفْصَّلًا وَمَشْرُوحًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَمَا الدَّاعِي إِلَى الْوَحْيِ الْخَفِيِّ؟ وما الحاجة إلى السنة؟!»^(٢).

ولقد استدلُّوا على أصليهم البدعي هذا، ببعض آيات من القرآن، فهموا منها قصر الدين على القرآن دون سنة مُبْلَغِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ:

قوله سبحانه: ﴿مَا فَزَعْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ آيَاتُنَا عَلَىٰ رُسُلِهِ﴾ [التكوير: ٥١].

(١) مولوي عبد الله بن عبد الله الجكرالوي، نسبة إلى (جكرالة) إحدى قُرَى (الفتحجانب)، تأثر بدعوة أحمد خان، حيث بدأ في عام (١٩٠٢م) بتأسيس حركته التي سماها (أهل الذكر والقرآن)، الداعية إلى إنكار السنة كلها، مُتَّخِذًا مسجدًا في (لاهور) بباكستان مقرًا لحركته تلك، انظر «القرآنيون، نشأهم، عقائدهم، أدلتهم» (ص/٤٣).

(٢) مجلة «إشاعة القرآن» (ص/٤٩) العدد الثالث سنة ١٩٠٢م، نقلًا عن «شبهات القرآنيين» لعثمان بن معلم (ص/٢٦).

لكن علماء القرآن بحقِّ لم يُفوتوا بيانَ خطأ الاستدلالِ بالآيتينِ على ما أرادَ المنكرون منها، فقالوا: الكتاب في الآية لفظ مُجملٌ، والمُراد به في الآية الأولى: اللوح المحفوظ، بدلالة السِّياق^(١).

وعلى التَّسليم بأنَّ المُراد به القرآن، فمن عدمِ تفريطِ الكتابِ في شيء: أنه يبيِّن لنا وجوب الأخذِ عن الرُّسول ﷺ سُنَّته وتفاصيل التَّشريعات! فكلُّ هذه التَّفصيلات النَّبَوِيَّةُ داخلةٌ في مُسمَّى الكتاب، باعتبارها مأخوذةٌ من القرآن تأصيلًا. كما قال أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ): «من الأحكام والشُّروط ما يوجد تفصيلُها في كتابِ الله تعالى: كالوضوء، وكونه شرطًا في صحَّة الصَّلَاة؛ ومنها ما يوجد فيه أصلُه: كالصَّلَاة، والزَّكَاة، فإنَّهما فيه مُجملتان؛ ومنها ما أصلُ أصله: وهو كدلالة الكتابِ على أصليَّة السُّنة والإجماع والقياس، فكلُّ ما يُقتبس من هذه الأصول تفصيلًا، فهو مأخوذٌ من كتاب الله تأصيلًا»^(٢).

فالقصدُ من هذا أنَّ تفاصيل التَّشريعات الَّتِي لم تَرِد في القرآن، كعددِ الرُّكعات، وأنصبة الرُّكوات، وغيرها من العبادات والمعاملات: هي بيانُ لصفة التَّشريع، وما كان كذلك فهو من التَّشريع نفسه.

وأما الآية الثَّانية: فالمراد منها إقامة الحُجَّة على المشركين المُتعتِّين في طلبِ الآياتِ الحِسِّيَّة على صديقِ محمَّد ﷺ، ببيانِ أنَّ في القرآن كفايةً على صدقه في بُرُونه.

فلا دخلَ إذنَ للآية في تفصيلات التَّشريع أصلاً، ويتأكَّد هذا بالنَّظر إلى سياقِ الآية الكريمة، في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْكَ آيَاتٌ مِّن رَّبِّكَ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [التَّكْوِيْن: ٥٠].

(١) انظر «جامع البيان» لابن جرير (٢٣٤/٩)، و«تفسير ابن كثير» (٢٥٣/٣).

(٢) «المفهم» (١٣/١٤١).

والأصل الثاني عند المنكرين: التَّشْكِيكُ فِي حِفْظِ السُّنَّةِ مِنَ الضَّيَاعِ:

وهو نتاجٌ للأصل الأول؛ ذلك أَنَّ المنكرين متوهمون أَنَّ الله ﷻ إِنَّمَا تَكْفُلُ بحفظ كتابه لا بحفظ سُنَّةِ نبيه، الأمر الَّذي أفهمهم لِمَ لَمْ تُدَوَّنْ فِي عصر النبوة، كما ترى ذلك في قول (أحمد برويز): «إِعلم أَنَّ الله ﷻ لَمْ يَتَكْفَّلْ بحفظ شيء سوى القرآن، ولذا لَمْ يجمع الله الأحاديث، ولا أمر بجمعها، ولم يَتَكْفَّلْ بحفظها...»^(١).

وما دام أَنَّ رُواة أحاديث السُّنة غيرُ معصومين مِنَ الخطأ والكذب فيها، دَلَّ ذلك عنهم على أَنَّ الدِّينَ ليس في حاجة إلى السُّنة، وإلَّا لُفِّقَتْ إلينا بالتواتر كما نُقِلَ القرآن.

وهذه دعوى - لا شك - سافطة، فإنَّ الحفظ التَّام الَّذي أَرادَه الله ﷻ ليس لمُجرَّد حفظ الحروف والمباني، دون حفظ لما تَضَمَّنَه من أحكام ومعاني، فإنَّ ما جاء مُجَمَّلًا في القرآن أو عامًّا، فإنَّ الله أَوَكَلَ مهمَّة تبيينه وتَفْصِيلَه قَوْلًا وتطبيقًا للنبي ﷺ، كما في صريح قول الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

فهذه الآية قد دَلَّت على أَنَّ فهم القرآن معيارُه أقوال النبي ﷺ وسيرته، حفظًا لمعانيه من تلاعب الأهواء ومزالج التأويل غير المتناهية، وهذا قصدٌ من أُنطق من السُّلف أَنَّ «السُّنة قاضيةٌ على كتابِ الله، أرادوا أَنَّها مُبَيِّنة للكتاب، مُنْبِئةٌ عَمَّا أَراد الله تعالى فيه»^(٢).

فإذا كانت السُّنة على هذه الحال من بيان الكتاب، كان من تمام حفظ هذا الكتاب للناس أن يُحفظَ لهم مُفسَّرُه، ومِمَّا يَتَضَيُّعُ أَنَّ «حَفْظَ الله تعالى لِسُنَّةِ نبيه ﷺ، هو من جنسِ حفظه لكتابِه»^(٣).

(١) «شبهات القرآنيين حول السنة» لمحمود مزروعة (ص/ ٨٤).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/ ٢٨٧).

(٣) «جواب الاعتراضات المصرية» لابن تيمية (ص/ ٤٢).

ذلك لأنَّ مَقْرُونٍ جَمِيعُنَا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَبْعُوثٌ لِأَهْلِ زَمَانِهِ وَلَمْ يَنْبَغِ لَهُمْ أَنْ يَمُوتُوا فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ بَعَاثَةً، وَخَتَمَ الرُّسُلُ بِهِ ﷺ مُسْتَلْزِمٌ لِحِفْظِ أَقْوَالِهِ التَّشْرِيعِيَّةِ الْمُفْضِلَةِ لَأَيِّ الْقُرْآنِ لِمَنْ يُعْثُ إِلَيْهِمْ، كَيْ تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَى الْكُلِّ بِشَامِيهَا^(١)؛ وَإِلَّا صَارَتْ الْآيَاتُ الْأَمْرُ بَطَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالِاحْتِكَامُ إِلَيْهِ، وَالِاقْتِدَاءُ بِهَدْيِهِ، وَالْمُحَذَّرَةُ مِنْ مَعْصِيَتِهِ: أَمْرَةٌ لَنَا -نَحْنُ مَعَاشِرٌ مِنْ لَمْ يَنْتَشَرْ بِرُؤْيَيْهِ- بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ! وَهَذَا -لَا شَكَّ- مُحَالٌ فِي الشَّرْعِ؛ أَوْ تَكُونُ مَحْصُورَةً فَيَمْنُ لِقِيَةِ ﷺ فَقَطْ دُونَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ^(٢).

ثُمَّ يُقَالُ لِلْمُنْكَرِينَ: لَوْ كَانَتْ أَقْوَالُهُ وَأَفْعَالُهُ ﷺ حَرَامًا عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ تَهْتَدِيَ بِهَا -كَمَا يَقُولُونَ- مَعَ وَجُودِ الْقُرْآنِ، فَلِمَاذَا لَمْ تَنْزِلْ وَلَوْ آيَةً وَاحِدَةً تَصَرِّحُ بِتَحْرِيمِ هَذَا الْإِهْتِدَاءِ وَتَحْذِيرِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْهُ، كَمَا جَاءَ التَّصْرِيحُ الْقُرْآنِيُّ بِبَاقِي الْمُحَرَّمَاتِ عَلَيْهَا؟! مَعَ مَا نَعْلَمُهُ مِنْ كَوْنِ النَّفُوسِ مَجْبُولَةً عَلَى الْإِقْتِدَاءِ بِأَسْلَافِهَا الْعَظَمَاءِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ لَا شَكَّ أَعْظَمُ مَا تُعْظِمُهُ الْأُمَّةُ مِنَ الْخَلْقِ.

فَعَلَى التَّسْلِيمِ لِلْمُنْكَرِينَ بَعْدَ وَرُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، فَإِنَّ مَظَنَّةَ وَقُوعِ ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَأُمَّتِهِ قَوِيَّةٌ جَدًّا، إِذِنْ لَجَاءَ النَّصُّ الْقُرْآنِيُّ صَرِيحًا فِي تَنْبِيهِ الْأُمَّةِ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ! وَلَمْ يَأْتِ النَّصُّ، فَدَلٌّ عَلَى الْمَشْرُوعِيَّةِ؛ أَقُولُ هَذَا تَنْزُلًا، وَإِلَّا فَالِدَّلَالُ النَّقْلِيَّةُ الْأَمْرَةُ بِاتِّبَاعِ سُنَّتِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ هَلْ تَنَاسَى الْمُتَكَبِّرُونَ لِحُجَّةِ السُّنَّةِ بِأَنَّ مَنْ نَقَلُوا الْقُرْآنَ إِلَيْنَا، هُمْ أَنْفُسُهُمْ مَنْ نَقَلَ إِلَيْنَا السُّنَنَ؟!

إِنَّ مِمَّا يَتَعَامَلُ الْمُتَكَبِّرُونَ عَنِ التَّنَبُّهِ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ، أَنَّ الْقَائِدَ الْإِلَهِيَّ وَالْعَنْصَرَ الْبَشَرِيَّ الْقَائِمِينَ عَلَى حِفْظِ الْقُرْآنِ هُمَا الْقَائِمَانِ عَلَى حِفْظِ السُّنَّةِ عَلَى سِوَاهُ! فَالْقُرْآنُ مَحْفُوظٌ فِي نَفْسِ الْوِعَاءِ النَّقْلِيِّ الَّذِي حُفِظَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَهُوَ الْإِسْنَادُ

(١) انظر «الإحكام» لابن حزم (١/١١٨-١١٩).

(٢) انظر «المحكمات» لعاتق المعوني (ص/٩٥-٩٦).

الْمُتَّصِلِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّ أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ مُتَمَثِّلَيْنِ فِي أَصْلِ النُّقْلِ هُوَ مِنْ أَبْطَلِ الْفُرُوقَاتِ عَقْلًا وَدِينًا.

فَإِنْ كَانَ هَذَا التَّفْرِيقُ عِنْدَ الْمُنْكَرِينَ لِأَجْلِ كَوْنِ الْقُرْآنِ مَرُورًا بِالتَّوَاتُرِ: فَإِنَّ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مُتَوَاتَرَ كَثِيرٌ أَيْضًا! مَعَ أَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ فِي أَصْلِ إِنْكَارِهِمْ لِلْسُّنَّةِ بَيْنَ مُتَوَاتَرِهَا وَأَحَادِهَا.

فَإِذَا ثَبَتَ الْخُلْفُ فِي دَعْوَى الْمُنْكَرِينَ، ثَبَتَ بَطْلَانُ مَا دَّهَبُوا إِلَيْهِ، مَعَ بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ بَعْدَهُمُ الْحَاجَةُ إِلَى شَيْءٍ فِي التَّشْرِيعِ غَيْرِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّا نَلْزِمُهُمْ بِأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَعَدَدِ رَكَعَاتِهَا، وَأَنْصِبَةَ الزُّكُوتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّشْرِيعَاتِ.

فَإِنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ النَّبَوِيَّ مُتَوَاتَرَ حَقْلِيًّا: فَقَدْ أَقَرَّ لَنَا بِحُجِّيَّةِ هَذَا الْقِسْمِ مِنَ السُّنَّةِ، مَعَ نَفْيِهِ بِادِّئِ الْأَمْرِ لِلْحَاجَةِ فِي التَّشْرِيعِ إِلَى غَيْرِ الْقُرْآنِ أَصْلًا! فَقَدْ كَفَانَا بِهَذَا الْجَوَابِ لِنَقْضِ دَعْوَاهُ.

لَكِنْ نَزِيدُهُ جَوَابًا آخَرَ فَنَقُولُ: إِنَّ نَقْلَ السُّنَّةِ -فِي مُجْمَلِهَا- عَنِ الصَّحَابَةِ مُتَوَاتَرَ أَيْضًا، وَعَنِ التَّابِعِينَ، وَهَكَذَا؛ فَيَصِيرُ قَوْلُهُمْ بِبُطْلَانِ السُّنَّةِ مُتَضَمِّنًا لِنَهْمَةِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ﷺ، بِالتَّقْوَلِ عَلَى الشَّرِيعَةِ -وَاللَّهُ تَدْرِكُهُمْ فِي الْقُرْآنِ- إِذْ أَحْدَثُوا أَمْرًا جَلِيلًا فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَأْمُرُوا بِهِ، بَلْ كَانَ حَقُّهُمْ أَنْ يَنْهَوْا ظُلَّانَهُمْ عَنِ الْأَخْذِ بِمَا يَزُودُهُمْ لَهُمْ مِنْ أَقْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْعَالِهِ؛ لَكِنَّهُمْ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ قَدْ أَقْرَبُوهُمْ عَلَى تَدَاوُلِ تِلْكَ السُّنَنِ السَّرَوِيَّاتِ، وَالْعَمَلِ بِهَا، وَنَقْلِهَا لِمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَمِنْ قِيلِ هَذَا التَّنَاقُضِ أَيْضًا -وَمَا أَكْثَرَ تَنَاقُضَاتِهِمْ-:

أَنْ يَسْتَدِلَّ أَرَبَابُ هَذَا الْمَسْلُوكِ بِحَدِيثِ «النَّبِيِّ عَنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ»^(١) عَلَى إِسْقَاطِ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ، وَهُمْ يَتْرَكُونَ فِي مُقَابِلِهِ أَحَادِيثَ الْحَدِّثِ عَلَى حِفْظِهَا، وَتَبْلِيغِهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ رَدِّهَا! وَالنَّاهِي وَالْأَمْرُ وَاحِدٌ، لَكِنَّ الْهَوَى يُعْمِي وَيَصْمُ!

(١) وَهُوَ مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (رَقْمٌ: ٣٠٠٤) عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَلَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْسَحْهُ، وَحَدَّثُوا عَنِّي، وَلَا تَخْرُجْ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ -قَالَ: هَمَامٌ: أَحْسَبُ قَالَ- مُتَمَتِدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَلَكَّ أَنْ نَعَجِبَ أَيْضًا مِمَّنْ يُنْكِرُ مَا زَادَ عَنِ الْقُرْآنِ مِنَ السُّنَّةِ وَهُوَ يُلُوكُ رَوَايَةً فِيهَا الْأَمْرُ بِعَرْضِ الْحَدِيثِ عَلَى الْقُرْآنِ^(١)، كَحَدِيثِ: «إِذَا سَمِعْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ وَافَقَهُ فَاقْبَلُوهُ، وَإِلَّا فَرُدُّوهُ»^(٢)؛ فَلْيَتَّهَمِ كَانَ صَحِيحًا، بَلْ مُنْكَرٌ مُتَهَاوِي الْإِسْنَادَ قَالَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ: «مَا رَوَاهُ أَحَدٌ يُثْبِتُ حَدِيثَهُ فِي شَيْءٍ صَغُرَ وَلَا كَبُرَ»^(٣)، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ: «حَدِيثٌ وَضَعْتَهُ الرُّبَادِقَةُ»^(٤).
وَعَلَى مَنْ يُحَاجُّ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْتَقِدًا نَفْيَهُ الزِّيَادَةَ عَلَى الْقُرْآنِ، أَنْ يُعْمِلَهُ أَوَّلًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ -كَمَا تَرَى- حَدِيثٌ زَائِدٌ عَنِ الْقُرْآنِ^(٥)!

يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «قَدْ عَارَضَ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالُوا: نَحْنُ نَعْرِضُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَنَعْتَمِدُ عَلَى ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَمَّا عَرَضْنَاهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَجَدْنَاهُ مُخَالَفًا لِكِتَابِ اللَّهِ! لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا نَقْلَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ، بَلْ وَجَدْنَا كِتَابَ اللَّهِ يَطْلُقُ النَّاسِي بِهِ، وَالْأَمْرَ بِطَاعَتِهِ، وَيَحْذَرُ الْمُخَالَفَةَ عَنْ أَمْرِهِ جَمْلَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ»^(٦).

(١) كما تراه في أغلب كتابات من أكر السُّنة من المعاصرين، يتصدَّروهم في ذلك زعيمهم أبو ريَّة في كتابه «أضواء على السنة النبوية».

(٢) انظر عبيد ألقاطه في «الأم» للشافعي (٩٨/١)، و«معالم السنن» للخطابي (٢٩٩/٤)، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (١١٩١/٢)، و«الموضوعات» للصاغاني (رقم: ٧٦)، و«كشف الخفاء» للمعجلوني (٥٦٩/٢).

(٣) «الأم» للشافعي (٩٨/١).

(٤) «معالم السنن» للخطابي (٢٩٩/٤).

(٥) ولمزيد استفاء لأدلة ثبوت حجِّيَّة السُّنة النَّبَوِيَّة، يُنظر كتاب «حفظ الله السُّنة» لـ د. أحمد السُّلُوم (ص/٤٩-٥١)، حيث أوفى مؤلفه في ذكر الأدلة الثَّقَلِيَّةِ والعَقَلِيَّةِ على حفظها من وجهين من وجوه الضَّياع: الأول: ضياع الفقْدان: باندثار شيء من السُّنة يخلُ ضياعه بحفظ الدِّين. الثاني: ضياع الشُّك في الثُّبوت: باختلاط ثابتهَا بمكذوبيهَا، دون قدرة على التَّمييز بينهما، ممَّا يوقع الرُّبِّيَّة في كُلِّهَا.

وهذان من الأصول الَّتِي يجب العناية بها، بإبراز أدلَّة إحكامها الثَّقِينِيَّة، كما تراه ماثلاً في كتاب عند حاتم العوني «المحكمات» (ص/٤٩)؛ كما أنَّ من أفضل من ردَّ على شبهات مُنْكَرِي السُّنة: خادم حسين بخش، في رسالته الماجستير المطبوعة: «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنة».

(٦) «جامع بيان العلم وفضله» (١١٩١/٢).

فلأجل ما مرَّ على ناظرِك من هذه الضَّلالات الهدَّامة للدين ومثيلاتها، اشتدَّ العلماء في الحكم على شذَّاذِ هذا المسلك بما لا تراه لهم في طوائف أخرى تجرأت هي أيضًا على شيءٍ من السُّنة النَّبوية، لبُلُوغِ أولئك ذُرَّةَ القِحَّة في إنكارِ ما هو معلومٌ مِن ديننا بالضرورة، ممَّا هو أصلٌ في قيام الإسلام بأكمله؛ قد استحقُّوا على ذلك قول السيوطي فيهم: «إِنَّ مَنْ أَنْكَرَ كَوْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلًا كَانَ أَوْ فَعَلًا -بشرطه المعروف في الأصول- حُجَّةً -كُفْرَ وخَرَجَ عن دائرة الإسلام، وخُشِرَ مع اليهود والنصارى، أو مع مَنْ شاء الله مِن فِرَق الكفرة...»^(١).

وحاصل القول لهذا المقام:

أَنَّ في الإجماع اليقينيِّ المُتَحَقِّقِ مِن أئمة السُّلف والخلف، لدليلًا كافيًا على فسادِ ما أملتُهُ سَمَادِير الضَّلَالِ على أربابها، مِن إنكارِ وحي السُّنة في هذا الزَّمان، وأحسبُ أَنَّ المعارَضَ على كلام أهل الحديث مِن هؤلاء المُنكرين للسُّنة، لو تَخَلَّصَ من رِبْقَةِ الجَهل، وطالَعَ شواهدَ سِيَرِهِم، وَجُهِدَهُم في خدمةِ سُنَّةِ نَبِيِّهِم رِوايةً وِدْرَايةً: لأحسَّ شيطانه، ولعادَ قَائِلًا لِأَسْيَادِهِ المُسْتَشْرِقِينَ ظَهَرَ المِجَنِّ، وأذعنَ في اتِّباعِ سَبِيلِ المؤمنين، والله يَهْدِي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم.

ولقد تجرأَ بعضُ هؤلاء في زَمَانِنَا لِلتَّعَرُّضِ لِلصَّحاحِ مِنَ الأخبارِ النَّبوية، بِالطَّلْعِ في متونها، وإفسادِ دَلَالَتِهَا، بِشَتَّى المَعَارَضَاتِ، فجعَلُوا «الصَّحاحين» بِخاصَّةٍ نَصَبَ سِيَاهِهِم، لِمَكَانَتِهِمَا العَظِيمَةِ عِنْدَ المُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ لِمَعَارَضَةِ الأحاديثِ بشيءٍ، لِإنكارِهِم لها مِن الأصل، كما قال أحدُ رُوَّسِهِم (جِراخ علي الهندي): «إِنَّ مَعَايِيرَ الصِّدْقِ والأَصُولِ العَقْلِيَّةِ لَا حَاجَةَ لِإِقَامَتِهَا لِتَمْيِيزِ الحديثِ، لِأَنَّ الحديثَ في حَدِّ ذَاتِهِ شيءٌ لَا يُمْكِنُ الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَلَا اعْتِبَارُ لَهَا يَتَحَدَّثُ عَنْهُ»^(٢).

(١) «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي (ص/ ٥-٦).

(٢) «اعظم الكلام في ارتقاء الإسلام» لجِراخ علي ونواب جنك (١/ ٢٠).

ولكن هم يجهدون في هذه المقارنات الاعتراضية للأحاديث، لأجل إسقاط اعتبارها من قلوب أهل السنة، وتشكيكهم فيها، وسيأتي ذكر أمثلة ذلك من بعض كتاباتهم مُتعرِّضين لنقدها -ياذن الله تعالى- في التالي:

المبحث الخامس

أبرز القرآنيين الذين توجَّهوا إلى «الصَّحَّاحين» بالنَّقد

المطلب الأول
محمود أبو ريّة^(١)
وكتابه «أضواء على السنة المحمدية»

لا يكاد المرء يسمع عن موضوع الطعن في أحاديث السنة والغمز في روايتها، إلّا قفز إلى ذهنه اسم (أبو ريّة) سراعاً، لما عُرف به من أوّلية في تفحّم هذه المخاضة الثنينة من التشكيك في مصداقية التدوين لها، ومعارضته لما تلقته الأمة بالقبول من أخبار «الصّحّاحين» وغيرهما، بالوانٍ من شُبّهٍ ملأته إلى مُشائيه. أمّا تناولُه فوق ذلك على الصّحّاب الكرام رضي الله عنهم، وزميه لحافظهم أبي هريرة رضي الله عنه في دينه، وقدره بأمانته، وتبجّحه بكشف هُناته للنّاس: فذاك أمرٌ أغرب من مُفاخرة الحصى للشُّب، والقدح في نور الصّبح على لسان الدُّجى! قد بدّت أوّلَى أمارات انحرافه سنة (١٣٦٣هـ) حين شوهد في مجلّة «الفتح الإسلامي»^(٢) مُنجمشاً الدّفاع عن القرآن، مُستبطناً في ذلك غمراً بالسّنة لا تُخطئه قريحة، وازدراء لروايتها بألفاظ قبيحة.

(١) من الكتاب البارزين المصريين الذي عُرفوا بالطعن على السّنة النبوية، والتّحجّم على حافظها أبي هريرة في كتابه «أبو هريرة شيخ المضيّة»، توفي سنة (١٩٧٠م)، وقد أخمل الله تعالى ذكره فلم يترجم له الزركلي في «أعلامه» مع تقدّم وفاته عنه، ولا استتركه أحد بعده فيما علمت، ولم يترجم له إلا الشيعة الاثنا عشرية عند سيدهم (مرتضى الرضوي) في كتابه «مع رجال الفكر» (١/ ١٣٠-١٥٨) احتفاءً بحربه لأصول السّنة وأئمتها وما يؤول إليه ذلك من نصرة ملّهم وانتشاره في أوساط أهل السّنة.

(٢) العدد: ٥٤٦، ١٠ صفر ١٣٥٦هـ (ص/ ١١٠٠).

إلى أن أسفرَ عن عَدَائِهِ لِلسُّنَّةِ صُراخًا في مَقَالٍ له أَسماه: «الحديث النبوي»، نشرته مجلة «الرسالة»^(١)، فيه بَشْرٌ بإخراج كتابه القُبيلة: «أضواء على السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ»، ليُحَدِّثَ به بعدُ «بَلْبَلَةً في الأفكارِ عند مَنْ لم يَتَعَمَّقُوا في دراسة السُّنَّةِ»^(٢)، كحالِ زُرَّافَاتٍ مِن أدعياءِ الحداثَةِ، وصناديدِ العَلَمَنَةِ، الَّذِينَ تَكَلَّبُوا آنذاك -ولازالوا^(٣)- على الثَّنَاءِ عليه في كتابه هذا.

ثمَّ راحوا يَحْثُونُ أربابَ القَرَارِ في مصرَ لفسحِ مجالِ التَّشْرِ له، رَغْمًا عن أنوفِ علماءِ الأزهر! فلم تَكُنْ وَجَاهَةً هَؤُلاءِ لَتُلْزَمَ وزارةُ الثَّقَافَةِ بمنعِ ذلك، وقد حالَ بينهم وبين سَعْيِهِم هذا للمنعِ بَرِيقَةُ حَظْطِهَا أَخَذَ أَقْطَابُ الأَدَبِ العَرَبِيِّ وقتها، يَحْكِي تَفَاصِيلَهَا (أبو رِيَّة) ونَشْوَ الانتصارِ منه على مَنْ أَطْعَمُوهُ العِلْمَ صَغِيرًا تَمَلُّؤَ صدره، حيث قال: «... عَلِمَ أخيرًا بالأمرِ نَصِيرُ الدِّينِ والفكرِ: (طه حُسين)، فَظَلَبَ أصولَ الكتابِ مِن وزارةِ الثَّقَافَةِ، وَلَمَّا أَطْلَعَ عليه، أعادَهُ علينا مع خطابٍ، دَخَضَ فيه ما رَمَاهُ الأزهرُ به، وَصَرَّحَ في جَلَاءٍ أَنَّهُ مُوافِقٌ لِلَّذِينَ كُلُّ المَوافِقَةِ، لا يُخالفه ولا يَنْبُو عنه في شيءٍ مُطلقًا، وَأَنَّهُ مُفيدٌ فائدةً كَبِيرَةً جَدًّا في عِلْمِ الحديث!»^(٤)

وهكذا فَلْيَكُنْ جَلَدُ الفاجِرِ، في الدَّفْعِ عن الباطلِ بِالْبَاطِلِ!
هذا الكتاب -مع كُلِّ الجَلْبَةِ الَّتِي رافقتِ صدوره- لم يُضِفْ فيه صاحِبُه جَدِيدًا إلى البَحْثِ العِلْمِيِّ، بل ولا إلى أَصْلِ الشُّبْهِ والطُّعُونِ الَّتِي قالها أسلافُه مِن مُنْكَرِي السُّنَنِ، فلم يَكُنْ أبو رِيَّةَ إِلَّا مِن مُسْتَنقَعِ المُسْتَشْرِقِينَ يَمْتَحِ، وعن ما يُهمُّهم الآيِسِينَ يَصْدُرُ.

(١) العدد: ٦٣٣، رمضان ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م.

(٢) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٣٩).

(٣) انظر نماذج من استشهاد العلمانيين المعاصرين بمحمود أبي رية في «الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة» لغازي القُمري (ص/٤٣٢-٤٣٣).

(٤) «مع رجال الفكر في القاهرة» لمرتضى الرضوي (١/١٣٠-١٥٨).

«إِنَّمَا الَّذِي فَاقَهُمْ فِيهِ، أَنَّهُ أَكْثَرُ خُبْرًا وَدَنَاءً، وَأَسْوَأُ أَذْبًا مَعَ الصَّحَابَةِ الْأُمَنَاءِ، وَأَجْرًا عَلَى الْكَذِبِ، وَالبُّهْتِ، وَالْخِيَانَاتِ الْعِلْمِيَّةِ»^(١).

لَكِنَّ خُرَاسَ الشَّرِيعَةِ لَمْ يَسْكُتُوا لَهُ حَتَّى تَتَابَعَ مُحَقِّقُوهُمْ عَلَى كَشْفِ جَهَالَاتِهِ وَتَبْيِينِ زَعْلِي كِتَابِهِ، بَلَّغُوا بِهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ مُؤَلَّفًا^(٢)، أَجُودُهَا فِي نَظَرِي: كِتَابُ «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» لِلْمُعَلِّمِي، لِمَا لِمُؤَلَّفِهِ مِنْ فَهْمٍ عَمِيقٍ لِعُلُومِ الْحَدِيثِ، هُوَ عِنْدِي مِنْ تَوَادِرِ الْعَصْرِ فِي ذَلِكَ؛ ثُمَّ بَعْدَهُ كِتَابُ «ظُلُمَاتِ أَبِي رِيَّةَ» لِمُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ حَمَزَةَ، وَالْفُصُولِ الْمُخَصَّصَةِ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ «الدَّفَاعِ عَنِ السُّنَّةِ» وَرَدُّ شُبُهَةِ الْمُسْتَشْرِقِينَ» لِمُحَمَّدِ أَبُو شَهْبَةَ، وَ«السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ» لِد. مِصْطَفَى السَّبَاعِي.

فَلَمْ تَبْقَ بَعْدَهُمْ -بِفَضْلِ اللَّهِ- حَاجَةٌ لِرَدِّ جَدِيدٍ، لَوْلَا أَنَّ آرَاءَهُ قَدْ عَادَتْ إِلَى الظُّهُورِ مَجْدَّدًا عِنْدَ (أَبِي بَكْرٍ صَالِحٍ) وَ(إِسْمَاعِيلِ كُرْدِي) وَ(سَامِرِ إِسْتَانْبُولِي) وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَعْدَاءِ السُّنَنِ الْمَعَاصِرِينَ.

تَقْيِيمُ كِتَابِ «الْأَضْوَاءِ» وَمُؤَلَّفِهِ:

وَالَّذِي يُمَكِّنُنَا الْخُلُوصَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَضَفُّعِنَا لِتِلْكَ الرُّدُودِ السَّالِفِ ذِكْرَهَا مَعَ الْكِتَابِ الْمَرْدُودِ، مُحَصَّلٌ فِي الْأَفْكَارِ الثَّلَاثَةِ:

أَوَّلًا: أَنَّ الرَّجُلَ غَيْرَ مَوْثُوقٍ فِيمَا يَنْقُلُ، فَتَرَاهُ يَزِيدُ أَحْيَانًا فِي النَّصِّ الَّذِي يَنْقُلُهُ كَلِمَةً يُفْسِدُ بِهَا مَعْنَاهُ، لِيَنْسَجِمَ مَعَ مَا يُرِيدُ هُوَ دُونَ مُرَادِ قَائِلِهِ، فَمَثَالُ ذَلِكَ: اخْتِلَافُهُ قَوْلًا نَسَبَهُ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» زُورًا، زَاعِمًا أَنَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»، حَيْثُ نَسَبَ إِلَيْهِ أَنَّ «عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه أَصَابَ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَكَانَ يَرُودُهَا لِلنَّاسِ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)»^(٣)

(١) «السنة في مواجهة الأباطيل» لمحمد طاهر رسول (ص/ ٦٤).

(٢) «مرويات السيرة» د. أكرم العمري (ص/ ٣٨).

(٣) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/ ١٦٢)، الهامش (٣).

كذا قال، وَشَرَحَ ابْنُ حَجَرٍ خَلَوْ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ الْأَخِيرِ «عَنْ النَّبِيِّ»،
وابن عمرو رضي الله عنه يَبْرُؤُ إِلَى رَبِّهِ أَنْ يَنْسِبَ تِلْكَ الصُّحُفَ إِلَى قَوْلِ نَبِيِّهِ ﷺ؛ وعند الله
تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ^(١).

ثُمَّ كَثِيرًا مَا يُنْقِصُ (أَبُو رِيَّةَ) كَلِمَةً مِنْ نَصِّ يَسْتَدِلُّ بِهِ، أَوْ يُسَيِّدُ الْقَوْلَ إِلَى
غَيْرِ صَاحِبِهِ تَضْلِيلًا مِنْهُ وَتَمْوِيهًا، وَهُوَ الْقَائِلُ فِي فَوَاتِحِ كِتَابِهِ: «الْكَذِبُ هُوَ
أَبُو الرِّذَالِ كُلُّهَا، سِوَاهُ أَكَّانَ عَنْ عَمِيدٍ أَمْ غَيْرِ عَمِيدٍ^(٢)! فَقَدْ ذَكَرَ السَّامِعِيُّ وَقَائِعَ
تَشْهَدُ عَلَى كَذِبَاتِ (أَبُو رِيَّةَ) تِلْكَ أَثْنَاءَ مُنَاقَشَتِهِ لَهُ فِيمَا كَتَبَهُ فِي حَقِّ
أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه^(٣)، مُخْتَصِمًا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «... وَمِنْ عَدَالَةِ اللَّهِ أَنَّا أَمْسَكْنَا بِأَبِي رِيَّةَ
مُتَلَبِّسًا بِجَرِيمَةِ الْكَذِبِ الْعَمِيدِ كَمَا رَأَيْتُ^(٤)»!

لَتَرْجِعَ عَلَى نَفْسِ (أَبُو رِيَّةَ) دَعْوَتُهُ حِينَ دَعَا بِقَوْلِهِ: «... فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
الْكَاذِبِينَ مُتَعَمِّدِينَ أَوْ غَيْرِ مُتَعَمِّدِينَ»!

ثَانِيًا: أَنَّ (أَبُو رِيَّةَ) يَسْتَدِلُّ لَشَذَازِ أَفْكَارِهِ بِنُصُوصٍ قِيلَتْ فِي مَوْضُوعٍ غَيْرِ
الْمَوْضُوعِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ، إِيهَامًا لِلْقَارِئِ أَنَّهُ مُؤَيَّدٌ فِيمَا يَقُولُ بِعُلَمَاءِ أَقْدَمِينَ^(٥)؛
كَ «اعْتَصَامِ» الشَّاطِبِيِّ، وَ «الْجَامِعِ» لابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ.

فَهَلْ هَؤُلَاءِ انْتَهَوْا إِلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ أَبُو رِيَّةَ مِنْ طَعْنٍ فِي حُجَّةِ الشُّنَّةِ وَرَوَاتِهَا
الْأَعْلَامُ؟

وَلِإِنْ كَانَ (أَبُو رِيَّةَ) نَفْسَهُ لَا يَرْتَضِي مَضَامِينَ تِلْكَ الْمُصْنُفَاتِ الشُّنَّةِ،
وَلَا مَنَاجِزَ مُؤَلَّفِيهَا، فَإِنَّ شَغْفَهُ بِالتَّدْلِيلِ عَلَى قُرَائِهِ، وَإِقَاعِهِمْ فِي شَرَاكِ حَيْلِهِ،
دَفَعَاهُ إِلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ الَّذِي أَجَابَ مَنْ اسْتَشْكَلَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «الْأَحَادِيثُ الَّتِي
أُورِدَهَا فِي سِيَاقِ كَلَامِي لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى مَا أُرِيدُ فِي كِتَابِي: إِنَّمَا أَسْوَفُهَا لِكُنِّي

(١) وَلَمَزِيذُ مَعْرِفَةٍ بِتَحْرِيفَاتِهِ، يُنْظَرُ «الشُّنَّةُ الْمَفْتَرَى عَلَيْهَا» لِسَالِمِ الْبَهْزَاوِيِّ (ص/٢٨٦).

(٢) «أَصْرَاءُ عَلَى السُّنَّةِ الْمَحْمُودَةِ» (ص/٣٨).

(٣) انْظُرْ كِتَابَهُ «السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا فِي التَّشْرِيعِ» (ص/٣٦٣).

(٤) «السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا» (ص/٣٦٨).

(٥) انْظُرْ «السُّنَّةُ وَمَكَانَتُهَا» (ص/٣٦٥).

نَقِيعَ مَنْ لَا يَقْتَنِعُ إِلَّا بِهَا، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمُسَلَّمَاتِ الَّتِي يُصَدِّقُهَا
وَلَا يُعَارِي فِيهَا»^(١)

فَسَعيًا لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَقْصِدِ، نَرَى (أَبُو رِيَّةَ) مُهْتَمًّا بِالنُّقْلِ عَنْ (رَشِيدِ رِضَا)
وَفِيمَا أَخْطَأَ فِيهِ اجْتِهَادُهُ تَحْدِيدًا، لِمَا يَعْلَمُهُ مِنْ مَكَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَرْمُوقَةِ فِي
عَصْرِهِ، وَإِلَّا «لَوْ كَانَ رَشِيدٌ حَيًّا حِينَ أَصْدَرَ أَبُو رِيَّةَ كِتَابَهُ، لَكَانَ أَوَّلَ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ
فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»^(٢).

ثَالِثًا: تَحْرِيقُهُ لظَوَاهِرِ النُّصُوصِ عَمْدًا، وَتَحْكُمُهُ فِي مُرَادَاتِهَا تَحْكُمًا يُمْلِيهِ
الْهَوَى لَا الْبَحْثَ الْمَوْضُوعِيَّ، كَادَّعَايِهِ -مَثَلًا- أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه لَدَيْهِ كِتَابَانِ
مَخْطُوطَانِ حَفِظَهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَهَمْ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «حَفِظْتُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَاءَيْنِ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَيَّنْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَيَّنَّتُهُ لَقُطِعَ هَذَا
الْبَلْعُومُ»^(٣).

وظَاهِرٌ جَدًّا مِنْ هَذَا النَّصِّ الْعَرَبِيِّ الْمُبِينِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَقْصِدْ مَا تَقَوْلُهُ
(أَبُو رِيَّةَ)، وَلَا أَحَدٌ فَهِمَ أَنَّ عِنْدَهُ كِتَابَيْنِ، أَوْ كِتَابًا وَاحِدًا! «وَأَمَّا قَصْدُ رضي الله عنه وَفَهْمُ
النَّاسِ عَنْهُ: أَنَّهُ حَفِظَ صَرَّتَيْنِ مِنَ الْأَحَادِيثِ: ضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَنَحْوِهَا، مِمَّا
لَا يَخَافُ هُوَ وَلَا مِثْلُهُ مِنْ رِوَايَتِهِ، وَضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ بِالْفَنَنِ وَذَمِّ بَعْضِ النَّاسِ، وَكُلُّ
أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ هَذَا وَهَذَا»^(٤).

رَابِعًا: أَنَّهُ فِي سَبِيلِ تَأْكِيدِ الْفِكْرَةِ الْمُسْتَوَلِيَةِ عَلَيْهِ، بَرَفَضَ نَصُوصًا أَجْمَعَ
الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّةِ نَقْلِهَا، مِنْ حَيْثُ يَعْتَمِدُ عَلَى رِوَايَاتٍ مَكْذُوبَةٍ نَصُّوا عَلَى
بُطْلَانِهَا! كَكَثِيرٍ مِنَ الْحِكَايَاتِ الْمَرْوِيَّةِ فِي كُتُبِ الْأَدْبَاءِ، وَتَوَاجِرِ الْمَجَالِسِ^(٥)، وَمِمَّا

(١) «أَضْوَاءُ عَلَى السَّنَةِ الْمَحْمَدِيَّةِ» (ص/٣٣).

(٢) «السَّنَةُ وَمَكَانَتُهَا» (ص/٣٠).

(٣) انْظُرْ «أَضْوَاءُ عَلَى السَّنَةِ الْمَحْمَدِيَّةِ» (ص/١٨٤).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (كَ: الْعِلْمِ، بَاب: حَفِظَ الْعِلْمَ، رَقْم: ١٢٠).

(٥) «أَضْوَاءُ الْكَاشِفَةِ» (ص/٢٠٣-٢٠٤).

(٦) «السَّنَةُ وَمَكَانَتُهَا» (ص/٣٧٦).

لا سَدَ له ولا زِمَام، بل لا يُعرَف أحيانًا قائلُها! كالتّي رَها في «حياة الحيوان الكبرى» للذّميري، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، «وهذا نفسه المنهج العلمي الذي قدّمه المُستشرقون وأتباعهم لتزييف المفاهيم الأساسية والأصيلة»^(١).
 (وأبو ريّة) وإن كان غرضه إسقاط اعتبار الشّنة، وإهدارَ جُهدِ نَقْلِها، فهو لأجلِ تحقيقِ ذلك، يَنقُلُ ما يُسِنده مِن كُتُبِ أَعْدائِهِم مِنَ الإماميّة، كـ «تفسير الخوئي»، شَغَوقًا بالتزلفِ إلى أربابِ مذهبِهِم، والميلِ بمؤلفاتِهِ إلى ما يَهواه أصحابُ الحُمسِ مِن مَلالي لبنان وغيرها^(٢).

(١) «السنة النبوية في مواجهة شبهات الاستشراق» لأنور الجندي (ص/١٠).
 (٢) لم يكن أبو ريّة زائفَ القول في جميع أصحاب النبي ﷺ، بل كان مُعتزلاً بالفضل لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما تراه في «أضواء على السنة» (ص/٢٤٢): «لولا حزم أبي بكر، وصرامة عمر، ومن عاونهما من خيار الصحابة وصالحهم، لاندكّ صرح الإسلام وهو في المهدي...»، ولكنهم أفراد قلائل، سَلَطَ عليهم لسانهُ السُّموم بالذّم والتّقيص من أقدارهم -كمعاوية وأبي هريرة-.
 فما كان على دواهي الإماميّة إلّا امتطاء إكاف ظهري، ليشنوا به الغارة على أهل الشّنة، مُحاولين -جهذ أحلابهم- نقلَ المعركة على الشّنة داخل الصفّ الشّنيّ نفسه.
 لأجل هذا أكثرَ مُرتضى الرّضوي صاحب كتاب «مع رجال الفكر في القاهرة» الانصافَ بأبي ريّة، وكانت علاقته بعيدئهِ وطيدةً بعيد الحسين العاملي (ت ١٣٧٧هـ)، أحد علماء الإماميّة بلبنان، وقد تأثّر (أبو ريّة) بكتانيّ مُرتضى العسكري «أحاديث عائشة» وعبد الله بن ساء، يزعم أنّها الفصلُ في حقيقة الحقّة الأولى من الإسلام؛ هذا مع ما كانت له من مُراسلات مع كثير من علماء الإماميّة، منهم (صدر الدّين شرف الدّين)، الذي تبرّع بطبع كتاب أبي ريّة «أبو هريرة: شيخ المصيرية» طبعته الأولى في لبنان، واصفاً أبا ريّة في تقديمه للكتاب في طبعته الثالثة (ص/٥-٦): «بالعلامة الذي يُلِك بيده الحديث»
 وليست هذه المودّة بين أبي ريّة لهؤلاء الإماميّة مُجرّد مُداينةٍ يرجو منها حطامَ دنيا فقط، بل هو مع ذلك مُعتقدٌ لكثيرٍ ممّا يقولونه أو آخرَ عُمره، أظهر ذلك في بعض تواليفه، منها «أمير المؤمنين عليّ»، وما أقيمه بين أصحاب رسول الله ﷺ -وهو مخطوط-.

ويَنقُلُ عن الرّضويّ في بعض مجالبيه قدسَه في أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كاتّباعه لها بأنّها كانت تكذب بالنبي ﷺ وتُشكّر به، وأنّها «كانت تُؤيد معاوية في حروبه مع عليّ رضي الله عنه»، ولم تهدأ تأثرُها حتّى قُول عليّ «فُقرت عينها، وهذات نفسها...». وإن كان الظنُّ أنّ الله لا يَغفر لها! انظر هذا وزيادة في كتاب «مع رجال الفكر في القاهرة» لمُرتضى الرّضوي (١/١٣٠-١٥٨).

فإن كان مُرتضى صادقاً في ما يتخلّط عنه -ولست في ثُلجٍ من وقوع ذلك حقيقةً، لِمَا حُرّكت به الإماميّة من الكذب نُصرةً لدينها، ولستُ استبيده أيضاً- فإنّ (أبو ريّة) يكون بهذا قد تزندق! لا تُعلم له طائفةٌ يُنسب إليها، فتنةً من الله له جَزاءُ حُبِّ طُوبى، ووقوعه في أوليائه.

وهذا ما لَمَحَ إليه الْمُعْجَبُ به (محمَّد حمزة) بقوله: «إِنَّ حماسَ أَبِي رِيَّةَ الشَّدِيدِ لانتقادِ آراءِ أَهْلِ السُّنَّةِ، أوقعه - مِنْ حيث لا يشعر - في قبولِ مقولاتِ شيعيَّةٍ، بقي الشَّيعةُ إلى اليوم في كتاباتهم يُغذون بها ويخيلهم الاجتماعي، كفضلِ عليٍّ على بقيَّةِ الخلفاء الرَّاشدين، والعنتِ الَّذي لقيته فاطمة ابنة الرَّسول ﷺ مِنْ أَبِي بكرٍ»^(١).

فلأجل هذا التَّلَوُّنِ العقديَّ عند (أبو رِيَّة)، والتواءِ قَلَمِهِ بحسبِ ما يُملِيه هَوَاهُ، نجدُ أَنَّ النَّاقِلِينَ عنه مِنْ خصومِ السُّنَّةِ يَنْتمون إلى غير نِيَارِ فكريٍّ واحد، ففيهم القرآنيُّ^(٢)، والعلمانيُّ^(٣)، وفيهم العقلانيُّ المُتَشَرِّعُ^(٤)، فضلاً عن الشَّيعةِ الإماميَّةِ كما أسلفنا به الذِّكْرُ^(٥).

فلأجل ما تقدَّم من خليطِ انحرافاتِهِ صُعبَ عليٍّ تصنيفه في خانةِ فكريَّةٍ مُحدَّدة، وإنْ كُنَّا ارتأينا حشرَه مع زُمرَةِ المُنكرين للسُّنَّةِ أصالةً، فلأنَّ الكُلَّ مُتَّفِقٌ على وُلُوغِهِ في هذه البائقةِ، وانتشارِ رأيه بخصوصِ الطَّعنِ في أكثرِ السُّنَنِ، واهتِبالِهِ بالقرآن وحده كما يدَّعي، وهذه اللَّبِنَةُ الأساسَةُ الَّتِي شَيَّدَ عليها القرآنيُّونَ صَرَحَ مذهبهم بعدُ، مع زعمه أَنَّهُ غيرُ مُنكرٍ للسُّنَّةِ في أصلِها.

يظهر لك هذا الموقف في مثلِ قوله: «.. إِنَّ الَّذِي يَجِبُ التَّصديقُ به، واعتقاده، إِنَّمَا هو الخَيْرُ (المُتَوَاتِر) فحسبُ؛ وليس عندنا كتابٌ يَجِبُ اعتقادُ كُلِّ ما جاء به اعتقادًا جازمًا يبعث اليقين إلى القلب غير القرآن الكريم، الَّذي جاء مِنْ طريقِ (التَّوَاتُر) .. أمَّا الأخبارُ الَّتِي جاءت مِنْ طريقِ الآحاد، وَحَمَلَتْها كتبُ الحديثِ، فإنَّها لا تُعطي اليقينَ، وإِنَّمَا تُعطي الظَّنَّ، والظَّنُّ لا يُغني مِنَ الحقِّ شيئًا»^(٦).

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ص/٣٣١).

(٢) كصالح أبو بكر، وسامر إسلامبولي، وانظر «رويات السيرة» ل. د. أكرم العمري (ص/٣٨).

(٣) ك. د. محمد حمزة، انظر «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» (ص/٩٧).

(٤) كإسماعيل الكردي، انظر كتابه «تفعيل تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٧٤).

(٥) كجعفر الشُّبَّاحي، انظر كتابه «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٧٨).

(٦) مقال له بعنوان: «معركة الدُّباب»، منشور في مجلَّة «الرَّسالة» (يناير ١٩٥١/١٢)، العدد: ٩٦٤، ص/٧-٨.

وبعد هذه الخلاصة عن (أبو رية)، فلأني مقررٌ بأنِّي لم أجد من ترجم له ترجمةً تُنبئ عن مُستواه العلميِّ، وتصنيفه الفكريِّ، بل أيُّ ترجمةٍ تاريخيَّةٍ كيفما كانت! ولو من مقررِّيه، ولو بعد موته! «فكأنَّما تَوَاصَل النَّاسُ عَلَى إِخْمَالِ ذِكْرِهِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ يُعَاد ذِكْرُهُ عِنْد الطَّاعِنِينَ فِي السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، مُسْتَشْهِدِينَ بِكِتَابِهِ، وَعِنْد الْمُدَافِعِينَ عَنْهَا نَقْضًا لِكَلَامِهِ: لَكَانَ نَسِيًّا مَنَسِيًّا، وَهَذَا مِنْ عَجِيبِ صُنْعِ اللَّهِ ﷻ بِهِ!»^(١).

وبهذا يتَّضح أنَّ كتابَ (أبو رية) ليست له أيَّة قيمةٍ علميَّةٍ مُعتبرةٍ، لأمرين بارزين فيه:

أولاً: خُلُوُّ الكتابِ مِنَ المنهجِ الموضوعيِّ النَّقديِّ القويمِ، وهو الَّذي يدَّعي أنَّه «أعلم من الشَّافعي وأبي حنيفة»^(٢).

ثانياً: خُلُوُّ كتابه مِنَ الأمانةِ العلميَّةِ^(٣)، وهو -مع ذلك- لا يزعمُ أن يَنبِرَ مَنْ عَلمُوا الدُّنْيَا أمانةَ العَلمِ وبراعةَ التَّحْقِيقِ بالغفلةِ أو الكذبِ.

ولعلَّ هذه النَّفسُ المغرورةُ بجَهلِها المُركَّبِ، هي ما دَعَت أستاذَه الأديبَ الصَّادِقَ الرَّافِعِي (ت ١٣٥٦هـ) أن يقولَ له قولته اللَّاذِعة: «لَيْتَكَ كُنْتَ مَجْذُوبًا يَا أَبَا رِيَّةِ .. وَلَكِنَّكَ لَا تَصْلُحُ مَجْذُوبًا وَلَا عَاقِلًا»^(٤) ..
وصدَّقَ كَلَمُهُ.

(١) مقدمة تحقيق علي عمران لـ «الأنوار الكاشفة» (١٢/٦-٧ آثار المعلمي).

(٢) «مع رجال الفكر في القاهرة» لمرتضى الرضوي (١/١٣٠-١٥٨).

(٣) انظر «السنة ومكانتها» د. مصطفى السباعي (ص/٣٧٣).

(٤) «من رسائل الرافعي إلى محمود أبو رية» (ص/٧٧).

المَطْلَب الثَّانِي

أحمد صبحي منصور^(١)

وكتابه «القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي»

من أبرز من تعاهدَ حملَ راية منكري حجبة السنة في العقود الثلاثة الأخيرة، حتَّى أُوذِيَ في سبيلِ نشرِ هذا المُعتقد الفاسد -كما يتَّبَحُّح به- من قِبَلِ السَّاسةِ بتحريضِ من علماء الأزهريِّ مراراً، ممَّا اضطرَّه إلى الخروجِ من بلده مصرَ إلى أمريكا، هنالك يُسرت له سُبُلُ بثِّ سمويه الفكرية في وسائل الإعلام، ثمَّ لَمَّها جُلُّها في مؤلَّفه الأشهر: «القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي».

ولقد بلغ به (صبحي) غروره أن يُعلن وراثته لمدرسة (محمَّد عبده) في الاجتهاد الإسلاميِّ بعد أن ذُبلت! بل هو أوفى له من تلميذه (العاقي) محمَّد رشيد رضا -كما يسمِّيه!- في جملة لغوٍ يقول فيه: «جئتُ أنا وحيداً في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٥م حينما كنت أستاذًا مساعدًا، وبدأت الطريق لوحدي أنفض عني -ما أسماه عبده- أوساخ الأزهر!.. وأنفجرت في وجهي ومن سار معي الغمام

(١) وُلِدَ في مدينة الشرقية بمصر سنة ١٩٤٩م، عمل مدرِّساً بجامعة الأزهر ثم فُصل منها في الثمانينات من القرن الماضي بسبب إنكاره للسنَّة، وصودرت منشوراته في ذلك، ليستقر بعدها في الولايات المتحدة مقتصرًا على نشر سموه عبر الشبكة العنكبوتية، وله عدَّة مؤلَّفات منها: «السُّمُّ الهاري في تنقية البخاري»، و«القرآن وكفى مصدراً للتشريع»، له ترجمة ذاتية في موقعه الإلكتروني «أهل القرآن».

كثيرة؛ إلى أن عُبدَ هذا الطَّريق بعد ذلك، وأصبح سهلاً لمن جاء بعدهنا .. حتَّى لم يُعد غير مقبول اجتماعياً أن تُهاجم البخاري^(١).

فلأجل ما للرجل من أفكارٍ خطيرةٍ تعود على سفينة الإسلام بالخرم، تهافتت عليه خفافيش العلمانيَّة في الوطن العربي^(٢)، بل ومؤسسات التَّنصير في الغرب^(٣)، قصدَ تمكينه من نشرِ مقالاته الهدامةِ على أوسع نطاقٍ فيما تُوقِّره له من وسائل إعلاميَّة، وندواتٍ فكريَّة^(٤).

والرجلُ على ما يدَّعيه من انحصار الأحكام في القرآن وحده، لا يستنكف أن يُعلن الانسجامِ الثَّام بين مذهبه وبين الاتجاه العلمانيِّ المُناوئ لتزليل الشريعة، فتراه يقول: «إنَّ الفضولَ الصحفي والمعرفي، والشُّومَّ من إعادة اجترارِ مقولاتِ الفكرِ السُّنيِّ، وعجزه عن مُواكبة العصر: أدَّى إلى الالتفاتِ للفكرِ القرآنيِّ، الَّذي يؤكِّد الانسجامَ بين الإسلامِ والديمقراطية، وحقوقِ الإنسان، والحريةِ الدينيَّة، والعلميَّة المؤمنة ..»^(٥).

لأجل ذلك نراه يخوض في مَسَبَّةِ أهلِ السُّنة كثيرًا، يُشَنِّع عليهم ما يراه تقديماً للمرويات على آيِ القرآن؛ ولأنَّه لا بُدَّ أن يذكر أمثلةً من تلك المرويات المُختلقة، ليُقيم بها الحُجَّة عليهم، زكَّرَ سهامَ طعنه في البخاريَّ خاصَّة، لما يعلمه من توافقه على تعظيمه.

(١) من حوار أجراه معه بلال فضل في برنامجه «عصير الكتب» بقناة العربي، بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٩م.

(٢) كمجلة «الحوار المتمدن» العلمانيَّة، وله فيها عدَّة مقالات في نقض الثَّرات الإسلاميَّة. كما صار أحد أركان «مركز ابن خلدون» العلمانيِّ في القاهرة.

(٣) منها «قناة الحياة الفضائيَّة» وهي مؤسسة إعلاميَّة تنصيرية ناطقة بالعربية، حيث كان ضيفاً فيها في برنامجه «سؤال جري»!

(٤) كان أشنعها مؤتمر عُقد في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا الأمريكيَّة في ٢٨ و ٣٠ مارس ٢٠٠٨م تحت مسمًى «الاحتفال بالكفر: التفكير الناقد من أجل الإصلاح الإسلامي»!، بمشاركة أمانة ودود التي قامت بإلقاء خطبة وإمامة صلاة الجمعة في داخل كاتدرائية سانت جون في مارس ٢٠٠٥م في نيويورك!

(٥) مقال: «السُّمُّ الهاري في تقيَّة البخاري»، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونيَّة - العدد ٣٠٥١ - ٢٠١٠/٧/٢.

فكان ممّا يقوله في حقّ أعلام الأئمة: «لا يشفع لك هنا أنك تستشهد بالقرآن الكريم، فلا قيمة للقرآن الكريم عندهم، القرآن الكريم عندهم كالصبي غير الرّاشد، يحتاج إلى وليّ أمر، أو إلى وصيّ يتكلّم عنه، والبخاريّ وسنّته عندهم هو الوصيّ على القرآن، وبه عندهم يُمكن فهم القرآن . . ولو تعارض حديث للبخاريّ -كحديث الشّفاعه- مع مائة وخمسين آية قرآنية، تمسّكوا بحديث البخاريّ، ولم يَأبهوا بالقرآن كلّهُ»^(١).

ومن قبيح صفات هذا الرّجل المُعربة عن قلّة أدبه مع الأولياء بعد أن حشر الخلفاء الرّاشدين في زمرة المنافقين^(٢)، وجعله فتوحاتهم للبلدان ناشرة للكفر^(٣) -وليس بعد هذا الكفر ذنب!- تجرّؤه على وصم البخاريّ بالكُذّاب، ووضع الحديث على النّبي ﷺ، بل رميه بالعداوة للإسلام ورسوله^(٤)!

وقلّ من أعلمه ولغ في مثل هذه المقدّعة من المُعاصرين، بل سوّغ نبر البخاريّ بكلّ المستقبحات لمجرّد أن رأى في «صحيحه» أحاديث عارضت فهمه هو للقرآن؛ وعند نظرنا في دعوى التّعارض هذه: يظهر اعوجاج فهمه للآية أو الحديث، بل لكليهما! والأمثلة من كلامه على هذا كثيرة، من ذلك:

ما أورده في كتابه «القرآن وكفى»^(٥)، في سياق طعنه الجُمليّ بأحاديث مُباشرة الحائض، يزعم أنّها تُعارض نهْي القرآن من إتيانها، جهلاً منه بالفرق بين المباشرة دون الفرج -وهذه الواردة في الأحاديث- وبين الإيلاج، مع وضوح هذا الفرق في الأحاديث نفسها التي طعنَ فيها.

(١) مقال: «السّم الهاري في تقيّة البخاري»، مجلة الحوار المتمدّن الإلكترونية- العدد: ٣٠٥١ - ٢٠١٠/٢/٧.

(٢) صرح بذلك في الحوار التلفزي السّابق ذكره «عصير الكتب» بقناة العربي، في الدّقيقة ٤١ من المقطع الأوّل منه، بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٩م.

(٣) في مقال له بعنوان «أثر الفتوحات العربيّة في نشر الكفر بالإسلام والقرآن»، منشور في موقع (الحوار المتمدّن)، بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٥م.

(٤) انظر كتابه «القرآن وكفى مصدرا للتّشريع الإسلامي» (ص/١٢٨، ١٣٤).

(٥) (ص/٨٤).

فإن كان هذا حاله مع الوحي المبین -وقد أغبى عنه فهمه- فهو لكلام أئمة الحديث أعوج فهمًا! نظير زعيمه -في نفس مقالِه الأول هذا في البخاري- أنَّ الذَّهبيَّ «وَصَلَ إِلَى نَتِيجَةٍ: أنَّ علماء هذا الشَّان لم يَتَّفِقُوا عَلَى تَوْثِيقِ رَأْيِ أَوْ تَضَعِيفِهِ».

وهذه فريئة لم يقلها الذَّهبي قط -وحاشاه- ولكن تَابَعَ فيها (صحي) أستاذَه في التَّحْرِيفِ (أبو ريَّة!)^(١)

إنَّما عبارة الذَّهبي قوله: «.. ولكنَّ هذا الدِّين مُؤَيَّدٌ مَحْفُوظٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَجْتَمِعْ عِلْمَاؤُهُ عَلَى ضَلَالَةٍ، لَا عَمْدًا وَلَا خَطَأً، فَلَا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ عَلَى تَوْثِيقِ ضَعِيفٍ، وَلَا عَلَى تَضَعِيفِ ثَقَّةٍ»^(٢).

وأراني لا أحتاج إلى بيان الفرق بين العبارتين لمن عنده مسكة فهم. ومن ذلك أيضًا: دعواه أنَّ الحاكمَ النَّيسابوريَّ لم يضع كتابَه «المُسْتَدْرَكُ» إلَّا للمُقَارَنَةِ بَيْنَ مَرْوِيَّاتِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ!.. وحسبك بهذا أمارَةً عَلَى تَعَالِيهِ وَقَلَّةِ دِينِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ دِينٌ؛ وَكَلَّ حَدِيثِي يَعْلَمُ أَنَّ مَا قَصَدَ الْحَاكِمُ بِذَا اسْتِدْرَاكِ أَحَادِيثٍ لَمْ يَخْرِجْهَا الشَّيْخَانُ فِي صَحِيحَيْهِمَا مَعَ أَنَّهَا عَلَى شَرْطِهِمَا.

فهل يحقُّ لمثل هذا أن يهْمِسَ بِبِنْتِ شَفَةِ فِي حَقِّ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُصَنَّفَاتِهَا؟! فضلًا عن أن يتناول على جهابذة المحدثين؟! أم يحقُّ لمثله أن يبدِّي رأيًا في ما تعلق بالإسلام أصلًا!

العجيب في الأمر، أنَّ الرَّجُلَ عَلَى كَثْرَةِ مَا يَصْدُرُ مِنْهُ مِنْ كَذِبَاتٍ وَتَحْرِيفَاتٍ، أَقْرَأُ لَهُ بِصَدَقِ حُكْمٍ أَصْدَرَهُ فِي مَقَالَتِهِ الْكَذُوبَةِ تِلْكَ، يَعْنِي بِهَا غَيْرَهُ،

(١) يقول مصطفى السباعي في «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/٢٦٨) ردًا على محمود أبو رية تحريقه لكلام الذهبي: «الذهبي يريد أن يقول: إن علماء هذا الشأن متنبئون في نقد الرجال، فلم يقع منهم أن يختلفوا في توثيق رجل اشتهر بالضعف، ولا في تضعيف رجل عرف بالثبوت والصدق، وإنما يختلفون فيمن لم يكن مشهورًا بالضعف أو الثبوت.. ألا ترى إلى قوله: توثيق (ضميم) وتضعيف (يقو)، ولو كان مراده كما فهم المؤلف، لقال: لم يجتمع اثنان على توثيق رأي ولا على تضعيفه».

(٢) «الموقفة» (ص/٨٤).

وهو أحقُّ النَّاسِ بها! أعني بذا قوله: «حين يتعلَّق الأمرُ بالآخرة، والخلود في الجنة، أو الخلود في النَّار، فإنَّ الدِّينَ عندنا هو (الحائِظ المائِل)، وهو سوقُ الأغراضِ المستعملة، التي يتكاثر فيها الحُواة والمُحتالون والأفَّاقون، ويأتي إليه الرُّبائن فيستسهلون التَّعامل مع الحواة والمُحتالين والأفَّاقين، ويرجعُ كلُّ زبونٍ مُقتنِعاً بأنَّه يوم الدِّين سيكون في أعلىِّ عليِّين به»^(١).

(١) انظر أقواله السابقة في مقاله: «السُّمُّ الهاري في تنقية البخاري»، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية- العدد: ٣٠٥١ - ٢٠١٠/٧/٢.

المطلب الثالث

صالح أبو بكر^(١)، وكتابه: «الأضواء القرآنية»
لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها»

بمقدور أي قارئ لكتاب هذا الرجل إذا ما قاربه بأسوته «أضواء» (محمود أبو ريّة)، أن يخلص إلى أن كتاب الأول ما هو إلا نسخة مُعدّلة من الثاني لا غير، لم يكد يأتي فيه بزائد مُبتكر؛ فلقد تابع (أبو ريّة) على تخبطاته وجهله فيه، واعتمد على أوهامه وتخرّصاته، «بل نستطيع القول أن الجزء الأول منه خلاصة لكتاب أبي ريّة»^(٢).

فكان المؤلف ما أراد إلا أن يُحيي ذكر (أبو ريّة) بعد أن كاد يخبّد، يظهر هذا في كثرة الاقتباسات وطولها، حتّى لتبلغ الصفحات العديدة؛ كما تظهر أيضًا في المنهج الذي استخدمه المؤلف، والذي لا يختلف عن منهج أبي ريّة^(٣) في إنكار الرواية، والتشنيع على أهل الحديث، واتهام أبي هريرة رضي الله عنه بالكذب^(٤).

(١) كاتب مصري كان منتميا لجماعة (أنصار السنة المحمدية) بالإسكندرية، ثم فصل منها بمجرد صدور كتابه «الأضواء القرآنية»، صرح في أكثر من موضع في كتابه هذا باقتصار الهداية على القرآن وحده ونبد السنة، وقد تمت مصادره من قبل لجنة البحوث الأزهرية، انظر «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» لعماد الشربيني (ص/٤٩٣).

(٢) «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير» ل د. فهد الرومي (ص/٧٥٠).

(٣) «مرويات الشجرة» لأكرم العمري (ص/٤٤).

(٤) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٩٢).

وكتاب (صالح) بنقسم إلى جزأين:

الأول منهما: نَحْصَه لقضيَّة الحديث ومَراجِعها العلميَّة، منذ الخلافة الأولى إلى عصرنا هذا.

أما الثاني: فأودعَه نماذجَ ممَّا يراه إسرائيليات مَدسوسة على البخاري، بَلَّغَ بها (مائة وعشرين) حديثًا، مُتَعَقِّبًا كُلَّا منها بالإنكار وإبراء النبي ﷺ، بل وإبراء البخاري منها أحيانًا، يعني عدمَ تَقْصِيده اختلافها، وإنما اغترَّ في ذلك بروايتها الكُفْرة! فيقول: «التَّعْقِيبُ القرآنيُّ على كُلِّ منها، بما يثبتُ أنَّها دخيلةٌ على كلامِ النبي ﷺ، وبما لا يُسيءُ إلى البخاري، الَّذي حَسَبَهُ -عند رَبِّهِ- صدقُ نبيِّهِ وإخلاصه، حتَّى يَعْلَمَ المسلمون كيف استطاعَ الشَّيْطانُ أن يستخدَمَ أَعوانَهُ من كُفَّارِ الإنسِ في الكيدِ للإسلام والمسلمين»^(١).

يَلِينُ هذا اللَّيْنُ في الكلامِ عن البخاري لأجل ما يَعْلَمُهُ من عَظِيمِ منزلته في قلوب المسلمين لا غير، فَإِنَّهُ لا يَتَوَرَّعُ من أن يَرمِيَ بعدُ غيره من المحدثين بكلِّ نَقِصَةٍ! وأن يعيبَ على المُصَنِّفِينَ اقتنائهم «كُتُبًا غَريبَةً» يوهمونُ بها قدرَتَهُم على تحقِيقِ الأسانيدِ وتَقْريِرِ أحوالِ الرُّجَالِ، وهم في نظره «سُدُجٌ قد انْظَلَّتْ عليهم دَسائِسُ الذَّمِّينِ، والأَعْيَبُ الرُّنَادِقَةُ في روايتِهِم للمَوْضوعات»^(٢).

وأما عمله في كتابه «الأضواء القرآنية»:

فمنهج المؤلف -في الجملة- فيه خالٍ مِنَ الصَّنَاعَةِ الحَدِيثِيَّةِ، إِنَّمَا هو -كما أسلفنا ابتداءً- استنساخُ كُتُبٍ (أبو رِيَّة)، ثُمَّ نَقَحَهُ بِعَرِيضِ العبارات؛ فإذا ما استَشْكَلَ فيه حديثًا بعقله، أو مَجَّهَ بِذوقه، ما كان شيءَ أيسَرَ عليه من نسبته إلى «وحي الخيالِ الشَّاردِ، أو الكيدِ الإسرائيليِّ اللَّعِينِ»^(٣).

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٣).

(٢) «الأضواء القرآنية» (ص/٤٢).

(٣) «الأضواء القرآنية» (ص/٥).

وهكذا عامل أغلب أحاديث «الصَّحَّاحين»، كلَّ حديثٍ فيهما لم يستوعبه الحَقُّه في الحال بالإسرائيليات!

ولمَّا أَرَادَ أَنْ يُدَلِّلَ عَلَى شُبُهَتِهِ فِي إِسْرَائِيلِيَّةِ الْمَنْقُولِ، وَبَعْدَ نَسْفِهِ لَجُهْدِ الْبُخَارِيِّ فِي جَمْعِ الصَّحَّاحِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَاجَأَ الْقَارِئَ بِمَعْلُومَةٍ خَطِيرَةٍ لَمْ يَنْتَبِهْ لَهَا إِلَّا حُضْرَتُهُ! عَنُونُ لَهَا بِعُنْوَانٍ لَا يَتَقَبَّلُ يَقُولُ فِيهِ: «اعتراف صريح من البخاري بوضع الحديث»^(١).

وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ طُلُبَةِ الْحَدِيثِ فَضْلاً عَنْ أُنْمَتِهِمْ يَجْهَلُ أَنَّ الْوَضْعَ وَاقِعٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فَمَا الْجَدِيدُ فِي هَذَا الْعُنْوَانِ؟! لَكِنِ الْعَبَاوَةُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهَذَا الْبَعْضِ فَيُحْكَمَ بِهِ عَلَى الْكُلِّ.

مِثْلُ هَذَا الْجَهْلِ الْمُنْهَجِيُّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ، أَدَّى بِالْمَوْلَفِ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ التَّنَاقُضَاتِ الْعَلَمِيَّةِ، مِنْ ذَلِكَ:

أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَدَّعِي فِيهِ تَرْجِيحَ مُسْلِمٍ لِكُذِبِ عِكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، يَزْعُمُ أَنَّ مُسْلِمًا خَرَجَ لَهُ حَدِيثًا لِأَجْلِ أَنْ يَقْوَى بِهِ حَدِيثًا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ فِي الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ^(٢)!

وَمَتَى كَانَتْ رَوَايَةُ الْكُذَّابِ عَاضِدَةً لْغَيْرِهَا أَصْلًا؟! فَضْلاً عَنْ تَقْوِيَتِهَا لِرَوَايَةِ إِمَامٍ ثَبَتَ كَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ؟!

ثُمَّ هُوَ لِفَرْطِ جَهْلِهِ بِطَبِيعَةِ الْمَرْوِيَّاتِ، يَرَى أَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي رَوَايَةِ بَعْضِ الْأَفَاطِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ: دَالٌّ عَلَى الْوَضْعِ وَالذُّسِ، هَكَذَا ضَرْبَةٌ لِأَزْبٍ! وَمِثْلُ ذَلِكَ بِأَمَثَلَةٍ، مِنْهَا -مِثْلًا- مَا أَجَابَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَنْ سَأَلَهُ: هَلْ عِنْدَهُ كِتَابٌ غَيْرُ الْقُرْآنِ؟ فَوُردَ عَنْهُ عِبَارَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي ثَمَانِ رَوَايَاتٍ، سَأَفْهَمُ الْبُخَارِيَّ فِي كُتُبٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ «صَحِيحِهِ».

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٤٨).

(٢) «الأضواء القرآنية» (ص/٧٢).

ففهم هو من هذا الاختلاف في العبارات تناقضًا مُسقَطًا لأصل الخبر!
الأمر الَّذي لم يَفِظْ له البخاريُّ نفسه، ولا أحدٌ من العلماء قبله وبعده!

وقد غفل المسكين عن أنَّ عليًّا عليه السلام قد سئل من غير واحدٍ من التَّابعين،
ثمَّ قد غَيَّبَ عن أنَّ الجمعَ يَسِيرُ بين هذه الرواياتِ، فإنَّ الصَّحيفة كانت واحدةً،
وجميعُ ما ذُكر فيها مَكْتُوبٌ فيها حقًّا، فكان كلُّ واحدٍ من الرواة ينقل عنه ما
حَفِظَهُ^(١).

وأما تفسيرات الرُّجلِ لاختيارات البخاريِّ في كتابه، فهو يهرف فيها بأيِّ
كلامٍ، فَمِنْ ذلك:

اتَّهامه اصطفاء البخاريِّ للمتونِ بالانحيازِ إلى السُّلطةِ الحاكمةِ، وذلك أنَّه
قَسَرَ عَدَمَ روايته في «صحيحه» عن الأئمةِ الصادق والكاظم من آل البيت، بكونه
في ذلك متأثرًا بحكم الأمويِّين للشَّامِ^(٢)!

ومعلومٌ بداهةً أنَّ البخاريَّ عاشَ في العصرِ العباسيِّ لا الأمويِّ، وهو
بعكس ذلك عصرٌ يعادي بني أميةَ، ويقربُ مُبْغِضِيهِمْ^(٣)! مع العلم أنَّ البخاريَّ قد
خَرَّجَ حقًّا لغيرهم من أئمةِ آل البيت، كما سبق به البيان.

وستأتي أمثلةٌ كثيرةٌ لمعارضاته المُهترَئة لأحاديثِ «الصَّحَّاحين»، في بابها
المُناسب من الباب الثَّالث من هذا البحث، والله من وراء القصد.

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٠٥/١)، ولهذه الروايات أوجه أخرى للجمع ليس هذا موطن بسطها،
انظرها في «مرويات السيرة» لـ د. أكرم العمري (ص/٣٩).

(٢) «الأخوة القرآنية» (ص/٧٧).

(٣) انظر «مرويات السيرة» لـ د. أكرم العمري (ص/٤٣).

المطلب الرابع نيازي عز الدين^(١)

وكتابه «دين السلطان، البرهان».

يُعدُّ (نيازي) من أبرز أعداء السُّنن المعاصرين جلدًا في مُعارضة متونِ «الصَّحيحين»، فكتابه هذا من مصادِر الطُّعونِ الَّتِي اعتمدها عدَدٌ من المعاصرين في هجمَتهم على «الصَّحيحين»^(٢)، واقِعٌ هو في مجلِّدٍ كبيرٍ قاربَ عدَّ صفحاَتِه الألفَ، تقومُ فكرُته على شبهةٍ أساسيةٍ تابعٍ فيها (جولدنسيهر) ثمَّ (أبو ريَّة)^(٣)، منها تنبثق باقي الشُّبه الَّتِي أودَّعها في كتابِه، ومضمونها:

دعواه أنَّ السُّنة وضَّعها علماء الحديث بأمرٍ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وأنَّ وضَّع الشَّيخين لِكتابيهما كان مُحاباةً للحُكَّام في وقتهما، وتحقيقًا لمطامعهم السِّياسية، فكان بهذا جملةُ الفقهاء والمحدِّثين جنودًا للسلطان لا لدين الله تعالى!

(١) كاتب سوري من أصلٍ شركسي، من حملة لواء الطعن في الأحاديث النبوية بدعوى أنها من وضع السلاطين لتثبيت حكمهم، وأن الإسلام لم يلزم الأمة إلا بالقرآن وحده، استغرق ألف صفحة في كتابه «دين السلطان» لإثبات هذه الفرية، انظر «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» (ص/٢١).

(٢) انظر «جناية البخاري» (ص/٤٥)، وقد اتبع جمال البنا نفس منهجه في تكرار الأحاديث في كتابه «تجريد البخاري ومسلم».

(٣) انظر «السنة ومكانتها في التشريع» للسباعي (ص/٢٣٠)، و«أضواء على السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/٩٩).

وهذه فرية لا تُسندُها بسكة دليل ولا شاهد تاريخ، تسقط اعتبار الكتاب من أساسه^(١)، يقول مصطفى السباعي في معرض ردّه عليها: «هذه دعوى جديدة، لا وجود لها إلا في خيال كاتبها، فما رَوَى لنا التاريخ أنَّ (الحكومة الأموية) وَضَعَت الأحاديثَ لثُعْمَمَ بها رأياً من آرائها، ونحن نسأله: أين هي تلك الأحاديث التي وضعتها الحكومة؟ إنَّ علماءنا اعتادوا ألا ينقلوا حديثاً إلا بسنّده، وما هي أسانيد الأحاديث الصحيحة محفوظة في كُتُب السنّة، ولا نجد في حديث واحدٍ من آلافها الكثيرة، في سنّده عبد الملك، أو يزيد، أو الوليد، أو أحد عمّالهم كالحنّاج، وخالد بن عبد الله القسري، وأمثالهم، فأين ضاع ذلك في زوايا التاريخ لو كان له وجود؟»^(٢).

ويقول المُعلّمي: «أبو هريرة، والمغيرة، وعمرو، ومعاوية، صحابيّون ﷺ، وكلّهم عند أهل السنّة عُدول، ثمّ كانت الدّولة لبني أميّة، فلو كان هؤلاء يَسْتَحِلُّون الكذبَ على النّبي ﷺ في عيبٍ عليّ ﷺ، لامتلاً الصّحيحان -فضلاً عن غيرهما- بعَيِّبه وذمّه وشتيه، فما بالنا لا نَجِدُ على هؤلاء حديثاً صحيحاً ظاهراً في عيبٍ عليّ، ولا في فضل معاوية؟»^(٣).

لكن المؤلّف مع ذلك مُصِرٌّ على عِمائيه في اتّهامه لأبي هريرة ﷺ بالكذب^(٤)، كما زعم أنَّ كعبَ الأحبار قد دَمَرَ في الإسلامِ نصوصاً كثيرة من كُتُب أهل الكتاب المُحرّفة^(٥)، ثمّ جاء الشّيخان فأودعاها في «صَحِيحَيْهِما»^(٦)، هكذا من غير حَسِبٍ ولا رَقِيبٍ، ولا انتبه لذلك أحدٌ من الأئمّة قبله!

(١) انظر الرّدّ على هذه التّهمة في «السنة ومكانتها في التشريع» للسباعي (ص/٢٠٥) و«الأنوار الكاشفة» للمعلّمي (ص/٢١١)، و«كتابات أعداء الإسلام» لعماد الشّريفي (ص/٤٩٤).

(٢) «السنة ومكانتها في التشريع» (١/٢٠٣).

(٣) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢١١).

(٤) «دين السلطان» (ص/١٦٨، ٧١٤).

(٥) «دين السلطان» (ص/١٥٠).

(٦) «دين السلطان» (ص/٧١٣).

وَأَمَّا عَمَلُ (نِازِي) فِي الْكِتَابِ:

فقد بدأه بوضع مقدماتٍ فَصَّلَ فيها بعضَ الأصولِ التي يقوم عليها تسويده، حيث قَسَمَ أحاديثَ «الصَّحَّاحِينَ» على أربعين فصلاً، كثيراً ما يُكرَّر الحديث تحت أكثر من موضع بلا فائدة زائدة، غير الحشو والاستكثار^(١).

من هذه الفصول -مثلاً- «ما تعلق بالأحاديث التي يُناقض متنها معاني القرآن الكريم»، و«أحاديث تُناقض بعضها»، و«أحاديث تناقض أخلاق الرسول ﷺ»، وفصل «في الشواهد على إشراكنا الحالي!»، حيث يرى أن قول المسلمين بأنَّ السنة وحي، إشراك بالله تعالى في تشريعه وألوهيته^(٢)، وليس يدري المسكين بأنَّ قول المسلمين بأنَّ السنة وحي ناجم عن أنَّ السنة في أصلها من عند الله تعالى، أوحى بها إلى نبيه إماماً أو إقراراً، فليس النبي ﷺ إلَّا مُبلِّغاً، لا مُشرعاً في حقيقته مع الله.

يقول (نِازِي) في بيانِ حُطَّةِ كتابه:

في كتابي هذا، سوف أدرس -فقط- «صحيح البخاري»، ثمَّ آتي على ذكر أحاديث «مسلم» بتركيز أقلَّ . . لأنَّ غايتي من الدِّراسة، ليس حصر الحديث وتبيان الموضوع فحسب، وإنَّما مقصدي من الدِّراسة: إظهار وتوضيح حقيقة تغاضى عنها أغلب المسلمين اليوم، وتلك الحقيقة هي: تناقض أغلب الأحاديث المروية في «الصَّحَّاحِينَ» مع صريح القرآن الكريم^(٣).

فكان ممَّا خلَّص إليه المؤلف فيه بعد دراسته لأحاديثهما:

أنَّه لم يجد من ذلك في «الصَّحَّاحِينَ» يوافق القرآن، بسوى (أربعمئة وتسعة وثمانين) حديثاً! ثمَّ هذا القليل لا يلزم عنده منه أن يكون من قول النبي ﷺ

(١) انظر -على سبيل المثال- (ص/٢٩٠) من كتابه، وقارنها بما في (ص/٤٦٣).

(٢) «دين السلطان» (ص/٧١٢)، وهذا حكم يشاركه فيه غيره من منكري السنة، كما تراه في قول ابن قرتاس في «الحديث والقرآن» (ص/١٨): «أتباع ما يقوله محمد ﷺ من غير القرآن: يعني أننا عبدناه من دون الله، أو أشركناه في العبادة مع الله!»

(٣) «دين السلطان» (ص/١٧).

حقيقة^(١)! بل هواء إلى ردّ كثيرٍ منها، هذا مع اعترافه بعدم مُناقضتها للقرآن، بدعوى أنها متونها من المواضع الشكليّة التي لا تأثير لها في الإسلام، كما الحال مع حديث: «احفوا الثّوارب، وأرخوا اللّحن»^(٢)، فهو لا يرى في هذا الحديث فائدة أصلاً!

وهكذا كثيراً ما يُورّطه ذوقه الرّديء في اتّهام الحديث وروايته باختراع ألفاظ في المتن افتراء على الدّين، كحديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه الذي فيه: «.. قال: هذا آدم، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله تسم بنيه...».

هذا الحديث قد أفلق مضجع (نيازي) وأغاضه، إذ لم يسبق لحضرته أن سمع بكلمة «الأسودة»^(٣) ولا علّم بمعناها! وطالما أنّ عربيّاً مثله لا يعرفها، فهي إذن مُختلفة لا معنى لها في لسان العرب! ثمّ راح يُفسّر للقارئ سبب هذه الباتقة، بـ «أنّ راوي هذا الحديث لا يتقن العربيّة، ولم يعرف عند نقل الحديث معنى (السّواد)، فكُتِبَ (أسودة)! وجعلَ الَّذي على اليمين أيضاً من الأسودة التي لا معنى لها»^(٤)!

المُضحك من هذا، أنّه مع عجزه عن تفهّم مثل ذاك الكلام العربيّ المُبين، وتَعَسُّفه في (فبركة) أسباب لوضع الحديث لم تخطر على قلب بشر: يعاتبُ العلماء على تقصيرهم - بل جبنهم - عن مُصارحة متبوعيهم بما في «الصّحاحين» من مَكذوبات! تهدم أسس العقيدة والشّريعة برمتها، وبما فيها من مُناقضات لكتاب الله تعالى في الأحكام والأخبار، كما فعلوا ذلك -دون تهيبٍ- بأحاديث موضوعيّة أخرى في غيرهما من مُصنّفات الحديث.

(١) «دين السلطان» (ص/٢٤٠).

(٢) «دين السلطان» (ص/٢٤٠).

(٣) الأسودة: جمع سواد، وهو الشّخص، وقيل: الجماعات من الناس، انظر شرح النووي على صحيح مسلم (٢/٢١٨).

(٤) «دين السلطان» (ص/٣٧١).

فلماذا هذا التّحاشي من نقد «الصّحيحين» -في نظره-؟ أفلا عاملوا الكلّ
معاملةً واحدةً؟^(١)

يقول نيازي: «لا يَهْمُنَا السَّنَدُ، طالما تَبَيَّنَ لنا أَنَّ المَتَنَ ليس مِنَ الله،
ولا يُطابقُ كلامَ الله، وما أَحاديثُ الإمامين البخاريّ ومسلم -رحمهما الله- في
هذا المَقام، إلّا كأحاديثٍ أُخرى اعترَفَ العلماءُ بأنّها مَوْضوعَةٌ، دون أن تكون
لهم الجِراةُ الكافيةُ لقولِ الحقِّ»^(٢).

ولتَعَجَّبْ معي مرّةً أُخرى -وما أَكثَرَ عِجائبِ الرّجل- مِنْ إقحامِ (نيازي)
قُرَّائِهِ في عالمٍ مِنَ الإِثارةِ النّفسيّةِ الغريبةِ، على نَمطِ كُتّابِ الرّواياتِ البُوليسيّةِ!
فلقد هَمَسَ في آذانهم باكتشافه سِرًّا مَحْزُورًا خَطِيرًا عن سببِ إيرادِ البخاريّ لتلك
الأحاديثِ المَوْضوعَةِ كلّها في كتابه، مع ظُهورِ بُطلانها للعالمِ كلّهِ! يقول:

«إنَّ للبخاريّ رسالةً سِرِّيَّةً، يحاول أن يُنبِّهنا إلى ما يحدثُ في الدِّين...»^(٣)،
إنَّه «لم يكنْ مُوافقًا على كلِّ ما يُقالُ عن الرّسول ﷺ مِنْ أَحاديثٍ غيرِ صحيحةٍ،
ولكنَّهُ مِنَ خَشْيَةِ السَّيَافِ، كان لا يجرؤُ على الإِجْهارِ بها عَلَنًا! فَوَضَعَهَا في كتابه
«الصّحيح» حتّى يَلْمَحَهَا كُلُّ مُؤْمِنٍ غَيُورٍ على دينه»^(٤).

ولله في خَلْقِهِ شُؤُون!

ولأجل أن يكون كلام الرّجل عَمَلِيًّا، لا مُجَرَّدَ عتابٍ عاطفيٍّ، اقترحَ على
العلماءِ مَشْرُوعًا ومِيعاريًّا لإِنفاذِ الأَمَّةِ ممَّا أُلْزِقَ بِدينِها مِنْ أَكاذيبِ أسلافهم،
متسائلًا بصيغةِ الاستنكار: «لماذا لا يجتمع علماء المسلمين، ليدرسوا أَحاديثَ
البخاريّ ومسلم مِنْ جَدِيدٍ، وَيَعْرِضُوهَا على آيَاتِ الله في القرآن الكريم؟»^(٥).

(١) «دين السلطان» (ص/٧١٥).

(٢) «دين السلطان» (ص/٣٠٩).

(٣) «دين السلطان» (ص/٤٤٦).

(٤) «دين السلطان» (ص/٧١٥).

لكنَّه سرعانَ ما تراجع عن هذا المُقترح من أسايه، وقنَّط القارئ من جدوى جوابه، ذلك أنَّ السُّنة النَّبَوِيَّة -مهما حاولنا تنقيتها عنده- لا تعدو أن تكون «فهمُ الرَّسُولِ الخاصِّ والمحدود بإنسانيَّته بالزَّمانِ والمكانِ»؛ فكان الحلُّ المريحُ «أن نطيع أمرَ الرَّسُولِ الدَّائم . . -وطاعة الرَّسُولِ واجبةٌ على كلِّ المسلمين المؤمنين برساليته-: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ»^(١)!

فأيُّ تناقضٍ هذا؟! بين إنكاره قبلُ لِمَا زَادَ عن القرآنِ مِنَ الحديثِ، ثُمَّ استدلاله هو على كلامه هذا بـ (حديثٍ) فيه الأمرُ بِمحوِ (الحديثِ)! وليس هو في القرآن؟! مع عدم اعترافه بالأحاديثِ مِنَ الأصلِ! وستأتي دراسة نماذجٍ من مُعارضاته لأحاديثِ «الصَّحَّاحين» في مكانها المُناسب من الباب الثالث للبحث -إن شاء الله-.

(١) «دين السلطان» (ص/٧١٦).

المَطْلَب الخامس

ابن قرناس^(١)

وكتابه «الحديث والقرآن»

يزعم (ابن قرناس) أن غرضه من تأليف هذا الكتاب: البرهنة على كفاية القرآن في التَّدْيِين، واستغناء المسلم به عن الأحاديث النبوية، تصديقاً بأنَّ النبي ﷺ لم يوحى إليه غير القرآن، وأنَّ تلك المَرويات المنسوبة إليه هي السَّبب في تفرقة الأمة، وأنَّ الأمة لو اعتمدوا على القرآن وحده دون تأويل، لما تفرَّقوا واختلفوا مِن بعد ما جاءهم البَيِّنات.

لقد أطنب القول في توكيد هذه الأصول البدعية في مُقدِّمة كتابه، ومِمَّا مهَّد به لها قوله فيها: «هذا الكتاب يقوم على عرضٍ نَزِرٍ يسيرٍ من الأحاديث على كتاب الله ﷻ، لإثبات أنَّ الحديث لا يُمكن أن يكون صَدْرَ من رسول الله ﷺ بصورته التي في كُتُب الحديث، ولا يُمكن أن يكون جُزءَ من دين الله»^(٢).

ولإثبات هذا الادِّعاء اختارَ (ابن قرناس) أكثرَ من (مائتي وخمسين) روايةً من «صحيح البخاري» مظهرًا تعارضها مع القرآن، مقارنًا لها بما في كتاب الرَّاافضة «الكافي» حاويةً الأكاذيب مُرتَّبًا إِيَّاهَا حسب ترتيبها في «الجامع

(١) كاتب سمودي يخفي اسمه الصريح، منكر للسنَّة النبوية وحجيتها، له صفحة خاصة على موقع (أهل القرآن) على الشبكة العالمية، والذي يشرف عليه كبيرهم (أحمد صبحي منصور).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٢١).

الصَّحِيح»، مُبَيَّنًا غَرَضَهُ مِنَ التَّرْكِيزِ عَلَى كِتَابِ الْبَخَارِيِّ دُونَ سَائِرِ مُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ:

«يَسْتَحِيلُ أَنْ نَنَاقِشَ كُلَّ الْأَحَادِيثِ الْمَنْسُوبَةِ لِلرُّسُولِ، فَقَدْ اكْتَفَيْنَا بِمَنَاقِشَةِ بَعْضِ أَحَادِيثِ الْبَخَارِيِّ، كَمَثَلِ لِلأَحَادِيثِ السُّنِّيَّةِ، إِضَافَةً إِلَى عَدَدٍ قَلِيلٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ «الْكَافِي» لِتَمَثِيلِ أَحَادِيثِ الشَّيْعَةِ»^(١).
وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ قُرَنَاسٍ طَرِيقَةَ تَأْلِيفِهِ لِلْكِتَابِ فِي الْمَقْدَمَةِ نَفْسَهَا، وَأَنَّهُ قَسَّمَهُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، فَقَالَ:

«يَتَعَرَّضُ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ إِلَى الْأَحَادِيثِ بِشَكْلِ عَامٍّ، وَالَّتِي تَتَنَاوَلُ كَافَّةَ الْمَوَاضِعِ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَيَتَعَرَّضُ لِمَا تَقُولُهُ الْأَحَادِيثُ عَنِ الْحُكَّامِ وَالسَّلَاطِينِ، لِأَنَّ التَّحُولَ عَنِ الدِّينِ الْقَوِيمِ جَاءَ بِمَبَارَكَتِهِمْ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: يُعْطِي فِكْرَةً عَنِ رَسُولِ اللَّهِ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَعَنِ جَرَائِزِهَا عَلَى اللَّهِ ﷺ فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ.

أَمَّا الْقِسْمُ الْآخِرُ: فَقَدْ عَرَضْنَا فِيهِ عَدَدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ (الْكَافِي) لِلْكَلِينِيِّ»^(٢).

وَالْمُؤَلِّفُ مَعَ هَذِهِ الْفَذْلَكَةِ الْفَارَاغَةَ مُفْتَقِرٌ إِلَى تَحْصِيلِ أَوَّلِيَّاتِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، مُسْتَمِرٌّ أَنْ يَضَعُ نَفْسَهُ قَاضِيًا عَلَى عُلَمَائِهِ، جَامِعٌ فِي جِهَاتِهِ بَنَاهِجَ الْمُصَنِّفِينَ فِي السُّنَّةِ، فَكَانَ مِنْ غُبْنِ آرَائِهِ تِلْكَ -مَثَلًا- أَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجَ أَحَادِيثِ الصَّحَابِ ﷺ، دُونَ تَصْرِيحِهِمْ لَفْظًا بِرَفْعِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ!

يَقُولُ: «إِنَّ الْمُتَمَتِّنَ فِي كِتَابِ الْبَخَارِيِّ لَوْحِدِهِ، سَيَجِدُ أَنَّ قِرَاءَةَ ثُلُثِ الْكِتَابِ نَصُوصٌ لَا تُنْسَبُ إِلَى الرَّسُولِ، بَلْ إِلَى مَنْ هُمُ دُونَهُ. . . وَكَأَنَّ مَنْ هُمُ دُونَ الرَّسُولِ لَهُمْ نَصِيبٌ فِي دِينِ اللَّهِ»^(٣)!

(١) «الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ» (ص/٢٣).

(٢) «الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ» (ص/٢٣).

(٣) «الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ» (ص/٤٣٣).

ومثل لذلك بحديث ابن عمر رضي الله عنهما: ﴿وَلَا تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قال: «نَسَخْتُهَا آيَةً الَّتِي بَعْدَهَا»^(١).

فقال: «هذا منسوب لمن هو دون الرسول، ولذلك كان يجب ألا يكون في كُتُب الحديث»^(٢)، وقد عيبي عن أن قول ابن عمر له حكم الرفع، لأن مثله لا يُقال بالرأي، فضلاً عن الروايات الأخرى في نفس الباب، والتي تُصرح برفع هذا إلى النبي ﷺ.

ثم أتبع (ابن قرناسي) هذا بعمامة أخرى عن مصطلحات القوم، وذلك أنه أساء الظن بعدالة أهل الحديث لمجرد أن فيهم من وُصف بالتدليس، وهو يفهم لفظ (التدليس) على المعنى الدارج عند العامة، الذي هو بمعنى (التحيل في الكذب)، فاعتقده دليلاً يطعن به في عدالة حملة السنن، قائلاً: «... ومنهم من دَّلس على الرسول، مع سبق الإصرار والترصد»!

فأما أول حديثٍ استفتح به كتابه، يُنيك عن سقوط أمانته في التقدير واحقيقه بمفهومه للتدليس القبيح:

ما روي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «... أخرجوا من كان فيه قلبه يشقال حبة من خردلٍ من إيمان...».

يقول ابن قرناس فيهِ: «إذا كان الحديث قال به الرسول، فمن أخبره بخبر الجنة والنار، وهما من عالم القيامة الذي لم يُخلق بعد؟! ... وكل ما سيحدث في يوم القيامة هو من عالم الغيب، الذي تفرَّد الله - سبحانه - بعلمه لوحده: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أُسْلاً﴾ [البقرة: ٢٥٦]»^(٣).

كلذا قال، واضعاً يده على الآية بعدها - كاليهود - يستُرُّها ألا تفضَّح هواه، وتُسقط دعواه! وهي قوله تعالى بعدها: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً﴾ [البقرة: ٢٧٧].

(١) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب ﴿مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَهِلْ مِنْ آيَاتِهِ مِنْ تَوْبَةٍ﴾، برقم: ٤٥٤٦).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٤٣٣).

(٣) «الحديث والقرآن» (ص/٢٩-٣٠).

ويُكفِّيك لتعلم مقدار عقل الرَّجل، ومَدَى أهليَّته للتَّقد، أن تقرَّأ ما تعقَّب به قوله ﷺ: «لا أحدَ أُغَيِّرُ من الله، ولذلك حَرَّمَ الفواحش»، حيث فسرَ تَعَسُّفاً معنى الفاحشة بِمُطلق الجماع! أي: أن الله تعالى يَغَار من ممارسة عبده للجنس مُطلقاً! نعم والله، هكذا فهم الحديث! وزادَ أن استنكرَ على مَنْ يُصدِّق هذا الخبر بشدَّة، وراح يُعدِّد للقارئ فوائد الشَّهوة الجنسيَّة تطميناً لقلوبهم! يقول: «هذا القول تجرُّ فاحش على الذَّات الإلهيَّة، فالله هو مَنْ خلَق الخلق، وجَعَلَ فيهم غريزة الجنس لكي يتناسل البشرَ ويبقون...»^(١).

وهكذا تكون بدائع الفوائد وإلاً فلا!

و(ابن قرناسي) وإن كان يحاول جهده بيانَ العلل التي لأجلها استنكرَ حديثاً ما، غير أنَّه يُبهم ذكرَ ذلك كثيراً، فتراه يستنكر الحديث دون إبداء سببٍ ظاهرٍ، وهذا التَّفْهِي الجازم منه إمَّا أن يكون لخبرٍ غيبيٍّ بَلَّغَه، أو أن يكون لمانعٍ عقليٍّ يقطع بعدم إمكان ذلك؛ وكلُّ ذلك لا وجود له.

كما الشَّأن -مثلاً- مع حديث ابن عباس ؓ: «إنَّ النَّبي ﷺ سَجَد بالنَّجم، وسَجَد معه المسلمون، والمشركون، والجنُّ، والإنس»، فقال ابن قرناسي: «بطبيعة الحال هذا لم يحدث، ولا يُمكن أن يكون حَدَث»، .. ثمَّ سَكَتَ!^(٢)

وسياتي رَدُّ بعض مُعارضاته لأحاديث «الصَّحيحين» ممَّا نراه يستحقُّ شيئاً من النَّظَر في مكانها المُناسب من الباب الثالث في هذا البحث -إن شاء الله-.

(١) «الحديث والقرآن» (ص/٤١٧).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/٦٩).

المطلب السادس

سامر إسلامبولي^(١) وكتابه «تحرير العقل من النقل» دراسة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم

أغار (إسلامبولي) على «صحيح البخاري» وصنوه «مسلم» في عدّة مؤلفات ومقالات سخرها للطعن في جملة وافرة من أحاديثهما^(٢)، اتخذ فيها أحاديث الكتّابين ميداناً لتجاربه المخبريّة، إذ أنّهما في نظره «محلّ تسليم عند المسلمين، وهم يعدّون كتابيهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، فإذا كان في البخاريّ ومسلم هذا الكمّ من الأحاديث المردودة متناً، أو مشكّلة في دلالتها - وهي ليست للحصر - فما بالكم بغيرها من الكتب، سواء عند السّنة أم الشيعة؟!»^(٣).

فسامرٌ إذن يتّعياً بذلك إثبات صدق دعواه في أنّ «مادّة الحديث النبوي، مادّة تاريخيّة لا قداسة لها أبداً، ومُنتَفٍ عنها صفّة الوحي الإلهيّ التشريعيّ»^(٤).

(١) مفكر سوري، عضو في اتحاد الكتاب العرب، وباحث في مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة بسوريا، له أكثر من عشرين مؤلفاً أغلبها في نقض المسلمات الشرعية، انظر ترجمته في موقعه الرسمي على الشبكة العالمية.

(٢) كتابه «نبيّ الإسلام غير نبيّ المسلمين»^[١]، و«السّنة غير الحديث»، و«رجم الزّاني جريمة يهوديّة واقتراء على الإسلام».

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/ ٤٠).

(٤) من حوار صحفيّ له مع مجلة «الوقت» البحرينيّة، منشور في «موقع أهل القرآن» بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٧م.

والكتاب - في الجملة - أوهى بناءً وأضعف منطقاً من محاولة مَنْ يطعنُ في أحاديث «الصّحّاحين» وهو مُؤمنٌ بالسّنة في الجملة، ككتاب (إسماعيل الكردي)، دون أن يفهمَ منهجَ المُحدّثين في التّصحّيح والتّضعيف، ولا كيفيّة الخروج من التّعاضّي الظّاهري^(١).

لقد مهّد المؤلف لهذا الكتاب بعدة مُقدّمات مبعثرة، عامّتها إنشائيّة، مرتكز على استشارة العاطفة^(٢)، لا يكاد يُحيل إلى أحدٍ من علماء الشّريعة قديمهم أو مُحدّثهم، ولكن يحيل القارئ إلّا إلى إصداراته الأخرى فقط.

فمن تلك الأُصول التي أفاض القول فيها في مُقدّماته تلك: تقريره سبق العقل لـ «النقل»، فالنقل يُنتجُ لنفاعل العقل مع الواقع، ممّا يؤكّد هيمنة العقل، وسيادته على النقل^(٣).

وقد توجّه في الكتاب بالسّخط على سلف الأُمّة جمعاء، وأسقط ما انفردوا به من جُهد في حفظ تراث نبيّهم عن سائر الأُمم، فقال: «علم مصطلح الحديث كذبةٌ وخدعةٌ كبيرة، فهو ليس علماً أصلاً! سواء تعلّق ذلك بالسّند والمتن، فالنتيجة واحدة: الضّياع للمسلمين! وعندما جعل المسلمون مادّة الحديث النّبوي وحياً ومصدراً تشريعياً، أُصيبوا بالتخلّف والانحطاط، وابتعدوا عن المنهج الرّبانيّ المتمثّل بالقرآن»^(٤).

(١) «مرويات السيرة» لأكرم العمري (ص/٤١).

(٢) وهذا في رأيي ما جعل نوعاً من الإقبال على مؤلّفاته من بعض خدّاء الأستنان، ممّن لم تتشرب قلوبهم أصول الكتاب والسّنة، وتمثيلاً لأسلوبه هذا: قوله -بعد أن قدّم شبهاتٍ ينفي بها حجّة السّنة- مخاطباً فيها قراءه: «لقد ذكرت لك ما ذكرت، حتّى تعلم الحقّ من الشّمين، وتميّز من يضع السّم في العسل، وحتّى لا تتأثّر بعد قراءتك لهذا البحث بدعائهم وضجيجهم .. وأنّهم لمن يحبّ الله ورسوله، ويأمر بالالتزام بما أنزل الله، ويمسك بالوحي القرآني -الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه- بأنهم قوم قرآنيون ينكرون الحديث، ولا يحيّون النّبي العظيم ﷺ .. ويهوّلون الأمر على الثّامس، ويجرّكون مشاعرهم، ويمتنعونهم من العلم والدّراسة والتّفكير»، اهد من مقاله «القرآن من الهجر إلى التّفعيل» المنشور بموقع «أهل القرآن» بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٧م.

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/٧).

(٤) من حديث صحفيّ مع منشور في «موقع أهل القرآن».

وهكذا نهج سبيل البُهِتِ إلى آخر مقدّماته التي استغرقت منه نصفَ الكتاب،
والتَّصَفُّ الثَّانِي حشاه بالطَّعنِ في خمسين حديثًا اختارها من «الصَّحِيحِ».
فهل يُفهم من هذا كُلُّهُ أَنَّ (سامرًا) يُقرّرُ كذبَ كُلِّ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ؟
يجيب قائلًا: «لم أَقلْ ذلك؛ وإنَّما قُلْتُ: إِنَّ الوضعَ والكذبَ على لسانِ
النَّبِيِّ ﷺ قد فُشَا بعد وفاته»^(١).

نعم؛ هو -كما قال- لا يَعْتَدُ بالحديثِ ولا يَرْفَعُ به رَأْسًا في احتجاجِ
ولا استثناسٍ من الأساس، غير أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ للعقلِ وظيفَةً تَكْمُنُ في القيامِ
بـ «عمليةِ الفرزِ» في الحديثِ النَّبَوِيِّ، وذلك «حسَبَ الأدواتِ المعرفيةِ الجديدةِ،
فِيحْتَفِظُ بالصُّوابِ، وَيُسْتَبَدُّ الخُطَأَ»^(٢).

وما دور علمِ الإسنادِ والحديثِ إذن؟
يُجيب قائلًا: «ليسا أساسًا لمعرفةِ صِحَّةِ الحديثِ، بل هو القرآن والعلم
أَوَّلًا..

فمنذ متى صار معرفةُ النَّاسِ وأحوالهم علمًا له مَعايير وقواعد؟!..
إِنَّ العلمَ هو مجموعةُ قواعد وقوانين يَتَمُّ البرهنَةُ عليها مِنَ الواقعِ والفلسفةِ،
تصير مِيعَارًا ومِيزَانًا.. فهل الإسناد هو عِلْمٌ بهذا المفهوم؟!»^(٣).
هكذا يَسْأَلُ المؤلِّفُ نَسْأُلُ المُسْتَكْرِ الفَهِيمَ.

لكن سرعانَ ما ناقضَ كلامَه بعد هذا التَّقْرِيرِ بأسطُرٍ مناقضةٍ فاحشةٍ، حتَّى
أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ لِلقَارِئِ المِيعَارَ الَّذِي يُنْسَبُ بِهِ الحديثُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فقال:
«.. إِنَّ وافقَ مَتْنُ الحديثِ القرآنَ، وانسَجَمَ معه بين يديه لا يتجاوزُه، يَتَمُّ النِّظَرُ
فِي سَنَدِهِ: فَإِنَّ صَحَّ عَلَى قَلْبِ الظَّنِّ، نَسَبَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ سَنَدُهُ

(١) من مقالهِ «البخاري يضعف أحاديثَ مسلم» على موقع «أهل القرآن» بتاريخ ١٥ غشت ٢٠٠٧م

(٢) «تحرير العقل من النقل» (ص/١٤).

(٣) انظر كتابه «قراءة نقدية لخمسين حديثًا من البخاري ومسلم» (ص/٧-٨)، ومقاله «البخاري يضعف
أحاديثَ مسلم» على موقع «أهل القرآن» بتاريخ ١٥ غشت ٢٠٠٧م.

ننسبه إلى الحكماء والعلماء ..»^(١)

كيف وقد نفيت قبلُ هذا النَّظَر جملةً أن يكون علماً بالمرأة؟!

لأجل هذا الخط كله أقول:

إنَّ تَنَكُّبَ (سامرٍ) لهذا المنهج الحديثي القويم، واغتراره بعقليته الفارغة، واحتقاره لعامة المسلمين وخاصتهم من المُحدِّثين والفقهاء، أفضى به إلى نتيجةٍ طبيعيَّة، أعربت عنها بعضُ قوارع فتاويه التي قَفَّتْه بأمرٍ عظيمٍ! فهو من أباح للمرأة الزَّواج برجلٍ آخر للجماع إذا عجز زوجها الأصلي عن ذلك، مع بقائها في عصمة الأول!

وهو من أجاز تبعاً لذلك استئجار الرَّجَم للحمل^(٢)

وهو من أنكرَ الحجاب أن يكون من الإسلام^(٣).

وقد أوجبَ على الحائض والنَّفَساء الصَّيام! وأباحَ لهنَّ الزَّواج من أهل الكتاب!^(٤) وغير ذلك من رَقَبَتِ شذوذاته الَّذِي ابتلاه الله بها، جزاء طعنه في السُّنَّة وحملتها من أولياء الله تعالى. ومن يُضلل الله فلا هاديَ له.

(١) «قراءة نقدية لخمسين حديثاً من البخاري ومسلم» لسامر إسلامبولي (ص/٧-٨).

(٢) انظر هاتين الفقرتين في كتابه «القرآن من الهجر إلى الضمير» (ص/١٠٨ ، ١٥٤).

(٣) في كتابه «غطاء رأس المرأة أو شعرها حكم ذكوري وليس قرآني»، وقد دأب على وضع صور نساء متبرجات بزينةهنَّ على أغلفة بعض كتبه! كهذا الأخير، وكتابه الآخر «ميلاد امرأة من الحميم».

(٤) كثير من فتاويه الشَّاذة مثبتة في موقع «أهل القرآن» لصاحبه أحمد صبحي منصور.

الفصل الثالث

التَّيَّارُ الْعِلْمَانِيُّ وَمَوْقفُهُ مِنَ «الصَّحَّاحِينَ»

المبحث الأول تعريف العلمانية

العلمانية: نسبة غير قياسية إلى العالم، يُحيل اللفظ بهذا الضبط في أصله «إلى الحياة الدنيا، وما ليست له قداسة، مُقابل الشؤون الكنسية»^(١)؛ وقيل: نسبة إلى العلم، ولذا يضبطها بعضهم بكسر العين «العلمانية»^(٢)، ومقتضاها: «أنَّ الجدير بالمجتمعات الإسلامية أن تستبدل بارتباطها الدِّيني الارتباط العلمي»^(٣).

والصواب الضبط الأول لهذا المصطلح بفتح العين^(٤)، ومنهم من يختار مدّها (العالمانية)^(٥)، حفاظًا على نسبتها القياسية إلى العالم أو العصر؛ بدلالة لفظها في اللغات الأجنبية، فإنَّ كلمة الباحثين قد أجمعت على أن ترجمة هذا المصطلح من مصادره الإنجليزية هو: (secularism)، مُشتق من أصله (saeculum)، والتي تعني: القرن الزماني^(٦)، وهو نفسه في الفرنسية، أو يقولون (laïque)، فيكون

(١) «الإسلام في حلّ مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة» لمحمد البهي (ص/١٢).

(٢) كالقرضاوي في «الإسلام والعلمانية، وجهًا لوجه» (ص/٤٨).

(٣) «بفالتونك إذ يقولون» لمحمد رمضان البوطي (ص/٣٣-٣٤).

(٤) رُجِّع هذا محمد قطب في «مذاهب فكرية معاصرة» (ص/٤٤٥)، ومحمد عمارة في «نهضتنا الحديثة بين

العلمانية والإسلام» (ص/١٦-١٧)، وطه عبد الرحمن في «بؤس الدهرانية» (ص/٢٩).

(٥) كما ذهب إليه د. سامي عامري في كتابه «العالمانية طاعون العصر» (ص/٦٤).

(٦) انظر «العلمانية الجزئية والشاملة» (١/٦٦).

مُرتبطًا عندهم بالأمور الزُّمَانِيَّة، أي: بما يحدث في هذا العالم وعلى هذه الأرض، في مُقابل الأمور الروحانيَّة المُتعلِّقة بالغيبيَّات وما وراء الطَّبيعة.

ولعلَّ من ترجمها بنسبتها إلى (العلم)، فنطقها بكسر العين أوَّل مرَّة، قد انطوى صدره على تضليل المُتلقي للكلمة، عن طريق تهذيبها وتعديلها لما حقُّه أن يُترجم به «اللادينيَّة» أو «الدُّنيويَّة»^(١)، بينما هي في لغاتها الأصليَّة لا صلة لها بالعلم^(٢).

ومع تعدُّ آراء العلماء في أصل العلمانيَّة وضبطها، يكاد يكون مدلول العلمانيَّة المُتفق عليه: عزلُ الدِّين عن الدَّولة وحياة المُجتمع، وإبقاءه حبيسًا في ضمير الفرد، لا يتجاوز العلاقة الخاصَّة بينه وبين ربِّه، فإن سُمح له بالتعبير عن نفسه، ففي الشُّعائر التَّعبديَّة والمراسم المُتعلِّقة بالزَّواج والوفاة ونحوها^(٣)؛ وبعبارة أدقَّ وأشمل: هي فصل الوُحي أو المُقدَّس المُتجاوز كليًا أو جزئيًّا عن مفهوم الحقيقة والمنفعة الإنسانيَّتين^(٤).

(١) «كوأشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة» لعبد الرحمن حنكة الميداني (ص/١٦٣).

(٢) «مذاهب فكرية معاصرة» لمحمد قطب (ص/٤٤٥).

(٣) «الإسلام والعلمانية، وجهًا لوجه» ليوسف القرضاوي (ص/٥١-٥٢).

(٤) انظر «العالمانية طاعون العصر» لسامي عامري (ص/٩٩).

المبحث الثاني نشأة العلمانيّة، ومُسوّغات ظهورها عند الغرب

ظهرت العلمانيّة في أوروبا الغربيّة في القرن السّابع عشر، في مجتمعات تدين في مُجملها بالنّصرانيّة، بدين يفتقد لمُقوّمات إدارة الحياة من حيث التّشريعات في المُعاملات كما في الإسلام.

فكانت المُصيبة التي أوقع فيها رجال الكنيسة أهل تلك المُجتمعات، أن حَكّموا عليهم ما لا يصلح أن يُحكّم به من دينهم المُحرّف، حتّى أقاموا به نظاماً «ثيوقراطيّاً»^(١)، يدّعي فيه باباوات الكاثوليك أنّهم يَسُوسون رعاياهم باسم الله وأمره^(٢).

فجثموا بذلك على صدور النّاس قرونًا مديدة، ناصروا فيها الخُرافة المُعادية للعقول، وحاربت العلماء بدعوى الهرطقة، وصادروا أفكارهم، وأكلوا أموال المُتغلّبين بباطل صكوك الغُفران، وساندوا المُلوّك والإقطاعيّين في سلب أرزاق النّاس، حتّى ساد ظلام الجهل ونيران الظّلم أصقاع أورپا^(٣).

(١) ثيوقراطيّة: تعني حكومة الكهنة، أو الحكومة الدّينية، وتتكون هذا المصطلح من كلمتين يونانيتين مدمجتين: «ثيو» وتعني الدّين، و«قراطية» وتعني: الحكم، وعليه فإنّ الثيوقراطية هي نظام سياسي يستند الحاكم فيه سلطته وشرعيته من الإله مباشرة، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين، وتعتبر الثيوقراطية من أنواع الحكم الفردي الذي كان يحكمها الملك عن طريق الوراثّة، ولا يجوز لأحد مخالفته باعتباره خليفة الله والمُتكلّم باسمه، وانظر «معجم اللغة العربيّة المعاصرة» (١/٣٠٨).

(٢) انظر «الطاغية الكاثوليكية وأثرها على العالم الإسلامي» لمحمد الزيلعي (ص/١٥١).

(٣) انظر «تاريخ أورپا في العصور الوسطى» لسعيد عاشور (ص/٤٦).

إلى أن تَبْقَظَ بعض الغُفل من الأوربيّين إلى ضرورة التخلّص من هذا الاستبداد السُّلطويّ باسم الدّين، بعد أن فقدوا الثّقة في الكنائس أن تكون مصدرًا للمعرفة؛ فظَهَرَت بينهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مَقالاتٌ فلسفيّةٌ، باعثةٌ لسلطانِ العقلِ على حسابِ الثّقَل، ووُضِعَت المَعايير تلوَ الأخرى في تنظيمِ أمورِ الدّولة، وانبهرَ النَّاسُ بنتائجِ العلومِ التّجريبيةِ والفلكيّةِ وتطوُّرها^(١).

حتّى إذا ضاقتِ الشُّعوبُ ذرعًا بطُغْيَانِ ملوكِها ورجالِ الدّين، صارتِ المُعارَضاَتُ تشتدُّ تَباعًا، إلى أن قامت ثورةُ الفرنسيّين بفُلأحيهم ومُهنيّهم علي السُّلطين السّياسيةِ والدّينيّةِ سنة (١٧٨٩م)؛ بل والقساوسةُ الصّغارُ أيضًا! قاموا كلّهم في جبهةٍ واحدةٍ يُقاتلون أرباب السُّلطة؛ فارتُكبت في سبيل ذلك مجازيرُ فظيمة، وانسلخَ النَّاسُ من دينِ الكنيسةِ أنواجًا^(٢).

لقد تمخّضت عن هذه الثّورة نتائجُ بالغةُ الخطورة، حيث وُلدت لأوّل مرّةٍ في تاريخ أوربا النّصرانيّةُ جمهوريّةٌ علمانيّةٌ، تقوم فلسفتُها على الحكم باسم الشّعب وحده، لا باسم الله، وعلى إبعاد الدّين عن شؤونِ الحياة، وعلى الحُرّيّات الفردية بدلًا من التّقيدِ بالأخلاقِ الدّينيةِ، وعلى دستورٍ وُضعي عقليّ، بدلًا من قوانينِ الكنيسةِ، إلى أن تَفشّى هذا الوُضع السّياسيّ الفكريُّ تدريجيًّا في كاملِ أوربا^(٣).

(١) انظر «حكمة الغرب» لبرتاناند راسل (١٥/٢) فما بعده، ترجمة: فؤاد زكريا.

(٢) انظر «تاريخ الثورة الفرنسية» لأبير سوبول (ص/١٠٥)، ترجمة: جورج كوسي.

(٣) «العلمانيّة» لسفر الحوالي (ص/١٦٨-١٦٩) بتصرف.

المبحث الثالث

تَمَدُّدُ الْعِلْمَانِيَّةِ إِلَى الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ وَأَسْبَابُهُ

لقد كان للغزو العسكري الفرنسي والبريطاني للبلدان الإسلامية الأثر البالغ في نقل تعاليم العلمانية الأوروبية إلى أروقة حُكُمِها، ثم الانتقال إلى دعوة شعوبها إلى اعتناقها فكريًا واجتماعيًا، عبر بعثات الاستشراق ووسائل الإعلام الحديثة المتحكِّم فيها آنذاك.

وكان من ذَهاء جَلَّاد فرنسا العسكري «نابوليون بونابارت»، أنَّه مع شحن سُنِّه المُتَّجِهَة إلى مصرَ بِالمدافع، جَعَلَ بِجَنِبِهَا حَيِّزًا لِلْمَطَاعِ! فَجَلَبَ مَعَهُ مِنْ بِلَادِ الْإِفْرَنْجِ إِلَيْهَا فِكْرَةَ الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ مَقْرُوءَةً فِي كُلِّ بَيْتٍ.

وَنَظَرًا لِقُوَّةِ أَوْرَبَا الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، رَحَّفَتِ الْعِلْمَانِيَّةُ بِقُوَّةٍ، وَانْتَشَرَتْ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْإِسْلَامِ سَرَاعًا بَيْنَ أَرْوَقَةِ الْحُكْمِ وَنَوَادِي النُّحْبِ الْمُتَّقِفَةِ؛ بِذَا اعْتَرَفَ بَعْضُ مُفَكِّرِي الْعِلْمَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ^(١): أَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ لَمْ تَقْبَلْهَا الْأُمَّةُ فِي جَمَلَتِهَا يَوْمًا بِدِيْلًا عَنْ شَرِيعَةِ رَبِّهَا، بَلْ لَمْ تَدْخُلْ بِلَادَهُمْ إِلَّا عُتُوًّا بِالْحَدِيدِ وَالثَّارِ، لَا بِالْفِكْرِ

(١) منهم المؤرِّخ المصري: محمود إسماعيل، الَّذِي أَقْرَأَ أَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ جَاءَتْ إِلَى الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ مَعَ الْاِسْتِمَارِ الْأَوْرُوبِيِّ عَلَى قَنْطَرَةِ النُّصَارَى؛ وَبَلَدُهُ الْآخِرُ عَادِلُ الْجَنْدِي، الَّذِي أَكَّدَ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ لَمْ تَدْخُلْ قَطُّ إِلَى الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ كَجِزٍّ مِنَ الْفِكْرِ السِّيَاسِيِّ، وَانْظُرْ مَقَالَتَهُمْ وَغَيْرَهَا فِي كِتَابِ «الْعِلْمَانِيَّةُ مَفَاهِيمٌ مُلْتَبَسَةٌ» (ص/٩٣)، وَهَقْدَرِ الْعِلْمَانِيَّةُ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ (١٢٧) كِلَاهُمَا لِلْحَسَنِ وَرَيْغٍ وَأَشْرَفِ عَبْدِ الْقَادِرِ.

والإقناع؛ فلذا شيدوا لها المدارس، وأقاموا عليها أساتذة مُستشرقين يُعلِّمون النشء أنماطاً جديدةً من التفكير دخيلة، ويثبون في عقولهم أفكاراً مغلوطةً عن الإسلام، ويُزيّنون في أنظارهم أساليهم المُستحدثة للحياة^(١).

ومع أننا معاشر المسلمين، نكاد تنعدم عندنا الأسباب الباعثة لأهل أوروبا للثورة على الدين، واستحداث العلمانيّة بديلاً له؛ فإنّ دينهم يفتقر إلى التشريعات الشاملة، ولا يرسم معالم للحكم، بينما ديننا دين عقيدة وشريعة، نَظّم حقوق الناس من الفرد إلى الدولة.

كما أنّ رجال دينهم كانوا أعداء العلوم الكونيّة والفكر المُتعلّق، بينما ديننا رَحّب بذلك كلّهُ، بل جهّأه العلوم لم يبرزوا إلّا تحت ظلّه؛ ولم يدّعي منهم أحد أنّه يحكم باسم الله، ولا أنّه معصومٌ من الله، إلّا ما كان من بعض الدّول الباطنيّة المنحرفة في فارس والشّام ومصر، سرعاناً ما أجهزَ عليها المسلمون ونكّلوا بزنادقتها.

فلقد كان الأصلُ -بالنّظر إلى هذه الاعتبارات المُنشئة لفكرة العلمنة- أن تبقى بلاد الإسلام منيعاً عن قبول ضلالها واحتضان دُعائها؛ لكنّ انبهار الثّعب السّياسيّة والفكريّة منهم بسطورة الحضارة الغربيّة، حتّى أنّهم ربطوا سَفْهاً «بين النّهضة العربيّة، وبين النّهضة الأوروبيّة في كلّ شيء! فربطوا مُستقبلهم بأوروبا على هذا النّحو، وانجرفوا في سبيل «النّهضة العربيّة» نحو التّصوّرات العلمانيّة الغربيّة للمُجتمع، على المُستويين الفكريّ والسّياسي»^(٢).

هذا؛ مع ما كان عليه جملة المسلمين من ضعفٍ نفسيّ إزاء هذه الغلبة، وقابليّةٍ منهم لاتباعها، وتخويفهم من إثارة التّزعزعات الطّائفيّة والعِرقية، سبباً لإقناعهم بضرورة الأدّاء بوب العلمانيّة، فإنّها يزعمهم على مَقاس الكلّ مسلماً

(١) انظر رسالة «الطريق إلى ثقافتنا» لمحمود شاكر (ص/١١٣).

(٢) أشار إلى هذا المُستشرق الرّوسيّ (ليغين زيلمان) في كتابه «الفكر الاجتماعي والسّياسي في لبنان وسوريا ومصر» (ص/٤٢).

أو غير مسلم، ليجلسوا إلى كون «العلمانية هي الحماية الحقيقية لحرية الدين والعقيدة والفكر وحرية الإبداع، وهي الحماية الحقّة للمجتمع المدنيّ، ولا قيام له بدونها»^(١).

ناهيك عمّا كان عليه عاثة المسلمين من جهلٍ مُدفعٍ بحقيقة الدين، وانكبابٍ على التصديق بالخرافات، وتلّس البركات على أعتاب المشيخات، وتطوافٍ بالقبور والمزارات، وانحسار دور كثيرٍ من العلماء عن واجب المدافعة لذلك والتّزول في ميادين الإصلاح، وهم يرون الغزاة يتسلّلون إلى قصور السلاطين، ويشترون ذمم العساكر ويوظفون عملاء لتفعيل حُطوط التّغريب، ويعثون أحزاباً موكّلة بترسيخ الهيمنة الغربيّة في شتّى مؤسّساتها.

فكلُّ هذا ساهم بقسطه في ترسيخ الأفكار العلمانيّة بقرائح كثيرٍ من المثقّفين المتّسبين للإسلام، ورسّخها منهجاً للحياة في دساتير الحكم، ومناهج التّعليم.

وجديرٌ بالذكر، أنّ الاتجاه العلمانيّ الخالص في البلاد العربيّة، بدأ من أساسه اتّجاهاً فكريّاً نصرانيّاً أرثوذكسياً، حيث كانت أغلب الدّعوات إلى تحرير المرأة من قيود الدين، وبثّ التّعرات القوميّة العربيّة دون الإسلاميّة، والتّزوع إلى مفهوم الدولة القطريّة الضيّقة دون اسم السّلطنة العثمانيّة: هو ديّدن مُفكّرين وأدباء نصاريّ الشّام على وجه الخصوص، وقد أصدرُوا لنشر ذلك في مجتمعاتهم عدّة صحفٍ ومجلّات^(٢).

فالعلمانيّة إذن في أصلها خيارٌ غير إسلاميّ، ابتدعها نفرٌ غير مسلمين، زكّاه لديهم العداء المستكين للإسلام، والإعجاب المفرط بما يلقّه أعداءهم الكاثوليك من سطوة، إلى درجة الانهيار والتّقليد لحضارتهم الأوروبيّة.

(١) «نقد الخطاب الدّيني» لنصر حامد أبو زيد (ص/٤٣).

(٢) كمجلة «المتنقّص» في بيروت، ومجلة «الجامعة» في القاهرة، وانظر دور الصحافة النّصرانيّة في توجيها التّغريب للمجتمعات العربيّة في كتاب «النّظريات العلميّة الحديثة» لحسن الأسفري (١/٥٨٢).

أما المُتأثرون بالحضارة الغربيَّة من أبناء المدارس الشَّرعيَّة، فكان مَبْدَأ تأثيرها من مصر، حيث ظَلَّت هذه التَّزعة التَّوفيقيَّة بين أصول الشَّرعية والقوانين الغربيَّة سائدة في فئة من الشَّرعيِّين، كـ (علي يوسف البَلصفيوي)^(١)، وجمال الدِّين الأفغانيّ)، وبصورة أوضح عند (عليّ عبد الرَّاquiz)^(٢) في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» المنشور بُعيد سقوط الخلافة العُثمانيَّة، حيث مهَّد لقبول العُلَمائيَّة في أنظمة الحكم الإسلاميَّة.

وبغضِّ النَّظر عن المُؤلف الحَقِيقِي لهذا الكتاب الأخير^(٣)، أو صحَّة تَراجُعِهِ عنه أخريَّات حياتِهِ من عدمه^(٤)، فقد استمرَّ بعد إخراجهِ للنَّاس عشرين سنة يُحاضِر طلبةَ الدُّكتوراه بجامعة القاهرة، وتخرِّج على أفكار الكتاب فِئامٌ من أصحابِ القَرار وأربابِ الكتابة.

(١) علي بن أحمد بن يوسف البَلصفوري الحسبي (١٨٦٣-١٩١٣م): كاتب، من أكابر رجال الصحافة في الديار المصريَّة، تعلم في الأزهر، ثم أصدر يوميَّة «المُؤيد»، سنة ١٣٠٧هـ، فكان لها شأن في سياسة مصر والشرق والإسلام، حتَّى عرِّفه بعض الكتاب بشيخ الصحافة الإسلاميَّة في عصره، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٦٢/٤).

(٢) علي بن حسن بن أحمد عُبَيْد الرَّاquiz (١٨٨٨-١٩٦٦م): باحث من أعضاء مجمع اللغة العربيَّة بمصر، تعلم بالأزهر، ثم بأكسفورد، سُحِبَ منه شهادة الأزهر بسبب كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، وانصرف إلى المحاماة، وانتخب عضواً في مجلس النواب، فمجلس الشيوخ، وعُيِّن وزيراً للأوقاف، انظر «الأعلام» (٢٧٦/٤).

(٣) نقل د. عصام تليمة في برنامج له أسماء «مفكرون من مصر» بُثِّت قناة (فور شباب) سنة ٢٠١٥م، مُشافهة عن الشَّيخ أحمد حسن مُسلم، رئيس لجنة الفتوى بالأزهر سنة ١٩٩٢م، أنَّ عليّ عبد الرَّاquiz صرَّح له بأنَّه ليس هو من ألف الكتاب، بل أسأفته طه حسين!

(٤) كذا نقله عنه محمد الفزالي في كتابه «الحقُّ المرء» (ج ٤/ص ٢٠).

المبحث الرابع مستويات العلمانية

تتفاوت دركات «العلمانية» عند مُعتنقيها في عالمنا العربي بالنظر إلى مدى قربها من الدين وتعاطيتها مع نصوصه، أو بُعدها عن ذلك جملةً، فأسوءهم طريقة: مَنْ يعزلُ الدينَ كُلَّهُ عن مناحي الحياة، وهذه المُسمّاة بـ «العلمانية الشاملة»، بوصفها رؤية شاملة للكون، ذات بُعد معرفي كُلّي نهائي، لا تقف عند حدّ «فصل الدين عن الدولة»، بل تتجاوز ذلك لتشمل فصل كل القيم الدينية والأخلاقية المُتجاوزة لقوانين الحركة والحواس في العالم، بحيث يَغدو العالم مادة لا قداسة له، مُعلنة بذلك عداوتها لكل ما هو غيبي؛ ممثلاً هذا بالتّيار الماديّ الإلحاديّ، المُجسّد في الماركسيّة فكرًا، وفي الشيوعيّة تطبيقًا^(١).

وأرباب هذه الدّركة من العلمانية هم أقلّ في عالمنا العربيّ من أنصار الدّركة الأخرى: «العلمانية الجزئية»، فهذه أشتع في العالم العربيّ في الأنظمة السّياسيّة في شمال إفريقيا، وأكثر دول آسيا^(٢)، بوصفها إجراءً جُزئيًّا، لا تتعامل مع الدين بأبعاده الكلّيّة المعرفيّة، بل تتّجه رؤيتها صوب فصل الدين عن عالم

(١) انظر «العلمانية الجزئية والشاملة» (١/٢٢١)، وكواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة» لعبد الرحمن حنكة الميداني (ص/١٦٤).

(٢) انظر «في المذاهب المعاصرة» لأحمد الجمل (ص/٣٩).

السِّياسة، وربما الاقتصاد، وهي في هذا غير مُنكرة وجود مُطلقات أخلاقية ودينية مُقدَّسة^(١).

وجزاء هذا الوصف الثاني، كان رؤاد العلمانية العرب أكثر تناولا لنصوص الوحي بالتقيد من العلمانيين الشموليين، فإنَّ عداوة الأولين للذين كلَّه ظاهرة، لا يقبل منهم العامة صرفا ولا عدلا؛ بخلاف هؤلاء، فإنَّهم كثيرا ما يتزَيَّون بلبوس القِيور على الدِّين! فأمكن لهم أن يتقمَّصوا طواعية أو تحريضا دَوْر الإمبريالي في نشر مُخلَّفات الأفكار الغربيَّة المُستحدثة على الأصقاع الإسلاميَّة، والسَّعي في تنفيذ أجنداته، لاستبعاد المرجعية الإسلاميَّة عن أن تكون حاكمة، وإلا فلتكن على ما يوافق نظرتهم للحياة وتنميط المجتمعات.

وقد كان من الطبيعي أن يثوق رؤاد الثقافة وأصحاب الفكر عندنا إلى اللُّحوق بركب الغرب في طفراته العلميَّة، ومنجزاته العمرانيَّة؛ فهذا حقُّهم، وهذه وظيفتُهم؛ لكن المستهجن -حقًّا- أن يسعى إلى هذا التَّحديث والإصلاح على حساب المُقومات العقائديَّة والتَّشريعيَّة لهذه الأُمَّة؛ حتَّى بات راسخا في أذهان كثير من مُنظريهم، أنَّ مشروع التَّقدُّم الحضاريَّ المنشود، مبدؤه من تجديد النِّظَر في التَّصوص الشرعيَّة برُمِّيها، ونزع قداسيتها السُّلطويَّة من قلوب المسلمين، بغية التَّحرُّر من قيودها الحائلة دون مُواكبة أطوار الزَّمان ومُطلَّبات الحداثة.

وهذا فكرٌ ينبو عن جهلٍ مُركَّب من صاحبه: جهلٍ بركيزة الإسلام ودوره في إقامة الحضارة البشريَّة المُثلى؛ وجهلٍ بالتَّاريخ، وكيف كان العرب أذلَّ الأُمم، حتَّى أعزَّهم الله بهذا الدِّين، وجهلٍ بوُخيم ما ينتظر أحدهم يوم الحساب. وليس يسلم من الوُخْرِ مَنْ دخل جُحور الضُّباب!

(١) العلمانية الجزئية والشاملة لعبد الوهاب المسيري (١/٦١-٧٠، ٢٢٠).

المبحث الخامس الطريقة الإجمالية للعلمانية لنقص التراث الإسلامي وغايتها من ذلك

لقد علم المُبشرون بالعلمانية في البلاد الإسلامية، بأنَّ الحائل لهم دون تَبَيُّ العائنة لها، هو الإسلام نفسه بنصوصه وأصوله، فلان سَهْل على القُرَبِيِّين تجاوز دينهم، وإحلال عقولهم مكانه، إذ كان في أصله خِواء، هزيل المقاومة؛ فإنَّ إخوانهم من الشَّرْقِيِّين قد عانُوا مِن تجاوز الإسلام، وخارت قُواهرهم دون تطويبه.

وهم مع ذلك في محاولة دائبة لتحقيقي هذا الأسلوب المُتجاوز للتراث الشرعيِّ سِيراً في طُرُق مُلتوية، بزعة ثِقَةِ المُسلمين في قداسةِ نصوصِ الوحيِّ تارةً، ونفي نسبة بعضها إلى قولِ الرُّسُولِ تارةً. فإن هم لم يُمكنهم ذلك كُلِّهِ فَرَّغُوا تلك النُّصوص من مُراداتِ الشَّارع، بفسح الفضاء واسعاً لأيِّ قراءةٍ مُحدثة، تُواكب دَعَوَاتِ العَوْلَمَةِ، أو تُصطَلِحُ مع التُّزَعَاتِ المَادِيَّةِ الشُّهَوَانِيَّةِ.

هذا التُّقْد العلمانيُّ الفج، لا بُدَّ أن يكون مُستجلباً لعداوةِ جماهيرِ الغيورين على دينهم، المُتَشَبِّهين بسُنَّةِ نبيِّهم، المُستقدرين لمثلِ هذه المواقف السُّلبيَّة من تراثِ علمائهم، لذا نرى كثيراً مِن كُتَّابهم ومَن أخذ على عاتقه مُهمَّةَ تحريفِ فِطْرِ النَّاسِ، حريصاً على إخفاءِ مَرَجِعِيَّتِهِ في خطاباته لهم وكتاباتِهِ، غير مُستعجلٍ في

شحن العامّة بقناعاته هو جملة، ولكن يمشي في سبيل تحقيق غايته بسياسة التّقطير! يُسَرِّب أفكاره قطرة تلو القطرة على مهل.

أما مَنْ كان من هؤلاء حديد الأخلاق، ثوريّ الطّبع، فإنّك تراه منتهجاً حرب العصابات! يضربُ بشبهة هنا، ليختفي بعدها مُدّة؛ ثمّ يقذفُ بشبهة هناك، ثمّ يظهر لك بعدها وجه المُسالمة..

وهكذا القوم! ليسوا يُريدون إلّا إنْهَاك أفكارنا، لنستسلم لهم بأخْرة. فاسمع لـ (حسن حنفي)، كيف يروح بهذا السّر في مُحاربة تراث المُسلمين، في مثل قوله:

«نصر أبو زيد بمثابة (اشبينوزا)! قال أشياء كنت أتمنّى أن أقولها، ولكن ربّما استخدامي لآليات التّخفي، حال بين فهم ما أردت أن أقول؛ نحن مجموعة من الأفراد، لو اصطادونا، لثَمَّ تصفيتنا واحدًا واحدًا.

ولذلك أرى أن أفضل وسيلة للمُواجهة، هي استخدام أسلوب حرب العصابات! اضرب واجر! ازرع قنابل موقوتة في أماكن مُتعدّدة، تنفجر وقتما تنفجر، ليس المُهمُّ هو الوقت، المُهمُّ أن تُغيّر الواقع والفكر»^(١).

وبهذا وضعوا خُطّة التّبشير بمذهبيهم: أن يُشغّلوا النَّاس بأفكارهم، ولا ينشغلوا هم بأفكارهم؛ فلمعري لقد نهجوا هذا المسلك الخبيث باحترافية!

فكان أوّلُ -في نظري- بالمُشرّعين بدل أن يتقمّصوا وظيفة رجال الإطفاء كلّ مرّة، فيفّفوا من حريق فكريّ إلى آخر ليخمدوه، أن يهتّموا بإشغال النَّاس بأفكارهم النّيرة بنور الوحي أوّلًا، فيتوجّهوا إلى التّأسيس والبناء الفكريّ لعموم النَّاس أوّلويّة ضروريّة، بدل الانقلاب على نقض صروح الآخرين والرّد على أفكارهم، مع التّقصير في بناء صروحنا صروح الحق!

(١) جريدة «أخبار الأدب» المصريّة، عدد ٢٨/١٢/٢٠٠٣م، وحريدة «المستقبل» اللبنانيّة، عدد

لقد كان هذا التيار في بدايات نشوءه مُعلِنًا عن مفاصلته للشرعية الإسلامية وما يَمْتُّ بها من تراثٍ يناقض روح العصر بزعمه؛ ثمَّ بعد تجارب له مريرة، توصلَ بعض رُوَّاده بأنَّ سلوك هذه المُحاذاة المباشرة طريقة خاطئة أن تُطبَّق في بلاد المسلمين.

يشرح هذا التحول النَّقدي وألويته (عابد الجابري) في قوله: «إنَّ التَّجديدَ لا يُمكن أن يَتِمَّ إلَّا مِن داخلِ تراثنا، باستدعائه واسترجاعه استرجاعًا مُعاصرًا لنا؛ وفي الوقت ذاته، بالحفاظ له على مُعاصريته لنفسه ولتاريخيته، حتَّى نَتَمَكَّن مِن تجاوزِه مع الاحتفاظ به، وهذا هو التَّجاوز العلمي الجَدلي»^(١).

وعلى هذا صار هذا الاتجاه السائد في الدِّراسات المُصادمة للنَّصِّ الشَّرعيِّ يعتمدُ على ذات النَّصِّ للتَّخلُّصِ منه، فإنَّ مذهب الرِّفْضِ للنَّصوصِ الشَّرعيةِ جملةً وإعلان المُعاداة لأحكام ظواهرها قد ضَعُفَ حضورُه كثيرًا في الآونة الأخيرة، مراعاةً للرِّفْضِ الشَّعبيِّ العامِّ لمثل هذه الطَّرائِق؛ فلهذا ابتُلينا بكثيرٍ مِنَ المُنحرفين والمُعادين للسُّنة يُقدِّمُ نفسَه على أنَّه مُجدِّدٌ للتراث! وقارئُ النَّصِّ بما يُوافق الواقع! مغرِبٌ له على ضوءِ المناهج الجديدة، ليُقرِّرَ معنى فاسدًا يصبو إلى تقريره^(٢).

ومن ثَمَّ تَرَكَّزت حروبهم على أصولِ الاستدلال؛ على مُنازعة السُّلَفِ الصَّالح في تدوينهم، مُعارضين لأصلِ أن يكونَ هُؤُلاء هو المِقياسُ الحاكَمُ في تفسير القرآن وما اشتَهِوا قبوله من السُّنة؛ هذا ما يفني الحداثيون المنتسبون للإسلام أعمارَهم لرفضه، فإنَّهم في أنفسهم أفهم من العلماء المُتقدمين جميعًا بمُراتبات القرآن، لما يرونه من معرفتهم بالمُستجدَّات المُعاصرة^(٣)! وغاية الحُقوق والسُّفَه أن

(١) «مجلة المستقبل العربي»، العدد ٢٧٨، حاوره عبد الإله بلقزيز.

(٢) انظر «التَّسليم للنَّصِّ الشَّرعيِّ» لفهد المجلان (ص/١٢).

(٣) كما تراه عند محمد شحرور في كتابه «الكتاب والقرآن» (ص/٥٦٦).

يأتي أحد إلى دين كدين الإسلام عماده الثقل، فيزعم أنه أعلم بأحكامه وشرائعه ومقاصده من الثقله أنفسهم!

ثم اشتد عراك الحدائين لعلماء الإسلام على أن يكون نص القرآن مفتوحاً لأكثر من قراءة، بحسب فهم القارئ ومُستجذبات حياته! يزعمون بهذا الانفتاح شمولية القرآن وعاليته^(١)؛ وإلى هذا غاية العلماني في معركته الطويلة مع الأصوليين.

فلنكم ثباكو على لفظ «الحكمة» في آيات القرآن أن فسرها الشافعي بـ «السنة»، حتى أنهموه بالسعي إلى «تفكير دلالة الحكمة، وإغلاق باب الاجتهاد، إزاء نص كان في الأساس مفتوحاً على مختلف القراءات»^(٢)؛ وأن ليس اعتباره للسنة مصدراً للتشريع، إلا إحدى «سطلحات الشافعي ومحدثاته»^(٣)؛ فإن «تأسيس منزلة السنة لم يبدأ إلا معه، حيث عمل على حسم الصراع الفكري والديني، ورکز الأصول الفقهيّة في أربعة، هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، فحوّل له هذا الترتيب تبييت مشروعية السنة»^(٤)

وكلنا يعلم أن الشافعي لم يتبدع هذا الأصل من بنات أفكاره، بل هو إجماع، جرى عليه عمل المسلمين من عهد النبي ﷺ إلى زمنه فما بعده؛ لم يزد هو على أن دونه وأصل له بأدلة الشرع والعقل، بطلب من عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) -كما في مشهور قصة تأليف «الرسالة»-، وأقره على ذلك علماء الأئمة أجمعون، وأكبروه فيه.

(١) انظر مقولاتهم في «التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم» لمنشور بهي الدين الشافعي (ص/٩٧-١١١).

(٢) «السنة بين الأصول والتاريخ» لحمدى ذويب (ص/٥٠).

(٣) خُصص (نصر أبو زيد) كتاباً كاملاً لتثبيت هذه الفرية، أسماه «الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية» (ص/٣٣)، وانظر «الحديث النبوي» لمحمد حمزة (ص/٦)، وهما في هذا تبع للمستشرق اليهودي «شاخ» في كتابه «أصول الشريعة المحمدية».

(٤) مقدمة «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٦).

المبحث السادس انصراف العلمانية إلى استهداف السنن

لقد اعترف بعض رموز العلمانيين بأن زكّام مقالاتهم ومواقفهم في إنكار السنة قد عصفت به ريح الحقيقة، فكان هباء منثوراً، لم يكتب له النجاح والقبول في الأوساط الشعبية؛ ترى هذا المعنى جلياً في مثل قول حمّادي ذويب: «كان جلياً أن موقف إنكار السنة لم تكن له حظوظ في الانتشار والقبول»^(١).
ويُعبّر أيضاً عنه نصر أبو زيد «بالمواقف التي أهيل عليها ثراب السّيان»^(٢).

ومع اعترافهم بفشل هذا الموقف العقيم من السنة، فإنهم على غير إياس من دور المُجمّع لهذا الهباء المنثور، ذرّاً له مرة أخرى في عيون ضِعاف البصيرة، فركّزوا «على محاولة كشف المواقف المسكوت عنها، التي وقّع إقصاؤها، لأنها مواقف أقلّيات! لم تكن لها الوسائل لنشر أفكارها، مثلما توفّر للفريق المنتصر»^(٣)؛ ويأبى الله إلا أن يُنمّ نوره.

والذي حصلته من حال العلمانيين بعد تتبّع زيمبي لكلامهم في الشرعيات: أن أكثرهم في شبه عافية حال سوقي اعتراضاتهم في مختلف العلوم الشرعية أو التاريخية أو اللغوية؛ حتّى إذا ما أقدموا على مسّ بيباج «الحديث وعلومه»،

(١) «السنة بين الأصول والتاريخ» لحمادي ذويب (ص/٧١).

(٢) «الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية» (ص/٨٣).

(٣) «السنة بين الأصول والتاريخ» (ص/٣١٣).

أَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةٌ مِثْلُ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ! فَانفُصِحُوا عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، وَبَانَ جَهْلُهُمْ لِكُلِّ الْعِبَادِ.

ومع ما في نهج هؤلاء من بلايا وخوارم للفطرة السوية، ومع ما يقع فيه رموزهم من رزايا عقديّة، وجنابات في حقّ السّنة النبويّة، إلّا أنّنا نحن بدورنا نعتزّ في المقابل بأنّ هذا لم يكن حائلاً من شحن العالم الإسلاميّ خلال العقود الفارطة، بالمضامين العلمانيّة شحناً كبيراً، وصلّ شعارها أروقة وزارات الأوقاف نفسها في كثير من البلدان الإسلاميّة.

كيف لا! وقد تحيّكت مؤامراتهم على وسائل الإعلام حبّكاً ساحراً، وشجّنت بها مناهج التّعليم شحناً ظاهراً، لتعلن رعايتها لولداني المسلمين، بدءاً من رياض الحضانات، إلى أن يشبّوا على مدرّجات الجامعات.

فانظر -مثلاً- إلى حال «الزّيّتونة» -رَدّها الله إلى سالف عِزّها-؛ كيف أفسد فيها كتاب سَوَدَ حَدَائِثُ الْمَنْرَعِ غَرْبِيّ الْهَوَى عَقُولَ الْقَلْبَةِ الشَّرْعِيِّينَ؟! قُرّر عليهم في مساق السّنة باسم «السّنة النبويّة، إشكاليّة التدوين والتّشريع» لمؤلّفه (محمّد حمزة)؛ يحمل في طبائحه منافرة شديدة للهويّة السّنيّة للمُجتمع التّونسيّ نفسه، يُدَرّس لِمَن الْقَرَضُ فِيهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا لَوَاءَ السّنة في إحدى أعرق الجامعات السّنيّة^(١).

هذا مثال واحد من أمثلة كثيرة على هذا التّغلغل العلمانيّ الفكريّ، تُغني شهرتها في باقي بلاد العرب عن سرّها.

ثمّ نأتي بعدها لنذرف الدّموع على تفلّت شبابنا من التّدين إلى الإلحاد؟! ومن عَقبِ الأخلاق، إلى أنتان التّفشّخ والإباحيّة، ومن وَسْطِيّة التّسَنّن الَّذِي ارتضاء الله للأمة منهجاً طيلة قرونٍ، إلى انحرافات العُلُوّ بجميع صُوَرِهِ!

(١) انظر «كتابات غير المتخصّصين في السّنة النبوية بين الجهل والتّحريف» لأبو لبابة طاهر حسين التونسي، ضمن مؤتمّر «الحديث الشريف وتحديات العصر» (٣٨٩/١).

فأي واجب اليوم أعظم من تخلص الأجواء الإسلامية من تلك المَوادِّ الضارة، والأفكار المعادية لأي سلطة مقدَّسة إسلامية مُتعالية؟ وأي شرف أنبل من أن تُتسرَّس دون دواوين السنة، قطعاً لطريق من يبتغي تحريف الشريعة؟ .. والله غالب على أمره.

أعود فأقول:

لقد تركزت هجمة العلمانيِّين وأدعياء الحداثة في النبل من الأحاديث النبوية، بعد أن أعيأهم الوصول إلى القرآن في تواتر حفظه وقداسته نصوصه، فخذوا حذر المستشرقين في التشكيك بمصداقية السنة، وفاقوهم صلَفاً برميها بأوايد الساسة، فهي لا تعدو - من منظور قراءتهم التفكيكية - أن تكون «مجموعات نصية مغلقة، خاضعة لعملية الانتقاء، والاختيار، والحذف التعسفية، التي فرضت في ظلِّ الأمويِّين، وأوائل العبَّاسيِّين، أثناء تشكيل المجموعات النصية»^(١).

ولأن كان تحطيم القلاع النصية الجامدة، وإزاحة المقدَّس من حياة العامة، غاية ما يصبو العلماني الحداثي إلى بلوغه، فقد توسلوا إلى ذلك - كما قدَّمنا شرحه - بتقليد أساليب العلماء في الخطاب، وصنعوا من بعض نصوصهم «حصان طروادة» مُتسرِّعين يستترون بداخله!

حتى إذا اغترَّ بظاهر كلامهم عُقلُ العوام، وأدخلوهم به حصن الإسلام: خرَّجت منه جحافل المَعول المُجدد تُجهز على ما في الدِّين من أصول! وتُعطَّم جدرانها الفاصلة لِحماها؛ فكان «كلُّما رأى أحدهم جداراً ينهاز في قلاع هذا الزَّمن، يتقدَّم نحو أنقاضه، يتناول حفنة منها يروزها، ثم يفرُّكها بأصابعه، ثم يقدِّف بها في الهواء، ويَقِف صامتاً، يستمتع برويتها وهي تتناثر وتلاشى...»^(٢).

فلما تَفَطَّن لهم حُرَّاس الحديث، فحاصروهم بالحجة وأعدوهم، لِيُثبتوهم أو يُخرجوهم: كشف هذا العدو تغيضاً عن مخدرات نفيه، وباح كُرماً عن

(١) «الفكر الإسلامي، نقد واجتهاده لمحمد أركون (ص/١٠١).

(٢) «النص القرآني وآفاق الكتابة» لأدونيس (ص/١٢).

أغراض هجماته، ما أبلغ أحد رؤوإدهم أن يصرخ حنقًا من الحركة السُّنِّيَّة المعاصرة يُعَيِّرُهَا بـ «اعتمادها شبه المُطلق على (قال الله)، و(قال الرسول)!! .. واستشهادها بالحُجَجِ الثَّقَلِيَّةِ، دون إعمالٍ للحسِّ والعقل، وكأنَّ الخبرَ حُجَّةٌ! وكأنَّ الثَّقَلَ برهان!»^(١).

ولسنا نزعمُ أنَّ أربابَ هذا التيارِ العلمانيِّ المُستغربِ على وفاقٍ كلِّهم في تصنيفِ السُّنَّةِ؛ إذ فيهم المُشكِّكُ في أصلِ وجودها رأسًا، ومنهم مَنْ يطعنُ في عصمةِ النَّبيِّ ﷺ^(٢)، أو يَنفي وحيَّ سُنَّتِهِ^(٣)، أو يطعنُ في رِوَايَتِها جملةً^(٤).

وفيهم مَنْ يَقْبَلُ المتواترَ منها دون الآحادِ على مَقْضٍ، وتُجَدُّ فيهم مَنْ يَقْبَلُ هذه شَرْطَ أن تُوافِقَ عقله وذوقه، وألَّا فالسُّنَّةُ عنده غير صالحةٍ أصلًا للتَّطْبِيقِ في زمنه^(٥)، ويكاد يكون الأصلُ الَّذي يَتَّفَقُ عليه جميعُ العلمانيِّينَ، وتفصيله في الآتي:

(١) «التراث والتجديد» لحسن حنفي (ص/٤٥).

(٢) كما في «السُّنَّةُ بين الأصول والتاريخ» لعمادي ذويب (ص/٨١-٨٧).

(٣) كما في «الوحي والقرآن والسُّنَّة» لهشام جعيط (ص/٣٥-٤٠).

(٤) كما في «الحديث النبوي» لمحمد حمزة (ص/٢٩٤-٢٩٥)، و«تدوين السنة» لإبراهيم فوزي (ص/١٦٦-١٦٧).

(٥) «تدوين السنة» لإبراهيم فوزي (ص/٤١١).

المبحث السابع

مركزية «التاريخية» في مشروع العلمانيين لإفصاء الشنة النبوية

يعتبر الفكر العلماني الحداثي العربي بأن «التاريخية»^(١) هي جوهر الإصلاح الثوري الذي ينبغي استحدثه في الفكر الإسلامي، فإنه لا يمكن نقله إلى الانفتاح إلا من خلالها، كما أنه لا سبيل إلى تمرير القراءة الحداثية للتراث الديني كما وقّع في الغرب إلا عبر التأكيد على نسبيته^(٢).

ولأجل تحقيق هذه الغاية، نراهم يجهدون لإثبات هذا الأصل في قراءة النص الشرعي، وإقناع الجماهير بـ «إيجابية التغيير، وسلبية الثبات» مطلقاً، وهي من أكبر القرصيات التي بنى عليها الحداثيون أطروحاتهم بشأن تاريخية النص الشرعي؛ مع أننا نعلم بدهاء أن لا تلازم بين الإيجابية والتغيير، ولا بين السلبية والثبات! بل الأمر كثيراً ما يصدق على خلاف ذلك؛ وهم بهذا المنطق يهدرون

(١) مصطلح «التاريخية» أو «التاريخانية» ظهرت بوادر نشوءه في الغرب نهاية القرن ١٧م، والمقصود منه: القول بأن الحقائق تاريخية تتغير وتتطور بتطور التاريخ، ومن أبرز من روج لهذا المصطلح: محمد أركون، والذي يعني عنده: «تحول القيم وتغيرها بتغير العصور والأزمان»، وهو أول من أثار قضية تاريخية القرآن الكريم وارتباط أحكامه بظروف معينة خاصة، انظر كتابه «الفكر الإسلامي، قراءة علمية» (ص/٢١٢)، ومن الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي» (ص/٢٦).

(٢) «موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام» لمحمد القرني (ص/١٣٩).

هذه المُسلّمات لأجلِ خلقِ اجتِهَادٍ مَفْتُوحٍ، يَبْنِي عَلَى فِكْرَةٍ أَنَّ إِنْتِاجَ المَعْنَى مَسْئُولِيَّةُ الْإِنْسَانِ وَحْدَهُ^(١).

وهم في هذا التَّصَوُّرِ لتشريعاتِ الدِّينِ مَسْبُوقُونَ بفلاسفةِ التَّنْويرِ القَرِيبِ الوُضْعِيِّ^(٢)، حينَ اعتَبَرُوا كِتَابَهُم المُقَدَّسَ بَعْدَئِهِ مُجَرَّدَ رَمُوزٍ، وَأَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا يُمَثِّلُ مَرَحَلَةً تَارِيخِيَّةً فِي عُمُرِ الطَّوُّرِ الْإِنْسَانِيِّ، تُعَدُّ فِيهِ مَرَحَلَةُ الطُّفُولَةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَهُوَ إِيمَانٌ مِثْلُ حِقْبَةٍ تَارِيخِيَّةٍ، فَهَذِهِ الْأَدِيَانِ وَالْشَّرَائِعُ لَمْ تُعَدِّ صَالِحَةً لِعَصْرِ النِّهَاضِ التَّقْنِيِّ الْيَوْمَ بِزَعِيمِهِمْ^(٣).

وقد صرَّحَ (نصر أبو زيد) بابتناؤه كلامه في نصوص الثَّرائِ الإسلاميِّ عَلَى أَفْكَارِ الفِيلَسُوفِ الْأَمْرِيكِيِّ (إِيرِيك هِيرش)^(٤) فِي تَفْرِيقِهِ بَيْنَ المَعْنَى الثَّابِتِ وَالْمَغْزَى الْمُتَغَيِّرِ مِنَ التَّصَوُّصِ اللَّغَوِيِّ^(٥)، وَعَلَيْهَا عَدَّ (أبو زيد) نصوصَ الشَّرْعِ تَارِيخِيًّا مُضَى لَا يَصْلُحُ بِالضَّرُورَةِ لَوَاقِعَنَا الْمَعَاوِرَ، لَكُونِهَا مُنْتَجَا ثِقَافِيًّا تَخْضَعُ لِلْمَعَاوِرِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ السَّائِدَةِ فِي زَمَنِ الْمُفَسِّرِ لَهَا، فَلَيْسَ لَهَا أَيْ مَضْمُونٌ ثَابِتٌ^(٦).

(١) انظر لهذه الفكرة في «إسلام المُجَدِّدِينَ» لمحمد حمزة (ص/٥٧)، و«الإسلام السُّنِّي» لبسَّام الجمل (ص/٩ وما بعدها).

(٢) الوضعية: نزعة فلسفية علمانية ظهرت بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلاد في أوروبا، رَفَضَتْ أَيْ سُلْطَانَ عَلَى الْعَقْلِ إِلَّا لِلْعَقْلِ، وَأَحْلَتْ الْعَقْلَ وَالْعِلْمَ وَالْفَلَسَفَةَ مَحَلَّ الدِّينِ وَالْأَلْهَوَاتِ الْكُتُبِيَّةِ، انظر «موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة» (١/٣٩٥).

(٣) انظر بحث «تاريخية القرآن الكريم» لمحمد حمارة، ضمن مجموع «حقائق الإسلام في مواجهة المشككين» (ص/٣٠٧-٣٠٨).

(٤) إِيرِيك دُونَالْد هِيرش: ناقد أدبي أكاديمي، وأستاذ فخري في التربية والعلوم الإنسانية بجامعة فرجينيا بأمريكا، وُلِدَ سَنَةَ ١٩٢٨م، من مؤلفاته «صناعة الأمريكيين: الديمقراطية ومدارسنا»، ترجمته في الموسوعة الإلكترونية (ويكيبيديا).

(٥) انظر «نقد الخطاب الديني» له (ص/٢١٧).

(٦) انظر «نقد الخطاب الديني» له (ص/١٩٨).

فهذا المبدأ من تاريخية النص، شمر الحداثيون عن أيادي الجد لنزع لبوس التشريع عن السنة، بانتزاع معانيها المطلقة، ذلك أن الواقع المتطور إذا جازر عندهم العمل بحرفيات نصوص الشريعة، لجأ الناس حينها لا محالة إلى مخرجات عقولهم من قوانين وضعية.

وهم لتحقيقي هذا الهدف يسلكون مسالك شتى لإسقاط اعتبار هذه السنة المباركة، مجمل ذلك عائد - كما قلنا - إلى دعواهم أنها مجرد عادات وتقاليد قديمة، لا نلزم عصرنا في شيء^(١)، وأن التزامها كان «السبب في تحنيط الإسلام، وتخليق أهله»^(٢) لأنها إنما ناسبت مرحلة وبيئة معينتين لا توافقان ما نحن فيه، فالاكفاء بمقاصدها كان إذن أولى^(٣).

فهذه الحجة المسماة بـ «التاريخية أو التاريخية» توسل كثير من العلمانيين لتحنيط السنة النبوية، وحسبها داخل حدود الجزيرة العربية زمن الإسلام الأول، كونها مجرد تفاعل تاريخي يلائم ظروف العرب ومن حولهم آنذاك، فأحاديثها «لا تصف وقائع، بقدر ما هي مجرد قراءة لا أكثر، قراءة في العالم، أو كتابة للحياة، بوصفها خبرة، أو تجربة، أو معايشة»^(٤).

وهذا ما يُنتج عند (علي مبروك)^(٥) «أن لكل عصر الحق في أن تكون له قراءته، بل وصياغته لمجمل التصورات العقائدية»^(٦)، فيكون لكل عصر فهمه الخاص للنصوص، ولكل عصر شريعته!

(١) انظر «الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية» لنصر أبو زيد (ص/٤٠)، و«حقيقة الحجاب وحجية الحديث» لمحمد العشماوي (ص/١٢١).

(٢) انظر «الكتاب والقرآن» لمحمد شحرور (ص/٥٤٨)، و«إسلام ضد إسلام» للصادق النبهوم (ص/١٣٩).

(٣) انظر «الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية» لنصر أبو زيد (ص/٤٠-٤٦)، و«أصول الشريعة» لمحمد سعيد العشماوي (ص/١٢١)، و«إسلام ضد إسلام» للصادق النبهوم (ص/١٣٩)، و«السنة بين الأصول والتاريخ» لحمادي ذويب (ص/٣٤، ٥٤).

(٤) «نقد الحقيقة» لعلي حرب (ص/١٣١).

(٥) باحث وكتّاب علماني مصري، كان أستاذاً للفلسفة بجامعة القاهرة، ومن بُناة مؤسسة «مؤمنون بلا حدود»، توفي قريباً سنة ٢٠١٦م، وترجمته في نفس موقع المؤسسة السالف ذكرها.

(٦) «البوة من علم العقائد إلى فلسفة التاريخ» لعلي مبروك (ص/٢٩٩).

يَضْرِبُ لَنَا (مُحَمَّدُ شَحْرُور) -مَثَلًا- عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ السُّنِّيَةِ التَّارِيخِيَّةِ الْبَائِدَةِ: بـ «مَنْعُ التَّصْوِيرِ، وَالتَّحْنِطِ، وَالرَّسْمِ، وَالْمُوسِيقَى، وَالْغِنَاءِ، وَلِبْسِ الذَّهَبِ، وَاسْتِلَامِ الْمَرْأَةِ لِمَنَاصِبٍ فِي الدَّوْلَةِ»، وَتُعْلَلُ هَذَا: «بِأَنَّ مَنْعَ النَّبِيِّ ﷺ لِلرَّسْمِ، وَالتَّحْنِطِ، وَالتَّصْوِيرِ، -إِنْ صَحَّ- كَانَ مَقْهُومًا فِي حِينِهِ، حَيْثُ إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْوَسْطِيَّةِ، فَمَنْعُ ذَلِكَ كَخَطْوَةِ وَقَائِيَّةٍ مُؤَقَّتَةٍ، حَيْثُ أَنَّ هَذَا الْمَنْعَ لَمْ يَدْرُ فِي الْكِتَابِ نِهَائِيًّا»^(١).

وَالْعُلَمَانِيُّونَ إِذْ يَقَرَّرُونَ هَذَا الْأَصْلَ فِي مَرَحَلِيَّةِ السُّنَةِ، لَمْ يُعَدِّمُوا قَوَاعِدَ مِنَ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ الْفَقْهِيِّ يَسْتَنِدُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

أَنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ «الْعِبْرَةَ بِخُصُوصِ السَّبَبِ، لَا بِعُمُومِ اللَّفْظِ»^(٢)، وَأَنَّهُ «لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ»^(٣)

وَنَقَضُ مُجْمَلِ هَذَا الْمَسْلُوكِ التَّارِيخِيَّ، يَتَبَيَّنُ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلًا: أَنَّ مِنْ مَنَاطِرِ الْحَقِّ فِي التَّصَوُّورِ الْإِسْلَامِيِّ: تَوَارُثُ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْوَاحِدَةِ عِبْرَ مُخْتَلِفِ الْأَجْيَالِ، فَلَيْسَتْ تَتَلَوَّنُ بِتَلَوُّنِ الْأَجْيَالِ، وَإِنَّمَا كُلُّ جِيلٍ يَصْطَلِحُ بِهَا اصْطِبَاحًا، وَلِهَذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الثَّبَاتِ عِبْرَ الْأَزْمَانِ قِيَمَةً ثَمِينَةً فِي الْإِسْلَامِ، يَطْلُبُهَا، وَيَضَعُ لَهَا مَا يَصُونُهَا، فَهِيَ أَصْلٌ فِي اتِّسَاقِ عُنَاصِرِ نِظَامِهِ، وَمُطَابَقَةِ مَعْنَاهُ لِمَبْنَاهُ مَهْمَا عَصَفَتْ بِتَصَوُّرَاتِ النَّاسِ مُدْلَهَمَاتِ الْأَفْكَارِ.

وَلِذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يَحْدِثُونَكَ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَلْيَأْكُمُوا وَلْيَأْهَمُوا»^(٤)؛ يَقُولُ ابْنُ رَجَبٍ: «إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا اسْتَقَرَّتْ مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ، مَعَ تَقَاذُمِ الْعَهْدِ وَتَطَاوُلِ الزَّمَانِ، فَهُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّ مَا أُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَنْكَرُ، فَلَا خَيْرَ فِيهِ»^(٥).

(١) «الكتاب والقرآن» لمحمد شحرور (ص/٥٥٢-٥٥٣).

(٢) انظر «جوهر الإسلام» لمحمد العشماوي (ص/١٢٨)، وهذه قاعدة مردودة عند جمهور الأصوليين، كما ترى تحقيقه في حاشية «روضة الناظر» لابن قدامة (٢/٣٥).

(٣) انظر «إعلام الموقعين» (٤/٣٣٧).

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/١٢)، وأحمد في «المسند» (١٤/٥٤٢)، رقم: ٨٥٩٦.

(٥) «جامع العلوم والحكم» (٢/١٠١).

فهذا الأصل القائل بـ «تاريخية» نصوص السنة والقرآن، والإتيان بمعانٍ شرعيةً جديدة لا يعرفها المسلمون، مُناقضٌ لأصلِ الشريعة في الثبات، ومقصد تنزيلي الوحي على العباد، ومعارضٌ لما هو مَقْطوعٌ به عند المسلمين من ختم الرسالة، وإتمام الدين بمُستلزمات التشريع إلى قيام الساعة؛ فخطاب الله للمؤمنين بطاعة رسوله ﷺ، وأتباعه في سُنَّته أمرٌ مطلق، لم يُحدَّ بزمانٍ ولا مكان.

وربُّنا تبارك وتعالى يقول مخاطباً أتباع نبيه جميعهم ومَن رآه ولم يره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وفي تقرير هذا الأصل، يقول أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ): «لو كانت قضايا الشرع تختلف باختلاف الناس، وتناسخ العصور: لانحلَّ رباط الشرع، ورجع الأمر إلى ما هو المحذور من اختصاص كل عصرٍ ودهرٍ برأي، وهذا يُناقض حكمة الشريعة في حمل الخلق على الدعوة الواحدة»^(١).

ثانياً: على خلاف ما أرادَ العلمانيون الاستناد إليه من قواعد أصولية، فإنَّ المُتفق عليه بين جماهير الأصوليين^(٢): أنَّ العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، إلَّا أن تقوم الدلالة على قُصْر النص على السبب. دليل ذلك في ما قرَّره الأمدئي:

«أنَّه لو عَرِيَ اللفظ الواردُ من السببِ كان عاماً، وليس ذلك إلَّا لاقتضائه للعموم بلفظه، لا لعدم السبب، فإنَّ عدم السبب لا مدخل له في الدلالات اللفظية؛ ودلالة العموم لفظية، وإذا كانت دلالة على العموم مُستفادة من لفظه، فاللفظ واردٌ مع وجود السبب، حسَبَ ورودِهِ مع عدم السبب، فكان مُقتضياً

(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني (١٧/٣٦٤).

(٢) حُكي عن الإمام مالك في هذه المسألة روايتان، وذهب أكثر المالكية إلى أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما عند القرافي في «شرح تنقيح الفصول» (ص/٢١٦)، وحكاه القاضي أبو يعلى عن بعض الحنابلة، واختاره المنزني، والفقهاء الشافعي وبعض الشافعية، انظر «القواعد لابن اللحام» (ص/٣١٨)، و«الإحكام» للأمدئي (٢/٢١٩).

للعوم، ووجود السَّبَبِ -لو كان- لكان مانعاً من اقتضائه للعوم، وهو ممتنع لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الأصلَ عدمُ المانعِيَّةِ، فمُدَّعِيها يحتاجُ إلى البيان.
الوجه الثاني: أنه لو كان مانعاً من الاقتضاء للعوم، لكان تصريحُ الشارعِ بوجوبِ العملِ بعمومه مع وجودِ السَّبَبِ، إمَّا إثباتُ حُكْمِ العمومِ مع انتفاءِ العمومِ، أو إبطالُ الدَّلِيلِ المُخَصَّصِ، وهو خلافُ الأصلِ.
الوجه الثالث: أن أكثرَ العموماتِ وردت على أسبابٍ خاصَّة، فأيةُ السرقةِ نزلت في سرقةِ المِجَنِّ^(١)، أو رداءِ صفوان^(٢)، وآيةُ الظَّهَارِ^(٣) نزلت في حقِّ سلمة بن صخر^(٤)، وآيةُ اللُّعَانِ نزلت في حقِّ هلال بن أمية^(٥)... إلى غير ذلك.
والصَّحابة عَمَّموا أحكامَ هذه الآياتِ من غيرِ تَكْيِيرٍ، فذَلَّ على أن السَّبَبَ غيرُ مُسْقِطٍ للعومِ، ولو كان مُسْقِطاً للعومِ، لكان إجماعُ الأُمَّةِ على التَّعَمُّيمِ خلافَ الدَّلِيلِ، ولم يُقَلِّ أَحَدٌ بِذَلِكَ^(٦).
فهذا الحقُّ في المسألةِ أصولياً.

وعلى فرضِ التَّسْلِيمِ بأنَّ «العبرةَ بخصوصِ السَّبَبِ، لا بعمومِ اللَّفْظَةِ»: فإنَّ ذلك لا يختلف مع ما أبَّناه من رُجْحَانٍ خلافِها عندَ التَّحْقِيقِ، إلَّا في شيءٍ واحدٍ، وهو: أنَّ الدَّلَالَهَ فيما يُماثل الواقعةَ التي وَرَدَ بسببِها حُكْمُ النَّصِّ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ك: الحدود، باب: قول الله تعالى: والسارق والساارقة فاقطعوا أيديهما، وفي كم يقطع، رقم: ٦٧٩٥) ومسلم في صحيحه (ك: الحدود، باب: حد السرقة ونصاها، رقم: ١٦٨٥).

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الصغرى» (ك: السرقة، باب: الرجل عن سرقة بعد أن يأتي به الإمام، رقم: ٤٨٧٨).

(٣) وهي الآيات الأولى من سورة المجادلة.

(٤) الصُّرَابُ أنها نزلت في حقِّ أوس بن الصَّامِت وزوجته خولة بنت ثعلبة، انظر تفسير ابن كثير (٣٨-٣٥/٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (ك: الشهادات، باب: إذا دعى أو قذف، فله أن يلتمس البينة، وينطلق لطلب البينة، برقم: ٢٦٧١)، ومسلم في صحيحه (ك: اللعان، برقم: ١٤٩٦).

(٦) «الإحكام» للأمامي (٢/٢٣٩).

ليست من ذلك اللَّفْظ العامّ نفيه من حيث الدَّلالة فيه على حكمه، بل مقصورة على الواقعة التي وردَ بسببها النَّص فقط، والدَّلالة فيما يُماثل هذه الواقعة، إنّما هي بطريقِ القياس على تلك الواقعة.

في حين أنّ جمهورَ الفقهاء - على القولِ الأوّل الصّواب - يقولون: إنّ دلالة اللَّفْظ على ما يُماثل الواقعة التي هي صورة السَّبب، كدلاليتها تمامًا على الواقعة الأولى، أي أنّها كلّها أفرادٌ تندرج تحت عمومِ ذلك اللَّفْظ.

هذا هو الخلاف بين القولين الأصوليين فقط؛ فأما أن يُقال كما يقول العلمانيون: إنّ الأحكامَ الشرعيّة ذاتها مقصورة على صورة أسبابها، بحيث لا تتعدّاها إلى ما يستجدّ من الوقائع المُشابهة: فشيءٌ خارجٌ عن أقوال علماء الأئمة بالكلية^(١).

ثالثًا: احتجاجُ العلمانيّة بقول بعض الفقهاء: «لا يُنكر تغيّر الأحكام بتغيّر الزّمان والمكان»، ليس على موردٍ ما لأجله ساقه الفقهاء، إنّما يقصد من أطلق هذه العبارة بالأحكام: ما تعلّق منها بالمصلحة والعرف فقط^(٢)؛ أمّا الحكم الشرعيّ ذاته، والذي جاء به النَّص: فلا يتغيّر بتغيّر الأزمنة والأمكنة، إذ لا يمكن أن يكون على صورة مُعيّنة مُخالفاً لحكم صورة مُطابقة لها في مناطِ الحكم، وإنّما الاختلاف يكون في الصّورة الحادثة^(٣).

بيانٌ ذلك: أنّ الحكمَ الشرعيّ حتّى يَثْبُت، لا بُدَّ له من تحقّق مجموعِ مناطات لذلك الحكم: من أسبابٍ وعِلَلٍ، وتحقّقِ شروطٍ، وانتفاءِ عوارضٍ وموانعٍ، فهذه المُعطيات تُشكّل في مجموعها صورة المسألة؛ فإذا حَصَلَ تشابهٌ بين صورتين واختلّف الحكم بينهما: فمرجّعه إذن إلى اختلافٍ مؤثّرٍ بين الصّورتين في إحدى تلك المُعطيات السّابقة.

(١) انظر «التّبار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن الكريم» (ص/٤٠٨).

(٢) انظر تفصيل ذلك في «إغاثة اللّهقان من مصائد الشيطان» لابن القيم (١/١٣٣).

(٣) انظر «البحر المحيط» للزركشي (١/٢٢٠).

مثال ذلك: لحم الخنزير مُحَرَّمٌ أَكَلُهُ بِالنَّصِّ، وهذا حُكْمٌ خَالٍ مِنْ أَيْ عَوَارِضٍ، لَكِنَّهُ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ قَدْ يَكُونُ جَائِزًا، بَلْ وَاجِبًا، كَمَا فِي حَالَةِ الْمُضْطَّرِّ الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ بِالْجُوعِ مَثَلًا.

فهذا حين نُجِيزُ لَهُ أَكْلَ لَحْمِ الْخَنَزِيرِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا فِي الْحُكْمِ بِمَفْهُومِ الشَّارِعِ، لِأَنَّهَا صُورَةٌ مُخْتَلِفَةٌ عَنِ الصُّورَةِ الْأَصْلِ.

فَعَلَيْهِ تَنْبِيهُ الْمُغَايِطِينَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ فَنَقُولُ:

إِنَّ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ مِنْ حَيْثُ هُمَا ظَرَفَانِ لِنَتِكَ الْحَوَادِثِ، لَا تَأْتِيهِمَا فِي تَغْيِيرِ الْأَحْكَامِ، وَقَوْلُ الْعِلْمَانِيَّةِ بِأَنَّهَا تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْأَزْمَانِ لَا يَصُحُّ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْإِتْيَانِ بِمِثَالٍ تَنْطَابِقُ فِيهِ صَوْرَتَانِ مِنَ الْأَوَاجِهِ السَّابِقَةِ جَمِيعًا، وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ الْحُكْمُ فِيهِمَا مُتَغَايِرًا؛ وَأَتَى لَهُمُ بِهَذَا الْمِثَالِ!

فَلِذَا كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَغْيِيرَ الْأَحْكَامِ مُتَعَلِّقٌ بِتَحَقُّقِ الْمَنَاطِ الَّذِي عُقِّلَ بِهِ الْحُكْمُ مِنْ عِلْمِهِ، فَإِذَا تَحَقَّقَ فِي صُورَةٍ مَا: لَزِمَ أَنْ تَأْخُذَ تِلْكَ الصُّورَةُ نَفْسَ الْحُكْمِ، وَإِذَا انْعَدَمَ فِي صُورَةٍ مَا: لَمْ يَأْخُذْ نَفْسَ الْحُكْمِ.

وهذا عَيْنُ مَا سَلَكَهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مَنَعِهِ لِسَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الزَّكَاةِ، فَإِنَّ مَنَاطَ التَّأْلِيفِ انْتَفَى فِي زَمَنِهِ، وَكَذَا إِيقَافُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِحَدِّ السَّرَقَةِ عَامِ الْمَجَاعَةِ، وَهُوَ مَخْضُ الْقِيَاسِ، وَمُقْتَضَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ؛ فَإِنَّ السَّنَةَ إِذَا كَانَتْ سَنَةً مَجَاعَةٍ وَشِدَّةٍ، غَلَبَ عَلَى النَّاسِ الْحَاجَةُ وَالضَّرُورَةُ، فَلَا يَكَادُ يَسْلُمُ السَّارِقُ مِنْ ضَرُورَةِ تَدْعُوهِ إِلَى مَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ، وَيَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ بِذَلِكَ ذَلِكَ لَهُ، إِمَّا بِالْأَمْنِ، وَإِمَّا مَجَانًا، عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ^(١)؛ مَعَ مَا تَقَرَّرَ فِي شَرْعِنَا مِنْ أَنَّ الْهَدْيَ مَدْرُوءٌ بِالْشُّبُهَاتِ.

فَسَقَطَ اسْتِدْلَالُهُمُ الْأَصُولِيُّ هَذَا بِالثَّمَامِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(١) «إعلام المرقين» لابن القيم (٤/٣٥٢).

المبحث الثامن

موقف العلمانيّين العرب من «الصّحيجين» واثر ذلك على السّاحة الفكرية

لم يكن موقف هؤلاء العلمانيّين من أصحّ ديوّانيين للحديث بمعزلي عن موقفهم السّلبّي من الثّراث الإسلاميّ عمومًا، فهو ضمن منظومة واحدة، تعالّت مع الآثار المروية على حدّ سواء، اعتقدت فيها انعدام الدّليل الثّقليّ الخالص^(١). وكان (أركون) يفسّر باعثة إكبار المسلمين لهذين الكتّابين تفسيرًا تاريخيًا، مفاذه: أنّ الظروف السّياسيّة، وأوضاع المجتمعات التي انتشرت فيها الإسلام، احتاجت إلى أحاديث جديدة تحاكي متغيّراتها، وتعالج أحكامها، وتُصارع بها باقي الطّوائف العقديّة، فلاجل ذلك -فقط- تبنّت المسلمون بـ «الصّحيجين».

يقول: «إنّ السّنة كُتبت مُتأخّرة بعد موت الرّسول ﷺ بزمن طويل، وهذا ولّد خلافات لم يتجاوزها المسلمون حتّى اليوم بين الطّوائف الثّلاث: السّنية، والشّيعيّة، والخارجيّة، وصراع هذه الفرق الثّلاث جعلهم يحتكرون الحديث ويُسيطرون عليه، لِمَا للحديث من علاقه بالسلطة القائمة.. وهكذا راح السّنة يُعرفون بمجموعيّ البخاريّ ومسلم، المدعوّتين بالصّحيجين^(٢)».

(١) انظر «الثّراث والتّجديد، من العقيدة إلى الثورة» لحسن حنفي (ص/٣٧٣).

(٢) «الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد» لمحمد أركون (ص/١٠١).

وإذا كان هذا الرأي من (أركون) يدعي روراً أنّ المسلمين اتّبعوا «الصحّاحين» عن غصبيّة طائفية، لكن عن وعي منهم بذلك؛ فإنّ (أحمد عصيد) -وهو كاتب علماني مغربيّ متعصب لعرقه الأمازيغيّ- يرى أنّ المسلمين لم يكونوا إلّا مجرد حُمُرٍ مقدّرةٍ من قِبَل فقهاها لتقبيل يَدَي البخاريّ، من غير وعي ولا علم بما اقترفت هاتان اليَدان في الدّين!

فيقول: «كان الثّاس يُقدّسون «صحيح البخاريّ» دون أن يعرفوا ما فيه من أخبار، كانوا يضعون ثقتهم في الفقهاء العارفين بالمتون والحواشي، وكان الفقهاء على علم بما في البخاريّ من مضامين غريبة يتسوّرون عليها، ولا يُطْلعون الثّاس على مكنونها، وكانوا يصوّرون للثّاس كتاب البخاريّ كما أنّه (العلم) كلّهُ، فقد عملت أدبيّات الفقهاء عبر الفقهاء، على جعل شخص النبي ﷺ يحلّ بالتدريج محلّ الذات الإلهيّة نفسها! .. ونَتَج عن ذلك تراكم التّقليد، وتقليد التّقليد، وانتهى الأمر بالمسلمين إلى الانغلاق في قلعةٍ مظلمةٍ، اسمها الفقه الإسلاميّ»^(١).

فما تضمّنه كلامه الخطير هذا من اتّهام المسلمين بتأليب النبي ﷺ، هي نفسها دعوى يُكرّرها العلّمانيّون كثيرًا في سِجالهم لأهل السّنة، يتوهّمون أنّ القول بعصمته ﷺ في قوله وفعله وتشريعه مُستلزمٌ لتهمة التّأليه^(٢).

كما تراها عند (نصر أبو زيد) في قوله: «إنّ تأسيس السّنة وحيّا، لم يكن يتمّ بمعزلٍ عن الموقف الإيديولوجيّ الَّذي أسهب في شرحه وتحليله، موقف العصبيّة العربيّة القرشيّة، الّتي كانت حريصةً على نزع صفات البشريّة عن محمّد ﷺ، والبابية صفاتٍ قدسيّة - تجعلُ منه مُشرعًا ..»^(٣).

(١) من مقال له بعنوان: «نعم، صحيح البخاريّ ليس صحيحًا» منشور على جريدة «هيسبريس» الإلكترونيّة، بتاريخ ١١ إبريل ٢٠١٨م.

(٢) انظر «الإسلام السياسي» لسعيد العشماوي (ص/٣٦)، و«السّنة بين الأصول والتاريخ» لحمادي ذويب (ص/٨٢).

(٣) «الإمام الثّافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية» (ص/٩٧)، وانظر مثله في «السّنة بين الأصول والتاريخ» لحمادي ذويب (ص/٥٧).

والحقيقة أنَّ هذا الموقف الإيديولوجي المتعصب لقريش المُدَّعى في نَقْلَةِ الآثار، ليس له وجودٌ إلَّا في ذهنِ هذين الرَّجُلَيْنِ؛ فإنَّ قولَ المسلمين بَوَحْيِ السُّنَّةِ، ليس معناه بحالٍ أنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُشَرِّعٌ حَقِيقَةٌ، وإنَّما معناه أَنَّهُ مُبَلِّغٌ عن الله تَشرِيعَه، بأيِّ صُورَةٍ مِن صُورِ التَّبْلِغِ، قولًا أو فعلًا أو تقريرًا.

والقول بعصمة النَّبِيِّ ﷺ في تبليغِه ليس عُلوًّا في تَقْدِيرِه، بل هذا إجماعٌ أُمِّيٌّ منذُ أن بُعِثَ، كما نقله القاضي عياض^(١)، وهو ما نَظَّقَ به القرآن في عِدِيدٍ مِن آيِ كِتَابِه، في مثل قولِه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب: ٢١]، وقولِه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [الشعراء: ٢-٤].

(١) في «الشفاء» (١٢٣/٢).

المبحث التاسع

سبب اختيار العلمايين لمعاركة «الصحيحين» خاصة

قد يتبين مما تقدم لم اختار هؤلاء العلمايون معركة الصحيحين تحديداً في سعيهم لردم حصون الأحكام الشرعية؛ إله إجماع المعتبرين من أهل السنة على صحة ما فيهما، احترازاً من الولوج في متاهات الأسانيد في جدال أهل السنة؛ وفي تقرير هذه المزية لاختيارهما، يقول (عبد الجواد ياسين)^(١): «... ولأن البخاري ومسلماً يجبان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة، سوف نحاول التركيز على مروياتهما في هذا الصدد...»^(٢).

فكان تركيزهم عليهما بخلع لباس الحياء عليهما، فهذا (إبراهيم فوزي) يصف أحاديث «الصحيحين» بأنها «غريبة، خالية من كل مضمون فكري، أو علمي، أو اجتماعي، أو ديني، وليس فيها سنة ولا تشريع، ولا شيء يفيد المسلمين في دينهم ودنياهم»^(٣).

(١) عبد الجواد ياسين: مفكر وكاتب مصري علماني، مهتم بنقد التراث الإسلامي، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ وتدرج في سلك النيابة العامة والقضاء منذ تخرجه له مؤلفات في الفكر السياسي والفقه الدستوري، منها: «الدين والتدين»، ومقدمة في فقه الجاهلية المعاصرة.

(٢) «السلطة في الإسلام» (ص/٢٩٢)، وانظر «دين السلطان» لنيازي (ص/١٠٣-١١٣).

(٣) «تدوين السنة» لإبراهيم فوزي (ص/٢٧٤).

ونظيره في القِحة عليهما (محمد حمزة)، الذي ادَّعى كونهما لم يَسْلَمَا مِن خُرافة مُختلفة، أسَهَمَ فيها أبو هريرة رضي الله عنه بنصيبٍ وافر، جرّاء روايته عن كعب الأخبار^(١).

حتّى المَلاحِدة الصُّرحاء لم يتركوا «الصّحّاحين» لحالهما شأنًا خاصًا بالمُسلمين، بل زاحموا بعض المُنتسبين إلى الدّين في رمي سهام السُّخريّة والتّحقير صوبيهما، فتكلّفوا الكلام في صنعة لا قِبَل لهم بفهمها، وقد ادَّعى المُلحد (إسماعيل أدهم) بأنّ أحاديثهما «ليست ثابتة الأصول والدّعائم، بل هي مشكوك فيها، ويغلبُ عليها صِفَةُ الوَضْع»^(٢).

والقصد منهم نزع صِفَةِ الوَحْيي عمّا تَصَمَّنَه «الصّحّاحان» من أخبار نبويّة، بعزل أحاديثهما عن مرجعيّتها وقائلها، وإسقاط حُجَّيَّتها -كأثر دواوين السّنة- بدعوى ظنيّتها، لتستريح بعد نقّدها أو نقضها على مزاجها العقليّ.

ولناخذُ مثالين على هذه المواقف الحشّية من «الصّحّاحين»، لعلمانيّين اشتهرا باعتراضهما على أحاديث السّنة عموماً، وعلى أخبار «الصّحّاحين» خصوصاً، حتّى أطلاا النّفس في ذلك؛ هما نموذجان يُعطيان القارئ انطباعاً جُمليّاً عن المُستوى المعرفيّ الَّذي بَلَّغه رُواد هذا الفكر العُلَمانيّ في نقدِ أصحّ دواوين السّنة النّبوية، فنقول:

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢٢٦).

(٢) نقله عنه د. محمود الطُّبلاوي في «الدّفاع عن السّنة النبوية وطرق الاستدلال» ضمن «مجلة البحوث

الإسلاميّة» (٣٠٢/٢٨)، وانظر «السّنة ومكانتها في التشريع» للسّباعي (ص/٢٣٧).

المبحث العاشر

أبرزُ العلمانيين الذين تَوَجَّهوا إلى «الصَّحَّاحين» بالنَّقد

المطلب الأول

محمد شحرور^(١) وكتابه «الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة»

هو من أسوء من رأيت من المتعلمة تفصيلاً في معارضة أحاديث «الصحيحين»، قد أفرغ خلاصة فهمه الملحد لتلقيها في كتابه «نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين»، و«الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة»، حيث جاوز حجم اللغو ثمانمائة صفحة! على نهج محدث مغرقي في الشذوذ، يقول هو عنه: «كتاب يبحث في الدين الإسلامي بطريقة جديدة، لا أظن أن أحداً سار على نهجها...»^(٢). استعرض المؤلف في مقدمة كتابه الأول الأبرز شهرة^(٣)، المنهج العلمي

(١) من مواليد دمشق عام ١٩٣٨م، سافر إلى الاتحاد السوفياتي وقته لنيل دبلوم الهندسة المدنية من جامعة موسكو ١٩٦٤م، عمل فيما بعد أستاذاً بجامعة دمشق، وأصدر عدداً من الكتب باسم (دراسات فكرية معاصرة)، ابتدأها بكتاب «الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة»، الذي نحن بصدد نقده، وقد مُلِكَ عن قريب في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩م.

(٢) «الكتاب والقرآن» (ص/٥٠٠).

(٣) يرجع عبد الرحمن حبيكة الميداني أن الكتاب من وضع جماعة يهودية في الثمنا - كما أخبره بهذا أحد من لقيه من أساتذة جامعة طرابلس الغرب سنة ١٩٩١م -، سؤدت تفسيراً حديثاً للقرآن! وبحث عن اسم عربي يتبناه مؤلفاً وموافقاً عنه، قال: «... يظهر أنها ظفرت بالمطلوب، وتم طبع كتاب: الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، باسم محمد شحرور سنة ١٩٩٢م»، انظر كتابه «التحريف المعاصر في الدين» (هامش ص/٢٢).

ولا أدري ما شأن الثمنا بالمسلمين والكيد بدينهم! وهم من يستضيف (عدنان إبراهيم) لبث خطبه الفتاة بأصول السنة وقواعد عقائدهم.

الَّذِي ادَّعَاهُ لَهُ، وَهُوَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْمَنْهَجِ اللُّغَوِيِّ فِي تَحْدِيدِ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ ..
فَقَطُّ بِاللُّغَةِ! ^(١)

فَأَوَقَعَهُ هَذَا الْمَنْهَجُ الْمُنْحَرَفُ فِي جُمْلَةٍ تَفْسِيرَاتٍ مُتَعَسِّفَةٍ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ
الشَّرْعِيَّةِ، كَلَفِظَ «سُبْحَانَ اللَّهِ»، الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ: إِقْرَارٌ مِنْ قَائِلِهَا بِقَانُونِ هَلَاكِ
الْأَشْيَاءِ مَا عَدَا اللَّهَ، نَتِجَةً التَّنَاقُضِ الَّذِي تَحْوِيهِ دَاخِلِيًّا!

هَذَا التَّفْسِيرُ الصَّحِيحُ لِلتَّسْبِيحِ، وَالَّذِي خَفِيَ عِنْدَ شَحْرُورٍ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ،
مُسْتَهْزَأٌ بِكُلِّ تَفْسِيرَاتِهِمُ الْمُجْمَعَةِ عَلَى أَنَّهُ تَنْزِيهٌُ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ
مُطْلَقٍ، وَأَنْصَافُهُ مُقَابِلُهَا بِصِفَاتِ الْكِمَالِ الْمُطْلَقِ.

وَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي أَنْ نَتَكَلَّفَ نَقْضَ مَنْهَجِهِ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى التَّفْسِيرِ اللُّغَوِيِّ
الْمَحْضِ لِلتَّصَوُّصِ، فَإِنَّ أَصْلَ النُّقْلِ الشَّرْعِيِّ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ، مِنْ مَعْنَاهَا
اللُّغَوِيِّ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ حُدِّدَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، كَلَفِظَ الْإِيمَانَ، وَالصَّلَاةَ، وَالْكَفْرَ ..
هُوَ أَمْرٌ مُسْتَقَرٌّ فِي شَرْعِنَا مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، فَضْلًا عَنْ اِحْتِمَالِ الْمُجْمَلَاتِ فِيهِ لَعْدَةٌ
مَعَانٍ بَيَّنَّتْهَا السُّنَّةُ، يُحْكَمُ فِيهَا عُرْفُ الْمُخَاطَبِينَ وَقَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ، وَتُنْتَزَعُ
مُرَادَاتُ الشَّارِعِ مِنْ فَهْمِهِمْ هُمْ لِلْخُطَابِ.

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: مَوْقِفُ شَحْرُورِ الْإِجْمَالِيِّ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

نَتِجَةً لِهَذَا الْخَلَلِ الْمَنْهَجِيِّ الشَّنِيعِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ (شَحْرُورٍ) فِي تَفْسِيرِ
التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيِّ، وَبِسَبَبِ أَحْكَامِهِ الْانْطِبَاعِيَّةِ الْمِيَالَةِ إِلَى الشُّدُودِ، كَانَ مُرْتَكِزَ
كِتَابِهِ هَذَا عَلَى تَقْسِيمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى قَسْمَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ:

(سُنَّةُ نَبَوِيَّةٍ): وَهَذِهِ عِنْدَهُ غَيْرُ مُلْزَمَةٍ، أَهْمِيَّتُهَا تَارِيخِيَّةٌ فَقَطُّ، يَقُولُ فِي

تَعْرِيفِهَا:

«هَنَّاكَ تَعْلِيمَاتٌ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَقَامِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَيْسَتْ بِمَقَامِ الرِّسَالَةِ،
بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، وَذَلِكَ لِتَبْيَانِ أَنَّهَا تَعْلِيمَاتٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ تَعْلِيمَاتٌ

(١) تَنَاوَلَ أَبَاطِيلُ شَحْرُورٍ مِنَ النَّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ: يَوْسُفُ الصِّدَاوِيُّ الدِّمَشْقِيُّ فِي كِتَابِهِ «بَهْضَةُ الدِّهْكِ - نَقْدُ
لُغَوِيٍّ لِكِتَابِ الْكِتَابِ وَالْقُرْآنِ».

مَرَحَلَتَيْ جَاءَتْ لِحَقْبَةٍ مُعَيَّنَةٍ، مثل توزيع الغنائم، أو تعليمات عَامَّةٌ للمسلمين، ولكنها ليس تشريعات. . .^(١).

هذا القسم من «السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» هو ما أَقْحَمَ فِيهِ أَخْبَارُ «الصَّحَّاحِينَ»، فَأَعْطَاهَا حُكْمَهَا مِنْ عَدَمِ الْإِلْزَامِيَّةِ، بِاعْتِبَارِهَا تَشْرِيعَاتٍ خَاصَّةً، «لَيْسَ لَهَا عِلَاقَةٌ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِطْلَاقًا»^(٢)!

والقسم الثَّانِي: (سُنَّةُ رِسَالَةٍ): وهذه عنده مُلْزَمَةٌ بِحُدُودٍ يَسِيرَةٍ، اعْتَمَدَ فِي التَّدْلِيلِ عَلَيْهَا بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْآيَاتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٣٢]، فَاللَّهُ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، وَلَمْ يَقُلْ «نَبِيُّ اللَّهِ»! وَهَكَذَا الطَّاعَةُ إِنَّمَا تَجِيءُ فِي مَقَامِ الرِّسَالَةِ لَا فِي النُّبُوَّةِ!^(٣)

هذا القسم يَتَضَمَّنُ بِدَوْرِهِ طَاعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ:

طَاعَةٌ مُتَّصِلَةٌ: «جَاءَتْ فِيهَا طَاعَةُ الرَّسُولِ مُنْدَمِجَةً مَعَ طَاعَةِ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٦٩]، . . وَبِمَا أَنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِاقٍ، وَقَدْ دَمَجَ طَاعَةَ الرَّسُولِ مَعَ طَاعَةِ اللَّهِ فِي طَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَاتِ تُصْبِحُ حَصْرًا عَلَى الْحُدُودِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَالْأَخْلَاقِ» فَقَطْ!^(٤)

و(شَحْرُور) هُنَا لَا يَقْصِدُ بِالْحُدُودِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنَ الْقَصَاصِ، وَحَدِّ الرِّزْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ بَلْ هِيَ «ذَلِكَ الْخَطُّ الْبَيِّنِيُّ الَّذِي يَتَرَاوَحُ بَيْنَ الْحَدِّ الْأَدْنَى وَالْحَدِّ الْأَعْلَى لِلطَّاعَةِ»!

فَمَثَلًا: الْحُدُودُ عَنْده فِي لِبَاسِ الْمَرْأَةِ تَتَأَرَّجَحُ مَا بَيْنَ حُدُودِ اللَّهِ، وَحُدُودِ رَسُولِهِ ﷺ، أَيْ: مَا بَيْنَ عُرْيِهَا إِلَّا تُجَيِّبُهَا فَقَطْ!^(٥) وَمَا بَيْنَ سِتْرِ جَسَدِهَا مَا عَدَا

(١) «الكتاب والقرآن» (ص/٥٣١).

(٢) «الكتاب والقرآن» (ص/٥٥٠).

(٣) «الكتاب والقرآن» (ص/٥٥٠).

(٤) «الكتاب والقرآن» (ص/٥٥٠).

(٥) وهو يفسر في كتابه (الجب): بالخرق في الجسم، كما بين الثَّديين وتحت الإبطين، والفرج، والإثنين! فلا بأس عنده بالروز بهذه المشورة أمام محاربتها! وينتهي بالأمثلة على الفقهاء، لأنهم لم يعرفوا هذه الجيوب ومواطنها في المرأة، التي اكتشفها هو وشرحها.

الوجه والكفَّين! «فلباسُ المرأة المسلمة، هو لباسٌ حسب الأعراف، ويتراوح بين اللباس الدَّاخِلِيّ، وبين تغطيةِ الجسمِ ما عدا الوجه والكفَّين»^(١).

أما الطَّاعة الأخرى، فمُنفصلة: وهي طاعةُ الرُّسول ﷺ الَّتِي انفردت عن طاعة الله سبحانه، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا الرُّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [التَّحْوِيل: ٥٦].

هذه الطَّاعة -في زعمه- غير مُلزِمة الآن إذ لا تصلح بعد وفاته ﷺ، وبالتالي فهي أحكام مَرَحِلِيَّة لا علاقة لها بحدودِ الله، كـ «الأمور والقرارات الَّتِي مارَسها كرئيس دولة وكقاضٍ .. حيث اتَّبَعَ الأعراف العربيَّة .. هذه الأمور تُفهم فهمًا مُعاصرًا»^(٢).

استتبع هذا القسم منه مُخالفته للمسلمين في فهمِ نصوص الشَّرْعِ قطعية الثبوت والدلالة، كآيات الرِّبَا والميراث، والزَّواج والطلاق .. إلخ، حتَّى أعاد تناولها بفهمٍ جديدٍ لم يُقَلِّ به غيره.

و(شحرور) يرى أنَّ السُّنة عمومًا ليست إلَّا منهجًا مُعيَّنًا في تطبيق أُم الكتاب -ويقصد بها الأحكام والعبادات- بحسب ظروف كلِّ مكانٍ وزمانٍ، فليس هو مُتوقِّفًا على الاقتداء بالرُّسول ﷺ^(٣).

ولا شكَّ أنَّ هذا التَّقسيم المُبتدع منه للسُّنة الثبوتية زندقَةٌ صريحة، خالف فيه القرآن والسُّنة والإجماع جميعًا:

فأما القرآن: ففي سياقاتٍ عديدٍ من آيهِ يربط الله تعالى بين الثبوت ولزوم طاعتها واتباع أوامرها والاقتداء بهديهِ، كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٦٥﴾ وَذَاعِبًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الاحقاف: ٤٥-٤٦]؛

(١) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥١، ٦٠٧).

(٢) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٥٢).

(٣) «الكتاب والقرآن» (ص/ ٥٦٦).

فَجَعَلَ ﷺ بَشَارَتَهُ وَنَذَارَتَهُ بِالذِّينِ وَدَعَوَتَهُ إِلَيْهِ بِاسْمِ الثَّبُوءِ، وَمَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالذِّينِ فَهُوَ مِنَ الذِّينِ.

وَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهٖ بِتَشْرِيعَاتٍ عَامَّةٍ، وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ جَمِيعًا اتِّبَاعُهَا بِاسْمِ الثَّبُوءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْنَّ مِنْ جَلْبَابٍ مِّنْكُمْ﴾ [الاحزاب: ٥٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ مَنَّتُمْ مِنْهُنَّ وَأَخْصُوا إِلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْهُ فِي وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ مُطْلَقًا فِي قَوْلِهِ وَفَعْلِهِ وَتَقْرِيرِهِ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ مِنْهُ بَيْنَ مَا كَانَ مِنْ مَقَامِ نُبُوَّةٍ أَوْ رِسَالَةٍ، كَمَا فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دَعَوْنِي مَا تَرَكْتُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١)، وَغَيْرِهِ كَثِيرٌ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَإِنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعِهِمْ سَلَفًا وَخَلَفًا، وَجُوبُ طَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَاتِّبَاعِ هَدْيِهِ فِي الْجُمْلَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ عَلَى بَالِ أَحَدٍ مَا وَسَّوَسَ بِهِ قَرِيبٌ شَحَرُورٌ لَهُ مِنْ تَقْسِيمِهِ الْعَبَثِيِّ لِلْسُّنَّةِ، بَلْ لَازِمٌ هَذَا التَّقْسِيمُ مِنْ (شَحَرُورٍ) مَسَاوَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اجْتِهَادِهِ بِنَاقِي الْبَشَرِ، وَقَصْرُ مُهِمَّتِهِ عَلَى نَقْلِ الْقُرْآنِ إِلَى النَّاسِ، دُونَ صَلَاحِيَةٍ فِي بَيَانِهِ وَتَفْسِيرِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا.

وَمَرَمْنِي هَذَا التَّفْرِيقُ مِنْهُ بَيْنَ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَمُحَمَّدٍ الرَّسُولِ: إِضْفَاءُ الْأَنْسَنَةِ عَلَى سُنَّتِهِ، وَإِخْلَاوُهَا مِنْ صِفَةِ الْوَحْيِ، وَمِنْ ثَمِّ إِضْفَاءِ طَائِعِ التَّارِيخِيَّةِ عَلَيْهَا، حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ فِي الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَمَا صَدَّرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْهُ، جُلُّهُ مِنْ مَقَامِ الثَّبُوءِ، فَتَخَضَّعَ لِلطَّائِعِ الرُّمَانِيِّ الْمَكَانِيِّ الضَّبِّيِّ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِعَالَمِيَّةِ الرِّسَالَةِ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْإِحْتِصَامِ، بَابِ الْإِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَقْم: ٧٢٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلِ، بَابِ تَوْقِيرِهِ ﷺ، وَتَرَكَ إِكْثَارَ سُؤَالِهِ عَمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ وَمَا لَا يَقَعُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، رَقْم: ١٣٣٧).

(٢) «الْقِرَاءَةُ الْمَعَاصِرَةُ لِلْسُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِأَكْرَمَ بُلْعَمَرِي، بَحْثٌ مَشْهُورٌ بِمَجْلَةِ «الشُّهَابِ» (ص/١٠١)، عَدَدُ ٢، لِمَجْمَعِ الدُّعَايِ الْأَوَّلِ ١٤٣٧هـ/مَارِسَ ٢٠١٦م.

ونتاجاً لهذا المقصد، نرى (شحرورًا) يسارع إلى إنكار أن يكون النبي ﷺ روى عن ربه تعالى أحاديث قدسية كالتّي يجدها في «الصّحيحين»، لأجل أنّ التّنزيل عنده قادرٌ على تفصيل الأحكام، دون حاجةٍ إلى مثل هذه القدسيّات! وكذا أفرغ أحاديث السّيرة الخاصّة من فائدتها، «لأنّها ليست محلّ أسوّة لأهل الأرض في كلّ زمانٍ ومكان»^(١).

وهكذا، تستشعرُ من الرّجل أنّه ما يريد إلّا المساسَ بالمُسلّمات ونقضَ عُرَى الأصول الثّابتة، حتّى إنّك لتحسّب أنّه عن عمدٍ يستكثرُ المخالفة في ذلك، ولقد أجصّي له «في كتابه (الكتاب والقرآن)، ما يزيدُ على ألف موضع، يُمثّل انحرافاً عن المنهج الإسلامي»^(٢).

وما أحسب ذلك منه إلّا لغرض التّهويل والإقناع الجبريِّ بفكرته، من خلال الإثقال على عقل القارئ، واستقطاب المُحبّطين من الرّتابة الفكرية التي يعيشونها في زمنِ المُتغيّرات.

الفرع الثّاني: موقف (محمد شحرور) من أحاديث «الصّحيحين».

جرياً من (شحرور) على منوال تقسيمه السّالِف للسّنة وتاريخيّتها، توجّه إلى أحاديث «الصّحيحين» بفرزٍ مُحدّث يدّعي فيه أنّ ما خالف منها ظاهر القرآن أو لم تقبله عقولنا مَكذوبٌ، وما كان منها مُوافقاً للقرآن فيُستبقى عليه استثناساً لا احتجاجاً!

يقول في تقرير ذلك: «علينا بعد أن تمّ توظيف الأحاديث الإخباريّة في تحديد عقيدة المؤمنين، عوضاً عن التّنزيل الحكيم، أن نقف من هذه الأحاديث موقفاً جدياً، وأن نعيد النّظر فيها، ونعرض ما تعلّق منها بالأحكام عتلى كتاب الله، نستبعد ما يتعارض معه، ونُبقي على ما بقي للاستثناس! حيث سيتمّ

(١) «نحو أصول جديدة للغة الإسلامي» لشحرور (ص/١٦٣-١٦٤).

(٢) «الزّعة المادية في العالم الإسلامي» لعادل التّل (ص/٣٠٥).

استبعاد كلِّ أحاديث الرِّقاق والغيبِيَّات والإخبار عن المستقبل، وفضائل الأُمَكَّة والرجال»^(١).

وبما أنَّ «الصَّحيحين» قد جَمَعَا أصنافَ الأحاديثِ الَّتِي رَدَّهَا فِي تَقْسِيمِهِ النَّشَازِ لِلسُّنَّةِ، لَمْ يَجِدْ (شَحْرُورٌ) تَفْسِيرًا لِتَبَوُّثِهَا الْمَنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا «عَلَى أَسَاسٍ سِيَاسِيٍّ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَسَاسٍ فِكْرِيٍّ»، اسْتَعْمِلَ النَّيْخَانُ -أَوْ مَنْ يَصِفُهُمْ هُوَ بـ «الْهَامَانَاتِ»^(٢)- مِنْ قَبْلِ النَّاسَةِ لِتَحْوِيلِ النَّاسِ إِلَى قُطَيْعٍ يُرَكَّبُ عَلَيْهِ وَيُسَاقُ حَيْثُ شَاؤُوا، وَذَلِكَ لـ «عَجْزِهِمْ عَنِ الْخَوْصِ فِي التَّنْزِيلِ الْحَكِيمِ بِشَكْلِ عَمِيْقٍ» كَمَا يَفْعَلُ هُوَ!

فَمَنْ يَصْدُرُ مِنْهُ هَذَا اللَّغْوُ، لَنْ يَتَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَنْفِي الْعِلْمَ وَالْإِمَامَةَ عَنِ الْبَخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ، وَقَدْ قَالَهَا فَعَلًا: «كَيْفَ أُسَمِّي الْبَخَارِيَّ إِمَامًا، إِذَا كَانَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ؟! فِي بَابِ الْإِيمَانِ، نَرَى الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ هُوَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ!»^(٣).

وإِمَامَةُ الْبَخَارِيِّ ثَوَّبٌ دُلِّي عَلَى كَتْفِ عَالٍ، لَا يَصِلُ إِلَيْهِ قِرْمٌ مِثْلَ شَحْرُورٍ -وَلَوْ طَارَازًا- فَيَنْزِعُهُ؛ إِنَّمَا أَرَادَ الْبَخَارِيُّ مِنْ تَصْدِيرِهِ لِבَابِ الْإِيمَانِ بِحَدِيثِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْعَمَلِيَّةِ: التَّأَكُّدَ عَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ دَاخِلَةٌ فِي مَسَمًى الْإِيمَانِ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، عَلَى مَا حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو تَوْرٍ إِجْمَاعًا عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ^(٤)، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ: «كَانَ مَنْ مَضَى مِمَّنْ سَلَفَ، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ»^(٥)؛ وَمِنْ هُنَا نَشَأُ لَهُمُ الْقَوْلُ بِزِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقِصِهِ^(٦).

(١) «نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين» لمحمد شحرور (ص/١٦١).

(٢) من «لقاء محمد شحرور مع منتدى الشريعة» الجزء الأول، ٢٥ فبراير ٢٠١٠م، للموقع الرسمي له على شبكة الإنترنت.

(٣) «فتح الباري» لابن رجب (٥/١).

(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطه (٢/٨٠٧)، و«شرح اعتقاد أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٥/٩٥٦).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (١/٤٦١).

و(شحرور) على ما أبانه من تحريف لمعاني نصوص الوَحَّيِّين، يدَّعي بـ «إِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ (٩٠%) مِنْ كِتَابِي الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمَ، فَإِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْءٌ»^(١).

وهذا أمارَةٌ على هُزْلِ مَعْرِفَتِهِ بِطَبِيعَةِ الصَّحِيحِينَ، فَإِنَّ كَلِمَتَهُ لَا تَصْدُرُ إِلَّا عَنْ مَنْ يَتَوَهَّمُ انْفِرَادَ الشَّيْخِينَ بِمَا أَوْدَعَاهُ فِي كِتَابَيْهِمَا مِنْ مَرْوِيَّاتٍ، بَيْنَمَا جُلٌّ -إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّ- مَا فِيهِمَا مَوْجُودٌ مُتَّفَقًا فِي سَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

فَالصَّحِيحُ فِي السُّؤَالِ أَنْ يُطْرَحَ هَكَذَا:

إِذَا حَذَفْنَا كُلَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْعَقَائِدِ وَالْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ مِنَ «الصَّحِيحِينَ» وَبَاقِي كُتُبِ السُّنَنِ، هَلْ يَنْقُصُ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ؟
وَالْجَوَابُ: طَبَعًا يَنْقُصُ! لِأَنَّ الْمَنْقُوصَ حِينَئِذٍ شَطْرٌ كَبِيرٌ مِنَ السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ -كَمَا قَرَّرْنَاهُ- أَصْلٌ مِنَ أَصُولِ الدِّينِ.

الفرع الثالث: نماذج من تمعُّلٍ (شحرور) في إنكارِ أحاديثِ «الصَّحِيحِينَ».

يُعلن (شحرور) خلاصة ما وَصَلَ إِلَيْهِ عَبَثُهُ فِي نَقْدِ أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ» قَائِلًا: «هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صَحِيحَةً؟ يَقُولُونَ: صَحِيحٌ مُسْلِمٌ! وَصَحِيحٌ الْبَخَارِيُّ! وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمَا أَصْحُ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ! وَنَقُولُ نَحْنُ: هَذِهِ إِحْدَى أَكْبَرِ الْمَغَالَطَاتِ الَّتِي مَا زَالَتْ الْمَوْسُئَاتُ الدِّيْنِيَّةُ تُكْرَهُ النَّاسَ عَلَى التَّسْلِيمِ بِهَا، تَحْتَ طَائِلَةِ التَّكْفِيرِ وَالنَّفْيِ»^(٢).

وَلِأَجْلِ أَنْ يُبْرَهَنَ (شحرور) عَلَى صِدْقِ تَنْقِصِهِ لِهَمَا وَلِصَاحِبَيْهِمَا، يَتَّمُ قَلَمَهُ جَهَّةَ الظُّعْنِ التَّفْصِيلِيِّ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِهِمَا بِخَنْجَرِ الْهَوَى وَالْتِمَالِ الْمَقِيَّتِ، بِعِلَلٍ شَتَّى لَمْ يُسَبِّحْ إِلَيْهَا.

(١) من «لقاء د. محمد شحرور مع منتدئ الشريعة» الجزء الأول، ٢٥ فبراير ٢٠١٠م، الموقع الرسمي له على شبكة الإنترنت.

(٢) «نحو أصول جديدة للفقہ الإسلامي» (ص/١٦٠).

من أمثلة ذلك: طعنه في الحديث المُتَّفَق عليه من رواية أبي سعيد رضي الله عنه
قال: قال رسول الله ﷺ:

«يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، قال:
يقول: أخرجْ بَعَثَ النَّارَ، قال: وما بَعَثَ النَّارُ؟ قال: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِائَةٍ
وَتِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ! فذاك حين يَشِيبُ الصَّغِيرُ، ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى
النَّاسَ مُكْتَزِبِينَ وَمَا هُمْ بِمُكْتَرِبِينَ وَلَئِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٢٢].

فاشْتَدَّ ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله، أَيْنَا ذلك الرَّجُلُ؟ قال:
«أَبْشِرُوا، فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا، وَمِنْكُمْ رَجُلٌ...» الحديث^(١).

فردَّ (شحرور) هذا الحديث من حيث الإجمال بأنَّه من أخبار الغيب،
إذ النَّبِيُّ ﷺ عنده لا يعلم الغيب بنص القرآن؛ وجهل المسكين أنَّه - وإن نُصِّرَ على
أنَّه ﷺ لا يعلم الغيب بنفسه - فَإِنَّهُ يُوحَىٰ بِهِ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ، فَيُبَلِّغُهُ لِأُمَّتِهِ بِلِسَانِهِ،
والله مَيِّزُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ سَائِرِ الْبَشَرِ بِمِثْلِ هَذَا، فقال: ﴿عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ فَلَا يَظْهَرُ عَنْ
غَيْبِهِ أَحَدًا ۖ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ [الزَّحَرَةُ: ٢٦-٢٧]، وقال في حق النَّبِيِّ ﷺ
بِخُصُوصِهِ: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَفَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا بَيَّنَّاهَا لَهُ
قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ تَبَيَّنَ الْأَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التَّحْوِيزَةُ: ٢٣].

ثُمَّ رَدَّ (شحرور) هذا الحديث بثلاث دعاوي من حيث التَّفْصِيل^(٢):
الأولى: زعم فيها بأنَّ الحساب لم يَتِمَّ أصلاً، وكُتِبَ الْأَعْمَالُ لم تُوزَعْ بعدُ
في الْحَشْرِ ساعة نداء الله لآدم.

قلتُ: وهذه شُبْهَةٌ مُنْطَوِيَةٌ عَنْ سُوءِ فَهْمِهِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَا يَفِيدُ أَنَّ آدَمَ ﷺ
أَمَرَ بِأَنْ يَجْرَّ كُلُّ مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ النَّارُ إِلَى النَّارِ، وَلَا أَنَّ يُعْلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الرقاق، باب قوله ﷺ: ﴿لَا تَزَلُ السَّاعَةُ قَبْلَ عَظِيمٍ﴾، رقم: ٦٥٣٠)،
ومسلم في (ك: الإيمان، باب قوله يقول الله لآدم أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة
وتسعين، رقم: ٣٧٩).

(٢) «نحو أصول جديدة للغة الإسلام» (ص/١٥٧).

بمَصْرِه، وإِنَّمَا أَمَرَهُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُنَمِّزَ هُوَ أَهْلَ النَّارِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْحَشْرِ، حَيْثُ يَجْتَمِعُ النَّاسُ وَيَخْتَلِطُونَ.

فَالْقَصْدُ «هُوَ الْإِخْبَارُ أَنَّ ذَلِكَ الْعَبْدَ مِنْ وَلَدِهِ يَصِيرُونَ إِلَى النَّارِ»^(١)، وَلِذَا جَاءَ مِنْ مُرْسَلِ الْحَسَنِ، قَالَ: «يَقُولُ اللهُ لَأَدَمَ: يَا آدَمُ! أَنْتَ الْيَوْمَ عَدْلُ بَنِي وَبَيْنِ دُرِّيَّتِكَ، ثُمَّ عِنْدَ الْمِيزَانِ، فَانْظُرْ مَا رُفِعَ إِلَيْكَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ...»^(٢)، «وَأِنَّمَا خُصَّ بِذَلِكَ آدَمَ لِكَوْنِهِ وَالَّذِ الْجَمِيعِ، وَلِكَوْنِهِ كَانَ قَدْ عَرَفَ أَهْلَ السَّعَادَةِ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ، فَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَسْوَدَةٌ... الْحَدِيثُ»^(٣).

وَقِيلَ: أَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعَثَ النَّارَ هُمَ الْكُفَّارُ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ بَعْضَ أَئِمَّتِهِ يَدْخُلُ النَّارَ، ثُمَّ يَخْرُجُ بِشَفَاعَتِهِ، وَشَفَاعَةُ سَائِرِ الشَّافِعِينَ^(٤)؛ وَالْكَافِرُونَ الْأَصْلِيُّونَ مَعْلُومٌ مُقَدِّمًا مَصْرِهَمِ مِنْ أَوَّلِ الْبَعْثِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ الثَّانِيَةٌ لِنَقْضِ الْحَدِيثِ: زَعَمَ فِيهَا أَنَّهُ عَلَى فَرَضِ جَوَازِ هَذَا الْإِخْرَاجِ لِلْبَعْثِ، فَإِنَّ آدَمَ ﷺ لَيْسَ أَهْلًا لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ، فَإِنَّهُ نَسَاءٌ ضَعِيفٌ، عَصَى أَوْامِرَ رَبِّهِ!

وَهَذَا مِنْهُ سَوَاءٌ قَالَتْ فِي أَبْنَاءِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، يُنْبِئُ عَنْ خِفَّةِ تَقْدِيرِ قَائِلِهِ لِمَقَامِ النَّبُوءَةِ، فَآدَمُ ﷺ وَإِنْ زَلَّ فِي أَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ «تَنَبَّهَ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَكَهَذَلِكَ» [ط: ١٢٢]، وَقَدْ قَدَّمْنَا قَرِيبًا سِرَّ اخْتِيَارِ آدَمَ ﷺ لِهَذَا الْمَنَازِلَةِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ الثَّالِثَةُ: فِي زَعْمِهِ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ فِيهِ: «وَأَيْنَا ذَلِكَ الرَّجُلُ؟...» فِيهِ الْفَرَضُ بِأَنَّ النَّاجِي مِنَ الرِّجَالِ فَقَطًا وَاسْتَعْرَبَ (شَحْرُورٌ) كَيْفَ-يَجْعَلُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ كُلِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الرِّجَالِ؟

(١) «التوضيح» لابن الملقن (٣٤٧/١٩).

(٢) أخرجه الذهبي في «المجالسة وجواهر العلم» (٣٨٢/٦).

(٣) «المفهم» للفرطبي (٩٧/٣).

(٤) «الكوثر الجاري» للكوثراني (٢٤٩/٦).

وهذا مُنتهى العُبنِ في الرأْي والرَّكاكَةِ في الفهم! فَإِنَّ الْمُتَقَرَّرَ عُرْفًا لَعُونًا سائرًا على ألسنة العرب، وأصلًا في عبارة الشَّرع: أَنَّ لفظَ (الرَّجال) في الخطاب، داخلٌ فيه جنسُ النِّساءِ بالتَّبَعِ، وهذا في آيَاتٍ كثيرةٍ من القرآن، يُطلق لفظُ الرَّجال، ويُقصد به النِّساءُ أيضًا، كما في قوله تعالى: ﴿يَنْ أَلْمُؤَيِّنِينَ يَبَالُ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الاحزاب: ٢٣].

فمراد العبارة في الحديث: الواحد منهم مطلقًا، بدليل الرواية الأخرى للحديث: «... قالوا: يا رسول الله، وأينا ذلك الواحد؟»^(١)، أي: وأينا من أُمَّة محمد ﷺ ذلك النَّاجي المُفلح من بين سائر بني آدم.

فإذا عَرِيَ عقلُ (شحرور) عن تفهُمِ العربيِّ البَيِّنِ، فأنا له التَّعرضُ لِمَا دَقَّ فهمُه من الأحاديث التي اعتاصَ عن فهمها بالإبطال؟! لكنَّه مع ذلك، أيُّ إِلَّا العُدوانَ بعدُ على: المِثالِ الثَّاني:

وهو ما أخرجه الشَّيْخَانِ من حديث عمران بن حُصَيْنٍ وابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «... وأظلمتُ في النَّارِ، فرأيتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّساءَ»^(٢)، حيث سَفَّهَ عقلَ مَنْ وَضَعَ هذا الحديثَ بزعمه، بدعوى أَنَّ مُقتضاهُ مع الحديثِ السَّابِقِ: أَنَّ النِّساءَ يُمَثِّلْنَ ثُلْثِي أَهْلِ النَّارِ، والثُّلْثُ الباقِي رجالًا، أي أَنَّ مع كلِّ رجلٍ يدخلُ النَّارَ امرأتين!^(٣)

ولستُ أدري لساعتي هذه كيف بَلَغَ (شحرور) هذا الاكتشافَ الَّذي لم ينطق به الحديث، ولا هو مفهومٌ منه، ولا حَظَرَ على قلبِ بشرٍ؟! ولكن ما يُريدُ إِلَّا نَبَرَ الحديثَ بعلَّةٍ إجحافه في حقِّ النِّساءِ!

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قصة بأجوج ومأجوج، رقم: ٣٣٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة، رقم: ٣٢٤١)، ومسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء، وبينان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٧).

(٣) «نحو أصول جديدة للغة الإسلامي» (ص/١٥٨).

فمثلُ هذه التّماذج من التّحامل الفكريّ من (شحورٍ) على هذه الصّحاح، بلّي أعناق النّصوص الشّرعيّة لخدمةٍ توجّهه في ردم السّنة، خصلةٌ مُشاعةٌ في كُتبه، يشهد عليها صاحبه (نصر أبو زيد) بقوله: «إنّ قراءته -يعني شحورًا- من خلالٍ موقفٍ إيديولوجيّ مُسبق، وإنّه يقوم بالوثب على كلّ مستويات السّياق السّابقة، وتجاهلها تجاهلاً شبه تامّ . . . إنّها نموذجٌ فذٌ للقراءة الإيديولوجيّة المغرضة، إنّها قراءة تلويّنيّة»^(١).

(١) «النص والسلطة والحقيقة» لنصر أبو زيد (ص/ ١١٥).

المَطْلَب الثَّانِي

زَكَرِيَّا أَوْزُون

وكتابه «جناية البخاري؛ إنقاذ الدين من إمام المحدثين»

أخذ هذا العلماني السوري -مهندس الخرسانة المسلّحة¹- العهد على نفسه إسقاط مُسَلِّماتِ الإسلام في أصوله، لم يدع الرجل ركنًا في الدين إلّا لَقَا فيه بيلادة فهمٍ وسوء أدب!

اسمعه -مثلاً- كيف يصفُ أجلَّ حركات الصَّلَاة بقوله: «إنَّ مظهرَي الرُّكُوع والسُّجود غير مرغوب فيهما إذا ما عُرضَا على المظهر والدُّوق العام في الأماكن العامة! .. المشهد مرفوض حسب الدُّوق العام السَّلِيم، فلا الرُّكُوع أو السُّجود للآخرين يصحُّ، ولا رؤية مؤخِّرة الإنسان تُسرُّا»².

ثمَّ يتساءل بعدُ مستنكرًا: «هل للإله مشاعر كالإنسان، يفرح إذا تذلَّل له الآخرون وركعوا وسجدوا له ليرضى عليهم؟»³.

أمَّا رمضان؛ فيُلحُّ (أوزون) على أن صيامه غير واجب! فهو لا يصومه في بلد إقامته إيرلندا! بل الأمر عنده -على حدِّ قوله- أن «مَن ير في الصَّيام ما يريح نفسه، ويهدِّبها ويقربُّها إلى خالقه، فليَصُمْ إن شاء يومًا أو يومين أو ثلاثة

(١) «الأركان في الميزان: الصلاة عسكرة الرحمن» لزكريا أوزون (ص/١٥٢).

(٢) «الأركان في الميزان: الصلاة عسكرة الرحمن» لزكريا أوزون (ص/١٥٤).

أو شهراً .. ومن لا يجد في الصَّيام ما ذكرناه سابقاً، فليبتعد عنه وهو مطمئنُ
النفس! وليطعم مسكيناً إن استطاع ذلك، أو ليُقم بعمل آخر يمكنه أن يجلب له ما
يُشعره بالاطمئنان»^(١).

ولا غروَ عندي في أن يقول مثلَ هذه الموبقات مَنْ يُنكر سورةَ الفاتحة أن
تكون من القرآن! بدعواه أنَّ الدَّعوات المذكورات فيها لا يُعقل أن تكون من
الرَّب! إن هو إلَّا قول البَشرا! وأكثر الصَّحابة إنَّما تَوَهَّموا بسماعها من النَّبي ﷺ
أنَّها قرآنٌ وُحي من السَّماء، وليس الأمر كذلك! ^(٢)

و(أوزون) في كلِّ ذلك وزيادة، يحاول عن عبثٍ إظهارَ نفسه في مُقدماتٍ
مؤلَّفاتِه بزيِّ الغيور على الدِّين، الذَّاب عن حياضِ الثَّرات؛ فإذا شارَف القارئ
على بلوغ خواتيم مُقدِّماته، انكشفت له المستور من غوريته الفكرية المُناكفة
للسَّريعة^(٣)، وبنات له حقيقة هذا المُبشِّر المَهووس بالحضارة الغربيَّة،
بل وبديانيتهم النَّصرانيَّة! فهم مَنْ يستحقُّ عنده «وبجدارة المكانة والسيطرة التي
وَصَلوا إليها، لأنَّهم عَرَفوا الله حقًّا! وجعلوا مِنْ دينهم خيرَ دِياناتِ القرنِ الواحدِ
والعشرين في محبة الله ومحبة الإنسان»^(٤).

الفرع الأوَّل: موقف (أوزون) من السُّنة النَّبوية.

أمَّا موقف (أوزون) من السُّنة، فشبيهٌ بموقف سَلَفه (شحرور) في تقسيمه
لها، فهو ينفي أن تكون السُّنة وحيًّا معصوماً في أصلها، بل بشريَّة نابعة عن
اجتهادٍ خالص^(٥)، فحتَّى لو صَحَّ عنده جدلاً هو في صحَّة حديث من قول
النَّبي ﷺ؛ فإنَّه غير لازم أن يأخذ به ويعتقد ما فيه، لتفريقه المبتدع بين مقامين:

(١) «الأركان في الميزان: الصوم» لتركيبا أوزون (ص/١٠١).

(٢) «الأركان في الميزان: الصلاة مسكرة الرحمن» لتركيبا أوزون (ص/١٥٥).

(٣) صرَّح بأنَّ نَبِيَّ العلمانيَّة هو الحل لأزمات العرب في كتابه «الإسلام هل هو الحل؟».

(٤) «للق مسلمون إذ قالوا» لتركيبا أوزون (ص/٢٠٧، ٢٠٩).

(٥) «جناية البخاري» (ص/١٤).

مَقَامُ الرُّسُولِ: وهي الصِّفَةُ الَّتِي بِهَا كُتِّفَ بِالتَّشْرِيعَاتِ الْفَرَائِئَةُ، فهذه الَّتِي يُعَصِّمُ فِيهَا فَقَطْ.

وَبَيْنَ مَقَامِ النَّبَوِّ: الَّذِي يَقُومُ فِيهِ مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ ﷺ «بِالْاجْتِهَادِ وَالْعَمَلِ، حَسَبَ الْمُعْطِيَّاتِ، وَالْإِمْكَانِيَّاتِ، وَالْأَرْضِيَّةِ الْمَعْرِفِيَّةِ السَّائِدَةِ . . وَبِنَاءٍ عَلَى مَا سَبَقَ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ (النَّبَوِّيَّ) لَيْسَ مُقَدَّسًا»، وَلَا مَأْمُورًا بِاتِّبَاعِهِ^(١) فلا يُسْتَعْرَبُ بَعْدَ أَنْ يُرَى فِي كِتَابِهِ هَذَا يُنْكَرُ أَمُورًا قَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّلَفُ وَالْخَلَفُ، كَمَشْرُوعِيَّةِ الْجِهَادِ الطَّلَبِيِّ بِشَرْطِهِ، وَاخْتِصَاصِ الْمُؤَحِّدِينَ بِالْجَنَّةِ دُونَ أَهْلِ الْمِلَلِ الشَّرِكِيَّةِ الْآخَرَى^(٢).

الفرع الثاني: موقف (ذكرى أوزون) من «صحيح البخاري».

لقد أبرزَ (أوزون) إجماعَه في حقِّ تراثِ العلماءِ في ثلاثِ (جَنَايَاتٍ)، تَرَكَّزَتْ فِي الْأَصُولِ الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهَا الشَّرِيعَةُ، أَوَّلَاهَا كِتَابُهُ «جَنَايَةُ سَيِّئِهِ: الرَّفْضُ الثَّامِ لِمَا فِي النَّحْوِ مِنْ أَوْهَامٍ»، ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِ«جَنَايَةِ الشَّافِعِيِّ: تَخْلِيصُ الْأُمَّةِ مِنْ فَهْمِ الْأَثَمَةِ»!

أَمَّا ثَالِثَةُ الْأَثَامَةِ، فَكِتَابُهُ الْمَقْصُودُ بِالتَّعْرِيفِ هُنَا:

«جَنَايَةُ الْبُخَارِيِّ: إِنْقَاذُ الدِّينِ مِنْ إِمَامِ الْمُحَدِّثِينَ؟» عَرَضَ فِيهِ إِلَى مَائَةِ حَدِيثٍ وَحَدِيثَيْنِ مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي فُصُولٍ ثَمَانِيَّةٍ، جَعَلَ زَيْدَةً كِتَابَهُ وَمُنْهَجَهُ فِي فَصْلِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ ادَّعَى فِي كُلِّ فَصْلٍ مِنْ تِلْكَ الْفُصُولِ ظُهُورَ التَّنَاقُضِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الثَّوَابِتِ الشَّرْعِيَّةِ، كَالْقُرْآنِ، وَمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ دَعَا -تَنْزِيهَا- لِمُصَدِّقَتِهِ الْبُخَارِيِّ رَءِمًا- إِلَى طَرَحِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُنْكَرَةِ مِنْ «صَحِيحِهِ الْجَامِعِ» كُلِّهَا، وَالتَّصَرُّفِ فِي مَتُونِهَا، حَتَّى يَبْرُزَ لِلْأُمَّةِ بِصُورَةٍ جَدِيدَةٍ، وَلَوْ عَلَى غَيْرِ مَا أَرَادَهُ مُصَنِّفُهُ.

(١) «جَنَايَةُ الْبُخَارِيِّ» (ص/١٨)

(٢) انظر «جَنَايَةُ الْبُخَارِيِّ» (ص/٦٣، ٩١).

فلأجل تحقيق هذه الغاية الحرام، سَوَّغَ (أوزون) عبثه في أحاديث البخاري، من غير أن يُبين عن منهج واضح ولا أصول نقدية جليّة يرجع إليها؛ ما هو إلاّ التشغيب بشبهات محدثة على متون الكتاب، تأتي على كشفها عند دفع المعارضات عن الأحاديث المدروسة في القسم الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

والمؤلف سار في كتابه على ما جرت عليه عادة أعداء حملة السنن من الإمامان في الطعن بخيار الصحابة من مكثري الرواية، كعائشة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه (١)؛ كل كلامه فيهم منسوخ من كتاب «أضواء على السنة المحمّدية»، لم يُكلف نفسه الرجوع إلى جواب أهل السنة عن عوار هذا الكتاب؛ فلا كان السباعي ردّ عليه، ولا أنّ المُعلّمي نكّل به! إذن لعلّه نجى من الوقوع في بعض تلك الطّوام التي أوقع فيها نفسه تبعاً لـ (أبو رية).

ثمّ زاد على كتابه شتاراً حين حشاه بخطايا (عبد الجواد ياسين) في كتابه «السلطة في الإسلام»، فقد أخلص في تقليد هفواته في السنة النبوية حدّو القذّة بالقذّة.

والرجل فوق هذا كلّهُ مُغرَمٌ بالسّرقاّت العلميّة في كتابه، ينقل طعون غيره بحروفها في أخبار «الصّحّاحين» دون إحالة، تشبّعاً بما لم يُعطه من القبائح، كالذي فعله من انتحال كلام ساقط لـ (نيازي عزّ الدين) في رجم الرّائي المُحصّن (٢).

ناهيك عن تدليسه في نسبة الأقوال إلى غير قائلها، إمعاناً منه في التّدليس وتزوير التاريخ؛ من ذلك نسبته إلى الأديب الرّافعي في كتابه «تاريخ آداب العربيّة» القول: بأنّ أبا هريرة رضي الله عنه كان أوّل راوية أنّهم في الإسلام! من غير أن يذكّر (أوزون) موضع هذا الثّقل من كتاب الرّافعي (٣).

(١) انظر «جناية البخاري» (ص/١٩).

(٢) قارن بين ما في «جناية البخاري» (ص/٤٥) و«دين السلطان» لنيّازي (ص/٩٤٨).

(٣) «جناية البخاري» (ص/٢٠) في الهامش التاسع.

وقد أشبه أوزون في فعله هذه فعل إمامه أبو رية حين نسب هذا القول للإمام ابن قتيبة، رغم أن =

وحين تبيّنت ذلك في كتاب الرّافعي، وجدته خالياً من هذا السّقط من الكلام، بل على خلافه ذلك، وجدته مُفعماً بدفاع الرّافعي عن أبي هريرة رضي الله عنه وتبجيله إياه، غاية ما فيه ذكره لبعض أفراد من الصحابة أنكروا إكثار أبي هريرة من الرواية^(١).

وأصلُ داءِ (أوزون) في هذا النّقل الكاذب، مُستلٌّ من كتاب (صالح أبو بكر)^(٢)، فهو الذي نسب إلى الرّافعي هذه الفرية، استتبعه غلطُ حمود التّويرجيّ في ردّه على صالح حين انساق وراء كذبيته في الافتراء على الرّافعيّ، فوّقع هو بدوره في هذا الأديب وتعجّل في نعتِه بأنّه «من ثرّارِ القصريّين، يَمْنُ أَعْمَى الله قلوبهم»^(٣)!

وأفّه الحماسي العجّلة!

= ابن قتيبة إنّما نسبهُ للنّظام المعتزلي، ثمّ نقضه وكشف بطلان هذه التّهمة، انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلّم (ص/ ١٦٤).

(١) «تاريخ آداب العربيّة» للرّافعي (١/ ٢١٦).

(٢) في كتابه «الأضواء القرآنيّة» (ص/ ٥٩-٦٠).

(٣) «الرّد القويم» للتّويرجي (١/ ٢٨٢).

المطلب الثالث

جمال البنا (ت ١٤٣٤هـ)^(١)

وكتابه «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم»

يحتار القارئ لكتب (البنا) في تصنيفه تصنيفاً فكرياً محدّد المعاليم، بين كونه عقلياً ذا أصول إسلامية، أو خدائياً موالياً لأفكار الأنسنة، بل قرأنا مُنكِراً لحجّة الأحاديث النبوية.

فهو القائل في حقّها: «إنّ السّنة بما دخلها من الوضع، وبما أدرجه رِوَاة السّنة الموثّقون من كلامهم في متن الحديث، وما لحق الحديث من شذوذ واضطرابٍ وروايةٍ بالمعنى وغير ذلك، جعل السّنة كلّها في موضع الشّك والريبة فيها! وفي مدوّناتها الصّحيحة، بحيث لم تعد محلّاً للثقة والاعتماد»^(٢).

ويقول: «لو قال أحد أنّ هذه الأحاديث لا يُعتمدُ بها أصلاً لما كان مُتَعَصِّفاً»^(٣)!

(١) جمال بن أحمد البنا: مُفكّر مصري ذو جذور إسلامية، جاهد لينحو بالدين إلى الليبرالية الغربية، وهو الشّقيق الأصغر لحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، صدر أوّل كتاب له بعنوان «ثلاث عقبات في طريق المجد» سنة ١٩٤٥م، ويعدّه «روح الإسلام»، ثمّ توالى مؤلفاته التي شدّت في كثير من مسائلها وفناؤه عن إجماعات أهل السّنة، ككتاب «السّنة ودورها في الفقه الجديد».

(٢) «السّنة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/٧٣).

(٣) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٧).

و(البنا) وإن كان مُخالفاً للقرآنيين في أصل موقفهم الرافض للسنة جملة -
 إلا أنه يجانسهم في نتائج تفريراته، ولوازمها من حيث الواقع العملي، بل ترى
 أنساقاً كبيراً لرؤيته الفكرية المتعلقة بأفراد الأدلة الشرعية النقلية، وبين ما يراه
 الحداثيون في تاريخيتها وإعادة تشكيلها بما يأنف والحضارة الغربية الحديثة.
 ترى شاهد هذا في تأكيده على «أن الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين
 والصحابة أرادوا عدم تأييد ما جاءت به السنن من أحكام»^(١).

فهو على هذا لا يؤيد السنة النبوية مكيئة في التشريع الإسلامي، بل يأتي في
 مقدمة ذلك العقل! ثم مقاصد القرآن وقيمه ثانياً، ثم السنة بعدهما^(٢).

وقد بلغ الحال بـ (البنا) في تحريف الشريعة دركة ليس وراءها مُطلع لناظر،
 ولا تحتها مهوى لخبث، فقد كان ينكر فرض الحجاب على النساء، وحّد الردّة
 عن الإسلام، بل كان يُبيح التدخين للصائم في رمضان! إلى غير ذلك من بوائقه
 التي كثرت، ولواذعه التي اشتدت في حق السنة، حتّى صُدرت جهالاته عبر منابر
 الإعلام العلماني بلا رقيب.

لقد ركب (البنا) الممعة في أمر غير، تظاهر فيه ببراءة قصده من شين
 الأحاديث وروايتها، ولعلّه كان مُستشعراً في قرارة نفسه لهول ما كان يُقدم عليه
 من اقتحام سباج الشريعة بغير إذن؛ تلمس شيئاً من هذا الشعور في تقديمه لعدوانه
 على أحكام السنة في كتابه «السنة ودورها في الفقه الجديد» بقوله: «يكاد فوادي
 يطير فرحاً مما أبوح به، لكنّي مضطراً إلى البوح نصحاً، مُتمنياً - بكل الصدق
 والإخلاص - أن أكون مُحططاً، فمن كان ذا طِبِّ، ویراني عَليلاً، فدونه
 فليطبني...»^(٣).

(١) «السنة ودورها في الفقه الجديد» (ص/٢٠٢، ٢٥٢).

(٢) انظر كتابه «السنة ودورها في الفقه الجديد» (ص/١٥٥، ١٧٤).

(٣) «السنة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/٦٢).

الفرع الأول: عدم اعتبار (البنا) للسنة القولية، أصل في نظريته النقدية لأحاديث السنة.

أول ما ينبغي معرفته من موقف (جمال البنا) من السنة، أنه لا يعتبر منها إلا العملية دون القولية، فالحجة عنده محصورة في أفعاله ﷺ ومسيرته العملية المتناقلة^(١)، وذلك أنه يفهم من معناها اللغوي «الدأب، والمنهج، والطريقة، أي أنها عمل الرسول، وليس قوله»^(٢).

فهو لأجل ذلك يخرج القولية والتقريرية من مسمى «السنة» المأمور باتباعها، ويجعل أكثر المنقول في هذين النوعين مختلفًا أو مشكوكًا في صحته، سمى هو إلى البرهنة إلى ذلك ببيان ما يراه زيف متون كثير من الصحاح عند أهل السنة.

وذاك الموقف منه أصل عند الحدائثيين يُدندنون عليه كثيرًا، لأجله نرى بعضهم يمهّد بين يدي طعنه في أحاديث الصحيحين بنفي الوحي عن هذه السنن القولية^(٣).

وأصل تأثر (البنا) بهذا الأصلي البدعي كتابات (محمد رشيد رضا)، مُقدّم أرباب هذا المسلك في تشطير السنة، وذلك في ما قرأه له من مقالات قديمة مبثوثة في أوليات مجلته «المنار»^(٤)؛ وقد تبنى هذا الرأي عنه فتأّم من ذوي النزعة العقلية بعده، قلّة منهم مُشتغل بالعلوم الشرعية، كحالي (محمود أبو رية)^(٥)، و(محمود شلتوت).

عقّد هذا بابًا كاملاً في كتابه «الإسلام عقيدة وشريعة» في نُصرة هذا المسلك، بل أضاف من القيود على معنى السنة ما تجاوز به شرط (رشيد رضا)،

(١) «السنة ودورها في الفقه الجديد» لجمال البنا (ص/١١).

(٢) «فتريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٧).

(٣) كما فعل ذكرها أوزون في «جناية البخاري» (ص/١٤).

(٤) مقالاته هذه في «مجلة المنار» (١٠/٨٤٩).

(٥) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمد أبو رية (ص/٣٧٩-٣٨٠).

كان تتَّصف بالتَّواتر العمليّ والأطِّراد المعروف عند الكافَّة^(١)، ووافقه على اشتراطه هذا (سليمان النَّدوي)^(٢)، مُتوسِّعاً فيما يراه صالحاً للتَّمثيل لها^(٣).

فأيُّ غرابة بعدُ في أن تتَّواطأ كلمات الحداثيِّين على تَبني هذا القول والتَّطويل له^(٤)؟ وبِه يخلو لهم الجوّ في مقام التَّشريعَات لإسقاطِ شَطْرٍ كبيرٍ من أثقالِ السَّنة عن ظهريهم، بل هي السَّبب عندهم «في تحنيط الإسلام، وأنَّ النَّبي ﷺ وصحابته لم يعرفوا السَّنة بهذا الشَّكل»^(٥).

الفرع الثَّاني: نقض مسلِك (البنا) في اعتبارِ السَّنة العمليَّة دون القولية.

ويبيِّن وجه بطلان تقسيم (البنا) للسَّنة من حيث الحجِّيَّة من عدَّة وجوه:
الأوَّل: أنَّ هذا التَّقسيم بهذا الاعتبار لم يَقلْ به أَحَدٌ من سَلَفِ الأئمة أو مُتأخِّريها، قد أصابَ المعلِّمي في نعيته لهذا القول بأنَّه «اصطلاحٌ مُحدَث، لا يخفى بُطلانه»^(٦).

الثَّاني: نفي هؤلاء لحجِّيَّة السَّنة القولية نتيجة لمقدِّمة لغويَّة خاطئة، حيث إنَّ دَلالة السَّنة في لغة العربِ أوسعُ من مُجرَّد قصرِها على السَّيرة العمليَّة، فإنَّها في وضعهم الأوَّل دالَّةٌ على معاني أُخرى، منها: السَّيرة والطَّريقة^(٧)، والإمام المُتَّبِع^(٨)، ولا شكَّ أنَّ هذه المعاني شاملةٌ في مدلولاتها اللُّغوية للأقوال والأفعال.

(١) «الإسلام عقيدة وشريعة» لمحمود شلتوت (ص/ ٤٨٠-٤٩١).

(٢) نَسَبَ إلى دار التَّدوَّة بالهند، صاحب الطَّلَاع على الحديث والتَّاريخ، له تصانيف باللُّغة العربيَّة والأردية، عُيِّن رئيساً لجمعية علماء الإسلام بكَراتشي، توفي سنة (١٩٥٣م)، انظر «الأعلام» للزركلي (١٣٧/٣).

(٣) انظر مقالهُ المُترجم: (تحقيق معنى السَّنة وبيان الحاجة إليها)، المنشور في «مجلة المنارة» (١٧٣/٣٠).

(٤) انظر نماذج من نصوصهم في تبني هذا المسلك في «الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام» لمحمد عبد الرزاق أسود (ص/ ٥٩٠-٥٩١).

(٥) «الكتاب والقرآن» لمحمد شحرور (ص/ ٥٤٦).

(٦) «الأنوار الكاشفة» (ص/ ٥٨).

(٧) انظر «لسان العرب» (٢٢٦/١٣) مادة: س ن ذ.

(٨) «جامع البيان» للطبري (٦/ ٧٢).

بل نزيد أن نقرّر هنا: أنَّ الأتباع كما يكون في العمل والطريقة، فهو كائنٌ في الأمر والنهي من باب أولى.

فإذا كانت السنة هي الخُطّة والطريقة، فلا شكَّ أنَّ الخُطّة يكون أصلها القول، والطريقُ والطريقة والسبيل معناها واحد، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ﴾ [يُونُس: ١٠٨]، والدعاء قول، وقد سمّاه سبيلاً^(١).

الثالث: أنَّ أقواله ﷺ أدلُّ على الحكم الشرعي من أفعاله، على ما قرّره جمهور الأصوليين^(٢)، فأفعاله الجبليّة لا قُدوة فيها، ولا تدلُّ على أكثر من الإباحة، وكذا ما اختصَّ به من الأفعال؛ وهذا لا يُتأتى في أقواله، فعليه قدّموا قوله ﷺ على فعله عند التعارض^(٣).

الرابع: القول بهذا التقسيم المُحدث للسنة يقتضي ردَّ آلاف الأحاديث التي نقلها الصحابة والتابعون رضي الله عنهم، وأئمة الدّين عنه ﷺ في جميع الأبواب الشرعيّة^(٤)، ممّا يقتضي ردَّ أكثر السنن الفعلية نفسها! «بل لا يبعد إذا قلنا كلّها، لأنّه ما من فعلٍ نقل إلينا من تلك، إلّا وقد اختلف في هيأته وأحكامه المقومة لحقيقته، والمسلمون النّاقلون لتلك الأعمال، إنّما كان مُستند اختلافهم في ذلك: إمّا السنن القوليّة، وإمّا اجتهاد من يتأتى له الاجتهاد منهم، فإذا لم يجب أن تكون سنن الرّسول ﷺ القوليّة من الدّين، فلأن لا تكون مجهودات غيره من الدّين أولى وأحرى!»^(٥).

(١) «مجلة المنار» (١٢/٥٢١)، وانظر «موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية» (٢٨/١)، وموقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» (ص/٦٨-٧٠) فقد نقل فيه مولفه سبعة عشر قولاً من أقوال أهل العلم المتقدّمين تدلُّ على إطلاق السنة على أقواله وأفعاله وتقريراته.

(٢) «أفعال الرّسول ﷺ ودلالها على الأحكام الشرعية» لمحمد سليمان الأشقر (١/٥٥-٥٧).

(٣) «شرح الكوكب المنير» لابن النجار (٤/٦٥٦).

(٤) «دفاع عن السنة ورد شبه المشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٢٧٦).

(٥) من ردِّ الشيخ صالح اليافعي على توفيق صدقي، انظر «مجلة المنار» (١١/١٤١).

فلأجل ذلك نقول: أَنَّ السُّنَّةَ القَوْلِيَّةَ لو لم تُكُنْ حُجَّةً في دينِ الله تعالى، لما بذل العلماء المُستأمنون على الشَّرْعِ جهودَهم وأوقاتهم في تدوينها، بل ولا أذن النَّبي ﷺ بذلك لبعض أصحابه أصلاً! وكان أوَّل مَنْ يُنبِئُهُ أمَّتُهُ على خطورة ذلك كي يحذروه^(١).

الفرع الثالث: كتاب «تجريد البخاريّ ومسلم» التَّطبيق العملي لقناعات (البُنا) تُجاء مُدُونات الحديث.

إذا مَحَصْنَا النَّظَرَ في طَبِيعَةِ المؤلِّفات الَّتِي خَصَّصَهَا (البُنا) لموضوعِ السُّنَّةِ ومُدُونَاتِهَا، أَخَصَّصَ مِنْهَا كِتَابَهُ «السُّنَّةُ ودورها في الفقه الجديد»، وكتابه الآخر «الأصلان العظيمان: الكتاب والسُّنَّة»، سَنَجِدُ كِتَابَهُ المتأخَّرَ عنهُمَا «تجريد البخاريّ ومسلم من الأحاديث الَّتِي لا تُلْزَمُ» هو الميدان التَّطْبِيقِيّ لما أسلف تَنْظِيرُهُ وتَأْصِيلُهُ في الأوَّلَيْنِ؛ غَرَضُهُ مِنْهُ «أَنْ يُنْقَلَ القَارِئُ مِنْ عَالَمِ البُخَارِيِّ المُقَدَّسِ، كَأَصْدَقِ كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللهِ تعالى، إلى تَجْرِيدِهِ مِنْ مَثَلِ الأحاديثِ .. فالكتابُ جَدِيدٌ، ويمكن أن يكون صَادِقًا للكثير!» كما يقول^(٢).

وهو حقًّا صَادِقٌ لذوي النِّفَظِ السَّليمة، والعقول المستقيمة، كيف وقد استهله بقارعتين: بكذبةٍ حمقاء، وسرقةٍ خرفاء.

فأما الحمقاء: فَعَرَّوهُ أوَّلَ كِتَابِهِ إلى البُخَارِيِّ إخراجَ حديث «الغرائيق!» وأَنَّهُ ضَمَّنَ جَمْلَةً أُخْرَى مِنْ الأحاديثِ الَّتِي أَسَاءَتْ إلى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ وجوده في «الصَّحِيح» مِمَّا دَعَاهُ إلى تَأْلِيفِ هَذَا الكتابِ، تبرئةً لِمَرْضِ النَّبِيِّ ﷺ كما زعم^(٣).
والبُخَارِيُّ بَرِيءٌ مِنْ تَصْحِيحِ هَذَا الحَدِيثِ المُنْكَرِ، و«صَحِيحُهُ» خَالٍ مِنْ هَذِهِ الغُرْبَةِ.

(١) انظر «تدوين السنة النبوية، نشأته وتطوره» لـد. محمد مطر الزهراني (ص/٧٤).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلْزَمُ» (ص/١٥).

(٣) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلْزَمُ» (ص/٥-٤).

وأما سرقة الخرقاء: والتي لم يُحسِن هو سَترَها، فتلِكَ في مُقدِّماتِهِ النَّاصِلِيَّةِ الأَربَع لمَوضُوع كِتابِهِ، وَالتِّي ادَّعَى أَنَّها مِن وَحْيِ اجْتِهادِهِ، لا تَعُدو في واقع الأمر أن تَكُون نَسْجًا لِمَا قَدَّمَ بِهِ (إِسْماعيل الكُرْدِي) كِتابَهُ «نَحو تَفْعِيل نَقْد مِتن الحَدِيث النَّبَوِيِّ»! مَعَ بَعْضِ اخْتِصار^(١).

فالرَّجُل مُكثِّرٌ مِن اسْتِنساخ ما في هَذا الكِتاب وتَقْلِيد صاحِبِهِ فيهِ حَذو الحَرفِ بِالحَرفِ مِن غَيرِ إِحالة إِلَيْهِ! وَمَن قَابلَ بَين مُقدِّمَتَي الكِتابَين تَبَيَّن لَه أَوْسَع مِمَّا أَعْنِيهِ.

وَبَعْد هَذه المُقدِّمات المَنهَويات مِن كِتاب (الكُرْدِي)، «شَرَعَ (البَنّا) في مَقصودِ كِتابِهِ بِسَريٍّ ما يَعتقدُهُ مُنكَرًا! مِن مِثوَلِ «الصَّحِيحِينَ»، حَيت بَلَغَتْ عَدَّتُها عِندَهُ سِتَمائَةٌ وَثِلاثَةٌ وَخَمِسين (٦٥٣) حَدِيثًا! مُرتَّبًا لَها تَحت أربَعة عِشر بابًا، مُعَنونًا لَها بِما يَدُلُّ عَلى المَعنى العامِّ الَّذي لَاجِلُهُ جُرِّدَت مِن لَبوسِ الثَّبَوَةِ.

فكان أَوَّل هَذه الأواب: «أَحاديثُ الغَيب»، ثُمَّ «الإِسْرائِيليَّات»^(٢)، وَ«أَحاديثُ تَمَسُّ ذاتِ اللّهِ تَعالي»^(٣)، وَ«أَحاديثُ تَفسُرُ القُرْآن»^(٤)، وَأخرى «تَحَدُّ أسبابِ نَزالِها»^(٥)، وَ«أَحاديثُ في نَسْخِ القُرْآن»، وَ«أَحاديثُ تَتَضَمَّنُ أَحكامًا

(١) وَهُوَ يَكثرُ الثَّقُلُ عَن كِتابِهِ حَذو الحَرفِ بِالحَرفِ دونَ عَزو، بَل تَراءِ بِسَنسَخِ نَفْسِ الثَّقُولِ عَلى نَفْسِ تَرتِيبِ الكُرْدِي في مُقدِّمَتِهِ! وَمَن قَابلَ بَين مُقدِّمَتَي الكِتابَين تَبَيَّن لَه أَوْسَعُ مِمَّا أَعْنِيهِ.

(٢) قَد أُورِدَ تَحتَ هَذا البابِ ما يَدُلُّ عَلى جَهلِهِ بِمَن هُم بَنو إِسْرائيلَ، مِثْما نَسَبَته (ص/١٧٧) إِبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا هُوَ أَصلُهُم وَلَيسَ مِنْهُم، ثُمَّ ذَكَرَهُ (ص/١٩١) لِحَدِيثِ مَجيءِ اليَهُودِ إِلى النَّبِيِّ ﷺ حَينَ ذَكَرُوا لَه أَنَّ رَجُلًا مِنْهُم زَنا بِامَراةٍ .. إلخ، وَهَذه واقِعة في زَمانِ النَّبِيِّ ﷺ، لا مَن أَقوالِ بَنِي إِسْرائيلَ السَّابِقِينَ.

(٣) قَصِدَ بِهِ إِسقاطُ أَحاديثِ الصِّفَاتِ بِدَهرى التَّجْسيمِ، في الوَقْتِ الَّذي سَعى في تَأويلِ مِثْلِياتِها مِن آياتِ الصِّفَاتِ في القُرْآنِ وَحَمَلِها عَلى المَجازِ، انظُر مِثالَ هَذا في كِتابِهِ (ص/١٩٤).

(٤) حَيت يَري (ص/١٩٨) أَنَّ القُرْآنَ لا يَحْتَاجُ إِلى تَفسيرٍ، وَأَنَّهُ يَفسُرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، لَكِنَّهُ نَفَسَ هَذا في الصِّفحة نَفْسَها، حَين اعترفَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَد فَسَّرَ بَعْضَ الآياتِ لِلشَّعْبَةِ!

(٥) عَلى رَفضِهِ لِهَذهِ الأَحاديثِ في (ص/٢٠٧) بِقَولِهِ: «لأنَّ القُرْآنَ لا يَصدُرُ الأَحكامَ لِأسبابِ خَاصَّةٍ»، وَهَذا لا شَكَّ قَولٌ يُناقِضُ القُرْآنَ نَفْسَهُ، لأنَّ فِيهِ آياتَ بَيِّناتٍ في نَزالِها عَلى أَقوامٍ بِأَعيانِهِم، كَزَيدِ بنِ حارِثةَ ﷺ في الآية ٣٧ مِن سورَةِ الأَحزابِ، وَأَبي لَهَبٍ في سورَةِ النَّدى، وَهَكَذا.

مخالفة للقرآن»، و«الأحاديث القدسيّة»^(١)، و«أحاديث المعجزات الحسيّة»، و«أحاديث تخلُّ بعصمة الرُّسول ﷺ»، و«أحاديث ضدَّ حرّيّة الفكر والاعتقاد»، و«السُّرف في الثَّرغيب والثَّرهب»، و«أحاديث تسيء إلى المرأة»، و«أحاديث مشككة في متونها».

وقد حاول (البنا) أن يجعل هذه الأبواب مُنضوية تحت ضابط مَنهجيّ لنقد الأحاديث، وهو «العرض على القرآن الكريم»، فتتج عن استعماله لهذا المعيار «التوقف أمام قرابة ألفي حديث، يُمكن أن يكون نصفها في الصّححين»^(٢) وما أبقاه في «الصّححين» ممّا سلمت منه يَدَي التّشطّيب أو اللَّمز، فإنّما هو إمّا لأجل موافقته للقرآن، فإنّه قد عابَ على الشّيخين تَساهُلَهُما التّشيين مع القرآن الكريم وتأويله^(٣) أو لأنّ أنفه اشتَم منها عبق الثّبوة -حسب تعبيره^(٤)- فلم تحنّج إلى إجهاد نظير المُحدّثين في نقدها^(٥).

والمؤلف في هذا ساردٌ لأغلب تلك الأحاديث تحت الأبواب السّالفة سردًا دون أن يُعلّق عليها بما يُبين عِلّتها! وأحيانًا يُبين ذلك، وكأنّ الشُّبهة التي ارتمت عليه عند نظره في الأحاديث، يفترض هو أنّها أصابت كلّ النَّاس؛ فأشبه كتابه كتاب فهرس.

وسياتي نقض كثيرٍ من شطحاته في ذلك في الباب الثّالث بإذن الله تعالى.

(١) لأنّها -بزعمه- مادامت تُروى عن الله تعالى، فيلزم أن تكون قطعية الثبوت مثل القرآن الكريم تمامًا، انظر (ص/٢٤٧) من كتابه.

(٢) «الأصلاص العظيمان» (ص/٢٧٦).

(٣) مع أنه قد انظر «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٦٨).

(٤) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٨).

(٥) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/٦١).

الفصل الرابع

موقف الاتجاه العقلائي الإسلامي
من «الصّحّاحين»

المبحث الأول بدء نشوء الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر

أَوَّلُ تَجَدُّدٍ لِهَذَا الْإِتِّجَاهِ الْعَقْلَانِيِّ الْحَدِيثِ فِي نَظَرِهِ إِلَى الشَّرِيعَةِ وَنُصُوصِهَا كَانَ أَوَاخِرَ الْقَرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ فِي الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ ابْتِدَاءً، إِثْبَانُ ضَعْفِ الْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَانْتِكَاسِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ رِيَادَةً وَخَضَارَةً، بِإِزَاءِ تَقَدُّمِ عِلْمِيٍّ وَتَقْنِيٍّ وَعَسْكَرِيٍّ لَأُمَمِ الْقَرْبِ؛ أَدَّى تَسَلُّطَهُمُ الْحَضَارِيِّ عَلَى ضَعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ بِقُوَّةِ الْبَارُودِ مَمْزُوجًا بِمِدَادِ الْمَطَابَعِ، إِلَى بَرُوزِ اتِّجَاهَاتٍ فِكْرِيَّةٍ مُوَالِيَةِ لَهُمْ، مُمَثِّلَةٌ بِقُوَّةٍ فِي الثَّيَّارِ الْعِلْمَانِيِّ الْغَالِي الَّذِي صَارَ لِسَانَ الْمُحْتَلِّ بَيْنَ بَنِي جِلْدَتِهِمْ، يُحَسِّنُونَ لِلنَّاسِ أَفْكَارَهُمْ، وَيُجَمِّلُونَ لَهُمْ أُنْمَاطَ مَعَايِشِهِمْ.

حِينَهَا هَالِ الْخَطْبُ فَقَهَاءَ الْأُمَّةِ وَمُفَكِّرِيهَا، فَهَرَعُوا إِلَى رَدِّ تِلْكَ الْحَمَلَاتِ الْمُتَسَلِّلَةِ إِلَى الْعَقْلِ الْجَمْعِيِّ مَذَاهِبَ شَتَّى، كُلٌّ يَدْعِي التَّمَكُّنَ مِنْ زِمَامِ الْإِصْلَاحِ، كَانَ مِنْهُمْ فِتْنَةٌ عَلَى قَنَاعَةٍ مِنْ أَنَّ رِبْطَ جَاشِ الْمُسْلِمِينَ وَتَنْبِيْهِتِهِمْ عَلَى الدِّينِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِبَيَانِ الْوِفَاقِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَمَا انْبَهَرَ بِهِ النَّاسُ وَمَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ الدُّوَلُ الْإِمْبِرْيَالِيَّةُ مِنْ تَقَدُّمِ فِي شَتَّى الْعُلُومِ الْمَادِيَّةِ.

فَمَا بَرَحُوا يَطْمَتِنُونَ أَهْلَ الثَّقَافَةِ عَلَى وَلَاءِ الْإِسْلَامِ لِلْحُرِّيَّاتِ الْفَرْدِيَّةِ، فَسَوَّغَتْ النَّظَرَ الْعَقْلِيَّ الْمُجَرَّدَ إِلَى نُصُوصِهِ عَلَى نَمِطٍ يَخَالِفُ مَا عُهِدَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَسْلَافِهِمْ، مُتَعَذِّبِينَ بِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ عَوْدًا بِالنَّظَرِ فِي ذَلَالَاتٍ بَعْضُ النُّصُوصِ لَتَنْسَجِمَ مَعَ قَطْعِيَّاتِ الْحَضَارَةِ الْوَافِدَةِ، أَوْ عَوْدًا بِالنَّظَرِ فِي أَمْرِ ثُبُوتِهَا مِنْ

حيث الثقل؛ ما استلزم -في زعيمهم- إعادة تشكيل بعض الأحكام الدينية بما يتوافق والقوالب الفلسفية السائدة، وذلك بالتلفيق -ولو جزئياً- بين أطروحات الحضارة الحديثة والمرجعية الإسلامية العتيقة.

أوليس الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان؟! إذن لا بُدَّ من التجديد في بعض أحكامه وتبديلها لتصدق هذه المقولة آيين -في الوقت ذاته- أن يتنكروا لشريعتهم خلافت من تنكّب من أتباع العلمانية، بحسب ما عند كل فرد منهم من آثار التسليم لنصوصها، واليقين بأدلتها، والاعتزاز بالانتماء إليها، وعليه خصصت هذا التيار الإصلاحى بوصف «الإسلاميين» أو «الإصلاحيين»، لاهتمامهم بإصلاح المنظومات الدينية والسياسية والاجتماعية وفق نظرة شرعية خاصة -وإن بدا من بعضهم نوع غلو في استعمال العقليات في نظره للدين- تمييزاً لهم عن باقي طوائف المدرسة العصرية بمفهومها العام^(١).

ففي هذه المرحلة الحساسة بالذات من تاريخ هذا الصراع الحضاري، بدأت تتكامل ملامح مدرسة التجديد الديني شيئاً فشيئاً، بعد أن رسمت تشكيلاتها الأولى جمال الدين الأفغاني (ت ١٣١٥هـ)^(٢)، على أساس قد سبق إليه من أرباب

(١) تنقسم المدرسة العقلانية المعاصرة إلى ثلاث طوائف:

الأولى: من ينكر الوحي الإلهي بالكلية، وهم غلاة العلمانية، حيث يرون أن أي مخلوق للحياة الإنسانية، يجب أن يصدر عن عقل الإنسان، فقط بعيداً عن الدين.

الثانية: لا تنكر قداسة الوحي صراحة، وتظهر احترامه في الظاهر، لكنها تُفرغه من مضمونه وتُلغي تطبيقه، كما عند عابد الجابري، وعبد الله العروي، وسعيد المشماوي، وأخراهم.

الثالثة: وهم العقلانيون الإسلاميون، وهو موضوع الدراسة في هذا البحث.

انظر «العصرانيون بين مزاعم التجديد ومبادئ التغريب» لمحمد الناصر (ص/ ١٧٦-١٧٧)، و«منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير» لـ د. فهد الروبي (ص/ ٧٠).

(٢) محمد بن صفدر جمال الدين الأفغاني: فيلسوف الفكر الإسلامي في عصره، واسع الاطلاع على العلوم القديمة والحديثة، وُلد في أسعد آباد بأفغانستان، ونشأ بكابل، وتلقى العلوم العقلية والتقليدية فيها، وترعرع في الرياضيات، ثم انتظم في سلك رجال الحكومة في عهد (دوست محمد خان).

ثم رحل ماراً بالهند ومصر، إلى الأستانة (سنة ١٢٨٥) فنجعل فيها من أعضاء مجلس المعارف، ونُفي منها (سنة ١٢٨٨م)، فقتض مصر، لينفج فيها همّة للنهضة الإصلاحية، ديناً وسياسةً، وتلمذ له نابغة =

المقالات العقلانيّة القديمة؛ ثمّ أحكم صيغها بما يتوافق والروح العصريّة الجديدة من جاء بعده من تلاميذه بجصر، أخصّ بالذكر منهم مُريده (محمّد عبده)، حيث سنّوا لمدرستهم دستوراً مستحدثاً أُعطي فيه سلاح العقل أكثر من حدّه.

فلقد أعلنها (محمّد عبده) صراحاً من غير مواربة بما كان يُشنعُ به أهل العلم قديماً على أهل الكلام، من أنّه: «إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دُلّ عليه العقل»^(١)؛ وبهذا أجهزوا على عدد غير قليل من النصوص الحديثيّة، وضيّقوا من خبز الغيبيّات في أبواب الاعتقاد، وأنكروا ما تتابع المسلمون على تصديقه من جليل المعجزات^(٢).

يقول (محمّد عبده): «المطالبة بالإيمان بالله ووحديّته، لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقليّ، والفكر الإنسانيّ، الذي يجري على نظامه الفطريّ، فلا يُدهشك بخارق للعادة، ولا يغشى بصرك بأطوار غير مُعتادة، ولا يُخرس لسانك بقارعة سماويّة، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهيّة»^(٣).

فحول هذا المأخذ الذي يقرره (عبده) قد دُنْدَنَ (حسن حنفي) كثيراً في مؤلّفاته، فتراه يضرب في حديد بارد حين يسأل مُستنكراً: «هل تُؤدّي المعجزة إلى تصديق الرّسول؟ وهي برهان خارجيّ عن طريق القدرة، ولبس داخليّ عن طريق اتّفاقها مع العقل، أو تطابقها مع الواقع؟»^(٤).

وتماشياً منهم مع هذه القناعة المجافية للتّسليم الشرعيّ، ارتكبوا كلّ عَبرٍ لنفي الآيات والبراهين الجسيّة، ولّي أعناق النصوص التي تُثبتها؛ يظهر هذا أيضًا

= مصر وقتها (محمّد عبده) وكثيرون.

ثمّ نفته الحكومة المصريّة (سنة ١٢٩٦م) فهاجر إلى حيدر آباد، ثم إلى باريس، فأنشأ فيها مع تلميذه عبده جريدة (الحرّة الوثق)، ورّخل رحلات طويلة؛ من مؤلّفاته: «تاريخ الأفغان» و«رسالة الرّد على الدّهريّين»، ترجمها إلى العربيّة تلميذه محمّد عبده، انظر «الأعلام» للزركلي (١٦٨/٦).

(١) «الإسلام والنصرانيّة مع العلم والمدنيّة» لمحمّد عبده (ص/٥٤-٥٩).

(٢) انظر «حوار هادئ مع الشيخ محمد الغزالي» لسلمان العودة (ص/١٠).

(٣) «الإسلام والنصرانيّة مع العلم والمدنيّة» (ص/٥٤-٥٩).

(٤) «من العقيدة إلى التّوراة» لحسن حنفي (٧٢/٤).

فيما اجتَرَحَه (محمد عبده) عند تناوله للآيات الدالة على المعجزات في تفسيره لبعض آي القرآن^(١)؛ وعلى نفس نهجه أعطى كثير من أتباعه لعقولهم حُرِّيَّةً واسعةً أقرب إلى التَّفَلُّت، فتأولوا بعض الحقائق الشرعية التي جاءت بها نصوص الوحي، عدولاً بها عن الحقيقة إلى المجاز أو التَّمثيل؛ وليس هناك ما يدعو حقيقة إلى هذا الموقف المتكلف من نصوص الشرع إلا مجرد الاستبعاد والاستغراب، وسيأتي تفصيل الرد على هذه الشبهة في مطاوي هذا البحث.

(١) انظر - مثلاً - تفسير المنار، (١/٣٤٧) و(٣/٢١١).

المبحث الثاني

أبرز شخصيات المدرسة العقلية الإسلامية الحديثة

لئن كان جمال الأفغاني المؤسس الرُمزي لهذه المدرسة بادئ أمرها - كما أشرنا إليه آنفاً - وباعت الفكرة في رُؤاؤها، فإن تلميذه (محمد عبده) هو الذي أقام صروحها وأجاد في الإقناع بها، فكان بحق صاحبها وإمامها الأول، وله من الأثر على أتباعها ما لم يكن لأستاذه، نتيجة اختلاف الوسائل التي ارتضاها لبث أفكارهم، وتنزيلها على أرض الواقع.

فبينما كان الأفغاني منكباً على المجال السياسي، يبتغي من خلاله نهضة حضارية جديدة، مقتنعا بعدم إمكان تغيير للواقع إلا بـ «ثورة سياسية» دندن حولها في عدّة من مقالاته؛ كان تلميذه (عبده) يخالفه المسلك، فيدعو - مُتأدباً - إلى سلوك طريق التعليم والدعوة والكتابة لتحقيق ما يصبون إليه من إصلاح حضاري، إلى أن أعلن عيبه عليه بعد موته انشغاله المبالغ «بأمور الحكم والحكام»^(١)، فصارت له ردّة فعل تُجاه مسلكه بالغ فيها بدوره^(٢)، وإن لم يتنجّ هو أيضًا من سُعار السياسة ومكر أربابها.

(١) انظر «تاريخ الأستاذ الإمام» لرشيد رضا (١٤١٦-١٤١٧، ٤٢٥).

(٢) كما نراه مثلاً في كتابه «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية» لمحمد عبده (ص/١١١).

يقول الحجويُّ الفاسي: «الشيخ محمد عبده رجل أدب، وليس رجلَ حديث وفقه، وهو رجلُ زُعامَةٍ في السِّياسة، نعتُفُ بفضلِهِ على بِلادِهِ ونَفْعِهَا، فيما سيَوى الفَتَنِ المَذكورين»^(١).

ولقد كان من عوامل انتشار أفكار (عبده) وتذليل مسلكه في الإصلاح ظروف سياسيّة وثقافيّة خاصّة أحاطت بالحالة الاجتماعيّة في المشرق العربيّ آنذاك، فقد كان مُفتي الديار المصريّة، ومَن واجه مُدراء جامعة الأزهر بضرورة إصلاح مناهج التّعليم فيها للارتقاء بشيبيّة البلد في سلايم العلوم ومُواكبة العصر. فلقد فسّح له المُحتلُّ البريطانيّ مجالاً واسعاً للتّصُدُّر في ذلك، فكُتِبَ لمواقفه التّجديديّة القبول عند شريحة عريضة من طبقات النّاس على اختلاف تخصّصاتهم، وأخذ كلُّ شُعوبٍ بالتّغيير يَتبناها في مقالاته وكتاباتهِ، ويُنافحون عن رجالات مدرّستهِ إلى اليوم.

يُصِفُ المُستشرق الإنجليزي (جُب) هذا التّأثير الخطير لأفكار (محمد عبده) على السّاحة الثقافيّة والفكريّة وقته فيقول: «إنَّ عَظَمَةَ اسمِهِ قد ساهمت في نشر أخبارٍ لم تكن تُنشر مِن قبل! ثمَّ إنّه قد أقامَ جَسَراً مِن فوق الهوة السّحيقة بين التّعليم التّقليدي، والتّعليم العقليّ المُستورد من أوروبا، الأمر الَّذي مَهَّدَ لِلطّالِبِ المُسلم أن يدرُس في الجامعات الأوروبيّة، دون خشيةٍ مِن مخالفةٍ مُعتقديه، وهكذا انفُرِجت مصرُ المسلمة بعد كبت! فقد ساهمَ الشّيخ محمد عبده أكثر مِن أيّ شخصٍ آخر في خلقِ اتّجاهٍ أدبيّ جديدٍ، في إطارِ الرّوح الإسلاميّة»^(٢).

ويقول ألبرت حوراني (ت ١٤١٤هـ):^(٣)

«لقد تابعَ عبده التّنهج الَّذي عهدناه لدى الطّهبّاطوي وخير الدّين والأفغانِي. في التّوحيد بين بعض المفاهيم التّقليديّة للفكر الإسلاميّ، وبين الأفكار السّائِية

(١) «الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام» للحجوي (ص/١٠٩).

(٢) «الاجتماعات الحديثة في الإسلام» لجُب (ص/٧٠).

(٣) ألبرت حبيب حوراني: مؤرّخ إنكليزي من أصل لبناني، متخصص في تاريخ العرب والشرق، من أشهر مؤلفاته: تاريخ الشعوب العربيّة، والفكر العربي في عصر النهضة

في أوربا الحديثة .. ولا شك أنه كان من السهل باتباع هذا النهج تحويل -إن لم نقل إبطال!- المعنى الدقيق للمفاهيم الإسلامية، وتناسي ما يميز الإسلام عن غيره من الأديان، لا بل عن النظرة الإنسانية اللادينية! وهذا ما تنبّه له بقلبي نقاده المحافظون ..

لقد نوى محمد عبده إقامة جدار ضدّ العلمانيّة، فإذا به -في الحقيقة- يبنّي جسرًا تعبر العلمانيّة عليه لتحتلّ المواقع واحدًا بعد الآخر! وليس من الصدفة أن يستخدم معتقداته فريق من أتباعه في سبيل إقامة العلمانيّة الكاملة ..

لقد رضي عبده بالتعاون مع البريطانيين -مع أنهم كانوا أجنب لا مسلمين- شرط أن يساعدوا في العمل من أجل الثّرية الوطنيّة، وشرط أن يكون بقاؤهم مؤقتًا؛ وكان على صليّة طيّبة ب (كرومر) -المندوب البريطانيّ على مصر- مع أنّه لم يكن يحبّ سائر الرّسميين البريطانيين؛ فقد كتب (كرومر) عنه وعن رفاقه قائلاً: (بأنّهم الخلفاء الطّبيعيّون للمصلح الأوروبي!) ولذلك أيّده عندما أراد الخديوي عزله من منصب الفتوى^(١).

ولقد أسأل الحديث عن مدرسة عبده الحديثة -بمؤسسيها ومناهجها- ومداد المحابر سيّل العرم! لكثرة ما خرّجت من كُتّاب وأدباء ومفكرين، تركوا آثارًا بليغة على السّاحة العلميّة والفكرية والثّقافيّة الإسلاميّة المعاصرة؛ إمّا تتلمذوا على شيوخها مواجهة، أو عن طريق مؤلّفانهم.

كان من هؤلاء سيباسيون: كسعد زغلول (ت ١٣٤٦هـ)^(٢)، على زيفه بعد إلى العلمانيّة، واقتراف بوائق في بعض ممارساتها^(٣)؛ وكُتّاب أدباء: كقاسم

(١) «الفكر العربي في عصر النهضة» لألبرت حوراني (ص/١٧٩، ١٩٥).

(٢) انظر ترجمته في «الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة» لمحمد كامل الفقي (٢/٥٠).

(٣) انظر شيئاً من ذلك في «رجال اختلف فيهم الرّأي» لأنور الجندي (ص/٨).

أمين (ت ١٣٦٢هـ)^(١)، وعبد العزيز جاويش (ت ١٣٤٧هـ)^(٢)، وأحمد أمين (ت ١٣٧٣هـ)^(٣)، ومحمد فريد وجدي (ت ١٣٧٣هـ)^(٤)؛ وعلماء دين مُبرِّزون: كمحمد رشيد رضا^(٥)، وأحمد مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ) شيخ الأزهر^(٦) -رهما أقرب تلاميذ (محمد عبده) إليه- ومن جاء بعدهما كمحمود شلتوت (ت ١٣٨٣هـ).

ثم تبع آثارهم من بعدهم ثلة كبيرة من الدعاة والمفكرين الإسلاميين ممن تركوا بصمة ظاهرة لا تُنكر على الناشئة العلمية والدعوية في العقود الأخيرة، أعني منهم على سبيل المثال: أبو الأعلى المودودي (ت ١٣٩٩هـ)^(٧)، ومحمد

(١) قاسم بن محمد أمين المصري: كاتب ناقد، كردي الأصل، أشتهر بمناصره للمرأة، أكمل دراسة الحقوق في فرنسا، وعاد إلى مصر سنة (١٨٨٥م) فكان وكيلًا للنائب المصري بالمحكمة المختلطة، فمستشارًا بمحكمة الاستئناف، له «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة»، وكان لصدورها نوعي، انظر الأعلام للزركلي (١٨٤/٥).

(٢) غيد العزيز جاويش: من رجال الحركة الوطنية بمصر، تونسي الأصل، وُلد بالإسكندرية، وتعلم بالأزهر ودار العلوم، واختير أستاذًا للأدب العربي في جامعة (كمبريدج)، وعاد إلى مصر، فاشتغل مدرسا، فمُنشأ للغة العربية في مدارس الحكومة، ثم رحل إلى الآستانة، فأصدر جريدة «الهلal» محملة «الهداية»، ثم مجلة «العالم الإسلامي»، وأرسلته الحكومة العثمانية في خلال العالمية الأولى إلى برلين للديبلوماسية، ودخل مصر خلسة بعد الحرب، فمُن مراقبًا عاما للتعليم الأولي، وشارك في إنشاء جمعية الشبان المسلمين، وهي نواة جماعة الإخوان المسلمين.

(٣) ستاتي ترجمته في مبحث مُستقل.

(٤) محمد فريد بن مصطفى وجدي: من الكتاب المصريين المشهورين، نشر كتابه «دائرة معارف القرن الرابع عشر، العشرين» في أجزاء متتابعة اكتملت في عشرة مجلدات، وعكف على المطالعة والتأليف، فنشر من كتبه «ما وراء المادة» في جزئين، و«صفوة العرفان» وهو تفسير موجز للقرآن، و«الحديقة الفكرية» في إثبات وجود الله بالبراهين الطبيعية، و«المرأة المسلمة» في الرد على «المرأة الجديدة» لقاسم أمين، انظر «الأعلام» (٣٢٩/٦).

(٥) ستاتي ترجمته في مبحث مُستقل.

(٦) أحمد بن مصطفى المراغي: فقيه مصري من العلماء، تخرّج في دار العلوم، ثم كان مدرّس الشريعة بها، ومُن أستاذًا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية (غوردون) بالخرطوم، وتوفي بالقاهرة، له من الكتب: «الحسبة في الإسلام»، و«تفسير المراغي»، انظر «الأعلام» (٢٥٨/١).

(٧) أبو الأعلى بن سيد أحمد حسن المودودي: وُلد بحيدر آباد بالهند، وكان أبوه مُعلّمه الأول، وقد =

الغزالي (ت ١٤١٦هـ)، وحسن الشَّرابي (ت ١٤٣٧هـ)، وحسين بن أحمد أمين (ت ١٤٣٥هـ)، والكاتب الصُّحفي فهمي هويدي، في آخرين يطول استيعابهم. حتَّى كُتِّبَ الإمامية أنفسهم تأثُّر بعضهم بهذه المدرسة في نقد السُّنة، يصرِّح بهذا أحدُ باحثيهم فيقول: «نحن نجدُ أنَّ مساهمات الكاتبِ محمود أبو رية، والأستاذ محمد أمين، والشَّيخ محمد رشيد رضا، والإمام محمد عبده، وصولاً إلى العصر الحاضر، كانت ظاهرةً في الشَّجيرة النُّقدية الإمامية! فقد فُتِّحت هذه المساهمات النُّقدية البابَ أمامَ النَّاقد الإمامي، للثَّور على مزيدٍ من المشاكل في الصُّحيحين وغيرهما»^(١).

ومن الجدير هنا استصحابه قبل ختم هذا المبحث في الكلام عن المُتسببين إلى هذا التَّيار الإصلاحِي العقلاني، أنَّهم على غير درجةٍ واحدةٍ في نظريتهم العقلية إلى نصوص الشَّريعة وأحكامها، فإنَّك تجدُ منهم مَنْ يعلو في مناطحة النُّصوص، والسَّعي في تبديل الشَّرائع باسم التَّجديد والنَّظر المفاصلي، لا تكاد تُفرِّق بينه وبين مُنظِّر علمانيٍّ في كثيرٍ من أفكارهم الأساسيّة. ومنهم مَنْ تصدَّر منه تلك التَّعمُّلات على النُّصوص أحياناً، على وجوئني عن تأثُّره نوعاً ما بهذا المنهج العقلِي في نظره إلى النُّصوص، وهو أقربُ إلى نهج المحافظين على طريقة السَّلف في ذلك.

= حرص أبوه على تنشئة تنشئة دينية، وأقبل المودوديُّ على التَّعليم بجِدِّ واهتمام حتَّى اجتاز امتحان مولوي، وهو ما يعادل الإجازة الجامعية؛ أصدر جريدة «المسلم» باسم جمعية علماء الهند، وألَّف كثيراً من الكتب، منها كتابه «الجهاد في الإسلام» الذي حقَّق شهرةً عالميّة، وقد كتبه ردّاً على مزاعم غاندي الَّتِي يدَّعي فيها أنَّ الإسلام انتشر بعدُ السَّيف؛ وكان أسَّس الجماعة الإسلامية في لاهور، وتمَّ انتخابه أميراً لها في (١٣٦٠هـ)، انظر ترجمته الموسوعة في «أبو الأعلى المودودي، حياته وفكره العقدي» لحمد الجمال (طبع دار المدني - جدة، ١٤٠١هـ).

(١) بحث بعنوان: «الإمامية والموقف من صحيحي البخاري ومسلم»، لعبد حبِّ الله، وهو باحث إماميٍّ معاصر، صاحبُ كتاب «المدخل إلى موسوعة الحديث الثَّوري عند الإمامية»، منشور بحثه هذا في مؤلَّعه الرُّسمي على الشَّبكة العالميّة، بتاريخ ١٠-٧-٢٠١٤.

لهذا تجدني -أيها القارئ الكريم- مُتردِّداً في إدخالِ بعضِ مشاهير الفكر
من المعاصرين في هذا الثَّيار العقلانيّ أو مَبْزِه عنه، حسب تَقْيِيمي لمُجْمَلِ تَقْريراتِه
الَّتِي تصدر عنه، إلى أيِّ التَّياراتِ الفِكرِيَّةِ هو أقرب، وفي أيِّ درجَةٍ من درجاتِ
العقلانيَّةِ نَفْسِها يَوْضَعُ.
والله المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ.

المبحث الثالث

تأثر المدرسة العقلانية الإصلاحية بالفكر الاعترالي في نظرتها إلى النصوص

تأثرت هذه المدرسة الإصلاحية المُستحدثة -بقدرٍ ما- بأصول المدرسة الاعترالية القديمة في منهج الاستدلال، بل استطاعت أن تخرُج أفرادًا أشبه بمعتزلة القرون الأولى! مُكبرين للعقل على حساب الثَّابِت من النُّصوص، مُقدِّمين لما يرونه عقلًا عند بدوِّ التعارض، مُستبيحين لجميِّ العقائد الغيبيَّة بِصُورَاتٍ عقليةٍ مُحضة؛ وُجد فيهم من يسلم من لمزِ علماء السلف وأهل الحديث، أو التَّهكُّم بِأقوالهم، ورميهم بالخشويَّة ونحو ذلك من الألقاب المُنفرة، دون اكتراثٍ منهم بما ينقله العلماء مِن إجماعاتٍ في المَوَاضِع التي يشذُّون فيها.

مع التَّنبيه على اختلافِ مَرَاتِبٍ كِلَا هاتين المدرستين في التزامِ أصلِ هذا التَّحْكِيمِ العقليِّ، والتَّفَارُاتِ الحاصلِ بينهم مِن حيث تعميمُهُ على مَسَائِلِ الدِّينِ .
وفي تقريرِ هذا التَّأثيرِ الاعتراليِّ في أربابِ هذا التَّيارِ العقلانيِّ الحديث، يقول أحد المُعْجِبِينَ بِهِم (مُحمَّد حمزة):

«إنَّ النَّزْعَةَ العقليَّةَ الَّتِي تَحْمُسُ لَهَا مُفَكِّرُونَ عديدُونَ، كَمُحمَّد عبْدُهُ، وعلي عبد الرَّزَّاقِ، وأحمد أمين، ومحمود أبو رِيَّة، وَجَدَّتْ في مَبَادِئِ المَعْتَزَلَةِ ونَزْعَتِهَا العقليَّةِ تعبيرًا صادقًا عن طموحاتِها، فكان الاحتفاء بِمَبَادِئِهَا -وخاصَّةً في فترةٍ ما بين الحربين- استعادةً جديدةً. ومحاولةً إحياءِ العقلانيَّةِ العربيَّةِ القديمة .»

ومثلما وَجَد هؤلاء الْمُفَكِّرون في مبادئ المعتزلة ما يَتَنَاقَم مع دعوتهم التحديثية، فإنَّ موقف المعتزلة من الأدلة الثَّقَلِيَّة عموماً، والحديث الثَّبَوِي بصفةٍ أخص، كان ممَّا يُلائم أفكارهم^(١).

ومن أخطر ما نالته أنفاسُ الاعتزالِ في هذا الثَّيار الحديث مصادُرُ الثَّقَلِي الشَّرعي نَفْسِها، حيث أَقْرَوا بظنِّيَّة الأحادِ مطلقاً ومنع الاحتجاج بها في العقائد^(٢)، بل غَلا بعضهم فَسَلَب الحُجَّة منها في الأحكام، واقتَصَرَ آخرونَ على المنع في المسائل الفرعيَّة الكُبرى كَالحدود^(٣).

يُلَخِّص لنا (محمَّد حسين الذَّهبي) جملةً من هذه المآخذاتِ المنهجية على المدرسة العقلية الحديثة، فيقول:

«إنَّها بسببِ هذه الحُرَّة العقلية الواسعة جَارَتْ المعتزلة في بعض تعاليمها وعقائدها، وَحَثَلَتْ بعضُ ألفاظِ القرآن من المعاني ما لم يَكُن مَعهوداً عند القَرَب في زمنِ نزولِ القرآن، وَطَعَنْت في بعضِ الأحاديث: تارةً بِالضَّعْفِ، وتارةً بِالوَضْع، مع أنَّها أحاديثٌ صحيحةٌ، رواها البخاريُّ ومسلم، وهما أَصَحُّ الكُتُب بعد كتابِ الله تعالى بِإجماعِ أهل العلم، كما أنَّها لم تَأْخُذ بِأحاديثِ الآحادِ الصَّحيحة الثَّابِتة في كُلِّ ما هو من قبيل العقائد، أو من قَبيل السَّمْعيات، مع أن أحاديثِ الآحاد في هذا الباب كثيرة لا يُسْتَهان بها»^(٤).

ولعلَّ ما يَوْضَح هذا التَّأثير والتَّشابه بين نهجِ المدرسة الإصلاحية العقلانية الحديثة وبين نهجِ أربابِ الاعتزال: ما نَسَمعه بين الفئنة والأخرى من إشادةٍ كثيرٍ من المعاصرين بِالْمُعْتَزَلَةِ ومُصَنِّفاتهم، حتَّى اعتبر بعضهم سقوطهم التَّاريخي في

(١) «الحديث الثَّبَوِي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ص/٣٣٤).

(٢) وإن استثنى بعضهم ما أسماه فروعَ العقيدة بشرط الإمكانِ العقلي، انظر «المرجعية العليا في الإسلام للكتاب والسنة» لـ د. القرضاوي (ص/١١١-١١٢).

(٣) انظر أمثلة ذلك في «موقف الانجاء العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي» لسعد العتيبي (ص/٢١٦).

(٤) «التفسير والمفسرون» لـ د. الذَّهبي (٢/٤٠٣).

مواجهتهم لأهل السنة، واندثار تكتلهم المذهبي بعد ذلك: نكسة تاريخية كبيرة، وضرراً بالإسلام المُفتَح، بل عاملاً في تخلف المسلمين إلى اليوم! منهم (أحمد أمين)^(١) أخذ الرموز المبكرة لهذه المدرسة المعاصرة، حيث يقول:

«لَمَّا ذَهَبَ ضَوْءُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَقَعَ النَّاسُ تَحْتَ سُلْطَانِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ .. فَكَانَتِ النَّتِيجَةُ جُمُودًا بَحْثًا! .. فَلَمَّا ضَعُفَ شَأْنُ الْمُعْتَزِلَةِ بَعْدَ الْمِحْنَةِ، ظَلَّ الْمُسْلِمُونَ تَحْتَ تَأْثِيرِ حِزْبِ الْمُحَافِظِينَ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ، حَتَّى جَاءَتِ التَّهْضَةُ الْحَدِيثَةُ، وَفِي الْوَاقِعِ: إِنَّ فِيهَا لَوْنًا مِنَ الْوَانِ الْإِعْتَزَالِ، فَفِيهَا الشُّكُّ وَالتَّجْرِبَةُ، وَهُمَا مَنَهَجَانِ مِنَ مَنَاهِجِ الْإِعْتَزَالِ. -كَمَا رَأَيْتَ فِي النِّظَامِ وَالْجَاحِظِ- وَفِيهِمَا الْإِيمَانُ بِسُلْطَةِ الْعَقْلِ .. فَفِي رَأْيِي أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ مَصَائِبِ الْمُسْلِمِينَ مَوْتُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَعَلَى أَنْفُسِهِمْ جَنَازًا! ..»^(٢).

(١) أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ: عالم بالأدب، غزير الاطلاع على التاريخ، من كبار الكتاب. اشتهر باسمه (أحمد أمين) وضاعت نسبته إلى (الطباخ)، مولده ووفاته بالقاهرة، من مؤلفاته «فجر الإسلام» و«ضحن الإسلام» و«ظهر الإسلام»، انظر «الأعلام» للزركلي (١/١٠١).

(٢) «ضحن الإسلام» (٣/٢٠٣-٢٠٤).

المبحث الرابع مُدافعة أهل العلم والفكر لمدّ افكار المدرسة العقلانيّة المعاصرة

فلأجل ما في هذا التيار العقلانيّ الإصلاحيّ الجديد من انحرافات منهجيّة غير هيّنة، انْتَبَرَى ثُلَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْفِكْرِ فِي مِصْرَ وَغَيْرِهَا لِلرَّدِّ عَلَى آرَاءِ رُؤُوسِهِ، وَظَهَرَتِ الشَّدَّةُ مِنْ بَعْضِهِمْ فِي التَّنْسِيحِ عَلَى (الْأَفْغَانِيِّ) وَ(مُحَمَّدَ عَبْدِهِ)، كَانَ مِنْهُمْ:

مُعَاصِرُهُمَا (مُحَمَّدَ الْجَنْبِيهِيَّ)^(١) وَقَدْ زَامَلَ عَبْدَهُ فِي الْأَزْهَرِ، حَيْثُ اشْتَدَّ عَلَيْهِ وَعَلَى شَيْخِهِ الْأَفْغَانِيَّ خُصُوصًا، وَذَكَرَ انْحِرَافَهُ عَنْ أَبْوَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَةِ وَتَشْرِبَهُ بِالْمَنْهَجِ الطَّبِيعِيِّ^(٢).

وَمِثْلُهُ (مُصْطَفَى صَبْرِي)^(٣)، شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، حَيْثُ رَدَّ

(١) محمد بن أحمد بن محمد عُليش: لبني الأصل، من أهل طرابلس الغرب، وُلِدَ بِالْقَاهِرَةِ وَتَعَلَّمَ فِي الْأَزْهَرِ، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ الْمَالِكِيَّةِ فِيهِ، وَلَمَّا كَانَتْ ثَوْرَةُ عُرَابِي بَاشَا أَتَاهُمْ بِمُؤَالَاتِهَا، فَأَلْفَى فِي سَجَنِ الْمُسْتَشْفَى وَهُوَ مَرِيضٌ، فَتَوَقَّى فِيهِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ (١٨٨٢م)، مِنْ تَصَانِيْقِهِ «فَتْحُ الْعِلْمِي الْمَالِكِ فِي الْفَتَوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» (١٩/٦).

(٢) انْظُرْ كِتَابَهُ بِلَايَا بَوْرَا (ص ٣٨، ١١٨-١١٩).

(٣) مصطفى صبري: فقيه باحث من علماء الحنفية، تركي الأصل والمولد والمنشأ، تَوَلَّى مَشِيخَةَ الْإِسْلَامِ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَقَادَمَ الْحَرَكَةَ (الْكَمَالِيَّةَ) بَعْدَ الْحَرْبِ الْمَالِكِيَّةِ الْأُولَى، وَهَاجَرَ إِلَى مِصْرَ بِأَسْرَتِهِ وَأَوْلَادِهِ سَنَةَ (١٩٢٢م)، فَالَّفَ كِتَابًا بِالْعَرَبِيَّةِ، أَشْهَرُهَا «مَوْقِفُ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَالْعَالَمِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَعِبَادَةِ الْمُرْسَلِينَ»، تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ (١٩٥٤م)، انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» (٢٣٦/٧).

على بعض مقالاتهما، وشبَّههما بـ «لُؤي» مُحدث البروتستانتية في التصراية! (١)
وجاء بعده (يوسف الدجوي) (٢)، ليُخصَّص في الرد على (رشيد رضا) سفيراً
نارياً أسماه «صواعق من نار، على صاحب المنار»، تتبَّع فيه أشهر زلفاته في
كتابه التفسير.

وبعدهم من بلاد المغرب يؤلف (عبد الرحمن التتيفي الجعفري) (٣) رسالة
صغيرة أسماها «الأبحاث البَيضا، مع الشَّيخين عبده ورشيد رضا»، ناقش فيها
رشيداً في خمس مسائل أودعها تفسيره انتصر فيها لشَيْخه عبده، تحوي تأويلات
مُتَعَفِّة لبعض الآيات، وردّاً لبعض الأحاديث (٤).
بل هذا (سيد قطب) (٥) مُتَذَمِّراً من مُتَعَفِّلات (عبده) وتلميذه، ينبّه قارئه.

(١) انظر «وقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين» لمصطفى صبري (١/١٤٤).

(٢) يوسف بن أحمد بن نصر الدجوي: مدرس من علماء الأزهر، ضريح من فقهاء المالكية، ولد في قرية
دحوه من أعمال القليوبية. وكف بصره في طفولته، وتعلم بالأزهر (١٣٠١-١٣١٧هـ) له كتب، منها:
«نتبه المؤمن لمحاسن الدين»، و«الجواب المنيف في الرد على مدعي التحريف في الكتاب الشريف»،
و«الرد على كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق»، توفي سنة ١٣٦٥هـ ١٩٤٦م، انظر
الأعلام، للزركلي (٨/٢١٦).

(٣) عبد الرحمن بن محمد التتيفي: فقيه نطاري، ينسب إلى (اتتيفة) قبيلة أطلية من القبائل المطلة على سهل
تادلا وسط المغرب، ينتهي نسب الشريف إلى جعفر بن أبي طالب، وضمه حافظ المعمر وقتها مو
شعيب الذكالي بأنه «علامة المعمي، وذكي حافظ لودعي»، ألف أزيد من سبعين مؤلفاً، مُعظمها في
نصرة ما يراه حقاً في السنة، منها «نظر الأكياس في الرد على جهمية البيضاء وفاس»، و«الإرشاد
والتبیین في البحث مع شراح المرشد المميين»، توفي سنة (١٣٨٥هـ ١٩٦٦م) بالدار البيضاء، انظر
ترجمته في مقدمة تحقيق كتابه «حكم السنة والكتاب» (ص/٩) دار الجيل، ط ٢، ١٤٣١هـ.

(٤) الكتاب لا يزال مشروغاً للتلخيص بعنوان د. حميد عقرة، إلى ساعتها كتابتي لهذه الحروف.
(٥) سيد قطب بن إبراهيم: مفكر إسلامي مصري، من مواليد قرية (موشا) في أسيوط، تخرج بكلية دار
العلوم (بالقاهرة) سنة ١٣٥٣هـ ١٩٣٤م، وعمل في جريدة الأهرام، وكتب في مجلتي (الرسالة)
(والثقافة)، وعُيِّن مدرسا للعبية، فموظفاً في ديوان وزارة المعارف؛ انضم إلى جماعة الإخوان
المسلمين، فترأس قسم نشر الدعوة، وتولى تحرير جريدتهم (١٩٥٣م)، وسجن معهم، فمكف على
تأليف الكتب ونشرها وهو في سجنه، إلى أن صدر الأمر بإعدامه.

وكتبه كثيرة مطبوعة مندولة، منها: (النقد الأدبي، أصوله ومناهجه)، و«العدالة الاجتماعية في
الإسلام»، و«التصوير الفني في القرآن»، و«الإسلام ومشكلات الحضارة»، و«السلام العالمي» =

تفسيرِ ظلاله لسورة الفيل، إلى أن يَتَّهَمَ الرَّجُلَيْنِ فِي الذَّبِّ عَنِ الدِّينِ لَا تَشْفَعُ لِقَبُولِ مَا أَفْسَدَاهُ مِنْ مَنَهِجِ التَّسْلِيمِ لِنُصُوصِ الرُّوحِيِّ، فيقول:

«.. مُوَاجَهَةُ ضَغْطِ المُخَافَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَضَغْطِ الفِتْنَةِ بِالْعِلْمِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: تَرَكْتَ أَثَارَهَا فِي تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ مِنَ المُبَالِغَةِ فِي الْاِحْتِيَاطِ، وَالْمَيْلِ إِلَى جَعْلِ مَالُوفِ السُّنَنِ الْكُونِيَّةِ هُوَ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ لِسُنَةِ اللَّهِ، فَشَاعَ فِي تَفْسِيرِ الْأَسَاطِذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ - كَمَا شَاعَ فِي تَفْسِيرِ تَلْمِيذِيهِ: الْأَسَاطِذِ الشَّيْخِ رَشِيدِ رِضَا، وَالْأَسَاطِذِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَغْرِبِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - شَاعَ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ الرُّغْبَةُ الْوَاضِحَةُ فِي رَدِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْخَوَارِقِ إِلَى مَالُوفِ سُنَةِ اللَّهِ دُونَ الْخَارِقِ مِنْهَا، وَإِلَى تَأْوِيلِ بَعْضِهَا، بِحَيْثُ يُلَاقِمُ مَا يُسَمُّونَهُ (الْمَعْقُول)! وَإِلَى الْحَذَرِ وَالْاِحْتِرَاسِ الشَّدِيدِ فِي تَقَبُّلِ الْقَبِيَّاتِ».

ثمَّ يقول: «.. وَمَعَ إِدْرَاكِنا وَتَقْدِيرِنَا لِلْعَوَامِلِ الْبَيْئِيَّةِ الدَّافِعَةِ لِمِثْلِ هَذَا الْاِتِّجَاهِ، فَإِنَّا نَلَاظِحُ عِنَصَرَ المُبَالِغَةِ فِيهِ، وَإِغْفَالِ الْجَانِبِ الْآخَرِ لِلتَّنْصُورِ الْقَرَأَنِيِّ الْكَامِلِ، وَهُوَ طَلَاقَةُ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ وَرَاءِ السُّنَنِ الَّتِي اخْتَارَهَا - سِوَاهُ الْمَالُوفِ مِنْهَا لِلْبَشَرِ، أَوْ غَيْرِ الْمَالُوفِ - هَذِهِ الطَّلَاقَةُ الَّتِي لَا تَجْعَلُ الْعَقْلَ الْبَشَرِيَّ هُوَ الْحَاكِمَ الْآخِرِ، وَلَا تَجْعَلُ مَعْقُولَ هَذَا الْعَقْلِ هُوَ مَرَدُّ كُلِّ أَمْرٍ، بِحَيْثُ يَتَحَسَّمُ تَأْوِيلُ مَا لَا يُوَافِقُهُ، كَمَا يَتَكَرَّرُ هَذَا الْقَوْلُ فِي تَفْسِيرِ أَعْلَامِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ»^(١).

حَتَّى مَنْ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مُحَسِّبًا عَلَى السَّلَفِيَّةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ، لَمْ يَتْرِكِ الْعُلَمَاءُ الرَّدَّ عَلَيْهِ إِنْ أَبْدَى زَلَلًا فِي مَوْقِفِهِ مِنَ النُّصُوصِ يَرَوْنَهُ تَابِعَ فِيهَا عَبْدَهُ أَوْ تَلْمِيذَهُ؛ كَحَالِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْعَلَوِيِّ الْفَاسِيِّ (ت ١٣٨٤هـ)^(٢) حِينَ حُلِّ بِمُرَاكَشَ مَرَّةً، حَدَّثَ

= (والإسلام)، (والمستقبل لهذا الدين)، (وفي ظلال القرآن)، (والمعالم في الطريق)، توفي سنة (١٩٦٧م)، انظر «الأعلام» للزركلي (١٤٧/٣).

(١) «في ظلال القرآن» (٣٩٧٨/٦).

(٢) محمد بن العربي العلوي المدهري الحسني: فقيه علامة، نشأ في أوَّلِه مُصَوِّفًا عَلَى الطَّرِيقَةِ النُّجَابِيَّةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَاصْبَغَ بِالسُّلْبَةِ بَعْدَ أَنْ لَقِيَ شَيْخَهُ بُو شَيْبَةَ الدُّكَالِي قَافِلًا مِنَ الْمَشْرِقِ، دَرَسَ فِي جَامِعِ الْفَرُوسِيِّ بِعَاسَ، مُتَأَنِّفًا عَنْ مَذْهَبِ الْجَدِيدِ فِي مُحَارَبَةِ الْبِدْعِ، مَكَانَتْ لِدَعْوَتِهِ أَنْزِلِيغَ وَقْتَهُ فِي الْمَغْرِبِ، -

بعض أعيانها بَنكرَانِ حديثٍ لطمِ موسى ﷺ لَمَلَكِ الموت، وَحَكَمَ عليه بِالْوَضْع،
 فـ «وَقَعَ لَهُ مِثْلُ مَا وَقَعَ لِرَشِيدِ رِضَا فِي حَدِيثِ سَجُودِ الشَّمْسِ تَحْتَ الْعَرْشِ، وَمَا
 وَقَعَ لَعْبُدِهِ فِي حَدِيثِ سِحْرِ الْيَهُودِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَهَمَا فِي نَظَرِهِ الْأَسْتَاذَانِ الْإِمَامَانِ
 الْعَظِيمَانِ اللَّذَانِ تَجَاوَزَا الْقَنْطَرَةَ»^(١).

فَلَمْ يَسْكُتْ لَهُ أَقْرَأُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ وَقْتِهَا، حَتَّى تَصَدَّدًا لِلرَّدِّ عَلَيْهِ فِي
 إِنْكَرَاهِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَجَوِيُّ)^(٢) فِي كِتَابِهِ «الدَّفَاعُ عَنِ الصَّحِيحِينَ دِفَاعٌ عَنِ
 الْإِسْلَامِ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعَلَوِيُّ الْإِسْمَاعِيلِيُّ^(٣) فِي كِتَابِهِ «تَوْضِيحُ طُرُقِ
 الرِّشَادِ، لِحَسْبِ مَادَّةِ الْإِلْحَادِ»^(٤).

فَلَقَدْ كَانَ مِنْ كَرِيمِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَنْ سَخَّرَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ
 الثَّلَاثَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ اسْتَطَاعُوا بِتَقْدَاتِهِمْ لِأَفْكَارِ هَذَا الثَّيَّارِ أَنْ يَحْصُرُوا تَمَلُّدَهُ
 -وَلَوْ قَلِيلًا- فِي بَقَايَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، بِحُكْمِ بَقَايَا الثَّقَةِ فِي نَفُوسِ

= وَأَقْبَلَ بَعْضُ مُخَالَفِيهِ مِنْ أَرْبَابِ الْأَضْرَحَةِ بِكُفْرِهِ، ثُمَّ تَزَفَّى فِي الْمَنَاصِبِ حَتَّى صَارَ وَزِيرًا لِلْعَدْلِيَّةِ، وَصَارَ
 يُقَالُ مِنْ مُحِبِّيهِ بَشِيخُ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ السَّبَبُ فِي تَوْبَةِ تَلْمِيذِهِ مُحَمَّدِ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِيِّ مِنَ الطَّرِيقَةِ
 الشَّعَائِيَّةِ، تَوَفَى (١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م)، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «سَلِّ النَّصَالِ» لِابْنِ سُوْدَةَ (ص/١٩٥).

(١) «مَشِيخَةُ الْإِلْعَيْنِ» لِمُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ الشُّوسِيِّ (ص/٢١٠).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْحَجَوِيُّ الشُّعَالِيُّ الْغُلَّالِيُّ: فَنَاسِيٌّ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ الشُّلَعِيَّةِ فِي
 الْمَغْرِبِ، دَرَسَ وَدَرَّسَ فِي الْقُرُوبَيْنِ، وَأَسْنَدَتْ إِلَيْهِ سَفَارَةُ الْمَغْرِبِ فِي الْجَزَائِرِ، وَوَلِيَ زِمَامَةَ الْعَدْلِ
 فَوَازَرَةَ الْمَعَارِفَ فِي عَهْدِ الْإِحْتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ، وَبَسَبَ تَمَاهِيَهُ مَعَ تَنْصِيبِ ابْنِ عَرَفَةَ لِمَلِكًا لِلْمَغْرِبِ بِذَلِكَ
 مُحَمَّدُ الْخَامِسُ، نَقَرَتْ مِنْهُ كِبَارُ مُوَاطِنِيهِ وَهَجَرُوهُ، ثُمَّ عُزِلَ بَعْدَ رَجُوعِ مُحَمَّدٍ الْخَامِسِ، وَتَوَفَّى بِالرِّبَاطِ
 سَنَةَ (١٣٧٦ هـ)، وَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ! حَتَّى نَقَلَتْ الْحُكُومَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ فِي عَهْدِ الْإِسْتِقْلَالِ ثَرْيَتَهُ إِلَى مَكَانٍ
 مَجْهُولٍ، لَهُ كُتُبٌ مَطْبُوعَةٌ مُفِيدَةٌ، أَجْلَاهُ «الْفِكْرُ السَّامِيُّ فِي تَارِيخِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ»، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي
 «إِتِّحَافِ الثَّلَاثِ» لِابْنِ سُوْدَةَ (٢/٥٦٠)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزُّرْكَانِيِّ (٩٦/٦).

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الشَّرِيفِ الْعَلَوِيِّ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: مِنْ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، تَوَلَّى الْقَضَاءَ عِدَّةَ
 مَرَّاتٍ بِمَكْنَسَاتِ وَقَاسٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَوَاضِرِ الْمَغْرِبِ، مِنْ تَصَانِيْفِهِ: «إِتِّحَافُ الثَّبَاهِ الْأَكْبَاسِ بِتَحْزِيرِ فَائِذَةِ
 مَنَاقِشَةِ الْأَوْصِيَاءِ»، وَتَقْيِيدُ عَلَى أَوَائِلِ شَرْحِ الْبَخَارِيِّ، تَوَفَى (١٣٦٧ هـ)، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي «سَلِّ
 النَّصَالِ» لِابْنِ سُوْدَةَ (ص/١٣٠).

(٤) وَكَلَا الْكُتَاتَيْنِ طُلُعًا فِي دَارِ ابْنِ حَزَمٍ بِبَيْرُوتَ، فِي نَشْرَةِ وَاحِدَةٍ، سَنَةَ ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م، بِتَحْقِيقِ د. مُحَمَّدِ
 بْنِ عَزُوزٍ.

النَّاسُ تُجَاهُ فُقَهَائِهِمْ، فَيَكْسِرُوا مِنْ جِدَّةٍ انْدِفَاعَهُمْ فِي نَقْضِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ
وَالْتَّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

الأمر الَّذِي أَحدثَ فِي نَفْسِ الْمُسْتَشْرِقِ «هَامِلْتون جُوب» حَسْرَةً عَلَى انْجِبَاسِ
مَفْعُولِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَفَوَاتِ أَغْرَاضِهِمْ مِنْ انْكِمَاشِهَا، كَمَا تَرَاهُ فِي قَوْلِهِ: «السُّوءُ
الْحَقُّ: ظَلُّ قِسْمٍ كَبِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمَحَافِظِينَ . . لَا يَخْضَعُونَ لِهَذِهِ الْحَرَكَاتِ
الْإِصْلَاحِيَّةِ، وَيَنْظُرُونَ إِلَى الْحَرَكَةِ الَّتِي تَزْعُمُهَا مَدْرَسَةُ مُحَمَّدٍ عَبْدِهِ بِمَصْرٍ نَظَرَةً
كُلِّهَا رِيَّةً وَسُوءَ ظَنٍّ! لَا تَقِلُّ عَنْ رِيَّتِهِمْ فِي الثَّقَافَةِ الْأُورِيبِيَّةِ نَفْسِهَا»^(١).

لَكُنِّي مَعَ ذَلِكَ أَقُولُ: لَيْتَ الْعُلَمَاءَ الْمَحَافِظِينَ وَقَتَهَا -وَبَعْدَهَا- اعْتَبَرُوا
الْبَاعَثَ لِهَذَا الْبَيَارِ الْإِصْلَاحِيِّ فِي الظُّهُورِ، وَمَا اكْتَنَفَتْهُ مَقَالَاتُهُمْ مِنْ أَفْكَارٍ بَدِيعَةٍ
نَافِعَةٍ، فَيَبْنُوا عَلَى مَهَادِهَا مَشَارِيعَ إِصْلَاحِيَّةٍ مُتَّقَمَةٍ، تَسْتَفِيدُ مِنْ اجْتِهَادَاتِ هَذِهِ
الْمَدْرَسَةِ الرَّائِدَةِ إِلَى النُّهْضَةِ، وَتَتَفَادَى مَا زَلَّتْ فِيهِ مِنْ بَعْضِ مُخَالَفَاتِ لِأَصُولِ
شَرْعِيَّةٍ.

فَيَكُونُوا بِهَذَا قَدْ خَدَمُوا أَمْتَهُمُ الْجِدْمَةَ الَّتِي يَهْفُونَ إِلَيْهَا عَلَى وَجْهِ أَكْمَلٍ،
بَدَلًا قَصْرِ الْجَهْدِ -كَمَا نَرَاهُ الْيَوْمَ- عَلَى مُجَرَّدِ رُدُودٍ لَا تُعْطِي فِي ذَاتِهَا حَلًّا بَدِيلًا
لِمَا يَعِيشُهُ الْمُسْلِمُونَ -حُكَّامًا وَمَحْكُومِينَ- مِنْ إِكْرَاهَاتٍ فِي وَاقِعِهِمْ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى حِكْمَتِهِ فِي قَضَائِهِ وَقَدْرِهِ.

(١) «إِلَى أَيْنَ يَتَّجِهُ الْإِسْلَامُ؟ لُجْب (ص/٦٩)، نَقْلًا عَنْ «الْإِتِّجَاهَاتِ الْوَطَنِيَّةِ فِي الْأَدَبِ الْمَعَاوِرِ» لِمُحَمَّدٍ
مُحَمَّدٍ حَسِينٍ (ص/٢١٣).

المبحث الخامس موقف التيار العقلائي الإسلامي من «الصحّاحين» عموماً

سَبَقَ أَنْ عَرَضْنَا الْأَصْلَ الْعَقْلِيَّ الْعَامَّ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا التَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ فِي نَظَرِهِ إِلَى التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيِّ، وَمِنْهَا الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ، وَإِفْرَاطٌ كَثِيرٌ مِنْ أَرْبَابِهِ فِي اسْتِعْمَالِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ الْمُحْضِ فِي رَدِّ صِحَاحِ الْأَخْبَارِ، حَتَّى عُدُّوا -بِحَقٍّ- أَوَّلَ مَنْ تَوَرَّطَ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ فِي مَهَاوِي هَذِهِ الْمُهْلَكَةِ.

يقول محمد حمزة: «يُمْكِنُ اعْتِبَارُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ عَبْدُهُ، أَوَّلَ مُسْلِمٍ مُعَاصِرٍ تَجَرَّأَ عَلَى رَفْضِ حَدِيثٍ أَوْزَدَهُ الْبُخَارِيُّ، حِينَ رَفَضَ حَدِيثَ سِحْرِ بَعْضِهِمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ...»^(١).

ويقول: «مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رَضَا كَانَ بِحَقٍّ مِنْ أَوَائِلِ الْمُفَكِّرِينَ فِي بَدَايَةِ هَذَا الْقَرْنِ، الَّذِينَ نَبَّهُوا إِلَى مَا اعْتَرَى مِنْهُجَ الْمُحَدِّثِينَ الْقَدَامَى مِنْ خِلَلٍ، حِينَ رَكَّزُوا نَقْدَهُمْ عَلَى السَّنَدِ دُونَ الْمَتْنِ»^(٢).

والتفاوت حاصل بين أفراد هذا التيار في نظرهم للمرويات:

ففيهم المُسْرِفُ فِي رَدِّ كُلِّ مَا لَا يَرُوقُ لَهُ مِنْ أَحَادٍ، وَهُوَ يَدْعُو إِلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ فِيمَا قَرَعَتِ الْأُمَّةُ مِنْ تَحْيِيصِهِ وَاخْتِبَارِهِ مِنْ مَنَاجِجِ التَّوَثُّيقِ، وَالتَّعْوِيلِ عَلَى الْعَقْلِ فِي غَرْبِلَةِ الثَّرَاثِ بِأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ.

(١) «الحديث النبوي» (ص/ ٢٢٢-٢٢٣).

(٢) «الحديث النبوي» (ص/ ٢١١).

ترى مثلاً هذا الانقلاب الفكري في قول (حسن الترابي): «لا بُدَّ لنا أن نعيد النَّظَرَ في الضوابط التي وَضَعَهَا البخاريُّ، فليس هناك داعٍ لهذه الثقة المفرطة في البخاري»^(١).

ومن قبله (أحمد أمين)، كان يميل إلى موقفِ المعتزلة في حاكمية العقول في ميدان الأخبار، وضرورة إخضاع الأحاديث لمقتضيات التجربة العملية، وأن ليس لأيِّ مدونة حديثية حرمة توجب إسقاط مخرجات تلك العلوم عليها، ولو كانت «الصَّحاحين»، حيث توهَّم انصراف المُحدِّثين إلى نقد الأسانيد دون المتن.

فادَّعى (أحمد أمين) أنه لم يظفر منهم في هذا الباب بعُشر بعُشر ما عُتُوا به من جرح الرجال وتعديليهم؛ فكان يقول: «... نرى البخاريَّ نفسه -على جليل قدره، ودقيق بحثه- يُثبت أحاديثَ ذلَّت الحوادث الرُّمئية، والمُشاهدة التجريبية، على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال»^(٢).

فلو أنَّ البخاريَّ وأهل الحديث انصَبَّت عنايتُهم إلى انتقاد المتن، لانكشفت -كما يزعم- أحاديث كثيرة تُبين وضعها، كأحاديث الفضائل في مدح الأشخاص، والقبائل، والأمكنة^(٣).

ومن أولئك بالمقابل: مَنْ يُعْظَم جانبُ السُّنَنِ المنقولة، ويُقدِّمها على كلِّ دليلٍ سيوى كتاب الله، بل كثيراً ما تراه مُحْتَاطاً في تأويلها، لكنه يَعْتَرُ في فتح التَّمَعُّق عليها في مواطنٍ من مؤلفاته ومقالاته، من غير مُستندٍ شرعيٍّ واضح، ولا قدوةٍ من سلفٍ صالح.

أقال الله عثرتهم أبتهين، وعَفَّرَ لنا ولهم أجمعين.

(١) نقلاً عن «مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي» للأمين محمد أحمد (ص/٧٩).

(٢) «فجر الإسلام» (ص/٢١٠).

(٣) «فضلي الإسلام» (٢/١٣٢).

وسنقدم في المباحث التالية المواقف التفصيلية لأشهر رجالات هذا التيار
ممن خصصوا مؤلفات مستقلة في نقد أحاديث «الصحيحين»، أو تكلموا في جملة
من ذلك واشتهر كلامهم فيها، من غير أن يكون ذلك مجموعاً في مصنف خاص
بهما.

فنبداً بأعليهم في ذلك، وأبرزهم شهرة في الأوساط العلمية، ممن سباهم
في تشكلات هذه المدرسة العقلانية الإصلاحية، فنقول:

المبحث (الساوس)

أبرز رجالات التّيار الإسلامي العقلانيّ
ممنّ توجّه إلى أحاديث «الصّحّاحين» بالنّقد

المطلب الأول

محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)^(١)، وموقفه من «الصححين»

الفرع الأول: لمحة عن تأثر رشيد رضا بشيخه عبده.

محمد رشيد رضا من أكثر رجالات الفكر الإسلامي تأثيراً في عصره، قد تخرج في مدرسته عدة حركات وأقلام كان لها وقعها الإصلاحي الظاهر في ساحات التدافع الحضاري، كجمعية العلماء المسلمين بالجزائر، حيث تأثر به كبار رؤادها كابن باديس والبشير الإبراهيمي، وجماعة الإخوان المسلمين بمصر التي أسسها حسن البنا تلميذه.

بل هذا ناصر الدين الألباني نفسه -وهو الأب الروحي للسلفية المعاصرة- من خريجي مدرسته التقديّة، فقد تأثر مطلع شبابه بالأعداد التي كانت تصلهم في دمشق من مجلته «المنار»، فحبّبت إليه دراسة علم الحديث، ورسمت المعالم

(١) محمد رشيد بن علي رضا القلموني: البغدادي الأصل، الحسيني النسب، أخذ رجالات الإصلاح الإسلامي، من الكتاب، والعلماء بالحديث، والأدب، والتاريخ، والتفسير. وُلد ونشأ في القلمون من أعمال طرابلس الشام، وتعلّم فيها وفي طرابلس، ثمّ رحل إلى مصر (سنة ١٣١٥هـ) فلازم محمد عبده، وكان قد اتّصل به قبل ذلك في بيروت، ثمّ أصدر مجلّة (المنار) لبثّ آرائه في الإصلاح الديني والاجتماعي، حتّى أصبح مرجع الفُبا، في التآليف بين الشريعة والأوضاع العصريّة الجديدة. ثمّ رحل إلى الهند والحجاز وأوروبا، وعاد مُستقراً بمصر إلى أن توفّي فجأة في سيارته، كان راجعاً بها من السويس إلى القاهرة، ودُفن بالقاهرة؛ من أشهر آثاره غير مجلّة «المنار»: «تفسير المنار» في اثني عشر مجلداً منه، ولم يكمله، انظر «الأعلام» (٦/ ١٢٥).

الأولى لتوجيهه الفقهي غير المذهبي؛ فكان يُثني على علم رشيد رضا، مع تحفظه على عقلانيته التي اكتسبها من شيخه عبده.

ولا شك في كون هذا العلم الشامي الشريف، وريث المؤسساتين الأوليين للنهضة الإصلاحية العلمية - الأفغاني وعبده -، إذ كان بحق ناشر أفكارهما، ومروج آرائهما، حتى جعله أستاذه عبده «ترجمان أفكاره»^(١).

ومع كون رشيد مَعْجَبًا بفكرهما، تلميذًا في مدرستهما، إلا أنه فاقهما في الأخذ بزمام بعض العلوم الشرعية التي ضَعُفَا فيها، كعلم الحديث ومعرفة مُصَنَّفَاتِهِ، مع اطلاع منه واسع على المُسْتَجَدَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ، والمُحَدَّثَاتِ الثَّقَافِيَّةِ في عصره؛ فكان أن بَلَغَ صِيتُهُ الآفاقَ، وسُوِّدَتِ في مَدِيحِهِ الأوراقُ، حتَّى «فَأَتَتْ البَحُوثُ الَّتِي كُتِبَتْ عَنْهُ مَا كُتِبَ عَنْ أَسَاتِذِهِ عَدَدًا وَمَوْضُوعًا»^(٢).

و(رشيد رضا) لم يَكُنْ لِيَسْلُكْ هذا المسلك الجديد في الانفتاح على الثقافة الغربية إلا بعد ارتوائه ممَّا كان يَنْشُرُهُ (الأفغاني) و(عبده) من مقالاتٍ في مجلَّتَهما «العروة الوثقى»، الصَّادِرَةُ وَقْتَهَا مِنْ عَاصِمَةِ فَرَنْسَا.

فكَانَ هِ حِينَ تَتَابَعَتْ قِرَاءَتَهُ لَهَا فَعَلَّتْ فِي نَفْسِهِ فِعْلَ السَّحَرَا أَدْرَكَ بِهَا أَنَّهُ مَعَ مَا كَانَ بَدَأَ بِهِ دَعْوَتَهُ الْإِسْلَامِيَّةَ مِنْ حَثِّ النَّاسِ عَلَى التَّزَامِ الشَّرْعِ وَاجْتِنَابِ الْمُنْكَرَاتِ، أَنْ يَرشُدَهُمْ إِلَى الِاسْتِفَادَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ الْحَدِيثَةِ وَمُنْجَزَاتِهَا، بَلْ مُبَارَاتِهَا فِي جَمِيعِ مَقُومَاتِ الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ، وَالتَّرْغِيبِ فِي ثَقَلِ مَا عِنْدَ الْإِفْرَنْجِ مِنْ عُلُومٍ وَقَوَانِينٍ لَا تَتَعَارَضُ مَعَ الْإِسْلَامِ^(٣).

ولأجل تحقيق هذا المشروع الإصلاحِي الجديد، تَرَجَّمَ (رشيد) كُلَّ تَصَوُّرَاتِهِ الْمُعَدَّلَةِ لِبَعْثِ النَّهْضَةِ فِي الْأُمَّةِ فِي مَجَلَّتِهِ «الْمَنَارِ»، فَصَارَتْ بِمَجْرَدِ صُدُورِ أَعْدَادِهَا الْأُولَى لِسَانًا كَثِيرًا مِنَ الْمُفَكِّرِينَ السَّاعِينَ إِلَى تَجْدِيدِ الْحَيَاةِ الْعِلْمِيَّةِ

(١) «مجلة المنار» (٣٥/ ٤٨٠).

(٢) «منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة» لثامر متولي (ص/ ٩٨).

(٣) «تاريخ الأستاذ الإمام» لرشيد رضا (١/ ٨٤-٨٥).

والسياسية في تلك الحقبة؛ ومما أولاه فيها عناية كبيرة: قضايا التشريع الإسلامي، ومناهج الاستدلال، وسبل التجديد فيها، والتنقيح في مصادر التلقي. ومن أبرز ما تميّز به (رشيد رضا) عن أكثر معاصريه: التطرُّق إلى قضايا السنة النبوية، وإشكالاتها المعاصرة، أصدر في مجلته آراء واختيارات مُبتَينة، فجاءت مباحثه فيها في قوالب شتى وسياقات مختلفة، أصل في مسائلها وقَعْد، ونظر في دلائلها وعَصْد، بحسب الخلفية الفكرية التي اكتسبها قبل من شيخه (عبدّه).

فما لبثت أن صارت آرائه تلك مَنَارَ جدليّ عريض في الأوساط المُثَقَّفة والمُتَشَرِّعة، وفتحت مجالاً واسعاً من المُوافقات والمناقشات والرُّدود، وذلك على امتداد خمسين وثلاثين سنة، اتَّسع صدرُ الشَّيخ لنشر بعضها في مجلته نفسها.

الفرع الثاني: موقف (رشيد رضا) من أحاديث السنة عموماً:

قد سار (رشيد) في الطُّور الأطول من حياته على وفق ما سار عليه كثير من المُتَأَخِّرِينَ الأصوليين من القول بظنية الأحاديث مُطلقاً، فأوجبوا العمل بها في الفروع، ومنعوا حُجَّتَها في مسائل الاعتقاد القطعية^(١)؛ فكان أن أوغل لأجل ذلك في تنصيب العقل حَكَمًا على الأحاديث في مواضع من مجلته، مُتَعَلِّلاً عند كلِّ قَدَحٍ في أحدها بِجُمْلَةٍ من المُحَجِّج الكلامية هي عينيها حُجَج شيخه (عبدّه)^(٢). و(رشيد) وإن كان دَنَدَنَ على ظنية الأحاديث مِرَارًا في عددٍ من مقالاته، إلا أن اضطرابه في ضبط المراد بالظن المُستفاد منها كان واضحاً لمن قابل بين كلامه في هذه المسألة، اضطراباً يَصِلُ حَدَّ التناقض أحياناً! ففي الوقت الذي نراه مُقرّاً لثَرَادِفِ الظن مع العلم في لغة العرب، وأنه حُجَّةٌ بذلك في الإيمان الشرعي، نراه

(١) انظر «مجلة المنار» (٧/٣٦١).

(٢) انظر - مثلاً - مقال محمد عبده «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية»، الذي نشره له رشيد رضا في «مجلة المنار» (١٣/٦١٣).

في مواضع أُخَرِ يَمْنَعُ الأخَذَ به في باب الاعتقاد، مُسْتَشْهِدًا في ذلك بالآيات الدَّامِةِ لِلظَّنِّ^(١).

فلذا سَوَّغَ لِنَفْسِهِ رَدَّ بَعْضِ الصَّحَاحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِذَا اسْتَشْكَلَهَا أَوْ لَمْ يَجِدْ لَهَا فَائِدَةً، كَأَحَادِيثِ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مَثَلًا، فَإِنَّ هَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ فِي مَجْمُوعِهَا تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ اسْتِنكَارِهَا، وَمَا الضَّيْرُ فِي ذَلِكَ عِنْدَهُ مَا دَامَتْ غَيْرَ تَطْعِمَةَ الثُّبُوتِ!

فَكَانَ مِمَّا يَقُولُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: «إِعْلَمُوا أَيُّهَا الْمُسْلِمُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ دِينِهِ، أَنَّ فِي رَوَايَاتِ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنَ الْمُشْكَلَاتِ وَالتَّعَارُضِ، مَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَعْرِفَهُ وَلَوْ إِجْمَالًا، حَتَّى لَا تَكُونَ مُقْلَدًا لِمَنْ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَا يَعْتَمِدُهُ أَصْحَابُ الثَّقَلِ حَقٌّ! وَلَا لِمَنْ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ النَّظَرِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ حَقٌّ...»^(٢).

لَقَدْ كَانَ بِالْإِمْكَانِ حَمْلُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ مِنْ (رَشِيدٍ) عَلَى التَّسْخِيقِ وَتَغْيِيرِ الْقَنَاعَاتِ، كَمَا كَانَ حَالُهُ مَعَ الْاِحْتِجَاجِ بِالسَّنَةِ الْقَوْلِيَّةِ آخِرَ عُمُرِهِ، حَيْثُ كَانَ يَحْضُرُ الْاِحْتِجَاجُ فِيهَا بِالْعَمَلِيَّةِ فَحَسَبَ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ آخِرَ عُمُرِهِ^(٣)؛ كَانَ بِالْإِمْكَانِ

(١) انظر «آراء رشيد رضا في قضايا السنة النبوية» لمحمد رمضان (ص/١٦٦).

(٢) «تفسير المنار» (٤٠٧/٩).

(٣) كما نقله مصطفى السباعي عنه شفاهًا في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/٣٠).

وَالسَّابِقِيُّ رَجُلٌ قَدْ خَيْرَ رَشِيدًا وَخَالَطَهُ، وَعَلِمَ مِنْ حَالِهِ مَا جَمَلَهُ يُوَكِّدُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِحُجَّةِ السَّنَةِ الْقَوْلِيَّةِ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَهَذِهِ شَهَادَةُ مِنَ السَّابِقِيِّ تُعَرِّضُهَا مَقَالَاتُ (رَشِيدِ رِضَا) فِي مَجَلَّتِهِ «المنار»؛ وَلَوْ كَانَ مِنْ خَطَايَا الْقَائِمِينَ فِي السَّنَةِ: اسْتِشْهَادُهُمْ عَلَى قُبْحِ إِعْلَانِهِمْ بِبَعْضِ مَقُولَاتِ لَرَشِيدٍ قَلِيلَةً، مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ مَثَلًا: «إِنَّ مَا وَرَدَ فِي عَدَمِ رَغْبَةِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ فِي التَّحْدِيثِ، بَلْ فِي رَغْبَتِهِمْ عَنْهُ، بَلْ فِي نَهْيِهِمْ عَنْهُ، قَوًى تَرْجِيحُ كَوْنِهِمْ لَمْ يُرِيدُوا أَنْ يَجْعَلُوا الْأَحَادِيثَ دِينًا حَاسِمًا دَائِمًا كَالْقُرْآنِ»، كَمَا فِي «مَجَلَّةِ الْمَنَارِ» (٧٦٨/١٠).

فَتَرَى (أَبُو رِيَّةَ) فِي كِتَابِهِ «الْأَصْوَاء» (ص/٤٨-٥٠) يَنْقُلُ هَذَا الْكَلَامَ، وَيَعْتَمِدُهُ مَذْهَبًا لَرَشِيدٍ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى ذَلِكَ (جَمَالُ الْبُنَّانِ) فِي كِتَابِهِ «السَّنَةُ وَدَوْرُهَا فِي الْفَقْهِ الْجَدِيدِ» (ص/٢٢٥)؛ وَلَوْ بُعِثَ رَشِيدُ رِضَا، لَكَانَ أَوَّلُ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِمَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابَيْهِمَا!

حَمَلَ الأمر على مثل هذا؛ لكن قول رشيد كان مُضطرباً في العدد الواحد من مجلته! فالله أعلم بِمُراده.

والذي أحسب أن شيخه (عبدَه) أكثر توازناً في موقفه من مفايد الأخبار النبوية -مع خطئه في ذلك- منه، حين اشترط اليقين المنطقي للإيمان، فهو يتوافق مع موقفه من خبر الآحاد^(١).

الفرع الثالث: موقف (رشيد رضا) من أحاديث «الصَّحَّاحين».

النَّظر في أعطاف مجلته «المَنَار» ومطايي تفسيره الجليل «تفسير المَنَار»، يلحظُ تأثر رشيد بالمحيط الفكري السائد حيث نشأ، وبما تلقاه من مفاهيم نقدية من أستاذه عبدَه خاصَّة؛ يرى هذا التأثير باديًا في نظريته الإجمالية إلى أحاديث «الصَّحَّاحين»، فتراه يتَّسم بالإيجابية في تعاطيه معها تارةً، وبالسُّلب في وضيق العطن تارةً أخرى، مُقرًّا هو في كلِّ ذلك أنَّهما أصحُّ دواوين السُّنة على الإطلاق، كما تراه في قوله:

«لا شك في أنَّ أحاديث الجامع الصَّحيح للبخاري -في جملتها- أصحُّ في صناعة الحديث وتحرِّي الصَّحيح، من كلِّ ما جُمع في الدِّفاتر من كُتب الحديث، ويَلِيه في ذلك صحيح مسلم؛ وممَّا لا شكَّ فيه أيضًا أنَّه يوجد في غيرهما من دواوين السُّنة أحاديث أصحُّ من بعض ما فيهما، وما روي من رفض البخاري وغيره لمئات الألوف من الأحاديث التي كانت تُروى، يؤيِّد ذلك، فإنَّما نفوا ما نفوا ليتنقوا الصَّحاح الثَّانية»^(٢).

(ورشيدٌ) يُعَلِّي من مقام الشَّيخين في علم الرواية، ويجعل قولهما الأصل المُقدَّم في تحليل الأحاديث وتوثيقها عند الاختلاف، بيِّن هذا في قوله: «مَنْ دَقَّق النَّظَرَ في تاريخ رجال الصَّحَّاحين، ورواية الشَّيخين عن المَجروحين منهم، يرى

(١) «موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي» (ص/٢٦١).

(٢) «مجلة المَنار» (٢٩/٨١).

أكثرها في المتابعات التي يُراد بها التَّقوية، دون الأصول التي هي العُمدة في الاحتجاج، ثمَّ إذا دَقَّق النَّظَرَ فيما أنكروه عليهما ممَّا صَحَّحاه مِنَ الأحاديث، يجدُّ أنَّ أقوالهما في الغالبِ أرجحُ مِنَ أقوالِ المُنازعينَ لهما، لا سيما البخاري، فإنَّه أدقُّ المُحدِّثين في التَّصحيح، ولكنَّه ليس مَعصومًا مِنَ الغلطِ، والخطأ في الجرح والتَّعديل...»^(١).

ثمَّ أيَّدَ هذا التَّقريرَ منه بنقلِ اتِّفَاقِ أئمةِ العلمِ على صِحَّةِ الكتابين، وسلامَةِ أغلبِ رجالِهما مِنَ الجرح^(٢)، فقال: «جملة القول في الصَّحيحين: أنَّ أكثرَ رواياتهما مُتَّفَقٌ عليها عندَ علماء الحديث، لا مجالٌ لِلنَّزاعِ في مُتُونها، ولا في أسانيدها»^(٣).

ونتيجةً لهذا التَّوصيف، كان جَزْمُهُ بقطعِيَّةِ أغلبِ أحاديثِ الكتابين ممَّا لا يعلم اختلافًا فيه، كما قد أقرَّ به في قوله: «...فَمَنْ فقه ما شرحناه: عَلِمَ أنَّ أكثرَ الأحاديثِ الأحاديَّةِ المُتَّفَقِ على صِحَّتِها لذاتها، كأكثرِ الأحاديثِ المُسنَّدةِ في صحيحي البخاريِّ ومسلم، جديرةٌ بأنَّ يُجَزَّمَ بها جزمًا لا تَرَدُّدٌ فيه ولا اضطراب»^(٤).

وبالتَّالي كانت دعوى نفاذِ شيءٍ مِنَ المَوْضوعاتِ فيهما عندَ (رشيد) «بالمعنى الَّذي عَرَّفُوا به المَوْضوع في علمِ الرِّوايةِ ممنوعةٌ، لا يَسْهُلُ على أحدٍ إثباتُها»^(٥).

و(رشيد رضا) مع ما له مِنْ هذه المواقفِ النَّاصِعةِ مِنَ «الصَّحيحين»، المُوافِقُ هو فيها لِمَا عليه أهلُ الحديثِ قديمًا وحديثًا، يَهْوِشُ -أحيانًا- على ذلك ببعضِ العباراتِ الجارحةِ لجملةٍ مِنَ أحاديثِهما ممَّا لم يَسْبِقْ فيه مِنْ ناقدٍ معتبرٍ،

(١) مجلة المنارة (١٢/٦٩٣).

(٢) مجلة المنارة (١٢/٦٩٣).

(٣) مجلة المنارة (١٢/٦٩٣).

(٤) مجلة المنارة (١٩/٣٤٢).

(٥) مجلة المنارة (٢٩/٨١).

استنكرها إذ لم يستسغها فهمه، مُتَحَجِّجًا فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ «مَا كَلَّفَ اللَّهُ مُسْلِمًا أَنْ يقرأ صحيح البخاريّ ويؤمن بكلّ ما فيه وإن لم يَصْغُ عنده، أو اعتقد أنّه يُنافي أصول الإسلام»^(١) مع أنّها من المُتَّفَقِ علي صحّته لذاتها كما شرط في نصّه السَّابِق!

فقد نَقَضَ بهذه الكلمات ما سَقْنَاهُ عَنْهُ آنفًا مِنْ كَلَامِهِ عَنِ الْمَوْضُوعَاتِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، إِذْ حَكَمَ بِنَفْسِهِ عَلَى جَمَلَةٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْكِتَابَيْنِ بِالْوَضْعِ! وَهُوَ الَّذِي حَجَّرَ هَذِهِ الدَّعْوَى قَبْلُ؛ فَتَوَهَّمْ فِيهَا «بَعْضُ مَا عَدُوهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْوَضْعِ؛ كَحَدِيثٍ سَحَرٍ بِمَعْضِهِمُ لِلنَّبِيِّ ﷺ»^(٢).

الفرع الرَّابِعُ: أَحَادِيثُ «الصَّحِيحِينَ» الَّتِي أَعْلَاهَا (رَشِيدُ رِضَا).

قد أَحْصَيْتُ عَدَدَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَدَّهَا رَشِيدٌ فِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ جِهَةِ مَتُونِهَا، فَبَلَغَتْ عِنْدِي ثَلَاثَ عَشْرَةِ حَدِيثًا، لَا يَأْتِيهَا الشَّيْخُ دَائِمًا فِي صُورَةِ الْإِنْكَارِ لِشُبُوتِهَا، وَلَكِنْ أحيانًا يَنْقُلُ إِشْكَالًا عَلَى مَتْنٍ مِنْهَا، ثُمَّ يَتْرَكَ وَحَالَهُ دُونَ جَوَابِ عَنْهُ! وَهُوَ مَا يُعْطِي انْطِبَاعًا رَاجِحًا بِأَنَّهُ مَائِلٌ إِلَى إِنْكَارِهِ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مَنْ أَثَارَ تِلْكَ الْإِشْكَالَاتِ عَلَى الْحَدِيثِ ابْتِدَاءً!

ثُمَّ إِذَا حَاولَ رَفْعَ الْإِشْكَالِ عَنِ الْحَدِيثِ، فَقَدْ يَتَعَسَّفُ فِي تَأْوِيلِهِ بِمَا قَدْ يُوَوِّلُ إِلَى إِبْطَالِ دَلَالَتِهِ^(٣).

وَالْمُلاحِظُ فِي أَغْلِبِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَرْدُودَةِ مِنْ قِبَلِهِ أَنَّهَا مِنْ بَابِ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَقَدْ اشتهر (رَشِيدٌ) بِرَدِّهَا، بَلْ عَنْهُ يَنْقُلُ بَعْضُ الطَّاعِنِينَ فِي السَّنَةِ فِي هَذَا الْبَابِ^(٤)؛ هَذَا وَالْوَارِدُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَشْرَاطِ غَفِيرٌ، وَ(رَشِيدٌ) إِنَّمَا يَرُدُّ بَعْضَ الصَّاحِحِ مِنَ الْأَخْبَارِ بِقِنَاعَةٍ هُوَ يَرَاهَا أَصْلًا كُلِّيًّا يَعْرضُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِثِ.

(١) «مجلة المنار» (٣٧/٢٩).

(٢) «مجلة المنار» (٨١/٢٩).

(٣) انظر «آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار» (ص/٤١٤).

(٤) مثل (صالح أبو بكر) في كتابه «الأصواء القرآنية» (ص/٦٦).

وقناعته في هذا الباب من أحاديث أمارات الساعة مُنبِئَةً على مُعارضين

عقليين:

الأول: أن أشراف الساعة الصُغرى المُعتاد مثلها، والتي تَقَع عادةً بالتدريج، لا تُذَكِّر بقيام الساعة، فلا تَحْصُلُ بها الفائدة التي لأجلها أُخْبِرَ الشَّارِعُ بِقُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ^(١).

الثاني: أن ما وَرَدَ من الأَشْرَافِ الكُبرى الخارقة للعادة؛ يَضَعُ العالم بها في مَأْمَنِ من قِيَامِ السَّاعَةِ بَغْتَةً، مثل وقوعها كُلِّها؛ فَاِنْتَفَتِ الفائدةُ إِذْنِ من هذا الإخبار^(٢).

والجواب عما أوردَه على هذا النوع من الأحاديث يَتَلَخَّصُ في الأوجه التالية:

الوجه الأول: أن هذا الاعتراض وإن رَاشَهُ رَشِيدٌ على تلك الصَّحاحِ مِنَ الأخبار، فإنه قد فَاتَهُ أن نفس الاعتراض يَسْرِي إلى الآيات النَّاصِية على أن للسَّاعَةِ أَشْرَافًا، سواء بسواء!

من ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَافُهَا﴾ [الْحَاقَّةُ: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَئِيمٌ لِّلْسَاعَةِ فَلَا تَمْتَرُكُ بِهَا﴾ [الزُّلْفَاةُ: ٦١].

وقوله تعالى: ﴿حَوْثٌ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الْقَدَّبَ الْوَعْدُ الْعَقُودُ] [الْمَيْدَاةُ: ٩٦-٩٧].

وبهذا الإلزام يَفْرُقُ أي مُنْكَرٍ لها في مَخَاضَةٍ لا مَحِيصَ له عنها، إلا بِاتِّهَامِ رأيِه قبل الشَّارِعِ في الطَّعنِ على الدَّلَائِلِ ببادي الرأي.

(١) تفسير المنار (٤٠٧/٩).

(٢) انظر تفسير المنار (٤٠٧/٩)، ومجلة المنار (٧٧٢/٣٢).

الوجه الثاني: أنَّا لو سَلَّمنا لرشيده حصول الأمنِ لَدَيْ بعضِ الخلقِ، فلا ينفى ذلك حصولُ الخوفِ عندِ غيرهم، وحصولُ الانحرافِ في قَهَمِ بعضِ الأدلَّة لا يكونُ باعِثًا لَرَدِّها؛ وإلَّا لَلَزِمَ رَدُّ كثيرٍ من نصوصِ الشريعة، بِحُجَّةِ أَنَّها قد تكونُ حاملةً على الاتِّكالي والقعودِ، ككثيرٍ من أحاديثِ القَدَرِ.

والفقيهُ حقًّا، مَنْ بَصَّرَ النَّاسَ بِحَقِيقَةِ هذه الأَشْراطِ وَحِكْمَتِها؛ لَيْسَتْغَرَّ أَثَرُها في القلوبِ؛ وَمِنْ ثَمَّ تَنَبَّهَتْ الجوارحُ تَأَهُبًا لِيَوْمِ المَعادِ، لا أَنْ يَتَسَلَّطَ على تلكِ الأحاديثِ بالتَّعطيلِ لها تَعَلُّقًا بِكُلِّ سَبَبٍ^(١).

الوجه الثالث: أَنَّ مِنْ مَّشارِبِ الغَلْطِ في هذه الدَّعوى: نَضْبُ التَّلَازُمِ بَيْنَ التَّصْدِيقِ بِهذه الأَشْراطِ، وَبَيْنَ انتِفَاءِ ما اخْتَصَّتْ بِهِ السَّاعَةُ مِنْ مَجِيئِها بِغَتَّةٍ؛ وَالوَاقِعِ أَنَّ التَّلَازُمَ مُتَنَفِّ، فَإِنَّ هذه الأَشْراطِ الَّتِي صَحَّتِ الأَخْبَارُ بِها، غَايِبُها أَنْ تَتَمَيَّزَ بِها السَّاعَةُ قَدَرًا مِنَ التَّمْيِيزِ، وَأَمَّا التَّحْدِيدُ الثَّامِ، فَهو مِنَ الغَيْبِ المُطْلَقِ الَّذِي اخْتَصَّ اللهُ بِهِ.

فقال جلَّ ذكْرُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (التَّحْكَاتُ: ٣٤).

يقول ابن جرير: «مِمَّا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، ما لا يُوصَلُ إلى عِلْمِ تَأْوِيلِهِ، إِلَّا بِبَيَانِ الرَّسُولِ ﷺ . . وَأَنَّ مِنْهُ ما لا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، وَذلِكَ ما فِيهِ مِنَ الْخَبَرِ عَنِ آجَالِ حادِثَةٍ، وَأَوْقَاتِ آتِيَةٍ؛ كَوَقْتِ قِيامِ السَّاعَةِ، وَالتَّفْخِخِ فِي الصُّورِ، وَنَزُولِ عيسى ابنِ مريمَ، وَوقتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ مَغْرِبِها، وما أَشْبَهَ ذلِكَ.

فإِنَّ تلكَ أَوْقَاتٍ لا يَعْلَمُ أَحَدٌ حُدُودَها، ولا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنْ تَأْوِيلِها إِلَّا الْخَبَرَ بِأَشْراطِها؛ لا سِتْثارِ اللهُ بِعِلْمِ ذلِكَ على خَلْقِهِ، وبذلِكَ أَنْزَلَ رَبُّنا في مُحْكَمِ كِتابِهِ . . . وَكانَ نَبِيُّنا مُحَمَّدٌ ﷺ إِذا ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ ذلِكَ، لَمْ يُدَلِّ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَشْراطِهِ، دونَ تَحْدِيدِ وَقْتِهِ؛ كَالَّذِي رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قال لِأَصْحابِهِ -إِذْ ذَكَرَ الدَّجَالَ-: «إِنَّ

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٢٣).

يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُهُ، وَإِنْ يَخْرُجُ بَعْدِي، فَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ»^(١)، وما أشبه ذلك من الأخبار .. الدالة على أَنَّهُ ﷺ لم يكن عنده علمٌ أوقات شيءٍ منه بمقادير السنين والآيام، وأنَّ الله -جلُّ ثناؤه- إنما عرّفه مجيئه بأشراطه، ووقته بأدليته»^(٢).

ومحصل القول:

أَنَّ هذه الأَشْرَاطَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى قُرْبِ السَّاعَةِ، لَا عَلَى تَحَقُّقِ الْعِلْمِ بِوُقُوعِهَا، «فَالسَّاعَةُ كَالْحَامِلِ الْمُتِمِّ؟ لَا يَدْرِي أَهْلُهَا سَتَنْ تَجُؤُهُمْ بِوِلَادَتِهَا، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا»^(٣)، وجِلَّةُ ذلك: انتفاء العلم بالمُدَّةِ الزَّمَنِيَّةِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَشْرَاطِ وَبَيْنَ وَقُوعِ السَّاعَةِ، وبهذا يكون الأمرُ نَقِيضَ مَا ذَكَرَهُ رَشِيدٌ؛ بِأَنَّهُ يَكُونُ الْعِلْمُ بِهَذِهِ الْأَشْرَاطِ بَاعِثًا عَلَى الْعَمَلِ، مُوقِفًا مِنَ الْغَفْلَةِ، زَاجِرًا عَنِ التَّمَادِي فِي الْمَعَاصِي.

وهل قَطَعَ قُلُوبُ الصَّالِحِينَ، وَأَذَابُ أَكْبَادِهِمْ، كَمَثَلِ تَذَكُّرِ تِلْكَ الْأَهْوَالِ الْعِظَامِ، وَمَا فِيهَا مِنْ فِتْنٍ تَفْزَعُ مِنْهَا الْقُلُوبُ؟^(٤)
فهذا مثال واحدٌ لبابٍ مِنَ الْحَدِيثِ رَدَّهُ (رَشِيدٌ) بِعَامَّةٍ وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَقَدْ عَلِمْنَا ضَعْفَ مَأْخَذِهِ فِي ذَلِكَ.

أَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي رَدَّهَا بِالتَّفْصِيلِ وَهِيَ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ» فَهِيَ مُحْصَاةٌ عِنْدِي فِي التَّالِي:

١- حَدِيثُ «إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ ..»^(٥).

(١) أخرجه مسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدُّجَالِ وصفة ما معه، رقم: ٢٩٣٧).

(٢) «جامع البيان» (١/٦٨).

(٣) جزء من حديث ورد مرفوعاً من حديث ابن مسعود ﷺ، أخرجه أحمد في «المستند» (رقم: ٣٥٥٦)، والحاكم في «المستدرک» (٢/٤١٦) وصححه، وضمَّه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٩/٣٠٧).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٢٤)، وانظر لمزيد تفصيل في ردِّ مُعارضاتِ المعاصرين لأحاديثِ الأَشْرَاطِ في «موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي» لـ د. شفيق شقير (ص/٢٨٣-٣٥٢).

(٥) «المنازل» (١٨/٤٣٣) (١٩/٣٧) ..

- ٢- حديث تميم الدَّارِي فِي الْجَسَّاسَةِ^(١).
- ٣- حديث شَقَّ صَدْرَهُ ﷺ فِي الصَّغَرِ^(٢).
- ٤- أَحَادِيثُ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ^(٣).
- ٥- أَحَادِيثُ خُرُوجِ الدَّجَالِ^(٤).
- ٦- حديث انشِقَاقِ الْقَمَرِ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٥).
- ٧- حديث سَجُودِ الشَّمْسِ تَحْتَ الْعَرْشِ^(٦).
- ٨- حديث سَحَرِ الْيَهُودِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٧).
- ٩- نزول عِيسَى ﷺ آخَرَ الزَّمَانِ^(٨).
- ١٠- حديث: «اَكْفَتُوا صِبْيَانَكُمْ عِنْدَ الْمَاءِ فَإِنَّ لِلْجَنِّ انْتِشَارًا وَخُطْفَةً»^(٩).
- ١١- حديث: «مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ .. ثُمَّ يَنْزِلُ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْبَقْلُ»^(١٠).
- ١٢- حديث وَخَزِ الشَّيْطَانُ لِلْمَوْلُودِ^(١١).

-
- (١) «المنار» (٣٧/١٩).
 - (٢) «المنار» (٥٢٩/١٩) (٢٧٦/٣٣).
 - (٣) «المنار» (٥٠٦/٦).
 - (٤) «المنار» (٧٤٧/٢٨).
 - (٥) «المنار» (٦٧/٦) (٢٦١/٣٠).
 - (٦) «المنار» (٦٩٣/١٢).
 - (٧) «المنار» (٧٧١/٨).
 - (٨) «المنار» (١٣٥/٥).
 - (٩) «المنار» (٣٧/٢٩)، والحديث أخرجه البخاري في (ك: بذه الخلق، باب: خمس من الدواب فواسق، يقتلن في الحرم، رقم: ٢٣١٦)، ومسلم في (ك: الأشربة، باب: الأمر بتغطية الإناء وإكفاء السقاء، وإغلاق الأبواب... إلخ، رقم: ٢٠١٢).
 - (١٠) «تفسير المنار» (٤١٨/٨)، والحديث أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب «يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الشُّعْرِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا»، رقم: ٤٩٣٥)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب ما بين النفختين، رقم: ٢٩٥٥).
 - (١١) «تفسير المنار» (٢٣٨/٣).

١٣- حديث إسلام شيطان النبي ﷺ^(١).

وسياتي نقاشه في أكثرها في الباب الثالث من هذا البحث.

الفرع الخامس: الأصل الذي انبئني عليه موقف (رشيد رضا) من أحاديث «الصَّحَّاحِينَ».

إنَّ المتأملَ في جملة أقوال (رشيد) وتصرفاته بأحاديث «الصَّحَّاحِينَ» تحديداً، يلوح له نوع تناقض في تعاطيه معها، بين ما قدَّمناه عنه من تسليمه بصحةِ القدرِ المُتَّفَقِ عليه من أحاديثهما، وبين طعنه العَلَمِيَّ في بعضٍ من ذلك.

ولعلَّ في هذا ما يُنبِي النَّاظِرَ في تطبيقاته عن نوعِ الصَّحَّةِ الَّتِي يَعْنِيهَا فِي كَلَامِهِ الْمُتَمَدِّحُ لِلْكِتَابَيْنِ: إِنَّهَا الصَّحَّةُ الَّتِي عَنَاهَا التَّوَيُّ فِي شَرْحِهِ لِمُقَدِّمَةِ مُسْلِمٍ، وَهِيَ أَنَّ اتِّفَاقَ الْأَثْمَةِ عَلَى تَصْحِيحِ حَدِيثٍ، لَا تَعْنِي بِالضَّرُورَةِ الْعِلْمَ بِنَسَبِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ تَعْنِي الصَّحَّةَ الْإِسْنَادِيَّةَ الظَّاهِرَةَ؛ أَمَّا الْمَتَنُ فَشَأْنٌ آخَرُ، يَتَّسِعُ فِيهِ الْمَجَالُ لِلنَّظَرِ وَالتَّمَحِصِ الْمُتَجَدِّدِ، بَلْ لِلرَّدِّ وَالتَّلْعِيلِ وَلَوْ اتَّفَقَ الْأَسْبِقُونَ عَلَى صِحَّةِ نَقْلِهِ! كَمَا تَرَاهُ -مَثَلًا- فِي رَدِّ (رشيد) لِأَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحَبِيبَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٢)، مَعَ اتِّفَاقِ الْأَثْمَةِ عَلَى تَصْحِيحِهَا، وَكُنْعَتِهِ لِبَعْضِ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ فِيهَا عَلَى تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا ﷺ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ -مِنْهَا حَدِيثُ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣) - بِأَنَّهَا «لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ»^(٤).

وَمِنْ ثَمَّ، فَلَا يَضُرُّ عِنْدَهُ إِنْكَارُ مِثْلِهَا لِجِنِّ لَمْ يَقْبَلْ مَخْبَرَهَا، تَفْرِيفًا عَنْ أَصْلِ مَذْهَبِهِ الَّذِي كَانَ قَدْ تَبَعَ فِيهِ أَسَاتِذَهُ (عَبْدُهُ) مِنْ أَطْرَاحِ أَخْبَارِ الْآحَادِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ، إِذَا ظَهَرَ لَهُ مِنْهَا مَخَالَفَةٌ لِلْقُرْآنِ أَوْ الْمَعْقُولِ^(٥).

(١) «تفسير المنار» (٣/٢٤٠).

(٢) انظر «مجلة المنار» (٧/٣٦١).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزِيدُكَ مِنْ كَمَلَتَا مَعَ لَوْحٍ إِنَّكَ كَأَنَّ عَيْنًا كَوَّلَا﴾، رقم: ٤٧١٢)، ومسلم (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ١٩٤).

(٤) انظر «مجلة المنار» (٤/١٧٧).

(٥) قد أقرَّ رشيد رضا بهذه التَّبَعِيَّةِ لِعَبْدِهِ فِي مَجْلَدِ «المنار» (٨/٧٧١).

فكان لازم هذا عند (رشيد): جواز توسيع دائرة المَنقُوضِ مِن أحاديث «الصَّحيحين» وردَّ ما اتَّفَقَ منها على صِحَّتِهِ، هذا ما أعرب عنه بقوله:

«ما مِن إمام مِن أئمَّةِ الفقه، إلَّا وهو مخالفٌ لكثيرٍ منها -يعني أحاديث الصَّحيحين-، فإذا جازَ ردُّ الروايةِ التي صَحَّ سندُها في صلاةِ الكسوف لمُخالفتِها لِمَا جَرى عليه العَمَلُ، وجازَ ردُّ روايةِ خَلقِ الله التُّربةَ يومَ السَّبْتِ . . إلخ، لمُخالفتِها لِلآيَاتِ النَّاطِقَةِ بِخَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ في سِتَّةِ أَيَّامٍ، وللرَّوَايَاتِ المُوافِقةَ لذلك: فأولَى وأظهرُ أن يجوزَ ردُّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تُتَّخَذُ شِبْهَةً عَلَى الْقُرْآنِ مِن حيثِ حِفْظُهُ، وَضَبْطُهُ، وَعَدَمُ ضِياعِ شَيْءٍ مِنْهُ! كالرَّوَايَاتِ فِي نَسْخِ التَّلَاوَةِ، لَا سِوَا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا تَخْرِيجًا يَدْفَعُ الشُّبْهَةَ، كالدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ تَوْفِيقِ صَدَقِي وَأمثاله كثيرون. .»^(١).

ثمَّ مَثَلٌ لِهَذَا التَّأَصُّلِ بِحَدِيثِ سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثِ سَجُودِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْعَرْشِ.

وجملة القول في موقف رشيدٍ مِن أحاديث «الصَّحيحين»، أَنَّ الخللَ الحاصلَ فِي رَدِّه لِمَا رَدَّ مِنْهَا مَعَ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى صِحَّتِهَا، يَحْتَمِلُ نَتَاجِجَهُ عَن ظَنِّينَ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَظَنُّهُ أَنَّ اتِّفَاقَ الْأَئِمَّةِ عَلَى تَصْحِيحِ حَدِيثٍ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ إِلَّا الرُّجْحَانَ فِي نَسَبِيَّتِهِ، وَبِالتَّالِي فَجَائِزُ رَدِّ هَذَا الْمَظْنُونِ إِذَا تَعَارَضَ مَعَ مَا يَرَاهُ قَاطِعًا.

فإن كان هذا هو اعتقاد (رشيد) حَقًّا، فَقَدْ خَالَفَ بِهِ مَا تَتَابَعَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ عَتَبَائِ اتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ عَلَى تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ، قَرِينَةً تَرْتَقِي بِالْمُصَحِّحِ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى دَرَجَةِ الْعِلْمِ الْمُبْتَكَسَبِ بِنَسَبِهِ.

ذَلِكَ أَنَّ نَقَادَ الْحَدِيثِ إِذَا أَطْبَقُوا عَلَى تَصْحِيحِ رَاوِيَةٍ وَنَسَبَتِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، هُوَ بِمَثَابَةِ إِطْبَاقِ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَصْحِيحِ حَكَمٍ فَرَعِيٍّ وَنَسَبَتِهِ إِلَى الشَّارِعِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ؛

(١) «مجلة المنارة» (١٢/٦٩٣).

فإذا أفادَ هذا عند هؤلاء صَحَّةَ ما نسبوه من أحكامٍ فقهيةٍ في باطن الأمر، يكون ما اتَّفَق عليه المُحدِّثون من أحكامٍ حديثيةٍ مَقْطُوعٍ في صَحَّتِها في الباطن أيضًا^(١).

لكن ما يجعلنا نتوقَّف في جعلِ هذا الاحتمالِ مُعْتَقَدًا لرشيد: كلامٌ له آخر - قد تقدَّم بعضُه - يُقرِّر فيه أنَّ الأصل فيما لم يقع فيه الخلاف بين العلماء من أحاديث «الصَّحيحين»، فلا تَرُدُّ عنده في قَبول سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ، وذلك في قوله: «أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ الْأَحَادِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَى صَحَّتِهَا لِذَاتِهَا - كَأَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْمُسَنَّدَةِ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ - جَدِيدَةٌ بِأَنْ يُجْزَمَ بِهَا جَزْمًا لَا تَرُدُّ فِيهِ وَلَا اضْطِرَابٌ، وَتُعَدُّ أَخْبَارُهَا مُفِيدَةً لِلْيَقِينِ، بِالْمَعْنَى اللَّغَوِي الَّذِي تَقَدَّمَ؛ وَلَا شَكٌّ فِي أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّانِ، قَلَمَا يَشْكُون فِي صَحَّةِ حَدِيثٍ مِنْهَا، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِمُسْلِمٍ يَجْزِمُ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِكَذَا، وَلَا يُؤْمِنُ بِصَدْقِهِ فِيهِ؟ أَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ؟ وَلِيُعْلَمَ أَنَّنِي أَعْنِي بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ هُنَا: مَا لَمْ يَنْتَقِدْهُ أَحَدٌ مِنْ أئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْ غَيْرِ الْأَكْثَرِ: مَا تَظْهَرُ فِيهِ عِلَّةٌ فِي مَتْنِهِ خَفِيَّتْ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ، أَوْ لَمْ تُنْقَلْ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ نَادِرًا»^(٢).

فمن آخرِ سَطْرَيْنِ مِنْ هَذَا النَّصِّ، يَلُوحُ لَنَا إِشْكَالٌ آخَرُ يَكْمُنُ فِي نَظَرِ رَشِيدٍ إِلَى مَا اتَّفَقَ عَلَى صَحَّتِهِ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ الْمُضْمَنُ فِي:

الْقَلْبِ الثَّانِي: وَهُوَ احْتِمَالُ اعْتِقَادِ رَشِيدٍ أَنَّ الْأئِمَّةَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَدْ تَخَفَى عَلَيْهِمْ عِلَّةٌ حَدِيثٍ اتَّفَقُوا عَلَى صَحَّتِهِ، أَوْ يَكُونُ أَعْلَهُ أَحَدُهُمْ حَقِيقَةً وَلَمْ يَبْلُغْنَا تَعْلِيلُهُ.

وهذا الاحتمال الثاني من (رشيد) جَرَأُ خَطِيرَةٍ؛ إِذْ يُسَوِّغُ لِنَفْسِهِ خَرَمَ هَذَا الْيَقِينِ، بِدَاعِي ظَهْوَرِ عِلَّةٍ لَهُ فِي الْمَتْنِ خَفِيَّتْ عَلَى كُلِّ الْمُتَقَدِّمِينَ؟ فَتَلْقَدُ أَعَادَ اللَّهِ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ الَّتِي اخْتَارَهَا لِحَمَلِ دِينِهِ، وَتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ، مِنْ أَنْ تَكُونَ فَرِيسَةً غُلْفَةً وَعَبَاوَةً، وَأَنْ تَجْتَمَعَ عَلَى ضَلَالَةٍ.

(١) ومياني مزيد مناقشة لهذا المسألة الأصولية في مبحثها المناسب في المسوّغ الثاني من الباب الثاني.

(٢) مجلة المنارة (١٩/٣٤٢).

فإذا كان خبر الواحد قد تَلَفَتْه الأئمة بالقبول، وتَمَادَى به الزَّمان الطَّويل دون أن يظهر ناقدٌ مُعتبرٌ يُنْكِرُهُ، وهي في ذلك مُعتَقَدَةٌ لِمَا فِيهِ، عامِلَةٌ به لِأجلِهِ -سواءَ في ذلك عَمِلَ الكلُّ به،^(١) أو عَمِلَ البعضُ، وتأَوَّلَهُ البعضُ- فمثل هذا مِمَّا يُقَطَّعُ بِصِدْقِهِ، والعلماء ما فتنوا يقرَّرون بأنَّه «متى كان المُحدِّث قد كَذَّبَ أو غلطَ، فلا بُدَّ أن يَنْصِبَ الله حُجَّةً يُبَيِّنُ بِهَا ذَلِكَ»^(٢).

فالحاصل: أنَّ احتمال وجود عِلَّةٍ للحديث لم تُنْقَلْ بِرُدِّهِ ما تَقَدَّمَ مِنْ تَكْثُلِ الله ﷻ بِالْبَيَانِ وحَفِظِ الشَّرِيعَةِ؛ وسيأتي تفصيل هذه المسألة بما هو أدقُّ تَقْسِيمًا وأغزُرُ أدلَّةً، في مَبَحِثِهِ المُستَقِلِّ مِنْ هذا البحث.

الفرع السادس: الفرق بين منهج (رشيد رضا) وبين أستاذه (عبدُ) وغيره من مُعاصِرِيهِ فِي المَوْقِفِ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، وأثرُ ذلك على مَنْ جاء بَعْدَهُ.

الملفُ لِلنَّظَرِ -بما أَسْلَفْنَا إِيْرَاؤُهُ مِنْ بَعْضِ زَلَّاتِ مَنَهْجِيهِ لـ (رشيد رضا) فِي تَعَامُلِهِ مع أَخْبَارِ «الصَّحَّاحِينَ»- أَنَّهُ كان سَالِكًا فِي نَقْدِهَا غَيْرَ مَسْلُوكِ شَيْخِهِ (عَبْدُهُ) -مع اتِّفَاقِهما على ظَنِّيَّتِها فِي الجُمْلَةِ- وذلك: أَنَّ (عَبْدَهُ) مُسْتَسْهِلٌ لِلْقَطْعِ فِي ظَوَاهِرِ مُتُونِها، بِمُخْتَلَفِ الدَّعاوِي العَقْلِيَّةِ وَغَيرِها، غَيْرَ عَابِيٍّ فِي ذلك بِصَحَّةِ سَنَدِ أو اتِّفَاقِ سَلَفٍ؛ بِخِلَافِ (رشيد رضا) الَّذِي يَحاول فِي ذلك تَطْبِيقَ قَواعِدِ المُحَدِّثِينَ المُقَرَّرةِ فِي مَناهِجِ النُّقْدِ، وَنَقْلِ كَلامِ أَئِمَّةِ الجَرَحِ والتَّعْدِيلِ، قَصْدُ تَرْجِيحِ أَحَدِ أَقْوالِهِم التَّوافِقةَ لِمَا يَراهُ هُوَ صَوَابًا فِي الحديث.

وقد صرَّحَ (رشيدُ) بِهذا المَنهجِ فِي قولِهِ: «... نحن قد اتَّبَعْنَا فِي المنارِ هذه القواعد كُلَّها فِي حلِّ مُشكلاتِ الأحاديثِ، كما صرَّخْنَا بِهِ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ المنارِ والتَّفسيرِ»^(٣).

(١) «جواب الاعراضات المصرية» (ص/٤٨).

(٢) «مجلة المنار» (٢٣/٢٣).

وبعضُ الحَدَّثائِينَ وَمَنْ يَسْتَشْهَدُونَ بِكَلَامِ الرَّجُلَيْنِ فِي نَقْدِهِمَ لِلشَّنِّ، يَقْرَءُونَ بهذا الفرقَ بينهما في حِيَاةِ آلاَتِ النَّقْدِ، كما تراه في قول (محمَّد حمزة): «.. أُمَّا محمد رشيد رضا، فقد مكَّنه إلمامُه بعلوم الحديث، ومعرفة الواسعة بما حَوَّته مُدَوَّنَاتُ الحديث مِن رَوَايَاتٍ وَأَخْبَارٍ، مِن أَن يَكُونَ أَكْثَرُ تَعَمُّقًا مِن شَيْخِهِ فِي تَفْحُصِ الْأَخْبَارِ، وَنَقْدِ سُلَاسِلِ الْإِسْنَادِ، وَتَرْجِيحِ الرَّوَايَةِ الَّتِي يَمِيلُ إِلَى صِدْقِهَا»^(١).

فهذا منهجٌ في النَّقْدِ صحيحٌ، شرطُ أن يكون تنزيلُه سَليماً مِن جَهَةِ القَوَاعِدِ، مُنَاسِباً مِن جَهَةِ المَحَلِّ، وهو ما لم يَتَوَفَّرْ فِي أَغْلِبِ تَطْبِيقَاتِ (رشيد) فِي مَا تَقَدَّمَ مِن أَحَادِيثِ أَغْلَهَا فِي «الصَّحِيحِينَ»؛ فَكَانَ يَتَعَسَّفُ فِي جَرَحِ بَعْضِ الرُّوَاةِ وَجُمْهُورِ النَّقَادِ عَلَى تَوْثِيقِهِمْ؛ بَلْ رَأَيْتُهُ فِي مَوَاضِعَ مِن كِتَابَاتِهِ يَرُدُّ رَوَايَاتِ بَعْضِ الثَّقَاتِ بِتُهْمَةِ التَّدْلِيسِ، مَعَ أَنَّ النَّقَادَ إِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِي سَمَاعِهِ عَنِ شَيْخٍ بَعِيْنِهِ لَا مُطْلَقًا^(٢)، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِن أخطاءٍ تَنْزِيلُ لِكَلَامِ الْأَثَمَةِ وَقَوَاعِدِهِمْ عَلَى الحديثِ.

نعم؛ هذه الشُّذُوذَاتُ الَّتِي زَلَّ فِيهَا قَلَمُ (رشيد) تَكِنَّةٌ لِطَائِفَةٍ مِن أَذْنَابِ المُسْتَشْرِقِينَ فِي عُذُوَانِهِمْ عَلَى السُّنَّةِ بِعَامَّةٍ، وَأَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ» بِخَاصَّةٍ، تَلَقَّوْهَا عَنْهُ مُسْتَنْدَاتًا يُبَيِّحُونَ بِهِ عَثَثَهُمْ فِي الْكِتَابِينَ، يَتَقَدَّمُهُمْ فِي ذَلِكَ (أَبُو رِيَّة) فِي كِتَابِهِ «أَضْوَاءٌ عَلَى السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ»، مَا دَفَعَ أَحْمَدُ شَاكِر (ت ١٣٧٧هـ)^(٣) إِلَى أَن يَسْتَنْكَرَ هَذَا الخلل الكبير على شَيْخِهِ (رشيد) بِقَوْلِهِ:

«لَمْ نَرِ فَيَسِّنْ تَقَدُّمَنَا مِن أَهْلِ الْعِلْمِ، مَن اجْتَرَأَ عَلَى ادِّعَاءِ أَنَّهُ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٌ، فَضْلاً عَنِ الْإِبْهَامِ وَالتَّشْنِيعِ الَّذِي يَطْوِيهِ كَلَامُهُ،

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ص/٣٢٣).

(٢) كما فعل في شأن اتهامه لإبراهيم التيمي بالتدليس في «مجلة المنار» (٧٧٢/٣٢)، وتخطتته لهشام بن عروة في (٣٣/٣٣)، أضف إليهم طعنه في كتب الأخبار وروهب وهمام ابني منه في (٧٣/٢٦).

(٣) أحمد بن محمد شاكر بن أحمد ابن عبد القادر، من آل أبي عليا، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي؛ عالم بالحديث والتفسير، مولده ووفاته في القاهرة، كان قاضياً إلى سنة ١٩٥١م ورئيساً للمحكمة الشرعية العليا، وأحيل إلى (المعاش)، فانتقطع للتأليف والنشر إلى أن توفي، من أعظم أعماله: تخريج مسند أحمد بن حنبل في خمسة عشر جزءاً منه، وله تحقيقات مفيدة، منها ما حلل بها هوامش «الرسالة» الشافعي، و«باب الآداب» لابن سعد، انظر «الأعلام» للزركلي (١/٢٥٣).

فيُوهَم الأغرارَ أنَّ أكثرَ ما في السُّنَّةِ مَوْضوعٌ! .. وهذا ممَّا أخطأ فيه كثيرٌ من النَّاسِ، ومنهم أستاذنا مُحَمَّد رشيد رضا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى عِلْمِهِ وَفَقْهِهِ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ قَطُّ أَنْ يُقِيمَ حُجَّتَهُ عَلَى مَا يَرَى، وَأَفْلَنْتُ مِنْهُ كَلِمَاتٌ يَسْمُو عَلَى عِلْمِهِ أَنْ يَقَعَ فِيهَا^(١).

وبهذا فَتَحَ (رشيد رضا) - مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ - بَابًا كَانَ مَهِيئًا عَلَى أَهْلِ النَّقْدِ مِنْ مُسْتَحْقِّهِ أَنْ يَلْجُوهُ، حَتَّى يَجْعَلَ كَلَامًا مُسْتَبَاحًا لِكُلِّ صَغِيرٍ فِي هَذَا الْعِلْمِ يَلْغُ فِي «الصُّحُوحِينَ» كَ (أحمد أمين) و(فريد وجدي)، وَيَجْعَلُهُمَا فِي ذَلِكَ آخِرُونَ، اعْتَمَدُوا جَمِيعُهُمْ عَلَى عَثَرَاتٍ رَشِيدٍ فِي هَذَا الْبَابِ الدَّقِيقِ مِنَ الْعُلُومِ الثَّقَلِيَّةِ^(٢).

وَيَا أَسْفَى عَلَى (رشيد) حِينَ قَرَأَتْ لَهُ دِفَاعَهُ عَلَى طَعْنِ أَحَدِ الْأَطْبَاءِ فِي حَدِيثٍ بِ «الصُّحُوحِ»، يَقُولُ فِيهِ: «مَا كَلَّفَ اللَّهُ مُسْلِمًا أَنْ يَقْرَأَ صَحِيحَ الْبَخَارِيِّ، وَيُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُنَافِي أَسْوَاقَ الْإِسْلَامِ!»^(٣).

فَلَقَدْ صَارَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فَتْنَةً لِبَعْضِ الْكُتَّابِ الْمُعَاَصِرِينَ أَرْزَنَهُمْ لِلْاجْتِرَاءِ عَلَى «الصُّحُوحِينَ» بِرَاحَةِ بَالٍ، كَحَالِ أَحَدِ الرَّائِغِينَ عَنْ مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ فِي قَوْلِهِ مُتَبَهِّجًا: «الْجُمْلَةُ الَّتِي قَالَهَا رَشِيدُ رَضَا شُجَاعَةٌ! تُرْسُخُ لَنَا مَبْدَأًا هَامًا، مِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ يَصْدَمَ الْبَعْضُ، وَهُوَ: أَنَّنَا لَسْنَا مُلْزَمِينَ بِأَنْ نَتَّبِعَ كُلَّ مَا كَتَبَهُ الْبَخَارِيُّ، لِمَجْرَدِ صَحَّةِ السُّنَدِ، .. وَلَكِنْ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ الْمُعَاَصِرِينَ كَسَالَى عَنِ التَّنْقِيهِ وَالْبَحْثِ، وَتَرْعَوِيونَ مِنْ فِكْرَةِ تَنْقِيحِ أَحَادِيثِ الْبَخَارِيِّ، بِرَغْمِ أَنَّهُ قَدْ رَفُضَ مَنْ قَبْلَهُمْ أَثْمَةً وَرِجَالٌ دِينٍ مُسْتَبِيرُونَ، بَعْضُ أَحَادِيثِ الْبَخَارِيِّ، لَتَعَارُضُهَا مَعَ الْعَقْلِ»^(٤).

وَمَعَ هَذَا كُلُّهُ لَا زِلْتُ أَقُولُ: أَنَّ طَرِيقَةَ (رشيد) فِي نَقْدِ الْمَرْوِيَّاتِ تَبْقَى - فِي نَظَرِي - فَرِيدَةً فِي زَمَانِهِ، عَزِيزَةً السُّلُوكِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَالَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي عَصْرِهِ، إِذْ كَانَ أَغْلَبُ الْمُشْتَغَلِينَ بِالشَّرِيعَةِ أَجَانِبَ عَنْ حَقِيقَةِ هَذَا الْعِلْمِ وَمُعَانَاتِهِ، فِي

(١) حَاشِيَةُ «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد» بِتَخْرِيجِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ (٥٥٥/٦).

(٢) انْظُرْ بَعْضَ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ فِي «مَنْهَجِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ رَشِيدِ رَضَا فِي الْعَقِيدَةِ» لِتَامِرِ مُتَوَكِّلٍ (ص/٩).

(٣) مَجْلَدُ «النَّارِ» (٢٩/٢٧)، قَالَ فِي سِيَاقِ دِفَاعِهِ عَنْ طَعْنِ تَوْفِيقِ صَدَقِي فِي حَدِيثٍ فِي الْبَخَارِيِّ.

(٤) «وَهُوَ الْإِعْجَازُ الْعِلْمِيُّ» د.د. خَالِدُ مُنْتَصَرٍ (ص/٤٢).

الوقت الذي كانت مجلته زاخرة بتقرير قواعد هذا الفن، وتاصيل بعض مسائله، بل والدفاع عن بعض الأحاديث ضد طعون أهل زمانه.

وفي تقرير هذه الفضيلة في حقه يقول (مصطفى السباعي): «أما السيد رشيد رضا فيظهر أنه كان أول أمره متأثراً بوجهة أستاذه الشيخ محمد عبده، وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث، قليل المعرفة بعلومه؛ ولكنه منذ استلم لواء الإصلاح بعد وفاة الإمام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية والحديثية وغيرهما، وأصبح مرجع المسلمين في أنحاء العالم في كل ما يعرض لهم من مشكلات: كثرت بضاعته من الحديث، وخبرته بعلومه، حتى غدا آخر الأمر حامل لواء السنة، وأبرز أعلامها في مصر خاصة، نظراً لما كان عليه علماء الأزهر من إهمال الكتب السنة وعلومها، وتبحرهم في المذاهب الفقهية والكلامية واللغوية وغيرها»^(١).

ولأن كان مؤدّي كثير من نقادات (رشيد) للصحاح إلى تعطيل اعتقاد بعض الشنن، لشبهة عرضت له فيها، لا تقوى -في واقع الأمر- على المثول أمام بيئات الحق؛ إلا أن مرامه الأول من ذلك: درء ما يعتقد من شبهات لخصوم الإسلام عن سنة نبيه ﷺ، محاولاً في ذلك استعمال قواعد النقد المتوارثة من لدن النقاد الأسلاف على قدر علمه بها.

فأين هذا مما يفعله كثير ممن يتبجح بمقالاته من أنصاف الباحثين في هذا الوقت؟!، ومن يجهز على العشرات -بل المئات- من الأخبار الثابتة بمجرد الرأي السائب أو الهوى.

لكن (رشيد رضا) لو أن آخر؛ فلقد نذر قلّمه للدفاع عن السنة وحملتها بما نرجوه به رفعته في الآخرة؛ ومعظم الآراء التي خرج بها عن مسالك أهل النقد الحقيقيين قصده من ذلك الذود عن الدين، وما يراه توفيقاً بين النصوص ومستجدات العصر، «إلا أن توقفت حركة الاجتهاد ردحاً من الزمن، وقلة

(١) «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/ ٣٠).

الأعوان، وَبَلَدُ الأفهام، وكثرة الأعداء والطَّاعنين في الدِّين، وشراسة الحملة الغربية آنذاك على بلاد المسلمين، دَفَعَتْ بالشَّيْخِ إلى التَّسَرُّعِ في الرَّدِّ على الشُّبُهَةِ المثارة بكلِّ ما طالته يَدُهُ، ودَفَعَتْهُ إلى التَّوَسُّعِ في الدَّوْدِ عن الإسلامِ في كلِّ علم، مهما كان مَبْلَغُهُ فيه قليلاً، ممَّا أدَّى به إلى الخروجِ عن الجادة الموروثة في كثيرٍ من المسائل^(١).

فلا يجوز -بحالٍ- أن يُرْمَى الشَّيْخُ في قصده بما يُرْمَى به مَنْ كان غرضه التَّشْكِيكُ في السُّنَّةِ واللَّمزُ بِحَمَلَتِهَا ابتداءً، فضلاً عن أن يُتَّهَمَ بِهِمْ «الصَّحَّاحِينَ» اللَّذِينَ هُمَا قُطْبُ رَحَاها؛ وقد مرَّ بك قبلُ ثناءه على الْكِتَابِيْنَ وَتَبَجِيلِهِ لِلشَّيْخِيْنَ، ومُوافَقته لِمَا عليه الْمُتَخَصِّصُونَ مِنْ صِحَّةِ أَغْلِبِ أَخْبَارِهِمَا.

وَأَزِيدُ فِيهِ بَيِّنَاتٍ مِنَ الشَّمْرِ فَأَقُولُ:

إِنَّ هَذَا الْحُبَّ الطَّاهَرَ مِنْ (رَشِيدٍ) لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ ودفعه عنها شبهات المُلْحِدِينَ، فضلاً عن إِمَامِيَّتِهِ فِي وَقْتِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ حَقُولِ الْمَعْرِفَةِ وَمِيَادِينِ الْإِصْلَاحِ: هو ما أَعْرَى كَثِيرًا مِنْ خُصُومِ السُّنَنِ لِلإِسْتِشْهَادِ بِمَقُولَاتِهِ، حَتَّى يُضْفُوا عَلَيْهَا مَزِيدَ قَبُولٍ عِنْدَ النَّاسِ وَهَيْبَةٍ.

إِنَّ هَذَا الْخُطَابَ مِنْ (رَشِيدٍ) فِي نَقْدِهِ لِلْأَحَادِيثِ عَلَى مَحْدُودِيَّتِهِ، قَدْ وَجَدَ لَهُ صَدَى عَمِيقًا لَدَى كَثِيرٍ مِنَ الْقُرَّاءِ بَعْدَهُ؛ وَحِينَ عَابَ (طه حسين) عَلَى (أَبُو رِيَّة) كَثْرَةَ اسْتِشْهَادِهِ بِأَقْوَالِ (رَشِيدِ رِضَا)، اعْتَذَرَ إِلَيْهِ (أَبُو رِيَّة) بِأَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمِ عَلَى ذَلِكَ عَفْوَاً، أَوْ فَقَرًا مِنَ الْأَدَلَّةِ، وَأَمَّا قَصْدُهُ مِنْ ذَلِكَ أُمُورٌ مَهْمَةٌ، «مِنْهَا: أَنَّ هَذَا السَّيِّدَ يُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ الْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِرَأْيِهِمْ...»، «وَلأنَّهُ -بِلا مَنَازِعٍ- شَيْخٌ مُحَدِّثِي أَهْلِ السُّنَّةِ فِي عَصْرِنَا، بَحِثٌ يَعْلَمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حَمَلَتْهَا الْكُتُبُ الْمَشْهُورَةُ لَدَى الْجُمْهُورِ، وَيُدْرِكُ مَا اعْتَرَاهَا مِنْ فَعْلِ الرُّوَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ممَّا يَتَّصِلُ بِكِتَابِي، مَا لَمْ يَعْلَمْ مِثْلَهُ سِوَاهُ»^(٢).

(١) «موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النوي» لشفيق شقير (٤٠٩-٤١٠).

(٢) «أصواء على السنة المحمدية» (ص/٣٤-٣٥).

يقول (أبو رثة): «... على أنه فوق ذلك ورت علم الأستاذ الإمام محمد عبده، وناهيك به علماً وفضلاً، بحيث لا يختلف اثنان بأنه من كبار أئمة الدين المجتهدين، فما يقوله السيد رشيد إنما اعتبره كأنه صادر عن أستاذه الإمام، وذلك في ما أرى أنه من منهج الأستاذ الإمام وأسلوبه في النظر إلى الدين»^(١).
 هذه التزكية من (أبو رثة) لـ (رشيد رضا) ينقلها (عبد المجيد الشرفي) أحد رؤوس الحداثيين في تونس مُتَذَرِّعاً بها في غارته على السُّنَّة^(٢)، ثم زاد عليها شهادته له بأنه «مُحَدِّث، يعرف ميدان الحديث بديقة»^(٣).

(ورشيد رضا) -مع اعترافنا بفضيله- ليس أهلاً عند أهل الصنعة أن يُطلق عليه لقب مُحَدِّث، ولا هو من أحلاس هذا الفن؛ وقد شرحنا قبل كيف تَعْنَى خوض مسائل هذا العلم في جَوْ ساذ فيه الجهل به؛ وإثماً صادفت رده لما رد من ثابت الأحاديث هوى في أنفس هؤلاء المُعْجِبِينَ به، فصَيَّرُوهُ إمام الأئمة، والصيرفي الذي لا تخفى عليه زيوف الأخبار!

وهو الذي صرَّح في نصّه الماضي قريباً، أن الأحاديث التي اتَّفَق العلماء على تصحيحها في «الصَّحِيحِينَ» لا يُعْتَرَضُ عليها إلَّا النَّادر منها، ولا أظنُّ لفظ «النَّادر» في كلام رشيد مُبْهِمًا تحتاج إلى تفسير.

فما بال أولئك يخوضون في «الصَّحِيحِينَ» طولاً وعرضاً دون حياءٍ؟!

الفرع السابع: تخفف (رشيد رضا) من منهجه القديم في التعامل مع السنة وأحاديثها.

الذي يغفل عنه كثير من الدارسين لموقف (رشيد رضا) من السنة من مُتَعَجِّلِي التَّقْد: أنه قد تدرَّج في الانسلاخ من عباءة التَّمَعُّلِ الكلامي على نصوص السنة شيئاً فشيئاً، وقد أظهر رجوعه عن مناهج حُلَاة المُتَأَخِّرِينَ في موقفهم من

(١) أفضاء على السنة المحمدية (ص/٣٥).

(٢) الإسلام والحداثة للشرفي (ص/٩٥).

(٣) تحديث الفكر الإسلامي للشرفي (ص/٣٢).

مصادر التَّلَقِّي الثَّقَلِيَّة^(١)، لاهِجًا بِاتِّبَاعِ نَهْجِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ^(٢)، مُحْتَذِينَ لِكَلَامِهِمْ فِي الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ، وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ إِصْدَارَاتِ مَجَلَّتِهِ.

كَانَ مِنْ جَمِيلٍ مَا قَرَّرَهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

«مَا شَرَعَ اللَّهُ الدِّينَ لِلنَّاسِ، إِلَّا لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَفْنُونَ عَنْ هُدَايَتِهِ بِعُقُولِهِمْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِدِينٍ مُنْزَلٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْبَلَ مَا يُوَافِقُ عَقْلَهُ، وَيُرَدُّ مَا لَا يُوَافِقُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَهَا عَلَيْهِ..

فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، كَانَ غَيْرَ مُتَّبِعٍ لِدِينٍ يُؤْمِنُ بِهِ قَطْعًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَّبِعًا لِهَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ، فَوْضِيْفَةُ الْعَقْلِ: أَنْ يَعْلَمَ وَيَفْهَمَ لِيَعْمَلَ، لَا أَنْ يَتَحَكَّمُ فِي دِينِهِ.. ثُمَّ إِنَّ عِبْقُولَ النَّاسِ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فِيمَا يُوَافِقُ أَصْحَابَهَا وَمَا لَا يُوَافِقُهُمْ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ فِرْدٍ مِمَّنْ يُحَكِّمُونَ عُقُولَهُمْ فِي الدِّينِ دِينَ خَاصًّا بِهِ! وَلِلْمَجْمُوعِ أَدْيَانٌ كَثِيرَةٌ بِقَدْرِ عَدَدِهِمْ!»^(٣).

وَقَدْ جَاءَ إِنْكَارُهُ شَدِيدًا عَلَى مَنْ أَسْقَطَ اعْتِبَارَ حَدِيثٍ فِي «الصَّاحِحِينَ» بَنَظَرِهِ الْعَقْلِيَّ الْمُجَرَّدَ، فَاشْتَدَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَدْبَاءِ، مُشْنَعًا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

«لَا عِبْرَةَ بِكَلَامِ مِثْلِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَاوِشٍ فِي إِنْكَارِ حَدِيثٍ وَلَا فِي إِثَابَتِهِ! فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ جَرِيءٌ عَلَى الْقَوْلِ فِي الدِّينِ بِالْهَوَى وَالرَّأْيِ، حَتَّى إِنَّهُ أَنْكَرَ بَعْضَ أَحَادِيثِ الصَّاحِحِينَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَهُوَ يُنْكَرُ مَا لَا يُوَافِقُ عَقْلَهُ وَرَأْيَهُ»^(٤).

(١) وَإِنْ كَانَ رَشِيدٌ قَدْ وَجَّعَ أَحْيَانًا فِي لَيْ أَعْنَاقِي بَعْضِ التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالِابْعَادِ بِمَعْنَاهَا عَنْ مُرَادِ صَاحِبِهَا، فَقَدْ رَفَضَ انْتِهَاجَ هَذَا فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، بَلْ بَيَّنَّ خَطَرَ التَّأْوِيلِ الْمُتَعَصِّفِ عَلَى الدِّينِ، وَتَلَاعَبَ أَهْلُهُ بِتَصَوُّصِ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرَهُ جَائِزًا إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى دَفْعِ الشُّبْهِ عَنْهَا، فَإِنَّهُ -عَلَى كُلِّ حَالٍ- خَيْرٌ مِنَ الْكُفْرِ كَمَا يَقُولُ، وَذَلِكَ فِي «تَفْسِيرِ الْمَنَارِ» (٣/١٧٤).

(٢) كَمَا تَرَاهُ لَاحِظًا فِي مَجَلَّتِهِ الْمَنَارِ (٨/٦٢٠)، وَفِي رِسَالَتِهِ الْأَخِيرَةِ الْمُسَمَّاةِ بِـ «السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ».

(٣) «مَجَلَّةُ الْمَنَارِ» (٣٤/٧٥٧).

(٤) «مَجَلَّةُ الْمَنَارِ» (١٧/١٨١).

فمثلُ هذا الموقفُ القويمُ من (رشيد رضا) لا بُدَّ أنَّه تأثَّر فيه بأبحاثِ بعضِ المُحقِّقين من علماءِ السُّنة، كابنِ تيميَّة وتلميذه ابنِ القيم، فيما تيسَّر له الاطِّلاعُ عليه من كُتُبهما وقته، لا سيَّما مُعلِّمة ابنِ تيميَّة «درءُ تعارضِ العقلِ والنَّقل»؛ وهو ما أقرَّ به لهما، اعترافًا منه بالحقِّ وردًّا للجميل بقوله: «أنا أشهدُ على نفسي، أنَّني لم يطمئنَّ قلبي لمذهبِ السَّلف، إلَّا بقراءةِ كُتُبهما ..»^(١).

وهو مع هذا التَّحوُّلِ المُنهجِيَّ الفريدِ في آخرِ حياتِه، من الطَّبِيعِيِّ إلَّا يَتَخَلَّصُ مِنْ كُلِّ رِوَاسِطِ المَفاهِيمِ الرَّاكِدَةِ في ذَهِنِه، ولا مِنْ بَعْضِ مَواقِفِه تُجَاهَ بَعْضِ النُّصُوصِ؛ كيف وقد كان لأفكارِ (الأفغانِيّ) وأستاذِه (عبدُ) عَظِيمِ الأثرِ في تصوُّراتِه حالَ طَراوِةٍ شَبِيبَتِه؛ وهذا ما تَلَمَّسَه تلميذُه (أحمد شاكِر) في شَخْصِيَّتِه الفِكرِيَّةِ في مَعرَضِ رَدِّهِ على إنكارِه لحدِيث: «.. أستاذنا مُحَمَّدُ رشيدِ رضا، على عِلْمِه وفَقْهِه، لم يَسْتَطِيعَ قَطُّ أَنْ يُقِيمَ حُجَّتَه على ما يَرى، وأفلَتَتْ مِنْهُ كَلِمَاتٌ يَسْمُو على عِلْمِه أَنْ يَقَعَ فِيها، ولكِنَّه كان مُثائِرًا أَشَدَّ الأَثَرِ بِجَمالِ الدِّينِ الأفغانِي ومُحَمَّدِ عبدُه، وهما لا يَعْرِفانِ في الحدِيثِ شَيْئًا، بل كان هو بَعْدَ ذَلِكَ أَعْلَمُ مِنْهما، وأَعْلَى قَدَمًا، وأَبْتَرُ رَأْيًا، لولا الأَثَرُ الباقِي دَخِيلَةً نَفْسِه»^(٢).

والله يَغْفِرُ لنا وَلَهُمْ أَجْمَعِينَ.

(١) «مجلة المنار» (٣٣/٦٧٠).

(٢) حاشية «مسند الإمام أحمد» بتخريج الشيخ أحمد شاكِر (٦/٥٥٥).

المَطْلَب الثَّانِي

مَحَمَّدُ الْغَزَالِي (ت ١٤١٦هـ)^(١)

وكتابه «السُّنَّة النَّبَوِيَّة بَيْن أَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ»

هو رائدٌ مِنْ رُوَادِ الْمَدْرَسَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ، كَانَ مُلْهِمًا لكَثِيرٍ مِنْ أَرْبَابِ الْفِكْرِ وَالِدَّعْوَةِ فِي جَسِّيَّتِهِ عَلَى الدِّينِ وَمُدَافَعَتِهِ لِمَا يَرَاهُ دَخِيلًا فِي لَحْمَتِهِ، أَوْ يُضَادُّ مَقَاصِدَهُ، وَيُغْضِي مِنْ جَمَالِهِ.

لَقَدْ نَشَأَ (الْغَزَالِيُّ) فِي زَمَنِ عَصِيِّ الْفَهْمِ عَلَى أَرْبَابِهِ، انْبَعَثَتْ فِيهِ أَسْئَلَةُ النَّهْضَةِ مِنْ جَدِيدٍ لَتَرْفَعَ صَوْتَهَا الْمُحْتَارِ بَعْدَ عَقُودٍ مِنَ الصَّمْتِ الْمَطْبِقِ عَلَى الْأُمَّةِ، دَهْشَةً مِنْ أَلِيمِ مُصَابِهَا، أَلْقَى بِهَا شَبَابُ صَحْوَةٍ لَطَالَمَا عَانَوْا مِنْ وَبَلَاتِ الْإِمْبِرَالِيَّةِ الْعَانِيَةِ، وَأَفْكَارِ الشُّبُوعِيَّةِ الدَّائِمَةِ، وَتَغْلَغُلِ الْعِلْمَانِيَّةِ فِي جَمِيعِ عُرُوقِ الْحَيَاةِ.

(١) مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ الشُّقَا: وُلِدَ سَنَةَ ١٣٤١هـ ١٩١٧م بِمَحَاظِلَةِ الْبَحِيرَا بِمِصْرَ، تَلَقَّى تَعْلِيمَهُ الْأَوَّلِيَّ وَالثَّانِيَّ فِي مَعْهَدِ الْإِسْكََنْدَرِيَّةِ الدِّينِيَّةِ، ثُمَّ التَّبَحُّقَ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِالْجَامِعِ الْأَحْمَرِ ١٩٣٧م، وَقَدْ كَانَ مِنْ أَوَّلِي الْأَعْضَاءِ الْبَارِزِينَ فِي جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ مَقْرَّبًا لِحَسَنِ الْبَنَّا، وَفِي أَوَّلِ الْخَمْسِينِيَّاتِ عَمِلَ فِي مَجَالَاتِ الْحُرُوكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ دُونَ انْتِمَاءٍ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْجَمَاعَاتِ. وَقَدْ تَقَلَّدَ عِدَّةَ مَنَاصِبٍ فِي وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ، وَأَخِيرَ أَسْتَاذًا بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ سَنَةَ ١٩٧٧م، كَمَا شُوِّئَ رَئِيسًا لِلْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ لِجَامِعَةِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِقُسْطَنْطِينِيَّةِ/الْجَزَائِرِ إِلَى أَنَّ اسْتَقَالَ ١٩٨٩م.

تَعَدَّتْ مَوْلُفَاتُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ كِتَابًا، كَانَ أَوَّلُهَا «الْإِسْلَامُ وَالْأَوْضَاعُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ»، وَأَخِيرُ مَا صَدَرَ لَهُ كِتَابُهُ عَنْ «التَّفْسِيرِ الْمَوْضُوعِيِّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»، كَمَا تُرْجِمَتْ بَعْضُ أَعْمَالِهِ إِلَى عِدَّةِ لُغَاتٍ؛ انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مَقْدَمَةِ مَجْلَّةِ «إِسْلَامِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ» (الْعَدَدُ ٧، يَنَايِرُ ١٩٩٧م).

هي أسئلة جليلة المغزى، تزايدت جيل السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، همها تطلّب قيام أمة الإسلام من جديد، وعُمها جهلها بحقيقة دينها، والسجور عن تقريبه للناس من بعيد؛ فتواردت الأجوبة عليها مُتعددة المتشارب والأغراض، كلُّ يُدلي بدلوه في بحر الدين، ويُقطف عقله من أشجار الفكر، ينبغي جوابًا يزعمه شفاء لأدواء الدولة والمجتمع.

فأما أن يكون هذا المتجسّم للجواب فقيها في الدين، مُتمرسًا في الدعوة، خطيبًا مُفوّهاً -كحال (محمد الغزالي)- فإنّ جوابه يكون أدعى أن يُقبل من العقول، وأسرع إلى أن ينفذ في الوجدان؛ فإذا زاد على ما سلف انتظامه في سلك حركة إصلاحية مُبرّرة: فذاك الذي تشرّب أعناق العالمين إليه تلقًا لقوله، أكان الواحد منهم مؤيلاً، أو خصمًا له مُعادياً.

لقد استشعر (الغزالي) مُبكراً -وهو أحد تلاميذ مجلة المنار وشيخها رشيد رضا^(١)- قدر المسؤولية المُلقاة على كاهله لتبصير المسلمين إلى سبيل نجاتهم، وإنقاذ شبابهم من الضلال في عقائدهم وأخلاقهم وتصوراتهم للحياة، مُشفقًا من حجم الأسئلة التي تُثار لديهم على موائد الحوار، وعلى أبواب المساجد، وعلى موجات الأثير؛ لا يسمع في ردّها إلا خشيب الكلام، وعقيم الأفكار!

فتسمع له صوت الأب الحنون يُخاطب الحيرى من أبناء أمته فيقول: «قلبي مع شباب الصّحوة الإسلامية، الذين عملوا الكثير للإسلام، ويُنتظر منهم أن يعملوا الأكثر»^(٢).

لقد سُمّر (الغزالي) عن ساعد الجد لينثر تصوّراته للنهضة في عديد من مؤلفاته، لم يثنه عن غايته النبيلة الشاقة إغراء سلطان ولا بهرج مال، مُحاولًا بإجاباته سدّ ما يراه خللاً في تصوّرات الأجيال المتلاحقة للدين والحياة؛ داعيًا الشباب المُقبل على الإسلام ألا يضحّم المسائل الفرعية فيجعلوها ركائز أصلية

(١) كما صرح بذلك في كتابه «علل وأدوية» (ص/٧١).

(٢) «السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١١).

يُزَقُّونَ أَوْ أُصِرَ أَخَوْتُهُمْ عَلَيْهَا؛ وَلَا تَرْتَقِي أُمَّةٌ تَمْضِي عَلَى هَذَا النَّحْوِ، لَا سِيَّما وَدَيْنُ اللَّهِ مَعزُولٌ عَنِ الْحَيَاةِ.

لَقَدْ كَانَتْ أَعْظَمُ أَمَانِي (الْغَزَالِيُّ) وَمَقْصِدُهُ فِي دَعْوَتِهِ مُجْمَلًا فِي وَجِيزِ قَوْلِهِ:
«نُرِيدُ لِلصَّحْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: الْبُعْدُ عَنِ الْأَخْطَاءِ الَّتِي انْحَرَفَتْ بِهَا الْأُمَّةُ، وَأَذْهَبَتْ رِيحَهَا، وَأُظْمِئَتْ فِيهَا عَذْوُهَا؛ وَالْآخَرُ: إِعْطَاءُ صَوْرَةٍ عَمَلِيَّةٍ لِلْإِسْلَامِ تُعْجِبُ الرَّائِثِينَ، وَتَمْحُو الشُّبُهَاتِ الْقَدِيمَةَ، وَتُنْصِفُ الْوَحْيَ الْإِلَهِيَّ.

وَيُؤَيِّدُنِي أَنَّ بَعْضَ الْمَنْسُوبِينَ إِلَى هَذِهِ الصَّحْوَةِ فَشَلَّ فِي تَحْقِيقِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، بَلْ رُبَّمَا نَجَحَ فِي إِخَافَةِ النَّاسِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَكَّنَ خُصُومَهُ مِنْ بَسْطِ السِّتْرِ عَلَيْهِمْ فِيهِ!«^(١).

إِنَّمَا أَغْلِبُ كِتَابَاتِ (الْغَزَالِيِّ) دَيْدُنُهَا هَذِهِ الرُّغْبَةُ الْجَامِحَةُ فِي نَفْسِهِ؛ وَقَلَمُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّسِمَ بِتَحْقِيقِ عَمِيقٍ لِلْمَسَائِلِ، وَلَا سَرِدٍ طَوِيلٍ لِلنُّقُولِ، لَكِنَّهُ كَانَ -وَاللَّهِ- مُشْبَعًا بِعَاطِفَةِ إِسْلَامِيَّةٍ جَيَّاشَةٍ، وَرُوحِ أَسْتَاذِيَّةٍ رَاقِيَةٍ، تُزَيِّي قُرْأَهَا عَلَى تَمَثُّلِ الدِّينِ فِي تَعَالِيهِ، وَتَقْطَعُ أَحْكَامِهِ فِي ضَوْءِ مَقَاصِيدِهِ.

لَقَدْ سَاعَدَ (الْغَزَالِيَّ) فِي بَثِّ تَصَوُّرَاتِهِ لِلدِّينِ وَالْحَيَاةِ قَلَمٌ حُلُوٌّ وَارِفٌ الْبَيَانِ، يُؤَيِّسُ الْقَلْبَ، وَيَبْسُطُ عَلَى قَارِئِهِ ظِلَالًا مِنَ السَّكِينَةِ؛ يُخَيِّلُ إِلَيْكَ سَمَاعَ صَرِيفِ قَلَمِهِ -وَأَنْ خَالَفْتَهُ- لِحُسْنِ تَعَابِيرِهِ، فَلَكُمُ جَعَلَنِي رَشَاقَةً أَسْلُوهُ فِي مَعِيَّةِ بَسْمَةٍ، وَلَوْ رَكِبَ فِيهَا مَتْنُ الْخُصُومَةِ، وَتَوَقَّدَ بِنَارِ الْاسْتِخْفَافِ! بِمُعْجَمِ الْفَاطِظِ لَا تَكْبَادُ تَجِدُهُ عِنْدَ أَقْرَانِهِ مِنَ الْكُتَّابِ الْإِسْلَامِيِّينَ، وَطَرِيقَةِ بَيَانِيَّةٍ هِيَ عِنْدِي مِنْ أَحْسَنِهَا يُقَدِّمُ بِهِ الْعِلْمَ وَالْفِكْرَ فِي قَالِبٍ جَمَالِيٍّ، لَا تَطْغَى عَلَيْهِ طَرَاوَةُ الصَّنْعَةِ اللَّغْوِيَّةِ، وَلَا يُعَانِي مِنْ جَفَافِ الْكِتَابَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الصَّرْفَةِ.

(١) «السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بَيْنَ أَهْلِ الْفَلَكِ وَأَهْلِ الْحَبِثِ» (ص/ ٤٠).

والتَّاسُّ مع ذلك قُلْ أَنْ يَذْكُرُوهُ إِنَّ تَذَاكُرُوا أَرْبَابَ الْيَبَانِ فِي زَمَانِنَا هَذَا!

الفرع الأول: مَوْقفُ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.

إِذَا قَصَرْنَا تَوْجِيهَ كُتُبَاتِ الْبَحْثِ الْمُنَهْجِيِّ إِلَى مَوْقِفِ (الغزالي) مِنْ أَحَادِيثِ السُّنَنِ عَمُومًا، سَنَجِدُ أَهْرَازَ مُشْرُوعٍ سَارَ عَلَيْهِ قَدْ جَلَّاهُ فِي أَوَاخِرِ مَا سَطَّرَهُ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ. أَعْنِي بِهِ كِتَابَهُ «السُّنَةُ النَّبَوِيَّةُ بَيْنَ أَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ»، فِي الْفَصْلَيْنِ السَّادِسِ وَالسَّابِعِ مِنْهُ خَاصَّةً، مَعَ بَعْضِ فُصُولٍ قَلِيلَةٍ فِي بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِهِ الْآخَرَى، تَنَاوَلَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ الْجَلِيلَ.

هَذَا الْكِتَابُ حَظِيَّ بِقَبُولٍ وَسَخَطٍ كَبِيرَيْنِ فِي السَّاحَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَقَدْ صَدَرُوا: قَبُولٍ مَمَزُوجٍ بِالذَّهْشَةِ وَالاسْتِحْسَانِ مِنْ قِطَاعٍ وَاسِعٍ مِنْ دُعَاةِ الْحَدَائِثِ وَأَدْعِيَاءِ التَّجْدِيدِ^(١)، بَلْ ثَنَاءٍ مِنْ بَعْضِ الشَّيْعَةِ لَهُ بِ«الشَّيْخِ الْمُجَاهِدِ»^(٢) لِأَجْلِ مَا أَشْعَلَهُ فِيهِ مِنْ نِيرَانِ الْحَرْبِ مَعَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ وَسَخَطٍ لَمْ يَكْظِمَهُ شِدَاةُ الْآثَارِ، حَتَّى بُثُوهُ فِي رَدُودِهِمُ الْمُتَكَاثِرَةِ عَلَى كِتَابِهِ^(٣).

فَهُمَا فَرِيقَانِ مُتَنَاقِضَانِ، قَدْ سَاهَمَا فِي الرُّوَاكِ لِكِتَابِهِ، مَا جَعَلَهُ يُطَيِّعُ سَبْعَ مَرَّاتٍ فِي وَقْتٍ وَجِيزٍ!

وَعِلَّةُ هَذَا الْقَبُولِ وَالسَّخَطِ الْعَامَرَيْنِ: أَنَّ الْغَزَالِيَّ فِي كِتَابِهِ قَدْ اخْتَارَ النَّزَالَ فِي سَاحَةِ وَعِرةٍ، يَقْتَضِيهِمَا الْمُبَشَّرُونَ وَالْكَائِدُونَ لِلْإِسْلَامِ مِنْذُ قُرُونٍ -أَعْنِي مِيدَانَ السُّنَةِ- بِتَضْيِيدٍ غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَتَبَتُّعِ الْمُتَشَابِهَاتِ فِيهِ، أَوْ إِقَامَةِ قَضِيَّةٍ عَلَى مَا يَظُنُّونَ أَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِلْعَقْلِ أَوْ الْعِلْمِ؛ فَكَانَ خَوْضُ عِرَاكِ فِي هَذَا الْمِيدَانِ أَشْبَهَ

(١) وَيُنْ اسْتَهْذَ بِهِ فِي كِتَابَاتِ الْقَلَمَانَيْنِ: نِصَالُ عَبْدِ الْقَادِرِ فِي كِتَابِهِ «عُمُومُ مُسْلِمٍ» (ص/١٠٢، ١٠٩).

(٢) أَعْنِي بِهِ جَعْفَرُ الشَّيْخَانِي فِي كِتَابِهِ «الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ بَيْنَ الرُّوَايَةِ وَالسَّرَايَةِ» (ص/٧٢).

(٣) مِنْ ذَلِكَ: كِتَابُ «الْجَمْعِيَّاتِ لِعِلْمِ الْغَزَالِيِّ» لِصَالِحِ آلِ الشَّيْخِ -رُزْبِرِ الْأَوْقَافِ الشَّعُودِيِّ سَابِقًا-، وَسَمِعْتُ الْأَلِيَّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْغَزَالِيِّ: لِأَبِي إِسْحَاقَ الْحَوِينِي، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ إِلَّا طَلِيقَتُهُ، وَ«بِرَاءَةُ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ مِنْ أَوْهَامِ الْغَزَالِيِّ» لِمُصْطَفَى سَلَامَةَ، وَ«الشَّيْخِ مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ، بَيْنَ التَّقْدِ الْعَاتِبِ، وَالْمَدْحِ الثَّامِتِ» لِمُحَمَّدٍ جَلَالِ كَشْك، وَأَشْهُرُهَا كِتَابُ د. سَلَمَانَ الْعُودَةِ «حَوَارِ هَادِيٍّ مَعَ الْغَزَالِيِّ»، وَإِنْ أَبْدَى صَاحِبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَنَاءً عَلَى إِخْرَاجِهِ لَهُ وَأَسْلُوبِهِ فِيهِ.

بِمَلَحْمَةٍ يَتَجَمُّعُهَا الْمُجَاهِدُ، لَا يَكَادُ يَسْلُمُ فِيهَا مِنْ خَذَشٍ أَوْ جَرَحٍ، بَلْ قَتْلًا! إِنَّ
هُوَ لَمْ يُحْسِنَ تَصَوُّرَ خُطْطٍ مَنْ يُوَاكِفُهُ، أَوْ لَمْ يُتَقَنَّ اسْتِعْمَالَ سِلَاحِهِ ذُبًّا عَنْ
قَضِيَّتِهِ.

فهذا الذي أراه حالاً للغزالي في كتابه؛ فإننا وإن شكرنا له ما انطوى عليه
من نقادٍ منهجيّةٍ راجحة، وتوجيهاتٍ تربويّةٍ ناجعة، فإننا لا نخفي أسفنا على
منهجه الذي ارتضاه فيه لنقد الأحاديث، حيث اعتمد على معيارٍ عقليّ نسبيّ
مُتَخَصِّصٍ - أحياناً - عن ذوقٍ شخصيّ، يَشُدُّ بهما كثيراً عن جماعات العلماء قديماً
وحديثاً.

ذلك أنَّ النَّظَرَ عند (الغزالي) في المتنوّ هو الأساسُ الأمثلُ في تمييزِ
المقبولِ مِنَ الأخبارِ، قد أعلنَ عن ذلك في مواضعٍ من كتبه، مثل ما ذكر من أنّه
قد يَحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ وَإِنْ بَانَ سَقَطَ إِسْنَادُهُ لِإِعْجَابِهِ بِمَعْنَاهُ، ويرفضُ في المقابلِ ما
اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَاحِ إِذَا اسْتَنْكَرَهَا فَهْمُهُ؛ هذا مُرْتَكِزُهُ الأساسُ في قبولِ
الحديث، ثمّ يأتي الإسنادُ بعدَ المتنِ في الأهميّة، وقد يَفْقِدُ المتنُ الأهميّةَ عند
تَصَدُّعِ الأوّلِ حسبَ قوله.

فاسمعه وهو يتعلّقُ الألبانيّ تضعيفه حديثاً ضَمَّنَهُ كتابه «فقه السيرة» قائلاً:

«قد يرى الأستاذ المُحدِّثُ أنَّ تحسينَ الترمذي وتصحيحَ الحاكم لا تعويلٌ
عليهما في قبولِ هذا الحديث، وله ذلك؛ بيدَ أنّي لم أجِدْ في المطالعةِ بِحُبِّ الله
ورسوله ﷺ ما يحملني على التَّوَقُّفِ فيه، ولذلك أثبتُّه وأنا مطمئنٌّ وفي الوقتِ
الذي فسحتُ فيه مكاناً لهذا الأثرِ على ما به، صَدَدْتُ عن إثباتِ روايةِ البخاريّ
ومسلم - مثلاً - للطريقةِ التي تَمَّتْ بها غزوةُ بني المُصْطَلِقِ»^(١).

وقال: «قد قبلتُ الأثرَ الذي يَسْتَقِيمُ منه مع ما صَحَّ مِنْ قَوَاعِدِ وَأَحْكَامِ،
وإنَّ وَهْيَ سَنَدِهِ، وَأَعْرَضْتُ عَنْ أَحَادِيثِ أُخْرَى تُوصَفُ بِالصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهَا - في فهمي
لدين الله، وسياسةِ الدَّعوة - لم تنسجم مع السِّيَاقِ العامِّ»^(٢).

(١) «فقه السيرة» (ص/١٢).

(٢) «فقه السيرة» (ص/١٤).

وقد كان الفرض في مَنْ يدَّعي نقدَ الأحاديث من خلال متونها، أن يكون حاذقًا بالمعاني الظاهرة والمُودعة فيها، لِيَتَوَسَّلَ إلى كشف ما يجوز نسبته إلى الشارع وما يمتنع.

فأما أن يكون الناقد عاجزًا عن تحقيق المعنى المراد من الحديث ابتداءً، فضلًا عن نفيه الفائدة منه بالمرَّة^(١)، مع ما يحتويه الخبر من كنوز معرفية يستنبطها فقهاء الحديث: فالخبريُّ بمثله التَّوَرُّع عن اقتحام سباجِ المتن، وترك الاعتراض على أهل الحديث في صنعَتهم، بله التَّعْرِضُ بأفهامهم.

فأيُّ اعتبار -إذن- لرفضه حديثَ دَيَّةِ المرأة، مع أنَّ مضمونه كلمة إجماع بين أهل الفقه والحديث إلَّا مَنْ شذَّ^(٢) وإزراءه بأهل الحديث وحديثهم لأنَّهم اعتمدوه! واصفًا فعلهم بأنَّه «سَوْءَةٌ فِكْرِيَّةٌ وَخُلُقِيَّةٌ»^(٣)! ناسبًا نُكرانه له إلى «الفقهاء المُحَقِّقِينَ»^(٤)!

فلستُ أدري، مَنْ يعني بهؤلاء الفقهاء المُحَقِّقِينَ، وأنا هو كلامهم في رفضِ الحديث؟!

ثمَّ أيُّ اعتبارٍ لامتناعِ (الغزاليِّ) من كلامِ ابنِ خزيمة والمَازريِّ ومَنْ وراءَهم من فقهاء الحديث في تَوجِيهِ حديثِ لطمِ موسى للملِّك؟! تَوجِيهًا وَصَمَهُ بالسَّطْحِيَّةِ فقال: «هذا الدِّفَاعُ كُلُّهُ خَفِيفُ الْوِزْنِ! وهو دِفَاعٌ تَافَهُ لَا يُسَاقُ! .. والعلَّةُ في المتنِ يُبَصِّرُهَا المُحَقِّقُونَ، وتُخَفِّضُ عَلَى أَصْحَابِ الْفِكْرِ السَّطْحِيِّ»^(٥).

(١) كما تراه -مثلاً- من دعوى (الغزاليِّ) في «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٣٤) على حديث لطم موسى ﷺ للملِّك كونه «لَا يُتَّكَلَّمُ بِعَقِيدَةٍ وَلَا يَرْتَبِطُ بِهِ عَمَلٌ»، ونفيه أن يَتَعَلَّقَ حديثُ الذُّبَابِ «بِسُلُوكِ عَائِمٍ أَوْ خَاصٍّ» كما قال في «قذائف الحق» (ص/١٤٩).

(٢) انظر «الاستدكار» لابن عبد البر (٦٧/٨) و«المغني» لابن قدامة (٤٠٢/٨).

(٣) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٥).

(٤) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٥).

(٥) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٣٦).

مع أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ -وَالِإِلهِم يَنْتَسِبُ (الغزالي)- قَابِلُونَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، مُقَرُّونَ بِصَحَّتِهِ، مِنْذَ عَهْدِ الرَّوَايَةِ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا، لَا يُعْلَمُ مِنْهُمْ لِلْحَدِيثِ غَايِرٌ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ بَعْضِ شَرَاذِمِ الْإِعْتِرَافِ؛ أَفِيْعَقِلَ أَلَمْ يَكُنْ فِي أَوْلَاءِ عِبَرِ تِلْكَ الْقُرُونِ الْمُتَعَابِقَةِ «مُحَقِّقُونَ» يَتَفَقَّحُونَ لَزِيغِ الْحَدِيثِ كَمَا تَفَقَّحْنَ؟!

هَذَا؛ وَهُوَ الَّذِي يُوَكِّدُ مِرَارًا بِأَنَّهُ «مَعَ جَمَهْرَةِ الْفُقَهَاءِ، وَالْمُتَحَدِّثِينَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ صَاحِبَ مَذْهَبٍ شَاذٍ»^(١).

بَلْ مَا أَجْدَرُ بِهِذَا الْحَدِيثِ الْمُسْتَنْكَرَ عِنْدَ (الغزالي)، أَنْ تَنْتَزِلَ عَلَيْهِ قَاعِدَتُهُ الَّتِي قَعْدَهَا هُوَ نَفْسُهُ حِينَ قَالَ: «إِذَا اسْتَجْمَعَ الْخَيْرُ الْمَرْوِيُّ شُرُوطَ الصَّحَّةِ الْمُقَرَّرَةِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَلَا مَعْنَى لِرَفْضِهِ، وَإِذَا وَقَعَ خِلَافٌ مُحْتَرَمٌ فِي تَوْفِيرِ هَذِهِ الشَّرُوطِ، أَصْبَحَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً، وَأَمَكَنَ وَجُودُ وَجِهَاتٍ نَظَرٍ شَتَّى»^(٢).

فَأَوَّ لِلغزالي! لَوْ مَشَى عَلَى هَذَا الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ فِي تَعَامُلِهِ مَعَ مَا أَعْلَى مِنْ أَحَادِيثِ صِحَاحٍ، إِذَنْ لَسَلِمَ مِنْ عَارِهَا وَشَوْمِ نُكْرَانِيهَا، وَلَمَّا تَجَرَّأَ عَلَيْهِ أَحَدٌ بِالتَّجْهِيلِ فِي هَذَا الْفَرْقِ الْأَصِيلِ مِنْ عُلُومِ الْآلَةِ.

فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ وَغَيْرُهَا مِمَّا أَظْهَرْنَاهُ مِنْ تَقْرِيرَاتِ (الغزالي)، شَاهِدَةٌ عَلَى طَرِيقَةِ تَعَامُلِهِ مَعَ مَا يَسْتَغْلِقُ عَلَيْهِ فَهْمُهُ وَقَبُولُهُ مِنَ الصَّحَاحِ، وَمَنْ رَأَى مِنْ السَّيْفِ أَثَرَهُ فَقَدْ رَأَى أَكْثَرَهُ!

وَلَكِنْ حَزَنْتُ أَنْ أَرَى دَاعِيَةً فِي مِثْلِ مَقَامِهِ يَسْتَهْتِرُ فِي كَلَامٍ لَهُ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، بَنُوْعَ تَعْبِيرَاتٍ يَلُوحُ مِنْهَا مَا يَكْتَنِفُهُ مِنْ تَوَثُّرِ نَفْسِي تُجَاهَهَا، أَجْزِمُ أَنَّ أَلْفَاظَهَا جَانِبَتِ الصَّوَابِ وَجَفَتْ عَنْ كِمَالِ الْوَرَعِ، مَهْمَا كَانَتْ بِوَاعَتْ صَاحِبَهَا إِلَى ذَلِكَ.

وَلَا فَأَخْبِرْنِي أَخِي الْقَارِي: مَا تَسْتَشْعِرُهُ ذَائِقَتُكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ نَعْتَهُ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ بِ«رُكَامِ الْمَرْوِيَّاتِ»؟^(٣)

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٨) بتصرف يسير.

(٢) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٣٤).

(٣) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٣).

نعم؛ أنا على بالي بأنَّ المُجِبَّ للشَّيْخ قد يَجِدُ في السَّيَاق ما يَتَأَوَّلُ له به عبارته أو يُقَلِّلُ مِنْ هَوْلِهَا، لَكِنَّهَا -في معتقدي- لا تَصْلُحُ بحالٍ أَنْ يُعَبَّرَ بِمِثْلِهَا عَنْ أَخْبَارِ نَبِيِّنا ﷺ ووعاءِ سُنَّتِهِ.

فمثل هذه المواقف الشَّدِيدَة مِنَ (الغزالي) في كتابه «السُّنَّة النبويَّة» كثير، يُقَوِّي العزمَ عِنْدِي بأنَّ ما خَطَّطَه يَمِينُهُ فِيهِ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا نَفْثَةُ مَصْدُورٍ! وما كَانَ مُحَاكَمَةً عِلْمِيَّةً حَقِيقِيَّةً لِاخْتِلَافِ الْأَدْلَةِ^(١)؛ وَهُوَ الَّذِي أَقَرَّ بِأَنَّ مِثْلَ تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْجُزْأِيَّةِ وَالْأَلْفَاظِ الْقَاسِيَةِ ثُجَاءَ الصَّحَاحِ، وَالتَّائِيَّ عَنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ فِي فَهْمِهَا عَلَى وَجْهِهَا، مُفَضِّلٌ إِلَى إِهْدَارِ السُّنَّةِ فِي الْمَالِ، فَكَانَ مِنْ جَمِيلِ مَقَالِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ:

«إِنَّ الْوَلَعَ بِالْكَذِبِ لَا إِنصَافَ فِيهِ وَلَا رُشْدَ، إِنَّ أَتَهَامَ حَدِيثٍ مَا بِالْبُطْلَانِ، مَعَ وَجُودِ سَنَدٍ صَحِيحٍ لَهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَدُورَ مَعَ الْهَوَى، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَخْضَعَ لِقَوَاعِدِ فَنِيَّةٍ مُحْتَرَمَةٍ، هَذَا مَا التَزَمَهُ الْأَثَمَةُ الْأَوَّلُونَ، وَهَذَا مَا نَرَى نَحْنُ ضَرُورَةً التَّزَامِهِ.

لَكِنَّ الْمَوْسِفَ أَنْ بَعْضَ الْقَاصِرِينَ مِمَّا لَا سَهْمَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْإِسْلَامِ، أَخَذَ يَهْجُمُ عَلَى السُّنَّةِ بِحِمَقٍ، وَيَرُدُّهَا جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَقَدْ يُسْرِعُ إِلَى تَكْذِيبِ حَدِيثٍ يُقَالُ لَهُ، لَا لَشَيْءٍ إِلَّا لِأَنَّهُ لَمْ يَرْقَهُ أَوْ لَمْ يَفْهَمْهُ!».

ثُمَّ مَثَّلَ (الغزالي) لِهَذَا التَّأْصِيلِ بِحَدِيثِ الْحَبَّةِ السُّودَاءِ، حَيْثُ شَنَعَ عَلَى مَنْ هَرَفَ «بِأَنَّ الْوَاقِعَ يُكْذِبُهُ، وَإِنْ صَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ!»، قَائِلًا عَنْهُ: «... وَيَظْهَرُ أَنَّهُ فَهَمٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ سَائِرٍ الْعِلَلِ الَّتِي يُصَابُ بِهَا النَّاسُ، وَهَذَا فَهَمٌ بَاطِلٌ! وَالْوَاقِعُ أَنَّ (كُلَّ دَاءٍ) لَا تَعْنِي إِلَّا أَمْرَاضَ الْبَرْدِ، فَهِيَ مِثْلُ قَوْلِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿تُدْرِكُ كُلَّ نَفَسٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الْحَقَقَاتُ: ٢٥].

يَبْدُو أَنَّ الطَّعْنَ هَكَذَا خِيطٌ عَشْوَاءٌ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ -كَمَا يَصْنَعُ الْبَعْضُ- لَيْسَ الْقَصْدُ مِنْهُ إِهْدَارُ حَدِيثٍ بَعِينٍ، بَلْ إِهْدَارُ السُّنَّةِ كُلِّهَا! وَوَضَعَ الْأَحْكَامَ الَّتِي جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِهَا فِي مَحَلِّ الرَّبِيبَةِ وَالْأَزْدَرَاءِ، وَهَذَا -فَوْقَ أَنَّهُ حَمَقٌ لِلْحَقِيقَةِ-

(١) انظر «طلبة سَمَطِ الْآلِي» لِأَبِي إِسْحَاقَ الْحَوَنِي (ص/٢١).

المُجَرَّدَة - يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ كُلُّهُ لِلزَّبَاحِ؛ لِأَنَّ دَوَائِنَ السُّنَّةِ وَثَائِقَ تَارِيخِيَّةٍ مِنْ أَحْكَمِ مَا عَرَفَتِ الدُّنْيَا»^(١).

فَلْأَجْلِ هَذِهِ الْأَلْيِ الْمُنْتَوِرَةِ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ مِنْ كُتُبِهِ، أُسْجِلَ رَفْضِي الْقَاطِعِ لِنَهْمَةِ بَعْضِ جُفَاةِ الْمُشْتَغِلِينَ بِالْحَدِيثِ لِهَذَا الْعَلَمِ النَّبِيلِ بِالشُّكْكِ فِي السُّنَّةِ وَعَدَاوَةِ أَهْلِهَا^(٢)؛ أَعَادَهُ اللَّهُ مِنْ هَذَا الْعَارِ، وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ حَيَاتَهُ لِلذَّبِّ عَنْ حِيَاضِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَالْإِرْتِشَافِ مِنْ كَوْنِهِ سُنَّتِهِ، وَإِنْ أَخْطَأَ تَلَمَّسَ الْحَقَّ - أحيانًا - فِي سَبِيلِ بُلُوغِ ذَلِكَ.

فَانْظُرْ إِلَى صَفْحَةِ وَجْهِهِ الْمُغْضَبِ، كَيْفَ يُعْلِنُهَا حَرْبًا عَلَى مَنْ تَسْأَلُ لَهُ نَفْسَهُ زَخْرَجَةَ السُّنَّةِ عَمَّا بَوَّأَهَا اللَّهُ مِنْ مَكَانَةٍ وَهُوَ يَقُولُ: «... إِنَّ مِنْ حَقِّنَا أَنْ نَغْضَبَ لِنَطَاوُلَ الْبَعْضَ دُونَ بَصِيرَةٍ عِلْمِيَّةٍ، عَلَى أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَمَصَادِرِ ثِقَاتِهِ، وَالْجَرِي وَرَاءَ الْإِسْتِعْمَارِ الثَّقَافِيِّ فِي التَّطْوِيلِ بِالسُّنَنِ، وَالتَّهْوِينِ مِنْ رِجَالِهَا؛ وَالسُّنَّةُ هِيَ الْإِسْتِحْكَامَاتُ الْخَارِجِيَّةُ حَوْلَ أَسْوَارِ الْقُرْآنِ، فَإِذَا تَمَّ تَدْمِيرُهَا، فَذَوُرُ الْقُرْآنِ آتٍ بَعْدَهَا، وَذَلِكَ أَمَلُ الْمُشْتَرِقِينَ الْمُبْشِّرِينَ، وَسَائِرِ أَعْدَاءِ الدِّينِ»^(٣).

فَهَلْ يُقَالُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهَذَا بَأَنَّهُ طَاعِنٌ فِي السُّنَّةِ، مُخَاضِمٌ لِأَهْلِهَا؟! اللَّهُمَّ غُفْرًا.

وَالْأَنْصَفُ مِنْ هَذَا الْخَيْفِ مَا أَجْمَلَهُ صَاحِبُهُ وَصَفِيهِ (الْقَرَضَاوِيُّ) فِي كَلَامٍ قَعِيدٍ لَهُ، يَقُولُ فِيهِ عَنْهُ:

«رُبَّمَا أَشْرَفَ الشَّيْخُ فِي رَدِّ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ، وَكَانَ يُمَكِّنُ تَأْوِيلَهَا، وَحَمْلَهَا عَلَى مَعْنَى مُقْبُولٍ؛ وَرُبَّمَا قَسَا كَذَلِكَ عَلَى بَعْضِ الْفَتَاةِ، وَوَصَفَهُمْ بِبَعْضِ الْعِبَارَاتِ الْخَشِينَةِ وَالْمُثِيرَةِ، وَرُبَّمَا اسْتَعَجَلَ الْحُكْمَ فِي بَعْضِ مَسَائِلَ، كَانَتْ تَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ أَدْقَ، وَإِلَى تَحْقِيقٍ أَوْفَى.

(١) (ليس من الإسلام) (ص/ ٣٠-٣١).

(٢) كما تراه - سلا - مِنْ ربيعِ المَدْخَلِي فِي كِتَابِهِ «كَشَفَ مَوْقِفَ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ مِنَ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا» (ص/ ٥).

(٣) «مَقَالَاتُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ فِي مَجَلَّةِ الْوَعْيِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (ص/ ٣٤٧).

ولكن الكتاب ليس كما تُصوّره الحَمَلَة عليه، كأنه كتابٌ ضد السنة! ولا كما تصوّروا مؤلفه، وكأنه يُنكر السنة! فهذا ظلمٌ بيّنٌ للشيخ، الذي طالما دافع عن حجّية السنة المشرفة، وهاجم خصومها بعنف؛ وإنكارٌ حديث أو حديثين أو ثلاثة، وإن ثبتت في الصحاح، لا يعني بحالٍ إنكار السنة بوصفها أصلاً ثانياً، ومصدراً تالياً للقرآن^(١).

ولقد رأيتُ أن إقرارنا بهذه البراءة (للغزالي) ودفعنا لقول من أقدح فيه، لم يُثبنا عن نقيده، وبيان ذلك حين رُلّ؛ وذلك أن عذره الذي يُدّيه (الغزالي) في كل موطنٍ يرفض فيه التسليم ببعض الصحاح من الأخبار النبوية: من أنه يخاف على الإسلام من شماتة أعدائه، حريصٌ على الدين أن يجد العلمانيون واللا دينيون فيه ثغرةً ينفذون منها للظعن فيه، فكان يقول: «إنني آتئ كل الإباء، أن أربط مستقبل الإسلام كله بحديث آحاد، مهما بلغت صحته»^(٢).

أقول: لا يشفع (للغزالي) مثل هذا الاعتذار مهما حسن فيه مقصده، فإن كثيراً من الأحاديث لم يزل أهل الأهواء وأرباب الميل قديماً يتعنونها على المسلمين ولا يزالون، فلم نجد أحداً من أئمة الإسلام يطعن فيها مُجاردةً لحضارة أعدائهم، أو شفقةً على نظرتهم للإسلام.

لكن مشكلة (الغزالي) أنه رأى إسقاط بعض من تلك الأحاديث الصحيحة المُستشككة في بعض الأذهان من قائمة التعميل -ولو كان مقامها في قلب «الصّحّاحين»- سبيلاً لدرء شبهات أولئك النّاعقين على الإسلام، فمبني كان رأيه الكفّرة من الإفرنج وأذناهم ومعيّاراً مُعتبراً عند المسلمين في تحسين صورة دينهم أو تقييدها؟

(١) «موقف الشيخ الغزالي من السنة النبوية» ل د. القرضاوي (ص/٣٧٩).

(٢) «الطريق من هنا» لمحمد الغزالي (ص/٤٩).

ولأنَّ تبادُر إلى فهم (الغزالي) من مُتونها معاني تنافرها قناعاته، فالمُشكلة حينها في فهم الشَّيخ لا في الأحاديث نفسها، ولا في أخذ الأئمة بها؛ ولا أجد في هذا المقام جواباً عليه أسدُّ ولا أنسب من جوابه هو نفسه حين قال:

«أما نقد المتن: فتوأمه مُقاربة الحديث المنقول بما صحَّح من نقولٍ أخرى، والنظر إليه على ضوء ما تقرَّر إجمالاً وتفصيلاً في كتاب الله، وسُنَّة رسوله ﷺ. . . وقد استباح بعضُ القاصرين لأنفسهم أن يردُّوا بعضُ السُّنن الصحاح، لأنهم أساءوا فهمها، فسارعوا إلى تكذيبها دون تبصُّر! . .

وكتب السُّنَّة المُعتبرة في ثقافتنا التَّقليديَّة مَلِيَّةٌ بالأحاديث الصَّحيحة والحسنة، وفيها كذلك الضَّعيف الَّذي كَشَف العلماء عِلَّله؛ وعندي أنَّ المُشكلة الأولى ليست في مِيز الصَّحيح من الحسن، والحسن من الضَّعيف، بل في فهم الحديث على وَجْهه، وترتيبه مع غيره من السُّنن الواردة، وهذا هو عملُ الفقهاء، وجهدهم الكبير»^(١).

الفرع الثَّاني: مَوْقِف (محمَّد الغزالي) من «الصَّحيحين».

لـ«الصَّحيحين» مكانة عظيمة في قلب (الغزالي) لا تُنكَر، مُقرَّر هو بأفضليَّتَيْهما على سائر كُتُب الصَّحاح، مُسلمٌ لهما بتجاوِزهما - كما يقول - «قنطرة الصَّحَّة»^(٢). والشَّيخ مع هذه الحال من التَّقدير الجُمليِّ للكتابين، لم يَمْنَعهُ ذلك من استباحة الطَّعن في بعض ما أخرج الشَّيخان فيهما، وإن لم يُعلِّله قبله ناقدٌ متخصص؛ كحديث «أَطَمَ موسى ﷺ لِلْمَلِك»؛ فلَمَّا استوحش الشَّيخ من فعلته هذه، ولم يجد له مؤنساً من سلفٍ مُعْتَبَر، انسابَ قَلَمُه عِجْلاً يدَّعي أنَّ الحديث «قد جاذَل البَعْضُ في صِحَّتِه»^(٣)!

(١) «مقالات الشَّيخ محمد الغزالي في مجلَّة الوحي الإسلاميَّة» (ص/٣٤٧-٣٤٨).

(٢) كما قال في شرحه لمنهج المنذري في «الترغيب والترهيب» في كتابه «قرائنا الفكري في ميزان العقل والشرع» (ص/١٤٩).

(٣) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٣٤).

فَمَنْ هَذَا الْبَعْضُ الَّذِي نَارَعَ الْأَثَمَةَ فِي صِحَّتِهِ؟ وَلِمَ لَمْ يَعْتَصِدْ هُوَ بِذِكْرِهِ صِرَاحَةً؟!

ولقد أحصيت ما أعلَّه (الغزالي) وهو في «الصَّحَّاحِينَ» أو أحدها، فبلغ عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ حَدِيثًا^(١)، وهي: حديث: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ...»^(٢)، وحديث: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(٣)، وحديث شريك بن عبد الله في الإسراء^(٤)، وحديث أهل القليب: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ الْآنَ مِنْهُمْ»^(٥)، وحديث فقهاء موسى عليه السلام عَيْنَ مَلِكِ الْمَوْتِ^(٦)، وحديث إشارة النَّبِيِّ عَلَى بَنِي الْمَصْطَلِقِ^(٧)، وأحاديث المسيح الدَّجَالِ^(٨)، وحديث السَّاقِ وَالصُّوْرَةِ لِلَّهِ ﷻ^(٩)، وحديث: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثَنَانٍ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً»^(١٠)، وحديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»^(١١)، وحديث: «كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمَنَّ»^(١٢)، وحديث: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمِنْ

(١) تسرع ربيع المدخلي عند ذكره في كتابه «موقف الغزالي من السنة وأهلها» (ص/ ٤٤-٤٥) للأحاديث الصحيحة التي ظنَّ فيها العراقي، حين مثَّل فيها بما حقيقته أنه تأويل للعراقي وليس تعليقاً له! كحديث البخاري: «أَعْطَى ﷺ الْفَارَسَ سَهْمَيْنِ...»، وحديث خُبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ فِي الْبِنَاءِ، وحديث نخس الشَّيْطَانِ لِلْمَوْلُودِ؟ فَزَمِ النَّبِيَّه!

- (٢) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٢١).
- (٣) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٢٥).
- (٤) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٣٠).
- (٥) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٣١).
- (٦) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٣٤).
- (٧) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٢٧).
- (٨) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٤٩).
- (٩) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٥١).
- (١٠) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٥٤).
- (١١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٥٦).
- (١٢) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٧٤).

أهل النار»^(١)، وحديث انشقاق القمر^(٢)، وحديث توقّف الشّمس لأحد الأنبياء^(٣)، وحديث حذيفة الطّويل في الفتن^(٤).

والَّذي أراه جَرَأً (الغزالي) على إحالة هذه الأحاديث في «الصّحيحين»، فَقُلِّلَ مِنْ هَيْبَةِ مَسْأَلَةِ فِي صَدْرِهِ: أَتَبَاعُهُ لِمَا دَرَجَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ اندراج أحاديثهما في جملة الأحاد التي لا تُفيد ظنّاً؛ وقد أبان (الغزالي) عن هذا الأصل الذي اشتغل به بقوله:

«الأحاديث في «الصّحيحين» المروية بطريق الأحاد، هل ينطبق عليها ما تقدّم في درجة القطع بصحة الصّحيح؟

يرى ابن الصّلاح أنّ الأئمة حيث تلقّيتهما بالقبول، فكان هذا إجماعاً على صحتها، وأنّ كل ما فيها صحيح سنداً وممتناً^(٥)؛ ولكنّ الجمهور لا يرون أنّ الأئمة قد اتّفقت على صحة هذين الكتابين، بل الاتّفاق إنّما وقّع على جواز العمل بما فيها، وذلك لا ينافي أن يكون ما فيها ثابتاً بطريق غلبة الظنّ، لا القطع، فإنّ الله لم يُكلّفنا بدرجة القطع في تفاصيل الأحكام العمليّة، ولذلك يجب الحكم بموجب البيّنة، وهي لا تُفيد إلّا الظنّ.

وتجدر الإشارة هنا: إلى أنّ الحديث الصّحيح الأحاديّ، قد تحفّ به قرائن مؤيِّدة مؤكّدة، فينتقل من درجة الظنّ إلى درجة القطع في الثبوت، أو إلى ما

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٨٦).

(٢) «الطريق من هنا» (ص/ ٥٠).

(٣) «الطريق من هنا» (ص/ ٥١).

(٤) «فقه السيرة» (ص/ ١٤)، وأعني بالحديث ما في صحيح مسلم (برقم ٢٨٩١) قال حذيفة رضي الله عنه: «والله إنّي لأعلم النّاس بكلّ فتنة هي كائنة فيما بيني وبين السّاعة، وما بي إلّا أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله أسراً إليّ في ذلك شيئاً لم يحدثه غيري...»، ودعواه في ردّه: أنّ النبي صلى الله عليه وآله لا يعلم الغيوب على هذا النّحو المفصّل الشّامل العجيب.

(٥) لم يقل هذا ابن الصّلاح! إنّما قال أنّ المقطوع به من أحاديث «الصّحيحين» ما تلقّي بالقبول واتّفق على صحّته، دون ما اختلّف في تصحيحه وتعليقه من قول النّقاد، وسيأتي كلامه مُفَصَّلاً.

يَقْرُبُ مِنْهَا، وَرَبَّمَا كَانَ هَذَا مُنْطَبِقًا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ تَعَمُّيْمُهُ عَلَى جَمِيعِهَا.

فَيُتَضَحُّ مِمَّا سَبَقَ، أَنَّ الْحَدِيثَ يُعْرَضُ عَلَى مَعَايِيرِ نَقْدِ الْمَتْنِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ صَحِيحَ السَّنَدِ، بَلِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْآحَادِيُّ لَيْسَ مَقْطُوعًا بِصَحَّتِهِ سِوَاءَ أَكَانَ فِي الصَّحِيحِينَ أَوْ غَيْرِهِمَا^(١).

فهذا -كما تَرَى- تَسْوِيعٌ (لِلغَزَالِيِّ) وَجَهٌ مُخَالَفَتُهُ لِبَعْضِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، فَإِنَّ آحَادَهَا فِي أَصْلِهَا لَا تَعْدُو كَوْنَهَا عِنْدَهُ ظَنِّيَّةً، وَالْأَصْلُ فِي الظَّنِّي إِذَا عَارَضَ قَطْعِيًّا أَنْ يُطْرَحَ.

فَلِذَلِكَ نَجِدُهُ حِينَ يُسْتَنْكَرُ عَلَيْهِ رَدُّ شَيْءٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»، يَجِيبُ بِقَوْلِهِ: «أُرِيدُ أَنْ أَقَرَّرَ حَقِيقَةَ إِسْلَامِيَّةٍ رَبَّمَا جَهِلَهَا الْبَعْضُ: هَلْ رَفُضُ حَدِيثِ آحَادٍ -لِمَلْحَظِ مَا- يُعَدُّ صَدَقًا فِي بِنَاءِ الْإِسْلَامِ؟..

كُلًّا! فَإِنَّ سُنَنَ الْآحَادِ عِنْدَنَا تَفِيدُ الظَّنَّ الْعِلْمِيَّ»^(٢)، وَبِالْثَّالِثِيِّ «لَوْ تَقَيَّنَا هَذَا الْعَدَدَ مِنْ بَضْعِ أَحَادِيثٍ قَلِيلَةٍ، مَاذَا سَيَجْرِي؟! سِوَاءَ كَانَ هَذَا فِي الْبَخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ»^(٣).

وَسَيَأْتِي نَقْضُ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي ابْتَنَى عَلَيْهِ الْغَزَالِيُّ تَعْلِيلَاتِهِ لِبَعْضِ أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ»، عِنْدَ دَرَاةِ الْمُسَوِّغِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ الثَّالِثِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

(١) «تَرَاتُّبُ الْفِكْرِيِّ فِي مِيزَانِ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ» (ص/١٧٤).

(٢) «قَذَافَةُ الْحَقِّ» (ص/١٤٨).

(٣) «جَرِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ» الْعِدَّة (٢٧٦) ٢٩ شَوَّال ١٤١٠ هـ (ص/١١).

المَطْلَب الثالث

إسماعيل الكردي^(١)

وكتابه: «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث»

هذا الكاتب من قلائد مَنْ حاول تعليلَ أحاديث «الصَّحَّيحين» عَبَثًا عبر استعمالِ ما قرَّره أهلُ العلمِ من أماراتِ الوضعِ اللَّائحةِ مِنَ المتونِ، ولقد أَبَانَ عن مَغزَى اختيارِهِ لِلصَّحَّيحين محلًّا لتنزيل تلك القواعد بقوله: «إنَّما اخترتُ تطبيقَ هذه القاعدة على بعضِ أحاديث الصَّحَّيحين، لأنَّه إذا ثَبَت ما قُلْتَه فيهما مع أنَّهما أصحُّ الكتبِ، فهو ثابتٌ مِنْ بابِ أَوْلَى فيما هو دونهما في الصَّحَّةِ مِنْ كُتُبِ الحديث»^(٢).

وَزَعَمَ (الكردي) أنَّ الباعثَ له لإخراج كتابه أمران، أعربَ عنهما بقوله:
«هذا الكتابُ يهدف - مِنْ جهةٍ - لتأكيدِ حُجِّيَةِ السَّنَةِ الثَّبُوتِ، وأنَّ بعضَها

(١) إسماعيل الكردي: وُلِدَ في دمشق سنة ١٩٦٤م، حاز على إجازة في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بجامعة دمشق، ثم عمل في مجال النشر الكُتبي منذ عام ١٩٩٣م، له مجموعة من المراجعات والتحقيقات لبعض الكتب التي تتحدث حول الديانات القديمة والموضوعات الفلسفية مثل مراجعته لكتاب نحو أرض جديدة لمؤلفه: كهارت توليه، وانظر ترجمة له موجزة في موقع «دار الأوائِل للنشر والتوزيع»، وهي التي ظَلِمَت كتابه «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث».

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨).

وَحْيٍ إلهيٍّ، وجزءٌ لا يتجزأ من الإسلام .. ومن جهة أخرى: يهدف لبيان عدم عصمة كلِّ لفظٍ في الصَّحِيحِ»^(١).

والناظر في تسويده ذلك يجده منكبًا في مُجمِله على دراسة الأمر الثاني دون الأول، ردّة فعلٍ منه إما رآه من تشكيك بعض المُتَقَفِّين في الإسلام بسبب هذه المَروياتِ المُنكَرةِ المَنسوبةِ إلى الشَّارعِ الحكيم، عَبَّرَ عن ذلك بقوله: «إنَّ أشخاصًا من المُتَقَفِّين بالثقافة العصريَّة، عندما يَرونَ بعضَ الأحاديثِ في «الصَّحِيحِ» وغيرهما لا تنسجُمُ مع مُعطياتِ العلمِ الحديث .. يرفضون الحديث برُؤْمته، بل يجعلُ بعضهم ذلك مُستندًا لإنكارِ الدِّين، أو صلاحيةِ الشَّرعِ الإسلامي لهذا العصر من الأساس!

وربُّما ساعد في أخذهم هذا الموقف، ما سمعوه من علماء الدِّين - ولم يعقلوا المعنى الدَّقِيقَ لكلامهم - من أنَّ كلَّ ما في «الصَّحِيحِ» صحيح! مع أنَّ المقصودَ بالصُّحة: الظَّنُّ بالصُّحة حسب ظاهر السُّند، وهذا للغالبية العظمى لما فيها، لا الاستغراق الكُلِّي بالمعنى الحرفي للكلمة»^(٢).

ف(الكردي) كغيره كثير يرى أحاد «الصَّحِيحِ» ظنيَّة الصُّدور مُطلقًا، لا يُحتجُّ بمثلها في عقيدة ولا أصلٍ عبادي^(٣)، فلا حَرَجَ إذن في الطَّعن في ما يراه مُختلًا المتنِ مِنَّا نالته يدُ الإهمالِ من قِبَل السَّيِّخين، مُعتذرًا لهما بتبصُّر الصَّنعة الإِسناديَّة، والانشغالِ بِتَحْمِلِ المَسْموعات، دون باعٍ في العَقلياتِ يُمكنهم من تبيينِ المَقبولِ مِنها والمَرَدودِ.

وعلى خلاف موقفه السَّليبيِّ هذا من منهج السَّيِّخين في التَّنقِدِ الحديثيِّ، فقد كان (الكردي) شديدَ الحَفاوةِ بِجَهِدِ المَعْتزلة في نقدِ المتنِ بِأصولهم العَقليَّةِ الَّتِي

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٧).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٥-١٦).

(٣) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٤٥).

أَصْلُوها^(١)، فكان أن ساءَ بهم في كثيرٍ من عقائدهم التي يُحاكمون النُصوص إليها، من مثل إنكارِ رؤيةِ الله تعالى يوم القيامة^(٢)، ونفيه لعلوِّ الله تعالى على خلقه بذاته^(٣).

بل بَلَغَتْ قِحَّةُ إعجابه بهم أن نقلَ هَرَفَ بعضِ أعلامهم في الطعنِ بأبي هريرة رضي الله عنه وروايته للحديث^(٤) والله حسيبه.

الفرع الأول: لمحة عن مصادر كتابه وتقاسيمه.

إنَّ المقلِّبَ لصفحاتٍ «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث»، يجد فيه المؤلف يستقي جملةً من مُغالطاته التي خسر بها كتابه من مصادر مُتشاكسة، فمنها ما هو أساسٌ يمزو إليها كثيرًا شُبهاته: كَمَقالات (رشيد رضا) في «مجلته المنار»، و«فجر الإسلام» لـ (أحمد أمين)، و«أضواء على السنة المحمّدية» و«أبو هريرة شيخ المَضيّرة» لـ (محمود أبو ريّة)^(٥)، وبعض كتابات (محمّد الغزالي) في نقد السنة؛ مع اعتماده أيضًا على بعض ما نقله قُدامى الكُتّاب -كابن أبي حديد في «شرح نهج البلاغة»، وابن عبد ربّه الأندلسي في «العقد الفريد»- من روايات مُلَفِّقة مَفْضوحة الكذب^(٦).

ومن مَراجِعه ما هو فيها ثانويُّ المَصدر: ينقلُ منها ما يراه عاصِدًا لنقولِ مَصادره الأخرى، كِبعضِ كُتُبِ المُصطلح والجرح والتَّعديل، حاولَ توظيفها

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٤٤، ١٧١).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٢٢).

(٣) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢١٧).

(٤) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٥٨).

(٥) وقد كان الكرديُّ حريصًا على عدم التصريح بالاعتباس عنه، لعلمه بأنّه غير مرضيٍّ عنه عند أهل العلم، ترى أمثلة ذلك في كتاب «دفاعًا عن الصحيحين» لنجاح الغزّام (ص/٤٨)..

(٦) كدعوى حمير السَّحابَة رضي الله عنه لمُعظِّم حديث أبي هريرة رضي الله عنه، انظر «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٩-١٠).

باجتزاء نصوصها حسب ما يخدم أفكاره، غاضاً طرفه عن توجيه العلماء لها،
سالكاً فيها طريقة تحريف للنصوص خداعة.

وقد قسم (الكردى) كتابه هذا إلى ثمانية فصول:

استفتحها بذكر مُقدماتٍ حوتها فصوله الثلاثة الأولى، دندَنَ فيها حول نفي
التَّلازم بين صحَّةِ أسانيد «الصَّحَّاحين» وصحَّةِ متونها، ونفي الإجماع على صحَّةِ
أحاديثهما^(١)، مُعلِّناً أنَّهما قد حَوَّيا من الأحاديث ما لا «يَجِبُ أن تَرُدَّ في رَدِّه،
لِما في متونها مِن نكارةٍ مخالفةٍ للقرآن، أو للعلم، أو للعقل، أو للتَّاريخ،
أو لطبائع الأمور، وإن كانت مُخرَّجة في أصحِّ الكُتب، أو مِن أصحِّ الأسانيد»^(٢)!
وأما الفصول الثلاثة الأخيرة المُتبقية: فهي لبُّ كتابه، خَصَّصها لسرد قواعد
النَّقْد المُتعلِّقة بالمتون، وكيف يُسَقِّط تطبيقها الاعتدَادَ بِجَمَلَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ الصَّحَّاح،
مَثَلُ لِهَذِهِ القَوَاعِدِ بـ (أربعةٍ وسبعين) حديثاً معلولةً المَتَنَ في «الصَّحَّاحين»^(٣)، كان
أغلب ما تَطَرَّقَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ -خَاصَّةً فِي الفَصْلِ الخَامِسِ- ما وَصَفَهُ بِـ «الأحاديث
الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى مَعَانِي التَّجْسِيمِ لِلذَّاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَيُمْنَعُ حَمْلُهَا عَلَى الْمَجَازِ»^(٤)؛
مَعَ تَأْيِيهِ عَنْ سَوَقِ دَفِوعَاتِ العُلَمَاءِ لِهَذِهِ الإِشْكَالَاتِ.

فَمِنْ أَمْثَلَةِ أَحَادِيثِ الْغَيْبِ الْمُتَكَرِّرَةِ عِنْدَ (الْكُرْدِيِّ) مِثْنًا:

ما اتَّفَقَ عَلَى صَحَّتِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«اِخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالتَّارَ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا
ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ وَقَالَتِ التَّارُ: أَوْثَرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ:
أَنْتِ رَحِمَتِي، وَقَالَ لِلتَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أَصِيبُ بِكَ مِنْ أَشْيَاءٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا
يَلُوهَا.»^(٥)

(١) انظر «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٤٧-٩٠)، وقد أكثر جمال البنا من النقل عن هذه
المقدمة في مقدمة كتابه «تجريد البخاري ومسلم» (ص/١٦) وما بعدها دون عزو إليه!

(٢) انظر التمهيد الثالث من كتابه «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٦٥-٢٤١).

(٣) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٨٨-٢٠٥).

(٤) انظر هذه القواعد في «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٦٥).

(٥) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِمَّنْ
الْثَّغِيرِينَ﴾، رقم: ٧٤٤٩).

وعند مسلم: «... فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رِجْلَهُ، نَقُولُ: قَط، قَط، قَط، فَمِنْهَا لَكَ تَمْتَلِي، وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا»^(١).

يقول الكردي فيهِ: «إِنَّ فِي مَتْنِهِ خَلَلًا فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ غَيْرَ عَاقِلَتَيْنِ فَتَكَلَّمَانِ...»^(٢)، و«أَغْلَبُ الظَّنُّ أَنَّ وَاضِعَ هَذَا الْحَدِيثِ، يُرِيدُ أَنْ يُفَسِّرَ بِهَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [جَهَنَّمَ: ٣٠]، مَعَ أَنَّ أَدْنَى مَنْ لَهُ الْإِمَامُ وَتَدْقُقُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، يُدْرِكُ تَمَامًا أَنَّ الْآيَةَ بَيَانٌ بَلَاغِيٌّ تَخْوِيفِيٌّ، رَائِعٌ التَّعْبِيرُ عَنْ مَدَى سِعَةِ جَهَنَّمَ»^(٣).

ونقول جوابًا للكردي: مَنْ لَهُ أَدْنَى الْإِمَامِ وَتَدْقُقُ لِللُّغَةِ الْعَرَبِ يَعْلَمُ أَنَّ حَمْلَ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي لَا يُحَادُّ عَنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُوْحِي بِالْمَجَازِ^(٤).

فَأَيْنَ هَذِهِ الْقَرِينَةُ فِي الْآيَةِ أَوْ خَارِجَهَا؟!

وَأَيُّ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ أَوْ عَقْلِيٍّ يَحُولُ دُونَ أَنْ يُنْطَلِقَ اللَّهُ بِجَهَنَّمَ أَوْ الْجَنَّةِ، وَأَنْ يَجْعَلَ فِيهِمَا قُدْرَةَ التَّمْيِيزِ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ؟! وَإِنْ كَانَ «لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا، أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ فِيهِمَا دَائِمًا»^(٥).

فَالْأَصْلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْآيَةَ جَارِيَةٌ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَقِيَاسُ عَالَمِ الْغَيْبِ عَلَى مَا عِنْدَنَا فِي عَالَمِ الشَّهَادَةِ بَاطِلٌ؛ وَعَلَى فَرْضِ احْتِمَالِهَا لِكِلَا الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، فَقَدْ جَاءَتِ السَّنَةُ الصَّحِيحَةُ تُعَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْهُمَا، فَوَجَبَ الْأَخْذُ بِهَا مُبَيَّنَّةً، وَطَرَحُ أَيِّ اجْتِهَادٍ عَدَاهَا^(٦).

(١) أخرجه مسلم (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٦).

(٢) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٦١).

(٣) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٠٨).

(٤) انظر «إرشاد الفحول» للشوكاني (٢/٢٦٩).

(٥) «شرح النووي على مسلم» (١٧/١٨١).

(٦) سيأتي تفصيل الرد على الشبهات المثارة على هذا الحديث في مبحثه المناسب من هذا البحث.

ونظير هذا الرِّغ العلمي عند (الكردي)، ما تراه أحياناً من طعنه ببعض أخبار «الصَّحَّاحين» لمجرّد اختلافٍ يَسِير في بعض ألفاظها بين رواياتها! مع كون هذا الخلاف غير مؤثّر في أصل الرواية؛ مثل اختلاف الروايات في سِعَرِ جَمَلِ جابر عليه السلام (١).

أو تراه أخرى يَرُدُّ جُمْلَةً كاملة من حديث بدعوى أنها مقحمةٌ من الصَّحابي! كادعائه تفرد أبي هريرة عليه السلام بلفظ: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ، فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ» (٢)، مع أنّه قد شاركه في روايتها جابر بن سمرة عليه السلام (٣).

والَّذِي يَذْكُرُ عَلَى عَجَلَةِ الرَّجُلِ فِي النَّقْدِ، وارتيمانه على الصَّحاح بالظن من غير تَرَيُّث، تَهَوَّرَ فِي نِسْبَةِ حَدِيثٍ مَنكَرٍ إِلَى «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَلَيْسَ فِيهِ! أَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام الَّذِي طَرَفُهُ: «يَكُونُ أَمْرَاءُ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ...» (٤)؛ مَعَ أَنَّ مُسْلِمًا قَدْ أَعْرَضَ عَنِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَرَّجَ حَدِيثًا آخَرَ فِي «صَحِيحِهِ» فِي بَابِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عليه السلام: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ حَوَارِثُونَ وَأَصْحَابٌ...» (٥)، فَاخْتَلَطَا عَلَى (الكردي)! وَزَادَ عَلَى قَبْحِ جَهْلِهِ أَنْ عَاتَبَ مُسْلِمًا عَلَى مُخَالَفَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٦) فِي إِنْكَارِهِ! وَأَمَّا فِي الْفَصْلَيْنِ الْآخِرَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ:

فَقَدْ أَبَانَ فِيهِمَا (الكردي) عَنْ مَا يَرَاهُ اكْتِشَافًا لِسَرِّ كَثَرَةِ الْمَتُونِ الْمَعْلُولَةِ فِي «الصَّحَّاحِينَ»! مَا سَمَّاهُ بِ«تَغْرَاثٍ فِي الْبِنَاءِ السَّنْدِيِّ الْمُحْكَمِ» (٧)، فَكَانَ أَزْبَرُ ذَلِكَ

(١) فتحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص/١٣).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ الْغَنَامُ»، رقم: ٣١٢٠)، ومسلم في (ك: الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، رقم: ٢٩١٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ الْغَنَامُ»، رقم: ٣١٢١).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٤١١/٧)، رقم: ٤٤٠٢.

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، رقم: ٥٠).

(٦) «السنّة للخلال (١/١٤٢).

(٧) فتحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث (ص/٢٤٧، ٢٩٣).

عنده: احتجاج الشيخين بمراسيل الصحابة ﷺ مطلقاً! ومثل بعض صغار الصحابة، كابن عباس، والنعمان بن بشير، وأبي الطفيل، وعبد الله بن الزبير؛ مُبدئاً اعتراضه على فكرة التسليم بعدالة الصحابة وضبطهم من الأساس، وأن لا بد من عرضهم كغيرهم من طبقات الرواة على مَشارِح علم الجرح والتعديل! متذرعاً في ذلك بوجود المنافقين في مجتمع الصحابة!

وهذا لا شك خلاف إجماع أهل السنة، وهو الذي يدّعي الانتساب إلى مُتكلميهم وهم منه براء! مُناسياً أن المنافقين خارجون عن تعريف الصحابي من الأصل، فالصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك؛ أما المنافقون فكفرة في الأصل، لم تخف أماراتهم على المؤمنين عهد النبي ﷺ، ولا جهلوا خبثهم الجاري في لحن قولهم، بل كانوا معروفين لدى عددٍ من الصحابة، أشهرهم حذيفة بن اليمان ﷺ^(١).

يقول الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) مُعقّباً على جملة ما أورده من دلائل على عدالة الصحابة من الكتاب والسنة:

«.. والأخبار في هذا المعنى تسمع، وكلها مُطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحدٌ منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المُطلع على بواطنهم، إلى تعديل أجِد من الخلق لهم، فهم على هذه الصفة، إلا أن يثبت على أحدهم ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط عدالته، وقد برّاهم الله تعالى من ذلك، ورفع أقدارهم عنه.

على أنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المُهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمُناصرة في الدين، وقوة الإيمان واليقين:

(١) كما في البخاري (ك: التفسير، باب ﴿فَقَاتِلُوا آلَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْنِسَ لَهُمْ﴾، رقم: ٤٦٥٨).

القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمُزَكِّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الأبد.

هذا مذهب كافة العلماء، ومن يُعْتَدُّ بقوله من الفقهاء^(١).

يقول (الكردِي) مثل هذا العار في أصل الأسانيد ومنهجها وهم الصحابة، مع أنه صدر كتابه بإعلان انسحابه من معركة الأسانيد وثأويلها؛ واقتصاره على المتن التي عليها مدار بحثه^(٢)؛ فليته وقى!

ثم لينه إذ تجسّم الكلام في ما اختصّ به فحول الرجال، أن لو التزم المنهج العلمي الذي أصّله أئمة الاختصاص الحديثي، فكما أنه ادّعى قبل التزامه بقواعد الوضع في المتن كما بينوها، فليلتزم أيضًا بقواعد الإسناد التي أصّلوها!

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص/٤٨).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٣).

المَطْلَب الرَّابِع

جواد عفانة

وصكّابه «صحيح البخاري، مخرّج الأحاديث محقّق المعاني»

الفرع الأوّل: نظرة إجمالية إلى كتاب (عفانة).

تسويدُ هذا الكاتب الأردنيّ أشبه ما يكون بتخريج لأحاديث «البخاري» ونقد صحيحه من ضعفه، هذا الضّعيف الَّذي غَلَبَ على ثُلثي «الصّحيح»! فليس يصحّ عنده من أحاديث الكتاب إلّا أقلُّ من الثُلث؛ مع اعترافه -مَشكوراً!- أنّ نسبة الصّحة الإسناديّة في كتاب البخاريّ، واقعةٌ على «على ٩٧٪، مع بقاء ٣٪ من «صحيحه» غير صحيحٍ سنّداً، وذلك عملٌ -والله- كبيرٌ كبيرٌ!^(١)

ولأنّ (عفانة) عالمٌ بخطورة ما أقدم عليه في كتابه من نقض المُسلّمات السُنّيّة، مشفقٌ من احتماليّ صدمةٍ فكريّةٍ تنفّر القارئ من كتابه وتُسَخِّطه على راقمه، فقد حاول تخفيف وطأة فعلته بالتقليل من قيمة السُنّة ومروّياتها من حيث التّشريع، فقال ببرودة دم:

«إنّ ردَّ السُنّة كليّاً لا يهدم الإسلام، لأنّ القرآن محفوظ من ربّ العالمين، وفيه كلّ الأصول والكليّات وبعض الفرعيّات، فالإسلام قائمٌ بالقرآن حتّى قيام الساعة...».

(١) انظر كتابه «اللباس الشرعي وطهارة المجتمع» (ص/٥).

وحين أحسَّ (عفانة) بَماشي كلامه في هذا الباب مع ما يقوله القرآنيون وانسجامه مع تأصيلاتهم، سارع لرَدِّ هذا التَّلَازِم بتغليط مَنْ يفهم من كلامه ذلك، وذلك -في رأيهِ- أنَّ القرآنيين ساعون في إسقاط السُّنة كُلِّها، أمَّا هو فساعٍ في إسقاط شَطْرِها فحسب! إذ أنَّ «رَدَّ السُّنة كُلِّها سوف يؤدي إلى مشاكل وصعوبات كبيرة في فهم القرآن وتطبيقاته العملية»^(١).

مهدَّ المؤلف كتابه بمقدمة بيَّن فيها موقفه من «الجامع الصَّحيح» في الجملة، حيث شرَّحَ متأسِّفًا ما آلَ إليه هذا الكتابُ مِن تقديسٍ عند العامة نتيجة تسلُّط الجهلي والتقليد والخُرافة عليهم قرونَ مُتطاولة، فكان أن عبَّرَ عن هذا الواقع المُتوهَّم بصياغةٍ دراميَّة قال فيها:

«... وسادَّ الجهل، وصارَ فهمُ القرآن عزيزًا بعد اعتماد المسلمين التَّقليدَ منهجًا، والخُرافة ديدنًا، إثرَ تخلُّيهم عن المنهج العلميِّ العقليِّ القرآني؛ تمسَّك جمهور المسلمين بـ «صحيح البخاري» تمسُّكًا شديدًا، وأنزلوه منزلةً عظيمةً، حتَّى قال أحدهم: هو أصحُّ كتاب بعد كتاب الله تعالى!

وعلى الرُّغم من أنَّ هذه العبارة لا تعني أنَّه صحيحٌ كُلُّه، إلَّا أنَّه قد خرج علينا بعض المُقلِّدين في العصورِ المُتأخِّرة بعبارةٍ تقول: صحيحًا البخاري ومسلم، تَلَقَّتْهُمَا الأُمَّةُ بالقبول، لشيءٍ لا يجعله مُصدرًا شرعيًّا...»^(٢).

العجيب المُضحك حقيقةً، أنَّ (عفانة) حين أراد تسويغَ ما اجترحته يده من عَبيثٍ في نقد كتاب البخاري، رَدَّ فكرةَ كتابه إلى أحدِ أعلام الحنفيَّة السَّابِقين، مُعتبرًا إيَّاه نابِغًا مِن نفسِ الهمِّ الَّذي احتمَّله في كتابه على السُّنة، فاعجب له وهو يقول:

«... استمرَّ الحال على ذلك قرونًا، حتَّى جاء أبو العباس زين الدِّين أحمد بن محمد بن عبد اللطيف الشُّرجي الرُّبَيْدِي تَلَفَّه في القرنِ الثَّامِس الهجري، فجرَّدَ

(١) «دور السُّنة في إعادة بناء الأُمَّة» (ص/٢٧٩).

(٢) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٥/١).

كتاب «صحيح البخاري» واختصره .. ولأن كتاب مُختصر الزبيدي لم يتل من العناية والاهتمام ما يستحق فيما أعلم، فقد ازدادَ تعلُّق المسلمين بكتاب «صحيح البخاري» الأصل، حتَّى صارت له عند كثير منهم قُدسيَّة خاصَّة^(١).

فقد نَمَمَ (عفانة) في مقالِه هذا على الزبيدي كَذِبًا -عن سوءِ هَمٍّ، أو قِلَّةِ فهمٍ- حينَ ادَّعى أنَّ قصَدَ الزبيدي مِن مُختصرِه هذا تنقيحُ «البخاري» مِن زيفِ الحديث؛ فلمَّا أنَّ (عفانة) لم يقرأ كتابَ الزبيدي أصلًا وإنما تَوَهَّم ذلك موضوعه، أو يكون (عفانة) كَذَابًا مُدْلِسًا على قُرَّائه!

والمعلومُ بداهةً لكلِّ خديثيٍّ، بل لِمَن تَصَفَّح مُقدِّمةَ الزبيدي للكتاب ولو سريعًا: أنَّ عَرَضَه منه حذفُ المُكرَّرات والمُعلِّقات مِن أحاديثِ البخاري، لأجل الاختصارِ لا غير.

الفرع الثاني: شروط (عفانة) في السُّند والمتن ومعناه ليصحَّ الحديث.

فعلى ذاك النحو المُظلم صارَ (عفانة) يخبِط في البخاري خبطَ عشواءٍ، يرمي كلَّ حديثٍ لا يُوافق قواعده الوُزهاء، والتي أعرَضَ بها عن كلِّ ما قَعَدَه المُحدِّثون في باب النُّقد للحديث، حتَّى استدركَ عليهم شروطًا ابتكرها لا يصحُّ خبرٌ في «البخاري» إلَّا بها، وقد حَصَرها في ثلاثة عناصر: السُّند، والمتن، والفهم^(٢).

فأمَّا السُّند: فقد شَرَطَ فيه (عفانة) عَدَمَ تَفَرُّدِ رَاوٍ به في أيِّ طبقةٍ مِن طبقاتِ السُّند! أي أن يرويه اثنان فأكثر في كلِّ طبقة؛ وهذا لا شكَّ مذهبٌ باطلٌ مهجورٌ عند أهل الحديث؛ بل روايةُ الواحدِ عن الواحدِ صحيحةٌ إلى النبي ﷺ، ويكفي في ردِّ كلامه مثال حديث عمر رضي الله عنه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وإجماعُ العلماء على صِحَّتِه، مع كونه قَرَدًا غريبًا^(٣).

(١) «صحيح البخاري مفرج الأحاديث محقق المعاني» (١/٦-٥).

(٢) انظر «الإسلام وصياح النبوك» (ص/٨٨).

(٣) انظر «توجيه النظر» لظاهر الجزائري (١/١٨٣-١٨٥).

فضلاً عن ردِّ (عفانة) لمثبات الروايات الصحيحة لمجرد أن أحد روايتها قيل فيه: (لا بأس به)، أو (صدوق له أوهام)، أو (صدوق ربِّما أخطأ)، فيكفيه أن يُعَمَّرَ الرواي بأدنى كلام -ولو كان مرجوحاً- كي يُتَوَقَّفَ في حديثه.

ترى صنيعة هذا مثلاً في ردِّه لحديث ابن عباس رضي الله عنه: «إنَّهما يعدُّبان، وما يُعدُّبان في كبير»^(١)، حيث قال عقبه: «يُتَوَقَّفُ فيه سنَدًا، فيه عثمان بن أبي شيبة، قال فيه أحمد: ما علمتُ إلَّا خيراً»، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق»^(٢)!

وكانَّ (عفانة) يؤدُّ أن يوهمنا بمثل هذا التلاعب بأحكام النقاد أنَّه رجل عَيُورٌ على السنة! يخالُّ المسكين أنَّ هذا الغلوُّ في معايير القبول ما شئ فيه على «وفق علم مصطلح الحديث والرجال»^(٣)؛ وهيهات! فليته إذ تعسَّف في الطعن بشقات الرواة، نَظَرَ أوَّلاً في متابعات حديثهم وشواهد، عساه يجدُّ ما يُمَثِّي به حديثهم ويُقوِّيه على الأقل، ولكنَّ العجلة أعمته عن تتبُّع ذلك.

فمثال ذلك في كتابه:

ما أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» قال: قال مالك، أخبرني زيد بن أسلم، أنَّ عطاء بن يسار أخبره، أنَّ أبا سعيد الخدري رضي الله عنه أخبره، أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا أسلم العبدُ، فحسن إسلامه، يُكفِّرَ الله عنه كلَّ سيئةٍ كان زلفها...» الحديث^(٤).

فقال عفانة: «ضعيف مُعلَّق، لا يُؤخذ منه حكمٌ، وفي القرآن ما يُغني عنه»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم: ٢١٦)، ومسلم في (ك: الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم: ٢٩٢).

(٢) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٦٤/١).

(٣) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٥/١).

(٤) أخرجه هكذا البخاري في (ك: الإيمان، باب: حسن إسلام المرء، رقم: ٤١).

(٥) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (١٩/١).

هكذا ضربة لازب؛ لم يُكَلِّف الرَّجُلَ نَفْسَهُ ولو فَتَحَ شرح واحدٍ من شروح البخاريّ كـ «فتح الباري»، إذن لَوَجَدَ أَنَّ الحديثَ فيه مَوْصُولٌ، يقول عنه ابن حجر: «قد وَصَّله أبو ذرُّ الهروي في روايته، ولم يَسُقْ لفظه، وَوَصَّله النَّسائي في السُّنَنِ، والحسن بن سفيان في مُسنِّده، والإسماعيليُّ عنه، والدَّارِقُطَنِي في غرائب مالك، وسمويه في فوائده، وغيرهم، وقد سُقَّتْه مِن طريق عشرة أنفُسٍ عن مالك»^(١).

وَأَمَّا شُرُوطُ (عَفَانَةٍ) فِي الْمَتْنِ لِقَبُولِ الْحَدِيثِ:

فذكرَ منها: موافقةَ الحديثِ للقرآن الكريم، وقصدهُ الدَّقِيقُ منه: أَنَّ أَيَّ حَدِيثٍ فِيهِ إِشْءٌ حُكِمَ لَيْسَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ أَصْلٌ فَهُوَ مُرَدُّودٌ وكذا أَلَّا يُصَادَمَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ الْيَقِينِيُّ، أَوْ يُنَاقِضَ السُّنَنَ الْكُونِيَّةَ، أَوْ يَحِيلَهُ الْعَقْلُ أَوْ الْوَاقِعُ، أَوْ يَتَعَارِضُ مَعَ رُوحِ الْإِسْلَامِ، أَوْ يُكْذِبُهُ التَّارِيخُ، وَأَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ، أَوْ لَا يَأْتِي بِمَا تَشْمِئُزُّ مِنْهُ النَّفْسُ، أَوْ يُنَاقِضَ الْكِرَامَةَ وَالْوَعْدَ^(٢).

وليس في السُّنَنِ الصُّحاح -بحمد الله- ما ينطبق عليه ما ذكره في هذه الفقرة الأخيرة، ولكنَّ المُشْكَلَةَ فِي فَهْمِهِ لِلْمَتُونِ الَّتِي يَعارضُ بِهَا تِلْكَ الْأَصُولَ.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِشُرُوطِ الْفَهْمِ لِمَتْنِ الْحَدِيثِ عِنْدَ (عَفَانَةٍ):

فقد شرط في المتن أن يكون واضحًا من جهة اللغة^(٣)، يُمكنُ فَهْمُهُ بِمُجَرَّدِ سَمَاعِهِ^(٤).

ولا شكَّ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، فَلَا يُجْعَلُ مَعْيَارًا مُطْلَقًا، فَإِنَّ مَخْرُوجَ اللَّفْظِ عِنْدَ الْعَرَبِ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ كَبِيرٌ يُمكنُهم من فَهْمِ كَلَامِهِ تَلَقَّائِيًّا، بِخِلَافِ الْخَوَالِفِ بَعْدَهُم

(١) «الفتح» لابن حجر (٢٠/١).

(٢) انظر كتابه «الإسلام وصباح الديك» (ص/٨٨).

(٣) انظر كتابه «الإسلام وصباح الديك» (ص/٨٨).

(٤) انظر «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٥/١).

وَمِنَ الْأَعَاجِمِ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَ بَقَرُونِ، فَهَؤُلَاءِ يَحْتَاجُونَ لِلرُّجُوعِ إِلَى شَرْحِ غَرِيبِ
اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ لِفَهْمِ كَلَامِهِ، لَا أَنْ يَرُدُّوْا مَا لَمْ يَفْهَمُوهُ لَوْجُودِ غَرِيبٍ فِيهِ.
هَذَا كُلُّهُ مِنْ جِهَةِ التَّنْظِيرِ وَالتَّأْصِيلِ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ التَّطْبِيقِ لِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ عَلَى الْأَحَادِيثِ:

فَقَدْ شَطَبَ (عَفَانَةً) بِهَا عَلَى جُمْلَةٍ وَافِرَةٍ مِنْ أَحَادِيثِ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»
نَاقَضَتْ عَقِيدَتَهُ الْإِعْتِزَالِيَّةَ^(١)، أَوْ خَالَفَتْ فَهْمَهُ لِلذِّينِ، فَرَدَّ بِهَا كُلَّ حَدِيثٍ فِيهِ ذِكْرُ
لِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، أَوْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَصَفَهَا لَهَا كُلَّهَا بِأَنَّهَا مَجْرَدُ خُرَافَةٍ^(٢)، بَلْ رَدَّ مَا
لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ مِنَ السُّنَنِ، كَحَدِيثِ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ»، حَيْثُ اسْتَكْثَرَ عَلَى اللَّهِ أَنْ
يُكْفَرَ لِعِبَادِهِ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَاحِدٍ سَتَيْنِ كَامِلَتَيْنِ! فَرَفَضَهُ عَلَى قَاعَدَةٍ: «مَا جَاءَ بِثَوَابٍ
عَظِيمٍ عَلَى نَافِلَةٍ صَغِيرَةٍ»^(٣)!

كُلُّ هَذَا الْعَبَثُ بِدَعْوَى تَرْسِيخِ الْمَنْهَجِ الْعَقْلِيِّ الْوَاقِعِيِّ، وَحُضْرَ الْمُسْلِمِينَ
عَلَى إِعَادَةِ النَّظَرِ فِي تَرَاتُهُمْ^(٤)، سَبِيهِ الْأَسَاسِ مَرْدُهُ إِلَى ظَنٍّ (عَفَانَةً) أَنَّ الْبَخَارِيَّ
وغيره مِنْ أُمَّةٍ التَّقْدِ سُدْجَ غَافِلُونَ عَنْ رِكَامِ الْأَحَادِيثِ الْمَدْسُوسَةِ فِي السُّنَةِ؛ فَفَهِمَ
هَذَا الظَّنُّ الشَّيْءَ مِنْهُ مِنْ قَوْلِهِ مَثَلًا: «الْآنَ لِنَنْتَقِلَ إِلَى أَعْمَالِ الْمُحْتَرِفِينَ فِي
التَّزْيِيفِ وَالتَّخْرِيبِ الْمُتَعَمَّدِ - يَعْنِي حَدِيثَ: «حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» -
الَّذِي لَمْ يَنْتَبِهْ لِبَعْضِهِ أَكَابِرُ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَرَوَاتِهِ، حَتَّى مَرَّ عَلَى الْبَخَارِيِّ
وَالْتَّرْمِذِيِّ...»^(٥).

وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ حَالُ الرَّجُلِ فِي السَّفَاهَةِ وَالسَّذَاجَةِ وَقَلَّةِ الْعِلْمِ وَالذِّينِ، فَمَا
كَانَ أَقْلٌ فِي حَقِّهِ أَنْ يُلْحَقَ بِعَسَلٍ فَيَأْدَبَ بِدُرَّةِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) انظر صحيح البخاري منبرج الأحاديث محقق المعاني (١/١٩٩، ٨٦، ٢٠) والإسلام وصباح النبك (ص/٥١، ٣٧، ١٩).

(٢) «حوار حول أحاديث الفتن وأشراط الساعة» (ص/٧٤).

(٣) انظر كتابه «دور السنة في إعادة بناء الأمة» (ص/٣، ١٣٩).

(٤) انظر كتابه «حوار حول أحاديث الفتن وأشراط الساعة» (ص/٧٤).

(٥) «الحق أبلج» (ص/٢٠٠).

البَابُ الثَّانِي

المُسَوِّغَاتُ الْعِلْمِيَّةُ الْمُتَوَهَّمَةُ عِنْدَ الْمُعَاصِرِينَ لِلطَّلَعِ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ

ويشتمل على أربعة فصول:

* الفصل الأول: دعوى الخلل التوثيقي في تصنيف «الصَّحِيحِينَ»
وتناقُلُهُمَا .

* الفصل الثاني: دعوى أَنَّ أَحَادِيثَ «الصَّحِيحِينَ» لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ .

* الفصل الثالث: دعوى إغفال الشَّيْخِينَ لِنَقْدِ الْمَتُونِ .

* الفصل الرابع: الاحتجاج بِسَبْئِ رَدِّ الْعُلَمَاءِ لِأَحَادِيثِ فِي «الصَّحِيحِينَ» .

الحمد لله، وبعد:

لَمَّا تَبَوَّأَ الصَّحِيحَانِ تِلْكَ الْمَكَانَةَ السَّامِيَةَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ سَلَفًا وَخَلَفًا يَمَّا حَازَاهُ مِنَ قَصَبِ السَّبْقِ فِي مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ، كَانَ وَلَا بُدَّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى شَيْءٍ فِيهِمَا أَنْ يُدْلِيَ لِلنَّاسِ بِمُسَوِّغَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي اسْتَجَازَ بِهَا مُخَالَفَةُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ فِي رَفْضِ مَا تَلَقَّوْهُ بِالْقَبُولِ فِيهِمَا.

هَذِهِ الْمُسَوِّغَاتُ هِيَ عَامَّةُ الْأَصُولِ الَّتِي أُيِّدَ بِهَا الْكُتَّابُ الْمَعَاصِرُونَ تَعْلِيلَهُمْ لِمَا أَعْلَوْهُ مِنْ مَتُونٍ «الصَّحِيحِينَ»، وَعَلَيْهَا ابْتَنَوْا عَمَلَهُمُ النَّقْدِيَّ لَمَّا تَضَمَّنَاهُ مِنْ أَخْبَارٍ، فَإِنَّهُمْ إِذَا مَا طَعَنُوا فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَذَرَعُوا بِإِحْدَى تِلْكَ الْأَصُولِ الْمُسَوِّغَاتِ أَوْ بَكُلِّهَا، وَالَّتِي حَصَرْتُهَا فِي أَرْبَعٍ^(١):

الْمُسَوِّغُ الْأَوَّلُ: وَقُوعُ الْخَلَلِ التَّوْثِيقِيِّ فِي تَصْنِيفِ «الصَّحِيحِينَ» وَتَنَاقُلِهِمَا، فَكَانَا غُرْضًا لِلتَّصَرُّفِ فِيهِمَا وَالِاتِّحَالِ عَلَيْهِمَا.

الْمُسَوِّغُ الثَّانِي: دَعَاؤُهُمْ أَنَّ أَخْبَارَ «الصَّحِيحِينَ» لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، فَاحْتِمَالُ الْخَطَأِ مِنْ رَوَاتِهَا قَائِمٌ، مَا يَعْنِي انْتِفَاءَ الْحَرَجِ عَلَى مَنْ غَلَبَ جَانِبُ الْخَطَأِ أَوْ الْكَذِبِ إِذَا مَا اسْتَكْرَرَ الْمُتَن.

الْمُسَوِّغُ الثَّلَاثُ: دَعْوَى إِغْفَالِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لِلْمَتُونِ فِي مَنَهِجِهِمُ النَّقْدِيَّ لِلْأَحَادِيثِ، لِنَتَقَلَّ مَهْمَةً نَقْدِ الْمَتُونِ وَتَمَحِيصِهَا إِلَى الْأَجْيَالِ الْآلِخَةِ.

الْمُسَوِّغُ الْآخِرُ: سَبَقَ الْعُلَمَاءُ إِلَى نَقْدِ «الصَّحِيحِينَ» قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَلَا خَرَجَ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ مِنْ اسْتِبَاحَةِ مَا اسْتَبَاحَهُ أَسْلَافُهُمْ مِنْ تَعْلِيلِ بَعْضِ أَخْبَارِهِمَا. فَعَلَى هَذَا سَيَنْصَبُ تَوَجُّهُي فِي هَذَا الْبَحْثِ عَلَى نَقْدِ هَذِهِ الْأَصُولِ الْمُسَوِّغَاتِ أَوَّلًا قَبْلَ مَنَاقَشَةِ طَعُونِهِمُ الْجَزْئِيَّةِ عَلَى أَحَادِ الْأَحَادِيثِ، حَتَّى لَا أَدْعُ ثَغْرًا يَنْغْذُونَ مِنْهُ إِلَى «الصَّحِيحِينَ» إِلَّا سَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمْ -بِإِذْنِ اللَّهِ-؛ إِذْ كَانَ مِنْ

(١) لَمْ أَجْعَلْ كَلَامَ مَنْ سَوَّغَ الظَّنَّ فِي مُتُونِهِمَا لِأَجْلِ إِكْفَارِهِ الصَّحَابَةَ ﷺ أَوْ نَفْسِيهِمْ -مَثَلًا- مُسَوِّغًا يَسْتَحِقُّ الْإِطْنَابَ فِي دِرَاسَتِهِ، كَمَا تَذَهَبُ إِلَيْهِ عُمُومُ الشُّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَنَجَّسَ بِهَذِهِ الْبَاقِيَةِ فِي حَقِّهِمْ ﷺ، الْمَنَاقِشَةُ الْحَقِيقِيَّةُ مَعَهُ فِي أَصْلِ الْإِسْلَامِ وَصَدَقِ الرِّسَالَةُ أَصَالَةً لَا فِي جَزَائِيَّاتٍ تَتَلَقَّى بِأَحَادِ الْأَخْبَارِ وَمَقَادِ مَتُونِهَا.

مُرْتَكِزِ الْعَمَلِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ فِي أَيِّ عِلْمٍ كَانَ: التَّوَجُّهُ أَوَّلًا نَحْوَ جَذُورِ الْأَقْوَالِ فِيهِ بِالنَّقْدِ
وَالدِّرَاسَةِ، دُونَ الْإِنْشِغَالِ بِنَقْدِ مُخْرَجَاتِهَا مِنْ آحَادِ الْأَقْوَالِ.

فَإِذَا كَانَ الطَّاعِنُونَ فِي السُّنَّةِ يُرْكَزُونَ عَلَى الْجَزْئِيَّاتِ لَتَعُودَ عَلَى أَصُولِنَا
بِالْإِبْطَالِ، فَإِنَّا -بِالْعَكْسِ- سَتُرْكَزُ نَقْدُنَا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَصُولِهِمُ النَّقْدِيَّةِ، لَتَعُودَ
عَلَى الْجَزْئِيَّاتِ بِالْإِبْطَالِ؛ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا تُسْتَأْصَلُ جَذُورُهُ لَا يُنْتَفَعُ بِزَوَالِ
فُرُوعِهِ! وَالْبَاطِلُ الْمُتَمَكِّنُ إِذَا لَمْ يُرْفَعْ بِحَقِّ مُعَاطِلٍ لَهُ فِي الْقُوَّةِ، لَا بُدَّ أَنْ يَعُودَ وَلَوْ
بَعْدَ حِينٍ.

وَالْحَى عَظِيمُ فَائِدَةِ هَذَا الْمَنْهَجِ الْقَوِيمِ فِي نَقْدِ الْكُلِّيَّاتِ وَالْأَصُولِ مِنْ أَفْكَارِ
الْمُخَالَفِينَ، يُشِيرُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ (ت ٧٢٦هـ) بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْمَرَضِ وَسَبَبَهُ يُعَيِّنُ عَلَى
مُدَاوَاتِهِ وَعِلَاجِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَسْبَابَ الْمَقَالَاتِ وَإِنْ كَانَتْ بَاطِلَةً، لَمْ يَتِمَكَّنْ
مِنْ مُدَاوَاةِ أَصْحَابِهَا وَإِزَالَةِ شُبهَاتِهِمْ»^(١).

وَقَبْلَهُ قَالَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ (ت ٥٠٥هـ): «الْوُقُوفُ عَلَى فِسَادِ الْمَذَاهِبِ قَبْلَ
الْإِحَاطَةِ بِمَدَارِكِهَا مُحَالٌ، بَلْ رَمِيَ فِي الْعِمَايَةِ وَالضَّلَالِ»^(٢).

فَكَانَ خِلَافَ هَذَا الْمَنْهَجِ مِنْ أخطرِ الْمَعَاطِبِ الْمَنْهَجِيَّةِ الَّتِي يَكْثُرُ أَنْ نَقَعَ فِيهَا
-نَحْنُ مَعَاشِرُ الْبَاحِثِينَ- فِي هَذِهِ الْأَعْصُرَةِ الْمَتَأَخِّرَةِ، أَنْ نَنْشَغَلَ بِآحَادِ الْأَفْكَارِ،
وَنَغْفَلَ عَنِ النَّظَرِيَّاتِ الَّتِي أَفْرَزَتْهَا؛ أَنْ نَتَلَهَّى بِالْمُخْرَجَاتِ، وَنَنْسَى أَصُولَهَا الَّتِي
أَنْتَجَتْهَا؛ أَنْ نَفْتِنَ بِمَا قَالَ فَلَانٌ، وَمَا قَالَتِ الطَّائِفَةُ الْفِلَانِيَّةُ، وَلَا نَهْتَمَّ عَمِيقًا
بِالسُّؤَالِ الْمَنْهَجِيِّ الْجَوْهَرِيِّ: لِمَاذَا قَالُوا ذَلِكَ أَصْلًا؟

فَلِلذَلِكَ كَانَ مَنْهَجِي فِي هَذَا الْبَحْثِ نَقْدُ الْأَصُولِ الَّتِي يَلِجُ مِنْ خِلَالِهَا
الطَّاعِنُونَ لِلظَّنِّ فِي أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، حَتَّى إِذَا مَا ظَهَرَ زَيْفٌ مَا اهْتَنَوْا عَلَيْهِ
نَقْدَاتِهِمْ، تَسَاقَطَتْ مَعَ هَذَا الزَّيْفِ أَكْثَرُ تَشْغِيْبَاتِهِمْ عَلَى أَفْرَادِ الْأَحَادِيثِ.
فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى:

(١) «الرد على البكري» لابن تيمية (١/١٨٤).

(٢) «مقاصد الفلاسفة» للغزالي (ص/٢).

الفصل الأول

دعوى الخلل في تصنيف «الصّحاحين» والتّشكيك في صحّة تناقلهما

ثمة شعورٌ أوليّ يحكمُ بعضُ النّاقدين المعاصرين لمتون الأحاديث، إحساسٌ قبليّ بالنّأي عن تصديق روايات كتاب ما، بدافع حمولة إيديولوجيّة تضطرّه لمجانبة كلّ ما ترويه طائفة تنازعُ أصول طائفته، أو بنفي الثقة عن الطّريقة الّتي وصله بها ذلك الكتاب المخالف، فيُطلق العنان لنفسه في الإطاحة بكلّ ما يستشعنه من أخباره، مُظهرًا ذلك في صورة نقدٍ علميٍّ مُتجرّد!

بخلاف ما لو كانت تلك المُصنّفات تعتمدُ عليها طائفته في تقرير مُعتقداتها، معتقدًا جودة نقلها وتوثيقها، فإنّ فُدراته الذّهنية على مُمارسة ما يدّعيه نقدًا للمتون تضعف تلقائيًا، نتيجة إحساسه الداخلي بضرورة التّسليم لها!

وعلى هذا الملمح النّفسي الدّقيق، يتنزّل لطيف كلام ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) حين قال: «إنّ النّفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر، أعطته حقّه من التّمحيص والنّظر، حتّى تتبيّن صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيّع لرأي أو نحلة، قبلت ما يوافقها من الأخبار لأوّل وهلة! وكان ذلك الميلُ والتّشيعُ غطاءً على عَيْن بصيرتها عن الانتقاد والتّمحيص، فنقع في قبول الكذب ونقله»^(١).

(١) مقدّمة ديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون (١/٤٦).

وإنَّ من المُتَقَرَّرِ عَقْلًا وَشَرْعًا كَوْنُ «الحُكْمِ عَلَى الشَّيْءِ» فَرْعًا عَنِ
تَصَوُّرِهِ^(١)، وَمِنْ أَشْنَعِ مَا ارْتَكَسَ فِيهِ اللَّامُزُونُ بِنَقْلِ «الصَّحَّاحِينَ»: تَصَوُّرُهُمُ
الْخَاطِئَ لَطَرِيقِ التَّصْنِيفِ وَالرَّوَايَةِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

فَلِأَجْلِ بَيَانِ هَذَا الْغَلَطِ الْخَطِيرِ، أَتَيْتُ بِهَذَا الْمَبْحَثِ مُتَّصِلًا بِالصَّنْعَةِ التَّوْثِيقِيَّةِ
لِمُدُونَاتِ الْحَدِيثِ، وَالَّذِي يَعْنِينِي مِنْهَا خُصُوصًا بَيَانُ التَّصَوُّرِ الْخَاطِئِ لِلطَّاعِنِينَ فِي
طَرِيقَةِ تَصْنِيفِ «الصَّحَّاحِينَ»؛ فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ عَامَّتَهُمْ عَنِ الْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَعَايِيرِ
التَّوْثِيقِيَّةِ الَّتِي اتَّبَعَهَا الْبَخَارِيُّ -مَثَلًا- فِي انْتِقَاءِ أَحَادِيثِ كِتَابِهِ وَتَرْتِيبِهَا وَتَبْوِيهِهَا، ثُمَّ
تَبْيِضُهِ وَرَوَايَتَهُ، فَإِنَّكَ لَنْ تَجِدَ مِنْهُمْ جَوَابًا يَنْمُ عَنْ إِدْرَاكِ كَامِلٍ صَحِيحٍ لِلْمَسْأَلَةِ،
وَمِنْ ثَمَّ يَجِيءُ نَقْدُهُمْ مَغْلُوطًا تَبَعًا لَذَلِكَ التَّصَوُّرِ الْمُخْتَلِّ، يَصِلُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ
إِلَى سَفْسَاطَةٍ عَجِيبَةٍ.

(١) «شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحى (٥٠/١).

المبحث الأول

أصل شبهة المعتضيين على جدوى تدوين السلف للسنة

أساس المشاغبات على منهج المُحدِّثين في تدوين السنة مُتَّبِعٌ عَلَى شَفَا جُرفٍ هَارٍ مِنَ الْجَهْلِ بِتَارِيخِ التَّدْوِينِ نَفْسِهِ، مُتَوَلَّدٌ -فِي الْجُمْلَةِ- عَنْ أَصْلِ اعْتِقَادِهِمْ بِعَدَمِ حَاجَةِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، مَا يُفَسِّرُ عَدَمَ اهْتِمَائِهِمْ بِتَدْوِينِهِ؛ فَيَكُونُ كُلُّ مَا أُنْتَجَتْ قَرَائِعُ أَفْذَاذِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ طَرَائِقِ التَّدْوِينِ الْحَدِيثِيِّ وَبِرَاعَةٍ فِي إِحْكَامِ قَوَانِينِ التَّوَثُّيقِ بَاطِلٌ لَا قِيَمَةَ لَهُ عِنْدَهُمْ^(١).

فَانْظُرْ -مِثْلًا- إِلَى الْإِمَامِيِّ (صَادِقِ النَّجْمِيِّ) فِي أَوَّلِي فصولِ كِتَابِهِ الْمُخَصَّصَةِ لِلْكَلامِ عَنْ سِيرِ الْحَدِيثِ وَتَدْوِينِهِ^(٢)، كَيْفَ ادَّعَى تَأَخُّرَ تَدْوِينِ السُّنَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِيَتَوَسَّلَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ «صَحِيحَ الْبَخَارِيِّ» سَاقِطُ الْإِعْتِبَارِ، كَوْنَهُ لَمْ يُدَوَّنْ إِلَّا بَعْدَ قَرْنَيْنِ مِنْ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

(١) انظر «تاريخية الدعوة المحمدية في مكة» لهشام جعيط (ص/٣٧)، و«أضواء على السنة المحمدية» لأبو رُبَيْعٍ (ص/٢٣١-٢٣٢)، بل يرى أبو القاسم حاج حمد في كتابه «إبستمولوجيا المعرفة الكونية» (ص/٩٩): أَنَّ تصنيفَ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ إِنَّمَا سَبَّهَ تَقْلِيدَ الْمُسْلِمِينَ لِلْيَهُودِ مُجَارَاةً لَهُمْ فِي «تَلْمُودِهِمْ»!

(٢) عَلَى حُطْلٍ سَلَفِهِ (جعفر السَّجَّانِي)، مُسْتَنَبِحًا فِيهِ كُلَّ أَغْلَاطِهِ حَذَرَ الْقَذْفِ بِالْقُدَّةِ! قَارِنِ الْفَصْلَ الْمَذْكُورَ مِنْ كِتَابِ صَادِقِ النَّجْمِيِّ بِكِتَابِ «الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالِدِّرَايَةِ» لَجَعْفَرِ السَّجَّانِيِّ (ص/١٢-٣٣).

(٣) «أضواء على الصَّحِيحَيْنِ» (ص/٣٣).

فهذه الشبهة مع كثرة من يردّها من المعاصرين ليست وليدة زماننا، بل قديمة تكفل المتقدّمون بردّها؛ مثل ما تراه في ردّ الدارمي (ت ٢٨٠هـ)^(١) على ابنِ الثَّلَجِيّ (ت ٢٦٦هـ)^(٢) في قوله له:

«زعمت أنّه صَحَّ عندك أنّه لم تُكتب الآثارُ وأحاديثُ النَّبي ﷺ في زمنِ النَّبي ﷺ والخلفاء بعده، إلّا أن قُتل عثمان ﷺ، فكثُرَت الأحاديث وكثُر الطعن على مَنْ رَوَّاهَا.

فيقال لهذا المعارض: دَعَوَاكَ هذه كَذِبٌ، لا يَشوبه شيءٌ مِنَ الصُّدُق؛ فَمِنْ أَيْنِ صَحَّ عندك أنّ الأحاديث لم تُكُن تُكتب عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده إلى أن قُتل عثمان؟ وَمَنْ أنبأك بهذا؟ فهلُمَّ إسناده، وإلّا فإنَّكَ مِنَ المُسْرِفين على نفسك، القائلين فيما لا يعلم.

فقد صَحَّ عندنا أنّها كُتِبَت في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، كُتِبَ علي بن أبي طالب عليه السلام منها صحيفةٌ -وهو أحدُ الخلفاء- مِنْ رسولِ الله، فَقَرَنَهَا بِسَيِّفِهِ، .. ثُمَّ كَتَبَ عن رسولِ الله ﷺ عَبْدُ الله بن عمرو عليه السلام، فَاكْثَرَ، واستأذَنَهُ في الكتابِ عنه، فَأَذِنَ لَهُ»^(٣).

فأنت ترى هذا الرِّبْطَ بين تأخّر تدوين الحديث وعدم الحاجة إلى السُّنة ربطاً فيه مُغالطةٌ كبيرة، مُتَعَرِّضٌ عن عيبٍ منهجيٍّ في الاستدلال؛ على التَّنْزُلِ بعدم تدوين الحديث حقيقةً في القرن الأول كما يدّعيه المغالطون للتَّاريخ، وإلّا فالدَّلَائِلُ على كتابة الحديث أيام الصحابة والتابعين متكاثرة تُطلب في مظانّها لو أنصفوا.

ثمَّ على التَّسليمِ بعدم حصول شيءٍ من التَّدوين للسُّنَنِ في الصُّدُرِ الأوَّلِ، فإنَّ ذلك غير مُستلزم لعدم حاجتهم للسُّنة؛ وما تلك المصنِّفات الحديثية التي

(١) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي: محدث قرأة، صلبٌ في السُّنة، له تصانيف في الرد على الجهمية، أشهرها «النفق على بشر المريسي»، و«المسند الكبير»، انظر «تاريخ الإسلام» (٥٧٤/٦).

(٢) محمد بن شجاع الثَّلَجِيّ البلخي: فقيه بغداديّ حنفي، على مذهب المعتزلة، من مُصَنِّفاته «تصحيح الآثار»، و«الرد على المُشبهة»، توفي (٢٦٦هـ)، انظر «سير أعلام النلاء» (١٠/٧٢).

(٣) «نفق الدارمي على المريسي» (٦٠٤/٢).

يُدْعَى تَأَخُّرُهَا عَنِ الْجِيلِ الْأَوَّلِ إِلَّا جَمَعَ لَهَا وَرَثَهُ خَلَفَهُمْ عَنْهُمْ شَفَاةً فِي عُمُومِهِ،
فَلَمْ يَأْتِ الْمُدُونُونَ بِشَيْءٍ مِنْ أَكْيَاسِهِمْ.

وهذا القرآن الكريم نفسه، لم يُجَمَّع كتاباً في المصحف إلا مُتَأَخَّرًا بِسِنَوَاتٍ
عَنْ تَمَامِ نَزُولِهِ، فَهَلْ مَعْنَاهُ -بِمَنْطِقِ الْمُخَالَفِينَ- أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مِنْذُ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ
إِلَى أَنْ دُوِّنَ فِي زَمَنِ عِثْمَانَ رضي الله عنه، لَمْ يَكُونُوا فِي حَاجَةٍ إِلَى الْقُرْآنِ؟!

إِنَّ الْمَعْلُومَ بِدَاهِيَةٍ لِمَنْ أَنْعَمَ النَّظَرَ فِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالسِّيَرِ، أَنَّ كُتُبَ
الْحَدِيثِ مَرَّ بِمَرَاثِلَ عِدَّةٍ، مُوَاعِيًا فِي ذَلِكَ الرِّوَايَةِ الشَّفَهِيَّةِ وَحَفِظَ الْبُصْدُورُ،
سُجِّلَتْ فِي أَوَّلِهَا الْأَحَادِيثُ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي كِرَارِيسٍ صَغِيرَةٍ،
أُطْلِقَ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهَا اسْمُ «صَحِيْفَةٍ» غَالِبًا، ثُمَّ ضُمَّتِ الْكِتَابَاتُ الْمُتَفَرِّقَةُ فِي
الرُّبْعِ الْآخِرِ مِنَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ وَأَوَائِلِ الثَّانِي، ثُمَّ رُبَّتِ الْأَحَادِيثُ فِي مَرَحَلَةٍ تَالِيَةٍ
وَفَقَ مَوْضُوعَاتِهَا فِي أَبْوَابٍ، بَدَأَ مِنَ الرُّبْعِ الثَّانِي مِنْ ذَاتِ الْقَرْنِ، وَفِي آوَاخِرِهِ
ظَهَرَتْ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقَةِ الْأُولَى، طَرِيقَةُ تَرْتِيبِ الْحَدِيثِ وَفَقَ أَسْمَاءُ
الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي كُتُبِ الْمَسَانِيدِ^(١).

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ أَبَدًا كَانُوا فِي حَاجَةٍ إِلَى السُّنَنِ مِنْذُ عَهْدِ النَّبُوَّةِ إِلَى قِيَامِ
السَّاعَةِ؛ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ، أَنَّ الْجِيلَ الْأَوَّلَ مِنْهُمْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّصْنِيفِ الْجَمْعِيِّ
لِلْحَدِيثِ كَمَا عِنْدَ أَخْلَاقِهِمْ، لِتَوَافُرِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ بَثُّوا فِي الثَّامِي مَا بَاشَرُوهُ مِنْ
النَّبِيِّ ﷺ رِوَايَةً وَتَطْيِيقًا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَفِظَ وَقَتَهَا عُمِدَتُهُ مُخَبَّاتُ الْبُصْدُورِ بِالْأَسَاسِ، وَكَانَتْ هِمَّةُ
الدَّخَالِ فِي الدِّينِ مُنْصَرَفَةً فِي الْجُمْلَةِ إِلَى تَحْفِظِ الْقُرْآنِ، وَالسُّؤَالِ عَنْ ضَرُورَاتِ
دِينِهِ الْجَدِيدِ، دُونَ أَنْ يَرَى أَكْثَرُهُمْ حَاجَةً لِأَنْ يَجْعَلَ مَا يَسْمَعُهُ مِنْهُمْ مِنْ أَخْبَارِ
نَبِيَّةٍ تَصْنِيفًا مُسْتَقِلًّا فِي أَوْرَاقٍ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَدْ كَانَ فَعَلًا صَحَائِفَ شَخْصِيَّةٍ.

(١) انظر «السنة قبل التدوين» لعجاج الخطيب (ص/٢٩٣)، و«تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن
الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري» لأحمد مطر الزهراني (ص/٦٥).

حتى إذا تقالَّ الصحابة من حَمَلَةِ العلم وانعدَمُوا، ونَقَصَ الحفظُ في النَّاسِ كما كان عند العَرَبِ، وكَثُرَ الدَّاخِلُونَ في الإسلامِ وأنَّصَت رُفُوعَتُهُ، وأَمِنَ العلماءُ على انغراس جذورِ القرآنِ في قلوبِ النَّاسِ، وتَفَشَّيه في بُيُوتائِهِمْ وأَسواقِهِمْ، مع ما حُثِّي من نسيانِ السُّنَّةِ واندثارِها مع الزَّمنِ، وكَثُرَ ابتداعُ الخوارجِ والرَّوافِضِ ومُنكَرِي الأقدارِ: سارَعَ أَمَنَةُ الشَّرِيعَةِ مِنْ أَهْلِ الحديثِ إلى تدوينِ تلكِ المروياتِ الشَّفْهِيةِ للسُّنَّةِ وحفظِها للأجيالِ اللَّاحِقَةِ، كما كانوا فَعَلُوا مع القرآنِ تَمَامًا؛ إلى أن صارَ التَّدوينُ مأمورًا به رسميًا على لسانِ الخليفةِ عمر بن عبد العزيز^(١).

يقول المُعَلِّمِي: «مَنْ طالَعَ تراجمَ أئمَّةِ الحديثِ مِنَ التَّابِعِينَ فمن بعدهم، وتدبَّرَ ما آتاهم الله تعالى من قوَّةِ الحفظِ والفهمِ، والرَّغْبَةِ الأكيدةِ في الجِدِّ والتَّشَمُّيرِ لحفظِ السُّنَّةِ وحياطِتها: بَانَ لَهُ ما يَحِيرُ عَقْلَهُ، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ ثَمَرَةُ تَكَمُّلِ الله تعالى بحفَظِ دينِهِ، وشأنِهِمْ في ذَلِكَ عَظِيمٌ جَدًّا، أو هو عِبَادَةٌ مِنْ أَعْظَمِ العِبَادَاتِ وأشرفِها، وبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ المَصَالِحِ المُرْتَبَةِ على تَرْكِ كِتَابَةِ الأحاديثِ كُلِّها في العهدِ النَّبَوِيِّ، إذ لو كُتِبَ لانسَدَّ بابُ تلكِ العِبَادَةِ»^(٢).

(١) كما ثبتَ ذلك في «صحيح البخاري» (ك: العلم، باب: كيف يقص العلم، ٣١/١) وغيره.

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/٣٣).

المبحث الثاني

طريقة تصنيف «الجامع الصحيح» فرع عن مقصد تأليفه

بعد أن خَبَر البخاريُّ المُصَنِّفات التي سبقتَه في تدوين الحديث كما لم يخبرها أحدٌ^(١)، وانتشَق رِياها، واستجلى مُحيّاها، وعَرَف مناهجها وخصائصها، وما ينبغي أن يكون تَميماً لمسيرتها وغاياتها في خدمة السُّنة؛ انقدَح في ذهنه مشروعٌ علميٌّ بديعٌ «لَمَّا رأى هذه التَّصانيف بحسبِ الوُضْعِ جامعةٌ بين ما يدخلُ تحتَ التَّصحيح والتَّحسين، والكثيرُ منها يشمله التَّضعيف، فلا يُقالَ لغثه سمينٌ، فخرَّك همته لجمع الحديث الصَّحيح الذي لا يَرتاب فيه أمينٌ»^(٢).

فكان أن شَرَعَ في تصنيف جامعٍ صحيحٍ لمُختصرِ ذلك نحو سنة (٢١٧هـ)، خَطَّ فيه أولى كلماتِه وعمره لا يجاوز ثلاثاً وعشرين سنة! حتَّى أتمه الله له وهو ابن الأربعين^(٣)؛ فاستفد منه هذا المشروعُ الباذخُ ستَّةَ عشر سنةً، حيث استهلَّه في

(١) على ما دلَّت عليه سيرته في تطوِّره المتقدِّمين من مسيرته العلميَّة: طور التأسيس والتكوين، وطور الرُّحلة. وبهذه التَّصنيف، انظر «الإمام البخاري وجامعه الصحيح: نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج» لخلدون الأحديب (ص/٧٦-١٠٧)، وهو من أنفع ما كُتب في بابه.

(٢) «هدى الساري» (ص/٦).

(٣) أوَّل من لفت النَّظر إلى هذا التَّحديد الرُّمَني فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» (١/١/٢٢٦-٢٢٥)، استنبطه بشاً رُوِيَ عن أبي جعفر المُقبلي (ت٣٢٢هـ) - كما في «هدى الساري» (ص/٧/٤٨٩) - من عرض البخاريِّ الصحيح على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المديني، «فاستحسنوه، وشهدوا له بالعلَّة، إلَّا في أربعة أحاديث، قال المُقبلي: والقول فيها قول البخاريِّ وهي صحيحة». =

رحاب المسجد الحرام تجميعاً وترتيباً، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في
بلده بخاري وغيرها من البلدان^(١).

= لكن عبد الفتاح أبو غدة تشكك في صحة هذه الحكاية في كتابه «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» (ص/٢٨) للجهالة التي في إسنادها، ولعدم ذكر ابن أبي حاتم الزواق لها في «شمائل البخاري»، وإن كنت لا أرى هذا الأخير لوحده لازماً في إنكارها. والقصة ممكنة غير مستبعدة، على عادة كثير من الأئمة الماضين في عرض مصنفاتهم على مشايخهم، ومن قبلهم على إبداع مثل «التاريخ الكبير» وهو ابن ثمان عشرة سنة، لن يعجز أن يشرع في تصنيف «الجامع الصحيح» وهو في الثالثة والعشرين.

لولا أن في متن الحكاية ما يدفع صحة نسبها إلى الثقبلي نفسه، فهو الذي ضعف بعض الأحاديث في البخاري! كحديث الأعمش والأبرص والأقرع الذي أخرجه في كتابه «الضعفاء» (٣٦٩/٤-٣٧٠) من طريق البخاري، فكيف إذن يُنسب إليه قوله بصحة كل ما في «الصحيح» بما فيها الأحاديث الأربعة التي أعلمها أولئك الأئمة؟

(١) «هدي الساري» لابن حجر (ص/٤٨٩).

المبحث الثالث

الباعث للبخاريّ إلى تقطيع الأحاديث وتكريرها في «صحيحه»

لقد عُرف البخاريُّ خَصِيْبًا في إنتاجه، مُتَأَنِّيًا في تصانيفه كلّها، مع الإعدادِ الثَّامِّ لمادّتها، ومُعَاوَدَةِ النَّظَرِ فِيهَا مُرَاجَعَةً وَتَنْقِيحًا^(١)، فَبَلَغَ في تنقيح «الجامع الصَّحِيح» ذُرْوَةَ الْكِمَالِ الْمُمَكِّنِ، وَخُفِّتَ فِيهِ شَهَادَةُ الْحَاكِمِ أَبِي أَحْمَدَ (ت ٣٧٨هـ): «لَوْ قُلْتُ أَنِّي لَمْ أَرْ تَصْنِيفًا يَفُوقُ تَصْنِيفَهُ فِي الْمُبَالَغَةِ وَالْحُسْنِ، رَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ صَادِقًا فِي قَوْلِي»^(٢).

فَلَمَّا بَشَّرَ الْبَخَارِيُّ بِإِخْرَاجِهِ النَّاسَ، طَبَّقَتْ شُهْرَتُهُ الْآفَاقَ، وَلَهَجَتْ بِمَدِيحِهِ أَلْسِنَةُ الْحُدَاقِ، فَتَكَاثَرَ الطَّلِبَةُ عَلَيْهِ مَا لَا يُحْصَوْنَ عَلَى مَدَارِ عُمْرِهِ الْمُبَارَكِ، فَتَسَلَّلَ بِهِمْ نَقْلُهُ وَرِوَايَتُهُ، حَتَّى بَلَغَ عَدْدُ مَنْ سَمِعَ «صَحِيحَهُ» الْآلُوفَ^(٣)، «وَبَلَغَ حَدَّ الثَّوَاتِرِ فِي شُهْرَتِهِ، وَصِحَّةَ نَقْلِهِ، وَنَسَبَتِهِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ، لَا يُنْكِرُ ذَلِكَ

(١) قد نقل عنه تلميذه ابن أبي حاتم الوراق أنه القائل: «صنفت جميع كتبي ثلاث مرات»، انظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٠٣/١٢)، قال ابن الملقن في «التوضيح» (٧٩/١): «أي أنه ما زال ينقحها ويراجعها أكثر من مرة».

(٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (مخطوط: ق/ ٢٨٣ب).

(٣) جاء مجموعهم في عَدِّ الْفَرَبْرِ تِسْعِينَ أَلْفًا، كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (٣٢٢/٢)، وَجَاءَ فِي «التَّقْيِيدِ لِمَعْرِفَةِ رِوَاةِ السَّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ» لِابْنِ نَفْطَةَ الْبَغْدَادِيِّ (١٢٦/١) وَتَهْلِيلِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ لِلنُّوَيْيِ قَوْلُهُ: «سَبْعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ»، يَقُولُ خَلْدُونُ الْأَحْذَبُ فِي كِتَابِهِ «الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ وَجَامِعُهُ الصَّحِيحُ» (ص/ ٢١٧): «يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ».

ولا يَتَشَكَّكُ فِيهِ إِلَّا مَنْ تَشَكَّكَ فِي الْمُتَوَاتِرَاتِ وَالْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي تَنْبُتُ
بِالضَّرُورَةِ»^(١).

لقد كان من السَّهْلِ عَلَى مِثْلِ الْبَخَارِيِّ، أَنْ يَسْرُدَ الْأَحَادِيثَ بِجَمِيعِ طُرُقِهَا
فِي مَوْطِنٍ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابِهِ هَذَا كَمَا صَنَعَ تَلْمِيزُهُ مُسْلِمٌ فِي «مُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لَكِنَّهُ
اخْتَارَ أَنْ يَسِيرَ فِيهِ عَلَى مَنَهِجِ قَوَامِهِ: جَمْعُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّصِلَةِ الْمُجَرَّدَةِ
مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَهَدْيِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِعْيَابٍ، مَعَ اسْتِنْبَاطِ الْفَقْهِ وَالسِّيَرَةِ
والتَّفْسِيرِ مِنْهَا، مُرْتَبًا لَهَا عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ تَحْتَ عَنَاقِيقِ تَرَاجُمِ، وَهَذَا مَا
اضْطَرَّهُ إِلَى تَجْزِئَةِ الْحَدِيثِ وَتَقْطِيعِهِ أحيانًا، وَإِبْرَادِ كُلِّ طَرَفٍ مِنْهُ فِي الْمَوْضِعِ
اللَّاتِي بِهِ، وَتَكَرَّارِهِ أحيانًا مَقْرُونًا بِفَائِدَةٍ زَائِدَةٍ.

وحيث أَنَّ بَعْضَ خُصُومِ السُّنَّةِ لَمْ يَفْهَمْ غُرَضَ الْبَخَارِيِّ مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابِهِ
وَطَرِيقَتِهِ فِيهِ، اسْتَنْقَلُوا هَذَا الْأَسْلُوبَ مِنْهُ فِي التَّقْطِيعِ وَالتَّكَرُّارِ لِلْحَدِيثِ فِي مَوَاضِعَ
مِنْ كِتَابِهِ، مَا عَبَّرَ عَنْهُ (جَمَالُ الْبَنَّا) بِقَوْلِهِ: «لَوْ أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمْ يَعْمِدْ إِلَى هَذَا
التَّكَرُّارِ، فَلَرَبَّمَا صَدَّرَ كِتَابَهُ فِي نِصْفِ حَجْمِهِ الْمَطْبُوعِ، وَلَا اسْتِرَاحَ وَأَرَاحَ!»^(٢).

وَقَالَ (عَبْدُ الصَّمَدِ شَاكِرٌ): «الْأَحَادِيثُ الْمَكْرُورَةُ -سِوَاءِ بَلَا مَنَاسِبَةٍ أَوْ بِمَنَاسِبَةٍ
جَزْئِيَّةٍ- فِي كِتَابِهِ، قَدْ بَلَغَتْ إِلَى حَدٍّ تَشْمَتُّ مِنْهُ النَّفْسُ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ الطَّلْعُ! وَلَعَلَّهَا
مِنْ خُصَائِصِ هَذَا الْكِتَابِ وَحْدَهُ! .. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا التَّكَرُّارَ الْمُجِئِلَ الْمُخَالَفَ
لِلذُّوقِ السَّلِيمِ، لَيْسَ مِنْ صُنْعِ الْمُؤَلِّفِ، فَإِنَّهُ مَاتَ قَبْلَ تَدْوِينِ كِتَابِهِ، فَتَرَكَهُ مُسَوِّدًا،
فَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُتَصَرِّفُونَ بِلا رَوْيَةٍ، وَعَلَيْهِ فَيَقُولُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ»^(٣).

فهذا الَّذِي أَنْكَرُوهُ عَلَى الْبَخَارِيِّ فِي التَّصْنِيفِ -هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ- مَظْهَرٌ مِنْ
مَظَاهِرِ بَرَاعَتِهِ فِي التَّصْنِيفِ لَوْ فَفَقَهُوا، حَيْثُ اسْتِعَاضَ بِهَذَا التَّقْطِيعِ وَتَجْزِئِهِ لِلْمَتُونِ
عَنْ تَكَثُّرِ الْأَحَادِيثِ فِي «جَامِعِهِ الصَّحِيحِ»، وَإِلَّا لَكَانَ احْتِيَاجٌ إِلَى أَضْعَافٍ حَجْمِهِ

(١) «نظرات على صحيح البخاري» لأبي الحسن الندوي (ص/١٤).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» لجَمَالُ الْبَنَّا (ص/١٥).

(٣) «نظرة عابرة إلى الصحاح الستة» (ص/٥٨).

لو أراد أن يوفي أبواب كتابه؛ و«كَرَّرَ الأحاديثَ بكثرة المعاني التي فيها، فمن وَهَّب الله له فهمها، ودَّ تَكثِيرَها، وَمَنْ خَفَّتْ عليه، كره تَكثِيرَها»^(١)

يقول الكشميري (ت ١٣٥٣هـ) في الباعث للبخاري على هذه الطريقة:

«إِنَّ المصنَّفَ لَمَّا شَدَّدَ في شروط الأحاديث، حتَّى أغمضَ عمَّا حُيِّبَوه حَسَنًا، بل صحيحًا أيضًا: قَلَّتْ ذخيرة الحديث في كتابه، ثُمَّ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَتَمَسَّكَ منها على جملة أبواب الفقه، اضطرَّ إلى التَّكرار، والتَّوسُّع في وجوه الاستدلال، وذلك مِن كمال بداعيته؛ وَمَنْ لا دراية له بقوامِطِهِ، ولا ذوق له في حلويهِ: يَتَمَجَّب مِن حُجَجِهِ، ولا يدري أَنَّ التَّوسُّعَ فيه مِن أَجْلِ تَضْيِيقِهِ على نفسه في مادَّة الأحاديث، فيستول بالإنماءات، ويكتفي بالإماضات»^(٢).

(١) «المختصر النصح» للمهلب بن أبي صفرة (١٤٧/١).

(٢) مقدمة «قبض الناري» (٣٦/١).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مُمَيِّزَاتُ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»

وَأَثَرُ مَنَهِجِ الْبَخَارِيِّ عَلَيْهِ فِي التَّصْنِيفِ

كَانَ لِهَذَا الْمَنَهِجِ الْعِلْمِيِّ الْبَخَارِيِّ فِي تَصْنِيفِ الصَّحِيحِ الْأَثَرُ الْحَسَنَ عَلَى مَنَهِجِ مُسْلِمٍ فِي جَمْعِ «مُسْنَدِهِ الصَّحِيحِ»، فَإِنَّ مُسْلِمًا تَلْمِيزَ الْبَخَارِيَّ وَنَحْوِيَّجُهُ، قَدْ أَفَادَ مِنْ فَهْمِهِ وَعَلَيْهِ، فَكَانَ كِتَابُهُ مُكْمَلًا لِكِتَابِهِ، مُسْتَلْهِمًا مِنْ شَيْخِهِ فِكْرَةً الْاِقْتِصَارِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي التَّصْنِيفِ^(١).

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّأَثُّرِ مِنْهُ، يَقُولُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ (ت ٣٧٨هـ): «إِنَّ الْبَخَارِيَّ أَلْفَ الْأَصُولِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ فَإِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ كِتَابِهِ، كَمُسْلِمٍ بِنِ الْحَجَّاجِ»^(٢).

وَلِأَنَّ كَانَ قَصْدُ الْبَخَارِيِّ فِي «جَامِعِهِ» تَخْرِيجَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّصِلَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِفَادَةً مَا يُؤْخَذُ مِنْهَا مِنْ أَحْكَامٍ وَأَدَابٍ، أَوْ تَفْسِيرٍ وَسِيرَةٍ؛ فَإِنَّ قَصْدَ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِهِ تَدْوِينَ الصُّحَاكِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَوْجُوهِ الْاِسْتِنْبَاطِ، بَعْدَ تَصْدِيرِ كِتَابِهِ بِذِكْرِ نُبُذٍ مَهْمَةٍ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَمُمَيِّزِهِ فِيهِ لَطَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ فِي

(١) هَذَا مَا نَعَى عَلَيْهِ جَمْعَ مِنْ أَثْنَةِ الْحَدِيثِ، كَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى كِتَابِ الْاِكْلِيلِ» (ص/٣٠)، وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي «مَقْدَمَتِهِ» (ص/١٧).

(٢) «السَّنَنِ الْأَبِينِ» لِابْنِ رَشِيدِ السَّبْتِيِّ (ص/١٤٧)، وَ«النُّكْتِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢٨٥/١).

القديم وفي زمانه، مع ما اختصَّ به من «جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى»^(١).

ذلك أنَّ مسلمًا وإن تأثر بالبخاري في فكرة التصنيف ومنهج الانتقاء، إلَّا أنَّ كتابه تميَّز بخصائص مُنفردة حفظت له ذاتيته، وعُرِفَتْ بجهوده وقدرته في التأليف، ودلَّت على نباهته وعقليته المبتكرة^(٢)؛ فلم يعمد فيه إلى ما عمَد إليه أستاذه من الاستنباط، بل أدخل تصنيفه من اجتهاداته الشخصية، فلا تكاد تجد للجانب الفقهي فيه أثرًا إلَّا التَّبويب العام، تاركًا ذلك لذمِّ القارئ وفهمه لاختيار ما يراه راجحًا؛ بل كانت هِمته مُنصرفة إلى صناعة الأسانيد، وترتيبه للأحاديث في الباب الواحد مُرتبط بهذه الصناعة، مراعيًا في ذلك للشهرة، والمعلو، والخلو من العلة.

وبها تدرك سبب انفراد مسلم في «صحيحه» بمُقَدِّمة في منهج النقد، عُدَّت من أوائل ما كُتِب في التَّعْيِيد لهذا الباب.

والَّذي يظهر من طريقة مسلم في هذا النوع من التصنيف: أنَّه تَعَيَّنَ إسعاف المُستَدَلِّ بالمادَّة الحديثية الصَّالحة للاحتجاج بتيسير وصوله إليها؛ فلأجل ذا صَبَغ كتابه بِسَرْدِ المُحدَّث المُعْنَى بالمتون، المُهَمَّم بِمَعْرِفَةِ الأسانيد، حتَّى تَرَكَ وَضَعَ أَسْمَاءِ لأبوابه وتراجومه حرصًا على عدم انصراف ذهن القارئ عن مَقْصِدِهِ من كتابه^(٣).

وقد ساعد مسلمًا على هذا الإتيان لجمع الأحاديث أنَّه صنَّفه في بلدِه (نيسابور) بحضور أصوله، وفي حياة كثيرٍ من مشايخه^(٤)، مُستغرفًا فيه خمسةَ عَشَرَ سنة^(٥)، مُتَحَرِّيًا في سياقِ أحاديثه، مُتَحَرِّيًا في ألفاظها، مع الاختصار

(١) «تهذيب التهذيب» (١٠/١١٤).

(٢) انظر «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح» لد. محمد طوالة (ص/١٠٨-١٠٩).

(٣) انظر «تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة» لمحمد صادق بكيران (ص/٣٠-٣١).

(٤) «عدي الساري» (ص/١٢).

(٥) ذكر هذا تلميذه أحمد بن سلمة، كما في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (ص/٥٨٩).

البليغ، وحسن الوضع والترتيب؛ ولم يكتف بهذا الجهد كله حتى أخذ في عرضه على جهازة الثقاد واستشارتهم فيه^(١).

وقد تواتر عنه هذا النتاج الحديثي الفريد بعد أن «رواه عنه جماعة كثيرون»^(٢)، وله من الأسانيد التي ثبتت نسبته إلى مصنفه ما لكثيرها أفرد له جماعة من العلماء مصنفات خاصة تحاول إحصاء ذلك^(٣)؛ وهو مع شهرته الثامة عنه، صارت روايته بإسناد متصل به مقصورة على تلميذه أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان (ت ٣٠٨هـ)^(٤).

(١) منهم قريته أبو زرعة الرازي؛ يقول: «... فكل ما أشار أن له علّة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علّة خرجته»، انظر «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص/٦٧).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٥٥٢/١٤).

(٣) آخرهم في ذلك -فيما أعلم- محمد عبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) في جزء سماء به جزء أسانيد صحيح مسلم، كما في كتابه «فهرس الفهارس» (١/٤٨٣)، وانظر «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح» (١/٣٥٧)، و«صحيح الإمام مسلم أسانيد ونسخه ومخطوطاته» بحث منشور ل د. نزار ريان في «مجلة الجامعة الإسلامية بقرّة» (المجلد ١١، العدد ١، سنة ٢٠٠٣م، ص/٣١١).

(٤) «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص/١٠٦).

المبحث الخامس

التشكيك في نسبة «الجامع الصحيح»
بصورته الحالية إلى البخاري

المطلب الأول

دعوى ترك البخاري كتابه مسودة وتصرف غيره فيه

يُسْكَكُ بعض مَنْ تَصَدَّى لِنَقْدِ «الصحيح» من المُعاصرين في صِحِّهِ نسبته إلى البخاري كاملاً، ويستدلون على ذلك بما يَصِفُونَهُ اضطراباً في التَّرتيب الَّذِي اعْتَمَدَ لأبوابه؛ ذلك أَنَّهُمْ لاحِظُوا أَنَّ بعض أبوابه يَتَضَمَّنُ أَحاديث كثيرة، وبعضها فيه حديث واحد، وبعضها يَذكر فيه آية من القرآن، وبعضها لا يَذكر فيه شيئاً البتَّة!

فتَوَهَّمُوا أَنَّ مَرَّةً ذلك إلى ترك البخاري كتابه عند موته على غير صيغته النَّهائية؛ ما أدَّى بنا سيخيه إلى ضَمِّ بعض الأبواب، وإضافة تراجم إلى أَحاديث غير مُترجم لها، «وهذا يعني أيضاً في نَظَرِ أحمد أمين ومحمود أبو رَيَّة: أَنَّ «الجامع الصَّحيح» في شكله النَّهائي، أنجزه أتباع البخاري وتلاميذه»^(١)

يقول (عبد الصَّمد شاكر) في تقرير هذه الشُّبهة: «إِنَّ هذا التَّكرار المُمِلَّ .. ليس من ضَنِيعِ المؤلِّف، فَإِنَّهُ مات قَبْلَ تدوين كتابه، فتركه مُسوِّداً، فَتَصَرَّفَ فيه الْمُتَصَرِّفُونَ بلا رَوِيَّةٍ، وعليه فَيَقْلُ الاعتمادُ على الكتاب المذكور، فَإِنَّ أمانةَ البخاري ووثاقته لا توجدان أو لم تَثْبُتْا لهؤلاء الْمُتَصَرِّفِينَ»^(٢).

وكان القَرَضُ من هذه الدَّعوى: إسنَادُ ما يَدَّعُونَهُ مُتَكَرراتٍ في الكتاب إلى ترك البخاري له مُسوَّدةً، ومن شَأْنِ المُسوَّداتِ أَنْ تكون غير مُنقَّحة! ومن شَأْنِ

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢٢٤).

(٢) «نظرة عابرة في الصحاح الستة» (ص/٥٨).

عدم التّقيح أن يأتي الكتاب على غير ما يُرام من الصّحة! بـ «أن يكون -مثلاً- في النسخة ما لم يكن البخاري مُطمئنًا إليه، على عادة المُصنّفين، يستعجل أحدهم في التّسويد على أن يعود فيُنقّح كلّ ذلك»^(١)، ليخلصوا بهذا إلى ما يشتهون إسقاطه من أحاديث البخاري.

يقول (حسين غلامي): «الذي يتأمل في حياة البخاري وكتابه الصّحيح، يُصدّق أن الكتاب لم يكمل بيد المؤلّف في حياته، بل إن بعض تلاميذه وغير تلاميذه أضافوا إلى ما أنجز في حياة المؤلّف، وهناك شواهد، منها:

ما صرّح به المُستملّي (ت ٣٧٦هـ) في رواية أبي الوليد الباجي -كما ذكره ابن حجر- قال: انتسخْتُ كتاب البخاري من أصله الَّذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريري، فرأيت فيه أشياء لم تَمَّ، وأشياء مُبَيضة، منها تراجع لم يُثبت بعدها شيئًا، وأحاديث لم يُترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض»^(٢).

يقول (عبد الصمد شاكر): «وهذا ممّا يُقلّ الاعتماد على الكتاب المذكور»^(٣).

وزيد (صادق النّجمي) مُعقّبًا على كلام المُستملّي: «هل المُكمل والنّاطم للصّحيح استعمل في عمليّة التّرتيب ذوقه ورأيه الخاصّ به؟!... القدر المُتيقّن والبيّن، أن أيّ كتاب له ظروف مُماثلة للصّحيح -الَّذي قام الآخرون بتصحيحه وتكميله، وإن كان خاليًا من المؤاخذات والإشكالات- فهو ساقط عن الاعتبار والأهميّة، ومسلوب الصّحة، ولا يُمكن الوثوق والاعتماد على ما يحتويه، لأنّه يستلزم الشكّ والتردّد في قرارة أنفسنا بالنسبة إليه»^(٤).

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٥٧-٢٥٨).

(٢) «الإمام البخاري وفقه أهل العراق» للهرساوي (ص/١٣٠-١٣١).

(٣) «نظرة عابرة إلى الصباح: السنة» لعبد الصمد شاكر (ص/٥٥).

(٤) «أضواء على الصحيحين» (ص/١٢٥-١٢٦).

المَطْلَب الثَّانِي

دَعْوَى أَنَّ اخْتِلَافَ رَوَايَاتِ «الصَّحِيحِ» أَمَارَةٌ عَلَى وَقُوعِ الْمَبْثِّ بِأَصْلِهِ

لَقَدْ أَوْعَلَ (غلامي) فِي طَعْنِهِ بِنُسخِ الْبُخَارِيِّ حِينَ زَادَ بِتَصَوُّرِهِ الْمَخْتَلُفَ لِلَاخْتِلَافَاتِ الْحَاصِلَةِ بَيْنَ رَوَايَاتِهِ شُبُهَةً أُخْرَى، يَقُولُ عَنْ ذَلِكَ: «يُؤَكِّدُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُودَ رَوَايَاتٍ نُسِبَتْ إِلَى الصَّحِيحِ لَا تَوْجَدُ فِي نُسخِهِ الْآخَرِ»^(١).

وَاسْتَشْهَدَ عَلَى دَعْوَاهُ بِمَا رَأَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٦٥٦هـ) فِي بَعْضِ النُّسخِ الْقَدِيمَةِ مِنْ «الْبُخَارِيِّ» مَا نَصَّه: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ: رَأَيْتُ هَذَا الْقَدَحَ -يَعْنِي قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ- الَّذِي كَانَ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ بِالْبَصْرَةِ وَشَرِبْتُ مِنْهُ، وَكَانَ اشْتَرَى مِنْ مِيرَاثِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ بِشَمَانِمَاةِ أَلْفٍ»^(٢).

فَكَانَ لِازْمٍ هَذَا عِنْدَ (غلامي) أَنَّ النُّسخَ الْمَتَأَخَّرَةَ لِلصَّحِيحِ قَدْ أَجْدَتْ فِيهَا وَغَيْرَ، مَا جَعَلَهَا تَخْتَلِفُ عَنِ النُّسخِ الْقَدِيمَةِ بِشَهَادَةِ كَلَامِ الْقُرْطُبِيِّ عَنْهُ.

ثُمَّ اسْتَرْسَلَ (غلامي) فِي مُحَاوَلَةِ التَّأَكُّيدِ عَلَى الْخُرْقِ السَّافِرِ لِمُقْتَضِيَّاتِ التَّوَثُّيقِ السَّلِيمِ لِمُدَوَّنَاتِ الْحَدِيثِ، بِاسْتِدْعَاءِهِ شَاهِدَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ،

(١) «الْبُخَارِيُّ وَصَحِيحُهُ» ص/١٢

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» (١٠/١٠٠).

وَالَّذِي فِيهِ: «وَنَحْ عَمَّارًا نَقْتُلُهُ الْفَقَّةَ الْبَاغِيَةَ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ».

فبعد أن نقلَ عن بعضِ شُرَاحِ «الصَّحِيحِ» تقريرهم لحذف البخاريِّ من هذا الحديث جملة: «تقتله الفقة الباغية»، قال (غلامي): «ما يُثير الدهشة، أنَّه ومع كثرة المناقشات في حذف رواية عَمَّار المذكورة، هو وجودها في النُّسخ التي بين أيدينا! فَمِنْ أَيْنَ مُصَدِّرُ ذَلِكَ إِذْنًا؟! .. وَمِنْ هُنَا يُمكن القول أنَّ ما يوجد بين دَفْئِي البخاريِّ، وفي جميع مُجلداته، ليس كُلُّهُ مِنْ تصنيف مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل»^(١).

فبنفس هذه النُّظرة القاصرة إلى اختلافِ رواياتِ البخاريِّ استباحَ بعضُ مُعَقِّلِي أَهْلِ السُّنَّةِ الطَّعْنَ في بعضِ متونِ «الصَّحِيحِ»؛ منهم (مُحَمَّد سعيد حَوَّاء)^(٢) الَّذِي احتجَّ بظهور الاختلافِ بين النُّسخ الخطيَّة، ليتشكَّك في سَلَامَةِ أحاديثها مِنَ التَّصْرِيفِ^(٣).

وَالَّذِي أَبْرَدَ قَلْبَ (غلامي) بطروءِ تصرُّفِ الرُّوَاةِ في مُسَوِّدَةِ البخاريِّ: وقوفه في الكتابِ على أَسَانِيد مُبتَدِئُهَا أَحَدُ رُوَاةِ «الصَّحِيحِ» من تلاميذ البخاريِّ! فيقول: «إِنَّا نَجِدُ رَوَايَاتٍ يَرِدُ فِيهَا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاريُّ كَحَلَقَةٍ في سِلْسِلَةِ الرُّوَاةِ والإِسْنَادِ! بِمعْنَى أَنَّ المُؤَلِّفَ يَتَحَوَّلُ إِلَى رَاوٍ لِلحديثِ فقط! كما هو الحال في كتابِ الْعِلْمِ ..»^(٤)، و«لا يخفى أَنَّ ذِكْرَ المُؤَلِّفِ لِابْتِدَاءِ أَن يَأْتِي في بَدْءِ السَّنَدِ»^(٥).

(١) «البخاري وصحيحه» (ص/١).

(٢) أستاذ الحديث النبوي بجامعة مؤتة بالأردن، وهو ابن سعيد حوَّاء (ت ١٤٠٩هـ)، الكاتب الإسلامي المعروف؛ وهو من أبرز حاملي راية الإخوان المسلمين في سوريا.

(٣) مقالة محمد سعيد حوَّاء في جريدة «الدستور الأردنية» بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٤٣١هـ، الموافق ٢٥/٢/٢٠١٠م، عدد رقم (١٥٣٠٩).

(٤) «البخاري وصحيحه» (ص/١٢).

(٥) «كشف السواري في صحيح البخاري» لجواد خليل (١/٧٦).

قصده بهذا، ما جاء نصاً في (كتاب العلم) من «الصحيح»: «وأخبرنا محمد بن يوسف الفريزي: وحدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان قال: «إذا قرئ على المحدث، فلا بأس أن يقول: حدثني»، قال: وسمعت أبا عاصم يقول عن مالك وسفيان: «القراءة على العالم وقراءته سواء» اهـ

المَطْلَب الثالث

أَوَّلِيَّةُ الْمُسْتَشْرِقِينَ إِلَى مَقَالَةِ الْإِقْحَامِ وَالتَّصْرِفِ فِي أَصْلِ الْبُخَارِيِّ

أصل ما مرَّ عليك من شبه بحق سلامة نُسخ الصحيح، لم يكن من كَيْس مَنْ أَسْلَفْنَا ذَكَرَ أَقْوَالِهِمْ مِنَ الشَّيْعَةِ أَوِ الْحَدَاثِيِّينَ، بَلْ وَلَا مِنْ مُبْتَكِرَاتِ (أَحْمَدَ أَمِينٍ) وَ(أَبُو رِيَّةٍ)، إِنَّهَا تَلْيِيسَاتٌ اسْتِشْرَاقِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَمَنْ تَزَعَّمُ التَّهْوِيشَ بِهَا الْمُسْتَشْرِقُ الْمَعْرُوفُ (جولدنزيهر)^(١)، وَالَّذِي لَمْ يَقْنَعْ بِالتَّشْكِيكِ فِي نَسْبَةِ الْأَحَادِيثِ إِلَى نَبِيِّ الْإِسْلَامِ ﷺ، حَتَّى انْتَقَلَ إِلَى التَّشْكِيكِ فِي نَسْبَةِ ذَاتِ التَّصَانِيفِ الَّتِي احْتَوَتْهَا إِلَى مُؤَلِّفِهَا عَلَى الشَّكْلِ الَّذِي ارْتَضَاهُ.

وقد عُرِفَ عَنْ هَذَا الْمُسْتَشْرِقِ حَنْقُهُ عَلَى «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» بِخَاصَّةٍ، وَاسْتِرَابَتِهِ مِنْ صَحَّةِ نُسْخِهِ بِدَعْوَى وَقُوعِ التَّحْرِيفِ بِهَا، بَلَّةُ الْإِقْحَامِ! مِمَّا يُفْقِدُهَا وَثَاقَتَهَا التَّأْرِيخِيَّةَ وَقِيمَتَهَا الْعِلْمِيَّةَ، مُسْتَشْهِدًا عَلَى هَذِهِ التَّهْمَةِ بِنَصْنِ مِنْ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»:

أَمَّا مِثَالُهُ الْأَوَّلُ عَلَى دَعْوَى إِقْحَامِ الرُّوَايَاتِ فِي الْبُخَارِيِّ: فَائِثُ صَمِرُو بْنُ

(١) أجناس جولدنزيهر: مستشرق مجرِّي يهودي، تعلم في بودابست وبرلين، ورحل إلى سوريا، كما انتقل إلى فلسطين ومصر، ولازم بعض علماء الأزهر، عُيِّن أستاذًا في جامعة بودابست، وتوفي بها، وله تصانيف كثيرة. في الفقه الإسلامي باللغات الأجنبية، منها «المقيدة والشريعة في الإسلام»، انظر «الأعلام» (١/ ٨٤).

ميمون يقول فيه: «رأيتُ في الجاهلية قِرْدَةً، اجتمع عليها قِرْدَةٌ قد زنت، فرجموها»^(١):

حيث استدلَّ (جولدزيهر)^(٢) على دَسِّ هذه الرواية في «البخاري» بكلام للحميدي (ت ٤٨٨هـ) يقول فيه بعد سرد الحكاية: «كذا حكاه أبو مسعود -يعني أثر عمرو بن ميمون-، ولم يُذكر في أيِّ موضع أخرجه البخاريُّ من كتابه، فَبَحْنَا عن ذلك، فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها، قد ذُكر في (أيام الجاهلية)، وليس في رواية التَّعيمي عن الفريري أصلاً شيءٌ من هذا الخبر في القِرْدَةِ، ولعلَّها من المُفَحَّحات التي أُفْحِصَتْ في كتاب البخاري»^(٣).

وتبع الحميدي على هذا الادِّعاء ابنُ الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وأقرَّه^(٤)، وكذا فعلَ ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)^(٥).

ولتأييد هذا الإقحام المُدَّعى في «البخاري»، ساقَ (جولدزيهر) استنكارَ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) لمتنِ هذا الأثر، وهو قوله: «هذا عند جماعة أهل العلم منكراً إضافةً الرُّنَّا إلى غيرِ مُكَلَّف، وإقامة الحدود في البهائم»^(٦).

وبهذا تصير روايةُ البخاريِّ لأثرِ عمرو بن ميمون هذا مثارَ غلطٍ كبيرٍ عند ثلاث طوائف من المُعاصرين:

طائفةٌ أولى: تزَيَّت بلباس التَّوثيق في الظَّاهر -كحالِ هذا المُستشرق المَجري- أنكرت أن يكون أثرُ ابن ميمونٍ من جملِ ما أودَّعه البخاريُّ في كتابه من الأساس، وإيدت موقفها هذا بما تدَّعيه من نكارٍ في متنه.

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: أيام الجاهلية، رقم: ٣٨٤٩).

(٢) في كتابه «دراسات محمدية» (ص/٢٦٦)، وتابعه على تقرير الشبهة (حسين الهرساوي) في كتابه «البخاري وصحيحه» (ص/١٣-١٤).

(٣) «الجمع بين الصحيحين» ٣/ ٤٩٠، ونقل الدميري أيضاً قوله هذا مُوافقاً له في «حياة الحيوان الكبرى» (٣٣٣/٢).

(٤) «كشف المشكل من حديث المُصَحِّحين» (٤/ ١٧٥).

(٥) «أسد الغاية» (٣/ ٧٧٢).

(٦) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٢٠٥).

ولا يخفى أنَّ هذا الرَّعم ينتج عنه عدمُ الوثوق بجميع ما في «الجامع الصَّحيح»! فإنَّه إذا جازت دعواهم في واحدٍ لا بعينه، جازت في كلِّ فردٍ فردٍ من أحاديثه، فلا يبقى لأحدٍ وثوق بما في الكتاب!

وأما الطَّائفة الثَّانية: فلم تشغل بدَّعوى الإتحام هذه، واقتصرت على إنكار متن هذه الرواية فقط، لا تلوي في ذلك على شيءٍ إلَّا تسفيه عقل البخاريِّ وفهمه! تُهمَّة له باستساغةِ حَمَاقَاتِ الرُّواةِ من غيرِ فرقانٍ يُمَيِّزُ به معقولَ الأخبارِ من مردودها.

وفي تقرير دعوى الكُفارة هذه، يقول (محمَّد جواد خليل):
«نلاحظ أنَّ هذا الثَّابعي (ابن ميمون) قد أطلق كلمة الرُّنا على القِرَّة . . !
وعندما ترى ديكًا سَقَدَ على دِجاجة، فلا يجوز لك أن تقول إنَّ هذا إلبديك يزني، وكذلك عندما ترى كَبشًا ينزو على نَعْجة، فلا يجوز أن تقول إنَّ هذا الكيش يزني! وذلك لأنَّ الحيوان غير مُكَلَّف، فكلمة الرُّنا لا تُطلق ولا تُقال إلَّا لبني البشر، ولمن عقل، ووقع عليه التَّكليف الشرعي . . وهل كان هذا القرد الرُّاني مُحَصَّنًا؟ . . .»^(١).

ثمَّ يقول: «ثمَّ ماذا نستفيد من ذكر هذه الرواية؟ أليس المسلمون في غنى عن ذكر مثل هذه الروايات؟!»^(٢).

أم «هذا وَحيٌّ من السَّماء»؟^(٣) كما يتهمكم به (نيازي).
وأما الطَّائفة الثَّالثة: فعلى خلاف السَّابقة حافظٌ للبخاريِّ قامته العلميَّة، مُعلِّيةٌ من شأن «جامعه»، من غير أن يمنَّعها ذلك من الاعترافِ بنكارة مثل هذه القِصة في «الصَّحيح»:

كما تراه -مثلاً- في تعليليّ الألبانيِّ عليه بقوله: «هذا أثرٌ مُنكر؛ إذ كيف يمكن لإنسانٍ أن يعلم أنَّ القِرَّة تَتَزَوَّج، وأنَّ من خُلِقهم المحافظةُ على العِرْض،

(١) كشف المنواري: (٣٣٤-٣٢٩/٢) بتصرف يسير.

(٢) كشف المنواري: (٣٣٢/٢).

(٣) «دين السلطان» لنيازي (ص/٤٥٥).

فَمَنْ خَانَ قَتْلَهُ؟ ثُمَّ هَبَّ أَنْ ذَلِكَ أَمْرٌ وَاقِعٌ بَيْنَهَا، فَمِنْ أَيْنَ عَلِمَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ أَنْ رَجَمَ الْقِرْدَةَ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهَا زَنَتْ؟^(١).

وإن كَانَ الْإِلْبَانِيُّ قَدْ أَحَالَ إِلَى صِغَةِ مُفْضَلَةٍ أُخْرَى لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، تُبْعَدُ فِي رَأْيِهِ التُّكَارَةُ الظَّاهِرَةُ عَنْهَا، سَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي مَوْضِعِهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
فهذا عن الْبُخَارِيِّ الْأَوَّلِ الَّذِي سَاقَهُ (جُولْدَزِيهَر) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِحْقَامِ فِي «الْبُخَارِيِّ».

وَأَمَّا مِثَالُهُ الثَّانِي لِلذَّكَاءِ:

فَحَدِيثُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ: «إِنَّ آلَ أَبِي (...) لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ»، الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» بِقَوْلِهِ:

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَهَارًا غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: «إِنَّ آلَ أَبِي - قَالَ عَمْرُو: فِي كِتَابِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ: بَيَاضٌ - لَيْسُوا بِأَوْلِيَاءِي، إِنَّمَا وَلِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ».
وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدَهُ قَوْلُ عَمْرُو بْنِ عَبَّاسٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ: «فِي كِتَابِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ: بَيَاضٌ».

لَقَدْ حَمَلُ (جُولْدَزِيهَر) هَذِهِ الْجُمْلَةَ الْمُعْتَرِضَةَ طَوْدًا مِنَ التَّفْسِيرَاتِ الْهَزِيلَةِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «يَمِيلُ النَّسَاجُ الْمُتَحَيِّزُونَ فِي عَدَمِ اهْتِمَامِهِمْ بِقَضَايَا السَّلَالَةِ وَالنَّسَبِ، إِلَى رَغْبَتِهِمْ فِي تَرْكِ الْأَسْمَاءِ، وَشَيْخُ الْبُخَارِيِّ قَالَ عِنْدَمَا وَصَلَ إِلَى الْكَلِمَةِ النَّاقِصَةِ فِي نَصِّ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرٍ مَا نَصَّه: (يُوجَدُ بَيَاضٌ)، وَقَدْ زُوِّدَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ - كَلِمَاتِ شَيْخِهِ - فِي نَصِّهِ، وَلَكِنَّ الْمُفَسِّرَ لِلْحَدِيثِ فَعِمَ هَذَا كَمَا لَوْ أَنَّ كَلِمَةً (بَيَاضٌ) تَأْتِي بَعْدَ (أَبِي)؟ وَبِذَلِكَ يُجَعَلُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْعَنُ عَائِلَتَهُ أَبِي بَيَاضٍ»^(٢)!

وَسَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الدَّعَاوِي بِأَمَثَلَتِهَا فِي مَطَالِبِ قَرْيَةٍ لَاحِقَةٍ.

(١) «مختصر صحيح الإمام البخاري» للآلبناني (٥٣٥/٢).

(٢) «دراسات محمدية» (ص/٢١٩).

المطلب الرابع

دعوى الانكار لما بأيدينا من نسخ «الصحيح» إلى البخاري

ثم جاء أناس متعالمون في بلدي المغرب عدوا طورهم، فادّعوا انتفاء نسبة ما بأيدينا من نسخ لـ «الصحيح» إلى البخاري! لعدم استيذانهم بأنها النسخة الأصلية التي بخط المؤلف وعليها توقيعه.

وإن كان أصل هذه الشبهة قديم، منسوب إلى علي بن محمد بن أبي القاسم^(١) أحد شيوخ الزيدية في القرن الثامن، فلقد أشاح بوجهه عن دواوين الحديث عند أهل السنة وشكك في نسبتها إلى أصحابها، محرّجاً على من ينسب ما فيها إليهم، ومنها «الصحيحان»؛ وقصده تعسير السبل إلى معرفة السنن، والافتنان في أساليب التفسير عن مطالعتها^(٢).

لكن الشبهة ما فتئت أن اضمحلت بين طبقات الدهور، لفشو المعرفة بطرق الرواية بين عوام أهل السنة فضلاً عن علمائهم، فلم يأبهوا لسخفها؛ حتى أعاد الدندنة حولها المستشرق (منجّاناً)^(٣) في دراسة له عن نسخة أبي زيد الجروزي

(١) علي بن محمد بن أبي القاسم، من سلالة الهادي يحيى ابن الحسين: مُفسّر يمانى، من مجتهدى الزيدية، صنف «تجريد تفسير الكشاف»، وله تفسير للقرآن في ثمانية أجزاء، كما يقول الشوكاني في ترجمته في «البدور الطالع» (١/٤٨٥).

(٢) انظر الرد عليه في ذلك من تلميذه ابن الوزير اليماني في «المواصم والقواصم» (١/٣٠٢).

(٣) ألفونس منجّان الكلداني: قس عراقي، وُلد في قرية شرانش من أعمال الموصل في شمالي العراق، =

لـ «صحيح البخاري»^(١)، لم يرعها إخوانه المُستشرقون كبير بالٍ، لعلمهم بهاشتها.

لِيَتَلَقَّهَا بعدُ بعض رُويضة العرب -ويا للعجب!- يدلون بها برهاناً على انقطاع الصَّلَة بين «صحيح البخاري» ومؤلفه.

ترى أحد هؤلاء بَنيرةَ المغرور يقول: «مِنْ حَقِّنا أَنْ نَسْأَلَ هؤلاء الشُّيوخ حول النُّسخةِ الأصليَّةِ لصحيح البخاري كما خَطَّها الشَّيخ البخاري، فإذا كان لدينا الآن هذا الكتاب الَّذي يُطْلَقُ عليه «الجامع الصَّحيح» .. وهو مَلِيءٌ بِالطَّلَومِ الكَبْرِى، والحُرَافَاتِ الجَسيمةِ، والإساءاتِ البالغةِ لِلدِّينِ وَلِلرَّسُولِ .. يَمَّا يجعلنا نَسْأَلُ بِحُرْقَةٍ وبشكٍّ هو أَقْرَبُ إلى اليقين: مَنْ أَلَفَ صحيح البخاري حَقًّا؟ وهل يُمكننا أَنْ نُنسِبَ كِتَابًا لِشَخْصٍ ما، وليس هناك أيُّ أثرٍ يَدُلُّ على علاقتهِ من قَرِيبٍ أو بَعِيدٍ بهذا الكتاب؟»^(٢).

= وبعد أن انتهى دروسه فيها، نَزَحَ إلى انترا، وعمل في مكتبة (رايلند) الشهيرة بمخطوطاتها العربيَّة، حتَّى توفِّي سنة (١٩٣٧م)، انظر «موسوعة المُستشرقين» لِلْبُدَوي (ص/٤٦٨).

(١) يوجد منها قطعة محفوظة ضمن مجموعٍ لهذا المُستشرق، الموجود من هذه النُّسخة اثنتان وخمسون ورقة، تشتمل على كتاب الزُّكاة، ثُمَّ كتاب الصَّوم وحيه سَقَطَ، ثُمَّ الحج، شرعها (مازدا) دراسة بالُّغة الانجليزية عام (١٩٣٦م) في كامبريدج، ساعدته في بعضها المُستشرق (تِرَجِلوث)، وقد تكَلَّفَ د. أحمد السُّلوم بالردِّ على بعض ما فيها من أغاليل، في مقالٍ له بِمُدُونَتِهِ الإلكترونيَّة أسماها: «رسالة في الردِّ على شُبُه مَنْ أثار حول صحيح البخاري» بتاريخ ٢٩ ماي ٢٠١٥م.

(٢) «صحيح البخاري، نهاية أسطورة» لرشيد أهلال (ص/١٦٣، ٢٤٣). وهو ينطليهِ لوثيقة ماديَّة يخطُّ المؤلِّف نفيه شرط إثبات الكتاب له، ماثي في ذلك على نفس الميعج المُعْجِ الَّذي ابتدعه بعض المُستشرقين الجُدِّد، كالمؤرِّخ الأمريكي نوم هولاند في برنامج وثائقي تلفزيوني له شهر بعنوان: (الإسلام الحكاية المخفية).

ومقتشِّ هذا الهراء «أسطورة البخاري» مِن ضُجِّ النَّاسِ مِنْ كثرة مرقاته فيه، منهم كاتب عراقي رافضي يُدعى (ليث العنابي)، أَلَفَ كتابًا بحالِهِ فيه أسماء: «الشُّرقات التي أصبحت كُتُبًا! أَوْضَحَ فيه مَكانَ الشُّرقات في كتاب (رشيد أهلال) وكُتِبَ (مصطفى بوهندي) و(الأزرق الأنجيري) من مصادرها في كُتُب الشُّبُهَة الرُّافضة، يقول: «.. وكانَ بوهندي والأنجيري وأهلال تخرَّجوا من مدرسة واحدة في الشُّرقة! كما في حوار له مع يومية النُّهار المغربيَّة، على موقع «ريحانة بريس»، بتاريخ ٢٣ يوليوز ٢٠١٩م.

هذا؛ وتلخيصًا لما مضى من مُعارضاتٍ مُتعلِّقةٍ بنسبةٍ ما في «الجامع
الصَّحيح» إلى البخاريّ، نختزل تلكمُ الشُّبهَ برَدِّها إلى أصليْن جامعيْن لها:
أوَّلُهما: أنَّ البخاريّ تركَ كتابَه مُسوَّدةً لم يُبيِّضه.

وثانيهما -وهو مُتفرِّعٌ عن سابقه-: أنَّ عِدَمَ تبييضِ البخاريّ لكتابِه أدَّى إلى
تَصَرُّفِ روايَهِ فيه ومُحاوَلَةِ إتمامه، ما يفسِّرُ اختلافَ نُسخِ الكتابِ مِنْ حيثِ مادَّته
وترتيبه.

وتمام نقضها في المباحث التَّالِيَةِ:

المبحث (الساوس)

دفع دعاوى التّشكيك في نسبة
«الجامع الصّحيح» بصورته الحاليّة إلى البخاري

المطلب الأول

نقض شبهة عدم تبييض البخاري لكتابه

أما أن البخاري ترك «صحيحه» مسودة دون تبييض قبل وفاته: فهذا القول في أصله نتاج فهم عقيم لكلام المُستملّي (ت ٣٧٦هـ) أحد رواة الكتاب عن القُرَبي، وانجلاء عُقم هذا الفهم عنه يكون بتصورنا التصوّر الصحيح لطريقة رواية «الصحيح» عن مؤلفه البخاري.

ذلك أن ممّا يجهله كثيرٌ ممّن يطعن في صحّة رواية نُسخته: أن أصل هذا الكتاب قد بقي بعد وفاة مُصنّفه عند تلميذه القُرَبي، وهو الذي اشتهرت رواية الكتاب من طريقه، وعنه تلقاه الوفرة من الرواة قراءةً وسماعاً، أشهرهم تسعة^(١)؛ منهم من انتسخ الكتاب من أصل البخاري نفيه^(٢).

ثم أخذ عن هؤلاء التسعة الجَم الغفير قراءةً وسماعاً، اشتهر منهم اثنا عشر راويًا، منهم أيضًا من تشرف بانتساخ نُسخته من أصل البخاري، والذي بقي عند أبي أحمد الجرجاني تلميذ القُرَبي^(٣).

(١) ذكر ابن حجر أسماء هؤلاء التسعة في «هدي الساري» (ص/٥-٦)، وأضاف النوري راويين اثنين لم يذكرهما ابن حجر؛ وذلك في أوّل كتابه «التلخيص شرح الجامع الصحيح» (١/١٩١).

(٢) أشهرهم أبو إسحاق المستملّي، وأبو محمد الشرخسي، وأبو الهيثم الكشميني، وأبو زيد المروزي، كما في «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي (١/٣١١)، وكذا محمد بن مكي الجرجاني، كما في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني (٢/٢٥٩).

(٣) منهم: أبو نعيم الأصبهاني، وأبو محمد الأصبلي، كما في «المختصر الصحيح» للمُهلب (١/٦٩).

وهكذا تلاحقت طبقات الرواة على رواية الكتاب على نفس النمط المتواتر في التَّحْمُل^(١)، «فكان ذلك حُجَّةً لكتاب عاضدة، وبصدقه شاهدة، فتطوَّق به المسلمون وانعقد الإجماعُ عليه، فلزمت الحُجَّة، ووَضَحَت المَحْجَّة»^(٢).

إذا تقررَ هذا؛ فإنَّ المُستملي -الراوي عن الفريزي كتاب البخاري- يخلو كلامه من مُستمسكٍ لِمَن توهَّم الكتابُ مُسوَّدةً، وذلك أنَّه يقول بنصِّ عبارته: «انتسخْتُ كِتَابَ البخاريِّ مِن أَصلِهِ، كان عند مُحَمَّد بن يوسف الفَرَبَري، فرأيتُه لم يَتَمَّ بعدُ، وقد بَقِيَت عليه مَوَاضِعٌ مُبَيَّضَةٌ كَثِيرَةٌ، منها تَرَاجمٌ لم يُبَيَّنَتْ بعدها شيئاً، ومنها أَحاديثٌ لم يُترجم عليها، فَأَصَفْنَا بعضَ ذلك إلى بعض»^(٣).

فلَئِنِّي أَسْتَهْجِرُ أن يُحَرِّفَ هذا النَّصُّ خِدْمَةً لأغراضٍ من يشتهي إسقاط الوثوقِّ بـ «صحيح البخاري»، فنصُّ المُستملي براءٌ ممَّا انقدح في أذهانهم، بل هو على نقيضها شاهداً وبياناً ذلك:

أنَّ دلالة نصِّ المُستملي مُنَحْصِرة في مَوْضوعِ التَّراجمِ الَّتِي بَيَّضَهَا البخاريُّ في «صحيحه» دون أن يَذْكُرَ تحتها حديثاً، أو في الأحاديثِ الَّتِي ذَكَرَهَا ولم يُترجم لها أباباً؛ وذلك: أنَّ الأَصْلَ الَّذِي كان عند الفَرَبَري مِن «الصَّحِيح» كانت فيه إلحاقاتٌ في الهوامِش ونحوها، وكان مَن ينسَخُ الكتابَ يَضَعُ المُلْحَقَ في المَوْضِعِ الَّذِي يَظُنُّه لائِقاً به، فَمِن ثَمَّ وَقَعَ الاختلافُ في التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ^(٤).

ولعلَّ وَجَهَ ذلك: أنَّ النَّاسَ لَمَّا أَخَذُوا عَنِ المُصَنِّفِ، أَخَذُوا أَصْلَ الحديث، وَجَعَلُوا بعضَ الخصوصياتِ هَدَراً، وَحَسِبُوهَا كَالوَاجِبِ المُخَيَّرِ، فَرَوَوْه كَيْفَمَا تَرَجَّحَ، واللَّهِ أَعْلَمُ^(٥).

(١) والأمر نفسه حاصل في أخذ الرواة لـ «صحيح مسلم»، ويُعدُّ كتاب «الإلغام» للقاضي عياض من أفضل الكتب في وصف منهج علماء الحديث في الانتساج وضوابطه.

(٢) «إفادة النصيح» لابن رشيد السبتي (ص/١٨-١٩).

(٣) «التعديل والتجريح» للباجي (١/٣١٠).

(٤) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤/٣٠٠).

(٥) انظر قريبا من هذا التوجيه من كلام القسطلاني في «فيض الباري» للكشميري (١/٣٧-٣٨).

فالمُتاح فهمه من ظاهر كلام المُستملّي: أنَّ بعضَ رُواةِ الكتابِ اجتهدوا في ترتيبِ بعضِ مواضعِ الأحاديثِ والأبوابِ -وهي قليلةٌ على كلِّ حال- تقديمًا وتأخيرًا، وليس فيه أنَّهم أضافوا شيئًا من عندهم فيه أو أنقصوا منه! ولازمُ هذا كله: أنَّ كتابَ البخاريِّ كان مُدوَّنًا في أصلٍ مُحرَّرٍ.

يقول المُعلِّمي: «البخاريّ حَدَّثَ بتلك النُّسخة، وَسَمِعَ النَّاسُ منه منها، وَأَخَذُوا لأنفسِهِم نُسْخًا في حَيَاتِهِ، فَثَبَّتَ بذلك أَنَّهُ مُطْمَئِنٌّ إِلَى جميع ما أَثَبَّتَهُ فيها .. أَمَّا التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ -يعني في بعضِ رواياتِ «الصَّحِيحِ»- فالاستقراءُ يُبَيِّنُ أَنَّهُ لم يَقَعْ إِلَّا في الأبوابِ والتَّراجمِ، يَتَقَدَّمُ أَحَدُ البابينِ في نُسْخَةٍ، وَيَتَأَخَّرُ في أُخْرَى، وَتَقَعُ التَّرْجَمَةُ قبلَ هذا الحديثِ في نُسْخَةٍ، وَتَتَأَخَّرُ عنه في أُخْرَى، فيَلْتَحِقُ بالتَّرْجَمَةِ السَّابِقَةِ، ولم يَقَعْ من ذلك ما يَمَسُّ سياقَ الأحاديثِ بِضَرِّهِ»^(١).

ومِمَّا يشهد لصحَّةِ هذا التَّقْرِيرِ، ما عُلِّقَ به الباجيُّ نفسه على نَصِّ المُستملّي بعد نقلِهِ إِيَّاهُ^(٢) بقوله:

«.. رواية أبي إسحاق المُستملّي، ورواية أبي مُحَمَّد السَّرْحَسِي (ت٣٨١هـ)، ورواية أبي الهيثم الكُشْمِينِي (ت٣٨٩هـ)، ورواية أبي زيد المَرْوَزِي (ت٣٧١هـ) -وقد نَسَخُوا مِن أصلٍ واحدٍ^(٣)- فيها التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ، وإنَّما ذلك بحسبِ ما قَدَّرَ كُلُّ واحدٍ منهم في ما كان في طُرُقٍ أو رُقَعٍ مُضَافَةٍ، أَنَّهُ مِن مَوْضِعٍ ما، فَأَضافَهُ إِلَيْهِ»^(٤).

وَمِمَّنْ دَفَعَ مَقُولَةَ تَرْكِ البخاريِّ لـ «جامعِهِ الصَّحِيحِ» مُسَوِّدَةً مِن أَثْمَةٍ

(١) «الأنوار الكاشفة للمعلّمي (ص/٢٥٨).

(٢) وهو المتفرّد برواية هذا الكلام عن المستملّي من طريق شيخه أبي ذرّ الهرويّ (ت٤٣٤هـ).

(٣) وهؤلاء الأئمة الأربعة تلاميذ القُرْبَرِي (ت٣٢٠هـ) أشهر من سِبع من البخاري «جامع الصّحيح»، وروايته له أتم الروايات.

(٤) «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي (١/٣١٠-٣١١).

الأمصار، فجزموا بتبييضه قبل وفات مُصنّفه بأعوامٍ كُثُر: مَنْ هم أعلمُ النَّاسِ مُمارسةً لهذا الكتاب؛ كابن حجر العسقلاني^(١)؛ وقبله بدرُ الدّين ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، والذي احتجَّ على مَنْ نفى تبييض الكتاب، بأنَّ البخاريَّ «أسمَعَ الكتابِ مرارًا على طريقة أهلِ هذا الشَّان، وأخذَه عنه الأئمةُ الأكابر من البلدان»^(٢).

هذا؛ والمُستملّي الذي يُنسب إليه غلطًا ترك البخاريَّ لصحيحه مُسوَّدة، هو نفسه مَنْ رَوَى عن القُربريِّ قوله: «سَمِعَ كتابَ الصَّحيحِ لمحمَّد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ»^(٣)؛ فهل يُعقل أن يُحدِّث البخاريُّ بكتابه مرَّاتٍ، وفي بلدانٍ مختلفةٍ، وهو لا يزالُ مُسوَّدةً لم يُصحَّحْ؟!

(١) وما نجدُه من قول ابن حجر في «الفتح» (٩٣/٧) في سياقٍ توجيهه لعدم الترتيب في تراجم مناقب العشرة، من قوله: «... أظنُّ ذلك من تصرفِ الثَّاقِلين لكتاب البخاري، كما تقدَّم مرارًا أنَّه ترك الكتاب مُسوَّدة» اِدِّعَ قد يبدو من ظاهره أنَّ البخاريَّ حقًّا ترك كتابه من غير تبييض، وعلى هذا الطَّاهر مشنُّ د. أكرم المُعري في «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (ص/٣٢٠، طه، ١٤١٥هـ)، ومن قبله زاهد الكوثري في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، حيث ادَّعى (ص/١٧٢) أنَّ البخاريَّ «لم يفرِّغ من تبييض كتابه تبييضًا نهائيًّا».

وما ظنُّ ظاهراً من كلام ابن حجرٍ ليس هو مُرادُه، فإنَّه لا يثنى مع ما قرَّره هو نفسه وعمل به ابتداءً، من أنَّ البخاريَّ قد بيَّض كتابه، فيظهر لي أنَّ مقصوده بالمُسوَّدة في النصِّ اعلاهُ: مجموع ما تركه البخاريَّ من زياداتٍ أو إلحاقاتٍ بهوامش نُسخته المُراجعة المُبيضة، والتي احتاج مَنْ نقلها عنه إلى تضمينها في الكتاب، وإلحاق كلِّ منها في مكانه المناسب من جهة الترتيب، لا أنَّ مُرادُه أنَّ الكتاب بقي مُسوَّدة على المعنى الدَّارج بين المُصنِّفين، والذي يستتبع عدم المُراجعة والتَّنقيح والترتيب للكتاب من مؤلِّفه، وأُما أطلق عليها الحافظ اسمَ «المُسوَّدة» مجازًا في اللَّفظ ليس إلَّا.

هذا التَّوجيه مني لكلام ابن حجر حمل لِمَبارته المُحتَمِلة المُستَهِية، على عبارته المُحكِية المُفسَّرة التي كرَّرها في جِدَّة مواطنٍ من كتابه «هدي السَّاري»، كقوله عند كلامه عن بعض مقاصد البخاريَّ في تراجمه (ص/١٤): «... وللغفلة عن هذه المقاصد الدَّقيقة، اعتقدتُ من لم يُؤمن النَّظر أنَّه تركَ الكتاب بلا تبييض، ومن تأملَ ظُفْر، ومن جدَّ وجَد»، وانظر أيضًا (ص/٤٨٩) منه، والله أعلم.

(٢) «مناسبات تراجم البخاري» لِبدر الدّين ابن جماعة (ص/٢٥-٢٦).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣٢٢/٢)، وإن كان في إسنادها نظر، إلا أنَّه غير مستبعد، فقد بلغت شهرة البخاري وصحيحه الآفاق، فكان البخاريُّ يُحدِّث به في كلِّ مكان، إلى قُبُل وفاته قليل.

وهل أخذ قطعاً لجدالٍ كلٍّ متعنّتٍ في هذه الحقيقة من قول البخاريّ نفسه:
«صنّفتُ جميعَ كُتبي ثلاثَ مرّاتٍ»^(١)!

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٠٣/١٢)، و«تفليق التعليقات» لابن حجر (٤١٨/٥).
وقد أهرست عن الاستشهاد بما روي من عرض البخاري لصحيحه على بعض مشايخه - على كثرة من
استدلّ به ممّن كتّب في هذه المسألة - لما سبق التبيّه على ضعف إساد هذه الحكاية.

المطلب الثاني

منشأ الاختلافات في نسخ «الجامع الصحيح»

ولاحذا أن يسأل مُستشكلاً: مادام البخاري قد بيّض «جامعه الصحيح»، ولم يتصرّف روائه في مادّه الأصليّة من أنفسهم، فما سبب الاختلافات التي نراها بين نسخته وروايته في بعض الألفاظ؟
والجواب على ذلك، ما أتقنه السيوطي سبباً في كلام جامعٍ محرّرٍ يقول فيه:

- «وقع في «الصحيح» بالنسبة إلى هذه الروايات اختلافٌ وتفاوتٌ يسير:
- ١- فما كان منه بزيادة حديثٍ كاملٍ أو نقصه: فهو محمولٌ على أنّه فوّتَ حصلَ لمن سقط من روايته، مع ثبوته في أصل المؤلف.
 - ٢- وما كان بتقديم بعض الأحاديث على بعض: فهو محمولٌ على أنّه وقع من صاحب الرواية عند نسخه بتقلب بعض الأوراق عليه.
 - ٣- وما كان اختلاف ضبط لفظٍ واقع في الحديث، كقوله في حديث هِرقل: «هذا مُلك هذه الأُمّة» بلفظ المصدر في رواية، وبلفظ الوصف في رواية، و(يَمْلِكُ) بلفظ المضارع في رواية، وبلفظ الجار والمجرور في رواية: فهو محمول على أحد أمرين:
- أ- إمّا أن يكون المُصنّف نفسه حصلَ عنده شكٌ في كَيْفِيّة اللّفظ المرويّ، فرواه تارةً كذا وتارةً كذا، فسبّغته منه بعضُ رواة «الصحيح» على وجوه، وبعضهم على وجوهٍ آخر.

ب- وإما أن يكون الشك حصل من الرواة، فرواه كلٌّ على ما ظنَّ أنه أخذه من البخاريّ كذلك، لكونه لم يضبطه حفظًا ولا خطًا.

٤- وكذلك ما حصل الاختلاف فيه بزيادة كلمة، أو جملة، أو تقديم هذا القدر.

٥- وقد يكون الاختلاف بالنقص، لسقوط كلمة من الناسخ وهما، أو لكونها في الحاشية فاندست.

٦- وقد يكون بتغير الإعراب، وارتكاب ما هو لحنٌ أو ضعيفٌ في اللغة، لِقَلَّةِ ضبط صاحب الرواية وإتقانه، فتتحمل له الأوجه المتكلفة، والصواب في مثل هذا الاعتماد على صاحب الرواية الموافقة للصواب»^١.

قلت: ومردُّ أوجه هذا الاختلاف في روايات «الجامع الصحيح»، إلى أنَّ رواته -كغيرهم من نقله الكتب الأخرى- بشرٌّ لا يسلمون من بعض تصحيف في خطٍّ وكتابة، أو تصحيف سماع وأذن، وذلك واقع في كلمات يسيرة، تقع منهم في بعض ما في الكتاب، ممَّا لا يقدح في سلامة أصله، «وقد ينذر للإمامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام، أو لمن فوقهما من الرواة»^(١).

وكذا كان من أهمَّ أوجه تلك الاختلافات بين نسخ «الجامع الصحيح»: تفرُّد بعضها بروايات نادرة عن البخاري^(٢)، يرجع كثيرٌ منها إلى عدم وقوف أصحابها على التعديلات التي أجراها المؤلف نفسه على «صحيحه»، وقد عُرف عن البخاريّ إدامة النظر في كتابه استدراكًا وتهذيبًا.

ومن أقرب أمثلة هذا الوجود من الزيادة: نفس ما اشتبه على بعض كتّاب الإمامية من ذكر القرطبيّ رأيته لبعض النسخ القديمة من «الصحيح» متضمنة رؤية البخاريّ قدح النبي ﷺ الذي كان عند أنس رضي الله عنه^(٣).

(١) «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للفساني (٢/٥٦٥).

(٢) ذكر هذه الوجوه لاختلافات الروايات مع أمثلتها التطبيقية: محمد بن عبد الكريم بن عبيد في رسالته: «روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري» (ص/٥٠-٨٣).

(٣) «فتح الباري» (١٠/١٠٠).

وكذا ما استشكلوه من خلوّ بعض نُسخ «الصَّحيح» من زيادة: «تقتله الفئة
الباغية» في حديث أبي سعيد^(١) ﷺ.

(١) قول الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»: «لعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمداً». تعقُّبه فيه ابن حجر في «الفتح» (٥٤٢/١) قائلاً: «ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً، وذلك لنكتة خفية: وهي أنَّ أبا سعيد الخدري اعترف أنَّه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ، فدلَّ على أنَّها في هذه الرواية مُدرجة، والرواية التي بيَّنت ذلك ليست على شرط البخاري... فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دالٌّ على دقَّة فهمه، وتبحُّره في الاكِّلاع على علل الأحاديث».

المطلب الثالث

إضافات الرواة إلى نسخهم من «الصحيح» يُميّزها العلماء بعلامات مُصطَلَحٍ عليها

مثل تلك الاختلافات ونحوها الواقعة بين الرواة، قد استطاع العلماء -بفضل الله- رصدها وتحريرها ببيان وجو الصواب فيها، وذلك من خلال تتبع بقيّة نسخ «الصحيح»، وسبر طرق الروايات، ومعرفة تراجم الرواة لمعرفة اللقاء، ترى ذلك -مثلاً- في العمل التقديّ الدقيق الذي قدّمه الجيّاني (ت ٤٩٨هـ) في كتابه «تقييد المهمل»، وكذا للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) في هذا جهد مشكور في «مشارك الأنوار على صحاح الآثار»؛ وإلى ابن حجر المُنْتَهَى في ذلك في تقديمه وشرحه للبخاري.

وكذا فعل العلماء مع نسخ «المسند الصحيح» لمسلم ضبطًا وتحريراً، وفي ذلك يقول جمال الدين الجيّزي (ت ٧٤٢هـ): «كتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيح البخاري ومسلم، فإن الحُفَاطَ تَدَاوَلُوهُمَا، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما»^(١).

وما نجدّه من زيادات أو فوائد دَوَّنَهَا بعضُ الرواة مِن مَجَالِسَ للبخاري أو غيره، ألحقوها بمواضعها المناسبة في نسخهم الشَّخْصِيَّةِ مِن «الصحيح»، ممّا

(١) نقله عنه ابن القيم في «إزاد المعاد» (١/٤٢٠).

لم يرد في أصلها؛ فإنَّ هذه لا تشتهى على الناظر أن تكون من إنشاء المؤلف نفسه! كيف وقد ميَّزوها عن المادَّة الأصلية بإيراد أسانيدِها الخاصة مُستقلَّة إلى من رَوَّوها عنه^(١).

من ذلك مثلاً: ما انفرد به المُستملِّي في نُسخته عن القُربري^(٢) في باب: «الرَّجْم بالمُصلَّى»، بعد حديث جابر رضي الله عنه في قصَّة الَّذي اعترفَ بالزَّنا، ما نصُّه: «سُئِلَ أبو عبد الله^(٣): (فصلَّى عليه) يَصِحُّ؟ قال: رواه معمر، قيل له: رواه غير معمر؟ قال: لا».

فَنظِيرُ هذا المثال -بالضَّبْط- ما تَعَسَّرَ على المُغالِطِينَ فهمُه من تصرُّفات النَّقْلَةِ! أعني بذلك قولَ القُربري^(٤): «وحدَّثنا مُحَمَّد بن إِسماعيل البخاريُّ قال: حدَّثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان قال: إذا قُرئَ على المحدث فلا بأس أن يقول: حدَّثني...»^(٥)، فجعلوا مثل هذا -لجهلهم بقوانين التَّصنيف- شُبْهَةً على التَّصرف بأصل الكتاب!

وقد قدَّمتُ أنَّ هذه الإضافات من الرِّوَاة لبعض موادِّ أجنبيَّة في ما ينقلونه من كُتُب مَرَوِيَّة أمرٌ اعتياديٌّ معروف عند العلماء، وقع مثله في غير ما مُصنَّف مِن مُصنَّفات الآثار، أشهرُ ذلك ما حوَّته رواياتُ «الموطَّأ» من ذلك، بل وفي «صحيح مسلم» شيءٌ من ذلك أيضًا^(٦).

(١) كنسخة أبي محمَّد الطَّائِفي، وقد أطلع على نسخة للقُربري من «الصَّحيح» عليها خطُّه، حيث تميَّزت عن باقي النُّسخ باحتوائها على زيادات من أقوال البخاريِّ فيها فوائد، وإنظر مقدمة د. أحمد السُّلوم لـ «المختصر النَّصيح» للمهلب بن أبي صفرة (٩١/١).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣١/١٢).

(٣) يعني البخاريَّ.

(٤) جاء نقلُه هذا في جميع روايات البخاري، ما عدا الهروي وأبي الوقت وابن عساكر، كما تراه في هامش الطُّبعة السُّلطانيَّة لـ «صحيح البخاري» (١/٢٤ ط ٢).

(٥) «صحيح البخاري» (٤: الحدود، باب: الرَّجْم بالمُصلَّى، رقم: ٦٨٢٠).

(٦) انظر أمثلتها في كتاب «الإمام مسلم من الحجاج ومنهجه في الصحيح» لمشهور سلمان (١/٣٥٨).

وهذا فضلاً عما يتعلّق بالإلحاقات والتّهيّشات في النّسخ الخطيّة، فهذه أيضاً لها آدابها عند النّساخ والنّقل، يعرفها أهل الحديث ويُميّزونها، ويذكرون قواعدها في كُتب المصطلح؛ فما يذكره هؤلاء الرّواة من زيادات على الأصل يُسمّيه العلماء بـ «التّخريج»، ويكون أحياناً بخطّ مختلف، أو في حواشي الكتاب^(١).

فبأنّ هذه الإضافات الجديدة ظاهرة طبيعيّة، لا تخريم مبدأ الأمانة العلميّة في تحمّل مؤلّفات الأئمّة ما دامت مُميّزة عن أصلها بأمارّة ظاهرة لا تلتبس، «سواء كانت جُملة، أو تفسير كلمة، أو تعليقاً - ما دامت تحمّل إسناداً مُختلفاً عن إسناد صاحب الكتاب، لم يَكُنْ هناك خطرٌ للعبث في الكتابِ نفسه»^(٢).

وها نحن في زماننا نقنّي ما نشتهي من كُتب، يجد أحداً في نفسه حُرّيّة تامة في أن يتصرّف في كتابه المُشترى كيف شاء، ما خلا المتن طبعاً، وذلك بوضع ملاحظاته بهامشه، أو الكُتب بين سطوره، لمقاصد تعود بالفائدة عليه، أو غيرنا ممّن نحمل أن يقرأ نُسختنا منه؛ فكَذلك الأمر كان مع القُرّاء الأقدمين؛ كانوا يَملِكُون الكتابَ شِراءً أو نُسخاً، ثمّ لا يتحرّجون من التّعليق عليه، وإغناؤه ببعض الإضافات.

فهذا الذي يُفسّر لنا وجود اسم البخاريّ وسط بعض الأسانيد التي يرويها بعض نقلة «الجامع الصّحيح»! وهو مع ذلك قليل جدّاً في «صحيح البخاري»^(٣).
وأؤكّد في هذا المقام ختاماً: أنّ من مارس هذه العلوم في توثيق المُصنّفات ولو شيئاً يسيراً، أيقن أنّ تفاوت الروايات لكُتب الثّراث القديمة أمرٌ طبيعيّ مُستساغ، في ظلّ اعتماد النّاس قديماً على السّماع والنّسخ اليدويّ، وضعف وسائل النّشر والإعلام، والله الهادي.

(١) انظر «الإلماع» للقاظمي عياض (ص/١٦٢)، و«مقدمة ابن الصّلاح» (ص/١٨١).

(٢) «دراسات في الحديث النبوي» لمصطفى الأعظمي (٢/٣٨٠).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/٩٤).

وأما ما يدَّعيه (جولنزيهر) من (دَسِّ) الرواة لبعض روايات في «الصحيح»،
وتحريفهم لبعض ألفاظ المتن لأغراض قبلية أو سياسية، فهذا من التسكع في
أزقة الباطل، وإمعان في الإساءة إلى أئمة المسلمين وحضارتهم الشامخة، وقد
قدَّمتنا تسفيه قوله من جهة التأصيل؛ فأما من جهة التفصيل، فيتبيَّن في:

المَطْلَب الرَّابِع

الجواب عن دعوى المُستشرق إقحام أثر عمرو بن ميمون
في «صحيح البخاري» لنكارة متنبه

فهذا النَّصُّ الأوَّل الَّذِي تشاغب به (جولدزيهر) لِيُثَبِّتَ إقحام حكاية عمرو بن ميمون عن رجم القُرْدَة في أصل «الصَّحيح» بكلام الحميدي، مُتَّبِعًا ذلك بذكر استنكار ابن عبد البرِّ لمتنبه؛ فلو كان تَرَيَّث ونظر في تعقُّب ابنِ حَجَرٍ على الحُمَيْدِيِّ عند شرحه لهذا الأثر، وهو قوله:

«أغربَ الحُمَيْدِيُّ في «الجمع بين الصَّحيحين»، فزَعَم أنَّ هذا الحديث وَقَعَ في بعضِ نُسخ البخاري، وأنَّ أبا مسعودٍ وحده ذَكَرَهُ في الأطراف . . وما قاله مَرْدُودٌ! فَإِنَّ الحديثَ المَذْكُورَ في مُعْظَمِ الأصولِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، وَكُنْى بِإِيرَادِ أَبِي ذَرٍّ الحَافِظَ لَهُ عن شيوخِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَثَمَةِ المَتَقِنِينَ عن الفَرَبْرِى حُجَّةً، وكذا إِيرَادِ الإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ في مُسْتَخَرَجَيْهِمَا، وَأَبِي مَسْعُودٍ لَهُ في أَطْرَافِهِ.

نعم؛ سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ، وكذا الحديثُ الَّذِي بعده، ولا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ فِي رِوَايَةِ الفَرَبْرِى، فَإِنَّ رِوَايَتَهُ تَزِيدُ عَلَى رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثٍ . . وقد أَطْنَبْتُ فِي هَذَا المَوْضِعِ لَعَلَّا يَغْتَرَّ ضَعِيفُ بَکَلَامِ الحُمَيْدِيِّ، فَيَعْتَمِدَهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الفَسَادِ»^(١).

(١) «فتح الباري» (٧/ ١٦٠-١٦١)، وقد وافقه القسطلاني في «إرشاد الساري» (٦/ ١٨٢)، وهو من أعلم النَّاسِ بعده بِرِوَايَاتِ «الجامع الصَّحيح».

فهذا ما يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى تَحْقِيقًا وَجِدِيَّةً فِي التَّوَثُّقِ الْعِلْمِيِّ لَا عَجَلَةَ
الاستشراق! هذا والحميدي نفسه لم يجزم بما قال في كلامه السَّالِف، إِنَّمَا ظَلَّمَ
ظَنًّا! بحسب ما توافر لديه مِنْ نَسْخٍ وَقْتِهِ، يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جُزْمِهِ قَوْلُهُ: «... إِنْ
صَحَّتْ هَذِهِ الزَّيَادَةُ، فَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ مَيْمُونٍ قَدْ
أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ...»^(١).

لَكِنْ عَجَبِي مِنْ ابْنِ الْأَثِيرِ! كَيْفَ اسْتَجَازَ الْجُزْمَ بِكَوْنِ حِكَايَةِ ابْنِ مَيْمُونٍ
«مِمَّا أُدْخِلَ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»^(٢)!؟ مَعَ أَنَّ مُصَدِّرَ دَعْوَاهُ هُوَ الْحُمَيْدِيُّ وَلَمْ يَجْزَمْ
بِذَلِكَ!؟

وَأَمَّا اسْتِيعَادُ (جولدزهر) أَنْ يُخْرِجَ الْبَخَارِيَّ هَذَا الْخَبَرَ فِي «صَحِيحِهِ» لِمَا
فِيهِ مِنْ نَكَارَةٍ تُدْعَى فِي إِضَافَةِ الزَّنَا إِلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَإِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْبِهَائِمِ ..
إِلَخ.

فجواب ذلك لمن لم يُحِطْ بِالْأَخْبَارِ عِلْمًا أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الْفِرْدَةَ تَخْتَصُّ عَنْ أَكْثَرِ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ جِنْسِ اللَّدِّيَّاتِ، بِاتِّخَاذِ ذَكَوَرِهَا
لِإِنَانٍ تَخْتَصُّ بِهَا، أَشْبَهَ مَا يَكُونُ بِمَا عِنْدَنَا نَحْنُ الْبَشَرُ مِنْ ارْتِبَاطِ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى
فِي عَقُودِ الزَّوْاجِ، بِحَيْثُ تَلْزَمُ أَنْثَى الْفُرُودِ ذَكَرًا وَاحِدًا يَخْتَصُّ بِهَا، يَمْنَعُ أَنْ يَنْزَوَ
عَلَيْهَا غَيْرُهُ، بَلْ يَهْبِجُ غَضَبًا لِذَلِكَ، لِمَا رُكِبَ فِيهِمْ مِنْ غَيْرَةِ مُشَابِهَةِ لَبْنِي آدَمَ،
وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عَنْهَا مِنْذُ الْقَدَمِ.

فَانْظُرْ فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الْحَيَوَانِيَّةِ، إِلَى قَوْلِ الْجَاخِظِ فِي وَصْفِهِ لِلْفِرْدَةِ:
«يُحْكِي عَنْهُ مِنْ شِدَّةِ الزَّوْاجِ، وَالْغَيْرَةِ عَلَى الْأَزْوَاجِ، مَا لَا يُحْكِي مِثْلُهُ إِلَّا عَنِ
الْإِنْسَانِ! .. وَاجْتَمَعَ فِي الْفِرْدِ (الزَّوْاجُ وَالْغَيْرَةُ)، وَهُمَا يَخْصِلَتَانِ كَرِيْمَتَانِ،
وَاجْتِمَاعُهُمَا مِنْ مَفَاخِرِ الْإِنْسَانِ عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانِ»^(٣).

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٤٩٠/٣).

(٢) «أسد الغابة» (٧٧٢/٣).

(٣) «الحيوان» (٣٠٩/٤).

ويزيد ابن حَجَرٍ وصفه له: «فيه من شِدَّةِ الغيرة ما يُوازي الآدمي، ولا يَتَعَدَّى أحدهم إلى غير زوجته، فلا يَدْعُ في الغالب أن يحملها ما رُكِبَ فيها من الغيرة، على عقوبة من اعتدى إلى ما لم يختص به من الأنثى»^(١).

وقد ثَبَتَ اليومَ فيها أفعالٌ تدلُّ على ذِكاوتِهِمْ، وقصصُها شهيرة فيما يَبْتهُ الإعلامُ من برامج، يَتَعَجَّبُ منها كلُّ ذي عَيْنين؛ وقد وَقَفْتُ بنفسي على دراسَةِ عِلْمِيَّةٍ حديثَةٍ شاهدةٍ على ذلك، أُجْرِيتَ في حديقةٍ وطَبِيعَةٍ بَغْرِبِ أَوْعُنْدَا، أظهرت: تَشَابُهًا مَلَحُوظًا في السُّلُوكِ الاجتماعيِّ بين ذُكُورِ (الشَّامْبَانِزِيِّ) والإنسانِ، إلى الحَدِّ الَّذِي تَتَجَبَّبُ فيه زَوَاجُ الأقاربِ من أصولٍ وفروعٍ!

بل أثبتَ الباحثون من نفسِ المَحْمِيَّةِ، نتائجَ دراسَةٍ مُلَخَّصُها في اثني عشرة صفحة، استغرقَ إجرائُها تسعَ سِنينَ، توصَّلوا فيها إلى: أنَّ قِرْدَ (الشَّامْبَانِزِيِّ) الذَّكَرَ فيه من (الغيرةِ الجِنْسِيَّةِ) ما يُصبحُ به عُدُوًّا نَبَاتِيًّا عندَ الاشتبَاءِ في كونِ شريكته الأنثى قد ضاَجَعَتْ قِرْدًا آخَرَ! وأنَّ الكثيرَ منهم نتيجة ذلك إمَّا أن يَشُوَّهَ شريكته الأنثى! أو يَنفِرَ منها أَبَدَ الدَّهْرِ!^(٢)

فلأجل هذا أقول:

لا يلزم من كونِ صورةِ الواقعةِ في خَبرِ ابنِ ميمونِ صورةَ الرُّنَا والرَّجَمِ، أن يكون ذلك زِنًا حَقِيقَةً ولا حَدًّا! وإنَّما أُطْلِقَ عليه لَشَبَهِه به في الصُّورةِ فقط، فلا إيقاعَ للتَّكْلِيفِ على الحيوانِ كما تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ^(٣).

فأما عن شَبَهِه في الصُّورَةِ للرُّنَا: فلعلَّ في سَوَاقِ أَصْلِ القِصَّةِ مِن وَجْهِها المَطْلُوعِ، تجليَّةٌ لوجهِ الشَّبهِ الَّذِي لأجلِهِ صَوَّرَ ابنُ ميمونٍ فِعْلَ القِرْدَيْنِ على صورة ذلك، وهي:

(١) «فتح الباري» (١٦٠/٧).

(٢) دراسة علميَّة بعنوان: "Female competition in chimpanzees"، أي: «المنافسة الأنثويَّة عند قِرْدَةِ الشَّامْبَانِزِيِّ»، للباحثين (Anne E. pusey) و(Kara walker)، وهو منشور بالموقع الرِّسْمِيِّ لمَجَلَّةِ «الْعُلُبِ السُّمُورِيِّ» وعلوم الحياة في المكتبة الوطنيَّة الأمريكيَّة للصُّحَّة، وانظر الخبر أيضًا في جريدة (الغد) الأردنيَّة على موقعها الإلكتروني، بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٦م.

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٦٠/٧).

من طريق عبد الملك بن مسلم^(١)، عن عيسى بن حطّان^(٢)، أنّه شهد عمرو بن ميمون، حين سُئِلَ عن أعجب ما رأى في الجاهليّة؟ قال:

«كنتُ في اليَمَن في غَنَمٍ لأهلي، وأنا على شُرُفي، قال: فجاءَ قِرْدٌ ومعه قِرْدَةٌ، فتوسّدَ يَدَها فوَضَعَ يَدَه فوق جَسَدَها فنام، قال: فرأيتُ قِرْدًا أصغرَ منه جاء يمشي خَفِيًّا، حتّى غمز القِرْدَةُ بيده، ثمَّ وَلَّى ذاهبًا، قال: فسَلْتُ يَدَها من تحت خَدِّه سَلًّا رَقِيْقًا، قال: ووَضَعَتْ خَدَّه على الأرض، ثمَّ نَبَحَتْه، قال: فوَقَعَ عليها وأنا أنظر إليه.

قال: ثمَّ رَجَعْتُ، فَجَعَلْتُ تُدْخِلُ يَدَها تحتَ خَدِّه إدْخَالًا رَقِيْقًا، قال: فاستيقظَ فِرْعًا مذعورًا! قال: وأطافَ بها وشَمَّها، ثمَّ شَمَّ خِيَافًا^(٣)، فصاحَ صِيحَةً شديدةً، قال: فَجَعَلْتُ القُرودُ تَجِيءُ يَمَنَةً ويسرَّةً، من بين يديه ومن خلفه، واجتمعَ منهم جماعة، قال: فَجَعَلَ يصيح ويومئُ إليها بيده، ثمَّ سَكَتَ، قال: فَذَهَبَتِ القُرودُ يَمَنَةً ويسرَّةً، قال: فما لَبِثْنَا أن جاءوا به بعينه أعرُفه، فَحَفَرُوا لهما حُفْرَةً فَرَجَمُوهُما، فلقد رأيتُ الرِّجَمَ في غير بني آدم قبل أن أراه في بني آدم!»^(٤).

وقد عَلِمْنَا قبلَ اختصاصِ كُلِّ أنثى من القُرودِ بِذَكَرٍ مُعَيَّنٍ، فإذا امْكَنَتْ نَفْسُها من آخر مع بقاء ارتباطِها بالأوّل: عُدَّ ذلك في طباعِها خِيَانَةً، يستحقُّ فاعِلُهُ العقابَ، كحالِ الإنسانِ تمامًا.

(١) عبد الملك بن مسلم بن سلام الحنفي، أبو سلام الكوفي، ثقة شيعي، من كبار أتباع التابعين، انظر تهذيب الكمال (٤١٥/١٨).

(٢) عيسى بن حطّان الرقاشي، من أواسط التابعين، وثقة المجلي وابن حبان، انظر تهذيب الكمال (٥٩٠/٢٢).

هذا وإنَّ قول ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١٢٠٦/٣) في عبد الملك بن مسلم، وعيسى بن حطّان: «لَا يُخْتَجُّ بهما»: ممَّا رَدَّ عليه ابن حجر، فإنَّ عبد الملك ثقة من رجال الصحيح، ولم يسبقه أحد في تضعيفه، وأمَّا عيسى فقال في «التَّحْقِيقِ»: «مقبول»، أي حسن الحديث إذا توبع، فحديثه لا بأس به في غير الأحكام على وجه الخصوص، وانظر «لسان الميزان» لابن حجر (٢٦٠/٦).

(٣) أي: دُبَرها، كما في رواية أبي نعيم في «معركة الصحابة» (٢٠٤٧/٤).

(٤) أخرجه ابن شاذان في «أبجرائه» (ج ١٠١/٢ مخطوط)، وأبو نعيم في «معركة الصحابة» (٢٠٤٧/٤)، وساقها الإسماعيلي في «مستخرجه» من نفس هذا الطُّرُق، كما في «الفتح» لابن حجر (١٦٠/٧).

وَعَالِبُ الْقِرَدَةِ لَا تُعَدُّ مَخَالِبٌ وَأُنْيَابًا تَقْتُلُ بِهَا كَالْمُفْتَرِسَاتِ، فَ «مِنْهَا مَا يَعْضُ، وَمِنْهَا مَا يَخْدَشُ، وَمِنْهَا مَا يَكْسِرُ وَيُحْطِمُ، وَالْقِرْوُدُ تَرْجُمُ بِالْأَكْفُتِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهَا، كَمَا يَرْجُمُ الْإِنْسَانُ»^(١)؛ وَبِذَلِكَ تَوَسَّلَتْ لِقَتْلِ الْقِرْدَيْنِ الْخَائِنَيْنِ فِي خَيْرِ ابْنِ مَيْمُونٍ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ الْإِنْتِقَامِيَّةِ مِنَ الذُّكُورِ عَلَى مَنْ اعْتَدَى عَلَى خُصُوصِيَّيْهَا الْجِنْسِيَّةِ، قَدْ شَاهَدَهُ النَّاسُ فِي زَمَانِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ت ٧٢٦هـ) فِي غَيْرِ الْقِرْوُدِ، حَتَّى فِي الطُّيُورِ^(٢)!

فَحَاشَا الْبُخَارِيَّ أَنْ يُرِيدَ بِهَذَا الْخَيْرِ حَقِيقَةَ الزُّنَا وَحَدِّهِ فِي الشَّرْعِ، وَإِلَّا لِأَوْرَدَهُ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ فِي بَابِ (رَجْمِ الْمُحْصَن) -مَثَلًا- أَوْ (إِثْمِ الزُّنَا)، وَعِنْدَهُ فِي هَذَيْنِ مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقْوَالِ صَحَابِيهِ مَا فِيهِ غُنْبَةٌ لَهُ عَنْ رِوَايَةِ رَجُلٍ فِي جَاهِلِيَّتِهِ.

إِنَّمَا أَوْتِي الْمُعْتَرِضُ عَلَى الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْخَبَرِ: مِنْ ظَنِّهِ أَنْ كُلَّ خَبَرٍ يُوْرَدُهُ الْأَثَمَةُ فِي مُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِ هُوَ دِينٌ، يُرَادُ بِهِ تَشْرِيعٌ أَوْ عَقِيدَةٌ! وَالْحَالُ أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ قَدْ يَزُودُونَ فِي جَوَامِعِهِمْ مَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا، فَيَسُوقُونَ أَخْبَارَ تَارِيخِيَّةٍ، مِنْهَا أَحْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبِعْثَةِ، وَأَحَادِيثُ صِفَاتِهِ الْخُلُقِيَّةِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ التَّشْرِيعِ فِي شَيْءٍ؛ أَوْ أَخْبَارَ الْجَاهِلِيِّينَ اعْتِبَارًا أَوْ اسْتِظْرَافًا؛ وَهَذَا سَاقِ الْبُخَارِيُّ أَثَرُ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ! حَيْثُ أَخْرَجَهُ فِي بَابِ (أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ) مِنْ كِتَابِ الْمَنَاقِبِ.

وَوَجَّهَ الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ أَثَرِ ابْنِ مَيْمُونٍ وَبَيْنَ تَرْجُمَةِ الْبَابِ لَا تَخْفَى: فَالْقِصَّةُ فِيهَا تَحْكِي أَمْرًا غَرِيبًا وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ وَقَوْلُهُ فِيهَا: «... فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ»^(٣): دَلَالَةٌ لَطِيفَةٌ عَلَى عَظِيمِ قُبْحِ خِيَانَةِ الْعَشِيرِ عِنْدَ الْعَرَبِ مَعَ جَاهِلِيَّتِهَا، حَتَّى اسْتَحَقَّ فَاعْلَهَا عَنْدهُمْ شَدِيدَ الْعِقَابِ.

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن تيمية (ص/٣٧٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/٥٤٥).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (٤/٢٠٤٧).

وفيه أيضًا دلالة على أنَّ عمرو بن ميمون مِنَّ أسَلَمَ وقد أدركَ الجاهليَّة^(١)،
فلأجل ذلك اختارَ له البخاريُّ هذه الحكاية، وفي هذا الباب تحديدًا^(٢).

فهذه النُّكْتُ التي استعصى على المُعتَرِضِ لِمَحْهَا، ولعمايته أنَّهم الخبر بعدمِ
الفائدة؛ وقد أَطْنَبْتُ في هذا الموضع - كما أَطْنَبَ ابنُ حَجَرٍ قَبْلِي في الرَّدِّ على
الحُمَيْدِيِّ - كي لا يَغْتَرَّ ضَعِيفٌ بكثرة ما يَبْهُ الرَّاغِبُونَ مِنَ الشُّبْهِ على هذا الخبر،
تسفيهاً لعقلٍ مُخْرِجِهِ، فيعتمدُها وهي ظاهرة الفسادِ.

-

(١) انظر «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٤٩٠/٣).

(٢) قرَّرَ هذه النُّكْتَةُ ابنُ الجوزي في «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص/٢٨٨).

المطلب الخامس

الجواب عن شبهة التصرف في رواية ابن عمرو،
«إِنَّ آلَ أَبِي (..) لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ»

هذا النص الثاني الذي استدلل به (جولنزيهر) على الإلحاق في «البخاري»، وهو زعمه أن بعض الثقله أدخل كلمة (بياض) في متن هذا الحديث، ليخلص به إلى لعن عائلة تُسمَّى (آل بياض)!

ونقول في جوابه: من العجمة أوتي! ولو صدق هذا المُستشرق في تقديمه، لأخذ بسائر كلام القسطلاني في هذا الموضع، حيث إنه اقتطع منه ما يروى شيهته، مُتعمياً عما أفاده القسطلاني نفسه من ضبط هذا اللفظ بالرفع (بياض)، وليس بالجر (بياض) كما أوهمه (جولنزيهر).

فالمعنى على ما ضبط القسطلاني له: أن هذا الموضع من الحديث في الأصل الذي أخذ منه أبيض، أي: من غير كتابه، قد أبان عن هذا البياض شيخ البخاري في جملة منه توضيحية مُعترضة خارج نص المتن؛ وقد زاده القسطلاني بياناً بأن قال بعده: «ولا يُعرَف في العرب قبيلة يُقال لها أبو بياض! فضلاً عن قريش، وسياق الحديث يُشير بأنهم من قبيلته ﷺ، وهي قريش»^(١).

(١) «إرشاد الساري» (١٣/٩).

فأعظم بها من أمانة علمية من المُحدِّثين في حفظهم لشكلِ المنقول كما هو، تبعثُ المُستشرق إلى التَّحشُّر على ما ضيَّعه أسلافه من أمانة أسفارهم لو كان مُنصِّفاً!

وأما عن الباعث إلى ترك الراوي لهذا الموضع بياضاً دون ذكر اسم المُراد من الآل: فيقول عنه النَّووي: «هذه الكناية بقوله: (يعني فلاناً)»^(١)، هي من بعض الرواة، حُشِنِي أَنْ يُسَمِّيَهُ، فَيَتَرَقَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ وَفَنَنَةٌ، إِنَّمَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَأَمَّا فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ، فَكُنْتُ عَنْهُ، وَالْفَرَضُ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ...»^(٢).

غير أنَّ هذا المُبْهَم المُسْتَتِر وراءَ لفظة (بياض) قد جَاءَ مَا يُفَصِّحُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى جَهْلُهَا الْمُسْتَشْرِقُ، يَقُولُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ (ت ٥٤٣هـ): «يَبَيَّنُهَا أَبُو [ذُرٍّ]»^(٣) فِي «جَمْعِ الصَّحِيحِينَ»، عَنْ شُعْبَةَ، بِالسَّنَدِ الصَّحِيحِ، فَقَالَ: «آل أَبِي طَالِبٍ لِيَسُوا إِلَيَّ بِأَوْلِيَاءٍ، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ»^(٤).

.

(١) كذلك جاءت في «صحيح مسلم» (ك: الإيمان، باب: موالات المؤمنين ومقاطعة غيرهم، رقم: ٢١٥) بلفظ: «أَلَا إِنَّ آلَ أَبِي - يعني فلاناً - لِيَسُوا لِي بِأَوْلِيَاءٍ».

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٨٨/٣).

(٣) قد شُحِفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» إِلَى (أَبُو دَاوُدَ)! وَأَبُو ذُرٍّ: هُوَ حَبِيبُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ صَاحِبُ الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ لـ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»، وَلَأَبِي ذُرٍّ الْهَرَوِيُّ «الْمُسْنَدُ الْمُؤَلَّفُ عَلَى الصَّحِيحِينَ»، ذَكَرَهُ ابْنُ خَيْرٍ فِي «فَهْرَسْتِهِ» (ص/٢٥٤)، فَهَذَا الَّذِي عَنَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٤٦١/٣)؛ وَلِذَلِكَ لَمَّا شَرَّحَ هَذَا الْإِبْهَامَ الدَّوْدِيُّ بِقَوْلِهِ: «السُّرَادُ بِهَذَا النَّحْوِ: مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُمْ»، عَلَّقَ عَلَيْهِ ابْنُ خَبَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٠/٤٢٠، ٤٢٢) بِقَوْلِهِ: «لَوْ تَقَطَّنَ مَنْ كُنْتُ عَنْ أَبِي طَالِبٍ لِلذَّكَاءِ، لَأَسْتَفَنَنْتُ عَمَّا صَنَعَ!».

المَقْلَب السَّادِس

الجواب عن مُطالبة المُعترضِ بالنُّسخة الأصليَّة لـ «صحيح البخاري» شرطًا لتصحيح نسبته إلى مُصنِّفه

وأما مُطالبة المُعترضِ لِنُسخة من الكتابِ بخطِّ البخاريّ لتصحَّ نسبته إليه،
فالجواب عنه من وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ الكتابَ معلومٌ بالضرورة أنَّه تأليفٌ للبخاريّ، فإنَّ النَّاسَ
تعلمُ بالضرورة أنَّ البخاريّ صَنَّفَ كتابًا في صِحَّاحِ الحديثِ، وأنَّه هذا المَقْرُوءُ
المَسْمُوعُ المُتداولُ بينَ النَّاسِ؛ ولا فرقَ في ذلك بين كتابي البخاريّ ومسلم وبين
غيرها من سائرِ مُصَنِّفاتِ علماء الإسلام، بل كتبُ الحديثِ بالخصوصِ مُختَصَّةٌ
عنها بصرفِ العناية من العلماء إلى سماعِها وضبطِها وتصحيحِها، وكتابةُ خُطوطِهم
عليها شاهدٌ لمن قرأها بالسمع، ناطقةٌ لمن سمعها بالأذن في روايتها.

وكئنَّا قدَّمنا أنَّ البخاريّ كان يُحدِّث بكتابه، وتلقَّاه عنه طُلَّابُه سماعًا ومُقابلةً
لنُسخِهِم بنُسخَتِهِ، فلو افترضنا جدلاً ضياعَ نُسخة البخاريّ الَّتِي بيده، فهذه النُّسخُ
تقوم مقامُها لا شكَّ، فكيف وهي مئات النُّسخِ، وكلُّ نُسخة لها سندُها إلى
البخاريّ، وكلُّها مُتطابقةٌ في الجملة؟!

وهذه الصُّناعة التَّوثيقيَّة البديعة هي ما أيسَّ أهلَ الكذبِ والتَّحريفِ من
الكذبِ في هذه المُصَنِّفاتِ المَسْمُوعَةِ؛ فكما أنَّه لا يُمكنُ أحدًا أن يُدْخِلَ في
«المُدَوَّنَة» وكتبِ السُّماعاتِ عن مالكٍ مسألةً في جوازِ السَّحِّ على الجورِّبينِ

الخفيفين - مثلاً - ويقول: إِنَّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ! وَيَخْفَى ذَلِكَ عَلَى حُقَافِ مَذْهَبِهِ؛ فَكَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَزِيدَ فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» حَدِيثًا مُخْتَلَفًا وَيَخْفَى عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ بَعْدَهُ!

الوجه الثاني: أَنَّ النُّسخَ الْمُخْتَلَفَةَ لـ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» كَالرُّوَاةِ الْمُخْتَلِفِينَ، وَاتِّفَاقُهَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا فِيهَا عَنِ الْبَخَارِيِّ قَطْعًا كَمَا قَدْ مَنَّا.

فَإِنَّكَ إِذَا وَجَدْتَ الْحَدِيثَ فِي نُسْخَةٍ مِنْهُ نُسِخَتْ بِالْيَمَنِ، وَوَجَدْتَهُ فِي نُسْخَةٍ نُسِخَتْ بِالْمَغْرِبِ، وَفِي الشَّامِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَقْطَارِ الْإِسْلَامِ؛ ثُمَّ وَجَدْتَهُ أَيْضًا فِي شُرُوحِ «الصَّحِيحِ» الَّتِي صُنِّفَتْ قَرِيبًا مِنْهُ، كَشَرْحِ أَبِي سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيِّ (ت ٣٨٨هـ)، فَإِنَّ هَذَا أَدْرَكَ الَّذِينَ رَوَوْا الْكِتَابَ عَنْ شُيُوخِهِمْ عَنِ الْبَخَارِيِّ رَوَايَةً نُسْخَ وَمُطَابِقَةً، وَشَرْحُهُ أَثَبَّتَ فِيهِ كِتَابَ الْبَخَارِيِّ بِشَكْلِهِ الْمُتَدَاوِلِ، فَيَكُونُ نَفْسُ شَرْحِهِ نُسْخَةً مِنَ الْكِتَابِ، بَلْ كُلُّ شُرُوحِ الْبَخَارِيِّ الْمُتَقَدِّمَةِ تُعْتَبَرُ نُسْخًا صَحِيحَةً مِنْهُ.

ثُمَّ وَجَدْتَهُ أَيْضًا فِي الْمُسْتَخْرَجَاتِ عَلَى «الْبَخَارِيِّ» الْجَامِعَةِ لِمَا فِيهِ، كـ «الْمُسْتَخْرَجِ» لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ (ت ٣٧١هـ) عَلَيْهِ، وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي إِلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا الْبَخَارِيُّ، وَتُرْوَاهَا بِأَسَانِيدَ تَلْتَقِي فِيهَا مَعَ الْبَخَارِيِّ فِي شَيْخِهِ أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ النَّظَرَ فِي هَذَا كُلِّهِ لَنْ يُعْذِرَ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِاسْتِحَالَةِ تَوَاطُؤِ رَوَاةِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى مَحْضِ الْكَذِبِ وَالْمُبَاهَاةِ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمْ وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، لِإِتِّبَاعِهِمْ أَزْمَانَهُمْ وَبُلْدَانَهُمْ، وَاخْتِلَافِ أَغْرَاضِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ.

الوجه الثالث: أَنَّ الْأُمَّةَ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى جَوَازِ إِسْنَادِ مَا فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مَا زَالُوا يَقُولُونَ فِي كُتُبِهِمْ: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ، أَوْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ، مِنْ غَيْرِ تَكْثِيرٍ فِي هَذَا عَلَى الرَّأْيِ، مَعَ كَثْرَةِ وَقُوعِ هَذَا مِنْذُ صُنِّفَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ، إِلَى هَذَا التَّارِيخِ، وَذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ أَلْفٍ وَمِائَتَيْ سَنَةٍ، وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ لِلتَّشْغِيبِ الَّذِي اشْتَهَرَ بِهِ الْمُعْتَرِضُ، وَمُزِيلَةٌ لِلتَّشْوِيشِ الَّذِي أَوْرَدَهُ^(١).

(١) انظر هذا الوجه في «المواسم والقواصم» لابن الوزير (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

الوجه الرابع: أَنَّ الْمُعْتَرِضَ إِنْ عَيَّيَ عَنْ تَفْهَمٍ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ بَيِّنَاتٍ، فَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ لِمِثْلِهِ أَنْ يُفْهَمَ بِضَرْبِ مِثَالٍ وَاقِعِيٍّ، يُعَلِّمُهُ كَيْفَ أَرَزَىٰ بِنَفْسِهِ حِينَ اشْتَرَطَ تَوْقِيعَ الْمُؤَلِّفِ عَلَى الْكِتَابِ بِخَطِّ يَدِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَتَخَيَّلَ نَفْسَهُ:

فَدَخَلَ مَكْتَبَةً عَالِمِيَّةً مَرْمُوقَةً، أَوْ دَارًا لِلنَّشْرِ مَطْرُوقَةً، عَلَى رُفُوفِهَا أَوْقَارُ أَسْفَارٍ فِي شَتَّى أَوْدِيَةِ الْعُلُومِ، فَلَاخَ لَهُ مِنْهَا كِتَابُ «الْجُمْهُورِيَّةِ» لِأَفْلَاطُونِ (٣٤٧ ق.م)، وَكِتَابُ «الْأَمِيرِ» لِمِيكَائِيلِي (ت ١٥٢٧م)، فَلَمْ يَلْبَثْ حَتَّى تَوَجَّهَ بِهِمَا إِلَى قَيْمِ الْخَزَانَةِ قَائِلًا: إِنِّي لَا أَعْتَرِفُ بِصُحَّةِ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، حَتَّى تُخْرِجُوا لِي نُسْخَةً أَصْلِيَّةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَتَبَهَا الْمُؤَلِّفُ بِخَطِّ يَدِهِ! بَلْ لَا أَعْتَرِفُ بِأَيِّ كِتَابٍ حَوْتَهُ خِزَانَتُكُمْ إِلَّا بِهَذَا الشَّرْطِ، حَتَّى أَطْمَئِنُّ إِلَى الْعَزْوِ إِلَيْهِ!

فَحَدَّثَنِي -بِاللَّهِ عَلَيْكَ-: عَنْ أَيِّ لَوْنٍ أَوْ صُورَةٍ تَخَيَّلْتَ بِهَا وَجْهَ قَيْمِ الْخَزَانَةِ وَهُوَ يُلْظَمُ بِهَذَا الْكَلَامُ؟! وَقَدْ تَجَاوَزَ هَذَا الْمُتَحَدِّثُ جَمِيعَ الْأَعْرَافِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَالْمَسَالِكِ الْعِلْمِيَّةِ، الَّتِي تَضَمَّنُ سَلَامَةَ الْكُتُبِ، وَعَدَمَ انْتِحَالِهَا فِي عَصْرِنَا الرَّاهِنِ! **الوجه الخامس:** أَنَّا لَوْ افْتَرَضْنَا جَدَلًا ظَنِّيَّةً نَسَبَ مَا فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَسْتَحِيلُ وَصَمُّ مَا فِيهِ مَعْرُوضًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَذِبِ، لِأَنَّ الْبَخَارِيَّ لَمْ يَتَّفَرَّدْ أَصْلًا بِرَوَايَةِ حَدِيثِ نَبَوِيِّ دُونَ سَائِرِ الْأَثَمَةِ، بَلْ هِيَ نَفْسُهَا مُفَرَّقَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ فِي كُتُبِ الشُّنَنِ وَالْمَعَاجِمِ وَالْمَسَانِيدِ وَالْأَجْزَاءِ وَنَحْوِهَا؛ فَكَثُرَ أَحَادِيثُ الْبَخَارِيِّ لَهَا الْعَشْرَاثُ مِنَ الطَّرِيقِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

فَأَيُّ طَائِلٍ وَرَاءَ هَذَا التَّشْغِيبِ وَالتَّشْكِيكِ فِي نُسْخِ الْبَخَارِيِّ؟!

المبحث السابع

دعوى اختلال المتون في «صحيح البخاري»
لروايتها بالمعنى وتقطيعها

المطلب الأول

احتجاج المخالفين بتقطيع البخاري للأحاديث وروايتها بالمعنى على انتفاء مصداقية كتابه وضعف أمانته

يُعتبر تقطيع المُحدِّثين للحديث واختصارهم له ذريعةً احتجَّ بها كلُّ مَنْ أَفْقَدَ الثَّقةَ بما يَرْبُرُهُ الْمُصَنِّفُونَ مِنْ مَتُونٍ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ، يَحْتَمِلُونَ بِذَلِكَ مِنْهُمْ الْغَلَطَ فِي نَقْلِ غَيْرِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، أَوْ خَوْفًا مِنْ تَصَرُّفِ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَشْكِيلِهَا حَسَبَ أَهْوَائِهِمُ الْعَقْدِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ؛ فَصَارَ هَذَا التَّصَرُّفُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي مَتُونِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَثَلَةً يَنْقُضُهَا بِالتَّشْهِيرِ كُلُّ مُنَاوِيٍّ لَهُمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ^(١).

والبخاري قد أوفى بالتصحيح الأوفر من هذا التشنيع، لما عُرف عنه من تقطيع بعض المتون في «صحيحه» واختصارها، حتَّى لقد بلغ الفجور في الخصومة ببعضهم، أن يُعَدَّ هذا العملَ الفَنِّيَّ مِنَ الْبَخَارِيِّ «نوعَ خيَانَةٍ عِلْمِيَّةٍ، ناجمة عن روح التعصُّب لمذهبه العقدي»^(٢).

وبالنظر في كتابات مَنْ توجَّه إلى «البخاري» بالطعن في منهجه، نجده أكثر مَنْ يُدَنِّدُ حَوْلَ تَقْطِيعِهِ لِلأَحَادِيثِ، وَيَجْرِمُ ذَلِكَ مِنْهُ: الْشُّبُهَةَ الْإِمَامِيَّةَ، وَالْمُعَاصِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ؛ فَكَانَ فِيمَا أَدَّعَوْهُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ تَوَسَّلَ بِهَذِهِ

(١) كما تراه في «أضواء على السنة المحمدية» لأبورية (ص/ ٧٠-٨٣).

(٢) انظر «أضواء على الصحيحين» لصديق النجفي (ص/ ١١٦).

الطريقة في التصنيف لإسقاط أحاديث تشتمل على منقبة لعلي عليه السلام، وحذف ما يؤهم منقصة لغيره من الخلفاء الراشدين؛ أي أن البخاري كان يعيد إلى حذف صدر المتن - مثلاً - أو ذيله، أو تقطيع الجنب من وسطه، لكي تخفى المنقبة أو المنقصة.

ترى هذا الافتراء في مثل قول (عبد الصمد شاكر): «كلُّ مُنْصِفٍ تَعَمَّقَ بعد مُطالعة البخاري في سائر الصحاح، يفهم بوضوح أن البخاري يرى جواز الحذف والتغيير في متون الأحاديث بما يراه مناسباً، وهذا أمر خطير، يُسْقِطُ اعتبار الكتاب إلى حد بعيد، رغم اشتهاؤه، واعتماد معظم أهل العلم عليه»^(١).

وفي قول (جعفر السبحاني): «إن البخاري وإن ذكر شيئاً من فضائل علي وأهل بيته، إلا أن قلّمه يرتعش عندما يصل إلى فضائلهم، فيعبث بالحديث مهما أمكن»^(٢).

أمّا (صادق النجفي)! فكان أطول القوم نقساً في التعريض بالبخاري سلوكه لهذا النهج في اختصار المتون وتقطيعها، وكثير ممن تكلم من بعده في هذا من أهل طائفته إنما يستقي أمثلته من كتابه «أضواء على الصحيحين»، من غير تثبت من مصدريه! ولا مبالاة لتوجيهات العلماء في كشف مغالطاتهم على تصرفات البخاري.

فكان مما يزعمه هذا (النجفي)، أن مما يسلب الاطمئنان والاعتماد على «صحيح البخاري»، ويوجب عدم الوثوق بمروياته: أن قسماً من أحاديثه قد رويت بالمعنى، ولم نقلها المصنف بنفس اللفظ حسب ما سمعها من ناقلها.

مستشهداً في ذلك بما نقله الخطيب عن البخاري قال: «رُبَّ حديثٍ سمعته بالبصرة، كتبتُه بالشَّام، ورُبَّ حديثٍ سمعته بالشَّام، كتبتُه بمصر، فقبل له:

(١) فقرة عابرة في الصحاح الستة (ص/٦٠).

(٢) مقدمة لـ «القول الصراح في البخاري» لفتح الله الأصهباني (ص/ب).

يا أبا عبد الله بكما له؟ قال: فسكت^(١)؛ ويقول ابن حجر عند كلامه على حديث سحر النبي ﷺ: «.. هذا من نوادر ما وقع في البخاري، أنه يُخرج الحديث تاماً بإسناد واحد بلفظين»^(٢).

وهذا بخلاف مسلم، فليس ينقِم عليه المُخالفون هذه الطريقة كثيراً، لا يكادون يذكرونه^(٣)، لأنهم يعلمون أن «مسلماً إنَّما صَنَّف كتابه في يديه، بحضور أصوله، في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرَّز في الألفاظ، ويتحرَّز في السياق»^(٤).

وفي تقرير هذه الشبهة في متون البخاري، يقول (التَّجْمِي):
«لو تَبَيَّنَّا وفحصنا الأحاديث التي رواها البخاري في «صحيحه»، لَوَجَدنا أنَّ البخاري اتَّبَعَ أسلوبَ الثَّقَلِ بالمعنى في كثير منها، .. وعليه؛ فهل يُمكن لقارئ أن يَعْتَمِدَ على كتاب وَضَعَهُ مؤلِّفُهُ في مُدَّةِ سِتَّةِ عشر سنة، كما اعترف البخاري أنه خَرَجَ وَضَبَطَ فيه تلك الأحاديث التي سَمِعَهَا في بلد، وبعد مُدَّةٍ مِنَ الزَّمن كتبها وهو في بلد آخر؟

لا ريب أنَّ هذه الفترة الزَّمنية التي فَصَلَتْ بين سماع الحديث وبين تدوينه، سوف تُنْسِيهِ ألفاظ الحديث، ويأتي مكانها بألفاظ أخرى غيرها، أي يكون النقل فيه نقلاً بالمعنى، وبهذا يَفْقِدُ الحديثُ شأْنَهُ واعتباره، .. ولهذا السَّبَب جعلنا موضوعَ الثَّقَلِ بالمعنى الَّذِي اتَّبَعَهُ البخاري في تخريجِهِ للأحاديث في صحيحِهِ دليلاً على ضَعْفِ أحاديثِهِ»^(٥).

(١) تاريخ بغداد (٢/٣٢٢).

(٢) فتح الباري (١٠/٢٢٧).

(٣) ولذلك أَخَذَ (حيدر حبّ الله) أحد الباحثين الإمامية المعاصرين على (صادق التَّجْمِي) عدمَ فِكْرِهِ لمسلم صنيته في المحافظة على المتن، فقال في «موقف الإمامية من الصحيحين» (ص/٥٤): «.. الثَّلَاثُ أَنْ الثَّاقِدَ الْمُؤَقَّرَ هُنَا، لَمْ يَتَمَسَّحْ مُسْلِمُ بْنُ الْحُجَّاجِ عَلَى عَدَمِ حَذْوِهِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ كَمَا قَعَلَ الْبُخَارِيُّ، مَعَ أَنَّهُ يَجْمَلُ عِنَاوَانَ بَعْضِهِ فِي إِشْكَالِيَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ! فِيمَا هِيَ إِشْكَالِيَّةٌ عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَمَذْهَبٌ لِمُسْلِمٍ عَلَى مُوَضُوعِيَّتِهِ»!

(٤) «الْمَكْتُبُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لابن حجر (١/٢٨٣).

(٥) «أَصْوَاءُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (ص/١٢٥-١٢٦).

المطلب الثاني

دفع احتجاج المخالفين بتقطيع البخاري للأحاديث وروايتها بالمعنى
على دعوى الغلل المُتوهم في كتابه وضعف أمانة صاحبه

الفرع الأول: اختصار المتن وعلاقته بتقطيع المتن وروايته بالمعنى.

اختصار المتن: هو حذف راويه أو ناقله شيئاً منه، فيكون بهذا الاعتبار له صورتان عند المُحدثين:

الأولى: حذف بعض المتن، والاختصار على بعضه الآخر بلفظه.

الثانية: حذف بعض المتن، والإتيان ببعضه الآخر على المعنى دون اللفظ.

فعلى هذا، يحصل اختصارُ المتن تارةً بتقطيع الحديث في الأبواب، بحيث يذكر المصنّف كلّ قطعة فصلها من الحديث في بابٍ مُستقل من مُصنّفه؛ وتارةً برواية بعضه دون كماله، بحيث يقتصر على رواية بعضه، ويحذف بعضه الآخر من غير أن يذكره في موضع آخر من تصنيفه؛ وتارةً أخرى يكون بحذف بعض ألفاظه، والإتيان به على معناه بعبارٍ وجيزة.

وبهذا يتقرّر: أنّ العلاقة بين اختصارِ المتن وتقطيعه علاقةٌ عموم وخصوص مُطلق، فإنّ الاختصارَ أعمُّ من التّقطيع، فإنّ كلّ تقطيع اختصارٌ، وليس كلّ اختصارٍ تقطيعاً، بل يحصل بطرقٍ أخرى غير طريقة التّقطيع، كأن يحذف بعض المتن، ويُجمل بقيّته على المعنى كما تقدّم^(١).

(١) انظر شواهد هذا التّفصيل من كلام العلماء في «اختصار المتن ومنهج الإمام البخاري فيه» لمحمد الحبرجي (ص/٢٦-٢٧).

كما أنَّ العلاقة بين رواية المتن بالمعنى وبين اختصاره، أيضًا علاقة عموم وخصوص وجهي، إذ يجتمعان في حديث حُذِفَ منه بعض ألفاظه، وتُصَرَّف فيه بما يُوافق المعنى؛ وتنفرد الرواية بالمعنى عن الاختصار بحديث حصل فيه تغيُّر في ألفاظ المتن، دون أن يستلزم ذلك حذف شيء من المتن^(١).

الفرع الثاني: حكم الرواية بالمعنى واختصار المتن، وشروط ذلك.

أما الرواية بالمعنى - وإن كان الخلاف فيها ثابتًا بين المتقدمين - فإنَّ جوازها بشروطها هو مذهب جمهور العلماء^(٢)، والذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف، ويدلُّ عليه روايتهم القصة الواحدة بألفاظ مختلفة^(٣)، وهو المُستقرُّ عليه عند عامة المتأخرين^(٤).

والأصل وإن كان تأدية الراوي للحديث كما سمعه بلفظه، فهو لا ريب أبرأ للذمة؛ لكن للمشقة فيه رخصوا أن يؤدِّيه على معناه، حيث العبرة في نصوص السنة هو ما تدلُّ عليه من الأحكام والشرائع، فإنَّ الأداء للحديث بمعناه عند مشقة الإتيان بلفظه مُحَقَّقٌ للغرض، ما دام المعنى صحيحًا مُوافِقًا لدلالة أصل لفظه^(٥).

فلاجل ذلك نرى المحدثين شَرَطُوا على مؤدِّيه على هذا الوجه أن يكون فقيهًا عاليًا بما تُحيل المعاني، وحرَّمُوا ذلك على الجاهل بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ، لئلا يقع في الكذب على النبي ﷺ؛ حتَّى كان من صور العلل الواردة عندهم على الأحاديث النبوية: التعليل بالخطأ بسبب الرواية بالمعنى^(٦).

(١) وإلى هذا التقسيم يشير كلام القاضي عياض السبتي في كتابه «إكمال المعلم» (١/٩٤).

(٢) انظر «نزهة النظر» لابن حجر (ص/١١٩).

(٣) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/٥٣٣).

(٤) ذكر أئمتناهم المصطفى البغدادي في «الكفاية» (ص/٢٠٠).

(٥) مع اتفاقهم جميعًا على حرمة رواية ما تضمنته بطون الكتب بالمعنى، فليس لأحد أن يغيِّر لفظ شيء من كتاب مُصَنَّفٍ ويثبت بذلك فيه، لانتفاء المشقة، انظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص/٢١٤)، وفتح المنيث للسخاوي (٣/١٣٧).

(٦) انظر أمثلة ذلك في «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٤٢٧).

يقول ابن تيمية في ما يقع في نقل المتن بالمعنى أو تفسيرها من غلط: «إن الله يُقيم له من الأئمة من يُبينه، ويذكر الدليل على غلط الغالط، وكذب الكاذب، فإن هذه الأئمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة، إذ كانوا آخر الأمم، فلا نبي بعد نبيهم، ولا كتاب بعد كتابهم»^(١).

هذا؛ وليس ما نراه من تعدد روايات الحديث الواحد أصله دائماً من النقلة، بل يكون أحياناً بسبب تنوع الفاظ النبي ﷺ ففيه بين الحين والآخر؛ فرب حديث قاله في مجلس، أعاده في مجلس آخر أو مناسبة أخرى بلفظ آخر، فيروي كل صحابي ما سمعه فيما حضره^(٢).

ويتفرع عن هذا المبحث من الرواية بالمعنى، حكم اختصار الحديث: فقد ذهب إلى منع الاختصار مطلقاً أكثر من منع نقل الحديث بالمعنى، وهم بعض أهل الحديث المتقدمين، تحرراً من قطع الخبر وتغييره، فيؤدي ذلك إلى تغيير معناه دون تفتن؛ وهذا اختاره أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) من المعتزلة^(٣).

وعلى خلاف هذا المذهب مشى سائر المحدثين والأصوليين، أي إلى جواز الاختصار، بل قال النووي: «أما تقطيع المصنفين الحديث الواحد في الأبواب، فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف فيه، وقد استمر عليه علم الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين وغيرهم من أصفاء العلماء»^(٤).

(١) «الجواب الصحيح» (٣٩/٣).

(٢) انظر أمثلة لذلك في «أسباب تعدد الروايات في متن الحديث» لد. شرف الفضاة وأمين الفضاة (ص/١٠).

(٣) «المعتمد» لأبي الحسين البصري (١٤١/٢).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (٤٩/١).

وهؤلاء الأعلام في مذهبيهم هذا لم يُغفلوا تقييد الاختصار للمتن وتقطيعها بشروط تقي من تغيير المعنى، هذه الشروط منها ما يتعلّق بالرّاي المختصر نفسه، ومنها ما يتعلّق بالحديث الذي يُراد اختصاره^(١).

فأمّا عن الواجب توفّره من ذلك في المختصر:

فيلزمه العلم بمدلولات ألفاظ الحديث، وما يخلّ حذفه من المتن بالمعنى. وكذا يلزمه الفقه بمعنى المتن، وما يدلّ عليه من أحكام، لكي لا يحذف ما له تعلّق بحكم منه، فيقطع الخبر عن وجهه^(٢).

وفي تقرير هذه اللّوازم للمختصر يقول ابن حبان: «... أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدّى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره، لم يُجمله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر»^(٣).

فإذا شكّ الرّاي في الارتباط بين اللفظ المُقتصر عليه وما تركه من الحديث، تعيّن عليه ذكر الحديث بتمامه، كونه أسلم للرّواية وأحفظ^(٤).

هذا مع لزوم انتفاء التهمة عن المختصر عند اختصاره للحديث؛ فإن كان حذف الرّاي لبعض المتن يعرضه لتهمة الاضطراب بالنقل -مثلاً- أو الغفلة والنسيان، فلا ينبغي له حينئذٍ الاختصار، اللهم إلّا من إمام حافظ معروف بالإتقان^(٥).

وأمّا الشروط الواجب توفّرها في المتن المراد اختصاره:

فهي شروط صحّة للاختصار ترجع عند من وضعها إلى ارتباط اللفظ بالمعنى المراد تبليغه، فلا يجوز اختصار المتن إذا كان اللفظ المراد اختصاره

(١) انظر «الكفاية» للخطيب (ص/١٩١-١٩٣).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (١/٩٤)، و«نزهة النظر» (ص/٩٧)، و«فتح المغيث» (٣/١٣٩)، و«البحر المحیط» للزركشي (٤/٣٦٣).

(٣) «صحيح ابن حبان» (١/١٥٢).

(٤) انظر «فتح المغيث» (٣/١٣٩).

(٥) انظر «الستصفي» للقرطبي (ص/١٣٣)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص/٢١٦)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (٢/٧٠٤).

مُتَعَلِّقًا بِاللَّفْظِ الْمَقْتَصَرِ عَلَيْهِ، لَأَنَّ اخْتِصَارَ مَا كَانَ هَذَا حَالَهُ يُوَدِّي إِلَى فَلَكَ التَّعَلُّقِ الْمُفْضِي إِلَى الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى.

وهذا التَّعَلُّقُ بَيْنَ اللَّفْظِ الْمَتْرُوكِ وَاللَّفْظِ الْمُثْبِتِ فِي الْاِخْتِصَارِ عَلَى ضَرِيرَيْنِ:
إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقًا لَفْظِيًّا: كَتَعَلُّقِ الْمُسْتَنْثَى بِالْمُسْتَنْثَى مِنْهُ، وَالشَّرْطِ بِمَشْرُوطِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (ت ٦٤٦هـ): «حَذَفَ بَعْضُ الْخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، إِلَّا فِي الْغَايَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَنَحْوِهِ»^(١).

أَوْ يَكُونَ التَّعَلُّقُ مَعْنَوِيًّا: كَأَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ مِنَ الْحَدِيثِ مُخَصَّصَةً لِعُمُومِ الْأُخْرَى، أَوْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً لِمُقْتَضَى الْحَالِ الَّذِي لِأَجْلِهِ وَرَدَ الْحُكْمُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى»^(٢).

وفي تقرير هذا النوع من التَّعَلُّقِ وَحُكْمِهِ، يَقُولُ ابْنُ حَبَّانَ الْبَسْتِيُّ:
«كُلُّ خَطَابٍ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ فَهُوَ عَلَى ضَرِيرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: وَجُودُ حَالَةٍ مِنْ أَجْلِهَا ذُكِرَ مَا ذُكِرَ، لَمْ تُذَكَّرْ تِلْكَ الْحَالَةُ مَعَ ذَلِكَ الْخَبَرِ.

وَالثَّانِي: أَسْئَلُهُ سُئِلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَأَجَابَ عَنْهَا بِأَجْوِبَةٍ، فَرُويَتْ عَنْهُ تِلْكَ الْأَجْوِبَةُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ بِالْخَبَرِ إِذَا كَانَ هَذَا نَعْتُهُ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، دُونَ أَنْ يُضَمَّ مُجْمَلُهُ إِلَى مُفَسَّرِهِ، وَمُخْتَصَرُهُ إِلَى مُقْصَصِهِ»^(٣).

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعَلُّقِ الْمَعْنَوِيِّ: أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ مُتَعَبَّدًا بِلَفْظِهِ؛ كَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَلْفَاظِ الدُّعَاءِ الْمُقَيَّدَةِ بِبَعْضِ الْأَحْوَالِ: كَالشَّهَدِ، وَالْأَذْكَارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ تَوْقِيفِي اللَّفْظِ، وَهَذَا مَا دَعَا الْبُخَارِيَّ لِأَنْ يُقِيَّ -مِثْلًا- عَلَى مَتْنِ

(١) «مختصر متني السؤل والأمل» لابن الحاجب المالكي (١/٦٢٢-٦٢٤).

(٢) انظر «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص/١٩٣)، و«المستصفى» للغزالي (١/١٦٨)، و«فتح المنبث» للسخاوي (٣/١٥٦-١٥٧).

(٣) «صحيح ابن حبان» (١/٤٢٩).

دعاء التَّوَم: «اللَّهُمَّ اسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ...» في عِدَّة مَوَاضِعٍ مِنْ «صَحِيحِهِ» كَمَا هُوَ، دُونَ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِالِاخْتِصَارِ فِي مَوْضِعٍ مِنْهَا.^(١)

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَنُّ مُتَّصِفًا لِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَقِلَّ عَنْ بَاقِيهِ: فَلَا خَرَجَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ فِي فَصْلِ الْجُزْءِ الْمُسْتَقِلِّ مِنْهُ. بِفَرْضِ مُنَاسَبَةِ الْأَبْوَابِ -مَثَلًا-، قِيَاسًا مِنْهُمْ عَلَى «السُّورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ»، تُسْتَلُّ الْآيَةُ مِنْهَا لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا فِي الْبَابِ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ، إِذَا صَحَّ وَجُودُ مَعْنَى الْإِسْتِقْلَالِ لِلْجُزْءِ الْمُقْطُوعِ مِنْهُ^(٢)؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَعْنَى الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُتَنِ إِذَا امْتَكَنَ تَفْصِيلُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ دُونَ تَعَلُّقِهِ بِالْمَحْذُوفِ وَلَا إِحَالَةٍ لِلْمَعْنَى، فَإِنَّهُ يَقُومُ بِذَلِكَ مَقَامَ خَبَرَيْنِ مُفَصَّلَيْنِ^(٣).

عَلَى هَذَا جَرَى عَمَلُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي اسْتِشْهَادِهِمْ بِبَعْضِ الْحَدِيثِ دُونَ بَعْضٍ، وَهُمْ لَا شَكَّ قُدُورَةٌ لَنَا فِي ذَلِكَ، وَنَحْنُ نَرَى كُتُبَ الْأَثَمَةِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ مَشْحُونَةً بِأَبْعَاضِ الْأَحَادِيثِ، يَذْكُرُونَ كُلَّ بَعْضٍ مِنْهَا فِي بَابٍ يَخْصُهُ، لِيَسْتَدِلُّوا بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْبَابِ، لَا يَبِينُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْمُسْتَنْبِطُ مِنْ تِلْكَ الْقِطْعَةِ يَدِقُّ، وَالْحَدِيثُ طَوِيلٌ، فَإِنَّ إِيْرَادَهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ بِتَمَامِهِ تَقْتَضِي مَزِيدَ تَعَبٍ فِي اسْتِخْلَاصِهِ، بِخِلَافِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى مَحَلِّ الْإِسْتِشْهَادِ، فَفِيهِ يُسَّرُ^(٤).

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا النَّوعِ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْبُخَارِيُّ كَثِيرًا وَمُسْلِمٌ أحيانًا مِنْ ذِكْرِ طَرَفِ الْحَدِيثِ دُونَ بَاقِيهِ لِأَغْرَاضٍ مُخْتَلِفَةٍ: كِبَايِنِ الْمُتَابِعَاتِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْعِلَلِ وَاختِلَافِ الرُّوَاةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ هُوَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ.^(٥)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْوُضُوءُ، بَاب: فَضْلُ مَنْ بَاتَ عَلَى وَضُوءٍ، بِرَقْم: ٢٤٤) وَفِي (ك: الدَّعَوَاتُ، بَاب: إِذَا بَاتَ طَاهِرًا، بِرَقْم: ٥٩٥٢، وَبَاب: مَا يَقُولُ إِذَا نَامَ، بِرَقْم: ٥٩٥٤، وَبَاب: النَّوْمُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، بِرَقْم: ٥٩٥٦)، وَفِي (ك: التَّوْحِيدُ، بَاب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: أُنْزِلْ بِمَعْلَمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ، بِرَقْم: ٧٠٥٠).

(٢) «تَحْرِيرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيدِ (٢٨٨/١).

(٣) «الْكُفَايَةُ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ص/١٩٢).

(٤) انْظُرْ «مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ» (ص/٢١٧)، وَ«إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ» لِمَبَاضِ (٩٤/١)، وَ«التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ» لِلتَّوَوِي (ص/٧٥)، وَفَتْحُ الْمَنِيِّ لِلشَّوَارِيِّ (١٤٢/٣).

(٥) «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (٣٧٩/٢).

فبأن بهذا أن المراد ممّا قد يُذكر من كون التّقطيع للمتون لا يخلو من كراهة، ليس معناه الكراهة الاصطلاحية، وإنّما المراد أن سؤقه تامّاً أحسن وأولى^(١)، يقول ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): «والأولى درجة وراء الجواز، وما قصد من منع الاستعمال إلا الاحتياط والأتقى، والتحرُّز عن التسامح والتساهل في لفظ الحديث»^(٢).

الفرع الثالث: مذهب البخاري في اختصار المتون وروايتها بالمعنى.
ما تقدّم تقريره من تجويز عامّة المُحدّثين لتقطيع الحديث واختصاره بشروطه، هو مذهب البخاريّ تبعاً؛ كما أن عاتّة المتأخّرين الذين اعتنوا بـ «الجامع الصحيح» للبخاريّ متوافقون على أن مذهب البخاريّ تجويز اختصار المتون وإن لم يُصرّح بذلك، نظراً لصنيعه في كتابه ومقارنّة ما يرويه بغيره. وقد شهّر عنه تقطيع المتون وتفريقها في الأبواب، فيروي -مثلاً- بإسناده تحت بعض التّراجم قطعة من الحديث، ويذكر المتن في موضعٍ بتمامه، ثم يذكره باختصارٍ مُقتطعاً منه في مواضع أخرى بنفس الإسناد^(٣).

وهو في هذا التّقطيع أو الاختصار، مُلتزمٌ بالشّروط التي أشرنا إليها قريباً، فليس يعمد إلا إلى ما لا تعلق له بالمقتصر عليه تعلقاً يُفضي إلى اختلال المعنى كلياً أو جزئياً^(٤).

يشرح ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) السّبب في ذلك فيقول: «إنّ البخاريّ استنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أن يُقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدّة

(١) «الكت الوفية للباقى (٦٤/٤).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١/١٠٢).

(٣) انظر أمثلة لذلك في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (١/٨٩)، وكذا «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/٩٤)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص/٢١٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/٨٤) و(١/٢٨٦).

(٤) «فتح الباري» (١/٨٤).

أحكام، ليُورد كلَّ قطعةٍ منه في البابِ الَّذي يَسْتَدِلُّ به على ذلك الحكم الَّذي استنبط منه، لأنَّه لو ساقَه في المَوَاضِع كُلِّها برُمَّته، لطال الكتاب^(١).

والبخاريُّ قد يكتفي بإخراج قطعةٍ من الحديث دون أن يَسوقها تامَّةً في أيِّ مَوْضِعٍ آخر، وروايته بهذه الصُّورة قد نَبَّه من أَهْلِ الحديث إلى وقوعها في «صحيحه»، بحيث يكون المَحذوف مَوْقُوفًا على الصَّحَابي، وفيه شيء قد يُحَكِّم برفعه، فيقتصر البخاريُّ على الجملة التي يُحَكِّم لها بالرفع على الغالب، ويحذف الباقي، لأنَّه لا تَعْلُقُ له بأصل موضوع كتابه؛ أو يفعل ذلك قليلًا لكون الحديث مشهورًا بتمامه، أو لكونه لم يرد إلا الاستشهاد بتلك اللَّفظة، فيقتصر عليها اختصارًا، وهذا قليل جدًا^(٢).

هذا بعد التَّنْزِيلِ بأنَّ التقطيع للحديث واختصاره حاصلٌ من البخاريِّ نفسه! وإلاَّ فحين الباحثين المعاصرين مَنْ يرى خلاف ذلك، ودَّلَّ على أنَّ البخاريَّ إنَّما يورد الأحاديث المُسندة كما سمعها من شيوخه من وجوه عن الواحد منهم، وأنَّ التَّصَرُّف في الرواية إنَّما هو مِمَّنْ فوقه لا من البخاريِّ، وإنَّما يضع هو كلَّ رواية بصورتها التي تلقَّاها فيما يراه مناسبًا من الأبواب^(٣).

الفرع الرَّابِعُ: قِلَّةُ ما رواه البخاريُّ بالمعنى في «صحيحه».

مع ما سَبَقَ تقريره من كون الرواية بالمعنى لا حَرَجَ فيها للمتأهِّل عند الحاجة، فإنَّ البخاريَّ أَهْلٌ لتَوْفِيَةِ شروط ذلك بحَقِّها؛ فإنَّه إمام في الحديث، بارِعٌ في اللُّغة، فقيهٌ النَّفس، شَهِدَ له بِذا أَشْيَاخُه والأُمَّةُ مِن بعده، لا يَزَالون ينهلون مِن كنوزِ دَقَائِقِ المعاني التي أودَّعها تراجمَ كتابه.

(١) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/٢٨٣).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢/٣٩٧)، و«هدى الساري» لابن حجر (ص/١٦-١٧).

(٣) انظر بحثًا للدكتور محمد الحَوْرِي الأردني بعنوان: رواية الإمام البخاري الحديث مختصرًا - تصرُّف منه أو رواية كما سمع؟ شارك به في المؤتمر الدولي عن صحيح الإمام البخاري، مقاربة تراثية وروية معاصرة، بتاريخ ٢٠١٩/١١/٣م بإسطنبول.

ومع ذلك فإنَّ ما يرويه البخاريُّ في «صحيحه» بالمعنى قليلٌ جدًا! خلافًا لما يُهوِّلُ به النَّاقِمون من كثرة ذلك.

فهذه طُرُق الأحاديث الَّتِي أخرجَ البخاريُّ في «صحيحه» مُتكاثرَةٌ خارجة، فعلى مَنْ يدَّعي كثرة روايته المتن بالمعنى، أن يُرجع البَصَر في طُرُق الحديث الواحد منها كُلِّها، وليُنظُر: هل تمايَزَ البخاريُّ بلفظ مُغايرٍ لِمَا عند باقي المُصنِّفين؟ ثمَّ إن رَأَى اختلافًا منه عن سائرهم، فليرجع البَصَر كَرَّتَيْن بعد ذلك: هل هذا اللَّفْظ المُخْتَلِف من تَصَرُّف البخاريِّ نَفْسِه، أو هو مِن فوقه؟ أو مِن تحته من النَّسَاج والرَّوَاة عنه؟!

فَمَنْ جَدَّ لِفَعْلٍ ذلك وَجَدَ الفُروقَ قليلةً جدًا، خصوصًا في الأحاديث القصيرة، وهذا شيءٌ نقولُه عن دراسةٍ واستقراءٍ، لا أدلُّ على ذلك: أنا لو جَعَلْنَا المُقَارَنَ بروايات البخاريِّ هي روايات «صحيح مسلم»، باعتبار ما قرَّناه سابقًا من كون مُصنِّفه مُحافظًا على ألفاظ الحديث، مُتحرِّزًا فيها -بإقرار المُعْتَرِضين على البخاريِّ-.

فلو قَارَنَّا بين رواية البخاريِّ ورواية مسلم للحديث الواحد عن الشَّيْخِ واحدٍ^(١)، سنجد أنَّ المُتَمَقِّع عليه بينهما على هذه الصِّفَةِ: واحدٌ وثلاثمائة (٣٠١) حديثٌ؛ ما لم يَتطابَق فيه لَفْظُ المتن في هذا العدد، قد جاء على صُورٍ مختلفة زيادةً ونقصًا، تقديمًا وتأخيرًا، وإبدالَ كلمةٍ بكلمةٍ، وضبطها، ونحو ذلك.

فكان مجموعُ هذا مِمَّا تَرَجَّعَ الفُروقُ بينهما فيه إلى الرَّوَايةِ بالمعنى يبلغ ثلاثةً وعشرين (٢٣) حديثًا فقط، وهي نسبة ضئيلةٌ إلى مجموع (٣٠١) حديثًا، أي قُرابة (٧%) فقط^(٢).

(١) وقلنا: بشيخ واحد، لأن اختلاف المشايخ بينهما يأتي منه احتمال أن يكون اختلاف ألفاظ ما أخرجاه من حديث مرده إلى اختلافهم، فكلُّ حدث أحدهما بلفظه.

(٢) سُتفاد من بحث «الاتفاق والاختلاف في متن ما أخرجه الشيخان من طريق واحد» لـ د. حسن محمد جي، منشور بمجلة جامعة الملك سعود (١٦/٢/١٤٥٠-١٤٤٧).

ومع هذا، فإنه لا يُستطاع الجزم بأنَّ التَّصَرُّفَ في المتنِّ في هذه النِّسْبَةِ الضَّنِّيَّةِ، هو من قِبَلِ البخاريِّ نَفْسِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ فَقَطْ! يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ البخاريَّ تَصَرَّفَ فِي مَتْنِهِ وَهُوَ: مَا أَخْرَجَهُ البخاريُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ، وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ، كَمَثَلِ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ»^(١).

فقد رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنَ الطَّرِيقِ نَفْسِهِ بِلَفْظٍ: «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ، وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ، مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ»^(٢).

يقول ابن حجر: «انفرادُ البخاريِّ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، دُونَ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ أَبِي كَرِيبٍ وَأَصْحَابِ أَبِي أَسَامَةَ، يُشِيرُ بِأَنَّهُ رَوَاهُ مِنْ حِفْظِهِ، أَوْ تَجَوَّزَ فِي رَوَايَتِهِ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَقَعَ لَهَا، وَهُوَ أَنَّ الَّذِي يُوصَفُ بِالْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ حَقِيقَةً هُوَ السَّائِكُنِ لَا السَّكُنِ»^(٣).

وعائَةً مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ مِنْ ذَلِكَ هُوَ مِمَّا رَوَاهُ البخاريُّ مُعَلِّقًا فِي «صَحِيحِهِ».

وَأَمَّا عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ (التَّجْمِي) مِنْ قَوْلِ البخاريِّ: «رُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالْبَصْرَةِ، كَتَبْتُهُ بِالشَّامِ . . .» عَلَى أَنَّ أَحَادِيثَ كِتَابِهِ مُتَصَرِّفٌ فِي لَفْظِهَا بِالْمَعْنَى:

فقد قَدَّمْنَا بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ مِمَّنْ يَرَى جَوَازَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، مَا دَامَ هُوَ أَهْلًا لِتَحْقِيقِ شُرُوطِ ذَلِكَ؛ لَكِنْ لَيْسَ فِي مَقُولِهِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ قَطُّ عَلَى أَنَّ عَائَةً مَا رَوَاهُ كَانَ بِالْمَعْنَى! وَلَا أَنَّ مَا أَوْدَعَهُ «صَحِيحُهُ» هُوَ كَذَلِكَ؛ كُلُّ مَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ، أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ النَّبِيَّ، وَلَا يَكْتُبُهُ حِينَهَا، بِحُكْمِ ظُرُوفِ السَّفَرِ وَضِيقِ الْوَقْتِ، حَتَّى إِذَا مَرَّ وَقْتُ عَلَى سَفَرِهِ، وَوَجَدَ مَنَاسِبَةً لَهُ كَتَبَهُ، أَوْ تَرْجَمَةً لاثْقَةٍ وَضَعَهُ فِيهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الدَّعَوَاتِ، بَاب: فَضَّلَ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى، بِرَقْم: ٦٠٤٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَلَاءِ، عَنْ حُمَادِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

(٢) فِي (ك: الصَّلَاةِ، بَاب: اسْتِحَابُّ صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ، وَجَوَازَهَا فِي الْمَسْجِدِ، رَقْم: ٧٧٩).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» (٢١٠/١١).

وليسَتْ بِضَعَةِ أَيَّامٍ وَلَا حَتَّىٰ بَضْعِ أَسَابِعٍ، بِالظَّرْفِ الَّذِي يُنْسِبُهُ مَا سَمِعَهُ الْبَخَارِيُّ، وَهُوَ إِمَامُ زَمَانِهِ فِي الْحِفْظِ؛ مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ عَادَةٍ أَنَّهُ لَا يَكْتُوبُ الشَّيْءَ حَتَّىٰ يَكُونَ انْتَهَىٰ مِنْ تَحْقِظِهِ! فَقَدْ قَالَ: «مَا كَتَبْتُ حِكَايَةً قَطُّ كُنْتُ أَتَحَقَّقُهَا»^(١)؛ فَالْحَدِيثُ الَّذِي سَمِعَهُ فِي الْبَصْرَةِ، لَمْ يَكْتُبْهُ فِي الشَّامِ حَتَّىٰ يَكُونَ قَدْ انْتَهَىٰ مِنْ تَحْقِظِهِ فِيمَا بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا سَكُونُهُ عَنْ جَوَابِ مَنْ سَأَلَهُ عَنْ كِتَابَةِ ذَلِكَ بِكَمَالِهِ: فَهُوَ مِنْهُ نَوْعٌ تَوَرَّعَ عَنِ الْجَزْمِ، لِتَطَرُّقِ الاحْتِمَالِ إِلَىٰ مَا سَمِعَهُ أَنْ يَكُونَ تَصَرَّفَ فِي لَفْظٍ بَعْضُهُ بِمَا يُوَافِقُ الْمَعْنَى الَّذِي سَمِعَهُ.

فَلَوْ أَجَابَ السَّائِلُ بِ (نَعَمْ)، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُوَافِقًا لِمَا فِي نَفْسِهِ مِنْ احْتِمَالٍ ضِدِّهِ! وَلَوْ أَجَابَ بِ (لَا)، فَلَعَلَّ قَلِيلِي الْفَهْمِ -كَبَعْضِ أَهْلِ زَمَانِنَا- أَنْ يُزَوِّرُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيَتَّقَصُّوا مِنْ ضَبْطِهِ لِلْمَتُونِ! فَاسْتَحَبَّ السَّكُوتَ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: «هَذَا مِنْ نَوَادِرِ مَا وَقَعَ فِي الْبَخَارِيِّ، أَنْ يُخْرِجَ الْحَدِيثَ تَأْمًا بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ بِلَفْظَيْنِ»:

فَقَدْ أَجَابَ مُحَمَّدُ أَبُو شَهْبَةَ (ت ١٤٠٣هـ) عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ: «هُوَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَلَمْ يَسْقِهِ الْحَافِظُ لِهَذَا، وَإِنَّمَا سَأَلَهُ فِي مَعْرِضِ الْكَلَامِ عَنْ حَدِيثِ سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّ الْبَخَارِيَّ رَوَاهُ مَرَّةً عَنْ شَيْخِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بِلَفْظٍ: «حَتَّىٰ إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ» بِالشُّكِّ، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ هَذَا الشَّيْخِ نَفْسِهِ بِلَفْظٍ: «حَتَّىٰ إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ» مِنْ غَيْرِ شُكٍّ، وَقَدْ ظَنَّ الْحَافِظُ أَوَّلًا أَنَّ الشُّكَّ مِنَ الْبَخَارِيِّ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ الشُّكَّ مِنْ شَيْخِ شَيْخِهِ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ...»^(٢)، وَرَأَى أَبُو شَهْبَةَ يُدَلِّلُ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْبَابِ:

أَنَّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ مِنَ الْبَخَارِيِّ فِي الْإِخْتِصَارِ وَالتَّقْطِيعِ وَالرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى لَمْ يُخَالَفْ فِيهَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ تَحَرَّى الْإِتْقَانُ فِيمَا بَيَّنَّهُ مِنْ مَتُونٍ فِي

(١) دَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (١٢/٤١٢).

(٢) «دِفَاعٌ عَنِ الشُّكِّ وَرَدُّ شُبُهَةِ الْمُشْتَرِكِينَ» (ص/٢٣٣).

«صحيحه»، ومقابلتها بغيرها من المتون المروية في باقي مُصنَّفات الحديث يظهر مصداق ذلك.

ومرّد هذا الصنيع من البخاريّ إلى أن مقصده الأعظم في الجملة هو الاستدلال بالحديث على الأحكام، فإذا ذكر من الحديث ما هو دليل على الحكم المراد تحقيقه، فقد حصل الغرض الخادم لموضوع كتابه^(١)، وإن كان لا يلزم أن يحذف ما زاد على موطن الشاهد عنده كل مرة.

الفرع الخامس: موافقة مسلم للبخاريّ في منهج تقطيع الأحاديث واختصارها.

أمّا تلميذه مسلم؛ وإن كان مشهوراً عنه التّباع من أسلوب التقطيع للمتون في «صحيحه»، إذ يُفضّل سرد الحديث بتمامه وطرقه في مكان واحد، وقد عُدّ صنيعه هذا من أبرز الصفات المنهجية التي ميّزته عن شيخه في التّأليف، «بحيث إنّ بعض الناس كان يُفضّله على صحيح محمّد بن إسماعيل، وذلك لما اختصّ به من جمع الطّرق، وجودة السّياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع ولا رواية بمعنى»^(٢).

فإنّ صنيع مسلم هذا هو في الغالب الأعمّ من كتابه، وليس مُطلقاً؛ وهو من جهة التّنظير موافق لشيخه في جواز ذلك، بشروطه المُعتبرة عند المُحدّثين^(٣)؛ فإنّه صرّح في مقدّمة «صحيحه» أنّه ربّما اختصر الحديث الذي يَسْتَحِلُّ على عدوّه أحكام إنّ أمكنه اختصار المتن، وفصل ذلك المعنى الزّائد من جملة الحديث، إذا لم يُخلل ذلك بالمعنى، وأنّ تفصيل ذلك ربّما عسر عليه من جُمليّته، فإعادة الحديث بهيئته إذا صابَ ذلك أسلم لديه^(٤).

(١) انظر «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠٢/١).

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١٤/١٠).

(٣) نصّ على ذلك القاضي عياض، كما في «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤٩/١).

(٤) مقدّمة «صحيح مسلم» (٤/١).

فلأجل هذا نرى مسلماً قليل الاختصار للمتون، وما اختصره إماماً أن يذكره بتمامه في موضع آخر^(١)، أو لا يذكره تاماً أبداً^(٢)، وهو يُنبّه على ذلك في الأغلب بقوله: «ذكر الحديث...»، أو «مثل حديث فلان» ونحوها من العبارات، وقد لا يُنص صراحة على الاختصار^(٣).

وفي ختام هذا المبحث: أستطيع أن أسجل هنا بلا ارتياب قناعتي بأنّ اندام الخبرة عند هؤلاء المُعترضين المُعاصرين في التعامل مع التراث الشرعي على وجه العموم، وضحالة المعرفة بطبيعة علوم التوثيق القديمة، والغفلة عن مناهج المُتقدمين في عرض المادّة العلميّة في مُصنّفاتهم على وجه الخصوص: هو السبب الرئيس في مثل تلك الإيرادات المتهوّرة على تصنيفات المُتقدمين؛ ناهيك إن كان صاحب هذا الإيراد يَمُنُّ أشرب قلبه حقداً على السّنة.

ونحن إذ نقول هذا، ندرِك يقيناً أنّ بعض المُتفرّعين لطرح شُبّهاتهم على مَصادر أهل الحديث ليَعلمون بِقدار السُّخف في كثيرٍ ممّا يَطرَحونه، لكنّهم مُستربِلون في هذا الطّرح، فإنّه في ظنّهم لا بدّ أن تجدَ محلّاً عند ضِعاف العقولِ وِضعاف الهويّة! والغاية تَهشيمُ قضايا التّسليم لأصول الشّريعة، والتّشكيك في مَصادر تلقّيها، لِيُعلمهم بأنّ لكلّ ساقطةٍ لاقط، والله من رِواءهم محيط.

(١) مثاله ما أخرجه في (ك: النكاح، باب: باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، حتّى يأذن أو يترك، برقم: ١٤١٣) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يسم المسلم على سوم أخيه، ولا يخطب على خطبته»، ثم كرره في (ك: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه، برقم: ١٥١٥)، بلفظ: «لا يسم المسلم على سوم أخيه».

(٢) انظر مثاله في (ك: الحيف، باب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، برقم: ٣٠٧).

(٣) بخلاف ما توشحه عبارة العلاء ابن العطار في «غرر الفوائد المجموعة» (ص/ ٢٧٩) من أن «الظاهر من مذهب مسلم إيراد الحديث بكامله من غير تقطيع له ولا اختصار إذا لم يقل فيه (مثل حديث فلان) أو نحوه»، وتبهم عليه طاهر الجزائري في «توجيه النظر» (٧٠٦/٢).

الفصل الثاني

دعوى ظنيّة آحاد «الصّحّاحين» مطلقاً

يحتج أغلب من يردّ أحاديث «الصّحّاحين» على سواغ ذلك بأنّ آحادها لا تعدو نطاق الظنيّة بحال، فهي على ذلك مُحتملةٌ للكذب والخطأ، على تفاوتٍ بينها في درجات هذا الاحتمال؛ فهي لأجلِ وصفها الظنيّ هذا لا تقوى على الضمود أمام ما يروّنه قطعياً من المعقول أو المحسوس، فلا حرج حينئذٍ من تعليل هذا الظنيّ بل تكذيبه! حتّى وإن جرى عمل المتقدمين على تصحيحه والعمل به.

وفي تقرير هذا المبدأ يقول (محمّد رشيد رضا): «روايات الآحاد العدول الثقات - كالصّحابة وأئمّة التّابعين المعروفين، ومن عُرف بالصدق وحسن السيرة مثلهم - لا يفيد أكثر من الظّن، وأجمعوا على أنّه إذا روي عنهم ما يخالف المعقول القطعيّ والمنقول القطعيّ كنصّ القرآن: فإنّه لا يُعتدّ بالرواية ولا يُعوّل عليها، إلّا أن يُوفّق بينها وبين القطعيّ منقولاً كان أو معقولاً فقط»^(١).

وهؤلاء في مثل حكمهم هذا لا يفرّقون بين ما أخرجه الشّيخان، وبين ما في سائر كُتب الحديث - إلّا المتواتر - فالكلُّ عندهم منضوٍ تحت ذاك الأصل العامّ من الظنيّة.

(١) «مجلة المنار» (٦/ ٥٤).

وقد كان من الطبيعي أن ينحاز دُعاة تنقية «الصّحاحين» - بما يزعمونه فيهما من أباطيل - إلى رأي النّوّي الذي ارتأى حصر أحاديث الكتّابين في نطاق الظّن كباقي الأحاد، مستبعداً القول بقطعيتها، فلذلك لا تجد أحداً من هؤلاء المعاصرين تخلو نقداً للكتّابين من التّهميد بتقرير هذا الرّأي من النّوّي، لما لكلام هذا الجهد من هبة علميّة كبيرة في نفوس المسلمين.

يقول (جولديزهر) عن جامع البخاري: «كان الاحترام للكتاب في مجموعه، ولكن ليس لسطوره المنفردة وفقراته، ولهذا الاحترام جذور في إجماع الأُمَّة، يقول الشّيخ ابن الصّلاح: بأنّ ما رواه الشّيوخ أو أحدهما هو صحيح مقطوع بصحّته، وأنّ العلم القاطع يتبع منه، ولكنّ باحثين عن الحقيقة ومعظم الدّارسين يناقضون الشّيخ في الأمر، ويقولون: إنّ الظّن هو الأصل، طالما أنّ التواتر لم يتأكّد، هذه الكلمات للنّوّي»^(١).

وكان هذا المَسوّغ ملجأ لبعض أقطاب الدّعوة الإسلاميّة المعاصرة في سعيهم إلى تجديد الدّين، وتنحية ما يروّنه دخليّاً يُودي بصورة الإسلام شوهاً في نظر الغرب؛ أظهر من تلمّح منه هذا (محمّد الغزالي) في ما سطره ردّاً على من عابّ عليه طعنه في بعض أحاديث «الصّحاحين»، حيث اعتذر عمّا بدّر منه في حقّها بكون «الحديث الصّحيح الأحاديّ ليس مقطوعاً بصحّته، سواء كان في الصّحاحين أو غيرهما، وصحّته ثابتة بطريق غلبة الظّن ما دام غير مُتواتر، ولا مُدعماً بالقرائن المؤيّدّة»^(٢).

وبهذه الاعتذار نفسه اعتلّ من اقتفى خطوه في الطّعن بما صحّحه الشّيوخ، بل جاوزه في هذا الخطو كثيرون! منهم (محمد بن سعيد حوّا) الذي أعلن صراحاً بأنّ الحديث ما دام ظنّاً، فلا مانع من احتمال ردّه ولو كان في أحد «الصّحاحين»، أو مُتفقاً عليه بين الشّيخين^(٣).

(١) «دراسات محمديّة» لجولديزهر (ص/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٢) «تراثنا الفكري في ميزان الشّرع» (ص/ ١٧٣).

(٣) في مقالة له بعنوان «قراءة في شخصية النّبي الإنسان» بجريدة «الدستور» الأردنيّة (بتاريخ

٢٠١٠/٢/٢٥، العدد: ١٥٣٩).

وصاحبه (إسماعيل الكردي) يعتبر أحاديث الآحاد ظنية الصدور مُطلقاً، لا يُحتجُ بمثلها في عقيدة ولا أصلٍ من أصول العبادات^(١)، وهذا يسحبه على آحاد «الصّحّاحين»، فلا حرج على من ردّها لخلل يراه في متونها^(٢).

فلقد تحذلق بهذه الدّعوي من لم يشم رائحة الحديث ولم يدرك ما حقيقته، يتوكّد على أخطاء وقع فيها بعض أرباب الكلام، فيبعثرها في أوراق تُزري بالحديث وحملته، إراحة منه لضميره من لوم اللّائمين على غمزه صحاح الشّئن، ولسان حاله يقول: قد سُبقت في هذا من رجال الحديث أنفسهم!

ترى هذا الانتكاس المنهجى ماثلاً في دعوى العلمانيّين أيضاً، كحال (عبد المجيد الشّرفي) حين سَوَّغَ رفضه لكثير من الصّحاح في جملة واحدة: «إنّها باعتراف كلّ القدماء - باستثناء الظّاهريّة - نفي الظن ولا نفي اليقين»!^(٣)

ولعلّك بعد أن عاينت تلك الجرأة على النّصوص النّبويّة بالإبطال بدعوى احتمالها للكذب، علمت حكمة الشّافعيّ في التّمهيد لكتابه «اختلاف الحديث» بالكلام عن حُجّيّة الآحاد وإفادتها للعلم بشرطه!

وبهذا تظهر أهميّة تحقيق القول في هذه المسألة الأصوليّة، وتقرير مفاد هذه الآحاد الصّحيحة قبل الشّروع في الذّب عن أفرادها، إذ أنّ إبطال هذا الأصل الذي يعتمد المعاصرون في ردّ صحاح الأخبار كفيلاً بتضييق مسالك الاعتداء على الجزئيّات التي تندرج تحته، وإمساك حُجّزهم عن اقتحام الجمي النّبوي الشّريف.

فقول مستعنيين بتوفيق الله وتسديده:

(١) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٣٥).

(٢) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٤٤).

(٣) «حديث الفكر الإسلامي» للشّرفي (ص/٣٢).

المبحث الأول

مازق بعض المتكلمين في تصنيف الآحاد من حيث مرتبة التصديق

ما مرَّ عليك آنفاً من دعاوى حكمية على أحاديث «الصحَّاحين»، ليست في حقيقتها إلاّ نتاج سوء استعمال لتأصيلات المتكلمين في باب الأخبار الشرعية وحُجَّتِها، وإقحامُ مثل مصطلح «الظنّ» ومُراتبه في علم الحديث أو الأصول، والحكمُ به على أحاديث الآحاد، كثر استعماله عند المتكلمين، ثمّ شاع بين أهل الفقه والأصول.

وقد تمكن من استهوته نزعَات التَّمَعُّقِ من بعض دُعَاة تجديد الثَّرَاثِ، أَن يوجِّدَ مداخِلَ بتقريرات المتكَلِّمين في هذا الباب من ترتيب الآحاد من حيث التصديق، فتسلَّلوا من خلالِ ثغراتها لَوَادًا، ليقْتلعوا ما استطاعوا من غراسِ السُّنَّةِ؛ حتَّى بلغت القِحَّةُ ببعضهم أَن يُعلنَ إنكارَ الآحادِ جملةً، مُعتلًّا بنفسِ ما أَصله هؤلاء المتكَلِّمين من ظُنِّيَّها، ما دُمنا قد أمرنا في القرآن بالعلم والعمل به، لا بالظنِّ والعمل بما احتمَل الكذب في نفسه، فيشملُ الفروع أيضًا^(١).

(١) **إِتِّبَاعُ الظَّنِّ الْمَرْجُوحِ الْخَالِي عَنِ الْعِلْمِ**، هو الذي ورد في القرآن الكريم ذمّه، في قوله تعالى مثلاً: ﴿هَلْ عِندَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ تَحْكُمُ بِهَا إِن يَكْفُرُوا إِلَّا الظَّنُّ وَكَانَ الظَّنُّ أَكْثَرُ غُرُورًا﴾ ﴿١٠١﴾ قَدْ يَفْقَهُ الْمُنَافِقُ الْإِثْلَاقَ، إِنَّمَا **إِتِّبَاعُ الظَّنِّ الرَّاجِحِ الْمُسْتَدَّ إِلَى عِلْمٍ**، فإنه لا يدخل في الظن المذموم، لأنه **إِتِّبَاعُ الظَّنِّ لِلْعِلْمِ** في حقيقته، فإن ترجيح ظن على ظن لا بد له من دليل، فيكون ترجيحه مستنداً إلى علم ودليل، فاتباعه لهذا الظن **الرَّاجِحِ إِتِّبَاعٌ** لما علم وجهانه، فهو اتباع لأحسن الدليلين، فيدخل في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوْلَ الَّذِي يَسْمَعُونَ أَحْسَنَهُ﴾.

لقد استشعر المتكلمة حجم المأزق الذي حوصروا فيه في هذا الباب من مراتب الأدلة، فانبعث أفضادُ أصوليينهم إلى محاولة سدّ هذه الثغور، فلم يجدوا أمتراً من استعمال دليل «قطعية العمل» للردّ على مُنكري حجّة الأحاد بإطلاق، بالتسليم بأنّها ظنيّة المفاد، لكن مع القول بقطعيّة وجوب الأخذ بها، استناداً إلى دليلين اثنين، يفصل فيهما الجويني القول فيقول:

«أحدهما: يستند إلى أمرٍ مُتواترٍ لا يتمارٍ فيه إلّا جاحدٌ، ولا يدرؤه إلّا معاند، وذلك أنّنا نعلم باضطرابٍ من عقولنا أنّ الرسول ﷺ كان يُرسل الرُّسل، ويحملهم تبليغ الأحكام، وتفاصيل الحلال والحرام، وربّما كان يُصحبهم الكتّاب. وكان نقلهم أوامر رسول الله ﷺ على سبيل الأحاد، ولم تكن العصمة لازمةً لهم، فكان خبرهم في مَظَنَّة الظنون، وجرى هذا مَقْطوعاً به مُتواتراً لا اندفاع له، إلّا بدفع التّواتر، ولا يدفع المُتواتر إلّا مباحث، فهذا أحدُ المسلّكين.

والمسلّك الثاني: مُستندٌ إلى إجماع الصّحابة رضي الله عنهم، وإجماعهم على العمل بأخبار الأحاد منقول مُتواتراً.. فهذا هو المُعتمد في إثبات العلم بخبر الواحد»^(١).

بهذا تمكّن جمهور المتكلّمين من الانفصال عن الحجّة التي أوردها مُنكرو الأحاد لظنيّة^(٢).

غير أنّ الاقتصاد على استعمال هذا الدليل «قطعيّة العمل» مع واقعيّته، يحضّر الاحتجاج به على خبر الواحد في الفروع العمليّة، دون الأصول العقديّة والعلميّة! وهو ما سلّم به كثيرٌ من متأخري المتكلّمين^(٣)، وليس يسع من فرق بين

(١) «البرهان في أصول الفقه» (١/٢٢٨).

(٢) انظر «المعتمد» لأبي الحسين البصري (٢/٩٨)، و«المستصفى» للغزالي (ص/١١٦)، و«الإحكام» للأمندي (٢/٥٢).

(٣) انظر «إشكالية القطع عند الأصوليين» لأمين صالح، بحث منشور بمجلة «المسلم المعاصر» (العدد: ١١٧، ص/٣٦).

الأحكام والعقائد في حجّة الأحاد أن يُمارى هؤلاء، لخفاء دليل التّفريق؛ وبهذا الاعتبار تظلُّ الأحاديث الخبريّة العقديّة مُستباحة الجُمْل من قبل كلِّ مَنْ لم تُوافق هوى طائفته.

فلهذا كان أعداء المذاهب في حكم هذه الأحاد الصّحاح، وأقطعتها لدابر كلِّ مُعتدٍ على ثوابت الأخبار، وأمنّتها لتسلُّل المُتطفّلين إلى رياض السّنن: ما قرّره جمّع من العلماء من تعييد عدلٍ في هذا الباب يُقضى فيه بالتّفصيل، ويُنهى فيه عن التّعميم، وذلك بالثّأكيد على أن هذه الأحاد قد يُفيد العلم في حالات، مُستنديّن إلى دليل «القرائن» الملتقّة بالأخبار، وإلى «دليل الحفظ الإلهي»^(١)، وبهما حَكَموا على جملة ما في «الصّحيحين» من أخبار بالعلم. وتفصيل القول في هذا المذهب الرّجّيح يأتي تباعاً في المباحث الثّالية.

(١) سيأتي تفصيل الكلام في هذا الدّليل الأخير من هذا البحث بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني

دفع دعوى ظنية الأحاد عن أحاديث «الصَّحِيحِينَ»

فأما الجواب عَمَّنْ نفى إفادة ما في «الصَّحِيحِينَ» للعلم من المعاصرين،
فِيْمَهْدُ للجوابِ عنه بالتَّنْبِيهِ على ثلاثة مطالب:

المَطْلَبُ الأوَّلُ

الاختلاف في ما يفيدُه خبرُ الواحدِ

على ثلاثةِ أطرافٍ والصَّوابُ في ذلك

اختلف النَّاسُ في ما يفيدُه خبرُ الواحدِ على ثلاثةِ أطرافٍ:
طرفٌ من أهلِ الكلامِ ونحوهم: مَن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهليه،
لا يُميِّزُ بين الصَّحيحِ والضَّعيفِ، فيشكُّ في صحَّةِ أحاديثٍ، أو في القطعِ بها، مع
كونها معلومةً مقطوعاً بها عند أهلِ العلمِ به، فيحكم على الكلِّ بالظَّنِّ ما عدا
المتواتر^(١).

فبهؤلاء تأثر النَّووي في ردِّه على ابن الصَّلاح.
وطرف آخر: مَن يدَّعي اتِّباعَ الحديثِ والعمل به: كلُّما وجدَ لفظاً في
حديثٍ قد رواه ثقة، أو رأى حديثاً بإسنادٍ ظاهره الصَّحة: يريد أن يجعل ذلك من
جنس ما جزم أهل العلم بصحَّته، حتى إذا عارض الصَّحيحَ المعروف، أخذَ
يشكِّفُ له التَّأويلات الباردة، أو يجعله دليلاً له في مسائل العلم، مع أنَّ أئمةَ
الحديثِ يعرفون أنَّ مثل هذا غلط^(٢).

(١) انظر «المعتمد» لأبي الحسين البصري (٩٢/٢).

(٢) انظر هذا التقسيم في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٥٣/١٣).

ويلاحظ في وصف ابن تيمية لهذا الطرف الثاني أنَّه لم ينسب إليه القول باعتقاد القطع بكلِّ آحاد رواه
الثقة، وإنَّما وصفهم بسوء استعمالهم لهذه الآحاد ونجاوزهم للحَدِّ الممقول فيها لفرط جهلهم بمنزلةِها =

والصَّواب في هذا مذهبُ جمهورِ العلماء بالحديث والأصول من المتقدِّمين، وهو الموافق للشرع والعقل: أنَّ خبر الواحد الثَّقة إذا كان خاليًا من أيِّ قرينة جابرة لاحتمال اللَّطِ فيه، بقي على أصله الصَّحيح مُفيدًا للظَّنِّ من حيث هو، قبل انضمام القرائن المُقوِّية إليه^(١)؛ كتلقَّيه من قِبَل الأُمَّة بالقبول، واستفاضته، أو تسلسله بالأئمة الحُفَّاظ الفقهاء، ونحو ذلك من القرائن، قدر ما يكفي النَّاظِر فيها للتَّسليم بكونه صادرًا عن المُخْبِر به، فيرتقي الحديثُ إلى مرتبة العلم به^(٢).

هذه القرائن، وإنَّ كان المازريُّ (ت ٥٣٦هـ) لا يراها ممَّا يُشار إليها بعبارة

= «المتحقِّق»، إلَّا فلا أحد من العقلاء يقول ذلك.

ومن هنا يظهر غلط عددٍ من الأصوليين في نسبة القول بإفادة الحديث الواحد للقطع إلى الحنابلة وأهل الظاهر، ونبرمج فوق ذلك بـ«الحشوية» لأجل ذلك، كما تراه عند الخويني في «البرهان» (١/٢٣١) -غفر الله له-، وهذا ناتج عن توهمه من بعض عبارات المحدثين، أنَّهم يحكمون للأحاد بالعلم اكتفاءً بظاهر الإسناد، دون التدقيق في باطن عِللها والنظر في مُعارضات ذلك.

هذا فصلًا عن غلط عليٍّ أحمد نسبة هذا القول إليه! كما تراه عند الأمدِّي في «الإحكام» (٢/٣٢)، ويبيِّن أبو يعلى في «العدة» (٣/٩٠٠-٩٠١) أنَّ إمامه أحمد إنما يقول بالعلم إذا كان الحديث قد تلقَّى بالقبول، أو احتجَّ به من القرائن ما يفيد ذلك.

وقد أغلظ ابن القيم القول في هؤلاء الأصوليين لأجل هذه النسبة المغلوطة، حتَّى قال: «كذب بعض الأصوليين كذبًا صريحًا لم يقله أحد قط»، فقال: مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه أنَّ خبر الواحد يفيد العلم من غير قرينة، وهو مُفَرَّد عندهم في كلِّ خبر!.. فيا لله العجب! كيف لا يستحي العاقل من المجاهرة بالكذب على أئمة الإسلام! لكنَّ عذر هذا وأمثاله أنَّهم يستجيزون نقلَ المذاهب عن النَّاس بلازم أقوالهم، ويجعلون لازم المذهب في اصطلاحهم مذهبًا؛ انظر «مختصر الصَّواعق المرسلة» (ص/٦١٥).

(١) «الذِّكْر الوفيَّة» للبقاعي (١/١٧٦).

(٢) انظر «الفقيه والمتفقه» (١/٢٧٨)، و«نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (ص/٢٥٧-٢٥٨)، و«المختصر لابن الحاجب - بشرح الأصفياني» (١/٦٤٥)، و«روضة الناظر» (١/٢٦٠-٢٦٣)، و«الإحكام» للأمدِّي (٢/٣٢)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/٣٥١)، و«مختصر الصَّواعق المرسلة» (ص/٤٥٦-٤٥٩)، و«إرشاد الفحول» (ص/١٣٨).

(٣) «إيضاح المَحْصول» للمازري (ص/٤٣٤).

تضبطها^(١)، فيمكن أن يُقَارَب تعريفها بأن يُقال: «هي ما لا يَبْقَى معها احتمال، وتسكن النفس عندها، مثل سكونها إلى الخبر المتواتر أو قريباً منه»^(٢).

ومما يَحَقِّقُ أَنَّ خبر الواحد الواجب قَبُولُهُ يوجبُ العلمَ: قيامُ الحجَّةِ القويَّةِ على جواز نسجه للمقطوع به، فمَشْهُورٌ رجوعُ أهل قباء عن القبلة التي كانوا يَعْلَمونها ضرورةً من دين الرسول ﷺ بخبر واحد، وكذلك إراقةُ الخمر ونحو ذلك، «إذا قيل: الخبرُ هناك أفادهم العلم بقرائن احتقَّت به، قيل: فقد سلَّمْتِ المسألة، فإنَّ النزاع ليس في مُجرَّد خبر الواحد، بل في أنَّه قد يُفيد العلم»^(٣).

وَمِنْ أَحْسَنِ ما يُشْتَلُّ به للدَّلالَةِ على مَعْقُولِيَّةِ هذا المذهب: ما مَثَّل به الآمديُّ من جهة الواقع: أن لو كان في جوار إنسان امرأته الحامل، وقد انتهت مدة حملها، فسمع الطلق من وراء الجدار، وضجَّة النسوان حول تلك الحامل، ثمَّ سمع صراخ الطفل، وخرج نسوةً يقتلن: إنها قد ولدت، فإنه لا يستريب في ذلك، ويحصل له العلم به قطعاً، وإنكار ذلك ممَّا يخرج المناظرة إلى المكابرة^(٤).

وتفريعاً عن هذا التَّأصيل، نسأل سؤالا يَتَضَع به المراد، فنقول:

هل يستطيع المسلم المتَّبِع أن يَحْلِف -مثلاً- على حديث: «إنَّما الأعمال بالنيَّات»^(٥) أنَّه قول النَّبي ﷺ؟

فإن قال: نعم؛ فهذا معنى إفادة العلم، لأنَّه إنَّما حَلَف على ما جزم به.

(١) «البحر المحيط» للزركشي (١٣٨/٦).

(٢) «المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية (ص/٢٤٧).

(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٣٧/٢).

(٤) يقول تقي الدين ابن تيمية: «قوله ﷺ: «إنَّما الأعمال بالنيَّات» هو ممَّا تلقَّاه أهل العلم بالقبول والتَّصديق وليس هو في أصله متواتراً، بل هو من غرائب الصَّحيح، لكن لَمَّا تلقَّوه بالقبول والتَّصديق صار مقطوعاً بصحَّته، وفي السُّنن أحاديث تلقَّوها بالقبول والتَّصديق، كقوله ﷺ: (لا وصية لوارث)، فإنَّ هذا ممَّا تلقَّته الأئمة بالقبول والقول بموجبيه، وهو في السُّنن ليس في الصَّحيح».

وإن قال: لا! فهنا انغلقَ عليه فهم الأصل الذي ابْتُنيت عليه مراتب الأخبار.

بيان ذلك: أنَّ «الخبر لا تأتيه الآفة إلا من كذب المُخبر عمدًا أو من جهة خطئه»^(١)، فإثبات القطعية أو نفيها عن الأخبار مداره على احتمال وجود تلك الآفة من عدمها، وما دام الراوي غير معصوم من هذا كله، تأتي بعض القرائن مضمومة إلى خبره، فتزيل هذا الاحتمال من الأذهان وتُلغيه.

وما دامت قرائن التصحيح مفيدة للظن عند التجريد في الجملة، كإثبات رُواة الإسناد وإمامتهم في الحديث، الذي حاصل في سلاسل الذهب، أو حديث مشهور ذي طرق كثيرة متباينة، سالمة من أي علة: فإن هذه القرينة - والحالة هذه - تقوم مقام خبر آخر؛ ثم لا يزال التزايد في الظن بزيادة اقتران القرائن بالخبر، أو قوتها في ذاتها، إلى أن يحصل العلم، حتى لا يرد عليه ما افترض من احتمال كذب الراوي أو غلظه.

فإذا كانت القرائن وحدها قد تفيد العلم، فإذا انضم إليها ما صحت نسبته برواية العدل الضابط عن مثله، فقامت بذلك مقام الشواهد: أفادت العلم من باب أولى^(٢).

وفي تقرير هذا الأصل في تقوية القرائن للأخبار، يقول الشاطبي: «للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق، ولأجله أفاد التواتر القطع، وهذا نوع منه، فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم؛ فهو الدليل المطلوب، وإذا تكاثرت على الناظر الأدلة، عضد بعضها بعضًا، فصارت بمجموعها مفيدة للقطع»^(٣).

(١) «جواب الاعتراضات المصرية» لابن تيمية (ص/٣٦).

(٢) انظر «خبر الواحد وحجيته» لابن عبد الوهاب الشنقيطي (ص/١٨٣، ٢٠٢)، و«القطعية في الأدلة الأربعة» لمحمد دكوري (ص/٣٣٤).

(٣) «المواقفات» (١/٣٠).

لكن لما كان الناظر في مثل هذه الأخبار يحتاج إلى جهد في استقراء الطرق والشواهد، وأحوال الرواة والمتون، كني يطلع على تلك القرائن العائِد مُجملها إلى المُخبر، وبعضها يرجع إلى المُخبر عنه، وبعضها يرجع إلى المُخبر به: كان الحكم بالقطعية بهذه المثابة لا يُتأتى لأيّ أحدٍ، ولا يلزم اطراد هذا الحكم لجميع من وقف على ذات الخبر.

فلا يُستشكل -إذن- عدم إفادتها للعلم لبعض العلماء غير ذوي التخصّص الحديثي، فإنما تُدرَك الكليات باستقراء الجزئيات، وهذه القرائن إنما عالِجها المُحدثون حتّى صاروا أحقّ بها وأهلها، فما من حديث إلّا وتجد لأهل الحديث فيه حكمًا مع إحاطة واسعة بالطرق، وطبقات الرواة، ومداخل الوهم، حتّى كانوا أدريّ الناس بلسان النبي ﷺ وحالِهِ^(١).

وفي هؤلاء يقول ابن القيم: «...إنما يعلم ذلك: من تَضَلّع في معرفة السُنن الصحيحة، واختلطت بلحيه ودمه، وصارَ له فيها ملكة، وصارَ له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السُنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويُخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبّه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنّه مُخاطب للرسول ﷺ كواحدٍ من أصحابه»^(٢).

وأما من نحى خلافَ هذا الأصل الذي قرّناه صوابًا من بعض علماء أهل السُنّة، يَمُنّ يظهر من كلامه المنع من تأثير القرائن في التصديق مطلقًا، فإنّ قصده نفي القطعية عن قرائن معينة لا عن كلّها، أو يكون بعضهم قد استبعد تحقّقها من جهة الواقع، لانتفاء التجربة الدالة على ذلك في واقع الناس^(٣)، وإن كان جنس تأثيرها مُسلمًا عندهم^(٤)؛ والله أعلم.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (١٨/٦٩-٧٠)، ومختصر الصواعق المرسلة» (ص/٥٦٤).

(٢) «المنار المنيف» (ص/٤٤).

(٣) قد صرح بطله الغزالي في «المستصفى» (ص/١٠٩).

(٤) انظر «القطعية من الأدلة الأربعة» (ص/٣٣١).

المطلب الثاني

احتفاف القرائن المفيدة للعلم بجمهور أحاديث «الصحيحين»

بعد أن تقرر الوجه السابق في كون الأحاد يُفيد العلم بشرطه، ينبغي أن يُعلم تبعاً: أنَّ أحاديث «الصحيحين» قد احتف بها من القرائن ما يقطع الناظر فيها بصديقيها، ففيها الأحاديث المُخرجة بسلاسل ذهبيّة، والأحاديث المُسلسلة بخُذاق الحُفّاط، والعامّة من أحاديثهما مشهور، قد رُويت من غير وجو صحيح^(١)، رواها هذا الصّاحب وهذا الصّاحب من غير أن يتواطأ، ومثل هذا يوجب العلم القطعي^(٢).

وما لم يحتفّ به شيء من هذه القرائن المذكورة، فيكفيه اندراجُه في مجموع ما تلقته الأُمَّة بالقبول قرينةً للجزم به، فأَيُّ قرينةٍ افترضت، كان تلقى الأُمَّة للحديث بالقبول، أقوى منها في إيجاب القطع بصحة الخبر، حتّى عدّها كثير من الأصوليين بمنزلة المتواتر^(٣).

(١) ادعى الحاكم النيسابوري في «المدخل» (ص/١٥٤) أنَّ ليس في الصحيحين شيء من الأحاديث الغرائب الأفراد، وهذا مخالف لواقع الكتّابين، وقد ردّ عليه ابن حجر في «الثّكت» (١/٣٦٨) بأن فيها «قدر ماتني حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد».

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨/٢٢).

(٣) «أحكام القرآن» لأبي بكر الجصاص (٢/٨٣)، و«البحر المحيط» للزركشي (٦/١١٩).

المَطْلَب الثالث

تَلَقِّي الأُمَّة لأَحَادِيث الصَّحِيحِينَ بِالْقَبُول هَرِينَةُ تَفِيدُ الْعِلْمَ

الفرع الأول: شهرة تقرير ابن الصَّلاح لتَلَقِّي الأُمَّة لأَحَادِيث الصَّحِيحِينَ بِالْقَبُول.

عُدَّ ابن الصَّلاح أشهر مَنْ أعلن القول بتَلَقِّي الأُمَّة للصَّحِيحِينَ بِالْقَبُول وفضل القول فيه، ولم يكن ذلك منه بدعًا من الحكم، بل مسبقًا في ذلك من جهة التَّعريض والإيجاز من أصوليين ومُحدِّثين.

فبعد أن ذَكَرَ أقسامَ الصَّحيح الذي خَرَّجَه الأئمة في تصانيفهم من حيث الرُّتبة قال: «هذه أمَّهات أقسامه، وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا: (صحيح متَّفَق عليه)، يُطلقون ذلك ويَعنون به اتِّفاق البخاريِّ ومسلم، لا اتِّفاق الأئمة عليه، لكنَّ اتِّفاق الأئمة عليه لازمٌ من ذلك وحاصلٌ معه، لاتِّفاق الأئمة على تَلَقِّي ما اتَّفقا عليه بِالْقَبُول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحَّته، والعلم اليقيني النَّظريُّ واقع به..»

وما انفرد به البخاريُّ أو مسلم مندرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحَّته، لتَلَقِّي الأُمَّة كلٌّ واحدٍ من كتابيهما بِالْقَبُول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، ميؤى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النُّقد من الحُفَاط، كالذَّارِقُطَنِي وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشَّان»^(١).

(١) «علوم الحديث» لابن الصَّلاح (ص/٢٨-٢٩).

ويقول في شرحه على «صحيح مسلم»:

«ما اتَّفَق البخاريُّ ومسلم على إخراجِه فهو مقطوع بصدق مَخبرِه، ثابت يقينًا، لتَلَقِّي الأُمَّة له بالقبول، وذلك يفيد العلمَ النَّظريَّ، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلَّا أنَّ المتواتر يفيد العلمَ الصُّروريَّ، وتَلَقِّي الأُمَّة بالقبول يفيد العلمَ النَّظريَّ»^(١).

فقد جعل ابن الصَّلَاح من خلال هذين التَّصَيِّن:

- ١- ما اتَّفَق عليه الشَّيْخَان أعلى مراتب الصَّحِيح.
 - ٢- واتِّفاق الأُمَّة تابعٌ لاتِّفاقهما لتَلَقِّيها ما أخرجاه بالقبول.
 - ٣- وأنَّ التَّلَقِّي في صورته تلك لا يفيدُ الظَّن الرَّاجح فحسب، بل هو مُفِيدٌ للعلم النَّظريَّ^(٢)، سواءً ما اتَّفَقا عليه، أو ما انفرد كلُّ واحدٍ منهما به.
 - ٤- ومستنده في هذا الحكم إلى عصمة الأُمَّة من الاجتماع على خطأ.
 - ٥- ومن ثَمَّ استثنى من حكمه بالقطع أحاديثٌ يسيرةٌ منهما تكلم فيها بعض أئمة الحديث، لخروجها عن نطاق الاتِّفاق السَّابِق تقريره.
- ومُرَاد ابن الصَّلَاح بهذا التَّلَقِّي ما كان محلُّه الأحاديث التي سبقت لأصل موضوع الكتابين، أعني الأحاديث المرفوعة المُسندة، فتخرج المُعلَّقات والموقوفات، ومتون الأبواب، دون التَّراجم ونحوها؛ لأنَّ في بعض الأخبار المَسوقة فيها ما ليس من ذلك قطعًا^(٣).

(١) نقله عنه النووي في مقدمة شرحه على «صحيح مسلم» (٢٠/١).

(٢) العلم بمعناه الخاصُّ: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، ومعنى كونه (نظريًّا): أنَّه يحصل للإنسان بعد النَّظر والاستدلال لمن له أهلية النَّظر، وبالتالي فرَّقَه ابن الصَّلَاح عن المتواتر الذي يفيد (العلم الصُّروري) الذي يضطر الإنسان إليه دون نظر أو استدلال، انظر «التعريفات» للنجرياني (ص/١٥٥)، و«نزعة النظر» لابن حجر (ص/٤٤-٤٥).

(٣) كان يُخرج البخاريُّ -مثلًا- حديثًا لا يُؤيِّب على جزءٍ من أجزائه، فهذا لا يكون مُفِيدًا للعلم في هذا الجزء من الحديث، لأنَّ عدم تبويه له أوردت فيه شبهة، والقطع كان على جهة القرائن، وهذا قرينة على خلافه، انظر «مقدمة ابن الصَّلَاح» (ص/٢٦)، وانظر مثال هذه القرينة المانعة في «فيض الباري» للكشميري (٤٢/١).

الفرع الثاني: موافقة عامة العلماء لابن الصلاح على تلقي الأمة لأحاديث «الصحيحين» بالقبول.

وافق ابن الصلاح على حكمه العام لأحاديث الصحيحين كثير من أئمة الفقه والحديث قبله، أقدم ما وقفت عليه من كلامهم ومما يُخبرون فيه بتلقي «الصحيحين» بالقبول، يبدأ عائته من القرن الخامس، أي بعد قرابة قرنين من انتشار كتابي الشيخين، منهم:

أبو بكر الجوزقي (ت ٣٨٨هـ)، صاحب «المستخرج على مسلم»^(١).
ثم أبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨هـ)، وقد اشتهر عنه قوله في رسالته في «أصول الفقه»: «أهل الصنعة مجيعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها»^(٢)، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل، فذاك اختلاف في طرقها ورواتها، قال: فمن خالف حكمه خبراً منها، وليس له تأويل سائق للخبر، نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول»^(٣).

ثم أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤هـ)، الذي قال: «أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم، على أن رجلاً لو حلف بالطلاق، أن جميع ما في كتاب البخاري ومما روي عن النبي ﷺ قد صَحَّ عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه، أنه لا يحث...»^(٤).

ثم أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) في قوله: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته، أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ، لما ألزمته الطلاق، ولا حثته، لإجماع علماء المسلمين على صحتها»^(٥).

(١) نقل ذلك عنه ابن حجر في «الذخيرة» (١/٣٨٠)، ولم أرف على عبارته.

(٢) إطلاق الإسفراييني لهذا الحكم على كل حديث أخرجه الشيخان غير صحيح، وقد خالف بعض أهل الحديث في صحة بعض متونها كما سيأتي بيانه.

(٣) «الذخيرة» على ابن الصلاح، لابن حجر (١/٣٧٧)، وفتح المغيب للسخاوي (١/٧٢).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/٢٦).

(٥) «بيان صحيح مسلم» لابن الصلاح (ص/٨٦).

ومحمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ) بعد نقله لانتفاق الثقاد على صيحة ما فيهما قال: «... فتبادرت النيات الموقفة على تباعدها، من الطوائف المحققة على اختلافها، إلى الاستفادة منهما، والتسليم لهما في عليهما، وتمييزهما، وقبول ما شهدا بتصحيحه فيهما»^(١).

ثم نقل ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه «صفوة التصوف» إجماع المسلمين على صحة ما أخرج فيهما^(٢).

وغير هؤلاء من أئمة الأصول والحديث ممن جاء بعدهم كثير^(٣)، حتى عد ابن تيمية قولهم هذا «مذهب أهل الحديث قاطبة»، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح في مدخله في «علوم الحديث»، فذكر ذلك استنباطاً، ووافق فيه هؤلاء الأئمة^(٤).

ثم وافق ابن الصلاح من بعده جلة أهل الحديث وصححووا قوله، منهم ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) وهو من أخبرهم بـ «الصحيحين»، حيث قال: «والخبر المحدث بالقراين أنواع: منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتف به قراين، منها: جلاتهما في هذا الشأن، وتقديرهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتائبيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»^(٥).

وقال الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): «إعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصيحة لكل ذي عينين، لأنه قد قطع

(١) «الجمع بين الصحيحين» (١/٧٤).

(٢) انظر «محاسن الاصطلاح» للبلقيني (ص/١٧٢)، بهامش ابن الصلاح، لكنه أغرب بعدها حين أضاف إلى مسألة التلقي والإجماع، ما كان على شرطهما وإن لم يفرجاء.

(٣) انظر «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص/٣٣)، و«محاسن الاصطلاح» (ص/١٧٢)، وفتح المغيب (١/٧٣)، و«تدريب الراوي» (١/١٤٥).

(٤) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/٣٧٦).

(٥) «نزهة النظر» لابن حجر المصقلاني (ص/٥٢).

عرق النزاع ما صحَّ من الإجماع على تلقي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل العقول والمنقول، على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلا أنواع الصحيح ما اقتدئ به وبرجاله من تصدئ بعدهما للتصحيح^(١).

الفرع الثالث: استثناء ما وقع بينه التعارض في أحاديث الصحيحين بلا ترجيح من إفادة العلم.

فحيث قررنا كون الصحيح من مذاهب العلماء فيما صحَّ من الآحاد أنها مفيدة للعلم حيث تنضمُّ إليها القرائن، لا بدَّ من التنبيه على سلامة هذه الآحاد من موانع القطعية، ولأبقيت في حيز الظن، بل قد تهوي بها تلك الموانع إلى القطع بكذبها إذا قويت آفات التخطئة^(٢).

كما قاله أبو العباس المبرد (ت ٢٥٨هـ)^(٣): «إذا صحت دلائل الحق في الظن، وقامت أماراته، كان يقيناً، وإذا قامت دلائل الشك، وبطلت دلائل اليقين، كان كذباً»^(٤).

فاعتباراً لهذه الشروط السلبية مؤثرة في الحكم على آحاد ما في «الصحيحين»، نحى ابن حجر إلى استثناء ما «يقع التنازع بين مدلوليه ممَّا وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح، لاستحالة أن يُعيد المتناقضان العلم بصدقهما من

(١) تحفة الذاكرين للشوكاني (ص/٧).

(٢) اختلف الأصوليون في اعتبار بعض الموانع دون أخرى في رد الحديث أو ترك العمل به على أقل تقدير -بغض النظر عن صحة اعتبار بعضها في المنع من عدمه-، ككون الخبر مخالفاً للقياس أو القواعد المأثمة مع عدم فقه روايه عند الحنفية، أو يكون الحديث مخالفاً لعمل أهل المدينة عند المالكية، أو يكون مخالفاً لعمل روايه ... إلى غير ذلك من القرائن التي قد تتأثر بها الأخبار سلباً. انظر تفصيل هذه القرائن المانعة للقطعية في «إشكالية القطع عند الأصوليين» لـ د. أيمن صالح، من «مجلة المسلم المعاصر» (ص/١٩)، العدد ١١٧، ٢٠٠٥م.

(٣) محمد بن يزيد الويثري: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه «الكامل في اللغو والأدب»، انظر «الأعلام» للزركلي (٧/١٤٤).

(٤) «الأضداد» للأنباري (ص/١٦).

غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وما عدا ذلك فالإجماع حاصلٌ على تسليم صحته^(١).

وأصل استثناء العقلاني للمُتعارضين من أصل إفادة العلم مَبْنِيٌّ على كون التَّعارض لا يقع بين القطعيين، إذ القطعُ باعتبار ذاته لا يتفاوت، ونفي الاحتمال على الإطلاق شيء واحد لا يتعدد^(٢)، إنما يقع التَّعارض والتفاوت في الظَّنيَّات^(٣).

وابن حجر مسبوق في هذا الاحتراز من الأمدِيّ (ت ٦٣١هـ)، حيث قال: «لو كان حديث الثقة مُفيدًا للعلم بمجردِه، فلو أُخبر ثقةً آخرَ بضدِّ خبره، فإن قلنا: خبر كلٍّ واحدٍ يكون مُفيدًا للعلم، لزم اجتماعُ العلم بالشيء وبنقيضه، وهو مُحال، وإن قلنا: خبرُ أحدهما يُفيد العلم دون الآخر، فلما أن يكون مُعَيَّنًا، أو غير مُعَيَّن.

فإن كان الأوَّل: فليس أحدهما أولى من الآخر، ضرورةً تساويهما في العدالة والخبر.

وإن لم يكن مُعَيَّنًا: فلم يحصل العلم بخبرٍ واحدٍ منهما على التَّعيين، بل كلُّ واحدٍ منهما إذا جَرَدنا النَّظَرَ إليه، كان خبره غير مُفيد للعلم، لجواز أن يكون المُفيد للعلم هو خبرُ الآخر^(٤).

وحيث أنَّ التَّعارضَ من جملة الموانع من الحكم بقطعِيَّة الحديثين، احتاج النَّاطِرُ إلى ترجيح أحدهما على الآخر بإحدى المبرِّجحات المتعلِّقة بالمتن أو السُّند، هذا إن عجزَ نظره عن الجمع بينهما^(٥)؛ فلما أن يقضي بعدها بإبطال

(١) فزهة النظر لابن حجر (ص/٥١-٥٢).

(٢) نقل غير واحد من أهل العلم أنَّفاقَ المقلاء على ذلك، انظر «درء التعارض» لابن تيمية (١/٧٩)، و«شرح العبد على مختصر ابن الحاجب» (٢/٢٩٨).

(٣) انظر «المنقول» للفرزالي (ص/٥٣٤)، و«البحر المحيط» للزركشي (٨/١٤٧).

(٤) «الإحكام في أصول الأحكام» للأمدِي (٢/٣٣).

(٥) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٨/١٢٥).

الحديث المرجوح، لقوة الموانع من القول بصحته، فيحكم للرَّاجح بالقطعية إذا ساعدته القرائن على ذلك؛ أو يعترف بأنَّ المرجوح لا يزال دليلاً قابلاً لأن يكون صحيحاً، غاية أنه وُجد لمُقابله ما يقتضي الظنَّ بأرجحيته، فيبقى في حيز الظَّنَّات^(١).

أما إن عجز عن القدر في أيٍّ منهما بعينه، فأولى أن يُقْبَل على أحدهما من الظَّنَّة.

وحيث أنَّ الترجيح فرغ عن الإقرار بالتعارض، فإنَّ الحديتين القطعيتين لا يُتَأَثَّرُ الترجيح بينهما إلَّا من جهة النسخ، خاصَّةً فيما كان من القطعيتين قريباً سببه، واضحاً مأخذه، لا يحتاج إلى دقِّقِ نظَرٍ واستقراء؛ فهذا النوع لا يبقى معه مسلكٌ للترجيح من الأساس، ولا يسوغ فيه التعارض، إلَّا كما يسوغ التعارض الظاهري بين الآيات الكريمة أو الأخبار المتواترة، كونها ضروريةً يهجم تصديقها على النفس^(٢).

أما ما كان منها مبنياً على نظَرِ المُستدلِّ في القرائن واستقراء الشواهد - كما هو الحاصل في «الصَّحيحين» - فيقع أن ينظر المستدلُّ في حديثين قد احتفَّتَ بهما من الشواهد ما يوحي بقوة الخبرين بادئ الأمر، حتَّى يلوِّحَ له التعارض بين مفهوميهما، ويعجز عن التوفيق بينهما، فيكون واقع الأمر أن أحدهما ليس قطعياً، أو لا تعارض بين مدلوليهما إلَّا في ذهن الناظر^(٣)، بحيث يمكن الجمع بين الحديتين جمعاً مقبولاً للنفس، فلا داعي للترجيح حينئذٍ؛ بعكس ما لو كان الجمع مُتَكَفِّلاً بعيداً المأخذ^(٤)، فالأشبه عندئذٍ تقديم رتبة الترجيح على الجمع^(٥).

(١) انظر تأصيلاً قريباً من هذا في حاشية د. الدراز على «المواقفات» للشاطبي (٣٤٩/٥-٣٥٠).

(٢) انظر «القطعية في الأدلة الأربعة» (ص/٢٥٢-٢٥٣).

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٧٩/١)، والمعنى نفسه نجده في «البحر المحيط» للزركشي (١٦٧/٨).

(٤) انظر تقرير هذا المعنى في «البحر المحيط» (١٥٢/٨).

(٥) كالحاصل من جماعة من المحققين حين ذهبوا إلى نصحيح الروايات التي فيها أن النبي ﷺ صلَّى سُبَّ =

ولا أعلم في «الصَّحِيحِينَ» حديثًا توافقَ العلماءَ على رَدِّه بتمامه، لمعارضةِ حديث آخرَ له، مع استحالةِ التَّوفيقِ بينهما، بأيِّ وجهٍ من وجوه الجمعِ المُعتبرة: فليست أعلمُ له مثلاً صحيحاً، وأكثرُ ما يَستدعي التَّرجيحَ من أهل العلمِ في هذين الكتابين، ما كان الاختلافُ فيهما بين بعضِ ألفاظِ الثَّقَاتِ في خبرٍ صحيحٍ في أصله، وهذا واقعٌ في مسلمٍ أكثرَ منه عند البخاري^(١).

الفرع الرابع: ما استدركه ابن حجر على ابن الصَّلاح من استثناءِ ما وقع التَّعارض فيه عن إفادة العلم، من لوازمِ عبارة ابن الصَّلاح.

هذا؛ وقد ظهر لي في أمرٍ ما استدركه ابن حجر على ابن الصَّلاح من استثناءِ ما وقع التَّعارض فيه عن إفادة العلم؛ أنَّه داخلٌ باللَّزومِ في مفهومِ عبارة ابن الصَّلاح من حيث الأصلِ المنهجي؛ وبيان ذلك:

- وثمان ركعات في ركعتي الكسوف، فضلاً عن المعروف من صلاته لركوعين في ركعة، لورود ذلك عنهم في صحيح مسلم، حيث حملوا هذا الاختلاف في العدد على أنَّ النبي ﷺ فعلها مرَّاتٍ مع أنَّ الثَّابتَ من فعله ﷺ صلَّاته الكسوفَ مرَّةً واحدةً في عمره يوم مات ابنه إبراهيم عليه السلام، ولذلك ضَعُف البخاري والثَّانبي وأحمدُ غير روايةِ الرُّكُوعين في ركعة، لمخالفتهما لرواية الجماعة من الثَّقَاتِ، انظر «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٤٤٦/٢-٤٤٧).

(١) من أمثلة ذلك: ما أخرجه مسلم في (ك: الزكاة، باب: فضل إخفاء الصدقة، رقم: ١٠٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في السَّبعة الذين يظَلِّهم الله يوم القيامة، وفيه: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ بَيْنَهُ مَا تُثَقُّ شِمَالُهُ»، وهي قلبُ لرواية الثَّقَاتِ: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُثَقُّ بَيْنَهُ».

وقد تكلف بعض المتأخرين الجمع بين هذه الرواية المقلوبة ورواية الجماعة من الثَّقَاتِ، يقول ابن حجر في «الفتح» (١٤٦/٢): «وليس بجديد، لأنَّ المخرج مُتَّحِد».

وكرواية سعيد بن منصور عند مسلم أيضاً (ك: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم: ٢٢٠): «ولا يَرْتُونَ» بذل: «ولا يَكُونُونَ»، وقد أنكر بعض الحُفَّاظِ هذه الرواية وغلطوا راويها، واعتلوا بأنَّها تعارض ما جاءت به الأحاديث الأخرى في «صحيح مسلم» نفسه وغيره: من أنَّ الرَّاقي قد أدَّن له في ذلك، وأنه يُحَسِّن إلى الذي يرقيه، فكيف يكون هو مطلوبُ الثُّرُك؟! أمَّا المسترقي فأنَّه يسأل غيره ويرجو نفعه، وتأمُّ التَّوَكُّلِ المراءُ وصف السَّبعين ألفاً به ينافي ذلك.

انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨٢/١)، والمستدرك عليه (٢٧/١).

في أنَّ الواحدَ من العلماء إذا تعارض عنده حديثان، قد تَعَذَّرَ الجمعُ بينهما بوجوهٍ مستساغٍ مقبولٍ، فلا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يرجَّح قبولَ أحدِ الحديثين على الآخر، فيكونَ رُدهُ للمرجوح تعليلًا له في واقع الأمر^(١).

الحالة الثانية: أن يعجزَ عن التَّرجيحِ والقَدحِ في واحدٍ منهما بعينه، فلا يحصلُ العلمُ بخبرٍ واحدٍ منهما على الثَّعِينِ.

ومن ثَمَّ فإنَّ المرجوحَ والمتوقَّفَ فيه -في كلتا الحالتين السَّابقتين- يخرجان عمَّا تلقَّته الأئمةُ بالقَبولِ أو اتَّفَقوا على صحَّته، كونهما خارجين عن حيزِ الثُّبوتِ ومعنى الصَّحةِ مِنَ الأساس؛ إذ الفرضُ فيمن خلَّصَ إلي هذا الموقفِ في هاتين الحالتين أن يكون جُملةُ مَنْ يُعتبر قولهم في الإجماع.

كلُّ ما في عبارة ابن الصَّلَاح، أنَّه لم يُشر فيها إلى ما يُفهم منه استيعابها لمضمونِ استدراكِ ابن حجرٍ، بل قصر الاستثناءَ ممَّا لا يفيد العلمَ على ما تنازع الحفَّاظُ في حكمهم على أفرادِ الأحاديث، فأَيُّما حديثٍ بعينه لم نجد فيه كلامًا لأحدِ المُحدِّثين فالأصل أنَّه يفيد العلمَ بصحَّته عند ابن الصَّلَاح، في حين أنَّ ابن حجر لاحظ في نفسِ ما لم يتكلَّم فيه الحفَّاظُ بعضَ ما يصدق عليه التَّعارضُ الَّذي ينفي عنها القطعيةَ، وقد أحسن في استثناءه ممَّا وقع الاتفاقُ على صحَّته فيفيد العلمَ، والله أعلم.

(١) انظر «نزهة النظر» (ص/٦٩).

المبحث الثالث

الاعتراضات على تقرير ابن الصلاح مفاد أحاديث «الصحيحين» للعلم

اعتراض بعض الأصوليين من المتكلمين على الحكم الذي قرره ابن الصلاح في حق ما اتفق عليه من أحاديث «الصحيحين»، فيهم من هو مُستغل بالحديث على قَلَنهم، تنوعت جهات اعتراضاتهم على دعواه بحسب مأخذها النقلي أو العقلي؛ راجعة في مجملها إلى أصلين اثنين، لا تكاد تخرج تلك المعارضات المنتشرة في كتب الأصول أو المصطلح عن واحدٍ من هذين:

الأصل الأول: نفي وقوع التلقي نفسه.

الأصل الثاني: منع إفادة التلقي للمطلوب المتنازع فيه.

فأما الأصل الأول في معارضة تقرير ابن الصلاح ومن وافقه: فمبني على نقض مقدمات دليبه، لترجع على النتيجة بالنقض، وهذا الأصل مُتفرع بدوره إلى جهتين من جهات البحث والمناظرة:

الأولى: من جهة نفي الدليل على الدعوى في أصلها.

الثانية: من جهة إثبات انخرام بعض شروط تحققها.

وأما الأصل الثاني في مُعارضة تقرير ابن الصّلاح :
فينمّثل في نفي النّتيجة الّتي خلّص إليها ابن الصّلاح ومَن وافقه، لتعود
بالقطع بين مُقدمات استدلاله، وما أفضت إليه من نتيجة، وهي مُتفرّعة إلى ثلاث
جهات :

- الأولى : من جهة محلّ وقوع التّلقي .
 - الثانية : من جهة نفي أثر هذا التّلقي في الاعتقاد .
 - الثالثة : من جهة نفي النّتيجة بنفي بعض لوازمها .
- وفي تفصيل الجواب عنها جميعها مُستعينين بالله تعالى نقول :

المطلب الأول الاعتراض على صحة التلقي من الأمة لأحاديث «الصحيحين» والجواب عنه

الفرع الأول: منع التسليم بوقوع التلقي لأحاديث «الصحيحين» من جهة المطالبة بتصحيح الاتفاق.

يقوم أصل هذا الاعتراض على استبعاد العادة لاتفاق جميع المجتهدين على صحة أحاديث «الصحيحين»، مما يغلب جانب الغلط عندهم في نقل من نقل هذا الاتفاق، لانعدام الدليل الكاشف عنه؛ واستعمال هذا الاعتراض غالباً ما يُستدعى في دعوى الإجماع السكوتي، ويُراد به بيان ظهور وانتشار القول الذي أقر ولم يُنكر^(١).

ولست أعلم أحداً سبق من محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) إلى تفصيل هذا الاعتراض على كلام ابن الصلاح، حيث حاول التشكيك به في حصول اتفاق العلماء على قبول أخبار الصحيحين.

فمن ذلك قوله: «دعوى على كل فرد من أفراد الأمة المجتهدين، أنه تلقى الكتابين بالقبول، فلا بد من البرهان عليها، وإقامته على هذه الدعوى من

(١) انظر «المعونة في الجدل» للشيرازي (ص/٢٨) و«الواضح» لابن عقيل (٢/١٨٠).

المتعدّرات عادةً، كإقامة البيّنة على دعوى الإجماع الذي جرّم به أحمد بن حنبل وغيره أن من ادّعاه فهو كاذب»^(١).

والجواب عن هذا الاعتراض من عدّة أوجه:

الوجه الأوّل:

أنّ الممّدة في نقل الإجماع في أيّ فنّ من فنون الشريعة أو غيرها إنّما هي على ائمة ذات الفنّ وأرباب الاستقراء فيه، فهم الأئمة في صناعتهم! وأهل التخصّص أخيراً الناس بمواطن الاتفاق والاختلاف في جزئيات تخصّصهم فضلاً عن كليّاته، فلا يضرّهم جهل المشتغلين بغير شأنهم أن يعارضوهم، لخلو نفوسهم من الأهلية لذلك أصلاً، وإنّما كان الواجب «على كلّ من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم»^(٢).

ولا يخفى على الدارس لتاريخ السّنة ومراحل تدوينها، موافقاً كان لملة الإسلام أو مخالفاً، أنّ علماء الحديث من أشدّ الناس تدقيقاً في مباحث تخصّصهم، وأكثرهم استقصاء لآراء أئمتهم فيما يُراد إصدار حكم تأصيلي أو فرعيّ فيه لو كان قضية دقيقة، فما الظنّ بموقفهم من قضية جليّة شائعة، قد بلغ مداها الآفاق في الشّهرة مثل «الصّحّاحين»؟!!

والإجماع قد وُقع من أرباب العلوم المختلفة والفنون المتنوّعة، على كثير من مُصنّفاتهم؛ فما نحن فيه أولى بأن يقع من ائمة الحديث قياساً أولويّاً، فإنّ لديهم من الدوافع الدّينيّة لأجل الاتفاق على الحقائق الشرعيّة ما ليس عندهم غيرهم.

(١) «لمرات النظر» للصنماني (ص/١٣٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨/٥٣).

الوجه الثاني :

قد يُستسهل التَّوَقُّفُ في اتِّفَاقٍ نَقَلَهُ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ أَهْلِ الْعِلْمِ، خَاصَّةً إِذَا مَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالتَّسَاهُلِ فِي هَذَا الْبَابِ، لَكِنَّ الْأَمْرَ يَعْسُرُ إِذَا كَانَ النَّاقِلُ لِحِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ أَثْمَةً أَفْزَادَ، يَتَصَدَّرُهُمْ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الصَّلَاحِ؛ بَلْ يَصِيرُ مُسْتَبْعَدًا بِالْمَرَّةِ وَنَحْنُ نَتَحَقَّقُ أَنَّ النَّاقِلَ لَمْ يَنْفَرِدْ بِحِكَايَةِ ذَلِكَ، بَلْ سَبَقَهُ طَوَائِفٌ مِنْ أَهْلِ الْفَنِّ وَلِجَهِّ آخَرُونَ.

وَنَظَرَةٌ عَابِرَةٌ فِي مِظَانٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ كُتُبِ الْأَصُولِ أَوْ الْمُصْطَلَحِ، كَنَفِيلَةٍ بِإِقْنَاعِ النَّاطِرِ أَنَّ اخْتِلَافَ أَرْبَابِ هَذِهِ الْمَصْنُفَاتِ إِنَّمَا هُوَ فِي مَا يَفِيدُهُ هَذَا التَّلَقِّيُّ مِنْ حَيْثُ مَرَاتِبِ التَّصَدِيقِ، أَمَّا حُصُولُ التَّلَقِّيِ ذَاتِهِ: فَلَمْ يَخْتَلِفُوا عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ، فَضْلًا عَنْ إِمْكَانِهِ مِنْ حَيْثُ الْوَاقِعِ، بَلْ حَكَمُوا طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَجِيلًا بَعْدَ جِيلٍ^(١)، دُونَ أَنْ يَبْزُرَ أَحَدٌ يُنْكَرُ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَيَبَيِّنُ زَيْفَهَا عَلَى مَدَى هَذِهِ الْقُرُونِ الْمُتَلَحِّقَةِ؛ وَهَذَا مِنْ أَقْوَى الْأَدَلَّةِ عَلَى صِحَّةِ مَا قَرَّرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمُوَافَقُوهُ فِي حَقِّ «الصَّحِيحِينَ».

الوجه الثالث :

لَوْ تَأَمَّلْنَا جَمِيلَ مَا احْتَفَّ بِهِذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ مِنْ صِفَاتٍ تَفَرَّدَا بِهَا عَنْ سَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ قَاطِبَةً، قَدْ حَازَا بِهَا مَرْتَبَةً لَمْ يَحْزُهَا أَيُّ مُصَنِّفٍ آخَرَ فِي الْأَمَّةِ^(٢)، كَ: جَلَالَةِ مُصَنِّفَيْهِمَا فِي الْحَدِيثِ رَوَايَةً وَدَرَايَةً، وَتَقَدُّمِهِمَا عَلَى تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ عَلَى غَيْرِهِمَا، بِشَهَادَةِ أَقْرَانِهِمَا وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمَا مِنْ أَثْمَةِ الْحَدِيثِ^(٣).

(١) لِأَنَّكَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مِنَ التَّلَقُّلِ لِلتَّلَقِّيِ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ أَهْلِ الطَّبَقَاتِ الْأُولَى بَعْدَ الصَّحِيحِينَ، فَيَنْطَبِقُ عَلَيْهَا مَا اشْتَرَطَهُ الشُّعْمَانِيُّ فِي «تَوْضِيحِ الْأَفْكَارِ» (١١٩/١) لِدَعْوَى التَّلَقِّيِ مِنْ تَقْلِيدِ مُتَوَاتِرٍ عَنْ أَهْلِ الطَّبَقَاتِ الْأُولَى بَعْدَ الصَّحِيحِينَ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى تَلْقِيهِمُ اللَّكْتَائِبِينَ بِالْقَبُولِ، وَالتَّلَقُّلِ الْآحَادِيِّ عَنْهُمْ فَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ مُلْزِمَةٌ عِنْدَهُ.

(٢) اسْتَقْصَى د. خَلِيلٌ مَلَا خَاطِرَ مَزَايَا الصَّحِيحِينَ عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مِزْيَةً فِي كِتَابِهِ «مَكَانَةُ الصَّحِيحِينَ» (ص/٧٥-٨٧) وَتَرْجِعُ فِي أَغْلِبِهَا إِلَى مَا ذَكَرْتُ، مَكْتَفِيًا بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ مِمَّا لَهُ صِلَةٌ مُبَاشِرَةٌ بِمَوْضُوعِ بَحْثِي.

(٣) انْظُرْ «مِزْمَةَ النَّظَرِ» لِابْنِ حَسَرٍ (ص/٥٢)، وَ«مَكَانَةَ الصَّحِيحِينَ» لِخَلِيلٍ مُلَا حَاطَرٍ (ص/٢١-٢٧).

وأُتِهما أوَّلُ مُصَنِّفَيْنِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُجَرَّدِ، وَ«لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا إِلَى ذَلِكَ أَحَدٌ قَبْلَهُمَا، وَلَا أَفْضَحَ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ - يَعْنِي الصَّحِيحَ - فِي جَمِيعِ مَا جَمَعَهُ أَحَدٌ سِوَاهُمَا فِيمَا عَلِمْنَاهُ»^(١).

وَأُتِهُمَا انْتِهَجًا فِي كِتَابَيْهِمَا أَدَقُّ الْمَنَاهِجِ الْعِلْمِيَّةِ فِي انْتِقَاءِ الصَّحِيحِ، حَتَّى عُدَّ مَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِمَا أَعْلَى مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ^(٢)، وَاتَّفَقَ «عَلَى أَنَّ أَصَحَّ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ صَحِيحًا: الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ صَحِيحَ الْبَخَارِيِّ أَصَحُّهُمَا صَحِيحًا وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدُ»^(٣).

أَقُولُ: لَوْ تَأَمَّلْنَا هَذِهِ الْمُمَيِّزَاتِ الَّتِي بَوَّاتِ «الصَّحِيحَيْنِ» تِلْكَ الْمَكَانَةَ الرَّفِيعَةَ عِنْدَ خَوَاصِّ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ: عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ مِيزَةٍ مِنْهُنَّ، لَوْ نُظِرَ إِلَيْهَا بِمُفْرَدِهَا، لَكَانَتْ كَافِيَةً فِي شَحْذِ هِمَمِ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَنِ التَّيَخِينِ وَبَعْدَهُمَا لِلنَّظَرِ فِي كِتَابَيْهِمَا وَاجْتِبَاؤِهِمَا، تَحْقُوقًا مِّنْ انْطِبَاقِ تِلْكَ الْمِزَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْهُنَّ عَلَيْهِمَا^(٤)، وَهَذَا -لَعَمْرِي- مِّنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي هَيَّأَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِكِتَابَيْهِمَا حَتَّى يَشْهَدَ لَهُمَا أَهْلُ الْإِخْتِصَاصِ بِالْإِتْقَانِ وَالْقَبُولِ.

يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ فِي سِيَاقِ سَرْدِهِ لِمَسِيرَةِ التَّصْنِيفِ الْأَوَّلِ فِي الْحَدِيثِ:

«.. وَاتَّصَلَ ذَلِكَ إِلَى زَمَانِ الْإِمَامَيْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيِّ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْهُمْ-، فَخَصَّ مِنَ الْجَهْدِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْفَادِ الْوُسْعِ فِيهِ، وَاعْتِبَارِهِ فِي الْأَمْصَارِ، وَالرَّحْلَةِ عَنْهُ إِلَى مُتَبَاعِدَاتِ الْأَقْطَارِ، مِثْلَ وَرَاءِ النَّهْرِ إِلَى قُسْطَاطِ مِصْرَ، وَانْتِقَادِهِ حَرْقًا حَرْقًا، وَاجْتِبَاؤِهِ سَنَدًا سَنَدًا، بِمَا وَقَعَ اتَّفَاقُ النَّقَادِ مِنْ جِهَابِذَةِ الْإِسْنَادِ عَلَيْهِ، وَالتَّسْلِيمِ مِنْهُمْ لَهُ..»

(١) «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٧٣/١-٧٤).

(٢) انظر «شرح التبصرة والفتاوى» للعراقي (١٢٥/١).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٧٣/١)، وانظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٢١/٢٠).

(٤) والطُّغْنَانِي مَعَ ذَلِكَ مُتَرَفِّعٌ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ الصَّحِيحَانِ مِنْ عُنَابَةٍ وَبَحْثٍ فِي كُلِّ ذَرْوَةٍ مِنْهُمَا مِنْ أَثْنَةِ هَذَا الثَّنَانِ، وَمَا رُزِقَاهُ بِذَلِكَ مِنْ حَقِّ وَقُولٍ، انظر «ثمرات النظر» له (ص/١٣٦-١٣٧).

فتبادرت النيات الموقفة على تباعدها، من الطوائف المحققة على اختلافها، إلى الاستفادة منهما، والتسليم لهما في عليهما، وتمييزهما، وقبول ما شهدا بتصحيحه فيهما، يقيناً بصدقهما في النية، وبراءتهما من الإقبال على جهة بحمية، أو الالتفات إلى فئة بعصبية، سوى ما صحَّحَ عمن أمرنا بالرجوع إليه، والتعويل في كلِّ ما أخبرنا به عليه ﷺ، حتَّى استقرَّ ذلك وانتشر، وسارَّ مسير الشمس والقمر^(١).

فليس اتَّفاقُ الأئمةِ وعلمائِها على أصحِّةِ الصَّحيحينِ وفضلِهما على سائرِ الكتبِ مجردُ صدفةٍ، ولا عن طواطيٍ ومُؤامرةٍ، «فقد أعادَ الله تعالى هذه الأئمةَ التي اختارَها لحملِ دينه وتبليغِ رسالته، مِن أن تكونَ فريسةً غفلةٍ وغباوةٍ، وأن تجتمعَ على الضلالِ، بل كان ذلك إلهامًا من الله، ومُكافأةً على ما قام به مؤلفا هذين الكتابين من جهادٍ في سبيلِ حفظِهما الأحاديثِ النبوية، ثم تحقيقِها وتنقيحِها، ومعرفةِ رجالِها وزُواتِها، وكشفِ أَسْئارِ الكذَّابينِ والوَضاعينِ، وتمييزِ الضُّعفاءِ والمُجرَّحينِ، ثم في نقلِها ونشرِها في الآفاقِ، وجمعِها في مجموعةٍ مُهذَّبةٍ مُنقَّحةٍ»^(٢).

فإذا تأمَّلَ المُنصِّفُ ما حرَّرتَه مِن هذه الخصالِ آنفًا، عَظُمَ مقدارُ هذين السُّفرينِ في نَفْسِه، وَجَلَّ تصنيفُهما في عينِه، وَعَدَرَ الأئمةُ مِن الهنْدِ شرقًا إلى الأندلسِ غربًا أن تلقُوهُما بالقبولِ والتَّسليمِ، وقَدَّموهُما على كلِّ مُصنِّفٍ في الحديثِ والقَدِيمِ.

الوجه الرابع:

ربطُ الصَّنْعَانِيَّ حكايةَ الثَّلَاثِيَّ للصَّحيحينِ، بدعوى الإجماعِ الَّذِي أنكره أحمد، هو في حقيقته ربطٌ بين مُتبايِنَيْنِ، وَالْعُلُطُ إذنٌ قد تخلَّلَ كَلَامَةً مِن جِهَتَيْنِ:

(١) «الجمع بين الصحيحين» (٧٣/١-٧٤) ينصرف يسير في آخره.

(٢) «نظرات على صحيح البخاري» (ص/٢٢) ينصرف يسير. وأصله مُقَالَةٌ قَدَّمَ بها أبو الحسن النُّدوي كتابَ «لامع الدراري» للكاندهلوي.

الجهة الأولى: من جهة اعتراضه باحتمال وجود الإنكار^(١):

وذلك حين ربطه بين حكاية التلقي للصحيحين بالقبول وبين الإجماع الأصولي الذي يرى تعذر العلم به بعد زمن الصحابة عليهم السلام، لتفرق العلماء في الأمصار^(٢).

وقول الصنعاني في تحجير الإجماع ومنع تحقيقه ضعيف عند جمهور الأصوليين، وليست هذه الزيفات محلاً لنقضه^(٣)؛ فإن ابن الصلاح وعلماء الحديث والأصول معه حين تكلّموا عن موضوع الاتفاق على صحة «الصحيحين»، إنما عبروا عن ذلك بلفظ (التلقي من الأئمة بالقبول)؛ وهذا إجماع خاص سبيله التبع والاستقراء، يصح بمجرد شهرة الحديث الصحيح بين أئمة الحديث، دون إنكار أو إظهار علة تمنع القول بصحته ولو من واحد^(٤)؛ وهذا التقيد يمتد في ظرف زمني مُتّسع، بلغ في حقّ الصحيحين قروناً من الزمن^(٥).

وحكم أهل العلم إذا تكرر على ما عمّت به البلوى واشتهر أمره، وتكرّر

(١) يمتن ذكر هذا النوع من الاعتراض على الاستدلال بالإجماع الأصولي. أبو المعالي الجويني في «البرهان» (٢٧٢/١)، وابن عقيل في «الجدل على طريقة الفقهاء» (ص/٣٨).

(٢) انظر «مزالق الأصوليين» للصنعاني (ص/٦٣)، وهو مذهب الظاهرية وكثير من أهل الأصول، انظر «الثبوة الكافية» لابن حزم (ص/١٩-٢٠)، و«البحر المحيط» للزركشي (٢٨٢/٤).

(٣) وقد روجّ لشبهته هذه حول الإجماع بعض المعاصرين، من أشهرهم أحمد شاذلي، كما تراه في رسالته «نظام الطلاق في الإسلام» (ص/٦٧) حيث حصر الإجماع الصحيح في الأمور المعلومة من الدين بالضرورة!

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٤/١٨).

(٥) ين الجدّير لفت النظر إليه: أنّ الشوكاني مع كونه موافقاً لقول الصنعاني بتعذر العلم بالإجماع الأصولي على فرع فقهي معيّن في الأزمان المتأخّرة، واضطرابه في هذا الباب أحياناً، كان أدريّ بحقيقة لفظ التلقي عند أهل الحديث من بلديّة الصنعاني، ولهذا لم يتوارّ عن إثبات تلقي الأئمة للصحيحين بالقبول، وإثبات الإجماع على صحتهما، والأخذ بلام ذلك من جهة التصديق بجملتهما، كما تراه في كتابيه «آداب الطلب» (ص/٢٠٦) و«إرشاد الفحول» (ص/١٣٨).

سكوت الباقيين عن هذا الحكم، مع طول الزَّمن، دون إبداء مُخالفة له، فإنَّه -والحالة هذه- من الصُّور التي تُفيد العِلْم عند جمهورِ الأصوليين^(١).

وقد أشار ابن السَّمعاني (ت٤٨٩هـ) إلى هذه الدَّقيقة بقوله:

«إِنَّ التَّمَادِي عَلَى ذَلِكَ الزَّمَان الطَّوِيل، ثُمَّ لَا يَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْل أَحَدٌ يَنْكَرُهُ، لِأَنَّهُ بِدُونِ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَسْكُتُوا عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ لَغَرَضٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُمُيَّةٌ لَهُ، أَوْ لَوْجَلِي مِنْهُ، فَأَمَّا إِذَا مَرَّ عَلَى ذَلِكَ الزَّمَان الطَّوِيل فَلَا يُتَصَوَّرُ السُّكُوتُ عَنِ الْإِنْكَارِ مِنْ كُلِّ الْقَوْمِ، مَعَ اخْتِلَافِ الطَّبَاعِ، وَتَبَايُنِ الْهَيْمِ، وَكَثْرَةِ الدَّوَاعِي مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمِنْهَا خَيْرُ الْوَاحِدِ الَّذِي تَلَقَّاهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَعَمَلُوا بِهِ لِأَجَلِهِ، فَيُقْطَعُ بِصَدْقِهِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ عَمَلُ الْكُلِّ بِهِ، أَوْ عَمَلُ الْبَعْضِ وَتَأَوَّلَهُ الْبَعْضُ»^(٢).

هذا الَّذِي يُوصِلُهُ السَّمعانيُّ لِمَسْأَلَةِ تَلَقُّي الْأَخْبَارِ بِالْقَبُولِ، أَلَزَقَ مَا يَكُونُ بِتَقْرِيرِ الْأَصُولِيِّينَ فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ حِينَ قَالُوا: أَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا تَكَرَّرَ عَلَى مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوُ وَاشْتَهَرَ أَمْرُهُ، وَتَكَرَّرَ سَكُوتُ الْبَاقِيْنَ عَنِ هَذَا الْحُكْمِ، مَعَ طَوْلِ الزَّمَنِ، دُونَ إِبْدَاءِ مُخَالَفَةٍ لَهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الصُّورِ الَّتِي تُفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأَصُولِيِّينَ^(٣).

وقول مَنْ قَالَ بِجَوَازِ كِتْمَانِ مَنْ حَمَلَهُ اللَّهُ أَمَانَةً دِينَهُ لِحُكْمِ حَدِيثِيٍّ أَوْ إِغْفَالِهِ مِمَّا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ إِيمَانٌ وَعَمَلٌ، يَجْرِي قَوْلُهُ هَذَا فِي الْقُبْحِ مَجْرَى إِجْبَارِ الْعُلَمَاءِ عَنْ أَمْرِ خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ! وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ رَكَّزَ فِي طِبَاعِ الْخَلْقِ مِنْ تَوْفِيرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِ مَا عِلْمُوهُ، وَالتَّحَدُّثِ بِمَا عَرَفُوهُ، حَتَّى أَنَّ الْعَادَةَ لِتَحْيِلِ كِتْمَانِ مَا لَا يُؤْبَهُ لَهُ مِمَّا جَرَى مِنْ صِفَارِ الْأُمُورِ عَلَى الْجَمْعِ الْقَلِيلِ^(٤)، فَكَيْفَ عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ

(١) انظر «التقرير والتحرير» لابن الموقت الحنفي (٣/١٠٥-١٠٦)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/٢٨٠-٢٨١)، و«فتح المغيب» للسخاوي (١/٧٢).

(٢) «قواطع الأدلة في الأصول» (١/٣٣٣).

(٣) انظر «التقرير والتحرير» لابن الموقت الحنفي (٣/١٠٥-١٠٦)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/٢٨٠-٢٨١)، و«فتح المغيب» للسخاوي (١/٧٢).

(٤) «قواعد الاستدلال بالإجماع» لسمد الشنري (ص/٣٣١).

من أهل العلم فيما هو من عظام الأمور ومهماتها، كما الشأن في أقوال النبي ﷺ وسيرته ١٩

فلو افترضنا أحد المحدثين المُعتبرين خالف في صحة شيءٍ ومما في «الصححين»، وكان إنكاره له خطأ، فإنه لا بُدَّ أن يبلغ إنكاره، تمامًا كما بلغنا تعقُّبات الدارقطني والغساني وغيرهم من الحفاظ عليهما -مع تباعد أصقاعهم- فأخذنا منها وتركتنا.

فأما أن يخالف أحدٌ من مثل هؤلاء الأعلام في هذا القبول للصححين، ولا يُقلل إلينا البتة كما احتمله الصنعائي: فلم يلتفت إلى مثل هذا الاحتمال أحدٌ من المحققين، إذ كان خلاف الظاهر عند الأصوليين، فلا يؤثر في دعوى الاتفاق^(١).

الجهة الثانية: الاستشهاد بما لا يطابق دعوى الاعتراض.

استشهد الصنعائي على إضعاف حكاية التلقي للصححين بالقبول بمُجمل قول أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): «مَنْ ادَّعى الإجماع فقد كَذَب، لعلَّ النَّاسَ قد اختلفوا»^(٢).

وهذا استشهادٌ بما لا يطابق دعوى اعتراضه، فإنَّ مَنْ يطالع كُتُبَ الأصوليين من الحنابلة أنفسهم، يجدهم يحملون قول إمامهم على حالاتٍ خاصَّةٍ، وهم أعلم النَّاسَ حتمًا بمقصود مقالاته، دون ما قد يفهم من إطلاق عبارته.

فهذا أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ) عمدة الحنابلة في مذهبهم، يقول في توجيه كلام أحمد: «ظاهرُ هذا الكلام أنَّه قد منعَ صحَّةُ الإجماع، وليس ذلك على ظاهره، وإنما قال هذا على طريقِ الورع، نحو أن يكون هناك خلافٌ لم يبلغه،

(١) انظر «شرح الكوكب المنير» (٢/ ٢٥٥)، ولو التفت إلى مثل هذا الاحتمال لم يصحَّ أن يستدلَّ بإجماع أبدًا، لأنَّ ما من إجماعٍ إلَّا وينطوِّق إليه مثل هذا الاحتمال.

(٢) «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» برواية ابنه عبد الله (ص/ ٤٣٩).

أو قال هذا في حق من ليس له معرفة بخلاف السلف؛ لأنه قد أطلق القول بصحة الإجماع في رواية عبد الله وأبي الحارث^(١).

وينحو ابن تيمية منحى آخر في توجيه كلام الإمام، حيث جعل مُرادَ الأمور الخفية دون الجلية الشائعة^(٢)؛ وعلى هذا التوجيه يكون موضوع «الصحيحين» خارجاً من مرام كلامه، كونهما من الأمور الشائعة في الأمة بلا مواربة.

فأما ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، ففضل تفسير نص إمامه باستحضار السياق الذي ورد فيه، فارتأى كونه صدر منه ردّة فعلٍ مبالغٍ إليها قد بلي به أحمد وشيخه الشافعي^(٣) وغيرهما من طوائف أهل الأهواء وقتهم في طعنهم بالسُّنن، بدعوى عدم معرفتها بمن ذهب إليها^(٤)؛ فسُئِلوا عدم علمهم هذا إجماعاً واستشهد على هذا التوجيه بقول أحمد في ختم عبارته: «.. هذه دعوى يُشر المرئسي والأصم»^(٥).

والمقصود بيان ضعف استدلال الصنعاني بكلام أحمد، وعدم انطباقه على دعواه بالتّمام.

ورُزْدَةُ القول:

أن تلقى جملة ما في «الصحيحين» بالقبول عند علماء الحديث ممّا لا يُمكن جحوده عند المُنصفين، ولا يُتصوّر في أصله أي خلاف؛ والصنعاني نفسه لم يُصرّح بالمخالف في ذلك؛ ولو حدّث خلاف بين العلماء المُعتبرين فيه، وكان له وجه من النظر، لاعتُبر ذكره، واشتُغل بجوابه؛ فنحن نعلمُ تحقّق الإجماع على صحة جمهور أحاديثهما بهذا الاعتبار.

(١) «الْعُدَّة» لأبي يعلى الفراء (١٠٦٠/٤).

(٢) «فقد مراتب الإجماع» (ص/٣٠٢).

(٣) انظر كتابه «جماع العلم» (ص/٢٩).

(٤) يقول ابن تيمية: «فقهائنا المتكلمين كالمرئسي والأصم يدعون الإجماع ولا يعرفون إلا قول أبي حنيفة ومالك ونحوهما، ولا يعلمون أقوال الصحابة والتابعين»، انظر «المسودة في أصول الفقه» (ص/٣١٦).

(٥) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص/٦١٢).

لكن يُنبّه هنا :

إلى أنَّ الحكم بنفسِ هذه الدَّرَجَةِ مِنَ الْقَطْعِ لِكُلِّ حَدِيثٍ مِنَ «الصَّحِيحِينَ» عَلَى جِدَةِ أَمْرٍ ظَنِّيٍّ بِالنِّسْبَةِ لَنَا، لَعَلَّمَنَا أَنَّهُ لَيْسَ حَاصِلًا فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا، فَلَا نَقْطَعُ بِنَفْسِ الدَّرَجَةِ لِكُلِّ حَدِيثٍ مِنْهُمَا بَعِيْنَهُ إِلَّا مَا عَلِمْنَا مِنْ ذَلِكَ بِمُوجِبَاتِهِ، وَهُوَ الْأَصْلُ الْغَالِبُ فِي أَحَادِيثِ الْكَتَابِيِّينَ، وَهَذَا لَا يَشْتُمُّ إِلَّا بَعْدَ عَمَلِيَّةٍ بِحِثِّ وَاسْتِقْرَاءٍ لِأَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْفَرْدِ بَعِيْنَهُ.

الفرع الثاني: الاعتراض بالاستفسار على التلقي.

وهو أنَّ ابن الصَّلاح حين لم يحدِّد في عبارته مُرَادَهُ مِنْ لَفْظِ (الْأُمَّة) نَفْصًا، رَاحَ بَعْضُ الْمُعْتَرِضِينَ عَلَيْهِ يُفَرِّزُونَ مَا تَحْتَمِلُهُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ مَعَانٍ، فَكَرَّوْا عَلَى كُلِّ مِنْهَا بِالتَّعَقُّبِ، لِيَرُدُّوْا مَا تَحْصُلُ لَدَيْ ابْنِ الصَّلاح مِنْ نَتِيجَةِ حُكْمِيَّةٍ عَنْ طَرِيقِ تَوْهِيْنٍ مُقَدِّمَاتٍ تِلْكَ النَّتِيجَةَ.

وهذا المسلك مِنْ مَسَائِلِكِ الْاِعْتِرَاضِ يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْجَدَلِ بـ: «الاستفسار على الإجماع»^(١)، وَصَوْرَتُهُ: أَنَّ يَأْتِي الْمُسْتَدِلُّ فِي دَلِيلِهِ الْإِجْمَاعِيَّ بِلَفْظَةٍ غَرِيبَةٍ أَوْ مُجْمَلَةٍ لَا يَفْهَمُهَا الْمُعْتَرِضُ، فَيَعْتَرِضُ عَلَى الْإِجْمَاعِ بِعَدَمِ وَضُوحِ بَعْضِ الْفَاطِظِ، وَيَطْلُبُ تَفْسِيرَهَا وَتَمْيِيزَهَا.

فَكَانَ أَنْ اسْتَعْمَلَ هَذَا الْاِعْتِرَاضُ مِنْ بَعْضِ الْمُعْتَرِضِينَ لاسْتِشْكَالِ الْمُرَادِ مِنْ لَفْظِ (الْأُمَّة) فِي عِبَارَةِ ابْنِ الصَّلاح، لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى نَفْيِ دُخُولِ الْأُمَّةِ أَجْمَعِهَا فِي دَائِرَةِ التَّلَقِّيِ الْمُدْعَى.

تَرَى مِثَالَ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ بِالِاسْتِفْسَارِ فِي قَوْلِ ابْنِ الْمُثَنَّنِ (ت ٨٠٤هـ): «إِنْ

(١) وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْاِعْطِلَاحِ فِي فَنِّ الْجَدَلِ يَعُدُّونَ الْاِسْتِفْسَارَ مِنَ الْاِعْتِرَاضَاتِ الصَّحِيْحَةِ، بَلْ هُوَ مُقَدِّمُهَا، وَأُلْجِفَتْ بِالْقَوَاعِدِ فِي الْاِسْتِدْلَالِ تَجَوُّزًا لِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ وَمُكَمِّلَةٌ لَهَا، لِأَنَّ الْمَرَّةَ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ الْمَعْنَى، فَلَا مَعْنَى بَعْدَ ذَلِكَ لِإِبْرَادِ غَيْرِهِ مِنَ الْاِعْتِرَاضَاتِ، انْظُرْ «شَرْحَ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (٢٣١/٤)، وَ«قَوَاعِدِ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْإِجْمَاعِ» (ص/٧٣).

أَرَادَ -يعني ابنُ الصَّلَاح- كُلَّ الأُمَّةِ: فهو أمرٌ لا يخفى فسادُه؛ وإن أَرَادَ الأُمَّةَ الَّذِينَ وُجِدُوا بعد وَضْعِ الكُتَابِين: فهمُ بعضُ الأُمَّةِ لا كُلُّهَا^(١).

وَاسْتَعْمَلَ هَذَا التَّنَوُّعَ مِنَ الِاعْتِرَاضِ الْجَدَلِيِّ أَيْضًا لِنَفْيِ دُخُولِ كُلِّ الْمُجْتَهِدِينَ فِي لَفْظِ (الأُمَّةِ)، كَمَا تَرَاهُ فِي دَعْوَى الصَّنْعَانِيِّ حِينَ قَالَ: «الَّذِي يَغْلِبُ بِهِ الظَّنُّ، أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الصَّحِيحِينَ، إِذْ مَعْرِفَتُهُمَا بِخُصُوصِهِمَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِي الْاجْتِهَادِ»^(٢).

وَقَالَ: «... بَلْ صَرَّحَ إِمَامُ الشَّافِعِيَّةِ الْبُزْجَالِيُّ، أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ -يعني في شرطِ الاجْتِهَادِ- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَصَرَّحَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ -يعني ابنُ الوُزَيْرِ- فِي كِتَابِهِ الْقَوَاعِدِ، أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ»^(٣).

وَمِمَّا يَتَحَقَّقُ بِهِ هَذَا الْمَسْلَكُ فِي الِاعْتِرَاضِ أَيْضًا: اسْتِفْسَارُ صَاحِبِ الدَّعْوَى عَمَّنْ وَقَعَ لَهُ التَّلْقِي، كَمَا فَعَلَ الصَّنْعَانِيُّ حَيْثُ قَالَ: «هَلْ هُوَ لِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا؟ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرَادُ، فَلَا يَتِمُّ فِيهِ الدَّعْوَى»^(٤).

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الِاسْتِفْسَارَاتِ الْمُشْكَلَةُ كُلُّهَا مِنْ عَدَّةٍ وَجُوهٍ:

الوجه الأول:

أَنَّ هَذَا الْمَسْلَكَ فِي الِاعْتِرَاضِ إِنَّمَا يَصِحُّ بِالِاسْتِفْسَارِ فِي حَالَةِ إِجْمَالِ لَفْظِ الْمُسْتَدَّلِ بِالِإِجْمَاعِ حَيْثُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى عَدَّةٍ مُحْتِمَلَاتٍ مُتَسَاوِيَةٍ^(٥)؛ لَكِنْ لَفْظُ ابْنِ الصَّلَاحِ ظَاهِرٌ فِي قَصْدِهِ بَعْضُ الأُمَّةِ لَا كُلُّهَا، وَهُمْ الْمُخْتَصُّونَ بِالْحَدِيثِ وَصُنْعِيَّتِهِ، وَأَنَّ سَائِرَ الأُمَّةِ تَبِعَ لِهَذَا الْبَعْضِ.

(١) «المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (٧٧/١).

(٢) «ثمرات النظر» للصنعاني (ص/١٣٢).

(٣) «إسبال المطر على نصب السكر» (ص/٢١٦).

(٤) «توضيح الأفكار» (١/١١٦).

(٥) «التقرير والتحجير» (٣/٢٤٩).

وما ذكره ابن الملّقن من احتمال إرادة ابن الصّلاح كلّ الأئمّة، أي منذ عهد الصّديق (عليه السلام) إلى ساعة كتابته لعبارته في مُبيضة كتابه كما يُفهم هذا من كلامه لزّاماً: ففرضُ مُستبعد أن يخطر ببالي مُحذّر مُدقّق كابن الصّلاح؛ فأني دخلت لأئمّة قد خَلت في مُصنّفين حادّين في القرن الثّالث؟! اللّهم إلّا إن كان المقصود بالكلّيّة في عبارة ابن الصّلاح الكلّيّة النّسبيّة، أي الأئمّة الذين عايشوا زمن هذه الدّعوى ومن بعدهم، لا من قبلهم^(١).

والذي يُعلم من حال ابن الصّلاح براءته من هذا القصدي، وأنّ مرّامه ممّا سطره في هذه المسألة بعض الأئمّة لا كلّها، والذين هم تحديداً من بعد تأليف «الصّحيحين»، بقرينة إخراجهم من حكاية الاتّفاق على صحّة أحاديث «الصّحيحين» الأئمّة الذين ضَعَفُوا منها شيئاً ممّن جاؤوا قبل الشّيخين، فلم يُمثّل بأحدٍ منهم، بل مثّل بمن كان زمنهم أو بعدهم، كالذّارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وابن منده، وأبي بكر الإسماعيلي، والغساني، وغيرهم من جهازة المُحدّثين، وهؤلاء في الطّبقات الأولى التي تلي الشّيخين بخاصّة^(٢).

وهؤلاء قد مضى الأمر عندهم في تلكُم الطّبقات المتلاحقة على تبجيل الكتابين، والتّسليم لهما بأصحيّة ما فيهما إلّا ما نَبَهِوا على عِلّة فيه، إلى أن استقرّ الحال عند أهل الدّراية بالحديث - كابن الصّلاح ومن جاء بعده - على أنّ عامّة ما فيهما قد تَلَقَّتْهُما العلماء بالقَبُول، وأنّه مذهب أهل الحديث؛ وأهل الفنّ إذا اجتمعوا على أمرٍ يَخْصُصُهُم، فهم بلا ريب حُجّة عند اتّفاقهم، ولا يضرُّهم سبقُ الخلاف من بعض المتقدّمين قبلهم على ما اتّفَقُوا هُم على صحّته^(٣)، إذ الصّحيح من جهة الأصول أنّ الإجماع قبل استقرار الخلاف، يُزيل حكم الخلاف^(٤).

(١) «روضة الناظر» لابن قدامة (٤٢٩/١).

(٢) انظر «توضيح الانتكارة» للصنعاني (١١٩/١).

(٣) انظر «توجيه النظر» (ص/٣٢١).

(٤) انظر «فصول البدائع» لشمس الدين الرومي (٣٠٧/٢) و«البحر المحيط» للزركشي (٥٠٦-٥٠٤/٦)، ونقل أبو الخطاب في «التمهيد» (٢٩٧/٣) أنّه قول الجمهور من الأصوليين.

الوجه الثاني :

يظهر جلياً من عبارة الصنعاني توسيعه دائرة المجتهدين المعنيين بالحكم على الحديث، لتشمل عنده غير أرباب الفن، والقرينة على قصده ذلك: استشهاده على نفي الاتفاق على «الصحيحين» بكتابين قد اختصاً بأحاديث الأحكام «سُنن أبي داود» و«التلخيص الحبير»، وهذان إن كُفيا، فيكفيان المُجتهد في الفقهيّات، فالحقّ الفقيه بؤمرة من عُنا بالإجماع وهم المُحدّثون.

بل نراه يُوسّع رُقعة الاجتهاد في أحاديث السُنّة، لتشمل أرباب المقالات البدعيّة، بدعوى دخولهم في مُسمّى الأئمّة^(١)! وكأنّه يرمي إلى ضرورة اعتبار خلاف طائفيّة الزيدية في أحاديث الأصول من «الصحيحين»^(٢)! حتّى عاب لأجلهم قول ابن الصّلاح: «إنّ الأئمّة تَلَقّت ذلك بالقبول، سيوى مَنْ لا يُعتمدُ بخلافه ووفائه»^(٣).

فاعترض الصنعاني عليه بما يراه إلزاماً له بعدم تمام دعواه، بقوله: «.. ولا يخفى أن مُسمّى الأئمّة، ودليل العصمة، شاملٌ لكلّ مجتهد، والقول بأنّه لا يُعتمدُ بمُجتهد، وإخراجه عن مُسمّى الأئمّة، لا يقبله ذو تحقيق، وإلّا لادّعى مَنْ شاء ما شاء بغير دليل»^(٤).

ولقد وجدنا كدّر هذه الشبهة لائحاً في كتابات بعض المعاصرين، كما عند (الكردي) في قوله: «دعوى الإجماع باطلة، إذ الأئمّة المحمديّة بمختلف مذاهبها الفقهيّة، ومدارسها الكلاميّة لم تُجمع على ذلك، فالمعتزلة والشيعة، لا يرون صحّة ما في الصحيحين، بل أعلنوها، وقالوا بأنّ مُعظمها مختلق»^(٥).

(١) وبهذه الحجة نفسها ردّ بعض المعاصرين دعوى إجماع الأئمّة على تلقّي الكتابين بالقبول، كإسماعيل الكردي في كتابه «فنحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٣٣).

(٢) مع أنّ أئمّة الزيدية أنفسهم من تلقّوا أحاديثهما بالقبول، كما صرّح به ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/١٧٤).

(٣) «صيانة صحيح مسلم» لابن الصّلاح (ص/٨٥).

(٤) «توضيح الأفكار للصنعاني» (١/١١٦).

(٥) في كتابه «فنحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٣٣).

قلت: إن كان هؤلاء الذين وصَّهم الصَّنْعَانِيُّ بالاجتهاد ليسوا من أهل التَّخْصُّص الحديثيِّ، فلا دخل لانتسابهم للأئمة في ما لا علم لهم به، فإنَّ العلماء «مُتَّفِقُونَ عَلَى الرَّجُوعِ فِي كُلِّ فَرْقٍ إِلَى أَهْلِهِ»^(١).

ولا ريب أنَّ عاتمةَ الفرق المُجَافِيَةِ لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة على جهلٍ مُدَّعٍ بالصَّنَاعَةِ الحديثيَّة ومَعْرِفَةِ السُّنَنِ، إلَّا من سَلَكَ مَسَلَّكَ أهل الحديث في منهج النُّقْد، فهؤلاء بمثابة «مَن عَرَفَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ، كَأَهْلِ الْكَلَامِ، وَاللُّغَةِ، وَالتَّحْوِ، وَدَقَائِقِ الْحِسَابِ؛ فَهُوَ كَالْعَامِيِّ لَا يُتَمَتَّدُ بِخِلَافِهِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ عَامِيٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلْ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا سِوَاهُ»^(٢). فكان القَرَضُ إذن في ما نحن بصدِّده أن يُسَلَّمَ العاميُّ -من أيِّ طائفةٍ كان، ولو كان فقيهاً بالحلال والحرام- أن يُسَلَّمَ بقواعد نقد الحديث للعالم بها^(٣).

(١) فتح المغيب للشَّخَاوِي (ص/٦٨).

(٢) «أصول السرحسي» (٣١٢/١) بتصرف يسير، وانظر شرح تنقيح الفصول للقرافي (١٨٠/٢).

(٣) حين لم تنصط هذه المسألة في ذهن الصنعاني، امتدح قول ابن تيمية: «ولهذا كان أكثر متون الصَّحَّاحِينَ مما يُعَلِّمُ علماء الحديث علماً قطعياً أن النَّبِيَّ ﷺ قاله، ظلُّ أن كلام ابن تيمية هذا خلاف ما ادَّعاه ابن الصلاح من إجماع من الأئمة، بينما حصَّره ابن تيمية في نظر الصَّنْعَانِيِّ في علماء الحديث فقط! كما تراه له في «توضيح الأفكار» (١١٦-١١٧).

لكن فات الصَّنْعَانِيُّ نصوصاً أخرى لابن تيمية، يؤكِّد فيها بأن الأئمة تبع لأهل الحديث هؤلاء في تصديقهم، وأنه موافق لكلام ابن الصلاح كما سيأتي.

وقد نفَّرَ عن هذا الاعتقاد الخاطي نفيه، غلظ ما قرَّره رشيد رضا -ومن قبله شيخه محمَّد عبده- أنَّ الحديث الصحيح يكون حجة عند من أيقن أنَّ رسول الله ﷺ قاله، أمَّا من لم يقع عنده العلم بذلك، فهذا لا يلزمه الإيمان بما جاء به ذلك الخبر، فضلاً عن أن يلزمه العمل بما دلَّ عليه، كما تراه في «مجلة المنار» (١١٦/١) (٥٤٥/٢) (٣٨٨/٧).

والشيخ رشيد بهذا قد وسَّع مجروراً، بفسجه الكلام في الحديث للعامة، وليس كل مسلم يقعد عن الإيمان بدلالة الحديث، لمجرد شبهةٍ لاحت له، كأن يظن عدم ثبوته، ولو جُمِلَت السُّنَّة عرضةً لآراء العامة، لمَّا بقي لها أساس تقوم به، ولا فرع تمتدُّ إليه، وانظر «موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي» لعبد الله شقير (ص/٢٦٦).

وأهل الكلام -في الجملة- من هذا الصنف المُهْمَل قولهم في هذا الفن،
إذ لم يستوفوا شروط الاجتهاد فيه؛ فإن وُجد منهم مَنْ شَغَلَهُ عِلْمُ الْأَصُولِ وَبَرَزَ
فيه، فثَبَاتُ الْأَصُولِي الصَّرْفِ الْبَحْثُ فِي مَرَاتِبِ ثَبُوتِ النُّصُوصِ مِنْ جِهَةِ التَّأْصِيلِ،
أَمَّا أَنْ يَحْكَمَ بِمَرْتَبَةٍ مِنْ تِلْكَ الْمَرَاتِبِ وَصَفًا لِحَدِيثٍ بِعَيْنِهِ، فهِذَا لَا يَكُونُ إِلَّا
لِلْعَالِمِ بِالْحَدِيثِ^(١)؛ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ «أَنَّ تَحْقِيقَ الْمَنَاطِ مِنْ صَنَاعَةِ الْفَقِيهِ الْمُجْتَهِدِ،
لَا مِنْ تَحْقِيقِ مَسَائِلِ الْأَصُولِ فِي ذَاتِهَا»^(٢).

وفي تقرير هذا الوجه من الجواب، يقول أبوالمظفر السَّعْمَانِي (ت ٤٨٩هـ):
«اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ نَقْدَ الْأَحَادِيثِ مَقْصُورٌ عَلَى قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، فَمَا
قَبِلُوهُ فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَا رَدُّوهُ فَهُوَ الْمَرْدُودُ؛ وَهُمْ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
الشَّيْبَانِي، وَأَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ الْبَغْدَادِي، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الْمَدِينِي، وَأَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِي .. وَجَمَاعَةٌ يَكْثُرُ عَدَدُهُمْ
ذَكَرَهُمْ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ.

فهؤلاء وأشباههم أهل نقْدِ الْأَحَادِيثِ وَصِبَارَقَةِ الرِّجَالِ، وَهُمْ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِمْ
فِي هَذَا الْفَنِّ، وَإِلَيْهِمْ انْتَهَتْ رِئَاسَةُ الْعِلْمِ فِي هَذَا النَّوْعِ؛ فَارْجَمَ اللَّهُ أَمْرًا عَرَفَ
قَدْرَ نَفْسِهِ، وَقَدَرَ بَضَاعَتَهُ مِنَ الْعِلْمِ، فَيَطْلُبُ الرِّجَحَ عَلَى قَدْرِهِ»^(٣).

(١) فلا يدخلون في الخلاف الحاصل بين الأصوليين في اعتبار عدالة المجوعين من علمها -والابتدأ فرع
عن هذه المسألة- لأنَّ الَّذِينَ اعْتَبَرُوا قَوْلَ غَيْرِ الْعَدُولِ فِي الْإِجْمَاعِ، اشْتَرَطُوا بُلُوغَهُمْ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ فِي
الْعِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ، وَقُلَّ أَنْ يَوْجَدَ فِي أَهْلِ الْكَلَامِ مَنْ يَفْهَمُ الْحَدِيثَ عَلَى طَرِيقَتِهِ.
انظر «الموافقات» للشَّاطِئِي (٢٢١/٥-٢٢٢)، و«المهذب» في علم أصول الفقه المقارن» لـ د. النملة
(٢/٨٧٤).

(٢) من تعليق محمد عبد الله الدُرَّاز على «الموافقات» للشَّاطِئِي (١/٢٧- حاشية ٢).

(٣) «فواطمع الأدلة» للسَّعْمَانِي (١/٣٦٩-٣٧٠).

وأبو المظفر السَّعْمَانِي: هو منصور بن أحمد بن محمد بن عبد الجبار التَّيْمِي المروزي، مُفْتِي خُرَاسَانَ
وشيخ الشَّافِعِيَّةِ، من المتصيرين للِسُنَّةِ، من تصانيفه: «البرهان»، و«الأمالي» في الحديث، انظر «أعلام
النبلاء» (١٩/١١٤).

وأرباب الكلام وإن كانوا ذوي ججاج في نُصرة أصول الدين، فقد ضُغُفت قلوب كثير منهم -وبخاصة المتأخرون- عن تقبل كثير من الصَّحاح، جرَّاء إقبالهم على نحاتة الأفكار الفلسفيَّة، حتَّى فقد أكثرهم المعيارية العلميَّة الصَّحيحة في نقد الأخبار، حتَّى إذا أُورِدَ على بعض أصولهم حديثٌ صحيحٌ عند المُحدِّثين، أوَّلوه إن وجدوا تأويله قريبَ المآخذ، وإلَّا ردُّوه^(١).

فكانوا في جملتهم غايةً في ضعف المعرفة بالأحاديث، لا يحصل لهم العلمُ بمخبرها بسبب ذلك، «وتجدُ أفضلهم لا يعتقدُ أنَّه رُوِيَ في البابِ الَّذي يتكلَّم فيه عن النَّبي ﷺ شيءٌ، أو يظنُّ المروِيَّ فيه حديثًا أو حديثين، كما تجده لأكابر شيوخ المُعتزلة، مثل أبي الحسين البصري، يعتقد أنَّه ليس في الرؤية إلَّا حديثًا واحدًا! وهو حديث جرير ﷺ، ولا يعلم أنَّ فيها ما شاء الله من الأحاديث الثَّابتة المتلقَّاة بالقبول»^(٢).

فلنكارُ مثل هؤلاءٍ لِمَا علِمه وقَطَعَ به أئمة الحديث، أقبحُ من إنكارِ ما هو مشهور من مذاهبِ الأئمة الأربعة عند أتباعهم^(٣).

وحاصل القول في هذا الوجه: أن لا اعتداد على صدق حديثٍ وعدم صدقِهِ إلَّا بأهل العلم بطرق ذلك، وهم علماء الحديث، العالمون بأحوال رسول الله ﷺ، الضَّابطون لأقواله وأفعاله، العالمون بأحوال حَملة الأخبار، فإن علِمهم بحال المُخبر والمُخبر عنه، ممَّا يعلمون به صدقُ الأخبار، وسائر النَّاس تبع لهم في معرفة الحديث.

الوجه الثَّالث:

أنَّ سؤال الصُّنْعاني عن هذا التَّلَقِّي لِمَا في «الصَّحَّاحين»، هل هو لكلِّ فردٍ من أحاديثهما؟ جوابه أن يُقال:

(١) انظر «توجيه النظر» (١/٣١٨).

(٢) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص/٣٧).

(٣) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (ص/٥٤٩)، و«سخة الفكر» لابن حجر (ص/٥٥).

إِنَّ التَّلَقِّيَ لِلْكِتَابَيْنِ بِالْقَبُولِ إِنَّمَا هُوَ لِمَا تَضَمَّنَاهُ مِنْ أَخْبَارٍ مُسْنَدَةٍ مَرْفُوعَةٍ فِي الْجُمْلَةِ، لَا لِكُلِّ حَرْفٍ أَوْ لَفْظٍ فِيهِمَا عَلَى جِدَةٍ، فَهَذَا لَيْسَ إِلَّا لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَهُوَ الَّذِي قَبُولُهُ فَرْضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ بِحُرُوفِهِ وَالْفَائِظَةِ؛ وَجَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، إِنَّمَا يَجْزَمُونَ بِصَحَّةِ جُمْهُورِ أَحَادِيثِ الْكِتَابَيْنِ، لَا بِكُلِّ حَرْفٍ فِيهِمَا. فَالضَّوَابُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ (جُمْهُورَ) «مُتَوْنِ» «الصَّحِيحِينَ» مَعْلُومَةُ الصَّحَّةِ مُتَفَنَّةٌ، تَلَقَّاهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى صِحَّتِهَا، وَأَنَّ فِيهِمَا مَا هُوَ مَعْلُولُ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ مَعًا، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا، وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو ابْنُ الصَّلَاحِ وَمَنْ قَبْلَهُ، كَالْحَافِظِ أَبِي طَاهِرِ السُّلْفِيِّ وَغَيْرِهِ^(١).

وَبِهَذَا نَعْلَمُ أَنَّ مَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْ تَعْمِيمِ هَذَا الْإِتِّفَاقِ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ فِيهِمَا، كَمَا تَرَاهُ فِي دَعْوَى الذَّهْلَوِيِّ (ت ١١٧٦هـ): «الصَّحِيحَانِ قَدْ اتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا فِيهِمَا مِنَ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ صَحِيحٌ بِالْقَطْعِ»^(٢)؛ وَكَذَا قَوْلِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ (ت ١٣٧٧هـ): «أَحَادِيثُ الصَّحِيحِينَ صَحِيحَةٌ كُلُّهَا، لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا مَطْعَنٌ أَوْ ضَعْفٌ»^(٣)؛ فَضْلًا عَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ عِبَارَةِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ فِي زَعْمِهِ صَحَّةُ كُلِّ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَيْنِ: فَهَذَا مِنْهُمْ نَوْعٌ تَسَاهَلٌ، مُؤَذَّاهُ الْغُلَطُ وَعَدَمُ الدَّقَّةِ فِي الْعِبَارَةِ؛ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْ جُمْلَةِ الْإِتِّفَاقِ مَا قَدَّمْنَا شَرْحَهُ آنَفًا.

وَهَذِهِ الدَّقَّةُ فِي الْإِحْتِرَازِ هِيَ مَا تَرَاهُ فِي مِثْلِ قَوْلِ السَّخَاوِيِّ: «إِنَّ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، مُجْتَمِعِينَ وَمُتَّفَرِّدِينَ، بِإِسْنَادَيْهِمَا الْمُتَّصِلِ، دُونَ مَا سِوَانِيهِ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْمُتَّفَقِ وَالْتِمَالِيقِ وَشِبْهَيْهِمَا: مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ»^(٤).

وَحَقًّا؛ نَسْتَطِيعُ بَعْدَ مَا مَضَى فِي هَذَا الْمَطْلَبِ كُلُّهُ أَنْ نَسُوغَ جُمْلًا مُخْتَصِرَةً نَلْمُ شَعَثَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدَلَّةِ، فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْقِفِ الْعِلْمِيِّ مِنْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى «الصَّحِيحِينَ»: فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ عَلَى صَحَّةِ جُمْهُورِ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»

(١) «جَوَابُ الْأَعْرَاضَاتِ الْمِصْرِيَّةِ» (ص/٤٦).

(٢) «حِجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ» (١/٢٣٢).

(٣) تَعْلِيْقُهُ عَلَى «إِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (١/١٢٤).

(٤) «فَتْحُ الْمَغْنِيِّ» (١/٧٢).

أمرٌ مقطوع به، لِلْعَلَمِ بانتفاء المخالفِ المؤهل في ذلك، وأنَّهما أصحُّ دواوينِ
السُّنَنِ على الإطلاق؛ لكن لا نقطع بنفس الدرجة لكلِّ حديثٍ منهما بعينه، إلَّا ما
علمنا له ذلك بمُوجباته، بعد عمليَّة بحثٍ واستقراءٍ لأقوالِ المُتقدِّمين في هذا
الحديثِ الفرديِّ بعينه؛ والله أعلم.

المطلب الثاني الاعتراض على الاحتجاج بالتلقي من جهة وجه الاستدلال والجواب عن ذلك

الفرع الأول: الاعتراض بالمشاركة في الاستدلال بالتلقي.

والمقصود بهذا النوع من الاعتراض: إتيان المُعتَرِض بوجه للاستدلال من دليل الإجماع، يُخالف ما ذهب إليه المُستَدِلُّ به، وهو بهذا الاعتبار، إنَّما يكون بعد التسليم بسلامة التلقي أو الإجماع وحجَّته^(١).

وهذا عين ما سلكه النووي ومَن تبعه على ما قرَّره ابن الصَّلاح في حقِّ أحاديث «الصَّحيحين» من نتيجته الحُكْمِيَّة، حيث رأوا أنَّ اتِّفاق العلماء إنَّما أوجب العملَ بأحاديثهما، لا القطعَ بنسبتهما في نفس الأمر كما قولُ ابن الصَّلاح. فدعوى النووي تتلخَّص في أنَّ تصحيح المُحدِّثين للخبر المستجمع لشروط الصَّحة يجري على حُكم الظاهر لا الباطن، وأنَّ غاية ما في الحكم الظاهر أن يُفيد الظنَّ الرَّاجح، فلا وجهَ عندهم للقطع والجمالة هذه.

ومنشأ الغلط في هذا الاعتراض كامنٌ في فهم ما يقصده المُحدِّثون بتعبيرهم: (إنَّ هذا الحديث تلقَّته الأُمَّة بالقبول)، حيث ظنَّ النووي ومَن معه أنَّ

(١) انظر قواعد الاستدلال بالإجماع (ص/٤١٣)، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢٢٩٦/٥).

مُسْتَد ابن الصَّلَاح في جزمه بالصَّحَّة هو النَّظَر إلى مجرَّد اتِّفَاق العلماء على العمل بمتون تلك الأحاديث وتصحيحهم لأسانيدِها؛ وهذا ما يُفسِّر لنا لِمَ شَنَّ العزُّ بن عبد السَّلام (ت ٦٦٠هـ) على ابن الصَّلَاح قولَه في إفادة أحاديث الصَّحَّاحين للعلم، وتشبيهه بقول بعض المعتزلة الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ الأُمَّة إذا عَمِلَتْ بحديث، اقتضى ذلك القطع بصحَّته^(١)، قال: «وهو مذهب رديٌّ»^(٢)!

فعلى أساس هذا التَّصوُّر بنى النَّووي رَدَّه على مذهب جمهور أهل الحديث، مُستشهدًا بموقف ابن برهان البغداديّ (ت ٥١٨هـ)^(٣) من أصل مَقولته^(٤): «أَنَّ الصَّحَّاح ما ذهب إليه الْمُحَقِّقُونَ والأَكْثَرُونَ -على حَدِّ عِبَارَتِهِ- مِنْ اتِّفَاقِ «الفرقِ بين البخاريِّ ومسلم وبين غيرهما في ذلك، فَإِنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ الثَّيِّ فِي غَيْرِهِمَا، يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا إِذَا صَحَّتْ أَسَانِيدُهَا، وَلَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، فَكُذَّا الصَّحَّاحَان»^(٥).

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ لِلْكِتَابَيْنِ مَزِيَّةٌ عِنْد النَّووي وابن برهان غير الجزم بالصَّحَّة الإِسْنَادِيَّة واستوجاب العمل، وبهذا افترقا عن باقي كُتُب الحديث، أي «في كون ما فيهما صحيحًا لا يُحتاج إلى النَّظَر فيه، بل يجب العملُ به مُطلقًا، وما كان في غيرهم لا يُعْمَلُ به، حتَّى يُنْظَرَ وتوجد فيه شروط الصَّحَّاح؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إجماع الأُمَّة على العمل بما فيهما، إجماعُهم على أَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِأَنَّهُ كَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ»^(٦).

وَمِمَّنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ أَيْضًا فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ: بَعْضُ الْمُتَفَقِّهَةِ مِمَّنْ قَفَى قَوْلًا غَرِيبًا حَمَلَ فِيهِ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ مَا

(١) انظر «المتمم» لأبي الحسين البصري المعتزلي (٨٤/٢).

(٢) «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص/٤١).

(٣) أحمد بن علي بن برهان أبو الفتح: فقيه بغداديّ شافعيّ، غلب عليه علم الأصول، كان يضرب به المثل في حل الإشكالات، من تصانيفه (البسيط) والوسيط) والوجيز) في الفقه، والوصول إلى الأصول)، انظر «أعلام النبلاء» (١٩/٤٥٦).

(٤) «الوصول إلى الأصول» لابن برهان البغداديّ (١٧٤/٢).

(٥) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٠/١) بتصرف يسير.

(٦) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٠/١).

لا يحتمل، حيث ادَّعى أبو الفضل الأدفوي (ت ٧٤٨هـ)^(١) في كتابه «الإمتاع بأحكام السماع»، أنَّ ما احتجَّ به ابن الصَّلاح من تَلَقَّى الأئمةُ للصَّحَّيحين بالقبول على القطع بما فيهما عند عدم المُعارض: أنَّ هذا لا يختصُّ بالصَّحَّيحين، فإنَّ الأئمةَ تَلَقَّتْ الكُتب الخمسةَ أو السَّنةَ أيضًا بالقبول، وأنَّ جماعةً أطلقوا عليها اسمَ الصَّحيح أيضًا^(٢).

والجواب على هذا التَّوهم من الاعتراض من عدَّة وجوه:

الوجه الأوَّل: إنَّ مجمل ما ساقه المُعترضون في الرَّد على أبي عمرو ابن الصَّلاح، راجعٌ إلى اعتقاد أنَّ الاتِّفاق على تَلَقَّى الأئمةِ «الصَّحَّيحين» بالقبول إنما هو اتِّفاق على العمل بمتونها فحسب، غير أنَّ الشَّاذَّ في كلام مَنْ تَوَلَّى حكايةَ هذا التَّلقي من الأئمة، يظهر له جليًّا تقصُّدهم لصحةِ النسبةِ وصِدْقِها لا مُجرَّد العمل.

شاهد ذلك: ما نقله ابن الصَّلاح عن أبي نصر السَّجزي (ت ٤٤٤هـ) وأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) من حُكَيْمِهما بعدمِ حثِّ مَنْ خَلَفَ بأنَّ ما حَكَمَ الشَّيْخَانِ بِصَحَّتِهِ هو من قولِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣)، فهذا لا شكَّ منهما مُتَّجِهٌ إلى تصديق نسبةِ الأخبارِ إلى النَّبِيِّ ﷺ لا مُجرَّد العمل.

ثمَّ الأصلُ في حكمِ المُحدِّثين على حديثٍ ما أن يتعلَّقَ بِصِدْقِ النسبةِ إلى

(١) جعفر بن ثعلب بن جعفر الأدفوي أبو الفضل: مؤرخ، له علم بالأدب والفقه والموسيقى، وُلِدَ في أَدَفُو بضميد مصر، وتعلَّم بقوص والقاهرة، وتوفي بهذه بعد عودته من الحج، انظر «الأعلام» للزركلي (١٢٢/٢).

(٢) كتابه هذا لم يزل مخطوطًا إلى ساعة كتابتي لهذه الأحرف، وقد نقل عنه هذا النصُّ علي الميلاني في كتابه «فتحات الأزهار في خلاصة عقبات الأنوار» (ج ٦/١٥٤).

وقد أشار إليه وإلى كلامه هذا الزركشي في «الثَّكَّت على مقدمة ابن الصَّلاح» (١/٢٧٨) دون أن يُسَمِّيه، والمجيب أنَّ احْتَمَلَهُ الضَّمانِي في رَدِّه على ابن الصَّلاح! كما في «ثمرات الثَّظَر» (ص/١٣٣).

ثم نمى إلى علمي انكباب عدة محققين على إخراج هذا الكتاب للأدفوي! ثلاثة منهم سيخرجونه في معارض هذه السنة ٢٠٢٠م، من خلال دار اللباب بتركيا، ودار الرسالة بالقاهرة، ومركز الأثرش بتونس.

(٣) «أنواع علوم الحديث» (ص/٢٦)، و«صيانة صحيح مسلم» لابن الصَّلاح (ص/٨٦).

قائلها، وإلا فإن علوم الحديث لم توضع إلا للفصل بين المقبول والمردود من الأخبار من جهة التصديق أساساً، فلا يُعدل عن هذا الأصل إلاً بدليل راجح.

وبهذا يتبين أن جواب الثوري على ابن الصلاح بأنه «لا يلزم من إجماع الأئمة على العمل بما فيهما، إجماعهم على أنه مَقْطُوعٌ بأنه كلام النبي ﷺ»^(١)؛ خارج عن محل النزاع والبحث، إذ لم يجز ذكر العمل في كلام ابن الصلاح أصلاً؛ فضلاً عن أن يكون في كلامه نفعاً اعتزالي كما زعم العز بن عبد السلام^(٢)؛ ولكن اتفاق العلماء على صحة ما في «الصحيحين» هو ما أفاد العلم بما فيهما، لا الاتفاق على العمل كما تصوّر الثوري.

ومِن ثم جرى تعقب ابن حجر عليه من جهة نفي هذا التصور، وإثبات أن المتمثل في اتفاقهم على الصحة هو الأجدل بالتصور، إذ هو الأصل في كلامهم كما قرّره^(٣)، فكان أن دعا من يقول بغير هذا إلى الاعتراف بوجود مزية للاتفاق على ما صحّ سنّه زائدة على مزية العمل لما تلقى وهو ضعيف السند^{(٤)(٥)}.

قال: «.. أمّا متى قلنا يوجب العمل فقط: لزم تساوي الضعيف والصحيح، فلا بدّ للصحيح من مزية»^(٦).

(١) «شرح الثوري على صحيح مسلم» (٢٠/١).

(٢) لأنه توهم أن قول ابن الصلاح، يشبه قول بعض المعتزلة الذين يرون أن الأئمة إذا عيلت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحة.

(٣) وقد نقل ما يؤيد هذا التقرير عن بعض علماء الأصول أنفسهم، كالجويني، وابن فورك، وعبد الوهاب المالكي، والبيهقي، في آخرين من علماء المذاهب، انظر «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١٣٨/١).

(٤) باعتبار أن الحديث الضعيف في سنده، إذا تلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العمل بمذلوله، لا القول بتصحيحه، على قول الحافظ وغيره من بعض أهل العلم، أما على قول من يركّبه بهذا القول إلى درجة الصحة، فلا إشكال معه أصلاً فيما يريد ابن حجر الإلزام به، وانظر أقوال العلماء في مسألة تلقي الضعيف بالقبول في «أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء» لـ د. ماهر الفحل (ص/٣٨).

(٥) «نزهة النظر» (ص/٥٣).

(٦) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣٧٢/١).

ودعوى الثوري أن الاتفاق محصور على العمل بما فيهما قد تعقبه فيها العسقلاني (٣٧١/١) بكونهما قد حوّا أحاديث ترك العمل بما دلّت عليه، لوجود معارضي من ناسخ أو مخصص، إلا أنه لم يُصَبّ في اعتراضه هذا عليه، لأن قول الثوري: «أجمعت على العمل» إنما مراده: مثلاً تُعْبَدُ بالعمل به، -

والباعث للتووي إلى أن يَظَنَّ كَوْنَ التَّلْفِي واقِعًا على العملِ بمتونهما دون
صدق النسبة - في نظري - شبهتان:

الثَّبْهَةُ الْأُولَى: اعتقادُ أَنَّ الْأَحَادَ لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ مطلقًا، سواء بقرينة
أو بدونها، وهذا مذهب جمهور المعتزلة والخوارج أيضًا^(١)، وظَنَّ بعض
الأصوليين - لنقص استقراء منهم - أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ^(٢)!

يقول التَّووي في تقريره هذه الثَّبْهَةَ: «هذا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ، خِلَافَ مَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا أَحَادِيثُ الصَّحِيحِينَ
الَّتِي لَيْسَتْ بِمُتَوَاتِرَةٍ إِنَّمَا تُفِيدُ الظَّنَّ، فَإِنَّهَا آحَادٌ، وَالْأَحَادُ إِنَّمَا تُفِيدُ الظَّنَّ عَلَى مَا
تَقَرَّرَ»^(٣).

وَالثَّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: انفكاكُ الْجِهَةِ بَيْنَ الْحُكْمِ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ:

بمعنى أَنَّ الْحُكْمَ الظَّاهِرَ عَلَى الْإِسْنَادِ لَا يُعَلِّمُ بِهِ صِدْقَ الْحَدِيثِ فِي نَفْسِهِ،
وَلَوْ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى صِحَّةِ إِسْنَادِهِ، أَوْ تَوَافَرَتْ قِرَائِنُ تَقْرِيبِهِ، فَلَا أَنْزَلَ لِهَذَا
الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْحُكْمِ الظَّاهِرِيِّ فِي إِثْبَاتِ الْعِلْمِ الْبَاطِنِيِّ، وَمُسْتَنْدَ هَذَا كَلَامٌ
لِلْبَاقِلَانِيِّ (ت ٤٠٣هـ) تَأْتِي مُنَاقَشَتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَأَمَّا الثَّبْهَةُ الْأُولَى: فعلمنا أَنَّهَا مُسْتَنْدَ التَّووي فِي إِنْكَارِ إِفَادَةِ مَا فِي
«الصَّحِيحِينَ» لِلْعِلْمِ، وَهُوَ - كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - «قَدْ بَنَى هَذَا عَلَى أَصْلِهِ الْوَاهِي،
أَنَّ الْعِلْمَ بِمَخْبَرِ الْأَخْبَارِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ، فَلِزِمَتْهُ أَنْ يَقُولَ: مَا دُونَ
الْعَدَدِ لَا يُفِيدُ أَصْلًا، وَهَذَا غَلَطٌ خَالَفَهُ فِيهِ حُذَّاقُ أَتْبَاعِهِ»^(٤).

= فالمنسوخ والمختص قد خرجا من ذلك كما أوضحه الصنعاني في «توضيح الألفاظ» (١/١١٨)،
وقد غلط حافظ ثناء الزاهد حين تابع ابن حجر في هذا، في بحثه «أحاديث الصحيحين بين الظن
واليقين» من «مجلة البحوث الإسلامية» (٣١٦/١٨)، وفيه هذا من التفتُّبات ما لا يلزم التَّووي.

(١) انظر «الإحكام» لابن حزم (١/١١٩).

(٢) انظر «الإحكام» للأمامي (٢/٣٢)، و«تشفيف السامع» للزركشي (٢/٩٦٠).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١/٢٠)، وانظر في «التقريب» له (١/١٤١ - مع تدريب الراوي).

(٤) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص/٤٥).

والردُّ عليه فيها من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ الأصلَ عند المحدثين إذا حكموا على حديثٍ بالصَّحة، أنَّهم لا يُفرِّقون في ذلك بين الإسنادِ والمتنِ، لأنَّ اقتصارَهم على الإعلانِ بصحةِ الإسنادِ، تعني عند السَّامع أنَّ كلَّ رَآوٍ أصابَ في نقلِ الخبرِ عَمَّن فوقه، من أوَّلِ السَّنَدِ إلى آخره^(١)؛ اللَّهُمَّ إِنْ وُجِدَ ما يُشعرُ بتقصُّدِ الواحدِ منهم مجردَ الحكمِ الوُضْعِيِّ للسَّنَدِ، دون الحكمِ حقيقةً على نسبةِ الخبرِ إلى قائله^(٢).

فلذلك عِيبٌ على الدَّارسِ للحديثِ أن يُفرِّقَ بين الأسانيدِ والمتونِ في أحكامِ المحدثين، وأصلُ هذه التَّشْبِهة تولَّدَ عند المعاصرين من مُغالطاتِ المُستشرقين في فهمِ مَناهِجِ المحدثين، فارتكبوا نفسَ الحماقةِ الَّتِي لا يزالُ المُستشرقون وتلامذتهم يرتكبونها كلَّما عَرَضُوا للحديثِ النَّبَوِيِّ، إذ يَفْصِلُون بين السَّنَدِ والمتنِ مثلما يَفْضَلُ بين خَصْمَيْنِ لا يَلْتَقِيَانِ، أو ضَرَبَيْنِ لا تَجْتَمِعَانِ!

فَمَقاييسُ المحدثين في السَّنَدِ لا تُفْصَلُ عن مَقاييسهم في المتنِ، إلَّا على سبيلِ التَّوضيحِ والتَّبويبِ والتَّقْسيمِ، وإلَّا فالغالبُ على السَّنَدِ الصَّحِيحِ أن ينتهي بالمتنِ الصَّحِيحِ^(٣).

الوجه الثَّاني: أنَّ الحديثَ إذا تَلَقَّته أئمةُ الحديثِ بالقَبُولِ تصديقًا له وعملاً: كان قرينةً تُلْحِقُ الحديثَ بصدقِ النِّسْبَةِ، لِما قَدَّمناهُ من عصمةِ الله لهذه الأئمةِ أن تجتمع على الخطأ والكذب.

يقول ابنُ تيميةَ: «هذا هو الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُونَ في أصولِ الفقه، من أصحابِ أبي حنيفةَ، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلَّا فرقةً قليلةً من المتأخِّرين

(١) هذا نصُّه في الظُّر من ضبط هذا الرَّأْيِ ووثاقته، ومن هنا تجدُهم يَصَحِّحُونَ حديثَ بعضِ الضُّعَفَاءِ، وينكرون في المقابل حديثَ بعضِ الثَّقَاتِ.

(٢) انظر في ذلك «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/٤٧٤).

(٣) انظر تقرير هذا المعنى في «علوم الحديث ومصطلحه» لصبحي الصالح (ص/٢٨٣).

اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ؛ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ
أَوْ أَكْثَرَهُمْ يُوَافِقُونَ الْفُقَهَاءَ وَأَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ.

وهو قول أكثر الأشعرية، كابن إسحاق [الإسفرائيني]، وابن فورك^(١)...
وهو الذي ذكره الشيخ أبو حامد [الغزالي]، وأبو الطيب [الطبري]، وأبو إسحاق
[الشَّيرازي]، وأمثاله مِنْ أئمة الشَّافعية.

وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب [البغدادي]، وأمثاله مِنْ المالكية.
وهو الذي ذكره أبو يعلى [ابن الفراء]، وأبو الخطَّاب [الكلوذاني]،
وأبو الحسن ابن الرَّاغوني، وأمثالهم مِنْ الحنبلية.

وهو الذي ذكره شمس الدِّين السُّرخسي، وأمثاله مِنْ الحنفية^(٢).
فما نَعَتَ بِهِ الشُّوَيْبِي كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ «خِلَافُ مَذْهَبِ الْمُحَقِّقِينَ
وَالْأَكْثَرِينَ» غَيْرُ مُتَّبَعٍ^(٣).

غَيَّبَ ابْنُ الصَّلَاحِ الْوَحِيدَ حِينَ صَحَّحَ حِكَايَتَهُ عَنْ مَرْتَبَةِ أَحَادِيثِ
الصَّحَّاحِينَ، أَنَّهُ «لَمْ يَعْرِفْ مَذَاهِبَ النَّاسِ فِيهِ لِيَتَقَوَّى بِهَا، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِمُوجِبِ
الْحُجَّةِ، وَظَنَّ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَشَائِخِ الَّذِينَ فِيهِمْ عِلْمٌ وَدِينٌ، وَلَيْسَ لَهُمْ
بِهَذَا الْبَابِ خِبْرَةٌ تَامَّةٌ، لَكِنَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى مَا يَجِدُونَهُ فِي مُخْتَصَرِ أَبِي عَمْرٍو
ابْنِ الْحَاجِبِ، وَنَحْوِهِ مِنْ مُخْتَصَرِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَمْدِيِّ وَالْمُحَصَّلِ، وَنَحْوِهِ مِنْ
كَلَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ وَأَمثَالِهِ: ظَنُّوا أَنَّ الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو فِي جُمْهُورِ
أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ قَوْلًا انْفَرَدَ بِهِ عَنِ الْجُمْهُورِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ! بَلْ عَامَّةُ أَئِمَّةِ
الْفُقَهَاءِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، وَجَمِيعُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى مَا
ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو»^(٤).

(١) ويظهر أن ابن فورك (ت ٤٠٦هـ) هو أول من صرح بقرينة تلقي الأمانة للحديث بالقبول والقبول بالصححة في
إفادة العلم، انظر «البرهان» للجبوني (١/ ٣٧٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥١-٣٥٢)، وأقره ابن حجر في «الملك» (١/ ١٣٩).

(٣) انظر «الملك على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٣٧٤).

(٤) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص/ ٤٤).

الوجه الثالث: أَنَّا قَدَّمْنَا أَنفَا فِي الرَّدِّ عَلَى الصَّنْعَانِي أَنَّ مَا يَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ قَبُولُهُ شَرْعًا لَا يَكُونُ بَاطِلًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، بَلْ كُلُّ دَلِيلٍ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ شَرْعًا، لَا يَكُونُ إِلَّا حَقًّا، وَيَكُونُ مَدْلُولُهُ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْنَا بِاتِّبَاعِ مَا لَيْسَ بِحَقٍّ^(١)؛ هَذَا ابْتِدَاءً.

ثُمَّ كَيْفَ لِمَنْ قَالَ بِمِثْلِ قَوْلِ النَّوَوِيِّ أَنَّ يَوْجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ اعْتِقَادَ مَضْمُونِ حَدِيثٍ عَقْدِيٍّ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ»، ثُمَّ يَأْمُرُهُ فِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ بِأَنْ يَعْتَقِدَ احْتِمَالَ غُلُوطِ الرِّوَايَةِ فِيهِ؟ كَيْفَ يَقْبَلُ مُسْلِمٌ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّ الْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الشَّيْخَانِ وَاجِبٌ شَرْعًا لِلْإِجْمَاعِ، وَلَكِنَّ الْعِلْمَ بِهَا ظَنِّيٌّ مُحْتَمَلٌ لِلْكَذِبِ لَا تَثْبِتُ بِهِ أَصُولُ الْعَقَائِدِ؟

أَلَيْسَ هَذَا عَيْنُ التَّنَاقُضِ الَّذِي اسْتَهْجَنَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ؟^(٢)
بَلْ اسْتَهْجَنَهُ (رَشِيدُ رِضَا) نَفْسُهُ! وَهُوَ يَقَرُّرُ «أَنَّ أَكْثَرَ الْأَحَادِيثِ الْآحَادِيَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهَا لَهَا زَيْدٌ - كَأَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ - جَدِيدَةٌ بِأَنْ يَجْزَمَ بِهَا جُزْمًا لَا تَرُدُّ فِيهِ وَلَا اضْطِرَابٌ، .. وَلَا شَكٌّ فِي أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّانِ، قَلَمًا يَشْكُونَ فِي صَحَّةِ حَدِيثٍ مِنْهَا، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِمُسْلِمٍ يَجْزِمُ بِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِكَذَا، وَلَا يُؤْمِنُ بِصِدْقِهِ فِيهِ؟ أَلَيْسَ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ؟»^(٣).

(١) «المسودة في أصول الفقه» لآل نَيْمِيَّة (ص/٢٤٥).

(٢) كَمَا فِي «الْعُدَّة فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِأَبِي يَعْنَى الْفَرَاءِ (٣/٨٩٩).

(٣) «مَجْلَّةُ الْمَنَارَةِ» (١٩/٣٤٢).

مَعَ التَّنْبِيهِ: بِأَنَّ رَأْيَ رَشِيدِ رِضَا قَدْ اضْطَرَبَ فِي تَحْدِيدِ مَعْنَى الظَّنِّ الَّذِي تَفِيدُهُ أَخْبَارُ الْآحَادِ الصَّحِيحَةِ، اضْطِرَابًا يَصِلُ حُدُّ التَّنَاقُضِ أحيانًا، فَبَيْنَا نَجِدُهُ يَقَرُّرُ أَنَّ الظَّنَّ مُرَادِفٌ لِلْعِلْمِ فِي مَعْنَى الْفُتُوخِيِّ، وَأَنَّهُ حَاجَةٌ فِي الْإِيمَانِ الشَّرْعِيِّ، بَلْ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ، نَجِدُهُ فِي مَوَاطِنَ أُخْرَى يَقَرُّرُ أَنَّهَا لَا يُؤْخَذُ بِهَا فِي بَابِ الْإِعْتِقَادِ، مُسْتَشْهِدًا بِالْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي ذِمِّ الظَّنِّ، حَتَّى تَجِدَ هَذَا الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ مِنْ مَقَالَتِهِ! وَانْظُرْ «أَرَاءَ رَشِيدِ رِضَا فِي فُضَايَا الشُّبُهَةِ» لِرَمِضَانِي (ص/١٦٦).

وَأَمَّا شُبْهَةُ انْفِكَالِكِ الْجِهَةِ بَيْنَ الْحُكْمِ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ:

فَتَمَامُ الْجَوَابِ عَنْهَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَنِ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِهَاتِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى إِفَادَةِ التَّلْقِي لِلْعِلْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْجَوَابُ الثَّانِي عَلَى دَعْوَى الْأَدْفَوِيِّ وَمَنْ تَابِعَهُ أَنَّ التَّلْقِي لِلصَّحِيحِينَ بِالْقَبُولِ حَاصِلٌ لَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ السُّنَنِ .. إلخ:

فهذا صحيح لو كان حاصلاً لأصل «الصَّحِيحِينَ» عَلَى مَعْنَى الْعَمَلِ بِمَا فِيهَا وَتَدَاوُلِهِمَا رِوَايَةً وَتَدْرِيسًا، وَهُوَ الْحَاصِلُ لِبَاقِي الْكُتُبِ السُّنَنِ؛ لَكِنْ مَا أَرَادَ الْعُلَمَاءُ هَذَا فَقَطْ! وَإِنَّمَا تَلْقَى الْأُمَّةُ لِأَخْبَارِ الصَّحِيحِينَ تَلَقُّ خَاصًّا، هُوَ نَتَاجُ سَبْرِ وَنَقْدِ وَاجْتِبَارِ لَصَحَّةِ انْطِبَاقِ شُرُوطِ الشَّيْخِينَ فِي الصَّحَّةِ.

وَمَا كَانَ الْأَدْفَوِيُّ مِنْ أَخْلَاسٍ هَذَا الْفَرْقَ حَتَّى يُسْتَشْكَلَ بِكَلَامِهِ عَلَى تَقْرِيرَاتِ الْأُئِمَّةِ! وَمَا فُضِّلَ جَوَابُهُ عَلَى النَّوَوِيِّ فِي الْوَجْهِ السَّابِقِ كَافٍ فِي إِسْقَاطِ كَلَامِهِ مِنْ أَسَاسِهِ.

نعم؛ قد ورد عن بعض العلماء وصفهم لبعض كُتُبِ الْحَدِيثِ غَيْرِ «الصَّحِيحِينَ» بِأَنَّهَا مُتَلَقَّاءَةٌ بِالْقَبُولِ، كَقَوْلِ الْخَطَّابِيِّ عَنْ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»^(١)، وَقَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ عَنْ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»^(٢)؛ لَكِنْ كَلَامُ هَؤُلَاءِ - كَمَا أَسْلَفْنَا شَرْحَهُ - هُوَ بِاعْتِبَارِ تَقْدِيرِ الْأُمَّةِ لَهَا وَتَكْرِيمِهَا وَالْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا فِي الْجُمْلَةِ، وَأَنَّ تِلْكَ الْمُصَنَّفَاتُ هِيَ الْمُتَلَقَّاءَةُ بِالْقَبُولِ، لَا أَنَّ مَا دَّتْهَا هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمُتَلَقَّاءَةُ بِالْقَبُولِ، وَإِنْ شَتَّتْ قُلْتُ: أَكْثَرُ مَا فِيهَا مَقْبُولٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ، وَإِلَّا فَنَفْسُ مُصَنَّفِيهَا لَمْ يَزْعُمُوا لَهَا الصَّحَّةَ وَلَا تَقْصَدُوهَا.

(١) «معالم السُّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (٦/١).

(٢) «القول المسدّد» لابْنِ حَجَرٍ (ص/٣).

الفرع الثاني: الاعتراض من جهة القول بموجب الإجماع المستدل به، بدعوى عقلية وأخرى نقلية.

حقيقة هذا الاعتراض على تلقّي أحاديث «الصّحّاحين» بالقبول، تكمن في أنّ المُستدِلَّ بالإجماع على حكم ما إذا ما وَضَحَ ثبوت هذا الإجماع ووجه استدلاله منه، فإنَّ المُخالف يعترض عليه بأنَّ دليل الإجماع لا يُفيد المُستدَلَّ عليه، ويُدي مُستنده في القول بالموجب، مع بقاء الخلاف بينهما^(١).

وهذا «الاعتراض» بالقول بالموجب»، يكون بحمل الإجماع على غير الموضوع الذي حمله عليه المُستدِلُّ، بالاستناد على دليل عقلي أو نقلي، وقد استعمل كلا الدليلين في الرد على كلام ابن الصّلاح، فنقول:

فإنَّ مستندهم العقلي في هذا الاعتراض:

فيتلخّص في نفي قطعته مُستند الإجماع، وذلك بمنع تأثير اتّفاقي الظّنون في جعل المظنون من المنقولات قطعياً، حيث يدّعون أنّ احتمال الخطأ أو الكذب في الرواية صفة ملازمة للمنقول، يستحيل على الناظر رفعها، كونه أمراً غيبياً لا يقدر على الجزم به أصلاً، فكيف أن يتصوّر إجماعهم عليه؟! إذ لو وجب القطع بانتفاؤه عندهم، لبطل كونه ظناً، والفرض أنّه ظنٌّ^(٢).

وبهذا أنكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) أن يكون للإجماع على تصحيح الخبر أثر في إفادته للعلم، حيث قال: «فإنَّ الخبر الواحد إذا لم يُوجب العلم، فلا يُتصوّر اتّفاق الأئمة على انقطاع الاحتمال، حيث لا ينقطع، والإجماع إنّما يُتصوّر فيما يجوز العقل، وهذا لا يُجوزُه العقل»^(٣).

(١) القول بالموجب: أحد القوادح التي يذكرها كثير من الأصوليين عند تناولهم لموضوع الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالقبول، حيث اعتبروا القول بالموجب أحد هذه الاعتراضات؛ انظر «البرهان» للجويني (٩٧٣/٢)، و«المحصول» للرازي (٢٦٩/٥).

(٢) انظر «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (٢٦٣/٣).

(٣) «التكت على مقدمة ابن الصّلاح» للزركشي (٢٨٢/١).

فلَمَّا قِيلَ: «لَوْ رَفَعُوا هَذَا الظَّنَّ، وَبَا حُوا بِالصَّدَقِ، فَمَاذَا تَقُولُ؟»
 قَالَ مُجِيبًا: لَا يُتَصَوَّرُ هَذَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَتَوَصَّلُونَ إِلَى الْعِلْمِ بِصَدِيقِهِ، وَلَوْ
 قَطَعُوا لَكَانُوا مُجَازِفِينَ، وَأَهْلُ الْإِجْمَاعِ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى بَاطِلٍ^(١).

وَأَمَّا الْمُسْتَدُّ الثَّقَلِي لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ:

فَمُنْبَنِ عَلَى دَعْوَاهُمْ أَنَّ التَّصَوُّصَ دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ عَصْمَةِ ظَنِّ الْأُمَّةِ أَنْ تَتَّفِقَ
 عَلَى خَطَأٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا كَفَلَ لِلْأُمَّةِ الْعَصْمَةَ فِي طَلِبِهَا لِلْوَاجِبِ عَلَيْهَا
 طَلِبُهَا، لَا الْعَصْمَةَ فِي إِصَابَتِهَا ذَاتَ الْمَطْلُوبِ! فَلَا يُوصَفُ حِينَئِذٍ هَذَا الْخَطَأُ مِنْهَا
 بِقُبْحٍ؛ قِيَاسًا عَلَى خَطَأِ الْأَنْبِيَاءِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مَعَ اتِّصَافِهِمْ بِالْعَصْمَةِ أَيْضًا،
 وَمَا دَامَ أَنَّ الْكُلَّ خُجَّةٌ، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِيمَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ وَفِيمَا صَدَرَ عَنِ الرَّسُلِ.

وَلَقَدْ أَطَالَ ابْنُ الْوَزِيرِ الْيَمَانِي (ت ٨٤٠هـ)^(٢) النَّفْسَ فِي تَقْرِيرِ مُخْرَجَاتِ هَذَا
 الْقِيَاسِ^(٣)، يَرِيدُ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ؛
 ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ لَمَّا اسْتَدَلَّ بِأَنَّ ظَنًّا مِنْهُ هُوَ مَعْصُومٌ مِنَ الْخَطَأِ لَا يُخْطِئُ،
 وَالْأُمَّةُ فِي إِجْمَاعِهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الْخَطَأِ؛ رَدَّ عَلَيْهِ بِتَجْوِيزِ خَطَأِ الْمَعْصُومِ فِي ظَنِّهِ
 وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِوُقُوعِهِ مِنَ الرَّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعَ عَصْمَتِهِمْ، يَعْنِي أَنَّ الْخَطَأَ
 يَجُوزُ فِي الْإِجْمَاعِ أَيْضًا إِذْ لَا يُنَافِي الْعَصْمَةَ^(٤).

(١) «البرهان في أصول الفقه» للجبيني (١/٢٢٣).

(٢) محمد بن إبراهيم بن علي المعروف بابن الوزير اليماني: فقيه نظار زيدي، منافع عن السنة، من مولفاته
 «المواصم والقواصم»، و«الروض الباسم»، انظر «الدرر الطالع» للشوكاني (١/٢).

(٣) انظر «المواصم والقواصم» لابن الوزير اليماني (٢/٣٠٢).

(٤) أصل هذا التقرير قد سبق فيه من أبي حامد الغزالي، وإن كان كلامه عن اتفاق العمل لا عن الاتفاق
 على صحة النقل، فقد قال في «المستصفى» (ص/١١٣): «فإن قيل: لو قُدِّرَ الرَّاي كاذِبًا لكان عمل
 الأمة بالباطل، وهو خطأ ولا يجوز ذلك على الأمة، قلنا: الأمة ما تُعَيَّدُوا إِلَّا بِالْعَمَلِ بِخَيْرٍ يَغْلِبُ عَلَى
 الظَّنِّ صَدَقَهُمْ فِيهِ، وَقَدْ غَلِبَ عَلَى ظَنِّهِمْ، كَالْقَاضِي إِذَا قَضَى بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، فَلَا يَكُونُ سَخَطًا، وَإِنْ كَانَ
 الشَّاهِدُ كَاذِبًا، بَلْ يَكُونُ سَحَقًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِهِ».

فيقول: «سرُّ المسألة: هل تجوز الخطأ في ظنِّ المعصوم يناقض العصمة؟ والحقُّ أنَّه لا يناقضها، حيث يكون خطؤه فيما طلب لا فيما وجب، ولا يوصف خطؤه حينئذٍ بقبح، كتحريِّ القبلة، ووقتِ الفطر، والصَّلَاة، وعدالة الشَّاهد .. وأحاديثُ سهوِ النَّبي ﷺ في الصَّلَاة ..»، ف«العصمة إنَّما هي عن مُخالفةِ المَعصوم فيما أوجبه الله عليه، لا عن مخالفته ما طلبه»؛ ومثْلُ لِكَلَامِهِ بِوُجُوبِ حُكْمِ الرُّسُلِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ بِالْبَيِّنَةِ، فَهَذَا قَدْ عُصِمُوا عَنْ مُخَالَفَتِهِ، فَلَا يَحْكُمُونَ إِلَّا حُكْمًا جَامِعًا لَشَرَايِطِ الصَّحَّةِ، وَأَمَّا الْمَطْلُوبُ لَهُمْ وَهُوَ مُوَافَقَةُ الْحَقِّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَهَذَا لَمْ يُعْصِمُوا عَنْ مُخَالَفَتِهِ^(١).

فَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْمُسْتَدِلِّ الْعَقْلِيِّ لِهَذَا الْإِعْتِرَاضِ، فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: فَمَنْشَأُ الْجَزْمِ بِصَدَقِ الْحَدِيثِ بَعْدَ اتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى صِحَّتِهِ وَتَلَقِّي الْأُمَّةِ لَهُ بِالْقَبُولِ، رَاجِعٌ إِلَى اعْتِقَادِنَا أَنَّ الْخَبَرَ لَوْ كَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبًا، لَكَانَتِ الْأُمَّةُ قَدْ اتَّفَقَتْ عَلَى تَصْدِيقِ الْكَذِبِ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا، لَسَبَقَ الْقَضَاءُ الْكَوْنِيَّ بِحِفْظِ اللَّهِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ نُفُوقِ الْخَطِإِ عَلَيْهَا، وَمُسْتَنْدَهُمْ فِي هَذَا أَصْلُ «الْحِفْظِ الْإِلَهِيِّ» لِأَدَلَّةِ الْوَحْيِ.

هَذَا الْأَصْلُ مُسْتَقَرٌّ مِنْ مَجْمُوعِ أدَلَّةِ حِفْظِ الشَّرِيعَةِ، نَظِيرُ جَزْمِ الْفُقَهَاءِ بِصَحَّةِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، بِجَامِعِ أَنَّ الْفُقَهَاءَ وَالْمُحَدِّثِينَ إِنَّمَا يَنْسَبُونَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ إِلَى قَوْلِ الشَّارِعِ؛ فَكَمَا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ هَذَا أَفَادَ الْقَطْعَ بِصَحَّةِ هَذَا الْحُكْمِ الْفَقْهِيِّ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، مَعَ أَنَّ حُكْمَ أَفْرَادِهِمْ ظَنِّيٌّ فِي ذَاتِهِ؛ فَكَذَلِكَ أَجْمَاعُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى صَحَّةِ الْخَبَرِ يُفِيدُ الْقَطْعَ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُ أَفْرَادِهِمْ عَلَى الْخَبَرِ ظَنِّيًّا فِي ذَاتِهِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْاسْتِدْلَالِ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ كَذِبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْأُمَّةُ مُصَدِّقَةٌ لَهُ قَابِلَةٌ لَهُ: لَكَانُوا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِ مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبٌ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ عَلَى الْخَطِإِ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ بَدُوْنِ الْإِجْمَاعِ

(١) «العواصم والقواصم» (١٧٢/٤).

نَجُوزُ الْخَطَأِ أَوْ الْكَذِبِ عَلَى الْخَبَرِ، فَهُوَ كَتَجْوِيزِنَا قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي ثَبَتَ بظَاهِرٍ أَوْ قِيَاسٍ ظَنِّيٍّ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي الْبَاطِنِ بِخِلَافِ مَا اعْتَقَدْنَاهُ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الْحُكْمِ جَزَمْنَا بِأَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ بَاطِنًا وَظَاهِرًا»^(١).

فَمَا حَكَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ فِي شَرِيعَتِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا وَتَقْرِيرًا، هُوَ مِنَ الذِّكْرِ الَّذِي تَكْتَلُّهُ تَعَالَى بِحِفْظِهِ، لِأَنَّهُ «مُتَنَاوِلٌ لِلشَّيْءِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ فَبِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ حِفْظِ الْقُرْآنِ، إِنَّمَا هُوَ حِفْظُ مَا يُعْلَمُ بِهِ أَمْرُ اللَّهِ ﷻ وَنَهْيُهُ، وَهَذَا ثَابِتٌ لِلشَّيْءِ»^(٢)؛ فَلَوْ جَاوَزَ عَلَى ذَلِكَ الْعَلَطُ أَوْ السَّهْوُ أَوْ الْكَذِبُ مِنَ الرِّوَاةِ، وَلَمْ تَقُمْ أَمَارَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا ظَهَرَتْ عَلَيْهِ لَجَمِيعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ: لَسَقَطَ حُكْمُ ضَمَانِ اللَّهِ ﷻ وَحِفْظِهِ لِهَذَا الذِّكْرِ، وَلَكَانَ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَقُولُوا فِي شَرِيعَتِهِ مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبًا!

وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْبَاطِلِ؛ بَلِ الْمُحَقِّقُونَ يَقُولُونَ: «مَتَى كَانَ الْمُحَدِّثُ قَدْ كَذَبَ أَوْ غَلَطَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْصِبَ اللَّهُ حُجَّةً يُبَيِّنُ بِهَا ذَلِكَ، كَمَا قَالَ بَعْضُ السُّلَفِ: لَوْ هَمَّ رَجُلٌ فِي السَّحَرِ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَصْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: هَذَا كَذَابٌ...»^(٣).

وَالتَّارِخُ خَيْرُ شَاهِدٍ! فَلَقَدْ عُرِفَ كَذِبُ الْكَاذِبِينَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَضِعُ الْوَضَاعِينَ فِيهِ، وَدُوْنُ مَا صَحَّحَتْ نَسْبَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُثِفَ حَالُ مَا لَمْ تَصَحَّ نَسْبَتُهُ إِلَيْهِ، كَمَا دُوْنُ مَنْ يَرُوي عَنْهُ مِمَّنْ لَا يَرُوي عَنْهُ، «حَتَّى أَصْبَحَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ قَبُولَ حَدِيثٍ لَيْسَ مَعْرُوفًا فِي دَوَاوِينِ الشَّيْءِ، وَلَمْ يَبْقَ مَجَالٌ لَطْفِ مَقْبُولٍ إِلَّا بِمَا هُوَ مُدَوَّنٌ فِي كُتُبِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا مَا قَدْ يَفْرِضُهُ الْعَقْلُ، وَالْعَقْلُ قَدْ يَفْرِضُ الْمُحَالَ»^(٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٥١).

(٢) «الحاجة إلى معرفة علم الجرح والتعديل» للمعلمي (٩٩/١٥- آثار المعلمي).

(٣) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص/٤٨).

(٤) «خير الواحد وحديثه» لأحمد عبد الوهاب الشنيطي (ص/٢٠١).

ومن هذا المَحال: أن يُلصَق بالشريعة ما ليس منها على وجوه لا يمكن لأهل العلم نفيه عنها، ومن تمام ذلك: أن يجعل الله عددًا من العلماء إن أخطأ الواحد منهم في أمر حديث، «كان الآخر قد أصاب فيه، حتَّى لا يضيع الحق»^(١)؛ فمن هنا قلنا بلزوم نقل الحق الذي عند المتكبر للحديث ضرورة، كي تُقام به الحجة، حتَّى لا يُتوهم ما ليس بدليلٍ دليلًا.

ومن هنا أيضًا قلنا: أنَّ الإجماع على خبر لو لم يكن حكمه مطابقًا للحق، لما مُكِّنت الأمة من الاتفاق عليه أصلاً، «لأنَّ عادة خبر الواحد الذي لم تُقم الحجة به، ألاَّ تجتمع الأمة على قبوله»^(٢).

فهذا الأصل من الحفظ الإلهي هو الباعث لابن الصلاح على ترك قوله الأول والذي عليه النووي، والإيمان بأنَّ اتِّفاق الأمة يفيد القطع ولو كان ظنيَّ المُستند في أصله، كما في قوله: «... ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجةً مقطوعاً بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك»^(٣).

وحاصل هذا الوجه من الجواب: أنَّ ما صَحَّ من الأخبار وتَلَفَّتْه الأمة بالقبول - كالحاصل لجمهور أحاديث الصحيحين - مقطوع بصحِّته، لا من جهة كونه خبر واحد، فإنَّه من حيث هو كذلك مُحتمل، لما ذُكر من الكذب والغلط على الراوي.

وإنَّما وَجِبَ أن يُقَطَّع بصحِّته لأمر خارج عن هذه الجهة: وهو أنَّ الشريعة محفوظة، والمَحفوظ ما لا يَدْخُل فيه ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو منه؛ فالعلمُ بصدق الخبر المُتلقَّى بالقبول هو من هذه الجهة، فصار بهذا كالإجماع، والعصمة المُحصَّلة من هذا الاتفاق أقوى ممَّا يُظنُّ أنَّه يقينٌ عقليٌّ.

(١) منهاج السنة (٤٠٨/٣-٤٠٩).

(٢) «الفتاوى لأبي يعلى الفراء» (٩٠٠/٣).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/٢٨).

ثم الوجه الثاني من الجواب:

أن استدلال الباقلاني ومن تبعه بأن الخبر الواحد إذا لم يُوجب العلم في نفسه، فلا يُتصور اتفاق الأئمة على انقطاع الاحتمال فيه؛ غلط منشأ نظريته الانفرادية إلى آحاد الأدلة مجردة عما يحتف بها من دلائل وقرائن، تفيد مجموعها غير ما تنفذه آحادها؛ وهذا غلط حاصل في كتابات كثير من أرباب العلوم الكلامية في المسائل الأصلية والفرعية.

وقد نبه الشاطبي إلى خلل النظر إلى النصوص بهذه النظرة القاصرة فقال: «.. قد أدى عدم الالتفات إلى هذا الأصل وما قبله، إلى أن ذهب بعض الأصوليين إلى أن كون الإجماع حجة ظني لا قطعي، إذ لم يجد في آحاد الأدلة بانفرادها ما يفيد القطع، فأداه ذلك إلى مخالفة من قبله من الأئمة ومن بعده»^(١)؛ هذا من جهة.

ومن جهة ثانية: فإن استبعاد الباقلاني تصور الاتفاق على انقطاع الاحتمال في خبر الواحد إذا لم يوجب العلم منجبه لو أن كل فرد من أفراد المجمعين قَصَدوا رفع هذا الاحتمال ابتداءً! في حين أن الاحتمال انقطع عن تلقى الأئمة للحديث بالقبول باعتبار الهيئة الاجتماعية لا الهيئة الانفرادية!

تماماً كالعادة المُطَرَّدة التي أحالت تواطؤ رواة التواتر على الكذب، حتى أفاد خبرهم العلم الضروري، مع أن خبر الواحد منهم لا ينفك عنه احتمال الخطأ أو الكذب^(٢)؛ فكذا قول الأئمة من حيث هو وحكمهم لا ينافي الخطأ، لكن لما قام الدليل على عصمة هيتهم الاجتماعية وجب القول به من هذا الوجه.

ومن جهة ثالثة: أصل اعتراض الباقلاني مُنْفَرَع عن مسألة أصولية مُتعلِّقة بمستند الإجماع الظني، ذهبت فيه طائفة من الأصوليين إلى أن الدليل الظني

(١) «المواقفات» (١/ ٣٥).

(٢) «المواقفات» (٢/ ٨٢).

لا يُوجب العلم القطعيّ، فلا يجوز أن يصدر عنه الإجماع، لأنّ الإجماع يُوجب العلم القطعيّ؛ إذ لو استند الإجماع لغير القطعيّ لكان الفرع أقوى من الأصل، وهذا عندهم غير معهود في الشرع.

والصواب في المسألة: ما ذهب إليه الجمهور من أنّ الاتفاق إن وُجد من علماء الفنّ، فهو دليل وحجّة يُفيد القطع، سواء أكان هذا الاتفاق عن دليل قطعيّ أو ظنيّ، لأنّ الحجّة تنتقل من ذلك المستند إلى الإجماع ذاته^(١).

هذا؛ ولنا نسلم بصحّة سؤال الباقلاني هذا من أساسه، حيث أحال انقلاب الظنّي المُحتَمَل إلى قطعيّ، فضلاً عن أن يُعترض بمثله على ما قرّره ابن الصّلاح ودّلّ به؛ وذلك: لأنّ الظنّ والقطع ليسا صفةً مُطرَدةً للدليل في نفسه، بل هما من عوارض اعتقاد الناظر المُستدلّ بحسب ما يظهر له من الأدلّة، أمّا الخبر في نفسه فلم يكتسب صفةً في ذاته، حتّى يُستنكر تحوُّله إلى صفة أخرى^(٢)!

وعلى هذا: فإنّ وصف الحديث بالقطعيّة أو الظنيّة وصفت نسبيّ ليس مُطرَداً، يختلف باختلاف مدارك المُستدلّ في نظره إلى أحوال الناقلين، وأحوال طرق المنقولات، وفي قوّة الإدراك والاستقراء أو ضعفه، وكثرة البحث وقليّته ونحو ذلك؛ فانصراف نظر الباقلاني عن هذا التّقرير الدّقيق هو ما أوجب له ذلك السؤال.

(١) انظر «التقرير والتنبيه» (٣/ ١١٠) لابن الموقت الحنفي، و«الإجماع في الشريعة الإسلامية» لـ د. رشدي عليان (ص/ ٦٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٨/ ٤٤).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ مُسْتَنَدِهِمُ الثَّقَلِي فِي نَفْيِ دَلَالَةِ الثَّقَلِي لِلْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ عَلَى الْجَزْمِ بِصِدْقِهِ، فَمِنْ وَجْهِ:

الوجه الأول:

اعتقادُ ابنِ الوزيرِ كِفَالَةَ الشَّارِعِ الْعِصْمَةَ فِيهَا وَجَبَ عَلَى الْمَعْصُومِ فَعَلَهُ، لَا فِيهَا طَلَبُ مِنَ الْحَقِّ^(١): غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ يُنَافِي الْحِكْمَةَ مِنْ بَعَثِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامَ، مَعَ إِفْضَائِهِ إِلَى تَجْوِيزِ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى خَطَأٍ، يَقُولُ فِيهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يَكُونَ قَوْلُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، بَلْ هُوَ كَقَوْلِ الْوَاحِدِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبَهُ، وَإِنْ لَزِمَ تَنَاقُضُهُ»^(٢).

وَمَا اسْتَدَّلَ بِهِ ابْنُ الْوَزِيرِ مِنْ أَمْثَلِهِ مَا جَازَ أَنْ يُخْطِئَ فِيهِ الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ قِيَاسَهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُخْطِئَ الْإِجْمَاعُ الْحَقُّ بِجَامِعِ الْعِصْمَةِ فِيهِمَا: اسْتِدْلَالٌ مِنْهُ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ النَّزَاعِ، كَوْنُ مَا مِثْلُ بِهِ وَاقِعًا فِي مَا لَمْ يَكْفُلْ فِيهِ الشَّارِعُ عِصْمَةَ لِنَبِيِّ أَصْلًا؛ بَيَانُ ذَلِكَ:

أَنَّ عِصْمَةَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِنَّمَا كُفِّلَتْ فِيهَا يَخْصُ تَحْمُلُهُمْ لِلذِّبْنِ وَتَبْلِيغِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقَرَّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَطَأِ الْبُتَّةِ^(٣)؛ وَحَيْثُ احْتِجْنَا أَنْ نَقِيسَ عِصْمَةَ الْإِجْمَاعِ عَلَى عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، فَلْيَكُنْ فِي هَذَا النَّطَاقِ مِنَ التَّبْلِيغِ وَالتَّشْرِيعِ، فَمَا حَكَمَتْ بِهِ الْأُمَّةُ أَنَّهُ مِنْ دِينَ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ لَا يَجُوزُ الْمُعَارَضَةُ فِيهِ، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا حَكَّمَ عَلَى قَوْلٍ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ، كَانَ حُجَّةً قَطْعِيَّةً.

(١) بِمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ عُصِمَ عَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْطِئَ بِهِ، وَلَمْ يُعْصَمَ عَنِ الْإِخْلَالِ بِمَا يَطْلُبُهُ وَيُرِيدُهُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِالْوَاجِبِ عَلَى الْوُجُودِ الْمَطَابِقِ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ يُطْلَبُ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُعْصَمَ عَنْ أَنْ يَخْطِئَ.

(٢) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص/٤٥).

(٣) انظر «منهاج السنة» (١/٤٧١)، و«النبوت» لابن تيمية (٢/٨٧٤).

وليتحقق بهذا النوع من العصمة ما كان تابيًا لها: كالإفتاء، وما كان من لوازمها كحفظ الله ﷻ لظواهر الأنبياء وبواطنهم مما تستقيحه الفطر السليمة قبل النبوة، وحفظهم من الكبار وصغائر الجسمة بعدهما، وغير ذلك مما يدل على ذممة الوهبة، ويُنفّر النَّاسَ عَنْهُمْ وَعَنْ دَعْوَتِهِمْ، وَتَوْفِيقَهُمْ لِلتَّوْبَةِ مِنَ الصَّغَائِرِ وَعَدَمِ إِقْرَارِهِمْ عَلَيْهَا، انظر «عصمة الأنبياء» بين المسلمين وأهل الكتاب» لأحمد آل عبد اللطيف (ص/٢٤).

أَمَّا فِي غَيْرِ التَّبْلِيغِ الدِّينِيِّ - كَالْأُمُورِ الْبَشَرِيَّةِ الْمَحْضَةِ، أَوْ مَا لَا وَحْيَ فِيهِ
مِمَّا يَسْتَوْجِبُ اجْتِهَادًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - فَيَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ فِي ذَلِكَ مَا يَجُوزُ عَلَى
غَيْرِهِمْ مِنَ الْبَشَرِ مِنَ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ، وَإِنْ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي الْأَمْرِ عَقْلًا
وَتَدْبِيرًا، وَهُمْ لَا يَقْرُونَ عَلَى خَطَا فِي التَّشْرِيعِ.

فَكَانَ مَنْشَأُ الْغَلَطِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ابْنُ الْوَزِيرِ: أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ بِأَمثلةٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِ
الْأَنْبِيَاءِ مُتَعَلِّقَةً بِغَيْرِ التَّبْلِيغِ وَالتَّشْرِيعِ؛ كَسُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، إِذْ كَانَ وَأَقَامًا
مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَقْصُدٍ، بَلْ لَمَّا اسْتَفْهِسَ عَنْهُ أَزَالَ احْتِمَالَ التَّشْرِيعِ مِنْ تَصَرُّفِهِ، وَبَيَّنَّ
بِقَوْلِهِ أَنَّ فِعْلَهُ خَطَأٌ خَارِجٌ عَنْ قِصْدِ التَّبْلِيغِ.

وَكَذَا مَا ذَكَرَهُ مِنْ مِثَالِ أَقْضِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى شَهَادَةِ الْخُصُومِ، فَإِنَّ
الْأُمُورَ الْقَضَائِيَّةَ عَلَى الْأَعْيَانِ لَيْسَتْ مِنْ ذَاتِ التَّشْرِيعِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَكَبَّلْ
بِحَفِظِ الدَّمَاءِ أَنْ تُهْرَقَ، وَلَا بِصَيَانَةِ الْأَمْوَالِ أَنْ تُؤْخَذَ، وَلَا بِالْفُرُوجِ أَنْ تُسْتَبَاحَ
بِغَيْرِ حَقٍّ، فِي الْخُصُومَاتِ وَالْأَقْضِيَةِ، لَا فِي عَهْدِ الثُّبُوتِ وَلَا بَعْدَهَا، وَهَذَا مِنْ
بِصَائِرِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخُصَمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ
مِنْ بَعْضٍ، فَاحْسَبْ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقٍّ مُسْلِمٍ،
فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرَكْهَا»^(١).

أَمَّا اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى صِحَّةِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، فَهُوَ مِنْ لَبِّ التَّشْرِيعِ! وَمَا يَتَرْتَّبُ
عَلَى احْتِمَالِ الْكَذِبِ أَوْ الزَّوْمِ فِي الرِّوَايَةِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى احْتِمَالِ
كَذِبِ الشَّاهِدِ فِي قَضَاءٍ مِنَ الْأَقْضِيَةِ، فَلَا يَصَحُّ قِيَاسُهُ عَلَى تِلْكَ الْأَمْثَلَةِ.

يَقُولُ الْمُعَلِّمِيُّ: «إِنْ اسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى إِبْثَابِ حَدِيثٍ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ خَطَأٌ،
فَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ صَارَ مَقْطُوعًا بِصِحَّتِهِ؛ وَهَذَا بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً
فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَا يَفْضَحُهَا اللَّهُ ﷻ، لِأَنَّهَا فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ
أَنْ لَا يَقَعَ الْحُكْمُ بِهَا»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْمَظَالِمُ وَالنَّصَبُ، بَاب: إِثْمٌ مِنْ خِصَامٍ فِي الْبَاطِلِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، رَقْم: ٢٤٥٨).

وَسَمِعَ (ك: الْأَقْضِيَةُ، بَاب: الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّحْنِ بِالْحُجَّةِ، رَقْم: ١٧١٣).

(٢) «رِسَالَةٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِ شَيْءٍ الْوَاحِدِ وَشُرَائِطِهِ» (١٩/١٥٤ - آثَارُ الْمُعَلِّمِيِّ).

ومن هنا يظهر خطأ آخر لابن الوزير، حينَ أوجب استيفاء حكم الواحد من الرُّسُل بين الخصمين للبيّنات، وأنّه «قد عُصِمَ عن مُخَالَفَتِهِ، فلا يَحْكَم إِلَّا حُكْمًا جَامِعًا لَشَرَايِطِ الصَّحَّةِ»^(١)، دون لزوم إصابة الحقِّ في نفس الأمر كما ادّعاء.

ونحن نقول: أنّ ذات الآليات القضائية لا عصمة فيها أيضًا! وقصة قضاء داود عليه السلام على مَنْ تَسَوَّرُوا المحراب، وعتابُ الله له عدمَ استيفاء السَّماع من الطَّرفين لأكبر شاهِدٍ على ما نقول.

الوجه الثَّاني:

أنّ ما طابق ما في نفس الأمر من أفعال الرُّسل وأقوالهم أكثر ممّا خالف، فإنَّ المُخَالَفَ أندرُ شيءٍ بالنسبة إلى ما طابق، وما خالفت منه جاء الوحي بتصويبه، فلا يُقْتَدَى بما لم يُصَادَفِ الحقُّ^(٢)؛ لكن لا سبيلٌ لنا إلى العلم بأنَّ المعصوم قد أخطأ في نفس الأمر إلّا بوحى، وابنُ الوزير قد جَوَّز الخطأ على المُجمِعين، فكذا لا سبيلٌ لنا إلى معرفة خطأ هذا الإجماع لما طُلِبَ إلّا بدليل الوحي! والوحي قد انقطع؛ فيبقى الأصلُ في الإجماع مطابقتها للشرع.

الفرع الثَّالث: الاعتراضُ على دعوى الاتِّفاق بنفي تحقُّق لوازمه.

من الأدلّة التي سعى بها المُعارضون لنفي إفادة أحاديث «الصّحّاحين» للعلم، قولهم بانتفاء تحقُّق بعضِ لوازم هذا القول، وأنّه لو كان صحيحًا، لوجَّدت معه تلك اللّوازم.

هذه اللّوازم ثلاثة:

اللّزام الأوّل: أنّه لو حَصَلَ العلمُ بأخبار «الصّحّاحين»، لَمَّا «وَقَعَ فِيهِمَا أَحَادِيثٌ مُتَعَارِضَةٌ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَالْقَطْعِيُّ لَا يَقَعُ فِيهِ التَّعَارُضُ»^(٣).

(١) «إسبال المطر» (ص/٢١٢).

(٢) انظر «الفصل في الملل» لابن حزم (٢/٤)، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (ص/٦٤٥).

(٣) «المنقح في علوم الحديث» لابن الملقن (٧٧/١)، وانظر نفس هذا الاعتراض من ابن الوزير: في «إسبال المطر» للصنعاني (ص/٢١١)، وكذا عند ابن عبد الشُّكور في «مسلم الشوت» (١٢٣/٢).

واللّٰزم الثّاني: أنّه لو حصل العلم بأخبارهما، «لحصل لكافة النّاس كالمُتواتر»^(١).

واللّٰزم الثّالث: أنّه لو حصل العلم بأخبارهما، لأوجبا عصمة صاحبيهما! «البخاريّ ليس معصوماً، وأهلُ العلم غلطوهما في مواضع»^(٢)؛ ومن هنا ادعى (صادق النّجاشي) على علماء السُنّة أنّهم يقولون بعصمة «الصّحّاحين»! وأنّهما مُتَزَهين «مِن أن تنالهما الآراء والأفكار وإبداء الرّأي فيهما، وأنّ البحث والتّحقيق فيهما، يكاد يكون توهيناً لهما، وهذا بمثابة التّوهين للقرآن، ولا توبة ولا غفران لمن يقوم بذلك»^(٣).

فأمّا الجواب عن اللّٰزم الأوّل:

قد سبق ذكر احتراز ابن حجر باستثناء ما تعارض مِن أحاديثهما من غير مرجّح أن يفيد العلم، فلا طائل من إعادة الكلام فيه.

وأما الجواب عن اللّٰزم الثّاني، في دعوى أنّ العلم بتلك الأحاديث لو حصل لكان لكافة النّاس كالمُتواتر:

فقد نَبهنا قريباً إلى كون الحديث ظنيّاً أو قطعياً أمرٌ نسبيّ لا يعمّ، إذ ليساً صفةً مُلازمةً للدّليل في نفسه، بل يختلف الأمر بحسب ما وصل إلى المُدرِك من الأدلّة، وقدرته على الاستدلال بها؛ والنّاس يختلفون في هذا وذاك، ومن ثمّ فلا يجوزُ نفْيُ قطعِيّة الدّليل عند زيد، لمجرّد أنّ عمرواً رآه ظنيّاً، كما لا يجوزُ نفْيُ القطعيّة عن الخبرِ عند المُحدّثين أهل الاختصاص، لمُجرّد أنّ العوامَ يروّنه ظنيّاً^(٤).

(١) «الوصول إلى علم الأصول» لابن برهان البقداي (١٧٢/٢).

(٢) «الوصول إلى علم الأصول» لابن برهان البقداي (١٧٢/٢).

(٣) «أهواء على الصّحّاحين» (ص/٨٠).

(٤) انظر تقرير هذا المعنى في «مجموع الفتاوى» (٣٧١/٤).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ اللَّزْمِ الثَّالِثِ فِي دَعْوَى أَنَّ الْجِزْمَ بِأَخْبَارِ «الصَّحَّاحِينَ»
يَقْتَضِي عَصْمَةَ صَاحِبَيْهِمَا:

فَإِنَّ عَدَمَ عَصْمَةِ الشَّيْخَيْنِ تُنتِجُ احْتِمَالَ الْخَطَأِ، لَا الْجِزْمَ بِالْخَطَأِ! وَهَذَا
الاحْتِمَالُ ارْتَفَعَ بِتَوَاتُرِ أَنْظَارِ الثَّقَادِ عَلَى كِتَابَيْهِمَا طِيلَةَ قُرُونٍ؛ فَمَا فِي «الصَّحَّاحِينَ»
لَمْ يُقَدِّمْنَا الْعِلْمَ بِصَحَّتِهِ لِمَجْرَدِ أَنَّهُمَا مِنْ تَصْنِيفِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ؛ فَمَا نَبَسَ بِهِمَا
أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَهْمِ، وَمَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَقُولَهُ، بَلْ هَذَا الْحُكْمُ نَتَاجُ تَرَكَمِ
مُعْطَيَاتٍ عِلْمِيَّةٍ أُخْرَى أَفَادَتْ أَحَادِيثَ الْكُتَابَيْنِ ذَلِكَ، أَيْ أَنَّ مُتَعَلِّقَ الْعَصْمَةِ هُوَ
نَظَرُ الْأُئِمَّةِ إِلَى كِتَابَيْهِمَا، لَا شَخْصًا الْبَخَارِيَّ وَمُسْلِمًا؛ وَنَتِيجَةُ لَعْدَمِ إِدْرَاكِ هَذَا
الْفَرْقِ، دَخَلَ الْإِلْتِبَاسُ عَلَى مَنْ يَعْترِضُ بِهَذِهِ الشُّبْهَةِ.

ثُمَّ إِنَّا قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ أَهْلَ الثَّقَدِ قَدْ خَطَّوْا الشَّيْخَيْنِ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كِتَابَيْهِمَا،
وَكَانَ الرَّاجِحُ فِي مَوَاضِعٍ مِنْهَا قَوْلُ مَنْ خَطَّأَهُمَا -وإن كَانَ نَادِرًا-؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ
عَلَى وَجْهِ الدَّقَّةِ: (جُمْهُورُ) أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ تَفِيدُ الْعِلْمَ، أَوْ: أَحَادِيثُ
الصَّحَّاحِينَ مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهَا (فِي الْجُمْلَةِ) لَا مَطْلَقًا.

فَهَا نَحْنُ ذَا نُثَبِّتُ أَخْطَاءَ فِي الصَّحَّاحِينَ! فَأَيُّ مَحَلٍّ مِنَ الْإِعْرَابِ يَبْقَى لِذِكْرِ
الْعَصْمَةِ هُنَا؟ وَأَيُّ حَقٍّ أُرِيدُ بِهِ بَاطِلُ أَبِيْن مِنْ هَذِهِ الْمُغَالَطَةِ؟! فَلَكُمْ ارْتُكِبْتُ فِي
هَذَا الزَّمَانِ مِنْ جَرَائِمٍ فِي حَقِّ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ بِهَذِهِ الذَّرِيعَةِ:

يُطَاوِلُ عَلَى جَنَابِ الصَّحَابَةِ ﷺ، بِحُجَّةِ عَدَمِ عَصْمَتِهِمْ!

وَيُخَمِّطُ فِقْهَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، بِحُجَّةِ عَدَمِ عَصْمَتِهِمْ!

وَيَقْضُ أَصُولَ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِحُجَّةِ أَنَّهَا نَتَاجُ بَشَرِيٍّ غَيْرِ مَعْصُومٍ!

وَهَكَذَا يُطْعَنُ فِي «الصَّحَّاحِينَ»، بِحُجَّةِ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ غَيْرُ مَعْصُومَيْنِ!

وَكَأَنَّ نَفْيَ الْعَصْمَةِ عَنْ هَوْلَاءِ الْأَكَابِرِ، يُبَيِّحُ لِلْأَصَاغِرِ الْكَلَامَ فِيمَا لَيْسَ لَهُمْ

بِهِ عِلْمٌ، مَعَ جَرَعَةٍ زَائِدَةٍ مِنَ قَلَّةِ الْأَدَبِ!

وَلِسْنَا فِي الْمُقَابِلِ نَمْنَعُ تَخْطِئَةَ الْعُلَمَاءِ وَنَقْدَ نَتَاجِهِمْ عَمَّنْ كَانَ مُؤَهَّلًا بِدَعْوَى
أَنَّ لِحُومِ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ! كَمَا لَا نَدَّعِي أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى تَنْقِيَةِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ فِي

مُجْمَلُهَا دَعَاوِيٌّ مَشْبُوهَةٌ مَمْنُوعَةٌ بِإِطْلَاقِي، بِحُجَّةٍ أَنَّ مَنْ يُدْنِدِنُ عَلَيْهَا هُمْ مِنَ
الْمُتْلَاعِينَ بِالَّذِينَ!

فَلَسْنَا نَنْزِعُ إِلَى هَوْلَاءَ وَلَا إِلَى هَوْلَاءَ؛ فَإِنَّهُمَا آفَةُ الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا، وَكُلُّ
طَائِفَةٍ مِنْهُمَا فَتْنَةٌ لِأَخْتِهَا، وَضَجِيحُهُمَا فِي الْعِلْمِ أَكْثَرُ مَا يَمَلَأُ السَّاحَةَ الْعِلْمِيَّةَ
وَالْفِكْرِيَّةَ فِي زَمَانِنَا لِلْأَسَفِ؛ وَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكِيُّ.

الفصل الثالث

دعوى إغفال البخاريّ ومسلم لنقد المتون

المبحث الأول

مقالات المعاصرين في دعوى إغفال الشيخين لنقد المتون

إغفال تفحص المتون في عملية النقد الحديثي، بعرضها على أصول الشرع ومُسَلَّمات العقل؛ تُهمة اتُخذت مَعولًا توَسَّل به كلُّ مَنْ أَرْتَه نفسه لِرَدِّم ما لم يَسْتِغْفِر عَقْلَهُ أو دَوَقَهُ مِنْ أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ».

وهي لا شكُّ تَهْمَةٌ وَشَيْنٌ لَذَاتِ المنهج النَّقْدِي الَّذِي ابْتَنَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَحْكَامُهُمَا الْحَدِيثِيَّةَ، واعتمداه في تَمْيِيزِ الْأَخْبَارِ كَسَائِرِ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهَجٌ بَانَتْ مَعَالِمُهُ جَلِيَّةٌ فِي مُمَارَسَاتِهِمُ النَّقْدِيَّةَ لِلتَّرَاثِ الشَّرْعِيِّ عِبْرَ دَهْوَرٍ مِنَ الزَّمَنِ؛ قَوْمٌ أَنَهَكُوا أَعْمَارَهُمْ فِي تَفْحَصِ الرِّوَايَاتِ وَفَقَّ نَظَرٍ مِنْهَجِيٍّ صَارِمٍ لَا يَحَابِي أَحَدًا، وَمُمَارَسَاتٍ تَطْبِيقِيَّةٍ ذَوِيَّةٍ لِهَذَا الْفَرْقِ، لَا يَنْكُرُ جَهْدَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا جَا حَدُّ يُزْرِي بِنَفْسِهِ.

وَكثِيرٌ مِمَّنْ تَجَاسَرَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا عَلَى أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ» بِالْقَطْعِ، يَشْكُرُونَ لِلشَّيْخَيْنِ جَهْدَهُمَا فِي مَا تَقَصَّدَاهُ مِنَ التَّصْنِيفِ، لَكِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ عَلَى مُحَاوَلَتِهِمَا فِي ذَلِكَ بِالْقَسَلِ! بِحُجَّةِ اخْتِلَالِ الْمَسْلُوكِ النَّقْدِيِّ الَّتِي اتَّبَعُوهُ فِي ذَلِكَ؛ مَنشَأَ هَذَا الْخَلَلِ كَامَنْ بَزَعَهُمْ فِي تَمْحُورِ عَمَلِهِمَا -كِبَافِي الْمُحَدِّثِينَ- حَوْلَ رُكْنٍ وَاحِدٍ مِنَ رُكْنَيْ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ الْإِسْنَادُ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ مَبَاحِثَ، فَلَمْ يَرَعُوا الْمَتْنَ تِلْكَ الْعِنَايَةَ الَّلَّازِمَةَ.

وفي تثبيت هذه الدُّعوى على البخاري بصفة خاصة، يقول (حُسين أحمد أمين)^(١) بعد أن سخر من حديث أخرجه: «كان انتقاء البخاري للأحاديث الصحيحة على أساس صحة السند لا المتن، فالإسنادُ عنده وعند غيره هو قوائم الحديث، إن سقط سقط، وإن صحَّ السند، وجب قبول الحديث، مهما كان مضمون المتن»^(٢).

ويقول (عابد الجابري) في حق رواية صحَّحها البخاري: «بوسع المرء أن يشتم في الرواية التي أوردها البخاري شبهةً سياسية، ولا تؤم للبخاري عليها، مادام قد قصر مهمته على اعتبار السند لا غير»^(٣).

وغير هذين من المعاصرين اختاروا تلطيف الكلام في انتقاد نهج البخاري والتمهيد له بشكر لطيف، أعقبه بغمزٍ سخيف! كالذي سطره (حسن عفانة) في قوله:

«جَزَى اللهُ البخاريَّ ومسلماً وإخوانهما أصحابَ السُّنَنِ وكتبَ الحديثَ والرجالَ عن الإسلامِ خيرَ الجزاءِ، وأدخلهم فسيحَ جنانه، لما بذلوه من جهدٍ، ولزِموه من أمانةٍ في نقلٍ وتدوينٍ ما سمعوه بعد تمحيصِ سنَدِهِ، حتَّى وصلنا منه ذخيرةً لا مثيلَ لها في أيِّ دينٍ سبقه.

على أنَّ ثَقَلَ المهمة، وصعوبة العمل في تحقيقِ سندِ الحديث، قد أخذَ من أولئك العلماءَ الأفذاذَ جُلَّ أوقاتهم، فلم يَبْقَ لهم من الوقتِ ما يكفي لِمَحْصُوا متونَ الأحاديثِ»^(٤).

(١) حسين أحمد أمين: كاتب ومفكر ودبلوماسي مصري، ابن الكاتب والمؤرخ المشهور أحمد أمين صاحب «فجر الإسلام» وأخوانها، تخرج في كلية الحقوق، جامعة القاهرة عام ١٩٥٣م، وعُيِّن في عدة مناصب دبلوماسية وإعلامية، وحصل كتابه «دليل المسلم الحزين» على جائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولي للكتاب عام ١٩٨٤، توفي سنة ٢٠١٤م.

(٢) «دليل المسلم الحزين» لحسين أحمد أمين (ص/٥٩-٦٠).

(٣) نقلًا عن المطبوع من «ملئق أعلام الإسلام - البخاري نموذجًا» (٢/٢٧٨).

(٤) «اللباس الشرعي وطهارة المجتمع» (ص/٨).

كذلك قال الذين من بعده مثل قوله^(١)! وكأذ شُغل المُحدثين من المتقدمين كان مُنحصراً في التَّقْمِيشِ لِمَا يسمعون، دون تفتيش عن صلاحيتها للحُجَّة! وكأنَّهم معاشِرُ دراويش غير مُخاطبين بتلك النُصوص النُّبَوِّية، فأجْزَأهم -لقلُّ أفهائهم وضيق أوقاتهم- أن ينقلوها إلى الأجيال اللاحقة، لتنظر هي في حُجَّتِها دونهم.

لكن وَا أَسَفٌ (عَفَانَةٌ) على تَرْكِ السَّلَف! فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَنْ «يَأْتِ بَعْدَهُمْ فَيُحْصِصُ مَتُونَ الْأَثَارِ وَالْأَحَادِيثِ لِيَقِفَ النَّاسُ عَلَى صَحِيحِهَا مَتْنًا وَسَنَدًا، وذلك بِرَدِّهَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، وَعَرْضِهَا عَلَى رُوحِ الشَّرِيعَةِ، إِنَّهُ لِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ لَمْ يَحْدُثْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْقَلِيلُ، بَلِ الَّذِي حَصَلَ: هُوَ تَسْلِيمُ غَالِبِيَّةِ الْفُقَهَاءِ بِصَحَّةٍ مَتْنِ الْحَدِيثِ إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ»^(٢).

فهذا الظَّن السيء في جهود الشَّيْخِينَ وسائر إخوانهما من المُحدثين لحفظ السُّنَّة، هو ما أَرَّ هذا الْكَاتِبُ ومن على شاكلته للسَّعْيِ فِي سَدِّ مَا يَرُونَهُ فَجْوَةً. تَرَاثِيَةً عَظِيمَةً، تَعَلَّلُوا بِهَا تَسْوِيدَ نَقْدَاتٍ فِي مُخَلَّفَاتِ الْأَثَارِ، يَبْتَغُونَ تَخْلِيصَ الدِّينِ مِنْ مُقَحَّمَاتِ الْأَخْبَارِ الرَّائِفَةِ؛ حَتَّى رَأَيْنَا مَنْ تَعَدَّرَ بِنَفْسِ هَذِهِ الدَّعْوَى لِتَصْنِيفِ كِتَابٍ فِي «تَجْرِيدِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ»، يَزْعَمُ فِيهِ «أَنَّ الْإِعْتِمَادَ شِفَاهًا أَوْ عَنَقَةً عَلَى السَّنَدِ، لِتَقْدِيرِ حَالَةِ الْحَدِيثِ، وَصِحَّتِهِ مِنْ عَدَمِهِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقْبَلَ، وَإِنَّهَا -دُونَ أَقَلِّ شَكٍّ- سَمَحَتْ بِدُخُولِ الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ أَوْ الضَّعِيفَةِ أَوْ الرُّكِيكَةِ»^(٣)!

وبهذا يكون لُبُّ دَعْوَتِهِمْ هُوَ «استمرارُ عَمَلِيَّةِ نَقْدِ نصوصِ الحديثِ النَّبَوِيِّ، وإِبْقَاءِ هَذِهِ النُّصوصِ مُنْفَتِحَةً وَمُتَحَرِّكَةً، وَقَابِلَةً لِلتَّجَدُّدِ، عَنْ طَرِيقِ مُوَاصَلَةِ عَمَلِيَّةِ

(١) انظر -مثلاً- «الحقُّ الَّذي لا يريدون» لعبدان الرفاعي (ص/٢٦).

(٢) «اللباس الشرعي وطهارة المجتمع» (ص/٨).

(٣) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلْزَمُ» لجمال البنا (ص/٨، ١٣)، انفتحت فيه قريحته عن اكتشاف اثني عشر معياراً قرآنياً لنقد المتن، يُفترض ألا يخالف أيُّ حديثٍ واحداً منها، هذه المُعَايِيرُ كافيةٌ عنده لتكون الجَوْزُضُ عن منهج المُحدثين عُشَّاقِ الْأَسَانِيدِ.

تصحيح الحديث قبولاً ورفضاً، بناءً على معايير اجتهادية، ووفق فكر إنساني مُتَطَوِّر^(١)، يتجاوز ذلك النّقد الحديثي القديم الذي قام على الأسانيد والرّواة، والحفظ والإتقان والمُقارنات؛ فكلُّ ذلك لا يكفي! بل ينبغي نقد الأحاديث وفق معايير اجتهادية جديدة تستجيب لروح العصر -بزعمهم- ولمقاصد الإسلام.

لقد كان من اللازم أن يُعيدوا النّظر في منهج الشّيخين النّقديّ من أساسه؛ كونه قواعد لا تقبل الجديد والتّطوّر والإبداع في ذاتها، قد بلغت حدّ النّضج عند أربابها؛ لم يجد (نضر أبو زيد) فيه للشّيخين موقفاً لتجديد معالِمه إلّا «موقف التّرديد والتّكرار، إذ يتصوّر كثيرٌ من علمائنا أنّ هذا النّمط من العلوم يقع في دائرة العلوم التي نضجت واحترقت، حتّى لم يُعد فيها للخلف ما يُضيفه إلى السّلف»^(٢).

(١) مقال لـ (فيصل خرتش) في قرائته لكتاب «الحديث النبوي» لمحمد حمزة، منشور بمجلة «البيان» الإماراتية (بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٥م).

(٢) «مفهوم النص» لنضر أبو زيد (ص ١١) / بتصرف يسير.

المبحث الثاني دعاوي تسبب منهج المحدثين في تسرب المنكرات إلى كتب التراث القديمة

هذا الذي تقدّم من غيب المحدثين على المحدثين استغراقهم في دراسة الأسانيد دون المتون ليس أصيلاً من بنات أفكارهم، ولا عن جهد في استقراء عمل المحدثين وتأمل مصنفاتهم؛ بل هي إشاعة كاذبة قديمة، تُلَقِّت من عهد الصراع العقديّ الدائر بين أهل السنة ومخالفهم، ترجع في مجملها إلى مقالات الجهميّة، والتي «جَعَلَتْ جُلَّ هُمِّهَا النَّظَرَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، فَإِنْ رَاقَهَا أَمْرُهُ حَكَمَتْ بِصَحَّتِهِ، وَأَسْنَدَتْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ . . . وَإِنْ رَاغَهُمْ أَمْرُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لشيءٍ مِمَّا يَقُولُونَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُبَيَّنًّا عَلَى مَجَرَّدِ الظَّنِّ: بِأَدْرَاوْا لِرُدِّ الْحَدِيثِ! وَالْحَكْمِ بِوَضْعِهِ، وَعَدَمِ صِحَّةِ رَفْعِهِ، وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ خَالِيًا عَنْ كُلِّ عِلَّةٍ»^(١).

مثل هذه النظرة المزدريّة لقدر المحدثين، كانت مَقْنَعًا للفخري الرّازي (ت ٦٠٦هـ) -مع وافر عقله- لأنّ يَدْعِي «بأنّ جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً مُنْكَرَةً، واحتالوا في ترويحها على المحدثين، والمُحَدِّثُونَ لِسَلَامَةِ قُلُوبِهِمْ مَا عَرَفُوهَا، بَلْ قَبِلُوهَا . . .»!

(١) «توجيه النظر لظاهر الجزائري (١٩٣/١)».

ولأنَّ الرَّازِيَّ يَعْلَمُ قَدَرَ الشَّيْخَيْنِ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، اعْتَذَرَ لهما لكن بما يؤول إلى نعتيهما بنوعِ دَرُوشَةٍ، فقال: «.. البخاريُّ والقشيريُّ»^(١) ما كانا عالِمينَ بالثُّبُوبِ، بل اجتهدا، واحتاطا بمقدار طاقتهما، .. غايةً ما في البابِ أَنَّا نُحَسِّنُ الظَّنَّ بهما وبالألدين رَوَاً عنهم، إِلَّا أَنَّا إِذَا شَاهَدْنَا خَبَرًا مُشْتَمَلًا عَلَى مُنْكَرٍ لَا يُمَكِّنُ إِسْنَادَهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، قَطَعْنَا بِأَنَّهُ مِنْ أَوْضَاعِ الْمَلَا حِدَةٍ، وَمِنْ تَرْوِيجَاتِهِمْ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ»^(٢).

فَمَقَالَةُ الدَّسِ هَذِهِ فِي الصَّحَاحِ قَدِيمَةٌ، قَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْقُبْحِ فِي تَصَوُّرِ هَذَا الْعِلْمِ مَا لَا جِلَّةَ شَيْءٍ أَبُو الْمَظْفَرِ السَّمْعَانِي (ت ٤٨٩هـ) عَلَى مُخَيِّطِهَا بِنَعْيِهِ «جَاهِلًا، ضَالًّا، مُبْتَدِعًا، كَذَّابًا، يَرِيدُ أَنْ يُهَيِّجَنَّ بِهِ هَذِهِ الدَّعْوَى الْكَاذِبَةَ صِحَاحَ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَثَارِهِ الصَّادِقَةِ، فَيَغْلُطَ جُحَالُ النَّاسِ بِهَذِهِ الدَّعْوَى؛ وَمَا احْتِجَّ مُبْتَدِعٌ فِي رَدِّ أَثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحُجَّةٍ أَوْهَى مِنْهَا، وَلَا أَشَدَّ اسْتِحَالَةً مِنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ».

وَلَمْ تَسْمَحِ لِلسَّمْعَانِيِّ تَخَوُّنُهُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ حَتَّى رَدَّ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى بِقَوْلِهِ: «لَئِنْ دَخَلَ فِي غِمَارِ الرُّوَاةِ مَنْ وُصِفَ بِالْغُلُطِ فِي الْأَحَادِيثِ، فَلَا يَرْوِجُ ذَلِكَ عَلَى جِهَابِذَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَرُتُوبِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى أَنَّهُمْ عَدُّوا أَغَالِيطَ مَنْ غَلَطَ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ، بَلْ تَرَاهُمْ يَعْلُدُونَ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فِي كَيْفِ حَدِيثِ غُلُطٍ، وَفِي كَيْفِ حَرْفٍ حَرْفٍ، وَمَاذَا صَحَّفَ؟ فَلِذَا لَمْ تَرْجُ عَلَيْهِمْ أَغَالِيطَ الرُّوَاةِ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ وَالْحُرُوفِ، فَكَيْفَ يَرْوِجُ عَلَيْهِمْ وَضْعُ الرُّنَادِقَةِ وَتَوَلِيدُهُمُ الْأَحَادِيثَ؟»^(٣).

وَالَّذِي يُلَمُّ بِشَيْءٍ مِنْ حَالِ الرُّوَايَةِ وَالتَّصْنِيفِ الْحَدِيثِيِّ مِنْ حِينِ نَشَأَتِهِ، وَالْجُهْدِ الْمَبْذُولِ فِي تَفْحِصِ أَدَقِّ تَفَاصِيلِهِ، وَالتَّعَلُّقِ بِالرَّوَايَةِ وَرِوَايَتِهِ وَمَنْ رَوَى

(١) يعني مسلم بن الحجاج.

(٢) «أساس التقيديس» (ص/٢١٨).

(٣) «الانتصار لأصحاب الحديث» للسَّمْعَانِيِّ (ص/٥٦ - ٥٧).

عنه، وطريقة روايته، من قَبْلِ أُمَّةٍ نَذَرُوا أَنْفُسَهُمْ لِهَذَا الشَّأْنِ، خَصِيصَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ
شَهِدَ بِفَضْلِهَا بَعْضُ الدَّارِسِينَ الْغَرِيبِينَ أَنْفُسَهُمْ^(١): يَجْعَلُ مِنَ الْقَوْلِ بِتَسْرُيبِ
الْمَكْذُوبَاتِ فِيمَا صُنِّفُوهُ مِنْ أَحَادِيثَ، دُونَ أَنْ يَفْطَنَ لِدَلِيلِ أَحَدٍ مِنْ أَوْلِيكَ
الْجِهَادِ طَوْلَ تِلْكَ الْقُرُونِ الْمُتَلَحِّقَةِ، ضَرْبًا مِنْ ضُرُوبِ الْخِيَالِ الْمَمْجُوجِ.

(١) انظر عددًا من شهاداتهم في «المستشرقون والحديث النبوي» لمحمد بهاء الدين (ص/ ٣٠).

المبحث الثالث آثر الأطروحات الاستشراقية في استخفاف المعاصرين بمنهج المُحدّثين

مع مرور الزمن وخمول علم الحديث في هذه الأعصر المتأخرة، انبعث من المُستشرقين مَنْ جدد النَّفخ في هذه الشُّبْهة، والترويج لها عبر المُتنبّيات العلميّة، والمجلّات البحثيّة، دون إمعانٍ للنظر في الدَّعوى، أو إعمال للفكر في كلام المُدَّعى عليهم، أو سبر في البحث في مُصنّفاتهم، زاعمين أنّ حكّمهم على منهج المُحدّثين نتاج بحث موضوعيٍّ، اقتضاه المنهج النّقديّ المُستحدّث في توثيق الأخبار.

بل هؤلاء المُستشرقون قد زادوا على تشنّيعات الأقدمين على المُحدّثين أمثلةً من عندهم جديدة، حسيبها شاهدة على اختلال الأسس المنهجية التي ابنتى عليها المُحدّثون صناعة الأخبار؛ فإذا بلغوا مُنتهى هدمها -وهيئات لهم- انهدم تبعاً لهذا العلم باقي العلوم الثّقليّة من تفسير وفقه ولغة وتاريخ! لاعتماد المُشتغلين بها على منهجية أهل الحديث في الرواية والإسناد، ؛ وهنا تكمن خطورة إسقاط علم الحديث على الإسلام كلّه!

تريّ شاهدَ هذا الالتفات الخطير لحرب المُحدّثين في مثل قول (عابد الجابري): « .. إنّ الموروث الثّقافي العربيّ الإسلاميّ الذي تناقلته الأجيال،

منذ عصر التّدوين إلى اليوم، ليس صحيحًا على وجه القطع، بل هو صحيح فقط على شروط أهل العلم، الشّروط الّتي وُضِعَها وخُصَّصَ لها المُحدّثون والفقهاء والمُفسّرون والنّحاة واللّغويّون الّذين عاشوا في عصر التّدوين، ما بين مُنتصف القرن الثّاني، ومُنتصف القرن الثّالث للهجرة^(١).

فما هذا الكلام إلّا علّمٌ من مشروع إقامه المستشرقون في دراستهم للسّنة، ونُقِرُّ لهم بنجاح تسريب كثيرٍ من أحكامهم البَحْثِيَّة وإفادها في عقولٍ جمهرة من المُتلقّين المُحدّثين؛ كذلك الإشكالات الفنّيّة المتعلّقة بالتّدوين، وتحريفهم لمفهوم بعض المصطلحات كـ«السّنة»، وقضيّة اختلاط الأحاديث بالإسرائيليات . . إلخ؛ ومن أكثر ما راج لهم من ذلك في القرنين المنصرمين: مَقُولُهُم بإغفال المُحدّثين لنقد المُتُون في توثيقهم للأحاديث^(٢).

كان من أوائل من هوّش بهذه التّهمة عليهم مستشرق إيطاليّ يُدعى «كايتاني» (Caetani)^(٣)؛ تضمّنت فقرةٌ من كتابه «الحَوَالِيَّات الإسلاميّة»^(٤) زبدهً ما خلّص إليه في هذا الباب، وهي قوله: «كلُّ قَصْدِ المُحدّثين ينحصر ويتركز في وإد جذبٍ مُمِجلٍ من سَرِدِ الأشخاص الّذين نَقَلُوا المَروِيَّ، ولا يشغل أحدٌ نفسه بنقد العبارة والمنتِنِ نفسه! . . .»؛ ثُمَّ خَمَّنَ علّة هذه الغفلة منهم بقوله: «.. إنّ المُحدّثين والنّقّاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التّحليل النّقدي للسّنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كلِّ نقدٍ للنّص، إذ يروونه احتقارًا لمَشْهُورِي الصّحابة، وِقْحةً ثَقِيلَةً الخَطَرِ على الكَيانِ الإسلاميّ»^(٥).

(١) «تكوين العقل العربي» (ص/٦٤).

(٢) انظر «المستشرقون والسّنة» لسعد المرصفي (ص/٢٤).

(٣) ليوني كايّتاني: مستشرق إيطالي، اشتهر بكتابه «الحَوَالِيَّات»، وهو أوسع تاريخ استشرافي لمعهد النبوة والخلفاء، توفي (ت/١٩٣٥م)، انظر «موسوعة المستشرقين» للبدوي (ص/٤٩٣).

(٤) «المستشرقون والحديث النبوي» لمحمد بهاء الدين (ص/١٢٩).

(٥) «دائرة المعارف الإسلاميّة» (مادة: أصول، المجلد الثّاني، هامش ٢٧٩)، وانظر «المستشرقون والحديث النبوي» لـ د. محمد بهاء الدين (ص/١٢٩-١٣٠).

غير أنَّ المرجعية الاستشراقية قد تركزت قبله في استقاء ما صَوَّبَه (جولدنزيهر) إلى منهج المحدثين من معاوِل النَّقْض^(١)؛ فكانت مؤلفات هذا المَجْرِي هي الأكثر تداولاً في هذا الفن بين الدارسين^(٢)، وهو كسالفه (كايتاني) يعتبر «أنَّ نقدَ الأحاديث عند المسلمين قد غلبَ عليه الجانب الشكلي منذ ألبداية، وأنه لا يخضع للتقدي إلا الشكل الخارجي للحديث.

ذلك أنَّ صِيغة المضمون عندهم مُرتبطة أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقامَ سَنَدُ حديثٍ لقواعد التقَدِّدِ الخارجي، فإنَّ المتن يُصَحَّح، حتَّى ولو كان معناه مُجانبًا للواقع، أو احتوى على مُتناقضات، وكفي للإسناد أن يكون مُتَّصِل الحلقات، وأن يكون رواؤه ثقات، اتَّصل الواحد منهم بشيخه، حتَّى يُقبل متن مَروِيّه»^(٣).

وقد جاء بعد هؤلاء مَنْ خَصَّ البخاريَّ صراحةً بهذه الفرية، فأقحمه في زمرة المُتساهلين على الإسنادِ من غير تفهُّم، كالَّذي زعمه المستشرق (الفريد يُوم)^(٤) فيه بقوله: «متى ما اقتنَعَ البخاريُّ بتحديدِ بحِثِّه في سلسلة الرواة

(١) ككتاباته المُصنَّفه في الجزء الثاني من كتابه «دراسات إسلامية»، حيث خُصَّص نصفه الأوَّل عن علم الحديث وتاريخه وتطوُّره، وهذا الجزء طُبِعَ سنة ١٨٩٠م، وكتابه الآخر «مذاهب التفسير الإسلامي»، المترجم إلى العربية باسم «العقيدة والتَّشريع في الإسلام»، وهو في أساسه مجموعة محاضرات ألقاها أمام اللجنة الأمريكية للمحاضرات في تاريخ الأديان، والكتاب طبع سنة ١٩٤٦م، وانظر مقدمة المترجمين للكتاب (٥/١).

(٢) تولي هذه الدعوى جماعة غير (جولدنزيهر)، منهم (نيكولاس أغناتس) و(وليام موير) و(إسبرنجر)، انظر مقالاتهم في «الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية» د. د. ساسي الحاج (ص/٥٨٥-٦٣٠)، ومنهج النقد عند المحدثين» د. د. محمد مصطفى الأعظمي (ص/١٢٨-١٤٩).

(٣) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢١٠).

(٤) ألفريد كيوم: إنجليزي معاصر، اشتهر بالتمصب ضد الإسلام، حاضر في جامعات إنجلترا وأمريكا، وتغلب على كتابته وآرائه الروح التبشيرية، من كتبه (الإسلام)، يقول محمد البهي: «من المؤسف أنه تخرَّج عليه كثير ممن أرسلتهم الحكومة المصرية في بعثات واسعة للخارج لدراسة اللغات الشرقية»، انظر ترجمته في كتاب هذا الأخير «المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الإسلام» (ص/٢٣).

في السُّنَد، مُفَضَّلًا ذلك على نقد المتن، صَارَ كُلُّ حَدِيثٍ مَقْبُولِ الشَّكْلِ قِطْعِيًّا بِحَكْمِ الطَّعْمِ^(١).

فهذه الدِّراسَاتُ الغَرِيبَةُ بما أفرزته من نتائج حُكْمِيَّةٍ على عمل المُحَدِّثِينَ، قد تَبَيَّنَتْها سُرَائِحُ واسعة من مُتَّفِقِينَ إِسْلَامِيِّينَ وَغَيْرِ إِسْلَامِيِّينَ، تراها منتشرة في كُتُبَاتٍ مثل (أحمد أمين)، و(علي عبد الرَّازِق)^(٢)، و(محمود أبو رِيَّة)^(٣)؛ وكان (رشيد رضا) في مُقَدِّمَةِ هؤلاء المتأثرين في هذا الباب بِسُوءِ الاستشراق، وعليه يُسْنِي (مُحَمَّدُ حمزة) أَحَدُ حَدَاثِيِّ تُونِسَ بقوله: «مُحَمَّدُ رشيد رضا كان بِحَقٍّ مِن أَوَائِلِ الْمُفَكِّرِينَ في بداية هذا القرن الَّذِينَ نَبَّهُوا إِلَى ما اعترى مِنْهُجَ المُحَدِّثِينَ الْقُدَامَى مِن خِلَالِ، حين رَكَّزُوا نَقْدَهُم على السُّنَدِ دون المتن»^(٤).

إلى أن جاء الحَدَاثِيُّونَ لِيَحْتَسِبُوا الجُهدَ في تَغْرِيبِ تلك الدِّراسَاتِ الاستشراقِيَّةِ في هذا موضوعه السُّنَّةِ والحديث، ثُمَّ الاستعانة بها لِلتَّشْكِيكِ بِمَصادر التَّلَفِّي عند أهل السُّنَّةِ بِصِفَةِ خاصَّة^(٥).

(١) Guillaume, Alfred: The Traditions of Islam, P. 55 نقلًا عن «موقف الاستشراق من السنة

والسيرة النبوية» لأكرم العمري (ص/٧٤).

(٢) علي بن حسن بن أحمد عبد الرَّازِق: باحث من أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر، ولد بإحدى أعمال المنيا بمصر، وتعلم بالأزهر، ثم بجامعة أكسفورد، وأصدر كتابه المثير للجدل «الإسلام وأصول الحكم» سنة ١٩٢٥م، توفي سنة (١٣٨٦هـ)، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٧٦/٤).

(٣) انظر أثر تلك الأطروحات الاستشراقية في السُّنَّة على هؤلاء الكُتَّاب وغيرهم في «المستشرقون والحديث النبوي» (ص/٢٧٢-٢٨٠) لـد. محمد بهاء الدِّين.

(٤) «الحديث النبوي» (ص/٢١١).

(٥) فلا يُسأل بعدُ عن فِرَاقِ الشَّيْخَةِ الإمامِيَّةِ بهذه الطُّعْمُونِ، وهي بِأَقْلَامٍ مَنْ يُحِبُّ في ظاهِرِهِ على أهل السُّنَّةِ، والاستشهاد بها في طَلَبَاتِ ردودهم على علماء السُّنَّة، كما تراه - مثلاً - في كتاب «أبو هريرة لعبد الحسين الموموي (ص/٣٩-٥١)، و«معالم المدرستين» لعرضي العسكري (١/٣٦١).

المبحث الرابع

المُراد بـ «نقد المتن»

عند عامّة المعاصرين النّاهدين «للصّحّاحين»

أولى المَعَارِكِ في ساحة التّدافع الفكريّ بين أهل الحديث وخصومهم ينبغي أن تبدأ بـ: تحديد المُراد بالمُصطلحات، فإنّ حُسن التّصوّر لمُراد الخصم من «النّقد للمتن» -مثلاً- كفيلٌ بإفحام جوابه، واختصار وقت نزاله، بدل التّيه الحاصل في كثيرٍ من الجدالات العقيمة النّاجمة عن اختلاف مُراد كلّ طرف من هذا المُصطلح.

فقد كنت ألاحظ في تَتبُعي لجملةٍ من كتابات المُعترضين على منهج المُحدّثين، أنّها تحصر معنى النّقد للمتن في معنى «تمحيص الأحاديث من جهة مَعقوليّة معانيها، بعرضها على الأصول القطعيّة».

ترى مثال ذلك في قول (محمّد حمزة): «نقد الحديث يَنفَرع إلى قسَمين:

قسم: يستند فيه على الرواية وصحّتها والرّجال، ومقدار الثّقة بهم.

أمّا القسم الثّاني: فيعتمد فيه على الحديث نفسه ووضعوا له علومًا، منها:

علم غريب الحديث ومُختلفه، وناسخه ومنسوخه.

بيد أنّ النّظر في صحّة المتن، وما إذا كان مُساوفاً للظّرف الَّذي قبل فيه،

واتّفاق ذلك الحديث مع سُنن الحياة، والقوانين الطّبيعيّة، وحكم العقل: لم يحظْ

بما حظي به القسم الأول من عناية المُحدِّثين، وهو ما حدا بالباحثين المُحدِّثين إلى توجيه نقدهم إلى هذا الخلل في منهج المُحدِّثين^(١).

غير أنَّ فُتةً من أذنانِ المُستشرقين تُصرُّ على أن تفهم من عبارات المُستشرقين نفيَ نظرِ المُحدِّثين في المتونِ بالمرَّة، حتَّى ما تعلَّق بالشُّذوذ واختلافِ الألفاظ! وأنهم يتعبَّدون بالحديث لمُجرَّد وثاقه روايته وأتصالِ سنده! فيتعلَّقون في هذا الفهم بمثل فقره للمُستشرق (كايتاني) قال فيها: «إنَّ المُحدِّثين لا يجسِّرون على الاندفاع في التَّحليلِ النُّقدي للسُّنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كلِّ نقدٍ للنُّص»^(٢).

ولا أخالَ أحدًا أشهرَ من (أبو ريَّة) في إشاعةِ هذا التَّعميمِ الظَّالم في حقِّ المُحدِّثين، فقوَّلهما ما لم يقولوا حين زعم تنكُّبهم عن «عَلَطِ المتون، فهم يقولون: متى صَحَّ السُّند صَحَّ المتن»^(٣).

وعلى هذا المتوالٍ في الفِرَى جرى (إبراهيم فوزي) في قوله عن المُحدِّثين: «يعتبرون نقدَ المتن لا يجوزُ البحثُ فيه متى صَحَّ الإسناد، فابتعدوا عنه»^(٤).

فهذا التَّصوُّر السيِّئ لمنهج المُحدِّثين انسحب على عَمَلِ البخاريِّ ومسلم في صحيحيهما، فلم يُتورَّع عن إلزاقِ هذه التُّهمة بهما بالتَّبَع، إذ كانا في نظري المُعترضين لا يَعدَّوان العناية «بالتَّحقيقِ في السُّند، وَنَيَّا صَحِيحِيهِمَا على شروطهما فيه، أو على ما صَحَّ عندهما من الإسناد، فإذا صَحَّ الإسناد وكان رجاله ثقاتًا في حكيمهما عليهم، كان مَتْنُ الحديثِ صحيحًا، بمعنى أَنَّهُ ممَّا قاله رسولُ الله ﷺ على وجوه التَّحقيقِ»^(٥).

(١) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» (ض/٢٠٩).

(٢) من حاشية الخولي على «أصول الفقه المحمدي» لثاغت (ص/٦٥-٦٦).

(٣) «أضواء على السنة المحمديَّة» (ص/٢٥٨).

(٤) «تدوين السنة» لإبراهيم فوزي (ص/١٦٦-١٦٧) بتصرف يسير.

(٥) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» للادهمي (ص/٢٧).

فتلك المَقولة من (محمود أبو رية) - هو وَمَنْ تَأَبَّطَهَا مَعَهُ - لا يستحي من الإعلان بها، وهو يَعْلَمُ يَقِينًا بَأَنَّ علم «مصطلح الحديث» زاخرٌ بمباحث الشُّذوذ والاضطراب، والقلب، والإدراج، والعِلل، ومختلف الحديث، وهذه كلها من مباحث المتن؛ ويعلم أَنَّ علماء الحديث قد أَوَّلُوا هذه المباحث المَتَنِيَّةَ حَيِّزًا في مُصَنَّفَاتِ العِللِ والخارج.

هذا الإقرار تجده في مثل قول (كايتاني) نفيه: «إِنَّ المَحْدِّثِينَ صَرَّحُوا أَنَّهُ لا يلزم من صَحَّةِ السُّنَدِ صَحَّةُ المَتْنِ، فكانوا صريحين في عدم ربط السند بالمتن بالقبول والرفض، وإن كل واحد منهما وحدة مستقلة لإجراء النقد والتحليل عليه، وإن هناك أشياء تؤثر على المتن مع صحة السند كالشُّذوذ ووجود عِلَّةٍ في المتن»^(١).

فالَّذِي أفهمه من هذا الكلام، أَنَّ المُسْتَشْرِقِينَ المُعْتَنِينَ بموضوع الحديث، يريدون مِن إطلاقي هذا التَّفَهِّيَ لِلنَّظَرِ المَتَنِيِّ عَنِ المَحْدِّثِينَ: نفي النظر إلى مَقُولِيَّةِ معاني المتن في نفسها، ومدى انتفاء المعارضات الجسدية والتاريخية ونحوها عنها؛ ولكن كثيرٌ من المُتَقَفِّينَ العرب انساقوا وراء تلك الإطلاقاتِ مِن غير وَعْيٍ تامٍّ بحقيقتها وسياقاتها، فوقعوا في كذبٍ مفضوح على المَحْدِّثِينَ؛ ولعلَّهم تقصَّدوه من باب التَّهْوِيلِ في التَّوصِيفِ! تشنيعًا وتصغيرًا لأقدار المَحْدِّثِينَ في نظر النُّحْبِ المُتَقَفَّةِ المُسْلِمَةِ.

فلهذا أَجِدُنِي مُسْتَثْفًى بَعْضَ كتاباتِ الإسلامِيِّينَ وَمِن تَعَنُّي الرَّدِّ عَلَى المُسْتَشْرِقِينَ وَأَفْرَاحِهِمْ فِي هَذَا الباب، وهم يَسْتَجْلِبُونَ رُكَّامًا مِن أمثلةٍ نقدِ المَحْدِّثِينَ لألفاظِ المتن، زيادةً، ونقصًا، وتفرُّدًا، واضطرابًا... إلخ، ممَّا يذكره العلماء في كُتُبِ «المصطلح»، ممَّا يعلمه المُسْتَشْرِقُونَ قَبْلَهُمْ^(٢)؛ فهذا عِنْدِي

(١) انظر قوله في «دائرة المعارف الإسلامية (٢/الهامش ٢٢٩- الخولي).

(٢) كما تَرَى هَذَا الصَّنِيعَ -مثلا- عند عبد الله الخطيب في كتابه «الرد على مزاعم المستشرقين: جولدزهر وشاخنت» (ص/٣٦)، وصالح رضا في «النظر في متن الحديث في عصر النبوة» (ص/٣٧٨) وغيرهما كثير.

-والله- مَضِيعَةٌ لوقت القارئ، واستكثار للأوراقِ بلا فائدةٍ، وخروج عن محلِّ
النِّزاع، بما يعود على أفهامِ أهْلِ الحقِّ بالمتَّلبَةِ.

المبحث الخامس دَوْرُ بعض كبارِ كُتَّابِ العَرَبِيَّةِ في تَفْشِي تَهْمَةِ إِغْفَالِ المُحَدِّثِينَ لنقدِ المتنون

لقد ساهم في استشرَاء هذه الشُّبْهَةِ في أوساطِ المثقَّفين قامةٌ مَنْ تَصَدَّرَ القولُ بها مِنْ العلماءِ والمفكرين في النِّصْفِ الأوَّلِ مِنَ القرنِ الماضي؛ نستحضر منهم -على سبيلِ المثال- أحمد أمين (ت ١٣٧٣هـ).

فلَکُمْ أبدأَ هذا الرَّجُلَ تحسُّراً على افتقارِ المُحَدِّثِينَ إلى النَّظَرِ الاعتزاليِّ العقلانيِّ إلى المتنِ، فإنَّهم كانوا -بزعمه- «يعنون عنايةً تامَّةً بالنَّقْدِ الخارجيِّ، ولم يُعنوا هذه العنايةَ بالنَّقْدِ الدَّاخليِّ، . . فقلَّ أنْ تظفرَ منهم بنقِذٍ من ناحية أنْ ما نُسبَ إلى النبي ﷺ لا يتفق والظُّروفِ التَّاريخيَّةِ، أو أنَّ الحوادثِ التَّاريخيَّةِ تناقضه، أو أنَّ عبارة الحديث نوع من التَّعبيرِ الفلسفي يخالف المألوف من تعبير النَّبِيِّ ﷺ، أو أنَّ الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا . . فلم نَظْفَرْ منهم في هذا البابِ بِعُشْرٍ مِيعَاشِ ما عُنُوا به في جرحِ الرُّجَالِ وتعديلِهِمْ»^(١).

ومِمَّنْ يعينُهُم (أحمد أمين) بهذا المثلبة البخاريُّ؛ فإنَّه على ما يَكُنْه له لمُحاولاتِ نقده للأحاديثِ مِنْ تَقْدِيرٍ، يراه مِمَّنْ «يُثْبِتُ أَحاديثَ ذَلَّتِ الحوادثُ الزُّمَنيَّةُ والمُشاهِدةُ والتَّجربةُ على أنَّها غيرُ صحيحة»^(٢).

(١) «فجر الإسلام» (ص/٢٣٨) بتصرف.

(٢) «فجر الإسلام» (ص/٢٣٨).

والَّذي علينا التَّنبيه إليه هنا : أنَّ طبيعة هذه الشُّبهة كانت محتاجةً لكشفها وقتَ بروزها على يَدِ مثل هؤلاءِ الكُتَّابِ المُبرِّزين ، إلى مَنْ يسير أقوال المُحدِّثين ، ويستجِزُ مُمارساتهم التَّقديَّةَ مِنْ مَظَانِّها ، وَمَنْ له اِطِّلاعٌ واسعٌ على تَاصِيلاتهم في كُتب الحديثِ والتَّواريخ ، واستقراءِ لأحكامهم التَّطبيقيَّةِ في كتب التَّخاريج والجلل .

وهذه درجة لم يَكُن قادراً على بلوغها إلَّا النادر من العلماء وقتئذٍ ! من بعض مَنْ كان له فهم لهذا الفنِّ ونوعُ الإمامِ بِمُصَنَّفاته ؛ فقلَّ أن تجد هذا الصَّنْفَ إِبَّانَ تلك الحَقبةِ العلميَّةِ المُوجِشةِ مِنْ تَاريخِ المسلمين ، وَالَّتِي عَرفت رُكوداً في شَتَّى العلوم الشرعيَّةِ والكونيَّةِ ، فما ظنُّكَ بعلمٍ دقيقٍ مثل علم الحديث في نُدرَةِ مشايخه ؟!

لقد كان غياب الدَّرسِ الحديثيِّ المتخصَّص ، وَقِلَّةُ الغائِصين في أعماقِ نقدِهِ ودقائقِهِ ، سبباً مؤثراً في توالي الطُّعُونِ في أربابه ، وتكاثرِ الاستشكالات مع تأخُّرِ الإجابات ، والتباسِ الأمورِ على جملةٍ كبيرةٍ من المُتَقِّفين ، بسببِ التَّسلُّطِ الفكريِّ العَرَبِيِّ على العقلِ العَرَبِيِّ ، أَكْرَهَ الجماهيرِ على مُسايرتهِ والخنوعِ له .

المبحث السادس

مركزية مقالات (رشيد رضا)

في انتشار الشبهة في الطبقات اللاحقة من المثقفين

مع ما قلناه عن تلك الحقبة من القرن الماضي، فلسنا بمن يحط من قيمة بعض الرموز الجليلية القدير وقتها، المُتَهَمَة لجملة من هذا الفن العزيز من فنون الشريعة، أعني منهم بالدرجة الأولى (محمد رشيد رضا)، في محاولاته لإحياء ما اندثر من هذا العلم، وبث شيء من ثقافته في الأوساط العلمية والأدبية.

لكن الشيخ مع هذا - مثله مثل كثير من المُتَشَرِّعين الإصلاحيين وقته - لم ينبج من سطوة التيار الكلامي الجاري في أروقة أغلب المعاهد الشرعية في ربوع البلاد الإسلامية، المُتَلَكِّتة في حُجْبَةِ الأحاد في العقائد؛ فرشيد أخذ خريجيها، وقد ورث من تمعقات شيخه (محمد عبده) في نقد النصوص الشرعية ما ورث، فضلاً عما علق في ذهنه من مقالات المُسْتَشْرِقين.

فكان لكل هذا الدافع له لأن يجترأ على المُحَدِّثين في مواطن من كتاباته، لأنهم في اعتقاده «قلما يُعْتَوْنَ بِغَلْطِ المتون فيما يخص معانيها وأحكامها، وإنما كانت عنايتهم الثامة بالأسانيد، وسبب المتون وعباراتها»^(١).

(١) «مجلة المنارة» (٣٧/٢٩).

ويُلَِّغُ بـ (رشيد) الغَمَزُ في بديهية البخاريّ ومسلم، إلى أن يَتَعَقَّبَ اتِّفَاقَهُمَا على تصحيح حديث أودعاه كِتَابِيَهُمَا بقوله: «... أمّا علماء الرّوايات، فليسوا مَن يُطلب منهم معرفة هذه الحقائق في نقد المتن»^(١)!

حتّى صارَ (رشيد رِضَا) في نظريّ المناوئين للمُحدِّثين «بحقٍّ من أوائلِ المفكرين في بداية هذا القرن الذين تَبَّهوا إلى ما اغترى منهمج المحدثين القدامى من خلل، حين رَغَزُوا نقدَهم على السَّنَدِ دون المتن»^(٢).

ولأجل ما كان لـ (رشيد) من مكانةٍ في قلوبِ أهلِ الدَّعوة وأربابِ القَلَمِ بمختلفِ مشاربهم الفكرية، فضلاً عما كان لمجلّته «المنار» من صيتٍ ذائع؛ فقد تمكّنت مقالاته الثاقمة على منهجِ المُحدِّثين من نبؤيٍّ مساحقٍ مهمّو من تفكير العقل المسلم.

وهذه نتيجة طبعيّة؛ فإنَّ الرّأيَ المدخول -كما يقول الجرجاني- «إذا كان ضُدُّهُ عن قومٍ لهم نباهةٌ، وصيتٌ، وعلوٌّ منزلةٌ في أنواعٍ من العلوم غير العلمِ الَّذي قالوا ذلك القول فيه، ثُمَّ وَقَعَ في الألسن، فتداولته، ونَشَرته، وفشا وظَهر، وكثُر التّأقّلون له، والمُشيدون بذكره: صارَ تَرَكُ النَّظَرِ فيه سُنَّةً، والتّقليد ديناً؛ فكَم من خطيٍّ ظاهرٍ، ورأيٍ فاسدٍ، حَظي بهذا السَّببِ عند النَّاسِ، حتّى بوّأوه أَحَصَّ مَوْضِعٍ من قلوبهم، ومنحوه المحبّة الصّادقة من نفوسهم، وعطفوا عليه عطفَ الأمِّ على واحدِها، وكم من داءٍ ذَوِيٍّ قد استحكَمَ بهذه العلّة، حتّى أُعْطِيَ علاجُه»^(٣).

(١) «مجلة المنار» (٣٣/٣٣).

(٢) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي المعاصر» لمحمد حمزة (ص/٢١١).

(٣) «دلائل الإعجاز» (ص/٤٦٤) بتصرف يسير.

المبحث السابع

محاولة استبدال المنهج النقدي للمُحدثين بمنهج النقد الداخلي الغربي

وهكذا لم يزل الأمر في سفول بعد (رشيد رضا) حتّى صارت هذه التّزعة إلى نقد منهج المُحدثين مُستراحًا لفُتامٍ من المُستفربين لاقتحامٍ سياجِ الثّراث، على أساسِ النّقد العقليّ لنصوصه الموافِقِ لأساليب النّقد الغربيّ للتّواريخ؛ «نقدٌ للأحاديثِ بميزانٍ جديدٍ، يقوم على أساسِ سلامةٍ ومَعقوليّةِ المتنِ ذاتِهِ، لا على أساسِ سلامةِ الرّواة»^(١).

فهذا الاختراع الجديد يُسمّونه «النّقدُ الدّاخليّ»، وهو أساسُ المَعارف عند الحداثيّين^(٢)، يتمّ وفق آليّةٍ مُبتدعةٍ، تُفضي إلى أنّ الحقيقة العلميّة لا تتقرّر بمجرّد الشّهادة^(٣)، بل على «مناهج مُستحدثةٍ، تفيد من الثّورة المَنهجيةِ المعاصرة، مُعولةً على نقدِ المتنّ، بقياسِها على رُؤى الإسلام، وجوهره، ومبادئه العامّة كما وردت في القرآن، فهو يطرحُ جانيًا منهجَ الإسناد»^(٤)، الذي يكرّس تقدّيسَ النّص وشموليّته، ويقصّي مبدأ تاريخيّته ومحدوديّته.

(١) «تحديث العقل الإسلامي» للعشماوي (ص ١٢)، نقلًا عن كتاب «النص القرآني» لتيّزيني (ص/٣٣١).

(٢) «من العقيدة إلى الثورة» لحسن حنفي (٤٠/٤-٤١).

(٣) «المدخل إلى الدراسات التاريخية» لأنجلوا وسينبولس (ص/١٢٥ ١٢٣).

(٤) «التراث وقضايا العصر» لمحمود إسماعيل (ص/٥٣) بتصرفٍ يسير.

فأهلُ النُّصوص من أهل الحديث عندهم مَنعوتون بِسَطْحِيَّةِ النَّظَر، وسذاجةِ التَّفكير، لاعتمادهم على مجرد السَّمْع مِن الثَّقَات^(١)، «وليس ثَمَّ معيارٌ خارجيٌّ للأمانة ولا للدِّقَّة»^(٢).

(١) انظر «الحداثة وموقفها من السنة النبوية» (ص/٢١٦-٢١٧).

(٢) «المدخل إلى الدراسات التاريخية» لأنجلوا وسينوبولس (ص/١٢).

المبحث الثامن

باعث انكباب المستشرقين على قضية نقد المتون

«المنهج التاريخي الاستردادي» الغربي مَسلك حديث في توثيق التواريخ، يقوم على استرداد أحداث وقعت في الماضي تبعاً لما تركته من آثار؛ من أساساته اعتماده على الملاحظة غير المباشرة، يسعى فيه المؤرخ إلى الوصول إلى نقاط معرفية قديمة لا يصل إليها إلا من خلال وسائط من وثائق وشواهد، فهو يجمع تلك الوقائع المتفرقة، ويُناقش بينها، في خطّ معاكس لمسيرة الزمن، ليُنتج بها معرفة تاريخية، أقرب ما تكون عنده إلى الحقيقة^(١).

وبما أن تاريخ هؤلاء فقير إلى المعطيات التاريخية المؤسسة، منقطعة مُستنداته بمصادر الأصلية، لغفلة آبائهم عن توثيق أخبارهم بالسلسلة الشفوي أو الكتابي، كانت في أغلبها أخباراً ومصادر مُفرقة ومُفرغة في كثير من خلقاتها، أئمن ما يظفرون به وجادات، هي أضعف أدوات التحمل عند المسلمين: فحينئذٍ انحصر عمل المستشرق في دراسة متون الأخبار دون أسانيدھا اضطراباً.

هذا الفراغ التاريخي السحيق عند أهل الملل قبل الإسلام قال عنه محمد بن المظفر الحافظ (ت ٤١٥هـ)^(٢) قديماً: «ليس لأحد من الأمم كلها قديمهم

(١) «المنهج النقدي عند المُحدثين، وعلاقته بالمناهج التقليدية التاريخية» لعبد الرحمن السلمي (ص/٩٣).

(٢) محمد بن المظفر بن علي بن حرب أبو بكر المقرئ الدينوري الحافظ: سكن بغداد، وحدث بها =

وحديثهم إسناده، وإنمّا هي صُحُف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل ممّا جاءهم به أنبياءهم، وتمييز بين ما الحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات»^(١).

فلعلك قد لمحت السرّ في تركّز أغلب شُغلي الأوربيّين التّقديّ على دراسة متون الروايات التاريخيّة، وتحليلها بمعايير استحدثوها تُقربهم فيما يظنون إلى صورة ماضيهم قدر الإمكان، لانعدام تسلسل الشهود الموصِل إلى الصّور التاريخيّة المتوخّاة^(٢)؛ فلم يكن لهم من خيار لتضييق هذه الفجوة إلّا باللّجوء إلى التّخيّل في استعادة تلك الصّور التاريخيّة، وتمحيص الأخبار بالنظر العقليّ في ما تفيد، والاعتماد على شهود غير مُباشرين للأحداث^(٣).

فذاك السّند الرّوائي الإسلاميّ حين افتقده المنهج الغربيّ في دراسته للوثيقة المدوّنة، اضطرّ إلى «الفرض والتّخمين، لمعرفة أصولها ومصادرها القديمة»^(٤)، ممّا كان له الأثر السّلبّي على ذات المنهج وتأخّر نضجه، بقيت لأجله طبيعة المعرفة التاريخيّة عند أربابه ضعيفة، والوصول إلى درجات اليقين عندهم ضئيلة، والقدرة على المُحاكمات التّفصيليّة تكاد تنعدم.

ثمّ إنّ هذا المنهج الغربيّ الحديث -مع ذلك- منهج مُجمل غير مُتخصّص، موضوع لجميع الدّراسات التاريخيّة على حدّ سواء، ما يجعله غير فعّال في بلوغ الحقائق على وجه الدّقة^(٥).

= عن أبي إسحاق النيسابوري، وأبي بكر القطيعي، قال الخطيب البغدادي: «كتبنا عنه، وكان شيخا صالحا، فاضلا، صدوقا». انظر «تاريخ بغداد» (٤/٤٣٠).

(١) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص/٥٩).

(٢) «منهج النقد عند المحدثين» لـد. أكرم العمري (ص/٤٩).

(٣) انظر «دراسات تاريخيّة» لأكرم العمري (ص/٢٧).

(٤) انظر «منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي» لعثمان موافي (ص/١٧٤).

(٥) «المدخل إلى الدراسات التاريخيّة» (ص/٦-٢٥)، و«المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمنهج

النقدية التاريخيّة» (ص/٨٩، ٢٢١).

وهو وإن اتَّفَقَ مع منهج التَّقْدِ الحَدِيثِيِّ الإسلاميِّ في أصولِ النَّظَرِ التَّارِيخِيِّ العامِّ، إذ كلاهما مُرْتَكِزٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ عَقْلِيَّةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا: إِلَّا أَنَّ قُصَارَى مَبْلَغِ أُولَئِكَ رَسْمُ خُطُوطٍ عَرِيضَةٍ لِنَقْدِ التَّوَارِيخِ، دُونَ مُرَاعَاةِ لاختلافِ طَبَائِعِهَا.

وهذا بخلافِ ما تَفَتَّتَتْ عَنْهُ عِبَرِيَّةُ الْمُحَدِّثِينَ، حَيْثُ تَوَارَدَتْ عَقُولُهُمْ عَلَى ابْتِكَارِ مَنَهِجٍ نَقْدِيٍّ يَخْصُصُ مَجَالًا تَارِيخِيًّا بَعِيْنَهُ، مَحْصُورٍ فِي التَّارِيخِ النَّبَوِيِّ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ، الزَّائِحِ بِالشَّوَاهِدِ وَالْوَثَائِقِ، لَمْ تَعْرِفْ لَهُ الْبَشَرِيَّةَ سَمِيًّا فِي الْعَنَايَةِ وَالضِّيَّانَةِ وَالْإِهْتِمَامِ وَالنُّشْرِ؛ مَا أَسْهَمَ فِي تَهْيِئَةِ مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ لِلَاكْتِمَالِ، وَتَوْفِيرِ الْأَدَوَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِنَقْدِهِ، وَضَبْطِهِ بِقَوَاعِدَ يَصْلَحُ تَطْبِيقُهَا عَلَى جَمِيعِ جَزَائِاتِ هَذَا التَّارِيخِ.

مِمَّا أَبْطَأَ بِمَنَهِجِ الْغَرَبِيِّينَ أَنْ يَصَلَ إِلَى الْمَحَاكِمَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْمُحَدِّثُونَ^(١).

(١) «المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية» للشُّلْمِي (ص/٩٧).

المبحث التاسع

خطا تطبيق «النقد الداخلي» لمنهج الغربي على تاريخ السنة

من هنا يظهر غلط المُستشرقين ومَن قلدَهم في تطبيقِ المنهج التاريخي المَتمَعَلِ على تاريخ السنة النبوية، مِن جهة: كونه إجمالياً لا يُثمر نتائج دقيقة؛ ومن جهة: افتقارِ العاملين به للخبرة بتاريخ السنة النبوية الذي يُراد انتقاده؛ مع الإضرابِ عَنّ ينظر منهم إلى النبوة عبر مِنظارٍ فكريٍّ عَدائي، وما يكتنف كتاباتهم من خطايا منهجية في النَّقد^(١).

فحين يستصحب الغربيُّ هذه الحمولَة الفكرية في دراسته للسنة، يتوهم بعد استقراء ناقصٍ لدواوينها، وتنشع عيِّي لتواريخها، ونظيرٌ مُستَكثَر لكتبِ رجالها: أنَّ منهج المحدثين -على خلافِ منهجهم- مَيَّالٌ إلى النَّقد الخارجي دون الدَّخلي، نزَّاعٌ إلى الأشكالِ دون المَضامين.

ومِمَّا يَمُزُّ هذا الاعتقاد الفاسد في نظره: وقوفه على أحاديثٍ صحيحةٍ الإسناد استشكلها عقله، فيعتقد اختلاقها مِن قِبَل المُتفقِّه المسلمين، لِيُشرِّعوا بها بعض الاتِّجاهاتِ السياسية وقتهم، أو بغياً على بعض الطوائف المخالفة لأهل السنة؛ فيقول: كان حقٌّ مثل هذه المُنكراتِ أن تُطوى ولا تُروى؛ فإذا لم

(١) انظر كشف شيءٍ من هذا الزُيف في «الميوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخث المتعلقة بالسنة النبوية» لخالد الدريس، و«نقدات المستشرق الألماني هولدموتسكي لبعض النظريات الاستشراقية حول السنة النبوية» لأحمد صنوبر.

يستنكرها المُحدِّثونَ وهم أهل الاختصاص، فلا محالة أنَّ مَسَلَّكَهم في دراسة الأسانيدِ قاصرٌ عن تَنْقِيَةِ الأخبارِ مِنَ الرُّبُوفِ الواضحة^(١)، وأنَّ عزوفهم عن النَّظَرِ العقليِّ في المتن، واهتمامهم بالأشكالِ الإسناديَّة، طريقةٌ «لا يُمكن التَّعوِيلُ عليها في الأغلبِ، لَفُشُوِّ الوُضْعِ فيها»^(٢).

(١) انظر «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢١٠).

(٢) «تاريخية الدعوة المحمدية في مكة» لهشام جعيط (ص/٢٢).

المبحث العاشر تسرُّب النظرة الاستشراقية إلى دراسات الإسلاميين لتراث المُحدثين

من هناك بدأت دعوات تجديد آليات النُّقد الحديثي، وإعادة تشكيل قواعدها، تتوالى داخل المنظومة الفكرية الإسلامية نفسها، وصار كثيرٌ من رجالات الفكر ينظرون إلى قواعد المُحدثين وأحكامهم نظراً المُنافر بينها ومُتطلّبات الواقع.

فهذا (طه العلواني)^(١) يدعو صراحةً إلى تغيير منهج النُّقد الإسلامي للأخبار، واستحداث بديلٍ له، فيقول في كلام له عن عمل المُحدِّث: «... إنتهى إلى تقليد الرواة والنقل في قضايا الجرح والتعديل، والتوثيق، والتضعيف، أو تقليد ومتابعة الرواة في فهمهم لتلك المرويات، وفي ذلك ما فيه من توقُّف عن الإضافة إلى العلم، وتركيز العقلية الشكونية؛ ولذلك، فإننا نرى الحاجة مُلحةً إلى إعادة النظر في بنية علوم الحديث الفكرية والمنهجية»^(٢).

(١) طه جابر العلواني: مفكر إسلامي، كان رئيس المجلس الفقهي بأمريكا، ورئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بفرجينيا بأمريكا، حصل على الدكتوراة في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر في القاهرة عام ١٩٧٣، ثم كان أستاذًا في أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، شارك عام ١٩٨١م في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة، وباسمها أصدر مجلة «إسلامية المعرفة»، كما كان عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي في جدة، توفي سنة ٢٠١٦م.

(٢) من مقدمته لمجلة «إسلامية المعرفة» (العدد ٣٩، ص/٤١).

مثلُ هذه الرُّغبة المعاصرة الجامعة لاستبدال ما توارثته الأُمَّة من مناهج التَّوثيق الحديثيِّ، مُستمد من جذرٍ أقدم، يرجع إلى (محمَّد عبده) في سوء تصوُّره لأساساتِ هذا العلم، فقد كان من السَّابِقِينَ إلى التَّقليلِ مِن قِيَمَةِ الأَسَانِيدِ الرَّائِجَةِ في صدر هذه الأُمَّة؛ يقول مرَّةً في جدالٍ أَحَدِ علماءِ الهنود: «... ما قيمة سَنَدٍ لا أعرف بنفسِي رجاله، ولا أحوالهم، ولا مكانهم مِن الثَّقَةِ والضَّبْطِ؟! إنَّما هي أسماءٌ تُلَقَّحُها المشايخُ بأوصافٍ نُقلَدهم فيها، ولا سَبِيلَ لنا إلى البَحْثِ فيما يقولون»^(١).

وهذا لا شكَّ منه تطلُّبٌ للمُحَال، وهي مَقَالَةٌ منه خطيرةٌ! مُنطويةٌ على جهلٍ بطبيعة تلك الأَسَانِيدِ، والمَعايير التي وضعها العلماء قبله للتَّحَقُّقِ من مراتب الرُّوَاة، مع ما في رفضه لها من خِرمٍ لإجماع الأُمَّة على اعتبارها بضوابطها، وما إليه تَوَلُّو عِبارته من دَعْوَةٍ إلى الانقِلاصِ مِن السُّنَنِ جَمَلَةً.

وبمثل هذه الدَّعْوَى يُعلِّلُ مَنْ يُلِغُ في حياض «الصَّحِيحِينَ» بأنَّ الْكِتَابَيْنِ على غيرِ منهجِيَّةٍ مَوْضوعيَّةٍ متينةٍ! ترى ذلك -مثلاً- في ما استنكره (عبد الحميد أبو سليمان) من أحاديثٍ في «صحيح مسلم»، حيث أرجع باللائمةَ سِرَاعًا إلى المنهجِ التَّقدي الذي سارَ عليه مسلم بن الحَجَّاج في انتخابِه للأخبار، فقال: «إنَّ صَحِّحت مثل هذه النُّصوص، وما أظُنُّ كثيرًا منها يَصُحُّ بحرفه على الأقلِّ، مِن باب الدَّرَايةِ ونقْدِ المتن: وذلك لِمَا قد يكون لحِقها مِن عيوبِ الرُّوَايةِ، التي يغلب على الظَّنُّ أنَّه لم يَتَنَبَّه لها علماء الحديث»^(٢).

(١) «الأعمال الكاملة» لمحمد عبده (١/١٨٤).

(٢) في مقالهِ «حوارات منهجية في قضايا نقد متن الحديث الشريف»، المنشور بمجلة «إسلامية المعرفة» (العدد ٣٩، ص/٢٤٨).

المبحث العاوي عشر

لزوم النظر الإسنادي في عملية النقد الحديثي

المطلب الأول

منشأ فكرة الإسناد للأخبار الشرعية

على خلاف ما يظن كثير من المعترضين على المحدثين، فإن منهجهم في أصله هو كمنهج الغربيين من جهة النظر إلى أن الوقائع التاريخية التي حدثت في زمن سابق تركت وثائق أو شواهد، وأن إثباتها يحتاج إلى تتبع هذه المخلفات، حتى الوصول إلى تلك الواقعة، في خط معاكس لمسيرة الزمن - كما أشرنا إلى هذا سابقاً - فإن المحدثين لإثبات حَدَثٍ للنبي ﷺ، يجمعون المنقول في ذلك عن (الرؤاة)، باتجاه معاكس لاتجاه نقل الرواية فيهم، فيبدؤون بالتحقق من تحديث الراوي الأخير، ثم من شيخه، وهكذا إلى أن يعلوا إلى الراوي الأول الذي رأى أو سمع النبي ﷺ.

لكن ميزة عمل المحدثين على منهج المؤرخين الغربيين، هي في حسن اختيار الأدوات المنهجية المناسبة لنقل ما تخصصوا بنقله؛ كان من أبرز تلك الأدوات التي اتسم بها منهجهم النقدي، أنهم حين علموا بأهمية الملاحظة المباشرة مبكراً، لحما بين هذه التقطعات الواردة في جميع التواريخ الأخرى، بابتكار بديع يتمثل في «سلاسل الإسناد»، بحيث أن كل راوٍ في هذه السلسلة، يعتمد على ما نقله عن فوقه من ملاحظة مباشرة، ثم مقارنتها بغيرها من

الملاحظات المباشرة لأقرانهم للواقعة ذاتهما، مع ملاحظة العدالة ومُشَامَةِ الدِّيانَةِ، ليخلصوا بمجموع ذلك إلى الحكم الأدقّ على ضبطهم للأخبار^(١).

لقد أدرك المحدثون منذ الصدر الأول ما للإنسان من أهميّة بالغه في الصّناعة التّوثيقية؛ فهو مُرتكزها الأساس في الحكم على الأخبار النبويّة، والزّامهم به يَسْر عليهم الكشف عن مصدر الخبر؛ فلذا كان التّفّيش عنه مُبَكِّراً، ظاهراً في آخر زَمَنِ الصّحابة ﷺ وكبار التّابعين، ثمّ ازداد الإلحاح في طلبه بعد جيل هؤلاء لشيوع الوضع، وتكاثر أهل الأهواء، وتقالّ الورع، حتّى أصبح الإخبار بمصدر الخبر لا مَنَاصَ للرّاي عنه إذا أراد لروايّاته القبول.

وفي تقرير هذا المنهج وَرَدَ مشهور قول ابن سيرين (ت ١١٠هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السّنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٢)، يعني بالفتنة هنا: مقتل عثمان ﷺ^(٣).

وبهذا نتحقّق أنّ دعوى التّقليل من قيمة الإسناد، بالاعتصار في التّقد الحديثي على مُجرّد اختيار المتن بالعقول: هو في حقيقته شَيْنٌ للمنهج العقليّ نفسه، فإنّ من غير المعقول إثبات مَقُولٍ إلى قائلٍ بمجرّد نقد دلالة متن ذاك المقال، اللهمّ إلّا إن كان غرض هذا التّقد النّظر في استقامة المتن من حيث هو، فلا علاقة لهذا بما نحن بضده من توثيق الروايات؛ مع أنّ أكثر المتن لا يُقدّر على معرفة استقامتها أو فسادها في ذاتها، لانتفاء المانع من نسبتها إلى الشّارع، ف«من المستحيل إذن استعمال العقل - من النّاحية العقلية نفسها - في تقويم كلّ حديث»^(٤).

(١) انظر «منهج النقد عند المحدثين» مقارنا بالمنهج الغربي» لأكرم العمري (ص/ ٢٧-٣٨).

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ١٥)، باب: في أن الإسناد من الدين.

(٣) انظر «الإمام الزهري وآثاره في السّنة» لحارث الضاري (ص/ ٣١٤)، وفيه ذكر لجملة من الأسباب التي تعزّز تفسير الفتنة بمقتل عثمان ﷺ.

(٤) «منهج التّقد عند المُحدثين» لمحمد مصطفى الأعظمي (ص/ ٨١)، وانظر أيضاً «مرويات السّيرة النبوية بين قواعد المُحدثين وروايات الأخباريين» لأكرم العمري (ص/ ١٧).

فظهر بهذا أَنَّ المشكلة مع هؤلاء الْمُزْمَرِينَ لِلنَّفِدِ الْبَاطِنِيِّ: أَنَّهُمُ الْبُسُوءُ
الْمَتَنَ حُلَّةَ (الشَّرْطِيَّةِ)، وَهِيَ عَلَى غَيْرِ قِيَابِهِ، وَلَا هِيَ مِنْ شَأْنِهِ! إِنَّمَا هِيَ حُلَّةُ
الْإِسْنَادِ، تَكَالَبُوا عَلَى خَلْعِهَا عَنْهُ غَضَبًا، فَلَا الْمَتَنَ قَبْلَ التَّحْلِي بِهَا إِذْ لَمْ تُؤَايَمَ،
وَلَا هُمْ تَرَكَوْهَا بَعْدَ لِمُسْتَحِقِّهَا الطَّبِيعِيِّ!

وَمَا هُوَ إِلَّا الْهُوَى يُعْمَى وَيَصْمُ، وَفِي أَمْثَالِهِمْ يَقُولُ مُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ:
«فَتَحُ الْبَابُ فِي نَقْدِ الْمَتَنِ بِنَاءً عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ الَّذِي لَا نَعْرِفُ لَهُ ضَابِغًا،
وَالسَّيْرُ فِي ذَلِكَ بِخَطِيٍّ وَاسِعَةٍ عَلَى حَسَبِ رَأْيِ النَّاقِدِ وَهَوَاهُ، أَوْ اشْتِبَاهِهِ النَّاشِئِ
فِي الْغَالِبِ عَنْ قَلَّةِ إِطْلَاعٍ، أَوْ قَصْرِ نَظَرٍ، أَوْ غَفْلَةٍ عَنْ حَقَائِقِ أُخْرَى؛ إِنَّ فَتْحَ
الْبَابِ عَلَى مِصْرَاعِيهِ لَمِثْلُ هَؤُلَاءِ السَّاقِدِينَ يُؤَدِّي إِلَى فَوْضَى لَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ
مُنْتَهَايَا، وَإِلَى أَنْ تَكُونَ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ الْبُنْيَانِ، وَلَا ثَابِتَةً الدَّعَائِمِ؛
فَفَلَانٌ يَنْفِي هَذَا الْحَدِيثَ، وَفَلَانٌ يَثْبِتُهُ، وَفَلَانٌ يَتَوَقَّفُ فِيهِ، كُلُّ ذَلِكَ لِأَنَّ عَقُولَهُمْ
كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي الْحُكْمِ وَالرَّأْيِ وَالثَّقَافَةِ وَالْعُمُقِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ هَذَا؟»^(١).

(١) «السُّنَّةُ وَمَكَاتِبُهَا فِي الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ» (ص/٢٧٨).

المطلب الثاني

مدار النقد عند المُحدثين على المقارنة بين الأخبار

إنَّ الحكم الصَّحيحَ على منهج المُحدثين في نقد الأخبار فرغَ عن حُسن تصوُّر هذا العلم، واستيعابِ أساساته التي قامت عليه، فإذا كان نقدُ المُعاصرين للأحاديث قائمٌ كما يزعمون على ملاحظةٍ خلافها لما هو أقطعُ منها، فكذلك «مدار التعليل عند المُحدثين هو على بيان الاختلاف»^(١) بين الرواة في أداء الأسانيد من جهة، وبين المتن التي تنتهي إليها من جهة أخرى.

فهي عملية نقدية لا تقوم أصلاً إلا على قوَّة ملاحظة المُختلفات، وحُسن التَّرجيح بينها باستعمالِ القرائن؛ ومَشهورٌ في تقرير هذا النِّظَر المُقارن أصلاً للنَّقد، قولُ ابن المَدِينِي: «الباب إذا لم تُجمع طُرقه، لم يَتَبَيَّن خطؤه»^(٢).

وإذا كان أوَّل مُرتكزات النَّقد التَّاريخي العَرَبِي: «نقد المَصدر»^(٣)، وهو الَّذي يتوجَّه إلى مصدر الوثيقة ونحوها، للتَّأكُّد من ضبط المصدر لها: فإنَّ المُقرَّر في بدايته علم الحديث، أنَّ ضبط الأخبار شرطُ أساسٍ لتوثيق مصدر الرواية - وهو الرَّوَاي - ولا يكون ذلك إلا بأن يُعلَّمانَّ إلى إتقانه لما يرويه جَفَظَ صَدْرٍ أو جَفَظَ

(١) «لنكت على ابن الصَّلاح» لابن حجر (٧١١/٢).

(٢) «الجامع» للخطيب البغدادي (٢١٢/٢)، ومقدمة ابن الصَّلاح (ص/٩١).

(٣) انظر «مناهج البحث» لعبد الرحمن بدوي (ص/١٨٨، ١٩٤، ٢٠٥).

كِتَابٍ، عَالِمًا بِمَعْنَى مَا يَرَوِيهِ وَمَا يُحِيلُهُ عَنِ الْمُرَادِ إِنْ رَوَى بِالْمَعْنَى^(١)، لَيِّقُ الْمَطْلُوعَ عَلَى رَوَايَتِهِ وَالْمَتَّبِعَ لِأَحْوَالِهِ، بَأَنَّهُ أَدَّى الْأَمَانَةَ كَمَا تَحْتَلُّهَا، لَمْ يُغَيِّرْ مِنْ حَقِيقَتِهَا شَيْئًا، فَلَيْسَ يُسَمَّى ثَقَّةً إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ شَرْطُ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ^(٢).

وهذا الضَّبْطُ هُوَ مَنَاطُ التَّفَاضُلِ بَيْنَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ فِي مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ، يُتَحَقَّقُ مِنْ اتِّصَافِ الرَّاوي بِهِ بَعْضُ مَا يَحْدُثُ بِهِ جِفْظًا عَلَى مَا فِي كُتُبِهِ إِنْ كَانَ لَهُ كِتَابٌ، أَوْ بَعْضُ رَوَايَتِهِ عَلَى رَوَايَاتِ الثَّقَاتِ الضَّابِطِينَ الْمُتَقِينَ، لِمَعْرِفَةِ مَدَى مُوَافَقَةِ حَدِيثِهِ لِحَدِيثِهِمْ أَوْ مُخَالَفَتِهِ، بَلْ تُعْرَضُ رَوَايَتُهُ عَلَى بَاقِي رَوَايَاتِهِ نَفْسِهِ^(٣)! فَإِنْ كَثُرَتْ مُخَالَفَتُهُ دَلَّ عَلَى اخْتِلَالِ ضَبْطِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَلَا تُضَرُّهُ الْمَخَالَفَةُ النَّادِرَةُ^(٤).

وفي التَّنْوِيهِ بِهَذِهِ الْمُنْهَجِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ الْمَقَارَنَةِ، يَقُولُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٤٦٣ هـ): «هَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنْصُ الْحَدِيثَ مِنَ الثَّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ، الْمَشْهُورِ بِالصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ، حَتَّى تَنْتَاهِيَ أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ، حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مَجَالَسَةً لِمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقْلَ مَجَالَسَةٍ، ثُمَّ يَكْتَبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عَشْرِينَ وَجْهًا وَأَكْثَرَ، حَتَّى يُهْذِبُوهُ مِنَ الْغَلَطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبُطُوا حُرُوفَهُ وَيَعْدُوهُ عَدَاً»^(٥).

(١) انظر «تدريب الراوي» للسيوطي (٣٠١/١).

(٢) انظر «فتح المغيب» للسخاوي (٢٨/١).

(٣) وبهذا عللَ خُدَّاقُ الثَّقَاتِ بَعْضَ أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ، بِكَوْنِهَا لَا تُشَبِّهُ أَحَادِيثَهُ، وَأَنَّهَا أَشْبَهُ بِأَحَادِيثِ بَعْضِ الْمَجْرُوحِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ «لِكثَرَةِ مِمَارَسَتِهِمْ لِلْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالرُّجَالِ وَأَحَادِيثِ كُلِّ مِنْهُمْ، لَهُمْ قَهْمٌ خَاصٌّ يَفْهَمُونَ بِهِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يُشَبِّهُ حَدِيثَ فُلَانٍ، وَلَا يُشَبِّهُ حَدِيثَ فُلَانٍ، انظر «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٥٥/١).

(٤) انظر «الرسالة» للشافعي (ص/٣٨٠)، ومقدمة «صحيح مسلم» (٧/١)، و«الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١٥٣-١٥٥)، ولزمزد معرفة بطرق المُحَدِّثِينَ فِي مَعْرِفَةِ ضَبْطِ الرَّاويِّ مَعَ امْتِلَاءِ ذَلِكَ انظر «تحرير علوم الحديث» لعبد الله الجذيع (٢٦٦-٢٧٢).

(٥) «شرف أصحاب الحديث» (ص/٥٩).

العَجِيب؛ أَنَّ اكْتِشَافَ الْإِسْنَادِ الْيَتَّى لافْتِحَاصِ الْأَخْبَارِ واختِبَارِ رُؤَايَها لاختِبَارِ الْأَخْبَارِ، هَذَا الرُّزْقُ الَّذِي خُصَّتْ بِهِ الْأُمَّةُ وَحَقُّ الْفَخْرِ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، وَدَّ مِنَ الْعَرَبِيِّينَ مَنْ لَوْ أُورِثُوا مِثْلَ هَذَا الْكَثَرِ مِنْ أَسْلَافِهِمْ، فَدَوَّنُوا بِهَا تَوَارِيخَهُمْ وَبَيَّرَ أَنْبِيَائُهُمْ، إِذَنْ لَفَاخَرُوا بِهِ حَضَارَاتِ الدُّنْيَا أَجْمَعِها؛ فِي الْوَقْتِ الَّذِي طُمِسَتْ فِيهِ عَيُونُ بَعْضِ أبنَاءِ الْإِسْلَامِ عَنْ تَلَمُّحِ حَسَنَاتِهِ!

فِيحَقِّقُ قَالَ الْمُسْتَشْرِقِ (مَرْجِلِيُوثُ)، يُعْلِنُهَا فِي لِحْظَةِ إِنْصَافٍ لَخُصُومِهِ: «مَعَ أَنَّ نَظْرِيَّةَ الْإِسْنَادِ قَدْ أَوْجَبَتْ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَتَاعِبِ، نَظَرًا لِمَا يَتَطَلَّبُهُ مِنَ الْبَحْثِ فِي ثِقَةِ كُلِّ رَاوٍ، وَلِأَنَّ وَضْعَ الْأَحَادِيثِ كَانَ أَمْرًا مَعْهُودًا، وَجَرَى التَّسَامُحُ مَعَهُ بِسَهُولَةٍ أحيانًا، إِلَّا أَنَّ قِيَمَتَهَا فِي تَحْقِيقِ الدَّقِيقَةِ لَا يُمكنُ الشُّكُّ فِيهَا، وَالْمُسْلِمُونَ مُحِقُّونَ بِالْفَخْرِ بِعِلْمِ حَدِيثِهِمْ»^(١).

(١) "lectures on arabic historians" p. 20.

وعِبَارَةٌ (مارجِلِيُوثُ) هَذِهِ - وَهِيَ مِنْ كِتَابِهِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِنْجِلِيزِيَّةِ - أَذَقُ مِنَّا اشْتِهَارَ مَنْ نَقَلَ الْمُعْلَمِي فِي الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ (ص/١٠٣) عَنْهُ: «الْفَتْخَرُ الْمُسْلِمُونَ بِعِلْمِ حَدِيثِهِمْ مَا شَاؤُوا».

المبحث الثاني عشر عدم قبول المحدثين لأخبار الثقات بإطلاق

يُزري بنفسه مَنْ يَدَّعي على المُحدثين قَبولَهم لحديث الرَّاوي لمجردِ أَنَّهُ ثقة، أو لأنَّ إسناده صحيحٌ في ظاهره؛ فإنَّ الخطأ والوهم في الرواية سَجِيَّةٌ في البَشَرِيَّة، وهما أمرانِ جائزانِ في أحاديثِ الثَّقَاتِ بإجماعِ العقلاء، وإن كان الأصلُ في خبرِ الثقة مطابقة الواقع، والخطأ طارئٌ مُحتملٌ،

وفي تقرير هذه البديهة على الحُفَاط يقول مسلم بن الحُجَّاج: «ليسَ مِن ناقلٍ خَبرٍ، وحاملٍ أثرٍ مِن السَّلفِ الماضين إلى زماننا، وإن كان مِن أحفظِ النَّاسِ، وأشدَّهم توقيًا، وإتقانًا لما يحفظ وينقل، إلَّا الغلط والسَّهو ممكنٌ في حفظه ونقله»^(١).

واعتبارًا لهذا الاحتمالِ في رواية الثَّقَاتِ، اشترط المحدثون في حَدِّ «الصَّحيح» أن لا يكون الخبرُ شاذًّا ولا مُعلَّلًا بعِلَّةٍ خَفِيَّةٍ، وَمَنشأ هذين الخطأ قطعًا، وبهما وَهَمُ أَثْنَةِ الحديثِ أكابرُ الرُّوَاةِ في غُلطاتٍ عُدَّت عليهم، مِن غيرِ اتِّكاليٍّ على سلامة الظَّاهر من الإنسانِ، بل يعتقدون أنَّ «الإِسنادَ قد يكونُ كُلُّه ثقاتٍ، ويكون الحديثُ موضوعًا أو مقلوبًا، أو قد جَرى فيه تَدليسٌ، وهذا أصعبُ الأحوال، ولا يَعرفُ ذلك إلَّا الثَّقَاد»^(٢).

(١) «التمييز» (ص/ ١٧٠)، وانظر أيضًا «العلل الصغير» للترمذي (ص/ ٧٤٦ - بآخر الجزء الخامس من طبعة أحمد شاكر لجامع الترمذي).

(٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٠٠).

يقول ابن تيمية عن صرامة موقف المُحدثين من أخبار الثقات:

«إِنَّهُمْ يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثَّقَةِ الصَّدُوقِ الصَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غُلَطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدْلُونَ بِهَا، وَيَسْمُونَ هَذَا عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عِلْمِهِمْ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثَقَّةٌ صَابِطٌ وَغُلَطَ فِيهِ، وَغُلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ .. كَمَا عَرَفُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَأَنَّهُ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ؛ وَجَعَلُوا رَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لَتَزَوَّجَهَا حَرَامًا، وَلَكُونَهُ لَمْ يَصِلْ: مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَمَرَ أَرْبَعُ عُمَرُ؛ وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ إِنَّهُ ﷺ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ: مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغُلَطُ؛ وَعَلِمُوا أَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ آمَنَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَّ قَوْلَ عَثْمَانَ لِعَلِيٍّ: «كُنَّا يَوْمَئِذٍ خَائِفِينَ» مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ؛ وَأَنَّ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْبَخَارِيِّ «أَنَّ النَّارَ لَا تَمْلَأُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ» مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ، وَهَذَا كَثِيرٌ»^(١).

هذا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ مِنْ عَمَلِ الْمُحَدِّثِينَ فِي نَقْدِ أَخْبَارِ الثَّقَاتِ قَدْ أَكْبَرَهُ فِيهِمْ رُؤَادُ الْمَنْهَجِ التَّارِيخِيِّ الْعَرَبِيِّ أَنْفُسُهُمْ حِينَ وَصَلُوا إِلَى شَيْءٍ مِنْ مُمَارَسَةِ حَقَائِقِهِ، لِيُخْبِرُونَا مُتَأَخِّرِينَ بِقُرُونٍ كَثِيرَةٍ: أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَذَا النَّقْدِ «عَلَى وَجْهِ الدَّقَّةِ، إِلَّا الْخُبْرَاءُ الْحَذَّاقُ، الَّذِينَ طَالَتْ مُمَارَسَتُهُمْ لِلنَّقْدِ، وَعَظُمَتْ مَعَارِفُهُمْ بِالْمَعْلُومَاتِ الْمُؤَثَّرَةِ فِيهِ»^(٢).

وَصَدَقَ قَالُوا؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ وَاسْتِخْرَاجَهَا مِنْ حَدِيثِ الثَّقَاتِ، لَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ إِلَّا الْأَثَمَةُ الثَّقَادِ الْجَامِعُونَ، مَعْرِفَةً لَمْ يُؤْتَاهَا الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِمَجْرَدِ النَّظَرِ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ نَظَرًا رِيَاضِيًّا بَحْثًا، وَلَكِنَّهَا عَمَلِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ دَقِيقَةٌ لَا تُوَهَّبُ إِلَّا لِحَاذِ الذَّهْنِ، كَثِيرِ الْمِرَانِ بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَصِفَاتِهِمْ، وَاسِعِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ وَمَخَارِجِ أَحَادِيثِهِمْ، حَدِيدِ الْفَهْمِ لِمَتُونِهَا وَمَا يَكْتَنُفُهَا مِنْ مُشْكَلاتٍ؛ وَهُوَ

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٥٣).

(٢) «المنهج النقدي عند المحللين وعلاقته بالمنهج النقدي التاريخي» (ص/٨٧-٨٨).

ما عناء السَّمْعاني (ت ٤٠٣هـ) بقوله: «الصَّحِيح لا يُعرف بالرواية من الثَّقَاتِ فقط، وإنما بالفَهْم، والحفظ، وكثرة السَّماع»^(١).

(١) «قواطع الأدلة في الأصول» (١/٣٩٩).

المبحث الثالث عشر شرط سلامة المتن من القوايح لتمام النقد الحديثي

منهج المحدثين معتمد على النظرة التكاملية في التقيد بين النظر في عنصري الرواية من غير اجتزاء، لعلهم بالعلاقة الشرطية بين الإسناد والمتن، فكثيراً ما يقررون بأن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن^(١)، وإن كانت شرطاً لا بد له منه؛ كما أن استقامة المتن لا تعني بالضرورة صحة الإسناد، فرب خبر صحيح المعنى، فصيح المبني، يمنع من نسبته إلى لفظ الشارع وهاء إسناده. ومن هنا نستطيع أن نقول:

(١) انظر «التكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/١٢٢)، و«التكت الوثبة» للبغاعي (١/٢٩١).

المطلب الأول

طبيعة العلاقة بين الإسناد والمتن

إنَّ العلاقةَ بين الإسناد والمتن علاقة تلازم شرطي، لا تلازم أطرادي؛ بمعنى: أنه يلزم لوجود المشروط وجود الشرط، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ضرورة؛ فصحة السند هنا شرط من شروط صحة الحديث، وصحة المتن مشروط له، وعليه يلزم لصحة المتن صحة السند، وليست صحة السند موجبة لصحة المتن^(١).

فإذا تقرر هذا؛ فإنَّ النظر في السند والمتن معاً أساسٌ لعملية التقد الحديثي عند المتقدمين، إذ لا سبيل إلى الحكم بصحة الحديث، إلّا بعد ثبوت شرطه من الإسناد، وانتفاء المانع من ذلك في المتن؛ وبهذا قد أعطى المحدثون رُكني الخبرِ حقهما من النظر، فلا هم نسبوا إلى الرواة الوهم والخطأ ونحو ذلك لمجرد كون المتن يدلُّ على خلاف رأي لهم مبني على الظن، ولا هم اعتقدوا فيهم العصمة عن الخطأ والنسيان^(٢).

وعلى هذا يُخرجُ تصرفهم جيّالاً ما كان صحيح الإسناد باطل المتن، فإنهم لا يحكمون على السند وحده بما يظهر من صحته، لما فيه من إيهام لقبول المتن،

(١) الفروسيّة (ص/٢٤٦).

(٢) انظر «توجيه النظر» (١/٢٠٧).

ولكنهم يقرنون مع حكم الإسناد ما يُفيد المنع من قبول مقتضاه في المتن في الغالب، كأن يقولوا: «سَنَدُهُ صحيح، والحديث باطل، أو مُنْكَرُ المتن» ونحو هذا من العبارات^(١)، ولا يكتفون بقول: «إسناده صحيح» فقط، نظرًا لما عُهِدَ من منهجهم أنَّ الإمامَ منهم إذا اقتصرَ على ذلك، دَلَّ غالبًا على أنَّه لم يُطْلِعْ على علَّةٍ في المتن، فيكون تصحيحًا للحديث كله^(٢).

(١) وأمثلة هذا في مُمارسات المحدثين كثيرة، منها -على سبيل المثال- حديث: «الربا ثلاثة وسبعون بابًا، أسرها أن ينكح الرجل أمَّهُ ..»، قال فيه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٣/٧): «هذا إسناد صحيح، والمتن منكر ...، ولا أعلمه إلا وهماً».

ويقول السخاوي في «فتح المغيث» (١٢١/١): «أوردَ الحاكم في مُستدرِّكه غيرَ حديثٍ يحكم على إسناده بالصحة، وعلى المتن بالوهماء، لعلَّه أو شلَّوْده، إلى غيرهما [يعني: النَّسائي والحاكم] من المتقدمين، وكذا من المتأخرين كالمزني، حيث تكرر منه الحكم بصلاحيَّة الإسناد ونكارة المتن».

(٢) انظر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص/٣٨)، واختار ابن حجر التمييز بين من يُفَرِّقُ في حكمه بين (إسناد صحيح) و(حديث صحيح)، وبين من يعبرُ بقوله (إسناد صحيح) عن الحديث كليَّةً سنَدًا ومتنًا، بحسب الاستقراء من حاله، انظر فُتُكته على ابن الصلاح (١١٨/١-١١٩).

المطلب الثاني

تعليق المحدثين للخبر إذا عارضه ما هو أقوى

قد علمنا قبل أن مدار عمل الثقات قائم على بيان الاختلاف بين روايات الحديث الواحد، فيقارنون متون الطرق بعضها ببعض؛ فبدهي أنهم بهذا المنطق لن يحكموا بصحة الحديث إذا خالفت حديثاً آخر مخالفة حقيقية رواه أرحج، ولا أن يقولوا: كل ذلك صحيح!

بهذا الاعتبار نرى المحدثين كثيراً ما أعلوا حديث الثقة إذا روى ما يخالف رأيه^(١)، أو خلاف الثابت المعروف من السنين المستفيضة؛ كما تراه - مثلاً - في قول أحمد (ت ٢٤١هـ) في حديث أسماء بنت عميس: «تسلي ثلاثاً، ثم افعلي ما

(١) ضفّف أحمد بن حنبل وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة يمثل هذا الاعتبار، وإن كان لا يخلو هذا المسلك من نظر في بعض الأحيان، إذ قد يكون الراوي حين جاء عنه ما يخالف روايته فقل ذلك لمعارض راجع بله، فترك موجب روايته وعمل أو أفنى بالراجع، أو يكون لتناسخ بله؛ وقد يكون نسي ما روى كما قال قتادة في ثنيا الحسن بخلاف روايته في قتل الحرّ بالبعد.

على أن الصحيح أن هذه الاعتبارات لا تُضفّف اعتماد هذا المسلك، لأن الثقات لما اعتمدوه في نقد المتن لم يكن اعتمادهم عليه اعتماداً كلياً، بل تقدم لا يخلو معه من نظر في الأسانيد، ولا يكون إسناد لمتن. منتقد بهذه العلة - في الغالب - من وجود علة إسنادية توجب ضعفه، من إرسال، أو سماع من مختلط بعد الاختلاط، أو تفرد ممن لا يحتمل تفرده، لكن الشاهد عندنا من إيراد هذا المثال اعتناء المحدثين بالنظر في المتن وما يعارضها أثناء العملية النقدية.

وانظر «الفقيه والمتفقه» (١/٣٧٠)، و«شرح علل الترمذي» (١/١٥٨)، و«منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» لبشير عمر (٢/٩٣٢).

بَدَأَ لَكَ: إِنَّهُ «مِنَ الشَّاذِّ الْمُطْرَحِ»؛ هذا مع أَنَّهُ يُصَحِّحُ ظَاهِرَ إِسْنَادِهِ! وذلك لمخالفةِ مَتْنِهِ عنده للأحاديثِ الصَّحِيحَةِ الكَثِيرَةِ في الإِخْدَادِ^(١).

فإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَإِنَّ مُعَارَضَةَ الْحَدِيثِ بِمَا هُوَ أَوْسَعُ دَائِرَةً مِنْ جَنْبِهِ فِي الْبَابِ الْوَاحِدِ هُوَ مِنْ أَسْسِ عَمَلِ الثَّقَادِ فِي حَكِيمِهِمْ عَلَى الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَدَرُوا عَلَى تَعْلِيلِ خَبَرٍ لِمَجَرَّدِ مُعَارَضَتِهِ لِمَا هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ وَأَشْهَرُ، مَعَ كَوْنِ هَذَا كُلِّهِ فِي نِطَاقِ إِخْبَارِيٍّ وَاحِدٍ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يُعْلَمُوا خَبَرًا يَرُونَهُ مُعَارَضًا لِقِطْعَةٍ خَارِجِ هَذَا النِّطَاقِ، أَكَانَ قَاطِعًا قُرْآنِيًّا، أَوْ تَارِيخِيًّا، أَوْ إِجْمَاعِيًّا. إلخ؟!

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا قَعَدَهُ الشَّافِعِي (ت ٢٠٤هـ)، فِي اشْتِرَاطِ خُلُوعِ الْمَتَنِ مِنْ قَادِحٍ أَوْ مُخَالَفَةِ الْأَقْوَى لِيَصِحَّ الْحَدِيثُ، فِي قَوْلِهِ: «لَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَكْثَرِ صَدَقِ الْحَدِيثِ وَكَذِبِهِ إِلَّا بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ وَكَذِبِهِ، إِلَّا فِي الْخَاصِّ الْقَلِيلِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ فِيهِ؛

بأن يُحَدَّثَ الْمُحَدَّثُ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ.

أَوْ مَا يَخَالِفُهُ مَا هُوَ أَثْبَتُ وَأَكْثَرُ دَلَالَاتٍ بِالصِّدْقِ مِنْهُ»^(٢).

وَعَلَى مِثَالِ هَذَا التَّقْيِيدِ جَرَتْ صِيَاغَةُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (ت ٣٢٧هـ) لِقَاعِدَتِهِ الَّتِي أَسَّسَ عَلَيْهَا الْمَعْيَارَ الْعِلْمِيَّ لِتَعْلِيلِ الْأَخْبَارِ، حَيْثُ قَالَ: «يُقَاسُ صِحَّةُ الْحَدِيثِ بَعْدَالَةِ نَاقِلِهِ، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ»^(٣).

فَقَوْلُهُ: «يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ» جَمَعَ بِهِ الْأَصْلَيْنِ الَّتَيْنِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا الشَّافِعِي فِي كَلَامِهِ، فَإِنَّ أَيَّ حَدِيثٍ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ، أَوْ يَخَالِفُهُ مَا هُوَ أَثْبَتُ وَأَكْثَرُ دَلَالَاتٍ بِالصِّدْقِ مِنْهُ: لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ.

(١) انظر أمثلة لهذا النوع من الإعلال في شرح ابن رجب لـ «علل الترمذي» (٢/ ٦٢٤-٦٢٥).

(٢) «الرسالة» (ص/ ٣٩٩).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٥١).

المطلب الثالث

الاكتفاء بتعليل الإسناد عادة المحدثين إذا استنكروا المتن

إن المتن الباطلة لما كانت تأتي في الغالب الأعم من جهة الضعفاء والمتروكين، صار المحدثون إذا استنكروا الحديث نظّروا في سنّده، فوجدوا ما يبيّن وهنه فيذكرونه، فيستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن.

وهذا ما تراه شائعاً في كتب الموضوعات والعِلل، وما يُعلّل من الأحاديث في التراجم؛ تجد غالب ذلك ممّا يُنكر مثنته حقيقة، ولكنّ الأئمة يستغنون عن بيان ذلك اختصاراً بقولهم: (مُنكر) ونحوه، أو بالكلام في الراوي والتّنبية على تحلّل الإسناد، إذ لا حاجة للاستمرار بعدها في كشف نكارة المتن إذا انهار السند أمام التّقدير^(١).

فحين أن كانت هذه الطّريقة هي الأصل في نقد المحدثين، وكانت مُكرات الضّعفاء والمتروكين أكثر من مُكرات الثّقات بما لا يُقارن: قلنّ من قلنّ من خلال ملاحظته لعملي المحدثين أنّ أكثر الأحاديث المُنكرة في مَنّيها لم يرعها المحدثون اهتماماً، وأنّ أغلب نظرهم مُنصرف إلى الإسناد فقط، بدليل خلوّ أحكامهم من التّنبية على نكارة تلك المتن!

(١) انظر «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٦٤)، و«منهج النقد عند المحدثين» (ص/٤٧)، و«مرويات الشّيرة الثّبوتية»

(ص/١٧) كلاهما لـ د. أكرم العمري.

والحقيقة ما أوضحناه لك، أَنَّ المُحدِّثين فعلاً قد تَفَحَّصُوا سند الحديث ومُتنه، وَأَنَّ نَقْدَهُم للسَّند في حقيقته هو لمصلحة المتن، لكن آثروا بياناً ما في سَنَدِ الرِّوَايةِ المُنكَرَةِ مِن كُذَّابٍ أَوْ مَتْرُوكٍ، دون تَكْلُفٍ شرح ما في المتن من عيوب، اكتفاءً بِبُطْلَانِ مَصْدَرِهَا عن إِبْطَالِ مَخْبَرِهَا؛ وهذا - كما قلنا - في الغالب.

ولكن لما غفل بعضُ المعاصرين عن هذه العادة، ظَنُّوا أَنَّ المُحدِّث ليس له أن يَتَعَرَّضَ لِلنَّقْدِ مِن جِهَةِ المَتْنِ أصلاً! وكأنَّهم تَوَهَّمُوا ذلك مِن حَصْرِ بعضٍ مَن كَتَبَ في علم المصطلح وظيفَةُ المُحدِّث في نقد الإسناد فقط^(١)، وقول بعض المُحَقِّقِينَ أَنَّ صِحَّةَ الحديث إِنَّمَا تُحْصَلُ بِمَعْرِفَةِ الرِّوَاةِ ومَرَاتِبِهِمْ^(٢)!

غير أَنَّ في هذا الإطلاَقَ نظراً! ولو أَنَا سَلَّمْنَا صِحَّتَهُ، فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الغَالِبِ الأَعْمَ لا مطلقاً، ويكون مَقْصُودٌ مِّن أَطْلَقَهُ: أَنَّ النَّقْدَ مِن جِهَةِ الإسنادِ هو مِن خِصَاصِ المُحدِّثِ المُتَأَخَّرِ خَاصَّةً، لِمَا قَرَّرْنَا آنفاً مِّن أَنَّ أَغْلَبَ مَا تَجِيءُ التَّنَاقُضَاتُ فِي المَتُونِ مِن جِهَةِ الضَّعْفَاءِ والمَتْرُوكِينَ، فَانْتَفِي بِالرُّسُومِ الإسنادِيَّةِ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ، لَكُونِ مَرَاتِبِ الرِّوَاةِ مُبْتَنَاءً مِّنَ الأساسِ عَلَى سَابِقِ نَظَرِ المُتَقَدِّمِينَ فِي مُتُونِ مَرَوِيَّاتِهِمْ.

لكن إِذَا مَا اسْتَبَانَ لِلْمُحَدِّثِ مَخَالَفَةُ مَتْنٍ لَوَاقِعٍ قِطْعِيٍّ، فَإِنَّ «اعتبارَ الواقعِ حينئذٍ أَوَّلِي مِن المَشْيِ عَلَى القَوَاعِدِ، وَإِنَّمَا القَوَاعِدُ لِلْفَصْلِ فِيهَا لِمَ يَنْكَشِفُ أَمْرُهُ مِن الخَارِجِ عَلَى وَجْهِهِ»^(٣).

فالحقُّ أَن يُقَالَ هُنَا:

أَنَّ أَثَنَةَ الحديثِ كانوا حَقّاً أَدَقُّ نَظْراً، وَأَبْعَدَ غَوَراً، وَأَهْدَأَ بَالاً، حِينَ لِمَ يَجْرُوا فِي نَقْدِ المَتْنِ الأَشْوَاطِ البَعِيدَةِ الَّتِي جَرَوْهَا فِي نَقْدِ السَّنَدِ؛ ذَلِكَ لِاعْتِبَارِ

(١) كما يُفْهَمُ مِن عِبَارَةِ لَابِنِ القُلْتَانِ الفَاسِي فِي «بَيَانِ الوَهْمِ وَالإِبْهَامِ» (٣١٧/٥)، وَلَابِنِ حَجَرٍ فِي «نَكْتِهِ

عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ» (٤٥٤/١).

(٢) انْظُرْ «شرحَ عَلِيِّ التَّرْمِذِيِّ» لَابِنِ رَجَبٍ (٤٦٧/٢).

(٣) «فَيْضُ البَارِي» لِلْكَشْمِيرِيِّ (١٣٠/٤).

مَنْهَجِيَّ لِحَظْوِهِ مِنْ مَجْمُوعِ أدَلَّةِ الشَّرْعِ، وَهُوَ أَنَّ «اعْتِقَادَ الاسْتِشْكَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُطْلَانَ»^(١).

فَقَدْ يَرَى الْمُحَدِّثُ الْحَدِيثَ مُشْكَلاً فِي ذَهْنِهِ، مُتَشَابِهاً لَهُ فِي فَهْمِهِ، لَكِنَّهُ عَلَى بَالِي بَأَنَّ الْخَلَلَ فِي ظَنِّ الْبُطْلَانِ أَكْثَرُ جَدًّا مِنَ الْخَلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَرُويها الثَّقَاتُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مِنْ هَذَا الْمُسْكَالِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مَا يَسْتَشْكَلُ أَحَدُهُمْ آيَةً أَوْ حَدِيثًا، فَيَأْتِي مَنْ يُجَلِّي وَجَهَ هَذَا الْإِشْكَالِ، وَيَكْشِفُ الشُّبْهَةَ بِمَزِيدِ مُوَضِّحَاتٍ فَتَحَّ اللَّهُ بِهَا عَلَيْهِ^(٢).

فَإِذَا مَا اسْتَبَانَتْ فِي الْمَتَنِ عِلَّةُ قَادِحَةٍ وَاضِحَةٍ، وَرَكَنَتْ إِلَى إِبْتَاهَا نَفْسُهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَوْفَى النَّظَرَ فِي مَا قَدْ يَرْفَعُهَا؛ فَحَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَصِّرَ فِيمَا يُطْلَبُ مِنْهُ، فَيَجُوزُ لَهُ تَعْلِيلُ الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ بِخَاصَّةٍ، «كَمَا أَنَّ غَيْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلنَّقْدِ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَا يُوجِبُهُ، فَلَهُ هُوَ ذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ لَهُ مَا يُوجِبُهُ، بَلْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهِ»^(٣).

وَلَقَدْ تَعَرَّضَ كَثِيرٌ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ لِلنَّقْدِ مِنْ جِهَةِ الْمَتَنِ، وَالَّذِي يَغْنِيُنَا مِنْ ذَلِكَ: إِبْتَاءُ نَمَازِجٍ فِي ذَلِكَ مِنْ تَطْبِيقَاتِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَذَلِكَ لِتَكْمِلَةِ الصُّورَةِ فِي ذَهْنِ الْقَارِئِ لَطَبِيعَةِ نَقْدِ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ تَطْبِيقَاتِ عُلَمَائِنِ شَامِخِينَ مِنْ أَسْيَادِهِمْ، وَلِيَزُولَ الْارْتِيَابُ بَعْدَ عَنِ الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانُ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، فَتُسْتَأْصَلَ حُجَّةٌ مَن يَدْعِي تَبَاعُدهُ عَنِ نَقْدِ الْمَتُونِ مِنْ جَذْرِهَا، وَتُكْفَى يَدُ الْجَهَالَةِ عَنِ تَشْطِيبِ مَا لَمْ يَرْقُهَا مِنْ أَخْبَارِ كِتَابَيْهِمَا.

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/٢٩٣).

(٢) انظر قريبا من هذا المعنى «دفاع عن الشبهة ورد شبه المنتشرقين» لمحمد أبو شهبه (ص/٤٣)، علي أنه أخطأ في بعض التمثيل لهذه الأحاديث المتشابهة غير مفهوم العبارة، كجعله أحاديث الصلوات الإلهية من هذا الصنف لأجل استحالة ظاهرها في نظره، والمخرج الذي ارتأه من هذا الإشكال هو تفويض علم حقيقة هذه الأحاديث إلى الله ﷻ، أو تأويلها بما يوافق العقل وما أحكم من النقل.

(٣) «توجيه النظر» (٢/٧٤٣).

المبحث الرابع عشر نماذج من نقد البخاري ومسلم للمتون

قد أولى الشَّيْخَانِ اهتمامًا بليغًا بحالِ المتونِ في نظريهما النَّقْدي للأحاديثِ، فلم يكونوا يتردَّدون أبدًا في إعلالِ حديثٍ تَبَيَّنَ لَهُمْ خَلَلٌ مِنْهُ، أو مُعَارَضَتِهِ ما هو أثبتُّ منه دلالةً ونقلاً؛ بل كثيرًا ما أدخل البخاريُّ الرَّجُلَ غيرَ المُكثِرِ في الضَّعْفاء بِحَدِيثٍ خَالَفَ مِنْهُ فِيهِ المَعْرُوفُ مِنَ التَّارِيخِ أو السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ؛ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ المَرْوِيَّاتِ مَا يَتَّبِعُ بِهِ أَمْرَهُ إِلَّا مَا يُسْتَنْكَرُ، فهو المستحقُّ لِاسْمِ الضَّعِيفِ عنده، ولو لم يعلم أحدًا قبله جرَّحه نَجْرِيحًا صريحًا^(١).

فقد قرَّنا سابقًا أَنَّ عِلْمَ العِلَلِ أحدَ الأصولِ الَّتِي يَنْبَنِي عَلَيْهَا عِلْمُ الرِّجَالِ، وبه توَصَّلَ الشَّيْخَانِ وغيرهما مِنَ النُّقَّادِ إِلَى فَرْزِ مَرَاتِبِ الرِّوَاةِ، عبرَ سَبْرِ مَرْوِيَّاتِهِم وَالتَّحْقُقِ مِنْ سَلَامَتِهَا مِنَ القَوَادِحِ؛ وهذا ما يُفسِّرُ توافُرَ أمثلةِ نقدِ البخاريِّ للمتون في كِتَابِيهِ فِي الرِّجَالِ: «التَّارِيخُ الكَبِيرُ»، و«التَّارِيخُ الأَوْسَطُ».

لقد كان بَيَانُ هذا التَّرَاوُجِ بَيْنَ تَعْلِيلِ المتونِ وعِلْمِ الرِّجَالِ مِنْ أَجَلٍ مَقاصِدَ مُسْلِمٍ فِي تَأْلِيْفِهِ لِكِتَابِ «التَّمْيِيزِ»، وقد أعربَ عَنْ هَذِهِ العِلَاقَةِ التَّلَازِمِيَّةِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «أَهْلُ الحَدِيثِ هُمُ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهُمْ وَيُمَيِّزُونَهُمْ، حَتَّى يُنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَهُمْ فِي التَّعْدِيلِ

(١) انظر رسالة ماجستير بعنوان «الأحاديث التي قال فيها البخاري: لا يُتابع عليه، في التاريخ الكبير» لعبد الرحمن الشايع (ص/٣٧١).

والتَّجريح، وإِنَّمَا اقتصصنا هذا الكلام لكي نُثَبِّتَ مَنْ جَهِلَ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مَنْ يُرِيدُ التَّعْلُّمَ وَالتَّنَبُّهَ عَلَى تَثْبِيتِ الرُّجَالِ وَتَضْعِيفِهِمْ، فَيَعْرِفَ مَا الشُّوَاهِدُ عِنْدَهُمْ وَالذَّلَالُ الَّتِي بِهَا يَثْبُتُوا النَّاقِلَ لِلْخَبَرِ مِنْ نَقْلِهِ، أَوْ سَقَطُوا مِنْ أَسْقَطُوا مِنْهُمْ^(١).

إِنَّ الْمَلَاخِظَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى الرُّوَاةِ، أَنَّهُمَا يَجْمَعَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَقْدِهِمَا لِلْمُرَوِّىِّ بَيْنَ النَّظَرِ الْمَتْنِيِّ وَالْإِسْنَادِيِّ، وَبِخَاصَّةِ الْبَخَارِيِّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هَذَا عَلَى شَيْءٍ، فَعَلَى تَحْرِيبِهِمَا الدَّقَّةَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاعْتِقَادِهِمَا لَاقْتِضَاءِ عِلَّةِ الْمَتْنِ لِعِلَّةٍ فِي السَّنَدِ ظَاهِرَةٌ كَانَتْ أَوْ خَفِيَّةً؛ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ مَنْشَأُ خَلَلِ الْمَتْنِ فِي السَّنَدِ، فَقَدْ يُعْلَنُ الْحَدِيثَ وَلَوْ كَانَ رُوَاةً ثِقَاتًا - كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُ مَثَالِهِ - وَهَذَا الْغَايَةُ فِي الْإِعْلَاءِ مِنْ قِيَمَةِ النَّظَرِ الْمَتْنِيِّ عِنْدَهُمَا أَثْنَاءَ عَمَلِيَّةِ النَّقْدِ.

وإِن كَانَ الشَّيْخَانِ قَدْ أَظْهَرَا مِنْ مُمَارَسَةِ النَّقْدِ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً تُنْبِي عَنْ تَبَيُّرِهِمَا بِالْمَتُونِ حَالِ تَحْقُقِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ عَنَاءَ الْبَخَارِيِّ بِالْمَتُونِ فَائِقَةٌ فِي ذَلِكَ عَنَاءَ مُسْلِمٍ بِكَثِيرٍ، لِتَفَاوُتِ مَا بَيْنَهُمَا ذِكَاةً وَفَهْمًا وَحِفْظًا؛ فَلِلْبَخَارِيِّ فِي بَابِ التَّعْلِيلِ فَضْلٌ عَلَى تَلْمِيزِهِ، «وَلَوْلَا مَا ذَهَبَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ»^(٢)! وَهَذَا مَا سَيَبِينُ لَكَ فِي مَا انتُخِبَتْهُ مِنْ نَقْدَاتِهِمَا الْكَثِيرَةِ؛ مَعَ تَنْبِيهِ إِلَى اخْتِلَافِ مَقَاصِدِ التَّصْنِيفِ لِكِلِيهِمَا.

فَهَذَا أَوَّلُ الشَّرُوعِ فِي سَوَاقِ شَوَاهِدِ الْإِمْتَاعِ وَالْإِبْدَاعِ فِي نَقْدِ الشَّيْخَيْنِ لِلْمَتُونِ، عَلَى أَنَّ فِي الْمِثَالِ أَوْ مِثَالَيْنِ مِنْ ذَلِكَ كِفَايَةً لِلْمُنْصِفِ لِنَقْضِ قَوْلِهِ مَنْ فَاءَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ بِإِغْفَالِهِمَا تَمَحِيصِ الْمَتُونِ؛ فَإِنَّ الْكُلِّيَّةَ السَّالِبَةَ تَنْتَقِضُ بِجَزَائِيَّةٍ مُوجِبَةٍ^(٣)؛ وَلَكِنْ غَرَضِي حَشْدُ الدَّلَالِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ وَاسْتِكْثَارُهَا بِمَا يَتَلَبَّجُ صَدَرُ الْقَارِئِ يَقِينًا يُحِجِّمُ بِهِ عَنْ تَلَمُّسِ غَيْرِ مَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ.

(١) «التَّمْيِيزُ» (ص/١٩٦).

(٢) قَالَهُ الدَّارُفُطَنِيُّ، كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (١٥/١٢١).

(٣) انْظُرْ «شَرْحَ لَفْظَةِ الْمَجْلَانِ» لِزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ (ص/١١٩)، وَضَوَائِبُ الْمَعْرِفَةِ لِلْمِيدَانِيِّ (ص/١٥١).

المطلب الأول

تعليقُ الشَّيْخِينَ لِأَحَادِيثَ رُوِيَتْ عَنِ الصَّحَابَةِ
بِالنَّظَرِ إِلَى مَخَالَفَةِ مُتُونِهَا لِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ^(١)

فَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ:

ما أخرجه^(٢) مِنْ طَرِيقٍ: أَفْلَتَ بِنُ خَلِيفَةَ، عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دِجَاجَةَ، عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا لَجُنْبٍ، إِلَّا
لِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»^(٣).

فَقَدْ عُلِّلَ الْبَخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَخَالَفَةِ حَدِيثٍ آخَرَ لِعَائِشَةَ، حَيْثُ قَالَ:
«قَالَ عُرْوَةُ، وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ
إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»^(٤)، وَقَالَ: «وَهَذَا أَصَحُّ».

فَهَذَا الْبَخَارِيُّ حِينَ لَا حَظَّ تَعَارُضًا بَيْنَ هَذَيْنِ الْمُتَنِينَ، إِذْ أَنَّ حَدِيثَ (جَسْرَةَ)
الَّذِي يَسْتَشْنِي مُحَمَّدًا ﷺ وَآلَهُ وَلَمْ يَسْتَشْنِ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَخَالَفٌ لِمَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ
مِنْ اسْتِثْنَاءِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَلَوْ كَانَتْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ حَقِيقَةً، لَبَيَّنْتَ حِينَ

(١) انظر هذا المسلك في التعليل في «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٨٠٢/٢).

(٢) في «التاريخ الكبير» (٦٧/٢).

(٣) أخرجه ابن راهويه في «مسنده» (١٠٣٢/٣)، والدولابي في «الكتن والأسماء» (٤٦٦/٢).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الصلاة، باب: الخوخة والممر في المسجد، رقم: ٤٦٦).

ذَكَرَتْ أَحَدَهُمَا الْمُسْتَشْنَى الْآخَرَ الَّذِي جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى؛ لَمَّا لَاحَظَ الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ، دَلَّ عِنْدَهُ عَلَى انْتِفَاءٍ مَا رَعَمْتَهُ (جَسْرُهُ) عَنْهَا^(١).
وَلَا يُعْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْلَى حَدِيثَ (جَسْرَةٍ) مِنْ حَيْثُ الْمُتَرَبِّعُ بَيَّوْهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

وَأَمَّا مِثَالُ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ:

فَمَا أَخْرَجَهُ^(٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً، يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَالرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِـ «قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٤).

يَقُولُ مُسْلِمٌ: «وَهَذَا الْخَبَرُ وَفَهُمَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: الرَّوَايَاتُ الثَّابِتَةُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ ذَكَرَ مَا حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَطَوُّعِ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَذَكَرَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «... وَرَكَعَتِي الْفَجْرِ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا».

فَكَيْفَ سَمِعَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً قِرَاءَتَهُ فِيهَا، وَهُوَ يُخْبِرُ أَنَّهُ حَفِظَ الرَّكَعَتَيْنِ مِنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟^(٥).

(١) حَدِيثُ (جَسْرَةٍ) ضَعُفَهُ جَمْعٌ مِنَ الثَّقَادِ لِهَجَالِهِ (أَفْلَكُ بْنُ خُلَيْفَةَ) رَوَاهُ عَنْ (جَسْرَةٍ)، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَعُفَهُ لِأَجْلِ (جَسْرَةٍ) نَفْسِهَا، انْظُرْ «مَعَالِمُ السَّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (١/٧٧)، وَسِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ (١٣/٧٧-٧٨).

(٢) انْظُرْ «الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَهْلُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيُّ مَتَوْنَهَا بِالتَّائِقِصِّ» (ص/١٩٤-١٩٥).

(٣) فِي «الْتَّمِيزِ» (ص/١٧٣).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨/٥٠٩، رَقْم: ٤٩٠٩)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ك: الصَّلَاةُ، بَابُ: الْقِرَاءَةِ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ، رَقْم: ٤٧٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ك: صَلَاةُ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ، بَابُ: مَا يَقْرَأُ فِيهِمَا، رَقْم: ٦٣٣٦).

المَطْلَب الثَّانِي

تَعْلِيلُ الشَّيْخِينَ لِأَحَادِيثِ تَنَاقُضِ مَتُونِهَا
الْمَعْرُوفِ مِنْ رَأْيِ رَاوِيهَا وَمَذْهَبِهِ^(١)

فَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ:

ما أخرجه^(٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ سَالِمِ الْجَرَّادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قَبْرًا»^(٣).

ثُمَّ سَأَلَ إِسْنَادًا آخَرَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: «وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، سَمِعَ سَالِمًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَّادَ، سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ».

فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَمْرٍو، لِأَنَّ هَذَا كَانَ يُنْكَرُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا الْخَبَرُ فَقَالَ: «وَهَذَا لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ قَالَ عَنْ سَالِمٍ: إِنَّ ابْنَ عَمْرٍو أَنْكَرَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، حَتَّى سَأَلَ عَائِشَةَ!»^(٤).

فَهَا هُوَ الْبُخَارِيُّ يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، مَعَ كَوْنِ رَاوِيهِ (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ) ثَقَّةً فِي نَفْسِهِ أَوْ ثِقَةً عِنْدَ الثَّقَاتِ مِنْ (عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

(١) انظر هذا المسلك في التعليل في شرح علل الترمذي، لأبن رجب (١/١٥٨).

(٢) في «التاريخ الكبير» (٢/٢٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، باب: من انتظر حتى تدفن، رقم: ١٣٢٥)، ومسلم (ك: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم: ٩٤٥).

(٤) وقال في جوابه للترمذي في «علله الكبير» (ص/١٤٨): «حديث ابن عمر ليس بشيء».

عُمير) راوي الحديث عن أبي هريرة! لكنَّ البخاريَّ مع ذلك يُقدِّم روايةَ عبد الملك عليه، لأنَّ متنها معروفٌ عن أبي هريرة، مخالفتٌ للمعروفِ من ابن عمر.

فلم يُرجِ على البخاريَّ نقاوةَ الإسنادِ كما «راجَ على الحافظِ الضياء، فأخرج هذا الحديث في (المختارة)؛ وهو معلول كما ترى»^(١).

ومثال هذا الباب عن البخاريَّ أيضًا:

ما رواه^(٢) عن مُسَدَّد: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ»^(٣).
قال البخاريُّ: «ولم يصحَّ»، وفي رواية: «ما أَرَاهُ مَحْفُوظًا»^(٤).

فمع أنَّ سَنَدَ الحديثِ ظاهرٌ الصُّحَّة، إلَّا أنَّ البخاريَّ ردَّه، عادًا إياه من أوهامِ هشام -وهو ابن حَسَّان- نظرًا إلى مخالفةِ متنه للمعروفِ الثَّابتِ عن أبي هريرة رضي الله عنه بنفيه القطرِ بالقيءِ مُطلقًا؛ كالَّذي أخرجَه في نفسِ هذا المَوْطنِ من حديثِ عمر بن حَكَم بن ثوبان، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَفِطِرُ، فَإِنَّمَا يُخْرِجُ وَلَا يُؤَلِّجُ».

وأمَّا مثاله عند مسلم:

فما رواه تحت ما ترجمه بـ «خبر آخر غير محفوظ المتن»^(٥)، من طريق:
عمر بن عبد الله ابن أبي حنَّعم، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،

(١) «إطراف المسند المعتبر» لابن حجر (٣/٣٩٦)؛ وبغض النظر عن إمكان توجيه روايةِ إسماعيل عن ابن عمر، فالقصد هنا إثبات تعليل البخاري للتمتن من وجهة نظره هو.

وقد أشار الذَّارِقُطَنِي في «العلل» (١١/١٦٦) إلى متابعة (القاسم بن أبي بزة) لرواية (عبد الملك بن عُمير) عن سالم البرَّاد عن أبي هريرة، وترجيحه لها على رواية أبي خالد عن البرَّاد عن ابن عمر.

(٢) في «التاريخ الكبير» (٩١/١).

(٣) أخرجه الترمذِي في «الجامع» (ك: الصوم، باب: ما جاء في من استقأ عمدا، رقم: ٧٢٠)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الصيام، باب: ما جاء في الصائم يقي، رقم: ١٦٧٦).

(٤) «علل الترمذِي الكبير» (ص/١١٥).

(٥) في «التمييز» (ص/١٧٧).

عن أبي هريرة: أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، ما الظَّهْرُ بالخُفَيْنِ؟ قال: «للمُقيمِ يومٌ وليلةٌ، وللمسافر ثلاثة أَيَّامٍ ولياليهنَّ»^(١).

يقول مسلم: «هذه الرواية في المسحِ عن أبي هريرة رضي الله عنه ليست بمَحْفُوظة، وذلك أَنَّ أبا هريرة لم يحفظ المسحَ عن النَّبِيِّ ﷺ، لثبوتِ الروايةِ عنه بإنكارِهِ المسحَ على الخُفَيْنِ...»، قال: «ولذلك أضعفُ أَهْلُ المعرفةِ بالحديثِ عُمَرُ بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم مِنْ نَقْلَةِ الأخبار، لروايتهم الأحاديثَ المُستَنَكِّرةَ التي تُخالفُ رواياتِ الثَّقَاتِ المَعْرُوفِينَ مِنَ الحُفَّاظِ».

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الطهارة، باب: التوقيت في المسح، رقم: ١٥٧)، والترمذي في «الجامع» (ك: الطهارة، باب: المسح على الخفين للمسافر والمقيم، رقم: ٩٥)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الطهارة وسهوا، باب: ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، رقم: ٥٥٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ إِعْلَالُ الشَّيْخَيْنِ لِلْحَدِيثِ إِذَا خَالَفَ مَتْنَهُ الصَّحِيحَ الْمَشْهُورَ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ

وهذا النوع من التعليل من أكثر ما يستعمله الشَّيْخَانِ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ، وَقَدْ رَدَّ النَّقَادُ كَثِيرًا مِنْ الْأَحَادِيثِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ^(١).

فَمِنْ أَوْضَحِ أَمْثَلِهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ:

مَا أَخْرَجَهُ^(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْيَحْضُبِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ:
أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَتَحُجَّ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:
(وَلَتُهْدِي)، قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْهَدْيُ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ
يَعَصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» اهـ.

يُشِيرُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا النَّصِّ إِلَى حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِي شَأْنِ أُخْتِهِ الَّتِي
نَذَرَتْ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ رَاجِلَةً، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي جَوَابِ النَّبِيِّ ﷺ
لَهُ، وَأَغْلَبُهَا مَذَاهِبُهَا عَلَى عِكْرَمَةٍ، وَرُوَاتُهَا ثِقَاتٌ، فَمِنْهَا: مَا فِيهِ أَمْرُهَا بِالرُّكُوبِ
وَالصُّومِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَمِنْهَا: مَا فِيهِ الرُّكُوبُ وَالْهَدْيُ، وَالرُّوَايَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا
الشَّيْخَانُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا» تَقْتَصِرُ عَلَى الْأَمْرِ بِالرُّكُوبِ فَقَطْ، دُونَ إلْزَامِ بِكَفَّارَةٍ^(٣).

(١) كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي، انْظُرْ «مَنْهَجَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ» (٢/٩٣٤).

(٢) فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٥/٢٠٤).

(٣) انْظُرْ تَخْرِيجَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فِي «فَتْحِ الْغَفَّارِ» لِلرُّبَاعِيِّ (٤/٢٠٤٠)، وَإِرْوَاءَ الْغُلِيلِ لِلْأَلْبَانِيِّ (٨/٢١٨).

ولذا اختار البخاري لهذا الحديث في «صحيحه»^(١) إسنادًا آخر إلى عقبه عليه السلام ليس فيه عكرمة، ولفظ متبه فيه: «لتمشي ولتركب»، لأجل أن يوافق المشهور من سننه عليه السلام في أحاديث خرّجها هو نفسه في «صحيحه»^(٢)، والتي تخلو من ذكر كفارة على التأذّر، لا بصيام ولا هدي.

وهنا نلاحظ أنّ البخاري لم يسلك في هذا المثال ما سلكه بعض العلماء من طريقة التوفيق بين هذه الروايات^(٣)؛ فليس هو ممن يقطع بهذا المنهج المتكلف، وإنما يأخذ بالروايات المشهورة الثابتة، ويردّ ما عداها ولو كانت بأسانيد جيّدة في ظاهرها، إذ الأخذ بالأصحّ في مثل هذه الحالات أولى عنده من تعسف التأويلات^(٤).

فكان من حصيف تعاملي الشّيوخ مع الأخبار، أنّ الحديث الضعيف لا يلتفتان إليه ولا يعارضان به الصحيح، ولا يشتغلان بتأويله، ما دام يريان في إسناده خللاً^(٥).

(١) في (ك: الحج، باب: من نذر المشي إلى الكعبة، رقم: ١٨٦٦).

(٢) أوردها في (ك: الأيمان والدور، باب: النذر في ما لا يملك وفي معصية).

(٣) كما تراه عند الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٩/٥) قال: «إنّه لا تضادّ في شيء من ذلك ولا اختلاف فيه؛ لأنّ أخت عقبه بن عامر كان في نذرها المشي إلى بيت الله لحقها، وكان ذلك من الطاعات لا من المعاصي، فوجب عليها، فلما فُضرت عنه أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله مثل ما يؤمر به من قصر في حجة عن شيء منه، من طوافٍ معمولاً مع قدرته على المشي وهو الهدي، وكانت في نذرها بمعنى الحالفة لكشفها شعرها في مشيها، فلم يكن منها ما حلفت عليه، لمنع الشريعة إباحة عنه، فأمرت بالكفارة عنه، كما يؤمر الحالف بالكفارة عن يمينه إذا حنث فيها».

(٤) انظر أمثلة لأحاديث ظاهرها الصحة ردّها الشافعي لمخالفة متونها للمشهور من سنة النبي صلى الله عليه وآله في كتابه «اختلاف الحديث - ملحق بكتابه الأم» (ص/٦٢٣، ٦٣٣، ٦٣٤) وذكر بعض الباحثين عدّة أمثلة على ذلك من ردّ البخاري لبعض ما صحّحه غيره بهذه العلّة، كما في رسالة دكتوراه «منهج الإمام البخاري في التعليل» لـ د. أحمد عبد الله أحمد (ص/٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٣).

(٥) «منهج الإمام البخاري في التعليل» لأحمد عبد الله (ص/٢٩١).

خلافاً لما قد نجده في بعض كتّاب «مختلف الحديث» ممن ينزل أصحابها عن درجّة البخاري في معرفة الحديث، حيث تكلفوا التوفيق بين بعض الصحاح والضعاف، كما تراه -مثلاً- في «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة، عند كراهه على حديث «نية المرء خير من عمله» (ص/٢٢٤)، و«صيام رمضان في السفر كالمفطر في الحضر» (ص/٣٥٢)، وكلاهما ضعيفان.

ومثاله الآخر عند البخاري:

ما رواه^(١) من حديث حصين بن عبد الرحمن، عن زيد بن وهب، عن ثابت بن وداعة الأنصاري في أكل بعض الصحابة الضَّب، وفيه: «فلم يأكل ﷺ ولم يثمه»^(٢).

وقد تابع حصين بن عبد الرحمن كل من: عدي بن ثابت، ويزيد بن أبي زياد، عن زيد بن وهب به.

أما الأعمش فخالفهم، فرواه هو عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، عن النبي ﷺ قال: «فأكفئوها»^(٣).

فلم يتردد البخاري في الحكم بخط الأعمش في روايته هذه، مع أن مخرجها غير مخرج الأولى؛ فهما بهذا حديثان مستقلان! فلم تمنعه إمامة الأعمش البخاري من توهيمه، مُحْتَجًّا فيما احتج به بغلط منيه، فقال: «وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر! قال ابن عمر رضي الله عن النبي ﷺ: «لا أكله ولا أحرَّمه»، وقال ابن عباس رضي الله عنه: «لو كان حراماً لم يؤكل في مائدة النبي ﷺ»^(٤).

ومثاله أيضاً عند البخاري:

ما ذكره البخاري في ترجمة (حُشْرَج بن نَبَاتة)^(٥): أنه سمع سعيد بن

(١) في «التاريخ الكبير» (١٧٠/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الأطمعة، باب: في أكل الضب، رقم: ٣٧٩٥)، والنسائي في «الصغرى» (ك: الصيد والذبائح، باب: الضب، رقم: ٤٣٢٠)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الصيد، باب: الضب، رقم: ٣٢٣٨).

(٣) قال البخاري كما في «علل الترمذي» (ص/٢٩٦): «ولم يُعرف أنَّ أحداً روى هذا غير الأعمش».

(٤) «التاريخ الكبير» (١٧٠/٢).

(٥) في كتابه «الضعفاء الصغير» (ص/٥٤).

جُمهان، عن سفينة عليه السلام، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم: «هؤلاء الخلفاء بعدي»^(١).

فَبَيَّنَ البخاريُّ تَفَرُّدَ (حشرج بن نَبَاته) بهذا الحديث، وَأَنَّهُ مِنْ أَوْهَامِهِ باستنكاره لِمَتْنِهِ، وَلَا جُلَّه أَدْخَلَ حَشْرَجًا فِي «الضُّعْفَاءِ»^(٢)! يَقُولُ: «وهذا حديث لم يُتَابَعِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَا: «لَمْ يَسْتَخْلَفِ النَّبِيُّ ﷺ»^(٣).

فهذا الحديث لفظه صريحٌ في النَّصِّ النَّبَوِيِّ عَلَى خِلافَةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه ثُمَّ صاحبه مِنْ بَعْدِهِ، وَالثَّابِتُ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلَفْ تَصْرِيحًا^(٤).
والبخاريُّ إِذَا أَطْلَقَ «نَفْيَ الْمَتَابَعَةِ» عَلَى مَتْنٍ مِنَ الْمَتُونِ، فَالْعَادَةُ أَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ رَدَّ الْحَدِيثِ^(٥).

وَأَمَّا مِثَالُ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ:

فَمَا رَوَاهُ^(٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ:
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَوَافِيَ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ»^(٧).

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٠٣/٣)، رقم: (٤٥٣٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٩٨/١)، والحاثر في «المستد» (٦٢١/٢) - بغية الحارث).

(٢) انظر العلل المتناهية لا بن الجوزي (٢١٠/١)، وميزان الاعتدال للذهبي (٣١٠/٢)، وأراد ابن حجر أن يوسط بين تضعيف البخاري لحشرج وتوثيق أحمد وابن معين له فقال في «التقريب» (ص/١٦٩): «صدوق بهم».

(٣) وذكر البخاري هذا أيضا في «تاريخه الكبير» (١١٧/٣)، وفي «تاريخه الأوسط» (٣٣٦/١).

(٤) كما في «صحيح البخاري» (ك: الأحكام، باب: الاستخلاف، رقم: ٧٢١٨)، و«صحيح مسلم» (ك: الإمارة، باب: الاستخلاف وتركه، رقم: ١٨٢٣)، وانظر في هذه المسألة تفصيلا متينا لابن تيمية في «منهاج السنة» (٤٤٣/٦-٤٥٦).

(٥) انظر «الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري (لا يتابع عليه) في التاريخ الكبير» (ص/٣٦٧).

(٦) في «التميز» (ص/١٢١).

(٧) أخرجه أحمد في «المستد» (٩٦/٤٤)، رقم: (٢٦٤٩٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣٩/٩)، رقم/ (٣٥١٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٣/٢٣)، رقم: (٧٩٩).

عَقِبَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ بَيَّانٌ عَلَيْهِ فَقَالَ: «وَهَذَا الْخَبَرُ وَهُمْ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ»^(١) لَا مِنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحُ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمَزْدَلِفَةِ، وَتِلْكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ يَأْمُرُ أُمَّ سَلَمَةَ أَنْ تُؤَافِيَ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ وَهُوَ حِينَئِذٍ يَصَلِّي بِالمَزْدَلِفَةِ؟!».

فَقَدْ أَعْلَى مُسْلِمُ الْحَدِيثَ لِمَا رَأَى فِي مَتْنِهِ مِنْ فِسَادٍ مُعَارَضَتِهِ لِلْمَعْرُوفِ مِنْ صَلَاتِهِ ﷺ الصُّبْحُ بِمَزْدَلِفَةٍ، مُبَيَّنًا مَوْضِعَ اللَّفْظِ الَّذِي أَفْسَدَ مَعْنَاهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَفْسَدَ أَبُو مُعَاوِيَةَ مَعْنَى الْحَدِيثِ حِينَ قَالَ: تُؤَافِيَ (مَعَهُ)».

ومثاله أيضًا عند مسلم:

مَا رَوَاهُ تَحْتَ بَابٍ «ذَكَرَ خَيْرٌ وَأَوْ تَدْفَعُهُ الْأَخْبَارُ الصَّحَاحُ»^(٢)، مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ هَلْ تَزَوَّجْتَ؟»، قَالَ: لَا، وَلَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْزَوِّجُ بِهِ! قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿قُلْ يَكُنْ لِيَ الْكَفَرُونَ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ آيَةُ الْكَرْسِيِّ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ؟»، قَالَ: «تَزَوَّجَ، تَزَوَّجَ، تَزَوَّجَ»^(٣).

(١) يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص/٤٧٥): «ثَقَّةٌ أَحْفَظُ النَّاسَ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَقَدْ رَمَى بِالْإِجْمَاعِ».

(٢) فِي «الْتَّمِيزِ» (ص/١٤١-١٤٣).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (ك: فَصَائِلُ الْقُرْآنِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي (إِذَا زُلْزِلَتْ)، رَقْم: ٢٨٩٥) غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ: ثَلَاثُ الْقُرْآنِ)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١/٣٢، رَقْم: ١٣٣٠٩).

فقال مسلم: «هذا الخبر الَّذِي ذكرناه عن سلمة عن أنس: خبرٌ يخالف الخبرَ الثَّابتَ المشهور، فتَقَلَّ عوامُ أهلِ العدالة ذلك عن رسول الله ﷺ، وهو الشَّائع من قوله: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تعدلُ ثُلث القرآن»، فقال ابن وردان في روايته: «إنَّها رُبْع القرآن»، ثم ذكر في خبره مِنَ القرآن خمسَ سُور، يقول في كُلِّ واحدٍ منها: «رُبْع القرآن»، وهو مُستنكر غير مفهوم صحَّة معناه!.

هكذا أعلَّ مسلم الحديث بنظره المُستنكر لمتنِّه، وهو يتعجَّب من سلمة بن وردان كيف جَعَلَ القرآن خمسةَ أرباع، كيف تكون خُمسُ سُورِ كُلِّ منها رُبْعاً للقرآن؟! والرُّبْع رابعُ أربعة؛ على ما في متنِّه مِن مخالفة الروايات الصَّحيحة، في عدلِ سورة الصُّمدِ الثَّلث من القرآن لا الرُّبْع؛ فهذا أحدُ الأحاديث الَّتِي استُنكرت على ابن وردان، ولأجلِها ضَعُف^(١).

(١) قال ابن حبان: «كان يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأئمة، كأنه كان قد حطَّاه السنن، فكان يأتي بالشَّيء على التَّوهم حتَّى خرج عن حدِّ الاحتجاج»، وقال ابن عدي: «وفى متون بعض ما يرويه أشياء منكورة يخالف سائر الناس»، انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٦/١١).

المَطْلَب الرَّابِع

وقوع الاضطراب في إسناد حديث، مع ظهور نكارة في متنه
سبيل عند البخاري لردّه، دون أن يتشاغل
بترجيح إحدى أوجه الاضطراب

وهذا من توظيفه للنقد المتني في ردّ الحديث، مقابل مَنْ قد يقبل مثل هذه
الصورة من المحدثين بدعوى أن تعدّد الطُرق تُعطي قوة^(١).

(١) مثاله «حديث ردّ الشّمس لعليّ بن أبي طالب ليصلّي العصر»، قال الإمام أحمد: «لا أصل له» وتبعه
أس الجوري فأورده في «الموضوعات»، ولكن صحّحه الطّحاوي والقاسمي عياض، كما في «كشف
الخفاء» للمجلوني (ص/ ٤٩٠).

يقول الجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٣١١/١) نقدًا لمُتنه: «رسول الله ﷺ أفضل من عليّ،
وكذلك عمر بن الخطاب خير من عليّ، فلم تُردّ الشّمس لهما، وصلّيا بعد ما عربت الشّمس، فكيف
رُدّت الشّمس لعليّ بن أبي طالب ﷺ؟».

وقد أملى أبو القاسم الحسكاني مجلسًا في هذا الحديث فقال: «رُوي ذلك عن أسماء بنت عميس،
وعليّ، وأبي هريرة، وأبي سعيد بأسانيد متّصلة»، فتعقّبهُ الدّهبي في تلخيصه لـ «كتاب الموضوعات»
(ص/ ١١٨) قائلاً: «لكنّها ساقطة ليست بصحيحة، .. ثمّ نقول: لو رُدّت لعليّ ﷺ لكان بمجرّد دهاء
الرّسول ﷺ، ولكن لما غابت خرج وقت العصر، ودخل وقت المغرب، وأفطر الصّائمون، وصلّى
المسلّمون المغرب، فلو رُدّت الشّمس للزم تخييط الأئمة في صوبها وصلاتها، ولم يكن في ردّها فائدة
لعليّ ﷺ؛ إذ رجوعها لا يعيد العصر أداءة، ثمّ هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت، وتوفّرت
الهمم والدّعاوي على نقلها، إذ هي في نسق العادات جارية مجرى طوفان نوح، وانشقاق القمر».

فقد ردَّ الحديثَ المُختلف في إسناده: «أُمتي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، جُمِلَ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا فِي النَّارِ»^(١)، حينَ رَأَى مَثَنَهُ يَخَالِفُ المَشهُورَ الثَّابِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّفَاعَةِ؛ مَعَ أَنَّ فِي «صَحِيحِهِ» بَعْضُ أَحَادِيثَ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي أَسَانِيدِهَا أَشَدُّ مِمَّا وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ^(٢)، لَكِنْ لِمَا رَأَاهُ فِي مَتْنِهِ مِنْ مَخَالَفَةِ انْحَاذَتْ نَفْسُهُ إِلَى رَدِّ الْحَدِيثِ.

ومثاله أيضًا عند البخاري:

ما رواه^(٣) من حديث الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «بَنِي أَفِيضُوا، وَلَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٤).

قال: «حديث الحكم هذا عن مقسم مضطرب...، ولا يُدرى الحكم سميع هذا من مقسم أم لا».

ثمَّ أَرَدَفَ هَذَا التَّعْلِيلَ الإِسْنَادِيَّ بَيَانِ مَخَالَفَةِ مَتْنِهِ لَخَمْسَةِ أَحَادِيثَ تُثَبِّتُ أَنَّ الَّذِينَ رَخَّصَ لَهُمْ فِي الانْصِرَافِ مِنْ مُزْدَلِفَةِ بَلِيلٍ قَدِ رَمَوْا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ قَالَ: «وَحَدِيثٌ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ فِي الرَّمْيِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَأَصَحُّ».

فَقَدْ ضَمَّ الْبُخَارِيُّ إِلَى نَفْيِهِ الْمَتَابَعَةِ عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ الْإِشَارَةَ إِلَى جِهَالَةِ السَّمَاعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْتَقَدِ، وَفِي هَذَا إِنْاطَةِ لِلْعَلَّةِ الْمَتْنِيَّةِ بِمَوْضِعِهَا الْمَحْتَمَلِ فِي الْإِسْنَادِ^(٥).

(١) انظر «التاريخ الكبير» (٤٠/١).

(٢) انظر أمثلة ذلك في «منهج الإمام البخاري في التعليل» (ص/٢٩٢).

(٣) في «التاريخ الأوسط» (٤٣٩/١).

(٤) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: المناسك، باب: التمجيل من جمع، رقم: ١٩٤٠)، والترمذي في «الجامع» (ك: الحج، باب: ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل، رقم: ٨٩٣) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في «السنن» (ك: المناسك، باب: من تقدم من جمع إلى متى لرمي الجمرات، رقم: ٣٠٢٥).

(٥) انظر «الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري (لا يتابع عليه) في التاريخ الكبير» لـ د. عبد الرحمن الشايع (ص/٣٧٠).

المطلب الخامس

إشارة البخاري لنكارة المتن تعضيذاً لما أعلّ به إسناده

فمن أمثله عنده: قوله^(١): رَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: «أَنَّ مَعَاوِيَةَ رضي الله عنه لَمَّا خَطَبَ عَلَى الْمَنْبَرِ، قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ -قَالَ: وَرَفَعَهُ-: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَاقْتُلُوهُ»، وَقَالَ آخَرٌ: اكْتُبُوا إِلَى عُمَرَ، فَكُتِبُوا، فَإِذَا عُمَرُ قَدْ قُتِلَ»^(٢).

عَلَّلَ البخاري إسناده بقوله: «وهذا مُرْسَلٌ، لَمْ يَشْهَدْ أَبُو نَضْرَةَ تِلْكَ الْيَوْمَ». ثُمَّ عَرَّجَ عَلَى نَكَارَةِ مَتْنِهِ، فَقَالَ: «وَقَدْ أَدْرَكَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَعَاوِيَةَ أَمِيرًا فِي زَمَانِ عُمَرَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ عَشْرِينَ سَنَةً، فَلَمْ يَقُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ فَيَقْتُلَهُ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصُولٌ، وَلَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم خَبَرٌ عَلَى هَذَا النَّحْوِ فِي أَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم». فَلَاجِلِ هَذِهِ النَّكَارَةِ الشَّدِيدَةِ فِي مَتْنِهِ، حَكَمَ كَثِيرٌ مِنَ الثَّقَادِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ^(٣).

(١) في «التاريخ الأوسط» (١/١٣٦).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/٣٨٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٨٠)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (١/٣٥٠).

(٣) انظر «الأباطيل والمناكير» (١/٣٥١)، و«الموضوعات» (٢/٢٤-٢٧) و«البداية والنهاية» (١١/٤٣٤).

المطلب السادس

ترجيح الشيخين لإسناد على آخر أو لفظ في متن
على ما في متن آخر، بالنظر إلى أقوم المتون دلالة

فمن أمثلة ذلك عند البخاري:

ما نقله الترمذي عن البخاري قال: «سألت محمداً -يعني البخاري- عن حديث الحسن: «خطبنا ابن عباس رضي الله عنه فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر»، فقال البخاري: «روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن قال: «خطب ابن عباس».

يقول الترمذي: «وكأنه رأى هذا أصح، وإنما قال محمد هذا: لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي رضي الله عنه، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة»^(١).

فترجح البخاري أن تكون صيغة التحديث من غير الضمير المتصل (نا)، لأن الحسن كان غائباً عن البصرة وقت خطبة ابن عباس بها.

(١) «المجلد الكبير» للترمذي (ص/١٠٨).

وينقل البيهقي «السنن الكبرى» (٢٨٣/٤) عن الحاكم النيسابوري أنه أجاب عن قول الحسن: «خطبنا ابن عباس بالبصرة» قال: «إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقه بن مالك بن جعشم حدثهم، الحسن لم يسمع من ابن عباس»، يعني أن الحسن عن ابن عباس خطب أهل البصرة وهو منهم.

ومثاله أيضاً عند البخاري:

قوله^(١): قال لي عبد الله بن محمد: حدثنا هشام قال: حدثنا معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما أدري أُمزِرُ نبياً كان أم لا، وتَبِعَ لَمِيتاً كان أم لا، والحدود كفارات لأهلها أم لا»^(٢).

فهذا إسناد مرسل؛ قد ساق البخاري عقبه طريقاً آخر عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ثم قال: «والأول أصحُّ، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: الحدود كفارة»^(٣).

فقد رجَّح البخاري فيهما الإرسالَ على الوصل، كون المتن المُستنكر أولى بذلك الإسناد المنقطع من الموصول.

وأما مثاله عند مسلم:

فما ذكره عند تعليقه رواية من قصر سند حديث جبريل ﷺ على ابن عمر ﷺ، فقال: «ذكرنا رواية الكوفيَّين حديث ابن عمر ﷺ في سؤال جبريل النَّبي ﷺ عن الإيمان والإسلام، وقد أوهموا جميعاً في إسناده! إذ انتهوا

(١) في «التاريخ الكبير» (١/١٥٢).

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة: الحاكم في «المستدرک» (١٧/٢)، رقم: ٢١٧٤، والبخاري في «المسند» (١٧٦/١٥)، رقم: ٨٥٤١، والبيهقي في «السنن الكبير» (٤: الأشربة والحدود فيها، باب: الحدود كفارات، رقم: ١٧٥٩٥).

(٣) وقد رجَّح غير واحد من الأئمة الوجه المرسل الذي رواه هشام بن يوسف الصنعاني عن معمر، على الوجه الموصول الذي رواه عبد الرزاق عن معمر من جهة تقديمهم لهشام على عبد الرزاق، فهو من أقرَّبه، لكنه أجلُّ منه وأقنن. انظر سير أعلام النبلاء (٩/٥٨٠).

وقد أبان البخاري أنَّ من أسباب تعليقه للحديث: كون حديث «الحدود كفارة» متقدِّم عن الحديث الأول في نفي العلم بكونه كفارة، لأنَّ من حديث عبادة ﷺ وقد كان في بيعة العقبة الأولى، وقد أسلم بعده أبو هريرة بسبع سنين عام خيبر، بيد أنَّ ابن حجر في «الفتح» (١/٦٦) خالف البخاري ورجَّح صحَّة حديث أبي هريرة ﷺ: «ما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا...» وأنَّ البيعة التي ورد فيها الحديث وقعت بعد فتح مكة عند نزول سورة الممتحنة، والله أعلم.

بالحديث إلى ابن عمر رضي الله عنهما، حُكي ذلك من حضورِ رسول الله ﷺ حين سألَه جبريل عليه السلام.

وإنما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه هو الذي حضر ذلك دون أن يحضره ابن عمر، ولو كان ابن عمر عاين ذلك وشاهده لم يجز أن يحكيه عن عمر^(١).

والأمثلة غير هذه كثيرة جدًا من ممارساتِ الشُّيخين لنقدِ الأحاديث بالنظر إلى حال مدلولات متونها؛ وبالله التوفيق.

(١) «التمييز» (ص/١٥٣).

المبحث الخامس عشر

غمز البخاريّ في فقهه للمتون
بدعوى اختلال ترجماته للأبواب ونكارة فتواه

المطلب الأول

عبريّة البخاريّ في صناعة «صحيحه»

البخاريّ مجتهد مُطلق، وفقية اكتساباً وتحصيلاً، أوّقد فيه مَلَكَةُ التَّفَقُّه عُنَايَتُهُ الشَّدِيدَةُ بِالْقُرْآنِ، وأَظْلَعُهُ الفَسِيحُ عَلَى السُّنَةِ وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، حَتَّى أَذْعَرَ لَفْهِجَهُ عُلَمَاءُ الْحَرَمَيْنِ، فَأَقْرَؤُوا لَهُ بِالْإِمَامَةِ وَالفَقْهِ^(١).

فهذا شَيْخُهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ (ت ٢٣٨هـ) إِمَامُ الفَقْهِ والحَدِيثِ، لَمْ يَسْتَكْفِ أَنْ يُوصِي بِالْبَخَارِيِّ ظُلَّامَهُ، يَحْتُثُّهُمْ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «اَكْتُبُوا عَنْ هَذَا الشَّابِّ، فَلَوْ كَانَ فِي زَمَنِ الْحَسَنِ، لاحتَاجَ إِلَيْهِ النَّاسُ، لِمَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ وَفَقْهِهِ»^(٢).

هذه الجُرْفَةُ الْعَقْلِيَّةُ وَالطَّبِيعُ الْفَقْهِيّ فِي الْبَخَارِيِّ، اصْطَبَحَ بِهِ كِتَابُهُ «الْجَامِعُ» اصْطِبَاحًا ظَاهِرًا، فَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْمُتَمَرِّسِينَ بِمَعَانِي الْمَنْقُولِ أَنَّ «فَقْهَ الْبَخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِهِ»^(٣)، كَوْنُهُ التَّرَمُّزُ مَعَ انْتِقَاءِ الصَّحَاحِ مِنَ الْأَحَادِيثِ اسْتِنْبَاطَ الْفَوَائِدِ الْفَقْهِيَّةِ،

(١) «مير أعلام النبلاء» (١٢/٤٢٥).

(٢) «مير أعلام النبلاء» (١٢/٤٢٥)، و«هَدْيُ السَّارِي» لابن حجر (ص/٣٠٧).

(٣) «التوضيح» لابن الملقن (١/٨٧)، و«هَدْيُ السَّارِي» لابن حجر (ص/١٣).

يقول القُرْتُبِيُّ: «فَقْهَ الْبَخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِهِ، لَهُ مَحْمَلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ مَسَائِلَ الْفَقْهِ الْمَخْتَارَةِ عِنْدَهُ تَظْهَرُ مِنْ تَرَاجِمِهِ، وَثَانِيَهُمَا: أَنْ ذِكَاةً يَظْهَرُ مِنْ تَرَاجِمِهِ، وَالْبَخَارِيُّ سَابِقُ الْغَايَاتِ فِي وَضْعِ التَّرَاجِمِ، فَإِنَّهُ قَدْ تَحِيرَتِ الْعُقَلَاءُ فِيهَا؛ وَأَمْسَلُ التَّرَاجِمِ تَرَاجِمُ التِّرْمِذِيِّ، وَتَرَاجِمُ أَبِي دَاوُدَ أَهْلَى مِنْ تَرَاجِمِ التِّرْمِذِيِّ، وَالْقَفْظُ النَّسَائِيُّ فِي تَرَاجِمِهِ أَثَرُ شَيْخِهِ الْبَخَارِيِّ، وَبَعْضُ تَرَاجِمِهِمَا مُتَّحِدَةٌ حَرْفًا حَرْفًا، .. وَمَا وَضَعَ مُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ التَّرَاجِمَ، «الْعُرْفُ الشَّدِيدُ» لِلْكُشْمِيرِيِّ (١/١٠).

والتَّكْتُ الحَكِيمِيَّةُ، والتَّعْلِيْقُ عَلَى إِنْهَاءِ بَرَاءِيهِ أَحْيَانًا، مُسْتَشْهِدًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِأَتَارِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، إِذْ لَمْ يَكُنْ «مَقْصُودُهُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ فَقَطْ، بَلْ مُرَادُهُ
الِاسْتِنْبَاطَ مِنْهَا، وَالِاسْتِدْلَالَ لِأَبْوَابِ أَرَادَهَا»^(١).

فَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ تَفْضِيلِ الْعُلَمَاءِ -مُحَدِّثِينَ وَفُقَهَاءَ- لـ «صَحِيحِهِ» عَلَى سَائِرِ
دَوَائِنِ السُّنَّةِ، وَتَلَقِّيهِمْ إِثَاءً بِالْقَبُولِ، وَانْكَبَاهِهِمْ عَلَى دِرَاسَتِهِ وَتَدْرِيسِهِ: هَذَا
الِاهْتِمَامُ مِنْ صَاحِبِهِ بِوَضْعِ تَرَاجُمٍ فَرِيدَةٍ مُنْتَعَةٍ لِأَبْوَابِهِ، تَضَمَّنَتْ كَثِيرًا مِنَ الْمَعَانِي
الْغَامِضَةِ، وَالِاسْتِنْبَاطَاتِ الدَّقِيقَةِ.

يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ عَنْ هَذَا النَّجِيزِ: «الْجَهَةُ الْعُظْمَى الْمَوْجِبَةُ لِتَقْدِيمِهِ، هِيَ مَا
ضَمَّنَتْهُ أَبْوَابُهُ مِنَ التَّرَاجُمِ الَّتِي حَيَّرَتْ الْأَفْكَارَ، وَأَدْهَشَتْ الْعُقُولَ وَالْأَبْصَارَ، وَإِنَّمَا
بَلَغَتْ هَذِهِ الرُّتْبَةَ، وَفَازَتْ بِهَذِهِ الْخُطْوَةَ، لِسَبِّ عَظِيمٍ أَوْجَبَ عَظَمُهَا، وَهُوَ مَا
رَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ: شَهِدْتُ عِدَّةَ مَشَايِخَ
يَقُولُونَ: حَوَّلَ^(٢) الْبُخَارِيُّ تَرَاجِمَ جَامِعِهِ بَيْنَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْبَرِهِ، وَكَانَ يَصَلِّي
لِكُلِّ تَرْجُمَةٍ رَكَعَتَيْنِ^(٣)»^(٤).

فَكَانَ أَجْلَى لِمَسَاتِ الْإِبْدَاعِ مِنَ الْبُخَارِيِّ فِي مُصَنَّفِهِ مُتَجَلِّةً فِي صِيَاحَتِهِ لِنَتْلِكَ
التَّرَاجِمِ، وَحُسْنِ اقْتِنَاصِهِ لِعَجَائِبِ الْمَعَانِي مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَسُوقُهَا فِي تَبْوِيَّاتِهِ،
مُعَرِّبًا عَنْ فِهْمِ مِيزَةِ اللَّهِ بِهِ عَنْ أَقْرَانِهِ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

بِذَا نَسْتَطِيعُ تَلْمُحَ بَعْضِ مِنْ أَسْرَارِ عِبْقَرِيَّةِ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»، تَتَجَلَّى
بَادئُ الرَّأْيِ فِي ثَلَاثِ مِيزَاتٍ أَصَبَّهَا كِتَابُهُ:

الْأُولَى: اشْتِرَاطُهُ لِأَعْلَى مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ فِي الْحَدِيثِ.

الثَّانِيَّةُ: دَقَّةُ الْاسْتِنْبَاطِ لِلْمَعَانِي فِي التَّرَاجِمِ.

(١) «مَقْدُّ السَّارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ص/٨).

(٢) أَي: يُحَوِّلُ.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «أَسَامِي» مِنْ رَوَيْ عَنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ (ص/٦١).

(٤) «مَقْدُّ السَّارِي» (١٣/١).

الثالثة: التَّنَاسُبُ بَيْنَ الْكُتُبِ وَالتَّرَاجِمِ وَالْأَحَادِيثِ.

وفي تقرير هذه الميزانِ الثلاثِ في البخاريّ، يقول أبو بكرِ الإسماعيليّ (ت ٢٩٥هـ)^(١): «إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَمْ يَلْغُ مِنَ التَّشَدُّدِ مِثْلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا تَسَبَّبَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي، وَاسْتِخْرَاجِ لَطَائِفِ فَقْهِ الْحَدِيثِ، وَتَرَاجِمِ الْأَبْوَابِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا لَهُ وَصْلَةٌ بِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ فِيهِ تَسْبِيْهٍ، وَلِلَّهِ الْفَضْلُ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ يَشَاءُ»^(٢).

ومع ما أنعم الله عليه به على البخاريّ من هذه الفضائل العزيزة في الفهم والتَّصنيف، إلّا أنّه قد حَظِيَ بِالنَّصِيبِ الْأَوْفَرِ مِنْ طَعُونِ الْمُعَاصِرِينَ فِي فَقْهِهِ لِلنَّصُوصِ، وَامْتَارَ عَنْ سَائِرِ الْمُحَدِّثِينَ بِمُوفُورِ التَّشْكِيكِ فِي فَهْمِهِ وَاسْتِيعَابِهِ لِمَرَامِ الْأَحَادِيثِ، لِيَخْلُصَ أَقْوَامٌ مِنْ مَنَاوِيهِ إِلَى نَزْعِ أَهْلِيَّتِهِ فِي تَمْيِيزِ صِحَاحِ الْمَتُونِ مِنْ مُنْكَرَاتِهَا؛ وَالْجَوَابُ عَلَى عَلَيْهِمْ مُضْمَنٌ تَفْصِيلًا فِي الْمَطَالِبِ الثَّالِيَةِ:

(١) محمد بن إسماعيل بن يهراَن الحافظ أبو بكر الإسماعيليّ: إمام أهل جرجان والمرجوع إليه من الفقهاء والتَّحْدِيثِ وَصَاحِبِ التَّصَانِيفِ، مِنْهَا «الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، انظر «أعلام النبلاء» (١١٧/١٤).

(٢) «هَدْيُ السَّارِي» (ص/١١).

المطلب الثاني

انغلاق فهم بعض المعاصرين عن إدراك وجه المناسبة
بين تراجم البخاريّ وأحاديثها سبيل عندهم لتسفيه

المُتقرّر عند مُصنّفِي الحديث شَرطُ صِحِّهِ التَّرْجَمَةُ بِتَحَقُّقِ المناسِبَةِ بينها وبين المُترَجِّمَ لَهُ^(١)، فإنَّ كثيرًا مِنَّنَ نظر في تراجم أبواب البخاريّ تَعَسَّرَ عليهم الرِّبْطُ بينها وما انتقاء تحتها مِن أخبار؛ ذلك أنَّ البخاريّ لم يُخْصِ نفسَ الأساليبِ التَّأليفِيَّةِ، والمناهجِ الوُضْعِيَّةِ الَّتِي جَرى عليها المُحدِّثون وقتَه في تصنيفِ العلوم، بل نحى طريقًا خاصًّا في التَّدوين، لم يقتصر فيه على مُجرّد ما يَتبادَر مِن النُّصوصِ مِن معاني.

فلقد كان البخاريّ في تراجمه سَبَّاقَ غَايَاتٍ، وصاحبَ آيَاتٍ في وَضْعِ تراجمٍ لم يُسبقَ إليها، لم يَسْتَطِعْ أن يُخاكيه أَحَدٌ مِن المتأخِّرين في طريقتها، حتَّى نَبَّهَ على مسائلَ مَظَانِّ الفقه مِن القرآن، بل أقامها منه، ودَلَّ على طُرُقِ التَّائيسِ منه، وبه يَتَّضحُ ربطُ الفقه والحديث بالقرآن بعِضِهِ ببعض.

فكانت تراجمُه صورةً حَيَّةً لاجتهاده وعَبْقَريَّته في مَنهجيَّته^(٢)، جامعًا في كتابه المُبارك «العُلَمَينَ والخَيْرينَ الجَمِّينَ، حازَ كتابُه مِن الشُّنَقِ جَلالَتها، ومِن

(١) «توضيح الأفكار للصنعاني (١/٤٤).

(٢) «فيض الباري» للكشميري (١/٣٥).

المسائل الفقهيَّة سُلَّالَتِهَا، وَهَذَا بَعُوضُ سَاعَدَةِ عَلَيْهِ التَّوْفِيقُ، وَمَذْهَبُ فِي التَّحْقِيقِ دَقِيقٌ^(١).

وَالسِّرُّ فِي غَمُوضِ هَذِهِ التَّرَاجِمِ كَامِنٌ فِي تَنْوُوعِ مَقَاصِدِ الْبُخَارِيِّ وَبُعْدِ مَرَامِيهِ، وَفَرِطُ ذِكَايَتِهِ، وَتَعَمُّقُهُ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ، وَحِرْصُهُ عَلَى الْإِسْتِفَادَةِ وَالْإِفَادَةِ مِنْهُ أَكْبَرَ اسْتِفَادَةٍ مُمْكِنَةٍ؛ «كَتَخَلَّه حَرِيصَةٌ تَوَاقَّةٌ -وَاللَّهِ- تَجْتَهِدُ أَنْ تَنْشَرِبَ مِنَ الزُّهْرَةِ آخَرَ قَطْرَةٍ مِنَ الرَّحِيقِ، ثُمَّ تُحَوِّلَهَا إِلَى غَسَلِ مُصَفًّى، فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ»^(٢).

فَلَأَجَلَ ذَا أَلْفَتْ فِي فَقْهِ تَرَاجِمِهِ كُتِبَ بِحَالِهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَجَالَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ قِدَاحَهُمْ، وَأَرْكَضُوا فِي هَذَا الْمَيْدَانِ جِيَادَهُمْ، قَدْ اغْتَصَرُوا فِيهَا عَقُولَهُمُ الرَّاجِحَةَ، وَعِلْمُهُمُ الرَّاسِخَةَ^(٣)، «فَلَمْ نَعْرِفْ أَدِيبًا وَلَا لُغَوِيًّا تَعَمَّقَ فِي فَهْمِ بَيْتٍ مِنَ الْأَبْيَاتِ، وَمَعْرِفَةٍ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي الشَّعْرِيَّةِ، وَالْوَصُولِ إِلَى غَايَةِ مِنَ غَايَاتِ الشُّعْرَاءِ، مِثْلَ تَعَمُّقِ شُرَاحِ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» وَالْمُسْتَغْلِينَ بِتَدْرِيسِهِ، فِي فَهْمِ مَقَاصِدِ الْمُؤَلِّفِ وَشَرْحِ كَلَامِهِ»^(٤).

وَالْمَقْصُودُ؛ أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمَّا أَوْدَعَ كِتَابَهُ مِنَ الْفَقْهِ الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ التَّرَاجِمُ مَا أَوْدَعَ، وَرَضَعَ فِي عَقُودِ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ جَوَاهِرِ الْمَعَانِي مَا رَضَعَ، ظَهَرَتْ مِنْ تِلْكَ الْمَقَاصِدِ فَوَائِدُ، وَخَفِيَتْ فَوَائِدُ، فَاضْطَرَبَتْ بَعْضُ الْأَفْهَامِ فِيمَا خَفِيَ، فَمِنْ مُحَوِّمٍ وَشَارِدٍ.

(١) «المتواري على تراجم أبواب البخاري» (ص/٣٩).

(٢) «نظرات على صحيح البخاري» لأبي الحسن الندوي (ص/٣٣).

(٣) من أشهر ما كُتِبَ فِي شَرْحِ مَنَاسِبَاتِ تَرَاجِمِ الْبُخَارِيِّ: «المتواري على أبواب البخاري» لِابْنِ الْمُنِيرِ الْمَالِكِيِّ الَّذِي سَيَّأَتِي ذَكَرَهُ هُنَا، وَ«مَنَاسِبَاتِ تَرَاجِمِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ الدِّينِ ابْنِ جَمَاعَةَ، وَ«تَرَاجِمِ أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» لِلشَّاهِ وَلِيِّ الدَّهْلَوِيِّ، وَ«شَرْحِ تَرَاجِمِ أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ» لِلْكَانْدِيلَوِيِّ، وَكُلُّهَا هَذِهِ مَطْبُوعَةٌ، وَلَعَلَّ أَجُودَهَا كِتَابُ «تَوْجِمَانِ التَّرَاجِمِ» لِابْنِ رُشِيدِ السَّبْتِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْهُ، حَتَّى قَالَ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٩٣/١): «وَرَقِفْتُ عَلَى مَجْلَدٍ مِنْ كِتَابِ اسْمِهِ تَرْجِمَانِ التَّرَاجِمِ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُشِيدِ السَّبْتِيِّ، يَشْتَمِلُ عَلَى هَذَا الْمَقْصَدِ، وَصَلَّ فِيهِ إِلَى كِتَابِ الصِّيَامِ، وَلَوْ تَمَّ لَكَانَ فِي غَايَةِ الْإِفَادَةِ، وَأَنَّهُ لَكَثِيرُ الْفَائِدَةِ مَعَ نَقْصِهِ»، وَقَدْ عَثَرْتُ مُؤَخَّرًا عَلَى جُزْءٍ صَغِيرٍ مِنْهُ طُبِعَ بِتَحْقِيقِ د. زَيْنِ الْعَابِدِينَ رِسْتَمِ.

(٤) «نظرات على صحيح البخاري» (ص/٢٥)، وَأَصْلُهَا مَقَالَةٌ قَدَّمَ بِهَا أَبِي الْحَسَنِ النَّدَوِيُّ لِكِتَابِ «لَا مَعَ الدَّرَارِيِّ عَلَى جَامِعِ الْبُخَارِيِّ» لِلْكَانْدِيلَوِيِّ.

فقاتلُ يقول: احترم ولم يهذب الكتاب، ولم يُرتب الأبواب.
وقاتلُ يقول: جاء الحَلل من النسخ وتجزيفهم، والثقلَة وتحريفهم.
وقد سَبَقَ الجواب على هذين بما يكفي بالِ المُنصف من الانشغال بهما.

يَقْنِي النَّظَرُ محصورًا في هذا الموطن في قول مَنْ قال: «قد أبعد البخاري المنتجع في الاستدلال، فأوهمَ ذلك أنَّ في المطابقة نوعًا من الاعتدال»^(١)، وما هو منه إلا الغلط في فهم الأحاديث؛ «فإنَّ أدلته عن تراجمه مُتقاطعة، فيَحْمَلُ الأمر على أنَّ ذلك لقصورٍ في فكرته، وتجاوزٍ عن حَدِّ فطرته.

وربما يجدون الترجمةَ ومعهما حديثٌ يُتَكَلَّفُ في مُطابقتها لها جدًّا، ويجدون حديثًا في غيرها هو بالمطابقةِ أوْلَى وأجْدَى! فيحملون الأمر على أنه كان يضع الترجمةَ ويُفَكِّرُ في حديثٍ يُطابقتها، فلا يَعْنُ له ذكرُ الجلي، فيعدل إلى الخفي، إلى غير ذلك من التقادير التي فَرَضوها في الشراجم التي انتقدوها، فاغترضوها»^(٢).

وَمَنْ عَلِمْتُهُ سَبَاقًا إلى هذا التَّخْرِيجِ الحَاظُ من فقهِ البخاري: أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ)؛ فبعد سَوْفِهِ لَمْشهورِ نَصِّ المُستَملي في إلحاقات تراجم نُسخة الفِرَبْرِي من «الجامع الصحيح» - وقد ذكرناه في موضع سابق - «أتبعه الباجي بما كان الواجب عليه تركه»^(٣)، فإنه قال: «...إنما أوردت هذا، لما غَنِيَّ به أهلُ بَلَدِنَا من طَلَبِ مَعْنَى يَجْمَعُ بين الترجمة والحديث الذي يَلِيها، وتُكَلِّفهم في تعسُّبِ التَّأويلِ ما لا يَسُوغُ، ومُحمَّد بن إسماعيل البخاري، وإن كان من أعلمِ النَّاسِ بصحيح الحديث وسقيمه، فليس ذلك من عِلْمِ المعاني وتحقيقِ الألفاظ وتمييزها بسبيل»^(٤).

(١) «المتواري على أبواب البخاري» لابن المنير (ص/٣٦).

(٢) «المتواري على أبواب البخاري» (ص/٣٦).

(٣) «إفادة النصيح» لابن رشيد السبي (ص/٢٦-٢٧).

(٤) «التدليل والتجريح» (١/٣١٠-٣١١).

وهذا القول منه بمنأى عن التحقيق! وما ينبغي لمن استعصى عليه الظفر بوجه تلك المناسبات أن يسارع برد الغيب في المترجم، ما دام القصور في فهم الناظر وارد.

فلأجل هذا الذي بدر من الباجي، تعقبه ابن رشيد السني (ت ٧٢١هـ) بما يدفع اللوم به عن البخاري، قائلاً: «إنما وقع للبخاري عليه السلام هذا، إما كان عليه من التثؤن في غوامض المعاني، والخلوص من مبهماتها، والقوص في بحارها، والاقتناص لسواردها، وكان لا يرضى إلا بدرة الغائص، وطبقة القائص، فكان عليه السلام يتأني ويقف وقوف تخير لا تحير، لازدحام المعاني والألفاظ في قلبه ولسانه، فحم له الحمام، ولم ثمه له الأيام، لا لبا قاله أبو الوليد من قوله الخطأ الذي ضربنا عن ذكره؛ ومن تأمل كلامه فقها واستنباطاً وعربيةً ولغةً، رأى بحراً جمع بحاراً، إلى ما كان عليه من حسن النية، وجميل الفعلة في وضع تراجم هذا الكتاب»^(١).

غير أن هذا المستحسن عند ابن رشيد يسلب حسنه من يسيء فهم مقاصد البخاري في تراجمه، من بعض الاتجاهات المنحرفة المعاصرة، فعابوها عليه حين عرّ عليهم إدراك كثير من مناسباتها؛ فلم يجد (حسن حنفي) بداً ليتخلص من دوامة فهمها إلا بتحقيق هذه الثبوبات، كونها عنده «اختياراً إيديولوجياً طبقاً للسلوك القديم، وما يتفق مع البيئة العربية الأولى»^(٢)؛ فما البخاري في اختياراته لثبوباته إلا خادماً للتوجهات السلطوية والاجتماعية^(٣).

من هنا، حسن بنا التعرّيج بإيجاز على طبيعة الثبوبات التي حبكها البخاري في «صحيحه» ومنهجه في ترجمتها، كي نجلي أنظار من استشكلوا ذلك من الغبش الحاصل في أفهامهم تجاه فقه البخاري وفهمه للأحداث؛ فنقول:

(١) «إفادة التصحيح» لابن رشيد (ص/ ٢٦-٢٧)

(٢) «من الثقل إلى العقل» (٢٣/٢).

(٣) «في فكرنا المعاصر» لحسن حنفي (ص/ ١٨٠).

الفرع الأول: أنواع التراجم المودعة في «الجامع الصحيح».

يُقرَّر بعض المُتَحَقِّقين بـ «صحيح البخاري»، أنَّ المناسبة بين التراجم والمُترجم لها فيه تأتي على جِهتين:

الجهة الأولى: جهة المطابقة، وهي نوعان^(١):

النوع الأول: المطابقة الكلية: وهي التي تكون الترجمة فيها مطابقة للمُترجم مطابقة تامَّة من كلِّ وجه، فكلُّ ما دلَّ عليه فهو وارد في الترجمة.

النوع الثاني: المطابقة الجزئية: وهي التي تكون الترجمة فيها مطابقة للمُترجم مطابقة ناقصة، فليس كلُّ ما دلَّ عليه المُترجم واردًا في الترجمة، بل إنَّ الترجمة دالَّة على جزء من المُترجم فقط.

وكِلتا الجِهتين من المطابقة لا إشكال فيها فيمن ينظر في كتاب البخاري، لتَنصيصه على المناسبة في نفس الترجمة كليًا أو جزئيًّا^(٢).

أمَّا الجهة الثانية: فجهة إدراكها، وهي قسمان:

القسم الأول: المناسبة الجليَّة: وهي الظاهرة التي لا تحتاج إلى كثير تدبُّر وتأمل، وإنَّما هي الظاهر المنفدح في الذهن مباشرة، وهذه واقعة في تراجم البخاري كثيرًا^(٣).

وليس ذكر هذه الجهة من غرضنا في هذا المبحث أصالة؛ وفائدتها: الإعلام بما ورد في ذلك الباب من اعتبار لمقدار تلك الفائدة، فكأنَّه يقول: هذا الباب الذي فيه كذا وكذا، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً^(٤).

(١) مُستفاد من «تراجم أحاديث الأبواب» لد. علي الزين (بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد: ٥، محرم ١٤١٢هـ، ص ١٥٨-١٦٢).

(٢) انظر هذا التقسيم في «المتواري» لابن المنير (ص/٣٧)، و«البيضة» لصديق حسن خان (ص/١٧٠-١٧١).

(٣) انظر «المتواري» لابن المنير (ص/٣٧).

(٤) انظر «مَدَنِي السَّارِي» (١/١٣).

القسم الثاني: المناسبة الخفية: وهذه التي تحتاج إلى سعة علم، وتوقد ذهني حاضر، فأثرها البخاري على ما ظهر من التراجم، حيث اقتصر على ما يدل بالإشارة، وحذف ما يدل بالصراحة، وهذه التي يعز على الأكثرين ذكرها، حتى سُميت بـ «التراجم الاستنباطية»^(١).

فهذا النوع من التراجم عند البخاري أجل أنواع تراجمه وأنفسها، حتى كانت عاداته الأشهر في تبويبات كتابه، والصفة السائدة فيها؛ وفيها يقول ابن حجر: «ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري، اكتفائه بالتلويح عن التصريح...»، قال: وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم صحيحه^(٢). فمن أنعم النظر في هذه التراجم، وقدر له أن يتصفقها ويتلحها بروية، مستعيناً في ذلك بما سطره شراح الحديث، استطاع أن يمسك بالجل الرباط بينها، فلاخ له عن كتب مغزى البخاري منها.

وثمة تنوع ثانٍ نفيس لتراجم البخاري في «صحيحه»: وهو ما نحى إليه أبو الحسن السندي (ت ١١٣٨هـ)، يقرب أن يكون جمعاً بين كلا الجهتين السالفتين في التقسيم الأول: جهة المطابقة، وجهة الإدراك، يُعين على حل كثير من الإشكالات التي قد تكتنف علاقة بعض التراجم بمتراجمها عند بعض الناظرين، يقول فيه:

«إعلم أن تراجم الصحيح على قسمين:

- ١- قسم: يذكره لأجل الاستدلال بحديث الباب عليه.
- ٢- وقسم: يذكره ليُجعل كالشرح لحديث الباب: فيبين به مُجمل حديث الباب -مثلاً- لكون حديث الباب مطلقاً قد عُلِمَ تقييده بأحاديث أخر، فيأتي بالترجمة مُقيدة، لا يستدل عليها بالحديث المطلق، بل ليبين أن مُجمل الحديث هو المُقيد، فصارت الترجمة كالشرح للحديث.

(١) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، لنور الدين العتر (ص/ ٧٤).

(٢) «فتح الباري» (٨/١).

وَالشَّرَاحَ جَعَلُوا الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا دَلَالًا لِمَا فِي التَّرْجَمَةِ، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ فِي مَوَاضِعَ، وَلَوْ جَعَلُوا بَعْضَ الشَّرَاحِ كَالشَّرْحِ، تَخَلَّصُوا مِنَ الْإِشْكَالِ فِي مَوَاضِعَ^(١).

فَلْيُعْلَمَنَّ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الدَّقِيقَةِ، «اعْتَقَدَ مَنْ لَمْ يُعْمِنْ النَّظَرَ، أَنَّ الْبُخَارِيَّ تَرَكَ الْكِتَابَ بِلَا تَبْيِيزٍ»^(٢) - وَقَدْ أَسْلَفْنَا التَّنْبِيهَ إِلَى غِلْطِهِ - وَمَنْ تَأَمَّلَ ظَفَرًا

الفرع الثاني: الحِكْمَةُ مِنْ إِثَارِ الْبُخَارِيِّ لِلتَّلْمِيحِ دُونَ التَّنْصِيحِ فِي أَكْثَرِ تَرَاجِمِهِ.

اخْتَارَ الْبُخَارِيُّ هَذَا النَّمْطَ مِنَ التَّلْمِيحِ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِ كِتَابِهِ، شَخْصًا مِنْهُ لِعَقْلِ قَارِي كِتَابِهِ، وَتَدْرِيبًا لِفَهْمِ طَلِبَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِسْتِنْبَاطِ، وَصَقْلًا لِلْمَلَكَاتِ فِي ذَلِكَ، وَتَنْبِيهًا عَلَى مَوَاطِنِ الْعِلَّةِ؛ وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ التَّرْبَوِيَّةِ الْجَلِيلَةِ يَقُولُ الْمُعَلِّمُ: «لِلْبُخَارِيِّ تَكَلُّفٌ وَلَوْعٌ بِالْإِجْتِرَاءِ بِالتَّلْوِيحِ عَنِ التَّنْصِيحِ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ جَامِعِهِ الصَّحِيحِ، جِرْصًا مِنْهُ عَلَى رِيَاضَةِ الطَّلَالِ، وَاجْتِنَابًا لَهُ إِلَى التَّنَبُّؤِ وَالتَّقْيِظِ وَالتَّمْهَمِ»^(٣).

وَقَدْ وَجَدْنَا الْعُلَمَاءَ قَدِيمًا وَهُمْ يَنْعَمُونَ بِمِثْلِ هَذَا الْجِسْرِ الرَّائِقِ فِي تَلْقِينِ الْعِلْمِ، فَيَتَفَنَّنُونَ فِي تَقْلِيدِ الْمَادَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى وَجْهِ مُخْتَلِفَةٍ، جِرْصًا عَلَى اسْتِنْهَاضِ مَلَكَةِ الْاسْتِحْضَارِ فِي الطَّلَبَةِ.

فَكَانَ مِنْ طَرَائِقِ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ -مِثْلًا-: أَنْ يُورِدَ الشَّيْخُ آيَةً، ثُمَّ يَسْتَفْرِغُ أَذْهَانَ الطُّلَّابِ لِذِكْرِ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، تَفْسِيرًا وَفِقْهًا وَحَدِيثًا وَلُغَةً^(٤)؛ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ

(١) حَاشِيَةُ السَّنْدِي عَلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٥/١).

(٢) «هُنَّى الشَّارِي» لَابِنْ حَجَرٍ (ص/١٤).

(٣) مَقْدَمُهُ لَتَحْقِيقِ كِتَابِ «مَوْضُوحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» لِلخَطِيبِ (١/١٤).

(٤) وَقَدْ كَانَ يَسْلُكُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي التَّلْمِيمِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَمَاعَةَ فِي تَرْجُمَتِهِ لِتَلَامِيذِهِ، يَقُولُ ابْنُ خَجَرٍ فِي «رَفْعِ الْإِصْرِ عَنْ قَضَاءِ مِصْرَ» (ص/٢٩): «ذَكَرَ لِي الْقَاضِي جَلَالُ التَّيْنِ الْبَلْقِينِي، أَنَّهُ حَصَرَ دُرُوسَهُ، وَوَضَعَهُ =

الثَّافِعَةُ لِلنَّمِيَةِ مَلَكَةُ الاسْتِحْضَارِ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِإِزَاءِ شَيْخٍ مُتَمَكِّنٍ فِي مِثْلِ مَقَامِ
الْبُخَارِيِّ!

الفرع الثالث: ألوان من خفي تراجم البخاري الدالة على غوصه في
المعاني واستحضاره للأدلة.

لقد ألقى المحققون من أهل المعرفة بـ «الصحيح» هذه المناسبات الخفية فيه
عدّة أنواع:

فمنها: أن يكون في الترجمة لفظ يُفيد معنى مُعيّنًا لا ذِكر له في الحديث
الذي أُثبت، لكن يكون هذا الحديث ذا طَرَقٍ، أثبت منها البخاري ما يُوافق شرطه
في كتابه، ولم يُثبت من الطَرِيق الموافقة للترجمة، لقصور شرطها عن شرطه،
فيأتي بالزيادة التي لم تُوافق شرطه في الترجمة.

كما أنّه كثيرًا ما يذكّر الترجمة بخلاف لفظ الحديث، ويكون الغرض منه:
الإشارة إلى اختلاف ألفاظ الرواية الواردة في الباب، وهذا مُطرد في كتابه^(١)؛
فيظنّ الجاهل بالروايات أن لا علاقة بين ما في الترجمة والحديث! ومثل هذا
لا يَنْتَفِعُ به إِلَّا المَهَرُ من أهل الحديث.

مثل ما أورد من حديث الخوارج: «إِنْ مِنْ ضَيْضِيٍّ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ
الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ...»؛ أورد البخاري في باب «قول الله تعالى:
﴿تَمُوتُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾»^(٢).

فقد بين العسقلاني أن حديث الخوارج هنا جاء في بعض رواياته - غير
الرواية التي ساقها البخاري في الباب المذكور - بلفظ: «أَنَا نَامُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مِّنْ

= بكثرة الاستحضار، قال: وكانت طريقته أنّه يُلقِي الآية أو المسألة، فيجاذِبُ القَلْبُ القَوْلَ في ذلك
والبحث، وهو مُضَعٌ إِلَيْهِمْ، إلى أن يَتَنَاهَى ما عندهم، فيبتدئ فيُقرّر ما ذكروه، ثم يَسْتَدْرِكُ ما لم
يَقْرَءُوا له، فيُعيدُ غَرَابَ وَكَوْنَهُ.

(١) مثاله في «المناوي» لابن المنير (ص/٢٧٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٦/٧).

في السَّمَاء؟» قال: «وبهذا تظهرُ مناسبة هذا الحديث للترجمة، لكنَّه جرى على عادته في إدخال الحديث في الباب للفظة تكون في بعض طُرُقهِ، هي المناسبة لذلك الباب، يُشير إليها، ويُريد بذلك شحذَ الأذهانِ، والبَعثَ على كثرة الاستحضار»^(١).

ومن أنواع الخفي من تراجم البخاري: أنه يُترجم للباب على صورة ما، فيورد فيها أحاديث مُتعارضة في ظاهرها، فينبه على وجه التوفيق بينهما أحياناً، وقد يكتفي بصورة المعارضة، تنبيهاً منه على أنَّ المسألة اجتهادية^(٢)، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليُقرَّب إلى الفقيه من بعده أمرها، كما فَعَلَ في باب «خروج النساء إلى البراز»^(٣).

ومن ذلك: أنه يذكر حديثَ صحابيٍّ ما لا يُناسب الترجمة، وهو يُشير بذلك إلى حديثٍ آخر لنفسِ هذا الصحابي المناسب لهذه الترجمة! وهذا من أشدَّ تشحيذاته للأذهانِ، لِيَتَلَفَّتْ إلى مُتعلِّقات الحديث وأشباهه.

يُتَّضَح هذا بما تَرَجَّم به باباً، قال فيه: «باب: طول القيام في صلاة الليل»، أوردَ في آخره حديثَ حذيفة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قام لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ، يَشُوصُ فَأَهْ بِالسَّوَاكِ».

فقد استشكلت بعض الأفهام العلاقة بين طول القيام وهذا الحديث في التَّسْوِيكِ؛ حتَّى أَبَانَ البدرُ بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) عن وجوه ذلك بقوله: «أرادَ بهذا الحديث استحضارَ حديثِ حذيفة ﷺ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: «أَنَّ صَلَّيَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ وَأَلَّ عِمْرَانَ وَالنِّسَاءَ فِي رَكْعَةٍ، وَكَانَ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ، أَوْ سَوَّالٍ سَأَلَ، أَوْ تَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ، ثُمَّ رَكَعَ نَحْوًا مِمَّا قَامَ» الحديث،

(١) فتح الباري (١٣/٤١٨).

(٢) «المنازعي» لابن المنير (ص/٧٣).

(٣) «فتح أبواب صحيح البخاري» لولي الله اللعلوي (ص/٢٠).

قال: «وإنما لم يخرج البخاري لكونه على غير شرطه، فإما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة، أو نبه بأحد حديثي حذيفة رضي الله عنه على الآخر»^(١).

بينما رأى العيني (ت ٨٥٥هـ) بعده بأن «الترجمة في طول القيام في صلاة الليل، وحديث حذيفة فيه القيام للتهجد، والتهجد في الليل غالباً يكون بطول الصلاة، وطول الصلاة غالباً يكون بطول القيام فيها، وإن كان يقع أيضاً بطول الركوع والسجود»^(٢).

ومن ذلك: أن يأتي الباب خالياً من ترجمة أصلاً، ويكتفي عنها بكلمة (باب)، مع إيراد الأحاديث تحتها، وتُسَمَّى بـ «الأبواب المرسلة»^(٣)، فيكون هذا الباب بمنزلة الفصل من الباب السابق، فلا بُدَّ له من تعلق به^(٤).

أو أنه يحذف الترجمة كثيراً للفوائد، فلأن الحديث الواردة في الباب يُستنبط منه مسائل عديدة مناسبة لهذا المَحَلِّ، فيحذف الترجمة، تشجيعاً للأذهان في إظهار مضمونه، واستخراج حقيقته، وإيقاظ الناظرين أن يخرجوا منه تراجم عديدة مناسبة لهذا الحديث^(٥).

ومن ذلك: أن يورد بعد الترجمة حديثاً يوافقها، ثم يذكر بعده حديثاً لا يوافقها، ويكون ذكره للحديث الثاني لمصلحة الحديث الأول، كتوضيح إجمال فيه، أو يكون في إسناد الثاني تصريح بسماع راوٍ قد عنعن في الحديث الأول، فيثبت به الاتصال، على المعروف من شرط البخاري في ذلك، وهكذا.

والفائدة المنتزعة من هذا: أن كثيراً ما يتحصل وجه المناسبة بالنظر إلى مجموع الروايات في الباب، فلا تستقل كل رواية بإفادة ما وضعت له الترجمة.

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٠/٣).

(٢) عمدة القاري (١٨٦/٧).

(٣) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، د. نور الدين عتر (ص/٨٥).

(٤) مُدَوِّى الشَّارِي لابن حجر (١٢٥/١)، وانظر «عمدة القاري» للعيني (٢٤١/٤)، ونحا نحو هذا الترمذي

في «جامعه»، والخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية».

(٥) «الأبواب والتراجم» للكاندملوي (٩٧/١).

وفي تقرير هذه الفائدة في النَّظَر إلى تراجم البخاري، يقول السُّنْدِي (ت ١١٣٨هـ): «كثيراً ما يذكر بعد التَّرْجَمَةِ آثاراً لأَذْنِي خاصَّةً بِالبَابِ، وكثيرٌ مِنَ الشُّرَاحِ يَرَوْنَها دلائلٌ لِلتَّرْجَمَةِ، فَيَأْتُونَ بِتَكْلُفاتٍ باردةٍ لِتَصْحِيحِ الاستدلالِ بِها عَلَى التَّرْجَمَةِ، فَإِنْ عَجَزُوا عَنْ وَجْهِ الاستدلالِ، عُدُّوه اعْتِراضاً عَلَى صاحِبِ «الصُّحُوحِ»، والاعتراضُ فِي الحَقِيقَةِ مُتَوَجِّهٌ عَلَيْهِمْ، حَيْثُ لَمْ يَفْهَمُوا الْمَقْصُودَ»^(١).

ومن ذلك: أَنَّ يُضَمَّنَ التَّرْجَمَةَ ما لَمْ تَجِرِ العادة بِذِكْرِهِ فِي كُتُبِ الفقه، وهذا ممَّا يَسْتغْرِبه بعضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ تَراجُمِهِ، وَقَدْ يَظُنُّهُ بعضُ المُعاصِرِينَ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ البُخَارِيَّ: أَنَّهُ مِنْ ضَعْفِ إلمائِهِ بِتَقْسيماتِ الأبوابِ! وَأَنَّهُ ذَكَرَ لِمَا لَا جَدْوَى مِنْهُ^(٢)!

يُمَثِّلُونَ لذلك بِتَرْجُمَتِهِ لِبابِ «أَكَلَ الْجُمَّارِ»؛ فَقَدْ يَظُنُّ الطَّائِفَةُ أَنَّ هذا لَا يُحْتَاجُ إِلَى إثباتِهِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ، لِأَنَّهُ عَلَى أَصْلِ الإِبَاحَةِ كَثيرُهُ، لَكِنَّ البُخَارِيَّ لَاحَظَ أَنَّهُ رُبَّمَا يُتَخَيَّلُ أَنَّ تَجْمِيرَ النَّخْلِ إِفسادٌ لِلْمَالِ وَتَضْيِيعٌ لَهُ، فَتَبَّ عَلَى بَطلانِ هذا التَّوَهُّمِ إِنْ سَبَقَ إِلَى ذَهَنِ أَحَدٍ.

فَلِأَجْلِ نَفَاسَةِ هذا المَلَمَحِ، عَقَّبَ عَلَى البُخَارِيَّ ابْنُ المُنِيرِ (ت ٦٨٣هـ) فِي هذا المَوْطِنِ بِأَن قال: «رَضِيَ اللهُ عَنْكَ! وَقَدْ سَبَقَ الزَّهْمُ إِلَى بعضِ المُعاصِرِينَ، فَانْتَقَدَ عَلَى مَنْ جَمَعَ نَخْلَةً وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى لِيَقْتَاتَ بِالْجُمَّارِ، تَحَرُّجاً وَتَوَرُّعاً مِمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ، لِمَا عُدِمَ قُوَّتُهُ المَعْتَادُ فِي بعضِ الأَحْيَانِ، وَزَعَمَ هذا المُعْتَرِضُ أَنَّ هذا إِفسادٌ خَاصٌّ لِلْمَالِ، وَفَسادٌ عَامٌّ فِي المَالِ، وَرُبَّمَا يُلْجِئُهُ بِنَهْيِ مالِكٍ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ قَبْلَ زَهْوِهِ عَلَى القَطْعِ إِذا كَثُرَ ذلك، لِأَنَّ فِيهِ تَسَبُّباً إِلَى تَقْليلِ الأَقْواتِ؛ فَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى تَرْجَمَةِ البُخَارِيَّ، ظَهَرَتْ لِي كِرامَتُهُ بَعْدَ ثَلَاثِ مائَةِ سَنَةٍ وَنَيْفٍ! ﷺ»^(٣).

(١) حاشية السُّنْدِي عَلَى البُخَارِيَّ (٥/١).

(٢) كما ادَّعاهُ عبدُ القُصْدِ شاكِرُ الإِمَامِي فِي كِتابِهِ «نَظَرَةٌ عابِرَةٌ إِلَى الصُّحُوحِ السَّنَةِ» (ص/٥٩).

(٣) «المُتَوَارِيَّ» (ص/٣٨).

مع ما يجب التَّنَبُّه له في هذا الباب من استكناه مقاصد البخاري من تراجمه: أنَّ أكثر ما يُترجم به لمثل هذا -مِمَّا قد يظهر منه عدم جدواه- إنما يكون تَعْقِبَاتٍ وَتَنْكِيَاتٍ عَلَى عبد الرزاق (ت ٢١١هـ) وابن أبي شبة (ت ٢٣٥هـ) في تَراجِم «مُصَنَّفَيْهِمَا»! وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ مثل هذه التَّوْجِيهَات لهذا النوع مِنَ التَّراجِم لا يَهْتَدِي إليها إِلَّا مَنْ مَارَسَ الْمُصَنَّفَيْنِ، وَأُطْلِعَ عَلَى ما فِيهِمَا^(١)!

ثُمَّ إِنَّ البخاريَّ قد يَعْقِدُ بَابًا يَأْتِي له بِترجمة ما، ليس له مِنْ وراءه قَصْدٌ إِلَّا نَقْضُ ما انْتَشَرَ فِي النَّاسِ مِنْ فتوى فقيه، هي عنده مَخَالَفَةٌ لِدَلَالَةِ سُنَّةٍ؛ وَمَنْ كان مُطْلَعًا عَلَى ما كان سائِدًا فِي عصره مِنْ آراءٍ يَكْثُرُ فِيها الْخِصَامُ، تَلَمَّحَ ذلك فِي مثلِ هذه التَّراجِم مِنْ طَرَفٍ خَفِيَ^(٢)!

إِلَى غير ذلك مِنْ أُنْوَاعِ التَّراجِم الَّتِي انْبَرَأَ الْعَالِمُونَ الْفَاهِمُونَ لِتَجْلِيلِهَا، وما ذلك مِنْهُمْ إِلَّا حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِ فِقْهِ الْبُخَارِيِّ وَوَاسِعِ فَهْمِهِ لِلشَّرِيعَةِ.

(١) «شرح تراجم أبواب البخاري» (ص/٢٢).

(٢) «نظرات على صحيح البخاري» لأبي الحسن الندوي (ص/٣٨).

الفرع الخامس

مجازة عبقرية البخاري أوجه التناسب في التّراجم إلى تناسب الكتب والأبواب فيما بينها وترتيبها

سَيَزِيدُ انبهارُك بهذه العقليّة البخاريّة وشفوف روحه الإبداعية، حينما نعلمُ أن ما مرَّ بك من أمثلة قليلة في «صحيحه الجامع» من المناسبات، ليس مُقتصرًا على ما كان بين تراجم الأبواب وما ضَمَّتْه من أحاديث وآثار، بل قد طالت يدُ إبداع البخاريّ الكتبَ الموضوعيةَ نفسها، بالرُّبط فيما بينها من جهة، وبين الأبواب في الكتاب الواحد من جهة^(١)، بل بين الأحاديث في الباب نفسه من جهة أخرى! فكان يُرتَّبها بحسب الغرض الذي من أجله يسوق تلك الأحاديث. فتارة يبدأ بالحديث العالي، ويُتبعه ذكر النَّازل.

وتارة يبدأ بالحديث المُعنعن، ثمَّ يردفه بما فيه التَّصريح بالسَّماع. وتارة يبدأ بالحديث الأكثر دلالة على الحكم الفقهيّ، ثمَّ يتبعه بالشواهد، وهكذا... كلُّ ذلك وفق منهج مُحكم^(٢).

فلقد سارَ في هذا كلّهُ على ترتيب مُبتكرٍ لم يُسبق إلى مثله ولا قُورِب، حتّى أصبح الكتاب عَقْدًا منظومًا، ووَحدة مُتناسقة مُتكاملة، يخدم غايةً واحدةً.

(١) كان بدر الدين القيني في شرحه «عمدة القاري» أكثر من التزم بيان هذا التناسب في كتب «الصحيح» أكثر من غيره، مع بيانه لنوع هذا التناسب، انظر بعضًا من أمثله فيه (٩٩/١) و(١٠٠/١) و(١٠٣/١).

(٢) بين ابن حجر بعض أمثله في «مُدَي السَّاري» (ص/٢١٠).

يَكْفِيكَ مَثَلًا عَلَى ذَلِكَ: بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالِهِ بَكْتَابِ «بَدءِ الْوَحْيِ»، وَاتِّبَاعُهُ بِكْتَابِ «الْإِيمَانِ»، ثُمَّ «الْعِلْمِ»، وَهَكَذَا حَتَّى خَتَمَ التَّسْلُسَ بِكْتَابِ «التَّوْحِيدِ».

وَالِىَ هَذَا النَّوعِ مِنَ التَّنَاسُبِ، كَانَ الْفَيْثُ الْبُلْقِينِيَّ (ت ٨٠٥هـ) فِيمَا كَتَبَهُ عَنْ «الصَّحِيحِ» عَنْ عِلَاقَةِ كُتُبِهِ فِيمَا بَيْنَهَا تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، فَكَانَ مِمَّا قَالَهُ:

«قَدْ مَنَهِ -أَيَ كِتَابِ بَدءِ الْوَحْيِ- لِأَنَّهُ مَنَبِعُ الْخَيْرَاتِ، وَبِهِ قَامَتِ الشَّرَائِعُ، وَجَاءَتِ الرِّسَالَاتُ، وَمِنْهُ عُرِفَ الْإِيمَانُ وَالْعُلُومُ، وَكَانَ أَوَّلُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يَقْتَضِي الْإِيمَانُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ وَخَلْقِ الْإِنْسَانِ، فَذَكَرَ بَعْدَ كِتَابِ (الْإِيمَانِ) وَ(الْعُلُومِ)، وَكَانَ الْإِيمَانُ أَشْرَفَ الْعُلُومِ، فَعَقَّبَهُ بِكِتَابِ (الْعِلْمِ)، وَبَعْدَ الْعِلْمِ يَكُونُ الْعَمَلُ! وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالطَّهَارَةِ، فَقَالَ (كِتَابِ الطَّهَارَةِ)، فَذَكَرَ أَنْوَاعَهَا وَأَجْنَاسَهَا ...».

وَهَكَذَا حَتَّى سَاقَ الْبُلْقِينِيُّ (ت ٨٠٥هـ) جَمِيعَ كُتُبِ «الصَّحِيحِ» بِحَسَبِ تَرْتِيبِهَا، مُبَيِّنًا وَجْهَ التَّنَاسُبِ بَيْنَهَا؛ لِيَخْتَمَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَلَمَّا كَانَتِ الْإِمَامَةُ وَالْحُكْمُ يَتِمَّتَانِ قَوْمًا، أَرَدَفَ ذَلِكَ بِ (كِتَابِ التَّعْنِي)؛ وَلَمَّا كَانَ مَدَارُ حُكْمِ الْحُكَّامِ فِي الْغَالِبِ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ، قَالَ: (مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ).

وَلَمَّا كَانَتِ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا تَحْتَاجُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، قَالَ: (الْإِعْتَصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)، وَذَكَرَ أَحْكَامَ الْإِسْتِنْبَاطِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْتِهَادِ، وَكَرَاهِيَةِ الْإِخْتِلَافِ، وَكَانَ أَصْلُ الْعِصْمَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ، فَخَتَمَ بِكِتَابِ (التَّوْحِيدِ) ...»^(١).

ثُمَّ جَاءَ اعْتِنَاءُ تَلْمِيزِهِ ابْنَ حَجَرٍ (ت ٨٥٢هـ) بِنَوْعِ آخَرٍ مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ، دَلَّلَ بِهِ عَلَى بَرَاعَةِ الْإِخْتِتَامِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ لِلْأَبْوَابِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يَرَ مَنْ تَبَّعَ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ أَنَّ الْبَخَارِيَّ «يَعْتَنِي غَالِبًا بِأَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الْآخِرُ مِنْ كُلِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ هَذَا الْجَامِعِ مُنَاسِبًا لَخْتِمِهِ، وَلَوْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ الْآخِرِ، أَوْ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ»^(٢).

(١) مُدَوَّنُ الشَّارِيِّ لابْنِ حَجَرٍ (ص/ ٤٧٠-٤٧٣)

(٢) «مَتْنُ الْبَارِي» (١٣/ ٥٤٣)، وَانْظُرْ مَثَلًا لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ فِي «مَدَوَّنِ السَّارِيِّ» (ص/ ٣٥٨).

فهذا عن ختم البخاري للكتاب الواحد من «صحيحه».

أما عن اختتامه لصحيحه كله: فقد جاء الحديث فيها مُتناسِبًا مع أوَّل حديث صدر به «الصَّحيح»، تناسِبًا يُبْقِي لمن تأمله أثرًا بليغًا يوجب رِقَّةً في قلبه، يقول العيني في بيان سَبَبِ بَدْءِ البخاري الكتاب بحديث «إنَّما الأعمال بالنيَّات»: «أراد بهذا إخلاصَ القَصْدِ، وتصحيحَ النِّيَّةِ، وأشار به إلى أنَّه قَصَدَ بتأليفه الصَّحيح وجهَ الله تعالى، وقد حَصَلَ له ذلك، حيث أُعْطِيَ هذا الكتابُ مِنَ الحَظِّ ما لم يُعْطَ غيره مِنْ كُتُبِ الإسلام، وَقِيلَ أَهْلُ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ»^(١).

أما عن آخر حديث ختم به «صحيحه»، فهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»، حيث جعله آخر باب: قوله تعالى: ﴿وَنُصِّحَ النَّبِيُّنَ الْفَاسِقَ يَوْمَ الْفِتْنَةِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٧]، مِنْ كِتَابِ (التَّوْحِيدِ):

فوجه تناسبه مع الحديث الأوَّل في النِّيَّاتِ، قد أَبَانَ عن حُسْنِهِ البُلْفِينِي بقوله:

«لَمَّا كَانَ أَصْلُ الْعِصْمَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ، فَخَتَمَ بِكِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَكَانَ آخِرُ الْأُمُورِ الَّتِي يَظْهَرُ بِهَا الْمُفْلَحُ مِنَ الْخَاسِرِ ثَقُلُ الْمَوَازِينِ وَخِفَتُهَا، فَجَعَلَهُ آخِرَ تَرَاجُمِ كِتَابِهِ... فَبَدَأَ بِحَدِيثِ: «إنَّما الأعمال بالنيَّاتِ»، وَخَتَمَ بِأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُوزَنُ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُتَقَبَّلُ مِنْهَا مَا كَانَ بِالنِّيَّةِ الْخَالِصَةِ لِلَّهِ تَعَالَى»^(٢).

وهكذا قد أَبَانَ البخاري بهذا التَّنَاسُبِ عن (فَكْرٍ مَنْظُومٍ) بَدِيعٍ، تَجَلَّى فِي هَذِهِ الْوَحْدَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ الْمُرَابَّطَةِ فِي كُلِّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ وَأَبْوَابِهِ، ابْتَنَى آخِرَهَا عَلَى أَوَّلِهَا، وَأَوَّلَهَا عَلَى آخِرِهَا، مُتَوَحِّيًا فِي ذَلِكَ الْكَمَالِ فِي هَنْدَسَةِ كِتَابِهِ، عَلَى تَصْمِيمِ

(١) «عمدة القاري» (٢٢/١).

(٢) «مدنى الشاري» لابن حجر (ص/٤٧٣).

يجعل «أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوَّى بذلك الارتباط، ويصير التَّأليف حاله حال البناء المُحكَّم والمتلائمِ الأجزاء»^(١).

فقد أُظنِّبَت الكلام في هذا الباب المُتعلِّق بِتراجم البخاريِّ ومُناسباته، كي ينزجر السَّاحر من فقه البخاريِّ، فيعلَم أنَّه بنفسه كان أوَّلِيَّ بَأَن يسخر؛ وما يُلقَّنه أساتذة الرِّفْض لِطَلَبَتِهِمْ في هذا الباب من انحرام أهليَّة البخاريِّ للتَّأليف^(٢)، الخُرْم لأهليَّتِهِمْ لتفهَّم الحقَّ هم به أوَّلِيَّ! والله غالبٌ على أمره.

(١) «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٣٦/١)، ولمزيد تفصيل في أنواع التناسب في «صحيح البخاري» انظر «التناسب في صحيح البخاري - دراسة تأصيلية» ل د. علي عجين (ص/٩-١٦).

(٢) يذكر حيدر حبِّ الله - وهو باحث إمامي، صاحب كتاب «المدخل إلى موسوعة الحديث النبوي عند الإمامية» - في موقعه الشَّخصيِّ على الشَّبكة العالميَّة بتاريخ ١٠-٧-٢٠١٤ من أستاذه أحمد عابدي: أنه مما كان يقرره في كراسه التي دوَّنها للتدريس في كلية أصول الدين في مدينة قُم الإيرانية إشكالا على كتاب البخاري: وهو أنه غير منظم، ولا مرَّتب الأبواب، ولا يوجد تنسيق منطقي بين أبوابه، فقد بدأ بكتاب (بدء الوحي) ثم (كتاب الإيمان) ثم كتاب (المعلم) ثم كتاب (الطهارة)، ثم انتهى إلى كتاب (التوحيد)، فلا يوجد رتبية ولا ترابط منطقي بين هذه الأبواب حسب فهمه!

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

تَهَكُّمُ بَعْضِ الْمُنَاوِثِينَ لِلْبَخَارِيِّ

بِفَتْوَى تَحُطُّ مِنْ فَهْمِهِ لِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، وَبَيَانِ كُذْبِهَا عَنْهُ

لَمْ يَقْتَصِرْ أَمْرُ خُصُومِ الْبَخَارِيِّ عَلَى أَنْ يُسْفَهُوا عَقْلَهُ فِي مَا سَطَّرَهُ هُوَ فِي «صَحِيحِهِ»، بَلْ تَجَاوَزُوا هَذَا إِلَى أَنْ يَتَنَاقَلَ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ الْمُعَاَصِرِينَ^(١) حِكَايَةً مُلَفَّفَةً عَلَيْهِ، نَقَلُهَا السَّرَخْسِيُّ فِي «الْمَبْسُوطِ»، يَتَّبِعُونَ بِهَا الْإِزْرَاءَ بِعَقْلِ الْبَخَارِيِّ، وَالْحَطُّ مِنْ مَكَانَتِهِ فِي فِقْهِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَلَقَدْ صَارَتْ سُبَّةً يَتَنَدَّرُونَ بِهَا عَلَى هَذَا الْقَدْ وَيَصُمُونَهُ عَلَيْهَا بِالْبَلَادَةِ.

فَبَعْدَ أَنْ قَرَّرَ السَّرَخْسِيُّ (ت ٤٨٣هـ) مَسْأَلَةَ اشْتِرَاكِ الصَّبْيَانِ فِي الشُّرْبِ مِنْ لَبَنٍ بِهِمَّةٍ، أَنَّهُ لَا يُعَدُّ رَضَاعًا، قَالَ: «... وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ -صاحب الأخبار- رحمه الله تعالى- يقول: يَثْبُتُ بِهِ حُرْمَةُ الرِّضَاعِ! فَإِنَّهُ دَخَلَ بُخَارِيُّ فِي زَمَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي حَفْصٍ -رحمه الله تعالى-، وَجَعَلَ يُفْتِي، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ -رحمه الله تعالى-: لَا تَفْعَلْ! فَلَسْتُ هُنَاكَ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ نُصْحَهُ، حَتَّى اسْتَفْتَيْ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِذَا أَرْضَعَ صَبِيحًا بَلْبَنَ شَاؤَ، فَأَفْتَى بِثُبُوتِ الْحُرْمَةِ، فَاجْتَمَعُوا وَأَخْرَجُوهُ مِنْ بُخَارَى بِسَبَبِ هَذِهِ الْفَتْوَى»^(٢)!

(١) مِنْهُمْ شَيْخُ الشَّرِيعَةِ الْأَصْبَهَانِي فِي «الْقَوْلِ الشَّرَاحِ» (ص/٩١)، وَالتَّجَمِّي فِي «أَضْوَاءِ عَلَى الصَّحِيحِينَ» (ص/٦٧) وَغَيْرُهُمَا.

(٢) «الْمَبْسُوطُ» (١٣٩/٥).

لِيُعْلَقَ (شيخ الشريعة الأصفهاني) على هذا النقل بقوله: «هذه الفتاوى إن دلت على شيء، فإنها تدل على جهل البخاري وسذاجته، لأن نشر الحرمة في الرضاع فرع الأبوة والأمومة، ولا يُعقل أن يكون حيواناً أباً لإنسان أو أمّاً له»^(١). إن هذه الحكاية التي شأن بها السرخسي هذا الموطن من كتابه النافع ليه - إذ أحب أن يسوقها في كتابه لفائدة غير التثقي في الخصومة! - أن يوردها بصيغة التمرّض لا الجرم! ليشعر القارئ بضغف نقلها.

ومثل هذه الإشاعة المستعبد صدورها ومن شهد له بالفضل والعلم، لا ينبغي للمُنصف روايتها إلا بعد التثبت من نسبتها؛ هذا إن رأى في روايتها مصلحة أصلاً! وإلا فما نسب إلى البخاري من هذا الخبر لا يحطام له ولا زمام، ولا إسناد له يُنظر فيه؛ بل هي حكاية تصرّح بطلانها، وتشتكي من سوء طويّة من اختلقها!

وذلك أن المقرّر عند المؤرّخين وأهل التراجم عدم خروج البخاري من بلدِه بخاريّ إلا مرة واحدة، وذلك حين نفاه أميرها خالد بن أحمد الدهلي، بعد امتناع البخاري من إتيانه لتحديثه بـ «صحيحه» و«تاريخه»^(٢).

والغالب على الظن: أن المفتري لهذا الهراء على البخاريّ مُتَفَقِّهٌ حَتَفِيّ أراد أن يثار لأبي حنيفة^(٣)؛ فقد كان بين البخاريّ وأهل الرأي نوع نفرة علمية، وكان كثير الإلماح في الرد عليهم في «صحيحه»، في أكثر المواضع التي قال

(١) «القول الصراح» (ص/٩١).

(٢) سبب ذلك: ما أبان عنه البخاريّ لرسول الأمير حين طلبه بقوله: «أنا لا أذلّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدِي، أو في داري، وإن لم يجيبك هذا فإنك سلطان، فامتنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأنّي لا أكتم العلم لقول النبي ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه ألجم بِلجام من نار»، فكان سبب الوحشة بينهما هذا.

انظر تفاصيل الحادثة في «تاريخ بغداد» (٢/٣٤٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/٤٦٤-٤٦٥).

(٣) «حياة البخاري» لجمال الدين القاسمي (ص/٤٨).

فيها: «وقال بعض الناس» أو «قال بعضهم»^(١)، ومن ثم لا نجد هذه الفرية منقولة إلا في كتب الحنفية غالباً^(٢).
والله تعالى أعلم.

(١) انظر «انتقاص الاعتراض» لابن حجر (٧٢٣/٢)، و«فيض الباري» للكشميري (١٦١/٣).

(٢) كالبائري في كتابه «العناية في شرح الهداية» (٤٥٦/٣)، وابن الهمام في «فتح القدير» (٤٥٧/٣)؛ وزاد ابن نجيم الظنين بلغة في كتابه «البحر الرائق» (٢٤٦/٣)، حين ألزق البخاري فرية الاستدلال على تلك الفتوى بحديث موضوع!

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

دراسة نقدية

د. محمد بن فريد زريوح

المجلد الثاني

الفصل الرابع

الاحتجاج بسبقِ نقدِ العلماء
لأحاديث الصّحّاحين في القديم والحديث

المبحث الأول

استناد الطاعنين في أحاديث «الصحيحين» على سابق عمل المحدثين في نقدهما

لا يتحرَّجُ فِئام من المعاصرين من إنكارِ خبرٍ مُودَّعٍ في «الصَّحِيحَيْنِ» إذا ضاقت أعطانهم عن تقبُّلِ متنه، بدعوى أنَّ باب النَّقدِ للكتابين مفتوح، لِمَا رآوه من تنابُعِ نُقَادِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَدُقَّاقِ النَّظَرِ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى نَقْدِهِمَا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، من غيرِ تَحَرُّجٍ يُبْدُونَهُ فِي ذَلِكَ.

فبهذا المُسْتَنَدِ التَّارِيخِيُّ سَوَّغَ (جمالُ البَنَّا) في مقدِّمة كتابه إسقاطُ ثُلَاثِي أَحَادِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ»^(١) وبمثله تذرَّعَ (سعيدُ القنوبي)^(٢)، و(إسماعيلُ الكردي)^(٣)، و(محمدُ الأدهمي)^(٤) لِإِلْحَاقِ مَا تَلَقَّاهُ الْمُحَدِّثُونَ بِالْقَبُولِ فِيهِمَا بَرُكَامِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِاسْمِ تَنْقِيَةِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ وَتَجْدِيدِهِ.

وَالوَاحِدُ مِنْ هَؤُلَاءِ يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ بِهَذَا الْإِعْتِزَالِ الْمَشْرُوعِ لَا يَخْرُجُ عَنْ جَادَةِ الْعُلَمَاءِ فِي النَّقْدِ لِلْأَخْبَارِ، وَأَنَّ مَنَهِجَهُ التَّوَرِيَّ عَلَى الصَّحَاحِ سَابِقٌ فِيهِ عَلَى نَفْسِ الْمُنْهَجِ الَّذِي سَلَكَوهُ؛ لَا يَرَى نَفْسَهُ إِلَّا مُتَطَوِّعًا لِإِكْمَالِ مَا بَدَأُوهُ أَعْلَى مَا قَدْ بَلَغَاهُ

(١) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم» (ص/١٦-٣١).

(٢) في كتابه «السُّبُلُ الْحَادَّةُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَخَذَ بِحَدِيثِ الْأَحَادِ فِي الْإِعْتِقَادِ» (ص/٨٣).

(٣) في كتابه «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٤٧).

(٤) في كتابه «قراءة في منهج البخاري ومسلم» (ص/١٣).

المسكين جرّاءها من مشقة نفسيّة لتشييع العامّة عليه، فلا يجد ما يشفي به غيظه إلا أن يعذل أهل الحديث أن كانوا السبب في صدّ العامّة عن سبيل «الصّحّاحين» وغربلتهما من جديد.

يقول أحد هؤلاء الذين أشرّبت قلوبهم بغض حُرّاس الشريعة: «علماء الحديث المعاصرون كَسَالَى عن التَّنْقِيحِ والبحث، ومَرعوبون مِن فكرة تنقيح أحاديث البخاري! برغم أنّه قد رَفَضَ مَنْ قَبْلَهُمْ أَثْمَةً ورجال دين مُستنيرون بعض أحاديث البخاري، لتعارُضها مع العقل»^(١).

وقبله (أبو ريّة) في عجيبة من مُستهجنات كتابه المتكاثر، يتوسّل باتّفاق العلماء على مشروعية نقد الأخبار على وجه العموم، لردّ ما اتّفقوا على قبوله من أخبار على وجه الخصوص! تجده يُخالط القراء بهذا التناقض قائلاً: «لا يَتَوَهَّمَنَّ أَحَدٌ أَنِّي بِذِغٍ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ لَمْ يَأْخُذُوا بِكُلِّ حَدِيثٍ نَقَلْتَهُ إِلَيْهِمْ كُتِبَ الشُّنَّةُ، فَلَيْسَتْغْنِي مَا وَسِعَهُمْ»^(٢).

دع عنك عريض الوساد هذا؛ وانظر إلى قامّة جليّة من قامات الدّعوة والأدب الإسلامي؛ إلى (محمّد الغزالي السّفا) في كتاباته النّقدية للمرويات؛ كيف تلمّح منها حرصه على إفهام قارئيه بأنّ إنكاره لما أنكر من صحاح الآثار، ما هو فيه إلا مُتَّصِلُ الإسناد بنقداً من مَضَى مِن أَهْلِ الْعِلْمِ، غير شارٍ عن منهجهم في نقد ما يستوجب النّقد.

يقول في ذلك: «إنّا نلتزم بما وضعه أئمّتنا الأوّلون، ولا نفكر في البعد عنه، كلّ ما لَقِنا النّظر إليه، أنّ الشُّدُودَ والعِلَلَ في متون الأحاديث يَتَبَخَّلُ فيها الفقهاء إلى جانب الحُفَاطِ، وقد تَدَخَّلُوا فِعْلاً في الماضي، وَجَدَ فِي عَصْرِنَا مَا يَسْتَدْعِي الْمَزِيدَ مِنَ الْبَحْثِ وَالِاسْتِقْصَاءِ»^(٣).

(١) «وهم الإعجاز العلمي» لخالد منتصر (ص/٤٢).

(٢) «أضرأء على الشّنة المحمديّة» (ص/٢٥-٢٦).

(٣) «السنّة النّوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/٢٠٢).

فهذه المسوِّغات التي يقدِّمها هؤلاء الكُتَّاب المُعاصرين للظَّعن في الصَّحاح - وإن كانت من بعضهم عن حسن قصد، لا على سبيل التَّحِيل - لم تكن وليدَة النُّكبة الفكرية المعاصرة قط، بل قديمة قَدَم الفِرَق المُجافية للسُّنة والجماعة؛ الذين إذا راعَهم أمرٌ حديثٌ نبويٌّ لمخالِفته شيءٌ ممَّا يقولون به - وإن كان مَبْنِيًّا على مجرَّد الظَّن - بادروا لتكذيبه، والحكم بوضعه، أو نفى صحَّة رفعه، وإن كان إسناده خاليًا عن كلِّ علَّة؛ وإن ساعدَهم الحالُّ على تأويله على وجوه لا يُخالف أهواءهم بادروا إلى ذلك، وهو خير أحوالهم.

فهذا نهج الاعتزال ومن حذا حذوه في التَّمَعُّل على النُّصوص، وإلي ارتباه نسبةٌ من «نَسَبوا رُواة ما أنكروه من الأحاديث إلى الاختلاق والوضع، مع الجهل بمقاصد الشُّرع، والمُجايلون منهم اكتفوا بأنَّ نَسَبوا إلى الرُّواة الوهم والغلط والنَّسيان، وهو ممَّا لا يخلو عنه إنسان، وقالوا: إِنَّ المُحدِّثين أنفسهم قد ردُّوا كثيرًا من أحاديث الثَّقَات بناءً على ذلك»^(١).

ولمن يَعتَرِضُ على أحاديث «الصَّحَّاحين» بسبِّ الأئمَّة إلى ذلك مَارَبٌ أخرى غير مسألة استحلال نقد الصَّحاح في نظر العامة، من أبرزها: إقناع النَّاس بأنَّ في ما يذكرونه من نقداٍ العلماء المتقدِّمين للصَّحَّاحين خَرًّا لما يدَّعيه أهل السُّنة من إجماعٍ على صحَّة ما في الكتابين! وإكذابًا لدعوى تلقِّي الأئمَّة لهما بالقَبول.

بل نجد من الطَّوائف البدعية مَنْ يستكثر النُّقلَ عن نقَّاد أهل السُّنة في تعليلهم لأحاديث «الصَّحَّاحين»، قيامًا بالحُجَّة على أهل السُّنة - بزعمهم - بكلام علماء السُّنة أنفسهم!

وباستحضار هذا المقصد، تفهَّم سبب اقتصار (سعيد القنوي) الثُّماني على سرِّد نقداٍ أهل السُّنة لما في «الصَّحَّاحين»، دون أن يجلب كلام طائفته في هذا المقام من الردِّ، مُعلِّلًا ذلك لِمُريديه الإباضية بقوله: «أَرَانِي مُضْطَرًّا لذكرِ كلام

(١) «توجيه النظر» لطاهر الجزائري (ص/١٩٣) بتصرف يسير.

طائفة من العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة، أو ممن يعترفون بالحشوية^(١) بأرائهم، ويكثرون من نقل كلامهم، حول وجود بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما^(٢).

وعلى نفس هذا الأسلوب مشى (إسماعيل الكردي) في مقدمة كتابه، تمهيداً لتقبل نفوس قارئيه لعبته في الكتابين، فلذلك قال: «أتيت بهذا الكتاب، الذي كانت معظم اقتباساته ونقوده التي تنقد البخاري ومسلم موجهة من الأئمة الأربعة ومن تلاميذهم، وممن هم مرجع وثقة لهم بالذات، أي لتلك الفئة المشتبهة بالماضي». ^(٣)

وكان من ذهاب بعض هؤلاء، أن أجمعوا في الاستشهاد بعلماء معاصرين مُشتغلين بالحديث وتربيته خاصة، لهم رأي في بعض أحاديث «الصحيحين»؛ أبرزهم حسب تتبعي لكتاباتهم في هذا الشأن خمسة: محمد رشيد رضا، ومحمد زاهد الكوثري، وأحمد وأخوه عبد الله الثماريان، وناصر الدين الألباني^(٤)؛ فقد كانوا أحرص على نقل كلام هؤلاء مع من مضى من المتقدمين، لغاية إقناع الجماهير بأن باب النقد للكتابين لم يُغلق بعد ولن يُغلق، وأن لا مزية لهؤلاء المعاصرين عليهم، فكلهم باحثون على الحقيقة أبناء عصر واحد.

فهذا أوان الشروع في تزييف هذه الدعاوي المُسوَّغات لما نراه من عبث بدواوين أهل السنة، وذلك مني ببيان طبيعة تعليقات المتقدمين لما في

(١) الحشوية: مصطلح قديم تنبذ به المعتزلة ومن تأثر بهم أهل السنة، لأنهم يجرون آيات الله تعالى على ظاهرها ويعتقدون أنها مرادة، وكثرة روايتهم للأخبار، وقبولها ما ورد عليها من غير إنكار، انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/١٣٦)، و«شمس العلوم» لشوان الحيمري (٣/١٤٥٢).

(٢) «الطوفان الجارف» لسعيد القنوبي (١/٣/٥٩)، وانظر أيضاً كتابه «السيف الحادة» (ص/٨٣).

(٣) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي (ص/٨).

(٤) انظر أمثلة الاستشهاد بهؤلاء المعاصرين في «تجريد البخاري ومسلم» (ص/٢٥-٢٩) لجمال البنا، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي، وكذا في عدد من الصحف المصرية ذوات التوجه الليبرالي، كصحيفة «المصري اليوم»، في مقالها الذي نشرته بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥م، بعنوان: «أشهر اثني عشر عالماً إسلامياً انتقدوا البخاري».

«الصَّحِيحِينَ»، وَأَنَّهَا بِمَنَآئِ عَنْ طَرِيقَةِ خَبِطِ الطَّاعِنِينَ فِي السُّنَنِ؛ وَبِبَيَانِ غَلِطِ
الاعتماد على الخمسة العلماء المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ ذَكَرْتَهُمْ قَرِيبًا فِي تَعْلِيلَاتِهِمْ
لِأَحَادِيثِ الْكُتَابِينَ -سَوَى رَشِيدِ رِضَا الَّذِي سَبَقَ الْكَلَامَ عَنْهُ-، كَيْ لَا يَتَّخِذَ ذَلِكَ
وَلِجَةً لِلْاعْتِضَادِ.

ذَلِكَ أَنَّ بَيَانَ مَآخِذِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَفْيِ مَوَارِدِ الظُّنُونِ عَنْهُمْ، مِنْ أَشْرَفِ مَا
تَتَغَيَّاهُ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةُ؛ مَعَ الْإِعْلَانِ بِخَطِئِ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي نَقْدِهِ وَحُكْمِهِ،
قَطْعًا لِعَلَّاقَةِ الْمُتَأَوِّلِينَ الْمُتَعَلِّقِينَ بِأَذْيَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِبَاطِلٍ؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِ ذَلِكَ
مِنْ لَوَازِمِ الدِّيَانَةِ؛ فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

المبحث الثاني

نبذة عن أشهر من نقد «الصحيحين» من المتقدمين

علينا قبلُ اهتمام أهل الحديث وحُذاق العللِ بفحص أحاديث «الصحيحين» منذ وقت مُبكر، حيث احتفوا بهما كأشد ما تكون الحفاوة والإجلال، من غير أن يمنهم ذلك أن يُعلنوا بأحاديث رأوا فيها نوعٌ علّةٌ تجلُّ بشرط المُصنّفين، ميّزوها في مُصنّفاتٍ مستقلةٍ عديدة.

وليس يخفى على حَدِيثِي أَنْ أبرزَ مَنْ توجّه إلى نقد الكتابين من أئمةِ العللِ أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وذلك في ثلاثةٍ من مُصنّفاتِه، تفاوتت في عدد ما أعلّته في «الصحيحين»، أشهرها «التّبع»؛ مُحضّل ما في هذا الكتاب من أحاديثٍ متكلّم فيها - من غير المُكرّر - مائتا حديث^(١).

والدارقطني لم يتنّع في هذا السّفر استيعاب جميع ما يراه مُنتقداً على الشّيخين، فإننا نجد في كتابه الآخر المشهور بـ «العلل الواردة في الأحاديث النبويّة» أحاديث أعلّها لم يذكرها في كتاب «التّبع»، قد بلغَ تعدادها سبعةً وثلاثين حديثاً^(٢).

(١) انظر «الإلزامات والتبع» بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي (ص/ ٣٨٢).

(٢) اشترك الشّيخان في ثمانٍ منها، وانفرد البخاري بأربعة أحاديث متنفّدة، وسلم بخمسي وعشرين، وهذا حسب التّلمذة الأولى من الكتاب بتحقيق محفوظ الرحمن السلفي سنة ١٤٠٥هـ، والتي في إحدى عشر مجلداً من أول حديث أبي بكر رضي الله عنه، إلى نهاية حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ وانظر «أحاديث الصحيحين التي أعلّها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التّبع» لـ د. عبد الله من عبد الهادي القحطاني (ص/ ٥٢٠-٥٢٢).

فضلاً عن جُزءٍ آخرٍ له مُفَرَّدٌ صغيرٌ أملاه على أَحَدِ السُّؤَالِ مِنْ جِفظه،
اشتمَلَ على إثني وعشرين حديثاً في البخاريّ تَكَلَّمَ في أسانيدِها، فيه زوائدٌ قليلةٌ
على ما في «العلل» وفي «التَّبَع»^(١).

والدَّارَقُطْنِيّ مع ما أبداه في هذه الصُّحف من كلامٍ في بعض أسانيدِ
«الصَّحِيحِينَ»، شديدُ التَّعْظِيمِ للكتّابين صاحبيهما، كثيرُ الإحالة عليهما، مُعْتَدٌّ
بتوثيقهما للرِّوَاةِ^(٢).

وقبله تَكَلَّمَ بعضُ الحُقَاطِظِ على ما أورده مسلم في «صحيحه»، أشهرهم ابنُ
عَمَّارِ الشَّهِيدِ (ت ٣١٧هـ)، حيث تَكَلَّمَ في كتابه «علل الأحاديث في كتابِ
الصَّحِيحِ لمسلم بن الحَجَّاجِ» على سِتَّةِ وثلاثين حديثاً، منها ما لم يُورده
الدَّارَقُطْنِيّ في «التَّبَع»^(٣).

ثمَّ أتى بعدهما مَنْ اشْتَغَلَ بِذِكْرِ نقداً على «الصَّحِيحِينَ»، أشهرهم أبو عليٍّ
الغَسَّانِيّ (ت ٤٩٨هـ) في كتابه «تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ، وَتَمْيِيزُ الْمُشْكَلِ»، غُني في فَصْلَيْنِ
منه بِذِكْرِ الأحاديثِ المُعْلَلةِ في الكتّابينِ ممَّا لم يذكره الدَّارَقُطْنِيّ^(٤)؛ لِيُلبِّحَهُ

(١) كالتحديث العاشر والحادي عشر من هذا الجزء المطبوع باسم «بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه
الصحيح وبين عللها الحافظ أبو الحسن الدارقطني» بتحقيق د. سعد الحميد، سنة ١٤٢٥هـ، وقد وقع
هذا الجزء لابن حجر العسقلاني ونقل منه بعض المسائل التي ليست في «التبعية»، غير أنه ليس من
مسموعاته التي ذكرها في «مجموعه المفهرس» و«المجمع المؤسس»، انظر (ص/٢٢) من مقدمة المحقق
لهذا الجزء.

(٢) يذكر عبد الله الرحيلي في كتابه «الإمام أبو الحسن الدارقطني وأثاره العلمية» (ص/١٦٠-١٦١) جملةً
من المواضع بين كتب الدارقطني التي تدل على اعتداده بالصَّحِيحِينَ وتعظيمه لهما.

(٣) منها ثلاثة أحاديث عزاها إلى «صحيح مسلم» برقم (٢٧، ٢٩، ٣٢) ولا توجد في النسخ المطبوعة منه
ولا في شروحه.

(٤) إلَّا حديثاً واحداً ظنَّ الغساني في «تقييده» (٨٦٦/٣) أنَّ الدارقطني لم يورده، وهو حديث مسلم:
«أَنَّ اللَّهَ بَعِدَ مِنْ عِبَادِهِ أَنَّهُ اللَّهُ مَا لَا، فَقَالَ لَهُ: مَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا...»، مع أن الدَّارَقُطْنِيّ أورده في
«التَّبَع» (ص/٣٠٧).

أبو الحسن ابن القَطَّانِ الفَاسِي (ت ٦٢٨هـ)، الَّذِي تَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِمَّا فِيهِمَا فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ»^(١).

فِي مُقَابِلِ هَؤُلَاءِ؛ بَرَزَ مِنْ أَهْلِ الْفَنِّ مَنْ تَصَدَّى لِلرَّدِّ عَلَى أَكْثَرِ تِلْكَ التَّعْلِيلَاتِ، وَالْإِنْتِصَارِ لِلشَّيْخَيْنِ فِي أَغْلَبِ مَا انْتَقِدَ عَلَيْهَا؛ وَذَلِكَ قَوْلُ السُّيُوطِيِّ (ت ٩١١هـ):

وَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا يَسِيرًا فَكُنْمْ تَرَى نَحْوَهُمَا نَصِيرًا^(٢)
أَشْهَرُهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو سَمْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ (ت ٤٠١هـ) فِي كِتَابِهِ «الْأَجُوبَةُ عَمَّا أَشْكَلَ الشَّيْخَ الدَّارِقُطَنِي عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْجَوَابِ هُوَ أَغْلَبُ مَادَّةِ الْكِتَابِ^(٣).

وَلَيْسَ يَسْتَغْنِي أَحَدٌ بِنَشْدِ مَتْنٍ جَوَابٍ عَنْ تِلْكَ التَّنْقِدَاتِ، عَمَّا دَبَّجَتْهُ يِرَاعُ ابْنِ حَجَرِ الْعَسْكَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)، وَذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ الْبَدِيعَةِ لشرحِ الْبَخَارِيِّ «هَدْيُ السَّارِيِّ»؛ أَوْرَدَ فِيهِ مِائَةَ حَدِيثٍ وَعِشْرَةَ (١١٠) وَمِمَّا أَعْلَهُ الدَّارِقُطَنِي وَغَيْرُهُ عَلَى الْبَخَارِيِّ بِخَاصَّةٍ، ذَكَرَ أَنَّ مُسْلِمًا شَارَكَهُ فِي أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا، دَفَعَ عَنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ فَصَّلَ الْقَوْلَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا عَلَى تَرْتِيبِ أَبْوَابِ «الصَّحِيحِ»؛ وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ، اسْتَدْرَكَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعٍ شَرَحَهُ لَهَا^(٤).

(١) يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الصَّدِيقِ الْغَمَارِيُّ فِي كِتَابِهِ «عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» (٣١٦/٢): «... تَارَةً يَضْمَنُ -بِعَنِي ابْنُ الْقَطَّانِ- مَا أَخْرَجَهُ فِي الصَّحِيحِ، وَتَارَةً يَقُولُ: إِنْ مَا صَحَّحَهُ الْبَخَارِيُّ كَثِيرُهُ يَجِبُ النَّظَرُ فِيهِ».

وَقَالَ (ص/٣٤٧): «عَلَّلَ ابْنُ الْقَطَّانِ كَثِيرًا مِنْ أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا بِالطَّعْنِ فِي رَجُلٍ فِي إِسْنَادٍ مِنْ أَصَانِيدِهِمَا، وَاجْتَبَى الْحَدِيثَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ إِمَّا ضَمِيمًا وَإِمَّا حَسَنًا».

(٢) «الْفَيَّةُ الْحَدِيثُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص/٧).

(٣) وَفِيهِ إِيرَادُهُ تَعْقِبَهُ عَلَى مُسْلِمٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ بَعْضِ الرُّوَلَةِ مَعَ رَمِيهِمْ بِالضَّعْفِ -وَهُمْ قِلَّةٌ- وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ كَلَمَةً، وَقَدْ يُوَافِقُ الدَّارِقُطَنِي عَلَى تَعْلِيلِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَأَلُ جَهْدًا فِي الْإِعْتِزَالِ عَنْ مُسْلِمٍ مَا أَمَكْنَهُ إِلَى ذَلِكَ، انْظُرْ مُقَدِّمَةَ تَحْقِيقِ كِتَابِ «أَجُوبَةُ أَبِي سَمْعُودِ الدَّمَشْقِيِّ عَمَّا أَشْكَلَ الدَّارِقُطَنِي عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِإِبْرَاهِيمِ الْكَلِيبِ (ص/٩٧) وَمَا بَعْدَهُ.

(٤) انْظُرْ «هَدْيُ السَّارِيِّ» (ص/٣٤٦).

المبحث الثالث

طبيعة تحليل النقاد المتقدمين لأخبار «الصّحّاحين»

هدفي من هذا المبحث إيقاف القارئ على الشريعة التي اقتناها نُقاد الحديث في تعاملهم مع «الصّحّاحين» إجمالاً، ورسم الخطوط العريضة التي خطها المتقدّمون منهم في نقد ما في الكتابين؛ لتستنير بذلك بعض الدُّروب الموحشة للجدل القائم حول هذه المشكلات عند المعاصرين، ولتنكشف اضطرابات كثيرٍ ممّن لم يسلكوا شيئاً من طرائق التعليل لدى الأسلاف، وإنّما هي أوجه فضفاضة للنظر في الأخبار، تتّبع لكلّ لايس ثوب زور في هذا الفن؛ فنقول:

المطلب الأول

أقسام الأحاديث المعلّة في «الصّحيحين» من قبل المتقدّمين

لأجل أن نفهم طبيعة التعليل القديم لأحاديث الكتّابين، والتي كانت سبباً للعلّة التقديّة للمحدّثين الأوّل، فنصوّر على مرادات أصحابها ومناهجهم فيها، نسهّل سبل تحصيلها للمبتدي بإيجاز، عبر تقسيم ما تكلّم فيه من «الصّحيحين» إلى أربعة أقسام نوعيّة، كلّ قسم ننبهه بحكمه ومسالك الأئمّة في التعامل معه.

هذه الأقسام قد أشار إليها ابن حجر في معرض تقييّمه لما وُجّه إلى أحاديث البخاريّ من تعليقات بقوله: «ليست كلّها قاذحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقُدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف»^(١).

فأمّا القسم الأوّل: فما أخرجّه أحد الشّيخين من طريق فيه كلام، لكن جاء من طرق أخرى صحيحة في نفس كتابيهما.

فهذا النوع يُعلّق الناقد فيه الرواية التي جاءت بهذا الإسناد المتكلم فيه، لا أصل الحديث؛ وهذا القسم أمره سهل لا إشكال فيه.

وأما القسم الثاني: فإن يُخرج الشّيخان أو أحدهما حديثاً من طريق مُتكلّم فيه، وله طرق أخرى أو شواهد عاضدة عند غيرهما من أصحاب المُصنّفات الحديثيّة.

(١) «مدى الساري» (ص/ ٣٤٨، ٣٨٣).

ولا إشكال في هذا القسم كسابقه، فإنَّ الحديث في النَّهاية صحيح وإنَّ ضَعْفَ النَّقاد طريقه التي في «الصَّحيحين»، وقد يُصرِّحون هم بصحِّه من تلك الطُّرق الأخرى^(١)؛ وإنَّما يختار الشَّيخان هذا الطُّريق المُتكلِّم فيه لفائدة ما، سيأتي عليها البيان.

فهذان القسمان الأوَّل والثَّاني حالٌ أغلبُ المُملِّ في «الصَّحيحين»! والشَّيخان إنَّما أوردا أغلبَ أمثلتهما في المُتابعاتِ والشُّواهد^(٢) لا في الأصول^(٣)، إذ جَرَتْ عادَّتُهُما في هذا النَّوع من الأحاديث على تخفيفِ جِدَّةِ النَّقْدِ فيها، بخلافِ أصولِ الأبواب المُصنَّاة للصَّحيح الصُّرف.

ثمَّ كثيرًا ما يكون غَرَضُهُما من إيرادِ هذه الرِّوايات المُتكلِّم فيها (الإشارة إلى الخلفاء عليها)، فإنَّهما لا يكادان يرويان لفظًا مُنتقدًا في «صحيحهما» إلاَّ ويرويان اللفظَ الآخر الَّذي يُبين أنَّه مُنتقد^(٤)؛ فلا يصحُّ الاستدراك عليهما في مثل

(١) انظر أمثلة لهذا التصحيح من وجوه أخرى لما تُثبِّد في «الصحيحين» في مقدمة تحقيق «النتيج والإلزامات» للدراطيني (ص/٦)، و«الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» لمصطفى باحر (٧٢/١).

(٢) المتابعة: أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قيل راوي آخر فيرويه عن شيخه أو عن فوقه. يقول ابن حجر في «التهذه» (ص/٧٤-٧٥): «لا اقتصار في هذه المتابعة على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكفت، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي، وإن وجد متن يروى من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط فهو الشَّاهد.

وعرض قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشَّاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشَّاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل».

والمقصود بكلٍّ منهما هو تفرقة الحديث، ولذا فلا انحصار للمتابعات في الثَّقَات، كما نَبَّه عليه ابن السَّلاح في «مقدمته» (ص/٨٤) فاقلاً: «اعلم أنَّه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتجُّ بحديثه وحده، بل يكون معدودًا في الضَّعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضَّعفاء ذكرهم في المتابعات والشُّواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك».

يقول الشَّحارفي في «فتح المغيب» (٢٥٧/١): «قد يكون كلٌّ من المتابع والنتائج لا اعتماد عليه، فاجتماعهما تحصل القوة».

(٣) انظر الفرق بين أحاديث الأصول والمتابعات لدى الشَّيخين في «الموقف» للذهبي (ص/٧٩-٨٠)، و«مَدْنَى السَّارِي» لأن حجر (ص/٣٨٤).

(٤) نَبَّه على هذا ابن تيمية في «منهاج السنة» (٢١٦/٧)

هذه المواطن، ولو تنبّه الناظر إلى أنّ «الصّحّاحين» ليسا كتابي سرد للحديث المَحْض، بل هما من كتب التعليل أيضًا -ولو على قلته فيهما- لانهلكت له الكثير من الإشكالات المنتشرة اليوم بخصوص بعض أسانيد الكتّابين.

أو يكون إيراد الشّيخان للسند المتكلم فيه رغبةً للعلوّ في الإسناد، ويكون أصلُ حديثه معروفاً من رواية الثّقات؛ وبهذا أجاب مسلمٌ أبا زُرعةَ الرّازي (ت ٢٦٤هـ) حين بُلّغه إنكاره روايته في «صحيحه المُسند» عن رِوَاةٍ ضعفاء، كأسباط بنِ نصر، وقطن بنِ نسير، وأحمد بنِ عيسى، حيث قال: «إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلتُ من حديثِ أسباط وقطن وأحمد ما قد رَواه الثّقات عن شيوخهم، إلّا أنّه ربّما وَقَعَ إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية مَنْ هو أوثقُ منهم بنزول، فاقْتَصِرُ على أولئك، وأصلُ الحديث معروف من رواية الثّقات»^(١).

وهذا كلّهُ على فرضي كونِ تلك التّعليلات المَوْجّهة لأحاديث «الصّحّاحين» صحيحة في ذاتها! وإلّا فإنّ كثيراً منها غير مُعتبر عند المُحقّقين^(٢).

أو يكون المُبطلُ لم يذكُر ما ظاهره التّعليل إلّا على وجه الاحتمال^(٣).
أو يكون إعلالهم يسيّراً غير مؤثّر في أصل صحّة الرواية، بحيث يكون الجوابُ عنه مُتناوِلاً^(٤).

(١) «الضمفاء» لأبي زُرعة الرّازي (ص/٦٧٦).

(٢) كان يُعلّل ابن القُطّان الفاسي أحاديث باختلاط رِوَايَها أو تدليسهم، ويتبيّن بجمع الطّرق أنّ الرّوَاة عن المختلط قد أخذوا عنه قبل اختلاطه، أو أنّ الشّيوخين أو غيرهما خرجوها من طُرقٍ صرّح فيها المدلس بالسّماع ونحو ذلك، انظر أمثلة لذلك في «بيان الوهم والإيهام» (٤/٣٤٤، ٣٤٥).

(٣) ويبيّن هو نفسه صواب ما أخرجه الشّيخان، في نفس الكتاب، أو موطن آخر، كأحاديث مرويّة في «الصّحّاحين» بالإجازة والعراسلة، ذكرها الدارقطني في «النتيج» (ص/٢٩١، ٣٠٥)، ثمّ صرّح بأنّ مثل هذه الأحاديث حُجّة في قبول الإجازة والمكانة، وكأنّه يردُّ على بعض من لا يضحح حديث المكانة، انظر «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» لأبو بكر كافي (ص/٢٢٢-٢٢٣).

(٤) كان يُبطلُ الشّيوخين أو أحدهما في اسم راوٍ، وهو يصحح الحديث لكن باسم الراوي الصحيح، انظر أمثله في «الأحاديث المنتقدة في الصّحّاحين» (١/٢٥٩، ٢٩١).

وبعد هذا البيان بأكمله، يأتينا اليوم من جَهْلَةِ الإمامية وَمَنْ يحذو حذوهم في عداوة السُّنن، مَنْ يطعنُ في «الصَّحيح» باكتشاف رِوَاةٍ ضعفاء في بعض أسانيدهما! وهم يجدون البخاريَّ نفسه يَضَعُفُهُمْ في كُتُب التَّراجِم! فاستعصى عليهم حلُّ هذه المعادلة، لفرط جهلهم بمناهج التَّصنيف الحديثي، ثُمَّ جهلهم بأنَّ علماء الإسلام مُتَّفِقُونَ على أَنَّ البخاريَّ ومسلما قد يخرجان للضعيف انتقاء إذا تَبَيَّنَ ضَبْطُهُما لحديث معيَّن، بأدلَّةٍ مُعتبرة عندهم وقرائن، قد مرَّ ذكر بعضها آنفاً^(١).

وأما القسم الثالث: فَإِنَّ يُخْرِجَ الشَّيْخَانِ الْحَدِيثَ الْمُتَكَلِّمَ فِيهِ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ ضَعِيفَةٌ ضَعْفًا يَسِيرًا.

وهذا القسم أَقَلُّ الْقِسْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ حَدِيثًا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»؛ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا وَرُودُهَا مِنْ أَوْجِهٍ أُخْرَى فِي أُسَانِيدِهَا ضَعْفٌ يَسِيرٌ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهَا تَنْقَوِي بِمَجْمُوعِهَا، وَيَكُونُ أَقَلُّ أَحْوَالِهَا أَنْ تُبَوِّأَ رُتَبَةَ الْحُسْنِ.

ثُمَّ عَلَى «تَقْدِيرِ تَوْجِيهِ كَلَامٍ مَنْ انْتَقَدَهَا عَلَيْهِمَا، يَكُونُ قَوْلُهُ مُعَارِضًا لِتَصْحِيحِهِمَا، وَلَا رَيْبَ فِي تَقْدِيرِهِمَا فِي ذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِمَا»^(٢).

وأما القسم الرَّابِعُ وَالْأَخِيرُ: فَمَا أَخْرَجَاهُ وَأَعْلَلُ بِعِلَلٍ مُؤَثِّرَةٍ، لَا يَوْجِدُ لَهُ مَا يُقَوِّيه.

وهذا القسم صحيح الأصل (في أغلبه)، لكن وَقَعَ فِي أَحَادِيثِهِ زِيَادَاتٌ مُرْسَلَةٌ، أَوْ مُدْرَجَةٌ، أَوْ وَهْمٌ مَا^(٣)؛ وَلَا يَصِلُ مَجْمُوعُ أَحَادِيثِ هَذَا الْقِسْمِ إِلَّا إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ حَدِيثًا، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ^(٤).

(١) ولتفصيل هذه المسألة، يُنظر «منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم» لصالح الصَّيَّاح (٥٤٥/٢).

(٢) «هدى الساري» لابن حجر (ص/٣٤٩).

(٣) كالحديث الطَّوِيلُ الَّذِي رَوَاهُ شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمْرٍ فِي الْإِسْرَاءِ، حَيْثُ أَنَّ أَصْلَهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ وَقَعَتْ فِي رَوَايَتِهِ أَلْفَاظٌ أَعْلَاهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّحَادِثِ بِلَفْظِ عَشْرٍ فِقْرَةً، لِبَعْضِهَا شَوَاهِدٌ، وَبَعْضُهَا أَعْلَالُهَا غَيْرُ قَادِحٍ، وَبَقِيَ سِتَّةُ أَلْفَاظٍ لَا شَاهِدَ لَهَا، انْظُرْ تَخْرِيجَهَا فِي «الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ» لِلأَبِلَانِيِّ (ص/٢٦٦).

(٤) وَهُوَ عَدَدُ مُصْطَفَى بَاحُو فِي كِتَابِهِ «الْأَحَادِيثُ الْمُنْتَقَدَةُ فِي الصَّحِيحَيْنِ» (ص/٦٣)، وَمِنْهُ اسْتَفْتَدَ هَذَا التَّقْسِيمَ لِلْأَحَادِيثِ الْمُعْلَّةِ عَنْدهمَا، وَتَجِدُ فِي الْكِتَابِ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً عَنْ كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، =

وفي هذا القسم يقول ابن تيمية: «كذلك التصحيح لم يُقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلماً، بل جمهور ما صحّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحاً مُتَلَفًى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما، قد نَظَر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صحّحاه، إلّا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثاً، غالبها في مُسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحُفَاط»^(١).

ويقول ابن حجر: «جملة أقسام ما انتقده الأئمة على «الصحيح»، قد حرّرتها، وحَقَّقَتها، وقَسَمَتها، وفَصَّلَتها، لا يظهر منها ما يؤثّر في أصل موضوع الكتاب - بحمد الله - إلّا النادر»^(٢).

- عبر أنّ المؤلّف زاد قسمًا خامسًا جعله للأحاديث التي ذكر فيها الناقد تعليلاً، ثم رُجِّع ما أخرجه الشيخان، أو ضعّف التعليل هو نفسه، كما فعله الدارقطني مرّات، لكن استغنى عن هذا القسم، لأنه في حقيقته ليس تعليلاً.

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٢١٦/٧).

(٢) «هدى الساري» (ص/٣٤٨، ٣٨٣).

المَطْلَب الثَّانِي

تصدير الأُمَّة للصَّحِيحِينَ فَرَعٌ عَنْ نَقْدِ مُحَقِّقِيهَا لَهَا

الحالُ أَنَّ مَرْيَّةَ «الصَّحِيحِينَ» وَجَلَّالَتُهُمَا ثَابِتَةٌ بُيُوتَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي،
«لَا يُوْهَنُ مِنْ أَمْرِهَا إِلَّا مُبْتَدِعٌ مُتَّبِعٌ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»^(١)؛ وَهَذَا الْإِجْمَاعُ مِنْ
عُلَمَائِهِمْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جَمْهُورِ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»، لَا عَلَى كُلِّ حَرْفٍ فِيهِمَا
عَلَى حِدَّةٍ، هُوَ فِي ذَاتِهِ فَضِيلَةٌ لَمْ يَبْلُغْهَا غَيْرُ الشَّيْخَانِ.

وَالْعَاقِلُ مِنَ النَّاسِ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ نَقَدَ سَبْعَةَ آلَافِ دَرَاهِمٍ مُتَنَوِّعَةٍ، أَتَتْهُ مِنْ بِلَادٍ
مُخْتَلِفَةٍ، فَلَمْ يَرْجُ عَلَيْهِ مِنْهَا إِلَّا دَرَاهِمُ مَعْدُودَةٍ، «وَهِيَ مَعَ هَذَا مُغَيَّرَةٌ لَيْسَتْ
مَغْشُوشَةٌ مُحْضَةٌ: فَهَذَا إِمَامٌ فِي صَنْعَتِهِ!

فَالْكِتَابَانِ سَبْعَةُ آلَافٍ حَدِيثٍ وَكَسْرٌ»^(٢)، وَاشْتِمَالُهُمَا عَلَى أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ
خَوْلِفَا فِيهَا مِنْ حُذَاقِ الْقُرْنِ لَا يَعْيِيهِمَا فِي شَيْءٍ، بَلْ مُحَمَّدَةٌ اسْتَحَقَّا عَلَيْهَا التَّنْوِيهِ
مِنَ الثَّقَادِ الْعَارِفِينَ بِوُعُورَةِ مَا اشْتَرَطَاهُ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَالتَّسْلِيمِ لِلشَّيْخَيْنِ بِالْجِلْدَيْنِ. فِي
هَذَا الْقُرْنِ، وَنُفُوذِ بَصِيرَتِهِمَا فِي انْتِقَاءِ الْمَتُونِ، وَشِدَّةِ احْتِيَاطِهِمَا فِي تَصْحِيحِ
الْأَسَانِيدِ.

(١) «حجة الله البالغة» للدَّهْلَوِيِّ (١/٢٣٢).

(٢) «مهاج السنة» لابن نَيْمَةَ (٧/٢١٦).

هذا لنفهم مُستند ما اُتِبنى عليه قَبول الأُمَّة للكتابين؛ لم يكن أبداً امرأً اعتبارياً أو ناشئاً عن تعصّب، بل الإجماع المذكور مرّده إلى اختبار المُتخصّصين وتوافقهم في الحكم العامّ عليهما؛ على خلاف ما ادّعاها (جولذيهير) من «أنّ من الخطأ اعتقاد أنّ مكانة هذين الكتابين مرّدها إلى عدم التشكيك في أحاديثهما، أو نتيجةً لتحقيقٍ علميٍّ، فسلطان هذين الكتابين يرجع لأساسٍ شعبيٍّ لا صِلَة له بالتدقيق الحرّ للتّخصص، هذا الأساس هو إجماعُ الأُمَّة»^(١).

ولم يكن للمتأخّرون من حَملة الشّرع أن يخفوا هذه النّقدات «للصّحّيحين» ويطمسوها عن العامّة - كما يفتره بعض من يُلقِي الكلام على عواهنه - بل على العكس من ذلك! نراهم يُلَقِّنونها صغارَ الطّلبة في حلقات التّدريس لمتون المصطلح؛ لعلمهم بأنّ ما اكْتَسَبَ «الصّحّيحين» هذا القبول العامّ، ورَفَقَهما على سائر مُصنّفات السّنة، هو تظافر المُحقّقين على مُناقشتيهما، وفرز ما فيهما من عِلل، وبلوغهم في تقيّمهما النّسبة العالية من حيث إصابة غرض مُصنّفَيْهما.

نعم؛ قد يحجّب الرّبانيّون من العلماء على عوامّ النّاس ذكر تفاصيل الخلاف في أحاديث «الصّحّيحين»، ومبعت كلّ ناقدٍ في تعليقه وطبيعته، فإنّ أعطان العامّة تضيق عن استيعاب ذلك في الغالب! بل قد يؤوّل إلى مفسّدة التّشكّك في هذا العلم وانتقاص أئمّته!

وهذا من البصائر الّتي ضَمَنها أبو داود (ت ٢٧٥هـ) رسالته لأهل مكّة حين أوصاهم بقوله: «... ضررٌ على العامّة أن يُكشَفَ لهم كلّ ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث، لأنّ عِلْمَ العامّة يَقْصُرُ عن مثلي هذا»^(٢).

وأجمل منه، ما أعقَبَ به ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) هذه الوصيّة حين قال: «هذا كما قال أبو داود، فإنّ العامّة تقصّر أفهامهم عن مثلي ذلك، وربّما ساء

(١) «دراسات محمّدية» (ص/٢٣٦).

(٢) «رسالة أبي داود إلى أهل مكّة» (ص/٣١).

ظَنُّهُمْ بِالْحَدِيثِ جَمَلَةً إِذَا سَمِعُوا ذَلِكَ، وَقَدْ تَسَلَّطَ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَطْعَمُنُ فِي أَهْلِ
الْحَدِيثِ عَلَيْهِمْ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَكَانَ مَقْصُودُهُ بِذَلِكَ الطَّعْنُ فِي
الْحَدِيثِ جَمَلَةً وَالتَّشْكِيكُ فِيهِ»^(١)!

(١) «شرح علل الترمذي» (١/٣٥٧).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

كلام المتقدمين في «الصَّحِيحِينَ»

أغلبه في رسوم الأسانيد دون ردِّ للمتون

بنتيغ الانتقادات الموجهة من أئمة العلل إلى أحاديث «الصَّحِيحِينَ»، والتي تبلغ في مجموعها زهاء (عشرين وأربعمئة) حديث متَّكَلِّم فيه^(١)، نجد أغلب هذه الإعلاّلات مُتَّجِه إلى الصَّنْعَةِ الإسنادِيَّةِ البَحْتِ^(٢).

وذلك أنا رأينا الدارقطني وغيره يتكلّمون في سَنَدٍ مُعَيَّن، ومن وجو خاص لا مُطلقاً، كأن يُعلِّقوا طريقاً أو روايةً شيخ بعينه، خلط في إسناده، أو زاد راوياً أو أسقطه تَوْهُمًا، أو أنّه مُدَلَّس، وفيه ضعف، أو أنّ الإسناد مُضْطَرَب، أو مُرْسَل، أو موقوف .. إلخ^(٣)؛ فأكثر استدراكاتهم على الشَّيْخِينَ إنما هو قَدَحٌ

(١) أرسلها مصطفى باحو في كتابه «الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» إلى ثلاثمئة وستة وتسعين (٣٩٦) حديثاً، واستدرك عليه عبد الله الفحطاني ثلاثين (٣٠) حديثاً أغلبها الدارقطني في «العلل» لم يذكرها الباحث الأوّل في كتابه، وذلك في رسالته العلميّة «أحاديث الصحيحين التي أهلها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التتبع» (ص/٨).

(٢) انظر مصداق هذا في أنواع الأحاديث السبعة المنتقدة على «الصحيحين» في «هذه الساري» لابن حجر (ص/٣٤٧).

(٣) لم أقف على تعليل متنيّ للدارقطني لأحاديث «الصَّحِيحِينَ» إلّا في مثالين: ما أخرجه من حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ وهو يخطب: «إدا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين»، حكّم عليه بالشُّذوذ في «التتبع» (ص/٣٦٨)، وأجاب عنه ابن حجر في «هذه الساري» (ص/٣٥٥).

في بعض ما أوردها من أسانيد^(١)، غير مُخرج لمتون الحديث من حيز الصحة^(٢).
أما كلام الثُّقَاد في ذات المتونِ فقليلٌ جدًّا، وهو مع ذلك مُتَّجِه في أكثره
إلى طرفٍ من المتنِ لا أصله، كَوَهْم في لفظ، أو شدوذه، أو قَلْبٍ فيه ونحو
ذلك^(٣)؛ اللَّهُمَّ إِلَّا في النَّادِرِ من الحديث، وهم في ذلك يُرجعون خلل المتن إلى
سببه في الإسناد.

فأين هذا من منهج مَنْ يروُّ على أحاديثهما ضَرَبًا باليَمِينِ لأدنى إشكالٍ
يَتَوَهَّم في متونهما، ولا هو يُبالي بالنظر إلى مَكْمَنِ الخَلَلِ في إسناده؟!

= وما أخرجه مسلم (برقم ١٤٨٠) من حديث فاطمة بنت قيس في نَفَقَةِ البائن، حكَم على قول عمر فيه:
«... ولا سُنَّةَ نَبِيَّنا» بِالْشُّدُوذِ، في كتابه «الجلل» (١٤١/٢-١٤٢).

(١) وقلت هنا: (أكثر)، فغاديا لما وقع فيه بعض الأفاضل من تَعَمِيمِ الدُّعَى عن كُلِّ الأحاديث المُتَنَدَّة، لِمَا
مُرَّ معنا من كَوْنِ بعض الأئمة قد علَّلُوا أحاديثَ في «الصَّحِيحِينَ» تعليلًا حَقِيقِيًّا، يُوْدِي بالحديث إلى
الرَّدِّ، وخاصَّةً أمثلة هذا موجودة في القسم الثالث والرَّابِع من أقسام الأحاديث المُعْلَّة التي ذُكِرَتْ آنفًا.
وبه نعلم خطأ ما أطلقه (أحمد شاكر) في تحقيقه لـ «مسند أحمد» (٥٥٣/٦) من دعواه أنَّ انتقادات
الأئمة لما انتقدوه فيها ليس غرضها إلا بيان الأصَحِّ من أوجه الحديث فحسب، مع التسليم بكون ما
في «الصَّحِيحِينَ» صحيح كلُّه؛ فتراه يقول في ذلك: «فَلَا بَعْضُهُمْ، فزَعَمَ أنَّ في الصَّحِيحِينَ أحاديثَ غير
صحيحة، إن لم يزعم أنَّها لا أصل لها، بما رأوا من شبهات في نقد بعض الأئمة لأسانيد قليلة فيها،
فلم يفهموا اعتراض أولئك المتقدِّمين الذين أرادوا بتقدمهم أنَّ بعض أسانيدهما خارجة عن الدَّرْجَةِ السُّلْبَا
من الطَّحَّة التي التزمها الشَّيْخَان، لم يربدوا أنَّها أحاديث ضَعِيفَةٌ فَطَرًا».

وتبعه على مثل هذا الإطلاقي بعض من تصدَّى اللَّذْبَ عن الصَّحِيحِينَ من المعاصرين، كالَّذِي وقع فيه
الباحثون في موسوعة «بيان الإسلام» (٧٢/٦) من دعوى أنَّ إجماع علماء الحديث على أنَّ أحاديثَ
«صحيح مسلم» صحيحة!

وهذا نموذج من الأخطاء الثَّقَلِيَّة التي يَسْتَمْسِك بها أولئك الطَّاعِنُونَ، لِلتَّهْوِينِ من ردود أهل السُّنَّةِ،
وَالشُّخْرِيَّةِ مِن تَقْرِيرَاتِهِمْ، لِلأسَفِ.

(٢) انظر تقرير هذا في «صيانة صحيح مسلم» لابن الصَّلَاح (ص/١٧٧)، وَالتَّكْتِ على مقدمة ابن الصَّلَاحِ
للزركشي (٢٧٨/١).

(٣) من أمثلته: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٢/٥)، برقم: ٤٢٠٣ من طريق الزُّهْرِيِّ قال: أخبرني
سعيد بن المسيَّب أنَّ أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «شهدنا خَيْر ..»، فأصل الحديث صحيح، إلا قوله في
آخره: «فم ي بلال فأذن ..» فمدرج في رواية شعيب التي خَرَّجَ البخاري، كما قرَّره ابن حجر في
«هدى الساري» (ص/٣٧٠).

المبحث الرابع

التفاوت الفسح بين منهج المتقدمين وطرق المعاصرين

من غير ذوي الأهلية في تعليل «الصحيحين»

مما يتأكد التذكير به ابتداء قبل استجلاء أوجه الاختلاف بين الفريقين: أنَّ الذي يُسوي في أيِّ علم كان، بين الرجل المَعروفِ بالعلم به والدِّقة فيه والسَّعي في تحصيله، والمهارة البحثية المكتسبة فيه عبر أزمان مديدة، وشهادة الناس له بالدين والصدق في الطلب؛ ومن هو دونه ممن تخلَّفت عنه هذه الأوصاف، بجامع أنَّ الكلَّ بشرٌ يُصيب ويخطئ؛ إنَّ التسوية بين هذين في العلوم لمن أفسد القياس! والسبب في ما ابتليت به الأمة من هذه الفوضى في استصدار الأحكام، والعيب بمصادر تشريعها.

فهذا الصنف الثاني لا يحقُّ له التَّبجح بقدرات الفحول القدامى للتراث ومن سبق ذكرهم، ولا التَّعذُّر بسابقي نظراتهم في مرويات السنة، بل كان الأسر لهممُّ التَّحايد عن هذا المسلك بالمرَّة! إذ حادوا عن جادتهم تَنظيراً وتطبيقاً، وذلك من عِدَّة وجوه:

الوجه الأول: جياذهم عن منهج المتقدمين في الصَّناعة الحديثة وأصولها، وعدم مُراعيتهم للضوابط الآليَّة التي التزموها في التَّقيّد، وتراميمهم على نقد المتون -أو ما يسمّيه بعضهم بالنَّقد الدَّاخلي- دون مراعاة لأحوال الأسانيد ومراتب الرواة وحيثيات الرواية؛ ومردُّ ذلك إلى اختلاف الرؤى الفكرية بين الفريقين،

والمَقْصِد من النَظَر في السُّنَّة ومرتبتها في التشريع؛ ما أدَّى إلى تباين في المعايير التَّقْدِيَّة المُحدَّدة للمقبول منها والمردود.

فلَمَّا تَنَافَرَت هَاتَانِ المَنهَجِيَّتَانِ الصَّنَاعِيَّتَانِ في نقد السُّنَّة، تَوَسَّعَت رُقْعَةُ المَنقُودِ المَنقُوض منها عند هؤلاء المُحَدِّثِينَ لِصَحَّاحِهَا، حَتَّى بَلَغُوا بِهَا قِرَاطِيْسَ غَفِيرَةً! في الوقت الَّذِي ضَاقَ فِيهِ البَابُ عَلَى المُتَقَدِّمِينَ لِنَقْدِ «الصَّحِيحِينَ»، فلم يُعْلَمُوا فِيهِمَا إِلَّا أَحَادِيثَ مَعْدُودَةٍ، نَظَرًا لِانضِبَاطِهِم بِأَنْظَارٍ دَقِيقَةٍ لِلْأَخْبَارِ، ضَاقَتْ صُدُورُ المُعَاصِرِينَ عَن دَرْكِ مَا جَازَهَا، وَضَبِطَ قَوَاعِدَهَا^(١).

الوجه الثاني: جهلهم بمناهج الأئمة المُتَقَدِّمِينَ في التَّعْلِيلِ والتَّخْرِيجِ والاعتبار، وَضَعُفُ تَصَوُّرِهِم لكَثِيرٍ مِن مَسَائِلِ «عِلْمِ الْحَدِيثِ»، أَوْقَعَهُم فِي خَطَايَا عِلْمِيَّةٍ جَسِيمَةٍ فِي أَحْكَامِهِم عَلَى الْأَحَادِيثِ المَدْرُوسَةِ^(٢).

الوجه الثالث: غفلتهم عن طُرُق المُتَقَدِّمِينَ ومقاصدهم من التَّصْنِيفِ؛ كَمَا نَرَاهُ مِنْ تَوَهُُّمِ بَعْضِ المُتَعَجِّلِينَ أَنَّ صَاحِبِي «الصَّحِيحِينَ» إِنَّمَا أَخْرَجُوا كُلَّ حَرْفٍ

(١) انظر بحثًا معروفًا في مؤتمر «الانتصار للصحيحين» منشورًا باسم «المنهجية المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصحيحين عند النقاد المتقدمين» لجميل بن فريد أبو سارة (ص/١٥-٢٠).

(٢) من أمثلة هذا الجهل بقواعد المُحَدِّثِينَ في التَّعْلِيلِ: ما أَغْلَى بِهِ حَسَنُ السَّقَافِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو المَشْهُورَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (رقم: ٢٦٦٩) وَغَيْرِهِ مَرْفُوعًا: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدَّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدِّيًا فَلْيَبْزُؤْا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، حَيْثُ قَالَ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ «الْعُلُو» لِلذَّهَبِيِّ (ص/٣٩): «هَذَا اللَّفْظُ لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ لَفْظَ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مُخَالَفٌ لِلذَّكَاءِ، وَنُصِّه: (وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ...)، وَلَيْسَ حَدِيثُ (حَدَّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ)، فَالَّذِي أَرَاهُ وَأَعْتَمِدُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقُولُ هَذِهِ السَّقَالَةَ...».

ثُمَّ أَتَجَهَّ إِلَى تَأْكِيدِ هَذَا التَّحْلِيلِ الْإِسْنَادِيِّ، بِدَعْوَى أَنَّ الْمُتَنَ مَخَالَفًا لِظَاهَرِ الْقُرْآنِ. وَهَذَا مِنْهُ هَرَاءٌ، أَبَدُ مَا يَكُونُ عَنِ مَنَهِجِ المُحَدِّثِينَ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الَّذِي عَرَّاهُ السَّقَافُ إِلَى مُسْلِمٍ حَدِيثٍ لِصَحَابِيٍّ آخَرَ، هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَّاهُ بِهِ هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَمَخْرَجُ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى هَذَا مُخْتَلِفَيْنِ تَمَازُجًا، كُلُّهُمَا حَدِيثٌ مُسْتَقِلٌّ بِحَالِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْلَلَ لَفْظُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؛ وَالتَّحَرُّقُ أَنَّهُمَا مُتَوَافِقَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عِبرَ مُتَعَارِضَيْنِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَغْلَى السَّقَافُ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ تَعْلِيلًا هُوَ أَزْلَى بِوَصْفِهِ هُوَ! وَهَذَا مِثَالٌ لَا تَكَادُ تَجِدُهُ إِلَّا عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمِينَ، فَلَا يُعْرِفُ لِهَذَا الْعَيْبِ نَظِيرٍ فِي كُتُبِ التَّخْرِيجِ وَالْوَلَلِ.

فيهما على وجه التصحيح والاحتجاج به! والواقع أنهما يُخرِجان ما يَعْلَمانِ عِلَّتَهُ أحياناً، لمقاصد لا تخفى على الْمُتَمَرِّسِينَ بِأَسَالِيبِ الْمُحَدِّثِينَ فِي التَّأْلِيفِ.

الوجه الرَّابِعُ: تَحَايُدهم -في الجملة- عما تستوجبه المنهجية العلمية الرّصينة مِنَ الإنصاف والموضوعية في نقد «الصّحّاحين»؛ فَإِنَّ أئِمَّةَ العِلَلِ لَا يَغْمَطُونَ فِي غَرَضِهِمْ مِنْ نَقْدِ السُّنَنِ بِسَبَبِ عَدَاوَةٍ مَذْهَبِيَّةٍ أَوْ شَخْصِيَّةٍ؛ بَلْ تَجِدُ جَبَلًا مِثْلَ الدَّارِقُطَنِيِّ يَخْطِئُ الْبُخَارِيَّ فِي حَدِيثٍ مَا، لَكِنْ يُصَوِّبُ حَكَمَ الْبُخَارِيِّ فِي آخَرٍ مُخْتَلَفٍ عَلَيْهِ بَيْنَ النُّقَادِ.

فَالْإِشْكَالُ أَنَّ دَوَافِعَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ تَرَامَوْا عَلَى الصّحّاحِينَ بِالطَّعْنِ، غَالِبًا مَا يَكْتَنِفُهَا الْإِنْحِيَاؤُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْعَقْدِيِّ أَوْ التَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ؛ يَكْفِيهِ الْحَصِيفُ أَنْ يَفْهَمَ هَذَا مِنْ لَحْنٍ تَصْرِيحَاتِهِمْ فِي حَقِّ السُّنَةِ؛ فَلَقَدْ سَأَلَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَقْلَائِهِمْ وَمَا تُخْفِي صَدُورُهُمْ أَكْبَرًا

هذه البواعث الإيديولوجية هي بِحَقٍّ مِنْ أْبْرَزِ إِشْكَالَاتِ الْفِكْرِ الْحَدِيثِ فِي نَقْدِهِ لِلتَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ؛ تَرَى الْوَاحِدَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يَرُدُّ كُلَّ حَدِيثٍ يُخَالِفُ اعْتِقَادَهُ بِرَدِّهِ الصَّحَابَةَ عليه السلام وَلِزُومِ الْوَصِيَّةِ لِعَلِيِّ عليه السلام!

وَالْإِبَاضِيُّ يَضُفُّ مِنَ السُّنَةِ كُلِّ أَصْلٍ لَا يَجِدُهُ فِي حَفَنَةِ الْكُتُبِ الَّتِي وَرَثَهَا مِنْ أَسْلَافِهِ، وَآخَرَ جَهْمِيًّا غَالِيًّا فِي تَكْذِيبِ كُلِّ أَثَرٍ يَهْدِمُ مَذْهَبَهُ فِي تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ؛ وَذَلِكَ حَدَاثِيٌّ سَاخِطٌ عَلَى التَّرَاثِ وَكُلِّ إِسْلَامِيٍّ قَدِيمٍ؛ . . وَهَلُمَّ جَرًّا، فَيَحْمِلُهُمْ تَعْصِبُهُمْ هَذَا لِلطَّائِفَةِ عَلَى تَنْقُصِ قَدْرِ الشَّيْخِينَ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ لِرَوَايَتِهِمَا مَا يَخَالِفُ قَوْلَهُمْ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الْآخِرُ: فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ نَفْسَهَا الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي نَقْدِ «الصّحّاحين» متناثرة فيما بين الفريقين!

فبينما نجدُ تَقْدِيرًا مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ لِلْخِلَافِ وَالْمُخَالَفِ أَثْنَاءَ نَقْدِهِمْ لِبَعْضِ مَرْوِيَّاتِ الْكُتَّابِينَ، وَقَبُولَهُمُ الْإِحْتِمَالَ فِيهَا بِلَطِيفِ الْعِبَارَاتِ، وَتَخْيِيرِ أَنْسَبِ النُّقَدَاتِ فِي أَوْجُهٍ التَّعْلِيلَاتِ، كَقَوْلِهِمْ: هَذَا أَشْبَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ، وَهَذَا خَالَفَهُ

فلان، والأرجح عندي كذا، ونحو هذه العبارات المحتاطة؛ نُصَعِّقُ في مقابلها من كمّ شراسة ألفاظ الطاعنين المعاصرين، وتكذيبهم الفجّ للأخبار المتفق على صحتها، بلغة جازمة وساخرة، مع التّجنيّ على الشّيخين بثّتي الاتّهامات والتّهكّمات.

وكلُّ إناء بما فيه ينضح!

يقول الحنجوي: «الذين انتقدوا الصّحّيحين -كالذّرّاقطني- لم يجرؤوا أن يقولوا في حديث واحد أنّه موضوع، أو لم يقلّهُ النبي ﷺ، أو قالوا في راوٍ واحد من رواتهما وضّاع أو كذاب! أو أنّه من أهل الإلحاد الذين أسلموا كرهاً! وصاروا يكيّدون للإسلام بالزيادة في السّنة! كما قال هذا الرّاعم نقلاً عن الشّيخ عبده المصري؛ فهذه مقالةٌ مخترعة، لم يجسر أحدٌ أن يطعن بها في الصّحّيحين، بل ولا سمعنا أحدًا تجاسر وقال ذلك»^(١).

فكان على ما بيّناه قبيحاً بهؤلاء المُخدّثين أن يتذرّعوا بتقدّات الأئمّة وتعليّلهم لبعض ما في «الصّحّيحين»، لتبائن ما بينهما في المكانة والمنهج والآلة والأغراض.

وسيزيد انكشاف هذا التّبّين بذكر أمثلة ذلك من تعليقات الأئمّة الأربعة لبعض أخبارهما، لكثرة ما ينقله المُعاصرون عنهم في هذا الباب، بعد أن تكلّمنا إجمالاً عن أئمّة الحديث المُتقدّمين، لتستبين المحجّة على أنّ هؤلاء الأعلام يا بعدّهم عن عبث المُعاصرين! فأقول مُستعيناً بالله تعالى:

(١) «الدّفاع عن الصّحّيحين دفاع عن الإسلام» للحنجوي القاسي (ص/١١٨).

التَّبَيُّهُتِ (الفاس)

نقد احتجاجِ المُعاصرين على طعنِهِم
في أحاديث «الصَّحِيحِينَ» بالأنْمَة الأربعة

المَطْلَب الأوَّل
دراسة ما أعلَّه أبو حنيفة النُّعْمان (ت ١٥٠هـ)
وهو في «الصَّحِيحِينَ»

بلغت أحاديث «الصَّحِيحِينَ» الَّتِي يُدْعَى عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ طَعْنُهُ فِيهَا سِتَّةَ أَحَادِيثَ، نَأْخُذُهَا وَاحِدَةً تَلُو الْأُخْرَى، لِنَسْتَبِينَ حَقِيقَةَ دَعْوَى اتِّبَاعِهِ فِي إِنْكَارِ الْمَتُونِ إِذَا صَحَّتْ أَسَانِيدُهَا، وَالْمَنْهَجُ الَّذِي يُعَامَلُ بِهِ هَذَا الْإِمَامُ مَقُولَاتِ السَّنَةِ، فَنَقُولُ:

الفرع الأوَّل: دراسة ما نُسبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ إِعْلَالُهُ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ».

الحديث الأوَّل:

أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ عَدَا يَهُودِيٌّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ، فَأَخَذَ أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا، وَرَضَخَ رَأْسَهَا، فَأَتَى بِهَا أَهْلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ وَقَدْ أَصَمَّتْ^(١)، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَكَ؟ فُلَانٌ؟» -لَغَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا- فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا،

(١) أَيِ اعْتَمَلِ لِسَانَهَا فَلَا تَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ، انْظُرِ «النهاية» لابن الأثير (٢/٢٢٩).

قال: فقال لرجلي آخر غير الذي قتلها، فأشارت: أن لا، فقال: «فُلان؟» لقاتلها، فأشارت: أن نعم، فأمر به رسول الله ﷺ، فرضخ رأسه بين حجرين^(١).
هذا الحديث ادّعى (زكريّا أوزون)^(٢) و(إسماعيل الكردي)^(٣) و(جمال البنا)^(٤) أن أبا حنيفة رَدّه لمعارضته ما هو معروف في الشرع من قتل المَقْتُولِ مِنْ غير بَيِّنَةٍ، وينقلون عنه أنه قال فيه: «إِنَّهُ هَلْيان»^(٥)!

ومثل هذا لا يثبت عن أبي حنيفة، حيث جاء عنه من طريقين:

الأول: من طريق زكريّا السّاجي، عن عصمة بن محمد، عن العباس بن عبد العظيم، عن أبي بكر بن أبي الأسود، عن بشر بن المفضل، أنه سأل أبا حنيفة .. إلخ الكلام^(٦).

وزاد ابن عبد البر في سنده مع عصمة هذا: سعيد بن محمد بن عمرو^(٧).

وكلاهما عصمة وسعيد لم أجد لهما ترجمة، والرّاجح أنهما غير معروفين، فلا تقوم بمثلهما. حجة.

والثاني: من طريق محمد بن عمر بن بهته، عن أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة الكوفي، عن موسى بن هارون بن إسحاق، عن العباس بن عبد العظيم بنفس الإسناد الأول^(٨).

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في (ك: الطلاق)، باب الإشارة في الطلاق والأمور، رقم: (٤٩٨٩)، ومسلم في (ك: القسامة)، باب: ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره، رقم: (١٦٧٢).

(٢) «جناية البخاري» (ص/٧٤).

(٣) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٥٢).

(٤) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٥/٥٣٠).

(٦) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/٧٠).

(٧) «الانتقام» لابن عبد البر (ص/١٥١).

(٨) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/٥٣٣).

وابن عقدة - مع حفظه وإكثاره من الرواية - قد صَغَفَه الدَّارِقُطِيُّ^(١)، وكان من أعلم النَّاسِ به ومَن أخذ عنه؛ بل رَمَاهُ بِالْإِكْثَارِ مِنَ الْمَنَاكِبِ^(٢)، وقال: «لم يكن في الدِّينِ بالقويِّ، ولا أزيدُ على هذا»^(٣)؛ ومن ثَمَّ خَلَصَ الذَّهَبِيُّ إِلَى كونه «صاحب تصانيف، على ضعفٍ فيه»^(٤).

والَّذِي يتحرَّرُ عندي مِن مجموع ما قيل في ابن عقدة، من سرقة للكتب، والأمر بالكذب وبناء الرواية عليه: «أَنَّ الرَّجُلَ ليس بعمدة»^(٥)، وبخاصَّةٍ فيما يُستغَرَّبُ منه أو ينفرد به، كحال هذه الحكاية عن أبي حنيفة؛ ومِمَّا يَشْهَدُ لِبُطْلَانِهَا: أَنَّ أَحَدًا من تلاميذ أبي حنيفة لم يذكرها عنه، فلذا لم يعتمدوها الحنفية في كُتُبِ المذهب.

وهذا (الكردي) نفسه، يعلمُ بطعنِ أعلامٍ من الحنفية في هذه الحكاية ونقلها، ومع ذلك يُصرُّ على التَّهْوِيشِ بِهَا في كتابه ذاك! ليصدِّقَ عليه قول (الكوثري) عقب ردِّه لهذا الهذيان عن إمامه: «حاشا أن يقول في حديثٍ صحَّ عنده: هذا هذيان؛ وهو نزيه اللسان في مخاطبته للنَّاسِ، فكيف يقول هذا في مثل هذا الموقف؟! .. وبعدَ استذكارٍ ما في سنده مِن وجوه السُّقُوطِ، لا تُشْكُ لحظةً أَنَّ الهادي هو مَنْ ينسب الهذيانَ إليه بمثل هذا السُّند»^(٦).

وَأَمَّا عن أئمة الحنفية: فليس في وَدَّهِمُ الاحتجاجُ بهذا الحديث في باب القصاص ما يدلُّ على ردِّه، كما يدَّعيه مَنْ لم يدرِ مآخذ أقوال الفقهاء ومناطاة أحكامهم؛ فَإِنَّ الحنفية يُصَحِّحُونَهُ أيضًا تيمُّنًا لأهل الحديث؛ ولكنَّ مذهبَ إمامهم أَنَّ الْقَصَاصَ لا يكون إلا بالسيف، لأدلة خاصة مُقدِّمة عندهم في هذا الباب،

(١) كما في «السنن» له (٣/٣٠٧)، برقم: (٢٦٣١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/١٤٧).

(٣) «سؤالات السُّلَمِيِّ للدَّارِقُطِيِّ» (ص/١٠٧).

(٤) «أعلام النبلاء» (١٥/٣٥٤).

(٥) انظر «التَّشْكِيلُ» (١/٣٧٣).

(٦) «تآنيب الخطيب» للكوثري (ص/١٦٠).

وهم يُخْرِجون حديث الرَضِخ: إمَّا على النَّسخ، أي بنسخ المُثَلَّة، أو على أَنَّهُ حَاصِلٌ بِقَطَاعِ الطَّرِق^(١).

والمُؤَيِّف حَقًّا: أَنَّ مَنْ ذَكَرْتُ أَنفًا مِنْ بَعْضِ الْمُعَاَصِرِينَ لَجَهْلِهِمْ بِمَنَاجِحِ الْأُثْمَةِ فِي التَّصْنِيفِ، ادَّعَوْا أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ إِقَامَةٌ لِلْحَدِّ عَلَى مُتَّهَمٍ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةٍ بَيِّنَةٍ سَوَى إِشَارَةِ الْمُقْتُولَةِ، فَتَوَجَّهُوا بِإِنْكَارِ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ الَّتِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ مِنْ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»، وَهُوَ كِتَابُ الطَّلَاقِ، وَشَنَعُوا عَلَى الْبَخَارِيِّ مَا اخْتَارَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ مِنْ لَفِظٍ مُخْتَصَرٍ لِلْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ يَخْلُو مِنْ اعْتِرَافِ الْقَاتِلِ بِالْقَتْلِ؛ وَتَجَاهَلُوا بِأَقْيَمِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى فِي «صَحِيحِهِ» الَّتِي فِيهَا ذَكَرُ هَذَا الْاعْتِرَافِ فِي نَصِّ الْمَتْنِ!

والباعث للبخاري لإخراج تلك الرواية الناقصة في كتاب الطلاق: عادته في ذكره تحت كلِّ بابٍ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحَادِيثٍ تَامَّةٍ يُخْرِجُهَا مُنَاسِبَةً لِتَرَاجُمِهَا، وَإِذَا احتَاجَ لِحَدِيثٍ مِنْهَا فِي بَابٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُهُ فِيهِ مُقْتَصِرًا عَلَى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ.

وجملة الاعتراف في الحديث قد ذَكَرَهَا الْبَخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْحُدُودِ، حَيْثُ بَوَّبَ فِيهِ عَلَى الْحَدِيثِ بِبَابَيْنِ: بَابُ: «سُؤَالُ الْقَاتِلِ حَتَّى يَقْرَأَ، وَالْإِقْرَارُ فِي الْحُدُودِ»^(٢)، وَبَابُ: «إِذَا أَقْرَأَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ»^(٣)؛ فَلَمَّا جَاءَ إِلَى كِتَابِ الطَّلَاقِ، اخْتَصَرَ الرُّوَايَةَ هُنَاكَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الشَّاهِدِ مِنْهَا الْمُتَعَلِّقُ بِمَوْضِعِ الطَّلَاقِ.

والحاصل أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ بَرِيءٌ مِنَ الطَّلْعِنِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَضْلًا عَنْ أَزْدِرَاءِهِ.

(١) انظر «المبسوط» للسرخسي (١٢٢/٢٦)، و«اللباب» للمنجبي (٧١١/٢)، و«تبيين الحقائق» شرح كنز الدقائق للزَّيْلَعِيِّ (١٠٦/٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٥٢٠/٦)، برقم: (٦٤٨٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٥٢٤/٦)، برقم: (٦٤٩٠)، وانظر أيضا (٨٤٩/٢)، باب: ما يذكر في الأشخاص والملازمة والخصومة بين المسلم واليهودي.

الحديث الثَّاني:

أَدْعَى (الكردِي)^(١) و(جمال البنَّا)^(٢) إِعْلَالَ أَبِي حَنِيفَةَ لِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ مِنْهُ، وَتَقْدِيمَهُ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَلَيْهِ، فِي قَوْلِهِ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا عِنْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ»^(٣).

وَهَذِهِ دَعْوَى غَيْرُ صَحِيحَةٍ عَنِ الْإِمَامِ، فَلَيْسَ الْمَنْقُولُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى رَفْعَ الْيَدَيْنِ، فَإِنَّهُ وَأَهْلَ الْكُوفَةِ اقْتَصَرُوا عَلَى مَا بَلَغَهُمْ مِنْ تَرْكِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لِلرُّفْعِ^(٤)، وَغَيْرُ لَازِمٍ مِنْ عَدَمِ عَمَلِ الْعَالَمِ بِالنَّصِّ تَضْعِيفُهُ^(٥)، وَلَكِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ بَاقِي الْأَحَادِيثِ فِي سُنَّةِ الرُّفْعِ؛ وَهَذَا كَافٍ فِي الْاِعْتِدَالِ لِأَبِي حَنِيفَةَ عَنْ دَعْوَى إِنكَارِ الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمُذَرِّ لَه، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ:

«أَمَّا رَفْعُهُمَا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْاِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ فَفَهَاءِ الْكُوفَةِ، كِبْرَاهِيمُ النَّخْعِي، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِي، وَغَيْرُهُمْ، وَأَمَّا أَكْثَرُ فَفَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَعُلَمَاءُ الْأَثَارِ، فَإِنَّهُمْ عَرَفُوا ذَلِكَ، لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ السُّنَّةُ عَنْ

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٣).

(٢) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٣) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٥٢/٢)، برقم: (١١٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١٣/٢)، برقم: (٢٥٣٤)، وصحَّفه الدارقطني قائلًا: «نُفِّرُهُ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ وَكَانَ ضَعِيفًا، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَغَيْرِ حَمَادٍ يَرْوِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مَرَلًا، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ فَعْلِهِ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ الْمَوَابِ».

(٤) يقول ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤٨/٢٢): «... وَابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَصْرَحْ بِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ؛ لَكِنَّهُمْ رَأَوْهُ يَصَلِّي وَلَا يَرْفَعُ إِلَّا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ نَسِنَ، وَقَدْ يَذْهَلُ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ التَّطَبُّقَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَكَانَ يَصَلِّي وَإِذَا رَكَعَ طَلَّ بِبَيْنِ يَدَيْهِ كَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ إِنَّ التَّطَبُّقَ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَمَرُوا بِالرُّكْبِ، وَهَذَا لَمْ يَحْفَظْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ».

(٥) وهذا الكوثري - وهو المتعصب لأبي حنيفة - قد أقرَّ بصحَّةِ حديث ابن عمر، انظر «التكميل» (٧٧٠/٢).

النَّبِيِّ ﷺ، كالأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، وهو إحدى الروايتين عن مالك^(١).

الحديث الثالث:

ما اتَّفَقَ عليه الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا^(٢) فِي أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا كَيْلًا^(٣).

فَقَدْ رَعِمَ (الكردي) أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَدُّوا ذَلِكَ الْخَبَرَ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ، إِذْ هُوَ مِنَ الْأَمْوَالِ الرَّبَوِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِثَلَاثِ بَيْثَلٍ، وَيَحْرُمُ فِيهِ رَبَا الْفَضْلِ، وَفِي بَيْعِهِ بِالْخَرَصِ مَظَنَّةُ الرِّبَا، وَشُبْهَةُ الرِّبَا تَعْمَلُ كَالرِّبَا، فَتُوجِبُ التَّحْرِيمَ»^(٤).

وَحَدِيثُ التَّرْخِصِ فِي الْعَرَايَا -عَلَى نَقِيضِ مَا ادَّعَاهُ- لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا^(٥)، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(٦).

ثُمَّ إِنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ» لَمْ يَرُدِّ الْحَدِيثَ لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ -كَمَا هِيَ دَعْوَى (مُحَمَّدٍ أَبُو زَهْرَةَ) أَيْضًا^(٧)- فَهَذَا الطُّحَاوِيُّ وَهُوَ الْأَعْلَمُ بِالْمَنْقُولِ عَنْ

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٢/٢٤٧-٢٤٨) بتصرف.

(٢) العرايا: جمع عرية، الأصل فيها أنه إذا عرض النخل على بيع تُفْرَعُ عَرِيَتْ وَيُثَلَّ أَيُ حَزَلَتْ عَنْ الْمَسَامَةِ فَتَكُلُّ الثَّخْلَةَ عَرِيَةً أَيُ مَعْرَاةً مِنَ الْبَيْعِ، وَالْمَقْصُودُ بِهَا: بَيْعُ الرُّطْبِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ خَرَصًا، بِالتَّمَرِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَيْلًا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، لِمَنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ، وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ مَثَلًا، وَانْظُرْ «تَفْسِيرَ غَرِيبٍ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَيْدِيِّ (ص/١٠٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (ك: البيوع، باب: تفسير العرايا، برقم: ٢٠٨٠)، وَمُسْلِمٌ (ك: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر، برقم: ١٥٣٨).

(٤) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٦).

(٥) أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (برقم: ٧٢٣٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١/٣٧٩، برقم: ٥٠٠٦) وَعَنْ غَيْرِهِ.

(٦) نَقَلَهُ شَيْخٌ مِنْ يَسَارٍ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر خلا في العرايا، برقم: ١٥٤٠).

(٧) فِي كِتَابِهِ «أَبُو حَنِيفَةَ» (ص/٣٢٧) حِينَ ادَّعَى أَنَّ «أَبَا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ رَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ.

أبي حنيفة ومذهبه يقول: «جاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ وتواترت في الرخصة في بيع العرايا، وقيلها أهل العلم جميعاً، ولم يختلفوا في صحة مجيئها، وتنازعوا في تأويلها»^(١).

فالتأويل الفقهي للحديث هو محل الخلاف بين أبي حنيفة والفقهاء لا صحته، حيث نزع الحنفية بالحديث إلى معنى الثمر الذي وهبه صاحبه، وهو ما زال في رؤوس النخل، ثم تراجع عن هبته، لتحرجه من دخول الموهوب له بستانه أو لنحو ذلك، فباح له أن يعطيه بذلك بخبره تمرًا.

واستبعد أبو حنيفة أن يكون المراد بالعرايا فيه بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر خرصاً^(٢)؛ فرد أن يكون معنى الترخيص هنا داخلاً في البيوع، بل في معنى الهبة، توفيقاً منه بين هذا الحديث وحديث النبي عن المزانية^(٣). ولا شك أن هذا التأويل كله من أبي حنيفة فرغ عن تصحيحه الخبر.

الحديث الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تُصروا»^(٤) الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردّها وصاع تمر^(٥).

فقد نسب (الكردى) إلى أبي حنيفة الإعراض عن هذا الحديث^(٦)، و«يبرر

(١) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣٠/٤).

(٢) انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣١/٤)، و«المبسوط» للسرعي (١٩٣/١٢).

(٣) الذي فيه بيع الثمر بالتمر خرصاً، انظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٣١/٤)، و«فتح القدير» لابن الهمام (٣٨١/٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٣٦٤/٤).

(٤) على وزن (تَرْكُوا)، من التصرية: وهي الجمع والتشد، ومعناها في الحديث حبس اللين في ضرور الأنعام لثباع كذلك فيخر بها المشتري، انظر «مشارك الأنوار» (٤٢/٢).

(٥) أخرجه البخاري (ك: البيوع، باب: باب النهي للبايع أن لا يحفل بالإبل، والبقر والغنم وكل محفلة، برقم: ٢٠٤١)، ومسلم (ك: البيوع، بابك حكم بيع المصراة، برقم: ١٥٢٤).

(٦) سب هذا القول إلى أبي حنيفة أيضاً محمد أبو زهرة في كتابه «أبو حنيفة» (ص/٣٢٧).

فخر الإسلام البزدوي الحنفِي عدمَ اعتمادِ الأحنافِ هذا الخبرَ بأنَّه مُخالفٌ للقواعدِ والأصولِ^(١).

والحديث لم يَفرَّد به أبو هريرة -كما أوهمه (الكردي) في معرض كلامه- بل رواه معه ابن عمر، وأنس، وعمرو بن عوف، وأفتى بمُوجِبِه ابن مسعود وأبو هريرة، ولا مُخالف لهؤلاءِ مِنَ الصَّحابة، وقال به مِن التَّابعين ومَن بعدهم مَن لا يُحصى عدداً، وبظاهره أخذَ جمهور الفقهاء^(٢).

ثمَّ الأحناف أنفسهم لم يَتفقوا على تركِ العملِ به، فقد أخذَ به زُفر، وأبو يوسف في رواية^(٣).

وما أثير عن أبي حنيفة تركه لهذا لحديث، فهو مِن جهة العمل بظاهره لا غير، وقد حكى ابن عبد البرُّ عن بعضِ أصحابه أنَّ مُستند تركه العملُ به كونه منسوخاً^(٤)، والقول بنسخ الخبر فرع تصحيحه.

يؤكِّد هذا قول الطحاوي: «ذهبوا -يعني الحنفيَّة- إلى أنَّ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في ذلك منسوخٌ، فروي عنهم هذا الكلام مُجملاً، ثمَّ اختلف عنهم مِن بعدُ في الَّذي نسخَ ذلك ما هو...»^(٥)؛ والله أعلم.

الحديث الخامس:

أخرج الشَّيْخَان عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أدركَ مالهَ بَعِيْه عند رجلٍ -أو إنسانٍ- قد أفلسَ فهو أحقُّ به مِن غيره»^(٦).

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٦).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤/٣٦٤-٣٦٦)، وما نُقل في «الثبينة» عن مالكٍ ردُّ هذا الحديث قد أنكره عنه ابن عبد البرُّ في «التمهيد» (١٨/٢٠٣) قال: «هذه رواية منكرة، والصحيح عن مالك ما رواه ابن القاسم»، يعني أخذه بحديث المصراة.

(٣) انظر «فتح القدير» لابن الهمام (٦/٤٠٠)، و«البحر الرائق» لابن نجيم (٦/٥١).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/٢٠١).

(٥) «شرح معاني الآثار» للطحاوي (٤/١٩).

(٦) أخرجه البخاري في (ك: الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب: إذا وجد ماله عند معلن في البيع، والقرص والوديعة فهو أحق به، برقم: ٢٢٧٢)، ومسلم في (ك: المساقاة، باب: باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه، برقم: ١٥٥٩).

قال الكردي: «ورد أبو حنيفة الحديث المروي عن أبي هريرة وحده، أن رسول الله ﷺ قال ..» وذكر الحديث^(١)؛ وتبعه على هذه الدعوى (جمال البنا)^(٢).

ولم يرد عن أبي حنيفة التَّنْصِيصُ على رد الحديث، إنما الوارد عنه وأصحابه تأويله، وذلك أن الحديث عندهم يحتمل معنيين:

المعنى الأول: أن يكون استرداد هذا المال بعد أن انتقلت ملكيته إلى الذي أفلس بعد؛ فهذا المعنى مردود عندهم، لأنها لم تُعد في ملكية البائع حتى يحق له استرجاعها بعينها.

والمعنى الثاني: أن المُفْلِسَ لم يَمْلِكْ ذلك المال أصلاً، فقد جاء فيه قوله: «... فأصاب رجلٌ ماله بعينه»، وإنما ماله بعينه يقع على المفصوب والتواري والودائع وما أشبه ذلك، فذلك ماله بعينه، فهو أحق به من سائر الغرماء؛ أمّا المبيع: فلم يبق بالبيع من أمواله حقيقة! وكان حمل الكلام على الحقيقة أولى^(٣).

وهذا المعنى هو المراد عند الحنفية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، توفيقاً منهم بينه وقواعد الباب وباقي الآثار فيه^(٤)؛ فبان بذا بأنهم يُصَحِّحون الحديث بدليل تأويله.

(١) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٤).

(٢) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٦).

(٣) وهو ما ذهب إليه محمد بن الحسن -أحد صاحبي أبي حنيفة- في كتابه «الحجة على أهل المدينة» (٧١٦/٢)، وانظر «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١٦٥/٤)، و«الغرة المنيعة» لأبي حفص الغزنوي (ص/٩٩).

(٤) من الأحاديث التي يعتجون بها في هذا الباب مما يعضد المعنى الثاني للحديث دون الأول: ما ذكره البدر العيني في «البناءة شرح الهداية» (١٢٨/١١) قال: «أبو هريرة رضي الله عنه روى أيضاً عن النبي ﷺ قال: «أُتِيَ رجلٌ ناع سلعة فأدركها عند رجل قد أفلس فهو ماله بين غرمائه»، أخرجه الدارقطني، فاختلقت الرواية، وذلك يوجب هنا في الحديث على ما عُرف. فإن قلت: في إسناده ابن عثاش، وهو ضعيف! قلت: قد وثقه أحمد، وقد احتج بالحديث الخصاف والرازي.

بيد أنَّ المعنى الأول الذي استبعدوه، قد جاء التأكيد عليه في ألفاظ أخرى صحيحة للحديث وردَّ فيها لفظ (البيع) صراحةً، بمعنى أنَّ المتاع خرج من البائع إلى مُلْك المُشتري الغارم حقيقةً، فأذن النبي ﷺ للبائع أن يُعيدَ تملكه بعينه إذا أفلس المُشتري، كما في قوله ﷺ مثلاً: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاغَهُ مِنْهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاغَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»^(١).

وظنِّي بأبي حنيفة أنَّ لو وقفت على مثل هذه الروايات الصحيحة سندًا، والصريحة دلالةً على هذا المعنى، لترك قوله الآخر، ولأذعن لسنة نبيه ﷺ دونما تردُّدٍ؛ وهذا عينُ ما ظنَّه الطحاويُّ بإماميه؛ فبعد أن رجَّح الطحاويُّ عن القول بذهب إماميه أبي حنيفة في هذه المسألة، قال في تقريره له يصلح مثلاً لحسن التجرُّد للحق وتترك التعصُّب للأشياخ:

«.. وقد كُنَّا نقول في هذا الحديث: إنَّ قول رسول الله ﷺ فيه: «.. فَوَجَدَ رَجُلٌ مَالَهُ بِعَيْنِهِ»: أنَّ ذلك قد يحتملُ أن يكون أريدَ به الودائع والتواري، وأشباههما التي مَلَكَ واجِدُها قائمٌ فيها، ليست الأشياء المبيعات التي ليست لواجِدِها حينئذٍ، وإنما هي أشياء قد كانت له، فزال مُلكه عنها، كما يقول أبو حنيفة وأصحابه في ذلك.

وقد كان بعض النَّاسِ يَمُنُّ يذهب في ذلك مذهب مالك ومَن تابعه، على قوله في ذلك، يحتجُّ علينا في ذلك^(٢)، وكُنَّا لا نرى ذلك حُجَّةً له علينا في خلافنا إيَّاه الَّذِي ذُكِرْنَا، لا نقطع هذا الحديث...».

= فإن قلت: قال الدارقطني: لا يثبت هذا الحديث عن الزُّهري مسندًا، وإنما هو مرسل! قلت: المرسل عندنا حجة.

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (ك: البيع، باب: في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه عنده، برقم: ٣٥٢٢)، والدارقطني في «سننه» (برقم: ٢٩٠٢)، والبيهقي في «سنن الكبرى» (٧٨-٧٩)، وصححه ابن التُّركماني في «الجوهر النقي» (٤٧/٦)، والألباني في «إرواء الغليل» (٥/٢٧٢).

(٢) وذكر الحديث بلفظه الآخر: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا...».

ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَنَّهُ اسْتَدْرَكَ عَلَى مَا كَانَ قَالَهُ آنَفًا، بِمَا حُدِّثَ بِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مُوَصُولًا مِنَ الثَّقَاتِ، فَقَالَ: «... فَقَوِيَ بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قُلُوبِنَا، لَمَّا انْصَلَّ لَنَا إِسْنَادُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَدْ ذَكَّرْنَا... فَلَمْ يَسْغَعِ عِنْدَنَا خِلَافُ هَذَا الْحَدِيثِ لِمَنْ بَلَغَهُ، وَوَقَّفَ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْمَقْبُولَةِ خِلَافَهُ، وَرَجَعْنَا فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الْمَرْوِيَّةِ فِيهِ إِلَى مَا كَانَ مَا يَكُ يَقُولُهُ فِيهَا، وَعَذَرْنَا مَنْ خَالَفَهَا فِي خِلَافِهِ إِيَّاهَا، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ هَذَا الْإِتِّصَالُ، وَلَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ هَذَا الْإِتِّصَالُ، وَقَامَتْ عِنْدَهُ كَمِثْلٍ مَا قَامَتْ عِنْدَنَا: لَمَّا خَالَفَهَا، وَلَرَجَعَ إِلَيْهَا وَقَالَ بِهَا»^(١).

الحديث السادس:

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ ﷺ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الزُّوْحِيِّ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسْمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فِيمَا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ»، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفِكَائِكُ الْأَيْبِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(٢).

قَالَ (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ): «أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى أَنْ مَنْ قَاتَلَنَا مِنْ أَفْرَادِ الْكُفَرَاءِ قَاتَلْنَاهُ، فَإِنْ قُتِلَ فإِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ، أَمَا مَنْ لَهُ ذِمَّةٌ وَعَهْدٌ، فَقَاتِلُهُ يُقْتَصَّ مِنْهُ، وَمَنْ تَمَّ رَفْضُ حَدِيثٍ: «لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ فِي كَافِرٍ»، مَعَ صِحَّةِ سَنَدِهِ، لِأَنَّ الْمَتْنَ مَعْلُولٌ بِمُخَالَفَتِهِ لِلنُّصِ الْقُرْآنِيِّ»^(٣).

قُلْتُ: لَمْ يَرْفُضْ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا أَعْلَى مَتْنَهُ بِمُخَالَفَةِ الْقُرْآنِ كَمَا ادَّعَى الْغَزَالِيُّ؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى السِّيَاقِ الْآخِرِ لِحَدِيثِ عَلِيِّ ﷺ: «... لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»^(٤)، فَإِنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ

(١) «شرح مشكل الآثار» (١٢/١٧-١٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الدِّيَاتِ، بَاب: لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، رَقْم: ٦٩١٥).

(٣) «الْأُسْتَنْبُوتُ بَيْنَ أَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ» (ص/٢٤-٢٥).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (ك: الدِّيَاتِ، بَاب: بَابُ ابْتِغَاءِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ، رَقْم: ٤٥٣٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي (ك: الْقِسَامَةُ، بَابُ الْقَوْدِ بَيْنَ الْأَحْرَارِ وَالْمَمَالِكِ فِي النَّفْسِ، رَقْم: ٤٧٣٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

أَتَمُّ مِنَ الْأَوَّلَى، وهي عندهم على «التَّقديم والتَّأخير في المعنى: أي لا يَقْتُلُ مؤمِنٌ ولا ذو عهدٍ في عهده بكافرٍ؛ فيكون الكافر المُراد بذلك هو: الكافر غير ذي العهد»^(١).

فالمُراد -إذن- بالكافر: الحربيُّ، لأنَّ الكافر عندهم متى أُطلق، يَنْصَرِفُ إلى الحربيِّ عادةً وعُرْفًا، فَصَرَفُوا الحديث إليه، توفيقًا بينه وبين عمومات القرآن، وما يَرَوْنَهُ أيضًا مِنْ آثارٍ في هذا الباب، كحديث جابر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَادَ مُسْلِمًا بِذِمَّتِي، وَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَلَّى بِذِمَّتِهِ»^(٢).

فهذه جملة الأحاديث المشهورة التي ادَّعى على أبي حنيفة إنكارها، وهي في «الصَّحيحين» أو أحدهما، قد لاحت براءته عن دعوى إنكار متونها، ولله الحمد.

الفرع الثاني: عدم صحة المَقولة المَنسوبة إلى أبي حنيفة في عرض الحديث على القرآن.

ولا يصحُّ استدلال المُعاصرين بما يُنسَبُ إلى أبي حنيفة في كتاب «العالم والمُتعلِّم» من تقرير طويل في ضرورة عرض الأحاديث على القرآن، فإنَّ الكتاب مَطْعُون النَّسَبِ إليه^(٣).

ومَعْلُومٌ تَعْلِيمُ أبي حنيفة رضي الله عنه للحديث النَّبَوِيِّ واحتجاجه به، بل «أصحاب أبي حنيفة مُجمعون على أنَّ مذهب أبي حنيفة أنَّ ضَعِيفَ الحديث عنده أَوَّلَى مِنْ

(١) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣/٢٧٧).

(٢) «الحجة على أهل المدينة» لمحمد بن الحسن (٤/٣٣٩)، وانظر «بدائع الصنائع» للكَاسَانِي (٧/٢٣٧)، والاختيار لتعميل المسفِّهارة لأبي الفضل الحنفي (٥/٢٧)، وفتح القدير للكمال ابن الهمام (١٠/٢١٩).

(٣) ذكره التَّنْذِيمُ في «فهرسته» (ص/٢٥١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٤٣٧)، وقد درس محمد الخميس في كتابه «أصول الدِّين عند الإمام أبي حنيفة» (ص/١٤١) نسبته إلى الإمام أبي حنيفة، وخُلِّصَ إلى عدم ثبوته إسنادًا عَمًّا، وإنَّما هي آمال وأقوال جُمعت ونسبت إليه فيما بعد لا تُدرى صحتها. وس ثم يخطئ من يعتمد على الكتاب لنسبة مذهب إلى أبي حنيفة، كما فعله علي الخضر في رسالته «الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين» (ص/٤٩٠-٤٩١).

القياس والرأي! وعلى ذلك بنى مذهبه؛ كما قدّم حديث القهقهة -مع ضعفه- على القياس والرأي^(١)؛ وإن كان قد خولف من الجمهور في منعه تخصيص الآحاد لعام القرآن، لاعتباره إثاء نسخاً، والظني عنده لا ينسخ القطعي^(٢).

وأما تلك القواعد التي يوردها بعض الحنفية فهي من اختراع عيسى بن أبان (ت ٢٢١هـ)^(٣)، فهو من أصل لوجوب عرض الصحاح على القرآن^(٤)، وأنه يُردُّ منها فيما نعلم به البلوى، وقام باستخلاص ما يؤيد ذلك من بعض فتاوى أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد الشيباني، «وهو كذب عليه، وعلى أبي يوسف ومحمد، فلم يقل ذلك أحد منهم البتة»^(٥)؛ ومع ذلك اغترَّ بها بعض الحنفية كأبي الحسن الكرخي^(٦).

وبهذا نكون قد أنهينا ما يتعلّق بأبي حنيفة؛ وعلى نفس هذا المهيّج نمشي في تفحص ما نُسب إلى مالك من الطعن في بعض أحاديث «الصحيحين»، فنقول:

(١) «إعلام الموقعين» (١/٦١).

(٢) انظر تفصيل الأدلة الغريبتين في «إرشاد الفحول» للشوكاني (١/٣٨٧).

(٣) عيسى بن أبان بن صدقة، قاض من كبار الحنفية، كان عفيفاً، وسريها بإنفاذ الحكم، وولي القضاء بالبصرة عشر سنين، من كنه «إثبات القياس» والجامع في الفقه، توفي سنة (٢٢١هـ)، انظر «الجواهر المصبة» (١/١٠٤).

(٤) انظر «المعتمد» لأبي الحسين البصري (١/١٥٤).

(٥) «مختصر الأصواق المرسلة» لابن القيم (ص/٦٠٧).

(٦) انظر «المبسوط» للرخسي (١/٣٦٤-٣٦٧) وكشف الأسرار» للملاء البخاري (٨/٣).

المَطْلَب الثَّانِي

دراسة ما أعلَّه مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وهو في «الصَّحِيحِينَ»

الحديث الأوَّل:

روى الشَّيْخَان من طريقِ مالِكٍ نَفْسِهِ، عن أَبِي الزُّنَاد، عن الْأَعْرَج، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»^(١).

فقد نَقَلَ (الكردي)^(٢) و(جمال البنا)^(٣) عن أَبِي إِسْحَاق الشَّاطِئِي (ت ٧٩٠هـ) رَدُّ مالِكٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ^(٤)؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَلْمِيذَهُ ابْنَ الْقَاسِمِ (ت ١٩١هـ) سُئِلَ عَنْهُ: «هَلْ كَانَ يَقُولُ بِغَسَلِ الْإِنَاءِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فِي اللَّبَنِ وَفِي الْمَاءِ؟ فَقَالَ: قَالَ مالِك: قَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ، وَمَا أَدْرِي مَا بِحَقِيقَتِهِ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْكَلْبَ كَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَلَيْسَ كَغَيْرِهِ مِنَ السَّبَاعِ. وَكَانَ يَقُولُ: إِنْ كَانَ يُغْسَلُ فِي الْمَاءِ وَحْدَهُ، وَكَانَ يُضَعِّفُهُ . . .»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الوضوء، باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، برقم: ١٧٢)، ومسلم في (ك: الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب، برقم: ٢٧٩).

(٢) «تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٥٧).

(٣) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٧).

(٤) «الموافقات» للشاطبي (١٩٦/٣).

(٥) «المدونة» (١١٥/١).

قلت: ليس في كلام ابن القاسم ردٌّ مَالِكٍ للحديث، بل الثَّابِتُ عنه كما في بعض الروايات تصحيحه إِيَّاهُ؛ إنَّما الخلاف عن مالكٍ في وجه تأويله، لِمَا في ظاهره من إشكال على بعض الأصول.

ومرَّدُ ذلك: إلى أنَّ الحديث دَلٌّ على وجوبِ غسلِ الإناءِ من ولوغِ الكلبُ فيه، ومقتضى هذا أنَّ لُعَابَهُ نَجَسٌ، والقرآنُ دَلٌّ على جُلِّ صيدِ الكلبِ، بدونِ غسلِ موضعِ العَضِّ، مع أنَّ لُعَابَهُ مُخْتَلِطٌ بالحيوانِ المَصِيدِ، ومقتضى هذا أنَّ لُعَابَ الكلبِ طاهرٌ.

وقد نصَّ مالكٌ على هذا السَّبَبِ بقوله: «لا أدري ما حقيقته .. يُوكلُ صيدهُ، فكيف يُكره لُعَابُهُ؟»^(١).

من هنا جاءت رواية ابن القاسم عنه بطهارة سُورِ الكلبِ، ممَّا يعني أنَّ الحكمَ الَّذي لم يأخذ به مالكٌ من الحديث: هو نجاسة الكلبِ فقط -على المشهورِ من قوله- لا أنَّه ينكر الحديث؛ بل يأخذ بالغسلِ فيه على وجه الاستحبابِ، وأما الأمرُ بِتَدْيِ النَّسَلَاتِ فَتَعَبْدُ مُحَضَّرٌ عنده لا لِمَلَّةٍ^(٢).

يقول ابن رُشد الجَدُّ: «واختَلَفَ قول مالك في الحديث الوارد في الكلبِ، فمرةً حمَلَهُ على عمومه في جميعِ الكلابِ، ومرةً رآه في الكلبِ الَّذي لم يُؤذَنَ في اتِّخَاذه، وتفرقة ابن الماجشون بين البدويِّ والحضريِّ قولٌ ثالثٌ»^(٣).

فيظهر جليًّا من أقوالِ مالكٍ وأصحابِهِ خُلُوقُهَا من إنكارِ الحديثِ^(٤)، والاختلاف بينهم كامنٌ في تحديدِ المسلكِ الأرجحِ لَدَفْعِ ما يبدو من تعارضٍ بينه وبين آية صيدِ الكلبِ، وهذا -لا شكَّ- فرعٌ عن قولهم بصحَّةِهِ.

(١) «المدينة» (١/١١٦).

(٢) يقول ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/٢٠٦): «مذهب مالك عند أصحابه اليوم: أنَّ الكلب طاهر، وأنَّ الإناء يغسل منه سبًّا عبادةً، ولا يُهْرَقُ شيءٌ مما ولغ فيه غير الماء وحده، لیسارة متونة».

(٣) «المقدمات الممهدة» (١/٨٩)، وانظر «الجامع» لابن يونس الصقلي (١/٨٧).

(٤) وقد نقل الخلاف في هذه المسألة عن مالك أيضًا: القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) في كتابه «الطهور» (ص/ ٢٧٠) ولم يذكر عنه قولًا بتضييف الحديث فيها.

لكن يبقى الإشكالُ فيما نقله ابن القاسم عن مالكٍ قوله عنه: «... وكان يُضَعِّفُه!» وبها تَشَبَّثَ مَنْ نَسَبَ إِلَى مالكٍ طَعْنَهُ فِي الحديثِ؛ وَمِنْ يُقَلَّبُ كُتُبُ مُحَقِّقِي المَالِكِيَّةِ، يَجِدُ جَمْعَهُمْ يَدْفَعُونَ هَذَا المَعْنَى المُتَبَادِرَ إِلَى بَعْضِ الأَذْهَانِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا لِإِمَامِهِمْ.

تَرَى مِثَالَ هَذَا الدَّفْعِ فِي قولِ القَاضِي عِيَاض (ت ٥٤٤هـ): «الْأَشْبُهُ عِنْدِي أَنْ يُرِيدَ بِهِ الِوَجُوبُ، كَمَا نَحْنُ إِلَى القَاسِمِيِّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: تَخْصِيصُهُ (المَاءَ) بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَغْظَمَ إِرَاقَةً الطَّعَامِ؛ وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ضَعَّفَ الحديثَ بِقولِهِ: «وَلَا أَدْرِي مَا حَقِيقَتُهُ»، فَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَرُدُّهُ، وَلَعَلَّ المُرَادَ: مَا حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ، وَحِكْمَةُ اللَّهِ فِي هَذِهِ العِبَادَةِ»^(١).

وَأَبُو عَمْرَانَ القَاسِمِيُّ (ت ٤٣٠هـ)^(٢) وَإِنْ نَحْنُ إِلَى اِحْتِمَالٍ قَصِدَ مالِكٌ بِتِلْكَ العِبَارَةِ تَضْعِيفَ الحديثِ حَقِيقَةً^(٣)، فَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ رَشِيدٍ الجَدُّ (ت ٥٢٠هـ) فِي هَذَا اِلْاِحْتِمَالِ وَأَبْطَلَهُ^(٤).

وَالصَّحِيحُ أَنَّ سَبَبَ تَرْكِ مالِكٍ لِلْأَخْذِ بِظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ رَاجِعٌ لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ طَهَارَةِ لُعَابِ الْكَلْبِ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ^(٥)، لَكِنْ لَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِمَشْرُوعِيَّةِ غَسْلِ إِنْاءِ المَاءِ لِهَذَا الحديثِ بِالذَّاتِ^(٦) - كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ - وَهُوَ عِنْدَهُ لِلنَّدْبِ، لِاعْتِبَارِهِ مَخَالَفَةً لظَاهِرِهِ لِأَصْلِي الْقُرْآنِيِّ، فَكَانَ بِمِثَابَةِ الصَّارِفِ لِلأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى الِاسْتِحْبَابِ.

(١) «التنبيهات المستنبطة» للقاضي عياض السبتي (٣٨/١-٤٠).

(٢) ولعله أول من جعل احتمال تقصيد تضعيف مالك للحديث احتمالاً وارداً على كلامه فيما وقفت عليه، كما في «الجامع لمسائل المدونة» (٨٥/١) لابن يونس، وهو من أعلام فقهاء المالكية في المغرب، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/٥٤٥)، و«الصلة» لابن بشكوال (١/٥٧٧).

(٣) كما نقله عنه ابن يونس في «الجامع لمسائل المدونة» (٨٦/١).

(٤) «المقدمات الممهّدة» لابن رشد (٩١/١)، وقد ذكر احتمال تضعيف مالك الحديث غيره من أعلام المذهب، لكن أبطلوه، كخوير منداد في «الجامع» لابن يونس (٨٥/١)، واللباجي في «المنتقى» (٧٣/١)، وأبي بكر ابن العربي في «أحكام القرآن» (٣/٤٤٣).

(٥) «الموافقات» (٣/٢١).

(٦) انظر «المنتقى» لللباجي (٧٣/١).

وفي تقرير هذا الموقف من مالك، يقول أبو العباس التِّرْلِيّ - المشهور بِخُلُولٍ - (تبعه ٨٩٥هـ): «أما مسألة الولوغ: فلم يُسَقَط فيه العمل بالخبر، بل حَمَلَ الأمر فيه على التَّنَدُّب، لمُعَارَضَتِهِ للقياس^(١)، فهو من بابِ الجمع بين الدَّلِيلَيْن، لا من بابِ تقديم القياس^(٢)».

الحديث الثاني:

أخرج الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعِ الْخِيَارِ»^(٣).

فينقل ابن القاسم عن شيخه مالك قوله: «الْبَيْعُ كَلَامٌ، فَلِذَا أَوْجَبَا الْبَيْعَ بِالْكَلَامِ، وَجَبَ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْتَنِعَ مِمَّا قَدْ لَزِمَهُ»^(٤).

وبيان المخالفة عند مالك في هذا: مَنْعُ تَعْلِيلِ الْبَيْعِ عَلَى الْجَهَالَةِ، وهذا الحديث قد أثبت خيار المجلس، والمجلس مجهول المدة من وجهه نظر مالك، وعليه قال عَقِبَ الحديث: «لَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ، وَلَا أَمْرٌ مَعْمُورٌ بِهِ فِيهِ»^(٥).

يقول الشَّاطِبي في شرح هذا عن مالك: «... إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة، ولو شَرَطَ أَحَدُ الْخِيَارِ مُدَّةً مَجْهُولَةً لِبَطْلِ إِجْمَاعًا، فَكَيْفَ يَثْبُتُ

(١) المقصود بالقياس هنا: القواعد والأصول المقررة شرعاً، لا القياس بمفهومه الأصولي، وهو إطلاق مستعمل عند كثير من العلماء، انظر «أصول فقه الإمام مالك - أدلته النقليّة» لعبد الرحمن الشعلان (٧٩٣/٢).

(٢) «التوضيح في شرح التقيح» لحلولو (ص/٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع من «صحيحه»، منها في (ك: البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، برقم: ٢١١١)، ومسلم في (ك: البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، برقم: ١٥٣١).

(٤) «المدونة» (٢٢٢/٣)، وانظر «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ١٧١/٢).

(٥) «المدونة» (٢٢٢/٣)، وانظر «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ١٧١/٢).

بالشَّرعِ حكْمٌ لا يجوز شرطًا بالشَّرع؟^(١) فقد رَجَعَ إلى أصلٍ إجماعيٍّ؛ وأيضًا فإنَّ قاعدةَ الغَرَرِ والجهالةِ قطعِيَّةٌ، وهي تُعارض هذا الحديثَ الظَّنِّيَّ^(٢).

فتوهَّم (الكردِّي) و(جمال البنا)^(٣) من هذا الكلام للشَّاطِبيِّ، أنَّ مالكا طَعَنَ في صِحَّةِ هذا الحديثِ! وليس في عبارة الشَّاطِبيِّ ما يُفيد ذلك، «إنَّما أرادَ به أنَّه لو كان هذا أمرًا معمولًا به، لتشاغل النَّاسُ بتحديدِ هذا المجلسِ، وتوقيفِ لزومِ البيعِ»^(٤).

والغلَطُ على مالِكٍ في هذا الحديثِ قديمٌ، بَلَغَ بابن أبي ذئبٍ (ت ١٥٨هـ) أن قال في مالِكٍ حين بلغه تركه له: «يُسْتَتَاب، ولأُ ضَرِبْتَ عُنْقَهُ!»؛ فتصدَّى له أحمد بن حنبلٍ (ت ٢٤١هـ) بقوله: «مَالِكٌ لم يُرد الحديثَ، ولكنَّ تَأَوَّلَهُ على غير ذلك»^(٥).

هذا؛ وليس في أصحابِ مالِكٍ مَنْ يطعنُ في ثبوتِ الحديثِ، ومُحصِّلُ مُدافعاتهم لظاهره لا يخرجُ عن مَسْلَكَيْنِ: إمَّا القولَ بنسخه^(٦)، أو تأويله على معنَى الافتراقِ بالأقوالِ، وأنَّ المُتَبَايِعِينَ فيه بِمَعْنَى المُتَسَاوِمِينَ^(٧).

(١) هذا النص اقتبه الشاطبي إلى هنا من كلام ابن العربي في كتابه «القيس» (ص/٨٤٥).

(٢) «الموافقات» (٣/١٩٧).

ومن أظهِر الأدلة التي تحول دون العمل بالحديث عند المالكية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا فِي السُّبُلِ الْمُسْلِمِينَ﴾ [١]، والعقد هو الإيجاب والقبول، والأمر على الوجوب، وخيار المجلس يوجب ترك الوفاء بالعقد، لأنَّ له عندهم أن يرجع في البيع بعد ما أتمَّ ما لم يفترقا. وأما القياس: فإلَّهم قالوا: عقد معاوضة، فلم يكن لخيار المجلس فيه أثر، أصله سائر العقود، مثل الكفاح، والكتابة، والخلع، والرهن، والصِّلح على دم التمدد.

(٣) «نجم البخاري وسلم» (ص/١٧).

(٤) «شرح الثلقين» للمازري (٢/٥٢٢).

(٥) «المعرفة والتاريخ» للقسوي (١/٦٨٦).

(٦) انظر «المقدمات الممهدة» (٢/٩٦)، وأشار المازري في «شرح الثلقين» (٢/٥٢١) أنَّ مالكا أشار إلى هذه الطريقة في «الموطأ» (ك: البيوع، باب: بيع الخيار، ٢/٦٧١).

(٧) انظر «التنبهات المستبטה» للقاضي عياض (٣/١٢٦٣)، و«بداية المجتهد» (٣/١٨٨).

يقول المازري (ت ٥٣٦هـ): «وقد سلك أصحابنا هاتين الطريقتين...»^(١)،
وكلًا المسلكين فرغ عن تصحيحهم للخبر.

على أن المازري اجتراً على مخالفة أساطين مذهبه في موقفهم من العمل
بظاهر الحديث، فكان يقول: «الإنصاف يمنع من أن يكون ترك حكم مسألة من
النبي ﷺ من كلام أورده مختصاً بها، مُعلّقاً حُكمها من كلام آخر قصده بيان
معانٍ آخر لا تدخل هذه المسألة فيها إلا بحكم العرض، أو الاتفاقي، أو دعوى
عموم بعد ادّعاؤه، وجميع ما أورده عن أصحاب هذه الطريقة هذا شأنهم
فيه»^(٢).

وأفيد منه موقف ابن رشد الحفيد (ت ٥٢٠هـ) من ترك أثنته للعمل بظاهر
هذا الحديث، حيث قال: «أما أصحاب مالك، فاعتمدوا في ذلك على ظواهر
سمعية، وعلى القياس؛ فلمّا قيل لهم: إنّ الظواهر التي تحتجون بها يُخصّصها
الحديث المذكور، فلم يبق لكم في مقابلة الحديث إلا القياس، فيلزمكم على هذا
أن تكونوا بمن يرى تغليب القياس على الأثر، وذلك مذهب مهجور عند
المالكية... فأجابوا عن ذلك: بأنّ هذا ليس من باب ردّ الحديث بالقياس
ولا تغليب، وإنما هو من باب تأويله وصرفه عن ظاهره»^(٣).

الحديث الثالث:

أخرج الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «مَن مات
وعليه صيام، صام عنه وليه»^(٤).

(١) «شرح الثلقين» للمازري (٥٢١/٢)

(٢) «شرح التلخيص» (٥٢٤/٢).

(٣) «بداية المجتهد» لابن رشد الحفيد (١٨٨/٣).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: الصوم، باب: من مات وعليه صوم، برقم: ١٩٥٢)، ومسلم (ك: الصيام،

باب: قضاء الصيام عن الميت، برقم: ١١٤٧).

وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنه، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: «لو كان على أهلك دينٌ، أكنْت قاضيه عنها؟» قال: نعم، قال: «فدينُ الله أحقُّ أن يُقضى»^(١).

فهذان -كالحديث السابق- تَوَهَّم (الكردي)^(٢) و(جمال البنّا)^(٣) من كلام للشاطبي^(٤) أن مالِكاً يُعلِّمهما، لمتافاتهما للأصل القرآني الكُلِّي: «أَلَا تَرَىٰ كَيْدَ وَازِدَةً وَتَدُّ أُرْغَمَ» [الحجرات: ٣٨].

وبالرجوع إلى كلام مالكٍ نفسه، نجده يذكر في هذا الباب بَلَاغًا عن ابن عمر رضي الله عنه سُئِلَ فيه: هل يَصُوم أَحَدٌ عن أَحَدٍ، أو يُصَلِّي أَحَدٌ عن أَحَدٍ؟ فقال: «لا يَصُومُ أَحَدٌ عن أَحَدٍ، ولا يُصَلِّي أَحَدٌ عن أَحَدٍ»^(٥)؛ فقال مالِك: «وهذا أمرٌ مُجْتَمِع عليه عندنا»^(٦).

فأين ذَكَرَ حديثَ عائشة أو ابن عباسٍ في كلام مالِك؟ غايَةٌ ما في النُص

(١) رواه مسلم في (ك: الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، برقم: ١١٤٨).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٥٨).

(٣) «تجريد البعاري وسلم» (ص/١٨)، وزاد البنا أن أحمد بن حنبل استكره أيضًا، ونقل ذلك عن الذهبي في «أعلام النبلاء» (١٠/٦) قال: «... وقد قال أحمد بن حنبل مرّة -يعني في عبيد الله بن أبي جعفر راوي حديث عائشة هذا-: ليس بالقوي، واستكره له حديثًا ثابتًا في (الصُّحُوحين) في مَنْ مات وعليه صوم، صام عنه وليه» اهـ.

قلت: عبيد الله بن أبي جعفر جمهور النُّقاد على توثيقه، وأحمد نفسه ورد عنه توثيقه كما في «العلل ومعرفة الرجال» برواية المروزي (١/٦٤).

أما عن نسبة استنكار الحديث إلى أحمد فهي غريبة! والمعروف عن أحمد تصحيحه إِيَّاهُ كما في «التلخيص الحبير» لابن حجر (٣/١٤٦٣)، على أنه قد صرفه عن إطلاقه إلى صوم النفر كما نقله عنه أبو داود في «السنن» (٢/٣١٥) وغيره.

(٤) «الموافقات» للشاطبي (٣/١٩٨).

(٥) «الموطأ» برواية يحيى الليثي (ص/٣٠٣).

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٩/٢٧).

مَنْعُ الصَّيَامِ عَنْ الْمَيْتِ بِدَلَالَةِ الْأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ الْعَامِّ، مُسْتَصْحَبًا لِجَمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ^(١).

فَأَمَّا نَقْلُ مَالِكٍ لِهَذَا الْإِجْمَاعِ: فَفَقَّرَ بِكَوْنِهِ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْبَابِ؛ إِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ الَّتِي وَرَدَ اسْتِثْنَاؤها بِالنَّصِّ!

كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «.. أَمَّا الصَّلَاةُ: فَاجْمَاعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فَرْضًا عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا سُنَّةً وَلَا تَطَوُّعًا، لَا عَنْ حَيٍّ وَلَا عَنْ مَيْتٍ، وَكَذَلِكَ الصَّيَامُ عَنْ الْحَيِّ، لَا يُجْزِئُ صَوْمُ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ عَنْ أَحَدٍ، وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ؛ وَأَمَّا مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ: فَهَذَا مَوْضِعُ اخْتِلَافٍ فِيهِ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا..»^(٢).

ثُمَّ قَوْلُ مَالِكٍ بَعْدَ بَلَاغِهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: «وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِنَ الثَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَمَرَ أَحَدًا قَطُّ يَصُومُ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَتَأَدَّى مِنْ أَحَدٍ»^(٣).

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَعَ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِخُصُوصِهِ -كَمَا فِيهِمْ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ^(٤)- إِنَّمَا هَذَا مِنْ مَالِكٍ تَوْكِيدٌ لِأَصْلِهِ السَّالِفِ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ...».

فَمَالِكٌ نَفَى عِلْمَهُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ سَلَفِ الْمَدِينَةِ قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيْتِ، وَعَدَمُ عِلْمِ مَالِكٍ بِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْقَائِلِ بِهِ فِي الْوَاقِعِ، فَقَدْ وَرَدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ أَحَدُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ^(٥)!

(١) ذَكَرَ الطَّاهِرُ ابْنُ حَاشُورٍ فِي «كَشَفِ الْمَغْطَى» (ص/١٦٨) أَنَّهُ نَقَلَ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «مَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ أَقْبَلَ بِمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ»، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْمَصَارِفِ الْأَصْلِيَّةِ لِأَقُولُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ بَعْدَ بَحْثِي فِيهَا.

(٢) «الاستذكار» (٣/٣٤٠).

(٣) «الموطأ» لِمَالِكٍ بِرِوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ الزَّهْرِي (١/٣٢٣)، وَرِوَايَةِ الْقُتَيْبِيِّ (بِرَقْم: ٥٢٤).

(٤) انْظُرِ «الْمِفْهَم» لِأَمِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ (٣/٢٠٩).

(٥) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَزَمٍ فِي «الْمَحَلَّى» (٤/٤٢٦)، وَانْظُرِ «عَمْدَةَ الْقَارِي» لِلْعِمِّي (١١/٥٩).

ومثل هذا قد وقع لمالك في مسائل أخرى، حَكَمَ فيها بِمُقْتَضَى عَدَمِ بَلُوغِهِ
مَنْ عَمِلَ بِخَيْرٍ مَا؛ وَيُتَضَحُّ بِعَدْوِ بَأْتِهِ قَدْ قَالَ بِمُوجِبِهِ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ،
فَيُتَعَقَّبُ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ^(١).

الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا: أَنَّ هَذَا التَّصَرُّفَ الْأَصُولِيَّ مِنْ مَالِكٍ لَا يَقْتَضِي بَلُوغَ
حَدِيثًا عَائِشَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ تَقْوَمُ بِهِ الْحُجَّةُ^(٢)؛ وَهُوَ مَا مَالَ إِلَيْهِ
الدَّوَادِي (ت ٣٠٧هـ) فِي قَوْلِهِ: «لَعَلَّ مَالِكًا لَمْ يَلْغُهُ هَذَا الْحَدِيثُ، أَوْ ضَعُفَهُ لِمَا
فِي سَنَدِهِ مِنَ الْخِلَافِ»^(٣).

هَذَا الْإِحْتِمَالُ إِذْنٌ وَارِدٌ عَلَيْهِ، لَا يَوْجِدُ مَا يَقْطَعُ بِخِلَافِهِ، وَمَالِكٌ عَلَى
إِمَامِيَّةٍ فِي السُّنَنِ لَمْ يُحِطْ بِكُلِّ السُّنَةِ، فَكَمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ أَفْتَى فِيهَا بِخِلَافِ حَدِيثٍ لَمْ
يَلْغُهُ، قَدْ عُلِمَتْ صِحَّتُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ^(٤).

ثُمَّ عَلَى قَرَضِي عِلْمِ مَالِكٍ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ: فَلَيْسَ يَعْني تَكْذِيبَهُ لِهَمَا بِحَالٍ!
فَهَوْلَاءُ مِنْ بَعْدِهِ أَصْحَابُهُ وَاتَّبَاعُ مَذْهَبِهِ لَمْ يَذْهَبَ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى مُخَالَفَةِ أَهْلِ

(١) مِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ - مِثْلًا هُوَ قَرِيبٌ جَدًّا مِنْ مَسْأَلَتِنَا - مَا تَرَاهُ مِنْ تَعَلُّبِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَالِكًا فِي قَوْلِهِ:
«لَا يَحِلُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ»، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٥٨٥/١١): «... وَفِيهَا تَعَلُّبٌ عَلَى مَا نُقِلَ
عَنْ مَالِكٍ... وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْغُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ مِنْذُ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حُجٌّ عَنْ
أَحَدٍ، وَلَا أَمْرٌ بِهِ، وَلَا إِذْنٌ فِيهِ، فَيُقَالُ لِمَنْ قُلَّدَ: قَدْ بُلِّغَ ذَلِكَ غَيْرُهُ، وَهَذَا الزُّمَرِيُّ مَعْدُودٌ فِي فَقْهَاءِ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ...».

وَكَذَا مِثَالُ رَجُوعِهِ عَنْ فِتْوَاهُ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ لِلتَّعْظِيمِ بِدَعْوَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ رَجُوعِهِ عَنْ تِلْكَ الْفِتَوَى بَعْدَ ثَبُوتِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، انْظُرْ «الْبَيَانَ وَالتَّحْصِيلَ»
(٨٤/١)، وَأَصُولُ فَقْهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - أَدْلَتُهُ الثَّقَلِيَّةُ (٨٧٧/٢-٨٧٩).

(٢) وَيُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ لَوْ بُلِّغَهُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ لَكَانَ ذِكْرُهُ وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى بَلَاغِ
ابْنِ عَمْرٍ مِنْ قَوْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ حَدِيثَ الْخُثَمِيَّةِ فِي جَوَازِ الْحُجِّ عَنْ الْوَالِدِ الْعَاجِزِ، ثُمَّ تَرْكُهُ الْعَمَلَ بِظَاهِرِهِ،
مَعَ إِخْرَاجِهِ لَهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٥٩/١)، وَكَذَا حَدِيثُ «الْبَيْمَانِ بِالْخِيَارِ»، لِيُثْبِتَهُ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ لَهُ كَانَ عَنْ
عِلْمٍ بِهِ، وَأَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ بِظَاهِرِهِ لِمَا هُوَ أَرْجَحُ دَلَالَةً مِنْهُ.

(٣) «التَّوَضُّعُ» لِابْنِ الْمُلَقِّنِ (٣٨٨/١٣).

(٤) انْظُرْ بَعْضَ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ فِي «الْمَسَالِكِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٥٣٧/٣)، وَفَرَشَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ لِابْنِ بَطَالٍ
(٣٩٨/٤)، وَفَرَشَ الزُّرْقَانِي عَلَى «مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ» (٥٠٢/٢).

الحديث في تصحيحه^(١)، بل أقوالهم دائرة فيه بين القول بنسخه^(٢)، أو القول بتأويله على ما يوافق الأصول^(٣)؛ والله أعلم.

الحديث الرابع:

روى الشيخان من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَذِي الحليفة، فأصاب الناس جوعٌ، وأَصَبْنَا إِيَّالاً وَهَنًا، وكان النَّبِيُّ ﷺ في أُخْرِيَّاتِ النَّاسِ، فَعَجَّلُوا فَتَصَبَّوْا القُدُورَ، فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِفَتْ»^(٤).

فقد ذَكَرَ (الكُرْدِيُّ)^(٥) و(جمال البنا)^(٦) هذا الحديث في جملة ما رَدَّه مالِكٌ وهو في «الصَّحِيحِينَ»، مُعْتَمِدِينَ عَلَى قَوْلِ الشَّاطِبِيِّ: «أَنكَرَ مالِكٌ حَدِيثَ إِكْفَاءِ القُدُورِ الَّتِي طُبِخَتْ مِنَ الإِبِلِ وَالْغَنَمِ قَبْلَ الْقِسْمِ، تَعْوِيلًا عَلَى أَصْلِ رَفْعِ الْحَرْجِ، الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِالمَصَالِحِ المُرسَلَةِ، فَأَجَازَ أَكْلَ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقِسْمِ لِمَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ، قاله ابنُ القُرَيْبِ»^(٧).

وعند الرُّجُوعِ إِلَى كَلَامِ مالِكٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، لَا نَجِدُ لَهُ إنْكَارًا لِلْحَدِيثِ!

(١) يقول البيهقي كما في مختصر «الخلافيات» (٧٠/٣): «لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي صَحَّتِهَا» هـ، ولذا فإني أرى أن ما جزم به د. الحسين الحيثان في كتابه «منهج الاستدلال بالنسبة في المذهب المالكي» (٨٦١/٢) - تبعًا للشاطبي في «الموافقات» (٢٢/٣) - من أن مالكا ضعف حديث عائشة بالأصل القرآني الكلي غير دقيق.

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠٠/٤).

(٣) بحمله على أن يُفعل ما يتوب مناب الصوم من الصدقة والدعاء، انظر «الذخيرة» للقرافي (٥٢٤/٢) و«المفهم» للقرطبي (٢٠٩/٣)، وانظر «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» لعبد الوهاب البغدادي (٤٤٦/١)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٠٤/٤).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الجهاد والسير، باب: ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم، برقم: ٢٩١٠)، ومسلم (ك: الأضاحي، باب: جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر وُسائر العظام، برقم: ١٩٦٨).

(٥) «نحو تفعل نقد متن الحديث» (ص/٥٨).

(٦) «تجريد البخاري وسلم» (ص/١٨).

(٧) «الموافقات» (١٩٨/٣).

ولا تَنَقَّلَ عنه تلاميذه شيئاً من ذلك، غايةً ما في «المَوْطِئِ» تجويزُ الأكلِ مِنَ الغَنِيمةِ قبلِ القِسْمةِ للجيشِ في دارِ الحربِ، بِقِيْدِ الحَاجَةِ وبِقَدْرِهَا.

ونصُّ كلامِ مالكِ قوله:

«لا أَرَى بَأْساً أَنْ يَأْكُلَ المسلمونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ العَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا وَجَدُوا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ فِي المَقَاسِمِ، وَأَنَا أَرَى الإِبِلَ والبَقَرَ والعَنَمَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ، يَأْكُلُ مِنْهُ المسلمونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ العَدُوِّ، كَمَا يَأْكُلُونَ مِنْ الطَّعَامِ، وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ حَتَّى يَحْضُرَ النَّاسُ المَقَاسِمِ، وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ أَصَرُّ ذَلِكَ بِالْجِيُوشِ، فَلَا أَرَى بَأْساً بِمَا أُكِلَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى وَجْهِ المَعْرُوفِ، وَلَا أَرَى أَنْ يَدْخِرَ أَحَدٌ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً يَرْجِعُ بِهِ إِلَى أَهْلِهِ»^(١).

فَأَيْنَ رُءُ مالِكٍ لِحَدِيثِ رَافِعٍ؟

والَّذِي يَشْهَدُ لِقَوْلِ مالِكٍ فِي هَذِهِ التَّفْصِيلِ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ رضي الله عنه: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينِ العَسَلِ والعَنَبِ، فَنَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ»^(٢)؛ يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ: «أَيُّ وَلَا نَحْمِلُهُ عَلَى سَبِيلِ الإِدْخَارِ، أَوْ: وَلَا نَرْفَعُهُ إِلَى مُتَوَلَّيْ أَمْرِ الغَنِيمةِ، أَوْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَسْتَأْذِنُهُ فِي أَكْلِهِ، اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الإِذْنِ»^(٣).

فَهَذَا قَوْلُ مالِكٍ لَهُ وَجْهٌ القَوِيُّ مِنْ جِهَةِ التَّقْلِيلِ والتَّعْلِيلِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ رَافِعٍ مَا يُنَاقِضُهُ، وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الأَكْلِ مِنَ الغَنِيمةِ قَبْلَ القِسْمِ مُطْلَقاً، وَلَا صُرِّحَ فِيهِ بِالْعِلَّةِ مِنْ إِهْرَاقِ القُدُورِ أَصْلاً حَتَّى يَعَارِضَ بِهِ فَتْوَى مالِكٍ.

وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ المَالِكِيَّةُ فِي تَحْدِيدِ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى أَقْوَالٍ:

مِنْهَا: أَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ انْتَهَوْا إِلَى دَارِ الإِسْلَامِ، وَهُوَ المَحَلُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الأَكْلُ مِنَ مَالِ الغَنِيمةِ المُشْتَرَكَةِ، وَإِنَّمَا مُبَاحُ الأَكْلِ مِنْهَا قَبْلَ القِسْمَةِ فِي دَارِ الحَرْبِ^(٤).

(١) «المَوْطِئُ» بِرَوَايَةِ يَحْيَى اللِّثِيِّ (٢/٤٥١).

(٢) أَخْرَجَهُ الخَارِجِيُّ (ك: الجهاد، باب: مَا يَصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الحَرْبِ، بِرَقَم: ٢٩٨٤).

(٣) «فَتْحُ البَارِي» (٦/٢٥٦).

(٤) ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضُ فِي «إِكْمَالِ المَعْلُومِ» (٦/٤٢١)، وَرَوَّجَهُ الثَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِهِ عَلَى مُسْلِمٍ»

(١٣/١٢٦).

وقيل: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَرَادُوا الْأَكْلَ مِمَّا نَهَبُوهُ مِنْ أَنْاسٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ مُتَاوِلِينَ لِمُضْرُورَةِ الْجُوعِ، فَزَجَرَهُم النَّبِيُّ ﷺ عَنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَلَيْسَ لَأَنَّهُمْ أَكَلُوهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ^(١).

وقيل في تعليل إهراقِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ ذَلِكَ^(٢)، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُعَارِضُ كَلَامَ مَالِكٍ بِفَضْلِ اللَّهِ.

فَعِنْدِي أَنَّ الشَّاطِئِيَّ وَهَمَ فِي دَعْوَاهُ إِنْكَارَ مَالِكٍ لِلْحَدِيثِ، وَتَعْلِيلَ ذَلِكَ بِمُعَارَضَةِ الْمَصْلُوحَةِ اجْتِهَادًا مِنْهُ.

وَقَدْ لَاحِظْنَا أَنَّ إِسْنَادَ الشَّاطِئِيَّ لِمَا ادَّعَاهُ عَلَى مَالِكٍ كَانَ إِلَى ابْنِ الْعَرَبِيِّ (ت ٥٤٣هـ)، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى كَلَامِ الْأَخِيرِ فِي شَرْحِهِ لـ «الْمَوْطَأِ»، وَجَدْتَهُ يَنْقُلُ تَجْوِيزَ مَالِكٍ لِلْأَكْلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِقَيِّدِ الْحَاجَةِ دُونَ ادِّخَارِهَا وَهُوَ عَيْنُ مَا قَرَّرْنَاهُ آنَفًا مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ!

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ: الْمَقْصِدُ الَّذِي لِأَجْلِهِ نَقَلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هَذِهِ الْفَتْوَى مِنْ مَالِكٍ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَهَا لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يُجَوِّزُ الْأَكْلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيِّدٍ، وَقَرَّرَ أَنَّ مَا أَفْتَى بِهِ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ مِنْ دَلَالِ الْمَصْلُوحَةِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا^(٣)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الحديث الخامس:

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»^(٤).

(١) ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٤٢١/٦)، وَعَنِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٦٢٦/٩)، وَيَقْوِي هَذَا الْمَعْنَى ثَرَاكًا لِلْحَدِيثِ: مَا ذَكَرَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَ النَّاسَ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَجْهًا، وَأَصَابُوا غَنَمًا فَاتَّهَبُوهَا، فَإِنَّ قُدُورَنَا لِنَتَغَلَّى إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي عَلَى قَوْسِهِ، فَأَكَلْنَا قُدُورَنَا بِقَوْسِهِ، ثُمَّ جَعَلُ يَرْمِلُ اللَّحْمَ بِالثَّرَابِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الثَّهْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَى مِنَ الْبَيْتَةِ»؛ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (رقم: ٢٤٠٥)، وَجَوَّدَ إِسْنَادَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٦٢٦/٩).

(٢) انْظُرْ «شَرْحَ الْوَرَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٢٦/١٣).

(٣) «الْقَبَسُ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (٦٠٥-٦٠٦).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (ك: الصِّيَامُ، بَاب: اسْتِحْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَهَامٍ مِنْ شَوَّالٍ اتِّبَاعًا لِرَمَضَانَ، بِرَقَم: ١١٦٤).

فقد ذكر (الكردى)^(١)، و(جمال البنا)^(٢) أَنَّ مالكا لم يعمل بهذا الحديث، وعَدُّوا ذلك مَطْعَمًا منه فيه، بل غَلَا بعضُ مُتَعَجِّلَةِ الصَّحَفِيِّينَ حَتَّى ادَّعَوْا بِدَعْيَةِ العملِ ما فيه، لِتَرْكِ مالِكٍ له^(٣).

ولست نسبة التَّركِ إلى مالِكٍ بصحيحةٍ بهذا الإطلاقِ المُتَوَهَّم، ولم يَثْبُت عنه طَعْنٌ صريحٌ في هذا الحديث، والذي في «مَوْطِئِهِ» فيما نَقَلَهُ عنه يحيى اللَّيْثِي قال: «سمعتُ مالكا يقول في صِيَامِ سَنَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ من رمضان: إِنَّهُ لَمْ يَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ يَصُومُهَا، وَلَمْ يَلْغُفْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، وَيَخَافُونَ بِدَعْيَتِهِ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمْضَانَ مَا لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَالَةِ وَالْجَفَاءِ لَوْ رَأَوْا فِي ذَلِكَ رُخْصَةً عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَرَأَوْهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ»^(٤).

وهؤلاء أعلمُ النَّاسِ بِمَذْهَبِ مالِكٍ، قد حملوا كَلَامَهُ هذا على ثلاثِ محامِلٍ، تخلو ثلاثُها من تعليلٍ للحديث:

المَحْمَلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مالكا قاله لِأَنَّهُ لَمْ يَلْفِظْهُ الْحَدِيثُ:

وهذا ما نقله المازريُّ عن بعضِ الشُّيوخ، قالوا: «لعلَّ الحديث لم يبلغ مالكا»^(٥).

وهو احتمال تَرَدَّد ابنِ عبدِ البرِّ في الرُّكُونِ إليه، فقال: «لم يبلغ مالكا حديثُ أبي أيوب، على أَنَّهُ حديثٌ مدنيٌّ، والإحاطة بعلم الخاصَّة لا سبيل إليه...» ثُمَّ رَجَعَ عن هذا الظَّنِّ، فقال: «وما أَظُنُّ مالكا جَهِلَ الْحَدِيثِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ، لِأَنَّهُ حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ، انْفَرَدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ رَوَى عَنْهُ مالِكٌ، وَلَوْلَا عِلْمُهُ بِهِ مَا أَنْكَرَهُ، وَأَظُنُّ الشَّيْخَ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَمِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَكَ

(١) انحو تفصيل نقد متن الحديث (ص/٥٩).

(٢) تجريد البخاري وسلم (ص/١٨).

(٣) منهم (جميل خياط) في جريدة الوطن الكويتية عدد ٢٥٦٧ بتاريخ ١٤٢٨/٩/٢٨هـ، وقُلِّدَ في ذلك كاتب آخر بسبب (سحب عصام يعني)، في جريدة عكاظ السعودية عدد ٣٠٣٣ بتاريخ ١٤٣٠/١١/١٧هـ.

(٤) «الموطأ» (ص/٣١١).

(٥) «التاج والإكليل» للمواقى الغرناطي (٣/٣٢٩).

مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه، إذا لم يثق بحفظه ببعض ما رواه».

ثم عاد مرة أخرى لاحتماله الأول فقال: «وقد يُمكن أن يكون جهل الحديث، ولو علمه لقال به، والله أعلم»^(١).
والذي نخلص إليه من كلام ابن عبد البر: أن مالكاً إما أنه لم يبلغه حديث أبي أيوب، وإما:

المحمل الثاني: أن الحديث بلغ مالكاً، لكن من طريقٍ ضعيف:

يقول الباجي: «الأصل في صيام هذه الأيام السنة: ما رواه سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري؛ وسعد بن سعيد هذا ومَن لا يَحْتَمِلُ الانفراد بمثل هذا، فلما ورد الحديث على مثل هذا، وَجَدَ مالكٌ علماء المدينة مُتَكِرِينَ الْعَمَلِ بهذا: احتاطَ بتركه، لِئَلَّا يَكُونَ سَبَبًا لِمَا قَالَهُ»^(٢).
وهذا الذي رَجَّحه ابن رشد الحفيد^(٣).

المحمل الثالث:

أن الأمر لا يتعلّق بثبوت الحديث من عدمه عند مالك، بل هو صحيح عند مالك، وإنما كره صيام هذه السَّنَةِ بعد الفطر من رمضان خشية إلحاقها به، وأن لا يُمَيِّزُوا بينها وبينه، ويعتقدوا مع طول العهد فَرَضَتَهَا، سُدًّا مِنْهُ لِلذَّرِيعَةِ إِلَى ذَلِكَ^(٤)، وإبقاء للعبادة الْمُقَدَّرَةَ عَلَى حَالِهَا غير مُخْتَطِطَةٍ بِغَيْرِهَا^(٥)؛ أمَّا لِلرَّجُلِ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ يَصُومُ صَوْمًا، فلا يكره مالكٌ له صِيَامُهَا لِهَذَا الْحَدِيثِ.

(١) الاستذكار (٣/ ٣٨٠).

(٢) المنتقى شرح الموطأ (٧٦/ ٢) باختصار.

(٣) «بداية المجتهد» (٧١/ ٢).

(٤) تأصيل هذه المزع الأصولي عند مالك تجده في «الموافقات» (٤٠١/ ٤ - ٤٠٢)، ومجالس التذكير لابن باديس (ص/ ٥٤).

(٥) وهذا مُسَلِّكٌ قَوِيٌّ معتر عند الأصوليين، وابن قيم الحوزية مع استماتته في تصحيح هذا الحديث، والرّد على مَنْ لم يأخذ بمقتضاه: اعترف بقوة هذا المحمل من مالك، وجَدَّتْهُ فِي النَّظَرِ الْفَقْهِي، كما في كتابه تهذيب سنن أبي داود (٦٨/ ٧).

يقول القاضي عياض: «يُحْتَمَلُ أَنَّ كَرَاهَةَ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهِ: اتِّصَالُ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِرَمَضَانَ إِلَّا فَضْلَ يَوْمِ الْفِطْرِ، فَأَمَّا لَوْ كَانَ صَوْمُهَا فِي شَوَّالٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَلَا اتِّصَالٍ، أَوْ مُبَادَرَةً لِيَوْمِ الْفِطْرِ: فَلَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: فِي صِيَامِ سَنَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ»^(١).

وَمِنْ ثَمَّ يَحْتَمَلُ الْأَمْرُ أَنَّ مَالِكًا حَمَلَ حَرْفَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مِنْ شَوَّالٍ» عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا التَّبْيِضِ، أَيْ أَنَّهَا تُصَامُ فِي أَيِّ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ الشُّهُورِ ابْتِدَاءً مِنْ شَوَّالٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَجِدْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَا بَلْغَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ مَنْ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَهَا فِي شَوَّالٍ؛ فَضَلًّا عَمَّا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنْ مَفْسَدَةِ الْإِبْتِدَاعِ.

وهذا ما انتصر له ابن العربي في قوله: «كره علماء الذين أن تُصَامَ الْأَيَّامُ السَّنَةِ الَّتِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسَنًا مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ» مُتَّصِلَةً بِرَمَضَانَ، مَخَافَةً أَنْ يَعْتَقِدَ أَهْلُ الْجَهَالَةِ أَنَّهَا مِنْ رَمَضَانَ.

وَرَأَوْا أَنَّ صَوْمَهَا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ إِلَى شَعْبَانَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا حَاصِلٌ بِتَضْعِيفِ الْحَسَنَةِ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا مَتَى فَعَلْتَ؛ بَلْ صَوْمَهَا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَفِي شَعْبَانَ أَفْضَلُ؛ وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ صَوْمَهَا مَخْصُوصٌ بِثَانِي يَوْمِ الْعِيدِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ سَالِكٌ سَنَنِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي الزِّيَادَاتِ»^(٢).

وعلى هذا المحمل مَشَى مشهور مذهب المالكية في فهم موقف إمامنا من صِيَامِ السَّنَةِ مِنْ شَوَّالٍ^(٣): أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَدَّ الْحَدِيثُ فِيهَا؛ يَشْهَدُ لَهُمْ بِذَلِكَ تَصْرِيحُ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٤) عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: «إِنَّمَا كَرِهَ صَوْمَهَا لِئَلَّا يُلْحَقَ

(١) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/١٤٠).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/١٠٩).

(٣) كما تراه في «الاستذكار» لابن عبد البر (٣/٣٨٠)، و«المتنقى شرح الموطأ» للهاجي (٢/٧٦)، و«النوادر والزوائد» لابن أبي زيد القيرواني (١/٧٨)، و«المقدمات الممهدات» لابن رشد (١/٢٤٣)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (٣/٢٣٧-٢٣٨)، وغيرهم.

وهو قول الحنفية أيضا، انظر «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٢/٣٤٩).

(٤) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن يسار اليساري الهلالي، ابن أخت مالك، تفقه عليه عشرين سنة، وهو ثقة في الحديث، توفي سنة (٢٢٠هـ)، انظر «ترتيب المدارك للقاضي عياض» (٣/١٣٣)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف المالكي (١/٨٦).

أهلُ الجاهليَّةِ ذلكَ برمضانَ، فأما مَنْ يَرغبُ في ذلكَ لِمَا جاءَ فيه [يعني حديثَ
أبي أيوب] فلمَ يَنهه»^(١).

وحاصلُ هذا المبحث: أنَّ مالكا لم يصحَّ أنَّه ردَّ حديثًا صحيحًا أخرجه
الشيخان بعده في «الصَّحيحين»، ولكن بصرف معناه عن ظاهره على سبيل
التأويل.

(١) «النوادر والريادات» للقيرواني (٧٨/١)، و«المنتقى» للباجي (٧٦/٢)، والقرطبي في «تفسيره»
(٣٣٢/٢).

المَطْلَب الثالث

دراسة ما أعلَّه الشَّافعي (ت ٢٠٤هـ) وهو في أحد «الصَّحيحين»

الحديث الأول:

روى الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَنتُ أُحْبِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ عَلَى ثَوْبِهِ»^(١).

فأوردَ (الكردِّي)^(٢) و(القنُوبِي)^(٣) و(جمال البنا)^(٤) كلامًا للشَّافعي على الحديث، يقول فيه: «هذا ليس بثابت عن عائشة، هم يخافون فيه غَلَطَ عمرو بن ميمون، إنما هو رأي سليمان بن يسار، كذا حَفِظَ عنه الحُفَّاطُ أَنَّهُ قَالَ: (عُسِّلَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ)؛ وقد رُوِيَ عن عائشة خلافُ هذا القول، ولم يَسمع سليمان -عَلِمناه- من عائشة حرفًا قَطُّ، ولو رَوَاهُ عنها كان مُرسَلًا»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة، برقم: ٢٢٧)،

ومسلم (ك: الطهارة، باب: حكم المني، برقم: ٢٨٩)، واللفظ للبخاري.

(٢) انحر تفعيل نقد متن الحديث (ص/٦٠).

(٣) «السيف الحاد» (ص/١٢٦).

(٤) «تجريد البخاري وسلم» (ص/٢٠).

(٥) «الأم» للشافعي (١/٧٤).

قلت: فأما قول الشافعي: «لم يَسْمَعْ سليمان -عِلْمناه- من عائشة حرفاً قطُّ»، فهو من ورعه في الحيلة، فقد قيّد كلامه بحسب ما يَعْلَمُه من ذلك^(١)؛ كما أنَّ في قول الشافعي: «... هم يَخَافون فيه غلط ميمون»، ما يوحي بعدم جزيه بذلك أيضاً.

لكن الصحيح سماع سليمان من عائشة عليها السلام من وجوه عدّة، منها ما هو ما مُصَرَّح به عند الشيخين في «صحيحيهما»^(٢)؛ وعليه بوب ابن حبان بقوله: «ذكرُ الخبر المُدْحِض قول مَنْ زَعَم أنَّ سليمان بن يسار لم يَسْمَعْ هذا الخبر من عائشة»^(٣).

وعمر بن ميمون راويه عن سليمان -وهو مَنْ خاف الشافعي غلطه فيه- من الثقات المشهورين^(٤)، قد رَواه عنه أحد عشرَ راوياً فيهم أئمة كبار^(٥)؛ فضلاً عن ورود الحديث من طرق أخرى عن غير سليمان بن يسار^(٦).
فالحديث بهذا ثابت عنه بلا ريب.

وأما شبهة احتمالي غلط (عمر بن ميمون)، فمبعثها: مجيء رواية عنه أنها فتوى لسليمان؛ وهذا الاختلاف قد أجاب عنه ابن حجر بقوله: «ليس بين فتواه وروايته تنافٍ، وكذا لا تأثير للاختلاف في الروایتين، حيث وَقَعَ في إحداهما أنَّ عمرو بن ميمون سأل سليمان، وفي الأخرى: أنَّ سليمان سأل عائشة، لأنَّ كلاَّ منهما سأل شيخه، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض، وكلُّهم ثقات»^(٧).

(١) وحزم بقفي السماع البراء، نقله ابن الجوزي في «التحقيق» (١٦٢/٢).

(٢) جاء في البخاري (برقم: ٢٢٨) بإسناده عن سليمان قال: «سمعت عائشة...» وفي لفظ: «سألت عائشة...».

وكذا في مسلم (برقم: ٢٨٩) عن سليمان قال: «أخبرتني عائشة...».

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢٢٢/٤)، أورده فيه من طريق يزيد بن هارون.

(٤) انظر «الكاشف» للذهبي (٨٩/٢)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/٤٢٧) وقال: «ثقة فاضل».

(٥) انظر أسماؤهم في «المستد الجامع» لمحمود خليل (٣٠٠/١٩).

(٦) نجدهما في «السنن» للدراقطني (١٢٥/١)، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي (٥١/١)، و«المسند»

لأبي عوانة (١٧٤/١).

(٧) «فتح الباري» (٣٣٤/١).

وأما قول الشافعي: «وقد رُوي عن عائشة خلاف هذا القول»، فيعني به رواية قَزَلِ المني بدل غسله^(١).

وكثير من الفقهاء آلفوا بين الرويتين، ونفوا التضاد بينهما بأوجه متعددة^(٢)، من ذلك: ما ذكره الشافعي نفسه بقوله: «إِنْ جَعَلْنَاهُ ثَابِتًا، فليس بخلاف لقولها: «كُنْتُ أفرُّهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ ﷺ ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ»، كما لا يكون غسله قَدَمَيْهِ عُمَرُ، خلافاً لمسحه على خُفَيْهِ يوماً مِنْ أَيَّامِهِ، وذلك أَنَّهُ إِذَا مَسَحَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تُجْزَى الصَّلَاةُ بِالمَسْحِ، وتُجْزَى الصَّلَاةُ بِالغَسْلِ، وكذلك تُجْزَى الصَّلَاةُ بِحَتِّهِ، وتُجْزَى الصَّلَاةُ بِغَسْلِهِ، لا أَنَّ واحداً منهما خلاف الآخر»^(٣).

فبان خطأ الشافعي في تضعيف هذا الحديث، والشافعية من بعده على خلاف قوله فيه.

الحديث الثاني:

أخرج مسلمٌ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين)، لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) في أوَّل قراءة ولا في آخرها»^(٤).
فقد زعم (الكردي)^(٥) أَنَّ الشافعي ضَعَّفَ الحديث هو وعَدَّد من الحفاظ.

والحقُّ أَنَّ الشافعي مُثِبٌّ لأصل الحديث، إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الجُمْلَةِ الأخيرة فقط: «لا يذكرون (بسم الله الرحمن الرحيم) .. إلخ»، حيث انفردَ مسلم بإخراجها من حديث أنس بهذا اللَّفْظِ الْمُصْرَحِ بنفي قراءة البسملة.

(١) أخرجه مسلم في (ك: الطهارة، باب: حكم المني، رقم: ٢٨٨).

(٢) انظر «جامع» الترمذي (٢٠١/١)، و«تاويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٢٥٥).

(٣) «الأم» للشافعي (٧٤/١).

(٤) أخرجه مسلم (ك: الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة، برقم: ٣٩٩).

(٥) «نحو تفصيل نقد متن الحديث» (ص/٦٠).

فأَعْلَّ الشَّافِعِي^(١) وَبَعْضُ الثَّقَادِ^(٢) رَوَايَةَ اللَّفْظِ الْمُصْرَحِ بِالْبِسْمَةِ، لِمَا رَأَوْهُ مِنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ: «فَكَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَذِكْرِ الْبِسْمَةِ، وَعَلَيْهَا اقْتَصَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣).

وهؤلاء رأوا أَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ الرَّائِدِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا رَوَاهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي وَقَعَ لَهُ، حَيْثُ فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانُوا يَسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ» نَفْيَ الْبِسْمَةِ، فَرَوَاهُ عَلَى مَا فُهِمَ، وَرَأَوْهُ قَدْ أَخْطَأَ فِي فَهْمِهِ، إِذِ الْمَعْنَى الْمُرَادُ عَنْهُمْ: أَنَّ السُّورَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَحُونَ بِهَا هِيَ «الْفَاتِحَةُ»، وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَذِكْرِ الْجَهْرِ بِالْبِسْمَةِ^(٤).

والحديث بهذه الجملة أخرجه مسلم في المُتَابَعَاتِ لَا الْأَصُولَ، وَغَيْرِهِ مِنْ بَعْضِ الْحَفَاطِ قَدْ صَحَّحُوا الْحَدِيثَ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ، فَلَمْ يَرَوْهَا مُخَالَفَةً لِلرَّوَايَةِ الْأُخْرَى^(٥)؛ كَمَا أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَدْ دَافَعَ عَلَى صَحَّتِهَا أَيْضًا، نَافِيًا عَنْهَا وَصَفَ

(١) «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٣٧٩/٢).

(٢) كالدراطيني وتبعه البيهقي كما في «السنن الكبرى» (٧٤/٢)، وابن عبد البر في «المتمم» (٢٢٨/٢).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الصلاة، باب: ما يقال بعد التكبير، برقم: ٧٤٣)، عن أنس رضي الله عنه بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ ﷺ كَانُوا يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِ (الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)».

(٤) انظر «التقييد والإيضاح» للعراف (ص/١١٨).

قلت: ذهب ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤١٣/٢٢) إِلَى أَنَّ حَمْلَ الْإِفْتِتَاحِ بِ (الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) عَلَى السُّورَةِ لَا الْآيَةَ مِمَّا تَسْتَعِذُّهُ الْقَرِيعَةُ، وَتَمُتُّهُ الْإِفْهَامُ الصَّحِيحَةُ، لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْعِلْمِ الظَّاهِرِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ، كَمَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْفَجْرَ رَكْعَتَانِ، وَأَنَّ الظُّهْرَ أَرْبَعٌ، وَأَنَّ الرُّكُوعَ قَبْلَ السُّجُودِ، وَالتَّسْلِيمَ بَعْدَ الْجُلُوسِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِي نَقْلِ مِثْلِ هَذَا فَائِدَةٌ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ نَنْظُرَ أَنَّ أُنْسًا قَصِدَ تَعْرِيفَهُمْ بِهِذَا، وَأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْهُ؟ وَإِنَّمَا مِثْلُ هَذَا مِثْلُ مَنْ يَقُولُ: فَكَانُوا يَرْكَعُونَ قَبْلَ السُّجُودِ، أَوْ فَكَانُوا يَجْهَرُونَ فِي الْمَشَائِينِ وَالْفَجْرِ، وَيَخَافَتُونَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي رَدِّ هَذَا الْقَوْلِ، وَقَدْ نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ الْقَيْثِيُّ فِي شَرْحِهِ لـ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤٠٣/٣) بِنَفْسِ عِبَارَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ دُونَ أَنْ يَمَزُوهَا إِلَيْهِ!

(٥) صَحَّحَ الْحَدِيثَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي آخَرِهِ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص/٨١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٩-١٥٠) مِنْ حَدِيثِ حَمِيدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ بِمَعْنَاهُ، وَحَسَنَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ فِي «جَامِعِهِ» (١٢/٢) وَقَالَ: «وَالْقَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَصَحَّحَهُ أَيْضًا: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤١٤/٢٢)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْأَحْكَامِ الْكَبِيرِ» (٤٦/٣)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٣٨٩/٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْمَحْرُورِ فِي الْحَدِيثِ» (١٨٧/١).

الاضطرابِ أو الإدراجِ أو الشذوذ^(١).

فإذا سلّمنا لتعليلِ الشافعي وغيره من الحفاظ لهذه الجملة، فإنّها بذلك تدرج في الحروف البسيرة من «الصّحيحين» التي تُستثنى من تلقّي الأُمَّة، لوقوع الخلاف فيها قديماً بين المُعتبرين من النُّقاد؛ فلا حرج على مَنْ أخذَ بأحدِ القولين بدليله؛ والحمد لله.

(١) «فتح الباري» (٢/٢٢٨).

المَطْلَب الرابع
دراسة ما أعله أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)
وهو في أحد «الصَّحِيحِينَ»

الحديث الأول:

أخرج الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ قَرِيشٍ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ
اعْتَزَلُوهُمْ»^(١).

ذكر (الكردي)^(٢) و(جمال البنا)^(٣) أَنَّ أَحْمَدَ أَنْكَرَهُ، بِدَلَالَةِ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بِالضَّرْبِ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ فِي «مُسْنَدِهِ» عَقِبَ سَوَقِ هَذَا الْحَدِيثِ،
حَيْثُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «قَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: إِضْرِبْ عَلَيَّ هَذَا
الْحَدِيثَ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَعْنِي قَوْلَهُ: «إِسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا،
وَاصْبِرُوا»^(٤).

(١) أخرجه البخاري (ك: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، برقم: ٣٦٠٤)، ومسلم (ك: الفتن
وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من
البلاء، برقم: ٢٩١٧).

(٢) انعمو تفصيل نقد متن الحديث (ص/٦٣).

(٣) فتجريد البخاري ومسلم (ص/٢٠).

(٤) «المسنَد» لأحمد (١٣/٣٨٣، برقم: ٨٠٠٦).

فظاهرٌ من كلام أحمد إنكارُ الجملةِ الأخيرةِ من الحديث فقط: «لو أنَّ النَّاسَ اعتزلوهم».

لكن قيل: ليس فيه تضعيفٌ للحديث! ولكن قاله منعًا لفُشُو ما ظاهره الخروج على الولاء^(١)، خوفًا من قصور فهم بعض الناس له، فيُظنُّوا أنَّ الاعتزال معناه المُحاداة والخروج، فيقعوا بذلك في مفاصد أشدَّ؛ وهذا تخريجُ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) لكلامه^(٢)، وتبعه عليه بعضُ المعاصرين^(٣).

وكلام أحمد يأبى هذا التأويل، فإنَّه ظاهرٌ في إنكارِ متنبه، فقد نصَّ على كونه مُخالفًا لما تظافرت به السُّنة من الأمرِ بالسَّمع، والطَّاعة، ولزوم الجماعة، وتركِ الشُّذوذ والانفراد؛ فأيُّ محلٍّ للاجتهاد في صرفِ كلامه عن معناه مع نصِّه على مُراهه^(٤)!

ويمَّا يشهد على أنَّه يُؤمل الحديث حقيقةً: صريحُ ما نقله عنه تلميذه المروزي (ت ٢٧٥هـ) من تَبْزِهِ للحديث بقوله: «هو حديثٌ رَدِيٌّ أَرَاهُ، هؤلاء المعتزلة يَحْتَجُّونَ بِهِ، يعني في تَرْكِ حضورِ الجُمعة»^(٥)؛ فلو كان الحديث صحيحًا عند أحمد، ما كان أبعدَه أن يَصِفَه بالرَّدِيِّ^(٥)!

نعم؛ لا يَمْنَعُ من تعليله إِيَّاه أن يَمْسَحَه مِنْ «مُسْنَدِهِ» لما يخاف أيضًا من

(١) يقول ابن حجر في «الفتح» (٢٢٥/١): «وممن كره التحديث ببعض دون بعض: أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان».

(٢) في تخريجه لـ «مسند أحمد» (١١٨/٨).

(٣) كشمس علي عمر في كتابه «منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث» (٩٤٧/٢)، و(علي رضا) في «مجموع رسائله الحديثية» (٣٨٢/٢) وكاد يجزم به!

(٤) «الورع» لأحمد برواية أبي بكر المروزي (ص/٤٥)، و«المنتخب من جلال الخلال» لابن قدامة (ص/١٦٣).

(٥) وهذا الذي فهمه أيضًا جماعة من أهل العلم من كلام أحمد في هذا الحديث، كابن الجوزي في كتابه «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤٧١/٣)، وابن القيم في «الفروسيّة» (ص/٢٦٦) وغيرهم.

مفسدته أن يكون مَطيَّةً لأهل الأهواء للخروج على الإمام؛ وإلا ففي «مُسْنِدِهِ»
أحاديث معلولة كثيرة لم يأمر بالضرب عليها، إذ لم يشترط هو الصَّحة^(١).

فلذا تَعَبَّ أحمد في إعلاله لمتن الحديث عددً من العلماء، ونفوا تعارضه
مع أصل الطَّاعة، فينقل عنهم ابن القيم وجه الحديث بقوله: «... هذا في أوقات
الفتن والقتال على المُلْك، ولزوم الجماعة في وقت الاتفاق والنتام الكلمة؛
وبهذا تجتمع أحاديث النَّبي ﷺ التي رَغِبَ فيها في العزلة والقيود عن القتال،
ومَدَحَ فيها مَنْ لم يكن مع أحد الطائفتين، وأحاديثه التي رَغِبَ فيها في الجماعة
واللُخول مع النَّاس؛ فإنَّ هذا حال اجتماع الكلمة، وذاك حال الفتنة والقتال،
والله أعلم»^(٢).

هذا ما أقره المُحقِّقون من الشُّراح في معنى الحديث^(٣)؛ وما خشيَه أحمد
من معنى الحديث أن يُؤدِّي إلى مفسدة^(٤) قد أثبت ابن بطَّال (ت ٤٤٩هـ) من معناه

(١) على خلاف ما ذهب إليه أبو موسى المديني في «خصائص مسند الإمام أحمد» (ص/١٦-١٨)، حيث
زعم أنَّ أحمد لم يرد فيه إلا ما صحَّ عنده.

(٢) «المروسة» لابن القيم (ص/٢٦٦).

(٣) انظر «الإفصاح» لابن هبيرة (٤٤٤/٦)، و«الإحكام» لابن حزم (٣/٣٦)، و«إكمال المعلم» للقاضي
عياض (٨/٤٦٠)، و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٧١)، و«عمدة القاري» للميني (١٦/١٣٩)،
و«فتح الباري» لابن حجر (١٣/١٠).

(٤) وإلى يومنا هذا، لا يزال هذا الفهم للحديث - كما خشيَه الإمام أحمد - قابلاً في عقول كثير من منظري
بعض الأحزاب الإسلامية المناكفة للسلطة السياسية في بعض البلدان الإسلامية؛ بله في بلدنا المغرب،
واشغافاً! حيث أخذوه وأمثلة من الأحاديث مطيَّة لتسويغ نهجهم التصادمي، و«زيمعة شرعية» -زعموا-
لإسقاط ما لا يرتضونه من الشَّامة ولو بالقوَّة.

فهذا مثلاً لما أقول: مثقال لأخيراً رُؤَاو الفكر في إحدى الجماعات الإسلامية في المغرب، عتو لها
بـ «نظرات في فقه الاعتزال السياسي»، منشور بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٥م على الموقع الرسمي للجماعة
العدل والإحسان»، بقول معلقاً على الحديث:

«... فهذا الحديث يفتح لنا باباً فقهياً عظيماً في كيفية التعامل مع أنظمة الاستبداد التي ما زال عُودها
شديداً، وقوَّةُ الثَّاهضين ما زالت لم تستر بعد على سرقها، فيأمر الرسول ﷺ عدوها بأنَّ اعتزال الظُّلَّة
المهلكين للأمة هو المفتاح، ويجب أن نلاحظ أنَّ الحديث لا يدعو إلى اعتزال الظُّلَّة فرداً، بل يدعو
إلى العمل حتَّى يعتزلهم الثَّام؛ وذلك يفترض بداهة أنَّ هناك دعوةً وسطهم وبينهم لاعتزال مهلكي =

نقيض ما حُثِّيه أحمد! حيث جعله «حُجَّةً لجماعة الأئمة في ترك القيام على أئمة الجور، ووجوب طاعتهم، والسَّمْع والطَّاعة . . . وأَنَّهُ مِنْ أَقْوَى مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَى الْخَوَارِج»^(١)!

قلت: لعلَّ ما جرَّأ أحمدَ على تعليل هذا الحديث ما رآه من تفرُّد شُعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) بجملة الاعتزال في آخره، حيث جاء الحديث من أوجهٍ أخرى صحيحة ليس فيها تلك الجملة، فرآه من غرائب شُعبة، كما قاله ابن حجر^(٢).

لكن شُعبة قد رَواه على الوجهين جميعاً! بجملة الاعتزال وبدونها، وكلا الوجهين رواهما ثقات أثبات^(٣)، وهذا إن دُلَّ على شيء فعلى ضبط شُعبة للحديث على كلا الوجهين؛ بل الأقرب من حيث الصُّنعة أن تكون رواية الوجه الذي بجملة الاعتزال أصحَّ من التي بدونها^(٤).

فلهذا كلُّه لم يتردَّد البخاريُّ ومسلم في إخراج رواية شُعبة بجملة الاعتزال، ليتبين غلطُ شيخهما أحمدَ في تعليله إيَّاهَا، والله يأجره على اجتهاده.

= الأئمة، ومقاطعتهم عبر إسقاط هيتهم في نفوس النَّاس، وتثبيت كراهيتهم وبغضهم، وهو أدنى الإيمان الذي يكون بالتغيير القلبي، ويكون المقدِّمة الأولى من أجل حصول التغيير باليد عندما يشهد ساعد المقاطعة والاعتزال والممانعة، فليجأ عندها إلى وسائل أكثر قوة واشد مضاء!

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/١٠).

(٢) ذكر هذا ابن حجر في «الفتح» (٦/٦١٥).

(٣) فقد شارك شُعبة سفيان الثوريُّ وأبا عوانة وابن أبي زائدة في رواية هذا الحديث: عن يمالك، عن مالك بن ظالم، عن أبي هريرة، دون ذلك اللُّفظ.

ثم رَواه شُعبة باللفظ الرَّائد من طريق آخر: عن أبي الثَّياح يزيد بن حميد، عن أبي زرقعة عن أبي هريرة؛ وانظر تخريج هذين الوجهين في «المسند الجامع» (٣٨١/١٨)، و«المسند المصنف المملَّ» (٤٩٧/٣٤).

(٤) فإن رواية مالك بن ظالم فيها اختلاف، فمرة يروى عنه أنه عبد الله بن ظالم، وأخرى عن مالك بن ظالم، انظر هذا الاختلاف في «تجليل المنفعة» لابن حجر (٢/٢٢٥).

وقال الأذدي -كما في «ميزان الاعتدال» (٣/٤٢٧)- عن رواية مالك هذا عن أبي هريرة هذا الحديث: «لا يتابع عليه».

الحديث الثاني:

روى مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب، يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بیده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(١).

فقد ذكر (الكردی)^(٢) أنَّ أبا علي الجبائي (ت ٤٩٨هـ) نقل عن أحمد تكلّمه في هذا الحديث بقوله: «هذا الحديث غير محفوظ، قال: وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، وابن مسعود يقول: اضربوا حتى تلقوني».

وقد أحال (الكردی) هذا النقل إلى النووي في شرحه لـ «صحيح مسلم»^(٣)، وجعل أنَّ النووي إنما أخذه عن عياض في شرحه «الإكمال»^(٤)، الذي نقله بدوره من كتاب الجبائي حيث تعقّب مسلم بن الحجاج^(٥)، ومصدر هذا النص عن أحمد في «مسائل أبي داود لأحمد»!

وبرجعنا إلى هذا الأصل وترك تلك الوسائط، وجدنا أنَّ أبا داود ينقل عن شيخه أحمد كلاماً مختلفاً عما نقلته هذه الوسائط عنه! يقول هو فيه: «سمعت أحمد ذكر حديثاً لصالح بن كيسان، عن الحارث بن فضيل الخطمي، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المشور بن مكرمة، عن أبي رافع، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ: «يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدكم بيده...».

(١) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: كون النهي عن المنكر من الإيمان، برقم: ٥٠).

(٢) نحو تفصيل نقد متن الحديث (ص/٦٥).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (٢٨/٢).

(٤) إكمال المعلم للقاضي عياض (٢٩٢/١).

(٥) تنقيح المهمل وتبوير المشكل، لأبي علي الجبائي (٧٧٦/٣).

قال أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بن جعفر، و(الحارث بن فضيل) ليس بمحمود الحديث^(١)، وهذا الكلام لا يُشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي^(٢).

فَبَانَ بهذا النص أَنَّ كلامَ أحمد مُتَّجِهٌ إِلَى لَفْظِ آخَرَ للحديث، ليس هو لَفْظُ مسلم محلِّ البحث كما أَوْهَمَتْهُ عبارةُ الجَيَّاني!

فَالْمَنْكُورُ عند أحمد هو الَّذِي بَلَفِظَ «الْأَمْرَاءُ»، أَمَّا مَا فِي «صَحِيحِ مسلم» بَلَفِظَ: «خُلُوف»، وَفَرَّقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ فَالْأَوَّلَى قَدْ أَعْلَمَهَا أحمد لَكُونِ ظَاهِرِهَا بَابًا لِلخُرُوجِ عَلَى الْوَلَاةِ^(٣)، أَمَّا الَّتِي فِي «مسلم»: فَلَيْسَ لِلْأَمْرَاءِ فِيهَا ذِكْرٌ، فَالْخُلُوفُ جَمْعُ خَلْفٍ، «وَهُوَ الْقَرْنُ بَعْدَ الْقَرْنِ، وَالْأَحَقُّ بَعْدَ السَّابِقِ»^(٤)، وَهَذَا عَامٌّ فِي النَّاسِ.

وَاحْتَسَبَ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْبَيَانِ كَافٍ فِي تَقْضِي دَعْوَى (الكردي) فِي نِسْبَةِ تَعْلِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي بَلَفِظَ مُسْلِمٌ إِلَى أَحْمَدَ.

لَكِنْ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ:

الْأَوَّلُ: ذِكْرُهُ لِلْحَدِيثِ الَّذِي بَلَفِظَ «الْأَمْرَاءُ» فِي «مَسَائِلِ أَبِي دَاوُدَ لَهُ»، بِنَفْسِ السَّنَدِ الَّذِي أَخْرَجَ بِهِ مُسْلِمٌ حَدِيثَ «الْخُلُوفِ»! مِنْ طَرِيقِ (صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ)، عَنْ (الْحَارِثِ بْنِ فَضِيلٍ) إِلَى آخِرِ السَّنَدِ؛ مَعَ أَنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى طَرِيقٍ عَنْ صَالِحٍ هَذَا

(١) وَفِي رِوَايَةِ الْمُهَيَّبِيِّ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ: «غَيْرِ مُحْفَظٍ الْحَدِيثُ»، «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٢/٢٦٥).

وَقَدْ خَالَفَ أَحْمَدُ بِحُكْمِهِ هَذَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الثَّقَاتِ وَقَدْ وَثَّقُوهُ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ كَلَامَهُمْ مُقَدَّمٌ عَلَى جَرِّهِ إِثَابَهُ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ مُفَسِّرَةٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ نَفْسَهُ مَا اقْتَضَى تَجْرِيدَهُ عَنْهُ؛ وَلِلَّذَلِكَ لَمْ يُخْتَرِ ثَلَاثَةً فِيهِ أَحَدٌ مِنْ صَنَفِ فِي «الرِّجَالِ» مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِخَاصَّةٍ.

(٢) «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» بِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ (ص/٤١٨)، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْخُلَلُ بِنَفْسِ لَفْظِهِ فِي كِتَابِهِ «الْشُّعْبَةُ» (١/١٤٢).

(٣) وَقَدْ تَعَبَّقَ أَحْمَدُ فِي إِثْبَارِهِ لِمَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ وَجْهَهُ الصَّحِيحَ، مِنْهُمْ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْمُلُومِ وَالْحُكْمِ» (٢/٢٤٩)، وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي «صَيَانَةِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ص/٢٠٩).

(٤) «الْمُفْهَمُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ (١/٢٣٦).

بلفظ «الأمراء»! فكلُّها بلفظ «الخلوف»^(١)، وتابَّعه عليه (عبد العزيز الدَّراوردي)^(٢).

أمَّا لفظ «الأمراء»: فَمَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ (عبد الله بن جعفر المَخْرَمِي)^(٣) عن (الحارث بن فضيل)، قال فيه: «خَوَالِفُ أُمَرَاءَ»^(٤)، وهو عند أحمد في «مُسْنَدِهِ»، لكنَّ من دُونِ ذِكْرِ «الجهاد» في آخره^(٥)؛ وهذا سند مقبولٌ عند أحمد إلى (الحارث بن فضيل)^(٦).

يتحصَّلُ بهذا أنَّ (الحارث بن فضيل) قد ثبَّت عند أحمد أنَّه مَرْوِيٌّ عنه بِكَلِمَةِ اللَّفْظَيْنِ: بلفظ «الخلوف»: مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْهُ، مع جُمْلَةٍ «المُجَاهِدَةِ» فِي آخِرِهِ؛ وَبلفظ «الأمراء الخَوَالِفِ»: مِنْ طَرِيقِ المَخْرَمِيِّ عَنْهُ، بِدُونِ جُمْلَةٍ «المُجَاهِدَةِ»..

(١) كما أخرجه أحمد نفسه في «مُسْنَدِهِ» (٣٨٧/٧، برقم: ٤٣٧٩). ولعلَّ هذا ما أَوْهَمَ الجَيَّانِيَّ وَمَنْ تَابَعَهُ كَالْقَاضِي عِيَّاشِ وَابْنِ الصَّلَاحِ وَالثَّوْدِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ أَحْمَدَ قد تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ بِذَلِكَ الَّذِي بلفظ «الخلوف»!

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: كَوْنُ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، برقم: ٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣/١٠، برقم: ٩٧٨٤) وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣/١٤، برقم: ٦١٩٣) لكن بلفظ «أَقْرَامَ».

وَالدَّراوردي: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ كما في «التقريب»، ومتابعة ابن كيسان له دليل على ضبطه لهذه الرواية.

(٣) هو ثقة عند أحمد في الجملة، انظر «موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث ورجله» (٢/٢٣٤). وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ (أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ) كَانَ أَحْمَدُ يَرْضَاهُ أَيُّضًا، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَانْظُرْ كَلَامَهُ فِيهِ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (١٧/٢١٩)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ»: «صَدُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ».

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٣/١، برقم: ٩٨)، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ» (١/٢١٢، برقم: ٥٤).

(٥) «المُسْنَدُ» لِأَحْمَدَ (٤١١/٧، برقم: ٤٤٠٢) بلفظ: «خَوَالِفُ أُمَرَاءَ»، وَكُنَّا رَوَاهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْمُجَاهِدَةِ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٠/٩، برقم: ٩١٠٧).

(٦) مع ما يُضَمُّ إِلَيْهِ مِنْ مُتَابَعَةٍ قَاصِرَةٍ لَهُ أَوْدَعَهَا «مُسْنَدُهُ» (٣٧٤/٧، برقم: ٤٣٦٣): مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ الشَّطِّ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ، وَرِجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي سَمَاعِ عَطَاءَ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَحَزَمَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي بَعْدِيهِ، كَمَا فِي «الْمَرَايِلِ» لِابْنِهِ (ص/١٥٦).

وَعَرَضِي: بَيَانُ كَوْنِ (ابْنِ كَيْسَانَ) هَذَا لَمْ يُرَوْ عَنْهُ لَفْظُ «الْأَمْرَاءِ» أَصْلًا حَتَّى يَسْتَنْكِرَهُ عَلَيْهِ أَحْمَدُ! وَكَأَنَّ أَحْمَدَ وَهَمَ فِيهِ، حَيْثُ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ بَيْنَ رَوَايَةِ ابْنِ كَيْسَانَ وَرَوَايَةِ غَيْرِهِ -وَاللَّهِ أَعْلَمُ-.

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ بِصَحَّةِ لَفْظَةِ «الْأَمْرَاءِ» عَنْ (الْمَخْرُمِيِّ): فَيَنْبَغِي مُعَارَضَتَهَا بِرَوَايَةِ (صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ)؛ وَصَالِحٌ هَذَا لَوْحِدِهِ أَوْثَقُ وَأَجَلُّ مِنَ (الْمَخْرُمِيِّ) بِدَرَجَاتٍ، فَضْلًا عَنْ مُتَابَعَةِ (الدَّرَاوَرْدِيِّ) لَهُ فِي لَفْظِهِ!

مِمَّا لَا يَدَعُ مَجَالَاً لِلشُّكِّ عِنْدِي بِأَنَّ زِيَادَةَ (الْمَخْرُمِيِّ) لِلْفِظِ «الْأَمْرَاءِ» هِيَ مِنْ أَوْهَامِهِ، يَبْلُغُ بِهَا الْحَكَمَ بِالشُّذُودِ، خُصُوصًا أَنَّهَا تُسَبِّبُ إِشْكَالًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَالَّذِي جَرَّأَنِي عَلَى تَخْطِئَةِ هَذَا الْإِمَامِ الْكَبِيرِ قَرِينَةٌ أُخْرَى فِي كَلَامِهِ تُلَوِّحُ بِخَطِئِهِ:

وَهُوَ مَا عَنِيهِ بِالْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ مُشْكِيلِ كَلَامِ أَحْمَدَ:

حَيْثُ نَسَبَ حَدِيثَ «اضْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي» إِلَى رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ تَصَحَّ رَوَايَةُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَصْلًا! بَلْ هِيَ رَوَايَةُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(١)، أَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَدْ رَوَى حَدِيثَ: «أَنَا قَرَأْتُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(٢)؛ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

(١) وَهْمٌ: أَسِيدُ بْنُ حَصِيرٍ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَاصِمٍ، وَكَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ، انْظُرْ رَوَايَاتَهُمْ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ الْمُصَنَّفِ الْمُعَمَّلِ» (٣٤٤/١) (٥٢٨/٣) (٢٢٥/٤) (٢٥٤/١١)، وَبَيِّنْ أَيْضًا عَدَمَ رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِخَلْوِ أَحَادِيثِهِ الَّتِي فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» لِلْمَرْيُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ.

(٢) كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي (ك: الرِّقَاقُ)، بَابُ: فِي الْحَوْضِ، بِرَقَمِ: ٦٥٧٥، وَمُسْلِمٌ (ك: الْفَضَائِلُ)، بَابُ: إِبْتِاثُ حَوْضِ نَبِيِّنا ﷺ وَصَفَاتِهِ، بِرَقَمِ/٢٢٩٧.

وبعد؛

تبعه هذا العرض والنقد لما استشهد به من كلام الأئمة الأربعة على تعليل بعض أحاديث «الصحيحين»، يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَغْلَبَ مَا سَبَقَ لَهُمْ مِنْ أَمْثَلَةٍ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا هِيَ فِي صَالِحِ الشَّيْخَيْنِ، لَمْ تَخَالَفْهُمَا فِيمَا صَحَّحَاهُ مِنْ أَخْبَارٍ؛ فَلَمْ يَتَّبِعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَوْلَئِكَ الْأَئِمَّةِ الْمَتَّبِعِينَ كَلَامَ فِيهِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَوْءٌ فَهَمٌ لِلْمُسْتَشْهِدِ الْمُعَاصِرِ.

وَلَمْ أَجِدْ مِمَّا أَعْلَهُ الْأَرْبَعَةُ وَمِمَّا خَرَّجَهُ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيقِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، تَكَلَّمَ الشَّافِعِيُّ فِي اثْنَيْنِ: أَخْطَأَ فِي الْأَوَّلِ، وَتَرَكَ فِيهِ قَوْلَهُ؛ وَالْحَدِيثَ الثَّانِي فِيهِ خِلَافٌ قَدِيمٌ بَيْنَ الثَّقَادِ، فَيُخْرِجُ مِنْ حَيْزِ الثَّقَلَيْنِ، مَعَ أَنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا أَخْرَجَهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ لَا الْأَصُولَ. وَتَكَلَّمَ أَحْمَدُ فِي وَاحِدٍ، قَدْ أَثْبَتَ غَلَطَهُ فِيهِ.

فَصَوَّبْتُ تَصْحِيحَ الشَّيْخَيْنِ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ كُلِّهَا، وَجُمْهُورُ أَتْبَاعِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ عَلَى قَبُولِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا؛ فَيَكُونُ الْخِلَافُ فِيهَا قَدِيمًا، ثُمَّ أُنْذِرُ بِتَتَابُعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى قَبُولِهَا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَفَّقَ وَيَسِّرَ.

التبعية (الساوس)

الاحتجاج بتضعيف المُحدثين المعاصرين
لبعض أحاديث «الصَّحِيحِينَ»

المطلب الأول

المعايير المصححة لأي نقدٍ مُعاصرٍ لأحاديث «الصّحّاحين»

توجّه بعضُ المُشتغلينَ بالنقدِ الحديثيِّ في عصرنا إلى «الصّحّاحين» ببيانٍ ما ظهر لهم من عِلَلٍ أحاديثهما، مُنمرّسين في ذلك بقواعد «علم المُصطلح»؛ قد ساروا فيها على مناهجٍ مُتباينةٍ من حيث التّنزيل، حتّى تباينت أحكامهم على المنقود من أحاديث الكتّابين، حسبَ تمكّن كلٍّ منهم من آلاتِ النقد، وتمكّن التّزعة الفكريّة أو المذهبيّة من هواء.

فقد كان أبرزُ هؤلاء المُعاصرينَ الذين تكلّموا في بعضِ أحاديث «الصّحّاحين»، وأمكنَ أقرانهم أقرانهم من الصّنعة الحديثيّة، وكان لأرائهم النّقدية الوقّع الأكبر على أبناءِ زَمَنهم ومن جاء بعدهم، وتدلّجُ بأقوالهم كثيرًا من أربابِ النّحلِ الفكريّة المختلفة في الكلام في «الصّحّاحين»: محمّد زاهد الكوثري، ثمّ أحمد بن الصّديق النّمّاري، وشقيقه عبد الله بن الصّديق، ثمّ محمّد ناصر الدّين الألباني، آخر الأربعة وفاة.

ومنّا لأيّ خطيئٍ منهجٍ يُودي بالصّحاح المُتفق عليها، وقبل دراسة ما أجّله هؤلاء المعاصرون من الصّحّاحين: وجب التّنبية إلى ثلاثة معاييرٍ شرطيّة، لا بدّ لكلٍّ من تعنّي النّظر في «الصّحّاحين» أن يَعتبر بها قبل الاستعلاء بحُكمه، فأيّ نقدٍ لم يتحقّق فيه عدٌّ هملاً، ولم يكن له قيمةٌ عند المُحقّقين من أهل الحديث، وهي على النّحو التّالي:

المعيار الأول: الانضباط بقواعد الأئمة المُتَقَدِّمِينَ في التَّعْلِيلِ وقواعد التَّقْد؛ وهذا لا أَرَى خِلَافًا عليه بين من تَحَقَّق علوم الحديث على أصولها.

المعيار الثاني: مُراعاة طريقة تَصْنِيفِ «الصَّحِيحِينَ»، وَمَنْهَجُ الشَّيْخِينَ في انتقاء أحاديثهما؛ فَمِنْ غير اللَّاتِي -مَثَلًا- أَنْ يُقَدَّم على تَضْعِيفِ ما عُلِّقَ البخاريُّ في «صحيحه» بصيغة التَّمْرِيصِ، أو أَنْ يُنَكَّرَ عليهما ما أخرجاه على وجه التَّعْلِيلِ لَهُ، أو ما ذَكَرُوا لَهُ أَوْجَهَا مُتَبَايِنَةً إشارَةً إِلَى عِلْمِيَّهِمَا بِالْخِلَافِ، فَيَأْتِي مَنْ لَا يَفْهَمُ عَوَائِدَهُمَا فِي التَّصْنِيفِ، لَيْسْتَ دِرَكًا عَلَيْهِمَا مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ.

المعيار الثالث: أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلُ الْحَدِيثِ فِي أَحَدِهِمَا مَسْبُوقًا إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ بَعْدَ الشَّيْخِينَ؛ وَهَذَا نَحْتَاجُ إِلَى نَوْعٍ تَفْصِيلٍ لِهَذَا الشَّرْطِ، لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ وَجْهَيْنِ مِنْ أَوْجِهِ التَّعْلِيلِ لِأَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ»، فنقول:

إِنَّ تَعْلِيلَ الْمُعَاصِرِينَ لِمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» لَا يَخْرُجُ عَنْ حَالَتَيْنِ:

الأولى: أَنْ يُعْلَلَ أَحَدُهُمْ أَصْلَ حَدِيثٍ بِتَمَامِهِ، احْتِجَّ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، دُونَ أَنْ يُسَبِّقَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحَدِ الْحُقَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ:

فهذا وَمَا لَا يَقْبَلُ مِنْ صَاحِبِهِ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْكِتَابَيْنِ قَدْ تَلَقَّتْ الْأَمَّةُ جَمَلَةَ أَخْبَارِهِمَا بِالْقَبُولِ؛ وَلَيْسَ مِنَ الْمَقْبُولِ اعْتِقَادُ قُدْرَةِ أَحَدِنَا عَلَى اسْتِدْرَاكِ حَدِيثٍ بِالتَّعْلِيلِ، وَقَدْ مَرَّ عَلَى أَصْحَابِ الثَّقَاةِ وَالْحُقَاطِ وَالْفُقَهَاءِ طِيلَةُ قُرُونٍ مُتَتَابِعَةٍ، مُعْتَقِدِينَ لِمُقْتَضَاهُ؛ بِخِلَافِ مَا يُنَازَعُ فِيهِ بَعْضُ الثَّقَادِ، فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ فِي التَّصْحِيحِ، كَمَوَارِدِ الاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ.

يقول ابن تيمية: «مَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّتِهِ، فَهُوَ مِثْلُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي الْأَحْكَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا صِدْقًا، وَجُمْهُورُ مُتَوَنِّهِ «الصَّحِيحِ» مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، وَعَامَّةُ هَذِهِ الْمَتُونِ تَكُونُ مَرْوِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ، رَوَاهَا هَذَا الصَّاحِبُ، وَهَذَا الصَّاحِبُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَاطَأَ، وَمِثْلُ هَذَا يُوجِبُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ»^(١).

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/١٨).

فهؤلاء الذين يتذرعون من المعاصرين بقواعد المصطلح ليتسلطوا بها على أخبار «الصحيحين» بالإعلال، لشيء ظهر لهم في أسانيدها، هم مخالفون بادي الرأي لأولئك العلماء الذين أخذوا عنهم تلك القواعد! فلکم أعلموهم أن أحاديث الكتابين قد جاوزت القنطرة، وفُرع من دراستها، وتُلقيت بالتصديق لجملة ما فيها.

يقول العلائي (ت ٧٦١هـ): «إذا جزم المحدث بالخبر وصححه، وأطلع غيره فيه على علّة قاذحة فيه، قُدمت على تصحيح ذاك، ما عدا تصحيح الشيخين، لاتّفاق الأئمة على تلقّي ذلك منهما بالقبول»^(١).

فكان حقاً من الجهل بالحقيقة والشّرع في الحكم، أن يخضع الدّارسون للأحاديث لتلك القواعد المرسومة المحدودة التي جاءت في كتب من تأخر زمانه عن زمانهم، وانحطّ مكانه عن مكانهم، فيؤخذ «تهذيب الكمال» لليزي -مثلاً- أو مختصراته للحافظ ابن حجر، أو «ميزان الاعتدال» للذهبي -على فضل هذه الكتب، وفضل مؤلفيها على المشتغلين بهذا العلم- فيحكم على «الجامع الصحيح» للبخاري، أو «الجامع الصحيح» لمسلم، أو «الموطأ» للإمام مالك. فيعاد الأمر جذعاً! ويستأنف النظر في هذه الكتب التي تلقّتها الأئمة بالقبول، ويبلغ أصحابها إلى أقصى درجات التحقيق والدقّة والتحري، وتشرح تشريح الأجسام، وتسلط عليها المقاييس المحدودة، التي تقبل النقاش، ويتسع فيها مجال الكلام.

فهذا النوع من القسوة العلميّة، والجفاف الفكري، والعمل الثقليدي -على حدّ تعبير النّدوي- «سيحدث فوضى تزلزل بها أركان الدين، وتتضعف بها العقيدة واليقين، ويتورط المسلمون في اضطراب قد أغناهم الله عنه، وكفاهم شرّاً»^(٢).

(١) «جامع التحصيل» للعلائي (ص/٧٤).

(٢) «نظرات في صحيح البخاري» لأبي الحسن النّدوي (ص/١٦).

الحالة الثانية: أن يكون كلام المُعاصِر فيما يَتعلّق ببعض الألفاظِ
اليسيرة في أخبارِ «الصّحّاحين»، لا في أصلِ الخبرِ:

فهذا بابٌ مَفْتُوحٌ لِمَن انطبّق عليه المِعارِانِ الأوّلانِ مِن مَعاييرِ نقدِ
المُعاصرينِ «الصّحّاحين»، لأنّ الأُمَّةَ إنّما تَلَقَّتْ أخبارَ «الصّحّاحين» بالقبولِ في
الجملة، ولم تُطبّقْ على تصديقِ ما فيهما بكلِّ الحروفِ والألفاظِ! فهذا ليس إلّا
لكتابِ الله، فهو الَّذي قَبولُهُ فرضٌ بحروفِهِ وألفاظِهِ؛ وما نُقلَ إلينا مِن أحاديثِ
-سواءٍ في «الصّحّاحين» أو غيرهما- لم يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ تَلَفَّظَ بها جميعها بحروفِها،
بل منها ما رُوِيَ بالمعنى كما هو معلوم.

فَمَن بَانَ لَهُ عِلَّةٌ لِفِظٍ فِي حَدِيثٍ لَا تُؤَثِّرُ فِي أَصْلِهِ وَمَعْنَاهُ، أَوْ زِيَادَةً بِرَأْسِهَا
ضَعِيفَةً فِي مَبْنَاهُ، فَلَهُ أَنْ يُفَصِّحَ عَنْ ذَلِكَ بِشَرْطِهِ الْمُتَقَدِّمِ؛ وَعَلَى هَذَا جَرَى
الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْحَفَاطِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي نَقْدِ «الصّحّاحين»، مِنْهُمْ النَّوَوِيُّ، وَابْنُ
الْقَطَّانِ الْقَاسِي، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَالذَّهَبِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ،
لِمَنْ تَأَمَّلَ مَوَاطِنَ ذَلِكَ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ.

فهذه المَعاييرُ الثَّلَاثَةُ الْمُقَرَّرَةُ عَلَى نَاقِدِ الْكِتَابِينَ، مُعْتَمَدُنَا فِي اسْتِكْنَاءِ مَوْقِفِ
الْمَشَايخِ الْأَرْبَعَةِ الْمُعَاصِرِينَ مِنْ أَخْبَارِ «الصّحّاحين»، وَنَقْدِ تَعْلِيلَاتِهِمْ لِمَا أَعْلَوْهُ
مِنْهَا، اخْتِبَارًا لِسَلَامَةِ الْمَنْهَجِ الَّذِي سَلَكَوهُ فِي ذَلِكَ، وَنَبِيْنًا لِمَدَى وَهَاءِ الْفِكْرَةِ
الَّتِي عَوَّلَ عَلَيْهَا مَنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ الطَّلْعَ فِي أَحَادِيثِ «الصّحّاحين» فِي تَذَرُّعِهِ
بِهَوْلَاءِ الْمُعَاصِرِينَ؛ فَفَقُولُ مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى:

المطلب الثاني

موقف محمّد زاهد الكوثري^(١) (ت ١٣٧١هـ) من «الصّحّاحين»
ونقد عمله في إعلال بعض أخبارهما

الفرع الأوّل: موقف الكوثريّ من «الصّحّاحين».

لا شك أنّ الكوثريّ رأس من رؤوس الحنفيّة في وقته، ورافع رأيهم في صيغته، ذاع صيته في الأوساط العلميّة، بين مادح لمؤلّفاته مُتِمِّم بها، وذاّم لطريقته في الاستدلال والمُغالبة؛ تميّز عن أكثر مُعاصريه بمشاركاته في العلوم الثّقليّة التي عجز أكثر أقرانه عن خوضها، كعلوم الحديث والتّواريخ والسّير، فضلاً عن معرفة واسعة بمُصنّفات العلماء مطبوعها ومخطوطها.

(١) محمد زاهد بن الحسن الكوثري: فقيه حنفي تركي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والحديث والسّيرة، وُلد ونشأ في قرية من أعمال (دوزجة) بشرقي إسطنبول، وتفقّه في جامع (الفاصح)، وتولّى رئاسة مجلس التدريس، واضطهده (الاتحاديون) في خلال الحرب العامّة الأولى، لمعارضته خطتهم في إحلال العلوم الحديثة محلّ العلوم الشّرعية، ولشأ تولّى (الكماليون) وجاهروا بالإلحاد، أريد اعتقاله، فركب إحدى البواخر إلى الإسكندرية (١٩٢٢م)، وتنقّل زمناً بين مصر والشّام، ثم استقرّ في القاهرة موظفاً في (دار المحفوظات) لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربيّة، وتوفي بالقاهرة. وله من التّأليف: «تأنيب الخطيب علل ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» ويعني بالخطيب صاحب تاريخ بغداد، «الكتك الطريقة في التحدث عن ردود ابن أبي شَيْبَةَ علل أمي حنيفة» وله نحو مئة مقالة جمعها أحمد خير في كتاب «مقالات الكوثري»، انظر «الأعلام للزركلي» (١/٢٩٩).

فقد أسالَ مِدَادَ الْمُتَنَقِّدِينَ عَلَيْهِ -بِحَقِّ وَبِاطِلٍ- فِي نُصْرَةٍ مَا يُعْتَقَدُ، مُنْفَلَتِ
العنان فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ، دَرَبَ اللِّسَانِ -أَحْيَانًا- بِالْإِبْلَاحِ فِي كَثِيرٍ
مِنْ أَسَاطِينِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَرِجَالِ الْفَقْهِ، فِي سَبِيلِ الدِّفَاعِ عَنْ إِمَامِهِ
أَبِي حَنِيفَةَ.

فلقد طالت نِبَالُهُ الْبَخَارِيُّ نَفْسَهُ! حَتَّى لَمَزَهُ فِي مُعْتَقَدِهِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ
وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، وَأَنَّهُ بِهِ فِي سَبِيلِ الْإِنْحِيَاذِ إِلَى الْمَعْتَزِلَةِ أَوْ الْخَوَارِجِ! فَكَانَ وَمَا
قَالَ فِي حَقِّهِ: «مِنْ الْغَرِيبِ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ أَمْرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ!
يَتَّبِعُ قَائِلًا: إِنِّي لَمْ أَخْرِجْ فِي كِتَابِي عَمَّنْ لَا يَرَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ
وَيَنْقُصُ، مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَ عَنْ غُلَاةِ الْخَوَارِجِ وَنَحْوِهِمْ فِي كِتَابِهِ»^(١).

ولستُ أدري مِنْ أَيْنَ أَتَى الْكُوْثُرِيُّ بِذَلِكَ اللَّفْظِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْبَخَارِيِّ، فَإِنَّ
الْمَشْهُورَ عَنْهُ قَوْلُهُ: «كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفَرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ
قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَمَّنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ»^(٢).

والفرقُ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ لَانْحِاحٍ فَإِنَّ الَّتِي لِلْكُوْثُرِيِّ تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِ
الْبَخَارِيِّ رِوَايَةً أَحَدِ رُؤُوسِ الْإِرْجَاءِ، بَيْنَمَا اللَّفْظُ الصَّحِيحُ عَنِ الْبَخَارِيِّ، يَدُلُّ عَلَى
عَدَمِ اخْتِلَافِهِ هُوَ عَنْ شَيْخٍ مُرْجُوٍّ كِتَابَةً عَنْهُ، لَا أَنَّ أَسَانِيدَ كِتَابِهِ خَالِيَةٌ يَمِّنُ رُؤُوسُ
الْإِرْجَاءِ بِالْمَرَّةِ، وَلَوْ تَقَدَّسُوا فِي الطَّبَقَةِ! وَلَا وَرَدَ فِي عِبَارَتِهِ ذِكْرُ «جَامِعِهِ
الصَّحِيحِ» أَصْلًا.

وعلى خِلافِ مَا تَقَصَّدَ الْكُوْثُرِيُّ بِنَقْلِ تِلْكَ الْعِبَارَةِ مِنْ حَشْرِ الْبَخَارِيِّ فِي
الْمَيَالِينِ إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَدْ اسْتَبَطَنَ تَحَامُلُهُ هَذَا تَغَافُلًا عَنْ مَنَهِجِ الْبَخَارِيِّ فِي
الرِّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِ الْمَقَالَاتِ.

(١) «تَأْنِيْبُ الْخُطْبِ» (ص/ ٩٠-٩١).

(٢) كُنَّا رَوَاهُ عَنْهُ اللَّالِكَاثِيُّ فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ» (٩٥٩/٥ مرقم: ١٥٩٧)،
وَانْظُرْ «تَغْلِيْقُ التَّعْلِيْقِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٨٩/٥).

بيان ذلك: أن مَن رُويَ من رجالِ «صحيحه» ببدة الإرجاء قد بلغوا أحدَ عشرَ راويًا^(١)، رَوَى لهم في الأصول والمُتابعات على السَّواء^(٢)؛ بينما لم يروِ عَمَّن رُويَ بقول الخَوارِجِ إلَّا ثلاثة فقط! وهم:

عكرمة مولى ابن عَبَّاس (ت ١٠٤هـ): على قَرَضٍ تَلْبِيسِه بهذه البِدة، فلا تَضُرُّ حديثه، فقد كان صادق اللُّهجة، غير دَاعٍ إلى مقالته؛ والحالُ أنَّها لم تُثبت عليه على وجه التَّحقيق^(٣).

والوَلِيد بن كثير (ت ١٥١هـ): وهذا صَدوقٌ غير دَاعٍ إلى نَحْلِهِ، قد وَثَّقه كثيرٌ من النُّقاد^(٤).

وعِمران بن جَعْفان (ت ٨٤هـ): وَيُروى رجوعه عن ذلك بأخرة^(٥)، وهو أَشْهَرُ مَنْ يُسْتَشْكَلُ على البخاري روايته عنه، مع كونه لم يُخْرِجْ له في «صحيحه» إلَّا حَدِيثِي في المُتابعات فقط، وفي هذه لا يَضُرُّ التَّخريج لمثله، ولا صِلَةُ لَحْدِيَّتِهِ بالخَوارِج^(٦)، مع كونهما ثابتان من وجوه غَدِيْدَة أُخْرَى^(٧).

وقد بيَّنا منهج البخاري ومسلم في الرِّواية عن أهل البِدع في مَبْحَثٍ سابقٍ^(٨).

(١) «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٥٩-٤٦٠)، منهم مَن لِن تُثَبِّت عليه هذه البِدة.

(٢) كعبد الحميد الحماني (ت ٢٠٢هـ)، وعثمان بن غِيَاث البصري، وعمر بن ذر (ت ١٥٣هـ)، انظر «منهج الإمام البخاري في الرِّواية عن رُعي ببدة» لاندنوسيا بنت خالد (١٨٥/١).

(٣) انظر «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٢٥).

(٤) انظر «مِيزَانُ الاعتدال» للذهبي (٣٤٥/٤).

(٥) قد سبق تحقيق حاله في (١٩٥-١٩٧)، انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٢٨/٨).

(٦) في كتاب اللِّباس برقم (٥٨٣٥) و(٥٩٥٢)، وليس حديثًا واحدًا كما ظَنَّهُ ابن حجر في «هَدْيُ السَّارِي» (ص/٤٣٢)، وتابعه عليه عطا الله المعاينة في بحثه «رد الشُّبهات الماثرة حول روايات البخاري ومسلم لأحاديث الخَوارِج» (ص/١٢) المقدم لمؤتمر «الاتصاف للصحيحين» المنعقد بكلية الشريعة بعمَّان الأردنية ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م.

(٧) انظر «منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم» لصالح الصباح (٤٢٦/٢).

(٨) انظر (١٩٥/١) من هنا البحث.

وإن كنتُ مع ذلك لا أرتاب في كون الكوثريِّ مُبْجَلًا لصحيحه البخاريِّ مسلم، محتجًا بأحاديثهما على المُخالف، موصيًا طلبة العلم والقائمين على المعاهد بالحرص على تدارسهما والاعتناء بحفظ أحاديثهما^(١).

الفرع الثاني: تعثر الكوثريِّ في نقد بعض أحاديث «الصَّحَّاحين» جرَّاء صلابته المذهبية.

لقد أطيح بالكوثريِّ في أخطائه على الرواة والعلماء برودٍ مُتعاقدٍ مُتنصرة، لا يسيما في تعقب المُعلِّمي لكتابه «تَانِبُ الحُطْب» الغايز بجمهرة من الرواة بغير وجهٍ حقٍّ؛ فتصدَّى المُعلِّمي في «التَّنْكِيل» للذَّب عن ذِمَارِ ثلاثٍ وسبعين ومائتي ترجمةٍ من المُحدِّثين وغيرهم، وذلك بالتِّي هي أحسن فهمًا ومنهجًا وتقريعًا، فلم يَجِدْ (المُؤَنَّب) بعدُ من الرَّايسخين تَبِيحًا.

والَّذي آل بالكوثريِّ إلى مثل هذه الهَنَاتِ العِلْمِيَّة، تسرَّعه في إثبات ما يراه صوابًا من غير مزيدٍ لتقليبٍ نظرٍ فيما هو بصدد تحقيقه، جرَّاء صلابته في مذهب إماميه أبي حنيفة في الفروع، وعقيدة أبي منصور في الأصول، تصل أحيانًا إلى حدِّ التَّعَصُّب! «والعَصِيَّة لها هَوَاة، وكَمْ جَرَّت من مَهازِل»^(٢)

يَشْهَد عليه بهذه العَصِيَّة السُّلِيَّة أحدُ مُعجبيه من علماء المغرب؛ أعني به عبد الله النُّمَارِيُّ، فقد قال في حقِّه: «كُنَّا نُعْجِبُ بالكوثريِّ، لِعِلْمِهِ وَسَعَةِ أَطْلَاعِهِ، كما كُنَّا نَكْرَهُ مِنْهُ تَعْصُّبَهُ الشَّدِيدَ لِلْحَنَفِيَّة، تَعْصُّبًا يَفُوقُ تَعْصُّبَ الرُّمُوشِرِيِّ لِمَذْهَبِ الاعْتِزَال، حَتَّى كَانَ يَقُولُ عَنْهُ شَقِيقُنَا الْحَافِظ أَبُو الْفَيْض: مَجْنُونُ أَبِي حَنِيفَةَ»^(٣).

(١) انظر شيئًا من أخبار ذلك في وصيته للقائمين على حامته الأزهر في «مقالاته» (ص/٤٨١).

(٢) «براءة أهل السنة» لبيكر أبو زيد (ص/٢٧٦).

(٣) «بدع الثَّافِيسِر» لعبد الله النُّمَارِي (ص/١٨٠).

وهذا الوصف بدوره مُجْحَفٌ من النُّمَارِيِّ غير مُنْصَفٍ، فإنَّ الكوثريِّ وإن بالغَ غير مرَّةٍ في الدِّفاع عن أبي حنيفة ومذهبه بوج شطيط على المُخالف، بدافعٍ نفسيٍّ مما كان يعتقدُه تَنَقُّصًا من مُخالفة لإماميه =

والمنهج العلمي الدقيق المتناسق دلالة على حسن تصور صاحبه، وسلامة فطرته؛ وإني لأسف أن أقول أن الكوثري كان في كثير من مقالاته وردوده - ما تعلق منها بمسالك التصحيح والتعليل بخاصة - يكلم بيد ويأسو بأخرى! قد نبأ بهذا عامة من تناول الكوثري بالرد؛ فلذا خص له أحمد الثماري «سفرًا ناريًا تجاوز في الحد، بعامل رد الفعل العنيف»^(١)، طبع بعد وفاة الرجلين، جمع فيه متناقضات الكوثري، وضّم إليه متضارباته، وسّمه بـ «بيان تلبس المفترى»^(٢).

الفرع الثالث: مثالان للخلل القابع في منهج الكوثري في إصلال الصّاح.

ولقد كان لهذا التجانف من الكوثري عن إنصاف أهل الحديث في منهج النقد، آثاره الوخيمة على نظره إلى أحاديث «الصّحيحين»، بحيث تراه جرئًا على نسف كل ما لم يرقه من متونهما بدعاوي عقديّة ومذهبيّة.

«ومذهب أصحابه، فإنه كان يؤسّل نظريًا لكون دين الله ليس وفقًا على أحد من المجتهدين؛ وما من أحد من الفقهاء - ومنهم أبو حنيفة - إلا وفي كلامه ما يؤخذ منه ويؤرد».

فتراه -مثلاً- يقول في مقدمة «تأنيب الخطيب» (ص/١٢) في سياق تجويزه لأتباع أحد المجتهدين من أرباب المذاهب الأربعة المعروفة: «... وأما ادّعاء أن إمامه هو الشّصيب في المسائل كلّها في نفس الأمر، فرجم بالغيب... ومن أقرنا له بأنه مجتهد، فقد اعترفنا له بأنه يخطئ ويصيب... فيكون القول في أحد المجتهدين بأنه مصّيب مطلقًا، مجازفة يبرأ منها أهل العلم المُنصفون، لأنه يؤدي إلى رفعه لمقام العصمة».

ولا يقال عن هذا مجرد تنظير منه قد جفاه في تطبيقاته؛ لا بل قد خالفت الكوثري إمامه أبا حنيفة نفسه في مسائل عدّة، بل بيّن خطأه فيها، كرّده عليه في «مقالاته» (ص/١٩٧) في إلزامه الوقف عند حكم القاضي به وعدم لزومه عند عدم حكمه، وبين الكوثري أن الدليل الصحيح يخالفه، وكذا في بعض المسائل الأخرى التي خالفه فيها في كتابه «الثّكت الطّريقة»، كمسألة انتباز الخليطين، والمُزارة.

(١) من مقدمة محمد الأمين بوخيزة لكتاب «تكميل العيين» (ص/٦).

(٢) مع أن أحمد بن الصّديق قد استجاز الكوثري بمرؤياته عاجزًا ذكر روايته عنه في ثبته الكبير «البحر العميق» (١/٤٢٦)، وكذلك في ثبته المختصر «المعجم الوجيز» (ص/١٠)، إلا أنه لم يستحمل من مجيزه خطاها العلمية، خاصة بعد أن عرّض به الكوثري في بعض ردوده.

فَمِنْ أَشْهُرِ أَمْثَلِهِ هَذَا فِي بَابِ الْعَقَائِدِ^(١):

رَدُّهُ لِحَدِيثِ معاوية بنِ الحَكَمِ رضي الله عنه فِي سَوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَارِيَةِ:
بـ «أَيْنَ اللّٰهُ؟»^(٢)، نَحَى فِيهِ إِلَى تَعْلِيلِهِ بَعْدَ انصَارِفِهِ عَنْ تَأْوِيلِهِ، فَرَأَى يَضْرِبُ
رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ بِدَعْوَى الاضطرابِ، فَاسْتَرْوَحَ الْكُوْثُرِيُّ لِإِسْقَاطِ
الْحَدِيثِ بِذَا، مَعَ عَلَيْهِ بَضْعٌ كَثِيرٌ مِنْهَا، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهَا مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُتَكَلِّفٍ^(٣).

وَمِثَالُ ذَلِكَ مِنْهُ فِي بَابِ الْفَقْهِ:

إِعْلَالُهُ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ مِثْنَى، فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: إِذْبَحْ وَلَا تَخْرُجْ، وَجَاءَ
آخَرُ فَقَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: إِرْمِ وَلَا تَخْرُجْ. الْحَدِيثُ^(٤).

فَتَعَجَّلَ الْكُوْثُرِيُّ فِي مَقَامِ نَصْرَةِ مَذْهَبِهِ إِلَى تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ بِكَلَامِ
عَجَبٍ وَاللّٰهُ يَقُولُ فِيهِ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ السَّائِلِينَ مُجَاهِلِينَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ»^(٥)

فَلَمْ تُسَعِفِ التُّمَارِيُّ نَفْسَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْهُ هَذِهِ الْهِنَاتِ! حَتَّى اسْتَشَاطَ عَلَيْهِ
حَقْنًا فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ قَائِلًا: «هَذَا أَقْسَى مَا يَكُونُ فِي الْوَقَاحِ وَالْإِجْرَامِ!.. فَهَذَا
-كَمَا تَرَاهُ- خَرَقَ لِاجْتِمَاعِ الْعُقَلَاءِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي آتِيٍّ وَاحِدٍ، فَإِنَّ الْعَقْلَ بِالصَّرُورَةِ
يَقْضِي أَنَّهُ لَا دَخَلَ لِإِبْهَامِ السَّائِلِينَ وَالْجَهْلِ بِهِمْ فِي الرُّوَايَةِ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِتَقْلَةٍ،
إِنَّمَا ذُكِرُوا فِي الْخَبَرِ سَائِلِينَ، فَلَوْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ الْحُكْمَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ

(١) انظر جملة من أحاديث العقائد التي ردّها الكوثري في «الشّحّاحين» في «زاهد الكوثري وآراؤه
الاعتقادية» لعلي الفهيد (ص/٣٨٧) وما بعده.

(٢) أخرجه مسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من
إباحته، رقم: ٥٣٧).

(٣) سيأتي الرّد على بعض مُعارضاته لمتن هذا الحديث في محلّه من الجزء الثاني من هذا البحث.

(٤) أخرجه البخاري (ك: العلم، باب: العتيا وهو واقف على الدابة ونحوها، رقم: ٨٣)، ومسلم

(ك: الحج، باب: من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي، رقم: ١٣٠٦).

(٥) «لُكْتُ الظَّرِيفَةُ» لِلْكُوْثُرِيِّ (ص/٥٦-٥٧).

سؤالٍ سائلٍ، لَمَّا كان لذكرِهِم أيُّ تأثيرٍ في الحديث، لا في المتن، ولا في الإسناد»^(١).

فهذان حديثان في «الصَّحيح» قد عِمه رأيُّ الكوثريِّ في تضعيفهما، لم يسلك في ذلك مسلكًا علميًّا صحيحًا، ولا سبقه إلى تعليلهما أحدٌ أعرفه مِنَ المُعتبرين، فما كان جائزًا الاستشهاد به في ما زلَّ فيه، فضلًا عن اتِّخاذ نقداًه وليجةً لا اعتضاد المعاصرين به في استباحة الصَّحاح؛ والله يغفر له.

(١) «بيان تلبس المفتري» (ص/ ١٢٥).

المَطْلَب الرَّابِع
موقف أحمد بن الصَّدِّيق الغُمَارِي^(١) (ت ١٣٨٠هـ)
من «الصَّحَّاحِينَ»

الفرع الأوَّل: تَمَيُّزُ الغُمَارِي فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ وَسِعَةِ أَطْلَاعِهِ عَلَى مُصَنَّفَاتِهَا.

تَبَوَّأَ الغُمَارِيُّ مَكَانَةً فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ لَا تَكَادُ تُسَامَى فِي عَصْرِهِ وَمِصْرِهِ، لَمْ يُنَازَعْ مُنْصَفٌ لَيْبِهِ فِي قُوَّةِ حِفْظِهِ لِمَتُونِ الْأَحَادِيثِ، وَسِعَةِ مَعْرِفَتِهِ بِذَوَائِبِهَا، وَغَزَاوَةِ تَصْنِيفِهِ فِي عِلْمِهَا^(٢)؛ فَلَسْتُ أَبَالِغُ إِنْ نَقَيْتُ لَهُ مُسَاوِيًا فِي ذَلِكَ بِبِلَادِ الْمَغْرِبِ كُلِّهَا، فِي زَمَنِهِ وَلَا قَبْلَهُ!^(٣)

(١) أحمد بن محمد بن الصَّدِّيق بن أحمد أبو الفيض الغُمَارِي الحسني: محدِّث مغربي طَلَعَهُ، مَيَّالٌ إِلَى فَنِّهِ الظَّاهِرِيَّةِ، مِنْ تَزَلُّاهِ طَنْجَةَ؛ تَعَلَّمَ فِي الْأَزْهَرِ، وَكَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلْطَةِ فِي الْمَغْرِبِ جَفْوَةٌ، وَاسْتَقْبَلَهُ جَمَالُ عَبْدِ النَّاصِرِ وَوَعَدَهُ بِأَنْ يَبْنِيَ لَهُ دَارَ حَدِيثٍ بِمِصْرَ، وَأَخْلَفَهُ! ثُمَّ تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ كَمَدًا حِينَ سَمِعَ بِخَيْرِ اعْتِقَالِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بِالْمَغْرِبِ.

مِنْ تَأْلِيْفِهِ: «تَوْجِيْهُ الْأَنْظَارِ لِتَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّومِ وَالْإِفْطَارِ»، وَ«التَّصَوُّرُ وَالتَّصْدِيقُ» فِي سِيرَةِ الْوَالِدِ مُحَمَّدٍ، وَ«المعجم الوجيز للمستعجز» رسالة في شيوخه ولمحة من تراجمهم، وَ«المدادوي لعلل المناوي» وغيرها كثير، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٥٣/١).

(٢) يَتَبَيَّنُ هَذَا لِمَنْ طَالَعَ كِتَابَهُ «لَيْسَ كَذَلِكَ» فِي الاسْتِدْرَاكِ عَلَى الْحِفَاطِ كَثِيرًا مِنَ التُّرُقِ وَمَا يَنْتَلِقُ بِالرُّوَاةِ بِمَا أَذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، فَأَصَابَ فِي كَثِيرٍ، وَأَخْطَأَ فِي بَعْضٍ.

هَذِهِ الْمَصْنَفَاتُ فِيهَا الْمَطْبُوعُ وَالْمَخْطُوطُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ الْغُمَارِي قَائِمَةً بِجُلِّهَا فِي كِتَابِيهِ «البحر العميق في مرويَّات ابن الصَّدِّيق» وَتَرْجَمْتَهُ لِنَفْسِهِ «سبحة العقيق»، وَفِي آخِرِ كِتَابِهِ «تَوْجِيْهُ الْأَنْظَارِ إِلَى تَوْحِيدِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّومِ وَالْإِفْطَارِ» (ص/١٥٨-١٥١) جَدُولٌ بِأَسْمَاءِ مُصَنَّفَاتِهِ.

(٣) اعْتَنَى سَعِيدُ مَمْدُوحِ الْمِصْرِيِّ بِسَرْدِ أَسْمَاءِ مَصْنَفَاتِ الْغُمَارِي الْحَدِيثِيَّةِ، وَتَمَيَّيزِ الْمَطْبُوعِ مِنْهَا مِنْ =

يقول عنه تلميذه محمد الأمين بوخيزة: «لقد كان العُمَارِيُّ كثيرَ الكتابةِ سريعاً، فهو يكتبُ في مجلسٍ واحدٍ ما يعجزُ عنه جماعةٌ في ساعاتٍ، واتفقَ له أن كَتَبَ مؤلفاتَ يَوْمِيَّةٍ، أي أَنَّهُ يكتبُ مؤلفاً في كِرَاسَاتٍ ثلاثةٍ أو أربعةٍ في يومٍ أو بعضِهِ! ولكن الجُلُ لا يَثْبُتُ - كما يقول المَثَلُ -، فَإِنَّ عَيْبَ هذا الرَّجُلِ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَقْلِهِ، فهو مُتَسَرِّعٌ وصاحبُ مُبالغةٍ، ولا يَتَحَرَّى كثيراً مِنَ النُّقْلِ»^(١).

وحقاً وجدته في عَامَّةِ تحقيقاته كما قال؛ يحشُرُ الطُّرُق والأسانيد حشراً دون نقدٍ ولا تمييزٍ، وكثيراً ما يبني على مُجرَّد ذلك أحكاماً لا تصحُّ، وهذا شيءٌ يعرفُهُ مَنْ طالعَ مؤلفاتِهِ بتجرُّدِ النَّاقدِ، خاصَّةً منها «المُدَاوي لِجِلِّلِ المُناوي»، و«فتح المَلِكِ العَلِيِّ بِصَحَّةِ حديثِ بابِ مدينةِ العلمِ عليّ».

وعلى ما هو عليه مِنْ سِيعةِ أَطْلَاعٍ وفهمٍ لهذا الفنِّ، ودُرْبَةٍ في مُمارسته، هو وأخُوهُ عبد الله وعبد العزيز؛ فَإِنَّ ذلك لم يعصمه من الوقوعِ في هَنَاتٍ قبيحَةٍ في مَسَائِلٍ منه، خالفت بها المُحدِّثين في منهجِ التَّعْلِيلِ والجرحِ والتَّعْدِيلِ؛ ممَّا يُعْطِي النَّاظِرَ في كثيرٍ من مُصنَّفاته هو والآخرين انطباعاً باستحكامِ الهَوَى في أحكامِهِمْ؛ فلقد وقعوا فيما أنكروه على الكوثريِّ مِنَ التَّعَصُّبِ للرَّأيِ والسُّذُودِ فيه!

الفرع الثاني: نقد كلامٍ للعُمَارِيِّ يُحتجُّ به لفتح بابِ الطَّعنِ لأخبار «الصَّحَّاحِينَ».

تَهَآوَى بعضُ المُعاصرينِ المَهْوَوسِينَ بفكرةِ تنقيةِ الثُّرَاثِ الإسلاميِّ على ترديدِ بعضِ مُقرَّراتِ العُمَارِيِّ، أشهرُها فقرةٌ مِنْ كلامه طاروا بها كلَّ مَطَارٍ، يذكر فيها بعضُ معاييرِ معرفةِ الحديثِ المَوْضُوعِ^(٢)، يقول فيها:

= المخطوط، في كتابه «الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر» (ص/٣٨٦)، فبلغت (٩٣) مصنفًا، ما بين رسالٍ صغيرةٍ إلى عدَّةٍ مجلِّداتٍ، بل جاوزت المائةَ على عَدِّ محمد بن عبد الله التليدي في كتابه «تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلمونه»، وينظرُ إلى سردِ الأخير لمصنِّفاتِ الحديثِ وعلمونه في بلادِ الأندلسِ والمغربِ الأقصى منذ الإسلامِ، نجدَ عدَّها (١٢١١) مصنفًا مع فُوتِ الكثيرِ عليه، لتكون نسبةُ مصنِّفاتِ العُمَارِيِّ منها لوحيدها قرابةَ (٩%)!

(١) «جرب الأديب السَّائِم» لبوخيزة السَّسَنِي (١/١١٣ مخطوط).

(٢) كما تراه في كتاب «السَّيْفُ الحَادِ» (ص/١٠٢-١٠٣) لسعيد القنوبي محدِّثِ الإباضية، و«تجريد الخاري وسلم من الأحاديث التي لا تلزم» لجمال البنا (ص/٢٨).

«كَمْ مِنْ حَدِيثٍ صَحَّحَهُ الْحُفَاطُ وَهُوَ بَاطِلٌ! بِالنَّظَرِ إِلَى مَعْنَاهُ وَمُعَارَضَتِهِ لِلْقُرْآنِ، أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ مَخَالَفَةِ الْوَاقِعِ وَالتَّارِيخِ؛ وَذَلِكَ لَدُخُولِ الْوَهْمِ وَالْغَلْطِ فِيهِ عَلَى الْمَعْرُوفِ بِالْعَدَالَةِ، بَلْ قَدْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبُ! فَإِنَّ الشُّهُرَةَ بِالْعَدَالَةِ لَا تُفِيدُ الْقَطْعَ فِي الْوَاقِعِ.

وَمِنْهَا أَحَادِيثُ «الصَّحَّاحِينَ»، فَإِنَّ فِيهَا مَا هُوَ مَقْطُوعٌ بِطُلَانِهِ! فَلَا تَغْتَرَّ بِذَلِكَ، وَلَا تَتَهَيَّبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ لِمَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ مَا فِيهِمَا، فَإِنَّهَا دَعْوَى فَارِغَةٌ! لَا تُثَبِّتُ عِنْدَ الْبَحْثِ وَالتَّمْحِصِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ غَيْرَ مَعْقُولٍ وَلَا وَاقِعٍ»^(١).

فَعَامَّةُ هَذَا الْكَلَامِ مُحَضَّرٌ غَلْطُ، وَالْعُمَارِيُّ يُشْنَعُ عَلَى الْكُوْثَرِيِّ تَنَاقُضَاتِهِ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهَا! فَمَا هُوَ ذَا يَفْتَحُ بَابَ التَّكْذِيبِ لِمَا فِي «الصَّحَّاحِينَ» بِدَعْوَى أَنْ لَا إِجْمَاعَ عَلَى مَا فِيهِمَا؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى الْكُوْثَرِيِّ طَعْنًا لَهُ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، مُحْتَجًّا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ «ظَنَّنَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحَّاحِينَ الْمُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهَا»^(٢)!

وَهُوَ نَفْسُهُ مَنْ دَافَعَ عَلَى أَحَدِ الرُّوَاةِ يَمُنُّ تَكْلَمَ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «يَعْتَبَرُ تَوْثِيقُ مُسْلِمٍ لَهُ وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا، لَا سِوَمَا بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الْكِتَابِ الْمُجْمَعِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى صِحَّتِهِ»^(٣)!

وَلَقَدْ حَوَتْ فِقْرَتُهُ السَّابِقَةَ جَمْلَةً مِنَ الْمَغَالِطَاتِ، لَنَا فِي كَشْفِهَا ثَلَاثُ وَقَفَاتٍ:

الوقف الأولى: قول العُمَارِيِّ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا صَحَّحَهُ الْحُفَاطُ بَاطِلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَتْنِهِ:

فهذا مثال لما ذكرناه عنه آنفًا من تسرُّعه في أحكامه المبالغية! وهو كلام عمومه مُشْكَلٌ يُسْتَفْصَلُ عَنْهُ:

(١) «المُخْبِرُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ص/١٣٧-١٣٨).

(٢) «بيان تلبس المفتري» (ص/١٢٥).

(٣) «المُدَاوِي لِمَلَلِ الشَّنَاوِي» (٢/٥٤٨).

فإن كان قصده ما اتفق الحُقَاطُ على تصحيحه من الأخبار، وتلقوها بالقبول - كحال أصول المرفوعات في «الصحيحين» - فكلامه رد؛ فإن جريان عملهم على تصحيحها والاحتجاج بها مُستلزم لاستقامة مُتونها ضرورة، فلن يَغيب عن جميعهم نكارة مُتونها إن وُجدت؛ وسبق الكلام حول هذه المسألة.

وإن كان يريد بإطلاقه بعض الحُقَاط، وأن آخرين يُخالفونهم: فهذا يقع كثيراً؛ يَنَازع النقاد في ترجيح صحة حديث من عدمه، فما يُصححه جماعةً ويقبلون مُتته، قد يراه آخرون معلولاً ويُبطلون مدلوله! فلا حَرَج من اختيار أحد القولين بدليله.

والظاهر من كلام الثُماري نزوعه إلى المقصد الأول لا الثاني! فإن من كباير الثُماري وأصل بليته: استحقاقه لإجماعات المُحدثين! فلا يكاد يُبالي بأقوال ساداتهم إذا خالفت رأيه.

ترى شاهدَ هذا صارخاً من فيج قوله: «في المُحدثين عادةٌ قبيحةٌ هي تقليد السابق منهم، والاعتماد على ما يقول من غير تأملٍ ولا رويةٍ، ومع صرف النظر عن التحقيق والاستدلال والبحث فيما يُؤيد قولَ ذلك السابق أو يُبطله ويردّه، لأنهم ليسوا أهلَ نظرٍ واستدلال، وإنما أهل رواية وإسناد.

فإذا قال واحدٌ منهم، مثل أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، في حديث أو رجلٍ قولاً، فكلُّ من جاء بعدهم سيعتمد ذلك القول، ويردُّ به الأحاديث المتعددة ويضعفها، لا لدليل ولا برهان..

فلا يهولنك اجتماعهم على أمرٍ واتفاقهم على شيءٍ! ولا تعتمد عليه، حتى تعلم صحته أو بطلانه من جهة الدليل، فإن أهل التحقيق والنظر لو سلكوا طريقتهم هذه، لأبطلوا ثلث الشريعة! وردُّوا أكثر الأحاديث الصحيحة، لولا أن الله أيدهم بنوره، وأمدهم بتوفيقه، فضربوا بأقوالهم عرض الحائط، وداسوا اتفاقاتهم بالأقدام، وتطلَّعوا بنظرهم الصائب إلى الحقائق..

فإذا بحث في الأمر وحققت المسألة، وجدتهم يتفقون في وقت الضحى على إنكار وجود الشمس في السماء، لأنَّ أولهم الأعمى أنكرها فتابعوه على ذلك! ثقةٌ منهم بقوله، وتقديماً لتقليده على يقين حسهم، وهكذا تجد اتفاقهم على تضعيف عبد السلام بن صالح الهروي^(١)، وعلى إبطال حديث: «الطَّيْر»، وحديث: «أنا مدينة العلم»^(٢)، وغير هذا ممَّا يطول ذكره، ويصعب تتبعه»^(٣).

الوقفه الثانية: قوله أنَّ سبب بطلان المتن راجع إلى دخول الوهم على العدل:

نعم؛ مُسلم به أنَّ الثقات مهما بلغوا في قوَّة ضبطهم، فلا بدَّ لهم من هنات في كثير ما يروونه، والمعصوم من عصمه الله؛ لكنَّ الغماري أتبع كلامه بما كان الواجب تركه، ادَّعى فيه على مشهور العدالة إمكان تعُدُّ الكلِّب في الحديث! وهذا لغو لا طائل منه؛ فإنَّ الثقات لم يُنزلوا العدل مكانته إلَّا بعد تنعيم لسيرته ونخل مروياته، فإذا اجتمعوا على تعديل راوٍ، فهم شهداء الله في الأرض، والأصل الثابت عند العلماء لا يُشكَّب عليه بمثل هذه الاحتمالات. ولا يُستغرب الشيء من معدِّنه! فإنَّ الغماري هو من فاه بـ «أنَّ الجرح والتعديل غيرُ مُحَقَّقِي النسبة إلى جميع المؤثِّقين والمُجروحين، فكم من ثقةٍ جرَّحوه! وكم من مجروح وثَّقوه!»^(٤).

وهذا - لا شك - من بقايا تأثره بالزُّيدية ومُحدِّثهم محمد بن عَقِيل الحضرمي^(٥)؛ فلَكم أننى على كتابه «العتب الجميل» في الطعن على أهل الجرح

(١) قال ابن حجر في «التقريب»: «صدق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط الغفيل فقال: كُذِّب».

(٢) قد سبق الكلام تفصيلاً على هذين الحديثين، في بحث «موقف الإمامية من الصَّحَّيحين».

(٣) «المُداوي» للمُماري (٣٦٣/٥-٣٦٤).

(٤) من كلام الغماري في الجزء الأول من كتابه «جُزْءَةُ العُقَّار» (ص/١٦).

(٥) محمد بن عَقِيل بن عبد الله (ت ١٣٥٠هـ): من آل يحيى، الملوِي الحَسَنِي: رَحالة تاجر، من بيت علم زَيْدِيٍّ بحضرموت، كان شديد التشيع؛ له كُتُب منها: «النَّصائح الكافية»، تحامل فيه على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ونال منه، و«العتب الجميل» على علماء الجرح والتعديل، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٦٩/٦).

والتَّعْدِيلُ؛ فلقد «أفسدَ هذا الرَّجُلُ وَقَبِيلُهُ مِنْ آلِ السَّقَافِ الرَّزِيذِيَّينَ بِدَسَائِسِهِمُ الشَّيْخَ
أَبَا الْفَيْضِ الْعُمَارِيَّ، وَقَلَّبُوهُ زَيْدِيًّا أَكْثَرَ مِنْهُمْ! كَمَا تَرَاهُ جَلِيًّا فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْمَلِكِ
الْعَلَوِيِّ، بِصَحْحِهِ حَدِيثُ: بَابُ مَدِينَةِ الْعِلْمِ عَلَيَّ^(١)»، حَتَّى جَعَلَ الْمُحَدِّثِينَ أَغْلَبَهُمُ
زَيْدِيَّةً^(٢)»

وَلَا عَتَبَ عَلَى نَقَادِ الرِّجَالِ وَهُمْ مَنْ قَامَ بِأَعْبَاءٍ مَا حُمِّلُوا مِنْ أَمَانَةِ نَبِيِّهِمْ
فَتَحَمَّلُوهَا، فَكَشَفُوا عَنْ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ عَوَارِئَهُمْ، وَنَحَوُوا عَنِ الشُّنَّةِ عَارِئَهُمْ،
فَمُحَالٌ أَنْ يَتَوَافَقُوا عَلَى عَدَالَةِ رَأْيٍ هُوَ خِلَافٌ مَا حَسِبُوهُ، ثُمَّ تَتَّبِعَهُمُ الْأُمَّةُ فِي
التَّدْنِي بِأَخْبَارِهِ، وَلَا يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَامَةً عَلَى سُوءِ حَالِهِ، وَبِرَاءَةٍ وَخِيَةٍ مِنْ
مُفْتَرِيَاتِهِ! وَاللَّهِ مَا سَتَرَ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ»، كَمَا قَالَ سَفِيَانُ بْنُ
عُيَيْنَةَ (ت ١٩٨هـ)^(٣).

يَقُولُ الْمُعَلِّمِيُّ: «إِذَا اسْتَمَرَّ الْحَالُ عَلَى تَوَثُّقِ رَجُلٍ، وَلَمْ يَطْعُنْ فِيهِ أَحَدٌ
بِمُحَبَّةٍ، فَتَمَّ الْمَحَالُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَمُنُّ قَدْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، إِذْ لَوْ
كَانَ كَذَلِكَ، لَقَضَّحَهُ اللَّهُ تَعَالَى، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ سِتْرِهِ مِنَ الْبِتْصَاقِ مَرْوِيٍّ بِالشَّرِيعَةِ،
وَقَدْ تَكَفَّلَ اللَّهُ بِحِفْظِهَا؛ نَعَمْ، يَبْقَى احْتِمَالُ الْقَلْبِ فِي بَعْضِ مَا رَوَى، وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ
أَنْ يُنَبِّهَ اللَّهُ ﷻ عَلَيْهِ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٤)».

**الوقفَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُ الْعُمَارِيِّ عَنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» أَنَّ فِيهَا مَا هُوَ
مَقْطُوعٌ بِبُطْلَانِهِ .. إلخ:**

قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْ أَقْسَامِ مَا انْتَقَدَهُ الْحُقَاطُ مِنْ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، وَأَنَّ
مِنْهَا أَحَادِيثَ مَرْدُودَةَ مَعْدُودَةٍ عَلَى أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ لَا تَصُمِدُ أَمَامَ النُّقْدِ، مِنْهَا مَا
أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَهُمَا يَعْلَمَانِ عِلَّتَهُ.

(١) «رونى القراطس» لمحمد الأمين بوخيزة (ص/ ١٧٢ مخطوط) بتصرف يسير.

(٢) في كتابه «جوزة المقار» (١/ ١٥٠).

(٣) «الضعفاء» للعليني (١/ ١٤٦).

(٤) «رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه» (١٩/ ١٥٤ - آثار المعلني).

لكن ما يشين عبارة العُمَارِيِّ إطلاقه للفظ (الْوَضْع) على حديث في «الصَّحِيحِينَ»! بل ودعوته غيره إلى عَدَمِ التَّهَبُّبِ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا بِذَلِكَ إِنْ بَدَأَ لَهُ! مُتَذَرِّعًا بِانْتِفَاءِ الإِجْمَاعِ عَلَيْهَا؛ وَلَا رَيْبَ أَنَّ تَهَوُّرَ يَفْتَحِ ذَوَائِعَ لِإِنْكَارِ كُلِّ مُتَطَفِّلٍ جَهْلٍ مَا لَا يَرُوقُهُ مِنَ الْكِتَابَيْنِ؛ فَلَمْ يُبَيِّحِ الرَّجُلُ بَذَا لِلصَّحِيحِينَ حُرْمَةً!

فَمَنْ يَدُلُّنِي عَلَى نَاقِدٍ مُعْتَبَرٍ رَمَى رَاوِيًا فِي «الصَّحِيحِينَ» بِالْكَذِبِ وَالْوَضْعِ قَبْلَ الْعُمَارِيِّ لِمُجَرَّدِ نَكَارَةِ رَأَاهَا فِي مَتْنٍ رَوَاهُ؟! وَأَيُّ نَاقِدٍ مُعْتَبَرٍ حَكَّمَ عَلَى حَدِيثٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ؟!^(١) اللَّهُمَّ إِلَّا ابْنَ حَزْمٍ (ت ٤٥٦هـ) وَمَا أَشْبَهَ الْعُمَارِيَّ بِهِ فِي جِدَّتِهِ! فَقَدْ تَابَعَهُ فِي تَكْذِيبِ قِصَّةِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ لِابْنَتِهِ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٢)، وَوَافَقَهُ فِي اتِّهَامِ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ رَاوِيَهُ بِوَضْعِهِ^(٣)!

وَفِي الشَّهَادَةِ عَلَى هَذَا التَّأَثُّرِ الْعُمَارِيُّ بِابْنِ حَزْمٍ، يَقُولُ بِوَحْبَةِ الْحَسَنِ: «شَيْخُنَا أَحْمَدُ بْنُ الصَّدِّيقِ الْعُمَارِيُّ الطَّنْجِي . . . كَانَ لِهَيْجَا بَابِنِ حَزْمٍ، دَاعِيًا إِلَى كُتْبِهِ، حَتَّى إِنَّهُ أَوْلَمَ لَمَّا خَتَمَ الْمَرْءُ الْأَوَّلَى مِنَ «الْمُحَلَّى» عَنْ طَبْعِيَّتِهِ الْأَوَّلَى! وَخَرَجَ مِنْهَا - وَهُوَ شَابٌّ يَتَوَقَّدُ ذِكَاءً وَطُمُوْحًا - يَقَمَّةً عَلَى الْفُقَهَاءِ، وَلَعْنَةً عَلَى الْمُتَعَصِّبَةِ!»

(١) وَأَمَّا مَا نُسِبَ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثٍ: «كَيْفَ بَلَكَ يَا ابْنَ عَمْرٍ إِذَا بَقِيَتْ فِي قَوْمٍ يُغَيِّثُونَ رِزْقَ سِتْنَتِهِمْ، وَيُضَعِّفُ الْيَقِينَ»، وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ مَوْضُوعٍ، تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ الْجَوَازُحُ بْنُ مَنِهَالٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ مُثْمَنٌ: فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا تَضَعُّ نِسْبَتَهُ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» فِي أَيِّ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَايَاتِ «الصَّحِيحِ»، وَمَا اشْتَهَرَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمُصْطَلَحِ وَبَعْضِ كُتُبِ الْمَوْضُوعَاتِ مِنْ أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ «الْمَوْضُوعَاتِ» وَنَسَبَهُ إِلَى الْبُخَارِيِّ: هُوَ مُحَضَّرٌ وَهُمْ عَلَى ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ إِنَّمَا عَنَّنَا حَدِيثًا آخَرَ! وَقَدْ رَفَعَ فِي هَذَا الْوَهْمِ الْعِرَاقِيُّ وَبَعْدَهُ الشُّيْطَانِيُّ، مَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَانْظُرْ تَحْرِيرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي جُزْءِ بَعْثَانِ «بَطْلَانِ نِسْبَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ»: (كَيْفَ بَلَكَ يَا ابْنَ عَمْرٍ إِذَا بَقِيَتْ . . .) إِلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ! لِأَسَاتِذَتِنَا عَبْدِ الْبَارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (ك: الْفَضَائِلُ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، رَقْم: ٢٥٠١).

(٣) «جُوزَةُ الْمُطَّارِ» (١/١٦)، وَتَبِعَهُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ مَالِوَضِيحُ أَخُوهِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الصَّدِّيقِ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى «أَخْلَاقِ النَّبِيِّ» لِأَبِي الشَّيْخِ (ص/٥٤) فَقَالَ: «هَذَا الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ، لِمَخَالَفَتِهِ لِلرَّوَاقِعِ».

فكان يُجرعهم الحنظل، ويلقمهم الجنذل؛ حتى إني استفظعتُ نعتَه لأبي حنيفة بـ (أبي حنيفة)!. .. في حين أنه يصف كثيراً من جهلة المتصوفة بالخصوبة والولاية الكبرى، وهم لا يؤهلون لحملِ نعالِ أبي حنيفة^(١).

إن الأصل في حكم النقاد على الراوي الثقة، إذا خلط في ذكر حديث فوهم في نسبته إلى النبي ﷺ، أن يدرجوا حديثه هذا في حدّ النكارة أو البطلان -على أشدّ تقدير-؛ أمّا أن يصموه بالموضوع -كما فعل العُماريّ بحديث مسلم- فما أبعدهم عن هذا الغلوا! فإنّ الموضوع في عاتق استعمالهم -كما استخلصه الذهبي من رحيق كلامهم- «ما كان منه مخالفاً للقواعد، وراويه كذاباً»^(٢)؛ وقد سلّم الله عكرمة بن عمار أن يكون كذلك.

وسيّاتي مزيد بسط في نقض شديد كلام ابن حزم والعُماريّ في حقّ حديث عَرَضَ أبي سفيان لابنته على النبي ﷺ في «صحيح مسلم»، وذلك في مبحثه الخاص من القسم الثاني للبحث.

وللعُماريّ من مثل هذا الشطط في أحكامه على المُحدّثين ودواوينهم الشيء الكثير؛ فهو الذي شَنّ الغارة على الترمذي وأئمة الحديث بثُمة جمودهم على ظاهر السند، وزعم أنّ هذا الجمود هو العلّة في إخراج البخاريّ ومسلم للأباطيل في صحيحيهما^(٣)، ثم لم يزغوا عن غيّه حتى بهت البخاريّ بنصب العداوة لأهل البيت^(٤)! نسأل الله السلامة.

إنّ آفة العُماريّ في نظري -فضلاً عما أمضيناه من بوائقه- تسرع نفسه المضطربة إلى إصدار الأحكام المُنفعة! لا أكاد أراه في كثير من الأحاديث التي يدرسها يكلّف نفسه التفتيش في أسانيدِها بتفّيس المُفكّش، ولا استقراء كلام الأئمة عنها بتفّيس المُوازن؛ ولكن يُطلق لقلبه العنان بما أملاه بادئ رأيه.

(١) «جواب الأديب السامع» لبوخيزة (٢٣٨/١١) مخطوط.

(٢) «الموقف» (ص/٣٦).

(٣) انظر «جؤنة العقار» (١٦/١).

(٤) «روني القرطاس» لمحمد الأمين بوخيزة (ص/١٢٠) مخطوط.

وسترى أمثلة هذا ملء العين إن طالعت رسالته الموسومة بـ «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»؛ حيث السرد الممل والتعقيب بالقطع المجرد سيمتان بارزتان له؛ والديانة تستوجب الورع في دراسة الوحي، والتحري يفرض الثريث واستفراغ الجهد في إثبات شيء فيها أو نفيه؛ والله من وراء القصد.

المطلب الخامس

موقف عبد الله بن الصديق النعماني^(١) (ت ١٤١٣هـ) من «الصّحيحين» ودراسة بعض ما أعلّاه فيهما

عبد الله بن الصديق أعلم النعمانيين بالحديث بعد أخيه بكر أحمد، فسيّبه أحب هذا الفن وتوجّه لدراسته، وأثره على قلبه الحديثي واضح في مؤلفاته؛ وإن كان عبد الله ألطف عبارة منه في النقد، وألّين جانباً في الرد. فلأنه مع ضعف اندفاعه هذا -مقارنةً بأحمد- لم يكن لينجو من بعض العيوب المنهجية التي وقع فيها شقيقه تصحيحاً أو تعليلاً، والعجلة في رمي الحديث بالوضع من غير دليل رجيح، وهذا يحصل منه أحياناً لاستحكام النزعات المذهبية عليه^(٢).

(١) عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني: أبو الفضل النعماني، تلقن تعليمه الأوّل في زاوية أبيه الصديقية، ثم ارتحل إلى جامع القرويين بفاس فأخذ من علمائها، ثم التحق بالجامع الأزهر بمصر سنة ١٩٣٠م فحصل على شهادة العالمية الأزهرية فيها، إلى أن استقر بطنجة خطيباً بزواجرهم الصديقية ومُدّرساً بها؛ من تأليفه: «بدع التفاسير»، «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المروّدة»، انظر ترجمته لنفسه في كتابه «سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق».

(٢) كحكيه في كتابه «بدع التفاسير» (ص/١٨١) على حديث أبي هريرة الذي في «مسند أحمد» (٣٣٢/١٣) برقم: ٧٩٥٠: «لو كان العلم معلّقاً بالثريا، لتناوله قوم من أبناء فارس» بالوضع، وأنّ بعض الرواة الرّضاعين هم من غير لفظ (الإيمان) و(الذين) -وهما اللفظان الصّحيحان في الحديث- بلفظ (العلم). وحكمه مبالغ فيه، والصواب ما أنشأه أخوه أحمد بن الصديق من شدّوده فحسب، في جزء له سماء =

ومن مظاهر تحكّم عبد الله بن الصديق في نقد «الصّحّاحين»: بما ندّعيه عليه من استحكام النزعة المذهبيّة: محاولته اليائسة للظّعن في حديث معاوية بن الحَكَم رضي الله عنه الذي سأل فيه النّبي صلى الله عليه وآله الجارية عن الله بأين^(١)، حيث حكّم عبد الله بشنود هذا الحديث الصّحيح وهو في «مسلم» وبنفس العِلَل التي ساقها سلفه الكوثري لإبطال الحديث؛ ثمّ زاد عليه أشياء تنقضّ المتنّ في زعمه لم يذكرها الكوثري^(٢).

وقد تمادى بعبد الله الخطلُ في مثال آخر أبطل فيه الحديث المتفق على صحّته بين العلماء! من قوله صلى الله عليه وآله آخرُ عُمرُو المُبارِك: «لَعَنَ الله اليهود والنصارى، اتّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد»^(٣)؛ بل أبطل أحاديث هذا الباب كلّها! بدعوى مخالفتها لما يفتهمه من القرآن غير مُبالٍ بتكاثر طرقها، وتواتر معناها عن النّبي صلى الله عليه وآله^(٤).

هذا وهو المقرُّ بأنّ أكثر أهل العلم متقدّمين ومتأخّرين قد عمِلوا به، لكن عذرهم في ذلك عنده: أنّهم لم يتفطنوا لما تُفطن له فيه من العِلَل التي تقضي بترك العمل به واعتقاده.

يقول: «هذا حديثٌ ثابتٌ في الصّحّاحين وغيرهما من طرق، وقد عمِل به كثيرٌ من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين، ولم يتفطنوا لما فيه من العِلَل التي تقتضي

= «إظهار ما كان خفيّاً، من بطلان حديث: لو كان العلم بالثّريا»، ووافقه عليه الألباني في «سلسلة الضعيفة» (٥/٧٥، رقم: ٢٠٥٤)، فجملة القول أنّ الحديث ضعيف بهذا اللفظ: (العلم)، وإنّما الصّحيح فيه (الإيمان) و(الدّين)، والله أعلم.

(١) «الفوائد المقتودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» لعبد الله الغماري (ص/ ٨٧-٩١).

(٢) ستأتي مناقشتها في موضعها المُناسب من هذا البحث (٢/ ٧٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النّبي صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم، رقم: ١٣٩٠)، ومسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، رقم: ٥٢٩).

(٤) ذكره الكفائي في «نظم المتناثر» (ص/ ١٣٠-١٣١).

ترك العمل به، وذلك أَنَّ القرآن الكريم يُعارض هذا الحديث مِنْ ثلاثة أوجه...^(١).

وخلاصة الوجوه الثلاثة عنده: أَنَّ اليهود آذوا الله ورسوله بِثَمَمٍ شائنة، استحقوا عليها اللعنة، وَأَنَّهُمْ كانوا يَقْتُلُونَ الأنبياء، وَأَنَّهُمْ حاولوا قتل عيسى ﷺ ومحمد ﷺ، فلا يَتَصَوَّرُ هو بعدَ عُداوتهم هذا على المُرسَلين أن يَتَّخِذُوا قبورهم مساجداً.

وما أَحْسَنَ ما فُتد به (محمد الغزالي) هذه الشبهة التي ألقى بها العُماري بجواب مُختصر، يقول فيه: «إِنَّ الله وَصَفَ اليهودَ بقوله: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا يَنْهَكُ السَّبِيلَ وَهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ وَهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَيَكُونُهُمْ بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» [البقرة: ١٦٨]؛ فالصالحون أَبَوْا الاعتداءَ على الأنبياء، والمُجرمون سَفَكُوا دماءَهم، وبعد قتلهم، بُيِّتَ المَعابِدُ على قبورهم، تكريماً لهم، على أَنَّ هذه المقابر وساكينها حُصِدَتْ مع اجتياح الأعداءِ للأرض المُقدَّسة، فليس هناك الآن قبرٌ قائم به نبيٌّ معروف! وحلَّ محلَّ القبور الدَّارسةُ أصنامٌ وأنصابٌ ومذابح في الكنائس المسيحية^(٢).

لقد كان عبد الله في دراسته النَّقدية لهذا الحديثِ وأشباهه مِنْ حيث تخريجه، مُتَمَمًّا هو فيه لما بَدَأَه قَبْلُ أخوه أحمد مِنْ دراسته مِنْ جِهَةِ الفقه، في كتابه «إحياء المقبر، بأدلة استحباب المساجد والقباب على القبور»^(٣)

(١) الفوائد المفسودة (ص/١٥٥).

(٢) قرائنا الفكرية في ميزان العقل والشرع (ص/١٥٢).

(٣) سأل محمد بوخيزة شيخه أحمد العُماري عن تناقضه في كتابه هذا مع ما قرَّره في رسالته «الاستنصار لغزو التشبه بالكفار»، حيث عقد باباً في تحريم اتِّخاذ المساجد على القبور لعلَّ التشبه بالكفار، فتردَّد العُماري واضطرب! ثم أشار له إلى أَنَّ المدار على القصد والنية!

يقول بوخيزة في كتابه «صحيفة سوابق» (ص/٢٤٤): «... ولعلَّ ظهور البطلان فيما ذهب إليه هو الَّذي حدا بعيد الله التليدي -تلميذ أحمد العُماري- إلى مخالفتي في هذه المسألة في تهذيبه لكتاب شيخه «الاستنصار» (ص/٤٠-٤١)، ولَّيته -يعني التليدي- نَحَ هذا المنهج في سائر مرقاته، وفيها ما هو أبلغ وأفطن، ولكنها الزاوية والطريقة! هـ.

فَلَمْ أَغْضَبْ هَذَانِ الْكَتَابَانِ عِنْدَ طِبَاعَتِهِمَا صَهْرَهُمَا الْأَمِينَ بُوخَيْرَةَ! فَسَارَعَ
بَعْدَ انْعِتَاقِهِ مِنْ طَرِيقَتِهِمَا إِلَى إِخْرَاجِ جِزْءٍ صَغِيرٍ مَطْبُوعٍ، يَرُدُّ فِيهِ عَلَيْهِمَا ضَمَنًا
تَجْوِيزُهُمَا بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، حَوَتْ وَاحِدًا وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا فِي النَّهْيِ عَنِ
ذَلِكَ.

فَمَا كَانَ يَجْسُرُ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ إِسْقَاطِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنَ النُّصُوصِ وَجَرَى
عَمَلُ الْأَثَمَةِ عَلَيْهَا، تَعَصُّبًا لِمَذْهَبِ الطَّرِيقَةِ الْمُتَأَخَّرِ، وَدَفْعًا لِلرَّيْبِ عَمَّا آَلَ إِلَيْهِ
آلُ التُّمَارِيِّ مِنْ بِنَاءِ الزَّوَايَةِ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِمْ، وَبَيْعِ قُبُورِهَا لِلنَّاسِ^(١) لَأَمْرٍ قَبِيحٍ،
يَتَسَامَى عَنْهُ الْمُتَجَرِّدُونَ لِلْحَقِّ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمَنْ غَيْرِهِمْ.

يَقُولُ الْأَمِينُ بُوخَيْرَةَ: «حَدَّثَنِي الْفَقِيهَ التُّجْكَانِي أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ خَالِهِ وَصْرَهُ
الْأَسَازِدَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الصَّدِّيقِ يُنْكِرُ خُرُوجَ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمْ النَّتَارَا
كَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْأَعْمَى الَّذِي عَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا جَاءَهُ وَتَزَلَّتْ فِي شَانِهِ
سُورَةُ (عَبَسَ)، لَيْسَ هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ! كَمَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ
وَالْآخَرُونَ.

وَرَأَيْتُ لَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ك «خَوَاطِرُهُ الدِّينِيَّةُ» أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، يُرِيدُ بِهَا
الْإِنْفِرَادَ وَالْإِتْيَانَ بِالْجَدِيدِ دُونَ بَرَهَانٍ وَلَا بَيَانٍ، عَلَى قَاعِدَةٍ: خَالَفْتُ تُعْرِفُ^(٢).

وَلَعَبِدُ اللَّهِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْعُدْوَانِ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» كَثِيرٌ^(٣)؛ يَعِيدُ
إِلَى حَدِيثٍ مِنْهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ثُبُوتًا، صَرِيحٌ الْمَعْنَى ظَاهِرُ الدَّلَالَةِ، فَيَبْطِلُهُ بَيِّنَاتُ قَرَأْنِيَّةِ
ظَهْنِيَّةِ الدَّلَالَةِ، عَلَى خِلَافِ مَا فَهَمَهُ مِنْهَا السَّلَفُ الْأَوَّلُونَ؛ قَدْ تَعَقَّبَهُ فِيهَا بَعْضُ
الْمُسْتَفْتَلِينَ بِالتَّخْرِيجِ وَغَيْرِهِمْ^(٤).

(١) وَكَانَ أَخُوهُمْ مُحَمَّدُ الزُّمَزَمِيُّ بِنَ الصَّدِّيقِ يُنْكِرُ هَذَا الْفِعْلَ مِنْ إِخْوَتِهِ، وَيُصَرِّحُ فِي كِتَابِهِ «الزَّوَايَةُ وَمَا فِيهَا
مِنَ الْبِدْعِ» (ص/١٣) أَنَّ وَالِدَهُ مُحَمَّدَ بْنَ الصَّدِّيقِ قَدْ غَيَّرَ رَأْيَهُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْخُلُوفِ فِي الطَّرِيقَةِ،
وَأَنَّهُ كَانَ مَيَّالًا فِي آخِرِ عَمَرِهِ إِلَى التَّزَامِ الشُّنَّةِ الْمُحَضَّةِ وَالْإِجْتِهَادِ.

(٢) «جَرَابُ الْأَدِيبِ الشَّائِعِ» لِمُحَمَّدِ بُوخَيْرَةَ (ج ١، ص ٨ مَخْطُوط).

(٣) أَمْثَلُهُ هَذَا فِي كِتَابِهِ «الْفَوَائِدُ الْمَقْصُودَةُ» عَدِيدَةٌ، وَكَذَا كِتَابُهُ «الشُّبُحُ السَّافِرُ»، رَدًّا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ السُّحَدَاوْنَ
وَالْفُقَهَاءُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «فَرَضْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ...» بِدَعْوَى الْمَخَالَفَةِ نَعِيهَا لِلْقُرْآنِ.

(٤) انْظُرْ «آدَابُ الرِّفَافِ» لِلْأَبَانِيِّ (ص/٥٦-٥٧)، وَ«رَدُّ الْجَانِي» لَطَارِقِ عَوْضِ اللَّهِ (ص/٤٤).

فكيف يصحُّ بعد هذه المَعاييرِ العلميَّةِ كُلُّها أن يُستَباحَ جَمْعُ «الصَّحَّاحين»
تأسيًا به؟!

المطلب السادس

موقف الألباني^(١) (ت ١٤٢٠هـ) من «الصحيحين»

الألباني لو أن آخر من رتوت المحدثين وأفذاذ المخرجين في هذا العصر، كرّس حياته لمشروع «تقريب السنة بين يدي الأمة»^(٢)، فهو في هذا الباب من التّخريج نهاية لا تُقارَب، وهمة في البحث لا تُعارض، يحشد لما يراه حقًا من الثّقولات ما يُحرج المُخالف، ويُبهر المُؤلف.

أقول هذا إنزالاً له منزلته المُستحقّة لا تحيُّراً - معاذ الله - فلقد لامستُ بنفسِي قُوّة عريضته التّقديّة أثناء دراستي لما أعلّله من أحاديث «الصّحيحين»؛ فأخذ الرّد عليه من جهدي وزاد نقّذه في كدّي ما لم أجده ممّن عرّجت عليهم من مُعاصريه ممّن ذكّرتهم قريباً.

(١) محمد بن نوح نجاتي، الشهير بمحمد ناصر الدين الألباني: وُلد بمدينة أشقودة بالألبانيا ١٩١٤م، هاجرت به أسرته إلى الشام هرباً بدينها بعد أن تولّى حُكم الألبانيا العلماني أحمد زوغو، تعلّم على والده هناك شيئاً من العربيّة وفقه الحنفيّة، ثمّ حُبب إليه علم الحديث تأثراً بمجلة المنار لرشيد رضا، فانكبّ على دراسته حتّى برع فيه واشتهر به، وله العديد من المؤلفات، منها: سلسلتنا الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وإرواء الغليل، وجلباب المرأة المسلمة؛ انظر ترجمته في كتاب «حياة الألباني وآثاره» لمحمد الشيباني.

(٢) أنصح عن ذلك في مُقدمته لـ «مختصر صحيح مسلم» (ص/٥).

الفرع الأول: موقف الألباني من أحاديث «الصَّحَّاحين».

الألباني مُعْتَرِفٌ بِعَظِيمِ فَضْلِ «الصَّحَّاحين»، شَدِيدُ الْحَافَاةِ بِهِمَا، وَهُوَ عَلَى جَلَدِهِ فِي التَّحْقِيقِ، وَحَرَصَ عَلَى التَّدْقِيقِ، إِذَا بَدَأَ لَهُ ضَعْفُ شَيْءٍ فِيهِمَا، تَبَاطَأَ فِي إِصْدَارِ حُكْمِهِ، وَأَنْعَمَ النَّظَرُ تَمَحِيصًا لِنَقْدِهِ، هَيْبَةً مِنْهُ لِلشَّيْخَيْنِ، وَإِجْلَالًا مِنْهُ لِلكِتَابَيْنِ، خِلَافًا لِلثَّلَاثَةِ الْمَعَاصِرِينَ قَبْلَهُ!

فَكَانَ مِنْ جَمِيلِ مَا يَقُولُ فِي حَقِّ الْبَخَارِيِّ: «إِنَّ حَدِيثًا يُخْرِجُهُ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لَيْسَ مِنَ السَّهْلِ الطَّلْعِ فِي صِحَّتِهِ لِمُجَرَّدِ ضَعْفٍ فِي إِسْنَادِهِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَوَاهِدٌ تَأْخُذُ بِعُضْدِهِ وَقُوَّتِهِ»^(١).

وَكَلَامُ الْأَبَانِيِّ هُنَا مُتَوَجِّهٌ فِيهِ بِالنَّصِيحَةِ إِلَى مَنْ يَجْرِي فِي مِصْمَارِ الْعُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمَلُ أَدَوَاتِ نَقْدِهِمُ الَّتِي أَصْلُوهَا فِي كُتُبِ الْمُصْطَلَحِ وَالتَّخَارِيجِ، فَيُنْبِيهِ بِوَعُورَةِ مَسَالِكِ النَّقْدِ لِلصَّحَّاحِينَ؛ وَأَمَّا الْحَادِدُونَ عَنْ مَنَهِجِ الْمُحَدِّثِينَ الْمُتْرَامُونَ عَلَى الْكِتَابَيْنِ بِشِبْهَاتِ الْعَقْلَنَةِ وَهَوَى الثَّفُوسِ، فَقَدْ كَانَ الْأَبَانِيُّ لَهُمُ بِالْإِرْصَادِ!

فَهَذَا الْكُوْثَرِيُّ وَهُوَ الظَّلْعَةُ اللَّوْذَعِي، حِينَ تَعَدَّى حَدَّهُ بِإِعْلَالِ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ فِي «الصَّحَّاحِينَ» دُونَ دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، لَمْ يَسْكُتْ لَهُ الْأَبَانِيُّ، بَلْ أَخَذَ قَلَمَهُ يُسَطِّرُ بِهِ غُلَطَاتِهِ وَيُبَيِّنُ تَعَالَمَهُ فِيهِ، حَمِيَّةً مِنْهُ لِهَٰذَيْنِ الْأَصْلِيِّينَ الْعَظِيمَيْنِ مِنْ أَصُولِ السُّنَنِ^(٢).

وَمِثْلُ ذَلِكَ فَعَلَ بِالْخُمَارِيِّ عَبْدُ اللَّهِ حَبِيبٌ أَعْلَى حَدِيثَيْنِ فِيهِمَا، وَاحِدًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَالْآخَرَ فِي «مُسْلِمٍ»؛ فَتَصَدَّى لَهُ بِأَنْ نَقَى الْعِلَّةَ عَنْ أَسَانِيدِهِمَا، وَبَرَّاهُمَا مِنَ الشُّذُوزِ فِي مَتْنَيْهِمَا، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَعْلُومَ أَحَقُّ بِوُصْفِ الشُّذُوزِ، إِذْ خَالَفَ فِيهِمَا أَئِمَّةَ الْحَدِيثِ^(٣).

(١) «السُّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (١٨٥/٤).

(٢) انظر مقدمة تخريج لـ «المقيدة الطحاوية» (ص/٥٠-٥١).

(٣) انظر «السُّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (رقم: ٢٨١٤)، و«آداب الزُّفَّاف» (ص/٥٦-٥٧).

إلى غير هذين مِمَّنْ تصدَّى الألبانيُّ لدفع مُعارضاتهم عن «الصَّحيحين»^(١)؛
قد بَلَغَ ما دافعَ عنه فيهما خمسةٌ وعشرين حديثًا^(٢).

الفرع الثاني: المآخذات على نقداً الألبانيِّ لأحاديث «الصَّحيحين».
ومع ما أظهره الألبانيُّ من موضوعيَّة في التَّقدُّ، وتجرُّد في الأحكام، ودَبَّ
عن «الصَّحيحين» يُسكَّر عليه؛ إلَّا أنَّه أُوخِذَ عليه في أحاديث رأى أنَّ البخاري
ومسلمًا - مع جلالتهما في الفن - قد أخطأ في تصحيحها، والفرص أنَّهما غير
معصومين في ما اجتهدا فيه، فجائز عنده الاستدراك عليهما مادام هذا التَّقدُّ مبنياً
على قواعد العلميَّة المعبَّرة، بدليل نقد الحفَّاط لهما على مرِّ القرون.
فلما طبَّق ما دَرَسَه من قواعد علم الحديث على ما مرَّ به من أحاديث
«صحيح البخاري»، وَجَدَ بعضها تقصُّر عن مرتبة الصَّحيح أو الحسن؛ فضلاً عمَّا
وَجَدَه من ذلك في «صحيح مسلم».

يقول بعد حكمه على جملة من حديث في «البخاري» بالشُّذوذ: «هذا
الشُّذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدلُّ على جهل بعض
النَّاشئين الذي يتعصَّبون لـ «صحيح البخاري» وكذا لـ «صحيح مسلم» تعصُّباً أعمى،
ويقطعون بأنَّ كلَّ ما فيهما صحيح! ويُقابل هؤلاء بعض الكُتَّاب الذين لا يقيمون
لـ «الصَّحيحين» وزناً، فيردُّون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم،.. وقد
رددتُ على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع»^(٣).

فهو يرى أنَّ من الواجب بيان حال مثل هذه الضَّعاف في «الصَّحيح»، أداءً
لأمانة العلم، ومنعاً لدخول ما ليس بسُنَّة في السُّنَّة، وردعاً لمن يُخرج منها ما هو
ثابت فيها؛ فقد كان يُبدي هذه النِّية أحياناً أثناء تخريج بعض أحاديث البخاري،

(١) راجع تَعَقُّباته الكثيرة لحسان عبد المَنَّان في تضعيفه لعدد من أحاديث «الصَّحيحين» في كتابه «النُّصيحة،
في التَّحذير من تخريب ابن عبد المَنان لكتب الأئمة الرَّجِيحة».

(٢) انظر «ردع الجاني» لطارق عوض الله (ص/٥٢).

(٣) «السُّلسلة الصحيحة» (٩٣/٦).

كما تراه في تضعيفه للفظ في البخاري، قال أثناءه: «لو جاز لنا أن نحابي الإمام البخاري، لقلنا: إنه قد توبع الفضيل على لفظه، ولكن معاذ الله أن نحابي في حديث رسول الله ﷺ أحدًا»^(١).

ولأجل الوقوف على منهج الألباني في نقد أحاديث «الصحيحين»، ومدى موافقته في ذلك للمنهج النقدي عند المحدثين، تبيننا لنسبة الصواب في أحكامه التي قضى فيها بالضعف أو النكارة لما في «الصحيحين»، فقد درست هذه الأحاديث المعلّة مما وقفْتُ عليه من تخريجاته لها في مُصنّفاته المتنوّعة^(٢)؛ ومشيئتُ في تقسيم هذه المعلولات على نفس الطريقة التي ذكرها في جوابه لبعض من سألته عن حقيقة تضعيفه لبعض ما في «البخاري»، فقال خلاله: «نقدي الموجود في أحاديث «صحيح البخاري» تارة يكون للحديث كلّهُ، يُقال: هذا حديث ضعيف؛ وتارة يكون نقدًا لجزءٍ من حديث، وأصل الحديث صحيح، لكن يكون جزءٌ منه غير صحيح»^(٣).

وأزيد علي هذين القسمين قسمًا آخر، وهو ما تكلم فيه في «الصحيحين» إسناده مع تصحيحه للمتن، فوجدتُ النتائج التالية:

القسم الأول: ما علّله الألباني إسناده في «الصحيحين» والمتن صحيح عنده.

مثاله: كلامه في إسناده حديثي أبي هريرة رضي الله عنه في «صحيح البخاري»: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا»^(٤)، «وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَّقِنِ بِالْقُرْآنِ» من رواية أبي عاصم الضحاك^(٥)، وهو يُصحّهما من أوجه أخرى.

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٤/١٠٥٥).

(٢) أرجو الله تعالى أن يوفّقني لنشرها في رسالة مستقلة؛ آمين.

(٣) سلسلة الهدى والنور، الشرط الصوتي رقم: (٧٣٩).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الرقاق، باب: التواضع، رقم: ٦٥٠٢)، وتخريج الألباني له في «السلسلة الصحيحة» (٤/١٨٣ برقم: ١٦٤٠).

(٥) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى: (وَأَسِرُوا قُلُوبَكُمْ أَجْهَرًا بِهِ)، رقم: ٧٥٢٧)، وكلام الألباني عليه في «أصل صفة الصلاة» (٢/٥٨٥-٥٨٦).

ومثلها في «صحيح مسلم» قد بلغت ثلاثة عشر حديثاً^(١)، منها تسعة أحاديث من طريق أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، يُصَوِّفُ الألباني أسانيدَها بدعوى تدليس أبي الزبير وقد عَنَّن، لكنَّ مُتُونها صحيحةٌ عنده من أوجهٍ أخرى.

فهذا القسم لا إشكال فيه، ما دام نقد الألباني متعلّقاً برسوم الإسناد البحتة، مع إقراره بصحة المتون من وجوهٍ أخرى.

وأما القسم الثاني: ما أعلّه الألباني مُطْلَقاً وهو في «الصّحيحين».

فمجموع ما أعلّ فيهما الحديث كاملاً: اثنا عشر حديثاً:

سبعة منها في البخاري: أخطأ الألباني في تعليلها جميعاً ولم يكن له سلف في ذلك.

وخمسة منها في مسلم: أخطأ في ثلاثة أحاديث ولم يكن له سلف من المُتَقَدِّمين في تضعيفها؛ وأصاب في حديثين كان مسبوقاً في أحدهما إلى تعليله من بعض المُتَقَدِّمين، والآخر آخره مسلم في الباب عن الرواية الأصحّ إشارة إلى علته.

وأما القسم الثالث: ممّا قد أعلّ الألباني فيهما جزءاً من حديث دون أصله: فبلغت ستة عشر حديثاً^(٢).

ما كان من ذلك مُتَّفَقاً عليه: فحديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: «إن أئمتي يُدْعَوْنَ يوم القيامة غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِن آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ

(١) انظر «دراسات في صحيح مسلم» لعلي الحلبي (ص/١٠٤).

(٢) أعرضت عن إيراد كلام الألباني في حديث أبي الدرداء من طريق شعبة في «صحيح مسلم» مرفوعاً: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ»، وحكيه على لفظ «من آخره» بالشدوذ، وأنَّ المحفوظ قول الجماعة: «من أزل»، لأجل أنَّ الألباني يعلم أنَّ مسلماً نفسه بيّن شدوده من طريق شعبة، وقد أورده بعد الرواية المحفوظة في «صحيحه» (١/٥٥٦)، فهو تحصيل حاصل.

يُطِيلُ عُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»^(١)، فقد حكم الألباني على الجملة الأخيرة: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ . . .»
بالوقوف على أبي هريرة، وذكر أنَّ بعض الرواة أدرجها في المرفوع^(٢)؛ وهو
مُسَبَّوق في هذا من عدَّة حفاظ متأخرين، والأمر عندي فيه محتمل.

وسبعة منها في البخاري: أخطأ الألباني في أربعة منها، وأصاب في ثلاثة،
ثلاثها خُرِّجَت في المتابعات أو الشواهد، قد سُبِقَ إلى تضعيف ذلك الجزء فيهما
من متقدمين.

وتسعة منها في مسلم: أصاب الألباني في ثمانية، وأخطأ في واحد، لكن
أغلبها في المتابعات.

والخلاصة: أنَّ الألباني لم يُصِبْ فيما أعلَّه من أصول «الصَّحَّاحين» جملةً
إلا في اثنين في «صحيح مسلم» قد سُبِقَ إلى تحليلهما من المتقدمين؛ أمَّا ما كان
كلمةً أو فقرةً من الحديث، فقد أصاب في اثني عشر من مجموع سبعة عشر،
وواحد محتمل، أغلبها في «مسلم»، وأغلب هذه عنده في المتابعات والشواهد
لا في الأصول.

ومن تكلم فيهم من الرواة الذين احتجَّ بهم البخاري: الصَّحَّاحُ أَنَّهُمْ في
درجةِ الصَّدوق، كقُليح بن سليمان، ويحيى بن سليم، وأبو شهاب الحنَّاط؛
أو تكون تهمة الاختلاط منتفية عن بعضهم، كحال أبي إسحاق السَّبَّيحي؛ فإن
كانوا ضعفاء حقيقةً فيكونون متابعين في ما أخرجه لهم البخاري، كفضيل بن
سليمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن دينار؛ ومَن ثبت عليه الضَّعْف من غير
متابعة، فقد سُبِقَ الألباني إلى التَّنبيه عليه من المتقدمين، كحال شريك بن
عبد الله.

(١) أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: فضل الوضوء، رقم: ١٣٦)، ومسلم (ك: الطهارة، باب:

استحباب إطلاقة الغرة والتحييل، ٢٤٦).

(٢) «السلسلة الضعيفة» (٣/١٠٤).

وأما الذين في صحيح مسلم، فمن ضَعَّفهم الألباني فإِثْمًا أن يكون مسبوقةً في ذلك من المتقدمين، كحال عمر بن حمزة العمري؛ أو يكونوا ممن أخرج لهم مسلم في المتابعات والشواهد لا الأصول، ك هشام بن حسان وعياض بن عبد الله الفهري.

لتصدق بهذا مقولة الذهبي في الراوي الذي أخرج له الشيخان في الأصول: «تارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة (الحسن)، التي قد نُسِيها: (من أدنى درجات الصحيح)، فما في الكتابين -بحمد الله- رجلٌ احتجَّ به البخاري أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة»^(١).

ولقد رأيتُ كيف أقدم في نقده للصحيحين على تحليل أحاديث كاملة لم يُسبق فيها من ناقدٍ متقدم، بل العلماء على الإقرار بصحتها روايةً ودرايةً، ثم تأكد هذا الغلط في التعليل من غير سلفٍ بخطئه فيها من حيث الصنعة الحديثية.

ولن أَسْتَدِلُّ في هذا المقام على غلط الألباني بأكثر من أن أنقل كلامه هو الموافق على منع تعليل ما تلقته العلماء بالقبول في «الصحيحين»، وهو ما علّق به على نص ابن حجر لإفادة الحديث المتلقى بالقبول العلم، يقول فيه:

«.. وقد غفل عن هذا التلقي وأهميته كثير من الناس في العصر الحاضر، الذين كلّموا أشكل عليهم حديثٌ صحيحُ الإسناد لجؤوا إلى ردّه، بحجّة أنّه لا يفيد القطع واليقين، فهم لا يقيمون وزنًا لأقوال الأئمة المتخصصين الذين قيّدوا قولهم بأنّ حديث الآحاد يفيد الظن بقيوده، منها: إذا كان مختلفًا في قبوله.

أما إذا كان مُتَلَقًى من الأئمة بالقبول، لا سيما إذا كان في «الصحيحين» على ما بيّنه المؤلف رحمه الله: فهو يفيد العلم واليقين عندهم، ذلك لأنّ الأئمة معصومة عن الخطأ،.. فما ظنّت صحته، ووجب عليها العمل به، فلا بدّ أن يكون صحيحًا

(١) «الموقفة» (ص/ ٨٠).

في نفس الأمر، كما قال العلامة أبو عمرو بن الصلاح في مقدّمته، وتبعه الحافظ ابن كثير وغيره^(١).

وفي كلام له آخر أُبَيِّن في المقصود يقول: «خبر الآحاد يُفيد العلمَ واليقين في كثير من الأحيان، من ذلك: الأحاديث التي تَلَقَّتها الأُمَّة بالقَبُول، ومنها ما أخرجه البخاريّ ومسلم في صحيحَيهما، ممَّا لم يُنْتَقَد عليهما، فإنَّه مَقْطُوع بِصِحَّتِهِ، والعِلْمُ اليَقِينِي النَّظَرِي حَاصِلٌ بِهِ...»^(٢).

فليتَّ الألبانيّ أخذَ بهذا التَّأصيل القويم بعين الاعتبارِ أثناء تعليله لبعضِ أحاديثِ «الصَّحَّيحين»؛ والذي ظَهَرَ لي في سِرِّ هذا التَّنَاقُض بين ما أصله هنا في هذه المسألة، وبين تَضَعِيفِهِ ما ليس له فيه سَلَفٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ من آحادِ «الصَّحَّيحين»:

أَنَّ الألبانيّ متابع لرُشيد رضا في تَسْوِيئِهِ بين نوعين مِنَ التَّنْقِيذِ مُخْتَلِفِينَ في تعليلِ أحاديثِ «الصَّحَّيحين»، كان ينبغي التَّفْرِيقَ بينهما:

بين تَضَعِيفِ كَلِمَةٍ مِنْ حَدِيثٍ، أو شَطْرٍ مِنْهُ، لَشَدُوذٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ: فهذا جائزٌ كما قَدَّمْنَا تقريره لِمَنْ تَأَهَّلَ له بِشروطه.

وتَضَعِيفِ أَصْلِ حَدِيثٍ بِأَكْمَلِهِ من غير سَلَفٍ في ذلك! فهذا الَّذِي نَمْنَعُهُ.

ولعلَّ الألبانيّ لَمَّا رَأَى بعضَ المُحَدِّثِينَ المتأخِّرين مَشَوْا في نَقْدِ أحاديثِ «الصَّحَّيحين» على النَّوعِ الأوَّلِ - كَابْنِ الْقَقَّانِ، وإِبْنِ تَيْمِيَّةٍ، وإِبْنِ حَجَرٍ - قَاسَ على ذَلِكَ النَّوعِ الثَّانِي فاستجاز فيه ما استجازَ في الأوَّلِ!

ظَهَرَ لي هذا التَّأْلِيْفُ مِنْهُ بين هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ في مِثَالِ جَوَابِهِ لِمَنْ سَأَلَهُ عَمَّنْ سَبَقَهُ إلى إِعْلَالِ بعضِ أحاديثِ «البخاريّ»، حيث قال: «... في أثناءِ البَحْثِ العِلْمِيِّ، تَمَرَّ معي بعضُ الأحاديثِ في «الصَّحَّيحين» أو في أحدهما، فيَنكَشِفُ لي أَنَّ هُنَاكَ بعضُ الأحاديثِ الضَّعِيفَةِ، لكنَّ مَنْ كَانَ في رِيْبٍ مِمَّا أَحْكَمَ

(١) «الكتك على نزهة النظر» لعلي الحلبي (ص/٧٤).

(٢) «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للألباني (ص/٦٢).

أنا على بعض الأحاديث، فليُمد إلى «فتح الباري»، فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جدًا، ينتقدُها الحافظ أحمد ابن حنبل القسطلاني^(١).

وكنا قررنا أنَّا أن نقدات ابن حجر لبعض ما في «الصحيحين» هو من النوع الثاني المُتعلّق بكلمة أو بعض كلمات في الحديث، لا أصل الحديث كما فعل الألباني!

وكان الألباني قد قدّم لجوابه السالف بأن قال للسائل: «أما ما يتعلّق بغيري مِمّا جاء في سؤاليك: وهو هل سبقك أحد؟ فأقول -والحمد لله- سبقت من ناس كثيرين، هم أقعد مِنّي وأعرف مِنّي بهذا العلم الشّريف، وقدامي جدًا بنحو ألف سنة، كالإمام الدّارقطني وغيره، فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث، أمّا أنا فلم يبلغ بي الأمر أن انتقد عشرة أحاديث...».

وهذا أراه خطأ منهجيًّا في تسويغ مذهبه هذا؛ فالألباني وإن سبق من سلف المحدثين في أصل النّقد والتّعليل لأحاديث «الصّحيحين»، لكنّه لم يسبق إلى تعليل أفراد منها بعينها ومحلّ النزاع في هذا لا الأوّل.

وهذا نفس ما وقع فيه (رشيد رضا) قبله، غير أن هذا كان يلج إلى ذلك من خلال طعونه العقليّة في المتن، والألباني يلج إلى تعليلها من خلال الصّنعَة الإسناديّة!

وقد ظهر من خلال دراسة أحاديث الأقسام الثلاثة السابقة، أن الألباني قد أصاب في بعض ما أعله من أحاديث القسم الثالث، وأكثرها قد سبق إليه من الحفاظ، لكنّه غلّط في تضعيف ما وَثَّقه من أحاديث «الصّحيحين» بأكملها، صنعة وانعدام سلف.

هذا وهو الألباني! وقد أمضى ستين سنة من عمره بين أسفار الحديث نقدًا وتخريبًا وتحقيقًا، فكيف بأقزام زماننا من أصاغر هذا العصر، ومن توجّهوا إلى «الصّحيحين» بالطّعن من غير عُدّة علميّة ولا سلف من الأئمة؟!!

(١) فتاوى الشيخ الألباني (ص/٥٢٦) جمع عكاشة الطيبي.

حتى إذا جاءهم عَالِمٌ ناصحٌ بالكُفِّ عن هذا العَبَثِ في الصَّحاح، أخذتهم العِزَّةُ بالإثم، وقالوا: أليسوا رجالاً ونحن رجال؟! فهذا الألباني طَعَنَ، فلمَّ التَّحجير علينا نحن؟!

نسمعُ مثل هذا القياس الباطل على نقداً الألباني من أحدِ المُتهوِّرين في نقد ما أثَّق عليه بمحضِ الرأْي، حيث يقول: «إنَّ نقدَ أحاديثٍ بعينها لن يكون مَظَنَّةً في السُّنَّة، ولا في مَنْ قامَ بالنُّقد، وهذا الشَّيخ ناصر الألباني، قد نَقَدَ عشراتِ الأحاديثِ في صحيحِ مسلمٍ، وشيئاً يَسيراً في صحيح البخاري! ..»^(١).

فحينئذٍ نقول لأمثالِ هؤلاء: إنَّ أَيْتَمَ إلَّا اقْتِحَامَ أرضِ السَّباع، فاتركوا عنكم الاحتجاجَ بالألباني وأمثاله من العلماء، فإنَّ عَدَرَ هذا فيما تَوَلَّاه مَعقول -على ما فيه من هَناءٍ- صادَر في ذلك كُلِّهِ عن تخصُّصه في قواعد النُّقد وخبروهُ، ثُمَّ الْمُتَخَصُّصُونَ يَتَعَبَّوْنَهُ بِنَفْسِ تلك القواعد؛ فأين هذا من منتهجكم؟!

فها هي أحاديثُ «الصَّحَّاحين» الَّتِي تَكَلَّم فيها الألباني مبسوطة في كُتبه، فتأملوها؛ هل رأيتُموه يَطعن في أيِّ من متونها لأنَّ عقله أو ذوقه لم تَرْقه كما تفعلون؟!

والألباني إذ تكلَّم من ذلك في سِتَّةِ متونٍ -بصرفِ النُّظر عن صوابِ نقده من خطئه- قد كان مُتَبِعاً لذلك بنقْدِ أسانيدِها! مُعلِّلاً مصدر ذلك من النَّاحية الحديثية كما هي الجادة عند المُتقدِّمين.

فاسمعوها منه يُعلِّنها مُذَوِّيةً في أذانِ المُتصَيِّدين لبعضِ اجتهدائِهِ ذريعةً للظُّعن في أحاديثِ «الصَّحَّاحين» بِمَحْضِ التَّمَعُّلِ والتَّشْهِي، حيث يقول بعد تضعيفه لفقروهِ من حديثٍ في البخاري:

(١) من مجموع مقالاتٍ لـ محمد سعيد حوّا بعنوان: «منهجية التعامل مع السنة النبوية» برقم: ٦٨، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢م.

«.. قد أَظْلُتُ الكلامَ على هذا الحديثِ وراويه، دفاعًا عن السنة، ولكي لا يَتَقَوَّلَ مُتَقَوِّلٌ، أو يقول قائلٌ من جاهلٍ أو حاسِدٍ أو مُغرضٍ: إِنَّ الألبانيَّ قد ظَنَّنَ في «صحيح البخاري» وَضَعَفَ حديثَهُ! فقد تَبَيَّنَ لكلِّ ذي بصيرةٍ، أَنَّنِي لم أَحْكَمْ عقلي أو رأيي، كما يفعل أهلُ الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنَّما تَمَسَّكَتُ بما قاله العلماء في هذا الرَّأْيِ، وما تَفْتَضِيهِ قواعدهم في هذا العلم الشَّريف ومُصطلحِهِ مِن رَدِّ حديثِ الضَّعِيفِ، وبِخاصَّةٍ إذا خَالَفَ الثَّقَّةَ، والله وليُّ التَّوَلِيْقِ»^(١).

ويقول في موضعٍ آخر:

«بعضُ النَّاسِ مِنَّ لَهُم مُّشَارَكَةٌ في بعضِ العلوم، أو في الدَّعْوَةِ إلى الإسلام - ولو بمفهومِهِم الخاصِّ - يَتَجَرَّؤُونَ على رَدِّ ما لا يُعْجِبُهُم مِنَ الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ وتَضْعِيفِهَا، ولو كانت مِمَّا تَلَقَّتهُ الأُمَّةُ بِالْقَبُولِ! لا اعتمادًا مِنْهُم على أصولِ هذا العلم الشَّريف، وقواعِدِهِ المَعْرُوفَةِ عند المَحْدِّثِينَ، أو لشَبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُم في بعضِ رَوَايَئِهَا - فإنَّهُم لا عِلْمَ لَهُم بِذَلِكَ، ولا يُقِيمُونَ لأهلِ المَعْرِفَةِ به والاختصاصِ وَزَنًا - وإنَّما يَنْطَلِقُونَ في ذلك مِنْ أهْوَائِهِمْ، أو مِنْ ثِقَافَاتِهِم البَعِيدَةِ عَنِ الإِيمَانِ الصَّحِيحِ القَائِمِ على الكِتَابِ والسُّنَةِ الصَّحِيحَةِ، تَقْلِيدًا مِنْهُمْ لِلْمُسْتَشْرِقِينَ أعدَاءِ الدِّينِ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ في ذلك مِنَ المُسْتَفْرِينَ، أمثالُ أَبِي رِيَّةِ المِصْرِيِّ، وَعَزِّ الدِّينِ بَلِيْقِ اللَّبْنَانِيِّ ..»^(٢).

الفرع الثالث: بيان ما أَقَرَّهُ الألبانيُّ من كلامِ العُمَارِيِّ بوجود مَوْضُوعَاتٍ في «الصَّحِيح».

يَزْعُمُ بعضُ المعاصِرِينَ^(٣) مُوَافَقَةَ الألبانيِّ لما سَبَقَ مِنْ كلامِ أَبِي الفَيْضِ العُمَارِيِّ في أَحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» مِنْ «أَنَّ فِيهَا ما هُوَ مَقْطُوعٌ بِبُطْلَانِهِ، فلا تَعْتَرِ

(١) «السُّلْطَةُ الضَّعِيفَةُ» (٣/٤٦٥).

(٢) مَقْدَمَتُهُ لـ «مَخْتَصَرِ صَحِيحِ الإِمَامِ الْبُخَارِيِّ» (٢/٨).

(٣) كما نَرَاهُ مثلاً عِنْدَ القُرْبِيِّ الإبَاضِيِّ في كِتَابِهِ «السَّيْفُ الْحَادُّ» (ص/١٠٦).

بذلك، ولا تنهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما . . .»^(١).

فيزعمون أنه قد أقرَّ العُماريُّ على وجود الموضوعات في «الصَّحيحين»، وأنه لا ينبغي التَّهيب من الحكم بذلك فيهما، يَغنَوْنَ ما عَقَّبَ به الألبانيُّ كلامَ العُماريِّ حيث قال: «وهذا يَمَّا لا يَشْكُ فيه كُلُّ مُتَمَرِّسٍ في هذا العلم، وقد كُنْتُ ذَكَرْتُ نحوه في مُقَدِّمة «شرح العقيدة الطَّحاوية» . . . غير أنني أَتَخَوَّفُ من قولِ العُماريِّ أخيراً: « . . . لِمُخَالَفَتِهَا لِلوَاقِعِ»، لِمَا يُخَشَى من التَّوَسُّعِ في ذلك»^(٢).

هذا كلامُ الألبانيِّ؛ وعند نظري في سياقه وباقي نصوصه في هذه المسألة، خلُصْتُ إلى أنَّ الألبانيَّ - وإن أخطأ في عباراته تلك التي توهم الموافقة للعُماريِّ! إذ كان ينبغي في مثل هذه المضائق التَّفصيل والاحتراز والدَّقة في انتقاء الألفاظ كما عهدناه من مزايا الألبانيِّ في الجملة - غير أنني أحيِد بتعليقه ذاك أن يكون صريحاً في موافقة كلامِ العُماريِّ كُلِّه؛ ذلك أنَّ كلامَ العُماريِّ تَضَمَّنَ عدَّةَ أفكار: أولاً: القطع ببطْلان أحاديث في «الصَّحيحين» لمخالفتها للواقع.

ثانيها: لزوم الحكم على مثل هذه الأحاديث فيهما بالوضع.

ثالثها: نفي الإجماع على صحة كلِّ أحاديثهما.

رابعها: أنَّ هذه الأباطيل والمُنكرات ليست سِمةً في الكتابين، وليس كثيرة

فيهما.

والَّذي يَتَأَمَّلُ تعليقَ الألبانيِّ - مع استحضار ما نقلناه من نصوص كلامه - اتَّعَا في موقفه من الصَّحيحين - سيظهر له أنَّه إنَّما استشهد بالفكرتين الأخيرتين من كلامِ العُماريِّ فحسب، والدَّلِيلُ استعماله لهذا النصِّ العُماريِّ في معرض الرَّدِّ

(١) سبق نقله (١/ ٧٤٠).

(٢) «آداب الزُّلف» للألباني (ص/ ٥٩-٦٠).

على مَنْ أنكرَ عليه إعلالَه لبعضِ أحاديثِ «صحيح مسلم»^(١)، بدعوى أنَّ العلماء أجمعوا على صِحَّة كلِّ ما فيه.

فتقصِّد الألباني نِسَفَ هذا الادِّعاء من مُدَّعيه بإثباتِ انتقادِ العلماء لأحاديثِ «الصَّحيحين» قديمًا وحديثًا، واختصَّ منهم أبا الفيضِ العُماريَّ بالتَّمثيلِ لكونه مُبْجَلًا عند المُنْكَرِ عليه وأَنَّهُ تلميذٌ لمدرسته!

فكأنَّه يُحاجُّ هذا الدَّعيَّ بشيوخه العُماريِّين أَنَّهُم كذلك يعلُّون في الصَّحيحين كما علَّى الألباني، بل أَشدُّ! ليلزِمَه الإنكارُ عليهما كما فعل معه، أو السُّكوتُ والنَّثرُ من أصلِ الفكرة التي لأجلها أنكر عليه من الأساس.

وقد تَبَعَتِ الأحاديثُ التي تكلَّم فيها الألباني في أحدِ «الصَّحيحين»، فلم أَجدَ له في مؤلَّفاته كلَّها حديثًا حَكَمَ عليه بالوضع؛ قُصَّارى حُكمه لا يُجاوز دائرة التَّضعيف؛ فليس مِنَ المعقولِ أن يترك هو الأحاديثُ الموضوعة دون بيانٍ، ليُتَّجه إلى بيانِ ما دونها في الضَّعف!

ومن ثَمَّ فإنَّ عبارة الألباني لا يُمكن بحالٍ أن يُستشهد بها على ادِّعاء وجودِ موضوعاتٍ في البخاريِّ من جهةِ الواقعِ العلميِّ للمتمرِّسين؛ بل على العكس من ذلك نجدُ الألبانيَّ يَنفي عن نفسه ما اتَّهمه به بعضُ أقرانه من العلماء من أَنَّهُ يُسوِّي بين «الصَّحيحين» وباقِي كُتُبِ السُّنَنِ في التَّوثيقِ حتَّى يُعلمَ درجة كلِّ حديثٍ فيها^(٢)، بل دافع عن نفسه بالإقرارِ بأنَّ «الصَّحيحين» أَصَحُّ الكتبِ بعد كتابِ الله تعالى باتِّفاقِ علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، يقولُ فيهما: «قد امتازا على غيرهما من كُتُبِ السُّنة بتفَرُّدهما بجمع أَصَحِّ الأحاديثِ الصَّحيحة، وطرحِ الأحاديثِ الضَّعيفة والمُتَوَنِّة المنكرة، على قواعدٍ متينةٍ وشروطٍ دقيقةٍ، وقد وُفِّقا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يوفِّقَ إليه من بعدهم مَن نحا نحوهم في جمعِ الصَّحيح،

(١) وهو محمود سعيد ممدوح المصري، في كتابه «تنبيه المسلم، إلى تعدِّي الألبانيِّ على صحيح مسلم».

(٢) من كلام عبد الفتاح أبو غدة في الألبانيِّ كما نقله عنه في مقدمة «شرح الطحاوية» (ص/٢٣).

كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، حتَّى صار عرفاً عاماً أنَّ الحديث إذا أخرجهُ الشَّيْخَانُ أو أحدهما فقد تجاوز القنطرة ودخلَ في طريقِ الصَّحَّةِ والسَّلامة، ولا ريب في ذلك، وأنَّه هو الأصل عندنا»^(١).

فلقد كان -إذن- مِنَ الأمانة والمروءة على مَنْ يَنْقُلُ تعليقَ الألبانيِّ على كلامِ الغُمَارِيِّ يومَ بذلك إقراره، أن يَنْقُلَ في مُقابله تَشييعَ الألبانيِّ على الغُمَارِيِّ تضعيفه لأحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» بِمَحْضِ الهَوَى والتَّحُكُّمِ! وَلِيَذْكَرَ أَيضاً قَوْلَهُ عَنْ: «بَعْضُ الْمُسْتَغْنِلِينَ بِهَذَا الْعِلْمِ، لَعَلَّابَةَ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ عَلَيْهِمْ، وَتَمَكَّنَ الْأَهْوَاءُ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يُضَعِّفُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، كَالشَّيْخِ الْكُوْثُرِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ الْغُمَارِيِّ، وَأَخِيهِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ...»^(٢)!

والله الهادي إلى سواء الصراط.

(١) مقدمة «شرح الطحاوية» (ص/٢٢-٢٣).

(٢) مقدمة «مختصر الإمام البخاري» (٩/٢).

البَابُ الْأَوَّلُ

نقدُ دَعَاوى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ لأَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ»

ويشتمل على ثمانية فصول:

* الفصل الأول: نقدُ دَعَاوى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِلَهِيَّاتِ.

* الفصل الثَّانِي: نقدُ دَعَاوى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّفْسِيرِ.

* الفصل الثَّالِث: نقدُ دَعَاوى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعِبَّيَّاتِ.

* الفصل الرَّابِع: نقدُ دَعَاوى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

* الفصل الْخَامِس: نقدُ دَعَاوى المُعَارَضَاتِ الفِكْرِيةِ المُعَاَصِرَةِ للأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ.

* الفصل السادس: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالطبيعيّات .

* الفصل السابع: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالمرأة .

* الفصل الثامن: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المدّعاة أنّها من الإسرائيليات .

الفصل الأول

نقدُ دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ
للأحاديثِ المُتعلِّقةِ بالإلهياتِ

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الجارية

المَطْلَب الأوَّل

سوق حديث الجارية

عن معاوية بن الحَكَم السُّلَمي رضي الله عنه، بعد ذكره قصَّة دخوله لمسجد النَّبي ﷺ وكلامه في الصَّلَاة، ثمَّ سؤاله النَّبي ﷺ عن الكُهَّانِ والتَّطِير، قال:
كانت لي جارية ترعى عَنَّا لي قِبَل أُحُد والجَوَانِيَّة^(١)، فاطَّلَعْتُ ذات يومٍ،
فإذا اللَّذْب قد ذَهَب بِشَاوٍ مِن عَنَمِهَا، وأنا رجلٌ مِن بني آدم، آسَف كما يأسفون،
لكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً.
فأتيتُ رسول الله ﷺ، فعظُم ذلك عليَّ، قلت: يا رسول الله، أفلا أعتقها؟
قال: «اثنين بها»، فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟»، قالت: في السَّماء، قال:
«مَن أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها، فإنَّها مُؤمنة»^(٢).

(١) الجَوَانِيَّة: موضع أو قرية قرب المدينة من جهة الشَّمال، انظر «معجم البلدان» (١٧٥/٢).
(٢) أخرجه مسلم في (ك: المساجد، باب: تحریم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، رقم: ٥٣٧).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الجارية

تمهيد:

لا يزال حديث الجارية مُشكلًا على كثيرٍ من المُحَصِّلِينَ حقيقته ما أريد به، قد تشعبت بهم صيغ القول فيه؛ حتَّى أفضى بفريقي إلى ادّعاء ما لا يُعرَف له في تأويل الحديث أصل^(١)، فهؤلاء لا نشاغل بنقدِ مقاليتهم تلك ما داموا يُقرّون لنا بشبوته؛ وإنّما وجهة النقد صوّب فريقي انتهى إلى التّكثير والظّعن في الحديث على عمياء! فلم يُعد إليهم من ذلك إلّا إفكٌ صريح، إذ قابلوا الصّدق بالكذب، وعارضوا اليقين بالشك.

فكان أشهر من تولّى منهم كبر ذلك في زماننا هذا رجلان، أحدهما في المشرق والآخر في المغرب؛ فأما المشرقي: فمحمّد زاهد الكوثري، وأما المغربي: فعبد الله بن الصّديق العُمّاري؛ ثمّ ردّد مزاعمهما واغترّ بشبهاتهما من لا تحقّق له في فنّ الرواية، ولا فهم له في علم الدّراية، الصّفهم بهذين الوصفين تلميذًا أردنيًّا للعُمّاريّ يُدعى (حسن السّكّاف).

(١) انظر بعضًا من هذه التّأويلات لحديث الجارية في: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص/١٥٨)، و«المواقف» للأمدّي (٣/٣٧)، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٤/٢٣٥)، و«شرح النووي على مسلم» (٥/٢٤).

وليس يشكُّ حَدِيثِي أَنَّ الْقَوْلَ بضعفِ حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه تَنَكَّبَ عن جماعة المُحدِّثين، وَتَقَضَّى لِمَا تَوَارَدَتْ عَلَيْهِ أَجْيَالُ الْأُمَّةِ مِنْ تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ؛ فَأَهْلُ الصَّنْعَةِ مُسْلِمُونَ بِثَبُوتِهِ، مِنْهُمْ: الْبَيْهَقِيُّ^(١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢)، وَابْنُ الْبَغَوِيِّ^(٣)، وَالْجَوْرْقَانِيُّ^(٤)، وَابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ^(٥)، وَالذَّهَبِيُّ^(٦)، وَابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ^(٧)، وَابْنُ الْوُزَيْرِ الْيَمَانِيُّ^(٨)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

لَكِنْ بَعْضُ مَنْ أَسْلَفْتُ ذَكَرَ أَسَامِيَهُمْ مِنْ مُنْكَرِي الْحَدِيثِ لَمْ يَرْفَعُوا بِكَلَامٍ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ رَأْسًا، بَلْ طَافُوا حَوْلَ الْحَدِيثِ تَهْوِيشًا بِكُلِّ شُبْهَةٍ وَقَدْفًا بِكُلِّ مَظَلَّةٍ، قَصْدُ الْإِنْفِكَاكِ عَنْ مُقْتَضَى مَا فِي السُّؤَالِ عَنِ اللَّهِ بِأَيِّنِ مِنْ إِبْتِاثِ الْعُلُوِّ لَهُ سَبِيحَانَهُ.

وَالسَّبِيلُ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ بِالْقَبُولِ، وَالْإِذْعَانِ لَخِيرِهِ عَلَى مُرَادِهِ، فَقَدْ كَانَ ﷺ أَعْرَفَ الْخَلْقِ بِاللَّهِ -بَابِي هُوَ وَأُمِّي-، وَأَعْلَمَهُمْ بِطَرِيقِ الْهَدَايَةِ إِلَيْهِ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أَنْ يَشْمُزُّ عَنْ قَالَةٍ قَالَهَا، أَوْ يَتَنَكَّبَ عَنْ مَحْجَةِ سَلَكِهَا، فَمَا يَأْتِي مِنْهُ ﷺ إِلَّا مَا طَابَ وَكُرِّمَ، وَمَا لَهُ مِنَّا فِيمَا بَلَّغْنَا عَنْهُ إِلَّا السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ، وَالرِّضَا وَالتَّسْلِيمَ.

هَذَا؛ وَإِنَّ الْمُتَنَفِّرَ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، الْمُجِدِّ فِي الْهَرَبِ عَنْهُ، لَوْ أَنْعَمَ النَّظَرُ فِيهِ، مَعَ مَا يُتْلَى عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ، وَوُرُؤَى لَهُ مِنَ السُّنَنِ بِالنَّقْلِ الْقَوِيمِ: لَنْ يُعْذَمَ لَهُ نَظَائِرُ فِي الْقِيَلَيْنِ.

(١) «الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ» (٢/٣٢٥).

(٢) «الْإِسْتِيعَابُ» (٣/١٤١٥).

(٣) «فَرْحُ السُّنَّةِ» (٣/٢٣٩).

(٤) «الْأَبَاطِيلُ وَالْمَنَاقِبُ» (٢/٣٩١).

(٥) «إِبْتِاثُ حِفْظِ الْعُلُوِّ» (ص/٦٩).

(٦) «الْعُلُوُّ» (ص/١٤).

(٧) «نَضِجُ الْبَارِي» (١٣/٣٥٩).

(٨) «الْعَوَاصِمُ وَالْقَوَاصِمُ» (١/٣٨٠).

تأمل لوائح هذا في قول أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ):

«قال تعالى حاكياً عن فرعون -لعنه الله-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَكُنْ آيُنِ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَجْلُعُ﴾ ^(١) أَصْنَبَ أَلْسَمَتِ فَاطْلَعَ إِلَهُ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا» [٣٧-٣٦]؛ كَذَبَ مُوسَى ^(٢) في قوله: إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ.

وقال تعالى: ﴿ءَأَيْنُمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الزَّكَاةُ: ١٦]: فَالسَّمَاوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ، فَلَمَّا كَانَ الْعَرْشُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ قَالَ: ﴿ءَأَيْنُمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾، لِأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ ^(٣).

ونظير ذلك في سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قوله: «إِرحموا مَنْ فِي الْأَرْضِ، يَرْحَمَكُمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ» ^(٤)؛ وقوله ﷺ: «أَلَا تَأْمِنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟» ^(٥).

فما جاء من جوابِ الجاريةِ في الحديث واقعٌ بمثلٍ ما نطق به التَّنْزِيلُ الكريم، وأبانت عنه سُنَّةُ الهادي الأمين، وتوارثه النَّاسُ عن الصَّحابةِ والتَّابعين، وهؤلاء «لا يقولون شيئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ أَخَذُوهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُمْ لَا مَسَاقَ لَهُمْ فِي الْاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يَقُولُوهُ بِأَرَائِهِمْ» ^(٦).

فلأجل ذلك نرى الأشعريَّ يُدرج حديثَ الجاريةِ هذا في ما توارثه السَّلف من أدلَّةٍ في إثباتِ العلوِّ لله تعالى، معلِّقاً عليه بقوله: «هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ السَّمَاءِ...» ^(٧).

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/١٠٦).

(٢) خرَّجه الترمذي في «الجامع» (ك: البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة المسلعين، رقم: ١٩٢٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) أخرجه البحاري في (ك: المغازي، باب: بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم: ٤٣٥١)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: ذكر الخواص وصفاتهم، رقم: ١٠٦٤).

(٤) «العرش» للذهبي (٢/١٥٩).

(٥) «الإبانة» (ص/١١٩).

وابن كُلاب (ت ٢٤٥هـ)^(١) نفسه قد بيّن أن إنكار ما في هذا الخبر من سؤال النبي ﷺ للجارية عن الأئنيّة وجوابها له، من قباح ما تفحّمته الجهميّة دون سائر الأئمّة، فقال: «رسول الله ﷺ، وهو صفة الله من خلقه، وخيرته من بريّته، وأعلمهم جميعاً به، يَجِيزُ قولَ الأئنيّة، ويقولُه، ويستصوب قولَ القائل: إنّه في السّماء، ويشهد له بالإيمان عند ذلك، وجهمُ بن صفوان وأصحابه لا يُجيزون الذي رَعموا، ويُحيلون القولَ به».

ثمّ قال: «... ولو كان خطأ، كان رسول الله أحقّ بالإنكار له، وكان ينبغي أن يقول لها: لا تقولي ذلك، فتوهمين أنّه محدود، وأنّه في مكانٍ دون مكانٍ؛ ولكن قلّتي: إنّه في كلّ مكان، لأنّه هو الصّواب دون ما قلّتي».

كلّا! لقد أجازهُ رسول الله ﷺ، مع علمه بما فيه، وأنّه أصوب الأقاويل، والأمر الذي يجلب الإيمان لقائله، ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قال، وكيف يكون الحقّ في خلاف ذلك والكتاب ناطقٌ به وشاهد له^(٢).

يقول أبو بكر ابن فورك (ت ٤٠٦هـ) بعد نقله لنصّ كلام ابن كُلاب: «قد حقّق كلّنا في هذا الفصل شيئاً من مذاهبه:

أحدها: إجازة القول بـ «أين الله» في السؤال عنه.

والثاني: صحّة الجواب عنه بأن يُقال: في السّماء.

والثالث: أن ذلك يرجع فيه إلى الإجماع من الخاصّة والعامة^(٣).

ومع هذه البصائر البيّنة كلّها، لم يقتنعوا من عَنِينا قبلُ من المتأخّرين بهذه الدلائل ولا تبصّروا بكلام من مرّ من الأوائل، ومع إعلايهم التّقليد في العقائد، وتبجّحهم باقتفاء تأصيلهم للقواعد، فقد أجلبوا على الحديث بما قدّروا من يدع المعارضات، مُجمّلة فيما تعلّق منها بالمتن في الآتي:

(١) عبد الله بن سعيد ابن كُلاب، أبو محمد القطان: من رؤوس المتكلمين، يقال له ابن كُلاب: لأنه كان يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه كما يجتذب الكلاب الشئ! له كتب: منها: «الصفات»، و«خلق الأفعال»، و«الرد على المعتزلة»، انظر «الأعلام» (٩٠/٤).

(٢) نقله ابن تيمية عن كتاب «الصفات» لابن فورك في كتابه «بيان تليس الجهمية» (٨٩/١ - ٩٠).

المعارضة الأولى: أنَّ الحديثَ مُضطرب المتن، إذ أنَّ لفظ معاوية بن الحَكَم فيه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ سألَ الجارية: «أين الله؟»، بينما غيره من الصَّحابة وقع في حديثهم أنَّ سؤاله للجارية كان بلفظ: «مَنْ رَبُّكَ؟»، أو «أتشهدين ألاَّ إله إلاَّ الله؟»، فلا يُدرى عندهم أيُّ اللفاظ هو لفظ النَّبِيِّ ﷺ.

وقالوا بعدُ: إنَّ البيهقيَّ قد أشار إلى هذا الاضطراب، حيث قال بعد روايته له: «.. وقد ذُكرت في كتاب الظَّهار مِنَ السُّنَنِ مخالفةً مَنْ خالفت معاويةَ بنَ الحَكَم في لفظِ الحديث»^(١).

ولعلَّ ما أبرِّدَ يقيتهم بهذا الاضطراب، أن رأوا بعض الرواة عن معاوية بن الحَكَم يقول بأنَّ الجارية كانت خرساء، وأنها أشارت إشارة، وأنَّ النَّبِيَّ ﷺ مدَّ يده إليها، وأشار مستفهماً: مَنْ في السَّمَاء؟ فجاء الراوي الَّذي في «صحيح مسلم» فسبَّك ما فهمه مِنَ الإشارةِ في لفظِ اختاره، فرواه بحسب المعنى الَّذي فهمه^(٢)!

المعارضة الثانية: أنَّ المعهود من حالِ النَّبِيِّ ﷺ، والمتواتر عنه في تلقين الإيمان واختيار إسلام الإنسان، إنَّما كان منه بكلمة التَّوحيد، وليس بالسؤال عن الأئنيَّة؛ فما وقع في بعض الروايات لهذا الحديث بلفظ: «أتشهدين ألاَّ إله إلاَّ الله»، هو اللَّفظ الوحيد الَّذي ينبغي أن يكون جاريًا على الجادة، وأجدر أن يكون هو اللَّفظ النَّبَوِيُّ^(٣).

المعارضة الثالثة: أنَّ البخاريَّ لم يرو هذا الحديث في «صحيحه»، بل أخرجه في جزء «خلق أفعال العباد» دون ذكرٍ ما يتعلَّق بكونِ الله في السَّمَاء، ولم يُشر هو إلى أنَّه اختَصَرَ الحديث، ومَّا يدلُّ على تعليله لهذه الجُمْل منهُ^(٤).

(١) فالأسماء والصفات؛ للبيهقي (٢/٣٢٧).

(٢) انظر تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» - بتحقيقه (ص/٣٩١)، وتعليقه على «الشَّيف الصَّقِيل» للسَّيكي (ص/٨٢)، وتعليق عبد الله القُماري على «التمهيد» لابن عبد البر (٧/١٣٥)، وتعليق السَّاف على «دفع شبه التَّشبيه» لابن الجوزي (ص/١٠٨).

(٣) انظر تعليق القُماري على «التمهيد» (٧/١٣٥)، وتعليق الكوثري على «الشَّيف الصَّقِيل» (ص/٨٣).

(٤) انظر تعليق الكوثري على «الشَّيف الصَّقِيل» (ص/٨٢).

المعارضة الرَّابِعة: أنَّ مسلماً أخرجَ هذا الحديث في باب تحريم الكلام في الصَّلَاة، ولم يروِه في (كتاب الإيمان)، فدلَّ صنيعُه على كونه مُتعلِّقاً منه بباب الأعمال، ولا دخلَ له في باب الاعتقاد^(١).

المعارضة الخامسة: أنَّ في الحديث إثباتاً لعلوِّ الذات الإلهية وفوقيته على خلقه، و«الإشكال الكبير في هذا السياق هو أنَّ جمهور أهل الإسلام مُتفقون على أنَّ الله تعالى لا يحده مكان ولا زمان، ولا يُقال عنه أين ولا كيف، ورسول الله أعلم الخلق بالله، فلا يمكن أن يسأل مثلَ هذا السؤال عن الله تعالى»^(٢).

المعارضة السادسة: أنَّ اعتقادَ علوِّ الله تعالى على خلقه في السماء عقيدة العرب المشركين في الجاهلية! شاهد ذلك قصَّة إسلام حُصَيْن والدِ عمران، حيث سأله النَّبي ﷺ: «كم إلهاً تعبد؟ فقال: سِتَّة في الأرض، وواحد في السماء . . .» الحديث^(٣)، فكيف يكون هذا الاعتقاد دليلاً على الإيمان وهو اعتقاد الجاهلية؟!^(٤)

(١) انظر تعليق الكوثري على «السيف الصليل» (ص/٨٢).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/٢١٨-٢١٩).

(٣) أخرجه الترمذي في «الجامع» (ك: الدعوات، باب، رقم: ٣٤٨٣)، وقال: «هذا حديث غريب، وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عمران بن حصين من غير هذا الوجه».

(٤) انظر «فتح المعين نقد الأربعين» للثماري (ص/٢٨)، وتعليقه على «التمهيد» (٧/١٣٥).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ دَفْعُ دَعْوَى الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ عَنْ حَدِيثِ الْجَارِيَةِ

فَأَمَّا دَعْوَى الْمُخَالِفِينَ فِي الْمَعَارِضِ الْأُولَى قِيَامَ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْفَاطِ
الْحَدِيثِ تَعَارُضًا يُقْضَى إِلَى اضْطِرَابِهِ:

فَقَوْلُهُمْ أَوَّلًا: إِنَّ بَعْضَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ تُثَبِّتُ أَنَّ
الْجَارِيَةَ لِحَرَسِهَا كَانَ الْكَلَامَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ إِشَارَةً، بِخِلَافِ رَاوِيَةِ مُسْلِمٍ الَّتِي
يُظْهَرُ مِنْهَا أَنَّهُ كَلَامٌ لَفْظِيٌّ؛ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَدِيثٌ فِي أَحَدِ «الصَّحِيحِينَ» مَعَ حَدِيثٍ
خَارِجِهِمَا، مَعَ انْسِدَادِ وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فَالْقَوَاعِدُ الْحَدِيثِيَّةُ تَقْتَضِي تَقْدِيمَ رَاوِيَةِ
«الصَّحِيحِينَ» عَلَى مَا فِي بَاقِي الْمُسْتَفَاتِ^(١)؛ وَلَا يُقَالُ هُنَا إِذَا تَعَارَضَا تَسَاقُطًا،
وَلَا أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ مِنَ الْأَسَاسِي، لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْقُوَّةِ، وَاتِّحَادِ
مُخْرَجِهِمَا^(٢).

فَإِنْ قَدَرْنَا جَدَلًا تَسَاوِي الرُّوَايَتَيْنِ فِي الْقُوَّةِ كَمَا يُوْهِمُهُ الْمُعْتَرِضُ، وَتَعَدَّرَ
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا: تَعَيَّنَ التَّرْجِيحُ حِينَئِذٍ، وَلَا تَرْجِيحَ لْغَيْرِ مَا فِي «الصَّحِيحِينَ»! فَتَقَدَّمَ
رَاوِيَةُ مُسْلِمٍ الَّتِي بِاللَّفْظِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، عَلَى الْوَارِدَةِ بِالْإِشَارَةِ خَارِجَهَا؛ وَهَذَا عَلَى

(١) انظر «نزهة النظر» لابن حجر (ص/٧٦)، و«الكتب الوفية» للبقاعي (١/١٥٥-١٥٦).

(٢) انظر «معي الساري» لابن حجر (ص/٣٤٨).

التَّسْلِيمُ بِأَنَّ الرُّوَايَةَ المَعَارِضَةَ مُسَاوِيَةٌ فِي القُوَّةَ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، فَكَيْفَ وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا وَاهِبَةٌ لَا تَقْوَى عَلَى المَدَافَعَةِ؟! بَيَانُ ذَلِكَ فِي:

الوجه الثاني: أَنَّ الرُّوَايَةَ المَعَارِضَ بِهَا مِنْ قِبَلِ الكُوْثُرِيِّ لَا تَنْهَضُ بِحَالٍ لِمَزَاحِمَةٍ مَا فِي «الصَّحِيحِ»، فَإِنَّ الذَّهْبِيَّ أوردَ رِوَايَةَ الإِشَارَةِ فِي كِتَابِهِ «الْعُلُوُّ» مُعْلَقَةً مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ، فَقَالَ: «عَنْ عَطَاءَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ الجَارِيَةِ نَفْسُهُ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَّى الحَدِيثَ .. وَفِيهِ: فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ إِلَيْهَا، وَأَشَارَ إِلَيْهَا مُسْتَفْهِمًا: مَنْ فِي السَّمَاءِ؟»^(١).

وَالْكُوْثُرِيُّ إِنَّمَا احْتَجَّ فِيمَا احْتَجَّ بِهِ عَلَى بَطْلَانِ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ الَّتِي أوردَهَا الذَّهْبِيُّ^(٢)؛ وَالعَجَبُ مِنْهُ؛ كَيْفَ اسْتَبَاحَ تَقْدِيمَهَا -وَهِيَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ- عَلَى مَا جَاءَ فِي «الصَّحِيحِ» بِأَصْفَى إِسْنَادٍ وَأَصَحِّهِ^(٣)!

عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ الكُوْثُرِيُّ لِإِسْقَاطِ لَفْظِ مُسْلِمٍ -دُونَ أَنْ يَعْلَمَ هُوَ حَقِيقَةَ إِسْنَادِهِ- قَدْ ذَكَرَ المِزِّيَّ إِسْنَادَهُ كَامِلًا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ»! وَذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ: سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ -أَخِي حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ-، عَنْ تَوْبَةِ العَنْبَرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الجَارِيَةِ نَفْسَهُ ..، فَذَكَرَ الحَدِيثَ^(٤).

وهؤلاء ثقات، ما عدى سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ الَّذِي اخْتَلَفَ الثَّقَاتُ فِيهِ^(٥)؛ فَكَانَ

(١) «العلو» للذهبي (ص/١٥).

(٢) تعليقه على «الأسماء والصفات» بتحقيقه (ص/٣٩١).

(٣) يزول شيء من العجب إذا أدركت صدق مقولة عبد الله الثماري فيه في كتابه «سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق» (ص/٣٨)، حيث وصفه بقوله: «... أُمَّا الْعُلَمَاءُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيُّ صَدِيقُنَا وَمُجِيزُنَا: هُوَ عَالِمٌ بِالْفَقْهِ، وَالْأَصُولِ، وَعِلْمُ الْكَلَامِ، وَمَتَخَصِّصٌ فِي عِلْمِ الرِّجَالِ، .. لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْحَدِيثَ؛ نَعَمْ إِذَا أَرَادَ الْبَحْثَ عَنْ حَدِيثٍ يَعْرِفُ كَيْفَ يَبْحَثُ عَنْهُ، وَيَعْرِفُ مَا فِي رِجَالِهِ مِنَ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بِحُكْمِ تَخْصُّصِهِ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا هُوَ عِلْمُ الْحَدِيثِ».

(٤) «تحفة الأشراف» (٨/٤٢٦).

(٥) بَيْنَ مَنْ يُعْتَمَدُ حَدِيثُهُ وَيُحْتَسَنُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَالْمَعْلِيِّ، انْظُرْ «الجرح والتعديل» (٤/٢١-٢٢)، وَ«الشُّقَات» لِلْمَعْلِيِّ (ص/١٨٤). وَبَيْنَ مَنْ يَصْرَحُ بِتَضَعُّفِهِ وَيُؤَنِّه، كَابْنِ مَعِينٍ، وَالْجَوْزْجَانِي، وَالدَّارِقُطَنِي، انْظُرْ «الجرح والتعديل» (٤/٢١)، وَ«سَوَالِاتِ الْحَاكِمِ لِلدَّارِقُطَنِي» (ص/٢١٣)، وَ«أَحْوَالِ الرِّجَالِ» (ص/١١٤). بَلْ كَانَ يَحِبُّ الْفَقْهَانَ يَضَعُّفَهُ جَدًّا، كَمَا فِي «الجرح والتعديل» (٤/٢١).

أعدل الأحكام فيه ما وُفق إليه ابن حبان بقوله: «كان صدوقاً حافظاً، مِمَّنْ كان يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار، حتَّى لا يُحتجَّ به إذا انفرد»^(١).

قلت: روايته هذه لحديث الجارية بالإشارة، قد خالف فيها ما رَوَاه الثَّقَات بصيغة التَّلْفِظ، فقد انفردَ عنهم في ذلك وهم أوثق منه وأضبط؛ فهي بهذا الاعتبار مِن قِبَل المنكر أو الشَّاذ! ولفظ مسلم: «أين الله؟» هو المَحْفُوظ الصَّحيح.

وأما قول المعترضِ ثانياً: أَنَّ الرُّوَاةَ مِنَ الصَّحَابَةِ تَفَرَّقُوا فِي الْفَظِ الْحَدِيثِ، فتارةً يقولون: «أين الله؟»، وتارةً: «مَنْ رَبُّكَ»، وتارةً: «اتَّشْهَدِينَ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»:

فجوابه: نفسُ ما دفعنا به المعارضةَ قبلَه: أَنَّ رواية معاوية بن الحكم في «صحيح مسلم»، وباقي الروايات المُدَّعاة معارضتها له خارج «الصَّحيح»، والمنهج الحديثي يقتضي تقديم ما في «الصَّحيح» على ما في غيره عند التَّعارض. هذا على فرض تساوي جميع الطُّرُق في القوَّة.

ودعوى الكوثريِّ إشارةً البيهقيِّ إلى تركِ مسلمٍ ذَكَرَ قِصَّةَ الجارية في حديث معاوية بن الحكم، ثُمَّ تعليله لهذا التَّركِ منه باختلافِ الرُّوَاةِ في لفظه: ففيه نظر لا يخفى؛ فَإِنَّ قِصَّةَ الجارية قد ذكرها مسلم ضمنَ حديث معاوية بن الحكم في «صحيحه» حقيقةً، ونُسَخ كتابه شاهدة، ولم يَزَل العلماء يَنْسَبُونَ الْقِصَّةَ إِلَى «صحيح مسلم» مِن قَبْلِ عَهْدِ البيهقيِّ.

والتحقيق: أَنَّ ما وَقَعَ مِن اختلافٍ مُدَّعى في بعض ألفاظِ هذا الحديث، ليس من الاختلاف المُفْضِي إِلَى الاضطرابِ - كما يريدُه الكوثريُّ - لِمَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِن كَوْنِ بعض تلك الرواياتِ إمَّا حكايةَ حادثةٍ مُسْتَقَلَّةٍ، أو ضعيفة لا تنتهض للمعارضة أصلاً، كما سيأتي تحقيقه.

(١) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٢٠).

وبما أنَّ الحكم في هذا المَقَامَ يفتقر إلى دراسةِ الأسانيد ومقارنتها فيما بينها، لِيُطْرَحَ منها ما لا يَصَحُّ أن يُعَارَضَ به، وما صَحَّ يُنْظَرُ في سياقه ودعوى المخالفة فيه؛ ناسب أن يُحَقِّقَ القول في ذلك لتتكشف الغُمة عن ضعيف الآلة في تمييز الصُّحاح عن الضُّعاف من الأخبار، فأقول:

أما حديث معاوية بن الحكم الَّذي أخرجه مسلم، فقال في إسناده: «حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصُّبَّاحِ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَجَّاجِ الصُّوْفِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ» به.

قلت: هذا الإسناد مُسَلَّسٌ بِالْحُفَظِ الْأَثْبَاتِ لِمَنْ طَالَعَ تَرَاجُمَهُمْ فِي مِظَانِهَا، قَدْ أَجْمَعَ عَلَى وَثَاقَتِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْفَرَنْ، غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ فِيهِ -مَعَ جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ- كَثِيرُ الْإِرْسَالِ، بَلْ نَعَتَهُ النَّسَائِيُّ بِالتَّذْلِيلِ^(١)؛ وَهَذَا الْوَصْفُ فِيهِ وَمَا اعْتَلَّ بِهِ الْكُوْثَرِيُّ لِتَضْعِيفِ هَذَا الْخَبَرِ^(٢)

وَلَيْسَ يَصِفُوهُ هَذَا الْإِعْتِلَالُ، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ كَثِيرٍ قَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٣)؛ وَعَلَى افْتِرَاضِ عَدَمِ التَّصْرِيحِ، فَقَدْ تَوَبَّعَ يَحْيَى عَنْ شَيْخِهِ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ مِنْ اثْنَيْنِ:

١- مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(٤)؛ وَكَفَى بِهِ إِمَامَةً فِي الدِّينِ، وَغُنْيَةً فِي الْمَتَابَعَاتِ.

(١) «تعريف أهل التقديس» لابن حجر (ص/٣٦).

(٢) تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» - بتحقيقه (ص/٣٩٠).

(٣) (٣٩/١٨٤، برقم: ٢٣٧٦٧).

(٤) كما في «الموطأ» (ك: العتق والولاء، باب: ما يجوز من العتق في الرقاب الراجية، رقم: ٨)، إلا أنه قال: «عن عمر بن الحكم» بدل «معاوية بن الحكم»، وقد وهم مالك في اسمه، كما بيَّنه تلميذه الثَّانِسِيُّ فِي «الْوَسَالَةِ» (ص/٧٣)، وَمِثْلُهُ الْبَزَّازُ، وَغَيْرُهُمَا، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (٧٦/٢٢).

٢- وُقِّلِحَ بن سليمان، وحديثه في رتبة الصَّدوق - كما سبق بيَّأته - ومتابعته ليحيى مختصرةً المتن^(١).

فَبَانَ بِذَا نَقَاوَةِ إِسْنَادِ مُسْلِمٍ، وَيَحْيَى بن كَثِيرِ الَّذِي فِيهِ يَكْفِيهِ فَضْلًا أَنَّهُ «أَحْسَنُ النَّاسِ سِياقًا لَهُ عَنْ هَلَالِ بن أَبِي مَيْمُونَةَ»^(٢).

وَأَمَّا عَنْ الرِّوَايَاتِ الْآخَرَى الَّتِي عَوَّضَ بِهَا حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بن الْحَكَمِ: فَاسْمُنْ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ - عَلَى غَثَائِهِ، مِمَّا يَسْتَدْعِي نَوْعَ نَظَرٍ فِيهِ - رِوَايَتَانِ^(٣):
أَوَّلَاهُمَا: مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ أَعْجَمِيَّةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلِيَّ عَتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ: «أَبِينَ اللَّهَ؟» فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِإصْبَعِهَا السَّيِّئَةِ، فَقَالَ لَهَا: «مَنْ أَنَا؟»، فَأَشَارَتْ بِإصْبَعِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَإِلَى السَّمَاءِ، أَي: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا»^(٤).

(١) أَخْرَجَ حَدِيثَهُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ: أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» (٤: الصَّلَاةُ، بَابُ: تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْمٌ: ٩٣١) يَذْكُرُ قِصَّةَ الْمَطَاسِ فَقَطْ، وَكَذَا الْبُخَارِيُّ فِي «عِلَقِ أَفْعَالِ الْعِبَادَةِ» (ض/١٠٧) مُخْتَصَرًا جِدًّا، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١/٤٤٦)، وَأَحَالَ بِهِ عَلَى رِوَايَةِ يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، فَقَالَ: «ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ».

(٢) شَهِدَ لَهُ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِعْبَابِ» (٣/١٤١٥)، حَيْثُ جَاءَ الْحَدِيثُ فِي بَعْضِ الْمَصْشَفَاتِ نَامِثًا، وَفِي الْآخَرَى مُخْتَصَرًا، مَعَ مَا فِيهَا مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْقِصَّةِ.

(٣) قَدْ أَعْرَضَتْ عَنْ إِبْرَادِ رِوَايَةِ ثَالِثَةٍ، احْتِجَّتْ بِهَا (السَّقَافُ) فِي كِتَابِهِ «تَفْخِيقَ الْفُهُومِ الْعَالِيَةِ بِمَا ثَبَتَ وَمَا لَمْ يَثْبُتْ فِي حَدِيثِ الْجَارِيَةِ» (ص/١١) عَلَى إِبْطَالِ لَفْظِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بن الْحَكَمِ الَّذِي فِي «مُسْلِمٍ»، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٦٥٣) وَغَيْرِهِ: مِنْ طَرِيقٍ: حَمَادُ بن سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الشَّرِيدِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقُلْتُ: إِنَّ أُمَّي أَوْصَتْ أَنْ تُعْتَقَ حَضْرَا رَقَبَةٍ، نَزَلَتْ عِنْدِي جَارِيَةٌ نَوْبِيَّةٌ، أَفَبِجَزْئِي عَنِي أَنْ أَعْتَقَهَا عَنْهَا؟ قَالَ: ائْتَنِي بِهَا، فَأَتَيْتُهَا بِهَا، فَقَالَ لَهَا الصَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَبُّكَ؟» ... الْحَدِيثُ. فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ كَمَا تَرَاهَا سَنَدُهَا وَمَتْنُهَا فِي وَادِي، وَسَنَدُ وَمَتْنُ الَّتِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي وَادٍ آخَرَ تِلْكَ أُمُّ شَرِيدٍ مِنْ تَرِيدِ إِعْتَاقِ رَقَبَةٍ، اسْتَفْصَرَ ابْنُهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ جَوَازِ ذَلِكَ فِي جَارِيَةٍ لَهُ أَعْجَمِيَّةٌ، أَمَّا الَّذِي فِي «مُسْلِمٍ» فَالْمُعْتَقُ هُوَ مُعَاوِيَةُ، وَالْمُعْتَقُ جَارِيَتُهُ هُوَ لَا أُمَّهُ، تَكْفِيرًا مِنْهُ عَنْ صُكِّهَا، مَا مِنْ هَذَا مِنْ ذَاكَ؟

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣/٢٨٥)، رَقْمٌ: ٧٩٠٦

فهذا الحديث قد جاء من طريق: يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن أخيه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا إسناد رجاله ثقات، والمسعودي وإن كان قد اختلط بأخرة^(١)، وكان يزيد بن هارون - الراوي عنه - ممن أخذ عنه بعد الاختلاط^(٢): فإن هذا توبع عنه من عبد الله بن رجاء^(٣)، وهو ممن أخذ عن المسعودي قبل اختلاطه^(٤)؛ غير أنه رواه عن المسعودي بلفظ: «مَنْ رُبُّكَ؟»، فيُقدَّم على لفظ يزيد عنه في السؤال عن الأبن.

فالحديث بهذا «مَحْفُوظٌ عن المسعودي»^(٥)، مُتَرَدِّدٌ بين الصَّحَّةِ والحُسْنِ^(٦). إذا تقررَ هذا الحكم لهذه الرواية: أمكن الانفصالُ عن دعوى التعارض والاضطراب المزعومَ بينها وبين حديث معاوية بن الحكم بالترُّوع إلى اختلاف الواقعتين من الأساسي وهذا ظاهر لِمَنْ تأمل سياقيهما:

أ- فإنَّ الرَّجُلَ في حديث أبي هريرة: هو مَنْ جاء بالجارية ابتداءً دون طلب، وكان عتق رقية عليه واجبة؛ بخلاف حديث ابن الحكم: حيث لم يأت هو بجاريته إلَّا بعد طلب النَّبي ﷺ، وكانت رغبته في عتقها نَدْبًا منه، تكفيرًا عن صُغَّها.

ب- والجارية في حديث أبي هريرة عَجَمَاءٌ لا تُفْصَحُ، بينما جارية ابن الحكم فصيحة اللسان!

(١) انظر «المختلطين» للعلائي (ص/٧٢)، و«الاختباط» لابن العجمي (ص/٢٠٥).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» ٦/٣٨٤-٣٨٥، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/٣٣٦).

(٣) وهو ثقة بصري، وقيل صدوق لا بأس به، انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/٢١٠).

(٤) انظر «الكواكب النيرات» لابن الكيال (ص/٢٩٤).

(٥) كما قال الدَّارِقُطَنِي في «العلل» له (٩/٣٠)، بخلاف من ضَعَّفَ هذا الحديث من المعاصرين كونه من طريق المسعودي برواية يزيد بن هارون عنه، كما تراء عند الألباني في «مختصر العلل» (ص/٨١-٨٢)، وتابعه عليه سليم الهلالي في كتابه «أين الله؟ دفاع عن حديث الجارية» (ص/٢٣ فما بعده).

(٦) كما نحا إليه الذَّهَبِيُّ في «العلل» له (ص/١٦).

ج- أضيف هذا إلى اختلاف مَحْرَجِي الحديثين، وهو قرينة قوية على انفصال كل من الحديثين عن الآخر، وكونهما حادثين مُستقلّتين.

ثم على فرض انسداد وجوه الجمع بينهما -كما يوجهه الكوثري-: فقد كرّرنا مراراً أن قواعد العلماء تقتضي الانتقال إلى الترجيح، وحينئذ لا محيد عن ترجيح رواية معاوية بن الحكم على رواية أبي هريرة، لعدّة اعتبارات:

أولاهـا: أن حديث ابن الحكم في «الصحيح»، ورواية أبي هريرة خارجه.

ثانيها: لأن رواته أضبط وأكثر من رواية حديث أبي هريرة.

ثالثها: لأن حديثه لم يُختلف في سنده، بخلاف حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد اختلف في وصله وإرساله^(١)؛ ولا شك أن ما لم يُختلف فيه أرجح ممّا اختلف فيه^(٢).

رابعها: أن معاوية بن الحكم هو صاحب القصة، فروايته لها مُقدّمة على رواية غيره^(٣)، وهذا كافٍ في الترجيح وحده.

وهذا -كما قدّمنا- على تقدير كون الحديثين حادثاً واحداً، وأن الجمع بينهما عويص؛ وقد تبين لك أن الحديثين مُتغييران في الحادثة، مختلفان في المخرج، فلا وجه لتكلف الاضطراب فيما بينهما.

وأما ثاني الروايات التي عورض بها حديث معاوية بن الحكم:

فنفس حديث أبي هريرة السابق، لكن بسياقٍ مُغايرٍ له، جاء من رواية معمر بن راشد، عن الزُّهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رجلٍ من الأنصار:

أنه جاء بأمة سوداء إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله، إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة، فقال لها النبي ﷺ: «انشهدين أن لا إله

(١) ذكره الدراطيني في «العلل» (٢٩/٩)، وسيأتي ذكر هذا الاختلاف قريباً.

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣٨/٢)، (٣١٥).

(٣) انظر «الواضح في أصول الفقه» لابن عقيل (٨٢/٥)، و«المُدّة» لابن القراء (١٠٢٥/٣).

«إلا الله؟» قالت: نعم، قال: «أنتشهدان أنني رسول الله ﷺ؟» قالت: نعم، قال: «أقولمَنين بالبعث بعد الموت؟» قالت: نعم، قال: «أعنيها»^(١).

كذا رواه معمر عن الزُّهري موصولاً، وخالفه يَتْنان بَتْنان في الزُّهري، حيث أرسلًا الحديث، هما: مالك بن أنس^(٢)، ويونس بن يزيد الأيلي^(٣)، فلا ريب بعدُ في تقديم رواية هذين المرسلتين، على رواية معمر التي ظاهرها الاتصال^(٤). وعليه؛ فالصَّواب في الرواية الثانية لأبي هريرة الإرسال^(٥)، والمرسل لا يقوى على معارضة حديث معاوية بن الحكم، فضلاً عن أن يُرمى بالاضطراب لأجله.

وحاصل القول:

أنَّ حديث الجارية برواية مسلم له راسخٌ في ثبوت سنده، بليغٌ في استقامة متنه، لم تقع الرواية فيه بالمعنى كما زعمه الكوثري والغماري، بل السؤال فيه به «أين الله» هو عين لفظ النبي ﷺ؛ وهذا ما أقر به، لم ينهض أحدٌ من الحفاظ الثَّقاد لمسلمٍ باعتراضٍ عليه في ذلك، حتَّى خرَّج علينا الاثنان بما يُناقض إجماعهم بما قد علمته مِن واهي الجَلَل؛ والله يغفر لهما.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ك: المُدبر، باب ما يجوز من الرقاب، رقم: ١٦٨١٤)، ومن هنا الطريق عن عبد الرزاق أخرجه غير واحد من المصنفين.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٧٧٧، رقم: ٩)، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٦٣٨، رقم: ١٥٢٧١).

قال ابن عبد البر في «المُتمهيد» (٩/١١٤): «لم يخلف رُواة الموطأ في إرسالي هذا الحديث».

(٣) أخرجه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٩٨، رقم: ١٩٩٨٨). ويونس ثقة، قال أحمد بن صالح: «نحن لا نقدم في الزُّهري على يونس أحداً»، انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٥٦).

(٤) قال الذهبي في معمر: «ما نزال نحتج بمعمر، حتَّى يلوح لنا خطؤه بمخالفو من هو أحفظ منه، أو نعدُّه من الثقات»، قاله في «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم» (ص/١٦٦).

(٥) رواها عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مرسلَةً، ولم يرد في طريق من طرق الحديث ما يدلُّ على أنَّ عبيد الله هذا قد سمعه من ذاك الأنصاري، وهو ما استظهره الدارقطني من علِّ في هذه الرواية، فقال في «الملل» (٩/٣٠): «الصحيح عن الزُّهري مرسلًا».

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الْمَعْبُودَ مِنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ تَلْقَيْنُ
الْإِيمَانَ وَاخْتِبَارَ إِسْلَامِ الْإِنْسَانِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَلَيْسَ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْإِبْنِيَّةِ ..
الْبَحْثِ، فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ الْعَامَّ لِمَثَلِ هَذَا الْحُكْمِ، إِنْ كَانَ مُسْتَنَدَهُ اسْتِقْرَاءُ الْأَحَادِيثِ:
فَإِنَّ حَدِيثَ الْجَارِيَةِ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ! فَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّقْيِيدِ
لِلْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ انْتِقَائِيَّةٌ سَلْبِيَّةٌ، وَخَلَلٌ فِي مَنَهْجَةِ الاسْتِقْرَاءِ.

وَمَا رَدُّ بِهِ الْمُعْتَرِضِ مَبْدَأُ السُّؤَالِ النَّبَوِيِّ لِلْجَارِيَةِ بِكَوْنِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْبُودِ
مِنْهُ ﷺ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ تَنْزُلًا إِلَى قَدْرِ فَهْمِ جَارِيَةٍ نَاشِئَةٍ مَعَ قَوْمٍ مَعْبُودَاتِهِمْ
فِي بَيُوتِهِمْ، بِمَا تَبَيَّنَ مِنْ حَالِهَا، وَتَبَيَّنَ لَهُ مِنْ مِقْدَارِ عَقْلِهَا، حَيْثُ أَرَادَ ﷺ أَنْ
يَتَعَرَّفَ مِنْهَا بِذَلِكَ الْأَسْلُوبِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ وَمَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ الَّتِي فِي
الْأَرْضِ^(١).

فَإِنْ كَانَتْ هِيَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: تَبَيَّنَ بِأَنْ تُشِيرَ إِلَى صَنِمٍ بِلَدٍ أَوْ قَوْمٍ^(٢)؛ فَلَمَّا
أَجَابَتْهُ بِأَنَّ مَعْبُودَهَا وَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ، عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مُوَحَّدَةٌ، إِذْ عَلَامَةُ
الْمُوَحَّدِينَ قَصْرُ الْعِبَادَةِ عَلَى اللَّهِ فِي عَالِيَّاتِهِ، دُونَ مَا يُرَى مِنَ الْأَلْهَةِ الْمَعْبُودَةِ فِي
الْأَرْضِ.

يَقُولُ أَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيُّ (ت ٣٨٨هـ): «إِنَّ هَذَا السُّؤَالُ هُوَ عَنْ أَمَارَةِ
الْإِيمَانِ، وَسِمَةِ أَهْلِهِ، وَلَيْسَ بِسُؤَالٍ عَنِ أَصْلِ الْإِيمَانِ وَصِفَةِ حَقِيقَتِهِ.

وَلَوْ أَنَّ كَافِرًا يَرِيدُ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فُوصِفَ مِنَ الْإِيمَانِ
هَذَا الْقَدَرُ الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ الْجَارِيَةَ: لَمْ يَصِرْ بِهِ مُسْلِمًا حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَبَرَّأَ مِنْ دِينِهِ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُهُ.

وإِنَّمَا هَذَا كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ يَوْجِدَانِ فِي بَيْتٍ، فَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَنْ هَذِهِ مِنْكَ؟
فَيَقُولُ: زَوْجَتِي، وَتَصَدِّقُهُ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّمَا نَصَّدَّقُهُمَا فِي قَوْلِهِمَا، وَلَا نَكْشِفُ عَنْ
أَمْرِهِمَا، وَلَا نَطَالِبُهُمَا بِشَرَايِطِ عَقْدِ الزَّوْجِيَّةِ، حَتَّى إِذَا جَاءَانَا وَهُمَا أَجْنَبِيَّانِ،

(١) انظر «المفهم» للقرطبي (٧٣/٥)، (٧٥).

(٢) «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (١٠٨/٤).

يريدان ابتداء عقد النكاح بينهما، فإنما نطالبهما حينئذٍ بشرائط عقد الزوجية، من إحصار الولي والشهود وتسمية المهر.

كذلك الكافر إذا عُرِض عليه الإسلام، لم يُقتصر منه على أن يقول: إني مسلم، حتى يصف الإيمان بكمالهِ وشرائطهِ، وإذا جاءنا مَنْ نجهلُ حاله بالكفر والإيمان، فقال: إني مسلم، قبلناه، وكذلك إذا رأينا عليه أمارَةَ المسلمين، من قِيَّةٍ، وشارَةِ، ونحوهما: حَكَمنا بِإسلامه، إلى أن يظهر لنا منه خلاف ذلك^(١).

وأما جواب المعارضة الثالث: في دعوهم أن البخاري ترك إخراج الحديث في «صحيحه»، وأخرجه في جزء «خلق أفعال العباد» دون ذكر ما يتعلّق بكون الله في السماء .. إلخ:

فليس يخفى على مُبتدئٍ في التحصيل أن البخاري لم يقصد في «صحيحه» إخراج كلِّ الصحيح، وهو مَنْ أشارَ إلى قصد الاختصار في عنوان كتابه نفسه، تبصرةً لمن عَمِيَ عن هذا المقصد من تأليفه، فسماه «الجامع المسند الصحيح (المختصر) من أمور رسول الله ﷺ وسُنَّه وأَيَّامه».

وكذا إخراجهُ للحديث في كتابه «خلق أفعال العباد» مختصراً، لا يلزمه فيه التّصريح باختصاره، فقد أخرج في هذا الجزء نفسه غيره ممّا اختصره دون إشارة منه إلى اختصاره، مع ورودهِ كاملاً في مواضع أخرى من كُتبه^(٢)!

وأما جواب المعارضة الرابعة: في دعوهم أن مسلماً أخرج الحديث في باب تحريم الكلام في الصلاة، ولم يروه في كتاب الإيمان .. إلخ:

فدعوى الكوثري فيها تزويد ظاهرٍ على مسلم؛ وقد تقدّم البيان على أن مسلماً لم يتصدّ لِمَا تصدّى له البخاري من استنباط الأحكام وتقطيع الأحاديث

(١) «معالم السنن» للخطابي (١/٢٢٢-٢٢٣).

(٢) مثاله: حديث هاني بن يزيد رضي الله عنه قال: قلت للنبي ﷺ: أحبرني بشيء يدخلني الجنة، قال: عليك بحسن الكلام، وبدل الطعام، هكذا رواه مختصراً في «خلق أفعال العباد» (ص/٦٨)، دون أن يشير إلى اختصاره، مع أن في الحديث قصة حذفها منه، قد أسدعا البخاري بنفس إسداد المختصرة في «الأدب المفرد» (ص/٤٣٦)، رقم: ٣٥٣، وانظر «تكميل العين» (ص/١٤٢).

على أبوابها المناسبة، بل مسلمٌ يجمعُ طرق الحديث في أنسب مكانٍ، لا يكاد يكرّر الحديث في أكثر من بابٍ إلا نزرًا يسيرًا.

فلَمَّا كان أغلب لفظ حديث معاوية بن الحكم هذا مندرجًا في الفقهيات، ارتأى مسلمٌ وضعه في كتابٍ فقهِيٍّ، فيما اختاره من كتاب الصَّلَاة والمساجد.

وإذ لم يرق للكوثريُّ إلا تبويب مسلم لهذا للحديث في الفقهيات، فإنَّ غيره من أرباب المصنّفات قد احتسبوه في أبواب الاعتقاد وما تعلّق بها^(١)! بل منهم من استدلَّ به في العقديات والفقهيات معًا^(٢)! فأين هو من هؤلاء؟

وأما دعوَى المخالف في المعارضة الخامسة: أنَّ الله لا يُسأل عنه بأين، وأنَّ في إثبات علوِّ الله وفوقيته على خلقه تحييرًا له في جهة، وتموضّعًا في مكان، وهذا ينافي تنزيهه . . إلخ؛ فجوابه:

أنَّ ما جاء في هذا الحديث وأمثاله من إثبات العلوِّ لله تعالى وجواز السؤال عنه بأين والإشارة له في جهة العلوِّ، ليس هو قول المجسّمة ولا المُشبهة، بل قول ربُّنا في كتابه ونبيِّنا في سنّته؛ وهو ما اجتمع على الإيمان به علماء المسلمين وعوامُّهم صدر هذه الأئمة المباركة، كما قاله نجمهم مالك بن أنس: «إنَّ الله فوق السَّماء، وعلمُه في كلِّ مكان»^(٣).

يقول ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ): «قوله في هذا الحديث للجارية أين الله: على ذلك جماعة أهل السُّنة، وهم أهل الحديث، ورواؤه المتفقهون فيه، وسائر نقلته كلُّهم، نقول ما قال الله تعالى في كتابه . .»، وبعد أن سرَّد بعض الآيات في إثبات العلوِّ قال: «... ولم يزل المسلمون إذا دهمهم أمرٌ يُقلقهم فرَّعوا إلى

(١) منهم الثَّسائي حين أخرجه في «السنن الكبرى»، في باب تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، برقم: ١١٤٠١.

(٢) كابن خزيمة، حيث أورد في كتاب الصَّلَاة من «صحيحه» (٣٥/٢)، رقم: ٨٥٩، والبيهقي، حيث أورد في كتاب «الأسماء والصفات» (١/٢٧٨)، ثم احتجَّ به في كتاب الظَّهار وكتاب الإيمان من «سننه الكبرى» (٢/٣٢٥)، رقم: ٨٩٠.

(٣) رواه عنه أحمد بسنده في «العلل ومعرفه الرجال» (٣/١٨٠)، و«مسائل الإمام أحمد». رواية أبي داود (ص/٣٥٣).

رَبِّهِمْ، فَرَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَوْجَهُهُمْ نَحْوَ السَّمَاءِ يَدْعُونَهُ، وَمَخَالَفُونَا يَنْسُبُونَا فِي ذَلِكَ إِلَى التَّشْبِيهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَمَنْ قَالَ بِمَا نَقُطُّ بِهِ الْقُرْآنَ فَلَا عَيْبَ عَلَيْهِ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ^(١).

فَعَلَى أَيِّ أَسَاسٍ نَقْلِي يُقَالُ بَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ عَنِ اللَّهِ بَآيْنَ؟
بَلْ كَيْفَ يُجْتَرَأُ عَلَى حَدِيثِهِ ﷺ أَنْ يُوصَفَ سَوَالُهُ فِيهِ بِـ «أَنَّهُ اللَّفْظُ الْمُسْتَشْنَعُ»^(٢)؟!

فَأَمَّا ظَاهِرُ مَا أَفَادَهُ حَدِيثُ الْجَارِيَةِ: فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ أَنَّهُ فِي جَوْفِهَا! أَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ تَحْصُرُهُ وَتَحْوِيهِ؛ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا عَاقِلٌ بَاقٍ عَلَى فِطْرَتِهِ؛ بَلِ الْعُلَمَاءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا أَعْمَالِهِ.

بَلِ عَقْلَاءُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ فِي جَوْفِ السَّمَاءِ، مَحْصُورٌ مُحَاطٌ بِهِ، تَحْوِيهِ الْمَصْنُوعَاتِ، وَتَحْصِرُهُ السَّمَوَاتِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ فَوْقَهُ، وَبَعْضُهَا تَحْتَهُ، أَوْ أَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعَرْشِ أَوْ غَيْرِ الْعَرْشِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ: أَنَّهُ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ زُنْدِيقًا!

وَنَقُولُ -فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ- فَيَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ إِلَهٌ يُعْبَدُ، وَلَا عَلَى الْعَرْشِ رَبٌّ يُصَلَّى لَهُ وَيُسَجَّدُ! وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ؟ وَلَا نَزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْ عِنْدِهِ: أَنَّهُ مُعْطَلٌ مُبْتَدِعٌ.

وَقَدْ احْتَجَّ مُجَوِّزُو الْأَيْنِيَّةِ -مَعَ مَا قَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَاجْتِمَاعِ السَّلَفِ- بِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الوجودُ بِذَوْنِهَا، وَأَنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْبَدِهيَّاتِ وَأَوْضِحِ الصَّرُورِيَّاتِ^(٣)؛ وَاللَّهُ ﷻ قَدْ قَطَرَ الْعِبَادَةَ عَرَبِيَهُمْ وَعَجَبَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا دَعَا اللَّهُ تَوَجَّهَتْ قُلُوبُهُمْ إِلَى الْعُلُوِّ؛ لَا يَقْصِدُونَهُ عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَلَا عَنْ شِمَائِلِهِمْ أَوْ تَحْتَ

(١) «الاستذكار» (٢٣٧/٧).

(٢) تعليق السكاك على «دفع شبه التشبيه» (ص/١٨٨).

(٣) «القائد إلى تصحيح المقالة» للمعلمي (ص/٢٠٨).

أرجلهم؛ فِطْرَةً أَفْحَمَ بِهَا أَبُو جَعْفَرِ الْهَمْدَانِيُّ (ت ٣٥١هـ) ^(١) أبا المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)، وذلك فيما حكاه عنه قال:

«سَمِعْتُ أبا المعالي الجويني وقد سُئِلَ عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [الأنعام: ٥]، فقال: كان الله ولا عرش...، وَجَعَلَ يَتَخَبَّطُ فِي الْكَلَامِ. فَقُلْتُ: قد عَلِمْنَا مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ، فَهَلْ عِنْدَكَ لِلضَّرُورَاتِ مِنْ حِيلَةٍ؟

فقال: ما تريد بهذا القول، وما تعني بهذه الإشارة؟
فقلت: ما قال عارف قط: يا رَبَّاهُ، إِلَّا قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّكَ لِسَانُهُ، قَامَ مِنْ بَاطِنِهِ قَصْدٌ لَا يَلْتَفِتُ يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً، يَقْصِدُ الْفَوْقَ! فَهَلْ لِهَذَا الْقَصْدِ الضَّرُورِيُّ عِنْدَكَ مِنْ حِيلَةٍ؟..

وبكيت وبكى الخلق، فَضْرَبَ الْأَسَاطِذُ بِكُفِّهِ عَلَى السَّرِيرِ، وَصَاحَ: يَا لِلْحَيْرَةِ! وَخَرَقَ مَا كَانَ عَلَيْهِ،.. وَنَزَلَ وَلَمْ يُجِئْنِي،.. فَسَمِعْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَصْحَابَهُ يَقُولُونَ: سَمِعْنَاهُ يَقُولَ: حَيْرَنِي الْهَمْدَانِيُّ! ^(٢).

فهذه الفطرة التي ما بُعِثَ الرُّسُلُ إِلَّا بِتَكْمِيلِهَا وَتَقْرِيرِهَا، لَا بِتَحْوِيلِهَا وَتَغْيِيرِهَا كَمَا يَفْعَلُ مَنْ خَالَفَ سُنَّتَهُمْ، مِنَ الْحُلُولِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ، فَيَسْتَنْكِرُونَ أَنْ يُشَارَ إِلَى اللَّهِ بِأَيْنٍ، وَيُؤَرِّدُونَ عَلَى النَّاسِ شُبُهَاتٍ، بِكَلِمَاتٍ مُشْتَبِهَاتٍ، لَا يَفْهَمُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مَقْصُودَهُمْ بِهَا؛ وَلَا تُحَسِّنُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ تُجِيبَهُمْ.

يقول ابن كُلاب: «لو لم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا الفن خاصة إلا ما ذكرت من هذه الأمور، لكان فيه ما يكفي، كيف وقد عُرس في بنية الفطرة، وَتَعَارَفَ الْأَدَمِيُّينَ مِنْ ذَلِكَ، مَا لَا شَيْءَ أَبِينُ مِنْهُ وَلَا أَوْكَدُ؟ بَلْ لَا تَسْأَلُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ عَنْهُ، غَرِيبًا وَلَا عَجَمِيًّا وَلَا مُؤَمِّنًا وَلَا كَافِرًا، فَتَقُولُ: أَيْنَ رَبُّكَ؟

(١) محمد بن أبي علي الحسن بن محمد الهمداني الحافظ، قال السمعاني: «ما أعرف أن في شيوخ عصره سمع أحد أكثر مما سمع هو»، وقال الذهبي: «الحافظ الرِّحَالُ الزَّاهِدُ، بَقِيَّةُ السَّلَفِ وَالْأَبْيَاتِ»، انظر سير أعلام النبلاء (١٠١/٢٠).

(٢) أخرجهما الذهبي في «العرش» (١٥٣/١)، و«العلو» (ص/٢٥٩)، بإسناد رواه ثقات حفاظ.

إِلَّا قَالَ: فِي السَّمَاءِ، إِنْ أَفْصَحَ، أَوْ أَوْمَأَ بِيَدِهِ، أَوْ أَشَارَ بِطَرْفِهِ، إِنْ كَانَ لَا يَفْصَحُ، لَا يُشِيرُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَرْضٍ وَلَا سَهْلٍ وَلَا جَبَلٍ.

وَلَا رَأَيْنَا أَحَدًا دَاعِيًا لَهُ إِلَّا رَافِعًا يَدِيهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَلَا وَجَدْنَا أَحَدًا غَيْرَ الْجَهْمِيَّةِ يُسْأَلُ عَنْ رَبِّهِ فَيَقُولُ: فِي كُلِّ مَكَانٍ! كَمَا يَقُولُونَ، وَهُمْ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ النَّاسِ كُلِّهِمْ، فَتَاهَتِ الْعُقُولُ، وَسَقَطَتِ الْأَخْبَارُ، وَاهْتَدَى (جَهْمٌ) وَحْدَهُ وَخَمْسُونَ رَجُلًا مَعَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ مَضَلَاتِ الْفِتَنِ^(١).

وَمِنْ ثَمَّ نَقُولُ: إِنَّ أَصْلَ ضَلَالِ مَنْ طَعَنَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ تَكْلُفُهُ فِيهِ بِكَلِمَاتٍ مُجْمَلَةٍ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرْعِ؛ وَلَا قَالَهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا تَرَاهُ فِي نَصِّ مَا مَرَّ عَلَيْكَ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ الْخَامِسَةِ، كَلْفِظِ التَّحْيِيزِ، وَالْجِسْمِ، وَالْجِهَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِنْشَأُ الْغُلْطِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ: خُلْطُهُمْ بَيْنَ نَوْحِي الْأَمْكَنَةِ: الْوُجُودِيَّةِ الْمَخْلُوقَةِ، وَالْعَدَمِيَّةِ، فَلَمْ يَفْهَمُوا بَيْنَ كَوْنِهِ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ إِلَّا بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ لِلْمَكَانِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَعْدُونَهُ فِي الشَّاهِدِ! وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ إِمَامٌ لِلْسُّنَّةِ قَطُّ.

وَتَفْصِيلُ الرَّدِّ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي دَفْعِ الْمَعَارِضَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى حَدِيثِ «رُؤْيَا اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ» مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ فِي الْمَعَارِضَةِ السَّادِسَةِ: أَنَّ اعْتِقَادَ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَلَى خَلْقِهِ عَقِيدَةٌ لِلتَّعَرُّبِ الْقَدَامِيِّ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ .. إلخ؛ فَجَوَابُ ذَلِكَ:

أَنَّ إِيْمَانَ الْمَشْرِكِينَ الْعَرَبِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ السَّمَاءِ هُوَ مِنَ الْقَضَايَا الْمَرْكُوزَةِ فِي الْفُطْرِ، فَلَيْسَ لِلْعَرَبِ الْجَاهِلِيِّينَ اخْتِصَاصٌ بِذَلِكَ، مَا هُوَ إِلَّا كإِقْرَارِهِمْ بِبَاقِي مُتَقَضِّيَّاتِ رَبُّوبِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ، كَالْخَلْقِ، وَالْإِحْيَاءِ، وَالْإِمَاتَةِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ فِي مِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الْهُنُكُوتُ: ٦١].

(١) نقله ابن تيمية عن كتاب «الصفات» لابن فورك في كتابه «بيان تلبس الجهمية» (٩١/١).

ثُمَّ إِنَّا إِذْ نَقَرُ بِسْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَّارِيَةِ عَنِ الْإِيْنَةِ فِي مَقَامِ اسْتِكْشَافِهِ لِدِينِهَا،
فَلَسْنَا نَدْعِي أَنَّ الْإِقْرَارَ بِعَلْوِ اللَّهِ تَعَالَى دَلِيلٌ عَلَى الْإِيْمَانِ بِمُجَرَّدِهِ! وَلَا هَذَا مَا
رَمَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سْوَالِهِ ذَاكَ.

بَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْإِيْمَانِ بِالْعَلْوِ هُوَ (مِنْ) الْإِيْمَانِ وَلَيْسَ الْإِيْمَانُ كُلُّهُ؛ وَإِنَّمَا
اسْتَحْضَرَهُ ﷺ فِي سْوَالِهِ لِلجَّارِيَةِ بِخَاصَّةِ اسْتِجْلَابًا لِأَمَارَةِ إِيْمَانِهَا، بِمَا سَبَقَ شَرْحَهُ
مِنْ مُلَابَسَاتٍ فِي جَوَابِ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ، بِمَا لَمْ يَجْرِي بِهِ لِسَانُهُ ﷺ إِلَّا مَرَّةً
أَوْ مَرَّتَيْنِ طَوْلَ حَيَاتِهِ لِاعْتِبَارٍ ضَيِّقٍ.

فَمَا أَرَى مِنْ الْكِيَاسَةِ اخْتِبَارُ الْعَامَّةِ بِمَثَلِ هَذَا السَّوَالِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ
سُنَّةً! -كَمَا قَدْ يَعْتَقِدُهُ بَعْضُ الْمُتَنَطِّعَةِ- بَلْ هُوَ بَبَابُ الْكِرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ أَلْصَقُ إِنْ
آلَ أَمْرُهُ إِلَى الْخُصُومَاتِ وَانْفِكَالِ الْجَمَاعَاتِ، فِي زَمَنِ صَارَ النَّاسُ يَنْسَلِخُونَ فِيهِ
مِنْ دِينِ اللَّهِ سِرَاعًا!

وَالْأَصْلُ فِي مَثَلِ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ -كَمَا يَقْرُرُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ- أَنْ يُمْنَعَ الْعَامَّةُ عَنْ
الْخَوْصِ فِي التَّفَاصِيلِ الَّتِي تُوقِعُ بَيْنَهُمُ الْفُرْقَةَ وَالتَّنَاحِرَ، وَجَمْعُهُمْ عَلَى الْجُمْلِ
الْثَّابِتَةِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الْفُرْقَةَ وَالْاِخْتِلَافَ مِنْ أَعْظَمِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ
وَرَسُولُهُ^(١)؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٢٣٧/١٢)، و«الاستقامة» (١٩٢/١) لابن تيمية.

التبعت الثاني

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث «احتج آدم وموسى»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَّقُ حَدِيثِ «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «احتجَّ آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيبتنا، وأخرجتنا من الجنة! قال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه، وحطَّ لك بيده: أتلومني على أمرٍ قَدَرَهُ اللهُ عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟»^(١)

(١) قد يتوهم القارئ نوعَ معارضةٍ بين هذه الجملة من الحديث، مع ما ثبت في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن كتابة المقادير متحققة قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، إذ ظاهره أن تقدير معصية آدم متأخر عن كتابة المقادير، فلا يشملها التقدير المتقدم.

والحاصل أنه يمكن الإجابة عن هذا المعارض بالثاني:

الأول: أن تقدير معصية آدم مخصوص من التقدير العام المتقدم، فتكون الكتابة حاصلةً قبل خلق آدم بأربعين سنة، وقد يكون وقوعها مدّةً لبثه طينًا إلى أن تُفخت فيه الروح؛ على ما رُوي أن ما بين تصويره ونفخ الروح فيه كان مدّةً أربعين سنة، وكلا التقديرين العام والخاص قد أحاط الله بهما علمًا؛ وهذا القول اختاره ابن الجوزي، كما في كتابه «كشف مشكل أحاديث الصححين» (٣/٣٨٣).

الثاني: أن هذا التقدير حاصل بعد التقدير الأول، والتقدير الأول قد انتظمه واشتمل عليه، فلم يخرج عنه، وهذا اختيار ابن القيم في «شفاء العليل» (١/٨٢).

الثالث: أن هذه الكتابة هي الكتابة في الثوراة، كما ورد في رواية مسلم التالية، وهذا اختيار الماروي في «المعلم» (٣/١٧٨).

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى -ثَلَاثًا- مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وفي لفظ لمسلم^(٢) تَفَرَّدَ بِهِ: قال رسول الله ﷺ:

«احتجَّ آدم وموسى عليهما السَّلام عند ربِّهما، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قال موسى: أنت آدم الَّذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، واسكنك في جنَّته، ثُمَّ أَهْبَطَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ!

فقال آدم: أنت موسى الَّذي اصطفاك الله برسالته، وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها نبيان كل شيء وقربك نجياً، فيكم وجدتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قال موسى: بأربعين عاماً، قال آدم: فهل وجدتَ فيها: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: نعم، قال: أَفَتُلَوْنِي عَلَى أَنْ حَمَلْتَ عَمَلًا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟

قال رسول الله ﷺ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

(١) رواه البخاري في (ك: القدر، باب: تحاج آدم وموسى عند الله، رقم: ٦٦١٤)، ومسلم في

(ك: القدر، باب: حجاج آدم وموسى ﷺ، رقم: ٢٦٥٢).

(٢) في (ك: القدر، باب: حجاج آدم وموسى ﷺ، رقم: ٢٦٥٢).

المطلب الثاني

سُوق دَعَوَى الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

لحديثِ «احتجَّ آدمُ وموسى»

أُسُّ الْمُعَارَضَاتِ الدَّارِجَةِ عَلَى لِسَانِ الطَّاعِنِينَ فِي قَدَحِهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ تَرَكُّزٌ فِي دَعْوَاهُمْ: أَنَّ آدَمَ ﷺ فِيهِ احْتِجٌّ بِمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ لِفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَسَائِرِ الْكَفَّارِ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهَا، وَلَمَّا بَطُلَ ذَلِكَ، عَلِمْنَا فَسَادَ هَذِهِ الْحُجَّةِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، يَقُولُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِي):

«الْإشْكَالُ الْكَبِيرُ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَنْسَبُ لِآدَمَ احْتِجَاجُهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ لِلَّهِ، بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَهَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ؛ وَبِالْثَّانِي: فَلَا يَجُوزُ مَلَامَتُهُ عَلَيْهَا! وَهَذَا عَيْنُ قَوْلِ فِرْعَوْنَ الْجَبَرِيَّةِ، وَعَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعَصَاةِ جَمِيعِهِمْ مِنَ الْبَشَرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا فَعَلُوهُ كَانَ مُقَدَّرًا عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَزَلِّ! إِذَنْ فَلِمَاذَا الْحُدُودُ، وَالْقَصَاصُ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ؟!»

وَالْأَنْكَبُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَنْسَبُ لِلرُّسُولِ مُوَافَقَتَهُ لِكَلَامِ آدَمَ، وَاعْتِبَارَهُ أَنَّهُ غَلَبَ مُوسَى وَحُجَّتَهُ؛ مَكْرَرًا ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ! هَذَا مَعَ أَنَّ الْقُرْآنَ أَبْطَلَ هَذَا الشُّوعَ مِنَ الْاحْتِجَاجِ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ . . وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَعْلَمْنَا رَسُولُ اللَّهِ أَمْرًا يَخَالِفُ الْقُرْآنَ^(١).

(١) «نَحْنُو تَفْعِيلُ قَوَاعِدِ نَقْدِ مَتْنِ الْحَدِيثِ» (ص/ ٢٨٤).

ويقول (سامر إسلامبولي): «النبي موسى يلوم آدم على إخراج الذرية من الجنة، وسبب ذلك هو معصية آدم، فاللوم هو على المعصية التي نتج عنها الإخراج من الجنة، ولا علاقة هنا لكون آدم تاب من المعصية أو لم يتب؛ لأن ذلك متعلق به وبمغفرة الله له، والذي يهمنا ما ترتب على المعصية الذي هو الإخراج من الجنة؛ أما تبرير آدم فكان بالقدر، واحتج أن ذلك الإخراج كان مكتوباً عليه قبل خلقه بأربعين سنة، والجواب النبوي هو: أن آدم حج موسى.

ولاشك هنا أن احتجاج آدم بالقدر على إخراجه من الجنة يتضمن تبرير المعصية؛ لأن الإخراج نتيجة المعصية، ولا مُبرر لأي تأويل ولك دوران لجعل النص صحيحاً، وأن الاحتجاج بالقدر كان على الإخراج فقط دون معصية، أو أنه يصح الاحتجاج بالقدر على المعصية التي تاب منها الإنسان وهي في حكم الماضي: ذلك كله تأويل منهافت لنص باطل، فالنص صريح في ترسيخ فكرة أن المعاصي وما ينتج عنها إنما هو بتقدير الله ﷻ، وذلك مكتوب قبل الخلق، وذلك يرسخ فكرة الإجمار والإكراه على الأعمال^(١).

وهذان المعترضان ومن وافقهما في هذا الفهم للخبر أذبال للمعتزلة؛ فقد سئل كبيرهم الجبائي (ت ٣٠٣هـ): «ما تقول في حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: ألا تُنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها؟ فقال الجبائي: هو صحيح.

قال البركاني: فبهذا الإسناد نُقل حديث: حج آدم موسى!

فقال الجبائي: هذا خبر باطل!

فقال البركاني: حديثان بإسناد واحد؛ صححت أحدهما، وأبطلت الآخر!

قال الجبائي: لأن القرآن يدل على بطلانه، وإجماع المسلمين، ودليل

العقل.

فقال: كيف ذلك؟

(١) «تحرير العقل من القل» (ص/ ٢٣٧ ٢٣٨).

قال الجبائي: أليس في الحديث: إِنَّ موسى لقي آدم في الجنة... قال الجبائي للبركاني: أليس هذا الحديث هكذا؟ قال: بلى، قال الجبائي: أليس إذا كان عذراً لآدم يكون عذراً لكل كافر وعاصٍ من ذريته، وأن يكون مَنْ لامهم محجوجاً؟.. فسَكَتَ البركاني^(١).

فأنت ترى أن الجبائي لما استقرَّ عنده ما هو نقيض الظاهر من الحديث؛ انبنى على ذلك اعتقاده مناقضة الحديث للضرورتين الثقلية والعقلية، فردَّ الحديث بناءً على فهمه المغلوط هذا، وعلى ذلك سار المُحدِّثون من أشياعه.

(١) «طبقات المعنزة» (ص/٨١).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

عَنْ حَدِيثِ «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى»

قبل الإبانة عن تهافت ما استند إليه الطَّاعِنُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ وَأَسْوِيهِمْ فِي ذَلِكَ بِالْمَعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُ يَجْدُرُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ تَحَرُّرَ الْقَوْلِ فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ فِي بَطْنَيْنِ:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَتَلَقِّي الْأُمَّةِ لَهُ بِالْقَبُولِ.

النَّظَرُ الثَّانِي: فِي جَرَيَانِ ظَاهِرِهِ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصُولِ، وَالْفَهْمِ الْمَغْلُوطِ لظَاهِرِهِ مِنْ قِبَلِ الْمُعْتَرِضِينَ.

وَضَبْطُ الْقَوْلِ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ:

اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَنِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ لَا مَطْعَنَ فِيهِ؛ لَا مِنْ جِهَةِ إِسْنَادِهِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَتْنِهِ، وَبِتَلَقِّي الْعُلَمَاءِ لَهُ بِالْقَبُولِ يَرْتَقِي إِلَى إِفَادَةِ الْعِلْمِ، هَذَا إِنْ لَمْ يُقَلَّ بِتَوَاتُرِهِ، لِيُنْحَسِمَ بِذَا الْخَوْضِ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ فِي صِحَّتِهِ.

وَفِي تَقْرِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ، يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَنَظَّهَ فِيهِ: «... هَذِهِ أَحَادِيثٌ صِحَاحٌ ثَابِتَةٌ لَا مَدْفَعَ لَهَا، وَلِهَذَا الْحَدِيثُ طُرِقَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»^(١).

(١) الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ لِابْنِ مَنَظَّهَ (ص/٣٧).

ويقول ابن عبد البر: «هذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد، لا يختلفون في ثبوته، رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه جماعة من التابعين، وروى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية الثقات الأئمة الأئمة»^(١).

ويقول ابن القيم: «هذا حديث صحيح متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها صلى الله عليه وسلم قرناً بعد قرن، وتقبله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاله، وحكموا بصحته»^(٢).

وممن نص على بلوغه مبلغ التواتر عن صحابته ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، حيث قال: «من كذب بهذا الحديث فمعايد؛ لأنه متواتر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وناهيك به عدالة، وحفظاً، وإتقاناً؛ ثم هو مروى عن غيره من الصحابة...»^(٣).

وأما النظر الثاني: فإن الحديث جارٍ على مقتضى الأصول الشرعية، ليس مخالفاً لشيء منها؛ حتى قال ابن عبد البر: «هذا الحديث من أوضح ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر ودفع قول القدرية»^(٤).

ووجه ذلك: أن الحديث قد انتظم معاهد الإيمان بالقدر، بدلالة المنطوق والمفهوم.

فأما دلالة على هذه المعاهد بالمنطوق:

فمن جهة أنه وقع التخصيص في الحديث على كتابة الله السابقة لمعصية آدم عليه السلام، ولما ترتب عليها من مصيبة الإخراج.

(١) «التبهي» (١٢/١٨).

(٢) «شفاء العليل» (ص/١٣).

(٣) «الداية والنهاية» (١٩٨/١)، وانظر «المواصم والقواصم» لابن الوزير (٨/٣٦٢).

(٤) «التبهي» (١٧/١٨).

والمَدْلُول عليه من هذه الأصول بدلالة المفهوم:

تحقّق العلم السَّابِق للكتابة؛ وأيضاً فإنّ في جوابِ آدم ﷺ ما يُشعر بدلالة المفهوم على الأمور الثَّالِية:

الأوّل: خلّق الله لهذه المعصية، ولما اثبتّ عليها بعد ذلك من الإخراج، ولازم هذا الخلق، هو:

الثَّاني: سَبَق المشيئة له؛ إذ المشيئة تَسْبِق الخلق، ولا خلق بلا مشيئة تستلزمها.

وكما أنّ الخلق يستلزم المشيئة، فإنّ المشيئة تستلزم:

الثَّالث: سَبَق العلم بها؛ إذ يستحيل إيجادُه ﷻ للأشياء مع الجهل؛ لأنّ إيجاد الأشياء بإرادة الرّب تبارك وتعالى، وهذه الإرادة تستلزم تصوّر المُراد، فالإرادة مستلزِمةٌ للعلم قطعاً.

الرَّابع: إثبات أنّ للعبد فعلاً اختياريّاً يُنسب إليه، ووجهُ هذا اللّزوم: أنّه لا معنى من لَوْم موسى لآدم عليهما السّلام على عَمَلٍ لا اختيار له فيه، ولم يَجِر احتجاجُه ﷺ بالقَدَر لينفي اختيارَه! إذ لو كان كذلك، لَلَزِم أيضاً أن يكون احتجاجُه هو أيضاً لا اختيارَ له فيه! فلا تقوم الحجّة إذن، وسيأتي بيان فساد مَنْ فهم هذا الحديث على خلاف ظاهره.

والمقصود: أنّ هذا الحديث -كما قال ابن عبد البر- مُتَضَمِّنٌ لمراتب الإيمان بالقَدَر التي انعقد إجماع أهل السُّنة عليها:

المرتبة الأولى: إثباتُ عِلْمِ الله تعالى المُحِيط بكل شيء.

المرتبة الثَّانية: إثبات أنّ الله كَتَبَ كُلَّ ما يكون من حين خلق القلم، حتّى قيام السّاعة وأحصاه؛ فلا يخرج شيءٌ عمَّا كتبه.

المرتبة الثَّالثة: إثبات المشيئة التّأفّذة في خلقه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، على أنّ الإرادة الخَلْقِيَّة الكونيَّة ليست كالشّرعيَّة مستلزِمةٌ لرضا الرّب ومحبّته.

المرتبة الرَّابِعة: إثبات خلق الرَّبِّ تبارك وتعالى، فهو الخالق وما سواه مخلوق.

وقد أسلفنا الإشارة إلى أَنَّ للعبد مَشِيئَةً وَقُدْرَةً وَفِعْلاً تُنسب إليه، وكلُّ ذلك ليس خارجاً عن إرادة الله ﷻ الكونيَّة ومشيئته، يتجلَّى هذا الأصل في أنواع الدَّلَائِل الَّتِي تَضَمُّنُهَا الْقُرْآن الْكَرِيم، مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ أَوْ الصَّنْعِ أَوْ الْمَشِيئَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَى عِبْدِهِ^(١).

فهذه الأصول نطقُ أهل السُّنة والجماعة، وعليها انعقد إجماعهم؛ كما تراه في مثل قول الأشعري: «قد أجمع المسلمون قبل حدوث الجهميَّة والمعتزلة والحرويَّة على أَنَّ لله علماً لم يزل. وعلم الله سابق في الأشياء .. فَمَنْ جَحَدَ أَنَّ لله علماً فقد خالف المسلمين، وخرج عن اتفاقهم»^(٢).

وكذا في ما نقله ابن القُطَّان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) بقوله: «أجمعوا على أَنَّ الإقرارَ بالقَدْر مع الإيمان به واجب .. وأجمع المسلمون على قول: لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله، وعلى قول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن .. وأجمعوا على أَنَّهُ تعالى قَدَّر أفعال جميع الخلق، وأجالهم، وأرزاقهم قبل خلقه لهم، وأثبت في اللوح المحفوظ جميع ما هو كائن منهم، وأجمعوا على أَنَّهُ الخالق لجميع أفعال العباد، وأرزاقهم، والمُنشئ لجميع الحوادث وحده؛ لا خالق لشيء منها سواه»^(٣).

وبهذا يتبيَّن ما انطوى عليه حديث المُحَاجَّة مِنَ الْأَصُولِ الْعَظِيمَةِ فِي هَذَا الْبَاب الَّتِي قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهَا.

إلَّا أَنَّ هُنَاكَ قَدْرًا مِنَ الْحَدِيث جَالَتْ فِيهِ فَهْمُ أَهْلِ الْعِلْم: وَهُوَ حَقِيقَةُ مَا وَفَّقَ عَلَيْهِ لَوْمُ مُوسَى ﷺ، وَحَقِيقَةُ مَا احْتَجَّ بِهِ آدَمُ ﷺ.

(١) انظر في أدلَّة هذه المراتب «شفاء العليل» لابن القيم (ص/٢٩)، وفي تقرير كونها ظاهر الحديث «دفع

دعوى المعارض العقلي» (ص/٦١٦-٦٢٠)

(٢) «الإبانة» (ص/١٤٥).

(٣) «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/٥٤-٥٦).

وحاصل هذه الأنظار تتمحور في ثلاثة^(١):

النظر الأول: أن موسى لآدم عليه السلام على الذنب نفيه، فكان الاحتجاج بالقدر عليها، على اختلاف أرباب هذا النظر في وجه غلبة آدم عليه السلام بالحجة، ذهب إلى هذا النظر بعض أهل لعلم، منهم: القنازعي^(٢)، وتلميذه ابن عبد البر^(٣).

وهذا نظر مزجوح؛ ذلك أن موسى عليه السلام لم ينظ لؤمه بالذنب، ولم ينطق به أصلاً، فإناطة اللوم بذلك مع سكوت النص عنه دعوى لا دليل عليها؛ على أن موسى عليه السلام أعلم بالله وبدينه أن يلوم آدم عليه السلام على ذنب قد أخبره الله تعالى أن فاعله تاب منه، وأنه اجتباه بعد وهذه^(٤).

والنظر الثاني: أن لوم موسى لأبيه آدم كان على مصيبة الإخراج لا على الذنب، وهذا القول نصره ابن حزم^(٥)، واختاره ابن تيمية^(٦)، وابن كثير^(٧).

أما النظر الثالث: فهو تصحيح للنظرين، أي: جواز أن يكون لوم موسى عليه السلام على المصيبة، وأن يكون اللوم متوجهاً على الذنب لكونه سبب المصيبة، فلوم موسى عليه السلام على الذنب لكونه سبباً لإخراج آدم والذرية من الجنة؛ لا أنه لوم على الذنب لذاته كما ذهب إليه أصحاب النظر الأول.

وهذا الثالث مذهب ابن قيم الجوزية، فقد قال بعد سوجه لكلام ابن تيمية في الحديث بما يوافق النظر الثاني:

«قد يتوجه جواب آخر؛ وهو: أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع؛ فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والثبوت منه، وترك

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٢١).

(٢) «تفسير الموطأ للقنازعي» (٧٤٠/٢).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١٥/١٨).

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٢١، ٣١٩/٨)، و«شفاء العليل» (١٤/١).

(٥) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» له (٢٦/١).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٣١٩/٨).

(٧) انظر «البداية والنهاية» (١٩٨/١).

معاودته - كما فعل آدم عليه السلام - في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذّاكر والسّامع؛ لأنّه لا يدفع بالقدر أمراً ونهيّاً، ولا يُبطل به شريعة؛ بل يخبر بالحقّ المحض على وجه التّوحيد والبراءة من الحول والقوّة.

وأما الموضع الذي يضرّ الاحتجاج به: ففي الحال أو المستقبل؛ بأن يرتكب فعلاً محرّماً، أو يترك واجباً، فيلومه عليه لأنّه، فيحتجّ بالقدر على إقامته وإصراره، فيبطل بالاحتجاج به حقّاً، ويرتكب باطلاً.

ونكتة المسألة: أن اللّوم إذا ارتفع صحّ الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللّوم واقفاً، فالاحتجاج بالقدر باطل^(١).

واختار هذا الجميع ابن الوزير اليماني^(٢)؛ فهو متضمّن للنظر الثاني وزيادة، وكلاهما له ما يدلّ عليه^(٣).

وقصدي من سؤالي لهذه الأنظار في القدر المختلف فيه من الحديث: إثبات كونه ورثة الأنبياء مع اختلافهم في هذا القدر، متفقون على أن حقيقة ظاهره لا تدلّ على تسويغ الاحتجاج بالقدر على المعايير، وإسقاط الملامة عنّ أذنّب، قد حكى الإجماع على ذلك غير واحد.

يقول أبو بكر ابن العربي: «أجمع العلماء على أنّه غير جائز لأحد إذا أتى ما نهى الله عنه أو حرّمه عليه أن يحتجّ بمثل هذا، فيقول: أفتلومني على أنّي قتلْتُ، وقد سبق في علم الله أن أقتل؟! وتلومني على أن أسرق وأزني، وقد سبق في علم الله وقدره؟! هذا ما لا يسوغ لأحد أن يجعله حجةً لنفسه.

والأئمة مُجمعة على أنّه جائز لو لمّن أتى ما يُلام عليه من معاصي الله، وذمّه على ذلك، كما أنّهم مُجمعون على حمْد مَنْ أطاع، وأتى من الأمور المحمودّة ما يُحمّد عليه^(٤).

(١) «شفاء العليل» (ص/١٨).

(٢) انظر «الرّوض الباسم» (٢/٤٦٥).

(٣) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٦٢١).

(٤) «المسالك في شرح موطأ مالك» (٧/٢٢٠-٢٢١).

ويقول ابن بَطَّال الأندلسي (ت ٤٤٩هـ): «أَمَّا مَنْ عَمِلَ الْخَطَايَا وَلَمْ تَأْتِهِ الْمَغْفِرَةُ؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُجْمِعُونَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِمِثْلِ حُجَّةِ آدَمَ، فيقول: أَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ قَتَلْتُ، أَوْ زَنَيْتَ، أَوْ سَرَقْتَ؛ وَقَدْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ ذَلِكَ؟! وَالْأَمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى جَوَازِ حَمْدِ الْمُحْسِنِ عَلَى إِحْسَانِهِ، وَلُومِ الْمُسِيءِ عَلَى إِسَاءَتِهِ، وَتَعْدِيدِ ذُنُوبِهِ عَلَيْهِ»^(١).

وفي مقابل هؤلاء؛ نرى مخالفيهم من القدرية يفهمون من الحديث خلاف هذا الظاهر، فتقاطعت فهمهم على أنه يدل على صحة الاحتجاج بالقدر على التعايب! وعلى هذا الاعتبار يسقط اعتبار التكليف والمواخذة على الجرم؛ وبهذا الفهم المغلوط للخبر، والتأسيس لظاهر ليس هو في الحقيقة الظاهر الحقيقي الذي قصد المتكلم بالنص الإفصاح عنه، أسسوا لرد الحديث واللعن في دلالته. وقد بينا أن الظاهر الحقيقي للحديث مفارق للظاهر الذي ادَّعوه؛ فإنَّ نصه بسياقه يدل على أحد أمرين:

إِثْمًا أَنَّ اللَّوْمَ لَا يَتَوَجَّهُ فِي الْمَصَائِبِ، لَجَرَيَانِ الْقَدَرِ السَّابِقِ بِهَا؛ فَيَرْتَفِعُ حَيْثُ الدَّلِيلُ.

ب- أَوْ أَنَّ اللَّوْمَ لَا وَجْهَ لَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ مِنَ الذَّنْبِ، لَا قَبْلَهُ.

وفي كلتا الدَّلالتين ما يَنْفِي دَلَالَةَ النَّصِّ عَلَى تَسْوِيفِ الاحتجاج بالقدر على غُشْيَانِ الذُّنُوبِ، وَرُكُوبِ الْمَحَارِمِ؛ لِمُجَرَّدِ جَرَيَانِ الْقَدَرِ بِهَا؛ وَالْبُزْنَ فَسِيحَ بَيْنِ الظَّاهِرِ الْحَقِّ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَبَيْنِ الظَّاهِرِ الْمُتَوَهَّمِ الَّذِي اسْتَبْطَنَهُ الطَّاعِنُونَ بِهِ.

فإذا تحرَّرَ لَنَا مَثَارُ الْغَلْطِ فِي فَهْمِ الْمَسْأَلَةِ؛ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا أَثَارَهُ الطَّاعِنُونَ حَوْلَ الْحَدِيثِ قِضَايَا لَيْسَتْ مَوْضُوعِيَّةً، وَمَا سَاقَوْهُ فِي حَقِيقَتِهِ طَعْنٌ فِي الظَّاهِرِ الَّذِي تَوَهَّمُوهُ، لَا الظَّاهِرَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ وَأَرَادَهُ مُخْبِرُهُ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) أشرح صحيح البخاري لابن بَطَّال (١٠/٣١٥-٣١٦).

المبحث الثالث

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث رؤية الله في الجنة

المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ أَحَادِيثِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «جَنَّاتٌ مِنْ فَضَّةٍ، أُنْبِثُهَا وَمَا فِيهَا، وَجَنَّاتٌ مِنْ ذَهَبٍ، أُنْبِثُهَا وَمَا فِيهَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاءَ الْكَبِيرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» متفق عليه^(١).

وعن عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَاهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا»^(٢).

وعن صهيب رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تَرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ نَبْيُضْ وَجُوهَنَا؟ أَلَمْ تَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكَشِّفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ ذُنُوبُهُمْ أَلَمٌ لَّيْسَ بِأَلَمٍ﴾ [يُونُسَ: ٢٦]»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَبَيْنَ دُونِهَا جَنَّتَانِ﴾، رقم: ٤٨٧٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ﷻ، رقم: ٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِيدْكُمْ مَزِيدًا﴾، رقم: ٧٤٣٤)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، رقم: ٦٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم، رقم: ٢٩٧).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لأَحَادِيثِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ

حَاصِلُ مَا سَأَقَهُ الْمَخَالِفُونَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى نَصُوصِ الرُّؤْيَةِ مِنْ مَعَارِضَاتٍ عَقْلِيَّةٍ، يُمْكِنُنَا إِجْمَالُهُ فِي مَقَامَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مُعَارِضَاتٌ مُورَدَةٌ عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَةِ.

الثَّانِي: مُعَارِضَاتٌ سَبِقَتْ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي أَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ، تَسْتَلْحِقُ رَدَّ الْحَدِيثِ كُلِّهِ.

فَأَمَّا الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فَمِمَّا أُورِدَ عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَةِ: دَعَوَاهُمْ أَنَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ مُضَادٌّ لِلدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّفْصِيَّةِ:

أَمَّا الْعَقْلِيَّةُ: فَادَّعَوْا أَنَّ الْبَصَرَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا الْأَلْوَانَ وَالْأَشْكَالَ، وَاللَّهُ تَعَالَى ذَاتٌ غَيْرُ مَادِّيَّةٍ، فَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ إِذْنُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ بَصَرٌ سَبْحَانَهُ، وَالْقَوْلُ بِهِ هَذَا لِلتَّنْزِيهِ، وَتَشْبِيهِ لَذَاتِ اللَّهِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الرُّؤْيَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِانْطِبَاطِ صُورَةِ الْفَرْثِيِّ فِي الْحَدَقَةِ، وَمِنْ شَرِيطِ ذَلِكَ انْحِصَارُ الْفَرْثِيِّ فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ الْمَكَانِ، حَقَّقَ يُمْكِنُ اتِّجَاهُ الْحَدَقَةِ إِلَيْهِ، وَهَذَا شَأْنُ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا تَحْدُهُ جِهَةٌ مِنْ الْجِهَاتِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُرَى فِي الْآخِرَةِ لَجَازَتْ رُؤْيُهُ الْآنَ، فَشُرُوطُ الرُّؤْيَةِ لَا تَتَغَيَّرُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(١).

(١) انظر مجمل شبهات المعتزلة لنفي الرواية في «الأصول الخمسة» للقاظمي عبد الجبار (ص/ ٧٤).

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ النَّقْلِيَّةُ: فاستدلَّ ثُفَاةُ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَا ببعض الأدلَّةِ الْقُرْآنِيَّةِ، زَعَمُوا تَأْكِيدَهَا لَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ نَظَرُهُمُ الْعَقْلِيُّ، مِنْ أَشْهُرِهَا:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٣]، وَالْمَعْنَى عِنْدَهُمْ: لَا تَرَاهُ الْأَبْصَارُ.

وقول الله تعالى لموسى ﷺ بعد طلبه النَّظَرَ إِلَيْهِ: ﴿لَنْ تَرَىٰهٗ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٣]، وَ(لَنْ) تَفِيدُ التَّائِيدَ.

وفي تقرير هاتين الْمُعَارَضَيْنِ لَتَلَكُمُ الْأَحَادِيثُ، يَقُولُ (جَعْفَرُ الشُّبْحَانِي):

«مَا قِيَمَةُ رَوَايَةِ تَخَالُفِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ؟ .. وَتَخَالُفِ أَيْضًا الْعَقْلِ الصَّريحِ الَّذِي بِهِ عَرَفْنَا اللَّهَ سُبْحَانَهُ، وَالَّذِي يَحْكُمُ بِامْتِنَاعِ رُؤْيَاهُ، لَا سِتْلَازِمَاهَا كَوْنُهُ جَسَمًا أَوْ جَسَمَانِيًّا، مُحَاطًا، وَاقِعًا فِي جِهَةٍ وَمَكَانٍ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا»^(١).

وَعَلَىٰ هَذَا أَطْلَقَ سَيِّدِي لَهُ فِي مِلَّةِ الرَّفْضِ^(٢) دَعْوَى عَرِيضَةً عَلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ، يَتَّهِمُهُمْ فِيهَا بِتَوَلُّيَةِ ظُهُورِهِمْ عَنِ الْآيَاتِ الثَّائِفَةِ لِلرُّؤْيَا، وَانْجِرَاجِهِمْ وَرَاءَ سَرَابِ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ»، كَمَا تَرَاهَا فِي قَوْلِ (صَادِقِ الثُّجَمِي):

«إِنَّ مُسْتَنَدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَا هُوَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَأَخْرَجَهَا أُرْيَابُ الْكُتُبِ الْمَعْتَبَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبِالْثَّالِثِي إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ هِيَ الَّتِي صَدَّتْهُمْ وَمَنْعَتْهُمْ عَنِ التَّدْبِيرِ وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ»^(٣).

(١) «الْحَدِيثُ الثُّبُوتِيُّ بَيْنَ الرَوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ» (ص/٢٤٣).

(٢) ذَهَبَتِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى نَفْيِ الرُّؤْيَا مَجَارَّةً لِلْمَعْتَزِلَةِ، وَجَاءَتْ رَوَايَاتٌ عَدِيدَةٌ ذَكَرَهَا ابْنُ بَابُوهِ فِي كِتَابِهِ «التَّوْحِيدِ»، وَجَمَعَ أَكْثَرُهَا صَاحِبُ «بَحَارِ الْأَنْوَارِ»: تَنْظِي مَا جَاءَتْ بِهِ النَّصُوصُ مِنْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي الْآخِرَةِ، حَتَّى جَمَعَ الْحَرَّ الْعَامِلُ فِي كِتَابِهِ «الْفُصُولُ الْمُهَيِّمَةُ فِي أَصُولِ الْأَثْمَةِ» (ص/١٢) نَفْيَ الرُّؤْيَا مِنْ أَصُولِ الْأَثْمَةِ الْإِثْنِي عَشَرَ الَّتِي يَكْفُرُ مِنْ قَالِ بِخِلَافِهَا.

وَنَفْيَ الْإِثْنَا عَشَرَةِ لِرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ رُبَّمَا فِي الْآخِرَةِ هُوَ خُرُوجٌ عَنِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَيْتِ أَنْفُسِهِمَا فَقَدْ اعْتَرَفَتْ بَعْضُ رَوَايَاتِهِمْ بِذَلِكَ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ بَابُوهِ الْقَمِّي: عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَحْبَبْتَنِي عَنْ اللَّهِ ﷻ هَلْ يَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، انْظُرْ «مُخْتَصَرُ التَّحْقِيقِ الْإِثْنِي عَشَرَةِ» (ص/٩٧)، وَ«أَصُولُ مَذْهَبِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ الْإِثْنِي عَشَرَةِ» (٢/٥٥١-٥٥٢).

(٣) «أَصْوَاءُ عَلَى الصَّحَّاحِينَ» (ص/١٤٣).

ومن قِحة ما تفحّمه الإماميّة في خصوصيّةهم مع أهل السنة، أن احتجّوا عليهم في بطلان أحاديث الرؤية بكلام أمّهم عائشة رضي الله عنها وهم يطعنون فيها! فرّغوا استدلالها على نفي رؤية النبي صلى الله عليه وآله لرّبّه بقوله سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾، وهو نفس ما استدّلوا به على نفي عموم الرؤية أيضًا، حيث سألت: «يا أمّتها! هل رأى محمد صلى الله عليه وآله ربّه؟ فكان ممّا قالته: . . من حدّثك أن محمّدًا صلى الله عليه وآله رأى ربّه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْبَصَرَ﴾»^(١).

فأمّ المؤمنين عائشة إذ أنكرت هذا القول في رؤية محمّد صلى الله عليه وآله ربّه ليلة المعراج، تمسّكت في نصره مذهبيها بهذه الآية، فلو لم تكن هذه الآية مفيدة للعموم بالنسبة إلى كلّ الأشخاص وكلّ الأحوال لما تمّ ذلك الاستدلال عندها.

وفي تقرير هذه الشبهة يقول (هاشم معروف): «هذه الرواية تتنافى مع الروايات التي تنصّ على أنّه يُرى كما يُرى القمر ليلة تَمَويه، . . ولا بدّ من تكذيب إحدى الطائفتين، ولا شك أن رواية السيدة عائشة تتفق مع الكتاب، ويؤيدها العقل، فهي أولى بالقبول والاعتبار»^(٢).

وأما المقام الثاني من المعارضات المستنكرة لبعض ألفاظ أحاديث الرؤية، فأمّهما اثنتان، تلخصان في الآتي:

الأولى: ادّعى فيها (حسن السّاقف) بأنّ حديث أبي موسى الأشعريّ في الرؤية: «جئتان من فضة، آتيتهما وما فيهما . .»، مُعارضٌ بما وردّ عن النبي صلى الله عليه وآله في وصف الجنة أنّها «لينة من ذهب، ولينة من فضة»^(٣)، فليست ذهبًا خالصًا،

(١) أخرجه البخاري هكذا مختصرًا في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله: ﴿وَسَيَحِبُّوْكَ رَبُّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الْكَوْكَبِ﴾، رقم: ٤٨٥٥)، وأخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، وهل رأى النبي صلى الله عليه وآله ربه ليلة الإسراء، رقم: ٢٨٧).

(٢) دراسات في الكافي وصحيح البخاري لهاشم معروف (ص/٢٠٨).

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه» (ك: صفة الجنة، باب: باب ما جاء في صفة الجنة وبعيمها، رقم: ٢٥٢٦)، وأحمد في «المسند» (رقم: ٨٧٤٧)، وصحّحه ابن حبان في «صحيحه» (باب: وصف الجنة وأهلها، ذكر الإنبياء عن وصف بناء الجنة التي أعدّها الله ﷻ لأوليائه وأهل طاعته، رقم: ٧٣٨٧)، وأشار إليه مخرّج مسند الإمام أحمد (٤١٠/١٣) بالصحّة لشواهد.

أو فضة خالصة، كما في حديث أبي موسى، ولذا قال هذا السَّقاف: «والجمع بينهما مُتَكَلَّف، لا يتنظَّم مع علِّمنا به»^(١).

الثَّانية: ادَّعى فيها نفسُ (السَّقاف) بأنَّ ما في حديث أبي موسى من قوله ﷺ: «.. وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربِّهم إلَّا رداء الكِبَر على وجهه في جَنَّة عَدْن»: دالٌّ على خلافٍ مقصودٍ أهلِ السُّنة، إذ فيه أنَّ الرِّداء حاجِبٌ عن الرُّؤية، فيقول: «.. فالحديث ليس فيه إثبات رؤية النَّاس لربِّهم، والله مُبْزَه عن الحلول في جَنَّة عَدْن، وهذا الحديث غريب الإسناد، باطل المتن، والله المستعان»^(٢).

(١) «مسألة الرواية لحسن السقاف (ص/٢٨).

(٢) «مسألة الرواية لحسن السقاف (ص/٢٩).

المطلب الثالث

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث رؤية الله تعالى في الجنة

تمهيد:

قبل الشروع في دحض شبهات المعاصرين في أحاديث الرؤية، ننبه إلى أن هذا المبحث من أجل مسائل أصول الدين وأجلها أدلة، وأنصعها بياناً في مدونات عقائد أهل السنة؛ كيف ورؤية الله ﷻ هي الغاية التي سُمِر إليها المُشْمَرُونَ، وتنافس فيها المتنافسون، وحُرِّمَها الَّذِينَ هم عن ربهم مُحْجُوبُونَ، وعن بابِه مَطْرُودُونَ!

ولقد دلَّ أكثر من دليلٍ من الكتاب والسنة والعقل على إثبات رؤية المؤمنين لربهم ﷻ في الجنة.

فَمِنْ الْكِتَابِ: قوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّهُمْ وَيَكْتُبُ كَلِمَاتٍ لَهُمْ﴾ [آل رَّبِّكَ قَائِلَةً] [الأنعام: ٢٢-٢٣].

وهذه من أظهر الآيات على إثبات الرؤية من عدة أوجه، منها:

أ- أن الله أضاف النَّظَرَ إلى الوجه الذي هو محلُّ البصر.

ب- تعديُّ (النَّظَر) في الآية بأداة الجرِّ (إلى)، وهي في لسانِ العربِ

صريحة في نظر العين فقط، دون ما سوى ذلك من المعاني المحتملة^(١).

ج- خلو الكلام من قرينة تدل على خلاف الحقيقة، وتصرف اللفظ عن معناه الحقيقي المتبادر^(٢).

وكذا في قوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ آمَنُوا لُتْقَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [الرؤيا: ٢٦]: فالحسن في فيها الجنة، والزيادة بعدها النظر إلى وجه الله الكريم؛ بذاتها نبينا ﷺ^(٣)، ثم الصحابة ﷺ من بعده^(٤).

وكذا قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُدِيرُ الْأُمُورَ﴾ [الأنعام: ١٠]: وفيها يقول الشافعي: «لما حجب الله قوماً بالشطح، دل على أن قوماً يرونه بالرضاء»^(٥).

أما دلالة العقل على جواز الرؤية:

فإن كل ذات موجودة يجوز في الأصل رؤيتها، ووجود الله تعالى هو أكمل وجود، فجاز رؤيته سبحانه.

يقول الأشعري: «مما يدل على رؤية الله تعالى بالأبصار: أنه ليس موجود إلا وجائز أن يُرى الله ﷻ، وإنما لا يجوز أن يرى المعدم، فلما كان الله ﷻ موجوداً مُتَبَيَّنًا، كان غير مستحيل أن يُرىنا نفسه ﷻ»^(٦).

يوضح ذلك:

أن تعدل الرؤية يكون إما: لخفاء المَرثِي عن نظر الرائي، أو لضعف آفة في الرائي.

(١) انظر «تصحيح الفصح» لابن المرزبان (ص/١٥٤)، و«شرح المفصل للمختصر» لابن يعيش (٤/٤٦٤).

(٢) انظر «الإبانة» للأشعري (ص/٤٠)، و«التوحيد» لأبي منصور العاتريدي (ص/٨٤).

(٣) كما مر في حديث صهيب في «صحيح مسلم» أول هذا البحث.

(٤) انظر «جامع البيان» (١٢/١٦٥) فما بعده.

(٥) «معركة السنن والآثار» لليهي (١/١٩١).

(٦) «الإبانة» (ص/٥١).

فأله تعالى ليس به خفاء، وإنما تعدّرت رؤيته في الدنيا لضعف القوة الباصرة للمخلوق أن تتحمّل رؤية باريها ﷻ، كما جرى لموسى عليه السلام حين تجلّى ربه للجبل حتّى ﴿جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأنعام: ١٤٣].

ففي هذا إبطال لقول من ادّعى أنّه لو جاز أن يرى في الآخرة لجازت رؤيته في الدنيا، فإنّما «الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يرى الباقي في الدار الفانية، ولو أروه في الدنيا، لكان الإيمان به ضرورة، والجملة أنّ الله تعالى أخبر أنّها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنّها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»^(١).

وبهذا تتعاضد أدلة القرآن والعقل مع السُنّة النبويّة لإثبات عقيدة الرؤية لله تعالى في الجنة، لا كما افتراه (النجمي) على أهل السُنّة من أنّهم لم يسوغوها إلّا من مصدر واحد، وأنّها عقيدة لم ترد إلّا بأخبار آحاد! وليس الأمر كذلك، فإنّه مع ما قد علمنا من أدلة الكتاب والعقل عليها، فإنّ ما ورد في هذا الباب من المتواتر المَعنوي القطعي، فقد رويت عنه ﷺ بعبارات متنوعة، من وجوه كثيرة، يتمتع بمثلها في العادة التواطؤ على الكذب. فعن يحيى بن معين قال: «عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية، كلّها صحاح»^(٢).

وجمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة^(٣)، فزادت على العشرين، ثمّ تَبَّعَهَا ابن القيم^(٤)، فبلغت الثلاثين، يقول ابن حجر: «وأكثر أسانيدها جياد»^(٥).

(١) «التعرف لمذهب أهل التصوف» للكلاي (ص/٤٣).

(٢) «العواصم والقواصم» لابن الوزير اليماني (١٩٣/٥).

(٣) في جزئه النطوي «رؤية الله».

(٤) في كتابه «حادي الأرواح» (ص/٢٩٦-٢٩٧).

(٥) «فتح الباري» لاس حجر (٤٣٤/١٣).

وفي تقرير هذه الحقيقة المتواترة يقول أبو الحسن الأشعري: «.. وخالفوا -يعني المعنزة- روايات الصحابة عليهم السلام عن نبي الله ﷺ في رؤية الله ﷻ بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة، وتواترت بها الآثار، وتتابع بها الأخبار»^(١).

ويقول أبو بكر الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ): «الأخبار في هذا مشهورة متواترة، وجب القول به، والإيمان والتّصديق له»^(٢).

ومن جهر بتواتر أحاديث الرؤية غير من سبق جم غفير من أئمة الإسلام، منهم: أبو محمد ابن حزم^(٣)، وابن عطية^(٤)، وابن قيم الجوزية^(٥)، وأبو الفداء ابن كثير^(٦)، وأبو العباس القرطبي^(٧)، وابن أبي العز الحنفي^(٨)، وابن حجر العسقلاني^(٩)، وغير هؤلاء كثير. ولذلك قال ابن تيمية:

«وأهل العلم بالحديث يعلمون أحاديث الرؤية متواترة، أعظم من تواتر كثير مما يظنونه متواتراً، وقد احتج أصحاب الصحيح منها أكثر مما خرّجوه في الشّفعة، والطلاق، والفرائض، وسجود السّهو، ومناقب عثمان وعلي، وتحريم المرأة على عمّتها وخالاتها، والمسح على الخفين، والإجماع، وخبر الواحد، والقياس، وغير ذلك من الأبواب الذين يقولون إنّ أحاديثها متواترة؛ فأحاديث

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/١٤).

(٢) «التّعرف لمذهب أهل التّصوف» للكلاباذي (ص/٤٢).

(٣) «الفصل في الملل والنحل» (٣/٣).

(٤) «المحرر الوجيز» (٢/١٣١).

(٥) «حادي الأرواح» (ص/٢٩٦).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٠٩).

(٧) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/٢١).

(٨) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/٢١٥).

(٩) «فتح الباري» (٨/٣٠٢).

الرؤية أعظم من حديث كل نوع من هذه الأنواع، وفي الصحاح منها أكثر مما فيها من هذه الأنواع»^(١).

فعلئ ما تضمنته هذه المتواترات من وجوب الإيمان برؤية المؤمنين لرؤسهم ﷺ يوم القيامة، انعقد إجماع الصدر الأول من هذه الأمة.

يقول عثمان الدارمي (ت ٢٨٠هـ) بعد إيراده ما في هذا العقيد من دلائل نقلية:

«هذه الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية، على تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، ولم يزل المسلمون قديماً وحديثاً يروونها ويؤمنون بها، لا يستنكرونها ولا يُنكرونها، ومن أنكرها من أهل الزين نسبوه إلى الضلال... فإذا اجتمع الكتاب، وقول الرسول، وإجماع الأمة: لم يبق لمتأولٍ عندها تأول، إلا لمكابِر أو جاحِد»^(٢).

وبعد أن أورد البيهقي (ت ٤٥٨هـ) جملة أحاديث الباب، عَقَّبَ ببيان اتفاق السلف على ما تضمنته، وأن الخلاف فيها لم يوجد بينهم أبداً، إذ لو وُجِدَ لنقل إلينا كما نُقل في مسائل هي أدنى شأنًا من مسألتنا هذه، فتراه يقول:

«رؤينا في إثبات الرؤية عن: أبي بكر الصديق ﷺ، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي موسى، وغيرهم ﷺ، ولم يرو عن أحدٍ منهم نفيها، ولو كانوا فيه مختلفين لنقل اختلافهم إلينا.

وكما أنهم لما اختلفوا في الحلال والحرام والشرائع والأحكام: نُقل اختلافهم في ذلك إلينا، وكما أنهم لما اختلفوا في رؤيته بالابصار في الدنيا: نُقل اختلافهم في ذلك إلينا، فلما نُقلت رؤية الله بالابصار عنهم في الآخرة، ولم يُنقل عنهم في ذلك اختلاف -يعني في الآخرة- كما نُقل عنهم فيها اختلاف في

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/٣٠).

(٢) «الرد على الجهمية» للدارمي (ص/١٢٢).

الدُّنْيَا: عَلِمْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْقَوْلِ بِرُؤْيَى اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ فِي الْآخِرَةِ مُتَّفِقِينَ مُجْتَمِعِينَ»^(١).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَا نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢) مِنْ إِجْمَاعٍ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ، لَصْرَاحَةٍ مَا أوردَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَدَلَّةٍ، فَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْ أَوْلَاءِ الْأَثْمَةِ لَصْرَاحَةِ النَّصُوصِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَتَظَاهُرِ الْأَدَلَّةُ عَلَى ذَاتِ الْمَعْنَى: لَا يَرْتَابُ فِي تَضَلُّلِ كُلِّ مَنْ يَنْكُرُ الرُّؤْيَى، وَالْحَاقِقُ عَلَى الْفَوْرِ بِالْجَهْمِيَّةِ^(٣).

فَأَمَّا دَعَاوِي الْمُخَالَفِينَ فِيمَا أوردُوهُ فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَعَارِضَاتِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى أَصْلِ الرُّؤْيَى: فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ مَرِيئًا فَلَا بُدَّ وَأَنْ تَنْطَبِعَ صُورُهُ وَمِثَالُهُ فِي الْعَيْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَنْزِعُهُ عَنِ الصُّورَةِ وَالْمِثَالِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مَرِيئًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ لَوْنٍ وَشَكْلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، فَوَجِبَ الْأَيْرُ.

فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَ الرُّؤْيَى بِالْإِنْطِبَاجِ، وَمَنْعَ كَوْنِ الْمَرِيئِ ذَا لَوْنٍ وَشَكْلٍ: هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَرِيئِ الْمَخْلُوقِ الْمُشَاهَدِ فِي الدُّنْيَا، أَمَّا رُؤْيَى الْخَالِقِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ، فَلَيْسَتْ هِيَ كَرُؤْيَى الْمَخْلُوقِ قِطْعًا، وَبِمَا أَنَّ الْمَخْتَلَفَاتِ فِي الْمَاهِيَةِ لَا تَسْتَوِي لَوَازِمَهَا، فَلَيْسَتْ تَجِبُ تِلْكَ اللَّوَازِمُ الْمُدَّعَاةُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَذَا دَعَاوَاهُمْ أَنَّ الْمَرِيئَ لَا بُدَّ وَأَنْ تَنْطَبِعَ صُورُهُ وَمِثَالُهُ فِي الْعَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ ذَا لَوْنٍ وَشَكْلٍ: هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمَشَاهِدَةَ الْمُحَسَّنَةَ لَا تُرَى إِلَّا كَذَلِكَ، وَقِيَاسَ رُؤْيَى الْخَالِقِ سَبْحَانَهُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَبْطُلِ الْأَقْيَسَةِ قِطْعًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ^(٤)، «وَلَا تُقَاسُ شُيُونُ الْبَشَرِ فِي

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص/١٣٠).

(٢) نقل الإجماع أيضًا: أبو الحسين الشعري في «رسالة إلى أهل الثغرة» (ص/١٣٤)، وابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٣٤٢)، ونقل قبله أقوال جمعٍ غير من علماء السلف من الصحابة ومن بعدهم في إثبات الرُّؤْيَى.

(٣) كما ثبت ذلك عن وكيع بن الجراح، انظر «السنة» لعبد الله بن أحمد (١/٢٣١)، و«الصفات» للدارقطني (ص/٤١).

(٤) «رُؤْيَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِيهَا» (ص/٧١-٧٢).

الآخرة على شئوهم في الدنيا؛ لأنَّ لذلك العالمِ سُنَّتًا ونواميسَ، تخالف سُنَّتَ هذا العالمِ ونواميسَه»^(١).

فيبقى أنَّ الرؤيةَ التي يَهَيِّئُها الله تبارك وتعالى لعباده المؤمنين في الجنة، هي من الأمور الغيبية التي تقطع فيها الظلمع عن إدراك حقيقتها وكيفيتها على وجه الإحاطة واليقين، وذلك يدلُّ على مذهب السلف، الذي عُبِّرَ عنه بأَوْجَزِ عبارة اتَّفَقَ عليها جميعُهم، في قولهم: «رؤية بلا كيف»، فهي خالية «عن الشرائط والكيفيات المُعتَبَرة في رؤية الأجسام والأغراض»^(٢).

وأما قولهم: بأنَّ إثبات الرؤية يستلزم إثبات الجهة لله تعالى والتَّحْيُزَ له، وأنه مُتَزَه عن ذلك.. إلخ، فجوابه:

أنَّ لفظ (الجهة) من الألفاظ المُجمَّلة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الشرع، فتأخذ حكمَ مثيلاتها من استفسارٍ قائلها عن مراده منها، فإنَّ أرادَ حقًّا قُبِلَ، وإنَّ أرادَ باطلًا رُدَّ، وإنَّ احتمَلَ حقًّا وباطلًا: لم يُقْبَلْ مُطلقًا، ولم يُرَدَّ جميعُ معناه، بل يُتَوَقَّفُ في اللَّفْظِ، ويُفسَّرُ المعنى.

فَيُقَالُ هنا لِمَنْ نَفَى ما سَمَاءَ بِالْجِهَةِ:

«أتريد بالجهة أنها شيءٌ موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلًا في المخلوقات؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم، بائنٌ من المخلوقات.

وكذلك يُقال لِمَنْ قال: إنَّ الله في جهة:

أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالم؟ أو تريد به أنَّ الله داخلٌ في شيءٍ من المخلوقات؟!

فإنَّ أردتَ الأوَّلَ فهو حقٌّ، وإنَّ أردتَ الثاني فهو باطل، ولا معنى (الجهة)

(١) تفسير المنار (٩/ ١٣٥).

(٢) «جلاء العينين» لخير الدين الألوسي (ص/ ٤٧٤)، وانظر تفسير المنار (٩/ ١٥٤).

يُسَعِّفُكَ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْجِهَةَ لَيْسَتْ أَمْرًا وَجُودِيًّا، بَلْ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الجِهَاتِ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَمَا لَا يُوْجِدُ فِيمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ»^(١).

وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي لَفْظِ «التَّحْيِيزِ»:

إِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَحَوَّرَهُ الْمَخْلُوقَاتُ: فَالْهَذَا أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ، بَلْ قَدْ وَبَّيَحَ كَرْسِيَهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .. وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌّ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ، أَيْ مُبَايِنٌ لَهَا، مُنْفَصِلٌ عَنْهَا، لَيْسَ حَاقًّا بِهَا: فَهُوَ سَبْحَانَهُ كَمَا قَالَ أَثَمَةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَاقٍ مِنْ خَلْقِهِ^(٢).

وَكَذَا إِذَا قِيلَ: أَنَّهُ فِي جِهَةٍ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ الَّذِي قُرِّرَ هُنَا قَرِيبًا، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ حَيْثُ انْتَهَتْ الْمَخْلُوقَاتُ، فَهُوَ بِذَا فَوْقَ الْجَمِيعِ، عَالِي عَلَيْهِمْ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ اللَّوْازِمَ السَّالِفَ إِيرَادَهَا مِنْ قِبَلِ الْمُعْتَرِضِينَ، مِنْ لَفْظِ الْجِهَةِ وَالْمُقَابَلَةِ وَنَحْوِهَا: لَيْسَتْ مَمْتَنَعَةً عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ (الْمُقَابَلَةُ) لَازِمَةً لِلرُّؤْيَةِ فَهِيَ حَقٌّ، وَمَا كَانَ حَقًّا وَصَوَابًا، فَلَا زِمَةَ كَذَلِكَ^(٣).

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْمُعْتَرِضِ عَلَى نَفْيِ أَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ بِآيَةِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾:

فَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا مِنْهُ عَجِيبٌ، لِأَنَّهُ لَوْ تَأَمَّلَهُ بِتَجَرُّدٍ، لَوَجَدَهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ! بِكَلَامٍ قَوْلِي الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِهَا.

فَأَوَّلُ قَوْلِهِمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْإِدْرَاكَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الرُّؤْيَةِ، وَحَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ فِي الدُّنْيَا بِخُصُوصِهَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَنْ تَرَوْا رَبَّكُمْ حَتَّى

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢٦٧/١) بتصرف يسير.

(٢) «الندرة» (ص/٦٦-٦٧).

(٣) وَمَا مَرَّ مِنْ تَفْصِيلٍ فِي هَذَا الْجَوَابِ، يَقُولُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «مِمَّا خَاطَلَتْ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيْعَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ، فَنَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ، وَانْكَشَفَ بِسَبَبِ هَذَا التَّفْصِيلِ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْإِشْتِبَاكِ وَالْتِمَاطِيلِ»، «منهاج السنة» (٣/٤٩).

تموتوا^(١)، فهذا هو مُراد عائشة عليها السلام حين استدلالها بالآية على نفي رؤية النبي صلى الله عليه وآله ليلة المعراج، غاية ما في ذلك أنها فهمت من الآية عدم قدرة أبنائنا على رؤيته سبحانه في الدنيا، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة عليهم السلام من طريق صحيح ولا ضعيف أنه أراد بذلك نفي الرؤية في الآخرة^(٢).

وبهذا ينتفي التعارض المتوهم بين تلك الآية على قول عائشة ومن وافقها^(٣)، وباقي الآيات الصريحة على ثبوت الرؤية في الآخرة.

وثاني القولين في الآية: أن الإدراك فيها هو بمعنى إحاطة الراي برؤيته صلى الله عليه وآله، وهذا ما جرت عليه أقوال جلّة من الصحابة والأئمة بعدهم، تراه -مثلاً- في تفسير ابن عباس عليه السلام للآية: «لا يحيط بصّر أحد بالملك»، وقول عطية العوفي: «ينظرون إلى الله، ولا تحيط أبصارهم به من عظمته، وبصره يحيط بهم»^(٤).

وقد قرّر ابن تيمية وجه الاستدلال من الآية على مسألة الرؤية أحسن تقرير والطفه في قوله:

«أنا التزم أن لا يحتجُ بمبطلٍ بآية أو حديث صحيح على باطله، إلّا وفي ذلك الدليل ما يدلُّ على نقيض قوله! فمنها هذه الآية، وهي على جواز الرؤية أدلُّ منها على امتناعها، فإن الله سبحانه إنَّما ذكرها في سياق الثمدح، ومعلوم أن المدح إنَّما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأمّا العدم المحض فليس بكمال ولا يُمدح به.

(١) أخرجه السائي في «السنن الكبرى» (ك: النعوت، باب: المعاقاة والعقوبة، رقم: ٧٧١٦)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الفتن، باب: فتنة الدجال، وخروج عيسى ابن مريم، وخروج ياجوج، وماجوج، رقم: ٤٠٧٧)، وصححه الضياء المقدسي في «المختارة» (٨/٢٦٤)، والالباني في «صحيح الجامع» (٤٠٧٦).

(٢) «معارج القبول» للشككي (١/٣٦١)، فلا وجه لتبطل الخلاف بين الصحابة عليهم السلام في ذلك كما أراد أن يوهمه (هاشم معروف).

(٣) وهذا مذهب إسماعيل ابن عليّة، وهشام بن عبيد الله الرازي، ونعيم بن حماد، انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» لللاكاني (٣/٥٧٧)، وبه أخذ أحمد بن حنبل في «ردّه على الجهمية» (ص/٧٨)، وعثمان الدرامي في «نقض المريسي» (٢/٧٣٨)، وأبو الحسين الملقبي في «التبيين والرد» (ص/٦٠).

(٤) انظر القولين في «جامع البيان» للطبري (٩/٤٥٧-٤٥٩).

وإنَّمَا يُمدِّحُ الرَّبَّ - تبارك وتعالى - بالعدم إذا تَضَمَّنَ أمراً وجودياً، كتمدُّحه بنفي السَّنة والنَّوم، المتَضَمَّنَ كمالَ القيوميَّة، ونفي الموت المتَضَمَّنَ كمالَ الحياة، ونفي اللُّغوبِ والإعياء المتَضَمَّنَ كمالَ القدرة، ونفي الشَّرِكِ والصَّاحِبَةِ والولد والظَّهير المتَضَمَّنَ كمالَ ربوبيَّته والهيئته وقهره، ونفي الأكلِ والشُّربِ المتَضَمَّنَ كمالَ الصَّمَدية وغناه، ..

ولهذا لم يتملَّحْ بعدم محضٍ لا يتَضَمَّنُ أمراً ثبوتياً، فإنَّ المعدوم يشارك الموصوف في ذلك القدم، ولا يوصف الكامل بأمرٍ يشترك هو والمعدوم فيه. فلو كان المراد بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أَنَّهُ لَا يُرَى بِحَالٍ: لم يَكُنْ في ذلك مَدْحٌ ولا كمال، لمشاركة المعدوم له في ذلك، فإنَّ القدم الصَّرف لا يُرَى ولا تدركه الأبصار! والرَّبُّ ﷻ يَتَعَالَى أَنْ يُمدَّحَ بما يشاركه فيه العدم المَحْضُ.

فإذن المعنى: أَنَّهُ يُرَى ولا يُدْرِك ولا يُحاط به ..^(١).

فالآية على هذا دلالة على كمالِ عظمته سبحانه، وهو لعظمته أَجَلٌ وأَكْبَرُ وأَوْسَعُ من أن يُدْرَكَ ويُحاط به، فإنَّ (الإدراك) هو الإحاطة بالشَّيء، وهو بلا قَدَرٍ زائدٍ على الرُّؤية، والثَّقْفِي في الآية الكريمة ورد على الرُّؤية المحيطة، لا جنسِ الرُّؤية، فهو يُرَى بلا إدراكٍ له.

نظير ذلك ما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠]، والمعنى: يحيط بهم علماً، لأنَّه يَعْلَمُ ما بين أيديهم وما خلفهم، وهم لا يحيطون به علماً، وإن كانوا يَعْلَمُونَ عنه ما أَذِنَ الله به، لأنَّ إحاطة المُحاط به بالمحيط مُحالٌ^(٢).

فكلا الآيتين جارٍ على قاعدةٍ معروفةٍ في اللُّغة: أَنَّ الثَّقْفِي إذا وَرَدَ على مُقَيَّدٍ

(١) نقله عنه ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص/٢٩٣).

(٢) انظر «جامع البيان» للطبري (٤٥٩/٩).

بقيد، كان النفي مُنصَّباً على القيد لا المُقيد، وأن نفي وصفٍ خاصٍّ لمعنى عامٍّ، يستلزم إثبات ذلك العام^(١).

وأما استدلال المُعترض بقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرِيَنِي﴾، وأن (لن) تفيد التأييد: فالآية كسابقتها حُجَّة عليهم لا لهم! فإن الاستدلال بها على ثبوت الرؤية من عِدَّة وجوه:

الوجه الأول: أنه لا يُظنُّ بكليم الله ورسوله الكريم، وأعلم النَّاسُ بربه في وقته، أن يسأل الله ما لا يجوز عليه، بل هذا من أعظم المُحال، بدليل:

الثاني: أن الله تعالى لم يُنكر عليه سؤاله، في حين أنه لما سأل نوح عليه السلام: ﴿لَا تَقْصُصْ رَأْيَهُ عَلَى مَنْ جِئْتَهُ بِالبَيِّنَاتِ﴾، ونوح عليه السلام، وجره إذ سأل المُحال بقوله: ﴿فَلَا تَقْصُصْ رَأْيَهُ عَلَى مَنْ جِئْتَهُ بِالبَيِّنَاتِ﴾ [١١: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى إنما قال: ﴿لَنْ تَرِيَنِي﴾، ولم يقل: إني لا أرى، أو لا يجوز رؤيتي، أو لست برئي.

والفرق بين الجوابين ظاهر، مثَّل له الفخر الرَّازي (ت ٦٠٦هـ): بأن من كان في كمه حَجَر، فظنه رجل طعماً، فقال له: أطمعني، فالجواب الصحيح أن يقول له: إنه لا يؤكل، أما إذا كان طعماً صحَّ أن يقول: إنك لن تأكله^(٢)؛ فالآية -على ذلك- تدلُّ على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تحمل قواه رؤيته في هذه الدار؛ يوضِّحه:

الوجه الرابع: قوله تعالى له: ﴿وَلَكِنْ أَقْصِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِيَنِي﴾ [٢١: ٩٠]، فإله أعلم أنه الجبل مع قوته وصلابته لا يشبُّث للتعجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خُلِقَ مِن ضَعْفٍ؟ ولا شك أن الله قادر على أن يجعل الجبل مستقراً، وقد علَّق به الرؤية، ولو كانت مُحالاً لكان

(١) تفسير المنار (١١٩/٩).

(٢) معالم أصول الدين للرازي (ص ٧٨).

نظيرَ أن يقول: إن استقرَّ الجبل فسوف أكل وأشرب وأنام - تعالى الله عن ذلك -
فالكلُّ عندهم سواء^(١)!

وأما دعوى المُعتَرَضِ تَأْيِيدَ النَّفْيِ بـ (لن)، وأنه يدلُّ على نفي الرؤية في
الآخرة:

فهو قول فاسد من جهة العربية نفسها، وفي تقرير عدم إفادتها للتأييد، يقول
ابن مالك الأندلسي في «ألفيته» المشهورة:

ومن رأى النَّفْيَ بـ «لن» مُؤَيِّداً فَقَوْلُهُ ارْزُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا
ثُمَّ (لَنْ) لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّهَا لِلتَّأْيِيدِ فِي الْآيَةِ، لَمَّا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى دَوَامِ النَّفْيِ فِي
الْآخِرَةِ، لَوْجُودُ أَدَلَّةٍ خَارِجِيَّةٍ تَغْيِدُ خِلَافَ ذَلِكَ؛ نَظِيرُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَوْلُهُ:
﴿فَتَسَوَّاهُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٩١ وَلَنْ يَسْتَمَوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ آيَاتُهُمْ ﴿٩٠﴾
[البقرة: ٩٠-٩١].

ثُمَّ هُوَ يُخْبِرُ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمْثَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بِتَمَنِّيهِمْ لِلْمَوْتِ فِي الْآخِرَةِ،
كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَادَا بِكَذَلِكَ يَقِضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزمر: ٧٧].

هذا؛ مع أنَّ في ذات سياق الآية ما يدلُّ على عدم التأيد، وهو ما أبانَ
الباقلائي عنه بقوله: «أَرَادَ فِي الدُّنْيَا -يعني طلبَ موسى ﷺ الرؤية-، لأنَّه إِنَّمَا
سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا، فَقَوْلُهُ: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ جوابُ هذا السُّؤال»^(٢).

وأما قولُ (حسن السُّقَاف) في المقام الثَّانِي من معارضاتِ أَحرفٍ في متني
أحاديثِ الرؤية: في دعواه أنَّ حديثنا هذا: «جَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ، أُتِيَتْهُمَا وَمَا
فِيهِمَا . .»، مُعَارَضٌ بِحَدِيثٍ آخَرَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَصْفِ الْجَنَّةِ أَنَّهَا «لَبْنَةٌ مِنْ
ذَهَبٍ، وَلَبْنَةٌ مِنْ فَضَّةٍ»، فيُقالُ له:

إِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «أُتِيَتْهُمَا وَمَا فِيهِمَا . .»
أَنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ لِمَا قَبْلُهَا: «جَنَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ . . مِنْ ذَهَبٍ»، وَعَلِيهِ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ
مِنْ فَضَّةٍ وَذَهَبٍ: مَا كَانَ دَاخِلًا تِلْكَ الْجَنَّتَيْنِ مِنْ أَوَانِي، وَقُصُورٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٣).

(١) انظر «المواقف» للأندلسي (١٧٥/٣)، و«شرح الطحاوي» لابن أبي العز (٢١٢/١-٢١٥).

(٢) «تهذيب الأوائِل» للباقلاني (ص/٣٠٧-٣٠٨).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٤٣٢).

أثما ما أحاط بتلك الجنان، من أسوارٍ وحواظٍ، فلم يُشير له حديث أبي موسى هذا، وإنما دلَّ على طبيعة هذا البناء الخارجي ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لَبْنَةٌ مِنْ فَضَّةٍ، وَلَبْنَةٌ مِنْ ذَهَبٍ...»، ويؤيده أنه وقع في حديث آخر لأبي هريرة نفسه: «حائطُ الجَنَّةِ مَبْنِيُّ لَبْنَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَلَبْنَةٍ مِنْ فَضَّةٍ...»^(١).

فهذا يتَّسق الحديثان ويتكاملان، ولا يتعارضان كما يشتهيه (السَّقَاف)!

وأثما دعواه الثانية: بأنَّ ما في حديث أبي موسى: «... وما بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِءَاءَ الْكِبَرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ» دالٌّ عَلَى أَنَّ الرِّءَاءَ مانعٌ مِنْ رُؤْيَيْهِ:

فهذا كلامٌ مَنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ عُجْمَتُهُ، وانْبَطَحَتْ لِثَقَلِ رَأْسِهِ وَسَادَتْهُ! فَإِنَّ الْحَدِيثَ قَدْ جَاءَ فِي سِيَاقِ التَّبَشِيرِ وَالتَّفَضُّلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَأَيُّ تَبَشِيرٍ وَتَفَضُّلٍ عَلَيْهِمْ إِذَا أَخْبَرَهُمْ بِأَنَّهُ سَيَمْنَعُهُمْ مِنْ رُؤْيَيْهِ؟!

فليت شعري؛ إِذَا لَمْ تَكُنِ الرُّؤْيَا لَهُ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ وَهِيَ دَارُ الْقَرَارِ وَالتَّعْلِيمِ، وَقَدْ وَعَدَهُمْ بِهَا فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، فَمَتَى تَكُونُ؟!

إِذَا قَالَ لَكَ إِنْسَانٌ: رُدُّ لِي مَالِي، فَقُلْتَ: مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَنْ أَرْجِعَ لَكَ مَالَكَ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ...، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رَدِّهِ مَالَهُ إِذَا صَلَّى أَوْ عَلَى عَدَمِهِ؟! فَانْظُرْ كَيْفَ يُفْسَدُ الرَّحِي وَيُحَرِّفُ مَعْنَاهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ السَّخِيفَةِ.

(١) أخرجه عنه مرفوعاً: ابن عدي في «الغيلانيات» (٧٣٢)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٣٨)، والبيهقي في «اللبث والنشور» (٢٥٦).

ورواه عنه موقوفاً: مجمر بن راشد كما في «جامعه» (١١٦/١١) - آخر مصنف عبد الرزاق، رقم: (٢٠٨٧٥)، وابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٧٢/٢).

وقد رجَّح غير واحد وقفه على أبي هريرة دون الرفع، كالدرناقيني في «العلل» (١١٦/١١)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٢٨٣/٤)، وابن القيم في «عادي الأرواح» (ص/٢٧٧).

وهو وإن كان موقوفاً على أبي هريرة، إلَّا أنَّه لا حكم الرفع، فمثله لا يقال بمجرد الرأي.

وقد ورد له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه المخلص البغدادي في «المخلصيات»

(١/٤٤٠، رقم: ٧٨٢) أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٣٧)، والبيهقي في «اللبث والنشور» (٢١٤، ٢٦٦)،

وابن بشران في «أماليه» (١٠٦٥)، لكن في إسناده عدي س الفضل، وهو متروك الحديث كما في «التقريب».

ومن ثمَّ نقول: إِنَّ الغَرَضَ مِنَ الحديثِ حاصل؛ فَإِنَّ المعنى بيان قُرْبِ
النَّظَرِ، «فَكَانَ فِي الكَلَامِ بَعْدَ قَوْلِهِ (إِلَّا رِثَاءَ الْكِبَرِيَاءِ) حَذْفًا تَقْدِيرُهُ: فَإِنَّهُ يُمْنُ
عَلَيْهِمْ بِرَفِيعِهِ، فَيَحْصِلُ لَهُمُ الْفَوْزُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ»^(١)؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

•

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٤٣٢).

الفصل الثاني

نقدُ دَعَاوى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ
للأحاديثِ المُتعلِّقةِ بالتَّفسيرِ

المبحث الأول

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث الموافقات القرآنية
لعمر بن الخطاب رضي الله عنه

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ أَحَادِيثِ الْمَوَافَقَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ

عن أنس بن مالك قال: قال عمر رضي الله عنه:

«وافقت الله في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث، قلت: يا رسول الله، لو اتَّخَذْتُ مقام إبراهيم مصلِّي.

وقلت: يا رسول الله، يدخل عليك البرُّ والفاجر، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزل الله آية الحجاب.

قال: وبلغني معاتبَةُ النَّبِيِّ ﷺ بعضُ نِسائِهِ، فدخلْتُ عليهن، قلت: إن انتهيتُنَّ أو لبيدلنَّ الله رسولَهُ ﷺ خيرًا منكُنَّ، حتَّى أتيتُ إحدى نِسائِهِ، قالت: يا عمر، أَمَا في رسولِ الله ﷺ ما يعظُ نِسَاءَهُ حتَّى تعظهنَّ أنت؟ فأنزل الله: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَٰلِغَهُ أَذْنًا خَيْرًا مِّنْكَ مِثْلُكَ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٥] الآية^(١).

وعن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال:

«لَمَّا مات عبد الله بن أبي ابن سلول، دُعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه، فلمَّا قام رسول الله ﷺ وثبت إليه، فقلت: يا رسول الله، أتصلي على ابن أبيي وقد قال يوم كذا وكذا وكذا؟ أَعَدُّد عليه قولَهُ، فتبسَّم رسول الله ﷺ وقال:

(١) أخرجه البخاري في «ك: تفسير القرآن، باب: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلِّي، رقم: (٤٤٨٣)، وأخرجه مسلم مختصرًا في (ك: فضائل الصحابة، باب: فضائل عمر رضي الله عنه، رقم: (٦٣٥٩) لكن يذكر أسارى بدر عوضًا عن موعظة أمهات المؤمنين في الثالثة.

«أَخْرَعَنِي يَا عَمْرُ»، فلما أكَثَرَتْ عَلَيْهِ، قَالَ: «إِنِّي خَيْرٌ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي
 إِن زِدْتُ عَلَى السَّابِعِينَ يَغْفِرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا»، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ
 انصرف.

فَلَمْ يَمُكِّثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ
 نَاسًا أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآئُوا وَهُمْ فَنِيْسُونَ﴾ [التَّوْبَةِ: ٨٤]،
 قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ جَرَاتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾، رقم: ٤٦٧١)، ومسلم من حديث ابن عمر في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، رقم: ٢١٤٠).

المطلب الثاني

سوق دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب

فأما ما ورد في الموافقة الأولى من الحديث الأول:

فقد زعم (ابن قرناس) أن آية ﴿وَأَعِدُّوا مِنْ مَقَابِرِ إِبْرَاهِيمَ مِصْلًا﴾ [البقرة: ١٢٥] قد نزلت في السنة الأولى للهجرة، «في وقت لم يكن يُتوقع أن تُفتح مكّة بعد سبع سنوات، وعندها يمكن أن يتخذ المقام مِصْلًا باقتراح من عمر مزعوم»^(١). والذي أوهمه نفي تنزلها موافقة لكلام عمر رضي الله عنه كونها «ضمن الحديث عن إبراهيم عليه السلام وما حدث له، أي أنها تخبر عن تاريخ مضي، .. وقد أمر الله الناس بأن يتخذوا مقام إبراهيم مِصْلًا منذ ذلك العهد»^(٢).

وأما عن الموافقة الثانية من الحديث الأول ففيه:

فأورد عليها جملة من المعارضات، يرجع مجملها إلى أمرين: دعوى التناقض بينها، والقدح في العلم الإلهي.

أما دعوى التناقض: فزعموا أن الأحاديث في هذا الشأن متضاربة، فبعضها يشير إلى أن الآية نزلت بعد أن طلب عمر رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم حجب

(١) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٤٤٢).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٤٤٢).

نسائه حين قال: «يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهنَّ البرَّ والفاجر»، ورواية أخرى تقول: إنها نزلت عندما لئى عمر دعوة النَّبي ﷺ للأكل، وأصابت يده إصبع عائشة، فقال عمر: «حسن! لو أطاع فيكنَّ ما رأيتكنَّ عين»^(١).

ثمَّ حديث آخر يروي أنها نزلت عندما أرادت سودة أم المؤمنين الخروج لقضاء الحاجة، فلمَّا رآها عمر، وكان حريصًا على نزول آية الحجاب، ناداها: «يا سودة، أما والله ما نخفين علينا، فانظري كيف تخرجين...»^(٢).

ثمَّ رواية أخرى يجزم فيها أنس بن مالك ﷺ أنها نزلت يوم أصبح النَّبي ﷺ عروسًا بزینب بنت جحش، وقد دعا قومًا لطعامه، فجعل النَّبي ﷺ يخرج ثمَّ يرجع، وهم قعود يتحدثون، وكان النَّبي ﷺ شديد الحياء، فخرج منطلقًا نحو حجرة عائشة ﷺ، فأخبر أنَّ القوم خرجوا فرجع، يقول أنس ﷺ: «حتَّى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخلة، وأخرى خارجة، أرخى الستر بيني وبينه، وأنزلت آية الحجاب»^(٣).

وفي تقرير دعوى التَّنصُّار بين هذه الروايات، يقول (صادق التَّجمي): «هذه التَّنقضات في قصة واحدة - نزول آية الحجاب موافقة لرأي عمر - مصداق

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم: ١٠٥٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (ك: التفسير، باب: قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم، رقم: ١١٣٥٥) وغيرهما من طريق مسعر، عن موسى بن أبي كثير، عن مجاهد، عن أم المؤمنين عائشة.

قال الدراقطني في «العلل» (٣٣٨/١٤): «يرويه مسعر، واختلف عنه:

فرواه ابن عيينة، عن مسعر، عن أبي الصباح موسى بن أبي كثير، عن مجاهد، عن عائشة.

وغيره يرويه عن مسعر، عن أبي الصباح، عن مجاهد مرسلًا، والضبواب المرسل» ١. هـ

(٢) أخرجه البخاري أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ لِكَلِمَةٍ غَيْرَ تُكَلِّمُونَ لَهُنَّ﴾، رقم: ٤٧٩٥)، ومسلم (ك: السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم: ٢١٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: باب قوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ لِكَلِمَةٍ غَيْرَ تُكَلِّمُونَ لَهُنَّ﴾، رقم: ٤٧٩١-٤٧٩٤) ومسلم (ك: النكاح، باب: باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس، رقم: ١٤٢٨).

بارزاً، ودليل بين على صحة المثل المعروف الذي يقول: الكذاب كثير النسيان! ولا حافظة للكذاب!«^(١).

وأما عن دعوى القدح في العلم الإلهي:

فيقول (ابن قرياس) في آية الحجاب^(٢): «هذه الآية لم تنزل لوحدها، وبسبب اقتراح عمر أعجب الله -أستغفر الله- فأنزل فيه آية، ولكن الآية جاءت ضمن موضوع كامل يحدث نساء النبي ﷺ أن يتمسكن بالحشمة. ولم تنزل آية واحدة في هذه السورة ولا في القرآن الكريم بناء على اقتراح عمر بن الخطاب، أو سعد بن معاذ، أو حتى رسول الله! فالله أعلم وأحكم من أن يحتاج لمقترحات خلقه»^(٣).

وأما عن الموافقة الثالثة المتعلقة بآية سورة التحريم:

فقد عورضت بنفس المعارضة الثانية للموافقة الأولى، بدعوى أنها لم تنزل لوحدها، «ولكن ضمن خمس آيات افتتحت بها سورة التحريم، وتحدثت عن مشاكل أمرية بين الرسول وزوجاته»^(٤).

وأما فيما يتعلق بصلاة النبي ﷺ على ابن سلول:

فقد عترض على متينه بعدة اعتراضات، قد كانت مثار جدل قديم بين بعض الطوائف الإسلامية، من أبرزها:

ما أورده (رشيد رضا) في «تفسيره» وناقشه، مع كونه أميل إلى رد الحديث، مع إعداره لمن أثبتته؛ حيث كان أقوى ما عول عليه في موقفه منه دعوى أن ظاهر الأمر في قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] واردة للتسوية بين الأمرين، أي: أن الاستغفار وعدمه سيان، وبها استدلل عمر ﷺ على ترك

(١) «أضواء على الصحيحين» (ص/٣١٣).

(٢) وقد جعل كلامه هذا في سبب نزولها ينطبق على الموافقتين الآخرين أيضاً.

(٣) «الحديث والقرآن» لابن قرياس (ص/٤٤٣-٤٤٥).

(٤) «الحديث والقرآن» لابن قرياس (ص/٤٤٤).

الصَّلَاةَ عَلَى ابْنِ سُلُولٍ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ بِخِلَافِ هَذَا الظَّاهِرِ الْقُرْآنِيِّ، حَيْثُ فِيهِ حَمْلُ (أَوْ) عَلَى التَّخْيِيرِ.

فَلَقَدْ كَانَ هَذَا الْخَبَرُ بِحَقِّ مَزَلَّةٍ أَقْدَامٍ لِبَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ! حَتَّى أَنْكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي صَحَّتَهُ بِقَوْلِهِ: «هَذَا الْخَبَرُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ ثَبُوتُهَا»^(١).

وَقَالَ الْجَوِينِيُّ: «هَذَا لَمْ يَصَحِّحْهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ»^(٢).

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: «الْأَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ»^(٣).

وَقَالَ الدَّوَادِي وَهُوَ شَارِحُ الْبَخَارِيِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ»^(٤).

وَنَظَرْنَا إِلَى مَقَامِ هَؤُلَاءِ الْقَائِلِينَ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «اسْتَشْكِلَ فَهْمُ التَّخْيِيرِ مِنَ الْآيَةِ، حَتَّى أَقْدَمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَكَابِرِ عَلَى الطَّعْنِ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ! مَعَ كَثْرَةِ طَرَفِهِ، وَاتِّفَاقِ الشُّبْخِينَ وَسَائِرِ الَّذِينَ خَرَجُوا الصَّحِيحَ عَلَى تَصْحِيحِهِ، وَذَلِكَ يُنَادِي عَلَى مُنْكَرِي صَحَّتِهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، وَقِلَّةِ الْأُطْلَاعِ عَلَى طَرَفِهِ»^(٥).

وَالسَّبَبُ فِي إِنْكَارِهِمْ صَحَّتَهُ: مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ - وَهُوَ الَّذِي فَهَمَهُ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ أَنَّ أَدَاءَ (أَوْ) تُحْمَلُ عَلَى التَّسْوِيَةِ، لِمَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْقِصَّةِ، وَلَفْظُ (السَّعْبِينَ) يُحْمَلُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ؛ وَأَهْلُ الْبَيَانِ لَا يَتَرَدَّدُونَ فِي أَنَّ التَّخْصِصَ بِالْعَدَدِ فِي هَذَا السِّيَاقِ غَيْرُ مُرَادٍ، وَمِنْ هُنَا شَكُّكَ (رَشِيدُ رِضَا) فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ:

«إِنَّمَا يَظْهَرُ التَّخْيِيرُ لَوْ كَانَتِ الْآيَةُ كَمَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا بَقِيَّةٌ، أَيِ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ، وَبِئْسَ تَمَّ كَانَ الْمُتَبَادَّرُ مِنْ (أَوْ) فِيهَا أَنَّهُ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا

(١) «التَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ» لِلْبَاقِلَانِيِّ (٣/ ٣٤٤).

(٢) «الْبِرْهَانُ» لِأَبِي الْمَعَالِيِّ الْجَوِينِيِّ (١/ ١٧٠).

(٣) «الْمُسْتَصْفَى» (ص/ ٢٦٧).

(٤) «التَّوْضِيحُ» لِابْنِ الْمَلْفَنِ (٩/ ٤٨٤).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» (٨/ ٣٣٨).

قبلها لا للتَّخِير، وبه قَسَرها المحقِّقون، كما فهمها عمر، واستشكلوا الحديث، إذ لا يُعقل أن يكون فهمُ عمر أو غيره أصحَّ من فهم رسول الله ﷺ لخطابِ الله له! ولذلك أنكرَ بعضهم صحَّته^(١).

وقد تَوارَد من بعد رشيد رضا على فهمِ الآيةِ على هذا المعنى من التَّسوية فنام أنكَروا أن تكون للتَّخِير، وهو ما جنح إليه من طعن في الحديث من المعاصرين، كـ (جعفر السُّبحاني)^(٢)، و(صادق النُّجَامي)^(٣)، و(فتح الأصباني)^(٤)، و(الكَردِي)^(٥)، وغيرهم.

فأما (السُّبحاني)، فكان أسهَبَ هؤلاءِ في تفصيلِ هذا الفهمِ دليلاً على نُكرانه للحديث^(٦)، فناسَبَ إيرادُ معارضاته، وفي ضمنها كلامُ (رشيد رضا)، ليتمَّ الرَّد على كلِّ فرعٍ منه على جِدَّة، وَيَسْتَتِمُّ لنا دحضُ مُعارضتها جملةً، فنقول مُستعينين بالله^(٧):

يقول هذا المُعْتَرِض:

«أَوَّلًا: إِنَّ المتبادرَ مِن لفظة (أو) في الآية من قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٠] أَنَّهَا لِلتَّسْوِيَةِ، أي الاستغفار وعدمه سَيَان، لأنَّ المحلَّ غير قابل للاستفاضة، لكنَّ النَّبِيَّ ﷺ حسب الرواية حملها على التَّخِير، حيث قال: إِنَّمَا خَيْرَنِي اللَّهُ.. فكيف خفي على النَّبِيِّ مفاد الآية؟!

(١) تفسير المنار، (١٠/٤٩٦).

(٢) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص/٥١٨-٥٢٠).

(٣) أضواء على الصحيحين (ص/٣١٨-٣١٩).

(٤) القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع (ص/١١٦-١١٥).

(٥) نحو تفعيل قواعد نقد المتن (ص/١٥٤).

(٦) ومن يطالع كلام رشيد عن الحديث في «تفسير المنار»: يعلم أنَّ (السُّبحاني) قد اختلفَ من كلام (رشيد رضا) ما ناسب طعنه في الحديث، متغافلاً عن المناقشات المفيدة التي سجَّل (رشيد رضا) أكثرَها عن ابن حجر في الدُّفاع عن الحديث!

(٧) عابرت بين ترتيب الشبهتين الأوليين في الأصل لأن الرد على الثاني مضمَّن جزمه في الأول كما سيأتي.

ثانيًا: المتبادر من الآية عند الناطقين بالصاد، هو أنَّ عدد السبعين فيها كناية عن الكثرة، بمعنى أنَّ الاستغفار لا يُجدي لهم مهما بلغ عددها، سواء أكان أقلَّ من سبعين أو أزيد منه، وهذا ما يفهمه العربي الصميم من الآية، ويؤيد ذلك أنه: سبحانه علَّل عدم الجدوى بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٠].

ولكن الظاهر أنَّ النبي ﷺ فهم من الآية أنَّ لعدد السبعين خصوصية! وأنه ما أقدم على الصلاة على عبد الله بن أبي وهو رأس المنافقين إلَّا لأجل أن يستغفر له أزيد من السبعين، الَّذي ربَّما تكون الزيادة نافعة لحاله، ولا خفاء في أنَّه على خلاف ما يفهمه العربي الصميم من الآية، فكيف بنبي الإسلام، وهو أفصح من نطق بالصاد؟!

ثالثًا: كيف قام النبي ﷺ بالصلاة على المنافق وهو يشمل على الاستغفار، مع أنَّ المروئي في الصحاح أنَّه سبحانه نهى النبي ﷺ عن الاستغفار للمشركين وهو في مكة المكرمة؟! قال: ﴿مَا كُنْتُ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِيَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

رابعًا: أنَّه سبحانه نهى النبي ﷺ عن الاستغفار في سورة المنافقين، وقد نزلت في غزوة بني المصطلق، وغزاهم النبي ﷺ في العام السادس من الهجرة، قال سبحانه: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٦].

ومع هذا البيان الصريح، كيف أقدم النبي ﷺ على الصلاة على المنافق، والتي لم تكن إلَّا عملاً لغوا غير مفيد؟ وما ربَّما يتوهم أنَّه ﷺ قدم على الصلاة استمالة لقلوب عشيرته، فهو كما ترى، لأنَّ القرآن يخبر بصراحة أنَّ الصلاة والاستغفار لا تفيد بحاله، أفيكون عمل النبي ﷺ بعد هذا التصريح سببًا للاستمالة؟!^(١)

(١) الحديث النبوي بين الرواية والدراية (ص/٥١٨-٥٢٠).

ثم أتانا (صادق النجفي) مُبرِّعًا من كيسِ فهمه بشبهةٍ أخرى، يقول فيها:

الخامسة: إنَّ القول بموافقة الله لعمر في ترك الصلاة على ابن أبي منافس للعقل، «ذلك أنَّ قبوله يستلزم أن يكون هناك مَنْ هو أعلم من النبي ﷺ بالأحكام والتعاليم السماوية، وأدري منه في معرفة فلسفة الأحكام الإلهية وأسرارها، وأعرف بالمصالح والمفاسد المترتبة على التعاليم الإسلامية، لأننا نشاهد في الحديث أنَّ الله تعالى قد أنزل آيةً تؤيد فكرة فرد ما غير النبي ﷺ، وتُفند عمل رسول الله، وتنهاه، وتمنعه! . . ألم يكن من الأفضل أن يُنزل الوحي على هذا الرجل بدلًا من رسول الله ﷺ» (١).

(١) «أضواء على الصحيحين» لصادق النجفي (ص/٣١٧).

المطلب الثالث

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب

أما دعوى المُعترض بأن آية مقام إبراهيم هي من أوائل ما نزل في المدينة بعد الهجرة، فلا يقال فيه أكثر من أنه: قولٌ يُعدم دليلاً يقيمه! نعم؛ قد ذكر بعض أهل العلم أن سورة البقرة أول ما نزل في المدينة بعد الهجرة^(١)، لكن لا يستلزم ذلك أن تكون جميع آياتها كذلك في الأوليّة؛ إذ من المُتَحَقِّقِ علمه أن القرآن نزل مُنْجِماً لا جُملة، تنزل السورة في وقتٍ، ثم تُلْحَقُ بها آياتٌ قد نزلت بعدها بوقتٍ، فكان النبي ﷺ يُرشد كُتَّابَهُ إلى ما نزل من الآيات حديثاً، فيكتبوها ضمن سورٍ قد تنزلت قبلُ، والإجماع والنص مترادفان على أن ترتيب الآيات في سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره، من غير خلافٍ في هذا بين المسلمين^(٢).

والذي يظهر عند تبصُّر حديث عمر رضي الله عنه: أن آية مقام إبراهيم قد تأخر نزولها إلى وقتٍ اعتمار المسلمين، أو وقت فتحهم لمكة، أو قبل حجة الوداع،

(١) مروي عن عكرمة في «أسباب النزول» للواحدي (ص/ ٢١ ت: الحميدان) بإسناده إليه، وانظر الخلاف في أول ما أنزل من السور في المدينة في «الإتقان» للسيوطي (٩٦/١).

(٢) انظر هذا الإجماع في «البرهان» للزركشي (٢٥٦/١)، و«الإتقان» للسيوطي (٢١١-٢١٢).

فإحدى هذه الأزمان الثلاثة أنسب الظروف الموضوعية لاستثارة الفكرة في ذهن عمر رضي الله عنه بلا شك، ثم اقتراحها بعدُ على النبي ﷺ ^(١).

وأما زعم المعارض بأن سياق الآيات دالٌّ على أنَّ الأمرُ باتخاذ المقام إنما خوطب به النَّاسُ في ذلك الوقت الذي ابْتَنِيَتْ فيه الكعبة فيما مضى، وليس هو أمرًا لَأُمَّةِ المسلمين:

فقد غفل المعارض عن تفصيل في معنى الآية، كان أجدى لتقوية شبهته الواهية هذه لو تأمل! فنحن نفيده به وبضده كذلك، فنقول:

لو جعلَ المُعْترِضُ الأمرُ في الآية مُحْتَمَلًا أَحَدَ مَعْنِيَيْنِ ابتداءً:

إثما أن تكون الآية مُجَرَّدُ إخبارٍ إلهيٍّ بخطابٍ تَرَاوَمَ مع بناءِ الكعبة، قد حُصِّنَ به النَّاسُ وقتها، كما يدَّعيه هو.

أو تكون أمرًا لَأُمَّةٍ مُحَدَّدَةٍ ﷺ؛ وهنا على المعارض السَّعيُّ إلى ترجيح المعنى الَّذي يوافق هواه، بأن يورد القراءةَ الثَّانِيَةَ لِلآيَةِ الَّتِي جَاءَتْ بِصِيغَةِ الإخبار: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء ^(٢)، فكان هذا المسلك أقوى دلالةً على مُرَادِهِ وَمِمَّا حَرَفَ بِهِ فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ!

ولو سَلَكَ هذا الأقوى لتهاوَّى أيضًا وما نَفَعَهُ في رصفِ شبهته! وذلك أنَّ جوابَ هذا المسلك في الاعتراض على كلا القراءتين للآية:

أنا إن حَمَلْنَا الآيةَ على صيغة الأمر: يكونُ حديثُ عمر رضي الله عنه بهذا قد أَبَانَ أنَّ القصدَ بها أُمَّةُ المسلمين، ولا غرو؛ وهم المخاطَبون بأوامِرِ القرآن ابتداءً وأصالةً، فمناسبٌ على هذا أن يكون الحديثُ مثالًا لتعيينِ السُّنَّةِ أَحَدَ الْمَعْنَيَيْنِ الَّتِي تَحْتَمِلُهَا الآيةُ.

(١) يقوي هذا النظر عدَّةُ روايات تدلُّ على أنَّ اقتراح عمر رضي الله عنه كان زمن الفتح أو حجة الوداع، أوردها ابن رجب في كتابه «فتح الباري» (٣١٧/٢-٣١٨)، وإن كان لا يخلو إسنادُ منها من ضعف كما ذكر، لكن قد يفيده مجموعها وجودُ أصل لها.

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر، انظر «السبعة في القراءات» لاس مجاهد (ص/ ١٧٠).

وَأَمَّا إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْآيَةِ مُوجَّهٌ فِي أَصْلِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَتَابِهِ،
أَوْ أَنَّهَا بِصِيغَةِ الْإِخْبَارِ: فَيَكُونُ حَدِيثُ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُنَا ذَالًا عَلَى فَضْلِ اقْتِدَاءِ
الْمُسْلِمِينَ بِبَيْلَةِ إِبْرَاهِيمَ فِي هَذِهِ الشَّعِيرَةِ وَغَيْرِهَا، بَلْ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَصْلِ الْقُرْآنِيِّ،
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمْ أَشْرَءَ حَسَنَةً فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [التَّحْكِيمُ: ٤].
وَبِهَذَا يُعْلَمُ وَفَاقُ حَدِيثِ عُمَرَ لِلآيَةِ عَلَى كِلَا التَّفْسِيرَيْنِ وَالْقَرَاءَتَيْنِ.

وَأَمَّا دَهْوِيُّ الْمُعْتَرِضِ التَّنَاقُضَ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ فِي سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ،
فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ: أَنَّ لَيْسَ ثَمَّةَ تَعَارُضٍ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَخْبَارِ، وَأَتَيْنُ طَرِيقَ
لِلْجَمْعِ بَيْنَهَا: أَنَّ يُقَالُ بِتَعَدُّدِ أَسْبَابِ نَزُولِ الْآيَةِ وَلَا بَأْسَ، فَيَكُونُ خَبَرُ قِصَّةِ
زَيْنَبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ هِيَ آخِرُ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ حَدوثًا، لِلنَّصِّ عَلَى قِصَّتِهَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ،
وَكَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَلَا مَانِعَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الْآيَةُ نَزَلَتْ بَعْدَ الْمَجْمُوعِ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً
خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَلَيْسَ بَيِّنٌ أَنْ يَكُونَ لِلآيَةِ الْوَاحِدَةِ عَدَّةُ أَسْبَابٍ مُسْتَوِيَةٍ
الدرَجَةِ، أَوْ بَعْضُهَا أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ^(١)، فَيَنْسَبُ الرَّأْيُ النَّزُولَ إِلَى سَبَبٍ مِنْهَا دُونَ
الْآخَرِ، بِاعْتِبَارِ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ الْقَصْدُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فَوْرَ وَقُوعِ ذَلِكَ السَّبَبِ.

وَفِي تَقْرِيرِ سَوَاغِ هَذَا الْجَمْعِ، يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ: «يُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ
قَبْلَ قِصَّةِ زَيْنَبَ، فَلَقُرْبِهِ مِنْهَا أَطْلَقْتُ -بِعَنِي عَائِشَةُ- نَزُولَ الْحِجَابِ بِهَذَا السَّبَبِ
-بِعَنِي قِصَّةُ سَوْدَةَ-، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّدِ الْأَسْبَابِ»^(٢).

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ عُمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُلِحًّا فِي حِجْبِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ،
وَالنَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلِذَا لَمْ يَأْمُرْهُنَّ بِالْحِجَابِ مَعَ
وَضُوحِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ^(٣)، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ عِنْدَهُ إِلَى أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ^(٤).

(١) «نظم الدرر» للبقاعي (٣٩٩/١٥).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥٣١/٨).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٢٥٠/١) يتصرف يسير.

(٤) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن (١٣٧/٢٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢٤٩/١).

على أَنَّ البخاريَّ روى في «كتاب التفسير» في سياق آية الحجاب ما هو صريح في كون قصة سودة رضي الله عنها كانت بعد الحجاب لا قبله، وهو المشهور عند أهل العلم^(١)، كما تراه في قول عائشة: «خرجت سودة بعدما ضرب الحجاب لحاجتها، وكانت امرأة جسيمة، لا تخفى على من يعرفها، فرأها عمر بن الخطاب، فقال: يا سودة، أما والله ما تخفين علينا، فانظري كيف تخرجين...» الحديث^(٢).

يقال على هذا: إن الأمر حين وقع على وفق ما أراده عمر قبل من إيجاب حجاب الوجوه على أمهات المؤمنين، أحب أيضًا أن يحجب أشخاص مبالغ في التستر، فلذا قال لسودة: «قد عرفناك...»، حرصًا منه على أن ينزل حكم الحجاب أصبغ منه، فلا ترى أشخاص البتة ولو مع حجابهن، لكن الله تعالى أذن لهن بخلاف رغبة عمر، وأنزل آية الحجاب وليس فيها التضييق الذي أراده عمر، لأجل ما فيه من الحرج^(٣)، فلذا قال النبي ﷺ لسودة بعد شكواها له قول عمر في الحديث السابق: «إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن».

ولأنما عُدَّ الحجاب من موافقات عمر في قصة سودة هذه^(٤)، لنزول حصص منه على وفق رايه^(٥).

ويقال في الجمع بين هذا وحديث أنس رضي الله عنه في نزول الحجاب بسبب زينب: أن عمر رضي الله عنه حرص على ذلك، حتى قال لسودة ما قال، فاتفقت القصة

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/٦٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: باب قوله: لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه، رقم: ٤٧٩٥)، ومسلم (ك: السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم: ٢١٧٠).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/٢٤٩).

(٤) كما في روايات عن عائشة في البخاري (ك: الاستئذان، باب: آية الحجاب، رقم: ٦٢٤٠)، ومسلم (ك: السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، رقم: ٢١٧٠).

(٥) فيض الباري للكشميري (١/٣٤٦).

لِلَّذِينَ قَعَدُوا فِي الْبَيْتِ فِي زَوْاجِ زَيْنَبَ، فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ، فَكَانَ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ سَبَبًا لِنَزُولِهَا^(١).

وفي تقرير ما مضى من الجمع بين سَبَبَي النُّزُولِ، يقول أبو العباس القرطبي:

«الْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه تَكَرَّرَ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلُ قَبْلَ نَزُولِ الْحِجَابِ وَبَعْدَهُ، وَلَا بُعْدَ فِيهِ . . فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه وَقَعَ فِي قَلْبِهِ نَفْثَةٌ عَظِيمَةٌ، وَأَنْفَعُ شَدِيدَةٌ مِنْ أَنْ يُطْلِعَ أَحَدٌ عَلَى حَرَمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، حَتَّى صَرَخَ لَهُ بِقَوْلِهِ: «احْجِبْ نِسَاءَكَ، فَإِنَّهُنَّ يَرَاهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ . .»، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ عِنْدَهُ، إِلَى أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ وَبَعْدَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ قَصْدُهُ أَلَّا يَخْرُجَنَّ أَصْلًا، فَأَفْرَطَ فِي ذَلِكَ! فَإِنَّهُ مُفْضِي إِلَى الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ وَالْإِضْرَارِ بِهِنَّ، فَإِنَّهُنَّ مُحْتَاجَاتٌ إِلَى الْخُرُوجِ»^(٢).

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ قَدَحَ الْحَدِيثِ فِي الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ، فَيُقَالُ لَهُ:
إِنَّ جَعْلَكَ مُوَافَقَةً عُمَرَ اقْتِرَاحًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَاسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِ مَنْرَعٌ خَبِيثٌ فِي فَهْمِ النَّصُوصِ، مَتَشَاءَ التَّحَامُلُ عَلَى الصُّحُبِ الْكِرَامِ رضي الله عنهم، فَأَيُّ تَلَاوَمٍ عَقْلِيٍّ بَيْنَ الْمَوَافَقَةِ وَالْإِسْتِدْرَاكِ حَتَّى يُطْعَنَ بِهِ عَلَى الْأَخْبَارِ؟

وَلَوْ أَدْخَرَ الْمُعْتَرِضُ فَرْطَ ضَعْفِيَّتِهِ عَلَيْهِمْ بِمَزِيدٍ نَأْمَلُ لَهُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ، دُونَ انْتِهَاضٍ مِنْهُ لِمُجَرَّدِ الْإِعْتِرَاضِ: لَنَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَاكَ الْإِقْتِرَاحَ -كَمَا يَسْمِيهِ- إِنَّمَا تَوَجَّهَ بِهِ عُمَرُ رضي الله عنه إِلَى شَخْصِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَزَوْجَاتِهِ، لَا إِلَى اللَّهِ أَصَالَةً! وَلَا خَطَرَ بِبَالٍ عُمَرَ أَنْ يُنْزَلَ رَبُّهُ فِي ذَلِكَ آيَاتٍ تَوَافِقُ مُرَادَهُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَنْقُصَهُدَ الْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى آيَاتِهِ كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ، وَحَاشَاهُ، وَحَاشَا عَاقِلًا أَنْ يَفْهَمَ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَسْلَفْنَا التَّنْبِيهَ مَرَارًا أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مُنْجِمًا ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، مِنْهُ مَا نَزَلَ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مَعْلُومٍ بَعِيْنِهِ، وَمِنْهُ مَا نَزَلَ عَقِبَ وَاقِعَةٍ أَوْ سُؤَالٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، كُلَّمَا أُلْقِيَتْ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم آيَةٌ أَوْ أَكْثَرُ، أَمِرَ بِوَضْعِهَا مِنْ فَوْرِهِ فِي مَكَانٍ

(١) فتح الباري لابن حجر (٢٣/١١).

(٢) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣/١٨).

مُرْتَبٍ مِنْ سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَا قَدْ سَبَقَ تَقْرِيره، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا التَّنْجِيمُ فِي التَّنْزِيلِ لِيُخِلَّ بِالوَاحِدَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ لِكُلِّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى جَدَّةٍ^(١).

وَفِي هَذَا رَدِّمٌ لِمَا أَرَادَ (ابْنُ قُرْناسٍ) أَنْ يُفْهِمَهُ قُرْأَهُ، مِنْ نَفْيِهِ أَنْ يَكُونَ لآيَةِ الْحِجَابِ سَبَبُ نَزُولِ مُسْتَقْلٍ، كَوْنُهَا «جَاءَتْ ضَمْنُ مَوْضُوعٍ كَامِلٍ يَحْتَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَمَكَّنَ بِالْحِشْمَةِ...» إلخ تَخْرُصَاتِهِ^(٢)؛ فَإِنَّ التَّرَابُظَ الْمَوْضُوعِيَّ بَيْنَ الْآيَاتِ فِي الْمَقْطَعِ الْوَاحِدِ مِنَ الْقُرْآنِ، لَا يَنْفِي نَزُولَ بَعْضِهَا قَبْلَ بَعْضٍ، وَلَا أَنَّ لِبَعْضِهَا سَبَبًا لِلنَّزُولِ مُخْتَلَفًا عَنِ الْآخَرِ.

فَكَمْ مِنْ سُورَةٍ نَزَلَتْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فِي الْفَتَرَاتِ بَيْنَ النُّجُومِ مِنْ سُورَةٍ أُخْرَى، وَكَمْ مِنْ آيَةٍ فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ تَقَدَّمَتْ فِيهَا نَزُولًا وَتَأَخَّرَتْ تَرْتِيبًا، وَكَمْ مِنْ آيَةٍ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ..

وهذا -وَرَبِّي- مِنْ أَجْلِ مَظَاهِيرِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ فِي تَنْزِيلِهِ، وَعَلَوْ نَظْمِهِ أَنْ يَبْلُغَهُ بَشَرٌ، فـ «هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَلَ مُنْجَمًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِينَ عَامًا، تَنْزِيلُ الْآيَةِ أَوْ الْآيَاتِ عَلَى فِتْرَاتٍ مِنَ الزَّمَنِ، يَقْرُؤُهُ الْإِنْسَانُ وَيَتْلُو سُورَهُ، فَيَجِدُهُ مُحْكَمَ النَّسْجِ، دَقِيقَ السَّبْكِ، مُتَرَابِظَ الْمَعَانِي، رَصِينَ الْأَسْلُوبِ، مُتَماسِقَ الْآيَاتِ وَالسُّورِ، كَأَنَّهُ عَقْدٌ فَرِيدٌ نُظِمَتْ حَبَائِثُهُ بِمَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَثِيلٌ فِي كَلَامِ الْبَشَرِ!

وَلَوْ كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ، قِيلَ فِي مَنَاسِبَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَوَقَائِعٍ مُتَتَالِيَةٍ، وَأَحْدَاثٍ مُتَعاقِبَةٍ: لَوَقَّعَ فِيهِ التَّفَكُّكُ وَالْإِنْفِصَامَ، وَاسْتَعَصَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ التَّوَافُقُ وَالْإِنْسِجَامُ»^(٣).

(١) انظر «ماهل العرفان» للزرقاني (١/٤٤-٤٥).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قُرْناس (ص/٤٤٣-٤٤٥).

(٣) «مباحث في علوم القرآن» لِمَتَاعِ الْقُطَانِ (ص/١١٦-١١٧)، وَلِمُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ دُرَّازٍ فِي كَلَامِ نَفِيسِ رَاقٍ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ «الْبَيِّنَاتِ الْعَظِيمَةِ» (ص/١٨٧-١٨٩) عَنْ دَلَالَةِ التَّنَاسُقِ بَيْنَ التَّنْزِيلِ وَالتَّرْتِيبِ عَلَى الْإِعْجَازِ الْقُرْآنِيِّ، فَلْيَرَاجِعْ هُنَاكَ.

وبهذا الجواب ندحض حُجَّة (ابن قرناس) في اعتراضه على الموافقة القرآنية لعمر في آية سورة التَّحْرِيم.

وأما المعارضات الْمُتَّجِهَةُ إلى خبر موافقة عمر في النَّهْي عن الصَّلَاة على المنافقين، فيُقال في أولاهها، وهي دعوى حمل النَّبِيِّ ﷺ لـ (أو) في الآية على التَّخْيِير، وهي للتَّسْوِية.. إلخ:

فإنَّه يجدر بنا الاستنارة بأقوال السَّلف الأقدمين في هذا الحديث، فبهم فهمنا الكتاب والسُّنة، وهم أجدرُّ أن ينزعوا عنَّا قيدَ الإشكالِ الظَّاهر منهما، فنقول:

نَحَا جمع من أهل التَّفْسِير إلى أنَّ مقصودَ هذه الآية التَّسْوِيةُ بين الاستغفار للمنافقين وعدمه من حيث أثره، ومن ثَمَّ التَّيْسِير من أن تلحقهم أي مغفرة، وأنَّ عِلَّةَ ذلك منصوص عليها آخر الآية، في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآلِهِمْ رَسُولِهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٠].

فَقَب إلى هذا التَّأْوِيل ابن جرير^(١)، وأبو بكر الجصاص^(٢)، وابن الجوزي^(٣)، في آخرين من أهل التَّفْسِير.

وهؤلاء مع هذا القول، لم ينزعوا يداً عن قبول حديث عمر رضي الله عنه، ولكن أعملوا آلة التَّأْوِيل له على معنى يَتِمُّ به وفاق الآية، ولنعم ما فعلوا.

فمن ذلك قولهم: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ استغفرَ لابن سلولٍ لعدم يقينه بوفاته على الكفر، وكان الظَّاهر منه الإقرار بالإسلام^(٤)، وأنَّه لفرط رحمته ﷺ بالنَّاس، وحرصه على نجاتهم، اختارَ الأخذَ بمفهوم التَّعَدِّي في لفظ (السَّبعين) على حقيقته، وتَرَكَ المعنى المجازيَّ له، استقصاءً لمظنَّةِ الرَّحْمَةِ، ولو من وجهٍ ضَعِيفٍ^(٥).

(١) «جامع البيان» (٣٩٤/١٤).

(٢) «أحكام القرآن» للجصاص (٣٥١/٤).

(٣) «زاد المسير» لابن الجوزي (٤٧٧/٣).

(٤) انظر «أحكام القرآن» للجصاص (٣٥١/٤)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٤٧٧/٣)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (١٦١/١).

(٥) انظر «جامع البيان» للطبري (٣٩٥/١٤)، و«الكشاف» للزمخشري (٤٥٣/٢).

وذهب آخرون: إلى أنَّ المقصودَ بالآية حقيقةً تخييرُ النبي ﷺ بين الاستغفارِ وعديمه، اعتمادًا على ظاهرِ الحديث، منهم: أبو بكر ابنُ العربي^(١)، وابنُ عطية^(٢)، وابنُ جُزَي^(٣)، والألوسي^(٤).

وهؤلاء أجابوا عن دلالة التَّيْسِ في الآية: بأنَّه مُستفادٌ من طريق الاستنباط، والحديث أقوى منه من حيث أنه نصٌّ صريحٌ فيقدم عليه؛ فما فوق السَّبعين لم تُبين الآية حكمه، ويُنَّ الحديث حكمًا مخالفًا^(٥).

والَّذي يظهر لي بعد تأملٍ في الآية الكريمة -والعلم عند الله تعالى-: عدم الثَّنَافِي بين كلا هذين القولين، فأقول:

إنَّ الآيةَ تحتلُّ معنَى التَّسْوِيةِ والتَّيْسِ مع معنَى التَّخْيِيرِ أيضًا^(٦)، فإنَّها خَلَّوْا مِنْ نَهْيٍ صَرِيحٍ عَنِ الاستغفارِ للمنافقين، غايَتها إعلامُ النَّبِيِّ ﷺ بأنَّ الله تعالى لا يَغْفِرُ لَهُمْ، ولو أَكْثَرَ مِنَ الدُّعَاءِ لِبَعْضِهِمْ، فالْمَعْنَى أَنَّ الاستغفَارَ مِنْ عَدَمِهِ سَوَاءٌ مِنْ حَيْثُ الْمَالِ فِي آخِرَتِهِمْ، لِيَكُونَ التَّيْسُ مُنْصَبًا فِي هَذِهِ الْجِهَةِ فَقَطْ.

أَمَّا حُكْمُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ فِي الدُّنْيَا مِنْ جِهَةٍ تَحَقُّقِ الْمَصَالِحِ وَدَرِءِ الْمَفَاسِدِ: فَلَمْ تَنْطَرُقِ الْآيَةُ لَهُ، فَيَبْقَى تَحْقِيقُ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ عَلَى أَصْلِهِ رَاجِعًا إِلَى سِيَاسَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعْلُومٌ مَعَ هَذَا كَوْنُهُ ﷺ يُجْرِي عَلَى الْمَنَافِقِينَ أَحْكَامَ ظَاهِرِ أَحْوَالِهِمْ بَيْنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، «وَالْقُرْآنُ يَنْعَثُهُمْ بِسِيْمَاهُمْ، كَيْلَا يَطْمَئِنَّ لَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَلِيَأْخُذُوا الْحَذَرَ مِنْهُمْ، فَبِذَلِكَ قُضِيَ حَقُّ الْمَصَالِحِ كُلِّهَا»^(٧).

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/٥٥٧).

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية الأندلسي (٣/٦٤).

(٣) «التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جزي (١/٣٤٤).

(٤) «روح المعاني» للألوسي (٧/٣٠٩).

(٥) انظر «المحرر الوجيز» لاس عطية (٣/٦٤)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٢/٥٥٨).

(٦) ثُمَّ وَجَدْتُ الْأَلُوسِيَّ قَدْ أَشَارَ فِي تَفْسِيرِهِ (٥/٣٣٦) إِلَى قَوْلٍ مِنْ سَبْقِ إِلَى هَذَا الْجَمْعِ مِنْ «بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ لِلتَّسْوِيةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ: إِنَّهَا لَا تَنَافِي تَخْيِيرٌ...».

(٧) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٠/٢٧٩).

وابن سلول نفسه، لم يكن يعاجله النبي ﷺ بعقوبة، مع ما صدر منه من بوائق، مُراعاةً منه للمآلات والعواقب في إدارة المجتمع المدني بكافة طوائفه، ودفعاً منه لما يتوقع من مفسد على الدعوة الإسلامية ودولتها الفتية آنذاك^(١)، مع ما جُبل عليه من فرط رحمة يُحمد عليها إلى يوم الدين.

فلماً لم تقتض المصلحة إهانة ابن سلول حين وفاته، مع ما له من حظوة عند عشيرته، ومُراعاةً منه لولده الصالح، تطبيقاً لقلوب بعض الأحياء من قراباته، ورغبةً منه في استمالة قومه إلى الدين إذا ما رآوه لبى طلب ابن زعيمهم في إكرام مثواه: بادر النبي ﷺ إلى هذا الإجراء من باب السياسة الشرعية، طالما المانع من ذلك غير قطعي ولا صريح في كتاب الله، فالآية -كما قلنا- وإن قطعت رجاء حصول المغفرة للمنافقين، فلم تمنع فعل الاستغفار صراحةً كما هو الحال مع المشركين الصُّرَحَاء.

فتخيل معي بعد هذا، لو كان النبي ﷺ «ترك الصلاة عليه قبل ورود النهي عنها: لكان سباً على ابنه! وعاراً على قومه! فاستعمل ﷺ أحسن الأمرين وأفضلهما في مبلغ الرأي، وحق السياسة في الدعاء إلى الدين، والتأليف عليه، إلى أن نهي عنه فانهي»^(٢).

ونفي المتعريض أن تكون لهذه الصلاة على ابن سلول فائدة من جهة استمالة قلوب عشيرته، بدعوى أن القرآن يُخبر أن الاستغفار لا تفيد بحاله: هو نفي صحيح لو كنّا على علم بأن قومه على علم بأن زعيمهم هذا واحد من أولئك المنافقين الذين عناهم القرآن بشخصه! إذن لاستهجنوا فعل النبي ﷺ واستخفوا به، إذ كيف يُصلي مُحَمَّد ﷺ على غير أهل بيته؟! في حين أن هذا العلم منهم ممّا يستحيل إثباته عنهم.

(١) أشار إلى هذا المعنى ثلة من أهل العلم، كأبي العباس القرطبي في «المهم» (٦٤٢/٢)، وأبو عبد الله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٢٢٠/٨)، وابن حجر في «فتح الباري» (١٧٨/٨).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (١٨٤٩/٣).

فهذا عبد الله ﷺ وهو ابنه، قد خفي عليه استصحاب أبيه للكفر! فما كان إلا أن «حمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام، ولدفع العار عنه وعن عشيرته، فأظهر الرغبة في صلاة النبي ﷺ، ووقعت إجابته إلى سؤاله على حسب ما ظهر من حاله، إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك»^(١)؛ هذا مع كونه أقرب الناس إليه لحال النبوة، فكيف الظن بغيره من قومه ممن هم أبعد منه عنه، ممن لا يعلم عنه إلا ظاهره؟! لم يكن هؤلاء إلا لحيثوه واحداً من أفراد المسلمين.

وبعد هذا البيان، يبقى لنا الإشكال المتعلق بآخر الآية: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآلِهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٠]: فالمعلوم ضرورة من الدين: أن من ثبت كفره لا يستغفر له، قولاً واحداً، وبه تثبت من حصر الآية في التسوية المستلزمة للنهي عن الفعل البتة.

وقد وردت في بعض جوابات أهل العلم ما يحل هذا الإشكال، من ذلك ما تراه في قول ابن حجر: «في بقية هذه الآية من التصريح بأنهم كفروا بالله ورسوله ما يدل على أن نزول ذلك وقع متأخراً عن القصة، ولعل الذي نزل أولاً وتمسك النبي ﷺ به، قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، إلى هنا خاصة، ولذلك اقتصر في جواب عمر على التخيير وعلى ذكر السبعين»^(٢).

فلما وقعت القصة المذكورة، كشف الله عنهم الغطاء، وفضحهم على رؤوس الملأ، ونادى عليهم بأنهم كفروا بالله ورسوله، ولعل هذا هو السر في اقتصار البخاري في الترجمة من هذه الآية على هذا القدر إلى قوله: ﴿لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، ولم يقع في شيء من نسخ كتابه تكميل الآية، كما جرت به العادة من اختلاف الرواة عنه في ذلك..

(١) عمدة القاري للهيبي (١٨/٢٧٣).

(٢) معنى ذلك أنه ﷺ ما دام اقتصر على ذلك الجواب، ولم يجب عمر عن التعليل الذي في آخر الآية، دل ذلك أنها لم تنزل بعد، وإلا لبقى الإشكال قائماً لم يزل بعد نقصان جوابه، ولم يكن له ﷺ عذر في الاستغفار بعد مرولها.

فكون ذلك وَنَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ متمسكًا بالظاهر على ما هو المشروع في الأحكام إلى أن يقوم الدليل المضارف عن ذلك: لا إشكال فيه، فله الحمد على ما ألهم وعلم^(١).

وعندي في جواب ابن حجر هذا نوع نظر، أقول فيه -والعلم عند الله:-
إنَّ القول بتأخر نزول تيممة الآية -والتي فيها ذكر تعليل نفي المغفرة- يحتاج في إثباته إلى دليل نقلّي مستقلّ، فإنَّ الكلام في نزول سور القرآن وآيه وتنجيّه متوقّف علمه على الرواية أصالة، لا على اجتهاد في الرأي.

ومع ذلك يقال هنا: إنّه إذا تبين ما سلف تقريره من تفريقي بين المال الأخرى والفائدة الدنيويّة في الصلّة على المنافقين، لم نحتاج بعد إلى القول بتأخر نزول باقي الآية من الأساس، حتّى على فرض علم النبي ﷺ بكفر ابن سلول في الباطن، فإنَّ ذلك لا يمنع من الصلّة عليه، جرياً على حكم الظاهر، على ما جرّت به عادته الحكيمه في معاملة هذا الصنف من القدور.

وأما دعوى المعارضة الثانية من كون المتبادر من الآية كناية السبعين عن الكثرة. إلخ، فجوابها:

أنّ في روايات قصّة النبي ﷺ مع عمر ﷺ في شأن ابن سلول بعض اختلاف في ألفاظها، قد تبيّن غير واحد من أهل العلم إلى ذلك، حتّى قال الألوسي: «... والأخبار فيما كان منه ﷺ مع ابن أبي من الصلّة عليه وغيرها لا تخلو من التعارض...»^(٢).

فأما رواية عمر ﷺ نفسه للحادثة: فجاءت من رواية ابن عباس ﷺ عنه، والذي فيها أنّ النبي ﷺ قال له: «أخّر عني يا عمر»، قال عمر: فلما أكثر عليه قال: «إني خيّر فاخترت، لو أعلم أنّي إن زدت على السبعين يغفر له، لزدت عليها»^(٣).

(١) «فتح الباري» (٣٣٩/٨).

(٢) «روح المعاني» (٣٤٢/٥)، وانظر «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٢٧٨/١٠).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: ما يكره من الصلّة على المنافقين، والاستغفار للمشرّكين، رقم: ١٣٦٦)، وفي (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»، رقم: ٤٦٧١).

وأماً رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنه، فوقع في ألفاظها اختلاف:
ففي طريق أنس بن عياض ^(١) وأبي أسامة ^(٢) عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعمر:
«إِنَّمَا خَيْرُنِي اللَّهُ.. وَسَازِيئُهُ عَلَى السَّبْعِينَ» ^(٣).

وجاء من طريق صدقة بن الفضل ^(٤) عن يحيى بن سعيد ^(٥): أَنَّهُ ﷺ لم يزد
على أَنْ تَلَا الآية في جوابه لعمر ^(٦).

ففي هذا الاختلاف في بعض ألفاظ المتن دلالة على تصرف بعض الرواة
في المتن، ونقلهم لفظ كلام النَّبِيِّ ﷺ بالمعنى الَّذِي اسْتَقَرَّ في حافظتهم على ما
فهموه، ظَهَرَ هذا الاختلاف بين لفظ رواية عمر رضي الله عنه الأولى -وهي كما ترى تغيدُ
علم النَّبِيِّ ﷺ بانتفاء مفهوم العدد في الآية، وعدم الفائدة من الزيادة على
السَّبْعِينَ- وبين رواية ابنه عبد الله من طريقها الأولى بخاصة، حيث أفادت عزم
النَّبِيِّ ﷺ على الزيادة على السَّبْعِينَ.

فلا شك بعقد هذه المقارنة يتضح أَنَّ رواية عمر هي الصَّحِيحة الرَّاجحة،
وذلك لثلاثة اعتبارات:

الأول: لموافقة رواية عمر رضي الله عنه دلالة الآية على التَّيْسِ مِنَ الْمَغْفِرَةِ
لِلْمُنَافِقِينَ لكفرهم، حيث لا تنفع معه كثرة استغفار، والسَّبْعُونَ فيها جارٍ مَجْرَى
الْمَثَلِ لِلتَّكْثُرِ.

(١) أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة المدني، ثقة من أوساط أتباع التابعين كما في «التقريب»، توفي
سنة ٢٠٠هـ.

(٢) حماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم، أبو أسامة الكوفي، من صفار أتباع التابعين، قال ابن حجر في
«التقريب»: «ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره»، توفي ٢٠١هـ.

(٣) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ
سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، رقم: ٤٦٧٠)، ومسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: فضائل عمر بن
الخطاب، رقم: ٢٤١٠).

(٤) صدقة بن الفضل أبو الفضل المروزي، ثقة من كبار الأخذيين عن تبع الأتباع كما في «التقريب»، توفي
سنة ٢٢٣هـ وقيل ٢٢٦هـ.

(٥) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، أبو سعيد البصري، ثقة إمام قدوة، من صفار أتباع التابعين كما في
«التقريب»، توفي سنة ١٩٨هـ.

(٦) أخرجه البخاري في (ك: اللباس، باب: لبس القميص، رقم: ٥٧٩٦).

الثاني: عمر رضي الله عنه هو من عايش الحديث، وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ومعلوم من قرائن الترجيح: أن رواية صاحب القصص مقدمة على غيرها عند اختلاف المتن^(١).

الثالث: رواية عمر رضي الله عنه مستقلة الإسناد عن رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ ثم رواها لم يختلفوا في ألفاظها كما اختلفت رواية حديث عبد الله بن عمر، وترجيح ما أتفق على ألفاظه أولى مما اختلف في ألفاظه^(٢).

وبهذه الثلاثة يرجح ضعف رواية عبد الله بن عمر: «وسأزيده على السبعين»، ويغلب على الظن - كما قال ابن عاشور^(٣) - أنه لفظ زائد وهم الراوي فيه بحسب ما فهمه.

فإذا كانت هذه الجملة ساقطة، فقد انزاح عن الحديث معضلة كانت أكثر ما استشكله الشراح والمفسرون من حديث عمر هذا، حتى ساروا مذاهب شتى في التوفيق بينه ودلالة الآية الكريمة^(٤)، والحمد له وحده على توفيقه.

أما دعوى المعارضة الثالثة: في استنكارهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على منافق، مع سبق نهى القرآن عن الصلاة على المشركين، فجواب ذلك أن يقال:

قد ألمحنا قبل إلى أن النهي عن الاستغفار لمن مات مشركاً لا يستلزم النهي عنه لمن مات مظهرًا للإسلام، لاحتمال أن يكون معتقده صحيحاً^(٥)، ولعل

(١) انظر «الإشارة» للباقي (ص/٨٤)، و«الإحكام» للآمدي (٢٤٣/٤).

(٢) انظر «البحر المحيط» للزركشي (١٨٣-١٨٢/٨).

(٣) في «التحرير والتنوير» (٢٧٨/١٠).

(٤) بل توقف بعضهم في تفسير الحديث، فجعله الصنعاني في كتابه «التحجير لإيضاح معاني التيسير» (١٩٦/٢).

«من المشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، والمتشابه من الحديث ثابت كالمتشابه من القرآن»!

وتكلف آخرون الجمع بطرق بعيدة المآخذ، ترى كثيراً منها وما أجيب عليها في «روح المعاني»

(٣٣٨/٥)، من ذلك ما في «المفهم» لأبي العباس القرطبي (١١٦/٨) أنه حمل رواية ابن عمر من الوعد

المطلق منه صلى الله عليه وسلم، ليحملة على رواية عمر المقتدة، فيكون المعنى عدة: وسأزيده على السبعين لو نفعه

استغفاري، والواقع أنه لا ينفعه يا عمرا وإن كان القرطبي يرى في نفس الموضع أن رواية عمر أولى

من هذا اللفظ التي في رواية ابنه عبد الله.

(٥) يقول ابن حجر في «فتح الباري» (٣٣٩/٨): «وهذا جواب جيد».

هذا الاحتمال ما حدا بعبد الله ولِد ابن سلولٍ إلى أن يطلب من النبي ﷺ الصلاة عليه، مع علمه بما كان من أبيه من جرائم في حق الإسلام وأهله.

لكن مخالطة أمثال هؤلاء لأحوال الإيمان، ولو في ظاهر الحال، قد يجرُّ إلى تعلُّقٍ هديهِ بقلوبهم بأقلِّ سبب، وهذا بخلاف المُعلِن كُفْرِهِ، المجاهر بعداوتِهِ لِلدِّين، وقد علمنا أنَّ سياسة النبي ﷺ مع كلا الفريقين مُتباينة بالكُلِّية، وابنُ سلولٍ بقي على دعوى الإسلام إلى أن مات، والنبي ﷺ يُجري على المنافقين أحكامَ ظاهرٍ حالهم في عامَّة المسلمين.

يقول ابن عاشور:

«... من أجل هذا الجري على ظاهر الحال، اختلف أسلوبُ التأيس من المغفرة، بين ما في هذه الآية -يعني قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾- وبين ما في آية: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، لأنَّ المشركين كُفْرُهُم ظاهرٌ، فجاء التَّهْي عن الاستغفار لهم صريحاً، وكفر المنافقين خفيٌّ، فجاء التَّأْيِس من المغفرة لهم منوطاً بوصف يعلمونه في أنفسهم، ويعلمه الرسول ﷺ، ولأجل هذا كان يستغفر لمن يسأله الاستغفار من المنافقين، لئلا يكون امتناعه من الاستغفار له إعلاماً بباطن حاله، الَّذي اقتضت حكمة الشريعة عدم كشفه»^(١).

أما دعوى المُعْتَرِض: في كون موافقة القرآن لعمر في هذا مُستلزم أن يكون مَنْ هو أعلم من النبي ﷺ بمفهوم الآيات ومقاصد الشريعة:

فقد مرَّ جوابه في ثنايا جواب الاعتراض الأول المتعلِّق بالمعنى المقصود من آية: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، حيث بيَّنا أنَّ الآية لا تحوي نهياً صريحاً عن الاستغفار للمنافقين، بل هي حمالة لمعنى التَّسْوِيَة والتَّيْئِيس، ومحملة لمعنى التَّخْيِير إذا ما بان للنبي ﷺ فائدة في إحدى الخيَرتَين.

(١) التحرير والتوير (١٠٠/٢٧٩).

فاختيار النبي ﷺ الاستغفار لابن سلول كان صحيحاً وقتها في حقه، لاحتمال الآية له، ولم يكن غلطاً منه في فهم الآية كما توهمه المعترض.

كما أن ما نزع إليه عمر من معنى منع الآية للاستغفار بلازم نفي الفائدة منه في المال الأخرى: هو أيضاً فهم منه صحيح، تحمله الآية بهذا القيد أيضاً، فإنه إذا لم يكن للاستغفار فائدة المغفرة يكون عبثاً، فيكون منهياً عنه^(١).

لكن فهم النبي ﷺ للآية وتاويلها باعتبار ما إليها المصلحي في الدنيا هو الأقرب إلى الحق بلا شك، كل ما في الأمر أن عمر ﷺ لطبعه الشديد وقوته في ما يراه حقاً، أخذ بالمعنى الذي يتضمن الشدة على المنافقين وإهانتهم، جزاء ما لقي المسلمون من أذاهم؛ وأما النبي ﷺ، فلأنه أرحم الأئمة بالأئمة، وأعلم بالمصالح في حالها ومآلها، ولأنه «لم ينة عن الصلاة عليه صراحة: مشى على محتمل اللفظ، وليس في الآية إلا أن استغفارك غير مفيد له، فلم يبحث عن النفع الأخرى، فإنه لما أراد أن يصلي عليه، اكتفى بسعة الألفاظ فقط، ولم يكن فيها إلا عدم نفع صلاته^(٢)»، وهذا سبق تقريره.

وهو مع ذلك ﷺ لم يخف عليه المناط الذي علّق عمر عليه المنع! فإنه لم يتكر عليه ما كان يذكره به ﷺ ومما جرى على لسان ابن سلول من قبائح، ولكن نظره ﷺ كان أبعد من عمر في اعتبار المصالح، والمعلوم من حاله ﷺ أنه ما خبر بين أمرين إلا اختار أيسرهما وأنفعهما، ولم يكن ميّالاً إلى جانب العقوبة والتشديد إلا بوحى، أما عمر، فلم يلتفت إلى احتمال إجراء الكلام على ظاهره، لما غلب عليه من الصلابة المذكورة.

فأين عمر ﷺ من النبي ﷺ؟! وأين فهمه من فهمه؟ فإنه كان نبياً وأولى به وبالمؤمنين من أنفسهم.

(١) «الكواكب الدراري» للكرمانى (١٣٩/١٧).

(٢) «بيض الباري» للكشميري (١٨/٣).

والَّذِي يَنْبَغِي نَبِيُّهُ هَذَا: أَنَّ نَزُولَ ظَاهِرِ الْآيَةِ بِمُوَافَقَةِ رَأْيِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِنَّمَا هِيَ مُوَافَقَةٌ جُزْئِيَّةٌ فِي النَّتِيجَةِ، وَلَيْسَتْ مُوَافَقَةً تَامَةً فِي مَقْدَمَاتِ تِلْكَ النَّتِيجَةِ!

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَجَّ فِي حِوَارِهِ بِمَا صَدَرَ مِنْ ابْنِ سَلُولٍ مِنْ جَرَائِمٍ عَلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقُهُ لِلِاسْتِغْفَارِ، لَكِنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ قَدْ رَاعَتْ فِي نَهْيِهَا الصَّرِيحِ أَمْرًا آخَرَ أَجَلٌ: إِنَّهُ مَتَغَيِّرَاتِ الْحَالَةِ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَتَمَرُّزُ فِي مَوْقِعِ قُوَّةٍ وَهَيْبَةٍ لَمْ يَكُنْ مُنَاسِحًا لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ، هَذَا مَا لَمْ يَجْرِ اعْتِبَارُهُ عَلَى بَالِ عُمَرَ فِي مُجَادَلَتِهِ.

ذَلِكَ أَنَّ «النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَانَ يَصْبِرُ عَلَى أَذَى الْمُشْرِكِينَ، وَيَعْفُو وَيَصْفَحُ، ثُمَّ أَمَرَ بِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، فَاسْتَمَرَ صَفْحُهُ وَعَفْوُهُ عَمَّنْ يُظَاهِرُ الْإِسْلَامَ، وَلَوْ كَانَ بَاطِنُهُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، لِمَصْلَحَةِ الْإِسْتِثْلَافِ وَعَدَمِ التَّنْفِيرِ عَنْهُ، . . فَلَمَّا حَصَلَ الْفَتْحُ، وَدَخَلَ الْمُشْرِكُونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَقُلَّ أَهْلُ الْكُفْرِ وَذَلُّوا: أَمَرَ بِمُجَاهَرَةِ الْمُنَافِقِينَ، وَحَمَلِهِمْ عَلَى حُكْمِ مَرِّ الْحَقِّ^(١).

فَلْأَجْلِ ذَا نُهِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ إِغْدَاقِ رَحِمَتِهِ عَلَى الْعَدُوِّ الْبَاطِنِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُ، لَا لِمَجْرَدِ أَنَّهُمْ فَعَلُوا وَفَعَلُوا كَمَا قَالَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَكِنَّ عَاجِلُ عِقَابِهِ لَهُمْ قَبْلَ يَوْمِ التَّلَاقِ، وَاقْتِلَاعُ لُجُذُورِ الْخَوْنَةِ مِنْ ثُرْبَةِ التَّفَاقُقِ.

وإِنَّ فِي إِعْرَاضِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ابْنِ أَبِي سَلُولٍ مَعَ اتِّسَاعِ صَحِيفَةِ هَذَا بِسَوَادِ أَعْمَالِهِ، لِدَلِيلًا حَيًّا عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنْ إِغْرَاءَاتِ السَّيْفِ، وَطُمُوحَاتِ الْمُسْتَكْبِرِينَ فِي الْأَرْضِ!

فَصَلِّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٨/٣٣٦).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات المعاصرة

للتفسير النبوي لقوله تعالى:

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾

المَطْلَب الأول:
سوق التَّهْطِير النَّبَوِي لآية:
﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«قيل لبني إسرائيل: ﴿وَاذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]،
 فدخلوا يزحفون على أستاههم^(١)، فبدّلوا وقالوا: حِنْطَةٌ، حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ^(٢)».

(١) أي ينحرون على ألبائهم فعل المقعد الذي يمشي على آليته، يقال: زحف الصبي إذا مشى كذلك، والأستاء جمع أست وهو الدبر، انظر «طرح الشريب» (١٦٦/٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: باب (وإذا قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا)، رقم: ٤٤٧٩) واللفظ له، ومسلم في (ك: التفسير، رقم: ٣٠١٥).

المبحث الثاني:

سوق المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى:

﴿فَدَلَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾

هذا الحديث قد رده بعض المعتضين على الشيخين، وجعله (جمال البنا) فاتحةً لأحاديث التفسير التي ينبغي في نظره إسقاطها من جملة «الصحيحين»^(١).

وتتلخص اعتراضاتهم على متن الحديث في ما يلي:

المعارضة الأولى: إن المقصود بالسجود من الآية: مطلق الطاعة وإقام الصلاة، حثاً لبني إسرائيل على شكر المنعم عليهم، فيكون القصد بالتبديل ترك الطاعة وكفر النعمة.

المعارضة الثانية: كيف لبني إسرائيل زمن موسى ﷺ أن يتلفظوا بكلمتين عربيتين، مع أن لسانهم آنذاك بغيرها؟!

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (دروزة عزت): «الحق أن في الحديث شيئاً عربياً، وبخاصة هذا التوافق في الألفاظ العربية، وهو قولهم: (حنطة)، مقابل أمرهم بأن يقولوا (حطة)؟! وبنو إسرائيل إنما كانوا يتكلمون الجبرانية في زمن موسى ﷺ، الذي يحكي عنهم هذه المخالفة»^(٢).

(١) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم لجمال البنا (ص/ ٢٠١-٢٠٢).

(٢) «التفسير الحديث» لدروزة عزت (٢/ ٤٥٢)، وقد رتب تفسيره للآيات القرآنية حسب الترتيب الزمني لنزولها!

وقد جَمَعَ (ابن قُرَاسٍ) كِلْتَا الشُّبْهَتَيْنِ السَّالِفَتَيْنِ فِي جُمْلَةٍ شَبَهَاتٍ لَهُ يَقُولُ فِيهَا :

«مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ لِقَوْمِكَ الْبَابَ مُجَدِّدًا وَقُولُوا حَقًّا﴾، تَعْنِي الْاِمْتِنَانُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَأَدَاءِ الصَّلَاةِ . لَكُنْهُمْ كَفَرُوا بِأَنْعَمَ اللَّهُ وَلَمْ يَطِيعُوا أَمْرَهُ، فَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ اللَّهُ ذَلَّتْكُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ طَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا الْبَابَ وَهُمْ فِي وَضْعِ السُّجُودِ! وَيَرُدُّونَ^(١) كَلِمَةً (حَقًّا)، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِمِمْ وَقَالُوا: (حِنْطَةٌ، حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ)! وَكَانَتْهُمْ يَتَكَلَّمُونَ الْعَرَبِيَّةَ!

لَكِنَّ الْإِسْلَامَ ابْتُلِيَ بِخَيَالَاتٍ بَعْضُ الْمَفْسُورِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ، الَّتِي وَرِثْنَاهَا عَنْهُمْ، وَاعْتَبَرْنَاهَا دِينًا لِلَّهِ ..»^(٢).

وَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ إِلَى الْعَمَزِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ بِالشَّرْعِ (مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ)! حَيْثُ ارْتَمَى عَلَى هَذِهِ الْأَخْيَارِ صَرْبًا بِتَهْمَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «.. وَلِلْيَهُودِ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، وَتَأْوِيلَاتٌ تُخْلِعُ بِهَا الْمَفْسُورُونَ، وَلَا تُجِيزُ حَشْوَهَا فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ تَعَالَى»^(٣).

وَقَدْ أَقْرَأَهُ عَلَى هَذَا التُّكْرَانِ تَلْمِيزُهُ (رَشِيدَ رِضَا)، وَتَبَرَّعَ بِالِاسْتِدْلَالِ لَهُ وَتَعَزُّيْهِ بِجُمْلَةٍ وَمِمَّا لَا يُحِينُ الشَّيْخُ الْخَوْضَ فِيهِ، فَكَانَ وَمِمَّا قَالَ:

«.. وَلَا ثِقَةٌ لَنَا بِشَيْءٍ وَمِمَّا رَوَى فِي هَذَا التَّجْدِيلِ مِنْ أَلْفَاظٍ عِبْرَانِيَّةٍ وَلَا عَرَبِيَّةٍ، فَكُلُّهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْوَضْعِيَّةِ، كَمَا قَالَ الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ هُنَالِكَ، وَإِنْ خُرُجَ بَعْضُهُ فِي الصَّحِيحِ وَالسُّنَنِ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ الْمَرْفُوعِ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا.

وَلَمْ يُصَرِّحْ أَبُو هُرَيْرَةَ ؓ بِسَمَاعٍ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، إِذْ ثَبَتَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ، وَهَذَا مَدْرَكٌ عَدِمَ اعْتِمَادَ الْأَسْتَاذِ عَلَى مِثْلِ

(١) كَذَا فِي أَصْلِ كِتَابِهِ، وَالصَّوَابُ نَصْبُهُ بِحَدْفِ التَّوْنِ، لِدُخُولِ (أَنَّ) النَّاصِبَةَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

(٢) «الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ» لِابْنِ قُرَاسٍ (ص/ ٣٣٥-٣٣٧).

(٣) «تَفْسِيرُ النَّارِ» (١/ ٢٦٩).

هذا من الإسرائيليات، وإن صحَّ سنده، ولكن قلَّما يوجد في الصَّحيح المرفوع شيء يقتضي الطَّعن في سندها^(١).

(١) تفسير المنار (٩/٣١٥).

المطلب الثالث:

دفع المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى:

﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾

فأما دعوى المعارض في المعارضة الأولى: بأن قصد الآية بالسجود مطلق الطاعة وأداء الصلاة:

فمخالفت لظاهر الآية نفسها، وسجود كل شيء بحسبه، وإذا أُطلق في الإنسان فالأصل فيه أنه خروجه بوجهه على الأرض، خضوعاً منه لخالقه، وتحتل الآية أن يكون معناه السجود فيها انحناءهم خضوعاً متواضعين كالرَّاكع، ولم يُرد به نفس السجود المعهود عندنا بالجهة^(١).

وعلى كلا المَعْنَيْنِ لا تخالف بين الآية والحديث، والذي يتعارض والآية حقاً تأويل المعارض لها على معنى الطاعة وإقام الصلاة، فإن الآية قيّدت السجود بلحظة دخول الباب، ومطلق الطاعة ليس خاصاً بتلك اللحظة، ولا بتلك البتعة، فلا معنى لتقييده بذلك.

ليبقى المعنى الأجدر بالآية: أن الأمر فيها بالسجود أمر لبني إسرائيل بسجود جسدي حقيقي عند دخولهم باب القرية، إظهاراً للانقياد إلى من من عليهم بفتحها، واستغفاراً منهم لما سلف من خطاياهم.

(١) «لباب التأويل في معاني التنزيل» للخازن (١/٤٨).

ف قيل لهم: قولوا حِطَّة، أي: حُطَّ عَنَّا رِئَا ذُنُوبَنَا، وَلَا تُعَذِّبْنَا بِمَا فِيهِ أَسْرَفْنَا، لَكُنْهُمْ بَدَلُ ذَلِكَ اسْتَهْزَؤُوا بِمُوسَى ﷺ، وَقَالُوا: «مَا يَشَاءُ مُوسَى أَنْ يَلْعَبَ بَنَا إِلَّا لَعِبَ بَنَا؟ حِطَّة، حِطَّة، أَيُّ شَيْءٍ حِطَّة؟» وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: حِطَّة! ^(١).

و«الْحِنِطَةُ»: الْقَمَح، وَ«حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ»: تَفْسِيرُ لَهَا، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «حِطَّةٌ» دُونَ «حِطَّة» ^(٢)، أَيْ قَالُوا هَذِهِ الْكَلِمَةُ بَعِينُهَا، وَزَادُوا عَلَيْهَا مُسْتَهْزِئِينَ: «الْحَبَّةُ فِي الشَّعْرَةِ» ^(٣)، صَمُّوا إِلَيْهِ هَذَا الْكَلَامَ الْخَالِيَّ عَنِ الْفَائِدَةِ، تَتَمِيمًا لِلْاسْتَهْزَاءِ، وَزِيَادَةً فِي الْقُتُوِّ ^(٤).

فَهُمْ قَدْ بَدَّلُوا السُّجُودَ بِالرَّحْفِ، وَاسْتَبَدَّلُوا تِلْكَ الْكَلِمَةَ الضَّارِعَةَ الْخَاشِعَةَ، بِكَلِمَةٍ أُخْرَى قَرِيبَةٍ اللَّفْظِ، لَكِنْ بِمَعْنَى آخَرَ مُغَايِرٍ، فَبَدَّلَ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالضَّرَاعَةِ، تَوَجَّهُوا إِلَيْهِ بِطَلَبِ الْقُوتِ! وَأَمَرُوا بِالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ نَظَرًا إِلَى حَيَاةِ قُلُوبِهِمْ، فَطَلَبُوا الْيَحْنَطَةَ نَظَرًا إِلَى حَيَاةِ جُسُومِهِمْ! ^(٥).

وَفِي هَذَا مِنَ التَّلَاعِبِ بَدِينَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْاسْتَهْزَاءِ بِأَوَامِرِهِ وَالْعَدُولِ عَنْ إِرْضَائِهِ إِلَى الْإِعْلَانِ بِمَا يُرْضِي أَهْوَاءَهُمْ، وَيُشْبِعُ شَهَوَاتِ بَطُونِهِمْ، مَا سَطَّرَهُ الْوَحْيُ عَنْهُمْ فَضْحًا لِقَبِيحِ أَخْلَاقِهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(١) «جامع البيان» للطبري (١/٧٢٨).

(٢) جاء في «مطالع الأنوار» للقاضي عياض (٢/٢٧٥): «رواه المروزي: حِطَّة، بدلا من: حِطَّة، وبالثنون أصوب؛ لأنهم بدلوا اللفظ بزيادة الثن، كما روي من قولهم: جطى سمانا، معناه: حنطة حمراء».

يقول ابن الدمايني في كتابه «مصاييح الجامع» (٨/١٥٥) متعبا هذا القول: «إذا حملوا القول الذي أمروا به على غير السداد منه، وعنوا به ما يحملهم عليه استهزاؤهم وجرائهم، وزادوا مع ذلك لفظا آخر من تلقاء نفوسهم يُبين ما زادوه من المعنى المخترع يصدق التبديل، ولا شك أن قولهم: حِطَّة، حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ، هو غير القول الذي أمروا به، فقد بدلوا، وبذلك يظهر أن ليس لفظ (حنطة) - بالثنون - أصوب من (حِطَّة) بدونها».

(٣) أي: حبة حنطة في شعرة الحنطة، وهو السفاء، وهو شوك الحنطة، انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٢/٣٤).

(٤) انظر «الكواكب الدراري» للكرمانى (١٧/٨)، و«طرح التثريب» للرافى (٨/١٦٧).

(٥) «تراث أبي الحسن الحارثي المراكشي» (ص/٢٢٥).

يقول البقاعي (ت ٨٨٥هـ): «ذَكَرَ تَعَالَى عُدُولَهُمْ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَاشْتَغَالَهُمْ بِبَطُونِهِمْ وَعَاجِلِ دَنِيَاهُمْ، فَطَلَبُوا طَعَامَ بَطُونِهِمُ الَّتِي قَدْ فَرَّغَ مِنْهَا التَّقْدِيرُ، وَأَظْهَرَ لَهُمُ الْغَنَاءَ عَنْهَا فِي حَالِ الثَّيِّهِ، بِإِنْزَالِ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى، إِظْهَارًا لِبِلَادَةِ طَبَاعِهِمْ، وَغَلْبَةِ حُبِّ الْعَاجِلَةِ عَلَيْهِمْ»^(١).

فتحريف القول عن مواضعه سِمَةً لَا تُسْتَغْرَبُ مِنْ يَهُودٍ، وَاللَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ «وَيَنْ أَلَيْسَ هَٰذَا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» [الأنعام: ٤٦]، وَكَانُوا يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُونَ: رَاعِنَا، يَعْنُونَ الرُّعُونََةَ، لَيْثًا بِالسَّنْتِهِمْ، وَإِذَا جَاءَهُ حَيَّوُهُ بِمَا لَمْ يُحَيِّهِ بِهِ اللَّهُ، وَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ، يُؤْهِمُونَ بِسَرِيعِ اللَّفْظِ أَنَّهُمْ سَلَّمُوا»^(٢).

فَمَا يُسْتَغْرَبُ بَعْدُ أَنْ يُحَرِّفُوا لَفْظَ أَمْرِهِ كَمَا فِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟
وَأَمَّا دَعْوَى الْمُتَكَبِّرِ فِي الْمَعَارِضِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ تَحْرِيفَ لَفْظِ (حِطَّةٍ) إِلَى لَفْظِ (حِنْطَةٍ) لَا يُغْنِي إِلَّا بِلِسَانِ عَرَبِي مُبِينٍ، وَلِسَانِ بَنِي إِسْرَائِيلَ هِبْرَانِيٍّ، فَجَوَابُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلُهَا: إِنْ كَانَ قَصْدُ الْمُعْتَرِضِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ اللَّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ بِمَا نَعْرِفُهُ الْيَوْمَ: فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِسَانَ قَوْمِ مُوسَى ﷺ أَصْلًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ كَلَامِ الْمُخْتَصِّصِينَ فِي عِلْمِ اللُّغَاتِ الْعَتِيقَةِ؛ فَإِنَّ أَوَّلَئِكَ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ إِنْ كَانُوا «يَحْتَفِظُونَ بِلَفْظٍ لَأَنْفُسِهِمْ إِلَى جَانِبِ الْمَصْرِيَّةِ الَّتِي هِيَ لَفْظُ الْمَحَلِّ الَّذِي سَكَنُوهُ لَعْدَةُ قُرُونٍ، فَإِنَّ هَذِهِ اللَّغَةَ الْخَاصَّةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هِيَ اللَّغَةُ الْعِبْرِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ لَدَيْنَا، فَهَذِهِ لَمْ تَتَبَلَّرْ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ مُوسَى بِحَوَالِي أَرْبَعَةِ قُرُونٍ»^(٣).

(١) انظم الدرر في تناسب الآيات والسورة (١/٤٠٠).

(٢) كما في حديث عائشة في البخاري (ك: الجهاد والسير، باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، رقم: ٢٩٣٥)، وحديث ابن عمر في مسلم (ك: الآداب، باب: النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، رقم: ٢١٦٤).

(٣) «لغات الرسل وأصول الرسالات» لمجموعة من الباحثين الأكاديميين (ص/٤٩).

ثانيها: لو افترضنا أنَّ لغة القوم زمن موسى ﷺ كانت العبرية -تتْرَلا- فإنه لا تعارض بين ما ورد في الحديث، بيان ذلك من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ العربية والعبرية كلاهما من الأسرة السامية^(١)، والمُشترك اللغوي بين اللغتين من أسرة واحدة يكون كبيراً، فلا مانع من أن يكون لفظاً (جِطَّة) و(جِنطة) من هذا المشترك^(٢).

يقول ابن حزم: «إنَّ الَّذِي وَفَقْنَا عَلَيْهِ وَعَلِمْنَاهُ يَقِينًا: أَنَّ السَّرْيَانِيَّةَ وَالْعِبْرَانِيَّةَ وَالْعَرَبِيَّةَ -هي لغة مُضر وربيعه، لا لغة حِمير- لغة واحدة، تَبَدَّلَتْ بِتَبْدِيلِ مَسَاكِن أَهْلِهَا، فَحَدَّثَ فِيهَا جَرَشٌ كَالَّذِي يَحْدُثُ مِنَ الْأَنْدَلُسِيِّ إِذَا رَامَ نَعْمَةً أَهْلِ الْقَيْرَوَانِ، وَمِنَ الْقَيْرَوَانِيِّ إِذَا رَامَ نَعْمَةً الْأَنْدَلُسِيِّ. . . وهكذا في كثير من البلاد، فإنه بمجاورة أهل البلدة بأُمَّةٍ أُخْرَى، تَبَدَّلَ لَفْظُهَا بِتَبْدِيلٍ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَهُ»^(٣).

وعليه؛ فإنَّ وجود تشابه بين العربية وغيرها من اللغات السامية في مفرداتها وقواعدها ليس بالمستنكر؛ خاصَّةً مع قول ثلَّة من الباحثين في علم اللغات والاجتماع بكون العربية هي الأصل التي تفرَّعت عنها باقي اللغات السامية^(٤)، بل باقي اللغات بإطلاق^(٥).

(١) الساميون شعوب عديدة، بعضها انقرض أو اندمج في غيره من الشعوب، كالبابليين، والآشوريين، والفينيقيين، والآراميين، وبعضها لا يزال باقياً إلى يومنا هذا، كالعرب، واليهود، والأحباش، السُمر، وقلة من بقايا الآرامية، وأول من أطلق عليها هذه التسمية (سامية) عالم ألماني اسمه (شلوتسر) بناءً على أقدم محاولة لتقسيم البشر إلى عائلات، وهي تلك التي وردت في سفر التكوين، وفي الإصحاح العاشر، ومع أن هذا التقسيم غير دقيق، فقد أبقى عليه علماء التاريخ والاجتماع. لعدم وجود مصطلح أفضل منه للدلالة على مجموعة الشعوب تربطها معاً وحدة اللغة والجنس والذهنية، انظر «في قواعد الساميات» د. رمضان عبد التواب (ص/٩-١٢).

(٢) هذا ما ذهب إليه الفخر الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب» (٦/٥٠٤).

(٣) «الإحكام» لابن حزم (١/٣١).

(٤) وهو ما ذهب إليه العالم الاجتماعي الإيطالي (مابياتينو موسكاتي) في كتابه الشهير «الحضارات السامية القديمة».

(٥) أُلِّمَت الدكتوروة تحية عبد العزيز إسماعيل -المختصة بعلم اللغويات- كتاباً حافلاً أسمته «اللغة العربية أصل اللغات»، حشدت فيه دلائل كثيرة على أولية اللغة العربية، وأنها أصل اللغات، وشرحت فيه =

الجهة الثانية: أنَّ العِبريَّة القديمة نَفَسَها خَلِيط مِن عِدَّة لُغَاتٍ، أَهْمُها الأَرَامِيَّةُ، والأَكَادِيَّةُ البابِلِيَّةُ منها والآشوريَّةُ، والهيريوغليفيَّةُ المِصرِيَّةُ، وكذا العِربِيَّةُ، فَوَارِدٌ جَدًّا أَن يَكُونَ اللَّفْظَانِ الوَارِدَانِ فِي الحَدِيثِ مِنَ المَعْجَمِ العِربِيِّ الَّذِي اخْتَلَطَ فِي ذَاكَ المَزْجِ العِبريِّ^(١)!

وفي تقرير قريبٍ مِنْ هذا التَّأْصِيلِ، يَقُولُ ابنُ تيمِيَّةَ: «الْأَلْفَاظُ العِبرِيَّةُ تُقَارِبُ العِربِيَّةَ بَعْضُ المَقَارِبَةِ، كَمَا تَتَقَارَبُ الأَسْمَاءُ فِي الاِشْتِقَاقِ الأَكْبَرِ، وَقَدْ سَمِعْتُ الْفَاطَ الثَّوْرَةَ بِالْجِبرِيَّةِ مِنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ الكِتَابِ، فَوَجَدْتُ اللَّغَتَيْنِ مُتَقَارِبَتَيْنِ غَايَةً التَّقَارِبِ، حَتَّى صِرَتْ أَفْهَمَ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِهِم العِبريِّ بِمَجْرُودِ المَعْرِفَةِ بِالْعِربِيَّةِ». ^(٢)

ثالثها: يذهب عدد من الباحثين إلى أنَّ اللُّغة الَّتِي كُتِبَتْ بِهَا الثَّوْرَةُ الْأَصْلِيَّةُ كَانَتْ الأَرَامِيَّةُ، فَإِنَّهُ لَا بَدْءَ أَنَّ مَا أُوتِيَ مُوسَى ﷺ مِنْ ألْوَاحٍ قَدْ كُتِبَ بِلُغَةٍ مُقَعَّدَةٍ مَفْهُومَةٍ^(٣)، وَاللُّغَةُ الَّتِي كَانَتْ مُتَدَاوِلَةً فِي السَّامِ آنَ ذَاكَ هِيَ الأَرَامِيَّةُ^(٤)، وَمِنْهَا تَفَرَّعَتِ السَّرْيَانِيَّةُ^(٥)، فَلِذَا سُمِّيَتْ بِاللُّغَةِ المَقْدَسَةِ، وَهَاتَانِ لُغَتَانِ قَرِيبَتَانِ فِي المَعْجَمِ وَالْقَوَاعِدِ، وَمِنْهَا أَخَذَتِ العِبرِيَّةُ قِسْطًا وَافِرًا مِنْ لُغَتِهَا، وَقَدْ سَبَقَتْ الإِشَارَةُ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ هَذَا المَعْنَى.

= الكلمات اللاتينية واليونانية والهيريوغليفية، وكشفت عن تراكيبها، ورددتها إلى أصولها العربية فيما ترى، كما حدثت مزاي اختصت بها العربية عن غيرها، وقد بذلت فيه جهدا مشكوراً.

وكذا لـ د. عبد الرحمن البروني بحث قيم بلغ فيه نفس النتيجة السابقة أسماء «اللغة العربية أصل اللغات كلها»، مطبوع بدار الحسن للنشر - عمان، ١٩٩٨م.

(١) وهذا موسى ﷺ مع علمه باللغة المصرية لغة المنشأ. قد تعلم العربية وتكلم بها حين ساكن أهل تدين عدة سنين، وكانوا عرباً، وقد كان من آثار ذلك تضمن أسفار موسى الخبجية الموجودة في التوراة كلمات كثيرة من المصرية والعربية.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١١٠).

(٣) ويؤكد جداً أن تكون الثَّوْرَةُ قَدْ كُتِبَتْ بِالرُّمُوزِ الهيريوغليفيَّةِ المِصرِيَّةِ القديمة التي شأ عليها موسى ﷺ برسومها الحيوانيَّةُ وأشكالها المستغربة!

(٤) انظر «الحضارات السامية القديمة» لساباتيوس موسكاتي (ص/ ١٨٠).

(٥) «في خواص الساميات» لـ د. رمضان عبد التواب (ص/ ٨١).

يؤيد هذا: ما أورده جَمْعُ مِنَ المفسرين من أخبارَ تدلُّ على أَنَّ قولَ الفسفة من بني إسرائيل: (جنطة) قد كان بالنبطية، حيث قالوا: «حَطًا سمقثا»، أي: جنطة حمراء - كذا وَرَدَ عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما^(١) - والنَّبَطُ كانت لُغَتُهُم الرُّسْمِيَّةُ الآرامية^(٢)!

والعربية والآرامية السريانية يجتمعان في الأصل السامي الغربي، وفي نفس هذا الحديث ما يشهد لذلك، حيث إنَّ لفظ (جنطة) في آرامية العهد القديم هكذا: (ح ن ط ه)^(٣)، فهو بنفس حروفه في العربية تمامًا، فلا يُستبعد بهذا أن يكون لفظ الفعل العربي (حَطَّ) الوارد في حديث أبي هريرة هو بنفس حروفه في الآرامية.

فأُخْلِيقُ بهذه الحقائق أن يكون بها حديث أبي هريرة ﷺ شاهدًا في علم تاريخ اللغات، لا مَطْعُونًا به مِن طالبي الهتات من صحاح الروايات! والحمد لله.

(١) انظر «جامع البيان» للطبري (٧٢٨/١)، و«الهداية» لمكي بن أبي طالب (٢٨١/١)، و«الكشاف» للزمخشري (١٤٣/١)، و«مدارك التنزيل» للنسفي (٩٢/١)، و«البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (٣٦٣/١).

(٢) ولذا تُصنَّف النُطْبَةُ بأنها إحدى تفرعات الأبجدية الآرامية، انظر «تاريخ دولة الأنباط» لإحسان عباس (ص/١٨).

(٣) «معجم المفردات الآرامية القديمة» لسليمان الدبي (ص/١٠٦).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للتفسير الأثري لآية: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَأَةِ
أَنِّي مَعَكُمْ﴾ بقتال الملانكة في بدر

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقُ التَّفْسِيرِ الْأَثَرِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكِيَّةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ بِقِتَالِ الْمَلَائِكَةِ فِي بَدْرٍ

ورد في ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ: «هَذَا جَبْرِيلُ، أَخَذَ بِرَأْسِ فَرَسِهِ، عَلَيْهِ أَدَاةُ الْحَرْبِ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(١).

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحُدَ، وَمَعَهُ رَجُلَانِ يُقَاتِلَانِ عَنْهُ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيْضُ، كَأَشَدِّ الْقِتَالِ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ»^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتُ الْفَارَسِ يَقُولُ: أَقْدِمَ حَيْزُومَ! فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَجَرَّ مُسْتَلْقِيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ حُطِّمَ أَنْفُهُ، وَشَقَّ وَجْهُهُ، كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاخْضَرَّ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَدَقْتُ، ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الْفَالِقِ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَغَازِي، بَاب: شَهَادَةُ الْمَلَائِكَةِ بِدْرَا، رَقْم: ٣٨٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَغَازِي، بَاب: إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ، رَقْم: ٤٠٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْجِهَادُ وَالسَّيْرُ، بَاب: مَا مِنَ الْإِمْدَادِ بِالْمَلَائِكَةِ فِي غُرَّةِ بَدْرٍ، وَإِبَاحَةُ الْغَنَائِمِ، رَقْم: ١٧٦٣).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير الأثري لآية:
﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ بقتال الملائكة

أورد على هذه الأحاديث المخيرة بقتال الملائكة جنب المسلمين في بدر جملة من المعارضات، ألخص جملتها في الآتي:

المعارضة الأولى: أن مفاد الآيات حصر وظيفة الملائكة في بدر في تبشير المؤمنين وتطمينهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلَطْمَإً يَدٍ يُؤْذِيكُمْ﴾ [المائدة: ١٠] وهذا أسلوب يفيد الحصر، فلا غرض من إنزال الملائكة إلا حصول البشرى، وهو ما ينفي إقدامهم على القتال.

المعارضة الثانية: أن الأمر في قوله تعالى: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَغْنَابِ وَأَمْرُوا﴾ ينهم كل بئان، توجه لمن خاطب بهذا القرآن، وهم الصحابة رضي الله عنهم، وليس الملائكة.

وفي تقرير هاتين الشبهتين، يقول (رشيد رضا):

«مقتضى السياق أن وحي الله للملائكة قد تم بأمره إياهم بنشيت المؤمنين، كما يدل عليه الحصر في قوله عن إمداد الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ الخ، وقوله تعالى: ﴿سَأَتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلْزَعَابٌ﴾، بدء كلام خاطب به النبي ﷺ والمؤمنون تنمة للبشرى، فيكون الأمر بالضرب موجهاً إلى المؤمنين

قطعاً، وعليه المحققون الذين جزموا بأنّ الملائكة لم تقاتل يوم بدر، تبعاً لما قبله من الآيات . .

فكفانا الله شرّ هذه الروايات الباطلة التي شوّهت التفسير وقَلَبَت الحقائق، حتّى إنّها خالفت نصّ القرآن نفسه، فالله تعالى يقول في إمداد الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلَظَمِينَ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾، وهذه الروايات تقول: بل جعلها مقاتلة! . . «^(١)».

المعارضة الثالثة: أنّ في القول بقتال الملائكة في بدر تنقيصاً من شأن أهل بدر من الصحابة رضي الله عنهم، ونفيًا لمزيّتهم عن باقي المسلمين، فأيُّ فائدةٍ من ابتلائهم بقتال المشركين، إذا كانوا هم قد كفّوا ذلك من الملائكة؟! وفي تقرير الشبهة، يقول (رشيد رضا):

«.. ما أدري أين يضع بعض العلماء عقولهم عندما يغترون ببعض الظواهر وبعض الروايات الغريبة التي يردها العقل! ولا يثبتها ما له قيمة من الثقل! فإذا كان تأييد الله للمؤمنين بالتأييدات الروحانية التي تُضاعف القوة المعنوية، وتسهله لهم الأسباب الحسيّة، كإنزال المطر وما كان له من الفوائد، لم يكن كافياً لنصره إياهم على المشركين بقتل سبعين وأسّر سبعين، حتّى كان ألف -وقيل آلاف- من الملائكة يقاتلونهم معهم! فيفلقون منهم الهام، ويقطعون من أيديهم كلّ بنان.

فأيّ مزيّة لأهل بدر فضّلوا بها على سائر المؤمنين ممّن غزوا بعدهم، وأذلّوا المشركين، وقتلوا منهم الألوف؟!»^(٢).

ثمّ حاول تعليل هذه الروايات وهي في «الصّحيحين» بكون ابن جرير لم يذكرها في «تفسيره» البتّة، لأنّ مثلها في رأيه «لا يصدر عن عاقلٍ إلّا وقد سلب

(١) تفسير المارة (٩/٥١٠-٥١١).

(٢) تفسير المنارة (٩/٥١١).

عقله لتصحيح روايات باطلية لا يصحُّ لها سند . . وابن عباس لم يحضر غزوة بدر؛ لأنَّه كان صغيراً، فرواياته عنها حتَّى في «الصَّحيح» مرسله، وقد روى عن غير الصَّحابة، حتَّى عن كعب الأحبار وأمثاله^(١).

(١) تفسير المنار (٩/٥١١).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن احاديث تفسير آية: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾
بقتال الملائكة

أما عن المعارضة الأولى في دعوى المعترض حصر الآيات لوظيفة الملائكة في تبشير وتثبيت المسلمين يوم بدر، فيقال جواباً لمثلها:

إنه استدلالٌ بِمَحَلِّ الخلاف غير جائز؛ ذلك أنا ندعي أيضاً أن الله تعالى قد كلفهم في الآيات نفسها بشيء زائد على مجرد التثبيت، وهو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿فَأَضَرُّوا قَوْمَ الْأَعْتَقِ وَأَضَرُّوا نَفْسَهُمْ كُلٌّ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنفال: ١٢].

فقول المعترض بعدم قتال الملائكة في بدر، قرينة على كون الأمر بالضرب في هذه الآية للمؤمنين: لا يصلح، لأن نفس هذه الدعوى تنازعهم عليها، فأي مانع في أن تكون أمراً للملائكة أيضاً؟

ثم إن نزول الملائكة لتسكين القلوب لا يعني بالضرورة عدم مشاركتهم في القتال، فالأفيد أن يُنتقل بالنقاش إلى إثبات من هو المخاطب بالأمر الإلهي في الآية، وهو ما يظهر جوابه في:

رد الاعتراض الثاني: وهو دعوى أن الأمر بالقتال موجه للصحابه لا الملائكة:

فإنه لا يخفى الخلاف القديم في المعنى بالمخاطب هنا بين أهل التفسير

أنفسهم^(١)، ولسنا نُنكر أنَّ الآية ظنيَّة الدَّلالة، تحتل كلا الوجهين؛ لكنَّ القواعد العلميَّة تقتضي تصحيح أحدهما بالمرجَّحات المُعتبرة أصوليًّا، وباستعمال هذه يَتبيَّن رجحان قول الجمهور في كون قتال الملائكة كان بأمر الله تعالى، وقولهم يعود الأمر في الآية إلى الملائكة يعتمد على أصلين:

الأول: دلالة الأحاديث على ذلك نصًّا:

وهذه تلقَّاها أهل الحديث بالقبول، يكفي منها ما أخرجه الشَّيْخَان مِمَّا سبق سَوَقَهُ، ومَعْلُوم من علم الأصول أنَّ نصوص السُّنة مُبيِّنة لمُجْمَلِ الآيات، والنَّص إذا وَرَدَ لم يُعَارَضَ بالمُحتملات.

الثاني: دلالة السِّياق القرآني نفسه على ذلك:

وذلك أنَّ الله تعالى أخبر أنَّه أنزل الملائكة في بدرٍ مُردفين: ﴿إِذَا قَتَلْتُمْ رِجَالَكُمْ قَاتِلُوا مَنْ قَاتَلَكُمْ وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفْشَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، أي: أنزلوا فرقةً بعد فرقة^(٢)، وهذا تعبير يتضمَّن حمولةً عسكريَّةً واضحةً فكأنَّهم مجموعاتٌ مآزرَّة، تأتي الواحدة تلو الأخرى، كما المَعهود من الجيوش في الحروب، فجاء عدد الملائكة مُساوياً لعدد المشركين، وكان الصُّحابة زيادةً.

ولو كانت الغاية مُجرَّد التَّسكين لقلوب مَنْ قاتلَ في بدرٍ، لَمَا احتِيجَ إلى كلِّ هذا الإردافِ والتَّتابع بهذا الشَّكلِ من هذه الأعدادِ الكثيرة.

ثمَّ المَعْلُوم من حال الحروب، أنَّ مَعنويَّات الجنود إنَّما تَتَقَوَّى في حماةِ المعارك إذا عليموا بالتحاقٍ فُرقي أخرى من حُلَفاءِهِم تخفيفاً عنهم لضغطِ المعركة، وتحقيقاً للتَّقوَّى الماديِّ على العَدُوِّ، ومن ثَمَّ تزدادُ الرُّغبة في الإجهادِ على العَدُوِّ، وتُشجِّدُ الهِمَمَ لِلظَّفَرِ منه بالتَّصر.

(١) نسب القرطبي في «جامع أحكام القرآن» (٣٧٨/٧) كون الملائكة هي المعينة بالأمر بالضرب في الآية إلى الجمهور، وهو الذي اختاره النووي في شرحه لمسلم (١٠/٨)، وابن كثير في «تفسيره» (٢٥/٤)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٢٨٥/٥)، وذهب قلة من المفسرين إلى أن المعني به هم المؤمنون، كالنَّجاشي في «تفسيره» (٤٦٠/١٥)، وجعله ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥٠٨/٢) محتملاً لكليهما.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤٠٣/٢).

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠] ليس يفيد الحصر بحال كما ادّعاه المُعترض، لأنَّ الضمير في قوله: ﴿جَعَلَهُ﴾ عائدٌ إلى فعل الله من الإمدادِ نفيه، لا إلى الملائكة، أي: القصد من إنزاله الملائكة للقتال طمأننة المؤمنين إذا علموا بزيادة عددهم بعد ما رأوا من وفرة المشركين وعدم تكافئهم، فنفسُ قتالِ الملائكة بجوارِهم تَطْمِئِنُّ لهم، وفيه تبشيرٌ ضمنيٌّ بالنصر، بأن أوقع في نفوسهم ظنَّ النصر، وهذا منه إلهامٌ وتثبيتٌ، وفيه إرشادٌ لما سيُطابق الواقع، ودفعٌ لأيِّ وسوسةٍ شيطانيةٍ.

وفي سياق الآياتِ نفسها ما يدلُّ على كونِ المُخاطَبين بالضربِ الملائكة، حيث أنها افتتحت بخطابِ الله لهم، في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْ مَعَكُمْ فَتُنَزِّلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فناسب أن يكون مُخْتَصِمًا للملائكة أيضًا.

لكنَّ (رشيد رضا) فصل هذا الأمرَ عن سياقه القريب، والحقُّه بسياقٍ بعيدٍ عنه الَّذي فيه خطابُ المؤمنين! ولا يجوز استصحابُ السياقات البعيدة دون القريبة إلا بدليل، «فإنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَنْزِلُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ تفرِغٌ على جملة: ﴿سَأَلْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ المفرَّعة هنا أيضًا على جملة: ﴿فَتُنَزِّلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المعنى»^(١).

هذا؛ ولو قرَّضنا أنَّ الأمرَ بالقتالِ في الآية كان للمؤمنين، لَنَزَلَتْ عليهم قبل المعركةِ بدهاءةٍ ليمثلوه! في حين أنَّ السُّورة نَزَلَتْ بعد انكشافِ الملحمة، وفراغِ المؤمنين من القتال!

وعلى فرضِ أنَّ الأمرَ القرآنيَّ مَوْجَّه للمؤمنين أصالةً، فما المانعُ أن تكون الملائكة شاركتهم في القتالِ؟! فلم يكن من داعٍ لردِّ الأخبارِ الصَّحيحة في هذا الباب.

(١) التحرير والتوير: لابن عاشور (٩/٢٣٧-٢٣٨).

وأما دعوى المعترض في أنَّ قتالَ الملائكة تنقيصٌ من شأنِ أهلِ بدرٍ، ونَقْيٌ لمزيتهم عن باقي المسلمين.. إلخ:

فهذا منه صحيح لو كان الحسُّم في المعركة من جهة الملائكة فقط، وكان الصحابة عليهم السلام في دَعْوَى لا يكادون يرفعون سيفاً؛ ولكن الواقع أنَّ قتال هؤلاء كان هو الأصل، وقد أبلوا فيه بلاءَ حسناً، وأنَّ الملائكة ما نَزَلَتْ إلَّا عَوْنًا وتَسْدِيدًا وتَبْشِيرًا، وما خَبِرَ مبارزةُ الثلاثةِ مِنَ المؤمنينِ أوَّلَ المعركةِ عن أَذْهَانِنَا بغائب^(١)، فكلُّ هذا للإرادةِ أن يكون الفعلُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، وتكون الملائكة مددًا على عادةِ مدد الجيوش، رعايةً لصورةِ الأسبابِ وسُنَّتِهَا الَّتِي أَجْرَاهَا اللهُ تعالى في عبادته^(٢).

فَنَقِي (رشيد رضا) أن تكونَ لأهلِ بدرٍ يقاتلُ الملائكةَ مَزِيَّةٌ على مَنْ بعدهم قولٌ منه عجيب، فإنَّ أَهْلَ بدرٍ لِمَا اجتمعَ فيهم مِنَ القُضَائِلِ خَصَّهم اللهُ بقتالِ الملائكةِ، وغزوتهم كانت فاتحةَ الصُّراعِ المباشرِ بين الإسلامِ والكُفْرِ، وفرقانًا بين الحقِّ والباطلِ؛ فلِمَا احتفَّتْ بهذه الغزوةِ مِنَ فرائدِ الخصالِ، وما تَرْتَّبَ عليها مِنَ أثرٍ على الدُّعْوَةِ في الحالِ والمآلِ، مع قِلَّةِ عددٍ وَعَتَادٍ: اقتضتْ حكمةُ اللهِ أن تكونَ الغَلْبَةُ فيها للمسلمين، رحمةً منه وَفَضْلًا بعد استضعافهم، ولعدوهم عَذَابًا وإذلالًا بعد كبرهم عن الحقِّ وطغيانهم.

فما جَرَى بين الفريقين كان -في حقيقته- «إبدالًا للحقائق الثَّابتةِ باقتلاعِها ووضعِ أضدادِها، حيثُ جُعِلَ الجُبْنَ شجاعةً، والخوفُ إقدامًا، والهلَعُ ثباتًا في جانبِ المؤمنين، وجُعِلَتِ العزَّةُ رُعبًا في قلوبِ المشركين، وقُطِعَتِ أعناقهم

(١) حيث قُتِلَ حمزة عليه السلام الأَدينَ بارزاهما، وطعنَ عبيدة بن الحارث رضي الله عنه بعد قتله لعدوه عتبة بن ربيعة، ثُمَّ مات بعدها، في نزالٍ شديدٍ جرى بين هؤلاء الرُّمِطِ السُّنةَ خَلَدَ اللهُ تعالى ذَكَرَهُ في كتابه، فكان أبو ذرٍّ الغفاري رضي الله عنه -في البخاري (رقم: ٤٧٤٣) ومسلم (رقم: ٣٠٣٣)- يَقسِمُ بالله أن هذه الآية نزلت فيهم: ﴿هَكَذَا خَصَمَانِ اتَخَسَمَا فِي يَوْمٍ﴾.

(٢) بين كلام السُّبُكِيِّ، نقله ابن حجر في فتح الباري (٣١٣/٧).

وأيديهم بدون سَبَبٍ من أسباب القطع المعتادة، فكانت الأعمال التي عُهد للملائكة عملها خوارق عادات^(١)، بَعَثَ عليها عناية الله بهذه العصابة المؤمنة التي لمهلك لم يُعبد في الأرض.

ثم ما أدرى (رشيداً) أن الله لم يُنزل ملائكة تقاتل مع غيرهم من «المؤمنين» بمن عَزَوْا بعدهم وأذَلُّوا المشركين وقتلوا منهم الألوفا^(٢)؟ إذا ما حَقَّقُوا شرط الإيمان، ونصرة الدين، والأخذ بما توافر من أسباب، كما فعله أهل بدر؟

إنَّ إعلالَ (رشيد رضا) حديث الباب بأنه من رواية ابن عباس رضي الله عنه وهي مرسلة لا يقوم على ساق في مقام الحجاج، هو قول لم يَلْتَفِتْ إلى مثله المحققون، فإنَّ التَّمَلُّ جَارٍ منهم على قَبُولِ مَراسيل الصَّحابة والاحتجاج بها في العقائد والأحكام، فضلاً عن المَغَازي والسَّيرة؛ فرواية الصَّحابة عن التابعين نادرة جدًّا، لم يكونوا يروون إلا عن الصَّحابة مثلهم، وهم يبيِّنون ذلك عند المُحَاقَّة^(٣).

وما كان لابن عباس أن يُلجأ إلى تابعي ليَقْصَّ عليه أحداث بدر، وحوله كبار الصَّحْبِ مُتَوافرون!

ولو سلَّمنا لرشيده قوله في ابن عباس، فما يقول في رواية سعد بن أبي وقاص وقد حَكَّى ما رآه عيناه في بدر من قتال الملائكة؟

أمَّا دعواه آخر هذه المعارضة، بأنَّ هذه الأخبار لو كانت صحيحة لأخرجها الطَّبْرِي في تفسيره:

فإطلالة من الشيخ خاطفة لموضع تفسير ابن جرير لأية: ﴿أَن يَكُونَكُمْ أُنُيُودُكُمْ رَبُّكُمْ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُزِيلِينَ﴾ وهي في آل عمران نفسها: كانت

(١) «التحرير والتنوير» (٢٨١/٩) بتصرف يسير.

(٢) «تفسير المار» (٥١١/٩).

(٣) انظر «النكت على مقدمة اس الصلاح» لابن حجر (٥٧٤-٥٧٥)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (٥٦١/٢).

لتكون كفيلاً لتُخجِّلَه من إيرادِ هذا الكلام! فَإِنَّ الطَّيْرِيَّ قد مَلَأَ موضِعَ تأويلِ هذه الآيةِ من تفسيرِه بجملةٍ من الآثارِ الدَّالَّةِ على قتالِ الملائكةِ يومَ بدرٍ، وبأسانيد له صحيحة.

وسبحان مَنْ لا يسهو ويغفل.

التبعية الرابع

نقد دعاوي المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي

آية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

المطلب الأول

سوق التفسير النبوي لآية:

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:

«اِخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ وَقَالَتِ النَّارُ: أَوْثَرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحِمَتِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أَصِيبُ بِكَ مِنْ أَشْيَاءٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ^(١)، فَيُلْقُونَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ -ثَلَاثًا- حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطِ، قَطِ، قَطِ!« أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

وعند مسلم: «... فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رِجْلَهُ،

(١) الضَّوَاب فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ: «وَأَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ» أَنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَلَكِنْ عَلَى جَادَةِ الشُّكَاكِلَةِ مِثْلِ الرَّأْيِ فَانْقَلَبَ عَلَيْهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ، فَالَّذِي يُنْشِئُ لِلْجَنَّةِ خَلْقًا وَلَيْسَ لِلنَّارِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْقَاسِمِيُّ وَالْبُلْفَنِيُّ كَمَا فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٤٤٦/١٣)، وَقَدْ بَيَّنَّ أَدْلَةُ هَذَا الْغُلَطِ فِي الْحَدِيثِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (١٠١/٥)، وَابْنُ الْقَيِّمِ فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (ص/٢٧٨)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٥/٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك): التَّوْحِيدُ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَكَ أَوْفَى مِنْ ذَلِكَ الْكُفْرَانِ﴾، رَقْم: ٧٤٤٩.

تقول: قط، قط، قط! فهناك تمتلئ، ويُزوى^(١) بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله من خلقه أحداً، وأما الجنة فإنَّ الله يُنشئ لها خلقاً^(٢).

(١) أي تُجمع وتُنفض، انظر «لسان العرب» (١٤/١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤): الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٦.

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لتفسير آية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

ترجع مجمل طعون المعاصرين في حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلى سبعة أوجه من المعارضات المثبتة:

المعارضة الأولى: أن ظاهر الآية على أن جهنم لا تضيق بمن فيها مهما بلغت أعدادهم، بينما يشير الحديث إلى ضيقها من ذلك حتى تمتلئ.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (ابن قرناس): «إن الآيات تُصوّر كيف أن النار لن تضيق بمن يُلقي فيها من المكذّبين مهما بلغت أعدادهم»^(١).

المعارضة الثانية: أن في إثبات صفة القدم لله تعالى في الحديث نوع تجسيم، والقدم صفة للمخلوق تُنزّه الذات الإلهية عن مثله.

وفي تقرير هذا الاعتراض القحدي يقول (زهير الأدهمي): «... عندما يضع الله - سبحانه وتعالى - عمّا يصفون - قدمه على سطح هذا الوعاء، تكون جهنم قد امتلأت، تقول: حسبي، كفاني، وعندما تُجرّ أطراف هذا الوعاء بعضها إلى بعض، وتكون جهنم قد تمّ إغلاقها على أهلها،... وعلى طريقة المجسمة

(١) «القرآن والحديث» (ص/٤١٤).

أو المشبهة - تعالى الله الذي ليس كمثل شيء - يمكن أن نتخيل رب العزة هنا على هيئة وصورة أقل ما يقال فيها إنها لا تليق بجلالة الله وعظمته^(١).

المعارضة الثالثة: أنه يلزم من وضع قدم الله تعالى في النار مس الخلق للذات الإلهية ومخالطتها، فإن لفظ (في) في رواية أنس رضي الله عنه: «... حتى يضع فيها رب العالمين قدمه»^(٢)، يفيد الظرفية، و«معنى ذلك أن بعض أجزاء جسمه تحل بخلقه، لأن النار بعض خلقه»^(٣)، وهذا باطل شرعاً وعقلاً.

ثم فرغ المُعترض عن هذا التوهم الوجه التالي من أوجه المعارضة، وهو: أن القرآن أخبر أن النار تمتلئ بإبليس وأتباعه فقط: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ يَمْكَ مِنْهُمْ أَجْمِينَ﴾ [سورة الزمر: ٨٥]، بينما الحديث يذكر امتلائها بوضع قدم الرب فيها أيضاً^(٤).

المعارضة الرابعة: أن الجنة والنار من الجمادات المسلوقة العقل والحاسة، فلن يكون لهما «معرفة بما حلّ فيهما من متجبر ومتكبر، أو ضعيف وساقط من الناس»^(٥)، وعليه فإن في «متن هذا الحديث تحلاً في المعنى، لأن الجنة والنار غير عاقلتين فتتكلمان»^(٦).

ثم فرعوا عن هذا الاعتراض اعتراضاً لازماً له، مفاده في:

المعارضة الخامسة: أن من علم أساليب العربية في الخطاب القرآني، يدرك أن ما ورد في آية ﴿وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ من كلام جهنم، هو محمول على المجاز

(١) «قراءة في منهج البخاري ومسلم» لمحمد زهير الأدهمي (ص/ ٣٥١)، وانظر «تحرير العقل من النقل» (ص/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (ك: التوحيد)، باب قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ الْقَاسِمْ أَلْحَكُمُ﴾، ﴿سَبَّحَنَ رَبُّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُصِفُونَ﴾، ومن حلف بعة الله وصفاته، رقم. ٧٣٨٤، ومسلم (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٨).

(٣) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٦٥١).

(٤) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٣٣٨)، وقوله آخر كلامه (لم يُعد) صوابه: لم يبعد.

(٥) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٣٣٨).

(٦) «محو تغليل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي (ص/ ١٦١).

لا الحقيقة، ومعناه: استيعابها لمن أُلقيَ فيها مهما بلغت أعدادهم، لكن الحديث صَوَّر ذلك على أنه حقيقة.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول إسماعيل (الكردي): «أغلب الظن أن واضع الحديث يُريد أن يفسّر بهذا الحديث قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِيَحْمِلْ هَٰؤُلَاءِ ثِقَلَهُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾ [سورة فاتح: ٣٠]، مع أن أدنى من له إمام وتذوق للغة العربية يُدرك تمامًا أن الآية بيان بلاغيّ تخويفيّ رائع التعبير عن مدى سعة جهنّم، دون أن يُقصد منه أن هناك مخاطبةً حقيقيّة، لجهنّم وإجابة من قبلها! هذا عدا عن أنه لا ذِكر في الآية لِقَدَم الجبار أو رجله...»^(١).

وليت هؤلاء سلكوا في الحديث ما سلكه (رشيد رضا) من تأويله متحاشيًا إنكاره^(٢).

المعارضة السادسة: أنه من المُحال أن تَبْرِمَ الجنةُ مَنْ فيها من أولياء الله تعالى وإن كانوا ضَعْفَة، وتختبِط النارُ بَمَن فيها من المُتَجَبِّرين! وهذا ما ظَهَرَ للموسويّ من الحديث، فيقول: «فأيُّ فضلٍ للمُتَجَبِّرين والمُتَكَبِّرين لتفتخِرَ بهم النارُ، وهم يَوْمئِذٍ في أسفلٍ سافلين؟ وكيف تظنُّ الجنةُ أن الفاترين بها من سَقَطَة النَّاسِ، وهم من الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ بين نبيٍّ وصديقٍ وشهيدٍ وصالح؟ ما أظنُّ الجنةَ والنَّارَ قد بَلَغَ بهما الجهلُ والحمقُ والخرفُ إلى هذه الغاية»^(٣).

(١) «نحو تفعيل قواعد متن الحديث» (ص/٢٠٨)، وبهذه العلة أيضًا ردّه ابن قرناس في «القرآن والحديث» (ص/٤١٥).

(٢) «تفسير المنارة» (١/٢٣٣)، وهو قول عدد من المفسرين، منهم الزمخشري في «الكشاف» (٤/٣٩٢)، والبيضاوي في «تفسيره» (٥/٢٣٠).

(٣) «أبو هريرة» لسد الحسين الموسوي (ص/٦٢).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾

أما قول المعارض في المعارضة الأولى: أَنَّ جَهَنَّمَ لَنْ تَضِيقَ بِمَنْ فِيهَا مَهْمَا بَلَّغْتَ أَعْدَادَهُمْ، فيقال في الجواب عنه:
إِنَّ الآيةَ مُحْتَمَلَةٌ لِمَعْنَيْنِ:

الأولُ منهما: أَنَّ السُّؤالَ فيها جاء سؤالَ نفيٍّ، بمعنى: أَنَّهَا تُخْبِرُ الْإِحْتِمَالَ لَهَا لِمَزِيدٍ حَيْثُ امْتَلَأَتْ، فالآية بهذا المعنى مُتَوَاتِمَةٌ مَعَ مَذْهَبِ الْحَدِيثِ.
المعنى الثاني: أَنَّ السُّؤالَ فيها سؤالٌ طَلَبٍ وَاسْتِزَادَةٍ، فَحَيْثُ بَقِيَ فِيهَا مُتَسَبِّحٌ لَذَلِكَ، اسْتِزَادَتْ مِنْ رَبِّهَا وَقَوَّدَهَا.

ذَكَرَ الطَّبْرِي كِلَا الْمَعْنَيْنِ اللَّذَيْنِ تَفَرَّقَ عَنْهُمَا قَوْلُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، ثُمَّ رَجَعَ الْمَعْنَى الثَّانِي مَقْصُودًا لِلآيَةِ، فَقَالَ: «وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ عِنْدِي بِالصَّوَابِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ بِمَعْنَى الْاسْتِزَادَةِ، هَلْ مِنْ شَيْءٍ أَزْدَادُهُ؟ وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ أَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ: لِصِحَّةِ الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...»^(١).

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَحْوَهُ مِنْ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ.

(١) «جامع البيان» للطبري (٢١/٤٤٥).

والجمع بين هذا المعنى الثاني ودلالة الحديث على امتلاء جهنم مُتناوَل ميسور بفضل الله، وذلك أن نقول: بأنَّ جَهَنَّمَ لن تَزَالَ تَطْلُبُ المَزِيدَ مِنْ رَبِّهَا، حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهَا الْجَبَّارُ سَبْحَانَهُ قَدَمَهُ، فَيُزَوِّىَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَضْيِقُ، حَتَّى تَمْتَلِئَ بِذَلِكَ.

وفي تقرير هذا الوجه القويم من التوفيق بين النصين يقول ابن تيمية: «الصحيح أنها تقول: ﴿هَذَا مِنْ مَزِيدٍ﴾ على سبيل الطلب، أي: هل مِنْ زِيَادَةٍ تُزَادُ فِي؟ وَالْمَزِيدُ مَا يَزِيدُهُ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَذَكَرَ حَدِيثَنَا هَذَا -.

فإذا قالت: حَسْبِي، حَسْبِي! كانت قد اكتفت بما أُلْقِيَ فِيهَا، وَلَمْ تَقُلْ بَعْدَ ذَلِكَ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، بَلْ تَمْتَلِئُ بِمَا فِيهَا، لِانْزَوَاءِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُضَيِّقُهَا عَلَى مَنْ فِيهَا لِسَعَتِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ وَعَدَهَا لِيَمْلَأْنَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَهِيَ وَاسِعَةٌ فَلَا تَمْتَلِئُ، حَتَّى يُضَيِّقَهَا عَلَى مَنْ فِيهَا»^(١).

وفضلاً عن هذا الجواب، يُمكن أن يُزَادَ عَلَيْهِ فيقال: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلشَّيْءِ: هُوَ مُمْتَلِئٌ، مَعَ أَنَّ فِيهِ مَكَانًا - وَلَوْ صَغُرَ - لَا يَزَالُ فَارِعًا! نَبَّهَ عَلَيْهِ الدَّارِمِيُّ فِي مَعْرِضِ تَبَكِّيَّتِهِ لِمَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: «يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ لِمُحْتَمِلٍ: اسْتِزَادَ، كَمَا يَمْتَلِئُ الرَّجُلُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فيقول: قَدْ اِمْتَلَأْتُ وَشَبِعْتُ، وَهُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَزْدَادَ، كَمَا يُقَالُ: اِمْتَلَأَ الْمَسْجِدُ مِنَ النَّاسِ، وَفِيهِ فَضْلٌ وَسِعَةٌ لِلرِّجَالِ بَعْدَ، وَامْتَلَأَ الْوَادِي مَاءً، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَأَكْثَرِ مِنْهُ...»^(٢).

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ اسْتِنْكَارَهُ لِلْقَدَمِ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْمَعَارِضِ الثَّانِيَةِ، فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ فِي سُنَّتِهِ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ

(١) «مجموع الفتاوى» (٤٦/١٦).

(٢) «رد الدارمي على المريسي» (٤٠٢/١).

ولا تمثيل، مع قطع الظّمع عن إدراكنا لكيفية تلك الصفات، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [آل عمران: ١١٠]، وتنزيهه سبحانه أن يُشبه شيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومعلوم أنّ السّمع والبصر من حيث هما سَمْعٌ وَبَصَرٌ يتّصف بهما جميع الحيوانات، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فكان الله يُشير للخلق: أَلَا يَنْفَوْا عَنْهُ صِفَةً سَمِعِهِ وَبَصَرِهِ، بدعوى أنّ الحوادث تَسْمَعُ وتُبْصِرُ، بدعوى أنّ ذلك تشبيه؛ بل عليهم أن يُثبتوا له صِفَةً سَمِعِهِ وَبَصَرِهِ على أساس ليس كمثله شيء؛ فالله ﷻ له صفات لا تُفكّر بكَمالِهِ وَجَلالِهِ، وللمخلوقات صفاتهم المناسبة لحالهم، وكلّ هذا حقّ ثابت لا شكّ فيه، وصِفَةُ الرَّبِّ أَعْلَى وَأَكْمَلُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُ الْمَخْلُوقِينَ^(١). هذا التّأصيل العقديّ في باب الأسماء والصفات يشمل نوعي أدلّة هذا الباب:

الصفات الشرعيّة العقلية: وهي التي يشترك في إثباتها الدّليل السّمعى، والدّليل العقلي.

والصفات الخبريّة: وهي التي لا سبيل إلى إثباتها عقلاً إلا بطريق الخبر عن الله تعالى أو رسوله ﷺ؛ وهذه بدورها تكون فعلية: كالفرح، والغضب، والاستواء، وتكون ذاتيّة: كالوجه، واليدين.

فمن هذا القسم الأخير صِفَةُ الْقَدَم - كما ثبت في حديثنا هذا وغيره ممّا وَرَدَ في هذا الباب - فيجري على هذه الصّفة الدّاتية ما يجري على باقي الصفات الثّابتة شرعاً، من الإيمان بها على ما يُلْقَى بالله تعالى، من غير تعطيل ولا تمثيل بصفات المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، وفيها يقول أحمد بن حنبل: «قول النّبي ﷺ: يَضَعُ قَدَمَهُ، نُؤْمِنُ بِهِ، ولا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مَا قَالَ»^(٢).

(١) انظر «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» لمحمد الأمين الشنيطي (ص/١١).

(٢) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/١٤٤).

وكذا في تنزيل هذا الأصل على هذه الصفة، قال الطَّبَّيُّ (ت ٧٤٣هـ):
«الْقَدَمُ وَالرَّجُلُ الْمَذْكُورَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْزُوعَةِ عَنْ
التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَالْيَدِ،
وَالْأَصْبَعِ، وَالْعَيْنِ، وَالْمَجْيَى، وَالْإِنْيَانِ، وَالتَّزْوِلِ، فَالْإِيمَانُ بِهَا فَرَضٌ، وَالْإِمْتِنَاعُ
عَنِ الْخَوْضِ فِيهَا وَاجِبٌ، وَالْمُهْتَدِي مَنْ سَلَكَ فِيهَا طَرِيقَ التَّسْلِيمِ، وَالْخَائِضُ فِيهَا
زَانِعٌ، وَالْمُنْكَرُ مُعْطَلٌ، وَالْمُكَيَّفُ مُشَبَّهٌ»^(١).

فالحاصل: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي جِنْسِ الصِّفَةِ التَّمَاثُلُ فِي حَقِيقَتِهَا،
وَأَلَّا لَزِمَ مِثْلُهُ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِجَنْسِهَا الْمَخْلُوقُ، وَمَا أَكْثَرُهَا
فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ رُعِيَ أَنَّ هَذِهِ مَجَازٌ، فَيُقَالُ: فَلِمَ لَا يُقَالُ مِثْلُ هَذَا فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ
الَّتِي نَقَضَتْموها أَنَّهَا مَجَازٌ؟ بَلْ سَعَيْتُمْ فِي إِبْطَالِهَا، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ مُحَقِّقِي
الْمُتَكَلِّمِينَ الطَّعْنَ فِي ثَبُوتِهَا؛ وَلَوْلَا أَنَّ الْخَبَرَ ثَابِتٌ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، مَا تَكَلَّفَ
جُمْهُورُهُمُ التَّنْقِيبَ عَنْ دَلَالَتِهِ، وَالْخَوْضَ فِي تَأْوِيلِهِ»^(٢).

أَمَّا ادِّعَاءُ الْمَعَارِضَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ يُفِيدُ حَصُولَ التَّمَاثُلِ بَيْنَ الْخَالِقِ
وَالْمَخْلُوقِ:

فَهَذَا كَلَامٌ مَنْ يَقِيسُ صِفَاتِ اللَّهِ عَلَى صِفَةِ الْمَخْلُوقِ، أَوْ لَمْ يَفْهَمْ الْحَدِيثَ
أَسَاسًا! بَأَنَّ تَوْهَمَ أَنَّ قَدَمَ الْمَوْلَى سَبْحَانَهُ قَدْ وَلَجَتْ جَهَنَّمَ وَبَقِيَتْ فِيهَا مُدَّةً
تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا؛ وَقَدْ تَوْهَمَ هَذَا الْإِفْكَ عَلَى أَهْلِ الْإِثْبَاتِ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ قَوْمٌ مِنَ الْمُعْطَلَةِ»^(٣).

وَهَذَا جَهْلٌ يَمُنُّ تَوْهَمُهُ أَوْ نَقْلُهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ فِي الْحَدِيثِ: «حَتَّى يَضَعَ رَبُّ
الْوَرَّةِ عَلَيْهَا قَدَمَهُ...»، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِمَّا سَأَلْنَا عَنْهُ وَلَا عَقْلًا، فَهُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ
تَعَالَى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الْفَتْحُ: ١٠]، وَ«أَسْتَوَيْنَ عَلَى الْعَرْشِ» [الْأَنْعَامُ: ٥٤]،
وَنَحْوِهَا.

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» للطَّبَّيِّ (١١/٣٥٩٦).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/١٨٢)، وفتح الباري لابن حجر (٨/٥٩٥).

(٣) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣/٢٤٠-٢٤١).

وَأَمَّا لَفْظُ الْحَدِيثِ مِنْ رَوَايَةِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَهُ»، فَمَجِيءُ (فِي) فِيهِ بِمَعْنَى (عَلَى)، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا مَلِيكَتُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وَالْمَعْنَى: عَلَى جَذْوَعِ النَّخْلِ^(١)، وَلِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى شِدَّةِ الْإِلْتِصَاقِ أَبْدَلَ بِحَرْفِ (فِي)؛ فَكَذَا أَبْدَلَ حَرْفُ الْجَرِّ (عَلَى) فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِـ (فِي) لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِمْلَاءِ.

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضَةِ الرَّابِعَةِ: فِي دَعْوَى كَوْنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ لَا عَقْلَ لَهَا وَلَا مَعْرِفَةَ وَلَا حَاسَّةً، وَأَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ كَلَامِ جَهَنَّمَ لِرَبِّهَا هُوَ مُجَازٌ، فَيُقَالُ فِيهِ:

حَمَلُ الْأَلْفَازِ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَصْلٌ لَا يُحَادُّ عَنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ عَلَى إِرَادَةِ الْمُخَاطِبِ لِلْمَجَازِ^(٢).

فَأَيْنَ الْقَرِينَةُ هُنَا؟ أَيُّ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ أَوْ عَقْلِيٍّ يَحُولُ دُونَ كَلَامِ جَهَنَّمَ أَوْ الْجَنَّةِ وَتُمَيِّزُهُمَا إِذَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْهُمَا ذَلِكَ؟ وَفِيَّاسِ عَالَمِ الْغَيْبِ عَلَى مَا عِنْدَنَا فِي عَالَمِ الشَّهَادَةِ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ «لَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ فِيهِمَا دَائِمًا»^(٣).

وَرَجِمَ اللَّهُ ابْنَ الْمُنِيرِ (ت ٦٨٣هـ) عَلَى كَلِمَاتِ رَصِينَاتٍ سَبَّكِهْنَ فِي مَعْرِضِ تَعْقِبِهِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ حَمَلَهُ كَلَامَ النَّارِ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَجَازِ، يَقُولُ فِيهِنَّ: «نَعْتَقِدُ أَنَّ سُؤَالَ جَهَنَّمَ وَجَوَابَهَا حَقِيقَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ فِيهَا الْإِدْرَاكَ بِذَلِكَ بِشَرْطِهِ، وَكَيْفَ نَفَرَضُ وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ وَتَظَاهَرَتْ عَلَى ذَلِكَ؟! مِنْهَا هَذَا، وَمِنْهَا: حِجَاجُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمِنْهَا: اشْتِكَائُهَا إِلَى رَبِّهَا فَأَذِنَ لَهَا فِي نَفْسِنِ».

وَهَذِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَصُوصًا، فَظَوَاهِرُ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى حَقَائِقِهَا، لِأَنَّ مُتَعَبِّدُونَ بِاعْتِقَادِ الظَّاهِرِ، مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، وَلَا مَانِعٌ هَاهُنَا، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ،

(١) انظر «تهذيب اللغة» (٤١٨/١٥).

(٢) انظر «إرشاد الفحول» للشوكانى (٢٦٩/٢).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (١٨١/١٧).

والمعلل بجوّز، والظواهر قاضيةً بوقوع ما صوّره العقل، وقد وقع مثل هذا قطعاً في الدنيا، كتسليم الشجر، وتسريح الحصا في كَفِّ النَّبِيِّ ﷺ وفي يد أصحابه. ولو فُتِحَ باب المجاز والعُدول عن الظواهر في تفاصيل المقالة، لانتسَع الخرق، وضلَّ كثير من الخلق عن الحق^(١).

فالحاصل أنَّ ما في هذه النصوص من المحاجة جاريةً على التحقيق، وعلى فرض احتمال الآية لكلا الحقيقة والمجاز، فقد جاءت السنة تُعين المراد منهما، فوجب الأخذ بها مُبينّة، وطرح أيّ اجتهاد عداها.

ومع كون «جُلِّ المفسرين على أنَّ القول في الآية حقيقة»^(٢)، فقد نحى بعض المفسرين إلى تأويل الآية على المجاز، فتفوّا حقيقة الحوار بين الله تعالى والنَّار^(٣)، وآخرون منهم توقّفوا في ترجيح المراد^(٤)، إلّا أنَّهم لم يُقدِّموا على ما أقدم عليه هؤلاء المُحدِّثون من الغمز في الحديث إذ كانوا أعقل وأكثر اتِّساقاً من أن يُنكروا لفظ خبير مثله كائن في كتاب الله.

أمّا قول المُنكر في المعارضة السادسة أنَّ في الحديث تبرُّم الجنة ومَن فيها من الضَّعفة. إلخ، فجوابه:

أنَّ المفهوم من ظاهر الحديث معنيان، لا أرى الحقَّ يحيد عن أحدهما: المعنى الأول: أنَّ الجنة والنَّار تخصَّمتا في الأفضليَّتهما، فأقامت كلُّ واحدةٍ منهما الحجة على أفضليَّتها.

وهذا المعنى أبان عنه أبو زرعة العزاقفي (ت ٨٢٦هـ) بقوله: «الظَّاهر أنَّ المراد بتحاوُّج الجنة والنَّار: تخصُّصُهما في الأفضليَّتهما، وإقامة كلِّ منهما الحجة على أفضليَّتها، فاحتجَّت النَّار بقهرها للمُتَكَبِّرِينَ والمُتَجَبِّرِينَ، واحتجَّت الجنة بكونها ما وى الضَّعفاء في الدنيا، عوّضهم الله تعالى عن ضعفهم الجنة،

(١) الانتصاف بما تضمنته الكشف. المطبوع بهامش الكشف للزمخشري (٣٨٨/٤).

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (١١٣٣/٢).

(٣) انظر مثلاً «الكشف» للزمخشري (٣٩٢/٤)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢٣٠/٥).

(٤) انظر مثلاً «البحر المحيط» لأبي حيان (١٢٦/٨)، و«التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٣١/١٠).

فقطع ﴿١١﴾ التَّخَاصُمَ بينهما، وَبَيَّنَ أَنَّ الْجَنَّةَ رَحْمَتُهُ، أَي: نِعْمَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ، .. وَأَنَّ النَّارَ عَذَابُهُ النَّاشِئُ عَنْ غَضَبِهِ، وَإِرَادَةُ انتِقَامِهِ جَلًّا وَعِلًّا^(١).

والمعنى الثاني: أَنَّ الْمَحَاجَّةَ وَالتَّخَاصُمَ بينهما ليسَ للمغالبة، بل بمعنى حكاية كُلِّ منهما بما اخْتَصَّتْ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّكَايَةِ^(٢)، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُنْكِرُ مَا ابْتَلَيْتَ بِهِ.

وهذا المعنى ما أميلُ إلى كونه الأرجح -إن شاء الله تعالى- لسياق الحديث؛ فانظر كيف ردَّ عليهما الله تعالى فقال للجنة: «أَنْتِ رَحْمَتِي»، وللنَّارِ: «أَنْتِ عَذَابِي»! وَكَأَنَّ فِيهِ إِفْحَامًا لِكُلِّ مِنْهُمَا بِمَا اقْتَضَتْهُ مَشِيئَتُهُ ﴿١٢﴾، بِأَلَّا مَشِيئَةً لَهَا إِذَا مَشِيئَتْ.

وفي تقرير هذا المعنى، يقول الكُورَانِيُّ (ت ٨٩٣هـ) في معرضِ ردِّهِ عَلَى أَرْبَابِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ: «إِنَّ الْخِصَامَ هُنَا مَجَازٌ عَنِ الشَّكَايَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ كُلِّ وَاحِدَةٍ: (مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا كَذَا -قَوْلُ الْجَنَّةِ- مِنَ الطُّغَمَاءِ وَالسَّقَطِ)، وَقَوْلِ النَّارِ: (مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا الْمُتَكَبِّرُونَ وَالْجَبَّارُونَ)؟ وَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ تَفْتَخِرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؟ وَهَلْ يُقَالُ فِي مَعْزِضِ الْإِفْتِخَارِ: (مَا لِي)؟ أَلَا تَرَى قَوْلَ سَلِيمَانَ: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ (الشُّعَرَاءُ: ٢٠)، كَأَنَّهُ يَرَى نَقْصًا فِي مُلْكِهِ. . . فَقَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: (أَنْتِ رَحْمَتِي، وَلِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي) أَي: أَنْتُمَا تَحْتَ مَشِيئَتِي لَا إِرَادَةَ لَكُمَا^(٣).

وَأَمَّا اسْتِنكَارُ الْمُعْتَرِضِ تَنَكُّرَ الْجَنَّةِ فِي الْحَدِيثِ لِصِفَاتٍ مَن دَخَلَهَا، بِكَوْنِهِمْ سَقَطٌ^(٤) النَّاسِ وَضَعْفَاهُمْ .. الْخ:

فَيُقَالُ: إِنَّ شَكَايَةَ الْجَنَّةِ مِنْ صِفَةِ سَاكِنِيهَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ لَا الْكُلِّ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الشُّكُوفِ الْأَنْبِيَاءُ، وَالْمُرْسَلُونَ، وَالْمُلُوكُ الْعَادِلَةُ، وَالثُّلَاءُ مِنْ أَهْلِ

(١) «طرح الشَّريب» (١٧٨/٨).

(٢) انظر هذا المعنى في «الكاشف عن حقائق السنن» للطَّيْبِيِّ (٣٥٩٦/١١)، و«إكمال إكمال المعلم» لِلأَمِينِ الْمَالِكِيِّ (٢١٧/٧).

(٣) «الكوثر الجاري» لِلْكُورَانِيِّ (٢٥٠/١١).

(٤) قال ابن مَيْبَرَةَ فِي كِتَابِهِ «الْإِفْصَاح» (٢٢٢/٧): «مُتُّوا سَقَطًا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يُكْرَمُونَ بِصَدْرِ الْمَحَالِسِ، وَلَا يُقْتَدُونَ إِذَا غَابُوا، وَلَا يُعْرَفُونَ إِذَا حَضَرُوا، وَهَذَا هُوَ الْأَعْلَبُ مِنْ صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

العلم، ونحوهم، و«الأشياء تُوصَف بغايلها، لأنَّ الجَنَّةَ قد يدخلها غيرُ الضُّعفاء، والثَّأَرُ قد يدخلها غير المتكَبِّرين»^(١)، هذا أوَّلًا.

وثانيًا: يمكن أن يُقال هنا: بأنَّ شِكَايَةَ الجَنَّةِ هي مِن ذَاتِ الصِّفَاتِ، لا مِن المتَّصِفِينَ بها، بمعنى أنَّها كَرِهَتْ أن يَكُونَ الضُّعَفُ والمَسْكَنَةُ صِفَةً لِأَهْلِهَا، وإن كانت هي في واقع الأمرِ فَرِحَةً بِهِمْ، راضِيَةً عن أَشْخَاصِهِمْ، واللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٤٣٧).

المبحث الخامس

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير
النَّبَوِي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾

المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ لآيَةِ:

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾

في هذه الآية، يقول النبي ﷺ فيما رواه عنه ابن عمر رضي الله عنهما:

«مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»^(١).

وفي رواية: «مفاتيح الغيب خمس» ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [التكوير: ٣٤] أخرجهما البخاري^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ الْغَيْبُ فَلَا يُلْهِئُ عَنْ غَيْبِهِ أَمَلًا﴾، رقم: ٧٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، برقم: ٤٧٧٨).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

للتفسير النبوي الآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾

ترجع مجمل نقذات مُنكري الحديث إلى أصليين:

الأول: ما تعلق منها بجانب التفسير وكونه مُصادماً لنص القرآن نفيه.

والثاني: ما تعلق بجانب المكتشفات العلمية الحديثة.

فنتصر هنا على الأول منهما لاندراجهُ تحت موضوع هذا الفصل، والكلام

عن الثاني نستوفيه في الفصل الثالث المتعلق بالغيبيات -إن شاء الله-.

أما اعتراضات المُعاصرين الخاصة بهذا التفسير النبوي، فتنحصر في أوجوه

ثلاثة:

الوجه الأول: أنَّ في الحديث حصرَ مفاتيح الغيب في خمسة، والآية

أطلقت علمَ الله بالغيوب، فدلَّت على عدم قصرِها على مجرد تلك الخمسة.

وفي تقرير هذا الوجه من الاعتراض على الحديث، يقول (جواد عفانة):

«أما متنُ هذا الخبر فتفسيرُ خاطئٌ للآية الكريمة، . . فكيف حصرها الراوي

بخمسة فقط؟! . . ومفاتيح الغيب لا يعلم عددها وماهيتها إلا الله!»^(١).

(١) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (٢/ ١١٧٢، ٣/ ١٨٤١).

الوجه الثاني: أَنَّ الآيةَ لا تفيّد اختصاصَ العلمِ بنزولِ الغيثِ، ولا العلمِ بما في الأرحامِ بالله تعالى وحده، كما يفهمه الحديث، بدلالةِ التّغايرِ في التّعبيرِ في الآيةِ بين جملةِ إنزالِ الغيثِ، فجاءت فعليةٌ، وبين جملةِ (العلمِ بالسّاعةِ) المعطوفةِ عليها، حيث جاءت جملةٌ اسميةٌ.

وفي تقريرِ هذه الشُّبهة، يقول (جعفر السُّبحاني): «لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا أَخْبَرَ بِأَنَّ ثَمَّةَ أُمُورًا خَمْسَةَ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، يَجْتَمِعُ عَلَيْنَا الْقَبُولُ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ صَادِقٌ مُصَدَّقٌ، إِنَّمَا الْكَلَامُ إِذَا حَاوَلْنَا اسْتِخْرَاجَ هَذَا الْخَبَرِ الْغَيْبِيِّ مِنَ الْآيَةِ الْوَارِدَةِ فِي آخِرِ سُورَةِ لُقْمَانَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْحِصَارِ إِلَّا فِي مَوَارِدَ ثَلَاثَةٍ: عِلْمُ السَّاعَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾.

العلمُ بما يَكْبِيهِ الْإِنْسَانُ فِي غَيْهِ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَقَسٌ مَّأَدَا تَكْشِفُ هَذَا﴾. العلمُ بِالْأَرْضِ الَّتِي تَمُوتُ فِيهَا: ﴿وَمَا تَدْرِي نَقَسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾. هذه الأمور الثلاثة ممّا استأثّر الله سبحانه علمها لنفسه، وأمّا الأمران الباقيان فلا دلالة في الآية على الاستثارة

أما الأول، أعني قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾: فهو إخبارٌ عن كونه سبحانه مُنْزِلَ الْغَيْثِ، ولا دلالة في قوله على استثارةِ علمِ النزولِ بنفسه، ويشهد لذلك تغيير الصّيغة بين المعطوف عليه والمعطوف، فالمعطوف عليه جملة اسمية ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، والمعطوف جملة فعلية ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾، فلو كانت الجملة الثانية هادفةً لبيانِ الانحصار، كان الأنسبُ أن يقول: (ونزولُ الغيثِ)!

وأما الثاني: ﴿وَيَسِّرْ مَا يَلِكُ الْكَرْبُ﴾: فهو بصددِ إثباتِ العلمِ لله سبحانه، لا بصددِ التّقيُّ عن غيره، واستفادة التّقي منه يحتاج إلى دليلٍ قاطعٍ^(١).

الوجه الثالث: لو كان هذا الحديث وَحْيًا حَقًّا، لما اسْتَعْمِلَ لَفْظُ (الْمَطَرِ) فِيهِ بَدَلُ لَفْظِ (الْغَيْثِ)، فهو الَّذِي جَاءَ فِي الْآيَةِ، إذ دلالةُ الأوّل في القرآنِ على الشَّرِّ، ودلالةُ الثاني فيه على الخير.

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/ ٤١٥-٤١٦).

حَتَّى جَعَلَ (نِيازِي عَزُّ الدِّين) هَذَا الْوَجْهَ قَاطِعًا عَلَى وَضْعِ الْحَدِيثِ! مُدَّعِيًا
جَهْلَ رَاوِيهِ بِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: «... إِنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ وَضَعَ بِصَمَةِ
التَّأْلِيفِ بِيَدِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ»، فَإِنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ لَمْ
يَسْتَخْدِمِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ كَلِمَةَ الْمَطَرِ إِلَّا غَضَبًا عَلَى الْعِبَادِ، أَمَّا إِذَا كَانَ خَيْرًا
اسْتَخْدَمَ الْغَيْثَ!

فَلَوْ كَانَ -فِعْلًا- وَحِيًّا ثَانِيًّا مِنَ السَّمَاءِ كَمَا يَدَّعِي أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ السُّنَّةِ،
لَوَجِبَ أَنْ لَا يَتَنَاقِضَ مَعَ الْقُرْآنِ فِي اسْتِخْدَامِ الْكَلِمَاتِ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَلْتَزِمَ فِي هَذَا
الْوَحْيِ كَمَا التَّزَمَ فِي الْوَحْيِ الْأَوَّلِ»^(١).

(١) «دين السلطان» (ص/٣٢٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

تَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثٍ: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ»

أَمَّا جَوَابُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجُوهِ رَدِّ هَذَا الْحَدِيثِ، فِي دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ
مُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ بِتَقْيِيدِهِ لِمِفْتَاحِ الْغَيْبِ فِي خَمْسَةٍ:

فَإِنَّ الْمُتَحَقِّقَ عِلْمُهُ عِنْدَ الرَّاسِخِينَ فِي عِلْمِ الْوَحْيِيِّينَ، أَنَّ أَوَّلَى مَا سَلَكَهُ مِنْ
طَرَفٍ لَتَفْسِيرِ كَلَامِ اللَّهِ كَلَامُ اللَّهِ نَفْسُهُ، ثُمَّ تَفْسِيرُهُمْ إِيَّاهُ بِكَلَامِ أَعْلَمِ الْخَلْقِ بِهِ ﷺ.
وَمِنْ جَمِيلِ مُوَافَقَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ وَفَضَائِلِهِ، أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَسْلُوكَيْنِ
الْحُسْنَيْنَيْنِ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرًا نَبَوِيًّا لِمَا أُجْمِلَ فِي الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا الرِّبْطُ النَّبَوِيُّ
بَيْنَ الْآيَتَيْنِ لَا رَيْبَ فِي حُرْمَةِ فَكِّهِ وَلَوْ بِاجْتِهَادٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا يَرْفَعُ لِلسُّنَّةِ
رَأْسًا، فَهَؤُلَاءِ حَقُّهُمْ أَنْ يُرْجَعَ بِهِمْ إِلَى أَصُولِ الْإِسْلَامِ بِقِنَاعَةٍ، وَاسْتِثْنَائِهِمْ عَنْ
غَيْهِمْ وَشَذُوذِهِمْ عَنِ الْجَمَاعَةِ.

أَقُولُ هَذَا؛ لِأَنَّ مِثْلَ (جَوَادِ عِفَانَةٍ) حِينَ تَأْبِطُ شَرُّ هَذِهِ الشَّبِيهَةِ، كَانَ قَدْ لَهَجَ
بِقَدْرِ السُّنَّةِ قَبْلُ وَتَبَرَّمَ مِنْ إنْكَارِهَا، وَلَا يَفْتَأُ يُذَكِّرُ مُعْجِبِيهِ بِ«أَنَّ الذِّكْرَ هُوَ الْقُرْآنُ،
وَأَنَّ السُّنَّةَ هِيَ بَيَانُهُ، بِمَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ السُّنَّةَ تَبَيَّنَ الْقُرْآنُ: تُفَصِّلُ بَعْضَ مُجْمَلِهِ،
وَتَقْيِدُ بَعْضَ مُطْلَقِهِ، وَتَخْصُصُ بَعْضَ عُمُومِهِ، وَلَا شَيْءَ غَيْرِهِ»^(١).

(١) «صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني» (١/١).

فأين تَقْرِيرُهُ الحُلُوْ هذا مِنْ مَرَارَةِ إنْكَارِهِ تَفْسِيرَ آيَةٍ بَسْنَةً تَلَقَّتْهَا الأُمَّةُ
بِالْقَبُولِ؟! لَكِنَّهُ الفَهْمُ السَّقِيمُ حِينَ يَنْجَرِّعَ الهَوَى، فيَجْعَلُ الدَّاءَ فِي أَصْلِ الدَّوَاءِ،
والهادي هو الله.

فلننظرُ بعدُ إلى حديثِ أبي هريرة هذا: هل فيه حصرٌ لمَفتاحِ الغيبِ في
خَمْسَةٍ بعينها، دون أن يشملَ ذلكَ عالمَ الغيبِ كُلِّه، كما يدَّعي المَعْتَرِضُ؟
إِنْ كَانَ قَوْلُهُ تعالى المُجْمَلُ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ...﴾
دَلَالًا عَلَى شُمُولِ عِلْمِ الله تعالى لِكُلِّ شَيْءٍ، بَدَأَ مِنَ الكَلِمَاتِ وَمَا عَظُمَ مِنْهَا -وهي
مَفَاتِيحُ الغيبِ-، إلى الجِزْئِيَّاتِ الدَّقِيقَةِ وَمَا خَفِيَ مِنْهَا: فغَايَةُ مَا فِي الآيَةِ الأُخْرَى:
﴿إِنَّا اللَّهُ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾ تفصيلُ أَصُولِ تلكَ الْغَيْبِيَّاتِ فِي
الآيَةِ السَّابِقَةِ، بِحَصْرِهَا فِي خَمْسَةٍ كَبَرَى تَرْجِعُ إِلَيْهَا سَائِرُ الْمُغَيَّبَاتِ.
بيان ذلك:

فِي أَنَّ تَخْصِيصَ الْحَدِيثِ لِتِلْكَ الخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ بِلَفْظِ: «مَفَاتِيحُ
الْغَيْبِ»، إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ تِلْكَ الخَمْسَةَ هِيَ «الْأَمْهَاتُ»، فَإِنَّ الْأُمُورَ إِنَّمَا أَنْ
تَتَعَلَّقَ:

بِالْآخِرَةِ: وَهُوَ عِلْمُ السَّاعَةِ.

أَوْ بِالدُّنْيَا: وَذَلِكَ إِنَّمَا مُتَعَلَّقٌ: بِالْجَمَادِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الْغَيْبِ.

أَوْ بِالْحَيَوَانِ فِي مَبْدَأِهِ: وَهُوَ مَا فِي الْأَرْحَامِ.

أَوْ مَعَاشِهِ: وَهُوَ الْكَسْبُ.

أَوْ مَعَاوِهِ: وَهُوَ الْمَوْتُ^(١).

وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ مُرَادًا لِلْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «لَنْ نَجِدَ مِنَ الْمُغَيَّبَاتِ شَيْئًا
إِلَّا هَذِهِ -يعني الخَمْسَةَ- أَوْ مَا يُعِيدُهُ النَّظَرُ وَالتَّأْوِيلُ إِلَيْهَا»^(٢).

(١) فيض القدير: للمناوي (٥/٥٢٥).

(٢) المحرر الوجيز: (٤/٣٥٦).

أَمَّا وَجْهُ التَّعْبِيرِ عَنْهَا بِالْمِفَاتِيحِ: فـ «التَّقْرِيبِ الْأَمْرَ عَلَى السَّمْعِ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ جُعِلَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ فَقَدْ غُيِّبَ عَنْكَ، وَالتَّوَصُّلُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي الْعَادَةِ مِنَ الْبَابِ، فَإِذَا أُغْلِقَ الْبَابُ، احْتِجَّ إِلَى الْمِفْتَاحِ، فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يُطْلَعُ عَلَى الْغَيْبِ إِلَّا بِتَوْصِيلِهِ لَا يُعْرَفُ مَوْضِعُهُ، فَكَيْفَ يُعْرَفُ الْمُغَيَّبُ؟!»^(١).

ثُمَّ دَعَوَى الْمُعْتَرِضُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي عَدَمَ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِعِلْمِ نَزُولِ الْغَيْثِ وَمَا فِي الْأَرْحَامِ:

لَا يَقُومُ عَلَى سَاقِ الْعَقْلِ لِكَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ، لَمْ يَنْبَسِ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْهَيْلَةِ، وَإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ قَائِمٌ عَلَى اخْتِصَاصِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الْخَمْسِ.

وَمُجَادَلَةُ الْمُعْتَرِضِ بِتَغَايُرِ صَيَغِ الْجُمَلِ فِي الْآيَةِ، لِيَتَوَسَّلَ بِذَلِكَ إِلَى نَفْيِ الْإِشْتِرَاقِ فِي الْمَذْكُورَاتِ فِي مَعْنَى الْحَصْرِ: قَوْلُ أَجْنَبِيٍّ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ، يَا أَبَاهُ سِيَاقُ الْآيَةِ نَفْسُهَا.

فَأَمَّا لُغَةً: فَالْأَصْلُ فِي (وَاوِ) الْعُطْفِ أَنْ تَفِيدَ إِشْتِرَاقَ الْمَعْطُوفِ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَا نِزَاعَ فِي دَلَالَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْزَلِ بِعِنْدَهُ عِلْمٌ كَالْخَافِقِ﴾ عَلَى الْحَصْرِ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَدُلَّ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ، مِنْ إِنْزَالِ الْغَيْثِ وَالْعِلْمِ بِالْأَرْحَامِ عَلَى الْحَصْرِ أَيْضًا.

وَأَمَّا السِّيَاقُ: فَالْآيَةُ لَمْ تُسَقِّ إِلَّا تَمْذَحًا لِلَّهِ بِالْإِخْتِصَاصِ، لِإِخْرَاجِ بَعْضِ مَا تَشْمَلُهُ دَلَالَةُ السِّيَاقِ إِخْلَالًا بِمَا سَبَقَ لَهُ، وَهُوَ مُنَافِي لِلْبَلَاغَةِ، وَتَفْتِيَتْ لِنِمَاسِكِ الْآيَةِ بِرُفُئِهَا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْجَوَابِ، يَقُولُ الْجِرَاقِيُّ (ت ٨٠٦هـ): «إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهُ النَّفْيُ^(٢) لَفُتَّتْ فَائِذَتُهُ، لِأَنَّهُ تَعَالَى عِنْدَهُ عِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ، فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِصِ هَذِهِ الْأُمُورِ بِالذِّكْرِ إِلَّا لِإِخْتِصَاصِهِ بِعِلْمِهَا»^(٣).

(١) نقله ابن حجر عن ابن أبي جمره في «فتح الباري» (٥١٤/٨).

(٢) يعني نفي العلم بهذه الأشياء الخمسة في الآية عن غير الله.

(٣) «طرح التريب» (٢٥٥/٨).

أما كون المَعطوفِ عليه جملةً إسميَّةً مُغيَّراً لفعليَّةِ المَعطوف: فليس في ذلك إبطالاً لما قرَّرناه من وجوب الاشتراك، بل هو مُثبتٌ لها مع زيادة فائدة، وذلك:

أنَّ الجملةَ الفعليَّةَ المَعطوفة ﴿وَيُرْزَلُ الْغَيْثُ﴾ تقديرُها: وإنَّ الله يُنزلُ الغيث، «وهذا يُفيد التَّخصيصَ بتنزيلِ الغيث، والمقصودُ أيضاً عنده: علم وقت نزولِ الغيث، وليس المقصودُ مُجرَّد الإخبارُ بأنَّه يُنزلُ الغيث، لأنَّ ذلك ليس ممَّا يُنكرونه، ولكن نُظِّمت الجملةُ بأسلوبِ الفعلِ المضارع، ليحصلَ مع الدَّلالةِ على الاستشعارِ بالعلم به الامتنانُ بذلك المَعْلوم الَّذي هو نعمة، وفي اختيارِ الفعلِ المضارعِ إفادةٌ أنَّه يُجدَّد إنزالُ الغيثِ المرَّةَ بعد المرَّة عند احتياج الأرض».

وعُطِفَ عليه ﴿وَيَمُزَّجُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، وجيءَ بالمضارعِ فيه: لإفادة تَكَرُّرِ العلمِ بِتبدُّلِ تلك الأطوار والأحوال، والمعنى: ينفرد بعلم جميع تلك الأطوار الَّتِي لا يَعْلَمُهَا النَّاسُ، لأنَّه عطفٌ على ما قُصِدَ منه الحصر، فكان المُسندُ الفِعْلِيُّ المتأخَّرُ عن المسندِ إليه مُفيداً للاختصاصِ بالقربة^(١).

وأما ردُّ المُعتَرِضِ للحديثِ في الوجوِّ الثَّالثِ من المُعارِضاتِ، بدهوى أنَّ الحديثَ استعملَ لفظَ (المطر)، فخالَفَ استعمالَ القرآنِ له في العذابِ:

فإنَّ قولنا بأنَّ السُّنةَ وَحي ثاني، لا يلزم منه تطابقُ ألفاظِهِ مع ألفاظِ الوحي الأوَّل، فليُكلِّلَ خصائصه الَّتِي تُميِّزه، ومفادُهما واحدٌ لا اختلاف فيه.

وَألسنةُ العربِ قد جرت على الإبدالِ بين لفظي (المَطَر) و(الغَيْثِ) بلا عَضاضة^(٢)، وجاءت بهذا الأخبارُ النَّبويَّةُ نفسُها عن الحِمِّ العَفِيرِ من أربابِ البيانِ وقَصِيحِ اللِّسانِ، ما سَمِعنا أحداً منهم اعترضَ على الحديثِ كاعتراضِ مَنْ ابتُلينا به مِنْ مُتَفِيهِقَةِ الزَّمانِ.

(١) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٩٧/٢١).

(٢) انظر «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٣٣٢/٥)، و«لسان العرب» لاسِ مطر (١٧٨/٥).

وَأَمَّا دَعْوَى أَنْ لَفْظَ (الْمَطَرِ) لَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِلْعَذَابِ: فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ الْقُرْآنِ لِلْمَطَرِ فِي الْعَذَابِ أَغْلَبِيٌّ^(١)، ودَعْوَى الْأَطْرَادِ بِرُدِّهَا الْقُرْآنُ فِي نَحْوِهِ، وَيُكَذِّبُ صَاحِبَهَا فِي وَجْهِهِ، صَادِحًا فِي أَذْنِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُطِيرٌ﴾ [الْأَنْفَالُ: ٢٤]! وبِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٥٢]! فَإِنْ جَعَلَ الْإِمطارَ فِي الْآيَتَيْنِ عَذَابًا، فَقَدْ تُؤَدِّعُ مِنْ عَقْلِهِ، وَانْتَهَتْ مَقَاوِلُهُ مِثْلُهُ.

والحمد لله على هدايته بفضيله.

(١) انظر «التحرير والتنوير» (١٨٤/٨).

التبعية (الساوس)

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ
سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾

المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «يُكْشَفُ رُثْنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسَمْعًا، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»؛ أخرجه البخاري^(١).

وفي رواية مسلم: «... فَيُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ، فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ بِالسُّجُودِ، وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتِّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (ك: تفسير القرآن، باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، رقم: ٤٩١٩).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: معرفة طريق الرؤية، رقم: ٣٠٢).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ لِلتَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ لَايَةٍ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

اعترضَ على حديث أبي سعيد هذا بثلاثِ مُعارضاتٍ تقضي عند أصحابها
بنكارهٍ منه:

فأما المعارضة الأولى فقالوا فيها: إنَّ التَّعبيرَ القرآنيَّ بالكشف عن السَّاقِ
استعارة لغويَّة، وعَرَضُ الآيةِ تصوُّرُ هَوْلِ المَشهدِ يَوْمَئِذٍ وشِدَّتِه، بينما الرَّاوي
يجعلُ هذا التَّعبيرَ المَجازيَّ في الآيةِ حَقِيقَةً في روايَتِه، وينسِبُه صِفَةً لله تعالى.
وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (إسماعيل الكُرديُّ):

«من الواضح أنَّ الرَّاوي يُحاول أن يُفسِّر بهذا الحديث قولَه تعالى في سورة
القَلَم: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيَذْفُونَ إِلَهُ الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القَلَم: ٤٧]، مع أنَّ
معنى الآيةِ يختلفُ تمامًا عن المعنى الَّذي يريد إثباتَه! فالآيةُ تَتحدَّثُ عن يومٍ
عصيبٍ يُكشَفُ فيه عن ساقٍ، وهذا مَجازٌ عربيٌّ بَلِغٌ مَعروفٌ، يدلُّ على تعاطفِ
الأمرِ واشتدادِ هولِه، وهو ما فُسِّرَ به عبد الله بن عَبَّاسٍ الآيةَ»^(١).

وأما المعارضة الثانية: أنَّ في هذا الحديث ذِكْرًا لاختبارٍ يَجري للنَّاسِ يَوْمَ
القيامة، مع أنَّ الآخرةَ إنَّما هي دارٌ جَزاءٍ لا دارُ اختبارٍ كالْدُّنْيَا.

(١) «نحو تفعيل قواعد متن الحديث» (ص/٢٠٣-٢٠٤).

وفي تقرير هذا الاعتراض الثاني، يقول (محمّد الغزالي): «قالوا: إنّ السّاق هي العلامة التي يعرف بها المؤمنون ربّهم في امتحانٍ عَصِيبٍ يجري لهم يوم القيامة . . وليست الآخرة دارَ اختبارٍ، إنّ الاختبار تمّ في الدُّنيا، كما جاء في البخاري: اليومَ عملٌ ولا حساب، وغداً حسابٌ ولا عمل»^(١).

وأما المعارضة الثالثة: فإنّ في نسبة السّاقِ صِفَةً لله تعالى تشبيهاً له سبحانه بصفات خلقه، وهو منافٍ للتّزيه الواجب له عقلاً وشرعاً.

فبعد أن ذكّر (الغزالي) ما ورد عن ابن عبّاس رضي الله عنه في تفسير الآية بالشّدة،

قال:

«ما نعرفُ إلّا هذا التّفسيرَ للوحي الكريم؛ حتّى جاء بعضُ المُولّعين بمشكِل الحديثِ وغريبِ الروايات، فذكروا كلاماً آخرَ لا بدُّ من كشفِ حقيقته، لخطورة مضامينه وشذوذها عمّا يعرف علماء المسلمین . .».

وبعد أن ساقَ حديثَ أبي سعيد رضي الله عنه، استثنى منه بأن قال:

«هذا سياقٌ غامضٌ، مضطربٌ، مبهمٌ، وجمهور العلماء يرفضه، . .»

والحديثُ كلّهُ معلول، وإلصاقه بالآية خطأ، وبعضُ المرَضَى بالتّجسيم هو الَّذي يُشيع هذه المروّيات!«^(٢).

(١) «السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٣).

(٢) «السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٢).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة
عن التفسير النبوي لآية: ﴿بَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾

أما دعوى المنكر في شبهة الأولى كون التعبير في الآية مجرد استعارة لغوية .. إلخ:

فيقال في الجواب عنه:

فلا يُنكر قِدم الخلاف في تفسير هذه الآية من سورة القلم منذ زمن السلف، فقد «قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: يبدو عن أمر شديد»^(١)، وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنه وبعض أصحابه، نزوعاً منهم إلى أساليب العرب في التعبير.

وأصل ذلك: أن الرجل كان إذا وقع في أمر عظيم يحتاج إلى معاناة وجد فيه: شمر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موضع الشدة^(٢).

ونحنا جماعة آخرون من أصحاب الجرام إلى رواية مثل ما في حديث

(١) «جامع البيان» للطبري (١٨٦/٢٣).

(٢) «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٨٤/٢).

وقيل أصله: أن يموت الولد من طن الثقة، فيدخل المذمر يده في رجمها، فيأخذ بساقه فيحرقه، فهذا هو الكشف عن الساق، فجعل لكل أمر فظيع، انظر «بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٢٨٠/٣).

أبي سعيد في كون المَكشوف هو ساقٌ هي صِفَةٌ لله تعالى، رُوي ذلك عن ابن مسعود، وأبي هريرة رضي الله عنهما ^(١).

والمقرّر عند أربابِ أصولِ التفسير بالإجماع ^(٢): أن الخلاف إذا وَقَعَ في تفسير مُجمل آيةٍ من كتابِ الله، وكان فيها مِنَ النَّبي ﷺ بَيَانٌ عنه صحيح، فلا شك أن السُّنة قاضيةٌ في هذا المَقَام.

ولَئِنَّا مَنَاطُ الخلاف: في ما إذا كَانَ الحديثُ ظاهراً في تفسيرِ آيةٍ لا نصّاً فيها، ففي هذه الحالة يُحتمَلُ الخلاف؛ وما نحن بصددِ دراستِهِ مِنْ حديثِ أبي سعيد رضي الله عنه مِنْ أَوْضَحِ الأمثلةِ عَلَى هذه المسألة! ذلك أَنَّ ابنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَإِنَّا نَحَا فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ مَنْحَى لُغَوِيًّا، وَغَيْرُهُ أَخَذَ فِيهَا بِمَا صَحَّ مِنْ خَبَرِ مَرْفُوعٍ، فَإِنَّ ابنَ عَبَّاسٍ وَمَنْ تَبِعَهُ لَا يُعَدُّونَ بِذَا مُخَالِفِينَ لِلتَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ الحديثَ وَإِن كَانَ التَّشَابُهَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الآيَةِ ظَاهِراً، لَكِنْ لَمْ يُنْصَ صَرَاخَةً عَلَى كَوْنِهِ تَفْسِيرًا لِلآيَةِ! فَتَرْجُعُ الْمَسْأَلَةُ حِينَئِذٍ إِلَى الاجْتِهَادِ.

وفي تقرير هذه القاعدة في خلافِ المُفسِّرين، يقول ابن تيمية:

«الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم قَدْ تَنَازَعُوا فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ: هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ عَنِ الشُّدَّةِ؟ أَوِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ؟

وَلَمْ يَتَنَازَعِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فِي مَا يُذَكَّرُ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١٧٥]، وَبَيَّنَّ رَبَّهُ رَوَّكَ ﷻ [التَّحْقِيقُ: ٢٧] وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَنَازَعْ فِيهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ.

وذلك أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْقُرْآنِ أَنَّ ذَلِكَ صِفَةٌ لله تعالى، لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (عَنِ سَاقِي اللَّهِ)، وَلَا قَالَ: (يَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ سَاقًا مُتَّكِرَةً غَيْرَ مُعَرَّفَةٍ وَلَا مُضَافَةٍ، وَهَذَا اللَّفْظُ بِمَجْرَدِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا سَاقُ اللَّهِ.

(١) «جامع البيان» (١٨٩/٢٣).

(٢) انظر «مناهل العرفان» للزرقاني (٢٣/٢).

والَّذِينَ جَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، أَثْبَتُوهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَفْسَّرِ
لِلْقُرْآنِ، وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ الْمَخْرُجِ فِي «الصَّحَّاحِينَ»، الَّذِي قَالَ فِيهِ:
فَيَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ سَاقِهِ»^(١).

فَعَلَى ذَلِكَ، أَمَكَّنَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْبَاعِثَ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى
اسْتِعْمَالِ الْعُرْفِ اللَّغَوِيِّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَتَرْكِ اعْتِمَادِهِ عَلَى الْخَبَرِ النَّبَوِيِّ،
أَحَدُ اعْتِبَارَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِنَّمَا أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَبْلُغْهُمْ، فَحَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى الْمَعْهُودِ عَنْهُمْ مِنْ
لِسَانِ الْعَرَبِ^(٢).

الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ عَارِضًا بِالْحَدِيثِ، لَكِنْ رَأَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ أَمْرٍ آخَرَ لَمْ
يَتَقَصَّدْ بِهِ تَفْسِيرَ الْآيَةِ، فَكَأَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ أَصْلًا.
وَأَصْلُ اعْتِبَارِي لِهَذَا الثَّانِي، رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ التَّشَابُهَ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا بَيْنَ
الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ شَبَّهَ جُزْئِيًّا لَا كَلْمِيًّا، بِدَلَالَةِ الظَّاهِرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
نَفْسِهِ، إِذْ فِيهِ: أَنَّ مَنْ يَكْشِفُ لَهُمُ السَّاقَ أَهْلُ الْإِيمَانِ أَوْ مُدْعِيهِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ؛ أَمَّا
الْكُفَّارُ الصُّرَحَاءُ فَقَدْ تَبِعُوا مَعْبُودَاتِهِمْ إِلَى النَّارِ؛ فِي حِينِ أَنَّا نَرَى سِيَاقَ الْآيَةِ فِي
سُورَةِ الْقَلَمِ جَاءَ كُلُّهُ فِي الْكُفَّارِ، وَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ تَخَاطَبُهُمْ، وَالتَّفَاقُّ لَمْ يَظْهَرْ بَعْدًا
فَبِهَذَا رَجَّحْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ غَيْرُ مَنْطَبِقِي عَلَى الْآيَةِ بِالتَّمَامِ، فَلَيْسَ هُوَ
نَصًّا فِي تَفْسِيرِهَا^(٣).

(١) «بيان تلبس الجهمية» (٤٧٣/٥).

(٢) وهذا ما ذهب إليه مساعد الطيار في رسالته للدكتوراه «التفسير اللغوي للقرآن الكريم» (ص/٨٧).

(٣) وهذا مَنِّي خلاف ما ذهب إليه (أحمد نوفل) الأردني في كتابه «يوم يكشف عن ساق» (ص/١٠٢-١٠٣) من نفي التفسير عن حديث أبي سعيد الخدري للآية: «يكون الآية مكية»، والحديث مدني، حيث أن رواه من أهل المدينة، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فلا يصلح أن يكون الحديث مفسراً للآية من الأساس؛ فهي عجلة منه أوقعت به في حفرة أغلاط! تكون الراوي مدني لا يقتضي أن ما رواه من الحديث لم يقله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا في المدينة.

كما لو وجدنا حديثاً من رواية صحابيٍّ ما، لا يقتضي ذلك انحصار سماع الحديث فيه، فَرُتْ حَدِيثٌ =

وبه يُعلم أَنَّ ابن عباس رضي الله عنه وإن نَحَى في تفسير الآية على نَحْوِ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ غَيْرُ مُقْتَضٍ لِغَيِّ نَفْسِ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَرَدَتْ هِيَ فِي خَبَرٍ آخَرَ عَنِ الشَّارِعِ، فَإِنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ لَا يَقْتَضِي انْتِفَاءَ الْمَدْلُولِ^(١).

وَمِنْ كَمَ قُلْنَا: إِنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَمَنْ تَبِعَهُ لِلآيَةِ لَيْسَ تَأْوِيلًا مِنْهُ لِلصِّفَةِ كَمَا تَوَقَّعَهُ عَنْ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامَهُ، فَلَيْسَتْ الْآيَةُ نَصًّا فِي ذَلِكَ؛ إِنَّمَا أَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ بِمَا يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهَنِ الْعَرَبِيِّ إِذَا خُوطِبَ بِمِثْلِهِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ يُلْجَأُونَ إِلَى سُلُوكِهِ فِي حَالٍ لَمْ يَجِدُوا فِي نَصُوصِ الْوَحْيِ مَا يُبَيِّنُ عَنِ الْمُرَادِ مِنْهَا^(٢).

وَحَاصِلُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ: أَنَّ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ فِي اخْتِلَافِ الْمَتَأَخِّرِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ السَّلَفِ:
فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى اعْتِمَادِ الْحَدِيثِ تَفْسِيرًا لِلآيَةِ، بِاعْتِبَارِ الشَّابِهِ الظَّاهِرِ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَدْ حَدَّدَ الْمَدْلُولَ الْمُرَادَ مِنْ لَفْظِ السَّاقِ فِي الْآيَةِ، فَقَاتِلُ هَذَا سَانِعٌ قَوْلُهُ، وَلَهُ فِيهِ أَهْمَتُهُ.

= يَسْمَعُ كَثْرَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَا يَرَوِيهِ مِنْهُمْ إِلَّا الْبَعْضَ، ثُمَّ لَا يَبْلُغُنَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ
ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَدْ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ صَحَابِي آخَرِ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي مَكَّةَ فَيُرْسِلُ عَنْهُ.
هَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ التَّأْوِيلِيَّةِ فِي رَدِّ اسْتِدْلَالِ نَوَافِلِ.
أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَدِيثِ السَّاقِ بِخُصُوصِهِ: فَقَدْ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرُ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا، فِي «تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَاقِ» (٣/٢٣٥) وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ (٩/٣٥٧)، بِرَفْعٍ: (٩٧١٣) وَغَيْرِهِمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ مِنْ أَوَّلِ مَنْ أَسْلَمَ فِي مَكَّةَ، فَانْخَلَعَتْ بِهَا الشُّبُهَةُ مِنْ أَسَاسِهَا.
(١) مِثَالُ هَذَا رَوَاهُ الشُّبَيْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/٤٥٧) مِنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَانَتْ نَارًا قَوْلًا فَتَمَّ وَنَهَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥]، قَالَ مُجَاهِدٌ: «فَتَمَّ قِيلَ: اللَّهُ؛ فَكُنْ قَالَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ، مَنَعَ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْوَجْهِ فِيهَا ظَاهِرًا فِي الصِّفَةِ، بَلِ الْوَجْهُ عَنْدَهُ فِيهَا كَالْوَجْهِ، كَمَا فِي الْآيَةِ الْآخَرَةِ: ﴿تَكَوَّلُوا وَبَنَوهُمْ مَرَّةً﴾ [البقرة: ١٤٨]، وَمَنْ أَثَبَتَ أَنَّهَا صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ فِي إِثْبَاتِ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ جَمِيعًا أَنَّ الْوَجْهَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ أَنْظِرْ «جَوَابَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْمَصْرِئَةِ» (ص/١١٠).

(٢) أَنْظِرْ أَيْضًا صَحِيحًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي تَرْتِيبِ مَصَادِرِ التَّفْسِيرِ عَنْدَهُ فِي «الْمَقَدِّمَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيدِ (ص/٢٨٦).

وَمَنْ ذَهَبَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ إِلَى اعْتِمَادِ اللَّغَةِ، وَلَمْ يَرِ الْحَدِيثَ وَارَدًا
لِتَفْسِيرِهَا: فَقَوْلُهُ سَائِغٌ، وَلَهُ فِيهِ أَيْضًا أَثَرُهُ^(١).

الشَّاهِدُ الْأَهَمُّ مِنْ هَذَا كُلُّهُ: أَنَّ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ لَمْ يَطْعَنَ فِي خَبَرِ
أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه بِأَيِّ دَعْوَى كَانَتْ كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَدِّثُونَ!
وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: فِي دَعْوَى الْمُنْكَرِ لِلْحَدِيثِ كَوْنِ الْآخِرَةِ دَارَ
جَزَاءٍ، لَا تَكْلِيفَ فِيهَا بِسُجُودٍ وَلَا بَغْيٍ، فَيُقَالُ فِيهِ:

إِنَّ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ (الْغَزَالِيُّ) مِنْ كَلَامٍ أوردَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ، لِيَتَوَصَّلَ بِهِ
إِلَى إِبْطَالِ خَبَرٍ صَحِيحٍ، لَا يَصِحُّ مِنْهُ مَسْلُكًا عِلْمِيًّا مُعْتَبَرًا فِي النُّقْدِ، لِأَمْرَيْنِ:
أَوَّلَاهُمَا: أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي عَنَاهُ بِالِاسْتِشْهَادِ، لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،
كَمَا قَدْ يَتَوَقَّعُهُ مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ بِشَأْنِ مُصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى
عَلِيِّ رضي الله عنه، وَنَسَبَةِ الْغَزَالِيِّ لَهُ إِلَى «الصَّحِيحِ» مُطْلَقًا يُؤْهِمُ كَوْنَهُ فِي «الصَّحِيحِ»
مُسْنَدًا لِلْإِحْتِجَاجِ، فِي حِينِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ ذَكَرَهُ مُتَعَلِّقًا، مُتَرْجِمًا بِهِ أَحَدَ أَبْوَابِ
كِتَابِهِ لَا غَيْرَ^(٢).

ثَانِيَهُمَا: عَلَى فَرْضِ صِحَّةِ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ عَلِيِّ رضي الله عنه فَإِنَّ عَمُومَهُ غَيْرُ مُرَادٍ،
وَالِاسْتِدْلَالُ بِالْعُمُومِ لِنَفْيِ الْخُصُوصِ لَا يَمِشِي عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، وَعَمُومُ هَذَا الْأَثَرِ
يَقْتَضِي قُصْرَ الْإِخْتِبَارِ وَالتَّكْلِيفِ فِي حَالِ الدُّنْيَا فَقَطْ، وَنَفْيَ ذَلِكَ عَنِ النَّاسِ مُطْلَقًا
مِنْ لِحَظَةِ الْمَوْتِ إِلَى دُخُولِ إِحْدَى الدَّارَيْنِ!

وَهَذَا مَا لَا يَقُولُ بِهِ عَالِمٌ قَطُّ، وَلَا حَتَّى الْغَزَالِيُّ يَقُولُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُثْبِتُ سَوَالَ
الْمَلَكَيْنِ لِلنَّاسِ فِي الْبَرْزَخِ وَفَتَنَتَهُمْ^(٣).

(١) انظر «شرح مقدمة التسهيل» لمساعد الطيار (ص/١١٣).

(٢) أورد البخاري هذا الأثر عن علي في «صحيح» (٨٩/٨) بعد قوله: (باب: في الأمل وطوله)، ووصله
ابن حجر في «تخليق التعليق» (١٥٨/٥).

(٣) انظر «عقيدة المسلم» (ص/٢٠٩-٢١٠)، و«كيف نتعامل مع القرآن» كلاهما لمحمد الغزالي
(ص/١١٦).

ولذا كان الصحيح أن يُقال في هذا الباب: إِنَّ التَّكْلِيفَ أَوْ الْاِخْتِبَارَ إِنَّمَا يَنْقُطَعَانِ عِنْدَ دُخُولِ دَارِ الْقَرَارِ، أَمَّا فِي الْبَرْزَخِ وَعَرَصَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا يَنْقُطَعُ مُطْلَقًا، وَهَذَا مَا حَكَاهُ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ^(١)، بَلْ عَدَّهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ^(٢).

لَكِنْ هَذَا التَّكْلِيفُ وَقْتُهُ لَا يَقْتَضِي تَرْتِيبَ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ خَاصَّيْنِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ بِالضَّرُورَةِ، بَلِ الْغَايَةُ مِنْهُ إِظْهَارُ حَالِ الْمُخْتَبِرِينَ وَتَقْرِيعُ مَنْ خَالَفَ مِنْهُمْ، وَهُوَ بِذَا نَوْعِ عَقُوبَةٍ^(٣)؛ وَ«مَنْ لَمْ يُكَلَّفْ فِي الدُّنْيَا يُكَلَّفْ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْمُنَاسَبَةِ، فَإِنَّ دَارَ الْجَزَاءِ لَا امْتِحَانَ فِيهَا، وَأَمَّا الْامْتِحَانُ قَبْلَ دَارِ الْجَزَاءِ، فَمُمْكِنٌ لَا مَحْذُورَ فِيهِ»^(٤).

هَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ عِلْمَاءِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ مُوَافَقًا لَهُ^(٥).
وَأَمَّا دَعَوَاهُمْ فِي الْإِعْتِرَاضِ الثَّلَاثِ: أَنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ.

فَالْجَوَابُ عَلَيْهِ: وَإِنْ كَانَ مُضْمَّنًا فِي الْجَوَابِ عَنِ الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى آتِفًا، فَقَدْ سَبَقَ الْإِجَابَةُ عَنْ شَبِيهِهِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ شَبَهَةٍ مِنْ نَفْيِ (صِفَةِ الْقَدَمِ) فِي مَبْحَثٍ قَبْلَ هَذَا: فِي كَوْنِهَا تُثَبَّتُ لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا أُثْبِتَتْ لَهُ نَبِيُّهُ ﷺ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ لَهَا بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، فَإِنَّ مِثْلَهَا مِثْلُ بَاقِي الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ، وَالْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ وَاحِدٌ، مَا يُقَالُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ، يُقَالُ فِي الْبَعْضِ الْآخَرِ؛ فَلَا يُسْتَفْصَلُ عَنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ وَكَيْفِيَّتِهِ، وَيُقَوَّضُ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

(١) فِي سِيَاقِ تَقْرِيرِهِ لَامْتِحَانِ الْأَطْفَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، انْظُرْ «تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ» (٥٨/٥).

(٢) «طَرِيقُ الْمَهْجَرَيْنِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص/٤٠١).

(٣) انْظُرْ «دَفْعَ دَعْوَى الْمَعَارِضِ الْعَقْلِيَّةِ» لِد. عَيْسَى النَّمْعِيِّ (ص/٥٧٤).

(٤) «جَامِعُ الْمَسَائِلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٣/٢٣٨).

(٥) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣/٢٤٦).

الفصل الثالث

نقدُ دَعَاوى المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المَعاصرةِ
للأَحَادِيثِ المُتعلِّقةِ بِالْغَيْبِيَّاتِ

المبحث الأول

نقد دعاوى المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث «مفاتيح الغيب خمسة»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَقُ حَدِيثِ «مِفَاتِيحِ الْغَيْبِ خَمْسَةٌ»

قول الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩].
 فسره النبي ﷺ بآية أخرى في كتاب الله تعالى، فيما رواه ابن عمر رضي الله عنه
 قال: «مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تفيض
 الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد
 إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة
 إلا الله»^(١).

وفي رواية عند البخاري: «... ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام»^(٢).
 وفي رواية عند الشيخين قال ابن عمر: قال النبي ﷺ: «مفاتيح الغيب
 خمس، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا
 تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ هَذَا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾»
 [البقرة: ٣٤]^(٣).

(١) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا)، رقم: ٧٣٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الاستسقاء، باب: لا تدري متى يجيء المطر إلا الله وقال أبو هريرة: عن النبي ﷺ: «خمس لا يعلمهن إلا الله»، رقم: ١٠٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى (إن اله عنده علم الساعة)، رقم: ٤٧٧٨، وسلم (ك: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبينان خصاله، رقم: ٩).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقِ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَارِضَةِ

لِحَدِيثِ «مِفَاتِحِ الْغَيْبِ خَمْسَةٌ»

مِمَّا أوردته المعارضون على حديث ابن عمر رضي الله عنهما، شبهات تدعي معارضته لبعض مُكتشفاتِ العلوم التَّقْنِيَّةِ الحديثة، فمن ذلك:

أَوَّلًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمَتَأَخَّرِ اسْتَطَاعَ بِوَاسِطَةٍ مَا اخْتَرَعَهُ مِنْ آلَاتٍ رَصْدِيَّةٍ مَعْرِفَةَ أَوْقَاتِ نَزُولِ الْأَمْطَارِ فِي مُخْتَلَفِ الْبِلْدَانِ، بَلْ وَأَصْبَحَ قَادِرًا عَلَى اسْتِمطَارِ الْغَيُومِ نَفْسَهَا، بِمَا يَسُمُّونَهُ (الْمَطَرُ الصَّنَاعِي).

ثَانِيًا: أَنَّهُ صَارَ مِنَ السَّهْلِ مَعْرِفَةُ جِنْسِ الْأَجْنَةِ فِي الْأَرْحَامِ وَعَددهَا بِتَصْوِيرِهَا عَنْ طَرِيقِ تَسْلِيْطِ نَوْعٍ مِنَ الْأَشْعَةِ الْكَاشِفَةِ عَلَى بَطُونِ الْحَوَامِلِ.

فَمَا دَامَ أَنَّ الْعِلْمَ الْبَشَرِيَّ قَدْ تَوَصَّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَا يَجُوزُ إِذَنْ أَنْ تَكُونَ قَدْ كُشِفَتْ مَا اخْتَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ!

يقول (جواد عفانة) في تقرير هاتين الشبهتين: «ثُرِيَ؛ لَوْ كَانَتْ الْآيَةُ تَقُولُ: وَلَا يُنْزَلُ الْغَيْثُ إِلَّا هُوَ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ إِلَّا هُوَ، فَمَا سَيَكُونُ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْقُرْآنِ هَذِهِ الْأَيَّامَ بَعْدَ أَنْ صَارُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ يَسْتَطِيعُونَ أَنْزَالَ الْغَيْثِ وَمَعْرِفَةَ مَا فِي الْأَرْحَامِ؟»^(١).

(١) «دور السنة في إعادة بناء الأمة» (ص/٢٣١).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «مفتاح الغيب خمس»

تمهيد:

لم يُمهّد بعضُ الباحثين من مُعظمي السّنن دراسةً لهذا الحديث بجمع النُصوص الواردة في بابِه أوّلاً قبل الخوض في إشكالاته سبيلًا لإزاحة شبهة التعارض بين ما ثبت من الحقائق العلميّة في علم الأجنّة الحديث، والتفسير الشائع لعلم ما في الأرحام؛ فلم يلبثوا أن أقحموا علم نوع الجنين وصفاته الخلقيّة في علم الغيب الذي لا يعلمه إلّا الله حقيقةً وكذا جعلوا ذات القدرة على إنزال المطر من السحاب ممّا اختصّ به الله وحده؛ قد جعلوا هذا هو المراد من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [الأنعام: ٣٤].

ومن ثمّ قالوا بنفي التعارض بين علم البشر وعلم الله لما في الأرحام من جهة أن علم البشر علم جزئيّ ظنيّ، وأنّ علم الله محيطاً شاملاً للذكورة، والأنوثة، والأجال، والأرزاق، والشقاوة، والسعادة، ونحو ذلك؛ وكذا جعلوا قدرة الله في إنزال المطر والعلم به كاملاً متحقّقة، مقابل قدرة البشر الناقصة الموهّمة.

هكذا ارتآ بعض المعاصرين التّوفيق بين الآية وما فهموه من الحديث، فأوقعهم هذا التّفسير الخاطئ في الخلط بين الغيب المطلق المَقْصور علمه على الله تعالى وحده -المتّمثل في مفاتيح الغيب الخمس المذكورة في الحديث- وبين علم الله المحيط بعالم الشّهادة من الموجودات، والتي يُدرك بعضه علمُ البَشَر، بما يعلمونه من سني الكون والحياة! مع أنّ الله تعالى قد فصل بين القَضِيَّين بجلاء في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا كُنْظُ مِنْ ذَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَافِيسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٩].

فقد دلّت هذه الآية على أنّ مفاتيح الغيب لا يعلمها أحدٌ سواه، وكذلك جملة ما في البرّ والبحر لا يعلم جميعه أحدٌ سواه، لكن لأنّه من علم الشّهادة، فقد يحصل العلم ببعضه لبعض خلقه، ومِن توفّرت لهم أسباب معرفته.

والنّبي ﷺ قد أخبر أنّ مفاتيح الغيب المَقْصور علمها على الله في هذه الآية هي الخمس الواردة في آية سورة لقمان، بتحديد ظاهر لا لبس فيه.

فعلى هذا يكون العلم الأوّل في الآية ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾: من الغيب المطلق المتعلّق بالله سبحانه دون من سواه.

والعلم الثّاني فيها ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ...﴾ إلى آخرها: من الغيب النّسبيّ الَّذِي يمكن للمخلوق معرفته دون إحاطة تامّة، فهو علم شهادة لمن علمه، وغيباً لمن فقد أسباب معرفته^(١).

إذا تبيّن هذا الفرق بين هذين العِلْمَيْنِ، فهل يُمكن أن يعلم البَشَر شيئاً من مَفَاتِيحِ الغيب؟ والجواب أن يُقال:

إنّ كلمة العلماء مُجمعة على أنّ مفاتيح الغيب الخمسة لا يعلمها إلا الله سبحانه، فلا يخضع أيّ منها في كُليّاتها وجزئياتها للسنن الكونيّة المطّردة في عالم الشّهادة، ولا يمكن لمخلوق أن يعلم أيّ شيء منها اعتماداً على قوانين الاستكشاف لهذا الكون المنظور.

(١) انظر «علم الغيب في الشريعة الإسلامية» لد. أحمد الغيمان (ص/ ٣٥-٣٦).

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا هُوَ﴾: «وعند الله علم ما غاب عنكم أيها الناس مما لا تعلمونه، ولن تعلموه، مما استأثر بعلمه نفسه، ويعلم أيضا مع ذلك جميع ما يعلمه جميعكم»^(١).

ويقول ابن حجر: «المُرَاد بِالْغَيْبِ الْمَنْفِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي لِقْمَانِ»^(٢).

فنستخلص من هذا: أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعِلْمَ بِنَوْعِ الْجَنِينِ، هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْآيَةِ مِنْ عِلْمِ مَا فِي الْأَرْحَامِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ: فَقَدْ أَخْطَأَ الْفَهْمَ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ عَالَمِ الشَّهَادَةِ الْخَاضِعِ لِسُنَنِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي بَثَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، وَالْعُلَمَاءُ مِنْذُ الْقَدِيمِ يَقْرَءُونَ بِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ جَنْسِ الْجَنِينِ، لَمْ يَعْدُوا ذَلِكَ مَحْظُورًا مَعْرِفَتُهُ عَلَى الْخَلْقِ.

يقول العراقي: «قد يحصل لغير الأولياء معرفة ذكورة الحمل وأنوثته بطول التجارب، وقد يُخطئ الظنُّ، وتَنخَرُمُ الْعَادَةُ»^(٣).

والَّذِي أَوْقَعَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ فِي تِلْكَ الْمَزَلَّةِ فِي الْفَهْمِ: أَخْذُهُ بِمَعْنَى الْعُمُومِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ (مَا)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَمْلِكُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، لِشَمْلِ عَنْدِهِ مَعْنَى جَنْسِ الْجَنِينِ، مَعَ مَا يَتَبَادَرُ فِي عُرْفِ النَّاسِ إِذَا سَأَلْتَهُمْ عَمَّا فِي رَحِمِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ، دُونَ تَمَيُّنِ مِنْهُ فِي أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْمَفْسُورِ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

شُبْهَةُ الْعِلْمِ بِوَقْتِ نَزُولِ الْمَطَرِ:

وَأَمَّا كَوْنُ الْإِنْسَانِ قَادِرًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَوْقَاتِ نَزُولِ الْأَمْطَارِ، كَمَا يَظْهَرُ فِي نَشْرَاتِ الْأَخْبَارِ الْجَوِّيَّةِ: فَإِنَّ الَّذِي نَطَقَ بِهِ الْحَدِيثُ هُوَ الْعِلْمُ بِوَقْتِ نَزُولِ الْغَيْثِ، وَلَيْسَ الظَّنُّ، أَمَّا مَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمُخْتَصُّونَ فِي الْأَحْوَالِ الْجَوِّيَّةِ فَقَصَارَاهُ أَنْ يَكُونَ

(١) «جامع البيان» للطبري (٢٨٣/٩).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥١٤/٨).

(٣) «طرح الشريب» للعراقي (٢٥٥/٨).

ظَنًّا غَالِبًا باعترافهم هم، وكُنَّا يَعْلَمُ كَثْرَةَ الْأَخْطَاءِ فِي تَنْبُؤَاتِهِمْ، مَعَ مَا تَوَافَرُ لَدَيْهِمْ مِنْ آلَاتٍ دَقِيقَةٍ، وَيُدَوُّ لِأَسْبَابِ مَا تَنَبَّأُوا بِهِ.

ذلك لِأَنَّ الْجِبَهَاتِ الْهَوَائِيَّةَ، أَوْ الْمُنْخَفِضَاتِ الْجَوِّيَّةَ، قَدْ تَتَلَاشَى، أَوْ تَتَعَمَّقُ، أَوْ يَتَغَيَّرُ اتِّجَاهُهَا وَسُرْعَتُهَا بَيْنَ لَحْظَةٍ وَآخَرَى فَجَاءَةً، دُونَ سَابِقِ سَبَبٍ ظَاهِرٍ، وَلِذَا تَرَاهُمْ يُؤَيِّرُونَ تَسْمِيَةً مَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ بِ (التَّوَقُّعَاتِ)، فَلَا يَجْزِمُونَ فِيهِ بِشَيْءٍ.

ولو افترضنا جَدَلًا أَنَّ نِسْبَةَ الْخَطَأِ فِي تَوَقُّعَاتِهِمْ مُنْعَدِمٌ فِي مَا يَخْصُ نَزُولَ الْمَطَرِ، فَإِنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ الْمُنْعَدِمَةَ لَنْ تَكُونَ إِلَّا بَعْدَ حَدُوثِ الْأَسْبَابِ الْمُبَاشِرَةِ الْآتِيَةِ لِنَزُولِ الْأَمْطَارِ؛ وَهَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ التَّحْدِي فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَظْهَرُ لِلْعَامِّي أَيْضًا!

فَإِنَّكَ تَرَى الْفَلَّاحَ يَرَى سَحَابًا يُمَطِّرُ أَرْضًا بَعِيدَةً فِي الْأَلْقَى، وَهُوَ يَجِدُ الرِّيحَ وَقْتَهَا تَهْبُ بِشِدَّةٍ جِهَةً أَرْضِهِ أَوْ بَسْتَانِهِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ السَّحَابَ مُدْرِكُ أَرْضِهِ بِالْأَمْطَارِ بِإِجْرَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَادَةِ بِذَلِكَ؛ فَإِذَا قَالَ هَذَا: سَتُمْطِرُ عَلَى أَرْضِي بَعْدَ قَلِيلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يُعَدِّ بِذَلِكَ مُعْتَدِيًا عَلَى مَا اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ.

إِنَّ الْعِلْمَ الْكَامِلَ الْحَقَّ فِي هَذَا أَنْ يُجْزَمَ بِتَشَكُّلِ مُنْخَفِضٍ جَوِّيٍّ فِي وَقْتٍ كَذَا، وَمَكَانٍ كَذَا، بِسُرْعَةٍ كَذَا، فَيَنْجُمُ عَنْهُ سَقُوطُ أَمْطَارٍ بِقَدَرٍ كَذَا، فِي سَاعَةٍ كَذَا، بَلْ فِي شَهْرٍ كَذَا مِنْ عَامٍ كَذَا، ثُمَّ يَصْدُقُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ! هَذَا الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُهُ بَشَرٌ.

ولو أَنَّ مُذَيِّمًا أَخْبَرَ الْبُظَّارَةَ، بِأَنَّ يَوْمَ كَذَا، بَعْدَ عَامَيْنِ، يَكُونُ مَطِيرًا، أَوْ مُلْتَهَبًا بِالنَّارِ، لَمَّا شَكَّ سَامِعُوهُ أَنَّهَا مَزْحَةٌ لِلتَّرْوِيعِ عَنْ نَفْيِهِمْ!

وَأَمَّا عَنْ اسْتِمَاطَارِ السَّحَابِ الْمُسَمَّى بِالْمَطَرِ الصَّنَاعِيِّ:

فَحَقِيقَتُهُ: أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ إِنْزَالِ لِبْخَارِ الْمَاءِ الْمَوْجُودِ فِي الْغُيُومِ، بِقَذْفِهَا بِبِلُّورَاتٍ ثَلْجِيَّةٍ أَوْ أَبْخَرَةٍ مُسْتَخْرَجَةٍ مِنَ الْفِصَّةِ، مَعَ شُرُوطٍ أُخْرَى مُتَعَلِّقَةٍ بِاتِّجَاهِ الرِّيحِ، وَحَرَارَةِ الْجَوِّ، وَقَابِلِيَّةِ السُّحُبِ نَفْسَهَا لِلْإِمْطَارِ، يَسَاعِدُ ذَلِكَ عَلَى تَشَكُّلِ

النَّوِيَّاتِ وتكاثف البخار حولها، ثُمَّ تَحُولُهَا إِلَى قَطْرَاتٍ مَاءٍ تَسْقُطُ بَعْدَ ذَلِكَ، دُونَ قُدْرَةِ عَلَى التَّحْكُمِ فِي كَمِّهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ زَمَانِهِ^(١).

وقد أشار الله تعالى إلى الأسباب المخلوقة الَّتِي تَتِمُّ بِهَا عَمَلِيَّةُ الْإِمْطَارِ فِي بَضْعِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، مِنْهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُمْزِجُ مَحَابَّ نَمَلٍ يُولَفُ يَبْنِيهِ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرُجُ مِنْ حِلْيَتِهِ وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُحِيطُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النَّحْلُ: ١٤٣].

فَهَلْ يَسْتَطِيعُ بَشَرٌ تَحْقِيقَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، مِنْ تَبْخِيرِ تِلْكَ الْكِمِّيَّاتِ الضَّخْمَةِ مِنْ مِيَاهِ الْبَحَارِ، ثُمَّ تَكثِيفِهَا فِي دَرَجَةِ بَرودةٍ مُعَيَّنَةٍ يُحْكَمُ بِهَا فِي جَوِّ السَّمَاءِ، ثُمَّ التَّفْخِخُ فِي الْهَوَاءِ لِتَوَلِيدِ رِيَّاحٍ تَنْقُلُ تِلْكَ الشُّحْبَ نَحْوَ الْحُقُولِ وَالْمَزَارِعِ وَالشُّبُودِ، ثُمَّ التَّحْكُمُ فِي كِمِّيَّاتِ الْمِيَاهِ الْمُنْزَلَةِ الَّتِي يَحْتَاجُونَهَا مِنْ تِلْكَ الشُّحْبِ؟^{١٩}
غَايَةُ مَا يَفْعَلُهُ الْجُسْتِمِطُورُونَ، أَنْ يَأْتُوا إِلَى السَّبَبِ الْآخِرِ مِنْ تِلْكَ الْعَمَلِيَّةِ الْمَرْغَبَةِ كُلِّهَا، فَيَزِدُّوهُ الْغَيُومَ الْمُتَشَكِّلَةَ بِبَعْضِ الْمَوَادِّ، تَحْفِيزًا لَهَا عَلَى أَنْزَالِ مَا تَحْمِلُهُ مِنْ بَخَارِ مَاءٍ.

فَمَثَلُ ذَلِكَ مِنْهُمْ: كَمَثَلِ الْفَلَّاحِ مَعَ زَرْعِهِ يُؤَفِّرُ لَهُ الظُّرُوفَ الْمَلَانِمَةَ لِلنُّمُو، وَيَزِيدُ فِيهِ بَعْضَ الْمَوَادِّ لِتَسْرِيعِ نَبْتِهِ، أَوْ تَكْثِيرِ غُلَّتِهِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ الزَّرْعُ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٤-١٦٣].

لِأَجْلِ ذَلِكَ، إِرْتَائِي بَعْضُ عُلَمَاءِ الْأَرْصَادِ الْغَرْبِيِّينَ تَخْطِئَةً تَسْمِيَةً هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ بِالْمَطَرِ الصَّنَاعِيِّ، لِأَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ فِي حَقِيقَتِهَا لَا تَصْنَعُ مَطَرًا، وَاخْتَارُوا تَسْمِيَتَهَا بِ(التَّطْمِيرِ الصَّنَاعِيِّ)، لِأَنَّهَا أَنْزَالُ شَيْءٍ هُوَ مَوْجُودٌ أَصْلًا^(٢).

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنَّ نَتَائِجَ الْاسْتِمْطَارِ الصَّنَاعِيِّ لَا تَزَالُ ضَعِيفَةً إِلَى الْآنِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْعِزْمَ بِنَتَائِجِهَا، الَّتِي لَا تَنْتَاسِبُ أَصْلًا مَعَ ضَخَامَةِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تُنْفَقُ

(١) «الأرصاد الجوية» لمحمد القدسي (ص/١٥٦-١٥٧).

(٢) «الأرصاد الجوية» لمحمد القدسي (ص/١٧٤).

عليها، وهو ما حال دون تعميقها في البلدان التي تحتاج إلى الأمطار، حتى تجد دولا متقدمة كاستراليا، تلفحها سنين عجاف من الجفاف، لا تلجأ إلى هذا الاستمطار الصناعي، لمعرفة بقلة جدواه أو عدمه.

هذا منا كله من باب مجارة المعترض في مجادلته؛ وإلا فإن قضية الاستمطار خارجة عن محل النزاع من الأساس! لأن المقصور فعله على الله تعالى في حديث ابن عمر رضي الله عنه هو: العلم بوقت نزول المطر، لا القدرة على إنزال المطر في ذاته!

يتبين هذا بصورة أوضح في المقصود بالعلم الإلهي المتعلق بما في الأرحام:

حيث جاء الخبر عن رسول الله ﷺ في عد مفاتيح الغيب بصيغتين اثنتين: **الصيغة الأولى:** تشير إلى الغيوب الخمسة بذكر آية سورة لقمان، وهي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مفاتيح الغيب خمس، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾...» [البقرة: ٣٤] ^(١). وهي أيضا في «صحيح مسلم» من رواية ابن عمر في حديث جبريل الطويل ^(٢).

وأما الصيغة الثانية من الخبر: فقد جاء فيها تفصيل الغيوب الخمس من لفظ النبي ﷺ نفسه، في قوله: «مفاتيح الغيب خمس، لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله» ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في (ك: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى (إن الله عنده علم الساعة)، برقم: ٤٧٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (ك: الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله، رقم: ٩).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على عبده أحد)، رقم: ٧٣٧٩).

وفي رواية عند البخاري: «... ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام»^(١).
 فنلاحظ أنَّ الصَّيغَتَيْنِ قد اتَّفَقَتَا في لفظ ثلاثٍ مِنْ تلك الغيوب: في علمِ
 السَّاعةِ، وعدمِ درايةِ الأنفُسِ لِكسبِها، ومكانِ موتِها.
 وهذه الثلاثة غَيْبٌ مطلقٌ لا يعلمه إلَّا الله باتِّفاقٍ، واختلفتِ الصَّيغَتَيْنِ في
 اثنتين الباقيتين: في إنزالِ المطرِ، وما في الأرحامِ.
 فالصَّيْغَةُ الْأُولَى: أشارت إلى أنَّ اللَّفْظَ العامَّ في قوله تعالى: ﴿وَيَزِلُّ
 الْفَيْتُ وَيَمْطَرُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ هو مفتاحٌ للغيبِ مِنْ غيرِ تفصيلٍ.
 أمَّا الصَّيْغَةُ الثَّانِيَّةُ: فقد عَدَلَتْ عن عمومِ المعنى إلى قصدِ التَّخصيصِ،
 وذلك أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد حَدَّدَ معنى هذا المُجْمَلِ مِنْ ذاكِ العمومِ في الآيةِ بقوله:
 «... ولا يَعْلَمُ ما تَغِيضُ الأرحامُ إلَّا الله، ولا يعلمُ متى يأتي المطرُ أحدٌ إلَّا
 الله...».

وإعمالاً للقواعد الأصولية في مثل هذا المقام يكون الجمع بين التَّصْنِيعِ
 بحملِ العامِّ على الخاصِّ، أي بجعلِ (غَيْضِ الأرحامِ) (وِزْنِ الإمطارِ) هما
 الغيبُ الَّذِي لا يعلمه إلَّا الله في الآية، فهما فقط مفتاحا الغيبِ، لا مُطلقٌ ما في
 الأرحامِ: مِنْ ذِكُورَةٍ، وأنوثة، وعلمِ بصفاتِ الجنين، ولا مطلقٌ إنزالِ الفَيْتِ
 الوارد في عمومِ الآيةِ الكريمة؛ مع أنَّ في سورة الرُّعدِ إشارةٌ إلى هذا المعنى
 المُخَصَّصِ أيضًا، في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا يَنْبِئُ
 الْأَرْحَامَ وَمَا تَرْذَلْنَ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرَّعد: ٨].

فَعَلِمَ اللهُ تعالى لِمَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى في هذه الآية، كَعَلِمَ اللهُ لما في
 الأرحامِ في آية لقمان، مِنْ حيثِ دلالة (ما) الموصولة في كليتهما على شمولِ
 عليه سبحانه لعالمِ الغيبِ والشَّهادةِ في الحملِ، هذا المعنى العامِ المُجْمَلِ فَضَّلَ
 في قوله بعدها: ﴿وَمَا يَنْبِئُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَرْذَلْنَ﴾.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاستسقاء، باب: لا يلدي متى يجيء المطر إلا الله وقال أبو هريرة: عن
 النبي ﷺ: «حس لا يعلمهن إلا الله»، رقم: ١٠٣٩).

وعلى هذا نقول: إنَّ علم ما تغيض الأرحام هو من الغيب المقصور علمه على الله تعالى - كما دَلَّ عليه الحديث - أمَّا العلم المتعلِّقُ بازدياد الأرحام بالأجَّة، فهو من عالم الشَّهادة؛ وعلم الله فيه علمٌ إحاطةٌ وشمولٌ.

الَّذِي يُوَكِّدُ لَنَا هَذَا الْمَعْنَى الْآيَةُ الَّتِي تَتْلُوها مُبَاشَرَةً، أعني قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ الْقَبْرِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾ [التَّحْقِيقُ: ٢٩].

ففيها إشارة إلى أَنَّ الْآيَةَ السَّابِقَةَ تَصَمَّنَتْ جزءً من عالم الغيب: وهو غيْضُ الأرحام، وجزء متعلِّقٌ بعالم الشَّهادة: وهو علم الله المحيط الشَّامِلُ لأحوالِ وصفاتِ حملي كُلِّ انْثَى، وما تزداد به أرحامهنَّ.

فما المقصود إذن بغيض الأرحام؟

يدور لفظ (الغَيْض) في لغة العرب على معنى: النقص، والقور، والذهاب، والنضوب، يُقال: غاضَ الماء غَيْضًا وَمَنَاضًا: إذا قَلَّ ونَقَصَ، أو غار فَذَهَبَ، أو قَلَّ وَنَضَبَ، أو نَزَلَ في الأرض وغاب فيها، وغاضت الدرَّة: احتبس لبسها ونقص^(١).

وعلى هذه المعاني دارَ تفسير أهل العلم لغيض الأرحام في الآية، فجعلوه على معنيين:

الأول: أنَّه الذَّم النَّازِلُ على المرأة الحامل.

والثاني - وهو لازم للأول -: أنَّه السَّقْطُ النَّاقِصُ لِلْأَجَّةِ قَبْلَ تَمَامِ خَلْقِهَا^(٢).

يقول الرَّاغِبُ الْأَصْفَهَانِي: «وما تغيض الأرحام: أي تغيضه الأرحام، فتجعله كالماء الَّذِي تَبْتَلُهُ الْأَرْضُ»^(٣).

يتبيَّن بهذا أَنَّ السَّقْطَ الْمَفْسُورَ لِلغَيْضِ الْمُرَادِ فِي كَلَامِ عِلْمَاءِ الْلُغَةِ وَالتَّفْسِيرِ هُوَ: الْجَنِينُ السَّاقِطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ اكْتِمَالِ خَلْقِهِ، أَوْ هُوَ الْجَنِينُ الَّذِي يَهْلِكُ فِي

(١) انظر «لسان العرب» (٢٠١/٧)، و«المعجم الوسيط» (٦٦٨/٢).

(٢) وهو قول ابن عباس وقتادة والضحاك والحسن البصري وغيرهم، انظر «جامع البيان» للطبري (٤٤٥/١٣)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٦٠٨/٤).

(٣) «المفردات في غريب القرآن» للأصفهاني (ص/٦١٩).

الرَّحْم؛ فينحلُّل ويغور وتخفي آثاره منها، ويصدق عليه أنَّ الرَّحْم تبتله كما تبتلع الأرض الماء.

وعلم الأجنة الحديث يجعلني هذه الحقيقة: حيث يقرَّر أهل التَّخصُّص بالأجنة، أنَّ الأجنة عندما تهلك في الأسابيع الثمانية الأولى من عمرها؛ إمَّا أن تسقط خارج الرَّحْم، أو تتحلَّل ثمَّ تختفي من داخله، فيتغيَّر فيه حجم الرَّحْم، ليأخذ في الصَّغر والجمود، نظرًا لامتصاص السائل (الأمنيوسي) الذي يعيش فيه الجنين، بسبب تهتك هذا الأخير، ويسئُون هذا الهلاك بصورتيه: «الإسقاط التلقائي المبكر»، وهو يكثر حدوثه خلال الأسابيع الثمانية الأولى من الحمل، فأمره شائع في الحوامل، تصل نسبة حدوثه عندهنَّ إلى ما يقرب من (٦٠%)^(١) فهذا أقرب ما يكون إلى ما قرَّناه في معنى غيب الأرحام.

ولله درُّ عبد الرَّحمن السَّعدي (ت ١٣٧٦هـ)، كيف اهتدى إلى تفسير الغيب في الآية بكلماتي صورتَي السَّقْط السَّابقتين كما قرَّناه ١٩ وكأنَّه طالع أحوال الأجنة الهالكة في أحدث المراجع العلميَّة قبل أن يسطر تفسيره! فتراه يقول: «ما تغيض الأرحام: أي تنقص ممَّا فيها، إمَّا أن يهلك الحمل، أو يتضاءل، أو يضمحل»^(٢).

فقوله «إمَّا أن يهلك الحمل»: هو السَّقْط الذي يلفظه الرَّحْم.
وقوله «أو يتضاءل»: هو الإجهاض المخفي، حيث ينكمش حجم الجنين ويتصاغر.

وقوله: «أو يضمحل»: هو الأجنة التي تتلاشى في الرَّحْم.
فيتبيَّن من هذا التَّفصيل السَّالف، أنَّ المقصود بعلم ما تغيض الأرحام: هو العلم السَّابق بحدوث الإسقاط التلقائي المبكر بصورتيه قبل تمام تخليقي الجنين، مع توقُّر مقدَّمات الخلق الضروريَّة ومادَّته الأولى، وتهيؤ أسباب ذلك وانتهاء

(١) انظر مقال لـ د. عبد الجواد الصاوي بعنوان «مفاتيح الغيب وعلم ما في الأرحام»، منشور في مجلة

«الإعجاز العلمي» العدد ٢٨، ص/٨.

(٢) «تفسير الكريم الرحمن» للسَّعدي (ص/٤١٤).

الموانع لحدوثه، فيتخلّص الرّحم من تلك الموادّ الأولى بإسقاطها، أو بغورها
واندثارها.

وعليه، فإنَّ علمَ غَيْضِ الأرحامِ الَّذي لا يعلمه إلّا الله: هو العلم بمستقبل
هلاكِ الأجنّةِ المبكّرةِ أو حياتها، أو بمعنى آخر: العلم بإرادة الله تعالى في إتمام
تخليقِ إنسان من عدمه، فهذا العلم هو المقصور على الله وحده، ويستحيل على
الخلق جميعاً معرفته.

استحالة علم أهل التخصّص الطّبيّ بحدوث الإسقاط التلقائي المبكّر:

إنّ المراجع الطّبيّ لا تزال تعجز عن الإجابة عن سبب سقوط بعض الأجنّة
بعد موتها دون بعضها الآخر، ذلك «لأنّ الجنين في بطن أمّه يمرّ خلال مرحلة
تخليقه بتحوّلات مُعقّدة إلى الغاية، لا تزال جوانب كثيرة منها تمثّل لغزاً محيّراً
للأطباء أنفسهم، وقد تحدث خلال هذه المدة الحرجة تغيّرات مفاجئة، ينجم
عنها خلل في الصّبغيات أو الجينات، فتؤدّي إلى هلاك الجنين المبكّر بنسبٍ
عالية.

هذه التّغيرات المفاجئة المُميتة لا تزال خارج نطاق العلم القطعيّ بحدوثها،
وذلك أنّ معظم أسبابها مجهولة، يستحيل الكشف عنها مُسبقاً، أو توقّع حدوثها،
لأنّ الخلل في الصّبغيات يحدث بطريقة عشوائية ومتفرّقة، ولا يمكن العلم
بحدوثه قبل أن يحدث.

وكذا الاضطرابات في العوامل الجينيّة العديدة المسئولة عن تمايز الخلايا
ونموّها، وما يمكن أن يتعرّض له الجنين من العوامل الماسخة، من الإشعاع
والفيروسات والمواد الكيميائيّة، وما يمكن أن تتعرّض له الأم من الصّدّات
النفسية أو العصبيّة، أو الأمراض المختلفة في المستقبل، كلّ ذلك غيّب،
لا يستطيع أحدٌ من البشر أن يجزم بحدوثه أو عدم حدوثه، وبالتالي فما يُبنى
عليها من حدوث الإسقاط التلقائيّ يظلّ غيّباً لا يعلمه إلّا الله^(١).

(١) مقال لـ د. عبد الجواد الصاوي بعنوان «مفاتيح الغيب وعلم ما في الأرحام»، منشور في مجلة «الإعجاز

وعلى هذا يتحرر الغيب الحقيقي في (الغيب) بكونه: علماً بمستقبل حياة الأجنة وهلاكها، أو علماً بسقط الجنين قبل أن يتم خلقه، أو بالعلم بمستقبل تطوّر مراحل خلق الجنين الأولى، من النطفة، إلى العلقة، إلى المضغة، إلى إنشاء الخلق الإنساني بعد نفخ الروح فيه، إذ يستحيل على العلماء حاضراً أو في المستقبل معرفة مصير أيّ طور من أطوار الجنين قبل اكتمال تخلّيقه ونفخ الروح فيه، هل سيتخلّق إلى الطور الذي يليه، أم يهلك وتغيض به الأرحام، لأنّ هذه المعرفة لا تخضع لسنن في الخلق مطّردة، بل علم ذلك عند الله الخالق وحده.

وسؤال الملك الموكل بالرحم ربّه ﷻ عن مصير كلّ طور من أطوار الجنين الأوّل هل ستخلّق أم لا: لخير دليل على هذا التّقرير! فعن أنس بن مالك ﷺ أنّ النّبي ﷺ قال: «وكلّ الله بالرحم ملكاً، فيقول: أي ربّ نطفة؟ أي ربّ علقة؟ أي ربّ مضغة؟ فإذا أراد الله أن يقضي خلقها، قال: أي ربّ أذكر أم أنثى؟ أم سعيد؟ أم الرزق؟ فما الأجل، فيكتب كذلك في بطن أمّه»^(١).

مفاتيح الغيب الخمس أمور تتعلّق بالمستقبل:

فهذا المعنى الذي قرّناه من علم غيب الأرحام، والعلم بوقت نزول المطر: هو الذي يتناسب مع باقي مفاتيح الغيب، حيث إنّها تتعلّق في أصلها بأمور مستقبلية، لا بماضية أو حاضرة من أمور عالم الشهادة.

ذلك أنّ العلم بالمستقبل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: العلم بمستقبل الأشياء الموجودة في عالم الشهادة، والخاضعة كلياً للسّنن الكونيّة: فهذه يُمكن العلم بمستقبل زماها من قبيل العارفين بسنّها، كمعرفة وقت طلوع الشّمس وغروبها، ووقت الكسوف والخسوف وغير ذلك.

(١) أخرجه البخاري (ك: القدر، باب: في القدر، رقم: ٦٥٩٥)، ومسلم (ك: القدر، باب: كيفية خلق آدمي مي بطن أمه وكتابة ررقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم: ٢٦٦٦).

فهذا القسم خارجٌ عن نطاق الغيب المطلق الذي لا يعلمه إلا الله، بل معرفة المستقبل فيه متاحة للخليق.

الثاني: العلم بمستقبل الأشياء المَعْدُومَةِ التي لم تُوجد بعدُ في عالم الشهادة، هل ستوجد أم لا؟ فهذا القسم غَيِّبٌ مُطلق، لا خلاف عند العقلاء أن علمه عند الله تعالى وحده، فيستحيل على الخليق أن يعلموا منه شيئاً، لأنَّ أصله ومستقبله غير خاضع لأيِّ سُنَّةٍ كونيَّةٍ معهودة، لانعدام وجوده من الأصل.

الثالث: العلم بمستقبل أشياء هي موجودة في عالم الشهادة، تخضع في وجودها لسُنَنِ الكون، لكن لا يخضع مستقبلها لسُنَنِ مَشْهُودَةٍ: فهذا هو القسم الذي يَتَجَلَّى في مفاتيح الغيب الخمس!

وبيانُ هذه من الحديث: أنَّ هذه الدُّنيا المشهودة، لا يقدر أحدٌ أن يعلم زمنَ انتهائها وزوالها، مع وجود علاماتٍ تدلُّ على قُربها بدلالةِ الشَّرْعِ، فهو مُستقبلٌ محظورٌ على الخليق معرفته، وهذا المَعْنَى في الحديث بقوله: «ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله...».

وهذه السُّحب التي تغطِّي غلافَ الأرض، تُخلَقُ وفق سُنَنِ الله تعالى التي أودعها في الأرضِ والسَّمَاءِ على آناء اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، لا يقدر مخلوقٌ أن يعلم يقيناً مُستقبلَ حركتها، وأحجامها، ووقتَ إنتاجها من قبل أن يكتملَ تكوينها، وتنعقد أسبابُ إمطارها، لأنها لا تخضع لسُنَنِ مشاهدةٍ مُطَّردة ثابتة، فهو بهذا في علم الله تعالى وحده، وهذا المَعْنَى في الحديث بقول النبي ﷺ: «ولا يعلم متى يأتي المطرُ أحدٌ إلا الله...».

ثمَّ هذه الأنفس التي تملأُ الأرضَ صَاحِبِيْنَها وَسَعِيًّا في رَزْقِها وَهَنايَها، لا تعلم يقيناً كسبها من خيرٍ أو شرٍّ، وما سيجري لها من حوادث، مع كدِّها وحرصها على ذلك، فمستقبلُ كسبها محجوبٌ عنها، ولو في الزَّمنِ القريب، إذ لا يخضع لسُنَنِ معلومة محدَّدة، وهذا المَعْنَى بقول الله تعالى الوارد في الحديث: «وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا».

وهذه الأنفس عيَّنها، الخاضعة لنواميس الحياة، لا تعلم أيضًا موعدَ رحيلها من دُنياها، ونهاية وجودها بالموت مكانًا وزمانًا، لأنَّها أمور لا تخضع أيضًا لسُننِ كونيَّةٍ معهودة ثابتة، وهذا المَعْنَى بقول الله تعالى في الحديث: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾.

ثمَّ هذه الأمشاج التي يُخلق بها الإنسان، تنتقل في أرحامِ النساءِ من طورٍ إلى طورٍ، في ظلمات ثلاث، بعد أن أصبحت مَرَيَّةً مشهودة، بهيئاتها الكلَّية، وتفاصيلها الجزئية، يبقى مصيرُها وتماثُ تخليقها خلال هذه الأطوار مَجْهُولًا:

أَيِّمُ تخليقُ هذا الإنسان، فينْفَخُ بالروح، ويصرخ خارجًا من بطنِ أمِّه بزعاريد الحياة؟ أم يسقط، وتتلأشئ أطواره في أغوار الرُّحم؟!

إنَّ العلمَ بمستقبل الأجنَّة المَبْكُرة في أطوارها الصَّحيحة أو شبه الصَّحيحة، هل هي هالكة أم مخلَّقة؟ هل يَغِيضُ الرُّحمُ بها، أم ينشأ منها إنسان جديد تُفْخِجُ فيه الروح، ويزداد به الرُّحمُ؟ .. كلُّ هذا ممَّا اختصَّ به الخالق سبحانه.

والمَعْنَى أنَّ ما سيحدث في عالم الحيوان من التَّكوين في المستقبل هو من خزائن الغيب التي لا يحيط بما فيها إلَّا هو، وهو الغيب المستقبليُّ المحجوب عن عِلْمِ البشر، الذي لا يخضع لسُننِ مشهودة مُطَّردة، بل علمه خاضعٌ لسُننِ غيبيَّةٍ لا يعلمها إلَّا الله تعالى، فهذا المَعْنَى بقول النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ ..»، كما أسلفنا تقريره.

والحاصل: أنَّه مادام أنَّ مُستقبل هذه الأشياء الخمسة ومَصيرُها لا يخضع لسُننِ الشَّهادة ونواميس الحياة، فإنَّه يَسْتَحِيلُ عَلَى الْبَشَرِ الْعِلْمُ بتفاصيلها علمًا يُدرك بيقين، لا بظنٍّ أو تخمين.

ولقد تحدَّى الله النَّاسَ بها في كتابه وعلى لسانِ نبيِّه، في زمنٍ سادت فيه الكهانة، والعرافة، والتَّنجيم، والسَّحر، ومع ذلك عجزوا، ولا يزال هذا التَّحدِّي ساريًا عبر القرون، حتَّى اكتشف الإنسان في هذا العصر -بما أذن الله به- بعضًا من سُننِهِ في الكون، ممَّا كان يجهله في حياته الدُّنيا؛ وهو مع هذا العلم عاجزٌ أن يدرك بيقين هذه المغيَّبات الخمس، مع توفُّر مقدِّمات لها من جنسها.

يقول ابن كثير: «هذه مفاتيح الغيب التي استأثر الله تعالى بعلمها، فلا يعلمها أحد إلا بعد إعلامه تعالى بها؛ فعلم وقت الساعة لا يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب؛ وكذلك إنزال الغيث لا يعلمه إلا الله، ولكن إذا أمر به علمته الملائكة الموكلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه؛ وكذلك لا يعلم ما في الأرحام مما يريد أن يخلقه الله تعالى سواه، ولكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى، أو شقيًا أو سعيدًا علم الملائكة الموكلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه»^(١).

فقد قسم ابن كثير هذين الغيبين إلى قسمين:
قسم يتعلق بالحدث قبل إيجاده، أي قبل تكون الغيث واكتمال كل أسباب الإمطار منه، وقبل تكون ما في الأرحام وبروزه لعالم الشهادة: فهذا القدر هو الذي يدخل فيما اختص الله وحده بعلمه، وهو المقصود ابتداءً من الآية، بنص الحديث الذي حددها بأنها مفاتيح للغيب خمسة.

وأما القسم الثاني: فبعد بروزهما لعالم الشهادة، وخضوعهما لسُنَنِ التسخير والخلق، فهذا الذي يُمكن لبعض الخلق العلم به بتعليم الله إيَّاه، «وهو لا يُنافي الاختصاص والاستثثار بعلم المذكورات، لأنَّ المراد بالعلم الذي استأثر به سبحانه: العلم الكامل بأحوال كلِّ على التفصيل، وما يعلم به الملك، ويطلع عليه بعض الخواصَّ دون ذلك العلم الكامل»^(٢).

ولذا فإنَّ على يقين أنَّ الإنسان سيظلُّ عاجزًا عن إدراك سير إنشائه في بطن أمه، وعن معرفة كمال تخليقه في أطواره من نقصانه.

كذلك سيظلُّ هذا الإنسان عاجزًا عن معرفة قطعياً بوقت نزول المطر قبل تكون السحب الممطرة، أو أثناء تكون أطوارها الأولى، ولن يزال الظن والاحتمال ديدن علماء الأرصاد في حديثهم عن وقت نزول الأمطار، ولو بعد بروز السحب الممطرة لعالم الشهادة وخضوعها لسُنَنِه!

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/٣٥٢).

(٢) كونر المعاني الدراري لمحمد الخضر الشقيطي (٢/٣٦٥).

كَانَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ يُعَلِّمُنَا بِهِذَا: أَنَّهُ وَإِنْ أَذِنَ فِي عَلَيْنَا بَعْضُ مَا أَوَدَعَهُ فِي كَوْنِهِ مِنْ سُنَنِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَأْذَنَ لِأَحَدٍ بِفَتْحِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ حَتَّى يَعْرِفَ سُنَّتَهَا وَيُخَبِّرَ عَمَّا فِيهَا بَبَقِينَ، أَمَّا غَيْرُهَا مِنْ أَبْوَابِ عَالَمِ الشَّهَادَةِ، فَهِيَ مَفْتُوحَةٌ لَنَا، وَسُنَّتُهَا مَبْثُوثَةٌ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ، وَانْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ، وَتَفَكَّرُوا فِي آيَاتِ الْإِنْفَسِ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ مَسْخَرٌ لَكُمْ.

أَلَيْسَ الْحَدِيثُ إِذَنْ عَلَّمَ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؟

ثُمَّ يَأْتِي مِنْ يُشْكَكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَبْرِهِ صِدْقًا وَعَدْلًا،

فَ ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿١٨١﴾ وَمَلَكُمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨٢﴾ وَلِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

المبحث الثاني

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث نخس الشيطان للمولود

2

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوِّقْ حَدِيثَ نَخْسِ الشَّيْطَانِ لِلْمَوْلُودِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما من مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا نَخَسَهُ»^(١)
 الشَّيْطَانُ فَيَسْتَهْلِكُ^(٢) صَارِحًا من نخسة الشَّيْطَانِ إِلَّا ابنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ.
 قال أبو هريرة: «اقرؤوا إن شئْتُمْ: ﴿وَلِلَّهِ أَصْحَابُ الْمَلَكِ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ﴾^(٣).
 وفي رواية له: «كُلُّ بَنِي آدَمَ يَمَسُّهُ الشَّيْطَانُ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ إِلَّا مَرْيَمَ
 وَابْنَهَا»^(٤).

(١) النخس: يكون بالشيء المحلّد؛ كرؤس الأصابع، انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٣٢٥).
 (٢) الاستهلاك: الضياع، انظر «فتح الباري» (٦/٤٧٠).
 (٣) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ﴾، رقم: ٣٤٣١)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: فضائل عيسى ﷺ، رقم: ٢٣٦٦).
 (٤) أخرجه مسلم في (ك: الفضائل، باب: فضائل عيسى ﷺ، رقم: ٢٣٦٦).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

على حديث نخس الشيطان للمولود

مع جلاء الحديث في تقرير عداوة الشيطان للإنسان منذ لحظة خروجه إلى معترك الدنيا، وعدم منابذته للعقل إذ كان خبراً غيبياً محضاً؛ إلا أنه لم ينج من سهام الاعتراض قديماً وحديثاً؛ فكان القاضي عبد الجبار الهمداني فرط القوم إلى ملء غيبته منه^(١)، ثم تبعه عليه فتاى من المحدثين، كان إمامهم في عصرنا (محمود أبو رية)، حيث أنه قد شتم بأنفه النقدي أنفاساً من أثر المسيحية في الحديث! يقول:

«... ومن المسيحيات في الحديث: ما رواه البخاري [وذكر الحديث]... وفقه هذا الحديث الذي سمعه الصحابي الجليل من الرسول ﷺ: أن الشيطان يطعن كل ابن آدم، أو ينخسه؛ إلا عيسى بن مريم وأمه، وبذلك لم يسلم من طعن الشيطان أحد غيرهما من بني آدم أجمعين، حتى الرسل: نوح وإبراهيم، وموسى، وغيرهم، وخانتهم محمد صلوات الله عليه وعلى جميع النبيين؛ فانظر، واعجب!»^(٢).

(١) نسبه إليه الرازي في «مفتاح الغيب» (٢٠٥/٨).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٨٦).

وقد كان (محمّد عبده) من فتح البابِ لأمثالِ هذا للؤلؤ في هذا الحديث خاصّةً، حيث قال: «المُحَقِّقُ عندنا أنّه ليس للشَّيْطَانِ سلطانٌ على عبادِ الله المُخْلِصِينَ، وخيرُهُم الأنبياء والمرسلون، وأمّا ما وَرَدَ في حديثِ مريم وعيسى، مِنْ أَنَّ الشَّيْطَانَ لم يَمَسَّسْهُمَا . . فهو مِنَ الأخبارِ الظَّنِّيةِ، لأنّه مِنْ روايةِ الآحاد، ولمّا كان مَوْضوعُهَا عالمَ الغَيْبِ، والإيمان بالغَيْبِ مِنْ قِسمِ العقائد؛ وهي لا يُؤْخَذُ فيها بِالظَّنِّ: كُنَّا غيرَ مُكَلِّفِينَ الإيمانَ بِمَضْمُونِ تلكَ الأحاديثِ في عقائدنا»^(١).

وقد كان مِنّا أَوْرَدَهُ المخالفون مِنْ معارضاتٍ على هذا الحديث؛ قولهم:
 المعارضة الأولى: أَنَّ حِفْظَ عيسى ﷺ وأُمّه مِنْ نَخْصَةِ الشَّيْطَانِ دونِ سائرِ الأنبياء، فيه نَوْعٌ تَفْضِيلٍ لهما عليهم، ومنهم نَبِيُّنا مُحَمَّدٌ ﷺ!
 وهذا ما يُفْهَمُ جَلِيًّا مِنْ تعليقِ (أبو رِيَّة) أَنفًا على الحديثِ^(٢).
 المعارضة الثانية: أَنَّ الحديثَ مُناقِضٌ لِمَا ثَبَتَ فِي الطَّبِّ مِنْ أَنَّ سَبَبَ صُرَاخِ كُلِّ مَوْلُودٍ حِينَ ولادَتِهِ هو: دُخُولُ الْهَوَاءِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ لِرِئَتِهِ.
 المعارضة الثالثة: أَنَّ زوجةَ عمران (أُمّ مريم) ليست الوحيدة فِي الدُّنْيَا الَّتِي أعَاذَتْ وَلِيدَهَا وَذَرِيَّتَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ بَلْ كُلُّ مُسْلِمٍ تَقِيٌّ يَفْعَلُ ذَلِكَ!
 وفي تقريرِ الشَّهْتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ، يقول (إسماعيل الكردي):

«لَقَدْ ثَبَتَ فِي الطَّبِّ أَنَّ سَبَبَ صُرَاخِ كُلِّ مَوْلُودٍ حِينَ ولادَتِهِ هو: دُخُولُ الْهَوَاءِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ لِرِئَتِهِ، بعدَ أَنْ كَانَ يَتَلَقَّى الْأُوكْسِجِينَ مِنْ دَمِ أُمِّهِ عِبْرَ الْحَبْلِ السُّرِيِّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَلِيقُ لاختنق.

ثمّ؛ هل زوجةُ ابنِ عمران (أُمّ مريم) هي الوحيدة فِي الدُّنْيَا الَّتِي أعَاذَتْ وَلِيدَهَا وَذَرِيَّتَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؟! أَلَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ تَقِيٍّ يَقُولُ حِينَ الْجَمَاعِ:

(١) «تفسير المآثر» (٣/ ٢٤٠).

(٢) وَهُوَ شَيْءٌ صَاحِبُ كِتَابِ «صحيح البخاري نهاية أسطورة» (ص/ ١٥٧) على البخاري كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ مِنْ هَذِهِ الطَّعْنَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ.

(اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا)؟ فلماذا لا يُعِيذُ الله مَوْلَاهُ
-حسب الحديث- مِنْ نَحْسَةِ الشَّيْطَانِ؟ وهل دعاء المسلمين جميعهم غير
مَقْبُول^(١).

(١) انحر تفصيل قواعد نقد متن الحديث (ص/٢٧٩).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ

عَنْ حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ لِلْمَوْلودِ

فَأَمَّا مَا أوردوه في المعارضة الأولى، من دعوى أَنَّ حِفْظَ عَيْسَى ﷺ وَأُمَّهُ
مِنْ نَخْسِ الشَّيْطَانِ دُونَ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ تَفْضِيلٌ لِّهِمَا عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَيُقَالُ فِي
رَدِّهِ:

إِنَّ امْتِيازَ نَبِيِّ اللَّهِ عَيْسَى ﷺ وَأُمَّهُ ﷺ بِهَذِهِ الْحَصِيصَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَفْضِيلَهُمَا عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا بَاقِي الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ ذِكْرَ قَضِيلِ لَا يَسْتَلْزِمُ الرُّجْحَانَ
بِالْأَفْضَلِيَّةِ^(١)، وَذَلِكَ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ هُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَيَلِيهِ فِي الرُّتْبَةِ أَبُوهُ
إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَالْقَطْعُ بِفَضِيلَتِهِ ﷺ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ، وَأَمَّا
مَرْيَمُ ﷺ فَهَمَا سَمَّتْ فِي مَرَاتِبِ الْوِلَايَةِ، فَلَنْ تَصِلَ إِلَى مَقَامِ الْأَنْبِيَاءِ.
وَقَدْ أَخْبَرَنَا نَبِيَّنَا ﷺ «أَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَكَلَّ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ»^(٢)،
فَلَا يَخْرُجُ مِنْ عَمُومِ مَقَالَتِهِ هَذِهِ لَا مَرْيَمَ وَلَا ابْنَهَا ﷺ، وَهَمَا وَإِنْ عُصِمَا مِنْ
نَخْسِهِ، فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعْصَمَا «مِنْ مُلَازِمَتِهِ لِهَمَا، وَمُقَارَنَتِهِ.

(١) انظر قواعد الأحكام للزم بن عبد السلام (٣٩/١).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: صفة القيامة والجنة والنار، باب: تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفئة الناس وأن
مع كل إنسان قرينا، رقم: ٢٨١٤)، وهذا لفظ أحمد في «المسند» (رقم: ٢٣٢٣).

ولقد خَصَّ الله تعالى نبيَّنا ﷺ بخاصِّيَّة كُمل بها إنعائه عليه؛ بأنْ أعانَه على شيطانه حتَّى صَحَّ إسلامُه، فلا يأمرُه إلَّا بخير، وهذه خاصَّة لم يُؤْتها أحدٌ غيرُه، لا عيسى، ولا أمُّه^(١).

وأما دعوى المُعترض في الثَّانية: في أنَّ الحديث مُناقضٌ لما بُنيت في الطَّب من أنَّ سبب ضَرَاخ كلِّ مَوْلود حين ولادته هو دخولُ الهَواءِ لأوَّل مرَّةٍ لِرَبِّته. فالجواب عليه:

على تقدير أنَّ ما ذَكَرَه الأطبَّاء بَلَغَ إلى حَدِّ الحقيقة العِلْمِيَّة المقطوع بها؛ فإنَّ قُصاراهُ: أن يكون كَشْفًا عن السَّبب القريبِ المَحسوس لاستهلالِ المَوْلود صارخًا، وهذا التفسير العِلْمِي لا يَقضي بامتناع أسبابٍ أُخرى عَزَب الخلق عن دركها، لقصورِ مدارِكهم عن الإحاطة بكلِّ حقيقة^(٢).

نقول هذا على تقديرِ صِحَّة ما وَصَلَ إليه بعضُ الأطبَّاء في بحثٍ في هذا المَجالِ، وبلوغه مَبْلَغ القطعيَّات؛ فلمَّا تَوَجَّه نظرُنا إلى التَّحَقُّقِ مِن هذا البلوغ وصحَّته، وجدنا الأمرَ لا يَدُو أن يكون فرضًا يَتَطَرَّق الوَهم إليه، لا حقيقةً عِلْمِيَّةً عند الأطبَّاء، كما أوْهمه المُعترض!

لقد لاحظَ الأطبَّاء تزامنَ بُكاءِ الطِّفْلِ حين الولادة مع أخذه لأنفاسِه الأولى، فافترضَ بعضهم أنَّ البكاءَ مرَدُّه إلى إحساسِ المَوْلود بِالْمِ جَرَاء دخولِ الهَواءِ إلى رِئتيه، وخالفهم آخرون، فافترضوا إيعازَ صرخةِ الوليدِ الأولى إلى «النَّفَسِ المُضْمَرِ» فيه على عَمليَّة طرده من الرُّجَمِ^(٣).

هذا فيما ظَهَرَ لهم، وإلَّا فإنَّ البروفيسور (گوردون بُورن gordon bourne) -وهو من كبار أطبَّاء الولادة في بريطانيا- يعترف في كتابه «الحمل»^(٤) بأنَّ السَّبب الدَّقِيقَ للبكاءِ وبدءِ عَمليَّة التَّنَفُّسِ: لا يزالُ مَجهولًا!

(١) «المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٧٨/٦).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٣٨).

(٣) «الجنين، متابعة مُوثقة بالشُّور» لـ د. د. توما شماني (ص/٢٧).

(٤) «الحمل» ترجمة د. زيد الكيلاني (ص/٤٨٢).

فلنترك أقوال الأطباء وخلافهم في هذه الظاهرة المُلازمة للإنسان، ولنتأمل
دقيق كلام ابن القيم في جودة جمعه بين السبب الحسي والغيبى لهذا المشهد
العجيب للولادة، حيث قال:

«إن قيل: ما السبب في بكاء الصبي حالة خروجه إلى هذه الدار؟
قيل: هنا سببان:

سبب باطن، أخبر به الصادق المصدق، لا يعرفه الأطباء، وسبب ظاهر.
فأما السبب الباطن: فإن الله سبحانه اقتضت حكمته أن وكل بكل واحد من
وَلَدِ آدَمَ شيطاناً، فشیطان المولود قد خنس، ينتظر خروجه، ليُقَارِنَهُ ويتوكل به،
فإذا انفصل، استقبله الشيطان وطعنه في خاصرته، تحرُّقاً عليه وتغيظاً، واستقبالاً
له بالعداوة التي كانت بين الأبوين قديماً، فيبكي المولود من تلك الطعنة، ولو
أمن زنادقة الأطباء والطبائعيين بالله ورسوله، لم يجدوا عندهم ما يبطل ذلك
ولا يردُّه..

والسبب الظاهر: الذي لا تُخبر الرُّسل بأمثاله، لرخصه عند الناس،
ومعرفتهم له من غيرهم: هو مفارقتُه المألوف والعادة التي كان فيها إلى أمرٍ
غريب، فإنه ينتقل من جسم حارٍّ إلى هواء باردٍ ومكانٍ لم يألَفه، فيستوحش من
مُفَارِقَتِهِ وَطَنِهِ ومَأْلَفِهِ»^(١).

وأما الجواب عن الاعتراض الثالث، في دعوى المُعْتَرِض أن امرأة عمران
ليست وحدها من أهاذت ولبدها وذريتها من الشيطان، فيقال:

إن سبب انقذاح هذا الاعتراض عند المُعْتَرِضِ امران:

الأول: ظنه أن مقتضى نفوذ أثر الدعاء -عند توفُّر شروطه وانتفاء موانعه-
بتجنُّب المولود الشيطان: هو ألا يحصل النخس والظنين له!

الأمر الثاني: ظنه أن الظعن هو الضرر الذي يُجنِّبه المولود في الدعاء
النَّبوي عند الجماع.

(١) «البيان» لابن القيم (ص/ ٣٦٠).

فأَمَّا الأمر الأول: فهو ناتج عن غَلَطه في فهم الحديث، في أحسنِ أحوالِ الظَّنِّ به؛ ذلك أنه لا يلزم من نُفُوذِ أثرِ الدُّعاءِ ألاَّ يحصل ما أخبر به النَّبي ﷺ من الظَّنِّ؛ لأنَّ المُراد من دُعاءِ الجَماعِ في الخبرِ النَّبوي: أن تَتَحَقَّقَ الحَيَلولةُ بين الإِضلالِ والإِغواءِ -الَّذي سبَّبهما الشَّيطان- وبين المَولودِ، وليس المُراد من الدُّعاءِ الحَيَلولةُ بينه والظَّنِّ بخصوصه.

والمُقْتَضَى لهذا المُراد من هذا الحديث: ما ثَبَّتَ في حديثِ الباب: من وقوعِ النُّخسِ لكلِّ مَولودٍ يَومُ ما استثناهُ الخَبرُ، فهذا التَّقديرُ لازمٌ لاسْتِقامَةِ الحديثِ، وجريانه على السَّدادِ، دون تَضارُبٍ بين الخَبرين؛ فتَقديرُ الإِضلالِ إذن أَصْدَقُ من تَقديرِ الظَّنِّ؛ لدلالةِ النَّصِّ عليه.

ثمَّ إنَّ الظَّنَّ ليس يَضَرُّرُ بِقُتْضَى تَخْصِيصِهِ بِدُعاءٍ؛ إذ لو كان كذلك ضَارًّا، لَسَلِمَ مِنْهُ الْأَنْبياءُ وَالْأَوْلِياءُ؛ إِذْ هُمْ أَوَّلَى بِهَذَا الْمَعْنَى^(١).

يقول أبو العباس القرطبي في بيانِ مُتَقَنٍّ لِمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ في الحديثِ «لو أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ثُمَّ قُدِّرْ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، أَوْ قُضِيَ وَلَدٌ: لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا»:

قيل معناه: لم يضره: لم يضره الشَّيطان.

وقيل: لا يَطْعَنُ فِيهِ الشَّيْطانُ عِنْدَ ولادَتِهِ، وَيَطْعَنُ فِي خَاصِرَةٍ مَن لا يُقالُ لَهُ ذَلِكَ.

قال القاضي^(٢): «لَمْ يَحِجِّبْهُ أَحَدٌ عَلَى الْعُمومِ فِي جَمِيعِ الضَّررِ، وَالْإِغْواءِ، وَالْوَسوسةِ.

قلت -القاتل: القرطبي-: أَمَّا قَصْرُهُ عَلَى الصَّرْعِ وَحْدَهُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ تَحَكُّمٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، مَعَ صَلَاحِيَةِ اللَّفْظِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ.

(١) مُستَعمَد من «دفع دُعوَى المعارض العقلي» (ص/٧٣٩).

(٢) يعني القاضي عياض السَّبْتي في «إكمال المعلم» (٤/٦١٠).

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي: ففاسدٌ؛ بدليل قوله ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يَطْعَنُ الشَّيْطَانُ فِي خَاصِرَتِهِ إِلَّا ابْنَ مَرْيَمَ...»، هذا يدلُّ على أَنَّ النَّاجِيَّ مِنْ هَذَا الطَّعْنِ إِنَّمَا هُوَ عِيسَى وَحْدَهُ ﷺ؛ وَذَلِكَ مَخْصُوصٌ دَعْوَةِ أُمِّ مَرْيَمَ؛ حَيْثُ قَالَتْ: ﴿وَلَيْتَ أُعِيدَهَا إِلَيْكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

ثُمَّ إِنَّ طَعْنَهُ لَيْسَ بِضَرَرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ طَعَنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَلَمْ يَضُرَّهُمْ بِذَلِكَ؟

ومقصود هذا الحديث -والله تعالى أعلم-:

أَنَّ الْمَوْلَدَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ يُحَفَظُ مِنْ إِضْلَالِ الشَّيْطَانِ وَإِغْوَاهِ، وَلَا يَكُونُ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِ سُلْطَانٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ جَمَلَةِ الْعِبَادِ الْمَحْفُوظِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَأَنَاسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الْمَائِدَةِ: ١٧]، وَذَلِكَ بِبَرَكَةِ نِيَّةِ الْأَبَوَيْنِ الصَّالِحِينَ، وَبَرَكَةِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّعَوُّذِ بِهِ، وَالِاتِّجَاءِ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّ هَذَا شَوْبٌ مِنْ قَوْلِ أُمِّ مَرْيَمَ: ﴿وَلَيْتَ أُعِيدَهَا إِلَيْكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦].

وَلَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا نَفْيُ وَسْوَئِهِ، وَتَشْعِيبِهِ، وَصَرْعِهِ؛ فَقَدْ يَكُونُ كُلُّ ذَلِكَ، وَيَحْفَظُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْمَوْلَدَ مِنْ ضَرَرِهِ فِي قَلْبِهِ، وَدِينِهِ، وَعَاقِبَةِ أَمْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(١).

أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ إِغْوَاءِ الشَّيَاطِينِ إِنْ سَهِمَ وَجْهَهُمْ.

(١) «الفهم» (١٥٩/٤ - ١٦٠).

التبث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث حديث «إذا سمعتم صياح الديكة ..
وإذا سمعتم نهيق الحمار»

المطلب الأول

سَوِّقْ حَدِيثَ «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدَّبَّكَةِ ..
وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْجَمَارِ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدَّبَّكَةِ
فَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الْجَمَارِ، فَتَمَوَّذُوا بِاللَّهِ
مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا مُتَّفِقَ عَلَيْهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: خير مال المسلم غنم يتبع بها شفف الجبال،
رقم: ٣١٢٧)، ومسلم في (ك: الذكر والدعاء، باب: استحباب الدعاء عند صياح الديك،
رقم: ٢٧٢٩).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَاقِ الْمَعَارِضَاتِ لِلْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ...
لِحَدِيثٍ «إِذَا سَمِعْتُمْ صِلَاحَ الدَّبِيكَةِ»

قَدْ وَلَغْتُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ السِّنَّةِ كَثِيرٍ مِنْ أَرْبَابِ التَّمَعُّلِ فِي زَمَانِنَا، وَشَطَحَتْ فِيهِ أَقْلَامٌ مِّنْ ضَاعَتْ أَعْمَارُهُمْ فِي رَدِّ مَا شَيَّدَتْهُ جِهَابُذَةُ الرِّوَايَةِ مِنْ قَوَائِدَ وَسَنَنٍ؛ حَتَّى صَارَ شَعَارًا عِنْدَ بَعْضِ أَوْلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى زَوْغَانِ مِنْهَجِ الْمُحَدِّثِينَ، وَتَقَبَّلُوهُمْ لِمُنْكَرَاتِ الْمُتَوَنِّينَ «مَا لَا يَقْبَلُهُ الْعَقْلُ، وَمَا لَا فَائِدَةَ مِنْهَا لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ»^(١).

تَرَى مِثَالَ هَذَا الْعَارِ مِنَ الشَّعَارِ -مِثْلًا-:

فِي مَا عَنَوْنَ بِهِ (جَوَادُ عِفَانَةَ) كِتَابًا لَهُ، تَعَنَّى فِيهِ رَدُّ الصَّحَاحِ بِقَوْلِهِ: «الْإِسْلَامُ وَصِيَاكُ الدَّبِيكَةِ»! يُعَلِّلُ ذَلِكَ فِي تَقْدِيمَتِهِ بِقَوْلِهِ: «قَدْ قَصَدْتُ بِقَوْلِي (صِيَاكُ الدَّبِيكَةِ) لَفَتْ نَظَرَ الْقَارِئِ الْقَطِينِ إِلَى إِحْدَى الْخِرَافَاتِ الَّتِي نُظِمَتْ فِي قَوْلِ نَسَبِهِ الرَّاوي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زُورًا وَكَذِبًا»^(٢).

وَتَرْجِعُ مُجْمَلِ الْمَعَارِضَاتِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَى الْحَدِيثِ إِلَى وَاحِدَةٍ رَّئِيسَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْوَاقِعِ الْمُشَاهَدِ، وَهِيَ:

أَنَّ تَعْلِيلَ صِيَاكِ الدَّبِيكَةِ بِكُونِهَا رَأَتْ مَلَكًا، مَعَ تَقَرُّرِ أَنَّ لِكُلِّ ابْنِ آدَمَ مَلَائِكَةً حَقَّقَةً وَمَلَائِكِينَ يَكْتَسِبَانِ أَعْمَالَهُ: يُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ تَصْصِيحَ الدَّبِيكَةِ لَيْلَ نَهَارٍ كُلَّمَا رَأَتْ

(١) هَذَا حُكْمُ نِضَالِ عَبْدِ الْقَادِرِ عَلِيِّ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ «مَعُومٌ مُسْلِمٌ» (ص/١٢٦، ١٢٨).

(٢) «الْإِسْلَامُ وَصِيَاكُ الدَّبِيكَةِ» لِعِفَانَةَ (ص/٦).

إنساناً! لرؤيتها الملائكة مع كلِّ إنسان، وبما أنَّ هذا لا يحدث: فالحديث كَذِبٌ على رسول الله ﷺ؛ لتكذيبِ الواقع المحسوسِ له.

هذا ما يتعلَّق بتعليلِ صياحِ الدِّيكِ.

وكذا تعليلِ نهيقِ الحمارِ برويته الشَّيطان؛ فإنَّه يُشكِّل عليه أنَّ المتفرِّجَ شرعاً أنَّ لكلِّ إنسانٍ شيطاناً مُوكِّلاً به، وأنَّ الشَّيطانَ كثيرَ الوسوسةِ لبني آدم؛ فلو كانت العلَّةُ كما ذكر في الحديث: لوجب أن تنهقَ الحُمُرُ في الأوقاتِ كُلِّها لدئي رؤيتها للنَّاس!

بل إذا وُضع الحديث بجانب حديث: «إذا نُودي للصلاة أدبرَ الشَّيطانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حتَّى لَا يَسْمَعَ الثَّأْنَيْنِ...»^(١)، مع كثرة ما يصادف وجوَّةَ حمارٍ أو خمير عند المسجد، وحسب حديث المنادة وخروج الشَّيطان له ضراط، وحسب الحديث الآخر: أنَّ الحمار يرى الشَّيطان وينهق عند رؤيته! يلزم منه التَّهْيِيقُ مع كلِّ أذان وإقامة، فلمَّا انتفى سماعُ نهيقِ الحمارِ حينئذٍ: لزم منه بطلان الحديث.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (إسماعيل الكردي):

«وَرَدَ في الحديث استحبابُ الدُّعاء عند سماع صوت الدِّيكِ، خاصَّةً أن الدِّيكَ يصيح عند الفجر، فيوقظ النَّاسَ لصلاة الفجر، ووَرَدَ أنَّ صياح الدِّيكِ تسبيحه، أمَّا كون صياح الدِّيكِ سببه أنَّه يرى ملائكة: فهذا مِن غرائب المرويَّات عن أبي هريرة رضي الله عنه، ويبدو لي أنَّه إضافة مُدرَّجة مِن حديث أبي هريرة، ظنَّ الرُّواة أنَّها مرفوعة.

ذلك لأنَّ التَّعليلَ لسبب صياح الدِّيكِ يُشكِّل عليه: أنَّ القرآن الكريم والحديث نصّاً على أنَّ لكلِّ ابن آدم ملائكةَ حَفَظَةً، ومَلَكَيْنِ يكتبان أعماله، وعليه؛ فالمفروض أن تصيح الدِّيكة ليلَ نهار كُلِّما رأت إنساناً؛ لأجلِ أنَّها ترى معه أولئك الملائكة، مع أنَّ شيئاً من هذا لا يحدث!..

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأذان، باب: الأذان مثنئ مثنئ، رقم: ٥٨٣)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: فضل الأذان وهروب الشيطان عند سماعه، رقم: ٣٨٩).

وكذلك تعليل نهيق الحمار برؤيته لشیطان؛ فإنه يُشكل عليه: ما ورد في صحيح الحديث: أن لكل إنسان شيطاناً موكلًا به، ومثله ما جاء في القرآن الكريم من وجود القرين للإنسان .. وقد بين لنا الحق تعالى أن الشيطان كثير الوسوسة للإنسان، وعلمنا أن نستعيز بالله من شر الوسواس الخناس ... إلخ. والحاصل أن الناس في غالب أحوالهم معرضون لمحاولات الإضلال من قبل الشيطان ولوساوسه، فلو كان نهيق الحمار سببه رؤية الشيطان: لوجب أن تنهق الحمير في الأوقات كلها، ولدى رؤيتها للناس! ويلزم: أنه إذا كان الإنسان راكبًا حمارًا، فكلما وسوس له الشيطان بشيء، وجب أن ينهق الحمار من تحته لرؤيته الشيطان.

وكذلك يُشكلُ متن الحديث إذا وضعناه بجانب الحديث الأخير؛ حيث كثيرًا ما يكون حمار أو حمير -في القرى- على باب مسجد أو قريبًا منه، ثم نرى أن المؤذن يؤذن، ولكن لا نسمع نهيق الحمار! مع أنه من المفروض حسب الحديث الأول: أن الشيطان خرج من المسجد له ضراط، وحسب الحديث الثاني: أن الحمار يرى الشيطان، وينهق عند رؤيته^(١).

هذا؛ ولم ينس (عفانة) أن يفتش لإسناد هذا الحديث عن علقه يُنيط بها ما اكتشفه في المتن من نكارة، فلم يجد إلا أن يتهم به: عبد الرحمن بن هرمز راويه عن أبي هريرة، وحده أنه ما سمعه إلا من كعب الأحبار^(٢).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد الحديث» لإسماعيل كودي (ص/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٢) «الإسلام وصباح الذئك» لعفانة (ص/ ٧٥).

المَطْلَب الثالث

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث «إذا سمعتم صياح الديكة ..
وإذا سمعتم نهيق الحمار»

أما عن معارض الحديث فيما يُدعى من تكذيب الحسن له .. إلخ، فقولنا
في دحضه يَنجِسُ مِن جِدَّةِ وجوه:

الوجه الأول: أنَّ الحديث قد رواه الأئمة، واستهم الشراح في بيانه، فلم
يقع لواحد الإدلاء بهذا الاعتراض الذي اعترض به المعترضون من المعاصرين،
مع سداد فهو بهم، وذكاء عقولهم، فتفردهم بهذا الاعتراض على الحديث يُنبئك
عن مقدار فهمهم في جنب فهم أولئك الأعلام.

الوجه الثاني: أنَّ الحديث بتمامه من قول رسول الله ﷺ، ودعوى أنَّ تعليل
صياح الديكة في الحديث هو من إدراج أبي هريرة ؓ - كما ادَّعاء الكردي -
أو غلط من عبد الرحمن بن هرمز - كما ادَّعاء عفانة - : مجرد دعوى يُعوزها
البرهان، ولم أرَ أحداً من نقاد الحديث صرح بذلك، مع كونهم أدقَّ عينا بما
تصحُّ نسبته لرسول الله ﷺ وما لا يصحُّ.

والمُعترضان إنَّما نصَّبوا هذه الدَّعوى الإسنادية - فيما يظهر - لئلاَّ يستوحش
النَّاظر من طعنهما في الحديث، وتكذيبهما له بدعوى مخالفته الواقع^(١)

(١) «دفع دعوى المعارض المغلي» (ص/٧٥٨).

الوجه الثالث: أنَّ الحديث أخبر عن أمرٍ غيبيٍّ، لا يقع للعقل إدراك كُنْهِهِ؛ معجزه من جهة، ولقصور الوساطة الثاقلة للعقل -وهي: الحواسُ- عن تحصيل هذا الإدراك من جهة أخرى؛ فإذا تحقَّق ذلك، فلا طريق إلى معرفة هذا الغيب إلا عن طريق الوحي، وحينئذٍ يجب الإيمان بما أخبر به الصادق عليه السلام؛ وذلك من مقتضيات الإيمان بالرسول صلى الله عليه وآله.

وبناءً على ما قرَّر، يتبيَّن لك أنَّ دعوى المعترض أن لو كانت الدِّبْكة تصيح عند رؤيتها للملائكة، مع كون كلِّ إنسانٍ محاطاً بملائكة يحفظونه، وملَكين يكتبان أعماله؛ للزم من ذلك أن تصيح كلُّ وقت: هي دعوى باطلة، ذلك:

أنَّ حصول صياح الدِّبْكة عند رؤية مَلَك، وكذا نهيق الحمار عند رؤية شيطان؛ لا يلزم منهما أن يكونا عند رؤية كلِّ مَلَك أو كلِّ شيطان؛ لأنَّ الذي أشهد كلاً منهما لرؤية ما لا يراه البشر: قادرٌ أن يحجُب عن الدِّبْكة رؤية الملائكة الحفظة والمؤكِّلين بكتابة الأعمال؛ ويحجُب عن الحمار: قرين الإنسان، وهذا القرين نفسه الذي يُدبر لِسَماعه الأذان، فهما نوعٌ واحدٌ^(١).

وكما عَلِمنا بدلالة الواقع عدمَ شهود الدِّبْكة رؤية كلِّ أنواع الملائكة، وعدمَ شهود الحمير كلِّ أنواع الشَّياطين، فإنَّ في بعض الأحاديث ما يُعلِّم بأنَّ هذا الشُّهود لا يقع لها في كلِّ حين، بل هي محصورة في الليل.

جاء القيدُ بهذا في رواية أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه رواها الثَّقَاتُ^(٢) بلفظ: «إذا سمعتم صياح الدِّبْكة بالليل؛ فاسألوا الله من فضله، فإنَّها رأت مَلَكًا، وإذا سمعتم نهيق الحمار بالليل؛ فتعوذوا بالله من الشَّيطان؛ فإنَّهُ رأى شيطانًا»^(٣).

(١) بامارة وسوسه للمُصَلِّي في حديث الإخبار بقوله: «أذكر كذا، أذكر كذا.. إلنا لم يثنَ يَذْكُر..»، وفي هذا التذكير منه بأمر تحضُّ المُصَلِّي، وتعدادهما عليه: أمانة على معرفته الكاملة بهذا الإنسان ومُتعلقاته اليومية، ولا يتمُّ هذا إلا باقترانٍ منه وملازمة.

(٢) انظر «سلسلة الأحاديث الصَّحِيحة» للألباني (٥٦٠/٧).

(٣) أخرجه النسائي في «السُّنن الكبرى» (ك: عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا سمع نهيق الحمير، رقم: ١٠٧١٣)، وأحمد في «المستد» (رقم: ٨٦٧٤)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح»

قال الشُّوكاني: «قوله في الحديث الآخر (مِن اللَّيْلِ): يُقَيَّدُ المَطْلَقُ، فتكون الاستعاذة إذا سَمِعَ التَّبَاحَ لَيْلًا لَا نَهَارًا»^(١)، وكذلك قال علي القاري (ت ١٠١٤هـ) قبله^(٢)؛ ويكفي في ردِّ تلك الشُّبهة اليَتِيْمَةُ ما سُقناه مِن تلك الحُجَجِ؛ والحمد لله.

(١) «تحفة الذاكرين» للشُّوكاني (ص/٢٨٣).

(٢) «مرقاة المفاتيح» (٧/٢٧٦١).

النَّبِیُّ الرَّابِع

نقد دعاوي المُعارضات الفكریّة المعاصرة
لحديث «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»

المَطْلَب الأول

سَوَّقَ حَدِيثَ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ»

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا هَلَكَ قَبِصْرٌ فَلَا قَبِصْرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كَنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «هَلَكَ كَسْرَى، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَسْرَى بَعْدَهُ، وَقَبِصْرٌ لَيْهَلِكَنَّ، ثُمَّ لَا يَكُونُ قَبِصْرَ بَعْدَهُ، وَلَتُقَسَمَنَّ كَنُوزُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٢٩)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد، رقم: ٢٩١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، رقم: ٣٠٢٧)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاد، رقم: ٢٩١٨).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

لحديث «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»

أشكَلُ هذا الحديث على مَنْ سَمِعَ أَنَّ كِسْرَى لَمَّا قُتِلَ مَلَكَ وَلَدُهُ، ثُمَّ مَلَكَ بَعْدَهُ جَمَاعَةٌ، أَخْرَجَهُم قُتِلَ فِي زَمَانِ عِثْمَانَ عليه السلام! ومخالفة الحديث في ظَنِّ هَؤُلَاءِ لِلتَّارِيخِ فِي شَأْنِ قِصَرِ أَشَدُّ وَأَظْهَرُ، إِذْ لَمْ تَزَلْ مَمْلَكَةُ الرُّومِ بَاقِيَةً بَعْدَ هَرَقْلِ لِقُرُونٍ عَدِيدَةٍ.

وفي تقرير هذه المعارضة التَّاريخِيَّةِ لِلحديث، يقول إِسْمَاعِيلُ الْكُرْدِيُّ:
«بِالنَّسْبَةِ لِكِسْرَى شَاهُ الْفُرسِ: الْإِشَارَةُ صَحِيحَةٌ مَائَةٌ بِالمِائَةِ، فَبَعْدَ عَشْرِ سِنَوَاتٍ فَقَطْ مِنْ رَحْلَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، وَفِي مَعْرَكَةِ نَهَاوَنْد، سَقَطَتْ فَارِسُ بِيَدِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَعْدَهَا بِقَلِيلٍ قُتِلَ يَزْدَجَرْدُ الثَّالِثُ، وَانْقَرَضَتْ بِقَتْلِهِ سِلْسِلَةُ مُلُوكِ آلِ سَاسَانٍ، فَلَمْ تَقُمْ لَهُمْ قَائِمَةٌ فِيمَا بَعْدَ.

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِهَلَاكِ قِصَرٍ، فَإِنَّهُ لَمَّا مَاتَ، اسْتَمَرَّتْ سِلْسِلَةُ الْقِيَاصِرَةِ بَعْدَهُ لِمَا يَقَارِبُ ثَمَانِيَةِ قُرُونٍ! جَاءَ خِلَالَهَا تِسْعَةٌ وَسِتُونَ قِصِرًا آخَرًا فَلَعَلَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مُدْرَجَةٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَظَنُّهَا بَعْضُهُمْ مَرْفُوعَةً عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله»^(١).

(١) «نحن نغفل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٧٦).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»

قد سبق التنبيه إلى أنَّ من مَنارات الغلط عند المُستشككين للأخبار: فهمهم للنص على غير مُراد صاحبه، بحيث يأخذون بظاهر عموميه مُجردًا دون اعتبار لما يحتث به من قرائن تُوجب التخصيص.

وهذا الحاصل في هذا الحديث، وعليه ابتنى بعض المُعاصرين إنكارهم له؛ وكان القرض أن ينظروا في ما يحتمله لفظه من أوجه المعاني، فتقر منها ما وافق الشرع والعقل، ويُستبعد منها ما يخالف ذلك مخالفةً بيّنة.

فلأجل هذا؛ لم نرَ أحدًا من أئمة العلم -في القديم أو الحديث- يُجري هذا الخبر على معنى انقضاء ملك الروم بالمرّة بعد هلاك هرقل، ولا قال أحد منهم بانعدام من يخلّفه في مملكته بعده، كيف والواقع المُعاش عندهم خلاف ذلك؟

والمعتزلة مع كثرة شغَبهم على أخبار الغيب، لم يُعلم عن أحدهم قطع في هذا الحديث بخصوصه، بل ولا أورده الثماري أبو الفضل في «الفوائد المقصودة» فيما ما شدَّ من أحاديث الصّحّاحين وغيرهما في نظره.

وقد سلك العلماء في تفسير هذا الخبر مسلك التخصيص لدلالته، يظهر ذلك في: حملهم نفي القيصريّة في الحديث على انقراضها عن موضع مخصوص، لا عن وجه الأرض كلّها؛ وكذا الأمر في كسرى.

فيكون المعنى من الحديث: لا يَبْقَى كِسْرَى بأرضه، وهي العراق، ولا قيصر بأرضه، وهي الشَّام، كما كان الشَّان في عهد النُّبوة، فإعلامه ﷺ بانقصاص مملكهما وزواله هو من هذين القطرين، ولذا «قَوِّتْ نَفْسُ الْعَرَبِ عَلَى الْأَتَّجَارِ مَعَ هَذَيْنِ الْقَطْرَيْنِ، وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَمْلِكُونَ الْمَزَارِعَ فِي الشَّامِ، وَيَقِيمُونَ»^(١).

هذا القول منقول عن الشَّافعي، وأَيَّدَهُ مُرَادًا للحديث بِسَوْقِ سَبَبٍ وَرَوِيهِ، بأن قال: «كَانَتْ قَرِيشٌ تَتَابُ الشَّامَ اثْنَيْبَا كَثِيرًا، مَعَ مَعَايِشَتِهَا مِنْهُ، وَتَأْتِي الْعِرَاقَ، فَلَمَّا دَخَلَتْ فِي الْإِسْلَامِ، ذَكَّرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَوْفَهَا مِنْ انْقِطَاعِ تَعَايِشِهَا بِالتَّجَارَةِ مِنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ إِذَا فَارَقَتْ الْكُفْرَ وَدَخَلَتْ فِي الْإِسْلَامِ، مَعَ خِلَافِ مُلْكِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ».

قال: فَلَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ كِسْرَى بَعْدَهُ ثَبَّتَ لَهُ أَمْرٌ بَعْدَهُ.
قال: «وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ»، فَلَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ الشَّامِ قَيْصَرٌ بَعْدَهُ، وَأَجَابَهُمْ عَلَى مَا قَالُوا لَهُ، وَكَانَ كَمَا قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَطَعَ اللَّهُ الْأَكَاسِرَةَ مِنَ الْعِرَاقِ، وَفَارَسَ وَقَيْصَرَ وَمَنْ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ عَنِ الشَّامِ.

قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي كِسْرَى: «يُمَزَّقُ مَلِكُهُ»، فَلَمْ يَبْقَ لِلْأَكَاسِرَةِ مُلْكٌ، وَقَالَ فِي قَيْصَرَ: «يُبْشَتُ مَلِكُهُ»، فَثَبَّتَ لَهُ مُلْكٌ بِبِلَادِ الرُّومِ إِلَى الْيَوْمِ، وَتَنَحَّى مُلْكُهُ عَنِ الشَّامِ، وَكُلُّ هَذَا أَمْرٌ يَصْدُقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ^(٢).

وَالِىَ الْإِقْرَارَ بِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ الشَّافِعِيِّ مُرَادًا للحديث، جَنَحَ ابْنُ حَبَّانَ^(٣)، وَالْحَظَّابِيُّ^(٤)، وَالْقَاضِي عِيَّاضُ^(٥)، وَالتَّوَوِيُّ^(٦)، وَابْنُ كَثِيرٍ^(٧)، وَغَيْرُهُمْ.

(١) «مُحَطَّ الشَّامِ» لَكَرْدِ عَلِيٍّ (٢٤١/٤).

(٢) «الْأَمْرُ» لِلشَّافِعِيِّ (١٨٠/٤-١٨١).

(٣) «صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ» (٨٤/١٥).

(٤) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (١٤٤٧/٢).

(٥) «إِكْمَالُ الْعِلْمِ» (٤٦١/٨).

(٦) «شَرْحُ التَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٢/١٨).

(٧) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٤٩١/٦).

فَأَمَّا كِسْرَى الثَّانِي، الْمُتَلَقَّبُ بِـ (بَرْوِيز) ابْنِ هُرْمَز: فَكَانَ حَالُهُ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِي ﷺ فِي الْحَدِيثِ، فَبَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ ابْنُهُ (شِيرُويَه)، انْقَطَعَ أَمْرُهُ بِالْكَلِيَّةِ، وَلَمْ يَزَلْ مُلْكُ فَارَسِ إِلَى انْحِاقِ وَانْقِرَاضِ بَعْدَهُ بِدَعْوَتِهِ ﷺ.

وهو وإن مَلَكَ بَعْدَهُ جَمَاعَةً، لَكِنْ لَمْ يَخْلُفْهُ أَحَدٌ مِثْلَهُ، وَلَا تَبَتَّ الْمُلْكُ لَأَيِّهِمْ^(١)، وَكَانُوا عَشْرَةَ عَلَى الْأَقْلِ، كُلُّمَا خَلَفَ أَحَدُهُمْ مَنْ سَبَقَهُ قَتَلُوهُ، وَمَنْ نَحَى عَاجِلُهُ الْمَرَضَ بِالمَوْتِ بَعْدَ أَشْهُرٍ قَلِيلَةٍ^(٢)، آخَرُهُمْ يَزْدَجِرْدُ بْنُ شَهْرِيَارٍ، وَقَدْ هَرَبَ مِنَ الْمَدَائِنِ عِنْدَ فَتْحِ الْمُسْلِمِينَ مُتَخَفِيًا نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، إِلَى أَنْ قُتِلَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ (٣١هـ)^(٣).

فَكَانَ بِهَذَا «كِسْرَى» بْنُ هُرْمَزٍ آخِرَ الْأَكَاسِرَةِ الْمُتَمَلِّكِينَ، وَمَنْ وَلِيَ بَعْدَهُ وَلاةٌ مُتَضَعِّفُونَ^(٤)، وَ«مَا مَلَكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لِمُلْكِهِ طَائِلٌ وَلَا ثُبُوتٌ»^(٥) فَبَانَ بِذَا أَنَّ لَا كِسْرَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حَيْثُ الْمُلْكُ حَقِيقَةٌ، إِنَّمَا هُوَ اسْمُ فَارِغٍ مِنَ الْمَعْنَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدَّرْنَا صِحَّةَ هَذَا الْمَعْنَى فِي كِسْرَى، فَكَيْفَ بِقَيْصَرَ وَمَمْلَكَةِ الرُّومِ لَمْ تَزَلْ بَعْدَهُ قُرُونٌ عَدِيدَةٌ؟
جَوَابُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ مُلْكَ قَيْصَرَ قَدْ انْجَلَى عَنِ الشَّامِ بِالْكَلِيَّةِ، وَاسْتَفْتَحَتْ خَزَائِنُهُ، وَلَمْ يَخْلُفْهُ مِنْ مُلُوكِ الرُّومِ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ أَحَدٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا أَخْبَرَ الْعَرَبَ عَنْ هَلَاقِهِ حَيْثُ كَانَ فِي زَمَانِهِ^(٦) - كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ - إِذْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَجْعَلُ (قَيْصَرَ) عَلَمًا إِلَّا

(١) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٩/١)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٠/٢٠١).

(٢) انظر «إيران في عهد السَّاسانيين» للكاتب الدَّانماركي: أُوَيزِرْ كِرِيشْتِنِسْنِ (ص/٤٨٠).

(٣) انظر «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» لابن مسكويه (١/٢٤٦-٢٥٣).

(٤) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٦/١٠٠) بتصرف يسير.

(٥) «الوفا بتعريف فضائل المصطفى» لابن الجوزي (ص/٢٢٧).

(٦) انظر «فيض الباري» للكشميري (٤/٢٣٢).

على مَنْ مَلَكَ الشَّامَ مع الْجَزِيرَةِ^(١) مِنَ الرُّومِ، فَإِذَا سَقَطَتِ الشَّامُ مِنْ مَمْلَكَتِهِ، انْتَفَى لَقَبُ الْقَيْصَرِيَّةِ تَبَعًا لِذَلِكَ^(٢).

هذا، وقد كانت الشَّامُ لِقَيْصَرَ «مَشْتَاه وَمَرْبَعُهُ» بِهَا بَيْتُ الْمَقْدَسِ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَتِمُّ نُسُكُ النَّصَارَى إِلَّا فِيهِنَّ، وَلَا يُنْمَلِ عَلَى الرُّومِ أَحَدٌ مِنْ مُلُوكِهِمْ، حَتَّى يَكُونَ قَدْ دَخَلَهُ سِرًّا أَوْ جَهْرًا^(٣).

ولذلك لَوَحِظَ تَارِيخِيًّا تَخَلِّيَ مُلُوكِ الرُّومِ الْبِيزَنْطِيِّينَ عَنْ لَقَبِ (الْقَيْصَر) بَعْدَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ مَا جَرَى، وَأُنْمَحِيَ فِيهِمْ هَذَا الْأَسْمُ بَعْدُ تَدْرِيجًا.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو زُرْعَةَ الْعِرَاقِي: «مِمَّا انْقَرَضَ وَلَمْ يُمْد: بَقَاءُ اسْمِ قَيْصَرَ، لِأَنَّ مُلُوكَ الرُّومِ لَا يُسَمُّونَ الْآنَ بِالْأَقَاصِرَةِ، وَفَقَبَ ذَلِكَ الْأَسْمُ عَنْ مُلْكِهِمْ، فَصَدَّقَ أَنَّهُ لَا قَيْصَرَ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَوَّلِ»^(٤).

هَذَا مَعَ فَقْدِهِمْ لِبِلَادٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الشَّامُ، فَكَيْفَ يَكُونُ بَأْسُ دَوْلَةٍ هَرَقَلٍ وَقَدْ فَقَدُوا بَعْدَهَا بِلَادَ مِصْرَ؟!

لَقَدْ كَانَ هَرَقَلٌ نَفْسُهُ مُعْتَرِفًا بِأَنَّ سَقُوطَ هَذَيْنِ الْفُطْرَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْقَيْصَرِيَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ هُوَ إِذَا نَارٍ بِأَنْدَثَارِ دَوْلَةِ الرُّومِ بِأَكْمِلِهَا، فَكَانَ يَقُولُ: «لَئِنْ ظَهَرَتْ الْعَرَبُ عَلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، إِنَّ ذَلِكَ انْقِطَاعُ مُلْكِ الرُّومِ وَهَلَاكُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلرُّومِ كُنَائِسُ أَعْظَمُ مِنْ كُنَائِسِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ عِيدُ الرُّومِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ حَيْثُ غَلَبَتِ الْعَرَبُ عَلَى الشَّامِ، فَلَئِنْ غَلَبُونَا عَلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ لَقَدْ هَلَكْتَ الرُّومُ، وَانْقَطَعَ مُلْكُهَا»^(٥).

(١) هِيَ الْبِلَادُ الَّتِي بَيْنَ نَهْرِي دِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ، مُجَاوِرَةُ الشَّامِ، وَهِيَ أَقْرَبُ أَرْضِ الرُّومِ إِلَى فَارَسَ، تَشْتَمِلُ عَلَى دِيَارِ مُصْرَ وَدِيَارِ بَكْرَ، انْظُرْ «مَعْجَمُ الْبِلَادَانِ» (١٣٤/٢).

(٢) انْظُرْ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِأَبْنِ كَثِيرٍ (٤٩١/٦)، وَ«مِرْآةُ الْجَنَانِ» لِلْيَافِعِيِّ (٢٣٦/٢).

(٣) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (١٤٤٧/٢).

(٤) «طَرَحُ الشَّرِيبِ» (٢٥٣/٧).

(٥) «فَتْوحُ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ» لِأَبْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ (ص/٩٩).

فقد كان ما حَسِبَهُ حقاً! فَإِنَّهُ بعد تَخْلِيهِ عن الشَّامِ، ورجوعه الفَهْرِيُّ إلى داخل بلاده وقواعدها من قُسطنطينية، هَلَكَ أثناء حصارِ عمرو بن العاص رضي الله عنه للإسكندرية سنة (٦٤١م)، «ولم يَكُنْ قد بَقِيَ من أرض مصر في أيدي الرُّومِ عند وفاة هِرقل سيوِي هذه المدينة، ويدخلوها في حَوْزَةِ المسلمين في السَّنَةِ التَّالِيَةِ، ثُمَّ لهم فتحُ مصرَ، واقتطاعُها نهائياً من الإمبراطورية البيزنطية»^(١).

فَظَهَرَ بهذا أَنَّ قوله ﷺ: «لا قيصر» هو على حقيقته، لأنَّ القيصر لقبُ مَلِكِ الشَّامِ من الرُّومِ، وليس لقباً لَمَلِكِ الرُّومِ مُطلقاً، وقد انزاحَ مُلْكُ الرُّومِ عن الشَّامِ، فانزاح معها لقب القيصرية بَتَعَا، «وفي هذا بِشارة عظيمةٌ بأنَّ مَلِكِ الرُّومِ لا يعود أبداً إلى أرض الشَّامِ»^(٢).

وَأَمَّا قوله ﷺ: «لا كِسْرَى»: فالمراد مِنْهُ وَقَعَ لا مُحَالَة، لأنَّهُ لم يَبَقْ مَمْلَكَتُهُ على الوجوه الَّتِي كانَ زَمَنُ النَّبِيِّ ﷺ، ولم يَبُثْ لأحدٍ بعده مُلْكٌ حتَّى اضمحلَّت دولته سَرِيعاً، وكانَ أُنْ «افْتَتَحَ المسلمون بلادَهُما، واستقرَّتْ للمسلمين ولله الحمد، وأنفقَ المسلمون كنوزَهُما في سبيلِ الله كما أخبرَ ﷺ، وهذه معجزات ظاهرة»^(٣).

ولذلك عَدَّ العلماءُ هذا الخَبرَ مِنْهُ ﷺ من أعلامِ بُرْهَانِهِ^(٤).

(١) «تاريخ الإمبراطورية البيزنطية» لـ د. محمد مرسي الشيخ (ص/٨٨) متصرف يسير.

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٤٩١/٦).

(٣) «شرح التَّوْهِي على مسلم» (٤٢/١٨).

(٤) كافي تَعْيِمْ في دلائل النبوة (ص/٥٤٣)، وابن تيمية في «الجواب الصحيح» (٦/١٠٠).

المبحث الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث انقضاء قرن الصحابة بعد المائة

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ هَرْنِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ الْمَائَةِ

عن أنس رضي الله عنه: أَنَّ رجلاً من أهل البادية أتى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، متى السَّاعَةُ قائِمة؟ قال: «ويلك! وما أعددت لها؟» قال: ما أعددت لها إلَّا أَنِّي أَحِبُّ الله ورسوله، قال: «إِنَّكَ مع من أَحَببْتُ»، فقلنا: ونحن كذلك؟ قال: «نعم»، ففرحنا يومئذ فرحاً شديداً، فمرَّ غلام للمغيرة، وكان من أقراني، فقال: «إِنَّ أُخْرَ هذا، فلن يدركه الهَرَمُ حتَّى تقوم السَّاعَةُ» متَّفَقٌ عليه^(١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: صَلَّيْنا بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته، فَلَمَّا سَلَّمَ قام فقال: «أَرَأَيْتُمْ لِيَتَكُم هذه؟ فَإِنَّ عَلِيَّ رَأْسَ مائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مَعْنَى هُوَ عَلِيٌّ ظَهَرَ الْأَرْضَ أَحَدٌ»، قال ابن عمر: فَوَقَّلَ النَّاسُ في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك، فيما يتحدَّثون مِن هذه الأحاديث عن مائة سنة، وَإِنَّمَا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْقَى مَعْنَى هُوَ الْيَوْمَ عَلِيٌّ ظَهَرَ الْأَرْضَ أَحَدٌ»، يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن، متَّفَقٌ عليه^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأدب، باب: ما جاء في قول الرجل ويلك، رقم: ٦١٦٧)، ومسلم في (ك: الفتن، باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: السر في العلم، رقم: ١١٦)، ومسلم (ك: فضائل الصحابة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس متفوسة، رقم: ٢٥٣٧) واللفظ له.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رجال من الأعراب جُفَاء يأتون النَّبي ﷺ فيسألونه: متى الساعة؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول: «إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام: يعني موته؛ متفق عليه^(١).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت النَّبي ﷺ يقول قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن الساعة وإنما علمها عند الله! وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (ك: الرقائق، باب: سكرات الموت، رقم: ٦٥١١) واللفظ له، ومسلم (ك: الفتن،

باب: قرب الساعة، رقم: ٢٩٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: قوله ﷺ: لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة،

رقم: ٢٥٣٨).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث انقضاء قرن الصحابة بعد مائة سنة

يَدْعِي جمعٌ مِنَ المعاصرين بأن الأخبار في هذا الباب كذب على النبي ﷺ، لمخالفتها لما هو معلوم بالضرورة والحسن عدم تحققه، فإن ربط قيام الساعة بانصرام مائة سنة، أو بوفاة الغلام، يستلزم ذلك قيامها منذ أمد بعيد! فاسمع (أحمد أمين) وهو يقول: «نرى البخاري نفسه -على جليل قدره ودقيق بحثه- يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة، .. كحديث: لا يبقى على ظاهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة»^(١).

ويقول (سامر إسلامبولي): «الملاحظ من الحديث أن الجواب قد حدد قيام الساعة خلال فترة زمنية لا تتجاوز أن يبلغ الغلام سنَّ الهرم، أي ما يقارب الستين عامًا، وقد مضى على قول الحديث ألف وأربعمائة عام ولم تقم الساعة! فهناك احتمالان: أن الغلام لم يبلغ إلى الآن سنَّ الهرم، أو أن الساعة قد قامت ولم ندر نحن، ونكون قد نفلنا من الحساب!»^(٢).

(١) «فجر الإسلام» لأحمد أمين (ص/٢١٨)، مع التنبيه على أن البخاري لم يرو حديث جابر هذا الذي نسب له أحمد أمين، بل هو في «صحيح مسلم».

(٢) «تحرير العقل من القل» (ص/٢٢٣).

وآخرون يَعتبرون أنَّ هذه الأحاديث لا يجوز للنبي ﷺ أن يتفوه بها أصلاً وقد حُجِب عنه وعن الخلقِ كُلِّهم علم السَّاعة؛ كما تراه في قولِ إسماعيل الكردي:

«يُشكِّل على متن هذه الرواية أيضاً أنَّ فيها مخالفةً لآيات القرآن الكريم، التي تؤكد مراراً أن لا أحد يعلم متى السَّاعة إلاَّ الله وحده والتي يأمر فيها الله سبحانه نبيه الكريم أن يجيب من يسأله عن السَّاعة بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْلَمُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأنعام: ٢٦]»^(١)

وكذا يقول عز الدين نيازي: «... إنَّ رؤية الحقِّ لا تحتاج إلى علم خاصٍّ ولا إلى ذكاء خارق، الله سبحانه في وحيه الأساسي يقول لنا: إنَّ علم السَّاعة عند الله وحده، ولا يجعلها إلاَّ هو، ونحن نصرُّ ونكذِّب آيات الله في القرآن، ونقول: بل إنَّ الرُّسول ﷺ يعلم! وقد قال: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم»^(٢).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٥).

(٢) «دين السلطان» (ص/٤١١).

المطلب الثالث

نفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث انقضاء قرن الصحابة بعد المائة

لا ينقضي عَجبي من هؤلاء الشُّرْعَانِ في تجهيل المُحدِّثين والطَّعن في مروياتهم، من دون تَريُّثٍ وتأملٍ في صنيعهم وما قد يرد عليه من وهمٍ وسوء فهمٍ، لربُّما كشف عنه أهل العلم منذ قرون عديدة.

فلو سألتهم -مثلاً- عمَّا يزعمون من تكذيب الواقع لأحاديث هذا الباب: هل هو أمرٌ ظَهَرَ لكم معاشِر المُحدِّثين بخاصَّة؟ أم ظَهَرَ لِمَن سَبَقكم من عقلاء السُّلف؟

وبصيفة أدقُّ نقول: متى كان سيظهر تكذيبُ الواقع لمثلِ هذا الخبر الذي بَلَغَ رتبة القطع عند المُحدِّثين؟

فلا بدَّ أن يقولوا: مثل هذا الأمر الجَلِّي الواضح في المخالفة للواقع لا بدَّ أن يكون قد ظَهَرَ لِمَن قَبَلنا بداهةً، وتحديدًا بعد هَرَمِ العُلامِ، أو انقضاء المائة سنة بعد وفاة النَّبي ﷺ!

فنقول لهم: إن كان النَّبي ﷺ قد قال هذا الحديث وغيره ممَّا في معناه سنة عشر للهجرة، فسيكون المُجَلِّي لكذبِ هذه الأخبار هو سنة (١١٠هـ) إذ به يكتمل قرنٌ من زمنِ تحدِيثه به.

لكنّا وجدنا المحدثين يصحّحون هذه الأحاديث، ولو بعد مرور هذه السّنة العاشرة بعد المائة! حيث رواه التابعون وأتباعهم في كتبهم، مع مخالفته القطعيّة للواقع كما يدّعيه المعارضون! بل أخرجها البخاريّ ومسلم في «صحيحهما»، وقد مرّ على ظهور كذبه للأعمى -حسب دعواكم- أكثر من مائة وأربعين سنة! فلن يبقى لنا في الحكم على هؤلاء المحدثين حسب دعواكم إلا القول بأحد احتمالين:

إمّا مجانيّن كلّهم! يصحّحون ما يظهر كذبه لأغلب الخليقة، ثمّ يلحقهم في هذا الجنون عوام المسلمين، حيث أقرّوا علماءهم على تلك الغباوة المفرطة، وأخذوا عنهم هذه الأخبار.

وإمّا أنّهم لم يجدوا في هذه الأخبار ما يخالف الواقع بحال، فلذلك قبلوها.

إنّ ظنيّ بالمُعترض أنّه مهما خالف البخاريّ ومسلمًا وأئمّة الدّين في منهج النّقديّ للروايات، فإنّه لن يبلغ به الشّطّط في الخصومة أن يعتقد فيهم الجنون والتّغايي إلى هذه الدّرجة من البله.

فعليه -إذن- أن يقرّر أنّ لهؤلاء تفسيرًا للحديث يدفع ما قد يظنّه معارضةً من الخبر للشّرع والواقع، ولينظر في تفسيرهم ذلك للحديث، ثمّ لينقّده بعد إذا شاء أن ينقد، لكن لا يجرّأ له أن يتوهّم في من صحّح الحديث من سادات الأئمة أنّهم كانوا في غفلة عمّا يستشكله أمثال المُعترض من الحديث.

فإذا رجعنا إلى «الصّحيحين» نفسيهما، في المواطن التي أخرج فيها الشّيخان حديث أنس رضي الله عنه: «إنّ أنحر هذا، فلن يدركه الهرم حتّى تقوم الساعة»، نجدّهما قد أخرجوا بإزاءه الحديث المفسّر لما قد يشكّل من فهمه، وهو:

حديث عائشة رضي الله عنها، وبه ختمت أحاديث هذا الباب فيما مرّ، ليكون كاشفًا لما مضى قبله من أحاديث قد تكون مجملة، حيث جاء في آخره قول النبي ﷺ: «إنّ يعيش هذا، لا يدركه الهرم حتّى تقوم عليكم ساعتكم»، قال هشام: يعني موتهم.

فلو فرضنا أنَّ البخاريَّ لا يَعِي من فهم الحديث شيئاً، وأنَّه المسكينُ لا يَدْرِي أنَّ السَّاعَةَ لم تَقُمْ بعد موتِ ذاك الغلام! فلقد بَيَّنَّ له هشام بن عورة هذا المعنى الواضح في آخر روايته للحديث بقوله: «يعني موتهم»، أي: لن يهرم هذا الغلام حتَّى يموت السائل، فتقوم قيامته، إذ المَوْتُ سَاعَةٌ كُلُّ إنسان، ومن مات فقد قامت قيامته.

غير أنَّ هذا الَّذِي قاله هشام هو ما فهمه البخاريُّ ومسلم وباقي الأئمة حقاً، بل هو ما كان واضحاً عند علماء الصَّحابة قبلهم قبل أن يهرم ذلك الغلام! كما تراه في ثاني أحاديث هذا الباب، في قول ابن عمر رضي الله عنهما: «... إنَّما قال رسول الله ﷺ: «لا يَبْقَى مِمَّنْ هو اليومَ على ظَهْرِ الأرض أحدٌ»، يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن».

يقول ابن حجر: «قد بَيَّنَّ ابنُ عمر في هذا الحديث مُراد النَّبي ﷺ، وأنَّ مُرادَه أنَّ عند انقضاء مائة سنةٍ من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن، فلا يَبْقَى أحدٌ مِمَّنْ كان موجوداً حال تلك المقالة».

وكذلك وَقَعَ بالاستقراء، فكان آخر مَنْ ضَبِطَ أمرُه مِمَّنْ كان موجوداً حينئذٍ: أبو الطُّفيل عامر بن وائلة، وقد أَجمَعَ أهل الحديث على أنَّه كان آخر الصَّحابة موتاً، وغاية ما قيل فيه أنَّه بَقِيَ إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنةٍ من مقالة النَّبي ﷺ ^(١).

ونحن نَعْلَمُ أنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما توفي سنة (٧٣هـ)، أي: أنَّه قد فهم الحديث فهماً صحيحاً قبل أن يُقَطَّعَ بمجيء سنة (١١٠هـ)، وهو الوقت المضروب لظهور كذب الحديث، حسب زعم المعترضين من المعاصرين!

وعلى نحو فهم ابن عمر رضي الله عنهما ينبغي أن تُفهم أحاديث النَّبي ﷺ مجموعاً طرقها بعضها إلى بعض، لا بأن يُنظر في كُلِّ واحدٍ منها مُنعزلاً عن الآخر؛ فما

(١) فتح الباري، لابن حجر (٧٥/٢).

جاء في روايةٍ مجملةٍ بلفظ: «السَّاعَةُ» مُطلقةً دون إضافة، بيَّنته رواية أخرى بإضافتها إلى ساعةِ ذلك القرنِ المُخاطَب: «تقوم عليكم ساعتكم».

يقول النووي: «هذه الأحاديث قد قُسر بعضها بعضاً، وفيها عَلمٌ من أعلام النبوة، والمُرَاد أنَّ كُلَّ نفسٍ منقوسةٍ كانت تلك اللَّيلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قُلَّ أمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفْيُ عيشِ أحدٍ يوجد بعد تلك اللَّيلة فوق مائة سنة»^(١).

العجيب في هذا: أنَّ ذاك المعنى الخاطيء الذي تَوَهَّمه المُحدِّثون من الحديث، فظنَّوه اكتشافاً حصرِيًّا لهم، قد وَقَعَ مثله قديمًا زمنَ المقالةِ النَّبويةِ نفسها! فقد جاء في كلام ابن عمر رضي الله عنهما: «... فَوَهَلَ النَّاسُ -أي غِلَطُوا- في مقالةِ رسول الله ﷺ تلك، فيما يَتَحَدَّثُونَ من هذه الأحاديث عن مائة سنة».

فعلماء الصَّحابة والتَّابعين قد تَبَّهوا على خطأ هذا الفهم، وليس هو معْنَى تأوَّله أهل السُّنَّة حديثًا وتَعَسَّفوا في تفسير الحديث به، تغاديًا لتخطئة المُحدِّثين كما يزعمه المُبطلون.

فإن قال قائل: إن كان الأمرُ كما قرَّرَ من ذَكَرَتْ مِنْ أهل العلم، فلماذا أجاب النبي ﷺ بأنَّ أَشار إلى عُمرِ القَلامِ، أو انخِرامِ القرنِ، ولم يكتفِ بنفْيِ عليه بالسَّاعةِ رأسًا؟

فجواب ذلك:

أنَّ الأعرابَ مِنْ جفائهم كانوا يَسألون النبي ﷺ عن مَوَعِدِ السَّاعةِ، ومع أنَّ الجواب قد حُسِمَ في القرآن، إلَّا أنَّه ﷺ لم يَجِبْ أن يردَّ جفاءهم ذاك كُلَّ مَرَّةٍ بجفاءٍ منه، فأرادَ أن يُلَفِّت انتباههم بأسلوبِ الحكيم، إلى كونِ السُّؤال عن وقتِ السَّاعةِ -فضلاً عن جهلِ المَسْئولِ به- لن يَنفعهم في شيء، إنَّما يَنفع المرءَ عمله ومحاسبةُ نَفْسِهِ عليه، كما قال للأعرابي: «وما أعددتَ لها؟!».

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٦/٩٠).

فأراد ﷺ أن يؤكد هذا المعنى للسائل فقال: «إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَه الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»، وفي الرواية الأخرى: «إِنْ يَعِشَ هَذَا، لَا يُدْرِكُهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ».

فكأنه ﷺ يريد بهذا أن يقول له: إِنَّهُ مَهْمَا يَكُن مَوْعِدُ السَّاعَةِ أَيُّهَا السَّائِلُ، فَإِنَّكَ لَنْ تَفُوقَ فِي الْعُمُرِ عَمَرَ هَذَا الْغُلَامِ الصَّغِيرِ، وَمَوْتُكَ حِينَهَا قِيَامُ سَاعَتِكَ، فَاظْطَرَّ فِيمَا قَدَّمْتَ مِنْ عَمَلٍ قَبْلَ مَوْتِكَ^(١)

وبذا يتبين لكل منصفٍ ألا تعارض بين الحديث وبين الواقع البتة، فضلاً عن أن يكون معارضاً للقرآن في نفي علم الساعة عن غير الله تعالى. والحمد لله على توفيقه.

(١) مُستفاد من مقال جديلي للدكتور حاتم العوني في الموقع الإلكتروني لمركز نماء للبحوث والدراسات، المنشور بتاريخ ١٤٣٥/٩/٤ هـ.

المبحث (الساوس)

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث «خلق التربة يوم السبت»

المطلب الأول

سوق حديث خلق الثَّرىة يوم السَّبت

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أَخَذَ رسول الله ﷺ بِيَدِي فقال: «خَلَقَ الله ﷻ الثَّرىة يوم السَّبت، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَال يومَ الأحد، وَخَلَقَ الشَّجَر يومَ الاثنين، وَخَلَقَ المَكْرُوه يوم الثلاثاء، وَخَلَقَ الثُّور يوم الأربعاء، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَاب يوم الخميس، وَخَلَقَ آدَم ﷺ بعد العصر مِن يوم الجمعة، فِي آخِرِ الخَلْق، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِن سَاعَاتِ الجمعة، فِيمَا بَيْنَ العَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ». رواه مسلم ^(١).

(١) أخرجه مسلم في (ك: صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق وخلق آدم ﷺ، رقم: ٢٧٨٩).

المَطْلَب الثاني

سَوِّقْ خِلافَ الْعِلْمَاءِ

فِي صَحَّةِ حَدِيثِ خَلْقِ التُّرْبَةِ يَوْمَ السَّبْتِ

قد اختلف أهل العلم في هذا الحديث قديمًا وحديثًا على طائفتين:
الأولى: رَأَتْ الْحَدِيثَ مُنْكَرَ الْمُتَنِ، واختلفت في أصل هذه النُّكَارَةِ من
السُّنَنِ.

فَمِنْ أَشْهُرِ هَؤُلَاءِ الْمُعْلِينَ لِلْحَدِيثِ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ^(١)، وَابْنُ بَخَارٍ^(٢)،
وَابْنُ عَطِيَّةِ الْأَنْدَلُسِيِّ^(٣)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ^(٤)، وَتَلْمِيزُهُ الْمُفَسِّرُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْقُرْطُبِيُّ^(٥)، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(٦)، وَابْنُ الْقَيِّمِ^(٧)، وَابْنُ كَثِيرِ الدَّمَشْقِيِّ^(٨)، وَمُحَمَّدُ بْنُ
نَصْرِ الْقُرَشِيِّ^(٩)، وَعَبْدُ الرَّؤُوفِ الْمُنَاوِي^(١٠)، وَشَهَابُ الدِّينِ الْأَلُوسِيُّ^(١١).

(١) انظر «الأسماء والصفات» لليبهي (٢/ ٢٥٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٤١٣).

(٣) «المحرر الوجيز» (٣/ ١٥٢).

(٤) «المفهم» (١١/ ٢٤).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ٣٨٤).

(٦) انظر «الجواب الصحيح» (٢/ ٤٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥٦) (١٨/ ١٨).

(٧) انظر «المنار المنيف» (ص/ ٨٤)، و«بدائع الفوائد» (١/ ٨٥).

(٨) «البداية والنهاية» (١/ ٣٢-٣٣).

(٩) في كتابه «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٤/ ٥٦٨).

(١٠) «فيض القدير» (٣/ ٤٤٧).

(١١) «روح المعاني» (٤/ ٣٧٣).

ومن المعاصرين: جمال الدين القاسمي^(١)، ومحمد رشيد رضا^(٢)،
وعبد الحفيظ الفاسي^(٣)، وأحمد العُمّاري^(٤)، ومحمد الأمين الشنقيطي^(٥)،
ومحمد أبو شهبه^(٦)، وشعيب الأرناؤوط^(٧).

والطائفة الثانية: لم تر في الحديث ما يُستكر، فضحّته لظاهر إسناده.
وعلى رأس هؤلاء: مسلم بن الحجاج، وقبله محمد ابن إسحاق صاحب
«السيرة»^(٨)، ثم ابن حبان^(٩)، وابن الجوزي^(١٠)، والسُّهيلي^(١١).
ومن أهل اللغة: ابن الأنباري^(١٢)، وتبعه أبو منصور الأزهري^(١٣).
ومن المعاصرين: أحمد شاكر^(١٤)، وانتصر لصحّته: عبد الرحمن
المُعَلّمي^(١٥)، وناصر الدين الألباني^(١٦).

(١) «محاسن التأويل» (٦٨/٥).

(٢) «تفسير المنار» (٣٩٩/٨).

(٣) «آليات البينات في شرح وتخرّيج الأحاديث المسلسلات» (ص/٢١٦).

(٤) «المُداوي لعلل المناوي» (٤٨٤/٣).

(٥) «الغذب الثمير من مجالس الشنقيطي في التفسير» (٣/٣٤٥).

(٦) «دفاع عن السنة ودفع شبه المستشرقين» (ص/١٣٢-١٣٤).

(٧) وكان صحّح إسناده في تخريجه له «صحيح ابن حبان» (رقم: ٦١٦١)، ثم أبان عن علّة الحديث في
تخريجه له «مسند أحمد» (٨٢/١٤)، رقم: ٨٣٤١.

(٨) انظر «تاريخ الطبري» (٤٤-٤٥).

(٩) حيث أخرجه في «صحيحه» (ك: بدء الخلق، باب: ذكر اليوم الذي خلق الله جل وعلا آدم ﷺ فيه،
رقم: ٦١٦١).

(١٠) «المنتظم» (١٢٤/١)، و«زاد المسير» (٢٤٣/٧).

(١١) «الروض الأنف» (١٩٧/٢).

(١٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١٣٨/٢).

وابن الأنباري: هو الشيخ الثمير أبو بكر محمد بن جعفر بن الهيثم، مسند بغداد ومُحدّثها، من علماء
اللغة، توفي (٨٣٦٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» (٨/١٥٢).

(١٣) «تهذيب اللغة» (٢٦٩/١٢).

(١٤) انظر تعليقه على «مسند الإمام أحمد» (١٤٦/١٦).

(١٥) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٨٩-١٩٠).

(١٦) انظر «مختصر المعلو» (ص/١١٢)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٨٣٣).

فأما الفريق الأول: فقد أعلّوا الحديث متناً من عدة وجوه من المعارضات^(١):

المُعارضة الأولى: أنَّ الحديثَ جعلَ استيعابَ الخلقِ في سبعةِ أيّامٍ، وهذا خلافاً للقرآن، الَّذي أخبر أنَّ الله تعالى في عدةِ آياتٍ من كتابه أَنَّهُ «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ» [التحفة: ٤٤].

المُعارضة الثانية: أَنَّهُ خلا من ذكرِ خلقِ السموات.

المُعارضة الثالثة: أَنَّهُ جعلَ خلقَ الأرض وما فيها في ستةِ أيّامٍ، والقرآن يُخبر أنَّ الأرضَ خُلِقَتْ في أربعةِ أيّامٍ، ثُمَّ خُلِقَتِ السَّمَاءُ في يومين، كما في قوله تعالى:

﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَتَسَوَّلُونَ لَهُمْ آتِئَاتًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤] وَجَعَلَ فِيهَا رِجْسًا مِن بَشَرٍ فَنَزَلَ فِيهَا فَكَذَرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلْأُولَىٰ ۖ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ۚ فَفَضَّلَهُنَّ سَبْعَ سَعَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبُحٍ وَحِفْظٍ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ [التحفة: ٩-١٢].

المُعارضة الرابعة: مخالفتُهُ للأثارِ المُصرّحة بأنَّ أوّلَ أيّامِ الخلقِ الستة هو يوم الأحد^(٢)؛ وعلى ذلك نقلَ ابن جرير الطبري إجماعَ السلف^(٣)، ودلّت عليه أسماءُ أيّامِ الأسبوع: الأحد إلى الخميس.

وفي تقرير هذه المعارضات للحديث، يقول ابن تيمية:

«تَبَيَّنَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَأَنَّ آخَرَ مَا خَلَقَهُ هُوَ آدَمُ، وَكَانَ خَلْقُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ

(١) ذكرها المعلمي في «الأنوار الكاشفة» (ص/١٨٨-١٨٩).

(٢) انظر الآثار في ذلك عن ابن عباس، وعبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ومجاهد، والفسحاك، والشَّدي، وغيرهم، في: «جامع البيان» للطبري (١/٤٦٤) (١٢/٣٢٩) (٢٠/٣٨٢)، وأبو الشَّيخ في «المُعظمة» (٤/١٣٦١-١٣٦٥)، وانظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧/٢٣٦)، «والهداية والنهاية» لابن كثير (١/٣٣).

(٣) انظر «تاريخ الرسل والملوك» (١/٤٥).

المُخْتَلَف فيه يقتضي أَنَّهُ خَلَقَ ذَلِكَ فِي الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ؛ وَقَدْ رُوِيَ إِسْنَادٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا أَنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ^(١).

وقال أيضًا: «لَمَّا بَنَتْ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي الصُّحاحِ وَالسُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا، أَنَّ آدَمَ خُلِقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَيَّنَّتْ أَنَّهُ آخِرُ الْمَخْلُوقَاتِ بِلا نِزَاعٍ: عَلِمَ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ الْخَلْقَ كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَبِهَذَا التَّنْفِيلِ الْمُتَوَاتِرِ، مَعَ شَهَادَةِ مَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ، وَمُوَافَقَةِ الْأَسْمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: عَلِمَ ضَعْفُ الْحَدِيثِ الْمُعَارِضِ لِلذَّكَ.

مَعَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُتَعَارِضٌ فَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ بَيَّنَّ مَا يُوَافِقُ سَائِرَ الْأَحَادِيثِ مِنْ أَنَّ آدَمَ خُلِقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنَّهُ خُلِقَ آخِرَ الْخَلْقِ، وَمَعْلُومٌ بِنُصُوصِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْخَلْقَ كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ بِذِكْرِ الْخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ^(٢).

وقال ابن القيم عن يوم السبت: «لَمْ يَكُنْ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ تَخْلِيْقِ الْعَالَمِ، بَلْ ابْتِدَاءُ أَيَّامِ التَّخْلِيْقِ الْأَحَدِ، وَخَاتَمَتِهَا الْجُمُعَةُ، هَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْقُرْآنُ، وَاجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ تَخْلِيْقِ الْعَالَمِ سِتَّةٌ، فَلَوْ كَانَ أَوَّلُهَا السَّبْتُ، لَكَانَ سَبْعَةً؛ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: «خُلِقَ اللَّهُ الْتُّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ فَيَتَضَمَّنُ أَنَّ أَيَّامَ التَّخْلِيْقِ سَبْعَةٌ، وَالْقُرْآنُ يَرُدُّهُ^(٣).

وقال ابن كثير في الحديث: «فِي مَتْنِهِ غَرَابَةٌ شَدِيدَةٌ! فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ، وَفِيهِ ذِكْرُ خَلْقِ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ خُلِقَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ خُلِقَتِ السَّمَاوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ دُخَانٍ^(٤).

(١) قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص/١٨٨).

(٢) «بغية المرتاد» لابن تيمية (ص/٣٠٥).

(٣) «مبادئ الفوائد» (١/٨٥).

(٤) «الداية والنهاية» (١/٣٣).

وَأَمَّا الْفَرِيقُ الثَّانِي مِمَّنْ تَابَعَ مُسَلِّمًا فِي تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ:

فَكَانَتْ أَغْلَبُ أَجَوِبَتِهِمْ عَنِ الْمُعَارَضَاتِ السَّابِقَةِ مُنْهَصِرَةً فِي الْإِجَابَةِ عَنِ الْعِلَّةِ الْأَسَاسَةِ الْأُولَى، أَعْنِي بِهَا: «مُخَالَفَةُ الْحَدِيثِ لَعَدِيدِ أَيَّامِ الْخَلْقِ السَّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ»، وَهِيَ إِجَابَةٌ مِنْهُمْ تَمَثَّلُ فِي ذَاتِهَا تَوْجِيهًا لِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ، يَخْلُصُ النَّظَرُ فِيهَا إِلَى أَنَّهُمْ: يَجْعَلُونَ بَدْءَ الْخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَتَمَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَهَذِهِ سِتَّةُ أَيَّامٍ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، أَمَّا خَلْقُ آدَمَ ﷺ، فَيَجْعَلُونَهُ خَارِجًا عَنِ هَذِهِ الْأَيَّامِ السَّتَّةِ لِلْخَلْقِ؛ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ مِنْ وَجْهِ نَظَرِهِمْ.

مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي وَجْهِ هَذَا الْخُرُوجِ لِآدَمَ ﷺ عَنِ خَلْقِ الْأَيَّامِ السَّتَّةِ، عَلَى وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: فَيَذْهَبُ فِيهِ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ خَلْقَ آدَمَ ﷺ مُسْتَقْلِلٌ عَنِ خَلْقِ الْأَرْضِ، فَلَيْسَ هُوَ مِنْهَا، فَلَا يَكُونُ يَوْمُهُ مَعْدُودًا فِي الْأَيَّامِ السَّتَّةِ أَصْلًا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْوَجْهِ، يَقُولُ ابْنُ هُبَيْرَةَ (ت ٥٦٠هـ): «لَمَّا كُمِلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ كَمَا قَالَ ﷺ، وَاسْتَبَقَ أَمْرُ الدَّارِ، مُسْتَدْعِيَةً بِلِسَانِ حَالِهَا قَدُومَ السَّاكِنِ حِينَ تَهَيَّئَةُ الْأَسْبَابِ، وَالْفِرَاقَ مِنَ الرِّزْقِ وَالْمَرْكَبِ وَالرِّيَاشِ، وَتَبْيِينَ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُطْلَبُ: كَانَ خَلْقُ سَاكِنِ الدَّارِ أَبِي الْبَشَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ آخِرِ النَّهَارِ»^(١).

أَمَّا ابْنُ الْجَوْزِيِّ، فَرَأَاهُ أَنَّ أَصُولَ الْأَشْيَاءِ هِيَ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْأَيَّامِ السَّتَّةِ، وَلَيْسَ مُطْلَقُ الْأَشْيَاءِ، وَآدَمُ لَيْسَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ كَالْفَرْعِ مِنْ بَعْضِهَا، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ هَذَا شَارِحٌ لِمَا سَبَقَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هُبَيْرَةَ.

يَقُولُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «إِنْ قِيلَ: فَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي سَبْعَةٍ! فَالْجَوَابُ: أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا خُلِقَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْأَصُولُ خُلِقَتْ فِي سِتَّةِ، وَآدَمُ كَالْفَرْعِ مِنْ بَعْضِهَا»^(٢).

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (١٤٩/٨).

(٢) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٥٨٠/٣).

ولما بين هذين القولين من تشاكل، جَمَعَ بينهما الْمُعَلِّمِي فِي جَوَابٍ لَهُ عَلَى وَجْهِ خُرُوجِ آدَمَ ﷺ، وَزَادَ عَلَيْهِمَا: أَنَّ خَالِقِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ تَتَوَقَّفْ بَعْدَ الْإَيَّامِ السَّتَةِ أَصْلًا حَتَّى يُحْصَرَ خَلْقُ آدَمَ فِيهَا، فَاللَّهُ مَا زَالَ وَلَا يَزَالُ يَخْلُقُ، فَخَلَقَ آدَمَ كَانَ بَعْدَهَا، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ خَلَقَهُ كَانَ فِي الْإَيَّامِ السَّتَةِ فَقَطْ، حَتَّى يُقَالَ إِنَّهَا صَارَتْ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَبْعَةً.

يقول: «ليس في هذا الحديث أنه خلق في اليوم السابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدل على أن خلق آدم كان في الأيام الستة، ولا في القرآن ولا السنة ولا المعقول أن خالقِيَّةَ اللَّهِ ﷻ وَقَفَتْ بَعْدَ الْإَيَّامِ السَّتَةِ، بَلْ هَذَا مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ؛ وَفِي آيَاتِ خَلْقِ آدَمَ أَوَائِلَ الْبَقَرَةِ، وَبَعْضِ الْأَثَارِ، مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي الْأَرْضِ عُمَارٌ قَبْلَ آدَمَ عَاشُوا فِيهَا دَهْرًا، فَهَذَا يُسَاعِدُ الْقَوْلَ بِأَنَّ خَلْقَ آدَمَ مُتَأَخَّرٌ بِمَدَّةٍ عَنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١).

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي لَخُرُوجِ خَلْقِ آدَمَ عَنِ الْإَيَّامِ السَّتَةِ: فَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُم الْإَيَّامَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحَدِيثِ أَيَّامًا أُخْرَى غَيْرَ الْإَيَّامِ السَّتَةِ لِبَدْءِ الْخَلْقِ، وَإِنَّمَا هِيَ بَعْدَهَا! وَهَذَا مَا ارْتَأَاهُ الْأَلْبَانِيُّ بِقَوْلِهِ:

«إِنَّ الْإَيَّامَ السَّبْعَةَ فِي الْحَدِيثِ هِيَ غَيْرُ الْإَيَّامِ السَّتَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّ الْحَدِيثَ يَنْحَلُّ عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ الَّذِي أَجْرَاهُ اللَّهُ عَلَى الْأَرْضِ، فَهُوَ يَزِيدُ عَلَى الْقُرْآنِ وَلَا يَخَالِفُهُ، وَكَانَ هَذَا الْجَمْعُ قَبْلَ أَنْ أَقِفَ عَلَى حَدِيثِ الْأَخْضَرِ، فَلِذَا هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا كُنْتُ ذَهَبْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْجَمْعِ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ!»^(٢).

قلت: حديث الأخضر الذي عناه الألباني بالاستدلال:

ما رواه الأخضر بن عجلان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِي قَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩٠).

(٢) «مختصر العلو» (ص/١١٢).

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَوْمَ السَّابِعِ، وَخَلَقَ الثَّرِيَّةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالْجِبَالَ يَوْمَ الْاِحْدِ، وَالشَّجَرِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَالتَّنَّ (١) يَوْمَ الثَّلَاثَةِ، وَالتُّورَ يَوْمَ الْارْبِعَاءِ، وَالدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَآدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَخَلَقَ آدِمَ الْأَرْضَ أَحْمَرَهَا وَأَسْوَدَهَا، وَطَيَّبَهَا وَخَبِيثَهَا، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ ﷻ مِنْ آدَمَ الطَّيِّبَ وَالْخَبِيثَ (٢).

فهذه أَرْجُهُ جَوَابِ مَنْ صَحَّحَ الْحَدِيثَ، وَهِيَ تَنْحَصِرُ -كَمَا تَرَى- فِي الْإِجَابَةِ عَنِ الْعِلَّةِ الْأُولَى الرَّئِيسَةِ مِنْ عِلَلِ الْمَتْنِ، وَحَاصِلُهَا: خُرُوجُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الَّذِي خُلِقَ فِيهِ آدَمَ ﷻ مِنَ الْأَيَّامِ السَّتَةِ لَخَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وَأَمَّا عَنِ الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ خُلُوُّ الْحَدِيثِ مِنْ ذِكْرِ لَخَلْقِ السَّمَوَاتِ: فَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا الْمُعَلِّمِيُّ بِقَوْلِهِ: «الْحَدِيثُ وَإِنْ لَمْ يُضَلَّ عَلَى خَلْقِ السَّمَاءِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِذِكْرِهِ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ: التُّورِ، وَفِي السَّادِسِ: الدَّوَابِّ، وَحَيَاةِ الدَّوَابِّ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْحَرَارَةِ، وَالتُّورُ وَالْحَرَارَةُ مُصَدَّرُهُمَا الْأَجْرَامُ السَّمَاوِيَّةُ» (٣).

وَأَمَّا الْمَعَارِضَةُ الثَّلَاثَةُ، فِي أَنَّ خُلِقَ الْأَرْضُ فِي الْحَدِيثِ كَانَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، بَيْنَمَا صَرِيحُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا خُلِقَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ:

فَيَقُولُ الْمُعَلِّمِيُّ فِي جَوَابِهَا: «الَّذِي فِيهِ -يَعْنِي الْحَدِيثَ- أَنَّ خُلِقَ الْأَرْضُ نَفْسِهَا كَانَ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ كَمَا فِي الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ إِذْ ذَكَرَ خُلِقَ الْأَرْضُ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، لَمْ يَذْكُرْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ خُلِقَ التُّورُ وَالدَّوَابُّ، وَإِذْ ذَكَرَ خُلِقَ السَّمَاءُ فِي يَوْمَيْنِ، لَمْ يَذْكُرْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ لَمْ يُحْدِثْ فِي الْأَرْضِ شَيْئًا، وَالْمَعْقُولُ أَنَّهَا بَعْدَ تِمَامِ خَلْقِهَا أَخَذَتْ فِي التَّطَوُّرِ بِمَا أَوْدَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ لَا يُشْغِلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ» (٤).

(١) التَّنَّ: مَا يَقُومُ بِهِ الْمَعَاشُ وَيُصْلَحُ بِهِ التَّدْبِيرُ، كَالْحَدِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ وَالْخَشَاشِ، وَهِيَ حَشَرَاتُ الْأَرْضِ وَهَوَامِهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ يَحْصُلُ بِهِ صِلَاحٌ: هُوَ تَقَنٌ، وَمِنْهُ: إِتْقَانُ الشَّيْءِ أَيْ إِحْكَامُهُ،

انظر «المفهم» للقرطبي (٢٤/١٠).

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السنن الكبرى» (٤: التفسير، باب: سورة السجدة، رقم: ١١٣٢٨).

(٣) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩٠).

(٤) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩٠).

وَأَمَّا عَنْ الْمَعَارِضَةِ الرَّابِعَةِ؛ أَعْنِي مُخَالَفَةَ الْحَدِيثِ لِلْأَثَارِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ بَدْءَ الْخَلْقِ كَانَ الْوَاحِدَ:

فَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا الْمُعَلِّمِي بِأَن قَالَ: «الْأَثَارُ الْقَائِلَةُ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْوَاحِدِ: مَا كَانَ مِنْهَا مَرْفُوعًا فَهُوَ أَوْعَفُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِكَثِيرٍ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَرْفُوعِ، فَعَامَّتُهُ مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَكَعْبٍ، وَوَهْبٍ، وَمَنْ يَأْخُذُ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ»^(١).

وَأَمَّا تَيَمُّنُ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ مِنْ كَوْنِ دَلَالَةِ أَسْمَاءِ الْإَيَّامِ عَلَى أَوَّلِيَّةِ الْوَاحِدِ فِي أَيَّامِ الْخَلْقِ: فَقَدْ اسْتَعَانَ الْمُعَلِّمِي فِي الْجَوَابِ عَنْهَا بِقَوْلِ السُّهَيْلِيِّ (ت ٥٨١هـ): «لَيْسَ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْإَيَّامِ»^(٢) «وَالْاِثْنَيْنِ إِلَى الْخَمِيسِ مَا يَشُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّ أَوَّلَ الْأَسْبُوعِ الْوَاحِدَ، وَسَابِعُهَا السَّبْتُ، كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ، لِأَنَّهَا تَسْمِيَةٌ طَارِئَةٌ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَسْمَاءُهَا فِي اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ: شِيَارَ، وَأَوَّلَ، وَأَهْوَنَ، وَجِبَارَ، وَدِبَارَ، وَمُونَسَ، وَالْعَرُوبَةَ، وَأَسْمَاءُهَا بِالسُّرْيَانِيَةِ قَبْلَ هَذَا: أَبُورَجَادَ، هُوزَ، حَطِي، إِلَى آخِرِهَا.

وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهَا فِي الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْعَدَدِ لَقُلْنَا: هِيَ تَسْمِيَةٌ صَادِقَةٌ عَلَى الْمُسَمَّى بِهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَقَّةِ مِنَ الْعَدَدِ!

وَلَمْ يَسْمُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ إِلَى سَائِرِهَا إِلَّا حَاكِيًا لِلُّغَةِ قَوْمِهِ، لَا مُبْتَدَأًا لِتَسْمِيَتِهَا، وَلَعَلَّ قَوْمَهُ أَنْ يَكُونُوا أَخَذُوا مَعَانِيَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُجَاوِرِينَ لَهُمْ، فَأَلْقَوْا عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ اتِّبَاعًا لَهُمْ»^(٣).

وَذَهَبَ الْمُعَلِّمِي إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ الْآخِرِ فِي كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ، فَقَالَ: «تَسْمِيَةُ الْإَيَّامِ كَانَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ تَقْلِيدًا لِأَهْلِ الْكِتَابِ، فَجَاءَ الْإِسْلَامُ وَقَدْ اشتهرت

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩١).

(٢) كذا في المطبوع، وأو العطف هنا تقتضي سبق كلمة ساقطة في هذا الموضع، والسياق يدل على أنها (الواحد).

(٣) «الروض الأنف للسُّهَيْلِيِّ» (٤/٥٩).

وانتشرت، فلم يُرَ ضرورةً إلى تغييرها، لأنَّ إقرارَ الأسماء التي قد عُرفت واشتهرت وانتشرت لا يُعَدُّ اعترافاً لمناسبتها إما أخذت منه أو بُنيت عليه، إذ قد أصبحت لا تدلُّ على ذلك، وإنَّما تدلُّ على مُسمَّياتها فحسب، ولأنَّ القضية ليست ممَّا يجب اعتقاده، أو يتعلَّق به نفسه حكمٌ شرعيٌّ، فلم نَسْتَحِجَّ أن يُحْتَاطَ لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيَّام^(١).

وبعد؛

فقد لاحت أوجهُ معارضاَتِ الفريق الأوَّل للحديث بأدلتهم، وأعقبتها بأجوبةَ الفريق الثاني بتأويلاتهم، فآن أوان الشروع في نقدِ كلِّ مُعارضةٍ والجوابِ عنها كلِّ على جِدَّةٍ، لِيَتَبَيَّنَ وجهُ الصَّوابِ في الحديث على قدر المُستطاع، فأقول مُستعينًا بالله تعالى:

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩١).

المَطْلَب الثالث

بيان رُجحان قول المُنكرين لحديثِ خلقِ التُّربةِ يومَ السَّبْتِ
ونقدُ مُعارضاتهم في ذلك

أما من المعارضة الأولى: فإنَّ ظاهرَ الحديثِ مُفيدٌ لاستغراقِ الخَلْقِ سبعةَ
أيَّامٍ، وهو بهذا الظَّاهر خلافُ ما قرَّره القرآن من استيعابِ خلقِ السَّمَوَاتِ
والأَرْضِ وما بينهما في سِتَّةِ أَيَّامٍ.

وما أُجيبَ به على هذا من كونِ خلقِ آدمَ ﷺ خارجَ عن هذه الأَيَّامِ السَّتَّةِ:
فالتَّصَوُّبُ في ذلك أنَّ خلقَ آدمَ داخلٌ في أَيَّامِ التَّخْلِيْقِ هذه، وكان هو في
آخرِ أَيَّامِها، في آخرِ ساعاتِ يومِها، ليكونَ بهذا خاتِمَ الخَلْقِ، كما هو منطوق
الحديثِ نفسه!

والفصلُ في هذه المسألة مَرَدُّهُ إلى المُرادِ من لفظِ «الخلقِ» في الحديثِ،
والظَّاهرُ الجَلِيُّ من متنه: أنَّه إنَّما يبيِّنُ لتفصيلِ الخَلْقِ الأوَّلِ، أو إن شئتَ قُلْتَ
لتفصيلِ بَدْءِ الخَلْقِ لهذا العالَمِ المُشَاهَدِ أوَّلَ مرَّةٍ! وليس المقصودُ مُطلَقَ الخَلْقِ
الإلهيِّ، ففي هذا الحديثِ نفسه قد جُعِلَ لهذا الخَلْقِ ابتداءٌ -وهو السَّبْتُ- وجُعِلَ
لآخره انتهاءٌ -وهو الجمعة- كما تراه في قوله فيه: «... في آخِرِ الخَلْقِ»،
والآلف واللام هنا للعهد، وهذا يقتضي أنَّ هذا الخَلْقَ المَخصوصَ اكتمَلَ في
سبعةِ أَيَّامٍ حسبَ الحديثِ.

وبذا يظهر أنَّ الحديثَ حَمَلَ في طَيَّاتِ متنه ما يَنْقُضُه! -كما أشار إلى ذلك ابن تيمية- فإنه بَيَّنَّ ما يُوَافِقُ سائرَ الأحاديثِ من أنَّ آدمَ خُلِقَ يومَ الجمعة، وأنَّه خُلِقَ آخَرَ هذا الخلقِ الَّذي تَنَكَّلَمُ عنه؛ وبما أنَّ الخَلْقَ كانَ في سِتَّةِ أَيَّامٍ، فالقَرَضُ أن يكون ابتداء يوم الأحد لا السَّبْت! وفي ذلك دلالةٌ على ما وَقَعَ في الحديثِ من الغلطِ بذكرِ الخلقِ يومَ السَّبْتِ^(١)، ويدلُّ على أنَّ آدمَ داخلٌ في هذا الخلقِ الأوَّلِ في آخرها.

والقول بأنَّ خلقَ آدمَ ﷺ كانَ آخَرَ الأَيَّامِ السَّنة، هو المشهور أيضًا من مُعْتَقِدِ أَهْلِ الكِتَابِ، حتَّى كانَ هَدْيُ بن زَيْد^(٢) في جاهليَّته يُنشدُ في ذلك شعراً، يقول فيه:

قَضَى لِسِتَّةِ أَيَّامٍ خَلْقَهُ وكانَ آخِرَ شيءٍ صَوَّرَ الرَّجُلَا

وليس يعارض هذا التَّقريرَ قولهم: إنَّ خلقَ آدمَ ﷺ مُسْتَقْبَلٌ عن خلقِ الأرض، وأنَّه ليس منها، فلا يدخلُ بذلك في الأَيَّامِ السَّنة؛ فإنَّا نقول:

إنَّ هذا الَّذي قَدَّمُوهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلنِّزَاعِ! فلنسا نجادلُ في كونِ خَلْقِ آدمَ مِنْ جَمَلَةِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأرضِ أو لا، فإنَّا مُقَرِّونَ بعدمِ نسبتهِ إلى ذلك، كيف لا والسَّماءُ والأرضُ إِنَّمَا هُمَيَّنَا لِأَجَلِهِ! فهذا معلوم.

إِنَّمَا مَحَلُّ النِّزَاعِ الَّذِي يَنْبَغِي تَحْرِيره: هل خُلِقَ آدمَ داخلٌ في أَيَّامِ الخلقِ الأوَّلِيِّ أو لا؟ فنحن نقول بدخوله فيها، وأنَّه آخِرُ الخلقِ منها، مع قولنا بِتَقَدُّمِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأرضِ على خلقه.

فبان أنَّ ثَمَّةَ فَرْقٍ بَيْنَ القولِ بدخولِ آدمَ ﷺ في خَلْقِ السَّمَاوَاتِ والأرضِ -ولسنا نقول به- وبين دخولِ خَلْقِهِ ضَمَنَ الأَيَّامِ السَّنةِ في آخرها، وهذا ما نَدَّعي رُجْحَانَهُ.

(١) انظر «بغية المرتاد» لابن تيمية (ص/٣٥٥).

(٢) هدي بن زيد بن حمَّاد العبَّادي التُّخَيْمِي: شاعر من دهاة الجاهليَّين، كان قروياً من أهل الحيرة، فصيحاً، يحسنُ العربية والفارسية، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، ثُمَّ رُجِّعَ رسولاً إلى ملك الروم طياريسوس الثاني في القسطنطينية، مات (٣٦ ق.هـ)، انظر «معجم الشعراء العرب» (ص/١٦٨٨).

أما ما تَوَسَّلَ به ابنُ الجوزيَّ لإخراج آدم ﷺ مِنَ الْإِيَّامِ السَّنَةِ، مِنْ كَوْنِ
أَصُولِ الْأَشْيَاءِ هِيَ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْإِيَّامِ السَّنَةِ، وَلَيْسَ مُطْلَقَ الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّ آدَمَ
لَيْسَ أَصْلًا، وَإِنَّمَا فَرْعٌ مِنْهَا:

فَعَلَى التَّسْلِيمِ بِصِحَّةِ مُقَدِّمَتِهِ تِلْكَ، فَإِنَّ آدَمَ ﷺ أَصْلٌ لِلْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ،
لَا فَرْعًا لْجِنْسٍ آخَرَ

وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ فَرْعٌ مِنَ الْأَرْضِ، لِيُخْرَجَ مِنْ كَوْنِهِ أَصْلًا؛ فَإِنَّ لَازِمَهُ -حَسَبِ
قَوْلِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ- أَنْ تَخْرُجَ الْجِبَالُ هِيَ أَيْضًا مِنْ هَذِهِ الْإِيَّامِ السَّنَةِ، لَكَوْنِهَا فَرْعًا
عَنِ الْأَرْضِ! فَهِيَ أَثَرٌ لَتَدَاخِلَ صَفَائِحَ قِشْرَتِهَا! وَكَذَا فَلتَخْرُجَ كَثِيرٌ مِنْ أَقْوَاتِ
الْأَرْضِ مِنْ هَذِهِ الْإِيَّامِ السَّنَةِ، فَهِيَ فَرْعٌ عَنِ الْأَرْضِ أَيْضًا!

فَإِذَا عُلِمَ بَطْلَانُ هَذَا اللَّازِمِ، بَطُلَ بِهِ الْمَلْزُومُ الَّذِي أَرَادَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ
تَقْرِيرَهُ.

وَلَوْ أَنَّ ابْنَ الْجَوَازِيَّ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ أَبِي زَمَنِينَ (ت ٣٩٩هـ): «خَلَقَ اللَّهُ
أَصُولَ الْخَلْقِ فِي الْإِيَّامِ السَّنَةِ، وَخَلَقَ آدَمَ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ آخِرَ الْإِيَّامِ السَّنَةِ»^(١):
لَمَّا كَانَ لِقَوْلِهِ دَافِعٌ مِنْ جِهَةِ الظُّنَرِ؛ فَإِنَّ مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ أَبِي زَمَنِينَ هَذَا، أَنَّ أَصْلَ
«الْأَنْوَاعِ» لَا «الْأَشْيَاءِ» هِيَ الْمَخْلُوقَةُ فِي الْإِيَّامِ السَّنَةِ، وَالَّتِي هِيَ أَصُولُ الْمَوَاتِ:
كَالْمَعَادِنِ، وَالْأَثَرِيَّةِ، وَالسَّوَائِلِ، وَالْأَقْوَاتِ، وَأَصُولِ الْأَحْيَاءِ: كَالدُّوَابِّ،
وَالطُّيُورِ، وَالْحَيْثَانِ، وَالْجِنِّ، وَالْإِنْسِ، وَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ الْبَيِّنَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَكِينَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [سورة فاطر: ٣٨].

وَأَمَّا دَفْعُ الْمُعَلِّمِيِّ دُخُولَ خَلْقِ آدَمَ ﷺ فِي الْإِيَّامِ السَّنَةِ، بِكَوْنِ خَالِقِيَّةِ اللَّهِ
تَعَالَى لَمْ تَتَوَلَّفَ بَعْدَ الْإِيَّامِ السَّنَةِ، فَلَا يُحْضَرُ خَلْقُ آدَمَ فِيهَا:

فَقَدْ قَرَّرْنَا أَمَّا أَنْ لَا أَحَدٌ يُنْكَرُ خَالِقِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ الْإِيَّامِ السَّنَةِ، فَإِنَّ خَلْقَ
الْخَلَائِقِ سَبْحَانَهُ لَا نِهَائِيَّةَ لَهُ، لَكِنْ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ يُثَبِّتُ لِهَذَا الْخَلْقِ نِهَائِيَّةَ بَخْلَقِ
بِآدَمَ! فَعِلْمُنَا أَنَّ الْمَنْعِيَّ بِهِ خَلْقًا مَخْصُوصًا، وَهُوَ ابْتِدَاءُ خَلْقِ هَذَا الْعَالَمِ الْمَشْهُودِ
فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى هَذَا فِي مَا مَضَى.

(١) «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (٦٩/٥).

وأما استدعاء المُعلِّم لبعض الآثار الدالة على وجود عُمَارٍ للأرض قبل آدم عاشوا فيها دَهْرًا، في مقام الاحتجاج على أن خلق آدم متأخر بمدة طويلة عن خلق السموات والأرض: فقد قَدَّمنا أن تأخر خلق آدم ﷺ عن خلق السماء والأرض لا يُنْازَع فيه.

وأما ما ذَكَره من وجود آثار تفيد تعمير الجن في الأرض قبل آدم بدهر، ليخلص إلى إخراج خلق آدم من جملة الأيام الستة: فهذا الذي يستحق مناقشته بإسهاب، لأنه من ركائز من يجادل عن صحة هذا الحديث، فنقول في ذلك:

إن القول بسبقي أقوام من الجن إلى سُكْنَى الأرض قبل آدم بدهور، وإن كان هو قولاً شائعاً في كُتُب التفسير، خاصة عند آيات الخلق أوائل البقرة؛ فإنه يبقى من جملة الغيوب التي لم يُثبت فيها دليل صحيح صريح من كتاب أو سنة، فليس في هذا الباب على هذا حجة نقلية^(١).

وقد تَعَقَّب الطبري مثل هذا القول بكلام يحسن أن يكون قاعدة في قرائن الترجيح في التفسير، فقال: «.. إنما تركنا القول بالذي رواه الضحاك عن

(١) أقوى ما ورد في هذا الباب أثر لابن عباس يقول فيه: «لقد أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يدخلها أحد.. وقد كان فيها قبل أن يُخلق بالفي عام الجن بنو الجان، فافسدوا في الأرض، وسفكوا الدماء.. فلما أفسدوا في الأرض، بُعث عليهم جنوداً من الملائكة، فضربوهم حتى الحفروهم بجزائر البحور...».

أخرجه الحاكم في «المستدرک» (رقم: ٣٠٣٥) من طريق: أبي بكر ابن أبي شيبة، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن بكير بن الأحنس، عن مجاهد، عن ابن عباس، وقال الحاكم: «هذا إسناد صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

واختلف عن أبي معاوية فيه، فرواه عنه علي الطنافسي عند ابن أبي حاتم في «التفسير» (١/٧٧)، وسعدان بن نصر المحرمي عند قوام السنة في «الحجة» (١/٣٨٦)، بنفس الطريق الأول لكن عن عبد الله ابن عمرو، والأشبه بالضوابط عندي أن يكون عن ابن عمرو، لشهرته برواية الإسرائيلية.

نعم، روى الطبري هذا الأثر في «تفسيره» (١/٤٧٧) عن ابن عباس من طريق أبي زوق، عن الضحاك عنه، لكن الضحاك لم يسمع من ابن عباس، فهو منقطع، مع في الضحاك من كلام بعض أئمة التَّجْريح، وانظر تهذيب الكمال (١٣/٢٩٤).

ابن عباس، ووافقه عليه الربيع بن أنس، وبالأذي قاله ابن زيد في تأويل ذلك^(١)؛ لأنه لا خبر عندنا بالأذي قالوه من وجه يقطع مجيئه العذر، ويلزم سامعه به الحجة.

والخبر عما مضى وما قد سلف، لا يدرك علم صحته إلا بمجيئه مجيئاً يمتنع منه الشاغب والتواطؤ، ويستحيل منه الكذب والخطأ والسهو، وليس ذلك بوجود كذلك فيما حكاه الضحاك عن ابن عباس^(٢).

هذا؛ وقد استنبط بعض المحققين من نفس آيات الخلق التي في أوائل البقرة، والتي سبقت لأجلها تلك الآثار، من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ [البقرة: ٢٩-٣٠]؛ استنبط منها ما يدل على أولية آدم في سكنى الأرض بعد خلقها!

ذلك أن المتأمل في هذه الآيات، يخلص إلى أن القول بإعمار قوم للأرض قبل آدم ينافي هذا السياق القرآني، «لأن تعقيب ذكر خلقي الأرض ثم السماوات بذكر إرادته تعالى جعل الخليفة، دليل على أن جعل الخليفة كان أول الأحوال على الأرض بعد خلقها، فالخليفة هنا الذي يخلف صاحب الشيء في التصرف في مملوكاته، ولا يلزم أن يكون المخلوف مستقراً في المكان من قبل؛ فالخليفة آدم، وخلقته قيامه بتفويض مراد الله تعالى من تعميم الأرض...، وتلقين ذريته مراد الله تعالى^(٣).

قلت: وإن تقديم الجار والمجرور ﴿لَكُمْ﴾ المتعلق بالفعل ﴿خَلَقَ﴾ على المفعول به في الآية: فيه معنى الاختصاص أو السببية، أي: أن الله إنما خلق الأرض لأجلكم ولانتفاعكم أنتم^(٤).

(١) يعني تأويل قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ بأن آدم خلف الجن في تعميم الأرض.

(٢) «جامع البيان» (١/٥٠٠).

(٣) «التحرير والتنوير» (١/٣٩٩).

(٤) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (١/٢١٥).

فإذا كانت الأرض على هذا مخلوقة للإنس على وجه اليقظة أصالةً، فكيف يُقال بسبق غيرهم إلى الاستمتاع بها؟! ففي هذا مناقضة لتلك اليقظة والخصوصية، والله أعلم.

نعم؛ لا تُنكرُ بأنَّ الجَنِّ مخلوقةٌ قبل آدم، فهذا مُحكَّم التَّنْزيل؛ إنَّما الشَّأن في إثبات أنَّهم كانوا في الأرض على وجهٍ استحكموا فيها بما فيها، وعَمَّروا فيها أزماناً مُتطاولة، فهذا الَّذي يَعوِّزه الدَّلِيل.

هذا مع صرف نظرنا عن طبيعة مُدَد تلك الأَيَّام السُّتة وطولها الهائل، الَّذي لا يُمْنَع معه القولُ بسبق بعض المخلوقات على البعض الآخر بِمُدَّة هي في عرف البَشَر دهورٌ من الزَّمن.

وما لنا نذهب بعيداً في الاستدلال؟ وفي ظاهرِ حديث خلق الثَّربة نفسه ما يدلُّ على أنَّ خلقَ آدم ﷺ كان بعد خلق الأرض يومَ سابعةٍ

وفي تقرير هذا المعنى من الحديث يقول البِقَاعِيُّ (ت ٨٨٥هـ): «ما يُقال من أنَّه كان قبل آدم ﷺ في الأرض خَلْقٌ يَعْصُونَ، قَاسَ عَلَيْهِم الملائكة -عليهم السَّلام- حالَ آدم ﷺ، كلامٌ لا أصل له، والَّذي يدلُّ عليه حديث مسلم هذا - يعني حديث الثَّربة - كما ترى أنَّه أوَّل ساكني الأرض»^(١).

أقول: هنا قد ترى بعض مَنْ يُصَحِّح الحديثَ يَفَرُّ من لازم هذا الظَّاهر المُشْكِلِ على مذهبهم في تأخُّرِ آدم ﷺ عن خلق الأرض بِدُهور، بأنَّ يقول: إنَّ الجمعة المذكورة في الحديث ليست عَقَب يوم الخميس الَّذي قبله في الحديث، بل هي جمعةٌ أخرى مُستقلَّة، جاءت بعد تلك الأَيَّام بأزمانٍ مُديدة!

هذا التَّأويل المُتَكَلِّف تجده في مثل قول ثناء الله المظْهَرِيِّ (ت ١٢٢٥هـ)^(٢): «لا دليلَ في الحديث على أنَّ المُراد بالجمعة الثَّي خُلِقَ فيها آدم أوَّل جمعةٍ بعد

(١) «نظم الدرر» (١/٢٦٢).

(٢) محمد ثناء الله الهندي التامي الحسني العثماني المظْهري، من تلاميذ ولي الله الدهلوي، كان يُسمَّى (بهقي العصر) نظراً إلى بُحْره في الفقه والحديث، وله تفسير عظيم في أحاديث الأحكام، انظر ترجمته في «الإعلام» من في تاريخ الهند من الأعلام» للطالبي (٧/٩٤٢).

خلق الأرض، لعلَّ ذلك الجمعة بعد مُضيِّ الدهور! ولولا هذا التَّأويل لَزِمَ خُلُقُ السَّمَوَاتِ والأرضِ في سبعةِ أَيَّامٍ، والثَّابِتُ بالقرآنِ خُلُقُ السَّمَوَاتِ والأرضِ في سِتَّةِ أَيَّامٍ^(١).

ثمَّ قد يَسْتَشْهَدُونَ بقولِ ابنِ عَظِيَّةٍ في أَنَّ «الظَّاهِرَ مِنَ الْقَصَصِ في طِينَةِ آدَمَ: أَنَّ الجمعةَ الَّتِي خُلِقَ فِيهَا آدَمُ قد تَقَدَّمَتْهَا أَيَّامٌ وَجُمِعَ كَثِيرَةٌ»^(٢).

فنبذاً هنا بالجوابِ على كَلامِ المَظْهَرِيِّ، فنقول: لا ريبَ أَنَّ القولَ بما تأوَّل به الحديثَ بعيدٌ عن ظاهر الحديثِ، وسياقه يَأْبَاهُ.

نظير ذلك لو قُلْتُ: أتيتُ بلدةً كذا مُسَافِراً، فَنَجَوَلْتُ في أَزْقَتِهَا الاثْنَيْنِ، وَأَتَيْتُ مَتَاجِفَهَا الثَّلَاثاءِ، وفعلتُ كذا وكذا الأربعاء، وَخَزَمْتُ حَقِيبَتِي وَرَجَعْتُ الخَمِيسَ، فلن يُدْرِكْ سَلِيمُ البَدِيهَةِ مِن كَلَامِكَ إلَّا تَتَابَعَ هَذِهِ الأَيَّامُ! إِذْ هُوَ الْمُتَبَادِّرُ إِلَى الفَهِمِ ابتداءً، وَالظَّاهِرُ مِنْهُ، وَمَا كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى قَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ لِحَمَلِ مَعْنَى الكَلَامِ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَيْسَ لِمَنْ يَقُولُ بِمِثْلِ هَذَا فِي الْحَدِيثِ إلَّا الظَّنُّ.

ثمَّ يلزِمُهُ عَلَى كَلَامِهِ فَوْقَ هَذَا أَن يَكُونَ التَّخْلِيقُ الأوَّلُ ابْتَدَأَ السَّبْتَ، وَلَمْ يَنْتِهِ إلَّا بَعْدَ أَحْقَابٍ مِنَ الزَّمَنِ حِينَ خَتَمَهُ بِآدَمَ! وَلَا قَائِلٌ بِهَذَا فِيمَا أَعْلَمُ.

وَأَمَّا كَلَامُ ابنِ عَظِيَّةٍ عَنِ آثَارِ مُدَّةِ تَخْلِيقِ الطِّينَةِ:

فليس في هذا البابِ إلَّا الأثرُ المَرْوِيُّ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ رضي الله عنه قال: «إِنَّ اللَّهَ خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ رضي الله عنه أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ ضَرَبَ بِبَيْدَتِهِ فِيهِ...»^(٣).

(١) «التفسير المظهر» (١/٤٩).

وإلى مثل هذا التَّأويل نَحْنُ الْكَشْمِيرِيُّ فِي «فَيْصِ الْبَارِي» (٤/٣٤٠-٣٤١)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ لـ «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢/٢٣٢-٢٣٣ ط ابن الجوزي).

(٢) «المحرر الوجيز» (٥/٥).

(٣) رواه الفريابي في «القدر» (رقم: ١٠)، والأجري في «الشرية» (٢/٨٥٤، رقم: ٤٣١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/١٥٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٦٣)، وإسناده صحيح.

وقد كُفينا ردُّ هذا بما أجاب به البيهقي قال: «معلوم أنَّ سلمان رضي الله عنه كان قد أخذ أمثالَ هذا من أهل الكتاب حتى أسلمَ بعدُ، وروى ذلك من وجه آخر ضعيف عن التيمي مرفوعاً، وليس بشيء»^(١).

وأما جعلُ الألباني الأيَّامَ المذكورة في الحديثِ أيَّامًا أخرى غير الأيَّامِ السَّنة للتَّخليق، بل جعلها بعدها:

فبدع من القول لا سلف له فيه! فإنَّ كلَّ مَنْ تَقَدَّمه -سواء من مُصَحِّحي الحديث أو مُضعِّفيه- مُتَّفِقُونَ على تنزيل الأيَّامِ السَّنة في القرآن على هذه الأيَّامِ الواردة في هذا الحديث، ودونك كُتِبَ المُفسِّرين وشُراح الحديث لترى ذلك.

على أنَّ في الحديث نفسه ما يَرُدُّ فهمه ذاك! فقد ورد في نصِّه خلقُ الجبال، وهذه يَقيِنًا لم تُخلَق إلَّا في الأيَّامِ السَّنة لبدء الخليفة بنصِّ القرآن: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُءُوسًا مِنْ بَنِي آدَمَ وَكَرَّهَتْهَا الْجِنَّ وَالرُّجَمَ﴾ [فصلت: ١٠]^(٢).

أما ما استدلَّ به من حديث الأخضر على فهمه ذاك:

فغير سالم له ولا مُسلم، لأنَّ الأخضر بن عجلان خالف في سنده ومتنه الثقات من رِوَاة هذا الحديث عن ابن جريج، وهم: حجاج بن محمد المصيصي^(٣)، وهشام بن يوسف الصنعاني^(٤)، ومحمد بن ثور^(٥)، والصواب روايتهم عنه.

والأخضر صدوق نازل عن مرتبتهم في الضبط، فروايته بهذا السياق الشاذ عن المعروف من متن الحديث وسنده مردودة.

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (١٥١/٢).

(٢) وقد تدخل الأشجار المذكورة في الحديث في نصِّ الآية أيضًا إذا اعتبرناها من جملة الأقوات، وذلك كل ما يقرت الناس من الغناء، ويصلحهم من المعاش.

(٣) وعنه رِوَاة مسلم في «صحيحه».

(٤) وعنه رِوَاة ابن معين في «تاريخه - الدوري» (٥٢/٣)، رقم: (٢١٠).

(٥) وعنه رِوَاة الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٠٣/٣)، رقم: (٣٢٣٢)، وأبو الشيخ في «المعجم» (١٣٦٠/٤).

وحاصل القول من مناقشة الأجوبة على المعارضة الأولى: يتبين أنها لا تنهض لدفعها، فتكون بذا معارضةً صحيحة.

وأما عن المعارضة الثانية والثالثة للحديث؛ من دعوى خلوه من ذكر خلق السموات، وجعله خلق الأرض وما فيها في ستة أيام^(١):

فلا أراها تسلم من دفع بعض أجوبة المعلمي؛ وبيان ذلك في الآتي:
أن قول المعلمي عن الحديث: إنه «وإن لم ينص على خلق السماء، فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس: الثور...» مقال منه صحيح، فإن الثور مصدره الأجرام السماوية كما قال، وفيه أن الثور خلق في اليوم الخامس، وهو اليوم الموافق لبدء خلق السماء في القرآن أيضًا.

لكن قوله بعدها مشيرًا إلى خلق السموات: «... وفي السادس: الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة، والثور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية»: فمما لا يصلح للاحتجاج به على ما ادّعاء من تلك الإشارة، لأن الدواب وإن كانت حياؤها لا تستغني عن الثور والحرارة، فإن الشجر والنبات أحوج إلى ذلك منها، ومع ذلك قد ذكرت في اليوم الثالث يوم الاثنين، أي قبل خلق السموات بيوم كامل!

وأما دعوى استغراق خلق الأرض في الحديث ستة أيام:

فتلك معارضة لا تقوم على ساق، وقد أجاد المعلمي في ردّها، حين بين أن خلق الأرض نفسها في الحديث كان في أربعة أيام كما في القرآن، وأن خلق الثور والدواب خارج عن جملة ذلك، وأنه لا مانع من أن يحدث الله في الأرض شيئًا أثناء خلق السماء.

وأما عن المعارضة الخامسة؛ أعني مخالفة الحديث للآثار الدالة على أن ابتداء الخلق يوم الأحد:

فصحيح قول المعلمي أن ما كان منها مرفوعًا هو أضعف من هذا الحديث

(١) انظر «فيض القدير» للثناوي (٤٤٧/٣)، و«الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٨٨).

من جهة السُّنَد^(١)؛ لكن العبرة هنا ليست بأحد هذه الآثار! ولكن بمجموع هذه الآثار واستيفاضتها في عموم السُّلف^(٢)، ولأجلها نقل الطُّبري الإجماع عنهم في ذلك، وهو من في استقراء كلامهم، وتتبُّع مقالاتهم، حتَّى لم يُبالِ بخلاف ابن إسحاق لهم، لما استقرَّ عنده من اتِّفاق سواهم على أنَّ الأحد أوَّل الأيام الستة.

ولو سلَّمنا فرضًا باحتمالٍ خطأ الطُّبري في هذا الاستقراء: فلا أقلَّ أن يكون قولُ جُمليتهم الغالبة؛ وها هو ابنُ الجوزي: يعترف بنسبة القولِ بابتداء الخلق يوم الأحد إلى أكثرِ أهلِ التفسيرِ من السُّلف أيضًا^(٣)، مع كونه ممَّن يُصحِّح حديثَ خلق الثَّرية!

فكان مُجرَّد هذا الاتِّفاق من السُّلف كافياً للقُرشيِّ الحنفيِّ (ت ٧٧٥هـ) كي يُعلِّل حديثَ مسلم، فقال موجزًا: «... واتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ يَوْمَ السَّبْتِ لَمْ يَقَعْ فِيهِ خَلْقٌ، وَأَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ»^(٤).

وبهذا نعلم أنَّ ما زَعَمَهُ أبو بكر الأنباريُّ (ت ٣٢٨هـ) مِن اتِّفاقِ أهلِ العلمِ على أنَّ ابتداءَ الخلقِ كان يومَ السَّبْتِ^(٥) مُجرَّد دعوى غَلَطَ فيها ابنُ تيمية^(٦).

وأما دعوى المُعلِّمي أنَّ غيرَ المرفوعِ مِن تلك الآثارِ عامَّةٌ مِن قولِ عبد الله بن سلام، وكعب، وزُهَب، ومَن يأخذ من الإسرائيليات:

فقد قرَّنا آنفاً أنَّ معنى هذه الآثار قول عامَّة السُّلف من المُفسِّرين وغيرهم.

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٩٦).

(٢) قلت: يُنقل اللَّيْن بطريقين: إمَّا بالإسناد، أو بالثَّبُوع والانتشار بين طبقات الأئمة، ولو لم يأتِ في ذلك إسناد قائم، ومنشأ ذلك: عدم الحاجة إلى الثَّقَل بالطريق الأوَّل لشبوعه، فاستغني عنه، ومَن لم يدرك هذا المسلك عند العلماء أذاه إلى ردِّ بعض مسائل الثَّرية ولا بدَّ.

(٣) «زاد المسير» لابن الجوزي (٤/٤٦).

(٤) «الحواهر المضيئة» (٢/٤٢٩).

(٥) «الرُّأر» في معاني كلمات النَّاس» لابن الأنباري (٢/١٣٨).

(٦) «مجموع الفتاوى» (١٧/٢٣٧).

وعبد الله بن سلام عليه السلام قد صحَّ عنه بابتداء الخلق يوم الأحد، وختامه يوم الجمعة^(١)، وهو وإن كان ومَن أخذَ عن أهل الكتاب قبل إسلامه، فما كان لمثله -وهو صحابي كريم- أن يفتي على ذلك القول لو جاء عن الرسول ﷺ ما يناقضه! فضلاً عن أن يُقرَّ برواية ذلك للتابعين وهو من البواطل!

فتفهم أن ما دعاه إلى البقاء على هذا القول في بدء الخلق: ما فهمه من إقرار الشرع لذلك! وهذه نكتة لم أر من انتبه إليها، والله أعلم.

وكذا نقول في كعب الأحبار وروايته التي خالف بها ما نُسب إلى أبي هريرة رضي الله عنه من حديث خلق الثرب: لو علم كعب من صاحبه أبي هريرة رضي الله عنه رواية ما يناقض ما يعتقده ويرويه من بدء الخلق يوم الأحد^(٢)، ما بقي كعب على اعتقاده ذلك، ولما انشغل بروايته تلك بعد رواية أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

ومن لطيف ما رأيته يدل على أن ما يرويه أهل الكتاب في يوم ابتداء الخلق صحيحٌ يُصدِّقه الشرع: أن الله تعالى حين أبطل قولهم في السبت، إنما أنكر دعواهم أنه استراح فيه من الخلق، في حين لم يُنكر قولهم معه أن الخلق انقطع فيه! فبعد منه إقراراً لهم^(٣)، والله أعلم.

يقول قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَا مِنْ لُثُوبٍ﴾ [سورة فصلت: ٢٨]: «قالت اليهود: إن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ففرغ من الخلق يوم الجمعة، واستراح يوم السبت، فأكذبهم الله تعالى، وقال: ﴿وَمَا مَسَا مِنْ لُثُوبٍ﴾»^(٤)، أي: من إعياء

(١) أخرجه الطبري في «تاريخ الدول والملوك» (١/٣٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٤٩/٢-٢٥٠).

(٢) ين طريقين عن عبد الله بن سلام، وهو صحيح.

(٣) ومعروف أنهما كانا يتذاكران هذه السؤايل من الأخبار، وسألنا هذه من أمهاتها!

(٤) تماماً كما أنكر الله على الحامليين نسبة ما هم عليه من الفواحش إلى أمر الله، ولم ينكر عليهم نسبتها إلى إرب آبائهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا مَسُوا مَرَجَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا مَبْعَثًا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَةِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الاحزاب: ٢٨]، فافهم على الأولى بالسكوت عليها، وأنكر عليهم الثانية وشنع عليهم بسببها.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/٢٣٣)، والطبري في «تفسيره» (٢١/٤٦٦).

وَنَصَب؛ ومثله قال الصَّحاح^(١)، وأبو مجلز^(٢).

ومن عجيب قَدَرِ الله تعالى فينا وفي أهلِ الكتابين: أَنَّ اليهودَ استصحبوا نَعْتَ المغضوبِ عليهم في تعظيمهم للسَّبِّ، إذ جعلوه مُسْتَرَاخَ الرَّبِّ من الخلق - تعالى عن ذلك سبحانه-؛ واستصحبَ النَّصارى نَعْتَ الضَّلَالِ في تعظيم الأحد، إذ كان عندهم بدايةَ الخلق، وهل يُحتفلُ بشيءٍ لِنَوْهٍ بَدَأَ ولم يَسْتَمِمْ بعد؟!

وهَدَى الله المسلمين لِاتِّخَاذِ الجمعة عيدًا، إذ كان آخرَ يومٍ خَلَقَ الله فيه العالمَ، وكان فيه خلقُ أصلهم آدم ﷺ^(٣)!

وَأَمَّا تَبَيُّنُ هذه المعارضة؛ في دعوى دلالَةِ أسماءِ الأَيَّامِ عَلَى أَوَّلِيَّةِ الأحد في أَيَّامِ الخلق:

فكلام المُعلِّمي فيما تَعَقَّبَها به سَلِيم.

غير أَنَّ دعوى السَّهْلِيِّ بِأَنَّ تلكَ الأَسامي طارئةٌ عَلَى أَيَّامِ الأسبوعِ، وتعداؤه لأَسامِها القديمة عند العرب: وإن كان قولًا صَحِيحًا مِنْ حَيْثُ التَّارِيخِ، لكن يُشْكَلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَرَبَ كانوا أَيْضًا يُسَمُّونَ الْأَحَدَ (أَوَّلَ)^(٤) كما ذَكَرَهُ السَّهْلِيُّ نَفْسَهُ عَنْهُمْ؛ وَيَجْعَلُونَهُ أَوَّلَ أَيَّامِ الْأَسْبُعِ! فَإِنَّمَا أَنَّهُمْ تَبَعُوا فِيهِ أَهْلَ الْكِتَابِ بِخُصُوصِهِ لِأَسْبَابٍ غَيْرِ مَعْرُوفَةٍ^(٥)، أَوْ تَكُونُ التَّسْمِيَةُ اثْبَتَتْ عَلَى مَا بَقِيَ فِيهِمْ مِنْ أَثَارَةِ أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ.

ثُمَّ قَوْلُ السَّهْلِيِّ فِي أَسْمَاءِ الْأَيَّامِ: «لَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهَا فِي الْقُرْآنِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْعَدَدِ، لَقُلْنَا: هِيَ تَسْمِيَةٌ صَادِقَةٌ عَلَى الْمُسَمَّى بِهَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ، وَلَيْسَا مِنَ الْمُشْتَقَّةِ مِنَ الْعَدَدِ»:

(١) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦٠٩/٧) منسوبةً لتفسير ابن المنذر.

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥١١/٨).

وأبو مجلز: هو لاحق بن حميد بن سعيد البصري، ويقال: شعبة السُدُوسِي، إمام ثقة من أواسط التابعين، توفي (١٠٦هـ أو نحوها)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٥٥/٣٤).

(٣) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٣٧/١٧)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١١٩/٨).

(٤) انظر «النكت والعيون» للماوردي (٩/٦).

(٥) انظر «التحرير والتنوير» (٢٨/٢٢١).

يُشَكِّلُ عليه أَنَّ السَّبْتَ وإن لم يُشَتَّقْ مِنَ العدد، فهو مُشْتَقٌّ مِنْ معنى القَطْع والسُّكُون^(١)! يُقال: سَبَّتَ الشَّيْءَ، إذا قَطَعَهُ^(٢)، ويُقال: أَسَبَّتَ الْحَيَّةُ: إذا أَطْرَقَتْ لا تَتَحَرَّكُ^(٣)، وعليه سُمِّيَ يَوْمُ السَّبْتِ سَبْتًا: لأنَّ الله قَطَعَ خَلْقَ الْعَالَمِ وَفَرَّغَ مِنْهُ فِيهِ^(٤).

فلو أنزلنا على أَصْلِ تَسْمِيَةِ السَّبْتِ دَعْوَى السُّهْلِيِّ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَيَّامِ الْمُشْتَقَّةَ مِنَ العدد لو ذُكِرَتْ فِي الْقُرْآنِ لَكَانَتْ «التَّسْمِيَةُ صَادِقَةً عَلَى الْمُسَمَّى بِهَا»، فَإِنَّ يَوْمَ السَّبْتِ قَدْ ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ، فَتَسْمِيَتُهُ عَلَى هَذَا صَادِقَةٌ عَلَى الْمُسَمَّى بِهِ! إِذْ يَتَضَمَّنُ قَطْعَ الرَّبِّ لِلتَّخْلِيْقِ فِيهِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ بَدْءُ التَّخْلِيْقِ فِي الْاَحَدِ.

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ مِنْ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْمَنَاقِشَاتِ أَنْ نَقُولَ خَتَامًا:

إِنَّ حَدِيثَ «خَلَقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ» قَدْ وُجِّهَتْ لَهُ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ أَرْبَعُ مُعَارَضَاتٍ تَطْعَنُ فِي مَتْنِهِ ذَكَرْتَهَا تَبَاعًا: صَحَّتْ مِنْهَا الْمَعَارِضَةُ الْأُولَى، فَلَمْ تُزَحْزَحْ بِجَوَابٍ مَكِينٍ، وَانْدَفَعَتْ عَنْهُ الْمَعَارِضَةُ الثَّالِثَةُ، لَوْ هَاتِيهَا الْبَيِّنُ لِلنَّاظِرِ فِيهَا، أَمَّا الْمَعَارِضَتَانِ الثَّانِيَةُ وَالْآخِرَةُ: فَفِيهِمَا مَا يَسْلَمُ، وَفِيهَا مَا فِيهِ نَظَرٌ.

وإن كانت المعارضة الأولى كافيةً في إسقاط الحديث وردّه بالنكارة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري (٢٦٨/١٢)، و«الزَّاهِر» للأباري (١٣٧/٢).

(٢) «تاج العروس» للزبيدي (٥٣٤/٤).

(٣) «المعجم الاشتقاقي المؤصل» لد. محمد حسن جبل (٩٤٦/٢).

(٤) انظر «جامع البيان» للطبري (٦٦/٢)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (١٢٥/٣)، و«النكت والعيون» للماوردي (١٣٥/١).

قلت: ولا يختلف هذا المعنى المقصود إن قيل بالقول الآخر في أصل التسمية: أَنَّ الْيَهُودَ يَسْبِتُونَ فِيهِ، أَي يَقْطَعُونَ فِيهِ الْأَعْمَالُ. كما تراه في «النُّكْتِ وَالْعَيُونِ» (١٣٥/١). لأنهم لم يفعلوا ذلك أصلاً إلا بعد اعتقاد تعظيمه أَنَّ قَطَعَ اللهُ فِيهِ الْخَلْقَ! وَجَعَلَهُ مُسْتَرَحًا لَهُ، وَأَتَرَمَّ بِأَخَوَاهُ كَذَلِكَ، فَمَرَدُّ هَذَا إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ لِلتَّسْمِيَةِ.

لكن يبقى إشكال مهمٌ يَعتري تعليلَ هذا الحديث؛ وهو:
هل يكون حديث خلق الثَّربة بهذا مِنْ قَبيل الإِسْرَائِيلِيَّات، مع أَنَّهُ في
«صحيح مسلم»؟

والجواب: كَلَّا!

بل مُجَرَّد غَلَطٍ مِنْ أَحَدِ رُؤَاتِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الإِسْرَائِيلِيِّينَ أَنفُسَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى
أَنَّ الخَلْقَ ابْتَدَأَ الْأَحَدُ، وَانْتَهَى الْجُمُعَةُ، «وَعَلَيْهِ بَنَوْا قَوْلَهُمْ فِي السَّبْتِ»^(١)، وَلَيْسَ
فِي شَيْءٍ مِنْ صُحُفِهِمْ أَنَّ ابْتِدَاءَ الخَلْقِ كَانَ يَوْمَ السَّبْتِ، كَمَا فِي مَتَنِ هَذَا
الحديث.

وَكَعْبُ الْأَحْبَارِ الَّذِي يَنْسِبُ إِلَيْهِ الْبَعْضُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ -بِتَخْرِيجِ أَنَّ الرَّاوِيَّ
أَخْطَأَ بِرَوَايَتِهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعَةً، وَكَانَ الْفَرَضُ أَنْ تَكُونَ عَنْ كَعْبِ-
الْمَعْرُوفِ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ: أَنَّ مُبْتَدَأَ الخَلْقِ كَانَ الْأَحَدُ لَا السَّبْتِ^(٢)! فَيَكُونُ بِهَذَا بَرِيئًا
مِنْ نَسِبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى مَقُولِهِ، وَنَسِبَةُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمَتَأَخِّرِينَ ذَلِكَ إِلَيْهِ غَلَطٌ، كَابْنِ
تَيْمِيَّةَ^(٣)، الْقَاسِمَ^(٤)، وَابْنَ كَثِيرَ^(٥)، وَالْمُنَاوِيَّ^(٦)، وَتَبِعَهُمْ بَعْضُ مُخَرِّجِي السُّنَنِ مِنْ
الْمُعَاصِرِينَ^(٧).

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٨٩).

(٢) انظر «زاد المسير» لابن الجوزي (٢/١٢٧).

وَمَا رُوي عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَخْرَجَهُ وَكَبَحَ فِي «نسخته عن الأعمش» (رقم: ٣٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرِيُّ فِي
«تفسيره» (٥/٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المصنف» (٧/٢٦٩): عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ كَعْبِ
قَالَ: «بَدَأَ اللَّهُ بِخَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَوْمَ الْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَالْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ، ثُمَّ
جَعَلَ مَعَ كُلِّ يَوْمٍ سَنَةً»، وَهَذَا سَنَدٌ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْأَعْمَشِ وَأَبِي صَالِحٍ، إِذْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، وَانْظُرْ
«تهذيب التهذيب» (٤/٢٢٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/١٨).

(٤) «المنار المنيف» (ص/٨٤-٨٥).

(٥) «تفسير القرآن العظيم» (١/٢١٥).

(٦) «فيض القدير» (٣/٤٤٧).

(٧) كَشَيْبِ الأَرْنَؤُوطِ فِي تَخْرِيجِ «مسند أحمد» (١٤/٨٢)، وَمُحَقِّقَا «الطُّبُورِيَّاتِ» لِأَبِي طَاهِرِ السَّلْمِيِّ
(٢/٣٤٧).

وكان من اشهر عُمَدِ هؤلاء في نسبة هذا الخبر إلى كعب: قول البخاري في ترجمته لأَيُّوب بن خالد الأنصاري: «وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الثُّرْبَةَ يَوْمَ النَّبْتِ».

وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح^(١).
فَقَهَّمُ الْبَعْضُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: وَرَوَى حَدِيثَ خَلْقِ الثُّرْبَةِ يَوْمَ النَّبْتِ بِإِسْنَادٍ آخَرَ وَقَفَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ، يَنْمِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ وَلَا يَرْفَعُهُ، فَرَّجَحُوهُ عَلَى إِسْنَادِ مُسْلِمِ الْمَرْفُوعِ! مَعَ جَهْلِهِمْ بِحَقِيقَتِهِ، تَقْلِيدًا لِلْبُخَارِيِّ.
لَكِنْ يُشَكِّلُ عَلَى مُسْلِكِهِمْ هَذَا فِي التَّعْلِيلِ: كَوْنُهُ تَرْجِيحًا لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْإِسْنَادِ عَلَى مَعْلُومٍ مِنْهُ! فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبٍ، لَا نَعْلَمُ إِسْنَادَهُ لِنَتَحَقَّقَ مِنْ صَحَّتِهِ، وَالْأَصْلُ اعْتِمَادُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْأَسَانِيدِ حَتَّى يُكْشَفَ مَا خَفِيَ مِنْهَا^(٢).

وما يزيد فهمهم لكلام البخاري إشكالاً: ما سبق تقريره من أن المحفوظ عن كعب خلاف ما في حديث خلق الثربة، أي أنه يقول بأن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب قاطبة!

فمن أين سيأتي البخاري برواية عن كعب تناقض هذه الحقيقة؟
لقد حاول المعلمي التماس عذر للبخاري في هذا المسلك الغريب من الترجيح، حين قال: «مُؤَدَّى صَنِيعِهِ أَنْ يَحْدُسَ أَنَّ أَيُّوبَ أَخْطَأَ، وَهَذَا الْحَدْسُ مَبْنِي عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُور:

الْأَوَّلُ: اسْتِنْكَارُ الْخَبَرِ لِمَا مَرَّ.
الثَّانِي: أَنَّ أَيُّوبَ لَيْسَ بِالْقَرِيِّ، وَهُوَ مُقِلٌّ، لَمْ يُخْرِجْ لَهُ مُسْلِمٌ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ!.. وَتَكَلَّمَ فِيهِ الْأَزْدِيُّ، وَلَمْ يُنْقَلْ تَوْثِيقُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ ذَكَرَهُ فِي «ثِقَاتِهِ»، وَشَرَطَ ابْنَ حَبَّانَ فِي التَّوْثِيقِ فِيهِ تَسَامُحَ مَعْرُوفٍ.

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/٤١٣).
(٢) ولذا قال الألباني مُتَعَبِّدًا بِكَلَامِ الْبُخَارِيِّ فِي «السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٤/٤٤٩): «وهذا كسابقه. يعني أنه مُرَدَّدٌ، مِنْ هَذَا الْبَعْضِ؟ وما محلّه في الضبط والجفظ حتّى يُرْجَحَ عَلَى رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ؟»

الثالث: الرواية التي أشار إليها بقوله: «وقال بعضهم»، وليته دَكرَ سندَها ومتنها، فقد تكون ضعيفة في نفسها، وإنما قويت عنده للأمرين الآخرين، ويدلُّ على ضعفها أنَّ المحفوظ عن كعب، وعبد الله بن سلام، ووهب بن منبه، ومن يأخذ عنهم: أنَّ ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم، .. فهذا يدفع أن يكون ما في الحديث من قول كعب^(١).

غير أنَّ هذا الكلام لا يُزيلُ الإشكالَ الثاني، وهو: أنَّ المشهور عن كعب خلاف حديث خلق الثَّربة، فكيف ينسبُه البخاريُّ إليه؟

والذي تبدَّى لي من كلام البخاريُّ وجه آخر من التأويل، أزعَمُ أنَّه أقرب ما تحمّل عليه مقالته السالفة، أقول فيها مُستهدياً بالله:

إنَّ البخاريَّ لا يعني أنَّ الخبر الَّذي قال فيه: «وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب»: هو بنفسه متن حديث خَلقِ الثَّربة! فليس يُعرَف لهذا الحديث في كلِّ صحائف الدنيا غير الإسناد الَّذي ساقه مسلم له عن أيوب بن خالد! وليس لمثل البخاريُّ في سبعة عليه وإطلاعه أن يجهل أنَّ كعباً لا يقول بما في متنه من ابتداء الخلق يوم النَّسَب.

إنما أراد البخاريُّ بقوله ذاك: ما يدخلُ في جملة أخبار هذا الباب الَّذي يندرج فيه حديث مسلم ولو اختلف في متنه، مادام موضوعها واحداً - والله أعلم -؛ ما يعنيه المُحدِّثون بقولهم: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ من الصحابة ..»، أي أنَّ موضوع حديث ما قد وُرد فيه أحاديث أخرى عن فلانٍ وفلانٍ، وهذه الأحاديث قد تختلف لفظاً ومعنى، وأمثلة ذلك واضحة في «جامع الترمذي»^(٢).

فعلى هذا، يكون متنُ الخبر الَّذي عناه البخاريُّ، والَّذي قد عَراه هو إلى أبي هريرة عن كعب الأحبار، لا يطابق متن حديث مسلم في خلقِ الثَّربة يوم

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٨٩).

(٢) انظر مثلاً له في «مرحة الألباب في قول الترمذي وفي الباب» لحسن الوائلي (١٦٣٣-١٦٣٧).

الخلق الأول، وانتهاءً بخلق آدم.

هنا يُقال: وهل يوجد خَبَرٌ آخر يرويه أبو هريرة عن كعب في بدء الخلق ونهايته غير ما في مسلم؟

أقول: نعم، أحدس أن يكون مُراد البخاري: ما رواه أبو هريرة عن كعب بعد أن قال له: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ وَغَابَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، فقال كعب: «نعم، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ يَوْمَ الْأَحَدِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجُمُعَةِ، فَخَلَقَ آدَمَ آخَرَ سَاعَاتِ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(١).

فكَانَ الْبُخَارِيُّ يَقُولُ: إِنَّ الْأَصَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْهُ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَوْلُ كَعْبٍ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ. فكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَشِيرَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ حَدِيثَ أَيُّوبَ مَعْلُولٌ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَصُحُّ.

الثانية: أَنَّ الْأَصَحَّ فِي مَتْنِ الْخَبَرِ مَا جَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبٍ فِي أَنَّ ابْتِدَاءَ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ.

فإِنْ قِيلَ: إِنَّ مَا حَدَّثْتَهُ مِنْ خَبَرِ كَعْبٍ هَذَا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ! فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ الْبُخَارِيُّ أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ الثُّرَيَّةِ؟

قلت: الحديث أخرجه ابن سلام قال: حَدَّثَنَا عِثْمَانُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، أَنَّ إِبْنًا الْخَلَّافِ فِي يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ، وَشَيْخَهُ عِثْمَانُ، وَهُوَ الْأَخْنَسِيُّ.

فَأَمَّا يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ: وَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي حِفْظِهِ، فَقَدْ مَثَى حَالَهُ آخَرُونَ، وَأَعْدَلَ الْأَقْوَالِ فِيهِ مَا قَالَهُ أَبُو زُرْعَةَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، رَبُّمَا وَهَيْم»^(٢). وَأَمَّا عِثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيُّ: فَالْبُخَارِيُّ وَثَّقَهُ، وَهَذَا الْمُهْمُّ لَدَيْنَا^(٣).

(١) تفسير يحيى بن سلام، (٢٩٢/١).

(٢) «الضمفاء» له (٣٣٩/٢)، وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١٥٥/٩): «صدوق»، وَثَّقَهُ ابْنُ حَاتِمٍ (٢٦١/٩) وقال: «رَبُّمَا أخطاء».

(٣) وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، انظر «التهديب» لابن حجر (١٥٢/٧).

فيكون هذا الإسناد مُحْتَمِلًا لِلتَّحْسِينِ عند البخاري، مع ما يَشْهَدُ لمتنه من أحاديث أخرى، وقد مرَّ ما رواه أبو صالح عن كعب في ما يوافق ذلك.

وعلى فرضِ ضَعْفِهِ، فَإِنَّ البخاريَّ قال: «.. هو أَصَحُّ»، ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون صحيحًا في نفسه، ولكن من باب: (أصحُّ ما في الباب)؛ ومع ما في متن حديث الثُّرْبَةِ من نكارة اقتضت عنده تخليط روايه في سنده ومتنه^(١)، استوجب تغليب غيره عليه.

(١) ومؤدَّى صَنِيعِ البخاريَّ في تغليطه لحديث الثُّرْبَةِ في ترجمته أيوب بن خالد: أن يحدِّسَ أَنَّهُ هو مَنْ أعطاه فيه، وشأن الغلط في المتن أن يُنَاطَ بأوهى حلقة في الإسناد، ولعلَّ إدراج البخاريَّ لهذا المثال وحده لِمَا اسْتَنَكَرَ عَلَى أَيُّوبَ في ترجمته الموجزة له فيه إشارة إلى شيء في ضبطه، فَإِنَّ مَنْ شأن البخاريَّ أن لا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدلَّ على واهن روايه» كما قرَّر المعلمي في مقدمة تحقيقه لـ «الفوائد المجموعة» (ص/ ١٨٠).

فأيوب ليس بالقويِّ باعتراف المُعَلِّمِي، وهو مُقَلٌّ، لم يُخْرِجْ له مسلم إلا هذا الحديث؛ وليس خُذُّهُ أن يحتج به في الصحيح، ولم يُنْقَلْ له توثيقٌ مُعْتَبَرٌ، بل قال الأزدي: «أيوب بن خالد ليس حديثه بذلك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه» اهـ «التهذيب» (٤٠١/١).

فلأجل هذا كلُّه قال عنه ابن حجر في «التَّحْقِيبِ»: «لَيْسَ الحديث».

ورَدُّ الألباني في «سلسلته الصحيحة» (٤٥٠/٤) لكلام الأزدي في أيوب، بدعوى ضَعْفِهِ هو في نفسه عند المُحَدِّثِينَ، لا يُلْجَأُ له على إطلاقه، فَإِنَّ ضَعْفَ الأزديِّ يُحْمَلُ على أحواله خاصَّة لا مطلقًا، وهو من أئمة الاجتهاد في الجرح والتعديل، وأقواله في الرجال مقبولة في الجملة، فَإِنَّهُ لم يُعْتَقَبْ فيما انفرد به إلا بأقل من نصف المُشْرِ من مجموع أقواله فقط، وانظر بحثًا مُحْكَمًا في التَّدْبِيلُ لهذا التَّحْقِيرِ بعنوان: «أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل» لعبد الله مرحول السَّوَالِمَة، منشور في مجلة جامعة الملك سعود بالرياض (٤٢٩/٢-٤٣٦)، بتاريخ ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

ولئن نحو من نتاجه فيه وصل الطالب عمرو حلمي في رسالته للماجستير المُقَدِّمَة في جامعة الأزهر، بعنوان: «أقوال الإمام أبي الفتح الأزدي في الجرح والتعديل»، والمنشور مُلَخَّصُهَا في عدد شَوَّال ١٤٣٨هـ من مجلة «الأزهر» (ص/ ٢٠٧١-٢٠٧٧).

وقد قَدَّسْنَا أَنَّ أَيُّوبَ لم يُوثَّقْ توثيقًا يُعْتَدُّ به، فأولُّنَها إصمال كلام الأزديِّ فيه بِذَلَا من إعماله، خاصَّة أَنَّهُ يُقَلُّ حكته عن غيره لا عن نفسه فقط، ولو فرضنا سقوط قول الأزديِّ، فَإِنَّ مَا مَرَّ من حاله يُبَيِّنُ عن عدم حُجِّيَّتِهِ إذا انفرد، خصوصًا إذا جاءنا بمنى مُتَّخِذَةً بالإشكالات، كحديث خلق الثُّرْبَةِ هذا، فلا يُقْبَلُ منه بحال، والله تعالى أعلم.

هذا الذي أراه في توجيه كلام البخاريّ، فإنني على اعتقاد بأنّ مثله لا يُصحّح نسبة الكلام إلى مَنْ يُعلّم نأيه عنه يقيناً.

ولعلّ هذا المُلحظ نفسه هو ما به اطمأنت نفس مسلم لتصحيح الحديث! ذلك أنّه علّم أنّ خبرَ خلقِ التربة لا يقول بمثله كعب، فكأنّ الشبهة انتفت عنه في الحديث أن يغلط فيه الراوي فيجعله عن أبي هريرة بينما هو عن كعب! حيث أنّ كعباً لا يقول بمثلي متينه أصلاً! فتمحّض عنه أنّه عن أبي هريرة مرفوعاً؛ مع تاويل مسلم للمتن على وجهٍ يراه غير مُناقضٍ للأصول، كما قد أشرنا إليه.

ومع كلّ ما قلته: يبقى كلام البخاريّ مزلةً أفهام، مُحتملةً عندي، والمَقام لا يتسع لِبسطها بأكثر من هذا؛ وكفيّنا القطع بأنّ الحديث أشدّ ما يُقال فيه: أنّه غلط من الراوي، وليس هو من الإسرائيليات في شيء، والله تعالى أعلم.

المبحث السابع

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الجساسة

المطلب الأول سوق حديث الجساسة

عن عامر بن شراحيل الشَّعْبِيّ، أَنَّهُ سَأَلَ قَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ -أُخْتُ الصَّحَّاحِ
بْنِ قَيْسٍ- وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ، فَقَالَتْ: حَدَّثَنِي حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تُسَيِّدِيهِ إِلَى أَحَدٍ غَيْرِهِ.

فَقَالَتْ: «لَيْنٌ شَيْتٌ لَأَفْعَلَنَّ، فَقَالَ لَهَا: أَجَلٌ، حَدَّثَنِي . . .»
فَذَكَرَتْ لَهُ قِصَّةَ بَأْيِهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَاعْتِدَادَهَا عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، ثُمَّ
قَالَتْ:

«فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي، سَمِعْتُ نِدَاءَ الْمُتَنَادِي مُتَنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُتَنَادِي:
الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكُنْتُ فِي
صَفِّ النِّسَاءِ الَّتِي تَلِي ظُهُورَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، جَلَسَ عَلَى
الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «لَيَلَزَمَ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَذَرُونَنِي لِمَ
جَمَعْتُكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَغْلَمُ، قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ فِرَاقِي
وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لِأَنَّ تَوْبَتَنَا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلَانِ نَضْرَانِيَّ، فَجَاءَ قَبَائِعُ،
وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَالِ: حَدَّثَنِي أَنَّهُ
رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بِخَرِيْقٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَحْمٍ وَجَدَامَ، فَلَمَبَ بِهِمُ الْمَوْجُ شَهْرًا

فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَرْفَعُوا^(١) إِلَى جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، فَجَلَسُوا فِي أَقْرَبَ^(٢) السَّفِينَةِ، فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبَ^(٣) كَثِيرِ الشَّعْرِ، لَا يَذْرُونَ مَا قُبْلَهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثَرَةِ الشَّعْرِ، فَقَالُوا: وَتِلْكَ! مَا أَنْتِ؟

فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ.

قَالُوا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟

قَالَتْ: أَيُّهَا الْقَوْمُ! انْظُرُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّبْرِ؛ فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ.

قَالَ: لَمَّا سَمِعْتُ لَنَا رَجُلًا، فَرَقْنَا مِنْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً؛ قَالَ: فَانْظُرْنَا سِرَاعًا حَتَّى دَخَلْنَا الدَّبْرَ؛ فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا، وَأَشَدُّهُ وَثَاقًا، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ.

قُلْنَا: وَتِلْكَ! مَا أَنْتِ؟

قَالَ: قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَى خَبْرِي، فَأُخْبِرُونِي: مَا أَنْتُمْ؟

قَالُوا: نَحْنُ أَنْاسٌ مِنَ الْعَرَبِ رَكِبْنَا فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ، فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ، فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجُ شَهْرًا، ثُمَّ أَرْفَعْنَا إِلَى جَزِيرَتِكَ هَذِهِ، فَجَلَسْنَا فِي أَقْرَبِهَا، فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ، فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبَ كَثِيرِ الشَّعْرِ لَا يُدْرَى مَا قُبْلُهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثَرَةِ الشَّعْرِ، فَقُلْنَا: وَتِلْكَ! مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ، قُلْنَا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَتْ: اغْمِثُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّبْرِ^(٤)؛ فَإِنَّهُ إِلَى خَبَرِكُمْ بِالْأَشْوَاقِ، فَأَقْبَلْنَا إِلَيْكَ سِرَاعًا، وَفَرَعْنَا مِنْهَا، وَلَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً.

(١) أَرْفَعُوا: يُقَالُ أَرْفَعْتُ السَّفِينَةَ: إِذَا قَرَّبْتَهَا مِنَ الشَّطْرِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تُشَدُّ فِيهِ الْمَرْفَأُ، انْظُرِ «الْنَهَابَةَ فِي غَرْبِ الْحَدِيثِ» (٢/٢٤٩).

(٢) أَقْرَبُ - بِضَمِّ الرَّاءِ -: سَفِينٌ صَغِيرَةٌ تَكُونُ مَعَ السَّفِينِ الْكَبِيرِ كَالْجَانِبِ لَهَا، يَتَصَرَّفُ فِيهَا الرِّكَابُ لِقِيَامِهِمْ حَوَائِجَهُمْ، وَاحِدُهَا: قَارِبٌ، وَجَمْعُهُ: قَوَارِبٌ؛ وَأَمَّا أَقْرَبُ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ، وَقَبْلُ: أَقْرَبُ السَّفِينَةِ: أَدْنَاهَا، وَمَا قَارِبُ الْأَرْضِ مِنْهَا. انْظُرِ «تَوْحِيدَ النَّوْزِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٨٧/٢٨).

(٣) أَهْلَبُ: أَيُّ كَثِيرَةِ الشَّعْرِ، ذَكَرَ الصُّفَّةَ لِأَنَّ الدَّابَّةَ تَنَعَّ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، انْظُرِ «الْنَهَابَةَ فِي غَرْبِ الْحَدِيثِ» (٥/٦٢٥).

(٤) الدَّبْرُ: خَائِنُ التَّصَارُفِ، جَمْعُهُ: أَذْيَارٌ، انْظُرِ «الْقَامُوسَ الْمَحِيْطَ» (ص/٥٠٦).

فقال: أَخْبِرُونِي عَنْ نَحْلِ بَيْسَانَ^(١)؛ قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَحْجِرُ؟ قَالَ: أَسْأَلُكُمْ عَنْ نَحْلِهَا: هَلْ يُثْمِرُ؟ قُلْنَا لَهُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ لَا تُثْمَرَ.

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ بُحَيْرَةِ الطَّبْرِیَّةِ؛ قُلْنَا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَحْجِرُ؟ قَالَ: هَلْ فِيهَا مَاءٌ؟ قَالُوا: هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ؛ قَالَ: أَمَا إِنَّ مَاءَهَا يُوشِكُ أَنْ يَذْهَبَ.

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ عَيْنِ رُغَرٍ^(٢)؛ قَالُوا: عَنْ أَيِّ شَأْنِهَا تَسْتَحْجِرُ؟ قَالَ: هَلْ فِي الْعَيْنِ مَاءٌ؟ وَهَلْ يَزْرَعُ أَهْلُهَا بِمَاءِ الْعَيْنِ؟ قُلْنَا لَهُ نَعَمْ، هِيَ كَثِيرَةُ الْمَاءِ، وَأَهْلُهَا يَزْرَعُونَ مِنْ مَائِهَا.

قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ نَبِيِّ الْأُمَيَّيْنِ؛ مَا فَعَلَ؟ قَالُوا: قَدْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، وَنَزَلَ بِثَرِبَ، قَالَ: أَقَاتَلَهُ الْعَرَبُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: كَيْفَ صَنَعَ بِهِمْ؟ فَأَخْبَرَنَاهُ: أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ عَلَى مِنْ بَلَدِهِ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَطَاعُوهُ، قَالَ لَهُمْ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟ قُلْنَا: نَعَمْ.

قَالَ: أَمَا إِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، وَإِنِّي مُخْبِرُكُمْ عَنِّي: إِنِّي أَنَا الْمَسِيحُ! وَإِنِّي أَوْشِكُ أَنْ يُؤَدَّ لِي فِي الْحُرُوجِ، فَأَخْرَجَ، فَأَبْسَرَ فِي الْأَرْضِ، فَلَا أَدَعُ قَرْيَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا؛ فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَبَّيَّةَ، فَهَمَّا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كَلْنَاهُمَا، كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفَ صَلَّاتًا يَصُدُّنِي عَنْهَا، وَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَقَبٍ مِنْهَا مَلَائِكَةً يَحْرُسُونَهَا.

قَالَتْ -أَي: فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ-: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -وَلَقَدْ بَيَّحَصَرْتَهُ^(٣) فِي الْجَنْبِ: «هَذِهِ طَبَّيَّةُ! هَذِهِ طَبَّيَّةُ! هَذِهِ طَبَّيَّةُ! -يَعْنِي: الْمَدِينَةَ- أَلَا هَلْ كُنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذَلِكَ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، «فَلِإِنَّهُ أَحْعَبَنِي حَيْثُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أَخَذْتُكُمْ عَنْهُ وَعَنِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ، أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لَا،

(١) بَيْسَان: مِنْ أَرْضِ الْأُرْدُنِ، بِهَا عَيْنٌ وَمِيَاءٌ. انظر «معجم البلدان» (٢/٢٠٢).

(٢) عَيْنُ رُغَرٍ: عَيْنُ الشَّامِ مِنْ أَرْضِ الْبَلْقَاءِ، انظر «النهاية فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٢/٧٤٩).

(٣) بِمَحْصَرِهِ: مَا يَتَوَقَّأُ عَلَيْهِ كَالْعَصَا وَنَحْوِهِ، وَمَا يَأْخُذُهُ الْمَلِكُ يُشِيرُ بِهِ إِذَا خَاطَبَ، وَالْحَطِيبُ إِذَا خَاطَبَ،

انظر «القاموس المحيط» (ص/٤٩٢).

بَلْ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ^(١)! مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ! مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ! ..
 وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ.
 قَالَتْ: فَحَفِظْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢).

(١) من قبل المشرق ما هو: لفظة (ما) زائدة صلة للكلام، ليست بنافية، والمراد إثبات أنه في جهة المشرق، انظر «شرح صحيح مسلم» (٣٣/١٨).
 (٢) أخرجه مسلم في (ك: العتن وأشراف الساعة، باب: قصة الجساسة، رقم: ٢٩٤٢).

المطلب الثاني سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الجساسة

تنقسم مواقف المخالقين من المعاصرين ومما ذلَّ عليه هذا الحديث إلى موقفين^(١):

الموقف الأول: من ذهب إلى ردِّ الحديث ضمنيًا لا تصريحًا.

الموقف الثاني: من ردَّه تصريحًا.

فأما الموقف الأول: فيتمثل في كلِّ من ردَّ الأحاديث الدالة على خروج الدجال وطمع فيها بعامة؛ فردَّ تلك الأحاديث يلحق بها من باب أولى «حديث الجساسة»^(٢).

وأما الموقف الثاني: فأول من علمت تولَّى ردَّ هذا الحديث صراحة: (محمد رشيد رضا)، مُجيبًا عليه بأوقارٍ من المعارضات من كلا جهتي الرواية والدراية.

فكان مما قاله في هذا الحديث:

«إنَّ روايةَ الرسول ﷺ عن تميم الدَّاري إنَّ سَليمَ سَنَدُها من العِلل: هل

(١) «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/ ٤٦٠).

(٢) وعلى هذا؛ فكلُّ من طوائف الجهمية والحوارج، وجماعات من المعتزلة، هم من يأبى القبول بدلالة حديث الجساسة.

تجعل الحديث مُلَحَقًا بما حَدَّثَ به النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَلَقَّاءِ نَفْسِهِ، فَيُجَزَّمُ بِصَدَقِ أَصْلِهِ، قِيَاسًا عَلَى إِبَازَتِهِ ﷺ أَوْ تَقْرِيرِهِ لِلْعَمَلِ إِذْ يَدُلُّ [عَلَى] حُلِّهِ وَجَوَازِهِ؟

وَالظَّاهِرُ لَنَا أَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ لَا مَحَلَّ لَهُ هُنَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَا كَانَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ فَهُوَ كَسَائِرِ الْبَشَرِ يَخِيلُ كَلَامَ النَّاسِ عَلَى الصَّدَقِ؛ إِذَا لَمْ تَحُفَّ بِهِ شَبْهَةٌ، وَكَثِيرًا مَا صَدَّقَ الْمَنَافِقِينَ وَالْكُفَّارَ فِي أَحَادِيثِهِمْ، وَحَدِيثِ الثَّرَيِّينِ^(١) وَأَصْحَابِ بَيْتِ مَعُونَةَ^(٢) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ يَعْرِفُ كَذِبَ بَعْضِ الْكَاذِبِينَ بِالْوَحْيِ، أَوْ بَعْضِ طُرُقِ الْإِخْتِبَارِ، أَوْ أَخْبَارِ الثَّقَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ الْعِلْمِ الْبَشَرِيِّ، وَإِنَّمَا يَمْتَنَزِعُ عَنْ غَيْرِهِمْ بِالْوَحْيِ، وَالْعَصْمَةُ مِنَ الْكَذِبِ، وَمَا كَانَ الْوَحْيُ يَنْزِلُ إِلَّا فِي أَمْرِ الدِّينِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِدَعْوَتِهِ وَحِفْظِهِ وَحِفْظِ مَا جَاءَ بِهِ؛ وَتَصَدِيقُ الْكَاذِبِ لَيْسَ كَذِبًا...^(٣)

وَمِمَّا قَالَهُ أَيْضًا:

«.. هَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ حِكَايَتُهُ ﷺ لَمَّا حَدَّثَ بِهِ تَمِيمٌ تَصَدِيقًا لَهُ؟ وَهَلْ كَانَ ﷺ مَعْصُومًا مِنْ تَصَدِيقِ كُلِّ كَاذِبٍ فِي خَبَرٍ؛ فَيُعَدُّ تَصَدِيقُهُ لِحِكَايَةِ تَمِيمٍ دَلِيلًا عَلَى صَدَقِهِ فِيهَا؟ وَيُعَدُّ مَا يَرُدُّ عَلَيْهَا مِنْ إِشْكَالٍ وَارِدًا عَلَى حَدِيثٍ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ؟ .. إِنَّ مَا قَالُوهُ فِي الْعَصْمَةِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ هَذَا، فَالْمُجْمَعُ عَلَيْهِ هُوَ الْعَصْمَةُ فِي التَّبْلِيغِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَنْ تَعَمُّدِ عَصْيَانِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ .. وَتَصَدِيقِ الْكَاذِبِ لَا يُعَدُّ ذَنْبًا...^(٤)»

وَمِمَّنْ نَسَجَ بَعْدَهُ عَلَى مَنَازِلِهِ: (مُحَمَّدُ أَبُو رَيْثَةَ)، وَسَيَاتِي نَصُّ كَلَامِهِ -قَرِيبًا-.
وَجَاءَ بَعْدَهُ (أَبُو الْأَعْلَى الْمُؤَدَّدِيُّ) فَتَنَبَّزَ الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ «أَسْطُورَةٌ وَهْمٌ»!

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْوُضُوءُ، بَاب: أَرْوَالِ الْإِبِلِ وَالْأَوَابِ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا، رَقْم: ٢٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْقِسَامَةُ، بَاب: حُكْمُ الْمُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ، رَقْم: ١٦٧١).

(٢) أَحْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمَغَازِي، بَاب: غَزْوَةُ الرَّجِيعِ، وَرَعْلٌ، وَذَكَوَانٌ، وَبَيْتُ مَعُونَةَ، رَقْم: ٤٠٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْمَسَاجِدُ وَمَوَاضِعُ لُصَلَاةٍ، بَاب: اسْتِحْبَابُ الْقَنُوتِ فِي حَمِيعِ الصَّلَاةِ، رَقْم: ٦٧٧).

(٣) «مَجْلَةُ الْمَنَارِ» (٩٧/١٩).

(٤) «نُضِيرُ الْمَنَارِ» (٩/٤٩٥-٤٩٧).

وقال: «إنَّ الأمر الَّذي تحقَّقَتْ فيه: أَنَّهُ (أسطورة) هو ذلك الوهم الَّذي يؤكِّد أنَّ الدُّجَال محبوسٌ في مكانٍ ما»^(١).

وآخر من علمته كَتَبَ في هذا الحديث يرثه د. حاكم المطيري في كُتَيْبِهِ «دراسة لحديث الجساسة، وبيان ما فيه من العلل في الإسناد والمتن».

قلتُ: ومن المُتَحَقِّقِ علمه بين نُقَاد الحديث صِحَّةُ إسناده حديثُ فاطمة بنت قيس، وبراءةُ متنه ممَّا يُستَنَكَّر، وإن كان فيه ما قد يُستَشْكَل على بعض الأذهان، ولا أعلمُ حتَّى ساعتي هذه من رَدِّه وظَنِّ فيه من الأئمة المُعْتَبَرين قديمًا أو حديثًا؛ بل البخاريُّ مع إعراضه عن إخراجِه، واكتفائه بإخراج حديث جابر الوارد في ابن ضيَّاد^(٢)؛ سالكًا في ذلك نوعًا من مسالك التَّرجيح: قد صرَّح بصحَّته، كما سيأتي عليه البَيَانُ تفصيلًا في موضعه من هذا المَبْحَث.

وكذا صرَّح بصحَّته غيرُ واحدٍ من أئمة الحديث، منهم:

الترمذيُّ في قوله: «حسن صحيح غريب»^(٣).

وصحَّحه الدارقطنيُّ^(٤)، وابن عبد البر^(٥)، بل عدَّه أبو نُعيم الأصبهانيُّ من الأحاديث المُتَّفَقِ على صِحَّتها^(٦)؛ بل لا تُكاد تَرَى مُصَنِّفًا في علوم الحديث إلَّا مثَّل به على رواية الأكاير عن الأصاغر، لرواية النَّبِيِّ ﷺ ما سَمِعَهُ عن تميم اللَّصْحَابَةِ.

وعلى هذا؛ كان النَّظَرُ مِنَّا مُتَوَجِّهًا إلى ما ثَوَّرَهُ (رشيد رضا) وغيره على هذا الحديث من معارِضاتٍ عَقْلِيَّةٍ، فكان أبرز ما وجدناه منهم عليه من نُقَدَاتٍ مُنْتَظَمَةٍ في المعارِضاتِ التَّالِيَةِ:

(١) «الرسائل والمائل» لأبي الأعلى المودودي (٤٧/١)، نقلًا عن «زواجر في وجه الشُّكِّ» (ص/٢١٠).

(٢) سيأتي تخريجه قريبًا.

(٣) «جامع الترمذي» (٤/٥٢١).

(٤) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١٠٥٨/٢).

(٥) «الاستدكار» (٨/٣٣٣).

(٦) «حلية الأولياء» (٨/١٣٦).

المعارضة الأولى: أَنَّ الدَّوَاعِي مُتَوَافِرَةٌ لاسْتِفَاضَةِ هَذَا الْحَدِيثِ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً، وَرَوَايَةُ الْآحَادِ مِنَ النَّاسِ لَهُ مِزْطَنَةٌ قَوِيَّةٌ لِنَكَارَتِهِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (رشيد رضا):

«مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهَا بِالتَّوَاتُرِ، لَغَرَابَةِ مَوْضُوعِهِ، وَلاَهْتِمَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، وَجَمِيعِهِ النَّاسَ لَهُ، وَتَحْدِيثِهِ بِهِ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَاسْتِشْهَادِهِ بِقَوْلِ تَعْيِيمٍ عَلَى مَا كَانَ حَدَّثَهُمْ بِهِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، وَلِسَمَاعِ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ لَهُ مِنْهُ ﷺ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ أَلَّا يُرَوَّى إِلَّا أَحَادِيثًا، وَيُؤَيِّدُهُ امْتِنَاعُ الْبَخَارِيِّ عَنْ إِخْرَاجِهِ فِي «صَحِيحِهِ»، لَشِدَّةِ تَحَرُّيهِ...»^(١).

المعارضة الثانية: عَلَى فَرْضِ صَحَّةِ الْوَاقِعَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُقَرَّرْ تَعْيِيمًا ﷺ عَلَى كُلِّ حَدِيثِهِ، وَأَنَّ فِي إِطْلَالِهِ ﷺ لِبَعْضِ حَدِيثِهِ نَزْعًا لِلثَّقَةِ مِنْ بَاقِيهِ، وَعَلَى فَرْضِ تَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ لِكُلِّهِ، فَلَيْسَ هُوَ مَعْصُومًا مِنْ تَصْدِيقِ الْكَذْبَةِ.

ولتقريرِ هذه الاعتراضِ المتفرِّعِ إِلَى اثْنَيْنِ، اسْتَشْهَدَ (رشيد رضا) بِكَلَامِ اللَّطِيفِيِّ مَفَادَهُ: أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ؛ لَا، بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ...»، يَدُلُّ عَلَى تَصْدِيقِهِ لِتَعْيِيمِ أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ كُوشِفَ ﷺ فِي مَوْقِفِهِ بِأَنَّهُ فِي جِهَةِ الْمَشْرِقِ، وَلَيْسَ فِي أَحَدِ الْبَحْرَيْنِ، فَأَعْقَبَ (رشيد رضا) هَذَا النَّقْلَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ:

«إِنَّ نَفْيَ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ قَوْلِ تَعْيِيمٍ يُبْطِلُ الثَّقَةَ بِهِ كُلَّهُ، وَيَحْصِرُ عَجَبَهُ ﷺ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْهُ لَا يُعْرَفُ بِالرَّأْيِ، وَهُوَ مُوَافَقَتُهُ لِمَا سَبَقَ إِخْبَارَهُ بِهِ ﷺ مِنْ ظُهُورِ الدَّجَالِ، وَكَوْنِهِ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ وَلَا الْمَدِينَةَ، وَإِنْ بَقِيَ الْإِعْجَابُ مِمَّا ذُكِرَ مِنْهُ فِي مَحَلِّهِ...»^(٢).

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى تَقْرِيرِ الشُّبْهِهِ الثَّانِيَةِ فِي عَدَمِ عَصَمِيَّتِهِ ﷺ مِنْ تَصْدِيقِ الْكَاذِبِ، وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُهُ فِي أَصْحَابِ الْمَوْقِفِ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ، فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا.

(١) «تفسير المار» (٩/٤١٠).

(٢) «تفسير المار» (٩/٤١٣).

المعارضة الثالثة: أَنَّ الْجِسَّ يَقْضِي بَعْدَهُ صِحَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ:
أَنَّ الْجَزِيرَةَ الَّتِي رَفَأَ إِلَيْهَا تَمِيمٌ عليه السلام وَأَصْحَابُهُ بِسَفِينَتِهِمْ لَنْ تَعْدُو أَنْ تَكُونَ
فِي إِحْدَى الْبِحَارِ الْمُحِيطَةِ بِالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوِ الْقَرِيبَةِ مِنْهَا، وَكُلُّهَا قَدْ مَسَحَهَا
عِلْمَاءُ الْبِحَارِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ مَسْحًا؛ فَلَوْ صَحَّ وَجُودُ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، وَوُجُودُ
الدُّجَالِ فِيهَا: لَتَوَافَرَتْ هِمَمُهُمْ عَلَى نَقْلِ ذَلِكَ، وَلَعَرَفَهُ النَّاسُ.
وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا، يَتَسَاءَلُ (رَشِيدُ رِضَا) سُؤَالَ مُسْتَنْكَرٍ:

«أَيْنَ هَذِهِ الْجَزِيرَةُ الَّتِي رَفَأَ إِلَيْهَا تَمِيمٌ وَأَصْحَابُهُ فِي سَفِينَتِهِمْ؟ إِنَّهَا فِي بَحْرِ
الشَّامِ، أَوْ بَحْرِ الْيَمَنِ؟ كَمَا فِي اللَّفْظِ الْمَرْفُوعِ -إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ-؛ أَيْ: فِي
الْجَهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِسَوَاحِلِ سُورِيَةِ مِنَ الْبَحْرِ الْمُتَوَسِّطِ، أَوِ الْجَهَةِ الْمُجَاوِرَةِ لِسَوَاحِلِ
الْيَمَنِ مِنَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ: وَكُلٌّ مِنَ الْبَحْرَيْنِ قَدْ مَسَحَهُ الْبُحَّارَةُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ
مَسْحًا، وَجَابُوا سَطْحَهُمَا طَوْلًا وَعَرْضًا، وَقَاسُوا مِيَاهَهُمَا عُمُقًا عُمُقًا، وَعَرَفُوا
جَزَائِرَهُمَا فَرْدًا فَرْدًا؛ فَلَوْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا جَزِيرَةٌ فِيهَا دِيرٌ، أَوْ قَصْرٌ حُبْسَ فِيهِ
الدُّجَالُ، وَلَهُ جَسَّاسَةٌ فِيهَا تُقَابِلُ النَّاسَ، وَتَنْقُلُ إِلَيْهِ الْأَخْبَارَ: لَعَرَفَ ذَلِكَ كُلَّهُ كُلُّ
النَّاسِ»^(١).

ومثله (محمود أبو ريّة)، لَكِنْ بِنِيرَةِ الْمُسْتَهْزِئِ قَالَ: «لَعَلَّ عِلْمَاءَ الْجُغُرَافِيَا
يَبْحَثُونَ عَنْ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، وَيَعْرِفُونَ أَيْنَ مَكَانِهَا مِنَ الْبَحْرِ ثُمَّ يَخْبِرُونَنَا؛ حَتَّى نَرَى
مَا فِيهَا مِنْ غَرَائِبِ الَّتِي حَدَّثَنَا بِهَا سَيِّدُنَا تَمِيمٌ الدَّارِيُّ عليه السلام...»^(٢).
أَمَّا (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ)، فَقَدْ عَبَّرَ عَنْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ نَفْسِهَا بِأَسْلُوبِهِ الْأَدَبِيِّ
الْمَعْهُودِ، قَائِلًا:

«وَهَاتُكُم مَوْقِفًا آخَرَ مِنْ وَاعِظٍ يُحِبُّ الْحِكَايَاتِ، وَتَسْتَنْصِتُ النَّاسَ بِمَا تَحْوِي
مِنَ الْعَجَائِبِ! قَالَ: إِنَّ الدُّجَالَ مَوْجُودَ الْآنَ فِي إِحْدَى الْجُزُرِ بِحَرِّ الشَّامِ أَوْ بَحْرِ
الْيَمَنِ، مُشْدُودِ الْوِثَاقِ، وَقَدْ رَأَى تَمِيمٌ الدَّارِيُّ بَعْدَمَا غَرِقَ فِي السَّفِينَةِ الَّتِي كَانَ
يُرْكَبُهَا هُوَ وَصَحْبُهُ، وَتَحَادَثُوا مَعَهُ، وَهُوَ عَلَى وَشَكِّ الْخُرُوجِ!

(١) تفسير المنار (٩/١٩٤).

(٢) أضواء على السنة المحمدية (ص/١٨٣ - هامش رقم [٢]).

وقد حدثت بذلك فاطمة بنت قيس في سياقٍ طويلٍ!
قال لي طالب يسمع الدرس: هل يمكن أن نذهب في رحلةٍ إلى هذه الجزيرة؟ لنرى الدجال؟

قلتُ له: وماذا تفعل برؤيته؟ الدجالون كثيرون، وإذا تحصَّنت بالحقِّ نجوت منهم، ومن كبيرهم عندما يخرج!

قال: ألم يُزَّ أحدُ هذه الجزيرة بعد تميم الدَّاري؟
فأثرتُ السُّكوتَ، وحرَّقتُ الطَّالِبَ عن الموضوع بلِباقةٍ.

إنَّ أساطيلَ الرومان، والعرب، والترك، والصليبيين؛ تجوب البحرَ الأبيض المتوسطَ والأحمر من بضعة عشر قرنًا، ولم ترَ هذه الجزيرة؟ وفي عصرنا هذا طُريق كلِّ شَيْءٍ في البرِّ والبحر، والثَّقِطتِ صورٌ لأعماقِ المحيطات عن طريق الأقمار الصناعية، فأين تقع هذه الجزيرة؟^(١).

المعارضة الرابعة: أنَّ الحديثَ مُعارضٌ بقول النَّبي ﷺ: «لا تأتي مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ مفوسَّة اليوم»^(٢):

فلو كان الدجال مَوْجودًا وقتها لهلكَ قبل تمامِ المائة، ولعارضَ ما نَبَّت قطعًا مِن خروجه قُبيل الساعة.

يقول محمدُ المُتَمِيمِ (ت ١٤٢١هـ) في تقريرِ هذه المعارضة: «نَبَّت في «الصَّحِيحِينَ» عن النَّبي ﷺ قال: «إِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ، لَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَنْ هُوَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ أَحَدٌ»، فإذا طَبَّقْنَا هذا الحديثَ عَلَى حَدِيثِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ﷺ، صَارَ مُعَارِضًا لَهُ؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ حَدِيثِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ﷺ أَنَّ هَذَا الدَّجَالَ يَبْقَى حَتَّى يَخْرُجَ، فَيَكُونُ مُعَارِضًا لِهَذَا الْحَدِيثِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِينَ»^(٣).

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٢٠٣-٢٠٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٢٥٧٣).

(٣) «مجموع فتاوى ورسائل العثيمين» (٢/ ٢٠).

المعارضة الخامسة: أنَّ في طلب النبي ﷺ لتأييد رجلٍ من أهل الكتاب إما كان يحدث به: حَقٌّ من شأنه، واستغناؤه بتصديقِ الله تعالى له في القرآن الكريم: يقول (جعفر السُّبحاني): «إذا كان ﷺ هو أعلمُ الأُمَّة، فكتابه هو المهيمن على جميع الكتب السماوية . . فإذا كان الأمر كذلك، فما هي الحاجة للحصول على تأييدِ تميم الدَّاري لصحَّةِ كلامه؟! وهذا يحطُّ من شأنِ النبي ﷺ وكتابه المنزَّل، فتَميمُ الدَّاري أجوح إلى تأييدِ النبي ﷺ»^(١).

(١) «الحديث بين الرواية والدراية» (ص/١٩١).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث الجساسة

أما عن المعارض الأول: وهو دعوى ردّ الحديث لعدم استفاضته، مع توفرّ الدواعي لذلك، فالجواب عنه:

أنّ تلك الدواعي لنقل الحديث مُتواتراً كما قرّرها (رشيد رضا) لا توجب أن يكون الحديث كذلك من جهة واقع الرواية، فإنّ عدداً من المرويات قد توفّرت لها ذات الشروط لم تبلغنا بالتواتر، هي مع ذلك ممّا يقرّ (رشيد رضا) بصحتها بلا شكّ، مثل خطبة حجّة الوداع، وقد كانت في جمع لم يعرف الإسلام مثله عدداً في عهد الثبوة، ومع ذلك لم يروها إلّا آحاد قلائل.

فإن قيل: قد يُستشكل على هذا الجواب أمور، منها:

أنّ أهل الأصول على أنّ خبر الواحد فيما تتوافر الدواعي على نقله، إذا انفرد الواحد بروايته عن باقي الخلقي لم يُقبل؛ لكون الدواعي على نقله مُتوفرة عقلاً وطبعاً؛ إمّا لغرابيته، وإمّا لتعلّقه بأصل من أصول الدّين، ولم يخالف في هذا إلّا الإماميّة، فقالوا بقبوله^(١).

(١) انظر «المستصفى» للغزالي (ص/١١٤)، و«المحصول» للرازي (٢٩٢/٤)، و«روضة الناظر» لابن قدامة (١/٣٠٠)، و«الإحكام» للآمدي (٤١/٢)، و«البحر المحيط» للزركشي (١٢٣/٦).

وحديث الجساسة هذا يُشبه أن يكونَ من هذا النوع الذي تتوافر الدواعي لنقله عن جمع لا عن فرد، فهي خطبة عامة، خصّها النبي ﷺ بالنداء، وحضرها جمعٌ من المسلمين رجالاً ونساءً، وقد حوت من أعاجيب الأخبار ما حوت.

والذي أراه سديدًا في ردّ هذا الاستشكال، أن يقال:

ليس الحديث غريبًا فردًا كما توهّمه من ردّ الحديث، فقد شارك فاطمة بنت قيس في روايتها هذه الحادثة بعض أصحاب النبي ﷺ، حيث قال ابن حجر عند شرحه للحديث: «قد توهّم بعضهم أنه غريب فرد، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة بنت قيس: أبو هريرة، وعائشة، وجابر»^(١).

والتحقيق عندي أن الحديث قد تابع فاطمة فيه اثنان من الصحابة لا ثلاثة كما قال ابن حجر، أعني بالاثنتين: أبا هريرة، وعائشة؛ فأما جابر فلا يثبت عنه؛ وتفصيل ذلك في الآتي:

أما حديث أبي هريرة ﷺ:

فقد جاء من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي في آخر روايته لحديث فاطمة بنت قيس، يقول فيه الشعبي: «.. فلقيت المحرّر بن أبي هريرة، فحدثته حديث فاطمة بنت قيس، فقال: أشهد على أبي أنه حدّثني كما حدّثتك فاطمة، غير أنه قال: قال رسول الله: إنه نحو المشرق»^(٢).

ومجالد بن سعيد هذا وإن كان ضعيفًا في الأصل^(٣)، لكن تابعه عن الشعبي: سليمان بن أبي سليمان الشيباني^(٤)، وهو ثقة حافظ، حديثه في غنى عن متابعة ثقة، فضلًا عن مثلي مجالد.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٣٢٨).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨/٤٥)، رقم: (٢٤١٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٥١٠)، رقم: (٣٧٦٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٣٩٣)، رقم: (٩٦٦).

(٣) انظر «الصغفاء الصغير» للبخاري (ص/١٣٠)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/١٠)، و«الكامل» لابن عدي (١٠/١٣-١٧).

(٤) كما عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٣٩٢)، رقم: (٩٦٠)، وابن منده في «الإيمان» (٢/٩٥٠)، رقم: (١٠٥٧) بسنن صحيح إليه.

وكذا المُحرَّر في روايته عن والده أبي هريرة رضي الله عنه تحديثه بما في حديث فاطمة، قد جاء له شاهدٌ عن أبيه من طريق: محمد بن أبي بكر المَقْدَمي، عن سعد بن زياد، عن نافع مولى حمنة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اسْتَوَى عَلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي تَمِيمُ الدَّارِي، فَرَأَى تَمِيمًا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: قُمْ يَا تَمِيمُ، فَحَدَّثَ النَّاسَ بِمَا حَدَّثْتَنِي، فَقَالَ: كُنَّا فِي جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ . . .»، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْجَسَّاسَةِ^(١).

وهذا إسناده وإن لم يكن بالمتين^(٢)، لكن يصلح مثله مقوياً لحديث المُحرَّر بن أبي هريرة؛ ويتحصَّل من ذلك ثبوت حديث تميم في الجساسة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَأَمَّا مُتَابَعَةُ عَائِشَةَ رضي الله عنها:

فقد جاءت من نفس طريق مجالد بن سعيد السَّابِق آخَرُ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ، حيث وَرَدَ فِيهِ مَعَ سُؤَالِهِ لِلْمُحَرَّرِ عَنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ: سُؤَالُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ قِصَّةِ تَمِيمٍ، فَكَانَ جَوَابُ مُحَمَّدٍ لَهُ بِقَوْلِهِ: «أَشْهَدُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَّهَا حَدَّثْتَنِي كَمَا حَدَّثْتِكَ فَاطِمَةُ . . .»^(٣).

وكما الحال في رِوَايَةِ الْمُحَرَّرِ، قَدْ صَحَّحَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ نَفْسِ

(١) أخرجه أبو يعلى بهذا الإسناد كما في «البداية والنهاية» لابن كثير (١٩/١٣٧)، وأبو حوارة في «مسنده» (٩٨/٢، رقم: ١٧٩٣).

(٢) فإن سعد بن زياد وإن ذكره ابن حبان في «الثقات»، قال فيه أبو حاتم (٨٣/٤): «كُتِبَ حَدِيثُهُ، لَيْسَ بِالْمَتِينِ».

ونافع مولى حمنة، ترجم له البخاري في «تاريخه» (٨٣/٨-٨٤)، وابن أبي حاتم (٨٥٣/٨-٤٥٤) ولم يذكر في حكمه، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يذكر سماعاً عن أبي هريرة، فلا يُدْرَى أَسْمَعُ مِنْهُ أَمْ لَا.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨/٤٥)، رقم: ٢٤١٠٠، وابن أبي شعبة في «المصنف» (٧/٥١٠)، رقم: ٣٧٣٦٣، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٣/٢٤)، رقم: ٩٦١.

طريق سليمان الشيباني، غير أنَّ المسنول فيه ليس محمد بن القاسم - كما في رواية مجالد بن سعيد - بل عبد الرحمن بن أبي بكر، وهو الصحيح في إسناده^(١).

وأما عن متابعة جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

فالصواب أنَّ لا أصل لهذا الحديث عنه! فليست أراه إلا من تخاليف الوليد بن جميع^(٢) وأواهيه، إذ جعله عن أبي سلمة عن جابر^(٣)، والصواب المعروف فيه أنه: عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس كما قال الدارقطني^(٤)؛ وقد نص ابن عدي على أنَّ الوليد لم يتابع عليه، وعده من مناكير^(٥)، واستغربه ابن كثير جداً^(٦).

فلا وجه عندي لاكتفاء ابن حجر^(٧) والألباني^(٨) بظاهر هذا الإسناد لتحسينه وهو بهذا النحو من العلة^(٩).

(١) فأنه من رواية أسباط بن محمد عن سليمان الشيباني، كما في «مشكل الآثار» للطحاوي (٣٨٩/٧)، رقم: ٢٩٤٧ و«الإيمان» لابن منده (٢/٩٥٠)، رقم: ١٠٥٧، وأسباط ثقة ثبت في الشيباني.

أما ما جاء في «المعجم الكبير» للطبراني (٣٩٢/٢٤)، رقم: ٩٦٠ من طريق محمد بن فضيل عن سليمان الشيباني أنَّ المسنول في الحديث هو عبد الله بن أبي بكر الصديق: ففضلاً عن كون أسباط أوثق من محمد بن فضيل، فتكون نسبة حديث عائشة إلى عبد الرحمن أرجح من هذه الجهة، فإنَّ عبد الله بن أبي بكر توفي مبكراً في سنة (١١هـ)، أي قبل أن يسمع الشعبي الحديث من فاطمة إثنان خلافة معاوية، فكيف يلتقي الشعبي ورساله عن حديث فاطمة؟ وعبد الرحمن بن أبي بكر قد عاش بعد (٥٣هـ)، فمنه سيع الشعبي، فلم بهذا أنَّ ذكر عبد الله وهم من ابن فضيل.

(٢) الوليد بن عبد الله بن جميع (ت ١٦٠هـ)، قال ابن حبان في «المجروحين» (٧٨/٣): «كان ممن ينفرد عن الأنبياء بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فُحش ذلك منه بطل الاحتجاج به»، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال أحمد: «ليس به بأس»، ولذا قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق بهم، وزمي بالشيع»

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (ك: الملاحم، باب: في خبر الجساسة، رقم: ٤٣٢٨).

(٤) «المجلد» للدارقطني (٣٩٦/١٣).

(٥) «الكامل في الضعفاء» لابن عدي (٢٦٧/١٠).

(٦) «الندبة والنهاية» (١٣٦/١٩).

(٧) «فتح الباري» (٤٠٦/١٣).

(٨) «قصة المسيح الدجال» (ص/٨٧).

(٩) علماً أنَّ الألباني قد ضعف إسناده حديث جابر هذا في «ضعيف سنن أبي داود»

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ: أَنَّ خَيْرَ تَمِيمٍ ﷺ لَيْسَ غَرِيبًا تَفَرَّدَتْ بِهِ صَحَابِيَّةٌ - كَمَا تَوَّعُّمٌ مَنْ أَنْكَرَهُ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ - بَلْ شَهِدَ لَصَدِّقِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةُ، وَنَاهِيكَ بِهِذَيْنِ إِمَامَةً فِي الْحِفْظِ وَالذِّكْرِ.

فَكَانَ حَقُّ الْحَدِيثِ أَنْ يُعْرَفَ بِالشُّهُرَةِ لَا الْعُرْبَةِ^(١)، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْحَدِيثِ مَقْبُولٌ فِي مَا تَوَافَرَتِ الدُّوَاعِي إِلَى نَقْلِهِ، حَتَّى الْحَنْفِيَّةُ قَبِلُوهُ فِي مَا نَعَمُّ بِهِ الْبَلَوِيُّ، مَعَ أَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِيهِ التَّوَاتُرَ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ، فَحُكْمُ الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ حُكْمُ الْمُتَوَاتِرِ فِي هَذَا الْبَابِ^(٢).

وَلَعَمْرِي؛ إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ أَوْلَاءِ الصَّحْبِ الْكِرَامِ ﷺ، لَتَكْفِينَا شَهَادَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَا سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ مِنْ نَبِيِّ ﷺ لِنَصَّدِّقَهُ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ عَجِيبَ الْمَخْبَرِ، وَاسِعَ الْمَحْضَرِ، فَكَيْفَ بِاتِّفَاقٍ ثَلَاثَتِهِمْ عَلَى رَوَايَةِ نَفْسِ الْمَشْهُودِ؟ ثُمَّ كَيْفَ لَوْ رَوَاهُ أَكْثَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ، لَكِنْ لَمْ تَنْصِلْ بِنَا رَوَايَتَهُمْ مِنْ جِهَةِ التَّدْوِينِ؟

وَلِذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «ذَلَّ وَرَوَدَهَا عَلَيْنَا مِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمْ ﷺ، عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً آخَرِينَ رَوَوْهَا، وَإِنْ لَمْ تَنْصِلْ بِنَا رَوَايَتَهُمْ»^(٣).

هَذَا كُلُّهُ يُمْنِي عَنْ فَاطِمَةَ تُهَمَّةِ الزُّهْمِ أَوْ الْخَلِيطِ فِي مَا رَوَتْهُ مِنْ قِصَّةِ تَمِيمٍ ﷺ. فَلَبِيتَ شَعْرِي؛ كَيْفَ بَعْدَ ذَلِكَ يُقَالُ فِي مِثْلِهَا أَنَّهَا وَهَيْتَ فِي حِفْظِهَا لِحَدِيثِ نَبِيِّهَا إِلَى دَرَكَةِ التَّخْلِيطِ بَيْنَ خُطْبَةٍ سَمِعَتْهَا مِنْهُ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ حِينَ حَدَّثَتْ

(١) «وَأَنَا أَتَكَلَّمُ هُنَا عَنْ طَبَقَةِ الصَّحَابَةِ لَا مِنْ دُونِهِمْ.

أَمَّا دَعْوَى الْأَلْبَانِيِّ فِي كِتَابِهِ «قِصَّةُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» (ص/٨٢)، فِي قَوْلِهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: «إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ صَحِيحَةٌ، بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ.»، فَلَا أَدْرِي وَجْهَ حُكْمِهِ هَذَا عَلَيْهِ بِالتَّوَاتُرِ، وَلَوْ مَعَ فُرْصِ مِتَابَعَاتِ ثَلَاثَةٍ لِفَاطِمَةَ ﷺ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ.

(٢) انْظُرْ «بَدَائِعُ الصَّنَاعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (١/١٤٧).

(٣) «السُّؤَالَةُ الْفَاتِقَةُ بِالْأَحْوَبَةِ الْإِلَاقَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص/٢٧).

عن الدجال^(١)، وقصةٌ مُستقلَّةٌ سمعتها عن نَمِيمٍ؟ .. كما يزعمه أحدُ
الباحثين^(٢).

أيُّ غفلةٍ هذه بَلَغتْ صاحبَهَا أن يسمع كلامَ يسرده قَصَاصَ يُؤنس به
سَامِيعِهِ، ثُمَّ يَنسِب ما سمعه بطوله إلى المَعصوم ﷺ؟! أليس هذا الخَرْف بعينه؟!
هل يُعَلِّم صحابِيَّ وَقَعَ في مثلِ هذا الخلطِ المَشِينِ بين خَبَرَيْنِ مُتبايِنين،
بل التَّخَلُّ على النَّبي ﷺ ما لم يقله! وبهذه الصُّورة الفَجَّة الدَّالَّة على اختلاط
صاحبها وشديد غفلته؟!^(٣)

أيُّ عافٍ يُجيز أن تَقَعَ مثل تلك الفَقِيهة في مثل ما ادَّعَى عليها، وقد
راكَمت في عَيْنِ حديثها مِن قرائنِ الحفظ، ومُعاشيتها لتفاصيلِ أحداثه، ما يُنبِي
عن شديدِ تثبُّتِ منها في الإخبار، ويُحِبُّ أَيُّ احتمالٍ لخلطِ الأخبار؟!

فلقد ذَكَرتُ فاطمة رضي الله عنها أنها سَمِعَتْ بأُذُنِها النِّداءَ للصَّلَاة، وأنها إِنَّمَا ذَهَبَتْ
إلى المسجدِ تُجِيبه، حتَّى ذَكَرتُ مَكَانَ جلوسها بتدقيقٍ! ثُمَّ شَرَعَتْ في وصفِ
مشهدٍ ما رَأَتْه مِن حركاتِ النَّبي ﷺ قبلَ كلماتِهِ، وكيف ضَحِكَ بدءَ خطابهم،
وماذا قال للنَّاسِ تَسْكِينًا لارتياحهم، وكيف أَنَّ الجمَعَ كان منه جَرَاءً خَبِرَ سُرَّ به،
ثُمَّ هو بعدَ سَرَدٍ ما جرى مِن تفاصيلِ القِصَّة، استشهدَ فاطمةَ وَمَن معها مِن

(١) وهذا أصلُ هذا الحديث صَحَّ عن عدَّة صحابة في «الصَّحيحين» وغيرهما، وحديثُ فاطمة فيه رواه عنها
الثَّقفي عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّه لم يَكُنْ نَبِيٌّ قَطُّ إِلَّا وقد حَلَرَتْهُ الدَّجَالُ، وإنَّه فيكم إِنَّمَا الأئمةُ،
وإنَّه بَطَا الأَرْضَ كُلُّهَا فِرَ طِيَّة» أخرجه ابنُ راهويه في «مسنده» (٢١٩/٥)، رقم: (٢٣٦٠) والنسائي في
«السنن الكبرى» (٢٥١/٤)، رقم: (٤٢٤٥).

(٢) أعني به حاكم المطيري، رئيس حزب الأُمَّة بالكويت، في بحثٍ له اكتفى بِنشرِ مُلغَصه على موقعه
الرُّسُمي، وقد عتونه به: «دراسةٌ لحديثِ الجَسَاسة، وبيان ما فيه من الجِللِ في الإنسانِ وَالْمَن»، بِغَدِ أَنَّ
اعتذرتُ مجلةَ كَلِيبِ الشَّريعة بِجامعة الكويت من نشره لطوله، ورفضتُ عددًا من المَعجَلاتِ العَلَنِيَّةِ
السُّعُودِيَّةِ والمِصْرِيَّةِ تحكيمَه ونشرَه لجلالةِ «صحيح مسلم» كما يذكرُ الباحثُ نفسه في مُقدِّمة بحثه ذلك.

(٣) فإن قيل: قد وقع منها الخلطُ في حديثها المشهور عن التَّبَيُّوتِ، ونسبتها إلى النَّبي ﷺ أَنَّهُ نَعَى عنها
السُّكُنَ وَالثَّقَّةَ فَيُقالُ في ردِّ هذا الإيراد: أَنَّ ما وقع من فاطمة في حديثِ التَّبَيُّوتِ غَايِبُهُ أن يكونَ عن
سوءِ فهمٍ عنه ﷺ، لا عن سوءِ حفظٍ عنه! أيُّها تَقَلَّتْ ما فهمته منه خَبَرًا عنه، في حين أَنَّ
النَّبي ﷺ لم يَعمَلْ بكَلَامِهِ لها التَّعميمَ، فكأنَّها عَمَّتْ كَلَامَهُ وَحَقَّهُ التَّخصيصَ، واطلقتْ وَحَقَّهُ التَّقييدَ.

الحضور ب: «ألا هل كنْتُ حَدَّثْتُكُمْ ذلك؟»، فذكرت إجابتهن له ينعم، ثم أنه ﷺ ختم خُطْبَتَهُ إعجابًا بحديث تميم أن وافق ما حَدَّثَهُم به قبلُ عن الدجال، لِنَهْيِ هذا السَّرْدِ العَجِيبِ بما رَأَتْه من إشارته بيده الشريفة إلى مكان خروجه.

فمثلُ هذا لا يكون أبدًا عن وهم، لا يكون إلَّا عن تعمدٍ اختلاق! وقد برأ الله فاطمة رضي الله عنها أن تقع في مثله؛ وقد علمنا مُتَابَعَةً غيرها لها فيه.

وكان من جليلي فهم ابن القيم لأنماط الخطاب ودلالاته، أن جعل ما حَدَّثَتْ به فاطمة دليلًا في نفسه على صدق خبره، وفضل روايته، كما في قوله: «إذا شئت أن تعرف مقدارَ جَفَظْها وعلَمِها، فاعرفه من حديث الدجال الطويل الذي حَدَّثَ به رسولُ الله ﷺ على المنبر، فَوَعَتْه فاطمة وحفظته، وأدته كما سمعته، ولم يُنْكِرْه عليها أحدٌ مع طولهِ وغرابته»^(١).

نعم؛ لم يُنْكِرْه عليها أحدُ البتَّة، وعلى مثلي هذه الحالِ يَنْتَزِلُ تقرير المآزري حين قال: «إنَّ الصَّاحِبَ إذا رَوَى مِثْلَ هذا الأمرِ العَجِيبِ، وأحالَ على حضوره فيه مع سائرِ الصَّحابة، وهم يَسْمَعُونَ روايته ودعواه حضورهم معه، ولا يُنْكِرُونَ ذلك عليه»^(٢)، فإنَّ ذلك تصديقٌ له يوجب العلمَ بصحة ما قال^(٣).

فَمَنْ ظَنَّ بها بعد كلِّ هذا ظنَّ سَوِيًّا في التَّحْدِيثِ، فَإِنَّا سَأَلُوهُ:
لِمَ لم يَنْتَبِهْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ قَبْلَكَ طيلة قرونٍ إلى هذه العِلَّةِ في خبرها حتَّى
خَرَجَتْ عَلَيْنَا تُلَوِّحُ باكتشافك؟

أين الْأُمَّةُ مِنْ دَعْوَى التَّلْعِيلِ هذه؟

مَنْ جَرَّوْا مِنْ عُلَمَائِهَا عَلَى رَمِي صَحَابِيَّةٍ بِالتَّضْعِيفِ أو التَّخْلِيلِ كما فعلت؟
فهذا عامر الشعبي، وهو الَّذِي سَمِعَ من فاطمة حَدِيثَهَا عن النَّبِيِّ ﷺ في وصفِ الدِّجَالِ، وسَمِعَ مِنْهَا أيضًا حَدِيثَهَا في الجَسَّاسَةِ^(٤)، لم يَدَّعِ عَلَيْهَا هذا الخَلَطُ أو تَطَرُّقُ الْوَهْمِ إِلَيْهَا في مَزْجِهِمَا، وقد كَانَ أَوَّلَى أَنْ يَنْتَبِهَ لذلِكَ!

(١) «فراد المعاد» (٤٧٦/٥).

(٢) هذا لمحرد عدم الإكبار، فكيف وقد أقرَّ فاطمة بنت قيسَ على خبرها هذا إثنان من جَلَّةِ الصَّحابة؟

(٣) «المعلم فوائد مسلم» (٤١٤/٢).

(٤) وهذان هما الخبران اللذان اتَّهِمَ د. المطيري فاطمة بالتَّخْلِيلِ بينهما.

ثُمَّ أَثَمَّةَ الْعِلَلِ بَعْدَهُ أَجْدَرَ النَّاسِ أَنْ يُوقَفُوا لِبَيَانِ ذَلِكَ، وَأَوَّلَى أَنْ يُعْلَمُوا حَدِيثُهَا بِهَذَا الْإِنْفِرَادِ الْمُدَّعَى.

بل أنا أقول: إِنَّ فِي نَفْسِ تَفْرِيقِهَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ وَهِيَ تُحَدِّثُ بِهِمَا، لِأَكْبَرِ دَلِيلٍ عَلَى تَنْبِيْهَا وَمَزِيدِ عَنَانِيَّتِهَا وَتَمَيِّيزِهَا لِمَا تُنْمِيهِ إِلَى نَبِيِّهَا ﷺ مِنْ غَيْرِهِ! يَبْقَى إِنْكَشَافُ آخِرِهِ قَدْ يُشَوِّشُ بِهِ عَلَى أَذْهَانٍ مَنْ يَعْتَقِدُ صِحَّةَ حَدِيثِ فَاطِمَةَ هَذَا، وَهُوَ: أَنَّ عِدَّةً مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ ظَلَّ عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ^(١) هُوَ الدُّجَالُ، أَوْ كَانَ يَرْتَابُ فِيهِ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ، حَتَّى بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ حُطِبَ فِيهِمْ قَبْلَ بَقْصَةِ تَمِيمٍ، مِنْ هَؤُلَاءِ: ابْنُ مَسْعُودٍ^(٢)، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ^(٣)، وَابْنُ عَمْرٍ^(٤)، وَأَخُوهُ حَفْصَةُ^(٥)، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمَّا سُئِلَ عَنْ حَلِيفِهِ هَذَا قَالَ: «إِنِّي سَمِعْتُ عَمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ النَّبِيُّ ﷺ»^(٦).

فَالْفَرَضُ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا لِلنِّزَاعِ فِي مَاهِيَّةِ ابْنِ صَيَّادٍ بِكَوْنِهِ غَيْرَ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ، فَإِنَّ هَذَا مَحْبُوسٌ فِي جَزِيرَةٍ، فَلِمَ يَقُوا عَلَى اعْتِقَادِ ذَلِكَ فِيهِ؟

(١) وَيُقَالُ لَهُ: ابْنُ صَيَّادٍ أَيْضًا، وَسُمِّيَ بِهِمَا فِي الْأَحَادِيثِ، وَاسْمُهُ: صَافٍ، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، أَظْهَرَ إِسْلَامَهُ بَعْدُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَقَصَّتْهُ مَشْكَلَةٌ، وَأَمْرُهُ مُشْبِهٌ فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ الْمَسِيحُ الدُّجَالُ الْمَشْهُورُ أَمْ غَيْرُهُ؟ ١٩ وَلَاشْكَ فِي أَنَّهُ دُّجَالٌ مِنَ الدُّجَاجِلَةِ، قَالُوا: وَظَاهَرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوحِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ الْمَسِيحُ الدُّجَالُ وَلَا غَيْرُهُ، وَلِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ بِصِفَاتِ الدُّجَالِ، وَكَانَ فِي ابْنِ صَيَّادٍ قَرَارَيْنِ مُحْتَمَلَتَيْنِ، فَلِلَّذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَطْعَمُ بِأَنَّهُ الْمَسِيحُ الدُّجَالُ وَلَا غَيْرُهُ، انْظُرْ «شرح الثَّوْرِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٦/١٨).

- (٢) كَمَا فِي «مُسْنَدِ أَبِي يَحْيَى» (١٣٢/٩، رَقْم: ٥٢٠٧)، وَالطَّحْطَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٣٨٧/٧٥)، رَقْم: ٢٩٤٣، وَالطَّيْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٠٩/١٠، رَقْم: ١٠١١٩) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
- (٣) كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: الْفَتْنِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ صَيَّادٍ، رَقْم: ٢٩٢٧).
- (٤) فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ك: الْمَلَا حِم، بَاب: فِي خَيْرِ ابْنِ صَائِدٍ، رَقْم: ٤٣٣٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.
- (٥) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ك: الْفَتْنِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ صَيَّادٍ، رَقْم: ٢٩٣٢).
- (٦) كَمَا فِي الْبَخَارِيِّ (ك: الْإِعْتَصَامُ، بَاب: مَنْ رَأَى تَرْكَ التَّكْبِيرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرُّسُولِ، رَقْم: ٧٣٥٥)، وَمُسْلِمٍ فِي (ك: الْفَتْنِ، بَاب: ذَكَرَ ابْنَ صَيَّادٍ، رَقْم: ٢٩٢٩).

وما يُمكننا الجواب به عن هذا جوابان، يُكَمِّل أحدهما الآخر:

أما الأول: فيقال فيه باحتمالٍ جهلٍ مَنْ ذُكِرَ بقِصَّةِ تميم: فإنَّنا لا نَتَخَرَّصُ القول بأنَّ حضورَ الخطيئة كان غَفِيرًا، بل لعلَّه مَشْهُدٌ قد قُوَّتَه كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، خاصَّةً أَنَّهُ كان مُجَاءةً، ثُمَّ بعضُ الغائبين لم تَبْلُغْهُ بعدُ مع ذلك، لغيبه وقتها عن المَدِينَةِ مَدَّةً، أو لم يَكُنْ من شَأْنِهِ الرِّوَايَةَ أَصْلًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَعْذَارٍ رُبُّنَا أَعْلَمُ بِهَا.

وفي تقرير هذا الجواب يقول أبو جعفر الطُّحَاوِي:

«إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ بَقِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَجَابِرٌ رضي الله عنه عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِيهِ وَمِمَّا قَدْ رَوَيْتُهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ مِمَّا قَالُوهُ فِيهِ بَعْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عز وجل وَعَوْنِهِ: أَنَّهُ قَدْ يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا بِمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِمَا حَدَّثَ بِهِ النَّاسَ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رضي الله عنه، وَلَا مِنْ سُرُورِهِ بِهِ، فَقَالُوا فِي ذَلِكَ مَا قَالُوا ١».

وإِلَى مِثْلِهِ نَحْنُ الْبَيْهَقِيُّ فِي جَوَابِهِ، فَقَالَ:

«إِنَّ الدُّجَالَ الْأَكْبَرَ الَّذِي يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ غَيْرُ ابْنِ صَيَّادٍ، وَكَانَ الَّذِينَ يَجِزُّمُونَ بِابْنِ صَيَّادٍ هُوَ الدُّجَالُ لَمْ يَسْمَعُوا بِقِصَّةِ تَمِيمٍ، وَإِلَّا فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ جَدًّا؛ إِذْ كَيْفَ يَلْتَمِزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْحَيَاةِ النَّبَوِيَّةِ شِبْهَ الْمُحْتَلِمِ، وَيَجْتَمِعُ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَيَسْأَلُهُ، أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهَا شَيْخًا كَبِيرًا مَسْجُونًا فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، مُوثَقًا بِالْحَدِيدِ، يَسْتَفْهَمُ عَنْ خَبَرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هَلْ خَرَجَ أَوْ لَا؟ فَالْأَوَّلِيُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى عَدَمِ الْإِطْلَاعِ.

أما عمر: فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصَّة تميم، ثُمَّ لَمَّا سَمِعَهَا لَمْ يُعُدْ إِلَى الْحَلِيفِ الْمَذْكُورِ ٢».

(١) وشرح مشكل الآثار (٣٩١/٧).

(٢) نص البيهقي نقله ابن حجر في فتح الباري (٣٢٦/١٣).

وأما الجواب الثاني: فلعلَّ ظاهرَ حديث تميم رضي الله عنه لم يكن قاطعاً في نفي كون ابن صيَّاد الدُّجَال عند مَنْ رَمَاه به من الصُّحابة، لما ظَنَّهُ من قرائن تقطع في مجموعها بكونه هو، كما جرى لجابر في اعتقاده، حيث شهدَ حلفَ عمر رضي الله عنه عند النَّبي صلى الله عليه وآله بأنَّه هو، فاستصحبَ ما كان اطلَّع عليه من عمر رضي الله عنه بالحضرة النَّبويَّة، فظنَّ هذا إقراراً قاطعاً على صدقِ المَحْلُوفِ عليه^(١).

وهذا بخلافِ قصَّةِ تميم، إذ كانت ظنيَّةً في دلالتها في نفي ذلك عنه؛ ذلك أنَّ ما رآه أمرٌ عجيبٌ خارج عن العادة، فمُحتملٌ أن يكون ما لقيَه شيطاناً صُوِّرَ له الدُّجَال، أو كان قرينه، فصارَ يتكلَّم إلى تميمٍ بلسانِ الدُّجَال، كأنَّه من باب التَّمثيل له، وهذا أمرٌ عجَبٌ لا شكَّ.

وأمرُ الدُّجَال مُلتبسٌ على كلِّ الأحوال، يُتوقَّع منه أيُّ شيءٍ مخالفت للمألوف.

وفي تقرير ذلك يقول المُعلِّمي: «قد يَأْذَنُ الله تعالى للشَّيَاطِين -لحكميَّة خاصَّة- فيتمثَّلون في صُورٍ يراها مَنْ حَضَرَ، فأما الجَسَّاسة: فشیطان، وأما الدُّجَال: فقد قال بعضهم إنَّه شيطان، وعلى هذا فلا إشكال، كَشَفَ الله تعالى لتمييم وأصحابه فرأوا الدُّجَال وجسَّاسَتَه وخاطبوهُما، ثُمَّ عَادَ حالُهُما إلى طبيعَةِ الشَّيَاطِين مِنَ الاسْتِتَارِ، وإنَّ كان الدُّجَال إنساناً: فلا أَرى ذلك إلَّا شيطاناً مُثِّلَ في صورةِ الدُّجَال..»^(٢).

(١) هذا على فرضي التسليم لجابر رضي الله عنه فهمه هذا من سكوت النَّبي صلى الله عليه وآله، وفيه نظر، فإنَّ مسألة ما إذا أُخبر بحضرة النَّبي صلى الله عليه وآله عن أمرٍ ليس فيه حكم شرعي، هل يكون سكوته صلى الله عليه وآله دليلاً على مطابقة ما في الواقع، كما وقع لعمر هنا في حلفه على ابن صيَّاد هو الدُّجَال ولم ينكر عليه؟ فهل يدلُّ عدم إنكاره على أنَّه هو الدُّجَال كما فهمه جابر أو لا يدلُّ؟

يقول ابن دُبَيْق العبد في «شرح الإمام» (٩٦/١): «الأقرب عندي: أنَّه لا يدلُّ؛ لأنَّ ماخِذَ المسألة ومناظلتها - أعني: كون التقرير حجةً - هو العصمة من التقرير على باطل، وذلك يتوقَّف على تحقُّق البطْلان، ولا يكفي فيه عدمُ تحقُّق الصَّحَّة، إلَّا أن يدَّعي مُدَّع: أنَّه يكفي في وجوب البيان عدم تحقُّق الصَّحَّة، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو عاجزٌ عنه؛ نعم، التقرير يدلُّ على جواز اليَمين على حسب الظَّن، وأنَّه لا يتوقَّف على العلم؛ لأنَّ عمر رضي الله عنه حلف على حسب ظنِّه، وأقرَّ عليه.

(٢) «الأموار الكاشفة» (ص/١٣٤).

نعم؛ كان بعضُ السلفِ مَن عايَشَ تَمِيمًا في الشَّامِ يَعْتَقِدُ في الدَّجَالِ المَحْبُوسِ في الجزيرة أَنَّهُ شَيْطَانٌ، كَجَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ^(١)، وعَمْرُو بْنِ الْأَسْوَدِ^(٢)، وكثيرِ بَنِ مُرَّةٍ^(٣)، وَيَزِيدِ بْنِ شَرِيحٍ^(٤)، وَشَرِيحِ بْنِ عُبَيْدٍ^(٥)، والمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي يَكْرِبَ وَهُوَ صَحَابِيُّ ﷺ! هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «الدَّجَالُ لَيْسَ إِنْسَانًا، إِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ فِي بَعْضِ جَزَائِرِ الْبَحْرِ، مُوْتَقٍ بِسَبْعِينَ حَلْقَةً، لَا يُعْلَمُ مَن أَوْثَقَهُ». «٦».

وَلَا اسْتَبَعَدُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ هَذَا الْاِعْتِقَادِ فِي الدَّجَالِ مَأْخُودًا عَنْ تَمِيمِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَن سَمِعَ تَمِيمًا، أَوْ سَمِعَ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ^(٧)؛ كَمَا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ تَلَقَّاهُ أَيْضًا مِنْ بَعْضِ الْكِتَابِيِّينَ^(٨)، لَكِنْ مُجَرَّدُ تَقْرِيرِهِمْ لَطَبِيعَةُ هَذَا الدَّجَالِ الْمَحْبُوسِ كَافٍ فِي عَدَمِ امْتِنَاعِ ذَلِكَ فِيهِ.

الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا:

أَنَّ حَدِيثَ تَمِيمٍ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ اِحْتِمَالٌ فِي مَاهِيَّةِ أَشْخَاصِهِ عِنْدَ جَابِرٍ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ قُوَّةِ هَذِهِ الْاِحْتِمَالَاتِ مِنْ ضَعْفِهَا؛ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِ جَابِرٍ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ، إِذْ كَانَ انْطِبَاقَ صِفَاتِ الدَّجَالِ عَلَيْهِ، وَجَزُمَ عَمْرُ بِهِ، مَعَ إِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ عَلَى خَلْفِهِ فِيمَا رَأَاهُ، وَكَانَ الْحَقُّ يَجْرِي عَلَى لِسَانِ عَمْرِ وَقَلْبِهِ: كُلُّ

(١) جَبْرِ بْنِ نَفِيرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ هَامِرِ الْحَضْرَمِيِّ، ثَقَّةٌ جَلِيلٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفَّى (٨٠هـ)، انْظُرْ «سِيرَ أَعْلَامِ النَبِيلَةِ» (٧٦/٤).

(٢) عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عِيَاضِ الْعَنْسِيِّ الْحَمَصِيِّ، أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَكَانَ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ دِينًا وَدَرْعًا، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، انْظُرْ «سِيرَ النَبِيلَةِ» (٧٩/٤).

(٣) كَثِيرُ بْنُ مَرَّةٍ الرَّعَاوِيُّ، ثَقَّةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفَّى (٨١هـ) وَقِيلَ (٩٠هـ)، انْظُرْ «سِيرَ النَبِيلَةِ» (٤٦/٤).

(٤) يَزِيدُ بْنُ شَرِيحِ الْحَضْرَمِيِّ الْحَمَصِيِّ، تَابِعِي ثَقَّةٌ، تَوَفَّى (١١٠هـ)، انْظُرْ «تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» (١٧٩/٣).

(٥) شَرِيحُ بْنُ عُبَيْدِ الْحَضْرَمِيِّ الْحَمَصِيِّ، تَابِعِي ثَقَّةٌ، تَوَفَّى بَعْدَ (١٠٠هـ)، انْظُرْ «تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» (٢٤٧/٣)، وَهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٣٢٨/١٣) نَقْلًا عَنْ نَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ وَلَيْسَ فِي أَصْلِ الْمَطْبُوعِ مِنْ كِتَابِهِ «الْفَتْحِ».

(٦) «الْفَتْحُ» لِنَعِيمِ بْنِ حَمَادٍ (٥٤١/٢) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَيْهِمْ.

(٧) فَإِنَّ كَثِيرَ بْنَ مُرَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ تَمِيمٍ ﷺ، وَجَبْرِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَقْدَامِ ﷺ، وَسَاثِرَ هَؤُلَاءِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ جَمْعٍ قَدْ اخْتَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

(٨) كَمَا اِحْتَمَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٣٢٨/١٣)، وَلَعَلَّ يَزِيدَ بْنَ شَرِيحٍ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ.

هذا أوردت في نفس جابر نَوْعَ قطع بَأَنَّ ابنَ صَيَّادٍ هو اللَّجَال، فَقَدَّم هذا القطع منه على ما في حديث تميم مِن ظَنُّ في الماهية، والله تعالى أعلم.

وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ هذا الْمَسْلُكَ من جابر في التَّرجيح عِنْدَهُ هو ما مشى عليه البخاري في كتابه، فَإِنَّهُ لَمَّا اشْتَدَّ التباس الأمر في هذه الأخبار، «اقتصر في كتابه على حديث جابر عن عمر في ابنِ صَيَّاد، ولم يُخرج حديثَ فاطمة بنت قيس في قصَّة تميم»^(١) كما قال ابن حَجَرٍ، وهذا مَنزَعٌ منه حَسَنٌ في توجيه اختيار البخاري.

وليس يَعْنِي أَنَّ البخاريَّ يُضَعِّف حديثَ فاطمة^(٢) - كما تَوَهَّمَهُ (رشيد رضا) حين رَأَى «الصَّحِيحَ» خَالِيًا مِنْهُ، فَظَنَّهُ تَضْعِيفًا مِنْ مُضَعِّفِهِ لَهُ - كَلَّا؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لم يُخرج حديثَ فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَّا أَنَّهُ قد نَطَقَ بتصحُّيحِهِ.

وذلك فيما نَقَلَهُ عنه تلميذه الترمذي؛ قال: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عن هذا الحديث -يعني: حديث الجساسة- فقال: «يرويه الزُّهري عن أبي سلمة، عن فاطمة ابنة قيس،.. وحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس في الدُّجَال: هو حديث صحيح»^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٣٢٨/١٣).

(٢) كما ظَنَّهُ د. حاكم المطيري في بحثه السابق ذكره.

(٣) «العلل الكبير» للترمذي (ص/٣٢٨).

وما ذكره البخاريُّ هما الظَّرِيقَانِ الوحيدان لحديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس، ويظهر من جوابه أَنَّهُ يُرْتَّبِح طريقَ الشعبي على طريقِ الزُّهري عن أبي سلمة، وحُكِّه ذلك، فَإِنَّ روايةَ الزُّهري جاءت عنه من طريقين:

ابن أبي ذئب، كما في «سنن أبي داود» (رقم: ٤٣٢٥)، وأبو يعلى في «معجمه» (رقم: ١٥٧)، والطبراني في «الكبير» (رقم: ٩٢٢).

وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع: كما في «الأحادي» لابن أبي عاصم (ص/٣١٨٠)، والطبراني في «الكبير» (رقم: ٩٢٣).

فَأَمَّا ابن أبي ذئب: وإن كان هو ثَقَّةٌ في نفسه، غير أَنَّ روايته عن الزُّهري خاصةً مُتَكَلِّمٌ فيها، فظنهم فيها بالاضطراب والمُخالفة، انظر «تهذيب الكمال» (٦٣٥/٢٥).

وأما إبراهيم بن إسماعيل: فقال فيه البخاريُّ: كثير الوهم، وقال ابن معين: ضعيف متروك الحديث، انظر «تهذيب» لابن حجر (١٠٥/١).

فلم يحملهُ رجحانُ حديثِ جابرٍ رضي الله عنه على الطعنِ في حديثنا هذا .
وعلى ذلك نقول :

إنَّ الرُّجْحَانَ المقصودَ مِن كلامِ ابنِ حجرٍ فيما تَعَلَّقَ بترجيحِ البخاريِّ إنما هو رُجْحَانُ دَلَالَةٍ ، لا رُجْحَانُ صِحَّةٍ أو ضعفٍ ؛ قد أَبَانَ ابنُ حجرٍ نفسه عن مراده من ترجيحِ البخاريِّ في بعضِ جواباته المنشورة ، مما يُزيلُ ذاكَ التَّوَهُّمَ عن تقريرهِ الَّذِي في «الفتح» .

فقلد سُئِلَ عن حديثِ الجَسَّاسَةِ : هل فيه عِلَّةٌ لأجلِها لم يُخرِجه البخاريُّ ، مع أنَّه ليس في البابِ شيءٌ يُغني عنه ؟

فأجاب ابنُ حجرٍ بقوله : «ليست له عِلَّةٌ قَادِحَةٌ تقتضي تركَ البخاريِّ لتخريجه ، . . وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ البخاريَّ أَعْرَضَ عنه لِمَا وَقَعَ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم في أمرِ ابنِ صَيَّادٍ ، ويظهر لي : أنَّه رَجَّحَ عنده ما رَجَّحَ عند عمر وجابر وغيرهما رضي الله عنهم مِن أَنَّ ابنَ صَيَّادٍ هو الدُّجَالُ ، وظاهر حديثِ فاطمة بنتِ قيسَ يَأْبَى ذلك ، فاقْتَضَرَ على ما رَجَّحَ عنده ، وهو على ما يَظْهَرُ بالاستقراءِ مِن صنيعِهِ : يُوْثِرُ الأَرَجَعَ على الرَّاجِحِ ، وهذا منه»^(١) .

فكَيْلَا الحَدِيثَيْنِ عند البخاريِّ في حَيِّزِ القَبُولِ -حديثِ فاطمة وحديثِ ابنِ صَيَّادٍ- كُلُّ ما في الأمرِ ، أنَّه اختارَ أَحَدَهُمَا على الآخرِ ورَّجَّحه من حيثِ الدَّلَالَةِ على المَطْلُوبِ ، فإنَّ «مِنَ عَادَاتِ البخاريِّ أنَّه إذا اختارَ جَانِبًا ، ذَهَبَ يُهْدِرُ جَانِبًا آخرَ ، كأنَّه لم يَرِدْ فيه شيءٌ»^(٢) ؛ فكذا شأنُهُ مع حديثِ الجَسَّاسَةِ ، تركَ أنْ يُدْخِلَهُ «جَامِعَهُ الصَّحِيحَ» ، إذْ كَانَ ظَاهِرُهُ مُعَارِضًا لِمَا اختارَهُ مِن كَوْنِ ابنِ صَيَّادٍ هو الدُّجَالُ .

(١) «الأسئلة الفارقة بالأجوبة اللاحقة» لابن حجر (ص/٢٤) .

(٢) «فيض الباري» للكشميري (١١٨/٢) .

وطالما أن كتابه «الصحيح» معني فيه بالفقه وترجيح المعاني، اقتصر على الأرجح من حيث دلالة على المطلوب دون الرجح^(١)، والله أعلم.

أما عن المعارض الثاني: في دعوى (رشيد رضا) أن النبي ﷺ لم يقر تميمًا ﷺ على كل حديثه، لمكاشفة الوحي له في ذلك، وفي هذا إبطال للثقة في باقيه .. الخ:

فهذه دعوى مُبتناة على غير تريث في تأمل الحديث، نتاج تجافي صاحبها عن أخبار الخوارق والقرائب، أدّى به إلى ردّ هذا الحديث بمثل هذا الاعتراض الواهي؛ ولأفهل يُعقل أن ينقل النبي ﷺ كلامًا عن أحد من الناس ليستشهد به على أمر عيبي ديني كان يُغير به، ويجمع له الناس، ويشهدهم عليه، ثم هو في قرارة نفسه غير مُصدّق به أصلًا ولا مُقرّ له؟!

ويعجب المرء من قول (رشيد رضا) أن الرسول ﷺ قد يُصدّق الكاذب، في سياق كلامه عن تصديق النبي ﷺ لصحابي جليل مثل تميم الداري! ثم يذهب مذهبًا بعيدًا حين يحول على الحديث، فيؤدّيه ذلك إلى الطعن براويه تميم! وقد ثبتت صحبته ﷺ، وحسن إسلامه، وزكاه عمر ﷺ؛ هذا مع اعتراف رشيد بأن أحدًا لم يذكر فيه شبهة، ومع ذلك بقي رشيد مُصرًا على القمز فيه بقوله للقرّاء بعد كل الفضائل فيه: «.. وستعلم ما فيه!»، مدعيًا «أن نفي النبي ﷺ لبعض قول تميم يُبطل الثقة به كله»!

إن غاية ما أخبر به تميم ﷺ النبي ﷺ وصفت ما جرى له مع من خاطبه بالدجال، فلم يُحدّد هو مكان الدجال ولا حيث خروجه حتّى يُقال: أن الوحي كاشف النبي ﷺ في غلط كلامه!

(١) وكان غير البخاري من العلماء من يذهب إلى كون الدجال هو ابن صياد، وهم مع ذلك يُصحّحون حديث الجساسة، كابن بكال في «شرح للبخاري» (٣٨٦/١٠)، وأبي العباس القرطبي في «التذكرة» (ص/١٣٤٠)، وهو ظاهر كلام النووي في «شرح لمسلم» (٤٦٧-٤٦٨)، والشوكاني في «نيل الأوطار» (٢٣٧/٧-٢٤٢).

فمكان الدجال وخروجه أمرٌ نطق به النبي ﷺ ابتداءً من عنده حيث اجتهد، ولا علاقة لتميم ﷺ به.

وعلى فرض أن المكاشفة كانت لكلام تميم ﷺ نفيه؛ فإن بطلان كلام المعارض في تضاعيف دعواه نفسها! إذ لولا أن النبي ﷺ قد أقره على خبره، ما جعل بروز الدجال من بحر الشام أو بحر اليمن، إذ هما البحرين المتوقع ضياع سفينتي تميم فيهما، فظن النبي ﷺ بمقتضى كلام تميم ﷺ أن الدجال في هذين، فكان بالفرج من الأصل، حتى كاشفه الوحي بخلاف اجتهاذه هذا.

ثم يقال لـ (رشيد رضا): كيف للوحي أن ينزل على نبينا ﷺ ليصح له جهة خروج الدجال، ثم يسكت عن أكثر أباطيل القصة لو كانت باطلة؟! فيترك النبي ﷺ والمسلمين معه يصدّقون هذا الباطل، بل ويؤثّقون تميمًا ﷺ صاحب القصة، ويأخذون عنه بعد الأخبار من غير ريب؟!!

بل العقل الحصيف يفرض علينا القول بأن إخبار النبي ﷺ عن تميم الداري مُصَدِّقًا له، لمن أجلى الأمثلة على أن ما تلقاه الرسول بالقبول من الأخبار موجب للعلم^(١).

هذا؛ وما كان لنبينا ﷺ أن يصدّق دعاوي المنافقين هكذا بإطلاق كما أفرط في دعواه (رشيد رضا)، وهو منه ذهولٌ عن قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]؛ فإنه هو ﷺ يصدّق كلام المؤمنين، ولا يصدّق المنافقين وإن سميع قولهم^(٢).

العجيب في هذا الادّعاء من (رشيد)، أنه قد نقض شبهته هذه بنفسه عند تفسيره لهذه الآية السابقة! حيث قرّر عندها أن النبي ﷺ «كان يُعامل المنافقين بأحكام الشريعة وأدائها التي يعامل بها عامة المسلمين، كما أمره الله تعالى ببناء

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلة» (ص/٥٥٦).

(٢) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٣/٥٣).

المعاملة على الظواهر، فظنوا أنه يصدق كل ما يقال له .. إي نعم؛ هو أذن، ولكنه نعم الأذن؛ لأنه أذن خير لا كما تزعمون، فهو لا يقبل مما يسمعه إلا الحق وما وافق الشرع .. ولا يصدق ما لا يجوز تصديقه شرعاً أو عقلاً^(١)

فالظاهر أن «هدف الشيخ رشيد كان نزاع صبغة الإلزام الشرعي عن الحديث مهما كلف الأمر، فإن لم يكن مصنوعاً، فهو ليس بمرفوع كله»^(٢)؛ والله يغفر له. وأما جواب المعارضة الثالثة في دعوى أن البحار قد مسحها البحارة في هذه الأزمنة مسحاً ... إلخ ما قالوا:

فهذا اعتراض شبه الرياح، لأن العلم الحديث مع بلوغه في الاتساع والتطور شأواً عظيماً؛ إلا أنه مع هذا الترقى في العلوم، ما زال الحس يقضي بقصور منجزاته عن الإحاطة بكل شيء، وليس عدم علم البحارة بما عُي عليهم بقاض لأن ينفي ما لم يعلموا؛ لأن عدم العلم بالشيء لا يسلب حقيقة الوجود.

والذي ينبغي الإقرار به: أن الشرع الحكيم لا يأمر المكلف بالإيمان بأمر لا واقع له؛ فإن هذا مُتَنَبِّ في تضاعيف الأدلة الشرعية، لكنه يأمر امتحاناً وابتلاءً بالإيمان لواقع مُغَيَّبٍ غير مشهود، والمغالطة تنشأ حين يُخلط بين البابين^(٣).

فإذا كان الأمر كذلك؛ فإن قبول أحاديث المصطفى ﷺ ليس مرهوناً بتصحيح علوم بعض البشر القاصرة لها، بل علوم البشر مرهون قبولها بألا تُخالف ما صَحَّ عن النبي ﷺ، فلا يُترك المقطوع بصحته لأمر تعوره الظنون، وتحيط به من كل جانب؛ والمتأمل في أحوال العلوم -مع تطورها نسبياً- يجد أنها في طور التهدد بالنسبة لما يخفى علينا.

مثال على ذلك: ما نراه من اكتشافات للكهوف، ومعالِم، وأثارٍ كانت في حيز المجهول، عجزت التكنولوجيا من قبل عن اكتشافها؛ مع وقوع هذه

(١) «تفسير المنار» (١٠/٤٤٦).

(٢) «موقف المدرسة العقلية الحديثة من السنة النبوية» لـ د. شفيق شقير (ص/٣٢٤).

(٣) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٦٨).

المكتشفات في دائرة أراضي هؤلاء المُكتشِفِين^(١)، فأوَّلَى أن يخفَى عليها ما هو خارجٌ عن أرضها!

ومما يدلُّك على تهافت هذا الادِّعاء أيضًا: ما يربو إلى سَمْعِكَ بين القَيْنَةِ والأخرى عبر وسائل إعلامٍ عالميَّةٍ من أخبارِ كشوفاتٍ جديدةٍ لجزرٍ نائيةٍ، قد عَمِيَ عنها العالمُ المتقدِّمُ حقِّبًا مديدةً.

فهذه جزيرة بركانيَّةٌ تُكشَفُ جنوب طوكيو عاصمة اليابان قبل سنين قليلة^(٢)! وأخرى تظهر في نفس سنة الأولى في ساحل باكستان الجنوبيِّ من بحر العرب^(٣)!

وثالثة تُكشَفُ في شواطئ محافظة (أبين) باليمن، من قِبَل صيَّادٍ عن طريق الصدفة^(٤) بعد أن أعمى الله عنها مَنْ تَبَجَّحُوا بأنَّهم أحاطوا بكلِّ بحريٍّ خُبْرًا.

ولم نذهب بعيدًا؟! فهذا كتاب ربِّنا يُخبر عن انحباسٍ يأجوج ومأجوج في السِّدِّ منذ عهد ذي القرنين! وأنَّهم خارجون من رديهم قبل قيام الساعة، وهذا بإجماع المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُيِّتَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ۝ وَقَفَّرَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٩٦-٩٧].

ولا أخال أحدًا ذا دين وعقلٍ يرتابُ في هذه الآيات من سورة الكهف^(٥)، بدعوى أنَّ علماء الجيولوجيا قد مَسَحُوا الأرضَ مسحًا، وجابوا سطحَ قاراتها طولًا وعرضًا، فلم يجدوا هذا السِّدَّ، وأنَّ أحدًا منهم لم يلحظ ذاك الحُفْرَ.

(١) انظر «دفاع عن السنة» (ص/٩٦).

(٢) موقع قناة مسكاي نيوز العربية، الخميس ٢١ نوفمبر ٢٠١٣م، والجزيرة اكتشفت قبل بث الخبر بيوم، أي الأربعاء.

(٣) موقع «قناة العربية الفضائية»، يوم الأربعاء ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣م.

(٤) صحيفة ٢٦٥ سبتمبر، اليمن، يوم الأحد ٢٧ يونيو حزيران ٢٠٠٤م.

(٥) اهنى الآيات ٩٧-٩٩ منها: ﴿هَٰذَا آتٍ لَّكُمْ أَن تَبْهَرُوهُ وَمَا اسْتَغْنُوا لَهٗ قَلِيلًا ۝ قَالَ هَٰذَا رِجَالُكُمْ مِنْ دُونِ هَٰذَا ۝ وَكَانَ رَبُّكَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۝ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ فَلَمَّا خَلَّوْا بِهِمْ بَاغُوا فِيهِمْ فَأَشْنَاهُمُ لَهُمْ زُلْفَةً ۖ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ۝﴾ [الكهف: ٩٧-٩٩].

فما كان جواب المُعترض عن هذه الآية، فهو الجواب نفسه عن الحديث؛ والذي قَدِرَ على إطلاع تميم عليه السلام على هذه الجزيرة، قادرٌ على أن يُضِلَّ سائر الناس عنها، ليجري قَدْرُهُ على وفق ما قضى وأراد^(١).

وحسباً لمادة هذه المعارض يُقال:

إنَّ الربَّ تبارك وتعالى إذا أراد شيئاً هيئاً أسبابه، فالله عليه السلام من حكمته أن أطلق تميمًا الدَّاري عليه السلام على أمر الدَّجال؛ ليكون ذلك توكيداً لما كان يُحدِّث به النَّبي عليه السلام أصحابه من شأن الدَّجال، ولِحُكْمٍ آخرى نهجُها، «فيزداد المسلمون وثوقاً به، وهذا بيِّن في الحديث»^(٢).

وأما دعوى المعارض الرَّابع: أنَّ الحديث مُعارضٌ بقول النَّبي عليه السلام: «لا تأتي مائة سنةٍ وعلى الأرض نفسٌ متفوسة اليوم»؛ فيمكن كشف إشكاليه بجوابين:
الأول: أن يكون النَّبي عليه السلام إنما أراد بهذا الحديث «الآدميين المعروفين، وأما مَنْ خرج عن العادة، فلم يَدْخُل في العموم، كما لم تدخل الجنُّ، وإن كان لفظاً يَنْتَظِم الجنُّ والإنس، وتخصيصٌ مثل هذا مِن مثلِ هذا العموم كثيرٌ مُعتاد»^(٣).

والجواب الثَّاني: فيما حرَّره محمَّد الأمين الشنقيطي بعد ذكره لحديث تميم، قال:

«هذا نصٌّ صالحٌ للتَّخصيص، يُخرج الدَّجالَ مِن عموم حديثِ مَوْتِ كُلِّ نفسٍ في تلك المائة، والقاعدة المقررة في الأصول: أنَّ العمومَ يَجِبُ إبقاؤه على عموميه، فما أخرجه نصٌّ مخصَّصٌ خرَجَ مِنَ العموم، وبقي العامُّ حجَّةً في بَقْيَةِ الأفراد التي لم يَدْخُلْ على إخراجها دليلٌ، كما قدَّمناه مراراً، وهو الحقُّ ومذهب الجمهور، وهو غالبُ ما في الكتاب والسُّنة مِنَ العمومات، يخرج منها بعضُ الأفراد بنصٍّ مُخصَّص، ويبقى العامُّ حجَّةً في الباقي»^(٤).

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٦٧-٤٦٨).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٣٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٤٠).

(٤) «أضواء البيان» (٣/٣٣٧).

وحيث أورد العُثميين حديثَ انخرام القرن إشكالاً على حديثِ الجَسَاسة، فإنه مع ذلك لم يجزم بُكراهيه كدأبِ المُتَعَجِّلِينَ مِنْ مُنْكَرِي السُّنَنِ، بل اختارَ طريقَ السَّلَامَةِ، والتَّوَقُّفِ في ما أشكَلَ عليه؛ فعبارتهُ قال فيها: «في نفسه منه شيء»، مُعْتَرِفاً بتقصيره في تَتَبُّعِ أقوال العلماء في هذه المسألة^(١)؛ فلعله لو فعلَ، لَانْحَارَ إلى صَفْهِهم في قَبُولِهِمْ لَهُ.

فإن قيل تفرّيقاً عن هذا الإشكال:

أليس في هذا الطُّول المفرط في عمرِ الدُّجَالِ، من عهدِ النَّبِيِّ ﷺ إلى قُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ، ما يثبتُ له الخلود، وهو ما قد نَفَاهُ اللهُ تعالى عن عَصَمِ الْبَشَرِ؟ فيُقال في الجوابِ عليه: إِنَّ لِلْخُلُودِ مَعْنَيْنِ:

المعنى الأول: ما يُرادُ به انتفاء الموتِ عن الشَّخْصِ، وهو البَقَاءُ الدَّائِمُ^(٢)، وهو المُرادُ مِنْ كَوْنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ الْمُشْرِكِينَ خَالِدِينَ فِيهِمَا، فَإِنَّهُمْ بَاقُونَ فِيهِمَا أَبَدًا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ وَلَا تَحَوُّلٍ.

المعنى الثاني: ما يُرادُ به الطُّولُ المفرطُ في المَكِثِ متجاوزاً المَمُودَ، وإنِ اسْتَتَبَعَ عَدَمَ بَقَاءِ، وهو المقصودُ بآيَاتِ خُلُودِ بَعْضِ أَهْلِ الْكِبَايَرِ فِي النَّارِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الشُّرْكِ.

وَكَيْلَا هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ قَرَّرَهُمَا الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ تَعْرِيفًا لِلْفِظِ الْخُلُودِ، فَقَالَ: «الخلود: هو تَبَرُّي الشَّيْءِ مِنْ اعْتِرَاضِ الْفَسَادِ، وَبِقَاؤُهُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا؛ وَكُلُّ مَا يَتَبَاطَأُ عَنْهُ التَّغْيِيرُ وَالْفَسَادُ، تَصِفُهُ الْعَرَبُ بِالْخُلُودِ، كَقَوْلِهِمْ لِلْأَثَافِيِّ: خَوَالِدٌ، وَذَلِكَ لَطَوِيلِ مَكِثِهَا، لَا لِدَوَامِ بَقَائِهَا»^(٣).

فعلى هذا نقول:

إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْخُلُودِ فِي هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مَا كَانَ بِالْمَعْنَى الْأُولَى: أَيِ انْتِفَاءِ الْمَوْتِ عَنِ الشَّخْصِ وَدَوَامِ بَقَائِهِ: فَلَيْسَ فِي جَمِيعِ أَخْبَارِ الدُّجَالِ مَا يُفْهِمُ

(١) كما في الجزء الثامن من برنامج «اللقاء المفتوح»، وعنوان المسألة: «حال حديث الجَسَاسة».

(٢) التفسير البسيط للواحيدي (٦٩/١٥).

(٣) المفردات للرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ (ص/٢٩١).

ذلك، بل الوارد فيها مَفْتَلُهُ عَلَى يَدِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ بُعِيدَ نَزْوِلِهِ آخِرَ الزَّمَانِ، ثُمَّ يَعِيشُ النَّاسُ بَعْدَ مَوْتِهِ سَنَوَاتٍ مَدِيدَةً.

وَأِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْخُلُودِ مَعْنَى اللَّبِثِ الطَّوِيلِ الْخَارِجِ عَنِ الْعَادَةِ: فَلَيْسَ فِي السَّرْعِ مَا يَنْفِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ إِذَا مَا صَحَّ فِيهِ الْخَبَرُ؛ وَالذُّجَالُ كُلُّ أَمْرٍ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ حَالَهُ مِنَ الْعَجَبِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ عَلَى سَائِرِ الْأَسْوَاءِ مِنَ الْبَشَرِ

وعليه نفهمُ أَنَّ نَفْيَ اللَّهِ ﷻ لَخُلُودِ أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ يَمُوتُ فَهُمْ أَلَمْ يَدْخُلُوا؟﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٠٤^(١)]، إِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ لِلْخُلْدِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، أَيِ نَفْيِ الْبَقَاءِ فِي الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ، أَيِ: أَنَّهُ «لَا يَخْلُدُ فِي الدُّنْيَا بَشَرٌ، فَلَا أَنْتَ يَا مُحَمَّدٌ وَلَا هُمْ إِلَّا عُرْضَةٌ لِلْمَوْتِ؛ فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنْ مِتَّ أَنْتَ أَيْبَقَى هَؤُلَاءِ؟»^(٢)، وَلِذَلِكَ أَعْفَبْتَ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٠٥].

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ الْخَامِسِ؛ فِي دَعْوَى أَنْ اسْتِشْهَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ كِتَابِيٍّ عَلَى مَا كَانَ يَحْدُثُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ: حَقٌّ مِنْ شَأْنِهِ. . . الْخ، فَيُقَالُ فِيهِ:

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنِ الْمُبَادِرَ ابْتِدَاءً إِلَى إِشْهَادِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ ﷺ لِمَا كَانَ يَخْبِرُ بِهِ عَنِ الذُّجَالِ، بَلِ تَمِيمٌ ﷺ هُوَ مَنْ وَقَدْ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ عَفْوًا بِمَا جَرَى لَهُ مَعَ الذُّجَالِ؛ فَلَمَّا أَنْ وَافَقَ مَا كَانَ يَحْدُثُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ، أَعْجَبَهُ ﷺ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَ بِالْقِصَّةِ اسْتِزَادَةً فِي يَقِينِ السَّامِعِينَ، وَتَثْبِيثًا لِإِيمَانِهِمْ؛ وَلَيْسَ مَنْ رَأَى كَمَنْ سَمِعَ!

ثُمَّ مَا الْعِيبُ، وَهَذَا الْقُرْآنُ نَفْسُهُ قَدْ أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِإِشْهَادِ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى صِدْقِ نُبُوَّتِهِ، مَعَ أَنَّ نُبُوَّتَهُ قَدْ شَهِدَ لَهُ بِهَا الْوَحْيُ نَفْسُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٣]؛ وَلَكِنْ

(١) وهذه الآية نعم حاكم المطيري في جملة ما نفي به جوار المكث الطويل للذجال كما نفهم من حديث الجساسة، وبه أنكر الحديث.

(٢) «الكشاف» للمرشمري (١١٦/٣)، وانظر «جامع البيان» للطبري (٢٦٨/١٦).

الغرض إقامة الحجة على الكافرين، وزيادة يقين المؤمنين، وهذا أمرٌ مطلوب شرعاً .

فإذا كان استشهاد النبي ﷺ لأهل الكتاب جائزاً في خبرٍ كُلِّيٍّ مُتعلّقٍ بأصل النبوة، فكيف لهذا المُعترض أن يُنكرَ استشهادَ النبي ﷺ بأحدِ المسلمين في خبرٍ جُزئيٍّ مُتعلّقٍ بخبرٍ فرعيٍّ من أخبار النبوة؟
والله المُوقِّعُ للحقّ .

المبحث الثامن

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث المسيح الدجال

المَطْلَبُ الأوَّلُ

سَوِّقُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَسِيحِ الدَّجَالِ

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: ذكر النَّبِيُّ يومًا بين ظهري النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعُورَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعُورُ الْعَيْنِ الْيَمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ طَافِيَةٌ...»^(١).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرَ أُمَّهُ الْأَعُورَ الْكَذَّابَ، أَلَا إِنَّهُ أَعُورٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعُورَ، وَإِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكْتُوبٌ (كَافِرٌ)»^(٢).

وعن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنْ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيهَا حَدِيثُنَا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ»^(٣)، فَيَنْزِلُ بَعْضُ السَّبَاحِ^(٤) الَّتِي تَلِي الْمَدِينَةَ، فَيُخْرِجُ إِلَيْهِ يَوْمِئِذٍ رَجُلًا

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: وأذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا، رقم: ٣٤٣٩)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: ذكر الدجال، رقم: ٧١٣١)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٣).

(٣) نقاب وأنقاب: جمع نَقَب، وهو الطريق في الجبل، والمعنى: أن على أبوابها وكل موضع يدخل منه إليها ملائكة. انظر «فتح الباري» لابن حجر (٩٦/٤).

(٤) السَّباح: جمع سَبَخَة، وهي الأرض التي تعلوها المُلُوحَة، ولا تكاد تُنْبِت إِلَّا بَعْضَ الشَّجَرِ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٨٣٥/٢).

وهو خير الناس، أو من خيار الناس، فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدّثنا رسول الله ﷺ حديثه، فيقول الدجال: أرايتم إن قتلتم هذا ثمّ أحبيته هل تشكّون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله، ثمّ يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشدّ بصيرة منّي اليوم! ف يريد الدجال أن يقتله، فلا يسلّط عليه^(١).

وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال: ما سألت أحداً رسول الله ﷺ عن الدجال أكثر ما سألت، وأتته قال لي: «ما يضرّك منه؟»، قلت: لأنهم يقولون: إن معه جبل خبز ونهر ماء، قال: «هو أهون على الله من ذلك»^(٢).

وعن الثّوَالسي بن سَمْعَانَ رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات عَدَاة، فَخَفَضَ فِيهِ وَرَقْعٌ^(٣)، حتّى ظنّناه في طائفة النّخل! فلما رُحنا إليه عرف ذلك فينا، فقال: «ما شأنكم؟» قلنا: يا رسول الله، ذكرت الدجال عداة، فخفّضت فيه ورفّعت، حتّى ظنّناه في طائفة النّخل، فقال: «خير الدجال أخوفني عليكم، إن يخرج وأنا فيكم، فأنا حجيبيّه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم، فامرؤٌ حجّج نفسه، والله خليفتي على كلّ مسلم، إنّه شاب قَلَطٌ^(٤)، عينه طافّة، كأنّي أشبهه بعبد المرزئ بن قَطَن، فَمَنْ أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف، إنّه خارج حلّة بين الثّمام والعراق، فعاث يمينًا وعاث شمالًا، يا عباد الله فاثبوا.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: لا يدخل الدجال المدينة، رقم: ٧١٣٢)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف، باب: صفة الدجال وتحريم المدينة عليه، رقم: ٢٩٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: ذكر الدجال، رقم: ٧١٢٢)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف السّاعة، باب: ذكر الدجال وصفه ما معه، رقم: ٢٩٣٧).

(٣) فخفّض فيه ورقع: في معناه قولان: أحدهما: أن خفّض بمعنى حقّر، وقوله (رقع) أي عظمه وفخمه، فيمن تحقيره وهوانه على الله عزّوه، وأنّه لا يقدر على قتل أحد إلاّ ذلك الرّجل، ثمّ يعجز عنه، وأنّه يضمحلّ أمره، ويقتل بعد ذلك هو وأتباعه، ومن تفخيمه وتعظيم فتنته والمحنة به، هذه الأمور الخارقة للعادة، وأنّه ما من نبي إلاّ وقد أنذر قومه.

الوجه الثّاني: أنّه خفّض من صوته في حال الكثرة فيما تكلم فيه، فخفّض بعد طول الكلام والتعب، ليسريح، ثمّ رفع ليبلغ صوته كلّ أحد، انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦٣/١٨).

(٤) قَلَطٌ: أي شديد جمود الثّمر، انظر «شرح صحيح مسلم» (٦٣/١٨).

قلنا: يا رسول الله، وما لبثه في الأرض؟ قال: «أربعون يومًا، يوم كَسَنَتْهُ، ويوم كَشَهَرٍ، ويوم كَجَمَعَةٍ، وسائر أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ»، قلنا: يا رسول الله، فذلك اليوم الَّذي كَسَنَتْهُ، أَتُكْفِينَا فِيهِ صَلَاةَ يَوْمٍ؟ قال: «لا، اقدروا له قدره».

قلنا: يا رسول الله وما إِسْرَاعُهُ فِي الْأَرْضِ؟ قال: «كَالْفَيْثِ اسْتَدْبَرْتَهُ الرِّيحُ، فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ، فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطَرُ، وَالْأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَتَرْجُحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتَهُمْ^(١) أَطْوَلَ مَا كَانَتْ دُرًّا^(٢)، وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا، وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ، فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ، فَيَصْبَحُونَ مَمْحِلِينَ^(٣)، لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ، فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كَنْوزَكَ! فَتَتْبَعُهُ كَنْوزُهَا كَيْعَاسِيِبِ النَّحْلِ^(٤)، ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مَمْتَلِكًا شَبَابًا، فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ، فَيَقْطَعُهُ جَزَلَتَيْنِ رِمِيَّةَ الْغَرَضِ^(٥)، ثُمَّ يَدْعُوهُ، فَيَقْبَلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهَهُ بِضَحْكَ، فَيَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ، إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ^(٦)، وَاضْعًا كَقِيَّةِ عَلَى أَجْنَحَةِ مَلِكَيْنِ، إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ قَطَرٌ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ بِجَدِّ رِيحٍ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَدْرِكَهُ بَابٌ لَدَّ فَيَقْتُلُهُ^(٧)».

(١) السَّارِحَةُ: الْبِغَامَةُ الَّتِي تَخْرُجُ لِلشَّرْحِ، وَهِيَ الرُّعْيُ، انظر «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٧/٢٨١).

(٢) دُرًّا: جَمْعُ دُرَّةٍ، وَهِيَ الْأَسْمَةُ، انظر «المفهم» (٧/٢٨١).

(٣) مَمْحِلِينَ: مُجْدِدِينَ، انظر المصدر السابق.

(٤) يَتَّعَسِبُ النَّحْلُ: يُحْمَلُهَا، وَاحِدُهَا يَمْسُوبُ، وَقِيلَ: أَمْرَاؤُهَا، وَجِهَةُ التَّنْشِيَةِ: أَنَّ يَمْعَاسِيِبِ النَّحْلِ يَتَّبِعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ طَائِفَةً مِنَ النَّحْلِ، فَتَرَاهَا جَمَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَةً، فَالْكَنْوزُ تَتْبَعُ الدُّجَالُ كَذَلِكَ، انظر «المفهم» (٧/٢٨٢).

(٥) جَزَلَتَيْنِ رِمِيَّةَ الْغَرَضِ: قَسَمَهُ قِطْعَتَيْنِ وَفَرَقَتَيْنِ، «رِمِيَّةُ الْغَرَضِ»: مَنْصُوبٌ نَسَبَ الْمَصْدَرِ، أَيِ: كَرَمِيَّةِ الْغَرَضِ فِي السَّرْعَةِ وَالْإِصَابَةِ، انظر «المفهم» (٧/٢٨٢).

(٦) مَهْرُودَتَيْنِ: أَيِ فِي شَقَّتَيْنِ أَوْ حُلَّتَيْنِ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٥/٥٨٨).

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك): الْفَتْنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَابُ ذِكْرِ الدُّجَالِ وَصِفَةُ مَا مَعَهُ، رَقْمٌ: (٢٩٣٧).

وعن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يحلف بالله أن ابن الصائد الدجال، قلت: تحلف بالله؟! قال: «إنني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ﷺ، فلم ينكره النبي ﷺ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاعتصام بالكتاب والسنة؛ باب: من رأى ترك التكبير من النبي ﷺ حقة، لا من غير الرسول، رقم: ٧٣٥٥)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة؛ باب: ذكر ابن الصياد، رقم: ٢٩٢٩).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

للأحاديث المتعلقة بالدجال

أورد المخالفون عدة شبهات عقلية متعلقة بحقيقة الدجال وتشخيصه، ومتعلقة أيضاً بصفاته الثابتة في السنة، أبرزها مُجملٌ في سبعة مُعارضات:

المعارضة الأولى: أنَّ أحاديث الدجال تُنافي حكمة إنذار القرآن النَّاسَ بقرب الساعة وإتيانها بغتة، «فالمسلمون المنتظرون لها -أي للساعة- يعلمون أنَّ لها أشرافاً تقع بالتدريج، فهم آمنون من مجيئها بغتة في كلِّ زمن، وإنما ينتظرون قبلها ظهور الدجال، والمهدي، والمسيح ﷺ، وبأجوج ومأجوج»^(١).

المعارضة الثانية: أنَّ هذه الأحاديث نُسبت جملةً من الخوارق للدجال، تُضاهي أكبر الآيات التي أيَّد الله بها أولي العزم من الرُّسل، أو تفوقها، وإثبات هذه الأحاديث يُعدُّ شبهةً على آيات الأنبياء، مما يُسقط الثقة بها، والانتفاع بهدايتها.

المعارضة الثالثة: أنَّ هذه الخوارق مخالفة لسنن الله في خلقه، ونصوص القرآن قاطعة في أنه لا تبديل لسنة الله تعالى ولا تحويل.

(١) تفسير المارة (٢٠٧/٩).

وهذه الشبهات الثلاث تولَّى كبرها ومصادمة الأدلَّة القاطعة بشبوت المسيح الدَّجال: (محمَّد رشيد رضا) في «تفسيره»^(١)، فأجلب على أحاديثه بأوقارٍ من الشُّبُهات من جهة الرواية والدَّرایة.

وقد ساق غيره مُعارضًا لصفوة من صفات الدَّجال الواردة في الحديث؛ وهي ما ورد من أنَّه مكتوب بين عينيه (كافر)، فزعم منَع حمل هذه الكتابة على حقيقتها، ومناطُ المنع عنده:

المعارض الرَّابع: أنَّه لو حُمِلت تلك الكتابة على حقيقتها، لاسْتَوَى في إدراك ذلك المؤمن والكافر، ولم يقع الاختصاص بإدراك ذلك للمؤمن فقط، ثمَّ إنَّ من المؤمنين من هو أُمِّي لا يقرأ ولا يكتب، أو مَنْ هو أعمى؛ فكيف يتَحَصَّل له إدراك ذلك؟

وفي تقرير هذه الشُّبُهة، يقول (حسن حنفي) ساخراً ممَّا صَحَّ من أمر هذه الكتابة: «... ومكتوب بين العين العوراء والعين العمياء كافراً! وكأنَّ الجبين سُبُورة أو قرطاس! وبأيِّ لونٍ تكون الكتابة؟ وبأيَّة لغة؟ وما حجمها؟ وماذا عن المؤمن الَّذي لا يعرف القراءة أو اللُّغة؟ أو المؤمن الأعمى؟...»^(٢).

المعارضة الخامسة: أنَّ بين أحاديث المسيح الدَّجال عدَّة تعارضات في تحديد شخص الدَّجال، وفي زمان خروجه ومكانه، وفي خوارقه الَّتِي تكون معه، وكلُّ هذه التعارضات يوجب تساقطها بالمرَّة.

يفضَّل هذه التعارضات (رشيد رضا) في «تفسيره» فيقول:

«إنَّها متعارضة تعارضاً كثيراً يوجب تساقطها كما ترى فيما يلي؛ فمن ذلك التعارض: . . أنَّه كان يشكُّ في ابن صيَّاد من يهود المدينة هل هو الدَّجال أم لا، وأنَّه وَصَفَ ﷺ الدَّجال بصفات لا تنطبق على ابن صيَّاد، كما قال ابن صيَّاد لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) انظر «تفسير المنار» (٤٨٩/٩-٤٩١).

(٢) من العقيدة إلى التَّوراة (٥٣١/٤).

ومن التّعارض أيضًا: أنه يُصرّح في بعض الروايات بأنه يكون معه -أي الدّجال- جبل أو جبال من خبزٍ ونهر أو أنهار من ماء وعسل، .. مع ما رواه الشّيخان -واللفظ للبخاري- من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قلت: لأنّهم يقولون إنّ معه جبل خبزٍ ونهر ماء، قال رضي الله عنه: بل هو أهون على الله من ذلك.

ومن التّعارض أيضًا: ما ورد من اختلاف الروايات في المكان الَّذي يخرج منه، ففي بعض الروايات أنه يخرج من قِبَل المشرق على الإبهام، وفي حديث الثّوأمس بن سميان رضي الله عنه عند مسلم: أنه يخرج من خلّة بين الشّام والعراق، وفي رواية أخرى لمسلم: أنه يخرج من أصبهان، وفي حديث الجّساسة عنده: أنه محبوس بديرٍ أو قصرٍ في جزيرة بحر الشّام -أي البحر المتوسّط وهو في الشّمال- أو بحر اليمّين، وهو في الجنوب، وأنه يخرج منها^(١).

المعارضة السّادسة: أنّ المسيح الدّجال لو كان حقيقةً لورد ذكره في القرآن تحذيرًا للنّاس من فتنه، يقول (نيازي): «ليس في كلّ القرآن ذكرٌ لأيّ مسيح دّجال، .. وإنّما هي من محرّفات أهل الكتاب جميعًا»^(٢).

المعارضة السّابعة: أنّ في الأحاديث الواردة في وصف المسيح الدّجال تجسيمًا لله تعالى وتشبيهًا له بصفات خلقه، فهي تثبت ضمناً أنّ لله عينين.

يقول إسماعيل الكردي: «الإشكال الكبير في الحديث أنه عندما يميّز الدّجال المدّعي للالوهيّة عن الله الحقّ المتعال، يقول: إنّ الدّجال أعور، بعكس الله الَّذي ليس بأعور، وهذا يفيد أنّ لله تعالى عين أو عينين! إذ لو لم تكن العينان ثابتان لله تعالى أصلًا لما كان هنالك وجه لمثل هذه المقارنة!

وهذا بالضّبط ما يذهب إليه الحشويّة، فيجعل هذا الحديث دليلًا على ما يسمّيه صفة العينين أو الأعين لله! ومن هنا فإنّ فخر المتكلّمين الإمام محمد بن

(١) تفسير المنار (٩/ ٤٠٩-٤١٠).

(٢) «دين السلطان» (ص/ ٣٥٥).

عمر الرازي طعن في كتابه (أساس التّقيّيس) في صحّة هذا الحديث، وقال:
لا يصحّ متنه وإن كان مخرّجاً في الصّحيح، لأنّ فيه تجسيماً وتشبيهاً
لله تعالى»^(١).

(١) *نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث* (ص/٢٠٨-٢٠٩).

المطلب الثالث

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالدجال

قبل التصدي لدحض مجموع المعارضات للأحاديث المتعلقة بالدجال، يحسن في هذا المقام التأكيد على جملة من المسائل ذلت عليها هذه الأحاديث المسوقة آنفاً^(١):

أولاً: إثبات أن للمسيح الدجال وجوداً موضوعياً.
ثانياً: أن خروجه أعظم الفتن التي توارد أنبياء الله تعالى على التحذير منها، وكان أشدهم تحذيراً منه، وبياناً لنعوته، وكشفاً عن العصم التي بقي منه: نبينا محمد ﷺ.

ثالثاً: أن خروجه من أعظم دلائل قرب الساعة وأشراتها الكبرى.
تلك الأحاديث المروية في شأن الدجال فيما أفاد هذه المسائل قد تواترت تواتراً معنوياً، ونظمتها غير واحد من أهل العلم بمخارج الأحاديث في سلك الأخبار المقطوع بثبوتها^(٢).

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/٤٢٩).

(٢) انظر «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لمحمد بن جعفر الكتاني (ص/٢٢٨).

قال أبو العباس القرطبي: «الذي يجب الإيمان به: أنه لا بُدَّ من خروج الدجال يدعي الإلهية، وأنه كذاب أعور؛ كما جاء في الأحاديث الصحيحة الكثيرة، التي قد حَصَلَتْ لِمَن عاناها العلم القطعي بذلك»^(١).

وَمِمَّنْ حَكَمَ بتواتر أحاديث الدجال: أبو الحسن الأشعري^(٢)، وابن قيم الجوزية^(٣)، وابن كثير الدمشقي^(٤).

ولثبوت أحاديث الدجال، والقطع بنسبتها إلى الرسول ﷺ، درج أهل العلم على عدِّ الإيمان بما تَضَمَّنَتْ تلك الأحاديث من جُمَل عقائدهم؛ سواء كان ذلك في مطاوي مَعْلَمَاتِهِم الجامعة لأحرف الاعتقاد^(٥)، أو ضمن أسفارهم التي عقدها على جهة الأفراد لبيان أَسْوَاط الساعة والفَنِّ الحاصلة في آخر الزمان^(٦).

يقول أحمد بن حنبل: «الإيمان أنَّ المسيح الدجال خارجٌ، مكتوب بين عينيه كافر، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأنَّ ذلك كائن، وأنَّ عيسى بن مريم -عليه السلام- ينزل، فيقتله بباب لد»^(٧).

ثمَّ إجماعُ أهل السنة مُتَعَدِّ على ما تَضَمَّنَتْ هذه المتواترات من أخبار؛ كما حكاه ابن عبد البر في تقريره لتَقَدُّدِ أهل السنة والجماعة، بعد أن أسند إلى سفيان بن عيينة قوله: «الإيمان قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ، والإيمان يزيد وينقص، والإيمان

(١) «المفهم» (٧/٢٦٥).

(٢) «رسالة إلى أهل الثغر» (ص/١٦٦).

(٣) «المنار المنيف» (ص/١٤٢).

(٤) انظر «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١٩/١١٣ وما بعدها).

(٥) انظر مثلاً «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكافي (٧/١٢٩٢)، و«السنة» لابن أبي عاصم (١/٢٨٣)، و«أصول السنة» لابن أبي زَمَنِين الأندلسي (ص/١٨٨)، و«المشريعة» للأجري (٣/١٣٠)، وغيرها من أسفار أهل السنة التي تَضَمَّنَتْ أخبار الدجال ووجوب الإيمان بها.

(٦) انظر على سبيل المثال «أَسْوَاط الساعة وذهاب الأحيار وبقاء الأشرار» لعبد الملك بن حبيب الأندلسي (ص/١٣٤) و«النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١٩/١١٣ وما بعدها).

(٧) «أصول السنة» لأحمد بن حنبل (ص/٣٣-٣٤).

بالحوض، والشَّفاعة، والدَّجَال، قال: «على هذا جماعةُ المسلمين، إلَّا مَنْ ذكرنا فإنَّهم لا يُصدِّقون بالشَّفاعة، ولا بالحوض، ولا بالدَّجَال»^(١).

يُشير ابن عبد البرِّ يَمُنْ ذَكَرَ إلى طوائف مِنَ الخوارج، والجهميَّة، والمعتزلة^(٢).

وهذا ما وافقه عليه أبو محمد ابن حزم، حيث أشار إلى المنكرين للدَّجَال وأحاديثه بقوله: «أمَّا ضرار بن عمرو وسائر الخوارج: فإنَّهم يَنفون أن يكون الدَّجَالُ جملةً، فكيف أن يكون له آية ١٩»^(٣).

وقال القاضي عياض: «هذه الأحاديث التي أدخلها مسلم في قصة الدَّجَال، حُجَّةُ أهل الحقِّ في صحَّة وجوده، وأنَّه شخصٌ معيَّن، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء مِنْ قدرته؛ لِيَتَمَيَّزَ الخبيث مِنَ الطَّيِّب . . هذا مذهب أهل السُّنة، وجماعة أهل الفقه والحديث ونُظَّارهم»^(٤).

وقال أبو العباس القرطبي: «فائدة الإنذار -أي بالدَّجَال-: الإيمان بوجوده، والعزم على معاداته، ومخالفته، وإظهار تكذيبه، وصديق الالتجاء إلى الله تعالى في التَّعوُّذ مِنْ فتنه؛ وهذا مذهب أهل السُّنة، وعامةُ أهل الفقه والحديث؛ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ»^(٥).

فإنَّما جوابُ المعارضةِ الأولى لكلِّ هذا الَّذي قرَّرناه من دعوى المخالِف أنَّ أحاديث الدَّجَال تُنافي الحكمة من إنذار القرآن بِقُرْبِ السَّاعَةِ، وإتيانها إلى النَّاسِ بَعَثَةً:

فإنَّ مِنْ مَّشارَاتِ اللَّطْفِ في هذه الدَّعوى نَضَبُ التَّلَازِمِ بَيْنَ التَّصَدِيقِ بِهذه الأَشْراطِ، وَبَيْنَ انْتِفَاءِ مَا اخْتَصَصَتْ بِهِ السَّاعَةُ مِنْ مَجِيئِهَا بَعَثَةً؛ وَالوَاقِعُ أَنَّ التَّلَازِمَ

(١) «التَّهْدِيَّة» (٢/ ٢٩١).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٥).

(٣) «القيصل» لابن حزم (١/ ٨٩).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/ ٤٧٤-٤٧٥).

(٥) «التَّهْدِيَّة» للقرطبي (٧/ ٢٦٧).

مُنْتَفٍ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْرَاطَ الَّتِي يَقْطَعُ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ بِهَا، غَايُهَا أَنْ تَتَمَيَّزَ بِهَا السَّاعَةُ قَدْرًا مِنَ التَّمْيِيزِ، وَأَمَّا التَّحْدِيدُ الثَّامُ فَهُوَ مِنَ الْغَيْبِ الْمُطْلَقِ الَّذِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ.

ولعلَّ ما أَوْقَعَ (رشيد رضا) في هذه المُغالطة: ظَنُّهُ أَنَّ تَرْتِيبَ حَدِيثٍ بَعْدَ وَقْعِ حَدِيثٍ قَبْلَهُ، يَمْنَعُ حَدُوثَ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا فِي التَّرْتِيبِ أَنْ يَكُونَ بَغْتَةً؛ وَهَذَا فَهْمٌ خَاطِئٌ، يُتَبَيَّنُ زَغْلُهُ إِذَا عَلِمْنَا:

أَنَّ مَعْنَى (الْبَغْتَةِ) فِي اللُّغَةِ: الْمَفْاجَأَةُ بِالشَّيْءِ^(١)، أَي: نَفْيِ عِلْمِكَ بِمَجِيءِ وَقْتِ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِالتَّعْيِينِ، فَأَمَّا عِلْمُكَ بِقُرْبِ وَقْتِهِ لِعِلَامَةٍ مَا، لَا يَعْنِي مَعْرِفَتَكَ بِوَقْتِهِ تَحْدِيدًا، فَلَا تَلَازِمَ.

هَذَا مَا قَرَّرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي بِفَصِيحِ عِبَارَةٍ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ السَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا الْكُبْرَى، فَقَالَ:

«إِنَّ تِلْكَ أَوْقَاتَ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ حُدُودَهَا، وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنْ تَأْوِيلِهَا إِلَّا الْخَبَرَ بِأَشْرَاطِهَا، لِاسْتِثْنَاءِ اللَّهِ بِعِلْمِهِ ذَلِكَ . . . وَكَانَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِأَشْرَاطِهِ، دُونَ تَحْدِيدِهِ بِوَقْتٍ، كَالَّذِي رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ إِذَا ذَكَرَ الدَّجَالُ: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ بَعْدِي، فَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ . . . الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمُ أَوْقَاتِ شَيْءٍ مِنْهُ بِمَقَادِيرِ السِّنِّينِ وَالْأَيَّامِ، وَأَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ- إِنَّمَا كَانَ عَرَفَهُ مَجِيئَهُ بِأَشْرَاطِهِ، وَوَقْتَهُ بِأَدْلَتِهِ^(٢).

وَالَّذِي أَعْجَبَ مِنْهُ، لَيْسَتْ غَفْلَةٌ (رشيد رضا) عَنْ هَذَا الْفَرْقِ اللَّغَوِيِّ الْمَهْمِّ، وَلَكِنْ عَجَبِي مِنْ أَنَّهُ -هُوَ الْمُعْتَرِضُ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِدَعْوَى أَنَّهُ خَرُوجُ الدَّجَالِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ قَاضِيَةٌ عَلَى الْحِكْمَةِ مِنْ إِخْفَاءِ السَّاعَةِ- هُوَ نَفْسُهُ قَبْلَ مَوْضِعِ اعْتِرَاضِهِ هَذَا بِصَفْحَاتٍ يَسِيرَةٍ، يَقَرُّرُ «أَنَّ لِلْسَّاعَةِ أَشْرَاطًا ثَبَتَتْ فِي الْكِتَابِ

(١) «المفردات» للراغب الأصفهاني (ص/١٣٥).

(٢) «جامع البيان» للطبري (١/٦٨).

والسَّنة.. وأعظمها بعثة خاتم النبيين، بآخر هداية الوحي الإلهي للنَّاس أجمعين؛
لأنَّ بعثته ﷺ قد كُملَ بها الدِّين .. وبكَماله تَكْمُلُ الحياة! (١)

ومهما يكنَ حَصرُ (رشيد رضا) لتلك الأَشْراطِ في بعضِها القليل - كبعثة
النَّبي ﷺ - فإنَّ ما أورده مِن إشْكالٍ في الأَشْراطِ الأُخرى وارِدٌ على ما أثبتَه من
ذاك القليل، فما كان جوابه عنها فهو جوابنا عن سائرِها.

ثمَّ هذا الاعتراض وإن رَأَته (رشيد رضا) على أحاديث أَشْراطِ السَّاعةِ،
فقد فاتَه أنَّ ذلك يَسْري إلى الآياتِ النَّاصَةِ على أنَّ للسَّاعةِ أَشْراطًا - بإقراره هو
أنَّها في القرآن - سواءٌ بسواءٍ! مِن ذلك - مثل - قوله تعالى: ﴿هَـؤُلَاءِ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ
أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْراطُهَا﴾ [الحجرات: ١٨].

فلا مَحْيصَ للمُعْتَرِضِ عن الوقوعِ في مخاضةِ هذا الإلزامِ إلَّا بِاتِّهامِ الرَّأيِ
قبل التَّسارعِ في الطَّعنِ في الدَّلَّالِ بِبَيادِي الرَّأيِ.

وَمُحْصَلُ التَّحْقِيقِ فِي هَذَا الْبَابِ:

أنَّ هذه الأَشْراطِ - ومنها خروج الدَّجَالِ الأكبر - إِنَّمَا تَدُلُّ على قُرْبِ
السَّاعةِ، لا على تحقُّقِ العلمِ بِوقوعِها، وعِلَّةُ ذلك: انتفاءُ العلمِ بِالْمُدَّةِ الزَّمَنِيَّةِ
المَحْدُودَةِ بَيْنَ تلكِ الأَشْراطِ وَبَيْنَ وَقوعِ السَّاعةِ، «وبهذا يكون الأمرُ نَقِصٌ ما ذكره
المُعْتَرِضُونَ؛ بأن يكون العلمُ بهذه الأَشْراطِ: باعْثًا على العملِ، موقِفًا من
الغفلةِ، زاجِرًا عن التَّمادي في المعاصي.

وهل قَطَعَ قُلُوبُ الصَّالِحِينَ، وأَذَابَ أَكْبَادَهُمْ، بِمِثْلِ تَذَكُّرِ تلكِ الأَهْوالِ
العِظامِ، وما فيها مِن فِتَنِ تَفْزَعُ مِنْهَا القُلُوبُ» (٢).

وَأَمَّا المَعَارِضَةُ الثَّانِيَّةُ: وهو دَعْوَاهُمْ أَنَّ هذه الأحاديثَ نَسَبَتْ جُمْلَةً مِن
الخَوَارِقِ لِلدَّجَالِ تُضَاهِي أكبر الآياتِ التي أَيْد الله بها أولي العزم ... إلخ؛
فالجواب عنها أن يُقال:

(١) «تفسير المار» (٤٠٣/٩).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٢٤) تنصرف بسير.

إِنَّ منشأ الخطأ عند هؤلاء راجعٌ في حقيقته إلى إغفال أمرين مهمين:

الأمر الأول: النظر في حقيقة دعوى الدجال التي يدعيها لنفسه:

فإن دعوى الدجال التي تصحبها تلك الخوارق هي دعوى الربوبية، لا النبوة والرئاسة! وعلى هذا، فاقتران هذه الخوارق بدعواه، ومضاهاتها لآيات الأنبياء ليست مثار إشكال؛ لكونه لم يدع الرسالة أصلاً حتى يقال: إن هذه الخوارق معجزات وآيات قامت مقام تصديق الله تعالى له.

الأمر الثاني: النظر في ما اقترن بالدجال من أحوال وصفات، ثبرهن على حقيقة أمره، وتكشِف عن زُفِّ دَعواه:

وهو أنَّ الدجال موسوم بصفات وعلامات تقوم مقام تكذيبه فيما يدعيه؛ سواء من أمر الربوبية أو الألوهية، وهذه الأمور المُقترنة معه تُبطل أثر تلك الخوارق، وتزيّد اليقين عند المؤمنين بكذبه؛ ولأَ لما كان للنبي ﷺ فضلٌ ومزية على غيره من الرسل في الإبانة عن أمر الدجال، ولا في قوله لهم: «ألا أحذركم حديثاً من الدجال ما حدّث به نبيّ قومه؟...» الحديث^(١)، ولَمَّا كان في قوله ﷺ: «إِن يخرج وأنا فيكم، فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤٌ حجيجُ نفسه» فائدةٌ تُذكر.

فإن المقصود من قوله ﷺ: «... فامرؤٌ حجيجُ نفسه» أنَّ الدجال إن خرج ولست فيكم «فليحتج كلُّ امرئٍ عن نفيه بما أعلمته من صفته، وبما يدلُّ عليه العقل من كذبه في دعوى الإلهية؛ وهو خبيرٌ بمعنى الأمر، مع ما فيه من التنبيه على النظر عند المشكلات، والتَّمسُّك بالأدلة الواضحات»^(٢).

والمؤمن ببصيرته يُسَدِّده الله تعالى، فينكشِف له في أزمان الفتن ما لا ينكشِف لغيره، ويتبيّن له صدق الصادق، وافتراء المفتري، والدجال أكذب الخلق، وكذبه ظاهر، لا يُنْفِق على أهل اليقين.

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِذْ قَرَّبَهُ أَنْ يُؤْذِرَ نَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، رقم: (٣٣٣٨)، ومسلم في (ك: الفتن وأشرط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٦).

(٢) «المفهم» للقرطبي (٧/ ٢٧٦-٢٧٧) بتصرف يسير.

يصدق هذا قول ابن نيمية: «المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره؛ لا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإنَّ الدَّجال أكذب خلق الله، مع أنَّ الله يُجري على يديه أمورًا هائلة، ومخاريق مُزلِلة؛ حتَّى أنَّ مَنْ رآه افتنَّ به، فيكشفها الله للمؤمن، حتَّى يعتقد كذِّبها وبطلانها، وكلَّما قويَّ الإيمان في القلب قويَّ انكشافُ الأمور له، وعَرَفَ حقائقها مِن بواطنها؛ بخلاف القلب الخراب المُظلم»^(١).

فإن قيل: لكن مع وجود هذه الصفات المُخبر عنها في الأحاديث الدالة على كذب الدَّجال؛ فإنَّ وجود ما يُضادُّها من الخوارق التي يُجرِّبها الله على يديه، يبعث إلى الافتتان به، والحيرة في أمره!

فيُقال: نعم هذا حقٌّ، فإنَّ ما يُجرِّبه الله على يديه فتنةٌ عظيمة، لا يخلُص منها إلَّا أهل الإيمان؛ كما قال ذلك الشَّاب المؤمن الَّذي قتله الدَّجال ثمَّ أحياه: «ما كنتُ فيك أشدَّ بصيرةً من اليوم»؛ وكما يحصل لَمَن في قلوبهم مَرَض، وأهل النفاق والكُفرة من ازدياد الارتباك والفتنة به؛ فهذا الأمر -كما يقرُّه الخطابي- «جائزٌ على سبيل الامتحان لعباده؛ إذ كان منه ما يدلُّ على أنَّه مُبطل، غير محقٍّ في دعواه؛ وهو أنَّ الدَّجال أعور عَيْن اليمينى، مكتوب على جبهته كافر، يقرؤه كلُّ مسلم، فدعواه داحضة مع وسم الكُفر، ونقص العور، الشَّاهدين بأنَّه لو كان ربًّا لَقدر على رفع العور عن عينه، ومحو السِّمة عن وجهه، وآيات الأنبياء التي أعطوها برينةً عمَّا يُعارضها ونقائضها، فلا يشتبهان بحمد الله»^(٢).

وأما المعارضةُ الثالثة: وهي زعمهم أنَّ هذه الخوارق مخالفةٌ لسنن الله... إلخ:

فالجواب عنها: ما أبنت عنه في المبحث المنعقد لدفع المُعارض العقلي عن الآيات الحسية للأنبياء؛ والذي يأتي في مبحث مستقل.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٥/٢٠).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (٢٣٣١/٤).

وأما المعارض الرابع: وهو قولهم أَنَّ الكتابَةَ لو حُجِلت على حقيقتها،
لاستوى في إدراك ذلك المؤمن والكافر، وأنَّ مِنَ المؤمنين مَنْ هو أَمِّيٌّ
أو أعمى . . إلخ:

فالَّذي يتحقَّقه العقلاء الأسوياء في درء هذه الشُّبهة، أَنَّ العقل لا يُحِيل
ذلك، فهم يعلمون أَنَّ الرَّبَّ تبارك وتعالى الَّذي قَدِّر على أَنْ يَصْرِفَ الكافر عن
إدراك هذه الكتابَةِ، لا يُعْجزُه سُبْحانُه أَنْ يُمَكِّنَ المؤمنَ الأَمِّيَّ والأَعْمَى مِنَ
إدراكها! وكلا الفِعلين الإلهيَّين - مِنَ الصَّرْفِ عن تَلْصِحِ الكتابَةِ والتَّمَكِّنِ من
إدراكها - أمران غَيِّبانُ نهجَلُ كَيْفِيَّتُهُما على التَّحْقِيقِ.

وعلى هذا؛ فحملُهم الخاطي للوارد في هذا الحديث من أمرِ الكتابَةِ على
معنى ما ثَبِتَ من شواهدٍ عَجَزَه وظهورِ نَقْصِه: هو «عُدُولٌ وتحريفٌ عن حَقِيقَةِ
الحديث من غير مُوجبٍ لذلك، وما ذكره المعترض من لزوم المُساواة بين المؤمن
والكافر في قِراءة ذلك، لا يلزم من وجهين:

أحدهما: أَنَّ اللهَ يَمْنَعُ الكافرَ مِنْ إدراكِه؛ ولا سَهْمًا وذلك الزَّمان قد
انخرقت فيه عوائد؛ فليكن هذا منها! وقد فهم ذلك ممَّا جاء في بعض طُرُقِه:
«يقروهُ كُلُّ مؤمِنٍ؛ كاتبٍ وغير كاتبٍ . .»، وقِراءة غيرِ الكاتبِ خارقةٌ للعادة.
وثانيهما: أَنَّ المؤمنَ إِنَّمَا يُدْرِكُه لِشُبُهَتِه وَيَقْطِئُه، ولسوءِ ظَنِّه بالدُّجَالِ،
وتخوُّفه من فتنَتِه، فهو في كُلِّ حالٍ يستعيد النَّظَرَ في أمرِه، ويستزِيدُ بصيرةً في
كذبه؛ فينظر في تفاصيلِ أحواله، فيقرأ سطورَ كُفْرِه وضلاله، ويتبيَّنُ عَيْنَ مَحالِّهِ.
وأما الكافر: فَمَمْصُوفٌ عن ذلك كُلِّهِ؛ بغفلَتِه وجهلِه، وكما انصَرَفَ عن
إدراكِ نَقْصِ عَوْرِه، وشواهدِ عَجَزِه؛ كذلك يُصَرِّفُ عن فهمِ قِراءةِ سطورِ كُفْرِه
ورَمَزِه»^(١).

(١) «الفهم» (٧/ ٢٦٨-٢٦٩).

فالأصحیح الَّذي عليه المحققون من أهل العلم: أنَّ الكتابة المذكورة حقيقة، جعلها الله علامة قاطعة يُكذَّب بها الدَّجال، فيُظهِر الله المؤمنين عليها، ويخفيها على مَنْ أراد شقاوته^(١).

والقاضي عياض وإن حكى في ذلك خلافاً، أنَّ بعضهم قال: هي مجاز عن سمة الحدوث عليه^(٢)؛ فهذا مذهب ضعيف.

يقول فيه ابن حجر: «ولا يلزم من قوله: «يقرؤه كلُّ مؤمنٍ»، كاتبٍ وغير كاتبٍ..» أن لا تكون الكتابة حقيقةً، بل يُقدَّر الله على غير الكاتب علم الإدراك، فيقرأ ذلك، وإن لم يكن سبق له معرفة بالكتابة؛ وكأنَّ السرَّ اللطيف في أنَّ الكاتب وغير الكاتب يقرأ ذلك: لمناسبة أنَّ كونه أعور يُدرکه كلُّ مَنْ رآه^(٣).

فهذا يتبيَّن أنَّ مَنْ ذهب إلى تأويل الأحاديث الدالة على الوجود العيني للدَّجال، بحملها على الرَّمز والإشارة؛ وأنها ترمز إلى الخرافة والدَّجل، التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها - كما ذهب إلى ذلك (محمَّد عبده)^(٤) -، أو أنها ترمز على الشرِّ واستعلائه - كما تأولها (محمَّد أسد)، وارتضاه (مصطفى محمود)^(٥) -: كلُّ هذه التاويلات لا تثبت على قَدَمٍ، وبطلانها بيِّن من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ هذه التاويلات مُؤسَّسة فيما يظهر على الإحالة العقلية، ولا إحالة تمنع من قبول أحاديث الدَّجال والتَّسليم بها؛ بل هي جارية على سنن العقل، والشرع مُثبت لها، وما أثبتته الشرع فهو يقيناً موافق للعقل، ومن تأمل هذا في جميع ما أخبر به الرسول ﷺ، فمُحال أن تزَلَّ قدمه عند ورود بعض ما يُشكل على هذا الأصل.

(١) «فتح الثَّووي على مسلم» (١٨/٦٠).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٧٦/٨).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٣/١٠٠).

(٤) نقله عنه تلميذه رشيد رضا في «تفسيره» (٣/٣١٧).

(٥) انظر كتابه «رحلتي من الشك إلى الإيمان» (ص/١٠٤-١٠٥)، ورأي (محمَّد أسد) منقول في هذا الموضوع نفسه من الكتاب.

الوجه الثاني: أن هذه التأويلات قَدْحٌ في تبليغ النبي ﷺ؛ لأنه من المُتَقَرَّر شرعاً وعقلاً أن مَنْ أراد النصَحَ والبيانَ لأحدٍ من الخلق، فإنه لا بدَّ أن يَعتمدَ إلى أقربِ الطُّرُقِ للإفهام، وَيَتَخَيَّرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ ما تحصل به الإبانة، وتقع به النصيحة، فإنَّ تَحَاشِيَّ مُريد النصيحة هذا السَّبِيلَ بأنَّ عَمِدَ إلى الإبهام، مع الحاجة إلى البيان: استدلالُ النَّاطِرِ في حال هذا الممتكِب عن هذا السَّبِيلِ على أَنَّهُ: جاهلٌ عاجزٌ عن الإبانة، أو قاصدٌ لتضليل المُخاطَب، وإيقاعه في الحيرة!

ولا ريب أنَّ المُتَأَوِّلِينَ لأحاديث الدُّجَالِ ونحوها على خلاف الظَّاهِر المُتبادر منها، وإن لم يَقْصِدُوا أحدَ هذين الاحتمالين: فإنَّهم واقعون في وصفِ الرُّسولِ ﷺ بأحدهما لزوماً.

الوجه الثالث: أنَّ حَمَلَ هذه الأحاديث الدَّالة على تشخيص الدُّجَالِ، وخروجه على الرُّمُزِ والتَّخْيِيلِ، بلا قرينة توجب ذلك: هو عدولٌ عن الظَّاهِر المُتبادر بلا ضرورة عقلية ولا شرعية تستدعيه.

وَعَرِضَ بَابُ التَّأْوِيلِ لَأَدْنَى إِشْكَالٍ يَنْقَدِحُ فِي عَقْلِ النَّاطِرِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، يَبْعَثُ عَلَى فَتْحِ الْبَابِ عَلَى مَصْرَاعِهِ لِتَأْوِيلِ أَحْرَفِ الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا، فَلَا يُوثِقُ بَعْدَ بَحْرِ، وَلَا يَنْعَقِدُ الْقَلْبُ عَلَى دِينٍ؛ وَهَذَا هُوَ الْإِنْحِلَالُ بَعِيْنِهِ، وَهَذَا الشَّرِيعَةُ وَتَقْوِيضُهَا^(١).

وأما المعارض الخامس: في دعوى المخالف تناقض أحاديث الدُّجَالِ في تحديد شخصيه، أو في زمان خروجه ومكانه، أو في خوارقه التي تكون معه؛ فإنَّنا نبين زيف دعاوي التَّنَاقُضِ هذه كُلًّا عَلَى جِدَةٍ:

فأما دعواه أَنَّهُ ﷺ كان يشكُّ في ابن صيَّاد هل هو الدُّجَالُ أم لا، مع أَنَّهُ وَصَفَ الدُّجَالَ بِصِفَاتٍ لَا تَنْطَبِقُ عَلَى ابْنِ صَيَّادٍ: فَالْحَقُّ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي ابْنِ الصَّيَّادِ^(٢) لَا يُنْكَرُ وَقُوعَهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، «وَأَشْكَلُ أَمْرِهِ، حَتَّى قِيلَ فِيهِ كُلُّ مَقِيلٍ»^(٣).

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٤٥٠-٤٥٢).

(٢) اسمه: صاف، وقيل: عبد الله، ويكنى أبا يوسف، وهو شاب من يهود المدينة، انظر «التذكرة» للقرطبي (ص/ ١٣١٧).

(٣) «معالم السنن» للحطاي (٤/ ٣٤٨).

وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَنْهَجُ الْعِلْمِيُّ الصَّحِيحُ هُنَا: الرَّجُوعُ بِهَذَا الْاِخْتِلَافِ وَأَدْلَتُهُ إِلَى قَوَاعِدِ الْجَمْعِ، ثُمَّ التَّرْجِيحُ بِضَوَائِبِهِ إِنْ تَعَدَّرَتِ الْأَوَّلَى، أَمَّا أَنْ يُقَدَّمَ الْمَخَالَفُ عَلَى قَفْزِ تَلَكُمِ الْمَرَاهِلِ الْمَنْهَجِيَّةِ، وَالرَّضَا بَعْدَ بِإِسْقَاطِ الْأَدَلَّةِ كُلِّهَا بِدَعْوَى الْاضْطِرَابِ: فَنَأْيٌ عَنِ الْجَادَّةِ الَّتِي تَوَالِي الْأَصُولِيُّونَ عَلَى التَّوَصُّيَةِ بِسُلُوكِهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضَايَا الثَّقَلِيَّةِ.

فَمَنْ ذَلِكَ: ذَهَابَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَوْنِ ابْنِ الصَّيَّادِ هُوَ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ^(١)، وَأَنَّهُ هُوَ الْخَارِجُ آخِرُ الزَّمَانِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِمَا مَرَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ: «رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّ ابْنَ الصَّائِدِ الدَّجَالُ، قُلْتُ: تَحْلِفُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عَمَرَ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَنْكَرْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٢)، وَبِقَوْلِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا: «فَقَدْنَا ابْنَ الصَّيَّادِ يَوْمَ الْحَرَّةِ»^(٣)، وَتَأَوَّلُوا فَقَدَهُ هَذَا بِرَجُوعِهِ إِلَى جَزِيرَتِهِ الَّتِي رَأَى فِيهَا تَمِيمَ الدَّارِيِّ مُوثِقًا!

يَقُولُ النَّوَوِيُّ: «أَمَّا احْتِجَاجُهُ هُوَ -أَيُّ ابْنِ الصَّيَّادِ عَلَى مَنْ اتَّهَمَهُ بِأَنَّهُ الدَّجَالُ- بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَالدَّجَالُ كَافِرٌ، وَبِأَنَّهُ لَا يُولَدُ لِلدَّجَالِ، وَقَدْ وُلِدَ لَهُ هُوَ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَأَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى مَكَّةَ: فَلَا دَلَالَةَ لَهُ فِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ صِفَاتِهِ وَقَدْ فَتَنَتْهُ وَخَرُوجِهِ فِي الْأَرْضِ»^(٤).

(١) كَابِنٌ بِقَالٍ فِي «فَرْحِهِ لِلْبِخَارِيِّ» (٣٨٦/١٠)، وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» (ص/١٣٤٠)، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي «فَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ» (٤٦/١٨-٤٧)، وَالشُّوْكَانِيِّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» (٧/٢٣٧-٢٤٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبِخَارِيُّ فِي (ك: الْأَعْتَصَامُ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ: بَابُ: مَنْ رَأَى تَرْكَ الْكَبِيرِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةً، لَا مِنْ غَيْرِ الرُّسُولِ، رَقْمٌ: ٧٣٥٥)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْفَتْنِ وَاشْرَاطِ السَّاعَةِ: بَابُ: ذَكَرَ ابْنَ الصَّيَّادِ، رَقْمٌ: ٢٩٢٩).

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «مَنْهَجِهِ» (ك: الْمَلَاخِمُ، بَابُ: فِي خَبَرِ ابْنِ الصَّيَّادِ، رَقْمٌ: ٤٣٣٢)، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحٍ وَضَعِفٍ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ» (٤٣٣٢).

(٤) «فَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٤٦/١٨).

وذهب غير هؤلاء إلى أنَّ المسيح الدَّجَال الخارج آخر الرَّمَان غير ابن الصَّيَاد الَّذِي عاش في المدينة زمنَ الثُّبُوء^(١)، فإنَّ هذا «كان دَجَّالاً من الدَّجَالَة، ثُمَّ تَبَّ عليه بعد ذلك، فأظهر الإسلام، والله أعلمُ بضميره وسريته»^(٢).

ودليلهم على ذلك: حديثُ تميم الدَّارِي رضي الله عنه الطَّويل المشهور في «صحيح مسلم»^(٣)، وقد مرَّ أنَّه أخبر النَّبِيَّ ﷺ بلُقياء المسيح الدَّجَال -بتقديرٍ من الله تعالى- مؤثِّقاً في دِبرٍ بإحدى الجُزُر الثَّانية في البحر، فذكره له بأوصافٍ تخالف ما عليه ابن الصَّيَاد.

وحملَ بعضُ هؤلاءِ جزمَ عمر رضي الله عنه على أنَّ ابن الصَّيَاد هو المسيح الدَّجَال على عدم إطلاعه على حديث تميم وقت حلفه، وحملوا جزمَ جابر رضي الله عنه لما رأى سكوت النَّبِيِّ ﷺ عند حلف عمر رضي الله عنه بأنَّه اجتهدَ منه مَنقُوض، وذلك أنَّ الظَّاهر أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكن قد أُوحيَ إليه وقتئذٍ في أمره بشيءٍ، وإنَّما أُوحيَ إليه بصفات الدَّجَال، وكان في ابن صَيَّاد قرائن محتملة، فلذلك كان ﷺ لا يقطع في أمره بشيءٍ^(٤).

فكان يبرِّئ سكوتَه ﷺ على حلف عمر: عَدَمُ تحقُّقه من بطلانٍ ما حلف عليه، فلا يُعَدُّ هذا السُّكُوت في هذه الحالة تقريراً، خصوصاً إذا عُلِمَ أنَّ من شرط العمل بالتَّقرير: ألاَّ يعارضه تصرُّحٌ يخالفه^(٥).

فهذا يرجح عندي أنَّ قول مَنْ نفى أن يكون المسيح الدَّجَال هو ابن الصَّيَاد هو الأصوب.

(١) منهم البيهقي في «البعث والنشور» (ص/٣١)، استدرجكات عامر حيدر)، وابن تيمية في «الفرقان» (ص/١٦٦)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠٤/١٩).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٠٤/١٩).

(٣) ستاني دراسة هذا الحديث ودفع المعارضات المعاصرة عنه بتفصيل في بحث مستقل.

(٤) «شرح صحيح الإمام مسلم» للووي (٤٦/١٨).

(٥) وسباني تفصيلُ الكلام في حقيقة ابن صَيَّاد في تصاعيف الكلام على حديث الجَسَّاسة.

ومهما يكن أحد القولين هو الصواب، فكيلاً قائله من أهل العلم قد أصاب المنهج الصحيح، بسلوكهم لسبيل الجمع والترجيح بين أدلة الباب، بدل الإقدام على خطيئة الظن في الباب جملة.

وأما عن التعارض الثاني: في دعوى (رشيد رضا) أن بعض الروايات تُصرّح بأنه يكون مع الدجال جبال من خبز ونهر أو أنهار من ماء وعسل . . الخ، في حين أن ما رواه الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ينفي ذلك عنه، حيث قال للنبي صلى الله عليه وسلم: «لأنهم يقولون إن معه جبل خبز ونهر ماء، فقال صلى الله عليه وسلم: هو أهون على الله من ذلك».

فجوابه: سائر على منوال ما سبق تقريره من الجواب على دعوى التعارض قبله، ذلك أن «إعمال الدليلين أَوْلَى من إهمالها»^(١)، ثم الترجيح إن استحکم العجز عن الجمع، وقد سبق تقريره.

فتقول: إن قوله صلى الله عليه وسلم: «هو أهون على الله من ذلك» مُحتمل معنيين: المَعْنَى الأول: أن الدجال أهون من أن يُجزي الله على يديه هذه الخوارق؛ وإنما هو تخيل، وسيُحرر به أعيان الناس.

وهذا المعنى اختاره الطحاوي في تفسير الحديث^(٢)، فقرر أن ما يُظهره الدجال ليس إلا تخيلاً ومُخرقة لا حقيقة تحتها، واستدلّ تأييداً لذلك بحديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «.. ثم يأمر السماء فتُمطر فيما يرى الناس، ويقتل نفساً ثم يحييها فيما يرى الناس»^(٣).

وعلى الطريقة نفسها في الجمع سار ابن حبان البُستي، فقرر أن «إنكار المصطفى صلى الله عليه وسلم على المغيرة بأن مع الدجال أنهار الماء، ليس يُضاد خبر

(١) انظر «تشفيع المسامع» للزركشي (٤٩٢/٣)، وشرح المحلي على جمع الجوامع. مع حاشية العطار (٦٦/٢).

(٢) انظر «شرح مشكل الآثار» (٤٢٤/٢).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٨١/١٤)، رقم: ٥٦٩٤، وأحمد في «المستدرك» (٢٣/٢١١)، رقم: ١٤٩٥٤، والحاكم في «المستدرک» (٤٢٣/٣) وُضحه.

أبي مسعود عليه السلام الذي ذكرناه، لأنه أهون على الله من أن يكون معه نهر الماء يجري، والذي معه يرى أنه ماء ولا ماء، من غير أن يكون بينهما تضاد^(١).

والمعنى الثاني: أنه أهون من أن يجعل ما يخلقه الله تعالى على يديه مُضِلًّا للمؤمنين، ومُشَكِّكًا لقلوب المؤمنين.

يقول القاضي عياض: «قوله في هذا الحديث: .. هو أهون على الله من ذلك»، أي: من أن يجعل ما يخلقه على يده مُضِلًّا للمؤمنين، ومُشَكِّكًا لقلوب المؤمنين؛ بل يزيد الذين آمنوا إيمانًا، وليرتاب الذين في قلوبهم مرض والكافرون^(٢).

وقال ابن حجر: «.. فدلَّ ما ثبت من ذلك على أن قوله عليه السلام: .. هو أهون على الله من ذلك» ليس المراد به ظاهره، وأنه لا يجعل على يديه شيئًا من ذلك؛ بل هو على التأويل المذكور^(٣)، يعني: تفسير القاضي عياض السالف الذكر.

فلما أن كان هذا اللفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم محتملاً لكلا هذين المعنيين؛ كان المتعين البحث عما يزيح أحد الاحتمالين؛ فوجدنا أن الأحاديث الأخرى قد أبانت عن أن ما مع الدجال من الخوارق على بابها وظاهرها، فلم يسعنا حينئذ إلا المصير إليها، واتخاذها أصلًا مُحْكَمًا يُرَدُّ إليها ما تشابه من الألفاظ^(٤).

فأما استدلال الطحاوي بحديث جابر رضي الله عنه: فلا يستقيم له إلا بعد التسليم بصحة ثبوته؛ وهذا ما لا يتم له؛ لتفرد أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه بتلك الزيادة التي لم تقع في الأحاديث الأخرى، أعني قوله: «فيما يرى الناس»، فهي زيادة تخالف روايات الثقات للحديث، لا أعلمها إلا من رواية أبي الزبير عن جابر^(٥).

(١) «صحيح ابن حبان» (٢١١/١٥).

(٢) «إكمال المعلم» (٤٩٢/٨).

(٣) «فتح الباري» (١١٦/١٣).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٤٤٦).

(٥) ولست أنزع إلى التعليل بمنة أبي الزبير عن جابر بكونه مدلسًا.

فكيف تثبت هذه الزيادة أنَّ الإمطارَ مجرد نخيلٍ لا حقيقة له، وقد أنبتت الأرض منه حقيقةً، وأكل الناس مما أخرجت؟!

وإن كان الدجال قد خيل للناس شقُّ الشَّابِ المؤمنِ فُلقَتين، ثم أرجعه كما كان حيًّا، فهل يُعقل أنَّ الشَّابِ المفعول به ذاك قد شملَه ذاك التَّخييل وقد صرخ بوقوعه؟! وإلا فما منعه أن يجهر في الناس أنَّ ما أجراه الدجال عليه مجرد تخيلٍ وتدليسٍ لا حقيقة له لم يَمَسَّ فيه بسوء؟! في حين أنَّ الروايات الصحيحة تُثبت أنَّ الشَّابَّ قد تَقَيَّنَ أنَّه قد أُخِييَ بعد مَقْتَلِهِ، فزاد بذلك يَقِيْنُهُ بما كان أخبرَ النَّبيِّ ﷺ من كونه ذلك على الحقيقة!

من هنا ننبئ: أنَّ ما ذهب إليه الطَّلحاي وابن حَبَّان من تأويلٍ لِمَا مع الدجال من الخوارق على معنى التَّمويه والتَّخييل تروُّه تلك الأحاديث البيِّنة الدالَّة على أنَّ ما يُظْهَره الله على يَدَيْهِ من أمرِ السَّماء بالإمطار فتمطر، والأرض فنبت، وأتباع كنوز الأرض له كيَعاسيب النحل، وقتله ذلك الشَّاب ثمَّ إحيائه له: كُلُّه حقيقةٌ لا مُحَرَّقة، وليس هناك ما يمنع من جريان تلك الخوارق على يَدَيْهِ، والزَّمن زَمَن انخراق السُّنَنِ.

ولذا قال أبو العباس القرطبي: «أما مَنْ قال: إنَّ ما يأتي به الدجال جيلٌ ومخارق فهو مَعزول عن الحقائق؛ لأنَّ ما أخبر به النَّبي ﷺ من تلك الأمور حقائق لا يحيل العقل شيئاً منها، فَوَجِبَ إبقاؤها على حَقَائِقِهَا»^(١).

ولا ريب أنَّ مثل الطَّلحاي وابن حَبَّان لا يشملهما كلام القرطبي هذا، لأنَّ مَرَدَّ تأويل هذين الإمامين ليس عن شبهةٍ عقليةٍ -كما دأب المُحَدِّثين- بل كان عن شبهةٍ نقليةٍ؛ كما مرَّ معنا من استدلالهم برواية: «.. فيمَا يَرَى النَّاسُ»، مع ما يعلمانه من الأحاديث التي فيها ذُكِرَ لتلك الخوارق.

هذا كي لا يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ تأويلهم نابعٌ عن استشكالٍ عَقْلِيٍّ مَحْضٍ فَيَتَّخِذَ ذلك وليجةً للاعتصام به، وبيان مآخذ أهل العلم، ونفْيُ موارد الظنون عنهم، ممَّا

(١) «المفهم» (١٠٧/٢٣)، وانظر «البداية والنهاية» (١٩/١٩٣-١٩٤).

يَتَعَيَّاهُ هذا البحث؛ لقطعِ علاقتي المتأولين المتعلِّقين بأذليهم؛ فضلاً عن كون ذلك من لوازم الديانة.

وأما عن التعارض الثالث: في دعوى اختلاف الروايات في المكان الذي يخرج منه المسيح الدجال:

فإن الدجال خارج من المشرق قولاً واحداً، وهو ما أشارت إليه أكثر الأحاديث في هذا الباب، «ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبي بكر رضي الله عنه، وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان، أخرجها مسلم»^(١).

ولا تعارض بين هذه الجهات الثلاثة، لأن أصبهان جزء من بلاد خراسان، وخراسان واقعة شرق الجزيرة العربية.

والذي يظهر أن النبي ﷺ ذكر في حديث الجساسة خروج الدجال من بحر الشام أو بحر اليمن قد رجح عنه النبي ﷺ في آخر الرواية نفسها، حيث قال ﷺ: «ألا إنه في بحر الشام، أو بحر اليمن، . . لا بل من قبل المشرق ما هو من قبل المشرق ما هو من قبل المشرق ما هو»^(٢).

يقول أبو العباس القرطبي في هذه الجملة النبوية: «كله كلام ابتدئ على الظن، ثم عرض الشك أو قصد الإبهام، ثم نفى ذلك كله، وأضرب عنه بالتحقيق، فقال: لا، بل من قبل المشرق؛ ثم أكد ذلك بـ (ما) الزائدة، وبالتكرار اللفظي، وهذا لا بعد فيه؛ لأن النبي ﷺ بشر يظن ويشك، كما يسهو وينسى، ألا أنه لا يتمادى، ولا يقر على شيء من ذلك، بل يرشد إلى التحقيق، ويسلك به سواء الطريق»^(٣).

(١) «فتح الباري» (٩١/١٣).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: في خروج الدجال ومكته في الأرض، ونزول عيسى وقته إياه، وذهاب أهل الخير والإيمان، وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان، والفتن في الصور، ويحث من في القور، رقم: ٢٢٦٢).

(٣) «المفهم» (٢٣/١٣٢).

والحاصل من هذا: أنه ﷺ ظَنَّ أَنَّ الدَّجَالَ المذكورَ في بَحْرِ الشَّامِ؛ لَأَنَّ الظَّنَّ أَنَّ تَمِيمًا رَكِبَ في بحرِ الشَّامِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ احْتِمَالُ أَنَّهُ في بحرِ الْيَمَنِ؛ لقربه من أرضِ الشَّامِ، ثُمَّ أَطْلَعَهُ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ فَحَقَّقَ.

أَمَّا مَا جَاءَ في حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه مِنْ أَنَّ الدَّجَالَ سَيُخْرِجُ مِنْ خَلَّةٍ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ: فَيُحْمَلُ عَلَى تَعَدُّ خُرُوجِهِ، فَيَكُونُ «مُبْتَدَأُ خُرُوجِ الدَّجَالِ مِنْ خِرَاسَانَ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحِجَازِ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ»^(١) خُرُوجَهُ الْكَبِيرَ، فَصَدَّ اسْتِصْغَالَ جَذَرٍ مِنْ جَذُورِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَصْلِهِ.

أَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ السَّادِسِ: فِي دَعْوَى الْمَعْتَرِضِ أَنَّ الدَّجَالَ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً، لَوَرَدَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، تَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْ نَفْسِهِ:

فَلَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْإِخْبَارُ عَنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ بِإِجْمَالٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَهِئُوا يَظُنُّونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ أَشْرَطُهَا فَآلَ كَذَلِكَ هُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذُكِرْتُمْ﴾ [الْحَكَمَةُ: ١٨]، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَهْمَةَ الرُّسُولِ تَفْصِيلُ هَذَا الْإِجْمَالِ وَبَيَانُهُ، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِدْرَاجُ الدَّجَالِ فِي جَمْلَةِ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ، فَوَجَبَ التَّسْلِيمُ لَهُ بِهِ.

وَحِفَاءُ حَكْمَةٍ عَدَمِ التَّصْرِيحِ بِأَمْرِ الدَّجَالِ فِي الْقُرْآنِ لَا يُعَكِّرُ عَلَى مَا ذُكِرَتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْقَطْعِيَّةُ مِنْ ثُبُوتِ أَمْرِهِ؛ وَإِلَّا لَاقْتَضَى ذَلِكَ التَّجَارِي فِي إِنْكَارِ كُلِّ مَا يَثْبُتُ فِي الشُّنَنِ مِنْ مَعَايِدِ الدِّينِ، بِدَعْوَى سَكُوتِ الْقُرْآنِ عَنْهُ!

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ السَّابِعِ: مِنْ دَعْوَى تَضَمُّنِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي وَصْفِ الدَّجَالِ تَجْسِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى وَتَشْبِيهًا بِخَلْقِهِ، حَيْثُ لَا زَمَّهَا إِثْبَاتُ الْعَيْنِ لَهُ سُبْحَانَهُ:

فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ لَهَا وَلَا تَمَثِيلٍ، لَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَجْسِيمًا لِلْبَّارِي سُبْحَانَهُ، وَلَا تَشْبِيهًا لَهُ بِخَلْقِهِ.

وقد جرى مذهب أهل السنة والجماعة على حمل ما جاء في الحديث الوارد في عور الدجال على إثبات صفة العين لله تبارك وتعالى على ما يليق بجلال ذاته وعظمته، حيث ذكر النبي ﷺ الدجال بأنه أغور، وأن ربكم ليس بأغور، و«الأغور عندهم ضد البصير بالعينين»^(١).

يقول البيهقي تعليقاً على هذا الحديث:

«في هذا نفى نقص العور عن الله سبحانه وإثبات العين له صفة، وعرفنا بقوله ﷺ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الزُّمَرُ: ٤١]، وبدلائل العقل أنها ليست بحدقة، وأن الديدن ليستا بجارحتين، وأن الوجه ليس بصورة؛ وأنها صفات ذات أثبتتها بالكتاب والسنة بلا تشبيه»^(٢).

وعلى هذا مشى الأشاعرة المتقدمون في إثبات تلك الصفات الذاتية الخيرية، ولم يزيدوا على ذلك، اقتفاء لمذهب من سلف من علماء الأمة، مع تنزيههم له تعالى عن المثل والتشبيه؛ يكفي في هذا ما نقله عنهم أبو الحسن الأشعري وهو يقرر عقائد أهل السنة، حيث قال: «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش .. وأن له عينين»^(٣).

وقال في موضع آخر من كتبه: «.. وأن له - سبحانه - عينين بلا كيف»^(٤).
أمّا من تأوّل هذا الخبر النبويّ من مُتَّبِعِي هذا الإمام، بأنَّ المراد منه مجرد نفي النقص والقياس عنه سبحانه، أو كناية عن صفة البصيرة لا العين^(٥)؛ فعلى قول هذا الفريق أيضًا يسلم الحديث من تهمة التجسيم أو التشبيه؛ إذ أنه كما كانت

(١) «نقص الدارمي على بشر المريسي» (ص/٣٠٥).

(٢) «الاعتقاد للبيهقي» (ص/٨٩).

(٣) «مقالات الإسلاميين» ١/١٦٨ - تحقيق: عدنان زوزور.

(٤) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص/٢٢).

(٥) تراه - مثلاً - في قول ابن فوزك في «مشكل الحديث وبيانه» (ص/٢٥٣) عند ذكره حديث عور الدجال: «معنى هذا الخبر أيضاً: تحقيق وصف الله تعالى بأنه بصير، وأنه لا يصح عليه النقص والتمن، ولم يُرد بذلك إثبات الجارحة، وإنما أراد نفي النقص، لأن العور نقص».

ظواهر كثيرٍ من آياتِ الصِّفَاتِ أَوَّلُهَا بكونِها غيرُ مرادَةٍ لظاهرِها، فكذلك الشَّانُ عندهم مع ما صَحَّ من أحاديثِ الصِّفَاتِ الخَبَرِيَّةِ.

فالمُثْبِتُونَ لصفةِ العَيْنِ يجعلون الحديثَ دليلاً لهم يَنُضَافُ إلى أدلَّةِ صَحَّةِ مذهبهم في ذلك، وَمَنْ تَأَوَّلَ الحديثَ على غيرِ ظاهرِهِ، فَإِنَّ تَأويله فِرْعٌ عن تصحيحِهِ له.

وبهذا تنتفي كُلُّ دعاوي الاعتراضاتِ عن أخبارِ الدُّجَالِ، ولله الحمد.

المبحث التاسع

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام

المطلب الأول

سوق احاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم

عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا؛ فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخُزَيْرَ، وَيَضَعُ الْحِزْبَةَ^(١)، وَيَبْطِشَ أَمَالًا حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: واقروهوا إن شئتم: «لَنْ يَنْ أَهْلِي أَلَكَنْتَ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا» [البقرة: ١٥٩]، متفق عليه^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟»^(٣) متفق عليه.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، قال:

(١) وضع الحزبة: أي لا يقبلها، ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام، ومن يذل منهم الحزبة لم يُكَفَّ عنه بها، بل لا يقبل إلا الإسلام أو القتل، انظر «شرح النووي لصحيح مسلم» (٢/ ١٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: نزول عيسى ابن مريم ﷺ، رقم: ٣٤٤٨)، ومسلم في: (ك: الإيمان، باب: نزول عيسى من مريم حاكمًا بشرية نبينا محمد ﷺ، رقم: ١٥٥).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: نزول عيسى ابن مريم ﷺ، رقم: ٣٤٤٩)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشرية نبينا محمد ﷺ، رقم: ١٥٥).

«فَيَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﷺ فيقول آميئروهم: تَعَالَى صَلِّ لَنَا، فيقول: لَا؛ إِنْ بَغَضَكُمْ عَلَى بَغْضِ أَمْرَأَ، تَكْرِمَةَ اللَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ» أخرجه مسلم^(١).

وعن أبي هريرة ؓ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَيُهْلَنَ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ^(٢)؛ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَوِرًا، أَوْ لَيُنْزِلَهُمَا» أخرجه مسلم^(٣).

وعن الثَّوَالِيسِ بْنِ سَمْعَانَ ؓ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَالَ ذَاتَ عَدَاةٍ... الحديث، وفيه:

«... فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيَنْزِلُ حَيْثُ الْمَنَارَةُ الْبَيْضَاءُ شَرْقِيٍّ وَمَشْقِيٍّ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَتَيْنِ؛ إِذَا طَافَ رَأْسُهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلَا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَحْدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يَذُرْكَ بِبَابٍ لُدٍّ، فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ، وَيُحَدِّثُهُمْ بِذَرَاجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ...» الحديث، أخرجه مسلم^(٤).

(١) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: نزول عيسى ابن مريم حاكمًا بشرية نبينا محمد ﷺ، رقم: ١٥٦).

(٢) فج الرُّوحَاء: بين مكة والمدينة، كان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر، وإلى مكة عام الفتح و عام الحج، انظر (معجم البلدان) (٢٣٦/٤).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الحج، باب: إهلاك النبي ﷺ وهذبه، رقم: ١٢٥٢).

(٤) أخرجه مسلم في (ك: الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم: ٢٩٣٧).

المَطْلَب الثاني

سُوقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرة

لأَحَادِيثِ نَزُولِ الْمَسِيحِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ

مع صراحةٍ ما دَلَّتْ عليه النُّصوصُ مِنْ نزولِ عِيسَى ﷺ، وتضافرهما على ذلك، وبلوغها مَبْلَغَ الْقَطْعِ: إِلَّا أَنَّ طَوَائِفَ مِنْ مَخَالِفِي السُّنَنِ جَالَدُوا الدَّلَائِلَ، وناقضوا البراهين؛ إِمَّا بِرَدِّ الْأَدَلَّةِ صراحةً، أو التَّلَفُّعِ بِمُرْطِ التَّأْوِيلِ، تَلَفُّعًا مِنْهُمْ فِي رَدِّهَا.

فَمِمَّنْ نُقِلَ عَنْهُ الرَّدُّ مِنْ مُتَقَدِّمِي الْخَلْفِ بَعْضُ الْخَوَارِجِ، وَبَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ^(١). وَمِنْ مُتَأَخَّرِي الْخَلْفِ: (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ)، فَقَدْ نُقِلَ تَلْمِيْزُهُ (مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا) مَوْفِقَهُ مِنْ أَحَادِيثِ نَزُولِ عِيسَى ﷺ، وَوَافَقَ أَسَاتِذَهُ فِي إِبْطَالِ مَعَانِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْلُكَ مَسْلَكَ شَيْخِهِ فِي تَحْرِيفِ مَعَانِيهَا، بَلْ اكْتَفَى بِتَفْوِيْضِ مَعَانِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٢)؛ وَإِنْ كَانَ الْاِثْنَانِ مُتَّفَقَانِ فِي الْمَالِ عَلَى تَعْطِيلِ مَدْلُولِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، فَقَدْ زَادَ (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ) أَنْ اخْتَارَ التَّجَاسُّنَ غَرِيبَ الْمَعَانِي فِي تَأْوِيلِهَا^(٣).

(١) انظر «إكمال المعلم» (٤٩٢/٨).

(٢) انظر «تفسير المنار» (٣٤٢/١٠).

(٣) مما تَأَوَّلَ بِهِ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ نَزُولَ عِيسَى ﷺ وَحَكَمَهُ فِي الْأَرْضِ آخِرَ الزَّمَانِ: أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مَبْعَثَ رُوحِهِ وَيَبْرُرُ رِسَالَتَهُ عَلَى النَّاسِ، وَهُوَ مَا غَلَبَ فِي تَعْلِيمِهِ مِنَ الْأَمْرِ بِالرَّحْمَةِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَالسَّلَامِ، وَالْأَخْذِ =

و(محمّد عبده) وإن لم يُصرّح هو بأنّ هذا التّعطيل موقّف علمي له؛ إذ يعزو ذلك للعلماء بتعبيره، إلا أنّ ظاهرَ طريقته يفهم ذلك؛ فإنّه جعلَ للقول بأنّ رفع عيسى عليه السلام كان بروحه دون جسده تخريجين، مفادُ الأوّل منهما في:

المعارض الأوّل: إنّ أحاديث هذا الباب «آحاد متعلّق بأمر اعتقادي؛ لأنّه من أمور الغيب، والأمور الاعتقاديّة لا يؤخذ فيها إلّا بالقطعي، لأنّ المطلوب فيها هو اليقين، وليس في الباب حديث متواتر»^(١).

وهذا ما تبعه فيه أحمد المراغي (ت ١٣٧١هـ)^(٢) حين زعم «أنّ هذه الأحاديث لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي تُوجب على المسلم عقيدة، والعقيدة لا تجب إلّا بنصّ من القرآن أو بحديث متواتر .. وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أنّ عيسى عليه السلام حيّ بجسده وروحه»^(٣).

وكان ممّن صرّح بإنكار رفع المسيح ونزوله محمّد شلتوت (ت ١٣٨٣هـ)، فقد غالط هذا الحقائق وأنكر البديهيّات من عقد أهل السُنّة؛ من ذلك ما تراه في:

المعارض الثّاني: حيث زعم أنّ ليس في القرآن «مُسْتَنَدٌ يصلح لتكوين عقيدة يطمئنّ إليها القلب بأنّ عيسى رُفِعَ بجسده إلى السّماء، وأنّه حيّ إلى الآن فيها، وأنّه سينزل منها آخر الزّمان إلى الأرض»^(٤).

= بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها، والتمسك بقشورها دون لبائها ... فزمان عيسى على هذا التأويل: هو الزمان الذي يأخذ الناس فيه بروح الدين والشريعة الإسلامية؛ لإصلاح السرائر، من غير تقيّد بالزّور والظواهر! «تفسير المنارة» (٢٦١/٣-٢٦٢).

(١) «تفسير المنارة» (٢٦١/٣).

(٢) أحمد بن مصطفى المراغي: فقيه ومفسر مصري، تخرج بدار العلوم سنة ١٩٠٩م، ثم كان مدرّس الشريعة الإسلامية بها، وولي نظارة بعض المدارس، وعُيّن أستاذًا للعربية والشريعة الإسلامية بكلية (غوردون) بالخرطوم، وتوفي بالقاهرة، من مؤلفاته: (الحسبة في الإسلام)، (الوجيز في أصول الفقه) مجلدان، و(تفسير المراغي)، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٥٨/١).

(٣) «مجلة الرسالة» (ص/١١)، العدد (٥١٩)، بتاريخ: ١٤/٦/١٩٤٣.

(٤) مقال بعنوان «نزل عيسى عليه السلام» لمحمد شلتوت، في «مجلة الرسالة» (ص/٤) العدد (٥١٤)، تاريخ: ١٠/٥/١٩٤٣.

فإذا كان المُستند الَّذِي يُثَبِّت هذه العقيدة منتفياً في نظره؛ فإنَّ قُسُومَهَا في المحيط الإسلامي هو من آثار أحد العوامل الأجنبية التي ابتغت ترسيخ مثل هذه المعتقدات بينهم -يَعْنُونَ عاملَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ^(١)- حيث تأثروا بها نتيجةً للانحطاط الدِّيني والحضاري، فتعلَّقت آمالهم -كحالِ أهل الكتابِ قديمًا- بِمُخْلَصٍ يَرُدُّ مَعَايِشَهُمْ إِلَى حَالَتِهَا الْمُثُلَى.

وفي تقرير دعوى هذا التأثير الخارجي في المُعتقد، يقول (حسن الثرابي): «في بعض التَّقاليد الدِّينية تَصَوُّرٌ عَقْدِيٌّ، بأنَّ حَظَّ التَّارِيخِ الدِّيني بعد عهد التَّاسِيسِ الأوَّلِ ينحدر بِأَمْرِ الدِّينِ انْحِطَاطًا مُقَطَّرًا، لا يرسم نَمَطًا رُوحِيًّا، وفي ظلِّ هذا الاعتقاد؛ تتركِّز آمال الإصلاح أو التَّجْدِيدِ نحو حَدَثٍ أو عَهدٍ وَاحِدٍ بَيْنَهُ مَرَجُوعُ في المُستقبل، يَرُدُّ أَمْرَ الدِّينِ إِلَى حَالَتِهِ الْمُثُلَى مِنْ جَدِيدٍ.

وهذه عقيدة نشأت عند اليهود، واغترت النَّصَارَى، وقوامها: انتظارُ المسيح يَأْتِي أو يعود، عندما يبلغ الانحطاطُ ذُرْوَتَهُ. بعهد الدَّجَالِ؛ قبل أن ينقلب الحال صاعِدًا بِذَلِكَ الظُّهُورِ... وقد انتقلت هذه العقيدة بِأَثَرٍ مِّنْ دَفْعِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَى المُسلمين، وما يَزَالُ جَمُهورٌ مِنْ عَامَّةِ المُسلمين يُعَوِّلُونَ عَلَيْهَا في تجديد دينهم»^(٢).

وبنفس هذا المنطق العَوَج من التَّفكير، وسم (مصطفى بوهندي) الأخبار في نزولِ المسيح ﷺ بِكُونِهَا «مُشْبَعَةٌ بِالمفاهيم الكِتَابِيَّةِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا عَنِ الْمَسِيحِ الْمُنتَظَرِ، وهو ما يَكْشِفُ عَن مَّصْدَرِيَّتِهَا الْيَهُودِيَّةِ وَالْمَسِيحِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِمَا فِي الْإِسْلَامِ»^(٣).

المعارض الثالث: أنَّ أصحاب تلك المَروِّيات يزعمون أنَّ عيسى ﷺ إِنَّمَا ينزل في آخر الزَّمان مُتَّبِعًا لِلشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، وَمَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لغيره؛ كيف يحيل النَّاسُ عَلَى الْإِيمَانِ بِهِ -حَسْبَمَا جَاءَ فِي تِلْكَ الرِّوَايَاتِ- ١٩ وكيف تكون عاقبة مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ الْقَتْلُ؟ ١٩

(١) انظر «مجلة المنارة» (٧٤٧/٢٨).

(٢) «قضايا التجديد - نحو منهج أصولي» (ص/ ٧٧ . ٧٨).

(٣) «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» (ص/ ١٩١).

يقول (مصطفى بوهندي) في تقرير هذه الشبهة: «أصحاب الروايات يدعون أنَّ المسيح عندما يجيء في آخر الزَّمان لن يكون نبياً؛ وذلك تهرُّباً من التَّنَاقُض مع ختم النبوة بمحمَّد، ولكنَّ الروايات تقول: إنَّ مَنْ لم يؤمن به يُقَتَّل، فهل يُؤْمِن النَّاسُ إلَّا بالأنبياء والمرسلين؟ وهل يَحِقُّ لأحدٍ من أتباع النَّبي محمَّد أن يقول: (أَمِنَ بِي فلان)؟ .. إنَّما الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وليس بأتباع الأنبياء وعموم النَّاس»^(١).

المعارض الرَّابع: أنَّ المسيح عيسى ﷺ إذا كان يَنْزِلُ في آخر الزَّمان مُتَّبِعاً لمحمَّد ﷺ فعليه أن لا يُغَيِّرَ في شريعته شيئاً! .. فما الإكراه في الدِّين، وَقَتْل مَنْ لا يؤمن به، وتخريب البيع والكنائس، وإزالة الجزية والصَّدقة والقلاص، وترك الحرب -بمعنى إزالة الجهاد- إلَّا مخالفاً صريحةً، وتغيير جذريٍّ في الدِّين»^(٢).

(١) «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» (ص/٢٢٤).

(٢) «التأثير المسيحي في تفسير القرآن» (ص/١٩١).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث نزول المسيح عيسى ابن مريم ﷺ

أما دعوى المُعترض على أحاديث نزول المسيح أنها آحاد لا يؤخذ بها في الاعتقاد:

فإن على فرض كون تلك الأحاديث آحاد، فإن خبر الآحاد متى صَحَّ عن النبي ﷺ وتلقته الأمة بالقبول، فحجة هو في العقائد والأحكام، وجب المصير إليه، وعلى هذا انعقد إجماع أهل السنة.

على أن القائل بهذه الدعوى قد أبان عن جهله بالحديث، وأقر على نفسه بأن لا صلة له بهذا العلم؛ إذ مُسَلِّم به عند كل حديث أن الأخبار في نزول عيسى ﷺ قد بلغت في ذلك مبلغ التواتر، وهي وإن كانت أفرادها لا تدخل في حد التواتر اللفظي، إلا أنها بيقين قد استفاضت وتواترت تواتراً معنوياً بمجموعها، وبهذا صدق أهل العلم في بيانه^(١)؛ فمن أولئك:

ابن جرير الطبري؛ حيث صرح بتواتر أحاديث نزول عيسى ﷺ^(٢).

(١) انظر «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» للكشميري، ومقدمة محققه عبد الفتاح أبو غدة له نالعة.

(٢) «جامع البيان» (٤٥٠/٥).

ثمَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَبْرِي^(١)؛ فَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ «مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ»: «قَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ وَاسْتَفَاضَتْ بِكَثْرَةِ رَوَاتِهَا عَنْ الْمُصْطَفَى ﷺ . . أَنَّهُ يَخْرُجُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ، فَيَسَاعِدُهُ -يَعْنِي مُحَمَّدَ الْمَهْدِيَّ- عَلَى قَتْلِ الدَّجَالِ بَبَابٍ لَدَى بَارِضِ فَلَسْطِينَ، وَأَنَّهُ يَوْمُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَعَيْسَى ﷺ يُصَلِّي خَلْفَهُ»^(٢).

وَكَذَا أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رَشَدٍ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٥٩٥هـ)، حَيْثُ قَالَ عَنْهُ: «لَا بُدَّ مِنْ نَزُولِهِ لَتَوَاتُرِ الْأَحَادِيثِ»^(٣).

ثُمَّ أَبُو الْفَدَاءِ ابْنُ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤هـ)؛ حَيْثُ سَاقَ الْأَحَادِيثَ الْمُتَشَبِّهَةَ لِنَزُولِهِ ﷺ، وَقَالَ: «فَهَذِهِ أَحَادِيثٌ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٤).

وَعَلَى ثُبُوتِ أَحَادِيثِ النَّزُولِ وَبَلُوغِهَا مَقَامَ الْقَطْعِ فِي دَلَالَتِهَا، جَرَتْ أَقَاوِيلُ الْأُئِمَّةِ عَلَى نَظْمِ مَضْمُونِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ فِي أَحْرَفِ الْإِعْتِقَادِ:

تَجِدُهُ -مَثَلًا- عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي قَوْلِهِ: «وَالدَّجَالُ خَارِجٌ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا مُحَالَةَ، وَيَنْزِلُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ، وَيَقْتُلُهُ بَبَابٍ لَدَى»^(٥).

وَقَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ -الْمَلْقَبُ بِقَوَّامِ السُّنَّةِ-: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُؤْمِنُونَ بِنَزُولِ عَيْسَى ﷺ»^(٦).

وَقَوْلِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ: «نَزُولُ عَيْسَى الْمَسِيحِ وَقَتْلُهُ الدَّجَالُ حَقٌّ صَحِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِصَحِيحِ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ مَا يُبَيِّنُهُ وَيَضَعُّهُ»^(٧).

(١) مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَاصِمِ أَبِي الْحُسَيْنِ، وَقِيلَ: أَبُو الْحُسَيْنِ السَّجِسْتَانِيُّ الْأَبْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، أَحَدُ الْأُئِمَّةِ الْمُتَقَاتِلِ، مِنْ كُتُبِهِ «مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ»، تَوَفِّيَ سَنَةَ (٣٦٣هـ)، انْظُرْ «سِيرَ أَهْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٢٩٩/١٦)، وَهَطَبَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى (١٤٩/٣).

(٢) نَقَلَ هَذَا النَّصَّ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْمَرْيُ فِي «تَهْلِيلِ الْكَمَالِ» لِلْمَرْي (١٤٩/٢٥)، وَابْنُ حَبَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٤٩٣/٦).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ الْأَبْنِيُّ، كَمَا فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» (٤٤٥/١).

(٤) «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْمُطْبُوعِ» (٤٦٤/٢).

(٥) «طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَعْلَى (١٦٩/٢).

(٦) «الْحِجَّةُ فِي بَيَانِ الْحِجَّةِ» (٤٦٣/٢).

(٧) «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ» (٤٩٢/٨).

ونظمتهم لهذه المقولة في أحرف الاعتقاد، وتضافرهم على ذلك، هو مُحصل الأدلة الشرعية مما سبق ذكر بعضه من دلائل السنة، وما سيأتي ذكره من دلائل الكتاب، وما تَرَكَّبَ منهما من الإجماع الثابت على نزوله ﷺ، وقد نصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة.

فَمِمَّنْ قَرَّرَ هذا الإجماع:

أبو محمد ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) في قوله: «أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ الحديث المتواتر؛ مِنْ أَنَّ عِيسَى ﷺ فِي السَّمَاءِ حَيٌّ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، وَيُظْهِرُ هَذِهِ الْمَلَّةَ مَلَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيَحْجُجُ الْبَيْتَ وَيَعْتَمِرُ، وَيَبْقَى فِي الْأَرْضِ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يَمِيتُهُ اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

وأقره على الإجماع أبو إسحاق الثعلبي^(٢)، وابن تيمية^(٣)، والسفاريني^(٤)، وغيرهم كثيرٌ ومَنْ نَقَلَ الإجماع على نزول المسيح آخر الزمان^(٥).

وبذا يَتَبَيَّنُ خطأ (محمد عبده) -وَمَنْ جَرَى فِي مَتَابِعِهِ- في ردِّ هذه الأحاديث بكونها آحاد، على كِلَا الاعتبارين في مسألة قبول الآحاد في العقائد.

(١) «المحرر الوجيز» (١/٤٤٤).

(٢) «الكشف والبيان» (١/٢٧٧).

(٣) «بيان تلبس الجهمية» (٤/٤٥٧).

(٤) «لوامع الأنوار البهية» (٢/٩٤).

(٥) أمَّا ما نقله ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص/١٧٣) من خلاف في هذه المسألة بقوله: «اتَّفَقُوا... أَنَّهُ لَا نَبِيَّ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا بَعْدَهُ أَبَدًا، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي عِيسَى ﷺ: أَيَانِي قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَمْ لَا؟ وَهُوَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ الْمُبْعُوثُ إِلَى بَنِي إِسْرَافِيلَ قَبْلَ مَبْعَثِ مُحَمَّدٍ ﷺ: قَوْمُهُمْ مِنْ ابْنِ حَزْمٍ، خَالَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ الَّذِينَ حَكَمُوا الْإِجْمَاعَ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ الْمَخَالَفَ، وَلِذَا قَالَ الْأَبِيُّ فِي «إِكْمَالِ إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (١/٤٤٦) مُتَعَقِّبًا ابْنَ حَزْمٍ: «مَا ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْخِلَافِ فِي نَزُولِهِ لَا يَصُحُّ». وقد نَقَلَ ابن حزم نفسه الإجماع على نزوله ﷺ في كتابه الموسوم بـ «الدُّرَّةُ فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ» (ص/١٩٩) حيث قال فيه: «وقد صحَّ النَّصُّ، وإجماعُ القائلين بنزوله. وهم أهل الحق. أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ لَمْ يَنْقُصْ بَصَرًا، أَسْلَأَ إِلَّا أَهْلَهُمْ؛ فَمِلِمَّا بِذَلِكَ خَطْؤُهُ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْخِلَافِ؛ مُسْتَفَادٌ مِنْ «دَفْعِ دَعْوَى الْمَعَارِضِ الْعَقْلِيَّةِ» (ص/٤٨١).

وبالنظر إلى مجموع هذه القرائن، نجد أنها تحسب الاحتمال، وتقود إلى القطع بالمراد من (الرفع)، بأنه الرفع الحسي لا غير.

وجملة هذه القرائن تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: قرائن خارجية؛ والقسم الثاني: قرائن داخلية (دلالة السياق).

فأما القسم الأول: وهي القرائن الخارجية، فتدور حول جملة من الدلالات:

الدلالة الأولى: ما تواتر عن النبي ﷺ نواتراً معنوياً من أن عيسى ﷺ ينزل في آخر الزمان، ولا معنى للنزول إلا كونه كان مستقراً في السماء.

الدلالة الثانية: دلالة الآثار الواردة عن أصحاب رسول الله ﷺ، ومن ذلك: ما صَحَّ عن ترجمان القرآن عبد الله بن عباس ؓ قال: «لَمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَ عِيسَى ﷺ إِلَى السَّمَاءِ...»، وفيه: «وَرُفِعَ عِيسَى مِنْ رَوْزَنَةٍ^(١) كَانَتْ فِي الْبَيْتِ إِلَى السَّمَاءِ...»^(٢).

ومثل هذا الأثر الثابت عن ابن عباس ؓ لا يكون من قبيل الرأي المجرد، وما كان كذلك فهو في حكم المرفوع.

الدلالة الثالثة: دلالة الإجماع المتيقن الذي سبق بيانه.

فهذه قرائن من خارج النص، فلو لم يكن في المسألة لبان معنى الرفع في الآية إلا واحدة من تلك الدلالات: لكفّت في نفي الاحتمال، فكيف إذا تضافرت؟ بل كيف إذا اعتضدت بالقرينة الأخرى؟! وهي:

(١) الروزنة: الكوة أو الحرق في أعلى الشقف، انظر «المحكم» لابن سيده (٢٦/٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١١٠/٤) من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن حبيب، قال ابن كثير عن هذا الإسناد في «البداية والنهاية» (٥١٠/٢): «وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم»، ورواه أيضاً الثنائي في «سنن الكري» (رقم: ١١٧٠٣) من طريق أبي كريب عن أبي معاوية به نحوه.

القسم الثاني: دلالة السياق.

فالسياق بمفرده قد ينقل الدلالة من الاحتمال الذي يكتنفها إلى النصية، فهو «مُرشد إلى تبين المعجمات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات»^(١)، وإن من خُلف القول، وفساد الرأي: إغفال هذه الدلالة؛ لتهميد الطريق بعدُ للدعاء بأن الآية ليست نصًا في إثبات رفع عيسى عليه السلام - كما سبق زعمه من شلتوت^(٢)، وهذا القول مبنًى على النظر في وضع الصنيع المُجرَّدة مقطوعةً عن سياقاتها، وهذا ليس من نهج المتحققين بالأصول.

يقول أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ):

«اعتقد كثير من الخائضين في الأصول عِزة النصوص، حتَّى قالوا: إنَّ النصَّ في الكتاب قولُ الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقوله: ﴿يُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وما يظهر ظهورهما! ولا يكاد هؤلاء يستحون بالاعتراف بنص في كتاب الله تعالى وهو مرتبط بحكم شرعي، وقضوا يندور النصوص في السنة، حتَّى عدَّوا أمثلة معدودة ومحدودة... وهذا قول من لم يُحيط بالقرص من ذلك.

والمقصود من النصوص: الاستفادة بإفادة المعاني على قَطيع، مع انحسار جهات التأويلات، وانقطاع مسلك الاحتمالات؛ وإن كان بعيدًا خُصُولُه بوضع الصنيع ردًا إلى اللغة، فما أكثر هذا القرص مع القرائن الحالية والمقالية! وإذا نحن خُضنا في باب التأويلات، وإبانة بطلان معظم مسالك المؤلِّين... استبان للطلَّاب القُطُن، أن جُلَّ ما يحسبه الناس ظواهر مُعرَّضة للتأويلات: هو نصوص^(٣). فيسياق الآيتين دالٌّ على ثبوت رفع عيسى عليه السلام رُفْعًا جِسيًّا؛ لا محيًى عن ذلك لمن أنصف، وذلك من وجوه:

(١) انظر «الإمام في بيان أدلة الأحكام» للزم بن عبد السلام (ص/١٥٩).

(٢) انظر «نزول عيسى» لمحمود شلتوت (ص/٣٦٣)، مجلة الرسالة العدد (٤٩٦) (السنة الحادية عشرة دو الحجة ١٣٦١).

(٣) «الرهان في أصول الفقه» (١/١٥١).

أَمَّا الوجه الأول: فَإِنَّ سِيَاقَ الآيَاتِ هُوَ فِي بَيَانِ بَطْلَانِ مَا افْتَرَاهُ الْيَهُودُ مِنْ قَتْلِهِ ﷺ؛ بِأَنَّ الْقَتْلَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى شَبِيهِهِ، فَلِذَا عَقَّبَ الرَّبُّ تَعَالَى عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ بقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْنَا﴾.

وهذا نَصٌّ فِي الرَّفْعِ الْحَسِّيِّ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْإِقْيَافَ بِ (بَلْ) هُنَا الَّتِي تَفِيدُ الْإِضْرَابَ وَالْإِبْطَالَ، هُوَ لِنَفْيِ مَا ظَنُّ الْيَهُودِ مِنْ تَسْلُطِهِمْ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ بِالْقَتْلِ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَ (بَلْ) مُنَافِيًا لِمَا قَبْلُهَا، بِتَكْرِيرِ عَدَمِ تَمْكِينِ اللَّهِ لَهُمْ مِنَ التَّسْلُطِ عَلَى نَبِيِّهِ؛ وَذَلِكَ بِرَفْعِهِ رَفْعًا حَسِّيًّا، وَلَوْ كَانَ الْمَرَادُ رَفْعَ الْمَكَانَةِ، لَاخْتَلَفَ بِذَلِكَ النُّظْمُ الْقُرْآنِيُّ؛ لِأَمْرَيْنِ:

الأول: أَنَّ رَفْعَ الْمَكَانَةِ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِعِيسَى ﷺ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ! فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِهِ بِهِ هُنَا؛ إِلَّا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى زَائِدًا نَاسِبٌ ذَلِكَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ.

الثاني: أَنَّ الْقَتْلَ لَا يُنَافِي رَفْعَ الْمَكَانَةِ، إِذْ رِفْعَةُ الْمَكَانَةِ حَاصِلَةٌ حَتَّى مَعَ تَقْدِيرِ قَتْلِهِ ﷺ، فَلَا مَعْنَى حِينَئِذٍ لِدُخُولِ (بَلْ) بَيْنَهُمَا، لِانْتِفَاءِ التَّضَادِّ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا الوجه الثاني: فَهُوَ أَنَّ وَضَلَ ﴿رَفَعَهُ اللَّهُ﴾ بِ (إِنَّ)؛ يَقْضِي عَلَى اِحْتِمَالِ كَوْنِ الْمَقْصُودِ بِ (الرَّفْعِ) هُنَا رَفْعَ الْمَكَانَةِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ: أَنَّ رَفْعَ الْمَكَانَةِ لَا مُنْتَهَى لَهُ؛ بِخِلَافِ الرَّفْعِ الْحَسِّيِّ! وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَايِفَ لِكَ﴾، حَيْثُ أَضِيفَتْ (إِلَى) إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ (الْيَاءِ).

فَإِنْ قِيلَ: الْمَقْصُودُ إِذَنْ بِالرَّفْعِ هُنَا رَفْعُ (رُوحِهِ) لَا غَيْرَا

قِيلَ: أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لَيْسَ عَلَى السَّنَنِ الْمَحْمُودِ أَيْضًا، وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ تَعْيِينَ الرَّفْعِ هُنَا بِأَنَّهُ بِالرُّوحِ لَا يُزِيلُ شَبَهَةَ قَتْلِ عِيسَى ﷺ الَّذِي سَبَقَتْ لِأَجْلِهِ الْآيَاتُ؛ لِبَقَاءِ الشَّبَهَةِ بِأَنَّ ارْتِفَاعَ الرُّوحِ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ الْقَتْلِ! فَلَا مَعْنَى لِلْإِتْيَانِ بِ (بَلْ) النَّافِيَةِ لِمَا قَبْلُهَا مِنْ ظَنِّ تَسْلُطِهِمْ عَلَيْهِ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: أَنَّ تَعْيِينَ الرَّفْعِ (بِالرُّوحِ) زِيَادَةٌ لَمْ يَنْطِقْ بِهَا النَّصُّ، وَتَقْدِيرٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ، فَلَا أَضْلُ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ أَنَّ الْفَاطَةَ تَامَّةٌ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْكَلَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ دَعْوَى لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا بِبِرْهَانٍ وَاضِحٍ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ لِشَخْصِهِ ﷺ رَوْحًا وَبَدَنًا؛ لَا مَعْنَى إِلَّا ذَلِكَ^(١).

وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: فَقَابُضُ رَوْحِكَ وَبَدَنِكَ، وَهَذَا اخْتِيَارُ

أَثَمَةَ التَّفْسِيرِ؛ كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ مَسْلَمٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ^(٢)، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيِّ^(٣)، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ^(٤)، وَالشُّوْكَانِي^(٥)، وَغَيْرِهِمْ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى، يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ: «وَأَوَّلَى هَذِهِ الْأَقْوَالُ بِالصَّحَّةِ عِنْدَنَا: قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: إِنِّي قَابِضُكَ مِنَ الْأَرْضِ، وَرَافِعُكَ إِلَيَّ، لِنَوَائِرِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُنْزَلُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُ الدَّجَالَ، ثُمَّ يَنْكُثُ فِي الْأَرْضِ مُدَّةً -ذَكَرَهَا، وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ فِي مَبْلَغِهَا- ثُمَّ يَمُوتُ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَيُدْفَنُونَهُ»...»^(٦).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «الصَّحِيحُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: قَابِضُكَ مِنَ الْأَرْضِ، لِمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَزْوِلِهِ»^(٧).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ غَيْرِ وِفَاةٍ وَلَا نَوْمٍ، ... وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٨)، وَقَالَ الضَّحَّاكُ...»^(٩).

وَاخْتِيَارُ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى -أَعْنِي: الْقَبْضَ- مَعَ دَوْرَانِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَعْنَيْنِ آخَرَيْنِ؛ هُمَا: (قَبْضُ الرُّوحِ)، وَ(قَبْضُ جَسَدِ الْإِنْسَانِ)

(١) انظر «نظرة عابرة» للكوثري (ص/٩٥، ٩٣).

(٢) انظر أقوال هؤلاء الأربعة في «جامع البيان» (٤٤٨/٥ - ٤٥٠).

(٣) انظر «الجامع في أحكام القرآن» (٤/١٠٠).

(٤) انظر «مجموع الفتاوى» (٤/٣٢٣).

(٥) انظر «فتح القدير» (١/٣٩٥).

(٦) «جامع البيان» (٥/٤٥٠).

(٧) «التمهيد» (١٥/١٩٦).

(٨) سبأني الكلام عن رواية أخرى عن ابن عباس قريباً فيها تفسيره للوفاة في الآية بالموت.

(٩) «الجامع لأحكام القرآن» (٤/١٠٠).

بالنوم^(١): لم يكن منهم اعتبارًا؛ بل لاعتبارات سبق بيانها، ومن أبرزها: ما قرّناه من دلالة السياق.

ولو كان المراد بقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ مجرد الموت، لما كان في إضافة (التّوفي) إليه معنى يختص به عن غيره من الرُّسل! فضلًا عن بقيّة الخلق، فالمؤمنون يعلمون أنّ الله يقبض أرواحهم، ويعرج بها إلى السّماء، ولو كان قد فارقت روحه جسده: لكان بدنه في الأرض كبَدَنِ سائر النّاس، فعَلِمَ أنّ ليس في ذلك خاصيّة^(٢).

فاستبان بهذا أنّ إضافة التّوفي إلى عيسى عليه السلام، وعطف الرّفْع الموصول به (إلى) على قوله: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: ليس له معنى إلّا قبض الرّوح والبَدَن جميعًا، لوجود القرائن الدّالة على ذلك^(٣).

(١) انظر «النكت في القرآن» لأبي الحسن المجاشعي (ص/١٧٩-١٨٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٢٢-٣٢٣).

(٣) أما ما احتج به من قال بأنّ الرّفْع كان للرّوح دون البَدَن: بما وراه علي بن أبي طلحة في صحيفته عن ابن عباس عليه السلام في تفسير الوفاة في الآية بقوله: «إِنِّي مُبْيِتُكَ»: فإنّ الأئمّة وإن ارتضوا صحيفه علي بن أبي طلحة في التفسير في الجُملة، فإنّه لا يلزم من ذلك الرضا بأحد ما زوّى، وهذه الرواية عنه مُعَارَضة لما سبق نقله عن ابن عباس ممّا صُحِّح عنه قال: «... أن عيسى رُفِعَ من رُوزَنُو في البيت».

فلعل هذا ممّا جمل أحمد بن حنبل بقول عن علي بن أبي طلحة: «له أشياء منكرات»، كما في «ميزان الاعتدال» (٣/١٣٤).

ثم إنّ التسليم بمقتضى رواية علي بن أبي طلحة أيضًا مخالفة صريح القرآن؛ ذلك بأنّ الله أخير أن يوقر الموت على المباد يكون مرة واحدة، ثم يميتهم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمْسِكُكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ هَلْ مِنْ شَيْءٍ أَنْتُمْ عَنْهُ تُغْمِضُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، فلو كان قد أماته الله ﷻ لم يكن بالذي يميته ميتةً أخرى بعد نزوله، فيجمع عليه ميتتين! كما قرره ابن جرير في «تفسيره» (٤٥١/٥).

فإذا حكم بأنّ هذه الرواية من منكر ما يرويه علي بن أبي طلحة: انتفى الإشكال.

أمّا على احتمال صحتها أخذًا بعموم ثناء الأئمّة على هذه الصّحيفة من حيث الجملة:

فيمكن حينئذٍ توجيه رواية بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسيره: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ بالموت:

بأنه ليس في كلامه بيان وقت الإمامة، والآية لا تدل على ذلك؛ لأن (الوفاة) في قول الله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَكَأَنَّمَا لَكَ﴾ لا تنفي الترتيب؛ فيكون مراد ابن عباس عليه السلام: «والله أعلم: - إِنِّي مُبْيِتُكَ بعد =

ثُمَّ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْقُرْآنِيَةِ أَيْضًا عَلَى مَسْأَلَتِنَا:

قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [التوبة: ١٥٩].

فهنا الضمير في كلا الموضعين منها يعود على عيسى عليه السلام، ودلالة السياق يدلُّ على هذا الاختيار، لأمرين:

الأول: أنَّ سياق الآيات قبلها جاء في تقرير بطلان دعوى اليهود في زعمهم قتلَ عيسى عليه السلام، وبيان ضلال النصارى في تسليمهم لليهود فيما ادَّعَوْه: بأنَّ الله نَجَّى نَبِيَّه، وَظَهَّرَهُ مِنْ كَيْدِ أَعْدَائِهِ، بَرْفَعَهُ حَيًّا إِلَى السَّمَاءِ، وَحَصُولَ الْقَتْلِ عَلَى شَبِيهِهِ لَا هُوَ، وَأَنَّهُ سَيُنْزَلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَضَعُ الْجُزْيَةَ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ، وَحِينَئِذٍ يُؤْمِنُ بِهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يَتَخَلَّفُ عَنِ التَّصَدِيقِ بِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ.

الثاني: أنَّ عَوْدَ الضَّمِيرَيْنِ فِي ﴿يَدِيهِ﴾ وَ﴿مَوْتِهِ﴾ إِلَى عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ الْأَلْيَقُ بِالسِّيَاقِ وَالتَّنْظِيمِ؛ لِأَنَّ «عَوْدَ أَحَدِهِمَا عَلَى غَيْرِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ الْآخَرُ فِيهِ تَشْتِثُ لِلضَّمَاثِرِ، وَهَذَا وَمِمَّا يَنْزَعُ عَنْهُ الْكِتَابُ الْكَرِيمُ»^(١).

يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): «الظاهر أنَّ الضَّمِيرَيْنِ فِي ﴿يَدِيهِ﴾ وَ﴿مَوْتِهِ﴾ عَائِدَانِ عَلَى عَيْسَى، وَهُوَ سِيَاقُ الْكَلَامِ؛ وَالْمَعْنَى «مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ» الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي زَمَانِ نَزُولِهِ»^(٢).

= نزولك من السماء في آخر الزمان، كما صحت بذلك الأخبار؛ ويكون هذا الوجه بناء على أنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا؛ أي: إذ قال الله يا عيسى إني رافعك إلِّي .. ومظهرك من الدين كفروا، ومتوفيك بعد إزالي إيلك إلى الدنيا.

وقد ذهب إلى هذا الجمع ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/١٩٦)؛ حيث قال: «والصحيح عندي -في ذلك-: قول من قال: متوفيك؛ قابضك من الأرض؛ لما ضحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله من نزوله، وإذا حُمِلَتْ رواية علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس عليه السلام على التقديم والتأخير؛ أي: رافعك، وموتيتك؛ لم يكن بخلاف ما ذكرناه، والله أعلم.

(١) «نظرة عابرة» للكوثري (ص/ ١٠٠).

(٢) «البحر المحيط» (٤/ ١٢٩).

وهذا ظاهرُ اختيارِ أبي هريرة رضي الله عنه؛ حيث ربط بين روايته لنزوله عليه السلام وهذه الآية؛ وكذا اختيارُ ابن عباس رضي الله عنه ^(١)، وابن جرير ^(٢)، وابن كثير ^(٣).

وثالث الأدلة القرآنية على نزول عيسى ج آخر الزمان:

قول الله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ لَوَلَمَ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦١]؛ فالضمير في «وَأَنذَرْتَهُ» عائدٌ على عيسى عليه السلام، فيكون مقصودُ الآية: إنَّ نزولَ عيسى عليه السلام إشعارٌ بقُربِ الساعة، وأنَّ مجيئه في آخرِ الزَّمانِ شَرْطٌ من أشرطِها.

ومما يؤيدُ عَوْدَ الضَّميرِ إلى عيسى عليه السلام في هذه الآية أمور:

الأمْر الأول: أنَّ سياقَ الآيات قبل هذه الآية في شأنِ عيسى عليه السلام، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا حُزِيَ ابْنُ مَرْيَمَ مَوْتًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٦﴾ وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَوْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَبِيرُونَ ﴿٥٧﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ ﴿٥٨﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ نَكَرًا مِّثْلَ نَكَرِكَ فِي الْأَرْضِ يَحْتَلُونَ ﴿٥٩﴾ وَأَنذَرْتَهُمْ لَوَلَمَ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزُّمَر: ٥٦-٦١].

الأمْر الثاني: أنَّ قراءة ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ لَوَلَمَ لِّلسَّاعَةِ﴾ بفتح اللام والهمزة: تُؤثِّدُ هذا الاختيار، وهي قراءة ابن عباس، وأبي هريرة، وقتادة، ومجاهد، والأعمش ^(٤).

الأمْر الثالث: أنَّ هذا الاختيار يشهد له ظاهر القرآن، وبه تنسج الضمائر، وتنسجم بعضها مع بعض؛ ليس في هذا الموطن فقط، بل في جميع المواطن التي ذُكر فيها عيسى عليه السلام.

الأمْر الرابع: أنَّ هذا الاختيار تشهد له الأحاديث المتقدِّم ذكرها.

الأمْر الخامس: أنَّ هذا القول احتفل به جُلَّةُ من أئمة التفسير من السلف والخلف؛ كابن عباس، وأبي هريرة، ومجاهد، وعكرمة، وأبي العالية، والحسن

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٦٦٤/٧) من طريق سعيد بن جبير، وصحح إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (٤٩٢/٦).

(٢) «جامع البيان» (٦٧٢/٧).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٤٧/٢).

(٤) انظر «المحرر الوجيز» (٦١/٥).

البصري، والضحاك^(١)، والبيضاوي^(٢)، وابن كثير^(٣)، والأمين الشنقيطي^(٤)، ومجمع البحوث بجامعة الأزهر^(٥).

ومن الدلائل القرآنية الدالة على نزوله ﷺ، وهو رأيها:

قول الله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الْمَثَلِينَ﴾ [التكاثر: ٤٦]، وقوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَمُوسَىٰ أَيْنَ مَرِّمَ أَذْكَرَ يَسْمَعِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَلَدَيْكَ إِذْ أَبَدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [الشورى: ١١٠].

وجه الدلالة من الآيتين: أن تخصيص وقوع التكليم من عيسى ﷺ بحالِي المَهْد والكهولة؛ مع كونه مُتَكَلِّمًا فيما بين ذلك: دلالة ظاهرة على أن لَيْتَنِكَ الحالين مزيد اختصاصٍ ومزِيَّة، فارقًا بهما جميع كلامه الحاصل بين تَيْنِكَ الحالين.

توضيح ذلك: أن الكلام في المَهْد خارقٌ للعادة، خارجٌ عن الشنن، وهذا بَيِّنٌ؛ فكذاك ينبغي لقوله تعالى: ﴿وَكَهْلًا﴾، فهو عطف على مُتَعَلِّقِ الظرف قبله، آخِذٌ حكمه؛ أي: يُكَلِّمُ النَّاسَ في حال المَهْد، ويُكَلِّمُهُمْ في حال الكهولة، فـ«إذا» كان كلامه في حالة الطُّفولة عقب الولادة مباشرة آية؛ فلا بُدَّ أن المعطوف عليه -وهو كلامه في حال الكهولة- كذلك؛ وإلا لم يُحْتَجَّ إلى التَّنصيص عليه؛ لأنَّ الكلام من الكَهْل أمرٌ مألوف معتاد، فلا يحسن الإخبار به؛ لا سيما في مقام الإشارة^(٦).

(١) انظر أفوالهم في تفسير القرآن العظيم (٢٣٣/٧).

(٢) انظر «أنوار التنزيل» (٩٤/٥).

(٣) انظر «تفسير القرآن العظيم» (٢٣٦/٧).

(٤) انظر «أصواء البيان» (٢٨٠/٧).

(٥) انظر «التفسير الوسيط» (٨٢٤/٩).

(٦) «فصل المقال» للشيخ محمد حليل هراس (ص/٢٠).

وهذا ما نصرَّ عليه الحسين بن الفضل البجلي (ت ٢٨٢هـ) ^(١) بقوله: «في هذه الآية نصٌّ في أنَّه ﷺ سينزل إلى الأرض» ^(٢).

وأما مَنْ ردَّ هذه الأحاديث بزعم أنَّها نتاج «عقدة الانتظار» التي نبَّعت في أوَّل أمرها عند اليهود، ثم انتقلت إلى النَّصارى، ثم تسرَّبت إلى المسلمين كما ادَّعاهم (الثراي) ومَنْ تشرَّب فكره:

فخطئ! أن تُتهم أُمَّة الإسلام بهذه البلادة وقد عصَّها الله أن تجتمع على ضلالٍ؛ وقد تحقَّق أهل الصَّنعة من صِحَّة تلك الأخبار إلى رسول الله ﷺ؛ فضلاً عن غفلة صاحب هذه الشُّبهة عن أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ والتَّابعين وتابعيهم كانوا يُثبِّتونها في الأُمَّة؛ مع كون عصرهم عصر انتصاراتٍ وعزٍّ وتمكين! فأَيُّ انحطاطٍ كان يعيشه هؤلاء السَّادات القادة حتَّى يختلقوا أكذوبة الانتظار؟!!

وأما وقوع الاتِّفاق بين أهل الإسلام وبين أهل الكتاب في قضية عقديَّة كهذه، فهذا أمرٌ لا يُستغرب في الشريعة؛ ويقع مثله لبقاء بعض آثار النُّبوة في الديانات السَّالفة، فيأتي خاتم الرُّسل ﷺ بإقراره؛ وأيُّ موروثٍ كِتَابِيٍّ مُرتَهَنٌ صحَّته بتصحيح دين الإسلام، المهيمن على الدِّين كلِّه ^(٣).

وأما جملة شبهات (بوهندي) في المعارضة الثالثة: من دعواه أنَّ القول بنزول عيسى ﷺ مُتَّبِعاً لا مُتَّبَعاً، يُلْزِم أهل السنة الوقوع في التناقض؛ لأنَّ مَنْ كان مُتَّبِعاً لا يأمر النَّاس أن يؤمنوا به... إلخ:

فكشف هذه الشُّبهة، يتحصَّل بعلمنا أنَّ من أصول النَّظر في الدلائل الشرعيَّة النَّظَر إليها كالصورة الواحدة؛ بحسَب ما ثبت من كُتُبِهَا وإجزئياتها المرتبة

(١) الحسين بن الفضل بن عمير البجلي: مفسرٌ مُمَرِّم، كان رأساً في معاني القرآن، أصله من الكوفة، انتقل إلى نيسابور، وأنزله واليها عبد الله بن طاهر في دار اشتراها له (سنة ٢١٧)، فأقام فيها يعلم الناس حكمة وستين سنة؛ وكان قبره بها معروفاً؛ انظر «الأعلام» للزركلي (٢/٢٠٢).

(٢) انظر «مفاتيح الغيب» للفتح الرازي (٨/٢٢٥).

(٣) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٠٨).

عليها، وعامها المُرتَّب على خاصها، ومُطلقها المَحْمول على مُقيدها، ومُجمَلها المفسر بمُبينها، إلى ما سوى ذلك من مَنَاحيها؛ فإذا حَصَلَ لِلنَّاطِرِ مِنْ جُمْلَتِهَا حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ: فَذَلِكَ هُوَ الَّذِي نَطَقَتْ بِهِ حِينَ اسْتَنْطَقَتْ^(١).

وبمقتضى هذه الأصول، فَهَمَّ السَّلَفُ أَحَادِيثَ نَزُولِ عِيسَى ﷺ فِي ضَوْءِ فَهْمِهِمُ لِلأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى خَتَمِ النُّبُوَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْمَسِيحَ ﷺ يَنْزِلُ تَابِعًا لِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عِنْدِيَّاتِهِمْ! بَلْ هُوَ حَاصِلُ النَّظَرِ فِي جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَأَخْبَارِ الْمُصْطَفَى ﷺ لَا تَتَنَاقَضُ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ وَصِدْقٌ. وَمِنْ ثَمَّ؛ نَقَرَّرْ هُنَا عِدَّةَ أُمُورٍ:

الأمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقَوْلَ بِنَزُولِ عِيسَى ﷺ مُتَّبِعًا لَا مُشَرَّعًا لَيْسَ مِنْ مَحْضِ اخْتِرَاعِ أَصْحَابِ الرِّوَايَاتِ، بَلْ هُوَ مُقْتَضَى مَا ذَكَرْتُ عَلَيْهِ التَّنُصُّوصَ، بِرَهَانِ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا قُورِلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟»^(٢).

فَرَفَضَ عِيسَى ﷺ التَّقَدُّمَ لِلْإِمَامَةِ، وَقَبُولُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيًا بِرَجُلٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: فِيهِ اجْتِنَاتٌ لِإِسْكَالِ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِي النَّفْسِ مِنْ كَوْنِهِ نَزَلَ مُبْتَدَأًا شَرْعًا لَا مُتَّبِعًا.

الأمْرُ الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ ﷺ مُتَّبِعًا، لَا يَنْزِعُ عَنْهُ سِمَةُ النُّبُوَّةِ! فَكَمْ مِنْ نَبِيٍّ كَانَ مُتَّبِعًا لِشَرِيعِ مَنْ قَبْلَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩٠]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(٣)!

فَجَوَابُ هَذَا الْإِسْكَالِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ امْتِنَاعُ حَدُوثِ وَصْفِ النُّبُوَّةِ فِي أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ بَعْدَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، يَنْسُخُ بِشَرِيعَتِهِ شَرِيعَةَ نَبِيِّنَا ﷺ،

(١) «الاعصام» للشاطبي (٢/٦٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص/٢٤).

(٣) حزم من حديث أخرجه البخاري في (ك: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: ٣٤٥٥)، ومسلم في (ك: الإمارة، باب: وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم: ١٨٤٢).

لقيام القَوَاطِعِ عن امتناع ذلك؛ وعيسى ﷺ لم يحدث له هذا الوصف، لأنه لم يَزَلْ مُتَّصِفًا به منذ أن تحلَّى به، ولم يُسَلَبْ منه برفعه إلى السماء.

يقول الآلوسي: «هو ﷺ حين نزوله باقي على نُبوِّته السَّابقة لم يُعزَل عنها .. لكنَّهُ لا يَتَعَبَّدُ بها، لنسخها في حقِّه وحقِّ غيره، وتكليفه بأحكام هذه الشريعة أصلاً وفرعاً، فلا يكون إليه ﷺ وَحْيٌ ولا نَضْبُ أحكامٍ، بل يكون خليفة لرسول الله ﷺ، وحاكماً من حُكَّامِ مِلَّةِهِ^(١)».

وعلى هذا؛ فقول (بوهندي) أنَّ «أصحاب الروايات يدَّعون أنَّ المسيح عندما يجيء في آخر الزَّمان لن يكون نبياً» لم يُسمَّ قائله من أهل الحديث، والأبقيُّ الشُّكُّ في تقوُّل هذا المدَّعي وارداً وما أَكثَرَ التَّقوُّلُ في طائفته!

الأمر الثالث: زَعَمَ (بوهندي) أنَّ الروايات تقول: (مَن لم يؤمن به ﷺ يُقَتَّلُ)؛ نقول له: أين في الروايات الصحيحة ما يفيد أنَّ عيسى ﷺ يقتل النَّاسَ حتَّى يؤمنوا به؟!

بل قتاله للكُفْرَةِ من أهل الكتاب وغيرهم لتصيرِ الدَّعْوَى واحدة، وهي دعوى الإسلام؛ فميسى ﷺ إنَّما يدعو إلى دين الإسلام، لا إلى ذاته هو، قد دَلَّ على ذلك حديث أبي هريرة: «... فيقاتلُ النَّاسَ على الإسلام، فيدُقُّ الصَّليبَ ..» الحديث^(٢).

فقوله هنا: «على الإسلام»: صريحٌ في نقضِ دعوى المُعترض، وأنَّ عيسى ﷺ إنَّما يُقاتل دون نشرِ الإسلامِ مَن تصدَّى له، كما قاتَلَ من قبلُ أخوه محمَّد ﷺ دونه.

وأما جواب الاعتراض الرَّابع؛ أعني دَعْوَى المُخالف أنَّ عيسى ﷺ لو كان ينزل في آخر الزَّمان مَتَّبِعًا لمحمَّد ﷺ، فعليه أن لا يَغيِّرَ في شريعته شيئاً .. إلخ؛ فيقال فيه:

(١) «روح المعاني» (٢١٣/١١).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الملاحم، باب: خروج الدجال، رقم: ٤٣٢٤)، وأحمد في «مسنده» (١٥٣/١٥)، رقم: ٩٢٧٠، وصحح إسناده ابن حجر في «الفتح» (٤٨٦/٦).

أَمَّا وَضْعُ الْجِزْيَةِ وَدَقُّ الصَّلِيبِ وَنَحْوَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ وَجُودِ عِيسَى ﷺ فِي
 آخِرِ الزَّمَانِ؛ لَيْسَ هُوَ مِنَ الْمَسِيحِ ﷺ عَلَى مَعْنَى الْإِنْشَاءِ وَالنَّسْخِ لِلشَّرِيعَةِ
 الْمَحْمُودِيَّةِ ابْتِدَاءً لِتَشْرِيعِ آخَرَ مِنْ قَبْلِهِ - كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمَعْتَرِضُ - وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ: أَنَّ
 مَشْرُوعِيَّةَ أَخِذِ الْجِزْيَةِ، وَتَخْيِيرِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبَيْنَ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ أَوْ الْقِتَالِ:
 مُقَيَّدَةٌ بِزَمَنِ مَا قَبْلَ نَزُولِ عِيسَى ﷺ، وَالتَّقْيِيدُ جَاءَ مِنْ قَبْلِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا دَلَّتْ
 عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؛ لَا مِنْ قَبْلِ عِيسَى ﷺ (١).

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ يَقُولُ النَّوَوِيُّ: «وَمَعْنَى وَضْعِ عِيسَى الْجِزْيَةَ؛ مَعَ أَنَّهَا
 مَشْرُوعَةٌ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ: أَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهَا مُقَيَّدَةٌ بِنَزُولِ عِيسَى ﷺ؛ لِإِمَّا ذَلِكَ عَلَيْهِ
 هَذَا الْخَبَرُ، وَلَيْسَ عِيسَى بِنَاسِخٍ لِحُكْمِ الْجِزْيَةِ، بَلْ نَبِيُّنَا ﷺ، وَهُوَ الْمُبَيِّنُ لِلنَّاسِخِ
 بِقَوْلِهِ هَذَا» (٢).

وَبِهَذَا تَذُوبُ شُبُهَاتِ الْبَاطِلِ عَنْ أَحَادِيثِ نَزُولِ الْمَسِيحِ، كَمَا سَيَذُوبُ
 الدُّجَالُ إِذَا رَأَى الْمَسِيحَ ﷺ! وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ فِي أَوَّلِهِ وَمُنْتَهَاهِ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٠٣-٥٠٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٢/١٩٠).

المبحث العاشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث سُجُودِ الشَّمْسِ تحت العَرشِ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ سُجُودِ الشَّمْسِ تَحْتَ الْعَرْشِ

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال النَّبِيُّ ﷺ لأبي ذرٍّ حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟»

قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: «فإنَّها تذهب حتَّى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يُقبل منها، وتستأذن فلا يُؤذن لها، يقال لها: إرجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يَس: ٣٨]»^(١).

وفي رواية لمسلم عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال يوماً:

«أندرون أين تذهب هذه الشمس؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال:

«إنَّ هذه تجري حتَّى تنتهي إلى مستقرِّها تحت العرش، فتخِرُ ساجدة، فلا تزال كذلك حتَّى يُقال لها: إرتفعي، إرجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثمَّ تجري حتَّى تنتهي إلى مستقرِّها تحت العرش، فتخِرُ ساجدةً، ولا تزال كذلك حتَّى يُقال لها: إرتفعي، إرجعي من حيث جئت، فترجع فتصبح طالعةً من مطلعها، ثمَّ تجري لا يستنكر النَّاسُ منها شيئاً، حتَّى تنتهي إلى

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: صفة الشمس والقمر بحسان، رقم: ٣١٩٩).

مُسْتَقَرُّهَا ذَاكَ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ لَهَا: ارْتَفَعِي، أَصْبَحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ،
 فَتَصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتُمْ دُونَ مَتَى ذَاكُمْ؟ ذَاكَ حِينَ
 ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْتِنَاهَا أَنْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾
 [الأنعام: ١٥٨]»^(١).

(١) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم: ٢٥٠).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث سجود الشمس تحت العرش

حاصل ما أورده الطاعنون في الحديث أنه مُناقض للضرورة الحسية، ولما بلغه العلم الحديث من جهات:

الجهة الأولى: أن الشمس لها مسار تسير فيه، فلا تغرب عن مكان إلا وتشرق على آخر، فليست تغيب عن الأرض كما جاء في الحديث.

الجهة الثانية: أن الشمس لا عقل لها ولا إدراك، وعلى هذا فكيف تسجد سجود العاقل الواعي؟!

الجهة الثالثة: أن من البدهيات العلمية استقزار الشمس في مكانها في مركز المجموعة الشمسية، لا تذهب للعرش ولا لمكان آخر، وشروقها ومغيبها هو حاصل بسبب دوران الأرض حول نفسها.

ففي تقرير دعوى الجهتين الأوليين، يقول (رشيد رضا) في سياق نقده للروايات المخالفة للواقع:

«... ومنه ما كان يتعذر عليهم العلم بموافقته أو مخالفته للواقع، كظواهر حديث أبي ذر عند الشيخين وغيرهما: أين تكون الشمس بعد غروبها؟ فقد كان المتبادر منه للمتقدمين أن الشمس تغيب عن الأرض كلها، وينقطع نورها عنها مدة الليل؛ إذ تكون تحت العرش تنتظر الإذن لها بالطلوع ثانية.

وقد صار من المعلوم القطعي لمشات الملايين من البشر أنَّ الشَّمس لا تغيب عن الأرض في أثناء اللَّيل، وإنَّما تَغيب عن بعض الأقطار وتطلع على غيرها، فنهارنا ليلٌ عند غيرنا، وليلنا نهارٌ عندهم، كما هو المتبادر من قوله تعالى: ﴿يَكُونُ الْيَوْمَ عَلَى الْبَهَرِ وَيَكُونُ الْبَهَرُ عَلَى الْيَوْمِ﴾ [التَّيْن: ٥]، وقوله جلَّت قدرته: ﴿يُنشِئُ الْيَوْمَ أَقْبَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُكُمَا﴾ [الزَّلْزَلَة: ٥٤]، فنحن بعد العلم القطعي الثَّابت بالحسِّ في مثل هذه المسألة وما في حكمها، لا مندوحة لنا عن أحد أمرين:

إمَّا الظَّن في سند الحديث وإن صَحَّحوه؛ لأنَّ رواية ما يخالف القطعي من علامات الوضع عند المحدثين أنفسهم..

وإمَّا تأويل الحديث: بأنَّه مَرُويٌّ بالمعنى، وأنَّ بعض رواته لم يفهم المراد منه، فعَبَّرَ عَمَّا فهمه، كعدم فهم راوي هذا الحديث الَّذي ذكرنا -على سبيل التَّمثِيل- المراد من قوله ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ تكون ساجدةً تحت العرش... إلخ، فعَبَّرَ عنه بما يدلُّ على أنَّها تغيب عن الأرض كُلِّها.

وقد يكون المزاد من معنى سجودها: أنَّه من قبيل قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [التَّيْن: ٦]، كما أن توقُّف طلوعها على إذن الله تعالى: ﴿وَالْكَوْكَبُ الْحَقِيبُ يُخْرِجُ بَآئَهُ يَأْذِي رُؤُوسَهُ﴾ [الزَّلْزَلَة: ٥٨]، وهو إذن التَّكوين لا التَّكليف...»^(١).

ويقول (سامر إسلامبولي): «مِن الواضح من قراءة النَّص أنَّه تركيب غير موفَّقة صدرت من جهة جاهلة، وذلك من عدَّة أوجه:

أولاً: مِن المعلوم أنَّ الشَّمس لها نظام ومسار تدور وتسير بموجبه، فهي ما إنْ تغرب عن مكان إلَّا وتكون بالوقت نفسه تشرق على آخر، ولا تغيب عن الأرض أبدًا، ولا تخرج عن مسارها؛.

ثانيًا: إِنَّ الشَّمس من المخلوقات الَّتِي لا تملك عقلًا، ولا إرادة، وبالتالي فهي لا تسجد سجود العاقل الواعي، وهي غير مكلفَة ومُسْتَوْلة حتَّى يُقْبَل منها السُّجود أو يرفض»^(٢).

(١) «محلة المنار» (٢٧/٦١٠).

(٢) «تحرير العقل من النُّقل» (ص/٢٤٥).

وفي تقرير الجهة الثالثة للشبهة الأصل التي ارتكزوا عليها، يقول (إسماعيل الكردي): «إنَّه مِن المَعْلوم لِكُلِّ طَالِبٍ دَرَسَ الجغرافيا أَنَّ الشَّمسَ مُستَقَرَّةٌ في مكانها في مركز المجموعة الشمسية، لا تذهب لعرشٍ ولا لِمكانٍ آخَرَ، ولا تأتي منه، وأنَّ شروقها ومَغيبها ليس بسبب حركتها هي، بل سببه دروان الأرض حول نفسها، وأنَّ هذا الشُّروق والمَغيب مُستمرَّان على مدار الـ (٢٤) ساعة، وفي كُلِّ لحظة تكون في حالة شروقٍ والنَّسبة لِمكانٍ في الأرض، وفي الوقت نفسه في حالة غروبٍ بالنَّسبة لِمكانٍ المُقابل من الأرض، وهذا أصبح في علوم اليوم من البدهيات، بل مِن المُشاهدات بالمَحسوس»^(١).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ١٨٠).

المطلب الثالث

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث سجود الشمس تحت العرش

الإبانة عن فساد ما ادّعاه هؤلاء المعاصرون من مناقضة الحديث لضرورة العلم الحديث والحسُّ يتأتَّى في مقامين: مجمل، ومفصل.

فأما المُجمل: فدعوى مناقضة الحديث للضرورة الحسية والعلمية لا تُسلم إلا عند التَّحَقُّق من تضمّن الحديث النبوي لخبر مُفَصَّلٍ عن واقعٍ مَحسوسٍ يناقض المستقرَّ المشاهد أو المكتشف العلمي القطعي ضرورةً، بحيث ينتفي الجانب القبيح في هذا الخبر، أمّا إذا لم ينتفِ هذا الجانب عن الخبر، فالمناقضة مُنتفية، لكون الحسِّ لم يشهده، والعلم لم يقطع فيه كي تصحَّ دعوى مخالفة الضرورة^(١).

وأما المقام المُفَصَّل: فبيانه أنّ الحديث تضمّن إخبار النبي ﷺ عن ذهاب الشمس وسجودها تحت العرش، وهذا خبر عن ثلاث حقائق مُغيبية، ليس للعقل يقين بإدراك كُنْهها، فضلاً عن نفيها؛ هذه الحقائق هي: حقيقة العرش، وحقيقة حركة الشمس، وحقيقة سجود الشمس تحت العرش^(٢).

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/٨٠٣).

(٢) انظر «رفع اللبس» لعبد الله الشهري (ص/٣).

فالعرش له حقيقة لا يعلمها إلا الله خالقه سبحانه، والعقل لا يملك إلا تعقل صفاته المخبر عنها في الدلائل الثقلية، من ذلك: أنه عظيم الخلق والوزن، ذو قوائم^(١)، وهو على عظمته كالقبة على العالم^(٢).

والمقصود: أن هذه الحقيقة مع إبانة الوحي عن بعض أوصافها يستحيل على العقل إدراك كنهها كما أسلفنا، وكذلك يُقال في ما يتعلّق بحقيقة حركة الشمس؛ فإن العقل البشري إلى يومنا هذا يعجز عن الإحاطة بهذه الحركة بصورة يقينية، لأنّ هذا يتطلّب الاثبات عن هذه المجموعة الشمسية، والمركز خارجها للوقوف على هذه الحركة، وأنّى للإنسان ذلك؟^(٣)

وبناء على جهلنا بهاتين الحقيقتين، يكون محصل ذلك: الجهل بحقيقة سُجود الشمس تحت العرش، وانتفاء هذا اليقين عن الإحاطة بتلك الحقائق لا ينفي وجودها، فإنّ ما كان ثابتاً في نفسه لا ينفي جهل الجاهلين به، وعليه فطمع الطّاعن في الخبر بكون الشمس لا تغرب عن مكان إلا وتشرق على آخر، فلا تغيب عن الأرض. إلخ: لا يُغيّر من تلك الحقائق شيئاً، لأنّ صاحبه أمّسه ابتداءً على غلط في إدراك مرامي النص؛ حيث توهم أنّ معنى الغروب المذكور في الحديث هو الغياب المطلق على أهل الأرض جميعاً، ليتمّ السجود المنصوص عليه في الحديث

وهذا غلط في الفهم، يكشف عن غلظه أنّ النبي ﷺ نفسه فسّر هذا الغروب بالذهاب، فقال: «أتدري أين تذهب؟».، والمقصود بالذهاب هنا: حرّكتها، بحيث تغيب عن رأي العين، فهو بذا غياب نسبي لا مُطلق.

(١) انظر ما ورد فيه من أحاديث صحيحة وغيرها في «العرش وما روي فيه» لأبي جعفر ابن أبي شيبة (ت ٢٩٧هـ) بتحقيق د. محمد خليفة التميمي.

(٢) كما ورد الخبر في ذلك عن النبي ﷺ في الحديث الطويل: «... إن عرشه على سماءات لهكذا» وقال ناصحه مثل القبة، أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: السنة، باب: في الجمية، رقم: ٤٧٢٦)، وقد انصر ابن تيمية لتصحيح هذا الحديث في كتابه «بيان تلبس الجمية» (٣/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٣) «رفع الشمس» (ص/٦).

وفي تقرير هذا المعنى للحديث يقول ابن تيمية: «إذا كان النبي ﷺ قد أخبر أنها تسجد كل ليلة تحت العرش، فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار، مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد، وأن كونها تحت العرش لا يختلف في نفسه، وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والإضافة: علم أن تنوع النسب والإضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف»^(١).

ويزيد المعلمي توضيحاً لذلك فيقول: «لم يلزم مما في الرواية الثالثة من الزيادة - يعني رواية إبراهيم التيمي: «حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة» - غيبوبة الشمس عن الأرض كلها، ولا استقرارها عن الحركة كل يوم بذاك الموضع الذي كُتب عليها أن تستقر فيه متى شاء ربها سبحانه»^(٢).

فغروب الشمس المذكور في الحديث إذن هو: سيرها وجريانها الذي أخبر عنه النبي ﷺ، وألا فليس للشمس مغرب حقيقي ثابت، كما قال ابن عاشور: «المراد بمغرب الشمس: مكان مغرب الشمس من حيث يلوح الغروب من جهات المعمور .. إذ ليس للشمس مغرب حقيقي إلا فيما يلوح للتخيل»^(٣).

لأن قيل: إذا كان العرش كالفئة على هذا العالم؛ فإن لازم ذلك أن تكون الشمس في جميع أحوالها ساجدة، فيبطل بذلك مدلول «حتى» المفيدة للنهاية! فجوابه:

أن الشمس كونها تحت العرش في جميع أحوالها لا يلزم منه حصول السجود المذكور في الحديث في كل وقت؛ وإنما يتحقق السجود عند مسامتتها لجزء معين من العرش لا تعلمه.

ثم هذا السجود والاستئذان الشمسي واقع في جزء من الوقت لا يعلمه إلا الله؛ لا يلزم منه حصول توقّف في سيرها؛ ذلك على قوله ﷺ: «ثم

(١) بيان تلبس الجهمية (٥٤/٤).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٩٥).

(٣) «التحرير والتنوير» (٢٥/١٦).

تجري لا يستنكر النَّاسُ منها شيئاً»، فليس في حصولِ السُّجودِ منها ما يُعيق دورانها وحركتها.

يقول الخطابي: «لا يُنكر أن يكون لها استقرار تحت العرش من حيث لا ندركه ولا نشاهده، وإنَّما هو خبر عن غيب، فلا نكذب به، ولا نكفِّه، لأنَّ علمنا لا يحيط به .. فلا يُنكر أن يكون ذلك عند محاذاتها العرش في سيرها .. وليس في سجودها لرُبُّها تحت العرش ما يعوقها عن الدَّابِّ في سيرها»^(١).

وعلى هذا؛ فلا تناقض بين ما قُرِّر في الآثارِ مِن أنَّ العرش كالثَّبة على هذا العالم، وبين الثَّابت في هذا الحديث.

وأما الشُّبهة الثَّانية: وهي دهوى المُعْتَرِض انتفاء العقل والإدراك عن الشَّمس، فكيف تسجدُ سجودَ العاقل .. إلخ.

فالجواب عن ذلك أن يُقال:

ليس هناك ما يَمْنَع -لا نقلاً ولا عقلاً- أن يكون للشَّمس إدراكٌ يناسب حالها، ليتحصَّل به السُّجود والاستئذان، فالسُّجود والاستئذان الواقع من الشَّمس هو سجود حقيقي كما هو ظاهر الحديث، وليس سجوداً مجازياً بمعنى الانقياد كما ذهب إليه البعض^(٢)؛ فإنَّ القول بالمجاز خلافُ الأصلِ الظَّاهر، ولا يصحُّ المصير إليه مع إمكانِ الحقيقة.

فسجود الشَّمس حقيقةً واستئذانها ممَّا يدخل في مقدوره تعالى بلا ريب، وإذا اعتبرت الدَّلالات القرآنيَّة، تبين لك أنَّ لهذه الجمادات وسائر الحيوانات -سوى العقلاء- إدراكاً يناسبُ حالها؛ فإنَّ الله سبحانه حين ذكَّر أصناف الحجارة قال: ﴿وَلَيْزَنَّ مِنْهَا لَمَّا يَحِطُّ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٧٤]، ولَمَّا ذكَّر الطَّيْرَ قال: ﴿وَالطَّيْرُ صَفَقَتْ كُلٌّ قَدٍ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [التكوير: ٤١].

(١) وأعلام الحديث للخطابي (٣/١٨٩٣).

(٢) كما في دفاع عن الشُّبهة لد. أبو شهبة (ص/٤٤).

يقول البغوي: «مذهب أهل السنة أنَّ لله عِلْمًا في الجمادات وسائر الحيوانات سيؤى العقلاء لا يقف عليه غيره، فلها صلاةٌ وتسبيحٌ وخشيةٌ؛ كما قال جلَّ ذكره: ﴿وَأَنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الأنعام: ٤٤] ... فيجب على المرء الإيمان به، ويكلِّ علمه إلى الله تعالى»^(١).

وما يُقال في مثل التَّسْبِيحِ والحَشْيَةِ يُقال في السُّجود أيضًا؛ في مثل قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْأَنْبَاءُ وَكَثِيرٌ مِّنَ الْأَنْبَاءِ﴾ [الحجرات: ١٨].

فقد نصَّت هذه الآية على نسبة السُّجود إلى هذه المخلوقات، ومنها الشَّمْسُ، ومن فسَّره بأنَّه سجود مجازيُّ يُراد به الافتقار الدائم للربِّ تبارك وتعالى، ونفوذ مشيئته فيها، وقصر تفسيره على هذا المعنى؛ فإنَّ هذا التفسير منه باطل؛ فإنَّ هذا الوصف لا تنفك عنه هذه الكائنات، بل هي في جميع حالاتها ملازمة للافتقار، منفعة لمشيئة الربِّ وقدرته^(٢).

والدلائلُ السابقة تدلُّ على أنَّ السجود فعلٌ لهذه المخلوقات -بما فيها الشَّمْسُ- لا أنَّه انْقِصَال؛ وإلَّا لما قُسم السُّجود إلى طَوْعٍ وكره، فلو كانت لا فعل لها، لما وصفت بطوعٍ منها ولا كُرو^(٣).

وهذا السُّجود من الشَّمْس وغيرها من الجمادات، لا يلزم منه أن يكون على هيئة سجود البشر، بل هو خضوع منها للربِّ يُناسِب حالها^(٤)، وهو فِعْلٌ لها يقع منها في بعض الأحوال، مع دوام افتقارها وخضوعها للربِّ تبارك وتعالى، لنفوذ مشيئته فيها.

وكذا سجود هذه الشَّمْس تحت العرش هو سجود مَخْصُوصٌ يُناسِبها، وهذا السُّجود لا يلزم منه سَلْب الخضوع والافتقار الدائم الذي تَشْتَرِك فيه مع بقيَّة

(١) معالم التنزيل للبغوي (ص/٣٩).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٨٠٩).

(٣) انظر «رسالة في قوت الأشياء كلها لله» لابن تيمية (١/٣٤-٤٤ ضمن جامع الرسائل).

(٤) «رسالة في قوت الأشياء كلها لله» (١/٤٥).

الخلق؛ فلكل شيء سجود يَخْتَضُّ به يفارق غيرَه من المخلوقات، وسجودٌ يَشْرِك فيه مع غيره^(١).

وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ من دَعْوَى (الْكُرْدِيِّ) أَنَّ مِنَ الْبَدَهِياتِ الْمُسْتَقَرَّةِ وَالْمَشَاهِدَةِ: أَنَّ الشَّمْسَ مُسْتَقَرَّةٌ فِي مَكَانِهَا، لَا تَذْهَبُ لِعَرْشٍ وَلَا مَكَانٍ آخَرَ:

فَيُطَالَبُ ابْتِدَاءً بِتَصْحِيحِ مُقَدِّمَتَيْهِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا بَطْلَانُ الْحَدِيثِ؛ وَذَلِكَ بِالْكَشْفِ عَنْ وَجْهِ الْبَدَاهَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي كَوْنِ الشَّمْسِ ثَابِتَةً لَا مُتَحَرِّكَةً؛ كَوْنِ ذَلِكَ مِمَّا يَشْهَدُهُ الْحِسُّ، وَدَعْوَاهُ أَنَّ الشُّرُوقَ وَالْغُرُوبَ مِنْ حَرَكَةِ الْأَرْضِ حَوْلَ الشَّمْسِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ فَعْلِ الشَّمْسِ، وَاسْتَنْكَرَ نِسْبَةَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ إِلَى فَعْلِهَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «... يَقَالُ لَهَا: إِرْجِمِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا».

فَأَمَّا الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى: فَحَسْبُ الْمُؤْمِنِ يَقِينًا بِالْوَحْيِ مَا ذَكَرَهُ خَالِقُ الْكَوْنِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ؛ فَإِنَّ الْعَلِيمَ ﷻ قَدْ أَسَدَّ فِي كِتَابِهِ إِلَى الشَّمْسِ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَرَكَةِ، كَالْجَزْيِ وَالسَّبْحِ؛ فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يَتِينَ: ٣٨]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٣].

وَقَدْ أُثْبِتَ الْعِلْمُ الْحَدِيثُ -الَّذِي يَتَّبَعُ بِهِ الْمَعْتَرِضُ فِي تَعَالُمِهِ ذَاكَ- هَذِهِ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ، فَقَدْ نَسَبَ عُلَمَاءُ الْفَلَكَ الْمَعَاصِرُونَ لِلشَّمْسِ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ فِي عِدَّةٍ مَسَارَاتٍ:

- ١- دَوْرَانُهَا حَوْلَ نَفْسِهَا كَمَا تَفْعَلُ الْأَرْضُ بِنَفْسِ اتِّجَاهِ دَوْرَانِهَا^(٢).
- ٢- وَجْرِيَانُهَا حَوْلَ مَرْكَزِ مَجْرَةٍ (دَرْبِ الثَّبَانَةِ)، كَمَا تَفْعَلُ بَاقِي النُّجُومِ الَّتِي يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْمَجْرَةِ^(٣).

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٨١٠).

(٢) ذكرت وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) أن الأرض تدور بنفس اتجاه دوران الأرض، وهو المسمى بـ (دوران كارنغتون)، نسبة إلى العالم الفلطي (رينشارد كارنغتون)، الذي كان أول من لاحظ دوران البقع الشمسية مرة كل ٢٧ أو ٢٨ يومًا، انظر «موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة» ليوسف الحاج (ص/٣٦٨).

(٣) المصدر السابق (ص/٣٦٨).

٣- وجريانُ المجرَّةِ نَفْسِهَا فِي الْفَضَاءِ الْكَوْنِيّ، فَتَسُوقُ مَعَهَا الشَّمْسُ وَأَسْرَتَهَا مِنَ الْكَوَاكِبِ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَهَا، وَالَّتِي مِنْ ضَمَنِهَا الْأَرْضُ^(١).

فَإِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِانْتِكَاسِ هَذَا النِّظَامِ الْكَوْنِيّ، أَدَّى انْعِكَاسُ جَرَيَانِ الشَّمْسِ - وَهُوَ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه - بِاللُّزُومِ إِلَى انْعِكَاسِ دَوْرَانِ الْأَرْضِ حَوْلَ مَحْوَرِهَا^(٢)؛ هَذَا الْانْعِكَاسُ لِحَرَكَةِ الْأَرْضِ سَيُؤَدِّي بِدَوْرِهِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ فِيمَا يَشْهَدُهُ النَّاسُ!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ نِسْبَةَ الشُّرُوقِ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى حَرَكَةِ الشَّمْسِ هُوَ بِاعْتِبَارِ التَّأثيرِ وَالسَّبَبِيَّةِ، لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا هِيَ نَفْسُهَا مَنْ تَدُورُ حَوْلَ الْأَرْضِ حَقِيقَةً كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ.

لَيْسَتَيْنِ بِهَذَا لِلنَّظَرِ مُرَاجَعَةُ الطَّاعِنِينَ لِلضَّرُورَتَيْنِ: الثَّقَلِيَّةِ، وَالْعِلْمِيَّةِ الْفَلَكيَّةِ، وَبِطَّلُوعِ بَعْضِ مَا أوردَهُ (رَشِيدُ رِضَا) مِنْ احْتِمَالِ تَصَرُّفِ الرَّأْيِ فِي الْفَافِظِ الْحَدِيثِ، مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ الْأَصْلِ فِي الْحِفَافِ الْمُتَقِنِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) انظر «الموسوعة الفلكية» لد. د. زينب منصور (ص/٥٩-٦٠).

(٢) وذلك أنَّ الطَّاقَةَ الَّتِي تَنْفِذُ مِنَ الشَّمْسِ هِيَ الْقُوَّةُ الْمُحَرِّكَةُ، حَيْثُ تَوَلَّدَ مَجَالًا مَعْنَاطِيًّا يَدْفَعُ الْأَرْضَ لِلدَّوْرَانِ حَوْلَ مَحْوَرِهَا، هَذِهِ الْحَرَكَةُ مِنَ الْأَرْضِ تَتَنَاسَبُ سَرْعَةً وَبَطْئًا مَعَ كَثَافَةِ تِلْكَ الطَّاقَةِ الشَّمْسِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ يَتِمَّتُ الْفَلَكيُّونَ فِي وَضْعِ وَأَنحَاءِ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ الْمَغْنَطِيسِيِّ، انظر لمريد تفصيل «موسوعة الأفلاك والأوقات» لخليل الكيرينوري (ص/٦٧).

المبحث العاوي عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث الدالة على أنّ شدة الحرّ والبرد من جهنّم

المَطْلَب الأوَّل

سوق الأحاديث الدَّالَّةِ على أَنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبردِ مِنْ جَهَنَّمَ

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ: «اشتكت النَّارُ إلى رَبِّها، فقالت: يا رَبِّ أَكلَ بعضي بعضًا، فَأُذنَ لها بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ في الشتاء، ونَفْسٌ في الصَّيفِ؛ فهو أَشدُّ ما تجدون من الحرِّ، وأشدُّ ما تجدون من الزَّمهريرِ» متَّفَقٌ عليه^(١).
وفي روايةٍ لمسلم: «فَأُذنَ لها في كُلِّ عامٍ بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ في الشتاء، ونَفْسٌ في الصَّيفِ»^(٢).

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: أَدْنُ مُؤَدُّنُ رسولِ الله ﷺ بالظُّهر، فقال النبي ﷺ: «أَبْرَدُ»^(٣) أَبْرَدُ، أو قال: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ»، وقال: «إِنَّ شِدَّةَ الحرِّ مِنْ فِبحِ»^(٤) جَهَنَّمَ، فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالصَّلَاةِ» متَّفَقٌ عليه^(٥).

(١) أخرجه البخاري في (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٧)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أَبْرَدُ: أي أَخْرَجَ إلى أن يبرد الوقت، انظر «فتح الباري» (١٦/٢).

(٤) فِبحِ جَهَنَّمَ: أي من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه مكان أُنْبِجَ أي مَتَّعَ، وهذا كناية عن شدة استعارها، انظر «فتح الباري» (١٧/٢).

(٥) رواه البخاري (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٥)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٦).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

على الأحاديث الدالة على أن شدة الحرّ والبرد من جهنّم

مدار شبهة الطاعن في دلالة هذه الأحاديث تدور على ثلاثة أمور:

الأول: دعواهم أن هذه الأحاديث تناكد ما دلّت عليه الحقيقة العلمية التي تقضي أن سبب الحرّ وشدّته وكذا البرد: يعود إلى أنها من الظواهر الطبيعية التي تتعلّق باقتراب أو ابتعاد الأرض من الشمس، فلا علاقة للبرد والحرّ بسبب غيبي لا يمكن إدراكه ولا تفسيره.

الامر الثاني: أن حديث أبي هريرة يصوّر الأرض بأنها لا يجتمع فيها فصلان، فهي ذات جوّ واحد؛ إمّا صيف، أو شتاء، وهذا خلاف الضرورية الحسية.

الامر الثالث: أن قبول هذه الأحاديث يلزم منه مخالفة الضرورة العقلية بامتناع اجتماع النقيضين، إذ كيف يصحّ أن يتصوّر عن النار نفس يخالف طبيعتها؟

وفي تقرير الشبهتين الأولتين، يقول (إسماعيل الكردي):

«هناك حديث يروى عن عدّة من الصحابة أنّه ﷺ قال: «إذا اشتدّ الحرّ فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحرّ من فيح جهنّم»، وهذا سياق لا إشكال في معناه؛ إذ يُحمل على أن شدة الحرّ من نَقط، أو من جنس حرّ جهنّم.

لكن حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لا يتحمّل هذا التفسير؛ بل هو صريح في نسبة حرّ الصيف وبرد الشتاء إلى نفسَي جهنّم بالتّحديد . . . فهذا السياق مغلولٌ بمخالفته الصّريحة للعلم الذي أثبت - بما أصبح الآن من البديهيّات في علم الجغرافيا - أنّ سبب الحرّ واشتداده، وسبب البرد وشدته: إنّما هو عوامل جغرافيّة وجويّة؛ مثل: درجة عموديّة أو ميل الشّمس على المنطقة، وبُعد وقُرْب المنطقة من سطح الأرض إلى قُرصِ الشّمس.

ثمّ إنّّه لا يوجد جوٌّ واحد في الأرض؛ بل في كلّ وقتٍ توجد على أجزاء مختلفة من الأرض درجات حرارة متفاوتة، من أقصى البرودة لأقصى الحرّ؛ حسب الموقع الجغرافي للمنطقة.

فسياق رواية أبي هريرة للحديث تتعارض مع العلم، وحتّى مع المحسوس؛ لأنّ روايته تصوّر أنّ الأرض كلّها ذات جوٍّ واحد؛ إمّا صيف . . أو شتاء . . هذا في حين أنّ الأرض تشتمل على الفصلين معًا في الوقت، فعندما يكون نصف الكرة الشّمالي في أشدّ برد الشتاء، يكون نصفها الجنوبيّ في أحرّ الصيف، والعكس بالعكس^(١).

وفي تقرير الشّبهة الثّالثة يقول (ابن قرناس): «النّار مصدر للحرارة، كما الشّمس التي هي عبارة عن كرة عملاقة ملتهبة، ولا يمكن أن يصدر منها برد، ولذلك فإنّ أهل الجنّة لن يروا الشّمس كمصدر للحرارة، ولن يصيبهم برد برغم عدم وجود الشّمس كمصدر للحرارة . .»^(٢).

(١) «بحر تفعيل قواعد نقد من الحديث» (ص/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/ ١٢٤).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة
عن الأحاديث الدالة على أنّ شدة الحرّ والبرد من جهنّم

تمهيد:

تُدار المسائل التي انطوى عليها هذان الحديثان في قضيتين:

القضية الأولى: بيان معنى كون شدة البرد والحرّ من جهنّم؛ والقضية

الثانية: بيان معنى شكوى النار إلى ربّها.

فإذا حُقّق القول في هاتين القضيتين، انجلت تلك المعارضات على الحديث

عن زيفها.

فأما القضية الأولى:

فقد اختلف أهل العلم في معنى كون شدة البرد والحرّ من جهنّم على قولين

من حيث حمل الحديث على الحقيقة أو المجاز:

القول الأول: أنّ شدة البرد والحرّ الحاصلين في الأرض من جهنّم حقيقة.

القول الثاني: أنّ ذلك من مجاز التشبيه؛ أي: كأنّ الزمهرير وشدة الحرّ من

جهنّم، فاحذروه واجتنبوا ضرره، وكذا يُقال في شدة البرد.

فأما القول الأول: فذهب إليه جَمهرةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ^(١)، منهم القاضي عياض، حيث قال: «اخْتُلِفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «اشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا...» الْحَدِيثِ، وَقَوْلِهِ: «... فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِیْحِ جَهَنَّمَ»، فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَالَ: شَكَّوْهَا حَقِيقَةً، [و]^(٢) أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ وَهَجِ جَهَنَّمَ حَقِيقَةٌ؛ عَلَى مَا جَاءَ مَا فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ فِي الصَّيْفِ، وَنَفْسٌ فِي السَّنَاءِ... وَقِيلَ: إِنَّهُ كَلَامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْرِيبِ... وَكَيْلَا الرَّجْهَيْنِ^(٣) ظَاهِرٌ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَحَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْلَى^(٤).

وقال النووي بعد نقله كلام القاضي عياض موافقاً له: «الصُّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَوَجِبَ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥)».

وأما القول الثاني: فوَعِنَ ذَهَبَ إِلَيْهِ: ابْنُ الْأَثِيرِ^(٦)، وَاحْتَمَلَهُ الْخَطَّابِيُّ وَجْهًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ^(٧)، وَهُوَ مَذْهَبُ الْقَرَضَاوِيِّ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ^(٨).

وَالرَّاجِحُ بَادئُ الرَّأْيِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَمَلِ الْحَدِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذِ الْمَصِيرُ إِلَى الْأَصْلِ الظَّاهِرِ هُوَ الْأَقْوَى مِنْ جِهَةٍ

(١) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٦٣/١)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٥٨٢/٢ - ٥٨٣)، و«المسالك شرح موطأ مالك» لابن العربي (٤٥٦/١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٠/٥)، و«المفهم» للقرطبي (٢٤٤/٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٢٤٤/٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٧/٢)، و«فيض القدير» للمناوي (١٠/٧).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة لينتقيم بها الكلام.

(٣) يعني الحقيقة والمجاز.

(٤) «إكمال المعلم» (٥٨٢/٢ - ٥٨٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٠/٥).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٤٨٤/٣).

(٧) وليس كما سبه إليه ابن الملك الحنفي في «مبارق الأزهار» (٣٠٢/١) أن المجاز مذهبه في الحديث، إنما جئنا الخطابي هذا المجاز وجهًا في معنى الحديث، مع إيرادنا للوجه الآخر في كونه حقيقة، ولم يرجع بينهما، كما نراه في كتابه «معالم السنن» (١٢٩/١).

(٨) «كيف نتعامل مع السنة النبوية» (ص/١٧٨).

النَّظَر، خصوصًا مع شهادة الروايات بعضها لبعض وتعاضدها في نسبة شدة الحر والبرد إلى جهنم نفسها؛ وسيأتي بسط القرائن المرجحة لهذا القول حين التعرُّض للقضية الثانية التالية.

وأما القضية الثانية: في بيان معنى إذن الرَّب تعالى لها بنفسين.

وهذه القضية قد انسحب عليها خلاف أهل العلم -تبعًا للقضية الأولى- على قولين:

القول الأول: حمل اللفظ على حقيقته، وأنَّ النَّفْس المضاف إليها هو تنفُّس حقيقي يناسب خُلُقها: والقائلون بهذا القول قد تقدَّم الإشارة إليهم، وسيأتي النَّقل عن بعضهم.

القول الثاني: أنَّ تنفُّس النَّار -وكذا شكواها^(١)- مجاز لا حقيقة؛ فنَفْسُها هو كناية عن الحر والبرد في ابتدائه، وامتداده، وقوّته، وَضَعْفُو^(٢): وممَّن ذهب إلى هذا القول: البيضاوي^(٣)، وابن الجوزي، بل جعل هذه الكناية «من أحسن التشبيه»^(٤).

والذي يظهر رجحانه -من جهة النَّظر- هو القول الأول أيضًا؛ لأنَّ الأصل حمل الكلام على الحقيقة عند انتفاء القرائن الناقلة إلى المجاز؛ خصوصًا أنَّ الحديث خبرٌ عن أمر مُغَيَّب لا يقع للحس إدراكه ليصحَّ القول إنَّ قرينة المعايينة تصرف الخطاب من الحقيقة إلى المجاز.

فلا مانع يمنع من إجراء الحديث على ظاهره؛ لصلاحيّة قُدرة الرَّب لذلك، فضلًا عن قصر النَّفْس على نفْسَيْن اثنتين فقط: كلُّ ذلك حارسٌ من توهم جريان

(١) أي أن الشكوى لسان حالها لا مقالها، على جهة التوسُّع في الاستعمال، كما قال الشاعر:

شكا إليّ جميلي طول الشُّرَى صَبْرٌ جميل فكلنا مُبْتَلَى

وقول العرب: قالت السَّماء مهطلت، وانظر: «التمهيد» (٢٧٣/١)، و«المفهم» (٢٤٤/٢).

(٢) انظر «كشف مشكل الصحيحين» لابن الجوزي (٣٧٠/٣).

(٣) كما في كتابه «تحفة الأبرار» (٢٣٧/١).

(٤) «كشف مشكل الصحيحين» (٣٧٠/٣).

الخبر على غير ظاهره الحقيقي؛ وذلك ممَّا يُضعف جانب القول بالمجاز؛ لخروجه عن المألوف في استعماله^(١).

يقول الكوراني (ت ٨٩٣)^(٢) في معرض استنكاره المجاز في هذا الحديث: «قد تقرر في علم الكلام أنَّ قدرته تعالى نسبتها إلى كلِّ الممكنات على السواء؛ فأَيُّ وجهٍ لصرف الكلام عن الحقيقة والمعنى الجزل الدال على كمال القدرة إلى تليقي التأويلات الركيكة؟! وإنما يُصرف الكلام عن ظاهره إذا لم يستقم، أو كان في الصرف نكتة»^(٣).

فلما سبق ذكره من فرائض، يكون القول بإجراء الحديث على ظاهره أسعد القولين بالصواب، وأعضدهما لعموم الخطاب.

ولئن كان هذا الظاهر قد تعرَّض على المعترض تقبله من الحديث، واحتجب عقله عن إدراك دلالته، أفلا كان الأولى له ارتسام مسلك التأويل له، وأتباع مَنْ قال بالمجاز فيه من أولي العلم، ليتوافق الحديث مع ما يظنه بدهيات بدل الظن فيه؟! بعد؛ فقد آن الشروع في دفع ما سبق سَوْقه من دعاوي المعارضات عن هذا الحديث، فنقول في الجواب عن:

الشبهة الأولى: وهي دعوَاهم أنَّ هذه الأحاديث تخالف الحقيقة العلمية التي تقضي أنَّ سبب الحرِّ وشِدته وكذا البرد: متعلِّق باقتراب أو ابتعاد الأرض من الشمس، وبنحو ذلك من الظواهر الطبيعية، فيقال:

إنَّ هذه الأحاديث خبرٌ من النبي ﷺ المُوَحَّى إليه من ما لك الحقيقة وخالق الكون ونظامه، وما ساقه القلائعون ممَّا تقرر في علوم الأحوال الجوية

(١) انظر «الاستذكار» لابن عبد البر (١/١٠٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/٢٤٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/١٧).

(٢) أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني: مُفسر ومحدث حنفي، كردي الأصل، من أهل شهرزور، تعلم مصر وحل إلى بلاد الترك فعهد إليه السلطان مراد بن عثمان بتعليم ولِّي عهده (محمد الفاتح)، وولي القضاء في أيام الفاتح، وتوفي بالقسطنطينية، وصلَّى عليه السلطان بايريد، له كتب منها «غاية الأمان» في تفسير السبع المثاني، انظر «الطبقات السية» للعزيز (ص/٨٢).

(٣) «الكوثر الجاري» للكوراني (٢/٢١٦).

وَالْفَلَكَ وَغَيْرَهَا: هُوَ خَبْرٌ عَمَّنْ يَبْحَثُ عَنِ الْحَقِيقَةِ؛ وَقَدْ يَصِيبُهَا، وَقَدْ يَخْطِئُهَا، وَمِنْهَجُ الْعَقْلِ يَقْضِي بِتَقْدِيمِ خَبَرِ مَالِكِ الْحَقِيقَةِ وَخَالَفَهَا عَلَى خَبَرٍ مَّنْ يَبْحَثُ عَنْهَا وَلَا يَمْلِكُهَا.

فَالْعَقْلُ الْمَهْدِيُّ يَغْلُمُ يَقِينًا -بَعْدَ تَحَقُّقِهِ مِنْ صَحَّةِ ثُبُوتِ الْخَبَرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ- أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْوَحْيُ مَعَارِضًا لِلْحَقِيقَةِ الْجَسِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يَتَنَاقَضُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِّ مَا قَدْ يُحَارُ فِيهِ! لِيُضْعِفَ مُذْرَكَاتِنَا عَنِ الْإِحَاطَةِ بِكُلِّ حَقِيقَةٍ^(١)؛ فَهَذَا ابْتِدَاءٌ مِنْ جِهَةِ التَّأْصِيلِ.

وَمَعَ مَا قَدْ سَلَفَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي مَبْحَثِ «إِشْكَالِيَةِ الْاِسْتِشْكَالِ الْمَعَاصِرِ» مِنْ «الْتِمَهِيدِ»: مِنْ أَنَّ الْمَعَارِفَ الْبَشَرِيَّةَ عَنِ الطَّبِيعَةِ بِإِطْلَاقِهَا لَا تُثَمِّلُ الْمَرْجِعِيَّةَ النَّهَائِيَّةَ عَنِ الْكَوْنِ وَمَا فِيهِ؛ فَالْتَرَاكُمِيَّةُ وَالنَّسَبِيَّةُ تَكْتَفِنَانِ كَثِيرًا مِنْ مَعَارِفِ الْبَشَرِ، الَّتِي تَرْتَكِزُ عَلَى وَسَائِلٍ تَخْضَعُ لِلتَّجَدُّدِ وَالتَّطَوُّرِ، حَتَّى يُحِيلَا مَا ظُنَّ قَبْلُ حَقَائِقَ إِلَى كَوْنِهَا لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ نَظَرِيَّاتٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ فَرَضِيَّاتٍ.

وَعَلَى فَرَضِ التَّسْلِيمِ بِصَحَّةِ التَّحْلِيلِ الْفَلَكَيِّ الَّذِي يَطْرَحُهُ أَرْبَابُ الْاِخْتِصَاصِ تَفْسِيرًا مِنْهُمْ لظَاهِرَتِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ الْمُفْرِطَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ: فَإِنَّ غَايَةَ مَا يُقَالُ هُنَا: إِبْثَاتُ أَنَّ الشَّمْسَ سَبَبٌ ظَاهِرٌ لِحَصُولِ مَطْلَقِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ عَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ إِبْثَاتِ ذَلِكَ تَقْيُّنُ أَنْ تَعْمَلَ ظَاهِرَةُ شِدَّةِ الْبَرْدِ وَالْحَرِّ بِالسَّبَبِ الْغَيْبِيِّ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ﷺ؛ فَإِنَّ خَبْرَهُ قَدْ جَاءَ فِي خُصُوصِ شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، لَا عَنْ مَطْلَقِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَلَا تَعَارُضِ بَيْنِ السَّبَبَيْنِ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ.

ثُمَّ لَا مَانِعَ أَمَامَنَا مِنَ الْقَوْلِ بِأَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ مِنَ النَّارِ وَطَاقَتُهَا مُسْتَمِدَّةٌ مِنْهَا، فَتَكُونُ حَرَارَةُ الصَّيْفِ مِنَ الشَّمْسِ، وَحَرَارَةُ الشَّمْسِ مَكْتَسِبَةٌ مِنَ النَّارِ وَآتِيَةٌ لَهَا مِنْهَا^(٢).

(١) «دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَاضِ الْمَعْقِلِيَّةِ» (ص/٧٩٤).

(٢) انْظُرْ «مَشْكَالَاتِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَبَيَانِهَا» لِلْقَاسِمِيِّ (ص/٧٧).

يقول الكشميري (ت ١٣٥٣هـ): «تفصيل المقام: أنَّ الأسباب إمَّا ظاهرة أو معنويَّة، والأولى معلومة بالحسِّ والمشاهدة لا حاجة إلى التَّنبيه عليها، وإمَّا تدلُّ الشَّريعة على أسباب معنويَّة غير مُدرَكة بالحسِّ، وهو الَّذي يليق بشأنها، فدلَّت على أنَّ معدِن الخير والسُّرور كُلُّها هو الجَنَّة، ومعدِن المهالك والسُّرور كُلُّها هو جهنَّم، فالخِزانة هي في الجَنَّة والنَّار، وهذه الدَّار مُركبةٌ مِن أشياء المعدنين، وليست بخزانة في نفسها، فالحرارة وإن كانت في النُّظر الحسِّي من أجل الشَّمس، إلَّا أنَّها في النُّظر الغيبي كُلُّها مِن معدنها، فإذا رأيتها أينما كان فهي من معدنها»^(١).

وأما الجواب عن التَّشبهة الثَّانية: من دعوَاهم أنَّ الحديث يُصوِّر الأرض أنَّها ذات جوٍّ واحدٍ إمَّا صيف أو شتاء .. إلخ، فيقال فيه:

ليس ذلك ظاهر الحديث كما توهم المُدَّعي، فالحديث دَلٌّ على أنَّ لجهنَّم نَفَسَيْن في العام؛ وهذا ثابتٌ في نفسه، وبالنسبة للمُخاطب بالحديث يكون أحد هذين التَّنَفُّسين في الصَّيف، والآخر في الشَّتاء، وما يحصل من الاختلاف والتَّعاقب بين هذين الفَضْلين بالنسبة للكثرة الأرضيَّة عند النَّاس لا يقدر في دلالة الحديث؛ لأنَّ تنوُّع النَّسب والإضافات لا يقدر فيما هو ثابت في نفسه^(٢).

وللكشميري زيادة مفيدة في جواب هذا الإشكال يقول فيها:

«إن قُلْتُ: إنَّ الصَّيف والشَّتاء إذا دارا على التَّنَفُّسين، فينبغي ألا يكون شتاء عند نَفْس الصَّيف، وبالعكس، مع أنَّهما يجتمعان في زمن واحدٍ باعتبار اختلاف البلاد.

قُلْتُ: ولعلَّ تنفُّسها بحرَّها مِن جانب وإرسالها إلى الآخر، فإذا تنفَّس من جانب صار شتاء، وإلى جانب صار صيفًا؛ ولعلَّ الحرَّ والبرد كَيْفِيَّتَان لا تَلَاشيَان أصلاً، بل إذا غلب الحرُّ دَفَعَ القَرَّ إلى باطن الأرض، وإذا غلب القَرُّ دَفَعَ الحرَّ

(١) فيض الباري (٢/ ١٤١-١٤٢).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٧٩٥ ٧٩٦).

إلى باطنها، لا أنَّ إحدى الكَفَتَيْنِ تنعدم عند ظهور الأخرى، وهذا كما في الفلسفة الجديدة: أنَّ الحركات كلها لا تفتن، بل تنتقل إلى الحرارة...»^(١).

وأما الجواب عن الشبهة الثالثة: وهي دعواهم باستحالة صدور شدة البرد من جهنم؛ لكون ذلك مخالفاً لطبيعتها؛ ولأنَّ للزم الوقوع في التناقض، فيقال فيه:

إنَّ ذلك يصحُّ لو كانت النار الأخروية نَمَطًا وشكلًا واحدًا كنار الدنيا، أما مع اختلافهما فلا، فنار الآخرة نار تتكلم وتغضب، دار أعدها الله تعالى للعقاب، وهي ذرَّكات وطبقات، قد حَوَّتْ صنوفًا من العذاب الأليم، فلا يبعد أن تكون شدة البرد مُنبِئَةً مِنْ طبقَةٍ زَمْهرِيرِيَّةٍ مِنْ طبقات جهنم^(٢)، فلا تناقض حيثيذ.

وفيما سَبَقَ قريبًا من نصِّ الكشميريِّ نوعُ جوابٍ عن هذا الإشكال لِمَنْ تأمله! فإنَّ شدة الحرِّ التي يسببها نفْسُ جهنم في شَطْرِ الأرض، هو المُتسبَّبُ في شدة بردها في شَطْرِها الآخر، من جهة دفع هذا لهذا، والله تعالى أعلم.

والَّذي ينبغي أن يُعلم على كلِّ حال، أنَّ مَثارَ العَلَطِ في هذه الدَّعوى يكمن في القياس الفاسد، الَّذي جعل من الواقع المشاهد معيارًا للحكم على الغائب وأصلًا يَرُدُّ إليه، ولو مع تحقُّق الاختلاف بين الأصل والفرع! والله الهادي.

(١) «فيض الباري» (١٤٢/٢).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٩/٢).

المبحث الثاني عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث عذاب القبر ونعيمه

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَاقُ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ

عن البراء بن عازب رضي الله عنه عن أبي أيوب رضي الله عنه قال: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجَبَتِ الشَّمْسُ^(١)، فَسَمِعَ صَوْتًا، فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذِّبُ فِي قُبُورِهَا» مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ^(٢).
وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ: أَتَاهُ مَلَكَانِ كَيُفْهِمَازِيهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ؟ فَأَمَّا الْمَوْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَهْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، .. فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا، قَالَ قَتَادَةُ: وَذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «وَأَمَّا الْمَنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ^(٣)! وَيُضْرَبُ بِمِطْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، كَيَصْبِحَ صَبِيحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ حَبِيرَ الثَّقَلَيْنِ» مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ^(٤).

(١) وَجَبَتِ الشَّمْسُ: سَقَطَتْ مَعَ الْمَغِيبِ، انْظُرِ «النهاية» لابن الأثير (١٥٤/٥).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: التَّوَهُّدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، رقم: ١٣٧٥)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت في الجنة أو النَّارِ عَلَيْهِ ..، رقم: ٢٨٦٩).

(٣) ولا تليت: أي ما استطعت، وقيل: إنها إتياع ولا معنى لها، والأوّل رجحه ابن حجر في «فتح الباري» (٢٣٩/٣).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: ما جاء في عَذَابِ الْقَبْرِ، رقم: ١٣٧٤)، ومسلم مختصراً في =

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: مرَّ النبي ﷺ بِقَبْرَيْنِ فقال: «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»^(١)، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْمَعُ بِالتَّوْبَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، ثُمَّ أَخَذَ عَوْداً رَطْباً فَكَسَرَهُ بَاسْنَتَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ» مَتَّقٍ عَلَيْهِ^(٢).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ»^(٣)، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، مَتَّقٍ عَلَيْهِ^(٤).

وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ يَهُودِيَةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا، فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ»، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: «فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاتِي صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥).

= (ك): الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت في الجنة أو النار عليه ... رقم: (٢٨٧٠)، واللفظ للبخاري.

(١) اختلف في تأويل قوله ﷺ «وما يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» على أقاويل، لعل أقرها الذي يدل على السياق هو أنَّ معناه: ليس بكبير عندهما، وهو عند الله كبير، فهو كبير في الذنوب، انظر «الفتح» لابن حجر (٣١٨/١).

(٢) أخرجه البخاري في (ك): الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٧٨)، ومسلم في (ك): الطهارة، باب: الدليل على نجاسة البول وجوب الاستبراء منه، رقم: (٢٩٢).

(٣) فتنة المحيا: ما يعرض للمرء مدة حياته من الاختتان بالدنيا وشهواتها، وفتنة الممات: ما يُفتن به بعد الموت، انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣١٩/٢).

(٤) أخرجه البخاري في (ك): الجنائز، باب: التعوذ من عذاب القبر، رقم: (١٣٧٧)، ومسلم في (ك): المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يُستعاد منه في الصلاة، رقم: (٥٨٨).

(٥) أخرجه البخاري في (ك): الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٧٢).

المَطْلَب الثاني

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

لأَحاديثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ

مِمَّا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ الْمُبَيِّنُونَ لِأَخْبَارِ هَذَا الْبَابِ مَجْمُوعَ ضَرُورَتَيْنِ لَا يُمكن دَفْعُهُمَا: الضَّرورةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَالضَّرورةُ الْجِسْمِيَّةُ^(١).

فَأَمَّا الضَّرورةُ الْأُولَى: فَإِنَّهُ مِنَ الْمَحَالِ عَقْلًا بَعْدَ مَوْتِ الْإِنْسَانِ وَتَوْسِيئِهِ الثَّرَى، وَصِيورَتِهِ إِلَى جَنَّةٍ هَامِدَةٍ لَا حَيَاةَ فِيهَا: أَنْ يَشْعُرَ بِالْعَذَابِ أَوْ النَّعِيمِ فِي قَبْرِهِ، أَوْ أَنْ تَقَعَ الْمَسْأَلَةُ وَالْخُطَابُ لَهُ؛ إِذْ شَرَطَ ذَلِكَ الْحَيَاةَ، وَالْحَيَاةُ زَالَتْ بِزَوَالِ الرُّوحِ، وَالْبَيِّنَةُ قَدْ انْتَقَضَتْ؛ فَامْتَنَعَ عَقْلًا مَا ذُكِرَ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ.

يَقُولُ (حَسَنُ الثَّرَائِبِي) فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ: «هَنَّاكَ أَفْكَارٌ مُتَخَلِّفَةٌ... مِثْلًا هَنَّاكَ مَنْ يَقُولُ بِمُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وَعَذَابٍ دَاخِلَ الْقَبْرِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ! وَالْإِنْسَانُ حِينَمَا يَمُوتُ تَصْعَدُ رُوحُهُ لِلَّهِ ﷻ، أَمَّا الْجَسَدُ فَيَتَأَكَّلُ وَيَنْتَهِي، لَا يُبْعَثُ مَرَّةً أُخْرَى»^(٢).

(١) انْظُرْ «دَفْعَ دَعْوَى الْمُعَارَضِ الْعَقْلِيِّ» (ص/٥٢٦).

(٢) نَقْلًا عَنِ «سِلْسِلَةِ الدِّرَاسَاتِ الْفِكْرِيَّةِ» (ص/٦)، إِعْدَادُ الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لِهَيْئَةِ عِلْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، الْمَدِينَةُ السَّادِسَةُ، ١١ شَوَّالِ ١٤٢٧ هـ الْمَوَاقِفُ ١ نَوْفَرِ ٢٠٠٦ م، نَقْلًا عَنِ «الْإِتِّجَاهِ الْعِلْمَانِيِّ الْمُعاصرةِ» (ص/٤٩١).

ويقول (نيازي عز الدين): «الحياة أساس من أجل تواجد الألم، والموت إيقاف له، ولذلك يقول لنا الله تعالى في القرآن لعلمه هذه الحقائق: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتُ وَلَا تَسْمِعُ الْقَتْلَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ [التكْوِيْن: ٨٠]، فلا المِيت قادر على السَّمْع، ولا الذي فقد حاسة السَّمْع، كلاهما لا يسمع، ثم نحن نقول: لا؛ بل إنَّ المِيت يسمع أصوات نعالِهم!؟ .. ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [الْأَنْكَل: ١٣]، الله يقول: (لا يموت فيها) حتَّى يُبقِيه في العذاب الدَّائم، لأنَّه إن مات تَوَقَّف العذاب...»^(١).

أما الصُّرورة الأخرى: فيقولون: أننا بعد طول التَّجارب نكتشف عن القَبْرِ، فلا نجد ملائكة يضرِبون بمطارق من حديد، ولا نرى فيه حَيَّاتٍ، ولا ثعابين، ولا نيراناً، بل نرى أجساداً باليةً، أو عظاماً نَحْرَةً، بل لو كشفنا عنه في كلِّ حالةٍ، لوجدناه فيه لم يذهب ولم يتغيَّر عن حالته السَّابقة.

فكيف يصحُّ بعد ذلك الرُّعْم بأنَّ المِيت يُقَعَّد في قبره؟ مع كوننا لو وضعنا زُبَّاقاً بين عينيه، أو دُخْناً^(٢) على صدره، وأتينا بعد بُرْهة من الزَّمن؛ لَمَّا تَغَيَّر زُبُّقٌ ولا دُخْنٌ عن وضعهما! ثمَّ إنَّا نفتح القَبْر فنجد لَحْداً ضَيْقاً على قَدْرِ ما حَفَرْنَاهُ؛ فكيف تزعمون أنَّ القَبْر يَتَسَّع له وللملَكِين السَّائِلِينَ له؟!^(٣)

(١) «دين السلطان» (ص/٩٢٣).

(٢) الدُّخْن: نَبَات عشبي أسود، حُثَّ صَغِير أَمْلَس كحب السَّمسم، يَبُتُّ بريئاً ومزروعاً، انظر «المعجم الوسيط» (١/٢٧٦).

(٣) انظر «التذكُّرة» للقرطبي (ص/٣٧١).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

نَفْعُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ

لقد دلت الأحاديث المُساقفة السابقة على ثبوت فتنة البرزخ^(١)، وأن في القبر عذاباً ونعيماً للميت بحسب عمله، وذلك مُقتضى عدل المولى تبارك وتعالى، وموجب أسمائه وكماله، أن يُنعم أرواح وأبدان أوليائه، ويُعذب أرواح وأبدان أعدائه؛ فيُذيق بدن المطيع له وروحه من أنواع النعيم ما يليق به، ويُذيق بدن الفاجر والعاصي له وروحه ما يناسبه^(٢).

وقد نصّ الأئمة على تواتر الأحاديث في إثبات عذاب القبر ونعيمه، ومُساءلة مُنكر ونكير، وتظاهرها عنه ﷺ، بل وانعقد إجماعهم على ما حوته من أخبار.

(١) البرزخ في اللغة: الحاجز والحد بين الشيئين، كما في «مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٣٣/١)، وأما عند أهل الاصطلاح: فهو اسم ما بين الدنيا والآخرة؛ من وقت الموت إلى البعث، وقد ينوب عنه لفظ (القبر) فيقال: عذاب القبر ونعيمه؛ من باب الأغلب؛ إذ قد يموت إنسان ولا يُدفن في المقابر؛ بأن تأكله السباع، أو يُصلب . . إلخ، انظر «الروح» لابن القيم (ص/٥٨).

(٢) انظر «الروح» لابن القيم (ص/٧٤).

يقول ابن العطار^(١): «إثبات عذاب القبر هو مذهب أهل السنة، وهو مما يجب اعتقاد حقيقته، وهو مما نقلته الأئمة متواتراً»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «ليس من أئمة المسلمين وفقهائهم، وحملة الآثار منهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أحد ينكر فتنه القبر، فلا وجه للاشتغال بأقوال أهل البدع والأهواء المضلّة»^(٣).

ويقول ابن القطان الفاسي: «أجمع أهل الإسلام من أهل السنة على أن عذاب القبر حق، وعلى أن منكرًا ونكيرًا ملكي القبر حق، وعلى أن الناس يفتنون في قبورهم بعدما يُحيون فيها...»^(٤).

حتى المعتزلة -مراغمو السنن بالعقليات- مجمعون على الإقرار بعذاب القبر إلا النادر! ترى إقرارهم في ما نص عليه مُقدّمهم عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥هـ) بقوله: «فصل في عذاب القبر: وجملته ذلك أنه لا خلاف فيه بين الأئمة، إلا شيء يُنقل عن ضرار بن عمرو»^(٥)، وكان من أصحاب المعتزلة، ثم التحق بالمُجبرة، ولهذا ترى ابن الراوندي يُشنع علينا، ويقول: إن المعتزلة يُنكرون عذاب القبر، ولا يَقْرُون به!...»^(٦).

(١) هو علي بن إبراهيم بن داود، علاء الدين، أبو الحسن العطار الدمشقي الشافعي، إمام حافظ زاهد، تلمذ على الثوري ونُفِرَ به، من تأليفه «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام الثوري»، و«حكم صوم رجب وشعبان»، توفي سنة (٧٢٤هـ)، انظر «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (٧/٢)، و«الأعلام» للزركلي (٢٥١/٤).

(٢) «العدة في شرح العدة في أحاديث الأحكام» لابن العطار (١٣٩/١)، وانظر الحكم على أحاديث عذاب القبر ونعيمه بالتواتر: عند ابن القيم في «الروح» (ص/٥٢)، والسيوطي في «شرح الصدور» (ص/١٢١)، والكتاني في «نظم المتناثر» (ص/١٢٣).

(٣) «الاجوبة عن المسائل المستغربة» (ص/١٨٩).

(٤) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٥١/١).

(٥) ضرار بن عمرو الطغفاني: قاض من كبار المعتزلة، تلمع برياستهم في بلده، فلم يدركها، فخالهم، فكفروا وطردوه؛ وصفت نحو ثلاثين كتابًا، بعضها في الرد عليهم وعلى الخوارج، وفيها ما هو مقالات خبيثة، قال الجشمي: ومن عدّه من المعتزلة فقد أخطأ، لأننا ننبأ أنه فهو من المُجبرة، توفي (٢٢١هـ) انظر «تاريخ الإسلام» (٧٣٨/٥).

(٦) «شرح الأصول الخمسة» (ص/٧٣٠).

ثُمَّ أَخَذَ يَسْتَدِلُّ لِعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيهِ؛ وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَجْعَلُ مَدَارَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى ثَلَاثِ آيَاتٍ؛ وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ صَنِيعِ الْبَخَارِيِّ^(١)، وَبَلَغَ بِهَا ابْنُ الْقَيْمِ خَمْسَ آيَاتٍ^(٢)، وَابْنُ رَجَبٍ سِتَّ آيَاتٍ^(٣).

فَمِنْ الدَّلَائِلِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي أَشَارَتْ إِلَيْهَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ يُقَالُ فِرْعَوْنُ سِوَهُ الْعَذَابِ ۚ﴾ (٥) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ [٤٦-٤٥].

يَقُولُ الزَّمْخَشَرِيُّ: «عَرَضَهُمْ عَلَيْهَا: إِحْرَاقُهُمْ بِهَا، يُقَالُ: عَرَضَ الْإِمَامُ الْأَسَارَى عَلَى السَّيْفِ، إِذَا قَتَلَهُمْ بِهِ؛ وَقُرئ: (النَّارُ) بِالنَّصْبِ، وَهِيَ تَعْبُدُ الْوَجْهَ الْأَخِيرَ، وَتَقْدِيرُهُ: يَدْخُلُونَ النَّارَ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا. . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «غُدُوًّا وَعَشِيًّا» عِبَارَةً عَنِ الدَّوَامِ»^(٤).

فَمَعْنَى الْعَرَضِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَمَعْنَى عَرْضِ الْكُفَّارِ عَلَى النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَرَبُّهُمْ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا حَتِيشِينَ مِنْ آلِ الْذَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ حَتِيفٍ﴾ [٥٥: ٤٥]؛ أَيْ: أَنَّ الْكُفَّارَ يَبْتَدِئُ نَظَرَهُمْ إِلَى جَهَنَّمَ مِنْ تَحْرِيكِ لَأَجْفَانِهِمْ ضَعِيفٍ خَفِيَ بِمُسَارَقَةٍ، كَمَا تَرَى الْمَصْبُورَ يَنْظُرُ إِلَى السَّيْفِ مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ^(٥).

فَلَصْرِيحٌ مَعْنَى آيَةِ عَرْضِ آلِ فِرْعَوْنَ عَلَى النَّارِ فِي إِثْبَاتِ عَذَابِ فِي الْبَرْزَخِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «هَذِهِ الْآيَةُ أَضَلُّ كَبِيرٌ فِي اسْتِدْلَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ فِي الْقُبُورِ»^(٦).

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْآيَةِ: «ذَكَرَ ۞ فِيهَا عَذَابَ الدَّارَيْنِ ذِكْرًا صَرِيحًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ»^(٧).

(١) انظر «جامعه الصحيح» (ك: الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر).

(٢) انظر «الروح» لابن القيم (ص/٧٥).

(٣) انظر «أحوال القبور» لابن رجب (ص/٤٥-٤٨).

(٤) «الكتّاف» (٤/١٧٠).

(٥) «الكتّاف» (٤/٢٣١).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» (٧/٣٠٧٩).

(٧) «الروح» (ص/٧٥).

وَمِنْ تِلْكَ آيَاتِ الْقُرْآنِ الَّتِي أَلَمَحَتْ أَيْضًا إِلَى مَسْأَلَتِنَا:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَكْنَا لِإِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ آخِرِينَ أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

قال ابن قَيِّم الجوزيَّة فيها: «هذا خطاب لهم عند الموت، وقد أَخْبَرَت الملائكة - وهم الصَّادِقُونَ - أَنَّهُمْ حِينئِذٍ يُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ، ولو تأخَّر عنهم ذلك إلى انقضاء الدُّنْيَا لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾»^(١).
هذا لِيَتَقَرَّر أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ، وَإِنْ نَصَّتِ الْأَحَادِيثُ عَلَيْهَا وَجَلَّتْهَا؛ فلا يعني ذلك خُلُوفُ الْقُرْآنِ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا.

فَأَمَّا جَوَابُ مَا ادَّعَوْهُ مِنَ الضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ، بَيَّانُهُ فِي التَّالِي:

أَوَّلًا: قَاعِدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي فَارَقُوا بِهَا طَوَائِفَ الْمُبْتَدِعَةِ وَالضَّلَّالِ، وَالَّتِي طَرَدُوهَا فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الدِّينِ أَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ: أَنَّهُ لَا تَقُومُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ.

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ، أَقْرَبُوا بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ وَصَدَّقُوهَا، وَأَجْرُوهَا عَلَى حَقَائِقِهَا، وَآمَنُوا بِأَنَّ لِلَّهِ الْحِكْمَةَ الْبَالِغَةَ فِي ذَلِكَ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنْ عِقَابٍ وَنَعِيمٍ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، الَّذِي هُوَ مِنْ أَخْصِ خُصَائِصِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ مَدَارُ الْإِبْتِلَاءِ.

فَوَجِبَ حَمْلُ مَا تَضَافَرَتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ، وَذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَحُصُولِ السُّؤَالِ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ: وَجِبَ حَمْلُ كُلِّ ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يُحْيِيهَا؛ لَا مِنْ جِهَةِ الدَّلَائِلِ الثَّقَلِيَّةِ، وَلَا الْعَقْلِيَّةِ؛ فَعَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ ثَابِتٌ فِي الْأَخْبَارِ، وَلَيْسَ فِي بَدَائِهِ الْعَقْلُ مَا يَدْفَعُهُ، بَلْ تِلْكَ الْأَخْبَارُ مُوَافِقَةٌ لِأَحْكَامِهِ أَنْتُمْ الْمُوَافِقَةُ.

(١) «الروح» (ص/ ٧٥).

ثانيًا: أنَّ دعوهم استحالة حصول العذاب للمقبور وقد صار مجرد جثة هامدة لا روح فيها، أو في حال انتفاض يَنْبِئُهُ، مع انتفاء الحياة عنه: دعوى باطلة؛ لأنَّ النُّصوص قد أبانت أن الرُّوح تُعاد إلى المَيِّت إعادةً غير الإعادة المألوفة في الدنيا؛ لِجَرِي المَيِّت السُّؤال والامتحان وما بعدهما، والدَّلِيل قد أبانَ عن ذلك، والعقل لا يُحِيلُهُ، فيلزم التَّصديق بما وراء ذلك من السُّؤال والخطاب، والعذاب والتَّعذيب للمقبور.

والبراهين على حصول هذا النوع من الحياة كثيرة:

منها ما جاء في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه المشهور في تشييعهم مع نبيهم صلى الله عليه وآله جنازة رجل من الأنصار، حيث قال النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ، تَوَلَّى إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، يَخُشُّ الْوُجُوهَ...»، والشَّاهد فيه قوله صلى الله عليه وآله بعد ذلك: «فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رُبُّكَ؟...» الحديث^(١).

قال ابن القيم معلقًا على هذا الحديث: «قد كفانا رسول الله صلى الله عليه وآله أمر هذه المسألة، وأغنانا عن أقوال النَّاسِ؛ حيث صرَّح بإعادة الرُّوح إليه»^(٢).

وقد أورد ابنُ رجب آثارًا كثيرةً عن السَّلَف، تشهد لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه، ثُمَّ أعقَّب ذلك بقوله: «... فهؤلاء السَّلَف كلُّهم صرَّحوا بأنَّ الرُّوح تُعاد إلى البَدَن عند السُّؤال، وصرَّحَ بمثل ذلك طوائف من الفقهاء والمتكلِّمين من أصحابنا وغيرهم؛ كالقاضي أبي يعلى وغيره، وأنكر ذلك طائفةٌ منهم: ابن حزم وغيره، وذكر أنَّ السُّؤال للرُّوح خاصَّة، وكذلك سماع الخطاب، وأنكر أنَّ تُعاد الرُّوح للجسد في القَبْرِ للعذاب وغيره.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (رقم: ١٨٥٣٤)، يقول البيهقي في «إنبات عذاب القبر» (ص/٣٧): «هذا حديث كبير، وصحيح الإسناد، رواه جماعة الأئمة الثقات عن الأعمش»، والحديث حسنه ابن تيمية في «الفتاوى» (٤/٢٩٠)، وقال ابن القيم في «الروح» (ص/٦٥): «الحديث صحيح لا شك فيه، رواه عن البراء جماعة»، وأفاد أن الدارقطني جمع طرقه في جزء مفرد.

(٢) «الروح» (ص/٤١).

وقالوا: لو كان ذلك حقاً لَلَزِمَ أن يموت الإنسان ثلاث مرّات، وبحيا ثلاث مرّات، والقرآن دلٌّ على أنهما مَوْتَتان وَحَيَاتَان^(١): وهذا ضعيفٌ جدًّا؛ فإنَّ حياة الرُّوح ليست حياة تامّةً مستقلّةً كالحياة الدُّنيا، كالحياة الآخرة بعد البعث، وإنّما فيها نوع اتّصالٍ بالبدن، بحيث يحصل شعور للبدن، وإحساس بالنّعيم والعذاب وغيرهما؛ وليس هو حياة تامّة حتّى يكون انفصالُ الرُّوح به موتًا تامًّا! وإنّما هو شبيّة بانفصالِ روح النّائم عنه، ورجوعها إليه؛ فإنَّ ذلك يُسمّى موتًا وحياة^(٢). وليست تُشترط سلامة البنية وعدم انتقاضها ليصحَّ حلول الرُّوح فيها، فإنَّ هذا مدفوعٌ من وجهين:

الأوّل: أنَّ البنية لا تنتقض بالموت نفيه، فقد يبقى بعضُ الموتى في قبورهم على بَنِيَّتِهِمْ زمانًا ولا يتغيّر حالهم، وقد ثبت النّصُّ بتخصيص الأنبياء ﷺ بذلك^(٣)؛ وكذا دلّت المشاهدة على تحقُّقه لبعضِ الموتى^(٤).

الثّاني: أنّه وإن انتقضت بعض البنية؛ فلا يمنع هذا الانتقاض من حلول الرُّوح بالباقي من بدن الميت، ولهذا فإنّه من المشاهد قطعُ يدي الحيوان ورجليه وهو حيٌّ، وقد عقد البيهقي بابًا في كتابه «إثبات عذاب القبر» وسَمَّاهُ بِـ «باب: جواز الحياة في جزءٍ منفرد، وأنَّ البنية ليست من شرط الحياة، كما أنّها ليست من شرط الحيّ»، وفي ذلك جواز تعذيب الأجزاء المتفرّقة^(٥).

(١) يشيرّون إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا رَبَّنَا آتِنَا الْفَتْنَةَ وَلَكِنَّنَا الْفِتْنَةُ﴾ [الأنعام: ١١].

(٢) «أحوال القبر» (ص/ ٨٣).

(٣) كالحديث الذي أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الصلاة، باب: الاستغفار، رقم: ١٥٣١)، والنسائي في «السنن» (ك: الجمعة، باب: إكثار الصلاة على النبي يوم الجمعة، رقم: ١٣٧٤)، وابن ماجه في «السنن» (ك: إقامة الصلاة، باب: في فضل الجمعة، رقم: ١٠٨٥) من حديث أَوْس بن أَوْس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ»، وصحّحه الثّوري في «الأذكار» (ص/ ١١٥)، وابن قيم الجوزيّة في «إجلاء الأفهام» (ص/ ٨٠).

(٤) كما حصل -مثلا- لجابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين غيّر قبر والده رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المُستشهد في أحد، حيث يقول: «... فأخرّجته بعد سبعة أشهر، فإذا هو كَيَوْمِ وَضَعَتْهُنَّ غَيْرَ أَذْنِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الجنائز،

باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلّه، رقم: ١٣٥١).

(٥) «إثبات عذاب القبر» للبيهقي (ص/ ٦٤).

والله تعالى قادرٌ على إعادة الرُّوح إلى جميع البدن، وإلى بعض أجزائه، وكلاهما في متعلق قدرة الرَّبِّ سواء، ﴿إِذَا أَرَادَ مَتَيًّا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يَز: ٤٢].

فإذا تبيّن اختلاف تعلق الرُّوح بالجسد في البرزخ عنه في الدنيا، فقد فسّد تبعاً لذلك قول المخالفين: أَنَّ فَقْدَ المَيِّتِ لأدوات الإحساس يُفقدُه الشُّعُورُ بالعذاب أو النعيم؛ وذلك أَنَّ الحقيقة الشرعيّة دلّت على أَنَّ الإنسان مُرَكَّبٌ من نفس وبدن، وانقسام الدُّورِ إلى ثلاث: دار الدنيا، ودار البرزخ، والدار الآخرة، ولكلٍّ واحدة من هذا الدُّور أحكامها التي تختصُّ بها عن غيرها.

فالله تعالى جعل أحكام الدنيا: على الأبدان، والأرواح تبع لها؛ ولذا أناط الأحكام الشرعية على ما يظهر من اللسان والجوارح، وإن أضمرت النفوس خلافة.

وجعل أحكام البرزخ: على الأرواح، والأبدان تبع لها، وتجري أحكامه على الأرواح، ففسري على الأبدان نعيمًا أو عذابًا، بحسب تعلقها به. وجعل أحكام دار القرار: على الأرواح والأبدان معًا^(١).

فمَنْ مَاتَ بين هذه الدُّور في الأحكام، وساوَى بينها، فقد خالف مقتضى البراهين الشرعيّة، والدلائل العقلية؛ إذ العقل يمنع من الجمع بين المختلفات، كما يابى التفريق بين المتماثلات.

فإذا عَلِمَ هذا الاختلاف بين الدُّور: زال الإشكال، وانقضت حُجُبُ الحيرة، واستبان «أَنَّ النَّارَ التي في القَبْرِ والحُضْرَةُ: ليست من نار الدنيا، ولا زرع الدنيا، وإنما هي من نار الآخرة وحُضْرَتِهَا، وهي أَشدُّ من نار الدنيا، فلا يحسُّ بها أهل الدنيا؛ فَإِنَّ الله يُحْمِي عليه ذلك الثُّراب والحجارة مِن تحيته، حتّى تكون أعظم حرًّا من جمر الدنيا، ولو مَسَّهَا أهل الدنيا لم يحسُّوا بذلك، وقُدرة الرَّبِّ تعالى أوسعُّ وأعجبُ من ذلك»^(٢).

(١) انظر «الرُّوح» لابن القيم (ص/٦٣).

(٢) «الرُّوح» (ص/٦٦).

وَمِنْ لَطْفِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَنْ صَرَفَ أَبْصَارَنَا وَأَسْمَاعَنَا عَنْ إِدْرَاكِ مَا يَحْصُلُ لِلْمُتَدَفِّعِينَ؛ رَحْمَةً بَعْدَهُ، لَعَلَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ قُدِّرَ لَهُمْ لَا تَثْبُتَ عَلَى رُؤْيَا الْعَذَابِ وَسَمَاعِهِ، وَاخْتِبَارًا لَنَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْغَيْبُ شَهَادَةً لَأَمَنَّ كُلُّ النَّاسِ، وَلَزَالَ أَصْلُ الْجَزَاءِ، وَلَمَّا حَصَلَ التَّمَايُزُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ^(١)، وَعَلَى هَذَا وَفَاقَ أَهْلَ السُّنَّةِ.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْعَذَابُ وَالتَّعْلِيمُ عَلَى النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تُنْعَمُ النَّفْسُ وَتُعَذَّبُ مُنْفَرِدَةً عَنِ الْبَدَنِ، وَتُنْعَمُ وَتُعَذَّبُ مُتَّصِلَةً بِالْبَدَنِ، وَالْبَدَنُ مُتَّصِلٌ بِهَا؛ فَيَكُونُ التَّعْلِيمُ وَالْعَذَابُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ مُجْتَمِعِينَ، كَمَا تَكُونُ عَلَى الرُّوحِ مُنْفَرِدَةً عَنِ الْبَدَنِ»^(٢).

فَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعُقُولِ مَا يَحِيلُ أَنْ يَمَسَّ الْأَيْدَانِ مِنَ الْعَذَابِ أَوْ التَّعْلِيمِ مَا لَا يَحِثُّ بِهِ النَّاسُ فِي الدُّنْيَا، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخَرِيقِ﴾ [الْأَنْكَالُ: ٥٠].

فَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ يَجْرِي كُلُّهُ لِلْمَيِّتِ الْكَافِرِ أَثْنَاءَ مَوْتِهِ، يُعَذَّبُ بِضَرْبِ وَجْهِهِ وَذُبُرِهِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ حَوْلَهُ يَرَى ذَلِكَ، وَلَا هُوَ يَشْعُرُ بِهِ إِنْسَانًا، «فَلَنْ مَا وَهَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ نِعْمَةِ الْحَوَاسِّ مُنَاسِبٌ لضعفه وعجزه، فَكَانَتْ حَوَاسُّهُ عَلَى قُدْرَةِ فِي الْخَلْقِ، وَمَهْمَا جَاهَدَ الْإِنْسَانُ لِلْبُلُوغِ بِهَا إِلَى حَدٍّ يَفُوقُ طَبِيعَتَهَا الْبَشَرِيَّةَ الْمُتَّصِفَةَ بِالنَّقْصِ وَالْعَجْزِ: فَلَنْ يُفْلَحَ، لِأَنَّ هَذَا قَسْمُهُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ، وَهَذَا الْقَسْمُ وَالْخُلُقَةُ جَارِيَةٌ عَلَى مُقْتَضَى حِكْمَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، الْعَالِمِ بِوُجُوهِ الْمَصَالِحِ، وَأَنْفَانِ الْخِيَرِ»^(٣).

وَفِي هَذَا بَطْلَانُ الدَّعْوَى الثَّانِيَةِ فِي إِحَالَةِ الصَّرُورَةِ الْحَسَنَةِ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٣٤-٥٣٥).

(٢) نقله عنه ابن القيم في «الروح» (ص/٥١).

(٣) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٥٣٣).

أَمَّا استدلال المعترض بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَةَ﴾ على انتفاء قدرة الميت على السَّمْع لفقد آلة ذلك:

فمثال منه مندرج فيما يسميه الجدليّون بـ «الاستدلال بمحلّ الشّاهد»! وليس يصحّ في باب الاحتجاج؛ ذلك أنّه قد يُقال: بأنّ نفي السَّمْع في الآية هو لاختلاف أحكام الدّارين، وانتفاء قناة التّواصل بينهما، إلّا بنصّ شرعيّ يثبت ذلك لبعض الأعيان^(١)، وليس لكون الميت فاقدًا للقدرة على جنس السَّمْع لفقد آله كما يدّعيه المعترض.

على أنّ من العلماء من يذهب أنّ المرأ من السَّمْع في الآية ما هو بمعنى الانتفاع والاستجابة، «فلأنّه في سياق خطاب الكفّار الذين لا يستجيبون للهديّ ولا للإيمان إذا دُعوا إليه.

نظير ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فَلَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ فِيهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ فِيهَا وَلَهُمْ أَفْئَادٌ لَا يَشْعُرُونَ فِيهَا﴾ [الزّمر: ١٧٩]، فالآية في نفي السَّمْع والإبصار عنهم، لأنّ الشّيء قد يُنفى لانتهاء فائدته وثمرته، فإذا لم ينتفع المرء بما يسمعه ويبصره، فكأنّه لم يسمع ولا يبصر، فسماع الموتى هو بهذه المثابة^(٢).

والذي يتعقد القلب عليه في هذا الباب: أنّ ما يجري للميت من صنوف العذاب والتّعذيب؛ وكيفيّة بصره وسمعه، ليس من جنس المعهود في هذه الدُّنيا.

(١) كالذي أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم: ١٣٣٨)، مسلم في (ك: الجنّة وصفة نعيمها، باب: عرض مقعد الميت من الجنّة أو الثّار عليه، رقم: ٢٨٧٠) من أنّ «العبد إذا وُضع في قبره، وتولّي وذهب أصحابه، حتّى إنّ الله يسمع قرع نعالهم...».

وما أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: قتل أبي جهل، رقم: ٢٩٧٦)، ومسلم مختصرًا في (ك: الجنّة وصفة نعيمها، باب: عرض مقعد الميت من الجنّة أو الثّار عليه، رقم: ٢٨٧٥) من قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه جوابًا لاستغرابه مناداة أهل القليب وهم أموات: «والذي نفس محمّد بيده، ما أتمّ بأسماعهم لما أقول منهم»، قال قتادة راوي الحديث: أحياهم الله حتّى استمعهم قوله: توبيحًا، وتصغيرًا، وتقييدًا، وحشرةً، وندمًا.

(٢) «أحوال القبور لابن رجب (ص/ ٨١).

وفي تقرير هذا المعنى يقول ابن القيم: «سرُّ المسألة: أنَّ هذه السَّعة، والضَّيق، والإِضاءة، والخُصرة، والنَّار؛ ليس من جنس المعهود في هذا العالم، والله سبحانه إنَّما أشْهَدَ بني آدم في هذه الدَّار ما كان فيها ومنها، فأَمَّا ما كان من أمر الآخرة فقد أَسْبَلَ عليه الغطاء؛ ليكون الإقرارُ به، والإيمان به سببًا لسعادتهم»^(١).

(١) «الروح» (ص/ ٧١).

المنبع الثالث عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث عذاب الميت ببكاء أهله عليه

المَطْلَبُ الأوَّل

سَوَقُ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أَنَّ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عَمْرِو رضي الله عنه، فَقَالَ: مَهْلًا يَا بُنَيَّةُ! أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»^(١) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا أَصِيبَ عَمْرُو رضي الله عنه جَعَلَ صَهِيْبٌ رضي الله عنه يَقُولُ: وَآخَاهُ! فَقَالَ لَهُ عَمْرُو: يَا صَهِيْبُ! أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»^(٢) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وعن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، قَالَ: تُوفِّيَتْ ابْنَةُ لِعْثَمَانَ رضي الله عنه بِمَكَّةَ، وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عَمْرِو وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا -أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَيَّ جَنْبِي- فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رضي الله عنه لِعَمْرِو بْنِ عَثْمَانَ: أَلَا تَنْتَهِي عَنِ الْبُكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

(١) أخرجه البخاري دون القصة في (ك: الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت، رقم: ١٢٩٢)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت سمع بكاء أهله عليه، رقم: ١٢٩٠)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

فقال ابن عباس رضي الله عنه: قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك، ثم حدث قال: صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء، إذا هو بركب تحت ظل سمره، فقال: اذهب، فانظر من هؤلاء الركب، قال: فنظرت، فإذا صهيب رضي الله عنه، فأخبرته، فقال: ادعه لي، فرجعت إلى صهيب، فقلت: إرتحل فالتحق أمير المؤمنين، فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي، يقول: وأخاه! وأصحابه! فقال عمر رضي الله عنه: يا صهيب، أتبكي علي وقد قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ١٩».

قال ابن عباس رضي الله عنه: فلما مات عمر رضي الله عنه، ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بَبْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولكن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِدْ لِلْكَافِرِ وَلَئِنْ زِدْتَهُ لَأُزِيدَنَّ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، قال ابن عباس رضي الله عنه: «عند ذلك والله هو أضحك وأبكى»، قال ابن أبي مليكة: «والله ما قال ابن عمر رضي الله عنه شيئاً». متفق عليه (١).

وعن عروة بن الزبير قال: ذكر عند عائشة رضي الله عنها قول ابن عمر: الميِّت يُعَذَّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، فقالت: رحم الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئاً فلم يحفظه، إنما مرّت على رسول الله ﷺ جنازة يهودي وهم يبكون عليه، فقال: «أنتم تبكون، وإنه يُعَذَّبُ» أخرجه مسلم (٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، رقم: ١٢٨٨)، ومسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم: ٩٣١).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

لأَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

ينحصر مُجْمَلُ ما أورده المعاصرون مِن معارضاتٍ لهذه الأخبارِ النَّبَوِيَّةِ في واحدةٍ: وهي دعواهم أَنَّها مُصادمةٌ لِصَرِيحِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَاللهُ تَعَالَى في غير مَوْضِعٍ مِنْهُ يَنْفِي عَنِ الْإِنْسَانِ حَمْلَ أَوْزَارِ غَيْرِهِ وَتَبْعَاتِ أَفْعَالِهِمْ مِمَّا لَا دَخَلَ لَهُ فِيهَا.

وفي تقرير هذا الاعتراضِ، يقول (جعفر الشَّيْحَانِي):

«هذه الرَّوَايةُ وإن رواها مسلم بطرقٍ مختلفة، لكنَّها مَرْفُوضَةٌ جَدًّا، لِأَنَّهَا تخالف صريحَ الْقُرْآنِ، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٤]، وقال سبحانه: ﴿وَلَنْ تَنصُرَهُ مِثْلُ بَأْسِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٨].

فكيف يمكن أن نَقْبَلَ أَنَّ الْمَيِّتَ الْبَرِيءَ يُعَذَّبُ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، وهو شيء يرفضه العقل والفطرة؟!.. ولأجل ذلك رَدَّتْ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ هذه الرَّوَايةَ»^(١).

ويقول (محمَّد الغزالي) مُستغْرِبًا مِنْ بقاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى قَبُولِ هذا الرَّوَاياتِ: «إنَّها -بمعنى عائشة- تردُّ ما يخالف الْقُرْآنَ بِجَرَأٍ وَثَقَّةٍ، ومع ذلك فإنَّ

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٥٥).

هذا الحديث المرفوض من عائشة ما يزال مُثبتًا في الصّحاح!.. والخطأ غير مُستبعد على رَأْيٍ، ولو كان في جلالَةِ عمر!«^(١).

ويقول (أبو عبد الرحمن ابن عقيل الطّاهري) مُعْتَبًا على حديث ابن عمر:
«نَجِدُ صُورًا يَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النَّقْلِ؛ نَجِدُ ذَلِكَ فِي صُورِ ظَهَرَ فِيهَا تَنَافِي التَّنَاقُضِ أَوْ التَّضَادِّ فِي أَذْهَانِنَا لَا فِي الْوَاقِعِ، كَالْخَيْرِ الصَّحِيحِ: بِأَنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، مَعَ الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ بِأَنَّهُ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. الرُّجْحَانُ هَاهُنَا تَعَيَّنَ فِي الْعَقْلِ تَعَيُّنًا لَا احْتِمَالَ فِيهِ، بِأَنَّهُ تَعَذِّبُ اللَّهُ لِلْمَيِّتِ بِغَيْرِ فَعْلٍ مِنْهُ: لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي أَوْجَبَهُ رَبُّنَا عَلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ مِنَ عَصْمَةِ الشَّرْعِ الَّتِي حَكَّمَ بِهَا الْعَقْلَ ابْتِدَاءً، وَتَنَافِي مَا بَيَّنَّهُ الشَّرْعُ: أَنَّ الْمَكْلُوفَ مَسْئُولٌ عَمَّا جَنَأَهُ مَبَاشَرَةً، أَوْ بِتَسْبِيبٍ، وَلَيْسَ مَسْئُولًا عَنْ جَنَایَةٍ غَيْرِهِ»^(٢).

(١) «السّنة النبویة بین أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٢٢-٢٣) بتصرف يسير.
(٢) «قانون التوفيق بین الدّین والعقل» لابن عقيل الطّاهري (ص/ ٢٢)، نقلًا عن «دفع دعوى المعارض العقلی» (ص/ ٦٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ
عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

لا شكَّ أنَّ مَنْ رَدَّ هذا الحديث في عذاب الميِّت ببكاء أهله عليه علَّمان من أعلام العلم من الصحابة الكرام: عائشة وابن عباس رضي الله عنهما؛ غير أنَّ هذا الردُّ منهما للخبر ليس عن تقدمه للعقل على النقل! -كما توهمه هؤلاء الطاعنون في الحديث-، وإنَّما تقديمًا لما يريانه دَلَالَةً نَفْلِيَّةً قاطعةً على دَلَالَةِ نَفْلِيَّةٍ ظَنِّيَّةٍ؛ وفرق بين الموجبين في النظر إلى الأخبار.

فها هي عائشة رضي الله عنها تجهرُ بأنَّ مقتضى استنكارها للخبر: مُناقضته لأية: ﴿وَلَا تَزِدْ وَلَا تَزِدْهُ وَتَذْ أَمْرًا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، مع ما نقلته هي عن النبي صلى الله عليه وآله من لفظ آخر يخالف لفظ عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما للحديث.

فكان ظاهر القرآن موجبًا عندها لتقديم لفظ روايتها هي على رواية غيرها بما ظنته معارضًا لظاهر القرآن؛ وإن كان هذا الاعتداد منها بلفظ روايتها دون لفظ غيرها من الصحابة أمر قد أخطأت فيه رضي الله عنها.

يقول الخطابي: «الرواية إذا ثبتت، لم يمكن إلى دفعها سبيلًا بالظن، وقد رواه ثلاثة أنفس عن النبي صلى الله عليه وآله: عمر، وابن عمر، والمغيرة؛ وليس فيما حكّت عائشة من مرور رسول الله صلى الله عليه وآله على يهودية يبكي عليها أهلها ما يدفع رواية عمر

والمغفرة، لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً، وكل واحد منهما غير الآخر^(١).

وبتأملنا في دعاوي المعاصرين في إنكار هذا الخير، نلاحظ أنها تركز على أمرين، لم يُصَبِّب المخالفون في تصحيح أصله الذي ابْتُنِيَ عليه إنكاره^(٢):
الاول: توهمهم أن ظاهر الحديث مُعاقبة الميت بلا وزير اقترفه، ولا ذنب جناه؛ هذا قادهم إلى القول بـ:

الثاني: أن هذا الظاهر مدفوع بيقين العقل وضرورة الشرع.
والحقيقة: أن ظاهر الحديث لا ينافية العقل؛ فضلاً عن الدلائل الثقلية، وما ظنوه منافياً لهذا الظاهر، ليس هو مدلوله ولا ظاهره، بيان ذلك:
أن المعارضين قَصَرُوا معنى (العذاب) على (العقاب)، والصواب: أن العذاب أعم من العقاب؛ فكل عقاب عذاب بلا عكس.

والذي يُبرهن على هذه الدعوى الدلائل التالية:

تسمية الله تعالى على لسان أبيوب رضي الله عنه ما ابْتُلِيَ به عبده عذاباً، فقال: **إِنِّي مَسْنِي السَّيْطَانُ يَحْضِرُ وَعَذَابٌ** [رواه ترمذي: ٤١]، والعذاب هنا بمعنى: الضَرْفُ في بدنه وأهله الذي ابتلاه الله به^(٣)، لا على سبيل العقوبة له رضي الله عنه؛ وإنما ابتلاء له.

ومن البراهين الدالة على بطلان قصر مفهوم العذاب على العقاب:
ما صَحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ؛ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ سَفَرِهِ، فَلْيَعْمَلْ بِالرَّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ»^(٤)، فَسَمِيَ النبي صلى الله عليه وسلم السَّفَرُ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ، ومعلوم أنه إنما أراد الألم الحَاصِلَ للمسافر، وليس هو على جهة العقاب.

(١) «أعلام الحديث» (١/ ٦٨٤).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٦٤-٦٧).

(٣) انظر «جامع البيان» لابن جرير (١٠٦/ ٢٠-١٠٧).

(٤) رواه البخاري في (ك. العمرة، باب: السفر قطعة من العذاب، رقم: ١٨٠٤).

ومن براهين ذلك أيضاً: أَنَّ مِنَ الْعُقُوبَاتِ مَا يَصِيبُ غَيْرَ الْمُعَاقَبِ؛ فَيَكُونُ مُصِيبَةً فِي حَقِّهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِذَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ الْمُعَذَّبَ مَنْ كَانَ فِيهِمْ، وَيُعَذِّبُهُ عَلَى ثِيَابِهِمْ»^(١).

فَإِذَا تَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ عَمُومٌ مَعْنَى الْعِقَابِ، عَلِمَ أَنَّ مَا يَجِدُهُ الْمَيِّتُ مِنَ الْأَلَمِ بِسَبَبِ النَّيَاحَةِ عَلَيْهِ:

قَدْ يَكُونُ عَقُوبَةً لَهُ؛ إِنْ كَانَ مِنْ سُنَّةِ أَهْلِهِ فَعَلُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْهَهُمْ، أَوْ أَمَرَ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ الْبَيِّنِ مِنْ تَبْوِيهِ لِلْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «بَابُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ النَّوْجُ مِنْ سُنَّتِهِ»^(٢).

وَقَدْ يَكُونُ مَا يَجِدُهُ مِنَ الْأَلَمِ جَزَاءً ذَلِكَ هُوَ مِنْ جِنْسِ الصَّفْطَةِ، وَانْتِهَارِ الْمَلَكَيْنِ، وَالْمُرُورِ عَلَى الصَّرَاطِ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَهَذِهِ الْأَلَامُ تَكُونُ سَبَبًا لَتَكْفِيرِ خَطَايَا الْمُؤْمِنِ، وَهَذَا مَا نَحَا إِلَيْهِ جِلَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ كَابْنِ جَرِيرٍ الْقَطْرِيِّ، وَالْقَاضِي عِيَاضٍ^(٣).

وَفِي بَيَانِ هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ:

«فَهَذَا الْحَدِيثُ قَبْلَهُ أَكْبَارُ الصَّحَابَةِ مِثْلُ عُمَرَ، وَهُوَ يُحَدِّثُ بِهِ حِينَ طُلْعِنَ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، وَبَنِي صُهَيْبًا عَنِ النَّيَاحَةِ، وَلَا يَنْكَرُ ذَلِكَ أَحَدٌ؛ وَكَذَلِكَ فِي حَالِ إِمْرَتِهِ يَعَاقِبُ الْحَيُّ الَّذِي يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِفَعْلِهِ، وَتَلْقَاهُ أَكْبَارُ التَّابِعِينَ مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَرُدُّوا لَقْفَهُ وَلَا مَعْنَاهُ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْبَارُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ هُوَ الصُّوَابُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (يُعَذَّبُ)، وَلَمْ يَقُلْ: (يُعَاقَبُ)! وَالْعَذَابُ أَعْمُ مِنَ الْعِقَابِ... فَالْعَذَابُ هُوَ: الْأَلَامُ الَّتِي يُحْدِثُهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ تَارَةً يَكُونُ جَزَاءً عَلَى عَمَلٍ فَيَكُونُ عِقَابًا، وَتَارَةً يَكُونُ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الفتن، باب: إذا أنزل الله بقوم عذاباً، رقم: ٧١٠٨)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، رقم: ٢٨٧٩).

(٢) «صحيح البخاري» (٧٩/٢)، ونسب النووي هذا المذهب إلى الجمهور، انظر كتابه «المجموع» (٣٠٨/٥).

(٣) انظر «إكمال المعلم» (٣٧١-٣٧٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٥٥/٣).

تكفيراً للسيئات . . ثم ذلك الألم الذي يحصل للميت في البرزخ إذا لم يكن له فيه ذنب: من جنس الضغطة، وانتهاز منكر ونكير، ومن جنس أهوال القيامة؛ يكفر الله به خطايا المؤمن، ويكون من عقوبة الكافر»^(١).

ولا يُعترض على هذا التفسير المتين من هؤلاء الأعلام بما اعترض عليهم به (محمد الغزالي) في دعواه منافية هذا الألم لتبشير المؤمن عند موته بعدم الحزن! حيث قال:

«والقول بأن المؤمن يتألم بعد موته لبكاء أهله مخالف للآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّكَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا تَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْأَعْلَىٰ كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [صَلَات: ٢٠]، روى ابن كثير أن ذلك الموت، ونقل عن زيد بن أسلم: (يُبشرونه عند موته، وفي قبره، وحين يُبعث)، وعلق على ذلك بأن هذا القول يجمع الأقوال كلها، وهو حسن جداً، وهو الواقع! فأين يتعذب والحالة هذه؟ إن الله مطمئن على ما ترك وما سيقى»^(٢).

قلت: الذي في الآية: تبشير الملائكة للمؤمنين أن «لا تخافوا ما تقدّمون عليه من أمر الآخرة، ولا تحزنوا على ما خلفتم من دنياكم من أهل وولد، فإننا نخلفكم في ذلك كله»^(٣)، فطمأنهم للمؤمن على مصيره الأخروي تنفي خوفه ممّا يقدم عليه، والتبشير له برعاية أهله من بعده غاية ما فيه ذهاب حزنه على فقيدهم وإعالتهم.

وهذا - كما ترى - لا ينفي أن يجد هذا المُبشّر شيئاً من الألم إذا سمع بكاء أهله عليه، كما أنه يجد شيئاً من الألم عند الضمة، وعند انتهاز المَلَكَيْنِ له، ونحو ذلك ممّا سبق في كلام ابن تيمية، فهذا كله لا دخل له بالحزن المَنفي في الآية الكريمة.

(١) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص/ ٦٢-٧٢).

(٢) «السهة السوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٢٤).

(٣) من كلام مجاهد في تفسير الآية، انظر «جامع البيان» للطبري (٢٠/ ٤٢٧).

وبهذا يَسلم الحديث ممَّا وُجَّهَ إليها مِن نِّقَدَاتٍ، والحمد لله على ما كشف
من المُشكِلات.

المبحث الرابع عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الشفاعة الكبرى

المطلب الأول

سوق حديث الشفاعة الكبرى

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ الْقَرْنَ نَصْفَ الْأَذْنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ؛ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَبِشَفْعِ لِقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحُلِيِّ الْبَابِ، فَيَوْمِئِذٍ يَبْعَثُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ»، رواه البخاري^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتني رسول الله ﷺ يوماً بلحم، فرفع إليه الدُّرَّاعَ، وكانت تعجبه، فنَهَسَ منها نَهْسَةً، فقال: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسَمِعُهُمُ الدَّاعِيَ، وَيُفْذَنُّهُمْ الْبَصَرَ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الْهَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يَطْبِقُونَ، وَمَا لَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: إِنْتَوَا آدَمَ، فَيَاْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمَ، ابْنْتُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، إِشْفِيعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغْنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ، فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي! اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ.

(١) في (ك: الزكاة، باب: من سأل الناس تكسراً، رقم: ١٤٧٥).

فيأتون نوحًا، فيقولون: يا نوح، أنت أوّل الرُّسل إلى الأرض، وسَمَّاكَ الله عبدًا شكورًا، إشفع لنا إلى ربِّكَ، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنّه قد كانت لي دعوة دعوت بها على قومي، نفسي نفسي! إذهبوا إلى إبراهيم ؑ، فيأتون إبراهيم، فيقولون: أنت نبيّ الله وخليفه من أهل الأرض، إشفع لنا إلى ربِّكَ، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم إبراهيم: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولا يغضب بعده مثله، وذكر كذباته، نفسي نفسي! إذهبوا إلى غيري، إذهبوا إلى موسى.

فيأتون موسى ؑ، فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، فضَّلَكَ الله برسالاته، وبتكليمه على النَّاس، إشفع لنا إلى ربِّكَ، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسى ؑ: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنّي قتلت نفسًا لم أؤمر بقتلها، نفسي نفسي! إذهبوا إلى عيسى ؑ.

فيأتون عيسى، فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله، وكَلَّمَت النَّاس في المهد، وكَلِمَةً منه ألقاها إلى مريم، وروح منه، فاشفع لنا إلى ربِّكَ، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى ؑ: إنّ ربِّي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر له ذنبًا، نفسي نفسي! إذهبوا إلى غيري، إذهبوا إلى محمّد ﷺ.

فيأتوني فيقولون: يا محمّد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وغفر الله لك ما تقدّم من ذنبك، وما تأخّر، إشفع لنا إلى ربِّكَ، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأنتلق، فأتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربِّي، ثم يفتح الله عليّ ويلهمني من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه لأحد قبلي، ثم يُقال: يا محمّد، ارفع رأسك، سلّ نعطه، إشفع تُشَفِّع، فأرفع رأسي، فأقول: يا ربّ،

أُمْتِي أُمْتِي، فيقال: يا مُحَمَّد، أدخل الجنة مِن أُمَّتِكَ مَن لا حساب عليه مِن الباب الأيمن مِن أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك مِن الأبواب، والذي نفس مُحَمَّد بيده، إِنَّ ما بين المصراعين مِن مصاريع الجنة لَكَمَا بين مَكَّة وَهَجْر، أو كما بين مَكَّة وَبُصْرَى^(١). متفق عليه.

(١) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: قوله: ﴿عَسَى أَن يَمَلَكَ رَبُّكَ مَقَامًا خَيْرًا﴾ رقم: ٤٧١٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ١٩٤)، واللفظ لمسلم.

المطلب الثاني

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث شفاعة النبي ﷺ الكبرى

مع قيام البراهين الثقلية الكثيرة على ثبوت الشفاعة النبوية يوم القيامة، إلا أن فريقاً من مخالفي أهل السنة استزوحوا إلى مداخلها وعدم التصديق بها، وحاصل مواقفهم من حديث الشفاعة الكبرى لا يخرج عن مقامين:

الأول: معارضات مجلبة على أصل الشفاعة.

الثاني: معارضات سبقت لإنكار بعض متعلقات حديث الشفاعة.

فأما المقام الأول: فبما أورد على أصل الشفاعة ما تضمنته:

المعارضة الأولى: وهي دعوام أن جريان الشفاعة على يد الشفعاء يقتضي مشاركة الله في ملكه، ومنازعته فيما تفرّد به.

وممن قنع بهذه الدعوى في ردّ أخبار هذا الباب: (مصطفى محمود)^(١)،

وهو مع حرصه على عقلنة التصورات، مضطرب في هذا الباب بخاصة اضطراباً ظاهراً، فتارةً ينكر الشفاعة في الظاهر، وتارةً يظهر استحساناً من أثبتها بقبولها؛ وإن كان جانب التفي عنده ظاهر التغليب.

(١) مصطفى كمال محمود: طيب ومفكر مصري، كان متأثراً بموجة الشيوعية الملحدة، ثم تاب، وتفرغ للكتابة من عام ١٩٦٠م، فبلغ ما نشره زهاء تسعين كتاباً متوناً في الدين والعكر والروايات، منها كتابه «حوار مع صديقي الملحد»، وشهر بحلقاته التلفزيونية (العلم والإيمان).

ففي تقرير إنكاره للشَّفاعةِ الكُبرى، يقول: «جمعيَّة الشَّفاعةِ كُلُّها لله وحده، كما ذُكر القرآن، وكرَّر في مُحكم آياته، وأنَّه لا يُشرك في حُكمه أحدًا .. وليس لله مُنافسٌ في هذا، ولا يجوز أن يكون له مُنافس»^(١).

ثمَّ يُقرِّر بأنَّ الاعتقادَ بالشَّفاعةِ لو أنَّ مِنَ الشُّركِ خَفِيَ! وذلك أنَّه «لا يصلح الإنسان أو المَلِك، أو رئيسُ الملائكة، أو أبو الأنبياء، أن يكون له شريك على أيِّ مُستوى .. وهو مُتفرد بالأمر والحُكم، ولا يجوز أن يتدخَّل أحد، أو أن يُعدَّل أن يُبدَّل في حُكمه .. وهذا جوهرُ الإسلام، وبدايَةُ هذا الشُّركِ الخَفِيِّ كان معناها انحدارُ الإنسان ..»^(٢).

وزيد (نيازي) عليه تَشنيعًا على مَنْ يؤمن بأحاديث هذا البابِ بقوله:
«إنَّ الكلامَ الَّذي سَمِعناه، مَهْمَا كان جميلًا وأحببناه، فإنَّه مُجرَّد وهم وخيالي لا أصل له أبدًا، وإشراكٌ بالله، إذ كيف يريد لنا جنودُ السُّلطان أن نعوذ ونُشرك بالله مرَّةً أُخرى بالإيمان من جديد بوجودِ شُفعاء مع الله؟ مع أنَّنا نعلم أنَّ سبب تسمية أهلِ الجاهليَّة القديمة من قريش والجزيرة العربيَّة بالمُشركين، أنَّهم كانوا يُشركون مع الله شُفعاءهم، أليس هذا هو الصَّحيح؟ أم هل نسينا آيات القرآن الكريم الَّتِي تُنكر الشَّفاعة، وتحصرُها بالله تعالى في الآيات الثَّالية:

﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [التَّحْوِيزُ: ٤٤].

﴿لَمَّا نَفَعْنَاهُمْ نَفْعَهُ الْغَافِقِينَ﴾ [الْمُلْكُ: ٤٨].

﴿أَلَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الْاِنْفِطَارُ: ٥١].

﴿أَوِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ﴾ [التَّحْوِيزُ: ٤٣]^(٣).

(١) «الشَّفاعة» لمصطفیٰ محمود (ص/٤٨).

(٢) «الشَّفاعة» لمصطفیٰ محمود (ص/١١٣).

(٣) «دين السلطان» لنيازی عر الدين (ص/٩٢٥).

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي: فَمِنْ الْمُعَارَضَاتِ الْمَقُولَةِ عَلَى بَعْضٍ مَا تَضَمَّنَتْ حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ الْكَبْرَى:

المعارضة الثانية: أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الرُّسُلِ الْعَصَمَةَ مِنَ الْمَعَاصِي، فَصُدُّوا عَنْهَا مِنْهُمْ -كَمَا يَثْبُتُ الْحَدِيثُ- قَادِحٌ فِي تِلْكَ الْعِصْمَةِ، وَمُنَاقِضٌ لِأَمْرِ اللَّهِ أَقْوَامَهُمْ بِاتِّبَاعِهِمْ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِمْ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (مُحَمَّدٌ صَادِقُ النَّجْمِيِّ): «الْغَايَةُ مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ هِيَ طَاعَتُهُمْ وَالْإِتْقَانُ لَهُمْ، وَمَشِيتُهُ ﷺ تَعَلَّقَتْ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مُطَاعِينَ مِنَ الْجِهَةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ وَفِعْلَهُمْ وَسَبِيلُهُ لِرِشَادٍ وَهَدَايَةِ النَّاسِ، . . . وَلَوْ افْتَرَضْنَا أَنَّهُ بَدَّرَتْ مِنْهُمْ مَعْصِيَةٌ، لَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَعْصِيَةُ مُرَادَةً عِنْدَ اللَّهِ وَمَحْبُوبَةً إِلَيْهِ! لِأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي أَمَرَ النَّاسَ وَفَرَضَ عَلَيْهِمْ طَاعَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَاتِّبَاعَهُمْ؛ وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، نَشَاهِدُ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ مَنَهِيَّةً وَمَنْعُوعَةً، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ ﷻ عَنْ ارْتِكَابِهَا»^(١).

والمعارضة الثالثة: أَنَّ فِي اقْتِصَارِ النَّبِيِّ ﷺ فِي دَعَايِهِ عَلَى الشَّفَاعَةِ لِأُمَّتِهِ، تَحْيِيئًا لِبَاقِي الْأُسَمِّ الَّتِي تَرَجَّحَتْ مِنْهُ الشَّفَاعَةُ، وَهَذَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ مِنْ خُلُقِهِ.

يقول (السُّبْحَانِي) فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ: «. . . إِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَجَعُوا إِلَى أَنْبِيَائِهِ سُبْحَانَهُ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ أُمَّتِهِمْ، أَوْ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنْ كَانُوا مِنْ أُمَّةٍ نَبِيًّا ﷺ، فَمَا الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى أَنْ يَسْأَلُوا آدَمَ، فَنُوحًا، فِإِبْرَاهِيمَ، فَمُوسَى، فَعِيسَى، فَمُحَمَّدًا ﷺ؟ وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِهِمْ: فَلِمَاذَا حَيَّيَهُمْ سُبْحَانَهُ مِنْ شَفَاعَةِ نَبِيٍّ إِذَا كَانَتْ فِيهِمْ قَابِلِيَّةُ الشَّفَاعَةِ؟ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ آخِرِ الرِّوَايَةِ بِأَنَّهُ لَا يَشْفَعُ إِلَّا لِأُمَّتِهِ»^(٢).

(١) «أَصْنَافُ عَلَى الصَّحِيحِ» (ص/١٩٤).

(٢) «الْحَدِيثُ النَّوَوِيُّ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالِدَّرَايَةِ» (ص/٣٤٧).

المطلب الثالث

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث شفاعة النبي ﷺ الكبرى

قد دلت أحاديث «الصّٰحِحِّين» وغيرهما على إثبات أصل الشّفاعَةِ ومُتعلّقاتها، ولا خلاف بين أهل السّنة في هذا الفصل العظيم من فصول الآخرة وما يتعلّق به، مع ما اقتضته الدلائل القرآنيّة من ثبوت أصل الشّفاعَةِ، فإنّه في سائر موارده الصّريحَةِ مِنَ القرآن، جاء مشروطًا لا مُطلقًا.

فمن تلك الدلائل: قول الله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَّلَكٍ فِي السَّمٰوٰتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا اِلَّا مِنْۢ بَعْدِ اَنْ يَّادَّۡنَ اللّٰهُ لِمَنْ يَّشَآءُ وَرَضِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ اِلَّا مَنْ اِذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

وقوله سبحانه: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ اِلَّا بِاِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ اِلَّا لِمَنْ اَرَضَوْا﴾ [البقرة: ٢٧٨].

وبمُحصّل هذه الدلائل القرآنيّة والسّنيّة؛ انعقد الإجماع على إيجاب الشّفاعَةِ، ومِمّن نقله: أبو زكريّا السّلماسي^(١)، وابن القُطّان الفاسي^(٢).

(١) أبو زكريّا السّلماسي: يحيى بن أبي طاهر إبراهيم الأزدي السّلماسي، إمام واعظ، وفقيه شافعي، من مؤلفاته «باب المدينة»، توفي (٥٥٠هـ)، انظر «تاريخ دمشق» (٤٥/٦٤).

والإجماع نقله في كتابه «منازل الأئمة الأربعة» (ص/١٢٣).

(٢) «الإقناع» لابن القُطّان (١/٥٢).

وبالعزود إلى ما سبق آنفاً من نصوصٍ شرعيّةٍ في عقْدِ الشّفاعَةِ، يتحصّل بالنظر فيها سرّاً الشّفاعَةِ المُبَيَّنّة، وهما:

إِذْنُ اللَّهِ لِلشّافِعِ أَنْ يَشْفَعَ: وانتفاءُ تحقُّقِ الشّفاعَةِ إلّا بإذنه تعالى مُتَفَرِّعٌ عن أصلِ أَنَّ الشّفاعَةَ مُلْكٌ له تعالى، لا يشاركه فيها أحدٌ من الخلق؛ فإذا تَقَرَّرَ أصلُ التّفردِ، لَزِمَ أَنْ يطلبها المَخْلُوقُ مِنْ مالِكِها وحده؛ لانتفاءِ المُشَارِكِ، وامتناعِ المنازَعِ له ﷺ، وهذا المفهوم من الآياتِ الَّتِي توهم منها المُعْتَرَضُ نَفْيَ الشّفاعَةِ، كما أَنَّ المفهوم منها أيضاً ما حواه:

الشَّرْطُ الثَّانِي: رضا الله تعالى عن المَشْفُوعِ له: بأن يكون المَشْفُوعُ له مِمَّنْ أخلص في التّوحيدِ، مِنَ الَّذِينَ «ارتضى الله لهم شهادة أن لا إله إلا الله»^(١)، فَمَنْ انتفى عنه هذا التّوحيدِ، فإنَّ الله لا يَرْضَى عن القَوْمِ الكافرين.

ومِمَّا يعضد هذا الأصل: أَنَّ الله تعالى لم يقبلْ بعضَ الشّفاعاتِ مِنْ خَيْرِ الخَلْقِ، وهم رُسُلُ الله تعالى، فلم يَأْذَنْ لإبراهيمَ ﷺ أَنْ يشفع لأبيه^(٢)، ولا للنبي ﷺ في أَنْ يشفع لأُمِّه^(٣)، مع كون هؤلاء الشّفعاء أعظم الخلق جاهاً عنده سبحانه، ومع ذلك لم يقبل شفاعتهم، لعدم تحقُّقِ شَرْطِ الرِّضَا عن المَشْفُوعِ له؛ ففي هذا دَلَالَةٌ على أَنَّهُ لا شريك له في ملكِهِ، وأَنَّهُ المَانِعُ مَنْ شاءَ مِنْ خلقه، الشّفيعُ لمن ارتضاه لذلك.

«فإذا انتفى عن الشّفاعَةِ هذان القَيِّدان؛ فإنَّها حينئذٍ تندرج تحت الشّفاعَةِ المُلغاةِ شَرْعاً، وهذه هي الشّفاعَةُ الشَّرْكَيةُ الَّتِي تَعَلَّقَ بها أهلُ الإشراكِ، وحقيقتها: اعتقادهم أَنَّ للشّافِعِ حقّاً يستوجبُ به على الله شيئاً؛ مِنْ جنسِ ما يستحقُّ به الشّفعاء على الملوكِ والمُعْظَمِينَ في الدُّنْيَا؛ فيجيبونهم إلى طَلَبَتِهِمْ لحاجةٍ إليهم، إمَّا رَغْبَةً أو رَهْبَةً، فتكون إرادةُ الشّافِعِ بهذا المعنى مُقَيَّدَةً لإرادةِ الخالقي ومشيئته»^(٤).

(١) قول ابن عباس ﷺ، أخرجه عنه ابن جرير في تفسيره (٢٥٢/١٦) من طريق علي بن أبي طلحة به.

(٢) أخرجه البخاري في (ك. الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَ اللَّهُ لِرِجْسِكِمْ كَيْلًا﴾، رقم: ٣٣٥٠).

(٣) أخرجه مسلم في (ك. الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه ﷻ في زيارة أمه، رقم: ٩٧٦).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/١٧٤).

وهذا ما كان يَعتقدُه مُشركو العرب فيمن اتَّخذوهم شفعا في صورة أصنام، جئى اعتقدوا استحقاقها بعدُ لُصُروفٍ من العبادات، وتَصوُّرُ هذا المعنى كافٍ في رَدِّه؛ لذا حَسَمَ الله مادةَ التَّعلُّقِ بغيره بإبانه عن تمامِ مُلكِها.

غير أنَّ مصطفىَ محمود (ت ١٤٣٠هـ) لما تصوَّر أنَّ الشَّفاعةَ الشرعيةَ تُماثلُ هذا النَّمَطَ الذَّنْويَّ في شفاعاتِ النَّاسِ حيث يَتعلَّقُ المَشْفُوعُ له بالشَّافع، ومنه يَطْلُبُ الشَّفاعةَ، ويقومُ الشَّافعُ بالشَّفاعةِ دونَ إِدْنٍ مِنَ المَشْفُوعِ عنده، ولا نَظَرٍ إلى رِضاءِ عن الشَّفاعةِ له: انبعتِ العَلَطُ في اعتراضه على إثباتها، كما قد رأيتُ من عبارته في المعارضة الأولى.

وهذا منه قياسٌ فاسدٌ الاعتبار، لأنَّ الشَّفاعةَ الشرعيةَ مَشروطةٌ بقيودٍ -قد ذكرناها- لا تكونُ معتبرةً إلا بتحقيقها، فينتفي نفاذها إلا بعد توفُّر شروطها.

وأما جوابُ المعارضةِ الثانيةِ: وهي دعوى أنَّ في إثباتِ حديثِ الشَّفاعةِ نقضًا لما أثبتَه الشَّرعُ من عصمةِ الأنبياءِ مِنَ الذُّنُوبِ مطلقًا:

فإنَّ القائلَ بهذا قد أنبأ عن وجوِّ قبيحٍ من أوجهِ غُلُوِّ الرِّافضةِ في أدْمَتِهِم، تَفَرَّعت عنه هذه الشُّبهةُ، وذلك أنَّهم «لَمَّا ادَّعَوْا في عَلِيِّ عليه السلام وغيره أنَّهم مَعْصُومُونَ حتَّى مِنَ الخطأ، احتاجوا أن يُثَبِّتوا ذلكَ للأنبياءِ بطريقِ الأولى والأخرى، ولما نَزَّهُوا عليًّا ومَن هو دونَ عليٍّ مِن أن يكونَ له ذَنْبٌ يُسْتَفَرَّ منه، كان تنزيههم للرُّسُلِ أولى وأخرى»^(١)

أما جموعُ الأُمَّةِ فَمُتَّفَقَةٌ على عِصْمَةِ الأنبياءِ في تحمُّلِ الرِّسالةِ وتبليغها، كما اتَّفَقَتْ على تنزيهِهم من كبائرِ الذُّنُوبِ وقبائحِ العيوبِ المُنفرة؛ إنَّما الحُلفُ بينهم مُنحصرٌ في عصمتهم من صغائرِ الذُّنُوبِ:

فالجمهورُ منهم على أنَّ الأنبياءَ على غيرِ عصمةٍ من الصِّغارِ غيرِ الخسيئةِ، وهذا قولُ أكثرِ أهلِ الكلام، بل لم يُنْقَلْ عن أئمَّةِ السُّلفِ إلَّا ما يُوافقُ هذا القولَ^(٢)، وهو الَّذي يَشهدُ لصحَّةِ جوازِهِ ووقوعِهِ ظواهرُ الكتابِ العزيزِ، مِن مثلِ

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣١/٤).

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣١٩/٤)، و«الرُّسُل والرسالات» لعمر الأشقر (ص/١٠٧).

قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿يَقِفَرُ لَكَ اللَّهُ مَا قَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [التغاب: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ قَتَلْنَا سُلَيْمَانَ وَأَقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَدًّا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٢١﴾ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [سورة طه: ٢٤-٢٥]، وقال عمن يونس عليه السلام: ﴿تَكَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ يَلَ إِلَهَهُ إِلَّا أَنَّهُ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

على أَنَّ الأنبياء وإن وَقَعُوا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا اللَّيْمِ فَإِنَّهُمْ لَا يُقْرَوْنَ عَلَيْهِ، بل يُسَارِعُونَ إِلَى التَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ عَلَى الْقَوْرِ، وَفِي هَذَا مَا يَكْفِي لِدَحْضِ شُبُهَةِ مَنْ جَعَلَ الْقَوْلَ بِجَوَازِ وَقُوعِهِمْ فِي الصَّغَائِرِ مُسْتَلْزَمًا لِمَحَبَّةِ اللَّهِ لَهَا، بِدَعْوَى أَمْرِهِ بِاتِّبَاعِهِمْ.

أَمَّا مَا زَعَمَهُ الشُّنْكَرُ فِي دَعْوَى الْمُعَارَضَةِ الثَّلَاثَةِ: مِنْ أَنَّ فِي إِقْتِصَارِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الشَّفَاعَةِ لَأَمْتِهِ - كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ - تَخْيِيْبًا لِبَاقِي الْأُمَمِ الَّتِي تَرَجَّتْ مِنْ ذَلِكَ، فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

إِنَّ الشَّفَاعَةَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي أَحَادِيثِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ نَوْعَانِ:
أ- الشَّفَاعَةُ النَّبَوِّيةُ الْعَامَّةُ لِفَضْلِ الْقَضَاءِ.

ب- وَالشَّفَاعَةُ الْخَاصَّةُ لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أَمْتِهِ ﷺ ^(١).

فَالَّذِي طَلَبَتْهُ الْأُمَمُ مِنْ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ النَّوعُ الْأَوَّلُ بِخَاصَّةٍ، وَهُوَ مَا سَيَلْبِيهِ لَهُمْ.

وَسَبَبُ اللَّبْسِ عِنْدَ الْمُعْتَرِضِ: أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الطَّلِيلِ فِي الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى - وَمِثْلَهُ حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ ^(٢) - قَدْ اخْتَصَرَ فِيهِ الرُّوَاةُ لَفْظَ الشَّفَاعَةِ الْعَامَّةِ، وَانْتَقَلُوا إِلَى ذِكْرِ لَفْظِ شَفَاعَتِهِ الْخَاصَّةِ فِي عُصَاةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ حَصُولَ هَذِهِ الشَّفَاعَةِ الْخَاصَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ حَصُولِ الشَّفَاعَةِ الْعَامَّةِ، «وَكَانَ مَقْصُودُ السَّلَفِ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْيُقْدَارِ مِنَ الْحَدِيثِ: هُوَ الرَّدُّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَمَنْ

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١١/٤٢٧).

(٢) الذي أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا»، رقم: ٤٤٧٦)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلاً، رقم: ٣٢٥).

تابعهم من المعتزلة، الَّذِينَ أَنْكَرُوا خُرُوجَ أَحَدٍ مِنَ النَّارِ بَعْدَ دُخُولِهَا، فَيَذْكُرُونَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ النَّصُّ الصَّرِيحُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ الْمَخَالِفَةِ لِلْأَحَادِيثِ»^(١).

على أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَفْسَهُ تَصْرِيحُ النَّبِيِّ ﷺ بِإِجَابَتِهِ لَاسْتِشْفَاعِهِمْ بِهِ، فِي قَوْلِهِ: «.. فَيَأْتُونِي -يعني النَّاسَ- فِي الْمَحْشَرِ بَعْدَ مَا أَتَوْا عِيسَى ﷺ - فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي ..»^(٢).

وكذا فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيَانِ الْمُضْمَرِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «.. فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَقُومُ، فَيُؤَدِّنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحْمُ، فَتَقُومَانِ جَنْبَيْ الصُّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوْلَكُمُ كَالْبَرْقِ ..»^(٣).

يقول القاضي عياض: «وبهذا يَتَّصِلُ الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ الشُّفَاعَةُ الَّتِي لَجَأَ النَّاسُ إِلَيْهَا فِيهَا، وَهِيَ الْإِرَاحَةُ مِنَ الْمَوْقِفِ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْعِبَادِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ حَلَّتِ الشُّفَاعَةُ فِي أُمَّتِهِ وَفِي الْمُؤْمِنِينَ، وَحَلَّتْ شِفَاعَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمُ وَالْمَلَائِكَةِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرِ»^(٤).

وبهذا تَنَمَّحِي شُبُهَاتِ الْعُقُولِ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي شِفَاعَتِهِ ﷺ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (١/٢٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم: ٧٥١٠)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٦).

(٣) أخرجه مسلم الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٩. في (ك: الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٩).

(٤) «إكمال المعلم» (١/٥٧٨).

المبحث الخامس عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث
شفاعة النبي ﷺ لعنه أبي طالب يوم القيامة

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقُ أَحَادِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ

لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ وذكر عنده عمه، فقال: «لعمرك تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيُجْعَلُ في صَحْضِاحٍ^(١) من النَّارِ يبلغُ كَعْبِيه، يغلي منه دماغه» متَّفَقٌ عليه^(٢).

وعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء؟ فإنه كان يحوطك ويغضبُ لك؟ قال: «نعم، هو في صَحْضِاحٍ من نار، لولا أنا لكان في الدُّرِّكَ الأسفلِ من النَّارِ» متَّفَقٌ عليه^(٣)؛ وفي رواية لمسلم: «وجدته في حمراءٍ من النَّارِ، فأخرجته إلى صَحْضِاحٍ»^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أهونُ أهلِ النَّارِ عذابًا أبو طالب، وهو متعلِّقٌ بعملين يَغْلِي مِنْهُمَا دماغُه» أخرجه مسلم^(٥).

(١) الصَّحْضِاحُ: في الأصل هو مارتقٍ من الماء على وجو الأرض، ما يبلغ الكدابين، فاستعاره للنَّارِ انظر «النهاية» لابن الأثير (٧٥/٣).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: قصة أبي طالب، رقم: ٣٥٥٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعته النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأدب، باب: كنية المشرك، رقم: ٦٢٠٨)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعته النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٥٧).

(٤) أخرجه ومسلم في (ك: الإيمان، باب شفاعته النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: ٣٥٨).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: أهونُ أهلِ النارِ عذابًا، رقم: ٣٦٢).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب يوم القيامة

مُحَصَّل ما أُورِدَ على هذه الأحاديث من معارضات في مَطَايا ردود المتأخرين مرتكز على ثلاثة أمور:

أولها: أن الحديث مخالف لصريح القرآن الكريم، حيث أخبر الله فيه أن شرط الشفاعة رضاه على المشفوع له، في حين أن أبا طالب مات كافراً، فليست تحقق فيه الشفاعة.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (حسن السَّاف):

«قد أخبر الله تعالى عن الكفار بأنهم ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [الزمر: ٣٦]، وبأنهم ﴿لَا يُقَرَّرُ عَنْهُمْ﴾ [الزمر: ٧٥]، وبأنهم ﴿وَمَا هُمْ بِمُتْرَجِينَ﴾ [الممتحنة: ٤٨]، وبأنهم ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ النَّبِيِّينَ﴾ [المائدة: ٤٨]، إلى غير ذلك، والقائلون بعدم إيمان أبي طالب وكفره بموجب هذا الحديث أنه يُخَفَّفُ عنه من العذاب بشفاعة النبي ﷺ! ونقول لهم: بأن من شروط الشفاعة أن لا تكون إلا لمن ارتضاه الله تعالى، لقوله ﷺ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [المائدة: ٢٨]»^(١).

(١) من مقدمة تحقيق حسن السَّاف لـ «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب» لدحلان (ص/ ٢٣-٢٤).

الأمر الثاني: أنَّ الدَّرَك الأسفل مِنَ النَّارِ هي منزلةُ المنافقين خاصَّةً، ولم يكن أبو طالب منهم ليستحقَّها.

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول (ابنُ قِرْناس): «يبدو أنَّ مُختلَقَ الحديث لا يعلم أنَّ عبارة (الدَّرَك الأسفلُ مِنَ النَّارِ) لم تَرِدْ في القرآن إلاَّ مرَّةً واحدةً وبحقِّ المنافقين، وليس بحقِّ المشركين الَّذِينَ منهم أبو طالب»^(١).

الأمر الثالث: أنَّ ثَمَّةَ تناقضًا بين حديثي أبي سعيدٍ الخدري والعبَّاس، يوجبان إسقاطهما، من جهتين:

الجهة الأولى: أنَّ كلام النَّبي ﷺ جاء في حديثِ العبَّاسِ على سبيلِ الجزم: «لولا أنا لكانَ في الدَّرَك الأسفلِ مِنَ النَّارِ»، بينما جاء في حديثِ الخدريِّ على سبيلِ الرَّجاءِ والارتياح: «... لعلَّه تنفَّسه شفاعتي يومَ القيامة»^(٢).

الثَّانية: أنَّ الظَّاهرَ مِنْ حديثِ العبَّاسِ قِيامُ النَّبي ﷺ بالشفاعةِ لعمِّه أبي طالب وهو في الدُّنيا، بينما حديثُ أبي سعيدٍ يدلُّ على أنَّ ذلك يكون في الآخرة^(٣).

(١) «الحديث والقرآن» (ص/٢٦٢).

(٢) من مقدِّمة تحقيقه لـ «أسنى المطالب في نِجاة أبي طالب» (ص/٢٥).

(٣) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لحعفر السبحاني (ص/٨٥).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

عن أحاديثِ شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لأبي طالب

أما بخصوصِ دعوى مخالفةِ الحديثِ لشرطِ رضا الله على المَشْفُوعِ له،
وأبو طالب ماتَ كافرًا فليس يمرضِي، فجوابه أن يُقال:

لا خلافَ في أنَّ الكافرَ لا تنفعُهُ أعمالُهُ الحسنَةُ نفعًا يخلِّصُهُ مِنَ النَّارِ
ويدخلُهُ الجنةَ، حتَّى ولو اقترَنَ ذلكَ بشفاعةِ شافعٍ، فهذا مُتَعَدِّ عليه الإجماع^(١)؛
يبقى الكلامُ في تخفيفِ العذابِ عن الكافرِ بسببِ حسناته؛ هل ذلكَ خاصٌّ بأبي
طالب؟ أم أنَّه عامٌّ في مَنْ هو مثله؟^(٢)

والرَّاجحُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ عندَ الْمُحَقِّقِينَ: اختصاصُ أبي طالبٍ بهذا التَّخْفِيفِ
دونَ غيره مِنَ الْمُشْرِكِينَ، لورودِ النَّصِّ بقبولِ شفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فيه خاصَّةً، ولِذا
عُدَّوه مِنْ جَمَلَةِ خِصَائِصِهِ ﷺ^(٣).

(١) نقل الإجماع: القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥٩٧/١)، والنووي في «شرحہ على صحيح مسلم»
(١٥٥/١٧).

(٢) انظر «المنهاج» للحليمي (٣٩٠/١)، و«إكمال المعلم» (٣٤١/٨)، و«فتح الباري» لابن حجر
(٤٣١/١١).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٤٣١/١١).

وهذا النوع من الشفاعة ليس مُناقضاً للدلائل القرآنية التي تنفي نفع الشفاعة للمشركين؛ لأن هذه المنفعة في القرآن مخصوصة بالخليص من العذاب^(١)؛ فإن الشفاعة في الخروج من النار لا تتناول أهل الإشراك، وأبو طالب مات مشركاً؛ فيكون المراد بالنفع في آية: ﴿فَمَا تَتَمَنَّوْنَ شَفَعَةَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التكوير: ٢٨]: «الخروج من النار كخصاصة الموحدين، الذين يخرجون منها ويدخلون الجنة»^(٢).

ثم إن خروج فرد من العموم لنخص يستثنيه وما لا ينتصب به التخالف بين الأدلة، إذ لا تعارض بين عام وخاص؛ اللهم إلا إن كان المعترض ينكر مذهب الجمهور في تخصيص السنة للكتاب، فحينئذ يُنتقل معه إلى نقاش هذا الأصل، وبيان بطلان قوله فيه^(٣).

يقول البيهقي (ت ٤٥٥هـ) في رده على الحلبي (ت ٤٠٣هـ)^(٤) إنكاره للحديث: «وجهه عندي -والله أعلم- أن الشفاعة للكفار إنما امتنعت لورود خبر الصادق بأنه لا يشفع منهم أحد، وقد ورد الخبر بذلك عام، فورد هذا عليه مورد الخاص على العام»^(٥).

وقال في موضع آخر: «إنما يصح أن يقول: حديث أبي طالب خاص في التخفيف عن عذابه بما صنع إلى النبي ﷺ، خص به أبو طالب لأجل النبي ﷺ تطيباً لقلبه، وثواباً له في نفسه، لا لأبي طالب، فإن حسنات أبي طالب صارت بموته على كفره عباءة مثورة»^(٦).

(١) انظر «المفهم» لأبي العباس القرطبي (٨٤/٣).

(٢) «التذكرة» للقرطبي (ص/٦٠٨).

(٣) انظر «المواقفات» للشاطبي (٣٠٩/٤)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (٣٨٦/١).

(٤) أنكره في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان» (٣٩٠/١) إلا من جهة تأويله على معنى موافق للشروع والحليمي: هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحلبي، أوحّد الشافعيين بما وراء النهر وأنظرهم وأدبهم بعد أستاذه أبي بكر القفال، كان رئيس أصحاب الحديث، وله الثصانيف المفيدة، ينقل منها البيهقي كثيراً، انظر «تاريخ الإسلام» (٥٧/٩).

(٥) «البعث والشورى» (ص/٦١).

(٦) «شعب الإيمان» (٤٤٥/١).

وقال: «حديث أبي طالب صحيح، ولا معنى لإنكار الحلبي رحمه الله الحديث، ولا أدري كيف ذهب عنه صحة ذلك! فقد روي من أوجه عن عبد الملك بن عمير، وروي من وجوه آخر صحيح عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ بمعناه، وقد أخرجه صاحبنا الصحيح وغيرهما من الأئمة في كتبهم الصحاح»^(١).

وأما دهوى المخالف في المعارضة الثانية: أن الدرك الأسفل من النار منزلة المنافقين خاصة:

فليس له ما يُسِيف به دعواه إلا مُجرّد نفي أن يُسمي القرآن معهم فيه آخرين؛ ومعلوم من حيث الأصول أن ذكر بعض أفراد العام لا يلزم منه تخصيص^(٢)، والآية نخلو من أي أسلوب قصر، فليست تمنع وجود قوم سوى المنافقين في تلك الدركة؛ بل لا مانع أن يُشاركهم فيها غيرهم ممن يُساميهم في الإجماع، أو الاستخفاف بالدين والخديعة للمسلمين، ممن شاء الله أن يُغلظ لهم العذاب.

يقول أبو العباس القرطبي عن هذا الدرك: «هو أشدُّ أطباق جهنم عذاباً -يعني الدرك الأسفل- . . وكان أبو طالب يستحق ذلك؛ إذ كان قد علّم صدق النبي ﷺ في جميع حالاته، ولم يخف عليه شيء من أموره، من مولده، وإلى حين اكتهاله»^(٣).

وأما الدعوى الثالثة في توهم تعارض بين حديثي العباس والخدري، لمجيء الأول بالجزم، والثاني بالرجاء والارتياح:

فهي دعوى لا يصح النظر فيها إلا أن يُثبت المخالف أن الحديثين قبلاً في زمن واحد، أو أن مخرجهما واحد على الأقل؛ ودون هذا خطر القنادا

(١) «شعب الإيمان» (١/٤٤٤).

(٢) انظر «البحر المحيط للزركشي» (٤/٣٠٠)، و«إرشاد الفحول» (١/٣٣٦).

(٣) «المفهم» (٣/٨٣).

والقول باختلاف زَمَانِي الحديثين لا مجال معه للقول بالتناقض، وبه يلتزم الحديثان، بحيث يكون ما في حديث أبي سعيد الخدري تَمَيُّناً منه ﷺ ودعاء، ثُمَّ أَخْبَرَ بَعْدُ عَنْ تَحْقِيقِهِ فِي حَدِيثِ الْعَبَّاسِ.

يقول أبو العباس القرطبي في شرح حديث الخدري: «هذا الْمُتَرَجِّئُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَدْ تَحَقَّقَ وَقُوعُهُ؛ إِذْ قَالَ ﷺ: «وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى صَحْطِصَاحٍ»، فَكَأَنَّهُ لَمَّا تَرَجَّئِيَ ذَلِكَ أَعْطَيْهِ، وَحَقَّقَ لَهُ، فَأَخْبَرَ بِهِ»^(١).

هذا عَلَى فَرْضٍ أَنَّ (لَعْلَ) فِي حَدِيثِ الْخَدْرِيِّ خَارِجَةٌ مَخْرَجُ التَّرْجِيهِ وَالاحْتِمَالِ، وَإِلَّا فَمَعْلُومٌ عِنْدَ التَّحْوِيلِ أَنَّ (لَعْلَ) وَ(عَسَى) تَأْتِيَانِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ لِلإِجَابِ وَالتَّحْقِيقِ أَيْضًا^(٢)، وَيَحْكُمُ فِي ذَلِكَ السِّيَاقِ وَالْقِرَآنِ، وَلِذَا تَوَارَدَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ (عَسَى) وَ(لَعْلَ) مِنَ اللَّهِ وَاجِبَةُ التَّحْقِيقِ^(٣).

ثُمَّ دَعَوَى الْمُعْتَرِضُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ ﷺ قِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ بِالشَّفَاعَةِ لِأَبِي طَالِبٍ وَهُوَ فِي الدُّنْيَا، بَيْنَمَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ فِي الْآخِرَةِ: فَهَذَا الَّذِي حَسِبَهُ ظَاهِرًا مِنْ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ حَصْرًا لِلنَّظَرِ فِي صِيغَةِ الْمَاضِي فِي لَفْظِهِ ﷺ: «وَلَوْلَا أَنَا (لَكَانَ) فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»: لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرُ الْمُرَادُ! فَقَدْ مَرَّ تَقْرِيرُ أَنَّ الظَّاهِرَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِمَّا تَبَادَرُ إِلَى فَهْمِ الْمُخَاطَبِ وَسَبَقَ إِلَى ذَهْنِهِ مِنْ مَعْنَاهُ^(٤)؛ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ وَمَا يُضَافُ إِلَى الْكَلَامِ.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا: فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ إِلَى ذَهْنِ الْقَارِئِ الْعَرَبِيِّ الْمُتَمِّمَ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ: أَنَّ لَفْظَ «كَانَ» -وإن كَانَ فِي أَصْلِهِ فِعْلًا مَاضِيًا- فَإِنَّهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُفِيدٌ لِمَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ.

(١) «المفهم» (٨٤/٣).

(٢) انظر «حروف المعاني والصفات» للزجاجي (ص/٣٠).

(٣) انظر «جامع البيان» (٤٣/١٥)، و«التحرير والتنوير» (١٧٨/٥).

(٤) انظر (ص/٩).

وفائدة الإتيان بهذه الصيغة للماضي في الحديث: «أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ إِذَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ بَعْدُ، كَانَ ذَلِكَ أُبْلَغَ وَأَوْكَدَ فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِ وَإِجَادِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ يُعْطَى مِنَ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ وَوُجِدَ، وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يُسْتَعْظَمُ وُجُودُهَا»^(١).
 وحسبك مثالا على هذا: إخبار المولى ﷺ عن تحقُّق قيام الساعة في قوله: ﴿إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [الحجرات: ١]، فكنا شفاعة النبي ﷺ لعنه أبي طالب، إنما محلها يوم القيامة، إلا أنَّ إخباره عن هذا بصيغة الماضي هو منه على سبيل التوكيد والتَّحْقِيق والتَّعْظِيم؛ والحمد لله على توفيقه.

(١) «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لابن الأثير (٢/ ١٥).

المبحث (الساوس عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث ذبح الموت بين الجنة والنار

المَطْلَب الأول

سَوِّقْ حَدِيثَ ذَبْحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا صَارَ أَهْلُ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ، جِيءَ بِالْمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يَنَادِي مُنَادٌ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ لَا مَوْتَ! وَيَا أَهْلَ النَّارِ لَا مَوْتَ! فَيَزَادُ أَهْلَ الْجَنَّةِ فَرَحًا إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزَادُ أَهْلَ النَّارِ حُزْنًَا إِلَى حُزْنِهِمْ»^(١).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيَنَادِي مُنَادٌ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! فَيَسْرِعُونَ وَيَنْظُرُونَ، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت! وكلُّهم قد رآه، ثُمَّ يَنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَسْرِعُونَ وَيَنْظُرُونَ، فيقول: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت! وكلُّهم قد رآه، فَيُذْبَحُ، ثُمَّ يقول: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ! خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ! خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصَرِّ إِذْ فَصَّى الْأَمْثَرُ وَمِمَّنْ فِي غَفْلَةٍ﴾ وهؤلاء في غَفْلَةٍ أَهْلُ الدُّنْيَا ﴿وَمِمَّنْ لَا يُوْثِقُونَ﴾ [مَرْكَبٌ: ٣٩]»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الرقاق، باب: صفة الجنة والنار، رقم: ٦٥٤٨)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصَرِّ﴾، رقم: ٤٧٣٠)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم: ٢٨٤٩).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث ذبح الموت بين الجنة والنار

من أشهر ما أورده المُعترضون على حديث ذبح الموت بين الجنة والنار: معارضة عقلية مرتكزها كون الموت عَرَضًا أو مَعْنَى، وليس جَسَمًا، والأعراض لا تَقْلِبُ أَجْسَامًا، فكيف للموت إذن أن يُذْبَح؟^(١) فلاجل هذا التَّصَوُّر توقَّف (جواد عَقَّانَة) «فيه مَنَّا، . . لأنَّ الموت ليس بكائن حَيٍّ حتَّى يُذْبَح»^(٢).

واستنبط من ذلك (نيزاي) بأنَّ أصلَ الحديث مُقْتَبَسٌ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ! حيث عثر في «العهد الجديد: كتاب أهل المسيح، ما نصُّه: . . وطُرح الموتُ وهاوية الموتى في بُحيرة النار»^(٣) وأصل الاعتراض على هذا الحرف من الحديث قديم، قد انقسم المُتَكَلِّمُونَ حيالَه إلى طائفتين:

طائفة لم تَرَفَع بِحَدِيثِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ رَأْسًا، فلم تَتَرَدَّدْ فِي إنكارِهِ والتَّشْطِيبِ عَلَيْهِ، ولم تُكَلِّفْ نَفْسَهَا تَفْسِيرَهُ عَلَى ما يُوافِقُ العَقْلَ ولا الشَّرْعَ.

(١) «صحيح البخاري مخرَّج الأحاديث محقَّق المعاني» (٣/١٦٣٨).

(٢) «دين السلطان» (ص/٩٢٢).

وأخرى لم تجد صَحَّة الحديث، لكنها استفرغت جُهدَها في تأويله على غير ظاهره بتأويلاتٍ مُتضاربة، تنزع عن الحديث وصَم المصادمة لَبَدَهَيَات العقول.

يقول أبو بكر ابن العربي: «لَمَّا سَمِع النَّاسُ هَذَا الْحَدِيثَ . . قَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا نَقْبَلُهُ، فَإِنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ جَاءَ بِمَا يُنَاقِضُ الْعَقْلَ، فَإِنَّ الْمَوْتَ عَرَضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَنْقَلِبُ جَسَمًا، وَلَا يَعْقِلُ فِيهِ ذَبِيحًا، وَلَمَّا اسْتَحَالَ ذَلِكَ عَقْلًا، وَجِبَ أَنْ يُنَمَّحَ الْحَدِيثُ رَدًّا!»

وقالت طائفة أخرى: إِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ مُحَالًا، فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ جَائِزٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ تَأْوِيلِهِ عَلَى أَقْوَالٍ . . أَصْلُهَا قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّ هَذَا مَثَلٌ، كَمَا لَوْ رَأَى أَحَدٌ ذَلِكَ فِي الْمَنَامِ فِي زَمَانٍ وَبَاءَ، فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا الْوَبَاءُ قَدْ زَالَ، وَيَقَعُ فِي قَلْبِهِ فِي الْمَنَامِ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَبَاءُ، وَأَنَّهُ يَذْبُجُهُ يَرْتَفِعُ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ.

الثاني: أَنَّ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ مَتَوَلَّى الْمَوْتِ، وَكُلُّ مَيِّتٍ يَعْرِفُهُ، فَإِنَّهُ تَوَلَّاهُ، فَإِذَا اسْتَفْرُتِ الْمَعْرِفَةُ بِهِ، أُعْطِيَ لَهُمُ الْعَدَمَ الَّذِي عَهْدُهُ . . «(١)».

يقول ابن حجر معلقًا على هذا القول الثاني: «وَارْتَضَى هَذَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَحَمَلَ قَوْلَهُ: هُوَ الْمَوْتُ الَّذِي وَكَّلَ بِنَا: عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: مَلَكُ الْمَوْتِ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَكَّلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا . . «(٢)».

(١) «المواصم من القواصم» (ص/٢٣٦).

(٢) «فتح الباري» (١١/٤٢١)، وقد سبق ابن العربي إلى هذا التأويل: شيخه أبو حامد الغزالي، كما تراءى في رسالته «فصل الثَّغَرَةُ» (ص/٢٥٨). ضمن رسائل الغزالي.

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ المعارضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرةِ عن حديث ذبح الموت بين الجنَّة والنَّارِ

فقد دَرَجَ بعضُ أئمَّةِ السُّنةِ في مَطاوي مَعْلَمَاتِهِمُ الجامعةِ لأحرفِ الاعتقادِ، على عَدِّ الإيمانِ بما تَضَمَّنَه حديثا ابنِ عمر وأبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنهما من جُمَلِ عقائِدِهِمُ الَّتِي يُجَاهِرُونَ بها أَهْلَ الأَهْواءِ والبِدَعِ، لِمَا صَحَّحتْ عندهم في ذلك الأخبارُ عن النَّبيِّ المختار صلَّى الله عليه وآله وسلم، ودَوَّنَه الجهابذةُ الأخيارُ، ونَقَلُوهُ للأُمَّةِ مِن غيرِ إنكارٍ.

يقول عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠هـ): «نؤمن بأنَّ الموتَ يُؤْتَى به يومَ القيامةِ فيُذَبِّحُ، كما رَوَى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه»^(١).

ويقول ابنُ قدامة (ت ٦٢٠هـ): «... ويؤْتَى بالموتِ في صورةِ كبشٍ أَمْلَحٍ، فيُذَبِّحُ بين الجنَّةِ والنَّارِ»^(٢).

ويقول صديقُ حسن خان (ت ١٣٠٧هـ): «... والموتَ يُؤْتَى به يومَ القيامةِ فيُذَبِّحُ، كما رَوَى أبو سعيد عن النَّبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلم»^(٣).

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص/١٩٤).

(٢) اللمعة الاعتقادية (ص/٣٣).

(٣) فطلف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (ص/١٢٧).

وكثيرٌ من علماء الكلام -مع تسليهم بصحة الحديث- يُحيلون ظاهره،
 فيتأولونه على المعنى الذي تستسيغه العقول، ولا تنكره في نظرهم:
 فمرةً يتأولون الموت فيه: على أنه ملك الموت -كما سبق نقله قريباً عن
 ابن العربي وابن حجر-.

ومرةً يتأولونه على كونه شخصاً يخلقه الله يُسميه الموت^(١)
 ومرةً يحيلونه على مجرد التمثيل والتشبيه، وأن لا حقيقة لذلك في
 الخارج^(٢).

والذي يُستحسن بنا علمه ابتداءً: أننا إذا وقفنا على أمرٍ من الغيوب المَحْكِيَّةِ
 في نصوص الوحي فلا نضرب له الأمثال^(٣)؛ وجميع ما مرَّ من تلك التأويلات
 -وإن كانت خيراً من جَلَاةِ الظُّلَمِ في الحديث بالنسبة- لا داعي لها حيث أمكن
 حملُ معنى الحديث على الحقيقة؛ وليس من حقيقة الحديث تحوُّل الأعراضِ
 والمعاني نفسها إلى أجسامٍ محسوسةٍ هذا في بدائه العقول مُمتنع لذواته،
 ولا نطق بهذا النبي ﷺ ولا أرادَه.

ولأنَّ معنا المُرَادَ به: ما أجاد ابن قيم الجوزية الإبانة عنه بأنصح عبارة في
 قوله:

«هذا الكِبش، والإضجاع، والدَّبَح، ومُعَايَنَةُ الْفَرِيقَيْنِ: ذلك حقيقة،
 لا خيالٌ ولا تمثيلٌ، كما أخطأ فيه بعض الناس خطأ قبيحاً، وقال: الموت
 عَرَضٌ، والقَرَضُ لا يَتَجَسَّمُ، فضلاً عن أن يُذْبَحَ! وهذا لا يصحُّ، فإنَّ الله سبحانه
 يُنْشِئُ مِنَ الْمَوْتِ صُورَةً كِبَشٍ يُذْبَحُ، كما يُنْشِئُ مِنَ الْأَعْمَالِ صُورَةً مُعَايَنَةً يُنَابَ بِهَا
 وَيُعَاقَبُ.

والله تعالى يُنْشِئُ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَجْسَامًا تكون الأعراضُ مَادَّةً لَهَا، وَيُنْشِئُ
 مِنَ الْأَجْسَامِ أَعْرَاضًا، كما يُنْشِئُ ﷻ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَعْرَاضًا، وَمِنَ الْأَجْسَامِ

(١) ممن قال بدا أبو عبد الله القرطبي في «التذكرة» (ص/٣٨٦).

(٢) ومن قال به: المازري، نقله عنه السيوطي في «الحاوي للفتاوى» (٢/١٨٢).

(٣) «فيض الباري» للكشميري (٥/٣٢٢).

أجسامًا، فالأقسام الأربعة مُمكنة مقدورة للربِّ تعالى، ولا يستلزم جمعًا بين التَّقْضِيْن، ولا شيئًا من المُحال.

ولا حاجة إلى تكلف مَنْ قال: أَنَّ الذَّبْحَ لِمَلِكِ الْمَوْتِ! فهذا كُلُّهُ مِنَ الاستدراك الفاسِدِ عَلَى الله ورسوله، والتَّأْوِيلُ الباطل الَّذِي لَا يُوجِبُهُ عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ، وَسَبِيْهُ: قُلْتُ الْفَهْمُ لِمُرَادِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ كَلَامِهِ؛ فَظَنُّ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْعَرَضِ يُذْبَحُ، وَظَنَّ غَالِطٌ آخِرَ أَنَّ الْعَرَضَ يُعَدَّمُ وَيُزُولُ، وَيَصِيرُ مَكَانَهُ جِسْمٌ يُذْبَحُ!

ولم يَهْتِدِ الْفَرِيقَانِ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يُنْشِئُ مِنَ الْأَعْرَاضِ أَجْسَامًا، وَيَجْعَلُهَا مَادَّةً لَهَا، كَمَا فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ: «تُجْهِى الْبَقْرَةُ وَآلُ عِمْرَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا حَمَامَتَانِ» الْحَدِيثُ^(١)، فَهَذِهِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي يُنْشِئُهَا اللَّهُ ﷻ حَمَامَتَيْنِ.

وكذلك قوله في الحديث الآخر: «إِنَّ مَا تَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ: مِنْ تَسْبِيحِهِ، وَتَحْمِيدِهِ، وَتَهْلِيلِهِ، يَتَعَاطَفُنَ حَوْلَ الْعَرْشِ، لَهَنَ قَوِيٌّ كَدَوِيٌّ النَّحْلُ، يُذَكِّرُنَ بِصَاحِبِهِنَّ»، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ^(٢).

وكذلك قوله في حديث عذابِ القبرِ ونعيمه، لِلصُّورَةِ الَّتِي يَرَاهَا فَيَقُولُ: «مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ، .. وَأَنَا عَمَلُكَ السَّيِّئِ»^(٣).

وهذا حَقِيقَةٌ لَا خِيَالَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ أَنْشَأَ لَهُ مِنْ عَمَلِهِ صُورَةً حَسَنَةً وَصُورَةً قَبِيحَةً، وَهَلِ الثُّورُ الَّذِي يُقَسَّمُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَفْسٌ إِيْمَانُهُمْ؟!

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَسُورَةِ الْبَقْرَةِ، بِرَقَم: ٨٠٤).

(٢) أَخْرَجَهُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٠/٣٣٧، رَقَم: ١٨٣٨٨)، وَقَالَ مَخْرَجُهُ فِي هَامِشِهِ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرَ مُوسَى بْنِ مُسْلِمِ الطَّحَّانِ، فَمِنْ رِجَالِ أَصْحَابِ الثُّنَيْنِ عَدَا التِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ ثِقَّةٌ».

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٠/٥٠١، بِرَقَم: ١٨٥٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ك: الْإِيْمَانُ، رَقَم: ١٠٧) وَغَيْرُهُمَا، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ» (١/٦١٠): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ»، وَقَالَ ابْنُ مَنْدَه فِي «الْإِيْمَانِ» (٢/٩٦٢): «هَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ مُشْهُورٌ، رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ الْبَرَاءِ .. وَهُوَ ثَابِتٌ عَلَى رِسْمِ الْجَمَاعَةِ».

أنشأ الله سبحانه لهم منه نوراً يَسْعَى بين أيديهم، فهذا أمرٌ معقولٌ لو لم يرد به النص، فورود النص به من باب تطابق السمع والعقل^(١).

والى هذا المعنى نَزَعَ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) في تخريجه لـ «المُسند»، فبعد أن نقل استشكال ابن العربي للحديث ومحاولته تأويله، قال مُعلقاً عليه:

«كلُّ هذا تكلُّفٌ وتَهْجُمٌ على الغيبِ الَّذِي استأثر الله بعلمه، وليس لنا إلَّا أن نؤمن بما وُرد كما وُرد، لا نُنكر ولا نتأوَّل؛ والحديث صحيح .. وعالم الغيب الَّذي وراء المادَّة لا تُدركه العقول المقيَّدة بالأجسام في هذه الأرض، بل إنَّ العقول عَجِزت عن إدراك حقائق المادَّة الَّتِي في مُتناول إدراكها، فما بالها تسمو إلى الحكم على ما خرج من نطاق قدرتها ومن سلطانها؟! .. فخيرٌ للإنسان أن يؤمن وأن يعمل صالحاً، ثمَّ يَدْعُ ما في الغيبِ لعالم الغيب، لعلَّه ينجو يوم القيامة»^(٢).

والحمد لله.

(١) «حادي الأرواح» (ص/٤٠١-٤٠٢).

(٢) «مسند الإمام أحمد» بتفريغ أحمد شاكر (٥/٣٣٣).

قلت: د. يوسف القرضاوي -وهو يمتنع لنا نحن الاستبعاد والإحالة للحديث- بعد نقله إنكار أحمد شاكر على ابن العربي تأويل الحديث، اعترف أنَّ مثلك شاكر يقوم على «منطقي قويٍّ ومُتَّعٍ»، لكنَّه رجَّح مع ذلك طريقة المُتأوِّلين للحديث؛ حيث قال في كتابه «كيف نتعامل مع السنة النبوية» (ص/١٨٢):

«كلام الشيخ -يعني أحمد شاكر- .. يقوم على منطقي قويٍّ مُتَّعٍ، ولكنَّه في هذا المقام خاصَّةً غير مُسَلَّم، والفرار من التَّأويل هنا لا يُبرِّر له، فبين المَعْلوم المُتَّعِّين الَّذِي اتَّفَق عليه العقل والنقل: أنَّ الموت الَّذِي هو مفارقة الإنسان للحياة ليس كِبْشاً، ولا نوراً، ولا حيواناً بين الحيوانات؛ بل هو معنى من المعاني، أو كما عبَّر القدماء: عَرَضٌ من الأعراض، والمعاني لا تنقلب أجساماً ولا حيوانات؛ إلَّا من باب التمثيل والتضوُّر الَّذِي يَجسِّم المعاني والمَعقولات، وهذا هو الأليق بمخاطبة العقل المعاصر، والله أعلم».

وقد سبق ترجيح الثَّاني عن هذا المسلك في التَّعامل مع الحديث في أعطاب كلام ابن القيم، ولم أَرِ د. القرضاوي يشير إليه موافقةً أو مخالفةً، فلمَّا لم يَرَهُ أو لم يَفتحه، والله أعلم.

الفصل الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث المتعلقة بالنبي ﷺ

المبحث الأول

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة
للحديث الدال على سحر النبي ﷺ

المطلب الأول سوق الحديث الدال على سحر النبي ﷺ

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سحر رسول الله ﷺ رجلٌ من بني زريق يقال له (لبيد بن الأعصم)، حتّى كان رسول الله ﷺ يُخَيَّلُ إليه أنّه كان يفعل الشيء وما فعله، حتّى إذا كان ذات يوم -أو ذات ليلة- وهو عندي، لكنّه دعا ودعا، ثمّ قال: «يا عائشة، أَسْعَرْتُ أنّ الله أفْتَانِي فيما استفتيته فيه؟ أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي:

فقال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعَ الرَّجُل؟

فقال: مَطْبُوبٌ^(١).

قال: مَنْ طَبَّهُ؟

قال: لبيد بن الأعصم.

قال: في أيّ شيء؟

قال: في مشيط ومُشاطة^(٢)، وجُفّ طَلَع^(٣) نخلة ذَكَر.

فقال: وأين هو؟

(١) مطبُوب: أي مسحور، كتابة بالطلب عن السحر تفاوُلًا بالثبوت، انظر «النهاية» لابن الأثير (٣/١١٠).

(٢) مُشط ومُشاطة: هي الشَّعر الَّذي يسقط من الرأس واللَّحية عند تمريخ بالشَّسط، انظر المصدر السابق (٣٣٤/٤).

(٣) جفّ طلع: وعاء الطَّلَع، وهو الغشاء الَّذي يكون فوقه، انظر المصدر السابق (١/٢٧٨).

قال: في بئر ذروان».

فأتاها رسول الله ﷺ في ناسٍ من أصحابه، فجاء فقال: «يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحنَّاء»^(١)، وكأنَّ رؤوس نخلها رؤوس الشَّياطين».

قلتُ: يا رسول الله، أفلا استخرجته؟ قال: «قد عافاني الله، فكهرتُ أن أثير على النَّاس فيه شراً»، فأمر بها فدُفِنَتْ^(٢).

وفي رواية للبخاري^(٣): عن عائشة ؓ قالت: كان رسول الله ﷺ سُحر، حتَّى كان يرى أنَّه يأتي النساء، ولا يأتيهنَّ -قال سفيان: وهذا أشدُّ ما يكون السُّحر إذا كان كذا- فقال: «يا عائشة، أعلمتِ أنَّ الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه؟». الحديث.

وجاء فيه: أنَّ «لبيد بن الأعصم، رجل من بني زُرَيْق، حليف لليهود، كان منافقاً».

وجاء فيه: «في جفِّ طلعةٍ ذَكَر تحت رَعُوقَةٍ»^(٤) في بئر ذروان».

(١) نَقَاعَةُ الحَنَاء: النُّقَاعَة هو الماء الَّذِي يُنْقَع فيه الحَنَاء، انظر «شرح النووي على مسلم» (١٧٧/١٤).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: السحر، رقم: ٥٧٦٦) ومسلم في (ك: السَّلام، باب: السُّحر، رقم: ٢١٨٩).

(٣) أخرجه في (ك: الطب، باب: هل يستخرج السحر؟ رقم: ٥٧٦٥).

(٤) الرُّعُوقَة: صخرة تترك في أسفل البئر إذا حَفَرَتْ، تكون نائمة هناك، فإذا أرادوا تنقية البئر جلس المُتَنَقِّي عليها، وقيل: هي حجرٌ يكون على رأس البئر يقوم المُستَقِي عليها، انظر «الصَّحاح» للحوهري (١٣٦٦/٤).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث سحر النبي ﷺ

حاصل مُعارضات الأيِّين لتقبُّل خبر سحره ﷺ تركّز على أربع مُعارضات:
المعارضة الأولى: أنَّ السَّحَرَ ليس له حقيقة أصلاً.

وهذا المسلك جَنَح إلى سلوكه طائفةٌ مِنَ المعتزلة، وأبو منصور الماتريدي^(١)، وتبعمهم جماعةٌ مِنَ فضلاء المتأخِّرين، كجمال الدين القاسمي^(٢)، والظاهر ابن عاشور^(٣)، وغيرهما ومَن تأثَّر في هذا الباب بمادَّة اعتزالية تقوم على أساس التسوية بين جنس مُعجزات الأنبياء وجنس سحر السَّحرة، فالقول عندهم بحقيقة الثاني يَنشأ عنه نوعٌ تليس في التمييز بينهما.

فليكني يسلم للمعتزلة باب النبوة، أنكروا خرق العادة لغير نبي! والتزموا لذلك إنكار السحر وكرامات الأولياء، وكلُّ ما هو خارق للعادة^(٤).

لذا نجد عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) حين علَّن أنَّ إثبات حقيقة للسحر يقتضي أن يجري على يد السَّحرة ما هو من قبيل ما يعجز عنه الإنسان والجن،

(١) انظر «التوحيد» للماتريدي (ص/٢٠٩).

(٢) انظر «معائن التأويل» (٩/٥٧٧).

(٣) انظر «التحرير والتنوير» (١/٦٣٣).

(٤) انظر «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص/٥٦٨-٥٧٢)، و«النبوات» لابن تيمية (١/٤٨٤).

خَصَرَ أَثَرَ السَّحْرِ فِيمَا لَا يَخْرُجُ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي يَحْتَثَالُ أَحَدُنَا فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَضَرَّةِ، فَأَنْكَرَ بِذَلِكَ اسْتَطَاعَةَ السَّاحِرِ أَنْ يُلْحِقَ الضَّرَرَ بِالْمَسْحُورِ عَلَى وَجْهِ لَا يَبَاشِرُ فِيهِ السَّاحِرُ الْمَسْحُورَ بِالْأَذَى.

فَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تَأْثُرِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِحْرِ لَبِيدٍ عَنْ بُعْدٍ ذَلِيلًا بَيْنًا عَلَى خِلَافٍ مَا اعْتَقَدَهُ: سَارَعَ عَبْدُ الْجَبَّارِ إِلَى إِنْكَارِ الْخَبَرِ ^(١) بَلْ غَلَا أَبُو بَكْرٍ الْجِصَّاصُ فَتَنَبَّهُ إِلَى وَضْعِ الْمُلْجِدِينَ ^(٢)

وإِنْكَارُ مِثْلِ الْجِصَّاصِ - كَمَا يَقُولُ الْحُجَوِّي - «لَا يُؤْثَرُ فِي الْحَدِيثِ شَيْئًا، لِأَنَّ ابْنَ الْجِصَّاصِ لَيْسَ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَكِتَابُهُ (أَحْكَامُ الْقُرْآنِ) بَيْنَ أَيْدِينَا، فَمَا رَأَيْنَاهُ يَلْتَفِتُ إِلَى أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، كَأَنَّهُ لَا رَوَايَةَ لَهُ فِيهِمَا» ^(٣).

مِثْلُ هَذَا الْاِعْتِقَادِ الْمَشِينِ فِي الْحَدِيثِ قَدْ انْطَوَى فِي عِبَارَاتٍ لـ (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ) أَثْنَاءَ خَصَرِهِ لَفْظَ (السَّحْرِ) فِي الْحَدِيثِ فِي مَعْنَاهِ اللَّغْوِيُّ عَلَى مَعْنَى التَّخْيِيلِ، دُونَ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى مَا فَهَمَهُ عَلَيْهِ السَّلَفُ فِي مَوَارِدِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ يَقُولُ: «... جَاءَ ذِكْرُ السَّحْرِ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ تَفْهَمَ مِنْهُ مَا يَفْهَمُ هَؤُلَاءِ الْعُمَيَّانِ! فَإِنَّ السَّحَرَ فِي اللَّغَةِ مَعْنَاهُ: صَرَفُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ... وَمَاذَا عَلَيْنَا لَوْ فَهَمْنَا مِنَ السَّحْرِ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ تِلْكَ الطَّرِيقَ الْخَبِيثَةَ الذَّقِيقَةَ الَّتِي تَصْرِفُ الزَّوْجَ عَنْ زَوْجَتِهِ، وَالزَّوْجَةَ عَنْ زَوْجِهَا» ^(٤).

وَعَلَى نَفْسِ هَذَا الْمُهَيِّجِ فِي التَّأْوِيلِ جَرَى (سَيِّدُ قَطَبٍ) فِي خَوَاطِرِهِ عَنْ آيَةِ الثُّغَائِثَاتِ مِنْ سُورَةِ الْفُلُقِّ، يَقُولُ فِيهَا: «السَّحَرُ لَا يُغَيِّرُ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يُشْئِي حَقِيقَةً جَدِيدَةً لَهَا، وَلَكِنَّهُ يُخَيِّلُ لِلْحَوَاسِّ وَالْمَشَاعِرِ بِمَا يَرِيدُهُ السَّاحِرُ، وَهَذَا هُوَ السَّحَرُ كَمَا صَوَّرَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قِصَّةِ مُوسَى ﷺ... وَهَكَذَا لَمْ

(١) انظر كتابه «مشابه القرآن» (ص/١٠٢، ٧٠٨).

(٢) انظر «أحكام القرآن» للجصاص (١/٦٠).

(٣) «الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام» للحجوي الفاسي (ص/١٠٧).

(٤) «مجلة المنار» (٣٣/٤١-٤٣).

تَنَقَّلَ جِبَالَهُمْ وَعَصِيَهُمْ حَيَّاتٍ فَعَلًا، وَلَكِنْ خُيِّلَ إِلَى النَّاسِ - وَمَوْسَىٰ مَعَهُمْ - أَنَّهَا تَسْعَىٰ .

هذه هي طبيعة السَّحَر كما ينبغي لنا أن نُسلِّمَ بها، وهو بهذه الطَّبيعة يؤثر في النَّاس، وَيُنْشِئُ لَهُمْ مَشَاعِرَ وَفَقَ إِحْسَانِهِ . . مَشَاعِرَ تُخَيِّفُهُمْ وَتُؤْذِيهِمْ، وَتُوجِّهُهُمْ إِلَى الْوَجْهَةِ الَّتِي يَرِيدُهَا السَّاحِر، وعند هذا الْحَدِّ نَقِفُ في فهمِ طبيعة السَّحَرِ وَالتَّنْفِثِ في الْعُقْدِ^(١).

المعارضة الثانية: أَنَّ في إثباتِ الْحَدِيثِ رَغْرَعَةَ الثَّقَةِ بِعَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، خصوصًا ما تَعَلَّقَ بِأَمْرِ التَّبْلِيغِ؛ إِذْ لَوْ يُجَوِّزُ أَنَّهُ مُجَرَّ، وَأَنَّهُ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْأَمْرَ وَلَا يَفْعَلُهُ: فَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ جُرْأَنِ هَذَا التَّخْيِيلِ فِيمَا يُبَلِّغُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَسْقُطُ عِنْدَ ذَلِكَ الثَّقَةُ بِاللَّذِينَ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (محمَّد عبده) في تفسيره لـ «جزء عم»: «لا يخفى أَنَّ تأثيرَ السَّحَرِ في نفسه ﷺ حَتَّى يَصِلَ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ فَعَلَ شَيْئًا وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ: لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ تَأْثِيرِ الْأَمْرَاضِ فِي الْأَبْدَانِ، وَلَا قَبِيلِ عُرُوضِ السَّهْوِ وَالتَّنْسِيَانِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ الْعَادِيَّةِ، بَلْ هُوَ مَأْسٌ لِلْعَقْلِ، آخِذٌ بِالرُّوحِ . .

وإذا خَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ في عَقْلِهِ كَمَا زَعَمُوا، جَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ بَلَّغَ شَيْئًا، وَهُوَ لَمْ يَبْلُغْهُ، أَوْ أَنَّ شَيْئًا نَزَلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ»^(٢).

ويجْتَازُ (سَيِّدُ قُطَيْبٍ) السَّيْرَ عَلَى مَنَوَالِ (عَبْدِهِ) مَرَّةً أُخْرَى في مَوْقِفِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، مُؤَيِّدًا الشُّطْبَ عَلَى كُلِّ مَا يَمَسُّ فِي رَأْيِهِ جَنَابَ التَّبْلِيغِ، فتراه يقول: «هذه الروايات تُخَالِفُ أَصْلَ الْعِصْمَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْفِعْلِ وَالتَّبْلِيغِ، وَلَا تَسْتَقِيمُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ، وَكُلُّ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِهِ سُنَّةٌ وَشَرِيعَةٌ»^(٣).

(١) «في ظلال القرآن» (٦/٤٠٠٧).

(٢) «مجلة المنار» (٣٣/٤١-٤٣).

(٣) «في ظلال القرآن» (٦/٤٠٠٨).

ف (عبدُه) و(فُطِب) إِنْ كَانَا قَدْ تَوَهَّما بِتَكْذِيبِهِمَا لِلخَبَرِ أَنَّهما بِذلكِ قَدْ نصرَا
السُّنَّةَ وَأَثَبتا دَعَائِمَها، فَقَدْ تَكَالَبَ غَيرُهما عَلى تَرَدَادِ نَفْسِ شُبُهَتَيْها مِن طَوائِفِ
أَهْلِ الرِّفْضِ وَمُنْكَرِي السُّنَنِ لَهْدِمِ صَرَحِ السُّنَّةِ بِالْمَرَّةِ! وَقَذَفِ الرِّيبَ فِي قُلُوبِ
أَهْلِها مِنْها.

نَرى قُبْحَ ما انطَوَتْ عَليه صُدُورُ هؤلاءِ القومِ فِي مِثْلِ قولِ (هاشمِ مَعروفِ)
الإماميِّ: «كَيْفَ يَصِحُّ عَلى نَبِيِّ لا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى كَما وَصَفَه رَبُّهُ، أَنْ يَكُونَ فِرْيَةً
لِلْمُشْعُودِينَ، فَيَفْقَدَ شَعُورَهُ، وَيَغِيبَ عَنِ رُشِيدِهِ، وَمَعَ ذلكِ يَصِفُه إِنْ قرَأَ بَأَنَّهُ
لا يَنْطِقُ إِلَّا بِما يَوحى إَليه، وَيَفْرَضُ عَلى النَّاسِ أَجْمَعِينَ أَنْ يَقْتَدُوا بِأَقْوالِهِ
وَأَفْعالِهِ؟! وَالْمَسْحُورُ قَدْ يَقُولُ غَيرَ الحَقِّ، وَيَفْعَلُ ما لا يَجُوزُ فَعْلُهُ عَلى سائِرِ
النَّاسِ، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنِ شَعُورِهِ وَإِدْرَاكِهِ»^(١).

وَكذا فِي قولِ (سامرِ إِسلامبولي): «هذا السُّحْرُ فِي العَقْلِ يَتَصَادَمُ بِشَكْلِ
صَرِيحٍ مَعَ مَقَامِ النُّبُوَّةِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعْصُومٌ عَنِ أَيِّ شَيْءٍ يُصِيبُ عَقْلَهُ مِن
تَخْرِيفٍ وَهَلَسُوسَةٍ وَهَذْيَانٍ وَجَنُونٍ، وَغَيرَ ذلكِ مِنَ الأَمراضِ الَّتِي تُصِيبُ العَقْلَ،
وَهذا الحَفْظُ الرِّبَانِيُّ هُوَ ضَرُورَةٌ لِحَفْظِ مَادَّةِ الوَحْيِ مِنَ الضَّياعِ أَوِ التَّشْكِيكِ فِيها،
فَالقولُ بِسِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ طَعْنٌ بِمَادَّةِ الوَحْيِ، لِأَنَّ الْمَسْحُورَ لا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ،
لِفَقْدانِهِ أَهْلِيَّةَ التَّيْلِغِ، وَعَدَمِ الثِّقَةِ بِعَقْلِهِ وَحُكْمِهِ عَلى الأَشْياءِ»^(٢).

أَمَّا (إِسْماعيلُ الكُرْدِيُّ)، فَبَلَّغَهُ فَهْمُهُ لِيُسَيِّدَ هَذِهِ الشُّبُهَةَ إِلى قولِهِ تَعالَى:
﴿وَأَلَّهُ يَصْصِلُكَ مِنْ أَلْتائِسٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦٧]، قالَ: «أَيُنْكَرُونَ قولَ اللَّهِ بِأَنَّهُ عَصَمَ
رَسُولَهُ مِنْ أَيِّ تَأثيرٍ لِلنَّاسِ عَليه؟ وَيُثَبِّتُونَ حَدِيثًا مُلَقَّقًا لا لَشَيْءٍ، إِلَّا لِأَنَّهُ فِي
البُخاريِّ وَمُسْلِمٍ ١؟»^(٣).

(١) «دراسات في الكافي وصحيح البخاري» (ص/٢٤٧).

(٢) الصَّلَاةُ عَلى سَيِّدِي رسولِ اللَّهِ ﷺ زِيادةٌ بَني عَلى نَصِّ المَقْولِ عَنْهُ، حَيْثُ حُرِّمَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ،
كَمَا هِيَ عَادَةُ الْمُنْكَرِينَ لِلسُّنَّةِ عَمُومًا فِي خُطابِهاثِمِ وَمُؤَلَّفَاتِهِم.

(٣) «تحرير العقل من الغل» (ص/٢٤٤).

(٤) نَحْوَ تَفْغِيلِ قَواعِدِ تَقَدُّمِ الحَدِيثِ ص/١٦٠.

المعارضة الثالثة: أن في إثبات سحر للنبي ﷺ تكليفاً لنفي القرآن عنه ﷺ ذلك، بيان ذلك:

في ما شئناه (محمد الغزالي) على أهل الحديث من روايتهم لهذا الخبر قائلاً: «إِذَا صَحَّ هَذَا، فَلِمَ لَا يَصِحُّ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَعَيُّمُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [البقرة: ١٧٨]»^(١).

والمَنزَعُ القُرْآنِيُّ لهذه الشبهة اعتزالي قديم، لا يكاد يخلو منه كلام من ردّ الحديث من الأقدمين، وتوارثته المنكرون، حتّى أورده (محمد عبده) ليردّ به على بعض الأزهرة الذين أنكروا عليه ردّ حديث السحر، فكان يسخر من أحدهم قائلاً:

«يحتج بالقرآن في ثبوت السحر، ويُعرض عن القرآن في نفيه السحر عنه ﷺ، وعده من افتراء المشركين عليه، ويؤول في هذه، ولا يؤول في تلك! مع أن الذي قصّده المشركون ظاهر، لأنهم كانوا يقولون: إن الشيطان يُلبسه ﷺ، وملابسة الشيطان تُعرف بالسحر عندهم، وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي يُسبب إلى لبس، فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم»^(٢).

المعارضة الرابعة: أن السحر من عمل الشيطان، وأثر من آثار النفوس السفلية الخبيثة، ولا يقع تأثيره إلا على الأنفس الضعيفة، وأصحاب الطبائع الشهوانية، ومحال أن يؤثر ذلك على جسد خير البرية صاحب النفس الزكية!

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا): «من المُقرَّر عند العلماء المتقدمين والمتأخرين: أن هذا التأثير لا يكون إلا من نفس ذات إرادة قويّة في نفس ذات إرادة ضعيفة، وأن الأنفس الضّارة لا يمكن أن تؤثر في الأنفس الزّكية العالية. . فإن نفس النبي ﷺ أعلى وأقوى من أن يكون لمن دونه تأثير فيها»^(٣).

(١) «الإسلام والطائقات المعطلة» (ص/ ٥٤).

(٢) «مجلة المنار» (٤١/٣٣-٤٢).

(٣) «مجلة المنار» (٣٣/٣٣)، يتصرف يسير في الترتيب.

ويقول (محمّد الغزالي): «لو ساغ أنَّ هذا التَّخْيِيل أن يؤثّر في النُّفوس الضَّعيفة، فكيف يَقتوُّ يهوديٌّ على التَّأثير في أقوى نَفْسٍ بَشَرِيَّة وهي نفس الرُّسول ﷺ! وما معنى أنَّ هذا التَّأثير في أَعْضَائِهِ لا في رُوحِهِ، مع أنَّ السَّحَر يَعتمد على قوَى خَفِيَّة في زعم مُبْتَنِيهِ، لا على وسائل مَادِيَّة؟»^(١).

(١) «الإسلام والطاغات المعطلة» لمحمد الغزالي (ص/٥٤).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن الحديث الدّال على سحر النبي ﷺ

أما دعوى المعارض الأول: من أنّ السحر ليس له حقيقة، وإنما هو تمويه وتخيل وإيهام بكون الشيء على غير ما هو به، فيمهد لجوابه بما يلي:
قد اتفق أهل السنة على أنّ للسحر تحققاً وجودياً، وأنّ منه ما يمرض، ومنه ما يقتل، ومنه ما يفرّق بين المرء وزوجه، إلى غير ذلك من الآثار التي يحدثها بإذن الله تعالى، ودليلهم في ثبوته وأنّ له حقيقة؛ هو مجموع علمين ضروريين:

الأول: العلم الناتج عن الأدلة الشرعية.

الثاني: العلم المستند إلى الضرورة الحسية^(١).

فأما الأول: فقد انعقد الإجماع على ذلك، ولم يُعرف له مخالف من يعتدّ بقوله، إلا شيء يحكى عن أبي حنيفة.

فيمتنّ نقل الإجماع على ذلك:

الوزير ابن هُبيرة، حيث قال: «أجمعوا على أنّ السحر له حقيقة، إلاّ أبا حنيفة، فإنّه قال: لا حقيقة له عنده»^(٢).

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٣٩).

(٢) نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» (١/٢٧١).

الوجه الثاني: أن الله أخبر أن المَلَكِينَ قد علَّمَا السَّحَرَ، فلو لم يكن له حقيقة لَمَا أَمَكَن تَعَلُّمَهُ ولا تعليمه^(١).

الوجه الثالث: في ذِكْرِهِ سبحانه تفريقَ السَّحَرَةِ بين المرءِ وزوجِهِ: دلالةٌ بيَّنة على أن للسَّحَرَ أثرًا وحقيقةً يَقَعُ به التَّفْرِيقُ بين المرأةِ وزوجها، «قد عبَّر الله عنه بـ (ما) الموصولة، وهي تدلُّ على أنه شيء له وجودٌ حقيقي»^(٢).

فليس هو مجردُ طُرُقٍ خبيثةٍ دقيقةٍ تصرف المرأة عن زوجها -كما ادَّعاه (محمَّد عبده)- اعتمادًا منه على أصل الوضع اللُّغوي للفظِ السَّحَر، بل رَتَّبَ الله على فعلِهِ التَّكْفِيرَ لفاعله! ولا يُرَتَّبُ الكفَرُ على مُجرَّدِ التَّخْيِبِ بين الأزواج.

ومن الأدلَّةِ القرآنيَّةِ الأخرى التي احتجُّوا بها:

قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ سَرٍّ أَلْقَيْنَا فِي الْعَمَلِ﴾ [الأنفال: ٤٤].

ووجه الشَّاهد منها: أمرُ الله لنبيِّهِ ﷺ بالاستعاذة به من شرِّ النَّفَّاثَاتِ، سواء كان المُراد بالنَّفَّاثَاتِ: السَّوَاحِرُ اللَّاتِي يَفْقِدُن فِي سِحْرِهِنَّ وَيَنْفُشُن^(٣)، أو كان المُراد الأنفُسُ الخبيثة^(٤)؛ فلولا أنَّ للسَّحَرَ حقيقةً، لما أَمَرَ الله نبيِّهِ بالاستعاذة من خطره؛ مع ما ذَكَرَهُ كثيرٌ من أئمَّةِ التَّفْسِيرِ أنَّ سَبَبَ نزولِ سورة «الفرق»: ما كان من سحرِ لَبِيدِ بْنِ الْأَعَصَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٥).

يقول ابن قَيِّمِ الجوزيَّةِ فيها: «هي دَلِيلٌ على أنَّ هذا النَّفْثَ يَضُرُّ الْمَسْحُورَ في حالِ غَيْبَتِهِ عنه، ولو كان الضَّرَرُ لا يَحْصُلُ إِلَّا بِمباشرةِ الْبَدَنِ ظَاهِرًا -كما يقولُه هؤلاء- لم يكن للنَّفْثِ، ولا للنَّفَّاثَاتِ شَرٌّ يُسْتَعَاذُ مِنْهُ»^(٦).

(١) انظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢).

(٢) «أضواء البيان» (٥٤٦/٤).

(٣) انظر «جامع البيان» للطبري (٧٤٩/٢٤).

(٤) كما هو استظهار الإمام ابن القَيِّمِ في «بدائع الفوائد» (٢٢١/٢).

(٥) انظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢)، و«معاني القرآن» للقرطبي (٣٠١/٣)، وأسباب نزول القرآن الواحد (ص/٤٧٣).

(٦) «بدائع الفوائد» (٢٢٧/٢).

أَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُونَ مِنْ أَنَّ دَلِيلَ حَصْرِ تَأْثِيرِ السَّحْرِ فِي مَجَرَّدِ التَّخْيِيلِ آيَةُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ وَمَعَهُمْ يُحْيِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَمَّا تَسْقُ﴾ [طه: ٦٦]: فليس في ما أَنَاطُوا بِهِ شُبْهَتَهُمْ مَا يَفِيدُهُمْ فِي مَقَامِ الْجَجَاجِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّ سِحَرَ التَّخْيِيلِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ السَّحْرِ، لَكِنْ مَعَ وَجُودِ مَا هُوَ حَقِيقَةٌ لَا خِيَالَ فِيهِ؛ فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ تُثْبِتُهُ الْآيَةُ، وَالتَّانِي لَمْ تُنْكِرْهُ وَذَكَرْهُ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّخْصِصَ؛ فَهَمَّ لِأَجْلِ ذَلِكَ يَنْكُرُونَ حَصْرَ السَّحْرِ فِي التَّخْيِيلِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّفْصِيلِ، يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ: «الْآيَةُ عَمْدَةٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّحَرَ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ، وَلَا حُجَّةٌ لَهُ بِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ وَرَدَتْ فِي قِصَّةِ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ، وَكَانَ سِحْرُهُمْ كَذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ السَّحْرِ تَخْيِيلٌ»^(١).

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ أَنَّ إِبْثَاتَ هَذَا الْحَدِيثِ لَا زَمَّ لِبُطْلَانِ التَّوْبَةِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا فِي عَقْدِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ عِنْدَهُمْ أَجْلَى مِنَ الشَّمْسِ بَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَسِحْرِ السَّحَرَةِ وَالْكُهَّانِ، حَدًّا وَحَقِيقَةً، وَالشُّبْهَةَ إِنَّمَا تَقْبَعُ فِي أَذْهَانٍ مِنْ سَوَاءٍ بَيْنَ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَبَيْنَ مَا تَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ وَالْكُهَّانُ، فَلَمْ يُثَبِّتْ فَرْقًا يَعُودُ إِلَى جَنْسٍ كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَا فَرْقًا يَعُودُ إِلَى قَصْدِ الْخَالِقِ، وَلَا قُدْرَتِهِ، وَلَا حَكَمَتِهِ^(٢).

فَمَا ادَّعَاهُ الْمُعْتَرِضُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ -كَأَبِي بَكْرِ الْجَسَّاصِ- مِنْ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها هَذَا وَمِثْلَهُ يَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ السَّحْرِ فِيهِ إِبْطَالًا لِمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، بِحَيْثُ يَسْتَوِي مَا يَأْتُونَ بِهِ وَمَا يَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ: هِيَ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ إِذْ الْفَرْقُ بَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ -الَّتِي هِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مَقْدُورِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، الْخَارِقَةُ لِسُنَنِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ الَّتِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا- وَبَيْنَ سِحْرِ السَّحَرَةِ -الَّذِي لَا يَخْرُجُ عَنْ كُونِهِ مِنَ الْعَجَائِبِ، لَخُرُوجِهِ عَنْ نِظَائِرِهِ وَعَمَّا اعْتَادَهُ النَّاسُ-: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْوُجُوهَ الثَّالِيَةَ:

(١) «فتح الباري» (١٠/٢٢٥).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٤٩).

الوجه الأول: أَنَّ السَّحَرَ والكهانةَ ونحوهما أمورٌ مُعتادةٌ مَعْرُوفَةٌ لأَصْحَابِهَا، لَيْسَتْ خَارِقَةً لِعَادَتِهِمْ، بَلْ كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُعتَادٌ لَطَائِفُهُ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ؛ تُكْتَسَبُ بِنَوْعٍ تَعَلَّمَ وَمَمَارَسَةٍ، وَتَسْخِرُ لِلشَّيَاطِينِ؛ أَمَّا آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، فَلَيْسَتْ مُعتادةً لغيرِ مَنْ صَدَّقَهُمُ اللَّهُ بِبُيُوتِهِ، فَلَا تَكُونُ إِلَّا لَهُمْ وَلِمَنْ تَبِعَهُمْ، فَلَا يَنَالُهَا أَحَدٌ بِاِكْتِسَابِهِ.

الثاني: أَنَّ مَا يَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ وَالْكُهَّانُ يُمكنُ أَنْ يُعَارِضَ بِمِثْلِهِ، وَآيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَمَكُنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَارِضَهَا بِمِثْلِهَا.

الثالث: أَنَّ السَّحَرَ -البَصْرِيَّ مِنْهُ بِخَاصَّةٍ- يَحْتَاجُ إِلَى بَقَاءِ تَوَجُّهِ نَفْسِ السَّاجِرِ وَالتَّفَاتِيهِ إِلَيْهِ، وَتَعَلُّقِ عَزِيمَتِهِ بِهِ، فَإِذَا غَفَلَ عَنْهُ، بَطُلَ أَثَرُهُ؛ بِخِلَافِ المعجزة، فَإِنَّهَا غَنِيَّةٌ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ لَكُونِهَا مِنَ اللَّهِ ﷻ.

الرابع: أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمُصَالِحِ الْبِعَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، فَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَيَأْمُرُ بِالتَّوْحِيدِ، وَالْإِخْلَاصِ، وَالصَّدَقِ، وَيَنْهَى عَنِ الشُّرْكِ، وَالْكَذِبِ، وَالظُّلْمِ؛ فَالْعُقُولُ وَالْفُطُرُ تَوَافَقُهُ؛ وَتُؤَالِفُ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ وَمَا جَاءَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ؛ فَيَصْدَقُهُ صَرِيحُ الْمَعْقُولِ، وَصَحِيحُ الْمَنْقُولِ الْخَارِجِ عَمَّا جَاءَ بِهِ، أَمَّا مُخَالَفُوهُمْ يَأْمُرُونَ بِالشُّرْكِ، وَالظُّلْمِ، وَيُعْظَمُونَ الدُّنْيَا، وَفِي أَعْمَالِهِمُ الْإِثْمُ وَالْعُدْوَانُ، وَيَعْتَرِي أَغْرَاضُهُمُ الْخِذْلَانُ.

الخامس: أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْبِيَاءُ؛ فَهُوَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِجَنَسِ مَا أَمَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ قَبْلَهُ، فَلَهُ نُظْرَاءُ يَعْتَبِرُ بِهِمْ، وَيُعتَبَرُ هُوَ بِهِمْ؛ وَكَذَلِكَ السَّاحِرُ لَهُ نُظْرَاءُ يُعْتَبَرُ بِهِمْ!

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَارِقِ الَّتِي بَيَّنَّهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بَيْنَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ^(١).

وَأَمَّا الْكُشْفُ عَنْ مَدَى مُخَالَفَةِ مَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ السَّحَرِ لِلظُّبُرَةِ الْحَيَّةِ، فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

الْأَمَمُ بَشَرٌ دِيَانَاتِهِمْ وَأَعْرَاقُهُمْ وَاخْتِلَافِ دِيَارِهِمْ: يُثْبِتُونَ أَنَّ لِلْسَّحَرِ حَقِيقَةً، لِمَا يُشَاهِدُونَهُ مِنْ أَثَارِهِ فِي الْوَاقِعِ، مِنْ عَوَارِضٍ تَلْحَقُ بِالْمَسْحُورِ أَلَمًا يَجِدُهُ فِي

(١) انظر «إكمال المعلم» (٨٩/٧)، و«النبوات» لابن تيمية (٥٥٨/١-٥٥٦٠) بتصرف، وانظر أيضًا ذات المصدر (١٠٧٤/٢-١٠٩٠)، و«فيض الباري» للكشميري (١٤١/٦).

نَفْسِهِ، أَوْ تُصِيبُهُ فِي عَقْلِهِ أَوْ بَدَنِهِ، أَوْ تُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، أَوْ تَقْتُلَهُ، أَوْ تَصْرِفَ عَنْهُ دُنْيَا، أَوْ تَجْلِبَ لَهُ مَحَبَّةً شَخْصٍ أَوْ كُرْهَهُ، أَوْ يَحْبِسَ امْرَأَةً عَنْ جَمَاعِ زَوْجِهَا، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِـ «سِحْرِ التَّصْفِيحِ»؛ فَإِذَا عُثِرَ عَلَيْهِ مَدْفُونًا فَأُبْطِلَ بَعْضُ الرُّقَى، أَوْ مَأْكُولًا فَاسْتَفْرِغَ: رَجَعَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى طَبِيعَتِهَا مَعَ زَوْجِهَا، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ هِيَ بِفُكِّ السُّحْرِ! وَقَدْ شَاهَدْتُ أَنَا مِنْ هَذَا عَدَدًا!

فَالْحَقُّ أَنَّ لِبَعْضِ أَصْنَافِ السُّحْرِ تَأْثِيرًا حَقِيقِيًّا فِي الْقُلُوبِ، كَالْحُبِّ، وَالْبُغْضِ، وَالْقَاءِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَفِي الْأَبْدَانِ بِالْأَلَمِ وَالشَّقَمِ، فَتَرَى السَّاحِرَ يَعْمَلُ أَعْمَالًا لَا مُبَاشَرَةً لَهَا بِذَاتِ مَنْ يُرَادُ سِحْرُهُ، وَيَكُونُ غَائِبًا عَنِ السَّاحِرِ، وَشَرَطَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ أَثَرٍ لِمَنْ يُرَادُ سِحْرُهُ، فَيَدْعُونَ بِوَاسِطَتِهِ تَأْثِيرَهُ فِيهِ، أَوْ تَسْلِيطَ الشَّيَاطِينِ عَلَيْهِ.

وَأَكْثَرُ ذَلِكَ يَقَعُ بِمِثْلِ رَسْمِ أَشْكَالٍ يُعْبَرُ عَنْهَا بِالطَّلَاسِمِ، أَوْ عَقْدِ خَيْوِطٍ وَالنَّفْثِ عَلَيْهَا بِرُقِيَّاتٍ مُعَيَّنَةٍ تَتَضَمَّنُ الاسْتِنْجَادَ بِالْكَوَاكِبِ لِاسْتِجْلَابِ الْجِنِّ، أَوِ الدُّعَاءِ بِأَسْمَاءِ الشَّيَاطِينِ وَالْهَيْةِ الْأَقْدَمِينَ، وَكَذَا كِتَابَةُ اسْمِ الْمَسْحُورِ فِي أَشْكَالٍ، أَوْ وَضْعُ صُورَتِهِ أَوْ بَعْضِ ثِيَابِهِ وَعِلَاقَتِهِ، وَتَوْجِيهِ كَلَامٍ إِلَيْهَا، لِلتَّأْثِيرِ فِي ذَاتِ الْمَسْحُورِ بِإِذْنِ اللَّهِ، أَوْ يَسْتَعْمِلُونَ إشاراتٍ خَاصَّةً نَحْوَ جِهَتِهِ، أَوْ نَحْوِ بَلَدِهِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّوْهُ بِالْأَرْصَادِ^(١).

إِنَّمَا الْخَارِجُ مِنْ مَقْدُورِ السَّحَرَةِ قَلْبُ الْمَوَادِّ وَتَحْوِيلُهَا، كَمَا يَقُولُ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ: «. إِنَّمَا الْمَنْكُورُ أَنَّ الْجَمَادَ يَنْقَلِبُ حَيَوَانًا، أَوْ عَكْسَهُ بِسِحْرِ السَّاحِرِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ السَّاحِرُ»^(٢).

وَلِأَجْلِ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالُ السُّحْرِيَّةَ مُحَقَّقَةٌ جِسْمًا، مُتَوَاتِرَةٌ خَيْرًا، تَرَى الْفُقَهَاءَ يَعْقِدُونَ لَهَا فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ مَسَائِلَ^(٣)، يَبْحَثُونَ فِي حُكْمِ الْأَثَارِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا،

(١) انظر «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١/٦٣٣-٦٣٤).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٣).

(٣) انظر على سبيل المثال: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (١٦/٤٤٤)، و«المغني» لابن قدامة (٩/٢٨)، و«روضة الطالبين» للنووي (٩/٣٤٧)، و«البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي (٥/١٣٩-١٣٩٠).

فيبحثون -مثلاً- في التَّكْيِيفِ الفقهيِّ لِمَنْ قَتَلَ بِسِحْرِهِ، وفي حُكْمِ السَّاحِرِ مِنْ جِهَةِ ارْتِدَائِهِ وَكَفَرِهِ؛ فلو لم يكن للسَّحْرِ حَقِيقَةُ إِلَّا مَجْرَدُ التَّمْوِيهِ عَلَى الْعَيْنِ، مَا خُصَّ بِهَذِهِ الْفُرُوعِ كُلُّهَا.

فَالْمُشَاحَةُ بَعْدَ فِي وَجُودِ السَّحْرِ وَإِنْكَارِهِ، أَعَدَّهُ مُخَالَفَةً لِمَقْتَضَى الصَّرُورَةِ الْجَسِيَّةِ، وَمِمَّا لَا يُمَارِي فِيهِ فِي بِلَدِي الْمَغْرِبِ بِخَاصَّةٍ إِلَّا مُتَحَجِّجُ الرَّأْسِ بَلِيدِ الْقَلْبِ! لِكثْرَةِ مَا يُعَانِيهِ النَّاسُ مِنْ حَثَالَةِ السَّحَرَةِ وَالْمَشْعُودِينَ وَأَنَارِهِمُ الْقَبِيحَةِ فِي بَيُوتَاتِهِمْ؛ طَهَّرَ اللَّهُ بِلَدَّنَا وَسَائِرَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ رَجْسِهِمْ، وَأَرَاخَ الْعِبَادَةَ مِنْ شَرِّهِمْ.

يقول أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: «هُوَ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ بِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ وَرَسُولِهِ ﷺ عَنْ وَجُودِهِ وَوُقُوعِهِ؛ فَمَنْ كَذَّبَ بِذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ»^(١)، مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، مُنْكَرٌ لِمَا هُيِّئَ مُشَاهِدَةً»^(٢).

وَقَدْ تَعَجَّبَ قَدِيمًا ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ) مِنْ قَالَةٍ مَنْ يَنْفِي حَقِيقَةَ السَّحْرِ فَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَى هَذَا مُخَالَفٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَجَمِيعِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمُخَالَفٌ لِلْأَمَمِ كُلِّهَا: الْهِنْدُ -وَهِيَ أَشَدُّهَا إِيْمَانًا بِالرُّقَى- وَالرُّومُ، وَالْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ...»^(٣).

فَلِأَجْلِ مَا نَأْكَدُ مِنْ دَلَالِلِ تَحَقُّقِ السَّحْرِ، وَحِمْلًا لِكَلَامِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَحْسَنِ الصَّحَامِلِ: يَرْجِعُ عِنْدِي أَنَّ مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ إِنْكَارِ حَقِيقَةِ السَّحْرِ قَصْدُهُ مِنْهُ: إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ لِلْسَّحْرِ حَقِيقَةُ مِنْ جِهَةِ تَغْيِيرِ الْأَعْيَانِ وَاسْتِحَالَتِهَا! كَانَ يَحْوُلُ السَّاحِرُ الْعِصِيَّ أَفَاعِي حَقِيقَةً تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ، بَلْ لَا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا تَخْيِيلًا؛ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَبْتَثْ عَنْهُ نَفْيَ مُطْلَقِ الْحَقِيقَةِ وَالتَّأَثِيرِ الْجَسَدِيِّ لِلْسَّحْرِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ الْحُكْمَ فِيهِمْ أَحَدُ مَوَازِنِ التَّكْفِيرِ، كَالْتَأْوِيلِ الَّذِي هُوَ حَالُ جَمَلَةِ الْمُعْتَزَلَةِ وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ فِي مَقُولَتِهِمْ.

(٢) «الْمَفْهُومُ» (٤/٥٦٩).

(٣) «تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص/٢٦١).

وَمِمَّا يَعْضِدُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ مَعَ مَا يُقَالُ عَنْهُ مِنْ حِكَايَةِ نَفْيِهِ لِحَقِيقَةِ السَّحَرِ، فَقَدْ يُقَالُ عَنْهُ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ السَّحَرِ أَيْضًا^(١)! بَلْ جَعَلَ أَثْمَةً مِنَ الْأَحْزَانِ هَذَا الثَّقَلُ الثَّانِي مَذْهَبُ أَصْحَابِهِمْ^(٢)؛ وَمِنْ أَهْلِ التَّحْرِيرِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ مَنْ سَبَقَ إِلَى تَخْرِيجِ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا رَجَّحْنَاهُ؛ إِذْ كَانَ أَوَّلَى مِنْ نَسْبَةِ إِمَامٍ جَلِيلٍ مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى مُنَاقَضَةِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَخَرَمِ الْإِجْمَاعِ، وَمُكَابَرَةِ الْجِسْمِ.

تَرَى شَاهِدَ هَذَا التَّوَجِيهِ فِي مِثْلِ قَوْلِ أَنْوَرِ شَاهِ الْخَنَفِيِّ (ت ١٣٥٣هـ): «إِنَّ السَّحَرَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي التَّغْلِيْبِ مِنَ الصُّحَّةِ إِلَى الْمَرَضِ، وَبِالْعَكْسِ، أَمَّا فِي قَلْبِ الْمَاهِيَةِ فَلَا، وَمَا يَتَرَاءَى فِيهِ مِنْ قَلْبِ الْمَاهِيَةِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا التَّخْيِيلُ الصَّرْفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَمَّا تَتَذَكَّرُ﴾»^(٣)؛ فَلَمْ تَنْقَلِبِ الْجِبَالُ إِلَى حَيَّاتٍ، وَلَكِنْ حُوِّلَ إِلَيْهِ أَنَّهَا انْقَلَبَتْ، وَهَذَا مَا نُسِبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ فِي السَّحَرِ تَخْيِيلًا فَقَطْ، وَلَا يَرِيدُ بِهِ نَفْيَ التَّأْثِيرِ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مَشْهُودٌ، بَلْ يَرِيدُ بِهِ نَفْيَ التَّأْثِيرِ فِي حَقِّ قَلْبِ الْمَاهِيَّاتِ^(٤).

وَهَذَا الَّذِي أَطْمَأْنَنَ إِلَيْهِ نَفْسُ الْمَاورِدِيِّ (ت ٤٥٠هـ)^(٥) أَنْ يَنْسِبَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، حَيْثُ قَالَ: «قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا -يَعْنِي فِي حَقِيقَةِ السَّحَرِ-، فَالَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ لَهُ حَقِيقَةٌ وَتَأْثِيرٌ...»^(٦).

(١) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٧/٥٣٦).

(٢) انظر «النهر الفائق» (٣/٢٥٤)، و«الدُرُّ الْمُخْتَارُ» (١/٤٤٤).

(٣) «فيض الباري» (٤/٢٩٣).

(٤) علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي: ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد، قد ولي القضاء في بلدان كثيرة، ثم جعل رئيس القضاة في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال؛ نسبته إلى سبع ماء الورد، ووفاته ببغداد؛ من أشهر كتبه: (آداب الدنيا والدين)، و(الأحكام السلطانية)، انظر «الأعلام» للزركلي (٤/٣٢٧).

(٥) «الحاوي الكبير» (١٣/٩٣).

وقد حرصتُ على هذا الثقل من الماورديّ لأنّه مُعتزليّ المَشرب^(١)! مُنكرٌ
للسّحر أن يكون حقيقةً، فلو كان لهذا الإمام الجليل قولٌ يعُضد به مذهبه ما
أفلته!

وأما دعوى المعارض الثّاني أنّ في التّصديق بهذا الحديث زعزعةً للثّقة فيما
يبلّغه الرّسول ﷺ وعصمته في ذلك^(٢)؛ فيقال في جوابه:

ليس في إثبات سحر النّبي ﷺ ما يؤدّي إلى القول بتجويز ذلك، فإنّ
عصمته ﷺ في التّبليغ قد انتصبت البراهين القطعيّة على تحقّقها، فلم يكن ثبوتُ
الاعتقاد بذلك متوقّفًا على نفي لحوق السّحر به! إذ العصمة ثابتةٌ في ذاتها
بدلائلها، متحقّقةٌ ببراهينها في جميع الحالات، ومنها هذه الحالة التي هي محلُّ
المدافعة.

وفي تقرير هذا يقول المازريّ: «قد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث من
طريق ثابتة، وزعموا أنّه يحطّ منصب النّبوة ويشكّك فيها، وكلّ ما أدّى إلى ذلك
فهو باطل، وزعموا أنّ تجويز هذا يُعديم الثّقة بما شرعوه من الشّرائع، ولعلّه
يتخيّل إليه جبريل ﷺ، وليس ثمّ ما يراه، أو أنّه أوحى إليه، وما أوحى إليه؛
وهذا الَّذي قالوه باطل، وذلك أنّ الدّليل قد قام على صرفه فيما يبلّغه عن الله
سبحانه وعلى عصمته»^(٣).

وعليه نقول لهؤلاء الثّفّاة: إن كان لديكم براهين ودلائل على عصمة
الرّسول ﷺ من الخطأ في التّبليغ، فليس هناك ما يحوّل على الطّعن في الحديث
الَّذي يُثبت سحره؛ إذ ثبوتُ عصمته ﷺ -كما تقدّم- ليس مُتوقّفًا على نفيكم لهذا
الحديث.

(١) يقول عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/١٥٥): «علي بن محمد، أقضى القضاة، أبو الحسن
الماورديّ، صدوق في نفسه، لكنه معتزليّ»، توفي سنة (٤٥٠هـ).

(٢) انظر «دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٥٥).

(٣) «التّعليق» للمازري (٣/١٥٩).

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ السَّحَرَ قَدْ يَعْمَلُ فِي أَبْدَانِ الْأَنْبِيَاءِ، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ مَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ تَأْثِيرُ السَّحَرِ فِي أَبْدَانِهِمْ بِأَكْثَرَ مِنَ الْقَتْلِ^(١)؛ فَمَا لِحَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ مِنْ أَدَى ذَلِكَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ عَرَضًا مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي تَغْتَرِي الْبَشَرَ، وَمَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي لَمْ يَتَّعِدْ أَثَرُهَا الْجَوَارِحُ، فَهُوَ الَّذِي «قَالَ لَمَّا حُلَّ السَّحَرُ: «إِنَّ اللَّهَ شَفَانِي...»، وَالشَّفَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِرَفْعِ الْعِلَّةِ وَزَوَالِ الْمَرَضِ» كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَضَائِ الْمَالِكِيُّ (ت ٣٩٧هـ)^(٢).

وَسِوَاهُ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ التَّأْثِيرَ فِي نَفْسِهِ ﷺ وَإِدْرَاكِهِ؛ فَذَلِكَ أَخُوهُ مُوسَى ﷺ قَدْ سَحَرَ بَصَرَهُ وَإِدْرَاكَهُ حَتَّى خُيِّلَ إِلَيْهِ أَنَّ الْجِبَالَ وَالْوَيْصِيَّ تَسْعَى، وَآثُرُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٩٧]؛ وَلَمْ يُعَدَّ هَذَا خَارِجًا لَجَنَابِ الْعِصْمَةِ فِيهِ؛ أَوْ قِيلَ: إِنَّ غَايَةَ مَا بَلَغَ إِلَيْهِ تَأْثِيرُ السَّحَرِ هُوَ إِصَابَتُهُ ﷺ فِي جَسَدِهِ فَقَطْ، فَهَذَا الْقَوْلُ يَتِمَّاشِي مَعَ مَذْهَبِ مَنْ فَسَّرَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ...»: عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ «يُظْهِرُ لَهُ مِنْ نَشَاطِهِ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِبْتِائِ النَّسَاءِ، فَإِذَا دَنَا مِنْهُنَّ أَخَذَتْهُ أَخَذَتَهُ السَّحَرُ، فَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ ذَلِكَ»^(٣).

فَلَيْسَ فِي تَثْبِيتِ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مَا يَكُونُ خَارِجًا لَجَنَابِ الْعِصْمَةِ بِحَالٍ. وَكَذَا الْحَالُ فِيمَا لَوْ قِيلَ: إِنَّ مَا أَصَابَهُ ﷺ مِنَ السَّحَرِ قَدْ سَرَى أَثَرُهُ فِي نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، بَعْدَ أَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ مُخَيَّلَتِهِ أَوْ بَصَرِهِ، فَإِنَّ هَذَا أَثَرُ نَفْسِيٍّ عَارِضٍ لَا يُؤْهِنُ الْعِصْمَةَ، وَهُوَ كَحَالِ لِحَوْقِ الْحُزَنِ وَالْهَمِّ بِهِ، وَالنَّسْيَانِ وَالسَّهْوِ. وَحَصِيلَةُ الرِّوَايَاتِ لِمَنْ سَبَرَهَا لَا تَخْرُجُ فِي دَلَالِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مَا عَرَّضَ لَهُ ﷺ: إِمَّا مَجْرَدُ تَخْيِيلٍ عَارِضٍ، أَوْ خَاطِرٌ طَارِئٌ يَهْجُمُ عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ قَدْ أَتَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهَا، وَأَنَّ هَذَا الْخَاطِرَ يُعَاوَدُهُ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ^(٤)، أَوْ يَزْفِي هَذَا الْخَاطِرُ إِلَى الظَّنِّ، وَالظَّنُّ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ^(٥).

(١) «مرقاة المفاتيح» لعلي القاري (٩/٣٧٩٥).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/٤٤٢).

(٣) «الكاشف عن حقائق السنن» للطبري (١٢/٣٧٧٢).

(٤) «الأنوار الكاشفة» للمُعَلِّمِي (ص/٢٤٩).

(٥) انظر «إكمال المعلم» (٧/٨٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٧).

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الظَّنَّ لَيْسَ مُطَّرَدًا، إِنَّمَا كَانَ فِي أَمْرِ خَاصٍّ مِنْ أُمُور الدُّنْيَا - وَهُوَ أَمْرُ النِّسَاءِ - لَمْ يَتَّعِدْهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ بَيَانُهُ فِيمَا قَالَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «.. كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيَهُنَّ»، وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ: «.. أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ، وَلَا يَأْتِيهِمْ».

فَأَمَّا قَوْلُهَا فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: «أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَلَا يَفْعَلُهُ»: هُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ، مُكْتَنَفَةٌ بِتَلْمِيحِ السَّامِعِ لِقَصْدِ الْجَمَاعِ، وَقَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ فِي غَيْرِهَا: مِنْ الرِّوَايَاتِ - كَمَا قَدْ عَلِمْتَ - تَبْيِينًا لِلْمُجْمَلِ مِنْ تِلْكَ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ التَّخِيلَ الَّذِي كَانَ يَقَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامٌّ فِي كُلِّ أَفْعَالِهِ؛ فَمَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْعُمُومُ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّخْصِصِ.

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُعْتَرِضُ لِدَعْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْيَاسِقِينَ﴾، مِنْ أَكْثَرِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْوَارِدَ فِي الْحَدِيثِ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ الْآيَةِ ^(١):

فَلِئَلَّا لَا نَجِدَ فِي نَصِّ الْآيَةِ عَصَمَةَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ السَّحَرِ؛ إِنَّمَا الْمَعْصُومُ مِنْهَا مُجْمَلٌ، لَا يَتَّضِحُ بَيَانُهُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ بِدَلَالَةِ «الْإِقْتِضَاءِ» ^(٢).

هَذَا الْمُقَدَّرُ لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ (الْقَتْلُ): وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ ^(٣)، وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ تَنْقُضُ مُعَارَضَتُهُمْ لِلْحَدِيثِ بِالْآيَةِ ^(٤).

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ هُوَ (أَذَى النَّاسِ): وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ تَقْدِيرُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى إِطْلَاعٍ عَلَى سِيرَتِهِ ﷺ، يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ نَالَهُ مِنَ الْأَذَى مَا نَالَ، كَالشُّنَمِ،

(١) انظر «محاسن التأويل» للقاظمي (٥٧٧/٩)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردبي (ص/١٦٠).

(٢) انظر «البحر المحيط» للزركني (٢١٩/٤).

(٣) انظر «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤/٩)، تحت حديث رقم: (١٧٧٣٠)، و«معالم التنزيل» للسخوي (ص/٧٩).

(٤) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٥٩).

وإدما غيبه، وكسر رُباعيته، وتأثرو بِسْمِ اليهوديَّة، وغير ذلك من صنوف الابتلاء التي أراد الله له بها رفعة المنزل، وجعله قدوة السَّائرين إليه.

فإذا ثبت عدم عصمته من الأذى، فإنَّ السَّحَر داخلٌ في مُسمَّاه بلا شك! ثمَّ على تقدير كون المَحذوف: (أذى النَّاس)، فلا بدَّ من حملة على أذى مَشروط، وهو الأذى المانع من التَّليغ، لا مُطلق الأذى؛ وهذا ما اختاره عدد من المحقِّقين من أهل التَّفسير^(١)، وليس في ما أصاب النَّبي ﷺ في حديث السَّحر ما أعقاه عن تبليغ رسالته كما حَقَّقناه سابقًا.

وأما دعواه في المعارضة الثالثة: أنَّ في إثبات سحر النَّبي ﷺ تكذيبًا لنفْي القرآن عنه ذلك، في قوله: ﴿وَكَاَلَا ظَلِمُوا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾:

فيكفي في دحض هذا الفهم، ما أحسن المُعلِّمي سبك جوابه حيث قال: «كان المشركون يَظَنُّون أنَّه لا مَسَاغَ لِأَنْ يَزْعُمُوا أَنَّهُ ﷺ يَفْتَرِي الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ ﷻ فيما يُخْبِر به عنه، ولا لِأَنْ يَكْذِبَ فِي ذَلِكَ مَعَ كَثْرَتِهِ غَيْرَ عَامِدٍ، فَلَجَأُوا إِلَى مُحَاوَلَةٍ تَقْرِيبِ هَذَا الثَّانِي، بِزَعْمِ أَنَّ لَهُ اتِّصَالَ بِالْجِنِّ، وَأَنَّ الْجِنَّ يُلْقُونَ إِلَيْهِ مَا يُلْقُونَ، فَيُصَدِّقُهُمْ، وَيُخْبِرُ النَّاسَ بِمَا أَلْقَوْهُ إِلَيْهِ.

هذا مدار شُبْهَتِهِمْ، وهو مُرادهم بقولهم: به جِنَّة، مَجْنُون، كَاهِنٌ، سَاحِرٌ، مَسْحُورٌ، شَاعِرٌ، .. كانوا يَزْعُمُونَ أَنَّ لِلشُّعْرَاءِ قُرْآنًا مِنَ الْجِنِّ تُلْقِي إِلَيْهِمُ الشُّعْرَ، فَرَزَعُمَا أَنَّهُ شَاحِرٌ، أَي أَنَّ الْجِنِّ تُلْقِي إِلَيْهِ كَمَا تُلْقِي إِلَى الشُّعْرَاءِ. وَلَمْ يَقْصِدُوا أَنَّهُ يَقُولُ الشُّعْرَ، أَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ شِعْرٌ.

إذا عُرِفَ هذا؛ فالمشركون أرادوا بقولهم: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾: أَنَّ أَمْرَ الثَّبُوتِ كُلَّهُ سِحْرٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ نَاشِئٌ عَنِ أَنَّ الشَّيَاطِينَ اسْتَوْلَوْا عَلَيْهِ -بَزْعِمِهِمْ- يُلْقُونَ إِلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَيَأْمُرُونَهُ، وَيُفْهَمُونَهُ، فَيُصَدِّقُهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، ظَنًّا أَنَّهُ إِنَّمَا

(١) انظر «جامع البيان» للطبري (٥٦٧/٨)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (١٣٦/٢)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٥١/٣-١٥٢).

يَتَلَقَّى مِنَ اللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ؛ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ عُرُوضُهَا لَهُ ﷺ لِفَتْرَةٍ خَاصَّةٍ، لَيْسَتْ هِيَ هَذِهِ الَّتِي زَعَمَهَا الْمُشْرِكُونَ، وَلَا هِيَ مِنْ قِبَلِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ^(١).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي عَرَضَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَلْبَثْ طَوِيلًا حَتَّى كَشَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَلَمْ يَسْتَهْرِ أَنَّ مَرَضَهُ هَذَا قَدْ طَالَ بِهِ، وَلَوْ طَالَ بِهِ ﷺ لَنُؤِلَ ذَلِكَ مُتَوَاتِرًا، لِنُؤْفَرِ الدَّوَاعِي لِنَقْلِهِ، لِمَزِيدِ اعْتِنَاءِ أَصْحَابِهِ بِشَأْنِهِ ﷺ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ حَالَ مَنْ عُقِدَ عَنِ النَّسَاءِ مُدَّةً يَسِيرَةً^(٢).

وَلَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ضِمْرَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «فَأَقَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»^(٣).
أَمَّا مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ وَهَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: «سِتَّةَ أَشْهُرٍ»^(٤): فَالْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُدَّةِ السَّابِقَةِ: «بَأَنَّ تَكُونَ السَّتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ ابْتِدَاءِ تَغْيِيرِ مَزَاجِهِ، وَالْأَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنْ اسْتِحْكَامِهِ»^(٥).

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ دَعْوَاهُمْ أَنَّ السَّحَرِ مِنْ عَجَلِ الشَّيْطَانِ، وَأَكْثَرَ مِنْ أَنْتَارِ الثُّغُوسِ الْخَبِيثَةِ؛ فَمُحَالٌ أَنْ يُوَثِّرَ ذَلِكَ عَلَى جَسَدِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ؛ فَيُقَالُ فِيهِ:
إِنْ كَانَ جَائِزًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَعْضَرَ لَهُ أَدَى شَيْطَانِ الْإِنْسِ -مَعَ كَوْنِ هَذَا خَسِيسًا فِي نَفْسِهِ، هَزِيلًا فِي قُوَاهُ إِزَاءَ قُوَّةِ النَّبِيِّ- فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَعْضَرَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ شَيْطَانِ الْجِنِّ؟! ثُمَّ يَكْشِفُ اللَّهُ عَنْهُ أَدَى الْكُلِّ وَمَكْرَهُمَا؛ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا الثَّقَلِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ.

فَذَاكَ أَخُوهُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَدْ تَسَلَّطَ الشَّيْطَانُ عَلَى جَسَدِهِ حَتَّى أَمْرَضَهُ، قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدًا أَوْيَبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١].

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٥٢).

(٢) انظر «زاد المسلم» لمحمد حبيب الشنيطي (٢/٢٢٤).

(٣) أشار إليها ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٣٧).

(٤) أخرجها أحمد في «المسند» (٤٠/٤٠٥، رقم: ٢٤٣٤٧)، وصحَّحها ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٣٧).

(٥) «الفتح» (١٠/٢٣٧).

يقول محمد الأمين الشنقيطي: «هذا لا يُنافي أن الشيطان لا سلطان له على مثل أيوب عليه السلام؛ لأن التسليط على الأهل، والمال، والجسد، من جنس الأسباب التي تنشأ عنها الأعراض البشرية: كالمرض، وذلك يقع للأنبياء، فإنهم يصيهم المرض، وموت الأهل، وهلاك المال؛ لأسباب متنوعة، ولا مانع من أن يكون جملة تلك الأسباب: تسليط الشيطان على ذلك للابتلاء...»^(١).

فإذا جاز تسلطه على نبي الله أيوب عليه السلام؛ فما المانع من إمكان تسلطه على النبي ﷺ ١٩

يقول المهلب بن أبي صفرة (ت ٤٣٥هـ): «صَوَّنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّيَاطِينِ لَا يَمْنَعُ إِرَادَتَهُمْ كَيْدَهُ، فَقَدْ مَضَى فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ شَيْطَانًا أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، فَأَمَكَنَهُ اللَّهُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ السَّحَرُ، مَا نَالَهُ مِنْ ضَرَرِهِ مَا يُدْخِلُ نَقْصًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّبْلِغِ، بَلْ هُوَ مِنْ جَنْسٍ مَا كَانَ يَنَالُهُ مِنْ ضَرَرٍ سَائِرِ الْأَمْرَاضِ، مِنْ ضَعْفٍ عَنِ الْكَلَامِ، أَوْ عَجْزٍ عَنِ بَعْضِ الْفِعْلِ، أَوْ حَدُوثٍ تَخِيلُ لَا يَسْتَمِرُّ بَلْ يَزُولُ، وَيُطْلِقُ اللَّهُ كَيْدَ الشَّيَاطِينِ»^(٢).

قلت: ودعواهم بأن نفس محمد ﷺ زكية عليه، فحاشاها أن تمسها النفوس الخبيثة الدنية بسوء؛ فإنه وإن كان وصفهم لنفس النبي ﷺ صادقاً في ذاته، فإن تأليف الكلام في مجمله مجرد عاطفة عريّة عن محجّة، لا يصمد أمام ما تقدّم من المحجج الثقلية والعقلية.

وهل كان من تسلط عليه في أحد، فأذموا رجله الشريفة، وكسروا رباعيته، وكادوا يقتلونه؛ إلا أصحاب نفوس خبيثة دنية؟

ثم من قال أن السحر الذي مس النبي ﷺ كان بواسطة أرواح شيطانية تمكنت من جسده؟ فليس كل سحر يكون معه عارض شيطاني أو خادم سحر، بل الظاهر من الحديث أنه من نوع السحر الذي تستعمل فيه بعض المواد لطباع

(١) «أضواء البيان» (٤/ ٨٥٢)

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ٢٢٧).

فيها خاصّة، كالبرودة التي في ماء البئر، وظلمته إذ كان في قعره، ورمزيّة الماء إلى ماء الرجل، ليكون أمكن في حبيبه عن نسائه، .. وهكذا.

فهذه المواد تؤثر في أعضاء الجسد المراد سحره عن طريق أثر من هذا الجسد، وهذا المعروف في علم السحر بـ «قانون الاتصال»، مُتَبَيِّنٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُنْفَصِلٍ مِنَ الْجَسَدِ لَا يَزَالُ مُرْتَبِطًا بِهِ عِبْرَ الْأَثَرِ؛ هَذَا الْأَثَرُ فِي الْحَدِيثِ شَعْرَاتٌ مِنْ مُشِطِ النَّبِيِّ ﷺ جَعَلَهُنَّ السَّاحِرُ صِلَةً وَضَلَّ بَيْنَ طَبَائِعِ تِلْكَ الْمَوَادِّ وَجَسَدِ الْمَسْحُورِ، بِوَاسِطَةِ طَلَايِمٍ مُعَيَّنَةٍ يَعْرِفُونَهَا، وَرَبِطَ عَقْدٌ مُوثِقَةٌ، لِثَأْتَرِ فِي الْجَسَدِ وَفَقَ طَبَائِعِ مَا اسْتَعْمَلَهُ مِنْ مَوَادٍّ فِي سِحْرِهِ، كَمَا أَسْلَفْنَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ.

فهذا السحر هو عَيْنُ مَا اسْتَعْمَلَهُ لَبِيدٌ، وَهُوَ مِنْ أخطرِ وَأَقْوَى أَنْوَاعِ السَّحَرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَهَذَا لَا مَانِعَ عَقْلًا أَنْ يَصِيبَ جَسَدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا شَاءَ اللَّهُ لِحِكْمَةٍ؛ وَإِلَّا، فَمَا فَائِدَةُ أَمْرِهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ بِالتَّعَوُّذِ مِنْ شَرِّ الثَّفَائِتِ فِي الْعَقْدِ - وَهَنْ مِمَّا يَنْشَأُ عَنْهُمْ السَّحَرُ - إِذَا امْتَنَعَ أَنْ يُؤْثَرُ فِيهِ السَّحَرُ مِنَ الْأَسَاسِ كَمَا يَقُولُ أُولَئِكَ الثَّفَاةُ ١٩

هذا؛ وَإِنَّ فِي إِبْتِهَاتِ مَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ مِنْ مُصَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّحَرِ مِنَ الْفَرَائِدِ وَاللَّطَائِفِ وَالْجَبَرِ مَا لَا يَتَسَنَّى إِبْرَآءُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ خُصٌّ مِنْ مَنْصَبِ النُّبُوَّةِ، بَلِ الدَّلَالَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَدُلُّ عَلَيْهِ، إِمَّا نَصًّا أَوْ ظَاهِرًا. وَقَدْ تَلَقَّاهُ اثْنَةُ الْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ^(١).

(١) وَلَا يَفْرَحُ عَجَلٌ بِتَكْذِيبِ الْحَدِيثِ بِمَا يَلْقَاهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي «مَدْخَلِهِ إِلَى الْإِكْلِيلِ» (ص/٣٩) مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «هُوَ مَخْرُجٌ فِي الصَّحِيحِ، وَهُوَ شَاذٌ بِمَرَّةٍ».

وَذَلِكَ أَنَّ لِلْحَاكِمِ اصْطِلَاحًا خَاطِبًا لِلشَّاذِّ، قَدْ أَوْضَحَهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص/١١٩) أَنَّهُ «مَا اِنْفَرَدَ بِهِ الثَّقَّةُ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثَّقَّةِ فِي الْمَتْنِ أَوْ الْإِسْنَادِ». أَمَّا فَلَيْسَ الشُّذُوذُ وَصْفًا سَاقِضًا عِنْدَهُ لِلصَّحَّةِ مُطْلَقًا، بِدَلِيلِ تَمَثُّلِهِ لِهَ بِثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ، مِنْهَا مَا نَفَى عَنْهُ الْعُلَّةُ؛ بَلْ فِيهَا مَا صَرَّحَ بِتَصْحِيحِهِ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»!

ثُمَّ إِنَّ فِي كِتَابِهِ «الْمَدْخَلَ إِلَى الْإِكْلِيلِ» عَيْنُهُ مَا يُبَيِّنُ عَنْ مُرَادِهِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ أَوْرَدَ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ فِي سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَثَلًا لِلْقِسْمِ الرَّابِعِ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ)، وَهُوَ قِسْمٌ قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ =

= حاصٌّ بالأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول، تمرَّد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب . . إلخ.

فظاهر بهذا موافقته على أنَّ حديث عائشة هذا صحيح حجة، وأنَّ وصفه له بالشذوذ إنما كان باعتبار الثرد لا غير؛ بغضِّ النظر عن قبوله أو تعليقه؛ والله تعالى أعلم.

وانظر لمزيد تفصيل «الشاذ والمكرر وزيادة الثقة» لعبد القادر المحمدي (ص/ ٨٦-٩٤).

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٩١)

ويظهر بجلاء منهج الحاكم في عد تفرد الثقة شذوذاً، إذ عد حديث أنس: «كان منزلة قيس بن سعد . . .» شاذاً وهو مخرج في صحيح البخاري (٢)، قال الحافظ ابن حجر: «والحاكم موافق على صحت إلا أنه يسميه شاذاً، ولا مشاحة في الاصطلاح».

أقول: ويؤيد ما استنتجته منه علماء المصطلح من أنه أراد به تفرد الثقة مطلقاً؛ صنيعة في أمكنة أخرى، منها ما ذكره في كتابه المدخل إلى الإكليل، والأمثلة التي مثل بها، وكذلك بعض الأحاديث التي أهلها في المستترك.

ففي كتابه المدخل إلى الإكليل ذكر أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه، وفي (القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه) قال: «هذه الأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب

ثم ضرب لهذا القسم أمثلة منها: حديث انفق على إخراج الشيطان وهو حديث عائشة ؓ في سحر النبي - ﷺ فالحاكم هنا موافق على أنه صحيح حجة لكنه يصفه بالشذوذ باعتبار التفرد فقط.

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٩٣)

وهكذا لا يبقى شك في أن الشذوذ عند الحاكم ليس وصفاً مناقضاً للصحة، بل هو عبارة عن وصف الحديث بالتفرد بأصل لا متابع له فيه بغض النظر عن قبوله أو رده

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٨٦)

قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح فكلامه أهم، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول: إنه تفرد الثقة فيخرج تفرد غير الثقة فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ،

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٨٨)

أقول: إن أبا عبد الله الحاكم أول من تكلم من كتاب المصطلح في الشاذ وكلامه في كتابه «معرفة علوم الحديث» واضح بين، وهو أن الشاذ ما انفرد به الثقة وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة في المتن أو الإسناد، وقد مثل بثلاثة أمثلة، منها نفى عنها العلة، بل منها ما صرح بتصحيحه في كتابه المستترك!

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ

المطلب الأول

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ

موقف مُخالفي أهل السنة حيالَ أحاديث الآيات الحسية للمصطفى ﷺ يمكن إجماله في موقفين:

الأول: تأويلها تأويلاً طبعياً:

وهؤلاء يعمّمون هذا التأويل على جميع آيات الأنبياء، متأثرين بطائفة من الفلاسفة كابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، الذي وإن جَوَزَ صدور الآيات عن الأنبياء، لكنّه يفسرها تفسيراً يسلبها خاصيّة الخروج عن مقتضى السنن وخرق العادة، ذلك لأنّه يُرجعها إلى القانون الطبيعي وأسبابه^(١).

ومُحصّل مذهب هؤلاء: أنّهم لا يقبلون التسليم بخرق تلك الآيات لنواميس الكون، وخروجها عن مقدور الثقلين، بل يحملون ما يروونه قابلاً منها للتعليل حملاً لا يُخرجها عن حدّ القانون الطبيعي، بناءً على أصلهم الفاسد: من أنّه لا يتصوّر أن تفعل القوى والطبائع والمؤثرات إلّا في المواد والأعيان القابلة لذلك.

(١) انظر «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا (٤/١٥٠).

ف«الهواء» -مثلاً- لَمَّا كَانَ قَابِلًا لِأَن يَسْتَحِيلَ مَاءٌ، أَمَكَّنَ أَن يُؤَثَّرَ فِيهِ مُؤَثِّرٌ،
فَيَصْبِحَ مَاءٌ وَيَنْزِلَ الْمَطَرُ؛ وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ قَابِلًا لِذَلِكَ فَلَا^(١).

فَمِمَّنْ انْتَحَلَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَدْرَسَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ (مُحَمَّدُ
شَحْرُور!) فَلَقَدْ عَدَّ مَا يَقَعُ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا ظَاهِرَةً
طَبِيعِيَّةً قَدْ مَزَمُنَا، وَلَيْسَتْ خُرُوجًا عَنْ مُقْتَضَى السُّنَنِ الْكَوْنِيَّةِ، فَهِيَ «تَقْدَمُ فِي عَالَمِ
الْمَحْسُوسِ (ظَاهِرَةِ طَبِيعِيَّةٍ)، عَنْ عَالَمِ الْمَعْقُولِ السَّائِدِ وَقَتِ الشَّعْجِرَةِ، كَشَقِّ
الْبَحْرِ، وَلَكِنَّهَا بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَيْسَتْ خُرُوجًا عَنْ قَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ أَوْ خَرَقًا
لَهَا»^(٢).

وَالْحَقُّ أَنَّ تَفْسِيرَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَفْسِيرًا طَبِيعِيًّا مُخَالَفٌ لِلْحَقِيقَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ
لِهَذِهِ الْآيَاتِ، فَأَيُّ عِلَاقَةٍ لِإِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَانْفِلَاقِ الْبَحْرِ،
وَخُرُوجِ الثَّاقَةِ مِنَ الْجَبَلِ، بِقُوَى النَّفْسِ الَّتِي ادَّعَاهَا ابْنُ سِينَا^(٣) أَوْ الْقَفَرَاتِ
الزَّمَانِيَّةِ الَّتِي ابْتَدَعَهَا شَحْرُورٌ؟ كُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ الرِّسَالِيَّةِ وَغَيْرِهَا خَارِجَةٌ عَنْ سُنَنِ
الطَّبِيعَةِ وَقَوَانِينِهَا، وَلَا يُمْكِنُ وَقُوعُهَا إِلَّا لِنَبِيٍّ، وَلَنْ تَقَعَ لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مَهْمَا تَقْدَمُ
الزَّمَنُ.

وَمِثْلُ هَذِهِ الدَّعَاوِي مَعْلُومَةُ الْفَسَادِ، حَيْثُ تَنْطَوِي عَلَى تَعْجِيزِ الرَّبِّ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى، وَهَذَا لَا زَمَّ لِمَنْ نَفَاهَا، وَهِيَ خَوْضٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهَا تَقْيِيدُ
لِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا مَانِعَ لِمَا أَرَادَ، وَلَا دَافِعَ لِمَا قَضَى،
وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا تَفْصِيلُ الْكَلَامِ عَنْ أَرْبَابِ هَذَا الْمَوْقِفِ وَالْإِسْهَابِ فِي نَقْضِ
سَفْسَطَتِهِمْ، لَجَلَاءِ قُبْحِهَا فِي عَيْنِ كُلِّ مُسْلِمٍ.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣١٣)

(٢) «الكتاب والقرآن» لشحرور (ص/١٨٥).

(٣) انظر «الإشارات والتهيهات» لابن سينا (٤/١٥٨-١٥٩).

الموقف الثاني: استنكار هذه الآيات الحسيّة:

حيث دَهَبَت طائفةٌ مِنَ المُستغربين إلى رَدِّ ما وَرَدَ من أخبارٍ مُعجزاتِ النَّبي ﷺ أو غيره من الأنبياء، أمّا الآيات القرآنيّة فارتكبوا كلَّ عِسرٍ لنفيها، وأَيُّ أعناقِ النُّصوص التي تُثبِتُها^(١).

وكان الباعث لكثيرٍ منهم على ذلك: تأثرهم البين بالمنهج الوضعي، الَّذي ينطلقُ أساسًا من نفي الغيبيّات، واستبعادِ كلِّ ما لا يقع عليه الحِسُّ؛ فأرباب هذا المذهب حين تَوَهَّموا أنَّ قيام الحضارة الغربيّة الكافرة لم يَتَحَقَّقْ إلّا بِرَفْضِ كلِّ ما يَتَعَدَّى الواقع الحِسيّ، افترضوا بالقياس أنَّ المسلمين لا يمكنهم اللُّحاق بِرَكِبِ الحضارة الغربيّة إلّا باقتضاء سَنَنٍ مَن استحدثها حذو القُدّة بالقُدّة!

والأساسُ الَّذي يتركزُ عليه المنهج الوضعي الَّذي تأثر به طوائفٌ مِنَ المسلمين في رَدِّ الآياتِ الحِسيّةِ النّبويّةِ ثلاثُ معارضات:

المعارضة الأولى: أنَّ العِلْمَ التَّجريبِيَّ لا يستطيع إثباتها، وإذا كان الأمر عندهم كذلك، فليست هذه الآيات والبراهين حَقائِقَ علميّة تُستدعي الإيمان بها، ولا يَمَنُ جاءت على يَدِهِ.

فالشُّبهة -إذن- مَبْنَاها على منع الاعتدادِ بما لا يَمُرُّ عبرَ قناةِ الحِسِّ والتَّجربة؛ فلا سَبيل إلى المعرفة إلّا مِن بوابة الواقع الحِسيّ؛ قد ألفوا أيَّ حَقِيقَةٍ تُجاوِز عندهم الواقع، فإنَّ للطَّبيعة قوانينها الثَّابتة التي تُفسَّرُها، والتي لا يُمكن في تصوُّرهم أن تَتَغَيَّرَ أو تُخَرِّقَ، مع تجويزهم ما دون ذلك ممّا يُعَدُّ انحرافًا عارِضًا عن جَوْهر الطَّبيعة، من غير أن يصلُّ إلى حَدِّ خَرَقِ السُّنَنِ، كـ «العادات غير العقلانيّة والجرائم»^(٢).

(١) انظر بعضًا من تأويلاتهم المستكرمة: فيما نقله عنهم رشيد رضا في «تفسير المآراء» (١/٢٦٦) عند تفسيره لقوله تعالى: «وَيَذَرُوكَا يَكُمُ الْبَتْرُ».

(٢) انظر «العلمانية الجريّة والعلمانية الشاملة» لـ د. عبد الوهاب المسيري (١/٢٩١).

وَيَمُنُّ أَبَانٌ عَنْ عُمُقٍ هَذَا النَّأَثَرُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ الْفِكْرِيِّ (مُحَمَّدٌ فَرِيدٌ وَجْدِي)^(١)، فَهُوَ يَمُنُّ دَرَجَا عَلَى تَطْوِيعِ الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ لِتَوَافُقِ مَا رَسَمَهُ الْغَرْبُ فِي صُورَةِ قَوَالِبَ وَقَوَانِينٍ عِلْمِيَّةٍ، مَعَ إِعَادَةِ صِيَاغَةِ أَفْكَارِهِمْ، وَالتَّنْقِيرِ فِي كُتُبِ الثَّرَاثِ عَمَّا يُسْعِفُهَا.

فَانْظُرْ قَوْلَهُ -مَثَلٌ-: «تَمْتَازُ الْعَصُورُ النَّبَوِيَّةُ بِالْخَوَارِقِ وَالنَّوَامِيسِ الطَّبِيعِيَّةِ؛ فَاسَاطِيرُ الْأَدْيَانِ مَلَأَتْ بِذِكْرِ حَوَادِثَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، كَانَ لَهَا أَقْوَى تَأْثِيرٍ فِي حَمْلِ الشُّعُوبِ الَّتِي شَهِدَتْهَا عَلَى الْإِذْعَانِ لِلْمُرْسَلِينَ الَّذِينَ حَدَّثَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ. وَقَدْ حَدَّثَتْ أُمُورٌ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمُحَمَّدِيِّ؛ صَاحِبَتِ الدَّعْوَةُ فِي جَمِيعِ أَطَوَارِهَا.. وَلَسْتُ أَقْصِدُ بِهَا مَا تَنَاقَلَهُ النَّاسُ عَنْ شَيْءِ الصُّدْرِ^(٢)، وَتَظْلِيلِ الْغِمَامَةِ^(٣)، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَمَا إِلَيْهَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ إِبْثَابَهُ بِدَلِيلٍ مَحْسُوسٍ، أَوْ يَنْتَاقِلُ تَوْجِيهِهِ إِلَى خَيْرٍ مَا فُهِمَ مِنْهُ؛ وَلَكِنِّي أَقْصِدُ تِلْكَ الْإِنْقِلَابَاتِ الْأَدَبِيَّةَ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةَ الَّتِي تَمَّتْ عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ، وَقَدْ أَعَوَزَ أَمْثَالُهَا فِي الْأُمَمِ الْقُرُونُ الْعَدِيدَةُ، وَالْأَمَادُ الطَّوِيلَةُ»^(٤).

فَعَلُنَا أَسَاسِ هَذِهِ الْمُغَالَطَاتِ لِلْحَقَائِقِ، تَرَى (بَسَامُ الْجَمَل) يَسِمُ الْآيَاتِ النَّبَوِيَّةَ بِأَنَّهَا «تَوَلِيدُ الْخَيَالِ الْجَمْعِيِّ»، لَا أَنَّهَا حَقَائِقُ تَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ تَوَاتُرًا قَطْعِيًّا؛ وَيَصِفُ مَا أَنْزَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي شَأْنِهَا بِقَوْلِهِ: «عَشَرْنَا فِي بَعْضِ أَخْبَارِ النَّزُولِ

(١) مُحَمَّدٌ فَرِيدٌ وَجْدِي (ت ١٣٧٣هـ): بَاحِثٌ مِصْرِي، عَمَلٌ مَحْرُورٌ لَعَدَدٍ مِنَ الْجَوَائِدِ وَالْمَجَلَّاتِ الْمِصْرِيَّةِ، كـ «جَرِيدَةِ الدِّسْتُورِ»، وَ«الْوَجْدِيَّاتِ»، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «دَائِرَةُ مَعَارِفِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ، الْعَشْرِينَ»، وَ«مَا رَوَاهُ الْمَادَّةُ»، انْظُرْ «الْأَحَادِثُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (٣٢٩/٦).

(٢) سِبَاطِي تَخْرِيجُهُ.

(٣) أَحْرَحَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ» (ك: الْمَنَاقِبِ، بَاب: بَدَأَ بَيُّوتَ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْم: ٣٦٢٠)، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَتَعَقُّبُهُ اللَّهْمِيُّ بِقَوْلِهِ فِي قِسْمِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٥٠٣/١): «تَقَرَّرَ مِنْ قُرَآنٍ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ غَزْوَانَ، يُقَعُّ، احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ؛ وَرَوَاهُ النَّاسُ عَنْ قُرَآنٍ، وَحَسَنُ التَّرْمِذِيُّ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ جَدًّا»، ثُمَّ سَاقَ عِلَالَ هَذَا الْخَبَرِ.

(٤) سِلْسِلَةُ «السِّيَرَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ تَحْتَ ضَوْءِ الْعِلْمِ وَالْفَلَسَفَةِ» مِنْ «مَجَلَّةِ الْأَرْهَرِ»، مَقَالٌ: «الْأُمُورُ الْخَارِقَةُ لِلنَّوَامِيسِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي وَقْتَةِ بَدْرِ» (ج ١، الْمَجْلَدُ ١١، ص/ ٣٨٥).

على صَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْمُتَخَيَّلِ، لَا تَكُونُ فِيهِ الْأَحْدَاثُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَانُونٍ فِي السَّبَبِيَّةِ، . . إِنَّمَا تُصَادَفُ دَاخِلَ هَذَا الْمُتَخَيَّلِ نُمَازِجٌ مِنْ وَقَائِعٍ حَصَلَتْ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ، أَلْغَتِ النَّظَامَ الْمُنَطْقِيَّ الَّذِي تَنَاسَسَ عَلَيْهِ قَوَانِينُ الطَّبِيعَةِ وَالْعَالَمِ الْفَيْزِيَّائِيِّ عُمُومًا، مِمَّا يُقِيمُ الْبُرْهَانَ عَلَى أَنَّ لِلْمُتَخَيَّلِ مَعْقُولِيَّتَهُ الْخَاصَّةَ، الْمُبَايَنَةَ لِلْمَعْقُولِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ وَالتَّعْلِيلِ وَغَيْرَهُمَا»^(١).

وَإِذَا كَانَ إِثْبَاتُ الْآيَاتِ الْمَادِّيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْمَتَأَثِّرِينَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ غَيْرُ مُتَأَتٍّ حَيْثُ كَانَ الدَّلِيلُ الْحِسِّيُّ بِزَعْمِهِمْ لَا يَقُومُ بِإثْبَاتِهَا؛ فَلَقَدْ خَطَّوْا خَطَوَاتٍ بَعِيدَةً فِي مَسَايِرَ مَنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالنَّبُوءَةِ وَلَا بِآيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ؛ مُعَانِينَ صَرَفَتْ كُلَّ آيَةٍ عَنْ مُقْتَضَى الْإِعْجَازِ، وَتَفْسِيرَهَا عَلَى ضَوْءِ الْمَنْهَجِ الْمَادِّي الْكَافِرِ بِخَرْقِ اللَّسْتَنِ الْكُونِيَّةِ بِالْمَرْءِ.

ثُمَّ بَرَزَ فَرِيقٌ آخَرٌ مُعْتَرِضٌ عَلَى أَخْبَارِ الْآيَاتِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصْرَحُوا بِاعْتِمَادِ ذَلِكَ الْمَنْهَجِ الْوَضْعِيِّ فِي إِثْبَاتِ الْحَقَائِقِ، وَلَكِنْ بِدَعْوَى أُخْرَى تَتِمَّلُ فِي: **المعارضة الثانية:** حَضَرُ مَا اخْتَصَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانُ بِآيَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ:

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ، يَقُولُ (مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ):
«نَحْنُ نُوَكِّدُ -فَعَلًا- أَنَّ الشَّيْءَ الْوَحِيدَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ بِأَكْمِلِهِ أَنَّهُ مَعْجَزَةٌ خَاصَّةٌ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: هُوَ الْقُرْآنُ لَا غَيْرَ، فَالْقُرْآنُ يَكْفِي ذَاتَهُ بِذَاتِهِ فِي هَذَا الشَّانِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَدْ أَكْثَرُوا مِنْ مُطَالَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْإِتْيَانِ بِآيَةٍ (مُعْجَزَةٍ) تَخْرِقُ نِظَامَ الْكُونِ وَاسْتِقْرَارَ سُنَّتِهِ؛ كَدَلِيلٍ عَلَى صِدْقِ نُبُوءَتِهِ؛ فَكَانَ جَوَابُ الْقُرْآنِ أَنَّ مِهْمَةَ مُحَمَّدٍ بِنِ عِبْدِ اللَّهِ هُوَ أَنْ يُبَلِّغَ لِأَهْلِ مَكَّةَ (أُمَّ الْقُرَى) وَتَنْ حَوْلَهَا رِسَالَةَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ (الْقُرْآنَ)، وَلَيْسَ مِنْ اخْتِصَاصِهِ الْإِتْيَانِ بِآيَاتٍ مُعْجَزَاتٍ خَارِقَةٍ لِلْعَادَةِ».

(١) «أسباب الثُّرُوء» لبِسام الْجَمَل (ص/٤٠٢-٤٠٣).

ثُمَّ نَزَعَ إِلَى الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ دَعَامَةً لِدَعَوَاهُ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوْ لَوْ يَكْفِهِمْ أَنَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتُ فِي ذَلِكَ لَرِجَحَهُ وَذَكَرْنِ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [التكوير: ٥٠-٥١]، مُعَلِّقًا عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَاضِحٌ أَنَّنَا أَمَامُ إِغْلَاقِ نَهَائِيٍّ لِمَسْأَلَةِ إِمْكَانِيَّةِ تَخْصِيصِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ بِمُعْجَزَةٍ مِنْ جِنْسِ مَا طَالَبَتْ بِهِ قَرِيشٌ؛ لَقَدْ قَوَّرْتُ الْآيَةَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَافٍ وَحْدَهُ كَمُعْجَزَةِ النَّبِيِّ ﷺ»^(١).

أَمَّا (جمال البنّا)، فَجَارَ فِي الْقَضِيَّةِ بِأَن زَعَمَ كَوْنَ «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَنِ الْمُعْجَزَاتِ لَا تُكْسِبُ الرَّسُولَ ﷺ فَخْرًا، لِأَنَّهَا تَجْعَلُهُ رَسُولًا كَبِيقَةِ الرُّسُلِ، أَمَّا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ -مُعْجَزَتُهُ الْحَقِيقِيَّةُ وَالْوَحِيدَةُ- فَهُوَ مَا يَجْعَلُهُ رَسُولَ الْفِكْرِ وَالْعَقْلِ»^(٢).

وَمِنَ الْفَوَاقِرِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا هَوْلَاءُ فِي غَمْزِهِمْ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَخْبَارِ، قَوْلُهُمْ:

بِالْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: فِي أَنَّ إِبْطَاتِ تِلْكَ الْمُعْجَزَاتِ الْحِسِّيَّةِ -وَمِنْهَا الْبَرَكَةُ فِي جَسَدِهِ الشَّرِيفِ- إِخْرَاجٌ لَهُ عَنْ طَوْرِهِ الْبَشَرِيِّ:

فَلَمَّا كَانَ مِنْ طَرَائِقِ إِثْبَاتِ النَّبُوءَةِ مَا يُجْرِيهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ الْخَارِجَةِ عَنْ مَقْدُورِ الثَّقَلَيْنِ، وَكَانَ هَذَا يَوْجِبُ لَهُ الْاِمْتِيَازَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، مَعَ مَا تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ مِنْ حَرْقٍ لِلشُّنَنِ الْكُونِيَّةِ: سَارَعَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى نَفْيِهَا عَنْهُ ﷺ.

فَانْظُرْ -مَثَلًا- إِلَى (ابْنِ قِرْنَاسٍ)، كَيْفَ نَفَى اِمْتِيَازَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ تِلْكَ الْخَصَائِصِ الَّتِي خَصَّهُ اللَّهُ بِهَا دُونَ النَّاسِ، بِقَوْلِهِ: «مَا كَتَبَهُ بَعْضُ الْإِخْبَارِيِّينَ عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، يُصَوِّرُهُ عَلَى أَنَّهُ شَخْصٌ فَوْقَ الْبَشَرِ، لِدَرَجَةِ أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ الْحِسِّيَّةِ قَدْ جَرَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ! .. أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ أوردَ صُورَةً لِلرُّسُولِ لَيْسَ فِيهَا مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ

(١) «مدخل إلى القرآن الكريم» لمحمد الجابري (ص/١٨٧-١٨٨).

(٢) «تجريد البخاري ومسلم» (ص/٢٥٤).

الإخباريون شيئاً، فهو إنسان عاديٌّ جداً بالنسبة لمواصفات البشر، ولم يكن طبيياً، ولا صاحب معجزات»^(١).

ويؤكد (نيازي) هذا التهمة لأهل الحديث في اختلافهم لهذه الأخبار بقوله: «استطاع جنودُ السلطان أن يحلّقوا بنا وبخيالنا وتصوّراتنا، بإبعاد الرسول محمد ﷺ عن الأرض، وعن بشريته، ورفعَه إلى مستوى الله تعالى، بجعله.. له القدرة على فعل المعجزات ذاتياً، وله قدرات خارقة»^(٢).

وأما (صالح أبو بكر)، فقد ارتأى فوق ذلك الطعن في الأحاديث المُثبتة لبركة جسده الشريف ﷺ، بدعوى أنها وثنيةٌ مَقبنة، وَرَفَعَ له ﷺ إلى مقام الربوبية؛ فبعد إعرابه عن اشمزازِه من غير تبرُّك الصحابة ﷺ، بفضل وضوءه ﷺ، قال: «إن النبي ﷺ بُعث محارباً لعقائد التّقدّيس لغير الله، وجاء إلى النَّاس ليُخرِجهم من وثنيّة التعلُّق بغير ربّه، ومن الشُّرك في طلب البركة إلّا من الله وحده، فكيف ينهى النَّاس عن ذلك، ويُحاربهم في التعلُّق بغير الله، ثم يتركهم يقدّسون فضلاته هو على هذا الحدّ المشين»^(٣).

وبعد؛

فهذه بُدْءٌ ممّا جرّث به أعلام هؤلاء الطّاعنين في هذا النوع من الأخبار النبويّة، وفيما يلي نقضٌ لتلك المعارضات، فنقول بتوفيق الله:

(١) «سنة الأولين» لابن قرناس (ص/٥٢).

(٢) «دين السلطان» (ص/٥٩٢).

(٣) «الأضواء القرآنية» (١٤٤/٢).

المَطْلَب الثاني

دَفْعُ دَعَاوِي الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

عَنْ أَحَادِيثِ آيَاتِ الْحُسَيْنِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ

فَإِنْ أَخْبَارَ آيَاتِ الْحُسَيْنِيِّ الَّتِي أَجْرَاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدَيِ نَبِيِّهِ ﷺ كَثِيرَةٌ، بَلَغَ بِهَا بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، الَّذِي لَا شَكَّ بَعْدَهُ فِي ثُبُوتِهَا عَنْهُ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ.

يَقُولُ الْمَازَرِيُّ: «مُعْجَزَاتُ النَّبِيِّ ﷺ ضُرُوبٌ.

فَأَمَّا الْقُرْآنُ: فَمَنْقُولٌ تَوَاتَرًا.

وَأَمَّا مِثْلُ هَذِهِ الْمَعْجِزَةِ، ذَلِكَ فِيهَا طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقُولَ: تَوَاتَرَتْ عَلَى الْمَعْنَى، كَتَوَاتُرِ جُودِ حَاتِمٍ، وَجِلْمِ الْأَحْنَفِ، فَإِنَّهُ لَا تُنْقَلُ قِصَّةٌ بَعَيْنِهَا فِي ذَلِكَ تَوَاتُرًا، وَلَكِنْ تَكَاثَرَتْ الْقِصَصُ مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ، حَتَّى صَارَ مَحْصُولُهَا التَّوَاتُرُ بِالْكَرَمِ وَالْجِلْمِ، وَكَذَلِكَ تَوَاتَرَتْ مُعْجَزَاتُ سِوَى الْقُرْآنِ، حَتَّى ثَبَتَ انْخِرَافُ الْعَادَةِ لَهُ ﷺ بِغَيْرِ الْقُرْآنِ.

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ تَقُولَ: فَإِنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ الْعَجِيبِ،

وَأَحَالَ عَلَى حُضُورِهِ فِيهِ مَعَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ وَهُمْ يَسْمَعُونَ رَوَايَتَهُ وَدَعَاوَاهُ حُضُورَهُمْ مَعَهُ، وَلَا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ عَلَيْهِ: فَإِنَّ ذَلِكَ تَصْدِيقٌ لَهُ، يَوْجِبُ الْعِلْمَ بِصِحَّةِ مَا قَالَ»^(١).

(١) «المُعَلِّم» لِلْمَازَرِيِّ (٢/ ٤١٤).

أَمَّا وَنَاَ معاشِر المسلمين مُستَقِينون بِكرامَةِ الله لَنَبِيِّه بَتلِكَ الآياتِ البَاهراتِ،
فإنَّنا نَقولُ في دَحْضِ ما شَتَّبَ به المُبطلونَ لَهذه الكِرامَةِ الإلهيَّةِ، في دَعوَى أَنَّ
إثباتَ الآياتِ المادِّيَّةِ الحاصِلَةِ لِلنبي ﷺ غيرُ مَنّا؛ لَأَنَّ الدَّلِيلَ الحَسَنَ لا يَقومُ
بإثباتِها :

إنَّ دَعواكم هذه عَرِيَّةٌ عَنِ التَّحقيقِ وَحُسْنِ التَّصوُّرِ لِمَا يُحْتَجُّ به مِن مَناهجِ
الاستِدلالِ، وَذلكَ أَنَّ الحِجْصَ لَيسَ المَصَدِرُ الوَحيدَ للمَعرفةِ، لَم يَكُنْ كَذلكَ في
تاريخِ البَشَريَّةِ كُلِّها وَلَئِنْ يَكُونُ، وَخُروجُ بعضِ المَعارِفِ عَنِ دائِرَتِها لا يَنفِي عَنها
كونُها حَقائِقَ ثابتةً بِمَصَدِرٍ آخَرَ صَحيحٍ مُعتَبَرٍ.

هذا ما قد صَرَّحَ بِهِ كَثيرٌ مِنَ النَّاقدِينَ لِلأديانِ مِنَ العَرَبِينَ أَنفِيسِهِم، كانَ مِن
أَشهرِهِم: (جُزْري بوانْكارِيه) (ت ١٩٢١م) المَنعوتِ بِـ «المُثَلِّ التَّموذِجي لِنَقِدِ
الِعلمِ»؛ فَقَد الزَّمَ الوَضِعيَّةَ بأنَّ حَصَرَ الحَقِيقَةِ في المَنهجِ التَّجْريبيِّ دَعوَى مُشْبعَةٌ
بِقَدْرِ مِنَ المَجازِفَةِ وَالتَّعْميمِ المَتَعَسِّفِ الَّذِي لا بُرْهانَ عَلَيهِ^(١).

وَذلكَ لَأَنَّ الحَقائِقَ المَوْجُودَةَ في الكَوْنِ مُخْتَلِفَةٌ في طَبائِعِها، وَمتبايِنَةٌ في
سِمائِها؛ فَالحَقِيقَةُ الفِيزيائيَّةُ -مِثْلاً- مُخْتَلِفَةٌ عَنِ الحَقِيقَةِ الإِنسانِيَّةِ، وَالظُّواهرُ
الإِنسانِيَّةُ مُبايِنَةٌ لِلظُّواهرِ الكَوْنِيَّةِ، . . إلخ؛ فَمِنْ غَيرِ المَعقولِ أَنَّ تُحْصَرَ كُلُّ هذه
المَجالَّاتِ المُتبايِنَةِ في مَنهجٍ واحِدٍ لِلتَّعامُلِ مَعها، بَل لا بَدَّ مِن تَضاعُفِ عِدَّةِ مَصادِرِ
مَعْرِفَةٍ وَتَكامُلِها، لِأَجْلِ اسْتِيعابِ جَميعِ المُكوِّناتِ الوُجُودِيَّةِ.

فَلو افترَضْنا جَدلاً أَنَّ العِلْمَ التَّجْريبيِّ اسْتَطاعَ الجِوابَ عَنِ كُلِّ الأَسْئَلَةِ
المادِّيَّةِ التَّجْريبيَّةِ، فإنَّ هَناكَ رِكاثاً مِنَ الأَسْئَلَةِ الأُخْرى تَبقى مُلبَقاءةً عَلى قارَعَةِ
الطَّرِيقِ لا طاقَةَ لِمَعامِلِ التَّجْريبِ في الجِوابِ عَنها؛ كَونُها لا تَدْخُلُ في نِظامِ بَحْثِهِ
مِن حَيْثُ طَبِيعَتُها وَماهِيتُها؛ كَسُؤالِ الخَيرِ وَالشَّرِّ، وَسؤالِ الحُكْمَةِ وَالتَّحليلِ،
والمَبادِئِ وَالْأَخلاقِ، وَالقَنيَّاتِ، وَنَحو ذلكَ مِنَ الأَسْئَلَةِ الوُجُودِيَّةِ الكَبِرى.

(١) انظر شيئا من ترجمة (جُزْري بوانْكارِيه) وموقفه هذا في «مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا»
ل.ج. بروجي (ص/٢٩٣).

مُحْصَل ما تقدّم: أَنَّ الحقائق العلميّة لا يمكن حصرها في دائرة الحسّ والتّجربة؛ ولكن طبيعة الموضوع المبحوث فيه هي الكفيلة بتحديد المنهج العلمي الأنسب له^(١).

ومع التّسليم بعمل المنهج الوضعي على إثبات ما كان داخلًا في الحسّ والتّجربة، فإنّه لا يلزم من عدم قدرة منهج ما على إثبات شيءٍ نفه في حقيقة الأمر! ومن ثمّ جاز لنا القول بأنّ حكم الوضعيين على الآيات الحسيّة بالبطلان هو «خروج عن مفهوم هذا المنهج نفسه ووقوع في التناقض! لأنّ الحكم بالصّحة والبطلان تحكّم ميتافيزيقيّ، ليس من أصول هذا المنهج ولا من شأنه»^(٢)!

فمنّ مارئ في هذه الحقيقة المنهجية، لا بدّ أن تجبّه معارف أضحت حقائق لا تقبل الشكّ عند أصحاب المنهج التجريبيّ أنفسهم؛ مع أنّها لم تُبأشرها الحواسّ، ولم تُدرَك في معامل البحث، ولم تخضع للتّجريب!^(٣)

ونفي المتأثرين برهج المنهج التجريبيّ لآيات الأنبياء لكونها بطريق النّقل لا التّجربة يلزمهم على قولهم نفي الحقائق التجريبية التي لم يباشرها النّاس! ولم يدركوها بحواسّهم! لأنّها إنّما نُقلت إليهم نقلًا عن جربها! فنفي الأوّل دون الثاني تحكّم^(٤).

وما أبلغ تعبير بحاتّة عربيّ عن عجز التّجربة في إثبات جميع الحقائق، في اعتراف له آخر عُمِرَه يقول فيه: «إنّ العلم بصطاد في بحر الواقع بنوع مُعيّن من

(١) من أشهر فلاسفة العلم الذين نادوا بتعدد المناهج العلميّة: الفيلسوف (باور فيبر أبند) (ت ١٩٤٤م)، حيث ألف كتاباً أسماه «ضدّ المنهج: مختلط تمهيدٍ لنظرية موضوعيّة في المعرفة»، يقوم على فكرة أساسيّة مفادها: أن العلم لم يكن أبداً أسير منهج واحد محدّد، وإنّما عملت فيه مناهج متعدّدة، اشتركت جميعاً في بناء هيكله، واستندت شواهد كثيرة من تاريخ العلم، انظر «فلسفة العلم في القرن العشرين» ليعني الخولي (ص/ ٣٦٧).

(٢) انظر «الفكر المادي الحديث وموقف الإسلام منه» لمحمود عبد الحكيم عثمان (ص/ ٤٤٨).

(٣) انظر «الإسلام يتحدّى» لوحيّد الدين خان (ص/ ٤٧).

(٤) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٣٣١-٣٣٢).

الشُّبَّاك، يُسَمَّى المنهج العلمي، وقد يكون في البحر الذي لا يُمكننا أن نُسِر غوره، الكثير ممَّا تعجز شُبَّاك العلم عن اقتناصه^(١).

وأما دعوى (الجابري) في المعارض الثاني: كون القرآن الآية التي اختص بها النبي ﷺ، فلا تكون له آية أخرى تخرق العادة:

فهذه بيَّنة البطلان؛ لأن الاختصاص بالقرآن لا يقضي على الآيات الأخرى بالنفي، واستدلاله على نفيه ذاك بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ۝ أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَتَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُخَلِّصُ عَلَيْكَ ۝﴾: ليس له فيه مُستمسك؛ لأن الإغلاق واقع في إجابة أهل مكة فيما اقترحوه من الآيات بعينها، وليس في مُطلق الآيات، لأن (ال) التعريف في قوله: ﴿الْكِتَابَ﴾ عهديَّة، وسبائي تحقيقه قريباً.

أما حصول الكفاية بالقرآن: فهو حق لا يُماري فيه، فهي الآية الكبرى لنبيِّنا ﷺ، لكن لا يقتضي هذا نفي ما عداه من الآيات النحسية التي تواترت بها أخبار الثقات! فإن كان القرآن مُعجزاً ثابتاً بالتواتر اللفظي، فباقي المعجزات بالتواتر المعنوي^(٢)؛ ومثل هذه الشُّن المتناقلة مُفسرة للقرآن، ومبيَّنة لمُجمله، فورد هذه الآيات وروداً قطعياً من جهة الثقل مُبيِّن عن المعني بالآيات.

(١) «بساطة العلم» لبيك ستانلي (ص/٢٢٩).

وللبروفيسور (سوليفان) كتاب خاص في هذه القضية أسماء «حدود العلم»، قد مخض كامله للتأكيد على قصور العلم الإنساني، واستحالة إحاطته بكلِّ الحقائق الوجودية، وإثبات أنَّ له حدوداً لا بدَّ أن يقف عندها، وأثبت أنَّ التحوُّلات العلمية في القرن العشرين تؤيد تلك النتيجة، فكان ممَّا قال فيه (ص/٣٢): «... لقد أصبح العلم شديد الحساسية، ومتواضعاً نسبياً، ولم نعد نلصق الآن أنَّ الأسلوب العلمي هو الأسلوب الوحيد الناجع لاكتساب المعرفة الحقيقية... إنَّ عددًا من رجال العلم البارزين يصرون بمتهم الحساس على حقيقة مؤداه: أنَّ العلم لا يقدِّم لنا سوى معرفة جزئية عن الحقيقة، وأنَّ علينا لذلك أن لا نعتبر أو لا نطلب ممَّا أن نعتبر كلُّ شيء يستطيع العلم تحايله محرَّج ومهم من الأوهام

(٢) «التنصارات الإسلامية» لنجم الدين الطوفي (٢/٥٧١).

هنا أنقل عن (محمد الغزالي) بديعة من بدائع تأملاته في سيرة نبينا ﷺ،
جلّى فيها بعض الحكم التي لأجلها أيد الله نبيه ﷺ ببعض الآيات المرثية، مع
كونه مؤيداً بتنزل أعظم آية عليه وهي القرآن، فيقول:

«... حتى تنقطع اللسنة المعاندة، وحتى لا يقال: إن محمداً ﷺ لم يسأل
بما سلح به الأنبياء السابقون من خوارق حسية: أجرى الله خوارق حسية على يد
نبيه محمد ﷺ، من النوع الذي يقهر أهل العناد على الإيمان.

إنه أرى الناس أن محمداً موصول بالسما، وأن سنن الله الكونية يمكن أن
تلين له، وأن خوارق العادات يمكن أن تقع على يده، ولكن معجزته الكبرى
ليست هذه، معجزته الأولى هذا الكتاب الذي جاء يفتح العقول، ويصقل
المعادن، ويرفع المستويات.

ممكن جداً أن تكثر هذه المعجزات، ولكن كما قيل: هذه خوارق أيد الله
بها نبيه ﷺ، ولكن لم يعطها المكاة الأولى في الشهادة له بالنبوة، لأن الشهادة
له بالنبوة وتصديق الرسالة جاءت على النحو الذي يليق برسالة عامّة خالدة.

وإذا كانت المعجزة ثورت أصحابها الذين رأوها يقيناً، فإن هذا القرآن
لا يزال. كما قلنا. يصنع اليقين، ويؤكد أن الإسلام هو الحق الفد إلى يوم
الدين»^(١).

أما ما أبداه الطاعنون في أحاديث المعجزات الحسية من معارضتها لبشرية
الرسول، فجوابه أن يقال: إنه لا بد للمعجزة بداهة أن تكون خارقة للعادة وفوق
قدرة البشر كي تُسعى آية، إذ لو كانت بمقدور البشر، لانتفت عنها صفة الإعجاز
أو التصديق بالنبوة؛ فلا يستقيم عقلاً أن يكذب بأخبارها بدعوى أنها تتجاوز
بشرية النبي ﷺ!

وإذا نفوها عن نبينا ﷺ لبشريته، فلينفوا مثلاً عن إخوانه الأنبياء وقد وردت
صراحة في القرآن! فهل أولاء الرُمل - بما أيدوا به من آيات - إلا بشر مثل نبينا؟!

(١) «خطب الشيخ محمد الغزالي» (٢/٦٩).

لقد أمكنَ لمثل هذه المعارضة أن تجد محلًّا وسيعًا من نظر العقول لو أنَّ تلك المعجزات الحسية كانت مقدورةً للنبي ﷺ لذاته، مأتيةً من عند نفسه؛ أما وهي ممَّا قد أجراه الله تعالى وحده على يديه بإذنه ليقيم الدليل بها على صدقه، وليس لنبيه فيها يدٌ ولا مشيئة: فاستشكالُ الآيات بعد هذا - فضلًا عن استنكارها - ساقطٌ الاعترار.

تأمل ما جاء على لسان النبي ﷺ نفسه من نسبة ما جرى على يديه من بعض الآيات إلى إيجادِ الله وتسخيره، من حاله مسافرًا وقد قلَّ الماء مع أصحابه، فقال: «اطلبوا فضلًا من ماء»، فلما جاءوا بإناء فيه ماء قليل، أدخل يده فيه، ثم قال: «حيَّ على الطهور المبارك، والبركة من الله»، يقول ابن مسعود: فلقد رأيتُ الماء ينبع من بين أصابع رسول الله ﷺ^(١) يقول العيني في قوله ﷺ: «.. والبركة من الله»: «إشارةً إلى أنَّ الإيجاد من الله»^(٢).

وكذا جاء في حديث جابر رضي الله عنه قال:

«سيرنا مع رسول الله ﷺ، حتَّى نزلنا وادبًا أفيح، فذهب رسول الله ﷺ يقضي حاجته، فاتَّبعته بإداوةٍ من ماء، فنظر رسول الله ﷺ فلم يرَ شيئًا يستتر به، فإذا شجرتان بشاطئ الوادي، فانطلق رسول الله ﷺ إلى إحداهما، فأخذَ بغصنٍ من أغصانها، فقال: «إنقادي عليَّ بإذن الله»، فانقادت معه كالبعير المخشوش الذي يصانع قائده، حتَّى أتى الشجرة الأخرى، فأخذَ بغصنٍ من أغصانها، فقال: «إنقادي عليَّ بإذن الله»، فانقادت معه كذلك، حتَّى إذا كان بالمنصف ممَّا بينهما، لأَمَّ بينهما، فقال: «إلتصبا عليَّ بإذن الله»، فالتصتا .. الحديث^(٣).

فمنشأ غلط أصحاب هذا المنهج: قياسهم الفاسد لأحكام الثبوت على سائر النَّاس؛ مع تحقُّق الفرق بينهما بمقتضى النُّقل والعقل، فأذاهم إلى جحود ما

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، رقم: ٣٥٧٩).

(٢) «عمدة القاري» (١٢٣/١٦).

(٣) أخرجه مسلم في (ك: الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر، رقم: ٣٠١٢).

فَضَّلَ اللهُ بِهِ الرُّسُلَ . عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .؛ وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ يوجب التَّفَرِيقَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عِنْدَ اتِّصَافِ أَحَدِهِمَا بِمَا يُوجِبُ امْتِنَازَهُ عَنِ الْآخَرِ^(١) .

العجيب؛ أَنَّ الله ﷻ قَدْ ذَكَرَ هَذَا الْقِيَاسَ الْفَاسِدَ مَانِمًا لِلْكَفَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ بَأَيَّاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْإِقْيَادِ لَهُمْ! فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَشَرًا مِثْلُكُمْ لَا يُفْعَلُ بِهِ الْبِرُّ﴾ [الأنعام: ١٠٤] .

يقول ابن تيمية: «وَجَمَاعُ شُبِّهِ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ: أَنَّهُمْ قَاسُوا الرُّسُولَ عَلَى مَنْ فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَكَفَرُوا بِفَضْلِ اللهِ الَّذِي اخْتَصَّ اللهُ بِهِ رُسُلَهُ؛ فَأَوْتُوا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، وَلَا بُدَّ فِي الْقِيَاسِ مِنْ قَدَرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمُسَبِّهِ وَالْمُسَبَّهِ بِهِ»^(٢) .

وَأَمَّا دَعْوَى (صَالِحِ أَبُو بَكْرٍ) بِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالنَّبِيِّ ﷺ نَوْعٌ وَثَنِيَّةٌ وَتَعَلَّقَ بِغَيْرِ اللهِ تَعَالَى: فَمُؤَنَّةٌ مِنْ عَقْلِ هَذَا الرَّجُلِ فَاضِحَةٌ لِسُوءِ فَهْمِهِ لِمَصْطَلَحَاتِ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ لَفْظَ التَّقْدِيسِ يَحْتَمِلُ مَعَانِي:

إِنْ قُصِدَ مِنْهُ مَعْنَى التَّطْهِيرِ وَرَفْعِ الدَّرَجَةِ^(٣)؛ فَإِنَّهُ بِهِذَا غَيْرِ مُخْتَصَّ بِاللَّهِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ لِبَعْضِ خَلْقِهِ اصْطِفَاءً، كَقَوْلِ الْمَلَائِكَةِ لِمَرْيَمَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى سَائِرِ الْكَافِرَاتِ﴾ [المائدة: ١٨] .

وَإِنْ قُصِدَ بِلَفْظِ (التَّقْدِيسِ): مَعْنَى التَّعْظِيمِ وَالتَّنْزِيهِ التَّعْبُدِي، كَالْمَعْنَى فِي حَوَارِ الْمَلَائِكَةِ لِرَبِّهِمْ: ﴿وَمَنْ تُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَتُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٢٠]؛ فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي التَّبَرُّكِ، فَإِنَّ التَّبَرُّكَ هُوَ التَّمَسُّسُ بِزِيَادَةِ الْخَيْرِ وَنَمَائِهِ وَثَبُوتِهِ وَدَوَامِهِ^(٤)، وَلَيْسَ هُوَ عِبَادَةٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَعَلُّقٌ بِذَاتِ الْمُتَبَرِّكَ بِهِ مِمَّنْ أَجَازَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ التَّبَرُّكَ .

وَالْمُؤْمِنُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ خَالِقُ الْبَرَكَةِ وَحَدِّهِ، وَهُوَ مَنْ وَضَعَهَا فِي تِلْكَ الذَّاتِ الْمُبَارَكَةِ، أَوْ الزَّمَانِ الْمُبَارَكِ، أَوْ الْمَكَانِ الْمُبَارَكِ، وَهُوَ مَنْ أَعْلَمَهَا بِثَبُوتِهَا

(١) قدفع دعوى المعارض العقلي (ص/٣٢٤) .

(٢) تفسير آيات أشكلت لابن تيمية (٢/٧٢٦) .

(٣) انظر لسان العرب (٦/١٦٨-١٦٩) .

(٤) التبرك، أنواعه وأحكامه لناصر الجديع (ص/٣٠) .

فيه، وهو مَنْ شرع لنا التّمايها فيه، ولولا خبره ﷺ لنا بذلك، ما تبرّكنا بذلك
كلّه، فما بغيتنا إلّا استزادة الخير من مظانّه التي شرعها الله .
فكيف يُقال بعد هذا أنّ التّبرك بالنّبي ﷺ وثنيّة وشرك بالله في ربوبيّته
والوهيّه؟! .. فاللّهم غُفّراً .

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث انشقاق القمر

المَطْلَب الأول

سَوَق أحاديث انشقاق القمر

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «سأل أهل مكة أن يريهم صلى الله عليه وسلم آية، فأراهم القمر شَقَّتَيْن، حتَّى رَأَوْا جِراءَ بينهما» متَّفَق عليه، وفي لفظ لمسلم: «فَأَرَاهُم انشقاق القمر مرَّتَيْن»^(١)».

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «انشقَّ القمر على عهد النَّبي صلى الله عليه وسلم شَقَّتَيْن، فقال النَّبي صلى الله عليه وسلم: «إشهدوا»^(٢).

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أَنَّ القمر انشَقَّ على زَمَان رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) بين ابن حجر في شرحه لهذا الحديث أن جميع رواياته تذكر أن القمر انشق «فرفقتين»، أو «فلققتين»، ولم تأت أي رواية أخرى فيها «مرَّتَيْن»، غير هذه التي في مسلم إشارة منه إلى شذوذها، انظر «الفتح» (٥٧٨/٧).

وقبله ابن كثير أورد رواية (المرَّتَيْن) في «البداية والنهاية» (٣٠٤/٤) وعقَّب عليها بقوله: «فيه بَطْوَ، والظاهر أَنَّهُ أراد فِرْقَتَيْن»، وكذا ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (٣٠١/١) قال: «هذا ممَّا يَلم أهل الحديث ومَن له خبرة بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته أَنَّهُ غلط، وأَنَّهُ لم يقع الانشقاق إلَّا مرَّة واحدة».

(٢) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم للنبي صلى الله عليه وسلم آية، رقم: ٤٣٣٧)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٢).

(٣) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية، رقم: ٤٣٣٦)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٠).

(٤) رواه البخاري في (ك: مناقب الأنصار، باب، رقم: ٢٨٧٠)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٣).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوِّقْ دَعَاوِي الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

أوردَ بعضُ المُعاصرينَ على حديثِ انشقاقِ القمرِ جملةً منَ المعارِضاتِ؛
تتلخّصُ في ثلاثٍ رئيسةٍ:

المُعَارِضُ الْأَوَّلُ: أَنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ لَوْ وَقَعَ لَجَاءَ متواتراً؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْحَدَثِ الْكَوْنِيِّ، وَلَا تَتَوَقَّرَ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ وَتَدْوِينِهِ، وَلَا يَشْتَهَرُ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ؛ فَخِفَاءُ ذَلِكَ بِدَلٍّ عَلَى انْتِفَاءِ وَقُوعِهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الشُّبُهَةُ إِبْرَاهِيمُ النَّظَّامُ (ت ٢٣١هـ) مِنْ كِبَارِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَعَلَّلَ إنْكَارَهُ لِهَذَا الْانْشِقَاقِ بِأَنَّهُ «لَوْ كَانَ قَدْ انْشَقَّ، لَعَلِمَ بِذَلِكَ أَهْلُ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ؛ لِمَشَاهِدَتِهِمْ لَهُ»^(١)، ثُمَّ بَلَغَتْ الْقِيَحَةُ بِنَفْسِهِ الْأُمَارَةَ أَنْ كَذَّبَ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي رِوَايَتِهِ^(٢).

ثُمَّ تَلَقَّفَهَا عَنْهُ تَلْمِيذُهُ وَرَبِيبُ نَحْلَتِهِ الْجَاحِظُ (ت ٢٥٥هـ)؛ فَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ كَانَ يَنْفِي ذَلِكَ، وَيَقُولُ: «لَمْ يَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهِ»^(٣).

(١) ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيُّ فِي «تَثْبِيَتِ دَلَائِلِ الثُّبُوتِ» (١/٥٥-٥٦) فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَى النَّظَّامِ إنْكَارَهُ أَحَادِيثِ الْانْشِقَاقِ.

(٢) انْظُرِ «الْفَصْل» لِابْنِ حَزَمٍ (١/٥٧-٥٨).

(٣) «الْأَزْمَنَةُ وَالْأَمْكَنَةُ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَرْزُوقِيِّ (ص/٥٤).

وقد سَلَّم لهذه الشُّبهة مِنَ المتأخِّرين (محمَّد رشيد رضا)، ونظَّمها في سبيلك اعتراضاته على الحديث، قائلاً في إنكارها: «ذَكَر علماء الأصول أَنَّ الخَبَرَ اللُّغوي ما يحمل الصِّدْق والكذب لذاته.. وَذَكَرُوا أَنَّ مِمَّا يَقْطَعُ بكذبه: الخَبَرُ الَّذِي لو كان صحيحاً لتوفَّرت الدُّواعي على نقله بالتواتر؛ إمَّا لكونه من أصول الشريعة، وإمَّا لكونه أمراً غريباً؛ كسقوط الخطيب عن المنبر وقت الخطبة.

ومِن المعلوم بالبداهة أَنَّ انشقاق القمرِ أمرٌ غريبٌ؛ بل هو في مُنتهى الغرابة التي لا يُعَدُّ سقوط الخطيب في جانبها غريباً؛ لأنَّ الإغماء كثيرُ الوقوع في كُلِّ زَمَنٍ.. وانشقاق القمرِ غيرُ معهودٍ في زَمَنٍ مِنَ الأزمان، فهو محالٌّ عادةً وبحسب قواعد العلم مادام الكونُ ثابتاً، وإن كان ممكناً في نفسه لا يُعْجِزُ الخالقُ تعالى إنَّ أرادَه، فلو وقع لتوفَّرت الدُّواعي على نقله بالتواتر؛ لشدة غرابته عند جميع الناس في جميع البلاد، ومن جميع الأمم»^(١).

المعارض الثاني: أَنَّ هذه الأحاديث معارضة للقرآن الذي دلَّ على امتناع إرسال الآياتِ الحسية، لأنَّ التَّكْذِيبَ بها مُوجِبٌ لتعجيل العذاب، كما حصل للأُممِ السَّابِقَةِ حين كُذِّبَتْ، فلَمَّا لم يُستَاصَلْ أهلُ مَكَّةَ بالعذاب، عَلِمْنَا أَنَّ آيَةَ انشقاق القمرِ لم تَقْع.

وفي تقرير هذه الشُّبهة يقول (محمَّد الغزالي):

«عندما قَرَأْتُ حديثَ الانشقاقِ، شرعتُ أَفْكَرُ بعَمِّي في موقفِ المشركين، إِنَّهم انصرفوا مُكْذِّبينَ إلى بيوتهم وِرْجالِهِم، بعدما رَأَوْا القَمَرَ فَلَقتينِ عن يمينِ الجبلِ وشماله، قالوا: سَحَرْنَا مُحَمَّدَ، وَمَضُوا آمَنِينَ سَالِمِينَ، لا عِقَابَ ولا عِتَابَ...!

قلتُ: كيف هذا؟.. إِنَّ التَّكْذِيبَ بعد وقوع الخارقِ المَطْلُوبِ يوجبُ هلاكَ المُكْذِبِينَ! فكيف يُتْرَكُ هؤلاء المَكْثُونَ بدون توبيخٍ ولا عقوبةٍ بعد احتقارهم لانشقاق القمر؟!.. يؤكد القرآن الكريم هذا المنطق في سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَنَا

(١) «مجلة المنار» (٣٠/٢٦١).

أَنْ تُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴿٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩]، فإذا كان إرسال الآيات ممتنعاً لتكذيب الأولين بها، فكيف وقّع الانشقاق؟!^(١)

المعارض الثالث: أَنَّ الثَّابِتَ فِي الْقُرْآنِ الْاِكْتِفَاءَ بِالْقُرْآنِ آيَةً مُعْجَزَةً وَاحِدَةً بِرَهَانًا عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا) في معرض استيعاده لحادثة انشقاق القمر:

«قد ثبت بآيات القرآن المحكمة الكثيرة القطعية الدلالة أَنَّ آيَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَحَجَّتَهُ عَلَى صَحَّةِ نُبُوَّةِ خَاتَمِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي تَحْدُثُ بِهَا الْكُفَّارُ، وَلَمْ يَحْتِجْ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهَا، هِيَ كِتَابُ اللَّهِ، الْمَعْجَزُ لِلْبَشَرِ وَلِغَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلْقِ، وَثَبَتَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ أَيْضًا، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ أَمِنْ عَلَيْهِ الْبَشَرُ» وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه الشيخان..

وصرح الله في بعض آياته بأن آيته الكتاب العزيز المشتمل على آيات كثيرة في آية الله الكبرى.. ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ مَائِدَةٌ مِنَ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَةُ عِنْدَ اللَّهِ وَلَئِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥١﴾ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بُشْرًا وَعَذَابًا﴾ [الأنعام: ٥٠، ٥١]^(٢).

هذا مُجْمَلٌ مَا أوردوه من المعارضات المَسْووقَةُ عَلَى أَحَادِيثِ انشقاق القمر؛ حيث جعله بعض النحْدَاثِيِّينَ مِنَ «الْمُتَحَيَّلِ» الْقَابِعِ فِي الْعَقْلِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالَّذِي نُسِجَ لِسُدِّ فَرَاغٍ كَبِيرٍ فِي الْقُرْآنِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَدَّثِ الْبَيِّنَةُ عَنْ أَيِّ مُعْجَزَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، خِلَافًا لِمَا كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ^(٣)

(١) «الطريق من هنا» (ص/٥٨)، والشبهة متلفعة عن رشيد رضا في «مجلة المار» (٣٠/٣٦١).

(٢) «معلقة المنارة» (٣٠/٣٦٢) يتصرف يسير في آخره.

(٣) انظر «الخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرسول» لمنصف الجزار (ص/٣٦٢)، ودفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٤٧).

يقول (بسام الجمل): «لقد عَدَّ المُفسِّرون وعلماء القرآن انشِقاقَ القمرِ حَدَثًا خارقًا للعادة، واعتبروه دليلًا على نُبُوَّة محمد ﷺ، ومعجزةً من معجزاته؛ ولذلك فَسَّروا الآية تفسيرًا مُباشِرًا، وسلَّموا بحقيقة انشِقاق القمرِ يُصِفِين.

وجَلِيَّ أَنْ وظيفة المُتَخَيِّل في هذا الخبر: سَدُّ فراغٍ كبيرٍ في القرآن، فهو لم يَتَحَدَّث البتَّة عن أيِّ معجزةٍ لمحمد ﷺ، خلافاً لما كان لسابقه من الأنبياء من معجزات، خاصَّة منهم موسى وعيسى، فنَقَّب المفسِّرون في نصِّ المُصحف عمَّا يصلحُ شاهداً على حُصول معجزاتٍ في طَوَرِ النُّبُوَّة»^(١).

أَمَّا (حسن حنفي)؛ فقد جعل الغرض من هذا التَّخْيِيل وسيلةً لإقناع جمهرة من النَّاس يعيشون في مُجتمعٍ صحراويٍّ، لم يكن للآلهة أو للسَّحرة فيه أيُّ قُدرةٍ على خرقِ قوانين الطَّبيعة، مع جهلهم بقوانين العلم، فـ «كان من الطَّبيعي أن يكون انشِقاقُ القمرِ، وتوقُّفُ الشَّمسِ، في الخيال الشعبي ولدى رُواة المدح: أحدَ وسائل التَّخْيِيل، وطُرق الإقناع»^(٢)!

(١) «أسباب النُّزول» (ص/٣٩٥-٣٩٦)

(٢) «من العقيدة إلى التُّورَة» لحسن حنفي (١٤٩/٤-١٥٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المَعَاصِرَةِ

عن أحاديثِ انشقاقِ القَمَرِ

والجواب عن تلك المعارضات الثلاث في الفقر الثالثة:
أما دعوى أَنَّ انشقاق القمر لو وَقَعَ لتوافرت الدَّوَاحِي على نَفْلِهِ متواتراً،
ولَمَّا خَفِيَ على أهل الأقطار.

فيقال في تفصيلِ جوابها إمعاناً في تفهيم المُعْتَرِضِ:
أولاً: هذه الحادثة وَقَعَتْ لَيْلاً، وذلك أَنَّهُ شَيْءٌ طَلَبَهُ قَوْمٌ مَخْصُوصُونَ مِنْ
أهل مَكَّة، وَمِنْ شَأْنِ اللَّيْلِ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهِ فِي غَفْلَةٍ، أَوْ نَوْمٍ، أَوْ سَكُونٍ
عن المشي في الطُّرُق، سيما في موسم البرد، مُسْتَكْنِينَ بِالْأَبْنَةِ وَنَحْوِهَا.
أفلا نرى إِلَى خُسُوفِ القَمَرِ؟ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَثِيراً، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ
العلم به، حَتَّى يُخْبِرَهُمْ أَحَدٌ بِهِ فِي السَّحَرِ^(١).

يقول أبو سليمان الخطَّابي: «الأيَاقُظُ البارِزُونَ مِنْهُمْ فِي الْبُوَادِي وَالصُّحَارِ
قَدْ يَتَّقُونَ أَنْ يَكُونُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَشَاغِلَ بِمَا يُلْهِيُهُمْ مِنْ سَمَرٍ وَحَدِيثٍ، وَبِمَا
يَهْمُهُمْ مِنْ شُغْلٍ وَمِهْنَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا لَا يَزَالُونَ مُتَقَنِّي رُؤُوسِهِمْ، رَافِعِينَ
لَهَا إِلَى السَّمَاءِ، مُتَرَصِّدِينَ مَرْكَزَ القَمَرِ مِنَ الْفَلَكِ لَا يَغْفِلُونَ عَنْهُ، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ
بِجَرْمِ القَمَرِ حَدَّثَتْ مِنَ الانْشِقَاقِ، أَبْصَرُوهُ فِي وَقْتِ انْشِقَاقِهِ، قَبْلَ النَّثَائِهِ وَأَنْسَاقِهِ!

(١) انظر «إطهار الحن» للهندي (١٠٣٨/٤)، و«فيض الباري» للكشميري (٤٠٨/٥).

وكثيراً ما يَقَعُ للقمر الكسوف، فلا يشعر به النَّاسُ، حتَّى يخبرهم الآحاد منهم والأفراد مِن جماعتهم، وإنَّما كان ذلك في قدرِ اللَّحظة التي هي مدرك البَصَرِ^(١).

ثانياً: أنَّ هذا إنَّما يَلْزَمُ لو جُوزَ استواءُ أهل الأرض في إدراكِ مَطَالِيعِهِ، ومِن التَّمْلُومِ أنَّ القَمَرَ لا يطلع على أهل الأرض كُلِّهِم في زمانٍ واحدٍ؛ بل يطلع على قومٍ قبل طلوعه على آخَرِينَ^(٢).

هذا إن لم يَحُلْ دون رؤيته في كثيرٍ مِنَ الأمكنة والأوقات سَحَابٌ غَلِيظٌ أو جبالٌ! وأهلُ البلاد الشماليَّة كَشَمَالِ آسِيَا وأورُپَا في موسم نزول التَّلَجِ والظُّبابِ، لا يَرَوْنَ الشَّمْسَ إلَّا أَيْاماً في كثيرٍ مِنَ الأوقات، فضلاً عن أن يروا القَمَرَ مع شيوخ الجهل في تلك الدِّيار وقتلِذٍ، وعدم رسوخ الكتابِ فيهِم^(٣).

ومع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ: أنَّ زَمَنَ الانشقاقِ كان قصيراً لم يَطُلْ، ولم تَتَوَافَرِ الدُّواعي على الاعتناء بالنَّظَرِ إليه وقتها، إذ لم تُكُنْ مُتَوَقَّعةً فانتبه له مَنْ استشهدوا به، ولم يَرَهُ مَنْ كانوا في الأطراف، ولا استحالة في هذا^(٤).

يقول أبو حامد الغزالي: «إنَّ مِثْلَ هذا إنَّما يَعْلَمُهُ مَنْ قَبِلَ له: أنظر إليه، فانشقَّ عَقِيبَ القولِ والتَّحْدِي، وَمَنْ لم يَعْلَمْ ذلك، ووَقَعَ عليه بصرُهُ، ربَّما تَوَهَّمُ أَنَّهُ خَيَالٌ انْقَشَعَ، أو كوكبٌ كان تحت القَمَرِ، فانجلى القَمَرُ عنه، أو قطعةٌ سحابٍ سَتَرَتْ قطعةً مِنَ القمرِ، فلهذا لم يتواتر نقلُهُ»^(٥).

ثالثاً: دعواهم أنَّ أهلَ التَّوَارِيخِ لم ينقلوا ذلك؛ ممَّا يؤكِّد عدم حصول هذه الآية، يُقال فيه: نَفَى العِلْمُ ليس بعِلْمٍ؛ ويكفي في تَثْبِيْتِ مثل هذا أَلَّا يَرِدَ عن

(١) انظر «أعلام الحديث» للخطابي (١٦١٩/٣).

(٢) انظر «المُفَهِّم» للقرطبي (٤٠٤/٧)، و«إظهار الحق» (١٠٤٠/٤).

(٣) انظر «إظهار الحق» (١٠٤٠/٤).

(٤) «فيض الباري» للكشميري (٤٠٨/٥).

(٥) «المستصفى» (ص/١١٥).

أحد من أهل التاريخ ولا المُعَانِين لِلتَّنْجِيمِ نَفْيُ الْوَاقِعَةِ نَفْسِهَا؛ «فَالْحُجَّةُ فِيمَنْ أَثْبِتَ، لَا فِيمَنْ يَوْجَدُ عَنْهُ صَرِيحُ النَّفْيِ؛ حَتَّىٰ إِنْ وَجَدَ عَنْهُ صَرِيحُ النَّفْيِ، يُقَدِّمُ عَلَيْهِ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ صَرِيحُ الْإِثْبَاتِ»^(١).

وعلى خلاف ما سارعوا إليه من النَّفْيِ المطلق عن أربابِ التَّوَارِيخِ تدوين هذه الواقعة، فقد ذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أنَّها قد أُرِّخَ لها في بعض بلاد الهند، وأنَّه بُني بناءٌ تلك اللَّيْلَةِ، وَأُرِّخَ بِلَيْلَةِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ!^(٢)

يعرِّز هذا الثَّقَلُ ما ذكره الكشميريُّ (ت ١٣٥٣هـ) عن كتاب «تاريخ قُرَشْتَه» للاستريادي^(٣): أَنَّ أَحَدَ مُلُوكِ الْهِنْدِ رَأَى الْانْشِقَاقَ، يُسَمَّى: (رَاجَهُ وَجِبَالُ)، وَأَنَّ عَلَى اسْمِهِ سُمِّيَتْ بِلَدَةُ (بِهَوِيَالِ)^(٤)!

وينقل رحمة الله الهندي (ت ١٣٠٨هـ) عن نفسِ كتاب الاستريادي: أَنَّ أَهْلَ مِيلِيَارٍ مِنْ إِقْلِيمِ الْهِنْدِ رَأَوْهُ أَيْضًا، وَأَسَلَمَ وَالِي تِلْكَ الدِّيَارِ، الَّتِي كَانَتْ مِنْ مَجُوسِ الْهِنْدِ، بَعْدَ مَا تَحَقَّقَ لَهُ هَذَا الْأَمْرُ^(٥).

يشهد لهذا الثَّقَلُ: مَا وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَكَادِمِيِّينَ فِي مَكْتَبَةِ الْمَرْكَزِ الْهِنْدِيِّ بِالْمَتَحَفِ الْبَرِيطَانِيِّ بِمَدِينَةِ لَنْدُنْ: حَيْثُ رَأَوْا فِي إِحْدَى الْمَخْطُوطَاتِ الْهِنْدِيَّةِ الْقَدِيمَةِ الْمَحْفُوظَةِ فِيهَا: أَنَّ أَحَدَ مُلُوكِ مِيلِيَارْ - وَهِيَ إِحْدَى مَقَاطِعَاتِ جَنُوبِ غَرْبِيِّ الْهِنْدِ - وَكَانَ اسْمُهُ «شَاكْرُوتِي فَاژَمَاد»: عَابَرَ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ عَلَى نَفْسِ عَهْدِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَنَّهُ أَخَذَ يَحْدُثُ النَّاسَ بِذَلِكَ!^(٦)

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٨٥/٧-١٨٦).

(٢) انظر «البداية والنهاية» (٢٩٩/٤).

(٣) لمؤلفه: محمد قاسم هندوشاه الاستريادي، نزيل الهند، الملقب بـ (فِرْهَتَه)، المتوفى في حدود سنة ١٠١٨هـ، اشتهر بهذا التاريخ، كتب فيه بالفارسية تاريخ الهند من الفتح الإسلامي، إلى العام الذي توفي فيه، واعتمد على عدة مصادر هي الآن مفقودة، ولم يُترجم بعد حسب علمي، انظر «كشف الطنون» (٢٦٨/٦).

(٤) «فيض الباري» (٤٠٨/٥).

(٥) «إطهار الحق» للهندي (١٠٣٩/٤).

(٦) نقلًا عن «السماء في القرآن الكريم» لـ د. رغلول النجار (ص/٥٤٢-٥٤٣).

وقد تحققت بنفسِي من وجود هذه المخطوطة الهنديَّة القَدِيمة بِمُرَاسِلَةِ نفْسِ القَائِمِينَ علَى هذه المكتبة العريقَة بلندن، فردُّوا عليَّ بالإيجاب، وأنها عندهم بعنوان: «قِصَّةُ شَاكْرُوتِي فَازْمَاد»، وأَقَادُونِي بِوُجُودِ نَصِّ فِيهَا يُفِيدُ رُؤْيَا هَذَا الْمَلِكِ لَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ زَمَنَ النَّبِيِّ مُحَمَّدًا! وَأَنَّ رُؤْيَاهُ هَذِهِ كَانَتْ سَبَبًا فِيَمَا بَعْدُ لِتَوَطُّينِ (الْمُحَمَّدِيِّينَ). يعنون: المسلمين. في مِلْيَارًا^(١)

بل قَرِيبًا مَنَّا؛ نَشَرْتُ أَحَدَ الْمَوَاقِعِ الْعِلْمِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ الْمُتَخَصِّصَةِ فِي حَضَارَةِ (الْمَايَا) فِي أَمْرِيكَ الْجَنُوبِيَّةِ، مَقَالًا عَجِيبًا يُوَكِّدُ وَقُوعَ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ الْمِيلَادِيِّ. أَي فِي نَفْسِ وَقْتِ وَجُودِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَكَّةَ! وَأَنَّ أَغْلَبَ الْأُمَمِ فِي تِلْكَ الْقَارَةِ رَأَتْهُ، بَلْ قَامَتْ بِتَغْيِيرِ تَقْوِيمِهَا الْفَلَكَيِّ لِیُوَافِقَهُ^(٢)

وَلَمْ يَكُنْ قَدْ خَطَرَ بِيَالٍ مَن نَشَرُوا هَذَا الْمَقَالَ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ يُثْبِتُونَ آيَةً مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ! فَلَمَّا بَلَغَهُمْ مَا أَحْدَثَهُ مِنْ ضُجَّةٍ اعْتَلَى فِيهَا الْمُسْلِمُونَ، سَارَعُوا إِلَى تَغْيِيرِ عُنْوَانِ الْمَقَالَ أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ مَرَّةً تَعْمِيَةً عَلَيْهِ^(٣) وَاللَّهِ مُتَمِّمُ نَوْرِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ.

رَابِعًا: أَنَّ خَبَرَ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ مِمَّا تَوَاتَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ ثَبِتَ فِي مَعْلَمَاتِ السُّنَّةِ وَدَوَائِينِهَا، وَفِي كُتُبِ أَهْلِ السِّيَرِ، وَفِي أَسْفَارِ مَنْ صَنَّفَ فِي دَلَائِلِ نُبُوَّتِهِ ﷺ، وَتَنَاقَلَهُ الْأَثَمَةُ الثَّقَاتُ؛ فَالْقُدْحُ فِي رَوَايَتِهِمْ مَعَ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ عَنْهُمْ مِنْ شِدَّةِ تَمَحْيِصِ الرُّوَايَاتِ، وَمَعْرِفَةِ أَصُولِ نَقْلِهَا، وَابْتِلَافِ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّثَبُّتِ، مَعَ مَا فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ مِنَ الْإِعْجَازِ الَّذِي تَحْدِثُ بِهِ

(١) رَقْمُ رُؤْيَا الْمَخْطُوطَةِ فِي الْمَكْتَبَةِ (٢٨٠٧-١٠)، وَمَوْضِعُ الْكَلَامِ عَنْ حَادِثَةِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ مَوْجُودٌ مِنْهَا فِي (ص/٨١) وَ(ص/١٤٠).

(٢) الْمَقَالَ بِعُنْوَانِ:

The split moon of the madrid codex and persian manuscripts

أَوْ: الْقَمَرُ الْمُنْتَقِطُ فِي وَثَائِقَاتِ مَدْرِيدِ وَالْمَخْطُوطَاتِ الْفَارْسِيَّةِ.

(٣) مُسْتَفَادٌ مِنْ مَقَالِ بَرْمَقِ (الْبَاحِثُونَ الْمُسْلِمُونَ) بِعُرْوَانَ: هَلْ لَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ مِنْ شَوَاهِدِ عِلْمِيَّةٍ وَتَارِيخِيَّةٍ؟ وَفِيهِ أَدْرَجُوا رَوَابِطَ الْمَقَالَ الْأَصْلِي لِذَلِكَ الْمَوْضِعِ التَّارِيخِيِّ.

النَّبِيِّ ﷺ مَنْ عَايَنَ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ، لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ ذَبْرًا أُذِنَ بِهِ فَقَدْ كَابَرَ الْمَقْطُوعَ بِهِ فِي شَرِيعَتِنَا^(١).

وقد حكى جَلَّةُ مِنْ الْأَثَمَةِ إجماعَ الأوائلِ على وقوع هذه الحادثة، وحكم بعضهم بالتواتر لها، مُستفادًا مِنْ «روايةِ خَلْقِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَنْهُمْ خَلْقُ»^(٢)، إِلَى أَنَّ دُونَتِ الْوَاقِعَةَ فِي دَوَابِّ الْإِسْلَامِ، حَتَّى نَظَمَهَا ابْنُ جَعْفَرِ الْكُتَّانِي فِي سِلْكِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي بَلَغَتْ مَبْلَغَ «التَّوَاتُرِ» وَالْإِسْتِفَاضَةِ^(٣).

فَمِنْ أَوْلَئِكَ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ صَرَّحُوا بِذَلِكَ:

ابن عبد البر؛ حيث قال: «قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة، وروى ذلك أمثالهم من التابعين، ثم نقله عنهم الجُمُ الغفير، إلى أن انتهى إلينا، ويؤكد ذلك بالآية الكريمة، فلم يبقَ لاستبعاد مَنْ استبعده عذرٌ»^(٤).

وقال القاضي عياض: «أجمع المفسرون وأهل السنة على وقوعه»^(٥)، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ رَوَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةُ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسُ بْنُ^(٦).

وكذا قال ابن كثير: «قد أجمع المسلمون على وقوع ذلك في زمنه عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَجَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدَةٍ، تَفِيدُ الْقَطْعَ عِنْدَ مَنْ أَحَاطَ بِهَا، وَنَظَرَ فِيهَا»^(٧).

وقال أبو العباس القرطبي: «قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة». وَفَاضَتْ أَنْوَارُهُ عَلَيْنَا، وَانْضَافَتْ إِلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٥٣).

(٢) «البحر المحيط للزركشي» (٦/١٢٥).

(٣) انظر «نظم المتناثر» (ص/٢١٢)، وانظر «لوامع الأنوار البهية للسعاري» (٢/٢٩٨).

(٤) «نقلًا عن مفتاح الباري» لابن حجر (٧/١٨٦).

(٥) «الشفاء» (١/٢٨١).

(٦) انظر «موافقة الخير الخيرة» لابن حجر (١/٢٠١).

(٧) «البداية والنهاية» (٤/٢٩٣).

المتواتر عند كلِّ إنسان؛ فقد حصل بهذه المعجزة العلم اليقين الذي لا يشك فيه أحد من العاقلين»^(١).

وما حوته تلك الأحاديث المتظافرة من إثبات حادثة الانشقاق، قد ثبت بنص القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى الْكَافَّةَ وَأنشَقَّ الْقَمَرُ ۚ وَلَنْ يُرَوِّا ءَايَةَ يَرْحُو وَيَقُولُوا سَحَابٌ مُمْتَزَجٌ﴾ [القصص: ١-٢]، والقرآن منقول بنقل الكافة عن الكافة، لا يمتري في هذا اثنان.

وفي تقرير هذين التواترين: التواتر القرآني، والتواتر الحديثي، يقول ابن تيمية:

«معلوم أنَّ هذه المعجزات لا ريبَ فيها، وانشقاق القمر قد أخبر الله به في القرآن، وتواترت به الأحاديث، كما في «الصحاحين» وغيرهما، عن ابن مسعود، وأنس، وابن عباس، وغيرهم، وأيضاً فكان النبي ﷺ يقرأ بهذه السورة في الأعياد، والمجامع العامة، فيسمعها المؤمن، والمنافق، ومن في قلبه مرض، وبين المعلوم أنَّ ذلك لو لم يكن وقع لم يكن ذلك:

أما أولاً: فلأنَّ من مقصوده أنَّ النَّاسَ يصدِّقونه ويقرُّون بما جاء به، لا يُخبرهم. دائماً بشيء يعلمون كذبه فيه، فإنَّ هذا يُنفرهم، ويوجب تكذيبهم لا تصديقهم.

وأما ثانياً: فلأنَّ المؤمنين كانوا يسألونه عن أدنى شبهة تقع في القرآن. فكيف يقرأ عليهم دائماً ما فيه الخبر بانشقاق القمر، ولا يردُّ على ذلك مؤمن، ولا كافر، ولا منافق؟»^(٢).

فلأنَّ رُحَمَاءَهُمْ: أنَّ أسلوب الماضي في قوله تعالى: ﴿وَأنشَقَّ الْقَمَرُ﴾ ليس على حقيقته، وإنما غرضه التأكيد على تحقُّق الفعل في المستقبل^(٣) عند قيام

(١) «المفهم» (٤٠٣/٧).

(٢) «الصفدية» (١٣٩/١-١٤١).

(٣) انظر «دين السلطان» لنيازي عر الدين (ص/٤٨٤).

السَّاعَةِ، نظير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَمُرْ اللَّهَ فَلَا تَسْعَوْا﴾ [التَّوْبَةُ: ٢١]، فأمر الله الذي هو قيام السَّاعَةِ لم يأتِ بعد، ولكن المراد المبالغة في تحقُّق وقوعه، فنزَّل منزلة الواقع.

فجواب ذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ هذا المعنى الَّذِي نَزَعَ إليه المُعْتَرِض هو خلاف الظَّاهر من استعمال صيغة الماضي، الدَّالة في الأصل على الفراغ من وقوع الفعل، وظواهر الكتاب لا يجوز الخروج عنها إلَّا بقريئة، ومَن تقمَّ الخروج بغير قريئة توجب ذلك، فقد رام إفساد الخطاب على النَّاس، وتلبَّس المراد من الكلام عليهم.

الثَّاني: ما أورده المعتضون دعماً لشبهتهم من التَّمثيل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَمُرْ اللَّهَ فَلَا تَسْعَوْا﴾ على استعمال الماضي في القرآن للمبالغة في تحقيق الأمر في المستقبل: هو في حقيقته عاضدٌ لما قرَّره من وجوب وجود القريئة الصَّارفة عن الأصل!

وذلك أنَّ هذه الآية الكريمة قد دلَّت على تحقُّق إثبات السَّاعَةِ في المستقبل القريب، لا أنَّ الأمر أتى ووقع، بقريئة قوله في آخرها: ﴿أَلَمْ أَمُرْ اللَّهَ فَلَا تَسْعَوْا﴾، واستعجال الشيء لا يكون إلَّا عند عدم مجيئه أو تحقُّقه.

الثَّالث: ممَّا يؤيِّد أنَّ صيغة الماضي في آية الانشقاق على ظاهرها قوله تعالى بعدها: ﴿وَلَنْ يَرَوْا ءَايَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَعْتِرٌ﴾ [التَّكْوِيْن: ٢٧]، «فإنَّ ذلك ظاهرٌ في أنَّ المراد بقوله: ﴿وَأَشَقُّ الْقَوْمِ﴾: وقوع انشقاقه، لأنَّ الكُفَّار لا يقولون ذلك يوم القيامة وإذا تبيَّن أنَّ قولهم ذلك إنمَّا هو في الدُّنيا، تبيَّن وقوع الانشقاق، وأنَّه المراد بالآية التي زعموا أنَّها سحر»^(١) «مستمٌّ من سحره، وحيلةٌ من حيلِهِ، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامِهِ»^(٢).

(١) فتح الباري لابن حجر (١٨٦/٧).

(٢) «تاويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٧٥).

وَأَمَّا دَعْوَى (رَشِيدِ رِضَا) فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُعَارِضَةٌ لِلْقُرْآنِ الَّذِي دَلَّ بِالْقَطْعِ عَلَى امْتِنَاعِ إِرْسَالِ الْآيَاتِ الْحَسِيَّةِ، لِأَجْلِ أَنَّ التَّكْذِيبَ بِهَا مُوجِبٌ لَتَعْجِيلِ الْعَذَابِ . . إلخ؛ فْجَوَابُهُ:

أَنَّ الْمَعْتَرِضَ بِمِثْلِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مُلَزَمٌ بِخِيَارَيْنِ لَا ثَالِثَ لِهَمَا:

أَوَّلَاهُمَا: أَنَّ عُلَمَاءَ الْإِسْلَامِ اجْتَمَعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ حِينَ اتَّفَقُوا عَلَى إِثْبَاتِ انْشِقَاقِ الْقُرْآنِ آيَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانُوا فِي ذَهُولٍ عَمَّا اهْتَدَى إِلَيْهِ هُوَ مِنْ اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ لَهُ!

ثَانِيَهُمَا: أَنَّ تَكُونَ تِلْكَ الْآيَاتِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الْمَعْتَرِضُ غَيْرَ قَطْعِيَّةٍ الدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ تِلْكَ الْحَادِثَةِ، وَأَنَّ مَعْنَاهَا لَا يَتَعَارَضُ مَعَهَا حَقِيقَةٌ، لَا نَفْكَالِكَ الْجِهَةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْخِيَارَ الثَّانِي هُوَ الْوَاجِبُ التَّسْلِيمِ لَهُ، فَإِنَّ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ فِي مَا سَاقَهُ الْمَعْتَرِضُ مِنَ الْآيَاتِ: إِنَّمَا طَلَبُوا مِنْ نَبِيِّنَا ﷺ آيَاتٍ حَسِيَّةٍ بَعِيْنَهَا تَدُلُّ عَنْدهُمْ عَلَى صِدْقِهِ، طَلَبُوا ذَلِكَ تَعَجُّبًا لَهُ وَمَعَانِدَةً، فَلَمْ يُسْتَجَبْ لَهُمْ، حَتَّى لَا يُعْجَلَ لَهُمُ الْعَذَابُ، كَمَا عُجِّلَ لِمَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ الْأَسْمِ السَّابِقَةِ مِمَّنْ كَابَرُوا مَا غَابَوْهُ مِنَ الْآيَاتِ، فَهَذِهِ هِيَ سُنَّةُ اللَّهِ فِيمَنْ اقْتَرَحَ آيَاتٍ ثُمَّ كَفَرَ بِهَا مُسْتَهْتَرًا بَعْنَادٍ، وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآهِنَا ثُمُودَ أَثَاقَةَ مِمْصِرَ فَنَلَّكُمُوهُمْ بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَهْوِيَاتٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٩].

فَفِي اسْلُوبِ الْآيَةِ حَذْفُ، وَالتَّفْذِيرُ: فَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ الَّتِي اقْتَرَحُوهَا إِلَّا أَنْ يُكَذِّبُوا بِهَا كَمَا كَذَّبَ الْأَوَّلُونَ^(١)، وَالْمَعْنَى: لَوْ أَرْسَلْنَاهَا فَكَذَّبْتُمْ، لِأَهْلَكْتُمْ كَمَا أَهْلَكَ أَوْلَئِكَ^(٢)، وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ (أَل) فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ لِلْعَهْدِ لَا لِلْجَنَسِ^(٣).

(١) «الجامع في أحكام القرآن» للقرطبي (١٠/٢٨١).

(٢) «أطرو» كشف المشكل» لابن الجوزي (١/٢٩٢).

(٣) انظر «التحرير والتوير» (١٥/١٤٣).

ومِمَّا يُوْطَدُ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ السَّيْرِ النَّبَوِيَّةِ:

ما ثبت على لسان ابن عباس رضي الله عنه: من سأل أهل مكة النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهباً، وأن يُنحِّي الجبال عنهم فيزرعوا، فقال الله له: «إن شئت أن تستاني بهم، وإن شئت أن تؤتيهم الذي سألوا، فإن كفروا أهلكوا كما أهلكت من قبلهم»، فقال: «لا، بل أستاني بهم»^(١).

لكنَّ حادثة انشقاق القمر تختلف عن هذا، فإنَّ النَّفَر من أهل مكة حين سألوا النبي ﷺ آيةً قد أطلقوا الطَّلَبَ في ذلك، فلم يقترحوا آيةً من عندهم بعينها يعلِّقون بها إيمانهم! ففَضَّى الله أن يُريهم آية انشقاق القمر^(٢).

فهذا الفرق بين الحالتين؛ (ورشيد رضا) نفسه أقرب بأنَّ آية الانشقاق إن صحَّ وقوعها بدون اقتراح سيزول هذا الإشكال من أصله^(٣)؛ فهذا هو قد زال!

وأما دعوهم في المعارضة الثالثة: أَنَّ الآية الوحيدة التي أُوتِيَهَا النبي ﷺ هي القرآن: فقد سَبَقَ الجواب عنها في مَبْحَثٍ مُعْجَزَاتِ النبي ﷺ الحسية في «الصَّحَّاحِينَ»، والحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصَّالِحَات.

(١) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ٢١٦٦)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٢) وما ساقه (منتصف الجُزْأَر) في كتابه «المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرُّسُول» (ص/٣٦٩) في سياقٍ تدليله على تناقض أحاديث انشقاق القمر، وهو ما أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص/٢٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال:

اجتمعت المشركون إلى رسول الله ﷺ.. فقالوا: إن كنت صادقاً، فشقَّ القمر لنا فرقتين، نصفاً على أبي قُبَيْسٍ، ونصفاً على قُعَيْقَعَانَ، فقال لهم رسول الله ﷺ: إن فعلت تؤمنوا؟ قالوا: نعم.. فأمسَّ القمر قد مُثِّلَ نصفاً على أبي قُبَيْسٍ ونصفاً على قُعَيْقَعَانَ...^٤.

فهو حديث ساقط لا يصلح أن يُروى، فضلاً عن أن يُستشهد به، ففي إسناده أبي نعيم ثلاث فواقر: بكر بن سهل الدُّمَياطِي، عن عبد الغني بن سعيد الثَّقَفِي، وكلاهما ضعيفان، انظر «تاريخ ابن يونس» (١/٣٢١)، و«لسان الميزان» (٢/٣٤٤)، وعبد الغني هذا يرويه عن شيخه: موسى بن عبد الرحمن، وهو المعروف بأبي محمد المفسِّر، قال ابن حبان: دُجِّل، وقال ابن عدي: منكر الحديث، انظر «لسان الميزان» (٨/٢١٠).

فالحديث مكر الإِسْنَادِ والْمَتْنِ مِمَّا، ولو كان صحيح الإِسْنَاد لما قوي على دفع باقي الصَّحَّاح التي ثبت عدم اقتراح المشركين لشقَّ القمر، وإطلافتهم في الطلب.

(٣) «محلة المنار» (٣١/٦٣).

التبعمث الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث الإسراء والمعراج

المَطْلَب الأول

سَوِّقُ أَحَادِيثِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم حدثهم عن ليلة أسري به: «بينما أنا في الحَظِيم»^(١) -وربما قال: في الحجر^(٢)- مضطجماً، إذ أتاني آتٌ فَقَدْ -قال^(٣): وسمعتَه يقول: فسُقُّ ما بين هذه إلى هذه -فقلتُ للجارود^(٤) وهو إلى جنبي: ما يعني به؟ قال: من تُغْرَوْ^(٥) نَحْرُو إلى شِغْرَيْهِ^(٦)، وسمعتَه يقول: من قَصَّهِ^(٧) إلى شِغْرَيْهِ -فاستخرج قلبي، ثم أتيت بطسِيتٍ من ذهبٍ مملوءةٍ إيماناً، فغسل قلبي، ثم حُشِي، ثم أعيد، ثم أتيت بدابةٍ دون البغل وفوق الحمار أبيض -فقال له الجارود: هو البراق يا أبا حمزة؟ قال أنس: نعم - يَضَعُ حَظْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُولَتْ عَلَيْهِ.

(١) الحَظِيم: الحجر، انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢٠٤/٧).

(٢) قال ابن حجر: أَلَشُّكُ من قنادة، «الفتح» (٢٥٥/٧).

(٣) القائل قنادة، والمقول عنه أنس رضي الله عنه، انظر «الفتح» (٢٥٦/٧).

(٤) الجارود قال عنه ابن حجر: لم أر من نسب من الرواة ولعله ابن أبي سبرة البصري صاحب أنس، فقد أخرج له أبو داود من روايته عن أنس حديثاً غير هذا المصدر السابق.

(٥) من تُغْرَوْ: الموضع المنخفض الذي بين الترقوتين، المصدر السابق.

(٦) شِغْرَتُهُ: أي شعر العانة، المصدر السابق.

(٧) من قَصَّهِ: أي رأس صدره، المصدر السابق.

فانطلقَ بي جبريلُ حتَّى أتى السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ، فقيل: مَنْ هَذَا؟ قال جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ^(١)؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِّحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، فَإِذَا فِيهَا آدَمُ، فقال: هَذَا لِبُوكِ آدَمُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ، حتَّى أتى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قيل مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِّحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، إِذَا بِيَحْيَى وَعِيسَى، وَهُمَا ابْنَا الْخَالَةِ، قَالَ: هَذَا بِحْيَى وَعِيسَى، فَسَلِّمْ عَلَيْهِمَا، فَسَلَّمْتُ، فَرَدَّا، ثُمَّ قالَا: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بي إِلَى السَّمَاءِ الثَّلَاثَةِ فَاسْتَفْتَحَ، قيل: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِّحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، إِذَا يَوْسُفُ، قَالَ: هَذَا يَوْسُفُ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بي، حتَّى أتى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قيل: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: أَوَ قَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفُتِّحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِلَى إِدْرِيسَ، قال: هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ صَعِدَ بي، حتَّى أتى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قيل: مَنْ هَذَا؟ قال: جبريلُ، قيل: وَمَنْ مَعَكَ؟ قال: مُحَمَّدٌ، قيل: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قال: نعم، قيل: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِعَمَ الْمَجِيءُ نَجَاءَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ، فَإِذَا هَارُونُ، قال: هَذَا هَارُونُ فَسَلِّمْ عَلَيَّ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قال: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

(١) أي للعروج، وليس المراد أصل الميث؛ لأنَّ ذلك كان مُشْتَهَرًا فِي الْمَلَكُوتِ الْأَعْلَى، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (٢٦٢/٧).

ثُمَّ صَعِدَ بِي، حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جبريلُ، قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِيَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا تَخَلَّصْتُ، فَإِذَا مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَكِّي، قِيلَ لَهُ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لِأَنَّ غُلَامًا بَعَثَ بَعْدِي بِدُخُلِ الْجَنَّةِ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرَ مِنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي.

ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ فَاسْتَفْتَحَ جبريلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جبريلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ، فَنِيَمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَلَمَّا تَخَلَّصْتُ فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، قَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَبِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، ثُمَّ رُفِعْتُ لِي سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى. فَإِذَا نَيْفُهَا ^(١) مِثْلُ قِلَالٍ هَبَّجَرٍ ^(٢)، وَإِذَا وَرَقُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفِيلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى، وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ نَهْرَانِ بَاطَنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ مَا هَذَانِ يَا جبريلُ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطَنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: فَالْثَّلِثُ وَالْفَرَاثُ، ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، بِدُخُلِهِ كُلِّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، ثُمَّ أُقْبِثُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ؛ فَاخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ: هِيَ الْفُطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأَمْنُكَ.

ثُمَّ فُرِضَتْ عَلَيَّ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَدْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: بِمِ أَمَرْتُ؟ قَالَ: أَمَرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: أَمْنُكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي -وَاللَّهِ- قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَغَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمَعَالِجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمْرِكَ، فَرَجَعْتُ، فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي

(١) الثَّقِي: ثَمَرُ الشَّجَرِ، وَاحِدَتُهُ: نَيْفَةٌ وَنَيْفَةٌ، انظر «النهاية» لابن الأثير (١٠/٥).

(٢) قِلَالٌ هَبَّجَرٌ: الْقِلَالُ جَمْعُ قُلَّةٍ، وَهِيَ الْحَجَرَةُ الْعَظِيمَةُ، وَهَبَّجَرٌ: قَرْيَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَلَيْسَتْ مَحَرَّ الْبَحْرَيْنِ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ (١٠٤/٤).

عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلُهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلُهُ، فَرَجَعْتُ فَأَمَرْتُ بِعَشْرِ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ مِثْلُهُ، فَرَجَعْتُ فَأَمَرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: بِمِ أَمَرْتُ؟ قُلْتُ: أَمَرْتُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ، قَالَ: إِنَّ أُنْتُكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ، وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمَعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُنْتُكَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ، وَلَكِنْ أَرْضِي وَأَسْأَلُكَ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ: أُنْصَبْتُ فَرِيضَتِي، وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وعن أنس قال: كَانَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ جَاءَ سَفْتُ بَيْنِي وَإِنَّا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ، فَفَرَّجَ صَدْرِي، ثُمَّ خَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بَطَلٌ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَعَهَا فِي صَدْرِي، ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَمَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، فَلَمَّا جَاءَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ: إِفْتَحْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، قَالَ: مَعَكَ أَحَدٌ، قَالَ: مَعِيَ مُحَمَّدٌ، قَالَ: أُرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَفْتَحَ، فَلَمَّا عَلَوْنَا إِلَى السَّمَاءِ إِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ^(٢)، وَعَنْ يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، فَلِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحَكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرَحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، وَالْإِنِّ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ نَسَمُ بَنِي^(٣)، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَلِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى. . . الْحَدِيثُ.

(١) أخرجه البخاري في (ك: مناقب الأنصار، باب: المعراج، رقم: ٣٨٨٧)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ، رقم: ١٦٤).

(٢) أسود: جمع سواد، كسنام وأسنة، وفسر الأسود في الحديث بأنها نَسَمُ بَنِيهِ، وتجمع الأسود على أسود، والرواد: الشخص، وقيل السواد: الجماعات، انظر (شرح صحيح مسلم للنووي ٢/٢١٨).

(٣) نَسَمُ بَنِيهِ: الواحدة نسمة، وهي نفس الإنسان، والمراد: أرواح بنى آدم، المصدر الثاني.

قال: وأخبرني ابن حزم^(١)، أنَّ ابن عباس رضي الله عنه وأبا حَبَّة الأنصاري رضي الله عنه، كانا يقولان: قال النَّبِيُّ ﷺ: «ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ»^(٢).

وعن ابن حزم وأنس بن مالك رضي الله عنه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «... ثُمَّ انْطَلَقَ، حَتَّى أَتَى بِي السَّدْرَةُ الْمُتَنَهَّى، فَفَتَّيْهَا أَلْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ! ثُمَّ أَذْخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا جَنَابُذُ اللَّوْلُو»^(٣)، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤).

وعن ثابت البناني، عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أَنَيْتُ بِالْبَرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَيْضٌ طَوِيلٌ، فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبِغْلِ، يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُتَنَهًى طَرَفِهِ، قَالَ: فَرَكِبْتُهُ، حَتَّى أَنَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ: قَرَّبْتُهُ بِالْحَلَقَةِ، الَّتِي يَرْتَبُطُ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ، فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ ﷺ بِإِنَاءٍ مِنْ حُمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ ﷺ: اخْتَرْتُ الْفِطْرَةَ»^(٥)، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٦).

(١) قال ابن رجب: «الظاهر أنَّه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم»، «فتح الباري» له (٣١٨/٢).

(٢) صريف الأقلام: صوت ما تكتبه الملائكة بأقلامها من أقضية الله تعالى وروحه، أو ما ينسخونه من اللوح المحفوظ، أو ما شاء الله من ذلك، انظر «فتح الباري» لابن رجب (٣١٨/٢).

(٣) جنابذ اللؤلؤ: جمع جُنَيْذَة، وهي اللُّبَّة، انظر «النهاية» (٣٤٣/١).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: أخبار الأنبياء، باب: ذكر إدريس ... رقم: ٣٣٤٢)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات، رقم: ١٦٣).

(٥) هه أوتال، أوجهها: الإسلام، أو الاستقامة، أو الحنيفية، وهذا هو اختيار القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٥٠١/١)، واقتصر عليه الثوري في «شرحه لمسلم» (٢١٢/٢).

(٦) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، رقم: ١٦٢).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِأَحَادِيثِ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ

قد أوردت على حديث الإسراء عِدَّةُ اعتراضات؛ تختلف باختلاف مَشَارِبِ
المُورِدِينَ، ومُحَصَّل هذه الشُّبُهَاتِ يؤول إلى ثلاثٍ:

المعارضة الأولى: أَنَّهُ مِنَ الْمَقْرَرِّ فَلِكَيْفًا: أَنَّ الْهَوَاءَ يُفَقَّدُ بَعْدَ أَمْيَالٍ فَوْقَ
الْأَرْضِ؛ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَأَثَّرُ الْعَيْشُ لِأَحَدٍ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْهَوَاءِ، وَهَذَا الِاعْتِرَاضُ
نَقْلَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْقَصِيبِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُعَاَصِرِينَ، قَالُوا: «... فَلَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عُجِرَ بِهِ إِلَى مَا فَوْقَ الْهَوَاءِ، لَمَا أَمَكَّنَ أَنْ يَبْقَى حَيًّا»^(١).

المعارضة الثانية: أَنَّ إِثْبَاتَ الْحَدِيثِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِضَافَةُ الْجَهْلِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ ذَلِكَ
أَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ بَعْدَ أَنْ قَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ خَمْسِينَ صَلَاةً، لَمْ يَفْقَهُ
اسْتِحَالَةَ أَدَائِهَا عَلَى الْبَشَرِ إِلَّا مُوسَى ﷺ، وَكَأَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ بِقُدْرَةِ عِبَادِهِ، وَمَدَى
تَحْمِلِهِمْ!

وفي تقرير هذه الشُّبُهَةِ، يَقُولُ (مَحْمُودُ أَبُو رِيَّةَ):

«فِي حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ أَنَّهُ: لَمَّا قَرَضَ اللَّهُ خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى الْعِبَادِ فِي النَّهَارِ
وَفِي اللَّيْلِ، لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ جَمِيعًا غَيْرَ مُوسَى أَنْ يَفْقَهُ اسْتِحَالَةَ أَدَائِهَا

(١) «مَشْكَلاتُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ» لِلْقَصِيبِيِّ (ص/١٢٢).

على البشر!.. وكان الله ﷻ لَمَّا فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، كان لا يعلم مَبْلَغ قُوَّة احتمال عبادته على أدائها -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا- وكذلك لا يعلم مُحَمَّد الَّذِي اصطفاه للرسالة العامة إلى النَّاس كافة. لا يعلم إن كان مَنْ أُرْسِلَ إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة أو لا يستطيعون، حتَّى بَصَرَهُ موسى! وهكذا ترى الإسرائيليات تنفذ إلى ديننا، وتسري في معتقداتنا، فتعمل عملها، ولا تجد أحدًا إِلَّا قَلِيلًا يَزَيِّفُهَا أو يَرُدُّهَا^(١).

المعارضة الثالثة: أنَّ في خبر عُرُوجِهِ ﷺ ما هو مخالفٌ لمقتضى الضرورة العقلية؛ إذ كيف يصلِّي بالأنبياء في بيت المقدس، ويكونون في الوقت نفسه في السماء، ويكون أيضًا موسى ﷺ يصلِّي في قبره، كما ورد بذلك الحديث في «صحيح مسلم»؟^(٢).

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٥)، وقد تكرر إيراد هذه الشبهة على حديث المعراج كثيرًا في كتب الطاعنين المعاصرين، منها: «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٤٢٧-٤٣٠)، و«دين السلطان» (ص/٣٧٤)، و«جناية البخاري» لأوزون (ص/١٤٣)، «البخاري وصحيحه» للهريساوي الإمامي (ص/٤٠).

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية» للفصيمي (ص/١٢١-١٢١)، والحديث الذي في مسلم أخرجه في (ك: الفضائل، باب: فضائل موسى ﷺ، رقم: ٢٣٧٥) أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مررت على موسى ليلة أسري بي عند الكتيب الأحمر، وهو قائم يصلِّي في قبره».

المطلب الثالث

دفع دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة

عن أحاديث الإسراء والمعراج

مُحْصَل ما مرَّ من الشُّبُهَاتِ آيِلٌ إِلَى إِحَالَةٍ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِضِينَ لِمَا تَضَمَّنَهُ الحديث، وَمَنَاطُ إِحَالَتِهِمْ: خُرُوجُ حَادِثَةِ «الإسراء والمعراج» عَنْ مَقْتَضَى الْعَادَةِ، وَعَدَمُ مَبَاشَرَةِ الْحَسِّنِ لَهَا، فَالْتِمَسَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ، فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَوْجِبُ إِحَالََةَ الْعَقْلِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَلَا يُمْكِنُ عَلَى مَقْتَضَى ذَلِكَ التَّسْلِيمُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي أَكْرَمَ اللَّهُ ﷺ نَبِيَّهَ ﷺ بِهَا.

فَزَلَّتْ بِهِمْ أَفْدَانُهُمْ إِلَى رَدِّ الْحَدِيثِ، وَتَطَلَّبُ الْعِلَلِ الْوَاحِيَةِ الَّتِي لَا تَقْوَى عَلَى إِطْالِ حَقِيقَةِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ الْعَظِيمَةُ.

وَمَنْ أَلْطَفَ النَّظَرَ فِيمَا انْطَوَتْ عَلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الطُّعُونِ، تَحَصَّلَ لَدَيْهِ أَنَّهَا لَا تَصْدُرُ إِلَّا مِنْ مَنْ يَشْكُ فِي قُدْرَةِ الْخَالِقِ ﷻ عَلَى خَرْقِ سُنَنِ الْكَوْنِ، لَا مَنْ يَزِنُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَبِكَمَالِ قُدْرَتِهِ^(١).

وقبل إيراد المعارضات العقلية المعاصرة، وإسلاف جوابات أهل العلم عن آحاد هذه الاعتراضات على الحديث؛ فإنه يتعين الإشارة إلى ملحظ مهم: وهو انعقاد إجماع الأمة على وقوع الإسراء والمعراج، وأن هذه الحادثة من البراهين والآيات الدالة على نبوة محمد ﷺ؛ لذلك ترى مدى احتفال أهل

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلية» (ص/ ٣٧٧).

السِّر والحديث واحتفائهم بهذه الحادثة، وعقدتهم المصنّفات في بيانها، والتماس
الغَيْر منها، ونظمها في دلائل النبوة^(١)، وما ذاك إلا لكونها - كما أسلفت - من
الدلائل العظيمة التي أكرم الله بها نبيه ﷺ.

وممن نقل الاتفاق على ذلك: القاضي عياض السبتي، حيث قال: «لا
خلاف بين المسلمين في صحّة الإسراء به ﷺ...»^(٢)، وأبو الخطّاب ابن دحية^(٣)،
حيث قال: «حديث الإسراء أجمع عليه المسلمون، واعترض فيه الزنادقة
المُلحدون...»^(٤).

ومرتكز هذا الإجماع: القرآن والسنة، فقد نصّ الله سبحانه على الإسراء
في موضعين من كتابه العزيز:

أولهما: قوله ﷺ: «سَبَّحَنَ الَّذِي أَمَرَنِي بِعَبْدِهِ لَيْلًا نَزَلَ السَّجْدَ الْمَكْرُورَ إِلَى
السَّجْدِ الْأَنفَاصِ أَلْوَى بَرَكَةً حَوْلَهُ لِيُرِيَهُ مِنْ مَلَكَيْنِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الأنفال: ٢١].

فقد أخبر المولى أنه أسرى بعبيده، والعبد مجموع الروح والجسد، ولم
يُخبر أنه أسرى بروحه فقط، كما غلط في تأويله قلة من أهل العلم^(٥)، ولذا نراه

(١) من تلك الأسفار التي خُصّت هذه الحادثة بمزيد عناية: «الآيات العظيمة الباهرة في معراج سيد أهل
الدنيا والآخرة» لشمس الدين محمد بن يوسف الشامي، وله عدّة مصنفات في هذه الحادثة كلّها
مخطوطة، و«السراج الوهاج في ازدواج المعراج» لابن ناصر الدين الدمشقي، و«رسالة في المعراج»
لأبي الحسن علي بن محمد اللخمي، و«الإسراء» لعبد الغني المقدسي، و«نور المصير في تفسير آية
الإسراء» لأبي شامة المقدسي، و«الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء» لجلال الدين السيوطي، و«الإسراء
والمعراج» للقياسي، و«الإسراء والمعراج» لمحمد ناصر الدين الألباني، وغيرها كثير بين مطبوع
ومخطوط، تجدده مسرودة في «معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي» لعبد الله الحبشي
(٩٣/٩٦).

(٢) «الشفا» (١٧٧/١).

(٣) أبو الخطّاب حماد بن الحسين بن دحية الكلبي (ت ٦٣٣ هـ): المعروف بـ «ذي النُشبين» الأنطلسي السبتي،
أحد الحفاظ، من أعيان أهل العلم وفقه مالِك، متقنا لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به، عارفاً بالتحو
واللغة وأيام العرب وأشعارها، من مصنفاته «المغرب من أشعار أهل المغرب»، و«علم النصر المبين»،
في المفاضلة بين أهل صفين، انظر «سير أعلام النبلاء» (٣٨٩/٢٢).

(٤) «الانتهاج في أحاديث المعراج» لابن دحية (ص/٥٩).

(٥) انظر «رد المعاد» لاسن القيم (٣/٣٦)، حيث ردّ على هذا القول، مع تنبيه على أنهم لم يريدوا به أن
الإسراء كان مناماً.

تعالى يُقَدِّم التَّسْبِيحَ قَبْلَ سَوَقِ خَبَرِ الْإِسْرَاءِ، لِبَيَانِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ، فَلَوْ كَانَ مَنَامًا كَمَا ظَنَّهُ ابْنُ إِسْحَاقَ^(١)، لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْظَمًا، وَلَمْ يَكُنْ لِلتَّسْبِيحِ مَعْنَى عِنْدَهُ^(٢)!

فَقَصُرُ الْإِسْرَاءِ عَلَى الرُّوحِ تَعَدُّ لِمَا قَالَهُ اللَّهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْقَوْلُ بِهِ مُخَالَفَةٌ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَفَاتِنُهُمَا: مَا أَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ إِلَى رُؤْيَا نَبِيِّهِ ﷺ لِجَبْرِيلَ عَلَى خَلْقِيهِ الْأَصْلِيَّةِ حِينَ عُرِجَ بِهِ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۖ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَنَىٰ ۖ إِنَّهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۖ إِذْ يَتَنَفَّسُ فِيهَا الْغَيْثُ ۖ مَا يَنْفُثُ ۖ مَا يَنْفُثُ ۖ مَا رَأَىٰ الْبَصَرُ وَمَا طَمَسَ ۖ لَقَدْ رَآهُ مِنْ أَمَامِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۖ﴾ [التَّحْوِيَّةُ: ١٣-١٨].

وَلَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِحَادِثَةِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ؛ فَوُثِّنَ نَقْلُ هَذَا الْقَوَائِرِ: أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دَحِيَّةٍ^(٣)، وَالزُّرْقَانِيُّ^(٤)، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ، حَيْثُ قَالَ: «أَحَادِيثُ الْمِعْرَاجِ، وَصُوعُودُهُ إِلَى مَا فَوْقَ السَّمَوَاتِ، وَفَرَضُ الرَّبِّ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حِينَئِذٍ، وَرُؤْيَا لِمَا رَأَى مِنَ الْآيَاتِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي السَّمَوَاتِ، وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَسِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ: مَعْرُوفٌ مُتَوَاتِرٌ فِي الْأَحَادِيثِ»^(٥).

مِمَّا دَعَا ابْنَ جَعْفَرِ الْكَتَّانِي (ت ١٣٤٥هـ) لِإِيْدَاعِهَا كِتَابَهُ «نَظْمُ الْمُتَنَائِرِ»^(٦).

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٣٩٩/١)، وقد أجاد ابن جرير في الرد عليه في «جامع البيان» (٤٤٦/١٤).

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم؛ لابن كثير (٤٣/٥).

(٣) «الابتهاج» لابن دحية (ص/٥٩).

(٤) «شرح الزرقاني على المواهب اللدنية» (١٥/٨).

وَالزُّرْقَانِيُّ (ت ١١٢٢هـ): هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الزُّرْقَانِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ، إِمَامٌ مُتَفَنٌّ، مِنْ

مُؤَلِّفَاتِهِ «شَرْحُ مَوْطَأِ مَالِكٍ»، انظر «شجرة النور الزكية» (٤٦٠/١).

(٥) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١٦٨/٦).

(٦) «نظم المتناثر» (ص/٢٠٧).

وبعد تحقيق القول في ثبوت إجماع السلف على وقوع الإسراء والمعراج بجسده ﷺ، لم يبقَ إلَّا قطع سُوقِ الشُّبُهَاتِ بِسَيْفِ البراهين، فدونك بيان ذلك في الأجوبة التالية.

أما جواب المعارضة الأولى: في دعوى أَنَّ الهواءَ يُفْقَدُ بعد أميالٍ فوق الأرض؛ وعلى هذا فلا يتأتَّى العيشُ لأحدٍ بعد انقطاع الهواء:

أَنَّ حادثة الإسراء والمعراج وإن جُرئ فيها مِنَّا هو خارج عن مقدور الثقلين؛ لِيَتِمَّ بها نَضْبُ الدَّلَائِلِ على نُبُوَّتِهِ ﷺ: إلَّا أَنَّهَا ليست مُخَالَفَةً لبدائِهِ العقلِيَّةِ، والعقل لا يَسْتَعصي عليه تَصَوُّرُ ذلك، فَمَنْ خَلَقَ الإنسان مُفْتَقِرًا إلى الهواء؛ قَادِرٌ على أَنْ يَجْعَلَهُ مُسْتَغْنِيًا عنه، وَإِنَّمَا لَعَدَمُ مُبَاشَرَةِ الْجِسِّ لِمِثْلِ ذلك، تراه يُنْكَرُ كُلُّ مَا لَا يَقَعُ فِي دَائِرَةِ إدْرَاكِه، وهذا هو القصور بعينه.

فالتَّكْذِيبُ بهذه الأحاديث لكَوْنُهَا أَثْبَتَتْ وَقُوعَ أمرٍ خَارِجٍ لِمَا اعتاده البَشَرُ من مُقَوِّمَاتٍ مَعِيشَتِهِمْ: يُؤَوِّلُ إلى الطَّعنِ في كَمَالِ قُدْرَةِ الله تعالى والإيمان به؛ فَإِنَّ مِثْلَ هذا الاعتراضِ لا يَكَادُ يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ لا يُؤْمِنُ باللهِ أو ويشكُّ في قُدْرَتِهِ ﷻ، فَمِثْلُ هؤلاءِ يَكُونُ الخُطَابُ معهم في تَثْبِيتِ هذا الأصل، فإذا ثَبِتَ ثَبِتَ لازمه^(١).

أما قول المُعْتَرِضِ في الشُّبْهَةِ الثَّانِيَةِ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَارَ المعراج يلزم منه تجويزُ الجهلِ على الله تعالى -تعالى الله عما يقول الظَّالِمُونَ علُوًّا كَبِيرًا- بما هو في مُقَدْرَةِ عِبَادِهِ، وما ليس هو في مقدورهم .. إلخ:

فالجواب عن ذلك أَن يُقَالَ:

ليس في الحديث ما يَسْتَلْزِمُ ذلك أَبَدًا؛ فليس في الخمسين صلاةً التي فرضها الله تعالى على عبده وخليله مُحَمَّدٍ ﷺ ما يكون في أدائها استحالةٌ من جهة تعذُّرِ قُدْرَةِ العِبَادِ على أدائها.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٣٨٥).

أَمَّا قول موسى ﷺ في الحديث: «إِنَّ أَمَّتَكَ لَا يَسْتَطِيعُونَ ذَلِكَ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأَمَّتِكَ...»، فَلَا يُحَقِّقُ مَطْلُوبَهُمْ؛ ذَلِكَ أَنَّ نَفْيَ الْإِسْطَاعَةِ مِنْ مُوسَى ﷺ لَا يُرَادُفُ الْإِسْتِحَالَةَ بِحَالٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُهُ ﷺ مَشَقَّةُ ذَلِكَ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، بَرَهَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَطْلَقَ هَذَا اللَّفْظَ؛ حَتَّى بَعْدَ صَبْرُورَةِ الصَّلَاةِ مِنْ خَمْسِينَ إِلَى خَمْسٍ؛ فَقَالَ: «إِنَّ أَمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ»^(١)!

يَقُولُ الْمُعَلِّمِي: «كَانَتِ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْهَجْرَةِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ؛ كَمَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ»^(٢)، فَخَمْسُونَ صَلَاةً مَائَةً رَكْعَةً؛ وَلَيْسَ آدَاءُ مَائَةِ رَكْعَةٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بِمُسْتَحِيلٍ، وَفِي النَّاسِ الْآنَ مَنْ يُصَلِّيْ نَحْوَ مَائَةِ رَكْعَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ، وَفِي تَرَاجُمِ كَثِيرٍ مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَصَلِّيْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ^(٣)؛ بَلْ إِنَّ آدَاءَ مَائَةِ رَكْعَةٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ لَيْسَ بِعَظِيمٍ الْمَشَقَّةِ فِي جَانِبِ اللَّهِ ﷻ مِنْ الْحَقِّ، وَمَا عِنْدَهُ مِنْ عَظِيمِ الْجَزَاءِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...

فَأَمَّا اللَّهُ تَعَالَى؛ فَالْفَرَضُ فِي عَلَيْهِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَقَطْ؛ وَلَكِنَّهُ سَبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ بَعْضَ عِبَادِهِ إِلَى مَرْتَبَةٍ، هَيَّأَ لَهُ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَرْتَبَةَ؛ وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَهَيِّئَ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْعَبْدُ أَنَّهُ مُكَلِّفٌ بِعَمَلٍ مُعَيَّنٍ شَاقٍّ، فَيَقْبَلُ التَّكْلِيفَ، وَيَسْتَعِدُّ لِمَحَاوَلَةِ الْآدَاءِ، فَحِينَئِذٍ يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ، وَيَكْتَبُ لَهُ جَزَاءَ قَبُولِهِ، وَمَحَاوَلَةِ الْوَفَاءِ بِهِ، أَوْ الْإِسْتِعْدَادِ لِلذَّكَاءِ: ثَوَابٌ مِنْ عَمَلِهِ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فِي ذَبْحِ ابْنِهِ.

وَأَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ فَكَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْآدَاءَ مُمْكِنٌ -كَمَا مَرَّ-، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ الْكَرِيمِ مُسْتَفْرَقًا فِي الْخُضُوعِ وَالتَّسْلِيمِ، وَوَقَّعَهُ اللَّهُ ﷻ لِقَبُولِ مَا فُهِمَ فِي

(١) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الصلاة، باب: كيف فرصت الصلوات في الإسرائ، رقم: ٣٥٠)، ومسلم في (ك: صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها، رقم: ٦٨٥).

(٣) كما نراه -مثلاً- في «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لابن الجوزي (ص/ ٣٨٢) بإسناده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: «كان أبي يُصَلِّيْ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثَلَاثَ مِائَةِ رَكْعَةٍ، فَلَمَّا مَرَضَ مِنْ تِلْكَ الْأَسْوَاطِ أَضْعَفَتْ، فَكَانَ يُصَلِّيْ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِائَةً وَخَمْسِينَ رَكْعَةً، وَقَدْ كَانَ قُرْبَ مِنَ الثَّمَانِينَ».

فرض خمسين، والاستعداد لأدائها؛ ليكونَ هذا القبول والاستعداد مقتضياً لاستحقاق ما أراد الله ﷻ أن يعطيه وأثمه من ثواب خمسين صلاة...
 فأمَّا المراجعة للتخفيف بعد مشورة موسى ﷺ: فإنَّما كانت بعد أن استقرَّ القبول والعزم على الأداء، وعلى وجه الرجاء؛ إنَّ خَفَّفَ به فذاك، وإلا فالقبول والاستعداد بحاله.

ولم يُذكر في الحديث أن أحدًا من الرُّسل اطلع على فرض الصَّلَاة، وإنَّما فيه: أنَّه لما مرَّ محمدٌ بموسى ﷺ سأله موسى، فأخبره.. واختصَّ موسى بالعناية؛ لأنَّه أقرب الرُّسل حالاً إلى محمدٍ ﷺ؛ لأنَّ كُلَّاً منهما رسولٌ مُنزَّلٌ عليه كتابٌ تشريعيٌّ سائنسٌ لأُمَّةٍ أريد لها البقاء، لا أن تُضَلَّم بالْعَذَابِ^(١).

وبهذا يتقرَّر انتفاء هذا اللّازم عَمَّنْ يُثَبِّت أخبارَ المعراج؛ إذ لا ريب في شمول علم الله تعالى لأحوال عباده وما يصلحهم، «ولكنَّ الباري ﷻ أراد أن يُظهر فضيلةَ محمدٍ ﷺ في خضوعه وتسليمه، وفضيلة موسى ﷺ، بأن جعله سبباً للتخفيف عن هذه الأُمَّة، مع إبراز عظيم رحمته بهذه الأُمَّة، ومع ما في هذه المراجعة من كريم المناجاة بين الله تعالى ونبيه ﷺ»^(٢).

وأما قول القائل في المعارضة الثالثة: أنَّ في ثبوت هذا الخبر ما يستلزم التناقض؛ إذ كيف يرى النَّبِيُّ ﷺ الأنبياء في بيت المقدس ويصلي بهم، ثمَّ يكون في الوقت ذاته في السَّماء؟ وكيف يكون موسى ﷺ في السَّماء السادسة، ويراه في الوقت نفسه في قبره يصلي؟

فيقال له: ليس هناك تناقضٌ إلَّا في ذهنه؛ فإنَّ شرط التناقض وحدُهُ الزَّمان؛ وهذا غير مُتَحَقِّق هنا، ذلك أنَّه ﷺ حينما أُسْرِيَ به إلى بيت المقدس، أمَّ الأنبياء -عليهم الصَّلَاة والسلام-، ومن المعلوم أنَّ وقت صَلَاتِهِ بهم لم يكن وقت رؤيته لهم في السَّماء حينما عُرج به.

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/ ١٢٠-١٢١).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٢٨٧).

وفي بيان انتفاء هذا التناقض، يقول غَيْبِل القُضَاعِي المَرَاكشي (ت٦٠٨هـ)^(١) متعقباً الحُمَيْدِي (ت٤٨٨هـ) في استشكله ما حَصَلَ مِنْ رُؤْيِيهِ ﷺ لِإِخْوَانِهِ الْأَنْبِيَاءِ فِي مَوَاطِنَ مُخْتَلِفَةٍ حِينَ قَالَ: «وَمِنْ الْمَحَالِّ أَنْ يَكُونُوا فِي مَكَانَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ»؛ فَقَالَ الْقُضَاعِي:

«قَوْلُ الْحُمَيْدِيِّ .. قَوْلٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ، مَعْلُومٌ بِبَيِّنَةِ الْعَقْلِ .. إِنَّ كُونَهُمْ -أَيِ الْأَنْبِيَاءِ- تِلْكَ اللَّيْلَةَ فِي السَّمَاوَاتِ، إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ عُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى السَّمَاوَاتِ، فَيَكُونُ كُونُهُمْ هُنَاكَ، كَكُونِهِمْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَكَكُونِ مُوسَى فِي قَبْرِهَ يُصَلِّي، ثُمَّ يَنْتَقِلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْجَنَّةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَوْضِعُهُمْ فِي الْغَالِبِ، وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ مَوْضِعُهُمْ عَلَى الدَّوَامِ بِسَبَبِ كُونِهِمْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَمَا جَازَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةَ يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا؛ وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَالِدُخُولِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَضَاقِي لَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ، فَلِئَلَّا مُغْيَةً عَنَّا، وَإِنَّمَا نَتَكَلَّمُ فِيهَا بِحَسَبِ مَا فَهَمْنَا مِنَ الشَّرِيعَةِ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ لِمُوسَى ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي قَبْرِهِ وَهُوَ مَيِّتٌ، وَرُوحُهُ فِي السَّمَاءِ؟

فَيُقَالُ: إِنَّ لِعَالَمِ الْأَرْوَاحِ خُصُوصِيَّةً تَخْتَلِفُ عَنْ شَأْنِ الْبَدَنِ، وَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ جَوَابَ هَذَا السُّؤَالِ فِي قَوْلِهِ: «وَأَمَّا كُونُهُ ﷺ رَأَى مُوسَى ﷺ قَائِمًا يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ، وَرَأَاهُ فِي السَّمَاءِ أَيْضًا: فَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنَّ أَمْرَ الْأَرْوَاحِ مِنْ جَنْسِ أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ، فِي اللَّحْظَةِ الْوَاحِدَةِ تَصَعَّدُ وَتَهْبِطُ كَالْمَلَكِ، لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ كَالْبَدَنِ»^(٣).

(١) عَقِيلُ بْنُ عَطِيَّةِ الْقُضَاعِي الْكُرْطُوشِيُّ ثُمَّ الْمَرَاكَشِيُّ: حَافِظٌ مَتَنٌ، مُتَصَرِّفٌ فِي فُنُونِ الْعِلْمِ، مَعَ حَسَنِ الْخَطِّ وَالْمِشَارَكَةِ فِي الْأَدَبِ، وَلَيْ قِضَاءُ غِرْنَاطَةَ وَسُجْلَمَاسَةَ، مِنْ مَشْهُنَاتِهِ: «فَرْشُ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ»، وَارْدَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي بَعْضِ تَوَالِيفِهِ وَتَبْيِيهِ عَلَى أَغْلَاطِهِ، انْظُرِ «التَّكْمِلَةَ» لِكِتَابِ الصَّلَاةِ لِابْنِ الْأَثَّارِ (٣٣/٤)، وَانْظُرِ مُقَدِّمَةَ مُصْطَفَى بَاحُو لِتَحْقِيقِ كِتَابِهِ «تَحْرِيرُ الْمَقَالِ».

(٢) «تَحْرِيرُ الْمَقَالِ» لِعَقِيلِ بْنِ عَطِيَّةٍ (١٠٧/١-١٠٨).

(٣) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٢٩/٤).

وبهذا تنجلي غيوم الشُّبهات عن نور هذه الآية النَّبَوِيَّة الرَّفِيعَةِ، والحمد لله
على توفيقه وهدايته.

الْمُبَحَثُ الْخَامِسُ

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث شَقَّ صدر النَّبِيِّ ﷺ،
وحفظه من وسواس الشَّيْطَانِ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ شَقِّ صَدْرِ النَّبِيِّ ﷺ

وَحَفْظُهُ مِنْ وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ عليه السلام وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصْرَعَهُ، فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً، فَقَالَ: هَذَا حَبُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ^(١)، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ، وَجَاءَ الْغِلْمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ -يَعْنِي ظَهْرَهُ^(٢)- فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ! فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُتَنَفِّعُ اللَّوْنِ، قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَنْزَلَ ذَلِكَ الْمَحِيطُ فِي صَدْرِهِ»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَفِرْتُ عَلَيْهِ، فَجَاءَ، فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ، أَهَزَبْتَ؟ فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ بِنِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَدَّ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ؟ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ مَجِيءُ شَيْطَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَمَعَكَ

(١) لَأَمَهُ: أَيِ جَمَعَ مُفَرَّقَ الْقَلْبِ وَفَسَمَ أَجْزَاءَهُ وَشَدَّهُ، انظر «مجمع بحار الأنوار» (٤/٤٥٨).

(٢) ظَهْرَهُ: الْمُرْضِعُ، وَهِيَ الْأُثْيُ تَرْضَعُ غَيْرَ وَلَدِهَا، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيمَانِ، بَاب: الْإِمْرَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، رَقْم: ١٦٢).

يا رسولَ الله؟ قال: نعم، ولكنَّ ربِّي أعانني عليه حتَّى أسلَمَ»، أخرجه مُسلم^(١).
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحدٍ
 إلَّا وقد وُكِّلَ به قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ»، قالوا: وإيَّاكَ يا رسولَ الله؟ قال: «ولِئلاَّي، إلَّا
 أنَّ الله أعانني عليه فأسلَمَ، فلا يأمرُنِي إلَّا بِخَيْرٍ» أخرجه مُسلم^(٢).

(١) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحرish الشيطان، ويعنه سراياه...
 رقم: ٢١٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في «ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: تحرish الشيطان، ويعنه سراياه...
 رقم: ٢١٨٤).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

أحاديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان

حاصل الطعن في هذه الأحاديث تلتخص في المعارضات التالية:

المعارضة الأولى: أن قبول حديث «شق صدره ﷺ»، وانتزاع حط الشيطان منه؛ يلزم منه الجبر، ونفي الاختيار للنبي ﷺ؛ إذ انتزاع حط الشيطان منه لا يفهم منه إلا سلب حرية الإرادة والاختيار الثابتة لكل أحد.

المعارضة الثانية: أن لازم إثبات حديثي أنس وعائشة رضي الله عنهما الوقوع في التناقض؛ فإن الحديث الأول يفهم إزالة حط الشيطان بالكلية؛ فلا يعود يوسوس له، وفي حديث إسلام شيطانه ﷺ ما يلزم منه رجوعه بالوسوسة والتسلط.

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (حسن حنفي):

«إذا كان الله قد قرّن بكل إنسان شيطاناً، وأن الله تعالى أعان النبي على شيطانه فأسلم، فلا بأمره إلا بكسر: فذاك أيضاً قضاء على حرية الفعل الإنساني أصلاً، وبالتالي يضيع الاستحقاق، ووضع النبي في مرتبة أعلى من سائر البشر، أقرب إلى (الملائكة) منهم إلى سائر الخلق، فيستحيل التكليف، وبالتالي يستحيل الثواب والعقاب، ولا يرجع الفضل في العصمة حينئذ إلى الرسول، بل إلى الله، وتكون هذه الميزة له وحده دون سائر الأنبياء؛ مثل داود، وسليمان..

وإذا كان الرسول قد تمَّ شقُّ قلبه من قبل ؛ لاستنزاع الشيطان مرَّةً قبل البعثة من كراماته، أو مرَّةً بعد البعثة في بداية الإسراء والمعراج، فكيف يعود إليه من جديد كي يخطئ النبي ﷺ، فيعينه الله عليه، ويَعْصمه منه؟^(١).

المعارضة الثالثة: أنَّ الشرَّ في قلب الإنسان ليسْ غُذَّةً ماديَّةً حتَّى تُستأصل وتنقطع ترشُّحاتها، فـ «الخيرُ والشرُّ لم يكونا من نوعِ الأمورِ الماديَّةِ والظَّاهِرةِ، كالمؤادِ المأكولةِ الَّتِي يتغذَّى جسم الإنسان بها بواسطة الإبرة، وهكذا العلم والحكمة، ليست من نوعِ الأجسامِ الماديَّةِ المَحسوسة الَّتِي يمكن انتقالها من إناءٍ إلى إناءٍ»^(٢).

(١) «من العقيدة إلى الثورة» (٤/٢١٢-٢١٣).

(٢) «أضواء على الصحيحين» للنجمي (ص/٢٣٩).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة.

عن أحاديث شق صدر النبي ﷺ، وحفظه من وسواس الشيطان

أما ما يخص الاعتراضين الأولين:

ففي تضاعيف كلام (حسن حنفي) أغاليط عدة؛ منشأها اعتقاد أن العصمة لا تتحقق إلا بسلب الاختيار، والذي يقتضي الجبر، فيترتب على ذلك انتفاء استحقاق المصطفى ﷺ للثواب والعقاب.

وهذا غلطٌ بَيِّنٌ في فهم خصيصة الأنبياء بعصمتهم، فهذه لا تقتضي سلب الاختيار المناط به الثواب كما توهمه المعارض؛ وإنما حقيقة العصمة مزيدٌ عناية وحفظ، يستلزم التصون عن مُقارفة الذنوب المُخلِّة بمقام الرسالة وجانب التبليغ، وهو محض فضل من الله تعالى على أنبيائه.

يقول ابن الجوزي: «تبيين للمخلوق إنعام الحق في حقه، ولو خُلِقَ ﷺ سليم القلب مما أخرج في باطنه: لم يعلم بذلك، فالإعلام بإخراج شيء كان بقاؤه يؤدي إنعام آخر، على أنه خُلِقَ طاهرًا، لكنه زيدَ تنظيف طريق الوحي، وتأكيد أمر العصمة»^(١).

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣٠٣/٣).

فالتَّصَوُّونَ إِذْنَ- لا يَلْزَمُ مِنْهُ جَبْرٌ، بَلِ الْفِعْلُ صَادِرٌ عَنْ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَإِرَادَتِهِمْ، بِأَمَارَةِ صَدُورِ الْخَطِئِ مِنْهُمْ بِمَا لَا يَقْدَحُ فِي جَانِبِ التَّبْلِيغِ وَالرَّسَالَةِ! وَحُصُولِ التَّوْبَةِ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ صَدُورِهِ، وَكِلَا الْفِعْلَيْنِ مِنَ التَّوْبَةِ وَالْخَطِئِ الْمُتَابِ مِنْهُ، لَا شَكَّ أَنَّهُمَا صَادِرَانِ عَنْ اخْتِيَارٍ؛ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّوْبَةِ مِنْ عَمَلٍ صَدَرَ عَنْ جَبْرٍ!

وَتَكْلُفِ الْأَدَلَّةِ عَلَى ثُبُوتِ اخْتِيَارِ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ تَحَقُّقِ الْعِصْمَةِ لَهُمْ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ قَدْ يَوْمُهُمْ خِفَاءً وَعَدَمُ جَلَالَتِهِ؛ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُوَ الْكَشْفُ عَنْ هَذَا الْوُضُوحِ لِمَنْ غَامَّ أَفْقَهُ، وَأُضْهِتِ الدَّلَائِلُ الْجَلِيَّاتُ فِي مَنْزِلَةِ الْمُعْصِيَّاتِ، وَالْحَقَائِقُ الْوَاضِحَاتُ كَالْمُشْتَبِهَاتِ!

فَكَذَا الْجَوَابُ عَلَى مَسْأَلَةِ إِسْلَامِ شَيْطَانِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَيْسَ فِيهَا مَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْاخْتِيَارِ عَنْهُ، بَلِ زِيَادَةُ تَفْضِيلٍ وَتَكْرِمَةٍ لَهُ، لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَفْضِيلِهِ ﷺ عَلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ؛ فَإِنَّ فِيهَا زِيَادَةَ عِيَانِيَّةٍ وَتَصَوُّونَ لَهُ، لِمُعَانَايَتِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- دَعْوَةَ الثَّقَلَيْنِ بِعَامَّةٍ، وَلِأَنَّ رِسَالَتَهُ لَا يَنْسُخُهَا شَيْءٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْيَةُ - عَلَى فَرَضٍ أَنَّهَا مَرْيَةٌ لَمْ تَوْتَاها بَاقِي الرُّسُلِ - لَزِيَادَةِ تَكْلِيْفِهِ عَنْ تَكَالِيفِ بَاقِي الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

ثُمَّ إِنَّ (حَسَنَ حَنْفِي) قَدْ أَخْلَعَ بِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ حِينَ أَغْمَلَ يَدَ التَّحْرِيفِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ جَعَلَ شَقَّ صَدْرِهِ ﷺ «لَا اسْتِزَاعَ الشَّيْطَانِ»، بَيْنَمَا الَّذِي وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «... حَقَّ الشَّيْطَانُ»، وَالْفَرْقُ جَلِيٌّ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ! وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ، لِيَتِمَّ لَهُ غَرَضُهُ مِنْ اخْتِلَاقِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ إِسْلَامِ شَيْطَانِهِ ﷺ! وَهَذَا صَنِيعٌ مَنْ لَا يَنْشُدُ الْحَقَّ وَلَا يَبْتَغِي الْهُدَى.

وَلَزِيَادَةُ نَفْيِ التَّنَاقُضِ الْمُدَّعَى يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْعَلَقَةَ الْمُسْتَخْرَجَةَ مِنْ قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالَّتِي قِيلَ لَهُ عِنْدَهَا: «هَذَا حَقُّ الشَّيْطَانِ»: هِيَ -فِيمَا يَظْهَرُ- «مَنْقُذٌ وَمَرْكَزٌ إِغْوَاءِ الشَّيْطَانِ فِي بَنِي آدَمَ»، لَيْسَتْ هِيَ شَرْأً فِي ذَاتِهَا، أَوْ مُؤَلَّدَةً لَهُ -كَمَا فَهَمَهُ (النَّجْمِي) فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ!- فَبِانْتِزَاعِ هَذَا الْمَنْقُذِ أَوْ الْمَرْكَزِ مِنْهُ ﷺ،

يُنَظِّفُ طَرِيقَ الْوَحْيِ إِلَى قَلْبِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَيَأْمَنُ مِنْ تَسْلُطِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِ بِالْإِغْوَاءِ وَالتَّضْلِيلِ.

غير أنَّ انتفاء منفذ الشَّيْطَانِ ومركز تسلُّطه لا يعني التَّخَلُّصَ مِنْ قَرِينِهِ الْبَتَّةَ! ولا انتفاء الوَسوسة منه؛ فالوَسوسة جائزة عليه بعد استخراج حُطِّ الشَّيْطَانِ مِنْهُ ﷺ، لكنَّ الإِغْوَاءَ مُنْتَفٍ؛ وهكذا إلى أنْ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ^(١).

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٧٦٩-٧٧٢).

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

دراسة نقدية

د. محمد بن فريد زريوح

المجلد الثالث

المعارضات الفكرية المعاصرة

لأحاديث الصحيحين

د. محمد بن فريد زريوح

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٠م / ١٤٤١هـ

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



— TAKWEEN —
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+966555744843

المملكة العربية السعودية - الدمام

التمبخت الساوس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث غارته ﷺ على بني المصطلق

المَطْلَب الأول

سَوَقِ حَدِيثَ غَارَتِهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ

عن ابن عوفٍ^(١) قال: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ^(٢) أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ:

«إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَحَارَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنَاعُمُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوبِيرَةَ -أَوْ قَالَ الْبَيْتَةَ: ابْنَةُ الْحَارِثِ-، وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَكَانَ فِي ذَاكَ الْجَيْشِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) عبد الله بن عوف بن أرطبان المزني، أبو عوف البصري، ثقة ثبت فاضل من أقران أبيوب في العلم والعمل والسن، توفي (١٥٠هـ)، انظر: تهذيب الكمال (١٥/٣٩٤).

(٢) نافع أبو عبد الله المدني: مولد عبد الله بن عمر، ثبت فقيه، من أئمة التابعين وأعلامهم، توفي (١١٧هـ) أو بعد ذلك، انظر: تهذيب الكمال (٢٩/٢٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً، فوهب وباع وجامع وفدى وسين الذرية، رقم: ٢٥٤١)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين ملغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة، رقم: ١٧٣٠)، واللفظ له.

المَطْلَب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث إغارته ﷺ على بني المصطلق

ضاعت أعطانُ بعض الكُتّابِ المعاصرين عن اعتقادِ ما ورد في هذا الحديث، لما توهموه فيه من مُصادمةٍ للقرآنِ الأمرِ بالبُعدِ بتبليغِ الدُّعوة، وتصويرِ النَّبيِّ ﷺ فيه على صورةِ جَبَّارٍ غَدَّارٍ طَمَّاعٍ في الغنِمةِ والسَّبيِّ!

ترى هذا الاستنكارَ لروايةٍ نافعٍ في مثل قول (محمَّد الغزالي):

«نافع -غفر الله له- مُخطئ!»

فدعوة النَّاسِ إلى الإسلامِ قائمةٌ ابتداءً وتكرارًا، وبنو المصطلق لم يَقَعِ قتالُهُم إلا بعد أن بَلَغَتْهم الدُّعوة، فرَفَضوها وقرَّروا الحرب، ورواية نافع هذه ليست أَوَّلَ خَطإٍ يَتَوَرَّطُ فيه، فقد حَدَّثَ بأسوأ من ذلك!...

إنَّه مع اهتزازها، فإنَّ أهلَ الحديثِ لَقَلُّوا لفَهمَ رَوَّجوا لها!..

غارةٌ بلا إنذار! أين هذا المَسْلَكُ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُكَ مِنْ قُوَّةِ عِزَّةٍ فَائِذٍ. لِيَتَهَمَ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَلَّيِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقوله: ﴿وَإِنْ قَوْلُنَا فَعَلْنَا مَدَّتْكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ١٠٩]؟^(١)

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ١٢٧-١٢٨).

وقال أيضًا: «رواية الصّحّاحين تُشعر بأنّ رسول الله ﷺ باعَت القومَ ومُهم غارُون، ما عُرِضت عليهم دعوة الإسلام، ولا بدّا من جانبهم نُكوص، ولا عُرِف من أحوالهم ما يُقِلُّق! وقتالٌ يبدؤه المسلمون على هذا النّحو مُستكر في منطِق الإسلام، مُستبعد في سيرة رسوله ﷺ، ومن ثمّ رَفَضْتُ الاقتناع بأنّ الحرب قامت وانتهت على هذا النّحو.

وسَكَنْت نفسي إلى السّياقي الذي رواه ابن جرير^(١)، فهو -على ضعفه الذي كَشَفَهُ الأستاذ الشّيخ ناصر- يَتَّفَق مع قواعد الإسلام المُتَيَقَّنة، أنّه لا عُدوان إلّا على الظّالمين»^(٢).

ويقول (سامر إسلامبولي): «هل عَمِلُ النّبي الأعظم ﷺ هو الدّعوة إلى الله وهداية النّاس، ومحاربة الظّلم والاستبداد؟ أم عمله هو قاطع طريق، وهُتْمُ الأموال والنّساء؟ .. إنّ الغدر يَتَنافى مع تعاليم القرآن، وَيَتَنافى مع الهدف والغاية من الرّسالة الإلهيّة، وَيَتَنافى مع أخلاق النّبوة، ممّا يُوَكِّدُ بطلانَ هذا الحديث مُتَنًا»^(٣).

(١) في «تفسيره» (٦٦٧/٢٢) وفيها: «بلغ رسول الله ﷺ أنّ بني المصطلق يجتمعون له، وقادتهم الحارث بن أبي ضرار ... فلَمّا سمع بهم رسول الله ﷺ خرج إليهم، حتّى لقيهم على ماء من مياههم يُقال له الرّبيع ... الحديث.

(٢) «فقه السيرة» (ص/١٢).

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٩)، وانظر أيضًا «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/٢٣٣-٢٣٤).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث غارته ﷺ على بني المصطلق

فقبل الشروع في تفاصيل الرد على هذا الطعن في حديث نافع، يحسن بنا التمهيد من جهة التفاصيل بأن بدء قتال المسلمين للكفار - بسطاً لحكم الإسلام عليهم، ولو من غير اعتداء سابق منهم: لا يجوز تسميته عدواناً! ما دامت مشروعيته قد نطق بها الشارع نفسه؛ وذلك: أن حملة الشريعة متفوقون على أن جهاد المشركين إنما شرع في المدينة بعد الهجرة النبوية المباركة^(١)، وأنه تدرج على مراحل ثلاث:

الأولى: الإذن العام في القتال دون فرضه، بعد أن كان ممنوعاً في مكة:

وهذا الإذن المبيح للقتال بعد منعه أول الدعوة، دل عليه قول الله تعالى: ﴿أُوذِنَ الَّذِينَ يَفْكُلُونَ يَأْتَهُمْ ظِلْمًا وَلَئِنْ أَلَّهَ عَنْ نَهْيِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِحَيْثُ لَا أَمْرَ لَهُمْ﴾ ﴿يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٣٩-٤٠].

قال غير واحد من السلف: «هذه أول آية نزلت في الجهاد»^(٢)، فكانت بهذا معلمة بضرورة الإعداد، مهيئة للأنفس لما هي مقبلة عليه من أحداث وأحكام تخص المرحلة التالية:

(١) انظر «الفتح» لابن حجر (٤٦/٦).

(٢) انظر «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (١٨٣/٣)، و«الوجيز» للواحدى (ص/٧٣٥)، و«تفسير» ابن كثير (٤٣٣/٥).

وهي المرحلة الثانية: أمرهم بقتال مَنْ قَاتَلَهُمْ، والكفَّ عَنْ كُفِّ عَنْهُمْ: وذلك حين رَمَتْهُمِ الْعَرَبُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَشَمَّرُوا لَهُمْ عَنْ سَائِِ الْعَدَاوَةِ وَالْمَحَارِبَةِ، وَصَاحُوا بِهِمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَبَعْدَ أَمْرِهِ سَبْحَانَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالصَّبْرِ وَالْعَفْوِ وَالْأَصْفَحِ: أَمَرَهُمْ أَمْرًا مُبَاشِرًا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَطْ، لِأَجْلِ أَنْ يَتَغَرَّعُوا لِبِنَاءِ دَوْلَتِهِمُ الْفَتِيَّةِ، بَعِيدًا عَنْ وَهْجِ السُّيُوفِ، وَزَلْزَلَةِ الْحُرُوبِ. رِيدُوا عَلَى هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَسْتَدُوا﴾ [الأنفال: ١٩٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَعْتَزَلَكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ وَالْقُوا إِلَيْكُمْ أَسَلَّمْتُمْ مَا جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأنفال: ٩٠]، وَالْمَعْنَى: «إِنْ أَعْتَزَلَكُمْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ أَمَرْتُمْ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ، وَالْقُوا إِلَيْكُمْ الصُّلْحَ وَالْأَمَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَدَرَارِيهِمْ وَنَسَائِهِمْ طَرِيقًا إِلَى قَتْلِ أَوْ سَبَاءٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، بِإِبَاحَةِ مَنْ ذَلِكَ لَكُمْ وَلَا إِذْنٍ، فَلَا تَعْرِضُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا سَبِيلَ خَيْرٍ»^(١).

فَلِذَلِكَ لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ لَمْ يَبْدَأْ أَحَدًا بِقِتَالٍ، وَإِنَّمَا هِيَ الْمُوَادَعَةُ وَالْمُعَاهَدَةُ وَالْمَأْكُفَةُ مِنْهُ لِأَعْدَائِهِ، كَالْيَهُودِ^(٢).

فَلَمَّا قَوَّيْتُ شَوْكَةَ الْإِسْلَامِ، وَاشْتَدَّ جَنَاحُهُ، وَكَثُرَ جَمْعُهُ، وَقَوَّيْتُ نَفْسُ حَمَلَتِهِ بِمَا شَهِدُوهُ مِنْ نَصْرِ اللَّهِ: اسْتَحَقُّوا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ: المرحلة الثالثة: حَيْثُ أَمَرُوا بِقِتَالِ أَصْحَابِ الشُّوْكِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ابْتِدَاءً إِذَا مَنَعُوا دَعْوَةَ الْإِسْلَامِ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ حُدُودٍ سَابِقَةٍ مِنْهُمْ، حَتَّى يُسْلِمُوا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُعْطُوا الْحِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ، خَاضِعُونَ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَذِيَّتِهِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّنْذِيرِ الْمَرَحَلِيِّ لِلْجِهَادِ، يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ: «فَرَضَ عَلَيْهِمْ قِتَالُ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً، وَكَانَ مُحَرَّمًا، ثُمَّ مَاذُونًا بِهِ، ثُمَّ مَأْمُورًا بِهِ لِمَنْ بَدَأَهُم

(١) «جامع البيان» للطبري (٢٩٧/٧) بتصرف يسير.

(٢) انظر «السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (٢٧٦/١).

بالبقتال، ثُمَّ مأمورًا به لجميع المشركين، إمَّا فرضَ عَيْنٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ،
أو فرضَ كفايةً عَلَى الْمَشْهُورِ^(١).

ومن الأدلة على ختم التشريع الجهادي بهذه المرحلة الثالثة:
قول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَفَرُوا
لِللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، فالمراد بالفتنة فيها: الشُّرك والكفر^(٢)، ومعنى الآية: أنهم إن
انتهوا عن الشُّرك والكفر بالإسلام، أو أعطوا الجزية خاضعين، فكفوا عنهم.
ومن ذلك أيضًا قول الله: ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُوبَ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٩٥]
وَأَقْضُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ
اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥].

يقول أبو العالية: «هذه أوَّل آيةٍ نَزَلَتْ فِي الْقِتَالِ بِالْمَدِينَةِ -يعني قوله تعالى:
﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾- فلَمَّا نَزَلَتْ، كان رسول الله ﷺ يقاتل مَنْ
قَاتَلَهُ، وَيَكْفُ عَنْ مَنْ كَفَّ عَنْهُ، حَتَّى نَزَلَتْ سُورَةُ بَرَاءةٍ^(٣).

وكذا قاله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وزادَ عَلَى ذَلِكَ أَن قَالَ: «هذه
مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَقْضُوا الْغُرُوبَ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾»^(٤).

يقول ابن القيم: «لَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ بَرَاءةٍ .. أَمَرَهُ ﷺ فِيهَا أَنْ يُقَاتِلَ عَدُوَّهُ مِنْ
أَهْلِ الْكِتَابِ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ، أَوْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَأَمَرَهُ فِيهَا بِجِهَادِ
الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْغُلَظَّةِ عَلَيْهِمْ .. وَأَمَرَهُ فِيهَا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ عَهْدِ الْكُفَّارِ، وَبِزَيْدِ
عَهْدِهِمْ إِلَيْهِمْ»^(٥).

(١) فزاد المعادة (٦٤/٣).

(٢) انظر «جامع البيان» (١٧٨/١١)، و«جامع أحكام القرآن» (٤٠٤/٧).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٣٢٥/١).

(٤) انظر «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٥٢٣/١).

(٥) فزاد المعادة (١٤٤/٣).

أَمَّا دلائل ذلك من السنة الصحيحة:

فقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»^(١).

وعلى هذا مضى عمل الصحابة رضي الله عنهم من بعد نبيهم ﷺ، يُعَلِّمُهُمْ سُفْرَاءَهُمْ مُدَوِّيةً في وجوه الملوك في مواقف الدعوة والإنذار؛ من أشهر أمثلة ذلك خطاب المغيرة رضي الله عنه لعامل كسرى بقوله: «... فأمرنا نبينا رسول ربنا ﷺ أن يُقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدُّوا الجزية، وأخبرنا نبينا ﷺ عن رسالة ربنا، أنه من قُتِلَ مِنَّا صارَ إلى الجنة، في نعيمٍ لم يرَ مثلاً قط، ومن بقي مِنَّا مَلَكَ رِقَابُكُمْ»^(٢).

وعلى هذا جرى فهم الفقهاء لهذا الباب في مدوناتهم؛ أن ابتداء قتال الكُفَّار وإن لم يبدؤوا هم بقتالٍ مشروع في ديننا، نشرًا للدعوة، وتحكيماً للشرعية؛ ما لم يُعطوا الجزية فيدخلوا بذلك في ذمة الإسلام وسلطانه^(٣).

وفي تقرير هذا الاتفاق يقول أبو بكر الجصاص: «لا نعلم خلافاً بين الفقهاء يحظر قتال من اعتزل قتالنا من المشركين»^(٤).

بذلك نعلم أن الغاية العظمى من تشريع الجهاد: أن تكون كلمة الله العليا، وأن يكون الدين كله لله، وأن تُهيمن شريعته في الأرض، لكن لما قَضَت حكمة الله تعالى أن يكون من الكفرة طواغيت تستنكف من رُمرَةِ الموحدين، وتستعبد رعاياها لغير رب العالمين، فتحوّل بينهم وعودتهم إلى فطرهم بيقين: لم

(١) أخرجه البخاري في (ك: الإيمان، باب: «لَنْ تَأْمَنُوا وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ لَكُنَّ السُّجُنَ مَلَكُوا سَبِيلَهُمْ»، رقم: ٢٥)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم: ٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، رقم: ٣١٥٩).

(٣) كما جرى مثله على نصارى نجران، انظر الخبر في ذلك عند أبي داود في (ك: الخراج والإمارة والفتي، باب: في أخذ الجزية، رقم: ٣٠٤١).

(٤) أحكام القرآن للجلصاص (١٩١/٣)، وكذا نقل الاتفاق ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٥٤/٢٨).

يَكُنْ حَيْثُ نَزَلَ لِلإِسْلَامِ بُدٌّ أَنْ يَنْطَلِقَ فِي الْأَرْضِ بِالْبَيَانِ وَبِالْحَرَكَةِ مُجْتَمِعِينَ، لِيَحِطَمَ هَذِهِ الْأَسْوَارَ الْمَانِعَةَ مِنْ بَسْطِ الدِّينِ لِمَنْ وَرَاءَهَا مِنَ الْعَالَمِينَ، وَلِيُزِيلَ الْغِشَاوَاتِ الْحَائِلَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الذِّكْرِ الْمُبِينِ، يَتَغَيَّا الْإِقْنَاعَ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، وَالانْضِمَامَ إِلَى كِبَانِهِ الْمُزْهِرِ بِأَنْوَارِ الْوَحْيِ السَّمَاوِيَّةِ، الْمُفَعَّمِ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

يقول ابن تيمية: «أصل القتال المشروع هو الجهاد، ومقصوده: هو أن يكون الدِّين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فمن امتنع من هذا قاتل بائعًا للمسلمين؛ وأما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة - كالنساء، والصبيان، والراهب، والشيخ الكبير، والأعمى، والزَّيْمِ، ونحوهم - فلا يُقتل عند جمهور العلماء؛ إلا أن يُقاتل بقوله أو فعله، . . وهو الصواب، لأنَّ القتال هو لِمَنْ يُقاتلنا إذا أَرَدْنَا إظهارَ دينِ الله»^(١).

وبعد؛

فقد ارتأيت التمهيد بهذا التأسيس المتقدّم بين يَدَيَّ جوابي عن معارضة حديث الباب، لأحجز نفوذ أي شبهة في الذهن تبغي نفي جهاد الطلب من أساسه! وقصر غاية القتال في الدفع فقط^(٢)، لئلا يبطال حديث نافع هذا في الإغارة تبعًا.

وأحسب أنَّ القارئ الكريم قد انجلى له بمجموع ما قرأناه آنفاً:

أنَّ ما ابتدّره النبي ﷺ وأصحابه من غزو بني المصطلق، مندرج تحت هذا الأصل من إعلاء كلمة الله في الأرض وجهاد الطلب، وأنَّ ما نتج عن ذلك من اغتنام وسبى، إنما سببه التعمت في الكفر، والإصرار على محاربة الإسلام، كما سيأتي البيان عليه.

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٤/٢٨).

(٢) وهو ما ذهب إليه بعض المعاصرين: كظافر القاسمي في كتابه «الجهاد والحقوق الدولية العامة» (ص/١٧٢)، وعمر الفرجاني في «أصول العلاقات الدولية في الإسلام» (ص/٧٧)، ووجهة الرحلي في «آثار الحرب» (ص/٩٣).

بهذا نكون قد وصلنا إلى حَدِّ السُّؤالِ المَحْوَريِّ الَّذِي ابْتَنَيْتَ عَلَى أُسَاسِهِ
الثَّبْهَةَ فِي رَدِّ كَلَامِ نَافِعٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: هَلْ يَجُوزُ الْإِسْلَامُ مُقَاتَلَةَ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ كَمَا
وَقَعَ لِبَنِي الْمُصْطَلِقِ، دُونَمَا دَعْوَةٍ أَوْ تَبْلِيغٍ سَابِقٍ؟!

وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي تَحْرِيمِ قِتَالِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ
دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ، حَتَّى تَصِلَهُ الْحُجَّةُ، وَتَسْتَبِينَ لَهُ الْمَحَبَّةُ، وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا
الْإِجْمَاعِ، يَقُولُ ابْنُ رَشِيدِ الْحَفِيدِ: «أَمَّا شَرْطُ الْحَرْبِ: فَهُوَ بَلُوغُ الدَّعْوَةِ بِاتِّفَاقٍ،
أَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ خِرَابَتُهُمْ، حَتَّى يَكُونُوا قَدْ بَلَّغْتَهُم الدَّعْوَةَ، وَذَلِكَ شَيْءٌ مُجْمَعٌ
عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

إِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ هُنَا: فِي مَنْ عُلِمَ بَلُوغُ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِمْ، هَلْ يَجِبُ تَكَرُّارُ
دَعْوَتِهِمْ قَبْلَ الْعَزْمِ عَلَى غَزْوِهِمْ أَمْ لَا؟

وَالَّذِي يُصَحِّحُهُ أَغْلَبُ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ تَكَرُّارَ الدَّعْوَةِ عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَى الْحَرْبِ
لَيْسَ بِشَرْطٍ، حَيْثُ اسْتَفَاضَتْ فِي الْمُحِيطِ الْقَرِيبِ مِنْ مَنَبِيعِ الدَّعْوَةِ، فَهِيَ وَاقِعَةٌ
حُكْمًا، بِحَيْثُ يَعْلَمُ الْقَوْمُ إِلَى مَاذَا يُدْعَوْنَ وَعَلَى مَاذَا يُقَاتَلُونَ، فَيَقَامُ ظُهُورُهَا عَلَى
هَذَا النَّحْوِ مَقَامَ تَخْصِيبِهَا لِكُلِّ قَوْمٍ عَلَى جِدَّةٍ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ^(٢).

يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: «لَا يُقَاتَلُ الْعَدُوُّ حَتَّى يُدْعَوْا، إِلَّا أَنْ يَعْجَلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ
لَمْ يُفْعَلْ فَقَدْ بَلَّغْتَهُم الدَّعْوَةَ»^(٣).

وَإِنْ كَانَ لَا يُشَكُّ أَنَّ فِي بِلَادِ اللَّهِ مَنْ لَا شَعُورَ لَهُ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَمَنْ يُسْتَرَابُ
فِي بِلَاغِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ حِينَهَا: ظَنُّ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ،
فَيُبْلَغُونَ أَوَّلًا.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّفْصِيلِ يَقُولُ مَالِكٌ: «مَنْ فَازَبَ الدُّرُوبَ، فَالدَّعْوَةُ مَطْرُوحَةٌ
عَنْهُمْ، لِعِلْمِهِمْ بِمَا يُدْعَوْنَ إِلَيْهِ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبُغْضِ وَالْعَدَاوَةِ لِلَّذِينَ وَأَهْلِهِ،

(١) «بداية المجتهد» (١٤٩/٢).

(٢) انظر فترح النووي على مسلم (٣٦/١٢)، و«الفتح» لابن حجر (١٠٨/٦).

(٣) «جامع الترمذي» (١١٩/٤).

من طول مُعارضتهم للجيش، ومُحاربتهم لهم، فلتُطلبَ غِرَّتُهم، ولا يُحدَث لهم الدَّعوة .. وأمَّا مَنْ بَعُد، وَخِيفَ أَنْ لَا تَكُونَ نَاحِيَتُهُ نَاحِيَةً مِّنْ أَعْلَمَتِكَ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ أَقْطَعُ لِلشَّكِّ، وَأَبْرُ لِلجِهَادِ^(١).

والجمهور وإن قالوا بَعْدَ الوجوبِ في مثل تلك الحالِ من شمول الدَّعوة، فقد استَحَبُّوا مع ذلك تَقْدِيمَ الدَّعوة قبل القتالِ^(٢)، وبذا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أمراءَ الأجناد؛ من ذلك أَمَرُهُ ﷺ عَلِيًّا ﷺ بدعوة أهلِ خَيْبَرَ قبل القتالِ مع كوزيم ومَنْ بَلَّغَتْهم دعوته^(٣).

والتَّكرار قد يُجدي المقصودَ فينعمِدُ الضَّرر، فلربَّما إذا عَلِمُوا أَنَّا نُقاتِلهم على أَسْرِهِم، وَأَخَذِ أَمْوَالِهِم: أَنْ يُجْبِئُوا إِلَى المقصودِ من غيرِ قِتَالٍ^(٤)؛ فكما أَنَّ إزالةَ الكفر، وإخراجَ العبادِ من جَوْرِ الأديانِ إلى عدلِ الإسلامِ من مَقاصِدِ الدِّينِ المَظْلَمِ؛ فَإِنَّ حَقَّ الدِّمَاءِ، وَالتَّضْيِيقَ في ذلك: من مَقاصِدِهِ الجَلِيلَةِ أَيْضًا؛ فإذا ما حَصَلَ المَقْصِدُ الأوَّلُ من غيرِ احتِياجٍ إلى قِتَالٍ، لَمْ يُجْزِ البَدَارُ إِلَى نَقْصِ المَقْصِدِ الثَّانِي بِحُجَّةِ الأوَّلِ قَطْعًا.

وفي تقريرِ هذا التَّفْصِيلِ، يَقُولُ الشَّرْهَنِي (ت ٩٧٧هـ): «وُجُوبُ الجِهَادِ وَجُوبُ الوَسَائِلِ لَا المَقَاصِدِ، إِذُ المَقْصودُ بِالْقِتَالِ إِنَّمَا هُوَ الهِدَايَةُ، وَمَا سِوَاهَا مِنَ الشَّهَادَةِ؛ وَأَمَّا قَتْلُ الكُفَّارِ فَلَيْسَ بِمَقْصُودٍ، حَتَّى لو أَمَكْنَ الهِدَايَةَ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ بِغَيْرِ جِهَادٍ، كَانَ أَوَّلَى مِنَ الجِهَادِ»^(٥).

(١) «المُدَوَّنَةُ» (١/٤٩٦).

(٢) انظر «التَّهْمِيدُ» لابن عبد البر (٢/٢١٨-٢١٩)، و«شرح النووي على مسلم» (١٢/٣٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٦/١٠٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الإسلام والنُّبُوَّة، وَأَنْ لَا يَتَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، رَقْم: ٢٩٤٢)، ومسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، رَقْم: ٢٤٠٦).

(٤) انظر «فتح القدير» لابن الهمام (٤/٤٤٦)، و«مرقاة المفاتيح» لعلي القاري (٦/٢٥٢٥).

(٥) «معنى المحتاج» (٦/٩).

وقولنا باستحباب تكرار الدعوة عمومًا مشروط بأن لا يتضمّن الإبلاغ ضررًا على المسلمين: كأن يعلم بأنهم إذا جُددت لهم الدعوة تنبّهوا، فاستعدّوا، أو احتالوا، أو تحصّنوا، أو استدعوا مددًا، ونحو ذلك ممّا لا يقوى به المسلمون عليهم^(١).

ومن الأمور المطلوبة في الحروب سرعة الحسم، تقليلًا للخسائر على اختلافها، فلذلك أُستحبّ في مثل هذه الصّور المفترضة -الآيف ذكرها- عدم تجديد الدعوة؛ وغلبة الظنّ في هذا تظهر من حالهم، وهو أمرٌ موكولٌ إلى اجتihad الإمام، فإذا رأى في ترك الدعوة صلاحًا فعل، ويلزم الجند طاعته فيما يراه^(٢).

قلت: فحديث إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق يتنزل على هذا التفصيل بالتمام! وبیان ذلك: ظاهر أمثلتها من سيرته ﷺ مع من لم يسلم من قبائل العرب:

فإنه -بأبي هو وأمي- لم يُقدّم على الإغارة على أيّ من أولئك دون سابق دعوة خاصة أو إنذار؛ فهذا الأصل عنده، إلّا أن يجتمع في القوم منهن خصلتان: أوْلُهُما: أن يكونوا ممن سبّت إليهم الدعوة، فلا يجب تكرارها.

وثانيهما: أن يكونوا من الحربيين المُعادين للإسلام وأهله، فتكون الإغارة عليهم تنكيلًا بهم، ودفعًا لأيّ مفسدة محتملة من إنذارهم.

(١) انظر «المبسوط» للسرسي (٣١/١٠).

(٢) لما كان الأوّل في نظري عدم قصي حكم تكرار الدعوة على الاستحباب فقط، بل تُسحب المسألة على مختلف الأحكام الفقهيّة، لاختلاف مناهج الحكم باختلاف أحوال جيش المسلمين وعدوهم. ثم وفقت -بحمد الله- على كلام القرافني يوافق في جملته ما ارتأيت، حيث قال في «الذخيرة» (٤٠٣/٣): «لا خلاف في وجوب الدعوة قبل القتال لمن لم يبلغه أمر الإسلام، ومن بلغه فأربعه أضعاف».

وأجبة: من الجيش العظيم إذا غلب على الظنّ الإجابة على الجزية؛ لأنهم قد لا يعلمون قبول ذلك منهم.

ومستحب: إذا كانوا عاقلين ولا يغلب على الظن إجابتهم.

ومباحة: إذا لم يُرجح قبولهم.

وممنوعة: إن خشي (أخضعهم) لعدوهم بسببها. ١ هـ.

فعلَى هذا، فَإِنَّ ما اسْتَدَلَّ به مَنْ أَجَاز الإِغَارَةَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ -حَسَبَ ما وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِمْ- أَمَثَلَةٌ مَحْصُورَةٌ، أَشْهُرُها:

بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَتْلِ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ^(١) وَكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ غِزَّةً^(٢)، وَهَذَا اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّافِعِيُّ^(٣).

وغيره مِنَ الْفُقَهَاءِ اسْتَشْهَدُوا بِإِغَارَتِهِ ﷺ عَلَى خَبِيرٍ صَبَاحًا^(٤)، وَبِأَمْرِهِ ﷺ بِشَرْقِ الْغَارَةِ عَلَى بَنِي الْمُلوَحِ بِالْكَدِيدِ^(٥)، وَبِيعْثِهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْإِغَارَةِ عَلَى قَرْيَةِ أُبَيْنَى بِالشَّامِ^(٦).

فهَذَا أَشْهُرُ ما اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ إِذْئَارٍ، إِضَافَةً إِلَى حَدِيثِ نَافِعٍ فِي بَنِي الْمُصْطَلِقِ.

وَمَنْ يَتَخَصَّصُ هَذِهِ الشُّوَاهِدَ الْعَمَلِيَّةَ مِنْ سِيرَتِهِ ﷺ، يَجِدُ أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهَا مَا قَرَّرْنَا مِنَ الْوَصْفَيْنِ اللَّذَيْنِ أَثَرْتُ إِلَيْهِمَا آتِفًا، وَذَلِكَ أَنَّ:

سَلَامَ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ: كَانَ مِمَّنْ خَانَ عَهْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ سَادَاتِ بَنِي النُّضَيْرِ، وَحِينَ نَزَلَ خَبِيرًا بَعْدَ إِجْلَاءِ قَوْمِهِ، أَلْبَأْهَها عَلَى حَرْبِ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) خبر قتله في البخاري (ك: المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، رقم: ٤٠٣٩).

(٢) خبر مقتله في البخاري (ك: الرهن، باب: رهن السلاح، رقم: ٢٥١٠)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود، رقم: ١٨٠١).

(٣) انظر «الأم» للشافعي (٢٥٣/٤).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: الأذان، باب ما يحقن بالأذان من الدماء، رقم: ٦١٠)، ومسلم في (ك: الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر، رقم: ١٣٦٥).

(٥) أخرجه أبو داود في (ك: الجهاد، باب: في الأسير يوثق، رقم: ٢٦٧٨)، والحديث وإن كان في إسناده جهالة مسلم بن عبد الله، فإنَّ الخبر بذلك مشهور عند الْمُحَدِّثِينَ وأهل السُّنَنِ وَالْمَغَازِي، لَا يَسْتَرْزَبُ فِي ثَبُوتِهِ عَنْدهُمْ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْجَاكِمُ فِي «المستدرک» (٢٧٥١) وواقفه عليه الذهبي.

والكُفَيْدُ: موضع بين مكة والمدينة، على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، انظر «معجم البلدان» (٤٤٢/٤).

(٦) أخرجه أبو داود في (ك: الجهاد، باب: الحرق في بلاد العدو، رقم: ٢٦١٦)، وابن ماجه في (ك: الجهاد، باب: التحريق بأرض العدو، رقم: ٢٨٤٣)، قال البزار في مسنده (٢٠/٧): «هذا الحديث رواه غير صالح، عن الزهري، عن عروة مرسلاً، وأسنده صالح، ولا تعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أسامة»، وصححه مخرجو «المسند» (١١٩/٣٦) بشواهد.

وقد كان لخبير بتحريض بني النضير الأثر البالغ في حشد قريش وبنِي قُرَيْظَةَ على المسلمين في المدينة^(١).

وأما كعب بن الأشرف: فشهره عداوته الإسلام وإيذائه النبي ﷺ والمسلمين، وتحريضه كفار قريش عليهم^(٢): تُغني عن بسط القول في تعليل ما وقع له.

وأما (أبى): فقد شاركت الروم قتال المسلمين في مؤتة، وفيها قُتل زيد بن حارثة رضي الله عنه، فلذا بعث النبي ﷺ ابنه أسامة إليهم يحرضه على الانتقام لأبيه^(٣).
وأما بنو المُلُوح: فمن الأعراب الذين ظاهروا على قتال المسلمين، حتى غدروا بيشير بن سويد رضي الله عنه وقتلوه^(٤).

وأما خَير: فقد عُلم نبؤها عند الكلام في ابن أبي الحقيق.
إذا تقرر ما ذكرناه في هذه الشواهد التاريخية؛ فإن ذنبك الشرطين المبيحين للإغارة قد وُجداً بكاملهما في بني المُصطلق!

فأما الشرط الأول: فإنه لا يشك أحد في بلوغ دعوة الإسلام إلى بني المُصطلق، وعليهم بما يُطلب منهم، وامتناعهم عن إجابة ذلك، فإنهم من بطون خزاعة^(٥) بين المدينة ومكة، على سبب مراحل من المدينة، ولأجل هذا

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (١٩٥/٢)، و«الفتح» لابن حجر (٣٤٩/٧)، و«السيرة النبوية الصحيحة» لأكرم العمري (٣١٨/١).

(٢) كما في أبي داود (ك: الخراج والإسارة والفتي، باب: كيف كان إخراج اليهود من المدينة؟ رقم: ٣٠٠٠)، وانظر «سيرة ابن هشام» (٥١/٢).

(٣) جاء في «مغازي الواقدي» (١١٧/٣)، و«طبقات» ابن سعد (١٩٠/٢) قوله ﷺ لأسامة: «ها أسامة، سير على اسم الله وبركته، حتى تنتهي إلى مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل...»، وانظر «الروض الأنف» (٢١٦-٢١٧).

(٤) انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (١٢٥٢/٤)، و«السرائي والبحوث النبوية حول المدينة ومكة» لبريك العمري (٢٦١/١).

(٥) انظر «الاشتقاق» للأزدي (ص/٤٧٦).

البلاغ أسلم من قويمهم خُزاعة أناس، كأمينة بنت خلف^(١)، وعاتكة أم معبد^(٢)، ومعتب بن عوف بن عامر^(٣)، وغيرهم^(٤).

وأما الوصف الثاني: فإن بني المصطلق أعلنوا الحرب على دولة الإسلام في جلفها مع قريش (جلف الأحابيش)^(٥)! فكان أول موقف عدائي منهم تجاه الإسلام أن أسهموا ضمن هذا الجلف في غزوة أحد^(٦)؛ وفي هذا لكفاية عذر لغزورهم.

ثم هم لم يكتفوا بما فعلوه في أحد، حتى سار الحارث بن ضرار سيّد بني المصطلق في قومه ومن قدير عليه من العرب لحرب رسول الله ﷺ في المدينة! وقد أتاه بخبرهم بُريدة بن الحصيب^(٧).

على هذا نقول: إن النبي ﷺ لم يستجز الإغارة على بني المصطلق لمجرد بلوغ الدعوة مسامعهم، وإنما استحثه على ابتدارهم بالقتال أيضًا ما قد عليه ﷺ

(١) ويُقال: قَمِينَة، وهي زوجة خالد بن سبيد بن الماص ﷺ، هاجرت مع زوجها إلى أرض الحبشة، وولدت بأرض الحبشة سعيّدًا وأتة، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩٧/٤)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٢٠٤٩/٤).

(٢) وأسمها عاتكة بنت خالد بن خليف، وكان منزلها بقديد، وهي التي نزل عندها رسول الله ﷺ حين هاجر إلى المدينة، انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٢٨/٨).

(٣) ويُقال له: معتب بن الحمراء، يُكنى أبا عوف، من مهاجرة الحبشة الثانية، شهد بدرًا وأُخذًا، وما بعدها، ومات سنة (٥٧هـ)، انظر «الطبقات الكبرى» (٣/٢٦٤).

(٤) انظر «مرويات غزوة بني المصطلق» لـ د. إبراهيم فريقي (ص/٦٥).

(٥) نسبة إلى وادٍ أسفل مكة يدعى الأحيش، تحالفت عنده قريش وبعض القبائل القريبة على أنهم يد على من سواهم، انظر «سيرة ابن هشام» (١/٣٧٣)، وفتح «الباري» لابن حجر (٥/٣٣٤).

(٦) انظر «مغازي الواقدي» (١/٢٠٠)، و«سيرة ابن هشام» (٢/٦١).

(٧) انظر «مغازي الواقدي» (١/٤٠٥)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢/٦٤)، يقول د. أكرم العمري: «وقد جمّع. أي ابن سعد. الأسانيد في أول الكتاب في أول هذه المجلدة، وأحال عليها في هذه الصفحة بلفظ (قالوا)، وهي من طريق الواقدي، وأبي معشر السندي، وموسى بن عقبة، دخل حديث بعضهم في حديث بعض، ومثل هذا الجمع للأسانيد معيب، لاختلاط كلام الضعفاء والثقات ببعضه، وصعوبة تخليصه» انظر «السيرة النبوية الصحيحة» له (٢/٤٠٥).

من عداوتهم وسابق قتالهم للمسلمين، مع ما انضاف إلى ذلك من عزمهم على حربه في المدينة، وتأليب حلفائهم على ذلك.

فاقتضت الحكمة حينئذ مباحة مَنْ تَعَدَّى على المسلمين بالقتل في ما مضى، ورَدَع من تهيأ لحربهم في ما يُستقبل، في صورة مشروعة من صُور الدِّفاع الهجومي، أو ما يُسمَّى في علم العسكريَّة: بالحرب الوقائيَّة^(١).

إنَّه لحَقِيقٌ على المسلمين أن لا يَنْزِلوا بأحدٍ من العدُوِّ في الحصونِ مِنَّهم يَطمعون به ويَرجون أن يستجيب لهم إلَّا دَعَوه - كما قال مالك - فَأَمَّا مَنْ إن جَلَسنا بأرضنا أَتونا وألَبوا علينا، وإن يَرِنا إليهم قاتلونا، كشأن بني المُصْطَلِق: فإنَّ هؤلاء لا يُنْذَر مثلُهم بالدَّعوة ولا كرامة^(٢).

ولو كان النَّبي ﷺ طَمِع في إذعانهم لكان دَعَاهم، وهو مع ذلك لم يَقْتُل منهم إلَّا مَنْ أَصَرَ على القتال، كما جاء به نَصُّ الحديث^(٣)! وأحسنَ معاملَةً مَنْ أَسَرَ منهم، حتَّى أذعنوا بعدُ للإسلام عن بكرة أبيهم، وكانوا يُؤدُّون الزَّكاة له^(٤).

وبهذا يَتَبَيَّن لنا مَقْصودُ نافع بحديثه الأوَّل:

أنَّه لَيَّانٌ جَوَّازٌ مُباحَةٌ العدُوِّ، بما يعني بلوغ الدَّعوة قبلُ فرفضوها؛ ولم يَعرِ نافعُ أنَّ المُغَارَ عليهم لم يَبلغهم قطُّ! ولا خَطرُ بباله أنَّ التَّبليغَ مَنسوخٌ وجوبُها بالمرَّة ولو لم يَبلغهم!

فَمَنْ ذا يَجْزُو على قولٍ مثل هذا إلَّا جاهلٌ بأصولِ الدِّين، فضلًا عن فروعه^{١٩}

إنَّ استشهاده نافع على جوابه بما جَرَى لبني المُصْطَلِقِ لكونهم أَوْضَحَ شاهِدٍ استحضَرَه في جوابه لتلك المسألة، إذ كانوا قَرِيبِي ديارٍ من المدينة، وكان قتالهم

(١) انظر «المدرسة العسكرية الإسلامية» لمحمد فراج (ص/١٧٦)، و«الجهاد والقتال في السياسة الشرعية» (٤٩١/١).

(٢) انظر «المدونة» (٤٩٦/١).

(٣) انظر «إرشاد الساري» للضطلاني (٣١٨/٤).

(٤) كما في «مسند أحمد» (رقم: ١٨٤٥٩) وقال مخزَّجوه: «حسن يشاهده».

في شعبان سنة خمس للهجرة^(١)، أي بعد أن بَلَغَتْهُمْ الدَّعوة؛ فَلَأْتَهُمْ تَحَقُّقُهَا بما يُدْعَوْنَ إِلَيْهِ نَاصِبُوا الْمُسْلِمِينَ الْعِدَاةَ حَتَّى حَارَبُوهُمْ، فَاسْتَحَقُّوا بِهَذَا الْقِتَالَ^(٢)، مِنْ غَيْرِ لَزُومِ تَكَرُّارِ دَعْوَةٍ خَاصَّةٍ.

هَذَا حَاصِلُ جَوَابِ نَافِعٍ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ لَزُومِ الدَّعوة قَبْلَ كُلِّ مُوَاجَهَةٍ مُطْلَقًا، أَيْ أَنَّ اسْتِدْلَالَهَ بِمَا حَدَّثَهُ بِهِ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ عَلَى عَدَمِ انْفِرَادِ ذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَنِ وَحَالٍ مَعَ كُلِّ قَوْمٍ كَمَا كَانَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ.

فَكَانَ التَّمَهُلُ فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ لِنِعْمَةٍ تُغْنِينَا عَنْ تَخَطُّفِ عِلْمٍ ثَقِيهِ، كَمَثَلِ نَافِعٍ فِي رُتْبَتِهِ وَفَضْلِهِ، نَاهِيكَ عَنْ تَبَيُّرِ (الْغَزَالِيِّ) لِرَوَايَتِهِ بِالْإِهْتِزَازِ فَضْلًا عَنْ تَشْيِيعِهِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ قَلَّةَ فَهْمِهِمْ حِينَ قَبِلُوا رَوَايَتَهُ! مَعَ أَنَّ مَنْ يُفَضِّلُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ مُجْمِعُونَ عَلَى قَبُولِهَا وَالْإِحْتِجَاجِ بِهَا فِي أَحْكَامِهِمْ!

إِنَّمَا اشْتَبَهَ الْفَهْمُ عَلَى (الْغَزَالِيِّ) لَمَّا فِي ظَاهِرِ كَلَامِ نَافِعٍ مِنْ بَدَءِ النَّبِيِّ ﷺ لِقِتَالِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ دُونَ دَعْوَةٍ، فَظَنَّ أَنَّ نَافِعًا يَسْتَدِلُّ بِهَذَا الْمُجْمَلِ عَلَى تَرْكِ الدَّعوة مُطْلَقًا! وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ نَافِعًا مِنْ هَذَا الْفَهْمِ بَرَاءٌ، وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُ مَا كَانَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ مِنْ حَرْبٍ وَعِدَاةٍ.

فَلَأَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْحَالِ كَانَ شَائِعًا فِي السَّائِلِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ زَمَنَ نَافِعٍ: اخْتَصَرَ نَافِعٌ تَفَاصِيلَ هَذِهِ الْغَزْوَةِ وَأَسْبَابِهَا، وَاکْتَفَى مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَصْلُحُ شَاهِدًا عَلَى جَوَابِهِ لِّلْسَائِلِ، الْمُفِيدَ لَعَدَمِ لَزُومِ تَكَرُّارِ دَعْوَةٍ مَنْ قَدْ بَلَغَتْهُ الدَّعوةُ فَرَفَضَهَا، فَضْلًا عَنْ جَاهَرِ بَحْرِهَا كِبَرِ الْمُصْطَلِقِ، وَأَنَّ الدَّعوةَ إِنَّمَا كَانَتْ لَازِمَةً لِكُلِّ قَبِيلَةٍ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ فِي الْمَدِينَةِ، حَيْثُ كَانَ صَوْتُ الدَّعوةِ الْخَارِجِيِّ خَافِتًا، لَا تَكَادُ تَسْمَعُهُ قِبَائِلُ الْعَرَبِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر «الفتح» لابن حجر (٧/٤٣٠).

(٢) وَهَذَا مَا يَقْرَأُ بِهِ الْغَزَالِيُّ كَمَا فِي «فقه السيرة» (ص/١٢) حَيْثُ قَالَ: «وَقَعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى أَسْمَى كُلَا الْفَرِيقَيْنِ لِلْآخِرِ، وَيَسْتَعِدُّ لِلثَّلِيلِ مِنْهُ، فَاتَّهَزُّ الْمُسْلِمُونَ فَرَسَةً مِنْ عَدُوِّهِمْ. وَالْحَرْبُ خُدْعَةٌ. وَأَمَكَّتْهُمْ الثَّلَبُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ غَارُونَ».

المبحث السابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث القرنين

المَطْلَبُ الأوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ الْعَرَنِيِّينَ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَنَوْا^(١) المدينةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِيَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْقَوْا النَّعَمَ.

فَجَاءَ الْخَيْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَشِيرَتِ أَعْيُنُهُمْ^(٢)، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقُونَ، قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: «فَهَوْلَاءَ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، مَثَّقَ عَلَيْهِ^(٣).

وَقَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الْحُدُودُ»^(٤).

(١) اجْتَنَوْا المدينةَ: اسْتَوْبَلُوهَا وَاسْتَوَحَّطُوهَا، وَمَعْنَاهُ: كَرِهُوا لِمَرْغَبِ أَصَابِهِمْ بِهَا، انْظُرْ «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» لَابِنِ قُرْقُول (١٨٥/٢).

(٢) الشَّمْرُ أَوْ الشَّمْلُ: يَرَوْنِ بِتَخْفِيفِ الْمِمْ وَبِتَشْدِيدِهَا، هُوَ إِخْرَاجُ الْعَيْنِ مِنْ مَحَلِّهَا بِالشُّوكِ، انْظُرْ «الْمَسَالِكُ» لَابِنِ الْعَرَبِيِّ (١٥٧/٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الوضوء، بَابُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالذُّوَابِ وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا، رَقْم: ٢٢٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْقِسَامَةُ وَالْمَحَارِبِينَ وَالْقِصَاصَ وَالذِّيَاتِ، بَاب: حُكْمُ الْمَحَارِبِينَ وَالْمَرْتَدِّينَ، رَقْم: ١٦٧٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الطَّبْ، بَابُ الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ، رَقْم: ٥٦٨٦).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث العرنين

مُجمل ما أجلبه المنكرون على الحديث من شبهات يتلخص في معارضتين:
الأولى: أن في ما نُسب إلى فعل النبي ﷺ بمن قُتل الراعي وسرق الإبل
قدراً كبيراً من الوحشية، ومجازاة الحد في العقوبة، مما يُنزّه ﷺ عن مثله، حيث
يكفي قتلهم دون تمثيل بهم.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (ابن قرناس): «لو سلّمنا بهذا؛ فإننا نقول
بأن الرسول يُصير أحكام الشرع بناءً على رغبته الشخصية!

فهو مُثل بمن سرق إبله، وقُتل راعيه، دون أن يستند في حكمه على حكم
قرآني، لأن القرآن يخلو من أي حكم على البشر بالحرق والتكحيل والتثيل لمن
يقتل الراعي، في الوقت الذي يورد المحدثون أحاديث تُنسب للرسول نهيه عن
الحرق بالنار..

ورحط عُكَل إن كانوا قتلوا راعي الرسول، فيحكم عليهم بحدّ القتل الوارد
في سورة البقرة.. ويكون حدّ القاتل القتل فقط»^(١).

(١) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/٢١٩)، وانظر «الأضواء القرآنية» لمصالح أبو بكر (٢/٢٨٤).

ويقول (عبد الأمير الغول): «إن هذه الأخبار دالة على المُثَلَّة، وَلِيَّ الأُمَّة لا يجوز له قطع أيدي وأرجل القاتل، وإسمال عينيه، بل له قتله فقط، والمُثَلَّة ممَّا نهى عنها النَّبِيُّ ﷺ، ولو بالكلب العقور»^(١).

المعارضة الثانية: أنَّ الاستشفاء بأبوال الإبل لو كان نافعا، لَمَا غَابَ ذلك عن المختصين من أهل الصَّيْلَة المعاصرين، فـ «لا يُعْقَلُ أن يكون في بولها مادة الشِّفاء للأمراض، ثُمَّ يُخْفِي الله هذه الفائدة على علماء الطَّبِّ مِنَ النَّاسِ»^(٢).

(١) «عنوا صحيح البخاري» للغول (ص/١٨٦).

(٢) «الأضواء القرآنية» لصالح أبو بكر. (٢/٢٨٧).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث القرنين

أما دعوى الممترض في شبهته الأولى: من كون ما جاء في الحديث من عقوبة نبوية فيها قدر كبير من الوحشية، ومخالفة القرآن .. إلخ:

فليس في الحديث ما توهمه من مجاوزة الحد في عقوبة القرنين -حاشاء ﷺ من ذلك- فإن لهؤلاء حكماً فوق كونهم مجرد قتل، فإنهم مع قتلهم رزّعوا المسلمين، وقطعوا الطريق، واستأقوا الإبل، وقتلوا الرعاة، فجنوا جنایات عديدة.

ومعلوم بالقرآن أن في مثل هذا الخيار إلى الإمام: إن شاء جمع الأجزاء، وإن شاء اكتفى بالقتل^(١)، فكان أن اختار نبينا ﷺ الأول، إذنا أوحى إليه به، أو فهمه من مجمل نصوص الشريعة، سياسة منه سائغة، فأقر على ذلك، فقطع أيدي هؤلاء المحتربين وأرجلهم من خلاف، نكالا لهم، وزجرا لغيرهم.

وقد أقره الله تعالى على فعله هذا، بأن جعله حد الحاربة في آية من كتابه، بصريح قول أنس رضي الله عنه وهو الراوي للحديث^(٢)، والآية قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ

(١) ففيض الباري للكشميري (١/٤٣٢) بتصرف.

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الحدود، باب: ما جاء في المحاربة، رقم: ٤٣٦٦)، والنسائي في =

تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بَيْنَ خِلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ [الأنعام: ٣٣].

فهذا في حق عقاب النبي ﷺ لمن تلبس بجُرم الحرابة.

أما ما ورد من سَمِّهِ لأعين العُرنيين بالنار:

فإنما فَعَلَ بهم ذلك قصاصًا، كما في رواية أخرى لأنس: «إنما سَمَلَ النبي ﷺ أعين أولئك، لأنهم سَمَلُوا أعين الرُّعاء»^(١).

وفي تقرير هذا التَّخريج للفعل النبوي، يقول ابن حزم: «كان ما زاده رسول الله ﷺ على القطع من السَّمَل، وتركهم لم يحيمهم»^(٢) حتَّى ماتوا: قصاصًا بما فعلوا بالرُّعاء...».

ثم أورد بإسناده رواية أنس رضي الله عنه في السَّمَل، وقال:

«... فصَحَّ ما قلناه من أنَّ أولئك العُرنيين اجتمعت عليهم حقوق: منها المُحاربة، ومنها سَمَلُهُم أعين الرُّعاء، وقتلهم إِيَّاهم، ومنها الرُّدة.

فَوَجِبَ عليهم إقامة كُلِّ ذلك، إذ ليس شيءٌ من هذه الحدود أوجب بالإقامة عليهم من سائرهما، ومن أسقط بعضها لبعض فقد أخطأ، وَجَبَّ بالباطل، وقال بلا برهان، وخالف فعل رسول الله ﷺ، وَتَرَكَ أمر الله تعالى بالقصاص في العدوان بما أمره به في المُحاربة.

فَقَطَّعَهُم رسول الله ﷺ للمُحاربة، وسَمَلَهُم للقصاص، وَتَرَكَهم كذلك حتَّى ماتوا يستسقون فلا يُسْقون حتَّى ماتوا، لأنهم كذلك قتلوا هم الرُّعاء، فارتفع الإشكال...»^(٣).

«السنن» (ك: نجريم الدم، باب: تأويل قول الله ﷻ: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا» الآية، وفيمن نزلت، وذكر اختلاف ألفاظ الناقليين لخبر أنس بن مالك فيه، رقم: ٤٠٢٥).

(١) أخرجه مسلم في (ك: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: حكم المحاربين والمتردين، رقم: ١٦٧١).

(٢) الختم: كفي العضو المقطوعة ليقطع الدَّم، انظر «النهاية» (٣٨٦/١).

(٣) «المحلى» (٢٨٧/١٢).

وعلى التسليم للمعتز بآن هذا الفعل في ذاته مُثْلَةٌ لا تجوز مطلقاً،
فنقول:

إنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ لَهُ بِنَسْخِ ذَلِكَ وَالنَّهْيِ عَنْهُ:
ودليل هذا ما جاء عن قتادة بعد روايته للحديث قال: «بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ
ذَلِكَ كَانَ يَحُثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَىٰ عَنِ الْمُثْلَةِ»^(١)، ونقله عن ابن سيرين قال:
«أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الْحُدُودُ»^(٢).

والى هذا مِثْلُ الْبَخَارِيِّ^(٣)، وحكاه الْجَوْنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ^(٤).

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَرُودِ دَلِيلٍ عَلَى النَّسْخِ: فَيَكُونُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَابِ
الْمِمَّاثِلَةِ فِي الْقَصَاصِ لَا غَيْرَ، اسْتِصْحَابًا مِنْهُ لِلْأَصْلِ الْقَرَأَنِيِّ فِي قَوْلِ رَبَّنَا: ﴿وَلَوْ
عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢٦]، فَيَكُونُ مُسْتَشْنِئًا مِنَ الْمُثْلَةِ
الْمَنْهِي عَنْهَا^(٥).

وسواء قلنا بهذا القول أو ذاك، يسلّم الحديث من تشنيعات المعتزيين ولله
الحمد.

أَمَّا دَعْوَى الْمُتَنَكِّرِ فِي الْمَعَارِضِ الثَّانِيَةِ: بِأَنَّ لَوْ كَانَتْ أَبْوَالُ الْإِبِلِ دَوَاءً
لِبَعْضِ الْأَمْرَاضِ، لَمَّا جَهِلَ ذَلِكَ أَهْلُ الطَّبِّ الْحَدِيثِ، فَيُقَالُ لَأَمْثَالِهِ:

إِنَّ جَهْلَهُ بِعَدَمِ ذَلِكَ لَيْسَ عِلْمًا بِالْعَدَمِ! وَجَهْلُهُ لِحَقِّ بَنُوْعِ الْمُرْكَبِ! لِأَنَّ
الطَّبِّ الْحَدِيثِ قَدْ أَثْبَتَ بَعْدَ تَجَارِبٍ وَكُشُوفَاتٍ مُخْبِرِيَّةٍ عَدِيدَةٍ، فِي عِدَّةِ كَلِيَّاتٍ
طَبِّئَةٍ عَرَبِيَّةٍ وَغَرِيبَةٍ: أَنَّ لِبَوْلِ الْإِبِلِ فَعَالِيَّةً كَبِيرَةً فِي عِلَاجِ أَمْرَاضٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا:
الْإِسْتِسْقَاءُ، وَتَلْيِيفُ الْكَيْدِ، وَأَمْرَاضُ الْكِلَى الْمُسْتَعْصِيَةِ، وَإِيقَافُهُ لَتَكَاثُرِ الْخَلَايَا

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: قصة عكل وجرقة، رقم: ٤١٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: الدواء بأبوال الإبل، رقم: ٥٦٨٦).

(٣) انظر «تيل الأوطار» للشوكاني (١٨٤/٧).

(٤) «نهاية المطلب» للجويني (٣٠٥/٢).

(٥) انظر «المسالك» لابن العربي (١٥٧/٧)، و«شرح المشكاة للطيب» (٢٥٠٠/٨)، و«فتح الباري»

لابن حجر (٣٤١/١).

السرطانية في الجهازين الهضمي والتنفسي، وقضائه على الفطريات والبكتيريا الجلدية، وغيرها من الأمراض^(١).

وليس في الحديث أنها تشفي كل مرض -كما ادّعاء المعترض- ولا ذكرًا تفصيليًا لنوع الأمراض المحدودة التي تُعالجها، ولا نوع الإبل، أو قوتها الذي يرشح عنه هذا البول العلاجي؛ فكل هذا موكول للأطباء في اكتشافه وتجربته؛ والله الموفق للحق.

(١) انظر «الموسوعة العلمية الشاملة» لـ د. سمير عبد الحليم (ص/٢٣)، و«موسوعة الإعجاز العلمي» ليوسف الحاج (ص/٩٩١)، وأوراق «المؤتمر العالمي السابع للإعجاز العلمي في القرآن والسنة» بالإمارات ٢٠٠٤م، تجد ملخصاتها المتعلقة منها بيول الإبل على موقع المؤتمر على الشبكة.

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث أمره ﷺ بقتل المتهم بأمّ ولده

المَطْلَب الأول

سَوَق حَدِيثِ أَمْرِه ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَم بِأَمٍّ وَلِيهِ

عن أنس رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُتَّهَم بِأَمٍّ وَلَدِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ رضي الله عنه: «إِذْهَبْ فَاصْرِبْ حُبُّقَهُ»، فَأَتَاهُ عَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ فِي رُكْبَةٍ^(١) يَتَبَرَّدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَخْرِجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مُجِيبٌ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ! فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَمُجِيبٌ مَا لَهُ ذِكْرٌ.

(١) الرُّكْبَى: البِشْر، «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢٦١).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِحَدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلِيهِ

فقد أشكل على جملة من الكُتَّابِ المعاصرينَ فهمُ هذا القضاءِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ في الحديثِ، فأوغلوا في التَّشْنِيعِ على راويه؛ إذ كيف يأمرُ عندهم مثلُ رسولِ الله ﷺ بضربِ عُنُقِ رجلٍ، ولم يكن ثمةَ مُوجِبٍ لِلْقَتْلِ؟ ومن دون أن تتَحَقَّقَ تَهْمَةُ الزُّنَا، لا بوحْيٍ، ولا بِبَيِّنَةٍ، ولا بإقرارٍ؟! لِيُظْهَرَ بَعْدُ كَذِبُ هَذَا الظَّنِّ فِي الْمُتَّهَمِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ، يقول (محمَّد الغزالي):
«يَسْتَحِيلُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى رَجُلٍ بِالْقَتْلِ فِي تَهْمَةٍ لَمْ تُحَقَّقْ، وَلَمْ يُوَاجِهْ الْمُتَّهَمُ، وَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ دِفَاعٌ عَنْهَا، بَلْ كَشَفَتْ الْأَيَّامُ عَنْ كَذِبِهَا!
وقد حاول النَّوَوِي -غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ!- تَسْوِيعَ هَذَا الْحُكْمِ، بِقَوْلِهِ: لَعَلَّ الرَّجُلَ كَانَ مُنَافِقًا مُسْتَحَقًّا لِلْقَتْلِ لِسَبِّ آخِرٍ! ونقول: مَتَى أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ بِقَتْلِ الْمُنَافِقِينَ؟ مَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ! بَلْ لَقَدْ نَهَى عَنْهُ.

وظاهرٌ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ الرَّجُلَ نَجَا مِنَ الْقَتْلِ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ مِنَ الْعَاهَةِ الَّتِي بِهِ اسْتِحَالَةُ تَوْجِيهِ الْاِتِّهَامِ إِلَيْهِ، أَفَلَوْ كَانَ سَلِيمًا أَبْيَحَ دَمُهُ؟ هَذَا أَمْرٌ تَابَاهُ أَصُولُ

الإسلام وفروعه كلها؛ إنَّ بالحديثِ عِلَّةٌ قاذحة، وهي كافية في سلبِ وصفِ الصَّحَّةِ عنه، وأهلُ الفقه لا أهلُ الحديث هم الذين يَرُدُّون هذه المَروِّياتِ»^(١).

ويزيد (جعفر السَّبحاني) في هذا الاعتراضِ قائلاً: «هل كان الثَّبي ۞ قائماً على البَيِّنَّة، أو على علمه الشَّخصي؟ . . لماذا لم يُعزَّر البَيِّنَةُ الكاذبة، مع أنَّ شاهد الزُّور يُعزَّر؟»^(٢).

(١) «النية النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (٣٨-٣٩).

(٢) «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٤٨).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ عن حديثِ امرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلَدِهِ

لكني نَتَحَقَّقُ الحَكْمَةَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ شَرْعًا وَعَرَفًا، لَا بَدَأَ أَوَّلًا مِنْ تَبْيِينِ الْمُلَابَسَاتِ الَّتِي اكْتَنَفَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَاسْتِحْضَارِ سَائِرِ الرُّوَايَاتِ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، لِيُنْكَشَفَ بِذَلِكَ مَا أُجْمِلُ فِي تِلْكَ الرُّوَايَةِ الْمُخْتَصِرَةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلِيُعْلَمَ وَجْهُ الْحَقِّ فِيْمَا ابْتَدَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِجْرَاءٍ فِي الْقَضِيَّةِ، فنقول:

المراد بِأَمٍّ وَلَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: مَارِيَّةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ، الَّتِي أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقَوْسُ صَاحِبُ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ سَبْعٍ مِنْ الْهَجْرَةِ^(١)، وَمَعَهَا أَخْتُهَا سَيِّرِينَ، وَكَانَتْ مَارِيَّةُ نَزَلَتْ فِي عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْقَبْطِ ابْنِ عَمٍّ لَهَا^(٢) يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا، وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا بِحُكْمِ الْقَرَابَةِ وَالْمَحَبَّةِ.

فَتَكَلَّمَ حِينَهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي فِعْلِهِ، وَشَنَّعُوا صُورَةَ ذَلِكَ.

وَكَانَ هُوَ نَصْرَانِيًّا، وَلَمْ يَأْتِ أَنَّهُ أَشْلَمَ، حَتَّى قَالَ النَّاسُ: عِلْجٌ يَدْخُلُ عَلَى عِلْجَةٍ!^(٣) مَعَ مَا عَلِمَ مِنْ اخْتِلَاطِهِ إِلَيْهَا فِي الْجُمْلَةِ^(٤)، فَاسْتَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَتِكِهِ حُرْمَةَ بَيْتِ النَّبُوَّةِ بِنَقْضِهِ الْعَهْدَ^(٥).

(١) انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/١٩١٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٨/٣١٠-٣١١).

(٢) كما جاءت به الرواية في «الحلية» لأبي نعيم (٩٢/٧) وغيره.

(٣) كشف المشكل لابن الجوزي (٣/٣٠٨).

(٤) «التحبير» للصنعاني (٣/٥٤١).

(٥) «الإنصاح» لابن هبيرة (٥/٢٨٥).

والله سبحانه حافظ لأوامرِ رسوله ﷺ، فلا يَقَعُ شيءٌ منها غَلَطًا، فإنه مَحْفُوظٌ مَعْصُومٌ؛ فإذا أَمَرَ بشيءٍ على قَضِيَّةٍ تَسْتَدْعِي ذلك الأمرَ بِمَوْجِبِ الْحَقِّ، وإن كان في باطنِ تلك القضية ما لو عَلِمَ به رسول الله ﷺ لَعَبَّرَ ذلك الأمرَ: جَعَلَ الله ﷻ الْأَقْدَارَ حَائِلَةً دُونَ إِنْغَازِ ذلك المَقْدَمِ، حَتَّى تُكْشَفَ لَهُ ﷻ عَنْ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ^(١)؛ وهذا عَيْنُ ما جَرَى فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ!

وذلك: أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ عَلِيٌّ ﷺ فِي حَالِ ذلك الْإِنْسَانِ، وَجَدَهُ مَجْبُوبًا، وَأَظْهَرَ اللهُ مِنْ حَالِ التَّزَمِّي أَنَّهُ خَصُورٌ، كُلُّ ذلك مُبَالَغَةٌ فِي صِيَانَةِ حَرَمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِظْهَارًا لِلتَّكْذِيبِ مَنْ تَقَوَّةٍ بِشَيْءٍ مِنْ ذلك^(٢)؛ وَلَعَلَّهُ لَوْ رَأَاهُ وَعَلِيهِ ثِيَابُهُ، وَصَدَّرَ مِنْهُ مَا يُضْفِي عَلَيْهِ لِبَاسَ التُّهْمَةِ: لَمْ يَبَيِّنْ لِعَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ مَجْبُوبٌ إِلَّا بَعْدَ قَتْلِهِ.

فَحَفِظَ اللهُ بِهَذَا ذِمَّةَ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَنْ يَجْرِيَ فِيهَا غَلَطٌ يُشْبِهُ الْقَدَرَ، كَمَا حَفِظَهَا مِنْ أَنْ يَجْرِيَ فِيهَا حَقِيقَةُ الْقَدَرِ^(٣).

هذا؛ وَمِمَّا يَكْشِفُ غِشَاوَةَ الْإِشْكَالِ عَنْ فَهْمِ هَذَا الْحَدِيثِ:

ما جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ بَسِيطَةً، بِمَسَاقٍ أَكْمَلَ وَأَوْضَحَ لِتَصَوُّرِ الْحَادِثَةِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ الْمُخْتَصَرِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، يَقُولُ فِيهَا عَلِيٌّ ﷺ: «كَثُرَ عَلَيَّ مَارِيَةٌ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِبْطِي ابْنِ عَمِّ لَهَا، كَانَ يَزُورُهَا، وَيَخْتَلِفُ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِي: «خُذْ هَذَا السَّيْفَ، فَانْطَلِقْ إِلَيْهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ عِنْدَهَا فَاقْتُلْهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكُونُ فِي أَمْرِكَ إِذْ أَرْسَلْتَنِي كَالسَّكَّةِ الْمُحْمَاةِ لَا يَتَّبِعُنِي شَيْءٌ، حَتَّى أَمْضِيَ لَهَا أَرْسَلْتَنِي بِهِ؟ أَوِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ؟ قَالَ: «بَلِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ».

يقول عَلِيٌّ ﷺ: فَأَقْبَلْتُ مُتَوَشِّحًا السَّيْفَ، فَوَجَدْتُهُ عِنْدَهَا، فَاخْتَرَطْتُ السَّيْفَ، فَلَمَّا أَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، عَرَفَ أَنِّي أُرِيدُهُ، فَاتَى نَخْلَةً فَرَقَنِي فِيهَا، ثُمَّ رَمَى

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (٢٨٦/٥).

(٢) «المفهم» (١٦/١٢).

(٣) «الإنصاح» لابن هبيرة (٢٨٦/٥).

بنفسه على قفاه، وشعر برجليه، فإذا هو أجب أمسح! ما له ما للرجال قليلاً ولا كثيراً، فأعمدت سني، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «الحمد لله الذي يضرِف عنا أهل البيت»^(١).

قال أبو العباس القرطبي: «هذا يدل على أن أمره بقتله إنما كان بشرط أن يجهده عندها على حالة تقتضي قتله، ولما فهم عنه علي ﷺ ذلك سأله، فبين له بياناً شافياً، فزاد ذلك الإشكال»^(٢).

فهذا يبين: أن هذا الرجل كان أمر النبي ﷺ بضرب عنقه لما قد استحل من حرمة، لكن اشترط أن يجهده عند بيته على حالة تقتضي نقض عهده^(٣)، ولذا بعث علياً ﷺ ليرى القصة، فإن كان ما بلغه عنه حقاً قتله، ولهذا قال ﷺ في حديثه: «أكون كالسكة المحممة، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب...»؛ والأمر وإن كان مجرّد تهمة، لكنها في جانب حرّم النبي ﷺ جنابة.

وليس أمره بقتله إقامة لحد الزنا، كما غلط المعترض في فهمه، «لأن إقامة حد الزنا ليس هو ضرب الرقبة، بل إن كان مُحصّناً رُجم، وإن كان غير مُحصّن جُلِد، ولا يُقام عليه الحد إلا بأربعة شهداء، أو بالإقرار المُعتبر.

لكن لما تبين أنه كان مجبوباً، عُلم أن المفسدة مأمونة منه بالمرّة»^(٤).

ولو كان ما أمر به النبي ﷺ قضاء مُبرّماً بالقتل، لما أوكل إلى علي ﷺ إعمال نظره في الحكم المُستحق، كما هو ظاهر من قوله: «.. بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب»، والرؤية هنا «أراد بها رؤية القلب، لا رؤية العين! أي: أن

(١) أخرجه البزار في «المسند» (٢٣٧/٢) والبيهقي في «المختار» (٣٥٣/٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٧٨/٣)، وقال: «هذا غريب لا يعرف مستنداً بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق»، وجاء تصريح ابن إسحاق بالسماح في «التاريخ الكبير» للبخاري (١٧٧/١)، فالإستناد متصل جيد، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٩٠٤).

(٢) «المفهم» (٦٤/١٦).

(٣) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٧٦/١٢).

(٤) «الصارم السلولى» لابن تيمية (ص/٥٩-٦٠).

الشَّاهِدُ يَتَبَيَّنُ لَهُ مِنَ الرَّأْيِ وَالنَّظَرِ فِي الْأَمْرِ، مَا لَا يَظْهَرُ لِلْغَائِبِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ لِلْأَمْرِ يَتَّضِحُ لَهُ مَا لَا يَتَّضِحُ لِلْغَائِبِ»^(١).

وهذا ما جرى على وفقه عليٌّ عليه السلام، حيث إنه لما انكشف له أنه محبوب، لم يَعرِضْ له بالقتل، لأنه عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى إِتْيَانِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «إِلَّا عِلْمُهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَتَّهَمُ لَكُونِهِ مَحْبُوبًا، فَغَلِطَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ فَهِمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَرَاءَةُ الْإِنْسَانِ عِنْدَ نَفْسِهِ، حَتَّى تَكُونَ بَرَاءَتُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ظَاهِرَةً مَعْلُومَةً: لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ»^(٢)، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ رَأَاهُ مَعَ زَوْجِهِ صَفِيَّةَ رضي الله عنها لِبَلَاءٍ: «عَلَى رَسُولِكُمَا؛ إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتِ حُمَيٍّ»^(٣).

فالحمد لله الَّذِي يَصْرِفُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْقُنُونَ، كَمَا يَرُدُّ عَنْ سُتَيْتِهِ الطُّعُونَ.

(١) نقله الصنعاني عن ابن جرير الطبري في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٥٣٣/٦).

(٢) «الإنصاح» لابن هبيرة (٣٨٦/٥).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم: ٢٠٣٨)، ومسلم في

(ك: الآداب، باب بيان أنه يستحب لمن رثي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه

فلانة ليدفع ظن السوء به، رقم: ٢١٧٥).

المبحث التاسع

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث
دعاء النبي ﷺ بالخير لمن آذاه أو لعنه من المسلمين

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ
سَوَقُ حَدِيثِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ
بِالْخَيْرِ لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعْنُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَخَذْتُ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ: فَأَيُّ الْمُؤْمِنِينَ آذَيْتَهُ، سَمَّيْتَهُ، لَعَنْتَهُ، جَلَدْتَهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ صَلَاةً وَزَكَاةً، وَقُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

(١) أخرجه مسلم في (ك: البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي ﷺ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلا لذلك، كان له زكاة وأجر ورحمة، رقم: ٢٦٠١)، وهو في البخاري (ك: الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «مَنْ آذَيْتَهُ فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً»، رقم: ٦٣٦١) بأقصر من لفظ مسلم.

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديثِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَيْرِ لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ

حاصلُ ما أورده المخالفون على هذا الحديث في المعارضة التالية:

أنَّ الحديثَ يُوجِي بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَفْزُهُ غَضَبُهُ، فيلْعَنُ النَّاسَ وَيُؤْذِيهِمْ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ مُوجِبٍ، وهذا عَيْنُ الظُّلْمِ، وفيهِ مَنَقَصَةٌ لِمَقَامِهِ وَعِصْمِيَّتِهِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي): «قد عَلِمَ الْبَرُّ والفاجر، والمؤمن والكافر، أنَّ إِيْذَاءَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ جَلْدَهُمْ، أَوْ سَبَّهُمْ، أَوْ لَعَنَهُمْ عَلَى الْغَضَبِ: ظُلْمٌ قَبِيحٌ، وَفَسْقٌ صَرِيحٌ، يَرِبُ عَنْهُ عَدُولُ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَى سَيِّدِ النَّبِيِّينَ، وَخَاتَمِ الْمُرْسَلِينَ؟»^(١).

ويؤَيِّد (جعفر الشُّبْحَانِي) هذا الاعتراض بقوله: «إِنَّ صَدُورَ السَّبِّ وَاللُّغْنِ وَالْجَلْدِ لَا يَخْلُو عَنْ حَالَتَيْنِ:

الأولى: أَنْ يَكُونَ السَّبُّ وَالْمَجْلُودُ وَالْمَلْعُونُ مُسْتَحَقًّا لَذَلِكَ الْفِعْلِ، .. ومثل هذا لو جاز، لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْتِذَارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ؛ مِثْلَهَا مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا لَذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ وَفِي وَاقِعِ الْأَمْرِ، وَلَكِنْ قَامَتِ الْأَمَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الظَّاهِرِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَأْمُورٌ بِالْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ.

(١) «أبو هريرة» للموسوي (ص/١١١).

الثانية: ما إذا لم يكن هناك مُسَوِّغ لهذه الأعمال، لا واقعًا ولا ظاهرًا،
وإنما قام الفاعل بذلك مُتَأَثِّرًا عن قوى حيوانية، وهذا هو المُتبادر من
الرُواية، بشهادة قوله: «إنَّما أنا بَشَرٌ»، ولأزم ذلك أن يكون ﷺ فاحشًا، ولعائنًا،
وسببًا . . .»^(١).

(١) «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٥٨٩-٥٩٠).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث دعاء النبي ﷺ لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

أما ما أبداه المخالفون من دعوى معارضة الحديث لمقام النبوة، فجوابه: أن لم يحصل أن سب النبي ﷺ أو لعن أو جلد من لا يستحق ذلك في ظاهر الأمر، حاشاه من ذلك! فهو المبعوث رحمة لهم، وقيامًا بالعدل بينهم؛ كل ما في الأمر: أنه قد يظهر له ﷺ استحقاق ذلك منه على من وقع عليه، ويكون في باطن الأمر غير مستحق له، وهذا الظاهر من قوله ﷺ: «أَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أَتَيْتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ...»^(١).

وفي تقرير هذه الحقيقة، يقول المازري:

«المُرَاد بقوله: «لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ»: عِنْدَكَ فِي بَاطِنِ أَمْرِهِ، لَا عَلَى مَا يَظْهَرُ إِلَيْهِ ﷺ مِمَّا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ وَجَنَابَتُهُ حِينَ دَعَايَتْ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ ﷺ يَقُولُ: مَنْ كَانَ بَاطِنُ أَمْرِهِ عِنْدَكَ أَنَّهُ يُمْنُ تَرْضَى عَنْهُ، فَاجْعَلْ دَعْوَتِي عَلَيْهِ الَّتِي اقْتَضَاهَا مَا ظَهَرَ إِلَيَّ مِنْ مُقْتَضَى حَالِهِ حِينَئِذٍ طَهُورًا وَزَكَاةً، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٍ لَا إِحَالَةَ فِيهِ، وَهُوَ ﷺ مُتَعَبِّدٌ بِالظُّوَاهِرِ، وَحَسَابُ النَّاسِ فِي الْبَوَاطِنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

(١) أخرجه مسلم في (ك: البر والصلة والآداب، باب من لعن النبي ﷺ، أو سبه، أو دعا عليه، وليس هو أهلاً لذلك، كان له زكاة وأجرها ورحمة، رقم: ٢٦٠٣).

فإن قيل: فما معنى قوله: «وأغضب كما يغضب البشر»، وهذا يشير إلى أنَّ تلك الدعوة وَقَعَتْ بِحُكْمِ سُورَةِ الْعُصْب، لا على أنَّها من مُقتضى الشَّرْع؟ ..

قيل: يحتمل أن يكون ﷺ أرادَ أنَّ دعوته عليه، أو سبّه، أو جلده، كان ممَّا خَيْرَ بين فعله له عقوبةً للجاني، أو تركه والزَّجْرَ له بما سيؤي ذلك، فيكون الغضبُ لله سبحانه بَنَتْه على لَعْنَتِهِ أو جلده، ولا يكون ذلك خارجًا عن شَرْعِهِ، ولا مُوقِعًا له فيما لا يجوز.

ويحتمل أن يكون خَرَجَ هذا مَخْرَجَ الإِشْفَاقِ منه ﷺ، وتعليم أُمَّتِهِ الخوفَ من تعذِّي حدودِ الله تعالى، فكأنَّه ﷺ يُظهِرُ الإِشْفَاقَ مِن أن يكون الغضبُ يَحْمِلُهُ على زيادةِ يسيرةٍ في عقوبةِ الجاني، لولا الغضبُ ما زادها ولا أوقفها، .. أو إشفاقًا منه ﷺ وإن لم يَقَعْ فيه^(١).

وأبدى القاضي عياض احتمالًا آخرَ قال فيه: «.. هو ﷺ لا يقول ولا يفعلُ في حالِ غضبه ورضاه إلاً صِدْقًا وحَقًّا، لكن غضبه لله تعالى قد يَحْمِلُهُ على الشُّدَّةِ في أمره، وتعجيلِ عقوبةٍ مُخالفِهِ، وترك ما قد أُبِيحَ له مِنَ الإِغْضَاءِ عنه والصَّنْفِ، فقد جاء في الحديث: أَنَّهُ ما انتقمَ لنفسِهِ قَطُّ، إِلَّا أن يُنتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ»^(٢).

فعلى هذا؛ يكون معنى قوله ﷺ «ليس لها بأهلٍ»: أي مِن جهة تَعْيِينِ التَّعْجِيلِ.

وأما دعوى (السَّيْحَانِي) أنَّ ما وَرَدَ في الحديث إنَّ صَدَرَ مِنْهُ ﷺ على مُسْتَحَقٍّ، فلا حاجة معه إلى اعتذار .. إلخ:

فهذه سَوَاءٌ مِنْ سَوَاءَاتِ فَهْمِهِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ، فليس في الحديث أيُّ اعتذارٍ مِنَ الْأَسَاسِ! إِنَّمَا فِيهِ زِيَادَةُ احْتِيَاطٍ مِنْهُ ﷺ وَرَعًا وَوَجَلًا أَن يَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى بِأَدْنَى شُبْهَةٍ حَقٍّ لِأَخْذٍ فِي ذِمَّتِهِ.

(١) «المعلم بعوائد مسلم» (٢٩٦/٣).

(٢) «إكمال المعلم» (٧٢/٨).

ولو كان في الحديث ما يَشيى بعدمِ استحقاقِ مَنْ وقع عليه لعنُهُ أو شتمُهُ أو جلدُهُ، لا في الظَّاهر، ولا في الباطنِ الَّذي في علمِ الله - كما يدَّعيه المعترض-: لكان أَجدرَ بالنَّبِيِّ ﷺ في الحديث أن يستغفرَ رَبَّهُ لنفسِهِ! ويُبديَ في لفظِهِ نَبْرَاتِ الحُزنِ والنَّدَمِ على ما فرُطَ في حُكمِهِ، لا المُشارطةَ عليه تعالى، ثمَّ دُعاهُ لغيرِهِ، كما جاء في الحديث.

والحاصلُ أنَّ الحديثَ فيه مِن كمالِ شَفَقَتِهِ ﷺ على أُمَّتِهِ، وجميلِ خُلُقِهِ، وكرمِ ذَاتِهِ، حيثُ قَصَدَ مُقابِلَةً ما وَقَعَ مِنْهُ بالجبرِ والتَّكْريمِ^(١)، وهو خالٍ من أيِّ مَنَقَصٍ للنَّبِيِّ ﷺ تغابىَ عليها المعترض، والحمد لله.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١١/١٧٢).

المبحث العاشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

عن أنس رضي الله عنه أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: «في النَّارِ»، فلما قَفَّى^(١) دعاه، فقال: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ». رواه مسلم^(٢).

(١) قَفَّى: أي ذهب مولى، وكأنَّه من القفا، أي أعطاه قفاه وظهوره، «النهاية» (٩٤/٤).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقرين، رقم: ٢٠٣).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث «إنَّ أبي وأباك في النار»

أُسِّ المعارضات التي أُلقي بها المخالفون في وجو الحديث: دعوى مدافعة للقرآن المُثبت لنجاة عموم أهل الفترة من العذاب الأخرى، وأنَّ والد النَّبي ﷺ لا ريب عندهم من أولاء الذين شَمَلَتْهم تلك الآيات بالإعذار^(١).

ففي تقرير هذا الاعتراض على الحديث، يقول (عبد الله بن الصديق الغماري): «خبر الأحاد لا يُقدَّم على القرآن الكريم... وهذا الحديث بهذا اللفظ شاذُّ مردود، لمخالفته ما مرَّ بيانه آنفاً - يعني: الآيات القرآنية -...»^(٢).

ومحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) - وإن لم يصرح هو بإنكار الحديث - يُفهم من كلامه النزوع إلى ردِّ دلالة الحديث بظواهر بعض آيات القرآن، فهو يجعلُ أبوي النَّبي ﷺ من أهل الفترة، وهم معذورون في الدنيا، لا يلحقهم عذاب فيها^(٣)، فيقول في إثبات ذلك:

«... قلْتُ ما قلْتُ اعتماداً على نصٍّ من كتاب الله قطعي المتن وقطعي الدلالة، وما كنْتُ لأرُدُّ نصّاً قطعي المتن قطعي الدلالة بنصِّ ظني المتن وظني

(١) سيأتي ذكر الآيات المعارض بها هذا الحديث عند سوق كلام د. القرضاوي قريباً.

(٢) «الفوائد المقصودة» (ص/ ٩٢-٩٣).

(٣) أمّا حكم الشنقيطي فيهم يوم القيامة: سيأتي ذكره عند تفصيل الكلام عن حكم أهل الفترة.

الدلالة عند الترجيح بينهما؛ فهذا الحديث خير آحاد، ومثله حديث أبي هريرة عند مسلم: «استأذنت ربي أن أزور أمي فأذن لي، واستأذنته أن أستغفر لها فلم يأذن لي»، ولكن أخبار الآحاد ظنية المتن، فلا يُردُّ بها نصُّ قرآني قطعي المتن، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى يَبْعَثَ رَسُولًا﴾؛ أي: ولا مُثبِّين.

وهذا النصُّ قطعي الدلالة، لا يحتمل غير ما يدلُّ عليه لفظه بالمطابقة، بخلاف حديث: «إنَّ أبي وأباك في النَّارِ»؛ فإنه ظني الدلالة؛ يحتمل أنه يعني بقوله: «إنَّ أبي» عمُّه أبا طالب؛ لأنَّ العرب تسمي العمَّ: أبا، وجاء بذلك الاستعمال كتابُ الله العزيز. والتَّحْقِيقُ في أبوي رسول الله ﷺ أنَّهما من أهل الفترة..^(١)

ثمَّ شرع في نفي عذابِ أهل الفترة بإطلاق، وسيأتي تفصيله. فأما (محمَّد الغزالي)؛ فكان الأجرُ على الخطِّ من الحديث، فعاب -كعادته- على من تواردوا على قبوله قلَّةَ فقههم في الدين! بل سوء أدبهم مع المَقَامِ النَّبَوِيِّ!

فتراه يقول: «قد سمعتُ بأذني من يقول: الحديث صحيح، وهو يخصُّص عموم الآية، فأهل الفترة ناجون جميعًا -عَدَا عبد الله بن عبد المطلب.. ١- قلتُ له: ماذا فَعَلَ حَتَّى يستحقَّ وحده النَّارَ؟ كان عبد الله شابًا شريفًا عفيفًا حكى عنه التاريخ ما يزيه! ولم يحك عنه ما يشينه! والآية خبر لا يتحمَّل استثناء»^(٢).

وقال: «رأيتُ نفرًا من هؤلاء يَخشون المِجَامِعَ مُذْكَرِينَ بحديث أنَّ أبا الرُّسول ﷺ في النَّارِ! وشعرْتُ بالاشمئزاز من استطالِهم وسوءِ خُلُقِهم! قالوا لي: كأنَّكَ تعترض ما نقول؟ قلتُ ساخرًا: هناك حديث آخر يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى يَبْعَثَ رَسُولًا﴾، فاختاروا أحدَ الحديثين.. قال أذكاهم بعد هنية: هذه آية لاحديث! قلتُ: نعم جعلتها حديثًا لتهتمُّوا بها، فأنتم قلُّما تفقهون

(١) «مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي» لأحمد المحضري (ص/٤١).

(٢) «السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٤٥).

الكتاب! قال: كانت هناك رسالات قبل البعثة، والعرب من قوم إبراهيم، وهم متعبدون بدينه...! قلت: العرب لا من قوم نوح، ولا من قوم إبراهيم، وقد قال الله تعالى في الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمْ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ: ﴿وَمَا مَّا يَنْتَهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [الشعرا: ٤٤]... وللفقهاء كلام في أَنَّ أبوي الرسول ليسا في النار، يردُّون به ما تَرَوُونَ...»^(١).

أما (يوسف القرضاوي)، وإن استشكل هو المتن جدًّا، لكنَّه لم يقتحِم جِماعَ كُشَانِ الغزالي، فكان مِنَّا قاله تعليقًا عليه:

«... ما ذنب عبد الله بن عبد المطلب حتَّى يكون في النار، وهو من أهل الفترة، والصَّحيح أَنَّهُمْ ناجون؟... لهذا توقَّفت في الحديث حتَّى يظهر لي شيء يشفي الصدر.

أما شيخنا الشَّيخ مُحَمَّدُ الغزالي: فقد رفض الحديث صراحةً لأنَّه ينافي قول تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُنْذِرِينَ حَتَّى بَعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنبياء: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَفْلَكُنْهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَخِّعَ أَعْيُنَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نُنْزِلَ وَنَحْزِرَ﴾ [الأنبياء: ١٣٤]، «أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [الأنبياء: ١٦].

والعرب لم يُبعث إليهم رسول، ولم يأتهم نذير قبل مُحَمَّد ﷺ كما صرَّحت بذلك جملة من آيات في كتاب الله ﴿لَنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَيْنَاهُمْ فَهُمْ عَنِقُلُونَ﴾ [يونس: ٦]... ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ [الشعرا: ٤٤].

ولكنِّي أؤثِّر في الأحاديث الصَّحاح التَّوقف فيها، دون ردِّها بإطلاق، خشية أن يكون لها معنى لم يُفتح عليَّ به بعد^(٢).

هذا؛ ويزيد بعض الإمامية المُحدِّثين^(٣) تناقضًا آخر بين الحديث والقرآن، وهو:

(١) مجموع دأبيه لمحمد الغزالي (ص/٢١-٢٢).

(٢) كيف نتعامل مع السنة النبوية ليوسف القرضاوي (ص/١١٧).

(٣) وهم في هذه الشبهة نَبَغَ لأكثرهم المتقدِّمين، وقد عزا هذا القول إلى الشيعة واستدلَّاهم بما يأتي من آية عليه الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣٢/١٣).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ -بزعمهم- لا زال تُنْقَل رُوحه مِنْ ساجِدٍ إِلَى ساجِدٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يُنْقَل مِنْ أَصْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ، شَاهِدَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي يَرْفَعُ دَرَجَاتٍ لَكُمْ وَيُنَزِّلُكُمْ فِي السَّجْدِ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٢١٨-٢١٩]، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، فَإِنَّ جَمِيعَ آبَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا مُسْلِمِينَ غَيْرَ مُشْرِكِينَ! (١)

يقول (جعفر السُّبْحَانِي): «شَدَّ مَنْ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعَ كَثْرَةِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَوَفُورِ إِحْسَانِهِ، لَمْ يَرْزُقْهُ إِحْسَانُ وَالِدِيهِ . . فِهَذَا الثُّورُ الَّذِي قَدَّرَ فِي عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَضِيءَ الْعَالَمَ بِجَمَالِهِ، وَيَغَيِّرَ مَصِيرَ النَّارِيخِ بِرِسَالَتِهِ، لَا يَحْتَضِنُهُ إِلَّا أَصْلَابُ شَامَخَةٍ، وَأَرْحَامُ مَطْهَرَةٍ، كَنُوحٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ بَعْدَهُ، كُلُّهُمْ مَنْزُحُونَ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَرِذَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَمَسَاوِي الْأَخْلَاقِ» (٢).

(١) ترى تقرير ذلك -مختلاً- في كتاب «البيان في تفسیر القرآن» لشيخ الطائفة الطوسي (٦٨/٨).

(٢) «الحديث النبوي بين الرواية والدراسة» (ص/٦٣٧).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

عن حديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»

فإنَّ مسألة مَالٍ وَالَّذِي النَّبِيُّ ﷺ مندرجة تحت بابِ عامٍّ مَنَسَمَهُ «حكم أهل الفترة»^(١)، يتَّضح هذا مِن نفسِ ما استشهدَ به المُعترضون مِن نصوصٍ على رَدِّ هذا الخبر؛ فالمنهجيةُ العلميَّةُ السَّليمة تقتضي التَّعريضَ أوَّلاً على هذا البابِ الأعمَّ، ليتَّضحَ بتفصيلٍ حكمه الصَّوابُ في ما نحن فيه مِن فرعِهِ المُشكِّلِ على البعض؛ فنقول:

تَمَدَّدَ خلافتُ عَرِيض بين العلماءِ في مَصيرِ أَهلِ الفترة، تَعَدَّدَتِ تفاصيله، وتَنَوَّعَتِ فروعه، أَصلُ الإشكالِ فيه راجِعٌ إلى: أَنَّ ظاهرَ الأحاديثِ المُثَبِّتَةِ لعذابِ بعضِ الجاهليِّين، مُعَارِضٌ في الظَّاهرِ لأصلِ قطعيٍّ في الشَّريعة، دَنَدَنَ عليه كُلُّ مَنْ رَدَّ حديثَ مسلم هذا، وهو: أَنَّ العقوبةَ الدُّنيويَّةَ والأخرويَّةَ لا تنزلُ بالعبادِ إلَّا بعدَ بَعثِ الرُّسُلِ إليهم، وقيامِ الحجَّةِ عليهم.

(١) الفترة لغةً: قُلَّةٌ مِن قَولِ الفاعِلِ (قَرَّ) هذا الأمرُ يقرُّ فتوراً: إذا هَذَا، وسَكَنَ بعدَ جَلَّةٍ، ولأنَّ بعدَ شدَّةٍ، تقول: قَرَّ الرَّجُلُ مِن عليه عَمَّا كانَ عليه مِن الجَدِّ فيه، انظر «لسان العرب» (مادة: ف ت ر، ٤٣/٥).
أما اصطلاحاً: فيقول شهاب الدِّين الألوَسي في «روح المعاني» (١٠٣/٦): «أجمع المفسِّرون بأنَّ الفترة هي انقطاعُ ما بين رُسُولين»، وانظر «جامع البيان» للطبري (١٠٦/١٠)، و«جمع الجوامع» للسبكي (٦٣/١).

فعلى ذا يكون تعريفُ أهل الفترة: هم القومُ الَّذين لم يُدركوا النِّذارةَ قَبْلَهُم، ولم تدرِكهم الرُّسالةُ الَّتِي مَنَ بَعْدَهُم، انظر «الحاوي» للسيوطي (٢٠٩/٢).

فهذا الأصل قد تواردت نصوصُ الكتاب والسنة على تقريره وتأكيده،
 وذهب جماهير العلماء إلى تقديمه والقضاء به على النصوص الجزئية في بابهِ،
 فتكون مردودةٌ إليه؛ وهذا مسلَك جمهور الأشعرية من المتكلمين، وكثير من أئمة
 الحديث والفقه^(١).

ولا شك أنَّ الأخذ بهذا الأصل القطعي، ومحاكمة ظاهر النصوص التي
 جاءت في إلحاق العقوبة ببعض أهل الجاهلية إليه: هو القول الصحيح الجاري
 على مُقتضى المنهجية العلمية الصحيحة، فإنَّ الأحكام الشمولية القطعية التي
 قامت عليها الشريعة في تكليف العباد، واستفاضت النصوص في الدلالة عليها
 -كمثل أن لا عمل شرعيَّ إلا بنية، ولا تكليف إلا مع القدرة، وأنَّ المُكلف
 لا يُعاقب بجُرم غيره، ونحو ذلك من الأصول المُحكَّمة في الشريعة- إذا جاء في
 ظاهر بعض النصوص ما يُناقض ذلك: فإنه لا يصحُّ لنا القدح في ذلك الأصل
 القطعي، أو تجاوزه وعدم اعتباره.

فهذا ممَّا لا ينبغي أن نختلف فيه على الحديث.

إنَّما الشَّأن في الفهم الصحيح لما ادَّعي نقضه من تلك الأخبار لأصل من
 تلك الأصول المرجعية! فإنَّ الخبر إذا ساعَّ حملهُ على معنى لا يتناقض مع أصل
 منها، وجب المصير إليه، دون الهرولة إلى الإنكار جزأً من غير تثبُّت أو توقُّف.
 وكان العلماء قد سعوا حثيثاً في تطبيق هذا المنهج على مسألتنا هذه بما
 تضمنته من أخبار في تعذيب بعض أهل الفترة، فحيث استقرَّ لديهم أنَّ لا عذاب
 إلا بعد قيام الحجة، قصدوا إلى تأويل تلك الأخبار النبوية على معاني توافق هذا
 الأصل، فاختلفوا في ما يُحمَل عليه، على أقوال عدة:

منهم من ذهب إلى نفي العذاب عن أهل الفترة بإطلاق، فإيراهم بذلك
 ناجين في الآخرة؛ وهؤلاء جمهور الأشاعرة^(٢)، وبعض فقهاء الشافعية^(٣)، وكان
 موقفهم من أخبار العذاب مُتبايناً على فريقين:

(١) وسأني أقوال بعضهم عن قريب في ذكر أقوال العلماء في حكم أهل الفترة.

(٢) انظر حاشية ابن الأمير المالكي على «إتحاف المريد» (ص/٥٨-٥٩).

(٣) «الحاوي» للسيوطي (٢/٢٠٢)، وحاشية السدي على «سنن ابن ماجه» (١/٤٧٧).

فريق: يقصر التعذيب على مَنْ ذُكر في النصوص فقط، ويفوضون علم سبب تعذيبهم إلى الله تعالى^(١).

ولا يخفى أن هذا المسلك في التفويض لا يُوفّق بمثله بين المتعارضات، وهذا الذي أنكره (محمد الغزالي) على مجادله، وله الحق في أن يُنكر عليه هذا المنطق في التكفير! فإن القول بالتفويض مشروع فيما تقصّد الشرع إخفاء علمه عن المُكلّف؛ ومأسأنا خارجة عن هذا النطاق، فهي استعلاء عن الحكمة من إخراج بعض الأفراد من عموم الخطاب الإلهي، قصد التوفيق بين كلماته - سبحانه - وبين أفعاله، نفيًا للخالف بينهما في الأذهان.

وليس ينزع إلى مثل هذا المسلك في الغالب إلا مَنْ ينفي الحكمة عن أفعاله سبحانه، وقد أبان عن بطلان هذا العقيد أئمة السنّة والجماعة، بما لا يسع بسطه في هذا المقام^(٢).

وفريق آخر: رأى الأخبار التي جاء فيها تعذيب بعض أهل الفترة أخباراً آحاد، لا يصح الاعتماد عليها، خاصّة وأنها عارضت الأصول القطعية^(٣).

وهذا أيضاً مسلكٌ علميٌّ غير سديد! فإنّ الأحاد الصحيحة مُعتبرة في العقائد، فكيف إذا استفاضت وبلغت مبلغ العلم القطعي بمجموعها؟! كما الشأن في هذه الأحاديث المثبتة لعذاب بعض أهل الفترة؛ فلا مُسوّغ بعد لهذا المسلك في ردّها^(٤).

(١) انظر «تحرير المقال في موازنة الأعمال» (ص/٤٢٥).

(٢) انظر في استيفاء شبه السّافين للحكمة والتعليل الإلهيين، وذكر الأجوبة عنها: في «شفاء العليل» لابن القيم (ص/٢٠٦).

(٣) انظر «حاشية المحلي على شرح المطّار على جمع الجوامع» (١/٨٨)، و«تحرير المقالة» لتقيّل بن عطية (ص/٢٤٥).

(٤) من أشهر من تصدّى لردّ هذه الأحاد في تعذيب بعض أهل الجاهلية: السُّبُوطي، في «مسائل خضصها لإثبات نجاة أيّوي النبي ﷺ»، وأفرط حين أثبت الحديث الموضوع في بعضهما من موتهما ليؤمنا به، وصحّح حديثاً في ذلك عن طريق ما يدّعيه من الكشف والمنام! مع محاولات واهية لتضعيف حديث مسلم: «إن أبي وأباك في النار»، هذا كلّ ما عابه عليه المُحقّقون من العلماء، انظر إحدى رسائله تلك في «الحاوي للفتاوى» (٢/٢٤٤): «مسالك الحفا في والدي المصطفين».

وغير هؤلاء من أهل العلم مَنْ ذَهَبَ مذهبًا مختلفًا، حيث أثبتوا عذابًا لأهل الفترة، ويُوثِّقون بين نصوص العذاب والأصل السابق تقريره بسلوك ثلاثة مسالك في الجمع:

الأول: أنَّ هؤلاء الَّذِينَ جاءَ الخبرُ بتعذيبهم من أهل الجاهليَّة، كانوا على علم بدعوة الرُّسل السَّابِقين، فهم في الحقيقة مِمَّنْ قامت عليهم الحُجَّةُ بالرُّسالات السَّابِقة.

هذا ما اختاره بعضُ أهل العلم على رأسهم التَّووي، وجعل حديث هذا الباب «إنَّ أبي وأباك في النَّار»: مِمَّا يُستنبط منه ذلك، فقال: «إنَّ مَنْ مات في الفترة على ما كانت عليه العَرَب من عبادةِ الأوثان فهو من أهل النَّار، وليس هذا مُواخذةً قبل بلوغ الدَّعوة، فإنَّ هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم»^(١).

ومِمَّنْ قال بهذا القول نفرٌ من العلماء دَعَبوا إلى أنَّ قريشًا ليسوا من أهل الفترة مطلقًا! كابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) قال: «... أمَّا صاحب الفترة فليس ككافر قريش قبل النَّبي ﷺ، لأنَّ كُفَّار قريش وغيرهم مِمَّنْ عَلِمَ وَسَمِعَ عن نبوَّة ورسالة في أقطار الأرض فليس بصاحب فترة، والنَّبِيُّ ﷺ قد قال: أبي وأبوك في النَّار، ورأى عمرو بن لُحي في النَّار، إلى غير هذا ممَّا يطول ذكره، وأمَّا صاحب الفترة يُفَرِّضُ أنَّه آدميٌّ لم يطرأ إليه أنَّ الله تعالى بعث رسولًا، ولا دعا إلى دين، وهذا قليل الوجود»^(٢).

قلت: وهذا قولٌ يحتاج فائله إلى إثبات قيام الحُجَّة على آحادهم! وأنَّهم علِموا بصدق الأنبياء وبلغتهم الرُّسالة! وإلَّا فليس ذكر بعض الأعيان في بعض الأخبار بكافي لتعميم حالهم على باقي جنسهم.

(١) «شرح النووي على مسلم» (٧٩/٣).

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٧٢/٤).

ولو كان حكم أهل الفترة على وزانٍ واحدٍ مِنَ الهلاك في الآخرة، لَمَا وَجِدَ دَاعٍ لَأَن يَسْأَلَهُ ﷺ بعض النَّاسِ عن مصير آبائهم!

المسلك الثاني: القول بأنَّ أخبارَ العذابِ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ وَأَشْرَكَ وَشَرَعَ لِنَفْسِهِ دِينًا جَدِيدًا: وهذا قولٌ قرَّره الأبي^(١).

ويردُّه: أَن عددًا مِنَ التَّصَوُّصِ نَجَّاءَتْ بِعَذَابٍ أَفْرَادٌ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ تَشْرِيعٌ وَلَا تَبْدِيلٌ قَطْعًا.

القول الثالث: أَنَّ التَّصَوُّصَ الَّذِي فِيهَا الْإِخْبَارُ بِعَذَابٍ بَعْضُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، هِيَ إِخْبَارٌ عَنْ مَالٍ امْتَحَانِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، غَايَةٌ مَا فِيهَا انْكِشَافٌ عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ بِسَابِقِ السَّعَادَةِ أَوِ الشَّقَاوَةِ.

وَأَجِدُنِي أَنْزَعُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْحُكْمِ عَلَى أَهْلِ الْفِتْرَةِ فِي الْجُمْلَةِ، لِقُوَّةِ أدلَّتِهِ وَتَمَاسُكِهَا، فَقَدْ صَحَّتْ عِدَّةُ أَخْبَارٍ فِي امْتِحَانِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مِنْ ذَلِكَ:

حديثُ الأسود بن سَريِّعٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ يَحْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا، وَرَجُلٌ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ...»، إِلَى أَنْ قَالَ: «... وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفِتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ، مَا أَنَا فِي كِتَابٍ وَلَا رَسُولٍ، فَيَأْخُذُ مَوَائِقَهُمْ لِيُطِيعَنَّهُ، فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا»^(٢).

وفي حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «... فَمَنْ اقْتَحَمَهَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَمَنْ لَا حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمَذَابِ»^(٣).

(١) «إكمال الإكمال» (١/٦١٨)، وَتَبَعَ عَطِيَّةُ بْنُ عَقِيلٍ فِي جَمْعِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ النَّاجِينَ هُمْ مَنْ لَمْ يُؤْمَدْ وَلَمْ يُشْرَكَ دُونَ غَيْرِهِمْ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْم: ١٦٣٠١)، وَقَالَ مَخْرُجُهُ: «حَسَنٌ»، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» (رَقْم: ٤١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ك: التَّارِيخُ، بَابُ: ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَنْ وَصْفِ الْأَقْوَامِ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَقْم: ٧٣٥٧).

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْم: ١٦٣٠٢) وَحَسَنَهُ إِسْنَادُهُ مَخْرُجُهُ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (رَقْم: ٤٠٤) وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ظِلَالِ الْجَنَّةِ» (١/١٧٦): «حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ غَيْرُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ ابْنُ جَدْعَانَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّهُ قَدْ تَوَبَّعَ»

وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «.. فيرفع لهم النار فيقال، ودوها، أو قال: ادخلوها، فيدخلها من كان في علم الله سعيًا أن لو أدرك العمل، قال: ويمسك عنها من كان في علم الله شقيًا أن لو أدرك العمل، فيقول الله تبارك وتعالى: إناي عصيتم؟ فكيف يرسلني بالغيب؟»^(١).

فهذه الأحاديث أخالها نصوصًا في محلّ النزاع، وبموجبها أخذ جمهور السلف، وحكاها أبو الحسن الأشعري عن مذهب أهل السنة^(٢)، وهو ما نصره البيهقي من معتقدهم^(٣)، واختاره ابن حزم^(٤)، وابن تيمية^(٥)، وابن القيم^(٦)، وابن كثير^(٧)، وابن حجر العسقلاني^(٨).

فإن قيل: فقد أنكر ابن عبد البر أحاديث الامتحان هذه، بكون ما ورد في بابها ليس بقوي، فلا تقوم بها حجة؛ والآخر دار جزاء، لا دار عمل وابتلاء، فكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين؟ والله لا يكلف نفسًا إلا وسعها!^(٩)

فيرد عليه بما أجاب به ابن كثير قال:

«أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح، كما قد نصّ على ذلك غير واحد من أئمة العلماء، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يقوى بالصحيح والحسن، وإذا كانت أحاديث الباب الواحد متعاضدة على هذا النمط، أفادت الحجة عند الناظر فيها.

(١) أخرجه ابن الجعد في «المستند» (رقم: ٢٠٣٨)، وابن عبد البر في «المهيد» (١٨/١٢٧)، واللائكاني في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (رقم: ١٠٧٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢١٦): «رواه البزار، وفيه عطية وهو ضعيف».

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/٢٨١)، و«تفسير القرآن العظيم» (٥/٥٨).

(٣) انظر «الاعتقاده» له (ص/١٦٦).

(٤) «الفصل» (٣/٧٤) (٤/٥٠-٦٦).

(٥) «الجواب الصحيح» (٢/٢٩٨).

(٦) «طريق المهجرتين» (ص/٣٩٢).

(٧) «تفسير القرآن العظيم» (٥/٥٣-٥٦).

(٨) «فتح الباري» (٣/٤٤٥).

(٩) «الاستذكار» لابن عبد البر (٣/١١٤).

وأما قوله (إِنَّ الْآخِرَةَ دَارُ جَزَاءٍ): فلا شكَّ أنَّها دار جزاء، ولا ينافي التَّكْلِيفُ في عرصاتِها قبل دخول الجَنَّةِ أو النَّارِ، .. وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْفَتُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى الشُّجُورِ﴾ [القلعة: ٤٢]، .. وفي الصَّحاحين في الرَّجُلِ الَّذِي يكون آخر أهل النَّارِ خروجا منها: أَنَّ الله يأخذ عهوده ومواثيقه إِلَّا يسأل غير ما هو فيه، ويتكرَّر ذلك مرارا. .

وأما قوله: (كيف يكلفهم دخول النَّارِ، وليس ذلك في وسعهم): فليس هذا بمناع من صحَّة الحديث، فإنَّ الله يأمر العباد يوم القيامة بالجواز على الصَّراطِ، وهو جسر على جهنَّم أحدٌ من السَّيفِ وأدقُّ من الشَّعرة، .. وليس ما ورد في أولئك بأعظم من هذا، بل هذا أطم وأعظم!

وأيضا فقد ثبتت السُّنة بأنَّ الدَّجال يكون معه جَنَّةٌ ونار، وقد أمر الشَّارع المؤمنين الَّذين يدركونه أن يشرب أحدهم من الَّذي يرى أنَّه نار، فإنَّه يكون عليه بردًا وسلامًا، فهذا نظير ذلك، وأيضا فإنَّ الله تعالى قد أمر بني إسرائيل أن يقتلوا أنفسهم، .. وذلك عقوبة لهم على عبادتهم العجل، وهذا أيضا شاقٌّ على النفوس جدًّا، لا يتقاصر عمَّا ورد في الحديث المذكور^(١).

فهذه مذاهب العلماء في توجيه الأخبار التي جاءت في تعذيب بعض أهل الجاهليَّة^(٢)؛ والقول الأخير منها بامتحان أهل الفترة ومن جهلوا السَّجَّة أسعدها بتألف الأدلة، وأذهب للخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه، فإنَّ من قطع لهم بالنَّار كلَّهم، جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجَنَّة كلَّهم، جاءت نصوص تدفع قوله^(٣).

(١) تفسير القرآن العظيم، (٥٨/٥).

(٢) وثمة أقوال أخرى اجتهد بعض العلماء والباحثين في جمعها متباينًا بطول به المقام هنا، انظر «مسالك الحنفا» للسيوطي (ضمن الحاوي للفتاوي ٢٤٥/١)، و«إشكالية الإعجاز بالجهل» لـ د. سلطان العميري

(٢٧١ ٢٧٨)

(٣) «دره نعارض العقل والنقل» (٤٠١/٨).

ومع رجاحة هذا المذهب على باقي الأقوال في مسألة أهل الفترة، يُشكّل عليه بعض الأحاديث التي وردت بإثبات عذاب القبر لبعض من مات في الجاهلية، منها:

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «دخل النبي ﷺ يوماً نخلاً لبني النّجار، فسمع أصوات رجالٍ من بني النّجار ماتوا في الجاهلية يُعذّبون في قبورهم، فخرج النبي ﷺ فرعاً، فأمر أصحابه أن يتعوّدوا من عذاب القبر»^(١).
ووجه الإشكال: أنّ الحديث أثبت تحقّق العذاب لبعض أهل الجاهلية في قبورهم قبل حصول الامتحان لهم يوم القيامة^(٢)!

والجواب على هذا من وجهين:

الوجه الأول: أنّ الله لا يُعذّب أهل الجاهلية على مناقضة الأصول العقديّة فقط، فقد يُعذّبون على منكراتٍ من الأفعال لا يجهلون قبحها فطرةً وعرفاً، كالظلم والاعتداء على حقوق الخلق.

شاهد ذلك: ما ورد في حديث جابر ممّا كشف للنبي ﷺ فيه من عذاب أهل النار من المّاضين، يقول: «... حتّى رأيتُ فيها صاحب المّحجن»^(٣) يجرّ قصبه في النار، كان يسرق الحاجّ بمحبّته، فإن فُطن له قال: إنّما تعلق بمحبّتي، وإن غفل عنه ذهب به! وحتّى رأيتُ فيها صاحبة الهرة التي ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض...»^(٤).

(١) أخرجه أحمد في «المستدرك» (رقم: ١٤١٥٢)، وإسناده صحيح على شرط مسلم كما قال مؤرّجوه، وهو عند برقم (١٣٤٤٧) وفي سنن أبي داود (ك: السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم: ٤٧٥١) من حديث أنس.

ومنه من يستدل بهذا على ما ذهب إلى النووي وغيره من مآخلة أهل الجاهلية وتعذيبهم على شركهم، كالآلباني في «السلسلة الصحيحة» (١/٢٩٧).

(٢) «إشكالية الإعذار بالجهل» (ص/٢٧٦).

(٣) المحجن: عصا مُقفّدة الرأس كالسّولجان، «النهاية في غريب الحديث» (١/٣٤٧).

(٤) أخرجه مسلم في (ك: الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم: ٩٠٤).

يقول الأبي: «التَّعْذِيبُ الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، بِمَا لَا يُعَذَّرُ بِهِ مِنَ الضَّلَالِ، كَأَنْ يَكُونَ وَادَّ ابْنَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ الصَّحِيحُ لَدَيْ كُلِّ الْعُقَلَاءِ»^(١).

فجائز أن يكون ما سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَذَابِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي حَائِطِ بَنِي النَّجَارِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: عَلَى فَرَضِ الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّعْذِيبَ فِي الْقَبْرِ كَانَ عِقَابًا عَلَى الْكُفْرِ، فَإِنَّ اسْتَشْكَالَ أَحَادِيثِ الْإِمْتِحَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّمَا يَرِدُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عَامَّةَ أَهْلِ الْفِتْرَةِ وَاقِعُونَ فِي الْجَهْلِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْهُمْ يُعَذَّرُونَ بِجَهْلِهِمْ هَذَا بِإِطْلَاقٍ. بَيْنَمَا الصَّحِيحُ أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ عَلَى قَسَمَيْنِ:

القسم الأول: مَنْ فَرَّقَتْهُمْ مِنْ جِهَةِ انْقِطَاعِ الرُّسُلِ فَقَطْ:

بَحِثْ لَمْ يُدْرِكُوا أَيَّ نَبِيٍّ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى عِلْمٍ بِتَذَارَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَخُجَّجِ التَّوْحِيدِ وَقَبْحِ التَّشْرِكِ: فَهَؤُلَاءِ مَحْجُوجُونَ بِهَذِهِ التَّذَارَاتِ، لَا يُعَذَّرُونَ بِتَجَاهُلِهِمْ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْهَا.

فَفِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ وَرَدَ بَعْضُ مَا سَبَقَ مِنْ نَصُوصِ الشُّنَّةِ فِي عَذَابِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، كَالَّذِي وَرَدَ فِي عَذَابِ أَحَدِ أَجْوَادِ الْعَرَبِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَدْعَانَ، لِأَجْلِ إِعْرَاضِهِ، حَيْثُ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ كَوْنُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَاصِلًا لِلرَّحِمِ، مُطْعَمًا لِلْمَسْكِينِ، فَهَلْ ذَاكَ نَافِعُهُ؟ فَقَالَ: «لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ»^(٢)، أَيْ كَانَ الْفَرَضُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَهُ بِأَنَّهُ الْحَقُّ.

أَوْ مَا وَرَدَ فِي عَذَابِ عَمْرُو بْنِ لُحَيٍّ^(٣): لِأَجْلِ تَبْدِيلِهِ لِدِينِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ

(١) «إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ» (٦١٨/١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِيمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ، رَقْم: ٣٦٥).

(٣) عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ: بَنُ حَارِثَةَ بْنِ عَمْرُو بْنِ عَامِرِ الْأَزْدِيِّ، مِنْ قُحْطَانَ، وَفِي الْعُلَمَاءِ مَنْ يَجْزِمُ بِأَنَّهُ مُضَرِّيٌّ مِنْ عَدَنَانَ: أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِسْمَاعِيلَ، وَدَعَا الْعَرَبَ إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، بَعْدَ أَنْ افْتَنَّى بِهَا فِي الشَّامِ، انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» (٨٤/٥).

وتوثينيه، كما في قول النبي ﷺ فيه: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَيَّب السَّوَابِ، وَعَبَدَ الأصْنَامَ: أَبُو خِرَازَةَ عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ، وَأَتَى رَأْيَهُ يَجْرُ أَمْعَاءُهُ فِي النَّارِ»^(١).

بل بعض آيات القرآن نفسها تُثَبِّت عَلَمٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ بِدَعْوَةِ التَّوْحِيدِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى مُخَاطَبًا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَذَكِّرًا حَالَهُمْ قَبْلَ الْبَيْعَةِ: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٣].

يقول ابن جرير في تفسير الآية: «وَكُنْتُمْ عَلَى طَرَفِ جَهَنَّمَ بِكَفَرِكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُنْعِمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ بِالْإِسْلَامِ، فَتَصِيرُوا بِاتِّلَافِكُمْ عَلَيْهِ إِخْوَانًا، لَيْسَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْوُقُوعِ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَمُوتُوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ كُفْرِكُمْ، فَتَكُونُوا مِنَ الْخَالِدِينَ فِيهَا»^(٢).

وجهِ الشَّاهِدِ مِنْهَا: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُخَاطَبِينَ بِهَذَا الِغَمْرِ الْإِلَهِيِّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَأَنْصَارِ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ، لَوْ مَاتُوا فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ: لَكَانُوا مُعَذِّبِينَ غَيْرَ مُعْذُورِينَ، وَهَذَا بِنَصِّ الْآيَةِ، وَفِي هَذَا أُبَيِّنُ دَلَالَةَ عَلَى أَنَّ حُجَّةَ التَّوْحِيدِ قَدْ قَامَتْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَبْلَ الْبَيْعَةِ النَّبَوِيَّةِ.

لَقَدْ كَانَ أَهْلُ يَثْرِبَ مُخْتَلِطِينَ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، يَتَسَامَعُونَ أَخْبَارَ كُتُبِهِمْ، وَرِسَالَاتِ أَنْبِيَائِهِمْ، وَكَانَ فِي الْعَرَبِ مِنْ لَازِمِ التَّوْحِيدِ، مُحْتَجًّا بِهِ عَلَى أَهْلِهَا، كَقِسِّ بْنِ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيِّ^(٣)، وَوَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ^(٤)، وَزَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْم: ٤٢٥٨، ٧٦٩٦)، وَأَصْلُهُ فِي الْبَخَارِيِّ (ك: تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ، بَاب: ﴿جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مَكْنُفٍ وَلَا وَبِيلٌ وَلَا حَوْلٌ﴾) (رَقْم: ٤٦٢٣)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْجَنَّةُ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، بَاب: النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضَّعَفَاءُ، رَقْم: ٢٨٥٦).

(٢) «جَمَاعَةُ الْيَاقَانِ» لِلطَّيْرِيِّ (٦٥٧/٥).

(٣) قُسِّ بْنِ سَاعِدَةَ: بَنُ عَمْرٍو بْنِ حَالَكِ بْنِ إِيَادٍ، أَحَدُ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ وَكِبَارِ خَطْبَائِهِمْ، كَانَ أَسْفُفَ نَجْرَانَ. وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَوَّلُ عَرَبِيٍّ خَلَبَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ عَصَا، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي كَلَامِهِ: «أَمَّا بَعْدُ»، أَدْرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ الْبَيْعَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، انْظُرْ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٢٩٩/٣)، وَ«الْأَعْلَامُ» لِلزَّرْكَلِيِّ (١٩٦/٥).

(٤) وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ: بَنُ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ الْقُرَشِيِّ، اعْتَزَلَ الْأَوْثَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَامْتَنَعَ مِنْ أَكْلِ ذِبَالِهَا، وَتَبَعَ شَرْعَةَ الْمَسِيحِ ﷺ، وَقَرَأَ كِتَابَ الْأَدْيَانِ، وَكَانَ يَكْتُبُ بِالْحَرْفِ الْعِبْرَانِيِّ، أَدْرَكَ أَوَائِلَ عَصْرِ النَّبَوَةِ، وَلَمْ يَدْرِكِ الدُّعْوَةَ، وَإِلَيْهِ أَحَالَاتٌ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ نَبِيْنَا ﷺ يُعِيدُ نَزُولَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ فِي حَرَامٍ فِي =

نُفيل^(١) وهو يصدق في مَسَامِع قريش، مُسْنَدًا ظهره إلى الكعبة قائلاً: «يا مَعَاشر قريش، والله ما مِنْكُمْ عَلَى دين إبراهيم غيري...»^(٢)، وَيَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ «الشَّاةَ خَلَقَهَا الله، وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ المَاءَ، وَأَنْبَتَ لَهَا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَذْبَحُونَهَا عَلَى غيرِ اسمِ الله؟!» إِنْكَارًا لذلِكَ وإِعْظَامًا لَهُ^(٣).

وقد مرَّ قولٌ مَنْ جعلَ أَهْلَ الجاهليَّةِ مُأَخَذِينَ، وليسوا مِنْ أَهْلِ الفِترَةِ المَعذُورِينَ، مِنْهُمُ التَّوَوِيُّ؛ وَأَفْرَطُ القُرَافِي فِي دَعْوَى الإِجْمَاعِ عَلَيْهِ^(٤)!

وَمَبْنَى قول هؤلاء كَانَ مُؤَسَّسًا عَلَى هَذَا الاعتِبارِ: أَنَّ العِبرةَ فِي المُؤَاخَذَةِ بِلَوْغِ النَّذَارَةِ نَفْسِهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ نَفْسِهَا^(٥)، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿لَا يُذَكِّرُكُمْ بِهِ وَوَلَّى بَلِّغْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩]، وَقَالُوا: إِنَّمَا الْآيَاتُ نَفَتْ إِرسَالَ نَذِيرٍ يَخْتَصُّ بِهِؤَلاءِ القَرَبِ وَيُشَافِيهِمُ، وَكَوْنُ الزَّمَانِ زَمَانٌ فَتَرَةً، لَا يَمْنَعُ وَجُودَ بَقِيَّةٍ مِنْ دَعْوَةِ الرُّسُلِ فِي بَعْضِ أَنْحَاءِ الْأَرْضِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَنْ فَرَّقَهُمْ مِنْ جِهَةِ انْقِطَاعِ نَذَارَاتِ الرُّسُلِ.

فهؤلاء فضلاً عن كونهم لم يُدْرِكُوا نَبِيًّا، لَمْ تَبْلُغْهُمْ دَعْوَةُ أَيِّ مِنْهُمْ، أَوْ بَلَّغَتْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الشُّبْهِهَةِ وَاللَّبْسِ يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى مُزِيدٍ بَيَانٍ، فَهؤلاء هم مَنْ

= قِصَّةُ بَدْءِ الوَحْيِ المشهُورَةِ، لَمْ يَلْبَثْ أَنْ تَوَفَّى بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ جِدًّا، انْظُرْ «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (٣/٦٣)، وَ«الْإِعْلَامُ» لِلزُّرْكَانِي (١١٤/٨).

(١) زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ: بَنُ عَبْدِ الْمُزَيِّ، الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ: أَحَدُ حُكَمَاءِ قُرَيْشٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، لَمْ يَدْرِكِ الْإِسْلَامَ، وَكَانَ يَكْرَهُ عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ، وَلَا يَأْكُلُ مِمَّا ذَبَحَ عَلَيْهَا، رَحَلَ إِلَى الشَّامِ بَاحِثًا عَنْ عِبَادَاتِ أَهْلِهَا، فَلَمْ تَسْمَعْهُ أَدْيَانَهُمْ، فَعَادَ يَلْتَمِسُ دِينَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَجَاهَرَ بَعْدَهُ الْأَوْثَانُ، تَوَفَّى قَبْلَ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ بِخَمْسِ سِنِينَ، انْظُرْ «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (١٩/٤٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمُتَاقِبِ، يَاب: يَابِ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، رَقْم: ٢٨٢٨).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْمُتَاقِبِ، يَاب: يَابِ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، رَقْم: ٢٨٢٦).

(٤) فُشِّرَ تَنْقِيحُ الْفُصُولِ (٢٩/٢)، وَلَيْسَ يُؤَافِقُ الْقُرَافِي عَلَى دَعْوَى الإِجْمَاعِ هَذِهِ، وَأَعْجَبَ لَهُ كَيْفُ يَنْقُلُ الإِجْمَاعَ بِهَذَا وَأَصْحَابِهِ الْأَشَاعِرَةَ هُمُ الْأَوَّلُ الْمُخَالِفِينَ فِيهِ! وَلِلْقُرَافِيِّ غَيْرَهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي غَلَطَ فِي نَقْلِ الإِجْمَاعِ فِيهَا، ذَكَرَ عِدَّةً مِنْ أَمْلَتِهَا د. حَمَزَةُ النُّعْمِ فِي مُقَدِّمَةِ أطْرُوحَتِهِ الدُّكْتُورَاةِ فِي تَحْقِيقِ مُشْرَحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ لِلْقُرَافِيِّ (١٦٢/١).

(٥) وَإِنْ كَانَ فِي تَعْيِينِ حُكْمِهِمْ هَذَا عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَظَرٌ، كَمَا أَسْلَفْنَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ.

يُعَذَّرُ بجهلهم في الدنيا، ويُمْتَحَنُونَ في عَرَصَاتِ يومِ الْقِيَامَةِ، كما وَرَدَتْ بهذا سالف الأخبار.

يقول ابن القيم: «إِنَّ الْعَذَابَ يُسْتَحَقُّ بِسَبَبَيْنِ:

أحدهما: الإِعْرَاضُ عَنِ الْحُجَّةِ، وعدم إرادة العلم بها وبموجبها.

الثاني: العِنَادُ لها بعد قيامها، وترك إرادة موجبها.

فالأوَّلُ: كفر إِعْرَاضٍ، والثَّانِي: كفر عِنَادٍ.

وأما كفر الجهل، مع عدم قيام الحُجَّةِ، وعدم التَّمَكُّنِ مِنْ معرفتها: فهذا الَّذِي نفى الله التَّعْذِيبَ عنه حتَّى تقوم حُجَّةُ الرُّسُلِ»^(١).

فهذا التَّقْسِيمُ نَتَحَقَّقُ بأنَّ الخَوْضَ فِي تَعْيِينِ أَفْرَادٍ بِكونِهِمْ مِنْ مَعْذُورِي أَهْلِ الْفِتْرَةِ: هو مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي الإِقْدَامُ عَلَيْهِ إِلَّا بِنَصِّ مُبِينٍ، وهذا أَوَّلُ مَرَلَقٍ مَنِهْجِيٍّ رَزَّ فِيهِ مَنْ أَثْبَتَ النُّجَاةَ لِأَبِ النَّبِيِّ ﷺ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مُصَادِمَتِهِ لِلنَّقْلِ النَّافِي لِدَعْوَاهُ!

وبه نعلم أيضًا: أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ مِنَ الْعَرَبِ لَيْسُوا عَلَى وَزَانٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ عَذَّرَهُ قَائِمُ عِنْدَ اللَّهِ بِجَهْلِهِ، وَمِنْهُمْ الْمَأْخُذُ عَلَى شَرْكِهِ، لِإِبَائِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ؛ وَلَيْسَ مِنْ غَرَضِي هُنَا مُقَارَنَةُ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْ هَذَيْنِ بِالْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الْكَثْرَةُ وَالْقِلَّةُ، وَلَا حُجْمُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَقَفْتُ الْبَيْعَةَ، بِقَدْرِ مَا يَنْصَبُّ اهْتِمَامِي إِلَى تَحْدِيدِ تِلْكَ الْمَعَالِمِ الْمَنِهْجِيَّةِ فِي حُكْمِ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمَا، وَأَصُولِ الاسْتِدْلَالِ عَلَى ذَلِكَ.

وبعد هذا التَّأْصِيلَ لِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ فِي عُمُومِهَا، نَدْلَفُ الْآنَ إِلَى مَوْضُوعِنَا الْفَرَعِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِحَالِ وَالِدِ النَّبِيِّ ﷺ، فنقول: إِذَا تَقَرَّرَ مَا سَبَقَ مِنْ تَغْصِينِ الْأَحْكَامِ أَهْلَ الْفِتْرَةِ؛ فَإِنَّ مَا وَرَدَ فِي حَقِّ وَالِدِ نَبِيِّنَا ﷺ مِنْ نَصِّ نَبَوِيِّ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ حَالِيْن:

الأوَّلِي: أَنْ يَكُونَ أَبُ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ بَلَغَتْهُ النَّذَارَةُ وَالْحُجَّةُ.

(١) «طريق الهجرة» (ص/٤١٤).

والثانية: أن لا تكون النذارة وحجة التوحيد بلفظه.

فلذا كانت الحالة الأولى: فإن كُفِّرَ حيثُ يكون كفر إباء وإعراض، حيث أبى الانقياد للتوحيد في جملة من أبى من العرب ممن بلفظه دعوته، واستمر على ما هو فيه من عبادة الأوثان، واستمر ما عليه قومه، وهذا الإعراض والإباء كان متفشيًا في كثير من العرب.

فبناءً على تقدير هذا الاحتمال: تكون الحجة قد قامت على والد النبي ﷺ، والذي دلنا على بلوغها إياه هذا الحديث الصحيح في مسلم، حيث قررنا أن دخوله لا يكون إلا بعد بلاغ الحجة، فلولا هذا الحديث لتوقفنا في حاله.

وأما إن كانت الحالة الثانية: فإن الحديث يكون إخبارًا منه ﷺ عن مآل أبيه بعد الامتحان يوم القيامة، وأنه لن يُجيب داعي الله وقتها!

وفي تقرير هذا الجواب، يقول ابن كثير: «إخباره ﷺ عن أبيه وجده عبد المطلب بأنهم من أهل النار، لا ينافي الحديث الوارد عنه من طرق متعددة: أن أهل الفترة، والأطفال، والمجانين، والضم، يُمتحنون في العرصات يوم القيامة، . . فيكون منهم من يجيب، ومنهم من لا يجيب، فيكون هؤلاء من جملة من لا يجيب، فلا منافاة والله الحمد والمئة»^(١).

وأما دعوى المعترض الإمامي من أن النبي ﷺ لم يزل تُنقل روحه من ساجد إلى ساجد، واحتج بآية: ﴿وَتَقَبَّلَكَ فِي السَّجِدَاتِ﴾، فيكون أبو النبي مؤمنًا بظاهر هذه الآية، فجوابه:

أن لا وجه للاستدلال على إيمان كل آباء النبي ﷺ بهذه الآية، ولا أحد من المعتبرين المتقدمين قال بهذا التأويل فيما اطلعت عليه من كتب التفسير المتقدمة، إنما هو قول مُبتدع متأخر.

(١) «البداية والنهاية» (٤٢٩/٣).

أقصى ما قيل مُقَارِبًا لهذا المعنى المُدْعَى: ما رُوي عن عكرمة وعطاء، عن ابن عباس في تفسير هذه الآية، قال: «ما زال النَّبِيُّ ﷺ يتقلب في أصلاب الأنبياء، حتَّى أخرجَه نبيًّا»^(١)، وواضح أنَّ المُراد بالأنبياء هنا: آدم، ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل ﷺ، هؤلاء فقط، وليس كلُّ آبائه ﷺ أنبياء؛ وهو مع هذا المُراد مرجوح أيضًا! ففي الآية نفسها قرينة تردُّه، وهو ما بيَّنه الأمين الشنقيطي بقوله:

«إعلم أنَّ قوله هنا: ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي الْأَسْجِدِينَ﴾: قال فيه بعض أهل العلم: المعنى: وتقلب في أصلاب آبائك السَّاجِدِينَ، أي: المؤمنين بالله كآدم ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل؛ واستدلَّ بعضهم لهذا القول قول يَمَن بعد إبراهيم ﷺ من آبائه بقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيْدَةٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٨]..»

وفي الآية قرينة تدلُّ على عدم صحَّة هذا القول؛ أعني قوله تعالى قبله مقترنًا به: ﴿الَّذِي يَرِيكَ حِينَ تَقُومُ﴾، فإنَّه لم يقصد به أن يقوم في أصلاب الآباء إجمالًا، وأوَّل الآية مرتبطٌ بآخرها، أي: الَّذي يراك حين تقوم إلى صلاتك، وحين تقوم من فراشك ومجلسك، ويرى وتقلبك في السَّاجِدِينَ، أي: المصلِّين، على أظهر الأقوال؛ لأنَّه ﷺ يتقلب في المصلِّين قائمًا، وساجدًا وراكعًا...^(٢).

هذا وجه من أوجه تأويل هذه الآية الكريمة، وقد علمت أنَّ المُراد بها الأنبياء خاصَّة، ومع ذلك فهو وجه مرجوح^(٣).

وأما الوجه الثَّاني في معنى الآية: وتصرَّفك في ذهابك ومجيئك في أصحابك المؤمنين؛ وهذا قاله الحسن البصريُّ.

(١) انظر تفسير ابن أبي حاتم (٢٨٢٨/٩)، رقم: ١٦٠٢٨-١٦٠٢٩.

(٢) «أضواء البيان» (١٠٣/٦).

(٣) فإذا كان هذا القول بأنَّ المعنى تقلُّبه في أصلاب الأنبياء ضعيًّا، وفي الآية نفسها ما يستبعد، فإنَّ القول الآخر بكون المعنى تقلُّبه في أصلاب آبائه وأنَّهم موجودون كلُّهم: لا شكَّ أنَّه أضعف وأبعد من الآخر عن مفهوم الآية بظاهر التَّلاوة، وأظهر في مخالفتِه لسياق الآيات ومضمونها.

والوجه الثالث: تقلُّبك في صلاتِكَ مِنْ خَلْفِكَ، كما تَرَى بعينِكَ مِنْ قُدَّامِكَ، وهذا قول مجاهد.

والرابع: أَنَّ معنى الآية: أَنَّ الله يَرَى تقلُّبك في الرُّكُوع والسُّجُود، والقيام مع المُصَلِّين في الجماعة؛ فهو يَرَاكَ وحَدِّكَ، وَيَرَاكَ في الجماعة^(١).

وهذا أَوْجَهُ الوجوه في تأويل الآية، وهو الظاهرُ مِنْ مَعْنَاهَا^(٢)، وعليه أكثر المفسرين مِنْ السَّلَف والخَلَف^(٣)؛ والتعبير فيها عن المُصَلِّين بالسَّاجِدِينَ لكون السُّجُود حالةً مَزِيد قُرْب القَبْد مِنْ رَبِّهِ ﷻ، وهو أَفْضَل الأركانِ عَلَى ما نَصَّ عليه جَمْعُ مِنَ الأئِمَّةِ^(٤)؛ فيكون الخَبَرُ بِرُؤْيَيْهِ في الآية «مقصودٌ به لَازِمُ مَعْنَاهُ، وهو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِمَحَلِّ العِناية مِنْهُ سَبْحَانَهُ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ تَوَجُّهَهُ إِلَى اللَّهِ بِالْقِيَامِ لَهُ، وَيَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ، فهو يَرَاكَ رُؤْيَا خَاصَّةً -رُؤْيَا إِقْبَالٍ وَقَبُولٍ- وَيَرَاكَ في صلاتِكَ في جماعاتِ المسلمين في مَسْجِدِكَ، وهذا يَجْمَعُ مَعْنَى العِناية بِالمسلمين تَبَعًا لِلْعِناية بِرَسُولِهِمْ، وهذا مِنْ بَرَكَتِهِ ﷺ، وقد جَمَعَهَا هذا التَّرْكِيبُ القرآني العَجِيبُ الإِيجازَ»^(٥).

والقصد: أَنَّ الآية لا دَلالة فيها ضَرْيحة عَلَى ما ادَّعَاهُ الْمُعْتَرِضُ، وَغَايَةُ ما قد يفهمه مِنْهَا ظَنِّي عَلَى التَّسْلِيمِ بِصَحَّتِهِ، لِاحْتِمَالِهَا عِدَّةُ أَوْجِهٍ مِنَ التَّأْوِيلِ، والدَّلِيلُ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الاحْتِمَالُ، سَقَطَ بِهِ الاستدلال!

وبعد: فَإِنِّي ما رأيتَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ في مسألة مُصَيِّرِ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ كَلَامًا كَالَّذِي خَاضَ فِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَثَارِهَا وَخَاضَ عَمَرَاتِهَا^(٦)، فَتَنَازَعُوا فِيهَا.

(١) انظر الأقوال في «جامع البيان» للطبري (١٧/٦٦٦)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٣/٣٥٠).
وزاد المارودي عَلَى هذه الأربعة ثلاثة أوجوه أُخْرَى في تأويل الآية، انظر كتابه «الثَّكُت والعيون» (١٨٩/٤).

(٢) «جامع البيان» (١٧/٦٩٩).

(٣) كما قَرَّرَهُ البُخَارِيُّ في «معالم التنزيل» (٦/١٣٤)، والقُرْطُبِيُّ في «الجامع لأحكام القرآن» (١٣/١٤٤)، وانظر «جامع البيان» (١٧/٦٩٩).

(٤) «روح المعاني» للألوسي (١٠/١٣٤).

(٥) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٩/٢٠٤) بتصرف يسير.

(٦) مِنْ أمثال الشُّوْطِي.

فما وسيع الأولين من الشكوت وترك التنازع في مثل هذه المسائل هو الأسلم لمن كان حريصاً على دينه، والسلامة في الوقوف عند النص الشرعي من غير لي للمعنى أو طعن في المبنى، اقتفاء هوى في النفس يتوهم به نصرة للنبي ﷺ في نسبه؛ وما أبعد الأمر أن يكون كما اشتبهت.

فأي إذابة له إذا ما نحن اتبعناه ﷺ في قوله؟! أفنكون أشفق منه على آبائه؟! وأي نقص يلحق سيّد الخلائق ﷺ بكفر أبيه؟! وهذا جدّه إبراهيم ﷺ يقص الله علينا كُفر أبيه؛ وأبو إبراهيم ﷺ أب لرسول الله ﷺ بالنسب البعيد.

يقول البيهقي في معرض سرده لبعض الروايات في شرك بعض آباء النبي ﷺ: «... وأمرهم لا يقدح في نسب رسول الله ﷺ، لأن أنكحة الكفار صحيحة، ألا تراهم يُسلمون مع زوجاتهم، فلا يلزمهم تجديد العقد، ولا مفارقتهم إذا كان مثله يجوز في الإسلام»^(١).

ولولا أن المقام هنا علمي بحث يستدعي تحقيق القول في ما نسب إلى النبي ﷺ من حكم قولِي، ودفع شبه المبطّلين عن منهج شيوخ الإسلام في النقد، لما أجزت لنفسي الكلام في مثل هذه المسألة أصالةً، ورأي أعلم بحال قلبي وأنا أقرّر في هذا المبحث ما قرّره الحديث، ولوودت لو وجدت أنا أيضاً فرجةً علميةً مُعتبرةً أنصّل من خلالها من دلالة حديثه، حُباً في ما يحبه النبي ﷺ وتقرُّ به عينه، ولكنها الأمانة العلمية، والتجرّد البحثي، ولزوم العزّ النبويّ.

وأنا في هذا كله، عالم بأنّ التّعظيم الحقيقي لمحمّد -بأبي هو وأمّي- هو في متابعة طريقته ﷺ، والاهتداء بهديّه، وتجنّب نهيه، وإيثار سنّته على كلّ أهواء الخلق، فمحبتّه أعظم من كلّ محبوب منها، ولأن أكون أحبّ له من أولياء الله الصّالحين من سلف هذه الأمّة، وقد قبلوا الحديث وخضعوا لحكمه.

والله يغفر لي تقصيري في حقّه.

(١) دلائل النبوة للبيهقي (١/١٩٢).

التَّبَعُثُ (العاوي عشر

نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة
لحديث خَلَوَتِهِ ﷺ بامرأةٍ مِنَ الأنصارِ

المَطْلَب الأوَّل سَوَقُ حَدِيثِ خَلَوْتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ،
فخلأ بها، فقال: «والله إنكُنَّ لأحبُّ النَّاسِ إليَّ»، متفق عليه^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، رقم: ٢٣٤)،
ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم، رقم: ٢٥٠٨)

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث خلوته ﷺ بامرأة من الأنصار

احتجَّ المُعترضون على بطلان الحديث بما تَوهموه من وقوعه ﷺ به في الخلوة المُحرَّمة، مع فيه من كلام مُقَمَّم بكلمات الحب يُتنزه عنه العفيف.

يقول (أحمد ضبحي منصور):

«في نفس الصفحة التي جاء فيها هذا الحديث، يروي البخاري حديثاً آخر، ينهى فيه النبي ﷺ عن الخلوة بالنساء، يقول الحديث: «لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلَّا مع ذي محرم».

وذلك التناقض المقصود في الصفحة الواحدة في «صحيح البخاري» يدفع القارئ للإعتقاد بأنَّ النبي ﷺ كان ينهى عن الشيء ويقعله!»^(١).

ويقول (نيازي عُر الدين):

«نجدُ في الحديث عبارة (فَعَلَا بِهَا)، لتترك للشيطان مجالاً للوسوسة! ثم يقول لها: «والله إنكُنْ لأحبَّ النَّاسِ إليَّ»، مُستخدماً نون النسوة، ليؤكد لنا أنَّ رسولَ الله يقصد النساء بالذات، وليس الأنصار بعمامة، وأنا أستغربُ

(١) «القرآن وكفى مصدراً للتشريع» (ص/١١٦).

حقيقة كيف نقبل أن نُبقي نحن المسلمين على مثل هذه الأحاديث في كُتُبنا الدِّينية المقدَّسة؟!^(١).

(١) «دين السلطان» (ص/٣٠٩-٣١٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

نَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

عَنْ حَدِيثِ خَلُوتِهِ ﷺ بِامْرَأَةٍ أَنْصَارِيَّةٍ

أَمَّا عَمَّا أَنَاظُ بِهِ الْمُعْتَرِضُ إِنكَارَهُ لِلْحَدِيثِ مِمَّا اسْتَفَرَّ فِي ذَهْنِهِ مِنْ لَفِظِ
«الْخُلُوةِ» :

فليس في ما أخبر به الرَّأْيُ عَنْ فَعْلِهِ ﷺ حَرَجٌ، فَلَمْ يَغْنِ خُلُوتُهُ ﷺ بِالْمَرْأَةِ
بِحَيْثُ غَابَا عَنْ أَبْصَارِ النَّاسِ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُمَا تَنَحَّيَا نَاجِيَةً «بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ
خَضَرَ شَكُوهَا، وَلَا مَا دَارَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَلَامِ، وَلِهَذَا سَمِعَ أَنَسُ آخِرَ الْكَلَامِ فَتَقَلَّهَ،
وَلَمْ يَنْقُلْ مَا دَارَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ»^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ، قَوْلُ أَنَسٍ ﷺ نَفْسِهِ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى مُفَصَّلَةً: «... فَخَلَا
مَعَهَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، حَتَّى قَرَعَتْ مِنْ حَاجَتِهَا»^(٢).

فَمَثَلُ هَذِهِ الْمَفَاوِضَةِ لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ سِرًّا لَا يَقْدَحُ فِي الدِّينِ عِنْدَ أَمْنِ
الْفِتْنَةِ^(٣)؛ وَشَرْطُ الْخُلُوةِ: أَنْ تَحْتَجِبَ أَشْخَاصُهُمَا عَنِ النَّاسِ^(٤)، وَلِأَجْلِ هَذَا

(١) قَالَ الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صَفْرَةَ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ بَطَالٍ فِي «تَرْغَمَةِ لَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٧/ ٣٦١).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلِ، بَابُ قُرْبِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النَّاسِ وَتَبَرُّكِهِمْ بِهِ، رَقْمٌ: ٢٣٢٦).

(٣) «عَمَلَةُ الْقَارِي» (٢٠/ ٢١٥).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَبَرٍ (٩/ ٣٣٣).

القيد تَرْجَمَ البخاريُّ للحديث بترجمةٍ دقيقةٍ قال فيها: «ما يجوز أن يَخْلُو الرجل بالمرأة عند النَّاسِ»؛ وهذا قد تَعَامَى عنه الْمُعْتَرِض في تشييعه على البخاري! ثمَّ إنَّ تلك الأنصاريَّة لم تُكُنْ بِمُفْرِدِهَا وَقتَ كلامِها للنبي ﷺ، بل كانت بِرُقْفَةٍ أَوْلَادِهَا، وهذا ما جاء صريحًا في روايةٍ للبخاري يُذكرُ فيها أنسٌ رضي الله عنه أنَّه «أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادُهَا» وذكرَ الحديث^(١).

وأما ما اسْتَشْنَعَهُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَأَحِبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»: فهو هنا جاء بنونِ النسوة، وقد انفردت به روايةُ «الجامع الصحيح» دون باقي الصَّحاحِ الأخرى، والتي أثبتته بلفظ: «إنكم» للجمع المُذَكَّر؛ إلَّا ما في رواية أبي ذرِّ الهرويِّ لصحيح البخاري، فهي فيه أيضًا بِمِثْلِ المُذَكَّرِ كَالْجَمَاعَةِ^(٢)؛ وهذه التي نراها مُوَافِقَةً لرواياتِ الحديث عند أكثرِ المُصَنِّفِينَ، بل وللمَوْضِعِ الآخر للحديث في كتاب البخاريِّ نفسه^(٣).

فعلى هذا اللَّفْظ «إنكم»: يكون المَعْنَى بِالْحُبِّ التَّوْبِيُّ في حديثه للمرأة الأنصاريَّة عمومُ الأنصار، والتَّذْكِيرُ فيه مِنْ بابِ «تَغْلِيْبِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ»^(٤)، وعلى هذا المَعْنَى دَرَجَ أئِمَّةُ التَّدْوِينِ في ترجمتهم للحديث، وجعلهم إِيَّاه تحت الأبوابِ المَعْنِيَّةِ بِفَضَائِلِ الْأَنْصَارِ^(٥).

وأما على رواية: «إِنَّكُمْ» بنونِ النسوة: فَمَعَ ما ذكرته من انفرادِ رُواةٍ صحيحِ البخاريِّ بهذا اللَّفْظ، ومُخَالَفَةِ الهرويِّ لهم فيه وهو مِنْ أَتَقَرِّ رُوَايَةٍ -لِإِنَّهُ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والتذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٤٥)، وفي رواية أخرى عنده (ك: مناقب الأنصار، باب: قول النبي ﷺ للأنصار: أنتم أحب الناس إلي، رقم: ٣٧٨٦): «ومعها صبي لها».

(٢) انظر «إرشاد الساري» للقسطلاني (١١٦/٨).

(٣) في (ك: الأيمان والتذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٤٥) وهو بلفظ: «إنكم لأحب الناس إلي» قالها ثلاث مرار.

(٤) «الكوثر الجاري» للكوراني (٥٣٦/٨).

(٥) كأحمد حيث أدرجه في باب «فضائل الأنصار» من كتابه «فضائل الصحابة»، ومعمربن راشد في باب «فضائل الأنصار» من جامعه، ومسلم في «كتاب الفضائل» من «صحيحه».

لا يَسْتَقِيمُ بِحَالٍ وَلَوْ عَلَى قَرْضٍ صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَى بِهَذَا الْحُبِّ شَخْصَ
 الْمَرْأَةِ الْمُخَاطَبَةَ، وَإِلَّا لَخَاطَبَهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ الْمُؤَنَّثِ الْمُبَاشِرِ: «إِنَّكَ»
 وَلَفْظِ الْجَمْعِ: «إِنَّكُنَّ» يَفْهَمُ مِنْهُ أَيُّ عَرَبِيٍّ نِسْوَةَ الْأَنْصَارِ عَمُومًا، أَيْ: «أَنَّ
 نِسَاءَ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، أَحَبُّ إِلَيْهِ ﷺ مِنْ نِسَاءِ سَائِرِ الْقَبَائِلِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ»^(١)؛ وَإِذَا
 سَقَطَتْ شُبُهَةُ الْإِخْتِلَاءِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ بِالْأَنْصَارِيَّةِ، سَقَطَتْ مَعَهَا وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ
 مِنْ ذِهْنِ الْمُعْتَرِضِ فِي الْمُرَادِ بِحُبِّهِ ﷺ؛ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ شَرِّ الْوَسَاوِسِ.

(١) «الكواكب الدراري» للكرماني (١٦٨/١٩).

المبحث الثاني عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث دخول النبي ﷺ على أمّ حرام واختها

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ أَحَادِيثِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَاخْتِهَا

عن أنس رضي الله عنه «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِطْعًا^(١)، فَيَقْبِلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّطْعِ، فَإِذَا نَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ وَشَعْرِهِ، فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ، ثُمَّ جَمَعَتْهُ فِي سَكٍّ^(٢)؛ قَالَ ثُمَامَةُ الرَّأْوِي عَنْ أَنَسٍ: فَلَمَّا خَضَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْوَفَاةَ، أَوْصَى إِلَى أَنْ يُجْعَلَ فِي خَنْوِطِهِ مِنْ ذَلِكَ السَّكِّ، قَالَ: فَجُعِلَ فِي خَنْوِطِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣)».

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ يَلْحَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تُقْلِي رَأْسَهُ، فَتَنَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرضُوا عَلَيَّ عُزَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ نَجِيجَ هَذَا الْبَحْرِ، مَلُوكًا عَلَى الْأَيْسَرَةِ، أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَيْسَرَةِ» -شَكَ إِسْحَاقُ^(٤)- قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) النطع: هو الذي يُنثر من الجلود، انظر «هدى الساري» (ص/١٩٦).

(٢) سَكٌّ: طيب معروف يُضاف إلى غيره من الكليب ويُستعمل، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣٨٤/٢).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الاستئذان، باب: من زار قوما فقال عنهم، رقم: ٦٢٨١).

(٤) إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، الراوي عن أنس بن مالك.

ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» - كما قال
فِي الْأَوَّلِ - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ
مِنْ الْأَوَّلِينَ».

فَرَكِبْتُ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، فَضَرَعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ
خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكْتُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْجِهَادُ وَالْمَسِيرُ، بَابُ الدَّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ،
رَقْم: ٢٧٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِمَارَةُ، بَابُ: فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ، رَقْم: ١٩١٢).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

لِدُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَاخْتِيهَا

مِنْ أَشْهَرِ مَا يُوْرِدُهُ الطَّاعِنُونَ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ
ظَاهِرَهُمَا اخْتِلَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِنِسَاءِ أَجْنِيَّاتٍ .
وَقُلِّي أُمُّ حَرَامٍ ﷺ لِرَأْسِهِ مُمَاسَةً بَيْنَ مَنْ لَا يَحِلُّ مِنْهُمَا ذَلِكَ، لَانْتِفَاءِ
الْمَحْرَمَةِ! وَهَذَا كُلُّهُ حَرَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّتِهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ هُوَ فِيهِ؟^(١)

(١) انظر هذه الاعتراضات في «القرآن وكفّن مصدرا للتشريع» (ص/١١٦-١١٨)، و«دين السلطان»
(ص/٥٣٠)، و«الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٦١-٦٦٢).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن دخول النبي ﷺ على أم حرام واختها

أما دهمي المُعترض خلوة النبي ﷺ بأجنبية عنه في الحديث، ومُسها له من غير مُحَرَّمَةٍ:

فالحديث خلوٌ من إفادة معنى الخلوة أو نفيها، غاية ما فيه التصريح بدخول النبي ﷺ على أم سليم واختها، ولا يلزم أن يكون البيت ليس فيه إلا واحدة وقت دخوله، بل الغالب خلاف ذلك، فتنتفي الخلوة، لأجل أن أم حرام كانت تُساكن أختها أم سليم، ف«بيتها واحد، ثم لا مانع أن تكون الأختان في بيت واحد كبير لكل منهما فيه معزل»^(١).

يدلُّ على هذا قول أنس رضي الله عنه: «دخل النبي ﷺ علينا، وما هو إلا أنا وأمي وأم حرام خالتي، فقال: قوموا فلأصلي بكم...» الحديث^(٢).

وعلى قُرْصٍ دلالة الحديث على خلوة النبي ﷺ بأم سليم أو أختها: فقد جاز ذلك كونه مُحَرَّمًا لهما، ما يُفسَّرُ تمكينه لأم حرام فليَّه لرأيه الشريف، وقد نقل النووي اتفاق أهل العلم عليه، والأكثر على أن ذلك من جهة الرِّضَاعَةِ^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥١/٦) بصرف يسير.

(٢) أخرجه مسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب، وغيرها من الطهارات، رقم: ٦٦٠).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٥٧/١٣).

يقول ابن وهب^(١): «أُم حرام إحدى حالات التَّيِّبِ ﷺ من الرُّضَاعَةِ، فلذلك كان يَقبلُ عندها، ويَنَامُ في جَنَبرِها، وتَقْلِي رَأْسَهُ»^(٢).

وهذا ما جَزَمَ به أبو القاسم ابن الجوهري^(٣) (ت ٣٨١هـ)، والدَّوادي (ت ٤٠٢هـ)، والمهلب بن أبي صفرة (ت ٤٣٥هـ)، وغيرهم من أهل العلم^(٤).

بل قال ابن عبد البر: «لا يشكُّ مسلمٌ أنَّ أُم حرام كانت من رسول الله ﷺ لمحرم، فلذلك كان منها ما ذُكر في هذا الحديث...»، وتَقَلَّ عن يحيى ابن مُزَيْن (ت ٢٥٩هـ)^(٥) قوله: «كانت منه ذاتٌ مَحْرَمٍ مِنْ قَبْلِ خالائِهِ، لِأَنَّ أُمَ عبدِ المَطْلِبِ بنِ هاشم كانت من بني النُّجَارِ»^(٦).

وأما ما أورده الدِّمَاطِيُّ (ت ٧٠٥هـ)^(٧) على هذا التفسير بأنَّ «هذه حُؤْلَةٌ لا تَثْبُتُ بها مَحْرَمِيَّةٌ، لأنها حُؤْلَةٌ مَجَازِيَّةٌ، وهي كقولهِ ﷺ لسعد بن أبي وقاص ﷺ: «هذا خالي»، لكونه من بني زُهْرَةَ، وهم أقاربُ أمِّه آمنَةَ، وليس سَعْدٌ أخًا لآمنَةَ، لا مِنْ النَّسَبِ، ولا مِنَ الرُّضَاعَةِ»^(٨)؛ فجوابنا عليه:

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم الفهري، أبو محمد المصري الفقيه (١٢٥هـ-١٩٧هـ)، ثقة حافظ عابد، أحد أعلام تلامذة الإمام مالك، من مؤلفاته: «الجامع»، و«الموطأ» كلاهما في الحديث، انظر «تهذيب الكمال» (٢٧٧/١٦).

(٢) «الثمهي» (٢٢٦/١)، و«المتقى» للباقي (٢١٢/٣).

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم المصري: فقيه كثير الحديث، من شيوخ المُسَاطِط، وكبار فقهاء المالكية، وشيوخ السُّنَّة، من مؤلفاته «مسند الموطأ»، انظر «الديباج المذهب» (٤٧٠/١).

(٤) انظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/٥)، «فتح الباري» لابن حجر (٧٨/١١).

(٥) يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن أبو زكريا القرطبي: أحد الأعلام بالاندلس، عالم بالحديث ورجاله، رُخِلَ إلى المشرق، من كتبه «تفسير الموطأ»، و«فضائل القرآن»، و«غرائب العلم وفضله»، انظر «تاريخ الإسلام» (٢٢٧/٦).

(٦) «الثمهي» (٢٢٦/١).

(٧) عبد المؤمن بن خلف الحافظ أبو محمد شرف الدين الدِّمَاطِيُّ: كان غايةً في علم الحديث واللغة والأنساب، وتميَّز في مذهب الشافعية، من مؤلفاته: «المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح»، انظر «طبقات الشافعية» لابن كثير (٩٥١/١).

(٨) «فتح الباري» (٧٨/١١)، ويمثل هذا الاعتراض طعن (جعفر الشيباني) الحديث في كتابه «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٦٢).

أَنَّ ابن مُزَيْنٍ ما أراد بتعليقه الأخير كَوْنُ بني النُّجَارِ أَوْحَالاً لَهُ ﷺ عَلَى الحقيقة، لَمْجَرَّدِ كَوْنِ جَدَّتِهِ الْعُلَيَّا مِنْهُمْ، كَلَّا؛ فَهَذِهِ - كَمَا قَالَ الدُّمَيْطِيُّ - خُزُولَةُ مَسْجَازِيَّةٍ لَا تُثَبِّتُ مَحْرَمِيَّةً، وَلَيْسَ يَخْفَى أَمْرُهَا عَلَى الْعَوَامِّ، فَضْلاً عَنْ مِثْلِ ابْنِ مُزَيْنٍ، أَوْ ابْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

إِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ مُزَيْنٍ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ: التَّدْلِيلَ التَّارِيخِيَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الرِّضَاعِ مَوْجُودٌ فِي بَنِي النُّجَارِ لِأَحَدِ أَصُولِ النَّبِيِّ ﷺ، سِوَاهُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ، بِحُكْمِ الْمُصَاهَرَةِ الْكَاتِبَةِ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي النُّجَارِ؛ هَذِهِ الرِّابطةُ تَقْتَضِي وَجُودَ تَزَاوُرٍ بَيْنَ أَصْحَابِهَا وَمُعَايِشَةٍ، كَمَا حَصَلَ مِنْ أَمْنَةِ بَنَتِ وَهْبٍ - أُمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - حِينَ قَدِمَتْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى أَوْحَالِهِ مِنْ بَنِي عَدِيِّ بْنِ النُّجَارِ بِالْمَدِينَةِ^(١).

وَالْغَالِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الرُّوَابِطِ قَدِيمًا أَلَّا تُعَدَّمَ رِضَاعًا يَتَخَلَّلُهَا وَيَنْتَشِرُ بَيْنَ أَبْنَائِهَا، فَأَرَادَ ابْنُ مُزَيْنٍ التَّنْبِيْهَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ وَأَخْتَهَا مِنْ خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ رِضَاعًا غَيْرَ مُسْتَبْعَدٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْمَشْرُوحَةِ؛ فَلَمَّا أَنَّ وَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ يُعَامِلُ هَاتَيْنِ الْأَخْتَيْنِ مَعَامَلَةَ الْمَحَارِمِ دُونَ سَائِرِ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ، مَعَ مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ نِسْبَةِ أُمِّ سُلَيْمٍ وَأَخْتِهَا إِلَى أَوْحَالِهِ مِنْ بَنِي النُّجَارِ: تَحَقَّقْنَا بِهَذَا أَنَّ لَهُ بِهِمَا حِلَّةً مَحْرَمِيَّةً مَا. فَاتَّأَمَّرَ مَحْرَمِيَّةُ النَّسَبِ: فَقَدْ وَجَدْنَاهَا بِعِيْدَةِ الْوُقُوعِ، لِأَنَّ خَفَاءَ النَّسَبِ عَنِ الْعَرَبِ وَقَتْدُ أَقْرَبَ إِلَى الْإِحَالَةِ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ بِمَحْرَمِيَّةِ الرِّضَاعِ، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُ هُنَا، لِانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأَجَانِبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، وَهِيَ تَخْفَى أحيانًا عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِمَّنْ أَرْضِعُ، فَضْلاً عَنِ الْبَعِيدِ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْقَضْبَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ: «أَنْظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»^(٢).

(١) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص/٦٥)، ودلائل النبوة للبيهقي (١/١٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: النكاح، باب: إنما الرضاعة من المجاعة، رقم: ١٤٥٥).

فهذا رسول الله ﷺ قد خفي عليه أمرُ رضاها مع ذلك الرجل، مع أنها زوجته! ^(١)

فإن عادَ الدُّمَاطِي ليعترض على وجود المَحْرَمَةِ بما أخبر أنس رضي الله عنه: أن النَّبِيَّ ﷺ لم يكن يدخلُ بيتًا بالمدينة غير بيتِ أمِّ سليم، إلَّا على أزواجه، فقيل له، فقال: «إني أرحمها، قُتِلَ أخوها معي» ^(٢)؛ يقول الدُّمَاطِي: «فبَيِّنْ تخصُّصها بذلك، فلو كان ثَمَّةَ حَلَّةٍ أُخْرَى لَذَكَرَهَا، لأنَّ تأخيرَ البيان عن وقتِ الحاجة لا يجوز» ^(٣).

فجوابنا عليه:

أنَّ السُّؤالَ الموجَّهَ إليه ﷺ لم يكن من الأصليِّ عن علوِّ دخوله ﷺ على امرأةٍ يزونها أجنبيَّة، فإنَّ هذا لا يناسبه ما أجاب به ﷺ من رحمته إياها بعد مقتل أخيها! فهذه الحَلَّةُ يشترك فيها أيضًا غيرُ أخيها حرام بن ملحان من السَّبعين الَّذِينَ قُتِلُوا معه في بئر مَعُونَةَ وغيرها من مشاهدِ القتال، وهؤلاء قد وَجِدَ عليهم أهلُهم كالَّذي وَجَدته أمُّ سليم على أخيها! ومع ذلك لم يكن النَّبِيُّ ﷺ يزور أهلُهم ولا يُعاملهم معاملةَ المحارِمِ، كما كان يفعلُه مع أمِّ سليم وأختها.

فتعيَّن أن يكون سؤالهم عن غير ذلك؛ والأقرب أن يكون النَّبِيُّ ﷺ إنما سُئِلَ عمدًا لاحظوه من كثرة دخوله عليها، وتخصُّصها بتمزيك عناية.

(١) الأبعد من ذلك: أن يخفى أمر الرِّضَاع على الرجل يرغب في المَقْدَحِ على امرأةٍ، فينكحها جهلاً منه أنها اختُ له من الرِّضَاع! كما وقع لعقبة بن الحارث رضي الله عنه حين تزوج ابنةً لأبي إهاب بن عزيز، ثم اتته امرأةٌ تقول: إني قد أرضعتُ عقبةً وأنتي تزوج! فقال لها عقبة: ما أعلمُ أنك أرضعتني، ولا أخبريني فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، فسأله، فقال رسول الله ﷺ: «كيف وقد قيل؟»، فأنزلها عقبةً، ونكحت زوجتها غيره؛ أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله، رقم: ٨٨).

(٢) أخوها: هو حرام بن ملحان، قُتِلَ يوم بئر مَعُونَةَ، والمراد بقوله «معِي»: أي مع عسكري، أو معي نصرته للذين، لأنَّ رسول الله ﷺ لم يكن في غزوةٍ بئر مَعُونَةَ، انظر «عمدة القاري» (١٤/١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير، رقم: ٢٨٤٤)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل أمِّ سليم، أم أنس بن مالك، وبلال، رقم: ٢٤٥٥).

(٤) «عمدة القاري» (٩٩/١١).

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ الْمَفِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمُعْتَرِضِينَ الْمُخْذَلِينَ، يَكْمُنُ فِي أَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ رَأَوْا فِي الْأَحَادِيثِ حِكَايَةَ فَعَلٍ نَبَوِيٍّ يُعَارِضُ مَا اسْتَقَرَّ عَنْدهُمْ فِي الشَّرِيعَةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ: فَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْمُخْذَلُونَ فَهَرَّعُوا إِلَى تَكْذِيبِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ ضَرِيَّةً لِازْبِ! وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ مَعَ كَوْنِهِمْ أَحْرَصَ عَلَى تَنْزِيهِ نَبِيِّهِمْ ﷺ مِنْ اقْتِرَافِ مَا يَخَالِفُ شَرْعَهُ، قَدْ سَلَكُوا مَسْلَكًا آخَرَ أَزْرَكَ، نَفَوْا فِيهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفَعْلُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُخَالَفَةً مِنَ الْأَسَاسِ! وَأَثْبَتُوا الْمَحْرُمَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ مَا، وَيَكْفِي دَلَالَةُ فَعْلِهِ ﷺ عَلَيْهَا، مَضْمُونًا إِلَيْهَا مَجْمُوعُ الْقَرَأَنِ الثَّارِيخِيَّةِ وَأَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمَسُوقَةِ آنفًا.

مِثَالُ هَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْمَنْطَقِيَّةِ فِي الْاسْتِدْلَالِ: عَيْنُ مَا سَلَكَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لِلْخُلُوصِ إِلَى هَذِهِ النَّتِيجَةِ، فَقَدْ قَالَ: «لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّ أُمَّ حَرَامٌ كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ لِمَحْرَمٍ، فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْهَا مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. .»، وَذَكَرَ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ مُزَيْنٍ فِي إِثْبَاتِ الْخُؤُولَةِ مِنَ الرُّضَاعَةِ، ثُمَّ زَادَ أَنْ سَاقَى الْأَحَادِيثَ النَّاهِيَةَ عَنِ الْخُلُوءِ، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهَا قَائِلًا: «. . وَهَذِهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْهَى عَنْهُ»^(١).

وَيُمَثِّلُ هَذَا الْمَسْلُوكَ فِي مَعَالِجَةِ الْمُسْكَلَاتِ الْمَتْنِيَّةِ تَأْتِلُفُ النُّصُوصِ وَلَا تَخْتَلِفُ، وَيُحْفَظُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مَقَامَهُ، لَا أَنْ يُرَكَّنَ إِلَى إِنْكَارِهِ لِمَجْرَدِ مَا يَبْدُو فِيهِ مِنْ إِشْكَالٍ؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) «المنهجة» (١/٢٢٦).

التبعمث الثالث عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث المتعلقة بإتيان النبي ﷺ نساءه

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقُ الأحاديثِ المتعلِّقة بِإِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان النَّبيُّ ﷺ يدور على نساياه في السَّاعة الواحدة، من اللَّيل والنَّهار، ومَنْ إحدى عشرة»، فقليل لأنس: أَوْ كان يُطِيقُهُ؟ قال: كُنَّا نَتَحَدَّثُ «أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ^(١).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كانت إِحْدَانَا إِذَا كانت حائِضًا، فأَرَادَ رسولُ اللهِ ﷺ أَن يُبَاشِرَهَا: أَمَرَهَا أَن تَتَزَوَّرَ فِي فَوْرِ حِيضَتِهَا، ثُمَّ يَبَاشِرُهَا، قالت: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِزْبَهُ^(٢)؟» كما كان النَّبيُّ ﷺ يملك إِزْبَهُ؟! رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ^(٣).

وعنها رضي الله عنها قالت: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجَامِعُ أَهْلَهُ، ثُمَّ يُكَيِّلُ^(٤)، هل عليهما الغُسلُ؟ وعائِشةُ جالِسةٌ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ، ثُمَّ نَغْتَسِلُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي (ك: الْغُسْلُ، بَاب: الْجَنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ، رَقْم: ٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْحَيْضُ، بَاب: جَوَازُ نَوْمِ الْجَنْبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ، وَغَسَلَ الْفَرْجَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يَجَامِعَ، رَقْم: ٣٠٩) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ ...».

(٢) إِزْبَهُ أَوْ إِزْبَهُ: لَهُ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْحَاجَةُ، وَالثَّانِي: أَرَادَتْ بِهِ الْمُفْصُوفُ، وَغَنَتْ بِهِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الذَّكَرَ خَاصَّةً، انْظُرْ «الْنِّهَايَةُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٣٦/١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي (ك: الْحَيْضُ، بَاب: مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ، رَقْم: ٣٠٢).

(٤) اُخْتَلِ الرُّجُلُ: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ قَتَرٌ فَلَمْ يُتَزَلْ، انْظُرْ «الْنِّهَايَةُ» (١٧٤/٤).

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الْحَيْضُ، بَابُ نَسْخِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، وَوَجُوبُ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ، رَقْم: ٣٥٠).

وعن جابر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ رأى امرأة، فأتى امرأته زينب رضي الله عنها، وهي تمس مَنِيَّةَ لها^(١)، فقصى حاجته، ثُمَّ خَرَجَ إلى أصحابه، فقال: «إِنَّ المرأةَ تُقْبِلُ في صورةِ شيطان، وتُدْبِرُ في صورةِ شيطان، فإذا أَبْصَرَ أحدُكم امرأةَ فليأتِ أهله، فَإِنَّ ذلك يَرُدُّ ما في نفسه» رواه مسلم^(٢).

(١) المَنَس: الدُّك، والعنينة: الجلد أوَّل ما يُوضَع في الدُّبَاغ، انظر «النهاية» (٣٤٢/٤، ٣٦٣).
 (٢) أخرجه مسلم في (ك: النكاح، باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه، إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيوافقها، رقم: ١٤٠٣).

المَطْلَب الثاني

سَوِّقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ

لأَحَادِيثِ إِيْتَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ

أَجْلَبَ الْمُخَالَفُونَ عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ جَمْلَةً مِنَ الشُّبُهَاتِ، تَرْتَكِزُ عَلَى دَعْوَى الْإِنْتِقَاصِ مِنْ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، تَضَمَّنَتْهَا الْمُعَارَضَاتُ الثَّلَاثَةُ:

المُعَارَضَةُ الْأُولَى: أَنَّ فِي خَبَرِ طَوَافِهِ ﷺ عَلَى نِسَائِهِ مَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْمُسْتَقَرِّ عِلْمُهُ مِنْ حَالِهِ، فِي قَضَائِهِ لِيَالِيهِ قِيَامًا وَذِكْرًا، وَنَهَارَهُ دَعْوَةً وَجِهَادًا وَتَدْبِيرًا لَشُؤُونِ أُمَّتِهِ، فَلَمْ يَكُنْ بِالْمُسْتَهِلِّكَ أَوْقَاتَهُ بِالْمُضَاجَعَةِ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ الْهَوَسِ! كَذَا قَالُوا^(١).

المُعَارَضَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ فِي خَبَرِ إِيْتَانِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ وَغَيْرِهَا مِنْ زَوْجَاتِهِ وَهُنَّ حُيُصٌ: هَتَكَ لِحْرَمَةِ بَيْتِ النَّبُوَّةِ! وَذَكَرَ لَخَوَاصِّ فِرَاشِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِعَدَمِ قُرْبَانِ الْحُيُصِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْنِسَاءَ فِي الْمَحِيصِ وَلَا تُقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٢] (٢).

(١) انظر «القرآن وكفى مصدرا للتشريع» (ص/١١٢-١١٣)، و«دين السلطان» (ص/٥٤١-٥٤٤)، و«الحديث والقرآن» (ص/٣١٥)، و«الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٣١).

(٢) انظر «كشف المتنوي في صحيح البخاري» لجواد خليل (١/١١٨-١٢٠)، و«القرآن وكفى مصدرا للتشريع» (ص/١١٣-١١٥)، و«دين السلطان» (ص/٥٣٠).

المعارضة الثالثة: أنَّ في خَبرِ جوابِهِ للسَّائلِ بحصولِ نفسٍ ما سألَ عنه مِنْ إكسالٍ له مع زوجِهِ عائِشةَ، مُشِيرًا إليها في المَجلسِ: غَضًا لما عَلِمَ عَنْهُ ﷺ مِنْ شِدَّةِ الحَياءِ، فَضلاً عَنْ مَنَاقِضِهِ لِحَدِيثٍ آخَرَ يَجْعَلُ شَرَطَ العُسلِ الإنزالَ، لا مُجَرَّدَ الإيلاج^(١).

المعارضة الرابعة: أنَّ في خَبرِ نَظَرِهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ أَجَنَبِيَّةٍ، ما يُوحِي باستِيعابِهِ جَمِيعِ هَيْئَتِهَا، وإلَّا لَمْ تَثُرْ شَهْوَتُهُ، وَفِي هَذَا ما يُناقِضُ فَرِيضَةَ غَضِّ البَصَرِ^(٢).

(١) انظر «كشف المتواري» (٢٠١/٢)، و«دين السلطان» (ص/٥٣٦)، والحديث المتعني سيأتي ذكره قريباً.

(٢) انظر «كشف المتواري في صحيح البخاري» (١١٥/٣).

المطلب الثالث

دفع دعوى المعارضة الفكرية المعارضة

عن أحاديث إتيان النبي ﷺ نساءه

أما جوابنا على المخالف في معارضته الأولى، في أن في طوافه ﷺ على نسائه، ما يتعارض مع المستقر علمه من حاله، في قضائه لبيابه قياماً وذكراً. إلخ، فنقول فيه ابتداءً:

إن هذا الطواف من النبي ﷺ على نسائه في ساعة كان قليل الوقوع منه لا مطرداً، بل قد جاء في خبر صحيح ما يشعر بأن ذلك كان يقع منه عند إرادته الإحرام لا غير؛ وهو في قول عائشة رضي الله عنها: «كنت أطيب رسول الله ﷺ، ثم يطوف على نسائه، ثم يصيح محرماً ينضح طيباً»^(١).

وفي تقرير هذه الفائدة، يقول الكشميري: «هذه واقعة واحدة في حجة الوداع، لم تقع إلا مرة واحدة، وإن كانت ألفاظ الراوي تُشعر بكونها عادة، ولكن عندي أتباع الواقع أولى، لأنه لم يُعلم في الخارج غير هذه الواقعة، فليقتصرها على مَوْردها»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الغسل، باب: إذا جامع ثم عاد، ومن دار على نسائه في غسل واحد، رقم: ٢٦٤)، ومسلم في (ك: الحج، باب: الطيب للمحرم عند الإحرام، رقم: ١١٩٢).

(٢) «فيض الباري» (١/٤٦٢).

والَّذِي يَعْضُدُ الْقَوْلَ بِهَذِهِ الثُّبُوتِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ:

مَا صَحَّ عَلَى لِسَانِ أَنَسٍ ﷺ نَفْسِهِ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، حَيْثُ رَوَى: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ»^(١)؛ وَهَذَا مُشِيرٌ بِأَنَّ خَبْرَهُ الْأَوَّلَ بِلَفْظٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ...»: لَمْ يُرَدِّ بِهِ مَعْنَى الْإِسْتِمْرَارِ، فَإِنَّ صِغَةَ (كَانَ بِفَعْلٍ) يَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ لِإِفَادَةِ مُجَرَّدِ وَقُوعِ الْفِعْلِ، وَتَاكِيدِ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَهَذَا صَادِقٌ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، دُونَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى التَّكَرَّرِ.

وَلِإِنَّ كَانَتْ إِفَادَةُ التَّكَرَّرِ وَالْإِسْتِمْرَارِ هِيَ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ^(٢)، فَقَدْ جَاءَ مَا يَصْرِفُ هَذِهِ الصِّغَةَ عَنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ، وَيُثَبِّتُ لَهُ مَعْنَى الْوُقُوعِ الْمَجْرَدِ.

فَلَيْسَ إِذْنِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ مَا يُفِيدُ كَوْنَ طَوَافِهِ ﷺ بِنِسَائِهِ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً لَهُ، كَمَا تَعَجَّلُ فِي فَهْمِهِ الْمُعْتَرِضُ؛ هَذَا أَوَّلًا.

ثُمَّ ثَانِيًا: مَا أَرْجَعَ هَؤُلَاءِ مِنْ اسْتِكْثَارِ الرَّجُلِ الْفَحْلِ إِتْيَانِ زَوْجَاتِهِ فِي الْحَلَالِ؟ وَأَيُّ ضَمِيرٍ فِي مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَمَسُّ دِينَهُ وَمُرُوءَتَهُ؟!

إِنَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الشُّبُهَةِ (الْبَارِدَةِ) الْمُسْتَحْدَثَةِ فِي زَمَنِ الْإِسْتِغْرَابِ هَذَا، مَا أَرَاهَا إِلَّا وَسَاوِسَ أَلْقَاهَا شَيْطَانُ الْجَهْلِ فِي نَفُوسٍ مَرِيضَةٍ مَصْبُوغَةٍ بِأَثَرِ لِلنَّصْرَانِيَّةِ مُحَرَّفَةٍ، تَرَى فِيهَا الشَّهْوَةَ دَنَسًا، وَالْإِنْشَاءَ بِهَا عَيْبًا وَقَرْفًا؛ بِحَيْثُ انْظَمَسَتْ عَنْ بَصَائِرِهِمْ حَقِيقَةُ فِطْرِيَّةٍ، لَطَالَمَا تَغْنَى بِهَا الْإِنْسَانُ مِنْ عَهْدِ الْبَشَرِيَّةِ الْأُولَى: أَنَّ مِنْ كِمَالِ الرَّجُولَةِ وَالْأُنُوَّةِ مَعَ طَلَبِ تِلْكَ الشَّهْوَةِ، فَتُمَتَّةُ النِّكَاحِ مِنْ أَجْلِ النِّعَمِ الَّتِي رَزَقَهَا اللَّهُ عِبَادَهُ، وَخَفَنَتْ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ تُثِرَتْ عَلَى وَجْهِ الدُّنْيَا، يَسْعُدُ بِهَا مَنْ ذَاقَهَا بِحَقِّهَا، وَيَسْقَى بِهَا مَنْ تَعَدَّى بِهَا حَدُودَهَا.

فَيَا لِعَيْبِ مَا عَابَهُ الْبَارِدُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فَعْلِهِ، وَهُوَ مَخْمُودٌ اخْتَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ﷺ مِنْ حَيْثُ صِحَّةُ الْبِنْيَةِ، وَقُوَّةُ الْفُحُولَةِ، وَكِمَالُ الرَّجُولَةِ، مَعَ مَا كَانَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي (ك: الطَّهَارَةِ، بَاب: فِي الْجَنْبِ يَمُودُ، رَقْم: ٢١٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.
(٢) كَمَا مُرَّرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (١/ ١٣٠)، وَانْظُرْ فِي تَقْرِيرِ إِفَادَةِ (كَانَ) لِمَعْنَى الْمَرَّةِ فِي «شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٦/ ٢١٦)، وَالتَّحْقِيرِ لِلْمُرَادَوِيِّ (٥/ ٢٤٣٨).

عليه ﷺ من الاشتغال بالعبادة والعلوم والجهاد؛ فأرغم أنوف الرهبان في الثبُّل! وأوصى بتكاح الولود نَذْبًا للتَّشُل!

هذا؛ وقد كان -بأبي هو وأمي- في غايَة من الجَهد، والمُجاهداتِ، والمُكابداتِ، حتَّى «خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا ولم يشبع من خبز الشَّعِير»^(١)؛ فَمَنْ كانت هذه حاله، جرت عليه العادة بأن يَضْعَفَ عن الجماع! إذ كان من قَبيل الجمع بين الضدين، فإنَّ القُوَّةَ في النِّكاح لا تَجمَعُ قِلَّةَ الغذاءِ، لا طِبًّا ولا عَادَةً، إِلَّا أن يَمَعَ على وَجوه الخرقِ للعادة! وهذا ما أكرمه به مَوْلَاهُ في جملة ما وَقَّعَهُ من آياتِ تَخْصُّصِهِ عن سائرِ النَّاسِ، لِيَجْمَعَ لَهُ بينِ القُضيلتين في الأمور الاعتيادية، فيكونَ حاله كاملاً في الدُّنْيَا كما هو كامل في الآخرة^(٢).

ولله دَرُ الخطابي حينَ أَفْصَحَ عن هذه المعاني الرَّاقيَة بعبارةٍ جزلةٍ، يَنَافَعُ بها عن نبيِّهِ ﷺ أَشْبَاهَ شُبُه زَمَانِنَا كانت في زَمَنِهِ، أَنَقَلَهَا مع طولها لِحُسْنِهَا، بقولِ فيها:

«لقد سألوا عن إباحة الزَّيَاة من عَدَدِ النِّسَاءِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، على مَبْلَغِ العَدَدِ الَّذِي أُبِيحَ مِنْهُنَّ لَأَمَّتْهُا وعن معنى ذلك! وفي إباحة المَوْهوبة له!

وهذا بابٌ له وَقَعَ في القلوبِ، وَعَلِقَ بالخواطرِ مِنَ النُّفوسِ، وللشَّيْطَانِ مَجَالٌ في الوَسْوَاسِ بِهِ، إِلَّا عند مَنْ أُتِيَ بِفَضْلِ عَقْلٍ، وَأُمِدَّ بِزِيَاةٍ عِلْمٍ.

وأوَّلُ ما يَنْبَغِي أنْ يَحْصُلَ مِنْ تَقْدِيمَةِ العِلْمِ في هذا: أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ كانَ بَشَرًا، مَخْلُوقًا على طِبَاعِ بَنِي آدَمَ في بابِ الأَكْلِ، والشُّرْبِ، والنُّومِ، والنِّكاحِ، وسائِرِ مَآرَبِ الإنسانِ الَّتِي لا بَقَاءَ لَهُ إِلَّا بِهَا، ولا صَلاحَ لِبَدَنِهِ إِلَّا بِأَخْذِ الحِظِّ مِنْهَا، والنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ في تَرْكِيبِ طِبَاعِهِمْ، ومَبْلَغِ قُواهِمْ.

ومَعْلُومٌ بِحُكْمِ المِشَاهِدَةِ، وبِالامْتِحَانِ مِنْ جِهَةِ دَلَائِلِ عِلْمِ الطَّبِّ: أَنَّ مَنْ صَحَّحَتْ خِلْقَتُهُ، وَقَوِيَتْ بِنَيْتِهِ، فَاعْتَدَلَ مِزاجُ بَدَنِهِ، حتَّى تَكُونَ نُعُوتهُ ما نَطَقَتْ بِهِ

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأطعمة، باب: باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون، رقم: ٥٤١٤).

(٢) انظر «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٢/٢٨١)، و«المفهم» (١٥/٨١)، و«معارضة الأحوذني»

(١/٢٣١)، و«فيض القدير» (١/٩٩).

الأخبار المتواترة من صفة رسول الله ﷺ، وما نُعت به فيها من صلاح الجسم، ونضارة اللون، وإشراق الحمرة، وإشعار الذراعين والصدر، مع قوة الأسر، وشدة البطش: كان دواعي هذا الباب له أغلب، ونزاع الطبع منه إليه أكثر، لأن هذه الفطرة التي لا أفضل منها في كمال الخلقة، ولا أقوم منها في اعتدال النية، وكان ما عداها من الخلق، وخالفها من النعوت منسوبة إلى نقص الجبلة، وضعف النجيزة^(١).

وكانت العرب -خصوصاً- تتباهى بقوة النكاح، وكثرة الولادة، وتذم من كان بخلاف هذا التعت... وكان قلّة الرزء^(٢) من الطعام، والاجتزاء بالملقة من ذلك، والاكتفاء باليسير منه، في مذهب الحمد عندهم والثناء والمدح به: مضاهياً لمذهبهم في المدح بالقوة على النكاح، وكثرة النسل والولاد، وعلى العكس منه أن يكون رغبياً أכולاً..

قالت المرأة: (ابن أبي رزء، فما ابن أبي رزء! مضجعه كمثل شطبة^(٣))، وتُسبّه ذراع الجفرة^(٤)...)، تمدحه بقلة الطعام كما ترى..

فهذا مذهبهم في هذا الشأن، ومعانهم في هذا الباب، فتأمل كيف اختار الله لنبيه ﷺ في كل واحد من الأمرين، فجمع له الفضائل التي يزداد من أجلها في نفوسهم جلالة، وفي عيونهم قدراً وفخامة، ومن النقائص التي يزدري بها أهلها نزاهة وبراءة... هذا إلى ما بعثه الله به من الشريعة الحنيفية الهادمة لما

(١) النجيزة: طبيعة الإنسان، انظر «المختص» لابن سيده (٢٣١/١).

(٢) الرزء: أصل واحد يدل على إصابة الشيء واللعاب به، يقال: ما رزأته شقاء أي: لم أصب منه خيراً، فالرزء: المصيبة، انظر «مقاييس اللغة» (٣٩٠/٢).

(٣) مثل الشطبة: أصل الشطبة: ما شطب من الجريد وهو سعة، فيشق منه قضبان رقائق تُنسج من الحصر، قال ابن الأعرابي: أرادت به: سباً شل من غمده، فمضجعه الذي ينام فيه في الصغر كقدر مثل شطبة واحدة، انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٧٠/٩).

(٤) الجفرة: هي الأنثى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر، وقُصِّلَ عن أمه وأخذ في الرعي، شُبّهت به لقلة أكله، انظر المصدر السابق.

كان عليه الأمر في دين النصارى من التبتل، والانقطاع عن النكاح، وهجران النساء، فدعا إلى المتاحاة والمواصله، وحض عليهما...^(١).

وأما دعوى المعارضه الثانيه من أن في الحديث هتكاً لحرمه بيت النبوه، وذكرًا لخواص فراشه بلا ضروره، ومخالفة للنهي عن قربان الحیض:

فليعلم المعتبر بهذا أن لفظ المباشرة في كلام عائشة رضي الله عنها ليس مراداً منه جماع، ولكن مقدّماته؛ وذلك قول العرب: باشر الرجل امرأته مباشرة وبشاراً: إذا كان معها في ثوب واحد، فوليت بشرته بشرتها^(٢).

والذي يدل على هذا المعنى من حديث عائشة نفسه، قولها رضي الله عنها: «... أمرها أن تنزر»، أي: أن تلتف عليها إزاراً، من السرة إلى الركبة، أو قريباً من ذلك^(٣)، بحيث يحول ذلك دون ملامسة الفرج وما حوله، والنظر إليه.

فيمثل هذه السنن العمليّة ينبغي للمسلم فهم معنى الاعتزال في قوله تعالى: ﴿تَوَضَّعُوا لِلَّسَةِ فِي الْحَيْضِ﴾؛ أي أنه اعتزالاً مخصوصاً بموضع الأذى، فلا يجامعن في الفرج، ويبقى ما دون ذلك على الإباحة الأصلية.

ذلك أن من سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحيض قوم من أهل المدينة، وقد كانوا قبل بيان الله لهم ما يتبينون من أمر ذلك لا يسكنون حائضاً في بيت؛ ولا يؤاكلونها في إناء ولا يشاربونهن! فعرفهم الله بهذه الآية أن الذي عليهم في أيام حيض نسائهم: أن يجتنبوا جماعهن فقط، دون ما عدا ذلك من مضاجعتهن، ومؤاكلتهن، ومشاربتهن^(٤).

ترى حقيقة هذا المعنى في خبر أنس رضي الله عنه قال: إن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم، لم يؤاكلوها، ولم يجامعوها في البيوت، فسأل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم،

(١) «إعلام الحديث» (٢٠٠٧/٣).

(٢) انظر «لسان العرب» (٤/٦١)، مادة: ب ش ز.

(٣) على خلاف بين العلماء في تحديد ما يؤتزر من جسم المرأة، انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٥/٢٦٢).

(٤) انظر «جامع البيان» للطبري (٣/٧٢١).

فأنزل الله تعالى: ﴿وَسَتَلَوْكَ عَنِ الْمُحِضِّ قُلْ هُوَ أَذَىٰ قَاتِعٌ لَّأَنفِكَ فِي الْمَحِيضِ﴾^(١) إلى آخر الآية، فقال رسول الله ﷺ: «إصنعوا كلَّ شيءٍ إلَّا النكاح»، فبلغ ذلك اليهود، فقالوا: ما يُريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلَّا خالفنا فيه!^(٢)

فكما أنه ﷺ بيّن جوازَ المباشرة للمُحِضِّ بقوله في جوابه لأصحابه، أُنْكِد هذا البيانَ اللَّفْظِيَّ بفعله، فنقلتُ زَوْجَهُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا البيانَ الفِعْلِيَّ لِأَمْنِهِ، كي لا يبقى مَقَالٌ لِمُتَأَوِّلٍ، وأفادت أمره ﷺ لَهُنَّ بِالْأَنْزَارِ مِنْ بَابِ الْحِطَّةِ.

هذا كُلُّ ما في الأمر! فيا بُعْدَ ما أُخْبِرَتْ به أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا أَدْعَاهُ الْمَعْتَرِضُ مِنْ هَتِكِ حُرْمَةِ النِّبَا، ويا سَحَقَ ما أَجْمَلْتَ في بَيَانِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن إِفْشَاءِ سِرِّ الزَّوْجِيَّةِ!

وَأَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ مِنَ دَعْوَى الْمَعْتَرِضِ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِكَسَالِهِ مَعَ زَوْجِهِ مُشِيرًا إِلَيْهَا، فَضَمًّا لِمَا عَلِمَ عَنْهُ ﷺ مِنْ شِدَّةِ الْحَيَاءِ.. الخ، يُقَالُ فِي كَثْفِهَا:

ليس في ذِكْرِ الرَّجُلِ لِمَجَاعِ أَهْلِهِ بِمُجَرَّدِهِ إِفْشَاءٌ لِسِرِّ زَوْجِهِ وَلَا هَتِكًا لِأَسْتَارِ الْحَيَاءِ؛ إِنَّمَا الْعَيْبُ أَنْ يُفْشِيَ الزَّوْجَ مَا يَجْرِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مِنْ أُمُورِ الْإِسْتِمَاعِ وَتَفَاصِيلِ ذَلِكَ؛ هَذَا الْمُسْتَهْجَنُ غُرْفًا وَالْمُحَرَّمُ شَرْعًا.

أَمَّا مُجَرَّدُ ذِكْرِ الْجِمَاعِ، فيقول النَّوَوِيُّ: «إِنْ لَمْ تُكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَلَا إِلَيْهِ حَاجَةٌ: فَمَكْرُوهٌ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمُرُوءَةِ»^(٣)، والفائدة في هذا الحديث ظاهرة، والمصلحة فيه مُتَحَقِّقَةٌ!

فإنَّ جَوَابَهُ ﷺ لِلسَّائِلِ بِحِكَايَةِ فِعْلِ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ: تَعْلِيمًا لَهُ بِأَوْقَعِ عِبَارَةٍ فِي نَفْسِهِ، وَتَرْسِيخًا لِلْحَكْمِ بِأَوْكِدِ اسْلُوبٍ فِي ذَهْنِهِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْبَيَانِ، وَنَفْيِ اللَّزِيْمَةِ وَالظَّنُونِ، فَجَازَ الْجَوَابُ بِنَتْلِ الْعِبَارَةِ، وَلَوْ بِحَضْرَةِ الزَّوْجِ، إِذَا تَرْتَّبَ مِثْلُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَصْلُحَةِ، شَرْطَ انْتِفَاءِ وَقُوعِ أَذَى وَإِحْرَاجِ، وَهُوَ مَا عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ -بِحَسَبِ مَعْرِفَتِهِ بِأَحْوَالِ السَّائِلِ وَمُسْتَسَاغِ عُرْفِهِ- انْتِفَاءَ حَالِ الْمَسْأَلَةِ.

(١) أخرجه مسلم في (ك: المحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سورها والانتكاه في حجرها وقراءة القرآن فيه، رقم: ٣٠٢).

(٢) فشرح النووي على مسلم (٨/١٠).

يقول القاضي عياض في معرض استحسانه لهذا الجواب النبوي للسائل وتعليقه: «غاية في البيان للسائل، بإخباره عن فعل نفيه، وأنه مما لا ترخص فيه... وفيه أن ذكر مثل هذا على جهة الفائدة غير منكّر من القول، وإنما ينكر عنه الإخبار منه بصورة الفعل، وكشف ما يُستتر به من ذلك، ويحتشم من ذكره»^(١).

ودعوى المعترض مناقضة الحديث لغيره من الأخبار في اشتراطها الإنزال لوجوب الغسل، يعني جوابه ﷺ لعتيان ؓ حين سأله عن الرجل يعجل عن امرأته ولم يُمْنِ، فقال له: «إنما الماء من الماء»^(٢)؛ وقوله: «إذا أُعْجِلْتَ أو أَفْطَحْتَ فلا غُسل عليك، وعليك الوضوء»^(٣).

فهذان الحديثان وأشباههما قد نُسخا بمثل الحديث الذي رُدُّوه لأجلها، فلا إشكال، وهذا ما عليه جمهور أصحاب رسول الله ﷺ وجماعة الفقهاء والمحدثين^(٤).

يقول أبي بن كعب ؓ: «إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نُهي عنها»^(٥).

وأما دعوى المعترض في الشبهة الرابعة من أن خَبَرَ نَظَرِهِ ﷺ إلى أجنبيّة وإثارة شهوته يُوحى باستيعابه جميع هيئتها، وفي ذلك مخالفة لفريضة الغُضِّ للبَصَرِ:

فليس في الحديث إطالة النبي ﷺ النظر إلى المرأة، ولا هو بشرط أن يستوعب هيأتها حتّى تقع في النفس شهوة، بل تقع بَنَظَرِ الفجأة ولو بغير قصد،

(١) [إكمال المعلم] (١٩٩/٢).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الحيض، باب: إنما الماء من الماء، رقم: ٣٤٣).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر، رقم: ١٨٠)، ومسلم في (ك: الحيض، باب: إنما الماء من الماء، رقم: ٣٤٥).

(٤) انظر [شرح معاني الآثار للطحاوي (١/٥٤-٦١)]، و[شرح التوي على مسلم] (٤/٣٦).

(٥) أخرجه أبو داود في (ك: الطهارة، باب: في الإكسال، رقم: ٢١٤)، والترمذي في (ك: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء من الماء، رقم: ١١٠) واللفظ له، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

إذا كان المنظور ظاهرَ الحُسن مثلاً، وهذا لا غيب في نفسه على صاحبه، إذ لا يملك للجيلة في دفعه.

فلما كان هذا واردَ الحصول ولو للصالحين من أُمَّته، نَذبهم ﷺ إلى جماع الخَلِيلَةِ بقوله لِيُمَثِّلَ أَمْرُهُ، ويفعله لِيَقْتَدِيَ به، خوفاً عليهم من استحكام داعي فتنَةِ النَّظَرِ، فيسْكُنَ بذلك حُرَّ الشَّهْوَةِ، ويَحْسِمَ المرءُ عن نفسه ما يتوقَّع وقوعه^(١).

وفي تقريرِ هذه الحكمة النَّبَوِيَّةِ الجَلِيلَةِ، يقول ابن العَرَبِيِّ:

«هذا حديثٌ غريب المعنى، لأنَّ الَّذِي جَرَى لِلنَّبِيِّ ﷺ سِرٌّ لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، ولكنه أذاعه عن نفسه، تسليةً للخلق، وتعليماً لهم، وقد كان آدمياً ذا شهوة، ولكنه مَعْصُومٌ عَنِ الرِّلَّةِ، وما جَرَى في خَاطِرِهِ حينَ رَأَى الْمَرْأَةَ لا يُؤَاخِذُ بِهِ شَرْعاً، ولا يُنْقِصُ مِنْ مَنَزَلَتِهِ، وذلك الَّذِي وَجَدَ فِي نَفْسِهِ مِنْ إِعْجَابِ الْمَرْأَةِ هِيَ جِيلَةٌ الْأَدَمِيَّينَ الَّتِي تَحَقِّقُ بِهَا صِفَتَهَا، ثُمَّ غَلَبَهَا بِالْعِصْمَةِ فَانْقَطَعَتْ، وجاء إلى الزَّوْجَةِ لِيَقْضِيَ فِيهَا حَقَّ الإِعْجَابِ وَالشَّهْوَةِ الْأَدَمِيَّةِ بِالْإِعْتِصَامِ وَالْعِمَّةِ»^(٢).

وخيرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(١) يقول المناوي في «فيض القدير» (٣٥٢/١): «أما لو وُطِنَ حَلِيلَتَهُ مُتَفَكِّراً في تلك، حتَّى خَيَّلَ لِنَفْسِهِ أَنَّهُ

يَطْرُقُهَا: فهذا غيرُ مُرَادٍ بِالْحَدِيثِ».

(٢) «عارضة الأحوذى» (١٠٦/٥).

المبحث الرابع عشر

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث
عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

المَطْلَب الأول

سَوَق حَدِيثِ عَرَضِ أَبِي سَفِيَانٍ أُمَّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

عن أبي زُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سَفِيَانٍ وَلَا يَقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ ثَلَاثُ أَعْطِنِيهِنَّ، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سَفِيَانٍ، أَزَوَّجْتُهَا، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَمَعَاوِيَةَ، تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ: وَتُوْءَمِرُنِي، حَتَّى أَقَاتِلَ الْكُفَّارَ كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: «نَعَمْ».

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: وَلَوْلَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُسَالُ شَيْئًا إِلَّا قَالَ: «نَعَمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١).

(١) أخرجه مسلم في (ك: فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب ؓ، رقم: ٢٥٠١).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث عَرَضَ أَبِي سَفْيَانَ أُمَّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

اجْمَعَتْ كَلِمَةُ الْمُنْكَرِينَ لِلخَبَرِ عَلَى كَوْنِهِ مُصَادِمًا لِحَقِيقَةِ تَارِيخِيَّةِ قِطْعِيَّةٍ، وَهِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ أَبُو سَفْيَانَ وَقَدْ فَتَحَ مَكَّةَ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ، فَكَيْفَ يَعْضِضُهَا أَبُو سَفْيَانَ عَلَيْهِ ﷺ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَامَ ثَمَانٍ لِلْهِجْرَةِ؟^(١)

وفي تقرير هذه المعارضة، يقول (إسماعيل الكردي):

«هذا الحديث حَكَمَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْحَفَاطِ بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ مَكْذُوبٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا خِلَافَ حَوْلَهُ مِنْ سِيرَةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ بِرَمَنْ، أَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، أَيَّ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ أَبُو سَفْيَانَ بِسَنَةِ أَوْ سَتَيْنِ، حَيْثُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ أَسْلَمَ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ»^(٢).

وقبله قَرَّرَ عَبْدُ اللَّهِ الْقُمَارِيُّ مِثْلَ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْحَدِيثِ، وَزَادَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

(١) لهذه الِجَلَّةِ التَّارِيخِيَّةِ طَلَقَ أَبُو رِيَّةٍ فِي الْحَدِيثِ بِإِقْتِضَابٍ فِي «أَضْوَاءَ عَلَى السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» (ص/٢٠٨)، وَكَلَّدَا السُّبْحَانِيُّ فِي «الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بَيْنَ الْفَرَايَةِ وَالرَّوَابِقَةِ» (ص/٦٧).
(٢) «تَفْعِيلٌ يَقْدَمُ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (ص/١٤٥).

«هذا الحديث شاذٌ منكراً، حتَّى قال ابنُ حزم: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ! وأنَّهُم به عَكرمةُ بنِ عَمَّارٍ، لأنَّهُ يَخالف ما نَبَّهت في كُتُب السَّيرة، فالنَّبِيُّ ﷺ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِالْحَبِشَةِ حينَ هَاجَرَت إليها . . . وهذا مُتَّفَقٌ عليه عند أهلِ التَّاريخ؛ وقولُ أبي سَفيان: (أريدُ أن تُؤمِّرَني، قال: نعم)، قال القرطبيُّ: لم يُسَمَّعَ قطُّ أَنَّهُ أَمَّرَهُ إلى أنْ تُؤفِّي، وكيف يُخَلِّفُ رسولُ الله ﷺ الوعدَ؟ هذا ممَّا لا يجوزُ عليه»^(١).

(١) «الفوائد المقصودة» للخماري (ص/ ١٠٣ ١٠٤).

المَطْلَب الثالث

دراسة المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

فهذا الحديث من الأخبار المشهورة بالإشكال في «صحيح مسلم»، ووجه إشكاله تاريخي قد لاحَ جلياً في ما سبق من كلام المُعَرِّضين عليه، وهذا يقتضي أن يكون خطأً ووقفاً من راويه.

وكان ردّه قبل هؤلاء المُخَلِّثين كثيرٌ من العلماء في القديم والحديث: منهم البيهقي^(١)، وابن الأثير^(٢)، والقاضي عياض^(٣)، وابن هبيرة^(٤)، وابن الجوزي^(٥)، وابن تيمية^(٦)، وابن القيم^(٧)، والدّهبي^(٨)، والعلائي^(٩)، وأبو العباس

(١) «مسند الكريء» (٧/٢٢٦-٢٢٧).

(٢) «أسد الغابة» (٧/١١٦).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٧/٥٤٦).

(٤) «الإنصاح عن معاني الصحاح» (٣/٢٥٠).

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٢/٤٦٣).

(٦) «مجموع الفتاوى» (١٧/٢٣٦).

(٧) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٣)، و«تهذيب سنن أبي داود» (٦/٧٦).

(٨) «ميزان الاعتدال» (٣/٩٣).

(٩) «النتيحات المجلدة على المواضع المشككة للعلائي» (ص/٧٣).

القرطبي^(١)، والسَّقَّاريني^(٢)، ثُمَّ أَبُو شُهَبَةَ^(٣)، والألباني^(٤).

أَمَّا غَيْر هَؤُلَاءِ مِمَّنْ اسْتَظَمَّ رَدَّهُ وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ»: فَرَأَوْا الْحَدِيثَ صَحِيحَ السَّنَدِ، مَقْبُولَ الْمَتْنِ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ: مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ حَيْثُ أَوْدَعَهُ «صَحِيحَهُ»، وَابْنُ حَبَّانَ حَيْثُ خَرَّجَهُ فِي «صَحِيحِهِ»^(٥)، وَتَبِعَهُمَا عَلَى هَذَا التَّصْحِيحِ لَهُ: الْجَوْرَقَانِي^(٦)، وَابْنُ الصَّلَاحِ، وَالنَّوَوِي^(٧)، وَابْنُ كَثِيرِ الدَّمَشْقِي^(٨)، وَخَلِيلٌ مُلًّا خَاطِرَ الشَّافِعِيِّ^(٩) مِنَ الْمَعَاصِرِينَ.

مَعَ اخْتِلَافِ هَؤُلَاءِ فِي وَجْهِ التَّأْوِيلِ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، مِمَّا أَطَالَ الْمَقَالَةُ فِي تَفْصِيلِهِ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِهِ الْبَدِيعِ «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ» بِمَا لَا أَعْلَمُ أَحَدًا جَرَى عَلَى مَنَوَالِهِ فِيهِ، وَكَانَ مَنْ بَعْدَهُ عَالَةً عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ^(١٠)؛ حَيْثُ ذَكَرَ جَوَابَ كُلِّ طَائِفَةٍ وَمَا فِيهِ مِنْ قَدَحٍ، وَانْتَهَى إِلَى كَوْنِ الْحَدِيثِ مَخْلُوعًا غَيْرَ مَحْفُوظٍ. فَلِذَا ارْتَأَيْتُ سَوَقَ هَذِهِ الْأَوْجِهِ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ اتَّبَاعَهَا بِنَقْدِ ابْنِ الْقَيِّمِ لَهَا، بَعَيْنِ النَّاقِدِ لِكُلِّ ذَلِكَ، فَأَقُولُ:

أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: فَوُجَّهَ الْحَدِيثُ عِنْدَ أُرْبَابِهِ: أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ إِنَّمَا طَلَّبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُجَدِّدَ لَهُ الْمَقْدَّ عَلَى ابْتِنِئِهِ، لِيَتَّقَى لَهُ وَجْهٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ بِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّأْوِيلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْإِنْتِقَارُ

(١) «المفهم» (٢٤/٢١).

(٢) «كشف اللثام» (٢٦٨/٥).

(٣) «دفاع عن السنة ورد شبهة المشرقين» (ص/١٨٦).

(٤) فِي تَحْقِيقِهِ لِمَخْتَصَرِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْمَنْتَوِيِّ (٤٥٧/٢).

(٥) فِي (ك): مَنَاقِبُ الصَّحَابَةِ ﷺ، ذَكَرَ أَبِي سَفْيَانَ بَيْنَ حَرْبِ ﷺ، رَقْمٌ: (٧٢٠٩).

(٦) «الأباطيل والمنكير والصَّحاح والمشاهير» (٣٣٨/١).

(٧) كَلَامُ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيِّ هُوَ فِي «شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٦/٢٣).

(٨) انْظُرْ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٦/١٤٩)، وَ«الْفُصُولُ فِي سِيرَةِ الرَّسُولِ» لَهُ (ص/٢٤٨).

(٩) فِي كِتَابِهِ «مَكَانَةُ الصَّحِيحِينَ» (ص/٢٨٧).

(١٠) كَالْمَقْرِيرِيِّ فِي كِتَابِهِ «إِنْتِاعُ الْأَسْمَاعِ»، وَقَدْ نَقَلَ عَائِدَةً سَرِدَ ابْنُ الْقَيِّمِ لَأَقْوَالِ الْمَنَاقِلَةِ لِلْحَدِيثِ وَتَفْهِيمِهِ لَهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشِيرَ إِلَيْهِ.

لإمامي الأمصار^(١)، واحتَمَلَ له تأويلًا آخرَ قال فيه: «أو إنَّه توَّهم أن بإسلامه يَنفَسُخُ نِكَاحُ ابنته^(٢)».

وتبيح ابن طاهر على هذا الجواب أبو عمرو ابن الصَّلاح^(٣) والنَّووي، وزاد هذا: «العلَّةُ ﷺ أرادَ بقوله (نعم): أنَّ مَقْصودَكَ يحضُل، وإن لم يَكُنْ بحقيقة عقْد^(٤)».

قلت: ولا يخفى ما في هذه التَّأويلات من نوعِ تَكْلِيفٍ، والنَّصُ العربيُّ المُبين لا مجالَ للكهانةِ أمامه، وما ذَكَره ابنُ الصَّلاح في معنى الحديث ليس مَقْهُومًا مِنْهُ لا نَفْصًا ولا إِيْمَاءً ولا استتِجًا! وليس هو احتمالًا مُتَعَيَّنًا^(٥).

وقد أُجِيبَ عن هذا التَّأويلِ «بأنَّ في الحديث أنَّ النَّبيَّ ﷺ وعَدَهُ، وهو الصَّادِقُ الوَعْد، ولم يَنْقُلْ أَحَدٌ قَطُّ أَنَّهُ جَدَّدَ الْعَقْدَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةٍ، ومثل هذا لو كان لِنُقُلْ، ولو نُقِلَ واحدٌ عن واحدٍ، فحيث لم يَنْقُلْهُ أَحَدٌ قَطُّ، عَلِمَ أَنَّهُ لم يَقَعْ^(٦)؛ مع أنَّ الْفَاطَ الحَدِيثَ صَرِيحَةٌ في إِنْشَاءِ الْعَقْدِ لا في تَجْدِيدِهِ^(٧)، «وتوَّهم فسَخَ نِكَاحَهَا بإسلامه بعيدًا جدًّا^(٨)».

فلأجل ما في هذين الجَوَازَيْنِ مِنْ ضَعْفٍ: صَرَّحَ ابنُ الْوَازِرِ بِرَدِّهِمَا^(٩)، وكان ابن كثير -مع تصحيحه للحديث- يَقْرُ بِضَعْفِهِمَا^(١٠)!

(١) يريد بالإمامين: البخاري ومسلم، وهو في الدفاع عن الأحاديث التي أعلنها بعض أهل العلم في كتابيهما، والحقُّ فيها معهما، وقد ذكر هذا الكتاب العراقي، ووقف عليه بخط مصنفه، وابن الملن، وابن حجر ووقع مسموعًا له وأفاد منه، ولخص بعض مباحثه المقرئ -كما سيأتي- في كتابه «إمتاع الأسماع»، انظر مقدمة تحقيق عبد الرحمن قائد لكتاب «منتخب المتنور من الحكايات والسُّؤالات» لابن طاهر المقدسي (ص/١٦٧).

(٢) «الفصول في سيرة الرسول» لابن كثير (ص/٢٤٨)، وانظر «إمتاع الأسماع» للبليغي (٦/٦٩).

(٣) انظر «شرح النووي على مسلم» (١٦/٦٣).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (١٦/٦٣).

(٥) فتاوى ابن حزم «لابن عقيل الظاهري» (٢/٨).

(٦) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٣).

(٧) «النتبهات المجملة» للملائي (ص/٧٣).

(٨) «إمتاع الأسماع» (٦/٧٢).

(٩) انظر توضيح الأفكار للصنعاني (١/١٢٢).

(١٠) «الدأية والهاية» (٦/١٤٩).

بل قال ابنُ سيّد الناس^(١): «هو جوابٌ يتساوُكُ هَرَلًا»^(٢)

القول الثاني: أنَّ معنى قوله «أزوّجكها»: أي أرضى بزواجك بها، فإنّه كان على رَغَمٍ مِنِّي، وبدون اختياري، وإن كان النكاحُ صحيحًا، لكن هذا أجملُ وأحسنُ وأكملُ، لما فيه من تأليفِ القلوب، وعلى هذا تكون إجابة النبي ﷺ له بـ «نعم»: لمجرد تأنيبه، وأنّه أخبره بعدُ بصحّة التقدي^(٣).

وهذا الوجه من الجوابِ ضعيف، ولا يخفى شِدَّةُ بُعْدِ هذا التّأويلِ مِنَ اللَّفْظِ، وعدم فهمه منه: فإنَّ قوله: «عندي أجمل العرب أزوّجكها»: «لا يفهمُ منه أَحَدٌ أنَّ زوجتَكَ التي هي عصمةُ نكاحِكَ أرضى بزواجك بها، ولا يُطابقُ هذا المعنى أن يقول له النبي ﷺ: «نعم»، فإنّه إنّما سأل النبي ﷺ أمرًا تكون الإجابةُ إليه من جهته ﷺ، فأما رضاهُ بزواجه بها، فأمرٌ قائمٌ بقلبه هو، فكيف يطلبه مِنَ النبي ﷺ؟!

ولو قيل: طَلَبَ منه أن يُقرّه على نكاحه إيّاها، وسَمَّى إقراره نكاحًا: لكان مع فساده أقرب إلى اللَّفْظِ! وكلُّ هذه تأويلاتٌ مُستكرهَةٌ، في غايةِ المنافرة لِلْفِظِ ولمقصودِ الكلام^(٤).

وأبعد من هذا الوجوه في التّفسير: ما ظهرَ للزّرْقاني من كونِ المعنى له: «يُديمُ التّرويحَ، ولا يُطلّقُ كما فَعَلَ بغيرها»^(٥) وحكايةُ هذا القولِ تُغني عن بيانِ فساده.

(١) محمّد بن محمّد بن سيّد الناس اليمُمرّي، أبو الفتح: مؤرّخ، عالم بالأدب، من حفاظ الحديث، له شعر رقيق، أصله من إشبيلية، مولده ووفاته في القاهرة، من تصانيفه «عيون الأثر في فنون المغازي والمثائل والسير»، و«الفتح الشّدي في شرح جامع التّرمذي» ولم يكمله، توفي (٧٣٤هـ)، انظر «الأعلام» للزركلي (٣٤/٧).

(٢) «شرح الزّرْقاني على المواهب اللّديّة» (٤٠٨/٤).

(٣) انظر «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٠)، و«إمتاع الأسماع» (٨٠/٦).

(٤) «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٠).

(٥) «شرح الزّرْقاني على المواهب اللّديّة» (٤٠٨/٤).

القول الثالث: أَنَّ مَسْأَلَةَ أَبِي سَفْيَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَزَوِّجَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ قَدْ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ خَرَاجَاتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ كَافِرٌ، حِينَ سَمِعَ نَعْيَ زَوْجِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ، أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ مِنَ الْحَدِيثِ: فَوَقَعْنَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، لَكِنَّ الرَّأْيَ جَمَعَ الْكُلَّ فِي الْحَدِيثِ!

يقول البيهقي عقب استبعاده صحّة الحديث: «... وإن كانت مسأله الأولى إِيَّاهُ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ خَرَاجَاتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ كَافِرٌ، حِينَ سَمِعَ نَعْيَ زَوْجِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ، وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ وَقَعْنَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ، لَا يَحْتَمِلُ إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مُحْفَظًا إِلَّا ذَلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ»^(١).
وَتَبِعَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ الْمُنْذَرِيَّ^(٢).

وهذا الاحتمال منهما «أَيْضًا ضَعِيفٌ جَدًّا» فَإِنَّ أَبَا سَفْيَانَ إِذَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمِنًا بَعْدَ الْهَجْرَةِ فِي زَمَنِ الْهُدْنَةِ، قُبِيلَ الْفَتْحِ، وَكَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ إِذْ ذَاكَ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقْدَمْ أَبُو سَفْيَانَ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْأَحْزَابِ عَامَ الْخَنْدَقِ، وَلَوْلَا الْهُدْنَةُ وَالصُّلْحُ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَقْدَمْ الْمَدِينَةَ، فَمَتَى إِذَنْ قَدِمَ وَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّ حَبِيبَةَ؟! هَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ.

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَزْوِجُهُ إِيَّاهَا فِي حَالِ كُفْرِهِ، إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهَا؛ وَلَا تَأَخَّرَ ذَلِكَ إِلَى بَعْدِ إِسْلَامِهِ لِمَا تَقَدَّمَ.
فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ قَوْلُهُ: «أَزَوَّجُكَ أُمَّ حَبِيبَةَ».

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسَائِلَ الثَّلَاثَةَ وَقَعَتْ مِنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ وَأَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ أَغْطِيْنَهُنَّ...» الْحَدِيثُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سُؤَالَ تَأْمِيرِهِ وَأَتَّخَاذَ مَعَاوِيَةَ كَاتِبًا إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: بَلْ سَأَلَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي حَالِ كُفْرِهِ، وَبَعْضُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ؟! وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يَرُدُّهُ^(٣).

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/٢٢٧).

(٢) انظر «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٩)، و«إتباع الاسماع» (١/٧٩).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٩).

القول الرابع: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَفِيَانَ قَالَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِمَدَّةٍ تَتَقَدَّمُ عَلَى تَارِيخِ النِّكَاحِ، كَالْمُشْتَرَطِ ذَلِكَ فِي إِسْلَامِهِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ثَلَاثُ إِنْ أَسْلَمْتُ تُطْعِمْنَهُنَّ»^(١)؛ وَهَذَا تَوْجِيهٌ مُحِبٌّ الدِّينَ الطَّيْبِيَّ^(٢) لِلْحَدِيثِ.

وتنفيد هذا التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَاوِيَ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ إِذْ قَالَ فِي أَوَّلِهِ: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْتَظِرُونَ إِلَى أَبِي سَفِيَانَ، وَلَا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، ثَلَاثُ أَعْطَيْنَهُنَّ...»؛ فِيهَا سُبْحَانُ اللَّهِ! هَذَا يَكُونُ قَدْ صَدَّرَ مِنْهُ وَهُوَ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ؟ أَوْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَهُوَ يَجْمَعُ الْأَحْزَابَ لِحَرْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَوْ وَقْتُ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ وَأُمٌّ حَبِيبَةٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَا عِنْدَهُ؟!

فَمَا هَذَا التَّكَلُّفُ الْبَارِدُ؟! وَكَيْفَ يَقُولُ وَهُوَ كَافِرٌ: «حَتَّى أَقَاتِلَ الْمَشْرِكِينَ كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ»؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ جَفْوَةَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ وَهُوَ جَاهِلٌ فِي قِتَالِهِمْ وَحَرِيهِمْ وَإِطْفَاءِ نُورِ اللَّهِ؟! وَهَذِهِ قِصَّةُ إِسْلَامِ أَبِي سَفِيَانَ مَعْرُوفَةٌ لَا اشْتِرَاطَ فِيهَا، وَلَا تَعَرُّضَ لشيءٍ مِنْ هَذَا»^(٣).

القول الخامس: لَعَلَّ أَبَا سَفِيَانَ -بِحُكْمِ خُرُوجِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ كَثِيرًا- قَدْ جَاءَهَا حِينٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا وَاعْتَزَلَهُنَّ، فَتَوَهَّمُ أَبُو سَفِيَانَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِيلَاءُ طَلَاقٌ، وَهَذَا كَمَا تَوَهَّمَهُ عُمَرُ ﷺ، فَظَنَّ وَقُوعَ الْفِرْقَةِ بِهِ، فَقَالَ هَذَا الْقَوْلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُتَعَطِّفًا لَهُ وَمَتَمَرِّضًا، لَعَلَّهُ يَرَاجِعُهَا، فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِـ «نَعَمْ»، عَلَى تَقْدِيرٍ: إِنْ أَمَدَّتْ الْإِيلَاءُ، أَوْ وَقَعَ طَلَاقٌ، فَلَمْ يَقْعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ»^(٤).

وهذا الجوابُ أَيْضًا فِي الضَّمْفِ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهُ: «وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: «عِنْدِي أَجْمَلُ الْعَرَبِ وَأَحْسَنُهُ أَرْوَجُكَ إِثًّا»: أَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا ذُكِرَ مِنْ شَأْنِ الْإِيلَاءِ وَوُقُوعِ الْفِرْقَةِ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجَابَ بِـ نَعَمْ.

(١) نقله عنه ابن القيم في «جلاء الأفهام» (ص/٢٥١).

(٢) أحمد بن حيد الله بن محمد الطبري، أبو العباس: حافظ فقيه شافعي، متفنن، من أهل مكة مولدا ورواة، وكان شيخ الحرم فيها، له تصانيف، منها: «السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين»، و«الرباض النضرة في مناقب العشرة»، انظر «طبقات الشافعية الكبرى» (١٨/٨).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٢).

(٤) انظر «جلاء الأفهام» (ص/٢٥٠)، و«متاع الأسماع» (٨٠/٦).

ولا كان أبو سفيان حاضراً وقت الإيلاء أصلاً، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعتزلَ في مشربةٍ له، حَلَفَ أن لا يَدْخُلَ على نِسائِهِ شهراً، وجاء عمر بن الخطاب ﷺ، فاستأذَنَ عليه في الدُّخُولِ مراراً، فأذِنَ له في الثَّالِثَةِ، فقال: أَطَلَّقتِ نِساءَكَ؟ فقال: لا، فقال عمر: الله أكبر! واشتَهَرَ عند النَّاسِ أنَّه لم يُطَلِّقِ نِساءَهُ، وأين كان أبو سفيان حينئذٍ؟^(١).

القول السادس: فوجه الحديث فيه: أنَّ أبا سفيان إنَّما سأل النَّبِيَّ ﷺ أن يزوجه ابنته الأخرى (عزّة)^(٢) أخت أم حبيبة! ولا يبعد أن يخفى تحريمُ الجمع بين الأختين على أبي سفيان، لحدائِثِ عهدِهِ بالإسلام، وقد خَفِيَ هذا على ابنته أم حبيبة، حيث سألت رسول الله ﷺ أن يتزوج أختها هذه، فقال: «إنَّها لا تحِلُّ لي»^(٣).

فأراد أبو سفيان أن يزوج النَّبِيَّ ﷺ ابنته الأخرى، لكن اشْتَبَهَ على الرَّأوي، ودَعَبَ وهُمَّ إلى أنَّها أم حبيبة، فهذه التَّسمية مِن غَلَطِ بعض الرُّواة، لا مِن قول أبي سفيان.

وفي تحسِينِ هذا الوجه، يقول ابنُ كثير: «الأحسنُ في هذا: أنَّه أراد أن يزوجه ابنته الأخرى عزّة، لِمَا رَأَى في ذلك مِن الشَّرَفِ له، واستعانَ بأختها أم حبيبة كما في الصُّحُوحين؛ وإنَّما وَهَمَ الرَّأوي في تسميته أم حبيبة، وقد أفرَدنا لذلك جزءاً مفرداً»^(٤).

وهذا التَّأويلُ مِن ابنِ كثير -وإن كان في الظَّاهر أَقْلُ فساداً- هو ما يراه ابنُ القَيْمِ «أكذبها وأبطلها! وصريحُ الحديث يَرُدُّه، فإنَّه قال: أم حبيبة أزوَّجُكها،

(١) جلاء الألهام (ص/٢٥١).

(٢) وفي «زاد المعاد» (١/١٠٨): (زَمَلَة)، ولعله سبق قَلَمٌ أو فَعولٌ مِن ابنِ القَيْمِ، فلا أحدَ نَأَوَلَه بأختها رَمَلَة.

(٣) أخرجه البخاري في (ك: النكاح، باب: ﴿وَيَكْفُرُ بِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّنْ يَّسْكُنُهُمُ اللَّاتِي دَعَلَكُمْ يَهُنَّ﴾، رقم: ٥١٠٦)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: تحريم الرِّبَةِ، وأخت المرأة، رقم: ١٤٤٩).

(٤) «البداية والنهاية» (١/١٤٩)، وانظر «التنبيهات المجلدة» للعلاني (ص/٧٣).

قال ﷺ: نعم . . فلو كان المَسْئُولُ تزويجُ أختِها لَمَّا أُنْعِمَ له بذلك ﷺ^(١)، و«لَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، كَمَا قَالَ ذَلِكَ لَأُمِّ حَبِيبَةَ^(٢)، وَلَوْلَا هَذَا، لَكَانَ التَّأْوِيلُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ^(٣)، لِأَنَّ «التَّأْوِيلَ فِي لَفْظِهِ وَاحِدَةٌ أَسْهَلُ»^(٤)، وَقَدْ عَلِمْتُ مَعَ ذَلِكَ فَسَادَهُ.

زِدْ عَلَيَّ هَذَا أَنَّ هَذَا الطَّلَبَ مِنْ أَبِي سَفْيَانَ لَا يُتَأْتَى فِيهِ أَصْلًا قَوْلُ رَاوِيهِ آخِرُهُ: «لَوْلَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ!»

أَمَّا قَوْلُ آخَرِينَ: أَنَّ الرَّاويَ لَمْ يُخْطِئْ فِي تَسْمِيَّتِهَا بِأُمِّ حَبِيبَةَ، لِأَنَّ كُنْيَةَ (عَزَّةَ) أُمِّ حَبِيبَةَ أَيْضًا كَأَخْتِهَا أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ^(٥) وَتَشَبَّهَتْ بِهَذَا (مُلًّا خَاطِرًا)^(٦) مِنْ الْمَعَاصِرِينَ لِيَرْفَعَ بِهِ الْخَطَأَ عَنِ الرَّاويِ فِي تَسْمِيَةِ الْمَعْرُوضَةِ لِلزَّوْاجِ، وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ رَفْعِ الْإِشْكَالِ عَنِ الْحَدِيثِ.

فَجَوَابُ ذَلِكَ: أَنَّا لَا نَجِدُ أَحَدًا صَنَّفَ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ كُنْيَةَ عَزَّةَ أُمِّ حَبِيبَةَ، بَلْ إِذَا تَرَجَّمُوا لـ (عَزَّةَ) هَذِهِ يَعْرِفُونَهَا بِأَنَّهَا أُخْتُ أُمِّ حَبِيبَةَ^(٧)، وَيَعْبُدُ أَنْ يَكُونَ لِلأَخْتَيْنِ نَفْسُ الْكُنْيَةِ، وَلَا يُنْبَغُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُخْتَصِّصِينَ.

فَلِاجْلِ ذَلِكَ نَرَى مَنْ نَقَلَ هَذِهِ الْمَعْلُومَةَ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، نَقَلَهَا بِصِيغَةِ الشَّمْرِيسِ (قِيلَ)^(٨)!

(١) ابن القيم في تهذيب الشُّنن (٧٦/٦).

(٢) سبق تخريجه قبل قليل (ص/٩).

(٣) «جلاء الأفهام» (ص/٢٤٤).

(٤) «توضيح الأفكار» (١٢٢/١).

(٥) ورد هذا في بعض المراجع، كـ «زاد المعاد» (١٠٨/١)، وشرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٤٠٨/٤).

(٦) وهو ملأ خاطر في «مكانة الصحيحين» (ص/٤٠٦).

(٧) انظر «الاستيعاب» (١٨٨٦/٤)، و«أسد الغابة» (١٩٣/٧)، و«الوافي بالوفيات» (٦٩/٢٠).

(٨) ولا ندرى؛ لعلَّ مَنْ كَتَبَ (عَزَّةَ) بِأُمِّ حَبِيبَةَ تَوَهَّمَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى تَأْوِيلِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ الْمُشْكَلِ بِأَنَّ الْمَعْرُوضَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ هِيَ (عَزَّةَ) وَالذَّوْرُ عَلَيْهِ لَا زَمَ لَهُ.

ثُمَّ غَلَطَ هُنَا أَنْ يُقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُجِبْ أَبَا سَفِيَانَ بِالرَّفْضِ اتِّكَالًا مِنْهُ عَلَى مَا أَجَابَ بِهِ أُمُّ حَبِيبَةَ، أَوْ عَلَى مَا كَانَ اشْتَهَرَ مِنْ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ^(١)؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ لَه: «نَعَمْ» لَوْ أَنَّ التَّعْمِيةَ عَلَى السَّائِلِ! يَنْتَزَعُ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَتَأْخِيرَ اللَّيْثَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَأَبُو سَفِيَانَ إِنَّمَا يَرْقُبُ الْجَوَابَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ^(٢).

وَدَعَوَى اشْتِهَارَ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ، لَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَادَ بِحُكْمِهِ مَنْ عُلِمَ جَهْلُهُ بِهِ بِقَرَأَتِهِ الْحَالِ، خَاصَّةً مَنْ كَانَ حَدِيثُ إِسْلَامِ كَافِي سَفِيَانَ.

أَقُولُ: فَالْحَقُّ أَنَّ الدَّفْعَ عَنْ هَذِهِ الرُّوَايَةِ ضَعِيفٌ غَيْرُ مَتَمَسِّكٍ، وَتَغْلِيظُ الرَّاوِي بِالْوَهْمِ أَوَّلَى مِنْ تَأْوِيلِ مَرْوِيهِ بِالْمُسْتَكْرَهِ مِنَ الْوَجْهِ، تَرَى مُصَدِّقَ هَذَا التَّقْعِيدِ فِي بَابِ الْمُشْكَلَاتِ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَيْمِ بَعْدَ أَنْ أَتَمَّ نَقْضَ تَرْجِيهِاتِ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ:

«هَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ فِي غَايَةِ الْقَسَادِ وَالْبُطْلَانِ، وَأَيُّمَةُ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ لَا يَرْضَوْنَ بِأَمْثَالِهَا، وَلَا يَصْحَحُونَ أَغْلَاطَ الرُّوَاةِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْخِيَالَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الْبَارِدَةِ، الَّتِي يَكْفِي فِي الْعِلْمِ بِفَسَادِهَا تَصَوُّرُهَا وَتَأْمُلُ الْحَدِيثِ^(٣)»، وَلَا تَفِيدُ النَّظَرَ فِيهَا عِلْمًا، بَلِ النَّظَرُ فِيهَا وَالتَّعَرُّضُ لِإِبْطَالِهَا مِنْ مَنَارَاتِ الْعِلْمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ^(٤).

قُلْتُ: وَمِمَّا رَدُّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا:

مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْعُمَارِيُّ أَنَّمَا مِنْ قَوْلِ الْقُرْطُبِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ وَعَدَ أَبَا سَفِيَانَ أَنْ يُؤَمَّرَهُ، لِيُقَاتَلَ الْمُشْرِكِينَ كَمَا كَانَ يُقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ لَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَبَا سَفِيَانَ عَلَى جَيْشٍ بِالْمِرَّةِ^(٥).

(١) كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَلِيلٌ مَلَأَ خَاطِرَ فِي «مَكَانَةِ الْمُصَحِّحِينَ» (ص/٤٠٧).

(٢) وَعَلَى الْمُدَّعِي لِهَذَا قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّ جَوَابَ النَّبِيِّ ﷺ لِعَرْضِ أُمِّ حَبِيبَةَ كَانَ أَسْبَقَ مِنْ حَيْثُ النَّارِخُ مِنْ مَرَضِ أَبِي سَفِيَانَ! حَتَّى يُقَالَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُجِبْهُ اتِّكَالًا عَلَى جَوَابِهِ لِأُمِّ حَبِيبَةَ.

(٣) «نَهْذِيبُ الشُّنَنِ» (٧٦/٦).

(٤) «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ» (ص/٢٥٢).

(٥) انْظُرْ «الْإِفْصَاحَ» لِابْنِ مَبِيَّةٍ (٣/٢٥٠)، وَ«كَشَفَ الْمُشْكَلِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢/٤٦٣)، وَزَادَ الْمَعَادَةَ لِابْنِ الْقَيْمِ (١٠٧/١)، وَ«الْتِهَاتِ الْمَجْمُوعَةِ» لِلْعَلَّامِيِّ (ص/٧٣).

نعم؛ قد أجاب على هذه بعض من صحَّح الحديث بأن قال: «اعتذر النبي ﷺ عن عدم تأميره مع وعده له بذلك: لأنَّ الوعد لم يكن مُؤَقَّتًا، وكان يرتقب إمكان ذلك، فلم يتيسر له ذلك، إلى أن توفي رسول الله ﷺ؛ أو لعله ظهر له مانع شرعي منعه من توليته الشرعيه؛ وإنما وعده بإماره شرعيه، فتخلف شرطها»^(١).

وهذه أيضًا تأويلات تلتحق سابقاتها في الضعف من وجوه:
أولاهها: أنَّ من المُتَحَقِّق علمه عند أهل الحديث أنَّه ﷺ لم يكن يُولي الإمامة أحدًا سألها أو حرص عليها^(٢).

ثانيها: إنَّ وعد النبي ﷺ لا شك كان مَسْتَوَلًا فما كان من شأنه -بأبي هو وأمي- أن يغفل عنه ولو بعد حين، فعلى تقدير أنَّه رأى أبا سفيان أهلاً للإمامة، لكن لم يتيسر له توليته: فلا أقلَّ من أن يُوصي به من بعده
وحاشا صاحب الخلق العظيم أن يُبشِّر أحدًا بما يسره من مناه، ثم هو يغدو حال سبيله، ولا يحقق له من ذلك شيئًا.

ثالثها: لو كان ثمة مانع من تولية أبي سفيان علمه النبي ﷺ فيه كما ادَّعاه المُتَأَوِّل؛ لأَعْلَمَ به أبا سفيان نفسه، كما أعلم به أبا ذرٍّ عليه السلام حين استأمره^(٣)؛ حتَّى لا يجد السائل في نفسه؛ ولو كان الأمر كذلك، لنقل هذا المانع عادة لعظيم شأن أبي سفيان في قومه، وإذن لَقَارَ به أعداء بني أمية كلُّ مطَّار، ومازانا به منهم كلُّ نَظَّار!

(١) «المفهم» (٢١/٢٥).

(٢) ومن ذلك جوابه للأشعريين الذين سألاه الإمامة بعدما أسلما، بقوله: «لنا لا نُؤلي هذا من سأك، ولا من حرص عليه»، والحديث أخرجه البخاري في (ك: الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمامة، رقم: ٧١٤٩).

(٣) أعني حديث أبي ذرٍّ قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعلمني؟ قال: فَضَرَبَ يده على منكبي، ثم قال: «يا أبا ذرٍّ، إنَّك ضعيف، وإنَّها أمانة...»، والحديث أخرجه مسلم في (ك: الإمامة، باب: باب كراهة الإمامة بغير ضرورة، رقم: ١٨٢٥).

المطلب الرابع

خلاصة القول في حديث عرض أبي سفيان لابنته على النبي ﷺ ورُدُّ رَمِي ابن حزم له بالوضع

الحاصل أنَّ الحديث لا يخلو من تخطيط، وهو غلط لا ينبغي التردد فيه، والصواب أنه غير محفوظ^(١)، وبذا علَّل متنه مَنْ أشرنا إليهم سابقاً من الأئمة، وكان أقصى ما قيل فيه من عبارة ردُّ، ما قاله الذهبي: أنه أصل مُنكَر^(٢).

وأبو محمد ابن حزم نفسه قد نُقل عنه في رواية أنه قال في الحديث: «إنه وهم من بعض الرواة»^(٣)؛ فهذا الكلام منه معقولٌ مُتِمَّاء مع عبارة الأئمة في الحديث؛ لكنَّ النظر مُتَّجِهٌ إلى ما مقالته الأشهر في الحديث: أنه موضوع! مع أنه في «صحيح مسلم»، وأنهاهم الشديد لعكرمة بن عمار راويه عن أبي زُمَيْل بوضعه!

فقد روى محمد بن أبي نصر الحميدي عنه قال: «قال لنا أبو محمد ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولا يختلف إثنان من أهل المعرفة بالأخبار في أنَّ النبي ﷺ لم يَتَزَوَّجْ أُمَّ حَبِيبَةَ إِلَّا قَبْلَ الْفَتْحِ بِذَهْرٍ، وهي بأرض الحبشة، وأبوها أبو سفيان كافرٌ، هذا ما لا شك فيه»^(٤).

(١) كما قال ابن القيم في «جلاء الأنهام» (ص/٢٥٢).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال» (٩٣/٣).

(٣) انظر «شرح الثوري على مسلم» (٦٣/١٦).

(٤) «نوادير ابن حزم» جمع ابن عقيل الظاهري (٧/٢).

فإذا كان الحديث موضوعًا في نظر ابن حزم، وكانت آفته عكرمة بن عمار، فالنتيجة أنَّ عكرمة وصَّاح! فعليه اشتدَّ نكيرُ العلماء على ابن حزم، وبالفِعل في تخطيطه، وكان المُبادر إلى هذه التَّخطيطِ فيما أحسب: مُحَمَّد بن طاهر المقدسي، حيث عَقَّب على كلامه هذا في الحديث، بأنَّ قال:

«هذا كلامُه بعينه ورؤيته، وهو كلامُ رَجُلٍ (مُجازي)^(١)، هَتَكَ فيه حُرْمَةَ كتابِ مسلم، ونَسَبَه إلى الغُفلة عَمَّا اِطَّلَعَ هو عليه، وصَرَّح أنَّ عكرمة بن عمار وَضَعَهُ، وهو ارتكأبُ طريقٍ لِمِ يسلُكه أئمَّةُ أهل الثَّقَل وحَفَاطُ الحديث.

فإنَّا لا نَعْلَمُ أحدًا منهم نَسَبَ عكرمة إلى الوضعِ البتَّة، وهم أهلُ زمانِه الَّذِينَ عاصروه، وعرفوا أمرَه، بل وثَّقوه، وحملوا عنه، واحتجُّوا بأحاديثه، وأخرجوها في الدَّواوين الصَّحيحة، واعتمد عليه مسلم في غير حديثٍ مِنْ كتابه الصَّحيح، وروى عنه الأئمَّة، مثل عبد الرَّحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وأبي عامر المَقْدِسِي، وزيد بن الحُبَاب، فَمَنْ بعدهم^(٢)، وهم الأئمَّة المُقْتَدِي بهم في تزكية الرِّوَاة الَّذِينَ شاهدوهم وأخذوا عنهم^(٣).

ثمَّ ذَكَر ابن طاهر بسنِّيه عن وكيعٍ يَنْقُلُ عن عكرمة قال فيه: «كان ثقة»؛ وعن يحيى بن مَعِين قال: «عكرمة بن عَمَّار صَدُوق وليس به بأس، وفي روايته كان أَمِينًا وكان حافِظًا».

وعن الدَّارقُطَني أَنَّهُ قال: «عكرمة بن عَمَّار يَمَامِي ثِقَّة».

ثمَّ قال ابن طاهر: «... فكان الرُّجُوعُ إلى قولِ الأئمَّة الحَفَاط في تعديله أوَّلَى مِنْ قوله وحده في تجريحه^(٤)».

(١) كذا في كتاب «إمتاع الأسماع» (٧٧/٦)، وفي مخطوط «المصباح في عيون الصَّحاح - جزء أفراد مسلم» لعبد الغني المقدسي: «مُخَرَّف».

(٢) في المطبوع من «إمتاع الأسماع»: (نفي مسلم)، وهو تصحيف، وتصحيحه من مخطوط «المصباح».

(٣) «المصباح في عيون الصَّحاح - جزء أفراد مسلم» لعبد الغني المقدسي (مخطوط: ق/١١)، دُمِجَتْ فيه بعض ألفاظ الرواية التي نقلها المقرئ عن كتابه «الانتصار».

(٤) «إمتاع الأسماع» (٧٦/٦).

وأنكر بعد ابن الصلاح على ابن حزم مقالته في الحديث وراويه، وبالمعنى أيضا في الشناعة عليه، فقال: «هذا القول من جَسَارَتِهِ، فإنه كان مَجْجُومًا على تَخْطِئَةِ الأئمة الكبار، وإطلاقِ اللسان فيهم، . . ولا نعلمُ أحدًا من أئمة الحديث نَسَبَ عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث، . . وكان مُسْتَجَابَ الدُّعْوَةِ»^(١).

وقد كنتُ أمتني النفسُ أن يكون لكلام ابن حزم هذا حَظٌّ من النَّظَرِ صحيح إذا ما حملنا اصطلاح «الموضوع» عنده على: ما قام دليلٌ على بطلانِ المتن، وإن كان راويه لم يَتَّعَمِدِ الكذب، فيكون مَكْذُوبًا تَجَوُّزًا باعتبار مخالفة الواقع، الناتج عن غفلة الراوي ونحوها من مَنَارَاتِ القَلْبِ في الرواية.

إلى أن وَجَدْتُ في كلام ابن حزم ما يُخَيِّبُ جَدْوَةَ مُنْتَهِي تلك، حيث تَقْصُدُ معنى الكذب من الراوي عكرمة واضح فيه! وذلك فيما أثبتته عنه ابن طاهر المقدسي أنه قال خِتَامَ مقالته في الحديث: «ومثل هذا لا يكون خطأ أصلاً، ولا يكون إلَّا قصداً، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْبَلَاءِ»^(٢).

فعلى هذا يكون ابن حزم أوَّلَ وآخرَ مَنْ يَتَّهَمُ عكرمة بالوضع! وهذا الحكم منه لا يكون إلَّا عن غفلة من التَّفَرُّقِ بين الوهم والوضع في الحديث، والله أعلم.

وإبن حزم وإن عَدَّه بعضُ العلماء من جملة علماء الجرح والتعديل^(٣)، فإنه لا ريبَ عند كثيرين في إعداده المُتَشَدِّدين في الجرح خاصة^(٤)؛ ولكونه كذلك، حَذَرَ غير واحدٍ من اعتمادِ أقواله مُفْرَدَةً في هذا الباب^(٥).

(١) نقله عنه النووي في «فرحه على مسلم» (٦٣/١٦).

(٢) «المصباح في عيون الصحاح. جزء: أفراد مسلم» لعبد الفتي المقدسي (مخطوط: ق/١١١)، وإمتاع الأسماع للمقريزي (٧٧/٦).

(٣) حيث ذكره السخاوي في رسالته «المتكلمون في الرجال» (ص/١١٨)، وإن كان الذهبي لم يذكره في كتابه «مَن يَتَّعَمِدُ عَلَيْهِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ».

(٤) كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٢/١٨)، ووصفه ابن حجر في «لسان الميزان» (٤٨٨/٥) بأنه «كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح»، ووصفه السخاوي في «المتكلمون في الرجال» (ص/١٤٤): إنه «مناسخ في التجريح»، فإنه قال في كلِّ من الترمذي صاحب الجامع، وأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبي العباس الأصم، وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول.

(٥) انظر «معرفة ابن حزم بعلم الرجال، ومنهجه في الجرح والتعديل» لسعاد حمّادي، وساكم المطبري (ص/١٢١).

فلا ضير بعدُ على المقدسي وابن الصلاح إذ شَنَعَا على ابن حزم حكمه
 ذاك، فإنَّ مقتضاة مخالفة التقاد على سلامة «الصحيحين» من الوضع، وإجماع
 الأئمة على براءة عكرمة منه؛ وإنَّما الَّذي أَرَدَهُ عليهما: مُبالغتهما في التَّشْنِيع على
 ابن حزم استنكاره للمتن، ومحاولتهما ردُّ ذلك بما لا تَحْتَمِلُهُ عقولُ العلماء.
 نعم؛ عكرمة بن عمار وإن كان غير مُتَّهَم في نفسه، فليس بذلك المُتَقِنُ!
 على خلاف ما يُؤَيِّمُهُ اختصارُ ابن طاهر على كلامِ المُؤَثِّقِينَ له، فإنَّه تَكَلَّمَ فيه من
 أئمة كبارٍ له وضَعُوه! كأحمد^(١) ويحيى القطان^(٢) وغيرهما^(٣)، ووَصَّاهُ بعضهم
 بأنَّ في حديثه نُكْرَةً^(٤).

فَلِأَجْلِ ما قِيلَ فيه تَرَكَهُ البخاريُّ فلم يَحْتَجَّ به في كتابه^(٥)، وقد نَعَتَهُ
 ابن حجر بأنَّه: «صَدُوقٌ يَنْلُطُ»^(٦)، وقال المُعَلِّمِي: «مَوْصُوفٌ بأنَّه يَنْلُطُ
 وَيَهْمُ»^(٧).

فَمَثَلُهُ والحالُ هذه، لا يَسْتَحِقُّ ذاك التَّكْلُفُ في تأويلِ حديثه للإبقاء عليه^(٨)؛
 فلا أَسْلَمَ مِنْ رَدِّهِ، والحكم بِتَوْهِيْمِهِ فيه^(٩).

(١) «ميزان الاعتدال» (٩١/٣).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢٥٥/١٢).

(٣) انظر باقي كلام مَنْ ضَمَّنَهُ في «الجرح والتَّمْدِيل» لابن أبي حاتم (١١/٧)، و«تاريخ بغداد» (٢٥٩/١٢)،
 و«تهذيب الكمال» (٢٦١/٢٠).

(٤) وهو قول ابن خراش فيه، كما «تاريخ بغداد» (٢٦١/١٢).

(٥) كما قرَّره البيهقي في «الشُّنن الكبرى» (٢٢٦-٢٢٧)، وابن الجوزي في «كشف المشكل» (٤٦٣/٢).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص/٣٩٦، رقم: ٤٦٧٢).

(٧) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٣٠).

(٨) تعليق الألباني على «مختصر صحيح مسلم» للمنذري (٤٥٧/٢).

(٩) احتجَّ د. خليل مَلَّا خاظر في «مكانة الصحيحين» (ص/٣٩٥) لدفعِ تهمة التَّفَرُّد عن عكرمة وتقوية حديثه
 هذا، برواية فيها متابعة لإسماعيل بن مرسل لمكرمة عن أبي ذَمِيل، وهي في «المعجم الكبير» للطبراني
 (١٢/١٩٩، رقم: ١٢٨٨٦).

لكن هذه المتابعة لا تُقَدِّح حديث عكرمة قوَّة، هذا إن لم تَزِدْ ضَعْفًا فإنَّ في سَنَدِها (همرو بن خليف)، -

فلان قيل: قَلِمَ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ لَهُ فِي «صَحِيحِهِ» وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِي ضَبْطِهِ بِهَذَا النَّحْوِ، فَضْلاً عَمَّا فِي مَتْنِ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مِنْ نَكَارَةٍ؟
قلنا في جواب ذلك:

إِنَّ عَكْرَمَةَ لَمْ يَحْتِجْ بِهِ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِهِ إِلَّا يَسِيرًا، إِنَّمَا أَكْثَرَ لَهُ مِنَ الشُّوَاهِدِ^(١)، وَمِنْ عَوَائِدِ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»: أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ رِوَايَةٍ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ مَا لَمْ يُنْكِرُوهُ عَلَيْهِ، أَوْ مَا وَافَقَهُ الثَّقَاتُ عَلَيْهِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَفِظَهُ لَهُ^(٢).

فَلَعَلَّ مُسْلِمًا لَمْ تَبَيَّنْ لَهُ نَكَارَةُ الْمَتْنِ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ، وَمَا فِي الْمَتْنِ مِنْ إِشْكَالٍ قَدْ أَقْنَعَهُ فِي إِزَاحَتِهِ إِحْدَى تِلْكَ التَّأْوِيلَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي سَرَدْتُهَا فِي تَوْجِيهِ الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ مَعَ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ ظَنُّ فِي الْحَدِيثِ بِخُصُوصِهِ؛ هَذَا مَعَ مَا فِي ظَاهِرِ إِسْنَادِهِ مِنْ نَوْعِ قُوَّةٍ.

فَكَانَ كُلُّ هَذَا بَاعِثًا لَهُ لِتَرْجِيحِ كَفَّةِ الْقَبُولِ، أَجْرَهُ اللَّهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

= وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ! كَمَا تَرَاهُ فِي «الْكَامِلِ» (١٥٤/٥)، وَ«الضَعْفَاءُ وَالْمُتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢٢٥/٢).

وَسَائِرُ الْإِسْنَادِ تَحْتَهُ -مَا خَلَا شَيْخَ الْكِبْرَانِيِّ- مُجَاهِلٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «لَا يُعْرَفُونَ بِنَقْلِ الْعِلْمِ، وَلَا هُمْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِمْ، فَضْلاً عَنْ أَنَّ تُقَدَّمَ رِوَايَتُهُمْ عَلَى الثَّقَلِ الْمُسْتَفِيزِ الْمَعْلُومِ عِنْدَ خَاصَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَامَّتِهِمْ، فَهَذِهِ الْمَتَابَةِ إِنَّ لَمْ تَزِدْهُ وَفَتْأَ، لَمْ تَزِدْهُ قُوَّةً»، انْظُرْ «جَلَاءُ الْأَفْهَامِ» (ص/٢٤٩).

(١) انْظُرْ «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٣٧/٧).

(٢) انْظُرْ «شُرُوطُ الْأَثَمَةِ الْخَمْسَةُ» لِلْحَازِمِيِّ (ص/٦٩-٧٣)، وَفَرَّغَ حُلُلَ التَّرْمِذِيِّ لِأَبْنِ رَجَبٍ (٨٣١-٨٣٢/٢).

المبحث الخامس عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث طلاق النبي ﷺ للجونية

المَطْلَبُ الأوَّلُ

سَوَقُ حَبِيبِ طَلَّاقِ النَّبِيِّ ﷺ لِلجَوْنِيَّةِ

عن أبي أسيد السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى انْطَلَقْنَا إِلَى حَائِطٍ يُقَالُ لَهُ: الشُّوْطُ^(١)، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطَيْنِ، فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِجْلِسُوا هَا هُنَا»، وَدَخَلَ، وَقَدْ أَتَى بِالْجَوْنِيَّةِ^(٢)، فَأَنْزَلَتْ فِي بَيْتٍ فِي نَخْلٍ، فِي بَيْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ التُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ، وَمَعَهَا دَائِئُهَا^(٣) حَاضِنَةٌ لَهَا. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «هَيَّيْ نَفْسَكَ لِي»، قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلسُّوْقَةِ؟! قَالَ: فَأَهْوَيْ بِيَدِهِ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا لِتَسْكُنَ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ! فَقَالَ: «قَدْ عُدِّتِ بِمَعَاذِي»، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، اكْشُهَا رَايَتَيْنِ^(٤)»، وَالْحَقُّهَا بِأَهْلِهَا^(٥).

(١) الشُّوْطُ: بُسْتَانٌ شِمَالُ الْمَدِينَةِ عِنْدَ جَبَلٍ أَحَدٍ، انظر «تاج المروس» (٤٢٨/١٩).

(٢) اختلف في اسمها كثيراً، أشهرها أسمان: فذهب الخطيب البغدادي ومشام الكلبي إلى أنَّ اسمها: أسماء بنت التَّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْجَوْنِ، أمَّا البخاري والبيهقي وابن منده والنووي فسَوَّها: أُمَيْمَةَ بِنْتَ التُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْجَوْنِ، وهو ما رجحه ابن حجر في «الفتح» (٣٥٧/٩) استناداً إلى هذه الرواية في «الصَّحِيح»، وانظر «أسد الغابة» (١٧/٦-١٨)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٣٧٢/٢).

(٣) الدَّائِيَّةُ: الثَّرِيَّةُ لَهَا، والقائمة بأمرها، كالحاضرة، انظر «مطالع الأنوار» (٥٦/٣).

(٤) الرَّايَتَةُ: ثِيَابٌ صَفِيْقَةٌ مَصْنُوعَةٌ مِنْ كَتَانٍ أَيْضُ، انظر «الغريب» لأبي عبيد (٤٢٦/٢).

(٥) أخرج البخاري في (ك: الطلاق، باب من طلق، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق، رقم: ٥٢٥٥).

المَطْلَب الثاني

سُوقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

لحديثِ طَلَّاقِهِ ﷺ الْجُونِيَّةِ

أُورِدَ عَلَى الْحَدِيثِ بَعْضُ مُعَارَضَاتٍ يَحُومُ مُجْمَلُهَا حَوْلَ دَعْوَى الْحَدِيثِ رَغْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِتْيَانِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ، وَاسْتَوَافِيهَا دُونَ رِضَاهَا، وَسَبِّهَا لَهُ جُرْأً ذَلِكَ .

يُلَخِّصُ هَذَا الْمَشْهَدَ، مَا هَامَ بِهِ خَيَالُ (صَبْحِي مَنْصُور) فِي قَوْلِهِ :
«بِالْتَّمَعْنِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ الرَّائِفَةِ، تَشْهَدُ رَغْبَةَ مَحْمُومَةٍ مِنَ الْبَخَارِيِّ لِاتِّهَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُ حَاوَلَ اغْتِصَابَ امْرَأَةٍ أَجْنِيَّةٍ جِيءَ لَهُ بِهَا . .
وَنَفَهُمُ مِنَ الْقِصَّةِ: أَنَّهَا مَخْطُوفَةٌ جِيءَ بِهَا رَغْمَ أَنْفِهَا، . .
وَالْمَرَأَةُ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ الْمَزْعُومَةِ لَمْ تُكُنْ تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لِذَا يُطْلَبُ مِنْهَا أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لَهُ دُونَ مُقَابِلٍ، وَتَرْفُضَ الْمَرَأَةَ ذَلِكَ بِإِبَاءٍ وَشَمَمٍ، قَائِلَةً: «وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلشُّوقَةِ؟!»، أَيْ تَسُبُّ النَّبِيَّ ﷺ فِي وَجْهِهِ!
وَبَدَلًا مِنْ أَنْ يَغْضَبَ لِهَذِهِ الْإِهَانَةِ، يُصِرُّ أَنْ يَنَالَ مِنْهَا جَنْسِيًّا»^(١).

(١) «القرآن وكفى به مصدرا للتشريع» (ص/١١٩)، وانظر الطعن في الحديث في «دين السلطان» لباري (ص/٤٣٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث طلاقه ﷺ الجونية

أَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُ مِنْ كَوْنِ الْجَوْنَةِ أَجْنَبِيَّةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ وَقَعَ
القِصَّةُ :

فمُتَحَقِّقٌ عِنْدَ الْمُؤَرِّخِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ نَقِيضُ ذَلِكَ، فَقَدْ ثَبَتَ عَقْدُ النَّبِيِّ ﷺ
عَلَيْهَا وَإِمْهَارُهَا كَسَائِرِ نَسَائِهِ، وَعَلَى هَذَا نَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ (ت ٦٣٠هـ) الْإِجْمَاعَ^(١)؛
وَمِنْ مُسْتَنْدَاتِهِ: مَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ اتَّفَقَ مَعَ أَبِيهَا عَلَى بِقْدَارِ صَدَاقِهَا، وَأَنَّ
أَبَاهَا قَالَ لَهُ: «إِنَّهَا رَغِبَتْ فِيكَ، وَخَطَبْتَ إِلَيْكَ...»^(٢).

وَلَوْ تَمَثَّلَ الْمُعْتَرِضُ حَتَّى يَنْظُرَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي أَعْقَبَتْ هَذَا الْحَدِيثَ فِي
«صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، لَانْتِزَاحَتْ عَنْهُ غِشَاوَةُ الْفَهْمِ الْمُنْحَرِفِ ذَاكَ! أَعْنِي بِهَا مَا جَاءَ
عَنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ نَفْسِهِ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَيْمَةَ بِنْتَ
شَرَّاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ، بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا...» فَذَكَرَا الْحَدِيثَ^(٣).

(١) «أَسَدُ الْغَابَةِ» (١٨/٦).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (١١٣/٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (رقم: ٦٨١٦)، وَفِي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ
بْنُ عَمْرِو الرَّوَاقِدِيُّ، مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ مَعَ سَمْعَةِ عَلَيْهِ، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١٨٠/٢٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الطَّلَاق)، بَابُ مَنْ طَلَّقَ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ أَمْرَاتَهُ بِالطَّلَاقِ، رَقْم: ٥٢٥٦.

لكن المُعْتَرِض لم يُبَالِ بهذا الحديث، ولا أثار انتباهه تبويب البخاري عليه: «باب: مَنْ طَلَّقَ، وهل يواجه الرَّجُل امرأته بالطلاق»^(١)!

ويَظْهَرُ أَنَّهُ قد التَّبَسَّ عليه قوله ﷺ في الحديث: «هِيَ نَفْسُكَ لِي...»، فحملَه على معنى الاستِزْهَابِ الَّذِي يكون من الرَّجُلِ لِأَجْنَبِيَّةٍ يريد نِكَاحَهَا، مع ما عُيِّيَ عليه من عدم جريانِ ذِكْرِ صورةِ العَقْدِ في الحديث! وقد تبيَّنَ لك قَبْلُ أَنَّ الجَوْنِيَّةَ لم تُكُنْ أَجْنَبِيَّةً وَقَتَ القِصَّةِ بل زَوْجَةً، والعَقْدُ بها لم يُذَكَّرْ في الرِّوَايَةِ اختصارًا واكتفاءً بعلمِ السَّامِعِ به، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قال لها «هِيَ نَفْسُكَ لِي»: لِمَا رَأَى مِنْ تَمَتُّعِهَا وانجِيسِهَا عنه، فقال ذلك «تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا، واستمالةً لَهَا»^(٢).

أَمَّا جوابُها له ﷺ بقولِها: «وَهَلْ تَهَبِ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلسُّوقَةِ؟!»: فإنَّ الوَصْفَ بالسُّوقَةِ ليس من بابِ الشَّيْئَةِ -كما هو دارجٌ عند عَوَامِ النَّاسِ، نِسْبَةً إلى أَهْلِ السُّوقِ- هذا جهْلٌ بَوَضِعِ العَرَبِيَّةِ عند أَهْلِهَا وَقَتَ التَّنْزِيلِ؛ «إِنَّمَا السُّوقَةُ عند العَرَبِ: مَنْ ليس بِمَلِكٍ، تاجرًا كان أو غير تاجرٍ، بمنزلةِ الرُّعْيَةِ الَّتِي تُسَوِّمُهَا المُلُوكُ، وَسُمُّوا سُوقَةً لِأَنَّ المَلِكَ يَسُوقُهُمْ فينْساقونَ له، ويضْربُهُمْ على مُرَادِهِ»^(٣).

فكَأَنَّهَا استَبَعَدَتْ أَنَّ تَتَزَوَّجَ المَلِكَةُ مَنْ ليس بِمَلِكٍ! بعد أن ظَنَّتِ النَّبِيَّ ﷺ من ذَوِي القُصُورِ والحُدَّامِ ونحوِ ذلك مِمَّا يَتَحَلَّى به المُلُوكُ في سُلْطَانِهِمْ؛ لَكِنَّهُ ﷺ لكَرِيمٍ شَيْئِهِ «لَمْ يُوَاجِزْهَا بِكَلَامِهَا، مَعْدَرَةً لَهَا لِقُرْبِ عَهْدِهَا بِجَاهِلِيَّتِهَا»^(٤)، بل أَهْوَى بِيَدِهِ عَلَيْهَا يَتَلَطَّفُهَا لِتَسْكُنَ.

(١) حَبَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ: «إِلْحَقِي بِأَهْلِكَ» محلَّ الشَّاهِدِ لِلترجمة عند البخاري، وهو كِتَابَةُ عَنْ طَلانِهَا.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٩/٣٦٠).

(٣) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٢/١٣٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٩/٣٥٨).

لكن لما رآها أصرت على حمايتها حتى استعادت منه ﷺ، مع ما علم من قوله ﷺ: «مَنْ استعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيزُوهُ»^(١): تَرَكَهَا وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا^(٢)؛ وكان من كرمه أن مَتَّعَهَا بَعْدَ فَصَالِهَا بِثَوْبَيْنِ ثَمِينَيْنِ، مع أَنَّهَا زَوْجَةٌ مُفَوَّضَةٌ، لَمْ يُفَوِّضْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا^(٣)؛ وَلَكِنَّهَا الْمُتَبَعَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا لِلْمُطَلَّقةِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في (ك: الأدب، باب في الرجل يستعبد من الرجل، رقم: ٥١٠٩)، وصححه أحمد شاكر إسناده في تعليقه على «المسند» (٢٢٤/٥)، وكذا الألباني في «الصحيحة» (رقم: ٢٥٤).

(٢) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٥٧/٢٥)، و«قبض القدير» للمناوي (٥٥/٦).

(٣) «منحة الباري» لتركيا الأنصاري (٤٤٦/٨).

(٤) كما قال المهلب في «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٣٨٧/٧).

الفصل الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث المتعلقة بباقي الأنبياء

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «خلق الله آدم على صورته»

المطلب الأول

سوق حديث «خلق الله آدم على صورته»

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً، فلما خلقه قال: اذهب
فسلم على أولئك النفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحبونك، فإنها تحببتك
وتحبت ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه:
ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد
حتى الآن» متفق عليه^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الاستئذان، باب: بده السلام، رقم: ٦٢٢٧)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة
نعيمها وأهلها، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم: ٢٨٤١).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث «خلق الله آدم على صورته»

هذا الحديث من الأخبار المشهورة التي يُمثل بها على رد الحديث من جهة متنه في باب العقائد، بدعوى معارضة شطره الأول لأصل التنزيه الواجب في حق الله تعالى أولاً، ومعارضة شطره الأخير للمشاهد في واقع الحفريات وعلوم الآثار ثانياً.

فكان طعنهم في الخبر مُركّزاً على شُبّهتين:

الأولى: أن ظاهر الحديث خَلَقَ آدَمَ على صورة الله تعالى، وهذا عَيْنُ التشبيه له سبحانه بخلقه وتجسيمه.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (ابن قرناس): «مُخْتَلِقٌ هذا الحديث إما ذو خلفية إسرائيلية، أو أنه مُتأثر بالإسرائيليات، لأنه اقتبس من كتاب اليهود المقدس عبارة: (خَلَقَ الله آدَمَ على صورته)، وأصل العبارة: (فَخَلَقَ الله الإنسانَ على صورته، على صورة الله خَلَقَهُ، ذَكَرًا وَأُنْثَى خَلَقَهُمْ)^(١).

(١) سفر التكوين، الإصحاح الأول: ٢٧.

والله تبارك وتعالى لم يخلق آدم على صورته سبحانه، ولا قريباً من صورته، لأنه نَزَرَهُ عن ذلك: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] (١).

الشبهة الثانية: أَنَّ القولَ بأنَّ خَلَقَ أَيْنَا آدم ﷺ كان بهذا الحجم الكبير، وأنَّ ذَرِيَّتَهُ لازال خلقهم ينقُص عن ذلك إلى الآن: دَعَوَى بِخَالِفُهَا الْمُشَاهِدَ الْمَحْسُوسَ مِنْ آثَارِ الْمَاضِينَ.

بيان ذلك في ما اعترض به (الكردي) على هذا الحديث، حيث قال: «الإشكال الأهمُّ لأنه غير قابل للتأويل: هو إثبات طول سِتِّين ذراعاً لآدم أبي البشر، والذراع عند العرب إمّا شرعية - وهي ذراع اليد، وتُقَدَّر بـ ٢٤ إصبع، أي ٤٨ سنتيمتراً -، أو هاشميّة - وهي ٣٢ إصبعاً، أي ٦٤ سنتيمتراً -، فعلى القولين، يكون طول آدم حوالي ثلاثين متراً! وأنَّ البشر مازالوا ينقصون حتّى بلغوا الطُول الحالي (بين ١،٥٠ متراً ومترين).

وهذا يخالفُ كُلَّ ما اكتشفه علماء الآثار والحفريات عن أقدم هياكل البشر العظمية، التي لا يختلف طولها عمّا عليه الإنسان الآن إلّا يسيراً، كما أنه لم يُلاحظ أنه هناك قصر تدريجي لهياكل الإنسان على هذا النحو المذكور، بأن يكون طوله في الثلاثينات متراً، ثمَّ يتدرّج نحو العشرينات، فالعشرة أمتارٍ . . إلخ.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر المسقلائي هذا الإشكال قال:

«يُشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأُمَم السَّالفة، كديارِ نَمُود، فإنَّ مَسَاكنهم تدلُّ على أنَّ قاماتهم لم تُكُن مُفرطة الطُول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق، ولا شكَّ أنَّ عهدهم قديمٌ، وأنَّ الزَّمان الَّذي بينهم وبين آدم، دون الزَّمان الَّذي بينهم وبين أول. هذه الأُمَّة، ولم يظهر لي إلى الآن ما يُزيل هذا الإشكال» (٢).

(١) «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٦٥)، وانظر «تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردي (ص/١٨٣)، و«أضواء على الشَّحِيح» للنجمي (ص/١٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٦٧).

يقول الكرديُّ مُعَقِّبًا عَلَى نَصِّ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ: «وهذه مِنَ المَرَّاتِ القليلةِ
الَّتِي يَعْتَرِفُ فِيهَا بِأَنَّ هُنَاكَ إِشْكَالًا، وَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى حَلِّهِ!»^(١).

(١) «تفصيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٨٣-١٨٤)، وانظر «أضواء على الصحيحين» للنحوي
(ص/١٦٨)، و«جناية البخاري» لأوزون (ص/٢٥).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»

أما جواب المعارضة الأولى من دعوى تشبيه الحديث لله بخلقه وتجسيمه
بإثبات الصورة له، فيقال فيه:

إنَّ أهلَ السُّنَّةِ في تفسيرهم لهذا الحديث على مذهبين مشهورين، مُبْتَنِيَيْنِ
على مرجع الضمير في قوله: «على صورته»، هل هو إلى الله تعالى، أم إلى
آدم ﷺ؟

فذهب فريق من مُحَقِّقِيهِمْ إلى أَنَّ الضَّمِيرَ فيه راجعٌ إلى آدم ﷺ:
والمعنى: أَنَّ الله تعالى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ مَبْدَأِ
فِطْرَتِهِ إِلَى مَوْتِهِ، لَمْ تَتَفَاوَتْ هَيْئَتُهُ كَمَا الْحَالُ مَعَ بَنِيهِ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ بَيْنَ الْأَطْوَارِ
كَذُرِّيَّتِهِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يَكُونُ نَطْفَةً، ثُمَّ عِلْقَةً، ثُمَّ مَضْغَةً، ثُمَّ عِظَامًا وَأَعْصَابًا
عَارِيَةً، ثُمَّ يَكْسُوهَا لَحْمًا وَجِلْدًا، ثُمَّ يَكُونُ مَوْلُودًا رَضِيمًا، ثُمَّ طِفْلًا مَرَعِرَعًا، ثُمَّ
شَابًا، ثُمَّ كَهْلًا، فَشَيْخًا.

أما آدم ﷺ: فَخَلَقَهُ اللهُ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ حَالِ كَوْنِهِ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي هُوَ
عَلَيْهَا.

وهذا القول مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّغَةِ: رجوع الضَّمِيرِ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا الْعَوْدُ عِنْدَهُمْ، قَوْلُهُ ﷺ بَعْدَهَا فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ: «.. طَوْلُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا»، فَعَادَ الضَّمِيرُ أَيْضًا عَلَى آدَمَ^(١).

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى لِلْحَدِيثِ، يَقُولُ ابْنُ حَبَّانَ: «هَذَا الْخَبَرُ تَعَلَّقَ بِهِ مَنْ لَمْ يُحْكَمْ صِنَاعَةُ الْعِلْمِ، وَأَخَذَ يُشْنَعُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَنْتَحِلُونَ السُّنَنَ، وَيَذُبُّونَ عَنْهَا، وَيَقْعَمُونَ مَنْ خَالَفَهَا، بِأَنَّ قَالَ:

لَيْسَتْ تَخْلُو هَذِهِ الْهَاءُ مِنْ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى آدَمَ؛ فَإِنْ نُسِبَتْ إِلَى اللَّهِ: كَانَ ذَلِكَ كُفْرًا، إِذْ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾! وَإِنْ نُسِبَتْ إِلَى آدَمَ: تَعَرَّى الْخَبَرُ عَنِ الْفَائِدَةِ، لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خُلِقَ عَلَى صُورَتِهِ لَا عَلَى صُورَةِ غَيْرِهِ!

وَلَوْ تَمَلَّقَ قَائِلُ هَذَا إِلَى بَارئِهِ فِي الْخَلْقِ، وَسَأَلَهُ التَّوْفِيقَ لِإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَالْهَدَايَةَ لِلطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ فِي لَزُومِ سُنَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ، لَكَانَ أَوَّلَى بِهِ مِنَ الْفَدَحِ فِي مُتَنَجِّلِي السُّنَنِ بِمَا يَجْهَلُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ جَهْلُ الْإِنْسَانِ بِالشَّيْءِ دَالًّا عَلَى نَقْيِ الْحَقِّ عَنْهُ لَجْهَلِهِ بِهِ.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ أَخْبَارَ الْمُصْطَفَى ﷺ إِذَا صَحَّتْ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ لَا تَنْضَادُ، وَلَا تَنْتَهَاتَرُ، وَلَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، بَلْ لِكُلِّ خَبَرٍ مَعْنَى مَعْلُومٌ يُعْلَمُ، وَفَصْلٌ صَحِيحٌ يُعْقَلُ، يَعْقِلُهُ الْعَالِمُونَ.

فَمَعْنَى الْخَبَرِ عِنْدَنَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»: إِبَانَةُ فَضْلِ آدَمَ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ، وَالْهَاءُ رَاجِعَةٌ إِلَى آدَمَ، وَالْفَائِدَةُ مِنْ رَجُوعِ الْهَاءِ إِلَى آدَمَ دُونَ إِضَافَتِهَا إِلَى الْبَارِئِ جَلَّ وَعَلَا -جَلَّ رَيْثُنَا وَتَعَالَى عَنْ أَنْ يُشَبَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ الْمَخْلُوقِينَ-: أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا جَعَلَ سَبَبَ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْمُتَحَرِّكُ الثَّامِي بِذَاتِهِ اجْتِمَاعَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، ثُمَّ زَوَالَ الْمَاءِ عَنْ قَرَارِ الذَّكَرِ إِلَى رِجَمِ الْأُنْثَى، ثُمَّ تَغْيِيرُ ذَلِكَ إِلَى الْعَلَقَةِ بَعْدَ مُدَّةٍ، ثُمَّ إِلَى الْمَضْغَةِ، ثُمَّ إِلَى الصُّورَةِ، ثُمَّ إِلَى الْوَقْتِ

(١) انظر «الكواكب الدراري» للكرمانى (٧٢/٢٢)، و«طرح التثريب» للعراقي (١٠٤/٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (٣٦٦/٦).

الممدود فيه، ثم الخروج من قراره، ثم الرضاع، ثم الفطام، ثم المراتب الأخر على حسب ما ذكرنا، إلى حلول المني به.

هذا وصف المتحرك التامي بذاته من خلقه.

وخلق الله جلّ وعلا آدم على صورته التي خلقه عليها وطوله ستون ذراعاً من غير أن يكون تقدمه اجتماع الذكر والأنثى، أو زوال الماء، أو قراره، أو تغيير الماء علقه أو مضغته، أو تجسيمه بعده، فأبان الله بهذا فضله على سائر من ذكرنا من خلقه، بأنه لم يكن نطفة فعلقه، ولا علقه فمضغه، ولا مضغه فريضاً، ولا رضيعاً ففطيماً، ولا فطيماً فشائباً، كما كانت هذه حالة غيره؛ ضد قول من زعم أن أصحاب الحديث حشوية! يروون ما لا يعقلون، ويحتجون بما لا يدرون! ^(١).

وتقريراً لهذا التوجيه للحديث، يقول الخطابي: «إن ذرية آدم إنما خلِقوا أطواراً، كانوا في مبدأ الخلقة نطفة، ثم علقه، ثم مضغه، ثم صاروا صُوراً أجنته، إلى أن تيم مدة الحمل، فيولدون أطفالاً، وينشئون صغاراً إلى أن يكبروا، فيتم طول أجسامهم.

يقول عليه السلام: «إن آدم لم يكن خلقه على هذه الصفة، لكنه أول ما تناولته الخلقة، وجد خلقاً تاماً، طوله ستون ذراعاً» ^(٢).

وهذا ما رجحه الطيبي أيضاً، وزاد عليه فوائد بأن قال: «تأويل أبي سليمان -يعني الخطابي- للحديث في هذا المقام سديد، يجب التصير إليه؛ لأن قوله: «طوله» بيان لقوله: «على صورته»؛ كأنه قيل: خلق آدم على ما عُرف من صورته الحسنة، وشكله وهيبته من الجمال والكمال وطول القامة، كما قال تعالى: «لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ» [الإنسان: ٤]، وإنما خُص الطول منها، لأنه لم يكن مُتعارفاً بين الناس...» ^(٣).

(١) «صحيح ابن حبان» (٣٣/١٤)، وهو قول أبي ثور كما في «طبقات الحنابلة» (٢١٦/١)، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٩٣/١)، وابن منته في «التوحيد» (٢٢٢/١).

(٢) «أعلام الحديث» للخطابي (٢٢٢٨/٣).

(٣) «الكشاف عن حقائق الشُّن» للطبي (٣٠٣٥/١٠).

وأما الفريق الآخر، فذهبوا إلى عَوْد الضَّمِيرِ إلى الله ﷻ لا إلى آدم^(١):

على رأسهم أحمد بن حنبل، فقد سئل عن هذا حديث «.. على صورته» على صورة آدم؟ فقال: فإنَّ الَّذِي يُرَوَّى عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ ﷻ»^(٢)! .. ثُمَّ قَالَ: وَأَيُّ صُورَةٍ كَانَتْ لِآدَمَ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ؟^(٣).

لكن المُراد عند أصحابِ هذا القولِ مِنَ «الصُّورَةِ» هنا: «الصفة»؛ كما تقول مثلاً: عَرَّفَنِي صُورَةَ هذا الأمرِ؛ أي: صِفَتَهُ^(٤)؛ وصورَةُ الشَّيْءِ: مَجْمُوعُ الصِّفَاتِ الدَّائِيَةِ الَّتِي تُعَرَّفُ بِهَا شَخْصِيَّةُ الشَّيْءِ، «ولا ريب أن الأدخل فيه هو الوجه، ولذا أُظهِرَ أَنَّ غَالِبَ استعمالِ الصُّورَةِ في الوجه، لأنَّه هو مَبْدَأُ التَّمْيِيزِ والمعرفة كثيرًا»^(٥).

فعلى هذا يكون معنى الحديث على هذا الرَّأْيِ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ ﷻ عَلَى صِفَتِهِ ذَا وَجْهِ، مُتَّصِفًا بِالسَّمْعِ والبَصَرِ والكَلَامِ، كما أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِجَنَسِ هذه الصِّفَاتِ، فكانه «وَضَعَ في بني آدمَ أُنْمُودَجًا مِنَ الصِّفَاتِ الإِلَهِيَّةِ، وليس مِنَ الكائناتِ أَحَدٌ يَكُونُ مَظْهَرًا كَامِلًا لِتِلْكَ الصِّفَاتِ إِلَّا هُوَ»^(٦)، فيكون خَلْقُهُ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ مِنَ هذه الحَيِّثِيَّةِ فقط، فلا يستلزم مُثَالَةً^(٧).

(١) وهو قول أحمد بن حنبل كما سيأتي، وقول ابن راهويه كما في «الشرعة» للأجري (١١٢٧/٣)، وكذا الأجري في موضعه، وأبو إسماعيل الهروي في كتابه «الأريمون في دلائل التوحيد» (ص/٦٣)، وهو الذي نصره ابن تيمية في «بيان تلبس الجهمية» (٣٧٣/٦).

(٢) اختلف العلماء في هذا اللفظ من الحديث بين مُصَحِّحٍ له ومُضَعَّفٍ، فيمن صحَّحه: أحمد بن حنبل، وابن راهويه، كما في «ميزان الاعتدال» (٦٠٣/١)، (٤٢٠/٣)، وابن تيمية في «تلبس الجهمية» (٤٣٠/٦)، والذهبي في «سير النبلاء» (٤٥٠/٥).

وضمَّه ابن خزيمة في «التوحيد» (٨٦/١)، والمازري في «المعلم» (١٦٩/٣)، والألباني في «الصحيحة» (٣١٦/٣).

(٣) «إبطال التأويلات» لأبي يعلى الفراء (٨٨/١).

(٤) انظر «اللامع السَّيِّع» للبرماوي (٢٦٨/١٥).

(٥) «فيض الباري» للكشميري (١٨٩/٦).

(٦) «فيض الباري» للكشميري (١٨٧/٦).

(٧) ذهب بعضُ مَنْ أثبت رجوعَ الضَّمِيرِ إلى الله تعالى إلى أَنَّهُ من بابِ إضافة المخلوقِ إلى الخالقِ =

يقول أبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ): «ليس في حمليه على ظاهره ما يُحيل صفاته، ولا يُخرجها عما تستحقه، لأننا نطلق تسمية الصورة عليه لا كالصور، كما أطلقنا تسمية ذات ونفس لا كالذوات والنفس».

ومما يُبين صحة هذا: أن الصورة ليست في حقيقة اللغة عبارة عن التخاطيط، وإنما هي عبارة عن (حقيقة الشيء)، ولهذا تقول: عرفتني صورة هذا الأمر، ويُطلق القول في صورة آدم على صورته سبحانه، لا على طريق التشبيه في الجسم والنوع والشكل والقول، لأن ذلك مستحيل في صفاته^(١).

ويزيد ابن القيم توضيح انتفاء التمثيل عن الحديث على هذا التوجيه الثاني قائلاً: «قوله: (.. على صورة الرحمن): لم يُرد به تشبيه الرب وتمثيله بالمخلوق، وإنما أراد به تحقيق الوجه، وإثبات السمع والبصر والكلام صفة ومحلًا»^(٢).

وبصرف النظر عن أرجحية أحد هذين القولين السنيين السابقين للحديث، فلقد بان - بحمد الله - أن الحديث على تفسيريته سالم من عوائل التشبيه، مُزَّه عن آفة التجسيم، فإن نسبة الصورة إلى الله تعالى أتى عليها الذكر في عدة أحاديث في الصحاح وغيرها^(٣)، ونسبة ذلك إليه سبحانه على ما يليق بجمال وجهه، وجلال سلطانه، لا يلزم منه تشبيه بصور خلقه؛ تعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً.

= تشريقاً للضاف واختصاصاً له، كما في قوله «نافذة الله» و«بيت الله»، وهو ما نأول به ابن خزيمة حديث «صورة الرحمن» على فرضه صحته، انظر كتابه «التوحيد» (١/٨٦)، وشرح النووي على مسلم (١٦٦/١٦).

وفيه بعد، لأن معنى الاختصاص والتشريف يأتي في الأحيان القائمة بنفسها، كالنافذة والبيت ونحو ذلك، إذ معلوم انتفاء قيامها بذات الله تعالى، فأما الصفات القائمة بغيرها، مثل العلم، والقدرة، والكلام، والصورة، إذا أضيفت، كانت إضافتها إضافة صفة إلى موصوف، وانظر تفصيل جوابه في «بيان تلبس الجهمية» (٦/٥٣٤-٥٣٥).

(١) «إبطال التأويلات» (ص/٨١).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص/٥٣٩).

(٣) تراها مجموعة في كتاب «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسنة» لمعوي الشاف (ص/٢٢٩).

كلُّ ما في الأمر: أَنَّ الْإِنْفَ وَقَعَ بَعْضُ الصِّفَاتِ الدَّائِيَّةِ لِمَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ،
وَوَقَّعَتِ الْوَحْشَةُ مِنَ الصُّورَةِ لِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ! وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِالْجَمِيعِ،
وَلَا نَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ بِكَيْفِيَّةٍ وَلَا حَدًّا^(١).

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كَوْنِ مَا ذُكِرَ مِنْ طُولِ آدَمَ وَنَقْصَانِ ذُرِّيَّتِهِ فِي
ذَلِكَ تَدْرِيجِيًّا مُخَالَفَةً لِلْمُشَاهِدِ مِنْ أَثَارِ ثُمُودٍ وَنَحْوِهَا مِنَ الْحَفَرِيَّاتِ، الَّتِي تَدُلُّ
أَحْجَامَ عِمَارَاتِهِمْ عَلَى نَفْسِ أَطْوَالِنَا، وَمُؤَدَى ذَلِكَ أَنَّ مَتَوَسِّطَ أَطْوَالِنَا وَاحِدٌ لَمْ
يَتَغَيَّرْ مِنْذُ آدَمَ؛ فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

قَدْ مَرَّ اسْتِشْهَادُ (الْكُرْدِيِّ) عَلَى شُبُهَتِهِ هَذِهِ بَنَصٍّ لَابِنِ حَجَرٍ يَسْتَشْكِلُ فِيهِ مَتْنُ
الْحَدِيثِ، يَسْتَقْوِي بِهَذَا النَّصِّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَيُحَاجُّهُمْ! وَكَذَا فَعَلَ (عَدْنَانُ
إِبْرَاهِيمَ) فِي حُجَّتِهِ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى اقْتِفَاءِ أَثَرِ ابْنِ حَجَرٍ فِي (عَقْلِيَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ)^(٢) حِينَ
رَأَاهُ تَكَلَّمَ فِي مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ وَاسْتَشْكَلَهُ!

وَكَانَ هَذَاذَا أَحَقُّ بِاقْتِفَاءِ هَذِهِ النَّصِيحَةِ قَبْلَ غَيْرِهَا! إِذْ غَايَةُ مَا بَلَغَ بِهِ كَلَامُ
ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ اسْتَشْكَالَ الْمَتْنِ، فَهُوَ -إِذَنْ- مُؤَرَّرٌ بِصِحَّتِهِ! وَالصُّحَّةُ وَالِاسْتَشْكَالُ قَدْ
يَجْتَمِعَانِ فِي نَظَرِ الْعَالِمِ وَلَا ضَيْرَ، وَكُنَّا قَرَرْنَا فِي تَمْهِيدِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِ: أَنَّ
الِاسْتَشْكَالَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْبُطْلَانَ^(٣)، فَلَا يَنْبَغِي لِلْحَصِيفِ أَنْ يَجْعَلَ الْعَاقِلُ مِنْ عَجْزِهِ
عَنْ خَلِّهِ حُجَّةً لِنَسْفِ النَّصِّ مُطْلَقًا! كَمَا فَعَلَ هَذَاذَا النَّاصِحَانِ لِأَهْلِ الْأَثَرِ.

لَكِنْ عَجَبِي مِنْ ابْنِ خُلْدُونٍ (ت ٨٠٨هـ)! كَيْفَ جَرَى عَلَى خِلَافِ هَذَا التَّمْهِيعِ
السُّنِّيِّ الْقَوِيمِ فِي مُعَامَلَةِ الْأَخْبَارِ، فَأَنْكَرَ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طُولِ الْأَوَّلِينَ
بِدَعْوَى مَا رَأَاهُ مِنْ حَالِ عِمَارَاتِ ثُمُودٍ؛ حَتَّى جَعَلَ الْحَدِيثَ فِيهِ مِنْ أَسَاطِيرِ الْقُصَاصِ!

(١) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٣٢٢).

(٢) هَذَا مَا نَعَتْ بِهِ عَدْنَانُ إِبْرَاهِيمَ تَعَامُلَ ابْنِ حَجَرٍ مَعَ الْحَدِيثِ! وَذَلِكَ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ طُولِ آدَمَ ﷺ
ضَمِنَ خَطْبَةَ الصُّورَةِ الْمَشْهُورَةِ «مُسْكَتَنِي مَعَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، ابْتِدَاءً مِنَ الدَّقِيقَةِ ٥٨ إِلَى ٦٧، عَلَى
الْمَوْقِعِ الْعَالَمِيِّ (الْيُوتُوب).

(٣) «الأنوار الكاشفة» للمصلي (ص/٢٩٣).

فقد كان بهذا النعت للحديث أسبق من ابن حجرٍ إلى الإشكال على متن الخبر بآثارِ ثمود؛ غير أنَّ الفرق المنهجيَّ الجوهرِيَّ بينهما: أنَّ ابن خلدون سارَعَ إلى إنكارِ المتن، بينما تَوَرَّع ابن حجرٍ عن هذه المَرَّة^(١)!

وعند تأمُّل ما أشكلَ به ابن حجرٍ على متن الحديث، وإليه استند مَنْ أنكرَه من المُعاصرين: نجد أنَّه مُبْتَنَى على بِضْعِ مُقَدِّماتٍ، أَوْحَى مَجْمُوعُهَا إلى ابن حجرٍ بالإشكالِ في متن الخبر، هذه المُقَدِّماتُ مُجْمَلَةٌ في ما يلي:

المقدمة الأولى: أنَّ قومَ ثمود هم أقربُ زمانًا إلى آدم ﷺ مِنَّا إليه.

المقدمة الثانية: أنَّ ما نعهده من أُنْبِيَاءِ (الحجر) بأبوابِها الصَّخْرَةِ شمالَ غَرْبِ الجزيرة العَرَبِيَّةِ عائِلَةٌ إلى ثمود.

ففي هاتين المُقَدِّمتين ما يُفيد ابنَ حجرٍ نتيجةً واحدةً: وهي استقرارُ طولِ بني آدم، وعدمُ نقصانِهِ منذ عهدِ ثمود إلى زمنِهِ، وهي بهذا مخالفةٌ لما أفاده الحديث: من تَنَاقُصِ طُولِ بَنِيهِ عِبرَ الزَّمنِ عن السَّتين ذراعًا، وبشكلٍ مُطَرِّدٍ.

فمنشأ الإشكال عند ابن حجرٍ من امتناعِ الجَمْعِ بين هذه المَعْلُومَاتِ جميعِها! إذْ كان من المَقْبُولِ أن تَقَع أطوالُ ثمود في مَنزِلَةٍ بين طولِ آدم وأطوالِنا؛ أَمَّا وَأَبْيَنُهُمْ شَاهِدَةٌ عَلَى أَنَّ طَوْلَهُمْ فِي مِثْلِ طَوْلِنَا، ففي ذلك دليلٌ على أنَّ إحدى تلك المَعْلُومَاتِ السَّابِقَةِ خاطئة!

ولقد كان حقًّا على النَّاطِرِ حينَهَا أن يَسْتَشْكَلَ من بين تلك المُقَدِّمَاتِ السَّابِقَةِ أضعفُها من جِهَةِ الثُّبُوتِ، هذا البَدِيهِيُّ في عَمَلِ النَّاقِدِ؛ لكن قد وَقَعَ نقد ابن حجرٍ على النُّقْلِ الحَدِيثِيِّ، ولم نَرَهُ يُشَكِّكُ في المَعْلُومَةِ التَّغْلِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ الأُخْرَى بِالْمَرَّةِ! وَالَّتِي هِيَ عِنْدِي أُسَاسٌ مَا بَنَى عَلَيْهِ اسْتِشْكَالَهُ أَصْلًا، أعني بها: ما تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ نِسْبَةِ آثَارِ دِيَارِ مَنحوتَةٍ فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ إِلَى ثَمُود!

(١) مقدمة ابن خلدون (٢/ ٢٤).

فَإِنَّ الشُّرُوعَ فِي نَقْدِ كُلِّ مُقَدِّمَةٍ وَمَعْلُومَةٍ بَنَى ابْنُ حَجَرٍ عَلَيْهَا اسْتِشْكَالَهُ عَلَى جِدَةٍ، فَأَقُولُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ:

قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْمَقَدِّمَةِ الْأُولَى: بِأَنَّ عَهْدَ ثَمُودَ «قديم»، وَأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ آدَمَ، دُونَ الزَّمَانِ الَّذِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١):

فَقَدْ ذَكَرَ هُوَ بَرَهَانٌ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ^(٢)، وَهُوَ قَوْلُ صَالِحٍ ﷺ لَثَمُودَ: «وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَنِي عَادٍ» [الْأَنْعَامُ: ١٧٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَوْمَ عَادٍ أَوَّلُ الْأَقْوَامِ الَّتِي خُلِقَتْ بَعْدَ الطُّوفَانِ، كَمَا فِي قَوْلِ نَبِيِّهِمْ هُودٍ ﷺ لَهُمْ: «وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَنِي قَوْمٍ نُوحٍ» [الْأَنْعَامُ: ٦٩]، فَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ مِنْهُ صَحِيحٌ، فَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْمَقَدِّمَةِ.

وَأَمَّا مُقَدِّمَتُهُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ دَعْوَاهُ أَنَّ مَا هُوَ مُشَاهِدٌ مِنْ أُبْنِيَّةِ ثَمُودَ لَمْ تَكُنْ مُفْرِطَةً الطُّولِ، فَيُقَالُ فِي نَقْضِهَا:

إِنَّ هَذِهِ الْمَعْلُومَةَ لَا تَقُومُ ابْتِدَاءً إِلَّا عَلَى فَرْضٍ صَحِيحٍ مَا تَنْسِبُهُ الْعَامَّةُ إِلَى ثَمُودَ مِنْ دِيَارٍ مَنْحَوْتَةٍ فِي شِمَالِ الْجَزِيرَةِ، وَالَّتِي تُسَمَّى الْجَحْرَ أَوْ دِيَارَ صَالِحٍ؛ وَالْحَقُّ أَنَّ لَا دَلِيلَ يُثَبِّتُ جَزْمًا كَوْنُ مَا حَوَتْهُ تِلْكَ الْمَنْطِقَةُ مِنْ بِيُوتٍ مَنْحَوْتَةٍ فِي تِلْكَ الصُّخُورِ هِيَ نَفْسُهَا مَسَاكِنُ ثَمُودَ!

فَقَدْ بَرَزَ مِنَ الْأَثَرَيْنِ وَالْمُؤَرِّجِينَ مَنْ يُرْجِعُ بِنَاءَ هَذِهِ الْمَدَائِنِ بِشَكْلِهَا الْحَالِيِّ إِلَى أَقْوَامٍ آخَرِينَ، مِنْهُمْ الْأَنْبَاطُ، حَيْثُ اتَّخَذُوا (الْجَحْرَ) عَاصِمَتَهُمُ الثَّانِيَّةَ بَعْدَ عَاصِمَتِهِمُ الْأُولَى (الْبَثْرَاءَ)، فَلَا يُسْتَبَعَدُ بَعْدُ إِحْدَاثُ الْأَنْبَاطِ فِي عِمَارَتِهَا الصُّخْرِيَّةِ مِنَ التَّغْيِيرِ كَمَا صَنَعُوهُ فِي عِمَارَةِ (الْبَثْرَاءِ)، لِيَشْمَلَ ذَلِكَ فَتَحَاتِ الْأَبْوَابِ، بَلْ وَاجِهَاتِ الْمَبَانِي ذَاتِهَا^(٣).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٦٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٨١).

(٣) انظر مقالاً بعنوان: «نفاة صالح حاضرة» لـ د. محمد علي الحري، بـ «جريدة عكاظ» السعودية، العدد (٣٦٥٩)، ٢٤/٦/٢٠١١م ومقالاً بعنوان: «طول آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزمان» لعز الدين

كزاير، بـ «مُدَوَّنَةُ blogger الإلكترونية»، بتاريخ الأربعاء ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م.

وَعَيْنُ هَذِهِ الْمَنْطِقَةِ كَانَتْ مَعْمُورَةً قَبْلَ الْأَنْبَاطِ بِالْإِنْسَانِ، ثُمَّ بِالْحَيَاتِينَ^(١)،
وهذا يُزِيدُ مِنْ اِحْتِمَالِ حَدُوثِ التَّغْيِيرِ فِي عِمَارَتِهَا.

فَالْقَصْدُ: أَنَّ الْجَزْمَ بِأَنَّ مَا يُعْهَدُ مِنْ تِلْكَ الْمَبَانِي الصَّخْرِيَّةِ شِمَالًا غَرْبَ
الْجَزِيرَةِ هُوَ عَيْنُ مَبَانِي ثُمُودَ، وَأَنَّهُ لَمْ يُصِبْهَا شَيْءٌ مِنَ التَّغْيِيرِ مِّنْ قَبْلِ الْحَضَارَاتِ
الْمُتَلَحِّقَةِ عَلَيْهَا عِبْرَ الزَّمَنِ الطَّوِيلِ: الْجَزْمُ بِهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْمُجَازَفَةِ الْمُفْتَقِرَةِ إِلَى
الْبِرْهَانِ الْعِلْمِيِّ وَالتَّوَاتُرِ الثَّقَلِيِّ.

غَايَةُ الْعِلْمِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ ظَنًّا، وَلَا يَنْبَغِي لِمَا هُوَ ظَنِّي أَنْ
يُسْتَشْكَلَ بِهِ مَا تَوَارَدَتْ الْأُمَّةُ عَلَى قَبُولِهِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَضْلًا عَنْ
تَعْطِيلِهِ بِهِ!

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَطْلَالَ هِيَ عَيْنُهَا دِيَارُ ثُمُودَ: فَقَدْ كَانَ يَصِحُّ
لِابْنِ حَجَرٍ الْاِسْتِشْكَالُ بِهَذِهِ الْمَقْدَمَةِ لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ يَلْزَمُ مِنْ ظَاهِرِهِ اطِّرَادُ النَّقْصِ
بِتَدَرُّجِ أَطْوَالِ بَنِي آدَمَ عِبْرَ الْأَجْيَالِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ مُعَدَّلُ
النَّقْصِ فِي الطَّوْلِ وَالْحَجْمِ مِنْ قُرُونٍ إِلَى آخَرٍ نَابِتٌ لَا يَتَغَيَّرُ!

وهذه هِيَ الْمَخْلُطَةُ الَّتِي رُلَّ فِيهَا الْمُخَدِّثُونَ؛ وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ النَّصِّ مَا
يُسَوِّفُهَا الْبُتَّةَ، فَلَيْسَ يُفِيدُ مِنْهُ إِلَّا جَنَسَ النَّقْصِ فِي الطَّوْلِ فَحَسْبُ؛ أَمَّا دَرَجَاتُ
النَّقْصِ هَذَا أَوْ اطِّرَادِهِ عِبْرَ الْأَجْيَالِ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَنْفِيهِ أَوْ يُثْبِتُهُ.

فَلِذَا جَاءَ لَنَا مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ فِي الْحَدِيثِ أَنْ نَقُولَ:

لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ النَّقْصُ عَلَى وَتِيرَةٍ سَرِيعَةٍ بَعْدَ آدَمَ فِي الْأَجْيَالِ الْأُولَى
مِنْ بَنِيهِ قَبْلَ الطُّفُوفَانِ، ثُمَّ تَبَاطَأَتْ وَتِيرَةُ النَّقْصِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ تَدْرِيجِيًّا عِبْرَ آلَافِ
السِّنِينَ، وَخَفَّتِ التَّقَاصِرُ، حَتَّى وَصَلَ الْحَالُ إِلَى مِثْلِ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ الْيَوْمَ.

(١) مَمْلَكَةُ دَادَانَ أَوْ لَحْيَانَ: مَقَاعِدُهَا تَابِعَةٌ لِمَمْلَكَةِ تَمِيمِ بْنِ بَعْنَةَ الْأَصْلَ، قَامَتْ غَرْبَ شِمَالِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ
فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ قَبْلَ الْمِيلَادِ، وَاسْتَمَرَّتْ بِاسْمِ مَمْلَكَةِ دَادَانَ إِلَى الْقَرْنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْمِيلَادِ، ثُمَّ بِاسْمِ
لَحْيَانَ بَعْدَ سُقُوطِ مَمْلَكَةِ الْأَنْبَاطِ مِنْ سَنَةِ ١٠٦م إِلَى ١٥٠م، انْظُرْ «تَارِيخَ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي عَصُورِهَا
الْقَدِيمَةِ» لِد.ع. عَبْدِ الْعَزِيزِ صَالِحٍ (ص/١٤٣).

بل يسوغ أن يقال: أنَّ هذا التدرُّج نفسه في التَّقْصَانِ كانت تختلِف وتَبَرُّهُ من جنسٍ بَشَرِيٍّ إلى آخر في الزَّمن الواحد، فيطوُّ في أقوام، ويشدُّ في آخرين. شاهد ذلك: ما تواتر في شريعتنا وصُحف أهل الكتاب من خُلُوقِ أقوامٍ عَمَالِقٍ ضِخَامِ الأجسام، كالَّذِينَ قَاتَلَهُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي زَمَنِ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ عليه السلام، وهو قولهم لَنَبِيِّهِمْ: ﴿يَتَمَوَّجُ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، يقول ابن جرير: «سَمَوْهُم جَبَّارِينَ: لأنَّهُمْ كَانُوا بِشَدَّةٍ بِطَنِهِمْ، وَعَظِيمٍ خَلْقِهِمْ - فِيمَا ذُكِرَ لَنَا - قَهَرُوا سَائِرَ الْأُمَمِ غَيْرَهُمْ»^(١).

فقولنا بعدمِ اطِّرادِ وتَبَرُّهِ التَّقْصِ عِبرِ الْأَجْيَالِ، هذا في نَظَرِيٍّ أَفْضَلُ مَا يُجْمَعُ بِهِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَبَيْنَ بَعْضِ الْأَثَارِ الْمُشَاهِدَةِ، وَعَلَيْهِ مَا نَرَاهُ مِنْ آثَارٍ قَدِيمَةٍ تَقَرَّبُ مِنْ أَطْوَالِنَا الْيَوْمَ: تَكُونُ لِأَقْوَامٍ تَبَاطَأَ فِيهِمُ التَّنَاقُصُ، حَتَّى قَرُبُوا فِي أَطْوَالِهِمْ مِنْ أَطْوَالِنَا.

ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه هَذَا فِي نَقْصِ طُولِ بَنِي آدَمَ لَيْسَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ الْوَحِيدُ عَلَى إِفْرَاطِ طُولِ آدَمَ عليه السلام وَالْأَجْيَالِ الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَهُ، فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ فِي الْمُكْتَشَفَاتِ الْبَيُولُوجِيَّةِ وَالْحَفَرِيَّةِ مَا يَبْضُدُ ذَلِكَ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُقَرَّرَ مِنْ دَلَائِلِ الشَّرِيعَةِ فَرَطُ أَعْمَارِ الْبَشَرِ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ الْأُولَى، عَلَى غَيْرِ مَا نَعْنِدُهُ فِي هَذِهِ الْأَحْقَابِ الْمَتَأَخَّرَةِ^(٢)، فَقَدْ لَبِثَ نُوحٌ فِي قَوْمِهِ ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [الأنبياء: ١٤].

وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِخَصِيصَةٍ لِنُوحٍ عليه السلام وَلَا آيَةٍ لَهُ، بَلْ مِيزَةٌ فِي الْأَوَائِلِ عَمُومًا، بَدَأَتْ بِآدَمَ عليه السلام حَيْثُ نَاهَضَ الْأَلْفَ سَنَةً^(٣)، ثُمَّ تَنَالَتْ بَعْدَ فِي أَبْنَائِهِ.

(١) «جامع البيان» (٢٨٩/٨).

(٢) مِمَّا رَوَى فِي ذَلِكَ. مَثَلًا. مَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ بَلَاغًا فِي «الموطأ» (٣٢١/١)، وَرَقْمُ: (١٥): مِنْ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَرَى أَعْمَارَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَتْ تَقْصُرُ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ...».

(٣) كَمَا صَحَّ بِهِ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ لِآدَمَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ وَأَنَّهُ -

وفي تقرير ذلك يقول ابن تيمية: «أعمار بني آدم -في الغالب- كلما تأخر الزمان قصرت ولم تطل...»، وذكر عمر آدم ونوح، ثم قال: «فكان العمر في ذلك الزمان طويلاً، ثم أعمار هذه الأمة ما بين السنتين إلى السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك»^(١).

فإذا تقرر هذا؛ فإن هذا الطول في عمر الإنسانية الأولى مُفَضِّل عند المختصين في علوم البنيات الطبيعية إلى ضرورة امتلاك أولئك لأبدان كبيرة تتحمل هذه الحياة الطويلة على الأرض! وهو ما يتسق مع الدراسات الحديثة التي تربط بين عمر الكائنات الحية وبين أحجامها، حيث يقول أهل الاختصاص: إن الأكبر حجماً هو الأطول عمراً في الجملة، لأن طول الحياة تستلزم جسماً أكبر يقاوم موانع البقاء.

وقد أثبتت دراسات إحصائية عديدة هذه الملاحظة، تؤكد العلاقة الطردية بين حجم الجسم وطول العمر، وفي هذه العلاقة التناسبية بين الأعمار والأحجام جواب لمن يسأل عن علة عيش سملك السلمون -مثلاً- مدة قصيرة لا تتجاوز الأربع سنين، بينما يعيش الحوت القطبي مقوس الرأس قريباً من مائتي سنة^(٢). إن من المستبعد على ما تؤكد هذه الشواهد العلمية، أن يكون الإنسان الأول ذا عمر يتجاوز المئات من السنين، يصل إلى الألف في بواكيره، ثم يكون

١ - وقب لداود رحمه الله من عمره أربعين سنة... أخرجه الترمذي في (ك: التفسير، باب، رقم: ٣٣٦٨) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وصححه ابن حبان (رقم: ٦١٦٧)، وأخرجه أحمد في «المستدرك» (رقم: ٢٧١٤، ٢٧١٩) عن ابن عباس، وقال مغرّجه: «حديث حسن لغيره».

(١) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٩٢-٩٣).

(٢) انظر دراسة علمية منشورة في ذلك بالإنجليزية للبروفيسورين (جوانا كوستا Juana Costa)، و(جورج شارش George Church)، بعنوان:

"An analysis of the relationship between metabolism, developmental schedules, and longevity using phylogenetic independent contrasts" (2) p:17.

وهذه الدراسة منشورة في عدة مواقع بحثية متخصصة على الشبكة الإلكترونية.

بذَنه مماثلاً لما نعهدُه من أبداننا اليوم! والتي لا تَنَحْمِلُ إِلَّا بِضْعَ عقودٍ من السنين، لتَهْرَمَ بعدُ وتَضَعُ بِنيتها فِعْلَ الشَّيْخوخة^(١)؛ هذا من المُحال.

ومن لطائف الأخبار في هذا الباب، ما وجدته لابن عمر رضي الله عنه من إشارة لطيفة إلى هذا التَّلازم الواقع بين نقصانِ عُمرِ الإنسانِ وخلقته! وذلك فيما رواه عنه مجاهد قال: قال ابنُ عمر: «هل تدري كم لَبِثَ نوحٌ في قومه؟ قلتُ: نعم، ألف سنةٍ إِلَّا خمسين عاماً، قال: «فإنَّ النَّاسَ لم يَزِدَادُوا إِلَّا نَقْصاً في لحويهم وأجاسيهم وأعمارهم»^(٢).

تَنَلَّحَ هذا الرِّبط بين هذين الطُّولَين في التَّناسب -طولِ العُمُرِ وطولِ الجسم- في قولِ المَقرِيزي (ت ٨٤٥هـ) أيضاً: «العَرَبُ العاربة الذين كانوا في الزَّمنِ الغابر، وقد طالت مُدُّهم في الحياة، وعظُمت خَلقتهم»^(٣).

لكن عَجَبِي لا ينقضي من عَالَمِ فِقْهِ من جهازة القرنِ السَّادس، كيف انتَبَه إلى هذه العلاقة التَّناسِبيَّة بين عُمرِ الإنسان وحججه قبل قرونٍ من الزَّمنِ!؟ أعني به ابنُ هُبَيْرَةَ الوَزيز (ت ٥٦٠هـ)، حيث قال في شرحه لحديث أبي هريرة هذا:

«إنَّه لَمَّا كانت أعمارُ الأوائلِ طَوَّالاً، لم يَكُنْ يَقتضي طولُ بلوغِ الأشدُّ منه؛ لأنَّ مُدَّتَهُ»^(٤) تُناسِبُ ذلك الطُّول، وأنَّ ابتداءَ الخلق من (..) ^(٥) الآدمي إلى أن

(١) ومن لطيف الاعتبارِ بِحديثِ أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّهُ يَمَيَّنُ النِّسْبَةَ بين طولِ آدم وما نعهدُه من طولِ الإنسانِ الحالي، إذُ حاصلُ قِسْمَةِ ٦٠ ذراعاً -وهو طولُ آدم- على ٨.٣ ذراع -وهو متوسطُ طولِ الإنسانِ اليوم- هو: (١٦)، أي أنَّ طولَ آدم يَفْضُلُ على طولِ أبنائه اليومَ بسَنةٍ عَشْرٍ ضِعْفاً، والمُجِبُّ في أنَّ هذه النِّسْبَةَ هي نَفْسُها النِّسْبَةَ بين طولِ عُمرِ آدم وعمرِ الإنسانِ الحالي، أي تقسيم ألف -وهو عمرُ آدم بالسنين- على ٦٥ سنة هجرية أو ١.٦٣ سنة شمسية -وهو متوسطُ أعمارِ الأُمَّةِ المُحمَّدية- والذي حاصله ما يَقرُبُ منه (١٦) أيضاً! وانظر مقال عز الدين كزابر المُشار إليه سابقاً: «طولُ آدم والإنسان، ومنحنى نقصانه مع الزَّمان».

(٢) أخرجه ابنُ الجعد في «المسند» (رقم: ٢٧٤)، وينحوه نعيم بن حماد في «الفتن» (٧٠٣/٢) رقم. ١٩٨٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣٠٤١/٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٨٠/٣): بأسانيد صحيحة عن مجاهد.

(٣) «ضوء السَّاري» للمقرِيزي (ص/٢٩-٣٠).

(٤) في الأصل المطبوع: (مدّه)، ولعل ما أتته أصبح وأنسب للسياق.

(٥) كذا في الأصل المطبوع، ولعله يياض في نسخته الخطية.

يبلغ أشده، فإنه يكون ما يخلف عليه في مدته أكبر ما يتخلل منه دائمًا إلى القوة والزيادة، فإذا حسبنا هذا على مقتضى ما يستحقُّ العُمر الذي هو الآن من السنين إلى السبعين، أو العُمر الذي هو ستمائة أو سبعمائة وألف: كان قريبًا مما ذُكر أنَّ طولَه كان سِتِّين ذراعًا^(١)!

ثم إنَّ من الآيات القرآنيَّة ما يشهد على فُرط طول الأولين:

منها ما وَصَفَ الله تعالى به أجسامَ عادٍ عند إهلاكهم بأنَّهم ﴿أَعْيَازٌ تَقَلُّ شَفِيرٌ﴾ [التكْوِيْن: ٢٠]، و﴿كَأَنَّهُمْ أَعْيَازٌ تَقَلُّ حَاوِيَةٌ﴾ [التَّحْقُوت: ٧]، فهذا تشبيهٌ لأجسامهم وهي مُلقاة على الأرضِ بأعجازِ النَّخْلِ المُتَفَعِّرِ، أي: المُقْلَعِ مِن أصولِه مَطْرُوحًا على الأرضِ^(٢).

وأعجازُ النَّخْلِ: هي أصولُها وجذوعُها التي قُلِعَتْ فُرُوعُها^(٣).

ومَعَادِ الأيتيم: أُنْكَ ترى أجسامَ قَوْمٍ عادٍ في طولِها عند إهلاكِها كأنَّها جذوع نخيلٍ مُلقاة على الأرضِ، وهذا التشبيه لا يَسْتَقِيمُ مع أجسادِنا الصَّغيرة المَعْمُودَةِ اليوم، فالنَّخْلُ الثَّامِ النَّمو في الصَّحَارِي شِبْهُ الاستوائية، يصل طولُه الأقصى إلى ٨٠ قدمًا، أي ٢٤ مترًا، بل يزيد على ذلك^(٤).

وهذه الأطوال تُقَارِبُ جدًّا طولَ آدم ﷺ البالغ ٢٨ مترًا^(٥)

ثم تأمل قولَ ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في تفسيره لآية: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الْأَنْعَام: ٢٦] قال: «عَادُ مَكَّنُوا في الأرضِ أَفْضَلَ مِمَّا مَكَّنْتَ فِيهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَكَانُوا أَطْوَلَ أَصْمَارًا»^(٦)، لتَرَى تَمْيِيزَ ما قَرَّرناه أَنَا مِن تِلْكَ الْعِلَاقَةِ الطَّرْدِيَّةِ التَّنَاسِيَّةِ بَيْنَ طُولِ عَمْرِ الْإِنْسَانِ، وَضَخَامَةِ جَسَدِهِ.

(١) [الإصحاح عن معاني الصحاح] (٧/٢١٥-٢١٦).

(٢) انظر «جامع البيان» لابن جرير (١٠/٢٧٨) (٢٢/١٣٨)، ومعاني القرآن للزجاج (٥/٨٩).

(٣) انظر «معالم التنزيل» للبغوي (٧/٤٣٠).

(٤) انظر المقال المُشار إليه قَبْلُ: «طول آدم والإنسان، ومحتجُّ قصصاته مع الزمان» لعز الدين كزابر.

(٥) وقد يكون في هذا شاهدٌ على تناقص طول البشر بين آدم وعاد، إذ المعلوم أنَّ عادًا أوَّلُ الأَقْوَامِ قَد خَلَعَتْ قَوْمٌ نوحَ بعد الطوفان، كما تقدَّم تقريره.

(٦) انظر «الدر المنثور» للسيوطي (٧/٤٥١) بتصرف يسير.

فإن قيل: هذا المُقَرَّر منك «يُخَالِفُ كُلَّ ما اكتشفه علماء الآثار والحفريات عن أقدم هياكل البَشَر العَظْمِيَّةِ، الَّتِي لا يختلف طولُها عَمَّا عليه الإنسان الآن إِلَّا بِسَيرٍ»^(١).

فُلْنَا في جوابه: إِنَّ المُتَّبِعَ لكثيرٍ من أخبارِ هذا المُجْتَمِعِ (الحَفْرِيُّ الأَثَرِي!) القَرِيبِي، لَنْ يُعَدَّمَ من أربابه تَقْشِيًا مَشِينًا لانعدامِ الحَيَادِ في تَقْرِيراتِ بُحُوْثِهِم المزعومة، يَمَثُلُ تَلاعُْهُم هذا في الغِشِّ والتَّزْيِيفِ وإخفاءِ الآثارِ غيرِ المَرْغُوبِ في إظهارها! سواء على المُستَوَى الحُكُومِيِّ، أو السَّامِسةِ، ولصوصِ الآثار^(٢).

كيف لا، والإقْرَارُ بِمَعالِقِهِ في الماضي أَجْدَادًا لِلبَشَرِ يَضْرِبُ خُرَافَتَهُم في التَّطَوُّرِ في مَقْتَلٍ! حَيْثُ يَفْتَرِضُ الدَّارُوِيْنِيُّونَ أَنَّ الإنسانَ الحَاليَّ مُنْحَدِرٌ مِنْ قِرْدَةٍ جَنُوبِيَّةٍ طَوْلِها لا يَتَعَدَّى الجِترَ ونَصْفَهُ! .. فَكَيْفَ يَكُونُ سَلْفُهُ إِنْسَانًا عَمَلًا؟!

(١) (تفعيل قواعد نقد متن الحديث) (ص/ ١٨٣-١٨٤).

(٢) مثال واحد يُنبِئُكَ عن حجم الفسادِ القابعِ في هذا الحقلِ من حقولِ العلمِ البَحْثِيِّ: وهو ما قَدَّمَتْ المؤسسة الأمريكية لِعِلْمِ الآثارِ البَدِيلِ (AIAA) مِنْ دَعْوَى خُدِّ مَعْهَدِ (سميثسونيان Smithsonian Institution)، تُتَهَمُ فِيهَا بِالْخُلُوصِ أو إخفاءِ آلافٍ مِنْ قِطَعِ الهياكلِ البَشَرِيَّةِ المَعْلَاقَةِ، بِنِ طولِ ٦ أَفْدَامٍ إلى ١٢ قَدَمٍ، أَي مِنْ مَتَرَيْنِ إلى ٦.٣ مِترًا، وذلك منذِ أوائلِ القَرْنِ المِيلادِيِّ الماضي. وأنه رَغْمُ الإنكارِ لذلك، إلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي غَيْرَ مَجْرِيَّاتِ القَضِيَّةِ كانَ تَقْدِيمُ (جيمس شوروارد James Churward) المتحدِّثِ بِاسْمِ (AIAA) عَظْمَةٍ فَخَذَ بِشَرِيَّةٍ بِطُولِ ١,٣ مِترٍ كَانَتْ فِي حِوزَةِ أَحَدِ القِيَمِينَ على المَعْهَدِ وَقَدْ سَرَقَهَا مِنْهُ في عامِ ١٩٣٠م، وَقَدْ اعْتَرَفَ بِذلِكَ قَبْلَ مَوْتِهِ وَكانَ مِمَّا قالَ مُسْتَنَكراً: «إنَّه لأمرٌ فظيعٌ أَن يَجْريَ لِلشَّعبِ الأَمْرِيكِيِّ ..»، وَكُتِبَ فِي رِسالَةٍ: «نَحْنُ نَخْفِى الحَقِيقَةَ عَنْ أَسْلافِ البَشَرِ، أَجْدادِنا، وَالْمَعالِقَةَ الَّذينَ جابوا الأَرْضَ كَمَا ذَكَرَ في الكِتابِ المُقْلَسِ والنُصوصِ القَدِيمَةِ مِنْ العالَمِ!». وبِالْفِعْلِ نَمُّ الحُكْمِ بِالْإِفْرَاجِ عَنْ تِلْكَ الوُثائِقِ في ٢٠١٥م، لَكِنْ لا نَعْرِفُ شَيْئاً عَنْها إلى الآن! وانظرَ تَقْرِيرًا عَنِ المَوْضُوعِ فِي:

<http://worldnewsdailyreport.com/smithsonian-admits-to-destruction-of-thousands-of-giant-human-skeletons-in-early-1900s>

<http://dailyoccupation.com/2016/10/25/smithsonian-destruction-giant-skeletons/>

هذا؛ وَقَدْ انْتَشَرَتْ مَجْمُوعَةُ فيديوهاتٍ وَمَقاطِعَ نادرةٍ لِلبَاحِثِ الأَمْرِيكِيِّ (مايكل كَرِيمو Michael Cremo) عَنِ الوُضُوءِ وَالتَّلاعِبِ وَالاَضْطِهادِ فِي عالَمِ الآثارِ الإنْسانِيَّةِ والحَفْرِيَّاتِ وَأَعْمارِها، مِثْلُ ما وَقَعَ مِنْ فُضِيحَةٍ عالَمِ الحَفْرِيَّاتِ (راينر بروتش Reiner Protsch)، يُمْكِنُ الوُقُوفُ عَلَيْها بِاسْتِعْمالِ الشَّبَكَةِ الإِلِكْتروْنِيَّةِ.

ومع الضباب الذي يَغشى هذا المجال ومُكتشفاته، فقد أعلّنت بعض الفرق البحثية الغربية عن هياكل بشرية عملاقة اكتشفت في بقاع مختلفة من العالم، من ذلك على سبيل المثال:

ما عُثر عليه بين عامَي (١٩٣٤ و ١٩٣٩م) قرب مدينة (هونج كونج) الصينية، من أسنان طاحنة بشرية قديمة كبيرة جدًا، هي أكبر من حجم أسناننا اليوم بستة أضعاف! حتّى سبّئ (د. فايد نرايش faid naraych) -وهو عالم طبيعة أمريكي- صاحب هذه الأسنان بـ (الإنسان العملاق)، وهو يؤكّد: أنّ الإنسان تسلسل من أحجام عملاقة ذات جماجم كبيرة، ثمّ حصل النقص التدريجي مع مرور الزمن^(١)

بل عن قريب عهد، عثر بعض علماء الآثار العاملين قرب سواحل الأمازون في الإكوادور وبيرو، على مقابر عظام بشرية كثيرة، تعود إلى أناس يصل طولهم إلى ما يقرب من ثلاثة أمتار!^(٢)

والأخبار عن مثل هذه المُكتشفات يتزايد خروجها علنًا مع مرور الأيام^(٣). ولا عجب؛ فإنّ ما يُكتشف من هذه الهياكل العظمية العملاقة، قد كان معهودًا قبل زماننا هذا، دوّن أخبارها علماء المسلمين في تواريخهم^(٤)، من ذلك:

أنّ قبرًا بمدينة (الكرك) في الأردن، كان يظنّ الناس لضخامته أنّه لنوح عليه السلام! وقد وجدوا فيه عظامًا عظيمة الحجم، يقول عنه ابن تيمية: «قد

(١) انظر «التطور والإنسان» لـ د. حسن زينو (ص/ ٩١-٩٢).

(٢) مُسل من غير نشرته «فناة روسيا الفضائية» على موقعها الرسمي، بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦، بعنوان: «لغز عملاقة الأرض المنسيين»، وبحسب رئيس بعثة التنقيب عن تلك الآثار، فبقايا هذه الهياكل البشرية موجود في ألمانيا، حيث تخضع لفحوص من قبل خبراء مختصين.

(٣) والكثير من الاكتشافات لهياكل بشرية بأحجام ضخمة مؤتفة من مصادر غريبة تجدها في مقال علمي بموقع (muslims-res) بعنوان: «مكتوشات تطورية .. هل هناك عملاقة عاشوا قديمًا؟».

(٤) انظر شيئًا من ذلك فيما رواه القزويني عن شاهد من الرّحالة والمؤرخين في كتابه «آثار البلاد وأخبار العباد» (٢٥٢/١)، وكتابه الآخر «عجائب المخلوقات» (٣٤٠/٧).

حَدَّثَنِي مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ الْمَكَانِ عَنْ آبَائِهِمْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُمْ رَأَوْا تِلْكَ الْعِظَامَ الْكَبِيرَةَ
 فِيهِ، وَشَاهَدُوهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَكَانًا لِلزَّرْعِ وَالْحَيَاكَةِ؛ وَحَدَّثَنِي مِنَ الثَّقَاتِ مَنْ شَاهَدَ فِي
 الْمَقَابِرِ الْقَرِيبَةِ مِنْهُ رُؤُوسًا عَظِيمَةً جَدًّا، تُنَاسِبُ تِلْكَ الْعِظَامَ، فَعُلِمَ أَنَّ هَذَا وَأَمْثَالَهُ
 مِنْ عِظَامِ الْعَمَالِقَةِ، الَّذِينَ كَانُوا فِي الزَّمَنِ الْقَدِيمِ أَوْ نَحْوِهِمْ^(١).
 وَلِلَّهِ فِي خَلْقِهِ شُؤُونٌ!

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧/٦٢).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث:
«لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات»

المطلب الأول

سوق حديث: «لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال:

«لم يكذب إبراهيم النبي ﷺ قط إلا ثلاث كذبات، إثنين في ذات الله، قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَيْدُكُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ٦٣]، وواحدة في شأن سارة، فإنه قديم أرض جبّارٍ ومعه سارة، وكانت أحسن الناس، فقال لها: إنّ هذا الجبّار إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك، فإن سألك فأخبره أنك أختي، فإنك أختي في الإسلام، فإنني لا أعلم في الأرض مسلمًا غيري وغيرك.

فلما دخل أرضه رآها بعض أهل الجبّار، أناه فقال له: لقد قديم أرضك امرأة لا ينبغي لها أن تكون إلا لك، فأرسل إليها، فأتي بها، فقام إبراهيم عليه السلام إلى الصلاة، فلما دخلت عليه لم يمالك أن بسط يده إليها، فقُبضت يده قبضةً شديدة، فقال لها: ادعي الله أن يطلق يدي ولا أضرك، ففعلت، فعاد، فقُبضت أشد من القبض الأول، فقال لها مثل ذلك، ففعلت، فعاد، فقُبضت أشد من القبضين الأولين، فقال: ادعي الله أن يطلق يدي، فلك الله أن لا أضرك، ففعلت، وأطلقت يده، ودعا الذي جاء بها فقال له: إنّك إنّما أتيتني بشيطان، ولم تأتني بإنسان، فأخرجها من أرضي، وأعطها هاجر، قال: فأقبلت تمشي،

فَلَمَّا رَأَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۖ أَنْصَرَفَ، فَقَالَ لَهَا: مَهِيمٌ^(١)؟ قَالَتْ: خَيْرًا، كَفَّ اللَّهُ يَدَ الْفَاجِرِ، وَأَخْدَمَ خَادِمًا.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: «فَتَلَّكَ أَشْكُمَ يَا بَنِي مَاءَ السَّمَاءِ^(٢)» مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) مَهِيمٌ: أي ما أَمُرُّكُمْ وشَأْنُكُمْ، وهي كلمةٌ بَعَانِيَّةٌ، انظر «النهاية» لابن الأثير (٣٧٨/٤).

(٢) بَنُو مَاءِ السَّمَاءِ: يريد العربُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ قَطَرَ السَّمَاءِ، فيَنْزِلُونَ حَيْثُ كَانَ، انظر المصدر السابق (٤٠٦/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، بَاب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، رَقْم: ٣٣٥٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلُ، بَاب: فَضَائِلُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ رضي الله عنه، رَقْم: ٢٣٧١) وَالْفَرَقُ لَه.

المَطْلَب الثَّانِي

سَوِّقْ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ
لِحَدِيثِ «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ»

بِمَا سَاقَهُ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ مِنْ شُبُهَاتٍ لِإِبْطَالِهِ مُرْتَكِزٌ فِي
مُعَارَضَتَيْنِ أَسَاسَتَيْنِ:

المعارضة الأولى: أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الرَّسُولِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا مِنَ الْكَذِّبِ،
وَصُدُورُ الْكَذِّبِ مِنْهُ وَلَوْ مَرَّةً مَانِعٌ مِنَ الْوُثُوقِ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ، وَسَبَبٌ لِنَطْرِيقِ التَّهْمَةِ
إِلَى الشَّرَائِعِ كُلِّهَا، فَيُطِيلُ الْاجْتِنَاحَ بِهَا.

كَذَا ادَّعَى الْفَخْرُ الرَّازِيُّ^(١)، وَفِي ذَلِكَ شُبُهَتُهُ هَذِهِ سَبَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ
الْكَتَّابِ الْمُعَاَصِرِينَ، لِنَقْضِ مَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه هَذَا^(٢).

المعارضة الثانية: أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ أَمْثَلِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ
الْكَذِّبِ، وَلَا يُطْلَقُ الْكَذِّبُ عَلَى أَقْوَالِهِ تِلْكَ؛ فَضْلًا أَنْ يُنْسَبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى
النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَالْحَدِيثُ الَّذِي يَقُولُ إِنَّهَا كَذِبٌ لَا يَكُونُ صَحِيحًا، لِمُخَالَفَتِهِ اللَّفْظَ
وَالْوَاقِعَ.

(١) فِي «التفسير الكبير» (٢٢/١٨٥-١٨٦)

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» للقصيمي (ص/١٣).

وفي تقرير هذين الاعتراضين، يقول (أبو الأعلى المودودي):

«السوء الحظ، وَرَدَ في روايةٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ كَذَبَ في حَيَاتِهِ ثلاثَ كَذِبَاتٍ .. ففرقة تغلو في عبوديةِ الرِّواية، إلى أن يعزَّ عليها صدقُ عِدَّةِ رِوَاةٍ من «الصَّحَّاحِينَ» للبخاريِّ ومسلم، ولا بُدَّ أن تُثَبِّتَ بذلك تَهْمَةُ الكَذِبِ في حَقِّ نَبِيِّ مِنَ الأنبياء، وفرقةٌ تَهْجُمُ على دَخِيرَةِ السُّنَّةِ كُلِّهَا، بسببِ هذه الرِّواية، وتقول بَرَفْضِ جميع الأحاديث، لوجود مثل هذه الرِّوَايَاتِ ..

وهذا الحديث الذي ذُكِرَ فيه الكَذِبَاتُ الثلاثُ لإِبْرَاهِيمَ ﷺ، ليس محلُّ الاعتراض لأجلِ أَنَّهُ يُثَبِّتُ الكَذِبَ في حَقِّ نَبِيِّ مِنَ الأنبياء فحسب، بل هذه الأمور الثلاثة نفسها أيضًا محلُّ النَّظَرِ والدِّرَاسَةِ، ولقد رأيتُ -حَقِيقَةً- كَذِبَةً من هذه الكَذِبَاتِ آنفًا^(١)، ولا يُطْلَقُ الكَذِبُ على قوله هذا [إِلَّا] رجلٌ قليلُ العَقْلِ والفهم في هذا السِّياق! فضلًا أن تتَوَقَّعَ -معاذَ الله- عدمَ فهمِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ!

وأما قوله: ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾: فلا يَثْبُتُ كونه كَذِبًا، إلى أن لا يَثْبُتَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ كان صحيحًا معافي حينئذٍ حَقًّا! ولم يَكُنْ يَشْكِي بأدنى شيءٍ من المَرَضِ، وهذا لم يُذَكَّرْ في القرآن، ولا في أيِّ روايةٍ مُعتبرةٍ، غير هذه الرِّواية التي نحن بصددِ البحثِ فيها^(٢).

وأما قوله في زوجته سارة «إنها أختي»: فهو بنفسه أمرٌ مُهمَلٌ، يحكم عليه الإنسان بمُجردِ سماعِهِ أَنَّهُ لا يكون الواقعُ أَبَدًا^(٣).

ويُفَضَّلُ هذا (السُّبحاني) قائلًا: «لا دليلَ على أَنَّهُ كَذَبَ في المَوَارِدِ الثلاثةِ المعروفة .. وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، فليس بكذبٍ قطعًا، فإنَّ الصَّدَقَ

(١) يعني قول إبراهيم ﷺ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، فقد ذكر المودودي في «تفسيره» بأنه لم يرد بذلك الكذب، بل قاله إقامةً للمُجْتَهَدِ عليهم.

(٢) نقل السُّبحاني هذه الشُّبهةَ عنيها في كتابه «الحديث النبوي بين الدُّرَايةِ والرِّواية» (ص/٥٣٦) دون عزو إلى المودودي.

(٣) «فهم القرآن» للمودودي (١٦٧/٣-١٦٨) نقلًا عن «زواج في وجه الشُّبهة» (ص/١٢٩-١٣١).

والكذب من صفات الكلام الصادر عن جدّ، وأمّا الكلام الصادر لغاية أخرى، كالهزل والاستهزاء الحقّ، فلا يوصف بالكذب.

ومما لا شك فيه أنّ إبراهيم تكلم بما تكلم، ونسب كسر الأصنام إلى كبيرهم، بغية الاستخفاف بعقول القوم، حتّى يهيئ الأرضية اللازمة لأن يقولوا له: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فتتهيأ عندئذ أرضية مناسبة لإفحامهم، وتفنيد مزاعمهم بالوهية تلك التماثيل. فالكلام الملقى لتسكيت الخصم وإفحامه لا يوصف بالكذب، إذا كان هناك قرينة واضحة على أنّه لم يصدر لغاية الجدّ.

ونفترض أنّه كذب في هذه المواضع الثلاثة، ولكنّه ما كذب إلاّ تقيّة وصيانة لنفسه عن تعرّض العدوّ الماكر، فقد امتثل واجبه! فإنّه إذا دافع بهذه الكلمات عن دين الله، فقد امتثل المعروف، فلم لا تقبل شفاعته؟ مع أنّ مثل هذا الكذب أفضل من صدق يترتب عليه مفسدة كبيرة^(١).

(١) «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٥٣٦-٥٣٧)، ونفس هذا الكلام بصياغة مختلفة في «عقود صحيح البخاري» لعبد الأمير القول (ص/٣٥٥).

المطلب الثالث

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات»

أما دعوى اعتراضهم الأول من أن صدور الكذب من الأنبياء ولو مرة واحدة، يَمْنَحُ مِنَ الْوَثُوقِ بما أخبروا؛ فيقال في الجواب عليه:
إنه لا ريب في أن الصدق من أعظم صفات الرُّسُلِ، وأن الكذب مُحَالٌ عليهم فيما يُبَلِّغُونَهُ عن الله تعالى على كُلِّ حالٍ؛ نَقَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى ذَلِكَ الْقَاضِي عِيَاضُ^(١).

وهذا بخلاف المعارض والتورية في الكلام، فإنَّهَا غَيْرُ مُمْتَنَعَةٍ الْوُقُوعِ مِنْهُمْ ما كانت لِلدَّاعِ اقْتَضَتْهَا فِي غَيْرِ تَبْلِيغٍ؛ وما صَدَّرَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، حَيْثُ تَرَخَّصَ فِيهَا لِفَرْضٍ صَحِيحٍ رَأَى.
وبهذا قال ابْنُ قُتَيْبَةَ^(٢)، وَالْمَاوَرِدِيُّ^(٣)، وَالْقَاضِي عِيَاضُ^(٤)، وَابْنُ عَطِيَّةَ^(٥)،

(١) «إكمال المعلم» (٢/٨٤٩).

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» (ص/٨٦).

(٣) نَقَلَ عَنْ «عَمْدَةِ الْقَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (١٥/٢٤٨).

(٤) انظر «إكمال المعلم» (٧/٣٤٧).

(٥) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٤٧٨).

وابن تيمية^(١)، وابن القيم^(٢)، والطوفي^(٣)، وأبو عبد الله القرطبي^(٤)،
وابن حجر^(٥)، وزكريا الأنصاري^(٦)، وغيرهم.

وقد أجابوا عن وجوه تسمية النبي ﷺ لها مع ذلك بـ «كذبات»، بأن قالوا:
إن للكلام نسبتين:

نسبة إلى قصد المتكلم وإرادته من الكلام.

ونسبة إلى السامع، وما أَرَادَ المتكلم إفهامه إيَّاه.

وعلى ذلك، فلا يخلو حال المتكلم بخبرٍ من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يُخبر بما هو مطابق للواقع، مع إرادة إفهام السامع ما قصد من

الخبر: فهذا صدقٌ من الجهتين.

الثاني: أن يُخبر المتكلم بخبرٍ خلاف الواقع، ورَمَى إلى إفهام السامع

خلاف ما قصدَ أيضًا: فهذا كذبٌ من الجهتين.

الثالث: أن يقصد من الخبر معنىً صحيحًا مطابقًا، لكن أَرَادَ إفهام السامع

خلاف ما قصد: فهذا صدقٌ من جهة إخباره بالمعنى الصحيح المطابق، وكذبٌ

من جهة إيهام السامع ما هو خلاف غرضه.

فهذه الحال الثالثة هي التي تُسمَّى (المعاريض)، وهي مُباحة عند الحاجة،

لم يُرَخَّص فيها فيما يجب بيانه، كالبيع، والشهادة، والإفتاء، ونحو ذلك، وهذا

باتفاق أهل العلم^(٧).

(١) انظر «الاستفتاء» لابن تيمية (ص/٤٠٨).

(٢) انظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٣/٣٦).

(٣) انظر «الانتصارات الإسلامية للطوفي» (٢/٦٩٠).

(٤) انظر «الجامع لأحكام القرآن» (١١/٣٠١).

(٥) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٨٢).

(٦) انظر «منحة الباري» (٦/٤٣٩).

(٧) «الاستفتاء في الرد على البكري» (ص/٤٠٨).

فَيَنْظُرُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ ﷺ إِلَى جِهَةٍ خِلَافِ الْوَاقِعِ مِنْ جِهَتَيْ الْمَعَارِضِ،
أَطْلَقَ عَلَى كَلِمَاتِهِ اسْمَ الْكَذِيبِ، وَلَوْ لَمْ يُخَيَّرِ إِلَّا صِدْقًا^(١)، وَلَكِنْ قَدْ سُمِّيَتْ
كَذَلِكَ مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ فِي اللَّفْظِ.

يَتَبَيَّنُ هَذَا جَلِيًّا فِي مَثَالِ كَلِمَاتِهِ الثَّلَاثِ:

الأولى: نَظَرُهُ ﴿نَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ٨٨ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ:

فَقَدْ كَانَ اعْتِقَادُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ النَّظْرُ فِي النُّجُومِ وَالْكَوَاكِبِ، وَالِاسْتِدْلَالُ
بِهَا عَلَى مَا سَيَحْدُثُ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ عِبَادَتِهِمْ وَتَعَلُّقِهِمْ بِهَا^(٢)، فَأَرَادَ
إِبْرَاهِيمُ أَنْ يُوْهِمَهُمْ بِنَظَرِهِ فِي النُّجُومِ بِأَنَّهُ عَرَفَ مِنْ ذَلَالَتِهَا أَنَّهُ سَيَسْقُمُ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ الْعَاجِلِ، وَقَوَّى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ كَلَامَهُ ﷺ كَانَ فِي مَعْرَضِ اعْتِدَارٍ عَنْ
الْخُرُوجِ مَعَهُمْ، فَلَا نَفْعَ لَهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ الْقَرَارِ.

فَقَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾: أَرَادَ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، بِقَرِينَةِ نَظَرِهِ فِي النُّجُومِ، وَإِبَاهِيهِ
الْمَذْكُورِ، وَمَا كَذَبَ ﷺ فِي أَنَّهُ سَيَسْقُمُ؛ فَإِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ لَا بُدَّ أَنَّهُ مُعْرَضٌ لِسَقَمٍ،
وَأِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَتْرَكَهُ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى تَكْسِيرِ أَصْنَائِهِمْ^(٣).

وَالثَّانِيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾.

فَلَيْسَ قَصْدُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ نِسْبَةَ الْفِعْلِ الصَّادِرِ عَنْهُ إِلَى الصَّنَمِ، وَإِنَّمَا قَصْدُ
تَقْرِيرِهِ لِنَفْسِهِ وَإِثْبَاتِهِ لَهَا عَلَى أَسْلُوبٍ تَعْرِيفِيٍّ يُلْغِي فِيهِ غَرَضَهُ فِي الزَّامِيهِمُ الْحُجَّةَ
وَتَبْكِيَّتَهُمْ.

فَمُرَادُهُ ﷺ كَانَ جَلِيًّا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ أَنْ يَتَدَبَّرَ حَالَ مَعْبُودَاتِهِ، كَمَا يَنْبَغُ عَنْهُ
قَوْلُهُ بَعْدَهَا: ﴿فَتَنَبَّأُوهُمْ أَنَّ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٦٣]، قَالَ تَهَكُّمًا بِهِمْ،
وَتَعْرِيفًا بِأَنَّهُ مَا لَا يُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْهَا، غَيْرُ أَهْلِ لِلْإِلَهِيَّةِ، وَعَلَى

(١) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٤٧٨)، و«مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٢٣) و«الاستغاثة» (ص/٤٠٨).

لابن تيمية، و«مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٣٦).

(٢) انظر «الفيصل» لابن حزم (٤/٦١).

(٣) «فرغ الاشتهاء للمعلمي» (٢/٤٥٤ آثار المعلمي)، وانظر «جامع البيان» لابن جرير (١٩/٥٦٦).

تقدير أنها تعقل وتفعل، لاحتمال أن الكبير غَضِبَ من عبادة الصغار معه، يشير إلى أن رب العالمين سبحانه يَغضِبُ من عبادة شيء. بوجهه معه^(١).

يقول ابن حزم: «فلم يقل إبراهيم عليه السلام هذا على أنه مُحَقَّق، لأن كبيرهم فعله، إذ الكذب إنما هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه قصدًا إلى تحقيق ذلك»^(٢).

فإذا تقرر أن كلمات الخليل عليه السلام ليست كذبًا في حقيقتها، لانتهاء قصده الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه -وهذا ما حدَّ به ابن حزم تعريف الكذب كما رأيت- فإن وجه تسميته لهذه المقالة كذبًا في حديث الشفاعة^(٣) هو من قبيل المجازي كما سبق أن قرَّناه.

يقول الظاهر ابن عاشور:

«الكلام والأخبار إنما تستقرُّ بأواخرها وما يعقبها، كالكلام المُعَقَّب بشرط أو استثناء، فإنه لما قصد تنبيههم على خطأ عبادتهم للأصنام، مهَّد لذلك كلامًا هو جارٍ على الفرض والتقدير، فكأنه قال: لو كان هذا إلها لما رضي بالاعتداء على شركائه، فلما حصل الاعتداء عليهم بمحض كبيرهم تَمَّين أن يكون هو الفاعل لذلك، ثم ارتقى في الاستدلال بأن سلب الإلهية عن جميعهم بقوله: ﴿إِنْ كَانُوا يَلْقَوْنَ﴾ كما تقدَّم.

فالمراد من الحديث: أنها كذبات في بادئ الأمر، وأنها عند التأمل يظهر المقصود منها، وذلك أن النهي عن الكذب إنما علته: خدع المخاطب، وما يتسبب على الخبر المكذوب من جريان الأعمال على اعتبار الواقع بخلافه، فإذا كان الخبر يُعَقَّب بالصدق، لم يكن ذلك من الكذب، بل كان تعريضًا، أو مزحًا، أو نحوهما»^(٤).

(١) انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٢٦٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١١/٢٩٩-٣٠٠).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/٥).

(٣) سيأتي الكلام عن الحديث قريبًا.

(٤) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٧/١٠٢).

فبان بهذا أنَّ ما بَدَرَ مِن إِبْرَاهِيمَ ﷺ مِن جَوَابِ قَوْمِهِ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِلَّا إِبْثَاتَ
الْفِعْلِ لِنَفْسِهِ عَلَى الْوُجُوهِ الْأَبْلَغِ، مُضْمِنًا فِيهِ الْاسْتِهْزَاءَ وَالتَّضْلِيلَ، مُتَّقِيًا عَنْ الْعِلَّةِ
مِنَ تَحْرِيمِ الْكَذِبِ، فَذَلَّ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّعْرِیضِ، «كَمَا إِذَا قَالَ لَكَ أُمِّي فِيمَا
كَتَبْتَهُ بِخَطِّ رَشِيقٍ، وَأَنْتَ شَهِيرٌ بِحَسَنِ الْخَطِّ: أَأَنْتَ كَتَبْتَ هَذَا؟ فَقُلْتَ لَهُ: بَلْ كَتَبْتُهُ
أَنْتَ! فَإِنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ نَفْيَهُ عَنْ نَفْسِكَ، وَإِبْثَاتَهُ لِلأُمِّيِّ، وَإِنَّمَا قَصَدْتَ إِبْثَاتَهُ وَتَقْرِيرَهُ
لِنَفْسِكَ، مَعَ الْاسْتِهْزَاءِ بِمَخَاطَبِكَ»^(١).

وهذا ما سَفِهَهُ الْأُمِّيُّ نَفْسَهُ -بَلْ وَأَيُّ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ- مِن هَذَا الْأَسْلُوبِ مِنَ
الْخُطَابِ.

وَالثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ لَزَوْجِهِ سَارَةَ: «أَخْبِرِيهِ أَتْلِكِ أَخْتِي»:

فَلَا أَوْضَحَ مِن تَعْلِيلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ نَفْسِهِ لِأَمْرِهِ إِثَابًا بِقَوْلِهِ لَهَا: «فَإِنَّكَ أَخْتِي
فِي الْإِسْلَامِ» مِن بَابِ التَّعْرِیضِ وَالتَّوْرِيَةِ فِي الْكَلَامِ، فَإِنَّ مَنْ سَمَّى الْمُسْلِمَةَ أُخْتًا
لَهُ قَاصِدًا أَخُوَّةَ الْإِسْلَامِ، فَلَيْسَ بِكَاذِبٍ قَطْعًا.

لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَهُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ إِثْمًا أَطْلَقًا عَلَيْهِ لَفْظَ الْكَذِبِ: لِمَا هُوَ
مَقْرَّرٌ «أَنَّ الْأَخْتَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمَشَارَكَةِ فِي النَّسَبِ، وَأَمَّا الْمَشَارَكَةُ فِي الدِّينِ
فَأَخْتٌ عَلَى الْمَجَازِ، فَأَرَادَ أَنَّهَا كَذِبَةٌ عَلَى مُقْتَضَى حَقِيقَةِ اللَّفْظَةِ فِي اللُّغَةِ»^(٢)
وَعَرَفَ النَّاسَ، لَا أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي حَدِّ الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ مِن بَابِ التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ فِي
الْكَلَامِ، لِتَصَوُّرِهَا بِصُورَةِ الْكَذِبِ فِي الظَّاهِرِ، كَمَا قَدْ أَقْرَنَاهُ سَابِقًا.

وَالنَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ تَوَسَّعَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكَذِبِ عَلَى كَلِمَاتِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، مَعَ
كَوْنِهِنَّ مِن جُمْلَةِ الْمَعَارِضِ: فَلَيْسَ يَرِيدُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا تَلَدُّ مِنْهُ ﷺ، فَإِنَّ نَفْسَ
الْكَذِبِ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ قِيْعًا، لَكِنَّهُ يَحْسُنُ فِي مَوَاضِعٍ^(٣)!

يَقُولُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «الْكَذِبُ هُوَ الْحَبْرُ عَنِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مَخْبَرِهِ، كَانَ بِقَصْدٍ
أَوْ بَغَيْرِ قَصْدٍ، مَا ذُوْنَا فِيهِ أَوْ غَيْرِ مَا ذُوْنَا، وَلَمْ يُحَرِّمْ لِعَيْنِهِ، وَلَا قُبْحَ لِدَانِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ

(١) «فُروغ المعاني» للألوسي (١٣/٩).

(٢) «المعلم» للمازري (٢٢٨/٣).

(٣) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٣٩٢/١).

يوجد الكذب في الشريعة واجباً، كتخليص المسلم من الظالم، وقد يوجد مُستحجاً، ككذب يدفع الضرر عن الكاذب ...، وقد يكون مُباحاً ككذب الرجل لأهله^(١).

فإذا كان الكذب في نفسه منه الممدوح والمذموم، لم يمكن أن يُقال أن النبي ﷺ مدح جده ﷺ بالكذب المذموم! فلذا نراه قد قيّد وصفه لها بكونها كذباً «في ذات الله»، «والقصد بهذا التقييد منه ﷺ نفى مَذْمُوم الكذب عنه ﷺ، لجلالة قدره في الأنبياء -صلوات الله عليه وعليهم أجمعين-»^(٢).

وإنما انحاد النبي ﷺ عن وصفها بالمعارض إلى وصفها بالكذبات: تأكيداً للمدح بما يشبه الذم! كقول النابغة^(٣):

ولا عيب فيهم غير أن سيقوهم بهنّ قُلُوبٌ مِن قِرَاعِ الْكِتَابِ^(٤)
وهذا الأسلوب يحسن مثله حيث يكون المُستثنى واضح الخروج من المُستثنى منه -كما في هذا البيت المُبتَشَّه به- وهو الحاصل من النبي ﷺ في كلمات إبراهيم ﷺ، فإنَّ الثلاثة المُستثناة ظاهرة في خروجها عن حدِّ الكذب المَحْضِ المَذْمُومِ^(٥).

(١) «عارضة الأحوذى» لابن العربي (٢٣/١).

(٢) «المُعَلِّم» للمازري (٢٢٨/٣).

(٣) هو زياد بن معاوية الدَّيَّانِي أَبُو أَمَامَةَ (ت ١٨ قبل الهجرة)، شاعر جاهليّ، من الكُفَيْة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تُضْرَب له قبة بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء لعرض أشعارها، انظر «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للشَّعْثَرِي (ص/٢٦).

(٤) انظر «أشعار العرب» للمفضل الشَّيْبِي (ص/١٧٠).

(٥) بخلاف ما نحا إليه المعلِّم في «إرشاد العائنة إلى معرفة الكذب وأحكامه» (٢٤٩/١٩-الآثار)، حيث رأى أنها غير ظاهرة في خروجها من المُستثنى منه، لأنَّ تلك الكذبات مذمومة، بدعوى أنها سُميت في رواية أخرى بـ «خطيئة»، في قوله ﷺ عن إبراهيم في حديث البخاري (رقم: ٧٤١٠): «لستُ هناكم، ويدكر خطاياهم التي أصابها...، قلتُ: إطلاق الخطايا عليهم هنا هو باعتبار اعتقاد قائلهم، كما كان إطلاق الكذب عليهم باعتبار سامعهم، فكما نفينا عن هذه حقيقة الكذب، نفينا عن تلك حقيقة الخطيئة.

يقول أبو العباس القرطبي: «يُنْبَه بذلك على أَنَّ الأنبياء عليهم السَّلام مُنزَّهون عن الكذب الحقيقي؛ لأنَّهم إذا كانوا يَفْرُقُونَ بين مثل هذه المعارض التي يجادلون بها عن الله تعالى وعن دينه، وهي من باب الواجب وتُعَدُّ عليهم: كان أحرى وأولى أن لا يصدر عنهم شيء من الكذب الممنوع»^(١).

فكأنه ﷺ قال في الحديث: لم يَصُدِّرْ عن الخليل ﷺ كَذِبٌ قطُّ، فإن كان كَذِبٌ، فهي هذه الكلمات الثلاثة! والحالُ أَنَّهُمْ لَسَوْا بِكَذِبٍ محضٍ، بل معارِضُ لوجهِ الله.

فإن قيل: إذا كان الصَّادِقُ المَصْدُوقُ ﷺ قد شَهِدَ لإبراهيم ﷺ بالبراءة عن ساحته، فما بال إبراهيم ﷺ يشهدُ هو على نفسه بالكذب في حديثِ الشَّفَاعَةِ المشهور: «... إِنِّي قد كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ -وذكرها- نفسي نفسي»^(٢)؟

فجواب ذلك:

أنا وإن أخرجناها عن مَفْهُومِ الكذبات باعتبارِ الثَّورِيَّةِ وَسَمِّيَها معارِضَ، فلا نُنْكِرُ أَنَّ صورتَها صورةُ التَّعْرِيجِ عن المِستَقِيمِ في الكلامِ^(٣) بمجئِها في صورةِ الكذب -كما أشرنا إليه آنفاً- إذ كانت في حَقِّي المُخْبِرِ والخَبَرِ ظاهِرها بخلافِ باطنِها؛ فلمَّا جاءت بهذه الصُّورة -وإن لم تُكُنْ هي كَذِبًا في الباطنِ- أَشْفَقَ إبراهيم ﷺ من المُواخِذَةِ عليها يومَ القِيَامَةِ^(٤)! وخاف أن تُعَدَّ عليه، ويُعَاتَبَ عليها بالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْصَبِ الأنبياء، وعُلُوِّ شأنِهِم عن الكِنَايَةِ بِالْحَقِّ. مشفقًا أن يقع

(١) «الشفهم» (٩٩/١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ذَرِيَّةً مِّنْ حَسَنَاتٍ مَّعْ مَّوْجٍ﴾ إِنَّكَ كَانتَ عَبْدًا شَكُورًا، رقم: ٤٧١٢)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: ٣٢٧).

(٣) «الكاشف عن حقائق الشُّن» للظلي (١١/٣٦٠٤-٣٦٠٥).

(٤) انظر «كمال المعلم» للقاضي عياض (٣٤٧/٧).

ذلك منه مَوْعَ الكَذِبِ وَمَنْ هو دونه^(١)؛ فالوزير قد يُؤَاخِذُ بما يُثَابَ عليه
السَّائِسُ^(٢)! و«حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ»^(٣).

فكُونُهُ ﷺ تَكَلَّمَ بِشَيْءٍ يُشَبِّهُ الكَذِبَ فِي الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ خَاصٍّ، «خَيْبِي
أَنْ لَا يُصَادَفَ اجْتِهَادُهُ هَذَا الصُّوَابَ مِنْ مُرَادِ اللَّهِ، فَخَيْبِي عِتَابَ اللَّهِ، فَتَخَلَّصْ
مِنْ ذَلِكَ الْمَوْقِفِ»^(٤)، إِذْ رَأَى فَعَلَهُ حِجَابًا عَنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ،
وَالْأَنْبِيَاءُ يُشْفِقُونَ مِمَّا لَا يُشْفِقُ مِنْهُ غَيْرُهُمْ إِجْلَالًا لِلَّهِ؛ «مِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ تَصِفُو فِيهِ الْأَذْهَانَ، وَيَعْظُمُ فِيهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ التَّحْرِيرَ حَتَّى الْأَنْبِيَاءَ، وَلَمْ
يَكُنْ لِإِبْرَاهِيمَ وَآدَمَ وَنُوحٍ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- لَمَّا اسْتَعْمَلُوا التَّحْرِيرَ وَجُودُوا
التَّفَتُّشَ إِلَّا هَذَا الْقَدْرَ»^(٥)!
فَاللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ.

(١) انظر شرح المصابيح لابن الملك (١٥٣/٦).

(٢) انظر «المفهم» (٥٨/٣)، و«التذكرة» لأبي عبد الله القرطبي (ص/٦١٠).

(٣) انظر «الرسالة القشيرية» (١٥٥/١).

(٤) «التحرير والتنوير» (١٠٢/١٧).

(٥) «الإصباح» لابن هيرة (٤٣٨/٦).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث فرار الحجر بثياب موسى ﷺ

المَطْلَب الأول

سَوِّقَ حَدِيثُ فِرَارِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ مُوسَى ﷺ كَانَ رَجُلًا حَيِّيًا سِتِّيْرًا، لَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْيَاءَ مِنْهُ، فَأَذَاهُ مَنْ أَذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسْتُرُ إِلَّا مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ، إِمَّا بَرَصٌ، وَإِمَّا أَذَرَةٌ^(١)، وَإِمَّا آفَةٌ.

وإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّكَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلَا يَوْمًا وَحْدَهُ، فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَّغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَّبَ الْحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرًا ثَوْبِي حَجَرًا حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلَايِمِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَرَاهُ عُرْيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَاهُ مِمَّا يَقُولُونَ.

وَقَامَ الْحَجَرُ، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَيْسَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللَّهِ إِنْ بِالْحَجَرِ لَنُذَبَّا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ، ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا^(٢)، فَلَمَّا قَالَ: ﴿يَتَابُكُمُ الَّذِينَ

(١) الأذرة: نفخة في الخصية، قال الثوري: «هو عظيم الخصيتين»، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين، وقيل: الخصية العظيمة من غير فتق، انظر «طرح الثريب» (٢/٢٢٨).

(٢) قال ابن حجر: «ظاهره أنه بقية الحديث، يُبين في رواية همام في الغسل أنه قول أبي هريرة، انظر «فتح» (٤٣٧/٦).

مَأْمُونًا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آمَدُوا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِنَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾ [الأنعام: ٦٩] متفق عليه^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب حديث الخضر مع موسى ﷺ، رقم: ٣٤٠٤)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، رقم: ٣٣٩).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

احتجَّ بعضُ الكُتَّابِ المعاصرينَ على إبطالِ هذا الحديثِ بعدةِ شُبُهَاتٍ،
أولَها عندي بالتَّأَمُّلِ والرَّدِّ ثلاثُ:

المعارضة الأولى: أَنَّ الْحَالَ الَّتِي بَرَّئَ بِهَا مُوسَى ﷺ فِيهَا كَشَفُ مُحَرَّمٍ
لِعُورَتِهِ، وَإِسْقَاطُ لَقْنَرِهِ عِنْدَ قُوْمِهِ:

وفي تَقْرِيرِ هذه الشُّبْهَةِ، يَتَسَاءَلُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ): «هَلْ يُعَقَّلُ أَنْ
يَفْضَحَ اللَّهُ تَعَالَى مُوسَى عَلَى رُؤُوسِ أَصْحَابِهِ، فَيَجْعَلَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى عُورَتِهِ،
وَيُشَاهِدُونَ خِصْبَتَهُ، حَتَّى يَثْبُتَ لَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِأَدْر؟ وَهَلْ هَذِهِ طَرِيقَةٌ لِلدَّفَاعِ عَنْ
الْأَنْبِيَاءِ؟»^(١).

ويقول (عبد الحسين الموسوي): «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَشْهِيرُ كَلِمِ اللَّهِ ﷻ بِإِبْدَائِهِ
سَوَاتِيهِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ مِنْ قَوْمِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُنْقِصُهُ وَيُسْقِطُ مِنْ مَقَامِهِ،
وَلَا سِيَمَا إِذَا رَأَوْهُ يَشْتَدُّ عَارِيًا يَنَادِي الْحَجَرَ، وَهُوَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ... لَقَدْ كَانَ
فِي إِمْكَانِهِ أَنْ يَبْقَى فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُؤْتَى بِثِيَابِهِ أَوْ بَسَاتِرٍ غَيْرِهَا، كَمَا يَفْعَلُهُ كُلُّ
ذِي لُبٍّ إِذَا ابْتُلِيَ بِمَثَلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ»^(٢).

(١) «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/١٩٢).

(٢) «أبو هريرة» (ص/٨٩) بتصرف، وانظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٢٤)، و«الأضواء القرآنية»
(٢/٢٣٧-٢٣٨).

المعارضة الثانية: أَنَّ واقعة ذهاب الحجر بشباب موسى ﷺ - لو صَحَّت -
فلأنها تكون بأمرٍ مُعْجَزٍ مِنَ الله تعالى، فما كان يَصِحُّ لموسى ﷺ أَنْ يَغْضَبَ عليه
إِذْن، فضلاً عن ضربه ومُناداته وهو جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ!

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي): «هذه الحركة لو
صَحَّت، فإنَّما هي من فعلِ الله تعالى، فكيف يَغْضَبُ منها كليمُ الله فيعاقب
الحَجَرُ عليها وما هو إلَّا مَقْصُورٌ على الحركة؟! وأيُّ أثرٍ لعقوبة الحَجَرِ؟!»^(١).

ويقول (الكردي): «من إشكالاته أيضًا: مُناداة موسى للحَجَر، ثُمَّ ضربه
إِيَّاه، مع أَنَّهُ جَمَادٌ لَا يَعْقِلُ! ومع أَنَّ حركته وَسِيْرُهُ يُفِيدَان أَنَّ ذلك ثَمٌّ بأمرٍ
إِعْجَازِيٍّ مِنَ الله»^(٢).

المعارضة الثالثة: إِنَّ المقصودَ بِالآيَةِ الْمُحْتَمَمِ بها في الحديث: تحذيرُ الأُمَمِ
من إِيْدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَتْعَامِهِ بِمَا أَتَّهَمَتْ بِهِ بنو إسرائيلَ نَبِيَّها موسى ﷺ، من السَّحَرِ
والكُذْبِ وغير ذلك ممَّا أَتَّهَمَتْ بِهِ، وبِه قَسَّرَ الآيَةَ عَلَيَّ ﷺ، وهو من أَعْلَمِ النَّاسِ
بمعاني الآي الكريمة.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الموسوي):

«الواقعة الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ -وَذَكَرَ الآيَةَ-: المَرُوءِيُّ عن أميرِ
المؤمنين ﷺ وابنِ عَبَّاسٍ [رضي الله عنهما]: أَنَّهُمَا: أَتَّهَمَهُمُ إِيَّاهُ بِقَتْلِ هَارُونَ، وهو الَّذِي
اخْتَارَهُ الْجُبَّائِيُّ.

وقيل: هي قِصَّةُ المُوَيْسَةِ الَّتِي أَغْرَاهَا قَارُونَ بِقَذْفِ موسى ﷺ بِنَفْسِهَا.

وقيل: آذَوْهُ مِنْ حَيْثُ نَسَبُوهُ إِلَى السَّحَرِ وَالْكَذْبِ وَالْجَنُونِ بَعْدَ مَا رَأَوْا
الآيَاتِ.

(١) «أبو هريرة» (ص/٨٨).

(٢) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/١٩٢).

وَأَنِّي لَأَعْجَبُ مِنَ الشَّيْخِينَ يُخْرِجَانِ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي قَبْلَهُ^(١) فِي فَضَائِلِ
مُوسَى ﷺ، وَمَا أَدرِي أَيُّ فَضِيلَةٍ بِإِبْدَاءِ الْعَوْرَةِ لِلشَّاظِرِينَ، وَأَيُّ وَزْنٍ لِهَذِهِ
السَّخَافَاتِ؟^(٢).

وقال صالح أبو بكر: «الأصل في نشأة هذه القصة: هو الاستناد إلى
الآية . . . والمقصود هو أن الله يحذّر هذه الأمة من أن تؤذي النبي ﷺ باتّهامه
بالسحر والكذب، أو الرغبة بالسلطان عليهم، مثل ما فعل بنو إسرائيل مع نبيهم
موسى ﷺ . . . والأذى الذي حدث لموسى من قومه هو اتّهامه بالسحر والكذب،
والرغبة بالسلطان عليهم، وهو ما حدّث من قريش للنبي ﷺ، ولذلك جاءهم
التحذير منه»^(٣).

(١) يعني حديث لطم موسى ﷺ لملك الموت.

(٢) «أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي (ص/٩٠)، وانظر «أضواء على الصحيحين» للنجمي (ص/٢٢٥).

(٣) «الأضواء القرآنية» (٢/٢٣٧-٢٣٨).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ

عن حديثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِثِيَابِ مُوسَى ﷺ

أَمَّا دَهْوِيُ الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى: مِنْ كَوْنِ الْحَالِ الَّتِي بُرِّأَ بِهَا مُوسَى ﷺ فِيهَا كَشَفَ مُحَرَّمٌ لِعَوْرَتِهِ، وَإِسْقَاطُ لِقَدْرِهِ عِنْدَ قَوْمِهِ:

فَإِنَّا نَنفِي أَنْ يَكُونَ لِلْمُعْتَرِضِ بِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ مَا جَرَى لِمُوسَى ﷺ مِنْ كَشَفِ عَوْرَتِهِ أَمَامَ الرِّجَالِ مُحَرَّمًا فِي شَرْعِهِ، بَلِ الظَّاهِرُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ التَّسْتَرَّ لَمْ يَكُنْ وَحْيًا وَاجِبًا بَيْنَ الرِّجَالِ فِي شَرْعِهِ ﷺ، وَلَا وَزَدَ عَنْهُ النَّهْيُ لَهُمْ عَنِ التَّكْشِفِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، فَلَاجِلِ أَنْ هَذَا كَانَ مَعْلُومًا لَدَى قَوْمِهِ، أَنْكَرَ عَلَيْهِ ظَلَمَتُهُمُ التَّسْتَرَّ عَنْهُمْ^(١).

أَمَّا احْتِجَابُ مُوسَى ﷺ عَنْ رُؤْيَا الرِّجَالِ لَهُ عَارِيًا، فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَى قَوْمِهِ، عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُجْرَدَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ^(٢)؛ وَلَكِنْ كَانَ اغْتِسَالُهُ ﷺ خَالِيًا أَخْذًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِالْإِكْمَالِ وَالْأَفْضَلِ.

(١) «إكمال المعلم» (١٨٩/٢) (٣٥٠/٧).

(٢) انظر «الإحكام» للآمدي (١٧٣/١)، و«إيضاح المحصول» للمازري (ص/٣٥٣).

وأما إخراجُه بين أظهرهم عُريَانًا ففيه تحقيقٌ لمصلحة البراءة، وقد عَلِمْنَا
إِبَاحَةَ ذلك في الأصل^(١)، ولولا هذه الإباحة لَمَا قُدِّرَ لموسى ﷺ من ذلك حَتَّى
يُبرَأَ عندهم مِمَّا آذَوْه به، فـ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ لِنَبِيِّهِ مَا لَيْسَ بِجَائِزٍ فِي شَرْعِهِ»^(٢).
أما افتراضُ المعترضِ أَوْلَوِيَّةَ بَقَاءِ موسى ﷺ في مكانه، حَتَّى يُوْتَى بِشْيَإِهِ
أو بِسَاتِرٍ فِيهَا^(٣):

فإنَّ هذا من الْمُعْتَرَضِ مُقْتَضِي عَجْزِهِ عن مَزِيدِ تَأْمُلٍ لِحَيِّثِيَّاتِ الْوَاقِعَةِ! وذلك
أَنَّ موسى ﷺ كَانَ فِي خَلْوَةٍ وَحْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَبَرِ، فَلَيْسَ ثَمَّةُ فِي ظَنِّهِ مَنْ
يَعْلَمُ بِحَالِهِ حَتَّى يَطْلُبَ مِنْهُ بَسَاتِرًا! فَلَذَا طَفِقَ يَتَّبِعُ الْحَجَرَ نَفْسَهُ، فَاتَّفَقَ أَنْ جَارَ
عَلَى مَقْرِبَةٍ مِنْ رِجَالٍ مِنْ قَوِيهِ فَرَأَوْهُ، فَإِنَّ جَوَانِبَ الْأَنْهَارِ -وإنَّ خَلَّتْ- لَا يُؤْمَنُ
وَجُودَ قَرِيبٍ مِنْهَا، وَقَدْ بَنَى موسى ﷺ الْأَمْرَ أَنَّهُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ عَلى مَا رَأَاهُ مِنْ
خَلَاءِ الْمَكَانِ، حَتَّى وَقَفَ عِنْدَ مَجْلِسِ ابْنِي إِسْرَائِيلَ، فَكَانَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ فِيهِ مَا
قَالَ^(٤).

وأما جوابُ المعارضِ الثَّانِيَةِ فِي دَعْوَى الْمُعْتَرَضِ سَفَاحَةِ غَضَبِ موسى ﷺ عَلى
الْحَقِّ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلى ذَلِكَ، مَعَ ضَرْبِهِ وَمُنَادَاتِهِ وَهُوَ جُنَادٌ لَا يَعْقِلُ!
فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:

إِنَّ موسى ﷺ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا يَخْرُجُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
مِنْ جَمِلَةِ بَنِي آدَمَ مِمَّنْ تَغْلِبُ عَلَيْهِ طِبَاعُ الْبَشَرِ.

فَلْيَعْجَازَ مَا ابْتُلِيَ بِهِ مِنْ ذَهَابِ ثِيَابِهِ، وَاسْتِفْظَاعِهِ لَانْكَشَافِ عَوْرَتِهِ: لَمْ يَلِرْ
عَلى شَيْءٍ إِلَّا رَدَّ ثِيَابَهُ قَبْلَ أَنْ يُرَى عَلى مَا يَكْرَهُ هُوَ، وَهَذَا مَقَامٌ صَدَمَةٌ يَدْهَلُ فِيهِ
الرَّجُلُ عَنْ تَحْقِيقِ سَبَبِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، كَمَا كَانَ ذَهَلُ هُوَ نَفْسُهُ بَغْضَبِهِ عَمَّا بِيَدِهِ،
حَتَّى «أَلْقَى الْأَلْوَاعَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ آخِيهِ يَمْرُؤَهُ إِلَيْهِ» [١١٥٠: ١١٥٠]

(١) «طرح الشريعة» (٢٢٥/٢).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٣٣٠/١).

(٣) «أبو هريرة» لعبد الحسين الموسوي (ص/٨٩).

(٤) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٩٦/٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٣٨/٦).

فلَمَّا أَنْ أَدْرَكَ الْحَجَرَ مُسْتَقَرًّا مَكَانَهُ صَبَّ عَلَيْهِ جَمٌّ غَضَبِهِ حَيْثُ صَدَرَ عَنِ الْحَجَرِ فَعَلُّ مَنْ يَعْقِلُ^(١) فَاثْتَقَلَ عِنْدَهُ مِنْ حُكْمِ الْجَمَادِ إِلَى حُكْمِ الْحَيَوَانِ، وَلِذَلِكَ نَادَاهُ قَبْلُ، إِذْ الْمُتَحَرِّكُ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْمَعَ وَيُجِيبَ، فَلَمَّا لَمْ يُعْطِهِ مَا أَرَادَ ضَرَبَهُ بِعَفْوِيَّةٍ^(٢)، فَإِنَّ مَخْلُوقًا إِذَا أَمَكَّنَ أَنْ يَمْشِيَ، أَتَمَكَّنَ أَنْ يُحَسَّ بِالضَّرْبِ وَيَخْشَاهُ^(٣)!

هَذَا؛ وَلَا أَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَا صَدَرَ مِنْهُ ﷺ مِنْ ضَرْبٍ لِلْحَجَرِ مُجَرَّدٌ تَنْفِيسٍ جِيلِيٍّ لَا شُعُورِيٍّ عَنْ غَضَبِهِ، كَمَا يَجْرِي مِثْلُهُ لكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ذَوِي الْمَزَاجِ الْحَادِّ حِينَ تَغْطِبُ بَعْضُ آلَاتِهِمْ بَعْدَ إِيَّاسٍ مِنْ تَطْوِيلِهَا، فَتَرَاهُمْ يَضْرِبُونَ الْأَلَةَ أَوْ يَرْكَلُونَهَا بِدَافِعِ الْعَضْبِ وَالضُّجْرِ لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا رَدَّةً لِفِعْلِ طَبِيعِيَّةٍ، مَدْفُوعِينَ بِفِطْرَةِ الْإِنْسَانِ لِلْإِتْقَانِ وَمِنْ أَذَاهُ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ طَبِيعَةِ هَذَا الْمُؤْذِي.

ثُمَّ إِنَّ ضَرْبَ مُوسَى ﷺ لِلْحَجَرِ كَانَ لِأَجْلِ فِعْلِ الْحَجَرِ، «فَلَمْ يَذَرِ مُوسَى وَلَا عَلِيمٌ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُبَرِّئُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»^(٤)، حَيْثُ كَانَ جَزْيُ الْحَجَرِ مَعْجَزَةً ظَاهِرَةً لَهُ عَلَى قَوْمِهِ، وَكَذَا فِي حُصُولِ التَّنْذِبِ فِيهِ مِنْ ضَرْبِهِ بِعَصَاهُ، كَأَنَّهُ أَثَرُ الْجَرَحِ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعْ عَنِ الْجِلْدِ^(٥)؛ وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقِفَ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، ثُمَّ يُشَاهِدُوهُ حَجَرًا جَمَادًا، فَيَعْلَمُوا أَنَّهَا هِيَ آيَةُ رَادِعَةٍ، عَمَّا اخْتَلَفُوهُ عَلَى نَبِيِّهِمْ.

يَقُولُ الْعِرَاقِيُّ: «هَذِهِ مَعْجَزَةُ لِمُوسَى ﷺ - يَعْنِي التَّنْذِبَ فِي الْحَجَرِ - بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُرَادِ مِنَ الْمَعْجَزَةِ الْأُولَى، وَهُوَ فِرَارُ الْحَجَرِ بِثَوْبِهِ، وَالْجَاوِزُ إِلَى الْخُرُوجِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْمَعْجَزَةِ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: بَقَاءُ هَذَا الْأَثَرِ فِي الْحَجَرِ عَلَى طَوِيلِ الزَّمَانِ، فَيُتَذَكَّرُ بِهِ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ، وَيُعَلِّمُ بِهِ فَضْلُ مُوسَى ﷺ وَبِرَاعَتُهُ مِمَّا اخْتَلَقُوا عَلَيْهِ.

(١) «الْمَفْهُم» لِأَمِي الْمُبَاسِ الْقُرْطُبِيِّ (١٩/١٠٣).

(٢) «كُوْنَرُ الْمَعَانِي الدِّرَازِي» لِلخَضِرِ الشَّقِيطِيِّ (٥/٤٦٠).

(٣) «شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَالٍ (١/٣٩٤).

(٤) «الْإِنْصَاحُ» لِابْنِ هَبِيرَةَ (٧/٢١٠).

(٥) «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ» (٧/٣٥٠).

ثانيها: أَنَّهُ حَصَلَ عِنْدَ السَّيِّدِ مُوسَى ﷺ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جِدَّةٌ، فَلَوْلَا نَأْثُرُ الْحَجَرِ بِضَرْبِهِ، وَظُهُورُ أَثَرِهِ فِيهِ: لَزَادَتْ جِدَّةُ السَّيِّدِ مُوسَى مِنْ عَدَمِ حَصُولِ مَقْصُودِهِ، وَهَذَا كَتَشْيِيبِ مَنْ يَحَاوِلُ أَمْرًا وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ: بِالضَّارِبِ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ، فَلَوْلَا نَأْثُرُ الْحَجَرِ بِالضَّرْبِ لَكَانَ الضَّرْبُ فِيهِ كَالضَّرْبِ فِي حَدِيدٍ بَارِدٍ.

ثالثها: أَنَّهُ لَوْلَا نَأْثُرُ الْحَجَرِ بِالضَّرْبِ، وَبِقَاءِ النَّدْبِ فِيهِ: لَعَدَّ أَهْلُ السَّفَاهَةِ وَالْجَهْلِ وَالْعُتُوِّ وَالْإِخْتِلَاقِ هَذَا عَيْبًا، فَكَانَ يَحْصُلُ لِمُوسَى ﷺ بِذَلِكَ أَدَى زَائِدٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالْقَصْدُ رَفْعُ الْأَدَى عَنْهُ، لَا جُلْبُهُ إِلَيْهِ^(١).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمَعَارِضِ الثَّلَاثَةِ: فِي دَعْوَاهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ نَحْذِيرُ الْأُمَّةِ مِنْ لِيْدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا آذَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مُوسَى ﷺ حِينَ اتَّهَمْتَهُ بِالسَّحَرِ وَالْكَذِبِ أَوْ قَتْلِ أَخِيهِ. إلخ:

فَلَا يُنْكَرُ اخْتِلَافُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ فِي الْمُرَادِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُوا بِالَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ مَادُّوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ سِمًا فَأَلْوَا﴾.

فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَتْ أَنَّ بِمُوسَى آفَةً فِي جَسَدِهِ مِنْ أَدْرِءٍ أَوْ بَرَصٍ وَنَحْوِهِمَا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ.

وَقِيلَ: أَنَّهُ صَعِدَ الْجَبَلَ وَمَعَهُ هَارُونَ، فَمَاتَ هَارُونَ فَقَالُوا: أَنْتَ قَتَلْتَهُ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ.

وَقِيلَ: أَنَّ قَارُونَ اسْتَأْجَرَ بَنِيَّةً لَتَقْذِفَ مُوسَى بِنَفْسِهَا عَلَى مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَضَمَهَا اللَّهُ، وَبَرَأَ مُوسَى مِنْ ذَلِكَ، قَالَهُ أَبُو الْعَالِيَةِ^(٢).

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّهُمْ رَمَوْهُ بِالسَّحَرِ وَالْجُنُونِ، حَكَاهُ الْمَاورِدِيُّ^(٣).

(١) «طرح التزييه» (٢/٢٣١).

(٢) رفيع بن مهران، أبو العالية الرِّحَاحِيُّ البَصْرِيُّ، المَقْرِيُّ، الْحَافِظُ، الْمُفَسِّرُ، ثقة من كبار التابعين، توفي (٩٠ هـ وقيل ٩٣ هـ)، انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/٢٠٧).

(٣) انظر هذه الأقوال في «جامع البيان» للطبري (١٩/١٩٠)، و«النكت والعيون» للماوردي (٤/٤٢٧)، و«إزداد المسير» لابن الجوزي (٣/٤٨٥).

والمَاورِدِيُّ: هو علي بن محمد حبيب، أبو الحسن البصري، من علماء الشافعية، ومن أفضل قضاة =

أَمَّا الْقَوْلَانِ الْأَخِيرَانِ: فَمَحْضُ اجْتِهَادٍ مِنْ أَصْحَابِهَا، وَأَمَارَةُ الرَّفْعِ فِيهَا ضَعِيفَةٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فِي مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام ^(١): فَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ عَنْهُ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا؛ بِمَا أَبَانَ عَنْهُ الطَّحَاوِيُّ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ لَا عِلْمَ عَنْهُ مِمَّنْ وَقَفَ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ يَرَى أَنَّهُمَا مُتَضَادَّانِ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ يَكُونَا كَذَلِكَ! لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَنُو إِسْرَائِيلَ آذَتْ مُوسَى عليه السلام مِمَّا ذُكِرَ، مِمَّا كَانَ، مِمَّا آذَنَ بِهِ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ، حَتَّى يَبْرَأَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا بَرَّاهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ» ^(٢).

وَفِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ يَسُوغُ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ كُلَّ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ السَّالِفَةِ ذَكَرُهَا فِي الْآيَةِ لَا تَضَادُّ بَيْنَهَا، مَا دَامَ لَفْظُ الْآيَةِ يَتَنَاوَلُهَا كُلُّهَا، لَصَدَقَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا أَذِيَّةً لِمُوسَى حَقِيقَةً، وَأَنَّ اللَّهَ بَرَّاهُ مِنْهَا كُلُّهَا مِمَّا افْتَرَاهُ عَلَيْهِ.

فَالْأَرْبَعَةُ مِنْ قِبَلِ اِخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ بَيْنَ أَوْجِهَةِ التَّفْسِيرِ لَا اِخْتِلَافِ التَّضَادِّ، وَأَصْلُ كُلُّهَا دَاخِلٌ فِي بَابِ «التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ»، وَمَعْنَاهُ: «أَنْ يَتِمَّذَّ الْمَفْسَّرُ إِلَى لَفْظِ عَامٍّ، فَيُذَكَّرُ قَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لِهَذَا اسْمِ الْعَامِّ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِصِ أَوْ الْمُطَابَقَةِ» ^(٣).

وَفِي تَقْرِيرِ اِحْتِمَالِ الْآيَةِ لَتَنَوُّعِ مَحَامِلِهَا، يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ: «أَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالْصَّوَابِ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ آذَوْا نَبِيَّ اللَّهِ بِبَعْضِ مَا كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْذَى بِهِ، فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا آذَوْهُ بِهِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَانَ قِيلَ لَهُمْ: إِنَّهُ أُبْرِصَ،

١ - عَصْرُهُ، انْتَقَلَ مِنَ الْبُصْرَةِ إِلَى بَغْدَادَ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْاِحْتِرَالِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ «الْكَلْبُ وَالْعَبْرُ» فِي التَّفْسِيرِ، وَ«أَدَبُ الدُّنْيَا وَالْدِينِ»، انْظُرْ «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٥٧٨/١٣)، وَ«الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِي» (٣٢٧/٤).

(١) أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣١٥٨/١٠)، رَقْمٌ: ١٧٨٠٢، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٩٤/١٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٦٨/١)، وَضَخَفُ ابْنِ حَجَرٍ سَنَدَهُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٣٨/٦)، وَلَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ إِسْنَادِهِ الصَّحَّةَ.

(٢) «شَرْحُ مَشْكَلِ الْأَثَارِ» (٦٩/١).

(٣) انْظُرْ شَرْحَ هَذَا التَّنَوُّعِ فِي التَّفْسِيرِ فِي «أَصُولِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص/١٤).

وجائز أن يكون كان ادعاءهم عليه قتل أخيه هارون، وجائز أن يكون كل ذلك، لأنه قد دُكر كل ذلك أنهم قد آذوه به»^(١).

وفي حديث أبي هريرة هذا مثال عجيب على أذية بني إسرائيل لموسى ﷺ واختلافهم، فإنهم أولًا خالفوا نبيهم ولم يتبعوه في طريقته، ثم لم يكتفوا بذلك حتى لم يخجلوا فعله الذي هو في غاية الحُسْنِ على مَحْمِلِ حَسَنِ، وهو التَّمَسُّكُ بِمَحَامِسِ الْأَخْلَاقِ، بل جعلوا سَبَبَهُ نَقْصًا فِي بَذَنِهِ! هذا الافتراء في نفسه أذى، وإن لم يَكُنْ واجبَ التَّنْزِيهِ عَمَّا اخْتَلَقَ عَلَيْهِ.

ثم هم لم يذكروا ذلك على سَبِيلِ الاحْتِمَالِ، بل جَزَمُوا بِهِ! وأكذَّبوا ذلك بأن أقسموا عليه، وحَصَرُوا الْأَمْرَ فِيهِ، فلم يجعلوا الحَامِلَ لَهُ عَلَيْهِ سِوَاهُ، وهذا غايةُ الْعُتُوِّ، ونهايةُ التَّجَنِّي.

فلهذا أظهر الله براءته بأمرٍ اشْتَمَلَ عَلَى عِدَّةٍ خَوَارِقَ لِلْعَادَاتِ، وَقَصَصَ قِصَّتَهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، كي يَكُونَ لَأَمْتَهُ فِي ذَلِكَ عِبْرَةٌ^(٢)؛ والحمد لله.

(١) «جامع البيان» (١٩/١٩٤-١٩٥)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٤٨٦/٦).

(٢) انظر «طرح الشريب» (٢٢٨/٢-٢٢٩).

المبحث الرابع

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث لَطَمِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ

المَطْلَب الأوَّل

سَوِّقْ حَدِيثَ لَطَمِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ﷺ، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ^(١)، وَفَقَّا هَبْنَهُ^(٢)،
فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يَرِيدُ الْمَوْتَ!»
قال: فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِرْجِعْ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْزِلِ نُورٍ، فَلَهُ
بِمَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ.
قال: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَهْ؟
قال: ثُمَّ الْمَوْتُ.
قال: فَالآن.
فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ ثُمَّ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ، تَحْتَ
الْكُتَيْبِ الْأَحْمَرِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) صَكَّهُ: أَيُّ لَطَمَهُ عَلَى عَيْنِهِ، انظر «مجمع بحار الأنوار» للفتني (٧١٨/٣).

(٢) فَفَقَّا هَبْنَهُ: الْقَهْ: الشَّقُّ وَالْقَلْعُ، انظر المصدر السابق (١٦٠/٤).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى ﷺ وذكره بعد، رقم: ٣٤٠٧)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل موسى ﷺ، رقم: ٢٣٧٢) واللفظ له.

المَطْلَب الثَّانِي

سَبَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لحديث لطمِ موسى ﷺ لملك الموتِ

أَحَالَ هَذَا الْحَدِيثَ فِتْنَامٌ مِنَ الْخَلْقِ مِنْ مُتَقَدِّمِينَ وَمَتَأَخِّرِينَ، صَغَبَ عَلَيْهِمْ دَرْكُ مَرَامِيهِ.

فَأَمَّا الْمُتَقَدِّمُونَ: فَلَا أَعْلَمُ مَنْ عُيِّنَ مِنْهُمْ مُنْكَرًا لِلْحَدِيثِ شَخْصًا كَانَ أَوْ طَائِفَةً، إِلَّا مَا نَرَاهُ مِنْ نَعْيِ الْأَثَمَةِ لِمَنْ تَعَرَّضَ لَهُ «بِأَنَّهُمْ مِنَ الْمُلْجِدَةِ»، وَمَنْ وَقَفْتُ عَلَى نَعْيِهِمْ بِذَلِكَ الْمَازَرِيِّ^(١).

وَكَذَا وَصَفَ ابْنُ رَاهُوَيْهِ (ت ٢٣٨هـ) مَنْ يَدْعُ هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ «مُبْتَدَعٌ أَوْ ضَعِيفُ الرَّأْيِ»^(٢).

وَحَشَرَهُمْ ابْنُ حُزَيْمَةَ فِي رُمُرَةِ «الْمُبْتَدَعَةِ»، وَأَغْفَلَ تَعْيِينَ طَائِفَةٍ بَعَيْنِهَا^(٣).
وَأَمَّا الْمُنْكَرُونَ لِلْحَدِيثِ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ: فَمِنْ أَشْهَرِهِمْ (أَمِينُ أَحْسَنُ الْإِسْلَاحِيِّ)^(٤)، حَيْثُ كَتَبَ مَقَالًا يُدَافِعُ فِيهِ عَنِ بَلَدِيَّةِ (الْمُودودي) أوردَ فِيهِ تَحْتَ

(١) «المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (٣/ ٢٣٠).

(٢) «مَسَائِلُ الْإِمَامِينَ أَحْمَدُ وَابْنُ رَاهُوَيْهِ» لِلْكُوسِجِ (٩/ ٤٦٧٦).

(٣) انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٦/ ٤٤٢).

(٤) أَمِينُ أَحْسَنُ إِسْلَاحِي: مِنْ مَوْلَايِدِ إِقْلِيمِ يُوْبِي بِالْهِنْدِ سَنَةِ ١٩٠٤م، دَرَسَ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ فِي مَدْرَسَةِ «الْإِسْلَاحِ»، ثُمَّ دَرَسَ هُوَ فِيهَا، وَإِلَيْهِ نَسَبَتْهُ (الْإِسْلَاحِي)، تَقَلَّدَ عَلِيَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ الْغُرَامِي، وَعَدَ الرَّحْمَنُ الْمُبَارَكْفُورِي، لَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَقَالَاتِ فِي مَجَلَّتَيْهِ «الْإِسْلَاحِ» وَ«الْمِثَاقِ»، انْتَقَلَ إِلَى =

«مفهوم الدِّراسة التَّقديمية للحديث» ثلاثة من الأحاديث، منها هذا الحديث، وردّها بقوله: «نرى حديثًا يجيك في الصِّدر بمجرّد سماعه، ويُخالف مُسمَّيات الدِّين ومَعروفات الشَّريعة، ويأباه العقل العامُّ في أوَّل وهلة»^(١)

وَمِمَّنْ اشْتَهَرَ بِإِنْكَارِهِ الْخَبَرَ أَيْضًا (مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ)، فَقَدْ غَمَزَ فِيهِ فِي حِوَارِ جَرَى لهُ مَعَ شَابٍّ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ وَقَعَ لِي وَأَنَا بِالْجَزَائِرِ، أَنَّ طَالِبًا سَأَلَنِي: أَصَحِّحُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَا عَيْنَ مُلْكِ الْمَوْتِ عِنْدَمَا جَاءَ لِقَبْضِ رُوحِهِ بَعْدَمَا اسْتَوْفَى أَجَلَهُ؟ فَقُلْتُ لَهُ مَتَبَرِّمًا: الْحَدِيثُ مُرَوِّىٌّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ جَادَلَ الْبَعْضُ فِي صَحَّتِهِ.

وَعُدْتُ لِنَفْسِي أَفْكَرُ: إِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحُ السَّنَدِ، لَكِنْ مَتْنُهُ يَشِيرُ إِلَى رُبُوبِيَّةٍ؛ إِذْ يُفِيدُ أَنَّ مُوسَى يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَلَا يُحِبُّ لِقَاءَ اللَّهِ بَعْدَمَا انْتَهَى أَجَلُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَرْفُوضٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّالِحِينَ، فَكَيْفَ بَأَنْبِيَاءِ اللَّهِ؟ وَكَيْفَ بِوَاحِدٍ مِنْ أَوْلِي الْعِزْمِ؟ إِنَّ كِرَاهِيَتَهُ لِلْمَوْتِ بَعْدَمَا جَاءَ مُلْكُهُ أَمْرٌ مُسْتَغْرَبٌ!

نَمْ: هَلِ الْمَلَائِكَةُ تَعْرِضُ لَهُمُ الْعَاهَاتِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلنَّبَرِ مِنْ عَمَلٍ أَوْ عَوْدٍ؟ ذَاكَ بَعِيدٌ. وَمَنْ وَصَمَ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ بِالْإِلْحَادِ فَهُوَ يَسْتَطِيعُ فِي أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ! وَالْحَقُّ أَنَّ فِي مَتْنِهِ عِلَّةً قَادِحَةً تَنْزِلُ بِهِ عَنْ رُبُوبِيَّةِ الصَّحَّةِ.

وَرَفْضُهُ أَوْ قَبُولُهُ خِلَافٌ فِكْرِيٌّ، وَلَيْسَ خِلَافًا عَقَائِدِيًّا، وَالْعِلَّةُ فِي الْمَتْنِ يَبْصُرُهَا الْمُحَقِّقُونَ، تَخْفَى عَلَى أَصْحَابِ الْفِكْرِ السُّطْحِيِّ...»^(٢).

وَمِمَّنْ أُنْكَرَهُ مِنَ الْعَصْرِيِّينَ (مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ)، حَتَّى كَادَ يَنْطِقُ أَنَّهُ مِنْ كَيْسِ الْبُخَارِيِّ! حَيْثُ قَالَ: «نَقِيفٌ مِمَّا أَمَامَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ سَيِّدِنَا مُوسَى حِينَمَا قُضِيَ رُبُّنَا عَلَيْهِ الْمَوْتُ، وَأُرْسِلَ لَهُ مُلْكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِ رُوحِهِ ..

= بَاكِسْتَانِ عِنْدَ تَأْسِيسِهَا مَعَ أَعْضَاءِ الْجَمَاعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ثُمَّ اسْتَقَالَ مِنْهَا، وَآلَفَ هُنَاكَ كِتَابَهُ «الرُّبُوبِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ»، وَتَدْبِيرُ الْقُرْآنِ»، تَوَفَّى (١٩٩٧م)، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مَقْدَمَةِ بَحْثِ الدُّكْتُورِاهِ عَنْهُ، قُدِّمَ لِقِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِبَاكِسْتَانِ، سَنَةِ ١٤١٦هـ، بِعَنْوَانِ «الشَّيْخُ أَمِينُ أَحْسَنِ الْإِسْلَامِيِّ، وَمَنْهَجُهُ فِي تَفْسِيرِ تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ» لِلطَّالِبِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ ظَفَرٍ (ص/٢٥-٣٥).

(١) نَقْلًا عَنْ «زَوَاجِعِ فِي وَجْهِ الشُّكِّ» لِصَلَاحِ الدِّينِ مَقْبُولِ أَحْمَدَ (ص/٢٢٦).

(٢) «السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بَيْنَ أَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ» (ص/٣٤-٣٦).

ماذا قال لنا البخاري؟ قال: إِنَّ موسى رَفَضَ أن يموتَ، وَضَرَبَ مَلَكَ المَوْتِ على عينه، ففَقَّأها، فَزَجَعَ مَلَكَ المَوْتِ إلى رَبِّهِ، فَرَدَّ له بصره، كيف يجوز هذا؟ والقرآن يقول في قطع لا لبس فيه: ﴿إِنَّ أَوَّلَ آيَةٍ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نوح: ٤] . . إِنَّ الحديث واضح الزَّيْف، ومثله كثير في البخاري^(١)

فهذه إشارة لبعض مقالات المنكرين لهذا الحديث النبوي، قد اعتلوا لها بجملة معارضات، هي على النحو التالي:

المعارضة الأولى: أَنَّ في فعلِ موسى ﷺ مع المَلَكِ، وشكاية المَلَكِ منه: إخلالاً بما يليق من الأدب مع الله تعالى؛ إذ كيف جازَ له إهانة رسوله المَلَكِي من غير نُصْرَةٍ من الله له؟^(٢)

المعارضة الثانية: أَنَّ في فعلِ موسى ﷺ مُنافاةً لجناب النبوة، ورتبة الرسالة، من جهتين:

الجهة الأولى: أَنَّ في فَقْيهِ لَعَنِ المَلَكِ مُراغمةً لمُربِّيه وهو الله تعالى، إذ لو فَقَّا أَحَدُنَا عَيْنَ واحدٍ من النَّاسِ لَعُدَّ ذلك استطالةً، وَبَغْيًا، وَفَسْقًا؛ فكيف حال مَنْ فَقَّا عَيْنَ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ؟ لا ريب أَنَّ فسقه أعظم وأبين^(٣).

الجهة الثانية: أَنَّهُ مُنافٍ لما يَنْبغي أن يكون عليه عِبَادُ الله الصَّالِحُونَ من عظيم الرُّغْبَةِ والشُّوقِ للقاءِ الله؛ فضلاً عن خاصَّةِ عِبَادِ الله، وهم رُسُلُ الله، الَّذِينَ هم مَحَلُّ الاقتداءِ، وَأَنَّ الَّذِي يَدُلُّ على انتفاءِ هذه الرُّغْبَةِ والشُّوقِ عند موسى عليه السلام، قول المَلَكِ لله تعالى: «أرسلتني إلى عبدٍ لا يُريد الموت»، فـ «مألَّذي يكرهه موسى من هذا اللقاء الحتم؟ إِنَّ هذا الكَرَهَ تحوُّلٌ إلى جزعٍ وغضبٍ، جَعَلَ موسى يَفْقَأُ عَيْنَ المَلَكِ كما يُقال»^(٤).

(١) «الشفاعة» لمصطفى محمود (ص/ ١١٤-١١٥).

(٢) انظر «توضيح طرق الرُّشادة» للقاظمي محمد القلوي (ص/ ١٩٧).

(٣) انظر «الحديث النبوي بين الرواية والدراية للسبحاني» (ص/ ٣٣٢).

(٤) «الشيعة بين أهل الفقه وأهل الحديث» لمحمد الغزالي (ص/ ٣٧).

المعارضة الثالثة: كيف يرجع مَلَك الموت الأمور من الله تعالى بقبض روح موسى ﷺ دون تحقُّق ما له أُرْسِلَ؟! إنَّ في ذلك مخالفةً لأمرِ الله تعالى^(١).

المعارضة الرابعة: من المعلوم أنَّ قوَّة البَشَر «لا تثبُتُ أَمَلَم قوَّة مَلَك الموت، فكيف -والحال هذه- تمكَّن موسى ﷺ من الوقعة فيه؟ وهَلَّا دفعه المَلَك عن نفسه مع قدرته على إزهاق روحه؟!»^(٢).

فهذه جُمْلَةُ الاعتراضات الَّتِي ساقها المنكرون للحديث، إبطالاً لما دلَّ عليه من المعاني.

(١) «مشكلات الأحاديث النبوية» للقيصري (ص/١٠٥)، وانظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٣-٤٤٤).

(٢) «أبو هريرة» للموسوي (ص/٨٦).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ لَطَمِ مُوسَى ﷺ لِمَلِكِ الْمَوْتِ

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ الْمُعَارِضِ الْأَوَّلِ: فِي أَنَّ فِي فِعْلِ مُوسَى ﷺ بِالْمَلِكِ،
وَعَدَمِ نَصْرَةِ اللَّهِ لِرَسُولِهِ الْمَلَكِيِّ، إِخْلَالًا بِمَا يَلِيقُ بِاللَّهِ. الْخ؛ يُقَالُ فِيهِ:
إِنَّ الْإِشْكَالَ بِهَذَا عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا وُرُودَ لَهُ بِحَالٍ، لِأَنَّهُ مَا نَشَأُ إِلَّا بَعْدَ
الْإِخْلَالِ بِمَا تَجِبُ مُرَاعَاتُهُ مِنْ جَهْلِ مُوسَى ﷺ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بِأَنَّ الدَّخَلَ
عَلَيْهِ مَلِكٌ، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِمْ حَالُ الْمَلَائِكَةِ أَوَّلَ مَجِيئِهِمْ،
فَلَا يَعْرِفُونَهُمْ، فَمِنْ عَدَمِ مَعْرِفَةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ بِهِمْ: مَجِيئُهُ إِلَيْهِمْ ﴿يَعْتَلِ
حَسِبُوا ۖ فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَوَلَّىٰ إِلَيْهِمْ فَعَٰوَزَهُمْ وَاوَجَسَ ۖ وَهُمْ خِفَةٌ﴾ [١٦٩-١٧٠].
وَهَذَا نَبِيُّ اللَّهِ لُوطٌ ﷺ، لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ بَادِئُ الْأَمْرِ أَنَّ أَضَايِفَهُ مَلَائِكَةٌ، حَتَّى
خَافَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَوْمِهِ فَخَاطَبَهُمْ: ﴿يَقُولُ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا
تُخْزُونِي فِي ذُنُوبِي﴾ [١٧٨].

وَهَذَا نَبِيُّ اللَّهِ دَاوُدُ ﷺ، يُصْغِي إِلَى الْمَلَائِكَةِ يَظُنُّ أَنَّهُمْ خُصُومٌ مِنَ الْبَشَرِ،
﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصَصْنَا لَكَ أَهْلًا بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾
[٢٢: ٢٢].

ولذلك نقول: إِنَّمَا صَكَ مُوسَى الْمَلَكَ وَلَطَمَهُ لِأَنَّهُ رَأَى رَجُلًا «تَسَوَّرَ عَلَيْهِ مَنْزِلَهُ وَمَحَلَّ أَهْلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَطَلَبَ سَلَبَ رُوحِهِ! .. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ إِبَاحَةُ دَفْعِ الصَّائِلِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَإِنْ آَلَ إِلَى قَتْلِهِ»^(١)؛ فَلَمَّا خَفِيَ عَلَيْهِ ﷺ أَنَّهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، مَعَ مَا قَالَهُ لَهُ: «أَجِبْ رَيْكَ»! مُتَجَرِّدًا فِي هَذَا الْقَوْلِ عَمَّا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: وَقَعَ مِنْ مُوسَى ﷺ مَا وَقَعَ مِنَ الصَّكِّ، «فَصَادَفَتْ تِلْكَ الدَّفْعَةُ عَيْنَهُ الْمُرَكَّبَةَ فِي الصُّورَةِ الْبَشَرِيَّةِ، لَا الْعَيْنَ الْمَلَكِيَّةَ»^(٢).

وإلى هذا التفسير للحديث ذهب ابن خزيمة^(٣)، وأبو بكر الكلاباذي^(٤)، وابن حبان^(٥)، والخطابي^(٦)، والمازري^(٧)، والقاضي عياض^(٨)، وابن حجر العسقلاني^(٩)، ومن المتأخرين: القاضي محمد العلوي الإسماعيلي^(١٠)، وعبد الرحمن المعلمي^(١١)، وغير هؤلاء من أرباب التحقيق والرؤسوخ.

يقول ابن حبان البستي:

«إِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ مُعَلِّمًا لَخَلْقِهِ، فَأَنْزَلَ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْ مُرَادِهِ، فَبَلَغَ رِسَالَتَهُ، وَبَيَّنَّ عَنْ آيَاتِهِ بِالْفَاطِظِ مُجْمَلَةٍ وَمُفَسَّرَةٍ، عَقِلَهَا عَنْهُ أَصْحَابُهُ

(١) «توضيح طرق الرشادة للقاضي محمد العلوي (ص/١٩٨-١٩٩).

(٢) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٤٤).

(٣) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٥/١٢٩)، وفتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٢).

(٤) «بحر الفوائد» (ص/٣٥٩)، والكلاباذي (ت/٣٨٠هـ): هو محمد بن إبراهيم بن يعقوب، أبو بكر الكلاباذي البخاري، من حفاظ الحديث، من تصانيفه: «التعرف على مذهب أهل التصوف»، انظر «الأعلام» للزركلي (٥/٢٩٥).

(٥) انظر «صحيح ابن حبان» (١٤/١١٢-١١٦، بترتيب ابن بلبان).

(٦) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٢).

(٧) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣/٢٣٠-٢٣١).

(٨) «إكمال المعلم للقاضي عياض» (٧/٣٥٢).

(٩) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٢).

(١٠) «توضيح طرق الرشادة للعلوي (ص/١٩٧، وما بعدها)، ومحمد العلوي (ت/١٣٦٧هـ): هو محمد بن أحمد بن إدريس بن الشريف العلوي الإسماعيلي، من فقهاء المالكية، تولى القضاء عدة مرات بمكناس وفاس وغيرهما من حواضر المغرب، من تصانيفه: «إتحاف الشهاب الأكياس بتحرير فائدة مسافشة الأروياء»، و«تقيد على أوائل شرح البخاري»، انظر ترجمته في «سبل النصال» لابن سودة (ص/١٣٠).

(١١) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢١٩).

أو بعضهم، وهذا الخبر من الأخبار التي يُدرك معناه مَنْ لم يُحَرِّم التَّوْفِيقَ لِإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- أَرْسَلَ مَلَكَ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى رِسَالَةً ابْتِلَاءَ وَاجْتِبَاءَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَجِبْ رَبِّكَ أَمْرَ اجْتِبَاءٍ وَابْتِلَاءٍ، لَا أَمْرًا يَرِيدُ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- إِمْضَاءَهُ، كَمَا أَمَرَ خَلِيلَهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْنَا وَآلِهِ- بِذَبْحِ ابْنِهِ أَمْرَ اجْتِبَاءٍ وَابْتِلَاءٍ، دُونَ الْأَمْرِ الَّذِي أَرَادَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- إِمْضَاءَهُ، فَلَمَّا عَزَمَ عَلَى ذَبْحِ ابْنِهِ، وَتَلَّهِ لِلْحَبِيبِينَ، فَدَاهُ بِالذَّبْحِ الْعَظِيمِ.

وَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- الْمَلَائِكَةَ إِلَى رُسُلِهِ فِي صُورٍ لَا يَعْرِفُونَهَا . . . فَكَانَ مَجِيءُ مَلَكِ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى ﷺ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي كَانَ يَعْرِفُهَا مُوسَى عَلَيْهَا، وَكَانَ مُوسَى غَيُورًا، فَرَأَى فِي دَارِهِ رَجُلًا لَمْ يَعْرِفْهُ، فَشَالَ يَدَهُ فَلَطَمَهُ، فَأَثَّتْ لَطْمَتُهُ عَلَى فَقْرٍ عَيْنِهِ الَّتِي فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَتَصَوَّرُ بِهَا، لَا الصُّورَةَ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا.

وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَرِيعَتِنَا أَنْ مَنْ قَفَا عَيْنَ الدَّاخِلِ دَارَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ النَّظَرِ إِلَى بَيْتِهِ بِغَيْرِ جُنَاحٍ عَلَى فَاعِلِهِ، وَلَا خَرَجَ عَلَى مَرْتَكِبِهِ؛ لِلْأَخْبَارِ الْجَمْعَةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ . . . كَانَ جَائِزًا اتِّفَاقُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ بِشَرِيعَةِ مُوسَى ﷺ بِإِسْقَاطِ الْحَرَجِ عَنْ مَنْ قَفَا عَيْنَ الدَّاخِلِ دَارًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَكَانَ اسْتِعْمَالُ مُوسَى هَذَا الْفِعْلَ مَبَاحًا لَهُ، وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ.

فَلَمَّا رَجَعَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى رَبِّهِ وَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ مُوسَى فِيهِ، أَمَرَهُ ثَانِيًا بِأَمْرٍ آخَرَ، أَمْرَ اجْتِبَاءٍ وَابْتِلَاءٍ -كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ- إِذْ قَالَ اللَّهُ لَهُ: قُلْ لَهُ: إِنْ شِئْتَ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى مَتْنِ ثَوْبٍ، فَلَيْكَ بِكُلِّ مَا عَظَّمْتَ يَدَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٍ، فَلَمَّا عَلِمَ مُوسَى كَلِيمُ اللَّهِ أَنَّهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ جَاءَهُ بِالرَّسَالَةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ: طَابَتْ نَفْسُهُ بِالْمَوْتِ، وَلَمْ يَشْتَهَلْ، وَقَالَ: فَالْآنَ.

فَلَوْ كَانَتِ الْمَرَّةُ الْأُولَى عَرَفَهُ مُوسَى ﷺ أَنَّهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، لَا اسْتَعْمَلَ مَا اسْتَعْمَلَ فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَى عِنْدَ تَفَقُّوهِ وَهَلِيمِهِ بِهِ، ضِدَّ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ حَمَالَةَ الْخَطْبِ وَرُعَاةَ اللَّيْلِ، يَجْمَعُونَ مَا لَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَيُرْوُونَ مَا

لا يُؤجرون عليه، ويقولون بما يُبطله الإسلام، جهلاً منه لمعاني الأخبار، وترك التفقه في الآثار، معتمداً منه على رأيه المنكوس، وقياسه المعكوس»^(١).

فهذا القول أوجه الأقوال في نظري في تفسير الخبر، وأشاه مع المُحكّم المعلوم من سموّ أخلاق الأنبياء، وصلابة ديانتهم، وتحاميمهم عما يقبح، ولم أر -بحسب اطلاعي- من اعترض على هذا التوجيه، خلافاً لبعض توجيهات أخرى، كلها فوّقت لها سيّهام النقد والاعتراض.

وأما جواب الجهة الأولى من المعارض الثاني: من دعوهم أن في فعله ﷺ مراخمةً منه، حيث اعتدى على رسول لله، وكون ذلك لو فعله أحد من الناس، لعدّ باغياً فاسقاً .. إلخ؛ فيقال في جوابه:

إنّ ذلك -كما قلنا- قد يصحّ لو علّم موسى ﷺ بأنّ ذلك الدّاخل عليه هو ملك الموت، وقد استبان خفاء ذلك على موسى ﷺ، وأنّ هذا هو اللّائق الذي ينبغي حنّ فعله عليه.

ثمّ إنّ صنيع موسى ﷺ مع الملك ليس بأقلّ من صنيعه بنبيّ الله هارون ﷺ، حين أخذ بلحيته وبرأسه يجره إليه! «وكانّ الوحشة لما تضمّنه حديث لطم ملك الموت إنّما وقعت للمُنكرين دون أخذه بلحية أخيه هارون ﷺ: لورود الأوّل عن طريق الحديث لا القرآن! ولأ فكلنا الحادّتين بينهما قدرٌ مُشترك»^(٢).

وفي تقرير هذا التّشابه، يقول الكلاباذي: «ليس الجرّ، والخشونة، والغِلظة، والدّفْع، بأقلّ من الدّفْع عنك بالخُشونة والغِلظة، وهو الصّكّ واللّطم، دَفْعٌ عنك بغِلظةٍ وخشونة فما سواه، وليس هارون بأقْوَن منزلةً من ملك الموت -صلوات الله عليهما-، بل هو أجلُّ قدرًا منه وأعلى مرتبة، وأبينّ فضلاً ..»

(١) «صحيح ابن حبان» (١٤/١١٦-١١٤)، بترتيب ابن بلبان.

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٠٦).

لأنه ﷺ نبيُّ مُرسل... وهو مع جليل قدره في بُنُوته، وعلوِّ دَرَجته في رسالته أخو موسى لأبيه وأمه، وأكبرُ سِنًا^(١).

أمَّا الجواب عن الجهة الثانية من المعارضة الثانية: وهي دعوهم أن ذلك مُنافٍ لما ينبغي أن يكون عليه عباد الله الصالحون - عن أولي العزم من الرُّسل - من عظيم الشُّوق للقاء الله، وقد دلَّ الحديث على انتفاءه في حقِّ موسى ﷺ في قول الملك: «أرسلتني إلى عبدٍ لا يريد الموت»؛ فيقال فيه:

أولاً: ما ذكره ملك الموت ﷺ لربه هو مَبْلَغ عليه من ظاهر حاله ﷺ، وقد وَقَعَ نظير هذا الظَّن من الملائكة حين خَفِيَ عليهم حكمة الله تعالى في استخلافه لأصلِ البشر آدم ﷺ في الأرض، حيث قالوا: ﴿أَنجَمَلُ فِيهَا مَن يُؤْتَدُ فِيهَا وَنَسِيتُكَ الْوَيْلَاءَ وَنَعْنُ نُسِجَ بِحَمْدِكَ وَقَدْ دُسَّ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

يقول محمد العلوي المكناسي (ت ١٣٦٧هـ): «فهذا الذي ظنَّه الملائكة بآدم ﷺ هو نظير ما ظنَّه ملك الموت هنا بموسى ﷺ، وهذا الذي أجاب الله تعالى الملائكة به في هذه الآية، هو عينُ الجواب لملك الموت هنا، المستفاد ممَّا اختاره موسى أخيراً^(٢).

ثانياً: حين تحقَّق موسى ﷺ في المرَّة الثانية كونَ الذي جاءه المرَّة الأولى ملك الموت ﷺ لم يدفعه، بل حينما خيَّره بين البقاء في هذه الدُّنيا مُدَّةً طويلة بقدر ما تقع يده عليه من شعر الثُّور، وبين الموت: اختار ﷺ الموت! وفي هذا برهانٌ على زُهده عن البقاء في هذه الدُّنيا بعد إخبار الله تعالى له ببقائه إن أراد آماداً طويلة، وإيثاره لقاء الله تعالى على الخلود فيها.

(١) مِهر الفوائد للكلاباذي (ص/٣٥٧).

(٢) توضيح طرق الرشادة لمحمد العلوي (ص/٢٠٣).

وأما الجواب عن المعارضة الثالثة: في دعوى أن في رجوع ملك الموت المأمور من الله تعالى بقبض روح موسى عليه السلام دون تحقيق ما أمر به من ذلك مخالفة لأمر الله.

فيقال فيه: لا برهان للمعارض على أن ما أمر به ملك الموت من قبض روح موسى عليه السلام كان على سبيل الإيجاب والإلزام الفوري! بل المعلوم من سنة نبينا عليه السلام أن أمر الله بقبض روح الأنبياء هو في حقهم على سبيل التأخير.

فمن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو صحيح: «إنه لم يقبض نبي حتى يرى مقعده من الجنة، ثم يُخبر»^(١).

فرجوع ملك الموت دون تحقق ما أمر به، هو بسبب ما ظنه مما فعله به موسى عليه السلام أنه لا يريد الموت، وهو ما صرح به لربه صلى الله عليه وسلم - كما جاء في الحديث: «أرسلني إلى عبد لا يريد الموت!...».

هذا مع ما أمر به الملك صلى الله عليه وسلم من التلطف في قبض روح كليم الله^(٢)، فلاجل ذلك لم يدافع موسى حين لظمه؛ فضلاً عن أن اللطمة وما فوقها لا تضر الملك في شيء ولا تؤذيه! اللهم إلا ما قد لحق الصورة الظاهرة من تشوه في تربية العين، أعادها الله كما كانت عند إرسال المتصور بها إلى موسى أول مرة. وفي هذا جواب المعارضة الرابعة أيضاً. والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: باب آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم، رقم: ٤٤٦٣)، ومسلم في

(ك: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة، رقم: ٢٤٤٤).

(٢) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٤٥).

التبليغ الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ طَوَافِ سُلَيْمَانَ ﷺ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ^(١): «قال سليمان بن داود عليهما السلام: لأطوفنَّ اللَّيْلَةَ بمائة امرأة، تُلِدُ كُلُّ امرأةٍ غلامًا يقاتل في سبيل الله، فقال له المَلَكُ: قُلْ إن شاء الله، فلم يَقُلْ ونَسِي، فأطافَ بهنَّ، ولم تُلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امرأةٌ نصفُ إنسانٍ».

قال النَّبِيُّ ﷺ: «لو قال: إن شاء الله، لم يَحْتُثْ، وكان أَرْجَى لِحَاجَتِهِ» أخرجه بهذا اللَّفْظُ البخاري ^(٢).

(١) كذا ورد في «البخاري» وفي «مسلم» (رقم: ١٦٥٤) موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه، وقد ورد مرفوعًا رفعًا صريحًا إلى النبي ﷺ في مواضع أخرى من «الصَّحِيحَيْنِ» وغيرهما، ولا تناقض بين الرَّفْعِ والوقوف فيه، لأنَّ الموقوفَ منه أتبع في آخره بما يدلُّ على رفعه، وهو قول النبي ﷺ تعليقًا على القصة: «لو قال: إن شاء الله، لم يَحْتُثْ...»، ولذا صَحَّحَ الشَّيْخَانُ كلا المرفوع والموقوف في «صحيحهما». ومجيء هذه الجملة في بعض الطرق مُقَدِّمَةً بقول الرَّاوي: «قال أبو هريرة يرويه: لو قال إن شاء الله...»، فإنَّ لفظ (يرويه) عند المحرِّثين كناية عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحًا، انظر «فتح المغيث» (١/١٥٧-١٥٨).

وعلى كلِّ فإنَّ هذه الجملة الثَّقِيْبَةُ على القصة ليست مَّا يدرك مثلها بالظَّنِّ والاجتهاد، وإنَّما الخبر بها يكون بما يعلمه الله تعالى من غيبه، فهي لا تأتي إلَّا عن علم صادق وخبر يقين، ولو جاء مثل هذا عن عباده لكان نَحْرُضًا على غيب الله تعالى، كما قرَّره عياض في «إكمال المعلم» (٥/٤٢١-٤٢٢). (٢) أخرج البخاري في (ك: النكاح، باب قول الرجل: لأطوفنَّ اللَّيْلَةَ على نِسائي، رقم: ٥٢٤٢).

وفي رواية أخرى له ولمسلم: «سمين امرأة»^(١)، وفي رواية: «تسمين امرأة»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ نِسَاءُ﴾، رقم: ٣٤٢٤)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب: الاستثناء، رقم: ١٦٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٣٩)، ومسلم في (ك: الأيمان، باب: الاستثناء، رقم: ١٦٥٤).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث طواف سليمان عليه السلام على نسائه في ليلة

يَسْتَنْدُ طَعْنُ مَنْ طَعَنَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى ثَلَاثِ
مَعَارِضَاتٍ مَتَنِيَّةٍ، هِيَ عَلَى النَّحْوِ الثَّلَاثِي:
المعارضة الأولى: أَنَّ الْحَدِيثَ وَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي عَدِّ النِّسْوَةِ اللَّائِي طَافَ
بِهِنَّ سُلَيْمَانٌ رضي الله عنه، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِهِ.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (الأمير القول): «هذا الاختلاف هو من
أكبر الأدلة على زَيْفٍ وعدمِ صِحَّةِ هذا الحديث، والمطلوب من الراوي لهذه
الأسطورة الفريدة في نوعها، أَنْ يُعْلِنَ بِشَكْلِ مَعْقُولٍ لِلْعَدِيدِ الْمُنَاسِبِ، فِي الْوَقْتِ
الْمُنَاسِبِ، بَحِثٌ لَا تَجْلِبُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ أَنْظَارَ شُرَاحِ الْبُخَارِيِّ إِلَيْهَا»^(١).

أما (عبد الحسين الموسوي)، فقد تَلَهَّفَ إِلَى إلْزَاقِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ بِأَبِي
هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَفْسِهِ! فَتَرَاهُ يَقُولُ: «إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَدْ اضْطَرَبَ فِي عَدِّ نِسَاءِ سُلَيْمَانَ،
فَتَارَةً رَوَى أَنَّهُنَّ مِائَةٌ امْرَأَةً كَمَا سَمِعْتُ، وَتَارَةً رَوَى أَنَّهُمْ سَبْعُونَ، وَتَارَةً رَوَى
أَنَّهُمْ سَبْعُونَ، وَتَارَةً أَنَّهُمْ سِتُّونَ، وَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ كُلُّهَا فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ، فَمَا أَدْرِي مَا يَقُولُهُ فِيهَا الْمُعْتَلِّبُونَ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ؟!»^(٢).

(١) «عقوداً صحيح البخاري» (ص/ ٣٧١).

(٢) «أبو هريرة» (ص/ ٨٣).

المعارضة الثانية: أن دعوى جماع سليمان ﷺ لذلك العهد الكبير من النساء في ليلة مستحيل من جهة القدرة الخلقية للبشر.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (عبد الحسين الموسوي): «القوة البشرية لتضعف عن الطواف بهن في ليلة واحدة مهما كان الإنسان قويًا، فما ذكره أبو هريرة من طواف سليمان ﷺ بهن مخالفت لنواميس الطبيعة، لا يمكن عادة وقوعه أبدًا»^(١).

ويزيد عليه (القول) إيضاحًا في الشبهة فيقول: «بعيدًا عن الخوارق والمعاجز للقوة والقدرة، وحتى من حيث الفترة الزمنية، فإن فترة ليلة واحدة لا تكفي مطلقًا لقضاء وطرف مع مائة من النساء»^(٢).

المعارضة الثالثة: أن ترك سليمان ﷺ التعليق بالمشيئة الإلهية، مع تذكير صاحبه له بها، نوع من الإعراض يتزره عن مثله الأنبياء عليهم السلام.

يقول (الموسوي): «لا يجوز على نبي الله تعالى سليمان ﷺ أن يترك التعليق على المشيئة، ولا سيما بعد تنبيه الملك إياه إلى ذلك، وما يمنعه من قول إن شاء الله؟ وهو من الدعاة إلى الله والأدلاء عليه، وإنما يتركها الغافلون عن الله ﷻ. وحاشا أنبياء الله عن غفلة الجاهلين»^(٣).

ويزيد (إسماعيل الكردي) قائلًا: «من الغرائب ما ورد في أحد طرق الحديث، من أن سليمان ﷺ بعد أن ذكره صاحبه أنه: «لم يقل، ونسي»، هذا في حين أن النسيان قد يقع عند عدم التذكير، أما إذا ذكر الإنسان بقول شيء، ومع ذلك لم يقله، فهذا لا يسمى نسيانًا»^(٤).

(١) «أبو هريرة» (ص/٨٣).

(٢) «عقود صحيح البخاري» (ص/٣٧١).

(٣) «أبو هريرة» (ص/٨٣).

(٤) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث النبوي» (ص/١٨٨).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

عن حديث طوافِ سليمان ﷺ على نسائه في ليلة

أما الجوابُ عن دعوى الْمُعْتَرِضِ اختلافِ الرِّوَايَاتِ في تعدادِ نِسْوَةِ
سليمان ﷺ :

فإنَّ مُحْصَلَ ما اختلفَ في ذلك مِنَ الْعَدَدِ: سِتُّونَ، وسبعونَ، وتسعونَ،
ومائةٌ^(١)، وكلُّ هذه في «الصَّحِيحِينَ»، وليس في «الصَّحِيحِ» أكثرُ اختلافًا في
الْعَدَدِ مِنْ هذه الْقِصَّةِ^(٢)؛ وليست كُلُّها مِنْ قولِ أَبِي هريرة ؓ، بل الاختلافُ مِنْ
التَّافِلِينَ عَنْهُ^(٣).

وهذا الاختلافُ مع ما ذكرناه عنه لَا يُوجِبُ اضطرابًا يقدح في الحديثِ،
فإنَّ دعوى الاضطرابِ تَصِحُّ حينَ تعدُّ الجمعُ أو التَّرجيحُ بين الوجودِ المختلفةِ
حيث تساوت في القوَّةَ، أمَّا إنَّ أَمَكْنَ الجمعُ أو التَّرجيحُ فلا مدخلَ حينئذٍ للقولِ
بالاضطرابِ^(٤).

(١) أما رواية التُّسْعِ وتسعونَ الَّتِي وردت في البخاري معلقة (رقم: ٢٨١٩) في قوله: «لَا طَوْلَ لَيْلَةٍ عَلَى
مِائَةِ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعِ وَتِسْمِينَ»: فهي كما ترى شَكٌّ مِنْ أَحَدِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ، تَرَدَّدَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمِائَةِ،
وَلَيْسَتْ جُزْأً كِبَارِي الْأَعْدَادِ أَعْلَاهُ.

(٢) كما ذكره الْكِرْمَانِيُّ فِي «الْكَوَاكِبِ الدَّرَارِي» (١٤٨/٢٣).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦١٤/١١).

(٤) انظر «التفريد والإيضاح» للمراقي (ص/١٢٤)، و«فتح المغيب» للسخاوي (٢٩٠/١).

وَلَمَّا لَمْ يَرَوْا بَنَتَ شَرْجِ الْجَمْعِ بَيْنَ تَقَارُفِ الْأَعْدَادِ فِي رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ تَضِيقُ النَّفْسَ عَنْ اسْتِغَاثَةِ! ^(١) فَلَا دَاعِيَ لِهَذَا الْمَسْلُوكِ، وَطَرِيقُ التَّرْجِيحِ أَوَّلَى بِالسُّلُوكِ.

وَيَنْظُرُ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْمُتَخَالِفَةِ إِنْ كَانَ نَقْلُهَا ثِقَاتًا فِي الْجُمْلَةِ، نَجْدَهُمْ - لَا شَكَّ - مُتَفَاوِتِينَ فِي قُوَّةِ الضَّبْطِ وَالتَّيَقُّظِ فِي الرُّوَايَةِ؛ فَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ مِنَ النَّظَرِ فِي مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ وَاسْتِدْعَاءِ الشَّوَاهِدِ وَالمُتَابَعَاتِ: اخْتَارَ الْبُخَارِيُّ رَوَايَةَ «السَّعِينِ»: فَإِنَّهُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ لِرَوَايَةِ «السَّعِينِ» مِنْ طَرِيقِ مَغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، قَالَ: «قَالَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ: سَعِينٌ، وَهُوَ أَصَحُّ» ^(٢).

فَعَلَى فَرَضٍ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ الْحَاصِلَ بَيْنَ الرُّوَاةِ فِي عَدَدِ النِّسْوَةِ مُتَسَاوِيَةٌ أَطْرَافُهُ فِي الْقُوَّةِ، فَلَا يُوَلُّ الْاِخْتِلَافَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَحْدِيدًا إِلَى اِخْتِلَافٍ مَعْنَى الْحَبْرِ، وَلَا يَنْقُصُ الْمُرَادُ مِنْ حِكَايَتِهِ؛ كَمَثَلِ الْاِخْتِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي حَدِيثِ ثَمَنِ بْنِ جَابِرٍ جَمَلَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ^(٣)؛ وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

هَذَا؛ وَلَا أُسْتَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ شَطْرُ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ أَصْلُهُ مَا يَقَعُ مِنَ الرُّوَاةِ أَحْيَانًا مِنْ تَصْحِيفِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ؛ فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ لَفْظَ «سَعِينٍ» وَ«سَبْعِينَ» وَ«سِتِينَ» مُتَقَارِبَةٌ الرُّسْمُ؛ وَهَذَا «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» وَهُوَ كِتَابُ وَاحِدٍ: قَدْ اِخْتَلَفَتْ نُسَخُهُ فِي ضَبْطِ هَذَا اللَّفْظِ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ ^(٤).

(١) كَمَا تَرَاهُ مِنْ فَعْلِي بْنِ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٤٦٠/٦) حَيْثُ قَالَ: «الْجَمْعُ بَيْنَهَا: أَنَّ السَّتِينَ كُنَّ حُرَائِرَ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِنَ كُنَّ سَرَارِي، أَوْ بِالْمَعْكَسِ، وَأَمَّا السَّبْعُونَ فَلِلْمُبَالَغَةِ، وَأَمَّا التَّسْعُونَ وَالْمِائَةُ فَكُنَّ دُونَ الْمِائَةِ، وَفَوْقَ التَّسْعِينَ، فَمَنْ قَالَ تَسْعُونَ أَلْفَى الْكُسْرُ، وَمَنْ قَالَ مِائَةُ جَبْرَهُ». اهـ
قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ مُرْدُودٌ، إِذْ مَخْرَجُ الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَلَا يَدْرِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ حَدَّثَ بِالْقِسْطِ قَدْ نَظَرَ بِعَدَدٍ وَاحِدٍ قَطُّ.

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (١٦٢/٤)، رَقْمٌ: (٣٤٢٤).

(٣) حَيْثُ يَتَوَقَّفُ الْحَاجِزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ عَنِ التَّرْجِيحِ فِي لَفْظِ الْعَدَدِ قَطُّ، دُونَ بَاقِيِ الْمَتْنِ اِنْتَظَرِ «الْفَتْحُ» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٢٠/٥).

(٤) فُجَاءَ الْحَدِيثُ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَغِيرَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ: «لَا طُوفَانَ اللَّيْلَةِ حُلٌّ تَسْعِينَ امْرَأَةً، عِنْدَ

فلا طائل -إذن- من تهويش المُعْتَرِض بهذا الوجه من الاختلافِ على الحديث.

وأما قوله في مُعَارَضَتِهِ الثَّانِيَةِ: من استحالة ما قَعَلَهُ سليمان ﷺ على الطَّيِّمَةِ الْبَشَرِيَّةِ:

فهذا صحيحٌ من جهةِ العادة كما قال، فَإِنَّ إِنْزَالَ الرَّجُلِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْعَدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ النِّسَاءِ تَتَابَعًا يَعْجُزُ عَنْهُ الْبَشَرُ فِي أَحْوَالِهِم الْعَادِيَّةِ؛ غَيْرَ أَنَّ مَا رَتَّبَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مِنْ شُمُولِهَا سُلَيْمَانَ ﷺ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ النَّاسِ نَتِيجَةٌ خَاطِئَةٌ! فَإِنَّ سُلَيْمَانَ ﷺ يَفْرُقُ عَنْهُمْ فِي أَنَّهُ نَبِيٌّ مُؤَيَّدٌ بِخَرْقِ الْعَادَاتِ، وَإِرْسَالِ الْآيَاتِ الْبَاهِرَاتِ؛ وَتِلْكَ الْقُوَّةُ فِيهِ مِنْ جَمَلَةِ هَذِهِ الْخَوَارِقِ.

فإيُّ نَكَارَةٍ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ رِقَابِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، أَنْ تَكُونَ لَهُ هَذِهِ الْهَيْبَةُ الْجِسْمَانِيَّةُ وَإِنْ لَمْ يَأْلَفْ سَائِرُ النَّاسِ مِثْلَهَا فِي أَنْفُسِهِمْ؟ ثُمَّ إِنَّ الْحَدِيثَ ذَكَرَ صُدُورَ هَذَا الْفِعْلِ مِنْهُ ﷺ لَخَرَضٍ مُعَيَّنٍ، فَلَيْسَ عَادَةً لَهُ، وَلَا أَرَى لَزُومَ قُدْرَتِهِ ﷺ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ تَرْدَادِهِ كَثِيرًا، وَلَا فِي الْحَدِيثِ مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.

وأما دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ عَدَمَ كِفَايَةِ اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِإِيقَاعِ فِعْلِ سُلَيْمَانَ ﷺ بِذَلِكَ الْعَدَدِ كُلِّهِ؛ فَيُقَالُ فِي جَوَابِهَا:

إِنَّ تَمْدِيدَ الزَّمَنِ مُنْضَوٍّ فِي مَا قَرَّرْنَاهُ آنَفًا مِنْ اخْتِصَاصِ الْأَنْبِيَاءِ بِخَرْقِ الْعَادَةِ، فَهَذَا الَّذِي تَيَسَّرَ لِسُلَيْمَانَ ﷺ هُوَ مِنْ جَمَلَةِ الْبَرَكَةِ الَّتِي يُؤْتَاهَا الْأَنْبِيَاءُ فِي أَوْقَاتِهِمْ؛ كَمَا قَدْ أُوتِيَ مِنْ قَبْلِهِ أَبُوهُ دَاوُدَ ﷺ مِنْ بَرَكَةِ الْوَقْتِ، مَا كَانَ يُيسِّرُ لَهُ فِيهِ خَتَمَ رُبُورِهِ ثَلَاثَةَ قَبْلِ أَنْ تُسْرَجَ دَوَابُّهُ^(١)!

= الْأَصِيلِيُّ وَابْنُ الشُّكَنِ وَالْحَمَوِيُّ، وَعِنْدَ الثَّعْلَبِيِّ وَالْقَاسِمِيِّ: «سَجِين»، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ: «سَجِين» كَمَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ، وَابْنُ الشُّكَنِ وَالْحَمَوِيُّ: «سَجِين»، انظر «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلْقَاسِمِيِّ عِيَّاشُ (٢/٣٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك): أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا أَتَيْنَاكَ بِكَوْنٍ دَرَكَا»، رَقْمُ: (٣٤١٧).

ومثل ما وقع من نبي الله سليمان ﷺ مَحْجُوبٌ عَنَّا عِلْمُ حَقِيقَتِهِ، فليس لنا
غَيْرُ التَّسْلِيمِ؛ وَالَّذِي أَوْقَعَ الْمُعْتَرِضَ فِي تِلْكَ الْمَعْلُطَةِ، أَنَّهُ اسْتَحْضَرَ عِنْدَ قِرَاءَتِهِ
لِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَقْتَ الَّذِي يَأْخُذُهُ عَادَةً فِي الْوُطْءِ!

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ فِي الشُّبْهَةِ الثَّالِثَةِ نَبَذَ سُلَيْمَانَ ﷺ لَتَعْلِيْقِ عَزِيمِهِ
بِالْمَشِيتَةِ الْإِلَهِيَّةِ:

فليس من شأنِ هذا المَقَامِ الرَّفِيعِ فَعْلُ ذَلِكَ! حَاشَاهُ ﷺ مِنْ هَذَا الظَّنِّ
السَّقِيمِ؛ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّ تَذْكَيرَ الْمَلِكِ لَهُ يَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ «تَذْكَيرٌ لَهُ بِأَنْ
يَقُولَ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ، لَا أَنَّهُ ﷺ غَفَلَ عَنِ التَّفْوِيضِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ»^(١)؛ فَهَذَا
ثَابِتٌ فِي قَلْبِهِ، وَلَكِنْ اكْتَفَى ﷺ بِمَا قَالَ تَمَنِّيًّا عَلَى اللَّهِ بَعْدَ سُؤَالِهِ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ،
فَكَأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ الرَّجَاءُ فِي رَبِّهِ لِمَا رَأَى أَنَّهُ نَبِيَّهُ قَصَدَ بِفَعْلِهِ نُصْرَةَ دِينِهِ وَأَمْرَ
الْآخِرَةِ، فَغَلَبَ هَذَا الظَّنُّ تَأَوُّلاً، فَسَاهَلَ لِإِجْلَالِهِ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لَفْظًا، حَتَّى نَسِيَ
بَعْدَ أَنْ يُجَرِّيَ عَلَى لِسَانِهِ مَا ذُكِّرَ بِهِ مِنْ لَفِظِ الْمَشِيتَةِ، لَشَيْءٍ عَرَضَ لَهُ ﷺ^(٢).

نظير هذا: مَا أَتَّفَقَ لِنَبِيِّنَا ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، فَوَعَدَ
بِالْجَوَابِ غَدًا جَزْمًا، فَلَمَّا لَهُ مِنْ مَقَامِ عَنْهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَصَدَّقَ وَعْدَهُ فِي تَصْدِيقِهِ
وَإِظْهَارِ كَلِمَتِهِ، وَالْمَقَامِ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسْتَدْعِي النُّصْرَةَ لَهُ: دَهَلْ عَنْ تَعْلِيْقِ وَعْدِهِ
بِمَشِيتَةِ اللَّهِ لَفْظًا، وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا ذَلِكَ إِلَى رَبِّهِ فَلَبَّاءُ؛ فَتَأَخَّرَ الْوَحْيُ عَنْهُ؛ حَتَّى
أَعْلَمَهُ رَبُّهُ وَأَدَّبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايئٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۖ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ﴾ [الْكَافُرَةُ: ٢٣-٢٤].

وهذا لثُلُوْ مَنْاصِبِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَقَامِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يُعَاتَبُونَ عَلَى مَا
لَا يُعَاتَبُ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ^(٣).

فَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى هَذَيْنِ النَّبِيِّيْنِ مَا طَرَقَ فِي السَّمَاءِ طَارِقٌ، وَعَلَى سَائِرِ
أَنْبِيَائِكَ الْمُؤَيَّدِينَ بِمَجِيْبِ الْخَوَارِقِ.

(١) «المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٥/٨٢).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٦١).

(٣) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٤٤٦)، و«المفهم» لأبي العباس القرطبي (١٥/٨٢).

الْتَبَحْثُ السَّاسِ

دفع دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة
عن حديث «نحن أحقُّ بالشَّكِّ مِنْ إبراهيم ..»

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ..»

عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ قَالَ
أَوَّلَمَ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ قَلْبِي» [البخاري: ٢٦٠].
ويرحمُ الله لومًا، لقد كان يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ.
ولو لبثتُ فِي السَّجَنِ طَوْلَ مَا لَبِثَ يَوْسُفُ، لأَجِبْتُ الدَّاهِيَّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قوله ﷺ: «وَيَنْتَهُمُ عَنْ صَنِيعِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام» إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ»،
رقم: ٣٣٧٢)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: زيادة طمأنينة القلب بظواهر الأدلة، رقم: ٢٣٨).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوِّقْ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْمَعَاصِرَةِ
عَلَى حَدِيثِ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ۖ»

نظافَرِ جَمْعٌ مِنَ الْكُتَابِ عَلَى الظَّنِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ اعْتِرَاضَاتٍ، لِكُلِّ
فَقْرَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ اعْتِرَاضٌ يَخْصُهَا، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

المَعَارِضَةُ الْأُولَى: أَنَّ الشَّكَّ خِلَافُ الْيَقِينِ وَنَقِيضُهُ، وَهُوَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ،
وَفِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتٌ وَقَوْعُهُ لِإِبْرَاهِيمَ ۖ -وَلَنَبِينَا ۖ بِالْأُولَوِيَّةِ- فِي قَدَرَةِ اللَّهِ
تَعَالَى عَلَى الْإِحْيَاءِ، وَفِي هَذَا نَقَضٌ لِمَا ثَبَتَ لَهُمَا بِالْوَحْيِ مِنَ رَسُولِ الْإِيمَانِ،
وَكُفْرٍ سَادِجٍ يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْخَلِيلَانِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، يَقُولُ (إِسْمَاعِيلُ الْكَرْدِيُّ): «أَوَّلُ بَعْضِهِمْ هَذَا
الْحَدِيثَ بِنِزَائِلَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، لِأَنَّ ظَاهِرَهُ مَرْفُوضٌ، فَالْآيَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ
شَكَّ، بَلْ تَفِيدُ أَنَّهُ أَرَادَ رُؤْيَا مُعْجَزَةِ الْإِحْيَاءِ الْكَبِيرِ بِعَيْنِي رَأْسَهُ، لِيَقْوَى إِيْمَانُهُ،
وَيَنْتَقِلَ مِنَ عِلْمِ الْيَقِينِ إِلَى عَيْنِ الْيَقِينِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْحَقَّ لَمَّا سَأَلَهُ ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ
بَلَى﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ صَادِقٌ مُصَلِّقٌ فِي قَوْلِهِ، فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّهُ شَكَّ؟ وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ
يَخْفَى. فَهُمُ الْآيَةُ لَهُذِهِ الدَّرَجَةِ عَلَى سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ سَيِّدُ الْفَصَحَاءِ؟! وَالْأَنْكِي
مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الرَّاويَ لَمْ يَكْتَفِ بِاتِّهَامِ إِبْرَاهِيمَ بِالشَّكِّ، بَلْ نَسَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ أَكْثَرُ
وَأَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْهُ»^(١).

(١) تفعيل قواعد متن الحديث النبوي (ص/١٩٣).

المعارضة الثانية: اجتمع المفسرون على أن لوطاً ﷺ أراد بقوله: ﴿أَوَىٰ إِلَيَّ ذُنُوبِي﴾ [٨٠]: أي عشيرة قوية مانعة، تمنع قومه من إلحاق الفاحشة بأضيافه^(١)، وهذا منه تمنٍ لسبب مشروع لا حرج فيه، ولا يلزم منه ضعف الالتجاء إلى الله.

فكيف يُنذَر الحديث بلوط ﷺ بدعوى سهوه عن الاستعانة بالله تعالى وحده، وغفلته عن كونه ركنه وماواه؟ بل وتطلب الرحمة والمغفرة له جزاء تركه لذلك؟

وفي تثبيت هذا الاعتراض، يقول (عبد الحسين الموسوي) في حق الحديث: «هو تنديد بلوط ﷺ ورَدُّ عليه، وتهمته له بما لا يليق بمنزلته من الله ﷻ، وحاشاه أن يكون قليل الثقة بالله، وإنما أراد أن يستفز عشيرته وذويه، ويستظهر بفصيلته التي تؤويه، نصحا منه لله ﷻ في أمر عباده بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وحاشا رسول الله ﷺ أن ينذَر بلوط أو يفند قوله، ومعاذ الله أن يُظنَّ به إلا ما هو أهله، ولكنه ﷺ أنذر بكثرة الكذابة عليه^(٢)».

المعارضة الثالثة: أن في الحديث تفضيلاً ليوسف ﷻ على نبينا محمد ﷺ.

يقول الموسوي: «ظاهر في تفضيل يوسف على رسول الله ﷺ، وهذا خلاف ما أجمعت عليه الأمة وتواترت به الصحاح الصريحة، وثبت بحكم الضرورة بين المسلمين».

إنه ﷺ لو ابتلي بما ابتلي به يوسف لكان أصبر من يوسف، وأولى منه بالحزم والحكمة، وبكل ما يتخضع به الحق، وهيئات أن يجيب الداعي

(١) انظر «التفسير الوسيط» للواحدي (٥٠٣/١١).

(٢) «أبو هريرة» (ص/٩٨)، وانظر لهذه الشبهة أيضاً «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» للمبحاني (ص/٣٤٨-٣٤٩)، و«الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٣٠)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردى (ص/١٩٤).

بمجرد أن يدعوهُ إلى الخروج، فتفوتهُ الحكمة التي آثرها يوسف . . فما خرج من
السِّجْن حتَّى تجلَّت براءته كالشَّمْس الضَّاحية ليس دونها سحاب.
ولئن أخذ يوسف بالحزم فلم يُسرِع بالخروج من السِّجْن حتَّى نَمَّ له ما
أراد، فإنَّ رسول الله ﷺ قد مثَّل الصَّبْر والأناة والحلم والحزم والعزم والحكمة
والعصمة في كلِّ أفعاله وأقواله . . «(١)».

(١) «أبو هريرة» (ص/٩٨-٩٩).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم»

أما الجواب عن المعارضة الأولى: في دعوى المعارض وقوع الشك من إبراهيم عليه السلام وإثباته لنبينا عليه السلام بالأولوية في قدرة الله في الحديث: فَإِنَّ مَا يُقَرَّرُ هذا الحديث خلاف هذا التَّوهم بالكلية! فَإِنَّ الْمُرَادَ من هذا الْخَبَرِ أصالة نفي الشك عن إبراهيم عليه السلام في القدرة الإلهية على الإحياء؛ وبيان ذلك:

في أَنَّ طَلَبَ الْخَلِيلِ عليه السلام رؤية كيفية الإحياء بعينه هو مِنْ قبيل الاستزادة مِنَ الْعِلْمِ، وَالرَّغْبَةِ فِي اسْتِكْنَاةِ الْحَقَائِقِ، وَالتَّشَوُّفِ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى أَسْرَارِ الْخَلِيقَةِ مِمَّا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانَ، طَمَعًا مِنْهُ لِلرُّفِيِّ مِنْ عِلْمِ الْيَقِينِ، إِلَى عَيْنِ الْيَقِينِ، فَهُوَ طَلَبٌ لِلطَّمَانِينَةِ فِيمَا تَنَزَّعَ إِلَيْهِ نَفْسُهُ الشَّرِيفَةُ مِنْ مَعْرِفَةِ خَفَايَا أَسْرَارِ الرُّبُوبِيَّةِ، لَا طَلَبًا فِي أَصْلِ عَقْدِ الْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ الَّذِي عَرَفَهُ بِالْوَحْيِ وَالْبَرَهَانِ، دُونَ الْمَشَاهِدَةِ وَالْعَيَانِ^(١).

يقول ابن عطية: «إِذَا تَأَمَّلْتَ سُؤَالَ عليه السلام وَسَائِرَ أَفْظَاذِ الْآيَةِ لَمْ تُعْطِ شَكًّا، وَذَلِكَ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ بِـ (كَيْفَ)، إِنَّمَا هُوَ عَنْ حَالٍ شَيْءٍ مُوجُودٍ مُتَقَرَّرٍ الْوُجُودَ عِنْدَ

(١) انظر «تفسير المنارة» (٤٦/٣).

السائل والمسئول، نحو قولك: كيف علم زيد؟ وكيف نسج الثوب؟ ونحو هذا، ومتى قلت: كيف ثوبك؟ وكيف زيد؟ فإنما السؤال عن حال من أحواله.

وقد تكون (كَيْفَ) خبراً عن شيء شأنه أن يُستفهم عنه بـ (كَيْفَ)، نحو قولك: كيف شئت فكن، ونحو قول البخاري: كيف كان بدء الوحي.

و(كَيْفَ) في هذه الآية إنما هي استفهام عن هيئة الإحياء، والإحياء مُتَقَرَّرٌ، ولكن لما وجدنا بعض المُتَكِرِّين لوجود شيء قد يُعَيَّرُ عن إنكاره بالاستفهام عن حاله لذلك الشيء يعلم أنها لا تصح، فيلزم من ذلك أن الشيء في نفسه لا يصح، مثال ذلك: أن يقول مدّع: أنا أرفع هذا الجبل، فيقول له المكذّب: أرني كيف ترفعه! فهذه طريقة مجاز في العبارة، ومعناها تسليم جدلي، كأنه يقول: إفرض أنك ترفعه، أرني كيف؟ فلما كان في عبارة الخليل عليه السلام هذا الاشتراك المجازي، خلص الله له ذلك، وحمله على أن يبين الحقيقة، فقال له: ﴿قَالَ أَلَمْ تَوَيِّدْ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فكمّل الأمر، وتخلّص من كلّ شك، ثم علّل عليه السلام سؤاله بالطمأنينة^(١).

فلما كان الوهم قد يتلاعب ببعض الخواطر، فيطرق إلى إبراهيم عليه السلام شكاً من هذه الآية، حتى قيل أنها حين نزلت قال بعض الناس: «شك إبراهيم ولم يشك نبينا»^(٢) كان أن قطع النبي ﷺ دابر هذا الوهم بقوله: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»، وهذا صادر من نبينا ﷺ على الفرض الذهني، والتقدير الشرطي، فكأنه قال: لو شك إبراهيم في إحياء الموتى، لكنا نحن أحق بالشك منه، ولم نشك نحن، فهو إذن أولى وأحقّ بالأشك^(٣).

(١) «المحرر الوجيز» (١/٣٥٣).

(٢) انظر «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/١٥٩)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/٥٢٥).

(٣) إلى هذا المعنى ذهب جمهور أهل العلم، انظر إضافة إلى من مضى: الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/٢٩٧)، والخطابي في «أعلام الحديث» (٣/١٥٤٥)، والقاضي عياض في «الشفا» (٢/٤٨)، والنووي في «شرح صحيح مسلم» (٢/١٨٣)، وابن حجر في «فتح الباري» (٦/٤١٢).

هذا هو البرهان المُسمَّى عند أئمة الأصول بـ «البرهان الشرطي المتصل»^(١)، وهو - كما ترى - تلازم بين قضيتين في حكمهما من باب الأولوية.

وإن كان هذا لا يعني أنَّ إبراهيم عليه السلام أرسخ في اليقين من نبينا ﷺ! كما قد يُفهم غلطاً من صيغة التفضيل في «أحق»، فإن صيغة (أفعل) قد تأتي في اللغة: لنفي معنى عن شيئين، لا تفضيل أحدهما على الآخر حقيقةً، نحو قولك: الشيطان خير من زيد، وأنت تعني فقط: لا خيرَ فيهما، ونحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَحَقُّ أَمْ قَوْمُ تُحُكَّ﴾ [الشورى: ٢٧]، أي: لا خيرَ في الفريقين كليهما^(٢).

فكان النبي ﷺ أراد بهذه العبارة: ما جرت به العادة في المخاطبة لمن أراد أن يدفع عن آخر شيئاً، فيقول: مهما أردت أن تقوله لفلانٍ من مكروء، فقله لي، ويكون مقصوده: لا تُقل ذلك أصلاً!^(٣) ومَحْصول هذا الكلام - كما قال ابن حبان - أنه لفظٌ إخباري، مرادها التعليم للمُخاطَب^(٤).

ولا يخفى على سليم الذائقة ما أُفيعت به العبارة النبوية من جسّ التواضع الجميل، والأدب الجليل، مع أب الأنبياء الخليل، عليهما أفضل الصلاة والتسليم.

وأما الجواب عن دعوى المخالف في المعارضة الثانية: أنَّ الحديث يُنددُ بلوط ﷺ إذ لم يلتجئ في غفلته منه إلى الله تعالى، فاستغفر له لأجل ذلك، فيقال فيه:

إنَّ النبي ﷺ عني بالحديث قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِيَا

(١) انظر «معيان العلم» للغزالي (ص/١٥١)، و«تقريب الوصول» لابن جزي (ص/١٥٣)، و«المعجم» لأبي العباس القرطبي (١٤١/٢٣).

(٢) نقله عن «الأمثال السائرة» للمصاحب بن عباد: ذكرى الأنصاري في «منحة الباري» (٤٥٦-٤٥٥/٦)، والجرجاني في «شرح التصريح» (١٠٣/٢).

(٣) ذكر هذا التأويل الثوري في «شرح على مسلم» (٢٤٢/٢) عن قوام السنة الأصبهاني.

(٤) «صحيح ابن حبان» (٩٠/١٤).

إِنَّ رَزَقِي سَدِيدٌ ﴿١٨٠﴾، فأين في الآية ما يدلُّ صراحةً على أَنَّ لوطًا ﴿١٨٠﴾ قد نسي ربه، أو أنه سها عن الاستعانة به سبحانه في ذلك الموقف الحرج (١)؟!

غاية ما في الآية أَنَّ لوطًا ﴿١٨٠﴾ تمنى لو كان ذا ذروة من عشرينه لياوي إليها، لأنَّ «قومه لم يكن فيهم أحدٌ يجتمع معه في نسبه، لأنهم من سدوم» (٢) وهي من الشام، وكان أصلُ إبراهيم ولوط من العراق؛ فلما هاجر إبراهيم إلى الشام، هاجر معه لوط، فبعث الله لوطًا إلى أهل سدوم، فقال: لو أَنَّ لي منعة وأقارب وعشيرة، لكنكُ استنصرُ بهم عليكم، ليدفعوا عن ضيفاني» (٣).

فهذا التمني نفسه منه ﴿١٨٠﴾ لا خرج فيه؛ إنما الذي أرادته النبي ﴿١٨٠﴾ رفع الشريب عن لوط في قوله ذاك، إذ كان في نصير من ملائكة ربه من غير أن يشعر بذلك؛ على الصحيح من أقوال أهل العلم.

يقول ابن عباس: «أُخْلِقَ لوطٌ بآبه والملائكة معه في الدار، وهو ينظرهم ويناشدهم من وراء الباب، وهم يُعالجون تسوّر الجدار، فلما رأت الملائكة ما يلقى لوط بسبيهم: قالوا يا لوط إن ركنك لشديد، ﴿إِنَّا رَمَلْنَاكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ ﴿١٨١﴾، فافتح الباب ودعنا وإياهم..» (٤).

وقد قرّر ابن حزم هذا المعنى أيضًا بأحسن تقرير، في قوله:
«إنَّ لوطًا ﴿١٨٠﴾ إنما أراد منعة عاجلة يمنع بها قومَه ممَّا هم عليه من الفواحش، من قرابة أو عشيرة أو أتباع مؤمنين، وما جهل قطُّ لوط ﴿١٨٠﴾ أنه ياوي

(١) وإن قال بهذا المعنى بعض أهل العلم، كابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص/١٦٠)، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» (١/٤٦٦)، وأبو محمد البغوي في «شرح السنة» (١/١١٧)، وجوزة النوري في «شرح مسلم» (٢/٥٤٣)، ورجحه ابن حجر في «الفتح» (٦/٤١٥)، وهؤلاء لا ينعون أن لوطًا كان ياوي إلى غير الله تعالى، ولكن الذي انتقده رسول الله ﷺ واعتبره في التلطف: أنه أحبُّ للوط أن يأتي بنظري لا يتناول هذا الاحتمال؛ لأنه كان ياوي إلى ركن شديد، وهو الله ﷻ، فليس للمكافئين في الحديث مستمسك ولو على هذا المعنى ولله الحمد.

(٢) سدوم: هي سزمين، بلدة من أعمال حلب، معروفة عاصرة، ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١/١٩٠)، وانظر «معجم البلدان» (٣/٢٠٠).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤١٥).

(٤) أخرجه بنحوه أبو حاتم في «التفسير» (٦/٢٠٦٤)، وانظر «معالم التنزيل» للبغوي (٤/١٩٢).

من ربه تعالى إلى أمنع قوة وأشد ركن، ولا جناح على لوط عليه السلام في طلب قوة من الناس، فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فهذا الذي طلبه لوط عليه السلام؛ وقد طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار والمهاجرين منعة حتى يبلغ كلام ربه، فكيف ينكر على لوط أمراً هو فعله عليه السلام؟! نالله ما أنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما أخبر أن لوطاً كان يأوي إلى ركن شديد، يعني: من نصر الله له بالملائكة، ولم يكن لوط عليم بذلك، ومن اعتقد أن لوطاً كان يعتقد أنه ليس له من الله ركن شديد فقد كفر، إذ نسب إلى نبي من الأنبياء هذا الكفر^(١).

فتبين أن لوطاً عليه السلام لم يترك التوكل على الله، وإنما تمنى بعد سبباً من الأسباب المشروعة، مع ما يجوز في جهره بقوله ذلك من إبداء العلل لأضيافه^(٢)؛ فلما كان ظاهر الكلام من ذكره للسبب وحده قد يتخايل منه السامع نسيانه الانتجاء إلى الله تعالى، أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع هذا التخاليل بإثبات إيوائه لوط إلى هذا الركن الحق في توكله.

ومما يدل على هذا المعنى: رواية للحديث أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه، يقول فيها النبي صلى الله عليه وسلم: «قال لوط: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ كَلِمَةٌ إِنْ رُكِنْتُ شَدِيدٌ﴾، قال: قد كان يأوي إلى ركن شديد، ولكنه على حشירתه، فما بعث الله به بعده نبياً إلا بعثه في ذروره قويه^(٣)».

يقول ابن بقال: «لا يخرج هذا لوطاً عليه السلام من صفات المتوكلين على الله، الواقفين بتأييده ونصره، لكن لوطاً عليه السلام أثار منه الغضب في ذات الله ما يثير من

(١) «الفصل في الليل والأهواء والنحل» (٧/٤).

(٢) انظر شرح النووي على مسلم (١٨٥/٢).

(٣) أخرجه أحمد في «المستدرك» (١٦/٥٢٤)، رقم: ١٠٩٠٢ بإسناد حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة اللبني، وكذا فيه أبو عمر القشيري حسن الحديث، روى له أبو داود، ومتابعه هنا أمية بن خالد، ثقة من رجال مسلم.

البشر، فكان ظاهرُ قولِ لوطٍ ﷺ كأنَّه خارجٌ عن التَّوَكُّلِ، وإن كان مقصدهُ مقصدُ المتوكِّلين، فنبه النبي ﷺ على ظاهرِ قولِ لوطٍ تنبيهه على ظاهرِ قولِ إبراهيم ﷺ، أن كان مقصده غير الشُّكِّ، لأنَّهم كانوا صفوةَ الله المخصوصين بغاية الكرامة^(١).

ثمَّ عبَّرَ الأبيُّ عن هذا المعنى بعبارةٍ أحسنَ، وزاد عليها بأن قال: «السِّيَاقُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ إِظْهَارَ كَمَالِ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ، وَرِزَانَةِ عَقُولِهِمْ؛ فَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ: أَنَّ لُوطًا ﷺ كَانَ مَطْمَئِنُّ الْقَلْبِ بِالْإِسْتِنَادِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، غَيْرَ مُلْتَفِتٍ عَنْهُ أَصْلًا، وَإِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ بِلِسَانِهِ إِظْهَارًا لِلْعَدْرِ عِنْدَ أَضْيَافِهِ».

وقد وُكِّدَ النَّبِيُّ ﷺ ثُبُوتَ لُجَأِ لُوطٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاللَّامِ الْمُؤَذِّنَةِ بِالْقَسَمِ، وَبِهِ (قَدْ) الْمُؤَذِّنَةُ بِالتَّحْقِيقِ، وَعَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ وَهُوَ (يَأْوِي): لِلتَّنْبِيهِ عَلَى اسْتِقْرَارِ ذَلِكَ مِنْهُ، وَعَدَمِ مَفَارَقَتِهِ إِيَّاهُ.

فَالْكَلَامُ مَسْوُوقٌ لِدَفْعِ تَوْهُمِ إِيوَاءِ لُوطٍ ﷺ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ: مَسْوُوقٌ لِتَنْزِيهِ سَاحَةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ مِنَ الشُّكُوكِ، وَأَنَّ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ سَوْأَلِهِ تَعَالَى فَالْمَقْصُودُ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ^(٢) أ. هـ.

فَأَمَّا دَعَاؤُهُ ﷺ لِلُّوطِ ﷺ بِالرَّحْمَةِ:

فَلَا يَلِزَمُ مِنَ الدَّعَاءِ بِالرَّحْمَةِ وَقُوعُ الشُّرَحِّ عَلَيْهِ فِي مَزَلَةٍ، لِأَنَّ الدَّعَاءَ بِذَلِكَ يَتَأْتَى عَلَى سَبِيلِ التَّمَدُّحِ أَيْضًا، وَقَدْ جَرَى مِثْلُهُ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ أَتَاهُمُ بِقِسْمَةِ الْمَغْنَمِ ضَيْزَى، حَيْثُ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أَوْفَى بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا لُصْبَرٍ»^(٣).

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥٢٦/٩).

(٢) «إكمال الإكمال» للأبي (٤٣٧/١).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: فرض الخمس، باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلف قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، رقم: ٣١٥٠)، ومسلم في (ك: الزكاة، باب: إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام وتصير من قوي إيمانه، رقم: ١٠٦٢).

ولا يُخالف هذا ما جاء في الرواية الأخرى لهذا الحديث بلفظ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِلْوَطَنِيِّ»^(١) - وعليها مُعَوَّلٌ مَنْ قَالَ أَنَّ لَوْطًا أَتَى بِخِلَافِ الْأَوَّلِيِّ^(٢) - فَإِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ بِالْمَغْفِرَةِ لَهُ - مَعَ كَوْنِ رِوَاةِ التَّرْحُمِ أَكْثَرَ مِنْ رِوَايَاتِهَا، فَتَكُونُ أَرْجَحَ - هِيَ هُنَا بِمَعْنَى: رَفَعَ الْمَلَامَةَ عَنْهُ ﷺ، وَهَذَا سَائِقٌ فِي عُرْفِ الْعَرَبِ، أَوْ تَكُونُ مَجْرَدَ دَعَاوٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ لَا مَفْهُومَ لَهُ^(٣).

وَأَمَّا جَوَابُ الْمُخَالَفِ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: دَعَاوُهُ تَفْضِيلَ الْحَدِيثِ لِيُوسُفَ ﷺ عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ فِي الصَّبْرِ وَالْحِكْمَةِ:

فَلِأَنَّمَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى يُوسُفَ ﷺ بِحُسْنِ الصَّبْرِ وَقُوَّةِ الْعَزَمِ، وَهَذَا مِنْهُ ﷺ غَايَةٌ فِي الْأَدَبِ، وَإِحْسَانٍ فِي إِظْهَارِ مِثْلَةِ يُوسُفَ ﷺ فِي الثَّبَاتِ وَالصَّبْرِ؛ وَمَا أَخْبَرَ بِهِ ﷺ عَنْ نَفْسِهِ هُوَ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ التَّوَاضُعِ لِأَخِيهِ يُوسُفَ ﷺ^(٤)، وَالتَّوَاضُعِ لَا يُصْغَرُ الْأَكْبَرُ وَلَا يَضَعُ الْأَرْفَعُ! وَلَا يُبْطَلُ الَّذِي حَقٌّ حَقًّا! وَلَكِنَّهُ يُوَجِبُ لِصَاحِبِهِ فَضْلًا، وَيَكْسِبُهُ جَلَالًا وَقَدْرًا^(٥).

وَفِي مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَقِّ يُوسُفَ ﷺ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ قَدْ خُصَّ فِي تِلْكَ الثَّالِثَةِ تَحْدِيدًا بِمِزْيَةِ صَبْرٍ، وَمِزْيَةِ جِزَالَةٍ، وَمِزْيَةِ تَثْبِيتٍ^(٦)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ امْتَحَنٌ هُوَ بِهَذَا أَوْ غَيْرِهِ مِنْ طَوْلِ السَّجَنِ، لَكَانَ الطَّبِيعِيُّ وَالْأَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ يَنْخَلِّصَ مِنْ ذَلِكَ لِأَوَّلِ دَاعٍ، لِلنَّجَاةِ مِنْ عَذَابِهِ وَحَبْسِهِ، وَلَكَانَ مِنْهُ هَذَا أَخْذًا بِالْحَزَمِ فِي الْأَمْرِ؛ مَخَافَةَ حَوَادِثِ تَطْوِي، وَانْشَغَالِ الْمَلِكِ بِضُرُورَةٍ، فَيَنْسَاهُ كَمَا نَسِيَهِ مِنْ قَبْلُ وَيَشْتَغِلَ عَنْهُ، فَيَقْبَلُ فِي سَجْنِهِ كَمَا كَانَ حَالَهُ مَعَهُ!^(٧)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: أَحَادِيثُ الْأَنْبِيَاءِ، بَاب: «لَوْطًا إِذْ كَذَّبَ لِقَوْمِهِ أَتَيْنَاهُ الْقَتِيلَةَ» وَأَتَتْهُ تَبِيْرُكُ)، رَقْم: (٣٣٧٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْفَضَائِلِ، بَاب: مِنْ فَضَائِلِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ﷺ، رَقْم: (١٥٣).

(٢) انْظُرِ «الْمَفْهُومَ» لِلْفَرَطِيِّ (١٤٢/٢٣)، وَ«الْكُوثرُ الْجَارِي» لِلْكُورَانِيِّ (٢٧٠/٦).

(٣) انْظُرِ مَثَلًا لِإِكْلَامِ الثَّالِثَيْنِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٩/٧).

(٤) انْظُرِ «إِكْمَالَ الْمَعْلَمِ» (٣٤٣/٧).

(٥) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» لِلْخَطَّابِيِّ (١٥٤٧/٣).

(٦) «مَعَارِضَةُ الْأَحْزَوِيَّةِ» (٣٥٨/١).

(٧) «إِكْمَالَ الْمَعْلَمِ» (٣٤٣/٧).

فإن قيل: إذا كان النبي ﷺ ذكر هذا الكلام على جهة المدح لـيوسف، فما باله هو ﷺ يذهب بنفسه من حالة قد مدح بها غيره؟^(١)

قلنا: هذه شبهة قد كفانا ابن عطية كشفها بأحسن ما يكون الكشف والبيان، فقال: «الوجه في ذلك: أن النبي ﷺ إنما أخذ لنفسه وجهًا آخر من الرأي له جهة أيضًا من الجودة، أي: لو كنت أنا لبادرت بالخروج، ثم حاولت بيان عذري بعد ذلك، وذلك أن هذه القصص والنوازل إنما هي معرضة ليقندي الناس بها يوم القيامة، فأراد رسول الله ﷺ حمل الناس على الأحزم من الأمور.

وذلك أن المتعمق في مثل هذه النازلة، التارك فرصة الخروج من مثل ذلك السجن، ربما تنتج له من ذلك البقاء في سجنه، وانصرفت نفس مخرجه عنه، وإن كان يوسف ﷺ أمين من ذلك بعلمه من الله، فغيره من الناس لا يأمن ذلك، فالحالة التي ذهب النبي ﷺ بنفسه إليها حالة حزم ومدح، وما فعله يوسف ﷺ صبر عظيم وجلد»^(٢).

فإن قيل أيضًا: إذا تقرر أن الحديث سيق بيانًا لفضل هؤلاء الأنبياء، والدفع عنهم ما قد يتوهم فيهم من الباطل، فما وجه تناسب هذا المدح منه ﷺ ليوسف مع هذا المقصد الكلي للحديث؟

والجواب: أن النبي ﷺ مدحه على الأناة والتصبر على وجه الخصوص، «وكان في طي هذه المدحة بالأناة والثبوت: تنزيهه وتبرئته مما لعله يسبق إلى الوهم من أنه هم بـزليخا - امرأة العزيز - مما يؤاخذ به، لأنه إذا صبر وثبت فيما له أن لا يصبر فيه - وهو الخروج من السجن - مع أن الدواعي متوافرة على الخروج منه، فلأن يصبر فيما عليه أن يصبر فيه من الهم أولى وأجدرا والله أعلم»^(٣).

(١) قاله الموسوي في كتابه «أبو هريرة» (ص/ ٩٨-٩٩)، ونسبه السبحاني في «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/ ٣٥٠).

(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٢٥٢)، وأقره القرطبي في «تفسيره» (٩/ ٢٠٧).

(٣) «الانصاف فيما تضمنته الكشاف» لابن الميثر الإسكندري (٢/ ٤٧٧)، حاشية الكشاف.

الفصل (الساوِس)

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث المتعلقة بالطبيعات

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث التَّصَبُّح بسبعِ قُرَّاتِ عَجْوة

المَطْلَب الأول

سوق حديث التَّصْبِيح بسبعِ تَمَرَاتِ عَجْوَة

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ^(١)، لم يضره في ذلك اليوم سَمٌّ ولا سِحْرٌ»، متَّفَقٌ عليه^(٢).

وفي رواية للبخاري: «... لم يضره سَمٌّ ولا سحر ذلك اليوم إلى اللَّيْلِ، وقال غيره: سبع تمرات»^(٣).

وفي رواية عند مسلم: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ مِمَّا بَيْنَ لَا بُدَّيْهَا^(٤) حين يُصْبِحُ، لم يضره سَمٌّ حتَّى يُمسي»^(٥).

(١) المجوز: ضَرَبَ من أجود التَّمَر بالمدينة، يضرب إلى السَّوَاد، ونخلتها تَسْقِي لَيْتَةً، انظر «الصَّحاح» (٢٤١٩/٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الأَطْعَمَة، باب: المجوز، رقم: ٥٤٤٥)، ومسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الأَطْعَمَة، باب: المجوز، رقم: ٥٧٦٨).

(٤) مفردا (لَا بُدَّ): الأرض التي قد البستها حجارة سود من الطفوح البركانية، وأراد ما بين اللَّابَتَيْنِ: المدينة النبوية، انظر «تهذيب اللغة» (١٨٧/٥).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث التصحيح بسبع تمرات عجوة

لم يزل مخبر هذا الحديث مثارَ جدلٍ واسعٍ عند المُشكِّكين بِسلامةٍ منهجِ الشُّيخين في نقدِ المتن، حتَّى أصبحَ ذِئدنا لبعضهم عند التَّمثيل بما عَمِيَ المُحدِّثون عن نكاريته مع ظهورِ علته.

فذاك (أحمد أمين)، كان يرى أنَّ «البخاريَّ -على جليلِ قدره، ودقيقِ بحوثه- يُثبت أحاديثَ دلت الحوادث الزُّمنية، والمُشاهدة التَّجريبية، على أنَّها غيرُ صحيحة...»، وذكر مثالا لذلك بِحديث التَّصحيح بسبع تمراتٍ عجوة^(١).

وأشبهه في موقفه من الحديث (أبو رِيَّة) حين ذكر هذا الخبر تمثيلاً للأحاديث المُشكلة الغريبة^(٢).

هذا الطعن في الحديث مرجعه إلى ما يدَّعيه مُبطلوه من نكارةٍ مَعنويَّةٍ فيه، لا يتقبَّلها العلمُ الطَّبِيعيُّ الحديث، ولا التَّجربة العمليَّة، خاصَّةً في ما يُزعم من وقاية التَّمرات السَّبع لأثرِ السُّموم.

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ على الحديث، يقول (صالح أبو بكر): «هذا الحديث يجعل كلامه ﷺ يخالف الواقع العلميِّ لِمناهج الطَّب الَّذي يمارسه النَّاس في أنفسهم»^(٣).

(١) «فجر الإسلام» (ص/٢١٨).

(٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/٢٢٦).

(٣) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٩١).

ومثله قولُ (صُبحي منصور): «قد يضع البخاريُّ حديثًا يُعرف أنَّ التجربة العملية قد أثبتت كذبه، مثل حديث: مَنْ تصبَّح بسبع تمرات عَجوة...»^(١). بل بلغت الجُرأةُ ببعضهم أن يستفزَّ أهلَ الحديث حينَ مناظرتهم به، بدعوتهم إلى تجربة الحديث عملياً إن كانوا مُوقنين به! بأن يتصبَّحوا بسبع تمرات، ثم يُشقِّقوا سُماً مخبرياً فتأكَّأ! ثم لِيُنظَرَ هل يدفعنَّ عنه الموت كما يزعم حديثهم؟!

(١) «القرآن وكفى» (ص/١٥٣).

المطلب الثالث

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث التصحيح بسبع تمرات عجوة

إن من أسباب الخطأ المتكرر عند المنكرين لصحاح السنن عند النظر في الأخبار، إغفالهم للقيود التي تكبح جماح الخطاب أن يفهم عاماً على إطلاقه! وذلك أن النص الشرعي يجري في سياقات لفظية ومعنوية، وتحتف به من القرائن والأحوال ما يستوجب حملَه على معنى مُقيّد دون عموم ظاهره، وأمثلة ذلك من الكتاب والسنة ماثلة في باب ما يُخصّص به عموم الكتاب والسنة في كتب الأصول^(١).

فما أوقع المبطلين لهذا الحديث بخصوصه مُنزلق منهجي في تفسير النصوص الشرعية، مُتمثّل في أمرين:

أولهما: حملهم للفظ (التمر) في بعض الروايات على عموم جنسه، دون نظر في الروايات المُقيّدة بنوع مُعيّن منه.

ثانيهما: حملهم لفظ السّم فيه على كلّ سُم قاتل وغير قاتل، من غير تنقيب عن مقصد المتكلّم به، ولا مراعاة القرائن المُحصّلة لذلك.

(١) انظر «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٣٠٩/١)، و«المع» للشيخ الرازي (ص/٣٢)، و«البرهان» للحويني (١٥٧/١).

فأما العموم الأول: فالصحيح أن الحديث لم يَمِنْ كُلِّ تمرٍ مِنْ أيِّ بلدٍ كان، بل هو مخصوصٌ بتمر العَجوة المَدَنِيّ^(١).

وذلك: أن الحديث مداره على عامر بن سعد بن أبي وقاص، يرويه عن أبيه، رواه عن عامر هذا اثنان من ثقات أصحابه، بلفظين مختلفين: هاشم بن هاشم^(٢)، وأبو طوالة عبد الله بن الرحمن^(٣).

فأما (هاشم بن هاشم): فرواه عنه بلفظ «تمرَاتِ عَجوة»، ورواه عن هاشم جماعة من الرواة كُلُّهم اتَّفَقُوا على لفظِ العَجوة^(٤).

وأما (أبو طوالة): فرواه عنه بلفظ «سبع تمرَاتٍ» دون تقييدٍ بالعجوة، وإن كان القيد في روايته هو يَبْقَعُ زرعها: «ما بين لابتِها»^(٥)، أي لابتِي المدينة.

وقد ذكر أبو طوالة أن لفظَ «العَجوة» لا يحفظه هو في الحديث، وإنما يَسْمَعُهُ مِنَ النَّاسِ^(٦)؛ على أن أصحابه قد اختلفوا عليه أيضًا فرواه عنه بعضهم بزيادة لفظ «العجوة»^(٧).

وعندي أن رواية هاشم بن هاشم التي بلفظ «العجوة»، أصوبٌ مِنْ رواية أبي طوالة، لبعضِ مُرْجِحَاتٍ، منها:

أولاً: عدمُ اختلاف أصحاب هاشم عليه في لفظ «العَجوة»، عكسَ رواية

(١) انظر «شرح الترمذي على مسلم» (٢/١٤-٣)، ويختصها بعضهم بسجوة البالية تحديقًا، لورود حديث فيها سيأتي قريبًا.

(٢) هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص القرشي الزهري، ثقة، ممن حاصروا صفار التابعين، توفي في بضع وأربعين ومائة من الهجرة، انظر «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٠).

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن ممر بن حزم الأنصاري التجار، أبو طوالة المدني، قاضٍ المدينة، ثقة من صفار التابعين، توفي (١٣٤هـ)، انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٥/٣٣).

(٤) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٣٩/١٠).

(٥) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٧).

(٦) «المستخرج على مسلم» لأبي عوانة (١٨٩/٥).

(٧) انظر «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣٦١/١٤)، و«شرح السنة» للبخاري (٣٢٥/١١).

«الثمرات»، فالخلاف عن راويها أبي طوالة قَوِيٌّ، إذ في الرواية عنه مَنْ يذكر لفظ «العجوة» بدل «الثمرات»، وهنا يُقَدَّم المُتَّفَق عليه على المختلف فيه^(١).

ثانيًا: لتخصيص «العجوة» شواهد في أحاديث أخرى، منها:
ما جاء عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءً -أَوْ: إِنَّهَا تَرِياقٌ- أَوَّلُ الْبُكَرَةِ»^(٢).

وعن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «العجوة من الجنة، وهي شفاء من السم»^(٣).
وهذا القول بتخصيص ما في الحديث بعجوة المدينة أو (العالية)^(٤) مذهب عامة أهل العلم، مع اختلافهم في مزيئها التي لأجلها اختصت بذلك التأثير في السموم والسحر دون سائر الثمر^(٥).

حتى الذين صحَّحوا رواية أبي طوالة في «الثمرات»، منهم مَنْ جعله مُقَيَّدًا برواية العجوة -كعامة شُرَّاح الحديث-، ومنهم مَنْ لم يُقَيِّدها بذلك، فجعل حكم العجوة يشمل الثمر عمومًا^(٦)، بأن يكون. ذكر العجوة من باب التخصيص على بعض أفراد العام لمزيد خصوصية أو اهتمام، فلا يقتضي التخصيص.
وعلى كلٍّ؛ سواء قلنا بهذا أو ذاك، فإنَّ المُتَّفَق عليه مِنْ كِلَا الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ نَوْعَ الثَّمَرِ فِي الْحَدِيثِ: مَا كَانَ نَاحِيَةً بَيْنَ لَابِتِي الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ «تَخْصِيصَ ثَمَرِ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ وَاضِحٌ مِنْ أَلْفَاظِ الْمَتْنِ»^(٧).

(١) ولعلها هذا ما دعا البخاري للاقتصار على إخراج رواية «العجوة» عن هاشم في «صحيحه»، دون رواية أبي طوالة.

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، رقم: ٢٠٤٨).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (ك: الولية، باب: عجوة العالية، رقم: ٦٦٨٢).

(٤) العالية: ما كان من الحواشي والقري والسمارات من جهة المدينة العليا مما بلى نجد، والسافلة من الجهة الأخرى مما يلي تهامة، انظر «شرح النووي على مسلم» (٣/١٤).

(٥) انظر أقوالهم في «فتح الباري» لابن حجر (٢٣٩/١٠).

(٦) كما نراه. مثلاً. في تبويب أبي عوانة في «مستخرجه على مسلم» (١٨٩/٥) قال: «باب: بيان فضل الثمر التي تكون بين لَابِتِي المدينة على غيرها، وَأَنَّ مَنْ تَصَبَّحَ مِنْهَا بِسَعِ تَمَرَاتٍ لَمْ يَضُرَّ سَمٌ».

(٧) نقله ابن حجر عن بعض شُرَّاح «مشارق الأنوار» في «الفتح» (٢٤٠/١٠).

فَمَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ إِلَى تَعْمِيمِهِ عَلَى كُلِّ تَمَرٍ -مَدَنِيًّا كَانَ أَمْ غَيْرَ-
فَقَدْ أَبْعَدَ التَّجَمُّعَ بِذَلِكَ! لِأَنَّهُ أُلْغِيَ بِهِ الْقَيْدُ الصَّرِيحُ فِي اللَّفْظِ النَّبَوِيِّ مِنْ غَيْرِ
مَقْضٍ صَحِيحٍ.

نعم؛ قد أثبتت الدراسات المختبرية الحديثة نجاعة الثُّمُورِ عموماً في الوقاية
من أثر السُّمُومِ، لكنّها لا ترقى أن تُلغِيَ القَيْدَ الوارد في الحديث، فليس في نصِّ
الحديث ما يَنْفِي أن يكون في باقي أنواع الثُّمُورِ شيءٌ من تلك الفاعليّة الموجودة
في عَجْوَةِ المدينة، كما ليس فيه ما يَنْفِي أن يكون في باقي ثُمُورِ الدُّنْيَا شيءٌ من
الآثر الذي يحدثه تمر المدينة، .. لكنّه يبقى شيئاً من كلّ!

وعلى فرض اشتراك سائر الثُّمُورِ للعجوة في جنس التأثير في السُّمُومِ
والأسحار، فإنَّ عَجْوَةَ المدينة أكمل الثُّمُورِ وأنجعها في الوقاية من السَّمِ
والسُّخْرِ، ووقاية غيرها ناقص بالنسبة إلى ما في العجوة من بركة، فلاجل
ذا تقصّدها النبي ﷺ في لفظ حديثه بالوصيّة دون غيرها من الثُّمُورِ^(١).

وأما في ما يتعلق بَلَطِ الْمُعْتَرِضِينَ في فهم لفظ «السَّم» الوارد في
الحديث:

فإنَّ السُّمُومَ في عُرفِ كلام العرب لا ينحصر في ما يُقْتَلُ، بل يطلقونها
ويَقْصِدُونَ ما يَضُرُّ منها جداً وإن لم يقتل، ولذا ترى شِمْرًا^(٢) يقول: «ما لا يقتل
وَيَسُمُّ فهو: السُّوم، لأنها تَسُمُّ، ولا تبلغ أن تقتل، مثل: الزُّنبُور، والعقرب،
وأشباها..»^(٣).

(١) الغريب أن يجنح بعض الباحثين إلى ترجيح رواية «الثمرات» على رواية «العجوة» بما لم يسبق إليه أحدٌ
من الأئمة، لثبت به شمول هذا النّصّ الوارد في الحديث لمعوم الثُّمُورِ كيما كانت، أعني: به (د. جميل
أبو سارة) في رسالته «أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» (ص/٢٤٣)، اعتماداً منه على
تلك البحوث المخبرية التي تثبت أثر الثُّمُورِ في الوقاية من السُّمُومِ ونسي أنَّ البحوث التي اعتندها في
بحثه هذا لم تعتمد على ثُمُورِ المدينة البتّة، لا من عجوة ولا غيرها! في حين أنَّ اللَّفْظَ الَّذِي رَجَّحَهُ فِيهِ
... تمرات مما بين لابتها» أي: أنَّها مُقَيَّدَةٌ بتمور المدينة فقط! فانعلم الترابط التام بين المدلول وما
يُظْهِرُ دليلاً له.

(٢) شِمْرُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو عَمْرٍو اللُّعَوِيُّ: أديب حُرَّاسَان، كَانَ رَاسِياً فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَدَابِ، وَكَانَ مِنْ أَمَمَةِ
السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَوَفَّى (٢٥١-٢٦٠هـ)، انظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (٩٧/١).

(٣) «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/٢٢٤)، و«القرنين» لأبي عبيد الهروي (٣/٩٣٥).

فحين هنا أوتي المُعترض، مِن ظَنِّهِ أَنَّ المعنى هو ما تبادر إلى ذهنه مِن السُّموم الكيميائيَّة المُستحدثة الفَتَّاكة في الحين! كما دة (البوتولينوم)، أو غاز السَّارين مثلاً، وهذا معنى ما أبعد أن يقصده النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الحديث، فإنَّ هذا النَّوع قُلَّ أن يَتعرَّضَ له النَّاسُ في الجملة، وهو في حَكَم النَّادر جدًّا، ومُحال أن يقصِدَ بوصيَّته أُمَّته شيئًا نذر أن يقع فيهم.

ولذلك وجدنا أَنَّ السَّحَرَ لَمَّا كان مُنتشرًا في النَّاسِ، وهم مُبتَلون به منذ القديم، أوصى النَّبِيُّ ﷺ أُمَّته في الحديث نفسه بما يدفعه عنهم، ودلالة الاقترانِ هذه ترجِّح أن يكون «السَّم» مثل «السَّحَر» على معنى يكثر تلُّس النَّاسِ به، وكثرة بلواهم به في كلِّ زمانٍ ومكان، فيكون المُراد الأنسب على ذلك: ما كان في الأُشربة والأطعمة الرَّدِيئة أو المتعفَّنة، أو ما يَسْتَشْقِه النَّاسُ مِنَ الأبخرة والدُّواخن المُضرة في الهواء، أو في ما يكون مِن سموم الرِّزَابِيرِ والعقارب ونحوها مِن الحشرات، فكلُّ هذا داخل في مُسمَّى السَّم لغةً وعُرفًا.

فهذا هو الأقومُ في المُراد بلفظ «السَّم»، والانصراف عن ظاهر إطلاقِ لفظه في الحديث ليس أمرًا مُحدَثًا عند فقهاء الحديث، بل قد درَج عليه بعض مُحَقِّقِيهِمْ، كما تراه عند ابن القَيِّم في قوله: «يجوز نفع الثَّمر المَذكور في بعض السُّموم، فيكون الحديث مِن العامِّ المَخصوص، ويجوز نفعه لخاصيَّة تلك البَلد، وتلك التُّربة الخاصَّة مِن كلِّ سَم»^(١).

والَّذي سَوَّجَ لنا القول بهذا النَّوع مِنَ السُّموم أَنَّهُ المَعْنَى بالحديث لا مطلقًا: ما عَمِيَ عنه المُتَعَمِّلون في الطَّعن على الحديث، مِن تلك البحوث والدِّرَاسات العلميَّة المتكاثرَة المُجرَّاة على الثُّمور، حيث أثبتت أثرها الوِقائِيَّ مِن أنواع السُّموم المختلفة الَّتِي يَتعرَّضُ لها الإنسان في حياته اليوميَّة.

فمن تلك الدِّرَاسات الحديثة: بحث مُحَكِّمٍ نشره الدُّكتوران: عبد الكريم السَّلال، وأحمد ديسي، في مجلة علميَّة تُصَلِّدُهَا جامعة «كامبريدج» البريطانيَّة،

(١) فزاد المعاد (٩٢/٤).

بعنوان: «دراسة تأثير خلاصة الثمر على إبطال مفعول سم الحية والعقرب»، حيث «تم إعطاء أربعة مُتبرعين من (٩-١١) حبة تمر لكل منهم، وقد أخذت منهم قبل هذا عينات من دماهم، وكذا بعده بحوالي خمس ساعات.

فكشف الاختبار أنَّ عينات الدَّم التي أُخذت بعد تناول الثمر كانت مقاومة لسم الأفعى بنسبة (٨٣%)، ثمَّ وجدت الدراسة أنَّ إعطاء (٥٥%) من خلاصة الثمر أبطلت حوالي (٣٤%) و(٧١%) من النشاط السمي للأفعى والعقرب على التوالي، وأن (٢٠%) من خلاصة الثمر أحبطت المفعول بنسب ما بين (٨٧%) و(١٠٠%)^(١).

هذا؛ والتمر المستعمل في تلك التجربة من أردن أنواع الثمر المتوفرة في أسواق الأردن^(٢) ليس هو من عجوة المدينة، ولا من أي تمرها كله!

بل قبل شهرين من الآن، تحصّلت جامعة قابوس بسُلطنة عُمان، على براءة اختراع من قبل المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع، عن اكتشاف طبيّين عندها لدواء مُستخلص من تمر العجوة، يحمي المُصاب من أخطر لدغات الأفاعي في غضون دقائق معدودة!^(٣)

وأما دراسات الغريين لجدوى فاعليّة الثمر في السموم: فكثيرة أيضًا، أذكر منها على -سبيل التمثيل- دراسة حديثة نشرتها المجلة العلمية البريطانية The conversation^(٤)، اهتمت فيها بعض الباحثين الفرنسيين بمعجّة باحثٍ سوريٍّ يدعى:

(١) للنظر في تفاصيل هذه الدراسة، يُرجى مراجعته في:

Inhibition of hemolytic activity of snake and scorpion venom by date extract, biomedical letters, 56-51, 1997.

(٢) كما يُخبر د. السّلال القائم بالتجربة، انظر «أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي» لد. جميل أبو سارة (ص/٢٣٧).

(٣) انظر الخبر في جريدة «الوطن» العُمانية، على صفحتهم الإلكترونية، منشور بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١٨م، وقد بُنّي الخبر في علة قنوات فضائية.

(٤) مقال لـ (دينيس مورفاي denis J murphy) بموقعهم الإلكتروني الرسمي بعنوان:

"How date palm seeds can remove toxins from the environment" july 26,2016.

د. عبد السمیع هنانو: إلى استخدام خلاصة الثُمر لمعالجة بعض السُُموم المنتشرة في بعض البیثات جرّاء الحروب والتلوثات الصناعیة، والمعروفة بـ (الدیوکسینات)، وهي تراكُم في المجاری المائیة والتربة.

ذلك أنّهم وُضعوا مُستحلب الثمر في ماءٍ به كميةٌ من سُم (الدیوکسینات)، فتجاووا باختفاء هذه المادّة السُمیة في غضونٍ دقیقة واحدة!

وقد هدّتهم التجربة إلى استخدام هذا العلاج الحیوی لمعالجة السُُموم الأخری المنتشرة في أرجاء العالم كلّهُ، مُؤكّدين في ختام بحثهم هذا على «أنّ نخیل الثمر أكثرُ فوائدٍ ممّا كان أجدادنا یَ تصوّرونهُ».

ودراسة أخرى هي أعجب من أختها السّالفة: أجراها باحثون بریطانیون، ما دفعهم إلى القیام بها إلا وقوفهم على حدیثنا هذا في فضل العجوة وتمیر المَدینة! فوجدوا الاثر البالغ الَّذي یُحدثه الثمر في العملیة المناعیة للكبد ضدّ السُُموم.

وإدراك أهمیة هذه التّجربة یتمّ بمعرفتنا أنّ العمليات الاستقلالیة (الأیض) هي عملیات متواصلة في جسم الإنسان، یتج عنها ما یُسَمیهُ الأطباء بـ «الجزئیات الحرّة»، وهي مرکّبات تفاعلیة إذا تُركت تسبّبت في أمراض جسیمة، ومنها تسارع عملیات الهدم في خلايا البدن، والوقوع في الشیخوخة المبکّرة.

وقد اكتشف الأطباء أنّ في الكبد إنزیمًا مسؤولًا عن إبطالِ مفعول السُُموم الّتی تتخلّف عن عملیات (الأیض) هذه، ولذا ترتفع نسبة هذا الإنزیم في الدّم في حال دخول السُُموم في الجسم، وعند تجريب إطعامٍ سبعِ تِمراتٍ لأناسٍ كلّ یومٍ ولمُدّة شهر، كما فهموه من الحدیث، وجدوا أنّ مستوى ذلك الإنزیم في الدّم قد صار في الحدود الطبیعیة. وبعد فحص هؤلاء في نفس التّجربة، وجدوا أنّ مُعدّل الإنزیم لا یرتفع مع دخول السُُموم إلى الجسم، ممّا دلّ على أنّ الجسم استغنی عن إفراز الإنزیم، لوجود وقایة قويّة فيه سابقّة!

لقد أكّدت هذه الدّراسة جمعیةً بریطانیة تُدعى "telepathy"، تهتمُّ بظاهرة الاستجلاء البصری والسّمعی، حیث أخذت عیّناتٍ دمٍ من أناسٍ یعرّضون للتّسمّم بمادّة الرّصاص من عوادم السّیارات، أو صناعة البطّاریات ونحو ذلك، ممّن

يُعانون مِنْ مشكلي عُتصر (الكاديوم)، الَّذي يُوْدِي إلى الفشل الكلوي وبعض التَّسمُّمات الخطيرة في الجسم، فوجدوا:

أنَّ المُتطوِّعين حين تناولوا سبع تمراتٍ كلَّ يومٍ على الرِّيق، قلَّت نسبة السُّموم جدًّا في أجسامهم، لِغنى الثَّمَر بالموادِّ الفيتوكيماويَّة التي تقاوم السُّموم الدَّاخِليَّة، وذلك بحسْرِها تحت بشرة الجلد، أو إذابتها وإخراجها عبر البول والبراز، فضلًا عن مقاومتها للجزيئات الحرَّة النَّاتجة عن (الأنفُس) والأكسدة في الجسم، فعملت خلاصة الثَّمَر المُتناولة عملَ المُضاداتِ الطَّبيعيَّة للسُّموم في الكبد.

وقد نشرت هذه الجمعية البريطانيَّة هذا البحث في مجلَّتِها الدُّوريَّة "Telepathy"، ذكرت فيه رصدَ أجهزة الاستشعارِ لخطِّ طيفٍ مُلتفٍّ على الجسم تشكُّل بعد هضم الثَّمرات، وأنَّ هذه الهالَّة تستمرُّ يومًا كاملاً، كما ورد في الحديث تمامًا^(١) ولعلَّ هذه الهالَّة الطَّاقِيَّة هي السَّبب في مقاومة طاقةِ الأسحارِ المُتَّجِهَةِ إلى الإنسان إذا أكلها.

فليت المُعترضين على الحديث مِمَّن ينتسب إلى الإسلام اقتدوا بهؤلاء الإفرنجية في معاملتهم لحديث رسول الله ﷺ معاملةَ المُجرَّبِ المُستفيد! أو ليتهم على الأقلَّ أخذوا بنصيحةِ مصطفى السَّباعي قديمًا، إذ وصَّاهم بالترُّث في إنكار هذا الحديث بخاصَّة، حيث قال:

«إذا كان الطَّب الحديث لم يُوَفَّق في اكتشافِ سائرِ خواصِّ العجوة حتَّى الآن، أفليس من الخطأ التَّسرُّع إلى الحكم بوضعه؟ وهل ادَّعى أحد أنَّ الطَّب انتهى إلى غايته، أو أنه اكتشف كلَّ خاصَّة لكلِّ من المأكولات والمشروبات والنباتات والثمار التي في الدُّنيا؟»

(١) انظر هذه الدُّراسة في موسوعة «عالم الإنسان: طعام الإنسان وشرابه» لليروفيسور: أحمد شوقي إبراهيم (١٢١٤-٢٠١٤)، وهو زميل كلية الأطباء الملكِيَّة بلندن وأمينه، ومستشار الأمراض الباطنيَّة وأمراض القلب.

إنَّكَ لا تشكُّ معي في أنَّ إقدام مؤلِّف «فجر الإسلام» على القطع بتكذيب هذا الحديث جرأة بالغة منه، لا يمكن أن تُقبل في المحيط العلمي بأيِّ حال، ما دام سنده صحيحًا بلا نزاع، وما دام متنه صحيحًا على وجه الإجمال، ولا يضرُّه بعد ذلك أنَّ الطَّب لم يكتشف حتَّى الآن بقيَّة ما دلَّ عليه من خواصِّ العجوة.

ويقيني أنَّه لو كان في الحِجَاز مَعاهدُ طبيَّة راقية، أو لو كان تمرُّ العالِية موجودًا عند الغربيِّين، لاستطاع التَّحليل الطَّبيُّ الحديث أن يكتشف فيه خواصَّ كثيرة، ولعلَّه يستطيع أن يكتشف هذه الخاصَّة العجيبة، إن لم يكن اليوم، ففي المستقبل إن شاء الله^(١).

وها قد تحقَّق ما رجاه السُّباعيُّ فيما أوردناه من دراساتٍ علميَّة، والله متمُّ نوره.

(١) «السنة ومكانتها في التشريع» (ص/ ٢٨٥).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الحبة السوداء شفاء

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوِّقْ حَدِيثَ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ، إِلَّا السَّامَ».

قال ابن شهاب: والسَّامُ: الموت، والحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ^(١)؛ متفق عليه^(٢).

(١) وهو ما نُسِّبه في زماننا بحَبَّةِ البركة، وكان يُسَمَّى قديمًا بالكُمُونِ الأسود، وهذا ما رجَّحه جمهور العلماء في حَقِّقَةِ نُسْأَمَها، انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٠/١٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب: باب: الحبة السوداء، رقم: ٥٦٨٨)، ومسلم في (ك: الآداب، باب: التداوي بالحبة السوداء، رقم: ٢٢١٥).

المَطْلَب الثَّانِي

سُوقِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

لِحَدِيثِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

أورد المُعْتَرِضُونَ عَلَى الْحَدِيثِ شُبُهَةً تَكْبِيْ عَلَى أَسَاسِ رَفْضِ الطَّبِّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْحَبَّةُ شِفَاءً لِجَمِيعِ الْأَمْرَاضِ، وَالْوَقَاعِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَعَالِجْ بَعْضَ مَنْ تَدَاوَا بِهَا، فَكَيْفَ تُنَسَبُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ الْمَخَالِفَةُ لِلْعِلْمِ وَالْوَقَاعِ إِلَى قَوْلِ الْمَعْصُومِ ﷺ؟! أَلَيْسَ فِي رَوَاجٍ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْأُمَّةِ «اسْتَهْزَاءٌ بِعُقُولِ الْمُسْلِمِينَ؟»^(١)، كَذَا قَالَ أَحَدُ الْمُتَكْرِمِينَ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الشُّبُهَةِ، يَقُولُ (صَالِحٌ أَبُو بَكْرٍ): «الْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ بِالْأَطْنَانِ، وَكَانَ لَا بَدَّ أَنْ تَكْتَسِحَ أَنْوَاعُ الْأَمْرَاضِ وَالْبَلَاءِ كَمَا يَنْصُرُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَحَيْثُ إِنَّهَا لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ تَعْتَرَفْ بِمَعَامِلِ الدَّوَاءِ بِفَاعِلِيَّتِهَا عَلَى هَذَا النَّحْوِ، فَإِنَّ نِسْبَةَ هَذَا الْحَدِيثِ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَوْفَ تَكُونُ سَبَبًا فِي تَكْذِيبِ الْأُمَمِ الْمُتَحَضِّرَةِ!»^(٢).

وَيَقُولُ (نِيَّازِي عَزَّ الدِّينُ): «لِي صَاحِبٍ أَصِيبَ بِالسَّرْطَانِ، وَاکْتَشَفَ الْأَطْبَاءُ مَرَضَهُ مَبْكَرًا، وَقَالُوا لَهُ أَنَّ بِالْإِمْكَانِ شِفَاءَهُ -بِإِذْنِ اللَّهِ- إِذَا وَافَقَ عَلَى جِرَاحَةٍ

(١) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ مَخْرُجُ الْأَحَادِيثِ مُحَقَّقُ الْمَعَانِي» لِجَوَادِ عَفَانَةَ (ص/١٤٤٤).

(٢) «الْأَضْوَاءُ الْقِرَائِيَّةُ» (ص/٢٨).

مبكرة للمرض، لكنه آمن أن الحبة السوداء سوف تشفيه! وظلَّ يستخدمها شهوياً،
إلى أن استفحل المرض، وعجز الأطباء عن تقديم أيِّ عونٍ له، إلى أن
مات!«^(١).

(١) «دين السلطان» (ص/٥٢٤-٥٢٥).

المَطْلَب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث الحبة السوداء

لا شك أنَّ للحبة السوداء فوائد عظيمة في علاج كثير من الأمراض والوقاية منها، وسترى من البحوث الحديثة ما يزخر بالتجارب المثبتة لتأثير هذه النبتة المباركة في ما يُعجز عن إحصائه من الأدوية المتنوعة التي تصيب الناس.

لكنَّ النبي ﷺ في حديثه عن فضل الحبة السوداء في شفاءِ الأدوية، لم يُرد الاكتفاء بها عن التداوي لكلِّ مريضٍ بما يناسبه من الأدوية الأخرى، فهو نفسه لم يصفها لكلِّ مريضٍ اشتكى له! بل كان يُرشد أحياناً إلى العسل لِمَن استطلق بطنه، وأحياناً بالحجامة لِمَن أوجعه رأسه . . إلخ.

وهذا الحديث المشهور لا ريب أنَّه مُتداول في الأمة منذ عصر الصحابة ثمَّ التابعين وأتباعهم إلى يومنا هذا، لم يُنكره أحدٌ منهم بدعوى أنَّ الطب والواقع يكذِّبه، كما يدَّعيه مُتعمِّلة المعاصرين، لأنَّ أحداً من عقلاء السلف ولا الخلف فهم منه ما فهمه هؤلاء من كفاية الحبة السوداء وحدها في شفاءِ جميع الأمراض. ومن تأمل ألفاظ الحديث، بانَّ له الخلف الكبير. بين المراد منها وبين ذاك الفهم المُحدث، فإنَّه لو قدَرنا مَجيء لفظ الشِّفاء بالتعريف في الحديث هكذا: « . . هو الشِّفاء لكلِّ داء » لرُبما لجعلنا ذاك الفهم المُحدث نوعاً اعتباراً وتأويل؛

أما وقد جاء لفظ الحديث في «الصَّحَّاحِينَ» بالتَّنْكِيرِ: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ...»، وفي لفظٍ عند مسلم: «... إِلَّا فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ مِنْهُ شِفَاءٌ»^(١): فلا!

بيان ذلك في تقرير أمرين:

الأول: أنَّ هذه الحروف في لفظ المتن (مين) و(في)، تُفْهَم السَّامِعَ معنى التَّبْعِيضِ والاجْتِزَاءِ بالحرفِ الأول، أمَّا الحرف الثاني (في) فتَجْمَلُ الشِّفَاءَ مَظْرُوفًا فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ عَلَى وَجْهِ (الظَّرْفِيَّةِ المَجَازِيَّةِ)، وتَفِيدُ مَجْرَدَ المُلَابَسَةِ، تَصْلُحُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَخْلُفِ المَظْرُوفِ عَنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الظَّرْفِ، لِأَنَّ الظَّرْفَ يَكُونُ أَوْسَعَ مِنَ المَظْرُوفِ غَالِبًا^(٢)، وَإِنَّمَا جِئَ بِهَذَا الأسلوبِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَمَكُّنِ مُلَابَسَةِ الشِّفَاءِ إِثَّاها، وَإِيمَاءً إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَطْرُدَ الشِّفَاءُ بِهَا وَحْدَهَا فِي كُلِّ حَالَةٍ.

ثانيًا: لفظ «شِفَاءٌ» جاء في الحديث نَكْرَةً، «والتَّنْكِيرُ فِي سِيَاقِ الإثْبَاتِ لَا تَفِيدُ العُمُومَ»^(٣)، بَلْ يَفِيدُ ظَاهِرَهَا الإِطْلَاقَ فَقَطْ، أَي مُطْلَقَ الشِّفَاءِ، لَا الشِّفَاءَ المَطْلُوقَ!

فيكون المعنى بادِي الرَّأْيِ: أَنَّ الحَبَّةَ السَّوْدَاءَ يُقَالُ أَنَّهَا (شِفَاءٌ): بِاعتبار شِفَائِهَا لِكَثِيرٍ مِنَ الأمراضِ لَا كُلِّهَا، وَهُوَ نَظِيرُ مَا قَالَه المُفَسِّرُونَ فِي المُرَادِ بِكَوْنِ القَسْلِ «فِيهِ شِفَاءٌ لِلثَّانِي» [الطَّلَبُ: ٦٩]^(٤).

لَكِنْ لَمَّا وَجَدْنَا آخِرَ الحديثِ يُوَكِّدُ عَلَى عُمُومِ الأدْوَاءِ بِقَوْلِهِ ﷺ فِيهِ: «... لِكُلِّ دَاءٍ»^(٥)، قَرَنًا بِالدَّلَالَةِ السَّابِقَةِ دَلَالَةً أُخْرَى تَفِيدُ معنى (النَّسْبِيَّةِ) فِي

(١) أخرجه مسلم في (ك: الآداب، باب: التداوي بالحبة السوداء، رقم: ٢٢١٥).

(٢) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٢٠٩/١٤).

(٣) «المفاسد الشافية» للشاطبي (٢٤٨/٨).

(٤) انظر «الكشاف» للزمخشري (٦١٩/٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٥٦١/٦).

(٥) الأرجح في نظري من أقوال العلماء ما ذهب إليه ابن أبي جمرة. كما في «الفتح» (١٤٥/١٠)، والباركفوري في «تحفة الأحوزي» (١٦٣/٦) وغيرهما: من بقاء هذا اللفظ على عمومته، فإن (كل) من ألفاظ العموم لا تُخَصِّصُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَتَجْوِزُ ابْنِ القِيَمِ لِتَخْصِيصِهِ كَمَا خُصِّصَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «تُدْرِكُ كُلَّ شَيْءٍ وَآثَرُ رَبِّهِ» جَمْعَ مَنْ بَيْنَ مَفْرُقَيْنِ، فَإِنَّ الآيةَ يَمْتَنِعُ حَمْلُهَا عَلَى العُمُومِ عَلَى مَا هُوَ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ مَعْلُومٌ، أَمَّا لَفْظُ حَدِيثِنَا هَذَا فَحَمْلُهُ عَلَى العُمُومِ مَتَّبِعٌ لِقَوْلِهِ ﷺ فِيهَا: «... إِلَّا السَّامُ»، وَمِنَ المَقَرَّرِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ صِحَّةَ الاسْتِثْنَاءِ مَعْيَارُ العُمُومِ.

الدَّوَاءُ نَفْسِهِ، أَي: أَنَّ الْحَبَّةَ السُّودَاءَ شِفَاءٌ كَامِلٌ لِبَعْضِ الْأَمْرَاضِ، أَمَّا بَاقِي الْأَمْرَاضِ وَإِنْ لَمْ تَعَالِجْهَا الْحَبَّةُ السُّودَاءُ بِمُفْرَدِهَا، فَقِيهَا نِسْبَةً مِنْ شِفَائِهَا، فَتَدْخُلُ فِي تَرْكِيبِ الشِّفَاءِ بِوَجْهِهٖ مَا، وَلَيْسَ الشِّفَاءُ الْكَامِلُ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: «معنى كونِ الحَبَّةِ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ: أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ دَاءٍ صَرَقًا، بَلْ رُبَّمَا اسْتُعْمِلَتْ مُفْرَدَةً، وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَتْ مَرَكَّبَةً، وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَتْ مَسْحُوقَةً، وَغَيْرَ مَسْحُوقَةٍ، وَرُبَّمَا اسْتُعْمِلَتْ أَكْلًا، وَشَرَبًا، وَسَعَوْطًا، وَضِمَادًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ...»^(١).

فعلى هذا؛ لا بأس من حمل الحديث على عموميه لكن بهذا الاعتبار، بأن يكون المراد بذلك ما هو أعمُّ من الأفراد والتَّركيب، وهذا لا مَحْذُور فيه، ولا خروج به عن ظاهر الحديث، بل بهذا التَّأْوِيلِ نكون قد جمعنا بين كلا الاعتبارين: التَّجْمِيعُ فِي الْأَدْوَاءِ، وَالتَّسْبِيَةُ فِي الدَّوَاءِ، لِيَتَحَقَّقَ كَوْنُ الدَّوَاءِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ شِفَاءً لِكُلِّ دَاءٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، سَوَاءً كَانَ كَامِلًا بِمُفْرَدِهِ، أَوْ نِسْبَةً مِنْهُ، مَعَ اشْتِرَاكِ غَيْرِهِ مَعَهُ.

أما أَنَّهَا الشِّفَاءُ الْكَامِلُ لكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ: فَأَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْأَطْبَاءِ بَلِ الْعَامَّةِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَالْمُتَقَدِّمُونَ عَدَّدُوا كَثِيرًا مِنَ الْجِلَلِ الَّتِي تَدَاوِيهَا الْحَبَّةُ السُّودَاءُ فِي مَوْلَفَاتِهِمْ عَنِ الطَّبِّ النَّبَوِيِّ أَوْ الْأَدْوِيَةِ بَعَامَةً^(٢)، وَالدَّرَاسَاتُ الطَّبِيَّةُ الْحَدِيثَةُ طَافِحَةٌ بِذِكْرِ مَزَايَا هَذِهِ النَّبْتَةِ فِي عِلَاجِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ^(٣).

وَأَمَّا أَنَّ الْحَبَّةَ السُّودَاءَ فِيهَا نِسْبَةٌ تَدْخُلُ فِي دَوَاءِ كُلِّ الْأَمْرَاضِ: فَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ بِدَاهَةِ أَنَّ أَيَّ دَاءٍ يَصِيبُ جَسَدَ الْإِنْسَانِ يَكُونُ لِسَبَبٍ خَارِجِيٍّ: مِثْلُ

(١) «فتح الباري» (١٠/١٤٤).

(٢) انظر على سبيل المثال: «الحاوي في الطب» لأبي بكر الرازي (٣/٤١٢، ٤١٨)، و«القانون في الطب» لابن سينا (٣/٤٠٩)، وجمع ابن القيم أغلب ما كتبه المتقدمون فيها في «زاد المعاد» (٤/٢٧٦-٢٧٧).

(٣) كسَّكْرِ الْبَوْلِ، وَارْتِفَاعِ ضَغْطِ الدَّمِ، وَتَلَوُّنِ الْكَبِدِ، وَالرَّيْبِ، وَالْقَضَاءِ عَلَى الْإِلْتِهَابَاتِ الْبِكْتِيرِيَّةِ وَالْفِيرُوسِيَّةِ وَالْفُطْرِيَّةِ، بَلْ قُدْرَتِهَا عَلَى تَخْفِيزِ نِسَةِ الدَّهُونِ فِي الْجَسْمِ، وَحِمَايَةِ الْمِعْدَةِ مِنَ التَّجَرُّحِ، وَعِلَاجِ الْفَرْحَةِ، وَحِمَايَةِ الْكَبِدِ مِنَ السُّومِ، وَغَيْرَ هَذَا كَثِيرٌ انظر «الحبة السوداء في الحديث النبوي والطب الحديث» لـ د. عبد الله باموسى (ص/٢٤)، و«الحبة السوداء» لـ د. عبد الله السعيد (ص/٣٤).

البكتيريا، والفيروسات، والكيمائيات، يصاحب هذا السَّبب الخارجي قابليَّةً داخليةً في الجسم لهذا المؤثِّر، ويتمثَّل في ضعفِ الجهازِ المَناعي عن دَفْعِ تلك الأوبئة.

وللحِبة السوداء القدرة على مقاومة هذه العوامل الخارجية ودفعها عن الجسم، والتَّقليل من خطَرِها، كما أنَّ لها القدرة على دَعْمِ المقاومة الداخليَّة لجميع الأمراض.

وذلك أنَّها تُقوِّي الجهازَ المَناعي في الجسم، وتزيد اللَّمفاويات والمُضادات الحيويَّة، وتحرِّض القوَّامِل المضادَّة للأكسدة التي أكثرَ الأمراض المُستعصية المتفشية في هذه الأزمان، كأمراض السَّرطان، وتلفِ الكبدِ والكُلَى وتسمُّمها، ونحو ذلك^(١).

وبهذا نفهم كيف أنَّ فيها نسبةً من شِفَاءِ كلِّ داء!

ولا يزال الأطباء عاكفين على استكشاف المزايا العلاجية لهذه النبتة المباركة، وتجريبها على شتَّى الأوبئة، والخلوص إلى مقادير دقيقٍ منها، لخلطها مع أدوية أخرى مساعدة، تناسبًا مع كلِّ مَرَضٍ على حِدة، فليس الشَّأن أن تبلغِ الحَبَّات هكذا كما اتَّفَق، أو تشربه لوحده، ثمَّ ترجو موافقةً ما في الحديث من موعود الشِّفاء، كما فَعَلَ صاحبُ (نِيازِي)! والله الشَّافي.

(١) انظر ما يؤكد ذلك من البحوث المعاصرة في «الطب منير الإسلام» لد. د. قاسم سويداني (ص/ ٧٩).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث نفخ الروح في الجنين

المَطْلَب الأول

سَوَق حديث نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»^(١)، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا، فَيُؤَمِّرُ بَارِعَ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيءٌ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ .. الحديث، وفي رواية مسلم: «.. ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ^(٢).

وعن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ يُنْتَنَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا، وَبَصَرَهَا، وَجِلْدَهَا، وَلَحْمَهَا، وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رِيكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ الْمَلَكُ ..» الحديث، وفي رواية عنه: «أَنَّ مَلَكًا مُوَكَّلًا بِالرَّحِمِ، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا يَأْذَنُ اللَّهُ، لِبُضْعِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ..»، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِ الْأَوَّلِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

(١) الْمَلَكَةُ: دم عبيط جامد، وَشَبَّتْ عِلْقَةً لِرُطوبَتِهَا وَتَعَلُّفُهَا بِمَا تَمُرُّ بِهِ، وَالْمُضْغَةُ: لحمة صغيرة، قال ابن قتيبة: وَشَبَّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا يَقْدَرُ مَا يُضْمَعُ، كَمَا يُقَالُ: عُقْرَةٌ لِقَدَرٍ مَا يُغْرَفُ، انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٢٩١/١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (ك: يده الوحي، باب: ذكر الملائكة، رقم: ٣٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم: ٢٦٤٣).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابه رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم: ٢٦٤٥).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعاصرةِ

لحديث نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ

يرتكز المخالفون لحديث نفخ الروح في الجنين في دعوى بطلانه على شبهتين:

الشبهة الأولى: دعوى التعارض الصريح بين خبري ابن مسعود وحذيفة بن أسيد، وذلك:

أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه يجعل ظهور خلقه الإنسان ومعها الكتابة المَلَكِيَّة بعد الأطوار الثلاثة لخلق الجنين، وكلُّ طور منها يستغرق أربعين يوماً، أي بعد مائة وعشرين يوماً؛ بينما يجعلهما حديث ابن أسيد رضي الله عنه بعد الأربعين الأولى، لا الثالثة!

وفي تقرير هذا الإشكال بين الحديثين، يقول (محمد الفزالي): «بين الروايتين تفاوت واضح، فالأخيرة تُفيد أنَّ الكتابة المذكورة بعد أربعة شهور، والأولى تفيد أنَّ الكتابة بعد اثنين وأربعين يوماً»^(١).

الشبهة الثانية: مناقضة حديث ابن مسعود رضي الله عنه لمكتشفات علم الأجنة البشريَّة الحديثة، القاطعة بأنَّ الجنين إنما يتشكَّل على خلقه الإنسان خلال ستة

(١) «الأسئلة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٥).

أسابيع، أي بعد أربعين يومًا ونحوها، وأنَّ مَرَحَلَتِي الْمَلَقَةُ وَالْمُضَفَّةَ هُمَا ضِمَنَ هذه المدة، وليس ذلك بعد مائةٍ وعشرين يومًا في ظاهر حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وفي تقرير هذا الاعتراض على الحديث، يقول جواد عفانة: «هو مردودٌ مِنَّا، لأنَّه مخالفٌ للعلم، وما بُتَّ يَقِينًا أَنَّ الجنين يَتَشَكَّلُ ويصبح خُلُقًا آخرَ على صورةِ إنسان بعد سِتَّةِ أسابيع»^(١).

(١) «دور السُّنة في إعادة بناء الأُمَّة» (ص/١٦١).

المَطْلَب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث نفخ الروح في الجنين

أما دعوى المُعترض التَّخالف بين حديث ابن مسعود وحديث حذيفة بن أسيد، في كون الأوَّل يُثبت الكتابة والتَّخْلِيْق بعد الأربعين الثالثة، بينما يجعلها الثاني بعد الأربعين الأولى.

يُقَال في جوابه: لا تعارض في واقع الأمر بين متنيهما، ووجه الجمع لائْتِج بين الخبرين، لكن لِمَنْ أعطاهما حَقُّهما مِنَ النَّظَر، وكانت له ذائقة لُغَوِيَّة سليمة. فأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه: فلا تُنْكَر أنَّ ظاهره يُفيد عند التَّجْريد أنَّ لكلِّ طَوْرٍ من أطوارِ الجنين المذكورة فيه مُدَّة أربعين يومًا، ومجموع ذلك مائة وعشرون^(١).

لِكن حين نظرنا في باقي أدلَّة هذا الباب، ألحقنا هذا الحديث في هذا المُجْمَلات المحتاجة إلى مُبَيِّن، كونه ظَنِّيًّا مِنْ حيث المَفْهُوم! والسَّبَب في هذا الإجمال والظَّنِّيَّة: أنَّ قوله فيه: «مِثْلَ ذلك» يحتمل العَوْدَ عَلَى مَذْكُورَيْن في الحديث قبله: إمَّا عَلَى (جمع الخلق)، أو عَلَى (مُدَّة الأربعين يومًا).

(١) جمل هذا هو الظاهر من الحديث كثير من الأئمة، كالإمام أحمد، حيث سأله تلميذه ابن هانئ عن الجنين: إلى متى يُنفخ فيه؟ قال: إذا نَمَت له أربعة أشهر نفخ فيه الروح، لحديث عبد الله: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَمُوتُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا...» الحديث، وانظر «مسائل ابن هانئ للإمام أحمد» (رقم: ٩٦٤)، و«شرح مختصر البخاري» للزُّركشي (٢/ ٣٣٤).

فإن قلنا برجوعه إلى الثاني -أي المدة-: اختلَّ التَّأَلُّفُ بينه وبين حديث حذيفة حقاً، إذ معنى ذلك: أنه يُثَبِّت لكلِّ مرحلةٍ من أطوارِ التَّكْوِينِ الجَنِينِي الثلاثةَ أربعينَ يوماً، ومجموع ذلك مائة وعشرون، وهو بهذا مناقضٌ لحصرِ حديث حذيفةٍ للأطوارِ كُلِّها في مدَّةِ الأربعينِ الأولين، ومخالِفٌ لمكتشفاتِ علم الأجنة^(١).

أما لو قلنا برجوعه إلى الأول -أي أن قوله «مثل ذلك» عائدٌ على (جمع الخلق)-: فيحتلِّزُ تحقُّقُ بُعَيْثِنَا من انتفاءِ التَّخَالُفِ، إذ به تخلو رواية ابن مسعود من تحديد مدَّةِ كُلِّ طورٍ على حدة، ويكون حديث حذيفةَ كالمُفَصَّلِ والمُبَيِّنِ له، حيث دلَّ على انطواءِ تلكِ الأطوارِ في مدَّةِ الأربعينِ الأولى من تكوينِ الجنين، وعقب ذلك تأتي الكتابة وتخلِّقه خلقاً آخرَ.

القصدُ من هذا: أن اسمَ الإشارةِ في قوله «مثل ذلك» لما كان لفظاً يمكن صرفه إلى واحدٍ من اثنين ذُكِرَا قبله في الحديث -وهما: جمع الخلق، أو مدَّةُ الأربعين- كان بذاً لفظاً مُجَمَّلاً، يحتاج إلى تعيينِ أحدِ المعنيين السَّالِفين دون الآخر.

والَّذي بَيَّن لنا هذا المُجَمَّلَ وَعَيَّن المقصودَ باسمِ الإشارةِ فيه: صريح حديث حذيفة رضي الله عنه، حيث يمتنع به حملُ اسمِ الإشارةِ في حديث ابن مسعود في قوله «مثل ذلك» على المدَّةِ الزَّمنيَّةِ، وإلَّا تخالَفَ الحديثانِ بذلك كما قلنا.

والَّذي يَدُلُّك على لزومِ حملِ مُجَمَّلِ حديثِ ابنِ مسعود رضي الله عنه على مُبَيِّنِ حديث ابنِ أسيد: الروايةُ الأخرى لحديث ابنِ مسعودِ نَفْسِهِ عند مسلم، حيث جاءت بزيادةِ «في ذلك»، وذلك في قوله: «... ثمَّ يكونُ في ذلك حَلَقَةٌ مِثْلُ ذلك، ثمَّ يكونُ في ذلك مُضَفَّةٌ مِثْلُ ذلك»، أي: في ذلك الوقتِ نَفْسِهِ الَّتِي يَجْمَعُ فِيهِ خَلْقُ الجَنِينِ أربعينَ يوماً، هذا الظَّاهرُ من معناها.

(١) انظر «نمُو الإنسان» من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسمَّين؛ لأمال صادق، وفؤاد أبو حطب (ص/ ١٥٧-١٦٢).

ولا يُقال هنا ما قاله بعض العلماء من أنَّ لفظَ «في ذلك» في رواية مسلم إشارةً إلى المحلِّ الَّذي اجتمعت فيه النُّطفة^(١)! فكأنَّكَ تقول: (ثمَّ يكون في بطنِ أمِّه علقَةً مثلَ ذلك، ثمَّ يكون في بطنِ أمِّه مُضْغَةً مثلَ ذلك . .): فإنَّ في هذا تكرارًا لا يفيد الحديثَ معنًى جديدًا، ولسانُ النَّبيِّ ﷺ أبلغُ وأفصحُ من أن ينسَ بمثله!

ومِمَّا يُؤكِّد أيضًا ما قرَّره من عَوْدِ اسم الإشارة في قوله «في ذلك» إلى مدَّة الأربعين الأولى غير حديث حذيفة بن أسيد:

حديثٌ عن جابر بن عبد الله ﷺ يرفعه: «إذا استقرَّت النُّطفة في الرَّجَمِ أربعينَ يومًا -أو أربعينَ ليلةً- بَعَثَ إليها مَلَكًا . .» الحديث^(٢).

وهذا موافق لحديث حذيفة بن أسيد ﷺ في جعل الكتابة بُعيد الأربعين الأولى، وحينها ينتهي طَوْرُ العَلَقَةِ والمُضْغَةِ، ويتشكَّل الجنين على صورة الإنسان، وهو معنًى قوله: «يُجَمِّع خَلْقَهُ».

هذا؛ مع أنَّ جمهورَ الشُّراح قد نحووا إلى خلافِ هذا التَّقرير^(٣) حيث تتابعوا على القولِ بأنَّ أطوار الجنين المذكورة في حديث ابن مسعود ﷺ تستغرق مائةً وعشرينَ يومًا بمجموعها؛ فللنُّطفَةِ أربعونَ يومًا في الرَّجَمِ، وللعلَقَةِ أربعونَ أخرى، وللمُضْغَةِ أربعونَ ثالثة، فهي أربعونَ ثلث تستغرقها أطوار تخلُّق الجنين على هيئة الإنسان؛ ووافقه على ذلك كثيرٌ من الفقهاء، فرتبوا على هذا

(١) كذا قال القرطبي في «المفهم» (١٦/٢٢).

(٢) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ١٥٢٦٨)، وقال مُخرِّجوه: «صحيح لغيره».

(٣) انظر «إكمال المعلم» للقاظمي عياض (١٢٦/٨)، و«الإفصاح» لابن هبيرة (٢٤٩/٦)، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٩٠/١٦)، و«التبيين» للطوفي (ص/٨٥)، و«الكاشفة» للطبي (٥٣٤/٢)، و«المفهم» للقرطبي (١٦/٢٢)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١٥٧/١-١٥٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤٨٤-٤٨٩)، و«التيسير» بشرح الجامع الصغير» للمناوي (٢٦٣/١)، و«كوثر المعاني» للخضر الشنقيطي (١٢٧/٦)، وغيرهم كثير.

الفهم للحديث مسائل عديدة، تتعلّق بما تلقّيه المرأة ممّا يثبت به حكم النفاس، وتنقضي به العدة والاستبراء، وتصير به المرأة أمّ ولد، ونحو ذلك من مسائل الفروع^(١).

ولذلك نراهم يتكلّفون تفسيرَ حديث حذيفة بن أسيد وتوجيهه! فمنهم من حمّله على بعض الأجنّة، وحملَ حديث ابن مسعود على البعض الآخر، بدعوى تخصيص كلِّ واحدٍ من الحديثين بالآخر^(٢)! وهذا مناقضٌ لدلالة العموم في كلا الحديثين وسياقهما.

ودَقَّب آخرون، كابن الصّلاح^(٣) وتبعه ابنُ تيميّة^(٤) وابن القيم^(٥): إلى إمكانِ أن تكون الكتابةُ المَلَكِيّةُ مرّتين، جمعًا بين الحديثين، فتكون الأولى عقيب الأربعين كما في حديث حذيفة، ثم تكون الثانية عقب المائة والعشرين كما في حديث ابن مسعود^(٦)؛ وزاد ابن تيميّة: احتمالُ أن تكون ألفاظُ حديث حذيفة بن أسيد لم تُضبط حقَّ الضبط، ولهذا اختلّفت رواؤه في ألفاظه^(٧)!

فكذا قال الفريقان؛ وكلا الاحتمالين عندي بعيد.

فأما كون الكتابة مرّتين: فالأظهرُ من الحديثين أنّها واحدة^(٨)؛ وأيُّ فائدة أن تُكرّر الأجوبة على المَلَكِ مرّتين مُتباعيتين؟!

(١) انظر مثلاً: «المحلّى» لابن حزم (٢٥٣/٤)، و«بدائع الصنائع» للصاغانى (١٩٥/٣)، و«المقدمات المسهّدة» لابن رشد (٣٢٧/٣)، و«الذخيرة» للقرافى (٣٢٤/١١)، و«نهاية المطلب» للنجوينى (٣٣٧/١٤)، و«المفني» لابن قدامة (١٢٠/٨).

(٢) وهو صنيع الثّقوفى فى «التّبيين فى شرح الأربعين» (ص/٨٦).

(٣) «فتاوى ابن الصّلاح» (ص/١٦٥).

(٤) سيّأتى عزو كلامه.

(٥) «البيان فى أقسام القرآن» (ص/٣٤٥)، و«طريق الهجرتين» (ص/٧٤) كلاهما لابن القيم.

(٦) وقريب من هذا الجمع كلام ابن الملقّن فى «التوضيح» (٩٧/٥).

(٧) «مجموع الفتاوى» (٢٤١/٤).

(٨) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١٦٥/١).

وبقي أن في حديث حذيفة ذكر العظم واللحم، وأن التصوير والتخليق مقارنان للكتابة، ولن يكون التلحيم والتخليق مرتين بدهاءة^(١)

هذا مع استصحاب خبر القرآن الكريم في موالاة خلق العظام لطور المضغة مباشرة، في قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْوِطْنَ لَحْنًا﴾ [التنزيل: ١٤]، وخلق العظام إنما هو ثابت في حديث حذيفة عليه السلام بعد اثنين وأربعين يومًا، فلازم ذلك أن تكون نشأة المضغة قبله في تلك الأربعين الأولى، وليس في الثالثة^(٢).

وهذا عنه ما يؤكد القلب التثريحي الحديث^(٣)، كما قد أشرنا إليه سابقًا. وإنما تأتي الشبهة هنا على البعض حين يسمع رواية حذيفة: «إذا مرَّ بالطُفَّةِ ثنتان وأربعون ليلة، يَمَكَّ اللهُ إليها مَلَكًا ..» الحديث، فيتبادر إلى فهمه منها أن الطُفَّة استغرقت مدة الأربعين كلها وزيادة، فكيف يكون التصوير بعدها مباشرة وليست هي بمضغة بعد؟!

وعلى ذلك استشكل القاضي عياض ما قرَّناه من المراد بالحديث، فقال: «التصوير بإثر الطُفَّة، وأول الخلقة، وفي الأربعين الثانية: غير موجود، ولا معهود»^(٤)؛ فدعاه هذا إلى تأويل التصوير في هذه الرواية بـ (التقدير).

والأمر على خلاف ما ظن، فليس في الحديث أن جرم الطُفَّة نفسها تبقى على حالها هذه المدة كلها، وإنما في الكلام طيًا لأشياء معلومة في الذهن، وهو

(١) وتأويل ابن السَّلاح وبعده ابن تيمية وابن القيم لقوله في حديث حذيفة هذا: «فصَّورها» على معنى التصوير العلمي التقديري، أي: فصَّورها قولًا وكتابًا لا فعلًا، فأراه ضربًا من التكلُّف مخالفًا لظاهر معنى اللفظ، وإلا فما يقولون في صريح قوله بعدما: «فخلق سمَّها، وبصرَّها، وجلَّدها، ولحمَّها، وعظَّاتها»؟ فهذا يابن هذا التأويل.

(٢) وفي هذا الدليل إبطال لما نقله ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١٥٨/١) عن بعض العلماء حملهم حديث ابن مسعود: على أن الجنين يغلب عليه في الأربعين الأولى وصف المني، وفي الأربعين الثانية وصف الملقحة، وفي الأربعين الثالثة وصف المضغة، وإن كانت خلقت قد تمت وتمَّ تصويره!

(٣) انظر «مؤ الإنسان»، من مرحلة الجنين إلى مرحلة المستنَّين، لآمال صادق، وفؤاد أبو حطب (ص/٥١).

(٤) «إكمال المعلم» (١٢٧/٨).

أسلوب لغويٍّ سائر، كان تقول مثلاً مُشِيرًا إلى طفلٍ أمامك: إذا مرَّ بهذا الطفل ستون سنةً، فقد قرَّبت قيامته، وليس معنى هذا أنه يبقى طفلًا طيلة هذه السنتين إلى أن يمَّتها، أو أنه لا ينتقل خلالها إلى طور الشَّيْبَةِ فالكهولة! وإنَّما طوي ذكر هذه المراحل في الكلام طَيًّا للعلم بها، كما طُوِّيت في ذلك الحديث مراحل التَّكوِين طَيًّا، وإنَّما اقْتَصِر على ذكر طَوَرِ النُّطْفَةِ فيه باعتبارها أصلَ الجنين ومُبْتَدَأه.

وأما في ما يخصُّ التَّشْكِيكَ في ضبط ألفاظ حديث حذيفة كما ادَّعاه ابن تيمية، فجوابه:

أنَّ التَّرْدُدَ في عددِ الأيام بين (أربعين) أو (خمسٍ وأربعين) ليس إلَّا في رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفَّيل، ولا يَضُرُّه إذا كان أصل الحديث لا يُشَكُّ في صحَّته، وحديث ابن مسعود أشدُّ في اختلاف بعض ألفاظه، كما سيأتي تفصيله.

والَّذي اضطرَّ هؤلاء الأئمَّة إلى تكلف تأويل حديث حذيفة بن أسيد: اعتقادهم أنَّ دلالة حديث ابن مسعود على تخصيص كلِّ طَوَرٍ مِنَ الأطوار الثلاثة بأربعين يومًا! اعتمادًا على أنَّ حرف المطف (ثمَّ) في قوله ﷺ: «... (ثمَّ) يكون علقَةً مثل ذلك، (ثمَّ) يكون علقَةً...» يدلُّ على التَّراخي في التَّرتيب الزَّمَنِي مستلزمٌ للمُغايرة؛ فإذا كانت لمرحلة جمع الخلق الأولى أربعون يومًا، فإنَّ مرحلتَي العلقَة والمُضْغَةِ تأتيان بعدها مُستقلَّتَيْن عنها، فليستا ضِمْنَهَا، لأنَّهما معطوفتان عليها بـ (ثمَّ)!

والجواب عن هذا أن يُقال:

إنَّ جملة «ثمَّ يُمَتُّ إليه المَلَك...» هي المَعطوفة على قوله: «يُجمع في بطن أمِّه»، ومُتعلِّقَةٌ به، وليست مُتعلِّقَةٌ بما قبله أي قوله: «ثمَّ يكون مُضْغَةً مثل ذلك...»!

فعلى ذلك يكون قوله: «ثمَّ يكون علقَةً مثل ذلك، ثمَّ يكون مُضْغَةً مثل ذلك» كالجملةِ المعترضةِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وهي من تمام الكلام

الأول: «إنَّ أحدكم يُجمَع خَلْقُه في بطنِ أمِّه أربعينَ يومًا...»، فكأنَّها شارحة ومفصلة له.

فليس المراد -إذن- أنَّ جُمِلَتِي اللَّقَّة والمُضغَةُ تلحقانِ الجملة الأولى في الزَّمن، ولا أنَّهما من باب عطفِ المُعَايِرَةِ ولا تمييزًا بين المراحل، بل هذا السُّق في الخطاب مَحْمَله على أنَّه من ترتيبِ الأخبار، لا من ترتيبِ المُخْبِر به في نفسه، «وذلك جائز مَوْجُودٌ في القرآنِ والحديثِ الصَّحيح وغيره من لغة العرب»^(١).

بيانُ ذلك: أنَّ حرفَ العطفِ (ثمَّ) وإن كان يأتي في الأصلِ لترتيبِ الأخبارِ مع التَّراخي، فإنَّه يُستعمل في كلامِ العرب لغيرِ معنى التَّرتيب أيضًا إن أفهَمَت قرينةُ ذلك.

شاهد هذا التَّخريج من أفصح الكلام:

قَوْلُ رَبِّنا تبارك وتعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ۝ ٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ۝ ٨ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِي ۝ ٩﴾ [البقرة: ٧-٩]، «فالمراد هنا بالإنسان: آدم ﷺ، ومعلوم أنَّ تسويته، ونفخَ الرُّوح فيه، كان قبل جعلِ نسله من سُلالةٍ من ماءٍ مهين، لكنَّ لما كان المقصود ذكره قدرةَ الله ﷻ في مبدأِ خلقِ آدم وخلقِ نسله، عَطَفَ ذَكَرَ أحدهما على الآخر، وأخَّرَ ذَكَرَ تسويةِ آدم ونفخَ الرُّوح فيه، وإن كان ذلك مُتَوَسِّطًا بين خلقِ آدم من طين، وبين خلقِ نسله»^(٢).

فهذا الجِثال القرآنيُّ في صَرْفِ حروفِ (ثمَّ) عن ظاهرها، هو عَيْنُ المراد من أسلوبِ التَّعْيِيرِ في حديثِ ابنِ مسعود! وهو المُتَعَيِّن في تفسيره، وذلك لكي: يتوافق مع حديثِ حذيفة الصَّريح في الدَّلالة على اجتماعِ الأطوار الثلاثة في الأربعين الأولى؛ هذا من جهة.

(١) انظر «شرح الثَّوْرِي على مسلم» (١٦/١٩١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/٤٨٥).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (١/١٦٧).

وليتطابق بعدُ مع يقينيَّات علم الأجنَّة في ذلك، والتي تؤكِّد بآلات الرِّصد والمشاهدة على انتقال الجنين بين تلك الأطوار الثلاثة في أربعينه الأولى نفسها، واكتمال صورة الإنسان بُعيد ذلك مباشرة؛ هذا من جهة أخرى.

ومن جهة ثالثة: فإنَّ في نفس حديث ابن مسعود في جمليته الأولى: «يُجمَع خلقه في بطن أمِّه أربعين يوماً» دلالة مُحكَّمة على أنَّ الجنين تجتمع خِلقته لتكون على هيئة الإنسان ما يناهز الأربعين ليلة.

فإن قيل: فقد ذكرتَ بأنَّ (ثمَّ) قد تأتي في اللِّغة لغير معنى التراخي الزماني إن أفهمت قرينة ذلك، فما المعنى الَّذي أفادته (ثمَّ) في حديث ابن مسعود في لفظ البخاري؟

قلنا: فائدة (ثمَّ) هو بيان ما بين تلك الأطوار الخَلقيَّة من التَّفاوت، وفضل كلِّ طور على سابقه، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَّصَّوْا بِالرِّحْمَةِ﴾ [التَّكْوِين: ١٧].^(١)

فإن قيل: فقد جاءت بعض روايات حديث ابن مسعود ﷺ مُصرَّحة بأنَّ مرحلة الأربعين الأولى خاصَّة بالتَّنْفِذ فقط، وأنَّ العَلقة والمُضْغَة تستغرق كلَّ واحدةٍ منهما بعدها أربعين يوماً على حدة، نُقلت إلينا هذه بأسانيد صحيحة! فجواب ذلك: أنَّ هذه الرواية شاذَّة مردودة! والدَّلِيل على ذلك:

أنَّ حديث ابن مسعود ﷺ أشهرُ طَرِيقه ما جاء عن الأعمش عن زيد بن وهب عنه، وعن الأعمش رواه خلائق من النَّاس، حتَّى قال ابن حجر: «كنْتُ خَرَجْتُهُ فِي جُزْءٍ مِنْ طَرِيقٍ نَحْوِ الْأَرْبَعِينَ نَفْسًا عَنِ الْأَعْمَشِ، فَغَابَ عَنِّي الْآنَ، وَلَوْ أَمَعْنُ التَّبَعُ لَزَادُوا عَلَى ذَلِكَ»^(٢).

أغلب هذه الطَّرِيق جاءت بنحو لفظ «الصَّحِيحِينَ»: «... يُجمَع خلقه في بطن أمِّه أربعين يوماً»، أي من غير ذكر لفظ (النُّطفة) في آخر الجملة الأولى.

(١) انظر قريباً من هذا التَّعْيِير في «الكشاف» للزمخشري (١/١٧٣).

(٢) «فتح الباري» (١١/٤٧٩).

لكن بخلاف هذه الأغلبية، جاءت بعض الطرق عن الأعمش على وجه يُصرّح فيها بكون الأربعين الأولى خاصة بالنطفة، وأن لكلٍّ من طور العلقة والمضغة أربعين الخاص.

ولو نظرنا إلى بعض هذه الطرق النظر الإسنادي المجرد، لحكمنا عليها بالصحة ظاهراً، لثقة بعض روايتها عن الأعمش، لكن السلامة من العِلل شرط في حقيقة النسبة.

فمن أصرح أمثلة تلك الطرق المخالفة:

رواية جرير بن حازم، عن الأعمش، ولفظها: «تكون النطفة في الرّجَم أربعين ليلةً نطفةً، وأربعين ليلةً علقةً، وأربعين ليلةً مضغةً، ثم يبعث إليها ملكاً . .» الحديث^(١).

وجرير بن حازم - وإن كان ثقةً عند أهل هذا الشأن - لكنه تفرّد هنا بهذا اللفظ، حيث رواه بالمعنى الذي فهمه فأخطأ، وقد عهد عليه مثل هذا الخطأ مع قوة حفظه، حتّى قال ابن حبان: «كان يُخطئ، لأن أكثر ما كان يُحدّث من حفظه»^(٢).

ولذا نجزم بخطئه في روايته هذه، وأنّه قد شدّ فيها عن اللفظ الصحيح، لما تيقّناه من جهة القلب على وجه الخصوص.

كما أنّنا نجزم بخطأ رواية:

حفص بن عمر الحوضي، وسليمان بن حرب، وهب بن جرير، ثلاثهم عن شعبة بن الحجاج، عن الأعمش، حيث زادوا لفظ (نطفة) في الجملة الأولى للحديث، على هذا النحو: «إن خلق أحدكم يُجمّع في بطن أمّه نطفةً أربعين ليلةً وأربعين يوماً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك . .» الحديث^(٣).

(١) أخرجه عبد الله بن وهب في «القدرة» (ص/١٥١)، ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/٤٨٥).

(٢) «اللقات» (١/١٤٥).

(٣) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢٠/١٩١، رقم: ١١٥٦١)، والشاشي في «مسنده» (٢/١٤٢،

رقم: ٦٨٢) من طريق وهب بن جرير.

وأخرجه الحري في «غريب الحديث» (٣/١٢١٦) من طريق الحوضي وسليمان بن حرب.

فزيادة لفظ (نطفة) في الجملة الأولى تجعل الكلام صريحاً في أن الأربعين الأولى مدّة خاصّة بالنطفة، والواقع أنها مدّة لجميع الأطوار الثلاثة كما قرّره، والذي يدلّك على خطأ هذه الزيادة، فضلاً عما ذكرنا: مخالفة جماعة من الثقات من أصحاب شعبة لأولئك الثلاثة عنه، حيث رَوَوْها على اللفظ الصحيح بدون تلك الزيادة^(١).

ثمّ نجزم أيضاً بخطأ رواية:

سلمة بن كهيل، حيث رواه عنه فطر بن خليفة، عن زيد بن وهب، يرفعه عن ابن مسعود بلفظ: «يُجَمَّعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا...» الحديث^(٢).

وفطر وتلميذه سلمة - وإن كانا يُقَتِّين في الجملة - غير أنّي مغلوبٌ على ظنّ أنّ الخطأ في هذه الرواية من قِبَلِ فطر، لا من سلمة بن كهيل شيخه، فإنّ من الأئمة من كان يستضعف فطراً، كالذراقطني^(٣)، وابن عدي^(٤)، على خلاف سلمة، فإنّه كلمة إجماع!

ومصادقُ هذا الظنّ ما قاله ابن مهدي فيه: «أربعة في الكوفة لا يُختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يُخطئ، ليس هم، فذكر منهم: سلمة بن كهيل»^(٥).

(١) منهم: آدم بن أبي إياس، كما في صحيح البخاري (ك: التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَّكَ كُنْتَ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيَّ﴾، رقم: ٧٤٥٤).

وأبو داود الطيالسي كما في مسنده (١/٢٣٨، رقم: ٢٩٦).

ومشاهم من عبد الملك، وشيب بن محرز، كما في صحيح ابن حبان (٤٧/١٤، رقم: ٦١٧٤).

(٢) أخرجه القريابي في «القدر» (رقم: ١٢٧)، وشيخه أخرجه الشافعي في «المسند» (٢/١٤٢، رقم: ٦٨٣).

(٣) كما في «سؤالات الحاكم له» (ص/٢٦٤)، ولم يؤثقه الذراقطني كما زعمه مخرّجوه «مسند أحمد» (٤٩/٧).

(٤) «الكامل في الضعفاء» (٨/٦٠٤).

(٥) تهذيب الكمال (١١/٣١٧).

على أَنَّ فِطْرًا نَفْسَهُ قد رَوَاهُ عَنْهُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيُّ - وَهُوَ ثِقَةٌ -
بِالْفَلْظِ الصَّحِيحِ الْمَوَافِقِ لِمَا فِي «الصَّحِيحِينَ»، عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: «يُجْمَعُ خَلْقٌ
أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ
ذَلِكَ...»^(١).

وإن كَانَ غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ يَرَوُونَهُ عَنْ فِطْرِ بِالْفَلْظِ الْخَطِئِ كَمَا قَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ
أَنَّمَا، فَإِنَّمَا: أَنْ يَكُونَ الْحُسَيْنُ قَدْ غَلِطَ فِيهِ عَلَى شَيْخِهِ فِطْرًا، أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَبِهُ
أَحْيَانًا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، فَيَرَوِيهَا عَلَى وَجْهِهَا الصَّحِيحِ أَحْيَانًا،
ظَانًّا أَنَّ كِلَا اللَّفْظَيْنِ يُؤْذِيَانِ نَفْسَ الْمَعْنَى.

وَحَاصِلُ الْقَوْلِ: أَنَّ زِيَادَةَ لَفْظِ النُّطْفَةِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَاتِ شَاذٌ لَا تَصُحُّ، وَقَدْ
بَانَ لَكَ مَنْشَأُ ذَلِكَ فِي مَا تَكَلَّمْتُ عَلَيْهِ مِنْ أَسَانِيدٍ، وَأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ بِرَوَايَتِهِمْ
لِلْمَعْنَى الَّتِي فِيهِمْ^(٢).

وَلَوْ رُحْنَا نَسْتَقْصِي بَاقِيَ الْأَسَانِيدِ الضَّعِيفَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ^(٣)، بِمَتُونِهَا
الْمُخَالَفَةَ لِلْفَلْظِ الصَّحِيحِ، مَرْفُوعَهَا وَمَوْقُوفَهَا: لَطَالَ بِنَا الْمَقَامَ جَدًّا لِكَثْرَتِهَا.
وَبَعْدُ؛

فَإِنَّهُ لَا يَشُوْشُ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ السَّابِقِ فِي تَحْدِيدِ الْمُرَادِ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ مَسْعُودٍ نَقْلُ عِيَاضٍ لَا تُفَاقِي الْعُلَمَاءَ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ تُنْفَخُ فِي الْجَنِينِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ^(٤)، وَأَخِذْ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ يَنْقَلِبُ
فِي مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْوَارٍ، كُلُّ طَوْرٍ مِنْهَا فِي أَرْبَعِينَ، لِأَنَّهُ حِينَ تَكْمِلَةِ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٨/٧)، وَرَقْمُ: (٣٩٣٢).

(٢) لَكِنْ عَجِبِي مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، عَلَى كَثْرَةِ مَحْفُوظِهِ لِلْمَتُونِ وَدِقَّتِهِ فِيهَا، كَيْفَ نَسَبَ فِي «الْفَتَاوَى» (٢٣٨/٤)
إِلَى «الصَّحِيحِينَ» لَفْظَ (النُّطْفَةِ) فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَقَدْ سَلَّمَهُمَا اللَّهُ بِفَضْلِهِ مِنْ
هَذَا الْخَطِئِ

فَلَعَلَّهُ سَيِّئُ قَلَمٍ مِنْهُ، لِمَا اسْتَقَرَّ فِي فَهْمِهِ مِنْ صِحَّةِ مَعْنَاهَا، وَقَدْ بَانَ لَكَ خِلَافُ ذَلِكَ، وَجَلَّ مَنْ
لَا يَسْهَوُ.

(٣) إِذْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ زَيْدٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١١/٤٧٨)

(٤) نَقَلَهُ فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٨/١٢٣).

صورته يُنفخ فيه الروح، وقد علمنا أنها تُنفخ بعد أربعة أشهر، وهي مائة وعشرون يوماً^(١).

فلإننا نقول: إن قولنا بدلالة حديث ابن مسعود على اجتماع خلقي الجنين واكتمال أطواره الثلاثة عقيب الأربعين الأولى، لا يعارض اعتقادنا بأن الروح تُنفخ بعد أربعة أشهر، فقضية ما أثبتناه في معنى الحديث من وقت التخليق والكتابة شيء، وقضية وقت نفخ الروح شيء آخر.

فلسنا ممن يقول أصلاً بأن النفخ يعقب اكتمال طور المضغة والتخليق على الفور^(٢)، ولا في حديث ابن مسعود ما يدل على تعيين وقت النفخ بالتحديد حتى نعارض بما اتفق عليه العلماء من توقيت النفخ، فإن فيه بعد ذكر اكتمال طور المضغة: «... ثم يُنفخ فيه الروح»، وقد مر أن حرف العطف (ثم) أصله أن يفيد التراخي، وأنه لا يُحَاد عن هذا إلا بقرينة تفهم خلافه، ولا وجود لها هنا، بل القرائن تبقيه على أصله في عدم الفورية^(٣).

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/١٩١)، وفتح الباري لابن حجر (١١/٤٨٣).

(٢) وأنا على غير وفاي أيضاً مع من يقول بأن نفخ الروح يكون بعد تمام صورة الجنين أصلاً كما أفهمه النووي في «شرحه على مسلم» (١٦/١٩١)، فليس على ما هذا القول دلالة من جهة الثقل ولا جهة القلب.

والذي أميل إليه في وجوب الحكم من توقيت النفخ بعد المائة والعشرين: أنه لأمر آخر غير ما ذهب إليه النووي، فالظن أنه متعلق باكتمال الفترة لا الشؤرة، أي باكتمال قدرة الجنين على الحركة والاستجابة للمؤثرات، بحيث يكون جهازه العصبي الآير مُتصلاً بقلبه وجميع جوارحه بشكل متكامل، قابلاً لتنفيذ مُراداته فيها. والله تعالى أعلم. انظر قرينة هذا الرأي من جهة الطب في الكلام حول النمو المتصبي للجنين في كتاب «القرآن وعلم النفس» لد. محمد عثمان نجاني (ص/٢٥٦).

(٣) وما ورد في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٦٤٣) مما ظاهره ذكر الكتابة بعد نفخ الروح، في قوله: «... ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات...»، فلا يُشكل على قرئتنا أعلاه، «لأنه قال: ويؤمر، والواو لا تُعطي رتبة»، كذا قال في «إكمال المعلم» (٨/١٢٧)، فيكون المراد مجرد ترتيب الأخبار فقط، لا ترتيب ما أخبر به.

هذا إن سلّمنا هذه الرواية من تصرف بعض رواةها بالمعنى كما قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/١٦٢-١٦٣)، ولأنا فجماعة الثقات الرواة لهذا الحديث على غير هذا الترتيب.

هذا؛ وأجود مَنْ وقفتْ له مِنْ علمائنا الأقدمين يقرّر هذا التّوفيق بين حديثي ابن مسعود وحذيفة بن أسيد مع المُشاهد من أشكال الأجنّة عند سقوطها: كمال الدّين ابن الزّمكانيّ (ت ٧٢٧هـ)؛ فلنكمّ سعدت بتحريره لهذه المسألة بأقنع عبارة، بعد أن أعياني العثور في كلام الشّراح على مثله، بعد أن تنابعت جمهرتهم على فهم حديث ابن مسعود على غير ما بيّنته آنفاً، على قدر معارف زمانهم، آجرهم الله وأحسن لهم الثّواب.

يقول ابن الزّمكانيّ:

«أمّا حديث البخاريّ -يعني حديث ابن مسعود: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطن أمّه- فبدلُ على ذلك، إذْ معنى «يُجْمَعُ فِي بطن أمّه» أي: يُحْكَمُ وَيُتَقَنُّ، ومنه: رَجُلٌ جَمِيع، أي: مُجْتَمِع الخلق، فهما مُتساويان في مُسَمَّى الإِتقان والإحكام، لا في خصوصه.

ثمّ إنّهُ يكون مُضغّةً في جِصَّتِها من الأربعين، مُحكمةً الخلقِ مثلما أنّ صورة الإنسان مُحكمةً بعد الأربعين يوماً، فنصب «مثل ذلك» على المصدر، لا على الظرف! ونظيره في الكلام قولك: إنّ الإنسان يَتَغَيَّرُ في الدُّنيا مُدّةَ عمره، ثمّ نشرح تغيّره، فنقول: ثمّ إنّهُ يكون رَضِيحاً، ثمّ فطيماً، ثمّ يافعاً، ثمّ شاباً، ثمّ كهلاً، ثمّ شيخاً، ثمّ هرمّاً، ثمّ يتوفّاه الله بعد ذلك...، وذلك من باب ترتيب الأخبار عن أطواره التي ينتقل إليها مُدّةً بقاءه في الدُّنيا.

ومن المعلوم من قواعد اللّغة العربيّة، أنّ (ثمّ) تفيد التّرتيب والتّراخي بين الخبر قبلها وبين الخبر بعدها، إلّا إذا جاءت قَرينةٌ تدلُّ على أنّها لا تفيد ذلك، مثل قوله ﷺ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَلَيْكُمْ يَدَّ لَكُمْ تَنْقُونَ﴾ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ [الأنعام: ١٥٣-١٥٤]، ومن المعلوم أنّ وصيّة الله لنا في القرآن جاءت بعد كتاب موسى ﷺ، ف (ثمّ) لا تفيد ترتيب المُخبر عنه في الآية.

وعلى هذا يكون حديث ابن مسعود ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بطن أمّه أربعين يوماً، ثمّ يكون في ذلك» أي: في ذلك العَدَد من الأيام «علقةً»: مُجتمعةً في خلقها «مثل ذلك»: أي مثلما اجتمع خلقكم في الأربعين، ثمّ يكون

في ذلك: أي في نفس الأربعين يومًا «مُضَغَّة»: مُجْتَمَعَةٌ مَكْتَمَلَةُ الْخَلْقِ الْمُقَدَّرَ لَهَا «مِثْلُ ذَلِكَ»: أي مِثْلَمَا اجْتَمَعَ خَلَقُكُمْ فِي الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا»^(١).

الجميل في الأمر، أَنَّ تَجَدُّ قَلَّةَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ تَأْوِيلِ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ مِنْ جَعْلِ حَدِيثِ حَذِيفَةَ قَاضِيًا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: قَدْ اسْتَدْنَوْا فِي هَذَا الْمَنْزِعِ الْفَقْهِيَّ إِلَى أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الطَّلَبِ فِي عَصَرِهِمْ! وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ التَّوْفِيقِ مِنْهُمْ بَيْنَ الثَّقَلَيْنِ فِي الشَّرْعِ، وَالْكَشَفِيَّاتِ فِي بَاقِي الْعُلُومِ الصَّحِيحَةِ.

لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ كَلَامُ بَعْضِ الْأَطْبَاءِ وَقَتْنَدٍ غَيْرِ مُثَبَّتٍ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ كَمَا هُوَ الْحَالُ الْيَوْمَ، عَمِلَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَأْوِيلِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ لظَنِّيَّتِهَا»^(٢).

فَأَنْتَ تَرَى مِثْلَ ابْنِ حَجَرٍ فِي تَنْوُوعِ مَعَارِفِهِ، يَنْقُلُ عَنْ أَحَدٍ أَوَّلًا الْقَوْلَ تَقْرِيرَهُ لِهَذَا النَّمْطِ فِي تَوْجِيهِ النُّصُوصِ، فَيَقُولُ: «مَالَ بَعْضِ الشُّرَاحِ الْمَتَأَخِّرُونَ إِلَى الْآخِذِ بِمَا ذُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ حَذِيفَةَ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه مِنْ أَنَّ التَّصَوِيرَ وَالتَّخْلِيقَ يَقَعُ فِي أَوَاخِرِ»^(٣) الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ حَقِيقَةً، قَالَ: وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَا يَدْفَعُهُ.

وَاسْتَدْنَدَ إِلَى قَوْلِ بَعْضِ الْأَطْبَاءِ أَنَّ الْمَنِيَّ إِذَا حَصَلَ فِي الرَّحْمِ، حَصَلَ لَهُ زَبَدِيَّةٌ وَرَغْوَةٌ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةٍ، مِنْ غَيْرِ اسْتِمْدَادٍ مِنَ الرَّحْمِ، ثُمَّ يَسْتَمِدُّ مِنَ الرَّحْمِ، وَيَبْتَدِئُ فِيهِ الْخَطُوطُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ نَحْوِهَا، ثُمَّ فِي الْخَامِسِ عَشَرَ يَنْفُذُ الدَّمُ إِلَى الْجَمِيعِ فَيَصِيرُ عِلَقَةً، ثُمَّ تَتَمَيَّزُ الْأَعْضَاءُ، وَتَتَمَثَّلُ رَطوبَةُ النُّخَاعِ، وَيَنْفَصِلُ الرَّأْسُ عَنِ الْمَنْكِبَيْنِ، وَالْأَطْرَافُ عَنِ الْأَصَابِعِ، تَمَيِّزًا يَظْهَرُ فِي بَعْضٍ وَيَخْفَى فِي بَعْضٍ، وَيَنْتَهِي ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا فِي الْأَقْلَى، وَخَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ فِي الْأَكْثَرِ.

قَالَ: فَيَكُونُ قَوْلُهُ (فَيَكْتَسِبُ) مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ (يُجْمَعُ) «...»^(٤)، ثُمَّ اسْتَرْسَلَ هَذَا الْمَنْقُولَ عَنْهُ فِي تَوْجِيهِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِمَا يَقْرُبُ مِنْ كَلَامِنَا عَلَيْهِ.

(١) «البرهان، الكاشف لإعجاز القرآن» لابن الزُّمَلَكَانِي (ص/٢٧٥).

(٢) انظر «أثر العلم الشَّجَرِيَّ فِي كَشْفِ تَقْدِ الْحَلِيقِ النَّبَوِيِّ» لِد. جَمِيلِ فَرِيدٍ (ص/٢٢٠ حَاشِيَةٌ).

(٣) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَالْأَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: «أَوَّلًا»، لِمَا قَرَّرْنَاهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا سَبَّاهُ مِنْ آخِرِ هَذَا الثَّقَلِ.

(٤) «فتح الباري» (١١/٤٨٥).

العجيب أنَّ ابنَ حجرٍ لم يَستَفيحْ مثْلَ هذا النُّظرِ، فعَلَّقَ علَى مُجمَلِ هذا النُّقلِ مُضَعِّفًا له بقولِهِ: «.. كذا قال، والحَمْلُ علَى ظاهِرِ الأخبارِ أَوَّلَى، وغالبُ ما نُقلَ عن هؤلاء دَعَاوَى لا دَلالةَ عليها»^(١)!

وأقولُ للحافظ: فقد ظَهَرَ الآنُ أنَّ الدَّلالاتَ كُلَّها عليها! بل مَنْ خالَفَ هذه الدَّعاوى الَّتِي نقلَها كان هو المناقِضُ لحقائقِ الطَّبِّ الحديثِ، المخالِفُ مع ذلك للنُّظَرِ الأصوليِّ الرَّجِيحِ.

وبعد كُلِّ هذه التَّقريراتِ والنُّقَداتِ، يُمكننا القولُ: أنَّ حديثَ ابنِ مسعود رضي الله عنه غيرُ مخالفٍ لحديثِ حذيفة بن أسيد رضي الله عنه، بل مُؤالِفٌ له ومُؤانس، ولا هو مُناقِضٌ لحقائقِ الطَّبِّ الجَنينيِّ الحديثِ، بل سائرٌ في ركبِ إعجازِهِ ومُجائِسِ.

فأرجو أنِّي أوضَحْتُ هذا إيضاحًا ينشرحُ لَهُ صدرُ الفاهِمِ الأهلِ، والله سبحانه المَحمودُ حقًّا، وله المِئَّةُ في كُشفِ ذلك وحده.

(١) «فتح الباري» (١١/٤٨٥).

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَق حَدِيثُ: «لولا بنو إسرائيل لم يخْزِرَ اللحم»

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا بنو إسرائيل لم يخْزِرَ^(١) اللحم ...» متفق عليه^(٢).

(١) خِزِرَ: بكسر الهمزة وفتحها: تغيّر ريحه وأتّن، انظر «النهاية» لابن الأثير (٨٣/٢)
(٢) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ظَلِيلًا وَكَاتِبَهَا يُشْرِي فَمِمَّا رَزَقْنَاهُ يُشْرِي﴾، رقم: (٣٣٩٩)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر، رقم: (١٤٧).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَاقِ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخز اللحم»

تَوَارَدَ الْقَاعِنُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى اسْتِصْحَابِ مُعْطَى عِلْمِي مُشَاهِدٍ فِي مُرَاجَعَتِهِمْ لِهَذَا الْخَبَرِ، مَفَادُهُ: أَنَّ إِنْتَانَ اللَّحْمِ سَبَبُهُ مَادِيٌّ بَحَثٌ قَدِيمٌ، أَبَانَ عَنْ حَقِيقَتِهِ الْعِلْمُ التَّجْرِبِيُّ الْحَدِيثُ، فَالْلَّحْمُ لَا يَدُّ أَنْ يَفْسُدَ، وَهُوَ كَذَلِكَ مِنْذُ أَنْ وَجِدَ اللَّحْمُ، وَهَذَا مِمَّا تَدْرِكُهُ الْعَقُولُ بِدَاهَةِ، فَأَيُّ عِلَاقَةٍ لِهَذِهِ السَّنَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى اللَّحْمِ بَيْنِي إِسْرَائِيلَ؟

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ، يَقُولُ (عَبْدُ الْحَكِيمِ الْفَيْتُورِي)^(١):

«... إِنْ فَسَادَ اللَّحْمُ وَعَفَانَتُهُ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِدِينٍ وَلَا بِجَهَنَّمَ وَلَا بِلَوْلِي، وَإِنَّمَا تَخْضَعُ لِعَوَامِلِ قَرَزِهَا الْعِلْمُ الْحَدِيثُ، مِنْ بَكْتِيرِيَا وَفَيْرُوسَاتٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعِلْمِ الْحَدِيثَةِ، وَلَعَلَّ شَطَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مُنْتَجَجٌ مِنْ مُنْتَجَاجَاتِ الْغُنْصَرِيَّةِ الدِّينِيَّةِ وَالْجَلِيَّةِ، لِأَنَّ رَاحَةَ التَّدَافُعِ الْجَلِيَّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ خَاصَّةً الْيَهُودَ، وَاضِحَةٌ وَجَلِيَّةٌ فِيهِ»^(٢).

(١) هَبْدُ الْحَكِيمِ الْفَيْتُورِي: بَاحِثٌ لِيُبِّي مَقِيمٌ بِبِرِيطَانِيَا، حَاصِلٌ عَلَى دَكْتُورَاهُ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ، وَمُدِيرُ مَرْكَزِ مَقَاصِدِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِمَدِينَةِ (مَانتِشْتِر)، وَهِيَ مَوْسُةٌ تَعْرِفُ نَفْسَهَا عَلَى مَوْقِعِهَا الرَّسْمِيِّ الْإِلِكْتُرُونِيِّ بِأَنَّهَا يَسَارَتُهُ عِلْمَانِيَّةٌ

(٢) مَجَلَّةُ «الْحَوَارِ الْمُتَمَدِّنَةُ» الْمَقَالَةُ الثَّانِيَّةُ، الْعِدَدُ: ٢٦١٢، الْمَشُورُ بِتَارِيخِ ٢٠٠٩/٤/١٠ م.

وزاد (محمد عمrani حنشي)^(١) على ما سبق بأن قال:

«مِنَ الْمَعْلُومِ لَنَا فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ، وَبِحَسَبِ مَا تَكْشِفُ لَنَا مِنْ عِلْمٍ، أَنَّ
الْخَلَايَا الْحَيَوَانِيَّةَ وَالنَّبَاتِيَّةَ مُبَرَّمَجَةٌ خِلْقَةً وَفِي الْأَزَلِّ -قَدَرًا مَقْدُورًا لَا رَأْيَ لَهُ-
لِتَنْفَسَخَ وَتَتَحَلَّلَ عِنْدَ مَوْتِ الْجَسَدِ، إِذْ بِمَجْرَدِ أَنْ يُفَارِقَ جَسَدَ حَيَوَانِيَّ الْحَيَاةِ، فَإِنَّ
الْجِهَازَ الْعَصْبِيَّ يَتَوَقَّفُ عَنْ إِرْسَالِ إِشَارَاتِهِ وَتَعْلِيمَاتِهِ إِلَى بَاقِي الْجَسَدِ، فَيَكُونُ هَذَا
إِذَائًا بِأَنَّ الْعَدَّ التَّنَازِلِيَّ لِعَمَلِيَّةِ الْهَدْمِ قَدْ بَدَأَ. وَبِمَوَازَاةٍ مَعَ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ الْقَهْرِيَّةِ
الذَّاتِيَّةِ خِلْقَةً وَجِبِلَّةً، فَإِنَّ الْإِنْزِيْمَاتِ الْخُلُويَّةَ وَالْخَمَائِرَ. تَنْشُرُ بِدَوْرِهَا فِي تَذْوِيْبِ
الْخَلَايَا . . . فَتَجْعَلُهَا تَنْفَجِرُ فِي النِّهَايَةِ لِتُلْقِيَ كُلَّ مَا بِدَاخِلِهَا مِنْ سَوَائِلَ. . .»^(٢).

(١) محمد عمrani حنشي: كاتب مغربي متخصص في الفيزياء، حاصل على الدكتوراه في الأرصاد الجوية من أمريكا في سبعينات القرن الميلادي الماضي، تَقَنَّنَ الْكِتَابَةَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، غُلِّنَ فِيهِ بِالْمَجَافِ، مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اشْتَرَطَ رَاوِيَيْنِ يُقْتَنَنِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ لِيَصِحَّ الْحَدِيثُ، وَأَظْهَرَ جَرَأَةً فِي مَخَالَفَةِ جُمْهُورِ الْأَلَمَةِ مِنْهُمْ فِي تَصْحِيحِ الرُّوَايَاتِ وَتَضَمُّنِهَا، وَأَبْدَلَ بِمَا أَسْمَاءَ «الْمَعْيَارِ» الَّذِي ضَمَّنَهُ كِتَابُهُ «الْهِنْدَسَةُ الْحَدِيثِيَّةُ» فَحَاكَمَ كَلَامَ الْأَلَمَةِ إِلَيْهِ، تَرَى مِثَالَهُ فِي مَقَالَتِهِ «مَحَاكِمَةُ الْإِمَامِينَ مَالِكٍ وَمُسْلِمٍ إِلَى الْمَعْيَارِ»، وَأَنْكَرَ كَثِيرًا مِنَ الصُّحَّاحِ وَالتَّوَاتُرِ، كَأَحَادِيثِ الْمُهَدِيِّ، وَنَزُولِ الرَّبِّ فِي الثَّلَاثِ الْآخِرِ، وَغَيْرِهَا.

(٢) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِمَوْقِعِهِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ «الْحَوَارِ الْمُحَضَّر» بِعَنْوَانِ: «رَوَايَاتُ عِلْمِ الدُّنْيَا تَرُدُّ خَيْرَ خَزَنِ اللَّحْمِ وَالْخِيَانَةِ الْمَزْعُومَةِ لِحَوَّاءَ»، مَشْهُورٌ بِتَارِيخِ الْخَمِيْسِ ٨ دَيْسَمِيرِ ٢٠٠٥ م.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
عن حديث: «لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم»

هذا الحديث أحد الأخبار النبوية الصحيحة التي عجلَ في رفضها بعضُ المُحدِّثين، فجعلوا الطعنَ فيه باستنكارٍ معنًى متنبه سبيلًا لتهشيم المنهج النقدي عند المُحدِّثين، حيث تضمَّن بزعمهم خبرًا يكذِّبه العقل والقرآن أوضح تكذيب، إذ اللحم لا بدُّ له أن يفسدَ ويتحلَّل، هذا ممَّا تدركه العقولُ والحواسُ بداهةً، وإلاَّ كانت قد امتلأت الأرضُ بجيف الحيوانات، فأحالوا هذا أن يصدر مثلُ هذا الحديث عن الصادق المصدوق ﷺ.

نعم؛ لا تستريبُ في أنَّ هذا الخبر لو كان بالمعنى الذي فهمه المعترضون، لكان خبرًا غلطًا ظاهرَ البطْلان، وما اختلف عليه عاقلان؛ لكن نُكتة الكلام التي تغافل عنها العَجلة: أنَّ أذكىاء الدنيا في وقتهم من علماء المسلمين قد صحَّحوا الحديثَ وقبلوه، ولم يروا فيه ما يُستنكروا! فهل يُعقل أن يكون كلُّ أولئك المُحدِّثين والفُقهاء -وعلى رأسهم الشَّيخان- قد صحَّحوا هذا الحديث، مع ظهور بطلانه لبداية القول كما يدَّعي المُبطلون؟!

هل بلَغَ الشُّخف بعقولِ أئمةِ السُّنة هذا المبلَغ الَّذي لا يدركون به ما يروونه، ثمَّ هم يتفقون عليه جميعهم من عهد الرواية إلى الآن؟!

حاشاهم؛ فهم سادات العقلاء، وما كان لراوي الخبر أبي هريرة رضي الله عنه أن يشهد العقلاء على كذبه أو غفلته -وحاشاه منهما- بأن يُخبر النَّاسَ بحديث لا يتردد عقلاءهم في تكذيبه!

والخبر مروى عنه في صحيفة همام بن منبه التابعي الجليل، الذي دون ما سمعه عن أبي هريرة رضي الله عنه في صحيفته الملقبة بـ «الصحيفة الصحيحة»، لشدة إتقانها عند العلماء، فهذه الكتابة عنه تُبعد أي احتمال لوقوع الغلط بالنسيان، وتُخرس دعوى مَنْ يُشكك في الروايات بعدم تدوينها.

ثم هو قد رواه مع همام غير واحد من جلة التابعين الثقات^(١)، ممَّا يُحيل عن مجموعهم مظنة الخطأ بالمرَّة^(٢).

(١) كطاء بن يسار (ت: ٩٤هـ): عند ابن طهمان في «مشيخته» (رقم: ٢٢) بإسناد صحيح، ومحمد بن سيرين (ت: ١١٠هـ): عند الحاكم في «مستدرکه» (٤/ ١٧٥، رقم: ٧٣٤١) وصححه على شرط الشيخين، ومسلم بن جبير (ت: ١٣٢هـ): عند أحمد في «المسند» (رقم: ٨٥٧٥) ومسلم في «صحیحه» (رقم: ٣٦٤١) بجملة خيانة حواء فقط، وغلّاس بن عمرو الهجري (تقيل: ١٠٠هـ): عند أحمد في «المسند» (رقم: ٨٠١٩) وابن راهويه في «المسند» (رقم: ١١٥)، ولم يسمح من أبي هريرة، انظر «سؤالات الأجرى لأبي داود» (رقم: ٩٠٢)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢٢٧/٣).

(٢) وإن تعجب فمُجبِّ قول (محمد عمراني حنثي) في تضعيفه صحيفة همام هذه، وقد تابع العلماء على وصفها بـ «الصحيحة»، حيث توَّسل بتضعيفه لهذا الحديث ليُظَلَّ سائر أحاديث الصحيفة، بذعوى أنَّها كلها ينسب الإسناد!

يقول: «بمجرد وجود هذا الخبر الباطل ضمن صحيفة همام بن منبه، وهي واردة بسند واحد: عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة: يجعلنا نضئف باقي (١٣٧) غيراً التي اشتلت عليها الصحيفة! اللهم إلا أنْ بعضها من طرق صحاح إلى أبي هريرة من غير طريق همام بن منبه»، كما قال في مقالٍ بمؤتمره الرُّسَمي «الحوار المُحقَّر»، في ركنٍ منه أساء «ضعيف المُصنِّعين»! غنَّون له ب: «روايت علم الثَّوْبَانِ تروُّ غير خنز اللحم والخيانة المزعومة لحواء»، منشور بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٥م.

أقول: حتَّى على تقدير أنَّ هماماً غلط في هذا الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، فبأي قاعدةٍ حديثه يلزمنا تضعيف باقي الأحاديث التي رواها عن أبي هريرة بمجرد خطأ واحد؟! اللهم إلا أنْ اعتقد الحنثي أنَّ هماماً تقصَّد الكذب عن أبي هريرة في هذا الحديث! وهذا اعتقاد فيَّح في تابعي جليل، لم يسبق إلى جرحه به أحدٌ من أئمة المسلمين.

وأقول بعيداً عن لوازم العاطفة تُجاه الأعلام من أمتنا، مع علمي بضرورتها الدينية: إِنَّ العقل يُوجب الآن تنزية هؤلاء عن مثل هذا العلط المُدعى عليهم، هذا العقل نفسه الَّذي يَتَدَرَّع به مَنْ يورد تلك المعارضة العقلية على تصحيح المُحدثين للحديث؛ إذ لا يمكن «بمقتضى العقل» أن يكون المقصود بالحديث: أَنَّ اللّحم لم يَكُن يفسد بتاتاً قبل موسى ﷺ وقومه؛ كلاً! «فكلُّ عاقلٍ يدرك أَنَّ الصُّخُورَ وهي صخور تَتَفَتَّت، والحديد عل صلابته يَتَجَرَّأ وَيَصْدَأ، والأجساد بلحمها وعظُمها تَبْلَى بعد الموت، مُحالٌ أن يخفى بَدَهِى مثل هذا على صحابيٍّ جليل، ولا على التَّابعين فَمَنْ بعدهم، ولا على البخاريٍّ ومسلم، ولا غيرهما مِمَّن قَبِلَ الحديثَ وصَحَّحه؛ مع كونِ متنه بهذا المعنى الَّذي يكذِّبه النُّظر هذا التَّكْذِيب الظَّاهر»^(١).

فسأورد هنا أقوالَ أهلِ العلم في المُراد بالحديث، على ما يجعله مُوافِقاً للعقل غير مُضادٍ للبدهيّات، مُنبِّهاً المُعترضين على سوء فهمهم لعربية هذا النّص، أدّاهم إليه عَجَلَةُ الطَّلَب -أو حُبُّ الظُّهور!- إلى أن ينسبوا إلى المُحدثين تصحيح ما لا يقبله عقلٌ حصيف؛ هذا هو البغي باسم العلم، وترك التّعقُّل في الأحكام باسم العقل!

فمِمَّا قاله العلماء في تفسير الحديث:

القول الأوّل: أَنَّهُ لولا عِلْمُ الله تعالى بما يَقَع مِن بني آدم مِن المنع والشُّح، وبخاصّةٍ منهم بنو إسرائيل: لَمَا جَعَلَ اللّحم يفسد، ولتَنَعَّمَ النَّاسُ به بلا فساد، لكنَّهُ تعالى لَمَّا سَبَقَ في عليه أَنَّ الشُّح سيجعل الأغنياء يَدَّخِرُونَ اللّحومَ، يُخَلِّا بها على الفقراء: ابْتَدَرَهُمُ الله تعالى بالمنع مِن ذلك بأن سَرَّ قانونَ الإِنتَانِ فيها مع الزَّمَنِ^(٢).

(١) من مقال لد. حاتم المعوني في ردِّ الشبهة عن صحة هذا الحديث بموقع «مركز نماء» بتاريخ: ٢٣/٩/٢٠١٢م، بصرف.

(٢) انظر «الفتح» لابن حجر (٦/٣٦٧).

وأصحاب هذا القول يَسْتَأْنِسُونَ فِي هَذَا بِمَا رَوَاهُ وَهَبُ بْنُ مَنْبِهٍ قَالَ:
وَجَدْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: «لَوْلَا أَنِّي كَتَبْتُ الْفَنَاءَ عَلَى الْمَيِّتِ،
لَحَبَسَهُ أَهْلُهُ فِي بَيْوتِهِمْ، وَلَوْلَا أَنِّي كَتَبْتُ الْفَسَادَ عَلَى الطَّعَامِ، لَخَزَّنَتْهُ الْأَغْنِيَاءُ عَنْ
الْفُقَرَاءِ»^(١).

وَلَسْتُ أَتَكَبَّرُ مَا فِي هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ نَوْعِ تَكَلُّفٍ! وَيُغْنِي عَنْهُ مَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ
مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ:

القول الثاني: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَمَا أَنْزَلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى،
وَكَانَ قَدْ تَكَلَّفَ لَهُمْ بِمَا يَكْفِيهِمْ مِنْهَا، خَافُوا انْقِطَاعَ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ نَعِيمٍ، وَأَسَاءُوا
الظَّنَّ بِالْمُنْعِمِ عَلَيْهِمْ! فَفَكَّرُوا فِي الْأَذْخَارِ، وَصَارُوا يَكْزِرُونَ لِحُومِ السَّلْوَى^(٢)،
حَتَّى ابْتَلَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِفَسَادِهَا فَسَادًا سَرِيعًا خَارِجًا عَنِ الْمَالُوفِ وَالْمُعْتَادِ عِنْدَ
غَيْرِهِمْ^(٣).

يَقُولُ الْبِيضَاوِيُّ: «قِيلَ: لِمَ يَكُن اللَّحْمُ يَخْنَزُ، حَتَّى مُنِعَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَنْ
أَذْخَارِهِ، فَلَمْ يَنْتَهَوْا عَنْهُ، فَاسْتَرْخَ الْخَنْزُ إِلَى مَا أَدْخَرُوا عِقَابَهُ لَهُمْ»^(٤):

فَعَلَى هَذَا لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّحْمَ لَمْ يَكُنْ يَفْسُدُ وَلَا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ
بَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَيْتَةِ، وَلَكِنْ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّحْمَ لَمْ يَكُنْ يَفْسُدُ عَلَى النَّاسِ قَبْلَ
بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسَادَهُ لَهُمْ خَاصَّةً، كَمَا لَمْ يَكُنْ يَفْسُدُ عَلَى مَنْ قَدَّدهُ وَأَذْخَرَهُ مِنَ الْأُمَمِ
الَّتِي لَمْ تُنْهَ عَنْ الْأَذْخَارِ كَمَا نُهِيََتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ.

فَتَغَيَّرَ اللَّحْمُ عَلَى ذَلِكَ النَّحْوِ الَّذِي لَمْ يَأْلَفُوهُ مِنْ سُرْعَتِهِ وَخَبِيثَاتِهِ، كَانَ
عِقَابَهُ لَهُمْ، شَمَلُ أَثَرِهَا مِنْ بَعْدِهِمْ.

(١) رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيقَةِ» (٣٧/٤).

(٢) السَّلْوَى: اسْمُ طَائِرٍ سَمِينٍ يَشْبَهُ السَّمَانِيَّ، وَاحِدُهُ وَجَمَاعُهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، انْظُرْ «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ
(٧٠٤/١).

(٣) انْظُرْ «إِرْشَادُ السَّارِي» لِلْقِسْلَانِيِّ (٣٢٢/٥).

(٤) تَفْهِيمَةُ الْأَرْوَاحِ لِلْبِيضَاوِيِّ (٣٧٣/٢)، وَمِثْلُهُ نَقَلَ الطَّبْرِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَشْكَاتَةِ» (٢٣٢٦/٧).

وفي تقرير هذا المعنى؛ يقول ابن المليك الحنفى (ت ٨٥٤هـ): «إنه تعالى كان قد نهاهم في البتة -وقد أنزل عليهم المَنَّ والسَّلوَى- أن يأخذوا فوق كفايتهم، فخالفوا جِرساً منها، فَتَغَيَّرَتْ رائحة اللِّحْمِ بسببه، فَإِنَّهُمْ ادَّخَرُوا السَّلوَى حَتَّى أَنْتَرَ لِحْمَهُ؛ فَخَنَزَ اللَّحْمُ شَيْءً عَوِيقَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِسوءِ صَنِيعِهِمْ فيه، وهو الِادِّخَارُ النَّاسِئُ مِنْ عَدَمِ الثَّقَةِ بِاللَّهِ»^(١).

فالمُستفاد من الحديث في ما جرى لبني إسرائيل بالعقوبة على هذا المعنى: أَنَّ الفسادَ والإِنْتَانَ أسْرَعَ إلى اللَّحْمِ إِسْرَاعًا لم يكن مَالُوفًا عندهم قبل -كما سبق تقريره-، مع ما ينبعث عن ذلك من روائح نَجَنَةٍ وَتَدْوِيدٍ لم يمهدهو. فَصَحَّ بهذا الاعتبار المَشْرُوحُ أن يُقال عقلاً: «لولا بنو إسرائيل لو يخزن اللَّحْمُ»^(٢).

فهذا المعنى للحديث قَمِينٌ أن يكون مُراد النَّبِيِّ ﷺ -والله أعلم-، فالله تعالى قادر على خلق أسباب ذلك في زمنٍ ما، فيُسْرِعُ بها عَمَلِيَّةُ التَّحُلُّلِ الطَّبِيعِيَّةِ لِللَّحْمِ، على وتيرةٍ لم تكن عليها قبل ذلك، وكذا على خَلْقِ جراثيم جديدةٍ تزيد من شِدَّةِ الفسادِ ونِسْوَةِ تعفُّناتٍ وخَبَثِ غازاتٍ في عَمَلِيَّةِ التَّحُلُّلِ لم توجد قبل ذلك؛ لا مانع من هذا كُلُّهُ مِنْ جِهَةِ العقل، ولا العلم الحديث يُحِيلُهُ، ولا الجِسْ قَادِرٌ على نَفْيِهِ، كونه أمراً قد مَضَى ليس في حَيِّزِ المُشَاهَدَةِ.

وَمِثْلُ هذا -من جِهَةِ الوقوعِ- كأيِّ مرضٍ جديدٍ نَشَأَ في مكانٍ مُعَيَّنٍ في زمنٍ غابرٍ قديمٍ، ثُمَّ ما لَيْثَ أن انتَشَرَ في النَّاسِ على اختلافِ أَمَكْنَتِهِمْ وأزْمَانِهِمْ، حَتَّى اعْتَادَ النَّاسُ عليه، وتَنَاسَوْا بعد قُرُونٍ مَنَشَأَ الأوَّلِ وَسَبَبِهِ.

(١) «شرح المصابيح» لابن الملك (٧/٤).

(٢) نعم، في عبارات بعض الشُّرَاحِ ما قد يُفْهَمُ منها أَنَّ أصلَ فسادِ اللَّحْمِ بدأ من ادِّخَارِ بني إسرائيل له، كما تراه مثلاً في كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥٩/١٠)، وأبي العباس القرطبي في «المفهم» (٦٧/١٣)، والظاهر أنه تجوَّزَ في نقل عباراتٍ من تَقَدُّمِهِمْ من الشُّرَاحِ وعدمِ تدقيقِ فيها، وألا فقد قَدَّمْنَا أَنَّ أصلَ الفسادِ وتَحُلُّلِ اللَّحْمِ قديمٌ معلومٌ.

والمقصود من هذا: بيان الفرق بين تحلل الأبدان وبين نكحها؛ فإنَّ تحللها شيء - وهو حقيقة قديمة بقدم الحيوان كما قد قرَّنا - ونكحها وتغنُّها على الوجه الذي شرحناه شيء آخر؛ فلربَّما كان يقنى الحيوان ويحلل مع الوقت الطويل، دون ما يلزم على ذلك عندنا من العفن والإتقان في أوله؛ هذا من الأمور الغيبية التي لا يُقطع فيها بشيء، ولا علماء البيولوجيا قادرين على جلب دليل علمي تاريخي عليه، اللهم إلا القول باطراد التواميس الخلقية في القدم وليس هذا بلازم.

وكنا قدّمنا القول بأنَّ التعمُّن ليس واجباً من جهة العقل، ووقوعه جساً لا يلزم منه أزليته، والخالق سبحانه قادر على تغيير سُنَّة خلقية، أو منع جريانها على بعض مخلوقاته، كتحريره أكل الأرض لأجساد الأنبياء عليهم السلام. لتعلم بهذا أنَّ دعوى (عمراني حنفي) أنَّ تَلَف اللحم بالتعمُّن والإتقان سُنَّة كونية قديمة: قول لا طائل من ورائه، وتهويل للقارئ بحشد مصطلحات علمية، لا تُجدي مع لبّ الفهم!

لكن الأدهى من هذا كله: افتراءه على همام بن منبه تهمة الكذب! وأنه الذي اخترع هذا الخبر! سبحانك هذا بُهتانٌ عظيم؛ لم يسبقه إليه أحد من علماء الأمة! فحسبنا الله.

والقول الثالث في معنى الحديث: أنَّ بني إسرائيل كانوا لشُحهم وحرصهم يذخرون الأطعمة، حتَّى ما لا يصحُّ ادخاره كاللحم! فكانوا أول من أشاع هذه السُنَّة السيئة على خلاف عادة النَّاس، فصار ادخارهم هذا سبباً في إشاعة هذا الشُّح، حتَّى فضّلوا ادخار الأطعمة شجْعاً ولو فسدت بعد زمنٍ على أن ينفقوها في وجوه الخير.

يقول البيضاوي: «المعنى: لولا أنَّ بني إسرائيل سنَّوا ادخار اللحم حتَّى خنز، لما ادخَر فلم يخنز»^(١).

(١) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٢/٢٧٣).

فلأجل أنهم اشتهروا بهذا الشُّخ في ادِّخار الأطعمة، كانت العرب تُسميهم «الخُنَّاز»^(١).

فصَحَّ بنا أن يُقال عنهم: إنَّه لولا هم لما قَسَد اللَّحْم والطَّعام، بمعنى: أنَّه لولا إشاعتهم هذه الطريقة الجشِعة في الادِّخار، لما شاع فسادُها بسبِّه، فإنَّ هذا الفعلَ لم يكن معروفاً في النَّاس قبلهم، فـ «الحديث شبيهٌ بأن نقول: لولا الفرنج لما طارَ العراقيون والحجازيون والمصريون بالطَّيَّارات، ولما تخاطبوا وبينهم المسافات التي تهلك فيها الأشواط والأصوات.

ولا تلازم في هذا بين الأوَّل والثَّاني إلَّا اختراع الأوَّل ما تمكَّن به الثَّاني أن يفعل، وهو تلازم عاديٌّ لا عقليٌّ، وكذلك لا تلازم بين بني إسرائيل وإخناز اللَّحْم، إلَّا اختراعهم ما به تمكَّن اللَّحْم من أن يخنَز، وهو ادِّخاره»^(٢).

وعلى هذا؛ تكون الأَوَّلِيَّة في الحديث أَوَّلِيَّةٌ إشاعَةٌ لِسُنَّةِ الادِّخار، المُفْضِي إلى الإفساد، لا أَوَّلِيَّةٌ فسادِ اللَّحْم نفسه من حيث هو لِحَمٍّ كما ظَنَّهُ المُعْتَرِض.

والَّذي يعضد هذا التفسير للحديث ويجعله مقبولاً: قَضِيَّةٌ لغويَّةٌ مهمَّة، حين غُفِّل عن تحريرها الطَّاعنون العَجَلَة، سَقَطُوا في سَوَاءٍ منهجيَّة:

ذلك أنَّهم فهموا لفظَ (الخنَز) على عمومِهِ الدَّارِج في بعض كُتُب اللُّغة، ولم يتحقَّقوا معناه الخاصَّ الَّذي يُميِّزه عن مجرد معنى الإلتانِ والفساد.

فإنَّ معنى لفظ «خنَز» على وجه التَّدقيق: ما قَسَد بسببِ الادِّخارِ والخنَزِ خاصَّة، وليس مُطلق فسادِ الطَّعام! فإنَّ أصلَهُ من الفعل اللازم غير المُتَعَدِّي «خنَزَن» بتقديم الرَّاي، وبتأخيرها «خنَز»، وهما بمعنى واحد، وهو من القلب المعروف في اللُّغة^(٣).

(١) كما تذكره كتب المعاجم القديمة، انظر «تهذيب اللغة» (٩٦/٧)، و«لسان العرب» (٣٤٦/٥).

(٢) «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» (ص/١٤).

(٣) انظر «المزهر» للسيوطي (٣٦٨/١).

يؤيد هذا قول طرفة (ت ٦٠ ق. هـ) ^(١) في «ديوانه» ^(٢):

ثُمَّ لَا يَخْزَنُ فِينَا لَحْمُهَا إِنَّمَا يَخْزَنُ لَحْمُ الْمُذْخَرِ
ويقرر هذا المعنى الرَّاعِبُ الأصبهاني في قوله: «الْخَزْنُ فِي اللَّحْمِ أَصْلُهُ
الْأَذْخَارُ، فَكُنِّي بِهِ عَنْ نَتْنِهِ» ^(٣).

وكذا الرَّمَحْشَرِي في قوله: «خَزَنَ: هُوَ قَلْبُ خَزَنَ: إِذَا أَرْوَحَ وَتَغَيَّرَ، وَهُوَ
مِنَ الْخَزَنَ بِمَعْنَى الْأَذْخَارِ، لِأَنَّهُ سَبَبُ تَغْيِيرِهِ» ^(٤).

فلذا كان لفظ «الخنز» بمعنى: الإلتئان الناتج عن الأذخار بخاطرة، فإنَّ
وروده في الحديث أشبه بالنص على صحة القول السابق لأهل العلم، وهو: سَبَقُ
بني إسرائيل إلى تحزين اللحوم وأذخارها حتَّى فسدت.

فلا وجه البتة بعد هذا الاعتبار اللغوي لمن أنكر الحديث على المُحدِّثين.
وبأي الأقوال الثلاثة أخذنا سليم لنا الحديث من مُشَاغِبَاتِ المُحدِّثِينَ، وإن
كان الأخيران أقواها، فالحمد لله ربَّ العالمين.

(١) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان
هجاءاً غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في بادية البحرين وتنقل في
مقاع نجد، قتله الملك عمرو بن هند شاباً لقصيدة هجاء بها، انظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة
(١/١٨٢)، و«مجمهرة أشعار العرب» (ج١/٨٩).

(٢) «ديوان طرفة بن العبد» (ص/٤٤).

(٣) «المعجمات» (ص/٢٨١).

(٤) «الغاني في غريب الحديث» (١/٣٩٩).

الفصل السابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
للأحاديث المتعلقة بالمرأة

المبحث الأول

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث خلق المرأة من ضلع

المَطْلَب الأوَّل سَوِّقُ حَدِيثِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ مِنْ ضِلَعٍ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنِّسَاءِ، فإنَّ المرأةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وإنَّ أعوجَ شيءٍ في الضِّلْعِ أعلاه، فإن ذَهَبَتْ تُقِيمَهُ كَسَرَتْهُ، وإن تركته لم يزل أعوج»، فاستوصوا بالنِّسَاءِ، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم: ٣٣٣١) واللفظ له، ومسلم في (ك: الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم: ١٤٦٨).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقِ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِحَدِيثِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ مِنْ ضَلْعٍ

المعارضة الأولى: أَنَّ الحديث «مِنْ مَحْضِ الْخِيَالِ وَالذَّنِّ الْإِسْرَائِيلِيِّ»^(١)، مأخوذ من العهد القديم ما نصه: «.. وَبَنَى الرَّبُّ إِلَهُ مِنْ الضِّلْعِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ آدَمَ امْرَأَةً، وَأَحْضَرَهَا إِلَى آدَمَ، فَقَالَ آدَمُ: هَذِهِ الْآنَ عَظْمٌ مِنْ عِظَامِي، وَلَحْمٌ مِنْ لَحْمِي»^(٢).

وهذا ما أورث عند المُعْتَرِضِ يَقِينًا بِأَنَّ الحديث عقيدة يهودية، تدلُّ على «أَنَّ قَاصَّ الحديث إمَّا يهوديٌّ، أو متأثر بالتُّراثِ الْيَهُودِيِّ»^(٣).

المعارضة الثانية: في الحديث تَنْقُصُ ظَاهِرٌ لِلْمَرْأَةِ، واحتقار لمكانتها الاجتماعية، فهو يُصَوِّرُهَا مَجْرُودَةً تَابِعٌ لِلرَّجُلِ مُتَفَرِّعٌ عَنْهُ، وَأَنَّهَا لَجِبَتْهَا الْمُعْوَجَّةُ مَيْتُوسٌ مِنْ اسْتِقَامَتِهَا^(٤).

يقول (الأدهمي): «إِنَّ الْمَوْجَ وَالْأَعْوَجَاجَ لَا تُحْمَلُ إِلَّا دَلَالَاتٌ هِيَ غَايَةُ فِي السَّلْبِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يُوحِي بِأَيِّ مَعَانٍ إيجابية .. إِنَّ جَمَلَ الْمَرْأَةِ مَوْضُوعًا

(١) «الأخواء القرآنية» لصالح أبو بكر (ص/ ٣٣٠).

(٢) سفر التكوين، الإصحاح الثاني، الفقرة ٢١-٢٣.

(٣) «الحديث والقرآن» لابن قنناس (ص/ ٣٦٨).

(٤) انظر «جناية البخاري» لأوزون (ص/ ١١٦).

للاستمتاع بها تحقيقاً لها، وكأنَّها ليست شريكاً فيه، وكأنَّها أداة مُسخَّرة
للرجل^(١).

(١) فقرة في منهج البخاري ومسلم (ص/١٩٣).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث خلق المرأة من ضلع

تمهيد:

لعلك بعد أن قرأت تلك الشبهات المصطنعة على هذا الحديث، قد وقع في نفسك أن هذا الرشق لحديثنا بحجارة المعارضات ليس مجرد استنكار بريء لما أفاده من أصل خلقة حواء وماذنها! بل مراعي حربهم تلك على الحديث وأضرابه أبعد من ذلك بكثير.

إنه سعي لقطع جهيزة كل نص شرعي يُشتَم منه تبعية المرأة للرجل، وتكليفه بالقيام على شؤونها، في عصر تحررت فيه المرأة الرومية من كل حق وواجب! وصارت في وطنها كالحمل السائب، مُنفلتة من كل ما يُعكّر حرّيتها، مُعترضة على كل مَيز لها عن الرجل؛ فلو قدر أن تُكلفه بالحمل في بطنه والإرضاع من ثديه، لفعلت! بدعوى لزوم المساواة بين الجنسين.

إن الذي يجعل بعض من يستميت في إنكار تخلق أمنا من زوجها آدم ﷺ، أزعم أن ليس ذلك منه بالضرورة عن دافع علمي منهجي مُتجرد، بل أكثره عن عامل نفسي بحت، بخلفه فكري سابقة، وتحت ضغط ثقافي غربي رهيب.

إنها ثقافة مُستوردة شرسة، تقتنص عقل المسلم للتنكر لسُنّة نبه؛ ونزعة يسوية ناعمة، تجثم على صدر كل من خف دينه وعقله، تُرهبه بكل ألقاب

الرَّجَعِيَّةُ وَالتَّخْلُفُ وَالظَّلَامِيَّةُ، إِنَّهُ هُوَ أَوَّلُ الْإِنصِياعِ لِإِغْوَاءِهَا، وَتَثَبُّتِ بُوْحِي إلهِي يُخَالَفُ تَصَوُّرَاتِهَا لِلْحَيَاةِ، وَتُنَاقِضُ نَظَرَتَهَا لوظيفةِ كِلَا الْجَنْسَيْنِ عَلَى وَجْهِ البَّسِيطَةِ. حَتَّى صِرْنَا نَرَى لَوَانَحَ هذه الحَمَلَةِ بِأَدِيَّةٍ بِلَا مُوَارِيَةِ، عَلَى أَلْسِنٍ مَن يُرْغَمُ فِيهِمُ النَّفْحُ عَنِ الدِّينِ، كَحَالِ (عدنان إبراهيم) ! ذاك الْمُتَحَدِّقُ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي إِحْدَى خُطْبِهِ المَرْتِيَةِ السَّيَّارَةِ جَاهِرًا بِالْإِنْكَارِ صُرَاحًا عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ بِجُرْأَةٍ قَلَّ مِثْلُهَا، لَا تُعْهَدُ إِلَّا مِنْ أَسَاطِينِ الْحَدَاثَةِ، يَقُولُ فِيهَا:

«كُونُ الْمَرَأَةِ خُلِقَتْ اسْتِقْلَالًا مِنْ طِينٍ، ابْتَدَأَ اللَّهُ خَلْقَهَا مِنْ طِينِ الْأَرْضِ كَمَا ابْتَدَأَ آدَمَ: هَذَا يَكْرُسُ وَيَدْعُمُ نُمُودَجًا فِي التَّفَكِيرِ سَبْكُونُ لَهُ مَا بَعْدَهُ، سَيَخْتَلِفُ ضَمْنُ هَذَا الْإِطَارِ تَنَاوُلِ سَائِرِ قَضَايَا الْمَرَأَةِ عَمَّا لَوْ تَنَاوَلْنَاهَا مِنْ مَنظُورِ إِطَارِيٍّ مُخْتَلَفٍ، يُمْكِنُ أَنْ نَسَمِّيَهُ نُمُودَجَ أَوْ إِطَارِ الْاسْتِنْبَاعِ، فِيهِ الْمَرَأَةُ كَذِيلُ أَوْ مُلْحَقٌ بِالرَّجُلِ، لِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ جِزْءٍ مِنْهُ، مِنْ ضَلْعٍ مِنْ أَضْلَاعِ الرَّجُلِ».

وبعد؛ فهذا أَوَانُ الشُّرُوعِ فِي نَسْفِ هذه الشُّبُهَاتِ عَنِ هَذَا الْخَبَرِ النَّبَوِيِّ الصَّحِيحِ، أَقُولُ فِيهِ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ:

قد أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً عَلَى كَوْنِ آدَمَ ﷺ مَخْلُوقًا مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينِ الْأَرْضِ، بِمُسْتَدٍ مَا أَخْبَرَ الْخَالِقُ ﷻ بِهِ فِي آيَاتٍ مِنْ مُحْكَمٍ تَنْزِيلِهِ.

وَأَمَّا زَوْجُهُ حَوَّاءُ، فَفِي طَبِيعَةِ الْمَادَّةِ الَّتِي خُلِقَتْ مِنْهَا قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ أَحَدِ أَضْلَاعِ آدَمَ ﷺ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ^(١)، تَرَاهَا فِيْمَا تُنَوَّلُ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالٍ عِنْدَ تَفْسِيرِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [التَّوْحِيدُ: ٢١].

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الشُّدِّي فِي «تَفْسِيرِهِ»^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ جَسْعُودٍ ﷺ، وَأَنَاسٍ آخَرِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: «أَخْرَجَ إِبْلِيسَ مِنَ الْجَنَّةِ وَلَعِنَ،

(١) انظر في ذلك «غرائب التفسير» للكرماني (٧٧٢/٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٢٥٣/١).

(٢) انظر «جامع البيان» للكبيري (٥٤٨/١)، و«التوحيد» لابن منه (٢١٣/١)، و«الأسماء والمفاتيح» للبيهقي (٢٥٩/٢)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢٣٤/١)؛ ورواية هذا الأثر عند الشُّدِّي ثَلَاثَاتٍ، قَالَ

ابن منه في «التوحيد» (٢١٤/١): «هذا إسناد ثابت».

وَأَسْكَنَ آدَمَ ﷺ حين قال له: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَرَوْحَكَ الْمَسْكَنَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فكان يمشي فيها وَحْشِيًّا ليس له زوج يسكن إليها، فنامَ نومةً فاستيقظ، وإذا عند رأسه امرأة قاعدة خلقتها الله ﷻ من ضلعه...، إلى آخر حديثهم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَنَخَلَّيْنَاهَا زَوْجَهَا﴾ قال: خُلِّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الرَّجُلِ، فَجُعِلَ نَهْمُهَا فِي الرَّجَالِ، وَخُلِقَ الرَّجُلُ مِنَ الْأَرْضِ، فَجُعِلَ نَهْمُهُ فِي الْأَرْضِ^(١).

وعنه قال: «حَوَاءٌ مِنَ قُصَيْرَى^(٢) آدَمَ وَهُوَ نَائِمٌ»، وعن: «حَوَاءٌ خُلِقَتْ مِنْ آدَمَ، مِنْ ضِلْعٍ مِنْ إِضْلَاعِهِ»، وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ^(٣)، وَقَتَادَةَ^(٤)، وَالضَّحَّاكَ، وَمَقَاتِلَ بْنِ حَيَّانَ، وَرَوَاهُ السُّدِّيُّ عَنْ أَشْيَاخِهِ^(٥).

فهذا التفسير من هؤلاء الأعلام لا أعلم لهم فيه مخالفاً من طبعتهم - فيما أحسب - حتَّى جَعَلَهُ ابْنُ جَرِيرٍ قَوْلَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ^(٦)؛ فكان الفرضُ أن يُصارَ إليه، وَحَسُمَ مَادَةُ الْخِلَافِ بِهِ.

وكانَ مِمَّا احْتَجَّ بِهِ هَؤُلَاءُ عَلَى تَخْلُقِ حَوَاءَ مِنْ آدَمَ تَفْسِيرًا لِلآيَةِ: حَدِيثُنَا هَذَا: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ»، حَيْثُ أَنَّ ظَاهِرَهُ مُرْشِدٌ إِلَى مَعْنَى خَلْقِهَا مِنَ الضِّلْعِ الْحَقِيقِيِّ، وَإِخْرَاجِهَا مِنْهُ عِنْدَ أَصْلِ الْخَلْقَةِ، وَاحْتِمَالُ هَذَا الْمَعْنَى عَامَّةٌ شُرَّاحُ الْحَدِيثِ^(٧).

القول الثاني: أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ تَرَابٍ كَمَا خُلِقَ آدَمُ مِنْهُ، وَلَمْ تُخْلَقْ مِنْ ضِلْعِ ذَاتِهِ؛ وَلَمْ يَزُوا هَؤُلَاءُ أدلةَ القولِ الأوَّلِ صريحةً فيما ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٨٥٢/٣)

(٢) القصيري: آخر الأضلاع من كل شيء ذي ضلع وأقصروها، انظر «العين» للخليل (٢٧٩/١).

(٣) «جامع البيان» لابن جرير (٣٤١/٦)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٨٥٣/٣).

(٤) «جامع البيان» لابن جرير (٣٤١/٦).

(٥) انظر تفسير ابن أبي حاتم (١٦٣٠/٥)، و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٧٨/٣).

(٦) «جامع البيان» (١٦١/٢٠).

(٧) انظر «شرح النووي على مسلم» (٥٧/١٠)، و«الكواكب الدراري» للكرمانى (١٣٠/١٩)، و«فتح الباري»

لابن حجر (٣٦٨/٦).

عند أرباب هذا القول من قوله تعالى: ﴿وَنَلَقَّ بِهَا زَوْجَهَا﴾: أي من جنبها، نظير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [التحفة: ٧٢]، وقوله: ﴿وَمِنْ مَائِنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الزَّهْر: ٢١].

ولذا قال (محمد عبده): «إنَّ المعنى هناك على أَنَّهُ خَلَقَ أَزْوَاجًا مِنْ جَنْسِنَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ زَوْجَةٍ مِنْ بَدَنِ زَوْجِهَا»^(١).

وكان الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) قد عَزَى هذا القول إلى اختيار أبي مسلم الأصفهاني المُعْتَزَلِي^(٢).

وزاد (عدنان إبراهيم) دعماً لهذا الاختيار الاعتزالي بعض الأدلة القرآنية، حسبها أقرب للقطع بنفي خلق حواء من آدم، وأدعى لتصحيح هذا القول دون قول جماهير المُفسِّرين.

من ذلك: استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [التحفة: ٧] على كون حواء مخلوقة من طين كشأن آدم، بدعواه: دخولها في النوع الإنساني الذي أفاده عموم اللَّفْظ في الآية، فتراه يقول: «.. حتماً أَنَّ الإنسان هنا -على ما جَرَتْ به عادة النظم الكريم، والذكر الحكيم- تشمل وتضم النوعين جميعاً، أي: بدأ خلق آدم وخلق حواء من طين، .. هذا ما تُعْطِيهِ ظاهرُ هذه الآية، التي تُوشك أن تكون نصاً في الموضوع»^(٣).

وقد أبى (عدنان) إلا الشُّدُودَ كعادته عن علماء الأمة في تفسيرهم لآية النساء: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ نَفْسٍ وَنَجْوَىٰ وَنَلَقَّ بِهَا زَوْجَهَا﴾، حيث قال هو:

«ستقولون: إنَّ ما في الآية: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَنَجْوَىٰ﴾ هو آدم قطعاً وليست حواء، وأنَّ ﴿زَوْجَهَا﴾ هي حواء، وأنا سأصديكم الآن! وسأصدم -تقريباً- كلَّ المُفسِّرين!

(١) تفسير المنار (١/ ٢٣٢).

(٢) انظر «التفسير الكبير» للرازي (٩/ ٤٧٧-٤٤٨).

وأبو مسلم الأصفهاني (ت ٣٢٢هـ): هو محمد بن بحر، معتزلي المذهب، عالم بالتفسير وبعض صنوف العلم، وله شعر، ولَّي أصفهان وبلاد فارس للمقتدر العباسي، واستمر إلى أن دخل ابن بويه أصفهان سنة ٣٢١ هـ فُتِل، من كبه «جامع التأويل» في التفسير، انظر «الأعلام» للزركلي (٦/ ٥٠).

(٣) من خطبته «حواء هل خلقت من ضلع آدم؟! بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٨، المنشورة تقريباً على موقعه الرسمي بتاريخ ١/٥/٢٠١٥م، وجميع كلامه الذي ألقاه تباعاً من هذا المصدر نفسه.

لأقول: الذي استروح إليه، وأستكين إليه: أن النفس الواحدة هي حواء! والزَّوج هو آدم! فلم يَتَّ مُتَعَلِّقٌ لأحدٍ بهذه الآية، حتَّى يقول: نُصَحِّحُ حديث: «خُلِقَتْ مِن ضِلَعِ آدَمَ»..

تعلمون لماذا؟ لسببين اثنين:

قوله تعالى: ﴿وَمَلَأْنَا مِثَاقًا وَوَجَّهًا﴾، هل الزَّوج فيها الذَّكَرُ أم الأنثى؟!..

لِنُتَدِّ إلى القرآن، فخيرٌ ما يُفَسِّرُ به القرآن هو القرآن، ولنقرأ في سورة الأعراف: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]؛ فالزَّوجُ هنا واضحٌ أنه الذَّكَرُ، وآية الأعراف هي آية النساء ذاتها! ليس هناك فرقٌ بينهما، ولا نعرف كيف عَقَلَ المفسِّرون عن التقاط هذه الإشارة القرآنيَّة!.. فقطعًا النَّفْسُ الواحدةُ في الأولى هي المؤنَّث: وهي حواء، والزَّوج المذكر: وهو آدم..

إذن؛ الأرجحُ في آية النساء أن يُرادَ بالنَّفْسِ الواحدة: حواء، والزَّوج: هو آدم، فهل آدم خُلِقَ مِن حواء وهو جزءٌ منها؟! غير صحيح طبعا .. إنما «مِنَ» بآيئة، أي: خُلِقَ مِنْ جَنَسِهَا ونوعِها زوجًا لها .. اهـ

فهذا مجمل أدلَّةِ القولين في أصلِ خلقِ حواء، وعليهما انبني موقف أصحابها من معنى حديث الباب، فحيث أنَّ الحديث يحتمل لفظه المعنيين السَّالِفين جميعاً^(١)، حقيقةً ومجازًا:

رَجَّح الفريق الأوَّل: القولَ بالحقيقة، استنادًا إلى أن في الكلام الأصل الحقيقة، مع اعتضادهم بظاهر آية النساء، وما سقناه من بعض الآثار السَّلفيَّة المصَّرحَة بذلك.

ورجَّح الفريق الثَّاني: المجازَ في الحديث على الحقيقة، إذ لم يجدوا دليلًا صريحًا في تعيين مادة حواء، فبقي الأصلُ عندهم في خلقِها أنَّها مِن نفسِ مادَّة زوجِها آدم؛ ثمَّ لأنَّهم رأوا الحديث لم يَنسِبِ الضَّلَعُ لآدم! وعليه خرَّجوه مخرَج

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/٢).

الاستعارة، ومؤذاه عندهم: أَنَّ النَّسَاءَ خُلِقْنَ مِنْ شَيْءٍ كَالضَّلَعِ فِي اعْوِجَاجِهِ، أَيِ خُلِقْنَ خَلْقًا فِيهِ اعْوِجَاجٌ وَشِدْوَذٌ تُخَالَفُ بِهِ الرَّجُلَ، فَهِيَ مَطْبُوعَةٌ عَلَى الْعَوَجِ مَعَهُ، وَجَعَلُوا نَظِيرَ هَذِهِ الِاسْتِعَارَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الْإِنشَاء: ٣٧]؛^(١) فَيَكُونُ الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ الْمُشَبَّهُ وَوَجْهُ الشَّبَهِ وَالْأَدَاةُ جَمِيعًا، وَاسْتَعْمِرَ لَفْظُ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ^(٢).

وَالَّذِي أَكَّدَ عَنْدهُمْ هَذَا الْمَعْنَى مَجِيءُ «الْحَدِيثِ بِصِيغَةِ التَّشْبِيهِ فِي رِوَايَةِ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلَعِ»^(٤)...»^(٥).
وبعد؛

فَالَّذِي أَرَاهُ أَقْرَبَ لِلْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَلْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ أَرْبَابِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَدْلَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ أَتَمًّا، أَعَزُّزُ رِسْوَحَهَا فِي الْمُرَادِ بِدَفْعِ مُعَارَضَاتِ الْقَوْلِ الثَّانِي، فَاقُولُ:

أَمَّا آيَةُ النَّسَاءِ: فَهِيَ وَإِنْ لَمْ تُصَرِّحْ بِخُلُقِ حَوَاءَ مِنْ نَفْسِ آدَمَ -هَكَذَا بِاللَّفْظِ- كَمَا هِيَ دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ- إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ الْمَفْهُومَ مِنْهَا ابْتِدَاءُ خُلُقِ حَوَاءَ مِنْ نَفْسِ آدَمَ^(٦)، وَأَنَّهُ أَصْلُهَا الَّذِي اخْتَرَعَتْ وَأَنْشِئَتْ مِنْهُ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا مَدْفَعَ لَهُ.

يَقُولُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ التَّيْفِيُّ (ت ١٣٨٥هـ)^(٧): «الْأَصْلُ فِي النَّفْسِ أَنْ تُطْلَقَ

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (٤٩٤/٣)، و«معرفة المفاتيح» لملي القاري (٢١١٧/٥).

(٢) انظر «عارضة الأحوزي» لابن العربي (١٥٥/١)، و«فتح الملهم» لموسى شاهين (٤٥/٦).

(٣) الرواية عن سعيد بن النسيب والأعرج كما في «المصححين».

(٤) أخرجه البخاري في (ك: النكاح، باب المدارة مع النساء، وقول النبي ﷺ: «إنما المرأة كالضلع».

رقم: ٥١٨٤، ومسلم في (ك: الرضاع، باب الوصية بالنساء، رقم: ١٤٦٨).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (١١٤٠/١٣).

(٦) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان (٤٩٤/٣).

(٧) عبد الرحمن بن محمد التيفي: فقيه نَقَّار، نسبة إلى قبيلة (انتيف) قبيلة أطلسية من القبائل المطلية على سهل نادلا وسط المغرب، ينتهي نسبه الشريف إلى جعفر بن أبي طالب، وَصَفَهُ حَافِظُ الْمَغْرِبِ وَقْتَهَا بِوِشَعْبِ الدُّكَّالِيِّ بِأَنَّهُ «عَلَّامَةُ الْعَمِيِّ، وَذَكِي حَافِظُ لَوْذَعِي»، أَلْفَ أَزِيدٍ مِنْ سَبْعِينَ مَوْلا، مُعْظَمُهَا فِي نَصْرَةِ مَا يَرَاهُ حَقًّا فِي السُّنَّةِ، مِنْهَا «نَظَرُ الْأَكْيَاسِ فِي الرَّدِّ عَلَى جَهْمِيَةِ الْبِيضَاءِ وَفَاس» وَ«الْإِرْشَادُ =

على روح الشخص، أو على روحه وجسده، أو على الشخص، فإطلاؤها على الجنس والماهية لا قرينة عليه في الآية؛ وإذا دار الأمر بين الحذف وعديه، فالأصل عدم الحذف، ولا ضرورة تلجئ إلى الحذف هنا، ومن أبعد البعيد أن يذكر الله تعالى هذه الآية ثلاث مرات، ولا يذكر فيها ذلك المحذوف الذي لا يبيّن المعنى إلّا به^(١).

فلأنه هو الظاهر من الآية، قال به أمثال ابن عباس، ومجاهد، والسدي، وقتادة، وغيرهم من أعلم الناس بمعاني الوحي، ولا أحسب المعارض يخال نفسه بإزاء هؤلاء شيئاً!

وأما ما يدّعيه أرباب القول الثاني في تفسير الآية هو في حقيقته مُجرّد احتمال، و«الأصل الظاهر لا يُترك للاحتمال»^(٢).

وفوق هذا نقول: إنّه لا بُدّ من التّشبيّه بهذا الظاهر من الآية «كفي يصحّ قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾، إذ لو كانت حواء مُستقلّة في خلقها عن نفس آدم، لكان النَّاسُ مخلوقين من نَفْسَيْنِ، لا من نفسٍ واحدةٍ!»^(٣).

وهذا إلزام واضح؛ وبه تعلّم إفراط (رشيد رضا) في دعواه أنّه لولا التّوراة والآثار الواردة في خلقي حواء من آدم، لم يكن ليخطر على بال قارئ القرآن هذا المعنى من آية النساء^(٤)!

ولا مجال لأمثال (عدنان إبراهيم) أن يزعم بأنّ آية النساء من قبيل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النساء: ٧٢] ونحوها من الآيات، لكي يتوسّل بذلك إلى أنّ المراد بآية النساء: الجنس والنوع، أي كما الحال في هذه الآيات.

= والنبين في البحث مع شراح المرشد المعين»، توفي سنة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م) بالدار البيضاء، انظر ترجمته في مقدمة تحقيق كتابه «حكم الله والكتاب» (ص/٩) دار الجيل، ط ٢، ١٤٣١هـ.

(١) الأيادي البيضاء، مع الشيخين عبده ورشيد رضا (ق ١٢٨/ب).

(٢) «إحكام» للأمدّي (١/١١٦)، و«البحر المحيط» للزركشي (٦/٢٩١).

(٣) «التفسير الكبير» للرازي (٩/٤٧٧-٤٤٨).

(٤) «تفسير المنار» (٤/٢٧٠).

فهذا قياسٌ منه فاسدٌ من عِلَّةِ أوجه:

أولها: أنَّ ظاهرَ كُلِّ نصٍّ بحسبه، فلا يلزم من اتِّفاقِ نصَّين في العبارة أو بعض الألفاظ، أن يتَّفقا في ظاهرِ المعنى المُراد.

وشاهدُنا على ذلك: الآيةُ نفسها التي استدَلَّ بها المُعترض من سورة السُّرُوم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَكُونُوا إِلَيْهَا﴾، فهي «لا تُنافي الآيات الدَّالة على خلقي حواء من آدم؛ لأنَّه لا يَتَوَهَّم أحدٌ أن خلق أزواجنا من أضلاعنا! ولا خلق أزواج نبيِّنا من ذلك؛ بل واضحٌ أنَّ الأنفس هنا مُطلقة بلِزاء الأجناس، والقرينة: عَدَمُ صِحَّةِ الحقيقة»^(١).

فلا يصحُّ إذن أن يُقال في الآية: ظاهرُها أنَّ زوجاتنا خُلِقْنَ مِن دَوائِنا معاشِرَ الرِّجال؛ فليس الظَّاهر منها ذلك أصلاً لأنَّ الظَّاهر من كُلِّ نصٍّ ما يُبادر إلى فهم المُخاطَب، وركُز ذلك مُراعاةً لسياق الكلام، والقرائن، واستحضار باقي النُّصوص.

بل الظَّاهر الحقُّ منها أن يُقال: إنَّ الله خلقَ لكم نساءكم «من شكلِ أنفُسِكُم وجَنِيها، لا من جنسٍ آخر»، وذلك لما بيَّن الاثنين من جنسٍ واحدٍ من الإلفِ والسُّكون، وما بين الجنسين المختلفين من التَّنافر»^(٢).

فهذا الَّذي نزعُ أنَّه المُتوافق مع سياقِ الآية المُقرَّرة لمعنى الامتنانِ على الرُّوجين بالمودَّة والرَّحمة.

فإذا تحقَّقنا هذا الأصل؛ فإنَّ الآيتين اللَّتين استشهد بهما المُعترض قد افترقتا من الأساس عن آيةِ النِّساءِ في اللَّفْظِ نَفْسِها؛ فإنَّهما وَرَدَتَا بالفعلِ (جَعَلَ)، بخلافِ آيةِ سورةِ النِّساءِ حيث وَرَدَتِ بالفعلِ (خَلَقَ).

وبين الفعلَينِ فَرَقٌ لِمَنْ تَدَبَّر! وهذا الاختلافُ في اللَّفْظِ مَقْصُودٌ لِلْمُتَكَلِّمِ به سبحانه، بل هو من إعجازِ القرآن في بلاغته! وذلك لأنَّ آيةِ النِّساءِ لَمَّا كانت في

(١) «الآبادي البيضاء» لعبد الرحمن التليفي (ق ١٢٨/ب) مخطوط.

(٢) «الكشاف» للزمخشري (٣/٤٧٢).

خلق حواء من آدم، ناسب التعبير عنه بقوله: (خلق)؛ بينما آيتا الأعراف والتَّحَلُّ: حين لم يُرد بهما حقيقةُ الخلقِ من نفسِ آدم، عبَّر عن ذلك بلفظ (جعل)، لأنَّ الجعل لا يُلزم منه الخلق! فكلُّ خلقٍ جعل، وليس كلُّ جعلٍ خلقاً، فبينهما عموم وخصوص.

وفي تقرير هذا المعنى الفارق الدقيق بين اللفظين، يقول بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ):

«الخلق يكون عن عدم سابق، حيث لا يتقدّمه مادّة ولا سبب محسوس، والجعل يتوقّف على موجودٍ مُغاير للمجموع، يكون منه المجموع أو عنه، كالمادّة والسبب، ولا يرد في القرآن العظيم لفظ (جعل) في الأكثر مُراداً به الخلق إلّا حيث يكون قبله ما يكون عنه أو منه، أو شيئاً فيه محسوساً، عنه يكون ذلك المخلوق الثاني، بخلاف (خلق)، فإنّ العبارة تقع كثيراً به علماً لم يتقدّم وجوده وجودٌ مُغاير يكون عنه هذا الثاني»^(١).

وحاصل القول: أنّ مثل هذا التّنوع في اللفظ القرآني وتباين سياقات الآيات، ممّا يدلّ على أحقيّة القول الأوّل بالصواب، ومن قال بأنّ المعنى خلَقها من جنسها ونوعها لم يأت بباطلٍ به، لأنّ ذلك -كما يقرّره ابنُ عاشور^(٢)- لا يختصُّ بنوع الإنسان، فإنّ أنثى كلِّ نوع هي من نوعه أيضاً^(٣)!

(١) «البرهان» للزركشي (١٢٩/٤).

(٢) «التحرير والتنوير» (٢١٥/٤).

(٣) وما تنازعت فيه بعض الحضارات القديمة من أصحاب المعتقدات الفاسدة في حقيقة المرأة، إنّما مرّد جمليته إلى طبيعة زوجها: حيوانيّة أم إنسيّة، أشيطانيّة أم آدميّة، أنّها روح أصلاً أم لا، لأيّ شيء خلقت... ونحو ذلك، وما اعترض به (هذهان إبراهيم) في خطبته -السّالفة الذكر- من أمثلة على كلام ابن عاشور هو من هذا القبيل المتعلّق بطبيعة زوجها ودرجتها والمقصود من خلقها، ولم يكن ثمّة خلاف في آدميّةها، وحقّ إن كان فهو محصور مهجور غير ذي بال، فهو لا الفَرَنجة (الفرنسيون) قد عقدوا مؤتمراً سنة (٥٨٦هـ) -أي زمن شباب النبي ﷺ- للبحث في آدميّة المرأة من عدمها، وهل لها روح أم ليس لها روح؟.. خلصوا في النهاية إلى أنّها إنسان، لكنها خلقت لخدمة الرّجل فقط، انظر «عودة الحجاب» لإسماعيل المقدّم (٥٢/٢).

ثُمَّ ظَهَرَتْ لِي إِشَارَةُ قَرَأَتِي أُخْرَى، تَفِيدُ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي مَعْنَى آيَةِ النِّسَاءِ أَنَّهَا فِي خَلْقِ حَوَاءَ مِنْ نَفْسِ آدَمَ: وَهِيَ الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

فَاللَّهُ يُوجِّهُ الْخُطَابَ فِيهَا لِلتَّنْصَارِ قَائِلًا: إِنْ كَانَ عَجَبُكُمْ مِنْ خَلْقِ عِيسَى ﷺ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ قَدْ سَأَلَكُمْ إِلَى الْقَوْلِ بِالْوَهْمِثَةِ وَبُيُوتِهِ لَنَا، فَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ خَلْقَ آدَمَ ﷺ أَعْجَبُ مِنْ خَلْقِ عِيسَى ﷺ، فَإِنَّهُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَلَا أَنْثَى! يَحْتِجُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ الْمَسِيحَ هُوَ مِثْلُ آدَمَ عَبْدٌ وَلَيْسَ بِإِلَهٍ.

الشَّاهِدُ عِنْدِي مِنْ هَذَا: أَنَّ إِفْرَادَ ذِكْرِ آدَمَ بِهِذِهِ الْخِلْقَةُ الثَّرَائِيَّةُ الْعَجِيبَةُ، دُونَ قَرْنِ حَوَاءَ بِهِ فِيهَا: ذَالٌ عَلَى اخْتِصَاصٍ آدَمَ بِهَا دُونَ حَوَاءَ وَسَائِرِ الْخُلُقِ! إِذْ لَا مَعْنَى لِإِهْمَالِ ذِكْرِ حَوَاءَ فِي هَذَا الْمِثَالِ الْجَبَاجِيِّ لَوْ امْتَازَتْ بِنَفْسِ الْحَالَةِ الْخِلْقِيَّةِ الَّتِي امْتَازَ بِهَا زَوْجُهَا آدَمَ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ الَّذِي حَاجَّ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى التَّنْصَارِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

أَنَّ لَفْظَ الزَّوْجِ فِي آيَةِ النِّسَاءِ: أُرِيدَ بِهِ الْأَنْثَى الْأُولَى الَّتِي تَتَامَلُ مِنْهَا الْبَشَرُ، وَهِيَ حَوَاءَ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا اسْمُ الزَّوْجِ: لِأَنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ مُنْفِرِدًا، فَإِذَا اتَّخَذَ امْرَأَةً فَقَدْ صَارَا زَوْجًا فِي بَيْتٍ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ لِلْآخَرِ^(١).

وَأَمَّا دَعْوَى (عَدْنَانَ إِبْرَاهِيمَ) أَنَّ لَفْظَ الزَّوْجِ فِي آيَةِ النِّسَاءِ عَائِدٌ إِلَى آدَمَ، اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى فَهْمِهِ الشَّاذِّ لِآيَةِ الْأَعْرَافِ: هُوَ فِيهَا مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ! فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلِيفِ رَدِّهِ.

ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّ ﴿مِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَلَقَىٰ يَتَّىهَا﴾: تَبْعِيضِيَّةٌ تَفِيدُ الْإِبْتِدَاءَ، وَمَعْنَى التَّبْعِيضِ فِيهَا: أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ أَخْرَجَ خَلْقَ حَوَاءَ مِنْ جُزْءٍ مِنْ آدَمَ.

وَقَدْ جَاءَتْ أَقْوَالُ السَّلَفِ فِي تَحْدِيدِ هَذَا الْجُزْءِ فِي الضَّلْعِ، فَسَأَعُ بِهِذَا حَمْلُ حَدِيثِ: «خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ» عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا حَرْجَ.

(١) انظر «التحرير والتنوير» (٤/٢١٥).

هذا الحمل على الحقيقة، لا يَمْنَعُ منه ما جاءت به رواية أخرى للحديث بلفظ التَّشْبِيهِ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلْعِ...»، لِأَنَّ قَوْلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِخَلْقِ حَوَاءَ مِنْ ضِلْعِ آدَمَ حَقِيقَةً، لَا يَعْنِي تَقْيِينًا لِلْمَقْصِدِ الَّذِي سَيَقُ لَأَجْلِهِ الْحَدِيثُ، وَهُوَ: اشْتِرَاكُ جَمَلَةِ النِّسَاءِ فِي صِفَةِ الْأَصْلِ الَّذِي خُلِقْنَ مِنْهُ، وَهِيَ صِفَةُ الْأَعْوَجَاجِ فِي الضَّلْعِ.

يقول ابن حجر: «المعنى أَنَّ النِّسَاءَ خُلِقْنَ مِنْ أَصْلِ خَلْقِي مِنْ شَيْءٍ مُعَوَّجٍ، وَهَذَا لَا يَخَالِفُ الْحَدِيثَ الْمَاضِي مِنْ تَشْبِيهِ الْمَرْأَةِ بِالضَّلْعِ، بَلْ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا نَكْتَةُ التَّشْبِيهِ، وَأَنَّهَا عَوَجَاءُ مِثْلِهِ، لَكُونَ أَصْلُهَا مِنْهُ»^(١).

فَمَا عَلَيْنَا بَعْدَ كُلِّ مَا سُقِيَ مِنْ دَلَائِلَ عَلَى رَجْحَانِ هَذَا الْفَهْمِ لِلآيَاتِ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، أَنْ يَأْتِيَ فِي مِثْلِ سِفْرِ التَّكْوِينِ خُبْرٌ يُوَافِقُ هَذَا التَّقْرِيرَ الشَّرْعِيَّ؟ فَقَدْ عَرَفْنَا الْقَارِئَ الْكَرِيمَ قَبْلُ أَنَّ مَا جَاءَ فِي صُحُفِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَمِمَّا يُوَافِقُ نَصُوصَ دِينِنَا، هُوَ مِمَّا يَعْضُدُّ هَذِهِ، وَيَشْهَدُ لَتِلْكَ بِسَلَامَةٍ أَصْلُهَا مِنَ التَّحْرِيفِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَا عِنْدَنَا مِنْ أَخْبَارٍ شَرْعِيَّةٍ مُسْتَلًّا مِنْ تِلْكَ الصُّحُفِ بِدَعْوَى التَّطَابُقِ، مَا دُمْنَا نَقُولُ بِأَنَّ مَصْدَرَ الْوَحْيِ الصَّحِيحِ فِيهِمَا وَاحِدٌ^(٢).

فهذا مجمل الردِّ على دعوى المعارض في شبهته الأولى.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ فِي شَبَهَةِ الثَّانِيَةِ تَنْقُصَ الْحَدِيثَ لِلْمَرْأَةِ وَاحْتِقَارَهَا بِوصفِهَا بِالْأَعْوَجَاجِ، وَأَنَّهَا مَجْرَدُ قَائِمٍ لِلرَّجُلِ؛ فَيُقَالُ فِي تَفْنِيدِهَا:

قَدْ قَدَّمْنَا الْإِشَارَةَ فِي مَا سَلَفَ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ يُبَيِّنُ عَنْ وَجْهِ الشُّبُهَةِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالضَّلْعِ الَّذِي خُلِقَتْ مِنْهُ، وَهُوَ صِفَةُ الْأَعْوَجَاجِ، الَّذِي هُوَ فِي الضَّلْعِ خُلُقًا، وَفِي الْمَرْأَةِ خُلُقًا، وَالْمَقْصُودُ بِالْأَعْوَجَاجِ فِي الْحَدِيثِ خَاصُّ بِسُلُوكِ الْمَرْأَةِ

(١) «فتح الباري» (٢٥٣/٩).

(٢) أَمَّا مَنْ رَجَّحَ أَنَّ الثَّرَادَ مِنْ لَيَّةِ النِّسَاءِ وَمِثْلَاتِهَا: كَوْنُ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ جَنْبِ آدَمَ وَشَاكِلَتِهِ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ يَبَيِّنُ عَلَى هَذِهِ التَّمَثِيلِ بِالضَّلْعِ الْأَعْوَجِ لِاضْطِرَابِ أَخْلَاقِهِمْ، وَأَعْوَجَاجِهِمْ مَعَ أَزْوَاجِهِمْ فَلَا يَبْتَنِي مِنْهُ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ: فَاصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ الثَّانِي بِنَاوِيلِهِمْ هَذَا خَارِجُونَ بِالْمَرْءِ عَنْ دَائِرَةِ الْأَنْثَاءِ بِالْإِسْرَائِيلِيَّةِ.

مع الزَّوج فقط، مُؤدَّاهُ عدمُ استقامتِها على ما يُريدُه دائماً، للتَّبَاطُنِ الفِطْرِيِّ الحَاصِلِ في العقولِ والعواطفِ بينَ الجِنْسَيْنِ، لا أنَّها مُعوَّجَّةٌ في أخلاقِها وفهيما مُطْلَقًا.

والدَّلِيلُ على هذا التَّخْصِيصِ قوله ﷺ في آخرِ الخِبرِ في روايةِ مسلم: «.. فَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِهَا، اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ ثَقِيمًا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرَهَا طَلَّاقُهَا»^(١).

ولا يَخْفَى أَنَّ الاسْتِمْتَاعَ هنا هو ما يَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، كما أَنَّ الطَّلَاقَ لا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ، وهو المقصود من كسر الضِّلَع إذا أريدَ إقامته. وقوله ﷺ: «وَأَنَّ عَوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَهْلَاهُ»: تأكيدٌ لمعنى الكسرِ هنا، لأنَّ الإقامة أمرُها أَظْهَرُ في الجَهَةِ الثَّلَاثِيَّةِ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا ضَرْبٌ مِثْلُ لَأَعْلَى الْمَرَأَةِ، وهو الرَّأْسُ! فَيَهَذَا الرَّأْسُ وما يَحْوِيهِ يَحْصُلُ الْأَذَى لِلرَّجُلِ؛ فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَسْرِهَا مَثَلًا عَلَى طَلَّاقِهَا، أَي: إِنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ مِنْهَا أَنْ تَتْرَكَ أَعْوَجَاجَهَا مَعَكَ، أَفْضَى الْأَمْرُ إِلَى فِرَاقِهَا»^(٢).

والحديثُ مُحْتَمَلٌ لأنَّ يَكُونُ التَّشْبِيهُ فِيهِ لِلنِّسَاءِ بِالضِّلَعِ لِقَاسِمِ آخَرٍ بَيْنَهُمَا غَيْرُ صِفَةِ الْأَعْوَجَاجِ، وهو ما اسْتَبْطَه ابنُ هُبَيْرَةَ (ت ٥٦٠هـ) بِشَفَوفٍ نَظَرَهُ، عُبِّرَ عَنْهُ فِي جَمِيلِ كَلِمَاتٍ مِنْهُ بِقَوْلِهِ: «قَوْلُهُ: «أَعْوَجٌ مَا فِي الضِّلَعِ أَهْلَاهُ»، يَعْنِي بِهِ ﷺ فِيمَا أَرَاهُ: أَنَّ حُنُوَّهَا الَّذِي يَدُو مِنْهَا، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَوَجٍ خَلَقَ فِيهَا، وَهُوَ أَهْلًا مَا فِيهَا مِنْ حَيْثُ الرُّفْعَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ أَهْلًا مَا فِيهَا الْحُنُوُّ، وَذَلِكَ الْحُنُوُّ فِيهِ عَوَجٌ»^(٣).

فَرَحِمَ اللَّهُ الْوَزِيرَ ابْنَ هُبَيْرَةَ، مَا أَرَقَّ عِبَارَتَهُ! وَلَقَدْ تَأَمَّلْتُ كَلَامَهُ طَوِيلًا، فَوَجَدْتُ قَوْلَهُ مُتَجَلِّيًا فِي ذَلِكَ الْحُنُوِّ وَمِنْهَا، وَمِثْلَانِهَا بَانْحِنَاءِهَا عَلَى أَوْلَادِهَا وَمَنْ تُحِبُّ، رِعَايَةَ لَهُمْ وَشَفَقَةً وَتَوَدُّدًا، انْحِنَاءَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الرِّضَاعُ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالنِّسَاءِ، رَقْم: ١٤٦٨).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٣٦٨/٦) (٢٥٣/٩).

(٣) «الْإِنْصَاحُ» لِابْنِ هُبَيْرَةَ (١٦٠/٧).

منها أشبه بشكل الصِّلَع حَقًّا، ناشئ عن قَرط عاطفٍ جَبَلَهَا الله عليه، لِيُكَمِّلَ بها نقصًا في البيت لا تُسدُّ ثَلَمَتَهُ إِلَّا بها.

«أفليس في خلقها من أحناء صدر الرِّجل تَعَيَّنَ لوظيفتها وتوجيه لرسالتها؟! بللى والله؛ إِنَّ حُنُوتَهَا على الزَّوْج والوَلَد، كَحُنُوتِ الصُّلُوع على القلب والكَبَد، والأسرة الَّتِي تُشَبَّلُ^(١) عليها المرأة، هي العضو الرِّئِيسُ في جسم الأُمّة، كما أَنَّ الأجزاء الَّتِي تُشَبَّلُ عليها الصُّلُوع، هي الأعضاء الرِّئِيسَةُ في جسم الإنسان»^(٢).

ولكم طريثٌ لكلامٍ مُتَوَلَّى الشُّعراوي (ت ١٤١٨هـ) وهو ينفذ غُبَارَ التَّهْمَةِ عن هذا الحديث بِسَلَاةٍ عِبَارَةٍ يقول فيها:

«هذا الوصف من رسول الله ﷺ ليس سُبَّةً في حقِّ النِّساء، ولا إنقاصًا من شأنهن؛ لأنَّ هذا الاعوجاج في طبيعة المرأة هو المُتَمِّمُ لمهمَّتها.

لذلك نجد أنَّ حنانَ المرأةِ أَغْلَبَ من استواءِ عقلها، ومُهمَّةُ المرأةِ تَقْتَضِي هذه الطَّبيعة، أمَّا الرِّجل: فعقله أَغْلَبَ، ليناسبَ مهمَّته في الحياة، حيث يُنَاطُ به العمل وترتيب الأمور فيما وُلِّيَ عليه»^(٣).

وبهذا نَتَحَقَّقُ: أَنَّ هذا العوج في النِّساءِ أمرٌ طَبِيعِيٌّ ناشئٌ عن عاطفتيهنَّ الجَيَّاشَةِ، عاطفةٌ قد تغلب على تصرفاتهنَّ في البيت، فينزِعُج لها عقلُ الزَّوْج وطبيعته، لأجلها حَضَّ النَّبِيُّ ﷺ الأزواجَ على مُراعاةِ ذلك بِمُدَارَاتِهِنَّ، إِسْتِمَالَةِ لِلنَّفُوسِ، وتألُّفًا للقلوب، فأوصى بـ «الرَّفْقِ بهنَّ»، وألَّا يَتَقَصَّصَ عليهنَّ في أخلاقِهِنَّ، وانحرافَ طَبَاجِهِنَّ»^(٤) عمَّا يريده الزَّوْج، «فلا يَبْغِي له أن يحيلها على عقله، فيُكَلِّفها مُقتَضِيَّاتِ كُلِّ رَأْيٍ؛ . . فيكون في ذلك كالرَّاجِمِ لها، ويَبْغِي أمرها على المُسامحة»^(٥).

(١) كَيْل حلى النسيء: أي عطف عليه وتحنُّن، انظر «جمهرة اللغة» (١/٣٤٥).

(٢) مقال لأحمد حسن الزيات بعنوان «نَمَلُ المَصْرِفَةِ الحَكِيمَةِ»، منشور بمَجَلَّةِ «الرسالة» (ص/٣، العدد ٤٦٨، بتاريخ: ١٩٤٢/١/٢٢).

(٣) «الخواطر» وهو تفسير الشُّعراوي (١٩/١١٧٩٩).

(٤) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٤/٦٨٠).

(٥) «الإنصاح» (٧/١٦٠) بتصرف يسير.

وفي هذه الوصية النبوية الجليلة المضمنة في هذا الحديث: لَقَدْ مِنْهُ ﷺ لانتباه الرجل، إلى «أَنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ مَعَ الْمَرْأَةِ: لَيْسَ كَفُّ الْأَذَى عَنْهَا، بَلْ احْتِمَالُ الْأَذَى مِنْهَا»^(١)

فَمَنْ رَامَ تَقْوِيْمَهُنَّ عَلَى مَا شَاءَ، فَإِنَّهُ التَّفَعُّلُ بِهِنَّ، وَهُوَ لَا غِنَى لَهُ عَنْ امْرَأَةٍ يَسْكُنُ إِلَيْهَا، وَيَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعَاشِهِ، فَكَأَنَّهُ ﷺ يَقُولُ لَهُ: الْاسْتِمْتَاعُ بِعَيْشِكَ مَعَهَا، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالصَّبْرِ عَلَيْهَا.

هذا ما يفهمه كلُّ لبيبٍ ساقٍ الله ناصيته إلى الهدى من هذا الحديث، وعلى هذا الفهم الحصيف ترجم المحدثون الحديث في مُصَنَّفَاتِهِمْ، فأدرجوه في باب «الوصاية أو الوصية بالنساء»^(٢)، وفي باب «مُدَارَاةُ النِّسَاءِ»^(٣)، وفي باب «حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ»^(٤)، وفي باب «حُسْنُ الْمُعَاشَرَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ»^(٥).

فأين ما يتكلَّم عنه الْمُعْتَرِضُونَ مِنْ احْتِقَارِ النِّسَاءِ وَازْدِرَاءِ هُنَّ فِي الْحَدِيثِ ١٩

(١) «مختصر منهاج القاصدين» لابن قدامة (ص/٧٨).

(٢) في «صحيح البخاري» (٢٦/٧)، و«صحيح مسلم» (١٠٩١/٢)، و«سنن النسائي الكبرى» (٢٥١/٨).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٧/٤).

(٤) «مسند الحارث» (٥٥٠/١)، و«سنن البيهقي الكبرى» (٤٨٠/٧).

(٥) «الجامع الصحيح للثلاثين والمسانيد» (١٢٨/٣٥).

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثٍ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ، فَبَاتَ غَضِبَانَ عَلَيْهَا، لَمَسَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

وفي رواية لمسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْبِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء، آمين فوافقت إحداهما الأخرى، غفر له ما تقدم من ذنبه، رقم: ٣٢٣٧) و(ك: النكاح، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها، رقم: ٥١٩٣)، ومسلم في (ك: النكاح، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها، رقم: ١٤٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: النكاح، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها، رقم: ١٤٣٦).

المَطْلَب الثَّانِي

سُوقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ»

مُحْصَلُ مَا أُورِدَ عَلَى الْحَدِيثِ، مَعَارِضَةٌ وَاحِدَةٌ أَساسُهَا:
دَعْوَى تَحْيِزِ الْحَدِيثِ لِلرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ، تُصَوِّرُ فِيهِ مَتَاعًا لِقِضَاءِ شَهْوَتِهِ مَتَى
مَا شَاءَ، دُونَ أَنْ يَحَقِّقَ لَهَا الْاِعْتِرَاضَ، وَهُوَ مَا لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ لَهَا،
وَلَا يَلْتَحِقَهُ مَا يَلْحَقُهَا مِنْ إِثْمٍ وَارِدٍ فِي الْحَدِيثِ.

وَفِي تَقْرِيرٍ هَذَا الْاِعْتِرَاضَ عَلَى الْحَدِيثِ، يَقُولُ (نِضالُ عَبْدِ الْقَادِرِ):
«لَقَدْ تَحَوَّلَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْفِكْرِ الدِّينِيِّ إِلَى مَتَاعٍ وَجَدَ لخدمَةِ الرَّجُلِ، وَإِشْبَاعِ
شَهْوَاتِهِ وَرَغَبَاتِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْجَنَسِيَّةِ، وَلَمْ يَعُدْ يُنْظَرُ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا نَفْسُ إِنْسَانِيَّةٍ، كَمَا
لَمْ يَعُدْ يَحْسِبُ حَسَابًا لِاحْسَائِيسِهَا، وَلَا لِحَاجَاتِهَا وَرَغَبَاتِهَا، وَعَلَى الزَّوْجَةِ تَلْبِيَةُ
رَغَبَاتِ الزَّوْجِ الْجَنَسِيَّةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ»^(١).
وَيَقُولُ (ابْنُ قُرْناسٍ):

«هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُصَوِّرُ الرَّجُلَ وَكَأَنَّهُ سَيِّدٌ مَعْبُودٌ، لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْتَنِعَ
إِذَا مَا رَغِبَ فِي جَمَاعِهَا، وَلَوْ كَانَتْ فِي وَضْعٍ نَفْسِيٍّ أَوْ بَدَنِيٍّ لَا تَسْتَسَيِّغُ مَعَهُ
الْجَمَاعَ، أَمَّا هُوَ فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْجَمَاعِ مَتَى شَاءَ، وَلِلْمُتَّةِ الَّتِي يَشَاءُ»^(٢).

(١) «مَعْرُومٌ مُسْلِمٌ» (ص/١٨١).

(٢) «الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ» (ص/٢٧٣)، وَانْظُرْ فِي نَفْسِ الشَّيْئَةِ «قِرَاءَةُ فِي مَتَهِجِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ» لِزُهَيْرِ الْأَدَمِيِّ
(ص/٢٢٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

عن حديث: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه»

حملُ هذه النصوصِ على إطلاقها ليس مُرادًا للشارع قطعًا، وإعمالُ المُقَيَّدَاتِ الواردةِ في غيرها من النصوص وقواعد الشريعة، لِمَن أفتح الخطايا المنهجية التي يقع فيها مُنكرو السُّنَن؛ هي نفسُ الخطيئة التي أودَّت بآربابِ المَقَالَاتِ البدعية الأولى في مُستنقِعِ الانحرافِ عن الدين، كحالِ الخوارج مع نصوصِ الوعيد، وحالِ القدرية والجبرية مع نصوصِ القدر.

فَمَن تأمل هذا الحديث المُستشكَلَ على وفقِ مَقاصِدِ الشَّرْع، أيقنَ أنَّ فائِله ﷺ لم يُردِ نَهْيَ حَقِّ للمرأةِ في بُضْعِ زوجها، ولا إثباتَ حَقِّ مُطلقٍ للزَّوجِ في إثباتِها من غيرِ اعتبارٍ لحالِ صاحِبِته!

أين في الحديث أن الزَّوجَ يَقْضِي وَطْءَهُ في زَوْجِهِ متى شاء ولو كانت عَيِّة مريضة؟ أو كانت كثيَّة حزنًا يبلغ بها درجة المرض -مثلًا-؟ أو كانت مَشْغُولَةً بأداءٍ واجبٍ يضيق به الوقت؟! ونحو ذلك من الأعذار.

ليس في الحديث هذا؛ إنَّما يلحقُ المرأةَ الوعيدُ فيه إذا ما تَمَنَّعت عن زوجها من غيرِ عُذرٍ يُبيح ذلك، ممَّا يُؤوِلُ إلى إضراره، وعلى هذا عَقَّبَ ابنُ حجرٍ

على قول البخاري في تبويبه لهذا الحديث فقال: «باب: إذا بأت المرأة مهاجرة فراش زوجها»، فقال ابن حجر: «أي بغير سبب لم يَجْز لها ذلك»^(١).

ولأن كان الحديث مُعْرِياً عن عَظَم حَقِّ الزَّوْجِ على زوجته -وهو لا شك أصلُ شرعيٍّ عظيم لتقويم العلاقة الزوجية- فإنَّ المُسْتَحَقَّ لهذا الحقِّ: إنَّما هو الزَّوْجُ القائمُ بحقِّ زوجته، لا النَّاشِز عنها المُفْرَط في حقِّها؛ كَمَنْ يَمْنُها -مثلاً- من النَّفَقَةِ، أو يُسِيءُ عِشْرَتَها ويؤْذِيها، فهذا لها الحقُّ في الاقتصاصِ منه! بالألَّا تُعْطيه حَقَّه كاملاً، فتمنعه مثل ما مَنَعها مِنْ حَقِّها جزاءً وفاقاً.

أصلُ هذا في قولِ الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَذَلْ عَلَيْكُمْ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آغَتْذَلْ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا فَعَاوِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوفِتُمْ بِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٦].

وفي تقرير هذا التَّفْصِيلِ، يقول الحسین المَظْهَرِيُّ (ت ٧٢٧هـ) في معرض شرحه لهذا الحديث: «هذا إنَّما يكون إذا لم يَكُنْ غَضَبُ الزَّوْجَةِ بِسَبَبِ ظُلْمِ الزَّوْجِ عليها، فأَمَّا إذا كان الجُرمُ لِلزَّوْجِ، بأن يؤْذِيها ويَظْلِمُ عليها؛ فلم يَكُنْ على الزَّوْجَةِ بأسٌ بأن تَغْضِبَ على زوجها»^(٢).

ثم يُقال بعدُ زيادةً في تبيان المُراد الحقيقي من الحديث:

إنَّ المرأةَ إن كانت آئِمَةً بِالنَّشُوزِ عن فراشِ زوجها، والتَّأْبِي عن قضاء حاجته، فإنَّ الزَّوْجَ آئِمٌ في المُقَابِلِ إنَّ هو فَرَطٌ في حاجَةِ زوجته أيضاً من غير بأسٍ يَلْحَقُ به أو مُشْغَلَةٌ أو عَدم طَاقَةٍ، إذا كان يَلْحَقُ المرأةَ مُضَرَّةٌ من ذلك، فقد جاء في الحديث: «وإنَّ لأهلِكَ عليك حَقًّا»^(٣).

وضابطُ هذا الأمرِ راجِعٌ إلى العُرفِ، داخلٌ في عمومِ قولِ الله تعالى: ﴿وَعَاوِزُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٩].

(١) فتح الباري؛ لابن حجر (٢٩٤/٩).

(٢) الفنايح في شرح المصابيح؛ للمظهري (٨٣/٤).

(٣) أخرجه البخاري في (٥: الصوم، باب من أقسم على أخيه ليفطر في الطلوع، ولم ير عليه قضاء إذا كان أرفق له، رقم: ١٩٦٨).

فَأَمَّا تَغْلِيظُ الشَّرْعِ لِوِزْرِ الْهَاجِرَةِ لِفِرَاشِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى وَزْرِ الْهَاجِرِ مِنَ الزَّوْجِيْنِ، وَوُرُودُ التَّرْهِيْبِ فِي النَّصِّ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ دُونَ الزَّوْجِ، وَالَّذِي بِسَبَبِهِ تَطَرَّقَتِ الشُّبْهَةُ إِلَى ذَهَبِ الْمُعْتَرِضِ ابْتِدَاءً، فَأَذَاهُ إِلَى إِنكَارِهِ، فَجَوَابُهُ:

بَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الرَّجُلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ لَيْسَ كَالْمَرْأَةِ؛ إِذْ كَانَ أَوْعَفُ تَحْمُلًا لِدَوَاعِي الشَّهْوَةِ بِهَا، وَأَرْغَبُ فِي الْمَوَاقِعَةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةِ، حَتَّى أَنَّهُ يَسْتَحِلُّ طَرِيقَ كَانَ يَسْتَحِبُّ إِيَّانَ مِثْلِهَا لِمَجَرَّدِ أَنْ يَقْضِيَ لِرَبِّهِ!

وهذا مُشَاهِدٌ غَيْرُ مَنْكُورٍ مِنْ حَالِ الرَّجَالِ، فِي زَمَنِ رَخِصَتْ فِيهِ الْأَعْرَاضُ، وَابْتَدَلَتْ فِيهِ الْعَوْرَاتُ، وَانْتَشَرَتْ فِيهِ الشَّهَوَاتُ، وَأَشْهَرُ لَهَا فِي الطَّرِيقَاتِ، وَتَوَعَّلَتْ رَغْمًا فِي الْبُيُوتَاتِ!

يقول المَهْلَبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ (ت ٤٣٥هـ): «إِنْ صَبَرَ الرَّجُلُ عَلَى تَرْكِ الْجَمَاعِ أَوْعَفُ مِنْ صَبْرِ الْمَرْأَةِ، وَأَقْوَى التَّشْوِيشَاتِ عَلَى الرَّجُلِ دَاعِيَةُ النِّكَاحِ، وَلِذَلِكَ حَفِظَ الشَّارِعُ النِّسَاءَ عَلَى مُسَاعَدَةِ الرِّجَالِ فِي ذَلِكَ»^(١).

وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى، إِذْ رَغَّبَ عِبَادَهُ فِي الزَّوْاجِ، وَحَذَّرَهُمْ مِنْ مُوَاقِعَةِ الْفَاحِشَةِ، فَقَالَ خَتَامُ ذَلِكَ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَوْعِيقًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

يقول طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ فِي تَفْسِيرِهَا: «أَيُّ ضَعِيفًا فِي أَمْرِ الْجَمَاعِ»، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «فِي أُمُورِ النِّسَاءِ»، لَيْسَ يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِي شَيْءٍ أَوْعَفَ مِنْهُ فِي النِّسَاءِ»^(٢)!

وَأَقْرَبُهُ الطَّبْرِيُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَنَسَبَهُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ، فَقَالَ: «يَسَّرَ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ إِذَا كُنْتُمْ غَيْرَ مُسْتَطِيعِي الطَّلُوبِ لِلْحَرَائِرِ، لِأَنَّكُمْ خُلِقْتُمْ ضَعْفَاءَ عَجْزَةٍ عَنْ تَرْكِ جَمَاعِ النِّسَاءِ، قَلِيلِي الصَّبْرِ عَنْهُ، فَأُذِنَ لَكُمْ فِي نِكَاحِ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ عِنْدَ خَوْفِكُمْ الْعَنَتَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَمْ تَجِدُوا طَوْلًا لِحُرَّةٍ، لِثَلَا تَزْنُوا، لِقَلَّةِ صَبْرِكُمْ عَلَى تَرْكِ جَمَاعِ النِّسَاءِ؛ وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ»^(٣).

(١) فتح الباري، لابن حجر (٩/ ٢٩٥).

(٢) جامع البيان، لابن جرير (٦/ ٦٢٥).

(٣) جامع البيان، لابن جرير (٦/ ٦٢٤).

فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الضَّعْفِ عَنِ الْمَوَاقِعَةِ، وَكَانَ النِّسَاءُ أَصْبَرَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَرْزَنَ، كَانَتْ الْمَفْسَدَةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ عَنْ شَهْوَتِهِ أَعْظَمَ فِي حَقِّهِ مِنَ الْمَرَأَةِ؛ وَمِنْهُ تَعْلَمُ لَمْ كَانَ الْأَمْرُ الشَّرْعِيُّ لَجْنِيهِ بِالْتَّعَجُّلِ إِلَى النِّكَاحِ أَشَدَّ وَآكَدَ مِنَ جَنْسِ النِّسَاءِ.

فَهَا مَعَشَرَ الشُّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ! ^(١)

يقول الوليُّ الدَّهْلَوِي (ت ١١٧٦هـ): «لَمَّا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ الْمَرْعِيَّةُ فِي النِّكَاحِ: تَحْصِينُ فَرْجِهِ، وَجَبَ أَنْ تُحَقِّقَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ، فَإِنَّ مِنْ أَصُولِ الشَّرَائِعِ، أَنَّهَا إِذَا ضُرِبَتْ مَظَنَّةٌ لشيءٍ، سَجَلُ ^(٢) بِمَا يَحَقِّقُ وَجُودَ الْمَصْلَحَةِ عِنْدَ الْمَظَنَّةِ، وَذَلِكَ أَنْ تُؤْمَرَ الْمَرَأَةُ بِمِطَاوَعَتِهِ إِذَا أَرَادَ مِنْهَا ذَلِكَ، وَلَوْلَا هَذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ تَحْصِينُ فَرْجِهِ، فَإِنَّ أَبْتَ، فَقَدْ سَمِعَتْ فِي رَدِّ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي أَقَامَهَا اللَّهُ فِي عِبَادِهِ، فَتَوَجَّهَ إِلَيْهَا لَعْنُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى كُلِّ مَنْ سَعَى فِي فَسَادِهَا» ^(٣).

فَكُلُّ هَذَا إِنَّمَا شُرِعَ لِتَحْقِيقِ مَصْلَحَةٍ جَلِيلَةٍ فِي نَظَرِ الشَّرِيعَةِ وَهِيَ حِفْظُ الْفُرُوجِ، فَإِنَّهَا إِنْ اِمْتَنَعَتْ بِهَوَايَا عَنْ حَاجَةِ زَوْجِهَا وَالحَالَةِ هَذِهِ، فَقَدْ حَالَتْ دُونَ تَحْقِيقِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، بَلْ تَسَبَّبَتْ فِي عَنَتِ الزَّوْجِ، وَتَسْلِيطِ الْوَسَاوِسِ عَلَيْهِ، فَتَوَزَّهَ عَلَى تَصْرِيفِ شَهْوَتِهِ كَيْفَ مَا اتَّفَقَ وَلَوْ بِحَرَامٍ -عِيَاذًا بِاللَّهِ-؛ وَالرَّجُلُ فِي هَذَا أَقْدَرُ وَأَجْرَأُ مِنَ الْمَرَأَةِ؛ فَضْلًا عَمَّا فِي هَذَا مِنْ تَضْيِيقِ الْمَعَاشِ فِي الْبُيُوتِ، وَانْفِكَائِهِمَا مِنْ مَوَاقِفَ غَلِيظَةٍ، وَزَوَاجِ سُوقِ الْمُهْرِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

يقول ابنِ هُبَيْرَةَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَعَا امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَامْتَنَعَتْ: كَانَتْ ظَالِمَةً بِمَنْعِهَا إِيَّاهُ حَقَّهُ، فَتَكُونُ عَاصِيَةً لِلَّهِ بِمَنْعِ الْحَقِّ، وَبِالظُّلْمِ، وَبِكُفْرَانِ الْعَشِيرِ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، لِأَنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ» وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ، رَقْم: ٥٠٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ النِّكَاحِ لِمَنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَوَجَدَ مَوْلَاهُ، وَاسْتِغْنَالَ مِنْ عَجْزٍ عَنِ الْمُؤْنِ بِالصُّومِ، رَقْم: ١٤٠٠).

(٢) كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ، وَلَمْ أَتَيْنِ مَعْنَاهَا فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٣) حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ (٢/ ٢١٠).

وبتكدير غيشِ الصَّاحِبِ، وبسوء الرُّفْقَةِ، ويكونها عَرَّضَتْ زَوْجَهَا ونَفْسَهَا لِفِتْنَةٍ؛
فلذلك لَعَنَتِهَا الملائكةُ حَتَّى تُصْبِحَ، أو حَتَّى تَرْجِعَ^(١).
فلأجلِ هذا كُلِّهِ، كان الوعيد في هذا الباب للنِّسَاءِ أَشَدَّ منه للِرِّجَالِ،
وأَحْسَمُ لِمَاذِيَّتِهِ، والله أعلم.

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (١٥٨/٧).

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ
وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ

المَطْلَبُ الأوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ في أضْحَى أو فطْرِ
إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي أُرِيكُمْ أَكْثَرَ
أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَيَمَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكَيِّرْنَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ، مَا
رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ!»، قُلْنَ: وَمَا
نَقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْبَيْسُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نَصْفِ شَهَادَةِ
الرَّجُلِ؟» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصِلْ
وَلَمْ تَصُمْ؟» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

وفي رواية مسلم: «أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ: فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ،
فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تَصَلِّي، وَتَفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ
الدِّينِ».

(١) أخرجه البخاري في (ك: الحيض، باب: ترك الحائض للصوم، رقم: ٣٠٤)، ومسلم في (ك: الإيمان،
باب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، كفر النعمة
والحقوق، رقم: ١٣٢).

المطلب الثاني

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث ناقصات عقل ودين

أورد على هذا الحديث جملة من الاعتراضات، نجلها في التالي:

الاعتراض الأول: أن في كون النساء أكثر أهل النار: تفضيلاً للرجال على جنسهنّ بأخلاقٍ فُطرن عليها في أصل الخلقة حسب الحديث.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول سامر إسلامبولي: «المفهوم من هذه النصوص هو غياب العنصر الذكوري من النار إلى الحد الأدنى، أي هم الأغلبية في النار، ووجود الذكور في الجنة إلى الحد الأعلى، أي هم الأقلية، فالجنة للذكور، والنار للنساء...»^(١).

ويقول محمد زهير الأدهمي: «يكفّر العشير والإحسان! عبارات ذات دلالة على نوع من البشر رخيص عديم الإخلاص والوفاء، وهنّ مفطورات على ذلك الخلق، فالحديث وصف لطبيعتهنّ، وتقدير في أنهن كذلك مُقيّمات على ذلك طبقاً وغريزة مغروزة فيهنّ، فلماذا يُحاسبهنّ على ذلك الحساب العسير؟!»^(٢).

(١) تحرير العقل من الغل «(ص/٢٣٩).

(٢) فقرة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين «(ص/٢٠٤).

الاعتراض الثاني: أَنَّ وَصَفَ النِّسَاءِ بِنَقْصِ الْعَقْلِ تَحْقِيرٌ لَهُنَّ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلآيَةِ فِيهَا الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا عَلَى ذَاكَ النِّقْصِ! وذلك في قوله: ﴿إِن لَّمْ يَكُونَا زَعِيمَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنْ أَشْهَادِهِ أَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِمَا فَتَذَكَّرَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، حيث يَبَيِّنُ اللَّهُ فِيهَا أَنَّ عِلَّةَ اعْتِبَارِ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ نِصْفَ شَهَادَةِ الرَّجُلِ هُوَ نِسْيَانُهَا، لَا نَقْصَ عَقْلِهَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

يقول إسلامبولي: «جعلُ الشَّهادة في الذَّمِّ الماليَّةِ لامرأتين عوضًا عن رجل، ليس ذلك عائلاً لقصور ونقصان عقل المرأة أبداً، والآية لم تذكر ذلك، بل صرَّحت بالسَّبِّ إلى أَنَّهُ إِذَا ضَلَّتْ إِحْدَاهُمَا فَتَذَكَّرَهَا الْأُخْرَى...»^(١).

ويقول زهير الأدهمي: «معنى: تَضِلُّ - أي في الآية - تنسى، بالإجماع فيما أُطْلِعَتْ عليه من مصادر... والنِّسيان حالة نفسية لا عقلية كما هو مشهور عند علماء وأطباء النفس، هذه الحالة التي هي نتيجة لتعرُّض المرأة إلى الحيض، فجسم المرأة يفرز هرمونات قبل فترة الحيض وفي أثنائها تؤدي إلى الشعور بالتوتر والضغط النفسي، ممَّا يؤدي بدوره إلى قلة التركيز وإمكانية النِّسيان عند المرأة، فالنِّسيان على ذلك عارض، أسبابه نفسية خالصة. والنص القرآني لا يحتوي على أيَّة إشارة إلى أَنَّ السَّبِّ في ذلك قِلَّةُ عَقْلِهَا... وحدَّه باحتمال النِّسيان، هذا السَّبِّ الَّذِي لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْعَقْلِ عَلَى الْإِطْلَاق»^(٢).

ثمَّ يبني الأدهمي على هذه المعارضة المتوهمة لمعنى الآية، أَنَّ وَصَفَ الْحَدِيثِ النِّسَاءَ بِقِلَّةِ الْعَقْلِ امْتِهَانٌ لْجَنْسِهِنَّ، فَإِنَّ قِلَّةَ الْعَقْلِ مُنْبِتَةٌ عَنْ حُجْمِ صَاحِبِهِ! فيقول: «ما زلت أرى صعوبة كبيرة في تحديد المدلول لعبارة (نقص العقل)، هل هو الحق؟...»^(٣)؛ ثُمَّ نَقَلَ عِبَارَةً لِابْنِ مَنظُورٍ فِي شَرْحِهِ لَفْظَ (الحق) بِأَنَّهُ «قِلَّةُ الْعَقْلِ»...^(٤)، وَلَفْظَ (الطَّيْشِ) بِأَنَّهُ «خَفَّةُ الْعَقْلِ»^(٥)، لِيُخْرِجَ

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٤١).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/١٩٩).

(٣) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/٢٠٩).

(٤) «لسان العرب» (١٠/٦٧)، مادة: ح م ق.

(٥) «لسان العرب» (٦/٣١٢)، مادة: ط ي ش.

بعد مُرتاح النَّفس بـ «أَنَّ وصف المرأة في هذا الحديث يكون على أَنَّها صاحبة طيشٍ وحُمقٍ...!»

الاعتراض الثالث: أَنَّ الدِّينَ في حقيقته امتثالُ العبدِ الأمرِ واجتنابُه النَّهي، فوصفُ النساءِ بنقصِ الدِّينِ لتركهنَّ ما أُمِرْنَ بتركه في أصل الشرعِ يأباه العدلُ الإلهي.

يقول صالح أبو بكر: «التعليل الوارد في الحديث لنقصان دين المرأة بسبب حيضها تعليلٌ لا يصدر عن النبي ﷺ، لأنَّه خير مَنْ يعلم ويؤمن بعدالة الله في الخلق، . . إذا كان الحيض والنَّفاس طبيعةً مؤلمةً، كُتِبَ على المرأة أن تعانيتها كلَّ شهرٍ وكلَّ ولادة، فكيف يكتب الله عليها ما تتوجَّع منه، ثمَّ يجازيها في النهاية بجزاء المُتسبِّب في نقص دينه وعقله؟!»^(١).

ويقول الإسلامبولي: «الدِّين هو الإيمان بالله واليوم الآخر والرَّسالة، وهذا حاصل وقائم في نفس المرأة في حالة الحيض والنَّفاس بشكل لازم، فليس عندها شكٌ في ذلك أو نقصان..»^(٢).

ويقول الأدهمي: «إنَّ المرأة عندما تُختنِصُ بالرَّخصة في أمر صلاتِها وصيامِها وقت الحيض والنَّفاس والرَّضاعة، لا يجوز وصفها بنافسة الدِّين، لأنَّها استعملت الرَّخصة، كما أنَّ الرَّجل المسافر لا يمكن أن يوصف بنقص الدِّين حين يقصر الصَّلَاة ويجمع، ولو كان السَّفر من طبيعة شغله، فالله يُحبُّ أن تُأتى رُخصه كما يُحبُّ أن تُؤتى عزائمه، فكيف نَصِف مَنْ يأتي الرَّخصة بنقص الدِّين؟!»^(٣).

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/١٣٠).

(٢) «تحرير العقل من القل» (ص/٢٤٢).

(٣) «فراة في منهج البخاري وسلم في الصحيحين» (ص/٢١٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث ناقصات عقلٍ ودينٍ

أما دعوى المُعترضين على الحديث تحيُّره للرِّجال ضدَّ النساء:

فليس في الحديث شيء من ذلك، ولا فيه إهانة للنساء وتحقير لقيمتهم كما زعموه وأرادوا فهمه من الحديث عتوة؛ إنَّ الحديث مجرد إخبار نبويٍّ صادقٍ عن أمرٍ واقعٍ في المستقبل، أدَّى إليه سببٌ قد بيَّنه المُخبر نفسه ﷺ في خبره، تحذيرًا للمُخاطب من أن يشارك في ذاك الواقع بإتيانه لسيئه.

وقد بيَّن ﷺ أنَّ مَنْ كانت حاله حالَ أهل النار، فإنَّ فيه دواء من ذلك بالاستغفار وإكثار الصدقة بقوله ﷺ لهم: «تصدَّقن وأكثرن الاستغفار...».

فالتَّبييُّن ﷺ -إذن- لا يصدر حكمًا في الخبر على أحدٍ، ولا هو فضَّل فيه نوعًا على نوع، إنَّما هو حكاية منه لحالٍ واقعٍ أوحاه له الله به، بينَ سببِهِ، وسبيلَ النِّجاة منه.

يظهر هذا المعنى المُراد من الحديث، بحديث آخر يُساويه في قوَّة السَّنَد، ويَزِيد عليه في تکرُّر سياقاته وتعدُّد رواياته، هذا الحديث قوله ﷺ: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: ٣٢٤١)، ومسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفضة بالنساء، رقم: ١٧٣٧).

فهذا الحديث، إن كان الشَّطْرُ الأوَّلُ مِنْهُ لَنْ يَفْهَمَ مِنْهُ كَيْسٌ تَفْضِيلًا لِلْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى وَالسَّعَةِ، وَلَا حَتًّا لِلأُمَّةِ عَلَى الْإِفْتِقَارِ وَالْمَسْكِنَةِ، فَكَذَا يَنْبَغِي -تَبَعًا- أَلَّا يُفْهَمَ مِنْ شَطْرِهِ الثَّانِي تَقْصَا مِنْ جَنْسِ النِّسَاءِ، وَلَا حَطًّا لِقَدْرِهِنَّ!

وعليه نقول أَنَّ الواقعَ المُخْبِرَ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ: هُوَ كَثْرَةُ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ ذِكْرٌ لِنِسْبَةِ هَذِهِ الْكَثْرَةِ النَّسَوِيَّةِ مُقَارَنَةً بِعَدَدِ الرِّجَالِ، وَلَا فِيهِ الْفَارِقُ بَيْنَهُمَا أَكْبَرُ هُوَ أَمْ صَغِيرُ؟ هَذَا قَدْ سَكَتَ الْحَدِيثُ عَنْهُ.

فَدَعَوَى الْمُعْتَرِضُ «غِيَابَ الْعَنْصَرِ الذَّكَورِيِّ مِنَ النَّارِ إِلَى الْحَدِّ الْأَدْنَى .. وَوُجُودَ الذَّكَورِ فِي الْجَنَّةِ إِلَى الْحَدِّ الْأَعْلَى .. فَالْجَنَّةُ لِلذَّكَورِ، وَالنَّارُ لِلنِّسَاءِ»^(١): تَخَرَّصُ مِنْهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا طَائِلَ مِنْهُ إِلَّا مَجَرَّدُ التَّهْوِيلِ.

بَلْ عَلَى التَّقْيِيزِ مِنْهُ، قَدْ رَجَّحَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَوْنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الْمَالِ أَيْضًا! بِدَلَالَةِ الْأَحَادِيثِ نَفْسِهَا الَّتِي يَمْتَنِعُ مِنْهَا الْمُخَالَفُ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ زَوْجَتَانِ مِنَ الْإِنْسِيَّاتِ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ، يُخْبِرُ فِيهَا تَذَاكُرَهُمْ ذَاتَ يَوْمٍ فِي الرِّجَالِ: أَهَمُّ فِي الْجَنَّةِ أَكْثَرُ أَمْ النِّسَاءُ؟ فَقَالَ لَهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَوْ لَمْ يَقُلْ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه: «إِنَّ أَوَّلَ زَمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى أَضْوَإِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ اثْنَتَانِ، يُرَى مِخْ سَوْقُهُمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ، وَمَا فِي الْجَنَّةِ أَهْزَبُ»؟^(٢)

فَظَاهَرُ احْتِجَاجِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ فِي الْجَنَّةِ: أَنَّ الْجَنَّةَ إِذَا خَلَّتْ عَنِ الْعُرَابِ، وَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ زَوْجَتَانِ، كَانَ النِّسَاءُ مِثْلَيْنِ الرِّجَالِ، فَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُنَّ فِيهَا أَكْثَرُ مِنَ الرِّجَالِ^(٣).

(١) «تحرير العقل من القتل» لسامر إسلامبولي (ص/٢٣٩).

(٢) رواه مسلم في (ك: الجنة وصفو نعيمها وأهلها، باب: أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، رقم: ٢٨٣٤).

(٣) «طرح الشريب» (٨/٢٧٠).

قال القاضي عياض: «.. هذا كله في الآدميات، ولألا فقد جاء أن للواحد من أهل الجنة من الموريات العدد الكثير»^(١)، وذلك لما في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عبد الله بن قيس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «في الجنة خيمة من لؤلؤة مجوفة، عرضها ستون ميلاً، في كل زاوية منها أهل ما يرون الآخريين، يطوف عليهم المؤمن»^(٢).

ولا يعارضه ما في حديث الباب من كون النساء أكثر أهل النار، إذ لا يلزم من أكثريتهن في النار نفى أكثريتهن في الجنة كذلك^(٣) بل نخرج من جملة هذه الأحاديث أن أكثر بني آدم هم النساء^(٤).

وعليه قال ابن تيمية: «.. النساء أكثر من الرجال، إذ قد صحَّ أنهن أكثر أهل النار، وقد صحَّ لكل رجل من أهل الجنة زوجتان من الإنسيات سوى الحور العين، وذلك لأن من في الجنة من النساء أكثر من الرجال، وكذلك في النار، فيكون الخلق منهم أكثر»^(٥).

أما ما قد يشكل على هذا التقرير، مما جاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً: «.. من أن أقل ساكني الجنة النساء»^(٦): فيحتمل أن يكون الراوي رواه بالمعنى الذي فهمه من أن كونهن أكثر ساكني النار، يلزم منه أن يكن أقل ساكني الجنة؛ وليس ذلك بلازم لما قدمته؛ ويحتمل أن يكون ذلك: في أول الأمر قبل

(١) «إكمال المعلم» (٣٦٦/٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة، رقم: ٣٢٤٣)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها من الأهلين، رقم: ٢٨٣٨) واللفظ له.

(٣) فتح الباري، لابن حجر (٣٢٥/٦).

(٤) «إكمال المعلم» (٣٦٦/٨).

(٥) «مجموع الفتاوى» (٤٣٧/٦)، ولا يتعقب على هذا بأن الإحصاءات الأدمية المعاصرة تثبت تفاوتاً بين أعداد الرجال بالنسبة للنساء من بلو إلى آخر، فإن الأكثرية المقصودة هنا هي مجموع النساء والرجال من زمن آدم إلى قيام الساعة، فلا يعارض هذا بإحصائية مؤقتة بجبل أو بلو معين.

(٦) أخرجه مسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٨).

خروج العصاة من النار بالشَّفاعة، ولذلك أَكَّدْتُ على أَنَّهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَالًا على كُلِّ حال^(١).

نعود إلى حديثنا، فنقول: لقد بيَّن النبي ﷺ للنساء وَجَهَ أَكْثَرِيَّةَ نَوْعِهِنَّ في النَّارِ، حين رَبطَ ذلك بِكثرةِ إتيانه لِمُوجِبَتَيْنِ من مُوجِبَاتِ العذاب، هما اللَّعْنُ وكُفْرانُ العشير، فهذان وإنَّ كانا في الرِّجالِ أيضًا، لكنَّهما في النساءِ أَكْثَرُ وأَظهر. وذلك أَنَّ ضَعْفًا في جسده، محدودًا في سُلْطته -مثل النساءِ-، إذا غَضِبَ وأَرادَ الانتقامَ والتَّشْفِيَّ مِمَّنْ يَراه قد أَذاه أو أَغْضَبه، قد لا يملك إلاَّ لسانه لتَصْرِيفِ ذلك عليه! فيسُوِّلُ الشَّيْطانُ له حينها تَردادَ السَّبِّ له واللَّعنِ، وكثرة اللَّعْنِ مظنةٌ لوقوعه على غير مُستَحَقِّه، فيرجع إثمُه على اللَّاعِنِ.

وكذا يَأْزُهُ إلى غَمِطِ فَضْلِ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْه، وهو وَقْعةٌ في إنكارِ الجميلِ، لا يجوز ولو على وَجْهِ المُغاضِبةِ؛ فهنا يَنقَلِبُ المَظْلومُ ظالِمًا، وأُحرى به أن يكون مُستَقْبَحًا بين الزَّوجين خاصَّةً، لما في ذلك من عواقب وخيمةٍ على البَيتِ وحقوقِ الزَّوجِيَّةِ.

حتَّى عُدَّ هذا الكُفْرانُ كَبِيرَةً بذاته، بخلاف اللَّعنِ الَّذي قُيِّدَ في الحديثِ بالكثرة، والصَّغِيرَةُ إنَّما تصيرُ كَبِيرَةً بالكثرة^(٢).

ثمَّ إنَّنا لَسنا نَدْعِي -مع ذلك- فَشُوَّ هذه الأَخلاقِ الانفعاليَّةِ المذمومةِ في كُلِّ النِّساءِ! حاشَى لله؛ فَلَسنَ كُلُّهُنَّ يَنجَرِرْنَ وراءَ الشَّيْطانِ إِرْضاءً لدواخِلِهِنَّ ولو بحرام، أو شِفاءً لصدروهنَّ بزورِ الكلام، بل فيهنَّ التَّقِيَّاتُ الْمُؤَفَّقَاتُ، الكابحاتُ لجماحِ أهوائِهِنَّ في المَخاصِماتِ والمُغاضباتِ، العالماتُ بِوَحيمِ حِصائِدِ الألسنةِ على أَصحابِها في النَّارِ.

وفي ذلك دلالةٌ واضحةٌ على أَنَّ ما ذُكِرَ مِنَ المَذامِّ، ليس أمرًا قد قُطِرَ النِّساءُ عليه جبرًا، ولا ما يَعتَقَبُ ذلك مِن عذابٍ قَدَرًا محتومًا على أَفرادِهِنَّ،

(١) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٢٨/١٩)، و«مرح التريب» (٨/ ٢٧٠).

(٢) «الأدب الشريعة» لابن المفلح (١/ ٣١٤).

بحيث لا تستطيع إحداهنَّ الانفكاك عنها، إذن لما كان لتحذيرِ النبي ﷺ إِيَّاهُنَّ إِيَّانَهَا وأَمْرَهُنَّ بتوقِّي عقابِها أَيْهَ فائدة!

هنا يُعجبني كلامُ سديدٍ (لمحمد الغزالي) عن الحديث، يوضح فيه المقصود من خطابِ النبي ﷺ للمسلماتِ بهذا التحذيرِ الشَّدِيدِ، ويردُّ فيه على مَنْ خَرَفَ معناه فيقول: «إنَّ عَرَضَ الحديثِ النَّبَوِيِّ دونَ فقهٍ صالحٍ لَوْ أنَّ مِنْ تحريفِ الكلامِ عن مواضعه، ومُصَابِ الإسلامِ شديدٍ مِنْ هذا التَّصَرُّفِ! ..

صدرَ هذا الحديثِ بَيِّقِ الأسرةِ الإسلاميَّةِ شَرًّا يَشِيعُ بينَ النَّاسِ، جُرْثُومُهُ امرأةٌ تحيَّا على خَيْرِ رَجُلِهَا، وتُنْكِرُ فَضْلَهُ وتَجْحَدُ حَقَّهُ؛ قد يُخطئُ الرَّجُلُ، وكلُّ بني آدمَ خطَّاءٌ، وينبغي أن تتجاوز المرأةُ هذا الخطأَ العارضَ، وربما كان الخطأُ مِنْ وَجْهَةٍ نظرَها هي، ولكنها بِذَلِكَ تَغْضِبُ غَضَبًا طَائِشًا! وتَنَسَّى في ثورتها كُلَّ شيءٍ، وتزعمُ أنَّها ما رأت خَيْرًا قَطُّ مِنْ زوجها، وقد تَلَعَنَ نَفْسَهَا وحَظَّهَا وما حَدَّثَتْ أو ما يَحْدِثُ لها.

أليس مِنْ حَقِّ النبي ﷺ أن يُحذِرَ مِنْ هذا المسلكِ، وأن يَذْكُرَ لصاحباتِه أنَّهِنَّ إِنْ أَصْرَزْنَ عليه يَكُنَّ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟! ..»^(١).

أمَّا زعمُ المعارضِ في شُبُهتهِ الثانيةِ من أنَّ وَصَفَ النبي ﷺ للنِّساءِ في الحديثِ بنقصِ العقلِ تحقيرَ لهنَّ، وأنَّه مخالفٌ لآيَةِ سورةِ البقرة، والتي ذَكَرَتْ عِلَّةَ النِّسْيَانِ فيهنَّ لا نقصانَ عقولهنَّ ... إلخ.

فمنشأُ الشُّبْهَةِ عنده غلطه في تصوُّرِ المُرادِ من نُقْصَانِ العقلِ، حيث توهمُ أنَّ العقلَ في الحديثِ بمعنى «القُوَّةِ الَّتِي يُمَيِّزُ بِهَا بَيْنَ حَقَائِقِ المَعْلُومَاتِ»^(٢)، وعليه ظَنُّهُ بِشِيرِ إِلَى حَقِّ النِّسَاءِ أو طيشهنَّ!

(١) مائة سؤال عن الإسلام، لمحمد الغزالي (ص/ ٣٩١).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (١/ ٣٣٨-٣٣٩).

فهذا المعنى الذي جعله المراد من الحديث، ليس إلا معنى من معاني العقل! ليس هو معنى العقل كله^(١)، وليس هو المراد من الحديث حتماً! إذ بين النبي ﷺ نفسه ماذا أراد من معناه فيه، حين جعل مقتضاه عدم مساواة شهادة المرأة لشهادة الرجل، من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فإذا كان المراد بالضلال في الآية: النسيان^(٢) - إذ استظهار الشاهدة بأخرى مؤذن بقلة ضبطها في الأصل - فإن مراد النبي ﷺ بالعقل في الحديث هو ما به يُضبط العلم ويثبت، وهذا معنى من معاني العقل صحيح، وهي طريقة من أتبع حكم اللغة؛ لأن العلم والعقل في اللسان بمعنى واحد، فلا يفرقون بين قولهم «عقلت وعلمت»^(٣).

فإذا كان معنى العقل هنا راجعاً إلى أصله في اللغة، وهو ضبط المعلوم وتثبيتها في الذهن: فإن وصفه في الحديث بنقص العقل لأجل النسيان وقلة الضبط هو على ظاهره؛ لأن ذلك نقص في المعلوم، وضبط المعلوم وحفظه من أظهر مهام العقل ووظائفه، فإذا كان النقص في الصفات نقصاً في الموصوف بداهة، فإن النقص في هذه الوظائف العقلية نقص في العقل، لكنه نقص من جهة ضعف بعض الصفات، وليس نقصاً مطلقاً.

يقول ابن تيمية: «... العقل مصدر عقل يعقل عقلاً: إذا ضبط وأمسك ما يعلمه؛ وضبط المرأة وإمسакها لما تعلمه أضعف من ضبط الرجل وإمسأك، ومنه سُمي العقول عقلاً، لأنه يُمسك البعير ويجره ويضبطه، وقد شبه النبي ﷺ ضبط

(١) على خلافي بين العلماء في حد العقل المشترط في حد التكليف ليس هذا موضع ذكره انظر في ذلك ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه للمحاسبى (بده من ص/ ٢٦٠)، و«الرهان» للجويني (١٩/١)، وقواطع الأدلة للمعاني (٢٧/١).

(٢) مأخوذ من قولهم: ضل الطريق: إذا أضاعه ولم يهتد له، «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٢٦).

(٣) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/ ٣٣٨-٣٣٩).

القلب للعلم بضبط العقال للبعير، فقال في الحديث المثق عليه: «استذكروا القرآن، فلَهُو أَشدُّ تَفْصِيًّا»^(١) مِنْ صَدُورِ الرِّجَالِ مِنَ التَّعَمُّ مِنْ عَقْلِهَا»^(٢).

وقال: «مَثَلُ الْقُرْآنِ مِثْلُ الْإِبِلِ الْمُعْمَلَةِ، إِنْ تَعَاهَدَهَا صَاحِبُهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَرْسَلَهَا ذَهَبَتْ»^(٣).

وفي الحديث الآخر: (أَعْقِلْهَا وَاتَّوَكَّلْ أَوْ أَرْسَلْهَا؟) فقال: بل اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ^(٤).

فالعقل، والإمساك، والضبط، والحفظ، ونحو ذلك، ضدُّ: الإرسال، والإطلاق، والإهمال، والتسيب، ونحو ذلك، وكلاهما يكون بالجسم الظاهر للجسم الظاهر، ويكون بالقلب الباطن للعلم الباطن، فهو ضبط العلم وإمساكه، وذلك مستلزم لاتباعه، فلهذا صار لفظ العقل يُطلق على العمل بالعلم، كما قد بسطنا الكلام على مُسَمَّى العقل وأنواعه في غير هذا الموضع^(٥).

هذا؛ وإنَّ وَصَفَ النِّسَاءَ بِتَقْصَانِ الْعَقْلِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَحْنَاهُ، إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ، إِذْ «الْحَكْمُ عَلَى الْكُلِّ شَيْءٌ»، لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَكْمُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ»^(٦).

(١) تَفْصِيًّا: أي تَفَلُّتًا وتخلُّصًا، تقول: تَفَعَّيْتُ كَذَا، أي أَحَطْتُ بِمُفَاصِلِهِ، والاسم الفَصَّة، «فتح الباري» لابن حجر (٨١/٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: فضائل القرآن، باب استذكرك القرآن وتعاوده، رقم: ٥٠٣٣)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيها، رقم: ٧٩٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في (ك: الأدب، باب: ثواب القرآن، رقم: ٨٧٣٨)، وأحمد في «المستند» (رقم: ٤٧٥٩، ٤٨٤٥) بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر.

(٤) أخرجه الترمذي في (ك: صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم: ٢٥١٧) وقال: «وهذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي ﷺ نحو هذا»، والحديث حثَّه الألباني في تخريجه لـ «مشكلة الفقر» (ص/٢٣)، والأرناؤوط في تحريجه لـ «صحاح ابن حبان» (٥١٠/٢).

(٥) «بغية المراتدة» لابن تيمية (ص/٢٤٩-٢٥٠).

(٦) «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/٣٤٧).

لكن لعلَّ المُعترضَ ينكر أنَّ النِّسيانَ يَعْرِضُ للنِّساءِ أَكْثَرَ مِنَ الرِّجالِ! وهذا إنْ دَلَّتْ عليه الآيةُ الكريمةُ في البقرة، فإنَّنا نَبْهُهُ إلى أنَّ علماءَ الأعصابِ قد شهدوا أنَّ في ذاكرةَ المرأةِ ضَمْعًا بالنِّسبةِ إلى ذاكرةِ الرِّجلِ، وأنَّها لا تستحضرُ الماضي كما يستحضره الرِّجلُ، هذا في الجملة.

يشهد بهذا البروفيسور (أوتو فينجر) الطَّبيبُ النمساوي، في كتابه المسمَّى «الجنس والأخلاق»، حيث أثبت أنَّ في ذاكرةَ المرأةِ ضَمْعًا مقارنةً بمثيلتها عند الرِّجلِ، فقال: «إنَّ التَّذكرَ هو التَّغلبُ على ما مضى مِنَ الزَّمنِ، واستحضاره في الذَّهنِ، ولا يمكنُ للمرأةِ - لأسبابٍ عضويَّةٍ ونفسيةٍ - السَّيطرةُ على هذهِ الموهبةِ؛ لأنَّ حياتها متقطَّعة، لا تذكرُ منها إلَّا اليسيرَ؛ بخلافِ الرِّجلِ، فإنه يمكنه تتبُّعُ سلسلةِ حياته حلقةً فحلقةً، ولا يغيبُ عنه جوهرها في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقاتِ...»^(١).

بل زاد عليه آخرون بأن قرَّروا ضعفُ القُوَّةِ العاقلةِ لدى النِّساءِ مُقابلِ الرِّجالِ؛ والجيدُ في هذا أنَّ أبرزَ مَنْ أقرَّ منهم بهذا امرأةٌ طبيبةٌ! تُدعى (إليانور ماكجوبي Eleanor maccooby)؛ وذلك في بحثٍ لها نشرته عُدَّ مِنْ أَفْضَلِ ما قُدِّمَ في مجاله في سِتِّيناتِ القرنِ المِيلاديِّ الماضي، أثبتت فيه تفوُّقَ الرِّجالِ على النِّساءِ في درجاتِ الذِّكاءِ والمهاراتِ العقليَّةِ، لاختلافِ التَّركيبةِ الدِّماغيةِ عند كلِّ منهما، حتَّى صرَّحت - بعد تجاربٍ وملاحظاتٍ عديدةٍ - بضعفِ الإنتاجِ النِّسويِّ والابتكارِ المفيدِ منهنَّ، أمامَ ما ينتجه الرِّجالُ في ميادينِ العلومِ والأدبِ!^(٢)

فلست أدري ما يقولُ المُعارضُ لهؤلاءِ المُتخصِّصينَ، وهو يدَّعي أنَّ النِّسيانَ مجردُ عارضٍ لحالةٍ نفسيَّةٍ «لا علاقةَ له بالعقلِ على الإطلاق»^(٣)!

(١) (ص/٩٤: ١١٦)، والنَّصُّ منقولٌ مِنْ مقالٍ لمُحمَّدِ الخضرِ حسين -شيخِ الأزهر- بعنوان «كتاب يلحد في آياتِ الله»، منشورٌ في مجلَّةِ «نور الإسلام» (العدد الثامن، من المجلدِ الأوَّلِ الصادرِ في شهرِ شعبانِ ١٣٤٩هـ)، وهو في «موسوعةِ أعماله الكاملة» (١/ ١٦٨)، تقدَّ فيه كتابُ «امرأتنا في الشريعةِ والمجتمع» للظَّاهرِ حَفَّادٍ.

(٢) انظر كتاب:

"Encyclopedia of women and gender" for judih worell (p/552-553).

(٣) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» للأدعي (ص/١٩٩).

ماذا يقول مُدَّعو التَّسوية المطلقة بين الذُّكور والإناث في كل شيء، أمام هذه المُقرَّرات العلميَّة الَّتِي تعرضها امرأةٌ باحثة؟! إنَّهم يعترفون مُكرَّهين بهذه الفروق المُحسوسة، «يبدُّ أنَّهم يَرُدُّون وجودَها إلى التَّقاليد الاجتماعيَّة الَّتِي تسود العالم؛ ولعمري إنَّ هذه التَّقاليد مُجَيِّت بالحديد والنَّار في روسيا وغيرها من الدُّول الحمراء، ومع ذلك، وبعد نصف قرنٍ من التَّجربة الهائلة، لا تزال المرأة في وضعها الثَّاني، والرَّجل في المرتبة الأولى!»^(١).

نعم؛ يوجد من النِّساء من يُقنن رجالاً عقلاً وضبطاً^(٢)، ورجالٌ تحكمهم أحياناً نساء! غير أنَّ الشُّذوذ لا يَخْدش القاعدة، بل يُوَكِّد أنَّ الأصل كون المرأة دون الرَّجل في التَّفكير الموضوعي والتَّدبير وإدارة المخاطر، وليس هذا عيباً فيهنَّ معاذ الله! بل كمال في جنسهنَّ، فلو كُنَّ كالرَّجال في صلابة عقولهم ومنطقيَّتها ونقص عاطفتهم مقارنةً بهنَّ: لكان في ذلك جرْحاً في أنوثتهنَّ! ولاختلَّ نظام الحياة بأكمله.

فسبحان الَّذي أعطى كلَّ شيء خلقه ثمَّ هدى.

(١) «حقوق الإنسان» لمحمد الغزالي (ص/٩٢).

(٢) انظر «الكوثر الجاري» للكوثراني (١/٤٥٦).

التبعت الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً»

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً»

عن أبي بكرة رضي الله عنه قال :

لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كَذَبْتُ أَنْ الْحَقَّ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ، فَأَقَاتَلْتُ مَعَهُمْ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارَسٍ قَدْ مَلَكَوْا عَلَيْهِمْ بَنَتْ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ إِمْرَأَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: المغازي، باب: كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقصر، رقم: ٤٤٢٥).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُم امْرَأَةٌ»

أَكْثَرُ مَنْ تَرَى مُغْتَاظًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه هَذَا أُولَئِكَ الْمُنَافِحُونَ عَنِ الْمَسَاوِةِ الْمَطْلُوقَةِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ، الصَّارِخُونَ بِحَقِّ النِّسَاءِ فِي الْمَنَاصِبِ السِّيَاسِيَةِ الْعَامَّةِ وَالْمَهَامِ الْقَضَائِيَّةِ، النَّاعُونَ عَلَى الْفُقَهَاءِ بَغَاضِيهِمْ عَمَّا لَحِقَ الْمُسْلِمَاتِ مِنْ ظُلْمٍ سِيَاسِيٍّ وَاجْتِمَاعِيٍّ مُسْتَنَدَهُ مِثْلُ هَذَا الْخَبَرِ الْغَرِيبِ!

تَقُولُ فَاطِمَةُ الْمَرْنِيسِيَّةُ^(١): «هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْحِجَّةُ الْحَاسِمَةُ لِأُولَئِكَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ إِبْعَادَ النِّسَاءِ عَنِ السِّيَاسَةِ، كَمَا نَجِدُهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ الْمَعْرُوفَةِ بِشِدْدَتِهَا مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ! .. هَذَا الْحَدِيثُ هَامٌّ جَدًّا، بَحِثْ يَسْتَحِيلُ عَمَلِيًّا التَّعَرُّضُ لِمَسْأَلَةِ الْحَقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ وَمُنَاقَشَتِهِ وَاتِّخَاذِ مَوْقِفٍ مِنْهُ»^(٢).

وَيُعِينُهُمْ عَلَى ظَنِّيهِمْ هَذَا زُمْرَةٌ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ مُنْكَرِينَ لِلْحَدِيثِ، عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمْ فِي طُرُقِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَعَلَى مَا وَرَدَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ، أَكَّانَ

(١) فَاطِمَةُ الْمَرْنِيسِيَّةُ: كَاتِبَةٌ أَكَادِمِيَّةٌ مَغْرِبِيَّةٌ، مُتَخَصِّصَةٌ فِي الشَّأْنِ النَّسَوِيِّ، وَلَدَتْ بِفَاسَ سَنَةَ ١٩٤٠م، وَسَافَرَتْ لِفَرَنْسَا وَأَمْرِيكَا لِإِكْمَالِ دِرَاسَتِهَا، ثُمَّ عَمَلَتْ بِجَامِعَةِ مُحَمَّدِ الْخَاسِ، وَهِيَ مَعْدُودَةٌ مِنْ رَمُوزِ الْحَرَكَةِ النَّسَوِيَّةِ الْعِلْمَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ: (مَوْلَفَاتُهَا: (الْحَرِيمُ السِّيَاسِي)، وَ(مَا وَرَاءَ الْحِجَابِ)، تَوَفَّيَتْ سَنَةَ ٢٠١٥م بِالْمَآنِيَا.

(٢) «الْحَرِيمُ السِّيَاسِي، النَّبِيُّ وَالنِّسَاءُ» لِفَاطِمَةِ الْمَرْنِيسِيَّةِ (ص/١٤).

من جهة الإنكار له جملةً، أو قبوله بنوع تحريفٍ لمعناه بما يؤولُ في النهاية إلى شُرْعنة مطالبِ التَّسَوُّينِ.

وليس من وُكِدنا هنا مناقشةُ تأويلاتِ القوم، ما داموا مُعترِفين بِصِحَّتِهِ، فإنَّ الهمَّةَ مصروفةً في هذا البحثِ إلى مناقشةِ ما يُبدِيهِ المُبطلونَ من مُعارِضاتٍ لإبطالِ الحديثِ دونَ غيرهم.

وَمُحْصَلُ حُجَّتِهِمْ فِي انتِفاضِهِ مَتَرَجِّزَةٌ فِي دَعْوَى مُخَالَفَتِهِ لِلوَاقِعِ وَالتَّارِيخِ، حَيْثُ اكْتَشَفُوا أَنَّ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَوَلَّى مَنْصَبَ الْحُكْمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، فَأَقْلَجْنَ فِي إِدَارَةِ شُؤْنِ الدَّوْلَةِ وَتَقْوِيَتِهَا عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِ

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (محمد سليمان الأشقر):

«لأنَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَتَوَلَّى رِئَاسَةَ دَوْلَتِهِمْ امْرَأَةٌ فِي حَالِ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَمَعْنَى هَذَا: أَنَّهُ لَوْ وُجِدَتْ امْرَأَةٌ عَلَى رَأْسِ إِحْدَى الدُّوَلِ، وَنَجَحَتْ تِلْكَ الدَّوْلَةُ فِي أُمُورِهَا الدُّنْيَوِيَّةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مَكْذُوبٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ!

وقد وُجِدَ فِي الْعَصُورِ الْحَدِيثَةِ دَوْلٌ كَثِيرَةٌ تَوَلَّتْ رِئَاسَتَهَا نِسَاءٌ، وَنَجَحَتْ تِلْكَ الدُّوَلُ نَجَاحَاتٍ بَاهِرَةٍ تَحْتَ رِئَاسَةِ النِّسَاءِ، نَذَكُرُ مِنْ ذَلِكَ: رِئَاسَةَ (أَنْدِيرَا غَانْدِي) لِلْهِنْدِ، وَرِئَاسَةَ (مَارْغَرِت تَاثِير) لِبَرِيطَانِيَا، وَغَيْرَهُمَا كَثِيرٌ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَزَدَ عَلَى ذَلِكَ»^(١).

ويقول (جمال البنا): «إنَّ القرآنَ نفسَه امتدَحَ حُكْمَ امْرَأَةٍ، وَهِيَ مَلَكَةُ سَبَا، . . وَكَيْفَ أَنْفَذَتْ قَوْمَهَا مِنَ الْحَرْبِ، بَعْدَ أَنْ أَشَارَ عَلَيْهَا كِبَرُهَا ﴿قَالُوا نَحْنُ أَوْلَا قُوَّةً وَأَكْبَرُ شَيْخٍ﴾ [النَّحْلُ: ٣٣]، وَلَا يُمَكِّنُ لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ أَنْ يُخَالَفَ رِقَائِعَ التَّارِيخِ الثَّابِتَةِ، وَلَا نَصُوصَ الْقُرْآنِ الصَّرِيحَةِ»^(٢).

(١) من مقال له في جريدة «الوطن» الكويتية، بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٩م بعنوان: «نظرة في الأدلة الشرعية حول مشاركة المرأة في الوظائف الرئاسية والمجالس النيابية ونحوها».

(٢) «المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» لجمال البنا (ص/٨٢).

ولم يُغفل الطاعنون في الخبر، أن يُسَوَّغُوا إبطالهم لمتنه، بالتفتيش عن علته في الإسناد؛ فلم يجدوا ضحية فيه يُعلَّقون عليه آفة متنه -بزعمهم- إلا الصحابي راويه! أعني به أبا بكره نعيم بن الحارث الثقفي رضي الله عنه.

فقالوا: قد جلَّده عمر رضي الله عنه في شهادته مع اثنين آخرين على المغيرة بن شعبة رضي الله عنه بالزنا، لانعدام شرط الشهادة ونصاها.

وفي تقرير هذا التعليل الإسنادي، يقول محمد الأشقر (ت ١٤٣٠هـ):

«هذا الحديث هو المُستند الرئيسي لكلِّ مَنْ يَتَكَلَّمُ في هذا الأمر، ولم يرد هذا الحديث من رواية أيِّ صحابيٍّ آخر غير أبي بكره، وتصحيح البخاري وغيره لهذا الحديث وغيره من مرويات أبي بكره هو أمرٌ غريبٌ لا ينبغي أن يُقبل بحالٍ (١).

والحجة في ذلك: ما عُرف في كُتُبِ التَّاريخ الإسلامي -كما عند الطبري، وابن كثير، وغيرهما- أنَّ أبا بكره قُلِّفَ المغيرة بن شعبة بالزنا، ووَصِّلَ الخبر إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأمرَ بحضور الرجلين من الكوفة إليه في المدينة، فسألهما عن ذلك، وطلَّبَ عمر رضي الله عنه من أبي بكره أن يأتي بشهوده على ما ادَّعاه، فلم يَتِمَّ الشهادة التي هي كما قال الله تعالى: أربعة شهود..

ولذلك جلَّده عمر رضي الله عنه أبا بكره ثمانين جلدة حَدَّ القذف بالزنا، ثم قال له: نُبِّ أَقْبَلَ شهادتك، فأبى أن يتوب! وأسقط عمر رضي الله عنه بعد ذلك شهادته، فكان أبو بكره بعد ذلك إذا استشهد على شيء، يابى أن يشهد، ويقول: إنَّ المؤمنين قد أبطلوا شهادتي!

إنَّ الآية^(١) تدمِّغه بالفسق وبالكذب، وهذا يقتضي ردَّ ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ممَّا انفرد به، كهذا الحديث المجيب: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ أُمَرَاءُ»، فينبغي أن يُضَمَّ هذا الحديث إلى الأحاديث الموضوعية المَكْتُوبَةُ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم (٢).

(١) يعنى الآية (١٣) من سورة النور: «لَوْ لَا جُنُودٌ عَلَيْهِمْ رِئَاسَةٌ شَهَدَتْ بِمَا تَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأَنْتُمْ عَنْ أَعْقَابِهِمُ الْكَافِرُونَ».

(٢) وقد سبق حمال البنا إلى الطعن في أبي بكره رضي الله عنه في «المرأة المسلمة بيت تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» لجمال البنا (ص/ ٨١-٨٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ
عَنْ حَدِيثِ: «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً»

يَجْمَلُ بِنَا قَبْلَ مُنَاقَشَةِ الْمُعْتَرِضِ فِي إِنْكَارِهِ لِمَتَنِ الْخَبِيرِ، التَّمْهِيدُ بِالْكَلَامِ عَمَّا
أَثَارَهُ مِنْ غُبَارِ الشُّبُهَةِ عَلَى صَحَابِيِّ الْحَدِيثِ، ذ (الْأَشْقَرُ) بِذَا قَدْ افْتَحَمَ مَهْلَكَةُ أَيِّ
مَهْلَكَةٍ، حَيْثُ رَتَعَ فِي حِمَى صَحَابِيِّ هُوَ مَوْلَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَمْرِ تَوْهَمِهِ مُوجِبًا
لِتَجْرِيجِهِ.

فَلَقَدْ رَضِيَ (الْأَشْقَرُ) أَنْ يَكُونَ بِهَذَا الْمَوْقِفِ فِي ضِيقَةٍ وَأَهْلُ السُّنَّةِ فِي الضُّفَّةِ
الْمُقَابِلَةِ شَعَرَ أَمْ لَمْ يَشْعُرْ، كَيْفَ لَا، وَقَدْ ارْتَكَبَ طَرِيقًا لَمْ يَسْلُكْهَا أُنْمَةُ السُّنَّةِ
وَالْحَدِيثِ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَسَرَ أَبَا بَكْرَةَ فِي زُمَرَةِ الْمَتْرُوكِينَ، وَهُمْ أَهْلُ
زَمَانِهِ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ، وَعَرَفُوا أَمْرَهُ، بَلْ وَتَّقَوْهُ، وَعَرَفُوا فَضْلَهُ، وَحَمَلُوا عَنْهُ،
وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثِهِ، وَأَخْرَجُوهَا فِي الدَّوَاوِينِ الصَّحِيحَةِ.

فَمِنْ تَقْرِيرِ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَبُولِ رَوَايَتِهِ:

يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (ت ٣٧١هـ): «لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ
بَعْدَهُمْ، مِنْ رَوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ وَالاحتِجَاجِ بِهَا، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَحَدٌ مِنَ
الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَلَا طَقَنَ أَحَدٌ عَلَى رَوَايَتِهِ مِنْ جِهَةِ شَهَادَتِهِ عَلَى الْمُغْيِرَةِ»^(١).

(١) نقله عنه مغطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧٧/١٢)

ويقول ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): «لا نعلم خلافاً في قبول رواية أبي بكرة، مع ردِّ عمر شهادته»^(١).

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ): «قد أجمع المسلمون على قبول رواية أبي بكرة»^(٢)، ومثله قال ابن كثير^(٣).

وقد بلغ من فضل هذا الصَّاحِبِ ﷺ علماً وديناً، أن تجتمع له شهادتا التابعين الجليلين الحسنِ البصريِّ ومحمد بن سيرين بـ «أنَّه لم ينزل عليهما البُصرة من أصحابِ النَّبي ﷺ مثلُ أبي بكرة، وعمران بن حصين»^(٤).

ولأن كان (جمال البنا) لا يُبالي بنقض إجماع أو وفاقه، ولا يألو جهداً في تفسيه مذاهبِ الأسلاف الصَّالحين بحُمقِ هواه؛ فكيف لمثل (الأشقر) في علمه ودينه أن يُشيع بوجهه عن هذا الإجماع؟!

ألا ليتَه فُكِّرَ بطريقةٍ أخرى، فجعل الأصلَ سلامةَ الصَّحابيِّ -فهو الأصلُ عنده في الأصحابِ يقيناً- ثم يبيِّن على هذا الأصلِ تأويلٌ ما يتبادرُ منه خلافه؟!

لكنَّه داءُ العَجَلَةِ حين يُصيب قَلَمَ العالمِ على غِرَّة! فتأرَّه نفسُ نفرت من مفادٍ خَبِرَ ما، يسلكُ بها مسالكٌ مُوجِشَةٌ في التأويلِ، لم يسلكها فقيهٌ قبله.

أما ما رُحمه من أن آية: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِإِيمَانٍ فَهَذَا كَذِبٌ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأَنزَلْنَاهُ عَلَى آلِهِ هُمْ الكَاذِبُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٣] تدمعُ أبا بكرة ﷺ بالفسق والكذب، المُقتضي لردِّ ما رواه عن النَّبي ﷺ:

فهذا منه باطلٌ بُني على باطلٍ! بيانه: أنَّ الضَّمانَ في هذه الآية راجعٌ إلى القَذْفَةِ، لا إلى الشُّهُودِ! يظهرُ هذا في نفسِ قصَّةِ جلدِ عمرَ لأبي بكرة ﷺ، يحكيها بعضُ التابعين، منهم قسامة بن زهير^(٥)، حيث يقول:

(١) «المغني» (١٠/١٨٠).

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/٢٤٣).

(٣) «مسند الفاروق» (٢/٥٥٩).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/٤٦١).

(٥) قسامة بن زهير المازني التميمي: بصريٌّ تابعيٌّ ثقة، مات (بعد ٨٠هـ)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٦٠٢).

«لَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ الَّذِي كَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اجْتَنِبْ أَوْ تَنَحَّ عَنْ صَلَاتِنَا، فَإِنَّا لَا نُصَلِّيْ خَلْفَكَ! قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى عَمْرِ فِي شَأْنِهِ، قَالَ: فَكَتَبْتُ عَمْرًا إِلَى الْمَغِيرَةَ: «.. أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ قَدْ رَقِيَ إِلَيَّ مِنْ حَدِيثِكَ حَدِيثٌ، فَإِنْ يَكُنْ مَصْدُوقًا عَلَيْكَ، فَلَنْ تَكُونَ مِتَّ قَبْلَ الْيَوْمِ خَيْرٌ لَكَ!..»

قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ وَإِلَى الشُّهُودِ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَيْهِ، دَعَا الشُّهُودَ فَشَهِدُوا، فَشَهِدَ: أَبُو بَكْرَةَ، وَشَيْبِلُ بْنُ مَعْبُدٍ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعٌ، فَقَالَ عَمْرُ حِينَ شَهِدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ: «أَوَدُّ الْمَغِيرَةَ أَرْبَعَةً!»، وَشَقَّ عَلَى عَمْرٍ شَأْنُهُ جَدًّا، فَلَمَّا قَامَ زِيَادٌ، قَالَ: «لَنْ تَشْهَدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلَّا بِحَقٍّ»، ثُمَّ شَهِدَ قَالَ: «أَمَّا الزُّنَا فَلَا أَشْهَدُ بِهِ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَمْرًا قَبِيحًا، فَقَالَ عَمْرُ: اللَّهُ أَكْبَرُ! حَذُّوهُمْ! .. فَجَلَدُوهُمْ»^(١).

وَعَنْ أَبِي عِثْمَانَ التُّهْدِيِّ^(٢) قَالَ: «شَهِدَ أَبُو بَكْرَةَ، وَنَافِعٌ، وَشَيْبِلُ بْنُ مَعْبُدٍ، عَلَى الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ عليه السلام، أَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَيْهِ كَمَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْمِرْوَدِّ فِي الْمِكْحَلَةِ، قَالَ: فَجَاءَ زِيَادٌ -بِعَنِي رَابِعُ الشُّهَدَاءِ- فَقَالَ عَمْرُ: «جَاءَ رَجُلٌ لَا يَشْهَدُ إِلَّا بِالْحَقِّ!»، قَالَ زِيَادٌ: رَأَيْتُ مَجْلِسًا قَبِيحًا وَانْبَهَارًا.

قَالَ أَبُو عِثْمَانَ: فَجَلَدَهُمُ عَمْرُ الْحَدَّ»^(٣).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ^(٤) قَالَ: «شَهِدَ عَلَى الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ثَلَاثَةً بِالزُّنَا، وَنَكَلَ زِيَادًا، فَحَدَّ عَمْرُ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ لَهُمْ: «تُوبُوا تُقْبَلَ شَهَادَتُكُمْ»، فَتَابَ رَجُلَانِ، وَلَمْ يَتُبْ أَبُو بَكْرَةَ! فَكَانَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ؛ وَأَبُو بَكْرَةَ أَخُو زِيَادٍ لِأُمِّهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ زِيَادٍ مَا كَانَ، خَلَفَ أَبُو بَكْرَةَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زِيَادًا أَبَدًا!»^(٥).

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (ك: الحدود)، فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزُّنَا، كَيْفَ هِيَ؟ (رَقْم: ٢٨٨٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْسَّنَنِ الْكُبْرَى» (ك: الحدود)، بَابُ شُهُودِ الزُّنَا إِذَا لَمْ يَكْمُلُوا أَرْبَعَةً (رَقْم: ١٧٠٤٢).

(٢) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التُّهْدِيُّ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلِّ بْنِ عَمْرِو الْكُوفِيِّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، مِنْ كِبَارِ الثَّائِبِينَ مَخْضَرُمٍ، تَوَفَّى (٨٩٥هـ) وَقِيلَ قَبْلُهَا، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١٧/٤٢٥).

(٣) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنُفِهِ» (٧/٣٨٤)، رَقْم: ١٣٥٦٦، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (رَقْم: ٢٨٨٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٧/٣١١)، رَقْم: ٧٢٢٧.

(٤) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: مِنَ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْأَثَابَاتِ الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِ: لَا أَعْلَمُ فِي الثَّائِبِينَ أَرْوَعَ عِلْمًا مِنْهُ، تَوَفَّى بِمَدِينَةِ (٨٩٠هـ)، انْظُرْ «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» (١١/٦٦).

(٥) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنُفِهِ» (ك: الحدود)، بَابُ قَوْلِهِ: «وَلَا تَقْلُقُوا لَمْ تَشْهَدُوا أَبَدًا»، رَقْم: ١٣٥٦٤.

فكان أبو بكره عليه السلام بعد هذا إذا أتاه الرجل يستشهده، قال له: «أشهد غيري، فإنَّ المسلمين قد فسَّقوني»^(١).

وفي رواية عبد الرحمن بن جَوْشَن^(٢): «فقال أبو بكره -يعني بعدما حدَّه-: والله إنِّي لصادقٌ، وهو فَعَلَ ما شَهِد به»^(٣).

يقول الذهبي عن إِبَاءِ أَبِي بكره استِتابَة عمر له: «.. كأنَّه يقول: لم أَقْذِفَ المغيرة، وإنَّما أنا شاهدٌ، فَجَنَحَ إلى الفرقى بين القاذِفِ والشَّاهِدِ، إذْ نَصَابُ الشَّهادة لو تَمَّ بِالرَّابع، لَتَعَيَّنَ الرَّجْمُ، وَلَمَّا سُمُّوا قاذِفِينَ»^(٤).

فبيِّن من مَاجَرِيَّاتِ هذه القِصة أنَّ أبا بكره عليه السلام إنَّما جَلَّدَه عمر عليه السلام لنقصانِ النَّصابِ، وإنَّما جاءَ شاهدًا هو إليه، لِظَنِّهِ أنَّ مَعَه ثلاثةٌ يَشْهَدونَ بما شَهِد، فَعَدَّم نوبته لا تأثيرَ له في قَبُولِ روايته للحديث، لأنَّ كمالَ النَّصابِ ليس مِن فِعْلِهِ؛ وَالَّذِي جَرَى أنَّ العَدَدَ «لَمَّا نَقُصَّ، أَجْرَاهُم عمر عليه السلام مَجْرَى القِلَّةِ، وَحدَه لأبي بكره بالتَّأويل، ولا يُوجِبُ ذلك تَفْسِيْقًا، لأنَّهم جَاؤُوا مَجِيءَ الشَّهادة، وليس بصريحٍ في القَذِفِ، وقد اختلفوا في وُجوبِ الحدِّ فيه، وسُوِّغَ فيه الاجتهاد»^(٥).

فلذا قال أحمد بن حنبل: «لا يُرَدُّ خَبَرُ أَبِي بكره ولا مَنْ جُلِّدَ مَعَهُ، لأنَّهم جَاؤُوا مَجِيءَ الشَّهادة، وَلَمْ يَأْتُوا بصريحِ القَذِفِ، وَيَسُوِّغُ فيه الاجتهاد، ولا تُرَدُّ الشَّهادة بما يَسُوِّغُ فيه الاجتهاد»^(٦).

(١) زواه البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الشهادات، باب: شهادة القائف، رقم: ٢٠٥٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٢١٦).

(٢) من الوسطى من التابعين، كان صهر أبي بكره علي بن ابنته، وثقه أبو زرعة، انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/١٧).

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الحدود، باب: شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة، رقم: ١٧٠٤٤).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/٣).

(٥) «البحر المحيط للزركشي» (١/١٨٧).

(٦) «الواضح في أصول الفقه» (٥/٢٧).

وقد علق ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ) على كلام أحمد بقوله: «لَمَّا نَصَّ على أَنَّهُ لَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ فِي ذَلِكَ، كَانَ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَدُّ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ دُونَ الشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ نَقْصَانَ الْعَدَدِ مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ»^(١).

ووافقهما أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) بقوله: «أَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَمَنْ جُلِدَ مَعَهُ فِي الْقَذْفِ: فَإِنَّ أَخْبَارَهُمْ تُقْبَلُ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجُوا مَخْرَجَ الْقَذْفِ، بَلْ أَخْرَجُوهُ مَخْرَجَ الشَّهَادَةِ وَإِنَّمَا جَلَدَهُمْ عَمْرٌ ﷺ بِاجْتِهَادِهِ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يُقَدِّحَ بِذَلِكَ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَلَمْ يُرَدَّ خَبَرُهُمْ»^(٢).

وحاصل قول الفقهاء في هذا، أَنَّ فِي إِبْطَالِ خَبَرِ الْمَحْدُودِ فِي الْقَذْفِ تفصيلاً:

فإِنَّ كَانَ الْمَحْدُودُ شَاهِدًا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِأَنَّ فُلَانًا زَنَى، وَحَدَّ لِعَدَمِ كَمَالِ الْأَرْبَعَةِ: فَهَذَا لَا تُرَدُّ بِهِ رَوَايَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَدَّ هُنَا لِعَدَمِ كَمَالِ نَصَابِ الشَّهَادَةِ الَّذِي لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، إِذْ لَوْ كَمَّلُوا لَحَدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ دُونَهُ.

وإن كَانَ الْقَذْفُ لَيْسَ بِصِفَةِ الشَّهَادَةِ، كَقَوْلِهِ لَعَفِيفٌ: يَا زَانٍ .. يَا عَاهِرَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ: فَهِيَ تَبْطُلُ رَوَايَتُهُ لِلْأَخْبَارِ حَتَّى يَتَوَبَّ وَيَصْلِحَ^(٣).

وفي تقرير هذا التَّقْسِيمِ فِي حُكْمِ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ، يَقُولُ أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِي:

«إِذَا كَانَ الرَّأْيُ مُحْدُودًا فِي قَذْفٍ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَذْفٌ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، أَوْ بِغَيْرِ لَفْظِهَا.

فإن كَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ: لَمْ يُرَدَّ خَبَرُهُ، لِأَنَّ نَقْصَانَ عَدَدِ الشَّهَادَةِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، فَلَمْ يُرَدَّ بِهِ خَبَرُهُ، وَلِأَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا: هَلْ يَلْزُمُهُ الْحَدُّ أَمْ لَا؟»^(٤)

(١) «الروضح في أصول الفقه» (٢٧/٥).

(٢) «اللمع» للشيرازي (ص/٧٧).

(٣) انظر «روضة الناظر» (٣٤٨/١) - بحاشية ابن بدران، و«مذكرة أصول الفقه» للشثيبي (ص/١٥١).

(٤) قال أبو ثور والظاهرية: لَا يُحَدُّ الشَّاهِدُ بِالزَّنَا أَصْلًا، كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ انظر «المحلن» لابن حزم (٢١٠/١٢).

وإن كان بغير لفظ الشَّهادة: رُدَّ خبره، لأنَّه أتى بكبيرة، إلَّا أن يتوب^(١).
ومع ما تقدَّم تقريره من اتِّفاق الأئمَّة على قبول أخبار أبي بكرة رضي الله عنه، مع
كونه محدودًا في شهادته على المغيرة: يَسْتَنْبِطُ الحَصِيْفُ أنَّ الشَّهادة في هذا
الباب ليست كالرواية، فالمحدود في الشَّهادة لعدم كمال النَّصاب إنَّما تُقْبَل روايته
دون شهادته.

أمَّا القاذف بالشُّتم: فتردُّ شهادته وروايته معًا، وبلا خلاف، حتَّى يتوب^(٢).
وقد مرَّ معنا شاهدٌ لهذا التَّفصيل الفارقي من كلام أبي بكرة نفسه، حيث
كَانَ يَمْتَنِعُ عن الشَّهادة لأحد^(٣)، لكنَّه لم يَرِدْ أنَّه امتنع من تحديث أحدٍ بما سمعه
من مولاة رضي الله عنها، ويكفي بهذا الفعل منه حُجَّةٌ على ما قرَّراه.

ولتأتِ الآن إلى دَھوئِ المُعْتَرِضِ مُخَالَفَةَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ لِلْوَاقِعِ الْمُشَاهِدِ
مِنْ نَجَاحَاتِ بَعْضِ النَّسَبِ فِي تَدْبِيرِ الدُّوَلِ، فنقول:

مَنْ نَظَرَ إِلَى مَا تَقْتَضِيهِ أَعْيَاءُ السُّلْطَةِ مِنْ قَدَرٍ كَبِيرٍ مِنْ جَزَالَةِ الرَّأْيِ، وَضَرَامَةِ
الْعَزْمِ، وَهَيْبَةِ مَقَامِ فِي النَّفْسِ: عَرَفَ -لَوْ صَدَّقَ نَفْسَهُ- أَنَّ الْمَرَأَةَ لَمْ تُخْلَقْ لِأَنْ
تَتَوَلَّى الْوِلَايَةَ الْمُطْلَقَةَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا مِنْ رِقَّةِ الْعَاطِفَةِ، وَهَشَاشَةِ
الطَّلَبِ، وَسُرْعَةِ التَّأَثُّرِ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الرِّجَالِ أَصْلًا أَنْ يَهَابُوا مَكَانَهَا الْهَيْبَةَ الَّتِي
تَلْزَمُ السُّلْطَانَ تَدْبِيرًا وَتَنْفِيذًا.

فلاجلِ هذه الثُّبُوتِ عَلَّلَ الْعُلَمَاءُ «نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ أُمَّتَهُ عَنْ مُجَارَاةِ الْفُرسِ فِي
إِسْنَادِ شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ إِلَى الْمَرَأَةِ، وَقَدْ سَأَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ بِأَسْلُوبٍ مِنْ
شَأْنِهِ أَنْ يَبْعَثَ الْقَوْمَ الْحَرِيصِينَ عَلَى فَلَاحِهِمْ وَانْتِظَامِ شَمْلِهِمْ عَلَى الْإِمْتِتَالِ: وَهُوَ
أَسْلُوبُ الْقَطْعِ، بِأَنْ عَدِمَ الْفَلَاحُ مُلَازِمًا لِتَوَلِّيَةِ الْمَرَأَةِ أَمْرًا مِنْ سِيَاسَاتِهِمُ الْعَامَّةِ»^(٤).

(١) «التمهيد» للكلوذاني (١٢٧/٣).

(٢) انظر «المجموع» للنووي (٢٣٧/٢٠).

(٣) كما عند البيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الشهادات، باب: شهادة القاذف، رقم: ٢٠٥٤٨).

(٤) فموسوعة الأعمال الكاملة للخضر حسين (٢٨٥/١/٤).

هذا التَّهْيِي منه لا شكَّ أَنَّهُ يَشْمَلُ كُلَّ امْرَأَةٍ فِي أَيِّ عَصْرِ مِنَ الْعَصُورِ أَنْ تَتَوَلَّى أَيَّ شَيْءٍ مِنَ الْوَلَايَاتِ الْعَامَّةِ، وَهُوَ عُمُومٌ مُسْتَفَادٌ مِنْ صِيغَةِ الْحَدِيثِ وَأَسْلُوبِهِ؛ فَلَا قِيَمَةَ بَعْدَ لَتَاوِيلٍ يَحْضُرُ التَّهْيِي فِي حَالِ الْفُرْسِ فَقَطْ، أَوْ فِي مَنْصِبِ الْخِلَافَةِ الْعَظْمَى فَقَطْ.

ذَلِكَ كُلُّهُ تَحْجِيرٌ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ بِلا دَلِيلٍ، وَهُوَ خِلَافٌ مَا فِيهِمَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم وَأَثَمَةُ السَّلَفِ مِنَ الْحَدِيثِ فِيهِ، أَوَّلُهُمْ رَأَوِيهِ أَبُو بَكْرَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا رَوَى، حَيْثُ لَمْ يَسْتَنْتِ هَؤُلَاءِ مِنْ عُمُومِ خَبَرِهِ هَذَا امْرَأَةً، وَلَا قَوْمًا، وَلَا شَأْنًا مِنَ الشُّؤْنِ الْعَامَّةِ، فَهَمَّ جَمِيعًا يَسْتَدْلُونَ بِهِ عَلَى حُرْمَةِ تَوَلَّى الْمَرَأَةَ لِلْإِمَامَةِ، وَالْقَضَاءِ، وَقِيَادَةِ الْجِيُوشِ، وَمَا إِلَيْهَا مِنْ سَائِرِ الْوَلَايَاتِ الْعَامَّةِ.

يَقُولُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بَعْدَ سَوِّقِهِ حَدِيثَ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه هَذَا: «هَذَا نَصٌّ فِي أَنْ الْمَرَأَةَ لَا تَكُونُ خَلِيفَةً، وَلَا خِلَافَ فِيهِ»^(١).

فَهَذَا إِذْنِ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ عَصَرٍ^(٢)، يَشْهَدُ لَهُ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، مِنْذُ عَهْدِ النُّبُوَّةِ إِلَى سَقُوطِ الْخِلَافَةِ: أَنَّ امْرَأَةً لَمْ تُؤَلَّ الْإِمَامَةُ أَوْ الْإِمَارَةُ أَوْ الْقَضَاءُ، وَلَوْ كَانَتْ هِيَ مِنْ أَصْلَحِ النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ؛ وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ مِنْ فِعْلِ الْمُسْلِمِينَ، يَقُولُ ابْنُ قِدَامَةَ: «لَا تَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ الْعَظْمَى، وَلَا لِتَوَلِّيَةِ الْبُلْدَانِ، وَلِهَذَا لَمْ يُؤَلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ، وَلَا مَنْ يَعْلَمُهُمْ، امْرَأَةً قَضَاءً، وَلَا وَايَةً بَلَدٍ فِيمَا بَلَغْنَا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُ جَمِيعُ الزَّمَانِ غَالِبًا»^(٣).

أَمَّا مَا يَنْبِئُهُ الْبَعْضُ إِلَى ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ مِنَ الْقَوْلِ بِصَحَّةِ وَلَايَتِهَا الْقَضَاءِ: فَلَيْسَ يَصِحُّ الثَّقُلُ عَنْهُ بِذَلِكَ.

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٤٨٢/٣).

(٢) انظر نقل الإجماع في «الفصل» لابن حزم (٨٩/٤)، وشرح السنة للبغوي (٧٧/١٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٧٠/١).

(٣) «المغني» لابن قدامة (٣٦/١٠).

ثُمَّ نَقْلُهُمْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا تَقْضِي فِيهَا يَصِحُّ أَنْ تَشْهَدَ فِيهِ: قَدْ حُمِلَ عَلَى
مَعْنَى صِحَّةِ حُكْمِهَا فِي الْقَضِيَّةِ الْوَاحِدَةِ وَنَحْوِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْكِيمِ وَالِاسْتِنَابَةِ
فَقَطْ^(١).

لَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ نَعْلَمَ: أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْخَبَرِ فِي مَنَعَ الْمَرْأَةِ مِنْ
إِمَامَةِ الْعَامَّةِ، لَيْسَ حُكْمًا تَعْبُديًّا يُقْصَدُ مَجَرَّدُ امْتِنَالِهِ دُونَ التَّمَسُّكِ بِحُكْمِهِ، بَلْ هُوَ
مِنْ الْأَحْكَامِ الْمُعَلَّلَةِ بِمَعَانٍ وَاعْتِبَارَاتٍ لَا يَجْهَلُهَا الْوَاقِفُونَ عَلَى الْفُرُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ
بَيْنَ جِنْسِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَقْتُ الْفِكْرِ إِلَى بَعْضِهَا.
وَصَدَّقَ أَحَدُ الْكُتَّابِ الْقَرِيبِينَ إِذْ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَيَاةَ هَيْئَةً وَطَبِيعَةً، إِذَا عَلِمَ كُلُّ
مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْمَحَلَّ الَّذِي خَصَّصَهُ اللَّهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا!»^(٢).

إِنَّا لَا نَسْتَكِنُ أَنْ نَقُولَ لِلْعَالَمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ بِمُقْتَضَى الْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ مَطْبُوعَةٌ
عَلَى غَرَائِزٍ تُنَاسِبُ إِحْدَى أَسْمَى الْمَهْمَاتِ الَّتِي خُلِقَتْ لِأَجْلِهَا: إِنَّهَا مَهْمَةُ
الْأُمَمَةِ، وَحِضَانَةُ النَّاشِئَةِ، وَتَرْبِيَتُهُمْ وَتَعْلِيمُهُمْ، وَإِقَامَةُ صَرْحِ الْأُمَّةِ عَلَى رِعَايَتِهِمْ؛
فَهَذِهِ الْمَهَامُ جَعَلَتْهَا ذَاتٌ تَأْتِرُ خَاصًّا بِدَوَاعِي الْعَاطِفَةِ.

ثُمَّ هِيَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ تَعْرِضُ لَهَا عَوَارِضُ طَبِيعِيَّةٌ تَتَكَرَّرُ عَلَيْهَا فِي الْأَشْهُرِ
وَالْأَعْوَامِ، مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُضْعِفَ قُوَّتَهَا الْمَعْنَوِيَّةَ وَالْجَسَدِيَّةَ، وَتُوَهِّنَ مِنْ عَزِيمَتِهَا فِي
تَكْوِينِ الرَّأْيِ وَالتَّمَسُّكِ بِهِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْكِفَاحِ وَالْمُقَاوَمَةِ فِي سَبِيلِهِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَةَ وَالسِّيَاسَةَ تَسْتَدْعِيَانِ فِي أَغْلِبِ أَوْقَاتِهَا عَزْمًا وَإِقْدَامًا
وَجَلَادَةً، وَبَعْدًا فِي التَّفَكُّيرِ، وَسَدَادًا فِي الْمُنْطَقِ، وَحَسَابًا دَقِيقًا لِلْعَوَاقِبِ، وَصَبْرًا
مُضْنِيًّا، وَضَبْطًا لِلْعَوَاطِفِ، فَفِيهِمَا مِنَ الْمَزَالِقِ الْخَفِيَّةِ، وَالْأَخْطَارِ الْكَامِنَةِ، مَا لِلَّهِ
بِهِ عَلِيمٌ؛ وَلِلْمَرْأَةِ لِيِّنٌ فِي الْقَلْبِ، وَرَقَّةٌ فِي الْمِزَاجِ، وَإِحْجَامٌ عَنِ الْمَوَاقِفِ
الْخَطِرَةِ، وَهُوَ خَالٍ لَا تُتَكَرَّهُ النِّسَاءُ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ.

(١) وَفِي ثَنِي هَذَا الْقَوْلِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْكُفْرِيِّ، انْظُرْ «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (١٨٢/٣).

(٢) «مِنْ هُنَا نَعْلَمُ» لِلزَّيْلِيِّ (ص/١٥٩).

فلأنها فوارق بين الجنسين أزليّة أبدية، وخصائص قاهرة لا يدّ الإنسان في تحويلها، إلا حين يستطيع تحويلاً في تركيب الدماغ وبنية خلاياه -مثلاً-، أو حين يُبدّل وظائف الأعضاء وفطرة العواطف.

إنّها فطرة اقتضتها الحكمة الإلهية في التمييز بين الجنسين بما تتطلّبه عمارة هذا الكون، قائمة على تقسيم الأعمال والوظائف، لتيسير كل الكائنات إلى ما يلائمها وخلق لها^(١).

يقول محمد الغزالي: «ستظل المرأة هي اليد اليسرى للإنسانية، وسيظل عملها في البيت أكثر من عملها في الشارع، وسيظل الرجال حَمالي الأعباء الثقال في الشؤون الخاصة والعامة، لأنّ طاقة كل من الجنسين هكذا؛ ولا مَر ما لم يرسل الله نبية من النساء، ولم يحك التاريخ إلا شواهداً من الجنس الناعم فَمَن بأعمال ضخمة، على حين سُجنت صفحاته بأسماء الرجال.

وإذا كانت المرأة لم تُختَر رسولاً، فقد استطاعت أن تكون زوجة عظيمة لرسول الله ﷺ، وأن تُعينه إعانة رائعة على تبليغ الوحي وجهود الناس^(٢).

سيُثقل هذا الحكم على نفوس النساء ونفوس الرجال الذين يُجاملونهنّ، ولكن ماذا أعمل، وبين يديّ برهان قاطع ليس في استطاعتهنّ أن يُنازعنني فيه، مع شدّة ذكائهنّ! ولا في استطاعة أنصارهنّ من الرجال أن ينقضوه، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً!

لولا أن الرجل أقدر على التدبير والحكم من المرأة، «ما كان له عليها هذا السلطان وذلك القلب، ولا استطاع أن يقودها وراءه كما يقاد الجنيب، ولا أن يملك عليها أثر فقرها، وغناها، وحبسها، وإطلاقها، وحجابها، وسفورها، ويستأثر من دونها بوضع القوانين والشرائع الخاصة بها، من حيث لا ترى في نفسها قوة لدفعها والخروج عليها^(٣).

(١) انظر مقال «المرأة والسياسة» لسعيد الأفغاني في «مجلة الرسالة» (العدد: ٦٤٧، ص/ ٣٣).

(٢) «من هنا تعلم» لمحمد الغزالي (ص/ ١٥٦).

(٣) «التطورات» لمصطفى لطفي المنفلوطي (١/ ٣٣٩).

وإنَّا لنأسف حين نُقرّر هذا الكلام إذا كانت المرأة ستفهم منه أنَّها في نظر الإسلام مُهانة، أو أنَّها محرومة عنده من وضع تستحقُّه؛ هذا غلط! فالنساء شقائق الرجال، ولهنَّ من الحُرمة والمكانة والحقوقِ الفطريَّة ما يكفلُ لهنَّ السَّعادة والاستقرار، وتكليفُ الإسلام أن يُعيِّنَهُنَّ قاضياتٍ أو حاكماتٍ ظلمَ للطَّبيعة، وافتياتٍ على المصلحة! وإنَّ مُجرَّد توليَةِ أهلِّ الحلِّ والعقدِ لامرأةٍ عليهم، لتَمْلِكَهُمْ وتُدبِّرَ دولَتَهُمْ، مع عليهم بما يعتري النساء من تلك التوافُقِ السَّالفة، هو في حدِّ ذاته من عَدَمِ فلاحِهِم!

فإنَّما أن يُعترضَ على هذا ببُلقيس ملكة سبأ، وكيف أنَّ القرآن امتدَح ملكَها:

فهو على ما فيه اعتراضٌ بمثالٍ واحدٍ لا يَرُدُّ ما قرَّرناه سابقاً؛ فإنَّ القرآن لم يمدَح فيها مطلق حُكُمها، بل إيمانها وتسليمها لحكم ربِّها ونيِّه سليمان ﷺ.

وإنَّما إنقاذُها لقومِها من ويلاتِ الحرب، وسوقُهم بعدُ إلى الإسلام: فإنَّنا لا ندَّعي على المرأة أنَّها إذا تَوَلَّتْ فمُصير أحكامِها العُيِّ والخطأُ كلُّ مرَّة! ولا في الحديث ما يُفهم ذلك؛ إنَّما دَلَّ خبر الحديث على نفيِ الفلاحِ في حُكُمها في الجملة، لا اطِّراداً في كلِّ أحكامِها.

هذا بعد التَّسليم بأنَّ منع بُلقيس للحرب كان من باب الحكم الرُّشيد، فإنَّ ما فعلته قد كان -بمفهوم العلاقات الدَّولية- استسلاماً لقوَّة دولة غازية!

ثمَّ أيُّ دولةٍ بَقِيَتْ لبُلقيس لثُحكُمِها أصلاً؟! وقد انمَحَتْ وصارت رقعةً من دولة سليمان ﷺ! ١٩

وبغضِ النَّظر عمَّا كان من مآلِ تصرُّفِها من خيرٍ لها ولقومِها، فلا يُقال أنَّها فعلته رغبةً في دينِ سليمان ﷺ، وإلحاقِ قومِها به، بل كان منها فِعْلُ المَهْزومِ بلا حرب، فـ «إنَّ المرأةَ لم تأتِ سليمانَ ﷺ إذْ آتته مُسَلِّمةً، وإنَّما أسَلَمَتْ بعد مُقدِّمِها عليه، وبعد مُحاورَةٍ جَرَتْ بينهما ومُساءلة»^(١).

(١) «جامع البيان» للطبري (١٩/٤٦٤).

وما يدَّعيه المُعترض من أنَّ بعض حكوماتِ النساءِ في بعضِ ممالكِ أوروبا كانت أرقى من حكوماتِ الرجال:

فعلى التسليمِ بأنَّ تلكَ التَّمَاذِجَ المذكورةَ ناجحاتٍ فعلاً بالمِقياسِ الدُّنيويِّ، فإنَّه لا تنافي بينها وبين الحديث، إذ هي خارجةٌ عن عمومِ مدلوله أصلاً! بيان ذلك:

أَنَّ الحكمَ في الدُّولِ الغربيَّةِ الدِّيموقراطيَّةِ حكمٌ مُؤَسَّساتٌ لا فرد، والنَّبِيُّ ﷺ يقول: «لا يُفْلِحُ قومٌ تملِكُهُم امرأَةٌ»^(١)؛ فَمَنْ تَرَأَسَ حكوماتِ تلكِ البلدان، هل يقول عاقلٌ: «أَنَّهُنَّ يَمْلِكْنَ قومَهُنَّ»!

لا يُقالُ عنهنَّ ذلك، ولا هنَّ أُسَدٌ إليهنَّ أمرٌ شعوبهنَّ، فإنَّ الأمرَ ليس بيدهنَّ كلُّه، ولا جُمِعَت لهنَّ السُّلطاتُ الثلاثةُ كما كان حالُ سابقِ الملوكِ قبل قرونٍ؛ إنَّما حدُّ إحداهنَّ أن تكون مُنْقَذةً لبرنامجِ أحزابِ أغلبيَّة، مُقَيَّدةً في اقتراحاتها بموافقةِ مُمثِّلين عن الرِّعيَّة.

فَرُبَّ قَرَارٍ سَعَتَ في تنفيذه، رَجَعَت عنه مُكرَهَةً، لا مَناعَ مجلسِ الشَّعبِ عن إقراره! ورُبَّ مَشروعٍ سَعَتَ في نجاحه، قد أدارَه الرجالُ من وراءِ حجاب! ورُبَّ برلمانٍ عن بلدٍ صَغِيرَةٍ، يَسْتَدْعِيها إلى مجلسِ مُسائِلَةٍ، لِيَتَبَّعَ رِيشَها على المَلَأ! بل لعلَّه كان سَبَبًا في عزلها بالمرَّة، إذا تَدَاعَى له جُمهورٌ مَن معه تحت قُبَّةِ البرلمان!

هذا إن لم تُكنْ دولُّها نَفْسُها مُسَيَّرَةً مِن دولةٍ هي أعظمُ منها تَرغيبًا وتَرهيبًا! ثمَّ إنَّنا نقول: إنَّ مُدَّعي شَرَفِ الفلاحِ لتلكِ الوَلَجاتِ لا يَسْتَحْضِرُ مِنَ الفلاحِ إلَّا ما كان مادِّيًّا دُنيويًّا، وكأَنِّي به قد أَغْمَلُ «الفلاحِ في لسانِ الشَّرْعِ، وهو تحصيلُ خَيْرِ الدُّنيا والآخرة، ولا يَلْزَمُ من ازدهارِ المُلْكِ أن يكونَ القومُ في

(١) أخرجه أحمد في «المستد» (رقم: ٢٠٤٣٨)، وصحَّحه ابن حبان في (ك: الخلافة والإمارة، باب: ذكر الإخبار عن نفي الفلاح عن أقوام تكون أمورهم منوطَةٌ بالنساء، رقم: ٤٥١٦) والحاكم في «المستدرک» (رقم: ٧٧٩٠) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ، وَلَوْ كَانَ فِي أَحْسَنِ
حَالٍ فِيمَا يَبْدُو مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ^(١).

فَأَيُّ نَجَاحٍ لِمِثْلِ تِلْكَ الدُّوَلِ وَنَحْنُ نَرَى فِيهَا مِنَ الْآفَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ،
وَالْانْحِرَافَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ، وَالتَّفَكُّكِ الْأَمْرِيِّ، وَالتَّسَلُّطِ السِّيَاسِيِّ، وَالْجَمْعِ
الرَّأْسِمَالِيِّ، مَا طَفَحَ بِهِ الْكَيْلُ، حَتَّى ضَجَّ بِهِ عَقْلُهُمْ تَحْذِيرًا لَيْلَ نَهَارٍ!

إِنَّ مَنْ زَيَّنَتْ لَهُ نَفْسُهُ الْانْقِبَاضَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ
لَا أَقُلُّ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِي بِمِثَالِ امْرَأَةٍ مُسْتَبِدَّةٍ بِالْحَكْمِ، وَلِيَّتٍ تَدْبِيرَ أَمْرَ دَوْلَتِهَا،
فَتَفَوَّقَتْ فِي سِيَاسَتِهَا، وَتَمَكَّنَتْ بِسُلْطَاتِهَا مِنْ سَوَقِ شَعْبِهَا إِلَى الْعَدْلِ وَالرَّفَاهِ
وَالْمَنْعَةِ!

وَحِينَ أَقُولُ هَذَا، لَسْتُ أَرْمِي فِي الْمَقَابِلِ إِلَى إِطْلَاقِ الْفَلَاحِ لِكُلِّ سُلْطَانٍ
ذَكَرَ! فَكَمْ جَرَّ كَثِيرُهُمْ مِنْ وَبَالٍ عَلَى الْبَرِيَّةِ، وَكَمْ نَشَرَتْ أَطْمَاعُهُمْ فِي الْأُمَمِ مِنْ
رَزِيَّةٍ!

وَاللَّهُ يُصْلِحُ أَحْوَالَ الرَّاغِبِ وَالرَّغِيَّةِ، آمِينَ.

(١) «مجالس التذكير» لابن باديس (ص/ ٢٧٤).

التبليغ الخامس

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث: «لولا حواء ما خانت أنثى زوجها»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَّقُ حَدِيث: «لَوْ لَا حَوَّاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا»

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «... لَوْ لَا حَوَّاءُ لَمْ تُخْنِ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

(١) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ﴾، رقم: ٣٣٩٩)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر، رقم: ١٤٧٠).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «لولا حواء ما خانت أنثى زوجها»

استنكر متن هذا الحديث بعدة معارضات، مُحصلها في اثنتين:

المعارضة الأولى: أن تخصيص الحديث لحواء بالخيانة مُناقض للقرآن الكريم، حيث حُمل فيه آدم وزر الخطيئة ابتداءً، وتُهمة حواء بإغواء آدم بالشجرة مزبور في صُحف أهل الكتاب، فدلّ على أن أصل الخبر إسرائيلي.

وفي تقرير هذا الاعتراض، يقول (محمد الغزالي): «ما خانت حواء آدم، ولا أغرته من الشجرة، هذا من أكاذيب التوراة! والقرآن صريح وحاكم في أن آدم هو الذي عصى ربّه! ولكنكم دون مستوى القرآن الكريم، وتنفلون من المرويات ما يقف عقبة أمام سير الدعوة الإسلامية...»^(١).

وقد علّق عليه يوسف القرضاوي مُقرّ له بقوله: «من حقّه أن يرُدّ هذا الحديث بشقيّه، فاللحم يخنز -أي يتغيّر وينثن- وفق السنن الإلهية قبل بني إسرائيل وبعدهم، وحواء لم تخن زوجها، كما نسيّن ذلك من القرآن»^(٢).

يزيد (محمد عمراني حنشي) على ذلك قائلاً: «إنّ كلّ آيات القرآن التي عرّضت لتلك الحادثة، تُخاطب آدم وحواء معاً، وتذكر إبليس صراحةً في السبب

(١) «اللسنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/ ٢٠٢).

(٢) في مقال له بجريدة «الحياة» (بتاريخ السبت ١٩ فبراير ٢٠١١).

في الغواية . . وتحمل آدم وزوجه معاً تبعات العصيان، إن لم تحملها لآدم وحده! كما في سورة طه: ﴿فَإَكْثَرًا مِنْهَا قَدْ فَتَتْ لَهَا سَوَاءُ تَهُمَا وَلَقِيقًا بِخُصْفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^(١).

المعارضة الثانية: أن في الحديث عقيدة تورث الخيانة من حواء لبناتها. وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (سامر إسلامبولي): «هذا الحديث يُثبت أن الخيانة في النساء هي شيء طبيعي، وذلك مؤروث عرزي من خلال الأم الأولى حواء، والمفروض حسب الحديث أن لا تُلَامُ أُمَّهُ أَنْتِ عَلَى فعلِ الخيانة، لأن ذلك هو من طبيعتها الذي جُيِلَتْ عليه»^(٢).

ويقول (إبراهيم المطرودي)^(٣): «إن الحديث يجعل الذنب الذي وقعت فيه حواء -على القول بوقوعه منها- مُنتَقِلاً إلى بناتها بالوراثة ونزع العرق، مع توبتها منه وطلب المغفرة فيه! وهكذا يضطررنا الحديث للقول بأن الله تعالى يَغْفِرُ الذَّنْبَ لصاحبه، لكن يبقى أثره على من بعده من ذريته! ويتحمل أولاده من بعده جريرة سبِّه لهم به»^(٤).

(١) في مقال له بموقعه الإلكتروني «الحوار المُحضَّر» بعنوان: «دوائر علم الدُّرَاية ترك غير الخنز اللُّحم والحياة المزعومة لحواء»، منشور بتاريخ الخنيس ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م.

(٢) «تحرير العقل من الغل» (ص/١٢٨).

(٣) إبراهيم المطرودي: كاتب سعودي، وأستاذ مساعد بكلية اللغة العربية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٤) جريدة «الرياض» المسموِّدة (العدد ١٦٧٠٤، بتاريخ: ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ - ١٩ مارس ٢٠١٤م).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

نَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

عن حديث: «لولا حواء ما خانت أنثى زوجها»

ليس في الحديث -بفضل الله- ما يُستنكر عقلاً، ولا ما يخالف كتاب الله تعالى إذا ما نحن فهمناه الفهم الصحيح الموافق للشريعة المراعي لأصولها، وهذا لا يكون إلا بعد تحديد المراد بخيانة حواء من الحديث أولاً، فيُوجب الكشف عن ذلك، ينحل ما يتبع ذلك من إشكالات في معنى الخبر.

لقد أجمعت كلمة العلماء قاطبة على أن لفظ الخيانة في الحديث ليس مقصوداً منه خيانة الفراش، فإن ذلك لم يقع لامرأة نبي قط^(١)، ولم يكن أصلاً مع حواء رجل آخر معها في الدنيا غير زوجها آدم ﷺ حتى يحتيل الذهن للفظ معنى الزنا؛ هذا ابتداءً.

فلأجل ذلك، نحى أهل العلم في بيان معنى الخيانة التي كانت من حواء لزوجها على قولين مشهورين:

القول الأول: أن المراد بخيانة حواء ترك زوجها لزوجها آدم حين عزم على الأكل من الشجرة؛ فكان ترك أمانة التصح له، والانسياق وراء رغبته، بمثابة الخيانة له.

(١) ولا امرأتني نوح و لوط الكافرتين، فإن خيانة الأولى إنما هو بإخيارها الناس أنه مجنون، وخيانة الثانية بدلائنها على الشيف، كما ذكر ذلك المفسرون، انظر «جامع البيان» للطبري (١١١/٢٣)، و«طرح التريب» للعراقي (٦٥/٧).

وفي تقرير هذا المعنى، يقول ابن الجوزي: «خيانة حواء زوجها كانت في ترك النصيحة في أمر الشجرة، لا في غير ذلك»^(١).

وقال ابن هبيرة بعد تقريره لهذا المعنى في الحديث: «... فعلى هذا، كل من رأى أخاه المؤمن على سبيل ذلك، فترك نصحه بالنهي عن ذلك النهي، فقد خانه»^(٢).

ومؤدَّى هذا القول الأول: أن آدم ﷺ كان هو المُبتدِر إلى الأكل من الشجرة، العازم ابتداء على اقتراف المعصية، وأنه كان الأول بحواء أن لا تتبع الهوى مثله، بل حفظها أن تكف عن عيه، لأنها بطأته، لكنها تركته حتى سارته في معصيته، فشاركته أكل الشجرة، فعدت بذلك خائنة لمن كان حقه عليها أن تدب عنه شوم المعصية، لا أن تذهب عنه وحشة الانفراد بالمعصية!

ولا يخفى ما في هذا القول من نقض دعوى نيز الحديث بالذكورية^(٣)، وتأصل النساء في الشر، فإن المتهم ابتداء فيه بالمعصية - كما ترى - آدم لا حواء! والذي كان من أمنا أنها تركت واجب النصح له، ثم اتبعته في عين معصيته.

ولا يقال أن هذا المعنى يناقض ما في كتاب الله تعالى من إغواء الشيطان لهما جميعاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَوَّسَ لَهَا الشَّيْطَانُ﴾ [البقرة: ٢٠]؛ فإن آدم كان هنا الأزغب في الشجرة، والأعزم على فعل ما وسوس به الشيطان لهما جميعاً، أمّا حواء وإن كان قد وقع في نفسها من ذلك شيء، فإنها لم تستجِبَ فعل ذلك إلا بعد استحابة زوجها له، وكان الفرص أن تنهاه، لا أن تقره على باطل.

ومحصل القول الأول: سبق آدم إلى الأكل من جهة غزبه على فلك، وبهذا يستقيم قولهم بأن الخيانة في الحديث: ترك حواء قُصَح آدم؛ وإلا لو كانا باذرا

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين: (٥٠٤/٣).

(٢) الإنصاح عن معاني الصحاح: (٢٣٠/٧).

(٣) كما نحمد في مقالات عبد الحكيم الفيثوري بعنوان: «الأنثى والخيانة»، بمجلة «الحوار المتمدد» الإلكترونية (العدد ٢٨٩٥، بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٩) و(العدد ٢٦٠٥، بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٩).

إلى الفعل جميعًا بُعِيدِ الْوَسْوَسة، وتَوَافَقا عليه ابتداءً: لَمَّا صَحَّ انفِرَادُ حَوَّاءَ
بوصفِ الخِيَانَةِ دون آدم، بل لَكَانَ وَصَفُ آدم بذلك أَوَّلِي، لِتَرْكِهِ نُصَحَ زَوْجِهِ وهو
الْقَوَامُ عليها.

وأما القول الثاني لأهل العلم فمَحْصَلُهُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمَّا وَسَّوسَ
لآدم ﷺ وَحَوَّاءَ، وَغَرَّمَا بِأَكْلِ الشَّجَرَةِ كُلِيهِمَا: صَارَتْ حَوَّاءُ بعد ذلك تُحَرِّضُ
زَوْجَهَا وَتُزَيِّنُ لَهُ ذلك، «فَجَاءَ الْوَسْوَاسُ نَافِخًا فِي نَارِ هَذِهِ الشَّهَوَاتِ الْغَرِيزِيَّةِ،
مُذَكِّيًا لَهَا، مُثِيرًا لِلنَّفْسِ بِهَا إِلَى مَخَالَفَةِ النَّهْيِ، حَتَّى نَبَىيَ آدَمَ عَهْدَ رَبِّهِ، وَلَمْ يَكُنْ
لَهُ مِنَ الْعَزْمِ مَا يَصْرِفُهُ عَنْ مَتَابَعَةِ أَمْرَاتِهِ، وَيَعْتَصِمُ بِهِ مِنْ تَأْثِيرِ شَيْطَانِهِ»^(١).

يقول القاضي عياض: «إِنَّ إِبْلِيسَ إِنَّمَا بَدَأَ بِحَوَّاءَ، فَأَغْوَاهَا وَزَيَّنَ لَهَا، حَتَّى
جَعَلَهَا تَأْكُلُ مِنَ الشَّجَرَةِ، ثُمَّ أَتَتْ آدَمَ، فَقَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى أَكَلَ أَيْضًا
هُوَ»^(٢).

ويقول ابن حجر: «فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَقَعَ مِنْ حَوَّاءَ فِي تَزْيِينِهَا لآدَمَ الْأَكْلَ
مِنَ الشَّجَرَةِ، حَتَّى وَقَعَ فِي ذَلِكَ، فَمَعْنَى خِيَانَتِهَا: أَنَّهَا قِيلَتْ مَا زَيَّنَ لَهَا إِبْلِيسُ،
حَتَّى زَيَّنَتْهُ لآدَمَ»^(٣).

وكما هو بَادٍ مِنْ شَرْحِ هَذَا الْقَوْلِ، لَيْسَ فِيهِ مَا يُنَافِي الْخَبَرَ الْقُرْآنِيَّ -بِحَمْدِ
لِلَّهِ-، فَإِنَّ تَحْرِيطَ حَوَّاءَ لآدَمَ وَتَرْغِيْبَهَا لَهُ فِي الشَّجَرَةِ لَا يَتَنَافَى مَعَ كَوْنِ إِبْلِيسَ هُوَ
مَنْ تَسَبَّبَ بِالْفَوَايِدِ لِهَمَّا ابْتِدَاءً، وَأَنَّ آدَمَ قَدْ غَرَّهُ الشَّيْطَانُ أَيْضًا وَوَسَّوسَ لَهُ كَمَا
وَسَّوسَ لَزَوْجِهِ حَوَّاءَ؛ غَايَةُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ زِيَادَةُ تَفْصِيلِيَّةٍ بِسَبِيلِهِ لَمْ تَرِدْ فِي
مُجْمَلِ الْخَبَرِ الْقُرْآنِيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ السُّنَّةَ تَأْتِي مُفَصَّلَةً لِمَا أَجْمَلَ فِي الْقُرْآنِ،
وَزَائِدَةٌ عَلَيْهِ أحيانًا فِي مَا سَكَتَ عَنْهُ مِمَّا لَا يَنْقُضُ أَصْلَهُ.

(١) «تفسير المنار» (٣١١/٨).

(٢) «إكمال المعلم» (٦٨٢/٤)، و«المفهم» للقرطبي (١٦/١٣).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٣٦٨/٦)، وانظر مثله في «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٣٧٣/٢)، و«الكاشف
عن حقائق الشُّنن» للطبي (٢٣٢٦/٧)، و«الكواكب الدُّراري» للكرمانلي (٢٢٨/١٣).

والحاصل من كلا القولين لأهل العلم: أنَّ الوارد في القرآن: كونهما أكلا من الشجرة بعد الوسوسة لهما جميعاً، فعوقبا على فعلهما جميعاً، وورد فيه أيضاً نسبة العصيان لآدم وحده، في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].
فأما على القول الأول: فلا تشكل عليه الآية أصلاً، لأنَّ فيه أنَّ آدم هو المُبادر إلى الأكل، وكانت تابعة له في ذلك، مع ترك النصِّح له.

وأما على القول الثاني: فحلُّ ما قد يظهر بينهما من تخالف بأن نقول:
 إنَّ الآية جاءت في سياق آياتٍ خصَّت آدم بالذكر وحده، بدءً من قصَّة خلقه، ثمَّ سجود الملائكة له، ثمَّ عهد الله إليه بعدوَّة الشيطان له؛ فلمَّا أن وقع من آدم ما وقع من المحظور، نُسِبت إليه المعصية بخصوصه -مع وقوعها من زوجته أيضاً- باعتباره المَعهود إليه بعصيان عدوِّه ابتداءً، وكونه القوَّام على أهله انتهاءً! ولكون ما لك ذلك ستلحقه شقاوته هو دون زوجته، مصداق قول ربِّنا تعالى له: ﴿فَلَا يَخْرُجُكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشَوْجَ﴾ [طه: ١١٧].

فلذلك كلُّه خصَّ آدم ﷺ بالمعصية في هذا السياق.
 وسواء قلنا بأنَّ خيانة حواء من قِبَل ترك النصِّح لآدم -كما القول الأول- فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ آدم ﷺ قد اغترَّ بوسواس الشيطان، وهذا موافق للقرآن.
 أو قلنا أنَّ الخيانة من قِبَل ترغيبها له في الشجرة -كما القول الثاني- فلا يتنافى مع ما في القرآن من أنَّ الشيطان غرَّ آدم أيضاً!

ليظهر أنَّ الحديث على كلا المعنيين لا مدخل لأحد أن يدَّعي عليه الانتحال من الثَّوراة؛ فإنَّ الثَّوراة تجعلُ الوسواس متوجِّهاً إلى حواء وحدها دون آدم! وأنَّ آدم إنما أكل رضوخاً لتزيين زوجته له ذلك، كما ورد به الإصحاح الثالث من سفر التكوين^(١).

(١) ولذا جاء في رسالة بولس إلى ثيماتاوس (الإصحاح الثاني، عدد ١٤، ص ٢٣) قول بولس: .. وآدم لم يعم، ولكن المرأة اغوت فصلت في التعلد.. ٩.

ثُمَّ عَلَى التَّسْلِيمِ بِأَنَّ خَبَرَنَا هَذَا وَافَقَ خَيْرَ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ مَرَارًا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزُ الْوُقُوعِ، لِتَقْنِينَا أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ أَخْبَارِهِمْ مُحَرَّفَةً، بَلْ يَكُونُ وَفَاقُ نَصُوصِ شَرْعِنَا لَهَا دَلِيلًا عَلَى سَلَامَتِهَا مِنَ التَّحْرِيفِ، فَلَا يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُقَبَّسَةً مِنْهَا.

تَبْقَى دَعْوَى الْمَعَارِضِ الثَّانِيَةِ فِي تَوْرِيثِ الشَّرِّ وَالذَّنْبِ لِبَنَاتِ حَوَاءَ، كَمَا يَرْزَعُهُ الْمُعْتَرِضُ مُرَادًا لِلْحَدِيثِ، فَيُقَالُ فِي نَفْيِهَا:

كَلَّا، لَيْسَ هَذَا مُرَادًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ! حَاشَا لِلَّهِ مِنْ نَسْبَةِ الظُّلْمِ إِلَى الْفِعْلِ الْإِلَهِيِّ، فَقَدْ تَقَرَّرَ آتِفًا أَنَّ خِيَانَةَ حَوَاءَ هِيَ مِنْ نَوْعِ تَرْكِ النَّصِيحَةِ لِآدَمَ، أَوْ مِنْ نَوْعِ زِيَادَةِ تَرْزِيئِ الْمَنِيِّ لَهُ.

مِثْلُ هَذَا السُّلُوكِ الَّذِي كَانَ مِنْ حَوَاءَ -بِمَفْهُومِهِ الْعَامِّ- خِصْلَةٌ مُطَّرِدَةٌ فِي نَفُوسِ النِّسَاءِ فِي الْجُمْلَةِ، وَ«خِيَانَةُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِحَسْبِهَا»^(١)، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يُفِيدُ لَزُومَ أَنْ يَشْمَلَهُنَّ هَذَا الطَّبَعُ جَمِيعَهُنَّ.

فَعَلَى هَذَا، يَكُونُ مُرَادُ الْحَدِيثِ مُجَرَّدَ الْبَيَانِ عَنْ أَطْرَادِ الْحَالِ، وَانْتِقَالِ الْقَابِلِيَّةِ لِلشَّيْءِ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى فُرُوعِهِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَى مَقْصِدًا لِلْحَدِيثِ، يَقُولُ مُحَمَّدٌ بَهْجَتِ الْبَيْطَارِ (ت ١٣٩٦هـ) فِي شَرْحِهِ:

«إِنَّ طَبِيعَةَ النِّسَاءِ وَاحِدَةٌ، وَاسْتِعْدَادُهُنَّ وَاحِدٌ فِي الْخُلُقَةِ وَالْقَابِلِيَّةِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ حَوَاءَ وَغَيْرِهَا مِنَ اللَّائِي جِئْنَ بَعْدَهَا، وَقَدْ خُلِقَتْ حَوَاءَ -وَهِيَ أُمُّ النِّسَاءِ- قَابِلَةً لِلْخِيَانَةِ وَالْخَطَا، فَخُلِقَتْ بَنَاتُهَا مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ الْإِسْتِعْدَادِ وَالْقَبُولِ، وَفِي تِلْكَ الْخِلُقَةِ وَالصَّبْغَةِ، لَا تَتَفَاوَتُ بَيْنَ أَفْرَادِ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ.

وَلَوْ أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِذَلِكَ: لَمَّا وَقَعَ مِنْهَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا، لِأَنَّهَا غَيْرُ قَابِلَةٍ لَهُ، كَمَا خُلِقَتْ الْمَلَائِكَةُ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلْعِصْيَانِ، وَلَكَانَتْ بَنَاتُهَا غَيْرَ قَابِلَاتٍ وَلَا مُسْتَعِدَّاتٍ لِشَيْءٍ مِنْهُ! فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُنَّ شَيْءٌ، لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ وَاحِدَةً.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٦٨).

وعلى هذا قيل: «ولولا حواء ما خانت امرأة زوجها»؛ أي: لو خلقت غير قابلة للخيانة، لكانت بناتها مثلها غير قابلات للخيانة، وإذا لم تكن حواء ولا بناتها قابلة للخيانة، لم تقع منهنَّ، وهذا بين.

والحديث يشرح نظرية من نظريات علم النفس، هي: أنَّ الاستعداد الفطري في النوع الإنساني واحد في الجديد والقديم، فاستعداد الإنسان الفطري في القرون المظلمة الوسطى، مثل استعداده في القرن العشرين، واستعداد الشرقيين المغلوبين على أمرهم، المستعمرين من جميع نواحي الاستعمار، مثل استعداد الألمانين والفرنسيين والإنجليز، وإنما يكون التفاوت والاختلاف بالمحيطات والبيئات الحاكمة على الإنسان، ويكون أيضًا باستعمال الاستعداد ومُجرانه.

ولو أننا أخذنا طفلًا أعلم فيلسوف إنجليزي، ووضعناه في أحضان أمة عريقة في الجهالة والتأخر، لجاء ذلك الطفل مثلهم جاهلاً متأخرًا، ولو أخذنا طفلًا من هذه الأمة الجاهلة، ووضعناه في بيت ذلك الفيلسوف الإنجليزي، لجاء مُتعلِّمًا مهذبًا، وربما فاق فلاسفة الإنجليز أنفسهم^(١).

فهذا جواب -كما تراه- متين مُتماميك؛ ومِمَّا يؤيده:

حديث النبي ﷺ في حقِّ آدم حينما جاءه ملك الموت، فقال له: أولم يبقَ من عُمرَي أربعين سنة؟! فقال الملك: أولم تُعطيها ابنك داود؟! قال النبي ﷺ: «فَجَحَدَ آدم، فَجَعَدَت ذُرِّيَّتُهُ، ونَسِيَ آدم، فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَوَّلَى آدم، فَخَوَّلَت ذُرِّيَّتُهُ»^(٢).

فليس معنى هذا الحديث أنَّ الله كَتَبَ الجحود والنسيان والخطيئة على بني آدم عقوبة أن جحد أبوه آدم ونسي! وأنه لو لم يجحد ونسئ عطاء من

(١) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها للقاصي (ص/١١).

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه» (ك: تفسير القرآن، باب: من سورة الأعراف، رقم: ٣٠٧٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوِيَ من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

عُمِرِه لِدَاوُدَ لَمَّا نَسِيَتْ ذَرْيَتَهُ مَظْلَقًا! بَلِ الْمُرَادُ: بَيَانُ تَوْحُّدِ الطَّيْعِ الْآدَمِيِّ الْفِطْرِيِّ
فِي الْبَشَرِيَّةِ جَمْعَاءَ، لِأَنَّهُمْ مِنْ طِينَةِ أَبِيهِمْ، فَكَانَتْ قَابِلِيَّتُهُمْ لِلنُّسْيَانِ وَالْخَطِيئَةِ، مِنْ
مُرْتَكِزَاتِ التَّرَكِيبَةِ النَّفْسِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ وَهِدَايَتِهِ.

التَّبَحُّثُ السَّائِسُ

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث الشُّوم في الدَّار والمرأة والفرس

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

سَوَقُ حَدِيثِ الشُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرَاةِ وَالْفَرَسِ

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرَاةِ، وَالدَّارِ»^(١) مَتَّقْ عَلَيْهِ.

وعنه ﷺ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَا عُدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرَاةِ، وَالدَّارِ، وَالدَّابَّةِ»^(٢) مَتَّقْ عَلَيْهِ.

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، فَنَفِي الْمَرَاةِ، وَالْفَرَسِ، وَالْمَسْكَنِ»^(٣) مَتَّقْ عَلَيْهِ.

وعن جابر رضي الله عنه يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَنَفِي الرِّبْعِ»^(٤)، وَالْخَادِمِ، وَالْفَرَسِ، يَعْنِي الشُّؤْمُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

-
- (١) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، رقم: ٢٨٥٨)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرقى، باب: الطيرة والقَالَ وما يكون فيه من الشؤم، رقم: ٢٢٢٥).
- (٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: الطيرة، رقم: ٥٧٥٣)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرقى، باب: الطيرة والقَالَ وما يكون فيه من الشؤم، رقم: ٢٢٢٥).
- (٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، رقم: ٢٨٥٩)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرقى، باب: الطيرة والقَالَ وما يكون فيه من الشؤم، رقم: ٢٢٢٦).
- (٤) الرُّبْع: الموضع الذي ينزل فيه، والدَّار وما حولها، «فتح الممتع» (٦٢٢/٨).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث الشؤم في الدار والمرأة والفرس

هذا الحديث من قديم الأخبار التي أثارت لغطاً من قبل مُتَمَعِّقِي كُلِّ زمان، يدَّعون تضادها مع الثَّابِت من كَوْنِ الشَّرِيعَةِ قد أبطلت الطَّيْرَةَ ونَهَتْ عن التَّطْيِيرِ . وقد بَلَغَ حَقِّقُ أَهْلِ الْعِلْمِ بهؤلاءِ الْمُهْزُولِينَ إلى إِبْطَالِ مِثْلِ هَذِهِ السُّنَنِ بِمَجْرَدِ الرَّأْيِ - طَمَعًا فِي رَدِّعِهِمْ عَنْ غَيِّهِمْ، وَتَنْفِيرِ غَيْرِهِمْ عَنْ زَيِّغِهِمْ - أَنْ نَعْتُوهُمْ بِ (الْمُلْحِدَةِ) ^(١)!

لكن أبى هذا الجذرُ إلَّا أَنْ يُخْرِجَ فُرُوعَهُ الْخَبِيثَةَ، فَكَانَ لَهُوْلَاءِ خَلَفَتْ مِنْ مَلَا حِدَةٍ هَذَا الْعَصْرِ، مَنْ قَالُوا لِأَسْلَافِهِمْ: مَا قُلْتُمْ شَيْئًا إِزَاءَ مَا نَقُولُ! بَعْدَ أَنْ تَتَّبَعُوا آثَارَهُمْ فِي نَقْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْبَابِ، وَشَتَمُوا عَلَى الشَّيْخِينَ تَصْحِيحَهُمَا لِلْحَدِيثِ.

كَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: (صَالِحُ أَبُو بَكْرٍ)، الَّذِي تَحَدَّثَ فِي عَرَبِيَّةِ الْحَدِيثِ قَائِلًا:

«إِنَّ الشُّؤْمَ أَصْلًا مِنْ خِصَالِ الْمُشْرِكِينَ وَطِبَاعِهِمْ، وَقَدْ نَشَأَ فِي أَنْفُسِهِمْ نَتِيجَةُ لِعَدَمِ إِيْمَانِهِمْ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقُدْرَةِ... فَكَيْفَ تَكُونُ دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ مُرْكَزَةً عَلَى إِبْطَالِ

(١) كما في «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١٥٠/٧)، و«شرح الثوري على مسلم» (٢٢٠/١٤).

هذه العقيدة، ثم يؤيدها بحديث مثل هذا؟! ويحدد الشؤم في أهم نعم الله على خلقه، وهي: الدار، والمرأة، والفرس؟!^(١).

فهذه هي الدعوى الأولى: أن الحديث يناقض ما استقر في الشريعة من نهجها عن التطير، بإثبات ضد ذلك في ثلاثة أمور.

وإنما الدعوى الثانية: فهي أن الحديث يزدرى المرأة ويهينها، حيث يجعلها مشنومة بظلمها.

وفي تقرير هذه الشبهة، يقول (زهير الأدهمي): «إن حصر الشؤم في ثلاثة تكون المرأة واحدة منها: تحقير لها، واستصغار لقيمتها، وتبيل من كرامتها، وأكثر من ذلك كله، نراه ظلمًا في حقها بأن تكون موصوفة بالشؤم»^(٢).

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٢٠١).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/١٩٧).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دَفْعُ الْمَعَاضَاتِ الْفُضْكِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ الشُّومِ فِي الدَّارِ وَالْفَرَسِ وَالْمَرَأَةِ

أسلفنا التنبية مرارًا على أن كثيرًا من مزالق الطاعنين في الأخبار ناتج عن سوء استيعابٍ للمعنى المراد منها، ناتج ذلك عن جهلهم بأحكام اللغة وقواعد البيان تارة، ومُجَمِّلُ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وأقوالِ صحابته وورثتهم من أهل العلم تارة أخرى، واستحضارُ هذا كله أثناء النظر في النصوص هو المعين لاستقاء أنسب الأوجه التي تُحْمَلُ عليها.

وإن لنا في موقف الطاعنين من هذا الحديث لُجْبَةً! فإنه لَمِنْ أبينِ المُثَلِّ على الحَلَلِ المَنهَجِيِّ في الفهم المعاصرِ للنصوصِ الشرعية، وذلك: أَنَّ النُّكْتَةَ في الحديثِ مُضْمَنَةٌ في المُتَعَلِّقِ المَحذُوفِ للجار والمجرور في قوله: «.. في المرأة، والدار، والفرس»، الذي هو خبر لـ «الشوم». فإذا سائرنا المُعْتَرِضُونَ على ضرورةِ تَقْدِيرِ هذا المُتَعَلِّقِ المَحذُوفِ، فإنَّا سائلوهم: بماذا نُقَدِّره؟

هل نُقَدِّره بـ: (كائن) مثلاً؟ فيكون المعنى: «الشوم كائنٌ في المرأة، ..» أي: هو كائنٌ من عَمَلِ النَّاسِ أو في طبائعهم في هذه الثلاثة، فيكون توصيفًا منه للواقع.

أم تُقدِّره بـ: (جائز)، فيكون الحديث بهذا أنَّ «الشُّومَ مَشْرُوعٌ أو ضَرُورَةٌ في المرأة، والدَّارِ، والفرس»؟!

فإذا افترضنا أنَّ الحديثَ محتملٌ لِكِلَا هَـذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ في تَقْدِيرِ المَحذُوفِ منه، فما المَوْجِبُ العِلْمِيُّ عند المَعْتَرِضِينَ لترحيج أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ دون الآخر؟
فإن قالوا: الحديثُ أَفَادَ التَّقْدِيرَ الثَّانِي، وهو الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَتِهِ! فيُقالُ جوابًا لَهُمْ: إِنَّ ظَاهِرَ النَّصِّ مَا سَبَقَ إِلَى فَهْمِ قَارِئِهِ مِنْ مَعْنَاهُ، وَأَفَادَهُ مُرَادَ صَاحِبِهِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى سِيَاقِ كَلَامِهِ فِيهِ، مَعَ مُجْمَلِ كَلَامِهِ فِي بَاقِي نَصْوِهِ؛ بِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا كَوْنُ فَهْمِنَا ظَاهِرَ النَّصِّ أَم لا .

خُذْ هَذَا النَّاصِلَ وَنَزِلْهُ عَلَى حَدِيثِنَا هَذَا؛ هَلْ تَرَى مُنْصَبِقًا يَفْهَمُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ صَاحِبَهُ يُجِيزُ الطَّيْرَةَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؟ مَعَ أَنَّهُ قَدْ صَدَّرَهُ بِتَحْرِيمِ الطَّيْرَةِ مُطْلَقًا؟! حَيْثُ قَالَ: «الطَّيْرَةُ شُرُكٌ»؟!

هَلْ بَلَغْتَ مِنْ سَدَاجَةِ رَاوِي الْحَدِيثِ أَنْ يَأْتِيَ بِجُمْلَتَيْنِ مُتَنَاقِضَتَيْنِ فِي الْخَبَرِ الْوَاحِدِ نَفْسِهِ، بِحَيْثُ تُكَذِّبُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فِي الْحِينِ، ثُمَّ لَا يَتَفَتَّحْنَ لِهَذَا التَّنَاصُوبِ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ بَعْدَهُ؟!

فَمَا الدَّاعِي بَعْدَ لاختيارِ المَعْتَرِضِ لِلتَّقْدِيرِ الثَّانِي غَيْرِ الْجَهْلِ أَوِ الْهَوَى؟!
وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا ابْتَدَاهُمْ بِنَفْيِ الطَّيْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: «الشُّومُ فِي ثَلَاثٍ . . .»، فَقَطًّا لِتَوْهُمِ الْمَعْنَى السَّنْفِي فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَخْبَرَ أَنَّ الشُّومَ يَكُونُ فِيهَا، فَقَالَ: «لَا عُدُوٌّ، وَلَا طَيْرَةٌ، وَالشُّومُ فِي ثَلَاثٍ . . .»، فَابْتَدَاهُمْ بِالْمُؤَخَّرِ مِنَ الْخَبَرِ تَعْجِيلًا لَهُمْ بِالْإِخْبَارِ بِفَسَادِ الْعُدُوِّ وَالطَّيْرَةِ الْمُتَوَهِّمَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «الشُّومُ فِي ثَلَاثَةٍ . . .» .

وَهَذَا مِنْ جَمِيلِ الْأَوْجُوهِ الَّتِي قَرَّرَهَا ابْنُ الْقَيِّمِ مِنْ مَعَانِي الْحَدِيثِ^(١)، وَهُوَ الَّذِي أَرْكُنُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

إِنَّ التَّقْدِيرَ الصَّحِيحَ الْمُرْشِدَ إِلَى الْمَعْنَى الْحَقِّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ مَا يَجْعَلُهُ مُوَافِقًا لِبَاقِي الْأَخْبَارِ الشَّرْعِيَّةِ، غَيْرِ مُضَادٍّ لَهَا، مَقْبُولًا مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ وَأَسَالِبِ

(١) مفتاح دار السعادة (٢/٢٥٧) . .

الخطاب، فعلى هذا المنهج القويم نبتني تفسيرنا للحديث، وهذا ما يقتضي منا أن نبدأ فيه بتبيان معنى (التطير) عند العرب أولاً، ثم ندليف إلى أمثل أوجه ذلك مما يُحمل عليه الحديث، فنقول:

إنَّ التطير والتشائم بمعنى واحد^(١)، وأصله: الشيء المكروه من قول أو فعل أو مرتئي، والتطير قبل الإسلام كان من وجوه، حكى بعضها الحلبي (ت ٤٠٣ هـ) فقال:

«كان يُحكى عن العرب من زجر الطير وإزعاجها عن أوكارها عند إرادة الخروج للحاجة، فإن مرّت على اليمين، تفاعلت به، ومضت لوجهها، وإن مرّت عن الشمال، تشاءمت به، وقعدت.

وكانوا يتطيّرون بصوت الغراب، ويناولونه البين، وكانوا يستدلون بمجاوبات الطير بعضها بعضاً على أمور بأصواتها في غير أوقاتها الممهودة على مثل ذلك.

وهكذا الظباء إذا مرّت سانحة، ويقولون: إذا برحت مناء بالسائح بعد البارح، وسئوا هذا وما شابهه تطيراً، لأنّ أمور ذلك عندهم وأكثره كان ما يقع لهم من قبل الطير، فسموا الجميع تطيراً من هذا الوجه...^(٢) ثم استرسل في حكاية صور أخرى من التطير سالفة، كانت عند الأعاجم قبل الإسلام.

إلى أن جاء الشرح، فنقّى ذلك وأبطله كله، ونهى عنه، وأخبر أنّه ليس له تأثير بنفع ولا ضرر، وهذا معنى قوله ﷺ: «لا طيرة...»^(٣)، وفي حديث آخر: «الطيرة شرك»^(٤)، يقول النووي في معناه: «أي اعتقاد أنها تنفع أو تضر إذا عملوا

(١) «المجموع المغيث» لأبي موسى المدني (٣٧٨/٢)

(٢) «المنهاج في شعب الإيمان» للحلي (٢٠/٢).

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب الجفام، رقم: ٥٧٠٧)، ومسلم في (ك: الطب والمرض والرق، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد معرض على مصح، رقم: ٢٢٢٠).

(٤) أخرجه أبو داود في (ك: الطب، باب: في الطيرة، رقم: ٣٩١٠)، وابن ماجه في (ك: الطب، باب من كان يعجبه الغال ويكره الطيرة، رقم: ٣٥٣٨)، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (ك: الطيرة =

بمقتضاها، مُعتقدين تأثيرها، فهو شرك، لأنهم جعلوا لها أثراً في الفعل والإيجاد^(١).

فإذا كان هذا هو الأصل الشرعي في مسألة الشاؤم أو التطير، فإنه قد جاءت بعض أحاديث قد يقهّم من ظاهرها غير فقيه، أنّ الشؤم يكون سبباً ملازمة للمرأة والدّار والفرس! وهذا ما ينفيه الفقهاء عن الشريعة، فكانوا إن اختلفوا في توجيه تلك الأخبار والتوفيق بينها وبين ما هو مُسلم من تبيح التطير، أئبعت ألبابهم عن عدّة أوجه من التأويلات الحسنة والتوجيهات الدقيقة.

فقد انتقيت من هذه التوجيهات للمعرض أحسنها مأخذاً ودليلاً فيما أرى، لئليخّر بعدّ منها ما يدفع عنه إشكالها عن ذمّه إن رغب!

هذا ليتعلّم بعدّ جولان ناظره في تنوع هذه الأجوبة من العلماء وجدّة أذهانهم في فتح المشكلات: انغلاق باب فهمه! وانفتاح أبوابهم؛ وضيق عطنه عن السنن وانسراح صدورهم لها! لعلّه أن يوقن بتأسيس حاجته إلى التواضع، بمراجعة ما خبروه حول ما يشكّل عليه قبل الاغترار بظاهر فهمه القاصر المقود بزمام الهوى والتّحيز الفكري.

وليك تفصيل جواباتهم، فأقول:

قد تنوّعت مشارب العلماء في النظر إلى حديث «الشؤم في ثلاثة»، إلى عدّة أوجه من أوجه التوجيه:

الوجه الأول: اعتماد رواية للحديث في التقييد بالشّروط: «إن يكن من الشؤم شيء حقّ ففي...»، «وإن كان الشؤم في شيء...» ونحوهما، وردّ رواية الجزم إليها:

فكان رواية الشّروط هذه من قبيل التعلّيق على المستحيل، ليكون بها جواب الشّروط مُستحيلاً، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَوْنَهُ﴾ [الأنعام: ١١٤٣]، أي: لكنّه لن يستقرّ مكانه، فلن تَرَانِي.

= والمدوّى والقال، باب: ذكر التغليظ على من تطير في أسبابه متعرباً عن التوكل فيها، رقم: (٦١٢٢)، وأقرّه عليه شعيب الأرناؤوط في تخريجه به.

(١) فشرح النووي على مسلم (٢/١٩١).

فمعنى الحديث على هذا الوجه: أن لو كان الشؤم في شيء حقًا، لكان في المرأة والفرس والدار، والحاصل أن الشؤم ليس في هذه الثلاثة ولا في شيء، فغير هذه أولى ألا يكون فيها!

يقول القاضي عياض: «وجه تعقيب قوله: «ولا طيرة» بهذه الشرطية، يدل على أن الشؤم أيضًا منفي عنه، والمعنى: أن الشؤم لو كان له وجود في شيء، لكان في هذه الأشياء؛ فإنها أقبل الأشياء لها، لكن لا وجود له فيها، فلا وجود له أصلاً»^(١).

كما قيل؛ وهذا الترجيح وإن كان بادئ الرأي مقبولًا، لكنه متعقب بأن رواية الشرط ليست نصًا في الاستثناء، لاحتمال أن تكون قد خرجت مخرج قوله الآخر: «قد كان فيمن قبلكم من الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فإنه عمر بن الخطاب»^(٢).

ولذا ارتأى شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) لمعنى التعليق في هذه الرواية التي بالشرط: أن تكون «للدلالة على التأكيد والاختصاص، نظيره في ذلك: إن كان لي صديق فهو زيد، فإن قائله لا يريد به الشك في صداقة زيد، بل المبالغة في أن الصداقة مختصة به، لا تتخطاه إلى غيره»^(٣).

ولست أنزع إلى ما جنح إليه الطحاوي -تبعه الألباني^(٤)- من ترجيح رواية الشرط على رواية الجزم، بدعوى أن فيها زيادة علم، مؤيدين اختيارهم بأمرين: الأول: بتوصي النبي عن الطيرة عامة.

الثاني: بحديث لعائشة رضي الله عنها: أن رجلان من بني عامر دخلا عليها، فأخبراهما أن أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «الطيرة في الدار، والمرأة، والفرس»، فغضبتا فطارتا شقة منها في السماء، وشقة في الأرض،

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» للكني (٢٩٨٤/٩).

(٢) أخرجه البخاري في (٥: الأنبياء، باب: حديث الغار، رقم: ٣٤٦٩).

(٣) «روح المعاني» (٢٢١/٥).

(٤) في «السلسلة الصحيحة» (٦٩٢/٢).

وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله ﷺ قط، إنما قال: «كان أهل الجاهلية يتطيّرون من ذلك»^(١).

وعليها قال الطحاوي: «إذا كان ذلك كذلك، كان ما روي عنها ﷺ ممّا حفظته عن رسول الله ﷺ من إضافته ذلك الكلام إلى أهل الجاهلية أولى ممّا روي عن غيرها فيه عنه ﷺ؛ لحفظها عنه في ذلك ما قصر غيرها عن حفظه عنه فيه، فكانت بذلك أولى من غيرها، لا سيما وقد روي عن رسول الله ﷺ في نفي الطيرة والشوم...»^(٢).

ومُحْصَلُ كلامه أنّ هذا الاستدراك من عائشة على أبي هريرة في هذه الرواية هو من جنس استدراكها على ابن عمر في البكاء على الميت، بمعنى أنّ ذلك كان في واقعة خاصة، لا على العموم^(٣).

لكنّا مع ذلك نقول: إنّ عائشة نفسها قد تُعَقِّبَتْ في إنكارها ذلك! بنفي أن يكون ردّها للحديث حُجَّةً على من روى إثبات ذلك إليه ﷺ، وهذا ما تراه في كلام ابن عبد البر، بعد سؤقه لكلامها، فقال: «أهل العلم لا يرون الإنكار علماً، ولا التّعيّ شهادة ولا خبراً»^(٤).

وقد علمت قبل أنّ البخاريّ ومسلماً أخرجوا رواية الإثبات من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، بالفاظ، منها أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا عُدُوّ ولا طيرة، وإنما الشوم في ثلاثة...»، وقد علمت أيضاً أنّ تصدير هذه الرواية بنفي الطيرة دالٌّ على أنّ ما بعده لا يُناقض هذا الحكم، ومانع من توهم أنّ روايات الإثبات تخالف نصوص نفي الطيرة.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢٦٠٣٤)، وابن قتيبة في «مخلف الحديث» (ص/ ١٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٢٥٥)، رقم: ٧٨٦، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ٢٨٨-٢٨٩)، قال مُخَرِّجُو المسند: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٢٥٢).

(٣) انظر «الإحابة لإيراد ما استدركه عائشة على الصحابة» للزركشي (ص/ ١١٥).

(٤) «الاستذكار» (٨/ ٥١١).

وكذا أخرج رواية الإثبات الشيخان من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه. وأخرجها مسلم عن جابر رضي الله عنه، وهذه كلها مرّت معنا عند سؤنا لأحاديث هذا الباب؛ وجاء أيضًا من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، كما قد مرّ علينا في قصّة سؤال الرّجلين لعائشة عن روايته.

فهؤلاء نفرٌ من جلة الصحابة، قد رَوَوْا حديث الإثبات والعزم، وليس هو راوٍ واحد حتّى يتطرق إليه احتمال الخطأ فيستسهل توهيمه؛ ولا يعقل أن تُردّ رواية جميعهم لرواية واحد؛ وبهذا تعقّب ابنُ الجوزي عائشة رضي الله عنها في ردّها لرواية أبي هريرة رضي الله عنه، لأنّ ذلك -في حقيقته- «ردٌّ لصريح خبر رواه جماعة ثقات، فلا يُعتمد على ردّها»^(١).

وكون النبي صلى الله عليه وآله أضاف هذا القول إلى قول الجاهليّة -كما في رواية عائشة عنه- لا يلزم منه نفْي باقي الروايات في نسبة ذلك من قوله هو صلى الله عليه وآله أيضًا؛ إذ لا تعارض بين النسبتين؛ بل الصواب حمل كلّ رواية على المعنى المناسب لها، إعمالًا لكلّ الدليلين.

وهذا ما وُفق له غيرُ أرباب هذا الوجه الأوّل في أوجوه من التّأويل أخرى لهذا الحديث، هي في التّالي:

الوجه الثّاني: أنّ هذه الثلاثة في الحديث مُستثناة من الطّيرة، بمعنى: أنّ الطّيرة منهية عنها، إلّا أن يكون له دارٌ يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس أو خادم كذلك، فليناريك الجميع بالبيع، أو الطّلاق، ونحوه، ولا يقيم على الكراهة والتّأذي به، فإنّه شومٌ عليه بهذا الاعتبار من الكراهة.

فومن سلك هذا المسلك في التّرجية:

أبو محمّد ابن قتيبة^(٢)، وكذا الخطّابي في شرحه للحديث حيث قال: «معناه: إبطال مذهبهم في الطّيرة بالسّوانح والبوارح من الطّير والقطّاء ونحوها،

(١) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٢/٢٦٨).

(٢) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص/١٦٩-١٧٠).

إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ دَارٌ يَكْرَهُ سُكْنَهَا، أَوْ امْرَأَةً يَكْرَهُ ضُجْبَتَهَا، أَوْ فَرَسَ لَا يُعْجِبُهُ ارْتِبَاطُهُ، فَلْيَغَارِقْهَا، بَأَن يَتَنَقَّلَ عَنِ الدَّارِ، وَيَبِيعَ الْفَرَسَ، وَكَانَ مَحَلُّ هَذَا الْكَلَامِ مَحَلًّا اسْتِثْنَاءِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ، وَسَبِيلُهُ سَبِيلُ الْخُرُوجِ مِنْ كَلَامٍ إِلَى غَيْرِهِ^(١).

وَقَالَ: «الْيُمْنُ وَالشُّومُ سِمَتَانِ لِمَا يَصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالنَّفْعِ وَالضَّرِّ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَقَضَائِهِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَحَالٌّ وَظُرُوفٌ، جُعِلَتْ مَوَاقِعٌ لِأَقْضِيَّتِهِ، لَيْسَ لَهَا بِأَنْفُسِهَا وَطَبَاعِهَا فِعْلٌ وَلَا نَائِبٌ فِي شَيْءٍ».

إِلَّا أَنَّهُمَا لَمَّا كَانَتْ أَغْلَبَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَقْتَنِِيهَا النَّاسُ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ دَارٍ يَسْكُنُهَا، وَزَوْجَةٍ يَعَاشِرُهَا، وَفَرَسٍ يَرْتَبِطُهُ، وَكَانَ لَا يَخْلُو مِنْ عَارِضٍ مَكْرُوهٍ فِي زَمَانِهِ وَدَهْرِهِ: أَضْيَقَ الْيُمْنُ وَالشُّومُ إِلَيْهَا إِضَافَةً مَكَانٍ وَمَحَلٍّ، وَهُمَا صَادِرَانِ عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ^(٢).

يَقُولُ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ الثَّانِي: مَزِيَّةُ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثِيرٍ فِيهَا عَدَدُنَا، وَكَثِيرٌ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَتَحَوَّلْنَا إِلَى دَارٍ أُخْرَى، فَقُلْنَا فِيهَا عَدَدُنَا، وَقُلْنَا فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَرَوْهَا دَمِيمَةً»^(٣)!

وَفِي تَفْسِيرِ هَذَا الْأَمْرِ النَّبَوِيِّ يَقُولُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «إِنَّمَا أَمَرَهُمُ بِالْتَّحَوُّلِ مِنْهَا لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُقِيمِينَ فِيهَا عَلَى اسْتِقَالٍ لَظْلُهَا، وَاسْتِيحَاشٍ بِمَا نَالَهُمْ فِيهَا، فَأَمَرَهُمُ بِالْتَّحَوُّلِ؛ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي غَرَائِزِ النَّاسِ وَتَرْكِيبِهِمْ اسْتِقَالَ مَا نَالَهُمُ السُّوءُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا سَبَبَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَحُبٌّ مَنْ جَرَى عَلَى يَدِهِ الْخَيْرُ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُمْ بِهِ، وَبُغْضٌ مَنْ جَرَى عَلَى يَدِهِ الشَّرُّ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُرْهِمْ بِهِ»^(٤).

(١) «معالم السنن» (٤/٢٣٦).

(٢) «أعلام الحديث» (٢/١٣٧٩).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (ك: الاستئذان، باب ما يُتَّقَنُ مِنَ الشُّومِ، رقم: ٢٣)، وأبو داود في «سننه» (ك: الطلب، باب في الطيرة، رقم: ٣٩٢٤) واللفظ له.

(٤) «تأويل مختلف الحديث» (ص/١٧٠).

ومثله قال القاضي عياض: «قيل معناه: أنَّ هذه الأشياء مِمَّا يطول التعذُّب بها، وكراهة أمرها، وذلك لملازمتها بالسُّكنة والصُّحبة، وإن دَفَعَ الإنسان ذلك عن اعتقاده، فكلامه ﷺ بذلك بمعنى الأمر بفراق ذلك، وزوال التعذِّب به، كما قال: اتركوها ذميمةً...»^(١).

فعلى هذا الوجه تكون إضافة الشُّوم إلى هذه الثلاثة في الحديث إضافة مجازٍ وتوسُّع، بمعنى أنَّ الشرَّ قد يحصل مُقارنًا لها وعندها، لا أنَّها هي عيُنُها ومِمَّا يوجب الشُّوم؛ كأن تكون المرأة قد قَدَّر الله عليها أن تتزوَّج عددًا من الرِّجال ويموتون معها! فلا بُدَّ من إنفاذ قضائه وقدره؛ فتوصف المرأة بالشُّوم لذلك، وكذلك الفرس، وإن لم يكن لشيءٍ من ذلك في حقيقته فعلٌ ولا تأثير^(٢).

هذا الوجه من المعنى قد نُقل مُسنَدًا عن مالك بن أنس، وأقره أبو داود عليه، حيث رَوَى عنه في «سُنَنِه» أنَّه سُئل عن هذا الحديث، فقال: «كم من دارٍ سَكَنها ناسٌ فُهَلِكُوا، ثُمَّ سَكَنها آخرون فُهَلِكُوا»^(٣).

يقول المازري: «أما ذِكْرُه الشُّوم في الدَّار والمرأة والفرس، فإنَّ مالكا أَخَذَ هذا على ظاهره ولم يتأَوَّلْه،.. فإنَّ هذا محمَّله على أنَّ المُراد به: أنَّ قَدَّرَ الله سبحانه رُبُّما اتَّفَقَ بما يكره عند سُكْنى الدَّار، فيصير ذلك كالسَّبب، فيُتَسامع في إضافة الشُّوم إليه مجازًا واتِّساعًا»^(٤).

وقال ابن العربي في شرح كلام إماميه: «ليس هذا من إضافة الشُّوم إلى الدَّار، ولا تعليقه بها، وإنَّما هو عبارة عن جري العادة فيها، فيخرج المرء عنها صيانةً لاعتقاده عن التعلُّق بباطل.. وعن هذا وقع الخبر»^(٥).

(١) «إكمال المعلم» (٧/ ١٥٠).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٥).

(٣) أخرجه أبو داود في (ك: الطب، باب: في الطيرة، رقم: ٣٩٢٢).

(٤) «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ١٧٩).

(٥) «عارضة الأحوذى» (١/ ٢٨٢)، وانظر في هذا المعنى نفسه «المقتن» للباقي (٧/ ٢٩٤).

ويؤكد القرطبي على أنَّ هذا هو المَعْنَى من كلام مالك فيقول: «يعني بذلك: أنَّ هذه الثلاثة أكثر ما يتشام الناس بها، لملازمتهم إياها، فَمَنْ وَقَعَ فِي نفسه شيءٌ مِنْ ذلك فقد أَباح الشَّرْعُ له أَنْ يتركه، ويستبدلَ به غيرَه مِمَّا تطيب به نفسه، ويسكن له خاطره، ولم يُلْزِمه الشَّرْعُ أَنْ يُقِيمَ في موضع يكرهه، أو مع امرأة يكرهها، بل قد فَسَحَ له في تركِ ذلك كُلِّه، لكن مع اعتقاد أن الله تعالى هو الفَعَّالُ لما يريد، وليس لشيءٍ مِنْ هذه الأشياء أثرٌ في الوجود»^(١).

والمُرَاد في المَالِ عند أصحاب هذا القول الثاني: حِسْمُ المَادَّةِ، وسُدُّ الدَّرِيعَةِ، إِنْثِلًا يوافق شيءٌ مِنْ ذلك القَدَرُ، فيعتقد مَنْ وَقَعَ له أنَّ ذلك من الطَّيْرَةِ، فيقع في اعتقاده ما نُهي عن اعتقاده -أي اعتقاد أنَّ هذه الأمور مُؤَثِّرَةٌ بذاتها، وشريرة بطبيعتها- فكان أن دَلَّ عندهم الحديث بالإشارة إلى اجتنابِ مثل ذلك، وأنَّ الطَّرِيقَ فيمن وَقَعَ له ذلك في الدَّارِ -مثلاً- أن يُبادر إلى التَّحَوُّلِ منها، لأنَّه مَتَى استمرَّ فيها رِيًّا حملة ذلك على اعتقادِ صِحَّةِ التَّطْيِيرِ والتَّشَاوُمِ^(٢).

التَّوجِيهِ الثَّالِثُ للحديث: أَنَّ المُرَادَ بِالشُّومِ فِيهِ التَّكْذُوبُ وَالشَّقَاءُ الَّذِي يَجِدُهُ المرءُ لِقَلَّةِ المَوَافَقَةِ وَسُوءِ الطَّبَاعِ؛ وذلك أَنَّهُ «قد يُسَمَّى كُلُّ مَكْرُوهٍ ومَحْذُورٍ شُومًا ومُشَامَةً»^(٣).

وهذا ما مال إليه الحلي في تفسيره الحديث بقوله: «إنَّ الشُّومَ الَّتِي وُصِفَتْ هذه الثلاثة إِنَّمَا هو المَضَارُّ والمَفَاسِدُ، وليس مِنْ قِبَلِ الطَّيْرَةِ»^(٤).

ويقول القاضي عياض: «قد يكون الشُّومُ هنا على غيرِ المفهوم منه مِنْ معنى التَّطْيِيرِ، لكن بمعنى قَلَّةِ المَوَافَقَةِ وَسُوءِ الطَّبَاعِ»^(٥).

(١) «التفهيم» (١٨/١٠٣).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٦٢).

(٣) «مطالع الأنوار» لابن قرقول (٦/٥).

(٤) «المنهاج في شعب الإيمان» للحلي (٢/٢٠).

(٥) «إكمال المعلم» (٧/١٥١).

والمقصود عندهم: أنَّ هذه الثلاثة المذكورة في الحديث من أوسع منابع الشُّفاء في حياة الإنسان، لِمَا فيها من طول ملازمة وملابسة للمرء طول عمره، وهو معنى ما نقله معمر بن راشد^(١) عن بعض سلفه حين قال: «سمعتُ مَنْ يفسِّر هذا الحديث يقول: شُؤم المرأة إذا كانت غير ولود، وشُؤم الفرس إذا لم يُغز عليه في سبيل الله، وشُؤم الدَّار جار السُّوء»^(٢).

فهذا التَّمثيل للثلاثة المذكور الوارد في هذا الأثر عن معمر مبنئ على ما ذكره من معنى الشُّؤم في هذا التَّوجيه الثالث، الَّذي هو بضدُّ اليُمن والبركة. وعليه قالوا: إِنَّ المرأة العاقر، أو اللِّسنة المؤذية أو البُيْذرة بمالٍ زوجها سفاهةً، ونحو ذلك؛ وكذا الدَّار الجذبة أو الضَّيقة، أو الوَيْبَةُ الْوَحِيمة الْمَشْرَب، أو السَّيئة الجيران، وما في معنى ذلك؛ وكذا الدَّابة الَّتِي لَا تِلْد وَلَا نسل لها، أو الكثيرة العيوبِ الشَّنِيئة الطَّبع، وما في معنى ذلك: كُلُّ هذا شيءٌ ضروريٌّ مُشاهد معلومٌ، ليس هو من باب الطَّيرة الْمَنفِيَّة في النُّصوص الأخرى في شيء، ذلك أمرٌ آخر عند مَنْ يعتقده، يعتقد أصحابها بأنَّها نَحسات على صاحبها لذاتها! وذلك من وحي الشَّيْطان يوحيه إلى أوليائه.

فالمقصود أنَّ الشُّؤم الْمُثَبَّت في هذا الحديث عند أرباب القول الثالث أمرٌ مَحسوس ضروريٌّ مُشاهد، ليس من باب الطَّيرة الْمَنفِيَّة الَّتِي يعتقدها أهل الجاهليَّة ومَنْ وافقهم^(٣)؛ وإلى هذا المعنى كان مذهبُ نَفْيِ الدِّينِ الشُّبْكِيِّ^(٤).

ويُشبه هذا التَّوجيه ما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص يرفعه: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ شَقْوَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ: المرأة

(١) معمر بن راشد: الأزدي الحُدَّاني مولا هم أبو عروة، عالم اليمن، متقن ثقة في الحديث. قال أحمد بن حنبل: «لا تَضُمُّ معمرًا إلى أحدٍ إلَّا وجدته يتقنُّه»، وهو عند مؤرِّخي رجال الحديث أوَّل مَنْ صَنَّفَ بِالْيَمَنِ، توفي (١٥٣هـ)، انظر سير أعلام النبلاء (٥/٧).

(٢) «التَّهميد» لابن عبد البر (٢٧٩/٩).

(٣) انظر معارج القبول للحنكسي (٩٩٢/٣).

(٤) انظر فتح الباري لابن حجر (١٣٨/٩).

الصَّالِحَة، والمسكن الصَّالِح، والمركب الصَّالِح، ومن شقوة ابن آدم: المرأة السُّوء، والمسكن السُّوء، والمركب السُّوء^(١).

فإن قيل: فلم اقتصر حديث «الثُّوم في ثلاث» على ذكر الشَّقوة والمنافرة، دون ذكر السَّعادة والمُوافقة، كما في هذا الحديث الأخير؟

قلنا: لأنَّه من باب الاكتفاء بذكر أحدِ الطرفين وإرادة ضده معه! كقوله تعالى: ﴿سَرَّيْلٌ يَّقِيكُمْ الْهَرَمَ﴾ [الحج: ٨١]، أي: والبرد^(٢)، فحذف البرد اكتفاءً بذكر الحرِّ الدَّالِّ على مُقابله، «ولكن جرى ذكر الحرِّ، لأنَّ العرب كانوا في مكائهم أكثر مُعاناةً له من البرد»^(٣).

فكذا يُقال في هذا الحديث: قد جرى ذكر الشَّقوة والتَّكد فيه، لأنَّ النَّاس فيها أكثر مُعاناةً في هذه الثلاثة!

غير أنَّ أرباب هذا التَّوجيه الثالث يُنبِّهون إلى: أنَّ هذه الشَّقوة وعدم المُوافقة الظَّاهرة المقصودة في الحديث، تختصُّ في كلِّ نوع يبعثه لا بجميعه، فمصدر شقاء بعض النَّاس زوجته، ومصدر شقاء آخرين مسكنه، وآخرون شقاءهم مركَّبهم، وبه صرَّح ابن عبد البر: «أنَّه يكون لقوم دون قوم، وذلك كلُّه بقَدْر الله تعالى»^(٤).

وبالجملة؛ فإنَّ إخباره ﷺ بالثُّوم أنه يكون في هذه الثلاثة، ليس فيه إثبات.

وأما التَّوجيه الرَّابع الأخير للحديث فمحصله: أنَّ التَّشاؤم من النَّاس كائن في هذه الثلاثة عادةً.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ١٤٤٥) وقال مُخرِّجوه: «حديث صحيح»، والكلِّبالي في «المسند» (رقم: ٢٠٧)، وصححه ابن حبان في «صحيحه» (٣٤١/٩).

(٢) انظر «جامع البيان» لابن جرير (٣٢٢/١٤).

(٣) معاني القرآن للزَّجاج (٢٥٥/٢).

(٤) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٦٢/٦).

أي أنَّ الحصر في هذه الثلاثة إنما مردهُ إلى عادة النَّاسِ، لا بالنسبة إلى حقيقتها وخلقها^(١)، إذ النَّاسُ مُتَشَائِمُونَ بِغَيْرِهَا أيضًا، «وإنَّما حُصِّتْ هذه الثلاثة بالذكر لطول مُلازمتها»^(٢)، و«لأنَّ ضَرَرَهَا أبلغ من ضَرَرِ غيرها»^(٣).

فكانَ الحديثُ يقول على هذا المعنى: التَّشَاؤُمُ الباقي عند كثيرٍ من النَّاسِ هو في المرأة والدَّارِ والفرسِ، فيكونَ خَارِجًا مَخْرَجَ الإخبارِ، نائِبًا عن مَخْرَجِ الإقرارِ، غايتهُ جمعُ خبرٍ عن غالبِ عادةٍ ما يُتَشَاءَمُ به، فليس هو خَبَرًا عن الشَّرِّ، والقصد منه إخبارُهُ ﷺ عن الأسبابِ المثيرَةِ للطَّيْرَةِ الكامنة في الفراشِ، فأخبرنا بهذا لتأخُّدِ الحَذَرِ منها^(٤).

فعلى هذا الوجه يكون المعنى في رواية الشَّرْطِ السابقة «إِنْ يَكُنَّ الشُّومُ فِي شَيْءٍ...»: أي إِنْ يَكُنَّ الشُّومُ فِي شَيْءٍ بَاقِيًا فِي عَادَاتِ النَّاسِ وَنَفْسِهِمْ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

والقصد من بسطي القول في أوجه معنى هذا الحديث الشَّرِيف:

أولًا: التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسَبَ الطَّيْرَةَ وَالشُّومَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى سَبِيلِ أَنَّهُ مُؤَثِّرٌ بِذَلِكَ دُونَ اللَّهِ، فَقَدْ أَعْظَمَ الْفُرْيَةَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ، وَضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا!

(١) «معارضة الأحوذى لابن العربي (٢٧٩/١)

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٦١/٦).

(٣) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٣٣٢/٢).

(٤) وبهذا تعلم أنَّ عَدَّ القُرْطِيِّ فِي «المفهم» (١٠٥/١٨) لهذا الوجه «ليس بشيء» لَأَنَّهُ تَمَطُّلٌ لِكَلَامِ الشَّارِعِ عَنِ الْفُرَادِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لِيَانِهَا أَرْسَلَهُ اللَّهُ ﷻ غَيْرَ مُتَبَدِّلٍ مِنْهُ، إِذْ لَا إِحَالَةَ لِأَنَّ خَبَرَ الشَّارِعِ بِشَيْءٍ مِنْ وَاقِعِ النَّاسِ يَرِيدُ بِذَلِكَ تَنْبِيْهَهُ أَوْ التَّحْذِيرَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ ﷻ فِي صَحِيحِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَرَيْتُمْ لِي أَشْيَ لَنْ يَذْعُمَهَا: الشُّطَّاهُنَ فِي الْأَنْسَابِ، وَالنَّيَاحَةِ، وَطُطْرُنَا يَنْوُو كَذَا وَكَذَا، اسْتَرَيْتُ بِمِيرَا أَجْرِبَ - أَوْ فُجْرِبَ - فَجَعَلْتُهُ فِي مَاقَةٍ بِمِيرٍ فَجُرَيْتُ، مَنْ أَحَدُنِي الْأَوَّلُ؟» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «المسند» (رقم: ٩٨٧٢)، فَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَجْرَدِ إِبْخَارٍ عَنْ وَاقِعٍ، وَلَكِنْ مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ.

ثانيًا: أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ مجموع هذه الأوجه من معاني الحديث، تَبَيَّنَ للفاهم أَنَّ الحديث لا يُزَيِّرُ بالمرأة أبدًا! ولا يُلصِقُ الشرَّ بها، ولا أَنَّهُ ساواها بالجمادِ والحيوان -حاشاها- كما يَشْنَعُ به المُبطلون.

ولَئِنَّمَا خُصِّصَتْ هي بالذِّكْرِ مع سائر الأمور الثلاثة مُوافقةً: لطولِ مُلازمتها للبرء^(١)، أو لِأَنَّ ضَرَرَهَا إِذَا أَضَرَّتْهُ أبلغُ مِنْ ضَرَرِ غَيْرِهَا^(٢)، أو لكونِ الإنسان لا يخلو مِنْ عارِضٍ مكروهٍ في زمانِه ودهرِه منها، فأُضيفَ اليُمن والشُّوم إليها إضافةً مكانٍ ومحلٍّ ليس إلَّا؛ وفي هذا كُلُّهُ إشارةٌ إلى تحذيرِ النَّاسِ مِنْ اعتقادِ الشُّومِ فيها، وعدمِ نسبةِ الشُّرورِ الواقعةِ إليها بهذا الاعتبار؛ فهذا الحديث بهذا أحرى أَنْ يكونَ دَفْعًا عن المرأة لا كما يزعمُ المُعترضون!

فإن قيل: إن كان الأمرُ على هذا المعنى، فالرَّجُلُ قد يكونُ شُومًا على المرأة كذلك! فلم تُخصَّصِ المرأةُ بالذكرِ في الحديث دون الرَّجُل؟
فالجواب: لأنَّ المرأةَ مَطْلُوبَةٌ لا طالبة! شأنها في ذلك شأنُ الدَّارِ والفرسِ.

فالرَّجُلُ يأتيها ليأخذها عنده ليصلحَ بها شأنه، كما أَنَّهُ يأتي الدَّارَ فيشتريها أو يبتئها، ويأتي الخيلَ فيقتنيها، كُلُّ هذا ليصلحَ شأنه؛ فإذا ما انقلبَ الحالُ ضدَّ ما ابتغاه، وفُتِدَتْ عليه مَعِيشَتُهُ مِنْ إحدى هذه المَطْلُوباتِ، وفشلَ مشروعه منها في الحياة: تمكَّرَ عليه مزاجُه، وانقذفَ في قلبِه مِنَ الكُرهِ لها بحسبِ ما يُلَاقِيه منها مِنْ أذى، فيحصلُ أن يَزِلَّ إلى اعتقادِ الشُّومِ في إحداها لكِبَرِ الواردِ الكريهِ على قلبِه، فهنا نُبِّهَ إلى التزامِ الشريعةِ في ردودِ أفعالِه، وحُذِرَ من الوقوعِ في مُناهيها، بما سبقَ بسطُه في ما مضى من أقوالِ العلماء، والله تعالى أعلم.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٦٦).

(٢) «تحفة الأبرار» للبيضاوي (٣/٣٣٢).

التَّبَحُّثُ السَّابِعُ

نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة
لحديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحَمَارُ وَالْكَلْبُ»

المَطْلَب الأوَّل

سَوَق حَدِيث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ»

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ»^(١)، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ؛ قال عبد الله بن الصَّامِت: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ، مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ، مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قال: يَا ابْنَ أَخِي، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» رواه مسلم^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ، وَيَقْبِي ذَلِكَ وَمِثْلُ مَوْخَرَةِ الرَّحْلِ» رواه مسلم^(٣).

(١) آخرة الرَّحْلِ: الخشية التي يستند إليها الرَّاكِب من كُود البَعِير، قال الأصمعي: هي من الرَّحْلِ بمنزلة مَوْخَرَةِ السَّجَّح، انظر «المجموع المفيد» للمدني (١/٤١)، و«النهاية» لابن الأثير (١/٢٩٩).

وفي «الصَّحاح» للجوهري (٢/٥٧٧): «مَوْخَرَةُ الرَّحْلِ أَيضًا: لُفَّةٌ قَلِيلَةٌ فِي آخِرَةِ الرَّحْلِ».

(٢) في (ك: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، رقم: ٥١٠).

(٣) في (ك: الصلاة، باب: قدر ما يستر المصلي، رقم: ٥١١).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ المرأة والحمار والكلب»

المعارضة الأولى: أن في الحديث تنقضا من قدر المرأة حين سواها بالكلاب والحمير.

وهذه الشبهة أوّل ما يقابلك به المنكرون للحديث، وأكثر ما يسوقونه في اعتراضاتهم، لما تستجليه من تعاطف قليلات الفهم من النساء، استقواءً بنفخات ربّات التزعّات منهنّ لإطفاء نور هذا الحديث، والله مُتِمُّ نوره.

فاسمع لفاطمة المرينسي وهو تقول بعد أن سمعت هذا الحديث لأوّل مرّة: «صدمتُ جدّاً بهذا الحديث! ولم أعد أبداً إلّا مع أمل أن يُمحى من ذاكرتي بقوة الصمت؛ كنتُ أردّد لنفسي: أنا التي أجد نفسي ذكيّة، مبدعة، طيّبة، عاطفيّة، متحمّسة كما لا يمكن أن تكون ابنة ستة عشر سنة، متسائلة: لماذا قال الرسول مثل هذا الحديث الذي يؤلمني؟!»^(١).

وفي سبيل إلزاق هذه التهمة بالحديث يقول (نضال عبد القادر): «إنّه يحتقر النساء، حيث تُسب إليه أنهنّ .. في مُستوى الحمار والكلب، تُسب إليه أنّه قال: الكلب والحمار والمرأة تقطع الصلّاة إذا مرّت أمام المصلّي، فاصلةً بينه وبين القبلة»^(٢).

(١) «الحريم السياسي» للمرينسي (ص/ ٨٥).

(٢) «معموم مسلم» (ص/ ١٢٠).

وتَشَبَّتْ بأَهْدَابِ هذه التَّهْمَةِ آخرون، كصالح أبو بكر^(١)، وزكريا أوزون^(٢)، وغيرهما كثير.

المعارضة الثانية: أنَّ الحديث مُعَارَضٌ بِأَحَادِيثٍ أُخْرَى هِيَ أَصَحُّ مِنْهُ، تَنْقُضُ مَا فِيهِ مِنْ أَحْكَامٍ، وهذا دَلَّهْمٌ عَلَى اخْتِلَافِهِ، وَأَبْعَدُ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ.

فَأَوَّلُ هذه الأحاديث: حديث عائشة ؓ: حيث ذُكِرَ عندها ما يقطع الصَّلَاةَ، فقالوا: يقطعها الكلب والحصار والمرأة، قالت: «لقد جعلتمونا كِلَابًا! -وفي رواية: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ وَالْكِلَابِ- لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، وَإِنِّي لَبَيِّنَةٌ بَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أُسْتَقْبَلَ، فَأَنْسَلُ انْسِلَالًا»^(٣).

يقول (ابن قرناس): «هذا الحديث جاء برواياتٍ مُخْتَلِفَةٍ الصَّيْغِ، وَلَكِنَّا اخْتَرْنَا هذه الرِّوَايَةَ، لِأَنَّ فِيهَا رَدًّا لَأَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى قَاصِّ الْحَدِيثِ .. مُؤَكَّدَةٌ أَنَّ المرأةَ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَأَنَّ هذا الحديثَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَهُ رَسُولُ اللَّهِ»^(٤).

وبدعوى استنكارِ عائشة لهذا الخبر، تَشَبَّتِ الْمُعْتَرِضُونَ بِهِ حُجَّةً فِي إِبْطَالِهِ^(٥).

والحديث الثاني: حديث ابن عباس ؓ: فقد صحَّ عنه قال: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِي»^(٦)، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِمَنَى

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/٥٣٨).

(٢) «جناية البخاري» (ص/١٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الصلاة، باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي، رقم: ٥١١)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي، رقم: ٥١٢).

(٤) «الحديث والقرآن» (ص/٣٦٨).

(٥) كسامر إسلامبولي في «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٤)، ونضال عبد القادر في «عموم مسلم» (ص/١٧٢)، وزكريا أوزون في «جناية البخاري» (ص/١٢٢).

(٦) الأتان: الحمامة، والجمع أثن، انظر «لسان العرب» (٦/١٣). مادة: أ ت ن.

إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم يُنكر ذلك علي^(١).

يقول (محمد الغزالي): «إن ابن عباس مرَّ بحمارٍ يركبه أمام الجماعة، فصلَّي، فلم تفسد له صلاة، والكلاب أبيضها وأسودها سواء»^(٢).

والحديث الثالث: حديث أبي سعيد الخدري: يرفعه: «لا يقطع الصَّلَاة شيء، وأذروا ما استطعتم، فإنما هو شيطان».

يقول الغزالي: «وجمهرة الفقهاء رَفَضَت هذا الحديث^(٣)، واستدلَّت بأحاديث أخرى تُفيد أنَّ الصَّلَاة لا يقطعها شيء...»^(٤)، يعني مثل حديث أبي سعيد هذا^(٥).

ثم ذكر بعده تصحيح (أحمد شاكر)^(٦) لما أخرجه الدارقطني عن صخر بن عبد الله بن حرملة، أنه سمع عمر بن عبد العزيز، يقول عن أنس رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ صلَّى بالنَّاس، فمرَّ بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبي ربيعة: سبحان الله! سبحان الله سبحان الله! فلما سلَّم رسول الله ﷺ، قال: «مَنْ المسَّحَ أَنْفًا سبحان الله؟»، قال: أنا يا رسول الله، إني سمعتُ أنَّ الحمار يقطع الصَّلَاة، قال: «لا يقطع الصَّلَاة شيء»^(٧).

(١) أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: متى يصح سماع الصغير؟، رقم: ٧٦)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: ستره المصلي، رقم: ٥٠٤).

(٢) «الشُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٦).

(٣) يعني حديث أبي ذر وأبي هريرة رضي الله عنهما في قطع الصلاة بالأمور الثلاثة.

(٤) «الشُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٦).

(٥) وكذا استدل به (إسلامبولي) على ردِّ حديث القطع، فقال: «إنَّه مخالفتُ للحديث الصحيح...»، انظر «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٢٤).

(٦) في تعليقه على «المحلِّي» لابن حزم (١٥/٤).

(٧) أخرجه الدارقطني في «شُنته» (ك: الصلاة، باب: صفة السهو في الصلاة وأحكامه واختلاف الروايات في ذلك وأنه لا يقطع الصلاة شيء يمر بين يديه، رقم: ١٣٨٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الصلاة، باب الدليل على أن مرور الحمار بين يديه لا يفسد الصلاة، رقم: ٣٥٠٦).

ولم يُخَفِّ (الغزالي) إعجابه بما ذهبَ إليه أحمد شاكر من كونِ أحاديث قطع الصَّلَاة بالأمور الثلاثة منسوخة، لمجردِ أنَّ هذا القول منه يدفعُ عن الإسلام وصمةَ غارِ الحديثِ أمامَ غُلُوجِ الغُرب! فتراه يقول: «.. لستُ بِمَن يَبْنُونَ العَلالي على الخلافاتِ في فروعِ الفقه، وإنما تَغْنِينِي سُمعة الإسلام، عندما يُسافر امرؤُ متعصِّبٌ إلى أوربا وأمريكا، ثمَّ يذكر للنَّاس أنَّ المرأةَ والكلبَ والحمارَ سواءٌ في إفسادِ الصَّلَاة عند مروريها!»^(١).

(١) «السُّنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (ص/١٥٦).

المطلب الثالث

دفع المعارضة الفكرية المعاصرة
عن حديث: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ»

أما دعوى المُعْتَرِضِ إهانة الحديث للمرأة إذ عدلها بالكلاب والحُمير،
فيقال في جوابه:

إذا كان اقتران الأشياء في النظم اللَّفْظِي^(١) غير مُوجِبٍ لاقترانها في الحكم
عند عامة أهل الأصول^(٢): فَإِنَّ الاقتران في ذات الحكم لا يوجب الإقتران في
القَدْرِ والمكانة من بابِ أَوَّلَى عند عامة العقلاء!

كما إذا قال فقيه -مثلاً-: إِنَّ تَغْيِيبَ الرَّجُلِ حَشْفَتَهُ فِي فَرْجِ امْرَأَتِهِ أَوْ أَجْنِيئِهِ
يُوجِبُ الْعُسْلَ؛ فلا يفهم منه راشد العقل أَنَّهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالْمَزْنِيِّ بِهَا فِي
القَدْرِ!

أما دعوى (الغزالي) رفض جمهرة الفقهاء لهذا الحديث، لمعارضته أحاديث
أخرى تُفيد أَنَّ الصَّلَاةَ لَا يَعْطُمُهَا شَيْءٌ، فالرَّد عليه: أَنَّ يُنْبَهُ إِلَى أَنَّ الفقهاء إِنَّمَا
اختلفوا في فقه الحديث، ولم يرفضوه كما ادَّعى!

(١) دلالة الاقتران في اللفظ: أن يُجمع بين شيئين فاكتر في الأمر والنهي، ثُمَّ يُبَيَّن حكم أحدهما دون
الأخر، فيُسْتَدَلُّ بالاقتران على ثبوت ذلك الحكم نفسه للأخر، انظر «تشنيف المسامع» للزركشي

(٥٧٩/٢)

(٢) «ميزان الأصول» للعلامة الشيرازي (٤١٥/١).

وجمهور الفقهاء حين جَنَحَ إلى كونِ الصَّلَاةِ لا يقطعها شيءٌ من تلك الثلاثة ولا من غيرها^(١) مُستدلّين لذلك بنصوصٍ أخرى هي أقوى دَلالةً عندهم في هذا الباب: لم يَتَوَجَّهوا إلى حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه ونحوه بالرفْض؛ فلو لا أَنَّهُم على الإقرار بصحّة هذه الروايات في قطع الصَّلَاة، مَا اختلفوا إِذَا مَا على مَسْلَكين: قَسَمَ رَأْيَا مَنْسُوخَةً: وَمِمَّنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكُ فِي النَّسخِ: الطَّحَاوِيُّ، وبعض الفقهاء^(٢).

والتَّائِيخُ عندهم: حديث ابن عَبَّاسٍ في مرورِ الأَتَانِ بين يَدَيِ الصَّفِّ، وكان في حُجَّةِ الْوُدَاعِ آخِرَ عُمَرُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قالوا: فَإِذَا بُيِّخَ مِنْهَا الْحِمَارُ، ذَلَّ عَلَى نَسْخِ الْبَاقِي^(٣).

وَنَسَخَهُ أَيْضًا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي اعْتِرَاضِهَا بَيْنَ يَدَيِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، «فَأَنَا نَعْلَمُ أَزْوَاجَهُ -خُصُوصًا عَائِشَةَ- مَا حَكَيْتَهُ عَنْهُ وَمِمَّا يَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ لَيْلٍ هُوَ النَّاسِخُ، لِأَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ شَيْءٌ عَلِمَ بِهِ»^(٤).

وقد تُعْقَبُ هَذَا الْمَسْلَكُ بِمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ: «... مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي نَسْخَهُ بِالْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ شَيْءٌ، وَادْرَعُوا مَا اسْتَظْطَعْتُمْ»؛ وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ، لِأَنَّ النَّسْخَ لَا يُضَارُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَتَأْوِيلُهَا، وَعَلِمْنَا التَّارِيخَ، وَلَيْسَ هُنَا تَارِيخٌ، وَلَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ وَالتَّأْوِيلُ، بَلْ يُتَأَوَّلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ شَيْءٌ...» ضَعِيفٌ»^(٥).

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه هَذَا «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» مِنْ رِوَايَةِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَدْ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ وَزَمَوْهُ بِالِاخْتِلَافِ بِأَخْرَءِ،

(١) رُويَ ذَلِكَ عَنْ عِثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَحُذَيْفَةَ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم، وَمِنَ التَّابِعِينَ جَمَاعَاتٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَدَاوُدَ، وَابْنِ كَثِيرٍ، انْظُرْ «مَعَالِمُ الشُّنَنِ» (١٨٩/١)، وَ«الِاسْتِذْكَارَ» (١٤١/٢).

(٢) انْظُرْ «مَشْرِحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (٤٥٩/١)، وَ«التَّهْدِيدَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٦٦٨/٢١).

(٣) انْظُرْ «فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (١٣١/٤).

(٤) «طَرَحُ التَّرْيِبِ» لِلْعَرَاكِيِّ (٣٩٠/٢).

(٥) انْظُرْ «مَشْرِحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (٢٢٧/٤)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (٥٨٩/١).

وهذا من رواية حماد بن أسامة عنه، وهو ممن سَمِعَ منه بعد الاختلاط^(١)، ولذا قال العُقيليُّ في مثل روايته هذه: «فيها لين وضعف»^(٢).

وأما ما نقله (محمَّد الغزالي) عن أحمد شاکر من استدلالٍ على نسخ أحاديث القطع: بحديث صخر بن عبد الله بن حرملة، حين سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صُلِّيَ بالنَّاسِ، فمرَّ بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبي ربيعة: سبحان الله! .. وأن النَّبي صلى الله عليه وسلم قال آخره: «لا يقطعُ الصَّلَاةُ شيء»:

فهذا الحديث لم يُصَبِّ شاکرٌ في تصحيحه! حيث انفردَ به صخر بن عبد الله المدلجي، لم يرو عنه إلَّا بكر بن مُضر، ولم يُوثَّق بتوثيق مُعْتَبَر^(٣)، فمثله لا يُحتجُّ به إذا انفرد، فناسب أن يقول ابن حجرٍ فيه: «مقبول»^(٤): أي حيث نوع، ولم يتابع هو على روايته هذه.

فضلاً عن أن حديثَ هذا الرَّاوي مضطربٌ في إسناده، وقد صَوَّب الدَّارقطنيُّ^(٥) والإسبيليُّ^(٦) إرساله عن عمر بن عبد العزيز.

ومُحْصَلُ القول في هذه الأخبار النَّافية لقطع الصَّلَاة، قولُ ابن عبد الهادي: «إنَّها كُلُّها ضِعاف»^(٧)، وقول ابن رجب بعده: «لا يثبتُ منها شيء»^(٨).

أما القسم الثاني من العلماء -وهم الأغلب-: فقد سَلَكُوا في أحاديث القطع مَسْلَكَ التَّأْوِيل، مُسْتَنِدِينَ إلى أن «الأحاديث إذا تعارضت، ووَجِدَ في

(١) «طرح الثريب» (٣٨٩/٢).

(٢) «الضعفاء للعقيلي» (٧٥/٢).

(٣) لم يذكره إلَّا ابن حبان في كتابه «الظقات» (٧٤٣/٦).

(٤) «الترغيب» (رقم: ٢٩٠٧).

(٥) «البلل» له (١١٦/١٢).

(٦) «الأحكام الوسطى» لعبد الحق الإسبيلي (٣٤٨/١).

(٧) «فتح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣١٩/٢).

(٨) «فتح الباري» لابن رجب (١١٤/٤).

معاني بعضها تضاداً، فالسبيل أن نأوّل على وجه التوفيق بينها، ونفي التضاد والاختلاف عنها^(١).

وقالوا: القطع في حديث أبي ذرّ وأبي هريرة ليس المقصد به إبطال الصلاة من أصلها، حتّى يكون فيها وجوب الإعادة؛ يؤيده: أن النبي ﷺ لما سأله الراوي عن الحكمة في الأسود من الكلاب، قال: لأنّه شيطان، «وقد علّم أنّ الشيطان لو مرّ بين يديّ المصلّي لم يفسد صلاته»^(٢).

فهذا ابن عباس رضي الله عنه -وهو أحد رواة قطع الصلاة بالأمور الثلاثة^(٣)- لم يحمله على ظاهره من بطلان الصلاة، ولكن على الكراهية، فقد قيل له: «أيقطع الصلاة المرأة، والكلب، والحمارة؟ قال: ﴿إِلَّا يَصْعَدُ الْكَلْبُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾»^(٤)، [١٠]، فما يقطع هذا؟! ولكن يُكره^(٥).

فلأجل أصالة هذا المسلك من التأويل وأولويّته في الجمع بين النصوص، قال الجمهور: إنّ في حديث عائشة وابن عباس المتقدّمين نفي القطع الذي هو بمعنى إفساد الصلاة، والمنع من التماذي فيها، أمّا حديث أبي ذرّ وأبي هريرة: ففيهما إثبات للقطع على معنى آخر غير إفساد الصلاة^(٦).

واختلفت بأخذهم على أيّ معنى يُحمّل هذا القطع:

فمنهم من حمّله على معنى المبالغة في الخوف على فسادها بالشغل بتلك الأمور الثلاثة: كما تقول للمادح: «قطعت عنّي أخيك»، أي: «فعلت به فعلاً يُخاف عليه هلاكه منه، كمن قطع عنقه»^(٧).

(١) «المبسر في شرح مصابيح السنة» للزورشي (١/٢٢٨).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١/٥٨٩).

(٣) أخرجه أبو داود (ك: الصلاة، باب: ما يقطع الصلاة، رقم: ٧٠٣)، وابن ماجه (ك: غفامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما يقطع الصلاة، رقم: ٩٤٩)، وصححه النووي في «المجموع» (٣/٢٥٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ك: صلاة التطوع، باب: لا تقطع المرأة الصلاة، رقم: ٨٧٦٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٤٥٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ك: الصلاة، باب: الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يديه لا يفسد الصلاة، رقم: ٣٥١٤).

(٥) انظر «المتن» للبايجي (١/٢٧٧).

(٦) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٢/٤٢٤).

فتأويل الحديث على هذا: أَنَّ المرأةَ تَفْتِنُ، والحمَارُ يَنْهَقُ بِأَنْكَرِ الأصواتِ، معَ لَجَاجَتِهِ وَقَلَّةِ ثَابِتِهِ عِنْدَ دَفْعِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَالْكَلْبُ يُرْوَعُ فَيُشَوِّشُ الْفَكْرَ فِي ذَلِكَ، معَ نَفْوَرِ النَّفْسِ مِنْهُ، لَاسِيَمَا الْأَسْوَدُ، وَكَرَاهَةِ لَوْنِهِ، وَخَوْفِ عَادِيَّتِهِ، حَتَّى تَنْقَطِعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَتَفْسُدَ، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ آيَلَةً إِلَى الْقَطْعِ، جَعَلَهَا قَاطِعَةً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ^(١).

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى نَقْصِ الصَّلَاةِ لَا نَقْضِهَا: وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٢)، وَرَجَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ^(٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ^(٤) وَغَيْرُهُمَا^(٥)، وَحَكَاهُ النَّوَوِيُّ قَوْلَ الْجُمْهُورِ^(٦).

وَوَجَّهَ النَّقْصَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيهَا: أَنَّ الْقَلْبَ يَنْشَغِلُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَالْبُعْدِ عَنِ الْإِشْتَغَالِ عَنْهَا، وَقَطْعِهَا الْمُصَلِّيَّ عَنْ مُوَاطَاةِ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ فِي الذِّكْرِ، فَذَلِكَ مَعْنَى قَطْعِهَا لِلصَّلَاةِ.

وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي كَلَامِهِمْ شَائِعٌ مُسْتَفِضٌ، «فَيَقُولُ الْقَائِلُ إِذَا تَكَلَّمَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَكَلِّمٌ وَهُوَ مُقْبِلٌ عَلَى صَلَاتِهِ: قَطَعَتْ عَلَيَّ صَلَاتِي، أَيْ: شَغَلَتْ قَلْبِي عَنْهَا»^(٧).

وَقَدْ تُعْقِبُ هَذَا التَّوْجِيهَ لِمَعْنَى النِّقْصِ فِي الْقَطْعِ: بِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ قَدْ يَكُونُ أَعْمَى! وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لَيْلًا فِي ظُلُمٍ لَا يَشْعُرُ بِهِ الْمَارُّ وَلَا مَنْ مَرَّ عَلَيْهِ! مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ يَعْمُ هَذِهِ الْأَحْوَالُ كُلُّهَا؛ وَأَيْضًا: قَدْ يَكُونُ غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ إِشْغَالًا لِلْمُصَلِّيِّ، كَالْوَحْشِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّتَةِ! وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ مَرُورُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) انظر «الإيضاح» لابن هبيرة (٢/ ١٩٠)، و«طرح الشريب» للمراي (٢/ ٣٩١).

(٢) «معركة السنن والآثار» للبيهقي (٣/ ٢٠٠).

(٣) «معالم السنن» (١/ ١٩١).

(٤) «معركة السنن والآثار» (٣/ ٢٠٠).

(٥) انظر «المنتقى» للباي (١/ ٢٧٧)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٢/ ٤٢٤)، و«المسالك»

لابن العربي (٣/ ١٠٦)، و«الفتح» لابن حجر (١/ ٥٨٩).

(٦) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ٢٢٧).

(٧) «المبسر في شرح المصابيح» للتورنشتي (١/ ٢٢٨).

ولذا كان الأقرب عندي من هذا التوجيه للنقص، ما أحسن ابن رجب صوّغه في بيان العلة التي لأجلها خُصّت هذه الثلاثة بالاحتراز منها، في قوله:

«لَمَّا كَانَ الْمُصَلِّي مُشْتَغَلًا بِمَنَاجَاةِ اللَّهِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْقُرْبِ مِنْهُ، وَالْخُلُوعِ بِهِ، أَمَرَ الْمُصَلِّي بِالْإِحْتِرَازِ مِنْ دُخُولِ الشَّيْطَانِ فِي هَذِهِ الْحُلُوعِ الْخَاصَّةِ، وَالْقُرْبِ الْخَاصِّ؛ وَلِذَلِكَ شُرِعَتِ الشُّتْرَةُ فِي الصَّلَاةِ، خَشْيَةً مِنْ دُخُولِ الشَّيْطَانِ، وَكَوْنِهِ وَلِجَّةً فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَيَقْطَعُ بِذَلِكَ مَوَادَّ الْأَنْسِ وَالْقُرْبِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ رَجِيمٌ مَطْرُودٌ مُبْعَدٌ عَنِ الْحَضَرَةِ الْإِلَهِيَّةِ، فَإِذَا تَخَلَّلَ فِي مَحَلِّ الْقُرْبِ الْخَاصِّ لِلْمُصَلِّي، أَوْجَبَ تَخَلُّلُهُ بُعْدًا وَقَطْعًا لِمَوَادِّ الرَّحْمَةِ وَالْقُرْبِ وَالْأَنْسِ.

فلهذا المعنى -والله أعلم- خُصّت هذه الثلاث بالاحتراز منها، وهي:

المرأة: فَإِنَّ النِّسَاءَ حَبَائِلُ الشَّيْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْنَيْهَا اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ..

والكلب الأسود: شَيْطَانٌ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ.

وكذلك الحمار: ولهذا يُسْتَعَاذُ بِاللَّهِ عِنْدَ سَمَاعِ صَوْتِهِ بِاللَّيْلِ، لِأَنَّهُ يَرَى الشَّيْطَانُ.

فلهذا أَمَرَ ﷺ بالدُّنُوءِ مِنَ الشُّتْرَةِ، خَشْيَةً أَنْ يَقْطَعَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُوجِبًا لِإِبْطَالِ الصَّلَاةِ وَإِعَادَتِهَا -والله أعلم- وَإِنَّمَا هُوَ: مُنْقِصٌ لَهَا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ.. كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي مَرُورِ الرَّجُلِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِدَفْعِهِ وَبِمَقَاتَلَتِهِ، وَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ»^(٢)، لَكِنَّ النَّقْصَ الدَّاخِلَ بِمَرُورِ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ -الَّتِي هِيَ بِالشَّيْطَانِ أَخْصُ- أَكْثَرُ وَأَكْثَرُ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْقَطْعِ، دُونَ الْإِبْطَالِ وَالْإِلْزَامِ بِالْإِعَادَةِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الصلاة، باب: يرد المصلي من مر بين يديه، رقم: ٥٠٩)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم: ٥٠٥).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الصلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم: ٥٠٦).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٤/ ١٣٤).

وقريب جدًا من هذا التعليل النفيس لمعنى القطع: ما التفت له بعض المتأخرين في شرح الحديث، حين أجرى القطع على حقيقته؛ لا بمعنى الفساد للصلاة، ولا بمعنى قطع الخشوع، ولكن بمعنى قطع الوصلة التي بين المصلي وربّه حين يُناجي وهو بينه وبين القبلة، والرحمة التي تواجهها كلها عبارة عن تلك الوصلة، فإذا مرّ بين يديه تلك الأشياء الثلاثة، فقد قطعت تلك الوصلة حقيقةً.

وفي تقرير هذا المعنى اللطيف لقطع الصلاة في الحديث، يقول الكشميري:

«إنَّ الْمُصَلِّيَّ يُنَاجِي رَبَّهُ وَيُوجِّهُهُ، كَمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَهْلٍ رضي الله عنه فِي بَابِ الدُّنُو مِنَ السُّتْرِ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ، فَلْيَكُنْ مِنْهَا، لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ»؛ فَبِذَلِكَ الْمُنَاجَاةِ وَالْمُوجَّهَةِ قَائِمَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَا دَامَ يُصَلِّي، فَإِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ.

ولذا حَكَمَ الشَّرْعُ عَلَى الْمَارِّ أَنَّهُ شَيْطَانٌ، لِأَنَّهُ مَرٌّ بَيْنَ الْعَبْدِ وَمَوْلَاهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَحْضُرَ تِلْكَ الْمُوجَّهَةَ، لِئَلَّا يَضِيقَ الطَّرِيقَ عَلَى الْمَارِّينَ، . . فَأَمَرَ الْمَارَّ أَنْ لَا يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ سُتْرَةٍ، وَلَكِنْ يَمُرُّ وَرَاءَهَا، وَهَذِهِ وَحْدَرُهُ وَوَعْدُهُ، فَلَوْ مَرَّ بَعْدَ هَذِهِ التَّمْهِيدَاتِ^(١) أَيْضًا، لَمْ يَكُنْ إِلَّا شَيْطَانًا مَقْصُودُهُ الْحِيلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ، وَقَطَعَ تِلْكَ الْوَصْلَةَ الَّتِي قَامَتْ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ لَا يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ أَحَدٌ فَلْيَفْعَلْ».

وعلى هذا لا أتاوّل في أحاديث القطع، وأحملها على ظاهرها.

وأقول: إنَّ المرأة والكلب والخمار كلها تقطع الصلاة، أي: تلك الوصلة، وهذا كما إذا جرى بينك وبين أحدٍ مُحَادَثَةٌ، فَلَوْ قَعَدَ رَجُلٌ فِي الْوَسْطِ، تَرَاهُ أَنَّهُ قَطَعَ كَلَامَكَ وَمُحَادَثَتَكَ، فَهُوَ أَيْضًا نَوْعٌ مِنَ الْقَطْعِ أَيْضًا بَدُونِ تَأْوِيلٍ، وَلَا بُدَّ فِيهِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ تُخْبِرُ عَنِ الْغَائِبَاتِ بِمَا تَرَاهُ وَلَا تَرَاهُ، فَأَخْبَرَتْ بِإِقَامَةِ

(١) كنا في الأصل المطبوع، وتحمل عندي أن تكون: «التهميدات».

الوصلة، وكذلك أخبرت بقطعها عند المرور، فما لنا أن نُنكِره أو نُؤلَّ فيه؟! هـ. (١).

قلتُ: ومع كلِّ هذه التَّأويلات للحديث، فما ضَرَّ الحديث إن جهلنا نحن حِكْمته!

فإنَّ تعليلَ الأحكام الشرعيَّة يكون معلومًا لنا تارة، ومجهولًا لنا أخرى، وقد يكون معلومًا لكلِّ أحدٍ بأدنى نظر، وقد يكون معلومًا لأناسٍ دون غيرهم. والعلماء سَمَّوا ما لا تُعقلُ علتهُ بـ «الحكم التَّعْبُدي» (٢)، وهو ما تَمَحَّضُ للتَّعْبُدِ بِامْتِنَالِهِ كما جاء، دون معرفةٍ لحقيقةٍ معناه، وإن كان لا بُدَّ له مِن معنى في نفسه، لاستحالة القَبْثِ على الله تعالى، لكنَّه قد لا يُدْرِكُ لِذِقِّهِ (٣).

فلا ريبَ أنَّ حديثَ القطع هذا، سواء كان معلومًا العِلَّةِ أو تَعْبُديًا، فإنَّا نَتَلَقَّاهُ على الرَّأسِ والعَيْنِ كما تَلَقَّاهُ العلماء، وإن اختلفوا بين مُتَأَوِّلٍ له -وهم الجمهور- وقائلٍ بالنسخ.

أما عدِّي هؤلاءِ مِن رَأْيٍ لَفْظِ القطع في الحديث على معنى إفساد الثلاثة المذكورة في أحاديث القطع للصَّلَاةِ حَقِيقَةً (٤)، أو ببعضها دون الآخر (٥)، فقد أجابوا هم أيضًا عمدًا ظاهرةً المعارضةً لذلك، وجمعوا بين التَّصَوُّصِ في هذا الباب، أن منعوا تنزُّلَ حكم حديث أبي ذرٍّ وأبي هريرة على حَدِيثِي عائشة وابن عبَّاس، ما لا يَتَّسِعُ له المقامُ لبسطِ أقوالهم فيه.

(١) «فيض الباري» (١٠٦/٢).

(٢) انظر «شرح مختصر الرُّوضَةِ للطوفي» (٣/٢٨٧-٣٨٨).

(٣) انظر «حاشية المطَّار على شرح المحلِّي على جمع الجوامع» (٢/٢٤٤).

(٤) رُوي ذلك عن أنس بن مالك، وأبي الأحوص، والحسن البصري، كما في «مَعَالِمُ الشُّنن» (١/١٨٩)، و«الاستذكار» (٢/٨٤)، ورواية عن أحمد كما في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/٣٣٩)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/١٢٦)، وهو قول ابن حزم في «المحلِّي» (٢/٣٢٠)، وابن تيمية كما في «القواعد النورانية» (ص/٣٢).

(٥) وهي الروايةُ الأخرى عن أحمد في «مسائل الكوشح» (٢/٦٤١) قال: «ما أعلمه يقطعها إلَّا الكلب الأسود الَّذي لا أشكُّ فيه، وفي قلبي مِن الحمارِ والمرأةِ شيء»، وهذا المشهور بين مذهب الحنابلة، كما في «الفتن» لابن قدامة (٢/١٨٣).

والشاهد من سوقي لأقوالهم تلك:

أَنْ أَحَدًا مِنْهُمْ مَا رَدَّ حَدِيثًا بِحَدِيثٍ! بَلْ مُعْتَصِمُهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ، كُلِّ حَسَبِ مَا أَنَاهِ اللَّهُ مِنْ آلَةٍ فَهَمَّ وَإِدْرَاكِ، وَاللَّهُ يَجْزِيهِمْ عَنَّا وَعَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ أَنْكَرَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها حَدِيثَ الْقَطْعِ بِالثَّلَاثَةِ بِأَنَّ قَالَتْ غَاضِبَةً: «قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكِلَابِ»!

قُلْنَا: الَّذِي أَنْكَرْتَهُ عَائِشَةُ: مَا سَمِعْتَهُ مِنْ فَتَوَى بِقَطْعِ الْمَرْأَةِ لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ لَهَا حَدِيثٌ فِي هَذَا الْبَابِ لِتَنْكِرِهِ أَصْلًا!

بَيَانُ ذَلِكَ: فِي مَا جَاءَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا يَفْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: فَقُلْنَا الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ، فَقَالَتْ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لِدَابَّةٌ سَوْءٌ...»^(١).

وَعَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، (بَلَّغَهَا أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ): إِنَّ الصَّلَاةَ يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَتْ: أَلَا أُرَاهُمْ قَدْ عَذَلُونَا بِالْكِلَابِ وَالْحَمِيرِ...»^(٢).

وَعَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ «أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ»: إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، فَقَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فَتَقَعُ رَجُلِي بَيْنَ يَدَيْهِ...»^(٣).

فَكَمَا يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ جَلِيًّا: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها لَمْ تُذَكِّرْ لَهَا رِوَايَةً وَاحِدَةً لِحَدِيثِ مُسْنَدٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى تُرَدَّهُ، إِنَّمَا أَجَابَتْ عَنَّا سَمِعْتَهُ مِنْ حَكَمِ بَعْضِ النَّاسِ بِإِفْسَادِ الْمَرْأَةِ لَصَلَاةِ الرَّجُلِ، فَشَنَّتْ عَلَى قَائِلِ ذَلِكَ، وَرَدَّتْ قَوْلَهُ بِمَا فَهِمْتَهُ مِنْ فَعَلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَعَهَا وَالمُقْتَضَى لِعَدَمِ قَطْعِهَا لِلصَّلَاةِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ صَحَّةِ فَهْمِهَا لِمَا رَأَتْهُ، فَهِيَ مُجْتَهِدَةٌ تَدُورُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَجْرِ وَالْأَجْرَيْنِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّتْ بِحَدِيثِهَا هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَأَنْكَرَتْ التَّسْوِیَةَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا يُشِيرُ بِمُوَافَقَتِهَا عَلَى الْحِمَارِ وَالْكَلْبِ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (كَ: الصَّلَاةِ، بَابِ: الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، رَقْمٌ: ٥١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْمٌ: ٢٤١٥٣)، وَقَالَ مَخْرُجُهُ (١٨٤/٤٠): «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّهْمِيدِ» (١٦٦/٢١).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِي» لِأَمِينِ رَجَبٍ (١١٢/٤).

وختامًا أقول:

إنَّ الظَّنَّ في خبر عن رسول الله ﷺ لا يكون إلَّا: بِالظَّنِّ في دينِ الرَّاويِ وعدالته، أو تَضْعِيفِهِ في ضَبْطِهِ وحَفِظِهِ؛ وهذان قد أعادَ اللهُ منهما حديثَ القطعِ هذا بَقِيْنَا، لأنَّه من روايةِ أربعةٍ من الصَّحابة: أبي ذرِّ الغفاريِّ، وأبي هريرة، وابن عبَّاسٍ -وقد مرَّت روايتهم-، ثمَّ أنس بن مالك^(١)، وعن هؤلاء حمَل الحديث عشرات من الرواة الثَّقات.

فمِن أين سيأتي الحَلُّل في ضبطِ هذا الحديث، وقد اتَّفَق على لفظه كلُّ هؤلاء الجهابذة؟ وحسبك هؤلاء الأربعة دينًا وورعًا وحفظًا.

(١) أخرج حديثه الحارث في «المسند - بغية الباحث» (رقم/١٦٣)، والبيهقي في «مسنده» (رقم: ٧٤٦١)، وحسنه الضياء في «المختارة» (٢٥١/٦)، وصحَّحه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٧٠/١٢).

المبحث الثامن

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث رِضاة الكبير

المطلب الأول سوق حديث رضاع الكبير

عن عائشة رضي الله عنها:

أَنَّ أبا حذيفة رضي الله عنه - وكان مِمَّنْ شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - تَبَنَّى سَالِمًا، وَأُنْكَحَهُ بِنْتُ أَخِيهِ هِنْدُ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مِّنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، دَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ، وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥]، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ .. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

كذا عند البخاري^(١).

وتكملة الحديث عند مسلم:

«فجاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم، وهو خليفه، فقال النبي ﷺ: «أرضعيه»، قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟! فتبسم رسول الله ﷺ، وقال: «قد علمت أنه رجل كبير»^(٢).

(١) أخرجه في (ك: المغازي، باب، رقم: ٤٠٠٠).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب: رضاعة الكبير، رقم: ١٤٥٣).

المطلب الثاني

سوق دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث رضاع الكبير

أجلب طوائف من المُحدثين -بشئٍ مَشارِبهم الفكرية- على هذا الحديث بأوقارٍ من الشُّبهات، وبالقوا في التَّشنيع عليه، حتَّى زعموا أنَّ «مخالفة هذا الحديث لأصول الدِّين لا تحتاج إلى برهان»^(١) ونستطيع إرجاع هذه المُعارضات المتواترة على الحديث إلى اعتراضين أساسيين:

الاعتراض الأول: أنَّ الرُّضاعةَ المعتبرة في القرآنَ تماماً الحولان، وما وَرَدَ في هذا الحديث من تحريم الرُّضاعِ للكبيرِ مُناقضٌ لصريح كتاب الله تعالى، بل ولأحاديث أخرى موافقٌ لنصِّ الكتاب.

وفي تقرير هذه المعارضة، يقول إسلامبولي:

«مِنَ المَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الرُّضَاعَةَ مُعْتَبَرَةٌ إِلَى حَذِّهَا الْأَعْلَى الَّذِي حَدَّهُ اللَّهُ ﷻ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ حَوْلَيْنِ فَقَطْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُرِضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرُّضَاعَةُ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) «معجم مسلم، التكفير بدلاً من التكفير» لنضال عبد القادر (ص/١٢٦).

والصَّواب هو أنَّ الرُّسول أعلم النَّاس بهذا الحكم القرآنيِّ الثَّابت، ولا يمكن أن يخالف ما نزل عليه من الوحي، ممَّا يؤكِّد بطلان وكذب هذا الادِّعاء، والافتراء عليه في مخالفته للحكم القرآنيِّ، وهذا الحديث على افتراض صحَّته، لوجب استمرار مفعوله على يوم الدِّين وعموميَّته للنَّاس كلِّهم^(١).

والاعتراض الثاني: أنَّ في أمر سهولةِّ بارتضاعِ سالمٍ منها كشفٌ لمورثها لأجنبيٍّ بالنَّظر والمسِّ، وذلك لا يجوز في الشَّريعة.

يقول ابن قريظ عن هذا الحديث: أمرٌ صارَ «يُتَنَلَّسُ» غير المسلمين به على الإسلام، ويَسْخَرُونَ مِنْ تَشْرِيعَاتِهِ، بسببِ أنَّ بعضَ الفقهاء يصرون على اعتبارِ رضاعةِ الكبيرِ يَحْرُمُ بها ما يَحْرُمُ مِنْ رضاعةِ الطِّفْلِ . . [ف]كَيْفَ يُمكنُ أَنْ يَضَعَ رجلٌ حَلْمَةً تُدِي امرأَةً أَجْنَبِيَّةً فِي فَمِهِ؟^(٢).

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢١٨-٢١٩).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/١٠٥-١٠٦).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَارِضَةِ
عَنْ حَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى مِنْ مَجَاوِزَةِ الْحَدِيثِ لَتَوْقِيتِ الرُّضَاعِ الْمُحَرَّمِ
بِالْحَوْلِينَ:

فَقَبِلَ الشُّرُوعُ فِي تَفَاصِيلِ جَوَابِهِ بِمَا فِيهِ دَحْضُ حُجَّتِهِ، لَا بَدَأَ مِنَ الْإِشَارَةِ
إِبْتِدَاءً إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الرُّضَاعَ بِالْجَمْلَةِ يَحْرُمُ مِنْهُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ،
أَعْنِي أَنَّ الْمُرْضِعَةَ تُنْزَلُ مِثْلَ الْأُمِّ، فَتَحْرُمُ عَلَى الرُّضِيعِ وَكُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ
مِنْ قَبْلِ أُمِّ النَّسَبِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(١).
وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ التَّفَاصِيلِ، مِنْهَا مَسْأَلَةُ حَدِيثِنَا هَذَا رِضَاعِ
الْكَبِيرِ.

فَأَمَّا الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ: مِنْهُمْ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ،
وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، ثُمَّ عَامَّةُ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَأَثَمَةُ الْفَقْهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الشَّهَادَاتِ، بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَالرُّضَاعِ الْمُسْتَقْبِضِ، وَالْمَوْتِ
الْقَدِيمِ، رَقْم: ٢٦٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الرُّضَاعِ، بَابُ: تَحْرِيمِ الرُّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَحْلِ،
رَقْم: ١٤٤٥).

والحديث في الأمصار^(١)، كأبي حنيفة^(٢)، ومالك^(٣)، والشافعي^(٤)، وأحمد^(٥):
 هؤلاء قالوا أن الرضاع لا يحرم إلا ما كان في مدته من الحولين.

وأسسوا مذهبهم هذا على أدلة من الكتاب والسنة؛ فمن القرآن:
 قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّيَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

ففي هذه الآية أن إتمام الرضاعة على الحولين، ولازمه من جهة المفهوم
 نفى الزيادة والغاء أثرها؛ كما يوضحه أبو العباس القرطبي في قوله: «هذه أقصى
 مدة الرضاع المحتاج إليه عادة، المُعتبر شرعاً، فما زاد عليه بمدّة مؤثّرة غير
 مُحتاج إليه عادة، فلا يُعتبر شرعاً، لأنّه نادر، والنادر لا يُحكم له بحكم
 المعتاد»^(٦).

وأما من السنة: فخير عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي
 رجل قاعد، فاشتد ذلك عليه، ورأيت العصب في وجهه، فقلت: يا رسول الله،
 إنه أخي من الرضاعة، فقال: «نُظِرْنَا مِنْ إِخْوَتِكُنَّ مِنَ الرضاعة، فلأنما الرضاعة
 من المجاعة»^(٧).

ومعناه: أن يتأملن ما وقع من ذلك الرضاع: هل هو صحيح بشرطه من
 وقوعه في زمن الرضاعة، ومقدار الإرضاع؟ فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع
 إنما يكون إذا وقع الرضاع المُشترط، ومن شرط ذلك: أن يكون في الذي إذا

(١) انظر «الجامع» للترمذي (٤٥٠/٣)، و«الاستبصار» لابن عبد البر (٢٥٦/٦).

(٢) انظر «المبسوط» للسرخسي (١٣٦/٥).

(٣) انظر «المدونة» (٢٩٧/٢).

(٤) انظر «الأم» (٣٠/٥).

(٥) انظر «مسائل الإمام أحمد» للكرماني (٧٨٢/٢).

(٦) «المفهم» (٤٢/١٣).

(٧) أخرجه البخاري في (ك: الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت
 القديم، رقم: ٢٦٤٧)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: إنما الرضاعة من المجاعة، رقم: ١٤٥٥)
 واللفظ له.

جاءَ كان طعامُهُ الَّذِي يُشْبِعُهُ هُوَ اللَّبَنُ مِنَ الرَّضَاعِ، وليس حيث يكون الغِذاء بغير الرِّضَاعِ.

فَكَانَهُ ﷺ قَالَ: لَا رَضَاعَةَ مُعْتَبَرَةً إِلَّا الْمُغْنِيَةُ عَنِ الْمَجَاعَةِ، وذلك حيث يكون الرُّضِيعُ طِفْلاً يَسُدُّ اللَّبَنُ جَوْعَتَهُ، لا حين يكون الغِذاء بغير الرِّضَاعِ في حالِ الْكِبَرِ، لِأَنَّ مَعِدَّةَ ذَاكَ ضَعِيفَةً يَكْفِيهَا اللَّبَنُ، وَهوَ يَنْبُتُ لَحْمُهُ، وبِهَذِهِ التَّغْذِيَةُ مِنَ اللَّبَنِ يَصِيرُ جُزْءٌ مِنَ الْمُرْضِعَةِ، فَيَشْتَرِكُ بِهَذَا فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا^(١).

وَلَا شَكُّ فِي كَوْنِ مُطْلَقِ الْأَمْرِ بِالتَّحْقُقِ مِنْ وَقْعِ الرِّضَاعَةِ فِي زَمَنِ الْمَجَاعَةِ شَامِلًا لِعَاشَةِ ﷺ وَغَيْرِهَا، وَتَأَكَّدَتْ دَلَالَةُ الْأَمْرِ عَلَى الْوُجُوبِ فِيهِ بِرُؤْيَا الْغَضَبِ فِي وَجْهِهِ ﷺ، وَاشْتِدَادِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ؛ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ ﷺ لَمْ يَسْتَيْقِنْ بَعْدُ عَدَمَ الْأُخُوَّةِ^(٢).

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا مِنَ الْأَثَارِ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ، وَابْنُ اللَّحْمِ»^(٣).

وَكَذَا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا فَتَّقَ الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدِيِّ، فَكَانَ قَبْلَ الْإِطَامِ»^(٤).

وَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ»^(٥).

(١) انظر «شرح البخاري» لابن بقال (١٩٧/٧-١٩٨)، وفتح الباري» لابن حجر (١٤٨/٩).

(٢) انظر «الفتح الرباني من فتاوي الشوكاني» (٣٥٠١/٧).

(٣) أخرجه أبو داود في (ك: النكاح، باب: في رضاعة الكبير، رقم: ٢٠٥٩)، وبنحوه أحمد في «المستد» (رقم: ٤١١٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود - الأم» (رقم: ١٧٩٨).

(٤) أخرجه الترمذي في (ك: الرضاع، باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين، رقم: ١١٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في (ك: النكاح، باب: لا رضاع بعد الفصال، رقم: ١٩٤٦) دون الجملة الأخيرة.

(٥) أخرجه الدارقطني في «السنن» (ك: الرضاع، رقم: ٤٣٦٤) مرفوعاً عن ابن عباس، وصححه ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٩٣/٥)، لكن البيهقي في «الكبرى» (٧٦١/٧)، رقم: ١٥٦٦٨) جملَ الموقوف هو الصحيح، وهو ما رجَّحه ابن عبد الهادي في «المحرر» (رقم: ١٠٩٦).

فكلُّ هذه الآثار واردة بأداة القصر، صريحة في أنَّ الرضاع المُحرَّم إنَّما يكون في الحَوْلين لا غير، واضحة الدلالة على أنَّ الرضاع المُعتَبَر شرعاً إنَّما يثبت حكمه متى كان الرضيع يستغني باللبن عن غيره؛ وهذا ما لا يثبت في رضاع الكبير.

لكن عائشة رضي الله عنها قد احتجَّت بما رَوته في شأنِ سهلة بنت سهيل مع سالم، حيث فهمت منه مُطلق تحريم الرضاع دون تقييد بالحَوْلين، فلذا كانت تأمرُ بناتِ إخوانها وبناتِ أخواتها أن يَرْضِعن مَنْ أَحَبَّت أن يراها ويدخلَ عليها - وإن كان كبيراً - خمسَ رَضَعات، ثُمَّ يدخلَ عليها^(١).

لكن سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قد خالفنها في هذا الفهم، وأبيَّن أن يدخلَ عليهنَّ تلك الرضاعةُ أحدٌ من النَّاس، إلَّا أن يرضع في المَهْد، وقُلْنَ لها: «والله ما نرى هذا إلَّا رُخْصَةً أَرَحَّصَهَا رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة»^(٢).

وقولُ عائشة رضي الله عنها هذا - على ما كَسَّاهَا الله به من جلالِ العلمِ وجميلِ الفهم - اجتهداً منها خلافاً لمجموعِ دلائلِ الكتابِ والسُّنة، وما جرى عليه فهمُ الأئمةِ لقضيةٍ سَهْلَةٍ مع سالم رضي الله عنه.

فإنَّما دلائلُ الوحي: فقد مرَّ ذكر أشهرها قريباً.

وإنَّما عملُ الأئمة: فقد نقلَ الباجي (ت ٤٧٤هـ) انعقادَ الإجماعِ على عدمِ التحريمِ برضاعةِ الكبير^(٣).

وقال القاضي عياض: «الخلافاً إنَّما كان أولاً، ثُمَّ انقطع»^(٤).

وحكى الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ذهابَ عامةِ أهلِ العلمِ إلى حديثِ أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها في إنكارِها لفهمِ عائشة رضي الله عنها، فلم يَرَوْا العملَ بمذهبِها فيما رَوته، وحملوه على أحد وجهين:

(١) «سنن أبي داود» (ك: النكاح، باب: فيمن حرم به، رقم: ٢٠٦١).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب: رضاعة الكبير، رقم: ١٤٥٤).

(٣) «المتن» (٤/ ١٥٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٤/ ٦٤٢).

إثماً على النَّسخ، أو الخصوصية لسالم وامرأة أبي حذيفة^(١).

والأصل في القول بهذا الوجه الثاني من الخصوصية: جزم أمهات المؤمنين بذلك^(٢)؛ وعليه رد القرطبي الوجه الأول في النَّسخ فقال: «أطلق بعض الأئمة على حديث سالم ﷺ أنه منسوخ، وأظنه سمى التخصيص نسخاً، وإلا فحقيقته النَّسخ لم تحصل هنا على ما يُعرف في الأصول»^(٣).

والموجب لقصرهن حديث عائشة ﷺ على سهلة وسالم ﷺ أمور:
الأول: أن مسلك التخصيص به تأتلف جميع الأدلة القرآنية والسنية في هذا الباب، فلا يلغى منها شيء^(٤).

وهذا بخلاف مذهب من جَوَزَ رَضَاعَ الكبيرِ وَحَرَّمَ به مطلقاً، فإنه مخالف لما مرَّ من قاعدة الرضاع في القرآن وتمايه في الحولين؛ ومخالف لحديث: «إنما الرضاعة من المجاعة»، وفي هذا الحديث تأسيس قاعدة كلية، تعتبر التحريم فقط في مدة ما تُغني فيه الرضاعة عن الطعام^(٥)؛ هذا من جهة النصوص.

(١) «معالم السنن» (١٨٧/٣).

(٢) وعلى فرض الأخذ بالرواية الأخرى عنهم في ظنهم الخصوصية وعدم ثبوتها، فيما أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢١٣٣١) من قولين: «والله ما ندري، لعلها كانت رخصة من رسول الله ﷺ لسالم من دون الناس: تكون قهية سالم واقعة عين يطرُقها احتمال الخصوصية، وهذا كافٍ لوجوب الوقوف عن الاحتجاج بها، انظر «الفتح» لابن خزيمة (١٤٩/٩).

(٣) «المفهم» (٤٢/١٣).

(٤) الذين قالوا بالتخصيص عائشهم على أنه تخصيص أعيان، أي ما جرى به الحكم في حديث سهلة خاص بها وسالم، ثم ظهر بعد من قال وسع دائرة الخصوصية قليلاً، فجعله تخصيص أحوال لا أعيان، أي أن الأصل في الرضاع أن يُعتبر فيه الحولين فقط، إلا فيما دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذي لا يُستثنى عن دخوله على المرأة، ويشق احتجابها منه، وهذا قول ابن تيمية، وتبعه عليه غير واحد من المتأخرين، انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦٠/٣٤)، و«إعلام الموقعين» (٢٦٤/٤)، و«نيل الأوطار» (٢٧٣/١)، و«سبل السلام» (٢١٣/٢).

(٥) انظر «المفهم» (٤٢/١٣).

أما موجب التخصيص من جهة المعنى: فلأنَّ الشريعة إنما جعلت للرضاع تلك الحرمة لأجل ما أشبه به النسب في استبقاء حياة الطفل، واختلاط لبن المرفيع بلحمه ودمه حين لا يُغني عنه غيره^(١).

وأما الموجب الثالث: فالطرف الاجتماعي الاستثنائي لورود الحديث، وهو مقتضى تقرير الخصوصية: حيث أبانت عائشة نفسها «أن أبا حذيفة رضي الله عنه تبنَّى سالمًا.. كما تبنَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدًا، وكان من تبنَّى رجلًا في الجاهلية دعاه الناس إليه، وورث من ميراثه، حتى أنزل الله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ﴾..».

فأصل قصة سهلة وسالم رضي الله عنهما إنما كان نتيجة إلغاء التبنّي في المجتمع الإسلامي، وهذه حالة خاصة لا تقع إلا زمن التشريع، فكان وقوف الترخيص مترتبًا على إلغاء ذلك الذي أدّى إلى خلطة مثل سالم بسهولة، وتنزيلها إياه منزلة الولد، مع عجز المتبنّي عن استقلاله ببيت، لقلّة ذات اليد، وحاجتهم إليه.

وفي تقرير هذا المعنى الدقيق لموجب التخصيص، يقول الطاهر ابن عاشور:

«لا ينبغي أن يُشكَّ في أن إذن التبنّي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل في أن يدخل عليها سالم مولى أبي حذيفة -متبنّى أبي حذيفة زوجها- إنما كان على وجه الرخصة لها، إذ كان حكم إرجاع المتبنّي إلى الحقيقة -في اعتبارهم أجنب من جهة النسب- حكمًا قد فاجأهم، في حين كان التبنّي فاشيًا بينهم، وكانوا يجعلون للمتبنّي مثل ما للأبناء، فسوّى ذلك عليهم، وامتلوا أمر الله في إبطاله.

وكانت سهلة زوج أبي حذيفة بحال احتياج إلى خدمة سالم واختلاطه بهم، إذ لم يكن إلا بيت واحد، فعَدَّها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورخص لها أن يدخل سالم عليها وهي فُضِّل^(٢)، وجعل تلك الرخصة مُعضلة بعمل يشبه ما يُبيح الدخول

(١) كشف المغفل: لابن عاشور (ص/٢٦٩).

(٢) فُضِّل: أي مبتذلة في ثياب مهتة، يقال: تفَضَّلَت المرأة: إذا تَبَلَّغَت في ثياب مهتة، انظر «طرح الترتيب» (٧/١٣٤).

أصالة، محافظةً على حكم إبطال التَّبَنِّي بقدر ما تمكن المحافظة في مقام الرُّخصة ومقام ابتداء التشريع، فإنَّ للتدرُّج في أوائل التشريع أحوالاً مختلفة^(١).

وحاصل القول: أنَّه لا يصحُّ أن يُثَبَّتَ للتَّبَنِّي بعد النَّهْي مثلُ حُكْمِهِ قَبْلَ النَّهْي، لأنَّ التَّبَنِّي أَبْطِلَ مِنَ الْأَسَاسِ، فلا ينبغي أن يَتَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ؛ وَبِهِ يَفْهَمُ أَنَّ «الْخَطَابَ فِي سَالِمِ قَضِيَّةٍ فِي عَيْنٍ لَمْ يَأْتِ فِي غَيْرِهِ، وَسَبَقَ لَهُ تَبَنٍّ وَصِفَةٌ لَا تَوْجِدُ بَعْدَ فِي غَيْرِهِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ»^(٢).

وَأَمَّا إِنْ جَاءَ أَحَدٌ بِالتَّبَنِّي بَعْدَ ذَلِكَ جَهْلًا مِنْهُ، فَهُوَ الْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ بِفَعْلِهِ مَا قَدْ حُرِّمَ، فَلَا تُثَبَّتُ لَهُ الرُّخْصَةُ الَّتِي تُثَبَّتُ لِسَهْلَةٍ^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ تُثَبَّتِ الرُّخْصَةُ لِغَيْرِ سَهْلَةٍ عَلَيْهَا مِمَّنْ يَشْرِكُهَا فِي الْمَشَقَّةِ وَالْإِحْتِيَاجِ بِهَا مِنَ الْمُتَبَنِّينَ فِي الْمَدِينَةِ؟^(٤)

فَجَوَابُهُ: بِمَطَالِبَةِ السَّائِلِ أَوَّلًا أَنْ يُثَبَّتَ فِي ذَاكَ الْوَقْتُ وَجُودَ مَنْ كَانَ كَحَالِ سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ مُتَلَبِّسًا بِأَثَرِ التَّبَنِّي قَبْلَ تَحْرِيمِهِ، وَوَاقِعَ جُرْأَتِهِ فِي الْمَشَقَّةِ وَالْحَرَجِ! هَذَا أَمْرٌ لَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ إِلَّا بِنَقْلِ ثَابِتٍ.

وَلَنْ نُنَاقِشَ ذَلِكَ فَقُولُ:

قَدْ يَتَوَقَّعُ التَّحْرِيمُ لِلتَّبَنِّي آنَذَاكَ وَبَعْضَ الْأَوْلَادِ الْمُتَبَنِّينَ صِغَارًا، فَيُدْرِكُ حَالَهُمْ بِإِرْضَاعِهِمْ.

أَوْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ قَدْ كَانَ كَبِيرًا وَقَدْ إِنْغَاءَ التَّبَنِّي، لَكِنْ لَمْ تُكُنْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ مِنْ دَخُولِهِ عَلَى مَنْ كَانَتْ أُمُّهُ بِالتَّبَنِّي، لِكُونِهَا -مَثَلًا- مِنْ قَوَاعِدِ النِّسَاءِ، وَمَعَهَا مَنْ يَلَازِمُهَا فِي الْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ وَنَحْوِهِمْ، فَيَتَنَفَّى مَعَهُ حَرَجُ الْحُلُوفِ.

أَوْ يَكُونُ الْمَوْلَدُ الْمُتَبَنَّى غَنِيًّا مُسْتَقْلًا بِبَيْتٍ لَوْحَدِهِ، لَا حَاجَةَ لَهُ فِي السُّكْنَى مَعَهُمْ، وَلَا حَاجَةَ لَهُمْ فِي خُلُوطِهِ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي لَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى رُخْصَةٍ.

(١) «كشفت المُنتَقَى» للطاهر ابن عاشور (ص/٢٦٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٤/٦٤٢)، وانظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (٧/١٩٧).

(٣) انظر «الفتح الربَّاني من فتاوى الشُّوكاني» (٧/٣٥٠٦).

(٤) انظر هذا الإشكال «الفتح» لابن حجر (١٠/١٨٦).

وَأَمَّا الْمُوجِبُ الرَّابِعُ لِتَخْصِصِ الْحَدِيثِ: فَإِنَّ مِنْ حَمَوِّ^(١) الْمَرَأَةَ زَمَنَ النُّبُوَّةِ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ لَتَرْدَادِ دُخُولِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَعْلُومٌ حَالُ فَقْرِ الصَّحَابَةِ وَقَتَّهَا وَصِغَرُ بَيُوتِهِمْ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ^(٢).
فَلَوْ كَانَ رِضَاعُ الْكَبِيرِ مُحَرَّمًا بِإِطْلَاقٍ، لَأَقْبَلُوا عَلَى الرِّضَاعِ مِنْ زَوَاجَاتِ إِخْوَانِهِمْ لِيَتَفَنَّى الْحَرَجَ بَيْنَهُمْ بِالْمَرْءِ! فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْهُمْ، مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُؤْثَرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِأَحَدٍ غَيْرِ سَهْلَةٍ مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي: دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مُطْلَقَ الْحَاجَةِ لَا يُبَيِّحُ رِضَاعَ الْكَبِيرِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ^(٣) كَمَا شَنَّعَ بِهِ بَعْضُ الْمُغْفَلِينَ عَلَى الْحَدِيثِ^(٤).

وَجَرِي عَمَلِ الصَّحَابَةِ عَلَى مَنَعِ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لِلْكَبِيرِ إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ، فَعَلَى أَنَّ حُكْمَ وَاقِعَةٍ سَهْلَةٍ لَوْ كَانَ عَامًّا، لَكَانَ انْتِشَارُهُ فِي الْأُمَّةِ أَظْهَرَ وَأَوْسَعُ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ! لِحَاجَةِ النَّاسِ الشَّدِيدَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالْأَخِيَّةِ بِهِ^(٥)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ تُرِكَ قَدِيمًا وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَلَا تَلَقَّاهُ الْجُمْهُورُ بِالْقَبُولِ عَلَى عُمُومِهِ، بَلْ تَلَقَّوهُ بِالْخُصُوصِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٦).

(١) الْخَمُؤُ: فَشَرُّ الْبَلِيَّةِ بِأَنَّهُ أَخُو الزَّوْجِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ، كَالْعَمِّ وَابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِمْ، انْظُرْ «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» (٢/٢٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ لَا يَدْخُلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالدُّخُولُ عَلَى الْمَغْنِيَةِ، رَقْم: ٥٢٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْأَدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْخُلُوءِ بِالْأَجْنِيَةِ وَالدُّخُولِ عَلَيْهَا، رَقْم: ٢١٧٢).

(٣) انْظُرْ «الشَّرْحُ الْمُبِينُ» (١٣/٤٣٦).

(٤) مِنْهُمْ (نَبَازِي هُزْ الدِّينِ) فِي كِتَابِهِ «دِينُ السُّلْطَانِ» (ص/٨٢٩) قَالَ: «... هَلْ هَذَا مَعْقُولٌ بِأَصْحَابِ الْعَقُولِ؟ كُلَّمَا أَرَادَ زَوْجٌ أَنْ تَكْشِفَ زَوْجَتَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْدِقَائِهِ، قَالَ لَزَوْجَتِهِ: ادْخُلِي هَذَا الرَّجُلَ إِلَى غُرْفَتِكَ، وَأَرْضِعِيهِ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ شُعْبَاتٍ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ خَرَجٍ أَوْ إِجْرَاجٍ! وَبِمِثْلِهِ هَزَفَ (جَوَادُ خَلِيل) فِي «كَشَفِ الْمُتَوَارِي» (ص/٦٥٥).

(٥) حَتَّى إِنَّكَ لَتَجِدُ نَابِعِيًّا قَهْقِيًّا فِي مَقَامِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، يَمْكُثُ نَحْوَ سَنَةٍ كَامِلَةً لَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي شَأْنِ سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ وَهَيْةٍ لَهُ! إِلَى أَنْ لَقِيَ شَيْخَهُ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ، وَهُوَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ لَهُ: «لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: فَحَدَّثْتَنِي أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِي بِهِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الرِّضَاعِ، بَابُ: رِضَاعِ الْكَبِيرِ، رَقْم: ١٤٥٣).

(٦) «الْإِسْتِذْكَارُ» (٦/٢٥٥).

وعلى هذا تُوَقَّفُ قَضِيَّةُ سَهْلَةٍ فِي مَحَلِّهَا، وَتُسْتَصَحَّبُ عُمُومَاتُ الْأَدَلَّةِ فِي عَدَمِ تَحْرِيمِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ، وَيُتَبَيَّنُ لِعَائِشَةَ الْأَجْرُ الْوَاحِدُ لاجْتِهَادِهَا، وَاللَّهُ رَاضٍ عَنْهَا.

أَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ إِذْنِ الْحَدِيثِ لِمَكَاشِفَةِ حَوَارِثِ النَّسَاءِ .. إلخ؛ فْجَوَابُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَهُ:

لا يلزم من إرضاع سَهْلَةَ عليها السلام سَالِمًا أَنْ يَكُونَ بِالْقَامِ الثَّدْيِ - كَمَا وَلَّهِ إِلَيْهِ فَهْمُ الْمُعْتَرِضِ - وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّضَاعَ عِنْدَهُمْ يَحْصُلُ التَّحْرِيمُ بِهِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ يَصِلُ فِيهَا لَبَنُ الْمُرْضِعَةِ إِلَى جَوْفِ الْمُرْتَضِعِ، «سواء كَانَ بِشَرْبٍ، أَوْ أَكَلٍ بِأَيِّ صَفَةٍ كَانَ، حَتَّى الْوَجُورُ^(١)، وَالسَّعُوطُ^(٢)، وَالثَّرْدُ^(٣)، وَالطَّلْبُخُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْعَدَدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَطْرُدُ الْجَوْعَ^(٤)»، وَبِذَا أُنَاطَ اللَّبَنُ عليها السلام حَكَمَ التَّحْرِيمِ، كَمَا مَا مَرَّ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ»، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

يَقُولُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:

«تَضَمَّنَ الرَّدُّ عَلَى دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ: لَا يَحْرُمُ الرِّضَاعُ حَتَّى يَلْتَقِمَ الثَّدْيِ، وَرَأَى أَنْ قَوْلَهُ عليها السلام: ﴿وَأَنْتُمْ عَلَيَّ أَرْضَعْتُمْ﴾ [التَّحْلُكَةُ: ٢٣] إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مُلْتَقِمِ الثَّدْيِ، وَقَدْ نَبَّهَ عليها السلام عَلَى اعْتِبَارِ مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَهَذَا يَوْجَدُ فِي اللَّبَنِ الْوَاصِلِ إِلَى الْجَوْفِ صَبًّا فِي الْحَلَقِ، أَوْ الْإِقَامَا لِلثَّدْيِ، وَلَعَلَّهُ هَكَذَا كَانَ رِضَاعَ سَالِمٍ، يَصُبُّهُ فِي حَلَقِهِ، دُونَ مَسِّهِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ ثَدْيَ امْرَأَةٍ أُجْنَبِيَّةٍ^(٥)».

(١) الْوَجُورُ: مَا يُصَبُّ فِي الْحَلَقِ صَبًّا، انظر «الفتح» (١٤٧/٨).

(٢) السَّعُوطُ: مَا يُجْعَلُ فِي الْأَنْفِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِهَا، انظر «مُعْدَى السَّارِي» (١٣٢/١).

(٣) الثَّرْدُ: الْهَشْمُ، وَمَنْ قَبْلَ لَمَّا يُهْشَمُ مِنَ الْخَبْزِ وَيُتَلُّ بِمَاءِ الْيَقْدِرِ وَنَحْوِهِ: ثَرِيدَةٌ، انظر «لسان العرب» (١٠٢/٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٤٨/٩).

(٥) «إكمال المعلم» (٦٤١/٤).

فطالما أن لا ضرورة تقصر سالمًا على إلتقام الثدي، والحال أن بلوغ لبنها إلى جوفه كافٍ لتحقيق التحريم، فإن النبي ﷺ «لم يُرد منها: ضعي ثديك في فيه، كما يفعل بالأطفال، ولكن أراد: إخلبي له من لبنك شيئًا، ثم ادفعيه إليه لبشره؛ ليس يجوز غير هذا»^(١).

وفي التأويل لهذا الحديث اعتبار لـ «قاعدة تحريم الاطلاع على العورة؛ فإنه لا يختلف في أن ثدي الحرة عورة، وأنه لا يجوز الاطلاع عليه، لا يقال: يمكن أن يرتضع ولا يطلىع؛ لأننا نقول أن نفس التقام حلمة الثدي بالفم اطلاع، فلا يجوز»^(٢).

فالإلى هذا مذهب جمهور الأئمة^(٣)، بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه^(٤). وبه تمنحي الإشكالات عن واقعة سهلة وسالم، بتسهيل من الله وتسلم.

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٤٣٥).

(٢) «المفهم» (٤٢/١٣)، وانظر «الاستذكار» (٢٥٥/٦).

(٣) ولم يخالف إلا الألب واليت وأهل القاهرة، فقالوا: إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومض اللبن منه، انظر «المحلن» (١٨٥/١٠-١٨٦).

(٤) في «الاستذكار» (٢٥٥/٦).

المبحث التاسع

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة
لحديث سن عائشة عند زواجها بالنبي ﷺ

المطلب الأول

سوق حديث سِنِّ عائشة عند زواجها بالنبي ﷺ

عن عائشة رضي الله عنها قالت:

«تزوَّجني النبي ﷺ وأنا بنتُ ستِّ سنين، فقلدنا المدينة، فزلنا في بني الحارث بن خزرج، فوعكْتُ، فتمرَّق^(١) شعري، سقوفُ جُميمة^(٢)، فأتتني أمي أمُّ رومان، وإني لفي أرجوحة، ومعِي صواحب لي، فصرَّخت بي فأتيتها، لا أدري ما تريد بي، فأخذت بيدي، حتَّى أوقفني على باب الدَّار، وإني لأنهَج^(٣)، حتَّى سَكَنَ بعضُ نَفسي، ثم أخذت شيئاً من ماءٍ فمسحتُ به وجهي ورأسي.

ثم أدخلتني الدَّار، فإذا نسوةٌ من الأنصارِ في البيت، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائرٍ! فأسلمتني إليهنَّ، فأصلحنَّ مِن شأني، فلم يرُعني إلَّا رسول الله ﷺ ضحى، فأسلمتني إليه، وأنا يومئذٍ بنتُ تسعِ سنين» متفق عليه^(٤).

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (٧/٢٢٤): «اللكشيهني: (فتمرَّق) بالراء، أي: انتشف».

(٢) قال ابن حجر في «الفتح» (٧/٢٢٤): «(فولف): أي كثير، وفي الكلام حذف تقديره: ثم فصلت من الوعك، فتربى شعري، فكثُر، وقولها: (جُميمة): مصنَّع الجُمَّة، وهي مجتمع شعر النَّاصية، ويُقال للشَّعر إذا سقط عن المنكبين جُمَّة».

(٣) أنهج: أي أتفَسَّ تنفُّساً عاليًا من شدة الحركة أو فعل متعب، «النهاية» لابن الأثير (٥/١٣٤).

(٤) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب: تزويج النبي ﷺ عائشة، وقدموها المدينة، وبناءه بها، رقم: ٣٨٩٤) واللفظ له، ومسلم في (ك: النكاح، باب: تزويج الأب البكر الصغيرة، رقم: ١٤٢٢).

المَطْلَب الثاني

سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرة

لحديثِ سَيِّئِ عَائِشَةَ عِنْدَ زَوَاجِهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ

فلا يزال علماء المسلمين منذ عهد النبوة إلى وقتنا الحاضر، مُجمِعين على أن زواج النبي ﷺ بعائشة ثَمَّ وعمرها ست سنين، ودخوله بها كان في التاسعة من عمرها، هذه مُسلمة نقلية لم تحتج إلى مزيد فحصٍ وتَقْيِيرٍ منذ عُلِمَت.

ولذا قال ابنُ حزم بعد أن ساقَ روايةَ البخاريِّ ومسلم في سَيِّئِ زواج عائشة: «هذا سَيِّئُ عَائِشَةَ مَنْصُوصٌ، لا تَكْلُفُ فِيهِ»^(١)، وقال فيه: «هذا أمرٌ مشهورٌ، غَنِيٌّ عن إيرادِ الإسناد فيه»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «ابتنى بها ﷺ بالمدينة وهي ابنة تسع، لا أعلمهم اختلفوا في ذلك»^(٣).

وقال ابن كثير: «تزوجها وهي ابنة ست سنين، وبنى بها وهي ابنة تسع، ما لا خلاف فيه بين الناس»^(٤).

(١) «حجة الوداع» (ص/٤٣٥).

(٢) «المحلل» (٩/٤٥٩).

(٣) «الاستيعاب» (٤/١٨٨١).

(٤) «الدابة والنهاية» (٤/٣٢٧).

فعلى هذا جرى اعتقاد الأئمة قرونًا مُطاولَة، إلى أن صارت هذه الحادثة من أكثر الروايات الحديثية إساءةً لمداد الطَّهر في صديقها اليوم! يتأبَّط شرُّ هذه الحَمَلَة المَغرُضَة جَوْقَةً من الحَقَوِّيين المُستَغْرِبين، وأربابِ التَّزْزَعَاتِ النَّسُوبَةِ الحديثَة؛ يقولون لنا مُتَحَزِّين: كيف لرجلٍ في مَقَامِ الثُّبُوةِ، أن يَتَزَوَّجَ صَبِيَّةً صَغِيرَةً، ويستهكَّ فيها براءةَ الطُّفُولَةِ؟!

وبذا صارت أخبارُ سِنِّ زَواجِ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فِتْنَةً لِعَاطِفَتَيْنِ:

طائفة كافرة بالدين كُلِّه، اتَّخَذَتْهَا مَطَيَّةً لَبَثَ الشُّبُهَة فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى رَسُولِهِمُ الْكَرِيمِ؛ أَنَّهُ مُجَرَّدَ كَهْلٍ شَهْوَانِيٍّ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ سَادِيَّتِهِ حَتَّى الْأَطْفَالُ! فلا يَفْتَأُ عِبَادُ الصَّالِبِ مِنَ التَّذْكِيرِ بِهذه الشُّبُهَةِ فِي كُلِّ مُحْفَلٍ يُبْحَثُ لَهُمْ نَفْعَ كِبَرِهِمْ فِي وَجْهِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ^(١).

اسمع -مثلاً- لِلْقِسِّ الْمَعْمَدَانِي (جِبْرِى فَايِزِ)، كَيْفَ عَوَى فِي إِحْدَى خُطْبِهِ فِي حَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ فقال: «أُعْلِنُ بِأَنَّ الرَّسُولَ كَانَ يَتَحَرَّشُ بِالْأَطْفَالِ، وَتَزَوَّجَ اثْنِي عَشَرَ زَوْجَةً، إِحْدَاهُنَّ لَهَا تِسْعُ سَنَوَاتٍ...»^(٢).

يقول هذا عدوُّ الله، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الزَّوْجِ مِمَّا تُقْرَهُ مِلَّتُهُ! وَقَعَلَهُ أَشْيَاخُهُ فِي عَصْرِ الْمَسِيحِيَّةِ الْأُولَى، فَإِنَّهُ يَجِدُ فِي «مَوْسُوعِهِمُ الْكَاثُولِيكِيَّةِ»، الْإِقْرَارَ بِأَنَّ مَرْيَمَ الْبَتُولَ خُطِبَتْ لِلزَّوْجِ مِنْ يَوْسُفَ النَّجَّارِ وَعَمَرَهَا لَا يَجَاوِزُ الثَّنِي عَشْرَةَ سَنَةً! وَكَانَ خُطْبُهَا عَلَى مَشَارِفِ الثَّعْمِينَ مِنْ عَمْرِهِ^(٣).

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ فَتَتَسَبَّبُ لِلْإِسْلَامِ، قَدْ رَاعَاهَا صَحِيحُ الطَّائِفَةِ الْأُولَى، وَأَقْلَقَهَا رُكَامُ الشُّبُهَةِ الْمَنشُورَةِ فِي حَقِّ نَبِيِّنَا وَزَوْجِهِ عَلَى صَفْحَاتِ الْمَجَلَّاتِ

(١) من أشهرهم فِرْسُ مِصْرِيٍّ يُدْعَى (زَكْرِيَا بُلْطَرْسُ) فِي كَثِيرٍ مِنْ بَرَامِجِهِ التَّلفُزِيَّةِ، كِبْرَنَامِجِهِ «حِوَارِ الْحَقِّ» فِي قَنَاةِ (الْحَيَاةِ) الْفَضَائِيَّةِ.

(٢) فِي مَوْزَعِ سَنَوِيٍّ لِلْكَنِيسَةِ الْبَرْوَسْتَانِيَّةِ بِمَدِينَةِ سَانْتِ لُؤيسِ الْأَمْرِيكِيَّةِ، انْظُرْ «مَعْجَمَ اقْتِرَاءَاتِ الْغَرْبِ عَلَى الْإِسْلَامِ» لِأَحْمَدَ مُحَمَّدٍ زَنْتَانِي (ص/١٠١).

(٣) انْظُرْ رَابِطَ الْمَعْلُومَةِ فِي مَوْقِعِ الْمَوْسُوعَةِ الْكَاثُولِيكِيَّةِ عَلَى الشَّبَكَةِ:

والشُّبكات، وبرامج الفضائيات، فطفقوا تَوْقِيًّا مِنْ صُدَاعِ ذَلِكَ يَنْكُرُونَ الرُّوَايَةَ بِالْمَرْءِ! وَحَشَدُوا لِنَيْلِ طَرِيقِهِمْ فِي ذَلِكَ كُلِّ شُبْهَةٍ نَقْلِيَّةٍ أَوْ تَنْظِيرِيَّةٍ، وَاتَّهَمُوا لِنَظَرِ فَقَهَاءِ الْإِسْلَامِ وَأَثَمَةَ السُّنَّةِ بِنسَبَةٍ مَا لَا يَلِيقُ نِسْبُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ! وَأَتَّهَمُوا حُمَالُ وَزَرَ هَذَا الْعَمَزِ الْغَرِيبِ فِيهِ وَفِي دِينِهِ!

وَكَيْلَا الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى ضَلَالٍ مُبِينٍ، وَإِنْ تَفَاوَتَا فِي دَرَجَاتِهِ.

فَالثَّانِيَّةُ -وَإِنْ رَأَيْتَ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهَا الذَّبَّ عَنِ الرَّسُولِ مَا يَشِينُ سِيرَتَهُ الْعَوْدَةَ- قَدْ جَنَفَتْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ فِي الذَّبِّ عَنِ هَذَا الدِّينِ، حَتَّى صَارَتْ عِيْنَا عَلَيْهِ! كُلُّ هَؤُلَاءِ طَمَسُوا الْحَقَائِقَ الْمُسْلِمَ بِهَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، إِرْضَاءً لِلْغَرَبِ الْحَاقِدِ، وَلَوْ عَلَى حَسَابِ مَنَهِجِ التَّقْدِ الْعِلْمِيِّ الْإِسْلَامِيِّ لِلْأَحْدَاثِ وَالْوَقَائِعِ.

لَقَدْ أَبَانَتْ هَذِهِ الْفِتْنَةُ عَنْ رَأْسِهَا أَوَّلَ أَمْرِهَا أَوَاسِطَ الْقَرْنِ الْمَاضِي عَلَى يَدِ بَعْضِ الْمُتَقَفِّينَ فِي بِلَادِ مِصْرَ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ فِي حَدُودِ ضَيْقَةٍ، كَانَ مِنْ أَمْزَجِهِمْ فِي ذَلِكَ (عَبَّاسُ الْعَقَّادِ)^(١) فِي كِتَابِهِ الذَّائِعِ: «الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ»، حَيْثُ حَاوَلَ جُهْدَهُ هَذَرًا نَقَضَ رَوَايَاتِ سِنِّ زَوَاجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَتَكَلَّفَ الْإِفْتِنَاعَ بِكَوْنِ سَنِّهَا وَقْتُ ذَلِكَ فَوْقَ الثُّنْيِي عَشْرَةِ سَنَةٍ^(٢).

تَبِعَهُ فِي مَا بَعْدُ (شَوْقِي الضَّيْفِ)^(٣) فِي كِتَابِهِ «مُحَمَّدُ خَاتَمُ الْمُرْسَلِينَ»، لَكِنْ بِتَقْدِيرِ عُمُرِي آخِرًا! تَخَرَّصَ فِيهِ كَوْنُ عَمْرِهَا حِينَ زَوَاجِهَا قَدْ نَاهَزَ الْعَشْرِينَ سَنَةً^(٤).

(١) عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَقَّادُ (١٨٨٩-١٩٦٤م): مِنْ أَعْلَامِ فِي الْأَدَبِ فِي مِصْرَ، وَمِنْ الْمَكْتَرِينَ كِتَابَةَ وَتَصْنِيفًا مَعَ الْإِبْدَاعِ، وُلِدَ سَنَةَ ١٨٨٩م، أَصْلُهُ مِنْ دِمِشَاقَ، كَانَ مُعَلِّمًا فِي بَعْضِ الْمَدَارِسِ الْأَهْلِيَّةِ، ثُمَّ انْقَلَعَ إِلَى الْكِتَابَةِ فِي الصُّحُفِ وَالتَّالِيفِ، وَظَلَّ اسْمُهُ لَامِعًا مَدَّةَ نِصْفِ قَرْنٍ، أَخْرَجَ فِي خِلَالِهَا مِنْ تَصْنِيفِهِ ثَلَاثَةَ رِثْمَانَيْنِ كِتَابِيَّيْنِ فِي أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْأَدَبِ الرَّفِيعِ، مِنْهَا كِتَابُ «عَنِ الْإِلَهَةِ وَهَيْبَتِهِ بِحَمْدِهِ» وَرُجِيعَةُ أَبِي الْعَلَاءِ، تَوَفِيَ سَنَةَ (١٩٦٤م)، انْظُرْ «الْأَعْلَامُ» لِلزُّرْكَانِيِّ (٢٦٦/٣).

(٢) وَقَدْ أَقَامَ ظُلْمَهُ هَذَا عَلَى ثَلَاثِ شَهِيَّاتٍ، انْظُرْ (ص/٥٧-٦١) مِنْ كِتَابِهِ.

(٣) أَحْمَدُ شَوْقِي ضَيْفٍ (١٩١٠-٢٠٠٥م): أَدِيبٌ وَعَالِمٌ لُغَوِيٌّ مِصْرِيٌّ، وُلِدَ فِي مَحَافِظَةِ دِمِشَاقَ سَنَةَ ١٩١٠م، لَهُ إِتْنَانُ عِلْمِيٌّ وَأَدِبِيٌّ غَزِيرٌ، وَتَرَأَسَ مَجْمَعَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: «فُصُولُ فِي الشُّعْرِ وَفَقْدِهِ»، وَ«الْعَصْرُ الْجَاهِلِيُّ».

(٤) وَقَدْ أَقَامَ رَأْيَهُ هَذَا عَلَى شَهِيَّتَيْنِ، انْظُرْ (ص/١٧١) مِنْ كِتَابِهِ.

وقبل هذين الأدبيين حازَ شَوْمُ السَّبْقِ إلى إنكارِ خبرِ عائشة رضي الله عنها رجلٌ هنديٌّ يُدعى (حَقُّ عُر)، في كتابٍ له أسماء «لماذا أنكرتُ الحديث ١٩؟»^(١)، تصدَّى له وقتها بلديُّه حبيب الرَّحْمَنِ الأعظمي (ت ١٤١٢هـ) برَدَّ سَمَاءَ «نصرة الحديث في الردِّ على منكري الحديث».

كما قد تصدَّى بعدُ للرَّدِّ على (العقَّاد) ثُلَّةٌ مِنْ فضلاءِ مصر آنذاك، يتقدَّمهم مُحذِّثُهُم أحمد شاكِر (ت ١٣٧٧هـ)، في بحثٍ نَشَره في طَيِّبَاتِ كتابه «كلمة الحق»^(٢) سنة (١٣٦٣هـ).

ثمَّ تَبِعَه (بشر الفارس)^(٣) على نقضِ دعاوي العقَّاد في مجلَّة «المقتطف»^(٤). مرَّت بعدَ ذلك عُقود خَفَتْ فيها الكلام قليلًا في موضوعِ سُنِّ عائشة رضي الله عنها، غير بضِعْ مئاوشاتٍ هناك وهناك مِمَّن يَرى نفسه مُقتدراً على الكتابة والنقد وقتها، وإن كان على باطلٍ في تصوُّراته.

إلى أن عَادَت الحربُ الغَربيَّةُ الفكريَّةُ على الإسلام أشدَّ ما تكون في التَّسعينات وما بعدها من القرنِ الماضي، بترسانةٍ إعلاميَّةٍ علمانيَّةٍ همجيَّةٍ، فَرَضَت نظَرتَها بالقَهْرِ على بيوتاتِ المسلمين.

تَرى توصيفًا لهذه الحالة الانهزاميَّة -فيما نحن بصدد دراسته من الحديث- ماثلاً في مُتَقَفٍ بحجَم البروفيسور (شَنْقَامَس T.O.shanavas)^(٥)، وذلك في مقالٍ له

(١) نُشِر سنة الهند (١٣٥٣هـ-١٩٣٤م).

(٢) (ص/١٦٤).

(٣) بشر فارس (١٩٠٧-١٩٦٣م): أديب لبناني الأصل، مصري المولد والوفاء، تعلم بها، وبجامعة السوربون في باريس (١٩٣٢م)، كتب أبحاثًا بالفرنسية في ذائفة المعارف الإسلامية، وله عدة مؤلفات في الأدب والتراث الإسلامي، انظر «الأعلام» للزركلي (٥٥/٢).

(٤) عدد صفر ١٣٦٣هـ، أبريل ١٩٤٤م، تحت عنوان: «التعريف والتنقيب»، وانظر حاشية «كلمة الحق» (ص/١٦٤).

(٥) عالم فيزيائي هنديٌّ مُقيم بـ (ميتشيفن) بالولايات المتحدة، صاحب كتاب «النظرية الإسلامية للتطور»، ومقاله هذا بعنوان: «هل كانت عائشة عروسًا وهي في السابعة؟»، منشور في مجلة "minaret" الألمانية، وتجده في عدة مواقع إلكترونية ناطقة بالإنجليزية باسم:

)Was ayesha a six yeard old bride?)

نقدِي نَشَرَهُ سَنَةَ (١٩٩٩م)، حَيْثُ أَنْكَرَ حَدِيثَ تَزْوِيجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الثَّاسِعَةِ، بِمَا يَرَاهُ أَدْلَةً تَارِيخِيَّةً تُسَدِّدُ مَقَالَهَ، يَقُولُ فِي مُسْتَهْلَهَ:

«سَأَلَنِي مَرَّةً صَدِيقٌ مَسِيحِيٌّ: إِنْ كُنْتُ سَأَزْجُجُ ابْنَتِي ذَاتَ الْأَعْوَامِ السَّبْعَةِ لِرَجُلٍ فِي الْخَمْسِينَ مِنْ عَمْرِهِ، أَجِبْتُهُ بِالضَّمَّتْ، .. اسْتَمَرَّ وَقَالَ: إِذَا كُنْتُ لَا تَرِيدُ ذَلِكَ، فَكَيْفَ تَقْبَلُ زَوَاجَ الطِّفْلِ الْبَرِيَّةِ عَائِشَةَ، ابْنَةِ الثَّلَاثِ سِنَوَاتٍ، مِنْ النَّبِيِّ؟! قُلْتُ لَهُ: بَأَنِّي لَا أَمْلِكُ إِجَابَةً!.. ابْتَسَمَ صَدِيقِي، وَتَرَكَنِي فِي قَلْبِي جُرْحًا».

هَذَا الْكَاتِبُ الْمَجْرُوحُ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ تَجَاسَرَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى إِحْيَاءِ مَوَاتِ الرُّدُودِ الْقَدِيمَةِ عَلَى حَدِيثِ زَوَاجِ عَائِشَةَ فِي الثَّاسِعَةِ؛ فَرَاغَ مَقَالَهُ هَذَا بَعْدَ تَرْجُمَتِهِ فِي مَيَادِينِ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ وَالْعَرَبِيَّةِ، سِوَاكَ بِنَشْرِ نَقْدَاتِهِ، أَوْ الْعَزْوِ إِلَيْهِ، أَوْ بِاسْتِنْسَاخِ مَقَالِهِ، أَوْ بِإِنْتِهَالِ أَفْكَارِهِ وَسَرَقَتِهَا^(١)

ثُمَّ تَقَعَّمَ الثَّامِنُ بَعْدَهُ جَمَعَ هَذَا الْحَدِيثُ! مِنْ غَيْرِ أَثَارَةٍ عِلْمٍ، وَلَا نَبَاهَةٍ فَهَمَّ، إِلَى أَنْ بَلَغَ الذَّاءَ مَنْ يُحَسِّبُ عَلَى الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، وَفِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ نَفْسِهَا! فَهَذِهِ تُدْعَى (سَهِيلَةُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ)، عَضُوٌّ بِالْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ! لَا تَجِدُ غَضَاضَةً مِنْ أَنْ تَسْتَنْكِرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي مَقَالَيْنِ مُتَابِعَيْنِ^(٢)، غَايَتُهُمَا اسْتِنْسَاخُ شُبُهَاتِ (إِسْلَامِ بَحِيرِي) الْمَسْرُوقَةِ عَيْنِهَا دُونَ إِبْدَاعِ شَبْهَةٍ! الْأَمْرُ نَفْسُهُ اجْتِرَاحُهُ كَاتِبٌ هِنْدِيٌّ آخَرُ يُدْعَى (رَاشِدُ شَاز)، فِي مَقَالٍ مَنَشُورٍ بِإِحْدَى الْجَرَائِدِ السُّعُودِيَّةِ^(٣)، بِعَنْوَانٍ: «الْإِسْلَامُ بِحَاجَةٍ لِمُفَسِّرِينَ مُجَدِّدٍ»، اجْتَرَأَ فِيهِ نَفْسَ الشُّبُهَاتِ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ.

(١) كَمَا تَرَاهُ مِنْ شَأْنِ كَاتِبٍ مِصْرِيِّ يُدْعَى (إِسْلَامِ بَحِيرِي)، اقْطَعَ جُلَّ فَرَاغَاتِ مَقَالِ هَذَا الطَّبِيبِ، بِتَصَرُّفٍ يَسِيرُ مِنْهُ فِي الْعِبَارَةِ، ثُمَّ نَشَرَهُ فِي صَحِيفَةِ «الْيَوْمَ السَّابِعِ» سَنَةَ (٢٠٠٨م) بِعَنْوَانٍ آخَرَ مُسْتَفْرَّجٍ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَنَاتِ أَفْكَارِهِ هُوَ وَتَاجَ عَقْرِئَتِهِ! يَظْهَرُ هَذَا الْاِقْتِبَاسُ جَلًّا لِمَنْ قَارَنَ بَيْنَ الْمَقَالَيْنِ. لَكِنْ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ رَدَّ عَلَيْهِ د. مُحَمَّدُ عِمَارَةُ فِي نَفْسِ الصَّحِيفَةِ بِتَارِيخِ (الْأَرْبَعَاءِ ١٠ سِبْتَمْبَرِ ٢٠٠٨م) مَقَالٌ نَقْدِيٌّ لَهُ حَسَنٌ سَهْلًا: «الرَّدُّ عَلَى مَنْ طَعَنَ فِي سِرِّ زَوَاجِ عَائِشَةَ».

لَكِنَّ مَقَالَ (الْبَحِيرِيِّ) كَانَ أَعْلَى صَوْتًا مِنْ رَدِّ عِمَارَةَ، لِمَزِيدِ ضَجِيجِ كَانَ يَحْدِثُهُ حَوْلَ الْمَوْضُوعِ عِبْرَ شَتَّى الْقَنَوَاتِ الْفَضَائِيَّةِ وَالْمَتَابِرِ الْإِعْلَامِيَّةِ، وَالَّتِي مَكَّنَتْهُ مِنْ نَشْرِ مُرَائِيهِ فِي رُبُوعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلِذَا وَكَّرَتْ الرَّدُّ عَلَى مَقَالِهِ تَحْلِيلًا -وَرَأَى أَنَّ كَانَتْ مَعْلُومَاتِهِ مُتَشَخِّصَةً مِنْ مَقَالِ (شَقَّاسٍ)- لِهَذَا الْإِحْتِبَارِ.

(٢) عَلَى صَفْحَاتِ جَرِيدَةِ «الْمَدِينَةِ السُّعُودِيَّةِ»، مَنَشُورَانِ بِتَارِيخِ ١٢، ١٩/٢/٢٠١٣م.

(٣) فِي صَحِيفَةِ «الْوَطَنِ السُّعُودِيَّةِ»، مَنَشُورٍ فِي ٦ فَبْرَايِرِ ٢٠٠٩م.

أما (رزق الطَّوِيل) فكان السَّابِقُ مِنْ كُتَابِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى اسْتِنْكَارِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فِي سِنِّ عَائِشَةَ فِي إِحْدَى مَقَالَاتِهِ الصُّحُفِيَّةِ^(١)؛ لَمْ يَلِثْ أَنْ صَكَّهُ (خَلِيلٌ مُلًّا خَاطِرًا) فِي كِتَابٍ لَهُ بِسِيطِ أَسْمَاءَ: «زَوَاجُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ، وَمَشْرُوعِيَّةُ الزَّوْاجِ الْمُبَكَّرِ، وَالزَّوْجُ عَلَى مُنْكَرِي ذَلِكَ».

وهكذا تَوَسَّعَتْ رُقْعَةُ الشُّبْهَةِ رَوِيْدًا وَرَوِيْدًا، لَتَبْلُغَ أَقَاصِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ: فَمِنْ بِلَادِ السَّنْدِ سَرَقًا: حَيْثُ تَقْبِيعُ شَرَاذِمِ الْمُنْكَرِيْنَ لِلسَّنَنِ، حَيْثُ يَبْرُزُ رَأْسُهُمْ (غُلَامٌ جِيلَانِي)، يُعْلِنُهَا فِي جُمُوعِ قُرَّاءِهِ قَاتِلًا: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي لَمْ تُنْقَدْ مَتُونُهَا، هِيَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، لِأَنَّ بِنْتًا صَغِيرَةً فِي هَذَا السَّنَنِ، وَالَّتِي كَانَتْ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ مِنَ الْمُثْنِ الَّتِي أَصَابَتْهَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَحَمَّلَ الْجَمَاعَةُ^(٢)».

إِلَى بِلَادِ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى غَرِبًا: حَيْثُ تَلَقَّفَ مَقَالَ (الْبَحِيرِيِّ) جُمُوعٌ وَمَنْ يَسْعَى لِتَحْرِيفِ مُدْوَنَةِ الْأَسْرَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ بِمَا يَتَوَافَقُ وَتَوْصِيَاَتِ (سَيِّدَاوِ)^(٣)؛ كَمَا تَرَاهُ فِي مَقَالٍ لِأَحَدِ كُتَّابِ الصُّحُفِ عِنْدَهُمْ، يَقُولُ فِيهِ:

«إِنَّ نَقْدَ رَوَايَةِ سِنِّ عَائِشَةَ حِينَ الزَّوْاجِ، جَدُّ فِيهَا جَدِيدٌ، هُوَ مَا نَشَرْتَهُ الصَّحَافَةُ الْمَصْرِئِيَّةُ، وَنَقَلْتَهُ صُحُفٌ أُخْرَى عَنْهَا، وَمِنْ بَيْنِهَا الصُّحُفُ الْمَغْرِبِيَّةُ، وَالْقِرَائِنُ الَّتِي جَمَعَهَا صَاحِبُ الْبَحْثِ تُؤَدِّي إِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ تَمَّ وَكَانَ سِنُّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَيْنَ السَّابِعَةِ عَشَرَ وَالثَّامِنَةِ عَشَرَ، وَلَيْسَ سِنُّ الثَّاسِعَةِ!

وَقَدْ كَانَ الْمَفْرُوضُ فِي هَذَا الصَّدَدِ أَنْ يَتَوَلَّى نَخْبَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ الْأَعْلَى وَالْمَجَالِسِ الْمُحَلِّيَّةِ وَدَارِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِيَّةِ الْمَوْضُوعُ! وَاسْتِخْلَاصُ مَا يَجِبُ اسْتِخْلَاصُهُ مِنْ نَقْدِ الرُّوَايَاتِ، وَمُقَارَنَةُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ رَصِينٍ، يَحَقُّ الْحَقَّ وَيُظِلُّ الْبَاطِلَ فِي هَذَا الصَّدَدِ..

(١) نَشَرَتْ لَهُ جَرِيدَةُ «الْمَدِينَةِ» مَقَالًا فِي ذَلِكَ مَنَشُورًا بِتَارِيخِ ١ شَهْبَانَ ١٤٠٤ هـ.

(٢) فِي كِتَابِهِ بِالْأَرْدِيَّةِ «دَوِّ إِسْلَامٍ» (ص/٢٢٧)، نَقَلَ عَنْ «اهْتِمَامِ الْمُحَدِّثِينَ» لِمُحَمَّدٍ لُقْمَانَ (ص/٤٩٠).

(٣) وَهِيَ اتِّفَاقِيَّةٌ عُقِدَتْ مِنْ قِبَلِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ لِلْقَضَاءِ عَلَى جَمِيعِ أَشْكَالِ التَّمْيِيزِ ضِدَّ الْمَرْأَةِ، تَمَّ اعْتِمَادُ الْمَعَاهِدَةِ فِي ١٨ دَيْسَمْبَرِ ١٩٧٩ م.

لا شك أن إيجاد قرائن تاريخية، واعتماد نقد السند، وغير ذلك مما جمعه الباحث يفتح الباب أمام الباحثين في الرواية الحديثية، وفي التاريخ، لعلهم يصلون إلى رأي جديد، وحقيقة جديدة في الموضوع، تزيج عن الأمر ما يكتنفه، وتدفع الحرج لدى كثير من الناس الذين لم يعد يقبلون تزويج الأطفال في سن غير مقبول ولا مناسب^(١).

ومحصل معارضات هؤلاء بشئ طوائفهم لحديث زواج عائشة رضي الله عنها، مرتكزة في سب معارضات، على النحو التالي:

المعارضة الأولى: أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها إذا كانت تكبر عائشة بعشر سنين وهذا ما يشبهه المعتضون إلى المصادر التاريخية وأن عمر أسماء أختها مع البعثة النبوية كان أربعة عشر عاماً، فإن عمر عائشة رضي الله عنها مع البعثة يكون إذن أربع سنوات، مؤدّى ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم حين عقد عليها، كانت بنت أربع عشرة سنة، ودخوله بها وهي بنت ثمانى عشرة سنة.

يقرر هذه الشبهة (إسلام بحيري) بقوله:

«بالاستناد لأهات كتب التاريخ والسيرة المؤلفة للبعثة النبوية: الكامل، تاريخ دمشق، سير أعلام النبلاء، تاريخ الطبري، البداية والنهاية، تاريخ بغداد، وفيات الأعيان، وغيرها الكثير.. تكاد تكون متفقة على الخط الزمني لأحداث البعثة النبوية..»

تقول كل المصادر التاريخية السابق ذكرها: إن أسماء كانت تكبر عائشة بـ (١٠) سنوات، كما تروي ذات المصادر بلا اختلاف واحد بينها: أن أسماء وُلدت قبل الهجرة للمدينة بـ (٢٧) عاماً، ما يعني أن عمرها مع بدء البعثة النبوية كان (١٤) سنة، وذلك بإنقاص من عمرها قبل الهجرة (١٣) سنة، وهي سنوات الدعوة النبوية في مكة، لأن (٢٧-١٣= ١٤ سنة).

(١) مقال بعنوان: «هل أصبح تأسيس لجنة علمية لدراسة رواية حديث (سن التاسعة) أمراً مستعجلاً، لمحمد السرمي، صحيفة «العلم» بتاريخ (٢٠٠٨/١١/٥م).

وكما ذكرت جميعُ المصادر بلا اختلافٍ: أنَّها أكبرُ من عائشة بـ (١٠) سنوات، إذن يتأكد بذلك أنَّ سِنَّ عائشة كان (٤) سنوات مع بدء البعثة النبوية في مكَّة، .. ومُؤدَّى ذلك بحسبة بسيطة: أنَّ الرَّسول عندما نكَّحها بمكَّة في العام العاشر من بدء البعثة كان عمرها (١٤) سنة، .. وأنَّه -كما ذُكر- بنى بها بعد أربع سنوات وبضعة أشهر، ... فيصبح عمرها آنذاك $(14 + 3 + 1 = 18)$ سنة كاملة! وهي السَّن الحقيقية التي تَزَوَّج فيها النَّبي الكريم عائشة^(١).

المعارضة الثانية: أنَّ أبناء أبي بكر الصُّديق وُلِدوا في الجاهليَّة، كما ذكره الطُّبري، وبهذا تكون عائشة وُلِدَت قبل البعثة، ويكون عُمرها يزيد عند الهجرة على ثلاثة عشر عاماً ولا بدَّ.

يقرِّر هذه الشُّبهة (إسلام بحيري) بقوله: «إنَّ الطُّبري يجرِّمُ بيقينٍ في كتابه «تاريخ الأئم» بأنَّ كلَّ أولاد أبي بكر قد وُلِدوا في الجاهليَّة، وذلك ما يتفق مع الخطَّ الزَّمني الصَّحيح، ويكشف ضعف رواية البخاري، لأنَّ عائشة بالفعل قد وُلِدَت في العام الرَّابع قبل بدء البعثة النبويَّة».

المعارضة الثالثة: أنَّ عائشة عليها السلام تذكر أنَّها لم تمُوتْ أبويها إلَّا وهما يَدِينان الدِّين، وذلك قبل هجرة الحبشة كما ذُكرت، وأنَّ النَّبي صلى الله عليه وآله كان يزورهم في بيئهم بُكرَةً وعشياً، وهذا يبيِّن أنَّها كانت وقتها عاقلةً لتلك الزَّيارات! والهجرة إلى الحبشة كانت في العام الخامس من البعثة.

فلو كانت عائشة وُلِدَت العام الرَّابع من البعثة -كما عند البخاري- لكانت لا تزال رضيعَةً وقت الهجرة الحبشيَّة، ولما قُدِرَت أن تمُوتْ أبويها على الدِّين، ولا زيارات النَّبي صلى الله عليه وآله لهم.

يقول البحيري: «بالحساب الزَّمني الصَّحيح، تكون عائشة في هذا الوقت تبلغ (٤) سنوات قبل البعثة + ٥ سنوات قبل الهجرة الحبشة = ٩ سنوات، وهو العمر الحقيقي لها آنذاك».

(١) من مقاله «زواج النَّبي من عائشة وهي بنت تسع سنين كذبة كبيرة في كتب الحديث» المنشور بجريدة «اليوم السابع» المصريَّة الإلكترونيَّة، بتاريخ (١٦ أكتوبر ٢٠٠٨م)، وكلُّ ما أوردته من كلام البحيري من هذا المصدر.

المعارضة الرابعة: أَنَّ خولة بنت حكيم عَرَضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاةِ خديجة الرِّوَاكِ مِنْ عَائِشَةَ أَوْ سَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ^(١)، وَمَا كَانَتْ خَوْلَةُ لَتَعْرِضَ عَائِشَةَ عَلَيْهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ جَاهِزَتِهَا لِلزَّوْاجِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ، يَقُولُ (عَبَّاسُ الْعُقَادِ): «إِنَّ السَّيِّدَةَ خَوْلَةَ اقْتَرَحَتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ فِي السَّنَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلزَّوْاجِ، عَلَى أَقْرَبِ التَّقْدِيرَاتِ إِلَى الْقَبُولِ، إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنَّهَا تُشْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ حَالِ الْوَحْدَةِ الَّتِي دَعَتْهَا إِلَى اقْتِرَاحِ الزَّوْاجِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ تُرِيدُ لَهُ أَنْ يَبْقَى فِي تِلْكَ الْحَالَةِ أَرْبَعَ سَنَوَاتٍ أَوْ خَمْسَ سَنَوَاتٍ أُخْرَى»^(٢).

المعارضة الخامسة: أَنَّ الْمُطْعَمَ بْنَ عَدِيٍّ قَدْ سَبَقَ إِلَى خُطْبَةِ عَائِشَةَ لِابْنِهِ جُبَيْرٍ، وَلَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخُطْبَةُ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَبْلَ إِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ، إِذْ يَبْعُدُ انْعِقَادُهَا مَعَ افْتِرَاقِ الدِّينَيْنِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِيلَادَ عَائِشَةَ كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

يَقُولُ الْعُقَادُ: «إِنَّ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ كَانَتْ مَخْطُوبَةً قَبْلَ خُطْبَتِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ خُطِبَ النَّبِيُّ كَانَتْ فِي نَحْوِ السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ لِلدَّعْوَةِ، فَلَمَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ خُطِبَتْ لَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ: لِأَنَّهَا بَلَغَتْ سِنَ الْخُطْبَةِ، وَهِيَ قَرَابَةُ الثَّاسِعَةِ أَوِ الْعَاشِرَةِ، وَبَعِيدٌ جَدًّا أَنْ تَتَعَقَّدَ الْخُطْبَةُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَعَ افْتِرَاقِ الدِّينِ بَيْنَ الْأَسْرَتَيْنِ، وَلَمَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ وُجِدَتْ لَخُطْبَتِهَا وَهِيَ وَلِيدَةٌ صَغِيرَةٌ، كَمَا يَتَّفَقُ أَحْيَانًا بَيْنَ الْأَسْرِ الْمُتَالِفَةِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ أَبُو بَكْرٍ مُسْلِمًا عِنْدَ ذَلِكَ، وَيُسْتَبْعَدُ جَدًّا أَنْ يَمِدَّ بِهَا فَتَى عَلَى دِينِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ أَنْ تَتَّفَقَ الْأَسْرَتَانِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ قَدْ وَعَدَ بِهَا ذَلِكَ الْوَعْدَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهَا وَلِدَتْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ! وَكَانَتْ تُنَازِلُ الْعَاشِرَةَ يَوْمَ جَرَى حَدِيثُ زَوَاجِهَا وَخُطْبَتِهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رَقْمٌ: ٢٥٧٦٩)، قَالَ مَخْرُجُهُ (٥٠٤/٤٢): «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، مِنْ أَجْلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَهُوَ ابْنُ عُلُقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ، وَقَدْ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا، وَمُسْلِمٌ مُتَابِعَةً، وَبَنِيَّةٌ رَحَالَهُ ثَلَاثُ رَجَالٍ الشَّيْخَيْنِ غَيْرِ يَحْيَى، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، فَمِنْ رَجَالِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ ثَقَّةٌ».

(٢) «الْصَّدِيقَةُ بَيْنَ الصَّدِيقَيْنِ» (ص/٤٩).

(٣) «الْصَّدِيقَةُ بَيْنَ الصَّدِيقَيْنِ» (ص/٤٩).

وبعد أن نَقَلَ الْبَحِيرِيُّ رَأْيَ الْعَقَّادِ هَذَا، قَالَ مُؤَكِّدًا لَهُ:

«... وَهَذَا تَتَوَقَّفُ مَعَ نَتَائِجِ مَهْمَةٍ جَدًّا، وَهِيَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةُ مَخْطُوبَةً قَبْلَ سَيِّئِ السَّادَةِ لِشَابٍ كَبِيرٍ، لِأَنَّهُ حَارِبُ الْمُسْلِمِينَ فِي بَدْرٍ وَأَحَدٍ، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَخْطُبَ أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهُ لِأَحَدِ الْمُشْرِكِينَ، وَهُمْ يُؤْذُونَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَكَّةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ وَعْدًا بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ بَدْءِ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ، حَيْثُ كَانَ الْإِثْنَانُ فِي سَيِّئٍ صَغِيرَةٍ، وَهُوَ مَا يُؤَكِّدُ أَنَّ عَائِشَةَ وُلِدَتْ قَبْلَ بَدْءِ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ يَقِينًا».

المعارضة السادسة: أَنَّ الْحَدِيثَ مُعَارِضٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْكِرُ حَتَّى تُسَازِنَ».

يقول الْبَحِيرِيُّ: «كَيْفَ يَقُولُ الرَّسُولُ الْكَرِيمُ هَذَا وَيَفْعَلُ عَكْسَهُ؟! فَالْحَدِيثُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْبَغَارِيُّ عَنْ سَيِّئِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ زَوَاجِهَا، يَنْسَبُ إِلَيْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ -بِالْقَرَائِسِ- وَلَمْ يَسْأَلْهَا أَحَدٌ عَنْ إِذْنِهَا فِي الزَّوْاجِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ... وَحَتَّى مُوَافَقَتِهَا فِي هَذِهِ السَّنِ لَا تَنْتِجُ أَثْرًا شَرْعِيًّا، لِأَنَّهَا مُوَافَقَةٌ مِنْ غَيْرِ مُكَلِّفٍ وَلَا بَالِغٍ وَلَا عَاقِلٍ».

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث سنن عائشة عند زواجها بالنبي ﷺ

تمهيد:

أرى إزاماً قبل الشروع في تنفيذ هذه المعارضات التي تخص الحديث، أن أنبه إلى أصل الشبهة التي تمخضت من رجمها تلك المعارضات، والباعث الحقيقي إلى هذه الاستشكالات، وهو: عدم إدراك الفارق الكبير بين الأزمنة والبيئات والأعراف المختلفة المتعلقة بالزواج والبقاء.

فلأن من التجني في الأحكام، أن يؤزن حدث ما منفصلاً عن زمانه ومكانه وظروف بيئته، فتهدر فروق القدرات الجسميّة والذهنيّة عبر العصور؛ ولأن كانت العبرة في تمام الزواج نضج الزوجين والقدرة على الإنجاب، فإن من العيب قياس زواج عُقِدَ في مكة قبل أربعة عشر قرناً، بما يحدث اليوم عند ضباب الغرب ومن دخل جحرهم من مستغربين!

فاللذي على المُعترض أن يفهمه قبل اعتراضه على مثل هذه الأحاديث: أن قدرة النساء على التكاثر ولوازمه - من جماع وولادة وغير ذلك - ليست على وزانٍ عمريٍّ واحد، بل تختلف من زمنٍ إلى زمنٍ، ومن بيئةٍ إلى بيئةٍ، بل من عرقٍ إلى عرقٍ، لاختلاف عوامل المناخ، والتغذية، والثقافة؛ هذا ليس قولِي أنا، بل ما تؤكده دراسات الأطباء في علم الخصوبة ومؤثراتها.

ففي تقرير هذه الحقيقة العلميّة، يقول (د. سِيرُورَا فَاخوري): «يكون تقدّم البلوغ في بعض الأحيان نتيجة أسباب وراثيّة في الأسرة، أو المحيط الجغرافي، كالبيئة، والمناخ، وحرارة الجو...»^(١).

وتقول الطّبيبة الأمريكيّة (د. دُوشني): «إنّ الفتاة البيضاء في أمريكا، قد تبدأ في البلوغ عند السّابعة أو الثّامنة، والفتاة ذات الأصل الإفريقيّ عند السّادسة!... ومن الثّابت طبّيّاً أنّ أوّل حيضة تَقَع بين سنّ التاسعة والخامسة عشرة؛ وهذا ما نقلته إحدى الدّوريات الطّبيّة للأطفال في أمريكا، حيث أكّدا أنّ الفتيات الأمريكيّات يبلُغن مُبكّراً، ما بين سنّ العاشرة إلى الحادية عشر، ومنهن حالات في الثّامنة والثّاسعة»^(٢).

ولا زلنا نسمع من جدّاتنا كيف كُنّ في وقتهنّ قبل جيلين أو ثلاثة، تتزوّج إحداهنّ مُبكّراً في الثّانية عشر أو أقلّ من ذلك، مُقتدرات مُوهّلات لذلك في العلم والجسم! فكان الأمر مُعتاداً عندهنّ، يحكيه عن وقتٍ قريبٍ مِنّا؛ فكيف الظنّ بالنساء قبل أربعة عشر قرناً من الزّمن، وفي بيئة حارّة كجزيرة العرب؟ لا شكّ عندي أنّهنّ أوّلن بُبُور البلوغ والنّضج، فضلاً عن أنّ مُجتمعاتهنّ كانت «تختفي فيها مرحلة المراهقة، وينتقل الفرد وقتها من الطّفولة إلى الرّشد مباشرة»^(٣).

فلا يكاد ينقضي عَجْبي مِنّ يَنْتَسِبُ إلى الإسلام، كيف له أن يُنكر زواج عائشة عليها السلام في الثّاسعة استبشاعاً منه لذلك؟ في الوقت الذي يُؤرّث كتاب العرب بأنّ زواج العربيّات في القديم مُبكّراً -في ما نعتبره اليوم سنّاً للطّفولة- أمر طبيعّي بحكم ظروف ذلك الزّمان وعاداته!

(١) «الموسوعة الطّبية» (ص/٢٥).

(٢) من الصفحة الرّسمية لقناة (إن بي سي) الأمريكيّة، في تقرير لها حول الموضوع، أعدته القناة بتاريخ ٨/٩/٢٠١٠م، ورابط الصفحة:

abcnews.com/id/38600414/ns/health-childrens_health/t/Growing-up-too-soon-Puberty-strikers-7-year-old-girls.

(٣) كما نُقرّره عالمة الاجتماع الأمريكيّة (مارغريت ميد)، انظر «البلوغ والمراهقة لدى البنات» لـ د. غريال استاذ (ص/٣٥).

فاسمع لـ (وَلْ ذُبُورَانَتْ) يقول في كتابه الشهير «قصّة الحضارة»: «إِنَّ الْمُنَاحَ من العوامل الَّتِي تَوَثَّرُ فِي الأخلاق الفردية، ولعلَّ حرارة الجوِّ في بلاد العرب كانت من أسباب تقوية الغريزة الجنسيّة، والنَّضج المُبَكِّر . . وكانت البنات يُزَوَّجْنَ فِي العادة قُبَيْلَ سِنِّ الثَّانِيَةِ عشرة، وَيُصْبَحْنَ أُمَّهَاتٍ فِي الثَّالِثَةِ عشرة أو الرَّابِعَةِ عشرة، وَمُنْهَنَ مَنْ كُنَّ يَتَزَوَّجْنَ فِي سِنِّ الثَّاسِعَةِ أو العاشرة»^(١).

وتقول المُستشرقَة البريطانيّة (كارين أمسترونك):

«لَمْ تَكُنْ خُطْبَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ عَائِشَةَ أَمْرًا عَجِيبًا، حَيْثُ عُقِدَتْ زِيجَاتٌ لِفَتَيَاتٍ أَصْغَرَ مِنْ عَائِشَةَ، لِتَوْثِيقِ تحالفاتٍ أو لغير ذلك، استمرَّت هذه الممارسة فِي أورْپَا إِلَى ما بعد بَدْأِيَةِ العصرِ الحديث، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ أَنَّ إكْمَالَ الزَّوَاجِ لَمْ يَتِمَّ، إِلَّا عِنْدَمَا تَخَطَّطَ عَائِشَةُ سِنِّ الْبُلُوغِ، عِنْدَمَا كَانَ يُمكنُ أَنْ تَتَزَوَّجَ مِثْلُ أَيِّ بِنْتٍ أُخْرَى»^(٢).

فهذا ما أَرَدْتُ التَّنْبِيْهَ عَلَيْهِ: أَنَّ فِي إِرْجَاءِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ بِعَائِشَةَ بَعْدَ حَقْدِ زَوَاجِهِمَا بِثَلَاثِ سَنِينَ كَامِلَاتٍ، لَخَيْرٍ دَلِيلٍ عَلَى مُرَاعَاتِهِمْ لِقُدْرَةِ عَائِشَةَ عَلَى تَكَالِيفِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ الْغَرَضُ تَفْرِيقُ شَهْوَةٍ فِي طِفْلَةٍ غَرِيبَةٍ كَمَا يَزْعُمُ الْأَقَاوِنُ، لَأَخَذَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ، فَمَا الْفَرْقُ إِذْنًا؟!

لَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ ﷺ عَلَى صِغَرِ سِنِّهَا نَامِيَةً ذَلِكَ النُّمُو السَّرِيعُ الَّذِي تَنْمُو نِسَاءُ الْعَرَبِ، وَالْجَبَرَةُ بِالْمَرْأَةِ فِي قِطْعَتِهَا وَعَقْلِهَا، لَا فِي عُمْرِهَا، وَعَائِشَةُ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةَ السِّنِّ، لَكُنْهَا اخْتَصَّصَتْ بِعَقْلِ فَاقٍ كَثِيرًا مِنَ الْأَشْيَاخِ، وَفِي بَحْرِ عُلُومِهَا الَّتِي بَنَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا. لَخَيْرُ شَاهِدٍ.

يقول (مُحَمَّدُ الْغَزَالِي)، وَلَيْغَمَ مَا قَالَ:

«إِنَّ عَائِشَةَ يَوْمَ بَنَى بِهَا الرَّسُولُ، كَانَتْ أَهْلًا لِلزَّوَاجِ يَقِينًا، وَمَا نَشْكُ فِي أَنَّ الدَّافِعَ الْأَوَّلَ لِهَذَا الزَّوَاجِ كَانَ تَوْثِيقَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ وَصَاحِبِهِ الْأَوَّلِ،

(١) «قصّة الحضارة» (١٣/٦١، ١٣٨).

(٢) «محمد نبي الزمان» لكارين أمسترونك (ص/٩٤)

وهو الدافع لتزوجه من حفصة بنت عمر بن الخطاب لما آتت من زوجها، ولم تكن حفصة امرأة ذات جمال، ولكن هذا العُنصر لم يكن المانع من هذه، ولا الدافع إلى تلك^(١).

نعم؛ لو كان عَرَضُ النَّبِيِّ ﷺ تَتَّبِعُ مَبَارِدَ شَهْوَتِهِ، وَالتَّلَهِّي بِغَرَائِزِ ضَبُّوتِهِ، لَاتَّخَذَ لِنَفْسِهِ بِكَرًا حَسَنَةً فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَتَزَوَّجُ! وهو الَّذِي لَبِثَ -بَابِي هُوَ وَأُمِّي- خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً مَعَ زَوْجِهِ الثَّيِّبِ الْأَوَّلَى وَهِيَ تَكْبَرُهُ فِي السَّنِ ﷺ، لَمْ تُحَدِّثْهُ نَفْسُهُ أَنْ يُدْخِلَ عَلَيْهَا بِكَرًا!!

فلَمَّا مَاتَ ﷺ، لَمْ يَتَزَوَّجْ بَعْدَهَا بِكَرًا غَيْرَ عَائِشَةَ، فَقَدْ كَانَ ﷺ يُرَاعِي فِي زَوَاجِهِ اعْتِبَارَاتٍ اجْتِمَاعِيَّةً وَسِيَاسِيَّةً تُوْحِي لَهُ بِتَعْزِيزِ الرُّوَاطِ حَيَّنًا، وَجَبَرِ الْكُسُورِ حَيَّنًا آخَرَ، وَمَدَّ الْجَسُورَ بَيْنَ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ، وَأَشْتَاتِ مِنَ الْأَتْبَاعِ وَالْأَسْرِ الَّتِي تَزَحُمُ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ، فِي أَيَّامٍ كَانَتْ مَلِيَّةً بِالْأَزْمَاتِ وَالْمُحْرَجَاتِ.

وهنا يُعْجِبُنِي أَنْ أَسْوَقَ كَلَامًا حَسَنًا لِعَائِشَةَ بِنْتُ الشَّاطِئِ (ت ١٤١٩هـ)، فَهُوَ عَلَى طَوِيلِهِ قَدْ سَدَّ ثُقُوبَ الْفِكْرِ الَّتِي تَسَلَّلَتْ مِنْ خِلَالِهَا شَبَهَاتُ هَذَا الْبَابِ، فَاحْكُمْتُهُ بِأَحْسَنِ مَا يَكُونُ الْبَيَانُ، تَقُولُ فِيهِ:

«لَمْ تَدْعُشْ مَكَّةَ حِينَ أَعْلَنَ نَبَاُ الْمَصَاهِرَةِ بَيْنَ أَعَزِّ صَاحِبِينَ وَأَوْفَى صَدِيقِينَ، بَلِ اسْتَقْبَلْتَهُ كَمَا تَسْتَقْبَلُ أَمْرًا طَبِيعِيًّا مَالُوقًا وَمُتَوَقِّعًا، وَلَمْ يَجِدْ فِيهَا أَيُّ رَجُلٍ مِنْ أَعْدَاءِ الرُّسُولِ أَنْفُسِهِمْ مُؤَضَّعًا لِمَقَالٍ، بَلِ لَمْ يَذَرْ بِخَلْدٍ وَاحِدٍ مِنْ خُصُومِهِ الْأَلْدَاءِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ زَوَاجِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِمَائِشَةٍ مَطْعَمًا أَوْ مَنَفْعًا لِلتَّجْرِيعِ وَالْإِتْهَامِ، وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يَتْرَكُوا سَبِيلًا لِلظُّلْمِ عَلَيْهِ إِلَّا سَلَكَوْهُ، وَلَوْ كَانَ بِهَتَانَا أَوْ زَوْرًا.

وماذا عساهم يقولون؟! هل يُنْكِرُونَ أَنْ تُخَطَّبَ صَبِيَّةٌ كَعَائِشَةَ لَمْ تَنْجَازِ (الثَّاسِعَةَ) مِنْ عَمَرِهَا؟ .. وَأَيُّ عَجَبٍ فِي مِثْلِ هَذَا؟ وَمَا كَانَتْ أَوَّلَ صَبِيَّةٍ تُزَوَّجُ فِي تِلْكَ الْبَيْتَةِ إِلَى رَجُلٍ فِي سِنِّ أَبِيهَا، وَلَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ أَخْرَاهَنَّ.

(١) «قضايا المرأة» لمحمد النزالى (ص/٦٧).

لقد تزوّج عبد المطلب الشّيخ من هالة الزُّهرية بنت عمّ أمنة في اليوم الذي تزوّج فيه عبد الله أصغر أبنائه من يَرْبِ هالة (أمنة بنت وهب)، وسيتزوّج عمر بن الخطّاب من بنت علي بن أبي طالب وهو في سنّ فوق سنّ أبيها، ويعرّض عمر على أبي بكر أن يتزوّج ابنته الشّابة حفصة، وبينهما من فارق السنّ مثل الذي بين الرّسول وعائشة .

لكنّ نفرًا من المُستشرقين يأتون بعد بضعة عشر قرنًا من ذلك الزّواج، فيهدرون فروقَ العصرِ والبيئة، ويقيسون بعَيْنِ الهوى زواجًا عُقدَ في مكّة قبل الهجرة، بما يحدث اليوم في الغرب، حيث لا تتزوّج الفتاة عادةً قبل سنّ الخامسة والعشرين، وهي سنّ تُعتَبَر حتّى وقينا هذا جدّ متأخرة في الجزيرة القرية، بل في الرّيْف والبوادي من المشرق والمغرب^(١).

وبعد؛

فها قد أدّينا جليدَ الوهم القابع في أذهان بعض المُتأفّفة من زواج الصّغيرات، ليحين الشّروع في تفصيل الرّد على أفراد الشّبهات المُسلّطة على سنّ زواج عائشة رضي الله عنها، فنقول:

أما دعوى المُعترض في شُبّهته الأولى: من أن عمرَ عائشة رضي الله عنها مع البعثة كان أربع سنوات، باعتبارها أصغرَ من أختها أسماء بعشرٍ، وكان عمر هذه مع البعثة أربعة عشر، ومودّي ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله حين عقد على عائشة في السنة العاشرة من البعثة، كانت بنت أربع عشرة سنة . . إلخ.

فجواب ذلك أن يُقال:

إنّ حِسْبَتَهُ هذه قائمة على أساس أن الفرقَ العُمريّ بين عائشة وأختها أسماء هو عشر سنين؛ وبعد تفحصنا لهذه المعلومة، وجدناها لا تستند إلّا إلى رواية

(١) «تراجم سيدات بيت النبوة» (ص/٢٥٦ ٢٥٧).

تاريخية واحدة! تفرّد بها عبد الرحمن بن أبي الزناد (ت ١٧٤هـ) يقول فيها: «كانت أسماء بنت أبي بكر أكبر من عائشة بعشر سنين»^(١)، وفي رواية ابن عبد البر عنه: «بعشر سنين أو نحوها»^(٢).

فأما ابن أبي الزناد هذا، فيقول فيه أحمد: «ضعيف الحديث»^(٣)، و«مضطرب الحديث»^(٤).

ويقول ابن معين: «ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث»^(٥).

ولم يرتضه معهما ابن مهدي، ويحيى القطان، وأبو زرعة الرازي، ولا أكثر المُحدّثين في روايته^(٦)، غير قَلْو مَسَّتْ حاله^(٧)، بما لا ينهضُ لِمَدافِعِ تضعيف الأئمة له.

ولئن سلّمنا قول هؤلاء القلة فيه، فليس يتّجه الحكمُ بصحة ما ينفرد به عن الحُفَاطِ الثقات^(٨)، ولذا نقل الخطيب اتفاق أهل النقلِ عل تضعيفه، وقال: «أجمع الحُفَاط على ترك الاحتجاج به فيما انفرد به»^(٩).

فعلى هذا يكون خبره في الفرقِ بين عُمرَي عائشة وأسماء رضي الله عنهما مردوداً عليه! فضلاً عن انفراده به دون أهل الحديث والتواريخ، ومخالفته لما يُقرّرونه تواتراً من سن عائشة.

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/٦٩).

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٦١٦/٢).

(٣) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٤١/٢).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤١/٤).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٤١/٤).

(٦) انظر أقوال العلماء في تضعيفه في «تاريخ بغداد» (٤٩٤/١١).

(٧) كالترمذي في «الجامع» (ك: اللباس)، باب ما جاء في الجمعة واتخاذ الشعر، بعد حديث رقم: (١٧٥٥)، والعجلي في «الثقات» (ص/٢٩٢).

(٨) كما قرره ابن حبان في «المجروحين» (٥٦/٢).

(٩) «المتفق والمفترق» (١٦٣/١) بتصرف يسير.

ومِمَّا يُؤَكِّدُ حَقَّقَهُ ضَبِطُ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ لِلْفَارِقِ الْعُمَرِيِّ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي رِوَايَتِهِ نَفْسَهَا، قَوْلُهُ فِي آخِرِهَا: «... عَشْرَ سَنِينَ أَوْ نَحْوَهَا»^(١)، وَهَذَا الشُّكُّ أَوْ الظَّنُّ مِنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ مَا جَرَّمَ بِهِ الثَّقَاتُ فِي أَخْبَارِهِمْ، عَلَى التَّنْزِيلِ فِي كَوْنِهِ ثِقَّةً كَمَا أَسْلَفْنَا.

وَمَعَ كُلِّ هَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى افْتِرَاضِ صَحَّةِ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ هَذِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَاقِي الرِّوَايَاتِ فِي سِنِّ عَائِشَةَ عِنْدَ الزُّوَاجِ! وَذَلِكَ بِأَنَّ يُقَالَ:

كَانَ مَوْلِدُ أَسْمَاءَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ بِسِتٍّ أَوْ خَمْسِ سَنَاتٍ، وَعَائِشَةُ بَعْدَ الْبِعْثَةِ بِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسِ سَنَاتٍ، وَلَمَّا تَوَفَّيَتْ أَسْمَاءَ عَامَ (٧٣هـ)^(٢)، كَانَ عُمْرُهَا إِحْدَى أَوْ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ الَّذِي احْتَمَلَهُ الذَّهَبِيُّ بَعْدَ نَقْلِهِ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ فِي فَارِقِ الْعُمَرِ بَيْنَهُمَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «... فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عُمْرُهَا إِحْدَى وَتِسْعِينَ سَنَةً، وَأَمَّا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فَقَالَ: عَاشَتْ مِائَةَ سَنَةٍ، وَلَمْ يَسْقُطْ لَهَا سِنٌّ»^(٣).

لَكِنْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ ضَعِيفَةٌ أَصْلًا، وَأَنَّ الْإِتِّفَاقَ مُنْعَقِدَ بَيْنِ أَهْلِ السِّيَرِ عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَزَوَّجَتْ وَعُمْرُهَا سِتُّ سَنِينَ؛ كَمَا اشتهرَ عِنْدَهُمْ أَنَّهَا مَاتَتْ وَعُمْرُهَا ثَلَاثٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً وَأَشْهُرُ^(٤)، وَذَلِكَ عَامَ (٥٧هـ) أَوْ (٥٨هـ)، فَيَكُونُ بِذَا عُمْرُهَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ: سِتُّ سَنَاتٍ وَأَشْهُرَ، أَوْ سَبْعَ سَنَاتٍ، فَلِذَا جَبَرْنَا الْكِسَرَ يَكُونُ عُمْرُهَا عَامَ الْهَجْرَةِ الثَّبَوِيَّةِ ثَمَانِ سَنِينَ، وَيَكُونُ عُمْرُهَا عِنْدَ دُخُولِهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ هُوَ تِسْعُ سَنِينَ^(٥).

(١) وَهِيَ الَّتِي رَوَاهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ عَنْهُ، وَنَصَرْتُ ثِقَةً حَافِظًا، وَهَذِهِ الطَّرِيقُ أَقْوَى مِنَ الطَّرِيقِ الْأُخْرَى الَّتِي عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ، وَقَدْ خَلَا مِنْ تَوْثِيقٍ مُعْتَبَرٍ.

(٢) وَهَذَا تَارِيخٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُؤَرِّخِينَ، وَانْظُرْ «حُلِيَّةَ الْأَوْلِيَاءِ» (٥٦/٢)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» (١٢٥/٣٥).

(٣) «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٣٨٠/٣).

(٤) انْظُرْ «تَهْذِيبَ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ» لِلنُّوَيْ (١٣/٢)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٩٣/٢).

(٥) «الْمَنَاجِدُ» (ص/٢١٢).

فعلى هذا تكون دعوى (البحيري) في إجماع كُتِبَ التَّاريخ على كِبَرِ أسماء على عائشة بعشر دعوى منه كاذبة! وليس مُجَرَّدُ تَنَاقُلِهِمْ لرواية ابن أبي الرُّناد وسَوَّقُهَا في كُتُبِهِمْ دليلاً على صَحَّتِهَا لديهم! هذا أمرٌ مُسَلَّمٌ به عند من يفهم مناهج المؤرِّخين.

فهذا الدَّهْمِي -مثلاً- وهو عُمدة في السِّير والتَّواريخ -بشهادة (البحيري) نفسه!- يرى أنَّ «أسماءَ أَسَنُ من عائشة بيضع عشرة سنة»^(١) لا بعشر، والبضع من الثلاثة إلى التسعة؛ فلو قلنا أنَّها تكبرُها بتسعة عشر عاماً -مثلاً-، وكان عمرُها وقت الهجرة سبعةً وعشرين عاماً: فإنَّ عُمَرَ عائشة وقت الهجرة يكونُ ثمانين سنوات! وهو ما يُوافق ما جاء عنها في الرِّوايات الصَّحيحة المُتفق عليها^(٢).

فهل من الإنصافِ الانكبابُ على أثرِ قَرْدٍ وَاوٍ من حيث سنُّه، لِيُطعنَ به في كلِّ تلك الرِّوايات الصَّحيحة، وما استفاضَ خَبَرُه في كُتُبِ السُّنَنِ والسِّير؟! لكن للأسف، قد تَكَرَّرَ هذا المَزَلُّ المَنهَجِي في مَوَاضِع أُخَرَ مِن مَقَالِ (البحيري) هذا، من ذلك:

دعواه أنَّ ابنَ حَجَرٍ ذَكَرَ في «الإصابة»^(٣): كَوْنَ فاطمة عليها السلام وَلَدَتْ عامَ بِناءِ الكعبة والنَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم ابنُ خمسٍ وثلاثين سنة، وأنَّها كَانَتْ أَسَنُ من عائشة بخمس سنوات، وعلى هذه الرِّواية خَرَجَ كَوْنَ عائشة وَلَدَتْ وللنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أربعون سنة عند البِعثَةِ، ما مُؤدَّاه عنده: أنَّ عائشة عند زواجِها بعد الهجرة قد جاوزت الأربعة عشر سنة!

ثمَّ قال (البحيري) بعد هذه الحِسية: «... وقد أوردت هذه الرِّواية فقط لبيانِ الاضطرابِ الشَّدِيدِ في روايةِ البخاري»! يقول هذا وهو الَّذي أَكْرَفَ في نفسِ مَقَالِهِ -قُبيلَ هذا الكلام- أنَّ هذه الرِّواية في مَوْلِدِ فاطمة وفارقِ الخمسِ بينها وبين عائشة «ليست قويَّة»!

(١) تفسير أعلام النبلاء (٢/٢٨٧).

(٢) «السُّنَنُ الرَّوَّاجُ» (ص/٢١٣).

(٣) (٢١٣/٨).

أَفَسْتَقِيمُ الْحُكْمُ بِالاضْطِرَابِ عَلَى رِوَايَةٍ فِي الْبَخَارِيِّ لِأَجْلِ رِوَايَةٍ أُخْرَى خَارِجَهُ ضَعِيفَةٌ؟! بَلْ مُنْكَرَةٌ بِمَنْظَارِ أَهْلِ الْفَرَنْ؟! فَإِنَّهَا مِنْ رِوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، فَضْلاً عَنْ انْقِطَاعِ سَنَدِهَا بَيْنَ أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ وَالْعَبَّاسِ عليه السلام.

إِنَّ مَا تَبَجَّحَ بِهِ الْمُعْتَرِضُ مِنْ تِلْكَ الْمَرَاجِعِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي سَاقَهَا أَوَّلُ مَقَالِهِ، يَزْعُمُ إِسْنَادَهَا لِمَا خَرَجَ بِهِ مِنْ شَوَادِّ نَتَائِجِهِ فِي عُمْرِ عَائِشَةَ، لَا يُوَافِقُهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ أَرْبَابِ تِلْكَ الْمَرَاجِعِ نَفْسِهَا الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا، وَالَّتِي وَصَفَهَا بِأَنَّهَا (مَوْضُوعَةٌ)! وَلَا خَطَرَتْ -وَاللَّهِ- بِإِلَى أَصْحَابِهَا! وَبِهَا نُدَيْتُهُ!

فَلَا ابْنَ الْأَثِيرِ^(١)، وَلَا ابْنَ عَسَاكِرِ^(٢)، وَلَا الدَّهْبِيُّ^(٣)، وَالطَّبْرِي^(٤)، وَابْنُ كَثِيرٍ^(٥)، وَالْخَطِيبُ^(٦)، وَابْنُ خُلِّكَانَ^(٧): يَخْتَلِفُونَ فِي كَوْنِ عَائِشَةَ قَدْ زُوِّجَتْ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهِيَ بِنْتُ سَيِّدٍ، وَدَخَلَ بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَنَّ ابْنَاءَ الصَّدِيقِ وَلِدُوا كُلَّهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الطَّبْرِيِّ .. إلخ:

فَإِنَّ سَوَقَ نَصِّ الطَّبْرِيِّ كَافٍ فِي بَيَانِ كَذِبِ هَذِهِ النُّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَعَلَّ الْمُعْتَرِضَ أُوتِيَ مِنْ عَجَلَتِهِ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ بِحَسَبِ مَا يَهْوَاهُ وَلَوْ بِتَحْرِيفِهِ، دُونَ تَرَوُّهِ فِي تَأْمُلِهِ، أَوْ اسْتِصْحَابِ مَذْهَبٍ قَائِلِهِ فِيهِ.

فَأَمَّا ابْنُ جَرِيرٍ؛ فَالَّذِي قَالَهُ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ:

«حَدَّثَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حَدَّثِهِ وَمَنْ ذَكَرْتُ مِنْ شَيْخِيهِ، قَالَ:

تَزَوَّجَ أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَتِيلَةً -وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَاقِدِيُّ وَالْكَلْبِيُّ- .. فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ وَأَسْمَاءَ.

(١) «الكامل في التاريخ» (٧٧/٢) (١٥١/٢).

(٢) «تاريخ دمشق» (١٧٣/٣)، (١٨٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢٩/٣).

(٤) «تاريخ الطبري» (٣٩٨/٢).

(٥) «الدَّابَّةُ وَالنَّهَابَةُ» (٣٢٦/٤).

(٦) «تاريخ بغداد» (١٤٨/١٣).

(٧) «وفيات الأعيان» (١٦/٣).

وتزوَّج أيضًا في الجاهليَّة أمَّ رومان بنت عامر .. فولدت له عبد الرَّحمن وعائشة .

فكلُّ هؤلاء الأربعة من أولاده، ولِدُوا مِن زَوْجَتَيْهِ اللَّتَيْنِ سَمَّيْنَاهُمَا فِي الجاهليَّة .

وتزوَّج في الإسلام أسماء بنت عُميس، وكانت قبله عند جعفر بن أبي طالب .. فولدت له محمَّد بن أبي بكر . وتزوَّج أيضًا في الإسلام حبيبة بنت خازجة .. فولدت له بعد وفاته جارية سُمِّيَتْ أمَّ كلثوم^(١) .

قلت: فَيَبَيَّنْ جَدًّا مِن كلام ابن جرير أنَّ الجارَ والمجرورَ في قوله «في الجاهليَّة» مُتَعَلِّقٌ بِالزَّوْجِ^(٢)، لا بالأولاد! وذلك أنَّ كلامَ الطُّبري مَسْوَوقٌ أَصْلًا لِتَمْيِيزِ زَوَاجَاتِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى مَنْ كُنَّ لَهُ فِي الجاهليَّة، وَمَنْ كُنَّ لَهُ فِي الإسلام، لم يُرَدِّ بِكَلَامِهِ الْبُتَّةَ تَعْرِيجًا عَلَى مِيلَادِ أَبْنَاءِهِ! ولو كان المُراد من كلامِ الطُّبري تَعَلُّقَ الجارِ والمجرور «في الجاهليَّة» بأولادِ أَبِي بَكْرٍ الْأَوَّلِ، لكان الْأَوَّلُ لَهُ وَالْأَفْصَحُ -وهو الْفَصِيحُ النَّصِيحُ- أن يقول: «.. فكلُّ هؤلاء الأربعة من أولاده ولِدُوا فِي الجاهليَّة مِن زَوْجَتَيْهِ اللَّتَيْنِ سَمَّيْنَاهُمَا» .

ولِمَ نَذْهَبُ بَعِيدًا؟! أَلَا يَعْلَمُ (الْحَبِيرِيُّ) كَوْنَ ابْنِ جَرِيرٍ بِمَنْ يَفْرُرُ زَوَاجَ عَائِشَةَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وهي بنت سِتِّ سنين -كما أَشْرَحْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ-، ولازم ذلك عند الطُّبري: أَنَّهَا وَلِدَتْ بَعْدَ الْبَعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ بِأَرْبَعِ سَنَوَاتٍ، لا فِي الجاهليَّة كما يَدَّعِيهِ هَذَا الْمُعْتَرِضُ الْمُسْتَدِلُّ بِالطُّبري!

هذا لِتَعْلَمَ جُزْمَ مَنْ يَسْتَدِلُّ بِكَلَامِ إِمَامٍ مُحْتَمِلٍ الدَّلَالََةَ عَلَى مَسْأَلَةٍ يُرِيدُ تَقْرِيرَهَا، مَعْرُضًا عَنْ نَصِّ آخِرِ لَهْ قَطْعِيٍّ الدَّلَالََةَ فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسِهَا .

(١) «تاريخ الطبري» (٣/٤٢٥) .

(٢) والأصل في اللَّفْظَةِ ثَبُوتُ التَّمَلُّقِ لِأَقْرَبِ مَذْكَورٍ، وَمَعْنَاهُ لَا يُؤَيِّدُ الْإِتْبَاسَ .

وأما دعوى المعارض في شبهته الثالثة: أنَّ عائشة رضي الله عنها ذكرت أنَّها لم تعقل أبويها إلاَّ وهما يدينان الدين قبل هجرة الحبشة، وأنَّها عقلت وقتها زيارات النبي صلى الله عليه وآله لبيتهم، والهجرة إلى الحبشة كانت في العام الخامس من البعثة .. إلخ
فجواب ذلك أن يقال:

نص كلام عائشة رضي الله عنها تقول فيه:

«لم أعقل أبوي قط إلاَّ وهما يدينان الدين، ولم يمرَّ علينا يوم إلاَّ يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وآله طرفي النهار، بكرة وعشيّة، فلما ابتلي المسلمون، خرج أبو بكر مهاجرًا نحو أرض الحبشة، حتّى إذا بلغ برك العَمَاد لقيهُ ابنُ الدُّغْنَةِ، وهو سيّد القارة، فقال: أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي، فأريد أن أسيح في الأرض وأعبد ربّي» (١).

هذا نص كلامها، تُخَيِّرُ فيه بخروج مَخْصُوصٍ إلى الحبشة، وهو خروج أبيها الصديق صلى الله عليه وآله وحده؛ ولم تَمِنْ مُطْلَقَ خروج المسلمين إلى الحبشة؛ وذلك أنَّ الهجرة إلى الحبشة وقعت مرّتين:

أولاهما: في السّنة الخامسة للبعثة.

وثانيها: ما بين العام السّادس والثّاسع للبعثة (٢).

والَّذي يَعْنِينا هنا في أيّهما كان خروج أبي بكر صلى الله عليه وآله، فيقال في جوابه:
لقد ذَكَرَ ابنُ إِسْحاقَ أنَّ نَقْصَ الصّحيفة، ووفاء أبي طالب وخديجة: كان عَقِبَ خروج أبي بكر صلى الله عليه وآله، ومعلوم أنَّ هذه الأحداث لم تُكُنْ في زَمَنِ الهجرة الأولى إلى الحبشة سنة خمسٍ للبعثة قطعًا، وإنّما وَقَعَتْ هذه الأحداث ما بين الثّامنة والعاشرة للبعثة!

نرى تقرير هذا التّاريخ عند ابن كثير في قوله: «.. كلُّ هذه القَصَص ذكرها ابنُ إِسْحاقٍ مُعْتَرِضًا بها بين تَعاقِدِ قريشٍ على بني هاشم وبني المَظْلَب، وكتابتهم

(١) أخرجه البخاري في (ك: المناقب، باب هجرة النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه إلى المدينة، رقم: ٣٩٠٥).

(٢) سيرة ابن إسحاق (ص/ ٢١٣-٢٢٢)، والسيرة النبوية الصحيحة لأكرم العمرى (١/ ١٦٩).

عليهم الصَّحيفة الظَّالمة، وحصرهم إِيَّاهم في الشَّعب، وبين نقضِ الصَّحيفة، وما كان مِن أمرها، وهي أمور مناسبة لهذا الوقت^(١).

وبهذا يُعَلَّم: أنَّ خروجَ أبي بكرٍ ﷺ إلى الحبشة كان أواخرَ زَمَنِ حِصارِ قريشِ لبني هاشم، ليكونَ عمرَ عائشةَ وقتَها في الخامسةِ أو قريبًا منها؛ وهو المَلَأَمُ لقولها: «لَمْ أَغْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ إِلَّا وَهْمَا يَدِينَانِ الدِّينَ...».

وأما دعوىَ المعارضِ في المعارضةِ الرَّابعة: أنَّ خولةَ بنتَ حكيمٍ ﷺ ما كانتَ لتعرضَ عائشةَ على النَّبيِّ ﷺ إِلَّا على سَبِيلِ جاهزَتِها لِلزَّواجِ، لا على سَبِيلِ أنَ ينتظرَها سنواتٌ لتكبرَ:

فالتَّعَجُّبُ مِنَ (العَقَادِ) وَمَنْ تَقَلَّدَ شُبُهَتَهُ! كَيْفَ سَوَّغَ لِنَفْسِهِ اسْتِنْبَاطَ أَمْرِ خَوَفي مِنَ النَّصِّ، وفي النَّصِّ نَفْسِهِ ما يَنَاقِضُهُ! حيثُ ذَكَرَتْ خَوْلَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تزَوَّجَ عائشةَ ﷺ وهي في السَّادِسَةِ.

فعن أبي سلمة بن عبد الرَّحمن، ويحيى بن عبد الرَّحمن بن حاطب، يَنقلانَ الحديثَ عن عائشةَ ﷺ قالا: «لَمَّا هَلَكْتَ خَدِيجَةُ ﷺ، جَاءَتْ خَوْلَةُ بنتُ حَكِيمٍ ﷺ امرأةَ عثمان بن مظعون، قالت: يا رسولَ اللهِ أَلَا تزَوِّجُ؟ قال: «مَنْ؟» قالت: «إِنْ شِئْتَ بِكَرًا، وَإِنْ شِئْتَ ثَيِّبًا؟ قال: «فَمَنْ الْبُكَرُ؟» قالت: ابنةُ أَحَبِّ خَلْقِ اللهِ ﷺ إِلَيْكَ: عائشةُ بنتُ أبي بكرٍ، قال: «وَمَنْ الثَّيِّبُ؟» قالت: سودةُ بنتُ زمعة، .. قال: «فَأَذْهَبِي فَادْكُرِيهِمَا عَلَيَّ».

فَدَخَلْتُ بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ، .. فَقَالَ لَخَوْلَةَ: اذْهَبِي لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَعْنَتْ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ وَهَاتِلَةً يَوْمَئِذٍ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ...^(٢).

فإنَّ قبلوا هذه الرَّوايةَ للاستِشهادِ، فليقبلوها بِما فيها جَمَلَةً

(١) «الدَّيَاةُ وَالنَّهَاقَةُ» (٢٣٥/٤).

(٢) رواه أحمد في «المُسْتَدَرَكِ» (رقم: ٢٥٧٦٩)، قال مُخرِجوه: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ»، وابنُ أبي عاصمٍ في «الْأَحَادِ وَالْمِثْقَانِ» (٣٨٩/٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/٢٣)، رقم: ٥٧.

وخولة إنما عرضت على النبي ﷺ ما عرضت حين رآته أعزباً، فلما قبل عرضها وتزوج بالمعروفة عليه، فشأنه حيثنؤ بأهله! إن شاء دخل بها، وإن شاء أرجئ ذلك حسب ما يراه مصلحة.

وأما قول المُعْتَرِض في شُبُهته الخامسة: أَنَّ الْمُطْعَم بن عدي قد سَبَق إلى خطبة عائشة لابنه جُبَيْر، ولن تكون هذه الخطبة بينهما إلا قبل البعثة، إذ يبعد انعقادها مع افتراق الدَّيْنَيْن، ويبعد أن تكون عائشة مخطوبة قبل سنِّ السادسة لشاب كبير، فضلاً أن تُخطب للمشرِكين وهم يحاربون المسلمين.

فجواب ذلك أن يُقال:

لقد أوتي أرباب هذه الشُّبهة مِن جَهْلهم بأحكام القرآن ناسخه ومَنسوخه، حيث رَفَعُوا بُيَآنَ اعتراضهم على أساسِ حُرْمَةِ المُصَاهَرَةِ بين المسلمين والمُشْرِكين في جميع سنواتِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

وأَيُّ طَوِيلٍ عِلْمِ عارفٍ بأنَّ تزويجَ المُسْلِمِينَ للمُشْرِكِينَ لم يُحْرَمْ إلى بعد الهجرة إلى المدينة، عند نزول قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، فلم تُحْرَمْ المُصَاهَرَةُ بينهما مطلقاً إلا بعد الحديبية، بعد نزول قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

فعلى ذلك، يكون تواعد الصديق ﷺ والمُطْعَم بن عديّ على تزويج عائشة لابنه لم يَزَلْ وقتها على البراءة الأصلية في الإباحة، ولهذا كان أبو العاص بن الربيع زوج ابنة النبي ﷺ زينب رضي الله عنها، وقد كانت مُسْلِمَةً وهو على دين قومه، .. إلى أن أسلم زوجها العاص بن الربيع سنة ثمان، فردّها عليه بالكَتَاحِ الأوَّل، ولم يُحدث لها صداقاً^(١).

ثم أقول: ما المانع أصلاً في أن تكون عائشة مخطوبةً مِن جُبَيْر طفلةً صغيرة بل رضيعةً «كما يَتَقَوَّى أحياناً بين الأَسَرِّ المتألفة»^(٢) -وهذه عبارة (العقّاد) نفسها- وحيثنؤ يكون أبو بكر مسلماً عند ذلك، باعترافيه!

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٩٣/٨).

(٢) «الصديقة بنت الصديق» (ص/٤٩).

وَمِنْ جَهَالَاتِ (الْبَحِيرِيِّ) بِالسَّيْرِ فِي عَهْلِهَا الْمَكِّي أَيْضًا :

جَعَلَهُ خُطْبَةُ الْمُطْعَمِ بْنِ الْعَدِيِّ ابْنَةُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ لَوْلَاهُ غَيْرَ جَائِزَةِ الْوُقُوعِ ،
لَكُونِهِ وَمَنْ آذَوْا الْمُسْلِمِينَ فِي مَكَّةَ ! وَالْمَسْكِينُ لَا يَدْرِي أَنَّ الْمُطْعِمَ وَإِنْ مَاتَ
مُشْرِكًا ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَلَّمَهُ هُوَ تَحْدِيدًا مِنْ وَزْرِ أَذِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَيْثُ أَبْقَى فِيهِ
بَقِيَّةٌ مِنْ نَخْوَةِ الْعَرَبِ وَمُرُورَتِهَا .

فَمُطْعِمٌ هُوَ مَنْ سَعَى فِي قِلَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى نَقْضِ صَحِيفَةِ قَطْبِعَةٍ
بَنِي هَاشِمٍ^(١)

وَهُوَ مَنْ أَجَارَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ عَوَدَتْهُ مِنَ الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ ، حَتَّى طَافَ
بِعُمْرَةٍ^(٢) ، فِي جَمَلَةٍ مِنْ إِحْسَانِيَّاتِهِ الَّتِي لَمْ يَنْسَ لَهُ نَيْثًا ﷺ وَلَوْ بَعْدَهَا بِسَنِينَ ، حَتَّى
قَالَ فِي أَسَارَى بَذَرٍ : «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيِّ حَيًّا ، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَوْلَاءِ النَّثَنِ ،
لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ»^(٣) .

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ فِي شُبُهَتِهِ الْخَامِسَةِ : تَعَارُضَ حَدِيثِ زَوَاجٍ عَائِلَةً مَعَ
قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَا تُنْكَحِ الْبُكَرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» .

فَيُقَالُ تَمْهِيدًا لَجَوَابِهِ :

لَا يَسُوعُ مِنْ جِهَةِ الْأَصُولِ نَصَبٌ خِلَافٍ بَيْنَ نَصَّيْنِ بِمَا يَفْتَضِي اعْتِمَادَ
أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِلَّا بِتَعَذُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّ امْكَنَ ذَلِكَ جَمْعًا تَأْتِلِفُ بِهِ أَدْلَةُ
الشَّرِيعَةِ ، وَيَجْرِي عَلَى مِثَالِ الْفُقَهَاءِ فِي قَوَاعِيدِهِمْ : فِلَاعْمَالِ الدَّلِيلَيْنِ حَيْثُئِذٍ - وَلَوْ
مِنْ وَجْهِ - أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا^(٤) .

وإِنَّا لَنَا فِي بَابِ قَوَاعِدِ اسْتِنْبَاطِ لِلْأَحْكَامِ مَا يَكْفِي الْمُجْتَهِدَ الْحَصِيفَ عَلَى
هَذَا الْجَمْعِ يُبَسِّرُ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ، وَمِنْ أَهَمِّ تَلَكُمِ الْقَوَاعِدِ : بِنَاءُ الْقَامِّ عَلَى

(١) انظر مسيرة ابن إسحاق (ص/١٦٢) ، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (١/٢٧٢) .

(٢) انظر مسيرة ابن هشام (١/٣٨١) .

(٣) أخرجه البخاري (ك: فرض الخمس) ، باب ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يحبس ،
رقم: (٣١٣٩) .

(٤) انظر «الإحكام» لابن حزم (١/١٦١) ، و«التمهيد» للإسنوي (ص/٤٠٩) .

الخاص، والمُطلَق على المُقَيَّد، وعليه حَمَلَ الفقهاء لكثيرٍ من السُّنَنِ القَوْلِيَّةِ العامَّةِ على سُنَنِ فَعْلِيَّةٍ تُخَصِّصُهَا أو تُقَيِّدُهَا^(١).

يقول صاحبُ نظم «المَراقي»^(٢):

فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفَعْلٍ خُصًّا إِنَّ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لِبَسِ نَصًّا
ففي هذه القاعدة يندرج الحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ادَّعَى (البَحِيرِيُّ) تَعَارُضَهُمَا!
وذلك:

أَنْ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» مِنَ الْقَوْلِ الْعَامِّ الَّذِي خَصَّصَهُ فَعْلُهُ ﷺ، وَفَعْلُ صَحَابَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَدْ «زَوَّجَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَتَهُ صَغِيرَةً»^(٣).

لِتَعْلَمَ أَنَّ عَمُومَ حَدِيثِ الْأَمْرِ بِالِاسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي كُلِّ بَكْرٍ إِلَّا فِي الصَّغِيرَةِ ذَاتِ الْأَبِّ، إِذْ جَائِزٌ لَابِيهَا أَنْ يَزَوَّجَهَا وَلَوْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَائِهَا، فَإِنَّ الصَّغِيرَةَ لَا عِبَارَةَ لَهَا وَلَا إِذْنٌ لِمِثْلِهَا^(٤)، وَالِاسْتِثْنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْعَاقِلِ الْبَالِغِ، وَأَنْ يَظَعَ اخْتِيَارُ الْكُفْرِ لَهَا بِأَبِيهَا لِمَزِيدِ عَقْلِهِ وَشَفَقَتِهِ عَلَيْهَا.

وهذا حَكْمٌ مُسْتَنْبَطٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مِنْ نَفْسِ قِصَّةِ زَوَاجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ دَلَائِلَ أُخْرَى.

يقول الحَظَّابِيُّ بَعْدَ سَوْقِهِ لِحَدِيثِهَا فِي ذَلِكَ: «فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْبَكْرَ الَّتِي أُمِرَ بِاسْتِثْنَائِهَا فِي النِّكَاحِ، إِنَّمَا هِيَ الْبَالِغَةُ دُونَ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِذْنٍ مَنْ لَمْ تَكُنْ بِالْقَا، وَلَا اعْتِبَارَ بِرِضَاهَا وَلَا بِسَخِطِهَا»^(٥).

(١) انظر «المذهب في أصول الفقه المقارن» (١٥٩٦/٤).

(٢) انظر «نشر البنود في شرح مراقي السعود» (٢١/٢)، و«مراقي السعود» منظومة ألفية في أصول الفقه، لصاحبها عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنيطي (ت ١٢٣٥هـ)، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٦٥/٤).

(٣) «الأمم للشافعي» (١١٨/٩).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٩١/٩).

(٥) «معالم السنن» (٢١٣/٣).

فهذا ما نُقِلَ عليه الإجماع، وجُعِلَ مِنْ مُسْتَدَاتِهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا؛
 كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: «ذَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْبِكْرَ الَّذِي أَمَرْنَا بِاسْتِنْدَانِهَا:
 الْبَالِغُ، إِذْ لَا مَعْنَى لَاسْتِنْدَانٍ مَنْ لَا إِذْنَ لَهَا مِنَ الصَّغَارِ، إِذْ سَكُوتُهَا وَسَخْطُهَا
 سَوَاءٌ . . . وَاجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْأَبِ ابْنَتَهُ الْبِكْرَ الصَّغِيرَةَ جَائِزٌ إِذَا
 زَوَّجَهَا مِنْ كُفْرٍ، . . . وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ»^(١).

وبهذا نكون -بتوفيق من الله تعالى- قد أَحْمَدْنَا نِيرَانَ مَنْ حَاوَلَ إِحْرَاقَ هَذِهِ
 الْحَقِيقَةِ التَّارِيخِيَّةِ بِشُبُهَاتٍ تَمَعَّقْلِيلُهُ، وَكَشَفْنَا زَيْفَ دَعَاوِي جِرْصِهِ عَلَى صُورَةِ
 الرَّسُولِ ﷺ كَيْفَ تَزُولُ إِلَى إِسْقَاطِ الثَّقَةِ فِي أَخْبَارِ شَرِيعَتِهِ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

(١) «الإشراف» لابن المنذر (١٦/٥، ١٩).

الفصل الثامن

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث «الصّحّاحين» بدعوى أنّها إسرائيليّات

المبحث الأول تعريف الروايات الإسرائيلية

الرواية (الإسرائيلية): مُصطلح يُطلق على الأخبارِ المَاضِيَةِ المَروِيَةِ من طريق بني إسرائيل، المَقْصود بهم اليهود والنصارى؛ فالقيدُ الأخير يَمْنَعُ التَّمثِيلَ للإسرائيليات بما تُقَلُّ عنهم من طريق النبي ﷺ نقلاً صحيحاً، لأنها تصيرُ بلداً من قبيل الخبر المرفوع! فلا تدخل في التعريف كونها إسلامية المصدر.

وأغلبُ هذا المَروِيِّ عن بني إسرائيل هو من أسفارِ اليهود، أمّا المَروِيُّ عن النصارى فقليلٌ بالنسبة لما عند اليهود، لظهور أمرٍ هؤلاء، وشِدَّة اختلاطهم بالمسلمين أول الإسلام^(١).

ثم جاء بعدُ من عدَّ من الإسرائيليات كُلُّ ما دَسَّه أعداءُ المسلمين من اليهود وغيرهم في التفسير والحديث من أخبار زائفة، وإن لم يكن لها أصلٌ في مصدرٍ كتابيٍّ قديم، وإنما هي أخبارٌ صنعوها بسوءِ طَوِيَّةٍ، لِيُفسدوا بها عقائدَ المسلمين^(٢).

(١) ولأجل ذلك نحى (محمد أبو شهبة) في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص/١٣-١٤) إلى تركيز تعريف الإسرائيليات في معارف اليهود دون غيرهم، بل عدَّ إدخال معارف النصارى في التعريف نوع توشع من بعض الباحثين، ولا شك أنه من باب التغليب في التعريف فحسب.

(٢) «الإسرائيليات في التفسير والحديث» لمحمد حسين الذهبي (ص/١٩-٢٠)، ومثل بقصة الغرائق، وما ذكره هنا أوسع مما ذكره في كتابه «التفسير والمفسرون» (١/١٦٦-١٦٩)، واستفاده منه محمد أبو شهبة في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص/١٢-١٤).

يَتَقَدَّمُ القائلين بهذا (محمود أبو ريّة)^(١) و(صالح أبو بكر)^(٢)؛ يَسْتَدْلُونَ على ذلك بما يَرَوْنَهُ أماراتٍ مُنكَرَة في المتنِ تكشفُ لهم مصدره اليهوديَّ - فيما يزعمون - في اختلافها .

ولا ريبَ أنَّ هذا الرَّأيَ تَوَسَّعَ غيرَ جيِّدٍ في معنى الإسرائيلياتِ ، ولم أقف على مَنْ قال به مِن أهل العلم المُعتبرين ، ولا نَسَبَه مَنْ قال به إلى سَلَفٍ^(٣) ؛ بصرفِ النَّظَرِ عن وَهائِ ما يَعدُّونه أمارَة على نكارة المتنِ واختلافه .

وقد وُجِدَ من أدخل في مفهوم الإسرائيلياتِ كُلِّ ما تَطَرَّقَ إلى التَّفْسِيرِ والحديثِ مِن أساطيرٍ منسوبةٍ في أصلِ روايتها إلى غيرِ المصدِّرينِ اليهوديِّ والنَّصرانيِّ ! «الليحَقَّ بها ما هو عربيُّ الأصلِ أيضًا ، مثل بعضِ القصَّاصين اللَّذين تَأَثَّرُوا بطريقة أهلِ الكتاب ، فَرَوَوْا قِصَصًا ليس مصدرها أهل الكتاب ، لكن لا تَخْرُجُ بمعانيها مِن مادَّة الإسرائيلياتِ ، بل رُبَّمَا وَضَعُوا بَعْضُهَا وَضَعًا»^(٤) .

وفي هذا الرَّأيِ كسادٌ كسابقه ؛ إذ ثَمَّةُ فَرْقٍ بين ما يَرويه أهلُ الكتابِ أنفُسُهم ، وما وَضَعه عليهم الوَضَّاعون بعدهم ! هذا أَمِيلٌ إلى حُكْمِ الخُرافَةِ ، قد انتفت عنه المصدريَّةُ الإسرائيليَّةُ المَطْلوبةُ في التَّعريفِ .

(١) انظر «أضواء على السنة المحمدية» له (ص/١٥٤) .

(٢) في كتابه «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها» ، فكثيرًا ما يطلق عبارات توحى بأن الإسرائيليات موضوعات دُشِّها اليهود لخدمة مصالحهم وعدم الإسلام ، انظر مثلاً (ص/١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦٧) .

(٣) انظر «تفسير القرآن بالإسرائيليات ، نظرة تقيمية» لمساعد الطيار (ص/١٦) .

(٤) «كتب الأخبار وأثره في التفسير» لخليل إلياس (ص/١٠٧) .

المبحث الثاني

الدعاوي المعاصرة لاشتمال «الصّحّاحين» على إسرائيليات

ظَهَرَتْ دعوى تَسْرُبِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَى الدِّينِ واختلاطها بالأحاديث النبوية في وقتٍ مُبَكِّرٍ مِنْ عَمْرِ الإِسْلَامِ، عَلَى يَدِ بَعْضِ رُؤُوسِ التَّجَهُّمِ، وَالَّذِينَ حَسَدُوا كُلَّ فِرْيَةٍ يَرْمُونُ بِهَا هَدْمَ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ كَانَتْهُمْ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بِنسبة مَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ مَعَارِفِ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَلَقَدْ مُقَدِّمُهُمْ فِي هَذِهِ الْجَرَاءِ الْمَقْتِنَةَ بِشَرِّ الْمُرْسِي (ت ٢١٨هـ)، حَيْثُ كَانَ يُبْلَغُ بِهَذَا فِي مُنَاطَرَتِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ يَمُنُّ يُبَالِي أَنْ يَجِدَ شَيْئًا يُعْفِيهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مِنْ سُنَّةٍ قَائِمَةٍ، إِلَّا أَسْرَعَ يُلَوِّحُ بِهِ فِي وَجْهِ مُنَاطِرِهِ، وَلَوْ كَانَ بَاطِلًا يَكْبَهُ عَلَى مَنَاحِرِهِ فِي أَوْحَالِ الزُّنْدَقَةِ!

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْبَلِيَّةِ عَلَيْهِ، يَقُولُ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ (ت ٢٨٠هـ) فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَيْهِ طَعْنَهُ فِي السُّنَنِ بِمَحْضِ الْهَوَى: «... وَكَذَلِكَ أَدْعَيْتَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه، وَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم رَوَايَةً عَنْهُ، مَعْرُوفًا بِذَلِكَ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَرَوِيهَا لِلنَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم! فَكَانَ يُقَالُ لَهُ: لَا تُحَدِّثْنَا عَنِ الزَّامِلَتَيْنِ...» (١).

وَقَدْ انْبَسَتْ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَنْ يَصِلَ إِلَى قَنَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ، مَهْجُورًا فِيهِمْ دُهْورًا مِنَ الزَّمَنِ؛ حَتَّى جَاءَ بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ فَأَرْجَعُوا كَثِيرًا مِنَ الْآيَاتِ

(١) فنقض عثمان بن سعيد على المرسي الجهمي العنيد (ص/ ٣٦٧).

والأحاديث إلى التراث الكتابي - زعموا - كي يخلصوا إلى أن الإسلام ما هو إلا اختراع من محمد ﷺ، وأنه استقى خليط معارفه من صُحف أهل الكتاب وتشريعاتهم.

ففي نهاية القرن السابع عشر الميلادي، أخرج المستشرق (هريلو Herbelot) (ت ١٦٩٥م)^(١) بحثاً، زعم فيه أن جملة الأحاديث التي في «الكتب الستة» و«الموطأ» وغيرها من كتب السنن مُقتبسة من «التلمود» إلى درجة كبير، وأن الشريعة المُحمديّة مُستقاة منها بواسطة اليهود الذين دخلوا في الإسلام، ثم تَوَسَّعت فيما بعد إلى الاستقاء من عدّة ديانات وحضارات كانت على صلة بجزيرة العرب.

ثم صار (هريلو) مُلهماً لمن جاء بعده في تقسيم حقول الدّراسات الشرقيّة بصورة موضوعيّة، والتّركيز على حقول السّنة التّنبؤية تشكيكاً في صحّة أحاديثها، بالكشف عمّا أسَمَوْه بـ «المادّة الأصليّة للحديث»^(٢).

وفي تقرير هذه الشّبهة، يقول (جولدزيهر): «هناك جُمْل أُخذت من العهد القديم، والعهد الجديد، وأقوال الرّبانيين، أو مأخوذة من الأناجيل الموضوعة، وتعاليم الفلسفة اليونانيّة، وأقوال من جُحَم الفُرس والهنود، كلُّ ذلك أُخذ مكانه في الإسلام عن طريق (الحديث)، حتّى لفظ (أبونا) لم يُعَدَم مكانه في الحديث المُعترف به!

وبهذا أصبحت ملُكاً خاصّاً للإسلام بطريق مُباشر أو غير مُباشر تلك الأشياء البعيدة عنه .. حتّى إذا ما نظرنا إلى الموادّ المَعْدودة في الحديث، ونظرنا إلى الأدب الدّيني اليهودي، فإنّنا نستطيع أن نعثر على قسم كبير دَخَلَ الأدب الدّيني الإسلاميّ من هذه المصادر اليهوديّة»^(٣).

(١) مستشرق فرنسي، صاحب «المكتبة الشرقية»، وهي دائرة معارف عن الشرق نُشرت عام (١٧٣٨م)، انظر «موسوعة المستشرقين» للبديوي (ص/٦٠٣).

(٢) «موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية» لأكرم العمري (ص/٧٠-٧١).

(٣) «العقيدة والشريعة» (ص/٥١-٥٢).

لقد تَلَفَّت طوائف من المَـبْهُورين بهؤلاءِ المستشرقين من أصحابِ
الانَّجَاهاتِ الفكريةِ المُنحرفةِ هذه الشُّبهةَ، وراحوا يطعنونَ بها في يَـخْصِرُ كُلِّ
حديثٍ لم يَرَوْهم مَتْنُهُ في «الصَّحِيحِينَ» بِخَاصَّةٍ.

فهذا (صالح أبو بكر)، قد فجعَ المصريَّين بكتابٍ سوَّده باسم «الأضواء
القرآنيَّة في اكتساحِ الأحاديثِ الإسرائيَّليَّة وتطهير البخاريِّ منها»، يزعم فيه
اكتشاف (مائة وعشرين) حديثًا مَكْذُوبًا دَسَّها اليهود في الحديث وهي في «صحيح
البخاري»، وأنَّ موضوعها طُويِّ لمجرَّد أنَّ البخاريَّ ومسلماً قد حكما
بصِحَّتِها^(١).

ويقول (جمال البنا) في إحدى بوائقه: «تتناول كتابًا يقولون عنه أصدُقُ
كتابٍ بعد كتاب الله، ووَصَلَ مِنَ الشُّهْرَةِ أَنَّ يَحْلِفُ النَّاسُ بِهِ! وهو «صحيح
البخاري» .. فالأحاديثُ الَّتِي سنعرِّضُها منه تَنَسِّمُ بالإسرائيَّليَّاتِ، وهي أكثرُ صُورِ
الوَضْعِ وضوحًا، حتَّى تكاد تقول: خُذُونِي! ومع هذا فقد صَدَّقَها أَجْيَالُ
المسلمين، ودافَع عنها جُلُ الفقهاء»^(٢).

ومثله (نيازي) قد زعمَ أنَّ كثيرًا من أحاديثِ «الصَّحِيحِينَ» مأخوذة من أهل
الكتاب بواسطةِ كعَبِ الأَحْبَارِ، بل يرى أنَّ أغلبَ الأحاديثِ النَّبَوِيَّة -منها
الصَّحِيحان- أصلُها من الثَّوراة والإنجيل المحرَّفَتَيْنِ!^(٣) مُسْتَشْهَدًا عَلَى ذلك بقوله:
«لولا أَنِّي دَرَسْتُ الثَّوراة والإنجيل والتَّلْموذ دِرَاسَةً مُسْتَفِيضَةً، لَمَا كَانَتْ عِنْدِي
الْقُدْرَةُ لِمَعْرِفَةِ مَصَارِدِهَا»^(٤).

(١) انظر «السنة المفترى عليها» (ص/٢٨٣).

(٢) جريدة «المصري اليوم» ١٥/٨/٢٠٠٧ عدد ١١٥٨.

(٣) «دين السلطان» (ص/٧١٣).

(٤) «دين السلطان» (ص/٣٠٣)، وهنا ظهر تأثر المؤلف بـ (جولديهر)، وبفكرة كتاب «أحجار على رقعة
النطرنج» لـ (وليام غاي كار) الذي نسب كل أحداث التاريخ لفعل اليهود، وهو من مراجع (نيازي) كما
في «دين السلطان» (ص/١٥٠).

وقد بَلَغَ الحُجْمُ بهذا الرَّجُلَ مَدَاهُ! حينَ زَعَمَ أَنَّ البخاريَّ متقصِّدٌ لإدخالِ هذه الإسرائيلياتِ في «صحيحه» دونَ التَّصريحِ بذلك، لأنَّه «أحبُّ أن يُبْهِنَا إلى ما يفعلُهُ المنافقونَ الحاقِدونَ في ديننا، ولكنَّ لا حياةَ لِمَن تُنادي!»^(١)

أما (محمَّد حمزة التُّونسي)، فقد ادَّعى على «الصَّحيحين» امتلاءَهما بأحاديثٍ خُرافيةٍ مختلقةٍ أسهمَ فيها أبو هريرة رضي الله عنه جرَّاءَ روايته عن كعبٍ الأَجبار^(٢)، مُستشهدًا على ذلك بما قاله عَدُوُّان لدودانِ لأبي هريرة! حيث قال: «يَلِفْتُ أبو رِيَّةَ انتباهنا أيضًا في كتابه إلى الأحاديث ذات البنية الأسطورية التي اشتمَلَ عليها صحيح البخاريِّ ومسلم، والتي اتَّفَقَ موقفُ أبي رِيَّةَ منها مع موقفِ عبد الحُسين العاملي»^(٣).

والَّذي يَظهر من سبب نزق هؤلاء بعقْدة الإسرائيلياتِ في زماننا هذا بخاصَّة، وأخذ هذا الموضوع حيِّزًا كبيرًا من التفكير النقدي المُعاصر للتراث الشَّرعي الإسلامي، راجعٌ إلى ثلاثة أمور:

الأوَّل: ما انطبع في ذهن المسلمين من افتراء بني إسرائيل على الأنبياء والصَّالحين الثَّم بهم.

الثَّاني: لكثرة ما تُنَوَّل من آثارهم في الأوساط العلميَّة، ودُوْن من مروِّياتهم في مختلف الفنون الشَّرعيَّة، التَّفسير منها والمَلاحم على وجه الخصوص^(٤).

الثَّالث: الواقع المُعاصر الَّذي أسلمَ زمامَ قُوَّده لليهود، وظهرهم بمَظهر المُتمكِّن من إعمالِ مُخططاته في المُجتمعات بدعاه، واختراقِ الأنظمة الحاكمة، وإذلالهم للأُمَّة الإسلاميَّة في فلسطين وغيرها^(٥).

والله تعالى أعلم.

(١) دفين السلطنة (ص/٣٠٩).

(٢) كعب بن ماتع الحميريُّ أبو إسحاق، المعروف بكعب الأَحبار: كان من أهل اليمن، فسكن الشام، أدرك النَّبي ﷺ، وأسلمَ في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، ثقة عند المُحدثين، مات في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه، انظر «أعلام النبلاء» (٤٨٩/٣).

(٣) «الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث» لمحمد حمزة (ص/٢٢٦).

(٤) انظر «الحداثة وموقفها من الشُّنَّة» لحارث غنوي (ص/١٦٠).

(٥) انظر «شرح مقدمة التسهيل في التفسير» لمساعد الطيار (ص/١١٩).

المبحث الثالث

أقسام المرويات الإسرائيلية وحكمها

قسّم بعض أهل العلم المرويات الإسرائيلية باعتبار التصديق إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما علمنا صحته ممّا بأيدينا ممّا يشهد له بالصدق: فذلك صحيحٌ تجوز روايته عنهم، كالذي جاء عندهم من البشارة بالنبي الخاتم ﷺ.

وفي تقرير هذا يقول الخطيب البغدادي: «ما حُفِظَ من أخبار بني إسرائيل وغيرهم من المتقدمين عن رسول رب العالمين، وعن صحابته الأخيار المنتخبين -صلّى الله عليه وعليهم أجمعين- وعن العلماء من سلف المسلمين: فإن روايته تجوز، ونقله غير محظور»^(١).

ومرويات هذا القسم مع موافقتها لما في شرعنا، لا تنفك عن وصفها بالإسرائيلية باعتبار مصدرها وأصلها، وأرى من نزاع عنها هذا الوصف، بدعوى أنه قد ثبّت أسلمتها بإقرار الشرع لها، فقد أخطأ^(٢).

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (٢/١١٥).

(٢) كما ذهبت إليه الدكتور (آمال الريح) في كتابها «الإسرائيليات في تفسير الطبري» (ص/٩، ٣٠)، ويظهر أن الباعث لها إلى هذا الرأي الانطباع السيء عند كثير من الناس عن لفظ الإسرائيليات والنفرة منها لترادفها مع معنى الخرافة.

القسم الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه:

كَقَصَصَهُم الَّتِي تَطْعَن فِي عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، فَمَثُلُ هَذَا الْكُذْبِ لَا يَجُوزُ رَوَايَتُهُ إِلَّا لِبَيَانِ بَطْلَانِهِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ^(١).

يَدْخُلُ فِي هَذَا النَّهْيِ مَا يَحِيلُهُ الْعَقْلُ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِمْ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَطْلَانَهُ، وَفِيهَا يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ: «إِنَّمَا أَبَاحَ الشَّارِعَ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ فِيمَا قَدْ يُجَوِّزُهُ الْعَقْلُ، فَأَمَّا فِيمَا تُحِيلُهُ الْعُقُولُ، وَيُحْكَمُ فِيهِ بِالْبَطْلَانِ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ كَذْبُهُ: فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ»^(٢).

القسم الثالث: ما هو مَسْكُوتٌ عَنْهُ، لَا مِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَلَا الثَّانِي: فهذا لَا نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَكْذِبُهُ^(٣).

وَفِي هَذَا الْقِسْمِ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «غَالِبُ هَذَا مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ تَعُودُ إِلَى أَمْرِ دِينِي، وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ عِلْمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مِثْلِ هَذَا كَثِيرًا، وَيَأْتِي عَنِ الْمُفَسِّرِينَ خِلَافٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، كَمَا يَذْكُرُونَ فِي مِثْلِ هَذَا أَسْمَاءَ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَلَوْ كَلِبِهِمْ، وَعِدَّتُهُمْ، وَعَصَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَيْ الشَّجَرِ كَانَتْ، وَأَسْمَاءُ الطُّيُورِ الَّتِي أَحْيَاهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَعْيِينَ الْبَعْضِ الَّذِي حُصِرَ بِهِ الْقَتِيلُ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَنَوْعِ الشَّجَرَةِ الَّتِي كُلَّمَا اللَّهُ مِنْهَا مُوسَى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَبْهَمَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِي تَعْيِينِهِ تَعُودُ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وَلَا دِينِهِمْ، وَلَكِنْ نَقَلَ الْخِلَافَ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ جَاوِزًا»^(٤).

وَعَلَيْهِ كَانَ الضَّابِطُ فِي قَبُولِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْمَرَوِيَّاتِ هُوَ أَخْبَارُ شَرِيعَتِنَا، فَمَا وَافَقَهَا قَبْلِنَاهُ، وَمَا خَالَفَهَا رَدَدْنَاهُ، وَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ إِقْرَارٌ وَلَا نَفْيٌ، فَجَائِزٌ حِكَايَتُهُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِشْهَادِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ، لَا الْإِعْتِقَادِ»^(٥).

(١) انظر «القيس» لابن العربي (١١٩٨/٣)، وفتح الباري» لابن حجر (٤٩٨-٤٩٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣٢/١).

(٣) مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص/٤٢)، وعنه أخذ ابن كثير هذا التقسيم في مقدمة تفسير القرآن العظيم» (٩/١).

(٤) مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص/٤٣).

(٥) مقدمة في أصول التفسير» (ص/٤٢).

وقد أبدع (د. خليل إلياس) في كتابه «كتب الأخبار وأثره في التفسير» (ص/١٤٢-١٥٢) تفصيلًا =

وصريح في هذا القسم حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم»^(١)، وقوله ﷺ: «حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢).
فقد أجاز ﷺ التّحديث عن أهل الكتاب، ولم يُنكر ذلك أو يذكر له شرطاً، بل أمر بالتّوقّف فيما يحكون، وعلى العلم بهذا فتاً من السّلف في علم التّفسير وغيره^(٣)، وعملهم هذا هو الموافق لجواز التّحديث الذي بيّنته مثل تلك الأحاديث النبوية، بالشرط الذي تقدّم.

= آخر في حكم رواية الإسرائيليات، توصّل فيه إلى عدم حصره في المنع والإباحة فقط، بل هي دائرة مع الأحكام الفقهيّة الخمسة، فالوجوب عند مجادلته في معتقده بما يقيم عليهم الحجة من مروياتهم، والندب إذا كانت موافقة للشرح، والإباحة إذا لم يعلم ما يكذبها ولا ما يصدقها، والكرهية فيما ليس فيه فائدة، والحرمة إذا كانت تخالف شرعنا، وضرب لذلك عدة أمثلة، وهذا تقسيم باعتبارات أخرى لا تنحصر بمحدد الضابط الذي عليه تقسيم ابن تيمية، وهو جيّد لا أعلم من سبقه إليه.

(١) أخرجه البخاري (ك: التفسير، باب قوله تعالى: (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا)، برقم: ٤٤٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (ك: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: ٣٤٦١).

(٣) انظر «تفسير القرآن بالإسرائيليات»، نظرة تفويجية لمساعد الطيار (ص/٣١).

المبحث الرابع موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات

رواية الصحابة رضي الله عنهم عن أهل الكتاب قليل جدًا مقارنةً برواية التابعين وأتباعهم، وروايتهم رضي الله عنهم كانت في الأخبار والقصاص ونحوها، لا في العقائد والأحكام، وهم في ذلك من أعلم الناس بتمييز عت أخبارهم من سمينها^(١).

مثَّلهم في ذلك «كمثِّل رجلٍ أمينٍ، أراد أن يُطْلِعَكَ على كتابٍ مؤلَّفٍ بغير لسانك، فترجمه إلى لغة تفهمها، يُعرَف ما فيه إن صدقًا، وإن كذبًا، والصدق أو الكذب حينئذ يُضاف إلى الكتاب، لا إلى الناقل، فليس أمثال ابن مسعود، وابن عباس وأبي هريرة، وابن عمرو، بالقاصرين عن تمييز الخبيث من الطيب، حتَّى يُقال أن نقلها إليهم يُشَوِّش على أفكارهم وعقائدهم»^(٢).

وما روي عن بعضهم مِمَّا قد يُفهم منه التَّكْيِيرُ على الرواية عن أهل الكتاب مُطلقًا: فإنَّما أَلَّا يكون ثابتًا عنهم من جهة الإسناد^(٣)، أو يُحتمل نهيهم على مَنْ

(١) انظر بحثا للماجستير في جامعة أم القرى لـ (نور بنت محمد باصم) بعنوان: «موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات في التفسير»، خلصت فيه الباحثة إلى هذه النتيجة من خلال دراسة نماذج من مرويات أكثر من عشرين صحابيًا للإسرائيليات.

(٢) «الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص/١٨٦).

(٣) كالأثر الذي يروى عن عائشة رضي الله عنها. في امتناعها عن قبول هدية ظنَّها من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بدعوى أنه يتبع الكتب الأولى، وهي رواية ساقطة الإسناد، فلا تثبت عنها، وقد أخرجها أبو القاسم الكعبي البجلي (ت ٣١٩هـ) في «قبول الأخبار» (١/١٩٣)، وكان داعية إلى الاعتزال، شديد الحك من =

يُكْثِرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيُخَافُ الْخَلَطَ عَنْهُ، أَوِ الْعَلَطَ مِنْهُ^(١)؛ أَوْ عَلَى مَنْ يَسْتَهْدِي بِمَا عِنْدَهُمْ، أَوْ يُكْثِرُ الرَّجُوعَ إِلَيْهِمْ، أَوْ يُصَدِّقُهُمْ فِيمَا يَقُولُونَ^(٢)، أَوْ عَلَى مَنْ يُخَافُ أَنْ تَعْلَقَ فِي نَفْسِهِ شُبُهَةٌ مِنْ أَبَاطِيلِهِمْ لَعَدَمِ رُسُوحِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(٣)

فَخَوْفًا مِنْ وَقُوعِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَفَاسِدِ، شَدَّدَ عَمْرٌ رضي الله عنه عَلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي نَهْيِهِ لَهُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْ صُحُفِ أَهْلِ الْكِتَابِ -مَعَ صَدَقِهِ عَنْهُ- بِقَوْلِهِ: «لَتَتَرَكُنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِأَلْحَقَنَّكَ بَارِضُ الْقِرْدَةِ»^(٤).

يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ: «هَذَا مَحْمُولٌ مِنْ عَمْرٍ رضي الله عنه عَلَى أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَضَعُهَا النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا»^(٥).

= أَهْلُ السُّنَّةِ، لَهُ كِتَابُ «الظُّلَمِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ» اشْتَمَلَ عَلَى الْغَفْصِ مِنْ أَكَابِرِهِمْ، وَتَتَّبَعَ مِثْلَهُمْ، سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ عَنْ صِحَّةٍ أَمْ لَا، وَسِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ قَادِحًا أَمْ غَيْرَ قَادِحٍ، وَقَدْ كَانَ جَعْفَرُ الْمُسْتَفْغَرِيِّ لَا يَسْتَجِيزُ الرَّوَايَةَ عَنْهُ، انْظُرْ «تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهْلَوِيِّ (٣٥٥/٧)، وَ«لِسَانَ الْمِيزَانِ» لِابْنِ حِبَرٍ (٤٢٩/٤).

(١) وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَهْدِيدُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ فِي قَوْلِهِ: «لَتَتَرَكُنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لِأَلْحَقَنَّكَ بَارِضُ الْقِرْدَةِ»، يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (٣٧١/١١): «وَهَذَا مَحْمُولٌ مِنْ عَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَشِيَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَضَعُهَا النَّاسُ عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ أَحَادِيثِ الرَّحْصِ، أَوْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِيثِ رِيًّا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِهِ بَعْضُ الْخَلَطِ أَوْ الْخَطَأِ فَيَحِلُّهَا النَّاسُ عَنْهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ».

(٢) «فَرَسَ مُقَدِّمَةً فِي أَصُولِ التَّسْوِيرِ» لِمُسَاعَدِ الطَّيَّارِ (ص/١٥٥-١٥٦).

(٣) انْظُرْ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حِبَرٍ (٣٧٤/١١)، وَ«الْحَدِيثَ وَالْمُحَدِّثُونَ» لِمُحَمَّدِ أَبِي زُهَيْرٍ (ص/١٩٠)، وَ«الْمُقَدِّمَاتُ الْأَسَاسِيَّاتُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الْجَدِيعِ (ص/٣٤٦).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (ص/٥٤٤)، وَعَنْهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (١٧٢/٥٠).

(٥) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٣٧١/١١).

المبحث الخامس

موقف أهل الحديث من الإسرائيليات

لم يكن غائبًا عن المُحدثين رواية بعض الصحابة رضي الله عنهم عن أهل الكتاب شيئًا من أخبار الأمم الماضية، فساروا إزاء هذه الحقيقة على نهج علمي صارم يُحيل اختلاط شيء من تلك المرويات بأخبار السنة، فهم أعلمُ الناس بأن الإسرائيليات -ولا سيما المكذوب والباطل منها- لو وقفت بها عند قائلها، لكان الأمر عندهم محتتملاً.

لكن الشناعة وكبر الإثم في أن بعض الزنادقة والوضّاعين وضعفاء الإيمان أو الحفيظ قد رَفَعُوا هذه الإسرائيليات إلى المعصوم، ونسبوا إليه من حكايته! وهنا يكون الضرر الفاحشُ والجناية الكبرى على الإسلام والتَّجَنِّي الآثم على النبي صلى الله عليه وآله؛ فإنَّ نسبة الغلط أو الخطأ أو الكذب إلى الراوي -أيًا كان- أهونُ بكثير من نسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله ^(١).

ولقد بلغ من تحوُّط أئمة الحديث في صون سننهم رضي الله عنهم أن ضبطوا مبحث قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه، فاشتروا ليقبل في حكم الرفع: أن لا يكون قائله ممن هُرف بالأخذ عن أهل الكتاب؛ ذلك لأن إخباره بما لا مجال للرأي فيه -كالمغيبات ونحوها- يقتضي مُخبرًا له، وما لا مجال للاجتهاد فيه

(١) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لمحمد أبو شعبة (ص/٩٤).

يَقْضِي مُوقِفًا لِلْقَاتِلِ بِهِ، وَلَا مُوقِفَ لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ بَعْضُ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ
الْكِتَابِ الْقَدِيمَةِ!

فلهذا وَقَعَ الاحْتِرَازُ تَفَادِيًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي.

يقول ابن حجر في معرض حديثه عن تفسير الصحابي الذي له حكم الرفع:
«.. إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ الْمُفَسِّرُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ مَنْ عُرِفَ بِالنُّظَرِ
فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، كَمُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ،
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ .. فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ حَكْمٌ مَا يُخْبِرُ بِهِ - مِنْ
الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ مَنَّا ذِكْرَهَا - الِرَّفْعُ، لِقُوَّةِ الْإِحْتِمَالِ»^(١).

فلذا كَانَ الْمُحَدِّثُونَ يَحْتَاطُونَ فِي رَوَايَةِ خَبَرٍ عَنْ صَحَابِيٍّ فِيهِ شُبْهَةٌ
الْإِسْرَائِيلِيَّةُ، إِذَا لَمْ يُسْنَدْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَلَّا يَدْخُلَ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ
مِنْهُ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ قَرَرُهُمْ وَتَشْدِيدُهُمْ عَلَى رَوَايَةِ إِسْرَائِيلِيَّةٍ صَرِيحَةٍ لَا تَحْتَمِلُ،
يَرَوِيهَا مَنْ دَوَّنَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالْدِّينِ؟ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَحَاطُوا فِي ذَلِكَ وَأَشَدَّ تَحْقِيقًا
فِي التَّقَدُّرِ.

وَهُمْ - عَلَى كُلِّ حَالٍ - مُقِلُّونَ مِنْ رَوَايَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ عَنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ
الْكِتَابِ، فَلَمْ يُؤَرِّدُوا لَهُمْ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ إِلَّا التَّرَايُومَ الْبَسِيرَ، مُقَارِنَةً بِمَا نَرَاهُ - مِثْلًا -
فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ أَوْ التَّارِيخِ.

فهذا كَمَثَلُ الْأَحْبَارِ، وَهُوَ أَشْهُرُ رَاوٍ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ
بَعْضُ الصَّحَابَةِ، لَمْ يَذْكُرْهُ الْبُخَارِيُّ إِلَّا عَرَضًا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ «صَحِيحِهِ»! وَثَلَاثَةٌ
فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِالتَّضْمِينِ!

(١) «الكتبت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر (٢/٥٣٢-٥٣٣).

قلت: وشرط ذلك أن يكون كلام الصحابي فيه شبهة الإسرائيلية، فلا يُرَدُّ لمجرد أن رواه أخذ عن أهل
الكتاب فحسب، وألا جاز التوقف في كثير من الأخبار القليلة التي رواها بعض الصحابة، لمجرد أنه
رأى بعض الإسرائيليات! وليس ذلك بحق، وعمل العلماء جاري على خلاف هذا.

ومروياته بمجموعها لا تتجاوز تسع روايات في الكتب الستة جمعاء، وما صَحَّ عنه من الإسرائيليات في التفسير لا يتجاوز عشر روايات فقط!^(١) ويليهِ في الشهرة وهب بن مُنبّه^(٢)، وقد أخرج له أصحابُ الكتبِ الستة مع مُسنَدِ أحمد، وسنن الدارمي في التفسير وغيره، ما مجموعه: أربعون روايةً بالمُكرَّر، منها سبع وعشرون مرفوعة، وثلاث عشرة موقوفة، ليس فيها ما يُخالف أصولُ الدين بفضل الله، مع ما لها من مُتابعات وشواهد^(٣).

(١) انظر «كعب الأحبار وأثره في التفسير» لخليل إلياس (ص/١٥٦).

(٢) وهب بن مُنبّه الأبنائوي الصنعاني الدماري، أبو عبد الله: كثير الإخبار عن الكتب القديمة، عالم بالإسرائيليات، ثقة من الثابطين، أصله من أبناء الفُرس الذين يثب بهم كمرى إلى اليمن، وُلد ومات بصنعاء، وولَّاه عمر بن عبد العزيز قضاءها، انظر «أعلام النبلاء» (٤/٥٤٤).

(٣) وهذا في عدِّ علوي بن حامد في بحثه للدكتوراه «مرويات وهب بن منبه في الكتب الخمسة ومسندي أحمد والدارمي» (ص/٣٤، ١١١).

المبحث السادس

مسالك المعاصرين في دعوى
اشتغال الصحيحين على الإسرائيليات

المَطْلَب الأول
المَسْئَلَة الإسْنَادِيَّةُ لدَعْوَى احتواءِ
«الصَّحِيحِينَ» على إِسْرَائِيلِيَّاتٍ، ونَقْضُهُ

يَدْعِي من يجهل منهجَ المُحدِّثين في نقدِ الأخبار:
أَنْ بعضَ اليهودِ لَمَّا غلبوا وظَهَرَ أمرُ المسلمين عليهم، لم يجدوا بُدًّا مِنْ أَنْ
يَتظاهروا بالإسلام، ويخفوا كيدهم به، ككعبِ الأَحْبَارِ، وَهَبِ بْنِ مَنْبُهٍ،
وعبدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ عليه السلام، فَخَدَعُوا النَّاسَ بما تظاهروا به .
فلَمَّا رَأَوْا عنايةَ المسلمين بالقرآنِ بالغَةِ، واستحالةَ الزِّيَادَةِ فيه أو التَّفْصِيلِ،
انصرفوا إِلَى السُّنَنِ، «فافتروا ما شاؤوا أَنْ يفتروا عليه أَحَادِيثَ لَمْ تُصَدَّرْ
عنه عليه السلام» . . وَيَسَّرَ عليهم كَيْدَهُمْ أَنْ وَجَدُوا الصَّحَابَةَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِمْ فِي مَعْرِفَةِ مَا
لَا يَعْلَمُونَ مِنْ أُمُورِ الْعَالَمِ الْمَاضِيَةِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَخَذَ أُولَئِكَ الْأَحْبَارُ
يَبْثُوثُ فِي الَّذِينَ الْإِسْلَامِيَّ أَكَاذِبَ وَتُرَاهَاتٍ، يَزْعُمُونَ مَرَّةً أَنَّهَا مِنْ كِتَابِهِمْ، أَوْ مِنْ
مَكْنُونٍ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُونَ أُخْرَى أَنَّهَا مِمَّا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
مِنْ مُفْتَرِيَاتِهِمْ .

وَأَتَى لِلصَّحَابَةِ أَنْ يَفْطَنُوا لتمييزِ الصَّالِحِ مِنَ الكَذِبِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ؟ وَهَمَّ مِنْ
نَاحِيَةٍ لَا يَعْرِفُونَ الْعِبْرَانِيَّةَ الَّتِي هِيَ لُغَةُ كُتُبِهِمْ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى كَانُوا أَقَلَّ مِنْهُمْ

دهاء وأضعف مكرًا؟! وبذلك راجت بينهم سوقُ هذه الأكاذيب، وتلقَى الصحابة ومن تبعهم كلٌّ ما يُلقيه هؤلاء الذُهاء بغير نقدٍ أو تمحيصٍ^(١).

كذا قال أبو رية! وحاصلُ شبهه تتركز في اثنتين:
الشبهة الأولى: دسُّ مُسلمة أهلِ الكتابِ الإسرائيليّاتِ في الحديثِ عن مكرٍ وخديعةٍ.

الشبهة الثانية: أن بعضَ الصحابة ومن بعدهم من الرواة خلطوا الإسرائيليّات بالأحاديث.

نعالج كلَّ شبهةٍ منهما في مباحث مُستقلة، فنقول بتوفيقِ الله:

(١) «أضواء على السنة المحملية» لمحمود أبو رية (ص/١١٨-١٢٠ ط٦).

الفرع الأول

دفع دعوى دسّ مُسلمة أهل الكتابِ الإسرائيليّاتِ في الحديثِ

أما دعوى المُعترضِ في شبهته الأولى، فجوابها أن يُقال: أنّه تزييفٌ منه مَشِينٌ للتّاريخ! وتَقوّلُ على الصّحابة   ما لم يفعلوه، وازدراءٌ لمكانتهم في الدّين والعقل.

فلأنّ النّاس حين دَخَلوا -بَشَتَّى أُمَمِهِمْ واختلافِ يَلَلِهِمْ- في دينِ الله أفواجا، وكان كثيرٌ منهم من أهلِ الكتابِ، كنصارى الشّام، ويهود المدينة واليمن؛ منهم من أدرك النّبي  ، فحَسُنَ إسلامُه، وانخرط في سبيلِ الصّحابة  ، منهم عبد الله بن سلام، وتميم الدّاري.

ومنهم من أدرك الصّحابة أو من دونهم: اشتغلوا بأخذِ علومِ الكتابِ والسّنة عنهم، وأخذَ بعضُ الصّحابة عنهم تاريخَ الأوّلين، وأخبرهم ممّا ورثوه من صحابيّ أسلافهم.

ولم يكنِ إذاك إسلامٌ هؤلاء ولا ما يُحدّثون به مَثَارَ رَيْبٍ وتَوَجُّسٍ عند من عاصروهم من عمومِ المسلمين وعُلمائهم، ولا عند من جاء بعدهم من أئمّة العلم والدّين، بل كانوا مُوثّقين في حديثهم، عُدولاً في دينهم، إلّا من أبان منهم عن سوءِ طَوَيْتِه وجُرمِ فِعالِه، كعبدِ الله بن سبأ اليهودي، لم يلبثوا أن أمسكَ الصّحابة من أقفائهم يُحدّثون النّاس شرّهم، ويشرّدون بَقَمِيعِهِمْ من خلفهم.

إلى أن جاءنا في هذه العقود النجاسات! مَنْ صارَ شُغْلُهُ إثارةُ الشُّكوكِ في مُسلمةِ أهلِ الكتابِ مِن رِوَاةِ الحديثِ بِخاصَّةٍ، وَزَرْعِ بذورِ الشُّبُهَةِ في عقولِ النَّاسِ الثَّقَفَةِ مِنَ المُسلمينَ؛ فلقد أَتَمَّهُمُ المُستشرقونَ بالكذبِ على ذُوقِ العلماءِ! وَتَبِعَهُمُ أَذُنَابُهُمُ مِن بَعْضِ كُتَّابِ العَصْرِ، إِذ حَمَلُوهُمُ تَهْمَةَ النَّسِ فِي الدِّينِ خُرَافَاتِ الأقدمينَ، وَحَبَكَ أَكَاذِيبَ عَلَى سُنَّةِ الصَّادِقِ الأَمينِ.

وقد بَلَغَتِ القِحَّةُ بَعْضَهُم مَبْلَغًا عَظِيمًا تَجَرَّؤُوا بِهَا عَلَى الطُّعْنِ فِي اثْنينِ مِن أَهْلِ الكِتَابِ مِمَّنْ أَسْلَمُوا عَلَى يَدِ النَّبِيِّ ﷺ: عبد الله بن سلام ﷺ، وَتَمِيمُ الدَّارِي ﷺ، فَاتَّهَمُوهُمَا بِالاحتِيَالِ عَلَى المُسلمينَ «بما أَظهروه مِن كاذِبِ الوَرَعِ وَالتَّقْوَى» .. وَذلكَ بِأَن دَسُّوا إِلَى أَصُولِ الإسلامِ الَّتِي قامَ عَلَيْهَا ما يَريدونَ مِن أساطيرِ وَخُرَافَاتِ، وَأوهامِ وَتَرَهَاتِ، لِكَي تَهَيَّيَ هَذِهِ الأَصُولُ وَتَضَيَّفَ^(١).

فَلَمَّا كانَ هَذاكَ الصَّحَابِيانِ قد احتالا عَلَى المُسلمينَ في دَعْوَى إِسلامِهِما، لَتَوهِينَ الدِّينَ -زَعَمُوا-، فَهَلْ انطَلَقَتِ جِبِلَّتُهُما وَنَفَاقُهُما عَلَى النَّبِيِّ ﷺ طُولَ تِلْكَ السَّنِينَ؟ حَتَّى أَقْرَ بِفَضْلِيهِما وَتَصَدِيقِهِما بِوَحْيِ مِن رَبِّ العالَمينَ؟! وَانطَلَقَ أَمْرُهُمُ عَلَى الصَّحَابَةِ بَعْدَهُ أَجْمَعينَ؟!!

إِنَّهُ -والله- لا يُسِيءُ الظَّنُّ بِهَذينِ «إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُكْذِبٌ لِلهِ وَرَسُولِهِ»^(٢)؛ فلا داعِيَ لِلإِطالَةِ فِي الدُّبِّ عَنْهُما ذاكَ التَّشْغِيبِ، وَقَدْ ثَبَتَتْ صُحْبَتُهُما وَاسْتَقَرَّ فَضْلُهُما عِنْدَ سائِرِ المُؤْمِنينَ.

ثُمَّ لَمْ تَنْلِ تِلْكَ التَّهْمُ المُضالُّ أَحَدًا مِمَّنْ أَسْلَمَ مِن أَهْلِ الكِتَابِ مِن بَعْدِ هَذينِ كَمَا نَأَلَتْ كَعْبَ الأَحْبَارِ^(٣)

(١) «أضواء على السنة المحمدية» لمحمود أبو رية (ص/١١٨) بتصرف يسير، وانظر (ص/١٥٥) منه، وكذا «أضواء الصبيحين» لصديق النجدي (ص/٢٢٧)، و«الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني الإمامي (ص/٢٩٦).

(٢) «الأنوار الكاشفة» للمعلبي (ص/٩٧).

(٣) هو أبو إسحاق كعب بن مانع الحميري، المعروف بكعب الأحبار، وأصله من يهود اليمن، والمشهور أن إسلامه كان في خلافة عمر بن الخطاب، وبعد إسلامه انتقل إلى المدينة، ثم انتقل في خلافة عثمان إلى الشام فسكنها، إلى أن مات بحمص سنة (٣٢هـ)، روى عن النبي ﷺ مرسلًا، وعن عمر وصهيب -

ووهب بن مُبَّة^(١)؛ كونهما أشهرَ مَنْ حَدَّثَ مِنْهُم عن الأقدمين، وأكثرَ مَنْ سِيقَتْ أقوالهم في كُتُبِ التفسير والحديث، فشملهما ذلك الحكم الاستشراقي الظالم، وظَفَقَ الْمُتَفَتِنُونَ بِهِم يَكِيلُونَهُمَا قَنَاطِيرَ اللَّعْنِ، وَيَرْمُونَهُمَا بِسَهَامِ الظُّعْنِ، يُلْزِقُونَ بِهِمَا كُلَّ مَا اسْتَبْجَحُوهُ مِنَ الْحَدِيثِ، أَوْ اسْتَنْكَرُوهُ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ، وَهَمَّ لَا يَنْتَوُونَ يُمَثِّلُونَ بِهِمَا فِي مَعْرِضِ التَّحْذِيرِ مِنْ كَيْدِ الْأَعَادِي بِالْإِسْلَامِ، وَالتَّبَاكِي عَلَى مَا دَسَّوهُ فِي الرِّوَايَةِ مِنْ مَعَايِبٍ وَأَوْهَامٍ.

فَتَنَازَلَ الْكُتَّابُ النَّاقِمُونَ عَلَى كُتُبِ الْأَخْبَارِ هَذَا التَّابِعِي بِكَثِيرٍ مِنَ الْإِسْهَابِ وَالتَّفْصِيلِ، حَتَّى عُدَّوهُ زَنْدِيقًا قَدْ حَقَّنَ الدِّينَ بِإِثْرِ الْخِرَافَةِ وَالتَّضْلِيلِ! مُتَلَاعِبًا فِي ذَلِكَ بِالصَّحَابَةِ ثُمَّ تَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ، إِلَى أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِاكتشاف كذبه في هذه الْأَعْصُرِ الْمَتَأَخِّرَةِ!

وقد كان (رشيد رضا) -للأسف- أطولَ هؤلاء الْكُتَّابِ الْمُعَاَصِرِينَ نَفْسًا فِي الظُّعْنِ بِكُتُبِ الْأَخْبَارِ، قَدْ أَسْأَلَ فِي ظُلُمِهِ الْكَثِيرِ مِنَ الْيَدَادِ، سَوَاءٌ فِي «تفسيره»^(٢) أَوْ فِي مَجْلَدِهِ «المنار»^(٣)، وَلَوْ جُمِعَ كَلَامُهُ فِيهِ لَوَحِدَهُ مَا وَسِعَهُ سِيفٌ وَاحِدًا!

فلذا انْكَبَّ الطَّاعِنُونَ فِي كُتُبِ بَعْدِهِ يَسْتَشْهَدُونَ بِكَلَامِهِ فِيهِ وَالْإِشَادَةُ بِهِ، قَدْ جَعَلُوا ذَلِكَ مَطِيَّةً لَرَمْيِ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْعَقْلَةِ وَتَبْخِيسِ كَلَامِهِمْ فِي الرِّوَايَةِ! كَمَا تَرَاهُ

= وعائشة، وروى عنه معاوية، وابن عباس، وأبو هريرة، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، انظر «تهذيب الكمال» (١٨٩/٢٤).

(١) وقد وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى الصَّحِيحِ هُوَ أَخُوهُ هُثَامٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَرَجِّمِينَ لَهُ أَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَهُودِيًّا، انظر «الأنوار الكاشفة» للعلمي (ص/٩٧).

وهذا على خلاف ما تَوَصَّه ابْنُ خُلْدُونِ فِي «مقدمته» (ص/٤١٢) وابن النديم في «الفهرست» (٢٤/١) مِنْ أَنَّهُ كَانَ مِنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَتَبِعَهُمَا عَلَى هَذَا الْخَطِّ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْكُتَّابِ الْمُعَاَصِرِينَ، كَأَحْمَدِ أَمِينٍ فِي «فجر الإسلام» (ص/١٥٨).

(٢) مِنْ الْكُتُبِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ مَوْقِفَ (رشيد رضا) مِنْ كُتُبِ فِي «تفسيره» بِالتَّحْلِيلِ وَالْمُنَاقَشَةِ: «التفسير والمفسرون» لمحمد حسين الذهبي (ص/١٣٨-١٤١)، و«موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي» لـ د. شفيق شقير (ص/١٦٦-١٨٤)، و«منهج المدرسة العقلية في التفسير» لـ د. فهد الرومي (ص/٣٢٠-٣٢٥).

(٣) «مجلة المنار» (٢٧/٦٩٤، ٧٨٢).

-مثلاً- في قول (أبو رية): «لم نجد في هذا العصر، بل في العصور الأخيرة، من فطن لدناء كعب ووهب وكيدهما، مثل الفقيه المحدث محمد رشيد رضا...»^(١). ومع أن الاتهام الذي وجه إلى كعب بالزندقة تهمة خطيرة، معرض صاحبها للعذاب الشديد -والعياذ بالله-، فقد كان أغلب من رماه بذلك البهتان مجرد منساق وراء ما ساقه (رشيد رضا) من شبه يراها دلائل على ثبوت دعاوي المستشرقين عليه، ولم يزدوا على ما ذكر رشيد غير تقييش روايات معضلة لا خطام لها ولا أزمة.

وكان حاصل احتجاج (رشيد رضا) على كعب الأحبار راجعاً إلى دليلين: أولهما: أثر لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فهم منه تكذيبه لكعب. والثاني: أن ما جاء به من الإسرائيلية لا توجد في نسخ التوراة التي بين أيدينا.

فأما دليله الأول: فيعني به ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، أنه كان يحدث رططاً من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار، فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكلب»^(٢).

يقول (رشيد رضا): «إن قول معاوية.. طعن صريح في عدالته، وفي عدالة جمهور رواة الإسرائيلية، إذ ثبت كذب من يعد من أصدقهم»^(٣).

والجواب عليه في هذا الاستدلال أن يقال: إن فهمه من كلام معاوية رضي الله عنه تكديماً للهجة كعب، وطمعته في عدالته، فهم بعيد عن مراد قائله! يظهر وهأوه إذا علمنا أن أحداً من العلماء المتقدمين قبله لم يفهم هذا من كلامه، وكانوا أعلم من رشيد باللسان، ومعاني الكلام، وأجمع منه لياً يحتق بالقضايا العلمية المبحوث فيها من قرائن وأدلة.

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/١٣٧)، وانظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥): الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»، برقم: (٧٣٦١).

(٣) «مجلة المنار» (٢٦/٧٣)...

وَمُحْصَلُ تَوَجِيهِهِمُ الْمُعْتَبَرِ لِكَلَامِ معاوية رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يَقَعُ مِنْ كَعْبِ الكَذِبِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَالكَذِبُ فِي اللُّغَةِ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الْخَطَا^(١)، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ فِي كَوْنِهِ ضِدَّ الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ الكَذِبَ ضِدُّ الصَّدْقِ، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ حَيْثُ النَّيَّةِ وَالْقَصْدُ^(٢).

يقول ابن حبان: «أَرَادَ معاوية أَنَّهُ يُخْطِئُ أَحْيَانًا فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ كَانَ كَذَّابًا»^(٣).

فَلِأَنَّ كَعْبًا كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ صُحُفٍ فِيهَا أَشْيَاءُ مَكْذُوبَةٌ -إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي مِلَّتِهِمْ حِفَاطٌ مُتَقَنُونَ يَذَّبُونَ عَنْهَا كَمَا فِي الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ- «كَانَ يَقَعُ بَعْضُ مَا يُخْبِرُنَا عَنْهُ بِخِلَافِ مَا يُخْبِرُنَا بِهِ، .. وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَعْبِ الْمَذْكُورِ: بَدَّلَ مَنْ قَبْلَهُ، فَوَقَعَ فِي الكَذِبِ»^(٤).

ويقول ابن الجوزي في شرح عبارة معاوية: «يَعْنِي أَنَّ الكَذِبَ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا مِنْهُ، فَالْأَخْبَارُ الَّتِي يَحْكِيهَا عَنِ الْقَوْمِ يَكُونُ بَعْضُهَا كَذِبًا، فَأَمَّا كَعْبُ الْأَخْبَارِ فَمِنْ كِبَارِ الْأَخْبَارِ»^(٥).

فهذه أَعْدَلُ التَّأْوِيلَاتِ لِكَلَامِ معاوية رضي الله عنه فِي حَقِّ كَعْبِ الْأَخْبَارِ. ومهما يَكُنْ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ يَشْرَحُونَهُ بِمَا يُبْعِدُ هَذِهِ الْوَصْمَةَ الشَّنِيعَةَ عَنْهُ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فَهِمَ مِنْ كَلَامِ معاوية مَا فِیهِمْ (رَشِيدُ رِضَا)، «وَالْكَلَامُ مِنْ معاوية لَهُ وَزْنُهُ، فَهُوَ رَجُلٌ ذَاهِيَّةٌ، لَا تَخْفُضُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ وَلَا دَسَائِسُهُمْ، وَمَعَاوِيَةُ لَا يَخْشَى كَعْبًا، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَتَمَلَّقَهُ، وَلَوْ يَعْلَمُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَقَالَ»^(٦).

(١) انظر «لسان العرب» (٧٠٩/١)، و«تاج العروس» (١٢٩/٤).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١٥٩/٤).

(٣) نقلها عنه ابن حجر في «الفتح» (٣٣٤/١٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٣٣٤/١٣).

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» لابن الجوزي (٩٥/٤).

(٦) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شعبة (ص/٧٠).

في مُقابل ذلك، وجدنا بعض المُعاصرين من أهل السُّنة يقدمون على التَّدليل لهذا التَّوجيه لكلام معاوية ببعض الآثار الضَّعيفة يمدح فيها معاوية علِم كعب! إمعاناً في صرف تأويلٍ رشيدٍ لكلام معاوية! وهذا ممَّا لا ينبغي الوقوع فيه^(١).

وأما الاستدلال الثاني لرشيد رضا:

فدعواه بأنَّ ما جاء عن كعبٍ من الإسرائيليات لا يوجد في نُسَخ التَّوراة التي بين أيدينا، فيقول في ذلك: «... مَنْ كَانَ مُتَقَنًّا لِلْكَذِبِ فِي ذَلِكَ -أَيَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ- يَتَعَدَّرُ أَوْ يَتَعَسَّرُ الْعَثُورُ عَلَى كَذِبِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ كُتُبُ أَهْلِ الْكِتَابِ مُنْتَشِرَةً فِي زَمَانِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ كَزَمَانِنَا هَذَا، فَإِنَّ تَوْرَةَ الْيَهُودِ بَيْنَ الْأَيْدِي، وَنَحْنُ نَرَى فِيمَا رَوَاهُ كَعْبٌ وَهَبٌ عَنْهَا مَا لَا وَجُودَ لَهُ فِيهَا الْبَيِّنَةُ عَلَى كَثَرَتِهِ! وَهِيَ التَّوْرَةُ الَّتِي كَانَتْ عَنْدهُمْ فِي عَصْرِهِمَا، فَإِنَّ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالنَّقْصَانِ مِنْهَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا بَعْدَهُ فَجُلٌّ مَا وَقَعَ مِنَ التَّحْرِيفِ هُوَ الْمَعْنَوِيُّ، بِحَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَاخْتِلَافِ التَّرْجُمَةِ.

ولا يُعْقَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقَصَصُ الطَّوِيلَةُ الَّتِي نَرَاهَا فِي التَّفْسِيرِ وَالتَّارِيخِ مَرْوِيَّةً عَنِ التَّوْرَةِ، قَدْ حُذِفَتْ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِ كَعْبٍ وَهَبٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رُوَاتِهَا، فَهِيَ مِنَ الْأَكَاذِبِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَتَيَسَّرُ لِلصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَلِرَجَالِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ الْأَوَّلِينَ الْعَثُورُ عَلَيْهَا، وَكَذَا عِلْمَاءُ الْقُرُونِ الْوَسْطَى مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ، إِلَّا مَنْ عُنِيَ عَنَآيَةً خَاصَّةً بِالْإِطْلَاعِ عَلَى كُتُبِ الْعَهْدِ الْعَتِيقِ وَالْعَهْدِ الْجَدِيدِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَى التَّوَارِيخِ الْمُفْصَلَةِ لِأَخْبَارِهِمْ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»^(٢).

(١) كما نراه عند حمود التَّوَجْرِي فِي «الرَّد الْقَوِيمُ عَلَى الْمَجْرَمِ الْأَثِيمِ» (ص/٢٢٦)، وَمُحَمَّد رَمْضَانِي فِي «آرَاءَ مُحَمَّدٍ رَشِيدِ رِضَا فِي قَضَايَا السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ص/٣٥٨-٣٥٩) وَغَيْرِهِمْ عِنْدَ إِيرَادِهِمْ لِأَثَرٍ عَنِ مَعَاوِيَةَ يَقُولُ فِيهِ: «أَلَا إِنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ، إِنَّ كَانَ عَنْدهُ لَعِلْمٌ كَالْبَحَارِ، وَإِنْ كُنَّا فِيهِ لِمُعْرِطِينَ»، فَهَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٢/٣٥٨)، بِإِسْنَادٍ مُقْطَعٍ.

(٢) «مَحَلَّةُ الْمَنَارَةِ» (٢٦/٧٣).

وإمعاناً منه في ترسيخ هذه التهمة، يقول: «رواية كعبٍ عن التّوراة من وَصَفِ النَّبِيِّ ﷺ، كَذَبَ عَلَى التّوراة أَيْضًا، وبمثلها كان يَخْدَعُ الْمُسْلِمِينَ!»^(١).

ثُمَّ قَرَّرَ أَنَّ خِفَاءَ أَمْرِ كَعْبٍ عَلَى عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ مَانِعًا لِأَصْحَابِ الْفِكْرِ الْمُسْتَقِلِّ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْمَتَأَخِّرِ، مِنْ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِمَا يَظْهَرُ لَهُمْ مِمَّا خَفِيَ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ، فيقول: «... مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ حِكَايَةُ بَعْضِ الرُّوَاةِ - كَعْبٍ وَوَهْبٍ - عَنْ كُتُبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَكُنْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُهُ وَأَمْثَالُهُمْ يَعْرِفُونَ مَا يَصُحُّ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَصُحُّ، لَعَدِمَ أَطْلَاعَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْكُتُبِ، وَعَدِمَ ظُهُورُ دَلِيلٍ عَلَى كَذِبِ الرُّوَاةِ الْمُتَقَنِّينَ لِلْكَذِبِ فِيمَا يَعَزُونَهُ إِلَيْهَا، فَإِذَا ظَهَرَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الْعَصْرِ، أَوْ فِيمَا قَبْلَهُ، أَوْ فِيمَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَظْهَرِ لَهُمْ مِنْ كَذِبِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ، فَهَلْ يُكَابِرُ حِسَّهُ وَيُكَذِّبُ نَفْسَهُ، وَيُصَدِّقُهُمْ بِلِسَانِهِ كَذِبًا وَنِفَاقًا؟! أَوْ يَكْتُمُ الْحَقَّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، لِثَلَا يَكُونَ مُخَالَفًا لِمَنْ قَبْلَهُ فِيمَا ظَهَرَ لَهُ وَلَمْ يَظْهَرِ لَهُمْ!»^(٢).

وَالرَّدُّ عَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ الثَّانِي يَتَبَيَّنُ مِنْ وَجْهِهِ:
فَأَمَّا اتِّهَامُهُ لَكَعْبٍ بِالتَّقْوِيلِ عَلَى التّوراة، وَأَنَّ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَيْسِهِ:

فَأَوَّلًا: لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ مَا يُنْسَبُ لَكَعْبٍ أَوْ وَهْبٍ بِنِ مَنِّهِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ هُوَ الثَّابِتُ الثَّقَلُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ الْوَضَاعِينَ اسْتَفْلُوا شُهْرَتَهُمْ، فَكَذَّبُوا عَلَيْهِمْ لِأَغْرَاضِهِمْ، وَكَانَ الْكَذِبُ عَلَيْهِمْ أَيْسَرَ مِنَ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

وفي تَفْزِيرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي غَفَلَ عَنْهَا رَشِيدُ رِضَا، يَقُولُ حَسِينُ الدَّهْمِي:
«أَمَّا كَعْبُ الْأَحْبَارِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ وَنُسِبَ إِلَيْهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَبَعْضُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ حَقٌّ وَاضِحٌ، وَبَعْضُهُ كَذِبٌ فَاضِحٌ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ بَعْضَ النُّقَادِ يَمْتَقِدُ

(١) «مجلة المنارة» (٢٧/٥٣٩).

(٢) «مجلة المنارة» (٢٧/٦١٠).

(٣) انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٣٧)، و«الحديث والمحدثون» لمحمد أبو زهو (ص/١٩١).

صَحَّةَ روايته لكلِّ ما نُسِبَ إليه، فيُكَيَّلُ له التَّهْمُ جزافًا، ولا يَرى كُلَّ مروياته الإِسْرائِيلِيَّةِ إِلَّا أكاذيبَ وأباطيلَ»^(١).

وثانيًا: لِأَن ثَبِتَ عن كعبٍ وغيره تحديُّه بروايةِ إِسْرائِيلِيَّةٍ، فإنَّه ما كان يُحدِّثُ عن التَّوراةِ وحدها حتَّى يُلزَمَ باختراعِ الكلامِ! - كما يُفهم من كلام (رشيد رضا)- بل كان كعبٌ حَبْرًا عالِمًا بتراثِ اليهود، يُحدِّثُ من صُحُفٍ أُخرى ورثَها من أسلافه الإِسْرائِيلِيِّينَ؛ فإنَّ لفظَ (الكتاب) «يشمَلُ التَّوراةَ، والإنجيلَ، والصُّحُفَ»^(٢).

ولا شكَّ أنَّ كثيرًا من تلك الصُّحُفِ قد ضاعَ فلم يُعَد لها أثرٌ، بل مَنْ يجزم لنا أنَّ التَّوراةَ الَّتِي بين أيدينا اليَوْمَ لم يَظَلَّها شيءٌ من التَّحريفِ زيادةً على ما كانت عليه من تحريفِ زَمَنِ الصَّحابةِ! خاصَّةً أنَّها غيرُ مُتواترةٍ التَّواترَ الَّذِي يُشترَطُ فيه نقلُ الجَمِّ الغفيرِ، الَّذين يُؤمِّنُ تَواطُؤُهُم على التَّبدِيلِ والتَّغْيِيرِ في كُلِّ طبقةٍ من الطَّبقاتِ»^(٣)، وهذا بإقرارِ (رشيد رضا) نفسه.

يقول المعلِّمي: «ما صَحَّ عنه من الأقوال -يعني كعبًا- ولم يوجد في كُتُبِ أهلِ الكتابِ الآنَ لبسٌ بِحُجَّةٍ واضحةٍ على كُذِّبِهِ، فإنَّ كثيرًا من كُتُبِهِم انقرضتْ نُسخُها، ثُمَّ لم يَزَلوا يحرفون ويبدلون، وممَّن ذكر ذلك السَّيد رشيد رضا في مواضع من التَّفْسير وغيره»^(٤).

ثُمَّ إنَّ لفظَ التَّوراةِ نفسه -كما فَصَّلَ ابن تيمِّيَّةَ القولُ فيه وأحسنَ- «قد يُرادُ به جميعُ الكُتُبِ الَّتِي نَزَلَتْ قبلَ الإنجيلِ؛ فيُقالُ: التَّوراةُ، والإنجيلُ، ويُرادُ بالتَّوراةِ: الكتابُ الَّذِي جاءَ به موسى ﷺ وما بعده من نُبوَّةِ الأنبياءِ المُتَّبِعِينَ لكتابِ موسى، قد يُسمَّى هذا كُلُّهُ تَوراةً؛ فإنَّ التَّوراةَ تُفسَّرُ الشَّريعةُ؛ فكلُّ مَنْ دانَ بِشريعةِ التَّوراةِ، قيلَ لِنُبُوَّتِهِ: إنَّها من التَّوراةِ.

(١) «التفسير والمفسرون» (ص/ ٧٤).

(٢) «عمدة القاري» للعيني (٧٤/ ٢٥).

(٣) «تفسير المنار» لرشيد رضا (٢٣٤/ ٦).

(٤) «الأنوار الكاشفة» للمعلِّمي (ص/ ٩٩).

وكثيرٌ ممَّا يَعَزَّوه كعُبُ الأَحْبَارِ ونَحْوُهُ إِلَى التَّوْرَةِ، هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْكَتَابِ الْمُنَزَّلِ عَلَى مُوسَى ﷺ؛ كَلْفِظِ الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ: يَتَنَاوَلُ الْقُرْآنَ، وَالْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنْ ذَلِكَ»^(١).

وَأَمَّا عَنْ مُخَالَفَتِهِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْجَرَحِ وَالتَّمْدِيلِ فِي تَرْكِيتِهِمْ لِكَعْبٍ، بِدَعْوَاهُ عَدَمَ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى التَّوْرَةِ وَمُقَارَنَتِهَا بِمَا يُحَدِّثُ بِهِ كَعْبٌ:

فَمُجَازَفَةٌ فِي الْقَوْلِ، وَعَقْلَةٌ مِنْ رَشِيدٍ عَنْ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ حُكْمِهِ بِاجْتِهَادٍ شَخْصِيٍّ مُحْتَمَلٍ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ عَنْ كَعْبٍ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى كَثْرَةِ عِلْمِهِ وَتَوَثُّقِهِ»^(٢).

ثُمَّ اللَّذْهَبِيُّ -وَنَاهِيكَ بِهِ إِمَامًا فِي مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ- لَمْ يَذْكُرْهُ فِي كِتَابِ «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ»، مَعَ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِيهِ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ -مَعَ ثِقَتِهِ وَجَلَالَتِهِ- وَلَوْ بِأَدْنَى لَيْنٍ وَأَقْلُ تَجْرِيجٍ^(٣)!

وَلَوْ أَنَّ كَانَ (رَشِيدُ رِضَا) قَدْ اسْتَنْتَى مِمَّنْ انْظَلَى عَلَيْهِمْ كَذِبُ كَعْبٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ «مَنْ غُنِيَ عَنَاءَةً خَاصَّةً بِالْإِطْلَاعِ عَلَى كُتُبِ الْعَهْدِ الْعَتِيقِ، وَالْعَهْدِ الْجَدِيدِ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَعَلَى التَّوَارِيخِ الْمَفْصُلةِ لِأَخْبَارِهِمْ، وَقَلِيلٍ مَا هُمْ»^(٤)؛ فَإِنَّ ابْنَ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيَّ -بِإِقْرَارِ رَشِيدِ نَفْسِهِ- «يَعْلَمُ مِنْ حَالِ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَثَمَّةُ الْجَرَحِ وَالتَّمْدِيلِ مِمَّنْ فَوْقَهُ، كَأَحْمَدَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَابْنِ خَالٍ، وَمُسْلِمٍ، الَّذِينَ لَمْ يَرَوْا هَذِهِ الْكُتُبَ كَمَا رَأَاهَا، وَلَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى مَا بَيَّنَّهُ الْمُطَّلِعُونَ عَلَيْهَا قَبْلَهُ، مِنْ تَحْرِيفِهَا، وَأَغْلَاطِهَا، وَمُخَالَفَتِهَا لِمَا انْقَطَعَ بِهِ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ.. إلخ، كَابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَسْتَاذَهُ»^(٥).

(١) «النَّبَات» لابن تيمية (١٠٥٢/٢).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٦٨/٢).

(٣) انظر مقدمة «ميزان الاعتدال» (٢/١).

(٤) «مجلة النار» (٧٣/٢٦).

(٥) «مجلة النار» (٧١٦/٢٦).

ومع ذلك، فإن هؤلاء الثلاثة لم ينزوا كعباً ولا وهباً بشيء كما فعل رشيد! بل زكّوه بما يُعَصِّدُ تعديلَ جماهيرِ الثّقَادِ له؛ فبعيدٌ جداً أن يخفى حالهما على جميعهم، عالمهم بما عند أهل الكتاب وجاهلهم، ثم يظهر في آخر الأزمان لـ (رشيد رضا) كذبه لوحده، بل زندقته!

وبهذا تسقط تلك الدّعَاوي العريضة التي تحامل بها (رشيد رضا) على كعب الأحبار، دون أن يُقدِّم بين يديها حججاً مُقنعة كافية، لتبقى مكانة كعب في عدالته ووثاقته كما اتفق عليها المُتقدِّمون والمُتأخرون.

وأما عن موقف بعض الكُتّاب المعاصرين من (وهب بن منبه)^(١):

فأغلب الشُّبُه التي أثارها بعض المعاصرين حول وهب بن منبه هي نفسها التي أثارها (رشيد رضا) حول كعب الأحبار؛ فإنه لم يكن يذكر كعباً بسوء إلا وأتبعه ذكر وهب!

من ذلك قوله: «إنَّ عُمدتنا في جرح رواية وهب ما جاء به من الإسرائيليّات التي نقطع ببطلانها، وهو آفتها، كروايات كعب فيها»^(٢)، وقوله: «... ومنبع هذه الروايات كعبُ الأحبار ووهب بن منبه، اللذان بُشّا في المسلمين أكثر الإسرائيليّات الخرافية»^(٣).

وقد استدلّ (رشيد رضا) في تكذيبه وتغليظه لللائمة في توثيقه بنفس الدّعَاوي الواهية التي ساقها في تكذيب كعب، إلا أنه زاد قوله فيه: «قد صَعَّفه عمر بن الفلاس، واغترّ به الجمهور؛ لأنَّ جُلَّ روايته للإسرائيليّات، ولم يكونوا يُدققون النّظر في نفيها تدقيقهم في نقد روايات أصول الدين وفروعه، وقلّما كان أحد من

(١) هو أبو عبد الله وهب بن منبه بن سبيح الصنعاني، أصله فارسي، من علماء التابعين، وثقه أحمد وأبو زرعة النسائي وغيرهم، ولد سنة ٣٤هـ في خلافة عثمان، قال جماعة من المؤرّخين: مات سنة ١١٠هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٤٤).

(٢) «مجلة المنارة» (٧١٦/٢٦).

(٣) «مجلة المنارة» (٥٠٧/٣٣).

رجال الجرح والتعديل يعرف شيئاً من كُتب أهل الكتاب ليصحَّ حكمه على الرواة عنها^(١).

وقد سبق الجواب عن شبهة الكذب في النقل عن صُحف أهل الكتاب. وأما وهب: فمحلُّ توثيق كثيرٍ من أئمة الحديث^(٢)، لا أعلم أحداً تكلم فيه غير عمرو بن عليّ الفلاس (ت ٢٤٩هـ) وحده، وعلى كلامه عَضُّ (رشيد رضا) بالنواجذ!

متجاهلاً لردِّ ثلَّة من المُحقِّقين على الفلاس كلامه في وهب، كابن حجر في قوله: «وهب بن منبه الصنعاني، من التابعين، وثقه الجمهور، وشدَّ الفلاس فقال: كان ضعيفاً، وكان شُبّهته في ذلك، أنّه كان يُتهم بالقولِ بالقدر، وصنّف فيه كتاباً، ثمَّ صحَّ أنّه رَجَعَ عنه»^(٣).

فضلاً عن غلطِ الفلاس في حكمه على وهب، فإنَّ (رشيد رضا) قد رَجَّح تضعيفَ الفلاس بغيرِ المناطِ الَّذي علّق عليه هذا الأخيرُ حكمه من بدعة القدر! بل رَمَاهُ رشيدٌ بتقيضِ ذلك ممّا لم يُسبق إليه، وهي بدعة الجبريّة^(٤)!

وبغضِ النظرِ عن شدوذِ الفلاس بهذا التّضعيفِ لوهب -كما قرّرناه-، فليس في كلامه -ولا غيره من الأئمة- رميٌ لوهبٍ بالزندقة! أو الكذب عن أهل الكتاب! كما نراه في مُجازفاتِ رشيد.

بل هذا ابن كثير -وقد وصفه رشيدٌ بسعةٍ اطلاعٍ على ما في كُتب أهل الكتاب- قد زكّاه صراحةً، ولم ينزّه بشيءٍ^(٥).

(١) «مجلة المنار» (٧١٦/٢٦).

(٢) انظر توثيق بعض أئمة الجرح والتعديل له في «تهذيب الكمال» (١٤٢/٣١).

(٣) «فتح الباري» (٤٥٠/١).

(٤) انظر معتمد (رشيد رضا) في هذا التهمة والرد عليها في كتاب «آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة» (ص/ ٣٧٤-٣٧٧).

(٥) كما في كتابه «البداية والنهاية» (٥٨/١٣).

الفرع الثاني دفع دعوى أَنَّ بعضَ الصَّحَابَةِ والرُّوَاةِ خَلَطُوا الإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالسُّنَّةِ

فأما عبد الله بن عباس رضي الله عنه :

فقد اتَّهم ابنُ عمِّ رسولِ الله ﷺ هذا زورًا على لسانِ (جولديزبهر) ومُقَلَّدية^(١) بتصديقِ أهلِ الكتابِ مُطلقًا، واعتمادِ أقوالهم في التفسيرِ.

والمعروفُ عن ابنِ عباس رضي الله عنه أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، ففي بعضِ الأخبارِ التي أُجِيلَتْ في القرآنِ وفي كُتُبِهِمْ شيءٌ مِن تَفْصِيلِهَا لا غير، وفي حدودِ ضِيقَةٍ، وَيُتَّفَقُ ذَلِكَ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْأَرْفَضِ، عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي مَرَّ سَلَفًا فِي مَوْقِفِ الصَّحَابَةِ مِنَ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ عُمومًا.

ولذلك نراه لَمَّا بلغه أن نَوْقًا البَكَّالِي -وهو مِن أَصْحَابِ كَعْبٍ- يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ، غيرِ مُوسَى بنِ عِمْرَانَ عليه السلام، قال: «كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ!..»^(٢).

فلقد اشتهر عن ابنِ عباس رضي الله عنه إنكاره على مَنْ يهتدي بما عند أهلِ الكتابِ، ممَّا لَعَلَّهُ قد رآه مِن كَثْرَةِ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِم مِنَ الْعَوَامِّ، سَدًّا مِنْ لِهَذَا الْبَابِ

(١) انظر «مذاهب الضمير الإسلامي» لجولديزبهر (ص/٦٦).

(٢) كما في البخاري (ك: العلم، باب: ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله،

رقم: ١٢٢)

الخطير عليهم، فكان يقول: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب؟! وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا، فكتبوا بأيديهم الكتب، قالوا: هو من عند الله، ليشتروا بذلك ثمنًا قليلًا، أولًا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ فلا والله، ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم»^(١).

يقول المعلمي: «هذا من قول ابن عباس، وقد علمنا أنه كان يسمع ممن أسلم من أهل الكتاب، وقد روي أنه سأل بعضهم، وأبو رية يسرف في هذا، حتى يرمي ابن عباس بأنه تلميذ لكعب! وبالتدبير يظهر مقصوده، ففي بقية عبارته: «.. لا والله ما رأينا رجلًا منهم يسألكم عن الذي أنزل إليكم»، دلّ هذا أن كلامه في أهل الكتاب الذين لم يسلموا، فأما الذين أسلموا، فعمل ابن عباس يقتضي أنه لا بأس للعالم المحقق مثله أن يسأل أحدهم»^(٢).

نعم؛ يجوز أن يروى عن ابن عباس رضي الله عنه أو غيره من الصحابة، شيء سمعه من أهل الكتاب فيه نكارة بيّنة، وليس في الرواية تصريحه باستنكاره له. كالقصة التي تُروى عنه في فتنة سليمان عليه السلام وأن الشيطان تمثّل به، وأنّ نساءه في صورته وهنّ خيض.. إلى آخر الخبر الطويل^(٣)؛ فليس في هذا أمارّة على إقرار ابن عباس لهذا الخبر المنكر؛ لاحتمال أن يريد بهذه الرواية التشنيع عليهم، بسبب هذه الأخبار التي تُزري بالأنبياء ونحو ذلك، لكنّ بعض الرواة اقتصر على سرد القصة مجردة عن سياقها الذي ذكرها فيه ابن عباس.

(١) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب قول الله تعالى: (كل يوم هو في شأن)، برقم: ٧٥٢٣).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٢٣).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» نقلًا عن ابن كثير في «تفسيره» (٦٩/٧) وقال: «إسناده إلى ابن عباس قوي، ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس - إن صح عنه - من أهل الكتاب، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه السلام. فالظاهر أنهم يكذبون عليه».

ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ كَثْرَةِ الْوَضْعِ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا وَهَبِي إِسْنَادَهُ إِلَيْهِ، فَمَا صَحَّ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ قَلِيلٌ بِجَنْبِ رُكَّامِ الْمَرْوِيَّاتِ الَّتِي أُلْصِقَتْ بِهِ، وَقَدْ أَطْلِقَ عَلَى بَعْضِ أَسَانِيدِهَا بِ«سِلْسِلَةِ الْكُذِبِ»!^(١)

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه:

فَقَدْ سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا بِشَرِّ الْمَرْسِيِّ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه بِرَوَايَةٍ مَا نَالَهُ مِنْ ضَحْفِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي زَامِلَتَيْنِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ، عَلَى أَنَّهَا مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ تَفَوَّهَ بِهِذِهِ الْكَبِيرَةِ مِنْ دَعْوَى خَلَطَ بِبَعْضِ الصَّحَابَةِ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ بِالسُّنَّةِ.

وَقَدْ سَارَ عَلَى دَرْبِ هَذَا الْجَهْمِيِّ فِي الْإِفْتِرَاءِ فِتْنًا مِنْ أَعْدَاءِ السُّنَنِ وَحَمَلَتِهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، فَأَحْيَا مِنْهَجَهُ الْمُشَكِّكُ فِي حُجِّيَةِ الْحَدِيثِ، بِإِعَادَةِ نَفْسِ الشُّبُهَةِ الْقَدِيمَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرَوَايَةِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لِمَا أَخَذُوهُ مِنْ أَخْبَارِ أَهْلِ لِكِتَابٍ سَمَاعًا، أَوْ بِوَاسِطَةِ كُتُبِهِمْ.

فَهَذَا (أَبُو رِيَّةَ) يَكْذِبُ نَفْسَ كِذْبَةِ الْمَرْسِيِّ فِي نَسْبَةِ تَحْدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه بِمَا فِي الزَّامِلَتَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ! وَهُوَ مِنْ عَجِيبِ الْمُؤَافَقَاتِ الْمُتَبَيَّنَةِ عَنْ تَشَابُهِ الْقُلُوبِ! فَإِنَّهُ قَالَ عَنْهُ ﷺ: «كَانَ قَدْ أَصَابَ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَكَانَ يَرَوِيهَا لِلنَّاسِ (عَنِ النَّبِيِّ)! فَتَجَنَّبَ الْأَخْذَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: لَا تُحَدِّثْنَا عَنِ الزَّامِلَتَيْنِ»^(٢).

(١) نَهَى عَلَيْهِ السَّيُوطِيُّ فِي «الْإِقْدَانِ» (٤/٢٣٩).

(٢) كَذَا فِي الطَّبَعَةِ الْأُولَى لِكِتَابِهِ «أَضْوَاءُ عَلَى السُّنَنِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» (ص/١٦٢، هَامِش ٣)، طَبَعَ دَارُ التَّالِيفِ بِبَغْدَادِ، سَنَةَ ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، وَعَلَى هَذِهِ الصِّبَاغَةِ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ كَانَ رَدُّ مَصْطَفَى الشُّبُهَاتِ فِي كِتَابِهِ «السُّنَنِ وَمَكَانَتِهَا فِي الشَّرْعِ» (ص/٣٦٣).

لَكِنِ النُّسَخَةُ الَّتِي عِنْدِي مِنَ الْكِتَابِ - وَهِيَ طَبَعَتُ السَّادَةِ فِي دَارِ الْمَعَارِفِ - قَدْ حُذِفَتْ مِنْهَا عِبَارَةُ «عَنِ النَّبِيِّ»! وَابْتَدِلَتْ فِيهِ صِيَاقَةُ الْكَلَامِ إِلَى قَوْلِهِ (ص/١٣٧): «... وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ الثَّانِي - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ عُلُومِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَحْدِّثُ مِنْهُمَا...».

فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْكُذْبَةَ حُذِفَتْ فِي الطَّبَعَاتِ الْأَخْيَرَةِ لِلْكِتَابِ بَعْدَ أَنْ انْتَضَحَ أَمْرُ (أَبُو رِيَّةَ) فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم لم يكف هو بهذا البهتان، حتَّى نسبَه إلى ابن حجرٍ في «فتح الباري»!
وابن حجرٍ بريء من هذا الإفك، وكتابه خالٍ من عبارة: «عن النبي»، إنَّما زادها
(أبو ريّة) من كيسٍ هَواه! وقد تبعه فيها مُكبِّاً على وجهه (صالح أبو بكر)، دون
تبصُّر أو تثبُّت من المراجع، فانتسخ هذه الرواية المُحرَّفة عن (أبو ريّة)، مُؤكِّداً
أنَّها حقيقةٌ تاريخيَّةٌ ثبتت تلبيسَ عبد الله بن عمرو رضي الله عنه على النَّاس^(١)؛ ولا حول
ولا قوَّة إلا بالله!

وقصَّة إصابة ابن عمرو رضي الله عنه للرَّامَليتين من كُتب أهل الكتاب لها أصلٌ
صحيحٌ، بخلاف من استبعد وقوعها من بعضٍ مشايخنا من أهل التفسير^(٢)، فقد
أثبت ذلك له رضي الله عنه بعضُ المُحقِّقين من المتأخِّرين^(٣)، ولعلَّ أمثُل ما وُردَ في ذلك:

(١) «الأضواء القرآنيَّة في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية» (ص/٥٨).

(٢) استبعد أستاذنا مساعد الطُّيار في شرحه لـ «مقدمة ابن تيمية في أصول التفسير» (ص/١٦٧) القول بإصابة
عبد الله بن عمرو للرَّامَليتين باحتمالين:

الأوَّل: أنه كان يعرف الرُّسم الذي كُتِبَ به هذه الكتب، وقد استبعد هذا الاحتمال جدًّا، معتبداً على
تضعيف الذهبي لما جاء في «مسند أحمد»: من روى رأيا رأاه ابن عمرو فسُرها له النبي ﷺ بأنَّه سيقراً
الكتابين: التوراة والفرقان، لضعف ابن لهيعة، وكذا لنكارة منتهى، حيث لا يشرع لأحد قراءة التوراة
بعد نزول القرآن، انظر «سير أعلام النبلاء» (٨٦/٣).

الثَّاني: أنها إن كانت تُترجم له، فمن ذا الذي كان يُترجم له؟!

لكن قد أخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٦٦/٤) بإسناد قوي لا ينزل عن مرتبة الحسن، عن
شريك بن خليفة قال: «رأيت عبد الله بن عمرو يقرأ بالشريانيَّة».

وقد بين د. رمزي نعانة في كتابه «الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير» (ص/١٤٦) الطُّروف الزَّمانية
والمكانيَّة والمُحرَّزات المعرفيَّة التي أعانت عبد الله بن عمرو رضي الله عنه على تعلُّم هذه اللُّغة.

أمَّ عن تضعيف الذهبي لحديث «المسند» لضعف ابن لهيعة: فالَّذي روى عن ابن لهيعة هذا الحديث هو
قتيبة بن سعيد، وأحاديثه عن ابن لهيعة صحيح كما ذكر أحمد بن حنبل، انظر «تهذيب الكمال»
(٤٩٤/١٥).

أمَّا نكارة منتهى: فإنَّ النظَر في التَّوراة ونحوها للاعتبار ومُناظرة اليهود لا بأس بها للرُّجل العالم قليلاً،
كما أقرَّ به الذهبي نفسه في نفس موطن تضعيفه للحديث، وعبد الله بن عمرو من أولئك، والإذن التَّبوي
في التَّحديث عن بني إسرائيل سابق عند عبد الله بن عمرو بروايته، على التَّفصيل الذي مرَّ.

(٣) منهم ابن تيمية في «مقدمته في أصول التفسير» (ص/٤٢)، وابن كثير في عدة مواضع من «تفسيره» مها
مقدمته (٨/١)، وابن حجر في «فتح الباري» (٢٠٧/١)، وهو الظَّاهر من كلام الذهبي في «تذكرة
الحفاظ» (ص/٣٥)،

ما أخرجه الخليلي بإسناد صحيح، رجاله ثقات إلى عامر الشعبي، أنه قال: «لقيتُ عبدَ الله بن عمرو بن العاص بمكة، فقلتُ: حَدَّثَنِي ما سمعتُ من رسول الله ﷺ، ولا تحدَّثني عن السَّطِطَيْنِ^(١)»..^(٢).

علیٰ أن هذا لا يعني لزماً كثرة تحديث عبد الله بن عمرو ﷺ منها! فهذه الأخبار الإسرائيلية التي رواها بين أيدينا، قليلة جداً؛ ولأن حدث بها فقد مَبَرَّها عمَّا يرويه عن النبي ﷺ ولا بُدَّ.

يقول الدَّارمي في معرضِ رَدِّه على المَرِّسي: «ويحك أيُّها المُعارض! إن كان عبد الله بن عمرو أصاب الزَّامَتين من حديث أهل الكتاب يومَ اليرموك، فقد كان مع ذلك أميناً عند الأُمَّة على حديث النبي ﷺ، أن لا يجعل ما وَجَد في الزَّامَتين عن رسول الله ﷺ، ولكن كان يحكي عن الزَّامَتين ما وَجَد فيهما، وعن النبي ﷺ ما سَمِع منه، لا يُحِيل ذاك على هذا، ولا هذا على ذاك، كما تَأَوَّلْتُ عليه بجهلك، والله سائلُك عنه»^(٣).

وأما ما ذكره ابن حجرٍ في معرضِ سرِّده لأسبابِ قِلَّةِ مرويات عبد الله بن عمرو مقارنةً بأبي هريرة ؓ، مع إقرارِ الأخير أن الأول أكثرُ حديثاً منه، قائلاً: «إنَّ عبد الله كان قد ظَفَرَ في الشَّام بِحَمَلٍ جَمَلٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فكان ينظرُ فيها ويُحَدِّثُ منها، فَتَجَنَّبَ الْآخِذَ عَنْهُ لِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَثَمَّةِ التَّابِعِينَ، والله أعلم»^(٤).

فلأنَّ هذه الجملة الأخيرة له مثلاً قد عَوَّلَ عليها بعض المُعارضين المُعاصرين كـ (أبو رية) لإثباتِ شناعةِ ما وَقَعَ فيه بعض الصَّحابة الكرام من التَّحديثِ عن أهلِ الكتاب، وأنَّ مروياتَ مَنْ فَعَلَ ذلك منهم مَدْعَاةٌ لِلتَّركِ، مُوقِعةٌ في الخُلطِ.

(١) الشُّطَط: كالقَفَّةِ يُعْمَلُ فِيهِ الطَّيْبُ وما أشبهه من أدوات النساء، انظر «تاج المروس» (١٩/٣٥٠).

(٢) أخرجه في كتابه «الإرشاد» (٢/٥٣٣ برقم: ١٦٦).

(٣) «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد» (ص/٣٦٧-٣٦٨).

(٤) «فتح الباري» (١/٢٠٧).

والجواب عليهم في ذلك: أَنَّ مقالة ابن حجر لا أراها إِلَّا مُجَرَّد تخمين، لم أعثر لها على دليل تاريخي يُسندُه وَيُقَوِّيه! ولو كان صحيحًا ما نَسَبَه لأولئك التابعين، لتَرَكُوا الأَخْذَ عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا كونه معروفًا بالرواية عن بعض أهل الكتاب مثل ابن عمرو!

بل من التابعين الآخذين عنه مَنْ كان يخلط بين حديثه المرفوع إلى النبي ﷺ وبين حديثه عن كعب الأحبار! وهي مَفْسُدة لا يُعَلِّم وقوعها عن الآخذين عن عبد الله بن عمرو! فكان أبو هريرة على هذا المنطق أَوْلَى بالاجتناب من عبد الله بن عمرو!

ثمَّ إِنَّ ابنَ حَجَرٍ نفسه قد ذَكَرَ في ترجمة عبد الله بن عمرو في «التهذيب» أربعين راويًا مِمَّنْ أخذوا عنه، فيهم جمهرة من كبار التابعين، بل فيهم صحابة! كانس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وأبو أمامة بن سهل، وغيرهم^(١)؛ فلم نسمع أَنَّ أَحَدًا منهم زهد في السَّمْعِ منه، لأنَّه يروي شيئًا من الإسرائيليات.

بل على خلاف ذلك، كان أحدهم - من حرصه على السَّمْعِ من ابن عمرو رضي الله عنه - إذا أتاه ولم يشأ أن يسمعه ما عنده من علوم أهل الكتاب، طَلَبَ الاقتصارَ على تسميعه إيَّاه مروياته عن رسول الله ﷺ، قصد التَّعَجُّلَ في أخذ ما أمكنه من السنة بحكم سفره وقصر إقامته ونحو ذلك من الأعذار؛ ومثاله ما مرَّ قريبًا من قصَّة لقاء الشعبي به، والله تعالى أعلم.

وأما أبو هريرة الدوسي رضي الله عنه:

فلأنَّه حافظ الإسلام، وأكثر مَنْ روى الحديث عن النبي ﷺ من الصحابة، لم يَلِ أَحَدٌ من الصحابة ما ناله من القَلَمِ والتَّشْكِكِ في روايته للحديث، بل لم يُؤَلَّفَ في غيره ما أُلِّفَ فيه كثرة في الحَظِّ من قدره في حفظ السنة والتَّهْمَةُ باختلاق الأخبار.

(١) انظر «تهذيب التهذيب» (٢٢٧/٥).

ترى شواهد هذه الغارة عليه في ما سَوَّده فيه بعض المعاصرين بَشَتَّى
تَوَجُّهاتهم الفكرية والعقدية، أشهرها كتاب «أبو هريرة» لعبد الحسين شرف
الموسوي، و«شيخ المضيرة أبو هريرة» لمحمود أبو رية، وأكثر من جاء بعدهما
إنما هو مُسْتَتِي مِنْ غَفَنهما، كمصطفى بوهندي في كتابه «أكثر أبو هريرة».

فكان من أخطر ما اتُّهم به من قِبَل أعدائه: وضُّمُهُ بأنَّه أَذْنٌ لَكعِبِ الأَحبارِ،
تلميذٌ سادجٌ له! و«أَنَّ هذا الحَبِيرَ الذَّاهِيَةَ قد طَوَّى أبا هريرة تحت جناحه، حتَّى
جَعَلَهُ يُرَدُّدُ كلامَ هذا الكاهنِ بالنِّص، ويجعله حديثًا مرفوعًا إلى النَّبي ﷺ»^(١)
والرَّدُّ على هذا الافتراء أن يُقال:

لو وَقَعَ شيءٌ من هذا المُنكرِ مِنْ أَبِي هريرة - كما ادَّعاه (أبو رية) - لما
سَكَتَ عنه الصُّحابة، ولأنكروا عليه جريمته بِحَقِّ الدِّينِ والسُّنة؛ هذا ابتداءً.

وأبو هريرة ﷺ هو كغيره من الصُّحابة مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ كعِبٍ، «لم يكونوا
تلامذةً له، بل رَوَوْا عنه أشياء مُحتملةً حَكَوها عنه، وسألوه سَوَالِ خَبِيرٍ ناقِدٍ»^(٢)
- وهذا الفعلُ على هذا الوجوه مَأذُونٌ به علي لسانِ السُّنة، كما أسلفنا تقريره -
لا سَوَالِ المُصَدِّقِ مُطلقًا، فضلًا عن أن يَعْرِضُوا عليه كلامَ رسولِ الله ﷺ
لِيُصَدِّقَهُ! كما يدَّعيه (بوهندي) على أَبِي هريرة ﷺ افتراءً^(٣).

وفي دفعِ هذه الفِرْيَةِ عن أَبِي هريرة ﷺ، يقول المَعْلَمِي:
«هذه مُكيدةٌ مهولةٌ، يُكاد بها الإسلامُ والسُّنة، اخترعها بعضُ المُستشرقين
فيما أَرى، وَمَشَتْ على بعضِ الأكابر، وتَبَنَّاها أبو رية، وارتكَبَ لترويجِها ما
ارتكَبَ كما ستعلمُه؛ وهذا الَّذي قاله هنا رَجَمٌ بالغيب، وَنَظَرٌ للباطل، وَحَظٌّ لقومٍ
فَتَحُوا العالَمَ وَذَبَرُوا الدُّنْيَا أَحكامَ تدبيرٍ: إلى أسفلِ درجاتِ التَّغْفِيلِ.

كَأَنَّهُمْ ﷺ لم يعرفوا النَّبي ﷺ وَدِينَهُ وَمُسْنَتَهُ وَهَدْيَهُ، فقبلوا ما يَفْتَرِيهِ عليه
وعلى دينه إنسانٌ لم يعرفه، وقد ذَكَرَ أبو رية في مَوَاضِعِ حَالِ الصُّحابة في تَوْفِيقِ

(١) «أضواء على السنة المحمدية» (ص/ ١٨٠).

(٢) «أبو هريرة راوية الإسلام» لعبد السار الشيخ (ص/ ٦٢٤).

(٣) «أكثر أبو هريرة» (ص/ ٦٧).

بعضهم عمّا يُخبره أخوه الَّذي يَتَيَقَّن صدقه، وإيمانه، وطول صحبته للنبي ﷺ، فهل تَراهم مع هذا يَتَهَاكُونَ على رجلٍ كان يهوديًا فأسلمَ بعد النبي ﷺ بسنين، فيقبلون منه ما يُخبرهم عن النبي ﷺ ممّا يُفسد دينه؟!»^(١).

فالَّذي على (أبو ريّة) ومَن تبعه أن يُثبتوا أنّ أبا هريرة ؓ جَعَلَ قولًا سَمِعَهُ مِن كَعْبٍ حَدِيثًا مَرْفُوعًا إلى النبي ﷺ، ولم يُعَيِّر بينهما، وأمّا التَّشْنِيعُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، فلا يَعْجُزُ عنه أحدٌ، وهو مِنَ الإِرْجَافِ الَّذِي لَا يَسْمَحُ بِهِ مِنْهَجُ نَاقِذٍ، وَلَا عَقْلٍ حَصِيفٍ.

وما نراه مِنَ طَمَعٍ (ابنِ قُرْناس)^(٢) و(مُصْطَفَى بُوَهْنَدِي)^(٣) فِي مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ مَرْفُوعًا: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ ..»^(٤) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، حَيْثُ جَعَلَاهُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، اعْتِمَادًا مِنْ (بُوَهْنَدِي) عَلَى رِوَايَةٍ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَد» (برقم: ٢٣٧٩١)، تَوَهُّمٌ أَنَّهَا كَشَفَتْ أَنَّ قَوْلَهُ: «فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ..» إِلَى آخِرِهِ، هُوَ مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ وَلَيْسَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا، وَأَنَّ أبا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا خَلَطَ قَوْلًا لَكَعْبٍ بِحَدِيثِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فجوابُ ذلك في: أَنَّ الَّذِي يَجْهَلُهُ (بُوَهْنَدِي) كَوْنُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا فِي «الْمُسْنَدِ» لَا يَسُوغُ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا أَصْلًا! حَيْثُ جَاءَتْ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، فَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بِخَاصَّةٍ^(٥) وَضَعَفَ فِيهِ، وَعَنْهُ رَوَى حَمَّادُ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «الْمُسْنَدِ»! فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ فِيهَا غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ فِي رَفْعِهِمْ لِهَذِهِ الْخُصَالِ لِلْجُمُعَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَا إِلَى كَعْبٍ.

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/١٠٥).

(٢) «الحديث والقرآن» لابن قُرْناس (ص/٤٤٩).

(٣) «أكثر أبو هريرة» (ص/٧٥-٧٩).

(٤) أخرجه مسلم (ك: الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة، برقم: ٨٥٤).

(٥) انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٤/٣).

والَّذِي أَرَاهُ يُشَكِّلُ حَقِيقَةً عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَرْفُوعِ، رَوَايَةً أُخْرَى غَيْرَ تِلْكَ الَّتِي اغْتَرَبَ بِهَا (بوهندي)، وَأَنَا أَفِيدُهُ بِهَا! وَهِيَ:

مَا رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُسْكِنَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَ: بَلْ شَيْءٌ حَدَّثَنَاهُ كَعْبٌ»^(١).

فَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ يَنْسِبُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه الْحَدِيثَ إِلَى كَعْبٍ، بِخِلَافِ مَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ فِي نِسْبَتِهِ إِثْبَاهَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَكِلْتَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ!

غَيْرَ أَنَّ رَوَايَةَ ابْنِ خُزَيْمَةَ هَذِهِ تَخَالَفَ فِيهَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ثِقَتَانِ^(٢): مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ^(٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو^(٤)، حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِالرَّفْعِ، يَعْضُدُ هَذَا مُتَابَعَةَ الْأَعْرَجِ لِأَبِي سَلَمَةَ نَفْسِهِ فِي رَفْعِهِ إِثْبَاهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٥)؛ فَهَذَا الْأَصُوبُ مِنْ حَيْثُ الصَّبْنَةُ الْحَدِيثِيَّةُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ك: الْجُمُعَةُ، بَاب: ذَكَرَ الْخَبَرَ الْمُتَقَصِّلَ لِلْفِظَةِ الْمُخْتَصِرَةِ) الَّتِي ذَكَرْتُهَا... إلخ، بِرَقْمٍ: ١٧٢٩.

(٢) عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا قَدْ جَاءَتْ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ الْمَعْلَمِ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْيَهْقِي (بِرَقْمٍ ٦٠٠٣) بِوَقْفِ الْحَدِيثِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، دُونَ ذِكْرِ لِسْوَالِ أَبِي سَلَمَةَ فِي آخِرِهِ كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ، فَلَا تُشَكِّلُ حَيْثُ عَلَى الرَوَايَةِ الْمَرْفُوعَةِ، بَحِثُ يَقَالُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَذْكُرُ الْمَثْلَ أحيانًا دُونَ رَفْعِهِ اخْتِصَارًا. غَيْرَ أَنَّ الْحُسَيْنَ أَقْلُ دَرَجَةٍ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الشُّبْطِ وَالثَبْتِ، فَرُبَّمَا وَهَمَ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»، فَتَقَطَّعَ رَوَايَةَ الْآخِرِ عَنْ يَحْيَى عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ التَّرْجِيحُ الْإِسْنَادِي، وَإِنْ كَانَتْ رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ أَوْفَقَ مَعَ الرَوَايَاتِ الْمَرْفُوعَةِ الْآخَرَى.

(٣) عِنْدَ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ك: الْجُمُعَةُ، بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْمٍ: ١٦)، وَعَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْمٍ: ١٠٤٦)، وَابْنُ مَنَظَنٍ (ك: الْجُمُعَةُ، بَابُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تَرْتَجِلُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْمٍ: ٤٩١)، وَاحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْمٍ: ١٠٣٠٣).

(٤) عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْمٍ: ١٠٥٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (بِرَقْمٍ: ٧٨٤٣) وَغَيْرُهُمَا.

(٥) كَمَا فِي مُسْلِمٍ (ك: الصَّلَاةُ، بَاب: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، بِرَقْمٍ: ٨٥٤) وَغَيْرِهِ.

وَلَمْ أَعْتَزْ مُتَابَعَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرْوُخَ لِأَبِي سَلَمَةَ فِي رَفْعِهِ مُتَابَعَةً ثَانِيَةً، وَهِيَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» =

فَيَبِّينَ بِمَا تَقَدَّمَ:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كَانَ يُعَمِّزُ بَيْنَ مَا سَمِعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ مَرْوِيَّاتِ كَعْبٍ ^(١)؛ وَإِنَّمَا كَانَ يَحْصُلُ أحيانًا الْخَلْطُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ عَنْهُ، لَا مِنْهُ هُوَ ﷺ، فَيَجْعَلُونَ مَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلِ كَعْبٍ، وَمَا رَوَاهُ عَنْ كَعْبٍ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَمَنْ بَسَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَتَحَقَّقُوا مِنَ الْحَدِيثِ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْنَا نَجَالِسَ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَيُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُحَدِّثُنَا عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، ثُمَّ يَقُومُ، فَاسْمَعُ بَعْضَ مَنْ كَانَ مَعَنَا يَجْعَلُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَعْبٍ، وَحَدِيثَ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!» ^(٢).

فَهَا هُوَ ذَا أَبُو هُرَيْرَةَ يُبَيِّنُ وَيُعَمِّزُ لَهُمْ بَيْنَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَارِ كَعْبٍ! إِنَّمَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ السَّامِعِينَ -لَا كُلِّهِمْ- أَنْ يَخْلِطَ بَيْنَهُمَا، «فَلَا ذَنْبَ

= (برقم: ١٠٩٧٠) وابن خزيمة في «صحيحه» (برقم: ١٧٢٩)، لضيف السند إلى ابن فروخ، أفته محمد بن مصعب القرطاسي، وهو كثير الخلط كما في «التقريب».

ولم أعله في المقابل يكون يحيى بن أبي كثير مدلس قد عنثه في رواية ابن خزيمة، كما نحى إليه الألباني في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» ط: الأعظمي (١١٥/٣)، حيث صرح يحيى بالتحديث عند أبي زوعة الدمشقي في «الفوائد المعلقة» (ص/٢٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (برقم: ٦٠٠٣).

أما من رأى أن رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في كونه من مقول كعب هي صحيحة أيضا، وجمع بينها وبين كونه مرفوعا إلى النبي ﷺ بأن أبا هريرة سمعه أولا من كعب، ثم سمعه بعد ذلك من أحد الصحابة عن النبي ﷺ، فصار يرفعه بعد ذكر الصحابي، وهو ما ذهب إليه الباحث (مناف مريان) في أطروحته للماجستير «دعوى اشتغال الصحيحين على إسرائيليات» (ص/٧٧-٧٨): فأراه جمعا متكلفا! وليس في حديث زيارة أبي هريرة لكعب الأخبار وتحديثه إياه بهذا الحديث -كما في «الموطأ» (ك: الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، برقم: ١٦)- ما يشعر بكونه قد سمعه من كعب قبل زيارته تلك، وأنه في زيارته الثانية نه كعبا على أن النبي ﷺ قال مثل ما كان قد سمعه منه بنفس حروقه! هذا بعيد جدا، والله أعلم.

(١) قد سرد ابن حجر لذلك أمثلة كثيرة في كتابه «نزعة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين» (ص/٨٦).

(٢) «التميز» لمسلم (ص/١٧٥).

لأبي هريرة في هذا، ولم يَزَلْ أهلُ العلم يذكر أحدهم في مجليهِ شيئاً من الحديث، ويذكر عنه مَفْصُولاً عنه ما هو من كلام بعض أهل العلم أو غيرهم، وما هو من كلام نفسه^(١)؛ لكنَّ أصحابَه الحُفَاظَ المتَقِظِينَ يُمَيِّزُونَ بينها، كما هو شأنُ تلميذه بسر بن سعيد صاحبِ الحكاية.

(١) «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (ص/١٦٣).

الفرع الثالث

التَّصَوُّرُ الخاطِئُ لِكَيْفِيَّةِ الرَّوَايَةِ

مَنْشَأُ الأحكامِ المَغْلُوطَةِ في هذا البابِ

يَرْجِعُ السَّبَبُ في مثل هذه الأحكامِ الْمُتَعَسِّفَةِ في حَقِّ رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ النَّاقِدِينَ الْمُعَاَصِرِينَ: إِلَى عَدَمِ تَصَوُّرِهِمْ لِأَصُولِ الرَّوَايَةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَكَيْفِيَّتِهَا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ؛ فَإِنَّ النَّقَادَ لَا يَقْبَلُونَ الْحَدِيثَ مِمَّنْ رَوَاهُ أَيَّا كَانَ لِمُجَرَّدِ عَدَالَتِهِ عِنْدَهُمْ، بَلْ يَشْتَرِطُونَ مَعَ ذَلِكَ بَاقِيَ شُرُوطِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، مِنْ لِقَاءِ الرَّاويِ لِمَنْ رَوَى عَنْهُ، وَاعْتِبَارِ الانْقِطَاعِ بَيْنَهُمَا نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ، مَعَ ضَبْطِ الرَّاويِ، وَتَمْيِيزِهِ لِمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ بِعَضَمِهِ عَنْ بَعْضٍ؛ فَلَيْسَ الْأَمْرُ مُشْرَعًا لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْسِبَ حَدِيثًا إِلَى أَحَدٍ، فَيُصَدِّقَ فِي نَسْبَتِهِ تِلْكَ، إِلَّا بِإِعْمَالِ جَمِيعِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ الَّتِي أَشْبَهَهَا الْمُحَدِّثُونَ بَحْثًا وَتَقْرِيرًا فِي مُصَنَّفَاتِ «عِلْمِ الْحَدِيثِ».

لِتَعْلَمَ مَدَى الْجَهْلِ الْوَحِيمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ بَعْضُ الْفُضُولِيِّينَ مِنْ كُتَّابِ الْعَصْرِ حِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِنَّمَا اكْتَسَبَتْ صِفَةَ النَّبُوَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهَا مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ!

تَرَى هَذَا الْخَبْلَ -مَثَلًا- فِي قَوْلِ (سُلَيْمَانَ حَرِيتَانِي): «تَسَرَّيْتُ إِلَى الْحَدِيثِ بِوَسَاطَةِ هَؤُلَاءِ وَسِوَاهُمْ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا طَائِفَةً مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ وَأَقَاصِيصِ التَّلْمُودِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، الَّتِي مَا لَبِثَتْ أَنْ أَصْبَحَتْ جِزَاءً مِنَ الْأَخْبَارِ الدِّينِيَّةِ

والتاريخية، ولولا أنهم أسندوا تلك المرويات إلى النبي ﷺ أو إلى أحد من الصحابة، لأُحبطت الغاية من إدخالها، ولم يقبل بها أحد^(١).

فهو يرى أن إدخال تلك الإسرائيلية إلى الدين تم لأصحابها بمجرد اختلاقي إسناده لها! في حين أن ذلك الإسناد الذي نعى عليه هذا الدس هو الذي ساهم في افتضاح تلك المحاولات التي يتحدّث عنها، ومنعها من دخولها حيز الشرعيّات!

ومثله (أبو القاسم حاج حمد) يقول في معرض طعنه بأحاديث الحدود: «مصدر كل هذه الأحاديث يهودٌ أظهروا إسلامهم، ككعب الأحرار، ولا علاقة له بالرسول ﷺ، إذ أسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في زمن عمر، وذهب بن منبه، وغيرهما...»^(٢).

فقوله بإمكان دس هؤلاء الخيار من الرواة في السنة، هو نتاج خلل في تصوّره لطبيعة الرواية، فإن كذباً ووهباً لم يلقيا النبي ﷺ كما يعلم هو نفسه، فهما -إذن- تابعيان، ومعناه أن روايتهما المباشرة عن النبي ﷺ من قبيل الحديث المرسل، والمرسل من أنواع المنقطعات! ومن الجهل ما قتل!

(١) توظيف المحرم لـليمان حرياتي (ص/٨٨).

(٢) «إستراتيجية المعرفة الكونية» لمحمد أبو القاسم حاج حمد (ص/٩٥).

المطلب الثاني

المسلك المتنبي الذي مَشَى عليه الطاعنون المعاصرون في دعواهم بوجود الإسرائيليات في «الصححين»

وهو ينقسم إلى مسلكين، مُضمَّنين في هذين الفرعين.

الفرع الأول: دعوى (التشابه).

حيث ادَّعى المتأثرون بالنهج الاستشراقي في نقد الأخبار، أنَّ كثيرًا من الأحاديث التي يُصَحِّحها أهل السُّنة، ليست في الحقيقة إلاَّ مَرويات إسرائيلية الأصل، بدلالة وجود أصلها في التَّوراة أو الإنجيل، والتَّشابهُ الحاصلُ بين ما وَرَدَ في الأحاديث، وما جاء في صُحفِ أهل الكتاب، أمانةٌ كافيةٌ عندهم لإسقاط النسبة النبوية عن تلك الأحاديث، مُستَندين إلى حُجَّةِ إخبار القرآن بتخريف تلك الكُتب وإبطالها، وأنَّ النَّبي ﷺ مُنَزَّه عن قولِ الباطل الذي فيها^(١).

تُرى أمثلة الجري على هذا المسلك في لائحة طويلة سَطَّرها (نيازي عز الدين) لعقدِ مُقارناته بين نصوص التَّوراة والإنجيل ومتون بعض أحاديث «الصححين»، لِيُبرهن بدلالة هذا التَّشابه -على التَّسليم بوجوده^(٢)- أنَّ هذا من ذاك!

(١) انظر مثال ذلك في «دين السلطان» لنيازي (ص/ ٢٣٠)، و«الحديث والقرآن» لابن قرناس (٧٢، ١٣٢).
(٢) حيث يذكر أحيانًا نصوصًا من التَّوراة أو الإنجيل لا علاقة لها بمبنى الحديث المطعون، من ذلك ما ذكره في كتابه «دين السلطان» (ص/ ٣٥٥) مما أخرجه سلم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «فُرس الكافر -

حَتَّى إِذَا أَعْوَزَهُمِ الصَّاقُ الْحَدِيثِ بِمَرْجِعِيَّةٍ أَقْدَمَ مِنَ الْإِسْلَامِ، أَخَذُوا يَتَكَلَّفُونَ مُقَارِبَتَهُ بِأَخْبَارٍ مِلِّيَّةٍ أُخْرَى، يَدَّعُونَ أَنَّهُ مَنْسُوجٌ عَلَى مِنْوَالِهَا، بَلْ أُنْشِئَتْ تَشْبِيهَاتُهُمْ لِتَشْمَلَ الْأَدْيَانَ الْأُخْرَى وَالْمَذَاهِبَ الْفَلَسَفِيَّةَ الْقَدِيمَةَ^(١)، كَالثَّقَافَةِ الْفَنُوصِيَّةِ وَالْهُرْمَسِيَّةِ!

ثُمَّ تَمَادَى بِهِمُ الْخَيَالُ الْمُنْفَلَتُ عَنْ أَرْزَمَةِ الْبِرَاهِينِ الْمُنْطَقِيَّةِ، حَتَّى أَرْجَعُوا كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى الثَّقَافَةِ الشَّعْبِيَّةِ السَّائِدَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَصَدَرَهُ.

كُلُّ هَذَا لِيَمْلِنُوا اكْتِشَافَ اخْتِرَاقِ مَهُولٍ فِي الْمَنْظُومَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، قَدْ فَاتَ حُرَّاسَ الشَّرِيعَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنْفُسَهُمْ، إِذْ «لَمْ يَكُونُوا وَاعِينَ كُلِّ الْوَعْيِ بِأَنَّ مَا دَوَّنُوهُ إِنَّمَا هُوَ تَمَثُّلٌ مُعَيَّنٌ لِلسُّنَّةِ، وَلَيْسَ السُّنَّةُ ذَاتُهَا! وَهُوَ تَمَثُّلٌ فِيهِ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالثَّقَافَةِ الْمَحِيطَةِ، وَكَيْفِيَّةُ الْمُخَيَّلَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَذَاكِرَةُ الرُّوَاةِ طِيلَةُ عَقُودٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الزَّمَنِ»^(٢).

وَيَمَّا يُمَثَّلُ بِهِ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» مِنْ هَذَا الْمَسْلُكِ:
مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورِهِ...»^(٣).

= وَابْنُ الْكَافَرِ مِثْلُ أَحَدٍ، وَغَلَطَ جُلْدُهُ مَسِيرَةَ ثَلَاثٍ، حَيْثُ زَعَمَ (نَبَايَزِي) أَنَّهُ مَاخُذٌ مِنْ نَصِّ فِي الْإِنْجِيلِ جَاءَ فِيهِ كَمَا نَقَلَهُ بِنَمَاهُ: «وَرَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَلَائِكَةٍ، وَاقِفِينَ عَلَى زَوَايَا الْأَرْضِ، يَحْبِسُونَ رِيَّاحَ الْأَرْضِ الْأَرْبَعِ، فَلَا تَهْبُ رِيحٌ عَلَى بَرٍّ أَوْ بَحَرٍ أَوْ شَجَرٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَلَكَآ آخَرَ قَادِمًا مِنَ الشَّرْقِ يَحْمِلُ خِطَمَ اللَّهِ الْعَلِيِّ...»!

(١) مِثَالُ ذَلِكَ: مَا نَقَلَهُ بِسَامُ الْجَمَلِ مُسْتَشْهِدًا بِهِ فِي كِتَابِهِ «أَسْبَابُ النُّزُولِ» (ص/٣٩١) عَنْ مُحَمَّدٍ عَجِينَةَ، فِي أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمَلَائِكَةِ «تُشْغِلُ بِرَافِدِينَ كَبِيرِينَ، هُمَا الرَّافِدُ السَّامِيُّ الْمَشْرُوكُ: وَآلِيهِ يَعُودُ مَعْظَمُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَالرَّافِدُ الْأَرِي: أَيُّ الْهِنْدِيِّ وَالْفَارَسِيِّ».

(٢) «فَتَيَانَتُهُ» لِعَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّرَفِيِّ (ص/١٥٣-١٥٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (ك: الْأَسْتَفْزَانُ، بَابُ: بَدَأَ السَّلَامَ، بِرَقْم: ٥٨٧٣)، وَمُسْلِمٌ (ك: الْحِجَّةُ وَصَعَةُ نَعِيمِهَا، بَابُ: يَدْخُلُ الْحِجَّةُ أَقْوَامٌ أَغْلَتْهُمْ نَحْلُ أَفْتَدَةِ الطَّيْرِ، بِرَقْم: ٢٨٤١).

فقد طعن في الحديث عددٌ من المعاصرين، منهم (نيازي عز الدين) بتهمة «أن أبا هريرة إنما أخذَه عن اليهود بواسطة كعب الأحبار أو غيره، بدليل أنه مأخوذٌ من التوراة، لأنَّ مضمون هذا الحديث إنما هو عينُ الفقرة السابعة والعشرين من الإصحاح الأوَّل من إصحاحات التكوين من كتاب اليهود - العهد القديم - ..»^(١).

وكذا حديث أبي هريرة مرفوعاً: «اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنةً بالقدوم»^(٢).

فقد ردَّ (نيازي) هذا الخبر لمجرد وجود مثله في التوراة، فقال: «إذا بحثنا في كتاب الله الَّذي هو القرآن، فلن نجد ما يدعم ويشهد لحديث أبي هريرة، ولكننا إذا بحثنا في كتاب التوراة المحرَّفة، سنجد ما يلي: (وكان إبراهيم في التاسعة والتسعين من عمره عندما خُتن في لحم عُمرته»^(٣).

وردم هذا المسلك في تهمة أحاديث «الصَّحَّاحين» بالإسرائيلية، بأن يُقال: إنَّ الثَّمائِلَ لا يَنْقُضِي الثَّنَائِلَ! بمعنى: أنَّ الخبرَ إذا ثبت في نصٍّ شرعيٍّ، وكان في أخبار أهل الكتاب ما يُماثلُه، فلا يدلُّ هذا على نقله من عندهم، لمجرد أنَّهم أسبق في الزَّمن.

وبيان ذلك: أنَّ المُتَقَرَّرَ عندنا شرعاً وعقلاً، أنَّ الثَّابِتَ بين الإسلام وبعض الأديان الكتابيَّة الأخرى غيرُ مدفوع، ليس هو أمرٌ بحاجةٍ إلى إعادة اكتشاف، ومثُلُ هذا لم يكنْ غائباً قطُّ عن علماء المسلمين، فضلاً عن أن يكون «كشفاً صاعقاً لا يُقَلُّ أهميَّةُ عن اكتشافات داروين أو كوبرنيكوس» كما يُعبَّر عنه (أركون)^(٤)!

(١) «دين السلطان» (ص/٣٥٢)، وانظر مثله في «الحديث والقرآن» لابن قرناس (ص/١٦٥)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» لإسماعيل الكردي (ص/١٨٢)، و«أضواء على الصحيحين» لصديق النجدي (ص/١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾، رقم: ٣٣٥٦)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، رقم: ٢٣٧٠).

(٣) «دين السلطنة» (ص/٧١٤ - ٧١٥).

(٤) «القرآن من الضمير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني» لمحمد أركون (ص/٩٥).

فإنَّ النبوات ذاتُ رسالةٍ واحدةٍ، وأصحابُها كلُّهم مُبلَّغون عن الله تعالى، فإنَّ لوحظَ شيءٌ مِنَ التَّشابهِ بينِ نصوصِ الأنبياء، فما هو إلَّا تأكيدٌ لوحدةِ مصدرِهِم في التَّلَقِّي، وعلى التَّصديقِ الَّذِي جاء به النَّبِيُّ ﷺ للرَّسالاتِ قبله، فلا غرابةً -إذن- أن يكون في حديثه لأمته ما يُحدِّثُ بمعناه أهلُ الكتاب ممَّا تلقَّوه عن أنبيائِهِم.

يقول ابن تيمية: «شهادةُ أهلِ الكتابِ المُوافقةُ لِمَا في القرآن أو السنة مقبولةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [النَّحْل: ٤٣]، ونظائر ذلك في القرآن»^(١).

فما نراه مِن مُسارعةٍ مَنْ قَلَّ فَهْمُهُم إلى تعليلِ جملةٍ مِن أحاديثِ «الصَّحِيحِينَ»، بدعوى التَّشابهِ بينها وبين نصوصِ أهلِ الكتاب، هو في حقيقته سؤءٌ في منهجِ النَّقد، وَخَلَلٌ مَعِيبٌ في استنتاجِ الأحكامِ مِنَ المُقارنات. والحقُّ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُم استدلالٌ على بطلانِ الحديثِ بدعوى إسرائليَّته، إلَّا بإثباتِ أحدٍ مُقدِّمَيْنِ:

المُقدِّمةُ الأولى: أنَّ مجردَ التَّشابهِ بين تلك النصوص، هو دليلٌ في نفسه على أنَّ المُتأخِّرَ منها أَخَذَ مِنَ المُتقدِّمِ!

وهذه الدَّلالةُ عندنا مَعاشِرَ المُسلمين باطلةٌ -اللَّهُمَّ إلَّا عندَ المُستشرقين، لأنَّهُم لا يؤمنون بأنَّ رسالةَ نبيِّنا ﷺ وَحْيٌ مِنَ السَّمَاءِ - وذلك لَوحدَةِ المصدرِ في الكلِّ - كما أشرنا إليه قَريبًا - وإلَّا لِلزَّيْمِ المُعْتَرِضِينَ طَرْدُ هذا الحكمِ على آياتِ القرآن! فإنَّ فيها -بإقرار الجميع- ما يُشبهُ التَّوراةَ والإنجيلَ في بعضِ التَّشريعَاتِ والأخلاقِ والفِصَصِ.

وهكذا الحديثُ النَّبَوِي هو مِن بابِ القرآن في موضوعِ التَّشابهِ، فإذا لم يأخذوا مِن تشابهِ القرآن مع ما في كُتُبِ أهلِ الكتابِ دليلًا على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَسَمَهُ منها، فينبغي أن يكون حديثه كذلك.

(١) «جامع المسائل» لابن تيمية (٣/٣٤٦).

ولا خلاصَ من هذا الطُّردِ الواجبِ إلَّا بمعاملةِ الكلِّ مُعاملةً واحدةً، ومن هذا الباب الواحد، فإنَّه بإمكانِ المُستشرقينِ القائلين به إلزامُ مَنْ لم يَقُلْ به! فانَّهَمُ بعضُ الكُتَّابِ المعاصرينَ «لِلرَّوَاةِ بِأَخِذِ الْحَدِيثِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَنَسَبَتْهُ زَوْرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بِأَوْلَى مِنْ اتِّهَامِ النَّبِيِّ ﷺ نَفْسِهِ بِأَخِذِهِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَنَسَبَتْهُ إِلَى اللَّهِ»^(١)

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُزَعِّمُوا أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا مُجَرَّفٌ بَاطِلٌ، فَيُحَكِّمَ لِلْحَدِيثِ الْمُشَابِهِ لِمَا فِيهِمَا بِالْبَطْلَانِ تَبَعًا. وهذا أيضًا باطلٌ؛ فَإِنَّ الْمُقَرَّرَ الْمَعْلُومَ بِدَاهَةِ مِنْ شَرِيعَتِنَا أَنَّ تِلْكَ الْكُتُبُ فِيهَا حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَأَنَّ التَّحْرِيفَ لَمْ يَظَلْ كُلَّ مَوْضِعٍ فِيهِمَا، بَلْ يَصِيرُ الْمِيزَانُ الْحَقُّ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، هُوَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ مِنْ حَيْثُ الْمُوَافَقَةُ وَالْمُخَالَفَةُ، لَا الْعَكْسُ. يقول ابن تيمية: «... ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا فِي التَّوْرَةِ أَوْ الْإِنْجِيلِ بَاطِلٌ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وَقِيلَ: لَمْ يُحَرِّفْ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ حُرُوفِ الْكُتُبِ، وَإِنَّمَا حَرَّفُوا مَعَانِيهَا بِالتَّأْوِيلِ، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ قَالَ كُلًّا مِنْهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ، وَهُوَ أَنَّ فِي الْأَرْضِ نُسَخًا صَحِيحَةً، وَبَقِيَ إِلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنُسَخًا كَثِيرَةً مُحَرَّفَةً، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُحَرِّفْ شَيْءٌ مِنَ النُّسخِ، فَقَدْ قَالَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ نَفْسُهُ، وَمَنْ قَالَ: جَمِيعُ النُّسخِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حُرِّفَتْ، فَقَدْ قَالَ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ خَطَأٌ، وَالْقُرْآنُ يَأْمُرُهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ فِيهِمَا حُكْمَهُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ خَبَرٌ أَنَّهُمْ غَيَّرُوا جَمِيعَ النُّسخِ»^(٢).

الْفَرْعُ الثَّانِي: التَّحْقِيقُ مِنْ كُلِّ حَدِيثٍ مَوْضُوعُهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ. متى ما رأى بعضُ الكُتَّابِ المُعاصرينِ حَدِيثًا مَوْضُوعُهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ رَمَوْهُ بِأَنَّهُ مِنْ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ! (أَبُو رِيَّةٍ) مُكَثِّرٌ مِنْ سُلُوكِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ فَقَدْ ادَّعَى

(١) فتقويم النقد الموجه لصحيح البخاري» د. د. عادل المطرفي، بحث مقدم لـ (مؤتمر أعلام الإسلام - البخاري نموذجًا، ص/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٠٤).

-مثلاً- في جملة الأحاديث التي فيها فضل لموسى عليه السلام أنها من صنع اليهود انتصاراً لنبيهم! بل يتأوّل بعض ذلك على أنه مُضمّن لمنقصة خفيّة لنبينا عليه السلام.

فمثال انتهاجه لهذا المسلك في نقد أحاديث «الصّحّاحين»:

ما تراه في ردّه لحديث الإسراء في قصّة فرض الصّلاة، والحوار الذي جرى بشأنها بين نبيّنا عليه السلام وموسى عليه السلام^(١)، حيث قال: «.. لم يستطع أحدٌ من الرّسل جميعاً غير موسى أن يفقه استحالة أدائها على البشرا! فهو وحده الذي فطن لذلك، وحمل محمّداً عليه السلام على أن يراجع ربّه .. وكان محمّداً الذي اصطفاه للرّسالة العامّة إلى النّاس كافّة -والله أعلم حيث يجعل رسالته- لا يعلم إنّ كان من أرسل إليهم يستطيعون احتمال هذه العبادة حتّى بصره موسى! وهكذا ترى الإسرائيليّات تنفّذ إلى ديننا، وتسرّي في مُعتقداتنا، فتعمل عمَلها، ولا تجد أحداً -إلا قليلاً- يُزيّفها أو يردّها»^(٢).

ومثله قال حسين غلامي: «أخبار اليهود والإسرائيليّات التي تغلّغت في أخبار المُحدّثين، خاصّة في «صحيح البخاري» .. حيث يتجلّى التّفكير اليهوديّ في تفضيل موسى عليه السلام على نبيّنا محمّد عليه السلام، ونقل حكايات لا تليق بمقام الأنبياء والرّسل»^(٣).

ونقض هذا المسلك المتّني في التّحليل، في أن نعلم أوّلاً:

أن الرّمي بالقول على عواهنه ظناً من غير حُجّة، هو شيمة الباحث المُتحيّز إلى ما يهواه من نتائج، قبل أن ينظر في صحّة المقدمات ابتداء.

إنّ ذكر موسى عليه السلام أو غيره من أنبياء بني إسرائيل في حديث ما لا يقتضي أن يكون من الإسرائيليّات أصالة، فللنّبي عليه السلام أن يحكي لأصحابه شيئاً -مثلاً- أطلعه الله عليه- من قصصهم وما جرى لهم مع أعدائهم للاعتبار.

(١) أخرجه البخاري (ك: المتأقّب، باب: المعراج، برقم: ٣٨٨٧)، ومسلم (ك: الإيمان، باب الإسراء برسول الله عليه السلام إلى السماوات، وفرض الصلوات، برقم: ١٦٢).

(٢) «أضواء على السنة المحمّدية» (ص/١٣٥) بتصرف يسير.

(٣) «البخاري وصحيحه» (ص/١٠-١١).

ثم يُقال: «لو أنَّ حديثَ الإسراء والمعراج هذا، كان مرويًا عن كعبِ الأحبار أو غيره من علماء بني إسرائيل، لجازَ في العقل أن يكون ذكر موسى ﷺ من دسَّهم، أمَّا والحديثُ مرويًا عن بضْع وعشرين صحابيًّا، ليس فيهم ولا فيمن أخذَ عنهم أحدٌ من مُسلمةِ أهل الكتاب: فقد أصبحَ الاحتمالُ بعيدًا كلَّ البُعدِ! إن لم يكن غير ممكنٍ في منطِقِ البحثِ الصَّحيح!»^(١).

وَمِنْ فروعِ الاعتبارِ بهذا المسلكِ المتَّني الواهي عند المُعاصرين:

النَّظَرُ في أحاديثِ الحدودِ والزَّواجرِ، فإن استنقَلت بعض النفوس المستغربة ما فيه من عقوبة، أو رأت فيه شدَّةً، أرجعتهُ إلى شريعةِ التَّوراة، والفرصُ عندها أنَّ النَّبي ﷺ جاء بما يَسْخُ الشَّرائعِ السَّابقةِ ويُهَيِّم عليها، وعليه ألحقت هذه الأحاديثُ بالإسرائيليات.

ترى مثال هذا الخطأ في التَّفكير في ما قاله (أبو القاسم حاج حمد) في معرض ذكره لبعضِ الحدودِ المتَّصوص عليها في الأحاديثِ، كحدِّ الحرابة، ورجم الزَّاني:

«هذه الأحكام كلها ليست من شريعة التَّخفيف والرحمة التي هي من علاماتِ النَّبي الأميِّ بموجب سورة الأعراف .. فَمَنْ أرادَ إثباتَ أنَّه طَبَّقها عبرَ أحاديثٍ منحولة، فالقصدُ تكذيبُ علاماتِ النَّبي الأميِّ، ومصدرُ كلِّ هذه الأحاديثِ يهودٌ أظهروا إسلامهم، ككعبِ الأحبار .. فالدَّسُّ هنا منهجٌ خطير، وليس اعتبارًا أو مجردَ انتحالٍ، الدَّسُّ هنا جُحْطَةٌ متكاملة لنسفِ خصائصِ الدِّين الإسلاميِّ كُلِّهِ، ومُماليثُ بالدِّين اليهوديِّ، بما ينتهي لتكذيبِ نبوةِ مُحَمَّد ﷺ»^(٢).

وهذا قولٌ تُغني حكايته عن إبطاله!

إنَّ شريعةَ إسلاميةً متواترةً -مثل شريعةِ الحدود- لا يُمكن الدَّسُّ فيها بحالٍ، لاشتهارها وشيوعِ العملِ بها في الأُمَّة، منذ عهد النبوة جيلاً بعد جيل، بما يُغني عن تَطَلُّبِ إسنادٍ لها من الأساس.

(١) «دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين» لمحمد أبو شهبة (ص/٨٩).

(٢) «إستيمولوجيا المعرفة الكونية» لمحمد أبو القاسم حاج حمد (ص/٩٤-٩٥).

وما ذكره من كون أحاديث الحدود جاءت من طريق مسلمة أهل الكتاب، ككعب الأحمري، دون كبار الصحابة: هو محض كذب، ينبئك عنه إطلاء سريعة على «الصحاحين»، وكُتِبَ الأحكام، تجلّها تخلص رواياتها في هذا الباب بمن ذكرهم هو من مسلمة أهل الكتاب.

فهذه الأغاليط لا تخلص أن تكون من قائلها جهلاً مُرَكَّباً بمصنّفات الحديث وما فيها، أو تعمداً للكذب تدليسا على القراء، لا يُبقي لصاحبه ماء وجه للأسف.

الخاتمة

وبعد...

فإني أحمد ربي على جميل عونه، وتيسيره إتمام مفاسل هذه الرسالة، فله الحمد في الأولى والآخرة.

وقبل استتمام القول فيها، فإنه يحسن لفت النظر إلى جملة من النتائج الكلية، ونُبذ من التوصيات العلمية.

فإنما النتائج، فيبرم القول فيها في القضايا التالية:

القضية الأولى: أن دعوى مناقضة الأخبار النبوية في الصحيحين للضرورة العقلية أو الجسدية أو الهلمية ونحوها مفهوم لا يصدق، ومنشأ هذه الدعوى التكدية هو اختراع الخصومة بين برهان الثقل، وبرهان العقل، والبراهين لا تتناقض.

فكان أعظم ما امتاز به أهل السنة على غيرهم من الطوائف: إصابة النظر الشمولية لهذه الدلائل الشرعية؛ هذه النظر مبنية على يقينهم القاضي بامتناع مناكدة صحيح المنقول لصريح المعقول، والانحطاط عن رتبة هذه النظر عند كل مخالف لهم إنما يتأذى من التقصير في فقه العلاقة بين هذين الدليلين.

القضية الثانية: أن القاسم المشترك بين الطوائف المعاصرة المجافية لأخبار الصحيحين هو الانحراف عن فهم وظيفة العقل، والجنائية على الدلائل الثقلية تبعاً لذلك؛ وحقيقة الفارق بين مواقفها من آحاد السنة: أن من كان منهم إسلامياً سنياً في الجملة، فإرادته تنزيه الشريعة عن مناقضة الضرورة العقلية واقع له بالقصد

الأول، والإلحاد في النصوص والجناية عليها ليس مُرادًا له، بل وَقَعَ له نتيجة لانحرافه في التظير؛ وأما مَنْ كان علمانيًا أو رافضياً أو منكراً لحجيتها: فإنَّ الإلحاد في النصوص، والجناية عليها، والكُفْرَ بِمصدرها، واقعٌ لهم بالقصد الأول.

القضية الثالثة: أنَّ قَبُول ما دَلَّت عليه ظواهرُ الصَّحاحِ مِنْ أخبارِ الصَّحَّاحين يُعَدُّ فحولةً فكريةً، وعِصمةً شرعيةً، وسابِلةً لا ينتهجها إِلَّا الرَّاْسَخون في العلم، الَّذِينَ انعقدت قلوبهم على يَقينٍ بِصدقِ ما دَلَّت عليه سُنَنُ نَبِيِّهم؛ وأما التَّمَحُّلُ في رَدِّ ظواهرها، أو التَّعَسُّفُ في إنكارها: فَمَهْمُ العَجْزة، يَمُنُّ كَلَّتْ أَفهامُهم، وَعَشِيَتْ أَبصارُهم عن دَرْكِ المَقاصِدِ النَّبَوِّيةِ.

القضية الرابعة: أنَّ أهل السُّنة لا ينفون وقوعَ المَحارَبةِ في الأفهام، والاستشكالِ لبعضِ ما دَلَّت عليه أحاديثُ الصَّحَّاحين، وإِنما الَّذي يَأْبُونُه: ترتيب التَّسارُعِ في الإبطالِ لتلك الدَّلالاتِ الثَّقَلِيَّةِ على انقِذاجِ الاستشكالِ، والبَوْنُ بين النَّهْجَيْنِ فَسِيحٌ بَيِّنٌ.

القضية الخامسة: أنَّ المُتأملَ في جملةِ المسائلِ الَّتِي قرَّرتها أحاديثُ «الصَّحَّاحين»، والَّتِي خاض المُخالفون لأهل السُّنة فيها بغيرِ مُستندٍ شرعيٍّ، يَجِدُ كثيرًا من هذه السُّنَنِ لم تنفرد تلك الصَّحاحُ بالدَّلالةِ عليها، بل اشتركت الدَّلالاتُ القرآنيَّةُ والإجماعُ القطعيُّ في تثبيتها، وكذا مُكتَشَفاتُ العلومِ الحديثِ؛ فينحَصِّلُ عندئذٍ بطلانُ دعوى المُخالفين المُبطلين لتلك الأحاديثِ بِحُجَّةٍ أَنَّها أخبارُ آحادٍ.

القضية السادسة: أنَّ أخبارَ الآحادِ حُجَّةٌ شرعيةٌ مُفيدةٌ للعلم إذا احْتَقَتْ بها القرائنُ؛ وما كان منها في «الصَّحَّاحين» مُفيدًا للعلم ما لم يَقَعْ فيها خلافٌ بين أهل العلم المُعتبرين؛ وهذا الخلافُ لم يَقَعْ إِلَّا في التَّرَجُّسِ اليسيرِ مِنْ أحاديثِهِما، وبذلك تَنَدَرَجُ أحاديثُ الكِتابينِ فيما تُلَقَّى بالقَبُولِ في الجملةِ.

فكان على ذلك خطأً بَيِّنًا عَمْدُ بعضِ المُعاصرين -ولو كان مُؤَهَّلًا لِلتَّقْدِيرِ الإِسناديِّ، فضلًا عَمَّنْ دونه- إلى رَدِّ أَصْلِ حديثِ في «الصَّحَّاحين» قد اسْتَفَرَّ رَأْيُ الأُمَّةِ على قَبُولِهِ، وانْتَفَى له سَلَفٌ في تعليلِهِ؛ يُوَكِّدُ هذا:

القضية السابعة: أنَّ كلَّ أحاديث «الصَّحَّاحين» الَّتِي رَاجَ طَعْنُ الْمُعَاَصِرِينَ فِيهَا -بَشَتْهُ أَطْيَافُهُمْ- مِنْ جَهَةِ الْمُتَنِّ، قَدْ تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِنَا لَهَا أَنَّهُمْ غَالِطُونَ فِي تَوْهِينِهِمْ لَهَا، وَأَنَّهَا -بِحَمْدِ اللَّهِ- سَالِمَةٌ مِنْ كُلِّ غَوَائِلِ الْإِنْكَارِ، بَرِيئَةٌ مِنْ دَعَاوِي مُعَارَضَتِهَا لِلْعَقْلِ أَوْ الْعِلْمِ أَوْ الْحِسِّ؛ مَا خَلَا حَدِيثَيْنِ فَقَطْ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: حَدِيثُ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ لِبَنَتِهِ زَيْنَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ خَلْقِ التُّرْبَةِ يَوْمَ النَّبَتْ؛ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خِلَافٍ فِيهِمَا قَدِيمٍ، بَيْنَ مُثَبِّتٍ لِهَمَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمُنْكَرٍ، فَيَخْرُجَانِ بِذَا مِنْ خَيْرِ التَّلَقِّيِ بِالْقَبُولِ سَلَفًا، وَيَنْتَفِي الْخَرَجُ عَلَى مَنْ وَافَقَ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ بِدَلِيلِهِ

وما أنجته هذه القضية السابعة يؤكد لنا ما قرره جمهور أهل العلم من تفوق «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم» من حيث الأصحية، والصنعة الحديثية، وشغوف نظير البخاري في المتون بما لا يبلغه فيه مسلم.

القضية الثامنة: اهتمام الشَّيْخَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى تَفْخِصِ الْمُتُونِ وَالتَّائِيْدِ مِنْ اسْتِقَامَتِهَا أُنْثَاءَ الْعَمَلِيَّةِ التَّقْدِيَّةِ لِلْأَحَادِيثِ، وَالبُخَارِيُّ أَوْفَى فِي ذَلِكَ مِنْ مُسْلِمٍ، فَهُوَ أَسْتَادُهُ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ بِاعْتِرَافِهِ.

على أَنَّا مَا وَافَقْنَا فِيهِ مَنْ أَعْلَى الْحَدِيثَيْنِ الْمُشَارَ إِلَيْهِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، قَدْ رَجَّحْنَا قَوْلَنَا ذَلِكَ فِيهِمَا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ! وَمَكَثَ بِنَا النَّظَرُ الدَّقِيقُ فِي مَثْنَيْهِمَا الْوَقْتُ الطَّوِيلُ؛ لِنَتَلَمَّ أَنَّ مُسْلِمًا وَإِنْ أَدْرَجَ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ فِي «صَحِيحِهِ»، فَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ عَدَمَ مَبَالَايَةِ بِاسْتِقَامَةِ الْمُتُونِ كَمَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالَفُونَ! فَإِنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ بِهِمَا بَدَائَةُ الْعُقُولِ، وَلَا أُثْبِتَ مَا لَا مَجَالَ فِيهِ لِلْأَخْلَإِ وَالرَّدِّ، بَلْ تَصَحِيحُهُ لِمَتْنَيْهِمَا لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ، وَإِنْ كُنَّا نَرَاهُ -تَبَعًا لَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ- نَظَرًا مَرْجُوحًا.

القضية التاسعة: أَنَّ مَا يَقَعُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْسُّنَّةِ مِنْ رَدِّ لِبَعْضِ أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» لَيْسَ مِنْهُمْ جَاطَرًا، وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى إِحَالَةٍ عَقْلِيَّةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يَعْتَقِدُ النََّاظِرُ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ الْمُعَيَّنِ مُخَالَفَتَهُ لِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ مِنَ الدَّلَائِلِ الثَّقَلِيَّةِ الْآخَرَى، أَوْ الْكَلِّيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ، فَيَأْخُذُ بِالْأَقْوَى مِنَ الدَّلَائِلِ

بحسب ما استبان له؛ أو يكون مردُّ الخطأ عنده نابهاً من تقصيرٍ في تحقيقِ مناط الحديث.

نعم؛ قد يقع التصريح من بعض العلماء بأنَّ مأخذ الردِّ مخالفةُ الحديث في «الصَّحاحين» لدلالةِ عَقْلِيَّةٍ أو جِسْمِيَّةٍ، لكن ردُّ الأحاديث بهذا المأخذ -لندور وقوعه جداً من علماء السُّنة- لا يُمكن أن يُعدَّ قانوناً منظوماً من كلياتٍ منهج أهل السُّنة، ولا يُعرف الردُّ بهذا المسلك عن أئمتهم، وإنما وقع من بعض المتأخرين من أهل العلم، والتزام هذا المسلك في الردِّ أصالة لا يكون إلَّا غلطاً محضاً، وعدولاً عن السَّنَنِ الْإِثْنَيْنِ الَّذِي سارَ عليه أهل السُّنة والجماعة.

القضية العاشرة: أهميةُ توظيف الحقائق العلميَّة المتعلِّقة بالكون في نُصرة صحاح السُّنة، لا على وجه الإبانة عن معانٍ تُخالف ما جرت عليه أفهام السلف، أو قصد تحديدِ كَيْفِيَّاتٍ ما غُيِّبَ عَنَّا؛ وإنما على وجه الإبانة عن لطائف معاني مُستبطنة تزيدها يقيناً في النصِّ نفسه، وعلى سبيلِ الكشفِ عن صدقٍ ما دلَّت عليه فيما يتعلَّق بالعلوم الطَّبيعيَّة؛ هذا من جهة.

ومن جهةٍ أخرى: بيانُ مدى قصورِ علومِ البَشَر، وأنها مهما بلغت في الاتِّساع تظلُّ رهينةَ الاستدراكِ والتَّمحيص.

وأما التَّوصيات، فتتجلَّى في الآتي:

أولاً: مع تحرير أئمة الحديث وضبطهم لقواعد الحديث روايةً ودرايةً، ومُخالفةِ التوفيق لهم في اثبتائها على أصولٍ عَقْلِيَّةٍ مُتَّسِقَةٍ مع مُقتضى النُظرة، نلاحظُ كثيراً من طلبَةِ العلم -يَمُنُّ ينتسبُ إلى أهل السُّنة والحديث- غَفلاً عن معرفة هذا البناء العَقْلِيَّ المُحكَّم الَّذِي شأده أسلافهم لعلوم الحديث، وعن استلهاهم مناهجهم في النَّظَر الدَّقِيق إلى التَّقولات.

فالغفلةُ عن ذلك ساقَت إلى تزعزُع بعض هؤلاء أمام سَبِيل الشُّبُهات الَّتِي جَهِد أصحابُها على صَبْطِها بالصُّبْغَةِ العَصْرِيَّة العَقْلِيَّة، ثُمَّ تسليطها على هذا الفنِّ، فأدَّعوا أَنَّهُ مجردُ عِلْمٍ ساذجٍ مُتَصَلِّبٍ، مُفْتَقِدٍ للعقلنة في تأصيلاته وتطبيقاته.

فكان خريًا بكلِّ مَنْ آتس مِنْ نَفْسِهِ بَصْرًا وَفَقَهَا مُفَضَّلًا بِأَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي نَقْدِ الْأَخْبَارِ، أَنْ يَوَاقِبَ فِي هَذَا مِيزَاتِ أَهْلِ عَصْرِهِ، فَيَسْعَى جَاهِدًا فِي اسْتِنْبَاطِ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي أُسِّسَ عَلَيْهَا الْمُحَدِّثُونَ كُلُّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، لِلكَشْفِ عَنْ عِبَرِيَّةِ أَسْلَافِنَا فِي خِدْمَةِ دِينِهِمْ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ، وَرَدِّ كَيْدِ الْمُسْتَحْفَنِينَ بِهِمْ فِي نُحُورِهِمْ، وَلِيَعْلَمَ بِهِ سَلَامَةٌ مَا أَصْلَهُ أَثْمَةُ الْحَدِيثِ وَصَيَارِقُهُ.

ثانيًا: مع قَلَّةِ النَّبَاحِ عَلَى قَافِلَةِ «الصَّحَّاحِينَ» فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ -كِبْلَدِي الْمَغْرِبِ- مَقَارَنَةً بِحَالِ كَثِيرٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمَشْرِقِ، فَإِنَّ مَا نَشْهَدُهُ مُؤَخَّرًا مِنْ تَزَايُدِ الْهَجُومِ عِنْدَنَا عَلَى الْبَخَارِيِّ بِخَاصَّةٍ -وإن كَانَ بِشَكْلِ مُتَقَطِّعٍ- نَذِيرُ شَوْمٍ! فَإِنَّ بَعْضَ الشَّرِّ يَبْدَأُ بِهِ الْمُفْسِدُونَ صَغِيرًا، جَسًا لِنَفْسِ الْمُصْلِحِينَ، وَتَمْهِيدًا لِمَا بَعْدَهُ! ﴿وَلَا يَرْمِزُهُ إِلَّا يَوْمَ يَهْدِيهِ فَنَاطِرُهُ يَمَّ يَتَّعِ الْمُرْسَلُونَ﴾ (التَّوْبَةُ: ١٢٥).

فلذا أَهْيَبُ بَمَنْ يَحْمِلُونَ فِي قُلُوبِهِمْ هَمَّ هَذَا الدِّينِ وَحُبَّ وَطَنِهِمْ، وَقَلَقًا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ الْفِكْرِيِّ لِلْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ، أَنْ يُسَارِعُوا إِلَى الْوَقَايَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ الْمُعْدِيَةِ قَبْلَ الْعِلَاجِ، فَ:

يُبَادِرُوا إِلَى إِقَامَةِ الْمَشَارِيعِ الْفِكْرِيَّةِ التَّحْصِينِيَّةِ، بِدَلِّ الْاِكْتِفَاءِ بِرَدُودِ الْأَفْعَالِ تُجَاهَ مَا نَرَاهُ بَيْنَ الْفِتْنَةِ بَعْدَ الْأُخْرَى مِنْ الْاِعْتِدَاءِ عَلَى السُّنَّةِ؛ وَذَلِكَ بِإِقَامَةِ مُحَافِلٍ وَمِرَازِكٍ عِلْمِيَّةٍ (جَادَّةٍ!) تَسْهَرُ عَلَى رَصْدِ الْغَارَةِ الْمُعَاصِرَةِ عَلَى أَصُولِ النَّشْرِ، وَإِصْدَارِ الدِّرَاسَاتِ الْمُحَقَّقَةِ الَّتِي تَعْرِضُ عِلْمَ السُّنَّةِ بِخُطَابٍ بُرْهَانِيٍّ مُقْنِعٍ فِكْرًا وَصُورَةً، عِبْرَ اسْتِغْلَالِ التَّقْنِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ فِي الْإِعْلَامِ.

وَمِنْ هُنَا؛ أَدْعُو زَوَارَةَ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمَمْلَكَتِنَا الشَّرِيفَةِ، إِلَى إِحْيَاءِ سُنَّةٍ لِلْمَغَارِبَةِ تَعَاقَبُوا عَلَيْهَا قُرُونًا مِنَ الزَّمَنِ إِلَى عَهْدِ الْاِحْتِلَالِ الْفَرَنْسِيِّ! يَتَقَدَّمُهُمْ سُلَاطِينُهُمُ الثُّبُلَاءُ، إِلَى إِحْيَاءِ كِرَاسِي لَصَحِيحِ الْبَخَارِيِّ فِي كُبَرِيَّاتِ الْمَسَاجِدِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْ هَذَا الْبَلَدِ الْكَرِيمِ، لِنُضَيِّعَ الْأَنْوَارَ النَّبَوِيَّةَ مِنْ هَذَا السَّفَرِ النَّفْسِ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ فِي بَيُوتِ اللَّهِ كَمَا كَانَتْ، وَلِنَزِيدَ الرَّابِطَةَ الرُّوحِيَّةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَفَحَاتِهِ السَّنِّيَّةِ عَلَى مَدَارِ السُّنَّةِ، قِرَاءَةً مُرْصَعَةً فِي جَبِينِ الزَّمَنِ لِبَدِيعِ الْفَالَاظِ،

وَتَقَهَّمَا لَجْلِيلٍ مَعَانِيهِ، وَاسْتَخْرَجَا لَشَمِينَ كُنُوزَهُ، لِيُغَبَطُوا بِخَتَمِهِ كُلِّ عَامٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، فَلْيَتَمَّ الْبِدْعَةُ هَذِهِ!

ثالثاً: بدأ الباحث أن هناك مسائل ما زالت تفتقر إلى إغناءٍ وتحريٍ، منها:

١- دراسة العيوب المنهجية التي يقع فيها المخالفون لنهج أهل السنة في تقديمهم للسنة، والتي يشترك في أكثرها هؤلاء المعاصرون الذين فوّقوا بسهام طعونهم إلى «الصّحّاحين»، ك: التّحيز في انتزاع النتائج من المسلّمات الأولى، والتّعميم الفاسد، والانتقائية في اختيار المصادر، وإهمال الأدلة المعارضة، .. إلخ؛ فإنّ بيان الخلل في أصل منهجهم في استقاء المعلومات وترائيّة المقدمات ثمّ استصدار الأحكام، كفيلٌ بإبطال مُخرجاته، وإظهارهم على حقيقتهم بأنهم من أبعد الناس عن المنهجية المنطقية والموضوعية في التّقد.

٢- تجرؤ التيارات المنحرفة المعاصرة على إنكار الأخبار النبوية المتلقاة بالقبول، أو تحريفهم لدلالات النصوص الشرعية عموماً، منشأً عدم اعتدائهم بمعضة الإجماع، ونفيهم لما يدلُّ عليه من النصوص، أو إنكارهم لوجوده رأساً، وتغانيهم في الإيمان بنسبته الحقيقية، وكثيراً ما يصمون المعتصمين بهذه القروة الوثقى بأنهم عبّادٌ للسّلف! وغرضهم كسرُ هذا المعيار الذي به تُضبط العملية التّقدية أو الاستدلالية في الأمّة.

فأولئى بهذا الموضوع أن يُستقصى من كُتب هؤلاء المخالفين المُعاصرين، وتُستقرأ شبهاتهم فيه وأغراضهم من إثارتِهِ، فهو مُرتكزٌ منهجيٌّ أصيلٌ يستبيحون به جمى النصوص.

٣- الاجتهاد في تبيان مدى العُلقة التاريخية الوثيقة بين «الصّحّاحين» وأهل بلد إسلاميّ ما، واحتراف علماءه والعامة بهما عبر الأعصر إلى اليوم، فياخذ أحد الباحثين بسرد التاريخ التّفصيليّ لقصة البخاريّ مع المغاربة -مثلاً- منذ دخوله الأوّل، إلى احتفاء السلاطين والعلماء به، وتبرّك العامة به إلى وقتٍ قريبٍ جدّاً، لبيان الوشيجة التاريخية الوطيدة بين هذا الشعب وبين تراثه السّنيّ، ثمّ دراسة أسباب ضعف هذه العلاقة في هذه العقود الأخيرة، وما الغاية منها.

٤- عبر رحلتي الجميلة في دراسة الصّحّاحين مُدّة بحثي هذا، وجدتُ بأنَّ علماء المغرب من أحرصِ النَّاسِ على عرضِ الشُّبُهات المنفوقَةِ على السُّنة وأحاديثهما، وأمتَنهم في دحضها في مهدها، فلم أجدُ شُبُهَةً لَوَّحَ بها أحدُ المُعاصرين على حديثٍ هو في «الصّحّاحين»، إلَّا وأسعفتني في الجوابِ على كثيرٍ منها أحدُ شُرَّاح الحديث المغاربة، كالْمَازَرِيّ، والقاضي عياض، وابن بَطَّال، وأبي بكر ابن العربي، وأبي العبَّاس القرطبي، وغيرهم.

فحبُّذا لو تخرُجَ دراسة لبيان جهود علماء المغرب في جِياطَةِ الأحاديث النَّبوية ودفع المُعارضات عنها، والمناهج العلميَّة التي سلكوها حتَّى بَرُّوا أقرانهم المشاركة في ذلك؛ رحم الله الجميع.

وآخر دهواتنا أن الحمد لله رب العالمين

ثَبَتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

- ١- الأباطيل والمناكير والمصاحير والمشاهير، للجورقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفيرواني، دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الرابعة؛ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ٢- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، المحقق: د. فؤاد حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ
- ٣- الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المدمومة، لابن بطة العكبري، المحقق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراجية للنشر السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ
- ٤- الانتهاج في أحاديث المعراج، لأبي الخطاب ابن دحية الكلبي، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٥- إستملوجيا المعرفة الكونية، لمحمد أبو القاسم حاج حمد، دار الهدى - بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ٦- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى ابن الفراء، المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية - الكويت.
- ٧- أبو حنيفة، حياته وعصره، آراؤه وفقاهه، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٧٧م.
- ٨- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (كتاب الضمفاء)، لأبي زرعة الرازي، جمع وتحقق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٩- أبو هريرة راوية الإسلام وسيد الحفاظ الأثبات، لعبد الستار الشيخ، دار القلم - دمشق، ٢٠٠٣م.

- ١٠- أبو هريرة، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي، دار الزهراء، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١١- الأبواب والتراجم بصحيح البخاري، لمحمد زكريا ألكاندلوي، تحقيق: ولي الدين الندوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
- ١٢- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة، لغازي الشّمري، دار النوادر - بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
- ١٣- الاتجاهات الحديثة في القرن الرابع عشر، لمحمود سعيد ممدوح، دار البصائر، ط١، ١٤٣٠هـ.
- ١٤- الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة في مصر وبلاد الشام، لمحمد عبد الرزاق أسود، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٥- الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، لمحمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧، ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
- ١٦- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، لعبد السلام ابن سودة، تحقيقك محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ١٧- الإتيان في علوم القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- ١٨- آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المُلَوّي اليماني، اعتنى به: مجموعة من الباحثين منهم: المدير العلمي للمشروع غلي بن مُحَمَّد العِمْران، وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ.
- ١٩- إثبات صفة العلو، لابن قدامة المقدسي، المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٠- إثبات غلاب القبر وسؤال الملكين، لأبي بكر البيهقي، المحقق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان عمان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢١- أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي، لجميل أبو سارة، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠١٦م.
- ٢٢- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، لماهر القحل، دار عمار للنشر - عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٣- أجزاء حديث أبي علي بن شاذان، برواية أبي غالب الباقلائي، مخطوط محفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق، حديث رقم ٣٤٨.

- ٢٤- الإجماع في الشريعة الإسلامية، لرشدي عليان، الجامعة الإسلامية، الطبعة: السنة العاشرة، المجلد الأول، جمادى الآخرة ١٣٩٧هـ مايو - يونيو ١٩٧٧م
- ٢٥- أجوبة الشيخ أبي مسعود الدمشقي عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، المحقق: إبراهيم كليب، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٦- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، المحقق: د: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨هـ
- ٢٧- الأجوبة عن المسائل المستفربة من كتاب البخاري، ليوسف ابن عبد البر، تحقيق: عبد الخالق ماضي، وقف دار السلام الخيري - الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٢٨- أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسند، لأحمد آل غرم الغامدي، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير، ١٤١٦هـ
- ٢٩- الأحاديث التي قال فيها البخاري: لا يتابع عليه، في التاريخ الكبير، لعبد الرحمن الشايع، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - مكة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م
- ٣٠- أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التتبع، لعبد الله بن عبد الهادي القطاني، رسالة دكتوراه من جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤٢٧هـ
- ٣١- الأحاديث المتقدمة في الصحيحين، لمصطفى باحو، دار الضياء، ط١، ١٤٢٦هـ
- ٣٢- أحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٥هـ
- ٣٣- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥هـ
- ٣٤- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتاب العلمية - بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٣٥- أحكام القرآن، لإسماعيل بن إسحاق المالكي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٣٦- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لعبد الحق الأشيلي، المعروف بابن الخراط، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- ٣٧- أحكام أهل اللغة، لابن قيم الجوزية، المحقق: يوسف بن أحمد البكري - شاعر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر والدرام، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٩٩٧م

- ٣٨- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٣٩- الإحكام في أصول الأحكام، لملي بن أبي علي الآمدي، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٤٠- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان.
- ٤١- اختصار علوم الحديث، لابن كثير الدمشقي، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية
- ٤٢- الاختيار لتعليل المختار، لمجد الدين أبي الفضل الحنفي، مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
- ٤٣- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني، المحقق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م
- ٤٤- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لعبد الله ابن حيان الأنصاري المعروف بابي الشيخ الأصبهاني، تعليق: عبد الله الفماري، مطابع دار الهلال - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ٤٥- آداب الزفاف في السنة المطهرة، للألباني، دار السلام، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٦- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح الحنبلي، عالم الكتب.
- ٤٧- أدب الطلب ومتنه الأدب، لمحمد بن علي الشوكاني، المحقق: عبد الله يحيى السريحي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٤٨- أدب المعتزلة، للدكتور عبد الحليم بليغ، مطبعة الرسالة بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
- ٤٩- أدونيس كما يراه مفكرون وشعراء عالميون، دار الطليعة - بيروت، ٢٠١١م.
- ٥٠- آراء رشيد رضا في قضايا السنة من خلال مجلة المنار، لمحمد رضاني، مركز البيان للبحوث، ط١، ١٤٣٤هـ
- ٥١- الأريعون المزيّنة فيما أخبر به النبي ﷺ من أخيار الوقت، لعبد العزيز بن الصدق الغماري، إصدار: واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم - فلسطين، نسخة إلكترونية.
- ٥٢- الأريعون المرتبة على طبقات الأريعين، لتعليق: المفضل المقدسي، المحقق: محمد سالم بن محمد بن جهمان العبادي، أضواء السلف - الرياض، ط١.

- ٥٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ
- ٥٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م
- ٥٥- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: أحمد السايح، وتوفيق وهبة، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م
- ٥٦- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- ٥٧- الأرصاد الجويّة، لمحمد جمال الدين الفندي، ط١، مطبعة جامعة القاهرة.
- ٥٨- إرواء الغليل في تخرّيج أحاديث منار السيل، للألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٥٩- الأزمة الفكرية المعاصرة، تشخيص ومقترحات علاج، لطف جابر العلواني، نشر: المعهد العالمي لفكر الإسلام، والدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٤، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ٦٠- الأزمنة والأمكنة، لأبي عليّ المرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ
- ٦١- أساس التقليد، لفخر الدين الرازي، تحقيق: اخد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ
- ٦٢- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، لابن عدي، المحقق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤
- ٦٣- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، لشرف القضاة وأمين القضاة، دار الفرقان - عمان، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- ٦٤- أسباب نزول القرآن، للواحدي، المحقق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٦٥- إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

- ٦٦- الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٧- الاستشراق في الفكر الإسلامي المعاصر، لـد. محمد الشرقاوي، بدون.
- ٦٨- الاستشراق والمستشرقون، وجهة نظر، لعبدان محمد وزان، منوعات رابطة العالم الإسلامي، ضمن سلسلة دعوة الحق، العدد ٢٤، السنة الثالثة.
- ٦٩- الاستقامة، لابن تيمية، المحقق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٧٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، المحقق: علي محمد الجاوي، دار الجبل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٧١- أسد الغاية، لعز الدين ابن الأثير، دار الفكر بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧٢- الإسراء والممرج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها، للألباني، المكتبة الإسلامية - عمان، الطبعة: ٢٠٠٠م ١٤٢١هـ.
- ٧٣- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، لرمزي نعناعة، دار القلم - دمشق، ودار الضياء - بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
- ٧٤- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لـد. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، ط٤.
- ٧٥- الإسلام الديمقراطي المدني، لشيريل بينارد، ترجمة: إبراهيم عوض، تنوير للنشر والإعلام - القاهرة، ٢٠١٣م.
- ٧٦- الإسلام السياسي، لمحمد سعيد العشماوي، سينا للنشر - القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- ٧٧- الإسلام عقيدة وشريعة، لمحمود شلتوت، دار الشروق - القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٧٨- الإسلام على مفترق الطرق، لمحمد أسد (ليوبلد فايس)، تحقيق عمر فروخ، دار العلم للملايين - بيروت.
- ٧٩- الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية، لمحمد البهي، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ٨٠- الإسلام والحداثة، لعبد المجيد الشرفي، الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٩١م.
- ٨١- الإسلام والطاغات المعطلة، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر، ط١.
- ٨٢- الإسلام والعلم، بين الأفغاني وريتان، لـد. محمد الخشت، دار قباء، القاهرة، طبعة

١٩٩٨م

٨٣- الإسلام والعلمانية وجهها لوجه، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة - بيروت،

١٤١١هـ ١٩٩٢م

٨٤- إسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، لمحمد عبده، ط٧، دار المنار، ١٣٦٧هـ.

٨٥- الإسلام وصياح الليكة، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط١، ٢٠٠٦م.

٨٦- الإسلام يتحدّى، مدخل علمي إلى الإيمان، لوحيه الدين خان، مراجعة وتحقيق:

عبد الصبور شاهين، مكتبة الرسالة - بيروت، ٢٠٠٥م

٨٧- الأسماء والصفات، لأبي بكر البيهقي، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة

الأزهرية للتراث - القاهرة، بدون تاريخ.

٨٨- الأسماء والصفات، للبيهقي، حققه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادى،

جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٨٩- أسنى المطالب في نجات أبي طالب، لأحمد بن زيني دحلان، تحقيق: حسن السقا،

ط٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٩٠- الإشارات والتنبهات، لأبي علي بن سينا، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق:

سليمان دنيا، دار المعارف - القاهرة، ط٣.

٩١- الإشارة في أصول الفقه، لأبي الوليد الباجي، المحقق: محمد حسن محمد حسن

إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٩٢- الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر النيسابوري، المحقق: صفيح أحمد

الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة:

الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

٩٣- أشعار الشعراء السعة الجاهليين، للشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم، بدون

معلومات.

٩٤- إشكالية الإحذار بالجهل في البحث العقدي، لسلطان العميري، مركز نماء للبحوث

والدراسات، ط١، ٢٠١٢م

٩٥- إشكالية القطع عند الأصوليين، لأيمن صالح، بحث منشور بمجلة المسلم المعاصر،

العدد ١١٧، ٢٠٠٥م.

٩٦- الأعلان العظيمان: الكتاب والسنة، رؤية جديدة، لجمال البنا.

٩٧- أصول الرسخي، لمحمد بن أحمد شمس الأئمة الرسخي، دار المعرفة بيروت.

٩٨- أصول السنة، لأحمد بن حنبل، دار المنار السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ

- ٩٩- أصول الشريعة، لمحمد العشماوي. مكتبة مذبولي، ط٤، ١٤١٦هـ.
- ١٠٠- أصول فقه الإمام مالك - أدلته الثقلية، لفادينا موسى، دار التدمرية - الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
- ١٠١- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، لناصر بن عبد الله بن علي القفاري، دار النشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٠٢- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٠٣- الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، لصالح أبو بكر، بلا معلومات.
- ١٠٤- أضواء على السنة المحمدية، لمحمود أبو رية، دار المعارف، ط٦، ١٩٩٤م.
- ١٠٥- أضواء على الصحيحين، لمحمد صادق النجمي، تحقيق: يحيى كمال البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط١، ١٤١٩هـ.
- ١٠٦- إظهار الحق، لمحمد رحمت الله الهندي، دراسة وتحقيق وتعليق: محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ١٠٧- الاختصاص، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د هشام بن إسماعيل الصبني، دار ابن الجوزي - السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٠٨- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، لأبي بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.
- ١٠٩- أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام، لجراغ علي ونواب يار جنك، ترجمة عبد الحق مولانا، مطبعة رفاء عام، لاهور، ١٩١٣م.
- ١١٠- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، للخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ١١١- أعلام الفكر العربي، للسيد ولد أباه، الشبكة العربية - بيروت ٢٠١٣م.
- ١١٢- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التحرير: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

- ١١٣ - الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، لعبد الحي بن فخر الدين الطالبي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م
- ١١٤ - الأعلام، لخير الدين بن محمود بن الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط٥، ٢٠٠٢م.
- ١١٥ - الأعمال الكاملة، لمحمد عبده، تحقيق محمد عمارة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٣.
- ١١٦ - أعيان الشيعة، لمحسن الأمين، حققه: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- ١١٧ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن قيم الجوزية، المحقق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف - الرياض
- ١١٨ - الاختباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن المصمعي، المحقق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م
- ١١٩ - إفاضة النصيح، لابن رشيد السبتي، دار التونسية للنشر.
- ١٢٠ - الإنصاح من معاني الصحاح، لأبي المظفر ابن هُبَيْرَة، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ
- ١٢١ - أعمال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية، لمحمد سليمان الأشقر. مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ١٢٢ - الإقناع في مسائل الإجماع، لأبي الحسن ابن القطان الفاسي، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م
- ١٢٣ - أكثر أبو هريرة، لمصطفى بوهندى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٢٤ - إكمال إكمال المعلم، محمد بن خليفة الأبي التونسي، دار الكتب العلمية - بيروت، دون تاريخ الطبع.
- ١٢٥ - إكمال المعلم بقوافل سليم، للمقاضي عباس السبتي، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الرقاء للطباعة والنشر والتوزيع - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ١٢٦ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمخلطاي بن قليج، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

- ١٢٧- الإلزامات والتبعية، للدارقطني، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ١٢٨- الإلزام إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى السبتي، المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث/ المكتبة العتيقة - القاهرة/ تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م
- ١٢٩- الأم، للشافعي، دار المعرفة بيروت، الطبعة: بدون طبعة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م
- ١٣٠- أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن بشران، ضبط نصه: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ١٣١- الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، لد. عبد الله الرحيلي، دار الأندلس.
- ١٣٢- الإمام البخاري وجامعه الصحيح: نظرات وتحقيقات في السيرة والمنهج، لخلدون الأحذب، دار الأمة للنشر، ط١، ٢٠١٢م.
- ١٣٣- الإمام البخاري وفقه التراجع في جامعه الصحيح، لنور الدين عتر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الكويت، عدد ٤ - سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ١٣٤- الإمام البخاري وفقه أهل العراق، لحسين غلامي الهرساوي، دار الاعتصام - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ
- ١٣٥- الإمام الزهري وآثاره في السنة، لد. حارث الضاري، مطابع جامعة الموصل - العراق، ١٩٨٥م.
- ١٣٦- الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية، لنصر أبو زيد، مطبعة مكتبة مدهولي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣م.
- ١٣٧- الإمام في بيان أدلة الأحكام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، المحقق: رضوان مختار بن غربية، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ١٣٨- الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد طوالة، دار عمار - عمان، ١٤٢١هـ
- ١٣٩- الإمامية والموقف من صحيح البخاري ومسلم - قراءة تفصيلية في الأعمال والتطورات والمناهج والآليات، لحيدر حب الله، شارك هذا البحث في المؤتمر الدولي الذي انعقد في ألمانيا، بتاريخ ١٧-١٩/ نيسان/ ٢٠١٥م، بدعوة من قسم الدراسات الإسلامية في جامعة مونستر، وقد حمل المؤتمر عنوان (علوم الحديث بين الأصالة والمعاصرة، نقد الحديث منذ عصر البخاري ومسلم إلى الدراسات والأبحاث المعاصرة)، وبحثه منشور على موقعه الرسمي على الشبكة.

١٤٠- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفلة والمتاع، لتقي الدين المقرئ، المحقق: محمد عبد الحميد النمسي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

١٤١- أمثال العرب، للمفضل الضبي، المحقق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت

١٤٢- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ليحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٤٣- الانتصار في ذكر أحوال قامة المتدين وآخر المجتهدين، لمحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: محمد السيد، مكتبة ابن عباس - القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ

١٤٤- الانتصار لأصحاب الحديث، لأبي المظفر السمعاني، المحقق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

١٤٥- الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، لنجم الدين الطوفي، المحقق: سالم بن محمد القرني، مكتبة الميكان الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ

١٤٦- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة عليهم السلام، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت.

١٤٧- الانحرافات العقيدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، لـد. علي الزهراني، ط١، رسالة ماجستير نوقشت بجامعة أم القرى - مكة سنة ١٤١٤هـ

١٤٨- الانشراح في آداب النكاح، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٤٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ

١٥٠- الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، لعمد الرحمن بن يحيى المعلمي، المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥١- أنواع التفسير المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الحزمي، ط٣، ١٤٣٤هـ

١٥٢- أحوال القبور، لابن رجب الحنبلي، المحقق: عاطف صابر شاهين، دار الغد الجديد، المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

- ١٥٣ - أوائل المقالات في المذاهب المختارات، لمحمد بن محمد بن النعمان العكبري، الملقب بالمفيد، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣م
- ١٥٤ - الآيات البيئات في شرح وتخراج الأحاديث المسلسلات، لعبد الحفيظ الفاسي، المطبعة الوطنية - الرباط، بدون تاريخ.
- ١٥٥ - الآيات البيئات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، لنعمان بن محمود الألوسي، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- ١٥٦ - إشار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، لابن الوزير البيني، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م
- ١٥٧ - إيضاح المحصول من برهان الأصول، للمازري، تحقيق: عمار الطالبي، ط١ ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامي - بيروت
- ١٥٨ - إيقونات القُطُور، لـد. جوناثان ويلز، مراجعة وتقديم: د. عبد الله الشهري، ترجمة ونشر: مركز تكوين - السعودية، ط١، ٢٠١٤م.
- ١٥٩ - الإيمان، لابن منده، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ
- ١٦٠ - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بملح أو ذم، ليوسف بن حسن ابن ابن الميرد الحنبلي، تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السؤيفي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- ١٦١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.
- ١٦٢ - البحر العميق في مرويات ابن الصليق، لأحمد الغماري، دار المكتبي - القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- ١٦٣ - البحر المحيط في أصول الفقه، لبيد الدين الزركشي، دار الكتيبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ١٦٤ - البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ببيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ
- ١٦٥ - بحوث في أصول الفقه، لمحمود الهاشمي الشهروردي، المجمع العلمي للشهيد الصدر، ط٢، ١٤٠٥هـ
- ١٦٦ - البخاري وصحيحه، لمحمد غلامي الهرساوي، ترجمة: كمال السيد، إعداد مركز الأبحاث العقائدية - قم، النجف، ط١، ١٤٢٠هـ

- ١٦٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، دار الحديث القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- ١٦٨- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٦٩- يدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٧٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار المعرفة بيروت
- ١٧١- يدع التفاسير، لعبد الله بن الصديق الغماري، دار الرشد الحديثة الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٨م.
- ١٧٢- برائة أهل السنة من الوقعة في علماء الأمة، لبكر بن عبد الله أبو زيد، ضمن مجموع الردود، دار العاصمة الرياض، ط١، ١٤١٤هـ
- ١٧٣- البرهان الكاشف لإصجاز القرآن، لكمال الدين عبد الواحد الزمלקاني، تحقيق: خديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي - بغداد، ط١، ١٩٧٤م
- ١٧٤- البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٧٥- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م
- ١٧٦- بساطة العلم، لبيك ستانلي، ترجمة: زكريا فهمي؛ مراجعة: عبد الفتاح إسماعيل، مؤسسة سجل العرب - القاهرة، ١٩٦٧م.
- ١٧٧- البصائر والذخائر، أبي حيان التوحيد، المحقق: وداد القاضي، دار صادر بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧٨- بطلان نسبة الحديث الموضوع (كيف بك يا ابن همر إذا بقيت في قوم ..) إلى صحيح الإمام البخاري، لعبد الباري الأنصاري، دار التوحيد للنشر - الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ
- ١٧٩- البحث والنشور للبيهقي، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ١٨٠- بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لابن نيمية، المحقق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

- ١٨١- البلوغ والمراهقة لدى النبات، لفريل مصطفى الأستاذ، مراجعة أ. د محمد كامل فرح، دار بلنسية - الرياض، ط١، ١٤١٤هـ
- ١٨٢- بؤس الدررانية، النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، لطفه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث ونشر - بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
- ١٨٣- بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح وبين عللها الحافظ أبو الحسن الدراقطني، تحقيق: سعد الحميد، دار الصميعي الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- ١٨٤- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقاء، دار المدني - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ١٨٥- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ١٨٦- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس يدهم الكلامية، لابن تيمية، مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ
- ١٨٧- البيان والتبيين، لمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٤٢٣هـ
- ١٨٨- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، حققه: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ١٨٩- التأثير المسيحي في القرآن، مصطفى بوهندي، دار الطليعة - بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- ١٩٠- تأثير المعتزلة في الخواارج والشيعة، لمبد اللطيف الحفظي، دار الأندلس الخضراء - جدة، ط١، ١٤٢١هـ
- ١٩١- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ١٩٢- التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله المواق المالكي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٤م
- ١٩٣- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ١٩٤- تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)، لأبي نعيم الأصبهاني، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

- ١٩٥- تاريخ الإسلام وَوَفَيَاتِ المشاهير وَالْأعلام، لشمس الدين الذهبي، المحقق: الدكتور
شار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م
- ١٩٦- تاريخ الامبراطورية البيزنطية، لد. محمد مرسي الشيخ، دار المعرفة الجامعية -
الاسكندرية، ١٩٩٤م.
- ١٩٧- التاريخ الأوسط، للبخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار
التراث حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م
- ١٩٨- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض،
١٤١١هـ.
- ١٩٩- تاريخ الثورة الفرنسية، لالبيير سوبول، ترجمة جورج كوسي، منشورات عويدات -
بيروت، باريس، ط٤، ١٩٨٩م.
- ٢٠٠- تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطبري، دار التراث بيروت، الطبعة: الثانية -
١٣٨٧هـ.
- ٢٠١- التاريخ الكبير، للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، طبع تحت
مراقبة: محمد عبد الحميد خان.
- ٢٠٢- تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، لمحمد
أبو زهرة، دار الفكر العربي.
- ٢٠٣- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، لسعيد عبد الفتاح عاشور، دار النهضة العربية -
بيروت.
- ٢٠٤- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار
عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٠٥- تاريخ دمشق، لملي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو
بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٠٦- تاريخ دولة الأتابك، لإحسان عباس، دار الشروق - عمان، ط١، ١٩٨٧م.
- ٢٠٧- تاريخ شبه الجزيرة العربية في عصورها القديمة، لميد العزيز صالح، مكتبة الأتجلو
المصرية، ط١، ٢٠١٠م.
- ٢٠٨- تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، لهشام جعيط، دار الطليعة - بيروت، ط١،
٢٠٠٧م.
- ٢٠٩- تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، لمحمد زاهد
الكوثري، تعليق أحمد خيري، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- ٢١٠- تأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢١١- تأويل مشكل القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢١٢- الثبرك، أنواعه وأحكامه، لناصر الجديع، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١١هـ
- ٢١٣- التبيين في أقسام القرآن، لابن قيم الجوزية، المحقق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- ٢١٤- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢١٥- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي، المطبعة الكبرى الأميرية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣هـ
- ٢١٦- تثبيت حجية خبر الواحد، لأحمد بن عادل الغريب، مركز تكوين، ط١، ١٤٣٧هـ ٢٠١٥م.
- ٢١٧- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، لجمال البنا، دعوة الإحياء الإسلامي.
- ٢١٨- التحرير لإيضاح معاني التيسير، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، حققه: محمد ضبحي بن حسن خلّاف، مَكْتَبَةُ الرُّشْد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- ٢١٩- تحديث الفكر الإسلامي، لعبد المجيد الشرفي، دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٩م
- ٢٢٠- تحرير العقل من النقل، لسامر إسلامبولي، دار الأوانل - دمشق، ١٩٩٩م.
- ٢٢١- تحرير علوم الحديث، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٢٢٢- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ
- ٢٢٣- التحريف المعاصر في الدين، لعبد الرحمن حسن حنكة الميداني، دار القلم للطباعة والنشر - دمشق، ١٩٩٧م.
- ٢٢٤- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، لعبد الله بن عمر البيضاوي، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م

- ٢٢٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج المري، المحقق: عد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م
- ٢٢٦- تحفة الذاكرين بعلة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للشوكاني، دار القلم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤
- ٢٢٧- تحقيق أسامي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤هـ.
- ٢٢٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، الناشر: دار طيبة.
- ٢٢٩- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لأبن تيمية، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٢٣٠- تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة، لمحمد بن صادق بنكيران، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- ٢٣١- تدوين السنة النبوية، نشأته وتطوره، لمحمد مطر الزهراني، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م
- ٢٣٢- تدوين السنة، إبراهيم فوزي، نشر رياض الريس، ط ٣، ٢٠٠٢م.
- ٢٣٣- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٣٤- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصبيعي للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٢٣٥- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ
- ٢٣٦- التراث والتجديد، لنصر حامد أبو زيد، دار التنوير، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٢٣٧- التراث وقضايا العصر، د. محمود إسماعيل، رؤية للنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- ٢٣٨- تراثنا الفكري في ميزان الشرع، لمحمد الغزالي، دار الشروق ط ٥ ١٤٢٤م

- ٢٣٩- تراجم سيدات بيت النبوة، لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، دار الريان للتراث - القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٢٤٠- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي القرناطي، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.
- ٢٤١- تشيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، تحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٢٤٢- تصحيح الفصيح وشرحه، لعبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستَوْه ابن المرزبان، المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٢٤٣- التصريح بما تواتر في نزول المسيح، لمحمد أنور شاه الكشميري، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب - ودار القرآن الكريم بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٢٤٤- التطور والإنسان، لحسن زينو، دار الدعوة - بيروت، ١٩٧١م.
- ٢٤٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م
- ٢٤٦- التعليل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي، المحقق: أبو ليابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٢٤٧- التعرف لمذهب أهل التصوف، لأبي بكر الكلاباذي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤٨- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٢٤٩- التعريفات، للشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٢٥٠- التعمين في شرح الأربعين، لنجم الدين الطوفي، المحقق: أحمد حجاج محمد عثمان، مؤسسة الريان - بيروت، المكتبة المكية - مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٢٥١- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتبة الإسلامية، دار عمار - بيروت، عمان الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥

- ٢٥٢- التفسير الحديث [مرتب حسب ترتيب النزول]، لدروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، الطبعة: ١٣٨٣هـ.
- ٢٥٣- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لمحمد بن جرير أبي جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٥٤- تفسير القرآن العزيز، بآبن أبي زُنين الألبيري، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكثر، الفاروق الحديثة مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٢٥٥- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية، الطبعة: الثالثة - ١٤١٩هـ.
- ٢٥٦- تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ٢٥٧- التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله المظهري، المحقق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية الباكستان، الطبعة: ١٤١٢هـ.
- ٢٥٨- تفسير المنار، لمحمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠م
- ٢٥٩- تفسير الموطأ، لأبي المطرف الفَنَازعي، حققه وقدم له وخرج نصوصه: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر - الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- ٢٦٠- التفسير الوسيط، للواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس
- ٢٦١- قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٢٦٢- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول بالصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، لابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- ٢٦٣- تفسير عبد الرزاق الصنعاني، دراسة وتحقيق: محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
- ٢٦٤- التفسير والمفسرون، لمحمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة - القاهرة.

- ٢٦٥- تفسير يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: الدكتور هند شليبي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- ٢٦٦- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٢٦٧- التقریب والإرشاد، لأبي بكر الباقلاني، المحقق: د. عبد الحميد بن علي أبو رنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٢٦٨- التقریب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٢٦٩- التقرير والتحرير، لابن أمير حاج الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٢٧٠- تقويم الأدلة، أو تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع، لأبي زيد الدبوسي، تحقيق: عبد الرحيم يعقوب، ط١: ١٤٣٠هـ، مكتبة الرشد بالرياض.
- ٢٧١- تقييد المهمل وتمييز المشكل، للنخاسي الجباني، المحقق: الأستاذ محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف - المملكة المغربية، الطبعة: بلا، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٢٧٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم العراقي، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٢٧٣- تكميل العين بجواز الجواز عن الله بأين، لـ د. صادق سليم صادق، دار التوحيد الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٢٧٤- تكوين العقل العربي، لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٩م.
- ٢٧٥- التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، المحقق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٢٧٦- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، لمحي الدين النووي، تحقيق: نظير الفريابي، دار طيبة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- ٢٧٧- تلخيص كتاب الموضوعات، لشمس الدين الذهبي، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

- ٢٧٨- تلقيح فهوم أهل الأثر في صيون التاريخ والسير، لعبد الرحمن ابن الحوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م
- ٢٧٩- تمهيد الأوافل في تلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلائي، المحقق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٢٨٠- التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلؤذاني، المحقق: مفيد محمد أبو عمنة (الجزء ١-٢) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء ٣-٤)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ٢٨١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، ١٣٨٧هـ
- ٢٨٢- التمييز، لمسلم بن الحجاج، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ
- ٢٨٣- تنبيه القاري لتقوية ما ضمه الألباني، لعبد الله بن محمد بن أحمد الدوش، دار العليان للنشر والنسخ - بريدة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٨٤- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لمحمد بن أحمد الملقطي، المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - مصر.
- ٢٨٥- التنبيهات المجمل على المواضع المشككة، لصالح الدين العلائي، المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان ٧٩ و٨٠، السنة ٢٠ - رجب - ذو الحجة ١٤٠٨هـ
- ٢٨٦- التَّنْبِيهَاتُ الْمُشْتَبَهَةُ عَلَى الْكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ وَالْمُحْتَلَكَةِ، للقاضي عياض السبتي، تحقيق: الدكتور محمد الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م
- ٢٨٧- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٢٨٨- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليمني، مع تخریجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٢٨٩- تنوير العيتين بأحكام الأضاحي والعيدين، لمصطفى بن إسماعيل السليمانى، مكتبة الفرقان عجمان، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٢٩٠- تهذيب الأسماء واللغات، للتوحي، عيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرة.
- ٢٩١- تهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٢٩٢- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- ٢٩٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن المزى، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ٢٩٤- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ٢٩٥- توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإنطار، لأحمد النماري، تحقيق: محمد حمزة الكتاني، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٢٩٦- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لظاهر بن صالح الجزائري، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٩٧- التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية.
- ٢٩٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٩٩- توضيح طرق الرشاد بحسم مائة الإلهاد، لمحمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٠٠- التوضيح في شرح التنقيح، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى البزلي المشهور بحلولو، مطبوع بهامش (شرح تنقيح الفصول) للقرافي، طبعة المطبعة التونسية، ١٣٢٨هـ.
- ٣٠١- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ٣٠٢- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن مella اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
- ٣٠٣- الثابت والمتحول، أدونيس (علي أحمد)، دار الساقي - بيروت، ط ٩، ٢٠٠٦م.
- ٣٠٤- الثقات للمجلى (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم)، المحقق: عبد المليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٣٠٥- ثمرات النظر في علم الأثر، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، المحقق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
- ٣٠٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- ٣٠٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.
- ٣٠٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين العلائي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- ٣٠٩- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
- ٣١٠- جامع المسائل لابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد - مكة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٣١١- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٣١٢- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروزي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية - بومباي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٣١٣- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

- ٣١٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
- ٣١٥- الجامع لمسائل المدونة والمختلطة، لأبي بكر بن عبد الله بن يونس الصقلي، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٣١٦- الجدل على طريقة الفقهاء، لعلي بن عقيل الحنبلي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة
- ٣١٧- المرح والتعليل، لابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بعبدر آباد الذكن الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م
- ٣١٨- جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك، لابن حزم، تحقيق: بدر العمراني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣١٩- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٣٢٠- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لنعمان بن محمود الآلوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٣٢١- جماع العلم، للشافعي، دار الآثار، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٣٢٢- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الحميدي، المحقق: علي حسين البواب، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٣٢٣- جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، لتركيا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر - بيروت، ط١، ٢٠٠٤م
- ٣٢٤- الجنتين، متابة موثقة بالصور، توما شماني، مطبعة الجامعة - بغداد، ١٩٨٣م.
- ٣٢٥- الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، لمحمد خير هيكل، دار البيارق ودار ابن حزم - بيروت.
- ٣٢٦- جواب الاعتراضات المصرية على الفتوى الحموية، لابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد مكة، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- ٣٢٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد، دار العاصمة - السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م

- ٣٢٨- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد الحنفي، مير محمد كتب خانة - كراتشي.
- ٣٢٩- جونة العطار في طرف القوائد ونوادير الأخبار، لأحمد بن الصديق الغماري، رسالة جامعية مرقونة على الآلة الكاتبة.
- ٣٣٠- جواهر الإسلام، لمحمد المشماوي، مكتبة مديولي، ط٤، ١٤١٦هـ.
- ٣٣١- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، مطبعة المدني، القاهرة.
- ٣٣٢- حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، لمحمد بن محمد السبناوي الأزهري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ٣٣٣- حاشية السندى على صحيح البخاري، دار الفكر.
- ٣٣٤- الحاوي للفتاوي، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٣٥- الحبة السوداء (حبة البركة) من الإعجاز الطبي في الأحاديث النبوية الشريفة، لعبد الله السعيد، دار الضياء - الأردن، ط١، ١٩٨١م.
- ٣٣٦- حجة الله البالغة، للشاه ولي الله الدهلوي، المحقق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٣٧- الحجة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني، المحقق: مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٣٣٨- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لإسماعيل بن محمد التيمي الأصهباني أبي القاسم، الملقب بقوام السنة، المحقق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية - الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٣٩- الحداثة وموقفها من السنة، رسالة دكتوراه لحارث فخري، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠م.
- ٣٤٠- الحديث المتكرر عند نقاد الحديث، لعبد الرحمن بن توفيق السلمي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٤١- الحديث النبوي بين الرواية والدراسة، لجعفر الشبباني، مؤسسة الإمام الصادق - قم، دار الأضواء - بيروت، ط١، ١٣٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ٣٤٢- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، لمحمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
- ٣٤٣- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، للألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٣٤٤- الحديث والمحدثون، لمحمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ط١، ١٩٨٤م.
- ٣٤٥- حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجاجي، المحقق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م
- ٣٤٦- الحريات العامة في الإسلام، لراشد الغنوشي، نشرمركز النقاد الثقافي، سنة ٢٠٠٨م.
- ٣٤٧- الحريم السياسي، النبي والنساء، لفاطمة المرينسي، دار الحصاد - بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٤٨- الحضارات السامية القديمة، لسبينو موسكاني، ترجمة: يعقوب بكر، دار الكاتب العربي، ١٩٥٧م.
- ٣٤٩- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لمحمد صديق خان، دار الكتب التعليمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- ٣٥٠- حفظ الله السنة، لأحمد السلوم، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- ٣٥١- الحق أبلج، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط١، ٢٠٠٦م
- ٣٥٢- الحق الذي لا يريدون، لعبدان الرفاعي، دار الأواطل للنشر، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٣٥٣- حكمة الغرب، لبرتناند راسل، ترجمة فؤاد زكريا، مجلة عالم المعرفة - الكويت، الجزء الثاني، ١٩٨٣م.
- ٣٥٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
- ٣٥٥- الحمل، غوردون بورن، ترجمة زيد الكيلاني، مؤسسة شومان - عمان، ط١، ١٩٨٦م.
- ٣٥٦- حوار حول أحاديث الفتن وأشراف الساعة، لجواد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية - عمان، ط١، ٢٠٠٣م.

- ٣٥٧- حوار هادئ مع محمد الغزالي، لسلمان بن فهد العودة، الطبعة: الأولى - ١٤٠٩هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- ٣٥٨- حياة البخاري، لجمال الدين القاسمي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار النفائس، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ٣٥٩- الحيوان، لعمر بن بحر الجاحظ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٣٦٠- خاطرات جمال الدين الأفغاني، لمحمد المخزومي، دار الفكر الحديث، لبنان، ط٢، ١٣٨٥هـ.
- ٣٦١- خير الواحد وحجته في التشريع الإسلامي، للقاضي برهون، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة، ط٢، ١٤١٩هـ.
- ٣٦٢- خصائص مسند الإمام أحمد، لأبي موسى المدني، الناشر: مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٦٣- خلق أفعال المباد والرد على الجهمية وأصحاب التعميل، لمحمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥هـ.
- ٣٦٤- الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت.
- ٣٦٥- دره تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣٦٦- دراسات تاريخية مع تعلية في منهج البحث وتحقيق المخطوطات، لأكرم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٦٧- دراسات محملية، لجولدزير، ترجمة بشير نصر، دار قتيبة - دمشق، مركز العالم الإسلامي للدراسة الاستشراق - لندن، ٢٠٠٩م.
- ٣٦٨- دراسات في الكافي وصحيح البخاري، ويسرى أيضا (دراسات في الحديث والمحدثين)، هاشم معروف الحسني، بدون طبع ولا تاريخ، دار المعارف - بيروت.
- ٣٦٩- دراسات في حضارة الإسلام، لهاملتون جُيب، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٣٧٠- الدرّة فيما يجب اعتقاده، لابن حزم، تحقيق: أحمد الحمد، وسعيد القرقي، توزيع مكتبة التراث، ط١، ١٩٨٨م ١٤٠٨هـ.
- ٣٧١- الدر المنثرة في الأحاديث المشتهرة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات لجامعة الملك سعود - الرياض.

- ٣٧٢- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر .
- ٣٧٣- الدعوة إلى الإصلاح، لمحمد لنخضر حسين، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار
الراية - الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٧٤- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، لمحمد بن محمد بن
سويلم أبو شُهبة، مكتبة السنة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩م
- ٣٧٥- الدِّفاع عن الصَّحيحين دفاع عن الإسلام، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي،
تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٧٦- دفع دعوئِ المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد، دراسة لما في
الصحيحين، لميسر النعيمي، دار المنهاج - الرياض، ط١، ١٤٣٥هـ
- ٣٧٧- دفع شبه التشبيه بالكف التنزيه، لأبي الفرج ابن الجوزي، حققه وعلق عليه: حسن
السقاف، دار الإمام الرواس - بيروت، ط٤، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- ٣٧٨- دلائل الإحجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، المحقق: محمود محمد
شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- ٣٧٩- دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي،
عبد البر عباس، دار الفانس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٣٨٠- دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين، لحسين أحمد أمين،
مكتبة مدبولي، ودار العين - مصر، ط١، ١٩٨٣م.
- ٣٨١- دور السنة في إعادة بناء الأمة، لجواد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية -
عمان، ط١، ١٩٩٩م.
- ٣٨٢- دين السلطان البرهان، لثيازي عز الدين، دار بيسان - دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- ٣٨٣- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،
عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م
- ٣٨٤- الذخيرة، لشهاب الدين القرافي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى،
١٩٩٤م
- ٣٨٥- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للنعيمي، المحقق: محمد شكور بن محمود
الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

- ٣٨٦- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، المحقق: عبد الرحمن عبد الميزر الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٨٧- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر ابن منْجُوْه، المحقق: عبد الله اللبني، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ
- ٣٨٨- رحلتي من الشك إلى الإيمان، مصطفى محمود، دار العودة، بيروت.
- ٣٨٩- الرد القويم على المجرم الأثيم، لحمود التويجري، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء السعودية - الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ
- ٣٩٠- الرد على البكري - تلخيص كتاب الاستغاثة، لابن تيمية، تحقيق محمد علي عجال، مكتبة الغرابة - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ
- ٣٩١- الرد على الجهمية، لأبي عبد الله ابن منْجُوْه العبدي، المحقق: علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية باكستان
- ٣٩٢- الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- ٣٩٣- الرد على الشبكي في مسألة تعليق الطلاق، لابن تيمية، تحقيق: عبد الله المزروع، دار عالم الفوائد - مكة، ط١، ١٤٣٥هـ
- ٣٩٤- الرد على المنطقيين، لابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٣٩٥- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية بيروت.
- ٣٩٦- رسالة أضحية في أمر المعاد لابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، دار الفكر العربي، ١٣٦٨هـ.
- ٣٩٧- الرسالة القشيرية، لمبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود، الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.
- ٣٩٨- الرسالة المنلية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، لابن تيمية، المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني - القاهرة، ط٦.
- ٣٩٩- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، لأبي الحسن الأشعري، المحقق: عبد الله شاكر محمد الجندي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: ١٤١٣هـ
- ٤٠٠- الرسالة، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، المحقق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م

- ٤٠١- رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٤٠٢- رفع اللبس عن حديث سجود الشمس، لعبد الله بن سعيد الشهري، بحث منشور في موقع ملتقى أهل الحديث الإلكتروني.
- ٤٠٣- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٤٠٤- الرُّوضُ البَاسِمُ فِي الذَّبِّ عَنْ سَكَّةَ أَبِي الْقَاسِمِ، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسيني القاسمي، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد - مكة.
- ٤٠٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م
- ٤٠٦- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٤٠٧- رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها، لـد. أحمد بن ناصر آل محمد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- ٤٠٨- رؤية الله، للدراطيني، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، عام النشر: سنة ١٤١١ هـ.
- ٤٠٩- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، لمحمد حبيب الله الشقيطي، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي وشركاؤه - القاهرة.
- ٤١٠- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ
- ٤١١- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة - بيروت، مكتبة المنار الإسلامية - الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ٤١٢- زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية - عرض ونقد، للباحث علي الفهيد، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ
- ٤١٣- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، - الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

- ٤١٤- الزاوية وما فيها من البدع، لمحمد الزمزمي بن الصديق الغماري، مطبعة اسباطيل - المغرب، ١٩٩٩م.
- ٤١٥- الزهد والرفاق، لعبد الله ابن المبارك، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤١٦- زوايع في وجه السنة قديما وحديثا، لصالح الدين مقبول أحمد، مجمع البحوث الإسلامية العلمية - نيودلهي، ط١، ١٤١١هـ
- ٤١٧- سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق، لعبد الله الغماري، مكتبة القاهرة، ط٣، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م
- ٤١٨- سطور من النقل والمقل والفكر، لعبد العزيز الطريفي، جمع وترتيب: عزام المحبيني، مكتبة الميكان - السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ
- ٤١٩- سل النصال بالأشياخ أهل الكمال، لعبد السلام ابن سودة، تحقيق: محمد حجي، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- ٤٢٠- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ط١.
- ٤٢١- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف - الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٤٢٢- السلطة في الإسلام - العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، لعبد الجواد ياسين، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ٤٢٣- السماء في القرآن الكريم، زغلول النجار، دار المعرفة - بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م.
- ٤٢٤- السنن الوهاج في سنن عائشة عند الزواج، لفهد الغفيلي، دار الصميعي، ط١، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م
- ٤٢٥- السنة المفترى عليها، لسالم البهناوي، دار الوفاء - القاهرة، دار البحوث العلمية - الكويت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- ٤٢٦- السنن النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، لمحمد الغزالي، دار الشروق - القاهرة، ط٦.
- ٤٢٧- السنة بين الأصول والتاريخ، لحمادي ذويب، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء وبيروت، ٢٠٠٥م.

٤٢٨- السنة في مواجهة الأباطيل، لمحمد طاهر بن حكيم غلام رسول، دعوة الحق (سلسلة شهرية تصدر مع مطلع كل شهر عربي السنة الثانية: ١٤٠٢هـ ربيع الأول العدد ١٢)، مطبوعات رابطة العالم الإسلامي.

٤٢٩- السنة في مواجهة شُبهات الاستشراق (ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية)، لأحمد أنور سيد أحمد الجندي، عني بطبعه ومراجعته خادِم العلم: عبد الله بن إبراهيم الأصمري، الناشر: المكتبة المصرية، صيدا بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
٤٣٠- السنة قبل التدوين، لمحمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٤٣١- السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٤٣٢- السنة ودورها في الفقه الجديد (نحو فقه جديد)، لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٧م.

٤٣٣- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٣٤- سنن ابن ماجه، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤٣٥- سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، صيدا - بيروت.

٤٣٦- السنن الأبين والموارد الأمن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، لابن رشيد الفهري السني، المحقق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٣٧- سنن الفرمانزي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٤٣٨- سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شليبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

٤٣٩- السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٤٤٠- السنن الكبرى للنسائي، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠١٢م
- ٤٤١- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- ٤٤٢- سوالات ابن الجنيّد لأبي زكريا يحيى بن معين، المحقق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٤٤٣- سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعليهم، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ
- ٤٤٤- سوالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشغري، كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ
- ٤٤٥- سوالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م
- ٤٤٦- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٣ط، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٤٧- السيرة النبوية الصحيحة مُحَاوَلَة لِتَطْيِينِ قَوَائِدِ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَقْدِيرِ رَوَايَاتِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، تجميع أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: السادسة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٤٤٨- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م
- ٤٤٩- السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الأحاد في مسائل الاعتقاد، لسميد القنوبي، ٣ط، ١٤١٨هـ
- ٤٥٠- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، لتقي الدين السبكي، ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم، لمحمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، بدون تاريخ.
- ٤٥١- الشامل في أصول الدين، لأبي المعالي الجويني، تحقيق مُختار، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٦٩م.
- ٤٥٢- شيهات القرآنيين، لعثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

- ٤٥٣- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المحيد حيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٤٥٤- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٥٥ شرح أصول الكافي، لمولي محمد صالح المازندراني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤٥٦- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر - سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٤٥٧- شرح التلغمين، للمازري، المحقق: سماحة الشيخ محمد المختار الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٤٥٨- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للزرقاني، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٥٩- شرح الزرقاني على مختصر خليل، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٦٠- شرح السنة، للحسين بن مسمود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٦١- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٦٢- شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة الميكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٦٣- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعش الموصلي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٤٦٤- شرح المواقف لملي بن محمد الجرجاني، مطبعة السعادة ١٣٢٥هـ.
- ٤٦٥- شرح النووي لصحيح مسلم بن الحجاج (المنهاج)، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- ٤٦٦- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري، لولي الله الدهلوي، المحقق: عزت فرغلي، دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٢٠هـ.

- ٤٦٧- شرح تنقيح الفصول، لشهاب الدين القرافي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م
- ٤٦٨- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- ٤٦٩- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٤٧٠- شرح لغة المحدث، لطارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٧١- شرح لفظة المعجلان ويلة الظمآن، لزيكريا الأنصاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٤٧٢- شرح مختصر ابن العاجب، لعبد الدين الإيجي، المحقق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٧٣- شرح مشكل الآثار، لأحمد بن محمد الأزدي الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
- ٤٧٤- شرح مصابيح السنة، لابن المَلَك الرومي الحنفي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، إشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- ٤٧٥- شرح معاني الآثار، للطحاوي، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٤٧٦- شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ
- ٤٧٧- شرح مقدمة في أصول التفسير، لمساعد الطيار، دار ابن الجوزي - السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ
- ٤٧٨- شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٧٩- شروط الأئمة الستة، لمحمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، ضمن ثلاث رسائل في علم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط١، ١٩٩٧م.
- ٤٨٠- شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، يوسف القرضاوي، دار الصحوة القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

- ٤٨١- شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية بيومباي الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- ٤٨٢- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى - مدليلاً بالعاشية المسماة منزل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م
- ٤٨٣- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤٨٤- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
- ٤٨٥- الشفاعة، لمصطفى محمود، دار أخبار اليوم - القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٤٨٦- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن علي الإيراني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٨٧- الشيخ أمين أحسن الإصلاح، ومنهجه في تفسير تدبر القرآن، لعبد الرؤوف ظفر، رسالة دكتوراه مرفوعة على آلة الكتابة، نوقش بقسم الدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بـلاهور، باكستان، سنة ١٩٩٦م.
- ٤٨٨- الشيعة الاثنا عشرية وتكفيرهم لعموم المسلمين، تأليف: عبد الله بن محمد السلفي، ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٤٨٩- صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بليان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٩٠- صحيح ابن خزيمة، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت
- ٤٩١- صحيح أبي داود وضعيفه (الأم)، للآلباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- ٤٩٢- صحيح الإمام مسلم أسانيده ونسخه ومخطوطاته، بحث منشور لنزار ريان، في مجلة الجامعة الإسلامية بـزفة المجلد ١١، العدد ١، سنة ٢٠٠٣م.

٤٩٣- صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط ٣، ٢٠٠٤م.

٤٩٤- صحيح البخاري، نهاية الأسطورة، لرشيد أيلال، دار الوطن - الرباط، ط ١، ٢٠١٧م.

٤٩٥- صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٩٦- صحيح الجامع الصغير وزياداته، للألباني، المكتب الإسلامي.

٤٩٧- صحيح الكافي، لمحمد الباقر البهوتي، الدار الإسلامية - بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٤٩٨- صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٩٩- صحيفة سوابق وجريدة بواقي، لمحمد بن الأمين بوخيزة الحسني، دار التوحيد الرياض، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٠٠- الصديقة بنت الصديق، لعباس محمود العقاد، دار المعارف، ط ١٢، ١٩٨٨م.

٥٠١- الصراط المستقيم لمستحقّي التقديّم، لعلي بن يونس البياضي، صححه وعلق عليه: محمد الباقر البهوتي، ط ١، ١٣٨٤هـ، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - إيران.

٥٠٢- الصفات، للدارقطني، المحقق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٠٣- صفة الجنة، لأبي نعيم الأصبهاني، المحقق: علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث دمشق.

٥٠٤- صفحات من صبر العلماء، لعبد الفتاح أبو غدة، دار السلام - القاهرة، ط ٩، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٥٠٥- الصدفية، لآين تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٠٦- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتزلة، لابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٠٧- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٧م.

٥٠٨- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو
أس الصلاح، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية،
١٤٠٨هـ.

٥٠٩- صيد الخاطر، لعبد الرحمن ابن الجوزي، بعناية: حسن المساحي سويدان، دار
القلم دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٥١٠- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، مكتبة النهضة، القاهرة، ط٨.

٥١١- الضعفاء، للبخاري، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين، مكتبة
ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥١٢- الضعفاء، للقبلي، المحقق: قسم التحقيق بدار التاصيل، الطبعة: الأولى ٢٠١٣

٥١٣- ضوابط المعرفة، وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حبنكة الميداني،
تحقيق: حسين مؤنس، دار القلم - دمشق، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٥١٤- الضياء المعنوي على مقدمة الغزنوي، لمحمد بن أحمد بن ضياء الغزنوي المكي،
مخطوطة محفوظة بالمكتبة القاسمية بباكستان.

٥١٥- الطب منبر الإسلام، لقاسم سويداني، دار الألباب - بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٥١٦- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة
- بيروت.

٥١٧- طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود
محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية،
١٤١٣هـ.

٥١٨- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، المحقق: إحسان عباس، دار صادر بيروت،
الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م

٥١٩- طبقات الممثلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين الله، تحقيق: سوسة
ويثلد فلزر، دار مكتبة الحياة بيروت، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م.

٥٢٠- طرح التشريب في شرح التفریب، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، أكمله ابنه:
أحمد، الطبعة المصرية القديمة - وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة
التاريخ العربي، ودار الفكر العربي)

٥٢١- الطرق الحكيمة، لابن القيم الجوزية، مكتبة دار البيان.

٥٢٢- الطريق إلى ثقافتنا، لمحمود شاکر، دار المدني - جدة، ١٤٠٧هـ

- ٥٢٣- الطريق من هنا، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر، الطبعة: الأولى.
- ٥٢٤- طلحة سبط الآلي في الرد على الشيخ محمد الغزالي، أبو إسحاق الحويني، مكتبة التوعية الإسلامية - الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٥٢٥- الطوفان الجارف لكتائب البغي والعدوان، لسعيد القنوي.
- ٥٢٦- الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية لد. ساسي الحاج، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة، ط١، ١٩٩١م.
- ٥٢٧- ظلال الجنة في تخريج السنة لأبي عاصم، للآلباني، المكتب الإسلامي - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٥٢٨- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية - بيروت
- ٥٢٩- العثمانية، لعمر بن بحر الشهير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٣٠- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الخراء، حققه وعلق عليه وخرج نصه: أحمد بن علي بن سير المبارك، الناشر: بدون ناشر، الطبعة: الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٣١- المذهب الثمير من مجالس الشنيطي في التفسير، لمحمد الأمين الشنيطي، جمعها: خالد بن عثمان السبت، بإشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ٥٣٢- المصنانون بين مزايم التجديد وميادين الشريب، محمد الناصر، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- ٥٣٣- عصمة الأنبياء بين المسلمين وأهل الكتاب، لأحمد آل عبد اللطيف، رسالة ماجستير نوشت بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة، سنة ١٩٨٢م.
- ٥٣٤- المظلمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥٣٥- عقيدة المسلم، لمحمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر - مصر، ط١.
- ٥٣٦- حلل الترمذي الكبير، للترمذي، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصمدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٥٣٧- الملل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي،
المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية،
١٤٠١هـ/١٩٨١م

٥٣٨- الملل الواردة في الأحاديث النبوية، للدراطيني، المجلدات من الأول، إلى الحادي
عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح
بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٣٩- الملل لابن أبي حاتم، لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية
د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة:
الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

٥٤٠- ملل وأهوية، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر - القاهرة، ط١.

٥٤١- علم الغيب في الشريعة الإسلامية، لأحمد الغنيمان، مكتبة العلوم والحكم - المدينة
المنورة، ط١، ١٤٢٥هـ

٥٤٢- علم حلل الحديث من خلال كتاب الوهم والإيهام، لإبراهيم الخمماري،
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

٥٤٣- العلمانية الجزئية والشاملة، لد. عبد الوهاب المسيري، دار الشروق - القاهرة،
١٤٢٣هـ، ٢٠٠٠م.

٥٤٤- العلمانية مفاهيم ملتبسة، للحسن وريغ، وأشرف عبد القادر، رؤية للنشر والتوزيع -
الدار البيضاء، ٢٠٠٩م.

٥٤٥- العلمانية: نشأتها وتطورها وأثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، لسفر الحوالي،
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بدون تاريخ.

٥٤٦- العلو للمعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها، للذهبي، المحقق:
أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ -
١٩٩٥م

٥٤٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبتو الدين العيني، دار إحياء التراث العربي
بيروت.

٥٤٨- ألتاية شرح الهداية، للبايرتي، الناشر: دار الفكر.

٥٤٩- المواسم من القواصم، لأبي بكر بن العربي المعافري، المحقق: الدكتور عمار
طالبي، مكتبة دار التراث - مصر.

٥٥٠- المواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسيني القاسمي، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥٥١- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لشرف الحق العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

٥٥٢- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٥هـ.

٥٥٣- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لبرهان الدين الكرمانلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

٥٥٤- الفرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، لعمر بن إسحق الغزنوي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦هـ.

٥٥٥- غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك الجويني إمام الحرمين، المحقق: عبد العظيم الدب، مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ.

٥٥٦- الغيبة، لمحمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق - طهران.

٥٥٧- الفيلانيات (الفوائد)، لمحمد بن عبد الله بن عبدوئيه البغدادي، المحقق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٥٨- فتاوى معاصرة، لـ د. يوسف القرضاوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٥٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة باحثين، مكتبة الغريب الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٦٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.

٥٦١- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، حققه ورتبه: محمد ضحبحي بن حسن حلاق، مكتبة النيل الجديد، صنعاء - اليمن.

٥٦٢- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، لحسن بن أحمد الرباعي، المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥٦٣- فتح القدير، لكمال الدين ابن الهمام، دار الفكر.

- ٥٦٤- فتح المعين ينقد كتاب الأربعين، لعبد الله بن الصديق الغماري، تحقيق: حسن السقاف، ط٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٥٦٥- فتح المفيت بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٥٦٦- الفتن، لنعيم بن حماد، المحقق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ
- ٥٦٧- فتح مصر والمغرب، لابن عبد الحكم أبي القاسم المصري، مكتبة الثقافة الدينية، عام النشر: ١٤١٥هـ
- ٥٦٨- الفردوس بمأثور الخطاب، لشبرويه بن شهردار الديلمي، المحقق: السعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٥٦٩- الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.
- ٥٧٠- الفروسية المحملة، لابن قيم الجوزية، المحقق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفرائد - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ
- ٥٧١- فصل المقال في نزول عيسى وقلته الدجال، لمحمد خليل الهراص، تحقيق السيد بن عبد المقصود، مكتبة السنة - القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٥٧٢- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، مكتبة الخانجي القاهرة.
- ٥٧٣- فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين الفناري الرومي، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ
- ٥٧٤- الفصول في السيرة، لابن كثير الدمشقي، تحقيق وتعليق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ
- ٥٧٥- فضل الاعتزال، للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ
- ٥٧٦- الفقه الإسلامي في طريق التجديد، لسليم العوا، المكتب الإسلامي بيروت ط٢ ١٩٩٨م.
- ٥٧٧- فقه السيرة، لمحمد النزالي، دار نهضة - مصر، ط١.

- ٥٧٨- الفقيه والمتفقه، للخطيب البندادي، المحقق: عادل بن يوسف الفراري، دار اس الحوزي السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.
- ٥٧٩- الفكر الإسلامي، قراءة علمية، محمد أركون، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ٥٨٠- الفكر العربي في عصر النهضة، لألبرت حوراني، ترجمة: كريم عزقول، دار الهار - بيروت.
- ٥٨١- الفكر العربي، قراءة علمية، لمحمد أركون، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٦م.
- ٥٨٢- الفكر المادي الحديث وموقف الإسلام منه، لمحمود عبد الحكيم عثمان، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٧م.
- ٥٨٣- فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الخري الكتاني، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: ٢، ١٩٨٢م.
- ٥٨٤- الفهرست، لأبي الفرج ابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٥٨٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٨٦- الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة، لعبد الله بن الصديق الغماري، بدون معلومات على الغلاف.
- ٥٨٧- في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، لـد.محمود خفاجي، مطبعة الأمانة - بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٨٨- في المذاهب المعاصرة، لأحمد عبده الجمل، كلية أصول الدين - القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٥٨٩- في ظلال القرآن، لسيد قطب، دار الشروق - بيروت- القاهرة، الطبعة: السابعة عشر - ١٤١٢هـ.
- ٥٩٠- في قواعد السمايات: العبرية والسريانية والعبرية، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٩١- فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، المحقق: محمد بدر عالم الميرتبي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- ٥٩٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ
- ٥٩٣- قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان عجمان، الطبعة: الأولى (المكتبة الفرقان) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١هـ
- ٥٩٤- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٥٩٥- القيس في شرح موطأ مالك بن أنس، لابن العربي المالكي، المحقق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م
- ٥٩٦- قبول الأخبار ومعركة الرجال، لعبد الله بن أحمد الكمبي البلخي، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ٥٩٧- قدر العلمانية في العالم العربي، للحسن ورغب، وأشرف عبد القادر، منشورات الأحداث المغربية - الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٩م.
- ٥٩٨- القدر وما ورد في ذلك من الآثار، لعبد الله بن وهب، المحقق: د. عبد العزيز عبد الرحمن النعيم
- ٥٩٩- الناشر: دار السلطان - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ
- ٦٠٠- القدر، لجعفر بن محمد الزريابي، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٦٠١- قلائد الحق، لمحمد الغزالي، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- ٦٠٢- قراءة في منهج البخاري ومسلم، لمحمد زهير الأدهمي، دار النفائس - بيروت، ط ١، ١٤٣٥هـ
- ٦٠٣- القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل المخطاط الديني، لمحمد أركون، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الطليعة - بيروت، ط ٢، ٢٠٠٥م.
- ٦٠٤- القرآن من الهجرة إلى التفعيل، لاسامر إسلامبولي، دار الأوتار، ط ١، ٢٠٠٨م.
- ٦٠٥- القرآن وعلم النفس، لـد. محمد عثمان نجاتي، دار الشروق - القاهرة، ط ٧، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٠٦- القرآنيون، نشأهم - عقائدهم - أدلتهم، لعلي محمد زينو، دار القيس - دمشق،
الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

٦٠٧- القسم القائل إلى تصحيح العقائد (وهو القسم الرابع من كتاب التنكيل بما تأنيب
الكوثري من الأباطيل)، للمعلمي، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،
الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٠٨- قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه السلام، للألباني، المكتبة الإسلامية - عمان
الأردن.

٦٠٩- قصة الهجوم على السنة، لـ د. علي السالوس، دار السلام، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

٦١٠- قضايا التجديد - نحو منهج أصولي، حسن الترابي، معهد البحوث والدراسات
الاجتماعية، ١٩٨٧م.

٦١١- قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر،
الطبعة: الأولى.

٦١٢- القطعية من الأدلة الأربعة، لمحمد دمبي دكوري، عمادة البحث العلمي بالجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

٦١٣- قواعد الاستدلال بالإجماع، لسعد الشثري، كنوز إشيبليا - الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ

٦١٤- قواطع الأدلة في الأصول، لأبي المظفر السمعاني، المحقق: محمد حسن محمد
حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م

٦١٥- قواعد الأحكام في مصالح الأئمة، لمز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، راجعه
وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد

٦١٦- الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩١م

٦١٧- قواعد التحليل من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، دار
الكتب العلمية بيروت.

٦١٨- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام القرعية، لابن اللحام، المحقق:

عبد الكريم الفضيلي، المكتبة المصرية، الطبعة: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٦١٩- القول الصراح في البخاري وضميحه الجامع، لشيخ الشريعة الأصفهاني، تحقيق:

حسين الهرساوي، مؤسسة الإمام الصادق - قم، ط١، ١٤٢٢هـ

٦٢٠- القول المسدد في الدب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني، مكتبة

ابن تيمية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ

- ٦٢١- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.
- ٦٢٢- الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح)، المحقق: د. عبد الحميد هندوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٢٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٦٢٤- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، المحقق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ٦٢٥- كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادى، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٦٢٦- الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، لمحمد شحرور، دار الأهالي للنشر. سوريا، ١٩٩٥م.
- ٦٢٧- الكتاب والقرآن، لمحمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٠م.
- ٦٢٨- كتابات أهداه الإسلام ومناقشتها، لعماد السيد محمد إسماعيل الشريينى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٢٩- الكشاف عن حقائق فوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ٦٣٠- كشف الأسرار شرح أصول البزوهي، لعبد العزيز علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، بدون طبع وبدون تاريخ.
- ٦٣١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
- ٦٣٢- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، دار النوافر سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٦٣٣- كشف المتواري في صحيح البخاري، لمحمد جواد خليل، دار الإرشاد - لندن، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- ٦٣٤- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- ٦٣٥- كعب الأحبار وأثره في التفسير، لـ د. خليل إلياس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٦٣٦- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٦٣٧- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٦٣٨- كلمة الحق، لأحمد محمد شاكر، بتقديم عبد السلام هارون، مكتبة السنة - القاهرة، بدون سنة نشر.
- ٦٣٩- كواشف زئوف في المذاهب الفكرية المعاصرة، لعبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٦٤٠- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرمانی، دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعه الأولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- ٦٤١- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، لأحمد بن إسماعيل الكوراني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٦٤٢- كوثر المَعَانِي الدَّرَارِي فِي كُثْفِ حَيَاةِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، لمحمد الخضر الشنيطي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٤٣- كيف نتعامل مع السنة النبوية، ليوسف عبد الله القرضاوي، الناشر: دار الشروق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٤٤- كيف نتعامل مع القرآن، ليوسف القرضاوي، دار نهضة مصر القاهرة ط٥ ٢٠٠٥م.
- ٦٤٥- كيف نتعامل مع القرآن، محمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، ط٧، ٢٠٠٧م.
- ٦٤٦- لامع الدراري على جامع البخاري، للكاندعلوي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.
- ٦٤٧- اللامع الصحيح بشرح الجامع الصحيح، لشمس الدين البرماوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- ٦٤٨- لياب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين الخازن، المحقق: تصحيح محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.
- ٦٤٩- اللباس الشرعي وطهارة المجتمع، لجواد عفانة، دار جواد - عمان، ط١، ١٩٩٨م.
- ٦٥٠- لبنات، لعبد المجيد الشرفي، دار الجنوب للنشر، ١٩٩٤م.
- ٦٥١- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٦٥٢- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٦٥٣- لفق المسلمون إذ قالوا، لتركيا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨م.
- ٦٥٤- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.
- ٦٥٥- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضية في عقد الفرقة المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين ومكتبتها دمشق، الطبعة: الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٦٥٦- لؤلؤ البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث، تأليف: الشيخ يوسف البحراني، حققه وعلق عليه: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: مكتبة فخرآوي، ط١، ٢٠٠٨م.
- ٦٥٧- مائة سؤال عن الإسلام، لمحمد الغزالي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٤، ٢٠٠٥م.
- ٦٥٨- مباحث في علوم القرآن، لنعناع بن خليل القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٥٩- مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار، لعبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن ملك الحنفي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٦٠- المبسوط، لشمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة بيروت.
- ٦٦١- متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: عدنان زوزور، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م.

- ٦٦٢- المتواري علي تراجم أبواب البخاري، لابن المنير الإسكندراني، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: مكتبة المعل - الكويت
- ٦٦٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير الكاتب، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية للطباعة والنشر بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ
- ٦٦٤- مجالس التذكير من حديث البشير النذير، لعبد الحميد محمد بن باديس، مطبوعات وزارة للشؤون الدينية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- ٦٦٥- مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، لعبد الحميد بن باديس الصنهاجي، المحقق: علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٦٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجكني الشقيطي، المؤلف: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد بن المختار المحضري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ٦٦٧- المجالسة وجواهر العلم، لأحمد بن مروان الدينوري، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، ١٤١٩هـ
- ٦٦٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوحي حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ
- ٦٦٩- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني النسابوري، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت
- ٦٧٠- مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الجامع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٦٧١- المجموع المفيث في غريب القرآن والحديث، لأبي موسى المدني، المحقق: عبد الكريم الزبواي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- ٦٧٢- المجموع شرح المهذب، للحنوي، دار الفكر، لطبعة بكاملة معها تكملة السبكي والطبعي).
- ٦٧٣- مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، ١٤١٣هـ
- ٦٧٤- محاسن الاصطلاح (المطبوع مع مقدمة ابن الصلاح) لعمر بن رسلان البلقيني، المحقق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الناشر: دار المعارف.

- ٦٧٥- محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٦٧٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٧٧- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، لفخر الدين الرازي، راجعه: طه عبد سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- ٦٧٨- المحصول من علم الأصول للرازي، تحقيق طه جابر العلواني، نشر جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ.
- ٦٧٩- المحكمات، صمام أمن الأمة وأساس الثبات، لحاتم المعوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ٦٨٠- المعلى بالآثار، لابن حزم الأندلسي، دار الفكر - بيروت.
- ٦٨١- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد الموصلي، المحقق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٦٨٢- مختصر الملو للملي العظيم للذهبي، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٦٨٣- الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْلِيلِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، لِلْمُهَلَّبِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، المحقق: أَحْمَدُ بْنُ قَاوِسٍ السَّلُوم، دار التوحيد الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٦٨٤- مُخْتَصَرُ صَحِيحِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، لِلألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٦٨٥- مختصر صحيح الإمام مسلم، لعبد العظيم المنذري، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - عمان، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٦٨٦- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجعل، لعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي، تحقيق: نذير حمادو، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦٨٧- المختلطين، لصالح الدين العلاتي، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٦٨٨- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، لد. نافذ حسين (ص/١٣) دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

- ٦٨٩- مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، ل.د. أسامة الخياط، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ
- ٦٩٠- المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي، المحقق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الدار العلمية - دلهي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٩١- المخلصيات وأجزاء أخرى، لأبي طاهر المخلص، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- ٦٩٢- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتمد بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
- ٦٩٣- مدارج التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٦٩٤- مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق، لعلي بن محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: إيفاء رياض، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٦٩٥- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المتناوي، لأحمد بن الصليبي التلمساني، دار الكتب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦
- ٦٩٦- المدخل إلى الدراسات التاريخية، لأنجلوا وسينوبولس، تعريب: عبد الرحمن بدوي، ضمن كتاب النقد التاريخي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط٤، ١٩٨١م.
- ٦٩٧- المدخل إلى الصحيح، للحاكم النيسابوري، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الإمام أحمد، الطبعة: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
- ٦٩٨- مدخل إلى القرآن الكريم، لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط١، ٢٠٦٦م.
- ٦٩٩- المدخل إلى دراسة علم الكلام، ل.د. حسن الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ
- ٧٠٠- المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الاسكندرية.
- ٧٠١- المدرسة العسكرية الإسلامية، لمحمد فرج، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ط٢، ١٩٧٩م.
- ٧٠٢- مدونة مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٧٠٣- المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن، لأجناس جولدزيهر، ترجمة عبد الحليم الجار، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٥٥م.

٧٠٤- مذاهب فكرية معاصرة، لمحمد قطب، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٧٠٥- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٧٠٦- المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء، جمال البناء، دار الفكر الإسلامي - القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٠٧- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، لابن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٠٨- المراسيل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ

٧٠٩- المرجعية العليا في الإسلام للكتاب والسنة، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٧١٠- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي الملا الهروي الفاري، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

٧١١- مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، لأكرم بن ضياء العمري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٧١٢- مرويات وهب بن منه في الكتب التسعة، لعلوي بن حامد، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.

٧١٣- مرويات وهب بن منه في الكتب الخمسة ومسندي أحمد والدارمي - جمع وتخرير ودراسة، لعلوي بن حامد بن شهاب الدين، بحث دكتوراه نوقش بقسم أصول الدين بجامعة آل البيت بالأردن سنة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٧١٤- مزالق الأصوليين، للأمير الصنعاني، تحقيق: محمد صباح المنصور، دار غراس ط١، ١٤٢٥هـ

٧١٥- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، لـ د. ناصر القفاري، دار طبية للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٨هـ

٧١٦- مسألة الرقية، حسن السقاف، دار الإمام النووي، ط٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٧١٧- المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر ابن العربي المعافري، المحقق: محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٧١٨- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامى بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٧١٩- مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقى، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٢٠- المستدرک على الصحيحین، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٧٢١- المستشرقون والحديث النبوي، لمحمد بهاء الدين، دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ -

١٩٩٩م

٧٢٢- المستشرقون والسنة لد. سعد المرصفي، مؤسسة الريان - بيروت.

٧٢٣- المستشرقون: موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراساتهم عنه منذ ألف عام حتى اليوم، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨١.

٧٢٤- المستصفى، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٧٢٥- مُسْتَمْسَكُ الثُّرُوءِ، لمُحْسِنِ الحَكِيمِ الطَّبَّاطِبَاي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم، ١٤٠٤هـ

٧٢٦- مسلم الثبوت في أصول الفقه، لمحب الله بن عبد الشكور الهندي البهاري، المطبعة الحسينية المصرية - مطبعة كردستان العلمية.

٧٢٧- مسند ابن الجعد، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٧٢٨- مسند أبي عوانة الإسفرافيني، المحقق: أيمن بن عارف الدمشقى، دار المعرفة بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م

٧٢٩- مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٣٠- مسند إسحاق بن راهويه، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩١

٧٣١- مسند البزار (البحر الزخار)، لأحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٧٣٢- المسند الجامع، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود محمد خليل، الناشر: دار الجبل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٧٣٣- المسند المصنف المجلد، المؤلف: السيد أبو المعاطي النوري - محمد مهدي المسلمي، الدكتور بشار عواد معروف - أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزامل، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

٧٣٤- المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٧٣٥- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للفاضل عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٧٣٦- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٧٣٧- مشكل الحديث وبيان، لمحمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، المحقق: موسى محمد علي، عالم الكتب بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٧٣٨- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله بن علي النجدي القصيمي، المجلس العلمي السلفي - باكستان، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٧٣٩- مشيخة الإلفيين من الحضريين، أو تراجم أساتذتي الحضريين، لمحمد المختار السوسي، تقديم: عباس الجباري، مطبعة المعارف الجديدة - المغرب، ط١، ٢٠١٠م.

٧٤٠- مصادر الثلقلي وأصول الاستدلال المقدية عند الإمامية، لإيمان العلواني، دار التدمرية - الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ

٧٤١- مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا، لجون بنروي، ترجمة عبد الرحمن بدوي، مراجعة: محمد ثابت القندي، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، بدون سنة نشر.

٧٤٢- المصباح في حيون الصحاح، لعبد الغني المقدسي، مخطوط بالمكتبة الظاهرية، وله نسخة في المكتبة المركزية بالرياض، برقم ٢٠٣٩/ف، ٣٤٧/ف، ٤٢١، ٩٢١/ف.

٧٤٣- المصطلحات الأربعة الواردة في القرآن، لأبي الأعلى المودودي، تعريب: محمد كاظم سباق، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، دار القلم - الكويت، ط٨، ١٤٠١هـ ١٩٨١م

٧٤٤- مصنف ابن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الجوت، مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٤٥- المطالب العالية من العلم الإلهي، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٤٦- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف ابن قرقول، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

٧٤٧- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، لحافظ بن أحمد الحكيم، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
٧٤٨- معالم أصول الدين، لفخر الدين الرازي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي - لبنان

٧٤٩- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للنحسين بن مسعود البهوي، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٧٥٠- معالم السنن، للخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

٧٥١- معالم المدرستين، لمرتضى العسكري، الدار العالمية، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٧٥٢- معالم المنهج الإسلامي لـد. محمد حمارة، دار الرشاد ط٣، ١٤١٨هـ.

٧٥٣- معاني القرآن وإعراجه، لإبراهيم بن السري الزجاج، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٧٥٤- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاني/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر، الطبعة: الأولى ٧٥٥- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري الممتزلي، المحقق: خليل المس، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٧٥٦- المعجم الاشتقاقي الموصل لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد حسن جبل، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٧٥٧- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة

- ٧٥٨- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م
- ٧٥٩- معجم افتراءات الغرب على الإسلام، لأحمد محمود زنتي، إصدار إلكتروني من موقع نصرة رسول الله.
- ٧٦٠- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م
- ٧٦١- معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م
- ٧٦٢- معجم المفردات الآرامية القديمة، لسليمان النقيب، مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٧٦٣- معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي، وبيان ما ألف فيها، لعبد الله الحشبي، إصدارات المجمع الثقافي - أبو ظبي، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٦٤- المعجم الوجيز للمستجيز، لأحمد الغماري، دار العهد الجديدة للطباعة، ١٣٧٣هـ
- ٧٦٥- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلمجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
- ٧٦٦- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف المزاري، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٧٦٧- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عثر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٧٦٨- المعرفة في الإسلام، مصادرها ومجالاتها لـد. عبد الله القرني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٧٦٩- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، المحقق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ٧٧٠- المُعْجَمُ بفوائد مسلم، لمحمد بن علي بن عمر التميمي المازري، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.

- ٧٧١- المعونة في الجدل، لأبي إسحاق الشيرازي، المحقق: علي عبد العزيز العميريني،
جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ
- ٧٧٢- المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق: مارسلن جونس، دار الأعلمي -
بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩/١٩٨٩م.
- ٧٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك/ محمد
علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م
- ٧٧٤- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني،
دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ٧٧٥- المغني، لابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٧٧٦- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، لأحمد بن الصديق الغماري،
دار الرائد بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٧٧٧- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي
بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠هـ
- ٧٧٨- المفاتيح في شرح المصابيح، للثَّوْهَرِي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين
بإشراف: نور الدين طالع، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة
الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
- ٧٧٩- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة،
١٣٩٩
- ٧٨٠- المنفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، لجواد علي، دار الساقى، ط٤، ١٤٢٢هـ/
٢٠٠١م.
- ٧٨١- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري
القرطبي، دار ابن كثير، دار طيبة - دمشق، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٧٨٢- مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، لنصر أبو زيد. المركز الثقافي العربي، الدار
البيضاء، ط٣، ١٩٩٦م.
- ٧٨٣- مقاصد الفلاسفة في المنطق والحكمة الإلهية والحكمة الطبيعية، لأبي حامد الغزالي،
مطبعة السعادة - مصر، ١٣٣١هـ
- ٧٨٤- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري،
المحقق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

- ٧٨٥- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة
العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٧٨٦- مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوحي الإسلامي، وزارة الأوقاف الكويتية،
ط٢، مقالاته المنشورة في هذه المجلة من ١٣٨٥هـ إلى ١٤٠٠هـ
- ٧٨٧- مقالات الكوثري، جمع محمد يوسف البنوري، المكتبة التوفيقية ت القاهرة، بدون
تاريخ.
- ٧٨٨- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله الجديع، مؤسسة الريان بيروت،
الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
- ٧٨٩- المقدمات الممهدة، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي، تحقيق: محمد حجي، دار
الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٨م
- ٧٩٠- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية، دار مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة: ١٤٩٠هـ
- ١٩٨٠م
- ٧٩١- مقدمة في الأصول، لابن القصار المالكي، تحقيق: محمد السليمان، دار الغرب
الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.
- ٧٩٢- المنقح في علوم الحديث، لابن الملقن، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار
فواز للنشر السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ
- ٧٩٣- مكانة الصحيحين، لخليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة - القاهرة،
ط١، ١٤٠٢هـ
- ٧٩٤- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الناشر: مؤسسة الحلبي.
- ٧٩٥- من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، دار الساقي، ط١، ١٩٩٣م.
- ٧٩٦- من العقيدة إلى الثورة (النبوة - المعاد)، لحسن حنفي، مكتبة مدبولي - القاهرة،
١٩٨٨م.
- ٧٩٧- من رسائل الرافعي التي بعث بها إلى محمود أبو رية، دار المعارف - مصر، ط١،
١٩٦٩م.
- ٧٩٨- من هنا نعلم، لمحمد الغزالي، دار نهضة مصر، الطبعة: الأولى.
- ٧٩٩- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح
أبر غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

- ٨٠٠- مناسبات تراجم البخاري، لبد الدين ابن جماعة الحموي، تحقيق: محمد إسحاق السلمي، الدار السلفية - الهند، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
- ٨٠١- مناقب الإمام أحمد، لأبي الفرج ابن الجوزي، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار مجر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ
- ٨٠٢- مناقشة هادئة لبعض أفكار التريابي، للأمين محمد أحمد، مركز الحق للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م
- ٨٠٣- مناهج البحث العلمي، لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط٣، ١٩٧٧م
- ٨٠٤- مناهج البحث عند مفكري الإسلام لد. علي النشار، دار النهضة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ٨٠٥- مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الثالثة.
- ٨٠٦- المنتخب من علل الخلال، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراجعية للنشر والتوزيع.
- ٨٠٧- المنتخب من مسند عبد بن حميد، المحقق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٨٠٨- المتكلم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٨٠٩- المتنبي شرح الموطأ، لأبي الوليد الباجي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ
- ٨١٠- المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الفزالي، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- ٨١١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٨١٢- المنهاج في شعب الإيمان، لأبي عبد الله الحلي، المحقق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ٨١٣- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، لبشير علي عمر، وقف السلام، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

- ٨١٤- منهج الإمام أحمد في التمليل وأثره في الجرح والتعليل، د.د. أبو بكر بن الطيب كافي، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- ٨١٥- منهج الإمام البخاري في التمليل، من خلال كتابه التاريخ الكبير، د.د. أحمد عبد الله أحمد، جامعة اليرموك - الأردن، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- ٨١٦- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، د.د. أبو بكر كافي، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ٨١٧- منهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهم د.د. صالح الصياح، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود - الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٨١٨- منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، لثامر محمد محمود متولي، لدار ماجد عسيري، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨١٩- منهج قراءة التراث الإسلامي بين تأصيل العالمين وانتحال المبطلين، د.د. حسن العلمي، دار الكلمة للنشر والتوزيع - مصر، ط١، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.
- ٨٢٠- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، لفهد الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- ٨٢١- منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، لعثمان موافي، دار الثقافة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع - الإسكندرية، ط٣، ١٩٨٤م.
- ٨٢٢- منهج النقد عند المحققين د.د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكونثر. الرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٨٢٣- منهج النقد عند المحققين مقارنا بالمنهج الغربي، لأكرم العمري، دار إشبيلية - الرياض، ط١، ١٩٩٧م.
- ٨٢٤- المنهج النقدي عند المحققين، وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، لعبد الرحمن السلمي، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط١، ٢٠١٤م.
- ٨٢٥- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، لعبد الكريم النملة، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٢٦- الموازنة بين منهج الحنفية ومنهج المحققين، لعلي الخضمر، دار النوادر - بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ.
- ٨٢٧- المواظ والاعتبار يذكر الخطط والآثار، لأحمد بن علي تقي الدين المقرئ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- ٨٢٨- الموافقات، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٨٢٩- موافقة الخبير الخبير في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- ٨٣٠- الموافقات، لعبد الدين الإيجي، المحقق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- ٨٣١- المؤلف والمؤلف، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ٨٣٢- الموجز في مراجع الأراجم والبلدان والمصنفات، لمحمود الكناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م
- ٨٣٣- موسوعة الإيجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة المطهرة، ليوسف الحاج أحمد، مكتب ابن حجر - دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.
- ٨٣٤- موسوعة الأفلاك والأوقات، لخليل الكيرنوري، كتاب - ناشرون، ط٢، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.
- ٨٣٥- الموسوعة الطبية، د. سبيرو فاخوري، دار العلم للملايين - بيروت، ط٧، ٢٠٠٦م.
- ٨٣٦- الموسوعة الفلكية، لزينب منصور، الدار الأهلية للنشر - عمان، ط١، ٢٠٠١م.
- ٨٣٧- موسوعة المستشرقين، لعبد الرحمن البدوي، دار العلم للملايين - بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.
- ٨٣٨- موسوعة عالم الإنسان في ضوء القرآن والسنة، في منظور بحثي، لأحمد شوقي إبراهيم، دار نهضة مصر - القاهرة، ٢٠١٢م.
- ٨٣٩- مَوْضُحُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- ٨٤٠- الموضوعات في الآثار والأخبار، لهاشم معروف الحسني، دار التعارف للمطبوعات، ط١، ١٩٨٧م.
- ٨٤١- الموضوعات، لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ج ١، ٢:
- ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ج ٣: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- ٨٤٢- موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ٨٤٣- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ
- ٨٤٤- موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي، لسعد بن بجاد العتيبي، مركز الفكر المعاصر - الرياض، ط٢، ١٤٣٤هـ
- ٨٤٥- موقف الإثني عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، لعبد القادر صوفي، أضواء السلف - الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ
- ٨٤٦- موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، لأكرم بن ضياء العمري، الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة.
- ٨٤٧- موقف الإمامية من أحاديث العقيدة، لفيحان الحربي، رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة الملك سعود - الرياض، ١٤٢٩هـ
- ٨٤٨- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي، لمحمد إسماعيل السلفي، الدار السلفية - الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م
- ٨٤٩- موقف الشيخ الفزالي من السنة النبوية، ليوسف عبد الله القرضاي، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ٨ - ١٤١٥هـ
- ٨٥٠- موقف العقل والعلم والعالم من رب العلمين، مصطفى صبري، المكتبة الإسلامية لحاج رياض، ١٣٦٩هـ.
- ٨٥١- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، للأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٨٥٢- موقف المستشرقين من الصحابة لد. سعد الماجد، دار الفضيلة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٨٥٣- موقف المعتزلة من السنة النبوية، لأبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ
- ٨٥٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٨٥٥- الميسر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله بن حسن الثوريثي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٨٥٦- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر الأثرم، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور،
الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٨٥٧- النبأ العظيم - نظرات جديدة في القرآن الكريم، لمحمد بن عبد الله دراز، اعتنى
به: أحمد مصطفى فضلية، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة: طبعة مزيعة ومحقة ١٤٢٦هـ -
٢٠٠٥م

٨٥٨- النبذة الكافية في أحكام أصول الدين (النبد في أصول الفقه)، لابن حزم الأندلسي،
المحقق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥
٨٥٩- النبوات، لابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف -
الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

٨٦٠- النبوة من علم المفائد إلى فلسفة التاريخ لعلي مبروك. ط ١، بيروت دار التنوير.
٨٦١- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، لمحمد شحرور، الأهالي للطباعة والنشر، ط ١،
٢٠٠٠م.

٨٦٢- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، لإسماعيل الكردي، دار الأوائل، ط ١،
٢٠٠٢م.

٨٦٣- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العيني،
المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، الطبعة: الأولى،
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٨٦٤- نزعة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، لابن حجر العسقلاني، تحقيق طارق
محمد العمودي، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، ١٩٩٥م.

٨٦٥- نزعة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني،
حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح - دمشق،
الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٨٦٦- نشر الجنود على مراقبي السمود، لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشنيطي، مطبعة فضالة
بالمغرب.

٨٦٧- النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة لدكتور طيب تيزيني، ط ٢، دار الينابيع
دمشق، ٢٠٠٨م.

٨٦٨- النص القرآني وآفاق الكتابة لعلي أحمد سعيد، المعروف بلقبه المستعار (أدونيس)،
دار الآداب - بيروت، ١٩٩٣م.

- ٨٦٩- النص والسلطة والحقيقة. لنصر أبو زيد، المركز الثقافي العربي الطبعة الحامسة ٢٠٠٦.
- ٨٧٠- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمي في تخريج الزيلعي، لعد الله من يوسف الريلمي، صححه ووضح الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفتنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملغوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م
- ٨٧١- نظام الطلاق في الإسلام، لأحمد شاكر، مكتبة السنة - القاهرة، بدون تاريخ.
- ٨٧٢- نظرات على صحيح البخاري وميزاته أبوابه وتراجمه، لأبي الحسن الندوي، دار عرفات - الهند.
- ٨٧٣- النظرات، لمصطفى لطفي المنقلاوطي، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- ٨٧٤- نظرة عابرة إلى الصحاح الستة، لعبد الصمد شاكر، بدون معلومات طباعة.
- ٨٧٥- نظرة عابرة على من ينكر نزول عيسى في الآخرة، للكوثري، دار الكتب العلمية.
- ٨٧٦- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٨٧٧- نظم المتنائر من الحديث المتواتر، لمحمد بن جعفر الكتاني، المحقق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية مصر، الطبعة: الثانية.
- ٨٧٨- تفهعات الأزهار في خلاصة عقبات الأنوار، لملي الحسينيه الميلاني، مركز تحقيق وترجمة ونشر آلاء، ١٤٢٣هـ
- ٨٧٩- نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري، لحمدون ابن الحاج السلمي، تحقيق: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء، ودار ابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ
- ٨٨٠- نقد الحقيقة، لملي حرب. ط ١، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- ٨٨١- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح، لصالح الدين الملائي، المحقق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م
- ٨٨٢- نقد مراتب الإجماع، لابن تيمية، بعناية: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ٨٨٣- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما اُخترى على الله ﷻ من التوحيد، لسعيد عثمان الدارمي السجستاني، المحقق: رشيد بن حسن الألمي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٨٤- النكت الطريفة في التحدث عن ودود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، لمحمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٨٨٥- النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٨٦- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٨٨٧- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: زين العابدين بلافريج، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٨٨٨- النكت على نزهة النظر، لعلي الحلبي، دار ابن الجوزي - السعودية، ط ٦، ١٤٢٢هـ.
- ٨٨٩- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعراجه)، لعلي بن قسّال المُجَاشِي، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٩٠- النكت والميون (تفسير)، لعلي بن محمد الماوردي، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٩١- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لمبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٨٩٢- نهاية المطلب في دراية المذهب، لمبد الملك الجويني أبوي المعالي، حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٩٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبن الأثير، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- ٨٩٤- النهر الفائق شرح كنز الدقائق، لسراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، المحقق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٨٩٥- نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام، لـد. محمد عمارة، دار الإرشاد بالقاهرة، ط ٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- ٨٩٦- نوادر ابن حزم، خرجها وعلق عليها: أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ٨٩٧- النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: عبد الفتح لعلو، ومحمد بوخيزة، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.
- ٨٩٨- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٨٩٩- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر الكلاباذي، المحقق: عبد الله اللبشي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٩٠٠- هموم مسلم - التفكير بدلا من التكفير، لنضال عبد القادر الصالح، دار الطليعة - بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- ٩٠١- واصل بن عطاء وآراؤه الكلامية، لسليمان الشواشي، الدار العربية للكتاب - ليبيا، ١٩٩٣م.
- ٩٠٢- التواضع في أصول الفقه، لأبي الرفاء علي بن عقيل، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٩٠٣- الوحي المحمدي، محمدرشيد رضا، ط٣، مطبعة المنار بمصر، ١٣٥٤هـ.
- ٩٠٤- الوحي والقرآن والنبوة، لهشام جعيط، دار الطليعة - بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ٩٠٥- الورع لأحمد بن حنبل - رواية: أبو بكر المروزي، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، دار الصميدي - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٩٠٦- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، لمحمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - طهران.
- ٩٠٧- الوصول إلى الأصول، لأحمد بن برهان البقداي الحنبلي، تحقيق: عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٩٠٨- الوصول إلى الأصول، لأحمد بن برهان البقداي الحنبلي، تحقيق: عبد الحميد أبو زيد، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٩٠٩- الوعد الأخروي، شروطه وموانعه، لـ د. عيسى السّدي، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٩١٠- الوفا بتعريف فضائل المصطفى، لابن الجوزي، دار المعرفة.

- ٩١١- وهم الإعجاز العلمي، لخالد منتصر، دار العين للنشر، ط١، ٢٠٠٥م.
- ٩١٢- يغالطونك إذ يقولون، لمحمد سعيد رمضان البوطي، دار الفارابي، دار اقرأ - دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م
- ٩١٣- اليقيني والظني من الأخبار، لحاتم العوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر - بيروت، ١٤٢٣هـ
- ٩١٤- يوم يكشف عن ساق، لأحمد نوقل، دار الفضيلة ودار القطوف - عمان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- 915- the origins of muhammadan juriceprudence. schachkt joseph. oxford, 1959.
- 916- lectures on arabic historians; margoliuoth, 1929, digital library of india

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
نفحات شكر	٤١
تمهيد	٤٣
المبحث الأول: مفهوم مُفردات العنوان المُحدّدة لنطاقات البحث	٤٥
المبحث الثاني: إشكالية الاستشكال المعاصر للأحاديث النبوية	٥١
المطلب الأول: مفهوم الاستشكال والاشتباه لمعاني النصوص الشرعية	٥٣
المطلب الثاني: مكانة علم مُشكل النصوص في الشريعة	٥٥
المطلب الثالث: حال السلف مع مُشكلات النصوص الشرعية	٥٧
المطلب الرابع: نسيئة الاستشكال للنصوص الشرعية	٦٠
المطلب الخامس: أسباب استشكال الأحاديث النبوية	٦١
المطلب السادس: منهج أهل السنة في التعامل مع الأحاديث المُشكّلة	٨٦
المطلب السابع: الحكمة من وجود المُشكل في النصوص الشرعية	٩٥
المبحث الثالث: الأصل العقليّ الجامع لمُخالف أهل السنة في ردّهم للدلائل النقلية	٩٩
المطلب الأول: بدايات الرّحف المُتمعقل على ساحة المعارف الشرعية	١٠١
المطلب الثاني: إمامة المُعتزلة في تبني النظرية التصادمية بين نصوص الوحي والعقل	١٠٦
المطلب الثالث: موقف المُعتزلة من الأحاديث النبوية بخاصّة	١٠٨
المطلب الرابع: تأثير الفكر الاعتزاليّ في الفرق الكلامية	١١٣
المطلب الخامس: أثر الفكر الاعتزاليّ في المدارس العقلانية المعاصرة	١١٧

المطلب السادس: الأصل العقلي الناظم لمخالفتي أهل السنة في رد الأحاديث النبوية ١٢٤
الباب الأول: أشهر الفرق المعاصرة الطاعنة في أحاديث «الصححين» ونقد أصولها وأبرز كتاباتها في ذلك ١٣٧
الفصل الأول: الشيعة الإمامية وموقفهم من «الصححين» ١٣٩
المبحث الأول: المسار التاريخي لنقد الإمامية لمؤدّنات الحديث عند أهل السنة ١٤١
المطلب الأول: مراحل الإمامية في ردّها لصحاح أهل السنة ١٤٣
المطلب الثاني: تبين أغراض الإمامية من دراسة «الصححين» ١٤٩
المبحث الثاني: موقف الإمامية من الشيخين ١٥١
المبحث الثالث: رمي الشيخين بالنصب، ونقض حججهم في ذلك ١٥٤
المبحث الرابع: كشف دعاوي الإمامية في تهمة للشيخين بالنصب ١٦١
المطلب الأول: موقف الشيخين من أهل البيت وذكر مناقبهم ١٦٣
المطلب الثاني: دحض دعوى نبذ الشيخين للذكر فضائل آل غمطاً لحقهم ١٦٨
المطلب الثالث: دفع دعوى الإمامية كتم البخاري لمناقب علي عليه السلام باختصار ١٨٢
المطلب الرابع: دفع دعوى حذف البخاري لها فيه مثلية للعارف عليه باختصار ١٨٤
المطلب الخامس: دفع دعوى تحايد البخاري عن الرواية عن أهل البيت ١٩٠
المطلب السادس: دفع تهمة النصب عن البخاري لإخراجه عن رِوَاة التّواصي ١٩٥
المبحث الخامس: أبرز نماذج إمامية معاصرة تصدّت لنقد «الصححين» ٢٠٩
المطلب الأول: شيخ الشريعة الأصبهاني (ت ١٣٣٩هـ) وكتابه «القول الصّراح في البخاري وصحيحه الجامع» ٢١١
المطلب الثاني: محمد جواد خليل وكتابه «كشف المُتواري في صحيح البخاري» ٢١٦
و«صحيح مسلم تحت المجهر» ٢٢٢
المطلب الثالث: محمد صادق التّجمي وكتابه «أضواء على الصححين» ٢٢٢
الفصل الثاني: القرأتئون. منكرو السنة وموقفهم من «الصححين» ٢٢٩
المبحث الأول: تاريخ إنكار السنة ٢٣١
المبحث الثاني: عود مذهب إنكار السنة من الهند ٢٣٤
المبحث الثالث: تجذبه دعوى إنكار السنة في مصر ٢٣٧
المبحث الرابع: الأصول التي قام عليها مذهب إنكار السنة ٢٣٩
المبحث الخامس: أبرز القرأتئين الذين توجّهوا إلى «الصححين» بالنقد ٢٤٧
المطلب الأول: محمود أبو ريّة وكتابه «أضواء على السنة المحمّدية» ٢٤٩
المطلب الثاني: أحمد صبحي منصور وكتابه «القرآن وكفى مصدرًا للتشريع الإسلامي» ٢٥٧

المَطْلَب الثالث: صالح أبو بكر، وكتابه: «الأضواء القرآنية لاكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها»	٢٦٢
المَطْلَب الرابع: نيازي عُرّ الدين وكتابه «دين السلطان، الرهان»	٢٦٦
المَطْلَب الخامس: ابن قرناس وكتابه «الحديث والقرآن»	٢٧٢
المَطْلَب السادس: سامر إيسلثبُولي وكتابه «تحرير العقل من النُّقل: دراسة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم»	٢٧٦
الفصل الثالث، الثَّيَّار العِلْمانيّ وموقفه من «الصَّحَّيحين»	٢٨١
المَبْحث الأول: تعريف العِلْمانيَّة	٢٨٣
المَبْحث الثَّاني: نشأة العِلْمانيَّة، ومُؤْغاث ظهورها عند القُرب	٢٨٥
المَبْحث الثَّالث: تَمَدُّد العِلْمانيَّة إلى العالم الإسلامي وأسبابه	٢٨٧
المَبْحث الرَّابع: مُستَوَيَّات العِلْمانيَّة	٢٩١
المَبْحث الخامس: الطَّرِيقَة الإجماليَّة للعِلْمانيَّة لنقض الثَّراث الإسلاميّ وغيابها من ذلك	٢٩٣
المَبْحث السَّادس: انصراف العِلْمانيَّة إلى استهداف السُّنن	٢٩٧
المَبْحث السَّابع: مركزية «الثَّاريخيَّة» في مشروع العِلْمانيَّين لإقصاء السُّنن النبويَّة	٣٠١
المَبْحث الثَّامن: موقف العِلْمانيَّين القُرب من «الصَّحَّيحين» وأنْزلك على السَّاحة الفكريَّة	٣٠٩
المَبْحث الثَّاسع: سبب اختيار العِلْمانيَّين لمُعاركة «الصَّحَّيحين» خاصَّة	٣١٢
المَبْحث العاشر: أبرز العِلْمانيَّين الَّذين توجَّهوا إلى «الصَّحَّيحين» بالثَّقد	٣١٥
المَطْلَب الأوَّل: محمَّد شحرور وكتابه «الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة»	٣١٧
المَطْلَب الثَّاني: زكريَّا أوزون وكتابه «جناية البخاري: إنقاذ الدِّين من إمام المحدثين»	٣٢٩
المَطْلَب الثَّالث: جمال البنا (ت ١٤٣٤هـ) وكتابه «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم»	٣٣٤
الفصل الرابع، موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي من «الصَّحَّيحين»	٣٤٣
المَبْحث الأول: بدء نشوء الاتجاه العقلاني الإسلاميّ المُعاصر	٣٤٥
المَبْحث الثَّاني: أبرز شخصيَّات المدرسة العقليَّة الإسلاميَّة الحديث	٣٤٩
المَبْحث الثَّالث: تأثُّر المدرسة العقلانيَّة الإصلاحيَّة بالفكر الاعتراليّ في نظرتها إلى النُّصوص	٣٥٥
المَبْحث الرَّابع: مُدافعة أهل العلم والفكر لَمَدَّ أفكار المدرسة العقلانيَّة المعاصرة	٣٥٨
المَبْحث الخامس: موقف الثَّيَّار العقلانيّ الإسلاميّ من «الصَّحَّيحين» عموماً	٣٦٣
المَبْحث السَّادس: أبرز رجالات الثَّيَّار الإسلاميّ العقلانيّ مِن توجَّهه إلى أحاديث «الصَّحَّيحين» بالثَّقد	٣٦٧

المَطْلَب الأول: محمّد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، وموقفه من «الصّحيحين»	٣٦٩
المَطْلَب الثّاني: محمّد الغزالي (ت ١٤١٦هـ) وكتابه «السّنة الثّبوتية بين أهل الفقه وأهل الحديث»	٣٩١
المَطْلَب الثالث: إسماعيل الكردي وكتابه: «نحو تفصيل قواعد نقد متن الحديث» ..	٤٠٥
المَطْلَب الرَّابع: جواد عفانة وكتابه «صحيح البخاري، مخرّج الأحاديث محقّق المعاني» ٤١٣	
الباب الثاني، المسوّغات العلمية المتوقّفة عند المعاصرين للطعن في أحاديث الصّحيحين	٤١٩
الفصل الأوّل، دعوى الخلل في تصنيف «الصّحيحين» والتّشكيك في صفة ثنائيهما ٤٢٣	
المَبْحث الأوّل: أصل شبهة المُعترضين على جدوى تدوين السّلف للسّنة	٤٢٥
المَبْحث الثّاني: طريقة تصنيف «الجامع الصّحيح» فرغ عن مقصد تأليفه	٤٢٩
المَبْحث الثالث: الباحث للبخاريّ إلى تقطيع الأحاديث وتكريرها في «صحيحه»	٤٣١
المَبْحث الرَّابع: مُميّزات «صحيح مسلم» وأثر منهج البخاريّ عليه في التّصنيف	٤٣٤
المَبْحث الخامس: التّشكيك في نسبة «الجامع الصّحيح» بصورته الحاليّة إلى البخاري ٤٣٧	
المَطْلَب الأوّل: دعوى ترك البخاريّ كتابه مُسوّدة وتصرف غيره فيه	٤٣٩
المَطْلَب الثّاني: دعوى أنّ اختلاف روايات «الصّحيح» أمارّة على وقوع العبث بأصله ٤٤١	
المَطْلَب الثالث: أوّلية المستشرقين إلى مقالة الإقحام والتّصرف في أصل البخاريّ ٤٤٤	
المَطْلَب الرَّابع: دعوى الانكار لما بأيدينا من نُسَخ «الصّحيح» إلى البخاريّ	٤٤٨
المَبْحث السّادس: دفع دعاوى التّشكيك في نسبة «الجامع الصّحيح» بصورته الحاليّة إلى البخاري	٤٥١
المَطْلَب الأوّل: نقض شبهة عدم تبيّض البخاريّ لكتابه	٤٥٣
المَطْلَب الثّاني: منشأ الاختلافات في نُسَخ «الجامع الصّحيح»	٤٥٨
المَطْلَب الثالث: إضافات الرّواة إلى نُسُخهم من «الصّحيح» يُميّزها العلماء بعلامات مُصطلَح عليها	٤٦١
المَطْلَب الرَّابع: الجواب عن دعوى المُستشرق إقحام أثر عمرو بن ميمون في «صحيح البخاريّ» لنكارة منته	٤٦٥
المَطْلَب الخامس: الجواب عن شبهة التّصرف في رواية ابن عمرو: «إنّ آل أبي (..)	
ليسوا لي بأولياء»	٤٧١
المَطْلَب السّادس: الجواب عن مُطالبة المُعترض بالنّسخة الأصليّة لـ «صحيح البخاريّ» شرطًا لتصحيح نسبه إلى مُصنّفه	٤٧٣
المَبْحث السّابع: دعوى اختلال المتن في «صحيح البخاريّ» لروايتها بالمعنى وتقطيعها ٤٧٧	

المطلب الأول: احتجاج المخالفين بتقطيع البخاري للأحاديث وروايتها بالمعنى على انتفاء مصداقية كتابه وضعف أمانته	٤٧٩
المطلب الثاني: دفع احتجاج المخالفين بتقطيع البخاري للأحاديث وروايتها بالمعنى على دعوى الخلل المتوهم في كتابه وضعف أمانته صاحبه	٤٨٢
الفصل الثاني: دعوى ظنية أحاد «الصحيحين» مطلقاً	٤٩٥
المبحث الأول: ما رزق بعض المتكلمين في تصنيف الأحاد من حيث مرتبة التصديق ...	٤٩٨
المبحث الثاني: دفع دعوى ظنية الأحاد عن أحاديث «الصحيحين»	٥٠١
المطلب الأول: الاختلاف في ما يفيد خبر الواحد على ثلاثة أطراف والصواب في ذلك	٥٠٣
المطلب الثاني: احتفاف القرائن المفيدة للعلم بجمهور أحاديث «الصحيحين»	٥٠٨
المطلب الثالث: تلقى الأمة لأحاديث الصحيحين بالقبول قرينة تفيد العلم	٥٠٩
المبحث الثالث: الاعتراضات على تقرير ابن الصلاح مفاد أحاديث «الصحيحين» للعلم ..	٥١٨
المطلب الأول: الاعتراض على صحة التلقي من الأمة لأحاديث «الصحيحين» والجواب عنه	٥٢٠
المطلب الثاني: الاعتراض على الاحتجاج بالتلقي من جهة وجوه الاستدلال والجواب عن ذلك	٥٣٨
الفصل الثالث: دعوى إغفال البخاري ومسلم لنقد المتون	٥٦١
المبحث الأول: مقالات المعاصرين في دعوى إغفال الشيخين لنقد المتون	٥٦٣
المبحث الثاني: دعاوي تسبب منهج المحدثين في تسرب الشكرات إلى كتب التراث قديمة ..	٥٦٧
المبحث الثالث: أثر الأطروحات الاستثنائية في استخفاف المعاصرين بمنهج المحدثين ..	٥٧٠
المبحث الرابع: المراد بـ «نقد المتن» عند عامة المعاصرين التافدين للصحيحين	٥٧٤
المبحث الخامس: دور بعض كبار كتّاب العربية في تقسي ثيمة إغفال المحدثين لنقد المتون	٥٧٨
المبحث السادس: مركزية مقالات (رشيد رضا) في انتشار الشبهة في الطبقات اللاحقة من المثقفين	٥٨٠
المبحث السابع: محاولة استبدال المنهج التقليدي للمحدثين بمنهج النقد الداخلي الغربي ..	٥٨٢
المبحث الثامن: باعث انكباب المستشرقين على قضية نقد المتون	٥٨٤
المبحث التاسع: خطأ تطبيق «النقد الداخلي» لمنهج الغربي على تاريخ السنة	٥٨٧
المبحث العاشر: تسرب النظرة الاستثنائية إلى دراسات الإسلاميين لتراث المحدثين ..	٥٨٩
المبحث الحادي عشر: لزوم النظر الإسنادي في عملية النقد الحديثي	٥٩١

المَطْلَب الأول: منشأ فكرة الإسناد للأخبار الشرعية	٥٩٣
المَطْلَب الثاني: مدار النقد عند المُحدِّثين على المقارنة بين الأخبار	٥٩٦
المَبْحَث الثاني عشر: عدم قبول المُحدِّثين لأخبار الثقات بإطلاق	٥٩٩
المَبْحَث الثالث عشر: شرط سلامة المتن من القواعد لتسامح النقد الحديثي	٦٠٢
المَطْلَب الأول: طبيعة العلاقة بين الإسناد والمتن	٦٠٣
المَطْلَب الثاني: تعليل المُحدِّثين للخبر إذا عارضه ما هو أقوى	٦٠٥
المَطْلَب الثالث: الاكتفاء بتعليل الإسناد عادة المُحدِّثين إذا استنكروا المتن	٦٠٧
المَبْحَث الرابع عشر: نماذج من نقد البخاري ومسلم للمتون	٦١٠
المَطْلَب الأول: تعليل الشيخين لأحاديث رويت عن الصحابة بالنظر إلى مخالفة متونها لما هو معروف من رواياتهم	٦١٢
المَطْلَب الثاني: تعليل الشيخين لأحاديث تناقض متونها المعروفة من رأي راويها ومذهب	٦١٤
المَطْلَب الثالث: إعلال الشيخين للحديث إذا خالف متنه الصحيح المشهور من سُنَّة النبي ﷺ	٦١٧
المَطْلَب الرابع: وقوع الاضطراب في إسناد حديث، مع ظهور نكارة في متنه سبيل عند البخاري لرده، دون أن يتشاغل بترجيح إحدى أوجه الاضطراب	٦٢٣
المَطْلَب الخامس: إشارة البخاري لنكارة المتن تعضيداً لما أُعلِّ به إسناده	٦٢٥
المَطْلَب السادس: ترجيح الشيخين لإسناد على آخر أو لفظ في متن على ما في متن آخر، بالنظر إلى أقوم المتون دلالة	٦٢٦
المَبْحَث الخامس عشر: غمز البخاري في فقهه للمتون بدعوى اختلال ترجماته للأبواب ونكارة فتواه	٦٢٩
المَطْلَب الأول: عبقرية البخاري في صناعة «صحيحة»	٦٣١
المَطْلَب الثاني: انغلاق فهم بعض المعاصرين عن إدراك وجه المناسبة بين تراجم البخاري وأحاديثها سبيل عندهم لتسفيهه	٦٣٤
المَطْلَب الثالث: تهكم بعض المناوئين للبخاري بفتوى تحط من فهمه لنصوص الشريعة، وبيان كذبها عنه	٦٥٠

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: الاحتجاج بسبق نقد العلماء لأحاديث الصّحّاحين في القديم والحديث ٦٥٣	
المبحث الأول: استناد الطّاعنين في أحاديث «الصّحّاحين» على سابق عمل المُحدّثين في	
نقدهما ٦٥٥	
المبحث الثاني: نبذة عن أشهر مَنْ نقد «الصّحّاحين» من المُتقدّمين ٦٦٠	
المبحث الثالث: طبيعة تحليل الثّقاد المُتقدّمين لأخبار «الصّحّاحين» ٦٦٣	
المطلب الأول: أقسام الأحاديث المُعلّة في «الصّحّاحين» من قِبَل المُتقدّمين ٦٦٤	
المطلب الثاني: تصدير الأئمة للصّحّاحين فرغ عن نقد مُحققها لهما ٦٦٩	
المطلب الثالث: كلام المُتقدّمين في «الصّحّاحين» أغلبه في رسوم الأسانيد دون ردّ	
للمتون ٦٧٢	
المبحث الرابع: الثّفاوت الفسّيح بين منهج المُتقدّمين وطرق المُعاصرين من غير ذوي	
الأهليّة في تحليل «الصّحّاحين» ٦٧٤	
المبحث الخامس: نقد احتجاج المُعاصرين على طعنهم في أحاديث «الصّحّاحين» بالألّة	
الأربعة ٦٧٩	
المطلب الأول: دراسة ما أعلّه أبو حنيفة الثّعمان (ت ١٥٠هـ) وهو في «الصّحّاحين» ٦٨١	
المطلب الثاني: دراسة ما أعلّه مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وهو في «الصّحّاحين» ٦٩٤	
المطلب الثالث: دراسة ما أعلّه الشّافعي (ت ٢٠٤هـ) وهو في أحد «الصّحّاحين» ٧١٠	
المطلب الرابع: دراسة ما أعلّه أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وهو في أحد «الصّحّاحين» ٧١٥	

٧٢٥	المبحث السادس: الاحتجاج بتضعيف المُحدثين المعاصرين لبعض أحاديث «الصَّحِيحَيْن»
٧٢٧	المطلب الأول: المعايير المُصحَّحة لأيّ نقدٍ مُعاصرٍ لأحاديث «الصَّحِيحَيْن»
	المطلب الثاني: موقف محمّد زاهد الكوثريّ (ت ١٣٧١هـ) من «الصَّحِيحَيْن» ونقد عمله
٧٣١	في إعلال بعض أخبارهما
٧٣٨	المطلب الرابع: موقف أحمد بن الصُّديق التُّماري (ت ١٣٨٠هـ) من «الصَّحِيحَيْن»
	المطلب الخامس: موقف عبد الله بن الصُّديق التُّماري (ت ١٤١٣هـ) من «الصَّحِيحَيْن»
٧٤٧	ودراسة بعض ما أعلَّه فيهما
٧٥٢	المطلب السادس: موقف الألبانيّ (ت ١٤٢٠هـ) من «الصَّحِيحَيْن»
٧٦٤	الباب الأول: نقدُ دَعَاوِيِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لأحاديث «الصَّحِيحَيْن» ..
٧٦٩	الفصل الأول: نقدُ دَعَاوِيِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ للأحاديث المُتعلِّقة بالإلهيات
٧٧١	المبحث الأول: نقد دَعَاوِيِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لحديث الجارية
٧٧٣	المطلب الأول: سَوَقُ حديث الجارية
٧٧٤	المطلب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لحديث الجارية
٧٨٠	المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ عن حديث الجارية
٧٩٥	المبحث الثاني: نقدُ دَعَاوِيِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لحديث «احتج آدم وموسى»
٧٩٧	المطلب الأول: سَوَقُ حديث «احتج آدم وموسى»
	المطلب الثاني: سَوَقُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لحديث «احتج آدم وموسى»
٧٩٩	وموسى
	المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ عن حديث «احتج آدم وموسى»
٨٠٢	المبحث الثالث: نقد دَعَاوِيِ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لحديث رؤية الله في الجنة ..
٨٠٩	المطلب الأول: سَوَقُ أحاديث رؤية الله تعالى في الجنة
٨١١	المطلب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ لأحاديث رؤية الله تعالى في الجنة
٨١٢	المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المُعارضاتِ الفكريةِ المُعاصرةِ عن أحاديث رؤية الله تعالى في الجنة

الفصل الثاني: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالتفسير	٨٣١
المبحث الأول: نقد المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	٨٣٣
المطلب الأول: سق أحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب	٨٣٥
المطلب الثاني: سق دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب	٨٣٧
المطلب الثالث: دفع دعوى المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث الموافقات القرآنية لعمر بن الخطاب	٨٤٤
المبحث الثاني: نقد دعاوى المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿بَدَّلَ آيَاتِكَ ظُلُومًا قَوْلًا عَصَى الْإِنسَانُ يَدَ لَهُمْ﴾	٨٦١
المطلب الأول: سق التفسير النبوي لآية: ﴿بَدَّلَ آيَاتِكَ ظُلُومًا قَوْلًا عَصَى الْإِنسَانُ يَدَ لَهُمْ﴾	٨٦٣
المبحث الثاني: سق المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿بَدَّلَ آيَاتِكَ ظُلُومًا قَوْلًا عَصَى الْإِنسَانُ يَدَ لَهُمْ﴾	٨٦٤
المطلب الثالث: دفع المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿بَدَّلَ آيَاتِكَ ظُلُومًا قَوْلًا عَصَى الْإِنسَانُ يَدَ لَهُمْ﴾	٨٦٧
المبحث الثالث: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير الأثري لآية: ﴿إِذَا يُرْسِ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَايِكَةِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	٨٧٣
المطلب الأول: سق التفسير الأثري لقوله تعالى: ﴿إِذَا يُرْسِ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَايِكَةِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	٨٧٥
المطلب الثاني: سق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير الأثري لآية: ﴿إِذَا يُرْسِ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَايِكَةِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	٨٧٦
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن أحاديث تفسير آية: ﴿إِذَا يُرْسِ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَايِكَةِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	٨٧٩
المبحث الرابع: نقد دعاوى المعارضات المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِيَمَّهُمْ هَلْ كُنْتُمْ تُخَالِفُونَ مَا أَوْصَيْنَاكُمْ بِمَا لَا تَعْلَمُونَ هَلْ مِنْ مُزَيِّدٍ﴾	٨٨٥

- المطلب الأول: سوق التفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٨٨٧
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لتفسير آية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٨٨٩
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ٨٩٢
- المبحث الخامس: نقد المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠١
- المطلب الأول: سوق التفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠٣
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٩٠٤
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث: «مفاتيح الغيب خمس» ٩٠٧
- المبحث السادس: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْفَتُ عَنْ سَائِ وَيَذْفَرُونَ إِلَى الشَّجَرِ فَلَا يُسْتَلَيُونَ﴾ ٩١٣
- المطلب الأول: سوق التفسير النبوي لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْفَتُ عَنْ سَائِ وَيَذْفَرُونَ إِلَى الشَّجَرِ فَلَا يُسْتَلَيُونَ﴾ ٩١٥
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة للتفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ يُكْفَتُ عَنْ سَائِ﴾ ٩١٦
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن التفسير النبوي لآية: ﴿يَوْمَ يُكْفَتُ عَنْ سَائِ﴾ ٩١٨
- الفصل الثالث، نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالقيبيات ٩٢٥
- المبحث الأول: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث «مفاتيح الغيب خمسة» ٩٢٧
- المطلب الأول: سوق حديث «مفاتيح الغيب خمسة» ٩٢٩
- المطلب الثاني: سوق المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث «مفاتيح الغيب خمسة» ٩٣٠
- المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «مفاتيح الغيب خمس» ٩٣١
- المبحث الثاني: نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث نخس الشيطان للمولود ٩٤٧
- المطلب الأول: سوق حديث نخس الشيطان للمولود ٩٤٩

- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَلَى حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ
لِلْمَوْلُود ٩٥٠
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ نَخْسِ الشَّيْطَانِ
لِلْمَوْلُود ٩٥٣
- المَبْحَث الثالث: نَقْدُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المُعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا سَمِعْتُمْ
صِيَاحَ الدِّيَكَةِ .. وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الحِمَارِ» ٩٥٩
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ حَدِيثَ «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ .. وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الحِمَارِ» ٩٦١
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ» ٩٦٢
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المُعَاصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ «إِذَا سَمِعْتُمْ
صِيَاحَ الدِّيَكَةِ .. وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهْيَ الحِمَارِ» ٩٦٥
- المَبْحَث الرابع: نَقْدُ دَعَاوِي المُعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى
فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ٩٦٩
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ حَدِيثَ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ٩٧١
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المُعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى
فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ٩٧٢
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى
فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ» ٩٧٣
- المَبْحَث الخامس: نَقْدُ دَعَاوِي المُعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المُعَاصِرَةَ لِأَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ
الصُّحَابَةِ بَعْدَ المَائَةِ ٩٧٩
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ أَحَادِيثَ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصُّحَابَةِ بَعْدَ المَائَةِ ٩٨١
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ لِأَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ الصُّحَابَةِ بَعْدَ
مَائَةِ سَنَةٍ ٩٨٣
- المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دَعَاوِي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المَعَاصِرَةَ عَنْ أَحَادِيثِ انْقِضَاءِ قَرْنِ
الصُّحَابَةِ بَعْدَ المَائَةِ ٩٨٥
- المَبْحَث السادس: نَقْدُ دَعَاوِي المُعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةَ المُعَاصِرَةَ لِحَدِيثِ «خَلَقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ
السَّبْتِ» ٩٩١
- المَطْلَب الأول: سَوِّقِ حَدِيثَ خَلَقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ ٩٩٣
- المَطْلَب الثاني: سَوِّقِ خِلَافَ العُلَمَاءِ فِي صَحْوَةِ حَدِيثِ خَلَقَ الثَّرْبَةُ يَوْمَ السَّبْتِ ٩٩٤

المَطْلَب الثالث: بيان رُجحان قول المُنكرين لحديث خلقِ التُّربة يومَ السَّبْتِ ونقدُ مُعارضاتهم في ذلك	١٠٠٣
المَبْحَث السَّابع: نقد المُعارضات الفكرية المُعاصرة لحديث الجَسَاسَة	١٠٢٣
المَطْلَب الأول: سَوَقُ حديثِ الجَسَاسَة	١٠٢٥
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المعارضاتِ الفكرية المُعاصرة لحديثِ الجَسَاسَة	١٠٢٩
المَطْلَب الثالث: دفع المُعارضاتِ الفكرية المُعاصرة عن حديثِ الجَسَاسَة	١٠٣٦
المَبْحَث الثَّامن: نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة لأحاديثِ المسيح الذُّجَال	١٠٥٧
المَطْلَب الأول: سَوَقُ الأحاديثِ المُتعلِّقة بالمسيح الذُّجَال	١٠٥٩
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المعارضاتِ الفكرية المُعاصرة للأحاديثِ المُتعلِّقة بالذُّجَال	١٠٦٣
المَطْلَب الثالث: دَفْعُ دعوى المعارضاتِ الفكرية المُعاصرة للأحاديثِ المُتعلِّقة بالذُّجَال	١٠٦٤
المَبْحَث التَّاسِع: نقد المُعارضات الفكرية المُعاصرة لأحاديثِ نزولِ المسيح عيسى ابنِ مريم ؑ	١٠٨٤
المَطْلَب الأول: سَوَقُ أحاديثِ نزولِ المسيح عيسى ابنِ مريم ؑ	١٠٨٩
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المُعارضاتِ الفكرية المُعاصرة لأحاديثِ نزولِ المسيح عيسى ابنِ مريم ؑ	١٠٩١
المَطْلَب الثالث: دفع المُعارضاتِ الفكرية المُعاصرة لأحاديثِ نزولِ المسيح عيسى ابنِ مريم ؑ	١٠٩٥
المَبْحَث العاشر: نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة لحديثِ سُجودِ الشَّمس تحت العرشي	١١١١
المَطْلَب الأول: سَوَقُ حديثِ سُجودِ الشَّمس تحت العرشي	١١١٣
المَطْلَب الثاني: سَوَقُ المعارضاتِ الفكرية المُعاصرة لحديثِ سُجودِ الشَّمس تحت العرشي	١١١٥
المَطْلَب الثالث: دفعُ دعاوي المعارضاتِ الفكرية المُعاصرة عن حديثِ سُجودِ الشَّمس تحت العرشي	١١١٨
المَبْحَث الحادي عشر: نقد دعاوي المُعارضات الفكرية المُعاصرة للأحاديثِ الدَّالَّة على أنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبرد من جهنَّم	١١٢٥
المَطْلَب الأول: سَوَقُ الأحاديثِ الدَّالَّة على أنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبرد من جهنَّم	١١٢٧

- المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقَ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ وَالْبَرْدَ مِنْ جَهَنَّمَ ١١٢٨
- المَطْلَب الثالث: دَفَعَ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ عَنِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ وَالْبَرْدَ مِنْ جَهَنَّمَ ١١٣٠
- المَبْهَثُ الثَّانِي عَشَرَ: نَقَدَ دَعَاوِيَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ لِأَحَادِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ ١١٣٧
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ أَحَادِيثَ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ ١١٣٩
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِأَحَادِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ ١١٤١
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ دَعَاوِيَ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ ١١٤٣
- المَبْهَثُ الثَّالِثُ عَشَرَ: نَقَدَ دَعَاوِيَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ لِأَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ١١٥٣
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ أَحَادِيثَ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ١١٥٥
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةَ الْمُعَاَصِرَةَ لِأَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ١١٥٧
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ أَحَادِيثِ عَذَابِ الْمَيِّتِ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ١١٥٩
- المَبْهَثُ الرَّابِعُ عَشَرَ: نَقَدَ دَعَاوِيَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى ١١٦٥
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى ١١٦٧
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ دَعَاوِيَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ لِحَدِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْكُبْرَى ١١٧٠
- المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفَعَ دَعَاوِيَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ عَنْ حَدِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْكُبْرَى ١١٧٣
- المَبْهَثُ الْخَامِسُ عَشَرَ: نَقَدَ دَعَاوِيَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ لِأَحَادِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمَّهٗ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١١٧٩
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوَّقَ أَحَادِيثَ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَعَمَّهٗ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١١٨١
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَّقَ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةَ لِأَحَادِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١١٨٢

المطلب الثالث: دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ	
لأبي طالب	١١٨٤
المبحث السادس عشر: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث ذبح الموت بين الجنة والنار	١١٨٩
المطلب الأول: سَوِّقْ حَدِيثَ ذَبْحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ	١١٩١
المطلب الثاني: سَوِّقْ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ ذَبْحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ	١١٩٢
المطلب الثالث: دَفْعُ الْمَعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ ذَبْحِ الْمَوْتِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ	١١٩٤
الفصل الرابع: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة بالنبي ﷺ	١١٩٩
المبحث الأول: نقد المعارضة الفكرية المعاصرة للحديث الدال على سحر النبي ﷺ	١٢٠١
المطلب الأول: سَوِّقْ الْحَدِيثَ الدَّالَ عَلَى سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ	١٢٠٣
المطلب الثاني: سَوِّقْ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ	١٢٠٥
المطلب الثالث: دَفْعُ الْمَعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ الْحَدِيثِ الدَّالِ عَلَى سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ	١٢١١
المبحث الثاني: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث الآيات الحسية للنبي ﷺ	١٢٢٧
المطلب الأول: سَوِّقْ دَعَاوِيَ الْمَعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِأَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحَسِّيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ	١٢٢٩
المطلب الثاني: دَفْعُ دَعَاوِيَ الْمَعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ الْآيَاتِ الْحَسِّيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ	١٢٣٥
المبحث الثالث: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث انشقاق القمر	١٢٤٥
المطلب الأول: سَوِّقْ أَحَادِيثَ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ	١٢٤٧
المطلب الثاني: سَوِّقْ دَعَاوِيَ الْمَعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ	١٢٤٨
المطلب الثالث: دَفْعُ الْمَعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ	١٢٥٢

- المبحث الرابع: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث الإسراء والمعراج ١٢٦١
- المطلب الأول: سؤق أحاديث الإسراء والمعراج ١٢٦٣
- المطلب الثاني: سؤق المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث الإسراء والمعراج ١٢٦٨
- المطلب الثالث: دُفع دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة عن أحاديث الإسراء والمعراج ١٢٧٠
- المبحث الخامس: نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة لحديث شق صدر النبي ﷺ، وحفظه من وسواس الشيطان ١٢٧٩
- المطلب الأول: سؤق حديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان ... ١٢٨١
- المطلب الثاني: سؤق المعارضة الفكرية المعاصرة لأحاديث شق صدر النبي ﷺ وحفظه من وسواس الشيطان ١٢٨٣
- المطلب الثالث: دفع المعارضة الفكرية المعاصرة عن أحاديث شق صدر النبي ﷺ، وحفظه من وسواس الشيطان ١٢٨٥

المَحْتَوَل

الموضوع	الصفحة
المَبَحْثُ السَّادِسُ: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ غَارَتِهِ ﷺ على بني المُصْطَلِقِ	١٢٨٩
المَطْلَبُ الأوَّلُ: سَوَقُ حَدِيثِ غَارَتِهِ ﷺ على بني المُصْطَلِقِ	١٢٩١
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَقُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ إِغَارَتِهِ ﷺ على بني المُصْطَلِقِ	١٢٩٢
المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفْعُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة عن حَدِيثِ غَارَتِهِ ﷺ على بني المُصْطَلِقِ	١٢٩٤
المَبَحْثُ السَّابِعُ: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ العُرَيْنَيْنِ	١٣٠٧
المَطْلَبُ الأوَّلُ: سَوَقُ حَدِيثِ العُرَيْنَيْنِ	١٣٠٩
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَقُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ العُرَيْنَيْنِ	١٣١٠
المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفْعُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة عن حَدِيثِ العُرَيْنَيْنِ	١٣١٢
المَبَحْثُ الثَّامِنُ: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمِّ وَلِيهِ	١٣١٨
المَطْلَبُ الأوَّلُ: سَوَقُ حَدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمِّ وَلِيهِ	١٣١٩
المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوَقُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة لحدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمِّ وَلِيهِ	١٣٢٠
المَطْلَبُ الثَّالِثُ: دَفْعُ المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعاصرة عن حَدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمِّ وَلِيهِ	١٣٢٢

- المبحث التاسع: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث دعاء النبي ﷺ بالخير
لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٣٢٧
- المطلب الأول: سَوَّقَ حديث دعاء النبي ﷺ بالخير لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٣٢٩
- المطلب الثاني: سَوَّقَ المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث دعاء النبي ﷺ بالخير لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ ١٣٣٠
- المطلب الثالث: دَفَعَ المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث دعاء النبي ﷺ لِمَنْ آذَاهُ أَوْ لَعَنَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٣٣٢
- المبحث العاشر: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٣٥
- المطلب الأول: سَوَّقَ حديث «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٣٧
- المطلب الثاني: سَوَّقَ المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٣٨
- المطلب الثالث: دَفَعَ المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ١٣٤٢
- المبحث الحادي عشر: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث خَلَوْتُهُ ﷺ بامرأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٣٥٩
- المطلب الأول: سَوَّقَ حديث خَلَوْتُهُ ﷺ بامرأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٣٦١
- المطلب الثاني: سَوَّقَ المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث خَلَوْتُهُ ﷺ بامرأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٣٦٢
- المطلب الثالث: دَفَعَ المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث خَلَوْتُهُ ﷺ بامرأَةٍ أَنْصَارِيَّةٍ ١٣٦٤
- المبحث الثاني عشر: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث دخول النبي ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٦٧
- المطلب الأول: سَوَّقَ أحاديث دخول النبي ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٦٩
- المطلب الثاني: سَوَّقَ المعارضات الفكرية المعاصرة لدخول النبي ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٧١
- المطلب الثالث: دَفَعَ المعارضات الفكرية المعاصرة عن دخول النبي ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَأَخِيهَا ١٣٧٢
- المبحث الثالث عشر: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث المتعلقة بِإِتْيَانِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ ١٣٧٧

المطلب الأول: سَوِّقُ الأحاديث المتعلقة بإتيانِ النَّبِيِّ ﷺ نساءه	١٣٧٩
المطلب الثاني: سَوِّقُ المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لأحاديثِ إتيانِ النَّبِيِّ ﷺ نساءه	١٣٨١
المطلب الثالث: دفع دعوى المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ عن أحاديثِ إتيانِ النَّبِيِّ ﷺ نساءه	١٣٨٣
المبحث الرابع عشر: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديثِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩١
المطلب الأول: سَوِّقُ حديثِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩٣
المطلب الثاني: سَوِّقُ المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديثِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩٤
المطلب الثالث: دراسةُ المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديثِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ أُمِّ حَبِيبَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ	١٣٩٦
المطلب الرابع: خلاصة القول في حديثِ عَرَضِ أَبِي سَفْيَانَ لَابْنَتِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ورُدُّ رَمِيِّ ابْنِ حَزْمٍ لَهُ بِالْوَضْعِ	١٤٠٦
المبحث الخامس عشر: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديثِ طَلَاكِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَوْثِيَّةِ	١٤١١
المطلب الأول: سَوِّقُ حديثِ طَلَاكِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَوْثِيَّةِ	١٤١٣
المطلب الثاني: سَوِّقُ المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديثِ طَلَاكِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَوْثِيَّةِ ..	١٤١٤
المطلب الثالث: دفع المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ عن حديثِ طَلَاكِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْجَوْثِيَّةِ ..	١٤١٥
الفصل الخامس، نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ للأحاديثِ المُتجَلِّفةِ بِهَايِي الْأَنْبِيَاءِ	١٤١٩
المبحث الأول: نقد دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢١
المطلب الأول: سَوِّقُ حديثِ «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢٣
المطلب الثاني: سَوِّقُ المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ لحديثِ «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢٤
المطلب الثالث: دفع دعاوي المُعارضاتِ الفكريةَ المعاصرةَ عن حديثِ «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»	١٤٢٧

- المَبْحَثُ الثَّانِي: نقد دعاوي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ ۞ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٤٣
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ ۞ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٤٥
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ دَعَاوِيَ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٤٧
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ دَعْوَى المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ١٤٥٠
- المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: نقد دعاوي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِشَايَ مُوسَى ۞ ١٤٥٩
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ فِرَارِ الْحَجَرِ بِشَايَ مُوسَى ۞ ١٤٦١
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِشَايَ مُوسَى ۞ ١٤٦٣
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ فِرَارِ الْحَجَرِ بِشَايَ مُوسَى ۞ ١٤٦٦
- المَبْحَثُ الرَّابِعُ: نقد دعاوي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ لَطَمِ مُوسَى ۞ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٧٣
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ لَطَمِ مُوسَى ۞ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٧٥
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ لَطَمِ مُوسَى ۞ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٧٦
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ لَطَمِ مُوسَى ۞ لِمَلِكِ الْمَوْتِ ١٤٨٠
- المَبْحَثُ الْخَامِسُ: نقد دعاوي المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ طَوَافِ سَلِيمَانَ ۞ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٨٧
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: سَوِّقْ حَدِيثَ طَوَافِ سَلِيمَانَ ۞ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٨٩
- المَطْلَبُ الثَّانِي: سَوِّقْ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ لِحَدِيثِ طَوَافِ سَلِيمَانَ ۞ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٩١
- المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: دَفِّعْ دَعَاوِيَ المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ طَوَافِ سَلِيمَانَ ۞ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ ١٤٩٣

المبحث السادس: دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «نحن أحقُّ بالشك	
من إبراهيم . . .	١٤٩٧
المطلب الأول: سوق حديث «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم . . .	١٤٩٩
المطلب الثاني: سوق دعاوي المعارضات المعاصرة على حديث: «نحن أحقُّ بالشك	
من إبراهيم . . .	١٥٠٠
المطلب الثالث: دفع دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث «نحن أحقُّ	
بالشك من إبراهيم» . . .	١٥٠٣
الفصل السادس: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة للأحاديث المتعلقة	
بالطبيعيات . . .	١٥١١
المبحث الأول: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث التَّصْبِيع بِسَبْعِ تَمَرَات	
عَجوة . . .	١٥١٣
المطلب الأول: سوق حديث التَّصْبِيع بِسَبْعِ تَمَرَات عَجوة . . .	١٥١٥
المطلب الثاني: سَوِّ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاوِرَةِ لِحَدِيثِ التَّصْبِيعِ بِسَبْعِ تَمَرَات	
عَجوة . . .	١٥١٦
المطلب الثالث: دَفْعُ دَعَاوِي الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاوِرَةِ عَنْ حَدِيثِ التَّصْبِيعِ بِسَبْعِ	
تَمَرَاتٍ عَجوة . . .	١٥١٨
المبحث الثاني: . نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث الحبة السوداء شفاء	
المطلب الأول: سَوِّ حَدِيثِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ . . .	١٥٢٩
المطلب الثاني: سَوِّ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاوِرَةِ لِحَدِيثِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ . . .	١٥٣٠
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث الحبة السوداء . . .	١٥٣٢
المبحث الثالث: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث نفخ الروح في الجنين	
المطلب الأول: سوق حديث نفخ الروح في الجنين . . .	١٥٣٩
المطلب الثاني: سَوِّ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاوِرَةِ لِحَدِيثِ نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ	
١٥٤٠	
المطلب الثالث: دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث نفخ الروح في الجنين	
١٥٤٢	
المبحث الأول: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث: «لولا بنو إسرائيل لم	
يخز اللحم» . . .	١٥٥٧
المطلب الأول: سَوِّ حَدِيثِ: «لولا بنو إسرائيل لم يخز اللحم» . . .	١٥٥٩

المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرِ اللَّحْمُ» ١٥٦٠

المَطْلَب الثَّالِث: دَفَعَ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرِ اللَّحْمُ» ١٥٦٢

الفصل السابع، نقد دعاوي المُعارِضات الفكرية المُعاصرة للأحاديث المُتعلِّقة بالمرأة ١٥٧١

المَبْحَثُ الْأَوَّل: نقد دعاوي المُعارِضات الفكرية المُعاصرة لحديث خلق المرأة من ضِلْع ١٥٧٣

المَطْلَب الْأَوَّل: سَوَّقُ حَدِيثِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ مِنْ ضِلْع ١٥٧٥

المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ مِنْ ضِلْع ١٥٧٦

المَطْلَب الثَّالِث: دَفَعَ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ خَلْقِ الْمَرْأَةِ مِنْ ضِلْع ١٥٧٨

المَبْحَثُ الثَّانِي: نقد دعاوي المُعارِضات الفكرية المُعاصرة لحديث: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ إِمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٣

المَطْلَب الْأَوَّل: سَوَّقُ حَدِيثِ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ إِمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٥

المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ إِمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٦

المَطْلَب الثَّالِث: دَفَعَ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ إِمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ» ١٥٩٧

المَبْحَثُ الثَّالِث: نقد دعاوي المُعارِضات الفكرية المُعاصرة لحديث: أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٣

المَطْلَب الْأَوَّل: سَوَّقُ حَدِيثِ أَنَّ النِّسَاءَ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ وَأَنَّهِنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٥

المَطْلَب الثَّانِي: سَوَّقُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لِحَدِيثِ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٦

المَطْلَب الثَّالِث: دَفَعَ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ١٦٠٩

المَبْحَثُ الرَّابِع: نقد دعاوي المُعارِضات الفكرية المُعاصرة لحديث: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ إِمْرَأَةٌ» ١٦١٩

المَطْلَب الْأَوَّل: سَوَّقُ حَدِيثِ «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ إِمْرَأَةٌ» ١٦٢١

- المطلب الثاني: سَوِّقُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لَحَدِيثِ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ١٦٢٢
- المطلب الثالث: دَفْعُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ١٦٢٥
- المبحث الخامس: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعَاصِرَةِ لحدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٣٧
- المطلب الأول: سَوِّقُ حَدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٣٩
- المطلب الثاني: سَوِّقُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لحدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٤٠
- المطلب الثالث: دَفْعُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «لَوْلا حَوَاءُ مَا خَانَتْ أَنْثَى زَوْجَهَا» ١٦٤٢
- المبحث السادس: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعَاصِرَةِ لحدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٤٩
- المطلب الأول: سَوِّقُ حَدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٥١
- المطلب الثاني: سَوِّقُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لحدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٥٢
- المطلب الثالث: دَفْعُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ الثُّؤْمِ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ١٦٥٤
- المبحث السابع: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعَاصِرَةِ لحدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٦٩
- المطلب الأول: سَوِّقُ حَدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٧١
- المطلب الثاني: سَوِّقُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لحدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٧٢
- المطلب الثالث: دَفْعُ الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ» ١٦٧٦
- المبحث الثامن: نقد دعاوي المُعارِضاتِ الفِكرِيَّةِ المُعَاصِرَةِ لحدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٨٧
- المطلب الأول: سَوِّقُ حَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٨٩
- المطلب الثاني: سَوِّقُ دَعَاوِي الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ لحدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٩٠
- المطلب الثالث: دَفْعُ دَعْوَى الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ عَنْ حَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ ١٦٩٢

المبحث التاسع: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث سِرِّ عائشة عند زواجها بالثبي	١٧٠٣
المطلب الأول: سَوِّ حديث سِرِّ عائشة عند زواجها بالثبي	١٧٠٥
المطلب الثاني: سَوِّ المعارضات الفكرية المعاصرة لحديث سِرِّ عائشة عند زواجها بالثبي	١٧٠٦
المطلب الثالث: دَفْعُ المعارضات الفكرية المعاصرة عن حديث سِرِّ عائشة عند زواجها بالثبي	١٧١٦
الفصل الثامن: نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث «الصَّحَّيْحين» بدعوى أنَّها إسرائيليَّات	١٧٣٣
المبحث الأول: تعريف الروايات الإسرائيلية	١٧٣٥
المبحث الثاني: الدَّعاوي المعاصرة لاشتمال «الصَّحَّيْحين» على إسرائيليَّات	١٧٣٧
المبحث الثالث: أقسام المرويات الإسرائيلية وحكمها	١٧٤١
المبحث الرابع: موقف الصحابة من رواية الإسرائيليات	١٧٤٤
المبحث الخامس: موقف أهل الحديث من الإسرائيليات	١٧٤٦
المبحث السادس: مسالك المعاصرين في دعوى اشتمال الصَّحَّيْحين على الإسرائيليات	١٧٤٩
المطلب الأول: المسلك الإسنادي لدعوى احتواء «الصَّحَّيْحين» على إسرائيليَّات، ونقضه	١٧٥١
المطلب الثاني: المسلك المتنِّي الذي مَثَّنَى عليه الطَّاعنون المعاصرون في دعواهم بوجود الإسرائيليات في «الصَّحَّيْحين»	١٧٧٧
الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصيات الباحث	١٧٨٥
تَبَّتِ المَصَادِر والمَرَاجِع	١٧٩٣

المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين

لَمَّا كَانَ لـ «الصحيحين» المحلُّ الأسنى والحقوة العظمى من بين سائر كتب أهل الإسلام، حيث تلقتهما الأمة بالقبول، وأذعنَتْ لصاحبَيْهما بالإمامة = توجَّه إليهما بالعداوة مَنْ فِي صدره حرجٌ من السنة وتحكيمها، لعلمهم بأن نقضهما نقضٌ لسائر دواوين السنة تبعاً، إذ إن منهجهما في تلقي الأخبار وقبولها يُعَدُّ من أرفع ما أنتجت القرائح وأملته ثباتاً وإحكاماً، ففي توهين ذلك المنهج الصلب تهوينٌ لما سواه ضرورةً. ولم تزل تلك العداوة لدى كثير من المعاصرين حتى أفرزت ما يمكن تسميته بـ «عدوى الاستطالة على الصحيحين»، ولم تزل تلك العدوى في التفشي حتى أصابت بعض المنتسبين للسنَّة فضلاً عن غيرهم.

ولذا كان من اللازم التصدي لتلك الاستطالة وتتبعُ إفرازاتها ومفضلُ نُقُودها ومعارضاتها، وهو ما تكفل به هذا الكتاب الذي تتبَّع الفرق المعاصرة الطاعنة في «الصحيحين» فنقد أصول معارضاتها وأبرزَ كتاباتها في ذلك، ثم تتبع اعتراضاتها الجزئية على آحاد أحاديث «الصحيحين» فبيَّن وهاءها وتهافت بناءاتها، مجلياً جلالَةَ المنهج المعرفي للشيخين فيما اعتمدها في كتابَيْهما، مبرهنًا علي أن قبول ما دلت عليه أحاديث «الصحيحين» يُعَدُّ صرامةً منهجيةً وعصمةً شرعيةً، وأما التمثُّل في ردها والتعسف في إنكارها فمَهْيَعُ العَجْزة.

مركز تكوين

www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
f/takweencenter



للدراسات والأبحاث

سعر المبدلات

١٣٠ ريال

35 \$